

حَوَاتِي الشَّرِّ وَالْفِطْرِ الْعَبَّاسِي

عَلَى

تُحْفَةُ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تالیف

السيف محمد الميرزا الثاني السيف في
السيف الميرزا الثاني السيف في

2995

۱۲۰۱

شرح كتاب المنهاج

الإمام شهاب الدين بن حجر العسقلاني

952

اعتفی به و رَامَه

الدُّكْتُورُ أُنْسُ الشَّامِي
كَلَامَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَجَامِعَةِ الزَّهَرِ

المجلد الثاني



القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناسر

اسم الكتاب : **بحر انوار الفقه الاسلامي**
 محمد النجاشي
 اسم المؤلف : **الشيخ محمد باقر المجلسي**
 اسم المحقق : **الذكتور أسن الشامي**
 القطع : **١٧ × ٢٤ سم**
 عدد الصفحات : **٧٥٩ صفحة**
 عدد المجلدات : **١٢ مجلد - للمجلد الثاني**
 سنة الطبع : **١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م**

اسم المؤلف : الشيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر

اسم المحقق : الدكتور أسير الشامي

عدد الصفحات : ٧٥٩ صفحة

عدد المجلدات : ١٢ مجلد - الجزء الثاني

سنة الطبع : ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

رقم الإيداع : ٥٠٥٢ / ٢٠١٦

التقديم الدولي : ٩٧٨-٩٧٧-٢٠٠-٥٢-٠٧

الباركود الدولي : ٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢

طبع . نشر . توزيع





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّلَاةِ

هي شرعا أقوال وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم غالبا فلا ترد صلاة الأخرس وصلاة المريض التي يُجرها على قلبه، بل لا يردان مع حذف غالبا؛

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّلَاةِ

أي هذا كتاب الصلاة أي الفاظ مخصوصة دالة على معانٍ مخصوصة هي حقيقة الصلاة وعددها وحكمها، فكتاب إلخ خبر مبتدأ مخذوف وإضافته للصلاة من إضافة الدال للمذلول شيخنا.

• فورد: (أقوال وأفعال) أي أقوال خمسة وأفعال ثمانية فالجملة ثلاثة عشر هي أركان الصلاة، وأما الثمانية فهي هيئة تابعة للركني فلا تُعد ركنًا على التحقيق فالأقوال: تكبيرة الإحرام، والفتحة، والتشهد الأخير، والصلاة على النبي ﷺ بعده، والتسليم الأولى، والأفعال: التية؛ لأنها فعل قلبي، والقيام والركوع، والإغتيال، والسجود مرتين، والجلوس بينهما وجلوس التشهد، والصلاة على النبي ﷺ الذي يغتبه السلام، والترتيب شيخنا، وقال البجيرمي: المراد بالأقوال، والأفعال هنا ما يشمل المندوب اه. • فورد: (مفتتحة إلخ) قد يقال: لا حاجة إليه مع قوله مخصوصة فلو أبدله بقوله على وجوه مخصوص لكان أولى إذ هو صادق بما إذا أتى بالأفعال مخصوصة مثلا من غير ترتيب وافتتحها بالتكبير واختتمها بالتسليم رشيدتي، قال شيخنا: اغترض قوله مفتتحة بالتكبير إلخ بأن مقتضاها أن التكبير، والتسليم خارجان عن حقيقتها وليس كذلك ويجاب بأن الشيء قد يفتتح ويختتم بما هو منه كما هنا زادع ش عن سم على البهجة كما يدل عليه ما ذكروه في خطبة العيدين أن التكبير قبلها خارج عنها وأن الشيء قد يفتتح بما ليس منه، فإن هذا يدل على أن الافتتاح قد يكون بما هو منه، بل وعلى أنه الأصل فتأمل له ولهذا كانت أم الكتاب فاتحة الكتاب مع أنها جزء منه قطعًا اه.

• فورد: (غالبا) قد يقال: ليس له ضابط حتى نُعلم به الجامعية، والمانيعية إلا أن يقال: ليس المراد أنه من تيممة التعريف بل الإشارة إلى أن المعروف هو الغالب وهو ما عدا المذكورتين، نعم لا يلائم هذا التوجيه قوله الآتي مع حذف غالبا بصري. • فورد: (فلا ترد صلاة الأخرس إلخ) أي: وصلاة المزبوط على خشية لعدم الأفعال فيها شيخنا. • فورد: (بل لا يردان إلخ) فيه نظر؛ لأنه إن أراد أن كَوْن المراد أن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّلَاةِ

• فورد: (بل لا يردان إلخ) فيه نظر؛ لأنه إن أراد أن كَوْن المراد أن وضعها ذلك ينهم من التعريف فهو

لأنَّ وضع الصلاة ذلك فما خرج عنه لعارض لا يردُّ عليه سُمِّيَتْ بذلك لاشتimalها على الصلاة لغةً وهي الدعاءُ وخرج بقولي مخصوصةً سجدةً التلاوة، والشُّكرُ فإنَّهما ليستا صلاةً.....

وضعتُها ذلك يُفهمُ من التَّعْرِيفِ فهوَ مَنْعُوكَ كما لا يخفى وإنَّ أرادَ أنَّه مُرادٌ به وإنَّ لم يُفهمُ منه فهذا لا يَمْنَعُ الوُجُودَ إذْ حَيْثُ لم يَشْمَلْ لَفْظُ التَّعْرِيفِ بَعْضُ الْأَفْرَادِ كَانَ غَيْرَ جَامِعٍ وإنَّ أُرِيدَ به مَعْنَى جَامِعٍ لَا يُفهمُ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ، بَلْ لَا يَرْدَانِ الْإِنْفِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ؛ لِأَنََّّهُمَا إِنْ كَانَا مِمَّا صَدَّقَ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَالتَّعْرِيفُ غَيْرُ صَادِقٍ عَلَيْهَا فَلَا يَكُونُ جَامِعًا اهـ. ة فُؤد: (لَا يَرْدَانِ) الْأَوَّلَى الثَّانِيثُ. ة فُؤد: (لِأَنَّ وَضَعَ الصَّلَاةِ الْإِنْفِ) إِنْ أَرَادَ بِوَضْعِهَا حَقِيقَتَهَا وَمَعْنَاهَا لَزِمَ خُرُوجُ هَذَا الْفَرْدِ، أَوْ أَصْلُهَا فَإِنْ أَرَادَ بِالْأَصْلِ الْغَالِبِ فَلَمْ يَسْتَفِنْ عَنِ قَيْدِ الْغَلْبَةِ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ شَيْئًا آخَرَ فَلْيَبَيِّنْ لِنَظَرٍ فِيهِ سَمِ، وَقَدْ يُقَالُ إِنْ الْمُرَادُ أَنَّ الْمَعْرُوفَ يَنْتَحِزُ الرَّاءَ صَلَاةً غَيْرَ الْمَعْدُورِ بِنَحْوِ الْخَرَسِ لَا مُطْلَقًا الصَّلَاةَ.

ة فُؤد: (فَمَا خَرَجَ الْإِنْفِ) لَمْ يَظْهَرْ الْمُرَادُ مِنْهُ، ثُمَّ زَانَتْ الْفَاعِلُ الْمُحْسَنِي أَشَارَ لِنَحْوِ مَا ذَكَرْتَهُ فَلْيُرَاجِعْ بَصْرِيَّ. ة فُؤد: (لِأَشْتِمَالِهَا عَلَى الصَّلَاةِ الْإِنْفِ) أَيُّ: فَهُوَ مِنْ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِاسْمِ الْجُزْءِ هَذَا إِنْ كَانَتْ مَأْخُودَةً مِنْ صَلَّيْ إِذَا دَعَا كَمَا اشتهرَ وَقَبْلَ مَأْخُودَةٍ مِنْ صَلَّيْ إِذَا حَرَّكَ الصَّلَوَيْنِ وَهُمَا عِرْقَانِ فِي الْخَاصِرَتَيْنِ يَنْحَنِيَانِ عِنْدَ الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ وَيَرْتَفِعَانِ عِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُمَا، وَقَبْلَ مِنْ صَلَّيْتِ الْعُودَ بِالتَّارِ إِذَا قَوْمْتَهُ بِهَا، وَالصَّلَاةُ تَقُومُ الْإِنْسَانُ لِلطَّاعَةِ وَمِنْ ثُمَّ وَرَدَ (مَنْ لَمْ تَنْهَ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ، وَالْمُنْكَرِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ) أَيُّ كَامِلَةً وَلَا يَضُرُّ كَوْنُ الصَّلَاةِ وَأَوِيَّةً قُلِبَتْ وَأَوْهَا أَلْفَا لِيَحْرُكِيهَا وَإِنْفِتَاحٍ مَا قَبْلَهَا وَصَلَّيْتُ يَأْتِي؛ لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ الْوَاوِيَّ مِنَ الْيَائِيَّ وَبِالْمَكْسِ شَيْخُنَا.

ة فُؤد: (وَهِيَ الدُّعَاءُ) قِيلَ: مُطْلَقًا، وَقِيلَ بِخَيْرٍ شَيْخُنَا. ة فُؤد: (وَخَرَجَ بِقَوْلِي مَخْصُوصَةً الْإِنْفِ) قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ: إِنَّهُمَا خَارِجَانِ بِأَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ فَإِنَّهُمَا فَعَلٌ وَاحِدٌ مُفْتَتَحٌ بِالتَّكْبِيرِ مُخْتَمَمٌ بِالتَّسْلِيمِ نِهَائَةً وَبَصْرِيَّ

مَنْعُوكَ كَمَا لَا يَخْفَى وَإِنْ أَرَادَ أَنَّه مُرادٌ به وَإِنْ لَمْ يُفهمُ مِنْهُ فَهَذَا لَا يَمْنَعُ مِنَ الْوُجُودِ إِذْ حَيْثُ لَمْ يَشْمَلْ لَفْظُ التَّعْرِيفِ بَعْضُ الْأَفْرَادِ كَانَ غَيْرَ جَامِعٍ وَإِنْ أُرِيدَ به مَعْنَى جَامِعٍ لَا يُفهمُ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة فُؤد: (لِأَنَّ وَضَعَ الصَّلَاةِ ذَلِكَ) إِنْ أَرَادَ بِوَضْعِهَا حَقِيقَتَهَا وَمَعْنَاهَا لَزِمَ خُرُوجُ هَذَا الْفَرْدِ، أَوْ أَصْلُهَا فَإِنْ أَرَادَ بِالْأَصْلِ الْغَالِبِ فَلَمْ يَسْتَفِنْ عَنِ قَيْدِ الْغَلْبَةِ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ شَيْئًا آخَرَ فَلْيَبَيِّنْ لِنَظَرٍ فِيهِ. ة فُؤد: (فَمَا خَرَجَ عَنْ لِمَارِضِ الْإِنْفِ) يُقَالُ عَلَيْهِ هَذَا الَّذِي خَرَجَ لِمَارِضِ هَلْ هُوَ مِنَ الْأَفْرَادِ حَقِيقَةً، أَوْ لَا؟ وَهَلْ يَشْمَلُهُ لَفْظُ التَّعْرِيفِ، أَوْ لَا؟ فَإِنْ قَالَ مِنَ الْأَفْرَادِ حَقِيقَةً وَلَا يَشْمَلُهُ فَهُوَ وَارِدٌ قَطْعًا وَإِلَّا فَهُوَ مَنْعُوكَ قَطْعًا فَتَأَمَّلْهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ شَيْءٌ وَضَعَهُ مَا ذَكَرَ وَفِيهِ خَفَاءٌ لَا يَلِيْقُ بِالتَّعْرِيفِ. ة فُؤد: (وَخَرَجَ بِقَوْلِي مَخْصُوصَةً الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ إِنْ صَدَّقَ جَمِيعُ الْأَقْوَالِ، وَالْأَفْعَالِ فِي سَجْدَتَيِ التَّلَاوَةِ، وَالشُّكْرِ صَدَّقَ مَعْنَى مَخْصُوصَةً أَيْضًا فَإِنْ أَرَادَ بِهِ مَعْنَى خَاصًّا فِي الْوَاقِعِ فَهَذَا لَا يُفهمُ السَّابِقُ فَلَا فَائِدَةَ فِي الْإِخْرَاجِ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَصْدَقْ فَلَا حَاجَةَ لِيَزِيدَ مَخْصُوصَةً وَفِي شَرْحِ الْعِبَابِ وَخَرَجَ بِجَمِيعِ الْأَفْعَالِ سَجْدَتَا التَّلَاوَةِ، وَالشُّكْرِ لِأَشْتِمَالِهَا عَلَى فَعْلٍ وَاحِدٍ هُوَ السُّجُودُ اهـ وَقَدْ يُقَالُ، بَلْ هِيَ أَفْعَالٌ؛ لِأَنَّ الْهَوِيَّ لِلْسُّجُودِ، وَالرَّفْعَ مِنْ فَعْلَانِ خَارِجَانِ عَنْ مُسَمًى السُّجُودِ.

كصلاة الجنائز (المكتوبات) أي المفروضات العينية (خمس) معلومة من الدين بالضرورة في كل يوم وليلة ولا ترد الجمعة؛ لأنها من جملة الخمس في يومها كما سيعلم من كلامه ولم

وعبارة سم أن صدق جميع الأقوال، والأفعال في سجدي التلاوة، والشكر صدق معنى مخصوصة أيضاً وإن أراد به معنى خاصاً في الواقع فهذا لا يفهمه السامع وإن لم يصدق فلا حاجة لزيادة مخصوصة، وفي شرح العباب وخرج بجميع الأفعال سجدة التلاوة، والشكر لاشتمالها على فعل واحد هو السجود اه وقد يقال، بل هي أفعال؛ لأن الهوي للسجود، والرفع منه فعلان خارجان عن معنى السجود اه وأجاب عنه شيخنا بأنه ليس فيها إلا قولان وإيجاب تكبيرة الإحرام، والسلام وفعلان كذلك التبة، والسجود وكل من هوي، والرفع منه غير مقصود اه. ه قوله: (كصلاة الجنائز) قال في المعنى فيدخل صلاة الجنائز بخلاف سجدي التلاوة، والشكر اه فالظاهر أن قول الشارح كصلاة الجنائز مثلاً للمعنى، ثم رأيت كلامه في فتح الجواد مصرحاً بأنها لا تسمى صلاة فتشبهه هذا على ظاهره نعم التنبه حيث عطفها على سابقها لما في هذا في الإيهام بقضي أي بأن يقول وصلاة الجنائز فإنها ليست صلاة، وكذا جعله سم مثلاً للتبني حيث استشكله بأن صلاة الجنائز أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام، والتية ورفع اليدين اه وقد يجاب عنه بأن رفع اليدين سنة، والكلام فيما يتوقف عليه حقيقة الصلاة وعبارة شيخنا بعد إدخاله صلاة الجنائز في المعروف كالمعنى نفسه وصلاة الجنائز فيها أقوال وهي ظاهرة وأفعال وهي القيامات وهي أفعال متعددة حكماً لجعل القيام للفاصلة فعلاً، والقيام للصلاة على النبي ﷺ فعلاً وهكذا وإن كانت في الجس فعلاً واجداً اه.

ه قوله (سني): (المكتوبات خمس) الأصل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ البقرة ١٣: أي حافظوا عليها دائماً بأكمل واجباتها وسننها، وقوله تعالى ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ البقرة ١٠٣: أي مُحْتَمَةً مَوْقُوتَةً، وأخبار في الصحيحين كقوله ﷺ: «فرض الله علي ليلة الإسراء خمسين صلاة فلم أزل أراجعه وأسأله التخفيف حتى جعلها خمساً في كل يوم وليلة» وقوله للأعرابي: «خمس صلوات في اليوم، وليلة» قال الأعرابي: هل علي غيرها؟ قال: «لا إلا أن تطوع» وقوله لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: «أخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة»، وأما وجوب قيام الليل فتشيع في حقنا وهل نسخ في حق ﷺ أكثر الأصحاب لا، والصحيح نعم، ونقله الشيخ أبو حامد عن النص مثنى ونهاية. ه قوله: (أي المفروضات) إلى قوله فإن جبريل في النهاية، والمعنى إلا قوله ولا ينافيه إلى وفرضت وما أتبه عليه. ه قوله: (ولا ترد الجمعة إلخ) عبارة المعنى وخرج بقولنا العينية صلاة الجنائز لئلا الجمعة من المفروضات العينية ولم تدخل في كلامه إلا إذا قلنا إنها بدل من الظاهر وهو

ه قوله: (فإنهما ليستا صلاة كصلاة الجنائز) صلاة الجنائز أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام، والتية ورفع اليدين. ه قوله: (أي المفروضات) لما كان الكتب غير الفرض لغة وأعظم منه شرعاً فسر المراد هنا بقوله أي المفروضات.

تَجْتَمِعُ هَذِهِ الْخَمْسُ لِغَيْرِ نَبِيٍّ ﷺ وَوَرَدَ أَنَّ الصُّبْحَ لِآدَمَ، وَالظُّهْرَ لِدَاوُدَ، وَالْعَصْرَ لِإِسْلِيمَانَ، وَالْمَغْرِبَ لِيَعْقُوبَ، وَالْعِشَاءَ لِيُونُسَ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُ جَبْرِيلَ فِي خَبَرِهِ الْآتِي بَعْدَ صَلَاتِهِ الْخَمْسِ وَهَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَكَ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ وَقْتُهِمْ عَلَى الْإِجْمَالِ وَإِنْ اخْتَصَّ كُلُّ مِثْمَنٍ ذِكْرَ مَنْهُم بِوَقْتٍ وَفُرِضَتْ لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ وَلَمْ يَجِبْ صُبْحُ يَوْمِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ لِغَدَمِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّتِهَا فَإِنَّ جَبْرِيلَ لَمَّا عَلَّمَهَا لَهُ ﷺ بِصَلَاتِهِ عِنْدَ بَابِ الْكَعْبَةِ مِمَّا يَلِي الْحُفْرَةَ، ثُمَّ إِلَى الْحَجَرِ بِالْكَسْرِ الْخَمْسُ فِي أَوْقَاتِهَا مُؤْتَيْنِ فِي يَوْمَيْنِ ابْتِدَاءَ بِالظُّهْرِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ دِينَهُ سَيَظْهَرُ عَلَى الْأَدْيَانِ

رَأَيْ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا صَلَاةٌ مُسْتَقَلَّةٌ اهـ . فُودَ: (وَالْعِشَاءُ لِيُونُسَ) وَقِيلَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِ نَبِيِّنا ﷺ وَهُوَ الْأَصَحُّ شَيْخُنَا عِبَارَةً سَمِعَ عَنِ الْإِيمَانِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْعِشَاءَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِنَا اهـ وَأَقْرَعُ شـ . فُودَ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ مَا وَرَدَ مِنْ أَنَّ الصُّبْحَ لِلْخُ . فُودَ: (بَعْدَ صَلَاتِهِ) ظَرَفَ قَوْلَ جَبْرِيلَ وَقَوْلَهُ هَذَا الْخُ مَقُولُهُ . فُودَ: (لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ) وَهِيَ قَبْلُ الْهَجْرَةِ بَسَنَةِ نِهَائَةٍ وَمُغْنِي وَشَيْخُنَا . فُودَ: (لِغَدَمِ الْعِلْمِ لِلْخُ) وَلَا حَتِمَالِ أَنْ يَكُونَ صَرَّحَ لَهُ بِأَنَّ أَوَّلَ وَجُوبِ الْخَمْسِ مِنَ الظُّهْرِ نِهَائَةٍ وَمُغْنِي وَسَمـ . فُودَ: (فَلِإِنْ جَبْرِيلَ لِلْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَبَيَّنَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي مَغَازِيهِ أَنَّ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي صَلَّاهَا جَبْرِيلُ كَانَتْ صَبِيحَةً لَيْلَةً فَرَضَهَا لَمَّا أُسْرِيَ بِهِ وَأَنَّهُ صَبَحَ بِالصَّلَاةِ جَامِعَةً أَيِ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ لَمْ يُشْرَعْ إِلَّا بَعْدَ الْمَدِينَةِ وَأَنَّ جَبْرِيلَ صَلَّى بِهِ ﷺ وَهُوَ بِأَصْحَابِهِ أَيِ كَانَ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِمْ وَمُبَلِّغًا لَهُمْ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ رِوَايَةِ التَّنَائِي السَّابِقَةِ اهـ انْتَهَى سَمـ . فُودَ: (ابْتَدَأَ بِالظُّهْرِ لِلْخُ) وَكَانَتْ عِبَادَتُهُ ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ فِي غَارِ جِرَاءَ بِالتَّكْوِيرِ فِي

فُودَ: (وَوَرَدَ أَنَّ الصُّبْحَ لِلْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ قَبْلَ وَهَذِهِ الصَّلَوَاتُ تَفَرَّقَتْ فِي الْأَنْبِيَاءِ فَالْفَجْرُ لِآدَمَ، وَالظُّهْرُ لِإِبْرَاهِيمَ، وَالْعَصْرَ لِإِسْلِيمَانَ، وَالْمَغْرِبَ لِعِيسَى رَكْعَتَيْنِ عَنْ نَفْسِهِ وَرَكْعَةً عَنْ أُمِّهِ، وَالْعِشَاءُ خُصَّتْ بِهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ وَخَالَفَ الرَّافِعِيُّ فِي شَرْحِ الْمُسْنَدِ بَعْضَ ذَلِكَ فَجَعَلَ الظُّهْرَ لِدَاوُدَ، وَالْمَغْرِبَ لِيَعْقُوبَ، وَالْعِشَاءَ لِمُوسَى وَأَوْرَدَ فِيهِ خَبَرًا، وَالْأَصَحُّ كَمَا مَرَّ أَنَّ الْعِشَاءَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِنَا اهـ . فُودَ: (وَلَمْ يَجِبْ صُبْحُ يَوْمِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ لِغَدَمِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّتِهَا)، أَيِ: وَأَضَلَّ وَجُوبَ الْخَمْسِ كَانَ مُعَلَّقًا عَلَى الْعِلْمِ بِالْكَيْفِيَّةِ وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ مَا يَتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ غَدَمِ بَيَانِ كَيْفِيَّةِ الصُّبْحِ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ وَإِنَّمَا كَانَ يَصِحُّ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ أَضَلَّ الْوُجُوبِ مُعَلَّقًا عَلَى الْكَيْفِيَّةِ وَهُنَا تَوَجُّهُ آخَرُ لِغَدَمِ وَجُوبِ صُبْحِ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَهُوَ أَنَّ الْخَمْسَ إِنَّمَا وَجِبَتْ عَلَى وَجْهِ الْإِبْتِدَاءِ بِالظُّهْرِ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْخَمْسَ وَجِبَتْ مِنْ ظُهُرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَا يَخْفَى مَا بَيَّنَّ هَذَيْنِ التَّوَجُّهَيْنِ مِنَ الْبُيُونِ الْبَائِي خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَ أَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَيْفَ وَحَاصِلُ الثَّانِي أَوْجِبَتْ مَا عَدَا صُبْحَ يَوْمِ هَذِهِ اللَّيْلَةِ حَتَّى لَوْ بَيَّنَّ كَيْفِيَّتَهَا لَمْ تَجِبْ وَحَاصِلُ الْأَوَّلِ أَوْجِبَتْ مَا تَبَيَّنَّ كَيْفِيَّتُهُ فِي وَفْتِهِ حَتَّى لَوْ بَيَّنَّ كَيْفِيَّةَ الصُّبْحِ وَجِبَتْ فَتَأْمَلْ . فُودَ: (لِغَدَمِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّتِهَا) قَدْ يُسْتَفْنَى عَنْهُ بِأَنَّهُ فُرِضَتْ الْخَمْسُ مَا عَدَا صُبْحَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَالْأَلْبَيَّنَّ كَيْفِيَّتَهَا كَمَا مَرَّ . فُودَ: (فَلِإِنْ جَبْرِيلَ لِلْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَبَيَّنَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي مَغَازِيهِ أَنَّ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي صَلَّاهَا جَبْرِيلُ بِهِ كَانَتْ صَبِيحَةً لَيْلَةً فَرَضَهَا لَمَّا أُسْرِيَ بِهِ وَأَنَّهُ صَبَحَ بِالصَّلَاةِ جَامِعَةً أَيِ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ لَمْ يُشْرَعْ إِلَّا بَعْدَ الْمَدِينَةِ

ظُهِرَها على بَقِيَّةِ الصَّلَواتِ فمن ثَمَّ تَأَسَّى أَيْمُنُنَا بِذَلِكَ وَبِأَيَّةِ ﴿أَقْبَرِ الصَّلَاةِ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾
 (الاسراء: ٧٨) فِي الْبَدَاةِ بِهَا فَقَالُوا (الظُّهْر) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ صَلَاةٍ ظَهَرَتْ كَمَا تَقَرَّرُ
 وَلِفِعْلِهَا وَقْتُ الظُّهْرِ أَيْ الْحَرِّ (وَأَوَّلُ وَقْتِهِ زَوَالُ الشَّمْسِ) أَيْ عَقِبَ وَقْتِ زَوَالِهَا أَيْ مِثْلِهَا عَنْ
 وَسْطِ السَّمَاءِ الْمُشْتَمَى بِلُغُومِهَا إِلَيْهِ بِحَالَةِ الاسْتِواءِ بِاعْتِبَارِ مَا يَظْهَرُ لَنَا لَا نَفْسِ الْأَمْرِ فَلَوْ ظَهَرَ
 أَثْنَاءُ التَّحَرُّمِ لَمْ يَبْصُرْ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَكَذَا فِي نَحْوِ الْفَجْرِ وَيُعْلَمُ بِزِيَادَةِ الظِّلِّ

مَصْنُوعَاتِ اللَّهِ وَأَعْرَافِ مَنْ يَمُرُّ عَلَيْهِ مِنَ الصَّيْفَانِ فَكَانَ يَتَعَبَّدُ فِيهِ اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ وَاخْتَارَ التَّعَبُّدَ فِيهِ
 دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ تَحَاةُ الْكُفْيَةِ وَهُوَ يُجِبُّ رُؤْيَاهَا، ثُمَّ وَجِبَ عَلَيْهِ وَعَلَيْنَا قِيَامُ اللَّيْلِ، ثُمَّ نُسَبِّحُ فِي حَقِّهَا
 وَحَقِّهَا أَيْضًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ بِفَرْضِ الصَّلَواتِ الْخَمْسِ وَهِيَ أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ الظَّاهِرَةِ، وَالْعِبَادَاتِ
 الْبَدَنِيَّةِ الْبَاطِنَةِ كَالْتَّفَكُّرِ، وَالصَّبْرِ، وَالرِّضَا بِالْقَضَاءِ، وَالْقَدْرُ أَفْضَلُ مِنْهَا حَتَّى مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ وَرَدَ:
 (تَفَكَّرْ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً) وَأَفْضَلُ الْجَمِيعِ الْإِيمَانُ شَيْخُنَا. □ فُود: (فَمِنْ ثَمَّ الْخُ) الْأَوَّلَى
 إِبْدَالُ الْفَاءِ بِالْوَاوِ. □ فُود: (بِذَلِكَ) أَيْ: بِجَبْرِيلَ. □ فُود: (وَبِأَيَّةِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِذَلِكَ. □ فُود: (فِي
 الْبَدَاةِ الْخُ) طَرَفَ لِقَوْلِهِ تَأَسَّى. □ فُود: (سُمِّيَتْ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَن: وَآخِرُهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْإِلَى قَوْلِهِ: وَاخْتَلَفُوا
 فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلَهُ عَقِبَ وَقَوْلُهُ تَدُلُّ إِلَى فَلَيْسَ. □ فُود: (سُمِّيَتْ بِذَلِكَ) أَيْ سُمِّيَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ بِلَفْظِ
 الظُّهْرِ. □ فُود: (أَوَّلُ صَلَاةٍ ظَهَرَتْ) أَيْ: فِي الْإِسْلَامِ فَإِنَّهَا أَوَّلُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا جَبْرِيلُ إِمَامًا لِلنَّبِيِّ،
 وَالصَّحَابَةِ لَكِنْ كَانَ النَّبِيُّ رَابِعَةً بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ جَبْرِيلَ لِقَدَمِ رُؤْيَاهُمْ لَهُ وَلَا يَضُرُّ فِي ذَلِكَ كَوْنُهُ ﷺ أَفْضَلَ مِنْ
 جَبْرِيلَ قَطْمًا؛ لِأَنَّهُ يَبْصُرُ أَنْ يَأْتِمُ الْفَاضِلُ بِالْمَفْضُولِ خُصُوصًا لِضَرُورَةِ تَعَلُّمِ الْكُفْيَةِ وَلَا يَضُرُّ أَيْضًا كَوْنُ
 جَبْرِيلَ لَا يَتَّصِفُ بِالذِّكُورَةِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْإِمَامِ عَدَمُ الْأُنُوَّةِ وَإِنْ لَمْ تَتَحَقَّقِ الذِّكُورَةُ شَيْخُنَا. □ فُود: (أَيْ
 الْحَرِّ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ شِدَّةُ الْحَرِّ. □ فُود: (أَيْ عَقِبَ وَقْتِ زَوَالِهَا) مُقْتَضَاهُ أَنَّ وَقْتُ الزَّوَالِ لَيْسَ مِنَ الظُّهْرِ
 وَعَلَيْهِ فِيمَاذَا يُحَدِّدُ هَذَا الْوَقْتُ الْغَيْرُ الْمُعْتَبَرُ مِنْ جَانِبِ الْمُتَهَيِّ قَلِيلًا رَاجِعَ بَصَرِي وَقَدْ يُقَالُ يُحَدِّدُ بِظُهُورِ
 الزَّوَالِ لَنَا بِمَا يَأْتِي مِنْ زِيَادَةِ الظِّلِّ، أَوْ حُدُوثِهِ. □ فُود: (أَيْ مِثْلِهَا الْخُ) أَيْ: إِلَى جِهَةِ الْمَغْرِبِ نِهَايَةً
 وَمُغْنِي. □ فُود: (بِاعْتِبَارِ مَا يَظْهَرُ لَنَا الْخُ)؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مُغْنِي، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمِيلِ، أَوْ
 بِزَوَالِ الشَّمْسِ. □ فُود: (لَا نَفْسِ الْأَمْرِ) أَيْ: لِيُوجِدَ الزَّوَالُ فِيهِ قَبْلَ ظُهُورِهِ لَنَا بِكَثِيرٍ فَقَالُوا إِنَّ الْفُلْكَ
 الْمُتَحَرِّكَ لِغَيْرِهِ يَتَحَرَّكُ فِي قَدْرِ الثَّقَلِ بِحَرْفِ مُتَحَرِّكَ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ فَرْسَخًا، وَلِذَلِكَ لَمَّا سَأَلَ ﷺ جَبْرِيلَ
 هَلْ زَالَتْ؟ قَالَ: لَا نَعَمْ فَلَمَّا سَأَلَهُ لَمْ تَكُنْ زَالَتْ فَلَمَّا قَالَ: لَا تَحَرَّكَ الْفُلْكَ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ فَرْسَخًا وَزَالَتْ
 الشَّمْسُ فَقَالَ نَعَمْ شَيْخُنَا. □ فُود: (فَلَوْ ظَهَرَ) أَيْ: الْمِيلُ، وَكَذَا مَرْجِعُ ضَمِيرِ قَوْلِهِ الْآتِي وَيُعْلَمُ الْخُ.
 □ فُود: (لَمْ يَبْصُرْ وَإِنْ كَانَ) أَيْ: التَّحَرُّمُ (بَعْدَهُ) أَيْ: الْمِيلُ. □ فُود: (وَكَذَا فِي نَحْوِ الْفَجْرِ) أَيْ: وَكَذَا
 يُقَالُ فِي الْفَجْرِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ مَوَاقِيتَ الشَّرْعِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا يُدْرَكُ بِالْحِسِّ نِهَايَةً.

وَإِنْ جَبْرِيلَ صَلَّى بِهِ ﷺ وَهُوَ بِأَصْحَابِهِ أَيْ كَانَ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِمْ وَمُبَالِغًا لَهُمْ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ رِوَايَةِ التَّسْلِطِيِّ
 السَّابِقَةِ وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ بَيَانَ الْأَوْقَاتِ إِنَّمَا وَقَعَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ فَحَضَرَهُ ذَلِكَ بِاطِّلَاهُ.

على ظل الاستواء إن كان ولا فيحدوثة (وأخوه مصير ظل الشيء) هو لغة الستر ومنه أنا في ظل فلان واصطلاحاً أمر وجودي خلقه الله ليتفع البدن وغيره تدل عليه الشمس كما في الآية لكن في الدنيا بدليل ﴿وَيُظِلِّي تَمْدِيرٌ﴾ [الروم: ٣٠] ولا شمس ثم فليس هو عديمها خلافاً لمن توهمه (مثله سوى ظل استواء الشمس) أي الظل الموجود عنده في غالب البلاد وقد يتقدم في بعضها كمكة في بعض الأيام واختلّفوا في قدره فيها فقيل يوم واحد هو أطول أيام السنة وقيل جميع أيام الصيف وقيل ستة وخمسون يوماً وقيل ستة وعشرون قبل انتهاء الطول ومثلها عقبه وقيل يومان يوم قبل الأطول بستة وعشرين يوماً ويوم بعده بستة وعشرين يوماً عدا الأخير، والأول غلط والذي يثبت أئمة الفلك هو الأخير وقول أصحابنا أن صنعاء كمكة في ذلك لا يوافق ما حوزة أئمة الفلك؛ لأن عرض مكة أحد وعشرون درجة وعرض صنعاء على ما في زيغ ابن الشاطر خمس عشرة درجة تقريباً فلا يتقدم الظل فيها إلا قبل الأطول بنحو خمسين يوماً وبعده بنحوها أيضاً وقد تسطت الكلام على ذلك وما يتعلق به ويوضحه في شرح الباب ولها وقت فضيلة.....

• فؤد: (أمر وجودي إلخ) هو يشمل ما قبل الزوال وما بعده، والفئة مختص بما بعد الزوال لمغني زاد شيخنا المراد به خيال الشيء؛ لأنه وجودي وقوله ليتفع البدن أي يدفع ألم الحر عنه مثلاً (وغيره) أي كالفواكه اه قوله م ر (كما في الآية) أي قوله تعالى ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَى دِيلَا﴾ [الفرقان: ١٥] قال البيضاوي: فإنه لا يظهر للجسم حتى تطلع فيقع ضوءها على بعض الأجرام، أو لا يوجد ويتفاوت إلا بسبب حركتها اه سم. • فؤد: (ويعلم بزيادة الظل إلخ) وإذا أزدت معرفة الزوال فاعتبره بقامتك، أو شاخص نقيمه في أرض مستوية وعلم على رأس الظل فما زال الظل يتقص عن الخط فهو قبل الزوال، وإن وقف لا يزيد ولا يتقص فهو وقت الاستواء، وإن أخذ الظل في الزيادة علم أن الشمس زالت، والشمس عند المتقدمين من أرباب علم الهيئة في السماء الرابعة، وقال بعض محققي المتأخرين في السادسة وهي أفضل من القمر لكثرة نفعها شيخنا ومغني. • فؤد: (ولا شمس ثم) أي: في الجنة.

• فؤد: (فليس إلخ) تفرغ على وجود الظل في الجنة مع أنه لا شمس فيها. • فؤد: (أي الظل الموجود إلخ) أي: بالإضافة لأدنى ملابسة وإلا فالزوال لا ظل له، بل الظل للشيء عنده شيخنا. • فؤد: (وقد يتقدم) أي: ظل الاستواء. • فؤد: (في قدره) أي: الإنماد. • فؤد: (فقيل يوم واحد هو إلخ) اقتصر عليه النهاية، والمغني. • فؤد: (أخذ وعشرون) الأولى إحدى وعشرون. • فؤد: (ولها) إلى قول المتن ويتقى في النهاية، والمغني إلا قوله أي عقبه هو وقوله: فلو قرأ إلى ذلك. • فؤد: (ولها وقت فضيلة إلخ) عبارة شيخنا ولها ستة أوقات: وقت فضيلة أي وقت لإيقاع الصلاة فيه فضيلة زائدة بالنسبة

• فؤد: (كما في الآية) أي: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَى دِيلَا﴾ قال البيضاوي: فإنه لا يظهر للجسم حتى تطلع فيقع ضوءها على بعض الأجرام، أو لا يوجد ويتفاوت إلا بسبب حركتها اه.

أَوَّلُ الْوَقْتِ، وَجَوَازٌ إِلَى مَا يَسَعُ كُلَّهُ، ثُمَّ حُرْمَةٌ وَتُوزَعُ فِيهِ بِأَنَّ الْمُحَرَّمَ التَّأْخِيرُ إِلَيْهِ لَا إِيقَاعُهَا فِيهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا لَا يَمْنَعُ تَسْمِيَّتَهُ وَقْتُ حُرْمَةٍ بِذَلِكَ الْإِخْتِيَارِ، وَضُرُورَةٌ وَسَيَأْتِي وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ تُجْزَى فِي الْبَقِيَّةِ وَعُذْرٌ وَهُوَ وَقْتُ الْعَصْرِ لِمَنْ يَجْمَعُ، وَاخْتِيَارٌ وَهُوَ وَقْتُ الْجَوَازِ.
(وَهُوَ) أَيُّ مَصِيرٍ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ سِوَى ظِلِّ الْإِسْتِوَاءِ أَيْ عَقِبَتِهِ هُوَ (أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ) لَكِنْ لَا يَكَادُ يَتَحَقَّقُ ظُهُورُ ذَلِكَ إِلَّا بِأَدْنَى زِيَادَةٍ وَهِيَ مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ فَلَوْ فَرَضَ مُقَارَنَةً تَحْرِيْمَهُ لَهَا

لِمَا بَعْدَهُ وَهُوَ أَوَّلُ الْوَقْتِ بَحَيْثُ يَتَمَّعُ الْإِسْتِغَالُ بِأَسْبَابِهَا وَمَا يُطْلَبُ فِيهَا وَلَا جُلُهَا وَلَوْ كَمَا لَا كَمَا صَبَّطُوهُ فِي الْمَغْرِبِ، وَوَقْتُ اخْتِيَارٍ أَيْ وَقْتُ يَخْتَارُ اثْنَانِ الصَّلَاةُ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا بَعْدَهُ وَهُوَ يَسْتَمِيرُ بَعْدَ فَرَاغِ وَقْتِ الْفَضِيلَةِ وَإِنْ دَخَلَ مَعَهُ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُهَا فَيَكُونُ مُسَاوِيًا لَوَقْتِ الْجَوَازِ الْآتِي، وَقِيلَ: إِلَى نِصْفِهِ كَمَا حَكَاهُ الْخَطِيبُ عَنِ الْقَاضِي وَهُوَ ضَعِيفٌ وَوَقْتُ جَوَازٍ بِلَا كَرَاهَةٍ أَيْ وَقْتُ يَجُوزُ إِيقَاعُ الصَّلَاةِ فِيهِ بِلَا كَرَاهَةٍ وَهُوَ يَسْتَمِيرُ بَعْدَ فَرَاغِ وَقْتِ الْفَضِيلَةِ وَإِنْ دَخَلَ مَعَهُ وَمَعَ وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُهَا فَالثَّلَاثَةُ تَدْخُلُ مَعًا وَيَخْرُجُ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ أَوَّلًا وَيَسْتَمِيرُ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ وَوَقْتُ الْجَوَازِ بِلَا كَرَاهَةٍ إِلَى الْقَدْرِ الْمَذْكُورِ فَهَذَا مُتَّحِدَانِ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً وَلَيْسَ لَهُ وَقْتُ جَوَازٍ بِكَرَاهَةٍ وَوَقْتُ حُرْمَةٍ أَيْ وَقْتُ يَحْرُمُ التَّأْخِيرُ إِلَيْهِ فَالْإِضَافَةُ فِيهِ لِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ وَالْأَوَّلُ إِيقَاعُ الصَّلَاةِ فِيهِ وَاجِبٌ وَهُوَ آخِرُ الْوَقْتِ بَحَيْثُ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ مَا لَا يَسَعُهَا وَإِنْ وَقَعَتْ آدَاءُ بِأَنَّ أَذْرَكَ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ فَهِيَ آدَاءُ مَعَ الْإِثْمِ، وَوَقْتُ ضُرُورَةٍ وَهُوَ آخِرُ الْوَقْتِ إِذَا زَالَتِ الْمَوَانِعُ، وَالباقِي مِنَ الْوَقْتِ قَدْرُ التَّكْبِيرِ فَأَكْثَرُ فَتَجِبُ هِيَ وَمَا قَبْلَهَا إِنْ جُمِعَتْ مَعَهَا، وَوَقْتُ عُذْرٍ أَيْ وَقْتُ سَبَبِهِ الْعُذْرُ وَهُوَ وَقْتُ الْعَصْرِ لِمَنْ يَجْمَعُ جَمْعَ تَأْخِيرٍ اهـ. ة فُود: (أَوَّلُ الْوَقْتِ) قَالَ الْقَاضِي إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلَ رُبْعِهِ مُغْنِي. ة فُود: (ثُمَّ حُرْمَةٌ) وَهُوَ آخِرُ وَقْتِهَا بَحَيْثُ لَا يَسَعُهَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ. ة فُود: (لَا يَمْنَعُ تَسْمِيَّتَهُ الْخُفُوفُ) كَيْفَ، وَالْإِضَافَةُ يَكْفِي فِيهَا أَدْنَى مُلَابَسَةٍ سَم.

ة فُود: (وَتُوزَعُ فِيهِ الْخُفُوفُ) وَتَنْظِيرُهُ يَجْرِي فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ كَذَا فِي النَّهَايَةِ أَقُولُ: وَيُرَدُّ بِتَنْظِيرِ مَا رُدَّ بِهِ فِي وَقْتِ الْحُرْمَةِ بَضْرِي. ة فُود: (وَاخْتِيَارٌ الْخُفُوفُ) لَيْسَ هَذَا وَقْتًُا مُسْتَقِيلًا قَمَا وَجْهَ عَدُّهُ عَلَى أَنْ صَدَقَ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ عَلَيْهِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ إِذْ هُوَ وَقْتُ يَخْتَارُ عَدَمَ التَّأْخِيرِ عَنْهُ مَعَ مَا تَأْتِيهِ فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ بَضْرِي. ة فُود: (ظُهُورُ ذَلِكَ) أَيُّ: مَعْرِفَةُ الْمَصِيرِ الْمَذْكُورِ عِبَارَةً النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي مَعْرِفَةُ وَقْتِ الْعَصْرِ اهـ، وَالْمَالُ وَاجِدٌ. ة فُود: (وَهِيَ مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ) وَقِيلَ: مِنْ وَقْتِ الظُّهْرِ وَقِيلَ فَاصِلَةٌ بَيْنَهُمَا مُغْنِي زَادَ شَيْخُنَا وَيَتَنَبَّهُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا مِنْ وَقْتِ الظُّهْرِ أَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَقُوتُ حَيْثُ تَدُورُ عَلَى الْأَوَّلِ، وَالْآخِرُ تَقُوتُ اهـ. ة فُود: (وَهِيَ مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ) مُنَافٍ لِمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الْأَحْكَامَ لَا تَنَاطُ إِلَّا بِمَا يَظْهَرُ لَنَا: إِذْ مُقْتَضَاهُ أَنَّ الزِّيَادَةَ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَتْ مِنَ الْعَصْرِ بَضْرِي، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مُفَادَ كَلَامِ الشَّارِحِ تَعَسَّرَ الظُّهْرِ لَا تَعَدُّهُ وَاسْتِحَالَتُهُ عَادَةً. ة فُود: (فَلَوْ فَرَضَ مُقَارَنَةً تَحْرِيْمَهُ لَهَا الْخُفُوفُ) إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ التَّحْرِيمَ قَارَنَ الزِّيَادَةَ الْغَيْرَ الظَّاهِرَةَ بِإِغْتِيَارِ مَا يَظْهَرُ لَنَا أَيْ بِإِغْتِيَارِ مَا نَظَنُّهُ بِأَنَّ اتِّصَالَ بَتَمَامِ التَّحْرِيمِ ظُهُورُهُ، أَوْ ظَهَرَتْ فِي أَثْنَانِهِ فَهَرُ

ة فُود: (لَا يَمْنَعُ تَسْمِيَّتَهُ) كَيْفَ، وَالْإِضَافَةُ يَكْفِي فِيهَا أَدْنَى مُلَابَسَةٍ.

باعتبار ما يظهر لنا صَحَّ نظير ما قالوه في عَرْضِ الشَّرَاكِ أَنَّ فِعْلَ الظُّهْرِ لَا يُسَنُّ تَأْخِيرَهُ عَنْهُ،
والتَّأْخِيرُ فِي خَيْرِ جَبْرِيلَ لِمَصِيرِ الْفَنَاءِ مِثْلَهُ لَيْسَ لِلِاسْتِثْنَاءِ، بَلْ؛ لِأَنَّ الزَّوَالَ لَا يَتَّبِعُ بِأَقْلٍ مِنْ
قَدْرِهِ عَادَةً فَإِنْ فَرَضَ تَبَيُّنُهُ بِأَقْلٍ مِنْهُ عَمِلَ بِهِ وَذَلِكَ لِمَا فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ وَسُنْدُهُ صَحِيحٌ
«وَصَلَّى بِي الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ أَيْ الشَّيْءِ مِثْلَهُ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ وَصَلَّى بِي الظُّهْرَ حِينَ كَانَ
ظِلُّهُ مِثْلَهُ»؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ فَرَعَ مِنْهَا حِينَئِذٍ كَمَا شَرَعَ فِي الْعَصْرِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ حِينَئِذٍ فَلَا اسْتِثْنَاءَ
بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ لِخَيْرِ مُسْلِمٍ «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ» (وَبَقِيَ) وَقْتُهِ
(حَتَّى تَغْرُبَ) الشَّمْسُ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ «وَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ» سُمِّيَتْ بِذَلِكَ
لِمُعَاصَرَتِهَا الْغُرُوبَ كَذَا قِيلَ وَلَوْ قِيلَ لَتَنَاقَصَ ضَوْءُ الشَّمْسِ مِنْهَا حَتَّى يَفْنَى تَشْبِيهَا بِتَنَاقُصِ
السَّالَةِ مِنَ الْهَرَبِ بِالْعَصْرِ حَتَّى تَفْنَى لَكَانَ أَوْضَحَ (وَالِاخْتِيَارُ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ) بِالْفَوْقِيَّةِ (عَنْ) وَقْتُ
(مَصِيرِ الظِّلِّ) لِلشَّيْءِ (مِثْلِينَ) سِوَى ظِلِّ الْإِسْتِوَاءِ إِنْ كَانَ؛ لِأَنَّ جَبْرِيلَ صَلَّى بِهَا فِي ثَانِي يَوْمٍ
حِينَئِذٍ وَلَهَا غَيْرُ الْأَوَاقَاتِ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ وَقْتُ اخْتِيَارٍ وَهُوَ هَذَا وَقْتُ غُذْرِ وَهُوَ وَقْتُ الظُّهْرِ
لِمَنْ يَجْمَعُ وَقْتُ كَرَاهَةٍ بَعْدَ الْإِصْفَارِ فَأَوْقَاتُهَا سَبْعَةٌ وَزَيْدٌ ثَامِنٌ عَلَى ضَعِيفٍ وَهُوَ صَلَاتُهَا فِيهِ

مُطَابِقٌ لِلْمُفْرَعِ عَلَيْهِ غَيْرَ أَنَّ فِيهِ الْمُنَافَاةَ الْمَذْكُورَةَ وَإِنْ أَرَادَ أَنْ التَّحَرُّمَ قَارَنَ الزِّيَادَةَ الظَّاهِرَةَ لَنَا فَغَيْرُ مُطَابِقٍ
لِلْمُفْرَعِ عَلَيْهِ وَإِنْ سَلِمَ مِنَ الْمُنَافَاةِ الْمَذْكُورَةِ بَصْرِيٌّ. هـ فَوَدَّ: (فِي عَرْضِ الشَّرَاكِ) بِالْكَسْرِ اسْمٌ لِلتَّحَرُّمِ
الرَّقِيقِ بِظَاهِرِ التَّغْلِيحِ ش. (فِي خَيْرِ جَبْرِيلَ الْخ) وَهُوَ «أَمْنِي جَبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ فَصَلَّى بِي الظُّهْرَ
حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ وَكَانَ الْفَنَاءُ قَدْرَ الشَّرَاكِ» نِهَآةً وَمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (مِثْلُهُ) أَيُّ: مِثْلُ عَرْضِ الشَّرَاكِ.
هـ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَآةِ، وَالْمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ وَهُوَ دُخُولُ وَقْتُ
الْعَصْرِ بِالْمَصِيرِ الْمَذْكُورِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيُّ مَا فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ وَصَلَّى بِي الْعَصْرَ الْخ.
هـ فَوَدَّ: (سُمِّيَتْ بِذَلِكَ) أَيُّ سُمِّيَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ بِلَفْظِ الْعَصْرِ. هـ فَوَدَّ: (لِمُعَاصَرَتِهَا الْخ) أَيُّ: مُقَارَنَتِهَا
لَهُ، تَقُولُ: فَلَا نَ عَاصِرَ فَلَانًا إِذَا قَارَنَهُ لَكِنَّ الْمُرَادَ بِالْمُقَارَنَةِ هُنَا الْمُقَارَنَةُ شَيْخُنَا.
هـ فَوَدَّ (وَالِاخْتِيَارُ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ الْخ) وَسُمِّيَ مُخْتَارًا لِأَرْجَحِيَّتِهِ عَلَى مَا بَعْدَهُ، أَوْ لِاخْتِيَارِ جَبْرِيلَ
إِيَّاهُ نِهَآةً زَادَ الْمُغْنِي وَقَوْلُهُ فِيهِ الْوَقْتُ مَا بَيَّنَّ هَذَيْنِ مَحْمُولٌ عَلَى وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ، وَقَالَ الْإِسْطَخْرِيُّ:
يَخْرُجُ وَقْتُ الْعَصْرِ بِمَصِيرِ الظِّلِّ مِثْلَهُ وَقْتُ الْعِشَاءِ بِالثَّلْثِ، وَالصُّبْحُ بِالْإِسْفَارِ لِظَاهِرِ بَيَانِ جَبْرِيلَ
السَّابِقِ وَأُجِيبَ عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ اهـ. هـ فَوَدَّ: (سِوَى ظِلِّ الْإِسْتِوَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ: مِنْ غَيْرِ مُعَارَضٍ فِي النَّهَآةِ،
وَالْمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (بِهِ) أَيُّ: بِالنَّبِيِّ ﷺ. هـ فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيُّ: حِينَ مَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلِيهِ.

هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّ مَعْنَاهُ فَرَعَ مِنْهَا حِينَئِذٍ) مَا الْمَانِعُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ كَوْنِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ لَا
يَخْرُجُ بِهِ وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا لَا بُدَّ مِنْ قَدْرِ ظِلِّ الْإِسْتِوَاءِ أَيْضًا وَهُوَ قَدْ يَسَعُ الظُّهْرَ فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
هَذَا الْكَلَامُ عَلَى التَّنْزِيلِ وَتَسْلِيمِ أَنَّ الْمُرَادَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ أَيْ سِوَى ظِلِّ الْإِسْتِوَاءِ لَا يَبْطُلُ الْإِسْتِوَاءُ.

بعد إفسادها فإنها قضاء عند جمع ومع ضعفه هو لا يختص بالمعصر وهي الصلاة الوسطى لصحة الحديث به من غير معارض فهي أفضل الصلوات وتليها الصبح، ثم العشاء، ثم الظهر، ثم المغرب فيما يظهر من الأدلة وإنما فضلوا جماعة الصبح، والعشاء؛ لأنها فيهما أشق (فرغ) عادت بعد الغروب عاد الوقت كما ذكره ابن العباد وقضية كلام الزركشي خلافه وأنه لو تأخر غروبها عن وقته المعتاد قدر غروبها عنده وخرج الوقت وإن كانت موجودة اهـ.....

• قوله: (بعد إفسادها) أي: عند انتهاء ومغني. • قوله: (فإنها قضاء إلخ)، والأصح أنها أداء كما كانت قبل الشروع فيها نهاية ومغني أي فلا يجب فعلها فوراً وإن أوقع رخصة منها في الوقت فإداءه وإلا فقضاء ع ش. • قوله: (لصحة الحديث به) وقراءة عائشة رضي الله تعالى عنها وإن كانت شاذة «حافظوا على الصلوات، والصلاة الوسطى صلاة المضرب» ر شيخنا. • قوله: (وهي الصلاة الوسطى) أي: على الأصح من أقوال شيخنا. • قوله: (فهي أفضل إلخ) عبارة شيخنا وأفضل الصلوات صلاة الجمعة، ثم عصرها، ثم عصر غيرها، ثم صبحها، ثم صبح غيرها، ثم العشاء، ثم الظهر، ثم المغرب، وظاهر كلامهم استواء كل من هذه الثلاثة في الجمعة وغيرها وقد يظهر خلافه وأفضل الجماعات جماعة الجمعة، ثم جماعة صبحها، ثم جماعة صبح غيرها، ثم جماعة العشاء، ثم جماعة المعصر، ثم جماعة الظهر، ثم جماعة المغرب اهـ. • قوله: (لأنها فيهما أشق) لا يقال هذا المعنى موجود في أصل فعلهما؛ لأن المشقة إنما زادت بالذهاب إلى محال الجماعات، وأصل فعلهما لا يقتضي ذلك الذهاب سم. • قوله: (هادث) أي: لو عادت الشمس. • قوله: (هذه الوقت) أي: وجب إعادة المغرب إن كان صلاتها ويجب على من أفطر في الصوم الإنساك، والقضاء ليتبين أنه أفطر نهاراً، ومن لم يكن صلى المعصر يصلّيها أداء، وهل ياتم بالتأخير بلا عذر إلى الغروب الأول، أو يتبين عذم إثمه الظاهر الثاني حلبي اهـ بجزيرمي، وفي كلام سم المثل إلى ذلك كله إلا الأخير فمال فيه إلى الإثم وهو الظاهر الموافق لقواعد المذهب. • قوله: (وأنه إلخ) عطف على خلافه. • قوله: (عنده) أي عند وقته المعتاد.

• قوله: (لأنها فيهما أشق) لا يقال المعنى الذي أوجب أنها فيهما أشق موجود في أصل فعلهما؛ لأن هذا ممنوع؛ لأن المشقة إنما زادت بالذهاب إلى محال الجماعات وأصل فعلهما لا يقتضي ذلك الذهاب. • قوله: (هذه الوقت) فيه أبحاث منها أن الظاهر أن حاصل عود الوقت أنه زيد في ذلك اليوم زيادة وأن تلك الزيادة لا تنقص من التيلة الآتية ومنها أنه إذا قلنا عاد الوقت فهل يلزم من كان صلى المغرب بعد الغروب أن يصلّيها بعد الغروب الثاني؛ لأنه بعودها تبين بقاء التهار وهل يلزم من كان أفطر في صوم الفرض الإنساك، والقضاء ليتبين أنه أفطر نهاراً، أو لا يلزم واجد منها ما ذكر، والعود إنما هو بالنسبة لغير ذلك ومنها أن من لم يكن صلى المعصر يصلّيها أداء وإن ائتم بتعميد تأخيرها بلا عذر إلى الغروب الأول كما هو ظاهر في ذلك كله نظر.

وما ذكره آخرًا بعيد، وكذا أولاً فالأوجه كلام ابن العباد ولا يضُرُّ كونُ عودها مُعْجِزَةً له ﷺ كما صَحَّ حديثُها في وقعة الخندق خلافاً لِمَنْ زَعَمَ ضعفه، أو وضعه، وكذا صَحَّ أنها حَبِستْ له عن الغروب ساعة من نهار ليلة الإسراء؛ لأنَّ المُعْجِزَةَ في نفس العود وأما بقاء الوقت بعودها فيحكم الشرع ومن ثمَّ لَمَّا عَادَتْ صَلَّى على المضِرِّ أداءً، بل عودها لم يَكُنْ إلا لذلك لاستيفاله حتى غَرَبَتْ بَنُوْمِهِ ﷺ في حجره قال ابنُ العبادِ ويحتاج.....

• فَوَدَّ: (وما ذكره آخرًا بعيد) قال في شرح المُبَابِ: وسَيَاتِي أنها تأخَّرتْ لَهُ ﷺ عن الغروب ساعة قَبِمتُ الوقتَ لغروبها وإن جاوزَ حَدَّ المُعْتَادِ خلافاً لِمَا يوهِّمُه كلامُ الزركشي أيضاً اه وقد يَنْتَجه أنه حيث طال اللَّيْلُ، أو اليَوْمُ فإن لَزِمَ مِنْ طوله قَواتُ نَهارٍ، أو لَيْلٍ قَدَرٌ وإلا بَانَ لم يَنْتَ شَيْءٌ مِنْ لِيالي الشَّهْرِ ولا أَيامِه لم يَقْدَرْ؛ لِأنَّه لَيْلَةٌ واجدةٌ زَيْدٌ فيها، أو يَوْمٌ واحدٌ كَذَلِكَ بخلاف أَيامِ الدَّجَالِ؛ لِأنَّه فَاتٌ فيها عَدَدٌ مِنَ الأَيامِ، والليالي سَمَ بِحَدَفٍ. • فَوَدَّ: (فالأوجه إلخ) فَيَجِبُ على مَنْ صَلَّى المَغْرِبَ إعادتها بِعَدِّ الغُروبِ وَعَلَى مَنْ أَفْطَرَ قِضَاءَ الصَّوْمِ على ما قاله المُحَنِّي وَثَقَلَ بَعْضُهُمْ عَنِ الشَّيْخِ سُلْطَانِ عَدَمَ وَجوبِ قِضَاءِ الصَّوْمِ؛ لِأنَّ هَذَا بِمِثْلَةِ مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَيَجِبُ عَلَيْهِ الإِسْكَالُ اتِّفَاقًا شَيْخُنَا، وَمَرَّ آيُنَا ما يوافقُه جَمِيعُهُ إِلَّا ما نَقَلَهُ عَنِ الشَّيْخِ سُلْطَانِ. • فَوَدَّ: (حديثها) أي: حَدِيثُ عَوْدِ الشَّمْسِ، والثَّانِيثُ مُكْتَسَبٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (لأنَّ المُعْجِزَةَ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِقوله ولا يَضُرُّ. • فَوَدَّ: (بل عودها) أي: بِدُعَائِهِ ﷺ، وقوله إِلَّا لِذَلِكَ أَي لِيُصَلِّيَ على المضِرِّ أداءً، وقوله لِاسْتِيفَالِهِ إلخ أي فَكَّرَهُ أَنْ يَوْقِظَهُ ففَاتَتْهُ صَلَاةُ المضِرِّ بِخَيْرِمَيَّ. • فَوَدَّ: (بَنُوْمِهِ ﷺ) هَلْ كَانَ يَحْزُمُ عَلَيْهِ إِيقَاظُهُ وَهَلَّا يَتِمُّمُ وَصَلَى بِالْإِيْمَاءِ سَمَ

• فَوَدَّ: (وما ذكره آخرًا بعيد إلخ) قال في شرح المُبَابِ: وسَيَاتِي أنها تأخَّرتْ له ﷺ عن الغروب ساعة قَبِمتُ الوقتَ لغروبها وإن جاوزَ حَدَّ المُعْتَادِ خلافاً لِمَا يوهِّمُه كلامُ الزركشي أيضاً اه وقد يُؤَيِّدُ ما ذكره مِنْ تَقْدِيرِ غُروبها ما تَقَرَّرَ فِي أَيامِ الدَّجَالِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَ الشَّارِعِ أَمَرَ بِالتَّقْدِيرِ فِي أَيامِ الدَّجَالِ لَا فِي هَذَا بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِصَلَاةِ المَغْرِبِ قَبْلَ الغُروبِ وَلَوْ أَمَرَ بِذَلِكَ لَثَقُلَ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآتِي قُتِيلَ بِكَرِهٍ وَيَجْزِي ذَلِكَ فِيمَا لَوْ مَكَثَتِ الشَّمْسُ طَالِمَةً عِنْدَ قُومٍ مُدَّةً اه وَهُوَ يُخَالِفُ ما نَقَلْنَاهُ عَنْ شَرْحِ المُبَابِ عَلَى وَفِي اسْتِيعَادِهِ هُنَا ما ذكره آخرًا مِنْ امْتِدَادِ الوقتِ لِغُروبها وقد تَمَنَّعَ المُخَالَفَةُ بِتَضْوِيرِ ما هُنَا بما إذا امْتَدَّ النَّهَارُ لَكِنْ لَمْ يَنْتَ اللَّيْلُ وما يَأْتِي بما إذا امْتَدَّ بِحَيْثُ فَاتَ كَانَ امْتَدَّ قَدَرُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وقد يَنْتَجه أَنَّهُ حَيْثُ طال اللَّيْلُ، أو اليَوْمُ فإن لَزِمَ مِنْ طوله قَواتُ نَهارٍ، أو لَيْلٍ قَدَرٌ وإلا بَانَ لم يَنْتَ شَيْءٌ مِنْ لِيالي الشَّهْرِ ولا أَيامِه لم يَقْدَرْ؛ لِأنَّه لَيْلَةٌ واجدةٌ زَيْدٌ فيها عَدَدٌ مِنَ الأَيامِ، والليالي فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيمَا قُلْنَاهُ بِأَنَّهُ هَذَا الْفَرْقُ إِنَّمَا يَظْهَرُ إِنْ كَانَ الشَّهْرُ الَّذِي فِيهِ اليَوْمُ الَّذِي كَجُمُعَةٍ يَنْقُصُ عَدَدُ أَيامِه الْبَاقِيَةِ بِقَدْرِ الجُمُعَةِ، والوجه اتِّجَاهُ هَذَا الْفَرْقِ وَإِنْ أَيَّامُ الدَّجَالِ إِنَّمَا كَانَ فِيهَا ما بَيَّنَّته فِي الْحَدِيثِ؛ لِأنَّه لَمْ يَوْجَدْ فِيهَا شَهْرٌ مُتَمَيِّزُ الطَّرَفَيْنِ فَإِنَّ بَعْضَ أَيامِه كَجُمُعَةٍ مَثَلًا مَعَ تَحَقُّقِ عَدَدِ أَيامِه أَمَا لَوْ كَانَ فِيهَا شَيْءٌ كَذَلِكَ فَالوجه عَدَمُ التَّقْدِيرِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (بَنُوْمِهِ ﷺ) هَلْ كَانَ يَحْزُمُ عَلَيْهِ إِيقَاظُهُ وَهَلَّا يَتِمُّمُ وَصَلَى بِالْإِيْمَاءِ.

لِمَعْرِفَةِ وَقْتِ الْمَصْرِ إِذَا طَلَعَتْ مِنْ مَغْرِبِهَا ١ هـ وَأَقُولُ: جَاءَ فِي حَدِيثٍ مَرْفُوعٍ «أَنَّهَا إِذَا طَلَعَتْ مِنْ مَغْرِبِهَا تَسِيرُ إِلَى وَسْطِ السَّمَاءِ، ثُمَّ تَرْجِعُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَطْلُعُ مِنَ الْمَشْرِقِ كَمَا دَبَّتْهَا» وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ يَدْخُلُ وَقْتُ الظُّهْرِ بِرُجُوعِهَا؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِزِلُ زَوَالِهَا وَوَقْتُ الْمَصْرِ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، وَالْمَغْرِبُ بِغُرُوبِهَا وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ لَيْلَةَ طُلُوعِهَا مِنْ مَغْرِبِهَا تَطُولُ بِقَدْرِ ثَلَاثِ لَيَالٍ لَكِنَّ ذَلِكَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّهَا لِأَنبَاهِهَا عَلَى النَّاسِ فَحَبِيتُزْ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي التَّنْبِيهِ الْآتِي أَنَّهُ يَلْزُمُهُ قَضَاءُ الْخُمْسِ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ لَيْتَانِ فَيَقْدُرَانِ عَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَوَجِبَهُمَا الْخُمْسُ.

(وَالْمَغْرِبُ) يَدْخُلُ وَقْتُهُ (بِالْفُرُوبِ) أَيِ غَيْبِيَةِ جَمِيعِ قُرُصِ الشَّمْسِ وَإِنْ بَقِيَ الشُّعَاعُ وَيُعْرَفُ فِي الْعُمُرَانِ، وَالصَّحَارِي الَّتِي بِهَا جِبَالٌ بِزَوَالِ الشُّعَاعِ مِنْ أَعَالِي الْحِيطَانِ، وَالْجِبَالِ مِنْ غَرْبِ بَعْدُ (وَيُقَيِّمُ) وَقْتُهَا (حَتَّى يَغِيبَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ فِي الْقَدِيمِ) لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ فِيهِ، وَالْأَحْمَرُ صِفَةً كَاشِفَةً.....

أَقُولُ: وَلَعَلَّهُ اخْتَهَذَ جَوَازَ التَّأَخِيرِ، بَلْ أَفْضَلِيَّتُهُ بِمَا قَدْ يُؤَدِّي إِلَى إِيقَاطِهِ ﷺ. ة فُود: (لِمَعْرِفَةِ وَقْتِ الْمَصْرِ) مَا وَجَّهَ تَخْصِيصَ الْمَصْرِ سَم. ة فُود: (جَاءَ فِي حَدِيثٍ) إِلَى الْمُتَرْتِيبِ فِي النَّهَايَةِ.

ة فُود: (وَالْمَغْرِبُ بِغُرُوبِهَا) وَلَوْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ فِي بَلَدٍ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ سَافَرَ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ فَوَجَدَ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ فِيهِ وَجِبَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْمَغْرِبِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى نِهَآيَةً وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ خِلَافُهُ. ة فُود: (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ يَدْخُلُ الْفُجْ) قَضِيَّةٌ سُكُوتِهِ عَنْ وَقْتِ الصُّبْحِ أَنَّهُ لَا يَنْزِلُ طُلُوعُهَا مِنَ الْمَغْرِبِ مَنَزَلَةً طُلُوعُهَا مِنَ الْمَشْرِقِ فَلَا تَجِبُ صَلَاةُ الصُّبْحِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ. ة فُود: (فَحَبِيتُزْ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي الْفُجْ) قَدْ يُقَالُ: الرَّجُلُ حَبِيتُزْ لَمْ تَنْقُصْ أَيَّامَ الشَّهْرِ وَلَا لَيَالِيَهُ أَنَّهَا لَيْلَةٌ وَاحِدَةٌ طَالَتْ فَلَا يَجِبُ فِيهَا غَيْرُ مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ بِخِلَافِ أَيَّامِ الدَّجَالِ فَتَأْمَلُهُ سَم، وَفِيهِ تَنْظَرُ إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى مُضِيِّ قَدَرٍ تَجِبُ فِيهِ الصَّلَاةُ بِدُونِهَا. ة فُود: (أَنَّهُ يَلْزُمُهُ قَضَاءُ الْخُمْسِ) وَعَلَيْهِ قِيَاسُ الْبُدَاءَةِ فِيمَا يَظْهَرُ بِالصُّبْحِ، ثُمَّ بِمَا بَعْدَهَا عَلَى التَّرْتِيبِ فَإِنَّ الْفَرْصَ يَقْتَضِي تَرْتِيبَهَا كَذَلِكَ وَسَيَأْتِي أَنَّ التَّرْتِيبَ فِي قَضَاءِ الْفَوَائِتِ مَنْدُوبٌ بِصُرْيٍ.

ة فُود: (سَمِي) (وَالْمَغْرِبُ) سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِإِفْعَالِهَا عَقِبَ الْغُرُوبِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى فَاَلْعَلَاةُ الْمُجَاوِرَةُ شَيْخُنَا.

ة فُود: (بِذَخُلْ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي النَّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ صِفَةً إِلَى خَرَجَ. ة فُود: (وَيُعْرَفُ) أَيِ الْغُرُوبِ. ة فُود: (فِي الْعُمُرَانِ، وَالصَّحَارِي الَّتِي بِهَا الْفُجْ) أَيِ: وَيَكُنِي فِي غَيْرِهِمَا تَكَامُلُ سَقُوطِ الْفَرْصِ فَقَطْ شَيْخُنَا. ة فُود: (مِنْ غَرْبِ الْفُجْ) أَيِ: الْغُرُوبِ مَاخُودٌ مِنْ غَرْبِ بَفَتْحِ الرَّاءِ إِذَا بَعْدَ مُعْنَى وَنِهَآيَةٍ. ة فُود: (صِفَةً كَاشِفَةً) الْأَوَّلَى مُؤَكَّدَةٌ سَم عَلَى حَقِّ، أَقُولُ: بَلِ الْأَوَّلَى لِأَزْمَةٍ وَهِيَ الَّتِي لَا تَنْفَكُ عَنِ الْمَوْصُوفِ، وَأَمَّا الْكَاشِفَةُ فَهِيَ الْمُبَيِّنَةُ لِحَقِيقَةِ مَوْصُوفِهَا وَهِيَ هُنَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ بِالتَّغْيِيرِ بِالْكَاشِفَةِ،

ة فُود: (لِمَعْرِفَةِ وَقْتِ الْمَصْرِ) مَا وَجَّهَ تَخْصِيصَ الْمَصْرِ. ة فُود: (قِيَاسٌ مَا يَأْتِي الْفُجْ) قَدْ يُقَالُ الرَّجُلُ حَبِيتُزْ لَمْ تَنْقُصْ أَيَّامَ الشَّهْرِ وَلَا لَيَالِيَهُ أَنَّهَا لَيْلَةٌ وَاحِدَةٌ طَالَتْ فَلَا يَجِبُ فِيهَا غَيْرُ مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ بِخِلَافِ أَيَّامِ الدَّجَالِ فَتَأْمَلُهُ. ة فُود: (كَاشِفَةً) الْأَوَّلَى مُؤَكَّدَةٌ.

إِذِ الشَّقُّ حَيْثُ أُطْلِقَ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ لِلْأَحْمَرِ وَخَرَجَ بِهِ الْأَصْفَرُ، وَالْأَبْيَضُ وَلَوْ لَمْ يَغِبْ، أَوْ لَمْ يَكُنْ بِمَحَلٍّ اعْتَبِرَ حِينَئِذٍ غَيْبُهُ بِأَقْرَبِ مَحَلٍّ إِلَيْهِ وَلَهَا غَيْرُ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ وَقْتُ عَذْرِهُ وَهُوَ وَقْتُ الْعِشَاءِ لِمَنْ يَجْمَعُ وَوَقْتُ اخْتِيَارٍ وَهُوَ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ لِتَقِلِّ التَّرْمِذِيِّ عَنِ الْمَلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ كَرَاهَةُ تَأْخِيرِهَا عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ إِذَا مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَائِلُونَ بِالْجَدِيدِ كَرَاهَةُ هَذَا التَّأْخِيرِ حَتَّى عَلَى الْجَدِيدِ وَحِينَئِذٍ فَلَا يُتَصَوَّرُ عَلَيْهَا أَنَّ لَهَا وَقْتُ جَوَازٍ بِلَا كَرَاهَةٍ وَكَأَنَّهُ لَا أَنْ فِي وَقْتِهَا مِنَ الْخِلَافِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِ فَإِنْ قُلْتَ بِأَنِّي فِي ضَبْطِهِ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ بِقُرْبٍ مِنَ وَقْتِ الْجَوَازِ.....

وَاللَّازِمَةُ يَتَمَيَّزُ حَقِيقَةُ كُلِّ مِنْهُمَا عَنِ الْأُخْرَى، وَأَمَّا الْمُؤَكَّدَةُ فَإِنَّهَا تُجَامِعُ كُلًّا مِنَ اللَّازِمَةِ، وَالْكَاشِفَةِ ش. ه. قُود: (إِذَا الشَّقُّ الْخُ) فِي إِثْبَاتِهِ الْمَطْلُوبِ نَظَرٌ سَم. ه. قُود: (وَلَوْ لَمْ يَغِبْ، أَوْ يَكُنْ) أَي: لَوْ لَمْ يَغِبِ الشَّقُّ الْأَخْمَرُ حَتَّى يُطْلَعَ الْفَجْرُ، أَوْ لَمْ يَوْجَدْ أَضْلًا شَيْخُنَا. ه. قُود: (اعْتَبِرَ حِينَئِذٍ الْخُ) يَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. ه. قُود: (وَلَهَا غَيْرُ الْأَرْبَعَةِ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنَى، وَلَهَا خَمْسَةُ أَوقَاتٍ وَقْتُ فَضِيلَةٍ وَاخْتِيَارٍ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَوَقْتُ جَوَازٍ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّقُّ وَوَقْتُ عَذْرِ وَقْتُ الْعِشَاءِ لِمَنْ يَجْمَعُ وَوَقْتُ ضَرُورَةٍ وَوَقْتُ حُزْمَةٍ وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ نَقْلًا عَنِ التَّرْمِذِيِّ وَوَقْتُ كَرَاهَةٍ وَهُوَ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِ الْجَدِيدِ ظَاهِرٌ مُرَاعَاةً لِلْقَوْلِ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ إِذَا فَصَارَتْ سِتَّةُ عِبَارَةٍ شَيْخُنَا، وَالزَّاجِعُ أَنَّ لَهَا سَبْعَةً: وَقْتُ فَضِيلَةٍ وَوَقْتُ اخْتِيَارٍ وَوَقْتُ جَوَازٍ بِلَا كَرَاهَةٍ وَهِيَ بِمِقْدَارِ الْإِسْتِغَالِ بِهَا وَمَا يُطْلَبُ لَهَا فَالْثَلَاثَةُ هُنَا تَدْخُلُ مَعًا وَتَخْرُجُ مَعًا وَتَدْخُلُ بَعْدَهَا الْجَوَازُ بِكَرَاهَةٍ مُرَاعَاةً لِلْقَوْلِ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا إِلَى أَنْ يَتَقَى مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُهَا، ثُمَّ وَقْتُ حُزْمَةٍ، ثُمَّ وَقْتُ ضَرُورَةٍ وَلَهَا وَقْتُ عَذْرِ وَهُوَ وَقْتُ الْعِشَاءِ لِمَنْ يَجْمَعُ جَمْعَ تَأْخِيرٍ فَإِنْ زِدْتَ وَقْتُ الْإِذْرَاكِ وَهُوَ الْوَقْتُ الَّذِي طَرَأَتِ الْمَوَانِعُ بَعْدَهُ بَحِيثٌ يَكُونُ مَضَى مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ الصَّلَاةَ وَطَهَرَهَا كَانَتْ ثَمَانِيَةً أَمْ وَقَالَ ع ش قُود: م ر وَقْتُ فَضِيلَةٍ وَاخْتِيَارٍ عَدُّهُمَا وَاجِدًا لِاتِّحَادِهِمَا بِالذَّاتِ وَلِذَا جَعَلَ أَوقَاتَهَا خَمْسَةً وَلَكِ أَنْ تَجْعَلَهَا سِتَّةً لِاخْتِلَافِ وَقْتِي الْفَضِيلَةِ، وَالِاخْتِيَارِ بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ أَمْ. ه. قُود: (عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ) أَي: عَنْ وَقْتِ الْجَدِيدِ نِهَايَةً وَمُغْنَى.

ه. قُود: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي: مِنْ هَذَا الْمَقْضُولِ. ه. قُود: (مِنْ هَؤُلَاءِ) خَيْرٌ مُقَدَّمٌ لِمَا بَعْدَهُ. ه. قُود: (بِالْجَدِيدِ) لَعَلَّ الصَّوَابَ هُنَا فِي قَوْلِهِ الْآتِي عَلَى الْجَدِيدِ: الْقَدِيم. ه. قُود: (كَرَاهَةُ الْخُ) نَاتِبٌ فَاعِلٌ يُؤْخَذُ. ه. قُود: (فَلَا يُتَصَوَّرُ الْخُ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَقْتُ الْجَوَازِ مَا زَادَ عَلَى وَقْتِ الْفَضِيلَةِ لَا مَا يَسْمَلُهُ سَم. ه. قُود: (هَلِيهِمَا) أَي: الْجَدِيدِ، وَالْقَدِيم. ه. قُود: (وَكَأَنَّهُ) أَي: عَدَمُ تَصَوُّرِ ذَلِكَ. ه. قُود: (فَإِنْ قُلْتَ الْخُ) كَانَ حَاصِلُ السُّؤَالِ أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى الْكَرَاهَةُ فِي وَقْتِ الْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ فَضِيلَةٍ وَلَا كَرَاهَةٍ فِيهِ سَم.

ه. قُود: (إِذَا الشَّقُّ الْخُ) فِي إِثْبَاتِهِ الْمَطْلُوبِ نَظَرٌ. ه. قُود: (أَوْ بَقِيَ) قَدْ يُقَالُ هُوَ بَعَثَنِي الْمَغْطُوفَ عَلَيْهِ: ه. قُود: (فَلَا يُتَصَوَّرُ هَلِيهِمَا أَنَّ لَهَا وَقْتُ جَوَازٍ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَقْتُ الْجَوَازِ مَا زَادَ عَلَى وَقْتِ الْفَضِيلَةِ لَا مَا يَسْمَلُهُ. ه. قُود: (فَإِنْ قُلْتَ الْخُ) كَانَ حَاصِلُ السُّؤَالِ أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى الْكَرَاهَةُ فِي وَقْتِ الْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ فَضِيلَةٍ وَلَا كَرَاهَةٍ فِيهِ تَأْمَلُ.

هنا على الجديد قُلْتُ ادْعَاءُ قُرْبِهِ مِنْهُ مَمْنُوعٌ إِذِ الْمُتَمَتِّعُ فِي وَقْتِ الْجَوَازِ عَلَى الْجَدِيدِ زَمَنٌ مَا يَجِبُ وَيُنْدَبُ بِتَقْدِيرِ وَقُوعِهِ وَإِنْ نَدَرَ وَهَذَا بِقُرْبٍ مِنْ نِصْفِ وَقْتِهَا عَلَى الْقَدِيمِ وَفِي وَقْتِ الْفَضِيلَةِ عَلَيْهِمَا مَا يَحْتَاجُهُ بِالْفِعْلِ وَهُوَ يَنْقُصُ عَنْ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ فَيَتَصَوَّرُ حَتَّى عَلَى الْجَدِيدِ وَقْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَمَا فَضَّلَ عَنْهُ كَرَاهَةً فَتَأْتِلُهُ (وَفِي الْجَدِيدِ يَنْقُصُ بِمُضَيِّ قَدَرِ زَمَنِ (وُضُوءِ) وَغُسْلٍ وَتَيْمُمٍ وَطَلَبِ خَفِيفٍ وَإِزَالَةِ خَبَثِ يَمِّمِ الْبَدَنِ، وَالثَّوْبِ، وَالْمَحَلِّ وَيُقَدَّرُ مُغْلَطًا (وَسُتْرُ عَوْرَةٍ) وَاجْتِهَادُ فِي الْقِبْلَةِ (وَأَذَانٍ) وَلَوْ فِي حَقِّ امْرَأَةٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ؛ لِأَنَّهُ يُنْدَبُ لَهَا إِبَابَتُهُ (وَاقَامَةُ) وَالْحَقُّ بَعْدَهُمَا سَائِرُ سُنَنِ الصَّلَاةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهَا كَتَقَمُّمِ وَتَقَمُّصِ وَمَشْيِ لِمَحَلِّ الْجَمَاعَةِ وَأَكْلِ

• فُود: (هنا) أي: فِي الْمَغْرِبِ. • فُود: (مَا يَحْتَاجُهُ الْخُ) أَي: زَمَنٌ مَا يَحْتَاجُهُ الْخُ. • فُود: (بِالْفِعْلِ الْخُ) ذَكَرَ فِيمَا سَبَقَ فِي مَبْنَحِ التَّمَجِيلِ مَا قَدْ يُنَافِيهِ فَرَاغُهُ وَيُجَابُ بِعَدَمِ الثَّنَائِي كَمَا يَظْهَرُ بِالتَّامُّلِ؛ لِأَنَّ مَا فَعَلَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ الْآتِي ذَكَرَهُ قَدْ احْتَاجَ إِلَيْهِ بِالْفِعْلِ فِي الْجُمْلَةِ وَلَوْ كَانَ قَدْ فَعَلَهُ قَبْلَ بَخْلَافٍ مَا لَمْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بِضَرِيٍّ. • فُود: (وُضُوءُ وَغُسْلُ وَتَيْمُمٌ) يَتَّبِعِي اغْتِيَارُ قَدَرِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا وَلَوْ نَدَبَا فِي بَعْضِهَا بَلْ يَتَّبِعِي اغْتِيَارُ قَدَرِ أَرْبَعِ تَيْمُمَاتٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا بَأَنَّ يَكُونَ بِأَعْضَاءِ وَضُوءِهِ الْأَرْبَعَةَ عِلَلٌ غَيْرُ عَامَّةٍ لِغَيْرِ الرَّأْسِ وَعَامَّةٍ لِلرَّأْسِ وَقَدْ يَحْتَاجُ لِتَيْمُمِ خَامِسٍ وَسَادِسٍ لِاسْتِخْبَابِ إِفْرَادِ كُلِّ يَدٍ وَرِجْلٍ بِتَيْمُمٍ وَلِتَيْمُمِ سَابِعٍ لِإِلْعَالَةٍ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ فَالْوَجْهُ اغْتِيَارُ قَدَرِ سَبْعِ تَيْمُمَاتٍ مُطْلَقًا مَعَ قَدَرِ الْوُضُوءِ، وَالْغُسْلُ نَاقِصًا قَدَرِ غُسْلٍ مَا تَيْمَّمَ عَنْهُ مِنَ الْأَعْضَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ يُشْكِلُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُصِيبُهُ نَجَاسَةٌ لَا تَزُولُ إِلَّا بِحَثٍّ وَقَرْضٍ يَسْتَفْرِقُ الْوَقْتَ فَإِنْ اغْتَرَبَتْ مَعَ ذَلِكَ، أَوْ وَخَذَهَا لَزِمَ امْتِدَادُ الْوَقْتِ إِلَى أَثْنَاءِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ، أَوْ مَا بَعْدَهُ وَلَا يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بِذَلِكَ سَمَ وَفِي عِشْرَةِ نَحْوِهِ. • فُود: (وَإِزَالَةُ خَبَثِ الْخُ) أَي: وَاسْتِنْجَاءٌ وَتَحْفُظٌ دَائِمٌ حَدِيثُ نَهَايَةٍ. • فُود: (وَيُقَدَّرُ مُغْلَطًا) أَي:؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقَعُ سَمَ. • فُود: (وَتَقَمُّصُ) أَي: وَلَوْ لِلتَّجَمُّلِ عِشْرَ.

• فُود: (وُضُوءُ وَغُسْلُ وَتَيْمُمٌ) يَتَّبِعِي اغْتِيَارُ قَدَرِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا وَلَوْ نَدَبَا فِي بَعْضِهَا فَإِنَّ الْوُضُوءَ مِنْ سُنَنِ الْغُسْلِ وَإِنْ كَفَى الْغُسْلُ عَنْهُ وَقَدْ يَكُونُ بِأَعْضَاءِ وَضُوءِهِ عِلَّةٌ تُخَوِّجُ لِلتَّيْمُمِ، بَلْ يَتَّبِعِي اغْتِيَارُ قَدَرِ أَرْبَعَةِ تَيْمُمَاتٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا بَأَنَّ يَكُونُ بِأَعْضَاءِ وَضُوءِهِ الْأَرْبَعَةَ عِلَلٌ غَيْرُ عَامَّةٍ لِغَيْرِ الرَّأْسِ وَعَامَّةٍ لِلرَّأْسِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَنْقُصَ مِنْ زَمَنِ الْوُضُوءِ، وَالْغُسْلُ قَدَرِ التَّيْمُمَاتِ لِسُقُوطِ غُسْلٍ مَا تَيْمَّمَ عَنْهُ مِنْهُمَا وَقَدْ يَحْتَاجُ لِتَيْمُمِ خَامِسٍ وَسَادِسٍ لِاسْتِخْبَابِ إِفْرَادِ كُلِّ يَدٍ وَرِجْلٍ بِتَيْمُمٍ فَلِذَا كَانَتْ الْعِلَّةُ فِي كُلِّ مِنَ الْيَدَيْنِ، وَالرَّجْلَيْنِ اسْتَحْبَبَ أَرْبَعُ تَيْمُمَاتٍ وَلِتَيْمُمِ سَابِعٍ لِإِلْعَالَةٍ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ فَالْوَجْهُ اغْتِيَارُ قَدَرِ سَبْعِ تَيْمُمَاتٍ مُطْلَقًا مَعَ قَدَرِ الْوُضُوءِ، وَالْغُسْلُ نَاقِصًا قَدَرِ غُسْلٍ مَا تَيْمَّمَ عَنْهُ مِنَ الْأَعْضَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ يُشْكِلُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُصِيبُهُ نَجَاسَةٌ لَا تَزُولُ إِلَّا بِحَثٍّ وَقَرْضٍ يَسْتَفْرِقُ الْوَقْتَ فَإِنْ اغْتَرَبَتْ مَعَ ذَلِكَ، أَوْ وَخَذَهَا لَزِمَ امْتِدَادُ الْوَقْتِ إِلَى أَثْنَاءِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ، أَوْ مَا بَعْدَهُ، وَلَا يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بِذَلِكَ. • فُود: (وَيُقَدَّرُ مُغْلَطًا) أَي:؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقَعُ.

جائع حتى يشبع (وخمس ركعات)، بل سبع لئلا يثبت قبلها أيضًا؛ لأن جبريل صلاها في يومين في وقت واحد وجوابه أن المتيقن فيه إنما هو أوقات الاختيار وقد تقرر أن وقت اختيارها هو وقت فضيلتها على أنه متقدم بمكة وهذه الأحاديث متأخرة بالمدينة فقدمت لا سيما وهي أكثر رواة وأصح إسنادًا واستثنيت هذه الأمور لتوقف بعضها على دخوله وعدم وجوب تقديم باقيها، والجبرة في جميعها بالوسط المعتدل من فعل كل إنسان واستشكل الجديد باتفاقهم على جمع التقديم فيه ومن شرطه وقوع الثانية في وقت الأولى وأجيب بأن الوقت السابق يسفهما.....

■ فورد: (حتى يشبع) أي: الشبع الشرعي نهاية ومعني وهو بقدر ثلث البطن ولا يكفيه لقنمات يخبئ بها جده الجوع كما صوبه في التفتيح ولا يعتبر الشبع الزائد على الشرعي نهاية ومعني؛ لأن هذا مذموم شئنا. ■ فورد: (بل سبع) إلى المتن في المعني، وكذا في النهاية إلا قوله من فعل كل إنسان.

■ فورد: (أيضا) أي: كذب يثبت بعد المغرب. ■ فورد: (صلاها في اليومين إلخ) أي: بخلاف غيرها نهاية. ■ فورد: (لأن المتيقن فيه) أي: في حديث جبريل. ■ فورد: (إنما هو أوقات الاختيار إلخ) أي: وأما الوقت الجائز وهو محل النزاع فليس فيه تعرض له معني ونهاية. ■ فورد: (علي أنه) أي: خبر جبريل.

■ فورد: (وهذه الأحاديث) أي: أحاديث القديم. ■ فورد: (واستثنيت هذه الأمور) أي استثنيت مضي قدر هذه الأمور على الجديد للضرورة كزدي. ■ فورد: (هذه الأمور) أي: السابقة على قول المتن وخمس ركعات عبارة محلّي والحاجة إلى فعل ما ذكر معها اعتبر مضي قدر زمنه اه. ■ فورد: (على دخوله) أي: الوقت سم. ■ فورد: (من فعل نفسه) واقفه المعني دون النهاية وسم وشئنا فقالوا: والمعتبر في جميع ما ذكر الوسط المعتدل من الناس على المعتدل لا من فعل نفسه خلافاً للقال ولا لزم أن يخرج الوقت في حق بعض ويبقى في حق بعض ولا نظير له اه. ■ فورد: (على جمع التقديم فيه) أي: على جوازه في وقت المغرب. ■ فورد: (ومن شرطه) أي: شرط صحة الجمع. ■ فورد: (وقوع الثانية إلخ) قضيه أنه لا بد لصحة جمع التقديم من وقوع الثانية كاملة في وقت الأولى، وفي المنهج وشرحه في باب صلاة المسافرين ما نصه ورابعها أي شروط التقديم دوام سفره إلى عقده ثانية، فلو أقام قبله فلا جمع لزوال السبب اه وعليه فيحتاج للفرق بين الوقت، والسفر، وفي حاشية سم على حج عن شرح العباب ما حاصله اشترط كون الثانية بتمامها في الوقت وذكر عن الإدمر أنه رده واكتفى بإدراك ما دون الركعة قال: وسبقه إليه الزباني وأحال في تقريره وذكر في حاشيته على المنهج أن م ر اعتمد عليه فلا فرق بين الوقت، والسفر وحينئذ فيسقط السؤال من أصله ع ش. ■ فورد: (بأن الوقت السابق يسفهما) أي

■ فورد: (على دخوله) أي: الوقت. ■ فورد: (من فعل كل) هذا يوجب اختلاف الوقت.

■ فورد: (وأجيب بأن الوقت السابق يسفهما إلخ) عبارة الاستثنائي فإن قيل الجمع بين المغرب، والعشاء تقديمًا جائز ومن شرط صحة الجمع أن يقع أداء الصلاتين في وقت إحداهما وذلك يدل على أن وقت

سَيُحَا إِنْ قُدِّمَتْ تِلْكَ الْأُمُورُ عَلَى الْوَقْتِ. (وَلَوْ شَرَعَ فِي الْوَقْتِ) عَلَى الْجَدِيدِ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ مَا يَسْمُهَا وَالْأَمْرُ لَمْ يَجْزِ الْمُدَّ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَبِهِ يَنْدَفِعُ بَحْثُ بَعْضِهِمْ أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً لَزِمَهُ الْمُبَادَرَةُ بِإِلْقَائِهَا مَا يُمَكِّنُهُ مِنْهَا فِي الْوَقْتِ، أَوْ دُونَ رَكْعَةٍ لَمْ يَلْزَمْهُ ذَلِكَ (وَمَدَّ) فِي صَلَاتِهِ الْمَغْرِبِ وَهِيَ

وُقُوعُ الْأَوَّلَى تَامَةً وَوُقُوعُ عَقْدِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ شَيْءٌ أَيْ عَلَى مُتَعَمِّدٍ فِي غَيْرِ نِهَايَةٍ وَلَا قَتَعِيبٍ الثَّاهِيَةِ هُنَا كَالْمَغْنِيِّ وَالشَّارِحِ كَالصَّرِيحِ فِي اشْتِرَاطِ وَقُوعِ الثَّانِيَةِ كَامِلَةً. هـ فُود: (سَيُحَا إِنْ قُدِّمَتْ إِلَيْهِ) فَإِنْ فَرَضَ ضَيْقَهُ عَنْهُمَا لِأَجْلِ اشْتِغَالِهِ بِالْأَسْبَابِ امْتَنَعَ الْجَمْعُ مُغْنِي وَنِهَايَةً.

هـ فُود: (وَلَوْ شَرَعَ) أَيْ: فِي الْمَغْرِبِ نِهَايَةً. هـ فُود: (عَلَى الْجَدِيدِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلِظُهُورِ الْخُ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَذَا أَطْلَقُوهُ فِي الْمَثْنِ، وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: إِلَّا الْجُمُعَةُ. هـ فُود: (وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ مَا يَسْمُهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ أَيْ أَقْلٌ مُجْزِئٌ مِنْ أَرْكَانِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَدِّ الْوَسْطِيِّ مِنْ فِعْلٍ نَفْسِهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِنْ لَمْ تَقُلْ بِمَا مَرَّ عَنْ الْقَفَالِ فِي الْمَغْرِبِ لِظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا هـ سَم. هـ فُود: (وَالْأَمْرُ لَمْ يَجْزِ) أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مَا يَسْمُهَا. هـ فُود: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ الْخُ) أَيْ، بَلْ يَلْزَمُهُ الْمُبَادَرَةُ فِي الصَّوَرَتَيْنِ، وَظَاهِرُهُ: وَإِنْ كَانَ انْتِضَاءُ الْبَقَاءِ بِمُدَّةٍ لَكِنْ يَتَّبَعِي أَنْ مَحَلَّهُ فِي الثَّانِيَةِ إِذَا تَعَمَّدَ التَّأخِيرَ، فَإِنْ كَانَ بِمُدَّةٍ كَثُورٍ قَبْلَ الْوَقْتِ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنْهُ دُونَ رَكْعَةٍ قَبْلِيَّةٍ عَدَمُ وَجُوبِ الْمُبَادَرَةِ سَم. هـ فُود: (لَزِمَهُ الْمُبَادَرَةُ) هَلْ يَتَّقَصِّرُ عَلَى أَقْلٍ وَاجِبٍ سَم. هـ فُود: (وَمَدَّ فِي صَلَاتِهِ الْمَغْرِبِ الْخُ) خَرَجَ بِهِ مُجَرَّدُ الْإِثْنَانِ بِالنِّسْبَةِ بِأَنْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا

الْمَغْرِبِ لَا يَتَّقَصِّرُ فِيمَا ذَكَرْتُمْ قُلْنَا لَا يَلْزَمُ فَإِنَّ الْوَقْتَ الْمَذْكُورَ يَسَعُ الصَّلَاتَيْنِ خُصُوصًا إِذَا كَانَتْ الشَّرَاطُ عِنْدَ الْوَقْتِ مُجْتَمِعَةً فِيهِ فَإِنْ فَرَضْنَا ضَيْقَهُ عَنْهُمَا لِأَجْلِ اشْتِغَالِهِ بِالْأَسْبَابِ امْتَنَعَ الْجَمْعُ لِقَوَاتِ شَرْطِهِ وَهُوَ وَقُوعُ الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا وَاجِبَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ بَاتًا لَا تَسْلَمُ أَنَّ شَرْطَ صِحَّةِ الْجَمْعِ مَا ذَكَرْتُمْ، بَلْ شَرْطُهُ أَنْ تُؤَدَّى إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتِهَا، ثُمَّ تَوْجَدُ الْأُخْرَى عَقِبَهَا وَهَذَا الْجَوَابُ ضَعِيفٌ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ فَإِنَّهُ نَظِيرُ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ، وَالْمَغْرِبِ فِي آخِرِ وَقْتِ الْمَغْرِبِ بِحَيْثُ وَقَعَتِ الظُّهْرُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَالْمَغْرِبُ بَعْدَ غُرُوبِ هُوَ لَا يَجُوزُ لَهُ، ثُمَّ نَقَلَ جَوَابًا آخَرَ عَنِ الْكِفَايَةِ وَرَدَّهُ فَرَاغَهُ. هـ فُود: (وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ مَا يَسْمُهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ أَيْ أَقْلٌ مُجْزِئٌ مِنْ أَرْكَانِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَدِّ الْوَسْطِيِّ مِنْ فِعْلٍ نَفْسِهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِنْ لَمْ تَقُلْ بِمَا مَرَّ عَنْ الْقَفَالِ فِي الْمَغْرِبِ لِيُوضَّحَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِذَا الْمَدَارُ هُنَا عَلَى أَنْ يَشْرَعَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يُمَكِّنُ فِعْلَهَا فِيهِ مِنْ غَيْرِ إِثْمٍ يُلْحَقُهُ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ حَيْثُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَبْقَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُقَصَّرٌ قَبْلَ لَزِمَهُ الْمُبَادَرَةُ إِلَى مَا يُمَكِّنُهُ فِيهَا فِي الْوَقْتِ وَيَخْرُجُ عَلَيْهِ الْمُدَّ أَنْتَهَى وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَبْقَ ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ عُدَّةٌ فِي الْوُصُولِ لِذَلِكَ الْحَدِّ كَثُورٍ جَائِزٌ فَلْيُرَاجَعْ. هـ فُود: (وَالْأَمْرُ لَمْ يَجْزِ) أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مَا يَسْمُهَا، وَظَاهِرُهُ: وَإِنْ كَانَ انْتِضَاءُ الْبَقَاءِ بِمُدَّةٍ.

هـ فُود: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ بَحْثُ بَعْضِهِمْ الْخُ) أَيْ: بَلْ يَلْزَمُهُ الْمُبَادَرَةُ فِي الصَّوَرَتَيْنِ لَكِنْ يَتَّبَعِي أَنْ مَحَلَّهُ فِي الثَّانِيَةِ إِذَا تَعَمَّدَ التَّأخِيرَ فَإِنْ كَانَ بِمُدَّةٍ كَثُورٍ قَبْلَ الْوَقْتِ إِلَى أَنْ بَقِيَ مِنْهُ دُونَ رَكْعَةٍ قَبْلِيَّةٍ عَدَمُ الْوُجُوبِ. هـ فُود: (لَزِمَهُ الْمُبَادَرَةُ) هَلْ يَتَّقَصِّرُ عَلَى أَقْلٍ وَاجِبٍ. هـ فُود: (وَمَدَّ) إِلَى أَنْ قَالَ: (بِقِرَامَةٍ) أَوْ ذِكْرِ الْخُ

بِثَالِ إِذْ سَائِرِ الْخَمْسِ إِلَّا الْجُمُعَةَ كَذَلِكَ بِقِرَاءَةٍ، أَوْ ذِكْرٍ، بَلْ، أَوْ سُكُوتٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (حَتَّى) خَرَجَ وَقْتُهَا عَلَى الْجَدِيدِ جَازَ قِيلَ بَلَا خِلَافٍ فَلَا كِرَاهَةَ وَلَا خِلَافَ الْأُولَى، أَوْ حَتَّى (غَابَ الشَّفَقُ جَازَ) لَهُ ذَلِكَ الْمَدُّ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأُولَى (عَلَى الصَّحِيحِ) وَإِنْ لَمْ يُوقِعْ مِنْهَا رَكْعَةً عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِمَا صَحَّ «أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ فِيهَا الْأَعْرَافَ فِي الرِّكَعَتَيْنِ كِلْتَايَهُمَا» وَأَنَّ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَوَّلَ فِي الصُّبْحِ فَقِيلَ لَهُ كَاذَبَ الشَّمْسُ أَنْ تَطْلُعَ فَقَالَ لَوْ طَلَعَتْ لَمْ نَجِدْنَا غَافِلِينَ وَلِظُهُورِ شُدُوزِ الْمُقَابِلِ قَطَعَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ بِالْجَوَازِ نَعَمْ يَحْزُمُ الْمَدُّ.....

يَسَعُ جَمِيعَ واجِبَاتِهَا دُونَ سُنَّيْهَا، فَإِنَّ الْإِثْنَانَ بِالسُّنَنِ حَيْثُ مَدُّوْبٌ فَلَيْسَ خِلَافَ الْأُولَى كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْاِتِّوَازُ، وَظَاهِرٌ كَلَامِهِ أَنَّ الْأَفْضَلَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُذْرِكْ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَهُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْبَقَوِيِّ الْمَقُولِ عَنْهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَكِنْ قِيْدَهُمْ بِإِذْرَاكِ رَكْعَةٍ سَمَّ عَلَى حَجِّهِ ع ش. ه فَوَدَّ: (إِلَّا الْجُمُعَةَ) فَيُمْتَنَعُ تَطْوِيلُهَا إِلَى مَا بَعْدَ وَقْتُهَا بَلَا خِلَافٍ لِقَوْفِ صِحَّتِهَا عَلَى وَقْعِ جَمِيعِهَا فِي وَقْتُهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا نِهَآيَةً قَالَ ع ش: قَوْلُهُمْ رَفِئْتُمْ الْخُ يَتَّبِعِي إِلَّا فِي حَقٍّ مَنْ لَا تَلْزَمُهُ سَمَّ عَلَى حَجِّهِ عَلَيْهِ فَتَقَلِّبُ ظَهْرًا بِخُرُوجِ الْوَقْتِ اه. ه فَوَدَّ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) نَعَمْ يَظْهَرُ أَنَّ إِيقَاعَ رَكْعَةٍ فِيهِ شَرْطٌ لِتَسْمِيَّتِهَا مُؤَدَّاةً وَإِلَّا فَتَكُونُ قَضَاءً لَا اِثْمَ فِيهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ه فَوَدَّ: (فَرَأَيْتُمْهَا الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَأَن يَرَاهَا فِيهَا الْخُ وَقِرَاءَتُهُ ﷺ تَقَرُّبٌ مِنْ مُغِيبِ الشَّفَقِ لِيَتَذَبَّرَ لَهَا اه. ه فَوَدَّ: (شُدُوزِ الْمُقَابِلِ) أَي: لِلصَّحِيحِ. ه فَوَدَّ: (نَعَمْ يَحْزُمُ الْمَدُّ الْخُ)

(فَرَزَعُ): شَرَعَ فِي الْمَغْرِبِ مَثَلًا وَقَدْ بَقِيَ مِنْ وَقْتُهَا مَا يَسَعُهَا وَمَدَّ إِلَى أَنْ بَقِيَ مِنْ وَقْتِ الْعِشَاءِ مَا يَسَعُ الْعِشَاءَ، أَوْ رَكْعَةً مِنْهَا، فَهَلْ يَجِبُ قَطْعُ الْمَغْرِبِ وَفِعْلُ الْعِشَاءِ مُطْلَقًا، أَوْ يُفْصَلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَذْرَكَ مِنَ الْمَغْرِبِ رَكْعَةً فِي وَقْتُهَا فَلَا يَجِبُ، بَلْ لَا يَجُوزُ قَطْعُهَا؛ لِأَنَّهَا مُؤَدَّاةٌ وَبَيِّنَ أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ فَيَجِبُ قَطْعُهَا؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ فَايْتَهُ، وَالْفَايْتَهُ يَجِبُ قَطْعُهَا إِذَا خِيفَ قَوْتُ الْحَاضِرَةِ عَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ نَظَرٌ سَمَّ عَلَى

خَرَجَ مُجَرَّدُ الْإِثْنَانِ بِالسُّنَنِ بِأَنْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ جَمِيعَ واجِبَاتِهَا دُونَ سُنَّيْهَا فَإِنَّ الْإِثْنَانَ بِالسُّنَنِ حَيْثُ مَدُّوْبٌ فَلَيْسَ خِلَافَ الْأُولَى كَالْمَدِّ وَقَدْ صَرَّحَ فِي الْاِتِّوَازِ بِأَنَّهُ لَوْ أَذْرَكَ آخِرَ الْوَقْتِ بِخَيْثُ لَوْ أَدَّى الْفَرِيضَةَ بِسُنَّيْهَا لَفَاتِ الْوَقْتُ وَلَوْ افْتَصَرَ عَلَى الْأَرَاكِانِ تَقَعُ فِي الْوَقْتِ بِأَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُتِمَّ السُّنَنُ اه، وَظَاهِرُهُ: أَنَّ الْأَفْضَلَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُذْرِكْ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَهُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْبَقَوِيِّ الْمَقُولِ عَنْهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَمَا بَيَّنَّاهُ آخِرَ سُجُودِ السُّهُوْرِ لَكِنْ قِيْدَهُمْ بِأَنْ يُذْرِكْ رَكْعَةً.

(فَرَزَعُ): شَرَعَ فِي الْمَغْرِبِ مَثَلًا وَقَدْ بَقِيَ مِنْ وَقْتُهَا مَا يَسَعُهَا وَمَدَّ إِلَى أَنْ بَقِيَ مِنْ وَقْتِ الْعِشَاءِ مَا يَسَعُ الْعِشَاءَ، أَوْ رَكْعَةً مِنْهَا فَهَلْ يَجِبُ قَطْعُ الْمَغْرِبِ وَفِعْلُ الْعِشَاءِ مُطْلَقًا أَوْ يُفْصَلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَذْرَكَ مِنَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ قَدَرِ رَكْعَةٍ فَلَا يَجِبُ قَطْعُهَا، بَلْ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا مُؤَدَّاةٌ وَبَيِّنَ أَنْ لَا يَكُونَ أَذْرَكَ مِنْ وَقْتُهَا قَدَرِ رَكْعَةٍ فَيَجِبُ قَطْعُهَا؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ فَايْتَهُ، وَالْفَايْتَهُ يَجِبُ قَطْعُهَا إِذَا خِيفَ قَوْتُ الْحَاضِرَةِ عَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ نَظَرٌ، وَظَاهِرُهُ: حُزْمَةُ الْمَدِّ إِلَى أَنْ يَتَّقَى مِنْ وَقْتِ الثَّانِيَةِ مَا لَا يَسَعُهَا. ه فَوَدَّ: (إِلَّا الْجُمُعَةَ) يَتَّبِعِي إِلَّا فِي حَقٍّ مَنْ لَا تَلْزَمُهُ.

إِنْ ضَاقَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ عَنْهَا وَيُظْهَرُ أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ فَائِزَةٌ فَوَرِثَتْهُ وَسَيَأْتِي آخِرَ سُجُودِ السَّهْرِ بَسْطَ يَتَقَلَّبُ بِذَلِكَ فَرَاغَهُ (قُلْتُ الْقَدِيمُ أَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)، بَلْ هُوَ جَدِيدٌ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَّقَ الْقَوْلَ بِهِ فِي الْإِمْلَاءِ عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَقَدْ صَحَّحْتُ فِيهِ أَحَادِيثَ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ.

(وَالْعِشَاءُ) يَدْخُلُ وَقْتُهَا وَهِيَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَالْمَدُّ لَفَةً اسْمٌ لِأَوَّلِ الظَّلَامِ وَسُمِّيَتْ بِهِ الصَّلَاةُ لِفِعْلِهَا حِينَئِذٍ (بِمَغِيبِ الشَّفَقِ) الْأَحْمَرِ لِمَا مَرُّهُ وَيَنْتَفِي نَدْبٌ تَأْخِيرُهَا لِزَوَالِ الْأَصْفَرِ، وَالْأَبْيَضِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ وَمَرُّ أَنْ مَنْ لَا شَفَقَ لَهُمْ يُعْتَبَرُ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِمْ وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُوَدَّ اعْتِبَارُ ذَلِكَ إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ هَوْلَاءِ بَأَنَّ كَانَ مَا بَيْنَ الْغُرُوبِ وَمَغِيبِ الشَّفَقِ عِنْدَ هُمْ بِقَدْرِ لَيْلٍ هَوْلَاءِ فَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يُمَكِّنُ اعْتِبَارُ مَغِيبِ الشَّفَقِ لَانْعِدَامِ وَقْتِ الْمَشَاءِ حِينَئِذٍ

حَاجَ أَقُولُ: لَا يَتَعَدُّ إلْحَاقُهَا بِالْفَائِزَةِ فِي وَجوبِ الْقَطْعِ إِذَا خَافَ قُوَّةَ الْحَاضِرَةِ ش، وَظَاهِرُهُ: اخْتِيَارُ الشَّفَقِ الْأَوَّلِ مِنْ وَجوبِ الْقَطْعِ مُطْلَقًا. ٥ فَوَدَّ: (إِنْ ضَاقَ إلَخ) أَي: إِلَى أَنْ ضَاقَ إلَخ سَمِعَ ش.

٥ فَوَدَّ: (بَلْ هُوَ جَدِيدٌ) أَي: كَمَا أَنَّهُ قَدِيمٌ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (فِي الْإِمْلَاءِ إلَخ) أَي: وَهُوَ مِنَ الْكُتُبِ الْجَدِيدَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (اسْمٌ لِأَوَّلِ الظَّلَامِ) ظَاهِرُهُ فَقَطْ، وَقَالَ الْمُحَسِّنِيُّ يَنْفِي الْبِرْمَاوِيَّ أَيَّ اسْمٍ لِلظَّلَامِ مِنْ أَوَّلِ وَجُودِهِ عَادَةً، وَظَاهِرُهُ: يَشْمَلُ غَيْرَ أَوَّلِ الظَّلَامِ شَيْخُنَا.

٥ فَوَدَّ (سَي): (بِمَغِيبِ الشَّفَقِ إلَخ).

(تَنْبِيْهُ): قَدْ يَشَاهِدُ غُرُوبَ الشَّفَقِ الْأَخْمَرِ قَبْلَ مُضِيِّ الْوَقْتِ الَّذِي قُدِّرَ الْمَوْقُوتُونَ فِيهِ وَهُوَ عَشْرُونَ دَرَجَةً فَهَلِ الْعَبْرَةُ بِمَا قُدِّرُوا، أَوْ بِالْمُشَاهَدَةِ وَقَاعِدَةُ الْبَابِ، وَكَذَا الْأَحَادِيثُ تَقْتَضِي تَرْجِيحَ الثَّانِي، وَالْإِجْمَاعُ الْفِعْلِيُّ يَرْجِّحُ الْأَوَّلَ، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا لَوْ مَضَى مَا قُدِّرُوا وَلَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ الْأَخْمَرُ فَتَحَّجَّجُوا الْجَوَادِ لَا بِنِ حَاجَ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِالشَّفَقِ لَا بِالدرَجِ وَلَا يُعْمَلُ بِقَوْلِهِمْ مَدَائِعِيْ أَوْ جَبْرِ مِي. ٥ فَوَدَّ: (لِفِعْلِهَا فِيهِ) أَي: لِفِعْلِ الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَالْعَلَاةُ الْحَالِيَّةُ، وَالْمَحَلِّيَّةُ شَيْخُنَا. ٥ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ)، وَأَمَّا حَدِيثُ صَلَاةِ جَبْرِيلَ فِي الْيَوْمَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فَمَحْمُولٌ عَلَى وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ كَمَا مَرَّ مُغْنِي.

٥ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحٍ وَيَبْقَى حَتَّى يَغِيبَ إلَخ. ٥ فَوَدَّ: (وَيَنْتَفِي) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُظْهَرُ فِي النِّهَآيَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ يُظْهَرُ إِلَى قَوْلِهِ يَنْتَفِي. ٥ فَوَدَّ: (مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ) كَالْإِمَامِ فِي الْأَوَّلِ، وَالْمَزْنِيُّ فِي الثَّانِي مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (لَا شَفَقَ لَهُمْ) أَي: أَوْ لَا يَغِيبُ شَفَقُهُمْ عِبَارَةً لِلنِّهَآيَةِ وَمَنْ لَا عِشَاءَ لَهُمْ لِكُونِهِمْ فِي نَوَاحٍ تَقْصُرُ لَيَالِيَهُمْ وَلَا يَغِيبُ عَنْهُمْ الشَّفَقُ أَي الْأَخْمَرُ تَكُونُ الْعِشَاءُ فِي حَقِّهِمْ بِمُضِيِّ زَمَنِ يَغِيبُ فِيهِ الشَّفَقُ فِي أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِمْ أ. ٥ فَوَدَّ: (يُعْتَبَرُ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ إلَخ) بَقِيَ مَا لَوْ اسْتَوَى فِي الْقُرْبِ إِلَيْهِمْ بِلَدَانِ، ثُمَّ كَانَ الشَّفَقُ يَغِيبُ فِي إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الْأُخْرَى، فَهَلْ يُعْتَبَرُ الْأَوَّلُ، أَو الثَّانِي فِي نَظَرٍ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِتَلَا يُؤَدِّي إِلَى فِعْلِ الْعِشَاءِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا عَلَى احْتِمَالِ ش. ٥ فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إلَخ) اغْتَمَدَهُ الزِّيَادِيُّ وَع ش وَالرَّشِيدِيُّ وَشَيْخُنَا. ٥ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يُوَدَّ إلَخ) أَي بَأَنَّ يَغِيبُ الشَّفَقُ فِي أَقْرَبِ الْبِلَادِ لَهُمْ وَقَدْ بَقِيَ مِنْ لَيْلِهِمْ مَا يُمَكِّنُ فِيهِ فِعْلَ الْمَشَاءِ ش. ٥ فَوَدَّ: (إِلَى طُلُوعِ فَجْرِهَا) أَي

وإنما الذي ينبغي أن يُنسَبَ وقت المغرب عند أولئك إلى ليلهم فإن كان السُّدُسُ مثلاً جُعلنا ليلَ هؤلاءِ سُدُسَهُ وقتَ المغربِ وبقيته وقتَ العشاءِ وإن قُصِرَ جُداً، ثُمَّ رأيتَ بعضهم ذَكَرَ في صُورَتنا هذه اعتبارَ غيبوبة الشَّفَقِ بالأقربِ وإن أَدَّى إلى طُلُوعِ فجرِ هؤلاءِ فلا يدخُلُ به وقتُ الصُّبْحِ عندَهم، بل يمتدُّونَ أيضاً بفجرِ أقربِ البلادِ إليهم وهو بعيدٌ جداً إذ مع وجودِ فجرِ لهم حِسِّيٌّ كَيْفَ يُمكنُ إلغاؤه ويُعتَبَرُ فجرُ الأقربِ إليهم والاعتبارُ بالغيرِ إنما يكونُ كما يُصَرِّحُ به كلامُهم فيمن أنقذَ عندَهم ذلكَ المُعتَبَرُ دونَ ما إذا وَجَدَ فيدارُ الأمرُ عليه لا غيرُ ولا يُنافي هذا إطلاقُ أبي حامدٍ الآتي لِيَتَغَيَّنَ حملُهُ على اعتبارِ ما قَرَّرَته من النسبةِ (وبقي) وقتها (إلى الفجرِ) الصادقِ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ هَلِيسَ في النومِ تفریطاً إنما التفریطُ على من لم يُضَلَّ الصلاةَ حتى يدخُلَ وقتَ الأخرى، خَرَجَتِ الصُّبْحُ إجماعاً فيبقى على مُقتضاه في غيرها.

(والاعتبارُ أن لا تُؤخَّرَ عن ثَلَاثِ اللَّيْلِ) أثبَاطاً لِفِعْلِ جَبْرِيلَ (وفي قوله نصفه) لِحديثِ صَحِيحٍ فيه ومن ثَمَّ كانَ عليه الأكثرُونَ ولها غيرُ هذا، والأربعةُ السابقةُ وقتُ كراهةٍ وهو ما بينَ الفجرَينِ كما قاله الشيخُ أبو حامدٍ.....

فَجَرِ بَلَدَةٍ مَن لا شَفَقَ لَهُمْ . هـ فَوَدَ : (وإنما الذي ينبغي إلخ) اعتمدَ المُغْنِي والزَيَادِيُّ وغيرُهما كما مرَّ .

هـ فَوَدَ : (فإن كان السُّدُسُ إلخ) عبارةُ الأَجْهَرِيِّ وشيخنا، واللفظُ لِلأَوَّلِ مثاله إذا كانَ مَن لا يَغِيبُ شَفَقُهُمْ، أو لا شَفَقَ لَهُمْ لَيْلُهُمْ عِشْرُونَ دَرَجَةً مثلاً وَلَيْلُ أَقْرَبِ البلادِ إِلَيْهِم الذينَ لَهُم شَفَقٌ يَغِيبُ ثَمَانُونَ دَرَجَةً مثلاً وشَفَقُهُمْ يَغِيبُ بَعْدَ مَضِيِّ عِشْرِينَ دَرَجَةً فإذا نُسِبَ عِشْرُونَ إلى ثَمَانِينَ كانتَ رُبْعاً فَيُغْتَبَرُ لِمَن لا يَغِيبُ شَفَقُهُمْ مَضِيُّ رُبْعٍ لَيْلُهُمْ وهو في مثالنا خَمْسُ دَرَجٍ فَتَقُولُ لَهُمْ : إذا مَضَى مِن لَيْلِكُم خَمْسُ دَرَجٍ دَخَلَ وَقْتُ عِشائِكُم اهـ . هـ فَوَدَ : (وإن قُصِرَ جداً) فإن لم يَسْغِ إلّا واحدةً مِنَ المَغْرِبِ، والعِشاءِ قَضَى العِشاءَ وإن لم يَسْغِ واحدةً مِنْهُما قَضاهُما كما يأتي ما يَفيدهُ . هـ فَوَدَ : (ثُمَّ رأيتَ بعضهم ذَكَرَ إلخ) وفاقاً لِظاهِرِ النِّهايةِ . هـ فَوَدَ : (دونَ ما إذا إلخ) الأَتَسَبُّ لِما قَبْلَهُ دونَ مَن وَجَدَ إلخ . هـ فَوَدَ : (ولا يُنافي هذا) أي قولُهُ : والاعتبارُ بالغيرِ إنما يكونُ إلخ . هـ فَوَدَ : (الآتي) أي : في التَّثْبِيهِ . هـ فَوَدَ : (الصادقُ) إلى قولِهِ : ولها في النِّهايةِ وإلى قولِهِ كما قاله الشيخُ في المُغْنِي وشرحِ المنهَجِ . هـ فَوَدَ : (لِخَبَرِ مُسْلِمٍ ليسَ إلخ) ظاهِرُهُ يَقْتَضِي امتِدَادَ وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ إلى دُخُولِ وَقْتِ الأُخْرَى مِنَ الخَمْسِ مُغْنِي وشرحِ المنهَجِ . هـ فَوَدَ : (ومن ثَمَّ كانَ عليه الأكثرُونَ) وَرَجَّحَهُ المُصَنِّفُ في شرحِ مُسْلِمٍ نِهايةً ومُغْنِي . هـ فَوَدَ : (ولها غيرُ هذا، والأربعةُ السابقةُ وقتُ كراهةٍ) فَأَوْقاتُها سَبْعَةٌ مُغْنِي وشرحِ المنهَجِ زادَ شَيْخُنَا فَإِن زِدْتَ وَقْتُ الإدراكِ وهو وَقْتُ طُرُوءِ الموانِعِ بَعْدَ أن يَدْرِكَ مِنَ الوَقْتِ ما يَسْغِ الصَّلَاةَ كانتَ ثمانيةً اهـ . هـ فَوَدَ : (وهو ما بينَ الفجرَينِ) وهو خَمْسُ دَرَجٍ وفيهِ تَسْمُحٌ ؛ لِأنَّهُ يَشْمَلُ وَقْتُ الحُرْمَةِ وَقْتُ الصُّلَاةِ فَكانَ الأولى أن يَقولَ وهو ما بَعْدَ الفجرِ الأولى حَتَّى يَتَنَيَّ مِنَ الوَقْتِ ما يَسْمُها . هـ فَوَدَ : (كما قاله الشيخُ أبو حامدٍ) أي الغزاليُّ شَيْخُنَا .

وهو أوجه من قول الزوياني باتّحاده مع وقت الجواز وإن حكاها في شرح الروض ولم يتقبّه، ووقت غدير وهو وقت المغرب لَمَنْ يَجْمَعُ تَقْدِيمًا.

(تبيّة) لو عُذِمَ وقتُ العِشاءِ كأن طَلَعَ الفجرُ كما غَرَبَتِ الشمسُ وَجِبَ قضاؤها على الأوجه من اختلاف فيه بين المتأخّرين ولو لم تغب إلا بقدر ما بين العِشاءَيْنِ فأطلق الشيخ أبو حامد أنّه يُعْتَبَرُ حالُهم بأقرب بَلَدٍ يليهم وقرع عليه الزركشي وابنُ العِمادِ أنّهم يُقَدَّرُونَ في الصوم ليلُهم بأقرب بَلَدٍ إليهم، ثُمَّ يُمَسْكُونُ إلى الغروبِ بأقرب بَلَدٍ إليهم وما قالاه إنّما يظهَرُ إن لم تسع مُدّة غيبوبتها أكل ما يُقيمُ بُنية الصائم لِتَقْدِيرِ العملِ به عندهم فاضطررنا إلى ذلك التقدير بخلاف ما إذا وسع ذلك وليس هذا حينئذٍ كأيام الدجالِ لوجود الليلِ هنا وإن قُصِرَ ولو لم

فود: (من قول الزوياني باتّحاده) أي: ويُشْكِلُ عليه حديثُ «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العِشاءِ إلى نصف الليل» سم. فود: (وجب قضاؤها) أي: وقضاء المغربِ شَيْخُنَا والبُخَيْرِيُّ. فود: (على الأوجه) لم يبيّن حُكْمَ صَوْمِ رَمَضَانَ هَلْ يَجِبُ بِمُجَرَّدِ طُلُوعِ الفجرِ عندهم، أو يُعْتَبَرُ قدرُ طُلُوعِهِ بأقرب البلادِ إليهم، ثم رأيت قولَ الشارحِ الآتي وقرع عليه الزركشي وابنُ العِمادِ إلخَ ويؤخذُ مِنهُ حُكْمُ ما نَحْنُ فيه سم على حَجِّ أي وهو أنّهم يُقَدَّرُونَ في الصوم ليلُهم بأقرب بَلَدٍ إليهم ع ش بحذف. فود: (ولو لم تغب إلخ) ولو تأخّر غيبوبته في بَلَدٍ قَوَّتِ العِشاءُ لأهلها غيبوبته عندهم وإن تأخّرت عن غيبوبته عند غيرهم تأخّرًا كثيرًا كما هو مُقتضى كلامهم سم على البهجة أقول: وعلى هذا فَيُتَبَيَّنُ أن يُعْتَبَرُ كَوْنُ الباقي مِنَ اللَّيْلِ بَعْدَ غيبوبة الشَّفَقِ عندهم زَمَانًا يَسَعُ العِشاءَ وَالْأَقْيَنِي أن يُعْتَبَرُ شَفَقُ اقْتَرَبِ البلادِ إليهم خَوْفًا مِنْ قَوَاتِ العِشاءِ ع ش. فود: (إنه يُعْتَبَرُ حالُهم إلخ) تَقَدَّمَ أن مَحَلَّهُ ما لم يُؤَدَّ اغْتِيَارُ ذَلِكَ إلى طُلُوعِ فَجْرِهم وَالْأَقْيَنَسَبُ وقتُ المغربِ عند أولئك إلى ليلِهم، ثم تُعْتَبَرُ هَذِهِ النِّسْبَةُ في ليلِهم القَصِيرِ. فود: (إذا وسع) الظاهرُ التَّائِيثُ.

فود: (وهو أوجه من قول الزوياني باتّحاده إلخ) أي ويُشْكِلُ عليه حديثُ «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العِشاءِ إلى نصف الليل». فود: (وجب قضاؤها على الوجه) لم يبيّن حُكْمَ صَوْمِ رَمَضَانَ هَلْ يَجِبُ بِمُجَرَّدِ طُلُوعِ الفجرِ عندهم أو يُعْتَبَرُ قدرُ طُلُوعِهِ بأقرب البلادِ إليهم فَإِنْ كَانَ الأوَّلُ فَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عليه تَوَالِي الصَّوْمِ القَائِلِ، أو المُضِرُّ إِضْرَارًا لَا يُحْتَمَلُ لِعَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنْ تَنَاوُلِ مَا يَذْفَعُ ذَلِكَ لِعَدَمِ اسْتِمْرَارِ الغُرُوبِ زَمَانًا يَسَعُ ذَلِكَ وإن كَانَ الثَّانِي فَهُوَ مُشْكِلٌ بِالْحُكْمِ بِانْتِدَامِ وقتِ العِشاءِ، بَلْ قِيَاسُ اغْتِيَارِ قدرِ طُلُوعِهِ بأقرب البلادِ بقاءَ وقتِ العِشاءِ ووقوعها أداءَ في ذَلِكَ القَدْرِ وَهَذَا هُوَ الْمُنَاسِبُ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ بَعْضِهِمْ فِيمَا إِذَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثم رأيت قولَ الشارحِ الآتي وقرع عليه الزركشي وابنُ العِمادِ إلخَ ويؤخذُ مِنْهُ حُكْمُ ما نَحْنُ فيه. فود: (ولو لم تغب إلا بقدر ما بين العِشاءَيْنِ فأطلق الشيخ أبو حامد إلخ) قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لو قُصِرَ التَّهَارُ جَدًّا بَانَ لَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثِ دَرَجٍ مَثَلًا أن يُعْتَبَرُ حالُهم بأقرب البلادِ إليهم فَيُعْتَبَرُ أن يَمْضِيَ بَعْدَ الفجرِ ما تَزُولُ فِيهِ الشَّمْسُ فِي الْأَقْرَبِ فَيَدْخُلُ

يسع ذلك إلا قدر المغرب أو أكل الصائم قَدَمَ أكله وَقَضَى المغرب فيما يظهر
(والصُّبْح) يدخل وقتها (بالمغرب الصادق)؛ لأن جبريل صلاها أول يوم حين حرّم الفطر على
الصائم وإنما حرّم بالمصادق إجماعاً ولا نظر لمن شد فلم يحرمه إلا بطلوع الشمس ومن ثم
رُدَّ وإن نُقِلَ عن أجلاء صحابة وتابعين بأنه مخالفت للإجماع وإن استدّل له بقوله تعالى
﴿فَحَوَّنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ (الاسراء: ١٢٠) الدال على أنه لا آية للشهارة إلا
الشمس المؤيّد بآية ﴿يُولِجُ اللَّيْلُ فِي النَّهَارِ﴾ (الحج: ٦١) الدالة على أنه لا فاصل بينهما؛

• قوله: (وقضى المغرب) يتبني، والعشاء على قياس ما تقدّم وقياس ما مرّ عن الشيخ أبي حامد أنه لو
قصر النهار جداً بأن لم يزد على ثلاث درج مثلاً أن يُعْتَبَر حالهم بأقرب البلاد إليهم فيُعْتَبَر أن ينضمي بعد
الفجر ما تزول فيه الشمس في الأقرب فيدخل وقت الظهر وهكذا لكن في فتاوى السيوطي بعد كلام ما
نصّه، وأما كيفية التقدير إذا كان اليوم مثلاً ثلاث درج فلا يتساوى فيه حصّة الصُّبْح، والظهر،
والمعصر، بل تتفاوت على حسب تفاوتها الآن فإن من أول وقت الصُّبْح الآن إلى وقت الظهر أكثر من
أول وقت الظهر إلى وقت المعصر ومن أول وقت الظهر إلى أول وقت المعصر أكثر من أول وقت المعصر
إلى وقت المغرب فيُقدَّر إذ ذاك على حسب هذا التفاوت إلخ اه وقد أطال في هذه المسألة وما يتعلّق
بها وفروغها بما يتعيّن الإحاطة به وتأمله سم بحذف.

• قوله (سني): (والصُّبْح) بضم الصاد وحكي كسرهما في اللغة أول النهار فلذلك سُمِّيَتْ به هذه الصلاة
مُغْنِي. • قوله: (ومن ثم) أي: من أجل عدم النظر، والإغتيار لذلك القول الشاذ. • قوله: (وإن استدّل
له) أي: لذلك القول الشاذ. • قوله: (الذال) أي: هذا القول الكريم أي في زعم المستدل.
• قوله: (المؤيّد إلخ) ظاهره أنه صفة ثانية لقوله تعالى إلخ ولو قال وأيد بآية إلخ عطفًا على استدّل إلخ
لكان أولى.

وقت الظهر وهكذا لكن في فتاوى السيوطي أنه سُئِلَ عما روي في حديث الدجال من وصف آخر أيامه
بالقصر جداً وأنه قيل يا رسول الله كيف نُصَلِّي في تلك الأيام القصار قال: «تُقدَّرُون فيها الصلاة كما
تُقدَّرُونها في هذه الأيام الطوال، ثم صلّوا» قال السائل للسيوطي وما كيفية التقدير في القصر هل هو
مثلاً إذا كان اليوم مثلاً ثلاث درج فيكون حصّة الصُّبْح درجة، والظهر كذلك، والمعصر كذلك فأجاب
بقوله أما كيفية التقدير إذا كان اليوم مثلاً ثلاث درج فلا يتساوى فيه حصّة الصُّبْح، والظهر، والمعصر،
بل تتفاوت على حسب تفاوتها الآن فإن من أول وقت الصُّبْح الآن إلى وقت الظهر أكثر من أول وقت
الظهر إلى وقت المعصر ومن أول وقت الظهر إلى وقت المعصر أكثر من أول وقت المعصر إلى وقت
المغرب فيُقدَّر إذ ذاك على حسب هذا التفاوت إلخ اه وقد أطال في هذه المسألة وما يتعلّق بها وفروغها
بما يتعيّن الإحاطة به وتأمله. • قوله: (قدّم أكله إلخ) هذا واضح إن لم نعتزمهم بأقرب البلاد إليهم
فتأمله. • قوله: (وقضى المغرب) يتبني، والعشاء على قياس ما تقدّم.

لأنَّ كُلَّ ذَلِكَ سَفَسَافٌ وَمَنْ ثُمَّ اسْتَبَقَدَ غَيْرَ وَاجِدٍ صِبْحَةً ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ يُعْتَدُّ بِهِ (وَهُوَ) بَيَاضُ شُعَاعِ الشَّمْسِ عِنْدَ قُرْبِهَا مِنَ الْأَفْقِ الشَّرْقِيِّ (الْمُنْتَشِرِ ضَوْؤَهُ مُعْطِرًا بِالْأَفْقِ) أَيِ نَوَاحِي السَّمَاءِ بِخِلَافِ الْكَاذِبِ وَهُوَ مَا يَدُو مُسْتَطِيلًا وَأَعْلَاهُ أَضْوًا مِنْ بَاقِيهِ، ثُمَّ تَعَقُّبُهُ ظُلْمَةٌ.

(تَبِيَّةٌ) فِي تَحْقِيقِ هَذَا وَكَوْنِهِ مُسْتَطِيلًا كَلَامٌ طَوِيلٌ لِأَهْلِ الْهَيْئَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْحَدِيثِ الْمَبْنِيِّ عَلَى قَوَاعِدِ الْحُكَمَاءِ الْبَاطِلَةِ شَرْعًا مِنْ مَنَعَ الْخَرَقِ، وَالْإِلْتِمَامِ، أَوْ الَّتِي لَمْ يَشْهَدْ بِصِحَّتِهَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَفِي بِبَيَانِ سَبَبِ كَوْنِ أَعْلَاهُ أَضْوًا مَعَ أَنَّهُ أَبْقَدُ مِنْ أَسْفَلِهِ مِنْ مُسْتَمَدِّهِ وَهُوَ الشَّمْسُ وَلَا يَبَيِّنُ سَبَبَ انْعِدَامِهِ بِالْكُلِّيَّةِ حَتَّى تَعَقُّبُهُ ظُلْمَةٌ كَمَا صَرَّخَ بِهِ الْأَيْمَةُ وَقَدَّرُوها بِسَاعَةٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمْ مُطْلَقَ الزَّمَنِ؛ لِأَنَّهُا تَطُولُ تَارَةً وَتَقْصُرُ أُخْرَى وَزَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْهَيْئَةِ عَدَمَ انْعِدَامِهِ وَإِنَّمَا يَتَنَاقَضُ حَتَّى يَنْغَيِّرَ فِي الْفَجْرِ الصَّادِقِ وَلَعَلَّهُ بِاعْتِبَارِ التَّقْدِيرِ لَا الْحِسِّ وَفِي خَبَرِ مُسْلِمٍ «لَا يَغُثُّكُمْ أَذَانٌ بِلَالٍ» وَلَا هَذَا الْعَارِضُ لِعُمُودِ الصُّبْحِ حَتَّى يَسْتَطِيرَ أَيُّ يَنْتَشِرُ ذَلِكَ الْعُمُودُ أَيُّ فِي نَوَاحِي الْأَفْقِ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ تَسْمِيَةِ الْفَجْرِ الْأَوَّلِ عَارِضًا لِلثَّانِي شَيْئَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَمْرُضُ لِلشُّعَاعِ النَّاشِئِ عِنْدَ الْفَجْرِ الثَّانِي انْجِبَاسُ قُرْبِ ظَهْرِهِ كَمَا يُشِيرُ بِهِ التَّنْقُصُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ (النَّكُور: ١٨) وَعِنْدَ ذَلِكَ الْانْجِبَاسِ يَتَنَفَّسُ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ شِبْهِ كَوْقَةٍ، وَالْمُشَاهَدُ فِي الْمُتَحَسِّسِ إِذَا خَرَجَ بَعْضُهُ دَفْعَةً أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهُ أَكْثَرَ مِنْ آخِرِهِ وَهَذَا لِيَكُونَ كَلَامٌ

■ فُود: (لأنَّ الْإِنِّ) عِلَّةُ لِقَوْلِهِ: وَلَا تَنْظَرِ الْإِنِّ وَمُتَعَلِّقٌ بِعَدَمِ الْإِنْفِاءِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ.

■ فُود: (صِبْحَةً ذَلِكَ) أَيُّ: الثَّقَلُ الْمَذْكُورُ، أَوْ الْحَضَرُ الْمَذْكُورُ. ■ فُود: (سَفَسَافٌ) أَيُّ: زَدِيَّةٌ قَامُوسٌ. ■ فُود: (أَيِ نَوَاحِي السَّمَاءِ) أَيُّ فِيمَا بَيْنَ الْجَنُوبِ، وَالشَّمَالِ مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ شَيْئَانِ.

■ فُود: (مُسْتَطِيلًا) أَيُّ مُنْتَدًا إِلَى جِهَةِ الْعُلُوِّ كَذَنْبِ السُّرْحَانِ بِكَسْرِ السِّينِ وَهُوَ الذَّنْبُ شَيْئَانِ.

■ فُود: (ثُمَّ تَعَقُّبُهُ ظُلْمَةٌ) أَيُّ غَالِبًا وَقَدْ يَتَّصِلُ بِالصَّادِقِ شَيْئَانِ وَبُجَيْرِمِي. ■ فُود: (فِي تَحْقِيقِ هَذَا) أَيُّ فِي

بَيَانِ حَقِيقَةِ الْفَجْرِ الْكَاذِبِ. ■ فُود: (عَلَى الْحَدِيثِ) أَيُّ: الْوَهْمُ، وَالْخِيَالُ قَامُوسٌ. ■ فُود: (كَمَنَعَ الْخَرَقِ الْإِنِّ) أَيُّ: خَرَقَ السَّمَاءَ، وَالتَّيَامِي. ■ فُود: (لَمْ يَشْهَدْ الْإِنِّ) أَيُّ الشَّرْعُ يَعْنِي لَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْعِ مَا يُصَحِّحُهَا وَلَا مَا يَبْطِلُهَا وَكَانَ الْأَوَّلُ إِبرَازَ الضَّمِيرِ لِأَنَّهُ صِلَةٌ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ لَهُ. ■ فُود: (هَلَى أَنَّهُ) أَيُّ: ذَلِكَ الْكَلَامُ. ■ فُود: (مَعَ أَنَّهُ) أَيُّ: أَعْلَاهُ. ■ فُود: (كَمَا صَرَّخَ بِهِ) أَيُّ: بِانْعِدَامِهِ بِالْكُلِّيَّةِ.

■ فُود: (وَقَدَّرُوها) أَيُّ: الظُّلْمَةُ. ■ فُود: (أَنَّ مُرَادَهُمْ) أَيُّ: بِالسَّاعَةِ. ■ فُود: (حَتَّى يَنْغَيِّرَ فِي الْفَجْرِ الصَّادِقِ) أَيُّ: يَتَّصِلُ بِهِ. ■ فُود: (وَلَعَلَّهُ) أَيُّ: مَا زَعَمَهُ ذَلِكَ الْبَعْضُ مِنْ عَدَمِ الْانْعِدَامِ (بِاعْتِبَارِ التَّقْدِيرِ) أَيُّ تَحْمِينِ الْقُوَّةِ الْوَاحِمَةِ. ■ فُود: (النَّاشِئُ هُنَا) أَيُّ: عَنِ الشُّعَاعِ وَقَوْلُهُ الْفَجْرُ الْإِنِّ فَاعِلُ النَّاشِئِ وَقَوْلُهُ انْجِبَاسُ فَاعِلُ يَمْرُضُ وَقَوْلُهُ قُرْبَ ظَهْرِهِ أَيُّ الشُّعَاعُ طَرَفُ يَمْرُضُ وَرَجَعَ الْكُرْدِيُّ الضَّمِيرَ لِلْفَجْرِ.

■ فُود: (يَتَنَفَّسُ مِنْهُ الْإِنِّ) أَيُّ: مِنْ ذَلِكَ الشُّعَاعِ وَقَوْلُهُ مِنْ شِبْهِ الْإِنِّ مُتَعَلِّقٌ بِتَنَفَّسٍ أَيْضًا لَكِنْ مِنْ هُنَا لِلْإِنْتِدَاءِ وَفِي الْأَوَّلِ لِلتَّبْيِضِ. ■ فُود: (وَالْمُشَاهَدُ الْإِنِّ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ. ■ فُود: (وَهَذَا) أَيُّ: الشَّيْءُ الْأَوَّلُ.

الصادق قد يدل عليه ولائبائه عن سبب طوله وإضاءة أعلاه واختلاف زمنه وانعدامه بالكيفية الموافقة للجس أولى مما ذكره أهل الهيئة القاصرون عن كل ذلك، ثانيهما أنه عليه السلام أشار بالعارض إلى أن المقصود بالذات هو الصادق وأن الكاذب إنما قُصِدَ بطريق العرض ليتنبه الناس به لقرب ذلك فيتهيئوا ليدركوا فضيلة أول الوقت لاشتغالهم بالنوم الذي لولا هذه العلامة لمتهم إدراك أول الوقت فالحاصل أنه نور يُرْزَقُ الله من ذلك الشعاع، أو يخلقه حينئذ علامة على قرب الصبح ومخالفاً له في الشكل ليحصل التمييز وتضيخ العلامة العارضة من المعلم عليه المقصود فتأمل ذلك فإنه غريب مهم وفي حديث عند أحمد «ليس الفجر الأبيض المستطيل في الأفق ولكن الفجر الأحمر المعتري» وفيه شاهد لما ذكرته أجراً ومما يؤيد ما أشرت إليه من الكوة ما أخرجه غير واحد عن ابن عباس أن للشمس ثلثمائة وستين كوة تطلع كل يوم من كوة فلا بدع أنها عند قربها من تلك الكوة ينحسر شعاعها، ثم يتفقس كما مر، ثم رأيت للقرافي المالكي وغيره كالأصمعي من أثبتنا فيه كلاماً يوضحه ويبين صحة ما ذكرته من الكوة ويوافق استشكلاتي لكونه يظهر، ثم يغيب وحاصله وإن كان فيه طول لِمَسِّ الحاجة إليه أنه يباض يطلع قبل الفجر الصادق، ثم يذهب عند أكثر الأبصار.....

■ قوله: (وإضاءة أعلاه) عطف على طوله وقوله واختلاف ألخ وقوله وانعدام ألخ عطفان عليه أيضاً، أو على سبب ألخ وقوله الموافق يظهر رجوعه للاختلاف أيضاً. ■ قوله: (أولى ألخ) خبر وهذا.

■ قوله: (ثانيهما) أي الشيتين. ■ قوله: (لقرب ذاك) أي الصادق. ■ قوله: (لاشتغالهم ألخ) علة للقصد للثبته لكن فيها خفاء إذ قد يومهم أن هذه العلامة توقظ التائمين وليس كذلك. ■ قوله: (فالحاصل) أي: الحاصل المأخوذ من حديث مسلم كُردِي لعل الأولى وحاصل ما يتعلق بالمقام قَدَّرَ. ■ قوله: (أنه) أي الفجر الكاذب. ■ قوله: (حينئذ) أي: حين قرب ظهور ذلك الشعاع وقوله علامة ألخ تنازع فيه الفقهاء.

■ قوله: (ومخالفاً له ألخ) في أخذه من الحديث المتقدم توقف. ■ قوله: (في الشكل) إن أراد به الهيئة كالاستطالة، والإغتراس فظاهر وإن أراد به اللون كما هو قضية قوله الآتي وفيه شاهد ألخ ففيه تأمل فإن المخالفة في اللون إنما توجد في أواخر وقت الصبح، والكلام هنا في أوله. ■ قوله: (وتضيخ العلامة ألخ) عطف تفسير وقوله من المعلم عليه ألخ متعلق بذلك. ■ قوله: (فتأمل ذلك) أي: الشيء الثاني ويحتل أنه راجع للأول أيضاً. ■ قوله: (لما ذكرته أجراً) إشارة إلى ثاني الشيتين كُردِي أقول: بل إلى قوله: (ومخالفاً له في الشكل ألخ). ■ قوله: (ما أشرت إليه) أي: في الشيء الأول. ■ قوله: (فيه) أي: في بيان الفجر الكاذب. ■ قوله: (يوضحه) أي: الفجر الكاذب. ■ قوله: (صحة ما ذكرته) أي: عن ابن عباس. ■ قوله: (ويوافق) أي: الكلام. ■ قوله: (استشكلاتي ألخ) أي: بقوله: (وزعم بعض أهل الهيئة ألخ). ■ قوله: (وحاصله) أي: ذلك الكلام، وكذا مرجع ضمير قوله فيه. ■ قوله: (لمس الحاجة إليه) أي: وإنما أطالوا الكلام فيه لمس الحاجة إلى الطول. ■ قوله: (أنه ألخ) أي: الفجر الكاذب.

دون الراصد المجتهد القوي النظر وذكر ابن بشير المالكي أنه من نور الشمس إذا قُرِبَتْ من الأفق فإذا ظهرَ أُنِشتْ به الأبصارُ فيظهرُ لها أنه غاب وليس كذلك ونقل الأصبهاني إبراهيم أن بعضهم ذكر أنه يذهب بعد طلوعه ويقود مكانه ليلاً وهذا البعض كثيرون من أئمتنا كما مر وأن أبا جعفر البصري بعد أن عرفه بأنه عند بقاء نحو ساعتين يطلعُ مُستطيلاً إلى نحو ربع السماء كأنه عمودٌ ورُّبما لم يُرَ إذا كان الجو نقياً شتاءً وأبشُر ما يكون إذا كان الجو كدراً صيفاً أعلاه دقيقٌ وأسفله واضحٌ أي ولا ينافي هذا ما قدمته أن أعلاه أضواء؛ لأن ذلك عند أول الطلوع وهذا عند مزيد قربه من الصادق وتحت سواداً، ثم بياض، ثم يظهر ضوءٌ يُعشِي ذلك كله، ثم يعترض: ورده بأنه رصده نحو خمسين سنة فلم يره غاب وإنما ينحدر ليُلْتَقِيَ مع المُعْتَرِض في السواد ويصيران فجراً واجداً وزعم غيبته، ثم عوده وهم، أو رآه يختلف باختلاف الفصول فظنه يذهب وبعض الموقنين يقول هو المجرة إذا كان الفجر بالشعور ويلزمه أنه لا يوجد إلا نحو شهرين في السنة قال القرافي وقال آخرون هو شعاع الشمس يخرج من طاقٍ بجبل قاف، ثم أبطله بأن جبل قاف لا وجود له وبرهن عليه بما يرويه ما جاء عن ابن عباس من طرقٍ خروجها الحفاط وجماعة منهم ممن التزموا تخريج الصحيح وقول الصحابي ذلك ونحوه مما لا مجال للرأي فيه حكمه المرفوع إلى النبي ﷺ.....

• فود: (دون الراصد) أي: المراقب للأوقات. • فود: (المجيد) من الإجابة. • فود: (فإذا ظهر) أي الفجر الكاذب. • فود: (مكانه ليلاً) فاعل فَمَقْمُولٌ على القلب ولذا قال السيد البصري قوله ليلاً يتأمل وجه نصه اه. • فود: (كما مر) أي في قوله كما صرح به الأئمة. • فود: (وإن أبا جعفر إلخ) عطف على أن بعضهم إلخ فهو مما نقله الأصبهاني أيضاً. • وفود: (عند بقاء نحو ساعتين) أي: من الليل كُرْدِي. • فود: (ولا ينافي هذا) أي: قوله أعلاه دقيق إلخ. • فود: (لأن ذلك) أي: ما تقدم وقوله وهذا أي قوله أعلاه دقيق إلخ. • فود: (ونحنه سواداً، ثم بياض) يتأمل فيه. • فود: (رده إلخ) خير أن أبا جعفر يعني أن أبا جعفر بعد تعريفه المذكور رده ما ذكره بعضهم أنه يذهب إلخ. • فود: (بتحليل) أي يتناقص من جانب أعلاه وينزل. • فود: (أو رآه إلخ) عطف على وهم. • فود: (هو المجرة) بفتح الميم، والجيم نجوم مجتمعة تظهر قبل الفجر الصادق شيخنا. • فود: (بالسعود) منزل لِقَمَرِ كُرْدِي عبارة القاموس وسعود النجوم عشرة سعد بلخ وسعد الأخيية وسعد الذابح وسعد السعود وهذه الأربعة من منازل القمر، ثم قال بعد ذكر البقية: وهذه الستة ليست من المنازل كلٌ منها كوكبان بينهما نحو ذراع اه. • فود: (ثم أبطله) أي: أبطل القرافي ما قاله الآخرون. • فود: (وبرهن عليه) أي: استدلل القرافي على عدم وجود جبل قاف. • فود: (وجماعة منهم) أي: من الحفاط مبتدأ وقوله: ممن التزم إلخ خبره، والجملته حاله. • فود: (وقول الصحابي ذلك) أي وجود جبل يقال له قاف. • فود: (مما لا مجال إلخ) فيه توقف إذ يمكن أن يكون منشأ ذلك القول من ابن عباس رضي الله عنهما مجرد اشتباهه بين العرب.

منها «أَنْ وراءَ أرضنا بحرًا محيطًا، ثُمَّ جَبَلًا يُقَالُ لَهُ قَافٌ، ثُمَّ أَرْضًا، ثُمَّ بَحْرًا، ثُمَّ جَبَلًا وَهَكَذَا حَتَّى عَدَّ سَبْعًا مِنْ كُلِّ» وَأَخْرَجَ بَعْضُ أَوْلِيَّكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ أَنَّهُ جَبَلٌ مِنْ زُمُرُودٍ مُحِيطٌ بِالدُّنْيَا عَلَيْهِ كَتَفَا السَّمَاءِ وَعَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلَهُ وَكَمَا انْدَفَعَ بِذَلِكَ قَوْلُهُ لَا وُجُودَ لَهُ انْدَفَعَ قَوْلُهُ: أَثَرُهُ وَلَا يَجُوزُ اعْتِقَادُ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِالْذَّلِيلِ مُطْلَقَ الْإِمَارَةِ فَهَذَا عَلَيْهِ أَوَّلُهُ أَوِ الْإِمَارَةُ الْقِطْعِيَّةُ فَهَذَا مِمَّا يَكْفِي فِيهِ الظُّرُّ كَمَا هُوَ جَلِيٌّ، ثُمَّ نَقَلَ أَعْنِيَ الْقِرَافِي عَنْ أَهْلِ الْهَيْئَةِ أَنَّهُ يَظْهَرُ، ثُمَّ يَخْفَى دَائِمًا، ثُمَّ اسْتَشْكَلَهُ، ثُمَّ أَطَالَ فِي جَوَابِهِ بِمَا لَا يَتَضَيِّحُ إِلَّا لِمَنْ أَتَقَنَّ عِلْمَنِي الْهِنْدَسِيَّةَ، وَالْمُنَاطَرَةَ وَأَوَّلَى مِنْهُ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النَّظَرِ لِاخْتِلَافِهِ بِاخْتِلَافِ الْفُصُولِ، وَالْكِيفِيَّاتِ الْعَارِضَةِ لِمَحَلِّهِ قَدْ يَدُقُّ فِي بَعْضِ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَكَادُ يُرَى أَصْلًا وَحِينَئِذٍ فَهَذَا غُذِرَ مِنْ غَيْرِ بَأَنَّهُ يَغِيْبُ وَتَعَقُّبُهُ ظُلْمَةٌ (وَيَبْقَى حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ بِذَلِكَ وَيَكْفِي طُلُوعُ بَعْضِهَا بِخِلَافِ الْغُرُوبِ إلْحَاقًا لِمَا لَمْ يَظْهَرْ بِمَا ظَهَرَ لِقُوَّتِهِ (وَالِاخْتِيَارُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنِ الْإِسْفَارِ) وَهُوَ الْإِضَاءَةُ بِحَيْثُ يُمَيِّزُ النَّاطِرُ الْقَرِيبَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ جَبْرِيْلٌ صَلَّاهَا ثَانِي يَوْمٍ كَذَلِكَ وَلَهَا غَيْرُ هَذَا، وَالْأَوْقَاتُ الْأَرْبَعَةُ السَّابِقَةُ وَقْتُ كَرَاهِيَةٍ مِنَ الْخُمُرَةِ إِلَى أَنْ يَبْقَى مَا يَسْتَحْضَاهَا.

(تَنْبِيْهُ) الْمُرَادُ بِوَقْتِ الْفَضِيلَةِ مَا يَزِيدُ فِيهِ الثَّوَابُ مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ وَبِوَقْتِ الْاخْتِيَارِ مَا فِيهِ ثَوَابٌ دُونَ ذَلِكَ مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ وَبِوَقْتِ الْجَوَازِ مَا لَا ثَوَابَ فِيهِ مِنْهَا وَبِوَقْتِ الْكِرَاهِيَةِ مَا فِيهِ مَلَامٌ مِنْهَا وَبِوَقْتِ الْحُرْمَةِ مَا فِيهِ إِثْمٌ مِنْهَا وَحِينَئِذٍ فَلَا يُنَافِي هَذَا مَا يَأْتِي أَنَّ الصَّلَاةَ غَيْرُ ذَاتِ السَّبَبِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ، أَوِ الْمُتَحَرَّى هُوَ بِهَا لَا تَنْقِذُ؛ لِأَنَّ الْكِرَاهَةَ ثُمَّ مِنْ حَيْثُ إِبْقَاعُهَا فِيهِ وَهَذَا مِنْ حَيْثُ التَّأْخِيرُ إِلَيْهِ لَا الْإِبْقَاعُ وَلَا لَنَافَى أَمَرَ الشَّارِعِ بِإِبْقَاعِهَا فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْوَقْتِ فَإِنَّ

• فَوَدَّ: (مِنْهَا) أَيْ: تِلْكَ الطَّرُقُ. • فَوَدَّ: (إِنَّ) أَيْ قَافٌ. • فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيْ: بِمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ وَمُجَاهِدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ. • فَوَدَّ: (أَثَرُهُ) أَيْ عَقِبَ قَوْلِهِ لَا وُجُودَ لَهُ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيْ: الْقِرَافِي، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِانْدَفَعَ. • فَوَدَّ: (فَهَذَا) أَيْ: وَجُودُ جَبَلِ قَافٍ. • فَوَدَّ: (إِنَّهُ يَظْهَرُ) أَيْ: الْفَجْرُ الْكَاذِبُ. • فَوَدَّ: (وَأَوَّلَى مِنْهُ) أَيْ: مِنْ جَوَابِ الْقِرَافِي. • فَوَدَّ: (فَقَدْ يَدُقُّ) يَغْنِي بَعْدَ الظُّهُورِ. • فَوَدَّ: (لِخَبَرِ مُسْلِمٍ) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ بِحَيْثُ إِلَى؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ لِيَخْبِرَ مُسْلِمٍ) فَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ، مُغْنِي وَنَهَايَةً. • فَوَدَّ: (إِلْحَاقًا لِمَا لَمْ يَظْهَرْ إلَخ) أَيْ: فِيهِمَا مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَهَا غَيْرُ هَذَا إلَخ) فَالْوَقَاتُ سِتَّةٌ مُغْنِي وَشَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (وَحِينَئِذٍ) أَيْ: حِينَ إِذْ قَيَّدَ كُلُّ مِنَ التَّعَارِيفِ الْمَذْكُورَةِ بِالْحَيْثِيَّةِ. • فَوَدَّ: (فَلَا يُنَافِي هَذَا) أَيْ: انْعِمَادُ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِ الْكِرَاهَةِ، أَوِ الْحُرْمَةِ. • فَوَدَّ: (أَوِ الْمُتَحَرَّى هُوَ بِهَا) أَيْ: أَوِ الصَّلَاةُ الَّتِي يَتَحَرَّى الْوَقْتُ الْمَكْرُوهَ بِهَا أَيْ يَقْصِدُ إِبْقَاعَهَا فِيهِ مِنْ ذَاتِ السَّبَبِ الْمُتَقَدِّمِ أَوِ الْمَقَارِنِ كُرْدِيٍّ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ تَوَقُّفُ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ حَيْثُ قَالَ: قَوْلُهُ أَوِ الْمُتَحَرَّى هُوَ بِهَا يَتَأَمَّلُ الْمُرَادَ بِهِ اهـ. • فَوَدَّ: (وَالَا) أَيْ: بِأَنَّ كَانَتْ الْكِرَاهَةُ مِنْ حَيْثُ الْإِبْقَاعُ فِيهِ.

قُلْتَ ظَاهِرٌ مَا ذَكَرَ فِي وَقْتِ الْفَضِيلَةِ، وَالِاخْتِيَارِ تُغَايِرُهُمَا وَقَدْ صَرَّحُوا بِاتِّحَادِهِمَا فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ كَمَا مَرَّ وَفِي قَوْلِهِمْ فِي نَحْوِ الْمَصْرِ وَقْتُ اخْتِيَارِهَا مِنْ مَصِيرِ الْمِثْلِ إِلَى مَصِيرِ الْمِثْلَيْنِ وَفَضِيلَتُهَا أَوَّلُ الْوَقْتِ قُلْتَ الْاخْتِيَارُ لَهُ إِطْلَاقَانِ إِطْلَاقٌ يُرَادُفُ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ وَإِطْلَاقٌ يُخَالِفُهَا وَهُوَ الْأَكْثَرُ الْمُتَبَادُرُ فَلَا تَنَافِي وَمِمَّا يُصَرَّحُ بِالثَّانِي قَوْلُهُمْ فِي كُلِّ مِنَ الْمَصْرِ، وَالصُّبْحِ لَهُ وَقْتُ فَضِيلَةٍ أَوَّلُ الْوَقْتِ، ثُمَّ اخْتِيَارٌ إِلَى مَصِيرِ الْمِثْلَيْنِ، أَوْ الْإِسْفَارِ فَصَرَّحُوا بِتَخَالُفِهِمَا هُنَا جَرْمًا عَلَى الْإِطْلَاقِ الثَّانِي.

(فَالِإِذْنَانِ) إِحْدَاهُمَا قِيلَ الْحِكْمَةُ فِي كَوْنِ الْمَكْتُوبَاتِ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً أَنَّ زَمَنَ الْيَقِظَةِ مِنَ الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةِ سَبْعَ عَشْرَةَ سَاعَةً غَالِبًا اثْنَا عَشَرَ النَّهَارِ وَنَحْوُ ثَلَاثِ سَاعَاتٍ مِنَ الْغُرُوبِ وَسَاعَتَيْنِ مِنَ قَبِيلِ الْفَجْرِ فَجَعَلَ لِكُلِّ سَاعَةٍ رَكْعَةً لِتَجِيزُ مَا يَقَعُ فِيهَا مِنَ التَّقْصِيرَاتِ ثَانِيَتُهُمَا اخْتِصَاصُ الْخَمْسِ بِهَذِهِ الْأَوْقَاتِ تَعْبُدُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ وَأَبْدَى غَيْرِهِمْ لَهُ حُكْمًا مِنْ أَحْسَنِهَا تَذَكُّرُ الْإِنْسَانِ بِهَا نَشَأَتُهُ إِذْ وَلَادَتُهُ كَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَنَشْؤُهُ كَارْتِفَاعِهَا وَشِبَابُهُ كَوُقُوفِهَا عِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ وَكُهُولَتُهُ كَمُثَلِّهَا وَشَيْخُوخَتُهُ كَقُرْبِهَا لِلْغُرُوبِ وَمَوْتُهُ كَقُرْبِهَا فِيَرَادُ عَلَيْهِ.....

■ فَوُدَ: (وَفِي قَوْلِهِمْ فِي نَحْوِ الْمَصْرِ الْخُ) لَيْسَ فِي هَذَا تَصْرِيحٌ بِاتِّحَادِهِمَا فَتَأَمَّلْهُ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ قَدْ يُقَالُ هَذَا أَيُّ قَوْلِهِمْ: م فِي نَحْوِ الْمَصْرِ الْخُ صَرِيحٌ فِي التَّغَايُرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَأَنَّى يَجْعَلُهُ مِنَ التَّصْرِيحِ فِي الْإِتِّحَادِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنْ مُرَادَهُ بِالتَّغَايُرِ الثَّابِتُ بِقَرِينَةٍ مَا سَبَقَ فِي التَّفَاسِيرِ لِلْأَوْقَاتِ أَمْ أَيُّ وَبِالْإِتِّحَادِ غَيْرِ الثَّابِتِ قَيْشَمَلُ الْمُعْمُومِ، وَالْخُصُوصِ. ■ فَوُدَ: (قُلْتَ الْخُ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِإثْبَاتِ إِطْلَاقَيْنِ وَيَكْفِي فِي الْجَوَابِ أَنَّ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ قَدْ يُسَاوِي وَقْتُ الْفَضِيلَةِ وَقَدْ لَا لِلْمُنْذِرِ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَقَدْ يُقَالُ هَذَا اغْتِرَافٌ بِثُبُوتِ إِطْلَاقَيْنِ. ■ فَوُدَ: (إِطْلَاقٌ يُرَادُفُ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ وَإِطْلَاقٌ الْخُ) أَيُّ: قَيْبُكُونُ الْإِطْلَاقِ فِي الصُّورَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ مِنَ الْأَوَّلِ وَهُوَ إِطْلَاقُهُ عَلَى وَقْتِ الْفَضِيلَةِ وَفِيهِ وَقْفَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَقَدْ يُجَابُ أَخْذًا مِمَّا ذَكَرَ بِأَنَّ الَّذِي فِيهَا إِطْلَاقُ الْمُشْتَرِكِ عَلَى مَفْتِيهِ إِنْ كَانَ مِنْهُ أَوْ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ إِنْ كَانَ مِنْهُمَا بَصْرِيٌّ. ■ فَوُدَ: (هُنَا) أَيُّ: فِي تَفْسِيرِ وَقْتِ الْفَضِيلَةِ وَوَقْتِ الْإِخْتِيَارِ. ■ فَوُدَ: (فَالِإِذْنَانِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا ذَكَرُوهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ قِيلَ وَقَوْلُهُ وَكَانَ حِكْمَةً إِلَى وَالْمَغْرِبِ.

■ فَوُدَ: (وَكُهُولَتُهُ كَمُثَلِّهَا) فَوَجِبَتْ الظُّهْرُ حَيْثُ تَذَكُّرًا لِذَلِكَ. ■ وَفَوُدَ: (شَيْخُوخَتُهُ كَقُرْبِهَا الْخُ) أَيُّ: فَوَجِبَتْ الْمَصْرُ حَيْثُ تَذَكُّرًا لِذَلِكَ. ■ وَفَوُدَ: (وَمَوْتُهُ كَقُرْبِهَا) أَيُّ فَوَجِبَتْ الْمَغْرِبُ حَيْثُ تَذَكُّرًا لِذَلِكَ شَيْخُنَا. ■ فَوُدَ: (وَفِيهِ) أَيُّ: فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْحِكْمَةِ نَقَصَ أَيُّ لِسُكُوتِهِ عَنْ بَيَانِ حِكْمَةِ اخْتِصَاصِ الْمِشَاءِ، وَالصُّبْحِ بِوَقْتِهِمَا. ■ فَوُدَ: (فَيَرَادُ عَلَيْهِ) أَيُّ: عَلَى مَا سَبَقَ عَنِ الْغَيْرِ.

■ فَوُدَ: (وَفِي قَوْلِهِمْ فِي نَحْوِ الْمَصْرِ) لَيْسَ فِي هَذَا تَصْرِيحٌ بِاتِّحَادِهِمَا فَتَأَمَّلْهُ. ■ فَوُدَ: (جَزَيْنَا عَلَى الْإِطْلَاقِ الثَّانِي) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى إِثْبَاتِ إِطْلَاقَيْنِ وَيَكْفِي فِي الْجَوَابِ أَنَّ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ قَدْ يُسَاوِي وَقْتُ الْفَضِيلَةِ وَقَدْ لَا لِلْمُنْذِرِ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وفناء جسمه كانهما حي أثرها وهو الشفق الأحمر فوجبت العشاء حينئذ تذكيراً بذلك كما أن كماله في البطن وتبينته للخروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس المشبه بالولادة فوجبت الصبح حينئذ لذلك أيضاً وكان حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسبل النوم والمصريين أربعاً أربعاً توفر النشاط عندهما بمعاملة الأسباب وكان حكمة خصوصيتها تركب الإنسان من عناصر أربعة وفيه أخلاط أربعة فجعل لكل من ذلك في حال النشاط ركعة لتصلحه وتعديله وهذا أولى وأظهر من قول القفال إنما لم يزد عليها؛ لأن مجموع أحاديها عشرة ولا شيء من العدد يخرج أصله عنها، والمغرب ثلاثاً لأنها وتثر النهار كما في الحديث فتعود عليه بركة الوترية أن الله وتثر يحب الوتره ولم تكن واحدة؛ لأنها تسمى البتراء من البر وهو القطع والحق العشاء بالمصريين لتنجيز نقص الليل عن النهار إذ فيه فرضان وفي النهار ثلاثة ليكون النفس على الحركة فيه أقوى.

(فرغ) ضح أن أول أيام الدجال كسنة وثانيتها كشهري وثالثتها كجمعة، والأمر في اليوم الأول وقيس به الأخير بالتقدير بأن تحوز قدر أوقات الصلوات وتصلّى، وكذا الصوم.....

• فود: (وفناء جسمه) بالفتح، والمد، وأما بالكسر فاسم لما اتسع أمام الدار ع ش. • فود: (وكان حكمة خصوصيتها) أي: الأربعة. • فود: (تركب الإنسان من عناصر أربعة) التركب من العناصر غير معلوم ولا ثابت كما تقرّر في محله سم. • فود: (من عناصر أربعة) هي التار، والهواء، والتراب، والماء (وأخلاط أربعة) هي الصفراء، والسوداء، والدم، والبلغم كزدي. • فود: (لكل من ذلك) أي: من العناصر الأربعة، والأخلاط الأربعة. • فود: (وهذا) أي قوله: وكان حكمة خصوصيتها إلخ. • فود: (عليها) أي: على الأربعة. • فود: (لأن مجموع أحاديها) أي: أحاد الأربعة من الواحد، والاثنتين، والثلاثة، والأربعة. • فود: (عنها) أي: عن العشرة. • فود: (والمغرب إلخ) عطف على قوله: الصبح ركعتين إلخ. • فود: (لأنها) أي الواحدة ع ش. • فود: (ضح إلخ) أي: في حديث مسلم سم عبارة المغني، والاسني فائدة روى مسلم عن التماس بن سمان قال: (ذكر رسول الله ﷺ الدجال ولبثه في الأرض أربعين يوماً يوم كسنة ويوم كشهري ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنة يكفينا فيه صلاة يوم قال: لا افقدوا له قدره، قال الإسوي: فيستثنى هذا اليوم مما ذكر في المواقيت ويقاس به اليومان التاليان له اه. • فود: (الدجال) هو بشر من بني آدم وموجود الآن واسمه صاف بن صياد وكنته أبو يوسف وهو يهودي مثاوي اه ع ش. • فود: (والأمر إلخ) عطف على قوله أن أول إلخ ع ش أي و. • فود: (وقيس به الأخير) جملة مغترضة بين المبتدأ والخبر مدرجة في الحديث وليست منه.

• فود: (تركب الإنسان من عناصر أربعة) التركب من العناصر غير معلوم ولا ثابت كما تقرّر في محله. • فود: (ضح أن أول أيام الدجال) أي في حديث مسلم.

وسائر العبادات الزمانية وغير العبادات كخلول الآجال ويجري ذلك فيما لو مكثت الشمس طالعة عند قوم مدة.

(تنبيه) ذكر أصحابنا أن المواقيت مختلفة باختلاف ارتفاع البلاد فقد يكون الزوال يتلبد طلوعها بآخر وعصرها بآخر ومغربها بآخر وعشاء بآخر وما ذكرناه أن سبب ذلك اختلاف ارتفاع الأرض لا يوافق كلام علماء الهيئة، والميقات؛ لأن ذلك إنما ينبنى على كُرَّة الأرض، والفلك دون ارتفاع الأرض وانخفاضها؛ لأنه ليس له كبير ظهور في الجس إذا أعظم جبل ارتفاعاً على الأرض فرسخان وثلاث فرسخ ونسبته إلى كُرَّة الأرض تقريباً كنسبة سبع عرض شعيرة إلى كُرَّة قطرها ذراع فلم ينشأ ذلك الاختلاف إلا من اختلاف أوضاع الشمس بالنسبة إلى كُرَّة الأرض فما من درجة من الفلك تكون فيها الشمس في وقت من الأوقات إلا وهي طالعة بالنسبة إلى بقعة غربية بالنسبة إلى أخرى متوسطية بالنسبة إلى أخرى في وقت عصر بالنسبة إلى أخرى وعشاء وصبح كذلك. (قلت يُكره تسمية المغرب عشاءً وتسمية العشاء غمة) للتهي الصحيح عنهما وورود تسمية الثاني لبيان الجواز.

• قوله: (وسائر العبادات إلخ) أي: كالحج، والزكاة. • قوله: (ويجري ذلك) أي: التقدير. • قوله: (وقد يكون الزوال) أي وقت زوال الشمس. • وفرد: (طلوعها) أي وقت طلوعها. • قوله: (لأن ذلك) أي اختلاف المواقيت سم. • قوله: (لأنه) أي: ارتفاع الأرض. • قوله: (ونسبته) أي أعظم الجبال في الأرض. • قوله: (قطرها) وهو الخط المفروض في منتصف الكُرَّة. • قوله: (إلى أخرى) كأنه صفة بلدة أو قرية، أو بقعة سم. • قوله (سني): (يُكره تسمية المغرب إلخ) ولا يُكره تسمية الصبح غداة كما في الروضة، والأولى عدم تسميتها بذلك وتسمى صبحاً وفجراً؛ لأن القرآن جاء بالثانية، والثنتان بهما معاً معني ونهاية. • قوله (سني): (تسمية المغرب عشاءً إلخ) قال في العباب ولا يُكره أن يقال لهما العشاء إن انتهى اه سم ونقل عن م ر مثله وزاد المُنْهِي ولا للعشاء العشاء الآخرة اه. • قوله: (للتهي) إلى قوله ولو قبل دخول إلخ في النهاية، والمُنْهِي إلى قوله ولو وقت المغرب لِمَنْ يَجْمَع. • قوله: (تسمية الثاني) الأولى التسمية الثانية أي تسمية العشاء غمة.

• قوله: (ويجري ذلك فيما لو مكثت إلخ) عبارة شَرَح العباب وفي الخايم عن بعضهم لو أن قوماً مكثت الشمس طالعة عندهم مدة طويلة فلأنهم يُقدرون للصلاة قال: ولعلَّ مُسْتَدَّه في ذلك حديث مُسْلِم السابق اه كلام شَرَح العباب قلت: لا يرد هذا على ما قدَّمناه عن الشارح في شرح العباب على قوله فرغ: عود الشمس بالغروب بحمل ذلك على ما إذا لم يستمر الطلوع بحيث يذهب الليل كله. • قوله: (لأن في ذلك) أي: اختلاف المواقيت. • قوله: (إلى أخرى) كأنه صفة بلدة، أو قرية أو بقعة. • قوله: (تسمية المغرب عشاءً) قال في العباب ولا يُكره أن يقال لهما العشاء إن اه.

(و) يُكْرَهُ (النوم قبلها) أي قبل فعلها بعد دخول وقتها ولو وقت المغرب لمن يجمع **لأنه** كان يكرهه وما بعده رواه الشيخان **ولأنه** ربما استمر نومه حتى فات الوقت ويحري ذلك في سائر أوقات الصلوات ومحل جواز النوم إن غلبه بحيث صار لا تمييز له ولم يمكنه دفعه، أو غلب على ظنه أنه يستيقظ وقد بقي من الوقت ما يسعها وطهرها وإلا حرم ولو قبل دخول الوقت.....

☐ **قود:** (بغد دخول وقتها) قال الإسني: ويتنبى أن يُكْرَهُ أيضًا قبله وإن كان بعد فعل المغرب للمعنى السابق أي مخافة استمراره إلى خروج الوقت نهاية زاد المعنى، والظاهر عدم الكراهة قبل دخول الوقت؛ لأنه لم يخاطب بها اه ونقل الرشيدي عن الزيادي مثله واعتد الشبراملي ما قاله الإسني، وكذا اعتد شيخنا عبارته ويكره نومه قبلها ولو قبل دخولها بخلاف غيرها فإنه لا يُكْرَهُ النوم قبله إلا بعد دخول وقتها اه وقال السيّد البصري يتنبى أن يكون محله أي عدم الكراهة إذا لم يغلب على الظن الاستيفاق وإلا فتنبى أن يُكْرَهُ للخلاف القوي حيث في الحرمة اه. ☐ **قود:** (ولو وقت المغرب لمن يجمع) قد يقال النوم المحذور هنا إذا وقع قبلها فصلها وأوجب تأخيرها إلى وقتها فلم يقع إلا قبل وقتها لا فيه قبل فعلها وقد يصور بالتوم قبل فعل المغرب بمن قصد الجمع وإن كانت الكراهة من جهة المغرب أيضًا سم بحذف. ☐ **قود:** (وما بغد) أي: الآتي في المتن عبارة النهاية كان يُكْرَهُ النوم قبلها، والحديث بغداه اه. ☐ **قود:** (ويحري ذلك) أي الكراهة المذكورة. ☐ **قود:** (ومحل جواز النوم إلخ) ظاهره مع الكراهة لكون صرح النهاية، والمعنى بأنه إذا غلب عليه بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وأزال تمييزه فلا حرمة فيه ولا كراهة اه. ☐ **قود:** (ولاً) أي وإن انتفى كل من غلبه النوم وغلبه ظن الاستيقاظ وقال البصري أي وإن لم يغلب على ظنه الاستيقاظ، بأن غلب عليه الاستمرار، أو شك وقد تشكل مسألة الشك بالنسبة إلى التعميم الآتي في قوله ولو قبل دخول الوقت فتدبر اه. ☐ **قود:** (ولو قبل دخول الوقت) خالفه النهاية، والمعنى فقالا فإن نام قبل دخول الوقت لم يحرّم وإن غلب على ظنه عدم

☐ **قود:** (بغد دخول وقتها) قال الإسني سياق كلامهم يشير بأن المسألة مصورة بما بعد دخول الوقت ولقائل أن يقول يتنبى أن يُكْرَهُ أيضًا قبله وإن كان بعد فعل المغرب للمعنى السابق أي مخافة استمراره إلى خروج الوقت اه. وفي القوت قال ابن الصلاح كراهة النوم ثم سائر الأوقات وكان مراده بغد دخول الوقت كما يشير به كلامهم في العشاء ويحتمل أن يُكْرَهُ بغد المغرب وإن لم يدخل وقت العشاء يخوف الاستيفاق، أو التكاثر، وكذا قيل المغرب لا سيما على الجديد ويظهر تحريمه بغد الغروب على الجديد اه. ☐ **قود:** (ولو وقت المغرب لمن يجمع) قد يقال: النوم المحذور هنا إذا وقع قبلها فصلها وأوجب تأخيرها إلى وقتها فلم تقع إلا قبل وقتها لا فيه قبل فعلها وقد يصور بالتوم قبل فعل المغرب بمن قصد الجمع وإن كانت الكراهة من جهة المغرب أيضًا ويمكن أن يصور أيضًا بنوم خفيف لا يمنع الجمع فإذا أراد الجمع كره أن ينام بعد المغرب قبل فعل العشاء وإن اتفق زوال النوم قبل طول الفصل فليتأمل.

على ما قاله كثيرون ويؤيده ما يأتي من وجوب السعي للجمعة على بعيد الدار قبل وقتها إلا أن يجاب بأنها مضافة لليوم بخلاف غيرها ومن ثم قال أبو زرعة المنقول خلاف ما قاله أولئك.
(والحديث بعدها) أي بعد دخول وقتها وفعلها فيه، أو قلده إن جمعتها تقديمًا لا قبل ذلك على الأوجه؛ لأنه ربما فوته صلاة الليل، أو أول وقت الصبح، أو جميعه وليتخير عمله بأفضل

تتقظه فيه؛ لأنه لم يخاطب بها اهـ. هـ قوله: (إلا أن يجاب إلخ) على هذا هل تستثنى الجمعة فيحرم التؤم قبل وقتها إذا ظن به قوتها، أو شك في ذلك نظر، والحزمة هي قياس وجوب السعي على بعيد الدار وظاهر أنه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعي قبل الوقت حرّم التؤم الموقوف لذلك السعي الواجب سم وقال ع ش لا يكره التؤم قبل الوقت لغير بعيد الدار وإن خاف فوت الجمعة؛ لأنه ليس مخاطبًا بها قبل دخول الوقت وإن قلنا بوجوب السعي على بعيد الدار اهـ. وفي البجيري عن القليوبي مثله.
هـ قوله: (ومن ثم) أي: من أجل هذا الفرق بين الجمعة وغيرها. هـ قوله: (المنقول خلاف إلخ) اعتمدته النهاية، والمعنى كما مر آتياً.

هـ قوله: (سبي: (والحديث بعدها) المراد: الحديث المباح في غير هذا الوقت أما المكروه فهو أشد كراهة معني ونهاية زاد سم، وكذا المحرم قال ابن العباد: كسيرة البطال وغيره، والأخبار الكاذبة فإنه لا يحل سماعها لإعاب، وألحق بالحديث نحو الخياطة قاله في شرح الإزاد وغيره اهـ سم عبارة البجيري وألحق بالحديث نحو الخياطة ولعله لغير سائر العورة ومثل الخياطة الكتابة ويتبعني أن لا تكون للقرآن أو يعلم متنع به كما صرح به الحلبي اهـ. هـ قوله: (أي بعد) إلى قوله وهو أوجه في النهاية. هـ قوله: (أو قلده إلخ) عبارته في شرح الإزاد، والأوجه خلافًا لابن العباد أنه إذا جمعتها تقديمًا لا يكره الحديث إلا بعد دخول وقتها ومضي وقت الفراغ منها غالبًا اهـ سم وفي ع ش عن الإسنوي ما يوافقه. هـ قوله: (على الأوجه) وفاقًا لنهاية وخلافًا للمعني قوله؛ لأنه أي الحديث بعد العشاء. هـ قوله: (لأنه ربما فوته صلاة الليل) أي: إن كان له صلاة ليل معني. هـ قوله: (وليتخير إلخ) عطف على قوله: (لأنه إلخ).

هـ قوله: (إلا أن يجاب إلخ) على هذا هل تستثنى الجمعة فيحرم التؤم قبل وقتها إذا ظن به قوتها، أو شك في ذلك فيه نظر، والحزمة هي قياس وجوب السعي على بعيد الدار، وظاهره: أنه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعي قبل الوقت حرّم عليه التؤم الموقوف لذلك السعي الواجب. هـ قوله: (بأنها مضافة للتؤم) أي وإضافتها للتؤم حرّم أكل ذي ریح كريب بقصد إسقاطها ولم تنسقط.
هـ قوله: (والحديث بعدها) قال في شرح العباب، والمراد الحديث المباح في غير هذا الوقت أما المكروه ثم فهو هنا أشد كراهة، وكذا المحرم قال ابن العباد: كسيرة البطال وغيره، والأخبار الكاذبة فإنه لا يحل سماعها؛ لقدّم صحتها كما في المجموع في الإعتكاف وعدم صحتها لا يكفي في التعليل إلا أن يريد به تحقق كذبها كما هو الواقع في سيرة البطال وغيره اهـ وألحق بالحديث نحو الخياطة قاله في شرح الإزاد وغيره. هـ قوله: (أو قلده إن جمعتها تقديمًا) عبارته في شرح الإزاد، والأوجه خلافًا

الأعمال وقضية الأول كراهته قبلها أيضاً لكن فوق الإسروي بأن إباحة الكلام قبلها تنتهي بالأمر بإيقاعها في وقت الاختيار، وأما بعدها فلا ضابط له فكان خوف الفوات فيه أكثر وهو أوجه من قول غيره: هو قبلها أولى بالكراهة لتفويته فضيلة أول الوقت، ويؤد بما يعلم مما يأتي أن مطلق الحديث قبلها لا يستلزم تفويت ذلك فصَحَّ تقييدهم ببعدها، وأما ما قبلها فإن فوت وقت الاختيار كرهة أي كان خلاف الأولى والا فلا (إلا) لِمُنْتَظَرِ الجماعة ليعيدها معهم ولو بعد وقت الاختيار وللمسافر ليخبر أحمد لا سَمَرَ بعد العشاء إلا لِمُصَلٍّ، أو مُسَافِرٍ ولا لِمُذْهِبٍ، أو (في خيبر) كعلم شرعي، أو آية له، أو قراءة أو ذكر، أو مذاكرة آثار الصالحين، أو إيناس ضيف، أو زوجة عند زفافها، أو الملاطفة بها ونحو ذلك (والله أعلم) لما صَحَّ أَنَّهُ ﷺ كان يُحَدِّثُهُمْ عَائَةً لَيْلَهُ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، ولأنه خير ناجز فلا يترك لمفسدة متوهمه. (وَيُسَنُّ تَعْجِيلُ الصَّلَاةِ لِأَوَّلِ الْوَقْتِ) إِذَا تَيَقَّنَ دُخُولَهُ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أَنَّ الصَّلَاةَ أَوَّلَ وَقْتِهَا

• فَوَدَ: (وقضية الأول) وهو قوله؛ لأنه رُبَّمَا إلخ. • فَوَدَ: (ينتهي) الأولى الثاني. • فَوَدَ: (وهو) أي: ما قاله الإسروي من عدم الكراهة قبلها للفرق المذكور. • فَوَدَ: (من قول غيره هو قبلها إلخ) نَقَلَ الْمُغْنِي هَذَا الْقَوْلَ عَنْ ابْنِ الْقَيِّمِ وَأَقْرَأَهُ. • فَوَدَ: (ويؤد) أي قول الغير. • فَوَدَ: (بما يأتي) أي: من الاستيلاءات لا سيما من قوله: بَلْ لَوْ قَدَّمَهَا إلخ. • فَوَدَ: (فإن فوت وقت الاختيار) مَلَأَ قَالَ: أو وقت الفضيلة سم وبصري. • فَوَدَ: (وللمسافر) أي: فلا يكرهه في حق الحديث بعدها مطلقاً سواء كان السفر طويلاً، أو لا وسواء كان الحديث في خير، أو لِحَاجَةِ السَّفَرِ لَكِنْ نَارَعَ فِيهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ نَقْلِهِ عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ بَأَنَّهُ مُقْتَضَى إِبْرَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسَافِرِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ حَمَلَ الْحَدِيثَ عَلَى مَا حَاصِلُهُ أَنَّ يَخْتِجُ إِلَيْهِ الْمُسَافِرُ لِإِعَانَتِهِ عَلَى السَّهْرِ الْمُخْتِجِ إِلَيْهِ ع. ش. • فَوَدَ: (لا سَمَرَ) أي: لا حديث ع. ش. • فَوَدَ: (أو) إيناس ضيف) أي: ما لم يكن فاسقاً ولا حَرَمَ إِلَّا لِمُعْذَرٍ كَخَوْفٍ مِنْهُ عَلَى نَفْسٍ، أو مالٍ وهذا إذا كان له إيناسه لِكُونِهِ فَاسِقًا أَمَّا لَوْ كَانَ مِنْ حَيْثُ الضَّيَافَةُ، أو كَوْنُهُ شَيْخًا، أو مُعَلِّمًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ فَإِنَّ لَمْ يُلَاحِظْ فِي إِينَايِهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَيُظْهِرُ لِحَاقَهُ بِالْأَوَّلِ فَيَحْرُمُ ع. ش. • فَوَدَ: (ونحو ذلك) كَتَكَلَّمَ بِمَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ كَحِسَابٍ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ. • فَوَدَ: (هامة ليله) أي: أكثره ع. ش.

• فَوَدَ: (سني) (ويُسَنُّ تَعْجِيلُ الصَّلَاةِ إلخ) أي: ولو عشاء نهائية ومغني. • فَوَدَ: (إذا تيقن) إلى قوله على ما في الذخائر في المغني. • فَوَدَ: (للأحاديث) إلى قوله: وَيَتَذَبُّ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ ذَكَرْتَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. • فَوَدَ: (للأحاديث الصحيحة إلخ)، وأما خبر: «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر» فَمُعَارَضٌ

لَابْنِ الْعِمَادِ أَنَّهُ إِذَا جَمَعَهَا تَقْدِيمًا لَا يَكْرَهُ الْحَدِيثُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا وَمُضِيِّ وَقْتِ الْفَرَاغِ مِنْهَا غَالِيًا اه. • فَوَدَ: (فإن فوت وقت الاختيار) مَلَأَ قَالَ: أو الفضيلة. • فَوَدَ: (وللمسافر) نَارَعَ فِيهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ نَقْلِهِ عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ بَأَنَّهُ مُقْتَضَى إِبْرَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسَافِرِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ حَمَلَ الْحَدِيثَ عَلَى مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَخْتِجُ إِلَيْهِ الْمُسَافِرُ لِإِعَانَتِهِ عَلَى السَّهْرِ الْمُخْتِجِ إِلَيْهِ.

أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ وَيَحْضُلُ بِاشْتِغَالِهِ بِأَسْبَابِهَا عَقِبَ دُخُولِهِ وَلَا يُكَلِّفُ الْمَجْلَةَ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ وَيُغْتَفَرُ لَهُ مَعَ ذَلِكَ شُغْلٌ خَفِيفٌ وَكَلَامٌ قَصِيرٌ وَأَكْلٌ لَقِيمٌ تَوْفَرُ خُشُوعُهُ وَتَقْدِيمُ سُنَّةٍ رَاتِيَةٍ، بَلْ لَوْ قَدَّمَهَا أَعْنَى الْأَسْبَابِ قَبْلَ الْوَقْتِ وَأَخَّرَ بِقَدَرِهَا مِنْ أَوَّلِهِ حَصَلَ سُنَّةُ التَّعْجِيلِ عَلَى مَا فِي الذَّخَائِرِ وَيُسْتَنَى مِنْ نَدَبِ التَّعْجِيلِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ ذَكَرْتُهَا فِي شَرْحِ الْقُبَابِ وَغَيْرِهِ وَضَابِطُهَا أَنَّ كُلَّ مَا تَرَجَّحَتْ مَصْلَحَةُ فِعْلِهِ وَلَوْ أَخَّرَ فَاتَتْ يُقَدَّمُ عَلَى الصَّلَاةِ وَأَنَّ كُلَّ كِمَالٍ كَالْجَمَاعَةِ اقْتَرَنَ

بِهَا وَلِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْفَارِ ظُهُورُ الْفَجْرِ الَّذِي بِهِ يُغْلَمُ طُلُوعُهُ فَالتَّأخيرُ إِلَيْهِ أَفْضَلُ مِنْ تَعْجِيلِهِ عِنْدَ ظَنِّ طُلُوعِهِ نِهَائَةً وَيُحْتَمَلُ أَيْضًا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْفَارِ إِنَّمَا هُوَ التَّهَيُّ عَنْ التَّأخيرِ عَنْهُ دُونَ التَّقْدِيمِ عَلَيْهِ.
 □ قَوْلُهُ: (وَيَحْضُلُ) أَيِ التَّعْجِيلِ، أَوْ سُنَّةٍ. □ قَوْلُهُ: (بِأَسْبَابِهَا) أَيِ كَالطَّهَارَةِ، وَالْأَذَانِ، وَالسُّرِّ مُغْنِي وَنِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ: الْإِسْتِغْفَالِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (نَحْوُ شُغْلٍ الْخ) أَيِ كَلَاخِرَاجِ حَدَثٍ يُدْأَفُهُ وَتَخْصِيلِ مَاءٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مُغْنِي وَنِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (يُوفَرُ خُشُوعُهُ)، بَلِ الصَّوَابُ الشَّيْخُ كَمَا مَرَّ فِي الْمَغْرِبِ مُغْنِي عِبَارَةً عَنْ قَوْلِهِ يَوْفَرُ خُشُوعُهُ قَضِيَّتُهُ أَنَّ الشَّيْخَ يَفُوتُ وَفَتْ الْفَضِيلَةُ وَقَدْ يُخَالِفُهُ مَا مَرَّ لَهُ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ، وَالْأَقْرَبُ إِنْحَاقُ مَا هُنَا بِمَا هُنَاكَ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَتَقْدِيمُ سُنَّةٍ الْخ) جَعَلَهُ فِي حَبْرِ الْإِغْتِيَارِ يَوْمَهُمُ أَنَّ الْأَفْضَلَ خِلَافَهُ مَعَ أَنَّ الْأَفْضَلَ تَقْدِيمُ السُّنَّةِ الرَّاتِيَةِ كَمَا لَا يَخْفَى، بَلْ قَدْ يُقَالُ أَيْضًا: الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ أَكْلِ اللَّقِيمِ الْمَوْفُورَةِ لِلْخُشُوعِ سَم. □ قَوْلُهُ: (بَلْ لَوْ قَدَّمَهَا الْخ) فِيهِ مَا مَرَّتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ بِصُرِّيٍّ عِبَارَةً عَنْ قَدْ بَيَّنَّ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسْبَابِ الْمُغْتَبَرَةِ فِي وَقْتِ الْفَضِيلَةِ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ بِالْفِعْلِ وَلَعَلَّ مُرَادَهُ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَخْتَاجَ إِلَيْهِ بِالْفِعْلِ حَتَّى لَا يُنَافِيَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ الْأَسْبَابَ الْخ أَه. □ قَوْلُهُ: (حَصَلَ سُنَّةُ التَّعْجِيلِ) أَيِ: لَكِنَّ الْفِعْلَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَفْضَلُ وَإِنْ كَانَ لَوْ فِعْلٌ بَعْدَ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِعْلٌ فِي وَقْتِ الْفَضِيلَةِ كَمَنْ أَذْرَكَ التَّحَرُّمَ مَعَ الْإِمَامِ وَمَنْ أَذْرَكَ التَّشَهُّدَ فَالْحَاصِلُ لِكُلِّ مِنْهُمَا ثَوَابُ الْجَمَاعَةِ لَكِنَّ دَرَجَاتٍ الْأَوَّلِ أَكْمَلَ عَنْ ش. □ قَوْلُهُ: (هَلَى مَا) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ كَمَا أَه.

□ قَوْلُهُ: (فِي الذَّخَائِرِ) هُوَ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ عَنْ ش. □ قَوْلُهُ: (مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ) نَحْوُ أَرْبَعِينَ صُورَةً مِنْهَا نَذْبُ التَّأخيرِ لِمَنْ يَزِمِي الْجِمَارَ وَلِمُسَافِرٍ سَائِرِ وَقْتِ الْأَوَّلَى وَلِلْوَاقِفِ فَيُؤَخَّرُ وَإِنْ كَانَ نَازِلًا وَقْتُهَا لِيَجْمَعَهَا مَعَ الْمِشَاءِ بِمُزْدَلِفَةٍ أَوْ إِذَا كَانَ سَفَرُهُ سَفَرٌ قَصِيرٌ وَلِمَنْ تَبَقَّرَ وَجُودَ الْمَاءِ، أَوْ السُّرَّةِ أَوْ الْجَمَاعَةِ، أَوْ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ آخِرَ الْوَقْتِ وَلِدَائِمِ الْحَدَثِ إِذَا رَجَا الْإِنْقِطَاعَ وَلِمَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْوَقْتُ فِي يَوْمٍ غَيْمٍ حَتَّى يَبْقِيَتْهُ، أَوْ يَظُنُّ قَوَاتِهِ لَوْ أَخَّرَهَا نِهَائَةً زَادَ الْمُغْنَى، وَلِلْمَعْدُورِ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ فَيُؤَخَّرُ الظُّهْرُ إِلَى الْيَأْسِ مِنَ الْجُمُعَةِ إِذَا امْتَكَنَ زَوَالَ عُدْرِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْجُمُعَةِ أَه وَقَوْلُهُمَا وَلِمُسَافِرٍ إِنْجَ اسْتَشْكَلَهُ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ بِأَنَّهُ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ الْجَمْعَ مُطْلَقًا خِلَافَ الْأَوَّلَى خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَايَمِهِ أَه وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ كَلَامَهُمَا مَفْرُوضٌ فَيَمْنِ أَرَادَ الْجَمْعَ. □ قَوْلُهُ: (كَالْجَمَاعَةِ) ظَاهِرُ السِّيَاقِ تَقْيِيدُهَا بِالْمَطْلُوبَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَطْلُوبَةً لِكُونِ الْإِمَامِ فَاسِقًا، أَوْ مُخَالِفًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ فِيهِ الْإِفْتِدَاءُ قَلِيلٌ رَاجِعٌ.

□ قَوْلُهُ: (وَتَقْدِيمُ سُنَّةٍ رَاتِيَةٍ) جَعَلَهُ فِي حَبْرِ الْإِغْتِيَارِ يَوْمَهُمُ أَنَّ الْأَفْضَلَ خِلَافَهُ مَعَ أَنَّ الْأَفْضَلَ تَقْدِيمُ السُّنَّةِ الرَّاتِيَةِ كَمَا لَا يَخْفَى، بَلْ قَدْ يُقَالُ الْأَفْضَلُ أَيْضًا تَقْدِيمُ أَكْلِ اللَّقِيمِ الْمَوْفُورَةِ لِلْخُشُوعِ.

بالتأخير وخلا عنه التقديم يكون التأخير لمن أراد الإتيان على صلاة واحدة حتى لا ينافي ما يأتي في الإبراد معه أفضل ويندب للإمام الجرح على أول الوقت لكن بعد مضي وقت اجتماع الناس وفعلهم لأسبابها عادة وبعده يمسلي بمن حضر وإن قل؛ لأن الأصح أن الجماعة القليلة أوله أفضل من الكثيرة آخره ولا ينتظر ولو نحو شريف وعالم فإن انتظره كره ومن ثم لما اشتغل عنه عن وقت عادته أقاموا الصلاة فتقدم أبو بكر مرة وابن عوف أخرى مع أنه لم يطل تأخره، بل أدرك صلاتهما واقتدى بهما وضوب فعلهما نعم يأتي في تأخر الراتب تفصيل لا ينافي هذا إعلمهم منه عنه بالجرص على أول الوقت وقد يجب التأخير ولو عن الوقت كما في محرم خاف فوت الحج لو صلى العشاء وكثر رأى نحو غريق، أو أسير لو أتقده أو صابئ على محتزم لو دفعه خرج الوقت ويجب التأخير أيضا للصلاة على ميت خيف انفجازه.

• قوله: (لمن أراد الإتيان) أي: بخلاف ما لو أراد التمدد فإنه أفضل من الإتيان، نعم واضح أن محلّه إذا كان الكمال في الثانية مما يقتضي مشروعية الإعادة كالجماعة وإلا فالتأخير أولى، ولا يتأني التمدد كالصلاة في المسجد بصري. • قوله: (على صلاة واحدة) أي: ومع ذلك ينبغي أن يلاحظ ما تقدم في شرح قوله في التيمم ولو تيقنه آخر الوقت إلخ وما يتناه ثم سم. • قوله: (ويندب للإمام إلخ) سباني له قبيل فصل الاستقبال ما لفظه ووسن تأخيرها قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب أي للخلاف القوي في ضيق وقتها ومن ثم أطلق العلماء على كراهة تأخيرها من أوله اه فليتأمل الجنب بين إطلاقه هنا وتقييده ثم بصري. • قوله: (لأن الأصح أن الجماعة القليلة أوله أفضل إلخ) قد يشكل على قوله السابق أن كل كمال كالجماعة اقترن إلخ إلا أن يقال: إن مراده بالكمال الشئ التي تحصل مع التأخير وتقوم من أصلها بالتقديم بخلاف صورة الجماعة فإنها حاصلة مع كل من التقديم، والتأخير وإن فات بتقدمها صفة كمال فيها لكن يعارضه قوله: في شرح الباب ولو قصد الصلاة في نحو مسجد بعيد لنحو كبره، أو فقه إمامه نذب له الإبراد وإن أمكنه في قريب على الأوجه انتهى ع ش. • قوله: (ومن ثم) أي: من أجل كراهة الانتظار لنحو شريف إلخ. • قوله: (في تأخر الراتب إلخ) أي: الإمام الراتب لمسجد. • قوله: (لعلمهم منه عنه إلخ) وقد يجاب أيضا بأنهم ظنوا بالقرائن قيام عارض به عنه بمنع عادة من الحضور سم. • قوله: (نحو غريق إلخ) أي: كحريق. • قوله: (على ميت خيف انفجازه) بقي ما لو تعارض عليه قوت عرفة وانفجار الميت فهل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر، والأقرب تقديم الثاني؛ لأن فيه هتكاً لحرمته ولا يمكن تداركه بخلاف الحج فإنه يمكن تداركه ع ش.

• قوله: (على صلاة واحدة) أي: ومع ذلك ينبغي أن يلاحظ ما تقدم في شرح قوله في التيمم ولو تيقنه آخر الوقت إلخ وما يتناه، ثم. • قوله: (لعلمهم منه عنه إلخ) قد يجاب أيضا بأنهم ظنوا بالقرائن قيام عارض به عنه بمنع عادة من الحضور

(تنبيه) تجب الصلاة بأول الوقت وجوباً مؤسّقاً إلى أن لا يبقى إلا ما يسفها كلها بشرطها ولا يجوز تأخيرها عن أوله إلا إن عزم على فعلها أثناءه، وكذا كل واجب مؤسّق قيل إنما يجب ذلك حيث لم يسن التأخير لا كالإبراد وفيه نظر، ثم رأيت بعضهم رده بأنه يلزم مزيد جمع التأخير الشامل للمندوب، والجائز نيته وإلا غصى وكانت قضاء وكان وجه الرد به إن ندب التأخير لم ينافي وجوب النية وإن اختلف ملخظ البائتين، والأولى في وجهه أن ندب التأخير عارض فلا يرفع حكم الواجب الأصلي وهو توقف جواز التأخير على العزم وإذا أخرها بالنية ولم يظن موته فيه فمات لم يمض؛ لأنه لم يقصر ليكون الوقت محدوداً ولم يخرجها عنه وبه فازق.....

• فؤد: (تجب الصلاة) إلى قوله: فَإِنْ قُلْتَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وكذا) إلى (وإذا) وقوله: (ويثله فائتة بغزير). • فؤد: (إلا إن عزم إلخ) أي: فَإِنْ لَمْ يَعْزَمْ أَيُّهُ، وَإِنْ قَلَّمَا فِي الْوَقْتِ وَهَذَا عَزْمٌ خَاصٌّ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَيْضاً عَزْمٌ عَامٌّ وَهُوَ أَنْ يَعْزِمَ عَقِبَ الْبُلُوغِ عَلَى فِعْلِ كُلِّ الْوَاجِبَاتِ وَتَرْكِ كُلِّ الْمَعَاصِي كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ سَمِ فِي الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ ع شِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ: إِلَّا إِنْ عَزَمَ الْإِنْسَانُ عَلَى الْأَصَحِّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ، وَالتَّحْقِيقِ وَصَحَّحَ السُّبْكِيُّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ ابْنُ شُهْبَةَ، وَكَذَا صَحَّحَ عَدَمَ الْوُجُوبِ فِي جَمْعِ الْجَوَامِيعِ وَبَالِغٌ فِي مَنَعَ الْمَوَانِعِ فَقَالَ إِنَّ الْإِجَابَ اثْبَاتٌ حُكْمٌ بَغِيرُ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ اهـ.

• فؤد: (أثناءه) أي: قَبْلَ خُرُوجِ وَفْتِهَا. • فؤد: (إنما يجب ذلك) أي: الْعَزْمُ. • فؤد: (لا كالإبراد) يعني لا فِي نَحْوِ الْإِبْرَادِ مِمَّا يَسُنُّ فِيهِ التَّأخِيرُ. • فؤد: (ثم رأيت بعضهم) هو ابْنُ شُهْبَةَ بَصْرِيٍّ. • فؤد: (الشامل) أي: جَمْعُ التَّأخِيرِ. • فؤد: (للمندوب) أي: كَمَا لِلْوَاقِفِ بِعَرَفَةِ الْمُسَافِرِ سَفَرٌ قَصِيرٌ. • فؤد: (والأولى في وجهه إلخ) الوجه أن حَاصِلَ الْمَقَامِ فِيمَنْ لَهُ الْجَمْعُ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ إِمَّا فِعْلُهَا، أَوْ الْعَزْمُ عَلَى فِعْلِهَا فِي الْوَقْتِ، أَوْ نِيَّةُ تَأْخِيرِهَا لِيَجْمَعَهَا مَعَ الثَّانِيَةِ فِي وَفْتِهَا، ثُمَّ إِنْ اتَّفَقَ فِعْلُهَا فِي الْوَقْتِ فَذَاكَ وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ التَّأخِيرِ فِي وَفْتِ يَسْمَعُهَا إِنْ لَمْ تَتَقَدَّمْ هَذِهِ النِّيَّةُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ سَمِ.

• فؤد: (في وجهه) أي: وَجْهَ رَدِّ الْقِيلِ الْمَذْكُورِ. • فؤد: (ولم يظن موته فيه إلخ) فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَمُوتُ فِي أَثْنَاءِ الْوَقْتِ بَعْدَ مُضِيِّ قَدَرِهَا كَانَ لَزِمَهُ قَوْدُ قَطَالِبِهِ وَلِيُّ الدَّمِ بِاسْتِيفَائِهِ فَأَمَرَ الْإِمَامُ بِقَتْلِهِ تَعَيَّنَتْ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ فَيُعْصَى بِتَأْخِيرِهَا عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْوَقْتِ تُضَيِّقُ عَلَيْهِ بَظَنُّهُ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ التَّحْقِيقِ أَنَّ الشُّكَّ كَالظَّنِّ مُغْنِي وَنَهَايَةُ زَادَ سَمِ عَنِ الْعُبَابِ وَشَرْجِهِ مَا نَصَّهُ وَهَلْ يُلْحَقُ بِالْمَوْتِ نَحْوُ الْجُنُونِ فِي نَظَرٍ، وَالْأَقْرَبُ الْإِلْحَاقُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْإِسْنَوِيَّ ذَكَرَ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ اهـ. • فؤد: (فمات) أي: فِي أَثْنَاءِ الْوَقْتِ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ مَا يَسْمَعُ قَبْلَ فِعْلِهَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ. • فؤد: (وبه) أي: بِقَوْلِهِ لِيَكُونَ الْوَقْتُ الْإِنْسَانِي.

• فؤد: (والأولى في وجهه إلخ) الوجه أن حَاصِلَ الْمَقَامِ فِيمَنْ لَهُ الْجَمْعُ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ إِمَّا فِعْلُهَا، أَوْ الْعَزْمُ عَلَى فِعْلِهَا فِي الْوَقْتِ، أَوْ نِيَّةُ تَأْخِيرِهَا لِيَجْمَعَهَا مَعَ الثَّانِيَةِ فِي وَفْتِهَا، ثُمَّ إِنْ اتَّفَقَ فِعْلُهَا فِي الْوَقْتِ فَذَاكَ وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ التَّأخِيرِ فِي وَفْتِ يَسْمَعُهَا إِنْ لَمْ تَتَقَدَّمْ هَذِهِ النِّيَّةُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ.

ما يأتي في الحج ومثله فائتة بعذر؛ لأن وقتها الممّر أيضًا فإن قلت مر في النوم أنه لو توهّم الفوت معه حرّم فهل قياسه هذا حتى يتصقّق بتوهم الفوت قلت نعم إلا أن يفرّق بأن من شأن النوم التفويت فلم يجز إلا مع ظن الإدراك بخلافه هنا. (وفي قوله تأخير) فعل (المشاء أفضل) ما لم يجاوز وقت الاختيار لأحاديث فيه ومن ثم اختاره المصنّف وغيره لكن تقديمها هو الذي واظب

• فود: (ما يأتي في الحج) أي: من أنه يفسق إن مات ولم يحج كُردي. • فود: (ومثله) أي مثل الحج فيما يأتي فيه. • فود: (فائتة بعذر إلخ) أي: من صلاة ومثلها الصوم ومقتضى هذا التشبيه أنه بالموت يتبين إثم من آجر وقت الإنكار ع ش. • فود: (فإن قلت إلخ) راجع إلى قوله وإذا أخرها بالتية إلخ. • فود: (مر في النوم إلخ) قد يقال الذي مرّ جوازه عند غلبة ظن الاستيقاظ وهي لا تنافي توهم عدم الاستيقاظ، فلو أبدل التوهم بالشك لكان حسنًا لتمامه مع كفايته في الإبراد على ما هنا فليتأمل بصري ويأتي عن سم مثله وعبارة ع ش بعد سوقي كلام الشارح نصه وقضية قول الشارح م ر فإن غلب على ظنه موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك إلخ أنه لو توهّم موته لم ياتم بالتأخير بناء على ما اقتضاه المطف للشك على الظن أن المراد به استواء الطرفين فلا يكون التوهم ملحقًا بتوهم الفوت بالنوم اه. • فود: (فهل قياسه هذا) أي: قياس الفوت بالنوم الفوت بنحو الموت. • فود: (حتى يتصقّق) أي: وقت الأداء سم. • فود: (بتوهم الفوت) أي: بغير النوم ع ش. • فود: (فلم يجز إلا مع ظن الإدراك) هذا صريح في جواز النوم مع ظن الإدراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الإدراك احتمال توهم الفوت فهذا ينافي قوله إنه لو توهّم الفوت معه حرّم؛ لأن توهم الفوت صادق مع ظن الإدراك، بل التوهم المصطلح لا يكون إلا مع ظن الإدراك فليتأمل سم. • فود: (ما لم يجاوز) إلى قوله: والذي يتجه في المعنى إلا قوله كلهم، أو بعضهم وقوله؛ لأنه عارض إلى ومن يصلي، وكذا في النهاية إلا قوله: ومن ثم إلى لكن. • فود: (لكن تقديمها إلخ) عبارة المعنى، والمشهور استنباط التعليل لمعوم الأحاديث؛ وإياه هو الذي واظب عليه رحمته وحمل بعضهم القولين على حالين فحيث قيل: التعليل أفضل أريد ما إذا خيف النوم، وحيث قيل التأخير أفضل أريد ما إذا لم يخف اه. • فود: (لكن تقديمها هو الذي واظب إلخ) أي: وأما التأخير: فكان لعذر ومصلحة تقتضي التأخير ع ش.

• فود: (حتى يتصقّق بتوهم الفوت إلخ) قال في الباب وإنما يتوسّع الأداء إن لم يشرع فيها ولم يغلب على ظنه موته بعد قدرها ولا تنصق اه قال في شرحه وقضية كلام التحقيق وغيره أن الشك كالظن وهو قياس ما مرّ عن ابن الصلاح وغيره وهل يلحق بالموت نحو الجنون فيه نظر، والأقرب الإنحاق، ثم رأيت الإسنوي ذكر عنه ما يؤيد ذلك. • فود: (فلم يجز إلا مع ظن الإدراك) صريح في جواز النوم مع ظن الإدراك في الوقت ومن لازم الجواز من ظن الإدراك احتمال توهم الفوت فهذا ينافي قوله؛ لأنه لو توهّم الفوت معه حرّم؛ لأن توهم الفوت صادق مع ظن الإدراك، بل التوهم المصطلح لا يكون إلا مع ظن الإدراك فليتأمل.

عليه النبي ﷺ، والخلفاء الراشدون، (و) مؤ أن محل نذب التمجيل ما لم تُعارضه مصلحة راجحة فلذلك (يُسَنُّ الإبراد بالظُّهر) أي إدخالها وقت البرد بتأخيرها دون أذانيها عن أول وقتها إلى أن يبقى للحيطان ظلٌ يمشي فيه قاصد الجماعة ولا يجاوز نصف الوقت (في شدة الحر) ليخبر البخاري إذا اشتد الحر فأبردوا بالظُّهر فإن شدة الحر من فيح جهنم أي غليانها وانتشار لها وخروج بالظُّهر الجمعة؛ لأن تأخيرها مُقرض لقواتها ليكون الجماعة شرطاً فيها وما في الصحيحين مما يخالف ذلك حُمل على بيان الجواز (والأصح اختصاصه) أي سنُّ الإبراد (ببَلَد حار) أي شديد الحر كالبحار وبعض العراق، واليمن (وجماعة مسجد) أو محل آخر غيره

• قوله: (ومؤ أن محل نذب التمجيل) أشار به إلى أن قول المُصنِّف يُسنُّ الإبراد إلخ مُستثنى من قوله ويُسنُّ تَجِيل الصلاة إلخ لَكِنَّ محل هذا الاستثناء في غير أيام الدجال، أما هي فلا يُسنُّ الإبراد فيها؛ لأنه لا يَرَجى فيها زوال الحر في وقت يذهب فيه لمحل الجماعة مع بقاء الوقت المُقدَّر كما نُقل عن الزيادي مُعللاً له انقضاء الظل، وأما البوادي التي ليس فيها نحو حيطان يمشي في ظلها طالب الجماعة فالظاهر كما هو قضية إطلاعهم سنُّ الإبراد فيها؛ لأنه وإن لم يوجد فيها الظل تنكسر سورة الحرع ش. • قوله: (بتأخيرها دون أذانيها) عبارة النهاية وخارج الصلاة الأذان كما أفهمه كلامهم وصرح به في المطلب وحمل أمره ﷺ بالإبراد به على ما إذا عليم من حال السامعين حضورهم عقب الأذان لتدفع عنهم المشقة، ثم قال: وحمله بعضهم على الإقامة ولا بُدَّ فيه وإن ادَّعى بعده ففي رواية الترمذي التصريح بتأخير الإقامة اه. • قوله: (إلى أن يبقى) أي: يصير نهايةً ومُغني. • قوله: (ولا يجاوز نصف إلخ) أي: لا يؤخرها عنه مُغني.

• قوله (سني: (في شدة الحر) أي: لا في شدة البرد إلى أن يخف قياساً على شدة الحر؛ لأن الإبراد في الحر رخصة فلا يُقاس عليه م ر اه سم على المنهج أقول الأولى؛ لأن الحر له وقت تنكسر سورتة فيه بخلاف البرد وإنما قلنا هذا أولى؛ لأن الصحيح جواز جريان القياس في الرخص ع ش وحلي.

• قوله: (فأبردوا بالظُّهر) الباء للتعذية، وقيل: زائدة، ومغني أبردوا أخرها على سبيل التضمن فتح البارئ اه شوبري. • قوله: (من فيح جهنم) قال في النهاية أخرجه مخرج الثشيب، والتشيل أي كانه ناز جهنم في حرها انتهى ع ش. • قوله: (أي غليانها إلخ) هو من كلام الراوي. • وقوله: (وانتشار إلخ) عطف تفسير ع ش. • قوله: (وما في الصحيحين إلخ) أي: من آتاه ﷺ كان يبردها) نهايةً ومُغني.

• قوله: (حُمل على بيان الجواز) جَمْعاً بين الأدلة نهايةً زاد المُغني مع أن الخبر رواه الإسماعيلي في صحيحه في الظُّهر فتعازلت الروايتان فيعمل بخبر الصحيحين عن سلمة (كنا نجمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس) لقدم المعارض اه قول المتن. • قوله: (ببلد حار) رجح البكي عدم اختصاصه ببلد حار وقال شدة الحر كافية ولو في أبرد البلاد ابن شُهبة اه بصري عبارة النهاية، والمغني ومقابل الأصح لا يختص بذلك فيسن في كل ما ذكر لإطلاق الخبر اه. • قوله: (أو محل آخر إلخ) كرباط ومدنسة ولو عبر بمصلى بدل مسجد لشمَل ما قدّرناه إلا أن يُراد بالمنجد موضع

(يقصدونه) كلهم، أو بعضهم يمتدّ في طريقهم إليه شديدة بحيث تسلب خشوعهم كأن يأتوه (من بعيد) في الشمس لمتدّة التعجيل حينئذ بخلاف وقت بارد أو معتدل وإن كان بتلدٍ حارٍّ وتلدٍ باردة، أو معتدلة وإن وقع فيها شدة حرّ أي؛ لأنه عارض يوضع فلم يُعتبر ويُؤخذ منه أن البلد لو خالفت قطرها في أصل وضعه بأن كان شأنه الحرارة دائماً وشأنها البرودة كذلك كالتأني بالنسبة لقطر الحجاز أو عكسها لم يُعتبر القطر هنا، بل تلك البلد التي هو فيها وبهذا يجمع بين من عبّر بتلدٍ ومن عبّر بقطر فالأول في تلدٍ خالفت وضع القطر والثاني في تلدٍ لم تُخالفه كذلك لكن قد يعرض لها مخالفته وعلى هذا يُحمل قول الزركشي اشتراط شدة الحرّ مخالفت لتعليل الرافعي إلا أن يُريد بقوله في شدة الحرّ أي من حيث الجملة لا بالنسبة إلى أفراد البقاع، والأشخاص اهـ فالحاصل أنه لا بُدّ من كونه وقت الحرّ وإن تخلف

الاجتماع للصلاة فشمّل ما ذكره مُفني . فؤد: (أو بعضهم) صادق بواحد بضري ويُجبرمي . فؤد: (بحيث تسلب خشوعهم) أي: أو كما قاله نهاية ومُفني وهل يُعتبر خصوص كل واحد على انفراديه من المصلين حتى لو كان بعضهم مريضاً، أو شيخاً يزول خشوعه بمجيئه في أوّل الوقت، ولو من قُرب يستحب له الإبراء، أو العبرة بغالب الناس فلا يلتفت لمن ذكر فيه نظر ولا يتعد الثاني، ثم رأيت حجّ صرّح به ع ش .

فؤد: (سني: (من بعيد) ضابط البعد ما يتأثر فاصده بالشمس مُفني عبارة النهاية ما يذهب معه الخشوع أو كماله لتأثره بالشمس اهـ . فؤد: (وتلدٍ باردة) أي: كالشام وقوله، أو معتدلة أي كبحر قلوبه . فؤد: (وإن وقع إلخ) أي: اتفق نهاية ومُفني . فؤد: (لأنه) أي: وقوع شدة الحرّ فيها . فؤد: (ويؤخذ مئة) أي: من التعليل . فؤد: (لو خالفت) أي: وضعه . فؤد: (دائماً) أي: في وقت الحرّ كالصنّيب . فؤد: (كذلك) أي دائماً . فؤد: (أو عكسها) أي: كحوران بالنسبة للشام وبقي ما لو كان بلدة شأن بعض شهرها كالأسد الحرارة دائماً وعدمها في غيره فهل يسرّ الإبراء فيها في ذلك الشهر الحارّ أم لا ظاهر كلام الشارح الأول . فؤد: (وبهذا) أي: المأخوذ . فؤد: (بين من عبّر) أي: عند ذكر شروط سنّ الإبراء . فؤد: (بتلدٍ) أي كالمصنّف . فؤد: (في تلدٍ خالفت إلخ) أي: لأجل إدخالها . فؤد: (وعلى هذا) أي: الثاني . فؤد: (إلا أن يُريد) أي: المصنّف كالرافعي . فؤد: (أي من حيث الجملة إلخ) يعني أن اشتراط شدة الحرّ بالنسبة إلى جملة البلد ومجموعه من حيث الجملة وإن لم يكن جميع البقاع كذلك، أو على جميع الأشخاص كذلك كُردّي وقوله: (إلى جملة البلد) لعلّ المناسيب إلى جملة القطر . فؤد: (فالحاصل) أي: حاصل قول الزركشي بعد الإجمال . فؤد: (من كونه) أي الإبراء كُردّي .

فؤد: (ويؤخذ منه أن البلد لو خالفت قطرها) عبارة الإزشاء في قطر حرّ بشدته اهـ وهي مُصرّحة بأن شدة الحرّ في غير قطر الحرّ لا أثر له .

بالنسبة إلى إقامة، أو شخص وبليد حارّ وضفاً ومن يُصلي ببيته مُنفرداً أو جماعةً وجمع بمُصلي يأتيه بلا مشقة، أو حضره ولم يأتيهم غيرهم أو يأتيهم من غير مشقة عليه ليحضر قريب منزله، أو وجود ظلٍ يمشي فيه فلا يُسنّ الإبراء لهؤلاء لعدم المشقة نعم نحو إمام محل الجماعة المقيم به يُسنّ له تبعاً لهم للاتباع والذي يُتجه أن الأفضل له فعلها أولاً، ثم معهم؛ لأن سنّ الإبراء في حقّه بطريق التبع كما تقرر فسنّ ذلك قولهم: يُسنّ إراجعي الجماعة أثناء الوقت

• قوله: (وبليد الخ) عطف على قوله: (وقت الحر) على توهم افتراءه بنفي. • قوله: (ومن يصلي الخ) عطف على قوله: (وقت بارد)، وكذا. • قوله: (وجمع الخ) مغطوف عليه. • قوله: (وجمع بمصلي يأتيه بلا مشقة الخ) عبارة النهاية، والمُتني وشرح بأفضل، أو بمحل حضره جماعة لا يأتيهم غيرهم، أو يأتيهم غيرهم من قريب أو من بعيد لكن يجد ظل الخ. • قوله: (ولم يأتيهم غيرهم) مفهومه سنّ الإبراء لهم إذا كان يأتيهم غيرهم ففي الإقتصار على الإمام في قوله: نعم الخ فيه ما فيه سم. • قوله: (نعم نحو إمام الخ) عبارة النهاية ولو حضر موضع جماعة أول الوقت، أو كان مقيماً به لكن يتنظر غيره سنّ له الإبراء إماماً كان، أو مأموماً كما اقتضاه كلام الزافعي وهو ظاهر النص اه. وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الإرشاد للشارح ما نصّه وقوله نحو الإمام شامل للإمام وغيره فقوله والذي يُتجه الخ هل المراد منه إذا كان مع الإمام غيره أن الأفضل فعلها أولاً جماعة فإن كان كذلك فقد يقال يلزم قوأت المصنود فليأمل وقوله المقيم به قد يقال، وكذا غير المقيم إذا حضر مُحتملاً المشقة وقد يُريد بالمقيم من حضر أول الوقت اه عبارة السيّد البصريّ قوله نعم الخ ما محل هذا الاستدراك بعد قوله السابق، أو بعضهم، ثم قوله والذي يُتجه الخ يظهر أنه يتأني فيمن يكون في مفناه من المقيمين بالمسجد، بل يظهر أنه يتأني في كل من حضر قبل استيفاء الجماعة فليأمل اه. • قوله: (للإباج) أي؛ لأن بيت النبي ﷺ كان عند المسجد وفيه كثير من أهل الصفّة مقيمون فيه ومع ذلك كانوا يتردون انتظاراً للغائبين كزدي. • قوله: (أن الأفضل له الخ) فإن قلت غير الإمام لا مخلوّر يترتب على إعادته بخلاف الإمام فإن إعادته تخمل على اقتداء المُتّري بالمتنّيل وفيه خلاف قلت ذكروا في صلاة بطن نخل أن الخلاف محله في غير المُعَادَة؛ لأنه قيل أن الثانية هي الفرض ع ش وفيه توقف فليراجع. • قوله: (بطريق التبع) قضية هذا أن غير المقيم به لا يكون الأفضل له فعلها أولاً في منزله، ثم معهم وفيه تأمل اه سم. • قوله: (فشمّل ذلك) أي: نحو الإمام المذكور.

• قوله: (ولم يأتيهم غيرهم) مفهومه سنّ الإبراء لهم إذا كان يأتيهم غيرهم ففي الإقتصار على الإمام في قوله نعم الخ فيه ما فيه. • قوله: (نعم الخ) عبارة في شرح الإرشاد ولو حضر موضع جماعة أول الوقت، أو كان مقيماً به ولكن يتنظر غيره سنّ له إماماً كان أو مأموماً الإبراء كما قاله الاستوئي والأذرعى واقتضاه كلام الزافعي وهو ظاهر النص اه وقوله نحو إمام شامل للإمام وغيره فقوله والذي يُتجه أن الأفضل له فعلها أولاً جماعة فإن كان كذلك فقد يقال يلزم قوأت المصنود فليأمل.

• قوله: (المقيم به) قد يقال، وكذا غير المقيم إذا حضر مُحتملاً المشقة وقد يُريد بالمقيم من حضر أول الوقت. • قوله: (بطريق التبع) قضية هذا أن غير المقيم به لا يكون الأفضل له فعلها أولاً في منزله،

فَعَلَهَا أَوَّلَهُ، ثُمَّ مَعَهُمْ وَعَدَمُ نَقْلِ الإِعَادَةِ عَنْهُ ﷺ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ نَدْبِهَا وَفَرْقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ مَا هُنَا وَقَوْلِهِمْ يُسْنُ إِلَى آخِرِهِ بِمَا لَا يَصِحُّ فَاحْذَرَهُ وَكَذَا يُسْنُ الْإِبْرَادُ لِئَن يَقْعِدَ الْمَسْجِدَ لِلصَّلَاةِ فِيهِ مُتَفَرِّدًا كَمَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَفِي كَلَامِ الرَّافِعِيِّ إِشْمَارٌ بِهِ.

(وَمَنْ وَقَعَ بَعْضُ صَلَاتِهِ فِي الْوَقْتِ) وَبَعْضُهَا خَارِجَهُ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ فِي الْوَقْتِ مِنْهَا (رَكْعَةٌ) كَامِلَةٌ بِأَنْ فَرَعَ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ (فَالْجَمِيعُ أَدَاءٌ وَإِلَّا) يَقَعُ فِيهِ مِنْهَا رَكْعَةٌ كَذَلِكَ (فَقَضَاءٌ) كُلُّهَا سِوَا أَنْفَرٍ لِقُدْرَامٍ لَا يَخْتَرِ الشَّيْخَيْنِ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ أَيِ مُؤَدَّاةٍ، وَالْفَرْقُ اشْتِمَالُ الرُّكْعَةِ عَلَى مُعْظَمِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ إِذْ غَالِبٌ مَا بَعْدَهَا تَكْرِيرٌ لَهَا فَجُعِلَ مَا بَعْدَ

﴿الْإِعَادَةُ الْأَوَّلَى فَعَلَهَا أَوَّلًا.﴾ قَوْلُهُ: (وَفَرْقَ بَعْضُهُمْ الْخُ) أَيِ: قَائِلًا بِفَدِّ أَفْضَلِيَّةٍ مَا تَقَدَّمَ قَالَ سَمِ وَمَشَى الشَّارِحُ عَلَى الْفَرْقِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ اهـ. قَوْلُهُ: (بَيْنَ مَا هُنَا) أَيِ: بَيْنَ نَحْوِ الْإِمَامِ الْمَذْكُورِ.

﴿قَوْلُهُ: (وَكَذَا يُسْنُ الْخُ) هُوَ الْمُتَعَمِّدُ خِلَافًا لِمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ نِهَائَةً وَمُغْنِي.﴾ قَوْلُهُ: (وَبَعْضُهَا) إِلَى قَوْلِهِ: وَالْحَدِيثُ فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي الْإِقْوَلُهُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ فَرَعَ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ) أَيِ: بِأَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ تُجْزِئَةٍ فِيهِ الْقِرَاءَةُ كَمَا يَأْتِي وَيَقِي مَا لَوْ قَارَنَ رَفَعُ رَأْسِهِ خُرُوجَ الْوَقْتِ هَلْ يَكُونُ قَضَاءً أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَيَتَّبِعِي عَلَى ذَلِكَ مَا لَوْ عَلَّقَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ عَلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ مَثَلًا قَضَاءً، أَوْ أَدَاءً عَشْرَ عِبَارَةِ السَّيِّدِ الْبُصْرِيِّ هَلْ الْمُرَادُ بِالْفَرَاغِ مِنْهَا رَفَعُ رَأْسِهِ عَنِ الْأَرْضِ، أَوْ حُصُولُ الْقُدْرِ الْمُجْزِئِ حَتَّى لَوْ سَجَدَ الثَّانِيَةَ وَأَطْمَأَنَّ فِيهَا فَخَرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ رَفْعِهِ رَأْسَهُ كَانَتْ أَدَاءً مَحَلٌّ تَأْمُلُ لَعَلَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْمُتَبَادِرُ مِنَ الْفَرَاغِ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي أَزْجَهُ مَغْنَى اهـ وَقَوْلُهُ هُوَ الْمُتَبَادِرُ أَقُولُ: بَلْ هُوَ الْمُتَعَمِّدُ كَمَا مَرَّ عَنْ ع. ش.

﴿قَوْلُ (سُنِّي): (فَالْأَصَحُّ الْخُ)، وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّ الْجَمِيعَ أَدَاءٌ مُطْلَقًا تَبَعًا لِمَا فِي الْوَقْتِ، وَالثَّالِثُ أَنَّهُ قَضَاءٌ مُطْلَقًا تَبَعًا لِمَا بَعْدَ الْوَقْتِ، وَالزَّائِعُ أَنَّ مَا وَقَعَ فِي الْوَقْتِ أَدَاءٌ وَمَا بَعْدَهُ قَضَاءٌ وَهُوَ التَّحْقِيقُ وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي مُسَافِرٍ شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ بَنِيَّةِ الْقَضْرِ وَخَرَجَ الْوَقْتُ، وَقُلْنَا: إِنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ لَزِمَهُ الْإِنْتِمَاءُ، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ صَلَاتَهُ كُلَّهَا أَدَاءٌ فَلَهُ الْقَضْرُ وَالْأَلْزَمَةُ الْإِنْتِمَاءُ مُغْنِي، وَفِي ع. ش. عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ مِثْلُهُ. قَوْلُ (سُنِّي): (فَالْجَمِيعُ أَدَاءٌ) أَيِ: وَيَتَوَيَّ بِهِ الْأَدَاءُ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَامِلَةً. قَوْلُهُ: (لِيَخْتَرِ الشَّيْخَيْنِ الْخُ) مَفْهُومُهُ دَلِيلٌ لِقَوْلِهِ وَإِلَّا الْخُ وَمَنْطُوقُهُ لِمَا قَبْلَهُ. قَوْلُهُ: (أَيِ مُؤَدَّاةٍ) أَيِ وَالْأَفْعَالُ لِقَوْلِهِ إِذْ رَأَيْتُمْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى رَكْعَةٍ فِي الْوَقْتِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (هَلَى مُعْظَمُ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ) قَيَّدَ بِالْمُعْظَمِ؛ لِأَنَّ الرُّكْعَةَ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُدٌ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ وَالسَّلَامُ ع. ش. أَيِ وَالْمُرَادُ بِالْأَفْعَالِ مَا يَشْمَلُ الْأَقْوَالَ بِجَوَائِزِ مِ. قَوْلُهُ: (إِذْ غَالِبٌ مَا بَعْدَهَا الْخُ) مَرَّ وَجْهُ التَّقْيِيدِ بِالْغَالِبِ. قَوْلُهُ: (تَكْرِيرٌ لَهَا) أَيِ كَالْتَكْرِيرِ كَمَا فِي الْمَحَلِّ وَغَيْرِهِ وَإِلَّا فَلَيْسَتْ تَكْرِيرًا حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ كُلَّ رَكْعَةٍ مَقْصُودَةٌ بِأَفْعَالِهَا مُسْتَقِلَّةٌ بِالْقَضْدِ وَإِنَّمَا يُشَبِّهُ التَّكْرَارَ صُورَةً ع. ش. عِبَارَةُ الشَّوَبَرِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ كَالْتَكْرِيرِ قَالَ الشَّيْخُ سَمِ فِي آيَاتِهِ

ثُمَّ مَعَهُمْ وَفِيهِ تَأْمُلُ. قَوْلُهُ: (وَفَرْقَ بَعْضُهُمْ الْخُ) مَشَى عَلَى الْفَرْقِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ.

الوقت تابعا لها بخلاف ما دونها ولما كان في هذه التبعية ما فيها كان التحقيق عند الأصوليين أن ما في الوقت أداء مطلقا وما بعده قضاء مطلقا والحديث كما ترى ظاهر في رد هذا ولا خلاف في الإثم على الأقوال كلها كما يعلم من كلام المجموع أن من قال بخلاف ذلك لا يعتد به وثواب القضاء دون ثواب الأداء خلافا لمن زعم استواءهما على أنه يتخير فرضه في قضاء ما أخره لمخير وإلا فلا وجه له ومز أن من أفسد صلاته في الوقت، ثم أعادها فيه كانت أداء لا قضاء خلافا لكثيرين. (ومن جهل الوقت)

إنما لم يجعله تكريرا حقيقة؛ لأن التكرير إنما هو الإتيان بالشئ ثانيا مرادا به تأكيد الأول وهذا ليس كذلك إذ ما بعد الركعة مقصود في نفسه كالأولى كما أن كل واحدة من خمس اليوم ليست تكريرا لغيرها في الأنس اهـ. هـ فود: (عند الأصوليين) فيه نظر فليتأمل هذا التقييد سم يغني أن هذا التحقيق إنما هو لبعض الفقهاء كما في شرح جمع الجوامع، والمغني. هـ فود: (أن ما في الوقت أداء مطلقا إلخ) ونقل الزركشي كالقول من الأصحاب أنه حيث شرع فيها في الوقت نوى الأداء وإن لم يتق من الوقت ما يسع ركعة وقال الإمام: لا وجه لنية الأداء إذا علم أن الوقت ما يسعها بل لا يصح واستوجه في شرح الباب حمل كلام الإمام على ما إذا نوى الأداء الشرعي وكلام الأصحاب على ما إذا لم يتو، والصواب ما قاله الإمام وبه أفتى شيخنا الشهاب الزملي سم على حجة اهـ ع ش. هـ فود: (والضواب إلخ) لقوله بقطع النظر عن الحبل المذكور ولا فلا يظهر للخطية وجه. هـ فود: (ظاهر في رد هذا) قد توقف فيه لجواز أن يكون المراد بيان كمال إفراجه بالنسبة لما دونها، والمعنى من أفركها فكأنه أفرك الصلاة في الكمال، والفضل لا في الأداء بصري، ولا يخفى أن ما جوزه خلاف الظاهر فلا ينافي ما قاله الشارح ولا يورث التوقف فيه. هـ فود: (ولا خلاف في الإثم إلخ) أي: إن كان التأخير بغير عذر.

هـ فود: (وثواب القضاء دون ثواب الأداء) ظاهره وإن فات بمذبر ويتبني أنه إذا فات بمذبر وكان عزمه على الفعل وإنما تركه لقيام العذر به حصل له ثواب على العزم يساوي ثواب الأداء، أو يزيد عليه ع ش أقول: ويرجح كلام الشارح ما تقدم من تفاسير أوقات الفضيلة، والاختيار وغيرهما إذ نسبة فعل الصلاة في الوقت إلى فعلها في خارج لا تنقص عن نسبة فعلها في وقت الفضيلة، أو الاختيار إلى فعلها في وقت الجواز مع العزم في أول الوقت وأيضا قوله: أو يزيد عليه لا يظهر له وجه. هـ فود: (ومز) أي: في بيان وقت المضمر. هـ فود: (وأفسد) أي: عمدا نهاية ومغني. هـ فود: (كانت أداء إلخ) المعتد أنه لا تجب إعادتها فوزاع ش وبصري.

هـ فود: (عند الأصوليين) فيه نظر فليتأمل هذا التقييد. هـ فود: (إن ما في الوقت أداء مطلقا إلخ) ونقل الزركشي كالقول من الأصحاب أنه حيث شرع فيها في الوقت نوى الأداء وإن لم يتق من الوقت ما يسع ركعة وقال الإمام: لا وجه لنية الأداء إذا علم أن الوقت لا يسعها، بل لا يصح واستوجه في شرح الباب حمل كلام الإمام على ما إذا نوى الأداء الشرعي وكلام الأصحاب على ما إذا لم يتو، والصواب ما قاله الإمام وبه أفتى شيخنا الشهاب الزملي.

لِنَحْوِ غَيْمٍ (اجْتَهَدَ) جَوَازًا إِنْ قَدَرَ عَلَى الْيَقِينِ وَوُجُوبًا إِنْ لَمْ يَقْدِرْ وَلَوْ أَعْمَى نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْأَوَانِي نَعَمْ إِنْ أَخْبَرَهُ بَقَّةٌ عَنْ مُشَاهَدَةٍ، أَوْ سَمِعَ أَذَانَ عَدْلٍ عَارِفٍ بِالْوَقْتِ فِي صَحْوٍ لَزِمَهُ قَبُولُهُ وَلَمْ يَجْتَهِدْ إِذْ لَا حَاجَةَ بِهِ لِلْاجْتِهَادِ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَمَكَّنَهُ الْخُرُوجُ لِزُيُوتِهِ نَحْوِ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ وَإِنَّمَا حَرَّمَ عَلَى الْقَادِرِ عَلَى الْعِلْمِ بِالْقِبْلَةِ التَّقْلِيدَ وَلَوْ لِمُخْبِرٍ عَنْ عِلْمٍ لَقَدَّمَ الْمَشَقَّةَ فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَ غَيْرَ الْقِبْلَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً اكْتَفَى بِهَا مَا لَمْ يَتَّقِلْ عَنْ ذَلِكَ الْمُحَلِّ، وَالْأَوَاقَاتُ مُتَكَرِّرَةٌ فَيَعْمُرُ الْعِلْمُ كُلَّ وَقْتٍ وَلِلْمُنْجِمِ الْعَمَلُ بِحِسَابِهِ وَلَا يُقْلَدُ فِيهِ غَيْرُهُ وَإِذَا أَخْبَرَ

• فُود: (لِنَحْوِ غَيْمٍ) أَي: كَخَبَسَ فِي مَكَانٍ مُظْلِمٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي. • فُود: (جَوَازًا) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَائَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَوَقَعَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَا أَتَى عَلَيْهِ. • فُود: (إِنْ قَدَرَ عَلَى الْيَقِينِ) أَي: بِالصَّبْرِ حَتَّى يَتَيَقَّنَ الْوَقْتَ، أَوْ الْخُرُوجَ وَزُيُوتِ الشَّمْسِ مَثَلًا مُغْنِي وَع ش. • فُود: (نَعَمْ) اسْتِذْرَاكَ عَلَى الْمَثْنِ. • فُود: (إِنْ أَخْبَرَهُ) أَي مَن جَهِلَ الْوَقْتَ. • فُود: (بَقَّةٌ) أَي: مِنْ رَجُلٍ، أَوْ امْرَأَةٍ وَلَوْ رَقِيقًا مُغْنِي قَالَ ع ش وَفِي مُغْنِي إِخْبَارُ الْبَقَّةِ مُزَاوَلَةٌ وَضَعِيهَا عَدْلٌ، أَوْ فَايِقَ وَمَضَى عَلَيْهَا زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ أَطْلَاعُ أَهْلِ الْمَغْرِبَةِ، وَالْعَدْلُ عَلَيْهَا وَلَمْ يَطْلَعُوا فِيهَا هـ. • فُود: (مَنْ مُشَاهَدَةٍ) كَانَ قَالَ: رَأَيْتُ الْفَجَرَ طَالِعًا، أَوْ الشَّمْسَ غَارِبًا مُغْنِي.

• فُود: (فِي صُخْرَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ سَمِعَ. • فُود: (لَزِمَهُ قَبُولُهُ وَلَمْ يَجْتَهِدْ) مِنْ عَطْفِ الْمُرَادِ عِبَارَةً نِهَائِيَةً امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْاجْتِهَادُ هـ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ الْعِلْمُ بِنَفْسِهِ وَجَازَ إِنْ أَمَكَّنَهُ هـ. • فُود: (إِذْ لَا حَاجَةَ بِهِ) أَي: لِمَنْ جَهِلَ الْوَقْتَ حِينَئِذٍ أَي حِينَ وَجُودِ الْإِخْبَارِ أَوْ السَّمْعِ الْمَذْكُورِ. • فُود: (بِخِلَافِ الْخُ) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ لَمْ يَجْتَهِدْ. • فُود: (لَوْ أَمَكَّنَهُ الْخُرُوجُ الْخُ) سَيَاتِي نَظِيرُ هَذَا فِي الْقِبْلَةِ كَمَا لَوْ حَالَ حَائِلٌ وَأَمَكَّنَهُ صُعُودُهُ لِزُيُوتِ الْكُفَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ لِلْمَشَقَّةِ وَبِجَوَازِ تَقْلِيدِ الْمُخْبِرِ عَنْ عِلْمٍ فَلْيَتَأَمَّلْ بَعْدَ ذَلِكَ إِطْلَاقَ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا حَرَّمَ الْخُ سَم. • فُود: (لِأَنَّهُ فِي الْخُ) أَي فَيَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ؛ لِأَنَّ الْخُ. • فُود: (فِيهِ) أَي: الْخُرُوجَ. • فُود: (وَلِلْمُنْجِمِ الْخُ) أَي: يَجُوزُ لَهُ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَنْ يَرَى أَنَّ أَوَّلَ الْوَقْتِ طُلُوعُ النُّجُومِ الْفَلَانِي وَفِي مَعْنَاهُ الْحَاسِبُ وَهُوَ مَنْ يَتَعَمَّدُ مَنَازِلَ النُّجُومِ وَتَقْدِيرَ سَنِيهَا مُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ. • فُود: (الْعَمَلُ بِحِسَابِهِ) أَي: جَوَازًا لَا وَجُوبًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الْيَقِينِ، وَقَدْ يَنْظُرُ فِيهِ حِينَئِذٍ فَإِنَّ جَرَيَانَ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ بِوُصُولِ النُّجُومِ الْمَخْصُوصِ إِلَى الْمُحَلِّ الْمَخْصُوصِ فِي الْوَقْتِ الْمَخْصُوصِ أَقْوَى فِي إِفَادَةِ الظَّنِّ بِدُخُولِ الْوَقْتِ مِنْ سَمَاعِ صَوْتِ الذِّبْكَ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ نَقَلَ عَنْ م ر وَجُوبَ عَمَلِهِ بِحِسَابِهِ كَنَظِيرِهِ فِي الصَّوْمِ عِنْدَهُ بِصُرْطِيٍّ عِبَارَةً ع ش، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ كَمَا نَقَلَهُ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنِ الشَّارِحِ م ر هـ.

• فُود: (وَلَا يُقْلَدُ فِيهِ غَيْرُهُ) سَيَاتِي فِي الصَّوْمِ أَنْ لِيُغَيِّرَ الْعَمَلُ بِهِ فَيَحْتَمَلُ مَجِيئَهُ هُنَا وَأَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ

• فُود: (بِخِلَافِ مَا لَوْ أَمَكَّنَهُ الْخُ) سَيَاتِي نَظِيرُ هَذَا فِي الْقِبْلَةِ كَمَا لَوْ حَالَ حَائِلٌ وَأَمَكَّنَهُ صُعُودُهُ لِزُيُوتِ الْكُفَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ لِلْمَشَقَّةِ وَبِجَوَازِ تَقْلِيدِ الْمُخْبِرِ عَنْ عِلْمٍ فَلْيَتَأَمَّلْ بَعْدَ ذَلِكَ إِطْلَاقَ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا حَرَّمَ الْخُ. • فُود: (وَلِلْمُنْجِمِ الْعَمَلُ بِحِسَابِهِ وَلَا يُقْلَدُ فِيهِ غَيْرُهُ) سَيَاتِي فِي الصَّوْمِ أَنْ لِيُغَيِّرَ الْعَمَلُ بِهِ فَيَحْتَمَلُ مَجِيئَهُ هُنَا وَأَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ أَمَارَاتِ دُخُولِ الْوَقْتِ أَكْثَرُ وَأَيْسَرُ مِنْ أَمَارَاتِ دُخُولِ رَمَضَانَ.

ثِقَّةٌ عَنْ اجْتِهَادٍ لَمْ يَجْزِ لِقَادِرٍ تَقْلِيدُهُ إِلَّا أَعْمَى الْبَصِيرَ، أَوِ الْبَصِيرَةَ فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ تَقْلِيدِهِ، وَالْاجْتِهَادِ نَظَرًا لِمَجْزِهِ فِي الْجُمْلَةِ (بُورِدٍ) كَقِرَاءَةِ وَدَرْسٍ (وَنَحْوِهِ) كَصَنْعَةِ مِنْهُ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَصِيَاحَ ذَلِكَ مُجَرَّبٍ وَكَثْرَةَ الْمُؤَدِّينَ يَوْمَ الْغَيْمِ بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُمْ لِكُنْزَتِهِمْ لَا يُخْطِئُونَ، وَكَذَا ثِقَّةٌ عَارِفٌ بِأَوْقَاتِ

أَمَارَاتِ دُخُولِ الْوَقْتِ أَكْثَرُ وَأَيْسَرُ مِنْ أَمَارَاتِ دُخُولِ رَمَضَانَ سَمَ عَلَى حَجٍّ، وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْفَرْقِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ر في فتاويه ع ش عبارة البَجِيرِ مِي، وَالْمُتَعَمِّدُ أَنَّهُ مَتَى غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهُمَا أَيْ الْمُنْجِمُ، وَالْحَاسِبُ جَازَ تَقْلِيدُهُمَا قِيَاسًا عَلَى الصَّوْمِ كَمَا فِي ع ش وَقَرَّرَهُ شَيْخُنَا الْحَفَنِيُّ اه عبارة الكُرْدِيِّ عَلَى شَرْحِ بَافْضَلٍ وَالَّذِي اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي، وَالتَّخْفَةُ، وَالتَّهْيَاةُ وَغَيْرُهَا عَدَمُ جَوَازِ تَقْلِيدِهِمَا هُنَا، وَكَذَلِكَ الصَّوْمُ فِي التَّخْفَةِ، وَالْمُغْنِي، وَالْأَسْنَى وَجَرَى الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ وَوَافَقَهُ الطَّبْلَاوِيُّ وَالْجَمَالُ الرِّمْلِيُّ عَلَى وَجُوبِ تَقْلِيدِهِمَا فِيهِ أَيْ الصَّوْمِ وَقَيَّدَهُ الْجَمَالُ الرِّمْلِيُّ بِمَا إِذَا ظَنَّ صِدْقَهُمَا وَقَالَ سَمَ : الْقِيَاسُ الْوَجُوبُ إِذَا لَمْ يَظَنَّ صِدْقَهُمَا وَلَا كَذِبَهُمَا وَمَا عَدَلَانِ اه. □ فَوَدَ : (غَيْرُهُ) صَادِقٌ بِالْأَعْمَى وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنَّهُ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ بِالتَّقْلِيدِ حَيْثُ سَاعَ بَصْرِي. □ فَوَدَ : (لَمْ يَجْزِ لِقَادِرٍ تَقْلِيدُهُ) ؛ لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يُقَلَّدُ مُجْتَهِدًا حَتَّى لَوْ أَخْبَرَهُ بِاجْتِهَادِ أَنْ صَلَاتِهِ وَقَعَتْ قَبْلَ الْوَقْتِ لَمْ يَلْزَمْهُ إِعَادَتُهَا مُغْنِي وَشَرَّحَ بِأَفْضَلٍ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ. □ فَوَدَ : (إِلَّا أَغْمَى الْإِنْسَ) مُنْقَطِعٌ بِالنِّسْبَةِ لِأَعْمَى الْبَصِيرَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى الْاجْتِهَادِ عِبَارَةً الْمُغْنِي وَشَرَّحَ الْمُنْهَجَ وَالْأَعْمَى كَالْبَصِيرِ الْعَاجِزِ تَقْلِيدَ مُجْتَهِدٍ لِمَجْزِهِ فِي الْجُمْلَةِ اه. □ فَوَدَ : (فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ الْإِنْسَ) كَذَا فِي التَّهْيَاةِ وَالَّذِي يَصْرُحُ بِهِ كَلَامٌ غَيْرُهُمَا أَنَّ مَحَلَّ التَّخْيِيرِ فِي أَعْمَى الْبَصِيرِ فَقَطُّ دُونَ أَعْمَى الْبَصِيرَةِ وَهُوَ الَّذِي يُتَّبَعُ إِذَا الرُّادُّ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْعَاجِزِ عَنِ الْاجْتِهَادِ بَصْرِي أَيْ قَيِّبُ عَلَيْهِ تَقْلِيدَ الْمُجْتَهِدِ بِصَرِّهِ. □ فَوَدَ : (كَقِرَاءَةِ الْإِنْسَ) أَيْ : وَمُطَالَعَةِ صَلَاةٍ مُغْنِي. □ فَوَدَ : (وَصِيَاحَ ذَلِكَ الْإِنْسَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُصَلِّي بِمُجَرَّدِ سَمَاعِ صَوْتِ الذِّكْرِ وَنَحْوِهِ وَقَالَ شَيْخُنَا الْحَلَبِيُّ وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ، بَلِ الرُّادُّ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ عَلَامَةً يَجْتَهِدُ بِهَا كَانَ يَتَأَمَّلُ فِي الْخِيَاةِ الَّتِي فَعَلَهَا هَلْ أَسْرَعَ فِيهَا عَنْ عَادَتِهِ، أَوْ لَا؟ وَهَلْ أَذِنَ الذِّكْرِ قَبْلَ عَادَتِهِ بَأَنَّ كَانَ ثُمَّ عَلَامَةً يُعَرَّفُ بِهَا وَقْتُ إِذَانِهِ الْمُتَعَدِّ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَ قَالَ : وَيَذَلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ اجْتَهَدَ بُورِدٍ وَنَحْوَهُ فَجَمَلَ الْوَرْدَ وَنَحْوَهُ أَلَّا لِلْاجْتِهَادِ وَلَمْ يَقُلْ اعْتَمَدَ عَلَى وَرْدٍ وَنَحْوِهِ انْتَهَى وَهُوَ ظَاهِرٌ ع ش وَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا وَالْبَصْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَ : (دَيْكَ مُجَرَّبٌ) يُتَّبَعُ، أَوْ حَيَوَانٌ آخَرُ مُجَرَّبٌ سَمَ. □ فَوَدَ : (وَكَثْرَةَ الْمُؤَدِّينَ الْإِنْسَ) ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ هُنَا وَتَقْلِيدُهُ مَا بَعْدَهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُمْ يُغَايِرَ وَلَا عِلْمَهُمْ بِالْأَوْقَاتِ، وَالثَّانِي وَاضِحٌ فَإِنَّ تَوَافُقَ اجْتِهَادَاتِهِمْ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا عَارِفِينَ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ دُخُولُهُ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ حَيْثُ لَمْ يَتَلَفَّوْا عَدَدَ التَّوَاتُرِ وَلَمْ يَقَعْ فِي الْقَلْبِ صِدْقُهُمْ، ثُمَّ مَحَلُّ مَا ذَكَرَ فِيمَا يَظْهَرُ فِي مُسْتَقْبَلَيْنِ أَمَا لَوْ كَانُوا مُتَابِعَيْنِ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ فِي مُؤَدِّي الْحَرَمَيْنِ فَالْحُكْمُ مُتَعَلِّقٌ بِمَنْبُوعِهِمْ فِيمَا يَظْهَرُ فَإِنَّ كَانَ ثِقَّةٌ عَارِفًا بِالْأَوْقَاتِ جَازَ عَلَى مُرَجِّحِ الْإِمَامِ التَّوَوُّيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِي. □ فَوَدَ : (وَكَذَا ثِقَّةٌ عَارِفٌ الْإِنْسَ) قَدْ يُقَالُ هُوَ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ مُجْتَهِدٌ فَالتَّخْيِيلُ عَلَيْهِ فِي الْمَغْنَى تَقْلِيدَ لِمُجْتَهِدٍ

□ فَوَدَ : (دَيْكَ مُجَرَّبٌ) يُتَّبَعُ، أَوْ حَيَوَانٌ آخَرُ مُجَرَّبٌ. □ فَوَدَ : (وَكَذَا ثِقَّةٌ عَارِفٌ بِالْأَوْقَاتِ يَوْمُهُ) أَيْ : يَوْمَ

وقد تقدّم امتناعه إلا أن يجاب بأنه أعلى رتبة من المجتهد فهو رتبة بين المخير عن علم، والمجتهد ويتبني أنه لو علم أن أذانه عن اجتهاد امتنع تقليده م ر ه سم عبارة شيخنا وهذا أي العلم بنفسه بدخول الوقت المرتبة الأولى ومثله إخبار الثقة عن علم وفي معناه أذان المؤذن العارف في الصحو فيمتنع عليه الاجتهاد معه ويجوز له تقليده في الغيم؛ لأنه لا يؤذن إلا في الوقت غالباً نعم إن علم أن أذانه عن اجتهاد امتنع تقليده ولو كثر المؤذنون وغلب على الظن إصابتهم جاز اعتمادهم مطلقاً ما لم يكن بعضهم أخذ من بعض وإلا فهم كالمؤذن الواحد ومثل العلم بالنفس أيضاً رؤية المزاويل الصحيحة، والمناكب الصحيحة، والساعات المجربة وبيئت الإبرة لعارف به فهذا كله أي العلم بنفسه وإخبار الثقة عن علم وأذانه في الصحو، والمزاويل، والمناكب، والساعات وبيئت الإبرة الصحيحة في مرتبة واحدة، والمرتبة الثانية الاجتهاد بوزن من قرآن، أو درس، أو مطالعة علم، أو نحو ذلك كخطاطة وصوت ديك، أو نحوه كجمار ومعنى الاجتهاد بذلك أن يتأمل فيه كأن يتأمل في الخطاطة هل أسرع فيها، أو لا؟ وفي أذان الديك هل قبل عادته أو لا وهكذا ومعنى كون الاجتهاد مرتبة ثانية أنه إن حصل العلم بالنفس أو ما في معناه من المرتبة الأولى امتنع عليه الاجتهاد وإن لم يحصل ذلك كان له الاجتهاد، والمرتبة الثالثة تقليد المجتهد عند المعجز عن الاجتهاد فلا يقلد المجتهد مع القدرة على الاجتهاد وهذا في حق البصير وأما الأعمى فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد؛ لأن شأنه المعجز اه بحذف وعبارة الكردني على شرح بأفضل، والحاصل أن المراتب ست: أحدها إمكان معرفة الوقت يقين، ثانياً وجود من يخبر عن علم، ثالثاً رتبة دون الإخبار عن علم وفوق الاجتهاد وهي المناكب المحررة، والمؤذن الثقة في الغيم، رابعاً إمكان الاجتهاد من البصير، خامساً إمكانه من الأعمى، سادساً عدم إمكان الاجتهاد من الأعمى، والبصير فصاحب الأولى يخير بينها وبين الثانية حيث وجد من يخبر عن علم فإن لم يجد خير بينهما وبين الثالثة فإن لم يجد الثالثة خير بين الأولى، والرابعة، وصاحب الثانية لا يجوز له المدول إلى ما دونها، وصاحب الثالثة يخير بينها وبين الاجتهاد، وصاحب الرابعة لا يجوز له التقليد، وصاحب الخامسة يخير بينها وبين السادسة وصاحب السادسة يقلد ثقة عارفاً اه. ه قوله: (يومه) أي: يوم الغيم بخلاف يوم الصحو كما قال في الباب وأذان المدل العارف في الصحو كالإخبار عن علم وفي الغيم كالمجتهد لكن للبصير تقليده اه سم.

الغيم قد يقال هو في يومه مجتهد فالتقويل عليه في المعنى تقليد المجتهد وقد تقدّم امتناعه في قوله وإذا أخبر ثقة عن اجتهاد إلخ إلا أن يجاب بأنه أعلى رتبة من المجتهد ولذا عبر في الباب بقوله كالمجتهد، والعادة أنه لا يؤذن إلا في الوقت وقد يكون اعتمد على أمر أقوى مما يعتمد عليه المجتهد فهو أبعد عن الخطأ من المجتهد فهو رتبة بين المخير عن علم، والمجتهد ويتبني أنه لو علم أن أذانه عن اجتهاد امتنع تقليده م ر ه قوله: (يومه) أي: يوم الغيم بخلاف يوم الصحو كما قال في الباب وأذان المدل العارف في الصحو كالإخبار عن علم، وفي الغيم كالمجتهد لكن للبصير تقليده اه.

إِذْ لَا يَتَقَاعَدُ عَنِ الذِّبَاكِ الْمُجْرِبِ وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ حُرْمَةُ الصَّلَاةِ وَعَدَمُ انْعِقَادِهَا مَعَ الشَّكِّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ وَإِنْ بَانَ أَنَّهَا فِي الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ظَنٍّ دُخُولِهِ بِأَمَارَةٍ وَوَقَعَ فِي حَدِيثٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مَا ظَاهِرُهُ يُخَالِفُ ذَلِكَ فِي الْمُسَافِرِ وَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ وَاقِعَةٌ حَالٍ مُحْتَمِلَةٍ أَنَّهَا لِلْمُبَالِغَةِ فِي الْمُبَادَرَةِ وَغَيْرِهَا، بَلْ عِنْدَ التَّائِمِلِ لَا ذَلَالَةٌ فِيهِ أَصْلًا؛ لِأَنَّ قَوْلَ أَنَسٍ «كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ فَقُلْنَا زَالَتِ الشَّمْسُ، أَوْ لَمْ تَزَلْ صَلَّى الظُّهْرُ»؛ لِأَنَّ الَّذِي فِيهِ أَنَّهُمْ إِنَّمَا شَكُّوا قَبْلَ صَلَاتِهِ بِهِمْ لَا سِتِحَالَةَ شَكِّهِمْ مَعَهَا وَيَفْرُضُهُ هُوَ لَا عِبْرَةَ بِهِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ اعْتِمَادُ خَبَرِ الْعَدْلِ وَإِنْ شَكَّ فِيهِ إِنْغَاءُ لِلشَّكِّ وَاكْتِفَاءُ بِوَصْفِ الْعَدَالَةِ فِعْلُهُ ﷺ أَوَّلَى بِذَلِكَ وَبِهَذَا يَتَضَعُ انْدِفَاعُ قَوْلِ الْمُحِبِّ الطَّبْرِيِّ لَا يَحُدُّ تَخْصِيصُ الْمُسَافِرِ بِمَا فِيهِ

• فَوَدَّ: (إِذْ لَا يَتَقَاعَدُ الْخ) قَدْ يُقَالُ هُوَ لَا يُقَلِّدُ الذِّبَاكِ، بَلْ يَجْتَنِبُهُ مَعَ سَمَاعِهِ فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ بِهِ دُخُولُ الْوَقْتِ عَمِلَ بِهِ فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فِي سَمَاعِ الْمُؤَذِّنِ الثَّقَةِ الْعَارِفِ فِي يَوْمِ الْغَنَمِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى صَنِيعِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَوَاضِحٌ وَإِنْ كَانَ يُقَلِّدُهُ بِمُجَرَّدِ اسْتِمَاعِهِ مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُ غَيْرِهِ فَيَأْسُوه عَلَى الذِّبَاكِ مَحَلُّ تَأْمِلٍ يُعْرِفُ بِمَا تَقَرَّرَ فَلْيَحْزَنْ، وَكَذَا صَنِيعُهُ يَتَضَعُ أَنْ كَثَرَةُ الْمُؤَذِّنِينَ مُسْتَنَدُ الْاجْتِهَادِ كَمَا هُوَ فِي الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّ الْمُصْرِّحَ بِهِ فِي كَلَامِ غَيْرِهِ أَنَّ اتِّبَاعَهُمْ تَقْلِيدٌ لَهُمْ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (وَعُلِمَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنَى فَلَوْ صَلَّى بِلَا اجْتِهَادٍ أَعَادَ مُطْلَقًا لِنَزِيهِ الْوَاجِبِ وَعَلَى الْمُجْتَهِدِ التَّأَخِيرُ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ دُخُولُ الْوَقْتِ وَتَأْخِيرُهُ إِلَى خَوْفِ الْفَوَاتِ أَفْضَلُ

ا. • فَوَدَّ: (وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ الْخ) الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ وَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ وَمَا يُخَالِفُ ذَلِكَ فِي الْمُسَافِرِ لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ الْخ. • فَوَدَّ: (يُخَالِفُ ذَلِكَ) أَيُّ: عَدَمُ الْإِنْعِقَادِ. • فَوَدَّ: (وَعِزُّهَا) أَيُّ غَيْرِ الْمُبَالِغَةِ. • فَوَدَّ: (كُنَّا إِذَا الْخ) خَبَرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ صَلَّى الظُّهْرُ جَوَابٌ إِذَا، وَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ جَوَابٌ كَانَ وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الَّذِي الْخَ عِلَّةٌ لِمَعْلِيَةِ الْعِلَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَلَوْ حَذَفَ؛ لِأَنَّ لِكَانَ أَوْضَحَ وَأَخْصَرَ.

• فَوَدَّ: (لَا سِتِحَالَةَ شَكِّهِمْ الْخ) دَعَا إِلَى السِتِحَالَةِ لَا وَجْهَ لَهَا إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ تَجْوِيزِهِمْ وَقُوعَ صَلَاتِهِمْ قَبْلَ الزَّوَالِ بِنَاءً عَلَى تَجْوِيزِهِمْ اغْتِفَارَ ذَلِكَ لِلْمُسَافِرِ فَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ سَمِ أَقُولُ وَيَمْنَعُ الظُّهْرَ مَا يُشْعِرُ بِهِ الْحَدِيثُ مِنْ كَوْنِهِ ﷺ مُتَنَظِّرًا مَعَهُمْ لِلزَّوَالِ. • فَوَدَّ: (وَيَفْرُضُهُ) أَيُّ: بَقَاءُ الشَّكِّ مَعَ الصَّلَاةِ.

• فَوَدَّ: (وَبِهَذَا) أَيُّ: بِقَوْلِهِ وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ الْخ. • فَوَدَّ: (انْدِفَاعُ قَوْلِ الْمُحِبِّ الطَّبْرِيِّ الْخ) كَلَامُ الْمُحِبِّ الطَّبْرِيِّ قَرِيبٌ وَلَكِنَّ الْأَقْرَبَ الْأَوْفَقَ بِقَوَاعِيدِهِ الْحَمْلُ عَلَى أَنَّهُ مُبَالِغَةٌ فِي الْمُبَادَرَةِ سَمِ.

• فَوَدَّ: (بِمَا فِيهِ) أَيُّ: فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ، وَالبَاءُ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَقْصُورِ وَقَوْلُ الْكُرْدِيِّ أَيُّ بِالشَّيْءِ الَّذِي يَجُوزُ فِعْلُهُ فِي السَّفَرِ ا. سَبَقَ قَلَمٌ.

• فَوَدَّ: (لَا سِتِحَالَةَ شَكِّهِمْ مَعَهَا) دَعَا إِلَى السِتِحَالَةِ لَا وَجْهَ لَهَا إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ تَجْوِيزِهِمْ وَقُوعَ صَلَاتِهِمْ قَبْلَ الزَّوَالِ بِنَاءً عَلَى تَجْوِيزِهِمْ اغْتِفَارَ ذَلِكَ لِلْمُسَافِرِ فَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ. • فَوَدَّ: (قَوْلِ الْمُحِبِّ الطَّبْرِيِّ لَا يَنْغَدُ الْخ) كَلَامُ الْمُحِبِّ الطَّبْرِيِّ قَرِيبٌ وَلَكِنَّ الْأَقْرَبَ الْأَوْفَقَ بِقَوَاعِيدِهِ الْحَمْلُ عَلَى أَنَّهُ لِلْمُبَالِغَةِ فِي الْمُبَادَرَةِ.

من جواز الظهر عند الشك في الزوال أي مثلاً كما خُصَّ بالقصر ونحوه. (فلان) اجتهد وصلى، ثم بعد خروج الوقت (تتقن صلاته) أي إحرامه بها (قبل الوقت) ولو بخبر عدل رواية عن علم لا اجتihad (فَقَضَى فِي الْأَظْهَرِ) لِقَوَاتِ شَرْطِهَا وَهُوَ الْوَقْتُ فَإِنْ تَقَيَّنَ فِي الْوَقْتِ أَعَادَ قَطْعَهَا قِيلَ لَوْ قَالَ أَعَادَ كَانَ أَوَّلَى ١ هـ. وَهُوَ وَهُمْ لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ إِنَّمَا هُوَ فِي تَبَيُّنِ ذَلِكَ بَعْدَ الْوَقْتِ (وَالَا) يَتَقَيَّنُ قَبْلَهُ لَوْ بَانَ لَمْ يَبْنِ الْحَالُ (فَلَا) قَضَاءٌ عَلَيْهِ لِعَدَمِ تَقَيُّنِ الْمُفْسِدِ. (فَرَعَ) صَلَّى فِي الْوَقْتِ، ثُمَّ وَصَلَ قَبْلَهُ لِيَتَلَدَّ مُخَالَفَ مَطْلَعِهَا مَطْلَعُ بَلَدِهِ لَزِمَهُ إِعَادَتُهَا نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي الصَّوْمِ كَذَا يَحْتَكَ وَلَكِ أَنْ تَقُولَ إِنْ أَرَادَ بِمَا يَأْتِي الْمُوَافَقَةَ مَعَهُمْ فِي الْآخِرِ صَوْمًا، أَوْ فِطْرًا فَلَيْسَ نَظِيرَ مَسْأَلَتِنَا لِاخْتِلَافِ يَوْمِ الرُّؤْيَةِ وَيَوْمِ الْمُوَافَقَةِ وَإِنَّمَا الَّذِي يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ نَظِيرُهَا أَنَّ

• فَوُدَّ: (مِنْ جَوَازِ الْإِلْخِ) بَيَانٌ لِمَا. • فَوُدَّ: (اجْتَهَدَ) إِلَى الْفَرْعِ فِي التَّهْيَاةِ، وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: لَا عَنِ اجْتِهَادٍ. • فَوُدَّ: (قِيلَ) إِلَى الْمُتَنِ. • فَوُدَّ: (فَلَانِ تَقَيَّنَ) أَيِ: وَقُوعِ صَلَاتِهِ قَبْلَ الْوَقْتِ. • وَفَوُدَّ: (فِي الْوَقْتِ) أَيِ، أَوْ قَبْلَهُ نِهَآةً وَمُغْنِي.

• فَوُدَّ (سَبِي): (قَضَى الْإِلْخِ) حَتَّى لَوْ فَرَضَ أَنَّهُ صَلَّى الصُّبْحَ مَثَلًا سَتَيْنِ قَبْلَ الْوَقْتِ لَزِمَهُ أَنْ يَقْضِيَ صَلَاةً قَطْعًا، وَيَبَآئُهُ أَنْ صَلَاةَ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ تُقْضَى بِصَلَاةِ الْيَوْمِ الثَّانِي، وَالثَّانِي بِالثَّلَاثِ وَهَكَذَا بَنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَيُّهُ الْأَدَاءِ وَلَا تَيُّهُ الْقَضَاءِ وَأَنَّهُ يَصْبُحُ الْأَدَاءُ بَيَّةَ الْقَضَاءِ وَعَكْسُهُ عِنْدَ الْجَهْلِ بِالْوَقْتِ كَمَا سَبَّأْتِي فِي مَحَلِّهِ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (فِي تَبَيُّنِ ذَلِكَ) أَيِ: وَقُوعِ صَلَاتِهِ قَبْلَ الْوَقْتِ. • فَوُدَّ: (يَتَقَيَّنُ قَبْلَهُ الْإِلْخِ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ، وَالْمُغْنِي أَيِ وَإِنْ لَمْ يَتَقَيَّنْ وَقُوعَهَا قَبْلَ الْوَقْتِ بَانَ لَمْ يَبْنِ الْحَالُ، أَوْ بَانَ وَقُوعُهَا فِيهِ، أَوْ بَعْدَهُ إِهْ قَالَ ع. ش.

(فَرَعَ): سُئِلَ م ر عَمَّنِ اجْتَهَدَ فِي الْوَقْتِ لِنَحْوِ غَيْمٍ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَيَّنْ لَهُ الْحَالُ لَكِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ صَلَاتَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِي هَذَا الْجَوَابِ بِأَنَّهُ حَيْثُ بَنَى فَعَلَهُ عَلَى الْاجْتِهَادِ لَا يُتَقَضُّ إِلَّا بِتَبَيُّنِ خِلَافِهِ، وَمُجَرَّدُ ظَنِّ أَنَّهَا وَقَعَتْ قَبْلَ الْوَقْتِ لَا أَثَرُ لَهُ، بَلِ الْقِيَاسُ أَنَّهُ لَوْ اجْتَهَدَ ثَانِيًا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَأَدَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى خِلَافِ مَا بَنَى عَلَيْهِ فَعَلَهُ الْأَوَّلُ لَا يُلْتَمَسُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْاجْتِهَادَ لَا يُتَقَضُّ بِالْاجْتِهَادِ ١ هـ. • فَوُدَّ: (فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ) ظَاهِرُهُ لَا وَجُوبًا وَلَا تَنْبَأَ وَلَوْ قِيلَ بِالتَّنْذِيرِ لِنَزْدِهِ فِي الْفِعْلِ هَلْ وَقَعَ فِي الْوَقْتِ، أَوْ لَا؟ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا ع. ش. • فَوُدَّ: (لِعَدَمِ تَقَيُّنِ الْمُفْسِدِ) لَكِنْ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ الْوَقْتِ قَضَاءٌ لَا إِثْمَ فِيهِ مُغْنِي وَنِهَآةً. • فَوُدَّ: (ثُمَّ وَصَلَ قَبْلَهُ) أَيِ: الْوَقْتِ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ قِيَشْمَلُ صَوْرَتَيْنِ. • فَوُدَّ: (يُخَالَفُ مَطْلَعُهَا مَطْلَعُ بَلَدِهِ) أَيِ وَيَدْخُلُ أَوْقَاتُ صَلَوَاتِهَا بَعْدَ أَوْقَاتِ صَلَوَاتِ بَلَدِهِ. • فَوُدَّ: (كَذَا يَحْتَكَ) اِغْتَمَدَهُ م ر ١ هـ سَمِ أَيِ وَفَاقًا لَوِ الْيَدِ وَأَقْرَهُ شَيْخُنَا.

• فَوُدَّ: (لِاخْتِلَافِ يَوْمِ الرُّؤْيَةِ وَيَوْمِ الْمُوَافَقَةِ) قَدْ يُقَالُ: الْإِخْتِلَافُ حَاصِلٌ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ أَيْضًا لِيَوْمِ الرُّؤْيَةِ

• فَوُدَّ: (كَذَا يَحْتَكَ) اِغْتَمَدَهُ م ر. • فَوُدَّ: (لِاخْتِلَافِ يَوْمِ الرُّؤْيَةِ وَيَوْمِ الْمُوَافَقَةِ) قَدْ يُقَالُ الْإِخْتِلَافُ حَاصِلٌ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ أَيْضًا لِإِخْتِلَافِ يَوْمِ الرُّؤْيَةِ فِي مَسْأَلَةِ الصَّوْمِ نَظِيرُهُ هُنَا وَقْتُ الصَّلَاةِ الَّذِي دَخَلَ بِلَدِهِ وَيَوْمُ الْمُوَافَقَةِ فِيهَا نَظِيرُهُ هُنَا وَقْتُ الصَّلَاةِ فِي الْبَلَدِ الَّذِي وَصَلَ إِلَيْهِ وَكَوْنُ الْمُخْتَلِفِ هُنَا وَتَيْنِ وَمَسْأَلَةُ الصَّوْمِ

يرى بيلده فيصوم، ثم يسافر ويصل أثناء يومه ليلد لم ير أهله وحكم هذه لم أره صريحا، بل كلامهم محتمل إذ قضية تعليلهم بأنه بالانتقال إليهم صار مثلهم الفطر وقضية تخصيص الشراح قول الحارثي، والإرشاد فطرا بمن سافر من بلد غير الرؤية إلى بلدها أنه يستمر صائما ويؤجبه بأنه استند هنا إلى حقيقة الرؤية فلم يعارضها في ذلك اليوم إلا ما هو أضغف منها وهو استصحاب المقتل إليهم بخلاف ما لو أصبح آخره صائما فانتقل في ذلك اليوم ليلد عيذ فإنه يفطر؛ لأنه عارض الاستصحاب ما هو أقوى منه وهو الرؤية وعلى الاحتمال الأول يفرق بأن الصلاة خفف فيها من حيث الوقت ما لم يخفف في رمضان؛ لأنه لا يقبل غيره بخلافها فاحتيط له أكثر ومن ثم لو جمع تقديمها، ثم دخل المقصد في وقت الظهر لم تلزمه إعادة العصر ثم رأيت بعضهم رجح مقتضى هذا فقال الأقرب عدم لزوم الإعادة كصبي صلى، ثم بلغ في الوقت. (ويأجر بالفائت) الذي عليه وجوبنا إن فات

في مسألة الصوم نظيره هنا وقت الصلاة الذي دخل بيلده ويوم الموافقة فيها نظيره هنا وقت الصلاة في البلد الذي وصل إليه وكذا المختلف هنا وقتين وفي مسألة الصوم يؤمن لا أقر له في الفرق سم.

• فود: (لم ير أهله) أي: بسبب اختلاف المطالع كزدي. • فود: (وحكم هذه) أي مسألة أن يرى بيلده إلخ. • فود: (إذ قضيته إلخ) مبتدأ خبره قوله الآتي الفطر، وقوله تعليلهم أي لما يأتي في الصوم من الموافقة معهم في الأخير إلخ وقوله فطرا أي الموافقة معهم في الفطر. • فود: (ومن سافر إلخ) الباء داخلة على المقصور عليه وقوله: إنه يستمر إلخ خبر وقضية إلخ. • فود: (ويؤجبه) أي: استمرار الصوم. • فود: (هنا) أي: في السفر من بلد الرؤية إلى غيرها. • فود: (آخره) أي: آخر رمضان.

• فود: (ليلد عيذ) أي: ليلد عيذ أهلها بالرؤية بسبب اختلاف المطالع كزدي. • فود: (وعلى الاحتمال الأول) وهو الفطر في مسألتنا وإن كان غير مرضي (يفرق بأن الصلاة إلخ) أي وعلى الاحتمال الثاني لا إشكال؛ لانا لا نلزمه بموافقتهم في الفطر فكذا في الصلاة بأقنير وقوله في مسألتنا يعني في مسألة أن يرى بيلده فيصوم إلخ. • فود: (لأنه) أي: رمضان. • فود: (بخلافها) أي: الصلاة من حيث الوقت.

• فود: (ومن ثم إلخ) إن كان مبنيًا على الفرق فمحتاج إلى التأمل بصري. • فود: (رجح) أي في مسألتنا. • فود: (مقتضى هذا) أي قوله لو جمع إلخ. • فود: (كصبي صلى إلخ) قد يفرق بأن الصبي أدى وظيفة الوقت مطلقا وهذا لم يؤدها باختيار المقتل إليه الذي ثبت حكمه عليه سم، وقد يمنع دعوى الإطلاق بأن الصبي إنما أدى الوظيفة باختيار نذبه لا وجوبها. • فود: (الذي) إلى المشي في النهاية، والممنني إلا قوله لم يتعد به وقوله كذلك إلى قنيليا. • فود: (وجوبنا إلخ) لا ينافي الإيدار الواجب ترك الترتيب وتقديم الرأية المتقدمة م رسم أي خلافا للشارح، والممنني كما يأتي.

يؤمنين لا أقر له في الفرق. • فود: (كصبي صلى، ثم بلغ) قد يفرق بأن الصبي أدى وظيفة الوقت مطلقا وهذا لم يؤدها باختيار المقتل إليه الذي ثبت حكمه عليه. • فود: (وجوبنا) لا ينافي الإيدار الواجب ترك

بغير عُذْرٍ وَلَا كِتْمٍ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ وَنِسْيَانٍ كَذَلِكَ بَأْنٌ لَمْ يَنْشَأْ عَنْ تَقْصِيرٍ بِخِلَافٍ مَا إِذَا نَشَأَ عَنْهُ كَلِمَتِ شَطْرَ نَجٍّ، أَوْ كَجَهْلٍ بِالْوُجُوبِ وَعُذْرٍ فِيهِ يَتَعَدَّى عَنْ الْمُسْلِمِينَ أَوْ إِكْرَاهٍ عَلَى التَّرِكِ، أَوْ التَّلَاسِ بِالْمُنَافِي فَتَدْبَا تَعْجِيلًا لِمِرَاعَةِ ذِمَّتِهِ (وَيُسْنُ تَرْبِيئَهُ وَتَقْدِيمَهُ) إِنْ فَاتَ بِمُذْرٍ (عَلَى الْحَاضِرَةِ)

• فَوَدَّ: (بِغَيْرِ عُذْرٍ) قَدْ مَرَّ أَنْ مَنْ أَفْسَدَ الصَّلَاةَ فِي وَقْتِهَا لَا تَصِيرُ قَضَاءً خِلَافًا لِلْمُتَوَلَّى وَمَنْ تَبِعَهُ لَكِنْ تَجِبُ إِعَادَتُهَا قَوْرًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْمُبَابِ كَذَا فِي الْمُغْنِي وَيُظْهَرُ أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ عُذْرٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ قَالَ الْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ لَا تَجِبُ إِعَادَتُهَا قَوْرًا إِنْ بَصُرِي أَيْ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ بِمُذْرٍ، أَوْ بِدُونِهِ كَمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. • فَوَدَّ: (لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ) أَيْ: بَأْنٌ كَانَ قَبْلَ الْوَقْتِ، أَوْ بَعْدَهُ لَكِنْ غَلَبَهُ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ دَفْعُهُ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَسْتَيْقِظُ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسْمُهَا وَطَهَرَهَا. • فَوَدَّ: (بَأْنٌ لَمْ يَنْشَأْ عَنْ تَقْصِيرِهِ بِخِلَافٍ إِنْخِ) وَبِهَذَا يُخَصِّصُ خَبَرُ «رَفِيعٍ عَنْ أُمِّهِ الْخَطَّاءِ» وَالنِّسْيَانِ وَبَقِيَ مَا لَوْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَعَزَمَ عَلَى الْفِعْلِ، ثُمَّ تَشَاغَلَ فِي مَطَالَعَةٍ، أَوْ صَنَعَةٍ أَوْ تَحْوِيهِمَا حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُوَ غَافِلٌ هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ هَذَا نِسْيَانٌ لَمْ يَنْشَأْ عَنْ تَقْصِيرٍ مِنْهُ كَمَا حُكِيَ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّهُ سَرَعَ فِي الْمَطَالَعَةِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فَاسْتَفْرَقَ فِيهَا حَتَّى لَذَعَهُ حَرُّ الشَّمْسِ فِي جَنْبَيْهِ ع. ش. • فَوَدَّ: (فَقِيلَا) وَلَوْ تَبَقَّظَ مِنْ نَوِيهِ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ وَقْتِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ مَا لَا يَسَعُ إِلَّا الْوُضُوءُ، أَوْ بَعْضُهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ فَاتَتْهُ بِمُذْرٍ فَلَا يَجِبُ قَضَاؤُهَا قَوْرًا كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى نِهَابَهُ قَالَ ع. ش. فَوَدَّ: م. مَا لَا يَسَعُ إِلَّا الْوُضُوءُ إِنْخِ أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ اسْتَيْقَظَ وَقَدْ بَقِيَ مَا يَسَعُ الْوُضُوءُ وَبَعْضُ الصَّلَاةِ كَالْتَحَرُّمِ وَجِبَ فَعَلُهُ حَتَّى لَوْ أَخَّرَ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ عَصَى بِذَلِكَ وَوَجِبَ قَضَاؤُهَا قَوْرًا وَيُمْلُ الْوُضُوءُ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، بَلْ كُلُّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ الصَّلَاةِ كَوَالِدَةِ التَّجَاسَةِ مِنْ بَدَنِهِ وَيَسْتَرِ عَوْرَتَهُ اه. • فَوَدَّ: (تَعْجِيلًا إِنْخِ) تَعْلِيلٌ لِلْمَتْنِ الشَّامِلِ لِلْوُجُوبِ، وَالتَّذَبُّبِ.

• فَوَدَّ (سُنِّي): (وَيُسْنُ تَرْبِيئَهُ) أَيْ: الْفَائِثُ يَقْضِي الصُّبْحَ قَبْلَ الظُّهْرِ وَهَكَذَا نِهَابَهُ وَمُغْنِي.

• فَوَدَّ (سُنِّي): (وَتَقْدِيمُهُ إِنْخِ) وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِشَاءِ هَلْ لَهُ صَلَاةُ الْوُتْرِ قَبْلَ قَضَائِهَا وَجِهَان: أَوْجَهُمَا عَدَمُ الْجَوَازِ نِهَابَهُ. • فَوَدَّ: (إِنْ فَاتَ بِمُذْرٍ) قَيْدٌ فِيهِمَا وَثَلَهُ فِي الْأَوَّلِ لَوْ فَاتَتْ كُلُّهَا بِغَيْرِ عُذْرٍ فِيمَا يَظْهَرُ بِصُرِّي وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ النِّهَابَةِ وَأُطْلِقَ الْأَصْحَابُ تَرْتِيبَ الْفَوَائِثِ فَاقْتَضَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَمُوتَ كُلُّهَا بِمُذْرٍ، أَوْ عَمْدًا، أَوْ بَعْضُهَا بِمُذْرٍ وَبَعْضُهَا بِغَيْرِ عُذْرٍ وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ اه. وَقَوْلُ الْمُغْنِي قَدْ أُطْلِقُوا اسْتِحْبَابَ تَرْتِيبِ الْفَوَائِثِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذَا فَاتَتْ كُلُّهَا بِمُذْرٍ، أَوْ غَيْرِهِ فَإِنْ فَاتَ بَعْضُهَا بِمُذْرٍ وَبَعْضُهَا بِغَيْرِ عُذْرٍ وَجِبَ قَضَاءُ مَا فَاتَ بِلا عُذْرٍ عَلَى الْفَوْرِ كَمَا مَرَّ وَحَيْثُ قَدْ يُقَالُ: تَجِبُ الْبُدَاءَةُ بِهِ اه. وَقَوْلُهُ فَقَدْ يُقَالُ إِنْخِ خِلَافًا لِمَا مَرَّ عَنْ النِّهَابَةِ وَوِفَاقًا لِمَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ.

التَّرْتِيبُ وَتَقْدِيمُ الرَّائِيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ م. ر. • فَوَدَّ: (وَيُسْنُ تَرْبِيئَهُ) أَيْ سَوَاءً فَاتَ بِمُذْرٍ، أَوْ لَا فَيَجُوزُ تَرْكُ التَّرْتِيبِ وَإِنْ كَانَ الْفَوَائِثُ بِغَيْرِ عُذْرٍ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ اسْتِحْبَابَ التَّرْتِيبِ وَإِنْ وَجِبَ الْبِدَاؤُ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ مَا وَجِبَ الْبِدَاؤُ فِيهِ أَيْضًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَا يُنَافِي الْبِدَاؤَ كَمَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الرَّائِيَةِ الْقَبْلِيَّةِ عَلَى مَا وَجِبَ فِيهِ الْبِدَاؤُ م. ر.

التي لا يخاف فوتها) وإن خشي فوت جماعتها على الْمُعْتَمِدِ خُرُوجًا من خلافٍ من أوجب ذلك وللإتباع ولم يجب؛ لأنَّ كُلَّ واحدةٍ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ وَكَقَضَاءِ رَمْضَانَ، والترتيب في المؤدَّبان إنما هو لِضَرُورَةِ الْوَقْتِ وفعله ﷺ المُجَرَّدُ لِلتَّنْذِيرِ وَقُدِّمَ عَلَى الْجَمَاعَةِ مع كونه سُنَّةً وهي فرضٌ كِفَايَةٌ لِاتِّفَاقٍ مُوجِبِهِ عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ لِلصَّحَةِ وَقَوْلُ أَكْثَرِ مُوجِبِيهَا عَيْنًا أَنَهَا لَيْسَتْ شَرْطًا لِلصَّحَةِ فَكَانَتْ رِعَايَةُ الْخِلَافِ فِيهِ أَكْثَرُ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا لِلِاسْتَوِيِّ وَغَيْرِهِ هُنَا أَمَّا إِذَا خَافَ فُوتَ الْحَاضِرَةِ بِأَن يَفْغَ بَعْضُهَا وَإِنْ قُلَّ خَارِجَ الْوَقْتِ فَيُلْزِمُهُ الْبِدَاءَةُ بِهَا لِخُرُوجِ بَعْضِهَا

فَوَدَّ: (وَإِنْ خَشِيَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ شَكَ) فِي الْمُنْفِي الْإِقْوَالُ: (بِأَن يَفْغَ) إِلَى: (وَيَجِبُ). فَوَدَّ: (مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ) أَيْ: الْمَذْكُورَ مِنَ التَّرْتِيبِ، وَالتَّقْدِيمِ مُنْفِي. فَوَدَّ: (وَلِلْإِتِّبَاعِ) فَإِنَّهُ ﷺ (فَاتَتْ صَلَاةُ الْمَضْرُوفِ الْخَلْدَقِ فَصَلَّاهَا بَعْدَ الْغُرُوبِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ) مُنْفِي وَنَهَايَةٌ. فَوَدَّ: (وَلَمْ يَجِبِ الْإِتِّبَاعُ) عِبَارَةٌ الْمُنْفِي فَإِنَّ لَمْ يَرْتَبْ وَلَمْ يَقْدَمْ الْفَائِتَةُ جَازًا؛ لِأَنَّ الْإِتِّبَاعَ. فَوَدَّ: (وَكَقَضَاءِ رَمْضَانَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ الْإِتِّبَاعَ) قَالَ الْكُرْدِيُّ: أَيْ كَمَا يُسَنُّ تَقْدِيمُ قَضَاءِ رَمْضَانَ عَلَى رَمْضَانَ آخَرَ اه وفيه نَظَرٌ فَإِنَّ التَّقْدِيمَ هُنَا وَاجِبٌ كَمَا يَأْتِي فِي الصِّيَامِ فَتَمَيَّنَ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِقَدَمِ وَجُوبِ التَّرْتِيبِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الْمُنْفِي. فَوَدَّ: (لِضَرُورَةِ الْوَقْتِ) أَيْ فَإِنَّهُ حِينَ وَجَبَ الصُّبْحُ لَمْ يَجِبِ الظُّهْرُ مُنْفِي. فَوَدَّ: (الْمُجَرَّدُ) أَيْ: عَنْ قَيْدِ الْإِيجَابِ سَم. فَوَدَّ: (وَقُدِّمَ) أَيْ: تَقْدِيمُ الْفَائِتِ عَلَى الْحَاضِرَةِ (عَلَى الْجَمَاعَةِ) أَيْ: جَمَاعَةِ الْحَاضِرَةِ (مَعَ كُوزِي) أَيْ: التَّقْدِيمِ. فَوَدَّ: (لِاتِّفَاقِ مُوجِبِيهِ) كَالسَّادَةِ الْحَقِيقَةِ كُرْدِي.

فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيْ: تَقْدِيمُ الْفَائِتَةِ مُطْلَقًا عَلَى الْحَاضِرَةِ (شَرْطٌ لِلصَّحَةِ) أَيْ: صِحَّةُ الْحَاضِرَةِ.

فَوَدَّ: (وَقَوْلُ أَكْثَرِ الْإِتِّبَاعِ) مِنْهُمْ الْإِمَامُ أَحْمَدُ. فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيْ: فِي التَّقْدِيمِ. فَوَدَّ: (بِأَن يَفْغَ بَعْضُهَا الْإِتِّبَاعَ) وَجَرَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ، وَالنَّهَائِيُّ، وَالْمُنْفِي عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّرْتِيبِ إِذَا امْتَنَّهُ إِذْرَاكَ رَكْعَةً مِنَ الْحَاضِرَةِ فِي الْوَقْتِ وَحَمَلُوا إِطْلَاقَ تَحْرِيمِ إِخْرَاجِ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا عَلَى غَيْرِ هَذِهِ

فَوَدَّ: (وَفِعْلُهُ ﷺ الْمُجَرَّدُ لِلتَّنْذِيرِ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، وَالتَّنْذِيرِ أَيْ وَيُخَصُّ التَّنْذِيرُ مُجَرَّدَ قَضَاءِ الْقُرْبَةِ أَيْ عَنْ قَيْدِ الْوُجُوبِ. فَوَدَّ: (بِأَن يَفْغَ بَعْضُهَا وَإِنْ قُلَّ خَارِجَ الْوَقْتِ) خَالَفَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَيْثُ قَالَ فِي الرُّفُوسِ آخِرَ شُرُوطِ الصَّلَاةِ وَتَقْدِيمِهَا عَلَى حَاضِرَةٍ لَمْ يَخَفْ فُوتُهَا مَا نَصَّهُ: وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ امْتَنَّهُ بَعْدَ فِعْلِ الْفَائِتَةِ إِذْرَاكَ رَكْعَةً جَازَ تَقْدِيمُهَا وَيُحْمَلُ تَحْرِيمُ إِخْرَاجِ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا عَلَى غَيْرِ هَذَا وَإِفَادَةُ ذَلِكَ عَدَلَ إِلَى مَا قَالَه تَبَعًا لِلْمُحَرَّرِ، وَالْمُنْهَاجِ، وَالتَّحْقِيقِ، وَالتَّشْبِيهِ عَنْ قَوْلِ الرُّزْمِيِّ كَالشَّرْحَيْنِ عَلَى حَاضِرَةٍ اتَّسَعَ وَقْتُهَا اه واعتَمَدَ ذَلِكَ فِي الْمُنْهَاجِ وَشَرْحِهِ. فَوَدَّ: (وَإِنْ قُفِدَ التَّرْتِيبُ) يُقِيدُ فِيمَنْ فَاتَهُ الظُّهْرُ، وَالْمَضْرُوفُ بِغُلَرٍ، وَالْمَغْرِبُ، وَالْعِشَاءُ بِغَيْرِ غُلَرٍ وَجُوبُ تَقْدِيمِ الْآخِرَيْنِ عَلَيْهِمَا لَكِنْ أَفْتَى م بِأَن مَقْتَضَى إِطْلَاقِ الْأَصْحَابِ اسْتِحْبَابَ التَّرْتِيبِ تَقْدِيمَ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلُ مُطْلَقًا وَإِنْ خَالَفَ الْأَذْرَعِيُّ فِي ذَلِكَ اه أَيْ، وَالتَّرْتِيبُ الْمَطْلُوبُ لَا يُنَافِي الْبِدَارَ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ بِالْعِبَادَةِ وَغَيْرِ مُقْصَرٍ كَمَا أَنَّ تَقْدِيمَ رَأْيِيهِ الْمُقْضِيَةِ الْقَبْلِيَّةَ عَلَيْهَا لَا يُنَافِي الْبِدَارَ الْوَاجِبَ خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ م ر.

عن الوقت مع إمكان فعل كلها فيه ويجب تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر وإن فقد الترتيب؛ لأنه شئ، والبداء واجب ومن ثم وجب تقديمه على الحاضرة إن اتسع وقتها، بل لا يجوز كما هو ظاهر لمن عليه فائتة بغير عذر أن يصرف زماناً بغير قضائها كالطلوع إلا ما يضطروا إليه لنحو نوم، أو مؤنة من تلزمه مؤنته، أو ليفعل واجب آخر مضيق بخشى فوته ولو تذكر فائتة وهو في حاضرة لم يقطعها مطلقاً، أو شرع في فائتة طائفاً سعة وقت الحاضرة فبان ضيقه لزومه قطعها ولو شك في قدر فوائت عليه لزمه أن يأتي بكل ما لم يتيقن فعله، أو بعد الوقت في فعل مؤداته لزمه قضاؤها، أو في كونها عليه فلا. ويُفترق بأن شكه في اللزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في استجماع شروط اللزوم، والأصل عدمه بخلافه في الفعل فإنه

الصورة. • قوله: (ويجب إلخ) وفقاً للمعنى وخلافاً للنهاية والعللاوي. • قوله: (وإن فقد الترتيب إلخ) يُفيد فيمن فاته الظهر، والمصر بعذر، والمغرب، والعشاء بغير عذر وجوب تقديم الأخيرين عليهما لكن أفتى م ر بأن مقتضى إطلاق الأصحاب استحباب الترتيب تقديم الأول فالأول مطلقاً وإن خالف الأذرع في ذلك اه أي: والترتيب المطلوب لا ينافي البداء؛ لأنه مشتغل بالعبادة وغير مقصر كما أن تقديم رتبة المقضية القبلية عليها لا ينافي البداء الواجب خلافاً لمن خالف م ر اه سم.

• قوله: (كالطلوع) أي: يأتي به مع الصحة خلافاً للزكشي كزدي. • قوله: (ولو تذكر) إلى قوله ويُفترق في النهاية. • قوله: (ولم يقطعها) أي: وجب عليه إتمام الحاضرة، ثم يقضي الفائتة ويسن له إعادة الحاضرة نهاية أي ولو متفرداً وبعد خروج وقتها خروجا من خلاف من قال بطلانها إذا علم بالفائتة قبل فراغ الحاضرة ش. • قوله: (مطلقاً) أي: ضاق وقتها أم اتسع نهاية. • قوله: (سعة وقت إلخ) بفتح السين وكسرها ع ش. • قوله: (فبان ضيقه) أي: عن إدراكها مؤداة ولو بإدراك ركنه في الوقت على قياس ما قلناه عن شيخ الإسلام في مسألة المتن، بل أزل كما هو ظاهر سم أي وعن إدراكها بتمامها على ما تقدم في الشارح. • قوله: (لزمه قطعها) ملاً سن قلبها، والسلام من ركنتين قراجع، ثم رأيت م ر قال: إنه يسن قلبها نفلاً سم على المنتهج ويُمكن حمل قوله: (وجب قطعها) على معنى امتنع إتمامها فرضاً فلا ينافي سن قلبها نفلاً ع ش زاد البجيرمي وظاهر أن محله ما لم يقم لئلاية وإلا وجب قطعها وقال شيخنا الحفني: ومشتراط لئذ قلبها نفلاً أن يكون في الثانية فإن كان في غيرها من أولى، أو ثالثة كان القلب مباحاً اه. • قوله: (أو في كونها عليه) أي كما لو انقطع دم الحائض، أو أفاق المجنون وشك في أن ذلك قبل خروج الوقت، أو بعده ع ش ورشيد. • قوله: (فلا) فلو قلها في هذه الحالة وتبين أنه عليه لا يُجزئه فتجب إعادتها سم على حجة اه ع ش. • قوله: (ويُفترق) أي: بين صورتين. • قوله: (علمه) أي: الاستجماع. • قوله: (بخلافه إلخ) أي: الشك.

• قوله: (فبان ضيقه) أي: عن إدراكها مؤداة ولو بإدراك ركنه في الوقت على قياس ما قلناه عن شيخ الإسلام في مسألة المتن، بل أزل كما هو ظاهر.

مُسْتَلَزِمٌ لِتَقْيِنِ الزُّرُومِ، وَالشُّكُّ فِي الْمُسْقِطِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ وَسَيَاتِي أَنَّهُ لَا تَجُوزُ إِعَادَةُ الْفَرْضِ فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ إِلَّا إِنْ شُكَّ فِي شَرْطِ لَهُ، أَوْ جَرَى فِي صِحَّتِهِ خِلَافٌ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ حَدِيثِ الصُّبْحِ الَّتِي نَاشُوا عَنْهَا مَا يَقْتَضِي عَلَى مَا زَعَمَهُ شَارِحُ نَدَبٍ فِعْلُهَا ثَانِيًا فِي مِثْلِ وَقْتِهَا مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي قَالَ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ غَزِيْرَةٌ لَمْ أَرْ مِنْ صُرُوحِ بِهَا هـ. وَلَيْسَ كَمَا قَالَ لِمَا عَلِمْتُ أَنَّ قَوَاعِدَنَا يَقْتَضِي حُرْمَةَ ذَلِكَ وَلَا حُجَّةٌ فِي تِلْكَ الرَّوَايَةِ؛ لِأَنَّ لَفْظَهَا «صَلُّوْهَا الْغَدَ لِيَوْقَتِهَا» أَيُّ لَا تَطْنُوْا أَنَّ وَقْتُهَا تَغَيَّرَ بِصَلَاتِنَا لَهَا فِي غَيْرِهِ، بَلْ دَوَّمُوا عَلَى مَا كُنْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاتِهَا فِي وَقْتِهَا وَيُوَيِّدُهُ الرَّوَايَةُ الْآخَرَى «أَنَّهُ ﷺ لَمَّا صَلَّى بِهِمْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَقْضِيهَا لِيَوْقَتِهَا مِنَ الْغَدِ» قَالَ نَهَاكُمْ رَبُّكُمْ عَنِ الرِّبَا وَيَقْبَلُهُ مِنْكُمْ هـ فَهَذَا صَرِيحٌ فِيمَا قُلْنَا مِنْ مَعْنَى تِلْكَ الرَّوَايَةِ، بَلْ فِي حُرْمَةِ فِعْلِ الْغَايَةِ ثَانِيًا مِنْ غَيْرِ مُوْجِبٍ.

(وَتَكْرَهُ الصَّلَاةَ عِنْدَ الْاِسْتِوَاءِ) وَإِنْ ضَاقَ وَقْتُهِ؛ لِأَنَّهُ يَسْنُوُ التَّحْرِيْمَ لِلتَّهْيِ الصَّحِيْحِ عَنْهُ (إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ) وَلَوْ لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْهَا لِحَدِيثٍ فِيهِ لَكُنْ فِيهِ مَقَالٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ اعْتَصَدَ

• فُود: (وَسَيَاتِي) أَيُّ فِي بَابِ الْجَمَاعَةِ كُرْدِي. • فُود: (نَدَبٌ فِعْلُهَا ثَانِيًا) أَيُّ: بَعْدَ قَضَائِهَا أَوْ لَا قَبْلَ مِثْلِ وَقْتِهَا. • فُود: (صَلُّوْهَا) بِصِيغَةِ الْأَمْرِ، وَالضَّمِيرُ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ الْمُقْضِيَةِ. • فُود: (وَيُوَيِّدُهُ) أَيُّ: التَّصْخِيرُ الْمَذْكُورُ. • فُود: (وَيَقْبَلُهُ الْفُخْ) اسْتِفْهَامٌ إِنْكَارِيٌّ. • فُود: (بَلْ فِي حُرْمَةِ فِعْلِ الْفُخْ) أَيُّ بِاِغْتِيَارٍ مَا اقْتَضَاهُ مِنْ تَنْبِيهِهِ بِالرِّبَا الْمُحْرَمِ بِصُرِيِّ. • فُود: (مِنْ غَيْرِ مُوْجِبٍ).

(تَنْبِيْهُ): يَسْنُوُ لِيَقَاطُ الثَّانِيْنَ لِلصَّلَاةِ لَا سَيِّمًا عِنْدَ ضَيْقِ وَقْتِهَا فَإِنَّ عَصَى بَتْوْمِهِ وَجِبَ عَلَى مَنْ عَلِمَ بِحَالِهِ لِيَقَاطُهُ، وَكَذَا يُسْتَحَبُّ لِيَقَاطُهُ إِذَا رَأَاهُ نَائِمًا أَمَامَ الْمُصَلِّينَ، أَوْ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، أَوْ مِخْرَابِ الْمَسْجِدِ، أَوْ عَلَى سَطْحٍ لَا إِجَازَ لَهُ أَيُّ لَا حَاجَزَ لَهُ، أَوْ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَقَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَيُّ وَلَوْ كَانَ صَلَّى الصُّبْحَ، أَوْ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَضَرِّ أَيُّ وَلَوْ كَانَ صَلَاةً، أَوْ نَامَ خَالِيًا فِي بَيْتٍ وَخَدَهُ، أَوْ نَامَتِ الْمَرْأَةُ مُسْتَلْقِيَةً وَوَجْهَهَا إِلَى السَّمَاءِ، أَوْ نَامَ الرَّجُلُ أَيُّ، أَوْ الْمَرْأَةُ مُتَبَطِّحًا عَلَى وَجْهِهَا فَانْجَمَتْ ضُجْعَةٌ يَبْقُضُهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَيُسْنُوُ لِيَقَاطُ غَيْرُهُ أَيْضًا لِصَلَاةِ اللَّيْلِ وَلِلتَّسْخُرِ وَمَنْ نَامَ وَفِي يَدِهِ غَمَرٌ أَوْ ذَهْنٌ وَنَحْوُهُ، وَالتَّائِمُ بِعَرَفَاتٍ وَقْتُ الْوُقُوفِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ طَلَبِ وَتَفَرُّعِ نِهَائَةٍ وَمُعْنَى بَزِيَادَةٍ مِنْ ع ش.

• فُود: (سُنِّي: عِنْدَ الْاِسْتِوَاءِ) أَيُّ يَقِيْنَا، فَلَوْ شُكَّ فِي ذَلِكَ لَمْ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ع ش. • فُود: (وَإِنْ ضَاقَ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْأَحْرَمَتْ فِي النِّهَائَةِ، وَالْمُعْنَى الْإِقْوَالُ لَكِنْ إِلَى الْمُتْنِ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِهِ قَبْلَ فِعْلِهَا يَجُوزُ التَّقْلُّ مُطْلَقًا فِي مَوْضِعَيْنِ • فُود: (لِأَنَّهُ يَسْنُوُ التَّحْرِمَ) مَحَلٌّ تَأْمُلُ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ أَنْ يُقَالَ يُقَارِنُهُ بِصُرِيِّ. • فُود: (عَنْهُ) أَيُّ: عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَهُ، وَالتَّذْكِيرُ بِاِغْتِيَارِ الْفِعْلِ، أَوْ التَّقْلِيلِ. • فُود: (وَلَوْ لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْهَا) كَذَا فِي النِّهَائَةِ، وَالْمُعْنَى. • فُود: (لَكِنْ فِيهِ مَقَالٌ الْفُخْ) عِبَارَةٌ النَّهَائَةِ، وَالْاِسْتِوَاءِ، وَلَا يَصْرُ كَوْنُهُ

• فُود: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ اعْتَصَدَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوْضُ وَلَا يَصْرُ كَوْنُهُ مُرْسَلًا لَا غِيْضَادِهِ بِأَنَّهُ ﷺ اسْتَحَبَّ التَّكْبِيرَ إِلَيْهَا، ثُمَّ رَغِبَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى خُرُوجِ الْإِمَامِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ هـ. وَقَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ هَذَا الْعَاصِدُ

(وبعد) أداء فعل (الصبح حتى) تطلع الشمس بخلافه قبل فعلها يجوز النقل مطلقاً ومن طلوعها حتى (ترفع الشمس كرمح) طوله نحو سبعة أذرع في رأي العين وإلا فالمسافة طويلة سواء أ صلى الصبح أم لا (و) بعد أداء فعل (العصر) ولو لم يجمع تقديمها (حتى) تصفر الشمس بخلافه قبل فعلها يجوز النقل مطلقاً ومن الاصفرار حتى (تغرب) لم يجمع صلى العصر ومن لم يصلها فالكرامة تتعلق بالفعل في وقتين وبالزمان في ثلاثة أوقات كما تقرر وهي للتحريم وقيل للثبوت وعليهما لا تنقذ؛ لأنها لذات كونها صلاة وإلا لخرمت كل عبادة وهي تنافي الانعقاد

مرسلاً لا غرضه بأنه ﷺ استحب التكبير إليها، ثم رغب في الصلاة إلى خروج الإمام من غير استثناء اهـ. فود: (بعد أداء فعل الصبح) أي: أداء مغنياً عن القضاء بجبرمي. فود: (بخلافه قبل فعلها) أي فلا تكره هذه الكرامة المخصوصة فلا ينافي ما نقله في شرح الباب في باب صلاة التطوع في الكلام على الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح باضطجاع، أو حديث غير دثوي من أنه جزم المتولي بكرامة التثفل حيث انتهى اهـ سم عبارة النهاية، والمغني قال الإسوي، والمراد بحضر الكرامة في الأوقات إنما هو بالنسبة للأوقات الأصلية فتأتي كرامة التثفل في وقت إقامة الصلاة ووقت صعود الإمام لخطبة الجمعة اهـ والأولى إنما ترد إذا قلنا بأن الكرامة للثبوت وهو الذي صححه في التحقيق، وأما إذا قلنا بأنها للتحريم وهو المذهب فلا ولا ترد الثانية أيضاً لذكرهم لها في بابها وزاد بعضهم كرامة وقتين آخرين وهو بعد طلوع الفجر إلى صلاته وبعد الغروب إلى صلاته، والمشهور في المذهب أن الكرامة فيهما للثبوت اهـ بحذف. فود: (طوله إلخ) وترفع قدره في أربع درج برماوي اهـ بجبرمي. فود: (في رأي العين) متعلق بقول المنى كرمح. فود: (كما تقرر) وتجمع الكرامتان فيمن فعل الفرض ودخل عليه كرامة الوقت نهاية. فود: (لا تنقذ) ويأتي فاعلها نهاية ويترد مغني. فود: (لأنها) أي: الكرامة. فود: (وإلا) أي: بأن كانت الكرامة لعموم كونها عبادة. فود: (لخرمت كل عبادة) هذه الملازمة ممنوعة قطعاً لجواز أن يكون التهي لخراج غير لازم ويختص بها؛ لأن ذلك الخارج لا يوجد إلا فيها، بل كونه لخراج صريح كلامهم فليتأمل سم أقول: صرح المغني كالشارح بأن التهي راجع إلى نفس الصلاة (وهي) أي: كرامة الصلاة لذاتها.

استثناء ما بعد الصبح وما بعد الطلوع إلا أن يقال هذا إنما ذكر تقوية للتخص الوارد في الزوال فلا يتوسع فيه مع كون القاعدة في هذه الأوقات المنع إلا ما نص على استثنائه، ثم رأيت في شرح الباب بعد حكايته ما تقدم من أنه استحب التكبير، ثم رغب إلخ عن البيهقي قال: واغترضه السبكي بأنه يتوقف على صحة الترغيب فيه بدليل خاص حتى يقدم على حديث التهي اهـ. فود: (بخلافه قبل فعلها) أي: فلا يكره هذه الكرامة المخصوصة فلا ينافي ما نقله في شرح الباب في باب صلاة التطوع في الكلام على الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح باضطجاع، أو حديث غير دثوي من أنه جزم المتولي بكرامة التثفل حيث انتهى اهـ. فود: (وإلا لخرمت إلخ) هذه الملازمة ممنوعة قطعاً لجواز أن يكون التهي

إِذْ لَا يَتَنَاولُهَا مُطْلَقُ الْأَمْرِ وَلَا كَانَ مَطْلُوبًا مِنْهَا عَنْهُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ مُحَالٌ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الْأَصُولِ وَأَصْلُ ذَلِكَ مَا صَحَّحَ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ» مَعَ التَّقْيِيدِ بِالرُّمُوحِ، أَوْ الرُّمُوحَيْنِ فِي رِوَايَةِ أَبِي نُعَيْمٍ فِي مُسْتَخْرَجِهِ عَلَى مُسْلِمٍ لَكِنَّهُ مُشْكِلٌ بِمَا يَأْتِي فِي الْعَرَايَا أَنَّهُمْ عِنْدَ الشُّكِّ فِي الْخُمْسَةِ أَوْ الدَّوْنِ أَخَذُوا بِالْأَكْثَرِ وَهُوَ الْخُمْسَةُ احْتِيَاطًا فَقِيَّاسُهُ هُنَا امْتِدَادُ الْحَرَمَةِ لِلرُّمُوحَيْنِ لِذَلِكَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْأَصْلَ جَوَازُ الصَّلَاةِ إِلَّا مَا تَحَقَّقَ مِنْهُ وَحَرَمَةُ الرِّبَا إِلَّا مَا تَحَقَّقَ جُلُّهُ فَاتُّرَ الشُّكُّ هُنَا الْأَخْذُ بِالزَّائِدِ وَنَحْنُ الْأَخْذُ بِالْأَقْلَ عَمَلًا بِكُلِّ مِنَ الْأَصْلَيْنِ فَتَأْمُلُهُ مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى حِكْمَةِ النَّهْيِ بِأَنَّهُا تَطْلُعُ وَتَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكَفَّارُ وَمَعْنَى كَوْنِهَا بَيْنَ قَرْنَيْهِ وَفَاقًا لِجَمْعِ مُحَقِّقِينَ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ آخَرُونَ وَأَطَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي الْإِنْتِصَارِ إِلَى أَنَّهُ تَقَبُّدٌ مُحَضَّرٌ وَأَنَّ مَا أَبْدَى لَهُ مِنَ الْحُكْمِ الْكَثِيرَةِ كُلُّهَا غَيْرُ مُنْضِجَةٍ، بَلْ مُتْكَلِّفَةٌ وَقَدْ نَهَيْنَا عَنِ التَّكْلِيفِ

• قَوْلُهُ: (مَطْلُوبًا وَمِنْهَا هُنَا) أَيُّ: مَطْلُوبِ الْفِعْلِ، وَالتَّرْكُ مَحَلِّيٌّ. • قَوْلُهُ: (وَأَصْلُ ذَلِكَ) أَيُّ: الْكِرَاهَةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْخُمْسَةِ. • قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ) أَيُّ: التَّقْيِيدَ. • قَوْلُهُ: (بِمَا يَأْتِي فِي الْعَرَايَا أَنَّهُمْ الْخُ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ لِخَبَرِهَا أَيْ الصَّحِيحَيْنِ «رَخِصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِي خُمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ» وَدُونَهَا جَائِزٌ يَقِينًا فَأَخَذْنَا بِهِ؛ لِأَنَّهَا لِلشُّكِّ مَعَ أَصْلِ التَّخْرِيمِ اه. • قَوْلُهُ: (أَخَذُوا بِالْأَكْثَرِ الْخُ) لَعَلَّ الصَّوَابَ بِالْأَقْلَ يُعْرَفُ بِتَأْمُلِ الْحَدِيثِ، وَالْحُكْمُ سَمٌّ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ حَرَمُوا بَيْعَ الْأَكْثَرِ بِأَخْذِ الْأَقْلَ مِنَ الشُّكِّ. • قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيُّ: لِلْإِحْتِيَاطِ. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيُّ: فِي خَبَرِ الْعَرَايَا. • قَوْلُهُ: (الْأَخْذُ) مَفْعُولٌ أَثَرًا. • قَوْلُهُ: (بِالزَّائِدِ) وَهُوَ الْخُمْسَةُ أَوْسُقٍ وَفِيهِ مَا مَرَّ آتِفًا عَنْ سَمِّ. • قَوْلُهُ: (وَنَحْنُ) أَيُّ: فِي خَبَرِ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ. • قَوْلُهُ: (بِالْأَقْلَ) وَهُوَ الرُّمُوحُ. • قَوْلُهُ: (وَمَعَ الْإِشَارَةِ) عَطِيفٌ عَلَى قَوْلِهِ: مَعَ التَّقْيِيدِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهَا تَطْلُعُ الْخُ) وَفِي رِوَايَةٍ «أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارْقَبَهَا فَإِذَا اسْتَوَتْ فَارْقَبَهَا فَإِذَا زَالَتْ فَارْقَبَهَا فَإِذَا دَنَتْ لِلْمَغْرُوبِ فَارْقَبَهَا فَإِذَا غَرَبَتْ فَارْقَبَهَا» ع ش. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ الْخُ) وَهَذِهِ الْحِكْمَةُ خَاصَّةٌ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالزَّمَنِ فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي لَهَا سَبَبٌ أَيْضًا، قُلْتَ: هِيَ مُحَالٌ عَلَى سَبَبِهَا وَغَيْرُهَا عَلَى مُوَافَقَةِ عِبَادِ الشَّمْسِ إِنْطِجَحِيْ اه. يُخْبِرُنِي وَيَقُولُ فِي الْهَامِشِ عَنْ حَوَاشِي الْبَهْجَةِ لِمَمَرِ الدُّمَيْطِيِّ مَا نَصَّهُ هَذِهِ حِكْمَةٌ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِالزَّمَنِ، وَأَمَّا حِكْمَةُ كِرَاهَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ الصُّبْحِ، وَالْمَضَرُّ أَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمَا رَاتِيَةً بَعْدِيَةً فَكَانَ الْمُتَقَلُّ بَعْدَهُمَا اسْتَدْرَكَ عَلَى الشَّارِعِ فَلَمْ تَتَقَبَّدْ صَلَاتُهُ اه. • قَوْلُهُ: (وَأَطَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ: وَمَعْنَى كَوْنِهَا الْخُ. • قَوْلُهُ: (إِلَى أَنَّهُ الْخُ) أَيُّ: النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْخُمْسَةِ.

لِخَارِجٍ غَيْرٍ لَازِمٍ وَيَخْتَصُّ بِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْخَارِجَ لَا يَوْجَدُ إِلَّا فِيهَا، بَلْ كَوْنُهُ لِخَارِجٍ صَرِيحٍ كَلَامِهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (أَخَذُوا بِالْأَكْثَرِ) لَعَلَّ الصَّوَابَ بِالْأَقْلَ يُعْرَفُ بِتَأْمُلِ الْحَدِيثِ، وَالْحُكْمُ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهَا تَطْلُعُ وَتَغْرُبُ) انْظُرْ هَلْ يَشْمَلُ هَذَا مَا بَعْدَ قَمَلِي الصُّبْحِ وَالْمَضَرُّ وَمَا عِنْدَ الزَّوَالِ.

أَنَّهُ يُلْصِقُ نَاصِيَتَهُ بِهَا حَتَّى يَكُونَ سُجُودٌ عَابِدِيهَا سُجُودًا لَهُ (إِلَّا لِسَبَبٍ) لَمْ يَتَحَرَّهْ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْفِعْلِ، أَوْ مُقَارِنٌ لَهُ (كَفَاتِيَّةٍ) وَلَوْ نَافِلَةٌ اتَّخَذَهَا وَرَدًا «لِصَلَاتِهِ» سُنَّةَ الظُّهْرِ بَعْدَ الْمَضِيِّ لَمَّا شُغِلَ عَنْهَا، وَالْمُخْتَصُّ بِهِ إِدَامَتُهَا بَعْدَ لَا أَصْلَ فِعْلِهَا.

(تَبْيِيحٌ) غَلَّلَ غَيْرُ وَاحِدٍ اخْتِصَاصُ هَذِهِ الْإِدَامَةِ بِهِ «بِأَنَّهُ» رَوَايَةٌ «أَنَّهُ» فِي نَوْمِهِمْ عَنِ الصُّبْحِ قَضَى سُنَّتُهَا وَلَمْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا، وَيُسَلِّمُهُ فَمَعْنَى دَاوَمَ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَتْرُكُهَا إِلَّا لِمَا هُوَ أَهْمٌ، أَوْ لِيَبَاقٍ الْجَوَازِ وَمَا ذَكَرَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الْخَصَائِصِ أَنَّ مِنْهَا مُدَاوَمَتُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَلَمْ يَتَقَرُّوا لِمَا سِوَاهَا وَوَجْهَ الْخُصُوصِيَّةِ حَرَمَةُ الْمُدَاوِمَةِ فِيهَا عَلَى أُمْتِهِ وَإِبَاحَتُهَا لَهُ عَلَى مَا يَصْرُخُ بِهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ أَوْ نَدْبُهَا لَهُ عَلَى مَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَعَلَيْهِمَا فَرَّقُهُ «لِلْمُدَاوِمَةِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ بِوَجْهِ فَتَأَمَّلْهُ (وَكُشُوفٌ)؛ لِأَنَّهَا مُعْرَضَةٌ لِلْفَوَاتِ (وَتَحْيَةٌ) لَمْ يَدْخُلِ الْمَسْجِدَ بِقَصْدِهَا فَقَطْ (وَسَجْدَةٌ شُكْرِي) وَتِلَاوَةٌ كَمَا بَاصِلُهُ

• قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُلْصِقُ الْإِنْفَ) خَبَرٌ قَوْلُهُ وَمَعْنَى كَوْنِهَا الْإِنْفَ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَحَرَّهْ) إِلَى التَّبْيِيحِ فِي النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَحَرَّهْ) لَمَّا أَصْلَهُ مَا لَمْ يَتَحَرَّهْ أَيِ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ فَسَقَطَتْ لَفْظُهُ مَا مِنْ قَلَمِ التَّايِخِ عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ بَافْضَلٍ كَفَاتِيَّةٍ وَلَوْ نَفَّلًا مَا لَمْ يَقْصِدْ تَأْخِيرَهَا إِلَيْهَا لِيَقْضِيَهَا فِيهَا؛ فَإِنَّهَا لَا تَتَقَدَّرُ وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَى الْفَوْرِ اهْ وَعِبَارَةُ الْمُغْنَى وَمَحَلُّ صِحَّةٍ مَا ذَكَرَ إِذَا لَمْ يَتَحَرَّهْ بِهِ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ لِيُوقِعَهَا فِيهِ وَإِلَّا بِأَنَّ قَصْدَ تَأْخِيرِ الْفَاتِيَّةِ، وَالْجِنَازَةِ لِيُوقِعَهَا فِيهِ الْإِنْفَ لَمْ يَصِحَّ اه. • قَوْلُهُ: (أَوْ مُقَارِنٌ) يَأْتِي مَا فِيهِ.

• قَوْلُهُ: (لِصَلَاتِهِ الْإِنْفَ) تَغْلِيلٌ لِلْمَنْعِ. • قَوْلُهُ: (سُنَّةَ الظُّهْرِ الْإِنْفَ) رَكْعَتَيْنِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (وَالْمُخْتَصُّ إِدَامَتُهَا) فَلَيْسَ لِمَنْ قَضَى فِي وَقْتُ الْكَرَاهَةِ صَلَاةً أَنْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا وَيَجْعَلَهَا وَزْدًا مُغْنَى وَنِهَايَةً. • قَوْلُهُ: (لَا أَصْلَ فِعْلِهَا) أَيِ فِعْلِ سُنَّةِ الظُّهْرِ الْفَاتِيَّةِ بَعْدَ الْمَضِيِّ بِلَا إِدَامَتِهَا فَيَجُوزُ لِلْأُمَّةِ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (وَيَزِيدُهُ) أَيِ: ذَلِكَ التَّغْلِيلُ، وَكَذَا ضَمِيرُ وَيُسَلِّمُهُ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا) وَلَمَّا جُحِمَا الْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ سُنَّةِ الظُّهْرِ أَنَّهَا فَاتَتْ بِالتَّوَمِّ وَهِيَ لَيْسَ فِيهِ تَفْرِيطٌ، وَسُنَّةُ الظُّهْرِ فَاتَتْ بِالِاسْتِغْنَالِ بِقُدُومِ وَفْدِ عَبْدِ قَيْسٍ بِابِلِيٍّ اهْ بُجَيْرِمِيٍّ. • قَوْلُهُ: (أَوْ لِيَبَاقٍ الْإِنْفَ) عُطِفَ عَلَى لِمَا هُوَ الْإِنْفَ. • قَوْلُهُ: (وَمَا ذَكَرَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ الْإِنْفَ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَا يَأْتِي الْإِنْفَ فَهُوَ وَمِمَّا يُزِيدُهُ مَا مَرَّ فَالْإِنْسَابُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ وَيُسَلِّمُهُ الْإِنْفَ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٍّ. • قَوْلُهُ: (فِي الْخَصَائِصِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُتَكَلِّمُونَ.

• قَوْلُهُ: (أَنْ مِنْهَا) أَيِ: مِنَ الْخَصَائِصِ. • قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) أَيِ: فِعْلُ سُنَّةِ الظُّهْرِ بَعْدَ الْمَضِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَوَجْهَ الْخُصُوصِيَّةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَيُسَلِّمُهُ فَمَعْنَى دَوَامَ الْإِنْفَ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ تَقْدِيمُ قَوْلِهِ وَمَا ذَكَرَهُ الْإِنْفَ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ عَنِ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ، ثُمَّ يَقُولُ فَمَعْنَى الْخُصُوصِيَّةِ الْإِنْفَ. • قَوْلُهُ: (وَإِبَاحَتُهَا الْإِنْفَ) أَيِ: لَا وَجُوبَهَا. • قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِمَا) أَيِ: الْإِبَاحَةِ، وَالتَّذَبُّبِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا مُعْرَضَةٌ الْإِنْفَ) وَلَآنَ سَبَبُهَا مُتَقَدِّمٌ مُغْنَى. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَدْخُلْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ عَلَى غَايِبٍ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَكَانَ إِثْرَاهَا؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ النَّصِّ وَقَوْلُهُ أَيِ إِنْ اسْتَمَرَ إِلَى وَرَكْعَتَيْ طَوَافٍ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَدْخُلِ الْمَسْجِدَ بِقَصْدِهَا فَقَطْ) أَيِ: بِأَنَّ دَخَلَ لَا

وكان إشارتها؛ لأنها محل النحر؛ لأن كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَلَهَا بَعْدَ الصُّبْحِ لَمَّا نَزَلَتْ تَوْبَتُهُ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ تُقْرَأْ قَبْلَ الْوَقْتِ، أَوْ فِيهِ بِقَصْدِ السُّجُودِ فَقَطْ فِيهِ وَإِلَّا لَمْ تَنْقَدِ أَيُّ إِنْ اسْتَمَرَ قَصْدُ تَحْرِيزِهِ إِلَى دُخُولِ الْوَقْتِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَكَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ تَحَرٍّ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الشَّيْءِ قَبْلَ وَقْتِهِ الْمُتَقَطِّعُ قَبْلَهُ لَا وَجْهَ لِلتَّنَظُّرِ إِلَيْهِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي رَدِّ قَوْلِ جَمْعِ الْمَكْرُوهِ تَأْخِيرُهَا إِلَيْهِ إِلَى آخِرِهِ وَرَكَعَتَيْ طَوَافٍ وَصَلَاةٍ جَنَازَةٍ وَلَوْ عَلَى غَائِبٍ عَلَى الْأَوْجَهِ وَإِعَادَةٍ مَعَ جَمَاعَةٍ وَلَوْ إِمَامًا خِلَافًا لِلْبَلْغَيْنِي وَمَنْ تَبِعَهُ نَقِمَ يَلْزُمُهُ نَيْتَةُ الْإِمَامَةِ كَمَا يَأْتِي وَصَلَاةٌ اسْتِسْقَاءٌ وَسُنَّةٌ وَضُوءٌ وَكَذَا عِيْدٌ وَضُحَى بِنَاءً عَلَى دُخُولِ وَقْتِهِمَا بِالطُّلُوعِ وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ الْإِجْمَاعَ عَلَى فِعْلِ الْفَائِتَةِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ بَعْدَ الصُّبْحِ، وَالْمَصْرُ وَيُقَاسُ بِهِمَا مَا فِي مَعْنَاهُمَا مِمَّا ذَكَرَ أَمَّا مَا لَا سَبَبَ لَهَا كَصَلَاةِ التَّسْبِيحِ وَذَاتِ السَّبَبِ الْمُتَأَخِّرِ كَرَكَعَتِي الْإِسْتِخَارَةِ وَرَكَعَتِي الْإِحْرَامِ وَنُوزَعُ فِيهِ بِأَنَّ سَبَبَهُمَا إِرَادَتُهُ لَا فِعْلُهُ وَيُرَدُّ بِمَنْعِ ذَلِكَ، بَلْ هُوَ السَّبَبُ الْأَصْلِيُّ، وَالْإِرَادَةُ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ وَقُوعِهِ أَمَّا إِذَا تَحَرَّى إِبْقَاعَ صَلَاةٍ غَيْرِ صَاحِبَةِ الْوَقْتِ

لِفَرَضٍ، أَوْ لِفَرَضٍ غَيْرِ التَّحِيَّةِ، أَوْ لِفَرَضِهِمَا مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَكَانَ إِشَارَةً) أَيُّ: سَجْدَةُ الشُّكْرِ.

□ فَوَدَّ: (فَعَلَهَا الْخ) أَيُّ: وَأَقْرَأَهُ ۞. □ فَوَدَّ: (بَعْدَ الصُّبْحِ) أَيُّ: بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَقَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيُّ: عَدَمُ كَرَاهَةِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ. □ فَوَدَّ: (أَيُّ إِنْ اسْتَمَرَ قَصْدُ تَحْرِيزِهِ) فَإِنَّ نَسِيَّ ذَلِكَ الْقَصْدِ انْتَقَدَتْ كَذَا يُقَالُ عَنِ النَّاصِرِ الطَّبْلَاوِيِّ وَهُوَ وَاضِعُ بُجَيْرِمِيِّ. □ فَوَدَّ: (الْمُنْقَطِعُ قَبْلَهُ) يَخْرُجُ الْمُتَقَطِّعُ فِيهِ سَم. □ فَوَدَّ: (قَبْلَهُ) أَيُّ: قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ. □ فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيُّ: قَوْلُهُ: لِأَنَّ قَصْدَ الشَّيْءِ الْخ، أَوْ التَّحْيِيدَ بِاسْتِمْرَارِ الْقَصْدِ. □ فَوَدَّ: (رَكَعَتَيْ طَوَافٍ الْخ) عَطَفَ عَلَى فَائِتَةٍ فِي الْمَثْنِ. □ فَوَدَّ: (مَعَ جَمَاعَةٍ) أَيُّ: أَوْ طَهَارَةً مَاءً كَمَا يَأْتِي. □ فَوَدَّ: (بِنَاءً عَلَى دُخُولِ وَقْتِهِمَا بِالطُّلُوعِ) مُغْتَمَدٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْعِيدِ وَضَعِيفٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الضُّحَى كَمَا يَأْتِي أَيُّ، وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِدُخُولِهِ بِازْتِفَاعِ الشَّمْسِ كَرُمُوحٍ فَلَا يَتَأْتَى ذَلِكَ لِيَخْرُجَ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ بِازْتِفَاعِهَا. □ فَوَدَّ: (أَمَّا مَا) إِلَى قَوْلِهِ وَعَبَّرَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَنُوزَعُ إِلَى أَمَّا إِذَا وَقَوْلُهُ مِنْ حَيْثُ إِلَى فَتَخَرُّمُ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا مَا لَا سَبَبَ الْخ) مُخْتَرَزُ قَوْلِ الْمَثْنِ إِلَّا لِسَبَبِ.

□ فَوَدَّ: (وَذَاتِ السَّبَبِ الْخ) مُخْتَرَزُ قَوْلِ الشَّارِحِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْفِعْلِ الْخ وَجَوَابُ أَمَّا مُخَذَوْفٌ لِيُعْلِمَهُ مِنْ جَوَابِ أَمَّا الْآتِي فِي قَوْلِهِ لَمَّا إِذَا تَحَرَّى الْخ وَلَوْ أَبْدَلَ أَمَّا هُنَاكَ بِأَوْ بِأَنَّ يَقُولُ، أَوْ الَّتِي تَحَرَّى إِبْقَاعَهَا الْخ لَكَانَ وَاضِحًا مَعَ الْإِخْصَارِ وَقَوْلُ الْكُرْدِيِّ أَنَّ أَمَّا مَا الْخ مُبْتَدَأٌ وَكَصَلَاةِ التَّسْبِيحِ خَبَرُهُ يَلْزُمُ عَلَيْهِ مَعَ خُلُوهُ عَنْ فَائِدَةٍ مُغْتَمَدٌ بِهَا عَدَمُ أَفْتِرَانِ جَوَابِ أَمَّا بِالْفَاءِ. عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَمَّا مَا سَبَبُهُ مُتَأَخِّرُ كَصَلَاةِ الْإِسْتِخَارَةِ، وَالْإِحْرَامِ فَيُغْتَمَدُ فِي وَقْتِهَا مُطْلَقًا أَيُّ قَصْدُ التَّأْخِيرِ إِلَيْهِ أَمْ لَا أَهْ زَادَ الْمُغْنِي كَالصَّلَاةِ الَّتِي لَا سَبَبَ لَهَا أَه. □ فَوَدَّ: (وَنُوزَعُ فِيهِ) أَيُّ: فِي جَعَلِ رَكَعَتَيْ الْإِحْرَامِ وَرَكَعَتَيْ الْإِسْتِخَارَةِ مِنْ ذَاتِ السَّبَبِ الْمُتَأَخِّرِ. □ فَوَدَّ: (إِرَادَتُهُ الْخ) أَيُّ: مَا ذَكَرَ مِنَ الْإِسْتِخَارَةِ، وَالْإِحْرَامِ. □ فَوَدَّ: (غَيْرِ صَاحِبَةِ الْوَقْتِ) أَيُّ:

□ فَوَدَّ: (الْمُنْقَطِعُ قَبْلَهُ) يَخْرُجُ الْمُتَقَطِّعُ فِيهِ.

في الوقت المكروه من حيث كونه مكروهاً أخذنا من قول الزركشي الصواب الجزم بالمنع إذا علم بالنهاي وقصد تأخيرها ليفعلها فيه فيحرم مطلقاً ولو فائتة يجب قضاؤها فوراً؛ لأنه مُعائذ للشرع وعبر الزركشي وغيره بمراغم للشرع بالكلفة وهو مُشكّل بتكفيرهم من قيل له قُصْ أظفارك فقال لا أفعله رغبة عن السنة فإذا اقتضت الرغبة عن السنة التكفير فأولى هذه المُعائذ، والمُراغمة ويُجاب بتقنين حمل هذا على أن المراد أنه يُشبه المُراغمة، والمُعائذ لا أنه موجود فيه حقيقتها وقول جمع المكروه وتأخيرها إليه لا إيقاعها فيه مردود بأن المنهي عنه بالذات الإيقاع لا التأخير وكذا إذا دخل المسجد بقصد التحية فقط بخلاف تأخير الصلاة على ميّت حضر قبل الصبح، والمصر لكثره المُصلّين عليه بعدهما.

(تنبيه) فيه تحقيق لكثير مما سبق وزد لأوهام وقفت فيه اعلم أن المُعتمد أن المراد بالمُتأخّر

بخلاف تحري الوقت المكروه بالمؤداة كان آخر المضّر ليفعلها في وقت الإصرار فإنه وإن كان مكروهاً تصحّ لو وقعها في وقتها مُعني وفي الكُردي على شرح بأفضل بعد ذكر مثله عن الإمداد وابن قاسم ما نصّه وفي خواشي المحلّي للقلوبي، ولا تُكره صلاة الاستسقاء، وكذا الكسوف وإن تحرى فعلها فيه؛ لأنها صاجبة الوقت كسنة المضّر لو تحرى تأخيرها عنها انتهى اهـ. فود: (أخذنا من قول الزركشي إلخ) أي: ومن التعليل أيضاً؛ لأن مُعائذته للشرع لا تتأتى إلا حيتّئ شرح الباب اهـ شؤري. فود: (مطلقاً) سواء كان لها سبب مُتقدّم أم لا. فود: (لأنه مُعائذ إلخ) ولأن المانع يُقدّم على المُقتضي عند اجتماعهما، وأما مداومته ﷺ على الرُكعتين بعد المضّر فقد تقدّم الجواب عنها مُعني أي من أنها من خصوصياته ﷺ. فود: (وهو إلخ) أي التعليل بالمُعائذ، والمُراغمة.

فود: (ويُجاب إلخ) وقد يقال: إنه فيما سبق صرح بلفظ مُشعر بانتفاء التضديق الموجب للحكم بالكفر كسائر ألفاظ الرُدة نعم هو قياسه لو قيل له لا تتحرّ بها الوقت المنهي عنه فقال أفعّل مُراغمة إلخ بصري. فود: (وقول جمع) إلى قوله بخلاف إلخ في المُعني. فود: (وقول جمع إلخ) راجع إلى قوله أما إذا تحرى إلخ ومقابل له. فود: (لا التأخير) أي: وإنما كره التأخير لكونه مؤدّياً للإيقاع لا لذاته. فود: (وكذا) إلى التنبيه في النهاية. فود: (بخلاف تأخير الصلاة إلخ) هذا من مُحترزات قوله السابق من حيث كونه مكروهاً سم عبارة البصري، قال في النهاية: وليس من تأخيرها لإيقاعها في وقت الكراهة حتى لا تتقدّم ما جرّث به المادة من تأخير الجنّازة ليصلّي عليها بعد صلاة المضّر؛ لأنهم إنما يقصدون بذلك كثرة المُصلّين عليها كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اهـ أقول: فيه تأكيد لاغيار الحبيّة التي أشار إليها الشارح رحمه الله تعالى بقوله فيما سبق في الوقت المكروه من حيث إلخ اهـ. فود: (اعلم) إلى قوله فصلاة الجنّازة في النهاية وإلى قوله وهذا التفصيل في المُعني.

فود: (أن المُعتمد إلخ) وعليه لم يظهر للفقير صورة السبب المُقارن، بل السبب إما مُتقدّم، أو مُتأخّر

فود: (بخلاف تأخير الصلاة إلخ) هذا من مُحترز قوله السابق من حيث كونه مكروهاً.

وقسمته بالنسبة للصلاة لا للوقت المكروه فصلاة الجنابة، والغائبة ونحو صلاة الاستسقاء، والكسوف والنذر وسنة الطواف، والتحية، والوضوء أسبابها من طهر الميت وتذكر الغائبة، والقحط، والكسوف، والنذر، والطواف ودخول المسجد، والوضوء متقدمة على الأول وعلى الثاني إن تقدمت على الوقت فمتقدمة وإلا فمقارنة وهذا التفصيل أولى من إطلاق المجموع في الثانية أن سببها متقدم وغيره أنه مقارن وقيل تحريم؛ لأن سببها متأخر أي وهو الغيث ويرد بأن القحط هو الحامل عليها لطلب الغيث فالأول هو السبب الأصلي فكانت إناطة الحكم به أولى قيل وقع في المجموع حرمتها وهو سبق قلم انتهى وليس في محله، بل الذي فيه جملها ونارغ الغزالي في جواز سنة الوضوء بأنه لا يكون سبباً للصلاة، بل هي سببه فاستحالت نيته بها بأن يضيفها إليه ويرد بأن معنى كونه سبباً لها أنه سبب لندب صلاة مخصوصة عقبه لا

قاله الكُردي وفي البُجَرمي عن البرماوي ما يوافقه ويردُّهما قول الشارح الآتي، والمعادة إلخ.
 • فود: (وقسمته) وهما التَّقدُّم، والمقارنة. • فود: (بالنسبة للصلاة) أي: كما في المجموع.
 • وفود: (لا للوقت) أي: على ما في الروضة نهاية ومغني. • فود: (والنذر) أي: المطلق، وأما المُقَيَّد بوقت الكراهة فلا يتقدَّم كما في الرُّوض وغيره كُردي. • فود: (على الأول) أي: المُتَمَتِّد مِنْ كَوْنِ التَّأخِيرِ وَقَسَمَتِهِ بِالنَّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ. • وفود: (على الثاني) أي: مِنْ كَوْنِهَا بِالنَّسْبَةِ لِلزَّوْتِ. • فود: (إن تَقَدَّمتْ) أي الأسباب المذكورة. • فود: (وهذا التفصيل) أي: قوله وعلى الثاني إن تَقَدَّمتْ إلخ.
 • فود: (في الثانية) إشارة إلى نحو صلاة الاستسقاء كُردي عبارة البصري الظاهر أن مراده بالثانية بقرينة السياق صلاة الاستسقاء وحيثيَّ فيها في الترتيب نالته لا ثانية فليُحرَّرْ اه أقول: ونحو صلاة الاستسقاء ثاني التراكيب الإضافية بالأصلية الثلاثة وأولها صلاة الجنابة وثالثها سنة الظهر. • فود: (وهيئة) أي: إطلاق غير المجموع. • فود: (وقيل تحريم) أي الثانية. • فود: (أي وهو الغيث) لعل الأولى طلب الغيث فليُتَأَمَّلْ بصري وقال المحمدي عبد الله بأقشير الظاهر، بل المُتَمَتِّين الغيث؛ لأنه المتأخر على ما عليه القيل وإلا لو كان طلبه لكان متقدِّماً، أو مقارناً اه ويأتي عن سم ما يوافقه لكن يرده قول الشارح الآتي الحامل عليها لطلب الغيث المفيد أن المراد بالطلب ما جعل الصلاة وسيلة متقدمة لقبوله.
 • فود: (ويرد بأن القحط إلخ) ويرد أيضاً بأنه لو سلم فالتسبب طلب الغيث لا نفسه، والطلب قطعاً غير متأخر قاله سم وتقدم ما يرده. • فود: (فالأول) أي القحط. • فود: (أولاً) أي: مِنْ إناطته بالغيث وطلبه. • فود: (حرمتها) أي حرمة صلاة الاستسقاء وقت الكراهة. • فود: (في جواز سنة الوضوء) أي: في جواز التعبير بها ونيتها لا في جواز فعلها. • فود: (ويرد بأن معنى كونه إلخ) أقول: وأوضح منه أن يقال إن الوضوء باختيار الوجود الخارجي سبب للصلاة وباختيار الوجود الذهني مُسَبَّب عنها

• فود: (ويرد بأن القحط إلخ) يرده أيضاً بأنه لو سلم فالتسبب طلب الغيث لا نفسه، والطلب قطعاً غير متأخر.

لِمُطَلَقِي الصَّلَاةِ وَكَوْنُهَا سَبَبُهُ أَنَّ مَشْرُوعِيَّتَهُ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ صَلَاةٌ وَوَاضِحٌ قُرْآنُ مَا بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ فَتَبَلَّتِ الْاسْتِحَالَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا، وَالْمُعَادَةُ لِتَيْتُمُ، أَوْ انْفِرَادٍ لَا يَكُونُ سَبَبُهَا إِلَّا مُقَارِنًا لِاسْتِحَالَةِ وُجُودِ سَبَبٍ لَهَا قَبْلَ الْوَقْتِ، وَكَذَا الْعَيْدُ، وَالضُّحَى بِنَاءً عَلَى دُخُولِ وَقْتِهِمَا بِالطَّلُوعِ وَيَأْتِي فِي التَّحِيَّةِ حَالُ الْخُطْبَةِ وَفِيهِمْ شَرَعٌ فِي صَلَاةٍ قَبْلَ الْخُطْبَةِ فَصَعِدَ الْخُطِيبُ الْمَنْبَرُ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ فَيَحْتَمِلُ الْقِيَاسُ وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بَأَنَّ ذَاكَ أَغْلَظَ لِاسْتِوَاءِ ذَاتِ السَّبَبِ وَغَيْرِهَا، ثُمَّ لَا هُنَا وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ الْقِيَاسُ فِي الْأَوَّلَى بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ إِلَّا فِي رَكْعَتَيْنِ فَالزُّيَادَةُ عَلَيْهِمَا كِإِنْشَاءِ صَلَاةٍ أُخْرَى مُطْلَقًا، ثُمَّ لَا سَبَبَ لَهَا هُنَا لَا فِي الثَّانِيَةِ فَإِذَا نَوَى أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ مِنَ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ، ثُمَّ دَخَلَ وَقْتُ الْكِرَاهَةِ وَلَمْ يَتَخَرَّ تَأْخِيرُ بَعْضِهَا إِلَيْهِ لَمْ يُلْزَمْهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ بِدُخُولِهِ؛ لِأَنَّهُ يُقْتَصَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُقْتَصَرُ فِي الْاِبْتِدَاءِ (وَالَا صَلَاةَ فِيهِ) بَقَعَةٍ مِنْ بَقَاعِ (حَرَمِ مَكَّةَ)

نَظِيرُ مَا قَرَّرُوهُ فِي الْعِلَّةِ الْغَائِيَةِ. ■ فَوُدَّ: (وَكَوْنُهَا الْإِنْفِصَالُ عَنِ الْوَقْتِ عَلَى كَوْنِهِ الْإِنْفِصَالُ). ■ فَوُدَّ: (وَوَاضِحٌ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ قُرْآنُ الْإِنْفِصَالِ وَهُوَ عَلَى وَزْنِ قُرْآنٍ مُصَدَّرٌ كَقَرَقٍ. ■ فَوُدَّ: (وَالْمُعَادَةُ) أَيِ بَطْهَارَةِ مَاءٍ، أَوْ بِجَمَاعَةٍ. ■ فَوُدَّ: (لِتَيْتُمُ الْإِنْفِصَالِ) أَيِ: لِمَا فُعِلَ بَتَيْتُمُ أَوْ انْفِرَادٍ قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَأَنْظَرَ مَا وَجَّهَ كَوْنُ الْمُعَادَةِ بِمَا سَبَبُهُ مُقَارِنٌ مَعَ أَنَّ السَّبَبَ فِيهَا وَجُودُ الْمَاءِ مَثَلًا اهـ وَأَجِبَ بِأَنَّهُ لَيْسَ السَّبَبُ لِإِسْنِ الْإِعَادَةِ وَجُودَ الْمَاءِ، بَلْ كَوْنُهَا بِوُجُودِهِ، أَوْ نَحْوِهِ وَهُوَ مُقَارِنٌ لَهَا جُزْأً مَا فِي بَاغِيَارِ الدَّوَامِ. ■ فَوُدَّ: (فَصَعِدَ الْخُطِيبُ الْإِنْفِصَالِ) أَيِ: وَلَوْ فِي حَرَمِ مَكَّةَ بِزَمَانٍ. ■ فَوُدَّ: (فَيَحْتَمِلُ الْقِيَاسُ) أَيِ: لِمَا هُنَا عَلَى مَا هُنَاكَ سَمِىَ أَيِ قِيَاسٍ مَنِ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فِي وَقْتِ الْكِرَاهَةِ، أَوْ شَرَعَ فِي صَلَاةٍ قَبْلَهُ عَلَى مَنْ دَخَلَ حَالَ الْخُطْبَةِ، أَوْ شَرَعَ فِي صَلَاةٍ قَبْلَهَا، ثُمَّ صَعِدَ الْخُطِيبُ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ. ■ فَوُدَّ: (الْقِيَاسُ فِي الْأَوَّلَى) أَيِ قِيَمَتُهُ عَلَى دَاخِلِ الْمَسْجِدِ وَقْتُ الْكِرَاهَةِ صَلَاةُ التَّحِيَّةِ أَرْبَعًا مَثَلًا سَمِىَ. ■ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ: سَوَاءٌ كَانَتْ ذَاتُ سَبَبٍ، أَوْ لَا. ■ فَوُدَّ: (ثُمَّ) أَيِ: فِي الدُّخُولِ حَالَ الْخُطْبَةِ. ■ فَوُدَّ: (وَلَا سَبَبَ الْإِنْفِصَالِ) عُطِفَ عَلَى مُطْلَقًا. ■ فَوُدَّ: (هُنَا) أَيِ: فِي الدُّخُولِ وَقْتُ الْكِرَاهَةِ. ■ فَوُدَّ: (لَا فِي الثَّانِيَةِ) وَهِيَ مَا إِذَا شَرَعَ فِي نَفْلِ لَا سَبَبَ لَهَا وَدَخَلَ فِي أَثْنَائِهِ وَقْتُ الْكِرَاهَةِ. ■ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ يُقْتَصَرُ الْإِنْفِصَالُ) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ أَطْلَقَ نِيَّتَهُ فَلَمْ يَتَوَّعَّدَا مَخْصُوصًا فَهَلْ يُصَلِّي مَا شَاءَ إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ أَوْ يُقْتَصَرُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ وَيُظْهَرُ الثَّانِي وَعَلَيْهِ فَلَوْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَهُوَ فِي ثَالِثَةٍ، أَوْ رَابِعَةٍ مَثَلًا فَهَلْ يُتِمُّهَا وَيُقْتَصَرُ عَلَيْهَا فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يُتِمُّهُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ سَمِىَ. ■ فَوُدَّ: (وَالَا فِي حَرَمِ مَكَّةَ) عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: وَقَدْ صَعِدَ عَلَى دَرَجَةِ الْكُفَةِ مِنْ عَرَفَاتِي فَقَدْ عَرَفْتِي

■ فَوُدَّ: (فَيَحْتَمِلُ الْقِيَاسُ) أَيِ: لِمَا هُنَا عَلَى مَا هُنَاكَ. ■ فَوُدَّ: (يُتَّبَعُهُ الْقِيَاسُ فِي الْأَوَّلَى) أَيِ: قِيَمَتُهُ عَلَى دَاخِلِ الْمَسْجِدِ وَقْتُ الْكِرَاهَةِ صَلَاةُ التَّحِيَّةِ أَرْبَعًا مَثَلًا. ■ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ يُقْتَصَرُ فِي الدَّوَامِ الْإِنْفِصَالُ) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ أَطْلَقَ نِيَّتَهُ فَلَمْ يَتَوَّعَّدَا مَخْصُوصًا فَهَلْ يُصَلِّي مَا شَاءَ إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ، أَوْ يُقْتَصَرُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ وَيُظْهَرُ الثَّانِي وَعَلَيْهِ فَلَوْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَهُوَ فِي ثَالِثَةٍ، أَوْ رَابِعَةٍ مَثَلًا فَهَلْ يُتِمُّهَا وَيُقْتَصَرُ عَلَيْهَا فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يُتِمُّهُ أَنَّ

المسجد وغيره بشأ حرم صيئده (على الصحيح) للحديث الصحيح «يا بني عبد مناف لا تمتنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أئمة ساعة شاء من ليل أو نهار» ولزيادة فضيلتها ثم فلا يحرم من استكثرها للمقيم به ولأن الطواف صلاة بالنص واتفقوا على جوازه فالصلاة مثله قال المحاملي، والأولى عدم الفعل خروجا من خلاف من حرمته انتهى لا يقال هو مخالف للثنية الصحيحة كما عرفت؛ لأننا نقول ليس قوله وصلى صريحا في إرادة ما يشمل شئة الطواف وغيرها وإن كان ظاهرا فيه نعم في رواية صحيحة «لا تمتنعوا أحدا صلى» من غير ذكر الطواف وبها يصفى الخلاف.

(فصل) فيمن تلزمه الصلاة أداء وقضاء وتوابعهما

(إنما يجب الصلاة)

ومن لم يعرفني فانا جندب سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا صلاة بفد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بفد العصر حتى تغرب الشمس إلا بمكة إلا بمكة» رواه أحمد وزين في المشكاة ونقل الشوطي في الجامع تخريجه عن أحمد وابن خزيمة وأبي نعيم في الحلية، والدارقطني، والطبراني في الأوسط، والبيهقي في السنن كلهم عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه بصري وفي الكزدي نحوه.

• قوله: (طاف بهذا البيت) ليس بقيد بجبرمي. • قوله: (قال المحاملي إلخ) اعتمد الأسنى، والتهاية، والمعني. • قوله: (والأولى عدم الفعل) قد يقتضي كون الأولى عدم الفعل عدم انعقاد نذرهما سم.

• قوله: (من خلاف من حرمه) كما ليك وأبي حنيفة بجبرمي. • قوله: (هو مخالف إلخ) أي فلا يسن الخروج من خلافه. • قوله: (ليس قوله: وصلى صريحا إلخ) أي: ولذا حمله مقابل الصحيح على ركعتي الطواف. • قوله: (وبها يصفى الخلاف) زاد في شرح بأفضل ويثبت أن الصلاة ثم ليست خلاف الأولى اه وقال الكزدي عليه والذي جرى عليه شيخ الإسلام والخطيب والجمال الرملي وغيرهم أنها خلاف الأولى وحكا الأذرع عن النص اه.

(فصل فيمن تلزمه الصلاة)

• قوله: (وتوابعهما) بالتصديق عطفًا على قوله أداء إلخ. • قوله (سني): (إنما يجب الصلاة إلخ).

(فرع): لنا شخص مسلم بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة إذا تركها وصورته أن يشبه صغيرا مسلما وكافرا، ثم يتلغا ويستمر الإشتباه فإن المسلم منهما بالغ عاقل قادر لا يؤمر بها؛ لأنه لم يعلم عتبه م راه سم على المنهج أقول قلو أسلما، أو أسلم أحدهما فالظاهر أنه لا يجب عليه قضاء ما فاتته من البلوغ إلى الإسلام أخذًا مما قالوه فيما لو شك بفد خروج وقت الصلاة هل عليه أم لا من عدم وجوب القضاء، بل هذا فرد من ذاك ويتبعني أن يسن له القضاء ولو ماتا في الصورة الثانية معًا، أو مرتبا صلى عليهما بتعليق التية وقرق بينهما وبين صغار الماليك حيث قلنا بعدم صحة الصلاة عليهم لاحتمال أن

الامر كذلك. • قوله: (والأولى عدم الفعل) قد يقتضي كون الأولى عدم الفعل عدم انعقاد نذرهما.

السابقة وهي الخمس (على كل مسلم) ولو فيما مضى فدخل المرتد (بالغ عاقل) ذكر، أو أنثى، أو خنثى (طاهر) لا كافر أصلي بالنسبة للمطالبة بها في الدنيا؛ لأن الدمي لا يطالب

يكون السابي لهم كافرًا بتحقيق إسلام أحدهما هنا فأشبهها ما لو اختلط مسلم ميت بكافر ميت ع ش بحذف. ه فود: (السابقة إلخ) أي: قال للمهدي سم على حج اه ع ش، وقال السيد البصري قد يقال بقاء الصلاة على إطلاقها أقل تكلفًا وأفيد لشموله صلاة الجنابة اه.

ه فود (سبي: (على كل مسلم إلخ) ولو خلق أغنى أصم آخرس فهو غير مكلف كمن لم تبغله الدعوة نهاية قال ع ش مفهوم الآخرس ليس بمراد؛ لأن التلق بمجرده لا يكون طريقًا لمعرفة الأحكام الشرعية بخلاف البصر، والسمع قلل التقيد بالآخرس؛ لأنه لازم للصمم الخلقي، وخرج بقوله خلق إلخ ما لو طرأ عليه ذلك بعد التمييز فإن كان عرّف الأحكام قبل طرؤ ذلك عليه وجب عليه العمل بمقتضى عليه بحسب الإمكان فتحرك لسانه ولهاته بالقراءة بحسب الإمكان اه عبارة شيخنا وزاد عليها شتان: الأول سلامة الحواس فلا تجب على من خلق أغنى أصم ولو ناطقًا، وكذا من طرأ له ذلك قبل التمييز بخلافه بعد التمييز؛ لأنه يعرف الواجبات حيث يجد قلوب رذت خواشه لم يجب عليه القضاء، والثاني: بلوغ الدعوة فلا تجب على من لم تبغله كان نشأ في شوقي جبل، فلو بلغته بعد مدة لم يجب عليه القضاء كما قاله العلامة الرملي؛ لأنه كان غير مكلف بها، وقال ابن قاسم بلزوم القضاء له؛ لأنه مقصّر في ترك ما حقه أن يعلم في الجملة فتحصل أن شرائط الوجوب ستة اه بأذني نصراف، وكذا مال السيد البصري وع ش إلى ما قاله الرملي من عدم وجوب القضاء، وكذا الأجهوري عبارته قال سم: يجب على الثاني دون الأول اه قال بعض مشايخنا: والفرق وجود الأهلية فيمن لم تبغله الدعوة دون الآخر اه قلت هذا الفرق فيه شيء إذ من لم تبغله الدعوة كافر، أو في حكمه ولاخرس مسلم فكيف يلزم غير المسلم دون المسلم اه. ه فود: (ولو فيما مضى) إلى قوله أي المجمع في النهاية، والمغني لا قوله؛ لأن إلى بل. ه فود: (قدخل المرتد) هذا مجاز يحتاج في تناول اللفظ له إلى قرينة سم على المنهج قلت قرينته قول المصنف إلا المرتد ع ش ويصري لكن يلزم عليه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وجوزه بعضهم بجريمي. ه فود: (لا كافر أصلي إلخ) لا يقال: لا حاجة إلى ذكر هذه المستترزات فإنها تأتي في قول المصنف ولا قضاء على الكافر إلخ؛ إلتا نقول ما يأتي في القضاء وما هنا في عدم الوجوب وهما مختلفان ع ش عبارة البجيرمي قد يقال: يغني عنه قول المتن ولا قضاء إلخ؛ لأنه يلزم من نفي القضاء نفي الوجوب، وأجيب بأن قصده أخذ مفهوم المتن وإن كان كلام المتن يغني عنه اه. ه فود: (للمطالبة إلخ) أي: ميتا وإلا فهو مطالب من جهة الشرع ولهذا عوقب رشيد.

ه فود: (لا يطالب بشيء إلخ) أي ميتا وإلا فهو مطالب شرعًا إذ لو لم يطالب كذلك فلا معنى للعقاب

فصل

ه فود: (السابقة) أي: قال للمهدي. ه فود: (لا يطالب بشيء) يتبني أن المراد لا يطالب ميتا وإلا فهو

يشيء وغيره يُطالب بالإسلام أو بذل الجزية، بل للعقاب عليها كسائر الفروع أي المجمع عليها كما هو ظاهر في الآخرة لتمكنه منها بالإسلام ولتنص ﴿لَنْ نَكُ مِنْ الْمُصَلِّينَ﴾ (سدر: ١٣) ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (نص: ١٧) ولا صبي ومجنون ومغنى عليه وسكران بلا تعدٍ لقدم تكليفهم ووجوبها على المعتد بنحو جنونه عند من عجز به وجوب انعقاد سبب لوجوب القضاء عليه ولا حائض ونفساء وإن استعجلنا ذلك بدواء؛ لأنهما مكلفتان بتركها قيل إن حمل عدم الوجوب

عليها سم وع ش. • فؤد: (وغیره) أي: غير الذمی. • فؤد: (أي المجمع عليها إلخ) أي: كالصلاة، والزكاة وحزمة الزنا بخلاف المختلف فيه كشرب ما لا يسكر من التبيذ، والبيع بالتعاطي فلا يعاقب عليه ع ش قال السيّد البصري لم يظهر وجه التقييد به أي بالمجمع عليها فينبغي أن يكون مثله المختلف فيه إذا وافق طرف الإيجاب في المأمور، والتخريم في المنهي حكم الله تعالى بحسب نفس الأمر فالحاصل أنه يعاقب على ترك الواجبات وفعل المحرمات بحسب نفس الأمر سواء أجمع عليها أو اختلف فيها إذ لا شبهة له بخلاف المخطئ ومقلديه، ثم رأيت عبارة تحقيق الترويض مخاطب بالفروع كصلاة وزكاة وصوم وحج وعزو وتخريم خمر وزنا وربا انتهت وفي الإقتصار على هذه الأمثلة إشعار بالتقييد لا سيما إن جعلت للتقييد كما جرى عليه المحسني في الآيات وشروح الوراقات اه. • فؤد: (في الآخرة) متعلق بالعقاب. • فؤد: (ووجوبهما) مبتدأ خبره قوله وجوب انعقاد إلخ حاصله أن من عجز بكون الصلاة واجبة عليه أراد أنه انعقد له سبب وجوب القضاء عليه لا أنه يجب عليه حيثيذ الأداء؛ لأنه لا يصلح له كُردي. • فؤد: (ينحو جنونه) أي: كسكره وإغمائه سم. • فؤد: (وجوب انعقاد سبب) أي: وجوب سببه انعقاد السبب وهو دخول الوقت أي لا وجوب أداء وفيه أن انعقاد السبب موجود في غير المعتدي مع أنه لا قضاء عليه فالأولى التعليل بأنه بتعديه صار في حكم المكلف فكأنه مخاطب بأدائها فوجب القضاء نظراً لذلك تأمل حلبي وأجيب بأن المراد وجوب انعقاد سبب مع قصد التغليب فلا يرد غير المعتدي اهـ بجبرمي. • فؤد: (أي وجوب سببه انعقاد إلخ) الأولى أي وجوب أريد به انعقاد سببه. • فؤد: (لوجوب القضاء إلخ) علة لانعقاد سبب الوجوب على المعتدي بنحو جنون كما يفيد صنيع شرح المنهج وشرح جمع الجوامع وقضية ما مر عن الكُردي أنه صلة سبب. • فؤد: (قيل) إلى قوله: لأن إسقاطها في النهاية إلّا قوله لا إقتصار إلى لكونه. • فؤد: (قيل إلخ) لعل الأوجه في جواب هذا القيل أن المصنف أراد بالوجوب معناه الشرعي الذي هو الطلب الجازم مع أثره الذي هو توجه المطالبة في

مطالب شرعاً إذ لو لم يُطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليها تأمل. • فؤد: (ينحو جنونه) أي: كسكره وإغمائه. • فؤد: (قيل إلخ) لعل الأوجه في جواب هذا القيل أن المصنف أراد بالوجوب معناه الشرعي الذي هو الطلب الجازم مع أثره الذي هو توجه المطالبة في الدنيا وحيثيذ يتضح انتفاؤه عن الأضداد بانتفاء جزائه، أو أحدهما.

على أضدادٍ من ذكره على عدم الإثم بالترك وعدم الطلب في الدنيا ورّد الكافر، أو على الأول ورّد أيضاً، أو على الثاني ورّد غيره معنً ذكر انتهى وليس بسديد؛ لأن الوجوب حيث أطلق إنما ينصرف لمدلوله الشرعي وهو هنا كذلك ثبوتاً وانتفاءً غاية ما فيه أن في الكافر تفصيلاً، والقاعدة أن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يُردّ فبطل إرادته على أن قوله ورّد غيره سهو وصوابه ورّد الصبي. (ولا قضاء على الكافر).....

الدنيا وحيث يتضح اثباته عن الأضداد بانتفاء جزائه، أو أحدهما سم على حجج اهـ رشدي وقوله بانتفاء جزائه أي كالمجنون، والحايز وقوله: أو أحدهما كالكافر فإنه يطلب بها من جهة الشارع ولا يطلب بها من جهة الشارع بغيره. (قوله: (على أضداد إلخ) متعلق بعدم الوجوب. (قوله: (ورّد الكافر) أي: لأنه آثم بالترك سم. (قوله: (أو على الأول) أي عدم الإثم بالترك ع ش. (قوله: (ورّد إلخ) أي: الكافر لذلك سم. (قوله: (أو على الثاني) أي: عدم الطلب في الدنيا ع ش. (قوله: (ورّد غيره) أي: لأنها مطلوبة منه ولو بواسطة وليه كالصبي سم. (قوله: (لمدلوله الشرعي) أي الطلب الجازم رشدي. (قوله: (أن في الكافر تفصيلاً) وهو أنه تارة يجب عليه القضاء وتارة لا يجب فإختيار وجوب القضاء وعدمه جعله قسمين الأصلي قسم، والمُرْتَد قسم وإن كانا مستويين في الوجوب عليهما بناء على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وبهذا يجاب عما اعترضه به سم على حجج ع ش. (قوله: (وصوابه ورّد الصبي) أي: ؛ لأنها لا تطلب من غير الصبي معن ذكر وقد يجاب عنه بأن قوله غيره لا عموم فيه ومن للتبعض سم. (قوله: (ورّد الصبي) أي: ؛ لأنها مطلوبة منه ولو بواسطة وليه رشدي وتقدم عن سم مثله وبذلك يتدفع قول البصري لا يخفى أن عدم الطلب في الدنيا شامل للجميع فلنأمل قول المغترض ورّد غيره وقول الشارح صوابه ورّد الصبي اهـ. (قوله: (سني: (ولا قضاء على الكافر) أي كغيرها من العبادات ولو قضاه لم تتمتع بهاية ونقل سم عن

قوله: (ورّد الكافر) أي: لأنه آثم بالترك وقوله ورّد أي الكافر لذلك. (قوله: (ورّد غيره) أي: ؛ لأنها مطلوبة منه ولو بواسطة وليه كالصبي. (قوله: (تفصيلاً) يتأمل ما المراد بذلك التفصيل فإنه إن أراد به التفصيل بين المُرْتَد وغيره ففيه أمران أحدهما أنه أدخل المُرْتَد في المسلم حيث قال: ولو فيما مضى إلخ فلا يدخل حيث في أضداد من ذكر، والثاني أن الوجوب بمدلوله الشرعي وهو الطلب طلباً جازماً ثابت في حق المُرْتَد وغيره من الكفار ضرورة أن الجميع مكلفون بفروع الشريعة وأما المطالبة مناهم بذلك، أو عدمها فامر آخر خارج عن معنى الوجوب وإن أراد التفصيل بين العقاب، والمطالبة في الدنيا بمعنى أن الأول ثابت في حق الكافر دون الثاني ففيه أن كلا منهما خارج عن مدلول الوجوب شرعاً الثابت في حق الكافر لما تقرر، وإن أريد التفصيل في الإثم لم يصح؛ لأنه إثم مطلقاً دائماً. (قوله: (فبطل إرادته) يثبت أنه لا تفصيل فيه فلم يطل الإراد. (قوله: (وصوابه ورّد الصبي) أي: ؛ لأنها لا تطلب من غير الصبي معن ذكر وقد يجاب عنه بأن قوله غيره لا عموم فيه ومن للتبعض.

إذا أسلم ترغيباً له في الإسلام ولقوله تعالى ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنعام: ٣٨] (الا الفرقة) بالجر كذا اقتصر عليه غير واحد ولعله لاقتصار ضبط المصنف عليه، أو لكونه الأفصح فيلزمه قضاء ما فاتته زمن الردة حتى زمن جنونه، أو إغمائه، أو شكره فيها ولو بلا تعدد تغليظاً عليه

إفتاء السبوطي صحته وقال الكُردي وهو أي الإنعقاد التحقيق إن شاء الله تعالى اه عبارة شيخنا وكما لا يجب قضاؤها لا يسن، بل لا يتعقد على معتد الزملي وجزم غيره بالإنعقاد واستوجبه سم وعلى الأول فيفرق بينه وبين الحائض، والتقاء بأنهما أهل للعبادة في الجملة اه. ه فود: (إذا أسلم) إلى قوله: (ونظر) في المغني إلا قوله: (لاقتصار) إلى (لكونه). ه فود: (ترغيباً له في الإسلام) ولو أسلم أثيب على ما فعله من القرب التي لا تحتاج إلى نية كصدقة وصلة وعتي قاله في المجموع نهاية ومغني قال ع ش قوله م ر ولو أسلم ألغ مفهومه أنه لو لم يسلم لا يثاب على شيء منها في الآخرة لكن يجوز أن الله تعالى يعرضه عنها في الدنيا مالا، أو ولداً، أو غيرهما اه. وفي البصري مثله. ه فود: (الا الفرقة) وليس مثل المرتد المتقبل من دين غير الإسلام إلى دين آخر، بل حكمه حكم الكافر الأصلي فلا تجب عليه الصلاة اداء ولا قضاء إذا أسلم شيخنا وع ش. ه فود: (بالجر) أي: على البدل نهاية.

ه فود: (أو لكونه الأفصح) أي: على مذنب البصريين من أن الكلام المستثنى منه إذا كان تاماً غير موجب لقوله تعالى ﴿مَا قَلَّوْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] فالأرجح اتباع المستثنى للمستثنى منه ويجوز التخصيص مغني ونهاية. ه فود: (حتى زمن جنونه) أي: الخالي من الحيف ونحوه ع ش ولو أسلم أحد أصوله حال جنونه حكمه بإسلامه وسقط القضاء من حيثه؛ لأنه من حيثه مجنون مسلم. وقوله:

ه فود: (ولا قضاء على الكافر) في فتاوى السبوطي مسألة الكافر إذا أسلم وأراد أن يقضي ما فاتته في زمن الكفر من صلاة وصوم وزكاة هل له ذلك وهل ثبت أن أحداً من الصحابة فعل ذلك حين أسلم الجواب نعم له ذلك وذلك مأخوذ من كلام الأصحاب إجمالاً وتفصيلاً، ثم أطال جداً في بيان ذلك وقال لا يمكن القول بالتحريم ولا بالكراهة وفرق بينه وبين الحائض بأن ترك الصلاة للحائض عزيمة ويسبب ليست متعدياً به، والقضاء لها بذعة وقد انعقد الإجماع على عدم وجوب الصلاة عليها وترك الصلاة للكافر بسبب هو متعدي به وإسقاط الصلاة عنه من باب الرخصة مع قول الأكثرين بوجوبها عليه حال الكفر وعقوبته عليها في الآخرة اه لكن في شرح م ر الجزم بعدم الإنعقاد ووجهه في ذكره بأن قضاء لا يطلب وجوباً ولا ندباً؛ لأنه يقتره، والأصل فيما لم يطلب أن لا يتعقد.

ه فود: (ترغيباً له في الإسلام) قضية هذه العلة أنه لا يجب ولا يسن وهل يصح نظراً؛ لأنه كان مخاطباً به في الجملة أولاً؛ لأنه بعد الإسلام غير مطلوب مطلقاً على ما تقرر، والعبادة إذا لم تطلب الأصل أن لا يصح فيه نظر، وعلى الثاني فيمارق صحة قضاء الحائض بناء على صحته على قول كرامته بأنها من هل خطاب في الجملة. ه فود: (حتى زمن جنونه) لو أسلم أحد أصوله حال جنونه حكمه بإسلامه وسقط القضاء من حيثه؛ لأنه من حيثه مجنون مسلم.

بخلاف زَمَنِ حَيْضِهَا وَنَفَاسِهَا وَوَقَعَ فِي الْمَجْمُوعِ مَا يُخَالِفُهُ وَهُوَ سَبَقُ قَلَمٍ؛ لِأَنَّ إِسْقَاطَهَا عَنْهَا عَزِيمَةٌ فَلَمْ تُؤْثِرْ فِيهَا الرُّدَّةُ وَعَنْهُ رُخْصَةٌ فَاتُّرَتْ فِيهَا إِذْ لَيْسَ الْمُرْتَدُّ مِنْ أَهْلِهَا وَنَظَرَ فِيهِ الْإِمَامُ بِأَنَّهُ لَمْ يَمِصْ بِالْجُنُونِ مُقَارَنَةً الرُّدَّةِ لَهُ كَمُقَارَنَةِ الْمَعْصِيَةِ فِي السَّفَرِ لَهُ وَجَوَابُهُ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ الرُّدَّةَ الْمُوجِبَةَ لِلْقَضَاءِ مُقَارَنَةً لِلْجُنُونِ فَلَمْ يُؤْثِرْ فِيهَا تَغْلِيظًا عَلَيْهِ.....

وَسَقَطَ الْقَضَاءُ مِنْ حَيْثُذِ أَيِّ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًا شَيْئًا. □ فَوُدَ: (بِخِلَافِ زَمَنِ حَيْضِهَا وَنَفَاسِهَا) أَيِ الْوَاقِعَيْنِ فِي رَدِّئِهَا سَم. □ فَوُدَ: (مَا يُخَالِفُهُ) أَيِ: مِنْ قَضَاءِ الْحَائِضِ الْمُرْتَدَّةِ زَمَنِ الْجُنُونِ نِهَائَةً وَمُنْهًى. □ فَوُدَ: (وَهُوَ سَبَقُ قَلَمٍ) أَجَابَ عَنْهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَائِضِ الَّتِي بَلَّغَتْ بَيْنَ الْحَيْضِ وَلَمْ تَحِضْ بِالْفِعْلِ وَهُوَ وَإِنْ كَانَ بُعِيدًا أَوَّلَى مِنْ نِسْبَتِهِ إِلَى السَّهْوِ بُجَيْرِيٍّ وَشَيْئًا. □ فَوُدَ: (لِأَنَّ الْخُ) تَغْلِيلُ لِقَوْلِهِ بِخِلَافِ زَمَنِ حَيْضِهَا الْخُ وَبَيَّانُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ زَمَنِ نَحْوِ الْحَيْضِ وَزَمَنِ نَحْوِ الْجُنُونِ. □ فَوُدَ: (إِسْقَاطُهَا عَنْهَا) أَيِ: إِسْقَاطُ الصَّلَاةِ عَنْ نَحْوِ الْحَائِضِ سَم. □ فَوُدَ: (عَزِيمَةٌ) أَيِ: لِأَنَّهَا انْتَقَلَتْ مِنْ وَجُوبِ الْفِعْلِ إِلَى وَجُوبِ التَّرْكِ وَلَا يُشْكِلُ بِكَوْنِ أَكْلِ الْمُضْطَرِّ لِلْمَنَةِ رُخْصَةٌ مَعَ أَنَّهُ انْتَقَلَ مِنْ وَجُوبِ تَرْكِ الْأَكْلِ إِلَى وَجُوبِ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّ الْأَكْلَ وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا تَمِيلُ إِلَيْهِ النَّفْسُ بِخِلَافِ تَرْكِ الصَّلَاةِ فَلَا تَمِيلُ إِلَيْهِ النَّفْسُ عَالِيًا قَالَهُ شَيْئًا وَفِي الْبُجَيْرِيٍّ بَعْدَ ذِكْرِ نَحْوِهِ عَنْ ع ش مَا نَصَّهُ وَالْحَقُّ أَنَّ الْحَائِضَ، وَالنِّسَاءَ انْتَقَلَا إِلَى سَهْوَةٍ فَحَيْثُذِ فَوَجَّهَ كَوْنَهُ عَزِيمَةً أَنَّ الْحُكْمَ تَغَيَّرَ فِي حَقِّهِمَا لِعُذْرٍ مَانِعٍ مِنَ الْفِعْلِ وَشَرَطُ الْعُذْرِ الْمَأْخُودِ فِي تَقْرِيفِ الرُّخْصَةِ أَنْ لَا يَكُونَ مَانِعًا مِنَ الْفِعْلِ كَمَا يُسْتَفَادُ كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْمُحَلِّيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ اه. □ فَوُدَ: (وَعَنْهُ) أَيِ وَإِسْقَاطُهَا عَنْ نَحْوِ الْمَجْنُونِ سَم. □ فَوُدَ: (رُخْصَةٌ) أَيِ: لِأَنَّهُ انْتَقَلَ مِنْ وَجُوبِ الْفِعْلِ إِلَى جَوَازِ التَّرْكِ شَيْئًا وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ: الْمُرَادُ بِالرُّخْصَةِ فِي حَقِّ الْمَجْنُونِ أَيِ وَنَحْوِهِ مَعْنَاهَا اللَّغْوِيُّ وَهُوَ السَّهْوَةُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُخَاطَبًا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ زَمَنِ جُنُونِهِ اه. □ فَوُدَ: (وَنَظَرَ فِيهِ) فِي لُزُومِ الْقَضَاءِ عَلَى الْمَجْنُونِ الْمُرْتَدِّ. □ فَوُدَ: (لَمْ يَفْصَحْ الْخُ) يُفِيدُ أَنَّ كَلَامَهُ فِي جُنُونٍ لَا تَعْدِي بِهِ لَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ وَلَوْ بَلَا تَعْدُ يَقْتَضِي قَرْضَ الْكَلَامِ فِي الْأَعْمَ فَعِيهِ مَا فِيهِ سَم. □ فَوُدَ: (لَهُ) أَيِ لِلْمَسَافِرِ سَفَرٌ قَصِيرٌ. □ فَوُدَ: (وَجَوَابُهُ مَا تَقَرَّرَ الْخُ) فِيهِ شِبْهُ مُصَادَرَةٍ وَبِقُدْرَةِ تَسْلِيمِ أَنَّهَا مُوجِبَةٌ لِلْقَضَاءِ فِي زَمَنِ الْجُنُونِ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمُقْتَضِي عَلَى الْمَانِعِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَنَّ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ هُوَ الْقِيَاسُ لَكِنْ خَرَجْنَا عَنْهُ لِعِلَظِ الرُّدَّةِ فَكَانَ وَجُودُهَا مَانِعًا مِنَ التَّخْفِيفِ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْمَعْصِيَةُ فِي السَّبَبِ الْمُبِيحِ بَصْرِيٍّ وَفِي سَم نَحْوِهِ. □ فَوُدَ: (مُقَارَنَةً لِلْجُنُونِ الْخُ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى سَابِقَةً عَلَى الْجُنُونِ فَجُعِلَ تَابِعًا لَهَا بِخِلَافِ الْمَعْصِيَةِ فِي السَّفَرِ

□ فَوُدَ: (حَيْضِهَا وَنَفَاسِهَا) أَيِ الْوَاقِعَيْنِ فِي رَدِّئِهَا. □ فَوُدَ: (عَنْهَا) أَيِ: الْحَائِضِ. □ فَوُدَ: (وَعَنْهُ رُخْصَةٌ) أَيِ: وَإِسْقَاطُهَا عَنْهُ أَيِ عَنِ الْمَجْنُونِ، أَوْ الْمُغْمَى عَلَيْهِ، أَوْ السَّكَرَانِ أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ حَتَّى زَمَنِ جُنُونِهِ الْخُ وَقَوْلُهُ وَلَوْ بَلَا تَعْدُ يُفِيدُ دُخُولَ غَيْرِ الْمُتَعَدِّي؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ سَاقِطٍ عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَ: (لَمْ يَفْصَحْ) يُفِيدُ أَنَّ كَلَامَهُ فِي جُنُونٍ لَا تَعْدِي بِهِ لَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ وَلَوْ بَلَا تَعْدُ يَقْتَضِي قَرْضَ الْكَلَامِ فِي الْأَعْمَ فَعِيهِ مَا فِيهِ. □ فَوُدَ: (مُقَارَنَةً لِلْجُنُونِ) قَدْ يُقَالُ غَايَتُهُ اجْتِمَاعُ مُقْتَضَرٍّ وَمَانِعٍ فَلِمَ قَدَّمَ الْأَوَّلَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لِقَوْنِهِ بِاتِّصَانِهِ التَّغْلِيظَ، أَوْ بِتَغْلِيظِهِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا مَا لَوْ شَرَعَ فِي السَّفَرِ بَعْدَ تَلَبُّسِهِ بِالْمَعْصِيَةِ وَاجِبَابِ

بخلاف السفر فإنه لم يمتنع أن يصلي أصلاً فإن قلت لم وجب القضاء مع الجنون الثمار لها تغليظاً ومنع الجنون صحة إقراره فلم ينظر للتغليظ عليه لأجلها وأوجب السكر الأول ولم يمنع الثاني تغليظاً فيهما مع أنها أفحش منه قلت؛ لأنها ليس فيها جناية إلا على حقوق الله تعالى فافتضت التغليظ فيها فحسب وهو فيه جناية على الحقيقين فافتضى التغليظ عليه فيهما فتأمل. (ولا قضاء على الصبي) الذكر، والأنثى لما فاتته زمن صباه بعد بلوغه لقدم تكليفه (ويؤمر) مع التهديد فلا يكفي مجرد الأمر أي يجب على كل من أبواه

فإنها بالعكس فجعلت تاباً له. فود: (لها) أي للردة. فود: (ومنع الجنون إلخ) إن عم منعه قوتي السؤال وإن خص بغير المعتدي ظهر الفرق بينه وبين السكر سم. فود: (عليه لأجلها) أي: على المرتد المجنون لأجل الردة. فود: (وأوجب السكر) أي: بتعد، ثم قوة عبارته تدل على أن كلامه في سكر متفصل عن الردة إلا أن الحكم، والفرق الذي ذكره صالحان للمفصل بها أيضاً سم.

فود: (الأول) أي: القضاء وقوله الثاني أي صحة الإقرار وقوله مع أنها أي الردة وقوله منه أي من السكر. فود: (ولا قضاء على الصبي إلخ) أي: وجوباً نعم يندب قضاء ما فاتته زمن التمييز دون ما قبله فلا ينفقد قضاؤه شيخنا وبجبرمي وفي الكردني عن الشوزري عن الإيعاب مثله. فود: (زمن إلخ) متعلق لفاته. فود: (بعد إلخ) متعلق بلا قضاء. فود: (مع التهديد) أي: حيث احتيج إليه سم وع ش أي كان يقول له صل ولا ضربت شيخنا. فود: (فلا يكفي مجرد الأمر) أي: حيث لم يقد سم عبارة السيد البصري ينبغي أن يكون محله إذا علم عدم جدواه وهل يكفي الأمر مرة واحدة، أو يعيد لكل صلاة، أو عند ظن عدم الإمثال بالأول محل تأمل ولعل الثالث أقرب اه. فود: (أي يجب على كل إلخ) قال في شرح العباب وإنما خوطبت به الأم مع وجود الأب وإن لم يكن لها ولا به؛ لأنه من الأمر

بالفرق بما علم من الأول. فود: (بخلاف السفر) قد يقال الفرق غير موجب؛ لأن حاصل النظر أن مقارنة المصية للسفر كما لم تمنع ترتب مقتضاه عليه وهو جواز الترخيص فهلاً كان مقارنة الردة للجنون كذلك أي غير مانعة من ترتب أثره وهو سقوط القضاء عليه وحاصله لم جعلتم مقارنة الردة مؤثراً دون مقارنة المصية للسفر وظاهر أن هذا لا يتدفع بدعوى أن المصية المقارنة للسفر غير مانعة للقصير أي غير مانعة من ترتب أثر السفر عليه كما هو حاصل هذا الفرق ويجب أن المراد الفرق بأن الردة تنافي التخفيف.

(فرغ): الوجه فيمن لم يبلغه الدعوة، ثم بلغته وجوب قضاء ما فاتته قبل بلوغها وفيمن خلق أعمى أصم أخرس أنه غير مكلف وأنه لو ردت له حواشيه لم يجب قضاء ما فاتته قبل الرد. فود: (ومنع الجنون) إن عم منعه قوتي السؤال وإن خص بغير المعتدي ظهر الفرق بينه وبين السكر.

فود: (وأوجب السكر) أي: بتعد، ثم قوة عبارته تدل على أن كلامه في سكر متفصل عن الردة إلا أن الحكم، والفرق الذي ذكره صالحان للمفصل بها أيضاً. فود: (مع التهديد) أي حيث احتيج إليه سم وقوله فلا يكفي مجرد الأمر أي حيث لم يقد. فود: (أي يجب على كل من أبويه) قال في شرح

وَأَنْ عَلَا وَيُظْهَرُ أَنَّ الْوُجُوبَ عَلَيْهِمَا عَلَى الْكِفَايَةِ فَيَسْقُطُ بِفِعْلِ أَحَدِهِمَا لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ، ثُمَّ الْوَصِيُّ، أَوْ الْقَيْمُ، وَكَذَا نَحْوُ مُلْتَقِطٍ وَمَالِكٍ قَبْلَ وَاسْتَعْمِرٍ وَوَدِيعٍ وَأَقْرَبِ الْأَوْلِيَاءِ فَالْإِمَامُ

بالمعروف ولذا وَجِبَ ذَلِكَ عَلَى الْأَجَانِبِ أَيْضًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَعَلَيْهِ فَلَأَمَّا خُصُوصُ الْأَبَوَيْنِ وَمَنْ يَأْتِي بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْصَصُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَجَانِبِ أَهْلٌ وَهَلْ يَجْرِي ذَلِكَ فِي الضَّرْبِ أَيْضًا فِيهِ نَظَرٌ وَيُسْتَبَدُّ جَرَيَانُهُ.

(تنبيه): إِذَا كَانَ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ فَقَدْ يُشْكَلُ التَّرْتِيبُ الْآتِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَاغِتْيَارِ الْآكِدِ، وَقَالَ م ر: إِنَّ مَا ذُكِرَ لَمْ يَتَمَحَّضْ لِلْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ بَلْ يُرَاعَى مَعْنَى الْوِلَايَةِ الْخَاصَّةِ الشَّامِلَةِ لِتَحْوِ الْوَدِيعِ، وَالْمُسْتَعْمِرِ انْتَهَى اهـ س م. □ قُود: (وَأَنْ عَلَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَوْ مِنْ قَبْلِ الْأَمِّ كَمَا قَالَ النَّاجُ السُّبْكِيُّ سَمَ كَلَامُ الشَّارِحِ هُنَا أَيْضًا مُفِيدٌ لَهُ. □ قُود: (أَنَّ الْوُجُوبَ عَلَيْهِمَا عَلَى الْكِفَايَةِ) جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا وَالبَجْرَمِيُّ. □ قُود: (ثُمَّ الْوَصِيُّ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْمُفْنِي، وَالْأَمْرُ، وَالضَّرْبُ وَاجِبَانِ عَلَى الْوَلِيِّ أَبَا كَانَ، أَوْ جَدًّا، أَوْ وصِيًّا، أَوْ قَيْمًا، وَالْمُلْتَقِطُ وَمَالِكُ الرَّقِيقِ فِي مَعْنَى الْأَبِّ كَمَا فِي الْمُهِمَّاتِ، وَكَذَا الْمُرُودُ، وَالْمُسْتَعْمِرُ كَمَا أَفَادَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ اهـ زَادَ الْأَوَّلُ، وَالْإِمَامُ، وَكَذَا الْمُسْلِمُونَ فَيَمْنُ لَا وَلِيَّ لَهُ اهـ. □ قُود: (نَحْوُ مُلْتَقِطٍ الْإِنْفِ) أَيُّ: كَالْوُقُوفِ عَلَيْهِ شَيْخُنَا. □ قُود: (وَكَذَا الْإِنْفِ) يَقْتَضِي أَنْ كُلًّا يَمْنُ ذُكِرَ فِي مَرْتَبَةِ الْوَصِيِّ، وَالْقَيْمِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَيُدْفَعُ بَعْدَ التَّوَارِدِ عَلَى وَاحِدٍ وَيَقْتَضِي أَيْضًا أَنْ كُلًّا مِنَ الْأَبَوَيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى مَالِكِ الْقَبْلِ وَهُوَ أَيْضًا مَحَلُّ تَأْمُلٍ بِصُرْطِي. □ قُود: (وَأَقْرَبِ الْأَوْلِيَاءِ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِالْأَوْلِيَاءِ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ عِبَارَةُ السَّمْعَانِيِّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أُمَهَاتٌ فَعَلَى الْأَوْلِيَاءِ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ فَإِنْ

الْعُبَابِ وَأَمَّا خُوطِبَتْ بِهِ الْأُمُّ مَعَ وُجُودِ الْأَبِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَايَةٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَلِذَا وَجِبَ ذَلِكَ عَلَى الْأَجَانِبِ أَيْضًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَعَلَيْهِ فَلَأَمَّا خُصُوصُ الْأَبَوَيْنِ وَمَنْ يَأْتِي بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْصَصُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَجَانِبِ انْتَهَى وَهَلْ يَجْرِي ذَلِكَ فِي الضَّرْبِ أَيْضًا فِيهِ نَظَرٌ وَيُسْتَبَدُّ جَرَيَانُهُ:

(تنبيه): إِذَا كَانَ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ فَقَدْ يُشْكَلُ التَّرْتِيبُ السَّابِقُ فِي قَوْلِهِ، ثُمَّ الْوَصِيُّ الْإِنْفِ وَقَوْلُهُ فَالْإِمَامُ فَصْلَحَاءُ الْمُسْلِمِينَ وَمَا يَأْتِي عَنِ الْعُبَابِ وَشَرْحِهِ أَنَّ الزَّوْجَ بَعْدَ الْأَبَوَيْنِ وَقَبْلَ بَقِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَاغِتْيَارِ الْآكِدِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَالَ م ر أَنَّ مَا ذُكِرَ لَمْ يَتَمَحَّضْ لِلْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، بَلْ يُرَاعَى مَعْنَى الْوِلَايَةِ الْخَاصَّةِ الشَّامِلَةِ لِتَحْوِ الْوَدِيعِ، وَالْمُسْتَعْمِرِ انْتَهَى.

□ قُود: (وَأَنْ عَلَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَلَوْ مِنْ قَبْلِ الْأَمِّ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ السُّبْكِيُّ. □ قُود: (وَأَقْرَبِ الْأَوْلِيَاءِ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِالْأَوْلِيَاءِ هَلْ نَحْوُ الْوَصِيِّ، وَالْقَيْمِ، وَالْقَاضِي وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ، وَكَذَا الْمُسْلِمُونَ فَيَمْنُ لَا وَلِيَّ لَهُ وَفِي شَرْحِهِ بَعْدَ أَنْ يَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا مَقْنُولٌ عَنِ السَّمْعَانِيِّ مَا نَصَّهُ وَعِبَارَتُهُ أَيُّ السَّمْعَانِيِّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أُمَهَاتٌ فَعَلَى الْأَوْلِيَاءِ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى الْإِمَامِ فَإِنْ اشْتَقَلَ الْإِمَامُ عَنْهُمْ فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ وَيَتَوَجَّهُ فَرَضُ الْكِفَايَةِ عَلَى مَنْ عَلِمَ بِحَالِهِ انْتَهَى وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِمَامِ هُنَا مَا يَشْمَلُ نَحْوَ الْقَاضِي وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْأَمْرُ، وَالضَّرْبُ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ أَبِي عِلْمٍ مِنْهُ تَرَكَ ذَلِكَ وَإِنْ شَرَطَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الصَّبِيُّ بِنَدٍ لَيْسَ فِيهَا إِمَامٌ وَلَا قَاضٍ وَنَحْوَهُمَا، أَوْ يُعْرِضُونَ عَنْهُ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمْ صَلَحَاءُ تِلْكَ

فصلُحاءِ المسلمين فيمن لا أصل له تعليمه ما يُضطرُّ إلى معرفته من الأمور الضرورية التي يكفر جاحداً ويشترَك فيها العام، والخاص ومنها «أن النبي ﷺ بُعث بمكة ودُفن بالمدينة كذا اقتصرُوا عليهما وكان وجهه أن إنكار أحدهما كفر لكن لا ينحصر الأمر فيهما وحينئذ فلا بُد أن يذكر له من أوصافه ﷺ الظاهرة المتواترة ما يُميِّزه ولو بوجه، ثم ذُنُك، وأما مُجرَّد الحكم بهما قبل تمييزه بوجه فغير مُفيد فيجب بيان الثبوت، والرسالة وأن مُحَمَّدًا الذي هو من قرْنَيْهِ واسمُ أبيه كذا وأُمُّه كذا وبُعث بكذا ودُفن بكذا نبي الله ورسوله إلى الخلق كافة ويتعيَّن أيضًا ذكر لونه لِتصريحهم بأن زعم كونه أسود كفر، والمراد

لم يكن فعلى الإمام فإن اشتغل الإمام عنهم فعلى المسلمين وتوجه فرض الكفاية على من عليم بحاله انتهت ويؤخذ منه أي من قول السمعاني أن المراد بالإمام هنا ما يشمل نحو القاضي وأنه يلزمه الأمر، والضرب ولو مع وجود أب عليم منه ترك ذلك ويظهر أن المراد بهم أي المسلمين صلحاء تلك القرية التي هو بها دون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولي أموره كآبويه وأن المراد بالأولياء أولياء التكاح من الأقارب ويَحْتَمَلُ أن المراد بهم جميع الأقارب وإن لم يُلوا في التكاح بدليل ما مرَّ في أب الأم وهذا هو الأقرب انتهى سم بحذف. □ فود: (فصلحاء المسلمين) قد يُقال: إن كان المراد بالصلح من له اهلية التعليم، والأمر فواضح وإن كان المراد به المعنى المتبادر منه فلا يخفى ما فيه وبالجمله فكان الأصلح إسقاط الصلحاء، ثم رأيت غيره لم يتعرض لهذا التقييد بصري. □ فود: (فيمن لا أصل له) لا حاجة إلى أفراد هذا بالذكر؛ لأن قوله قبله، ثم الوصي، أو القيم ليس إلا فيمن لا أصل له، فكان ينبغي أن يترك هذه المسألة ويزيد عقب قوله، أو القيم فالإمام إلخ سم وقوله هذه المسألة أي قوله، وكذا نحو ملقط إلخ وقوله: ويزيد لعل مراده ويزيدها أي هذه المسألة. □ فود: (تعلّمه إلخ) فاعل يجب. □ فود: (ويشترَك إلخ) قد يُقال: محل ذلك إذا عليم من حال الصغير أنه متأهل لفهم هذه الأمور والآ فمجرَّد التمييز بالمعنى الذي قرّره لا يحصل معه هذا التأهل غالباً بصري. □ فود: (لا ينحصر الأمر) أي: وجوب التعليم. □ فود: (حينئذ إلخ) أي: حين ذكرهما فكان الأنسب تقديمه على قوله لكن إلخ. □ فود: (فيجب إلخ) متفرع على قوله لكن لا ينحصر إلخ. □ فود: (ثم ذُنُك) أي البعث بمكة، والدفن بالمدينة. □ فود: (وأن مُحَمَّدًا الذي إلخ) عطفت على الثبوت. □ فود: (بأن زعم كونه أسود إلخ)، بل قيل في الشفاء أن من غير صفته ﷺ كان قال كان أسود، أو موضعه كان قال لم يكن بهيمة كفر أيضًا.

القرية التي هو بها دون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولي أموره كآبويه انتهى، ثم بعد قول العباب، والزواج في حق الزوجية بعد الأبوين وقبل الأولياء قال ويؤخذ من قول السمعاني السابق فعلى الأولياء الأقرب فالأقرب أن المراد بهم أولياء التكاح من الأقارب ويَحْتَمَلُ أن المراد بهم جميع الأقارب وإن لم يُلوا في التكاح بدليل ما مرَّ في أبي الأم وهذا هو الأقرب انتهى. □ فود: (فيمن لا أصل له) لا حاجة إلى أفراد هذا بالذكر؛ لأن قوله قبل، ثم الوصي أو القيم ليس إلا فيمن لا أصل له فكان ينبغي أن يترك هذه المسألة ويزيد عقب قوله، أو القيم فالإمام إلخ.

إِفْلًا يَزْعَمُ أَنَّهُ أَسْوَدُ فَيَكْفُرُ مَا لَمْ يُعَدَّرْ لَا أَنَّ الشَّرْطَ فِي صِحَّةِ الْإِسْلَامِ خُطُورُ كَوْنِهِ أَيْضًا، وَكَذَا يُقَالُ فِي جَمِيعِ مَا إِنْكَارُهُ كُفْرٌ فَتَأْمَلُهُ، ثُمَّ أَمْرُهُ (بِهَا) أَيِ الصَّلَاةِ وَلَوْ قَضَاءً وَبِجَمِيعِ شُرُوطِهَا وَبِسَائِرِ الشَّرَائِعِ الظَّاهِرَةِ وَلَوْ شُئْتُ كِسَاوَالِكِ وَلَمْزُهُ أَيْضًا نَهْيُهُ عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ (لِسَبْعِ) أَيِ عَقِبَ تَمَامِهَا إِنْ مِيزَ وَالْأَفْعَدُ التَّمْيِيزُ بِأَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ وَيَسْتَنْجِي وَحَدَهُ وَيُؤَافِقُهُ خَيْرٌ أَيْ دَاوُدَ «أَنَّهُ ﷺ سِئِلَ مَتَى يُؤَمَّرُ الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ إِذَا عَرَفَ بِمِيقَانِهِ مِنْ شِمَالِهِ أَيْ مَا يَضْرُهُ مِمَّا يَنْفَعُهُ» وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ أَمْرُ مُمَيِّزٍ قَبْلَ السَّبْعِ لِئَنذَرَتْهُ (وَيَضْرِبُ) ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ وَجُوبًا مِمَّنْ ذُكِرَ (عَلَيْهَا)

■ وفود: (لَفْلًا يَزْعَمُ الْخ) قَدْ يُقَالُ مَا لَمْ يَعْلَمْ فَتَلَكِ الْأُمُورُ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهَا مَعْلُومَةً بِالضَّرُورَةِ فَاتَى يَكْفُرُ يَزْعَمُ اضْدِاعًا الْمَوْذِي إِلَى جَحْدِهَا فَلْيَتَأْمَلْ، نَعَمْ قَدْ يَرْجُو أَصْلُ إِيْجَابِ تَغْلِيهِمَا بِالْخُصُوصِ أَنَّهَا أَكَّدُ الشَّرَائِعِ مَعَ كَوْنِهَا مَخْصُورَةٌ بِضَرْبِي. ■ فود: (ثُمَّ أَمْرُهُ الْخ) عَطِفَ عَلَى قَوْلِهِ تَغْلِيهِمُ الْخ. ■ فود: (وَلَوْ قَضَاءً) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ شُئْتُ) فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤَافِقُهُ) فِي النَّهَائِيَةِ.

■ فود: (وَلَوْ قَضَاءً) أَيِ: لِمَا فَاتَهُ بَعْدَ السَّبْعِ مُغْنِي وَع ش. ■ فود: (هَنْ الْمُحَرَّمَاتِ) يَتَّبِعِي، وَالْمُكْرَاهَاتِ الظَّاهِرَةِ بِضَرْبِي. ■ فود: (وَبِسَائِرِ الشَّرَائِعِ) كَحُضُورِ الْجَمَاعَاتِ، وَالصَّوْمِ إِنْ أَطَاقَهُ نِهَائِيَةِ. ■ فود: (أَيِ عَقِبَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ) فِي الْمَغْنِيِّ. ■ فود: (بِأَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ الْخ) وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ الصَّبِيَّانِ فَقَدْ يَخْصُلُ مَعَ الْخَمْسِ، بَلِ الْأَرْبَعِ فَقَدْ حَكَى بَعْضُ الْحَقَائِقِ أَنَّ ابْنَ أَرْبَعِ سِنِينَ حَفِظَ الْقُرْآنَ وَنَاطَرَ فِيهِ عِنْدَ الْخَلِيفَةِ فِي زَمَنِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ لَا يَخْصُلُ إِلَّا مَعَ الْعَشْرِ شَرْحُ بِإِفْضَالِ، وَقَوْلُهُ: (بَلِ الْأَرْبَعِ الْخ) قَبْلَ هُوَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ التَّابِعِيُّ كُرْدِي. ■ فود: (وَيُؤَافِقُهُ) أَيِ: تَفْسِيرُ التَّمْيِيزِ بِمَا ذُكِرَ ش. ■ فود: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ أَمْرُ مُمَيِّزٍ الْخ) لَكِنْ يُسَنُّ أَمْرُهُ حَيْثُ يَلِيزُ ش وَشَيْخُنَا.

■ فود: (وَيَضْرِبُ الْخ) يَنْتَجِعُ أَنْ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَهَا وَتَوَقَّفَ فَعَلَّهَا عَلَى الضَّرْبِ ضَرْبَهُ لِيَفْعَلَهَا إِلَّا أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ تَرْكِهَا مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ طَلَبَهَا مِنْهُ حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا مَثَلًا يُضْرَبُ لِأَجْلِ التَّرِكِ فَلْيَتَأْمَلْ سَمِ عَلَى حَاجِ أَهْ ع ش وَقَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ الْخ أَيِ، أَوْ مَعَهُ لَكِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ فَعَلَّهَا عَلَى الضَّرْبِ، بَلِ كَفَى فِيهِ مُجَرَّدُ الْأَمْرِ ثَانِيًا. ■ فود: (ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ) أَيِ: وَإِنْ كَثُرَ خِلَافًا لِمَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ سُرَيْجٍ مِنْ أَنَّهُ لَا يَضْرِبُ فَوْقَ ثَلَاثِ ضَرْبَاتٍ ع ش عِبَارَةً شَيْخُنَا، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَا يَتَجَاوَزُ الضَّارِبُ ثَلَاثًا، وَكَذَا الْمُعْلَمُ فَيُسْنُ لَهُ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ الثَّلَاثَ، وَالْمُعْتَمِدُ أَنْ يَكُونَ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ وَإِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُبْرَحٍ وَلَوْ لَمْ يُفِذْ إِلَّا الْمُبْرَحُ تَرَكَهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِلْبُلْقَيْنِي وَلَوْ تَلَفَ الْوَلَدُ بِالضَّرْبِ وَلَوْ مُعْتَادًا ضَمِنَهُ الضَّارِبُ؛ لِأَنَّ التَّادِيْبَ مَشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ أَهْ بِحَذْفِ فِي الْبُجَيْرِيِّ نَحْوُهُ. ■ فود: (وَجُوبًا) اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا، وَكَذَا ع ش، ثُمَّ قَالَ: وَمَحَلُّ وَجُوبِ الضَّرْبِ مَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ هَرَبُهُ وَضِيَاعُهُ فَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ تَرَكَهُ أَه. ■ فود: (مِمَّنْ ذُكِرَ) أَيِ الْوَلِيِّ أَبَا كَانَ، أَوْ جَدًا، أَوْ نَحْوَهُمَا مِمَّنْ مَرَّ شَيْخُنَا كَالْوَصِيِّ، وَالْقِيَمِ وَغَيْرِهِمَا وَبِعِبَارَةِ ع ش قَضِيَّةٌ هَذَا وَجُوبُ الضَّرْبِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ حَيْثُ لَا وَلِيَّ لَهُ بَلِ قَضِيَّةٌ كَوْنِ

■ فود: (وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا) يَنْتَجِعُ أَنْ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَهَا وَتَوَقَّفَ فَعَلَّهَا عَلَى الضَّرْبِ ضَرْبَهُ لِيَفْعَلَهَا إِلَّا أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ تَرْكِهَا مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ طَلَبَهَا مِنْهُ حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا مَثَلًا يُضْرَبُ لِأَجْلِ التَّرِكِ فَلْيَتَأْمَلْ.

أي على تركها ولو قضاء، أو ترك شرط من شروطها، أو شيء من الشرائع الظاهرة ولو لم يفد إلا المبرح تركهما وفقاً لابن عبد السلام وخلافاً لقول الثلقيني بفعل غير المبرح كالحديث والفرق ظاهر وسيذكر الصوم في بابه (لغش) أي عقيب تمامها لا قبله على المعتد للحديث الصحيح «مروا بالصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها» وفي رواية «مروا أولادكم» وحكمة ذلك التمرين عليها ليعتادها إذا بلغ وأخر الضرب للغش؛ لأنه عُقوبة، والعشر زمن احتيال البلوغ بالاحتلام مع كونه حينئذ يقوى ويحتمله غالباً نعم بحث الأذرع في قرن صغير لا يعرف إسلامه أنه لا يؤمر بها أي وجوباً لاحتمال كفره ولا ينهي

ذلك من الأمر بالمعروف وجوبه ولو مع وجود الولي حيث لم يقم به اهـ. فود: (أي على تركها) إلى قوله: ولو لم يفد في النهاية، والمغني. فود: (أو ترك شرط إلخ) وفي صحة المكتوبات من الطفل قاعداً وجهان رجع بعض المتأخرين المنع وهو مقتضى إطلاقهم وتجريان في المعادة مغني ونهاية قال ع ش وهو المعتد اهـ. فود: (أو بشيء من الشرائع إلخ) هذا مصرح بوجوب الضرب على ترك نحو السواك من السنن المتأكدة لكن في شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع ما كان في معنى الطهارة، والصلاة كالصوم ونحوه؛ لأنه المضروب على تركه وذكر نحوه الزكشي اهـ، ثم رأيت الشارح في شرح الباب ذكر أن ظاهر كلام القمولي الضرب على السنن المذكورة أيضاً وأنه ليس ببعيد ونظر في كلام المهمات ونارح م ر في الضرب على السنن بأن البالغ لا يعاقب على السنن فالصبي أولى اهـ بحذف واعتقد النزاع الرشيدي حيث قال: ولا يضرب على السواك ونحوه من السنن كما نقله سم عن الشارح م ر اهـ واعتقد شيخنا والبجيري ما في شرح الباب. فود: (ولو لم يفد إلا المبرح إلخ) أقروا ع ش وجزم به شيخنا والبجيري كما مر. فود: (تركهما) أي: المبرح وغيره بصري وكردبي.

فود: (أي عقيب تمامها) هذا ظاهر كلامهم لكن قال الصيرفي أنه يضرب في أثناءها وصححه الإسوي وجزم به ابن المفری ويتبعي اعتياده؛ لأن ذلك مظنة البلوغ مغني ونهاية واعتداه ع ش والبجيري وشيخنا، ثم قالوا: المراد بالأثناء ما بعد التايعة فيصدق بأول العاشرة اهـ. فود: (على المعتد) خلافاً للنهاية، والمغني كما مر آنفاً. فود: (نعم بحث الأذرع إلخ) وهو صحيح نهاية قال

فود: (أو شيء من الشرائع الظاهرة) هذا مصرح بوجوب الضرب على تركه نحو السواك من السنن المتأكدة لكن في شرح الروض عن المهمات أن المراد بالشرائع أي في قول الأضلي يجب تعليم الأولاد الطهارة، والصلاة، والشرائع ما كان في معنى الطهارة، والصلاة كالصوم ونحوه؛ لأنه المضروب على تركه وذكر نحوه الزكشي انتهى، ثم رأيت الشارح في شرح الباب ذكر أن ظاهر كلام القمولي الضرب على السنن المذكورة أيضاً وأنه ليس ببعيد، ثم نظر في كلام المهمات ونارح م ر في الضرب على السنن؛ لأن البالغ لا يعاقب على السنن فالصبي أولى فأورد عليه أن الصبي يضرب على تعلم القرآن وهو سنة فاجاب بمنع أنه سنة، بل هو فرض كفاية وبأنه جزة، والحرفة يضرب عليها. فود: (لا قبله على المعتد) في الروض، وكذا أي يضرب في أثناء العاشرة.

عنها لَعَدَمَ تَحَقُّقِ كُفْرِهِ، والأوجه ندب أمره لِيَأْلَفَهَا بعدَ البلوغِ واحْتِمَالِ كُفْرِهِ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ
الْوُجُوبُ فَقَطْ وَلَا يَنْتَهِي وَجُوبُ ذَنْبِكَ عَلَى مَنْ ذَكَرَ إِلَّا بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا وَأَجْرُهُ تَعْلِيمُهُ ذَلِكَ
كَقُرْآنٍ وَأَدَابٍ فِي مَالِهِ، ثُمَّ عَلَى أَبِيهِ وَإِنْ غَلَا، ثُمَّ أُمُّهُ وَإِنْ غَلَتْ وَمَعْنَى وَجُوبِهَا فِي مَالِهِ كَزَكَاتِهِ

ع ش وقال الشَّهابُ الزَّمَلِيُّ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوضِ إِنَّهُ يَجِبُ أَمْرُهُ بِهَا نَظَرًا لِظَاهِرِ الْإِسْلَامِ وَمِثْلُهُ فِي
الْخُطْبِ عَلَى الْجِنَاحِ أَيُّ، ثُمَّ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا فَلَا وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَصِحَّ
الْإِفْتِدَاءُ بِهِ.

(فَرَعَ): قَالَ م: رَيجُوزٌ لِمُؤَدِّبِ الْأَطْفَالِ الْإِيْتَامِ بِمَكَاتِبِ الْإِيْتَامِ أَمْرُهُمْ وَضَرْبُهُمْ عَلَى نَحْوِ الطَّهَارَةِ،
وَالصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ لَهُمْ أَوْصِيَاءُ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ لَمَّا قَرَّرَهُ لِتَعْلِيمِهِمْ كَانَ مُسَلِّطًا لَهُ عَلَى ذَلِكَ فَتَبَّتْ لَهُ هَذِهِ
الْوِلَايَةُ فِي وَقْتِ التَّعْلِيمِ؛ وَلِإِتْمَانِهِمْ ضَائِعُونَ فِي هَذَا الْوَقْتِ لِعَيْنِيَةِ الْوَصِيِّ عَنْهُمْ وَقَطَعَ نَظَرُهُ عَنْهُمْ فِي هَذَا
الْوَقْتِ أَهْ أَقُولُ: يُؤَيِّدُ الْجَوَازَ تَأْيِيدًا ظَاهِرًا أَنَّ الْمُؤَدِّبَ فِي وَقْتِ التَّعْلِيمِ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْمَوْدِعِ لِلرَّقِيقِ،
وَالْمُسْتَعِيرِ لَهُ، وَأَقُولُ: أَيْضًا يَتَّبِعِي أَنَّهُ يَجُوزُ لِمُؤَدِّبٍ مَنْ سَلَّمَهُ إِلَيْهِ وَلَيْلَهُ لَا الْحَاكِمُ أَمْرُهُ وَضَرْبُهُ؛ لِأَنَّهُ
قَرِيبٌ مِنَ الْمَوْدِعِ فِي هَذَا الْوَقْتِ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ أَهْ ش وقال شَيْخُنَا وَالبَجِيرِيُّ وَلِلْمُعَلِّمِ الْأَمْرُ لَا
الضَّرْبُ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ أَه. ة قُود: (إِنَّمَا يَمْتَنِعُ الْوُجُوبُ الْخ) مَحَلٌّ تَأْمَلُ؛ لِأَنَّهَا عَلَى تَقْدِيرِ الْكُفْرِ غَيْرُ
مُتَعَدِّدَةٍ فَاتَى يَنْدُبُ الْأَمْرُ بِصَلَاةٍ مُشْكُوكٍ فِي انْتِقَادِهَا وَعَدَمُ التَّذَبُّبِ هُوَ مُفْتَضَى إِطْلَاقِ قَوْلِ الْأَدْرَعِيِّ فَلَا
يُؤْمَرُ بِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِي. ة قُود: (وَلَا يَنْتَهِي) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا أَتَبَّهُ عَلَيْهِ. ة قُود: (وَلَا يَنْتَهِي
الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، ثُمَّ إِنْ بَلَغَ رَشِيدًا انْتَفَى ذَلِكَ عَنِ الْأَوْلِيَاءِ، أَوْ سَفِيهَا فَوِلَايَةُ الْآبِ مُسْتَمِرَّةٌ فَيَكُونُ
كَالصَّبِيِّ أَه. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ غَيْرَ الْآبِ يَمْنَعُ ذِكْرَ لَيْسَ كَالْآبِ،
وَقَضِيَّةُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ أَنَّهُ كَالْآبِ أَهْ قَالَ ع ش وَذَلِكَ أَنَّهُ أَيَّ حَجٍّ قَالَ وَلَا يَنْتَهِي وَجُوبُ ذَنْبِكَ أَيُّ الْأَمْرِ،
وَالضَّرْبُ عَلَى مَنْ ذَكَرَ إِلَّا بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا فَقَوْلُهُ عَلَى مَنْ ذَكَرَ شَامِلٌ لِغَيْرِ الْآبِ مِنَ الْوَصِيِّ، وَالْقِيمِ
وغيرِهِمَا مِمَّا مَرَّ وَهُوَ وَاضِحٌ، فَإِنَّ وِلَايَةَ غَيْرِ الْآبِ لَا تَنْفَكُ إِلَّا بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا وَهُوَ هُنَا مُتَّفَقٌ أَه.

ة قُود: (رَشِيدًا) أَيُّ: بَأَنَ يُضْلِحَ دِينَهُ بَأَنَ لَا يَقْعَلَ مُحَرَّمًا يُبْطِلُ الْعِدَالَةَ مِنْ كَبِيرَةٍ أَوْ إِضْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ
إِذَا لَمْ تُغْلِبْ طَاعَاتُهُ عَلَى مَعَاصِيهِ وَيُضْلِحَ مَالَهُ بَأَنَ لَا يَتَذَرَّ بَأَنَ يُضَيِّعَهُ بِاحْتِمَالِ غَيْبِ فَاجِسٍ كُرْدِي.

ة قُود: (وَأَجْرُهُ تَعْلِيمُهُ ذَلِكَ) أَيُّ مِنْ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ سَائِرِ الشَّرَائِعِ ع ش. ة قُود: (ثُمَّ أُمُّهُ وَإِنْ
غَلَتْ)، ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ، ثُمَّ أَغْنِيَاءُ الْمُسْلِمِينَ بِجِيرَمِي وَشَيْخُنَا. ة قُود: (كَقُرْآنٍ الْخ) ثُمَّ يَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّ
تَعْلِيمِهِ الْقُرْآنَ وَدَفْعَ أَجْرِهِ مِنْ مَالِهِ، أَوْ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ، أَوْ بِلَا أَجْرَةٍ حَيْثُ كَانَ فِي ذَلِكَ مَضْلَعَةٌ ظَاهِرَةٌ
لِلصَّبِيِّ أَمَّا لَوْ كَانَتْ الْمَضْلَعَةُ فِي تَعْلِيمِهِ صَنْعَةً يُتَّقَى عَلَى نَفْسِهِ مِنْهَا مَعَ احتِيَاجِهِ إِلَى ذَلِكَ وَعَدَمِ تَسِيرِ

ة قُود: (عَلَى مَنْ ذَكَرَ لَا بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا) قَضِيَّتُهُ وَجُوبُ الضَّرْبِ عَلَى الْأُمِّ وَنَحْوِهَا بَعْدَ بُلُوغِهِ سَفِيهَا لَكِنْ
فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ الْمُهِمَّاتِ مَا يُشِيرُ بِخِلَافِهِ فَلْيَنْظُرْ.

ة قُود: (رَشِيدًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ الْمُهِمَّاتِ فَإِنْ بَلَغَ سَفِيهَا فَوِلَايَةُ الْآبِ مُسْتَمِرَّةٌ فَيَكُونُ
كَالصَّبِيِّ انْتَهَى وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ غَيْرَ الْآبِ يَمْنَعُ ذِكْرَ لَيْسَ كَالْآبِ فِي ذَلِكَ وَقَضِيَّةُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ أَنَّهُ كَالْآبِ.

وَنَفَقَةٍ مُمَوَّنَةٍ وَبَدَلٍ مُثْلِفَةٍ تُبَوِّئُهَا فِي ذِمَّتِهِ وَوُجُوبُ إِخْرَاجِهَا مِنْ مَالِهِ عَلَى وَلِيِّهِ فَإِنْ بَقِيََتْ إِلَى كَمَالِهِ وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ لَزِمَ إِخْرَاجُهَا وَبِهَذَا يُجْتَمَعُ بَيْنَ كَلَامِهِمُ الْمُتَنَاقِضِ فِي ذَلِكَ.

(تنبية) ذَكَرَ السَّمْعَانِيُّ فِي زَوْجَةِ صَغِيرَةٍ ذَاتِ أَبَوَيْنِ أَنَّ وَجُوبَ مَا مَرَّ عَلَيْهِمَا فَالزَّوْجِ وَقَضِيَّتِهِ وَوُجُوبَ ضَرْبِهَا بِهِ وَلَوْ فِي الْكَبِيرَةِ صَرَّحَ جَمَالُ الْإِسْلَامُ بِأَنَّ الْبُزْرِيَّ يَتَقَدِّمُ الزَّوْجَ نِسْبَةً لِبُزْرِ الْكَثَّانِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِمَعْرُوفٍ لَكِنْ إِنْ لَمْ يَخْشَ نُشُورًا أَوْ أَمَارَتَهُ وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ إِطْلَاقِ

التَّفَقُّعِ لَهُ إِذَا اشْتَمَلَ بِالْقُرْآنِ فَلَا يَجُوزُ لَوَلِيِّهِ شُغْلُهُ بِالْقُرْآنِ وَلَا بَتَعْلُمِ الْعِلْمِ، بَلْ يَشْغَلُهُ بِمَا يَمُودُ عَلَيْهِ مِنْهُ مَضْلُحَةٌ وَإِنْ كَانَ ذَكِيًّا وَظَهَرَتْ عَلَيْهِ عَلَامَةُ التَّجَابَةِ نَعَمْ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ لِصِحَّةِ عِبَادَتِهِ يَجِبُ تَعْلِيمُهُ لَهُ وَلَوْ بَلِيدًا وَيَصْرِفُ أَجْرَةَ التَّعْلِيمِ مِنْ مَالِهِ عَلَى مَا مَرَّ وَلَا فَرْقَ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ كَوْنِ أَبِيهِ قَبِيحًا وَعَدِيمًا بَلِ الْمَدَارُ عَلَى مَا فِيهِ مَضْلُحَةُ الصَّبِيِّ ع. ش. □ فَوُدَّ: (فِي ذِمَّتِهِ) أَيُّ: الصَّبِيِّ ع. ش. □ فَوُدَّ: (وَوُجُوبُ إِخْرَاجِهَا الْخ) غُطِّفَ عَلَى وَمَعْنَى الْخِ وَيُحْتَمَلُ عَلَى: وَأَجْرَةُ الْخ. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ بَقِيََتْ) أَيُّ: نَحْوُ الْأَجْرَةِ. □ فَوُدَّ: (وَبِهَذَا) الْإِشَارَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى قَوْلِهِ وَمَعْنَى وَجُوبِهَا الْخِ مَعَ قَوْلِهِ وَوُجُوبُ إِخْرَاجِهَا الْخِ.

□ فَوُدَّ: (فَالزَّوْجُ) أَيُّ: فَإِنْ فَقِدَا، وَتَرَكَ التَّعْلِيمَ فَعَلَى الزَّوْجِ. □ فَوُدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيُّ: قَضِيَّةُ كَلَامِ السَّمْعَانِيِّ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ فِي الْكَبِيرَةِ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ ضَرْبُ زَوْجَتِهِ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا إِذْ مَحَلُّ جَوَازِ ضَرْبِهَا لَهَا فِي حَقِّ نَفْسِهِ لَا فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي فِتَاوَى ابْنِ الْبُزْرِيِّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَمْرُهَا بِالصَّلَاةِ وَضَرْبُهَا عَلَيْهَا إِنْ وَافَقَهُ م. ر. وَابْنُ الْجَزَيْرِيِّ وَشَيْخُنَا فَقَالَا وَمِثْلُ الْمُعْلَمِ الزَّوْجُ فِي زَوْجَتِهِ فَلَهُ الْأَمْرُ لَا الضَّرْبُ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ وَإِنْ كَانَ لَهُ الضَّرْبُ لِلنُّشُورِ أَهْ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ الْخِ أَيُّ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَمْرُهَا بِذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَخْشَ نُشُورًا وَلَا أَمَارَتَهُ لَوُجُوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ عَلَى عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ، وَالزَّوْجُ مِنْهُمْ، وَقَوْلُهُ م. ر. ضَرْبُ زَوْجَتِهِ أَيُّ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ أَمَّا الصَّغِيرَةُ فَلَهُ ضَرْبُهَا إِذَا كَانَتْ فَائِدَةُ الْأَبَوَيْنِ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ وَقَوْلُهُ م. ر. وَفِي فِتَاوَى ابْنِ الْبُزْرِيِّ الْخِ ضَمِيفٌ أَه. □ فَوُدَّ: (فَالزَّوْجُ) فَإِنْ قُلْتُ: يَرُدُّهُ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الزَّوْجَ لَهُ الضَّرْبُ لِحَقِّهِ لَا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ كَغَيْرِهِ، قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَرُدُّهُ لِحَقِّهِ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ تَتَّبِعْ هَذِهِ الْوَلَايَةَ الْخَاصَّةَ بِأَنَّ فَقِدَ أَبَوَاهَا، بَلْ قَدْ يُقَالُ: يَتَّبِعِي ثُبُوتَ ذَلِكَ مَعَ وَجُودِ أَبَوَيْهَا حَالِ غَيْبَتِهِمَا عَنْهَا؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ حَيْثُ لَا يَنْقُصُ عَنِ مُسْتَعِيرِ الرِّقَبِيِّ وَوَدِيعِهِ بِجَمِيعِ أَنْ لِكُلِّ وَلَايَةٍ وَتَسْلُطًا وَمُجَرَّدُ أَنْ الرِّقَبِيِّ مَالٌ لَا يُؤْثَرُ هُنَا سَم. □ فَوُدَّ: (إِنْ لَمْ يَخْشَ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِخِلَافِ مَا إِذَا خَشِيَ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ عَلَيْهِ أَه. □ فَوُدَّ: (وَهَذَا) أَيُّ الْقَوْلُ بِالْوُجُوبِ إِنْ لَمْ يَخْشَ نُشُورًا أَوْ أَمَارَتَهُ.

□ فَوُدَّ: (فَالزَّوْجُ) فَإِنْ قُلْتُ: يَرُدُّهُ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الزَّوْجَ لَهُ الضَّرْبُ لِحَقِّهِ لَا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ كَغَيْرِهِ قُلْتُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَرُدُّهُ لِحَقِّهِ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ تَتَّبِعْ هَذِهِ الْوَلَايَةَ الْخَاصَّةَ بِأَنَّ فَقِدَ أَبَوَاهَا، بَلْ قَدْ يُقَالُ: يَتَّبِعِي ثُبُوتَ ذَلِكَ مَعَ وَجُودِ أَبَوَيْهَا حَالِ غَيْبَتِهِمَا عَنْهَا؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ حَيْثُ لَا يَنْقُصُ عَنِ مُسْتَعِيرِ الرِّقَبِيِّ وَوَدِيعِهِ بِجَمِيعِ أَنْ لِكُلِّ وَلَايَةٍ وَتَسْلُطًا أَوْ مُجَرَّدُ أَنْ الرِّقَبِيِّ مَالٌ لَا يُؤْثَرُ هُنَا. □ فَوُدَّ: (إِنْ لَمْ يَخْشَ نُشُورًا) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِخِلَافِ مَا لَوْ خَشِيَ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ عَلَيْهِ انْتَهَى.

الزركشي الندب وقول غيره في الوجوب نظر، والجواز مُحْتَمَلٌ وأوّل ما يلزم المُكَلَّفُ الجاهل بالله تعالى معرفته تعالى عند الأكثرين وعند غيرهم النظر المؤدّي إليها ووجوبها قطعي وشرعي لا عقلي على الأصح ويلزم من كونه شرعيًا توقّفه على معرفة النبي ﷺ وبهذا يتضح ما صرّح به السمعاني من أنّها أوّل الواجبات مطلقًا لا يقال هذا أيضًا يتوقّف على ذاك فجاء الدور؛ لأننا نقول هذا توقّف بوجهه وذلك توقّف بالكمال فلا دور وإن قلنا الواجب المعرفة بوجه ما؛ لأنّ الحيثية بذلك الوجه مختلفة بالاعتبار ومز أوّل الكتاب إشارة لذلك.

• فود: (وأوّل ما يلزم المُكَلَّفُ إلخ) اعلم أنّ نفس معرفته تعالى يُمكنُ حصولها بالشرع، والمعلّ إذ كلّ منهما يدلّ عليه وأنّ وجوب المعرفة بالشرع إذ لا حكم قبل الشرع عندنا وأنّ نفس معرفة النبي لا تتوقّف على وجوب معرفة الله تعالى، بل على نفس معرفته تعالى وأنّ وجوب معرفته يتوقّف على معرفة النبي فتأمل ذلك مع ما قاله يتضح لك الحال وما فيه سم. • فود: (وعند غيرهم النظر إلخ) قد يقال: إنّ كفى التقليد في المعرفة لم يجب النظر وإلا وجب فليتأمل سم. • فود: (لا عقلي إلخ) أي: خلافًا للمعتزلة وكثير من الماتريدية. • فود: (من كونه) أي: الوجوب. • فود: (وبهذا) أي: بتوقّف الوجوب على معرفة النبي ﷺ. • فود: (هذا أيضًا متوقّف على ذلك إلخ) إنّ أراد أنّ معرفة النبي متوقّفة على معرفة الله تعالى كما أنّ معرفة الله تعالى متوقّفة على معرفة النبي فالمشبه به ممنوع لما تقدّم أنّ المتوقّف على معرفة النبي وجوب معرفة الله تعالى لا نفس معرفته تعالى وإنّ أراد أنّ معرفة النبي متوقّفة على وجوب معرفة الله تعالى كما أنّ وجوب معرفته تعالى متوقّف على معرفة النبي فالمشبه به ممنوع وإنّ معرفة النبي موقوفة على معرفة الله تعالى كما أنّ وجوب معرفته تعالى موقوف على معرفة النبي فقولُه فجاء الدور ظاهر السقوط من غير حاجة إلى التكلّفات التي ذكرها لظهور أنّ الموقوف في المشبه به وهو وجوب معرفة الله غير معرفة الله تعالى الموقوف عليه في المشبه. • فود: (هذا) أي: توقّف معرفة النبي، وقوله بوجه لعله أراد به من حيث بُرئته وقوله وذلك أي توقّف معرفة الله تعالى وقوله بالكمال يعني لإمكان معرفته تعالى بالمعلّ أيضًا. • فود: (وإن قلنا الواجب المعرفة بوجه ما) لا يخفى ما في جعله هذا غاية، بل كان ينبغي أن يقول بعبده فلا دور أيضًا؛ لأنّ إلخ، ثم قوله المعرفة بوجه ما لعله أراد به معرفة الله تعالى من حيث وجوبها لا ذاتها. • فود: (لأنّ الحيثية في ذلك إلخ) لعله أراد به أنّ معرفة الله تعالى موقوفة من حيث وجوبها وموقوف عليها من حيث نفسها وكان الأخصر الأوضح؛ لأنّ الوجهين متغايران وقوله بالاعتبار الأوّل إسقاطه إذ المختلف بالاعتبار إنما هو المُقَيّد، وأما القيدان

• فود: (وأوّل ما يلزم المُكَلَّفُ الجاهل بالله تعالى معرفته) اعلم أنّ نفس معرفته تعالى يُمكنُ حصولها بالشرع، والمعلّ إذ كلّ منهما يدلّ عليه وأنّ وجوب المعرفة بالشرع إذ لا حكم قبل الشرع عندنا وأنّ نفس معرفة النبي لا يتوقّف على وجوب معرفة الله تعالى، بل على نفس معرفته تعالى وأنّ وجوب معرفته يتوقّف على معرفة النبي فتأمل ذلك مع ما قاله يتضح لك الحال وما فيه. • فود: (وعند غيرهم النظر المؤدّي إليها) قد يقال إنّ كفى التقليد في المعرفة لم يجب النظر وإلا وجب فليتأمل.

(ولا) قضاء (على) شخص (ذي حيض)، أو نفاس ولو في ردة كما مر إذا طهر، بل يحرم عليه كما مر أول الحيض (أو) ذي (جنون أو إغماء)، أو سكر بلا تعد إذا أفاق إلا في زمن الردة كما مر (بخلاف) ذي (السكر)، أو الجنون، أو الإغماء المتعدي به إذا أفاق منه فإنه يلزمه القضاء وإن ظن متناول المسكر أنه ليلته لا يسكره لتعديه، وكذا يجب القضاء على من أغمى عليه أو سكر بتعد، ثم جرح، أو أغمى عليه أو سكر بلا تعد مدة ما تعدى به وإن عرف وإلا فما ينتهي

فمختلفان حقيقة. **قود:** (شخص) دفع به كالمحلي ما يرد على المني من أن الحيض صفة المرأة فالمنايب للمصنف أن يقول ذات حيض، وإنما عبر المصنف بذلك المخوج للتأويل لعطف الجنون الشامل للذكر والأنثى على الحيض ع ش. **قود:** (أو نفاس إلى قوله وظاهر إلخ) في المغني إلا قوله، بل يخرم إلى المني وإلى قوله وقد يعكر في النهاية إلا ما ذكر. **قود:** (بل يخرم) اعتمد الشهاب الرملي، والنهاية، والمغني وسم الكراهة، والإنعقاد. **قود:** (أو ذي جنون، أو إغماء إلخ) سواء قل زمن ذلك أم طال وإنما وجب قضاء الصوم على من استغرق إغماءه جميع النهار لما في قضاء الصلاة من الحرج لكثرتها بتكررها بخلاف الصوم نهاية ومغني. **قود:** (أو سكر) ومثل ما ذكر المغنوه، والمبرزم مغني ونهاية وشرح بأنفضل وفي القاموس المغنوه هو ناقص العقل، أو فايد، والمبرزم هو الذي أصابته علة يهذي فيها اه. **قود:** (بلا تعد) انظر هل من الجنون بالتعدي الحاصل لمن يتعاطى الخلاوى، والأوراد بغير طريق موصل لذلك أو لا؟ الأقرب الثاني؛ لأن ضابط التعدي أن يعلم ترتب الجنون على ما تعاطاه ويفعله وهذا ليس كذلك ع ش. **قود:** (المتعدي به) فلو جهل كونه محرماً، أو أخره عليه، أو أكله لقطع غيره بعد زوال عقله يدا له مثلاً متأكلاً لم يكن متعدياً فيسقط عنه القضاء لمؤذره نهاية ومغني قال ع ش قوله م ر، أو أكله ومثله ما لو أطعمه غيره لذلك ولم يعلم به ويتقى الكلام في أن الفاعل هل يجوز له ذلك لما فيه من المضلحة للإكل، أو لا؟ لأنه ليس له التصرف في بدن غيره فيه نظر ولا يعمد الأول لقصد الإصلاح المذكور حيث كان عالماً بأسباب المضلحة، أو أخره بها بقه اه. **قود:** (وإن ظن إلخ) ظاهره وإن استند ظنه لخبر عدل، أو عدول ويتبني خلافه ع ش وقوله ويتبني إلخ فيه نظر. **قود:** (إن عرف) أي: أمد ما تعدى به. **قود:** (حالاً) توجهه أن السكر له أمد ينتهي به ويتبني عنده بخلاف الردة فإنها لا تنتهي ولا تنتفي إلا بالإسلام ولم يوجد بصري. **قود:** (وكذا يجب القضاء على من أغمى عليه إلخ) اعلم أن القسم العقلي يقتضي شيئاً وثلاثين صورة من ضرب الجنون، والإغماء، والسكر في نفسها وضرب التسعة الحاصلة في الوقوع في الردة، والوقوع في غيرها وضرب الثمانية عشر الحاصلة في اثنتين التعدي وعده فالجملة ما ذكر فالواقع في الردة يجب فيه القضاء مطلقاً، والواقع في غيرها يجب فيه

قود: (ولا على ذي حيض) أي: لكن يصح قضاء الحائض كما أفنى به شيخنا الشهاب الرملي.

قود: (بل يخرم) أي: أو يكره. **قود:** (أو ذي جنون) في فتاوى السيوطي المجنون هل يجوز له قضاء ما فات إذا أفاق من صلاة، أو صوم أم يستحب أم يكره، الجواب: القضاء للمجنون مستحب ذكره في المهمات انتهى وسباني في كلام الشارح التصريح بتدبيه.

إليه الشكر غالباً، والإغماء بمعرفة الأطباء لا ما بعده بخلاف مدة جنون الثرثد كما مر؛ لأن من جن في رذته مرتد في جنونه حكماً ومن جن مثلاً في شكره ليس يسكران في دوام جنونه قطعاً وظاهراً ما تقرر أن الإغماء يقبل طرؤ إغماء آخر عليه دون الجنون وأنه يمكن تمييز انتهاء الأول بعد طرؤ الثاني عليه وفي تصوّر ذلك بعد إلا أن يقال إن الإغماء مرض وللأطباء دخل في تمايز أنواعه ومددتها بخلاف الجنون وقد يكثر عليه ما أفهمه كلامهم أيضاً من دخول شكر على شكر إلا أن يقال إن الشكر يتميز خارجاً بالشدة، والضعف فالتمييز بين أنواعه ممكن ويندب القضاء لنحو مجنون لا يلزمه، ثم وقت الضرورة السابق أنه يجري في سائر الصلوات هو وقت زوال موانع الوجوب. (و) حكمه أنه (لوزالت هذه الأسباب) الكفر الأصلي، والصبا ونحو الحيض، والجنون (و) قد (بقي من) آخر (الوقت تكبيرة)

القضاء مع التعدي ولا يجب مع عذبه وغير المتعدي به الواقع في المتعدي به يجب فيه القضاء مدة المتعدي به فقط مداينته أو بخير مني. (و) (والإغماء) غطف على الشكر. (و) (لا ما بغضه) الأولى الثاني. (و) (وظاهر ما تقرر) وهو قوله، وكذا يجب القضاء على من أغمى عليه إلخ.

(و) (بخلاف الجنون) لا شبهة أن منه ما هو مرض بصرى عبارة عن قد يعارضه قولهم في زوال العقل إذا أخبر الأطباء بمؤده انتظر وقد يجاب بأنه لا يلزم من ظهور علامات لهم يستدلون بها على إمكان المؤد دخول جنون على جنون؛ لأن الأول حصل به زوال العقل وحيث زال فلا يمكن تكرره ما دام الجنون قائماً؛ لأن العقل شيء واحد فلا يمكن تكرره زواله اهـ وقد يمنع هذا الجواب بتنوع الجنون كالإغماء، والشكر كما يأتي في الشارح. (و) (وقد يكثر عليه) أي: يشكل على الجواب عن بعيد تصوّر التمييز، والحاصل أن الإغتراض بعيد تصوّر التمييز جارٍ في دخول شكر على شكر مع عدم جريان ذلك الجواب فيه قاله الكردى، والظاهر، بل المتعين أن ضمير عليه راجع إلى قوله بخلاف الجنون، والحاصل أن الجنون نظير الشكر وقد أفهم كلامهم السابق أيّاً دخول شكر على شكر.

(و) (بتمييز خارجاً إلخ) قد يقال: والجنون كذلك، والحاصل أن الذي يظهر أن محمل كلامهم المذكور على مجرد التصوير لا قصد الاحتراز أي في تصوّر طرؤ جنون على آخر بصري وهو صريح فيما قلته أيّاً في مرجع ضمير عليه. (و) (ويندب) إلى قوله ومن شروطها في النهاية، والمفني إلا قوله آخر وقوله القاصر. (و) (لنحو مجنون) أي: كالمفني عليه، والسكران وقوله لا يلزمه أي لعدم التعدي. (و) (السابق أنه إلخ) صفة وقت الضرورة. (و) (هو وقت إلخ) خبره قوله: مانع الوجوب بين به أن في التغيير بالأسباب تجوزاً ولعل العلاقة الضدية فإن المانع مضاد للسبب ع ش.

(و) (ونحو الحيض إلخ) أي: كالتفاس، والإغماء، والشكر ع ش.

(و) (سني) (وقد بقي من الوقت تكبيرة إلخ) ولا يشترط أن يذكر مع التكبيرة قدر الطهارة على

(و) (وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة وجبت الصلاة) وفي قول يشترط ركعة، وشروط الوجوب على

أَي قَدْرُهَا (وَجِبَتْ الصَّلَاةُ) أَي صَلَاةُ الْوَقْتِ إِنْ بَقِيَ سَلِيمًا زَمَنٌ يَسَعُ أَخْفَ مُمَكِّنٍ مِنْهَا كَرَكْعَتَيْنِ لِلْمُسَافِرِ الْقَاصِرِ وَمِنْ شُرُوطِهَا: (قَوْلُ الْمُخْتَصِي قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ فِعْلُهَا وَقَوْلُهُ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ وَقَوْلُهُ أَمَّا الصَّبِيُّ فَوَاضِحٌ) لَيْسَ فِي نَسْخِ الشَّارِحِ الَّتِي بَأَيْدِينَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ خِلَافًا لِمَنْ نَارَعَ فِي

الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ لِلصَّلَاةِ لَا لِلزُّومِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (أَي قَدْرُهَا) أَي: قَدْرُ زَمَانِهَا فَاتَّكَرَّرَ نِهَائَةً وَمُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (أَخْفَ مُمَكِّنٍ إِلَخ) أَي: مِنْ فِعْلِ تَفْسِيحٍ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (كَرَكْعَتَيْنِ إِلَخ) أَي: وَأَرْبَعٍ لِلْمُعْتَمِدِ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (الْقَاصِرُ) أَيِ الْجَامِعِ لَشُرُوطِ الْقَصْرِ سَمِ وَإِنْ أَرَادَ الْإِنْتِمَاءَ، بَلْ وَإِنْ شَرَعَ فِيهَا عَلَى قَصْدِ الْإِنْتِمَاءِ فَعَادَ الْمَانِعُ بَعْدَ مُجَاوِزَةِ رَكْعَتَيْنِ فَتَسْتَقِرُّ فِي ذِمَّتِهِ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَمِنْ شُرُوطِهَا) اعْتَمَدَ النِّهَائَةَ، وَالْمُعْنَى وَالشَّهَابُ الرَّنَلِيُّ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ اغْتِيَارُ قَدْرِ الطَّهَارَةِ مِنْهَا فَقَطْ دُونَ قَدْرِ السُّنَنِ، وَالتَّحَرِّيُ فِي الْقِبْلَةِ وَزَادَ الْمُعْنَى وَيَدْخُلُ فِي الطَّهَارَةِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي الْخُبْثُ، وَالْحَدَّثُ أَضَعُفٌ، أَوْ أَكْبَرُ أَهْ وَقَالَ ع ش ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ اغْتِيَارُ قَدْرِ فِعْلِ الطَّهَارَةِ وَإِنْ أَتَيْنَاهُ تَقْدِيمَ الطَّهَارَةِ عَلَى زَوَالِ الْمَانِعِ بَانَ كَانَ الْمَانِعُ الصَّبَا أَوْ الْكُفْرُ وَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَى مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ طَرَأَ الْمَانِعُ فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْخُلُوعُ بِقَدْرِ طَهَرٍ يُمَكِّنُ تَقْدِيمَهُ أَهْ وَبِعِبَارَةِ الْبُجَيْرِيِّ عَنْ سَمِ أَيِ قَدْرِ طَهَرٍ وَاحِدٍ إِنْ كَانَ طَهَرٌ رَفَاهِيَةً فَإِنْ كَانَ طَهَرٌ ضَرُورَةً اشْتَرَطَ أَنْ يَخْلُو قَدْرَ أَطْحَارٍ بِتَمَدُّدِ الْفُرُوضِ أَهْ. هـ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَخِلَافًا لِلْمُعْنَى، وَالنِّهَائَةِ

الْقَوْلَيْنِ بَقَاءُ السَّلَامَةِ مِنَ الْمَوَانِعِ بِقَدْرِ فِعْلِ الطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةُ أَخْفَ مَا يُمَكِّنُ، وَالْأَوْجِهَةُ عَدَمُ اغْتِيَارِ كُلِّ مِنَ السُّنَنِ، وَالتَّحَرِّيُ فِي الْقِبْلَةِ وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُذَكَّرَ مَعَ التَّكْبِيرَةِ، أَوْ الرُّكْعَةُ قَدْرَ الطَّهَارَةِ عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ لِلصَّلَاةِ لَا لِلزُّومِ وَلِإِنَّمَا لَا تَخْتَصُّ بِالْوَقْتِ أَهْ مِنْ شَرْحِ م ر بِاخْتِصَارٍ. هـ قَوْلُهُ: (وَجِبَتْ الصَّلَاةُ) أَيِ قِيلَ زَمَنُ الْكَافِرِ الَّذِي اسْتَلَمَ قَضَاؤُهَا وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ. هـ قَوْلُهُ: (لِلْمُسَافِرِ الْقَاصِرِ) قَدْ يَقْتَضِي الْوَصْفُ بِالْقَاصِرِ اغْتِيَارَ مَا عَزَمَ عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ عَزَمَ عَلَى تَرْكِ الْقَصْرِ اغْتِيَارُ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهَذَا الْوَصْفِ الْإِشَارَةُ إِلَى شُرُوطِ السَّفَرِ وَبِعِبَارَةِ الْعُبَابِ كَالْمَقْصُورَةِ إِنْ كَانَ مُسَافِرًا أَهْ. هـ قَوْلُهُ: (وَمِنْ شُرُوطِهَا) يَدْخُلُ فِيهَا السَّفَرُ وَطَهَارَةُ الْحَدِيثِ، وَالْخُبْثُ، وَالْإِجْتِهَادُ وَاعْتَمَدَ م ر عَدَمَ اغْتِيَارِ قَدْرِ السُّنَنِ، وَالْإِجْتِهَادُ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ اخْتَصَّ شُرُوطُ الصَّلَاةِ وَآكَدَهَا بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا صَلَاةٌ مُجَزَّةٌ بِلا طَهَارَةٍ وَلَنَا صَلَاةٌ مُجَزَّةٌ بِلا سُنَنِ كَمَا فِي صَلَاةِ فَاوَيْدِ السُّنَةِ وَبِلا اجْتِهَادٍ كَمَا فِي نَقْلِ السَّفَرِ. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ فِعْلُهَا إِلَخ) قَدْ يُقَالُ: قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ نَحْوَ السُّنَنِ، وَالْإِجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ لَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ نَحْوِ الْحَائِضِ، وَالتَّنَاسُلِ لِإِنْكَانِ الْإِنْيَانِ بِهَا حَالِ الْمَانِعِ، بَلْ وَقَبْلَ وَجُودِهِ، بَلْ يَجْزِي ذَلِكَ فِي نَحْوِ الْمُعْنَى عَلَيْهِ، وَالْمُجْنُونِ لِإِنْكَانِ إِنْيَانِهِمَا بِذَلِكَ قَبْلَ عَارِضِهِمَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِتَخَلُّلِ الْعَارِضِ الَّذِي لَا يُطْلَبُ مَعَهُ ذَلِكَ. هـ قَوْلُهُ: (مَا يُعْلَمُ مِنْهُ) يُتَأَمَّلُ ذَلِكَ. هـ قَوْلُهُ: (أَمَّا الصَّبِيُّ فَوَاضِحٌ إِلَخ) خَالَفَ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّبِيِّ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَقَالَ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّ الصَّبِيَّ لَوْ بَلَغَ آخِرَ الْوَقْتِ اشْتَرَطَ الْإِلْزَامُ بِصَاحِبِيهِ خُلُوعَهُ مِنَ الْمَوَانِعِ قَدْرًا يَسَعُ أَخْفَ مُجَزِّيٍّ مِنْ نَحْوِ طَهَرٍ وَإِنْ صَحَّ تَقْدِيمُهُ وَغَيْرُهُ مِمَّا مَرَّ وَلَوْ بَلَغَ أَوَّلَ الْوَقْتِ لَمْ يُشْتَرَطَ الْإِلْزَامُ بِصَاحِبِيهِ خُلُوعَهُ قَدْرًا يَسَعُ طَهَرًا يَصِحُّ تَقْدِيمُهُ وَكَانَ الْقِيَاسُ اشْتِرَاطَ الْإِسْتِغْسَاءِ هُنَا لِلطَّهَرِ مُطْلَقًا بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ ثُمَّ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ الْخِطَابُ بِهَا فِي الْوَقْتِ مِنْ وَلِيٍّ وَهُنَا لَمْ يَتَوَجَّهْ إِلَيْهِ شَيْءٌ فِي

بعضها ومن مؤذاة لزمته تغليباً للإيجاب كما لو اقتدى مسافرٌ بمُتِمِّمٍ لحظةً من صلاته يلزمه الإتمام وكان قياسه الوجوب بدون تكبيرة لكن لما لم يظهر ذلك غالباً هنا أسقطوا اعتباره لفسر تصوّره إذ المدارُ على إدراك قدر جزءٍ محسوسٍ من الوقت وبه يُفَرَّقُ بين اعتبارِ التكبيرة هنا دون المقيس عليه؛ لأنَّ المدارَ فيه على مجرّد الربط وسُمِعَ لِمَا يَأْتِي أَنَّ محلَّ عَدَمِ الوجوب بإدراكِ دون تكبيرة إذا لم تُجَمَّع مع ما بعده والا لزمَت معها إن خلا من الموانع قدرُهما (وفي قولٍ يُشترطُ ركعةً) بأخف ما يُمكن لِيُخَبِّرَ من أدرك ركعةً السابِقَ وجوابه أَنَّ الحديثَ مُحْتَمِلٌ، والقياسُ المذكورُ واضحٌ فَتَقَيَّنَ الأخذُ به وإنما لم تُدرك الجُمُعة بدون ركعة؛ لأنّه إدراك إسقاطٍ وهذا إدراك إيجابٍ فاحتيطُ فيهما (والأظهر) على الأوّل (وجوب الظهر) مع المصير (بإدراك تكبيرة آخِر) وقت (المصير) وجوب (المغرب) مع العشاء بإدراك

في التَّحَرِّي في القِبْلَةِ، والسَّرِّ بِضَرْيٍ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ مُؤَذَاةٍ) أَي: كَالصُّبْحِ فَيَمَنْ أَذْرَكَ مِنْ آخِرِ وَقْتِ الْعِشَاءِ قَدْرَ تَكْبِيرَةٍ مَثَلًا سَم. □ فَوَدَّ: (أَسْقَطُوا اِغْتِيَاةَ) أَي فَلَ تَلْزَمُ بِإِذْرَاكِهِ وَإِنْ تَرَدَّدَ فِيهِ الْجَوْنِيُّ نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَسَمِعْتُمْ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ مَحَلَّ هَدَمِ الْوُجُوبِ الْإِنْفِ) بِغْنِي فِي مَسْأَلَةِ طُرُوقِ الْمَانِعِ فِي الْمَصِيرِ وَقَدْ أَذْرَكَ مِنْ وَقْتِ الظُّهْرِ دُونَ تَكْبِيرَةٍ وَحَيْثُ فَقَدْ يُقَالُ: إِنْ كَانَتْ الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ بِإِذْرَاكِ الْإِنْفِ لِلْسَّبِيَةِ فَمَحَلُّ تَأْمُلٍ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَجِبْ ثُمَّ بِإِذْرَاكِ دُونَ التَّكْبِيرَةِ، بَلْ بِالتَّبَعِيَةِ لِلْمَصِيرِ وَإِنْ كَانَتْ لِلْمَعِيَةِ فَلَا يَضِلُّ ذَلِكَ تَقْيِيدًا لِمَا هُنَا، ثُمَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ عِنْدَ عَدَمِ إِذْرَاكِ تَكْبِيرَةٍ لِيَشْمَلَ مَنْ لَمْ يُذْرِكْ دُونَهَا أَيْضًا فَإِنَّهُ سَيَأْتِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الظُّهْرُ أَيْضًا بِضَرْيٍ. □ فَوَدَّ: (قَدْرُهُمَا) أَي: وَقَدَّرُ شُرُوطَ الصَّلَاةِ عَلَى مُخْتَارِهِ وَقَدَّرِ الطَّهَارَةَ فَقَطَّ عَلَى مُخْتَارِ النَّهَائَةِ، وَالْمُغْنِي وَغَيْرِهِمَا. □ فَوَدَّ: (بِأَخْفٍ) إِلَى قَوْلِهِ هَذَا إِنْ لَمْ يَشْرُغْ فِي النَّهَائَةِ، وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَمَا لَزِمَهُ. □ فَوَدَّ: (بِأَخْفٍ مَا يُمكن) أَي: لِأَيِّ أَحَدٍ كَانَ مَحَلُّهُ وَمُغْنِي وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ حَيْثُ اعْتَبِرَ فِيهِ فِعْلٌ نَفْسِهِ بِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى مُضَيِّ زَمَنِ يَتِمُّكَ فِيهِ مِنَ الْفِعْلِ، وَالْمَدَارُ هُنَا عَلَى وَجُودِ زَمَنِ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْبَيَادَةِ ش. □ فَوَدَّ: (إِنَّ الْحَدِيثَ مُحْتَمَلٌ) أَي: لِأَنَّ بُرَادَ فِيهِ إِذْرَاكَ الْأَدَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ سَم. □ فَوَدَّ: (وَالْقِيَاسُ الْمَذْكُورُ) أَي: فِي قَوْلِهِ كَمَا لَوْ اقْتَدَى مُسَافِرٌ الْإِنْفِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَي: إِذْرَاكَ الْجُمُعَةِ (إِذْرَاكَ إِسْقَاطِ) أَي: إِذْرَاكَ مُسْقِطِ الْوُجُوبِ الظُّهْرِ (وَهَذَا) أَي: إِذْرَاكَ صَلَاةِ الْوَقْتِ (إِذْرَاكَ إِيْجَابِ) أَي: إِذْرَاكَ مُوجِبِ لَهَا.

الوقت أضلاً وقد يُجاب بأنّه بالكمال هُنا تبيّن أنّه من أهل الخطاب بذلك الفرض في الوقت مع إمكان إيقاعه فيه لم يُغْتَر له الظُّهْر الذي يُمكن تقدُّمُه لمساواته للمُكَلَّفِ مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ حَيْثُ بِخِلَافِهِ، ثُمَّ فَاغْتَرَّ لَهُ ذَلِكَ أَهْ بَقِيَ أَنْ لِقَائِي أَنْ يَقُولَ إِذَا كَفَى تَمَكَّنَ الْكَافِرُ مِنَ الْفِعْلِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِزَالَةِ الْمَانِعِ بِالنِّسْبَةِ لِلشُّرُوطِ فَهَلَّا كَفَى كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِنَفْسِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَجِبَ وَإِنْ لَمْ يُذْرِكْ بَعْدَ الْإِسْلَامِ قَدْرَ تَكْبِيرَةٍ.

□ فَوَدَّ: (وَمِنْ مُؤَذَاةٍ) كَالصُّبْحِ فَيَمَنْ أَذْرَكَ مِنْ آخِرِ وَقْتِ الْعِشَاءِ قَدْرَ تَكْبِيرَةٍ مَثَلًا. □ فَوَدَّ: (إِنَّ الْحَدِيثَ مُحْتَمَلٌ) أَي: لِأَنَّ بُرَادَ فِيهِ إِذْرَاكَ الْأَدَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ. □ فَوَدَّ: (وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ الظُّهْرِ الْإِنْفِ) فِي فِتَاوَى

تكبيرة (آخِر) وقت (العشاء) لائتِحادِ الوقتين في العُدْرِ ففي الضرورة أولى ويُشترط بقاء سلامته هنا أيضًا بقدر ما مر وما لزمه فلو بَلَغ، ثُمَّ جُنْ مثلاً قبل ما يسع ذلك فلا لزوم وإن زال الجنون فوراً على ما اقتضاه إطلاقهم نعم إن أدرك ركعة آخِرِ العصر مثلاً فعاد المانع بعد ما يسع المغرب وجبت فقط ليقدمها بكونها صاحبة الوقت وما فضل لا يكفي للمصير هذا إن لم يشرع فيها قبل الغروب ولا تميّزت لقدم تمكنه من المغرب وتوزع فيه بما لا يجدي ولو أدرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر ركعتين مثلاً وجبت العصر فقط كما لو وسع مع المغرب قدر أربع ركعات للمقيم أو ركعتين للمسافر فتتخير العصر؛ لأنها المشبوعة لا

• فود: (ففي الضرورة أولى) لآتها فوق العُدْرِ نهاية. • فود: (بقدر ما مر إلخ) من الشروط سم عبارة النهاية مُدَّةُ تَسَعُّمًا مَعًا اهـ وعبارة المُغْنِي قدر الطهارة، والصلاة أخف ما يُجْزئ كركعتين في صلاة المسافر اهـ. • فود: (وما لزمه) أي: قدر المؤداة شَرَحَ المنهج. • فود: (مثلاً) راجع لكل من الركعة، والمصير ويُغْنِي عنه قوله السابق ومن مؤداة لزمته. • فود: (هذا) أي لزوم المغرب فقط. • فود: (هذا إن لم يشرع إلخ) خلافاً للمُغْنِي، والنهاية عبارتهما ذكره البقوي في فتاويه، وقال ابن العباد محلّه ما لم يشرع إلخ، والوجه ما قاله البقوي؛ لأنه أدرك زماناً يسع الصلاة فيه كاملة فيلزمه قضاؤها ويقع المصير له نافلة اهـ. • فود: (فيها) أي: المصير. • فود: (وتوزع فيه بما لا يجدي) هذا ممنوع، بل النزاع في غاية الإجماع، والاتجاه للمُتَأَمِّلِ المُنَصِّفِ ولهذا اعتمد الأستاذ الشهاب الزملي وجوب المغرب دون المصير؛ لآتها صاحبة الوقت فهي أحق به ومقدمة على غير صاحبته وعليه فتتقلب المصير المفعولة نَفْلًا سم. • فود: (كما لو وسع إلخ) عبارة النهاية ولو أدرك من وقت المصير قدر تكبيرة ومضى بعد المغرب ما يسع المصير معها وجبت دون الظهر اهـ. • فود: (فتتخير المصير) أي مع المغرب. • فود: (فتتخير إلخ) الاتسب فتجب.

السيوطي مسألة إدراك تكبيرة آخِرِ وقتِ المصير وجبت مع الظهر؛ لآتها تجمع معها وهو مُشْكِلٌ؛ لأن الجمع رخصة فلا يقاس عليها الجواب هذا من باب النوع المُسمّى في الأصول بقياس العكس اهـ ويُجاب أيضًا بمنع أن الرخص لا يقاس عليها وقد منى في جمع الجوامع على جواز القياس فيها خلافاً لأبي حنيفة. • فود: (بقدر ما مر) منه الشروط قال في الخادم: وإذا اعتبرنا الطهارة فهل يُعتبر طهارتان، أو واحدة أغني في إدراك الصلاتين في وقت الثانية ظاهر كلامهم الثاني ويحتل اغتبار طهارتين؛ لأن كل صلاة شرطها الطهارة ولا يجب فعلها بالطهارة الأولى اهـ (وأقول) بما يؤيد الثاني ويرد على توجيه الأول أنهم فيما إذا خلا المانع أول الوقت لم يُعتبر وإدراك قدر الطهارة التي يُمكن تقديمها مع أنه لا يجب تقديمها وقد يفرق فليُتأمل. • فود: (وتوزع فيه بما لا يجدي) ممنوع، بل النزاع في غاية الإجماع والاتجاه للمُتَأَمِّلِ المُنَصِّفِ ولذا اعتمد الأستاذ الشهاب الزملي وجوب المغرب دون المصير؛ لآتها صاحبة الوقت فهي أحق به ومقدمة على غير صاحبته وعليه فتتقلب المصير المفعولة نَفْلًا.

الظهر؛ لأنها تابعة وبأني نظير ذلك في إدراك تكبيرة آخر وقت العشاء، ثم خلا من الموانع قدر يسع ركعات للمقيم أو سبع للمسافر فتجب الصلوات الثلاث أو سبع، أو يستلزم المقيم الصبح، والعشاء فقط، أو خمس فأقل لم يلزمه سوى الصبح ولو أدرك ثلاثاً من وقت العشاء لم هي. وكذا تجب المغرب على الأوجه نظراً لتمامه تبعيها للعشاء وخص ما ذكر؛ لأن الصبح، والمغرب، والعشاء لا يتصور وجوب واحد منها بإدراك جزءٍ منها بعدها إذ لا جمع وللبلقيني في فتاويه هنا ما ينفي مراجعته مع التأمل قيل لو حذف آخر لأفاد وجوب الظهر بإدراك غير الآخر أيضاً هـ. وليس بصحيح؛ لأن ما قبل الآخر لا يلزم فيه الظهر إلا إن أدرك بعد قدر صاحبة الوقت قدرها كما يأتي فتعين في كلامه التقييد بالآخر وإن استويا في أنه لا بُد من إدراك ما يسع في الكل لا فتراقهما في أن إدراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه يكون من غير الوقت.

قوله: (قدر تسع) إلى قوله: (أو سبع، أو يست) لا يخفى أن هذه مسألة المثني فما فائدة إعادتها.
 قوله: (المقيم) لا مفهوم له بالنسبة للسنة. قوله: (لم يلزمه سوى الصبح) وجهه أن ما عدا قدر الصبح وإن وسع المغرب لكن لا يمكن إيجاب التابع بدون المبتوع سم. قوله: (من وقت العشاء) أي آخره. قوله: (خص) إلى قوله وللبلقيني في النهاية، والمثني. قوله: (ما ذكر) أي: الظهر، والمغرب. قوله: (وليس بصحيح إلخ) قد يمنع ذلك بأن مراد هذا القيل أنه لو حذف لفظ آخر أفادت العبارة أنه يجب الظهر بإدراك تكبيرة أول وقت المغرب، أو أثناءه بشرط السلامة أيضاً بقدر ما تقدم كما في المذكور من الآخر وكأن إدراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه من غير الوقت لا يتدخ في ذلك ولا في صحة تعميم العبارة له ولا يغني عن هذا ما يأتي؛ لأن ذلك فيما إذا طرأ المانع أول الوقت وما هنا فيما إذا زال حيث يتأمل سم. قوله: (لا يلزم فيه الظهر) أي: أو المغرب، وقوله: (بغذ قدر صاحبة الوقت) أي من المغرب، أو العشاء. قوله: (كما يأتي) أي: قُبيل قول المثني: (والأفلا).
 قوله: (وفيه) أي: في إدراك ما يسع في الآخر.

قوله: (لم يلزمه سوى الصبح) وجهه أن ما عدا قدر الصبح وإن وسع المغرب لكن لا يمكن إيجاب التابع بدون المبتوع. قوله: (وليس بصحيح) قد يمنع ذلك بأن مراده هذا القيل أنه لو حذف لفظ آخر أفادت العبارة أنه يجب الظهر بإدراك تكبيرة أول وقت المغرب، أو أثناءه بشرط السلامة أيضاً بقدر ما تقدم كما في المذكور من الآخر وكأن المذكور ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه من غير الوقت لا يتدخ في ذلك ولا في صحة تعميم العبارة له ولا يغني عن هذا ما يأتي؛ لأن ذلك فيما إذا طرأ المانع أول الوقت وما هنا فيما إذا زال حيث يتأمل، والحاصل أن هذا الحكم المستفاد مع حذف لفظ آخر غير ما يأتي، والعبارة هنا لا تشمل مع التقييد وتشملة بدونه شمولاً صحيحاً لا محذور فيه فكيف يجوز بفساد ذلك فتدبر وإنا لله وإنا إليه راجعون.

(ولو بلغ فيها) أي الصلاة بالسنة ولا يتصور بالاحتلام لتوقفه على خروج المني وإن تحقق وصوله لقصة الذكر (أثمها) وجوباً (وأجزأته على الصحيح)؛ لأنه أذاها صحيحة بشرطها فلم يؤثر تغير حاله بالكمال فيها كقن عتق أثناء الجمعة وكون أولها نفلاً لا يمنع وقوع باقيها واجبا كحج التطوع وكما لو نذر إتمام ما هو فيه من صوم تطوع نعم تسن إعادة هنا وفيما

• قول (سني): (ولو بلغ فيها إلخ) قال في شرح الروض: وبذلك علم أن محل لزوم الصلاة بزوال المانع في الوقت إذا لم تؤد حالة المانع ولا يتصور أي هذا الأداء إلا في الصبي؛ لأن بقية الموانع كما تمنع الوجوب تمنع الصحة اهـ سم. • قول: (ولا يتصور بالاحتلام إلخ) وفقاً لظاهر المغني، والمنهج وخلافاً للنهاية عبارته ولا يتصور بالاحتلام إلا في صورة واجدة وهي ما إذا نزل المني إلى ذكره فأمسكه أي بحائل حتى رجع المني فإنه يحكم ببلوغه وإن لم يبرز منه إلى خارج كما أفتى به الولد رحمه الله تعالى اهـ واعتداه ش والقليوبي والحلي وشيخنا، وكذا سم كما يأتي. • قول: (لتوقفه على خروج المني إلخ) اعتمد التائيري عدم توقف البلوغ على ذلك كما يحكم ببلوغ الحبلى وإن لم يبرز منها قاله سم، ثم أطال في منع رد الشارح في شرح العباب لقول التائيري. • قول: (وجوباً) إلى قوله ومحل هذا في النهاية إلا قوله حتى إلى بين، وكذا في المغني إلا قوله وكما لو نذر إلى نعم.

• قول (سني): (وأجزأته إلخ) أي: ولو جمعة روض ومغني وإن كان متيمماً كما اختاره الطللاوي وم روع ش. • قول: (وجوباً) أي: كما لو بلغ بالتهار وهو صائم فإنه يجب عليه إمسك بقية التهار مغني.

• قول (سني): (على الصحيح)، والثاني لا يجب إتمامها بل يستحب ولا تجزئه لايتدائها حال التقصان مغني. • قول: (أثناء الجمعة) أي: بجامع الشروع في كل منهما في غير الواجب عليه وعجابه المغني، والنهاية في أثناء الظهر قبل قوت الجمعة اهـ. • قول: (وتكون أولها نفلاً لا يمنع إلخ) قضية ذلك أن يثاب على ما قبل البلوغ ثواب الثقل وعلى ما بعده ثواب الفرض ع ش. • قول: (وكما لو نذر إتمام إلخ) أي: فإن أوله يقع نفلاً وباقية واجباً وعليه يثاب على ما قبل النذر ثواب الثقل وعلى ما بعده ثواب الواجب ويجزئه ذلك ع ش. • قول: (نعم تسن الإعادة إلخ) ظاهره ولو منقرداً، وظاهره: أيضاً أنه يخزم قطعها

• قول: (ولو بلغ فيها إلخ) قال في شرح الروض وبذلك علم أن محل لزوم الصلاة بزوال المانع في الوقت إذا لم تؤد حالة المانع ولا يتصور إلا في الصبي؛ لأن بقية الموانع كما تمنع الوجوب تمنع الصحة اهـ. • قول: (لتوقفه على خروج المني) اعتمد التائيري عدم توقف البلوغ على ذلك قال كما يحكم ببلوغ الحبلى وإن لم يبرز منها، ثم رأيت في شرح العباب نقل ما قاله التائيري، ثم رده بقوله ويرد بمنع الحكم ببلوغ الحامل قبل الولادة، وأما بعدها فبروز الولد بمنزلة بروز المني اهـ وهو عجيب؛ لأنه إن أراد أن البلوغ إنما يثبت من حين الولادة لا قبلها حتى يلزم أن يكون حملها حال صباها فهو ممنوع عجيب وإن أراد أنه بالولادة يثبت بلوغها من قبل بقدر مدة الحمل فهذا لا يراد ما قاله. • قول: (أجزأته) أي: ولو عن الجمعة روض.

يأتي خروجاً من الخلاف (أو) بلغ (بعدها) في الوقت حتى العصر مثلاً في جمع التقديم بسن، أو غيره (فلا إعادة) واجبة (على الصحيح) لما ذكر وفارق ما لو حج ثم بلغ بأنه غير مأثور بالنسك فضلاً عن ضربه على تركه وبأنه لما وجب مرة في العمر امتاز بتعين وقوعه حال الكمال بخلافها فيهما ومحل هذا وما قبله إن قلنا إن نية الفرضية لا تلزمه، أو نواها أما إذا قلنا بلزومها ولم ينوها فهو لم يصل شيئاً هنا وليس في صلاة ثم فتلزمه ولو زال عذر جمعة بعد عقد الظهر لم يؤثر إلا إذا اتضح الخنثى بالذكورة وأمكنته الجمعة لتبين كونه من أهلها وقت

واستأنفها لكونه آخرتم بها مستخجعة للشروط ع ش، أقول: بل قولهم وجوباً صريح في حزمة القطع .
 • فود: (خروجاً من الخلاف) ولْيُؤدِّبها حالة الكمال مُغْنِي ونهاية .

• فود (سن): (فلا إعادة) أي: وإن كانت جمعة نهاية ومُغْنِي . • فود (سن): (على الصحيح) ، والثاني تجب الإعادة ؛ لأن المأني به نقل فلا يسقط به الفرض وهو مذهب الأئمة الثلاثة مُغْنِي . • فود: (لما ذكر) وكالامة إذا صلت مكشوفة الرأس ، ثم عتقت نهاية ومُغْنِي . • فود: (فيهما) أي في جهتي الفري .
 • فود: (إن قلنا إن نية الفرضية لا تلزمه) صريح في الإجزاء وعدم وجوب الإعادة على ما صوته (المجموع) من عدم وجوب نية الفرضية عليه سم أي الذي اعتمدته النهاية ، والمُغْنِي . • فود: (ومحل هذا) أي: عدم وجوب الإعادة . • فود: (وما قبله) أي: وجوب الإتمام ، والإجزاء عبارة النهاية وسواء في عدم وجوب الإعادة على الأول أكان نوى الفرضية أم لا بناء على ما سيأتي أن الأرجح عدم وجوبها في حق أه أي الصبي . • فود: (لم يصل إلخ) أي: لعدم وجود شرط انعقاد صلاته وهو نية الفرضية سم . • فود: (ولو زال) إلى قوله: (وكالاول) في النهاية الآ قوله: وقد عهد إلى ويجب ، وكذا في المُغْنِي الآ قوله فالأول إلى المتن . • فود: (ولو زال عذر جمعة إلخ) ظاهره ، بل صريحه وإن أنكته الجمعة سم . • فود: (بعد عقد الظهر) شاملاً لما بعد فراغه منها . • فود: (إلا إذا اتضح إلخ) عبارة النهاية ، والمُغْنِي ، نعم لو صلى الخنثى الظهر ثم بان رجلاً وأمكنته الجمعة لزمته اه . • فود: (وأمكنته الجمعة إلخ) مفهومه أنه لا تلزمه إعادة الظهر إذا لم تمكنه وهو مشكك لأن مقتضى تبين كونه من أهلها وقت الفعل بطلان ظهره مطلقاً وذلك يقتضي وجوب الإعادة للظهر إذا لم تمكنه الجمعة ولا يختص ذلك بالجمعة التي اتضح في يومها ، بل جميع ما فعله من صلوات الظهر قبل قوت الجمعة ، القياس وجوب إعادته على مقتضى هذا التعليل وقد يجاب بأن التي وقعت باطله هي الأولى وما بعد الأولى من صلوات الظهر كل صلاة واحدة تقع قضاء عما قبلها قياساً على مسألة البارزي في الصبح ، ويأتي هنا ما نقل عن م ر من نية الأداء ، والإطلاق ع ش .

• فود: (إن قلنا إن نية الفرضية لا تلزمه) صريح في الإجزاء وعدم وجوب الإعادة على ما صوته في المجموع من عدم وجوب نية الفرضية عليه . • فود: (لم يصل) أي: لعدم انعقاد صلاته لعدم وجود شرط انعقادها وهو نية الفرضية . • فود: (ولو زال عذر جمعة إلخ) ظاهره ، بل صريحه وإن أنكته الجمعة .

عقدما. (ولي طرأ مانع كأن (حاضت) أو نفست (أو مجن)، أو أغشي عليه (أول الوقت) واستفرقه (وجبت تلك) الصلاة (إن) كان قد (أدرك) من الوقت قبل طرؤ مايعه فالأول في كلامه نسبي بدليل ما عتبه به فلا اعتراض عليه (قدر الفرض) الذي يلزمه بأخف ممكن مع إدراك زمن طهر يمتنع تقديمه كتيثم وطهر سلس بخلاف غيره؛ لأنه كان يمكنه تقديمه وقد عهذ التكليف بالمقدمة قبل دخول الوقت كالسمي إلى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار وبه يعلم أنه لا فرق هنا

• فود: (ولو طرأ مانع إلخ) ومعلوم أنه لا يمكن طريان الصبا، والكفر الأصلي نهاية ومعني عبارة البجبرمي لم يقل الموانع لقدم تأتي الجميع هنا كالكفر الأصلي، والصبا وأيضا طرؤ واجد منها كاف وإن انتفى غيره بخلاف الزوال فإنه إنما تجب الصلاة معه إذا انتفت كلها ع ش. • فود: (أو أغشي إلخ) أي: أو سكر بلا تدع ش اه. • فود: (واستفرقه) أي استفرق ما بقي منه بعد الطرؤ نهاية ومعني وسم. • فود: (تلك الصلاة) أي: لا الثانية التي تجمع معها نهاية ومعني. • فود: (إن كان قد أدرك إلخ) أي: لتمكنه من الفعل في الوقت فلا يسقط بما يطرأ بعده كما لو هلك النصاب بعد الحول وإمكان الأداء فإن الزكاة لا تسقط معني ونهاية. • فود: (فالأول) أي لفظ الأول. • فود: (في كلامه) أي المصنف. • فود: (نسبي) أي: إذ المراد به ما قابل الآخر دون حقيقة الأول؛ لأن حقيقة الأول لا يمكن أن يدرك معها فرضا ولا ركعة ع ش وسم. • فود: (بدليل ما عتبه به) وهو إن أدرك إلخ. • فود: (بأخف ممكن) أي من فعل نفسه ع ش ومحلّي. • فود: (يمنتع تقديمه إلخ) ومن الطهر الممتنع تقديمه فيما يظهر طهر من زال مايعه وليس صبا مع أول الوقت فيعتبر مضي زمن يسعه وكان وجه اقتصاره على الطهر مع قوله بالتميم المار عدم الاحتياج إليه هنا إذ لا يتأتى في غيره من الشروط امتناع تقديمه على الوقت، ثم رأيت ابن شهبة قال ما لفظه قال الإنسان، والتشيل بهذين يعني التيمم ودوام الحديث قد يوهم اختصاص ذلك بمن فيه مانع من رفع الحديث لكن الحيض، والثفاس، والإغماء ونحوها لا يمكن معها فعل الطهارة فينبجها إلحاقها بهما حتى إذا طهرت الحائض مثلا في آخر الوقت ثم جئت بعد إدراك مقدار الصلاة خاصة فينبغي عدم الوجوب اه وهذا إشارة إلى ما بحثه أولا فالحمد لله على ذلك بصري. • فود: (بخلاف غيره) أي: فلا يشترط إدراك قدر زمنه سم عبارة المعني أما الطهارة التي يمكن تقديمها على الوقت فلا يعتبر مضي زمن يسعها اه. • فود: (وبه يعلم) أي: بالتعليل. • فود: (لا فرق إلخ) أي: في عدم اشتراط إدراك قدر طهر يمكن تقديمه.

• فود: (واستفرقه) أي استفرق ما بقي منه بعد الطرؤ لا جميعه وإلا نافي قوله وجبت تلك إن أدرك قدر الفرض. • فود: (نسبي) إذ مع إدراك قدر الفرض من أوله قبل طرؤ المانع لا يتصور وجود المانع في أوله الحقيقي. • فود: (بخلاف غيره) أي: فلا يشترط إدراك قدر زمنه وهل مثله الستر، والإجهاذ فيه نظر وقد يفرق م ر.

بين الصبي، والكافر وغيرهما، وأدعاء أن الصبي غير مُكَلَّف به وأن التخفيف على الكافر اقتضى اعتبار قدر الطهر في حقه بعد الوقت مُطلقاً برؤده في الأول أنهم لو نظروا للتكليف لم يعتبروا الإمكان قبل الوقت مُطلقاً، وفي الثاني أنه مُكَلَّف كالمُسلم فكما اعتبروا الإمكان في المُسلم فكذا فيه، والتخفيف عليه إنما يكون في أمر انقضى بجميع آثاره قبل الإسلام وما هنا ليس كذلك فتأملهُ ويجب معها ما قبلها إن جُمِعت معها وأدرك قدرها أيضاً دون ما بعدها مُطلقاً؛ لأن وقت الأولى لا يصلح للثانية إلا في الجمع ووقت الثانية يصلح للأولى مُطلقاً وكالأولى ما لو طرأ المانع

• فؤد: (بين الصبي، والكافر) لعل صورة ذلك أن يبلغ الصبي، أو يُسلم الكافر أول الوقت فيهما، ثم يطرأ له نحو جنون سم. • فؤد: (غير مُكَلَّف به) أي: بالطهر. • فؤد: (مطلقاً) أي: أمكن تقديمه، أو لا. • فؤد: (برؤده) أي: الإدعاء (في الأول) أي الصبي. • فؤد: (لو نظروا للتكليف إلخ) وأيضاً فقد يقوم مقام التكليف هنا وجوب أمر الولي وضربه للصبي على نحو الطهارة أيضاً سم وفيه أن وجوب ذلك على الولي إنما هو بعد الوقت كما هو ظاهر ويتأني في الشرح أيضاً. • فؤد: (مطلقاً) أي: حتى في حق المُكَلَّف؛ لأنه قبل الوقت غير مُكَلَّف سم أي بالطهر. • فؤد: (أنه) أي الكافر. • فؤد: (إنما يكون إلخ) أي: إن أراد إنما يتصور قُبطلانه واضح أو إنما يطلب فهو أول المسألة اللهم إلا أن يختار الثاني ويكون مقصوده مُجرّد المنع فتأملهُ سم. • فؤد: (ويجب معها) أي: مع الصلاة التي طرأ المانع في أول وقتها. • فؤد: (وأدرك قدرها إلخ) أي: والابان أدرك قدر الفرض الثاني دونها فيجب الثاني فقط نهاية قال ع ش لا يقال لا حاجة إلى إدراك قدر الفرض من وقت المضى؛ لأنه وجب بإدراكه في وقت نفسه إذ الفرض أن المانع إنما طرأ في وقت الثانية فيلزم الخلو منه في وقت الأولى؛ إلتا نقول لا يلزم ذلك لجواز أن يكون المانع قائماً به في وقت الأولى كله كما لو أسلم الكافر، أو بلغ الصبي بعد دخول وقت المضى مثلاً، ثم جُن، أو حاضت فيه اه. • فؤد: (دون ما بعدها مُطلقاً) أي: جُمِعت مع الفرض الأول أم لا. • فؤد: (يصلح للأولى مُطلقاً) أي: في الجمع وفي القضاء وأيضاً وقت الأولى في الجمع وقت للثانية تبعاً بخلاف العكس بدليل عدم جواز تقديم الثانية في جمع التقديم وجواز تقديم الأولى، بل وجوبه على وجوه في جمع التأخير نهاية ومغني. • فؤد: (وكالأول إلخ) قد لا يحتاج لهذا مع قوله

• فؤد: (بين الصبي، والكافر) لعل صورة ذلك أن يبلغ الصبي، أو يُسلم الكافر أول الوقت فيهما، ثم يطرأ له نحو جنون. • فؤد: (لو نظروا للتكليف إلخ) وأيضاً فقد يقوم مقام التكليف هنا وجوب أمر الولي وضربه للصبي على نحو الطهارة أيضاً. • فؤد: (مطلقاً) أي: حتى في حق المُكَلَّف؛ لأنه قبل الوقت غير مُكَلَّف. • فؤد: (إنما يكون إلخ) إن أراد إنما يتصور قُبطلانه واضح، أو إنما يطلب فهو أول المسألة اللهم إلا أن يختار الثاني ويكون مقصوده مُجرّد المنع فتأملهُ. • فؤد: (وكالأول إلخ) قد لا يحتاج لهذا مع قوله السابق فالأول في كلامه نسي.

أثناءه كما عُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ وأما إذا زال أثناءه فالحُكْمُ كذلك لكن لا يتأتَّى استثناء طهر لا يُمكنُ تقديمه في غير الصبي، والكافر (والا) يُدْرِكُ ذلك (فلا) يجب لانقضاء التمكن واشتراطوا هنا قدر الفرض وفي الآخر قدر التحريم؛ لأن ما هناك إزالة فيمكنه البناء بعد الوقت ولا كذلك هنا فاشتراط تمكنه.

(تنبيه) صرح في أصل الروضة، والمجموع في الصبي يبلغ آخر وقت العصر مثلاً بتكبيره أنه لا بُدَّ في لزوم العصر له من أن يُدْرِكُ من زَمَنِ المغرب قدرها وقدر الطهارة وفي أصل الروضة فيما إذا بلغ أول وقت الطهر مثلاً أنه لا بُدَّ من إدراك قدرها أول الوقت دون الطهارة؛ لأنه كان يُمكنه تقديمها على الوقت وهذا مُشْكِلٌ جدًّا؛ لأنهم في إدراك الآخر لم يعبئوا قدرته على الطهارة قبل البلوغ مع كونها في الوقت وفي إدراك الأول اعتبروا قدرته عليها قبل الوقت

السابق فالأول في كلامه نسبي سم وقد يجاب بأن الشارح أشار إليه بقوله كما عُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ وإنما أعاده هنا تمهيداً لقوله أما إذا زال إلخ. • فؤد: (أثناءه) أي: الوقت. • فؤد: (أما إذا زال) إلى قوله واشتراطوا في المُغْنِي. • فؤد: (زال أثناءه) أي: زال المانع في أثناء الوقت القدر المذكور مُغْنِي لَمَلِّ المُرَادِ بالأثناء هنا مُقَابِلُ الآخر فيشمل الأول كما يأتي في الشارح عن أصل الروضة. • فؤد: (كذلك) أي كطرو المانع في أول الوقت في تفصيله المُتَقَدِّم. • فؤد: (لكن لا يتأتَّى استثناء طهر إلخ) أي: بل يُعْتَبَرُ في غير الصبي، والكافر الأصلي من نحو الحائض، والمجنون إدراك الطهر مُطْلَقًا فَإِنْ نَحَوَ الحَيْضُ، والمجنون لا يُمكنُ معه فعل الطهارة وإنما عُبِّرَ بالاستثناء؛ لأن قولهم السابق يمتنع تقديمه إلخ في قوة إلا طهراً لا يُمكنُ تقديمه فَعُلِمَ بذلك أن قوله لا يُمكنُ تقديمه صوابه يُمكنُ إلخ بحذف لا كما في المُغْنِي والله أعلم. • فؤد: (ذلك) أي: قدر الفرض كما وصفنا مُغْنِي ونهاية. • فؤد: (لإيقاض التمكن) أي: كما لو هلك الثَّابِتُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مُغْنِي. • فؤد: (هنا) أي: في طرو المانع في أول الوقت.

• وفؤد: (وفي الآخر) أي: في زوال الموانع في آخر الوقت. • فؤد: (إزالة) أي: إزالة الله تعالى المانع كزدي. • فؤد: (تمكنه) أي: من فعل الفرض بإدراك زَمَنِ. • فؤد: (في الصبي إلخ) اعتدَمَ رَأْيَهُ لا يُشْتَرَطُ فيه إذا زال صباه في آخر الوقت، أو أوله خلوه من الموانع قدر إمكان طهارة يُمكنُ تقديمها وهي طهارة الزمانية وفي صرح الروض ما يؤيده، والوجه وفقاً للبرلسي والطبلاوي وابن حجر خلافة سم على المنهج بصري. • فؤد: (صرح إلخ) كان الأولى التنية. • فؤد: (ينلغ إلخ) حال من الصبي أو صفة له بناء على أن ال للجنس ومذخوله في حُكْمِ التكرار ولو حذفه لكان أولى. • فؤد: (مثلاً) الأولى تأخيرُه عن بتكبيره ليرجع إليه أيضاً. • فؤد: (قدرها) أي: قدر العصر مع قدر المغرب. • وفؤد: (قدر الطهارة) أي: مُطْلَقًا. • وفؤد: (دون الطهارة) أي: التي يُمكنُ تقديمها كما يُقَدِّمُ التَّغْلِيلُ. • فؤد: (وهذا مُشْكِلٌ) أي: الجمع بين هَذَيْنِ التَّصْرِيحَيْنِ. • فؤد: (مع كونها) أي القدرة على الطهارة.

• فؤد: (في غير الصبي) هَلَا قَالَ: والكافر على قياس ما تقدَّم له فيه.

وكان المكس أولى بل مُتَحْتَمًا؛ لأنه قبل الوقت لم يتوجه إليه خطاب من وليه بطهارة ومع ذلك اعتبرت قدرته على تقديم الطهارة حتى لو جُزْء بعد أن أدرك من أول الوقت قدر الفرض فقط لزمه قضاؤه وفي الوقت توجه إليه خطاب الولي بها ومع ذلك لم تُعتبر قدرته عليها في الوقت قبل البلوغ، بل اشتراطوا خلوه من الموانع وقت المغرب بقدرها كالفرض حتى لو جُزْء قبل ذلك لم يلزمه قضاء العصر وحينئذ فقد يؤخذ من هذا ترجيح ما أشارت إليه الروضة اعتبارًا على أصلها أنه ينبغي استواء الآخر، والأول في عدم اعتبار القدرة على التقديم؛ لأنه لم يجب، وإلى هذا مال جماعة لكن أكثر المتأخرين على اعتماد ما في أصل الروضة من التفرقة المذكورة وعليه فيمكن التمهّل لما لمحوه في الفرقين:

أحدهما: أنه في الآخر لما لم يدرك قدر العصر المثنوع للطهارة في الوقت وإنما قدر عليه بعده لزم اعتباره بعده أيضًا إعطاء للتابع حكمه مثنوعه وحذرًا من تميز التابع باعتباره في الوقت مع كون مثنوعه لم يُعتبر إلا بعده وفي الأول لما أدرك قدر الفرض الذي هو المثنوع أول الوقت استغنى به عن تقدير إمكان تابعه الممكن التقديم أول الوقت أيضًا فالحاصل أن المثنوع في إدراك الآخر استتبع تابعه في كونه يقدر بعد الوقت مثلاً لئلا يُمَيَّز التابع وفي إدراك الأول اكتفى بوقوع المثنوع كله في الوقت عن وقوع تابعه فيه احتياطًا للفرض يلزمه بما ذكر.

ثانيهما: أنه في إدراك الآخر تعارض عليه أمران بقياس ما قرروه: العصر وهي تقتضي اعتبار الطهارة من وقت المغرب، والمغرب وهي تقتضي اعتبار طهارتها من وقت العصر لما تقرّر

• فؤد: (لأنه إلخ) مُتَمَلِّقُ بقوله أولى إلخ. • فؤد: (حينئذ) أي حين الاستشكال المذكور. • فؤد: (من هذا) أي: الإشكال وتعليقه المذكور. • فؤد: (ترجيح ما أشارت إليه الروضة) عبارة الروضة بعد ذكر ما تقدم عن أصلها، قلت: ذكر في التيمّة في اشتراط زمن الطهارة لمن يُمَكِّنُه تقديمها وجهين وهما كالخلاف في آخر الوقت فلا فرق فإنه وإن أمكن التقديم فلا يجب والله أعلم انتهت به بصري. • فؤد: (أنه ينبغي إلخ) بيان لما. • فؤد: (استواء الآخر، والأول في عدم اختيار القدرة إلخ) أي: فيشترط في كل منهما إدراك ما يسع الطهارة كالفرض وإن أمكن تقديمها. • فؤد: (وإلى هذا) أي: الاستواء المذكور. • فؤد: (من التفرقة) أي: باختيار القدرة على التقديم في الأول دون الآخر. • فؤد: (فيمكن التمهّل) أي: التكلف كزدي. • فؤد: (بأمرين) مُتَمَلِّقُ بالتمهّل. • فؤد: (في الوقت) مُتَمَلِّقُ يندرك المنفي. • فؤد: (وإنما قدر) بناء المفعول من التقدير، ونائب فاعله ضمير قدر العصر. • فؤد: (لزمه اختياره) أي قدر الطهارة. • فؤد: (أول الوقت أيضًا) مُتَمَلِّقُ بتقدير إمكان إلخ. • فؤد: (ثانيهما أنه إلخ) هذا أشدّ تمهّلًا من الأول. • فؤد: (بقياس ما قرروه) هَلَا قال لما قرروه. • فؤد: (العصر) مع قوله الآتي، والمغرب بدل من قوله أمران. • فؤد: (اختيار طهارتها) أي: المغرب. • فؤد: (لما تقرّر إلخ) فيه شبهة مُصَادِرَة.

في إدراك أول الوقت فقبلوا هنا بذلك فيهما فاعتبروا طهارة العصر بعد وقتها وطهارة المغرب قبل وقتها ولم يعتبروا تمكنه من الطهارتين في وقت العصر؛ لأن فيه إجحافاً عليه بالزايمة بالفرضين الأداء، والقضاء وإن زالت السلامة قبل تمكنه من الطهارتين فخرجوا عن ذلك الإجحاف ولم يلزموه بالعصر إلا إن أدرك قدر طهرها من وقت المغرب واقتضى الاحتياط لصاحبة الوقت وهي المغرب الاكتفاء بقدرته على تقديم طهارتها قبل وقتها، وأما الإدراك أولاً فلم يتعارض فيه شيكان بالنظر لصاحبة الوقت فاحتيط لها بالزايمة بها بمجرده تمكنه من طهرها قبل الوقت.

(فصل في الأذان، والإقامة)

الأصل فيهما الإجماع المسبوق برؤية عبد الله بن زيد المشهورة ليلة تشاورا فيما يجمع

• فود: (هنا) أي: إدراك الآخر. • فود: (بذلك) أي: بالمقتضي (فيهما) أي: في العصر، والمغرب ولو قال بذلك مع أي بمقتضى العصر، والمغرب جميعاً لكان أخصر وأزصح. • فود: (في وقت العصر؛ لأن إلخ) فيه أنه ليس من محل التراع، والثوهم ولا مدخل له في الفرق أصلاً وإنما المنايب هنا إثبات عدم اختيار الثمكن في وقت المغرب وقد سكنت عنه. • فود: (وإن زالت السلامة إلخ) أي: في وقت المغرب. • فود: (إجحافاً) أي إضراراً. • فود: (للأداء) أي: للمغرب (والقضاء) أي: للمعصر. • فود: (وإن زالت إلخ) في وقت المغرب.

[فصل: في الأذان والإقامة]

وهما من خصوصيات هذه الأمة كما قاله الشيوطي وشرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة ويكثر جاحده؛ لأنه معلوم من الدين بالضرورة ش وشئنا. • فود: (برؤية عبد الله بن زيد) قيل إنه لما مات النبي ﷺ قال اللهم اغني حتي لا أرى شيئاً بعده فعمي من ساعته مغي. • فود: (المشهوره إلخ) وهي ما رواه أبو داود بإسناد صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضي الله تعالى عنه أنه قال: (لما أمر النبي ﷺ بالنافوس يعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده فقلت: له يا عبد الله اتبع هذا النافوس فقال: وما تصنع به فقلت نذعو به إلى الصلاة فقال: أولاً أدلك إلى ما هو خير من ذلك فقلت: بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر إلى آخر الأذان، ثم تأخر عني غير بعيد، ثم قال وتقول: إذا قمت إلى الصلاة الله أكبر الله أكبر إلى آخر الإقامة فلما أصبحت أتيت النبي ﷺ فأخبرته بما رأيت فقال: «إنها لرؤيا حق إن شاء الله تعالى فم مع بلال فالت عليه ما رأيت فإنه أتى صوتاً منك» فقلت مع بلال وجعلت ألقى عليه كلمة كلمة وهو يؤذن فسمعت ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج بجرو رداءه، وهو يقول: والذي بعثك بالحق نبياً لقد رأيت مثل ما رأى فقال ﷺ: «الحمد لله» فإن قيل: رؤيا المنام لا يثبت بها حكم أجيب بأنه ليس مستنداً لذات الرؤيا فقط، بل وافقها نزول الوحي فقد روى البراء: (أن النبي ﷺ أرى الأذان ليلة الإسراء وأسمعه مشاهدة فوق سبع سموات، ثم قدمه جبريل فأما أهل السماء وفيهم آدم ونوح عليهم أفضل الصلاة، والسلام)

الناس ورآه عُمَرُ فيها أيضًا قيل وبضعة عَشَرَ صحابيًا وفي رواية أَنَّهُ ﷺ سَمَى تلك الرؤْيَةَ وحيًا وصَحَّ قوله إِنَّهَا رُؤْيَا حَقٍّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وفي حديث عند البَزَّازِ فيه مقال أَنَّهُ ﷺ أُرِيَهُ لَيْلَةَ الإِسْرَاءِ، ثُمَّ أَخَّرَ لِلْمَدِينَةِ حَتَّى وَجَدَتْ تِلْكَ المُرَائِي وَكَانَ حِكْمَةُ تَرْتِيهِ دُونَ سَائِرِ الأحْكَامِ عَلَيْهَا أَنَّهُ تَمَيَّزَ مَعَ اخْتِصَارِهِ بِأَنَّهُ جَامِعٌ لِسَائِرِ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ وَكَمَالِهَا فِي فَاحْتِاجِ لِمَا يُؤْذِنُ بِهَذَا التَّمَيُّزِ وَلَا شَكَّ أَنَّ تَقَدَّمَ تِلْكَ الرُّؤْيَا مَعَ شَهَادَتِهِ ﷺ بِأَنَّهَا حَقٌّ وَمُقَارَنَةُ الوَحْيِ لَهَا، أَوْ سَبَقَهُ عَلَيْهَا لِروَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ «أَنَّهُ قَالَ لِيُحْمَزَ لَمَّا أَخْبَرَهُ بِرُؤْيَايَةِ سَبَقَكَ بِهَا الوَحْيُ» رَفَعَ لِشَأْنِهِ وَتَعْظِيمِ لِقَدْرِهِ (الأَذَانُ) بِالمُعْجَمَةِ وَهُوَ لُغَةٌ الإِعْلَامُ وَشَرْعًا ذِكْرُ مَخْصُوصٍ شَرِيعَ أَصْلُهُ لِلإِعْلَامِ بِالصَّلَاةِ المَكْتُوبَةِ (وَالإِقَامَةُ) وَهِيَ لُغَةٌ مَصْدَرٌ أَقَامَ وَشَرْعًا الذِّكْرُ الآتِي؛ لِأَنَّهُ يُقِيمُ إِلَى الصَّلَاةِ كُلَّ مِنْهُمَا مَشْرُوعٌ إِجْمَاعًا، ثُمَّ الْأَصَحُّ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا (مُسْتَقِلٌّ).....

فَكَمَّلَ اللَّهُ لَهُ الشَّرَفَ عَلَى أَهْلِ السَّمَوَاتِ، وَالأَرْضِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. ■ فَوَدَّ: (فَوَازَةً) أَي: الأَذَانُ.
 ■ فَوَدَّ: (فِيهَا) أَي تِلْكَ اللَّيْلَةِ. ■ فَوَدَّ: (أُرِيَهُ) أَي الأَذَانُ ع ش. ■ فَوَدَّ: (حِكْمَةُ تَرْتِيهِ) أَي: الأَذَانُ.
 ■ فَوَدَّ: (عَلَيْهَا) أَي: الرُّؤْيَا. ■ فَوَدَّ: (إِنَّهُ) أَي: الأَذَانُ. ■ فَوَدَّ: (فَاحْتِاجَ) أَي الأَذَانُ (لِمَا يُؤْذِنُ بِإِلْخِ) أَي كَتَرْتِيهِ عَلَى الرُّؤْيَا. ■ فَوَدَّ: (وَتَعْظِيمِ لِقَدْرِهِ) عَطْفٌ تَفْسِيرٌ. ■ فَوَدَّ: (بِالمُعْجَمَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ قَوِيٌّ فِي النِّهَايَةِ، وَالمُغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ أَصَالَةٌ وَقَوْلُهُ إِذْ لَمْ يَثْبُتْ إِلَى الْمَثْنِ. ■ فَوَدَّ: (وَهُوَ لُغَةٌ إِنْخِ) أَي: كَالْأَذَانِ، وَالتَّأْدِينِ نِهَايَةً وَمُغْنِي، وَالأَوَّلَانِ اسْمَا مَصْدَرٍ، وَالأَخِيرُ مَصْدَرٌ ع ش. ■ فَوَدَّ: (وَشَرْعًا إِنْخِ) فَالْمَعْنَى التَّزْفِيرُ سَبَبٌ لِلْقَوِي عَلَى خِلَافِ الغَالِبِ فِي التَّقْلِيلِ مِنْ كَوْنِهِ أَحْصَى مِنْهُ مُطْلَقًا ع ش. ■ فَوَدَّ: (ذِكْرُ مَخْصُوصٍ إِنْخِ) هُوَ اسْمٌ لِلْأَلْفَاظِ فَالتَّقْدِيرُ ذِكْرُ الأَذَانِ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ الْفِعْلَ لَا الْأَلْفَاظَ سَم. ■ فَوَدَّ: (أَصْلُهُ) أَرَادَ بِهِ إِذْخَالَ أَذَانِ الْمُحْمُومِ وَنَحْوِهِ وَمِمَّا يَأْتِي أَي فَهُوَ أَذَانٌ حَقِيقَةٌ لَا إِخْرَاجُهُ وَإِنَّمَا قَيْدُ بَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَالشُّهَابُ سَمُ فَيَهْمُ أَنَّ مُرَادَهُ بِهِ إِخْرَاجُ مَا ذُكِرَ فَكَتَبَ عَلَيْهِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ أَصَالَةٌ احْتَرَزَ عَنِ الأَذَانِ الَّذِي يُسْنُ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ كَذَا قَالَ فِي شَرْحِ الإِزْشَادِ وَلَا حَاجَةَ لِهَذَا الإِحْتِرَازِ عَنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ أَذَانٌ حَقِيقَةٌ أَمْ رَشِيدِي. ■ فَوَدَّ: (بِالصَّلَاةِ) أَي بِدُخُولِ وَقْتِهَا ع ش. ■ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يُقِيمُ) أَي: سَمَى الذِّكْرَ الآتِي بِبَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُقِيمُ أَصَالَةً. ■ فَوَدَّ: (كُلُّ مِنْهُمَا إِنْخِ) خَبَرُ الأَذَانِ، وَالإِقَامَةِ. ■ فَوَدَّ: (إِجْمَاعًا إِنْخِ) أَي: وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي كَيْفِيَّةِ مَشْرُوعِيَّتِهِمَا نِهَايَةً وَمُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا إِنْخِ) تَوَجُّعٌ لِإِفْرَادِ الضَّمِيرِ وَهُوَ عَائِدٌ إِلَى شَيْئَيْنِ، وَلَوْ أَتَى بِهِ مُثْنًى كَمَا فَعَلَ فِي الْمُحَرَّرِ لَكَانَ أَوَّلَى مُغْنِي.
 ■ فَوَدَّ (سُنِّي: سُنَّةٌ) أَي: وَلَوْ لِجُمُعَةٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ أَيْضًا.

فَضْلٌ فِي الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ

■ فَوَدَّ: (ذِكْرُ مَخْصُوصٍ) هُوَ اسْمٌ لِلْأَلْفَاظِ فَالتَّقْدِيرُ ذِكْرُ الأَذَانِ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ الْفِعْلَ لَا الْأَلْفَاظَ.
 ■ فَوَدَّ: (أَصْلُهُ) احْتِرَازٌ عَنِ الأَذَانِ الَّذِي يُسْنُ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ كَذَا قَالَ فِي شَرْحِ الإِزْشَادِ وَيَثْبُتُ بِهَامِشِهِ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِهَذَا الإِحْتِرَازِ؛ لِأَنَّ الأَذَانَ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ أَذَانٌ حَقِيقَةٌ وَأَنَّ هَذَا الْقَيْدَ لَا يُخْرِجُهُ لِصِدْقِ التَّعْرِيفِ

على الكفاية كابتداء السلام إذ لم يثبت ما يصرّح بوجوبهما (وقيل) إنهما (فرض كفاية) لكل من الخمس للخبر الموثق عليه «إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم» ولأنها من الشماير الظاهرة كالجماعة وهو قوي ومن ثم اختاره جمع فيقاتل أهل بلدي تركوهما، أو أحدهما بحيث لم يظهر الشعار ففي بلدي صغيرة يكفي بمحل وكبيرة لا بد من محال نظير ما يأتي في الجماعة والضابط أن يكون بحيث يسمعه كل أهلها لو أصغوا إليه وعلى الأول لا يقال لكن لا بد في حصول الشئ بالنسبة لكل أهل البلد من ظهور الشعار كما ذكر فليعلم أنه لا ينافيه ما يأتي أن أذان الجماعة يكفي سماع واحد له؛ لأنه بالنظر لأداء أصل شئ الأذان وهذا بالنظر لأدائه عن جميع أهل البلد ومن ثم لو أذن واحد في طرف كبيرة حصلت الشئ لأهله دون

فؤد: (على الكفاية إلخ) أي: في حق الجماعة أما المنفرد فها في حقه شئ عني مغني ونهاية وسم.
 فؤد: (إذ لم يثبت ما يصرّح إلخ) أي: والأصل عدم الوجوب واستدل النهاية، والمغني على عدم الوجوب بوجوه كل منها يقبل المنع. فؤد: (لكل من الخمس) حقه أن يكتب قبيل قوله إجماعاً، أو يُحذف استغناء عنه بما يأتي في المتن. فؤد: (إذا حضرت الصلاة) أي: دخل وقتها. فؤد: (فليؤذن إلخ) استعمل الأذان فيما يشمل الإقامة أو تركها للعلم بهاع ش اه بجزير مي. فؤد: (من الشماير الظاهرة) أي: وفي تركيهما نهاون نهاية ومغني. فؤد: (فيقاتل) إلى قوله فليعلم في المغني إلا قوله: أو أحدهما وقوله نظير ما يأتي في الجماعة وإلى قوله ومن ثم في النهاية إلا ما ذكر. فؤد: (بحيث لم يظهر إلخ) تلمه راجع للأذان فقط كما يفيد قوله ففي بلدي إلخ. فؤد: (يكفي) أي الأذان نهاية وشئنا. فؤد: (من محال إلخ) أي: في مواضع يظهر الشعار بها مغني. فؤد: (والضابط) أي: في كفايته لمن شرع لهم ع ش. فؤد: (وعلى الأول إلخ) أي: من أنها شئ ويؤخذ من هذا ومن حديث «إذا صليت المكتوبات وصمت رمضان وأخللت الحلال وحرمت المحرم أذلل الجنة قال نعم» جواز ترك التلوعات رأساً وإن تمألاً إليه أهل بلدي فلا يقاتلون، ومن قال يقاتلون يحتاج لدليل نعم إن قصد بتركها الإسخفاف بها، والرغبة عنها كفر كما يأتي أي في الردة اه شرح أربعين للشارح اه بصري يحذف. فؤد: (لا يقال) أي على أهل بلدي تركوهما. فؤد: (كما ذكر) أي: في الضابط.
 فؤد: (فليعلم) أي: من قوله بالنسبة لكل أهل البلد. فؤد: (إنه لا ينافيه) أي: قوله: (لا بد من ظهور الشعار إلخ). فؤد: (ما يأتي) أي: في شرح ويشترط إلخ. فؤد: (يكفي سماع واحد) ظاهره بالفعل لا بالقوة ع قال الرشيدي أي بالقوة كما يصرّح به كلامه م الراتي وليتأتى المنافاة اه وجزم به شئنا بلا عزو. فؤد: (وهذا) أي: اشترط ظهور الشعار كما ذكر. فؤد: (ومن ثم) أي: من أجل أنه يشترط في حصول الشئ بالنسبة لكل أهل البلد كون الأذان بحيث يسمعه كل أهلها إلخ.

معه عليه فراجع. فؤد: (على الكفاية)، وكذا على العني إن لم يكن ثم غيره كما هو ظاهر.
 فؤد: (فليؤذن) فالأمر يدل على الوجوب. فؤد: (لكم أحدكم) على الكفاية.

لأهله دون غيرهم وبهذا يُعلم أنه لا فرق فيما ذُكر بين أذان الجمعة وغيرها وإن كانت لا تُقام إلا بِمَحَلٍّ واحدٍ من البلد؛ لأنَّ القصد من الأذان غيره من إقامتها كما هو واضح من قولنا فعلم أنه لا يُنافيه ما يأتي إلى آخره. (وإنما يُشرعان للمكتوبة) دون المنذورة وصلاة الجنابة، والنفل وإن شُرعت له الجماعة فلا يُندبان، بل يُكْرَهان لِقَدَمٍ وَزُودِهِما فيها نعم قد يُسنُّ الأذان لِغير الصلاة كما في أذان المولود، والمهموم، والمضروع، والفضبان ومن ساء خلقه من إنسان، أو بهيمة وعند مُزدحم الجيش وعند الحريق قيل وعند إنزال الميت لِقَبْرِه قياساً على أوّل خروجه

فُود: (وبهذا) أي بالاستيذان المذكور. فُود: (بين أذان الجمعة إلخ) فلا بُدَّ في حصول سُنَّته بالنسبة لِأهل البلد من ظهور الشعار كما ذُكر حتّى لو توقفت على التَّعَدُّ طَلِبَ التَّعَدُّ سم. فُود: (غيره) أي القصد سم. فُود: (من إقامتها) أي الجمعة.

فُود (سُنِّي): (وإنما يُشرعان) أي: على القولين سم ونهاية ومُعني. فُود: (دون المنذورة) إلى قوله نَعَمْ في المُعني وإلى قوله وهو في النهاية إلّا قوله، والمضروع، والفضبان وقوله وعند مُزدحم إلى وعند تَقُول. فُود: (والنفل وإن شُرعت إلخ) شَبِلَ المُعَادَةُ فلا يُؤدَّن لها وإن لم يُؤدَّن للأولى؛ لِأَنَّهَا نَفْلٌ وَتَحْتَمِلُ وهو الظاهر أن يقال حيث لم يُؤدَّن للأولى سُنَّ الأذان لها إما قيل إن قَرَضَهَا الثانية وفي سم على حَجِّ التَّرَدُّدِ فِي ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ وقياس ما تقدّم من أنه لو انتقل إلى محلّ بعد أن صلى المغرب فَوَجَدَ الرُقَّتْ لم يَدْخُلْ مِنْ وَجوبِ الإعادة لِلْفَرَضِ فيه إعادة الأذان أَيْضاً من واستقرَّ البَجِيرُ مِي تَرَكَ الأذان لِلْمُعَادَةِ مُطْلَقاً. فُود: (نعم قد يُسنُّ إلخ) لا يَرُدُّ هذا على حَضَرِ الْمُصَنِّفِ؛ لِأَنَّهُ إِضافيٌّ بالنسبة لِغير المكتوبات من الصَّلوات سم ومُعني. فُود: (لِغير الصلاة إلخ) هل يُشترطُ في أذان غير الصلاة الذُكُورَةُ أَيْضاً فَيَحْرُمُ على المَرَأَةِ رَفْعُ الصَّوْتِ به وَيُباحُ بدونِ رَفْعِ صَوْتِها لَكِنْ لا تَحْصُلُ السُّنَّةُ فيه نَظَرٌ ولا يَتَعَدُّ الإِشْتِرَاطُ سم عبارة شَيْخِنَا، والمُعْتَمَدُ اشْتِرَاطُ الذُكُورَةِ في جَمِيعِ ذَلِكَ كما هو مُقْتَضَى كلامهم خِلافًا لِمَا وَقَعَ في حاشية الشُّوَبَرِيِّ على المنهَجِ مِنْ أَنَّهُ لا يُشترطُ في الأذان في أَذِنِ المولودِ الذُكُورَةُ وَيوافقه ما استظهره بعضُ المشايخِ مِنْ أَنَّهُ تَحْصُلُ السُّنَّةُ بِأَذَانِ القابِلَةِ في أَذِنِ المولودِ اهـ.

فُود: (كما في أذان إلخ) بصيغة الجمع. فُود: (والمهموم إلخ) ولو لم يزل الهم ونحوه بمرّة طَلِبَ

فُود: (بين أذان الجمعة وغيرها) فلا بُدَّ في حصول سُنَّته بالنسبة لِأهل البلد من ظهور الشعار كما ذُكر حتّى لو توقفت على التَّعَدُّ طَلِبَ التَّعَدُّ. فُود: (غيره) أي غير القصد. فُود: (وإنما يُشرعان) أي: على القولين. فُود: (للمكتوبة) هل المراد ولو أصالة فتَدْخُلُ المُعَادَةُ وعلى هذا فَيَتَبَيَّنُ أَنَّهُ مَحَلُّ الأذان لها ما لم تُفْعَلْ عَقِبَ فِعْلِ الفَرَضِ وإلّا كَفَى أَذَانُهُ عَنْ أَذَانِهِ كما في الفاتية، والحاضرة وصلاتَي الجمعِ أوْلاً وَتَدْخُلُ المُعَادَةُ في النَّفْلِ الذي تُسنُّ له الجماعة قِيَالُ فيها الصلاة جامعة فيه نَظَرٌ. فُود: (نعم قد يُسنُّ إلخ) لا يَرُدُّ هذا على حَضَرِ الْمُصَنِّفِ؛ لِأَنَّهُ إِضافيٌّ بالنسبة لِغير المكتوبات من الصَّلوات.

فُود: (لِغير الصلاة) هل شرطُ أذان غير الصلاة الذُكُورَةُ أَيْضاً فَيَحْرُمُ على المَرَأَةِ رَفْعُ الصَّوْتِ به، أو

للدنيا لكن رددته في شرح الباب وعند تقول الغيلان أي تمرّد الجن ليخبر صحيح فيه، وهو، والإقامة خلف المسافر، (ويقال في العيد ونحوه) من كل نفل شرعت فيه الجماعة وصلّي جماعة ككسوف واستسقاء

تكريره ولم يبين م ر أي أذن منه مع ش أقول: وقضية صنع الشارح حيث عطفها على المولود أن المراد اليمنى. ة فود: (أي تمرّد الجن) أي: تصوّر مرّة الجن بصور مختلفة يتلاوة أسماء يعرفونها شيخنا. ة فود: (وهو، والإقامة إلخ) أي: وقد يسأل الأذان، والإقامة إلخ ولا يخفى أن المولود كذلك يسأل فيه الأذان، والإقامة كما يأتي في بابيه. ة فود: (خلف المسافر) يتبني أن محل ذلك ما لم يكن سقر مفضية فإن كان كذلك لم يسأل ع ش. ة فود: (من كل نفل) إلى قول المتن وقفت فيه جماعة في اليمنى إلا قوله غالباً وقوله لتخصيصه بما قبله وقوله، والأول أفضل، وكذا في النهاية إلا قوله أو الصلاة الصلاة. ة فود: (سني: (ويقال في العيد إلخ) هل يسأل إجابة ذلك لا يتعد سنها بلا حول ولا قوة إلا بالله ويتبني كراهة ذلك لتحو الجنب سم على حجة وقوله كراهة ذلك أي قول الصلاة جامعة لا قوله لا حول ولا قوة إلا بالله لما يأتي من عدم كراهة إجابة نحو الحائض بذلك ونحوه ع ش. ة فود: (من كل فعل إلخ) أي: وإن نذر فعله ويتبني نذب ذلك عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون بدلاً عن الأذان، والإقامة اه حجة، والمُعتمد أنه لا يقال إلا مرّة واحدة بدلاً عن الإقامة كما يدل عليه كلام الأذكار للتووي م ر انتهى زيادتي اه ع ش ويأتي عن شيخنا مثله بزيادة. ة فود: (ككسوف إلخ) قال شيخنا، والوتر حيث يسأل

يُباح بدون رفع صوتهما لكن لا تحصل الستة فيه نظر ولا يتعد الإشرط. ة فود: (وهو) أي: قد يسأل. ة فود: (ويقال في العيد إلخ) هل يسأل إجابة ذلك لا يتعد سنها بلا حول ولا قوة إلا بالله، ويتبني كراهة ذلك لتحو الجنب. ة فود: (ككسوف إلخ) قال الشارح في شرح الباب قبل ووتر سنت فيه الجماعة اه وهو ظاهر إن فعل وحده دون ما إذا فعل عقب التراويح؛ لأن النداء لها يخفى له اه وقضيته أنه بمنزلة الأذان في المكتوبات لكن ما سيأتي عن الأذكار يزمر لكونه بمنزلة الإقامة، ثم قال الشارح في شرح الباب قال الزركشي وهل محله عند الصلاة كالإقامة، أو عند دخول الوقت كالأذان لم أر فيه شيئاً وقال بعض مشايخنا الظاهر الثاني ليكون سبباً لاجتماع الناس ويؤيده: أنه لما كسفت الشمس أرسل ﷺ مناديه به فاجتمع الناس وقد يقال: هذا كآته في أول مشروعية هذه الصلاة فقدم النداء ليجتمع الناس إليها، ولو قيل باستحبابه مرتين بدلاً عن الأذان، والإقامة لم يتعد اه وهو متبعة لكن جزم في الأذكار بالأول فقال: ويأتي به عند إرادة فعل الصلاة ودخل في قوله: لا غيرها أي لا غير الجماعة المشروعة في نافلة ما لا يسأل فيه جماعة وما يسأل إذا صلى فرادى، والمنذور اه وكلام الأذكار ليس نصاً في نفي الثاني فعلى كونه بمنزلة الإقامة، أو يسأل مرّة أخرى بدلاً عن الإقامة يؤتى به في نحو التراويح لكل إخراج كما هو ظاهر وعلى كونه بمنزلة الأذان ولا يسأل مرّة أخرى بدلاً عن الإقامة يؤتى به مرّة واحدة في أول التراويح مثلاً كما هو ظاهر لكن قد يقال قياس كونه بمنزلة الإقامة أن يسأل للمنفرد، بل قياس كونه بمنزلة الأذان أو بمنزلةهما أن يسأل أيضاً مع أنه ليس كذلك كما قال في

وتراويع لا جنازة؛ لأنَّ المُشيعين حاضرون غالبًا (الصلاة) ينصبه إغراء ورفعه مُبتدأ أو خبرًا (جامعة) ينصبه حالاً ورفعه خبرًا للمذكور، أو المحذوف أو مُبتدأ حذِفَ خبره

جماعة فيما يظهر اه وهذا داخل في كلامهم مُغني عبارة النهاية، وكذا وتر سُن جماعة وتراخي فعله عن التراويع كما هو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عقيبها فإنَّ النداء لها يَداء له كذا قيل، والأقرب أنه يقول في دُبر كُل رَكَعَتَيْنِ مِنَ التَّراويع وَلِلوَرْتِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُا بَدَلٌ عَنِ الْإِقَامَةِ اه. وفي سَم نَحْوُهُ.

• فَوَدَّ: (وَتَرَاوَعَ) وَيَقُومُ مَقَامَ النَّدَاءِ الْمَذْكُورِ قَوْلُهُمْ فِي التَّراويع: صَلَاةُ الْقِيَامِ اثَابَكُمُ اللَّهُ وَهَلِ النَّدَاءُ الْمَذْكُورُ أَي فِي نَحْوِ الْعِيدِ بَدَلٌ عَنِ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةِ، أَوْ عَنِ الْإِقَامَةِ فَقَطَّ مَشَى ابْنُ حَجَرٍ عَلَى الْأَوَّلِ فَيُزَيِّدُ بِهِ مَرَّتَيْنِ الْأَوَّلَى بَدَلٌ عَنِ الْأَذَانِ تَكُونُ عِنْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ لِتَكُونَ سَبِيًّا لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ، وَالثَّانِيَةُ بَدَلٌ عَنِ الْإِقَامَةِ تَكُونُ عِنْدَ الصَّلَاةِ وَمَشَى الرَّمْلِي عَلَى الثَّانِي وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَلَا يَرِدُ عَدَمُ طَلْبِهِ لِلْمُتَقَرِّدِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ بَدَلٌ عَنْهَا فِي الْأَصْلِ، وَالْغَالِبُ شَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (لَا جِنَازَةَ الْخ) عبارة المُغْنِي وَخَرَجَ بِذَلِكَ الْجِنَازَةُ، وَالْمَنْدُورَةُ، وَالنَّافِلَةُ الَّتِي لَا تُسَنَّ الْجَمَاعَةُ فِيهَا كَالضُّحَى، أَوْ سُنَّةٌ فِيهَا لَكِنْ صُلِّيَتْ فَرَادَى فَلَا يُسَنَّ لَهَا ذَلِكَ أَمَّا غَيْرُ الْجِنَازَةِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْجِنَازَةُ فَلِأَنَّ الْمُشِيعِينَ الْخ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْمُشِيعِينَ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَحَدٌ، أَوْ زَادَ بِالنَّدَاءِ سُنَّ النَّدَاءِ حِينَئِذٍ لِمَصْلَحَةِ الْمَيِّتِ اه كُزِدِي عَنِ الْإِيْعَابِ عِبَارَةٌ ش يُوْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُشِيعِينَ لَوْ كَثُرُوا وَلَمْ يَعْلَمُوا وَقْتُ تَقَدُّمِ الْإِمَامِ لِلصَّلَاةِ سُنَّ ذَلِكَ لَهُمْ وَلَا يُعَدُّ فِيهِ اه وعِبَارَةٌ شَيْخُنَا بِخِلَافِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ فَلَا يُنَادَى لَهَا إِلَّا إِنْ أَحْتَجَّ إِلَيْهِ فَيَقَالُ الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ حَضَرَ مِنْ أَمْوَاتِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا يَقَعُ الْآنَ اه. • فَوَدَّ: (حَاضِرُونَ) أَي: فَلَا حَاجَةَ لِإِعْلَامِهِمْ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

• فَوَدَّ: (إِغْرَاء) أَي: احْضَرُوا الصَّلَاةَ وَالزَّمُوا مُغْنِي. • فَوَدَّ: (مُبْتَدَأ) أَي: وَخَبَرَهُ جَامِعَةً عَلَى رَفْعِهِ، أَوْ مَحْذُوفٌ عَلَى نَصْبِهِ أَيِ احْضَرُوا. • فَوَدَّ: (أَوْ خَبَرًا) أَيِ حَذِفَ مُبْتَدَأُهُ أَيِ هُوَ أَيِ الْمُنَادَى لَهُ. • فَوَدَّ: (أَوْ لِمَحْذُوفٍ) أَيِ هِيَ سَم. • فَوَدَّ: (أَوْ مُبْتَدَأٌ حَذِفَ خَبَرُهُ) هَذَا لَا يَتَأْتِي هُنَا رَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَم فِيهِ عُسْرٌ وَيُمْكِنُ تَقْدِيرُهُ لَنَا أَيِ لَنَا جَامِعَةً أَيِ كَائِنٌ لَنَا عِبَادَةٌ جَامِعَةً أَيِ وَهِيَ الصَّلَاةُ بِذَلِيلِ السِّيَاقِ أَوْ مِنْهَا

شَرَحَ الرُّوَضُ لَا لِجِنَازَةٍ وَمَنْدُورَةٍ وَنَافِلَةٍ لَا تُسَنَّ جَمَاعَةً كَالضُّحَى، أَوْ صُلِّيَتْ فَرَادَى فَلَا يُسَنَّ لَهَا ذَلِكَ الْخ اه وَهُنَا تَفْصِيلٌ لَا يَتَعَدُّ وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ أَحْتَجَّ لِجَمْعِ النَّاسِ سُنَّ مَرَّتَيْنِ وَاجِدَةً بَدَلًا عَنِ الْأَذَانِ لِجَمْعِ النَّاسِ وَأُخْرَى بَدَلًا عَنِ الْإِقَامَةِ وَإِنْ لَمْ يَحْتَجَّ لِجَمْعِ النَّاسِ لِحُضُورِهِمْ سُنَّ الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ فَقَطَّ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ الْأَذَانِ سُنَّ مَرَّتَيْنِ وَإِنْ كَانُوا حَاضِرِينَ وَقَدْ يُفَرَّقُ فَلْيَحْزَرْ.

• فَوَدَّ: (وَتَرَاوَعَ) أَي: لِكُلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَكَذَا وَتَرَّ سُنَّ جَمَاعَةً وَتَرَاخَى فَعْلُهُ عَنِ التَّراويعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا فَعَلَ عَقِبَهَا فَإِنَّ النَّدَاءَ لَهَا يَدَاءُ لَهُ كَذَا فِي شَرْحِ م ر وَقَدْ يُقَالُ هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ قَوْلُهُ الصَّلَاةُ جَامِعَةً بِمَنْزِلَةِ الْأَذَانِ فَإِنَّ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْإِقَامَةِ فَقَدْ يَتَجَبَّرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَرَاخِي فَعْلِهِ وَعَدَمِهِ وَقِيَاسُ كَوْنِهِ بِمَنْزِلَةِ الْإِقَامَةِ الْإِنْيَانِ بِهِ لِكُلِّ رَكَعَتَيْنِ مِنَ التَّراويعِ أَيِ كَمَا تَقَدَّمَ. • فَوَدَّ: (أَوْ الْمَحْذُوفِ) أَي: هِيَ.

• فَوَدَّ: (أَوْ مُبْتَدَأٌ حَذِفَ خَبَرُهُ) فِيهِ عُسْرٌ وَيُمْكِنُ تَقْدِيرُهُ لَنَا أَيِ لَنَا جَامِعَةً أَيِ كَائِنٌ لَنَا عِبَادَةٌ جَامِعَةً أَيِ وَهِيَ الصَّلَاةُ بِذَلِيلِ السِّيَاقِ، أَوْ مِنْهَا جَامِعَةً فِيهِ شَيْءٌ.

لِتَخْصِيصِهِ بِمَا قَبْلَهُ وَذَلِكَ لِثُبُوتِهِ فِي الصَّحِيحَيْنِ فِي كُشُوفِ الشَّمْسِ وَقِيَاسَ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ
مِثْلًا ذِكْرُ، أَوْ الصَّلَاةِ الصَّلَاةِ، أَوْ هَلُّوْا إِلَى الصَّلَاةِ، أَوْ الصَّلَاةِ رَجَمَكُمْ اللَّهُ، وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ.
(وَالْجَدِيدُ نَدْبُهُ) أَيِ الْأَذَانِ (لِلْمُنْفَرِدِ) بِمُحْرَانٍ، أَوْ صَحْرَاءَ وَإِنْ بَلَغَهُ أَذَانٌ غَيْرُهُ عَلَى الْمُتَمَتِّدِ لِلْخَبَرِ
الْآتِي. (وَيُرْفَعُ) الْمُؤَذِّنُ وَلَوْ مُنْفَرِدًا (صَوْتَهُ) بِالْأَذَانِ مَا اسْتَطَاعَ نَدْبًا لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ إِذَا كُنْتُ
فِي غَنَمِكَ، أَوْ بِأَدْيِكَ فَأَذْنْتُ لِلصَّلَاةِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ

جَامِعَةً فِيهِ شَيْءٌ أَهْوَ أَقْوَمُ شَيْءٌ قَالَ الْجَفْنِيُّ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْخَبَرَ يَقْدَرُ جَاوِزًا وَمَجْرُورًا مُقَدِّمًا فَتَكُونُ التَّكْرَرُ
مُفِيدَةً أَهْوَ أَيِ وَيُنْزَلُ الْوَصْفُ مَنَزَلَةَ الْجَامِدِ. □ فَوَدَّ: (لِتَخْصِيصِهِ) إِلَخَ يَتَأَمَّلُ سَمَ وَقَدْ يُجَابُ أَرَادَ بِتَقْدِيرِ
الْخَبَرِ ظَرْفًا مُقَدِّمًا كَمَا مَرَّ عَنْهُ نَفْسِهِ آتِيًا. □ فَوَدَّ: (أَوْ الصَّلَاةِ الصَّلَاةِ) أَيِ: أَوْ الصَّلَاةِ فَقَطْ مُعْنَى وَشَرْحُ
الْمَنْهَجِ أَوْ حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ نِهَائِيَّةً. □ فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ) أَيِ: لِيُرْوِيهِ عَنِ الشَّارِعِ ش.

□ فَوَدَّ (سَيِّئُ): (وَالْجَدِيدُ) قَالَ الرَّافِعِيُّ الَّذِي قَطَعَ بِهِ الْجُمْهُورُ نَدْبَهُ مُعْنَى زَادَ النَّهْيَ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا
لِلْجَلَالِ وَأَفْصَحُوا فِي الرُّوْضَةِ بِتَرْجِيحِ طَرِيقِهِمْ وَاتَّكَفَى عَنْهَا هُنَا بِذِكْرِ الْجَدِيدِ كَالْمُحَرَّرِ أَهْ.

□ فَوَدَّ (سَيِّئُ): (لِلْمُنْفَرِدِ) وَيَكْفِي فِي أَذَانِهِ إِسْمَاعُ نَفْسِهِ بِخِلَافِ أَذَانِ الْإِعْلَامِ لِلْجَمَاعَةِ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْجَهْرُ
بِحَيْثُ يَسْمَعُونَهُ؛ لِأَنَّ تَرْكَ ذَلِكَ يَجْعَلُ بِالْإِعْلَامِ وَيَكْفِي إِسْمَاعُ وَاحِدٍ أَمَّا الْإِقَامَةُ فَتُسَرُّ عَلَى الْقَوْلَيْنِ
وَيَكْفِي فِيهَا إِسْمَاعُ نَفْسِهِ أَيْضًا بِخِلَافِ الْمُقِيمِ لِلْجَمَاعَةِ كَمَا فِي الْأَذَانِ لَكِنَّ الرِّفْعَ فِيهَا أَخْفَضُ أَهْ مُعْنَى.

□ فَوَدَّ: (وَإِنْ بَلَغَهُ أَذَانٌ غَيْرُهُ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَدْعُوًّا بِهِ فَإِنْ كَانَ مَدْعُوًّا بِهِ بِأَنْ سَمِعَهُ مِنْ مَكَانٍ وَأَرَادَ
الصَّلَاةَ فِيهِ وَصَلَّى مَعَ أَهْلِهِ بِالْفِعْلِ فَلَا يُنْدَبُ لَهُ الْأَذَانُ حَبِيبُ شَيْخُنَا وَفِي الْبُحَيْرِيِّ عَنْ م ر وَالزِّيَادِيُّ

وَالشُّرَامِلِيُّ وَالْقَلْبِيُّ مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (حَلَى الْمُتَمَتِّدِ) أَيِ: وَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ مِنْ أَنَّهُ إِذَا سَمِعَ أَذَانَ
الْجَمَاعَةِ لَا يُشْرَعُ وَقَوَاهُ الْأَذْرَعِيُّ يُخْمَلُ عَلَى مَا إِذَا أَرَادَ الصَّلَاةَ مَعَهُمْ نِهَائِيَّةً أَيِ وَصَلَّى مَعَهُمْ فَإِنْ لَمْ يَتَّقِ

صَلَاتَهُ مَعَهُمْ أَذَّنَ وَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَرْكِ الصَّلَاةِ مَعَهُمْ لِعُلْمِ أَمَ لَا وَاتَّهَ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَرَاهِيَّةِ
صَلَّى فِي بَيْتِهِ، أَوْ الْمَسْجِدِ شَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ لَمَلِ الْمَرَادِ وَصَلَّى مَعَهُمْ وَيُؤْخَذُ مِنْ مَفْهُومِهِ أَنَّ

الْجَمَاعَةَ الَّتِي لَمْ تُرِدِ الصَّلَاةَ مَعَ جَمَاعَةِ الْأَذَانِ كَالْمُنْفَرِدِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (لِلْخَبَرِ الْآتِي) أَيِ أَيْضًا فَكَانَ الْأَوَّلُ
تَقْدِيمَهُ عَلَى الْغَايَةِ كَمَا فِي الْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (الْمُؤَذِّنُ وَلَوْ مُنْفَرِدًا) لَا يُنَاسِبُهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَقَضِيَّةُ الْمَثْنِ إِلَخَ،

ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنِ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ عِبَارَةَ النَّهْيَ، وَالْمُعْنَى، وَالْمُنْفَرِدِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (مَا اسْتَطَاعَ إِلَخَ)
عِبَارَةُ النَّهْيَ فَوْقَ مَا يُسْمَعُ نَفْسَهُ وَمِنْ يُؤَذِّنُ لِيَجْمَاعَةٍ فَوْقَ مَا يُسْمَعُ وَاحِدًا مِنْهُمْ وَيُبَالِغُ كُلَّ مِنْهُمَا فِي

الْجَهْرِ مَا لَمْ يُجْهَدْ نَفْسَهُ أَهْ قَالَ ع شَ أَيِ فَيُخْصَلُ أَصْلُ السُّنَّةِ بِمُجَرِّدِ الرِّفْعِ فَوْقَ مَا يُسْمَعُ نَفْسَهُ أَوْ أَحَدًا
مِنَ الْمُصَلِّينَ وَكَمَالُ السُّنَّةِ بِالرِّفْعِ طَاقَتَهُ بَلَا مَشَقَّةٍ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْبَلَدِ الْأَجَانِبِ لَمْ يَسْقُطْ

الطَّلَبُ عَنْ غَيْرِهِمْ كَمَا مَرَّ أَهْ. □ فَوَدَّ: (أَوْ بِأَدْيِكَ) أَوْ لِلتَّوْبِيعِ. □ فَوَدَّ: (فَأَذْنْتُ) أَيِ أَرَذْتُ الْأَذَانَ.

□ فَوَدَّ: (لِتَخْصِيصِهِ إِلَخَ) يَتَأَمَّلُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ الصَّلَاةِ إِلَخَ) فِي شَرْحِ م ر، أَوْ حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ كَمَا فِي
الْمُبَابِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ بَلَغَهُ أَذَانٌ غَيْرُهُ) أَيِ: إِذَا وَجَدَ الْأَذَانَ لَمْ يُسَرِّ الْأَذَانَ لِمَنْ هُوَ مَدْعُوٌّ بِهِ إِلَّا إِنْ أَرَادَ
إِعْلَامَ غَيْرِهِ أَوْ انْقَضَى حُكْمُ الْأَذَانِ بِأَنْ لَمْ يَصِلْ مَعَهُمْ م ر.

مدى صوت المؤذن حين ولا إنش ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة (إلا بمسجد)، أو غيره (وقفت فيه جماعة) أو صلوا فرادى وانصرفوا فلا يُندب فيه الرفع، بل يُندب عَدَمُهُ

• فَوَدَّ: (مدى صوت إلخ) المراد بالمدى بفتح الميم هنا جميع الصوت من أوله إلى آخره وقول الشؤبري أي وع ش أي غاية بُغْيِهِ لعل المراد به المعنى اللغوي؛ لأنه يقتضي أن لا يشهد إلا من سمع غايته بخلاف من سمع أوله وليس مراد شيخنا اه بـجـيـري. • فَوَدَّ: (ولا إنش) ظاهره ولو كان كافراً ولا مانع منه ع ش. • فَوَدَّ: (ولا شيء) يحتل أن المراد غير الإنش، والجن منا يصح إضافة السمع إليه ويحتل أن يراد به الأعم ويشهد له رواية (ولا حَجَرٌ ولا شَجَرٌ) قاله الحاوي في شرح مُسْنَدِ الشافعي شؤبري اه بـجـيـري. • فَوَدَّ: (إلا شهد له إلخ) أي: وشهادتهم سبب لقربه من الله تعالى؛ لأنه يقبل شهادتهم بالقيام بشعائر الدين فيجزيه على ذلك وهذا الثواب العظيم إنما يحصل للمؤذن احتساباً المداوم عليه وإن كان غيره له أصل الثواب ع ش أي إذا لم يقصد الثواب الدنيوي فقط.

• فَوَدَّ (سُي): (إلا بمسجد إلخ) أي: كالبيت فبرقعه فيه وإن كان بجوار المسجد وحصل به التوهم المذكور ع ش اه بـجـيـري. • فَوَدَّ: (أو غيره) أي: من أمكنة الجماعة كمنزلة ورباط نهاية ومعنى.

• فَوَدَّ (سُي): (وقفت فيه جماعة إلخ) عبارة الرّوض لا في مسجد أدن فيه أو أقيمت جماعة وشرحه شارحه هكذا إلا إن صلى في مسجد أدن وصلي فيه ولو فرادى، أو في مسجد أدن وأقيمت فيه جماعة اه باختصار فمجرد الأذان لا يمنع رفع الصوت سم. • فَوَدَّ: (أو صلوا فرادى) أي: فالجماعة ليست بقيد شؤبري وشيخنا عبارة ع ش زاد حج، أو صلوا فيه فرادى ومثله في شرح الرّوض وفيه أيضاً أنه أدن لتلك الصلاة وعليه فلو صلوا بلا أذان استحب الأذان، والرفع مع أن علة المنع موجودة اه سم اه وقد يقال لا يُنظر حينئذ إلى العلة المذكورة لتقصيرهم بترك الأذان. • فَوَدَّ: (وانصرفوا) خلافاً للنهاية، والاسنى، والمعنى عبارة سم وقول الرّوضة كاصليها وانصرفوا مثال لا قيد فإن لم يتصرفوا فالحكم

• فَوَدَّ: (إلا بمسجد إلخ) عبارة الرّوض لا في مسجد أدن أو أقيمت جماعة وشرحه شارحه هكذا إلا إن صلى في مسجد أدن وصلي فيه ولو فرادى، أو في مسجد أدن وأقيمت فيه جماعة اه باختصار فمجرد الأذان لا يمنع رفع الصوت. • فَوَدَّ: (وانصرفوا) قال في شرح الرّوض، والتقييد بانصرافهم يقتضي سنّ الرفع قبله لقدم خفاء الحال عليهم قال في المهمات وفي نظر؛ لأنه يومهم غيرهم من أهل البلد وكان المصنف يعني صاحب الرّوض حذف التقييد المذكور لهذا النظر قال الإسني وإنما قيدوا بوقوع جماعة؛ لأنه لا يسن له الأذان قبله؛ لأنه مدعو بالاول ولم يته حُكْمُهُ اه وقد يقال ذكر الانصراف في كلام الشيخين مثال لا قيد فقدم الانصراف كذلك؛ لأنه إن أدن في الحال أو همهم برفع صوته أن أذانهم قبل الوقت وإلا أو همهم به دخول الوقت اه واعتداهم ر ويمكن أن يجاب بأنه مع عدم الانصراف لا اغتبار بهذا الإيهام بتقدير حصوله لاندفاعه بسهولة تعرف الحال نعم إن أريد إقامة الجماعة الثانية بمحل آخر أتجه عَدَمُ التقييد بانصراف الأولين فليتأمل وقول الإسني؛ لأنه لا يسن له إلخ ظاهره وإن أراد الصلاة وخذه قبلهم فليراجع.

لِقَلَّ يُوْهِمُهُمْ دُخُولَ وَقْتِ صَلَاةٍ أُخْرَى، أَوْ يُشَكِّكُهُمْ فِي وَقْتِ الْأُولَى لَا سِيَّما فِي الْغَيْمِ فَيَحْضُرُونَ مَرَّةً ثَانِيَةً وَفِيهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ وَبِهِ انْدَفَعَ مَا قِيلَ لَا حَاجَةَ لِاشْتِرَاطِ وَقُوعِ الْجَمَاعَةِ لِلإِبْهَامِ عَلَى أَهْلِ الْبَلَدِ أَيْضًا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِبْهَامَهُمْ أَخَفُّ مَشَقَّةً إِذْ يُفَرِّضُ تَوْهُمُهُمْ لَا يَحْصُلُ مِنْهُمْ الْحُضُورُ إِلَّا مَرَّةً.

(تَنْبِيْهٌ) إِنَّمَا يَنْتَهِجُ التَّقْيِيْدُ بِالْإِنْصِرَافِ فِيمَا إِذَا اتَّحَدَ مَحَلُّ الْجَمَاعَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَقَدَّدَ؛ لِأَنَّ الرِّفْعَ فِي أَحَدِهَا يَضُرُّ الْمُتَضَرِّفِينَ مِنَ الْبَقِيَّةِ بِقَوْدِ كُلِّ لِمَا صَلَّى بِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ فَيَنْتَهِجُ حِينَئِذٍ نَدْبُ غَدَمِ الرِّفْعِ وَإِنْ لَمْ يَنْضَرِفُوا وَقَضِيَّةُ الْمَثْنِ نَدْبُ الْأَذَانِ مَعَ الرِّفْعِ لِلْجَمَاعَةِ الثَّانِي وَإِنْ كُرِهَتْ وَتَوَزَّعَ فِيهِ بَأَنَّهُ يَنْبَغِي كِرَاهَتُهُ؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ وَيُرَدُّ بِأَنَّ كِرَاهَتَهَا لِأَمْرِ خَارِجٍ لَا يَقْتَضِي كِرَاهَةً

كَذَلِكَ أَيْ إِنَّهُ لَا يُزْفَعُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ طَالَ الزَّمَنُ بَيْنَ الْأَذَانَيْنِ تَوَهُمَ السَّامِعُونَ دُخُولَ وَقْتِ أُخْرَى وَالْأَوَّلُ تَوَهُمُوا وَقُوعَ صَلَاتِهِمْ قَبْلَ الْوَقْتِ لَا سِيَّما فِي يَوْمِ الْغَيْمِ اهـ وَوَقَّفَهُمُ الْمُتَأَخَّرُونَ كَالشَّرِيعِيِّ وَالْمُجْتَمِعِينَ وَشَيْخَنَا. ة فَوَدُ: (لِقَلَّ يُوْهِمُهُمُ الْإِنْخ) أَيْ: إِنْ كَانَ الْأَذَانُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ ة فَوَدُ: (أَوْ يُشَكِّكُهُمُ الْإِنْخ) أَيْ: إِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ شَيْخَنَا وَفِي سَمِ مَا نَفَسَهُ هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِيمَا إِذَا وَقَعَ الرِّفْعُ بِغَيْرِ مَحَلِّ الْجَمَاعَةِ اهـ.

ة فَوَدُ: (وَبِهِ انْدَفَعُ) أَيْ: بِقَوْلِهِ فَيَحْضُرُونَ مَرَّةً ثَانِيَةً الْإِنْخ. ة فَوَدُ: (لِلإِبْهَامِ الْإِنْخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ.

ة فَوَدُ: (وَذَلِكَ) أَيْ الْإِنْدِفَاعُ. ة فَوَدُ: (فِي أَحَدِهَا) أَيْ مَحَالَّ الْجَمَاعَةِ. ة فَوَدُ: (يَضُرُّ الْمُتَضَرِّفِينَ الْإِنْخ) لَا يُقَالُ هَذَا لَا يُنَاسِبُ، بَلِ الْمُنَاسِبُ يَضُرُّ أَيْضًا غَيْرَ الْمُتَضَرِّفِينَ إِلَى آخِرِ مَا يُنَاسِبُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَغْلِيلَ عَدَمِ اتِّجَاهِ هَذَا الْقَيْدِ عِنْدَ التَّعَدُّدِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْمَقْصُودُ تَغْلِيلَ عَدَمِ اتِّجَاهِهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَحَلِّ الرِّفْعِ لَا لِلْبَقِيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ. ة فَوَدُ: (مِنَ الْبَقِيَّةِ) أَيْ: مَا عَدَا الْمَرْفُوعَ فِيهِ مِنْ مَحَالَّ الْجَمَاعَةِ سَمِ. ة فَوَدُ: (وَإِنْ لَمْ يَنْضَرِفُوا) أَيْ جَمَاعَةُ الْمَسْجِدِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الرِّفْعُ بِهِ بَضَرِيٍّ وَسَمِ. ة فَوَدُ: (وَقَضِيَّةُ الْمَثْنِ نَدْبُ الْأَذَانِ الْإِنْخ) تَأَمَّلِ الْجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَعْلِهِ فَاعِلٌ يَزْفَعُ مُطْلَقُ الْمُؤَدِّينَ الشَّامِلِ لِمَا ذَكَرَ قَدْ تَبَيَّنَ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي أَصْلِ الرُّؤُوسَةِ مَا نَفَسَهُ، وَإِذَا أَقَامُوا جَمَاعَةً مَكْرُوهَةً أَوْ غَيْرَ مَكْرُوهَةٍ فَقَوْلَانِي أَحَدُهُمَا لَا يُسْنُّ لَهُمُ الْأَذَانُ وَأَظْهَرُهُمَا يُسْنُّ وَلَا يُزْفَعُ فِيهِ الصَّوْتُ لِخَوْفِ اللَّبْسِ اهـ فَهَذَا تَضَرُّعٌ بِالْقَطْعِ بَعْدَ نَدْبِ الرِّفْعِ قَاتِي تَسَوُّعٍ مُخَالَفَتُهُ بَضَرِيٍّ. ة فَوَدُ: (وَإِنْ كُرِهَتْ) أَيْ: الْجَمَاعَةُ الثَّانِيَةُ كَأَنَّ كَانَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ الرَّائِبِ كُرْدِيٍّ.

ة فَوَدُ: (بِأَنَّ كِرَاهَتَهَا لِأَمْرِ خَارِجٍ الْإِنْخ) فِيهِ نَظَرٌ، وَالتَّفْصِيلُ بَيْنَ الْخَارِجِ وَغَيْرِهِ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِي الصَّحَّةِ وَعَدَمِهَا سَمِ أَيْ لَا فِي النَّدْبِ وَعَدَمِهِ.

ة فَوَدُ: (لِقَلَّ يُوْهِمُهُمُ الْإِنْخ) هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِيمَا إِذَا وَقَعَ الرِّفْعُ بِغَيْرِ مَحَلِّ الْجَمَاعَةِ. ة فَوَدُ: (يَضُرُّ الْمُتَضَرِّفِينَ) لَا يُقَالُ: هَذَا لَا يُنَاسِبُ، بَلِ الْمُنَاسِبُ يَضُرُّ أَيْضًا غَيْرَ الْمُتَضَرِّفِينَ إِلَى آخِرِ مَا يُنَاسِبُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَغْلِيلَ عَدَمِ اتِّجَاهِ هَذَا الْقَيْدِ عِنْدَ التَّعَدُّدِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْمَقْصُودُ تَغْلِيلَ عَدَمِ اتِّجَاهِهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَحَلِّ الرِّفْعِ لَا لِلْبَقِيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة فَوَدُ: (مِنَ الْبَقِيَّةِ) أَيْ: مَا عَدَا الْمَرْفُوعَ فِيهِ مِنْ مَحَالَّ الْجَمَاعَةِ.

ة فَوَدُ: (وَإِنْ لَمْ يَنْضَرِفُوا) أَيْ: مِنْ مَحَلِّ الرِّفْعِ. ة فَوَدُ: (بِأَنَّ كِرَاهَتَهَا لِأَمْرِ خَارِجٍ) فِيهِ نَظَرٌ، وَالتَّفْصِيلُ بَيْنَ الْخَارِجِ وَغَيْرِهِ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِي الصَّحَّةِ وَعَدَمِهَا.

وسبيلها كما هو ظاهر. (ويقيم للفائتة) قطعاً (ولا يؤذن) لها (في الجديد) لزوال الوقت ولما صبح ﴿أنه﴾ فاتت صلاة يوم الخندق فقصاها ولم يؤذن لها ﴿قلت القديم﴾ أنه يؤذن لها فعملت جماعة، أو فرادى خلافاً لما يوهمه كلام الشارح ولا ينافيه القديم السابق للاختلاف عنه، بل قيل إن ذاك جديد لا قديم وهو ﴿أظهر والله أعلم﴾ للخبر الصحيح ﴿أنه﴾ ﴿لما فاتت الصبح﴾ بالوادي سار قليلاً، ثم نزل وأذن بلال فصلّى ركعتين، ثم الصبح، وذلك بعد الخندق فالأذان على الأول حق للوقت وعلى الثاني حق للقرض وفي الإملاء حق للجماعة.

• قول (سني): (ويقيم للفائتة) أي المكتوبة من يريد فعلها مُغني. • قوله: (لزوال الوقت) إلى قول المتن، والأذان في المغني إلا قوله: خلافاً إلى ولا ينافيه وقوله: والخائى وقوله وقضت إلى ولا رفع صوته، وكذا في النهاية إلا قوله وفي الإملاء إلى المتن وما أتبه عليه. • قوله: (فاتت إلخ) وجاز لهم تأخير الصلاة لاستغاثهم بالقتال ولم تكن نزلت صلاة الخوف نهاية ومغني. • قوله: (صلوات) هي الظهر، والعصر، والمغرب اه محلي ولا يعارضه ما قلّمه الشارح م ر في شرحه وسن تقدّمه أي الفائتة على الحاضرة إلخ مما هو صريح في أن المغرب لم تقته لإمكان تعدد الفوات في أيام الخندق ع ش. • قوله: (كلام شارح) قد يقال: مراده أنه على القديم السابق لا بد من التقيّد بالجماعة فلا مخالفة سم. • قوله: (ولا ينافيه) أي: ذلك التعميم (القديم السابق) أي في المؤداة ووجه المناقاة أنه إذا لم يؤذن المنفرد لها فالفائتة أولى نهاية ومغني. • قوله: (للاختلاف عنه) أي: في ذلك القديم فمن بمعنى في. • قوله: (بئ) قبل إلخ) عبارة المغني، والنهاية وعلى ما تقدّم عن الزاقي من اقتصار الجمهور في المؤداة على أنه يؤذن بجري القديم هنا على إطلاقه اه. • قوله: (وهو) أي: القديم. • قوله: (لما فاتت الصبح) أي بنومه هو وأصحابه، واستشكل هذا بحديث «نحن معاشر الأنبياء ننام أحياناً ولا ننام قلوبنا» وأجاب عنه الشنكي بأن الأنبياء نومين فكان هذا من النوم الثاني وهو خلاف نوم العين، وأجاب غيره بجواب حسن وهو أن إدراك دخول الوقت من وظائف العين، والأعْيُ كَانَتْ نائمة وهذا لا ينافي استيقاظ القلوب اه وقد يتوقف في هذا بأن يقطّ القلب يترك بها الشمس كما يقع ذلك لبعض أمته فكيف هو ﴿وقد يجاب أيضاً بأنه فعل ذلك للتشريع؛ لأن من نامت عيناه لا يخاطب بأداء الصلاة حال نومه وهو ﴿مشارك لأيمته إلا فيما اختص به ولم يرد اختصاصه﴾ بالخطاب حال نوم عينيه دون قلبه فتأمل ع ش، وقد يجاب أيضاً بأنه ﴿نام في تلك المرة قلبه الشريف أيضاً على خلاف العادة للتشريع.﴾ • قوله: (سار إلخ)، والحكمة في سيرهم منه ولم يصلوا فيه أن فيه شيطاناً كما يدل عليه رواية «ازحلوا بنا من هذا الوادي فإن فيه شيطاناً» أطيعي اه بجريمي. • قوله: (وأذن بلال) أي: بأمره ﴿ع ش.﴾ • قوله: (على الأول) أي: الجديد. • وقوله: (الثاني) أي: القديم الأصح نهاية. • قوله: (حق للقرض) وهو المعتمد مغني.

• قوله: (كلام شارح) قد يقال: معنى كلام الشارح المذكور أنه على القديم السابق لا بد من التقيّد بالجماعة فلا يرد عليه ما قاله فتأمل. • قوله: (وعلى الثاني حق للقرض) نظر الاستوى في نذب الأذان

(فإن كان) عليه (فوائت) وأراد قضاها متوالية (لم يؤذن لغير الأولى) أو متفرقة فإن طال فصل بين كل عرفاً أذن لكل ولو جمع تأخيراً أذن للأولى فقط سواء كانت صاحبة الوقت، أم غيرها، وكذا تقديمها ما لم يدخل وقت الثانية قبل فعلها فيؤذن لها لزوال التبعية ولو والى بين فائتية ومؤذاة أذن لأولاهما إلا أن يقدم الفائتية، ثم بعد الأذان لها

• فؤد: (فإن كان عليه فوائت إلخ) تفرغ على القديم الزاجع ع ش. • فؤد: (متوالية) ولا يضرب في الموالاة روايت الفرض أخذاً من قول حج في شرح قول المصنف الاتي وشرطه الوقت إلخ ما نصه، وبه يعلم أن الكلام لإحاجة لا يؤثر في طول الفصل وأن الطول إنما يحصل بالشكوت، أو الكلام غير المندوب لإحاجة انتهى ع ش.

• فؤد (سب): (لم يؤذن لغير الأولى) ولا يتنقض بهذا وبما يأتي في المجموعتين ما تقدم من أنه حق للفرض؛ لأن وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع، أو صورة في غيره صيرها كجزء من أجزاء الأولى فاكثف بالأذان لها اه شرح العباب.

(فرغ): نسى صلاة من الخمس وأوجبا الخمس فإن والاها أذن للأولى وإلا فليكل م ر اه سم.

• فؤد: (فإن طال فصل) أي: بأن كان بقدر ركعتين بأخف ممكين كالفصل بين صلاتي الجمع ع ش.

• فؤد: (بين كل) أي: كل اثنتين. • فؤد: (ولو جمع تأخير إلخ) أي: مع التوالي كما هو صريح المنهج أي، والمغني بصري. • فؤد: (أذن للأولى إلخ) ويشترط هنا وفيما مر وما يأتي أن يقصد به الأولى، بل لو أطلق انصرف لها فلو قصد به الثانية فينبغي أن لا يكتفى به حلبي اه بخيرمي.

• فؤد: (فيؤذن لها) أي أيضاً. • فؤد: (ولو والى إلخ) دخل فيه ما إذا تذكر فائتة بعد فعل الحاضرة فإن كان عقيبها لم يؤذن وإن طال الفصل أذن وخرج ما إذا لم يوال فيؤذن لكل سم ونهاية ومغني.

في وقت الأولى من المجموعتين إذا نوى جمع التأخير قال الدميري ويظهر تخريبه على أنه حق الوقت، أو الصلاة فإن قلنا بالأول أذن وإلا فلا ومقتضاه أنه لا يؤذن؛ لأن المتمد أنه حق للصلاة وفي شرح العباب ويؤخذ من قولهم إنه حق للوقت أنه يؤذن للأولى في وقتها وإن نوى جمعها تأخيراً كما يحسنه بعض المتأخرين وقياسه أن يؤذن للثانية في وقتها وإن جمعتهما تقديمًا وقد ينزع فيه؛ لأن نية التأخير أو فعله التقديم صير الوقت هو الثاني، أو الأول كما صرحوا به بقياسه عدم الأذان فيما ذكر اه. • فؤد: (لم يؤذن لغير الأولى) قال في شرح العباب فإن قلت ما تقرر من أنه حق للفرض يتنقض بما يأتي في توالي فوائت أو مجموعتين من أنه لا يؤذن لغير الأولى قلت: لا يناقضه خلافاً لمن توهمه؛ لأن وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع، أو صورة في غيره صيرها كجزء من أجزاء الأولى فاكثف بالأذان لها اه.

(فرغ): نسى صلاة من الخمس وأوجبا الخمس فإن والاها أذن للأولى وإلا فليكل م ر.

• فؤد: (ولو والى إلخ) دخل فيه ما إذا تذكر فائتة بعد فعل الحاضرة فإن كان عقيبها لم يؤذن وإن طال الفصل وأذن وخرج ما إذا لم يوال فيؤذن لكل.

يَدْخُلُ وَقْتُ الْمُؤَاذَةِ فَيُؤَذَّنُ لَهَا أَيْضًا. (وَتُغْدَبُ لِجَمَاعَةِ النِّسَاءِ)، وَالخَنَائِي وَلِكُلِّ عَلَى انْفِرَادِهِ أَيْضًا (الإِقَامَةُ) عَلَى الْمَشْهُورِ؛ لِأَنَّهَا لَاسْتِهْضَاءُ الْحَاضِرِينَ فَلَا رَفْعَ فِيهَا يُخْشَى مِنْهُ مَحْذُورٌ مِمَّا يَأْتِي (لَا الْأَذَانُ عَلَى الْمَشْهُورِ) لِمَا فِيهِ مِنَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ يُخْشَى مِنْ افْتِتَانٍ، وَالتَّشَبُّهِ بِالرِّجَالِ وَمَنْ تَمَّ حُزْمُ عَلَيْهَا رَفَعُ صَوْتِهَا بِهِ وَإِنْ كَانَ تَمَّ أَجْنَبِيٌّ.....

• **قوله:** (يَدْخُلُ وَقْتُ الْمُؤَدَّةِ) أي: ولو قَبْلَ أَنْ يُعْرَمَ بِالْفَائِتَةِ بَقِيَ مَا لَوْ أَدَّ وَأَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ مَا يَقْضِيهِ التَّأخِيرُ وَاسْتَمَرَّ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ فَهَلْ يُؤَدُّ لَهَا أَخْذًا مِنْ إِبْلَاقِهِمُ الْأَذَانَ لِلْفَائِتَةِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا يُؤَدُّ؛ لِأَنَّهُ أَدَّ لِهَذِهِ الصَّلَاةِ، وَالْمَوَالِءُ بَيْنَ الْأَذَانِ، وَالصَّلَاةِ لَا تَشْتَرِطُ ع. ش.

• **قوله:** (فَيُؤَدُّ الْخُ) وَحَيْثُ لَمْ يُؤَدِّ لِلثَّانِيَةِ فَمَا يَبْدُهَا أَقَامَ لِكُلِّ نِهَآيَةٍ وَمُعْنَى. • **قوله:** (أَيْضًا) لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْأَذَانُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الْمُؤَدَّةِ لَمْ يَصْلُحْ لِكُونِهِ مِنْ سُنْهَاعِ ش.

• قول (سني): (وَيُنْذَبُ لِبِجْمَاعَةِ النِّسَاءِ الْإِقَامَةُ) أَي بَأَن تَفْعَلَهَا إِحْدَاهُنَّ وَلَوْ أَقَامَتْ لِرَجُلٍ وَخُشِيَ لَمْ يَصِحَّ نِهَآيَةً وَقِيَاسُ حُرْمَةِ الْأَذَانِ قَبْلَ الْوَقْتِ لِكُونِهِ عِبَادَةً فَائِدَةُ الْحُرْمَةِ وَيُخْتَمَلُ خِلَافُهُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَخْذًا وَمِمَّا ذَكَرَهُ حَجٌّ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي لَا الْأَذَانُ الْإِنْعَاشُ. • قول: (وَالْخَنَافِيُّ) ظَاهِرُهُ صِحَّةُ إِقَامَةِ الْخُشْيِ لِلْخَنَافِيِّ، وَالْوَجْهَ الْمُنْعَى لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ أَتَى وَهُمْ رِجَالٌ وَهُوَ قِيَاسٌ مَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مِنْ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُقِيمُ لِلْخُشْيِ سَمٍ وَفِي النَّهَآيَةِ مَا يُوَافِقُهُ. • قول: (لِاسْتِنْهَاضِ الْحَاضِرِينَ) أَي: أَصَالَةً فَلَا يُشْكِلُ طَلَبُهَا الْمُنْفَرِدُ سَمٍ. • قول: (وَالْتَشْبَهُ بِالرِّجَالِ الْإِنْعَاشُ) أَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ هَذَا عَدَمَ حُرْمَةِ الْأَذَانِ عَلَى الْأَمْرَدِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي فِعْلِهِ تَشْبَهٌُ بِغَيْرِ جَنْسِهِ وَنَبَاهٍ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِ الْأَذَانِ عَلَى الْمَرْأَةِ مَرَكَبَةٌ مِنَ التَّشْبِهِ بِالرِّجَالِ وَحُرْمَةِ النَّظَرِ إِلَيْهَا وَخَوْفِ الْفِتْنَةِ بِسَامِعِهَا، وَالْحُكْمُ الْمُرْتَبِطُ عَلَى الْعِلَّةِ الْمُرَكَّبَةِ يَنْتَقِي بِانْتِفَاءِ جُزْئِهَا، وَالتَّشْبَهُُ مُتَّفِقٌ فِي حَقِّ الْأَمْرَدِ فَيَنْتَقِي تَحْرِيمُ الْأَذَانِ عَلَيْهِ ش. • قول: (وَمِنْ قَمٍ حَرَمٌ عَلَيْهَا الْإِنْعَاشُ) أَي وَإِنْ لَمْ تَقْصِدِ التَّشْبَهَُ بِالرِّجَالِ لِيُجُودِ التَّشْبَهُُ بِخِلَافِ رَفْعِ صَوْنِهَا بِالْقِرَاءَةِ وَقَدْ صَرَّحُوا بِجَوَازِ رَفْعِ صَوْنِهَا بِالْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ بِحَضْرَةِ أَجْنَبِيٍّ فَكَذَا خَارِجَهَا م ر ه سَمٍ وَيَأْتِي عَنْ النَّهَآيَةِ مِثْلُهُ وَخَالَفَ الْمُفْنِي فَقَالَ: وَيَنْتَقِي أَنْ تَكُونَ قِرَاءَتُهَا كَالْأَذَانِ؛ لِأَنَّهُ يَسُنُّ اسْتِمَاعُهَا وَاخْتَارَهُ الْبُصْرِيُّ.

هـ قوله: (إِنْ كَانَ ثُمَّ أَجْنَبِي) وَفَاقًا لِلْمُفْنِي، وَالْأَسْنَى وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَلَوْ أَذْنُتَ الْمَرْأَةَ لِلرِّجَالِ أَوْ الْخَنَائِي لَمْ يَصِحَّ أَذَانُهَا وَإِثْمٌ لِعُرْمَةِ نَظَرِهَا إِلَيْهَا، وَكَذَلِكَ أَوَّانُ الْخُنْثَى لِلرِّجَالِ أَوْ النِّسَاءِ وَرَفَعَ فِي هَذِهِ أَيْ النِّسَاءِ صَوْتَهُ فَوْقَ مَا يَسْمَعْنَ، أَوْ الْخَنَائِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا فَرْقَ فِي الرِّجَالِ بَيْنَ الْمُحَارِمِ وَغَيْرِهِمْ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ، ثُمَّ قَالَ: وَيُؤْخَذُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ غِنَائِهَا

❑ فَوُدُ: (والخنثى) ظاهره صِحَّةُ إقامَةِ الْخُنْثَى لِلْخُنْثَى، والوجه المُنْعُ لاحتِمَالِ أَنَّهُ أَتَى وَهْمَ رِجَالٍ وَهَذَا هُوَ قِيَاسُ مَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مِنْ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُقِيمُ لِلْخُنْثَى. ❑ فَوُدُ: (لإِسْتِنَاضِ الْحَاضِرِينَ) فَلَمَّ طَلِبَتْ لِلْمُنْفَرِدِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ أَصْلُ مَشْرُوعِيَّتِهَا الْإِسْتِنَاضُ فَلَا يُشْكِلُ قَوْلُهُ وَلِكُلِّ عَلَى انْفِرَادِهِ. ❑ فَوُدُ: (وَمِنْ ثَمَّ حُزْمٌ رَفَعَ صَوْتَهَا بِهِ) أَي: وَإِنْ لَمْ تُقْصِدِ التَّشْبِيهُ بِالرِّجَالِ لَوْجُودِ التَّشْبِيهِ بِخِلَافِ رَفْعِ صَوْتِهَا بِالْقِرَاءَةِ وَقَدْ صَرَّحُوا بِجَوَازِ رَفْعِ صَوْتِهَا بِالْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ بِحَضْرَةِ أَجَنِّي فَكَذَا

يَسْمَعُ وَإِنَّمَا لَمْ يَحْرَمَ غِنَاؤُهَا وَسَمَاعُهُ لِلْأَجَنَّبِيِّ حَيْثُ لَا فِتْنَةً؛ لِأَنَّهُ تَمَكُّنُهَا مِنْهُ لَيْسَ فِيهِ حَمْلُ النَّاسِ عَلَى مُؤَدِّ الْفِتْنَةِ بِخِلَافِ تَمَكُّنِهَا مِنَ الْأَذَانِ؛ لِأَنَّهُ يُسَرُّ الْإِصْغَاءَ لِلْمُؤَدِّينَ، وَالنَّظَرَ إِلَيْهِ وَكُلَّ مِنْهُمَا إِلَيْهَا مُفْتَتِحٌ وَلَئِنَّهُ لَا تَشْبَهُ فِيهِ إِذْ هُوَ مِنْ وَضْعِ النِّسَاءِ بِخِلَافِ الْأَذَانِ فَإِنَّهُ مُخْتَصَّ بِالذِّكْرِ فَحُرْمٌ عَلَيْهَا التَّشْبَهُ بِهِمْ فِيهِ وَقَضِيَّةٌ هَذَا عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِسَمَاعِ أَجَنَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَا يَحْصُلُ التَّشْبَهُ إِلَّا حِينَئِذٍ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي أَذَانِهَا لِلنِّسَاءِ الظَّاهِرِ فِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ كِرَاهِيَةِ بَيْنَ قَصْدِهَا لِلأَذَانِ وَعَدَمِهِ فَإِنْ قُلْتُمْ يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي مِنْ حُرْمَتِهِ قَبْلَ الْوَقْتِ بِقَصْدِهِ بِجَمَاعٍ عَدَمَ مَشْرُوعِيَّةِ كُلِّ قُلْتُمْ يُفَرِّقُ بَأَنَّ ذَاكَ فِيهِ مُنَابَذَةٌ صَرِيحَةٌ لِلشَّرْعِ بِخِلَافِ هَذَا إِذْ الَّذِي اقْتَضَاهُ الدَّلِيلُ فِيهِ عَدَمُ نَدْبِهِ لَا غَيْرَ وَلَا رَفْعَ صَوْتِهَا بِالتَّلْبِيَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ مُشْفُولٌ بِقَلْبِيَّةٍ نَفْسِهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُسَرُّ الْإِصْغَاءَ

وَأَذَانِهَا عَدَمَ حُرْمَةِ رَفْعِ صَوْتِهَا بِالْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا وَإِنْ كَانَ الْإِصْغَاءُ لِلْقِرَاءَةِ مَتَدُونًا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَاقْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَدْ صَرَّحُوا بِكَرَاهَةِ جَهْرِهَا بِهَا فِي الصَّلَاةِ بِحَضْرَةِ أَجَنَّبِيٍّ وَعَلَّلُوهُ بِخَوْفِ الْإِفْتِتَانِ أَوْ بِحَذْفِ. هـ فَوَدَّ: (يَسْمَعُ الْخ) وَهَلْ يَحْرُمُ عَلَى سَامِعِ أَذَانِهَا السَّمَاعَ فَيَجِبُ عَلَيْهِ سَدُّ الْأَذَانِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ سَمَاعُ نَحْوِ الْغِنَاءِ مِنْهَا إِلَّا عِنْدَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ قَالَ فِي الْإِمْعَابِ وَحَيْثُ حُرِّمَ عَلَيْهَا ذَلِكَ كَمَا فِي الْجَهْرِ فَهَلْ تَثَابُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ كَالصَّلَاةِ فِي الْمَغْصُوبِ أَوْ أَقُولُ: بَلِ الْأَقْرَبُ الثَّانِي وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ الصَّلَاةَ مَطْلُوبَةٌ مِنْهَا شَرْعًا بِخِلَافِ الْأَذَانِ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَسَمَاعُهُ) أَيِ: سَمَاعِ الْأَجَنَّبِيِّ لِغِنَائِهَا مَعَ الْكَرَاهَةِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. هـ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةٌ هَذَا) أَيِ التَّغْلِيلِ الثَّانِي. هـ فَوَدَّ: (عَدَمُ التَّقْيِيدِ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ اعْتِمَادُهُ وَيَأْتِي فِي شَرْحِ، وَالذِّكْرُ مَا يُوَافِقُهُ قَالَ سَمَ وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِالرَّفْعِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُخْتَصَّ بِالرِّجَالِ هُوَ الْأَذَانُ مَعَ الرَّفْعِ وَكَلَامُهُمْ يُصَرِّحُ بِعَدَمِ حُرْمَةِ أَذَانِ الْمَرْأَةِ بَلَا رَفْعَ وَإِنْ قَصَدَتْ الْأَذَانُ لَكِنْ يَتَّبِعِي الْحُرْمَةَ عِنْدَ قَصْدِهِ وَقَصْدِ التَّعْلِيلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَذَانُ أَوْ يَأْتِي عَنْ شِ الْجُزْمِ بِذَلِكَ. هـ فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ: الْحَضَرِ الْمَذْكُورِ (مَا يَأْتِي) أَيِ آيَةً.

هـ فَوَدَّ: (لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ كِرَاهِيَةِ الْخ) تَقَدَّمَ آيَةً عَنْ سَمَ وَيَأْتِي عَنْ شِ اعْتِمَادُ الْحُرْمَةِ مَعَ قَصْدِ الْأَذَانِ الشَّرْعِيِّ مُطْلَقًا. هـ فَوَدَّ: (يُنَافِيهِ) أَيِ: عَدَمُ الْفَرْقِ (مَا يَأْتِي) أَيِ: فِيهِ شَرْحٌ وَشَرْطُهُ الْوَقْتُ. هـ فَوَدَّ: (بِأَنَّ ذَاكَ) أَيِ الْأَذَانُ قَبْلَ الْوَقْتِ بِقَصْدِهِ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ هَذَا أَيِ أَذَانِ الْمَرْأَةِ بِقَصْدِهِ. هـ فَوَدَّ: (عَدَمُ نَدْبِهِ الْخ) أَيِ: وَهُوَ لَا يَسْتَدْعِي الْحُرْمَةَ عَ شِ، بَلْ وَلَا الْكَرَاهَةَ. هـ فَوَدَّ: (وَلَا رَفْعَ صَوْتِهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ غِنَاؤُهَا.

خَارِجَهَا وَيُفَارِقُ الْأَذَانُ بِأَنَّهُ يُطَلَّبُ الْإِصْغَاءُ لَهُ، وَالنَّظَرُ إِلَى الْمُؤَدِّ حَتَّى يَمُنَّ يُحَسِّنُ الْأَذَانُ بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ فَإِنَّ مَنْ يُحَسِّنُهَا لَا يُطَلَّبُ مِنْهُ تَرْكُهَا، وَالْإِصْغَاءُ لِغَيْرِهِ وَبِأَنَّهُ وَظِيفَةُ الرِّجَالِ، وَالْقِرَاءَةُ وَظِيفَةُ كُلِّ أَحَدٍ فَلَيْسَ فِي قِرَاءَتِهَا تَشْبَهُ بِالرِّجَالِ فَلَيْتَأَمَّلْ م ر. هـ فَوَدَّ: (عَدَمُ التَّقْيِيدِ) اعْتِمَادُهُ م ر وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِالرَّفْعِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُخْتَصَّ بِالرِّجَالِ هُوَ الْأَذَانُ مَعَ الرَّفْعِ فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّشْبَهُ إِلَّا حِينَئِذٍ وَكَلَامُهُمْ مُصَرِّحٌ بِعَدَمِ حُرْمَةِ أَذَانِ الْمَرْأَةِ إِذَا لَمْ تَرْفَعْ صَوْتَهَا وَإِنْ قَصَدَتْ الْأَذَانُ لَكِنْ يَتَّبِعِي الْحُرْمَةَ عِنْدَ قَصْدِهِ وَقَصْدِ التَّعْلِيلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَذَانٌ.

لها ولا نظَرُ المُلَبِّي ولو أَذْنَتْ للنِّسَاءِ بِقَدْرِ مَا يَسْمَعْنَ لم يُكْرَهْ وكان ذِكْرُ الله تعالى، وكَذَا الخُتْيَى. (والأَذَانُ مثنى) معدولٌ عن اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ أي مُعْظَمُهُ إِذِ التَّكْبِيرِ أَوَّلُهُ أَرْبَعٌ، والتَّشَهُّدُ آخِرُهُ

• فَوَدَّ: (لَهَا) أَي: لِلتَّائِبَةِ. • فَوَدَّ: (بِقَدْرِ مَا يَسْمَعْنَ الْخ) أَي وَلَمْ تَقْصِدِ الْأَذَانَ الشَّرْعِيَّ فَإِنْ رَفَعَتْ فَوْقَ ذَلِكَ، أَوْ أَرَادَتْ الْأَذَانَ الشَّرْعِيَّ حَرَمٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ اجْتَنِبِي عَشْرَ عِبَارَةٍ سَمِ قَوْلُهُ لَمْ يُكْرَهْ وَكَانَ ذِكْرُ الله تعالى أَي فَلَيْسَ أَذَانًا شَرْعِيًّا نَعَمْ إِنْ قَصَدَتْ مَعَ عَدَمِ رَفْعِ صَوْنِهَا التَّشْبَهُ بِالرِّجَالِ حَرَمٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَكَذَا إِنْ قَصَدَتْ حَقِيقَةَ الْأَذَانِ فِيمَا يَظْهَرُ لِقَصْدِهَا عِبَادَةً فَاسِدَةً وَمَا يَتَضَمَّنُ التَّشْبَهُ بِالرِّجَالِ اهـ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا الْخُتْيَى) عِبَارَةُ الْأَسَى أَي، وَالْمُغْنَى، وَالْخُتْيَى الْمُشْكِلُ فِي هَذَا كُلُّهُ كَالْمَرْأَةِ اهـ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ فَإِنْ أَذْنَا أَي الْمَرْأَةِ، وَالْخُتْيَى لِلنِّسَاءِ بِقَدْرِ مَا يَسْمَعْنَ لَمْ يُكْرَهْ، أَوْ فَوْقَهُ كُرْهٌ، بَلْ حَرَمٌ إِنْ كَانَ ثُمَّ اجْتَنِبِي اهـ وَعَوِيْلُ الْخُتْيَى مُعَامَلَةُ الْمَرْأَةِ احْتِياطًا، وَالتَّخْرِيمُ لِلِاحْتِيَاظِ صَائِفٌ مَفْهُودٌ وَكَثِيرًا مَا احْتَاطُوا فِي أَمْرِ الْخُتْيَى فَلَا يَرُدُّ كَيْفَ يَحْرُمُ مَعَ الشَّكِّ فِي أُنُوفِهِ سَمِ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (وَالْأَذَانُ مثنى) وَفِي الْعِبَابِ فَإِنْ زَادَ مِنْهَا أَي زَادَ عَلَى الْفَاطِ الْأَذَانِ كَلِمَةً مِنْهَا أَوْ ذِكْرًا آخَرَ وَلَمْ يُؤَدَّ إِلَى أَشْيَاءٍ، أَوْ قَالَ: اللهُ الْاَكْبَرُ، أَوْ لَقِّنَ الْأَذَانَ أَجْزَاءً انْتَهَى اهـ سَمِ. • فَوَدَّ: (مَفْدُولٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَنَزَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَي، لِأَنَّهَا إِلَى، وَالْأَوَّلَى قَوْلُهُ كَحَيٍّ عَلَى الْخُفِّ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ قَالَ وَلِهَذَا وَقَوْلُهُ أَي مَعَ إِلَى فَالْأَوَّلَى وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (أَيِ مُعْظَمُهُ الْخُفِّ) وَكَلِمَاتُهُ مَشْهُورَةٌ وَعِدَّتُهَا بِالتَّزْجِيعِ يَنْسَجُ عَشْرَةَ كَلِمَةً نِهَائِيَّةً وَمُغْنَى أَي فَلَوْ تَرَكَ كَلِمَةً مِنْ غَيْرِ التَّزْجِيعِ لَمْ يَصِحَّ أَذَانُهُ عَشْرَ. • فَوَدَّ: (وَالْتَّشَهُّدُ الْخُفِّ) أَي التَّهْلِيلُ.

• فَوَدَّ: (وَلَوْ أَذْنَتْ لِلنِّسَاءِ) انْظُرِ التَّضْيِيدَ بِالنِّسَاءِ وَسَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَذَانُهَا لِلرِّجَالِ وَلَيْسَ فِيهِ إِنْصَاحٌ بِكِرَاهَةٍ، أَوْ عَدَمِهَا فَإِنْ لَمْ يُكْرَهْ أَشْكَلَ التَّضْيِيدُ. • فَوَدَّ: (لَمْ يُكْرَهْ وَكَانَ ذِكْرُ الله تعالى) أَي فَلَيْسَ أَذَانًا شَرْعِيًّا، فَإِنْ قُلْتَ: مَا الصَّارِفُ لَهُ عَنِ الْأَذَانِ حَتَّى انْتَفَتِ الْكِرَاهَةُ، بَلْ وَالْحُرْمَةُ قُلْتَ الصَّارِفُ لَهُ قَرِينَةٌ حَالِيهَا وَهِيَ أَنَّهُ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْأَذَانِ وَنَظِيرُهُ مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْفُسْلِ أَنَّ حَالَ الْجُنُبِ وَعَدَمَ تَأْهِلِهِ لِلْقُرْآنِ قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ لَهُ عَنِ الْقَرَأَتِيَّةِ حَتَّى لَمْ تَحْرُمِ قَرَأَتُهُ بِغَيْرِ قَصْدٍ فَإِنْ قُلْتَ فَلْيَجُزْ أَذَانُهَا مَعَ رَفْعِ الصَّوْتِ نَظَرًا لِيَصْرَفَ تِلْكَ الْقَرِينَةُ قُلْتَ عَارِضُهَا رَفْعُ الصَّوْتِ الَّذِي هُوَ شِعَارُ ظَاهِرٍ لِلْأَذَانِ وَمَقْصُودُ أَصَالَةٍ فِيهِ نَعَمْ إِنْ قَصَدَتْ مَعَ عَدَمِ رَفْعِ صَوْنِهَا التَّشْبَهُ بِالرِّجَالِ حَرَمٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَكَذَا إِنْ قَصَدَتْ حَقِيقَةَ الْأَذَانِ فِيمَا يَظْهَرُ لِقَصْدِهَا عِبَادَةً فَاسِدَةً وَمَا يَتَضَمَّنُ التَّشْبَهُ بِالرِّجَالِ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا الْخُتْيَى) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ، وَالْخُتْيَى كَالْمَرْأَةِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ اهـ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ فَإِنْ أَذْنَا أَي الْمَرْأَةِ، وَالْخُتْيَى لِلنِّسَاءِ بِقَدْرِ مَا يَسْمَعْنَ لَمْ يُكْرَهْ، أَوْ فَوْقَهُ كُرْهٌ، بَلْ حَرَمٌ إِنْ كَانَ ثُمَّ اجْتَنِبِي اهـ وَقَدْ تُشْتَكِلُ الْحُرْمَةُ فِي الْخُتْيَى لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ رَجُلٌ فَكَيْفَ حَرَمٌ مَعَ الشَّكِّ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ عَوِيْلُ مُعَامَلَةِ الْمَرْأَةِ احْتِياطًا، وَالتَّخْرِيمُ لِلِاحْتِيَاظِ صَائِفٌ مَفْهُودٌ وَكَثِيرًا مَا احْتَاطُوا فِي أَمْرِ الْخُتْيَى. • فَوَدَّ: (وَالْأَذَانُ مثنى الْخُفِّ) فِي الْمُبَابِ فَإِنْ زَادَ مِنْهَا أَي زَادَ عَلَى الْفَاطِ الْأَذَانِ كَلِمَةً مِنْهَا، أَوْ ذِكْرًا آخَرَ وَلَمْ يُؤَدَّ إِلَى أَشْيَاءٍ، أَوْ قَالَ اللهُ الْاَكْبَرُ، أَوْ لَقِّنَ الْأَذَانَ أَجْزَاءً.

واحد (والإقامة فُرادى إلا لفظ الإقامة) للحديث الموثق عليه «أَمَرَ بِلَالٍ أَيْ أَمَرَهُ ﷺ» كما في رواية النسائي «أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ» إلا الإقامة أي؛ لأنها الْمُصْرَحَةُ بالمقصود ولا لفظ التكبير فإنه يُتْنَى أَوَّلُهَا وَآخِرُهَا وَاعْتِدِلَ عَنْهُ بِأَنَّهُ عَلَى نِصْفِ لَفْظِهِ فِي الْأَذَانِ فَكَانَ فَرْدٌ قَالَ وَلِهَذَا شَرَعَ جَمَعَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ فِي الْأَذَانِ بِنَفْسٍ وَاحِدٍ أَيْ مَعَ وَقْفَةٍ لَطِيفَةٍ عَلَى الْأَوَّلَى لِلتَّجَاعِ فَإِنْ لَمْ يَقِفْ فَالْأَوَّلَى الضَّمُّ وَقِيلَ الْفَتْخُ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْفَاطَةِ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِكُلِّ كَلِمَةٍ فِي نَفْسٍ وَفِي الْإِقَامَةِ بِجَمْعٍ كُلِّ كَلِمَتَيْنِ بِضَوْبٍ (وَيُضَنُّ إِدْرَاجُهَا) أَيْ إِسْرَاعُهَا (وَتَرْتِيلُهُ) أَيْ الثَّانِي فِيهِ لِلأَمْرِ بِهِمَا وَلأنَّهُ لِلْعَائِيَيْنِ فَالتَّرْتِيلُ فِيهِ أَبْلَغُ وَهِيَ لِلْحَاضِرِينَ فَالْإِدْرَاجُ فِيهَا أَشْبَهُ وَمَنْ ثُمَّ شُنُّ أَنْ تَكُونَ أَخْفَضَ صَوْتًا مِنْهُ (وَالْتَرْجِيعُ فِيهِ) لِثُبُوتِهِ فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ وَهُوَ ذِكْرُ الشَّاهِدَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ سِرًّا بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ مَنْ يَقْرُءُ عُرْفًا قَبْلَ الْجَهْرِ بِهِمَا لِيَتَذَكَّرَ بِهِمَا وَيُخْلِصَ فِيهِمَا إِذْ هُمَا الْمَقْصُودَتَانِ الْمُتَجَيِّبَتَانِ وَلِيَتَذَكَّرَ خِفَاءَهُمَا أَوَّلَ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ ظَهَرَا لَهُمَا الَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَى الْأُمَّةِ إِنْعَامًا لَا غَايَةَ وَرَاءَهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ رَجَعَ لِلرُّفْعِ بَعْدَ تَرْكِهِ، أَوْ لِلشَّاهِدَتَيْنِ بَعْدَ ذِكْرِهِمَا فَيَصِحُّ تَسْمِيَةُ كُلِّ بِهِ لَكِنْ

• قول (سني): (والإقامة إلخ) وكلماتها مشهورة وعِدَّتُهَا إِخْدَى عَشْرَةَ كَلِمَةً مُغْنِي وَنَهَايَةً. • قول: (أي؛ لِأَنَّهُا الْإِلْخ) أي؛ ثَنَى لَفْظَ الْإِقَامَةِ؛ لِأَنَّهُا الْإِلْخ. • قول: (بالمقصود) وهو استنهاض الحاضرين كما مر. • قول: (واختلر عنه) أي اغتدر المصنف في دقائقه عن عَدَمِ اسْتِثْنَاءِ لَفْظِ التَّكْبِيرِ. • قول: (فكانه فرد) هذا ظاهر في التكبير أولها، وأما في آخرها فهو مساوٍ للأذان فالأولى أَنْ يُقَالَ وَمُظَلِّمًا فُرادى مُغْنِي. • قول: (فالأولى) إلى قوله بخلاف إلخ في النهاية. • قول: (وقيل الفتح) أي: بِتَقْلِ حَرَكَةِ أَلِفِ اللَّهِ لِلرَّاءِ سَم. • قول: (بجمع كل كلمتين إلخ) أي، والكلمة الأخيرة بصوت مُغْنِي. • قول: (أي إسرأها) إلى قوله وفي خبر إلخ في النهاية.

• قول (سني): (وترتيله) أي: إِلَّا التَّكْبِيرَ فَإِنَّهُ يَجْمَعُ كُلَّ تَكْبِيرَتَيْنِ فِي نَفْسٍ ع ش. • قول: (ومن ثم) أي: لِأَجْلِ أَنَّهَا لِلْحَاضِرِينَ.

• قول (سني): (والترجيع فيه) ولو تَرَكَه صَحَّ الْأَذَانُ مُغْنِي وَسَمَّ وَع ش. • قول: (وهو ذكر الشهادتين مَرَّتَيْنِ إلخ) فهو اسمٌ لِلأَوَّلِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي مَجْمُوعِهِ وَدَقَائِقِهِ وَتَخْرِيرِهِ وَتَحْقِيقِهِ وَإِنْ قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ إِنَّهُ الثَّانِي مُغْنِي وَنَهَايَةً وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ. • قول: (قبل الجهر بهما) ويأتي بالأربع ولأ قال في الْعُبَابِ فَلَوْ لَمْ يَأْتِ بِهِمَا سِرًّا أَوَّلًا أَتَى بِهِمَا بَعْدَ الْجَهْرِ ع ش. • قول: (المتجيبان) أي: مِنَ الْكُفْرِ الْمُذْخِلَتَانِ فِي الْإِسْلَامِ نَهَايَةً وَمُغْنِي. • قول: (فصح تسمية كل إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُنَاسِبَةَ لِذَلِكَ التَّوْجِيهِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلثَّانِي؛ لِأَنَّهُ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ وَحَبِطَ قَسْمَةُ الْأَوَّلِ بِهِ مَجَازٌ مِنْ تَسْمِيَةِ السَّبَبِ بِاسْمِ الْمُسَبَّبِ إِذْ هُوَ سَبَبُ الرُّجُوعِ رَشِيدِي وَفِي سَم نَحْوُهُ.

• قول: (وقيل الفتح) أي: بِتَقْلِ حَرَكَةِ أَلِفِ اللَّهِ لِلرَّاءِ. • قول: (والترجيع فيه) قَضِيَّةٌ كَوْنُهُ سُنَّةٌ يَمِيدُ أَنَّهُ غَيْرُ شَرْطٍ فِيهِ فَيَصِحُّ بِدُونِهِ.

الأشهر الذي في أكثر كتب المصنف أنه للأول.

(والتوبة) بالمثلثة (في) كل من أذاني مؤذاة وأذان فائتة (الصبح) وهو الصلاة خير من النوم مرتين بعد الحيفلتين للحديث الصحيح فيه من تاب إذا رجع؛ لأنه بمعنى ما قبله فكان به راجعاً إلى الدعاء بالصلاة ويكره في غير الصبح كحي على خير العمل مطلقاً فإن جعله بدل الحيفلتين لم يصح أذانه وفي خبر الطبراني برواية من ضعفه ابن معين وأن بلالاً كان يؤذن للصبح فيقول حي على خير العمل فأمره عليه السلام أن يجعل مكانها الصلاة خير من النوم ويترك حي على خير العمل وبه يعلم أنه لا تثبت فيه لمن يجعلونها بدل الحيفلتين، بل هو صريح في الرد عليهم. (وأن يؤذن) ويقم (قائماً) وعلى عالٍ احتيج إليه (واللقبة)؛ لأنه المأثور سلفاً

فوق (سني) (والتوبة في الصبح) وخص بالصبح لما يرضى للتائب من التكاسل بسبب التزم نهاية ومثني. فود: (من أذاني مؤذاة) بلا توين بتقدير الإضافة أي مؤذاة صبح كزدي. فود: (وهو الصلاة خير من التزم) أي البيضة للصلاة خير من الراحة التي تحصل من التزم ويسر في الليلة الممطرة، أو المظلمة أو ذات الريح أن يقول بعد الأذان وهو الأولى، أو بعد الحيفلتين «لا صلوا في رحالكُم» أي مرتين لما صح من الأمر به وقضية كلاهما أنه لو قال أي لا صلوا عوضاً أي عن الحيفلتين لم يصح أذانه وهو كذلك نهاية وشرح بأفضل، وكذا في المثني إلا وقضية كلاهما الخ فقال بدله فلو جعله بعد حيفلتين، أو عوضاً عنهما جازاً قال الكزدي قوله في الليلة ليس بقيد كما في شرح الباب بل النهار كذلك كبقية أغذار الجماعة وقال ع ش قوله م ر، أو المظلمة المراد بها إظلام ينشأ عن نحو سحب أما الظلمة المعتادة في أواخر الشهر لعدم طلوع القمر فيها فلا يستحب ذلك فيها وأقره الرشيدي.

فود: (كحي على خير العمل مطلقاً) أي: كما يكره هذا في الصبح وغيره. فود: (فإن جعله) أي لفظ حي على خير العمل. فود: (لم يصح أذانه)، والقياس حينئذ حرمته؛ لأنه به صار متعاطياً لعبادة فائدة ش. فود: (حي على خير العمل) أي أقبلوا على خير العمل ع ش. فود: (وبه) أي: يذكر خبر الطبراني أي بقوله فأمره الخ. فود: (وعلى عالٍ الخ) عبارة النهاية ويستحب أن يؤذن على عالٍ كمنارة وسطح للاتباع ولزيادة الإغلام بخلاف الإقامة لا يستحب فيها ذلك إلا إن احتيج إليه لكبر المسجد كما في المجموع وفي البحر لو لم يكن للمسجد منارة سن أن يؤذن على الباب ويتبعه تقيده بما إذا تمدر في سطحه ولا فهو أولى فيما يظهر اه. وفي المثني نحوه. فود: (احتج إليه) ظاهره أنه قيد في كل من الأذان، والإقامة وليس كذلك، بل هو قيد في الإقامة فقط، وأما الأذان فيطلب فيه أن يكون على عالٍ مطلقاً كما مر عن النهاية، والمثني. فود: (واللقبة) أي: إن لم يختج إلى غيرها ولا كمنارة وسطح البلد فيدور حولها قلوبهم اه بخبري ويأتي ما يتعلق به. فود: (لأنه المأثور الخ) ظاهره

فود: (أنه للأول) لا يخفى أن وجود الأول سبب في تحقق الرجوع المذكور فهو لا ينافي التوجية المذكور؛ لأن تسميته حينئذ ترجيحاً من أخذ اسم السبب من معنى المسبب فليأتمل.

وخلقًا ولخبير الصحيحين «يا بلال قم فناد»، بل يُكره أذان غير مُستقبل وكأنهم إنما لم يأخذوا بما في خبر الطبراني وأبي الشيخ أن بلالاً كان يترك الاستقبال في بعضه غير الحيفلتين لمخالفته للمأثور المذكور الذي هو في حكم الإجماع المؤيد بالخبر المرسل «استقبل وأذن» على أن الخبر ضعيف؛ لأن في سنده من ضعفه ابن معين ومعارض رواية راويه المذكور أيضًا أن بلالاً كان ينحرف عن القبلة عن يمينه في مؤتني حي على الصلاة وعن يساره في مؤتني حي على الفلاح ويستقبل القبلة في كل ألفاظ الأذان الباقية وحينئذ كان الأخذ بهذا الموافق لما مر، والموجب لحجية المرسل، والمثبت للاستقبال فيما عدا الحيفلتين وهو مُقدم على النافي أولى وغير قائم قدر نعم لا بأس بأذان مسافر راجعًا، أو ماشيًا

الرجوع لكل من القيام، والاستقبال لكن خصه شيخ الإسلام، والنهاية، والمغني بالثاني. □ فؤد: (بل يكره أذان غير مستقبل إلخ) أي: مع القدرة عليه وأجزأه؛ لأن ذلك لا يخل بالإعلام بهاية ومغني.

□ فؤد: (في بعضه) أي الأذان. □ فؤد: (لمخالفته) أي الخبر. □ فؤد: (المذكور) أي: أتفا.

□ فؤد: (على أن الخبر) أي: خبر الطبراني. □ فؤد: (ومعارض) عطف على ضعيف. □ فؤد: (راوية المذكور) كأنه أراد به من ضعفه ابن معين. □ فؤد: (من يمينه) وقوله عن يساره هن فيهما بمعنى إلى.

□ فؤد: (وحيث) أي حين التعارض وقوله بهذا أي المزوي الثاني وقوله لما مر أي المأثور وقوله وهو إلخ أي، والحال أن الثبوت إلخ وقوله أولى خبر كان. □ فؤد: (وغير قائم) إلى قوله وقضيتهما في النهاية إلا قوله ومن ثم إلى وكرة، وكذا في المغني إلا قوله نعم إلى، والإيضاح. □ فؤد: (وغير قائم إلخ) عطف على قوله وغير مستقبل عبارة النهاية فيكره للقاعد وللمضطجع أشد وللراكب المقيم أي جالسًا بخلاف المسافر لا يكره له ذلك لحاجته للركوب لكن الأولى له أن لا يؤذن إلا بعد نزوله؛ لأنه لا بد له منه للفرصة وقضية كلام الزايعي أنه لا يكره أي للمسافر ترك القيام ولو غير راجع ويوجه بأن من شأن السفر التعب، والمشفة فسويح له فيه ومن ثم قال الاستوحي: ولا يكره له أيضًا ترك الاستقبال ولا المشي لاحتياله في صلاة التفل ففي الأذان أولى، والإقامة كالأذان فيما ذكر، والأوجه أن كلاً منهما يُجزئ من الماشي وإن بعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سمع أوله إن فعل ذلك لنفسه فإن فعلهما لغيره كان كأن ثم معه من يمشي وفي محل ابتدائه غيره اشترط أن لا يتعد عن محل

□ فؤد: (نعم لا بأس بأذان مسافر راجعًا، أو ماشيًا) قال في العباب، والأولى تأذين المسافر بعد نزوله أي إن سهل عليه وله فعله راجعًا أي بلا كراهة كما في شرحه وقاعدًا قال في شرحه بلا كراهة وإن كان غير راجع كما اقتضاه قول الشرح الصغير إلا أن يكون مسافرًا فلا بأس أن يؤذن قاعدًا، أو راجعًا اهـ.

(تنبيه): قول الشارح وإن بعد محل انتهائه عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع من في أحدهما الآخر شامل لما إذا أذن لنفسه وما إذا أذن لغيره ممن يمشي معه مثلاً وهو ظاهر، وأما ما في شرح م ر وما يخالف ذلك كما يأتي فمشكك وقد بحثت معه فيه فوافق على ما استظهرته وحاول تأويل عبارته بما لا يخفى ما فيه.

وَأَنْ يَخْلُ مِنْهُ عَنْ مَحَلِّ ابْتِدَائِهِ بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ مَنْ فِي أَحَدِهِمَا الْآخَرَ، وَالْإِلْفَاتُ بِمَقْنِهِ لَا يَصْدُرُ بِمِثْلِ مَرَّةٍ فِي مَرْتَنِي حَيْثُ عَلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ بِسَارًا مَرَّةً فِي مَرْتَنِي حَيْثُ عَلَى الْفَلَاحِ وَخُصًّا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا خِطَابُ آدَمِي كَسَلَامِ الصَّلَاةِ وَمَنْ ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِلْفَاتُ هُنَا بِخَدِّهِ لَا بِخَدِّهِ نَظِيرَ مَا يَأْتِي ثُمَّ وَكْرَةً فِي الْخُطْبَةِ؛ لِأَنَّهَا وَعَظٌ لِلْحَاضِرِينَ فَالْإِلْفَاتُ إِعْرَاضٌ عَنْهُمْ مُجَلٌّ بِأَذْبِ الْوَعِظِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَإِنَّمَا نُدِبَ فِي الْإِقَامَةِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا مُجَرَّدُ الْإِعْلَامِ لَا غَيْرَ فَهِيَ مِنْ جِنْسِ الْأَذَانِ فَالْحَقُّ بِهِ وَاحْتِلَافٌ فِي التَّوْبِيقِ فَقَالَ ابْنُ عُجَيْلٍ لَا غَيْرُهُ نَقَمٌ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى دُعَاءٌ كَالْحِغْلَتَيْنِ وَتُسْرُ جَمْلُ سَبَابَتَيْهِ فِي صِمَاخِي أَدْنَيْهِ فِيهِ دَوْنُهَا وَالْفَرْقُ ...

ابْتِدَائِهِ بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ آخِرَهُ مَنْ سَمِعَ أَوَّلَهُ وَالْأَلَمْ يُجْزِهِ كَمَا فِي الْمُقِيمِ اهـ، وَكَذَا فِي سَمْعٍ عَنِ الشُّبَابِ وَشَرْحِهِ إِلَّا قَوْلَهُ لَا حِيَمَالَهُ إِلَّا خُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَالْأَوْجَهُ إِلَّا خُ قَدْ يُشِيرُ بِعِبَارَتِهِ بِاخْتِصَاصِ الْإِجْزَاءِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِالْمُسَافِرِ وَلَعَلَّهُ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ مِنْ أَنْ غَيْرَهُ لَا يَمْشِي فِي أَذْيَانِهِ وَلَا فِي إِقَامَتِهِ وَقَوْلُهُ وَالْأَلَمْ يُجْزِهِ أَي لَمْ يُجْزَ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ الْكُلَّ اهـ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ م ر لَمْ يُجْزِهِ لَعَلَّهُ بِالنَّسْبَةِ لِمَنْ فِي مَحَلِّ ابْتِدَائِهِ إِذْ لَا تَوَقَّفَ فِي إِجْزَائِهِ لِمَنْ يَمْشِي مَعَهُ وَمِنْ ثُمَّ احْتَرَزَ بِالتَّصْوِيرِ الْمَذْكُورِ عَمَّا إِذَا أَذَّنَ لِمَنْ يَمْشِي مَعَهُ فَقَطُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ سَمْعَ تَوَقَّفَ فِي عِبَارَةِ الشَّارِحِ م ر وَذَكَرَ أَنَّهُ بَحَثَ مَعَهُ م ر فِيهَا فَحَاوَلَ تَأْوِيلَهَا بِمَا لَا يَخْفَى مَا فِيهِ انْتَهَى، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَنْبَغِي خَذْفُ قَوْلِهِ م ر كَانَ كَانَ مَعَهُ مَنْ يَمْشِي إِذْ حُكِّمَهُ حُكْمٌ مَا إِذَا كَانَ يُؤَدِّنُ لِنَفْسِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَخْلُ مِنْهُ عَنْ مَحَلِّ ابْتِدَائِهِ إِلَّا خُ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا أَذَّنَ لِنَفْسِهِ وَمَا إِذَا أَذَّنَ لِغَيْرِهِ يَمْشِي مَعَهُ مَثَلًا وَهُوَ ظَاهِرٌ سَمْعٌ. قَوْلُهُ: (وَالْإِلْفَاتُ إِلَّا خُ) أَي: وَتُسْرُ الْإِلْفَاتُ بِهَايَةِ وَمُعْنَى.

قَوْلُهُ: (بِمَقْنِهِ إِلَّا خُ) أَي: مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَّخِلَ عَنْ مَحَلِّهِ وَلَوْ عَلَى مَنَارَةٍ مُحَافِظَةً عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ بِهَايَةِ وَمُعْنَى قَالَ ع ش وَفِي سَمْعٍ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنْ م ر وَلَا يَدُورُ عَلَيْهَا فَإِنْ دَارَ كَفَى وَإِنْ سَمِعَ آخِرَ أَذْيَانِهِ مَنْ سَمِعَ أَوَّلَهُ وَالْأَلَمْ فَلَ اهـ. قَوْلُهُ: (بِمِثْلِ مَرَّةٍ فِي مَرْتَنِي حَيْثُ عَلَى الصَّلَاةِ وَبِسَارًا مَرَّةً فِي مَرْتَنِي إِلَّا خُ) أَي حَتَّى يَنْتَهِيَا فِي الْإِلْفَاتَيْنِ بِهَايَةِ وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُمَا خِطَابُ آدَمِي) أَي وَغَيْرُهُمَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَايَةِ.

قَوْلُهُ: (كَسَلَامِ الصَّلَاةِ) أَي: فَإِنَّهُ يَلْتَفِتُ فِيهِ دَوْنُ مَا سِوَاهُ؛ لِأَنَّهُ خِطَابُ آدَمِي بِجُيُومِي. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا كَسَلَامِ الصَّلَاةِ. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا نُدِبَ إِلَّا خُ) أَي: الْإِلْفَاتُ.

قَوْلُهُ: (وَفِي التَّوْبِيقِ) أَي: فِي سَرِّ الْإِلْفَاتِ فِيهِ. قَوْلُهُ: (فَقَالَ ابْنُ عُجَيْلٍ لَا) اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ، وَالْمُعْنَى قَالَ الْكُرْدِيُّ، وَالْأَسْنَى، وَالْإِمْدَادُ وَغَيْرُهُمْ اهـ. قَوْلُهُ: (دُعَاءٌ) أَي: إِلَى الصَّلَاةِ.

قَوْلُهُ: (جَمْلُ سَبَابَتَيْهِ إِلَّا خُ) أَي: أُنْمَلَتْهُمَا وَلَوْ تَعَذَّرَتْ إِحْدَى يَدَيْهِ لِمَلَّوْهُ جَمْلُ السَّلِيمَةِ فَقَطُّ نَعَمْ إِنْ كَانَتْ الْعِلْمَةُ سَبَابَتَيْهِ فَيُظْهِرُ جَمْلُ غَيْرِهِمَا مِنْ بَقِيَّةِ أَصَابِعِهِ نَهَايَةَ قَالَ ع ش قَضَيْتُهُ اسْتِثْنَاءَ بَقِيَّةِ الْأَصَابِعِ فِي

قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ مَنْ فِي أَحَدِهِمَا) إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ فَإِنْ فَعَلَهُمَا أَيِ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةُ لِغَيْرِهِ كَانَ كَانَ ثُمَّ مَعَهُ مَنْ يَمْشِي اشْتَرَطَ أَنْ لَا يَتَعَدَّ عَنْ مَحَلِّ ابْتِدَائِهِ بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ آخِرَهُ مَنْ سَمِعَ أَوَّلَهُ وَالْأَلَمْ يُجْزِهِ كَمَا فِي الْمُقِيمِ كَذَا فِي م ر وَفِي نَظَرِ ظَاهِرٍ. قَوْلُهُ: (فَقَالَ ابْنُ عُجَيْلٍ لَا) قَالَ م ر وَافْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ. قَوْلُهُ: (سَبَابَتَيْهِ) فَلَوْ تَعَذَّرَتْ لِنَحْوِ فَقَدِيهِمَا اتَّجَعُ جَمْلُ غَيْرِهِمَا مِنْ أَصَابِعِهِ، بَلْ لَا يَتَعَدُّ حُصُولُ أَصْلِ السُّتَةِ

أَنَّهُ أَجْمَعَ لِلصَّوْتِ الْمَطْلُوبِ رَفْعُهُ فِيهِ أَكْثَرُ وَأَنَّهُ يَسْتَدِلُّ بِهِ الْأَصَمُّ، وَالْبَعِيدُ وَقَضَيْتُهُمَا أَنَّهُ لَا يُسْنُّ لِمَنْ يُؤَذِّنُ لِنَفْسِهِ بِخَفْضِ الصَّوْتِ وَبِهَما عَلِمَ سِرُّ الْحَاقِقِمْ لَهَا بِهِ فِي الْإِلْتِظَاتِ لَا هُنَا. (وَيُشْتَرَطُ) فِي كُلِّ مِنْهُ وَمِنَ الْإِقَامَةِ إِسْمَاعُ النَّفْسِ لِمَنْ يُؤَذِّنُ وَحَدَهُ وَالْإِسْمَاعُ وَاجِدٌ وَعَدَمُ بِنَاءٍ غَيْرِهِ عَلَى مَا أَنْتَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُوقِعُ فِي اللَّبْسِ وَكَالْحَجِّ وَتَوْبِيهِهِ (وَمَوَالَاهُ) لِلتَّلْبَاعِ وَلَأَن تَرْكَهُمَا

حُصُولُ الشَّيْءِ بِكُلِّ مِنْهَا وَإِنَّمَا لَوْ فَقَدَتْ أَصَابِعُهُ الْكُلُّ لَمْ يَضَعْ الْكُفُّ وَفِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ فَلَوْ تَعَلَّزَ سَبَابَتَاهُ لِنَحْوِ فَقْدِهِمَا أَثَرُهُ جَعَلَ غَيْرَهُمَا مِنْ أَصَابِعِهِ، بَلْ لَا يَتَعَدَّى حُصُولُ أَصْلِ الشَّيْءِ بِجَعْلٍ غَيْرِهِمَا وَلَوْ لَمْ تَتَعَلَّزْ أَنْتَهُ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أَيُّ: الْجَعْلُ. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ) يَسْتَدِلُّ بِهِ الْأَصَمُّ، وَالْبَعِيدُ أَيُّ: عَلَى كَوْنِهِ أَذَانًا فَيَجِبُ إِلَى فِعْلِ الصَّلَاةِ لَا أَنَّهُ يُسْنُّ لَهُ إِجَابَةُ الْمُؤَذِّنِ بِالْقَوْلِ نِهَائِيَّةً. □ فَوَدَّ: (وَقَضَيْتُهُمَا) أَيُّ الْفَرْقَيْنِ.

□ فَوَدَّ: (بِخَفْضِ الصَّوْتِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا رَفَعَ صَوْتَهُ مَا اسْتَطَاعَ لِيَتَحَصَّلَ كَمَالُ الشَّيْءِ كَمَا مَرَّ يُسْنُّ لَهُ ذَلِكَ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (وَبِهَما) أَيُّ الْفَرْقَيْنِ. □ فَوَدَّ: (لَهَا) أَيُّ الْإِقَامَةِ وَقَوْلُهُ بِهِ أَيُّ الْأَذَانِ وَقَوْلُهُ فِي الْإِلْتِظَاتِ أَيُّ عَلَى مَا مَرَّ وَقَوْلُهُ لَا هُنَا أَيُّ جَعَلَ السَّبَابَتَيْنِ اهـ سَم. □ فَوَدَّ: (فِي كُلِّ مِثْلَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَشُطْرَطُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَكَالْحَجِّ وَقَوْلُهُ وَإِنْ كُرِّهَ إِلَى قَوْلِ الْمَشْرِ يُسْنُّ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ لِيَخْبِرَ إِلَى نَعَمٍ، وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (فَإِسْمَاعُ وَاجِدٍ) أَيُّ: بِالْقُوَّةِ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الرَّشِيدِي وَشَيْخِنَا وَبِالْفِعْلِ عَلَى مَا مَرَّ عَنْ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَعَدَمُ بِنَاءٍ غَيْرِهِ الْخ) وَيُنْهَى مَا يَقَعُ مِنَ الْمُؤَذِّنِينَ حَالَ اشْتِرَاكِهِمْ فِي الْأَذَانِ مِنْ تَقْطِيعِ كَلِمَاتِ الْأَذَانِ بَحِيثٌ يَذْكُرُ وَاحِدٌ بَعْضَ الْكَلِمَاتِ وَغَيْرُهُ بَاقِيَهَا وَيَتَّبِعِي حُرْمَةً ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ نَعَاظُ لِمِبَادَةِ فَاسِدَةٍ ع ش. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يُوَقِّعُ فِي اللَّبْسِ) أَيُّ غَالِيًا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُشْنِيَهَا صَوْتًا، أَوْ لَا نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (وَتَوْبِيهِهِ) فَإِنَّ عَكْسَ لَوْ نَاسِيًا لَمْ يَصِحَّ وَيَسْنِي عَلَى الْمُتَنَظِّمِ مِنْهُ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ أَوَّلَى وَلَوْ تَرَكَ بَعْضَ الْكَلِمَاتِ فِي خِلَالِهِ أَتَى بِالْمَثْرُوكِ أَعَادَ مَا بَعْدَهُ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي قَالَ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: م ر وَيُسْنَى عَلَى الْمُتَنَظِّمِ ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَصَدَ التَّكْمِيلَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَاتِحَةِ لَا يَبْغِ اهـ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَأَتَى بِالْمَثْرُوكِ أَيُّ حَيْثُ لَمْ يَطَّلِ الْفَضْلُ بِمَا أَتَى بِهِ مِنْ غَيْرِ الْمُتَنَظِّمِ بَيْنَ الْمُتَنَظِّمِ وَمَا كَمُلَ بِهِ اهـ.

□ فَوَدَّ (وَمَوَالَاهُ) فَإِنَّ عَطَسَ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ سَنَ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ فِي نَفْسِهِ وَأَنْ يُؤَخَّرَ رَدُّ السَّلَامِ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَالتَّشْمِيتُ إِذَا عَطَسَ غَيْرُهُ وَحَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى الْفَرَاغِ وَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ قَبِيزٌ وَيُسْمَتُ حَيْثُ فَإِنْ رَدَّ، أَوْ سَمَتُ، أَوْ تَكَلَّمَ بِمَضْلَعَةٍ لَمْ يُكْرَهْ وَكَانَ تَارِكًا لِلشَّيْءِ وَلَوْ رَأَى أَعْمَى مَثَلًا يَخَافُ وَقَوْعَهُ فِي بَثْرٍ وَجِبَ إِذْنَاهُ مُغْنِي وَنِهَائِيَّةً قَالَ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ م ر وَأَنْ يُؤَخَّرَ رَدُّ السَّلَامِ هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ يَمْكُثُ إِلَى الْفَرَاغِ فَإِنْ كَانَ يَذْهَبُ كَانَ سَلَمٌ وَهُوَ مَا رُفِعَ هَلْ يَزِدُّ عَلَيْهِ حَالًا أَوْ يَتْرُكُ الرَّدَّ اهـ وَقَالَ ع ش قَضِيَّةٌ كَلَامُهُ م ر وَجُوبُ الرَّدِّ بَعْدَ فَرَاغِ الْأَذَانِ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا فِي الْأَبْيَاتِ الْمَشْهُورَةِ مِنْ عَدِّ الْأَذَانِ مِنَ الصَّوَرِ الْمُسْقِطَةِ لِلرَّدِّ لِكَيْتَهُ مُوَافِقٌ لِمَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ مِنْ وَجُوبِ الرَّدِّ عَلَى الْخَطِيبِ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ م ر وَجِبَ إِذْنَاهُ أَيُّ وَإِنْ طَالَ وَلَا يَطَّلُ بِهِ الْأَذَانُ اهـ.

بِجَعْلٍ غَيْرِهِمَا وَلَوْ لَمْ يَتَعَلَّزْ. □ فَوَدَّ: (لَهَا) أَيُّ الْإِقَامَةِ وَقَوْلُهُ بِهِ أَيُّ الْأَذَانِ وَقَوْلُهُ فِي الْإِلْتِظَاتِ أَيُّ عَلَى مَا مَرَّ وَقَوْلُهُ لَا هُنَا أَيُّ جَعَلَ السَّبَابَتَيْنِ.

يُوهِمُ اللَّعِبَ وَيُجِلُّ بِالْإِعْلَامِ وَلَا يَضُرُّ سِرُّ كَلَامٍ وَسُكُوتٍ وَنَوْمٍ وَإِعْمَاءٍ وَجُنُونٍ وَرُدَّةٍ وَإِنْ كُرِهَ (وفي قوله لَا يَضُرُّ كَلَامٍ وَسُكُوتٍ طَوِيلَانِ) كَسَائِرِ الْأَذْكَارِ، وَالْكَلَامُ فِي طَوِيلٍ لَمْ يَفْخَشْ وَلَا ضَرُّ جُزْأً. (وَشَرَطُ الْمُؤَدِّينَ)، وَالْمُقِيمِ (الْإِسْلَامَ، وَالتَّمْيِيزَ) فَلَا يَصِحُّانِ مِنْ كَافِرٍ وَغَيْرِ مُتَمَيِّزٍ كَسُكْرَانٍ لَقَدْ تَأَهَّلُوا لِلْعِبَادَةِ وَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِ غَيْرِ الْمَيْسُورِيِّ بِنُطْقِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ

■ فَوَدَّ: (وَلَا يَضُرُّ الْخُ) أَيُّ: وَلَوْ عَمْدًا نِهَاءً. ■ فَوَدَّ: (يَسِرُّ كَلَامٍ وَسُكُوتٍ وَنَوْمٍ وَإِعْمَاءٍ الْخُ) وَيُسْنُ أَنْ يَسْتَأْنِفَ فِي غَيْرِ الْأَوَّلَيْنِ مُعْنَى زَادَ النِّهَاءَ، وَكَذَا فِيهِمَا فِي الْإِقَامَةِ فَكَانَتْهَا لِقُرْبَاهَا مِنَ الصَّلَاةِ وَتَأْكِيدُهَا لَمْ يُسَامَحْ فِيهَا بِفَاصِلٍ الْبَتَّةَ بِخِلَافِ الْأَذَانِ اهـ. ■ فَوَدَّ: (وَلِنْ كُرِهَ) إِنْ كَانَ قَاعِلُهُ مَا يَقَعُ بِهِ الْفَضْلُ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ فَتَنَحَوُ الْإِعْمَاءُ الَّذِي يَتَسَبَّبُ فِيهِ، وَالرُّدَّةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ قَوْلُهُ وَإِنْ كُرِهَ أَيُّ الْيَسِيرِ مِنْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ وَلَعَلَّ مَحَلَّ كِرَاهِيَتِهِ فِي النَّوْمِ وَتَالِيَتِهِ إِذَا اخْتَارَهَا وَلَعَلَّ الْمُرَادَ فِي الْآخِرِ كِرَاهَةُ التَّحْرِيمِ، أَوْ الْكِرَاهَةُ مِنْ حَيْثُ الْفَضْلُ وَإِنْ حَرَّمَ فِي نَفْسِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ بِضَرِيٍّ. ■ فَوَدَّ: (وَلَا ضَرُّ الْخُ) أَيُّ: وَإِنْ فَخَشَ بَحِثْ لَا يُسَمَّى مَعَ الْأَوَّلِ أَذَانًا فِي الْأَذَانِ وَإِقَامَةً فِي الْإِقَامَةِ اسْتَأْنَفَ جُزْأً نِهَاءً وَمُعْنَى. ■ فَوَدَّ (سُيِّ): (وَالْتَّمْيِيزُ) أَيُّ: وَلَوْ صَيًّا قِتَادَى بِأَذَانِهِ وَإِقَامَتِهِ الشُّعَارُ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ خَبَرَهُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ وَمَا فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ قَبُولِ خَبَرِهِ فِيمَا طَرَفُهُ الْمَشَاهِدَةُ كُرُوفِيَةِ التَّجَاسُّ ضَعِيفٌ كَمَا ذَكَرَهُ فِي مَحَلِّ آخَرٍ، نَعَمْ قَدْ يَقْبَلُ خَبَرَهُ فِيمَا احْتَضَتْ بِهِ قَرِينَةً كَلَاذِنْ فِي دُخُولِ دَارٍ وَإِبْصَالِ هَدْيَةٍ وَإِخْبَارِهِ بِطَلَبِ ذِي وَلِيمَةٍ لَهُ فَتَجِبُ الْإِجَابَةُ إِنْ وَقَعَ فِي الْقَلْبِ صِدْقُهُ نِهَاءً قَالَ ع ش قَوْلُهُ نَعَمْ قَدْ يَقْبَلُ خَبَرَهُ الْخُ أَيُّ فَإِنْ قَوِيَتْ الْقَرِينَةُ هُنَا عَلَى صِدْقِهِ قَبِلَ خَبَرَهُ وَقِيَّاسُهُ مَا يَأْتِي لَهُ فِي الصَّوْمِ أَنَّ الْكَافِرَ إِنْ أَخْبَرَ بِدُخُولِ الْوَقْتِ وَقَعَ فِي الْقَلْبِ صِدْقُهُ قَبْلَ وَالْأَفْلَا وَأَنَّ الْقَاسِمَ كَذَلِكَ اهـ. ■ فَوَدَّ: (كَسُكْرَانٍ) نَعَمْ يَصِحُّ أَذَانُ سُكْرَانٍ فِي أَوَائِلِ نَشَاتِهِ لِانْتِظَامِ قَضِيهِ وَفِعْلِهِ حِينَئِذٍ نِهَاءً وَأَقْرَأَ سَمْعُ ش. ■ فَوَدَّ: (بِإِسْلَامِ غَيْرِ الْمَيْسُورِيِّ الْخُ) لَا غَيْتَادَهُ أَنْ مُحْتَدًا رَسُولُ اللَّهِ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً نِهَاءً عِبَارَةً مُعْنَى، وَالْأَسْنَى، وَالْمَيْسُورِيَّةُ فَرْقَةٌ مِنَ الْيَهُودِ تَنْسَبُ إِلَى أَبِي عَيْسَى إِسْحَاقَ بْنِ يَغْقُوبَ الْأَصْبَهَانِيِّ كَانَ فِي خِلَافَةِ الْمَنْصُورِ يَغْتَقِدُ أَنَّ مُحْتَدًا رَسُولُ اللَّهِ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً وَخَالَفَ الْيَهُودَ فِي أَشْيَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْهَا أَنَّهُ حَرَّمَ الذَّبَائِحَ اهـ. ■ فَوَدَّ: (بِنُطْقِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْإِسْلَامِ عَطْفُ إِحْدَى الشَّهَادَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ الشَّهَادَتَيْنِ فِي الْأَذَانِ لَا عَطْفَ بَيْنَهُمَا وَقَدْ حُكِمَ بِالْإِسْلَامِ بِالنُّطْقِ بِهِمَا وَيُؤَافِقُ ذَلِكَ مَا نَقَلَهُ فِي بَابِ الرُّدَّةِ عَنِ الشَّافِعِيِّ اهـ سَمْعٌ عَلَى حَجٍّ وَقَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ إِنَّ الشَّيْخَ يَعْْنِي الرَّمْلِيَّ رَجَعَ إِلَيْهِ آخِرًا، وَعِبَارَةُ الْعَلْفَمِيِّ

■ فَوَدَّ: (وَلِنْ كُرِهَ) أَيُّ: الْيَسِيرُ مِنْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ وَلَعَلَّ مَحَلَّ كِرَاهِيَتِهِ فِي النَّوْمِ وَتَالِيَتِهِ إِذَا اخْتَارَهَا وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْكِرَاهَةِ فِي الْآخِرِ كِرَاهَةُ التَّحْرِيمِ، أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ كِرَاهَتَهُ مِنْ حَيْثُ الْفَضْلُ بِهِ وَإِنْ حَرَّمَ فِي نَفْسِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ■ فَوَدَّ: (كَسُكْرَانٍ) نَعَمْ يَصِحُّ أَذَانُ سُكْرَانٍ فِي أَوَائِلِ نَشَاتِهِ لِانْتِظَامِ قَضِيهِ وَفِعْلِهِ شَرْحُ م ر. ■ فَوَدَّ: (بِنُطْقِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْإِسْلَامِ عَطْفُ إِحْدَى الشَّهَادَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ الشَّهَادَتَيْنِ فِي الْأَذَانِ لَا عَطْفَ بَيْنَهُمَا وَقَدْ حُكِمَ بِالْإِسْلَامِ بِالنُّطْقِ بِهِمَا وَيُؤَافِقُ ذَلِكَ مَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ فِي بَابِ الرُّدَّةِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ إِذَا ادَّعَى عَلَيَّ رَجُلٌ أَنَّهُ أَزَنْتُ وَهُوَ مُسْلِمٌ لَمْ

فَيُعْبَدُ لِقُورَعٍ أَوَّلُهُ فِي الْكُفْرِ وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ نَصْبِ نَحْوِ الْإِمَامِ لَهُ تَكْلِيْفُهُ وَأَمَانَتُهُ وَمَعْرِفَتُهُ بِالْوَقْتِ، أَوْ مَرَصَدٌ لِإِعْلَامِهِ بِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَلايَةٌ فَاشْتَرِطَ كَوْنُهُ مِنْ أَهْلِهَا (و) شَرَطَ الْمُؤَدِّنَ

عَنْ قَوْلِهِ ﷺ «اسْمَعُوا النَّاسَ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا مِنْ قَلْبِهِ» نَصَّهَا وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي التَّلْفِظِ عِنْدَ الْإِسْلَامِ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ أَنْ يَقُولَ أَشْهَدُ وَهُوَ الرَّاجِعُ الْمُعْتَمَدُ، بَلْ هُوَ الصَّوَابُ وَلَا يُغْتَرَّ بِمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْمَضَرِّ وَأَقْبَى بِهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ لَفْظِ أَشْهَدُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَالْوَجْهَ عَدَمُ اشْتِرَاطِ لَفْظِ الشَّهَادَةِ كَمَا نَصَّ عَنْ كَلَامِ الْحَلِيمِيِّ تَقْلَ الْإِتِّفَاقِ عَلَيْهِ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الْقَفَالِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ قَضِيَّةُ الْأَحَادِيثِ وَكَلَامِ الشَّافِعِيِّ فِي مَوَاضِعَ وَكَلَامِ أَصْحَابِهِ انْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ لِمَنْ أَهْبَى طَالِبٍ: «قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَلَمْ يَقُلْ لَفْظُ أَشْهَدُ أَهْ كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ، وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «أَمِزْتَ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» قَالَ شَيْخُ مَسَابِيحِنَا فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ لَمْ يَذْكُرِ الرَّسَالَةَ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ الْمَجْمُوعُ وَصَارَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ عَلَمًا عَلَيْهِ كَمَا تَقُولُ قَرَأَتْ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ أَيِ السُّورَةِ كُلِّهَا أَهْ فَظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِمُ الشَّهَادَتَيْنِ، أَوْ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ أَهْ كَلَامُ الْعَلْقَمِيِّ أَهْ ع ش بِحَذْفٍ. ه فُود: (فَيُعْبَدُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالنِّهَايَةُ فَإِنْ أَدْنَى، أَوْ أَقَامَ غَيْرَ الْعِيسَوِيِّ بَعْدَ إِسْلَامِهِ ثَانِيًا اغْتَدَّ بِالثَّانِي وَلَوْ ارْتَدَّ الْمُؤَدِّنُ بَعْدَ فَرَاغِ الْأَذَانِ، ثُمَّ اسْلَمَ، ثُمَّ أَقَامَ جَارَ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُعْبِدَهُمَا غَيْرُهُ حَتَّى لَا يُصَلِّيَ بِأَذَانِهِ وَإِقَامَتِهِ؛ لِإِنَّ رِدَّتَهُ تَوَرُّثُهُ شُبْهَةً فِي حَالِهِ أَه. ه فُود: (وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ نَصْبِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي وَيُشْتَرَطُ فِي جَوَائِزِ نَصْبِ مُؤَدِّنٍ رَاتِبٍ مِنْ قِبَلِ الْإِمَامِ، أَوْ نَائِبِهِ، أَوْ مَنْ لَهُ وَلايَةٌ النِّصَبِ شَرْعًا كَوْنُهُ عَارِفًا بِالْمَوَاقِيتِ بِأَمَارَةٍ، أَوْ مُخْبِرٌ يَقَعُ عَنْ عِلْمٍ وَأَنْ يَكُونَ بِالْإِنْفَاءِ أَمِينًا فَغَيْرُ الْعَارِفِ لَا يَجُوزُ نَصْبُهُ وَإِنْ صَحَّ أَذَانُهُ وَبِخِلَافٍ مَنْ يُؤَدِّنُ لِنَفْسِهِ، أَوْ الْجَمَاعَةِ مِنْ غَيْرِ نَصْبٍ فَلَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَتُهُ بِهَا، بَلْ مَتَى عِلْمُ دُخُولِ الْوَقْتِ صَحَّ أَذَانُهُ كَأَذَانِ الْأَعْمَى، وَلَوْ أَدْنَى قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْوَقْتِ فَصَادَقَهُ اغْتَدَّ بِأَذَانِهِ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ النَّبِيِّ فِيهِ أَهْ قَالَ ع ش بَعْدَ سَوَقِ عِبَارَةِ التَّخْفِ مَا نَصَّهُ وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي عَدَمِ الْإِغْتِدَادِ بِتَوَلِّيَّتِهِ بِخِلَافِ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر وَيُشْتَرَطُ فِي جَوَائِزِ الْخ فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْجَوَائِزِ الْبُطْلَانُ لِكَيْتِهَ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ لَا سِيَّمَا وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يَقَعُلُ مَا فِيهِ مَضْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَمَتَى فَعَلَ خِلَافَ ذَلِكَ لَا يُعْتَدُّ بِفِعْلِهِ وَيُقَالُ عَنْ م ر مَا يَوَافِقُ إِطْلَاقَ شَرْحِهِ مِنْ صِحَّةِ تَوَلِّيَّتِهِ أَهْ وَيَأْتِي عَنْ الزِّيَادِيِّ مَا يَوَافِقُ كَلَامَ الشَّارِحِ. ه فُود: (نَحْوُ الْإِمَامِ) أَيِ: كَالنَّائِبِ الْمُفَوَّضِ لَهُ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ الْوَاقِفِ ع ش.

ه فُود: (تَكْلِيْفُهُ وَأَمَانَتُهُ الْخ) فَإِنْ انْتَهَى شَرَطُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ نَصْبُهُ وَلَا يَسْتَحِقُّ الْمَعْلُومُ وَإِنْ صَحَّ أَذَانُهُ أَهْ زِيَادِيٌّ وَقَالَ شَيْخُنَا م ر يَسْتَحِقُّ الْمَعْلُومَ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي نَصْبِ مَنْ يَكْرَهُ الْإِقْدَاءَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْمَعْلُومَ وَهَذَا أَوَّلَى مِنْهُ قَلْبِيٍّ أَهْ بُجَيْرِيٍّ. ه فُود: (أَوْ مَرَصَدٌ) أَيِ وَجُودُ مَرَصِدٍ عَارِفٍ يَعْلَمُهُ

أَكْثَفَ عَنِ الْحَالِ وَقُلْتُ لَهُ قُلْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَأَنَّكَ بَرِيٌّ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ أَهْ وَلَا يَنَافِي ذَلِكَ قَوْلُ الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا فِي بَابِ الْكُفَّارَةِ إِنَّ ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْإِسْلَامَ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ الْخ لَيُظْهِرُ أَنَّ الرَّوَّافِي فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ لِحِكَايَةِ صِيغَةِ الْإِسْلَامِ لَا مِنْ نَفْسِ صِيغَةِ الْإِسْلَامِ الْمُحْكِيَّةِ فَتَلَبَّزَ.

(الذكورة) فلا يصح أذان امرأة وخنثى لرجال وخنثى ولو محارم كإمامتها لهم وأذانها للنساء جائز كما مر. (ويكره) كل منهما (للمحدث) غير المتيتم لخبر الترمذي «لا يؤذن إلا متوضئ»

الأوقات بصرى عبارة المغني بعد كلام نصحها فشرط المؤذن ريتاً، أو غيره معرفة دخول الأوقات بأماره، أو غيرها فإن ابن أم مكتوم كان ريتاً مع أنه لا يعرفها بالأماره فإنه كان لا يؤذن حتى يقال له: أصبحت أصبحت كما رواه البخاري ويؤخذ من ذلك ما جرت العادة به من أن المؤذنين لا يعرفون الوقت ولكن يتصّب الإمام لهم وقتاً يخبرهم بالوقت أن ذلك يكفي كما قاله بعض المتأخرين اهـ.

فوق (سني): (والذكورة) ظاهر إطلاقه اشتراط ذلك في أذان المولود وغيره مما مر، ولو قيل بعدم اشتراطه في أذان غير الصلاة لم يكن بعيداً وقد تقدّم ما فيه ع ش. فود: (فلا يصح) إلى قوله ما لم يتغيّر في المغني إلا قوله ليخبر إلى نعم وقوله وقيل أحسن وقوله وإن كان إلى؛ لأنه وقوله ويظهر إلى ويكره. فود: (فلا يصح أذان امرأة وخنثى إلخ) ويتبني الحرمة إن وجد رفع الصوت وإلا فلا إلا لمقتضى آخر سم أي مما مر من قصد التشبه بالرجال وقصد الأذان الشرعي. فود: (ولو محارم) هذا هو المقتضى خلافاً للإسنوي شرح م اهـ سم. فود: (كما مر) أي: قبيل، والأذان متي.

فود: (ويكره كل منهما إلخ) أي بخلاف غيرهما من الأذكار لا يكره للمحدث؛ لأن القرآن الذي هو أفضل الأذكار لا يكره له كما في التبيان، والباب ونقله في شرحه عن المجموع عن الإمام والغزالي فبقيّة الأذكار بالأولى فعلم أنه ليس علة كراهة الأذان، والإقامة للمحدث مجرّد ذكرهما ذكرًا كما توهّم والله تعالى أعلم وفي فتاوى الشيوطي في باب الأذان ولا يكره الذكّر للمحدث، بل ولا للجنب اهـ وسباني أنه لا يكره إجابة الحائض، والثقلاء للمؤذن سم على حجة اهـ ع ش ورشيدني.

فوق (سني): (للمحدث) أي: حدّثاً أضمر نهاية ومغني.

فود: (فلا يصح أذان امرأة وخنثى لرجال وخنثى) ويتبني الحرمة إن وجد رفع الصوت وإلا فلا إلا لمقتضى آخر فليتأمل. فود: (ولو محارم) هذا هو المقتضى خلافاً للإسنوي شرح م ر وقوله جائز كما مر أي، بل ليس أذاناً حقيقة. فود: (ويكره كل منهما للمحدث) أي: بخلاف غيرهما من الأذكار لا يكره للمحدث؛ لأن القرآن الذي هو أفضل الأذكار لا يكره له فبقيّة الأذكار بالأولى قال في التبيان فصل ويستحب أن يقرأ وهو على طهارة فإن قرأ محدثاً جاز بإجماع المسلمين قاله الإمام حسين ولا يقال: ارتكب مكروهاً، بل هو تارك للأفضل اهـ وفي الباب ولا يكره أي التلاوة لمحدث قال في شرحه؛ لأنه (كان يقرأ مع الحديث) كما صرح عنه ولا ينافي ذلك كونها في حق المحدث خلافاً للأفضل اهـ وبين قبل ذلك أن ما ذكره الباب نقله في المجموع عن الإمام والغزالي فعلم أنه ليس علة كراهة الأذان، والإقامة للمحدث مجرّد ذكرهما ذكرًا كما توهّم والله تعالى أعلم وفي فتاوى الشيوطي في باب الأذان ولا يكره الذكّر للمحدث، بل ولا للجنب اهـ وسباني أنه لا يكره إجابة الحائض، والثقلاء للمؤذن.

نعم إن أحدث أثناءه سن له إثمائه (و) كراهته (للجنب) غير المتيمم (أشد)؛ لأن حدته أغلظ (والإقامة) مع أحد الحذنين (أغلظ) منه مع ذلك الحدوث لتسببه لوقوع الناس فيه بانصرافه

• فؤد: (نعم إن أحدث إلخ) أي ولو حدثنا أكثر سن له إثمائه ولا يستحب قطعه ليتوضأ لئلا يوهم الثلاث فان تطهر ولم يطل زمنه بتي، والاستئناف أولى نهاية ومعني قال ع ش قوله م ولو حدثنا أكثر إلخ أي فلو كان الأذان في مسجد حرّم المكث وجب قطع الأذان سم على حج أقول: ويتبني أن محل وجوب القطع حيث لم يتأت فعله بلا مكث بأن لم يتأت سماع الجماعة له إلا إذا كمل بمحله مثلاً وإلا فيجب خروجه من المسجد ويكمل الأذان في مرويه، أو يباب المسجد إن أراد إكماله اه. • فؤد: (غير المتيمم) يتبني وغير فاقيد الطهورين سم وع ش ورشيدى وعبارة المعني، والنهاية فان قيل يرد على ذلك أي قول المصنف ويكره للمحدث إلخ المتيمم ومن به نحو سلس بول وفاقيد الطهورين فان الصلاة مطلوبة منهم ولا يقال إنه يكره لهم الأذان، والإقامة أوجب بأن المراد بالمحدث، أو الجنب من لا تبأح له الصلاة اه أي وهؤلاء تبأح لهم الصلاة. • فؤد: (ليخبر الترمذي إلخ) وإلته يدعو إلى الصلاة فليكن بصفة من يملكه فعلها وإلا فهو واعظ غير متعيط قاله الزايعي وقصيته أنه يسن له التطهر من الخبث أيضاً وهو كذلك نهاية ومعني.

• فؤد (سن): (وللجنب أشد إلخ) تقدم أن الحيض، والتفاس أغلظ من الجنابة فتكون الكراهة معهما أغلظ من الكراهة مع الجنابة نهاية ومعني وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الرّوض ما نصّه وكان مراده أذا نهما بغير رفع الصوت فهو وإن لم يكره في غير هذه الحالة يكره فيها كراهة أشد من كراهة الجنب أما أذا نهما برفع الصوت فهو حرام كما تقدم اه وقد يقال إن أذان الحائض، والتفاس بغير رفع الصوت ليس أذا ناً شرعياً بل ذكر الله تعالى فكيف يحكم عليه بالكراهة وقد تقدم أن الذكر لا يكره للمحدث إلا أن يقال إنه ليس ذكراً مخصاً بل ذكر مشوب بكونه أذا ناً، ثم رأيت في الرشيدى ما نصّه، وفيه نظر إذ لا يسمى هذا أذا ناً وإنما هو مجرد ذكر اه.

• فؤد (سن): (والإقامة أغلظ) ويجزئ أذان وإقامة من مكشوف العورة، والجنب وإن كان في مسجد؛ لأن المراد حصول الإغلام وقد حصل، والتحریم لمعنى آخر وهو حرمة مكث المسجد وكشف العورة معني ونهاية. • فؤد: (لتسببه إلخ) عبارة غيره لقرّبها من الصلاة زاد النهاية فان انتظره القوم ليتطهر شق عليهم وإلا ساءت به الظنون اه.

• فؤد: (غير المتيمم) يتبني وغير فاقيد الطهورين. • فؤد: (وللجنب أشد) قال في شرح الرّوض وتقدم أن الحيض، والتفاس أغلظ من الجنابة فتكون الكراهة معهما أشد منها معهما اه وكان مراده أذا نهما بغير رفع الصوت فهو وإن لم يكره في غير هذه الحالة يكره فيها كراهة أشد من كراهة الجنب أما أذا نهما برفع الصوت فهو حرام كما تقدم وفي الرّوض ويجزئ الجنب أي أذانه وإقامته وإن كان في المسجد ومكشوف العورة فإن أحدث في أذانه استحب إثمائه فإن توضأ ولم يطل بتي اه وقوله فان أحدث قال في شرحه ولو حدثنا أكثر اه فانظر لو كان في المسجد ويتبني قطعه وحرمة مكثه.

للطهارة وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ مُسَاوَاةَ أَذَانِ الْجُنُبِ لِإِقَامَةِ الْمُحْدِثِ. (وَيُسَمَّى) لِلأَذَانِ (صَيِّتٌ) أَيِ
عَالِي الصَّوْتِ لِيُزَادَةَ الْإِعْلَامُ وَلِلْمَخْبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِرَائِي الْأَذَانِ فِي النَّوْمِ أَلْفَهُ عَلَى
بِلَالٍ فَإِنَّهُ أَتَدَى صَوْتًا مِنْكَ أَيِ أَبْعَدَ مَدَى صَوْتٍ وَقِيلَ أَحْسَنُ وَيُسَمَّى (حُسْنُ الصَّوْتِ) وَإِنْ
كَانَ يُلْقِيهِ لِقَدَمِ إِحْسَانِهِ؛ لَأَنَّهُ أَبَقَتْ عَلَى الْإِجَابَةِ (وَعَدَلُ) لِيُقْبَلَ خَبَرُهُ بِالْوَقْتِ وَلِيُؤْمَنَ نَظَرُهُ إِلَى
الْمَوَارِبِ وَخَرُّ وَعَالِمٌ بِالْمَوَاقِيتِ مِنْ ذُرِّيَّةِ مُؤَدَّنِيهِ ﷺ فَذُرِّيَّةُ مُؤَدَّنِي أَصْحَابَهُ فَذُرِّيَّةُ صَحَابِي
وَيُظْهِرُ تَقْدِيمَ ذُرِّيَّتِهِ ﷺ عَلَى ذُرِّيَّةِ مُؤَدَّنِي الصَّحَابَةِ وَعَلَى ذُرِّيَّةِ صَحَابِي لَيْسَ مِنْهُمْ وَيُكْرَهُ أَذَانُ
فَاسِقٍ وَصَبِيٍّ وَأَعْمَى؛ لِأَنَّهُمْ مِطْلَةُ الْخَطَا، وَالتَّمْطِيطُ، وَالتَّغْنِي فِيهِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ بِهِ الْمَعْنَى وَالْأَ

فُودُ: (وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ الْخُ) اعْتَمَدَ الْمُغْنِي دُونَ النَّهَايَةِ عِبَارَتَهُ وَقَصَبَهُ كَلَامَهُ كَأَصْلِهِ أَنَّ كَرَاهَةَ إِقَامَةِ
الْمُحْدِثِ أَشَدُّ مِنْ كَرَاهَةِ أَذَانِ الْجُنُبِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قُرْبَاهَا مِنَ الصَّلَاةِ لَيْكُنْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ يَنْجُو
مُسَاوَاتُهُمَا إِذَا قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَيْكُنْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ الْخُ ضَعِيفٌ اهـ. فُودُ: (لِلأَذَانِ) إِلَى قَوْلِهِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ
فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقِيلَ أَحْسَنُ وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ إِلَى آتِهِ وَقَوْلُهُ وَيُظْهِرُ إِلَى وَيُكْرَهُ. فُودُ: (لِرَائِي الْأَذَانِ)
أَيِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ مُغْنِي.

فُودُ (سُي): (هَذَا) أَيِ: عَدَلَ رِوَايَةَ بِالنِّسْبَةِ لِأَصْلِ الشُّعْثَةِ، وَأَمَّا كَمَالُهَا فَيُغَيَّرُ فِيهِ كَوْنُهُ عَدَلَ شَهَادَةِ
نَهَايَةِ وَسَمٍ. فُودُ: (وَمِنْ ذُرِّيَّةِ مُؤَدَّنِيهِ الْخُ) كِبَالُ وَابْنِ أُمِّ مَكْنُومٍ وَأَبِي مَخْذُورَةَ وَسَعْدِ الْقُرْظِيِّ نَهَايَةِ
وَمُغْنِي. فُودُ: (لَيْسَ مِنْهُمْ) أَيِ: مِنْ أَوْلَادِهِ ﷺ قَالَ ع ش، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مِنْ أَوْلَادِهِ مُؤَدَّنِيهِ ﷺ.

فُودُ: (وَيُكْرَهُ أَذَانُ فَاسِقٍ الْخُ) وَيُجْزَى نَهَايَةِ. فُودُ: (وَصَبِيٍّ) أَيِ: مُعَيَّرٍ وَالْأَفْلَا يَصِيحُ كَمَا مَرَّ.

فُودُ: (وَأَعْمَى) أَيِ: حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَصِيرٌ يَغْرِفُ الْوَقْتَ نَهَايَةِ وَمُغْنِي. فُودُ: (لِأَنَّهُمْ مِطْلَةُ الْخَطَا)
قَدْ يَفْتَضِي انْتِفَاءَ الْكِرَاهَةِ فِي الْأَعْمَى مَعَ تَرْتِيبِ عَارِفٍ يُزِيدُهُ وَقَدْ يَفْتَضِي ذَلِكَ فِي الصَّبِيِّ حِينَئِذٍ سَمٍ وَمَا
ذَكَرَهُ أَوَّلًا فَقَدْ مَرَّ أَيْضًا عَنِ النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي مَا يُفِيدُهُ، بَلْ قَدْ يُفِيدُهُ مَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ أَيِ سَمٍ
صَرَّحَ هُنَاكَ بِأَنَّ الضَّمْنَ الْمَذْكُورَ يَزُولُ بِهِ الْكِرَاهَةُ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ ثَانِيًا فَصَنَعَ النَّهَايَةَ، وَالْمُغْنِي، وَكَذَا مَا
يَأْتِي فِي الشَّرْحِ قَدْ يُخَالِفُهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الصَّبِيِّ، وَالْأَعْمَى ظَاهِرٌ. فُودُ: (وَالْتَمْطِيطُ، وَالتَّغْنِي فِيهِ)

أَيِ: تَمْدِيدُ الْأَذَانِ، وَالتَّطْرِيبُ بِهِ نَهَايَةِ وَمُغْنِي. فُودُ: (مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ بِهِ الْمَعْنَى الْخُ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ
يَخْرُجُ التَّلْحِينُ أَيِ إِنْ غَيَّرَ الْمَعْنَى أَوْ أَوْهَمَ مَخْذُورًا كَمَدِّ هَمْزَةٍ أَكْبَرُ وَنَحْوَهَا وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الرَّزْكَانِيُّ
وَلِيُخْتَرَزَ مِنْ أَغْلَاطِ تَقَعٍ لِلْمُؤَدَّنِينَ كَمَدِّ هَمْزٍ أَشْهَدُ قَبَسِيرَ اسْتِغْهَامًا وَمَدِّ بَاءٍ أَكْبَرُ قَبَسِيرَ جَمْعٍ كَبَرُ بَقْنَجٍ
أَوَّلُهُ وَهُوَ طَبْلٌ لَهُ وَجْهٌ وَاحِدٌ وَمِنْ الْوَقْفِ عَلَى إِلَهٍ، وَالْإِتِّدَاءِ بِإِلَا اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ زَيْمًا يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ كَالَّذِي
قَبْلَهُ وَمِنْ مَدِّ أَلْفٍ اللَّهِ، وَالصَّلَاةِ، وَالْفَلَاحِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي حَرْفِ الْمَدِّ، وَاللَّيْنِ عَلَى مِقْدَارٍ مَا تَكَلَّمْتَ
بِهِ الْعَرَبُ لَعَنَ وَخَطَا وَمِنْ قَلْبِ الْأَلْفِ هَاءٍ مِنَ اللَّهِ وَمَدِّ هَمْزَةٍ أَكْبَرُ وَنَحْوَهَا وَهُوَ خَطَا وَلَعَنَ فَاجِشْ
وَعَدَمُ التَّلْطِيقِ بِهَاءِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ دُعَاءَ عَلَى النَّارِ شَرْحُ بَافْضِلٍ.

فُودُ: (وَعَدَلَ) أَيِ: وَلَوْ عَدَلَ رِوَايَةً، وَالْأَكْمَلُ عَدَلَ شَهَادَةِ م ر. فُودُ: (لِأَنَّهُمْ مِطْلَةُ الْخَطَا) قَدْ
يَفْتَضِي انْتِفَاءَ الْكِرَاهَةِ فِي الْأَعْمَى مَعَ تَرْتِيبِ عَارِفٍ يُزِيدُهُ وَقَدْ يَفْتَضِي ذَلِكَ فِي الصَّبِيِّ حِينَئِذٍ.

حُرْمٌ، بل كثيرٌ منه كُفِرَ فَلْيَنْتَبِهْ لذلك ولا يجوزُ ولا يصحُّ نصبُ راتبٍ مُتميِّزٍ، أو فاسِقٍ مُطلقاً، وكذا أَعْمَى إلا إنْ ضُمَّ إليه مَنْ يُعْرِفُهُ الوقتُ. (والإمامةُ أَفْضَلُ منه في الأصحِّ) لِمَوْاطَبَتِهِ ﷺ وخلفائِهِ الراشدين عليها ولأنَّ الصحابةَ احتَجُّوا بِتَقْدِيمِ الصُّدِّيقِ للإمامةِ على أَحَقِّيَّتِهِ بالخِلافةِ ولم يَقُولُوا بِذلك في بِلَالٍ وغيره (قُلْتُ الأصحُّ أَنَّهُ) مع الإقامة لا وحده كما اعتَمَدَهُ خِلافاً لِمَنْ نازَعَ فيه (أَفْضَلُ واللَّهِ أَعْلَمُ) لقوله تعالى ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا وَمَنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾ (نمل: ١٣) قَالَتْ عَائِشَةُ هُمُ الْمُؤَدِّونَ ولا يُنافيه قولُ ابنِ عَبَّاسٍ هو النبي ﷺ؛ لأنَّهُ الأَحْسَنُ مُطلقاً وهم الأَحْسَنُ بعَدِهِ ولا كَوْنُ الآيَةِ مَكِّيَّةً؛ لأنَّهُ لا مانعَ من أَنَّ المَكِّيَّ يُشيرُ إلى فَضْلِ ما سَيُشرَعُ بعَدِهِ

• فُود: (ولا يصحُّ نَصْبُ إلخ) هَذَا عِلْمٌ مِمَّا سَبَقَ إلَّا أَنْ يَكُونَ تَوْطِئَةً لِمَسْأَلَةِ الْأَعْمَى سَم. • فُود: (مُطلقاً) أَي: ضُمَّ إِلَيْهِ الْمُعْرَفُ أَوْ لَا.

• فُود (سَمِي): (قُلْتُ الأصحُّ أَنَّهُ إلخ) شَمِلَ إِمَامَةَ الْجُمُعَةِ فَالْأَذَانَ أَفْضَلَ مِنْهَا أَيْضًا وَيُظْهَرُ أَنَّ إِمَامَتَهَا أَفْضَلُ مِنْ خُطْبَتِهَا وَيُلْزَمُ مِنْ تَفْضِيلِ الْأَذَانِ عَلَى إِمَامَتِهَا تَفْضِيلُهُ عَلَى خُطْبَتِهَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى نِهَايَةً وَمُعْنَى قَالَ سَم وَفِيهِ شَيْءٌ اه. • فُود: (مَعَ الْإِقَامَةِ إلخ) يَتَّبِعِي أَنَّ الْإِمَامَةَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِقَامَةِ وَخَذَهَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ سَم. • فُود: (كَمَا اعْتَمَدَهُ إلخ) وَفَاقًا لِلْمَنْتَجِ وَخِلافًا لِلنِّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى حَيْثُ قَالَا، وَاللَّفْظُ لِلثَّانِي وَصَحَّحَ الْمُصَنِّفُ فِي نَكْتِهِ أَنَّ الْأَذَانَ مَعَ الْإِقَامَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِمَامَةِ وَجَزَى عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَالْمُعْتَمَدُ مَا فِي الْكِتَابِ اه. • فُود: (خِلافًا لِمَنْ نازَعَ فِيهِ) اعْتَمَدَ مَرَّ الْمُنَازَعَةَ سَم، وَكَذَا اعْتَمَدَهَا الْمُعْنَى كَمَا مَرَّ أَيْضًا. • فُود: (لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا﴾ إلخ) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ: قَضِيَّةُ التَّمْيِيزِ بِقَوْلَا تَفْضِيلِ الْأَذَانِ عَلَى الْأَقْوَالِ دُونَ الْأَفْعَالِ كَالْإِمَامَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَأَيْضًا فَقَدْ اغْتَبَرَ مَعَ الدُّعَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا عَطَفَهُ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. • فُود: (ولا يُنافيه إلخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذْ لَفْظُ الْمَرْوِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُرَادُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَهَذِهِ الصِّغَةُ تَقْتَضِي الْحَضَرَ فِيهِ وَمُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ الْأَعْمَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَمِنَ الْمُؤَدِّينَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ هَذَا التَّرْتِيبَ الَّذِي ادَّعَاهُ مَا مَأْخُذُهُ بِضَرِي. • فُود: (لِأَنَّهُ الْأَحْسَنُ إلخ) تَعْلِيلٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ. • فُود: (ولا كَوْنُ الْآيَةِ مَكِّيَّةً) أَي: وَالْأَذَانُ إِنَّمَا شُرِعَ بِالْمَدِينَةِ.

• فُود: (لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ إلخ) لَكِنَّ الظَّاهِرَ، وَالْأَصْلَ خِلَافُهُ وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي تَرْجِيحِ التَّفسيرِ الْمَرْوِيِّ

• فُود: (ولا يصحُّ نَصْبُ راتبٍ) هَذَا عِلْمٌ مِمَّا سَبَقَ إلَّا أَنْ يَكُونَ تَوْطِئَةً لِمَسْأَلَةِ الْأَعْمَى. • فُود: (إِلَّا إِنْ ضُمَّ إِلَيْهِ مَنْ يُعْرِفُهُ) لَا يَقَالُ قِيَاسُ كَرَاهَةِ أَذَانِ الْأَعْمَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَصْبُهُ رَاتِبًا وَإِنْ ضُمَّ إِلَيْهِ مَنْ ذَكَرَ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْمَضْلُحَةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِمَعْنَى يَزُولُ بِالضَّمِّ الْمَذْكُورِ. • فُود: (والإمامةُ أَفْضَلُ إلخ) هِيَ شَامِلَةٌ لِمَامَةِ الْجُمُعَةِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، وَالْمُتَبَاوَرُ أَنَّ إِمَامَةَ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ مِنْ خُطْبَتِهَا وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْأَذَانَ أَفْضَلُ مِنَ الْخُطْبَةِ وَفِيهِ شَيْءٌ. • فُود: (كَمَا اعْتَمَدَهُ) يَتَّبِعِي أَنَّ الْإِمَامَةَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِقَامَةِ وَخَذَهَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ. • فُود: (خِلافًا لِمَنْ نازَعَ فِيهِ) اعْتَمَدَ مَرَّ الْمُنَازَعَةَ.

• فُود: (لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا﴾ إلخ) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ قَضِيَّةُ التَّمْيِيزِ بِقَوْلَا تَفْضِيلِ الْأَذَانِ عَلَى الْأَقْوَالِ دُونَ الْأَفْعَالِ كَالْإِمَامَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَأَيْضًا فَقَدْ اغْتَبَرَ مَعَ الدُّعَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا عَطَفَهُ عَلَيْهِ اه. فَلْيَتَأَمَّلْ.

ولما صَحَّ أَنَّهُ ﷺ دَعَا لَهُ بِالمَغْفِرَةِ وللإمام بالإرشاد، والمَغْفِرَةُ أَعْلَى وَمِنْ ثَمَّ قَالَ المَاوَرْدِيُّ دَعَا لِلإمام بِالإرشادِ خَوْفَ زَيْفِهِ وَلِلْمُؤَدِّنِ بِالمَغْفِرَةِ لِيُحْلِمَهُ بِسَلَامَةِ حَالِهِ وَأَنَّهُ جَقَلَهُ أَمِينًا، وَالإمام ضَامِنًا، وَالْأَمِينُ خَيْرٌ مِنَ الضَامِنِ وَأَنَّهُ قَالَ «الْمُؤَدِّنُ يُغْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ وَيَشْهَدُ لَهُ كُلُّ رَطْبٍ وَبَابِسٍ» وَأَخَذَ ابْنُ جِبَّانٍ مِنْ خَيْرٍ «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِيلِهِ» أَنَّ الْمُؤَدِّنَ يَكُونُ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ صَلَّى بِأَذَانِهِ وَإِنَّمَا لَمْ يُوَاطَّبْ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُ عَلَيْهِ لاحتِجَاجِ مُرَاعَاةِ الْأَوْقَاتِ فِيهِ إِلَى فَرَاغٍ وَكَانُوا مَشْغُولِينَ بِأُمُورِ الْأُمَّةِ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ عُثْمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوْلَا الْخِلَافَةُ لَأَذْنَتُ وَاعْتَرَضْتُ بِأَنَّ الْإِشْغَالَ بِذَلِكَ إِنَّمَا يَمْنَعُ الْإِدَامَةَ لَا الْفِعْلَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لَا سِوَمَا أَوْقَاتِ الْفَرَاغِ كَمَا اعْتَرَضَ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ لَوْ أَذَّنَ لَقَالَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَهُوَ لَا يُجْزِي، أَوْ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَلَا جِزَالَةَ فِيهِ بِأَنَّهُ فِي غَايَةِ الْجِزَالَةِ كَكُلِّ إِقَامَةٍ ظَاهِرٍ مَقَامَ مُضْمَرٍ لِثُكْتِهِ عَلَى أَنَّهُ صَحَّ «أَنَّهُ أَذَّنَ مَرَّةً فِي السَّفَرِ رَاكِبًا».....

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَصْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَلَمَّا صَحَّ الْإِنِّحَ) عَطَفَ عَلَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى الْإِنِّحَ. □ فَوَدَّ: (خَوْفَ زَيْفِهِ) أَيِ بَعْدَ رِعَايَةِ حُقُوقِ الْإِمَامَةِ. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ قَالَ الْإِنِّحَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنَّهُ ﷺ الْإِنِّحَ. □ فَوَدَّ: (يُغْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ) مَعْنَاهُ أَنَّ ذَنْبَهُ لَوْ كَانَتْ أَجْسَامًا غُفِرَ لَهُ مِنْهَا قَدْرُ مَا يَمْلَأُ الْمَسَافَةَ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُتَهَمِي صَوْتِهِ، وَقِيلَ: لَمَنْتَدُ لَهُ الرَّخْمَةُ بِقَدْرِ مَدَى الصَّوْتِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ: يَتَلَوُّ غَايَةَ الْمَغْفِرَةِ إِذَا تَلَوَّ غَايَةَ رَفَعَ الصَّوْتِ ذَكَرَهُ الْمَجْمُوعُ أَهْ حَجَّ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَهْ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَيَشْهَدُ لَهُ) أَيِ: بِالْأَذَانِ وَمِنْ لَازِمِهِ إِيْمَانُهُ لِطِغْفِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ فِيهِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُوَاطَّبْ الْإِنِّحَ) جَوَابٌ عَنْ دَلِيلِ الْأَوَّلِ الْمَازِ. □ فَوَدَّ: (لَوْلَا خِلَافَتِي) بِكُسْرِ الْهَاءِ، وَاللَّامُ الْمُشَدَّدَةُ وَفَتْحُ الْفَاءِ مُضَدُّ خَلْفَهُ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ لِإِرَادَةِ الْمُبَالِغَةِ وَرَشِيدِيٍّ، وَالْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ الصَّرْفِ أَنَّ فِعْلِيٍّ مِنْ أَوْزَانِ مُبَالِغَةِ الْمُضَدِّ مِنَ الثَّلَاثِيَّ وَجِبَارَةُ ع. ش. وَفِي النِّهَايَةِ الْخِلَافَتِي بِالْكَسْرِ، وَالتَّشْدِيدِ، وَالْقَصْرِ الْخِلَافَةُ وَهُوَ وَأَمثالُهُ مِنَ الْأَبْنِيَةِ كَالزَّمِي، وَالذَّلِيلُ مُصَادِرٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْكثرةِ يُرِيدُ بِهِ كَثْرَةَ اجْتِهَادِهِ فِي ضَبْطِ الْأُمُورِ وَتَضَرُّفِ أَعْيُنِهَا أَه. □ فَوَدَّ: (إِنَّمَا يَمْنَعُ الْإِدَامَةَ) قَدْ يُقَالُ وَلَا يَمْنَعُ الْإِدَامَةَ لِإِمْكَانِ أَنْ يُرْتَّبَ مَنْ يُرْصَدُ لَهُ الْوَقْتُ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ الْإِنِّحَ) صِلَةُ الْجَوَابِ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ لَا يُجْزِي) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا مِنَ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قُرِئَ صُدُورُهُ مِنْهُ ﷺ فَاتَى يَتَوَهَّمُ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ، وَالْإِجْزَاءُ وَعَدَمُهُ إِنَّمَا يُؤْخَذَانِ مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ ﷺ وَزَادَهُ فَضْلًا وَشَرَفًا بَصْرِيٍّ وَيُقَالُ: إِنْ مُرَّاهُ أَنَّهُ لَا يَقُولُ الْأَوَّلَ لِمَدَمِ إِجْزَائِهِ كَمَا عَلِمَ مِنْ أَوَّلَةِ الْأَذَانِ مِنْ أَنَّ كَلِمَاتِهِ تَعْبُدِيَّةٌ لَا يَجُوزُ تَغْيِيرُهَا. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ فِي غَايَةِ الْإِنِّحَ) صِلَةُ اعْتِرَاضِ الْجَوَابِ الْإِنِّحَ ع. ش. □ فَوَدَّ: (أَذَّنَ مَرَّةً فِي السَّفَرِ الْإِنِّحَ) كَذَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ وَعَزَاهُ لِخَيْرِ التِّرْمِذِيِّ لَكِنْ اعْتَرَضَ بِأَنَّ أَحْمَدَ أَخْرَجَهُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ التِّرْمِذِيِّ بِلَفْظِ

□ فَوَدَّ: (إِنَّمَا يَمْنَعُ الْإِدَامَةَ) قَدْ يُقَالُ وَلَا يَمْنَعُ الْإِدَامَةَ لِإِمْكَانِ أَنْ يُرْتَّبَ مَنْ يُرْصَدُ لَهُ الْوَقْتُ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ فِي غَايَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ اعْتَرَضَ الْجَوَابِ. □ فَوَدَّ: (أَذَّنَ مَرَّةً فِي السَّفَرِ) كَذَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ وَعَزَاهُ لِخَيْرِ التِّرْمِذِيِّ لَكِنْ اعْتَرَضَ بِأَنَّ أَحْمَدَ أَخْرَجَهُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ التِّرْمِذِيِّ بِلَفْظِ فَأَمَرَ بِلَا قَادَنَ وَبِهِ يُعْلَمُ اخْتِصَارُ رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَأَنَّ مَعْنَى أَذَّنَ فِيهَا أَمَرَ بِالْأَذَانِ كَأَعْطَى الْخَلِيفَةُ فَلَانَا كَذَا.

فقال ذلك «وَنُقِلَ عَنْهُ فِي تَشْهِيدِ الصَّلَاةِ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِأَحَدِهِمَا تَارَةً وَبِالْآخَرِ أُخْرَى» عَلَى مَا يَأْتِي ثُمَّ فَالْأَحْسَنُ الْجَوَابُ بِأَنْ عَدِمَ فِعْلُهُ لِلْأَذَانِ لَا دَلَالَةَ فِيهِ لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ لِاحْتِمَالِهِ وَقَدْ تَفَضَّلُ سُنَّةُ الْكِفَايَةِ عَلَى فَرِضِهَا كَابْتِدَاءِ السَّلَامِ عَلَى جَوَابِهِ وَقِيلَ إِنَّ عَلِيمَ مِنْ نَفْسِهِ الْقِيَامَ بِحَقِّهِ فِي الْإِمَامَةِ فَهِيَ أَفْضَلُ وَالْأَوَّلُ فَهُوَ وَقَضَيْتُهُ، بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ قَائِلٌ بِأَفْضَلِيَّةِ مَا رَأَاهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

فَأَمَرَ بِلَا فَاذَنْ وَبِهِ عُلِمَ اخْتِصَارُ رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَمَعْنَى أَذَّنَ فِيهَا أَمَرَ بِالْأَذَانِ كَأَعْطَى الْخَلِيفَةُ فَلَمَّا سَمِعَ عِبَارَةَ النِّهَايَةِ بَعْدَ كَلَامِ عَلَى أَنَّ مَعْنَى أَذَّنَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ أَمَرَ كَمَا فِي رِوَايَةِ أُخْرَى اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَقَالَ ذَلِكَ) أَيُّ: أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا يَأْتِي، ثُمَّ) أَيُّ فِي بَحْثِ تَشْهِيدِ الصَّلَاةِ. □ قَوْلُهُ: (فَالْأَحْسَنُ الْجَوَابُ) أَيُّ: عَنْ تَوْجِيهِ أَفْضَلِيَّةِ الْإِمَامَةِ بِمَوَاطِنَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْخُلَفَاءِ عَلَى الْإِمَامَةِ وَعَدَمِ الْأَذَانِ وَقَوْلُهُ لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ أَيُّ الْقَوْلِ بِأَفْضَلِيَّةِ الْأَذَانِ، وَالْقَوْلِ بِأَفْضَلِيَّةِ الْإِمَامَةِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَفَضَّلَ الْإِسْلَامُ الْجَوَابُ عَمَّا يَتَوَقَّعُ وَرُودُهُ عَلَى مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ تَفْضِيلِ السُّنَّةِ عَلَى الْفَرِضِ. □ قَوْلُهُ: (كَابْتِدَاءِ السَّلَامِ الْإِسْلَامُ) وَإِبْرَاءِ الْمُفْسِرِ عَلَى إِنْظَارِهِ مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِمَا سُنَّةٌ، وَالثَّانِي فَرَضٌ وَيُسْنُ لِمَنْ صَلَحَ لِلْأَذَانِ، وَالْإِمَامَةُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَأَنْ يَتَطَوَّعَ الْمُؤَذِّنُ بِالْأَذَانِ وَأَنْ يَكُونَ الْأَذَانُ بِقُرْبِ الْمَسْجِدِ وَأَنْ لَا يَكْتَفِي أَهْلُ الْمَسَاجِدِ الْمُتَقَارِبَةِ بِالْأَذَانِ بَعْضُهُمْ، بَلْ يُؤَذِّنُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ فَإِنْ أَبَى أَيُّ الْمُؤَذِّنِ مِنَ الْأَذَانِ تَطَوُّعًا رَزَقَهُ الْإِمَامُ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْزُقَ مُؤَذِّنًا وَهُوَ يَجِدُ مُتَبَرِّعًا فَإِنْ تَطَوَّعَ بِهِ فَاسِقٌ وَتَمَّ أَمِينٌ أَوْ أَمِينٌ وَتَمَّ أَمِينٌ أَحْسَنُ صَوْتًا مِنْهُ وَأَبَى الْأَمِينُ فِي الْأَوَّلَى، وَالْأَحْسَنُ صَوْتًا فِي الثَّانِيَةِ رَزَقَهُ الْإِمَامُ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ عِنْدَ حَاجَتِهِ بِقَدَرِهَا، أَوْ مِنْ مَالِهِ مَا شَاءَ وَجُوزَ لِلْوَاحِدِ مِنَ الرِّعْيَةِ أَنْ يَرْزُقَهُ مِنْ مَالِهِ وَأَذَانُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَهَمُّ مِنْ غَيْرِهِ وَلِكُلِّ مِنَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ الْإِسْتِجَارُ عَلَيْهِ أَيُّ الْأَذَانِ، وَالْأَجْرُ عَلَى جَمِيعِهِ وَيَكْفِي الْإِمَامُ لَا غَيْرَهُ إِنْ اسْتَأْجَرَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَنْ يَقُولَ اسْتَأْجَرْتُكَ كُلَّ شَهْرٍ بِكَذَا فَلَا يَشْتَرَطُ بَيَانُ الْمُدَّةِ كَالْجِزْيَةِ، وَالْخَرَجُ بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَأْجَرَ مِنْ مَالِهِ، أَوْ اسْتَأْجَرَ غَيْرَهُ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهَا عَلَى الْأَصْلِ فِي الْإِجَارَةِ وَتَدْخُلُ الْإِقَامَةُ فِي الْإِسْتِجَارِ عَلَى الْأَذَانِ ضِمَّنًا فَيَنْبَغُ إِفْرَادُهَا إِذْ لَا كَلْفَةَ فِيهَا وَفِي الْأَذَانِ كَلْفَةٌ لِرِعَايَةِ الْوَقْتِ نِهَاجَةً زَادَ الْمُفْنِي، وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَرْزُقَهُمْ وَإِنْ تَعَدَّدُوا بِقَدْرِ الْمَسَاجِدِ وَإِنْ تَقَارَبَتْ وَأَمَكَنَ جَمْعُ النَّاسِ بِأَحَدِهَا لِثَلَاثَةِ تَعَطُّلٍ وَيَتَدَا وَجُوبًا إِنْ ضَاقَ بَيْتُ الْمَالِ وَنَذْبًا إِنْ اتَّسَعَ بِالْأَهَمِّ اهـ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. رَزَقَهُ الْإِمَامُ أَيُّ وَجُوبًا وَقَوْلُهُ م. ر. عِنْدَ حَاجَتِهِ بِقَدَرِهَا يَعْني إِنْ كَانَ مُخْتَارًا بِأَخْذٍ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ وَالْأَخْذُ بِقَدْرِ أَجْرِهِ مِثْلَهُ وَقَوْلُهُ: وَالْأَجْرُ عَلَى جَمِيعِهِ وَفَائِدَةُ ذَلِكَ تَظْهَرُ فِيمَا لَوْ أَخْلَ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ فَيَسْقُطُ مَا يُقَابَلُهُ مِنَ الْمُسَمَّى بِقِسْطِهِ أَمَا لَوْ أَخْلَ بِبَعْضِ كَلِمَاتِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي مُقَابَلَةِ هَذَا الْأَذَانِ لِطِلَافِهِ بِجُمْلَتِهِ بِتَرْكِ بَعْضِهِ، وَقَوْلُهُ وَتَدْخُلُ الْإِقَامَةُ فِي الْإِسْتِجَارِ فَيَسْقُطُ مَا يُقَابَلُهَا عِنْدَ تَرْكِهَا، وَأَمَّا مَا اغْتِيذَ مِنْ فِعْلِ الْمُؤَذِّنِينَ مِنَ التَّشْيِيعِ، وَالْأَذْعِيَةِ بَعْدَ الصَّلَوَاتِ فَلَيْسَ دَاخِلًا فِي الْإِجَارَةِ عَلَى الْأَذَانِ فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ لَا يَسْقُطُ مِنْ أَجْرِهِ لِلْأَذَانِ شَيْءٌ وَقَوْلُهُ إِذْ لَا كَلْفَةَ فِيهَا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهَا كَلْفَةٌ كَانَ احتِاجَ فِي إِسْمَاعِ النَّاسِ إِلَى صُحُودٍ مُحَلٍّ عَالٍ وَفِي صُحُودِهِ مَشَقَّةٌ، أَوْ مُبَالَغَةً فِي رَفْعِ الصَّوْتِ، وَالثَّانِي فِي الْكَلِمَاتِ لِيَتَمَكَّنَ النَّاسُ مِنْ سَمَاعِهِ صَحَّتِ الْإِجَارَةُ لَهَا اهـ ع. ش.

(وشرطه) عَدَمُ الصَّارِفِ، وَكَذَا الْإِقَامَةُ فَلَوْ قَصَدَ تَعْلِيمَ غَيْرِهِ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ لَا النَّيَّةُ عَلَى الْأَصَحِّ وَمَنْ ثُمَّ يَنْبَغِي نَدْبُهَا وَقُرْعَ عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ لَوْ كَثُرَ تَكْبِيرَتَيْنِ بِقَصْدِهِ، ثُمَّ أَرَادَ صَرْفَهُمَا لِلْإِقَامَةِ لَمْ يَنْصَرِفَا عَنْهُ فَيَنْبَغِي عَلَيْهِمَا وَفِي التَّفْرِيعِ نَظَرُهُ (وَالْوَقْتُ)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُرَادُ لِلْإِعْلَامِ بِهِ فَلَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ قَبْلَهُ إِجْمَاعًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ لِلْإِلْبَاسِ وَمَنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ حَيْثُ أَمِنَ لَمْ يَحْزَمْ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرُ

• فَوَدَّ: (عَدَمُ الصَّارِفِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْ ثُمَّ) فِي الْمُغْنِي، وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ: (فَلَوْ قَصَدَ) إِلَى (لَا النَّيَّةُ). • فَوَدَّ: (عَدَمُ الصَّارِفِ) الْإِنْفِ) فَلَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يُؤَدُّ لِلظَّهْرِ فَكَانَتْ الْمَعْرُ صَحَّ نِهَائِيَّةً. • فَوَدَّ: (لَا النَّيَّةُ الْإِنْفِ) فَلَوْ أَذَّنَ جَاهِلًا بِدُخُولِ الْوَقْتِ فَصَادَفَهُ اعْتَدَ بِهِ وَبِهَذَا فَارَقَ التَّيْمُّ، وَالصَّلَاةُ نِهَائِيَّةً وَشَرَحَ الْعُبَابُ زَادَ الْمُغْنِي وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْخُطْبَةَ كَالْأَذَانِ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ اسْتِثْرَاطِ النَّيَّةِ أَهْ قَالَ ع ش قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّهُ لَوْ خُطِبَ لِلْجُمُعَةِ جَاهِلًا بِدُخُولِ الْوَقْتِ فَتَيَّبَ أَنَّهُ فِي الْوَقْتِ أَجْزَأُ لِعَدَمِ اسْتِثْرَاطِ نِيَّةِ الْخُطْبَةِ وَيَحْتَمِلُ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ؛ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ أَشْبَهَتْ الصَّلَاةَ، وَقِيلَ إِنَّهَا بَدَلٌ مِنْ رَكَعَتَيْنِ سَمَّ عَلَى حَجٍّ، وَقَوْلُهُ أَجْزَأُ الْإِنْفِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ أ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَنْصَرِفَا عَنْهُ الْإِنْفِ) أَيِ:؛ لِأَنَّ إِرَادَةَ الصَّرْفِ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ إِذَا قَارَنْتَ وَقَوْلُهُ: وَفِي التَّفْرِيعِ نَظَرٌ لَعَلَّ وَجْهَ النَّظَرِ جَرِيَانٌ ذَلِكَ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ إِذْ حَيْثُ قَصَدَهُ وَقَعَ عَنْهُ لُجُودُ شَرْطِهِ فَلَا يَنْصَرِفُ عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَّ وَقَدْ يُقَالُ: وَجْهَ النَّظَرِ أَنْ مَا ذُكِرَ مُتَّفَرِّعٌ عَلَى اسْتِثْرَاطِ عَدَمِ الصَّارِفِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَفِي التَّفْرِيعِ نَظَرٌ) قَدْ يُقَالُ: التَّفْرِيعُ وَاضِعٌ نَظَرًا لَاسْتِثْرَاطِ عَدَمِ الصَّارِفِ بِصُرْفِي عِبَارَةٍ ع ش، وَالَّذِي يَظْهَرُ عَدَمُ تَأْتِي النَّظَرِ؛ لِأَنَّ الصَّارِفَ إِنَّمَا يَنْتَعِ الصَّحَّةُ إِذَا كَانَ مُقَارِنًا لِلْفُظِّ أَمَّا بَعْدَهُ فَلَا فَحَيْثُ قَصَدَ الْأَذَانَ بِالتَّكْبِيرَتَيْنِ حُسْبَانًا مِنْهُ فَلَا يَتَأْتِي صَرْفُهُمَا بَعْدَ قَائِنٍ لَمْ يُطْلِ الْفَضْلُ فَلَا وَجْهَ لِمَنْعِ الْبِنَاءِ وَبَقِيَ مَا لَوْ أَذَّنَ لِدَفْعِ تَعْوَلِ الْغِيَالِ مَثَلًا وَصَادَفَ دُخُولَ الْوَقْتِ فَهَلْ يَكْفِي أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أَهْ أَقُولُ: قَضِيَّةُ اسْتِثْرَاطِ عَدَمِ الصَّارِفِ عَدَمُ الْكِفَايَةِ، بَلْ قَوْلُ الشَّارِحِ فَلَوْ قَصَدَ الْإِنْفِ كَالصَّرِيحِ فِيهِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا صَرَّحَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فِي النَّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ مِنْهُ إِلَى أَنْ تَوَى وَقَوْلُهُ وَقِيلَ لَا. • فَوَدَّ: (فَلَا يَجُوزُ الْإِنْفِ) وَلَا يَصِحُّ الْأَذَانُ لِلْجَمَاعَةِ بِالْمَجْمَعَةِ وَهُنَاكَ مَنْ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَنْ لَا يُحْسِنُهَا فَإِنْ أَذَّنَ لِنَفْسِهِ وَكَانَ لَا يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ صَحَّ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يُحْسِنُهَا وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ حَكَاهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَأَقْرَاهُ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي أَيِ يُسْرُّ لَهُ ع ش. • فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ: مِنْ قَوْلِهِ لِلْإِلْبَاسِ. • فَوَدَّ: (حَيْثُ أَمِنَ) أَيِ: الْإِلْبَاسَ سَمَّ.

• فَوَدَّ: (ثُمَّ أَرَادَ صَرْفَهُمَا) أَيِ:؛ لِأَنَّ إِرَادَةَ الصَّرْفِ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ إِذَا قَارَنْتَ. • فَوَدَّ: (وَفِي التَّفْرِيعِ نَظَرٌ) لَعَلَّ وَجْهَ النَّظَرِ جَرِيَانٌ ذَلِكَ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ إِذْ حَيْثُ قَصَدَهُ وَقَعَ عَنْهُ لُجُودُ شَرْطِهِ فَلَا يَنْصَرِفُ عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَالْوَقْتُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ فَإِنْ أَذَّنَ جَاهِلًا بِدُخُولِ الْوَقْتِ وَصَادَفَهُ أَتَجَّهَ الْإِجْزَاءُ أَهْ وَهُوَ أَحَدُ اِحْتِمَالَيْنِ لِصَاحِبِ الْوَافِي رَجَّحَهُ الزَّرْكَشِيُّ كَمَا بَيَّنَّهُ الشَّارِحُ قَالَ: وَفَارَقَ التَّيْمُّ، وَالصَّلَاةُ بِاسْتِثْرَاطِ النَّيَّةِ، ثُمَّ بِخِلَافِ هُنَا هَا وَقَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّهُ لَوْ خُطِبَ لِلْجُمُعَةِ جَاهِلًا بِدُخُولِ الْوَقْتِ فَتَيَّبَ أَنَّهُ فِي الْوَقْتِ أَجْزَأُ لِعَدَمِ اسْتِثْرَاطِ نِيَّةِ الْخُطْبَةِ وَيَحْتَمِلُ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ؛ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ أَشْبَهَتْ الصَّلَاةَ وَقِيلَ: إِنَّهَا بَدَلٌ عَنْ رَكَعَتَيْنِ. • فَوَدَّ: (حَيْثُ أَمِنَ) أَيِ الْإِلْبَاسِ

نعم إن نوى به الأذان أُنْجِهَتْ حرْمَتُهُ؛ لَأَنَّهُ تَلَبَّسَ بِعِبَادَةِ فَايْدَةٍ وَيَسْتَجِرُّ مَا بَقِيَ الْوَقْتُ وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِلَى وَقْتِ الْاِخْتِيَارِ لَقَلُّهُ لِلْأَفْضَلِ، وَالنَّصُّ عَلَى شَقُوطٍ مَشْرُوعِيهِ بِفِعْلِ الصَّلَاةِ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُصَلِّي (إِلَّا الصُّبْحُ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ وَحِكْمَتُهُ أَنَّ الْفَجْرَ يَدْخُلُ وَفِي النَّاسِ الْجُنُبُ، وَالنَّائِثُ فَجَارٌ نَدَبٌ تَقْدِيمُهُ لِيَتَهَيَّئُوا لِادْرَاكِ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَلَا تُقَدِّمُ الْإِقَامَةَ عَلَى وَقْتِهَا بِحَالٍ وَهُوَ إِرَادَةُ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا جَمَاعَةَ وَلَا فَاذَانَ لِإِمَامٍ وَلَوْ بِالْإِشَارَةِ فَإِنْ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ اعْتُدَّ بِهَا وَقِيلَ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَطُولَ الْفَصْلُ أَيْ عُرْفًا بَيْنَهُمَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَفِيهِ أَيْضًا يُسَنُّ بَعْدَ الْإِقَامَةِ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَالْإِمَامُ أَكَّدَ الْأَمْرَ بِتَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ بِنَحْوِ اسْتَوَا رَحْمَكُمُ اللَّهُ وَأَنْ يُلْتَفِتَ بِذَلِكَ يَمِينًا، ثُمَّ شِمَالًا فَإِنْ كَثُرَ الْمَسْجِدُ أَمَرَ الْإِمَامُ مَنْ يَأْمُرُ بِالتَّسْوِيَةِ فَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ، أَوْ يُنَادِي فِيهِمْ وَيُسَنُّ لِكُلِّ مَنْ حَضَرَ أَنْ يَأْمُرَ بِذَلِكَ مَنْ رَأَى مِنْهُ خَلَلًا فِي تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، وَالْأَوَّلَى خِلَافًا لِأَيِّ حَنِيفَةٍ تَرَكَ الْكَلَامَ بَعْدَ الْإِقَامَةِ وَقِيلَ الْإِحْرَامُ إِلَّا لِحَاجَةٍ أ هـ مُلَخَّصًا وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْكَلَامَ لِحَاجَةٍ لَا يُؤْثِرُ فِي طُولِ الْفَصْلِ وَأَنَّ الطُّولَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالشُّكُوتِ، أَوْ الْكَلَامِ غَيْرِ الْمُنْدُوبِ لَا الْحَاجَةِ وَقَدْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ يَظْهَرُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا كَثُرَتْ

■ قَوْلُهُ: (سَقُوطُ مَشْرُوعِيهِ) (إِنْ): لِلْجَمَاعَةِ بِفِعْلِهِمْ، وَالْمُنْفَرِدُ بِفِعْلِهِ ع ش. ■ قَوْلُهُ: (وَالنَّصُّ) (إِنْ): هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَشْرُوعِيَةَ الْأَذَانِ لِلصَّلَاةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا مَرَّ لَا لِلْوَقْتِ وَعَلَى هَذَا لَوْ نَوَى الْمُسَافِرُ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ لَمْ يُؤْذَنْ وَإِلَّا أَذُنٌ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ لِلْمُصَلِّي) (إِنْ): فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ نِهَاجَةٌ.

■ قَوْلُهُ (وَسَيُّ): (إِلَّا الصُّبْحُ) (إِنْ): أَذَانُهُ نِهَاجَةٌ. ■ قَوْلُهُ: (لِلْمُخْبِرِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفِيهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَوْ بِالْإِشَارَةِ وَقَوْلُهُ وَقِيلَ: لَا. ■ قَوْلُهُ: (بَلْ نُدِبَ تَقْدِيمُ) أَيِ تَقْدِيمِ أَذَانٍ آخَرَ عَلَى أَذَانِهِ فِي الْوَقْتِ سَم. ■ قَوْلُهُ: (اِغْتَدَّ بِهَا) (إِنْ): وَلَا إِنَّمَا عَلَى الْفَاعِلِ ع ش عِبَارَةٌ سَم فَقَوْلُهُ: وَلَا تُقَدِّمُ أَيِ لَا يُطْلَبُ تَقْدِيمُهَا هـ. ■ قَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيْنَ الْإِقَامَةِ، وَالصَّلَاةِ. ■ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ) (إِنْ): فِي الْمَجْمُوع. ■ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) (إِنْ): الْأَمْرُ بِالتَّسْوِيَةِ. ■ قَوْلُهُ: (فَيَطُوفُ) أَيِ الْمَامُورُ بِالتَّسْوِيَةِ. ■ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) (إِنْ): التَّسْوِيَةُ. ■ قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ كَلَامُ الْمَجْمُوع. ■ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) (إِنْ): انْظُرْ مَنْشَأَ هَذَا الْعِلْمِ أَقُولُ: مَنْشَأُهُ فَإِنْ كَثُرَ الْمَسْجِدُ الْخُفُوفُ بِأَغْيَارِ قَوْلِهِ فَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ الْخُفُوفُ فَتَأْمَلُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: غَايَةُ هَذَا إِطْلَاقُ يُمَكِّنُ تَخْصِيصَهُ بِمَا

■ قَوْلُهُ: (أُنْجِهَتْ حُرْمَتُهُ) اغْتَمَدَهُ م ر. ■ وَقَوْلُهُ: (يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ) (إِنْ): اغْتَمَدَهُ م ر. ■ قَوْلُهُ: (بَلْ نُدِبَ تَقْدِيمُهُ) انْظُرْ هَلْ يُشْكِلُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي فَإِنْ اقْتَصَرَ فَالْأَوَّلَى بَعْدَهُ إِذْ نُدِبَ التَّقْدِيمُ إِنَّمَا يَظْهَرُ عِنْدَ الْاِخْتِيَارِ إِذْ مَعَ الْجَمْعِ يَتَنَبَّهُ لَا يَتَنَبَّهُ أَنْ يُقَالُ نُدِبَ تَقْدِيمُهُ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ نُدِبَ تَقْدِيمِ أَذَانٍ آخَرَ تَأْمَلُ. ■ قَوْلُهُ: (اِغْتَدَّ بِهَا) فَقَوْلُهُ لَا يُقَدِّمُ أَيِ لَا يُطْلَبُ تَقْدِيمُهَا. ■ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) (إِنْ): انْظُرْ مَنْشَأَ هَذَا الْعِلْمِ أَقُولُ: مَنْشَأُهُ فَإِنْ كَثُرَ الْمَسْجِدُ الْخُفُوفُ بِأَغْيَارِ قَوْلِهِ فَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ الْخُفُوفُ فَتَأْمَلُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ غَايَةُ هَذَا الْإِطْلَاقُ يُمَكِّنُ تَخْصِيصَهُ بِمَا تُقَدِّمُ.

كثرة مُفَرِّطَةٍ وامتدَّت الصُّفُوفُ إلى الطُّرُقَاتِ أَنْ يَنْتَظِرَ فَرَاغَ مَنْ يُسَوِّي صُفُوفَهُمْ أَوْ تُسْتَنْتَنَى هذه الصُّورَةُ؛ لِأَنَّ فِي وَقُوفِ الْإِمَامِ عَنِ التَّكْبِيرِ وَمَنْ مَعَهُ قِيَامًا إِلَى تَسْوِيَّتِهَا بِأَمْرِ طَائِفٍ وَنَحْوِهِ تَطْوِيلًا كَثِيرًا وَاضْرَازًا بِالْجَمَاعَةِ وَكَلَامَ الْأَيْمَةِ مَحْمُولٌ عَلَى الْغَالِبِ اهـ. وَفِي شَرْحِي لِلْعِبَابِ، وَالَّذِي يَنْجِبُهُ مَا بَحَثَهُ أَوَّلًا وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ انْتِظَارَ الْإِمَامِ تَسْوِيَّتِهَا وَإِنْ فُرِضَ أَنَّ فِي ذَلِكَ إِبْطَاءً لَكِنْ إِنْ لَمْ يَفْحَشْ بِأَنْ لَمْ يَمُضِ زَمَنٌ يَقْطَعُ نِسْبَةَ الْإِقَامَةِ عَنِ الصَّلَاةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَصْلَحَتِهَا فَلَمْ يَضُرَّ الْإِبْطَاءُ لِأَجْلِهِ فَإِنْ فَحَشَ بِأَنْ مَضَى ذَلِكَ أَعَادَهَا وَظَاهِرُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ لِوُجُوبِ الْمَوَالَاةِ فِيهَا وَاحْتِنَاطِ لِلْوَاجِبِ مَا لَا يَحْتَاطُ لِغَيْرِهِ وَمَنْ ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يُضَيَّبَ الطُّوْلُ الْمُضَيَّرُ فِيهَا بِقَدْرِ رَكْعَتَيْنِ بِأَخْفَ مُمَكِنٍ أَخَذًا مِنْ نَظَرِهِ فِي جَمْعِ تَقْدِيمٍ وَلَا يُضَيَّبُ الطُّوْلُ هُنَا بِذَلِكَ لِمَا تَقَرَّرَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنِ الْوَاجِبِ، وَالْمُنْدُوبِ (فَمَنْ نِصْفَ اللَّيْلِ) كَالدَّفْعِ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ وَلِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ حِينَئِذٍ انْعَمَ صَبَاحًا وَصَحِيحُ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ فِي الشَّيْءِ حِينَ يَبْقَى سُبُعٌ وَفِي الصَّيْفِ حِينَ يَبْقَى نِصْفُ سُبُعٍ لِيَخْتَبِرَ فِيهِ رَدُّهُ الْمُصَنَّفُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ بَاطِلٌ وَاخْتِيارَ تَحْدِيدِهِ بِالسَّحَرِ وَهُوَ السُّدُسُ الْآخِرُ وَأَذَانُ الْجُمُعَةِ الْأَوَّلُ.....

تَقَدَّمَ سـ. هـ فُود: (أَنْ يَنْتَظِرَ الْإِنِّج) لَعَلَّ يَنْتَظِرُ بِالرَّفْعِ خَبَرٌ أَنَّ بِالشَّدِّ وَاسْمُهُ ضَمِيرُ الشَّيْءِ مَحذُوفٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ أَنَّ الْجَمَاعَةَ الْإِنِّجَ وَقَوْلُهُ أَوْ تُسْتَنْتَنَى الْإِنِّجُ أَيُّ عَنْ قَوْلِهِمْ فَإِنَّ كَبِيرَ الْمَسْجِدِ أَمَرَ الْإِمَامَ الْإِنِّجَ وَلَوْ أَبْدَلَ قَوْلُهُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا كَثُرَتْ بِفِيمَا إِذَا كَثُرَتْ لَسَلِمَ عَنْ هَذِهِ التَّكَلُّفَاتِ. هـ فُود: (قِيَامًا) حَالٌ مِنَ الْإِمَامِ وَمَنْ مَعَهُ وَقَوْلُهُ إِلَى تَسْوِيَّتِهَا مُتَعَلِّقٌ بِالْوُقُوفِ. هـ فُود: (بِأَمْرِ طَائِفٍ) بِالْإِضَافَةِ. هـ فُود: (تَطْوِيلًا الْإِنِّجَ) خَبَرٌ؛ لِأَنَّ الْإِنِّجَ. هـ فُود: (وَفِي شَرْحِي الْإِنِّجَ) أَيُّ الْمُسَمَّى بِالْإِيبَابِ. هـ فُود: (مَا بَحَثَهُ الْإِنِّجَ) خَبَرٌ وَالَّذِي الْإِنِّجَ. هـ فُود: (وَهُوَ) أَيُّ: مَا بَحَثَهُ الزَّكَاةُ أَوَّلًا. هـ فُود: (انْتِظَارَ الْإِمَامِ الْإِنِّجَ) مَفْعُولٌ إِطْلَاقُهُمْ وَقَوْلُهُ وَإِنْ فُرِضَ الْإِنِّجُ غَايَةً لِمَا بَحَثَهُ أَوَّلًا وَقَوْلُهُ إِنْ فِي ذَلِكَ أَيُّ فِيمَا بَحَثَهُ أَوَّلًا، وَكَذَا الْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي؛ لِأَنَّ ذَلِكَ. هـ فُود: (بِأَنَّ مَضَى ذَلِكَ) مَا يَقْطَعُ النَّسْبَةَ. هـ فُود: (فِيهَا) أَيُّ: فِي الْجُمُعَةِ. هـ فُود: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيُّ لِأَجْلِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَغَيْرِهِ. هـ فُود: (الْمُضَيَّرُ فِيهَا) أَيُّ: فِي الْجُمُعَةِ. هـ فُود: (هُنَا) أَيُّ: فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ (بِذَلِكَ) أَيُّ: بِقَدْرِ الرَّكْعَتَيْنِ.

هـ فُود: (سُي: فَمَنْ نِصْفَ اللَّيْلِ) أَيُّ شَيْءًا كَانَ، أَوْ صَيِّفًا نِهَائِيَّةً، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ قَالَ ع ش: وَلَوْ أَدْنَى قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ هَلْ يَحْرُمُ، أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ اهـ سَم وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ قَبْلَ وَلَوْ أَدْنَى قَبْلَ الْوَقْتِ بَيِّنَةُ حَرَمٍ أَمْ يُقَالُ هُنَا بِالتَّحْرِيمِ حَيْثُ أَدْنَى بَيِّنَةٌ اهـ. هـ فُود: (وَلِأَنَّ الْعَرَبَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَاخْتِيارَ فِي الْمَعْنَى. هـ فُود: (وَلِأَنَّ الْعَرَبَ الْإِنِّجَ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى وَإِنَّمَا جَعَلَ وَقْتَهُ فِي النِّصْفِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الصُّبْحِ إِذْ مُعْظَمُ اللَّيْلِ قَدْ دَخَلَ وَقَرُبَ الْأَذَانُ مِنَ الْوَقْتِ فَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الصُّبْحِ وَلِهَذَا تَقُولُ الْعَرَبُ بَعْدَهُ: انْعَمَ صَبَاحًا اهـ. هـ فُود: (حِينَ يَبْقَى سُبُعٌ الْإِنِّجَ) وَيَدْخُلُ سُبُعُ اللَّيْلِ الْآخِرُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ الْأَوَّلِ، وَقِيلَ: وَقْتُهُ جَمِيعُ اللَّيْلِ، وَقِيلَ إِذَا خَرَجَ وَقْتُ اخْتِيارِ الْعِشَاءِ مُعْنَى. هـ فُود: (وَهُوَ السُّدُسُ الْآخِرُ) قَالَ ابْنُ أَبِي الصَّيْفِ وَضَبَطَ الْمُتَوَلَّى السَّحَرُ بِمَا بَيْنَ الْفَجْرِ الْكَادِبِ، وَالصَّادِقِ مُعْنَى. هـ فُود: (وَأَذَانُ الْجُمُعَةِ) إِلَى

ليس كالصُبح في ذلك خلافاً لما في الرونق؛ لأنه لا مجال للقياس في ذلك على أنه نُوزِعَ في نسبة الرونق للشيخ أبي حامد. (وَيُسَنُّ مُؤَذِّنَانِ لِلْمَسْجِدِ) وَكُلُّ مَحَلٍّ لِلْجَمَاعَةِ (يُؤَذَّنُ وَاحِدٌ قَبْلَ الْفَجْرِ) من نصف الليل وينبغي أن الأفضل كونه من السحر لما تَقَرَّرَ (وآخر بعده) للاتباع وحكمته تميز من يُؤَذَّنُ قَبْلُ مِمَّنْ يُؤَذَّنُ بعد، والزيادة عليهما لا تُسنُّ إلا لحاجة ولا يُقال يُسنُّ عَدَمُها، والقول بِسَنِّ عَدَمِ الزيادة على أربعة مردود بأن الضابط الحاجة، والمصلحة ثم إن اتَّسَعَ الوقت ترتبوا ويبدأ الراتب منهم ولا أقرع للإبتداء فإن ضاق تفرقوا إن اتَّسَعَ المسجد ولا اجتمعوا ما لم يُؤَذَّ لاختلاط الأصوات ولا فواحد فلو لم يوجد إلا واحد أذن المرتين خلافاً للغزالي ومن تبعه فإن اقتصر فالأولى بعده فيمّا في المثنى للأفضل ولو أذن الراتب وغيره

قوله: (على أنه) في النهاية إلا قوله: (خلافاً لما في الزونق). □ فُود: (وَأَذَانُ الْجُمُعَةِ الْخ) الأولى تقديمه على قول المتن: (فَمَنْ نَصَفَ اللَّيْلَ). □ فُود: (لَيْسَ كَالصُّبْحِ فِي ذَلِكَ) أي: في التقديم على الوقت سم فلا يصح قبل الوقت ع ش. □ فُود: (وَكُلُّ مَحَلٍّ لِلْجَمَاعَةِ) كذا في النهاية، والمُغْنِي.

□ فُود: (سُنِّي: (يُؤَذَّنُ وَاحِدٌ الْخ) هَلْ يُسَنُّ تَعْدُدُ أَذَانَ قَضَاءِ الصُّبْحِ سَم، والأقرب هنا وفيما إذا لم يُؤَذَّنْ قَبْلَ الْفَجْرِ أَنَّهُ يُسَنُّ أَذَانًا نَظَرًا لِلأَصْلِ كَمَا طَلِبَ التَّوْبُ فِي أَذَانٍ فَاتِيهَا نَظَرًا لِذَلِكَ ع ش وفيه وقفة.

□ فُود: (لِما تَقَرَّرَ) أي: بقوله واختير الْخ. □ فُود: (وَحُكْمُهُ) أي: حِكْمَةُ سَنِّ مُؤَذِّنَيْنِ لِلْمَسْجِدِ الْخ.

□ فُود: (وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا لَا تُسَنُّ إِلَّا لِحَاجَةٍ) كذا في النهاية، والمُغْنِي. □ فُود: (ثُمَّ إِنْ اتَّسَعَ) إلى قوله خلافاً الْخ في الْمُغْنِي، وكذا في النهاية إلا قوله وَلَا أَقْرَعُ لِلإِبْتِدَاءِ. □ فُود: (تَرْتَبُوا الْخ) قال في المجموع وعند الترتيب لا يتأخر بعضهم عن بعض لئلا يذهب أول الوقت نهايةً ومُغْنِي. □ فُود: (وَالأَقْرَعُ) أي: وَلَا يَكُنْ فِيهِمْ رَاتِبٌ، أَوْ كَانُوا أَكْثَرُ مُرْتَبِينَ وَتَنَازَعُوا فِي الْبَدَاءِ أَقْرَعُ الْخ بِصُرْفِهِ.

□ فُود: (لِلإِخْتِلَاطِ الْأَصْوَاتِ) أي اشتباهها ع ش. □ فُود: (وَالأَفْوَاجِدُ) أي: بِالْقُرْعَةِ إِذَا تَنَازَعُوا نَعَمْ لَنَا صُورَةٌ يَسْتَحَبُّ اجْتِمَاعُهُمْ فِيهَا عَلَى الْأَذَانِ مَعَ اتِّسَاعِ الْوَقْتِ وَهِيَ أَذَانُ الْجُمُعَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْخُطِيبِ نَصْرَ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْبَوَيْطِيِّ لَكِنَّ الْأَصَحَّ خِلَافُهُ لِيَتَضَرَّجَهُمْ ثُمَّ بَانَ السُّنَّةُ كَوْنُ الْمُؤَذِّنِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَاحِدٌ نِهَآيَةً وَقَوْلُهُ لَكِنَّ الْأَصَحَّ الْخ مُعْتَمَدٌ ع ش عبارة سم قوله وَلَا أَفْوَاجِدُ قَالَ فِي الْكُتُبِ بِالرُّضَا، أَوْ بِالْقُرْعَةِ اهـ.

□ فُود: (فَإِنْ اقْتَصَرَ الْخ) أي: فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى مَرَّةٍ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفَجْرِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ مَا يَتَعَمَّقُ لِلْمُؤَذِّنَيْنِ فِي رَمَضَانَ مِنْ تَقْدِيمِ الْأَذَانِ عَلَى الْفَجْرِ كَافٍ فِي آدَاءِ السُّنَّةِ لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى، وَقَدْ يُقَالُ مُلَاحَظَةٌ مَنِعَ النَّاسِ مِنَ الْوُقُوعِ فِيْمَا يُؤْذِي إِلَى الْفُطْرِ أَنْ آخِرَ الْأَذَانِ إِلَى الْفَجْرِ مَانِعٌ مِنْ كَوْنِهِ خِلَافَ الْأَوَّلَى وَلَا يُقَالُ: لَكِنَّهُ يُؤْذِي إِلَى مَفْسَدَةٍ أُخْرَى وَهِيَ صَلَاتُهُمْ قَبْلَ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ عَلَنَهُمْ بِأَطْرَادِ الْمَادَةِ بِالْأَذَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ وَحَاطِلٌ عَلَى تَحْرِيزِ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ لِتَيَقُّنِ دُخُولِ الْوَقْتِ أَوْ ظَنَّهُ اهـ وفيه توقف، بل الأقرب الموافق لإطلاقهم أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى فَلْيَرِاجِعْ.

□ فُود: (فِي ذَلِكَ) أي: التَّقديم على الوقت. □ فُود: (مُؤَذِّنَانِ) هَلْ يُسَنُّ تَعْدُدُ أَذَانَ قَضَاءِ الصُّبْحِ.

□ فُود: (وَالأَفْوَاجِدُ) قَالَ فِي الْكُتُبِ بِالرُّضَا، أَوْ بِالْقُرْعَةِ.

أَقَامَ الرَّائِبُ أَوْ غَيْرُهُ فَقَطْ أَقَامَ فَإِنْ تَعَدَّدَ فَالْأَوَّلُ. (وَيُسْنُ لِسَامِعِهِ).....

هـ فَوَدَّ: (أَقَامَ الرَّائِبُ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَيُقِيمُ الرَّائِبُ، ثُمَّ الْأَوَّلُ أَنِي، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ رَائِبًا، أَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ رَائِبِينَ فَلْيُقِيمِ الْأَوَّلُ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِهِ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ وَإِنْ أَذْنَا مَعَ أَيِّ وَتَنَازَعَا فَيَمُنْ يُقِيمُ فَالْقُرْعَةُ انْتَهَى وَهُوَ شَامِلٌ لِلرَّائِبَيْنِ سَم. هـ فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرُهُ فَقَطْ أَقَامَ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ وَجَدَ الرَّائِبُ سَمَ عِبَارَةَ النِّهَايَةِ، وَالْمُؤَدَّنُ الْأَوَّلُ أَوَّلَى بِالْإِقَامَةِ مَا لَمْ يَكُنْ الرَّائِبُ غَيْرَهُ فَيَكُونُ الرَّائِبُ أَوَّلَى إِيَّاهُ وَهِيَ تَقْتَضِي تَقْدِيمَ الرَّائِبِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَلْيُرَاجَعْ. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ تَعَدَّدَ) أَنِي: غَيْرُ الرَّائِبِ وَمِثْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَوْ تَعَدَّدَ الرَّائِبُ، وَلَا يُمَكِّنُ جَعْلَ فَاعِلٍ تَعَدَّدَ مُطْلَقَ الْمُؤَدَّنِ لِيَشْمَلَ مَا ذَكَرَ لِيَصْدِيقَهُ حَيْثُ يُدْخِلُ مَا لَوْ أَذَّنَ رَائِبٌ وَغَيْرُهُ وَكَانَ أَذَانُ غَيْرِ الرَّائِبِ أَوَّلًا فَإِنَّ الْمُقِيمَ هُوَ الرَّائِبُ حَيْثُ يُدْخِلُ أَيْضًا، ثُمَّ مَا قَالَ الشَّارِحُ ظَاهِرٌ إِذَا تَرْتَّبَا فَإِنْ أَذَّنَا مَعَ مُجْتَمِعِينَ أَوْ مُتَفَرِّقِينَ فِي نَوَاحِي الْمَسْجِدِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ الْإِفْرَاقُ بَصْرِيٌّ وَتَقْدَمُ عَنْ سَمٍ عَنِ الرُّوضِ مَا يُوَافِقُهُ.

هـ فَوَدَّ (وَيُسْنُ لِسَامِعِهِ الْخ) وَفِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ وَمَا ذَكَرَ فِي السُّؤَالِ مِنْ أَنَّ

هـ فَوَدَّ: (أَقَامَ الرَّائِبُ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَيُقِيمُ الرَّائِبُ، ثُمَّ الْأَوَّلُ أَنِي، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ رَائِبًا، أَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ رَائِبِينَ فَلْيُقِيمِ الْأَوَّلُ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِهِ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ وَإِنْ أَذْنَا مَعَ أَيِّ وَتَنَازَعَا فَيَمُنْ يُقِيمُ فَالْقُرْعَةُ إِيَّاهُ وَهُوَ شَامِلٌ لِلرَّائِبَيْنِ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرُهُ فَقَطْ أَقَامَ) ظَاهِرُهُ وَأَنَّهُ وَجَدَ الرَّائِبُ. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ تَعَدَّدَ فَالْأَوَّلُ) بَقِيَ مَا لَوْ أَذَّنَا مَعَ، وَمَا لَوْ تَعَدَّدَ الرَّائِبُ وَأَذَّنَا مَعَ فَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ فَإِنْ تَعَدَّدَ الْمُؤَدَّنُ شَمِلَ تَعَدُّدَ الرَّائِبِ.

هـ فَوَدَّ: (وَيُسْنُ لِسَامِعِهِ بِقَوْلِهِ) فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ وَرَدَّ أَنَّ السَّامِعَ لِلْمُؤَدَّنِ فِي حَالِ قِيَامِهِ لَا يَجْلِسُ وَفِي حَالِ جُلُوسِهِ يَسْتَمِرُّ عَلَى جُلُوسِهِ وَذَكَرُوا أَنَّهُ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَدَّنَ لَا يَتَوَجَّهُ مِنْ مَكَانِهِ لِمُخَالَفَةِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَدَّنَ أَذْبَرَ وَبَقِيَ الْكَلَامُ هَلْ يَكْرَهُ لِسَامِعِ الْمُؤَدَّنِ فِي حَالِ الْإِضْطِجَاعِ اسْتِمْرَارُهُ عَلَى الْإِضْطِجَاعِ مَعَ حِكَايَتِهِ لِلْفُطْ الْمُؤَدَّنِ أَوْ الْجُلُوسِ لَهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾ وَنُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ أَنَّهُ أَغْلَظَ عَلَى مَنْ سَأَلَ عَنْ حَدِيثٍ فِي حَالِ قِيَامِهِ فَكَيْفَ الْحَالُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ الْجَوَابُ الْآيَةُ الشَّرِيفَةُ وَارِدَةٌ فِي الْحَثِّ عَلَى الذِّكْرِ فِي كُلِّ حَالٍ وَأَنَّهُ لَا يَكْرَهُ فِي حَالِهِ مِنَ الْأَحْوَالِ وَمَا ذَكَرَ فِي السُّؤَالِ مِنْ أَنَّ السَّامِعَ لِلْمُؤَدَّنِ فِي حَالِ قِيَامِهِ لَا يَجْلِسُ وَفِي حَالِ جُلُوسِهِ يَسْتَمِرُّ عَلَى جُلُوسِهِ لَا أَضَلَّ لَهُ فِي الْحَدِيثِ وَلَا وَرَدَ فِي حَدِيثٍ لَا صَحِيحٍ وَلَا ضَعِيفٍ وَلَا ذَكَرَهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي كُتُبِ الْفِقْهِ فَيَجُوزُ لِلْسَّامِعِ إِذَا كَانَ قَائِمًا أَنْ يَجْلِسَ، أَوْ جَالِسًا أَنْ يَضْطَجِعَ أَوْ مَضْجَعًا أَنْ يَسْتَمِرَّ عَلَى اضْطِجَاعِهِ وَبِجِبِ الْمُؤَدَّنِ حَالِ الْإِضْطِجَاعِ وَلَا يَكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَهْيٌ، وَأَمَّا إِغْلَظُ الْإِمَامِ مَالِكٍ فَلَا يَنَافِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ وَخُصُوصًا الْحَدِيثَ لَهُ خُصُوصِيَّةٌ فِي التَّوْقِيرِ، وَالتَّجْعِيلِ أَعْظَمُ مِمَّا يُطْلَبُ فِي الذِّكْرِ، وَأَمَّا كَوْنُهُ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَدَّنَ لَا يَتَوَجَّهُ مِنْ مَكَانِهِ لِمُخَالَفَةِ الشَّيْطَانِ فَهَذَا صَحِيحٌ وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ لِكُنْتهُ خَاصًّا بِالْمَسْجِدِ إِيَّاهُ بِاخْتِصَارٍ فَقَدْ أَطَالَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ بِمَا يَتَعَيَّنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ.

نظير ما يأتي في الشورة للمأموم ولو جُنبًا وحائضًا (مثل قوله).....

وإن كره أذانه وإقامته فإن لم يسمع إلا آخره أجاب الجميع مُتَبَدِّئًا بأوله اهـ . □ فَوَدَّ: (نظير ما يأتي إلخ) يُفَرِّقُ سم. □ فَوَدَّ: (ولو جُنبًا) إلى قوله: (فَرَضًا) في النهاية، والمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (ولو جُنبًا وحائضًا) أي ونحوهما وهو الْمُفْتَنَدُ خِلَافًا لِلْسَبْكِي في قوله لا يُجِيبَانِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَي كَالْتَفْسَاءِ ش وَمَنْ بِهِ نَجَسٌ وَلَمْ يَجِدْ مَاءً يَتَطَهَّرُ بِهِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ عِبَارَةٍ سَمِ قَوْلُهُ: (ولو جُنبًا إلخ) قَضَيْتُهُ عَدَمَ كَرَاهَةِ إِجَابَةِ الْمُحَدِّثِ، وَالْجُنُبِ، وَالْحَائِضِ، بَلْ صَرِيحٌ فِي اسْتِخْبَابِ إِجَابَتِهِمْ وَشُكْلُ عَلَيْهِ كَرَاهَةُ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةِ لَهُمْ وَفَرَّقَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَي، وَالنَّهْيُ أَنَّ الْمُؤَدَّنَ، وَالْمُقِيمَ مُقْصِرَانِ حَيْثُ لَمْ يَتَطَهَّرَا عِنْدَ مُرَاقَبَتِهِمَا الْوَقْتَ، وَالْمُجِيبَ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ إِجَابَتَهُ تَابِعَةٌ لِأَذَانٍ غَيْرِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ غَالِيًا وَقَدْ أَذَانُهُ انْتَهَى قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ وَهُوَ حَسَنٌ مُتَّجِهٌ انْتَهَى، وَتَقَدَّمَ عَنِ الثَّبَيَّانِ مَا أَفَادَ عَدَمَ كَرَاهَةِ ذِكْرِ الْمُحَدِّثِ وَعَنْ قَتَاوَى السُّيُوطِيِّ عَدَمَ كَرَاهَةِ ذِكْرِ الْجُنُبِ أَيْضًا.

(فَرَعَ): لَوْ دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي أَثْنَاءِ الْأَذَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْخَطِيبِ قَمِي الْعِبَابِ تَبَعًا لِمَا اخْتَارَهُ أَبُو شَكِيلٍ أَنَّهُ يُجِيبُ قَائِمًا، ثُمَّ يُصَلِّي التَّحِيَّةَ بِخَفَاةٍ وَلَوْ تَعَارَضَ إِجَابَةُ الْأَذَانِ وَذِكْرُ الْوُضُوءِ بِأَنَّ فَرَعَ مِنْهُ وَسَمِعَ الْأَذَانُ بَدَأَ بِذِكْرِ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ لِلْبَيَادَةِ الَّتِي بَاشَرَهَا وَفَرَعَ مِنْهَا.

(فَرَعَ): لَا تُسَنُّ إِجَابَةُ أَذَانِ نَحْوِ الْوِلَادَةِ وَتَقُولُ الْغِيلَانِ اهـ سم. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُجِيبُهُ قَائِمًا) (إِلْخ) وَلَوْ قِيلَ بِأَنَّهُ يُصَلِّي، ثُمَّ يُجِيبُ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا؛ لِأَنَّ الْإِجَابَةَ لَا تَعَوُّثُ بِطَوِيلِ الْفَضْلِ مَا لَمْ يُفْحَشِ الطَّوِيلُ عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُهُ الْإِثْنَانُ بِالْإِجَابَةِ، وَالْخَطِيبُ يُخْطُبُ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا تَمْتَنِعُ عَلَيْهِ إِذَا طَالَ الْفَضْلُ وَقَوْلُهُ: (لَا تُسَنُّ إِجَابَةُ أَذَانِ نَحْوِ الْوِلَادَةِ) (إِلْخ) نَقَلَ عَنْ مِثْلِهِ اهـ.

□ فَوَدَّ (مِثْلُ قَوْلِهِ) وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا يَتَرَاخَى عَنْهُ بَحْثٌ لَا يُعَدُّ جَوَابًا لَهُ قَالَ فِي الْعِبَابِ وَلَوْ تَنَى حَقْمِي الْإِقَامَةَ أَجِيبَ مَتْنِي وَقَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ ابْنِ كَيْجٍ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُقِيمُ قَادِيرَ الْأَمْرِ عَلَى مَا يَأْتِي بِهِ انْتَهَى سَمِ وَشَوْبَرِي وَإِنَّهُ يَعْمَلُ كَلَامَ النَّهْيِ فَإِنَّهُ أَوْرَدَ فِي ذَلِكَ احْتِمَالَيْنِ، ثُمَّ قَالَ وَقَدْ تَعَرَّضَ

يُطَّلِعُ عَلَيْهِ الزَّرَكَشِيُّ قَبَحَتَهُ وَنَظَرَ الْإِسْنَوِيُّ فِي إِجَابَتِهِ لِنَفْسِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِالْفَتْحِ هَلْ يَدْخُلُ فِي الصُّمُومَاتِ الْوَاقِعَةِ مِنْهُ وَنَوَازِعَ فِي وَجْهِ الْبِنَاءِ عَلَى ذَلِكَ، وَالَّذِي رَجَّحَهُ غَيْرُهُ أَنَّهُ لَا يُجِيبُ نَفْسَهُ أَخَذًا مِنْ مُفْتَضَلِ الْأَحَادِيثِ اهـ . □ فَوَدَّ: (نظير ما يأتي) يُفَرِّقُ. □ فَوَدَّ: (ولو جُنبًا) صَرِيحٌ فِي اسْتِخْبَابِ إِجَابَتِهِمَا اهـ . □ فَوَدَّ: (ولو جُنبًا وحائضًا) قَضَيْتُهُ عَدَمَ كَرَاهَةِ إِجَابَةِ الْمُحَدِّثِ، وَالْجُنُبِ، وَالْحَائِضِ وَشُكْلُ عَلَيْهِ كَرَاهَةُ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةِ لَهُمْ وَفَرَّقَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّ الْمُؤَدَّنَ، وَالْمُقِيمَ مُقْصِرَانِ حَيْثُ لَمْ يَتَطَهَّرَا عِنْدَ مُرَاقَبَتِهِمَا الْوَقْتَ، وَالْمُجِيبَ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ إِجَابَتَهُ تَابِعَةٌ لِأَذَانٍ غَيْرِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ غَالِيًا وَقَدْ أَذَانُهُ انْتَهَى قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ وَهُوَ حَسَنٌ مُتَّجِهٌ اهـ وَقَضَيْتُهُ الْفَرْقِ كَرَاهَةُ ذِكْرِهِمْ فِي غَيْرِ الْإِجَابَةِ إِذَا تَبَيَّنَ تَطَهَّرُهُمْ لَكِنْ قَوْلُهُ فِي الْخَبَرِ (كَانَ يَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ إِلَّا الْجَنَابَةَ) قَدْ يَمْتَنِعُ عَدَمَ الْكَرَاهَةِ مُطْلَقًا وَتَقَدَّمَ عَنِ الثَّبَيَّانِ مَا أَفَادَ عَدَمَ كَرَاهَةِ ذِكْرِ الْمُحَدِّثِ وَعَنْ قَتَاوَى السُّيُوطِيِّ عَدَمَ كَرَاهَةِ ذِكْرِ الْجُنُبِ أَيْضًا وَسَبَّاهُ. □ فَوَدَّ: (مثل قوله) يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لَا يَتَرَاخَى عَنْهُ بَحْثٌ لَا يُعَدُّ جَوَابًا لَهُ.

بأن يأتي بكل كلمة عقب فراغه منها كذا اقتصرُوا عليه لكن بحث الإسْنَوِيَّ الاعتِدَادَ بابتدائه مع ابتدائه فَرَاغًا مَعًا أم لا وتبعه في موضع كجَمْعٍ لِكُنِّي خالفته في شرح المُبَابِ فَبَيَّنَتْ أَنَّهُ لَا تَكْفِي الْمُقَارَنَةُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمُجْمُوعِ، ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الْعِمَادِ قَالَ رَدًّا عَلَيْهِ الْمُوَافِقُ لِلْمُنْقُولِ أَنَّهَا لَا تَكْفِي لِلتَّعْقِيبِ فِي الْخَبَرِ وَكَمَا لَوْ قَارَنَ الْإِمَامُ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ بِلِأُولَى؛ لِأَنَّ مَا هُنَا جَوَابٌ وَهُوَ يَسْتَدْعِي التَّأَخُّرَ وَمُرَادُهُ مِنْ هَذَا الْقِيَاسِ أَنَّ الْمُقَارَنَةَ ثُمَّ مَكْرُوهَةٌ فَلْتَمَنَعَ هُنَا الْاِعْتِدَادَ وَإِنْ لَمْ تَمْنَعْهُ، ثُمَّ؛ لِأَنَّهَا ثُمَّ خَارِجِيَّةٌ وَهِيَ دَاتِيَّةٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ تَعْلِيلُهُ لِلْأَوَّلَوِيَّةِ.....

لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ابْنُ حُجٍّ فِي التَّجْرِيدِ وَجَزَمَ فِيهِ بِالْأَوَّلِ اهـ قَالَ ع ش هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَي كَوْنُ الْجَوَابِ مَتَى اهـ .
 ٥ فَوَدَّ: (بأن يأتي بكل كلمة إلخ) قَالَ الْمَلَّا عَلِيُّ الْقَارِي فِي رِسَالَتِهِ الْكُبْرَى فِي الْمَوْضُوعَاتِ مَا نَصَّهُ حَدِيثٌ «مَنْحَ الْعَيْنَيْنِ بِيَاظِنِ السَّبَاتَيْنِ بَعْدَ تَقْبِيلِهِمَا هُنْدَ سَمَاعِ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ مَنْ قَوْلُهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» وَحَدِيثُ «رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا» ذَكَرَهُ الذَّيْلِيُّ فِي الْفِرْدَوْسِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ خَلَّتْ عَلَيْهِ شَفَاعَتِي» قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يَصِحُّ، وَأَوْرَدَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ فِي كِتَابِهِ مَوْجِبَاتِ الرَّحْمَةِ بِسَنَدٍ فِيهِ مَجَاهِلٌ مَعَ انْقِطَاعِهِ عَنِ الْخَضِرِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَكُلُّ مَا يُرَوَّى فِي هَذَا فَلَا يَصِحُّ رَفْعُهُ الْبَيِّنَةُ قُلْتُ وَإِذَا قَبِيتُ رَفْعُهُ إِلَى الصَّدِيقِ فَيَكْفِي الْعَمَلُ بِهِ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «هَلَبِكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ» وَقِيلَ: لَا يَفْعَلُ وَلَا يَنْهَى وَغَرَابَتُهُ لَا تَخْفَى عَلَى ذَوِي النُّهَى اهـ . ٥ فَوَدَّ: (لكن بحث الإسْنَوِيَّ إلخ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى، وَالْمُغْنَى، وَالتَّهْيَاةِ وَزَادَ فِيهَا أَيِ التَّهْيَاةِ وَمَا دَقَّبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْعِمَادِ مِنْ عَدَمِ حُصُولِ سُنَّةِ الْإِجَابَةِ فِي حَالِ الْمُقَارَنَةِ مَحْمُولٌ عَلَى نَهْيِ الْفَضِيلَةِ الْكَامِلَةِ بِضَرْيٍ . ٥ فَوَدَّ: (فَرَاغًا مَعًا أَمْ لَا) صَادِقٌ بِفَرَاغِ السَّمِيعِ أَوْ لَا سَمَ . ٥ فَوَدَّ: (فَبَيَّنَتْ أَنَّهُ لَا تَكْفِي الْمُقَارَنَةُ) وَقَدْ يَدْعِي أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ الْمُقَارَنَةُ الْحَقِيقَةُ مَعَ قَصْدِ الْجَوَابِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ الْأَذَانِ وَلَوْ بَعْضُ حَرْفٍ مِنْهُ . ٥ فَوَدَّ: (رَدًّا عَلَيْهِ) أَيِ: الْإِسْنَوِيَّ . ٥ فَوَدَّ: (وَكَمَا لَوْ قَارَنَ) أَيِ الْمَامُومِ . ٥ فَوَدَّ: (لِأَنَّ مَا هُنَا جَوَابٌ) كَوْنُهُ جَوَابًا مَحَلُّ تَأْمُلٍ قَتَامْلٍ بِضَرْيٍ . ٥ فَوَدَّ: (وَهُوَ يَسْتَدْعِي التَّأَخُّرَ) قَدْ يُقَالُ: وَالتَّجَعُّهُ هُنَاكَ تَقْتَضِي التَّأَخُّرَ وَقَدْ يُفْرَقُ سَمَ .

٥ فَوَدَّ: (وَمُرَادُهُ) أَيِ ابْنِ الْعِمَادِ . ٥ فَوَدَّ: (أَنَّ الْمُقَارَنَةَ ثُمَّ) أَيِ: مُقَارَنَةَ الْمَامُومِ لِلْإِمَامِ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ .
 ٥ فَوَدَّ: (فَلْتَمَنَعَ) أَيِ: الْمُقَارَنَةَ، أَوْ كَرَاهَتَهَا (هُنَا) أَيِ: فِي الْإِجَابَةِ . ٥ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا) أَيِ: الْكِرَاهَةُ، أَوْ الْمُقَارَنَةُ . ٥ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا ثُمَّ خَارِجِيَّةٌ وَهِيَ الْإِلْخ) تُحَرَّرُ هَذِهِ التَّفْرِقَةُ سَمَ وَلَا مَوْقِعَ لِهَذَا السَّنْعِ بَعْدَ تَعْلِيلِ

(فَرَعُ): لَوْ دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي أَثْنَاءِ الْأَذَانِ بَيَّنَّ يَدَيِ الْخَطِيبِ فَمَيَّ الْمُبَابِ تَبَيَّنَا لِمَا اخْتَارَهُ أَبُو شَكِيلٍ أَنَّهُ يُجِيبُ قَائِمًا، ثُمَّ يُصَلِّي التَّحِيَّةَ بِخَفَةِ لَيْسَمَعَ أَوَّلَ الْخُطْبَةِ وَلَوْ تَمَارَضَ إِجَابَةُ الْأَذَانِ وَذَكَرُ الْوُضُوءِ بِأَنَ فَرَعٌ مِنْهُ وَسَمِعَ الْأَذَانَ بَدَأَ بِذِكْرِ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ لِلْعِبَادَةِ الَّتِي بَاشَرَهَا وَقَرَعَ مِنْهَا .

(فَرَعُ): لَا تُسَنُّ إِجَابَةُ أَذَانِ نَحْوِ الْوِلَادَةِ وَتَقُولُ الْغِيلَانِ اهـ .
 ٥ فَوَدَّ: (فَرَاغًا مَعًا أَمْ لَا) صَادِقٌ بِفَرَاغِ السَّمِيعِ أَوَّلًا . ٥ فَوَدَّ: (وَهُوَ يَسْتَدْعِي التَّأَخُّرَ) قَدْ يُقَالُ: وَالتَّجَعُّهُ هُنَاكَ تَقْتَضِي التَّأَخُّرَ وَقَدْ يُفْرَقُ . ٥ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا ثُمَّ خَارِجِيَّةٌ وَهِيَ دَاتِيَّةٌ) تُحَرَّرُ هَذِهِ التَّفْرِقَةُ .

وحاصله أن ما هنا جواب وذاته تقتضي التأخر فمخالفته ذاتية وما هناك أمر بمتابعة لتعظيم الإمام ومخالفته مضادة لذلك فهي خارجة وذلك لخبر الطبراني بسند رجاله ثقات إلا واحداً فمختلف فيه وآخر قال الحافظ الهيثمي لا أعرفه «أن المرأة إذا أجابت الأذان، أو الإقامة كان لها بكل حرف ألف درجة وللرجل ضعف ذلك» وللخبر المتفق عليه «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن» وأخذوا من قوله مثل ما يقول ولم يقل مثل ما تستمعون أنه يجب في الترجيع وإن لم يسمعه ويؤخذ من ترتيبه القول على النداء الصادي بالكل، والبعض أن قولهم غيب كل كلمة للأفضل فلو سكنت حتى فرغ كل الأذان، ثم أجاب قبل فاصل طویل عرفاً كفى في أصل سنة الإجابة كما هو ظاهر وبهذا الذي قررته في الخبر معلّم وهم من استدّل به لمقالة السنوي ويقطع للإجابة نحو القراءة، والدعاء، والذكر وتكره لمن في الصلاة إلا الحيفة أو التويب، أو صدقت فإنه يُبطلها إن علم وتعمّد ولجميع وقاضي حاجة

الشارح لدعواه بقوله الآتي إذ مفهوم الجوابية إلخ إلا أن يقصد بمنع المدعى منع دليله الآتي.

• فؤد: (وحاصله) أي: حاصل الفرق الذي أشار إليه تغليل ابن العباد. • فؤد: (ومخالفته) أي: مخالفة التأخر بالمقارنة. • فؤد: (أمر بمتابعة) أي: متابعة المأموم للإمام. • فؤد: (ومخالفته) أي: مخالفة ذلك الأمر المذكور بالمقارنة. • فؤد: (لذلك) أي لتعظيم الإمام. • فؤد: (وذلك) راجع إلى ما في المتن. • فؤد: (وللخبر المتفق عليه «إذا سمعتم» إلخ) أي: ويقاس بالمؤذن المقيم مثني.

• فؤد: (وأخذوا إلخ) اعتمدته النهاية، والمغني، ثم قالوا: وأفهم كلام المصنف عدم استحباب الإجابة إذا علم أذان غيره أي، أو إقامته ولم يسمع ذلك لصم، أو بُعد، وقال في المجموع أنها الظاهر؛ لأنها متعلقة بالسمع في الخبر وكما في نظيره من تشبب العاطس اه. • فؤد: (ولم يقل مثل ما تسمعون) وقد يقال: المتبادر من الحديث أنه هو المراد وإن لم يقله تحريزاً عن تكرار اللفظ. • فؤد: (وإن لم يسمعه) ولا يتعد فيما لو ترك المؤذن الترجيع أن يأتي به السامع تبعاً لإجابته فيما عداه سم. • فؤد: (كل الأذان) أي: أو ثلثه مثلاً. • فؤد: (كفى في أصل سنة الإجابة) وفقاً للنهاية، والمغني ونقله سم عن الباب عبارة قال في الباب تبعاً للمجموع، والظاهر تداركه إن قرب الفصل أي فيما إذا ترك المتابعة إلى الفراغ اه، وكذا نقله الكردبي عن الإمداد وغيره. • فؤد: (وبهذا الذي قررته إلخ) أي: بقوله ويؤخذ من ترتيبه إلخ.

• فؤد: (لمقالة السنوي) أي: من أجزاء المقارنة. • فؤد: (ويقطع) إلى المتن في النهاية، والمغني إلى قوله: (إن علم وتعمّد). • فؤد: (نحو القراءة إلخ) كالاشتغال بالعلم وفي النهاية، والمغني وإذا كان السامع، أو المستمع في طواف أجابه فيه كما قاله الماوردي اه. • فؤد: (فاته إلخ) أي: كل واحد من الثلاثة عبارة النهاية، والمغني، فإن قال في التويب: صدقت وبرزت، أو قال: حي على الصلاة، أو الصلاة خير من التزم بطلت صلاته بخلاف ما لو قال صدق رسول الله ﷺ فلا تبطل به كما في المجموع ولو كان المصلي يقرأ في الفاتحة فأجابه قطع موالاتها ويجب عليه أن يستأنفها اه قال ع ش قوله م ر، أو قال: حي على الصلاة خرّج به ما لو قال في إجابة الحيعلتين: لا حول ولا قوة إلا بالله فلا يقصر اه.

بل يُجيبان بعد الفراغ كَمُصَلِّ إِنْ قَرُبَ الْفَصْلُ واختار السبكي أَنَّ الْجُنُبَ، والحائضَ لا يُجيبان لِخَيْرٍ كَرِهَتْ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهُ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ وَلِخَيْرٍ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ إِلَّا لِحَبَابَةِهُمَا وَهُمَا صَحِيحَانِ وَوَاقِقَهُ وَلَدَهُ النَّاجُ فِي الْجُنُبِ لِإِمَّاكِينِ طَهْرِهِ حَالًا لَا الْحَائِضُ لِتَقَدُّرِ طَهْرِهَا مَعَ طَوْلِ أَمَدِ حَدِيثِهَا وَيُجِيبُ مُؤَذِّنَيْنِ مُتَرَتِّبَيْنِ سَمِعَهُمْ وَلَوْ بَعْدَ صَلَاتِهِ وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ إِلَّا أَذَانِي الْفَجْرِ، وَالْجُمُعَةِ فَإِنَّهُمَا سَوَاءٌ وَلَوْ سَمِعَ الْبَعْضُ أَجَابَ فِيمَا لَا يَسْمَعُهُ (إِلَّا فِي حَيْفَلْتَيْهِ) وَهُمَا حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ وَخَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ (فَيَقُولُ) عَقِبَ كُلِّ (لَا حَوْلَ) أَيِ تَحَوُّلٍ

هـ فَوَدُ: (وَلَمَجَامِيعِ الْإِنْفِ) أَيِ: وَلَمَنْ بِمَحَلِّ نَجَاسَةٍ وَمَنْ يَسْمَعُ الْخَطِيبَ شَرَحُ بِأَفْضَلِ. هـ فَوَدُ: (إِنْ قَرُبَ الْفَصْلُ) أَيِ فَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ عَزَّ قَالَمِ يُسْتَحَبُّ لَهُمَا الْإِجَابَةُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. هـ فَوَدُ: (وَإِخْتَارَ السَّبْكِيُّ الْإِنْفِ) تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ كَرَاهَةِ إِجَابَتِهِمَا سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنْ النَّهَآيَةِ، وَالْمُغْنِي اغْتِيَاذُ سَنَ إِجَابَتِهِمَا وَلَعَلَّهُمْ حَمَلُوا الْخَبَرَ الْأَوَّلَ عَلَى اسْتِحْبَابِ دَوَامِ الطَّهْرِ بِقَدْرِ الْإِمَّاكِينِ وَحَمَلُوا الْجَنَابَةَ فِي الْخَبَرِ الثَّانِي عَلَى حَالَةِ الْوُطْءِ. هـ فَوَدُ: (إِلَّا الْجَنَابَةَ) تَقَدَّمَ عَنْ فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ الذِّكْرُ لِلْمُحَدِّثِ، بَلْ وَلَا لِلْجُنُبِ سَمِ. هـ فَوَدُ: (وَيُجِيبُ مُؤَذِّنَيْنِ مُتَرَتِّبَيْنِ الْإِنْفِ) وَمِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبُلُوْى مَا إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُونَ وَاسْتَخْلَطَتْ أَصْوَاتُهُمْ عَلَى السَّامِعِ وَصَارَ بَعْضُهُمْ يَسْبِقُ بَعْضًا، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تُسْتَحَبُّ إِجَابَةُ هَؤُلَاءِ، وَالَّذِي أَقْنَى بِهِ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ أَنَّهُ تُسْتَحَبُّ إِجَابَتُهُمْ نِهَآيَةً وَأَقْرَهُ سَمِ وَالرَّشِيدِيُّ قَالَ الْبُصْرِيُّ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ إِذَا سَمِعَ وَلَوْ بَعْضُهُ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَهْ أَقُولُ: وَيُمْكِنُ أَنَّهُ جَرَى عَلَى مَا مَرَّ عَنْ شُرُوحِ الْإِزْشَادِ، وَالْعَبَابِ وَبِأَفْضَلِ لِلشَّارِحِ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّ مَا إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُونَ أَيِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ أَوْ مَحَالٍ وَسَمِعَ الْجَمِيعُ وَقَوْلُهُ مَرَّ، وَالَّذِي أَقْنَى بِهِ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ الْإِنْفِ مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ مَرَّ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِجَابَتُهُمْ أَيِ إِجَابَةُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَيَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِأَنْ يَتَأَخَّرَ بِكُلِّ كَلِمَةٍ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِمْ أَتَوَابَهُمْ يَخْبِتُ تَقَعُ إِجَابَتُهُ مُتَأَخَّرَةً أَوْ مُقَارِنَةً أَهْ ع ش. هـ فَوَدُ: (وَالْأَوَّلُ) أَيِ جَوَابِهِ ع ش.

هـ فَوَدُ: (أَكْثَرُ) أَيِ فَيُكْرَهُ تَرْكُهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. هـ فَوَدُ: (فَإِنَّهُمَا سَوَاءٌ) أَيِ لِقَدَّمِ الْأَوَّلِ فِيهِمَا وَوُقُوعِ الثَّانِي فِي الْوَقْتِ فِي الصُّبْحِ وَمَشْرُوعِيَّتِهِ فِي عَصْرِهِ ﷺ فِي الْجُمُعَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. هـ فَوَدُ: (وَلَوْ سَمِعَ الْبَعْضُ) سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ أَوْ الْآخِرِ ع ش الْأَوَّلَى بَعْضُ الْأَذَانِ سَوَاءً اتَّخَذَ، أَوْ تَعَدَّدَ وَسَوَاءً عَلَى التَّعَدُّدِ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ، أَوْ الْآخِرِ، أَوْ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا. هـ فَوَدُ: (أَجَابَ فِيمَا لَا يَسْمَعُهُ) أَيِ: سُنَّ لَهُ أَنْ يُجِيبَ فِي الْجَمِيعِ مُغْنِي وَنِهَآيَةً، وَعِبَارَةٌ سَمِ عَنْ الْعَبَابِ أَجَابَ فِيهِ وَفِيمَا لَا يَسْمَعُهُ تَبَعًا أَهْ. هـ فَوَدُ: (عَقِبَ كُلِّ) عِبَارَةٌ النَّهَآيَةِ، وَالْمُغْنِي يَدُلُّ كُلُّ مِنْهُمَا أَهْ.

هـ فَوَدُ: (وَإِخْتَارَ السَّبْكِيُّ الْإِنْفِ) تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ كَرَاهَةِ إِجَابَتِهِمَا. هـ فَوَدُ: (إِلَّا الْجَنَابَةَ) فِي فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ وَلَا يُكْرَهُ الذِّكْرُ لِلْمُحَدِّثِ، بَلْ وَلَا لِلْجُنُبِ أَهْ. هـ فَوَدُ: (وَيُجِيبُ مُؤَذِّنَيْنِ) فِي شَرْحِ مَرَّ وَمِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبُلُوْى مَا إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُونَ وَاسْتَخْلَطَتْ أَصْوَاتُهُمْ عَلَى السَّامِعِ وَصَارَ بَعْضُهُمْ يَسْبِقُ بَعْضًا وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ لَا يُسْتَحَبُّ إِجَابَةُ هَؤُلَاءِ، وَالَّذِي أَقْنَى بِهِ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِجَابَتُهُمْ أَهْ وَلَا يَتَعَدَّدُ فِيمَا لَوْ تَرَكَ الْمُؤَذِّنُ التَّرْجِيعَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ السَّامِعُ تَبَعًا لِإِجَابَتِهِ فِيمَا عَدَاهُ وَلَا يَتَعَدَّدُ مِنْ إِجَابَةِ الصَّلَاةِ جَامِعَةً بِلَا حَوْلٍ وَلَا قُوَّةٍ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ فَلْيُرَاجَعْ.

عن المصنبة. (ولا قوة) على الطاعة ومنها ما دعوتني إليه (إلا بالله) فجملة ما يأتي به في الأذان أربع وفي الإقامة إثنان إما في الخبر الصحيح «من قال ذلك مُخْلِصًا من قلبه دَخَلَ الْجَنَّةَ» (قلت وإلا في التشويب فيقول صدقت وتررت) بكسر الراء وتحكي فتحها (والله أعلم)؛ لأنه مناسب وقول ابن الرفعة لخبير فيه رد بأنه لا أصل له وقيل يقول صدق رسول الله ﷺ ويقول في كل من كلمتي الإقامة أقامها الله وأدامها ما دامت السموات، والأرض وجعلني من صالح أهلها لخبير أبي داود به ويحمل السنوي أنه في قوله «في الليلة الممطرة، أو نحو المظلمة غيب الحيملتين ألا صلوا في رحالكم» بجيبه بلا حول ولا قوة إلا بالله وقوله ذلك سنة تخفيفاً عنهم.

• فود: (عن المصنبة) لا يتعد أن يقال هنا أيضاً، ومنها الإخلال بما دعوتني إليه نظير ما يأتي بضري.
• فود: (سني: (إلا بالله) أي بعون الله فقد ثبت عن ابن مسعود أنه قال: كنت عند رسول الله ﷺ فقلت لا حول ولا قوة إلا بالله فقال ﷺ تدرى ما تفسيرها قلت: لا قال لا حول عن مصنبة الله إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله، ثم ضرب بيده على منكبي وقال: هكذا أخبرني جبريل عليه السلام مغني. • فود: (فجملة إلخ) عبارة المغني، ويقول ذلك في الأذان أربعاً وفي الإقامة مرتين قاله في المجموع وقيل يحوّل مرتين في الأذان واختاره ابن الرفعة وكلام المصنّف يميل إليه ولو غير بحيملاته لوافق الأول، والمُعتمد.

(فائدة): الحاء، والعين لا يجتمعان في كلمة واحدة أصلية الحروف لقرب مخرجيهما إلا أن يؤلف كلمة من كلمتين كقوله: حَيْعَلْ فَإِنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ مِنْ حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ وَمِنْ حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ وَمِنْ الْمَرْكَبِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ قَوْلُهُمْ: حَوَّلْ إِذَا قَالَ: لا حول ولا قوة إلا بالله هكذا قاله الجوهرى وقال الأزهري وغيره حَوَّلَ بِتقديم اللام على القاف فهي مَرْكَبَةٌ مِنْ حَوَّلٍ وَقَافٌ قَوْاه. • فود: (ويزرت) زاد في الإيعاب بالحق نطقت ع ش. • فود: (بكسر الزاء إلخ) أي: حُزرت ذا بر أي خير كثير نهاية ومغني.
• فود: (لأنه) إلى قوله ولاشتماله في المغني إلا قوله وجعلني من صالح أهلها. • فود: (رد إلخ) عبارة النهاية، والمغني ادعى الدميري أنه غير معروف وزاد الأول ويُجاب عنه بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ اه. • فود: (ويصح السنوي إلخ) اعتمدته النهاية، والمغني وجزم به الشارح في شرحه بأفضل. • فود: (في الليلة إلخ) ليس بقيد كما في شرح المباب، بل النهار كذلك كُردِي. • فود: (أو نحو المظلمة) كذات الريح نهاية ومغني. • فود: (غيب الحيملتين) أي: أو بعد فراغ الأذان وهو الأولى نهاية ومغني وشرح بأفضل. • فود: (ألا صلوا في رحالكم إلخ) ولا يتعد سن إجابة الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة إلا بالله سم على حج اه ش ونقل الكُردِي مثله عن الزبدي. • فود: (وقوله) أي المؤذن في نحو الليلة الممطرة (ذلك) أي: ألا صلوا في رحالكم. • فود: (سنة) أي: لخبير

• فود: (وقوله ذلك سنة) أي: لخبير الصحيحين أن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال لمؤذنه في

(و) يُسَنُّ (لِكُلِّ) مِنَ الْمُؤَذِّنِ، وَالْمُقِيمِ وَسَامِعِهِمَا (أَنْ يُصَلِّيَ).....

الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا (قَالَ: لِمُؤَذِّنِهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ إِذَا قُلْتَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَلَا تَقُلْ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ، بَلْ قُلْ: صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ فَكَانَ النَّاسُ اسْتَنْكَرُوا ذَلِكَ فَقَالَ: اتَّعَجِبُونَ مِنْ ذَا قَدْ فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي يَغْنِي الشَّيْءُ ﷺ الْإِنِّحَ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَنِّي، وَالنَّهْيَ وَمَعْنَى لَا تَقُلْ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ أَيُّ مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ لَا أَنَّهُ يَقُولُهُ عِوَضًا فَلَا يُنَافِي مَا ذَكَرُوهُ أَنَّهُ يَقُولُهُ بَعْدَهُ الصَّرِيحُ فِي أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِهِ عِوَضًا عَنِ الْحَيْضَتَيْنِ، أَوْ أَحَدِهِمَا لَا يَصِحُّ وَمَالُ جَمْعِهِ إِلَى الْأَخْذِ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَأْتِي بِهِ عِوَضًا عَنْهُمَا اهـ سَمِ وَمِنْ ذَلِكَ الْجَمْعُ الْمُغْنَى كَمَا مَرَّ.

☐ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا شَيْئَ فِي النَّهْيِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْمُقِيمِ) عِبَارَةُ النَّهْيِ، وَكَذَا مُقِيمٌ لِحَدِيثٍ وَرَدَّ فِيهِ زَوَاهِ ابْنُ السُّنِّيِّ وَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي أَذْكَارِهِ اهـ.

☐ قَوْلُهُ (سُنِّيٌّ): (أَنْ يُصَلِّيَ الْإِنِّحَ) وَتَحْصُلُ السُّنَّةُ بِأَيِّ لَفْظٍ أَتَى بِهِ مِمَّا يُعْبَدُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَفْضَلَ الصَّيْغِ عَلَى الرَّاجِحِ صَلَاةُ الشَّهَادَةِ فَيَتَّبِعِي تَقْدِيمُهَا عَلَى غَيْرِهَا وَمِنْ الْغَيْرِ مَا يَقَعُ لِلْمُؤَذِّنِ مِنْ قَوْلِهِمْ: الصَّلَاةُ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَى آخِرٍ مَا يَأْتُونَ بِهِ فَيَكْفِي.

(فَائِدَةٌ): قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: وَيَتَأَكَّدُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ فِي مَوَاضِعَ وَرَدَتْ فِيهَا أَخْبَارٌ خَاصَّةٌ أَكْثَرُهَا بِأَسَانِيدَ جَيِّدَةٍ عَقِبَ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ وَأَوَّلُ الدُّعَاءِ وَأَوْسَطُهُ وَآخِرُهُ وَفِي أَوَّلِهِ أَكَّدُ وَفِي آثَاءِ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ وَعِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، وَالخُرُوجِ مِنْهُ وَعِنْدَ الْاجْتِمَاعِ، وَالتَّفَرُّقِ، وَعِنْدَ السَّفَرِ، وَالْقُدُومِ مِنْهُ، وَالْقِيَامِ لِصَلَاةِ اللَّيْلِ وَخَتَمِ الْقُرْآنِ وَعِنْدَ الْهَمِّ، وَالْكَرْبِ، وَالتَّوْبَةِ وَقِرَاءَةِ الْحَدِيثِ وَتَبْلِيغِ الْعِلْمِ، وَالدُّعَا وَزِيَارَةِ الشَّيْءِ وَوَرَدَتْ أَيْضًا فِي أَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ عِنْدَ اسْتِئْلَامِ الْحَجَرِ وَطَتْنِ الْأَذْنِ، وَالتَّلْبِيَةِ، وَعَقِبَ الْوُضُوءِ وَعِنْدَ

يَوْمٍ مَطِيرٍ وَهُوَ يَوْمُ جُمُعَةٍ إِذَا قُلْتَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَلَا تَقُلْ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ، بَلْ قُلْ صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ فَكَانَ النَّاسُ اسْتَنْكَرُوا ذَلِكَ فَقَالَ اتَّعَجِبُونَ مِنْ ذَا قَدْ فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي يَغْنِي الشَّيْءُ ﷺ الْإِنِّحَ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَعْنَى لَا تَقُلْ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ أَيُّ مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ لَا أَنَّهُ يَقُولُهُ عِوَضًا فَلَا يُنَافِي مَا ذَكَرُوهُ أَنَّهُ يَقُولُهُ بَعْدَهُ الصَّرِيحُ فِي أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِهِ عِوَضًا عَنِ الْحَيْضَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا لَا يَصِحُّ وَمَالُ جَمْعِهِ إِلَى الْأَخْذِ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَأْتِي بِهِ عِوَضًا عَنْهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا دُعَاءٌ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَيْفَ يُحْسَنُ أَنْ يَدْعُوَهُمْ، ثُمَّ يَقُولُ لَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُمَا هُنَا لَيْسَا لِلدُّعَاءِ إِلَى مَحَلِّ الْأَذَانِ بَلْ لِلدُّعَاءِ إِلَى الصَّلَاةِ فِي مَحَلِّ السَّامِعِينَ إِلَى أَنْ قَالَ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ: كَانَ يَأْمُرُ الْمُنَادِيَ فَيُنَادِي بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ يُنَادِي: «لَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ» وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَيْضَتَيْنِ كَبَتْ أَشْيَرًا طَهُمَا بِالنَّصِّ وَالذَّلِيلِ عَلَى اسْتِقْطِئِهِمَا فِي هَذَا الْفَرْدِ الْخَاصِّ مُحْتَمَلٌ فَلَمْ يَقْرَأْ عَلَى دَفْعِ الثَّابِتِ مِنْ غَيْرِ احْتِمَالٍ وَبِهِ يَتَدَفَّعُ مَا فِي الْخَادِمِ تَبَعًا لِلْمُحِبِّ الطَّبَرِيِّ اهـ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ السَّابِقِ ظَاهِرٌ فِي سُقُوطِهِمَا فِي هَذَا الْفَرْدِ الْخَاصِّ وَهَذَا كَافٍ فِي تَخْصِصِ نَصِّ أَشْيَرًا طَهُمَا؛ لِأَنَّ تَنَاوُلَهُ لِهَذَا الْفَرْدِ ظَاهِرٌ فَقَطُّ، وَأَمَّا حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ الثَّانِي فَلَا يُنَافِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَسْلِيمِ ظُهُورِهِ فِي الْمَطْلُوبِ فَهُوَ فِي بَعْضِ الْمَرَاتِ وَغَايَةُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ جَوَازُ الْجَمْعِ لَا تَعَيُّتُهُ فِي آدَاءِ هَذِهِ السُّنَّةِ فَلْيُنَاقِلْ.

وَيُسَلِّمُ (على النبي ﷺ بعد فراغه) من الأذان، أو الإقامة للأمر بالصلاة عقب الأذان في خبر مسلم وقس بذلك غيره (ثم) يُسَنُّ له أن يقول عقبهما (اللهم رب هذه الدعوة التامة) هي الأذان سُمِّيَ بذلك لِكَمَالِهِ وسلامته من تطرُق نقص إليه ولا شتماله على جميع شرائع الإسلام وقواعده مقاصدها بالنص وغيرها بالإشارة (والصلاة القائمة) أي التي سَتَقُومُ (آت مُحَمَّدًا الوسيلة) هي أعلى درجة في الجنة لا تكون إلا له ﷺ وحكمة طلبها له مع تحقُّق وقوعها له بالوعد الصادق إظهارًا للإيقار، والتواضع مع عود عائدة جليلة للسائل أشار إليها بقوله ﷺ، «ثم سلوا الله لي الوسيلة فمن سأل الله لي الوسيلة حلت له شفاعتي» أي وجبت كما في رواية «يوم القيامة» أي بالوعد الصادق، وأما في الحقيقة فلا يجب لأحد على الله شيء تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا (والفضيلة) عطفت تفسير، أو أعظم وحذف من أصله وغيره، (والدرجة الرفيعة) وختمه بيا أرخم الراجمين؛ لأنه لا أصل لهما (وابتغى مقامًا محمودًا) وفي رواية صحيحة أيضًا «المقام»

الذبح، والمطاسي وورد المنع منها عندهما أيضًا انتهى مناوئي اه ع ش. • فود: (وَيُسَلِّمُ) أي: لما مر من كراهة إفراد أحدهما عن الآخر نهايةً ومُغْنِي.

• فود: (سُي: (بعد فراغه) أي: ولو كان اشتغاله بذلك يَفُوتُ تكبيرة الإحرام مع الإمام، أو بعض الفاتحة، بل، أو كلها ع ش. • فود: (من الأذان، أو الإقامة) أي، أو الإجابة رشدي. • فود: (ثم يسنُّ له إلخ) أي: لكل من المؤذنين، والمقيم وسامعهما وظاهر أن كلاً من الإجابة، والصلاة على النبي ﷺ، والدعاء سنة مستقلة فلو ترك بعضها سن أن يأتي بالباقي ع ش. • فود: (عقبهما) أي: الصلاة، والسلام.

• فود: (سُي: (اللهم) أصله يا الله حذف ياؤه وعوضت عنها الميم ولهذا امتنع الجمع بينهما نهايةً ومُغْنِي. • فود: (هي الأذان) أي: أو الإقامة مُغْنِي وشرح المنهج.

• فود: (سُي: (آت) أي: أعط نهايةً ومُغْنِي. • فود: (إظهار الإيقار، والتواضع) عبارة النهاية، والمُغْنِي وشرح بأفضل إظهار شرفه وعظم منزلته اه. • فود: (ﷺ) كان الأولى تقديمه على إليها.

• فود: (ثم سلوا إلخ) عبارة النهاية، والأصل في ذلك قوله ﷺ كما في خبر مسلم «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي، فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها خشراً، ثم سلوا الله إلخ». • فود: (فلا يجب لأحد إلخ) قد يقال الوجوب فيما ذكر عليه ﷺ لا على الله سبحانه وتعالى فإن قدر قبول احتيج إلى ما ذكره من التأويل لكنه خلاف الظاهر ولا ضرورة تدعو إليه بضري أقول: وأيضاً لو سلم فالوجوب هنا بالمعنى اللغوي أي الحصول، والثبوت، والمراد به مجرد الوعد بفضله. • فود: (وحذف) إلى المثني في النهاية وقال المُغْنِي وزاد في التثنية بعد، والفضيلة «والدرجة الرفيعة» وبعد وعذته «يا أرخم الراجمين» اه قال الكُرْدِي وفي فتح الباري زاد في رواية البيهقي «إنك لا تُغلب الميعاد» اه. • فود: (وختمه إلخ) معطوف على قوله: (والدرجة الرفيعة).

المحمودة (الذي) بَدَل من الْمُتَكَبِّر، أو عَطَفَ بَيَان، أو نَعَتْ لِلْمَعْرُوفِ ويجوزُ القطعُ للرفع أو النصب (وعده) يَقُولُك ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ (الإسراء: ٧٩) وهو هنا اتفاقًا مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء بحمده فيه الأولون، والآخرون؛ لأنه الْمُتَصَدِّي له بِسُجُودِهِ أربع سجدات أي كسجود الصلاة كما هو الظاهر تحت العرش حتى أُجِيبَ لَمَّا فَرَعُوا إِلَيْهِ بِعَدِّ فَرَعِهِمْ لِأَدَمَ، ثُمَّ لِأُولَى الْعِزْمِ نُوحٍ فإِبْرَاهِيمَ فمُوسَى فَعِيسَى واعتذار كُلِّ صَلَّى الله عليهم وَسَلَّمَ واختلَفُوا فِيهِ فِي الآيَةِ، والأشهرُ كما هنا وقول مُجَاهِدٍ هو أَنَّ مُجْلِسَهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ أَطَالَ الْوَاحِدِي فِي رَدِّهِ لُغَةً إِذِ الْبَعَثُ لَا يُطْلَقُ حَقِيقَةً عَلَى الْقَوْدِ، بَلْ هُوَ ضِدُّهُ سَيِّئًا وَقَدْ أَكَّدَ بِ (مَقَامًا) عَلَى أَنَّهُ يُوْهِمُ مَا تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ غُلُوبًا كَبِيرًا وَأَمَّا سُقْنُ هَذَا الدُّعَاءِ لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُسْنُ الدُّعَاءُ.....

• فَوَدَّ: (مِنَ الْمُتَكَبِّرِ) أَيِ وَمِنَ الْمَعْرُوفِ بِالْأَوَّلَى قَالَ سَمِ أَيِ، أَوْ نَعَتْ لَهُ مَقْطُوعٌ فَإِنَّ التَّنْتَ الْمَقْطُوعَ تَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ لِلْمَنْعُوتِ تَفْرِيقًا وَتَنْكِيرًا وَلِذَا اغْتَرَبُوا ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا﴾ (البقرة: ٢٠) نَعْنًا مَقْطُوعًا ﴿يَكْشُلُ هُمْزَ لُزْمَةٍ﴾ (البقرة: ١٠) أَهْ أَقُولُ: هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي وَيَجُوزُ الْخُفَّ فَإِنَّهُ رَاجِعٌ لِلْمُتَكَبِّرِ أَيْضًا كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ الْهَيْثَا، ثُمَّ زَانَتْ قَالَ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ مَا نَعْنُهُ قَوْلُهُ: أَوْ نَعَتْ لِلْمَعْرُوفِ قَدْ يُوْهِمُ اقْتِصَارَهُ فِي الْمَعْرُوفِ عَلَى مَا ذَكَرَ عَدَمَ تَأْتِي الْبَدَلِيَّةُ فِيهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ،

• وَفَوَدَّ: (بِجُوزِ الْخُفِّ) مُتَاتٌ عَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ (هُنَا) أَيِ: فِي دُعَاءِ الْأَذَانِ. • فَوَدَّ: (أَيِ كَسْجُودِ الصَّلَاةِ) وَهَلْ هُوَ بِطَهَارَةٍ سَم. • فَوَدَّ: (لَمَّا فَرَعُوا) أَيِ: أَهْلُ الْمَحْشَرِ وَهُوَ ظَرْفٌ لِقَوْلِهِ الْمُتَصَدِّي. • فَوَدَّ: (وَاخْتَلَفُوا فِي الْخُفِّ) أَيِ: فِي الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ. • فَوَدَّ: (وَالْأَشْهَرُ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ كَمَا هُنَا. • فَوَدَّ: (وَقَدْ أَكَّدَ) أَيِ: إِرَادَةُ الضَّدِّ. • فَوَدَّ: (وَيُسْنُ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَيِ لِلْخِلَافِ) فِي الْهَيْثَا، وَالْمُنْتَهَى. • فَوَدَّ: (وَيُسْنُ الدُّعَاءَ الْخُفِّ) وَأَنْ يَقُولَ الْمُؤَدِّ، وَمَنْ سَمِعَهُ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ اللَّهُمَّ هَذَا إِقْبَالَ لَيْلِكَ وَإِذَا بَارَ نَهَارِكَ وَأَصْوَاتُ دُعَايِكَ اغْفِرْ لِي، وَبَعْدَ أَذَانِ الصُّبْحِ: اللَّهُمَّ هَذَا إِقْبَالَ نَهَارِكَ وَإِذَا بَارَ لَيْلِكَ وَأَصْوَاتُ دُعَايِكَ اغْفِرْ لِي، وَآكَّدَ الدُّعَاءَ كَمَا فِي الْعِبَادِ سُؤَالَ الْعَافِيَةِ فِي الدُّنْيَا، وَالْآخِرَةِ نَهَايَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ أَيِ وَبَعْدَ إِجَابَةِ الْمُؤَدِّ، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ سُنَّةٌ مُسْتَحَلَّةٌ فَلَا يَتَوَقَّفُ طَلَبُ شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ م ر اغْفِرْ لِي عِبَارَةٌ شَرْحُ الْبَهْجَةِ فَاغْفِرْ لِي وَقَوْلُهُ م ر سُؤَالَ الْعَافِيَةِ أَيِ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا، وَالْآخِرَةِ ع ش عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ فَيَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَأَهْلِي وَمَالِي وَوَلَدِي أَه.

• فَوَدَّ: (بَدَلٌ مِنَ الْمُتَكَبِّرِ) أَيِ، أَوْ نَعَتْ لَهُ مَقْطُوعٌ فَإِنَّ التَّنْتَ الْمَقْطُوعَ تَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ لِلْمَنْعُوتِ تَفْرِيقًا، أَوْ تَنْكِيرًا وَلِذَا اغْتَرَبُوا ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا﴾ (البقرة: ٢٠) نَعْنًا مَقْطُوعًا ﴿يَكْشُلُ هُمْزَ لُزْمَةٍ﴾ (البقرة: ١٠). • فَوَدَّ: (أَوْ نَعَتْ لِلْمَعْرُوفِ) هَلَا قَالَ: أَوْ بَدَل. • فَوَدَّ: (أَيِ كَسْجُودِ الصَّلَاةِ) وَهَلْ هُوَ بِطَهَارَةٍ.

بين الأذان، والإقامة؛ لأنه لا يُرَدُّ كما في حديث حسنٍ وبُكره للمؤدّن وغيره الخروج من محل الجماعة بعده وقبل الصلاة إلا لغيره ويُسنُّ تأخيرها قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب أي للخلاف القوي في ضيق وقتها ومن ثم أطبق العلماء على كراهة تأخيرها عن أوله كما مر.

• قوله: (بين الأذان، والإقامة) أي: وإن طال ما بينهما ويحصل أصل السّنة بمجرّد الدعاء، والأزلى شغل الزّمن بتمامه بالدعاء إلّا وقت فعل الرّاية على أن الدعاء في نحو سجودها يصدّق عليه أنه دعاء بين الأذان، والإقامة، ومفهوم كلام الشارح م أنه لا يطلب الدعاء بعد الإقامة وقبل التّحرُّم ويوجّه بأن المطلوب من المصلّي المبادرة إلى التّحرُّم لتخصّل له الفضيلة التامة ع ش.

• قوله: (ويُكره للمؤدّن إلخ) ويندّب له أن يتحوّل من مكان الأذان للإقامة، ولا يقيم وهو ينشئ نهاية ومُغني.

• قوله: (ويُسنُّ تأخيرها) أي: الإقامة عبارةً نهائية، والمُغني، والأنسّى ويُسنُّ أن يفصل المؤدّن، والإمام بين الأذان، والإقامة بقدر اجتماع الناس في محل الصلاة ويقدر فعل السّنة التي قبلها ويفصل في المغرب بينهما بنحو سكّنة لطيفة كقعود يسير لصيق وقتها ولا اجتماع الناس إليها عادة قبل وقتها وعلى تصحيح المصنّف من استحباب سّنة المغرب قبلها يفصل بقدر أداؤها أيضًا اه وسُئلت عما يفعله بعض الأئمة من تعجيل الصلاة عقب دخول وقتها ولا يتنظر لمن يريد الجماعة من أهل محلّته ويستدلّ على ذلك بإطلاق قول الإخياء إنّ المطلوب من الإمام مُراعاة أول الوقت ولا يتبني له أن يؤخّر الصلاة لانتظار كثرة الجمع إلخ الجواب أنه يُسنُّ للإمام بعد تيقّن دخول الوقت، والأذان عقبه أن يتنظر في غير صلاة المغرب قدر ما يسع عادة لفعل أهل محلّة المسجد مثلاً لإسباب الصلاة كالطهارة، والستر ورايتها واجتماعهم فيه ويختلف مقدارها باختلاف سعة المحلّة، ثم بعد مضي ذلك المقدار يصلي بمن حضر وإن قلّ ولا يتنظر ولو نحو شريف عالم فإن انتظر كرهه وأما صلاة المغرب فيصليها بعد تيقّن دخول وقتها ومضي ما يسع أذانها ورايتها بمن حضر من غير انتظار، وهذا خلاصة ما في التّحفة، والنهاية، والأنسّى، والمُغني وعليه يحتمل إطلاق الغزالي في الإخياء ويظهر أن المقدار الذي يسع عادة ما تقدّم في غير المغرب لا ينقص ذلك عن ربع ساعة فلكنية فيندّب للإمام أن يتنظر في غير صلاة المغرب ربع الساعة مطلقاً، ثم إن اقتضت سعة المحلّة مثلاً زيادة عليه فيزيد على ذلك قدر ما تقتضيه سعتها بحيث يقع جميع الصلاة في وقت الفضيلة، والله أعلم.

• قوله: (إلا في المغرب) يتبني أن يُستثنى منه ومن كراهة التأخير الآتية التأخير بقدر سعتها المُتقدّم لظهور أن الأفضل فعلها قبلها، ثم رأيت في الرّوض ما نصّه ويفصل بين الأذان، والإقامة بقدر اجتمع الناس وأداء السّنة وفي المغرب بسكّنة لطيفة اه وفي شرحه ما نصّه وعلى ما صحّحه التّووي من للمغرب سّنة قبلها يفصل بقدر أداؤها أيضًا اه.

(فصل) في بيان استقبال الكعبة، لو بدلها وما يتبع ذلك

(استقبال) عَنِ الْقِبْلَةِ أَيِ الْكَعْبَةِ وَلَيْسَ مِنْهَا الْحِجْرُ، وَالشَّاذِرَوَانُ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَهُمَا مِنْهَا ظَنِّيٌّ وَهُوَ لَا يُكْتَفَى بِهِ فِي الْقِبْلَةِ وَفِي الْخَادِمِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْعَيْنِ الْجِدَارُ، بَلْ أَمْرٌ اصْطِلَاحِيٌّ أَيِ وَهُوَ سَمْتُ الْبَيْتِ وَهَوَاؤُهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَالْأَرْضِ السَّابِغَةِ وَالْمُعْتَبَرُ مُسَامَتُهَا عُرْفًا لَا حَقِيقَةً.....

فَصْلٌ فِي اسْتِجَابِ الْقِبْلَةِ

• فَوَدَّ: (أَوْ بَدَّلَهَا) وَهُوَ صَوْبُ الْمُقْصِدِ فِي تَغْيِيرِ السَّفَرِ. • فَوَدَّ: (وَمَا يَنْتَبِغُ ذَلِكَ) أَيِ: كَوُجُوبِ إِنْجَامِ الْأَرْكَانِ كُلِّهَا، أَوْ بَعْضِهَا فِي تَغْيِيرِ السَّفَرِ ش. • فَوَدَّ: (اسْتِجَابُ عَيْنِ الْقِبْلَةِ) أَيِ: لَا جِهَتَهَا عَلَى الْمُغْتَمِدِ فِي مَذْهَبِنَا يَقِينًا فِي الْقُرْبِ وَظَنًّا فِي الْبُعْدِ شَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (أَيِ الْكَعْبَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفِي الْخَادِمِ فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ ثُبُوتَهُمَا مِنْهَا) أَيِ ثُبُوتُ كَوْنِهِمَا جُزْءًا مِنَ الْكَعْبَةِ. • فَوَدَّ: (وَفِي الْخَادِمِ الْخُ) جِبَارَةُ شَيْخِنَا، وَالْمُرَادُ بِعَيْنِهَا جُزْمُهَا أَوْ هَوَاؤُهَا الْمُحَاذِي إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُصَلِّي فِيهَا وَلَا فَلَا يَكْفِي هَوَاؤُهَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ جُزْمِهَا حَقِيقَةً حَتَّى لَوْ اسْتَقْبَلَ شَاخِصًا مِنْهَا ثَلَاثِي ذِرَاعٍ فَكَثُرَ تَقْرِيًا جَارَ أ. • فَوَدَّ: (وَهَوَاؤُهُ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الْبَيْتِ. • فَوَدَّ: (السَّابِغَةُ) رَاجِعٌ إِلَى السَّمَاءِ أَيْضًا شَوْبَرِيٌّ. • فَوَدَّ: (وَالْمُعْتَبَرُ مُسَامَتُهَا عُرْفًا الْخُ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا قَالَه إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ صَفٌّ آخِرَ الْمَسْجِدِ بَحِيْثٌ يَخْرُجُ بَعْضُهُمْ لَوْ قَرَّبُوا عَنِ السَّنَةِ صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ بِخِلَافِ مَا لَوْ خَرَجَ بَعْضُ الصَّفِّ الْقَرِيبِ عَنِ السَّنَةِ فَإِنَّهُ لَا تَصِحُّ صَلَاةُ مَنْ خَرَجَ عَنْهُ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ حَقِيقَةَ الْمُحَاذَاةِ لَا تَخْتَلِفُ فِي الْقُرْبِ، وَالْبُعْدِ فَتَمَيَّنَ أَنَّ الْمُتَّبِعَ فِيهِ أَيِ فِي الْبُعْدِ حُكْمُ الْإِطْلَاقِ، وَالتَّسْمِيَةِ لَا حَقِيقَةَ الْمُسَامَةِ فَمَتَى أُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْاسْتِجَابِ عِنْدَ الْبُعْدِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ لَوْ قُرْبٌ خَرَجَ عَنِ السَّنَةِ إِذْ يُعَدُّ فِي الْمُرْفِ مُحَاذِيًا انْتَهَى وَحَيْثُ هَذَا لَا يَلْتَمِزُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي إِنْ صَحَّتْ صَلَاةُ الصَّفِّ الطَّوِيلِ مَحْمُولٌ عَلَى انْجِرَافٍ فِيهِ، أَوْ عَلَى أَنَّ الْمُخْطِئَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ أَيِ إِذَا الْكُلُّ مُسْتَقْبِلُونَ عُرْفًا فَتَأَمَّلْهُ وَبِالْجُمْلَةِ فَلَا وَجْهَ مَا قَالَه الْإِمَامُ فَلْيَنْدَبِرْ سَمِ عَلَى خُجَّاهِ ش وَيَأْتِي عَنِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَقَوْلُهُ هَذَا لَا يَلْتَمِزُ مَعَ قَوْلِهِ الْخُ أَقُولُ: وَكَذَا لَا يَلْتَمِزُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي لَكِنْ يَقِينًا الْخُ؛ لِأَنَّ عَدَمَ تَوَجُّهِ بَعْضِ الصَّفِّ الطَّوِيلِ بِلَا انْجِرَافٍ فِيهِ إِلَى عَيْنِ الْكَعْبَةِ أَمْرٌ مُحَقَّقٌ، وَكَذَا عَدَمُ الْمُسَامَةِ الْحَقِيقَةِ لِلْإِمَامِ أَوْ مَأْمُومِهِ فِيمَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْقَلِيلِ أَمْرٌ مَقْطُوعٌ بِهِ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ، نَم

فَصْلٌ

فَوَدَّ: (السَّابِغَةُ) هَلْ يَزْجَعُ أَيْضًا لِلْسَّمَاءِ. • فَوَدَّ: (وَالْمُعْتَبَرُ مُسَامَتُهَا عُرْفًا لَا حَقِيقَةً) أَقُولُ: لَا يَخْفَى هَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا قَالَه إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ حَيْثُ قَالَ لَوْ وَقَفَ صَفٌّ آخِرَ الْمَسْجِدِ بَحِيْثٌ يَخْرُجُ بَعْضُهُمْ لَوْ عَنِ السَّنَةِ صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَرَّبُوا فَإِنَّهُ لَا تَصِحُّ صَلَاةُ مَنْ خَرَجَ عَنِ السَّنَةِ مَعَ أَنَّ حَقِيقَةَ الْمُحَاذَاةِ لَا تَخْتَلِفُ فِي الْقُرْبِ، وَالْبُعْدِ فَتَمَيَّنَ أَنَّ الْمُتَّبِعَ فِيهِ حُكْمُ الْإِطْلَاقِ، وَالتَّسْمِيَةِ حَقِيقَةُ الْمُسَامَةِ أ. وَحَيْثُ هَذَا لَا يَلْتَمِزُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي إِنْ صَحَّتْ صَلَاةُ الصَّفِّ الطَّوِيلِ مَحْمُولٌ عَلَى فِيهِ، أَوْ عَلَى أَنَّ الْمُخْطِئَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ فَتَأَمَّلْهُ وَبِالْجُمْلَةِ فَلَا وَجْهَ مَا قَالَه الْإِمَامُ فَلْيَنْدَبِرْ.

وكونها بالصدر في القيام، والقعود وبمُعْظَمِ البدن في الركوع، والسجود ولا عبرة بالوجه إلا فيما يأتي في مبحث القيام في الصلاة ولا ينحو اليد كما يُعلم مما يأتي (شرط لصلاة القادي) على ذلك لكن بقيتا بمعانئة، أو مس، أو بارتسام أمارة في ذهنيه تُفيد ما يُفيده أحد هذين في حق من لا حائل بينه وبينها، أو طُلُفاً فيمن بينه وبينها حائل مُحترَم، أو عَجَزَ عن إزالته كما يأتي لقوله تعالى ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: ١٤٤) أي عَنِ الكعبة بدليل «أنه ﷺ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ فِي وَجْهِ الكعبة وقال هذه القبلة» فالحَصْرُ فيها دافِعٌ لِحِمْلِ الآية على الجهة وخَيْرٌ «ما بين المشرق، والمغرب قبلة» محمولٌ على أهل المدينة وَمَنْ سَأَلْتَهُمْ وَقَوْلُ سُريج

قال فالحاصل أَنَا مَتَى اغْتَبَرْنَا الْمُسَامَاةَ الْحَقِيقَةَ فَلَزَامَ الْفَارِقِي وَهُوَ صَاحِبُ الْقِيلِ الْآتِي لَا مَحِيدَ عَنْهُ فَالْمُتَعَيِّنُ الْإِكْتِفَاءَ بِالْمُسَامَاةِ الْمُزَوَّجَةِ الَّتِي قَالَهَا إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَسَيَقُولُ الشَّارِحُ م ر عليها فيما يأتي في شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَمَنْ صَلَّى فِي الْكُفَةِ وَاسْتَقْبَلَ جِدَارَهَا الْخ. اهـ. ة فؤد: (وَكُونُهَا) أَي: الْمُسَامَاةُ. ة فؤد: (وَبِمُعْظَمِ الْبَدَنِ فِي الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ) يَوْمَهُ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ دُونَ الْمُعْظَمِ عَنِ الْقِبْلَةِ فِي الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ، أَوْ خَرَجَ الصَّدْرُ فِيهِمَا عَنْهَا لَا يَضُرُّ وَلَيْسَ بِمَرَادٍ وَلَوْ أَوَّلَ الصَّدْرِ الَّذِي عَبَّرَ بِهِ بِقَوْلِهِ أَي بِجَهَةِ الصَّدْرِ الَّتِي هِيَ إِمَامُ الْبَدَنِ الصَّادِقِ لِأَحْوَالِ الْمُصَلِّي جَمِيعًا قِيَامًا وَقُومًا وَرُكُوعًا وَسُجُودًا وَاسْتِقْبَالَ وَاضْطِجَاعًا لَكَانَ أَوَّلَى طَائِفَتِي عَلَى التَّخْفَةِ. ة فؤد: (إِلَّا فِيمَا يَأْتِي) حَاصِلُ مَا يَأْتِي وَجُوبُ الْإِسْتِقْبَالِ بِالْوَجْهِ وَمُقَدِّمُ الْبَدَنِ فِي حَقِّ الْمُصَلِّي لِجَنْبِهِ، وَبِالْوَجْهِ فِي حَقِّ الْمُصَلِّي مُسْتَلْقًا مَعَ مُنَازَعَتِهِ فِي وَجُوبِ الْوَجْهِ فِي الْأَوَّلِ سَمِ عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَاسْتِقْبَالُهَا بِالصَّدْرِ حَقِيقَةً فِي الْوَاقِفِ، وَالْجَالِسِ وَحُكْمًا فِي الرَّائِعِ، وَالسَّاجِدِ وَيَجِبُ اسْتِقْبَالُهَا بِالصَّدْرِ، وَالْوَجْهِ لِمَنْ كَانَ مُضْطَجِعًا وَبِالْوَجْهِ، وَالْأَخْمَصَيْنِ إِنْ كَانَ مُسْتَلْقًا اهـ. ة فؤد: (وَلَا يَنْحَوِ الْيَدُ) أَي: كَقَدَمَيْهِ أَخَذًا بِأَطْلَافِهِمْ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَإِنْ اسْتَبَدَّه سَمِ عَلَى حَجِّ ع ش. ة فؤد: (مِمَّا يَأْتِي) أَي: آتِفًا بِقَوْلِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَطَرَفِ الْيَدِ الْخ. ة فؤد: (حَلَى ذَلِكَ) أَي: الْإِسْتِقْبَالِ. ة فؤد: (كَمَا يَأْتِي) أَي: فِي شَرْحِ وَمَنْ أَمَكَّنَهُ عِلْمُ الْقِبْلَةِ. ة فؤد: (لِقَوْلِهِ الْخ) تَغْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ. ة فؤد: (قَوْلُ الْخ) أَي: وَالْإِسْتِقْبَالُ لَا يَجِبُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا نِهَاءً وَمُغْنِي. ة فؤد: (وَجْهَكَ) الْمُرَادُ بِالْوَجْهِ الذَّاتُ، وَالْمُرَادُ بِالذَّاتِ بَعْضُهَا كَالصَّدْرِ فَهُوَ مَجَازٌ مَبْنِيٌّ عَلَى مَجَازٍ بُجَيْرِمِيٍّ. ة فؤد: (بِدَلِيلِ الْخ) وَأَيْضًا قَدْ فَسَّرُوا الشَّطْرَ بِالْجَهَةِ، وَالْجَهَةُ تُطْلَقُ عَلَى الْعَيْنِ حَقِيقَةً وَعَلَى غَيْرِهَا مَجَازًا، بَلْ ادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لَا تُطْلَقُ إِلَّا عَلَى الْعَيْنِ سَمِ وَزِيَادِيٍّ اهـ بُجَيْرِمِيٍّ. ة فؤد: (أَنَّهُ ﷺ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ الْخ) أَي: مَعَ خَيْرٍ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» نِهَاءً وَمُغْنِي.

ة فؤد: (إِلَّا فِيمَا يَأْتِي) حَاصِلُ مَا يَأْتِي وَجُوبُ الْإِسْتِقْبَالِ بِالْوَجْهِ وَمُقَدِّمُ الْبَدَنِ فِي حَقِّ الْمُصَلِّي لِجَنْبِهِ وَبِالْوَجْهِ فِي حَقِّ الْمُصَلِّي مُسْتَلْقًا مَعَ مُنَازَعَتِهِ فِي وَجُوبِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ. ة فؤد: (وَلَا يَنْحَوِ الْيَدُ) قَدْ يَدْخُلُ الْقَدَمَانِ وَعَلَيْهِ فَقَضِيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ قَدَمَيْهِ خَارِجَ مُحَادَاثَتِهَا مَعَ اسْتِقْبَالِهَا بِصَدْرِهِ وَبَقِيَّةَ بَدَنِهِ أَجْزَاءً وَهُوَ مُسْتَبَعَدٌ فَلْيُرَاجَعْ.

من أصحابنا من اجتهد فأخطأ إلى الحرم جازٍ لحديث «البيت قِبلة لأهل المسجد، والمسجد لأهل الحرم، والحرم لأهل مشارق الأرض ومغاربها» مردود بأن ما ذكره حكماً وحديثاً لا يُعرف وصيغته صلاة الصف المُستطيل من المشرق إلى المغرب محمول على انحراف فيه، أو على أن المُخطئ فيه غير مُعَيَّن؛ لأنَّ صغير الحرم كلما زاد بعده اتسعت مُسامتته كالنار

• فُرد: (وصيغته صلاة الصف إلخ) مر ما فيه. • فُرد: (محمول على انحراف إلخ) اعتمد الزيادي وشيخنا. • فُرد: (أو على أن المُخطئ فيه غير مُعَيَّن) هذا لا يصح فيما إذا امتدَّ صف من جبلٍ جِراء إلى جبلٍ ثورٍ وكان الإمام طرف هذا الصف فإنه يقطع بأن الإمام ومن بالطرف الآخر خارجان عن مُحاذاة الكعبة لا يقال المراد المُخطئ عن المُحاذاة اسماً لا حقيقة؛ لأننا نقول لا مُخطئ بهذا المعنى في هذا الفرض أي إن الصف من المشرق إلى المغرب سم ويأتي عن الرشيدي ما يوافقه • فُرد: (لأن صغير الحرم إلخ) كان وجه هذا التعليل أن اتساع المُسامتة عند زيادة البعد يوجب عموم المُحاذاة مع الانحراف ويوجب عدم تعيُن المُخطئ؛ لأن اتساع المُسامتة يقتضي انغماره في غيره فلا يتعيَّن هذا مع أن الوجه أن هذا التعليل إنما يناسب ما قاله الإمام كما تقدّم من أن المُعتبر حكم الإطلاق، والتسمية لا حقيقة المُسامتة فتأمل سم وفي الرشيدي ما حاصله إن أراد المُسامتة الحقيقية وهو الموافق لمدعاء من عدم تعيُن المُخطئ فقله: فاندفع إلخ ممنوع؛ لأن عدم مُسامتة الإمام، أو المأموم فيما يأتي أمر مقطوع به فلم يصح القدوة وإن أراد المُسامتة العرفية فلا تقرب؛ لأن المُسامتة بهذا المعنى مُحَقَّقة بالنسبة لكل اه. • فُرد: (فاندفع إلخ) أقول: في اندفاعه نظر ظاهر؛ لأنه إذا كان بين الإمام، والمأموم قد رُسمت الكعبة أي بأن كانت المسافة بينهما تسع جميع الكعبة فأكثر وعلم أن الكعبة في تلك المسافة علم أن كلا منهما خارج عنها، بل قد يخرج طرفا الصف الخارج عن مكة عن طرفيها فيعلم قطعاً خروج كل من الطرفين عن الكعبة؛ لأنها بعض مكة التي خرج الطرفان عنها فإذا اقتدى أحدهما بالآخر خرج كل منهما من مُحاذياتها وبهذا يندفع أيضاً قوله: أو على أن المُخطئ غير مُعَيَّن فتأمله ويجاب عن هذا بأن مراده أنه لا بد في الصف الطويل من أحد الأمرين إما الانحراف وإما كونه بحيث لا يتعيَّن المُخطئ فمتى كان بحيث يتعيَّن فلا بد من الانحراف وإلا لم يصح فليتأمل نعم هذا الجواب يقتضي أن المُعتبر المُسامتة حقيقة فيخالف قوله السابق عرفاً لا حقيقة سم.

• فُرد: (لحديث البيت قبله) قضية استدلاله بالحديث صيغة تعميد استقبال الحرم خلاف تقييده بالخطأ. • فُرد: (أو على أن المُخطئ فيه غير مُعَيَّن) هذا لا يصح فيما إذا امتدَّ صف من جِراء إلى ثورٍ وكان الإمام طرف هذا الصف فإنه يقطع لأن الإمام ومن بالطرف الآخر خارجان عن مُحاذاة الكعبة لا يقال المراد المُخطئ عن المُحاذاة اسماً لا حقيقة؛ لأننا نقول لا مُخطئ بهذا المعنى في هذا الفرض أي إن الصف من المشرق إلى المغرب. • فُرد: (لأن صغير الحرم إلخ) كان وجه هذا التعليل أن اتساع المُسامتة عند زيادة البعد يوجب عموم المُحاذاة مع الانحراف وتوجب عدم تعيُن المُخطئ؛ لأن اتساع المُسامتة تقتضي انغماره في غيره فلا يتعيَّن مع هذا مع أن الوجه أن هذا التعليل إنما يناسب ما قاله

الموقدة من بُعد وعرض الرُماة فاندفع ما قبيل يلزم أن من صلى بإمام بينه وبينه قدر سميت الكعبة أن لا تصبغ صلاته، والمراد بالصدر جميع عرض البدن كما يشته في شرح الإرشاد فلو استقبل طرفها فخرج شيء من العرض بخلاف غيره كطرف اليد خلافاً للقنوي عن مُحاذاته لم تصبغ بخلاف استقبال الركن؛ لأنه مُستقبل بجميع العرض لمجموع الجهتين ومن ثم لو كان إماماً امتنع التقدّم عليه في كل منهما أما العاجز عن الاستقبال لينحو مرض، أو ربط قال

• **قود:** (أن من صلى بإمام إلخ) عبارة النهاية أن من صلى مأموماً في صف مُستطيل وبين الإمام أكثر من سميت الكعبة لا تصبغ صلاته لخروجه، أو خروج إمامه عن سميتها اه. • **قود:** (هن مُحاذاته) أي البيت الشريف. • **قود:** (لو كان) أي مُستقبل الركن. • **قود:** (في كل منهما) الأزل في واجد منهما. • **قود:** (أما العاجز) إلى التثنية في النهاية إلا قوله قال شارح. • **قود:** (لنحو مرض) أي: بأن لم يقدر على التوجه بنفسه ولم يجد من يوجهه في محل يجب طلب الماء منه لا يقال: هو عاجز فكيف يمكنه الطلب؛ إنا نقول يمكنه تحصيله بما دونه ع ش. • **قود:** (أو ماله) قضيته أن الخوف على الاختصاص لا أثر له وإن كثر ع ش. • **قود:** (فيصلي على حسب حاله إلخ) ظاهره ولو كان الوقت واسعاً وقياس ما تقدم في فايد الطهورين ونحوه أنه إن رجا زوال العذر لا يصلي إلا إذا ضاق الوقت وإن لم يزع زواله صلى في أوله، ثم إن زال بعد على خلاف ظنه وجبت الإعادة في الوقت وإن استمر العذر حتى فات الوقت كانت فائتة بعذر فيندب قضاؤها فوراً، ويجوز التأخير بشرط أن يفعلها قبل موزه كسائر الفوائت ع ش أقول ويُفيد التقييد بضيق الوقت ما يأتي عن النهاية عند قول المتن إلا في شدة الخوف. • **قود:** (أو يعمد إلخ) أي: وجوباً قال في الكفاية ووجوب الإعادة دليل على الإشتراط أي فلا يحتاج إلى التقييد بالقادر فإنها شرط للعاجز أيضاً بدليل القضاء ولذلك لم يذكره في التثنية، والحاوي واستدرك على ذلك أي الكفاية السبكي فقال: لو كان شرطاً لما صححت الصلاة بدونه ووجوب القضاء لا دليل فيه اه وفي هذا نظر؛ لأن الشرط إذا قيد تصبغ الصلاة بدونه وتعاد كفايد الطهورين، ثم رأيت الأذرع تعرض لذلك مغني وارتضى النهاية بما قاله السبكي، ثم استدل عليه بما لا يتجه.

الإمام كما تقدم من أن المُعتبر حُكم الإطلاق، والتسمية لا حقيقة المُساماة فتأمل. • **قود:** (فاندفع إلخ) أقول في انديفاعه على التقدير الثاني نظر ظاهر؛ لأنه إذا كان بين الإمام، والمأموم قدر مسافة الكعبة أي بأن كانت المسافة بينهما تسع جميع الكعبة فأكثر وعلم أنها في تلك المسافة عليم أن كلا منهما خارج عنها، بل قد يخرج طرفاً الصف الخارج عن مكة هن طرفيها فيعلم قطعاً خروج آخر كل من الطرفين عن الكعبة؛ لأنها بعض مكة التي خرج الطرفان عنها فإذا اقتدى أحدهما بالآخر خرج كل منهما عن مُحاذاتها وبهذا يندفع أيضاً قوله: أو على أن المخطئ غير معين فتأمل ويجاب عن هذا بأن مراده أنه لا بد في الصف الطويل من أحد أمرين إما الانحراف وإما كونه بحيث لا يتعين المخطئ فمتى كان بحيث يتعين لا بد من الانحراف وإلا لم يصح فليتأمل نعم هذا الجواب يقتضي أن المُعتبر المُساماة حقيقة فيخالف قوله السابق عرفاً لا حقيقة.

الشارح، أو خوف من نُزوله عن دَائِيته على نحو نفسه، أو ماله، أو انقطاعاً عن رُفْقته إن استوحش به فيصلي على حسب حاله، أو يُعيد مع صِحَّة صلاحه لئلا يندره ولو تعارض هو، والقيام قَدَمه؛ لأنه أكَّد إذ لا يسقط في النفل إلا لِمُذَرِّ بخلاف القيام. (إلا في) صلاة (شِدَّة) الخوف) وما ألحق به مِنَّا يأتي في باب فليس التوجُّه شرطاً فيها نفلاً كانت، أو فرضاً للضرورة ولو أمِنَ رايكنا نزل واشترط بينا به بعد نُزوله أن لا يستدير القبلة.

(تنبيه) ما ذكره ذلك الشارح مُشْكِلٌ بأنّه.....

• فَوَدَّ: (ولو تعارض هو، والقيام قَدَمه؛ لأنه أكَّد) عبارة النهاية ولو أمكنه أن يصلي إلى القبلة قاعداً وإلى غيرها قائماً وجب الأول؛ لأنَّ فَرَضَ القبلة أكَّد من فَرَضِ القيام إلخ، وكذا في المُغْنِي إلا أنه قال رايكنا بَدَل قاعداً. • فَوَدَّ: (لِمُذَرِّ) أي: كالتسفير. • فَوَدَّ: (بخلاف القيام) أي: فإنه يسقط في التقل مع القدرة من غير عُذْرٍ نهائيةً.

• فَوَدَّ (سُي): (إلا في شِدَّة الخوف) ومن الخوف المُجَوِّز لِتَرْكِ الإِسْتِجَابِ أن يكون شَخْصٌ في أرض مَفْصُوبَةٍ وَيَخَافُ قُوَّةَ الْوَقْتِ فَلَهُ أَنْ يَحْرِمَ وَيَتَوَجَّهَ لِلْخُرُوجِ وَيُصَلِّيَ بِالْإِيمَاءِ نِهَائَةً قَالَ السَّيِّدُ الْبُضْرِيُّ قَوْلُهُ م رَفَلَهُ الْخُ مُؤِذِنٌ بَعْدَ وَجوبِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ أَهْ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ م رَفَلَهُ الْخُ قَضِيَّتُهُ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ وَحَيْثُ قَهْلُ يَخْرُجُ وَيُخَرِّجُ الصَّلَاةَ إِلَى مَا بَعْدَ الْوَقْتِ أَوْ يَصَلِّيَهَا مَكِينًا فِي الْمَفْصُوبِ، أَوْ كَيْفَ الْحَالِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ هُوَ جَوَازٌ بَعْدَ مَنْعِ قِيَصْدُقِ بِالْوَجوبِ أَهْ وَقَوْلُهُ وَيُصَلِّي بِالْإِيمَاءِ أَيْ وَيُعِيدُ لئلا يَنْدُرَ ذَلِكَ كَمَا نَقَلَهُ سَمَ عَلَى حَجِّ عَنْ م ر أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (وما ألحق به مِنَّا يأتي) أي: من خَوْفِ النَّارِ، وَالسَّيْلِ، وَالسَّبْعِ وَنَحْوِهَا وَلَا يَخْفَى أَنْ مَا ذَكَرَ مِنْ أَفْرَادِ الْخَوْفِ حَقِيقَةٌ وَإِنَّمَا هِيَ مُلْحَقَةٌ بِالْقِتَالِ وَلِذَا قَالَ الْمُغْنِي، وَالنَّهَائَةُ أَيْ فِيمَا يُبَاحُ مِنْ قِتَالٍ، أَوْ غَيْرِهِ أَهْ. • فَوَدَّ: (ولو أمِنَ رايكنا إلخ) وفي الرُّؤْيِ فِي بَابِ الْخَوْفِ وَلَوْ صَلَّى عَلَى الْأَرْضِ فَحَدَّثَ الْخَوْفُ الْمُلْجِي رَكِبَ وَبَتَّى وَإِنْ رَكِبَ احتياطاً أعاد أَهْ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لاسْتِدْبَارِهِ فِي رُكُوبِهِ أَوَّلًا سَمَ أَيْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الرُّكُوبِ هُنَاكَ فِي الْخَوْفِ، وَالنُّزُولِ هُنَا بَعْدَ زَوَالِهِ. • فَوَدَّ: (أن لا يستنذر إلخ) أي: فِي نُزُولِهِ فَإِنْ اسْتَنْذَرَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِالْإِتِّفَاقِ نِهَائَةً قَالَ ع ش قَضِيَّتُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ الْإِنْجِرَافِ لَا يَضُرُّ وَقَالَ سَمَ يَتَّبَعِي وَأَنْ لَا يَحْصُلَ فِعْلٌ مُبْطِلٌ أَهْ وَهُوَ صَادِقٌ بِالْإِنْجِرَافِ قِيَصُرُ أَهْ وَقَدْ يُنْتَفَعُ الصَّدَقُ بِتَعَسُّرِ الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْإِنْجِرَافِ حِينَ التُّزُولِ.

• فَوَدَّ: (ما ذكره ذلك الشارح) أي: مِنْ عَدِّ الْخَائِفِ مِنْ نُزُولِهِ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنَ الْعَاجِزِ.

• فَوَدَّ: (ولو تعارض إلخ) قَالَ التَّائِيْرِيُّ: وَلَوْ أَمَكَتْهُ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى الْقِبْلَةِ قَاعِدًا، أَوْ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ قَائِمًا وَجَبَ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى الْقِبْلَةِ مَعَ الْقُعُودِ؛ لِأَنَّ فَرَضَ الْقِبْلَةِ أَكَّدَ مِنْ فَرَضِ الْقِيَامِ؛ لِأَنَّ فَرَضَ الْقِيَامِ يَسْقُطُ فِي التَّائِفَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ بِخِلَافِ فَرَضِ الْإِسْتِجَابِ أَهْ. • فَوَدَّ: (ولو أمِنَ رايكنا نزل إلخ) وفي الرُّؤْيِ فِي بَابِ الْخَوْفِ وَلَوْ صَلَّى عَلَى الْأَرْضِ فَحَدَّثَ الْخَوْفُ الْمُلْجِي رَكِبَ وَبَتَّى وَإِنْ رَكِبَ احتياطاً أعاد أَهْ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لاسْتِدْبَارِهِ فِي رُكُوبِهِ أَوَّلًا. • فَوَدَّ: (أن لا يستنذر) يَتَّبَعِي وَأَنْ لَا يَحْصُلَ فِعْلٌ مُبْطِلٌ.

يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ اسْتِثْنَاءَ شِدَّةِ الْخَوْفِ مُتَقَطِّعٌ وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الْوَجْهَ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ وَأَنْ كُلًّا مِنَ الْخَائِفِ مِنْ نَزُولِهِ وَمِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ قَادِرٌ جَسًا لَيْسَ بِأَمِينٍ فَأُبَيِّحُ لَهُ تَرْكَ الْاسْتِيقْبَالِ وَوُجُوبَ الْإِعَادَةِ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي إِنْمَا هُوَ لِمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي التَّيَمُّمِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

(و) إِلَّا فِي (نَفْلِ السَّفَرِ) الْمُبَاحِ الَّذِي تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ لَوْ كَانَ طَوِيلًا (فَلِلْمُسَافِرِ) لِمَقْصِدِ مُعَيَّنٍ مَعَ بَقِيَّةِ الشَّرْطِ إِلَّا طَوَّلَ السَّفَرِ (التَّنْفُلِ) وَلَوْ نَحَوَ عِيدٍ وَكُشُوفِ صَوْبٍ مَقْصِدِهِ كَمَا يَأْتِي

فُود: (يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْإِنْفَ) أَي: لِأَنَّ الْقَادِرَ لَمْ يَتَنَاوَلَ الْخَائِفَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ سَم. فُود: (بَلِ الْوَجْهَ الْإِنْفَ) أَي: وَالْمُرَادُ بِالْقَادِرِ الْقَادِرُ جَسًا فَقَطَّعَ ش. فُود: (وَأَنْ كُلًّا الْإِنْفَ) مِنْ عَطْفِ السَّبَبِ. فُود: (عَلَى الْأَوَّلِ) أَي: الْخَائِفِ مِنْ نَزُولِهِ (دُونَ الثَّانِي) أَي: مِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَمَا فِي الْكُرْدِيِّ مِنْ تَفْسِيرِ الْأَوَّلِ بِالْمَاجِزِ، وَالثَّانِي بِالْخَائِفِ فَمِنْ سَبَبِ الْقَلَمِ. فُود: (لِمَا عَلِمَ الْإِنْفَ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ كَوْنُ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَعْدَادِ الثَّابِتَةِ دُونَ الثَّانِي. فُود: (وَالْأَوَّلُ فِي نَفْلِ السَّفَرِ) خَرَجَ بِذَلِكَ التَّنْفُلِ فِي الْحَضَرِ فَلَا يَجُوزُ وَإِنْ احْتِيجَ فِيهِ لِلتَّرَدُّدِ كَمَا فِي السَّفَرِ لِعَدَمِ وُجُودِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. فُود: (الْمُبَاحِ) الْمُرَادُ بِهِ مَا قَابَلَ الْحَرَامَ فَيَسْمَلُ الْوَاجِبَ، وَالْمُنْدُوبَ، وَالْمَكْرُوهَ جَفْنِيًّا، وَالْمُرَادُ بِالتَّنْفُلِ غَيْرُ الْمُعَادِ وَصَلَاةُ الصَّبِيِّ إِهْ بُجَيْرِمِي. فُود: (الَّذِي تَقْصُرُ الْإِنْفَ) (فَرَعُ): لِمَقْصِدِهِ طَرِيقَانِ لَا يَتَأْتِي فِيهِ الْإِسْتِيقْبَالُ مُطْلَقًا، وَالْآخَرُ يَتَأْتِي فِيهِ فَهَلْ لَهُ التَّنْفُلُ فِي الْأَوَّلِ مَعَ تَرْكِ الْإِسْتِيقْبَالِ مُطْلَقًا، أَوْ عَلَى التَّفْصِيلِ فِي تَنْظِيرِهِ مِنْ الْقَضْرِ احْتِمَالًا قَالَ مَرَّ أَيْ فِي النَّهَايَةِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَفَارَقَ تَنْظِيرَهُ مِنَ الْقَضْرِ بِأَنَّ التَّنْفُلَ وَسَّعَ فِيهِ لِكَثْرَتِهِ إِه سَم.

فُود: (سَمِي: فَلِلْمُسَافِرِ التَّنْفُلُ الْإِنْفَ) وَسَجْدَةُ الشُّكْرِ، وَالتَّلَاوَةُ الْمُفْعُولَةُ خَارِجَ الصَّلَاةِ حُكْمُهَا حُكْمُ النَّافِلَةِ عَلَى الصَّحِيحِ لِيُجُودَ الْمَعْنَى وَقَدْ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِهِ وَخَرَجَ بِالتَّنْفُلِ الْفَرْضُ وَلَوْ مَنْدُورَةٌ وَجَنَازَةٌ نِهَايَةً وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ وَعَنْ الْمَعْنَى مَا يُفْعِلُهُ. فُود: (لِمَقْصِدِ مُعَيَّنٍ الْإِنْفَ) (فَرَعُ): نَذَرُ إِتِمَامِ كُلِّ نَفْلٍ شَرَعَ فِيهِ فَشَرَعَ فِي السَّفَرِ فِي نَافِلَةٍ فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِسْتِيقْبَالُ، وَالْإِسْتِيقْرَارُ يَتَّبِعِي نَعَمَ سَمَ وَاسْتَقْرَبَ شَ عَدَمَ وَجُوبَ ذَلِكَ نَظَرًا لِأَصْلِهِ وَاعْتَمَدَ الْبُجَيْرِمِي. فُود: (وَلَوْ نَحَوَ عِيدٍ الْإِنْفَ) أَخَذَهُ غَايَةً لِلْخِلَافِ فِيهِ عَ ش.

فُود: (يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْإِنْفَ) أَي: لِأَنَّ الْقَادِرَ لَمْ يَتَنَاوَلَ الْخَائِفَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ. فُود: (وَالْأَوَّلُ فِي نَفْلِ السَّفَرِ) (فَرَعُ): لِمَقْصِدِهِ طَرِيقَانِ: أَحَدُهُمَا لَا يَتَأْتِي فِيهِ الْإِسْتِيقْبَالُ مُطْلَقًا، وَالْآخَرُ يَتَأْتِي فِيهِ فَهَلْ لَهُ التَّنْفُلُ فِي الْأَوَّلِ مَعَ تَرْكِ الْإِسْتِيقْبَالِ مُطْلَقًا، أَوْ عَلَى التَّفْصِيلِ فِي تَنْظِيرِهِ مِنَ الْقَضْرِ احْتِمَالًا قَالَ مَرَّ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَفَارَقَ تَنْظِيرَهُ مِنَ الْقَضْرِ بِأَنَّ التَّنْفُلَ وَسَّعَ فِيهِ لِكَثْرَتِهِ إِه وَقِيَاسُهُ فِيمَا لَوْ كَانَ أَخَذَ الطَّرِيقَيْنِ بَحِيثٌ لَا يُسَمَّى قَطْعُهُ سَفَرًا جَوَازُ التَّنْفُلِ فِي الْآخِرِ لِلْمَاشِي وَغَيْرِهِ مَعَ تَرْكِ الْإِسْتِيقْبَالِ وَنَحْوِهِ.

(فَرَعُ): نَذَرُ إِتِمَامِ كُلِّ نَفْلٍ شَرَعَ فِيهِ فَشَرَعَ فِي السَّفَرِ فِي نَافِلَةٍ فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِسْتِيقْرَارُ، وَالْإِسْتِيقْبَالُ يَتَّبِعِي نَعَمَ.

(راكباً) للاتباع رواه البخاري وإعانة الناس على الجمع بين مصلحتي معاشهم ومعادهم إذ وجوب الاستقبال فيه مع كثرة الحاجة إليه تستدعي ترك الورد، أو المعاش (وماشياً) كالراكب ويشتراط ترك فعل كثير كعدو، أو إعداء وتحريك رجل لغير حاجة وترك تقيد وطء نجس مطلقاً وإن عم الطريق فإن نسيه ضرر رطب غير مغفور عنه لا يابس ودابة لجامها بيده.....

• فؤد: (للإجماع) إلى قول المتن ولا يشتراط في النهاية، والمغني إلا قوله صالح لها وقوله إلا في التحريم إن سهل. • فؤد: (وإعانة الخ) من عطف الحكمة على الدليل. • فؤد: (فيه) أي: نقل السفر وقوله: (إليه) أي السفر. • فؤد: (كالراكب)، بل أولى مغني. • فؤد: (لغير حاجة) راجع للجميع سم أي وله الرخص للذابة، والعدو لحاجة سواء أكان الرخص، والعدو لحاجة السفر كخوف تخلفه عن الرقعة أم لغير حاجته كتعلقها بصيد يريد إمساكه كما اقتضى ذلك كلامهم وكلام ابن المقرئ في روضة وهو المتمدن وإن قال الأذرعى إن الوجه بطلانها في الثاني أي فيما لغير حاجة السفر نهاية وجرى المغني على ما قاله الأذرعى. • فؤد: (مطلقاً) دخل المغفور عنه، واليابس سم عبارة النهاية، وأما الماشي فتبطل صلاته إن وطئ نجاسة عمدًا ولو يابسة وإن لم يجد عنها مغديلاً كما جزم به ابن المقرئ واقتضاه كلام التحقيق بخلاف وطئها ناسياً وهي يابسة للجهل بها مع مفارقتها حالاً فأشبهت ما لو وقعت عليه فتحاتها حالاً فإن كانت مغفواً عنها كذري طيور عمت بها البلوى ولا رطوبة، ثم ولم يتمد المشي عليها ولم يجد عنها مغديلاً لم يضر اه، وكذا في المغني إلا قوله ولا رطوبة فقال بخلاف ما لو وطئها ناسياً وهي يابسة، أو رطبة وهي مغفوة عنها كذري طيور عمت بها البلوى كما جزم به ابن المقرئ اه ويأتي عن الأسنى ما يوافقه وهو قضية كلام الشارح الآتي آنفاً وأشار الرشيدى إلى رجحانيه.

• فؤد: (لا يابس) أي: ولا مغفور عنه كما في شرح الروض حيث قال كذري طيور عمت بها البلوى اه وقضية ذلك أنه لا يضر وطء الرطوبة المغفوة عنها نسياناً وفي شرح م ر خلافه سم. • فؤد: (ودابة الخ) عبارة النهاية ولو بالث، أو رائت دابته، أو وطئت بنفسها، أو أوطأها نجاسة لم يضر أي حيث لم يكن لجامها بيده؛ لأنه لم يلاقها ولو دمي قم الذابة وفي يده لجامها فقضية كلام شرح المهذب بطلان

• فؤد: (لغير حاجة) قيد في الجميع. • فؤد: (وطء نجس) خرج إبطاء الذابة لكن إذا تلوت رجلاً ضرر إمساك ما ربط بها كما في مسألة الساجور وقوله مطلقاً دخل المغفور عنه، واليابس. • فؤد: (وإن عم الطريق) عبارة الروض وشرجه، أو وطئها عامداً ولو يابسة فتبطل صلاته وإن لم يجد مضرراً أي مغديلاً عن النجاسة اه. • فؤد: (لا يابس) أي لا مغفور عنه كما في شرح الروض قال: كذري طير عمت بها البلوى اه وقضية ذلك أنه لا يضر وطء الرطوبة المغفوة عنها نسياناً وفي شرح م ر خلافه. • فؤد: (ودابة لجامها بيده كذلك الخ) قال في الباب ولو دمي قم الذابة وعانها بيده ضرر اه. قال الشارح في شرجه لحمله العنان المتجسس بدميها كما لو صلى ويده خبل طاهر متصل طرفه بنجس ونزع فيه الأذرعى بأن سياق كلام الروضة أنه لا يضر وجهه بالحاجة إلى إمساك العنان بخلاف الحبل إذ لا ضرورة إلى إمساكه اه، ثم قال في الباب لا إن أوطأها أي النجاسة مذكوبه قال في شرجه فلا تبطل صلاته قطعاً

كذلك كما لو تنجس فمها؛ لأنه بإمساكه حامل لمماس، أو مماس مماس النجاسة وهو مبطل بخلاف من المماس بلا حمل كما يأتي في شروط الصلاة.....

الصلاة في الأصح ويظهر أنه يلحق بما ذكر كل نجاسة اتصلت بالذاتية وغناها بيده اه زاد المغني وهذا ظاهر إذا صلى عليها وهي واقفة فإن كانت سائرة لم يضرب؛ لأن الحاجة تدعو إلى ذلك اه. وفي سم بعد ذكره عن الغياب وشرحه وشرح الإزاد مثل ما تقدم عن النهاية ما نصه فتحصل من ذلك أنه حيث كان بعض من أعضائها نجاسة دم، أو غيره، منها أو من غيرها أبطل مسكه لجامها، وظاهره: أنه لا فرق بين حال سيرها ووقوفها فلو اضطر إلى مسك لجامها فالقياس الجواز مع وجوب الإعادة اه.

• قوله: (كذلك) أي: كراكيها في بطلان الصلاة بتنجسها. • قوله: (حامل لمماس الخ) كان التقدير لمماس النجاسة وهو اللجام بأن أصابه دم الفم مثلاً، أو لمماس مماس النجاسة وهو اللجام بأن لم يصبه النجاسة التي في الفم، أو غيره فإن اللجام حيث لمماس للذاتية المماسية للنجاسة التي في الفم، أو غيره فمماس الأول ليس مضافاً لمماس الآخر، بل للنجاسة ومماس الثاني مضاف لمماس المضاف للنجاسة هذا ما ظهر الآن، ثم في عبارته بحث؛ لأن مجرد حمل مماس النجاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن المماس مربوطة بمماس النجاسة كما يعلم مما يأتي في مسألة الساجور أنه لا بد في البطلان من شد الحبل به فكان ينبغي أن يقول لمماس أو مربوطة بمماس النجاسة ولعله بتي إطلاق هذا التعبير على مخالفته في اختيار الشد في مسألة الساجور ففي ظني أنه مخالف فيه، أو على تصوير المسألة باللجام فإن وضعه في قم الذاتية على الوجه المعتاد بمنزلة الشد بها فليتأمل سم.

كما في المجموع خلافاً لما في العزبي؛ لأنه لم يلقها وبه فارق ما مر فيما لو دمي قمها ولجامها بيده اه فليعلم أنه لو كان لجامها بيده هنا بطلت كما هناك وفي شرجه للإزاد ما لفظه بخلاف ما لو دمي قمها ولجامها بيده أي قتل صلته ويعلم مما يأتي في شروط الصلاة أنه لو تنجس عضو من أعضائها أبطل مسكه لجامها فذكر تنجس الفم هناك مثال اه فتحصل من ذلك أنه حيث كان بعض من أعضائها نجاسة دم، أو غيره منها، أو من غيرها أبطل مسكه لجامها، وظاهره: أنه لا فرق بين حال سيرها ووقوفها فلو اضطر إلى مسك لجامها فالقياس الجواز مع وجود الإعادة نعم على منازعة الأذرع لا يضرب مسك اللجام لكن هل يختص ذلك بحال السير، أو لا يختص بحال السير؛ لأن من شأن الركوب الاحتياج معه إلى مسك اللجام بل قد يحتاج، بل يضطر حال الوقوف إلى مسكه لعدم انقباطها وتماسكها بدونه فيه نظر فليتأمل. • قوله: (حامل لمماس الخ) كان التقدير لمماس النجاسة وهو اللجام بأن أصابه دم الفم مثلاً، أو لمماس مماس النجاسة وهو اللجام بأن لم يصبه النجاسة التي في الفم، أو غيره فإن اللجام حيث لمماس للذاتية المماسية للنجاسة التي في الفم، أو غيره فمماس الأول ليس مضافاً لمماس الآخر بل للنجاسة ومماس المضاف لمماس المضاف للنجاسة هذا ما ظهر الآن، ثم في عبارته بحث؛ لأن مجرد حمل مماس مماس النجاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن المماس مربوطة بمماس النجاسة كما يعلم مما يأتي في مسألة الساجور أنه لا بد في البطلان من شد الحبل به فكان ينبغي أن يقول لمماس،

ولا يُكَلَّفُ ما شِ التَّحْفُظُ عن النجس؛ لأنَّه يَحْتَلُّ به خُشُوعُهُ ودَوَامُ سَيْرِهِ فلو بَلَغَ المحطُ المُتَقَطِّعُ به السيِّئُ، أو طَرَفَ محلِّ الإقامة أو نواها ما كُنَّا بِمَحَلِّ صَالِحٍ لَهَا نَزَلٌ وَأَتَمُّهَا بَارِكَانِهَا لِلْقِبْلَةِ ما لم يُمكنه ذلك عليها ويجبُ استِقبالُ رَاكِبِ السفينةِ إلا المَلَّاحُ.....

• فَوَدُ: (ولا يُكَلَّفُ إلخ) لا مَرَفِعَ له فَإِنَّ مُفَادَ كَلَامِهِ أَنَّ نَجَاسَةَ تُبْطِلُ صَلَاةَ غَيْرِ المُسَافِرِ تُبْطِلُ صَلَاتَهُ أَيْضًا. • فَوَدُ: (لأنَّه يَحْتَلُّ به إلخ) لم يُفِذْ هُنَا شَيْئًا كَمَا بَيَّنَّاهُ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ. • فَوَدُ: (ودَوَامُ سَيْرِهِ) عَطَفَ على قوله تَرَكْ فِعْلُ إلخ. • فَوَدُ: (فلو بَلَغَ المحطُ المُتَقَطِّعُ به السيِّئُ) الظَّاهِرُ أَنَّ المُرَادَ به خُصُوصُ المَحَلِّ الَّذِي لَا يَسِيرُ بَعْدَهُ، بَلْ يَنْزِلُ فِيهِ وَعَلَيْهِ، فلو كَانَ المَحَطُ مُتَّسِمًا وَوَصَلَ إِلَيْهِ يَتَرَخَّصُ إِلَى وَصُولِ خُصُوصِ ما يُرِيدُ به التَّوَلُّوْهُ فِيهِ ع ش. • فَوَدُ: (أو طَرَفَ محلِّ الإقامة) أي المَحَلِّ الَّذِي تَوَيَّ الإِقَامَةَ فِيهِ أو الَّذِي هُوَ مَقْصِدُهُ ع ش. • فَوَدُ: (أو نواها ما كُنَّا بِمَحَلِّ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، والمُعْنَى، أَوْ تَوَيَّ وَهُوَ مُسْتَقْبَلُ مَا كُنَّا بِمَحَلِّ الإِقَامَةِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لَهَا لَزْمُهُ التَّوَلُّوْهُ إلخ بِخِلَافِ المَارِ بِذَلِكَ وَلَوْ بِقَرْبِهِ لَه أَهْلٌ فِيهَا فَلَا يَلْزَمُهُ التَّوَلُّوْهُ فَالضَّرُطُّ فِي جَوَازِ التَّحْتِلِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا دَوَامَ سَفَرِهِ وَسَيْرِهِ، فلو نَزَلَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ لَزِمَهُ إِنِ امْتَأَمَّهَا لِلْقِبْلَةِ قَبْلَ رُكُوبِهِ، وَلَوْ نَزَلَ وَبَنَى، أَوْ ابْتَدَأَهَا لِلْقِبْلَةِ، ثُمَّ أَرَادَ الرُّكُوبَ، وَالسَّيْرَ فَلْيَتِمَّهَا وَيُسَلِّمْ فِيهَا، ثُمَّ يَرْكَبْ فَإِنَّ رَكِبَ قَبْلَ ذَلِكَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى الرُّكُوبِ اه. قَالَ ع ش قوله وَلَوْ بِقَرْبِهِ لَه إلخ ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتْ وَطَنُهُ وَلَيْسَ مُرَادًا لِمَا يَأْتِي فِي صَلَاةِ المُسَافِرِ مِنْ أَنَّهُ يَتَقَطِّعُ سَفَرَهُ بِمُرُورِهِ عَلَى وَطَنِهِ وَقَوْلُهُ م ر إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إلخ فَيَرْكَبُ وَيُكْمَلُهَا اه. • فَوَدُ: (صَالِحٌ لَهَا) انْظُرْ هَذَا التَّقْيِيدَ مَعَ قَوْلِ شَرْحِ الرُّوضِ أَيْ، وَالنِّهَايَةِ، وَالمُعْنَى وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لِلْإِقَامَةِ وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْعَبَابِ فَلَمَّا سَقَطَ مِنْ هَذِهِ الشُّخْصَةِ قَوْلُهُ، أَوْ لَا عَقِبَ صَالِحٌ لَهَا سَمَ وَقَوْلُهُ فَلَمَّا سَقَطَ إلخ أَيْ، أَوْ جَرَى هُنَا عَلَى التَّقْيِيدِ.

• فَوَدُ: (نَزَلَ) هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَسْتَنْبِرَ كَمَا تَقَدَّمَ فَيَمْنُ أَيْمَنَ رَاكِبًا فَتَزَلَّ يَبْغِي نَعْمَ سَمَ عَلَى حَاجِ اه ع ش. • فَوَدُ: (وَأَتَمُّهَا إلخ) أَيْ: لِلصُّخْصَةِ رَشِيدِي. • فَوَدُ: (فَذَلِكَ) أَيْ: إِنِ امْتَأَمَّ الْأَرَاكِنَ، وَالِاسْتِيقْبَالَ.

• فَوَدُ: (استِقبالُ رَاكِبِ السفينةِ) أَيْ: فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ وَإِتِمَامِ الْأَرَاكِنِ كُلِّهَا فَإِنْ لَمْ يَسْهَلْ لَه ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لَه التَّقَلُّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فَقَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْخَطِيبِ كَهَوْدَجٍ وَسَفِينَةٍ مُعْتَمِدَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْهَوْدَجِ وَضَعِيفٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْسَفِينَةِ شَيْخُنَا وَمُعْنَى. • فَوَدُ: (إِلَّا المَلَّاحُ) وَالْحَقُّ بِهِ صَاحِبُ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ الْيَمَنِيِّ مُسَيَّرَ المَرْقَدِ وَلَمْ أَزْهْ لِغَيْرِهِ نِهَايَةً قَالَ ع ش الْإِلْحَاقُ مُعْتَمِدُ اه وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ انْظُرْ مَا المُرَادُ بِالْإِلْحَاقِ وَمَا الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فَإِنَّ المُسَافِرَ مَاشِيًا يَتَقَلُّ لِصَوْبِ مَقْصِدِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَيَّرًا لِلْمَرْقَدِ اه وَقَالَ السَّيِّدُ

أَوْ مَرْبُوطٌ بِمُجَاسَّاتِ النَّجَاسَةِ وَلَعَلَّهُ بَنَى إِبْلَاقَ هَذَا التَّعْيِيرِ عَلَى مُخَالَفَتِهِ فِي اغْتِيَابِ الشَّدِّ فِي مَسْأَلَةِ السَّاجُورِ فَفِي ظَنِّي أَنَّهُ مُخَالَفٌ فِيهِ، أَوْ عَلَى تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ بِاللُّجَامِ فَإِنَّ وَضْعَهُ فِي فَمِ الدَّابَّةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَادِ بِمَنْزِلَةِ الشَّدِّ بِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدُ: (صَالِحٌ لَهَا) انْظُرْ هَذَا التَّقْيِيدَ مَعَ قَوْلِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لِلْإِقَامَةِ اه وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الشَّارِحِ لِلْعَبَابِ فَلَمَّا سَقَطَ مِنْ هَذِهِ الشُّخْصَةِ قَوْلُهُ، أَوْ لَا عَقِبَ صَالِحٌ لَهَا.

• فَوَدُ: (نَزَلَ) هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَسْتَنْبِرَ كَمَا تَقَدَّمَ فَيَمْنُ أَيْمَنَ رَاكِبًا فَتَزَلَّ يَبْغِي نَعْمَ، • فَوَدُ: (إِلَّا المَلَّاحُ) وَالْحَقُّ صَاحِبُ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ الْيَمَنِيِّ بِمَلَّاحِهَا مُسَيَّرَ المَرْقَدِ وَلَمْ أَزْهْ لِغَيْرِهِ شَرْحُ م ر.

وهو من له دخل في تسبیرها فإنه يتنقل لجهة مقصده ولا يلزمه الاستقبال إلا في التحريم إن سهل ولا إتمام الأركان وإن سهل؛ لأنه يقطعه عن عمله (ولا يشترط طول سفره على المشهور) لغموم الحاجة مع المسامحة في النفل بحل المقود فيه مطلقاً وغيره.....

البصري وهو وجية وإطلاقهم الماشي، والراكب صادق بمن ذكر فلا غربة فيه، ولعل وجه الغربة من جهة أن إلحاقه بالملاح يقتضي عدم لزوم إتمام الأركان وإن سهل وعدم لزوم الاستقبال إلا في التحريم إن سهل وهذا الإقتضاء منجبه؛ إذ لا فارق بينهما من حيث المعنى فليتأمل اهـ. ة فود: (وهو من له دخل إلخ) أي: وإن لم يكن من المعتدين لتسييرها كما لو عاون بعض الركاب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم ع ش. ة فود: (إلا في التحريم إن سهل إلخ) ترك هذا الاستثناء في الروضة وشرح الروض، وكذا في شرح المنهج وكتب شيخنا بهامشه ما لفظه قضيت صنيعة متنا وشرحا أن الملاح لا يلزمه التوجه حتى في التحريم ولا قائل به فيما أظن أغني تقريباً على الأصح من لزوم الاستقبال حال التحريم أي إن سهل سم وقوله، وكذا في شرح المنهج أي وفي النهاية، والمغني كما مر ووافقهم شيخنا فقال: أما الملاح فلا يلزمه التوجه وظاهر كلامهم ولو في التحريم اهـ وقوله قضيت صنيعة إلخ عبارة الجبرمي على المنهج قوله: فلا يلزمه أي الملاح توجه قضيت أنه لا يجب في التحريم وإن سهل، والمفتد وجوبه فيه إن سهل ولا يلزمه إتمام الأركان كرايب الدابة قاله حجاج شوبري وع ش اهـ.

ة فود: (سني: (ولا يشترط طول سفره) ويشترط هنا مجاوزة السور إن كان وإلا فمجاوزة العمران فيشترط هنا جميع ما يشترط في القصر إلا طول السفر ع ش اهـ بجبرمي، وفي سم بقد كلام ما نصه فيؤخذ من ذلك أن من قصد الخروج عن سور بلده إلى محل لا يسمع منه النداء جاز تنقله راكباً وماشياً وإن كان في عمران بلد أخرى وراء السور فليتأمل اهـ. ة فود: (لغموم الحاجة) إلى قوله بشروطه في النهاية، والمغني إلا قوله: (وغيره). ة فود: (مطلقاً) أي: مع القدرة وبدونها. ة فود: (وغيره) لعله

ة فود: (إلا في التحريم إن سهل) ترك هذا الاستثناء في الروضة وشرح الروضة، وكذا في شرح المنهج وكتب شيخنا بهامشه ما لفظه قضيت صنيعة متنا وشرحا أن الملاح لا يلزمه التوجه حتى في التحريم ولا قائل به فيما أظن أغني تقريباً على الأصح من لزوم الاستقبال حال التحريم أي إن سهل.

ة فود: (ولا يشترط طول سفره) (تنبيه): اعلم أن من قصد سفر مرحلتين ترخص بالقصر وغيره بمجرّد الخروج من السور وإن كان في عمران بلد آخر ملاصق للسور، بل لو امتدت القرى المتلاصقة مرحلتين ترخص بمجرّد الانفصال عن قريته وإن كان سيرة المرحلتين في عمران تلك القرى كما هو ظاهر من جواز الترخص بانفصاله عن بلده بنحو خروجه من سورها وإن كان في عمران بلد آخر ملاصق لسورها وهذا أدل دليل على أن كونه في عمران البلد الآخر لا يمنع انعقاد السفر وتحققه وتسميته سفرًا شرعاً وإلا امتنع الترخص؛ لأن شرطه السفر وحيث يؤخذ من ذلك أن من قصد الخروج عن سور بلده إلى محل لا يسمع منه النداء جاز تنقله راكباً وماشياً وإن كان في عمران بلد أخرى وراء السور فليتأمل.

نعم يُشترط أن يكون مقصده على مسافة لا يسمع منها النداء بشرطه الآتية في الجمعة ويُفترق بين هذا وحرمة سفر المرأة، والمدين بشرطيهما فإنه يكفي فيه وجود مُسَمَّى السفر بأن المجوز هنا الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك وثم تفويت حق الغير وهو لا يتقيد بذلك (فإن أمكن) أي سهل (استقبال الراكب في مرقد) كحفقة (وإتمام ركوعه وسجوده) وحدهما، أو مع غيرهما (لزمه) الاستقبال، والإتمام لما قُدِّرَ عليه من الكل، أو البعض كراكب السفينة إذ لا مشقة (والا) يمكنه ذلك كله (فالأصح أنه إن سهل الاستقبال) المذكور وهو استقبال الراكب

كجميع أنواع منه يتيم واحد. هـ فود: (نعم يُشترط أن يكون مقصده الخ) قد يفيد أنه لو خرج إلى بعض بساتين البلد أو غيطانها البعيدة لا يجوز له التثفل لغير القبلة؛ لأنه لا يعدُّ مسافرًا عرفًا، ويتحمل أنه جعل ذلك ضابطًا لما يُعدُّ سفرًا فيفيد جواز التثفل عند قصده ذلك سواء كان ما قصد الذهاب إليه من مرافق البلد، أو من غيرها وقد يُشعر بالثاني قوله م ر؛ لأنه فارق حكم المقيمين في البلد اهـ ويُؤخذ من ذلك أن من أراد زيارة الإمام الشافعي رضي الله عنه وكان بين مبدأ سيره ومقام الإمام الميل ونحوه جاز له الترخُّص بعد مجاوزة السور إن كان داخله ومجاوزة العمران إن لم يكن لما خرج منه سور ومثله يُقال في التوجه إلى بركة المجاورين من الجامع الأزهر ونحوه ع ش. هـ فود: (فإنه يكفي فيه وجود مُسَمَّى السفر) أي: وإن كانت المسافة أقل من ذلك بحيث يسمع منها النداء قول المتن. هـ فود: (فإن أمكن الخ) تفصيل لما أجمله أولًا في قوله إلا في شدة الخوف ونقل السفر الخ ع ش.

هـ فود (سني): (وإتمام ركوعه وسجوده الخ) عبارة شرح المنهج أي، والنهاية، والمغني وإتمام الأركان كلها، أو بعضها وكتب بهامشه شيخنا الشهاب عميرة قضية كلامه إذن أنه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى إتمام الركوع أنه يجب الاستقبال في الجميع، والإتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له انتهى اهـ ع ش زاد سم وظاهر كلام المصنف أنه لا يكفي في لزوم إمكان إتمام الركوع فقط، والسجود فقط بخلاف عبارة شرح المنهج اهـ وعبارة شيخنا وإتمام الأركان كلها، أو بعضها الذي هو الركوع، والسجود اهـ عبارة البجيرمي على المنهج قوله: أو بعضها المراد به الركوع، والسجود معًا لا ما يصدق بأحدهما وعبارة الأضل أظهر فلو قدر على إتمام أحدهما فقط مع التوجه في الجميع فهو داخل في قوله وإلا فلا وبهذا ظهر لك سقوط كلام سم وعميرة جفني وعزيمي اهـ. هـ فود: (الاستقبال) إلى قوله وظاهر الخ في النهاية إلا قوله أي طويلاً إلى أنها وقوله على ما فيه إلى؛ لأنه، وكذا في المغني إلا ما نبه عليه. هـ فود: (وإن لا يمكنه ذلك كله) دخل في ذلك ما إذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون إتمام شيء من الأركان وما إذا سهل إتمام الأركان، أو بعضها دون التوجه مطلقًا، أو في جميع صلاته

هـ فود: (وإتمام ركوعه وسجوده) وعبارة المنهج وشرحه وإتمام الأركان كلها، أو بعضها وكتب شيخنا الشهاب قضية كلامه إذن أنه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى إتمام الركوع أنه يجب الاستقبال في الجميع، والإتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له اهـ وظاهره: أي كلام المصنف هنا أنه لا يكفي في لزوم إمكان إتمام الركوع فقط أو السجود بخلاف عبارة شرح المنهج.

لِنَحْوِ وَقُوفِهَا وَسُهُولَةِ انْجِرَافِهِ عَلَيْهَا، أَوْ تَحْرِيفِهَا، أَوْ سَيْرِهَا وَزِمَائِهَا بِيَدِهِ وَهِيَ ذَلُولٌ (وَجِبَ) لِنَيْسِرِهِ (وَالَا) يُسَهِّلُ لِنَحْوِ جُمُوحِهَا، أَوْ سَيْرِهَا وَهِيَ مَقْطُورَةٌ وَلَمْ يَسْهَلِ انْجِرَافُهُ عَلَيْهَا وَلَا تَحْرِيفُهَا (فَلَا) يَجِبُ لِنَيْسِرِهِ (وَيَخْتَصُّ) وَجُوبُ الْاسْتِيقَالِ حَيْثُ سَهَّلَ (بِالتَّحَرُّمِ) فَلَا يَجِبُ فِيهَا بَعْدَهُ وَإِنْ سَهَّلَ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ نَعْمُ الْمُعْتَمِدِ فِي الْوَاقِفَةِ أَيْ طَوِيلًا عَلَى مَا عَبَّرَ بِهِ الشَّارِحُ وَعَلَيْهِ يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَقْطَعُ تَوَاضُلَ السَّيْرِ عُرْفًا أَتَاهَا مَا دَامَتْ وَاقِفَةً لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا إِلَّا إِلَى الْقِبْلَةِ لَكِنْ لَا يَلْزَمُهُ إِتِمَامُ الْأَرْكَانِ، ثُمَّ إِنَّ سَارَ بِسَيْرِ الرُّفْقَةِ أَتَمَّ لِحْجَةً مَقْصِدِهِ أَوْ لَا لِفَرْضِ امْتِنَاعٍ حَتَّى يَنْتَهِيَ عَلَى مَا فِيهِ مِمَّا يَنْتَهِي فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ؛ لِأَنَّهُ بِالْوُقُوفِ لَزِمَهُ فَرْضُ التَّوَجُّهِ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُتَنِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْاسْتِيقَالُ فِي الْجَمِيعِ وَإِتِمَامُ الْأَرْكَانِ كُلِّهَا، أَوْ بَعْضُهَا إِلَّا أَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِمَا مَعًا.....

فَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِ أَنَّهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لَا يَجِبُ إِلَّا الْاسْتِيقَالُ عِنْدَ التَّحَرُّمِ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ، وَقَوْلُهُ: (فَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِ الْإِنِّ) مُعْتَمِدٌ شَوْذُوبِي وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ وَعَنْ سَمَ مَا يُوَافِقُهُ. هـ فَوَدُ: (نَعْمَ) إِلَى قَوْلِهِ: (عَلَى مَا فِيهِ) عَقِبَهُ الْمُعْنَى بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الْمُهِمَّاتِ بِمَا نَصَّهُ وَمَا قَالَهُ كَمَا قَالَ شَيْخِي ظَاهِرٌ فِي الْوَاقِفَةِ وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُهُ بِالْوُقُوفِ إِتِمَامُ التَّوَجُّهِ لِمُطَاوِئِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ هـ. هـ فَوَدُ: (لِنَحْوِ وَقُوفِهَا الْإِنِّ) مُتَعَلِّقٌ بِسَهْلٍ. هـ فَوَدُ: (أَوْ سَيْرِهَا الْإِنِّ) عَطْفٌ عَلَى وَقُوفِهَا.

هـ فَوَدُ (سَيِّ): (وَجِبَ) سَهْلٌ مَا لَوْ كَانَتْ مَغْصُوبَةً نِهَائَةً أَيْ فَلَا يَضُرُّ غَضَبُ الدَّابَّةِ فِي جَوَازِ التَّنْفِيلِ وَإِنْ حَرَّمَ رُكُوبُهَا؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ فِيهِ لِأَمْرِ خَارِجٍ عَ ش. هـ فَوَدُ: (وَهِيَ مَقْطُورَةٌ) رَاجِعٌ لِلْمَغْطُوفِ فَقَطُّ وَقَوْلُهُ وَلَمْ يَسْهَلِ انْجِرَافُهُ عَلَيْهَا الْإِنِّ رَاجِعٌ لِلْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ أَيْضًا.

هـ فَوَدُ (سَيِّ): (وَيَخْتَصُّ بِالتَّحَرُّمِ) وَلَوْ نَوَى عَدَدًا فِي التَّنْفِيلِ الْمُطْلَقِ، ثُمَّ نَوَى زِيَادَةً فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْاسْتِيقَالُ عِنْدَ تِلْكَ النَّيَّةِ نِهَائَةً وَمَعْنَى وَعَمِيرَةٌ وَأَقْرَبُ سَمَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ كُلُّهُ أَيْ الْاسْتِيقَالُ وَإِتِمَامُ الْأَرْكَانِ، أَوْ بَعْضُهَا بَأَنَّهُ لَمْ يُكَيِّفْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ أَمَكَنَهُ الْاسْتِيقَالُ فَقَطُّ، أَوْ إِتِمَامُ الْأَرْكَانِ، أَوْ بَعْضُهَا فَقَطُّ؛ وَحَيْثُ فَحَاصِلُهُ مَا سَيَذْكُرُهُ بِقَوْلِهِ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُتَنِ هـ. هـ فَوَدُ: (لَكِنْ لَا يَلْزَمُهُ إِتِمَامُ الْأَرْكَانِ) أَيْ: وَلَهُ أَنْ يَتِمَّهَا بِالْإِيمَاءِ نِهَائَةً. هـ فَوَدُ: (أَتَمَّ) أَيْ: صَلَاتُهُ نِهَائَةً. هـ فَوَدُ: (أَوْ لَا لِفَرْضِ امْتِنَاعِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَإِنْ كَانَ مُخْتَارًا لَهُ بِلَا ضَرُورَةٍ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَسِيرَ حَتَّى تَنْتَهِيَ صَلَاتُهُ وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا اسْتَمَرَّ عَلَى الصَّلَاةِ وَالْأَفْخَرُجُ مِنَ التَّالِفَةِ لَا يَحْرُمُ هـ. هـ فَوَدُ: (بِمَا يَنْتَهِي فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ) أَيْ مِنْ أَنْ مَا ذَكَرَ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَخَالَفَهُ جَمْعُ مُقَدِّمُونَ فَجَوَّزُوا لَهُ السَّيْرَ بَعْدَ وَقُوفِهِ، وَالْبِنَاءُ مُطْلَقًا وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَنِ الْمُعْنَى اِغْتِمَادُهُ. هـ فَوَدُ: (هَلِيهَما) أَيْ: الْاسْتِيقَالُ وَإِتِمَامُ الْأَرْكَانِ الْإِنِّ سَمَ.

هـ فَوَدُ: (وَيَخْتَصُّ بِالتَّحَرُّمِ) لَوْ نَوَى عَدَدًا فِي التَّنْفِيلِ الْمُطْلَقِ، ثُمَّ نَوَى زِيَادَةً فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْاسْتِيقَالُ عِنْدَ تِلْكَ النَّيَّةِ شَرْحُ م. هـ فَوَدُ: (لَزِمَهُ فَرْضُ التَّوَجُّهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ: عَقِبَ هَذَا وَلَهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنْ يَتِمَّهَا بِالْإِيمَاءِ فَمَا دَامَ وَاقِفًا يَجِبُ عَلَيْهِ الْاسْتِيقَالُ دُونَ إِتِمَامِ الْأَرْكَانِ وَظَاهِرُ أَنَّهُ عِنْدَ وَقُوفِهَا إِذَا حَرَّكَتْ بَعْضَ قَوَائِمِهَا وَلَوْ مُتَوَالِيًا لَمْ يَضُرَّ حَيْثُ لَمْ يَتَحَرَّكْ هُوَ مُتَوَالِيًا. هـ فَوَدُ: (إِلَّا إِنْ قَدَّرَ هَلِيهَما) أَيْ الْاسْتِيقَالُ فِي الْجَمِيعِ وَإِتِمَامُ الْأَرْكَانِ الْإِنِّ.

والألم يجب الإتمام مطلقاً ولا الاستقبال إلا في تحريم سهل وفي كلام غيره ما يؤيد ذلك والكلام في غير الواقعة إما مر فيها. (وقيل يشترط) الاستقبال (في السلام أيضاً) كالتحريم؛ لأنه طرفها الثاني ويؤيد بأنه محتاط للانقياد ما لا محتاط للخروج ومن ثم وجب اقتiran النية بالأول دون الثاني (وهو حرمانه عن) استقبال صوب مقصده عابداً عالماً مختاراً لا مطلقاً لجواز قطع النفل، والتنظير فيه ليس في محله، بل مع مضيئه في الصلاة لتأجيله بعبادة فائدة لإطلاقها بذلك الانجراف؛ لأن جهة مقصده صارت في حقه بمنزلة القبلة فعلم أنه لا يلزمه سلوك (طريقه) بل أن لا يعدل عن جهة المقصد كذا أطلقوه وقضيه أنه في منكرات الطريق بحيث يبقى المقصد خلف ظهره مثلاً يتحرف لاستقبال جهة المقصد أو القبلة لكنه مشق ثم رأيتهم أطلقوا أنه لا يضرو سلوك منقطعات الطريق، وظاهره: الإطلاق ومن ثم عدل غير واحد إلى التعبير بصوب الطريق لفهمه.....

• فؤد: (والألم يجب) دخل تحته ما إذا قدر على التوجه في جميع الصلاة دون إتمام شيء من الأركان، وما إذا قدر على إتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقاً، أو في جميع صلاته وهكذا صريح عبارة المنهج وشرحه سم. • فؤد: (مطلقاً) أي: لا لكل الأركان ولا بعضها. • فؤد: (لما مر إلخ) أي آتفاً سم. • فؤد: (كالتحريم) أي: قياساً على التحريم تفسير لقول المصنف أيضاً على حذف أي المفسرة. • فؤد: (استقبال) إلى قوله: (لا مطلقاً) في النهاية، والمغني. • فؤد: (استقبال صوب إلخ) لا حاجة إلى لفظ استقبال. • فؤد: (عابداً عالماً مختاراً) سيذكر مختاراً ذلك. • فؤد: (لا مطلقاً) معمول لانجرافه إلخ ولو زاد لكن لكان أولى. • فؤد: (والتنظير فيه ليس في محله) الأولى التثريب وتأخير عن الإضراب الآتي. • فؤد: (فعلم أنه إلخ) يعني عما ازنكبه تقدير المضاف أي جهة طريقه سم أي كما قدره النهاية، والمغني. • فؤد: (يتحرف إلخ) إن أراد جوازاً فهو ظاهر وإن خالف حيثيذ ظاهر المتن ويمكن أن يجاب عن المتن بأن الغالب أن جهة طريقه جهة مقصده سم. • فؤد: (لاستقبال إلخ) الأولى لجهة المقصد إلخ بحذف استقبال. • فؤد: (أطلقوا إلخ) عبارة النهاية ولو خرج الرأب في معاطف الطريق، أو عدل لرحمة، أو غبار، أو نحوهما لم يضر اه. • فؤد: (وظاهره الإطلاق) أي: الشامل لما يبقى المقصد معه خلف ظهره. • فؤد: (وغير واحد) أي: كشيخ الإسلام، والنهاية، والمغني.

• فؤد: (والألم يجب) دخل تحته ما إذا قدر على التوجه في جميع الصلاة دون إتمام شيء من الأركان وما إذا قدر على إتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقاً، أو في جميع صلاته وهكذا صريح عبارة المنهج وشرحه. • فؤد: (لما مر) أي: آتفاً سم. • فؤد: (فعلم أنه لا يلزمه سلوك إلخ) يعني عما ازنكبه تقدير المضاف أي جهة طريقه. • فؤد: (يتحرف) إن أراد جوازاً فهو ظاهر وإن خالف حيثيذ ظاهر المتن ويمكن أن يجاب عن المتن بأن الغالب أن جهة طريقه جهة مقصده. • فؤد: (وظاهره: الإطلاق) وعبارة المتن توافق هذا لظهور أنه أراد عن صوب طريقه فهو على حذف المضاف.

ذلك (إلا إلى القبلة) وإن كانت خلف ظهره على المنقول المعتد خلافا لما بحثه جمع؛ لأنها الأصل فاعتبر له الرجوع إليها وإن تضمن استقبال غير المقصد ولو قصد غير مقصده انحرف إليه فوراً؛ لأنه صار قبلته بمجرد قصده أمّا إذا انحرف ناسياً أو جاهلاً، أو لقلبة الدابة فلا بطلان إن عاد عن قرب كما لو انحرف المصلّي على الأرض ناسياً ولا بطلت فيحرم استمراره ولو أحرف قهراً بطلت مطلقاً لئذرت (ويومي) إن شاء (بركوعه وسجوده) حال كونه (أخفّ) من ركوعه وجوباً إن أمكنه ليمتدّ عنه ولا يلزمه وضع الجبهة على نحو السرج ولا بذل وسعه في الانحناء للمشقة (والأظهر أن الماضي يتم ركوعه وسجوده) لسهولة ذلك عليه وبحث الأذرعى أنه يومي.

فود: (ذلك) أي: الإطلاق. فود: (وإن كانت) إلى المني في النهاية إلا قوله كما لو انحرف إلى ولو أحرف، وكذا في المني إلا قوله ولو قصد إلى إمّا إذا. فود: (خلافاً لما بحثه جمع) عبارة النهاية خلافاً للأذرعى أي في الخلف اه وعبارة المني خلافاً لما وقع في الديرى من أنه يضرب إذا كانت خلفه اه. فود: (استقبال غير المقصد) الأولى استنباط المقصد. فود: (ولو قصد غير مقصده) أي: ولو تغيّرت نيته عن مقصده الذي صلى إليه وعزم أن يسافر إلى غيره، أو الرجوع إلى وطنه (انحرف إليه إلخ) أي: وينبغي في صلاته كما صرحوا به نهاية. فود: (أو لقلبة الدابة) ولو انحرفت بنفسها بغير جراح وهو غافل عنها ذاكراً للصلاة ففي الوسيط إن قصر الزمان لم تبطل وإلا فوجهان وأوجههما كما قاله الشيخ البطلان نهاية ومغني. فود: (أو جاهلاً) عبارة النهاية، والمغني، أو لإضلاله الطريق اه. فود: (فلا بطلان إلخ) لكنه يسجد للسهو على المعتد؛ لأن عند ذلك تبطل نهاية ومغني وشرح بافضل قال الكردي: واعتد السهولة أنه لا يسجد فهو على ما فيها مستثنى من قاعدة ما أبطل عنده يسجد لسهوه اه. فود: (والأ) أي وإن طال زمن الانحراف نهاية. فود: (مطلقاً) أي: وإن عاد عن قرب مغني. فود: (لئذرت) يؤخذ منه البطلان إذا أكره على الانحراف فانحرف سم أي كما صرح به النهاية. فود: (من ركوعه) إلى قوله ويؤخذ في النهاية، وكذا في المغني إلا قوله وبحث إلى المني. فود: (سني) أي وجوباً نهاية ومغني. فود: (لسهولة ذلك إلخ) فضبطه أنه لو تعلّز عليه إتمامها، أو عدم الاستقبال فيهما يخوفه على نفسه، أو ماله مثلاً لم يتنقل سم على المنهج أقول: ولو قيل يتنقل، والحالة ما ذكر لم يكن بعيداً، فإن المشقة المجورة لترك الاستقبال في السفر في حق الزايب موجودة هنا. فليراجع وقد تشهد له مسألة الوخل الآتي ع ش ويأتي عن سم ما يوافقه. فود: (وبحث الأذرعى أنه يومي إلخ) أي: بالسجود وهو الأوجه نهاية أي لما في الإتمام من مشقة تلويث ثيابه وبذنه

فود: (لئذرت) يؤخذ منه البطلان إذا أكره على الانحراف فانحرف. فود: (وبحث الأذرعى أنه يومي إلخ) في شرح م ر هو الأوجه اه أي لما في الإتمام من مشقة تلويث ثيابه وبذنه وقياس ذلك الخوف لو أتم.

في نحو التلج، والوحد (ويستقبل فيهما وفي إحرامه) وجلسه بين السجدةين وجوبا لما ذكر (ولا يمشي إلا في قياحه) ومنه الاعتدال لسهولة مشي القائم فسقط عنه التوجه فيه ليمشي فيه بقدر ذكره ولا يجوز بين السجدةين لقصره مع إحداث قيام فيه وهو مُتَعَيِّفٌ ويُؤْخَذُ منه أنه لو كان يزحف، أو يحبو جاز له فيه (وتشهده) ولو الأول وسلامه لطوله. (ولو صلى) شخص قايما على التلج (فرضا) ولو نذرا، وكذا صلاة جنازة على المتمدن ويفرق بين هذا والحاقها بالنفل في التيمم بأن المعنى السابق المجوز للتفل على الدائبة من كثرت مع تكرار الاحتياج للسفر غير موجود فيها فتقيت على أصلها من عدم إلحاقها بالنفل وهذا أولى من الفرق بأن الجلوس يحبو صورته؛ لأنه مُتَقَضٍّ بامتناع فعلها على السائرة على المتمدن مع بقاء القيام (على دابة واستقبل) القبلة (وأتى ركوعه وسجوده) وسائر أركانه لكونه بنحو مخففة (وهي واقفة جاز) وإن

وقياس ذلك الخوف لو أتى سم ويأتي في الشارح قبيل قول المتن ومن صلى إلخ خلافه على ما حمله عليه سم. هـ فود: (في نحو التلج إلخ) أي: كالماء منها نهاية أي وشدة حر الطريق قال ع ش ظاهره أنه يكفيه مجزؤ الإحرام من غير مبالغة فيه ويحتمل أن يقال يُبَالِغُ في ذلك بحيث يقرب من نحو الوحد كمن حبس بموضع نجس، والأقرب الأول؛ لأن نفل السفر خفف فيه اهـ. هـ فود: (ومنه الاعتدال) بقي القيام حال الإحرام هل يجوز المشي فيه لجهة القبلة ولا يتعد الجواز سم وقد يدعى أن قول المصنف في قياحه شاملا له أيضا. هـ فود: (ويؤخذ منه إلخ) اعتمدته الشوري وفي الكردني ما نصه وفي حاشية الإيضاح وشرجه لم ر وهو قريب في العاجز عن القيام دون غيره وجرى عليه عبد الزوف في شرح مختصر الإيضاح اهـ ويأتي عن ع ش خلافه (لو كان يزحف إلخ) قياسه أنه لو ركع ومشى في ركوعه لم ينتفع حيث أتته للقبلة ع ش. هـ فود: (جاز له فيه) أي: ولا يشترط أن يكون حاله في السفر الحبو، والزحف، بل لو أراد ذلك في خصوص الجلوس جاز ع ش وتقدم عن الكردني عن جمع خلافه. هـ فود: (قادر) يأتي مختززه سم. هـ فود: (ولو نذرا) إلى قوله؛ لأنه في النهاية، والمغني إلا قوله هذا أولى من الفرق. هـ فود: (بين هذا) أي عدم إلحاق صلاة الجنازة بالنفل هنا. هـ فود: (مع بقاء القيام) الأولى لكونه هو محل النزاع تقدمه على قوله على المتمدن.

هـ فود: (سبي) (على دابة إلخ) وكذا يجوز لو كان على سرير يخمله رجال وإن مشوا، أو في أزوجة متلفعة بجبال أو في الزورق الجاري، ولا يجوز لمن يصلي فرضا في سفينة ترك القيام إلا من غير كدوران رأس ونحوه فإن حوّلها ريح فتحوّل صدؤه عن القبلة وجب رده إليها وبني أن عاد قورا والآن بطلت صلاته مغني ونهاية قال ع ش قوله م كدوران رأس إلخ أي ومع ذلك لا تجب الإعادة لمعجزه عن القيام وقوله فتحوّل إلخ أي بقيتا فالشك لا يؤثر اهـ. هـ فود: (وسائر أركانه) إلى قوله: (قال شارح) في

هـ فود: (ومنه الاعتدال) بقي القيام حال الإحرام هل يجوز المشي فيه لجهة القبلة ولا يتعد الجواز.

هـ فود: (قادر) يأتي مختززه.

لم تكن معقولة كما لو صلى على سرير، أو غير مستقبل، أو لم يتم كل الأركان (أو سائرة) وإن لم تمش إلا ثلاث خطوات فقط متواليه (فلا) يجوز إلا لغير كما مر ليسبة سيرها إليه بدليل صحة الطواف عليها فلم يكن مستقيراً في نفسه وفازت السفينة بأنها تشبه البيت للإقامة فيها شهراً وذهراً والسرير الذي يحمله رجال بأن سيره منشوب إليهم وسير الدابة منشوب إليه وبأنها لا تراعي جهة واحدة ولا تثبت عليها بخلافهم قاله المثلّي قال حتى لو كان لها من يلزم لجامها بحيث لا تختلف الجهة جاز ذلك وعليه يدل كلام جمع متقدمين وهو صريح في صحة الفرض في نحو محفة سائرة؛ لأن من بيده زمام الدابة تراعي القبلة قال الشارح وهي مسألة غريزة نفيسة يحتاج إليها أي لو خلت عن نزاع ومخالفة لإطلاقهم.....

المعني إلا قوله: (وإن لم تمش) إلى المثني، وقوله: (إلا لغير كما مر) وقوله: (السفينة) إلى (السرير) وإلى قوله: (أي لو خلت) في النهاية إلا الأخيرين وقوله قال شارح. □ فود: (وسائر الأركان) شامل للقيام. □ فود: (أو غير مستقبل إلخ) مقتضى سياقه عطفه على واقفة، وفيه ما لا يخفى إلا أن يقطع النظر عن تقييده بقول المثني واستقبل إلخ ويمكن جعله خبر مخدوف، والجمله عطف على استقبل إلخ. □ فود: (أو سائرة فلا) أي وإن تمكن من إتمام الأركان عليها نهاية. □ فود: (إلا ثلاث خطوات إلخ) ومثلها الوثبة الفاجئة وهو مختل نهاية قال ع ش قوله ومثلها إلخ مغممده. □ فود: (كما مر) وهو شدة الخوف كزدي. □ فود: (بأنها تشبه البيت إلخ) قضيته الجواز وإن كان سيرها منشوباً إليه ويختل تقييده بما إذا لم ينسب إليه سم. □ فود: (والسرير الذي يحمله رجال إلخ) أي: وإن كانوا مملوكين للمحمول، أو مأمورين له وإن كانوا أعجميين يعتدون وجوب طاعته قائل سم على المنهج أي فلا يقال ملكه لهم واعتقادهم وجوب طاعته صير سيرهم منشوباً إليه؛ لإنا نقول العلة في الصحة لزومهم جهة واحدة وعقلهم يقتضي ذلك ع ش. □ فود: (من يلزم لجامها إلخ) يتبني الإكفاء فيه بكونه مميزاً كما نقل عن شيخنا الشهاب الزملي سم اه عبارة الكردي عن عبد الرؤف في شرح مختصر الإيضاح، وظاهره: اشتراط كونه مميزاً ولا يكفي كونها مقطوعة في مثلها ولو لزِم لجام أول القطار شخص وهو ظاهر؛ لأن الجهة تختل كما هو مشاهد اه ويقيد أيضاً قول المعني من يلزم لجامها ويسيرها بحيث لا تختلف الجهة إلخ ويؤخذ منه أنه لو كان الحامل للسرير غير مميز لم يصح اه. □ فود: (وعليه يدل إلخ) عبارة النهاية وسبقه إلى هذا الأخير القاضي أبو الطيب واعتمده الأذرع اه. □ فود: (قال شارح إلخ) وهو البذر بن شهبة نهاية.

□ فود: (بدليل إلخ) فيه نظر؛ لأن قضيته امتناع الطواف حيث لا ينسب السير إليه وفيه نظر؛ لأن الظاهر أنه لو طاف في سفينة صغ، ثم رأت ابن الرفعة اعترض بذلك. □ فود: (بأنها تشبه البيت إلخ) قضيته الجواز وإن كان سيرها منشوباً إليه ويختل تقييده بما إذا لم ينسب إليه. □ فود: (من يلزم لجامها) يتبني الإكفاء فيه بكونه مميزاً كما نقل عن شيخنا الشهاب الزملي.

أما العاجز عن التزول عنها كأن خشي منه مشقة لا تحتمل عادة، أو فوت الرفقة وإن لم يحصل له إلا مجرؤد الوحشة على ما اقتضاه إطلاقهم فيصلي عليها على حسب حاله قال القاضي ولا إعادة عليه وعليه فيفروق بين هذا بعد تعيين فرضه فيما لو استقبل وأنتم الأركان عليها وما مر أنفاً بأن ترك القبلة أخطر كما مر وأطلقا الإعادة ويحمل على ما إذا لم يستقبل، أو لم يتم الأركان وكان شيخنا أشار لذلك بفرضه أنه صلى لمقصده ولو خاف الماشي ذلك لو أنتم ركوعه وسجوده أو ما بهما وأعاد.

• فود: (أما العاجز إلخ) عبارة النهاية أي وشرح بأفضل نعم إن خاف من التزول عنها على نفسه، أو ماله وإن قل، أو فوت رفقة إذا استوحش وإن لم يتضرر، أو خاف وقوع معايله لميل الحمل، أو تضرر الذابة، أو احتاج في نزوله إذا ركب إلى معين وليس معه أجبر لذلك ولم يتوسم من نحو صديق إعانتة فله في جميع ذلك أن يصلي الفرض عليها وهي سائرة إلى جهة مقصده ويومي ويعد انتهت أي، أو شق الركوب بالمعين مشقة لا تحتمل كما هو ظاهر سم قال الرشيدي قوله م ر ويومي لا حاجة إليه، بل هو مضير؛ لأن الإعادة لازمة حيث إن أنتم الأركان أه أي وأنتم الاستقبال كما يأتي عن سم.

• فود: (كان خشي إلخ) فيه ما قدمه في التثنية من الاعتراض. • فود: (فيصلي إلخ) أي وهي سائرة نهاية. • فود: (على حسب حاله) أي: ويعد كما في شرح م ر أه سم أي وشرح بأفضل. • فود: (وعليه) أي على ما قاله القاضي من عدم الإعادة هنا، وكذا ضمير قوله الآتي بعد فرضه. • فود: (وما مر أنفاً) كأنه يريد به قوله السابق أما العاجز عن الاستقبال إلخ سم وكردني.

• فود: (ويحمل إلخ) أي: إطلاق التخييل الإعادة هنا. • فود: (وكان شيخنا أشار لذلك إلخ) عبارة الروض فرغ يشترط في الفريضة الاستقرار، والاستقبال وتام الأركان إلا لضرورة كخوف فوت رفقة ويعد انتهت، وظاهره: كما ترى وجوب الإعادة إذا لم يجتمع الأمور الثلاثة وإن اجتمع منها أمران كالاستقبال وتام الأركان ففي الحمل المذكور نظر سم ويعد أيضاً قول الشارح في شرح بأفضل أما الفرض ولو جنازة ومنذورة فلا يصلي على دابة سائرة مطلقاً؛ لأن الاستقرار فيه شرط احتياط له نعم إن خاف من التزول إلخ كان له أن يصلي الفرض عليها وهي سائرة إلى مقصده ويومي ويعد أه. • فود: (ولو خاف الماشي ذلك إلخ) كان هذا في التقل سم أقول: هذا مع كونه عدولاً عن الظاهر بلا

• فود: (وإن لم يحصل له إلا مجرؤد الوحشة) في شرح م ر، أو خاف وقوع معايله لميل الحمل، أو تضرر الذابة أو احتاج في نزوله إذا ركب إلى معين وليس معه أجبر لذلك ولم يتوسم من نحو صديق إعانتة أه أي، أو شق الركوب بالمعين مشقة لا تحتمل كما هو ظاهر. • فود: (على حسب حاله) أي: ويعد كما في شرح م ر وما مر أنفاً كأنه يريد به قوله السابق أما العاجز عن الاستقبال إلخ. • فود: (ويحمل إلخ) عبارة الروض فرغ يشترط في الفريضة الاستقرار، والاستقبال وتام الأركان إلا لضرورة كخوف فوت رفقة ويعد أه وظاهره كما ترى وجوب الإعادة إذا لم يجتمع الأمور الثلاثة وإن اجتمع منها أمران كالاستقبال وتام الأركان ففي الحمل المذكور نظر. • فود: (لو أنتم ركوعه) كان هذا في الفرض.

(وَمَنْ صَلَّى) فرضاً، أو نفلاً (في) داخل (الكعبة) من كعبته رباعته، والكعبة كُلُّ يَتَبِ مُرْبَعٍ كذا في القاموس وفي كلامهم أَنَّ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللهُ عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنَى الكعبةَ مُرْبَعَةً وَلَا يُنَافِيهِ اخْتِلَافٌ بَعْدَ مَا بَيْنَ أَرْكَانَيْهَا؛ لِأَنَّهُ قَلِيلٌ لَا يُنَافِي التَّرْبِيعَ وَهَذَا أَعْنِي أَنَّ سَبَبَ تَسْمِيَّتِهَا كَعْبَةً تَرْيُفُهَا أَوْضَحُ مِنْ جَعْلِ سَبَبِهَا ارْتِفَاعُهَا كَمَا سُمِّيَ كَعْبُ الرَّجُلِ بِذَلِكَ لِارْتِفَاعِهِ وَأَصَوَّبُ مِنْ جَعْلِهِ اسْتِدَارَتَهَا إِلَّا أَنَّ يُرِيدَ قَائِلُهُ بِالِاسْتِدَارَةِ التَّرْبِيعَ مَجَازًا أَوْ يَكُونُ أَخَذَ الْاسْتِدَارَةَ فِي الكَعْبِ سَبَبًا لِتَسْمِيَّتِهِ لِكُنْهَ مُخَالَفٍ لِكَلَامِ أَثِمَّةِ اللُّغَةِ (وَاسْتَقْبَلَ جِدَارَهَا، أَوْ بَائِهَا) حَالُ كَوْنِهِ (مُودِدًا) وَإِنْ لَمْ تَرْفَعْ عَنِّيْتهُ إِنْ سَامَتْ بَعْضُ الْبَابِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (أَوْ) حَالُ كَوْنِهِ (مَفْتُوحًا) لَكِنْ (مَعَ) ارْتِفَاعِ عَنِّيْتهِ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ بِذِرَاعِ الْآذَمِيِّ تَقْرِيبًا (أَوْ) صَلَّى (عَلَى سَطْحِهَا)، أَوْ فِي غَرَضِهَا لَوْ انْهَدَمَتْ، وَالْعِيَاذُ بِاللّهِ تَعَالَى (مُسْتَقْبَلًا مِنْ بَائِهَا)، أَوْ مَا الْحَقُّ بِهِ.....

مُقْتَضٍ يُخَالَفُ مَا قَدَّمَاهُ عَنْهُ فِي حَاشِيَةِ قَوْلِ الشَّارِحِ وَبَحَثِ الْأَذْرَعِيِّ الْخُ، بَلْ حَمَلَهُ عَلَى الْفَرْضِ هُوَ صَرِيحُ الْمَقَامِ وَقِيَاسُ مَسْأَلَةِ الْعَاجِزِ عَنِ التَّزْوِيلِ الْمَازَةِ آتِيًا وَمَوَافِقٌ لِمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ وَلِقَوْلِ الْمُغْنِيِّ وَيُصَلِّي الْمَضْلُوبُ، أَوْ الْغَرِيقُ وَنَحْوَهُ حَيْثُ تَوَجَّهَ لِلضَّرُورَةِ وَيُعِيدُهَا.

• قَوْلُهُ: (فَرْضًا، أَوْ نَفْلًا) كَذَا فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِيِّ (مِنْ كَعْبَتِهِ) أَيُّ: بِالتَّشْدِيدِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ، أَوْ بِالتَّخْفِيفِ كَمَا فِي عَشْرٍ عَنِ الْمُضْبَحِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيُّ: فِي كَلَامِهِمْ. • قَوْلُهُ: (لَا يُنَافِي التَّرْبِيعَ) قَدْ يُقَالُ: بَلْ يُنَافِيهِ إِذْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَسَاوِي الْأَضْلَاعِ الْأَرْبَعَةِ وَجِبَابُ أَنَّ الْمُرَادَ التَّرْبِيعَ الْجِسْمِيَّ إِذْ بِهِ يَكْتَفِي أَهْلُ اللُّغَةِ فِي الْإِطْلَاقِ لَا الْحَقِيقِيِّ بَصْرِيٍّ. • قَوْلُهُ: (مِنْ جَعْلِ سَبَبِهَا ارْتِفَاعُهَا) جَرَى عَلَيْهِ النَّهْيَةُ، وَالْمُغْنِيُّ. • قَوْلُهُ: (كَمَا سُمِّيَ الْخُ) مِنْ تَيَمُّنِ الْجَعْلِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيُّ بَلْفِظِ الْكَعْبِ.

• قَوْلُهُ: (مِنْ جَعْلِهِ) أَيُّ سَبَبِ التَّسْمِيَةِ. • قَوْلُهُ: (قَائِلُهُ) أَيُّ جَاعِلُهُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ يَكُونُ أَخَذَ الْاسْتِدَارَةَ الْخُ) كَيْفَ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى هَذَا سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ: أَوْ يَكُونُ الْخُ يَحْتَاجُ إِلَى تَأَمُّلٍ إِذْ لَا يَظْهَرُ وَجْهَ صِحَّتِهِ فَضْلًا عَنْ مُخَالَفَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ الْقَوْلِ يُقَالُ يَغْنِي الشَّارِحُ كَمَا أَنَّ سَبَبَ تَسْمِيَةِ كَعْبِ الرَّجُلِ بِذَلِكَ أَخَذَ الْاسْتِدَارَةَ فِي مَفْهُومِ الْكَعْبِ كَذَلِكَ سَبَبُ تَسْمِيَةِ الْكَعْبَةِ الْمُشْرُوفَةِ بِذَلِكَ أَخَذَ الْاسْتِدَارَةَ فِي مَفْهُومِهِ.

• قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ مُخَالَفٌ الْخُ) أَيُّ: اغْتِيَاؤُ الْاسْتِدَارَةَ فِي مَفْهُومِ الْكَعْبِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تَرْفَعْ) إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّهُ مُتَوَجَّهٌ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا أَنَّهُ أَبْدَلَ ثَابِتَةً بِمَبْنِيَّةٍ. • قَوْلُهُ: (إِنْ سَامَتْ الْخُ) احْتِرَازٌ عَمَّا إِذَا طَوَّلَ رَجُلُ الْبَابِ، أَوْ رَكَّبَ الْبَابَ مِنْ جَانِبِ الْعُلُوِّ إِلَى مَحَلٍّ لَا يُسَامَتْ الْمُتَوَجَّهُ إِلَى الْمُنْقِذِ شَيْئًا مِنَ الْبَابِ لِعَدَمِ امْتِدَادِهِ إِلَى الْأَسْفَلِ وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ، وَالنَّهْيَةِ مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي هَذَا التَّصْوِيرِ الثَّانِي وَبِذَلِكَ يَتَدَفَّعُ قَوْلُ الْبَصْرِيِّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ إِنْ سَامَتْ كَذَا فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَالظَّاهِرُ وَإِنْ الْخُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النَّهْيَةِ وَإِنْ الْخُ أَهْلُ قَوْلِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النَّهْيَةِ الْخُ لَعَلَّهُ فِي نُسْخَةٍ مُصْلَحَةٍ وَالْأَمَّا أَطْلَعْنَا عَلَيْهِ مِنْ نُسْخَةِ النَّهْيَةِ فَمِثْلُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ بَلَا وَو. • قَوْلُهُ: (بِذِرَاعِ الْآذَمِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ فَلَا يُنَافِيهِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا أَنَّهُ كَالنَّهْيَةِ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ عُبْرَ بِمَبْنِيَّةٍ بَدَلًا ثَابِتَةً. • قَوْلُهُ: (أَوْ مَا الْحَقُّ بِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَالنَّهْيَةِ، أَوْ اسْتَقْبَلَ شَاخِصًا

• قَوْلُهُ: (أَوْ يَكُونُ أَخَذَ الْاسْتِدَارَةَ الْخُ) كَيْفَ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى هَذَا قَتَائِلُهُ.

كعصاً مُسَمَّرة، أو نابتة وشجرة نابتة وتراب منها مُجْتَمِع (ما سَبَقَ جاز) لِتَوَجُّهه إلى جزء من البيت وإن بَعْدَ عنه، أكثر من ثلاثة أذرع، أو خَرَجَ بعضُ بَدَنِهِ عن هَوَاءِ الشَّائِصِ؛ لَأَنَّهُ مُتَوَجِّهٌ

كَذَلِكَ أَي قَدَرُ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ مُتَّصِلًا بِالْكَعْبَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدَرُ قَامَتِهِ طَوْلًا وَعَرْضًا كَشَجَرَةٍ نَابِتَةٍ وَعَصَا الْخِ
وَزَادَ الْأَوَّلَ وَلَوْ أُرِيزِلَ هَذَا الشَّائِصُ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ لَمْ يَصُرْ؛ لِأَنَّهُ يُقْتَضَرُّ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُقْتَضَرُّ فِي
الْإِتِّدَاءِ اهـ قَالَ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ قَوْلُهُ وَلَوْ أُرِيزِلَ الْخِ يُؤْذِنُ بِأَنَّهُ مَقْبُولُ الْمَذْهَبِ وَفِي سَمِّ عَلَى الْمَنْهَجِ لَوْ
أُرِيزِلَ الشَّائِصُ فِي الصَّلَاةِ هَلْ يُقْتَضَرُّ الْوَجْهَ لَا وَفَاقًا لَمْ يَلَيْسَ كَزَوَالِ الرِّابِطَةِ فِي الْإِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ أَمْرَ
الْإِسْتِغْبَالِ فَوْقَ الرِّابِطَةِ اهـ وَأُفْرِعَ شَ كَلَامُ سَمِّ الْمَذْكُورَةِ وَنَقَلَ الْجَبْرِمِيُّ عَنِ الزِّيَادِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَعَنِ
الشَّهَابِ الزَّنَلِيِّ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ الْمُغْنِيِّ، ثُمَّ قَالَ وَانْظُرْ لَوْ أَنَّهُدَّمَ بَعْضُهَا وَوَقَّفَ خَارِجَهَا مُسْتَقْبِلًا هَوَاءَ
الْمُنْهَدِمِ دُونَ شَيْءٍ مِنَ الْبَاقِي هَلْ يَكْفِي؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ مُسْتَقْبِلًا أَوْ لَا لِقُدْرَتِهِ عَلَى اسْتِغْبَالِ الْبَاقِي وَظَاهِرُ
كَلَامِهِمُ الْأَوَّلُ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ أَزْنَقَعَ عَلَى جَبَلِ أَبِي قُبَيْسٍ وَاسْتَقْبَلَ هَوَاءَهَا مَعَ إِمْكَانِ الْإِنْخِفَاضِ بِحَيْثُ
يَسْتَقْبِلُ نَفْسَهَا سَمِّ وَعِشَ وَأُطْفِئِ اهـ. قُودُ: (كَعْصَا الْخِ) أَي بِخِلَافِ مَا إِذَا صَلَّى إِلَى مَتَاعٍ مُوَضَّوعٍ،
أَوْ زَرْعٍ نَابِتٍ، أَوْ خَشَبَةٍ مَفْرُوزَةٍ فِيهَا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَوْ اسْتَقْبَلَ الشَّائِصُ الْمَذْكُورَ
أَيِ الْمُتَّصِلَ بِالْكَعْبَةِ وَهُوَ قَدَرُ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ فِي حَالِهِ قِيَامِهِ دُونَ بَقِيَّةِ صَلَاتِهِ كَانَ اسْتَقْبَلُ خَشَبَةً عَرْضُهَا ثَلَاثَا
ذِرَاعٍ مُقْتَرَضَةً فِي بَابِ الْكَعْبَةِ تُحَاذِي صُدْرَهُ فِي حَالِ قِيَامِهِ دُونَ بَقِيَّةِ صَلَاتِهِ أَتَاهَا تَصَبُّحٌ وَفِي ذَلِكَ وَقْفَةٌ،
بَلِ الَّذِي يَتَّبِعِي أَتَاهَا لَا تَصِحُّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِلَّا عَلَى الْجِنَازَةِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبِلٌ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ بِخِلَافِ
غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ سُجُودِهِ غَيْرُ مُسْتَقْبِلٍ لَشَيْءٍ مِنْهَا مُغْنِي وَنَهَابَةٌ وَفِي الْكَرْدِيِّ عَنِ السُّوَبَرِيِّ عَنِ م ر،
وَالْأَوْجَهِ صِحَّةُ تَحْرِيهِ بِغَيْرِ الْجِنَازَةِ إِلَى وُجُودِ الْمُتَّصِلِ اهـ. قُودُ: (مُسَمَّرَةٌ) قَالَ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ: وَلَوْ
سَمَّرَهَا لِيَصْلِيَ إِلَيْهَا، ثُمَّ يَأْخُذُهَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ اهـ وَارْتَضَى م ر هَذَا الْخِلَافَ
فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِّ عَلَى الْمَنْهَجِ اهـ ع ش. قُودُ: (أَوْ نَابِتَةٌ) فِي النِّهَائَةِ، وَالْمُغْنِي أَي وَشَرَحِي الْمَنْهَجِ،
وَالرُّوْضِ بِذَلِكَ، أَوْ مَبْنِيَّةٌ فَلَمَّا لَمَّا الْمُرَادُ بِالنَّابِتَةِ الْمَبْنِيَّةِ، أَوْ صَوَابُ تِلْكَ الْمَبْنِيَّةِ فَهِيَ مُسَاوِيَةٌ لَهَا بِصُرِّي
أَقُولُ: وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَيُجَابُ الْخِ كَالصَّرِيحِ فِي الْأَوَّلِ. قُودُ: (وَتُرَابٍ مِنْهَا الْخِ) أَي لَا الَّذِي
تُلْقِيهِ الرِّيحُ شَرَحٌ بِأَفْضَلِ وَزِيَادِيٍّ عِبَارَةٌ شَ يَتَّبِعِي أَنْ يَمْلَأَ أَيِ التُّرَابِ الْمُجْتَمِعِ مِنْهَا أَخْجَارُهَا الْمَقْلُوعَةُ
سَمِّ عَلَى الْمَنْهَجِ وَلَوْ شَكَّ فِي التُّرَابِ هَلْ هُوَ مِنْهَا أَمْ لَا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ.

قُودُ (سُيِّ): (مَا سَبَقَ) وَهُوَ قَدَرُ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ وَإِنْ جَمَعَ ثَرَابَهَا أَمَامَهُ، أَوْ نَزَلَ فِي مُنْخَفَضٍ مِنْهَا كَحُفْرَةٍ
كَفَى نِهَابَةً. قُودُ (سُيِّ): (جَازٌ) أَيِ: مَا صَلَّاهُ مُغْنِي. قُودُ: (أَوْ خَرَجَ الْخِ) أَيِ: فَلَا يُشْتَرَطُ غِلْظُ
الشَّائِصِ بِحَيْثُ يُسَامِتُ جَمِيعَ بَدَنِهِ سَمِّ. قُودُ: (بَعْضُ بَدَنِهِ) أَيِ: طَوْلًا، أَوْ عَرْضًا.

قُودُ: (أَوْ نَابِتَةٌ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوْضِ، أَوْ مَبْنِيَّةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهَا فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ لَا
خَشِيشَ وَعَصَا مَفْرُوزَةٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مِنْ أَجْزَائِهَا وَيُخَالِفُ الْعَصَا الْأَوْتَادُ الْمَفْرُوزَةُ فِي
الذَّارِ حَيْثُ تُعَدُّ مِنْهَا بِدَلِيلِ دُخُولِهَا فِي بَيْتِهَا بِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِغَرَزِهَا لِلْمُضَلَّحَةِ قَعْدَتُ مِنَ الذَّارِ لِذَلِكَ اهـ،
وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الشَّجَرَةِ الْجَاذِقَةِ فَقَدْ يُفَرَّقُ بَآنٍ مِنْ شَأْنِهَا فِي الذَّارِ لَا الْمَسْجِدِ الْإِزَالَةَ. قُودُ: (أَوْ خَرَجَ) فَلَا
يُشْتَرَطُ غِلْظُ الشَّائِصِ بِحَيْثُ يُسَامِتُ جَمِيعَ بَدَنِهِ.

ببعضه جزءاً وباقيه هوائها لكن تبعاً فلا يُنافيه ما يأتي وقضية كلامهم أن الشجرة الجافة هنا كالرطبة وحينئذ فيشكّل بما يأتي في الأصول، والثمار أنها لا تكون مثلها إلا إن عرّش عليها مثلاً ومُجاب بأن الثبوت يختلف عرفاً الثراء به هنا وتُم ألا ترى أنه ثم في الوتد بمجرّد الغرور هنا بزيادة الثبوت فإن قلت هذا مُقوّل للإشكال قلت لا؛ لأن الملحظ هنا ثبوت مُصَيّره كالجزء في الشرف، واليابسة فيها ذلك بزيادة؛ لأنها ليست أجنبية بخلاف الوتد المغرور وتُم ثبوت مُصَيّره كالجزء المُنتفع به بالقوة، أو بالفعل، والوتد كذلك بخلاف اليابسة التي ليس عليها نحو تعريش ونقل بعضهم اشتراط وقف نحو العصا الثابتة وقد يؤيّد ما قرّره من الفرق لكن ظاهر كلامهم خلافه ويؤجّه بأنه يُعدّ منها باعتبار الظاهر وإن استحقّ الإزالة من وجه آخر وصحّ أنّه ﷺ صلى فيها النفل ورواية لم يُصل فيها أي في مرة أخرى كما صحّ إذ المُثبّت

• فود: (جزءاً) أي: من الكعبة. • فود: (ما يأتي) أي: في قوله وإنما جاز استيقال هوائها إلخ كزدي.
 • فود: (أن الشجرة الجافة) أي التابتة بقرينة ما بعده. • فود: (كالرطبة) قد يقال إن كان ثبوتها مع جفافها كثبوت العصا المُسمّرة فكالرطبة أو المغرورة فلا لم يكن بعيداً ويُمكن أن يُقَى على إطلاقه ويُقرّر بأنه يُقتَر في الدوام ما لا يُقتَر في الابتداء فليتأمل بصري أقول وهذا الثاني هو قضية إطلاقهم جواز الاستيقال إلى شجرة ثابتة. • فود: (ألا ترى أنه ثم) أي الثبوت في البيع (بمجرّد الغرور وهنا بزيادة الثبوت) أي بالبناء وهذا صريح في عدم كفاية الوتد المغرور عند الشارح وفقاً للنهاية، والمُغني، والاسنى فقول البجيرمي وفي حجّ أنه يكفي استيقال الوتد المغرور اه خلاف الصواب إلا إذا أراد في غير التخمّة وشرح بأفضل فليراجع. • فود: (هذا) أي الجواب المذكور (مُقوّل للإشكال) أي؛ لأنه إذا لم يكف هنا ما يدخل هناك وهو الوتد المغرور فبالأولى لا يكفي هنا ما لا يدخل هناك وهي الشجرة الجافة. • فود: (بخلاف اليابسة إلخ) في نفي الانتفاع بالقوة عنها نظر مع إمكان التعليل ووضع نحو جذع عليها سم. • فود: (لكن ظاهر كلامهم خلافه) جزم به المُغني. • فود: (من وجه آخر) أي من حيث كونه ملكاً للغير. • فود: (وضع) إلى قوله لكنه في النهاية إلا قوله أو المُثبّت مُقدّم على الثاني.
 • فود: (ورواية لم يُصل إلخ) عبارة النهاية وروى أحمد في مُسنّده وابن جبان في صحيحه (أن النبي ﷺ دخل البيت في اليوم الأول ولم يُصل ودخل في الثاني وصلى) وفي هذا جواب عن نفي أسامة الصلاة، والأصحاب ومنهم المُصنّف في شرح المُهذّب قد أجابوا باحتمال الدخول مرتين وقد ثبت ذلك بالنقل لا بالاحتمال اه. • فود: (أي في مرة إلخ) خبر ورواية إلخ. • فود: (كما صحّ) قد يقال: لا حاجة مع ذلك لقوله إذ المُثبّت إلخ سم وفي نسخة صحيحة مُقابلة على أصل الشارح مراً، أو المُثبّت إلخ بالواو بدل الذال وموضوع قوّه صحّ وعليها فلا إشكال.

• فود: (بخلاف اليابسة إلخ) في نفي الانتفاع بالقوة عنها نظر مع إمكان التعليل بها ووضع نحو جذع عليها. • فود: (أي في مرة أخرى كما صحّ) قد يقال: لا حاجة مع ذلك لقوله إذ المُثبّت إلخ اه.

مُقَدَّم على النافي وإذا ثَبَتَ جوازُ النفل فيها جازَ له الفرضُ أيضًا إذ لا فارق بين الاستقبالِ فيهما في الحَضَرِ ومن ثَمَ لم يُراعُوا خلافَ المانعِ فيهما لِكَثْرَةِ ظَاهِرِهِ في النفلِ لِصَرِيحِ الْمُخَالَفَةِ فِيهِ دُونَ الْفَرْضِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ الْمَذْكُورَ قَابِلٌ لِلْمَنْعِ بِأَنَّ النُّفْلَ اغْتَفِرَ فِيهِ حَضَرًا أَيْضًا مَا لَمْ يُغْتَفَرْ فِي الْفَرْضِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْأَصْلَ اسْتِواءُ الْفَرْضِ، وَالنُّفْلِ فِي الشُّرُوطِ إِلَّا إِذَا وَرَدَ دَلِيلٌ بِالْفَرْقِ وَلَمْ يَرِدْ هُنَا وَأَيْضًا فِعْلَةُ الْمَنْعِ لَمْ تُضَيِّحْ وَمَا لَمْ تُضَيِّحِ الْعِلَّةُ فِيهِ لَا بُدَّ مِنْ نَهْضِ صَرِيحٍ فِيهِ إِذَا الْأُمُورُ التَّعَدُّدِيَّةُ لَا تُثَبِّتُ إِلَّا بِالْأُصُولِ الصَّرِيحَةِ فَكَانَ الْخِلَافُ فِيهِ ضَعِيفَ الْمَذْكُورِ جَدًّا وَمَا ضَعَفَ مَذْرُوعَهُ كَذَلِكَ لَا يُرَاعَى، بَلِ النَّفْلُ دَاخِلُهَا أَفْضَلُ مِنْهُ بِتَقْيَةِ الْمَسْجِدِ بِخِلَافِ الْبَيْتِ فَإِنَّهُ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْهُ حَتَّى مِنَ الْكُفَةِ كَمَا شَبَّهَ الْحَدِيثُ، بَلِ نُقِلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ حَتَّى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَكَذَلِكَ الْفَرْضُ أَفْضَلُ فِي الْكُفَةِ إِلَّا إِذَا رَجَا جَمَاعَةٌ خَارِجُهَا؛ لِأَنَّ الْفَضِيلَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَوْلَى مِنَ الْفَضِيلَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَحَلِّهَا أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَقْبَلْ مَا ذُكِرَ فَلَا يَصِيحُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى فِيهِ لَا إِلَهَ وَائِثًا جازَ اسْتِقْبَالُ هَوَائِهَا لِمَنْ هُوَ خَارِجُهَا هُدْمَتْ، أَوْ وُجِدَتْ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى عُرْفًا مُسْتَقْبِلًا لَهَا بِخِلَافِ مَنْ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ فِي هَوَائِهَا فَلَا يُسَمَّى عُرْفًا

قُود: (وَمِنْ ثَمَ) أَي: مِنْ أَجْلِ عَدَمِ الْفَارِقِ. قُود: (لَمْ يُرَاعُوا الْخ) يَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ وَعَلِمَ بِذَلِكَ عَدَمَ صِحَّةِ إِفْتَاءِ بَعْضِ الطَّلَبَةِ بِأَوْلَوِيَّةِ تَرْكِ الصَّلَاةِ فِي الْجَنْجَرِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ الْمَانِعِ كَالْإِمَامِ مَالِكٍ. قُود: (لَكِنَّهُ الْخ) أَي: عَدَمَ سَنَ رِعَايَةِ الْخِلَافِ. قُود: (لِصَرِيحِ الْمُخَالَفَةِ الْخ) أَي: لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ السَّابِقِ أَيْضًا. قُود: (بِأَنَّ النَّفْلَ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمَنْعِ. قُود: (أَيْضًا) أَي: كَفَعْلِهِ فِي الْبَيْتِ الْحَرَامِ. قُود: (فِعْلَةُ الْمَنْعِ) أَي: حِكْمَةُ الْمَنْعِ فِي الْفَرْضِ. قُود: (الْخِلَافُ فِيهِ) أَي: فِي الْفَرْضِ. قُود: (بَلِ النَّفْلُ) إِلَى قَوْلِهِ: فَانْدَفَعَ فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي. قُود: (بَلِ النَّفْلُ دَاخِلُهَا أَفْضَلُ الْخ) وَمِثْلُهُ التَّنْذُرُ، وَالْقَضَاءُ نِهَائَةً. قُود: (بِتَقْيَةِ الْمَسْجِدِ) أَي: الْحَرَامِ. قُود: (بِخِلَافِ الْبَيْتِ) أَي: بَيْتِ الْإِنْسَانِ رَشِيدِي وَكَزْدِي. قُود: (هَلَى أَنَّهُ فِيهِ) أَيِ النَّفْلِ فِي بَيْتِ الْإِنْسَانِ. قُود: (أَفْضَلُ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ الْخ) أَي: إِلَّا مَا اسْتَنْتَيْ. قُود: (وَكَذَا الْفَرْضُ الْخ) وَإِنَّمَا لَمْ يُرَاعَ خِلَافُ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي الْكُفَةِ لِعَدَمِ احْتِرَامِهِ لِمُخَالَفَتِهِ لِسُنَّةٍ صَحِيحَةٍ (فَأَنَّهُ صَلَّى فِيهَا) مُغْنِي وَنِهَائَةً. قُود: (إِلَّا إِذَا رَجَا الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَكَذَا صَلَاةُ مَنْ لَمْ يَرْجُ جَمَاعَةً خَارِجَ الْكُفَةِ بَأَنَّ لَمْ يَرْجُهَا أَصْلًا، أَوْ يَرْجُهَا دَاخِلُهَا، أَوْ دَاخِلُهَا وَخَارِجُهَا فَإِنَّ رَجَاها خَارِجُهَا فَقَطَّ فَمَخَارِجُهَا أَفْضَلُ اهـ. قُود: (خَارِجُهَا) أَي: دُونَ دَاخِلِهَا سَم. قُود: (أَوْلَى مِنَ الْفَضِيلَةِ الْخ) أَي: كَالْجَمَاعَةِ بَيْتِهِ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفِرَادِ فِي الْمَسْجِدِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. قُود: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَقْبَلْ مَا ذُكِرَ) أَي: كَانَ كَانَ الشَّائِخُ أَقْلُ مِنْ ثُلَاثِي ذِرَاعٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي. قُود: (فَلَا يَصِيحُ) أَي: مَا صَلَّاهُ. قُود: (فِيهِ لَا إِلَهَ) أَي: الْبَيْتِ الْحَرَامِ. قُود: (لِمَنْ هُوَ خَارِجُهَا الْخ) أَي: وَلَوْ عَلَى نَحْوِ جَبَلِ أَبِي قُبَيْسٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي.

قُود: (خَارِجُهَا) أَي: دُونَ دَاخِلِهَا.

مُسْتَقْبِلًا لَهُ فَاَنْدَفَعَ مَا شَتَّعَ بِهِ بَعْضُ الْحَتَفِيَّةِ غَفْلَةً عَنْ رِعَايَةِ الْغُرْبِ الْمُنَاطِ بِه ضَابِطُ الْاِسْتِقْبَالِ اتِّفَاقًا. (وَمَنْ اَمَكَّنْهُ عِلْمُ الْقِبْلَةِ) بَأَنْ كَانَ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، أَوْ خَارِجِهِ وَلَا حَائِلَ أَوْ وَثَمَ حَائِلٌ أَحَدُهُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَوْ أَحَدُهُ غَيْرُهُ تَعَدِّيًا وَأَمَكَّنْهُ إِزَالَتُهُ فِيمَا يَظْهَرُ (حَوْزٌ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ) وَهُوَ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْغَيْرِ النَّاشِئِ عَنِ الْاجْتِهَادِ وَأَرَادَ بِهِ هُنَا الْأَخْذَ بِقَوْلِ الْغَيْرِ وَلَوْ عَنْ عِلْمٍ وَيُفْرَقُ بَيْنَ هَذَا وَاكْتِفَاءِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِم بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ ﷺ مَعَ إِمْكَانِ الْيَقِينِ بِالسَّمَاعِ مِنْهُ، وَالْأَخْذُ بِقَوْلِ الْغَيْرِ فِي الْمِيَاهِ وَنَحْوِهَا بِأَنَّ الْمَدَارَ فِي الْقِبْلَةِ لِيَكُونَهَا أَمْرًا جَسِيًّا عَلَى الْيَقِينِ بِخِلَافِ الْأَحْكَامِ وَنَحْوِهَا (وَالْاجْتِهَادُ).....

• قُودُ: (مُسْتَقْبِلًا لَهُ) أَيُ: لِلْيَقِينِ الْحَرَامِ.

• قُودُ (سُيُ): (وَمَنْ اَمَكَّنْهُ الْإِنْفُ) أَيُ: بِلَا مَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ سَمِ أَيُ غُرْفًا بِزَمَاوِي وَيَأْتِي عَنْ الْمُغْنِي مِثْلُهُ.

• قُودُ: (أَوْ خَارِجَهُ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي، أَوْ بِمَكَّةَ وَلَا حَائِلَ أَوْ عَلَى جَبَلِ أَبِي قُبَيْسٍ أَوْ عَلَى سَطْحٍ وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ مُعَايِنَتِهَا وَحَصَلَ لَهُ شَكٌّ فِيهَا لِتَنَحُّو ظُلْمَةٍ لَمْ يَجْزُ لَهُ الْعَمَلُ بِقَوْلِ غَيْرِهِ اهْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ مُرَادُهُ بِالظُّلْمَةِ: الظُّلْمَةُ الْمَانِعَةُ مِنَ الْمُعَايِنَةِ فِي الْحَالِ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنَ التَّوَسُّلِ إِلَى الْمُعَايِنَةِ بِغَيْرِ مَشَقَّةٍ اه. • قُودُ: (وَلَا حَائِلَ) أَيُ: بَأَنْ كَانَ يَمَحُلُ يُشَاهِدُ فِيهِ الْكُفَّةَ وَالْأَقْبَعُضَ أَمَاكِينَ مَكَّةَ إِذَا كَانَ فِيهِ لَا يُشَاهِدُ الْكُفَّةَ ع ش. • قُودُ: (أَوْ وَثَمَ حَائِلَ الْإِنْفُ) لَا يَظْهَرُ لِلْوَاوِ مَوْقِعٌ وَلَوْ قَالَ وَلَا ثَمَّ حَائِلَ، أَوْ أَحَدُهُ الْإِنْفُ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَسْبَحَ. • قُودُ: (أَحَدُهُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ) أَيُ: وَلَمْ يَطْرَأِ الْإِحْتِيَاجُ لَهُ ع ش.

• قُودُ: (أَوْ أَحَدُهُ غَيْرُهُ تَعَدِّيًا) أَيُ: وَلَمْ يَزَلْ تَعَدِّيهِ كَمَا يَأْتِي فِي كَلَامِهِ. • قُودُ: (وَهُوَ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ إِخْبَارُ الْإِنْفُ فِي النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. • قُودُ: (وَهُوَ الْأَخْذُ الْإِنْفُ) أَيُ فِي الْإِضْطِلَاحِ ع ش. • قُودُ: (الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْغَيْرِ الْإِنْفُ) مَحَلُّ مَنَعِ الْأَخْذِ إِذَا لَمْ يُفْعَلْ خَبَرُ الْغَيْرِ الْيَقِينِ كَخَبَرِ الْمَقْصُومِ أَوْ عَدِيدِ التَّوَاتُرِ كُرْدِي وَع ش أَيُ كَمَا يُفْعَلُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي، أَوْ إِخْبَارُ عَدِيدِ التَّوَاتُرِ. • قُودُ: (وَلَوْ عَنْ هَلْمٍ) أَيُ: ؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ سَمِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَع ش الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ وَلَوْ ؛ لِأَنَّ الْمُخْبِرَ عَنْ غَيْرِ عِلْمٍ هُوَ الْمُجْتَهِدُ وَسَتَانِي مَسْأَلَتُهُ فِي الْعَمَلِ اهْ وَفِيهِ تَأَمُّلٌ. • قُودُ: (بَيْنَ هَذَا) أَيُ: عَدَمُ أَخْذِ قَوْلِ الْغَيْرِ هُنَا وَلَوْ عَنْ عِلْمٍ. • قُودُ: (وَاكْتِفَاءُ لِلصَّحَابَةِ الْإِنْفُ) هَذَا إِنْ اكْتَفَى الصَّحَابَةُ بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ إِذَا كَانُوا بِحَضْرَتِهِ وَلَا فَقَدَ لَا يُخْتِاجُ لِلْفَرْقِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ أَقُولُ تَكَرَّرَ حُضُورُهُمْ مَعَهُ ﷺ بَعْدَ سَمَاعِهِمُ الْإِخْبَارَ عَنْهُ كَحُضُورِهِمْ عَنْهُ حِينَ سَمَاعِهِمُ الْإِخْبَارَ عَنْهُ فِي الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْفَرْقِ. • قُودُ: (فِي الْمِيَاهِ) أَيُ: مَعَ إِمْكَانِ الطَّهَارَةِ مِنْ مَاءٍ مُتَيَقِّنٍ الطَّهَارَةَ رَشِيدِي. • قُودُ: (أَمْرًا جَسِيًّا) أَيُ: مُشَاهَدًا نِهَائَةً. • قُودُ: (هَلَى الْيَقِينِ الْإِنْفُ) وَلَوْ بَنَى مِخْرَابَهُ عَلَى الْمُعَايِنَةِ صَلَّى إِلَيْهِ أَبَدًا مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجِ

• قُودُ: (وَمَنْ اَمَكَّنْهُ عِلْمُ الْقِبْلَةِ) أَيُ: بِلَا مَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ. • قُودُ: (وَلَوْ عَنْ هَلْمٍ) أَيُ: لِأَنَّ الْيَقِينَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ. • قُودُ: (وَاكْتِفَاءُ لِلصَّحَابَةِ الْإِنْفُ) هَذَا إِنْ اكْتَفَى الصَّحَابَةُ بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ إِذَا كَانُوا بِحَضْرَتِهِ وَلَا فَقَدَ لَا يُخْتِاجُ لِلْفَرْقِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قُودُ: (بِأَنَّ الْمَدَارَ الْإِنْفُ) قَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ الْقِبْلَةَ فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ إِذَا عَلِمَتْ لَمْ يَتَوَقَّعْ احْتِيَاجُ إِلَى الْبَحْثِ عَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا مَشَقَّةَ فِي الْإِلْزَامِ بِالْيَقِينِ بِخِلَافِ مَا ذُكِرَ.

كُمُجْتَهِدٍ وَجَدَ النَّصَّ فَقَلِمَ أَنَّ مَنْ بِالْمَسْجِدِ هُوَ أَعْمَى أَوْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يَتَمَيَّذُ إِلَّا الْمَسُّ الَّذِي يَحْصُلُ لَهُ بِهِ الْيَقِينُ أَوْ إِخْبَارُ عَدَدِ التَّوَاتُرِ وَكَذَا قَرِينَةٌ قَطْعِيَّةٌ بَأَنَّ كَانَ قَدْ رَأَى مُحَلًّا فِيهِ مَنْ جَعَلَ ظَهْرَهُ لَهُ مَثَلًا يَكُونُ مُسْتَقْبَلًا، أَوْ اخْتَبَرَهُ بِذَلِكَ عَدَدُ التَّوَاتُرِ (وَالَا) يُمَكِّنُهُ عِلْمٌ غَيْبِيهَا، أَوْ أَمَكَّنَهُ وَثْمٌ حَائِلٌ وَلَوْ حَادِثًا بِفِعْلِهِ لِحَاجَةٍ لَكِنْ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَقْدَى بِإِحْدَائِهِ، أَوْ زَالَ تَقْدَهُ فِيمَا يَظْهَرُ

إِلَى الْمُعَايَنَةِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ صَلَّى بِالْمُعَايَنَةِ لَمْ يَخْتَجِ إِلَى الْمُعَايَنَةِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ مَا لَمْ يُفَارِقْ مُحَلَّهُ وَتَطَوَّقَ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ وَفِي مَعْنَى الْمُعَايَنَةِ مَنْ نَشَأَ بِمَكَّةَ وَتَيَقَّنَ إِصَابَةَ الْقِبْلَةِ وَإِنْ لَمْ يُعَايِنَهَا حَالُ صَلَاتِهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى . هـ فَوَدَ: (كُمُجْتَهِدٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ إِخْبَارِ الْخ) زَادَ الْمُعْنَى عَقِبَهُ نَعَمْ إِنْ حَصَلَ بِذَلِكَ مَشَقَّةٌ جَازَ الْأَخْذُ بِقَوْلِ ثِقَةٍ يُخْبِرُ عَنْ عِلْمٍ كَمَا يُؤْخَذُ بِمَا يَأْتِي فِي وَجوبِ السُّؤَالِ اهـ . هـ فَوَدَ: (كُمُجْتَهِدٍ الْخ) أَيِ: قِيَاسًا عَلَيْهِ وَهَذَا الْقِيَاسُ لَا يَظْهَرُ بِالنَّشِئَةِ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ عِبَارَةً شَرَحَ الْمُنْهَجَ لِسَهُولَةِ عِلْمِهَا فِي ذَلِكَ وَكَالِحَاكُمِ إِذَا وَجَدَ النَّصَّ اهـ . هـ فَوَدَ: (لَا يَتَمَيَّذُ الْخ) وَيُؤْخَذُ مِنْ جَوَازِ الْأَخْذِ بِقَوْلِ الْمُخْبِرِ عَنْ عِلْمٍ عِنْدَ وُجُودِ الْحَائِلِ الْآتِي أَيِ لِلْمَشَقَّةِ حَيْثُ يَزِيدُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَرُفًا أَنَّ الْأَعْمَى إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، أَوْ مَسْجِدًا مِخْرَابَهُ مُتَمَتِّدٌ وَشَقَّ عَلَيْهِ لَمَسُّ الْكَعْبَةِ فِي الْأَوَّلِ، أَوْ الْمِخْرَابِ فِي الثَّانِي لَا نِيْلَاءَ الْمُحَلِّ بِالنَّاسِ، أَوْ امْتِدَادِ الصُّفُوفِ لِلصَّلَاةِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ سَقَطَ عَنْهُ وَجوبُ اللَّمَسِ وَجَازَ لَهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْمُخْبِرِ عَنْ عِلْمٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَفِي ذَلِكَ مَزِيدٌ فِي شَرْحِنَا لِأَيِّ شُجَاعٍ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْلِ رَشِيدِي زَادَ عَشْرُ وَقَوْلُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ أَيِ كَالسَّوَارِي وَقَوْلُهُ جَازَ لَهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْمُخْبِرِ الْخ أَيِ إِنْ وَجَدَهُ وَالْأَقْلَهُ الْإِجْتِهَادُ عَشْرُ . هـ فَوَدَ: (إِلَّا اللَّمَسُ الَّذِي الْخ) فَلَوْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ مَوَاضِعٌ لَمَسِهَا صَبَرَ فَإِنْ خَافَ قَوْتَ الْوَقْتِ صَلَّى كَيْفَ اتَّفَقَ وَأَعَادَ كَمَا يُؤْخَذُ بِمَا يَأْتِي نِهَائَةً وَقَوْلُهُ فَإِنْ خَافَ الْخ أَيِ بَأَنَّ لَمْ يَدْرِ كَيْفَ بِتَمَامِهَا فِيهِ عَشْرُ . هـ فَوَدَ: (أَوْ إِخْبَارُ عَدَدِ التَّوَاتُرِ) أَيِ: وَلَوْ مِنْ كُفَّارٍ وَصَيَّانٍ عَشْرُ .

هـ فَوَدَ: (الَّذِي يَحْصُلُ لَهُ بِهِ الْيَقِينُ) شَمِلَ مَا لَوْ كَانَ اللَّمَسُ يُفِيدُ الْيَقِينَ فِي الْجِهَةِ دُونَ الْعَيْنِ كَمَا فِي الْمَحَارِبِ الْمَعْطُوفِ فِيهَا تَيَاسُرًا وَتَيَاسُرًا لَا جِهَةً وَحَيْثُ يُجِبُّ عَلَى الْأَعْمَى لَمَسُ حَوَائِطِهَا لِتَسْتَفِيدَ الْيَقِينَ فِي الْجِهَةِ، ثُمَّ يُقْلَدُ فِي التَّيَاسُرِ، وَالتَّيَاسُرُ هَكَذَا ظَهَرَ فَلْيَحَرِّزْ رَشِيدِي . هـ فَوَدَ: (وَالَا) يُمَكِّنُهُ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ يُخْبِرُ فِي النَّهَائَةِ، وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنْ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ فِي الْأَوَّلَى إِلَى وَلَا يَجُوزُ .

هـ فَوَدَ: (أَوْ أَمَكَّنَهُ وَثْمٌ حَائِلٌ الْخ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ بَعْدَ تَقْيِيدِ الْإِمْكَانِ فِي جَانِبِ الْإِثْبَاتِ بِمَا مَرَّ فَتَذَكَّرْ وَتَدَبَّرْ بَصْرِي . هـ فَوَدَ: (بِفِعْلِهِ) أَيِ: أَوْ بِفِعْلِ غَيْرِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ حَاجَةٍ عَشْرُ لَكِنْ بِشَرْطِ عَدَمِ التَّعَدِّي أَخْذًا بِمَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَمَنْ أَمَكَّنَهُ الْخ . هـ فَوَدَ: (لَكِنْ الْخ) يُفِيدُ اجْتِمَاعَ التَّعَدِّي مَعَ

هـ فَوَدَ: (لَكِنْ الْخ) يُفِيدُ اجْتِمَاعَ التَّعَدِّي مَعَ الْحَاجَةِ .

(تَنْبِيْهُ): يُؤْخَذُ مِنْ جَوَازِ الْأَخْذِ بِقَوْلِ الْمُخْبِرِ عَنْ عِلْمٍ عِنْدَ وُجُودِ الْحَائِلِ الْمَذْكُورِ أَيِ لِلْمَشَقَّةِ حَيْثُ يَزِيدُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَرُفًا أَنَّ الْأَعْمَى إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، أَوْ مَسْجِدًا مِخْرَابَهُ مُتَمَتِّدٌ وَشَقَّ عَلَيْهِ لَمَسُّ الْكَعْبَةِ فِي الْأَوَّلِ، أَوْ الْمِخْرَابِ فِي الثَّانِي لَا نِيْلَاءَ الْمُحَلِّ بِالنَّاسِ، أَوْ امْتِدَادِ الصُّفُوفِ لِلصَّلَاةِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ سَقَطَ عَنْهُ وَجوبُ اللَّمَسِ وَجَازَ لَهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْمُخْبِرِ عَنْ عِلْمٍ وَهُوَ

فِيهِمَا (أَعِدَّ) وَجُوبًا فِي الْأَوَّلَى، وَكَذَا فِي الثَّانِيَةِ إِنْ لَمْ يَتَكَلَّفِ الْمُعَانِيَةَ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ.
(بِقَوْلِ ثِقَةٍ) فِي الرَّوَايَةِ بِصَيْرٍ وَلَوْ أُمَةً لَا كَافِرٍ قَطْعًا وَلَا فَاسِقٍ وَغَيْرُ مُكَلَّفٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَيَجِبُ
سُؤَالُهُ إِنْ سَهَّلَ بَأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَرَفًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (يُخْبِرُ عَنْ عِلْمِهِ) كَقَوْلِهِ هَذِهِ الْكُفَّةُ، أَوْ
رَأَيْتَ الْجَمَّ الْغَفِيرَ يُصَلُّونَ لِهَذِهِ الْجِهَةِ.....

الْحَاجَةُ سَم. □ فَوَدَّ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيْ عَدَمُ الْإِمْكَانِ. □ وَفَوَدَّ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَيْ: الْإِمْكَانُ. □ فَوَدَّ: (أَنْ
يَتَكَلَّفَ الْمُعَانِيَةَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَلَا يَتَكَلَّفُ الْمُعَانِيَةَ بِصُغُودٍ حَائِلٍ، أَوْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ لِلْمَشَقَّةِ اهـ
قَالَ الْبُخَيْرِيُّ قَوْلُهُ: بِصُغُودٍ حَائِلٍ أَيْ وَإِنْ قَلَّ كَثَلَاثَ دَرَجٍ وَ. □ فَوَدَّ: (أَوْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ) أَيْ: وَإِنْ
قَرُبَ ابْتِضَاعُ ش. □ فَوَدَّ: (لِلْمَشَقَّةِ) وَإِنْ كَانَتْ تُحْتَمَلُ عَادَةً جَفَنِيَّ اهـ وَهَذِهِ الْغَايَةُ تُخَالِفُ مَا مَرَّ عَنْ سَم
وَالْبِرْزَاوِيِّ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَمَنْ أَمَكَّتَهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِ الْمُنْثَنِ
يُخْبِرُ عَنْ عِلْمِهِ.

□ فَوَدَّ (سَمِي): (بِقَوْلِ ثِقَةٍ) أَيْ وَمِنْهُ وَلَمْ يَخْبِرْهُ عَنْ كَشْفِهِ ش هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِنْ
أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ بِخِلَافِ ظَاهِرِ الْمُنْثَنِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ شَرْحٌ بِأَفْضَلٍ فَقَالَ أَيْ مُشَاهِدَةً
اهـ. □ فَوَدَّ: (بِقَوْلِ ثِقَةٍ الْخ) أَيْ: وَمَا بَعَثَنَاهُ كَمَا يَأْتِي وَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقْدِرَهُ هُنَا أَيْضًا لِيُظْهَرَ عَطْفُ قَوْلِهِ
كَامْتِحْرَابِ الْخ عَلَى قَوْلِهِ كَقَوْلِهِ الْخ إِذْ الْكَشْفُ إِنَّمَا يُقْبَدُ الظَّنَّ لَا الْعِلْمَ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا
فَاسِقٍ) أَيْ: وَلَا مُزْتَكِبٍ خَارِمِ الْمَرْوَةِ مَعَ السَّلَامَةِ مِنَ الْفَسَقِ عَلَى الْأَقْرَبِ، ثُمَّ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ وَلَوْ وَقَعَ
فِي قَلْبِهِ صِدْقُهُ وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي الصَّوْمِ الْأَخْذُ بِخَبَرِهِ حَيْثُ لَا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ أَمْرُ الْقِبْلَةِ مَبْنِيًّا عَلَى
الْبَقِيَّةِ وَكَانَتْ حُزْمَةُ الصَّلَاةِ أَغْظَمَ مِنَ الصَّوْمِ احْتِطَ لَهَا ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَيَجِبُ سُؤَالُهُ الْخ) وَهَلْ يَجِبُ
تَكَرُّرُ السُّؤَالِ لِكُلِّ فَرْضٍ سَمَ عِبَارَةٌ ع. ش. وَيَجِبُ تَكَرُّرُ السُّؤَالِ لِكُلِّ صَلَاةٍ تَخْضُرُ كَمَا يَجِبُ تَجْدِيدُ
الْاجْتِهَادِ أَنْتَهَى حَجَّ اهـ وَلَعَلَّهُ فِي غَيْرِ التَّحْفَةِ وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ وَالْأَقْمَا يَأْتِي فِي شَرْحٍ وَيَجِبُ تَجْدِيدُ
الْاجْتِهَادِ الْخ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا هُنَا ظَاهِرٌ. □ فَوَدَّ: (إِنْ سَهَّلَ الْخ) وَإِذَا سِيلَ الثَّقَةُ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَجِبُ
عَلَيْهِ الْإِزْشَادُ لَهَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي إِخْبَارِهِ مَشَقَّةٌ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ وَالْأَ
اسْتَحْقَاقُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (بَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَشَقَّةٌ الْخ) فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ فِي السُّؤَالِ لِيُعْدَ الْمَكَانُ، أَوْ
نَحْوَهُ فَيَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي قَوْلُهُ مَرَّ لِيُعْدَ الْمَكَانُ أَيْ بِحَيْثُ لَا يُكَلَّفُ تَخْصِيلُ الْمَاءِ مِنْهُ.

□ فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوَهُ) أَيْ كَتَحْتَجِبَ الْمَسْئُولُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (كَقَوْلِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَجِبُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ
وَهُوَ عَالِمٌ بِدَلَالَتِهِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ رَأَيْتَ الْجَمَّ الْخ) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَخْذُ بِقَوْلِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
وَمَسْأَلَةِ الْفُطْبِ الَّتِي تَلِيهَا مُطْلَقًا وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ فَالَّذِي يَظْهَرُ فِي الْأَوَّلَى أَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الْمِغْرَابِ
الْمُعْتَمَدِ فَلَهُ الصَّلَاةُ إِلَى تِلْكَ الْجِهَةِ وَلَهُ الْاجْتِهَادُ يَمْنَةً وَسُرَّةً وَفِي الثَّانِيَةِ أَنَّ مَحَلَّ مَا ذَكَرَ فِيهَا حَيْثُ لَمْ

ظَاهِرٌ وَفِي ذَلِكَ مَزِيدٌ فِي شَرْحِنَا لِأَبِي شُجَاعٍ. □ فَوَدَّ: (وَيَجِبُ سُؤَالُهُ) هَلْ يَجِبُ تَكَرُّرُ سُؤَالِهِ لِكُلِّ
فَرْضٍ. □ فَوَدَّ: (كَقَوْلِهِ: هَذِهِ الْكُفَّةُ الْخ) انْظُرْ لَوْ تَمَارَضَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ مَا الْمُقَدَّمُ وَقَوْلُهُ الْجَمُّ الْغَفِيرُ لَعَمَلُ
الْمُرَادَ عَدَدُ التَّوَاتُرِ.

أو القطب مثلاً هنا وهو عالمٌ بدلالته وكبحراب وهو بقرية.....

يَكُنْ عَالِمًا بِأَمَارَةٍ أُخْرَى غَيْرِ أَضْعَفَ مِنَ الْقُطْبِ إِذْ هُوَ مُجْتَهِدٌ حَيْثُ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ يُقْبَلُ إِنْخَارُهُ فِيمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِجْتِهَادُ وَهُوَ الْأَمَارَةُ وَبِهَذَا يُعْلَمُ مَا فِي نَظْمِ هَذَا فِي سِلْكِ مَسَائِلِ هَذَا الْقِسْمِ فَالْأَوَّلَى تَأْخِيرُهَا إِلَى الْقِسْمِ الثَّالِثِ، وَالثَّانِيَةِ عَلَى أَنَّهُ يُعْتَمَدُ قَوْلُ الْمُخْبِرِ فِي الْأَمَارَةِ كَمَا يُعْتَمَدُ فِي أَصْلِ الْقِبْلَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ الثَّانِيَةِ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُخْبِرِ الْمَذْكُورَ لَا يَزِيدُ عَلَى الْبَحْرَابِ أَيْ فَيَجُوزُ الْإِجْتِهَادُ مَعَهُ يَمْنَةً وَسُرَةً بِضَرْفٍ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، ثُمَّ مَحَلُّ امْتِنَاعِ الْإِجْتِهَادِ فِيمَا ذُكِرَ أَيْ فِي مُحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ وَمُعْظَمَ طَرِيقِهِمْ وَقُرَاهِمِ الْغَيْرِ الْمُطْعُونَةِ وَفِيمَا أَخْبَرَ عَدْلٌ بِاتِّفَاقٍ جَمْعٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى جِهَةٍ، أَوْ أَخْبَرَ صَاحِبَ الدَّارِ عَنِ الْقِبْلَةِ بِشَرْطِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْجِهَةِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلثَّامِنِ، وَالثَّاسِرِ فَيَجُوزُ ثُمَّ قَالَ فَإِنَّ قَالِ الْمُخْبِرِ رَأَيْتُ الْقُطْبَ أَوْ الْجَمَّ الْغَفِيرَ يُصَلُّونَ هَكَذَا فَهُوَ إِنْخَارٌ عَنْ عِلْمٍ فَلَا اخْذَ بِهِ قَبُولُ خَبَرٍ لَا تَقْلِيدَ أَهْلُ قَالِ شِ قَوْلُهُمْ فَهُوَ إِنْخَارٌ الْخُ مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَالْإِنْخَارِ فِي تَقْدِيمِهِ عَلَى الْإِجْتِهَادِ أَهْ.

• قَوْلُهُ: (أَوْ رَأَيْتُ الْجَمَّ الْخُ) وَيَتَمَيَّنُ حَمْلُهُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي آتِفًا عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُقْلَمَ أَنَّ صَلَاتِهِمْ بِتَقْلِيدِ بَعْضِهِمُ الْمُجْتَهِدَ فِي الْقِبْلَةِ. • قَوْلُهُ: (الْجَمَّ الْخُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ عَدَدُ الثَّوَاتِرِ انْظُرْ لَوْ تَعَارَضَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ سَمِ عَلَى حَقِّ أَقُولُ: يَتَّبَعِي أَنَّ عَدَدَ الثَّوَاتِرِ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ، ثُمَّ الْإِنْخَارُ عَنْ عِلْمٍ بِرُؤْيَا الْكُفَّةِ، ثُمَّ رُؤْيَا الْمُحَارِبِ الْمُعْتَمَدَةِ، ثُمَّ رُؤْيَا الْقُطْبِ، ثُمَّ الْإِنْخَارُ بِرُؤْيَا الْجَمِّ الْغَفِيرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الثَّوَاتِرَ يُفِيدُ الْيَقِينَ وَخَبَرَ الْمُخْبِرِ عَنْ عِلْمٍ يُفِيدُ الظَّنَّ فَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ الثَّوَاتِرُ وَرُؤْيَا الْكُفَّةِ أَبَدُ عَنْ الْخَلَطِ مِنْ رُؤْيَا الْقُطْبِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْعَيَانِ لَكِنَّهُ قَدْ يَفُتُّ الْخَطَأَ فِي رُؤْيَا لَاشْتِيَائِهِ عَلَى الرَّائِي، أَوْ لِمَانِيَةٍ قَامَ بِالرَّائِي وَرُؤْيَا الْقُطْبِ أَقْرَبُ لِتَخْرِيرِ مَا يُصَلِّي إِلَيْهِ عِنْدَ الرَّائِي فَإِنَّ الْمُخْبِرَ بَاتَهُ رَأَى الْجَمَّ الْغَفِيرَ يُصَلُّونَ هَكَذَا رُبَّمَا يَكُونُ مُسْتَنَدَهُ رُؤْيَا صَلَاتِهِمْ لِتِلْكَ الْجِهَةِ فَلَا يَأْمُرُ فِي الْاِخْتِرَافِ يَمْنَةً، أَوْ يَسْرَةً شِ.

• قَوْلُهُ: (أَوْ الْقُطْبُ الْخُ) الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ صُورَةَ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُ بِكُسْرِ الْبَاءِ فِي مَوْضِعٍ يَرَى فِيهِ الْقُطْبَ دُونَ الْمُخْبِرِ بِفَتْحِهَا فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ حَيْثُ يُجْتَهِدُ فِي مَحَلِّ الْقُطْبِ كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى الْكُوَاكِبِ الَّتِي حَوْلَهُ لِيَسْتَدِلَّ بِهَا عَلَى مَوْضِعِهِ وَإِلَّا فَهُوَ مُشْكِكٌ جَدًّا، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْقَلْيُوبِيِّ عَلَى الْمَحَلِّيِّ قَالُ: وَلَيْسَ مِنْهُ أَيْ مِنَ الْإِنْخَارِ عَنْ عِلْمٍ الْإِنْخَارُ بِرُؤْيَا الْقُطْبِ وَنَحْوِهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَدِلَّةِ الْإِجْتِهَادِ انْتَهَى أَيْ وَهُوَ دُونَ الْإِنْخَارِ عَنْ عِلْمٍ رُتْبَةً لَكِنْ إِنْ أُجِيبَ بِمَا قَدَّمْتُهُ هَآنَا الْأَمْرُ كُرْدِي، وَيَظْهَرُ أَنَّ صُورَةَ ذَلِكَ أَنْ يَرَى الْمُخْبِرُ الْقُطْبَ فِي اللَّيْلِ وَيَشْخَصَ سَمْتَهُ وَيُخْبِرَ غَيْرَهُ فِي التَّهَارِ مَثَلًا. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ عَالِمٌ بِدَلَالَتِهِ) أَيْ: الْمُخْبِرُ بِفَتْحِ الْبَاءِ، وَكَذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ وَنَظَرُ فِيهِ عَبْدُ الرَّؤُوفِ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ بِأَنَّ الْعَمَلَ حَيْثُ يُجْتَهِدُ بِالْإِجْتِهَادِ لَا يَمْنُ يُخْبِرُ عَنْ عِلْمٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ انْتَهَى وَفِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ لِلشَّارِحِ أَنَّ مَحَلَّ مَنَعَ الْإِجْتِهَادِ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْجِهَةِ فَقَطْ فَهُوَ فِي رُتْبَةِ الْمُحَارِبِ الْمُؤْتَوَّقِ بِهَا لَكِنْ كَلَامُ التَّخْفَةِ وَشَرْحِي الْإِرْشَادُ لَهُ يَقْتَضِي عَدَمَ الْجَوَازِ فِي الْيَمْنَةِ، وَالْيَسْرَةِ أَيْضًا كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (وَكَيْخِرَابُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يَجِبُ) فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَكَيْخِرَابُ الْخُ) وَفِي سَمِ عَلَى حَقِّ وَجِبُّ عَلَى الْإِنْسَانِ قَبْلَ الْإِفْتِدَاءِ أَيْ عَلَى اعْتِمَادِ الْبَحْرَابِ الْبَحْثُ عَنْ وُجُودِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ السَّلَامَةُ مِنَ الطُّغْيَانِ وَإِذَا صَلَّى

نَشَأَ بِهَا قُرُونٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِشَرِطِ أَنْ يَسْلَمَ مِنَ الطَّمَنِ لَا كَثِيرٍ مِنْ قُرَى أُرْيَافٍ بِمِصْرَ وَغَيْرِهَا
أَوْ بِجَادَةِ يَكْثُرُ طَارِقُهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ نَحْمُ بِجَوْرِ الْجَاهِدِ فِي الْمِحْرَابِ الْمَذْكُورِ بِأَقْسَامِهِ بِمَنْةٍ
وَبَسْرَةٍ لِإِمَّاكِ الْخَطَا فِيهِمَا مَعَ ذَلِكَ وَلَا يَجِبُ خِلَافًا لِلشُّبُكِيِّ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ عَلَى الصَّوَابِ

قَبْلَهُ بِدُونِ اجْتِهَادٍ لَمْ تَتَعَقَّدْ صَلَاتُهُ انْتَهَى، وَيَتَنَبَّهُ أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي مِخْرَابٍ لَمْ يَكْثُرْ طَارِقُوهَ وَاحْتَمَلَ
الطَّمَنُ فِيهِ وَالْأَفْصَلُ صَحِيحَةٌ مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ ع. ش. □ فَوَدَّ: (قُرُونٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْخ) وَفِي قِتَاوَى
السُّيُوطِيِّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقُرُونِ جَمَاعَاتٍ كَثِيرَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ صَلُّوا إِلَى هَذَا الْمِخْرَابِ وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ
مِنْهُمْ أَنَّهُ طَمَنَ فِيهِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ ثَلَاثِينَ سَنَةً بَلَا شَكٍّ وَلَا مِائَةً وَلَا نِصْفَهَا وَقَدْ يُكْتَفَى بِسَنَةٍ وَقَدْ
يُخْتِاجُ إِلَى أَكْثَرِ فَالْمَرْجِعُ إِلَى كَثَرَةِ النَّاسِ لَا إِلَى طُولِ الزَّمَنِ انْتَهَى اه. سَم. وَرُشِيدِي. □ فَوَدَّ: (بِشَرِطِ أَنْ
يَسْلَمَ مِنَ الطَّمَنِ) وَيَكْفِي الطَّمَنُ مِنْ وَاحِدٍ إِذَا ذَكَرَ لَهُ مُسْتَنَدًا، أَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمِيقَاتِ فَذَلِكَ
يُخْرِجُهُ عَنْ رُتْبَةِ الْيَقِينِ الَّذِي لَا يُجْتَهِدُ مَعَهُ سَم. عَلَى حَجِّ اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (أُرْيَافٍ بِمِصْرَ) أَي مَزَارِعِهَا
كُرْدِي.

□ فَوَدَّ: (نَشَأَ بِهَا قُرُونٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي قِتَاوِيهِ الْمُرَادُ بِالْقُرُونِ ثَلَاثِينَ سَنَةً بَلَا شَكٍّ
وَلَا مِائَةً سَنَةً وَلَا نِصْفَهَا وَإِنَّمَا الْمُرَادُ جَمَاعَاتٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ صَلُّوا إِلَى هَذَا الْمِخْرَابِ وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ
مِنْهُمْ أَنَّهُ طَمَنَ فِيهِ فَهَذَا هُوَ الَّذِي لَا يُجْتَهِدُ فِيهِ فِي الْجِهَةِ وَيَجْتَهِدُ فِيهِ فِي الثَّيَامِنِ، وَالثَّيَامِنِ وَقَدْ عُبِّرَ فِي
شَرْحِ الْمُهَذَّبِ بِقَوْلِهِ فِي بَلَدٍ كَبِيرٍ، أَوْ فِي قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ يَكْثُرُ الْمَازُونَ بِهَا حَيْثُ لَا يُقَرِّبُونَهُ عَلَى الْخَطَا فَلَمْ
يُشْتَرَطْ قُرُونًا وَإِنَّمَا شَرِطَ كَثَرَةَ الْمَازِينَ وَذَلِكَ مَرْجِعُهُ إِلَى الْمَرْفِيفِ وَقَدْ يُكْتَفَى فِي مِثْلِ ذَلِكَ بِسَنَةٍ وَقَدْ
يُخْتِاجُ إِلَى أَكْثَرِ بِحَسَبِ كَثَرَةِ مُرُورِ النَّاسِ بِهَا وَقِلَّتِهِ فَالْمَرْجِعُ إِلَى كَثَرَةِ النَّاسِ لَا إِلَى طُولِ الزَّمَنِ وَيَكْفِي
الطَّمَنُ مِنْ وَاحِدٍ إِذَا ذَكَرَ لَهُ مُسْتَنَدًا، أَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمِيقَاتِ فَذَلِكَ يُخْرِجُهُ عَنْ رُتْبَةِ الْيَقِينِ الَّذِي
لَا يُجْتَهِدُ مَعَهُ وَمَنْ صَلَّى إِلَى مِخْرَابٍ، ثُمَّ تَبَيَّنَ فَقَدْ شَرِطَهُ الْمَذْكُورُ أَي وَهُوَ مُضِيُّ الْقُرُونِ، وَالسَّلَامَةُ
مِنَ الطَّمَنِ لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّ وَاجِبَهُ حَيْثُ اجْتِهَادٌ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ
الْمُهَذَّبِ وَمَنْ وَاجِبُهُ الْاجْتِهَادُ إِذَا صَلَّى بِدُونِهِ أَعَادَ وَيَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ قَبْلَ الْإِقْدَامِ الْبَحْثُ عَنْ وُجُودِ
الشَّرِطِ الْمَذْكُورِ وَإِذَا صَلَّى قَبْلَهُ بِدُونِ اجْتِهَادٍ لَمْ تَتَعَقَّدْ صَلَاتُهُ اه. وَسُئِلَ أَيْضًا عَمَّا إِذَا نَشَأَ جَمَاعَةٌ بِبَلَدَةٍ
عُمُرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَحْوُ خَمْسِينَ سَنَةً وَهُمْ يُصَلُّونَ إِلَى مِخْرَابٍ زَاوِيَةٍ كَانَ عَلَى عَهْدِ آبَائِهِمْ يَبْلِيهِمْ وَهُمْ
لَا يَعْرِفُونَ أَمَضَى عَلَيْهِ قُرُونٌ أَمْ لَا وَهَلْ طَمَنَ فِيهِ أَحَدٌ أَمْ لَا ثُمَّ وَرَدَ عَلَيْهِ شَخْصٌ يَعْرِفُ الْمِيقَاتَ فَقَالَ لَهُمْ
هَذَا فَايَسِدْ وَآخَذَتْ لَهُمْ مِخْرَابًا غَيْرَهُ مُتَحَرِّفًا عَنْهُ هَلْ يَلْزَمُهُمْ اتِّبَاعُ قَوْلِهِ وَيَلْزَمُهُمْ إِعَادَةُ مَا صَلُّوا إِلَى الْأَوَّلِ
فَاجَابَ بِقَوْلِهِ مِخْرَابُ الزَّاوِيَةِ الْمَذْكُورَةِ إِنْ كَانَ بِبَلَدَةٍ كَبِيرَةٍ، أَوْ صَغِيرَةٍ كَثُرَ الْمُرُورُ بِهَا وَلَمْ يُسْمَعْ فِيهَا
طَمَنٌ فَالْصَّلَاةُ إِلَيْهِ صَحِيحَةٌ وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً وَلَمْ يَكْثُرِ الْمُرُورُ بِهَا لَمْ تَصِحَّ إِلَّا بِالْاجْتِهَادِ وَيَتَّبِعُ قَوْلَ
الْمِيقَاتِيِّ فِي تَحْرِيفِهِ إِنْ كَانَ بَارِعًا فِيهِ مَوْثُوقًا بِهِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَلَا يَلْزَمُ إِعَادَةُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الصَّلَوَاتِ اه.
وقوله: (وَلَا يَلْزَمُ إِعَادَةُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الصَّلَوَاتِ) فِي هَذَا نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ مَعَ قَوْلِهِ فِيمَا مَرَّ عَنْ قِتَاوِيهِ الْوَجْهَ
الْإِعَادَةُ وَإِذَا صَلَّى قَبْلَهُ بِدُونِ اجْتِهَادٍ لَمْ تَتَعَقَّدْ صَلَاتُهُ إِذْ مُقْتَضَاهُ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ هُنَا.

وبه يُعلم أَنَّ الثَّرَادَ بِالْعِلْمِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ لَا جَهَةَ لَا سِتِحَالِيَّةَ فِيهَا وَجَمَلَ بِمَعْصُهُمْ إِخْبَارَ صَاحِبِ الْمَنْزِلِ عَنِ الْقِبْلَةِ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَجِبَ الْأَخْذُ بِهِ وَيَحْرُمُ الْجَاهِدُ وَيَتَقَيُّ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ سَبَبَ إِخْبَارِهِ اجْتِهَادُهُ وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ لِقَادِرٍ عَلَى الْجَاهِدِ الْأَخْذُ بِخَبَرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَمَا ثَبِتَ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى إِلَيْهِ وَبِثَلَّةٍ مُحَاضِدِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ بِمَتَّبِعِ الْجَاهِدِ فِيهِ وَلَوْ بِمَنَّةٍ

• فَوَدَّ: (وَبِهَ يُعْلَمُ الْخُ) أَيُّ: بِقَوْلِهِ: (نَعَمْ الْخُ). • فَوَدَّ: (لَا جَهَةَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (بِمَنَّةٍ الْخُ).
 • فَوَدَّ: (وَجَمَلَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَيَقْضِي) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ: (وَبِثَلَّةٍ مُحَاضِدِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ) وَقَوْلُهُ: (وَقِيلَ) إِلَى الْمُتَنِّ. • فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيُّ مِنْ إِخْبَارِ الثَّقَةِ أَيُّ مِنْ حَيْثُ الْإِعْتِمَادُ لَا مِنْ حَيْثُ امْتِنَاعُ الْجَاهِدِ بِمَنَّةٍ وَسِرَّةٍ كَمَا مَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَيَتَقَيُّ حَمْلُهُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ عَلِمَ أَنَّ صَاحِبَهَا أَيُّ الدَّارِ يُخْبِرُ عَنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ تَقْلِيدُهُ أَهْلُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر يُخْبِرُ عَنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ أَيُّ بَانَ أَخْبَرَ عَنْ مُعَايَنَةٍ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا كَرُوفِيَةِ الْقُطْبِ، أَوْ الْمَحَارِبِ الْمُعْتَمَدَةِ وَقَوْلُهُ م ر وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ الْخُ أَيُّ بَانَ عَلِمَ أَنَّهُ يُخْبِرُ عَنْ اجْتِهَادٍ، أَوْ شُكٍّ فِي أَمْرِهِ أَهْلُ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ وَمِنْ غَيْرِ الْجَاهِدِ أَخْذًا وَمَا قَبْلَهُ اسْتِنَادُ إِخْبَارِهِ إِلَى اتِّفَاقِ أَهْلِ الْبَلَدِ عَلَى جِهَاتِهَا وَأَوْضَاعِهَا الْمَعْلُومِ مِنْهُ جَهَةَ الْقِبْلَةِ فِي الدَّارِ وَإِنْ كَانَ مُسْتَنَدُهُمُ الْجَاهِدُ فَقُلِمَ أَنَّ هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِدَوْرٍ مَكَّةَ فَتَبَّهَ أَهْلُ. • فَوَدَّ: (وَإِلَّا الْخُ) خَرَجَ عَنْهُ صَوْرَةُ الشُّكِّ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ مَا يُخَالِفُهُ. • فَوَدَّ: (وَمَا ثَبِتَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَقْضِي فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَبِثَلَّةٍ مُحَاضِدِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَمَا ثَبِتَ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَهَذَا فِي غَيْرِ مَحَارِبِهِ ﷺ وَمَسَاجِدِهِ أَمَّا هِيَ فَيَمْتَنِعُ الْجَاهِدُ فِيهَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَمُرُّ عَلَى خَطَأٍ فَلَوْ تَحَيَّلَ حَاقِقٌ فِيهَا بِمَنَّةٍ، أَوْ سِرَّةٍ فَخِيَالُهُ بَاطِلٌ وَمَسَاجِدُهُ هِيَ الَّتِي صَلَّى فِيهَا إِنْ ضَبِطَتْ وَمَحَارِبُهُ كُلُّ مَا ثَبِتَ صَلَاتُهُ فِيهِ إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِهِ مَحَارِبٌ أَهْلُ زَادَ الْمُغْنِي، وَالْمِخْرَابُ: لُغَةٌ صَدْرُ الْمَجْلِسِ سُمِّيَ الطَّائِفُ الْمَعْرُوفُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَّ يُحَارِبُ فِيهِ الشَّيْطَانَ وَالْحَقَّ بَعْضُ الْأَصْحَابِ قِبْلَةَ الْبَصْرَةِ، وَالْكُوفَةِ بِمَوْضِعِ صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ لِتَضَبُّبِ الصَّحَابَةِ لَهُمَا أَهْلُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَمَسَاجِدُهُ الْخُ الْمُغَايِرَةُ بَيْنَ الْمَسْجِدِ، وَالْمِخْرَابِ إِنَّمَا هِيَ بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ فَالمدَارُ هُنَا عَلَى ضَبْطِ مَا اسْتَقْبَلَهُ فِي صَلَاتِهِ حَتَّى لَوْ عَلِمْتَ صَلَاتَهُ فِي مَكَانٍ وَضَبِطَ خُصُوصُ مَوْقِفِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامُ فِيهِ وَلَمْ يُضَبِّطْ مَا اسْتَقْبَلَهُ فِيهِ لَمْ يَكُنْ مَايَمًا مِنَ الْجَاهِدِ، بَلْ يَجِبُ مَعَهُ الْجَاهِدُ. • فَوَدَّ: (كُلُّ مَا ثَبِتَ الْخُ) أَيُّ: وَلَوْ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ حَتَّى انْتَهَى زِيَادِيُّ وَقَوْلُهُ م ر إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِهِ الْخُ أَيُّ إِذَا الْمِخْرَابُ الْمُجَوَّفُ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَعْرُوفَةِ حَدَثَ بَعْدَهُ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: يَكْرَهُ الدُّخُولُ فِي طَاقَةِ الْمِخْرَابِ وَرَأَيْتُ بِهَامِشٍ نُسخةً قَدِيمَةً وَلَا يَكْرَهُ الدُّخُولُ فِي الطَّاقَةِ خِلَافًا لِلْسُّبُوطِيِّ أَهْلُ عِبَارَةُ الْبَرْمَاطِيِّ وَلَا تَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي الْمِخْرَابِ الْمَعْنُودِ وَلَا بَعْنَ فِيهِ خِلَافًا لِلْجَلَالِ السُّبُوطِيِّ وَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِ ﷺ، وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ إِلَى آخِرِ الْمِائَةِ الْأُولَى، وَإِنَّمَا حَدَّثَتِ الْمَحَارِبُ فِي أَوَّلِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ أَهْلُ. • فَوَدَّ: (وَبِثَلَّةٍ مُحَاضِدِهِ الْخُ) بَقَاؤُهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ مُشْكِلاً فَلْيَقْبِذْ بِمُحَاضِدِهِ لَا يَتَحَقَّقُ خُرُوجُهُ عَنْ سَمَتِ الْقِبْلَةِ بِذَلِكَ الْمَحَلِّ بَلْ قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ مُشْكِلاً مُطْلَقًا إِذْ لَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ مَوْقِفُهُ ﷺ لِطَرَفِ الْبَيْتِ بِحَيْثُ يَكُونُ الْوَاقِفُ عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ بَسَارِهِ ﷺ خَارِجًا عَنْ مُحَاضِدَةِ الْبَيْتِ فَلْيَنَاطِلْ

وبسرة؛ لأنه لا يُقَرُّ على خَطَأٍ وليس مثله ما نَصَبَه الصحابة رضي الله عنهم كَقِبْلَةِ البصرة، والكوفة. (فإن فقد الثقة المخبر عن علم ومن في معناه (وامكنه الاجتهاد) لِعِلْمِهِ بِأَدْلَةِ الْقِبْلَةِ (حرم) عليه (التقليد)؛ لأنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يُقَلَّدُ مُجْتَهِدًا، بل يَجْتَهِدُ وَجُوبًا بِالْأَدْلَةِ وَأَضْعَفُهَا الرِّيحُ.....

وَلِيَحْرُزَ نَعْمَ إِنْ حُجِّلَ الْمُحَاذِي عَلَى الْمُسَابِثِ مِنْ أَمَامِهِ وَخَلْفِهِ فَلَا إِشْكَالَ بِصَرِيٍّ. هـ فَوَدَّ: (لأنه لا يُقَرُّ على خَطَأٍ) يَنْفِي أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ مِنْهُ خطأ خَطَأٌ نَبَّهَ عَلَيْهِ بِالرُّوحِيِّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ لِبَعْضَتِهِمْ لَا يَقَعُ مِنْهُمْ الْخَطَأُ لَا عَمْدًا وَلَا سَهْوًا إِلَّا إِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ تَشْرِيعٌ كَمَا فِي سَلَامِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مِنْ رَكْعَتَيْنِ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ مِنْهُ مَا نَصَبَهُ الصَّحَابَةُ (إِلخ)؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَّبِعُوا إِلَّا عَنْ اجْتِهَادٍ وَاجْتِهَادُهُمْ لَا يَوْجِبُ الْقَطْعَ بِعَدَمِ انْحِرَافٍ وَإِنْ قُلَّ هـ فَوَدَّ: (وَالْكُوفَةُ) أَيُّ: وَالشَّامُ وَبَيْتُ الْمَقْدِسِ وَجَامِعُ بَصْرَ الْقَدِيمَةِ وَهُوَ الْجَامِعُ الْعَتِيقُ نِهَآيَةَ عِبَارَةٍ سَمَّ قَوْلُهُ: وَلَيْسَ مِنْهُ (إِلخ) صَرِيحٌ فِي جَوَازِ الْاجْتِهَادِ يَمْنَةً وَسِرَّةً فِي مِخْرَابِ مَسْجِدِ الْأَقْصَى خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ جَمْعٌ مِنَ الطَّلَبَةِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ فَقَدَ الثِّقَةَ (إِلخ) أَيُّ: بَأَنَّ كَانَ فِي مَحَلٍّ لَا يَكْتَلِفُ تَحْصِيلَ الْمَاءِ مِنْهُ ع ش وَقَلْبُوبِي وَهُوَ فَوْقَ حَدِّ الْقُرْبِ وَمِنْ الْفَقْدِ الشَّرْعِيُّ مَا لَوْ اسْتَنَعَ مِنَ الْإِخْبَارِ، أَوْ طَلَبَ الْأَجْرَ مَعَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا كَمَا فِي الْإِطْفِاحِيِّ بِجُزْئِيٍّ. هـ فَوَدَّ: (وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ) أَيُّ: فِي امْتِنَاعِ الْاجْتِهَادِ مَعَهُ الْمُعْتَمِدُ فِي قَوْلِهِ، أَوْ رَأَيْتَ الْجَمْعَ (إِلخ) وَكِمِخْرَابِ (إِلخ) وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ (إِلخ) وَمَا بَيَّنَّ (إِلخ) وَكَأَنَّ الْأَوَّلَى إِندَالٌ مِنْ بَمَاءٍ. هـ فَوَدَّ: (لِعِلْمِهِ (إِلخ) أَيُّ وَهُوَ بَصِيرٌ نِهَآيَةَ وَمُغْنِي قَالَ ع ش وَمَقْهُومُهُ أَيُّ التَّحْلِيلِ أَنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْأَدْلَةَ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّحْلِيلُ وَيُنَافِيهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ قَدَّرَ فَلَا صَحَّ (إِلخ)، وَاجَابَ عَنْهُ الشَّيْخُ عَمِيرَةً بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ هُنَا أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَاصِلًا بِالْفِعْلِ، أَوْ بِالْقُوَّةِ بِأَنَّ امْتِنَاعَهُ التَّعَلُّمِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (بَلْ يَجْتَهِدُ وَجُوبًا) إِلَّا إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْهُ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ لَا يَجْتَهِدُ وَيُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَيُعِيدُ وَجُوبًا مُغْنِي وَنِهَآيَةَ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُفِيدُهُ وَزَادَ النُّهَآيَةَ وَيَجُوزُ الْإِعْتِمَادُ عَلَى بَيْتِ الْإِبْرَةِ فِي دُخُولِ الرُّقْبِ، وَالْقِبْلَةِ لِإِفَادَتِهَا الظَّنَّ بِذَلِكَ كَمَا يُفِيدُهُ الْاجْتِهَادُ أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لِإِفَادَتِهَا الظَّنَّ (إِلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ بَيْتَ الْإِبْرَةِ فِي مَرْتَبَةِ الْمُجْتَهِدِ وَلَيْسَ مُرَادًا؛ إِذْ لَوْ كَانَ فِي مَرْتَبَتِهِ لَحُرْمٌ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِهِ إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْاجْتِهَادِ كَمَا يَحْرُمُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْمُجْتَهِدِ لِكِنْ تَغْيِيرُهُ بِجَوَازِ الْإِعْتِمَادِ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْعَمَلِ بِهِ وَبَيْنَ الْاجْتِهَادِ فَيَكُونُ مَرْتَبَةُ بَيْنَ الْمُخَيَّرِ عَنِ الْعِلْمِ وَبَيْنَ الْاجْتِهَادِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ مَرْتَبَتَهُ بَعْدَ مَرْتَبَةِ الْمِخْرَابِ الْمُعْتَمِدِ فَإِنَّ ذَاكَ بِمَنْزِلَةِ الْمُخَيَّرِ عَنِ عِلْمٍ حَتَّى لَا يَجُوزَ الْاجْتِهَادُ مَعَهُ جِهَةٌ وَلَا غَيْرَهَا عَلَى مَا مَرَّ اهـ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا وَقَلْبُوبِي أَنَّ بَيْتَ الْإِبْرَةِ فِي مَرْتَبَةِ الْمِخْرَابِ الْمُعْتَمِدِ، وَجُوزَ الْاجْتِهَادِ فِيهِ أَيْضًا يَمْنَةً أَوْ سِرَّةً لَا جِهَةً اهـ وَإِلَى هَذَا مِثْلُ الْقَلْبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هـ فَوَدَّ: (وَأَضْعَفُهَا (إِلخ) قَالَ الْحَقَّابُ: دَلَائِلُ الْقِبْلَةِ سِتُّ: الْأَطْوَالُ، وَالْأَعْرَاضُ مَعَ الدَّائِرَةِ الْهَنْدَسِيَّةِ، أَوْ غَيْرِهَا مِنْ الْأَشْكَالِ الْهَنْدَسِيَّةِ، أَوْ غَيْرِهَا، وَالْقُطْبُ، وَالْكَوَكِبُ، وَالشَّمْسُ، وَالْقَمَرُ، وَالرِّيَّاحُ وَهِيَ أَضْعَفُهَا كَمَا أَنَّ أَقْوَامَهَا الْأَطْوَالُ فَالْمَرْوُضُ، ثُمَّ الْقُطْبُ اهـ كُرِّدِي.

هـ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ مِنْهُ مَا نَصَبَهُ الصَّحَابَةُ) صَرِيحٌ فِي جَوَازِ الْاجْتِهَادِ يَمْنَةً أَوْ سِرَّةً فِي مِخْرَابِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ جَمْعٌ مِنَ الطَّلَبَةِ.

وأقواها القطب الشمالي بتلبيث القاف وهو مشهور وتختلف دلالاته باختلاف الأقاليم فيبصر
يجعله المصلي خلف أذنه اليسرى وبالعراق وما وراء النهر خلف أذنه اليمنى وباليمن قبالة
مسا يلي جانبه الأيسر وبالشام ورائه وقيل ينحرف بدمشق وما قاربها إلى الشرق قليلاً. (وإن
تخيّر المجتهد فلم يظهر له شيء لنحو غيم، أو تعارض أدلة (لم يقلد في الأظهر) وإن ضاق
الوقت؛ لأنه مجتهد، والتخيير عارض يزول عن قرب (وصلى كيف كان) لحرمه الوقت، وكذا

• قوله: (وأقواها القطب إلخ) لعل باختيار الإمارات الظاهرة المحسوسة المذكرة للعوام أيضاً بخلاف
الإمارات المقررة عند أرباب الهيئة فإنه أضبط وأقرب إلى الصواب منه بكثير فليتأمل بصري عبارة
الكرددي وكان مرادهم بذلك بالنسبة للشجوم، أو الأدلة المشاهدة أو من حيث إن أكثر الناس لا يعرفون
الأطوال، والأغراض ولا فهم أقوى من القطب كما تقدم أيضاً عن الحطاب اه. • قوله: (الشمالي) أي
لزمومه مكانه أبداً تقريباً وخارج به الجنوبي فهو غير مرن في أكثر البلاد لثروله في الأفق كرددي. • قوله:
(وهو مشهور) عبارة النهاية، والمعنى قالوا وهو نجم صغير في بنات نض الصغرى بين الفرقدين،
والجدي وكأنهما سميّا نجماً لمجاورته له ولا فهو كما قال السبكي وغيره ليس نجماً، وإنما هو نقطة
تدور عليها هذه الكواكب بقرب النجم اه قال الكرددي: الفرقدان نجمان كبيران على يمين الخط وهو
رأسه الواقع في جانب المغرب فإنه يمين بالنظر إلى المتوجه إلى القبلة، والجدي بالتصغير نجم كبير
على يسار الخط وبين الجدي، والفرقدان ثلاثة أنجم من كل جانب على هيئة القوس الموتر ويسمى
الجدي بالقطب أيضاً لقربه منه وبالدنو ويقاس الرجا اه. • قوله: (باختلاف الأقاليم) أي التسمية التي هي
قسم المعمور من الدنيا كرددي. • قوله: (فبصر) أي: وأسيوط وقوة رشيد ودمياط، والاندلس،
والإسكندرية وتونس ونحوهم كرددي. • قوله: (خلف إذنه اليسرى) أي قليلاً وأهل المدينة النبوية،
والقدس وعرة وتغلبك وطرسوس ونحوهم يجعلونه مائلاً إلى نحو الكيف وأهل الجزيرة وملطية
وأرمينية، والموصل ونحوهم يجعلونه على قفار الظهر وأهل بغداد، والكوفة، والري وخوارزم
وحلوان ونحوهم يجعلونه على الخد الأيمن وأهل البصرة وأصبهان وفارس وكرمان ونحوهم
يجعلونه على الأذن اليمنى وأهل الطائف وعرفات ومزدلفة ومي وسرقمى المنحى يجعلونه على
الكيف الأيمن كرددي. • قوله: (وباليمن قبالة إلخ) عبارة الكرددي وأهل اليمن وعدن وصنعاء وزبيد
وحضر موت ونحوهم يجعلونه بين العيتين اه. • قوله: (وبالشام) أي: وجنص وحلب ونحوهم
كرددي. • قوله: (لنحو قيم إلخ) أي كظلمة منفي. • قوله: (يزول إلخ) أي: غالياً نهاية.

• قوله: (وصلى إلخ) أي: عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال في شرح الباب، بل يصبر ما دام

• قوله: (وصلى كيف كان) أي عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال في شرح الباب: بل يصبر وجوباً
ما دام الوقت متيسراً كما قاله الإمام وغيره وأقره الشيخان وأغراض المجموع، والتفحيع عليه من حيث
الخلاص لا الحكم خلافاً لمن وهم فيه وإنما جاز التيمم أول الوقت لتحقق عجزه، ثم من غير نسبية
لتقصير البتة بخلاف هذا اه.

لو ضاق الوقت عن الاجتهاد (ويقضي) إذا ظهرت له القبلة بعد الوقت؛ لأنه نادرٌ ويُؤدّي إن ظهرت له فيه. (ويجب) حيث لم يكن ذاكرةً للدليل الأول (تجديد الاجتهاد) وسؤال المجتهد حيث جاوزنا تقليده (لكل صلاة).....

الوقت مُتَّصِفًا كما قاله الإمام وغيره وأقرّه الشيخان واعتراض المجموع، والتفحيط عليه من حيث الخلاف لا الحكم خلافًا لمن وهم فيه سم وفي النهاية، والمُغْنِي ما يوافقه قال ع ش قوله: م ر كما قاله الإمام الخ مُتَّصِدًا، ثم قال ويُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ الإمام وَمَنْ تَبِعَهُ عَلَى مَا إِذَا رَجَا زَوَالَ التَّحْيِيرِ وَكَلَامُ غَيْرِهِ عَلَى خِلَافِهِ اه وقال الكُرْدِيُّ عَلَى شَرْحِ بَاقِضٍ: ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّبْرُ إِلَى ضَيْقِ الْوَقْتِ وَهُوَ صَرِيحُ التَّحْقِيقِ وَظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَام، وَالْإِيضَاحِ وَأَقْرَهُ الْجَمَاعَةُ الرَّمْلِيُّ فِي شَرْحِهِ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَصَرَّحَ بِهِ الزِّيَادِيُّ فِي حَوَاشِي الْمُنْهَجِ وَاعْتَمَدَهُ الطَّبْلَاوِيُّ وَقَبَلَهُ سَم فِي شَرْحِ أَبِي شُجَاعٍ بَمَا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ قَالَ: كَمَا يُفِيدُهُ مَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا عَنِ الْإِمَامِ وَأَقْرَهُ وَتَقْلَهُ هُوَ وَالشُّوَبَرِيُّ فِي حَوَاشِي الْمُنْهَجِ عَنِ شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ وَعَنْ م ر وَفِي حَوَاشِيهِ لِلْحَلَبِيِّ الْمُتَّصِدُ أَنَّهُ كَقَائِدِ الطُّهَوْرَيْنِ إِنْ جَوَّزَ زَوَالَ التَّحْيِيرِ صَبَرَ لِضَيْقِ الْوَقْتِ، وَالْأَصْلُ أَوَّلُهُ اه وَفِي الْبَحْرِ مِمَّنْ عَنِ الْمَدَائِنِيِّ اعْتِمَادُ كَلَامِ الْحَلَبِيِّ اه.

■ فَوَيْ (سني): (كيف كان) وَمَلَّ يَجِبُ عَلَيْهِ التِّزَامُ مَا صَلَّى إِلَيْهِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ بِاخْتِيَارِهِ التَّزَمَ اسْتِقْبَالُهُ فَلَا يَتْرُكُهُ إِلَّا لِمَا يَرْجَحُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ ع ش. ■ فَوَيْ: (وكذا لو ضاق الوقت) كَذَا فِي الرُّوضِ، وَظَاهِرُهُ: وَإِنْ أَخْرَبَ بَلَا عَذْرٍ سَم. ■ فَوَيْ: (وَيُؤَدِّي إِنْ ظَهَرَ الْخُ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يُصَلِّي قَبْلَ ضَيْقِ الْوَقْتِ فَتَأَمَّلْهُ لِكَيْتَ مُخَالِفٍ لِمَا بَيَّنَّه فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ، وَالْمُبَابِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِنَاءُ هَذَا عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ، وَالتَّفْحِيطِ بِنَاءً عَلَى الْوَهْمِ الْمَذْكُورِ فِيمَا مَرَّ سَم. ■ فَوَيْ: (حيث) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَفِي عَجَزٍ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَمُعَادَةٌ مَعَ جَمَاعَةٍ وَقَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَفَارِقْ مَحَلَّهُ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَيَّ يَخْضَرُ إِلَى الْمُتَنِّ. ■ فَوَيْ: (حيث لم يكن الخ) أَمَا إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَجْدِيدُ الْاجْتِهَادِ قَطْعًا مُغْنِي. ■ فَوَيْ: (ذاكرًا) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَلْيَحْزَرْ بِصُرِّي أَيَّ فَحَقُّهُ النَّصَبُ بِزِيَادَةِ الْإِفِّ كَمَا فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي وَشَرْحُ بَاقِضٍ. ■ فَوَيْ: (وسؤال المجتهد الخ) وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِجَوَابِهِ الْمُسْتَنَدِ لِلْاجْتِهَادِ السَّابِقِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَاكِرًا لِذَلِكَ سَم عِبَارَةُ الْمُغْنِي، أَوْ التَّقْلِيدِ فِي نَحْوِ الْأَعْمَى اه.

■ فَوَيْ (سني): (لكل صلاة تخضر الخ) هَذَا الْخِلَافُ يَجْرِي فِي الْمُغْنِي فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَفِي الشَّاهِدِ إِذَا زَكَّى، ثُمَّ شَهِدَ ثَانِيًا بَعْدَ طَوْلِ الزَّمَنِ أَيَّ عُرْفًا وَفِي طَلَبِ الْمُتَيْمِّمِ الْمَاءَ إِذَا لَمْ يَتَّقِلْ عَنْ مُؤَصِّبِهِ عَمِيرَةً اه ع ش.

■ فَوَيْ: (وكذا لو ضاق الوقت) كَذَا فِي الرُّوضِ، وَظَاهِرُهُ: وَإِنْ أَخْرَبَ بَلَا عَذْرٍ. ■ فَوَيْ: (وَيُؤَدِّي إِنْ ظَهَرَ لَهُ فِيهِ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يُصَلِّي قَبْلَ ضَيْقِ الْوَقْتِ فَتَأَمَّلْهُ لِكَيْتَ مُخَالِفٍ لِمَا بَيَّنَّه فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ، وَالْمُبَابِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِنَاءُ هَذَا عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ، وَالتَّفْحِيطِ بِنَاءً عَلَى التَّوَهُّمِ الْمَذْكُورِ فِيمَا مَرَّ. ■ فَوَيْ: (وسؤال المجتهد) وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِجَوَابِهِ الْمُسْتَنَدِ لِلْاجْتِهَادِ السَّابِقِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَاكِرًا لِذَلِكَ.

أي فرض عيني مؤداة أو فائتة ولو مندورة ومُعَادَةٌ مع جماعة (تحضُر) أي يحضُر فعلها بأن يدخل وقته فلا اعتراض عليه (على الصحيح) وإن لم يفارق محلّه سمعًا في إصابه الحق ما أمكن؛ لأن الظن الأول لا ثقة ببقائه فالاجتهاد الثاني إن وافق فهو زيادة وإلا فهو غالبًا إنما يكون لأقوى، والأخذ بالأقوى واجب. (ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الأدلة) وهي كثيرة فيها

هـ فود: (أي فرض عيني) ولا يجب للتأفلة جزًا ومثلها صلاة الجنازة كما في التيمم مُفني ونهاية.

هـ فود: (ولو مندورة) ظاهره أن الضحى مثلاً إذا نذر ما يكفي لها اجتهاد واحد وإن عُدَّ سلامها رشيدي عبارة ع ش وهل يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعتين إذا سلم منهما كالضحى، أو يفرق بين ما يصح الجمع فيه بين ركعات بإحرام واحد كالضحى فيكفي له اجتهاد واحد وبين ما لا يجوز الإحرام فيه بأكثر من ركعتين كالترابيع فيجب فيه تجديد الاجتهاد لكل إحرام فيه نظر ولا يتعد الحاقه بما في التيمم فعلى ما تقدم أنه الزاجع من أنه يكفي للترابيع تيمم واحد لا يجب تجديد الاجتهاد هنا لما مر أيضًا أنها كلها صلاة واحدة، والكلام في المندورة اهـ. هـ فود: (ومُعَادَةٌ) ظاهره ولو عَقِبَ السلام من غير فاصل سم قال السيّد البصري قوله ومُعَادَةٌ لَيْسَ في الأسنى، والمُفني، والنهاية اهـ وقال ع ش قال حج ومُعَادَةٌ إلخ وعليه فهذه مُسْتَنَاءة مِنْ عَدَمِ وَجوب تجديد الاجتهاد للتأفلة ويمكن توجيهاه بأن المُعَادَةَ لَمَّا قِيلَ بِفَرْضِيَّتِهَا وَعَدَمِ صِحَّتِهَا مِنْ قُعُودٍ مَعَ الْقُدْرَةِ أَشْبَهَتْ الْفَرَائِضَ فَلَمْ تُلْحَقْ بِالتَّوَاتُفِ اهـ. هـ فود: (مع جماعة) ينبغي، أو فرادى لفساد الأولى، ثم رأيت في شرح الإرشاد وبقي ما لو سُنَّ إعادتها على الأفراد لجريان قول بطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يُجَدِّدُهَا أَيْضًا وَلَا يَتَعَدُّ أَنَّهُ يُجَدِّدُ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش وقوله، ثم رأيت في شرح الإرشاد إلخ ويأتي عن النهاية ما يصرح بذلك أيضًا. هـ فود: (فلا اعتراض عليه) أي: بأن يقال قضية التغير بتحضر أن الكلام فيما لو اجتهد قبل دخول وقت صلاة من الخمس ثم دخل وقتها فيخرج بذلك المندورة، والفائتة، والحاضرة إذا اجتهد في وقتها وصلى فائتة بذلك الاجتهاد، ثم أراد فعل الحاضرة فإنه لم يصدق عليه أنها حَضَرَتْ بَعْدَ الاجتهاد ع ش.

هـ فود: (فلا اجتهاد الثاني إلخ) يمكن أن يقال في كيفية الاستدلال بالثاني إما أن يوافق الأول فيقوى، أو يخالفه ولا يكون إلا لأقوى، أو يوجب التحيز وهو أيضًا مُفِيدٌ لِدَلَالَتِهِ عَلَى خَلَلِ الْأَوَّلِ بِسَبَبِ عَدَمِ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْمَعَارِضِ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ بِصُرِّي.

هـ فود: (سني) (ومن عجز عن الاجتهاد إلخ) يتأمل هذا مع ما تقدم يعلم أن العالم بالفعل بأدلة القبلة

هـ فود: (أي فرض عيني) قال في الرُّوضِ لا للتأفلة اهـ قال في شرحه ومثلها صلاة الجنازة اهـ، وظاهره: أنه يفعل التأفلة بذلك الاجتهاد وإن مَضَى الْوَقْتُ، أو أَوْقَات. هـ فود: (ومُعَادَةٌ) ظاهره ولو عَقِبَ السلام من غير فاصل. هـ فود: (مع جماعة) ينبغي، أو فرادى لفساد الأولى، ثم رأيت في شرح الإرشاد غير بقوله ومُعَادَةٌ لِفَسَادِ الْأَوَّلَى كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُجْمُوعِ، أو في جماعة اهـ وبقي ما لو سُنَّ إعادتها على الأفراد لجريان قول بطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يُجَدِّدُهَا أَيْضًا لَا يَتَعَدُّ أَنَّهُ يُجَدِّدُ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش وقوله، ثم رأيت في شرح الإرشاد إلخ ويتأمل هذا مع ما تقدم يعلم أن العالم بالفعل بأدلة القبلة يمتنع

تصانيف مُتَقَدِّدَةٍ (كَأَعْنَى) بَصُرَ أَوْ بَصِيرَ (قُلْدَ) وَجُوبًا (قَفَّةً) فِي الرِّوَايَةِ كَامِيَةً لَا غَيْرَ مُكَلِّفٍ وَلَا فَاسِقٍ وَكَافِرٍ إِلَّا إِنْ عَلَّمَهُ قَوَاعِدَ صَيْرَتْ لَهُ مَلَكَةً يَعْلَمُ الْقِبْلَةَ بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَمُرَّ مِنْ عَلَيْهَا وَإِنْ نَسِيَ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَكَلَامُ الْمَاوَرَدِيِّ الْمُخَالَفُ لِذَلِكَ ضَعِيفٌ (عَارِفًا) بِالْأَدِلَّةِ كَالْعَامِيِّ فِي الْأَحْكَامِ يُقَلِّدُ مُجْتَهِدًا فِيهَا فَإِنْ صَلَّى بِلا تَقْلِيدٍ قَضَى وَإِنْ أَصَابَ وَإِنْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ

يَمْتَنِعُ تَقْلِيدُهُ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ التَّعَلُّمُ قَرَضَ كِفَايَةً وَغَيْرَ الْعَالِمِ بِالْفِعْلِ يُنْظَرُ فِيهِ فَإِنْ كَانَ التَّعَلُّمُ قَرَضَ كِفَايَةً فِي حَقِّهِ جَازَ لَهُ التَّحْلِيلُ بِلا قَضَاءٍ وَإِنْ كَانَ قَرَضَ عَيْنٍ فِي حَقِّهِ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّعَلُّمُ وَامْتَنَعَ التَّحْلِيلُ فَإِنْ قُلْدَ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَبِعَارَةِ الرُّوَضَةِ ظَاهِرَةٌ فِي كُلِّ ذَلِكَ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْلِ الرِّشِيدِي. □ فَوَدَّ: (كَأَعْنَى بَصُرَ) إِلَى قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ عَلَّمَهُ فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَا فَاسِقٌ الْإِنْفِ) أَيْ: وَلَا مُزْتَكِبٌ خَارِجُ الْمُرُوءَةِ مَعَ السَّلَامَةِ مِنَ الْفَسَقِ عَلَى الْأَقْرَبِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَلَا فَاسِقٌ وَكَافِرٌ) لَعَلَّ صَوَابَهُمَا التَّضَبُّ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ عَلَّمَهُ الْإِنْفِ) ظَاهِرُهُ رُجُوعُ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ لَوَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنْ كَانَ قَضِيَّةً كَلَامُ النَّهَايَةِ رُجُوعُهُ لِلْكَافِرِ فَقَطُّ بِعَارِئِهِ نَعَمْ قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ لَوْ اسْتَعْلَمَ مُسْلِمٌ مِنْ مُشْرِكٍ دَلَالَةَ الْقِبْلَةِ وَوَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهُ وَاجْتَهَدَ لِنَفْسِهِ فِي جِهَاتِ الْقِبْلَةِ جَازًا، لِأَنَّهُ عَمِلَ فِي الْقِبْلَةِ عَلَى اجْتِهَادِ نَفْسِهِ وَإِنَّمَا قَبِلَ خَبَرَ الْمُشْرِكِ فِي غَيْرِهَا قَالَ الْأَنْزَعِيُّ وَمَا أَظْهَرَهُمْ يَوَافِقُونَهُ عَلَيْهِ وَنَظَرَ فِيهِ الشَّاشِيُّ وَقَالَ إِذَا لَمْ يَقْبَلْ خَبَرَهُ فِي الْقِبْلَةِ لَا يَقْبَلُ فِي أُدْلِيَّتِهَا إِلَّا أَنْ يَوَافِقَ عَلَيْهَا مُسْلِمٌ وَسُكُونُ نَفْسِهِ إِلَى خَبَرِهِ لَا يَوْجِبُ أَنْ يُعْمَلَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ أَهْ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَهْ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَيْ قَوْلُهُ م. وَنَظَرَ فِيهِ الشَّاشِيُّ الْإِنْفِ أَهْ وَقَالَ الرِّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م. إِلَّا أَنْ يَوَافِقَ عَلَيْهَا الْإِنْفِ لَا يَخْفَى أَنَّ مِنْهُ، بَلْ أَوَّلَى مَا إِذَا كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ قَوَاعِدَ مُدَوَّنَةً كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ وَكَانَ لَا يَسْتَحِلُّ بِفَهْمِهَا تَأْوِيقَهُ عَلَى فَهْمٍ مَعَانِيهَا كَافِرٌ فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ مَحَلِّ التَّرَاخُ أَهْ.

□ فَوَدَّ: (صَيْرَتْ لَهُ مَلَكَةً الْإِنْفِ) يَظْهَرُ أَنَّهُ حَيْثُ عَلِمَ الْقَوَاعِدَ بِالْأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى صِحَّتِهَا وَاسْتِزَامِهَا كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ لَهُ مَلَكَةٌ فَتَأَمَّلْ بَصْرِي. □ فَوَدَّ: (وَكَلَامُ الْمَاوَرَدِيِّ الْمُخَالَفُ الْإِنْفِ) لَعَلَّ مُرَادَهُ بِالْمُخَالَفَةِ أَنَّ كَلَامَ الْمَاوَرَدِيِّ يُعِيدُ أَنَّهُ إِذَا تَعَلَّمَ مِنْهُ الْأَدِلَّةَ وَقُلْدَهُ فِي الْعَمَلِ بِمُقْتَضَاهَا كَانَ أَخْبَرَهُ بِأَنَّ التَّجَمُّ إِذَا اسْتَقْبَلَتْهُ، أَوْ اسْتَدْبَرَتْهُ عَلَى صِفَةٍ كَذَا كُنْتَ مُسْتَقْبِلًا لِلْكَفْبَةِ وَهُوَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ضَعِيفٌ أَمَّا إِذَا تَعَلَّمَ أَصْلَ الْأَدِلَّةِ مِنْهُ، ثُمَّ تَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى اسْتِخْرَاجِهَا مِنَ الْكُتُبِ وَاجْتَهَدَ فِي ذَلِكَ حَتَّى صَارَ لَهُ مَلَكَةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ صَحِيحِ الْأَدِلَّةِ مِنْ فَاسِدِهَا لَمْ يَمْتَنِعْ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهَا بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَخْذُ بِهِ وَبِمَا تَقَرَّرَ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ بَيْنَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م. وَرَ مَا ذَكَرَهُ حَجَّ ع. ش.

□ فَوَدَّ (سُنِّي) (عَارِفًا) أَيْ: بِخِلَافِ غَيْرِ الْعَارِفِ بِنَهَايَةِ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (كَالْعَامِيِّ الْإِنْفِ) بِعَارَةِ النَّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى «مَنْتَلَوْا أَهْلَ الْإِذْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» (النَّحْلُ ١٦: ١٦). □ فَوَدَّ: (فَإِنْ صَلَّى) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى (النَّبِيَّةِ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَقَالَ جَمَعَ وَجُوبًا). □ فَوَدَّ: (وَإِنْ أَصَابَ) أَمَّا مَا صَلَّاهُ بِالتَّحْلِيلِ

تَقْلِيدُهُ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ التَّعَلُّمُ قَرَضَ كِفَايَةً وَغَيْرَ الْعَالِمِ بِالْفِعْلِ يُنْظَرُ فِيهِ فَإِنْ كَانَ التَّعَلُّمُ قَرَضَ كِفَايَةً فِي حَقِّهِ جَازَ لَهُ التَّحْلِيلُ بِلا قَضَاءٍ وَإِنْ كَانَ قَرَضَ عَيْنٍ فِي حَقِّهِ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّعَلُّمُ وَامْتَنَعَ التَّحْلِيلُ فَإِنْ قُلْدَ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَبِعَارَةِ الرُّوَضَةِ ظَاهِرَةٌ فِي كُلِّ ذَلِكَ.

مُجْتَهِدَانِ أَخَذَ بِقَوْلِ أَعْلَمَهُمَا وَأَوْتَقِيَهُمَا نَدَبًا وَقَالَ جَمَعَ وَجُوبًا (وَأِنْ قَدَرْنَا عَلَى تَعْلَمِ الْأَدِلَّةِ) (فَالْأَصَحُّ وَجُوبُ التَّعْلَمِ) عَيْنًا لِظَاهِرِهَا دُونَ دَقَائِقِهَا إِنْ كَانَ بِحَضْرٍ، أَوْ أَرَادَ سَفَرًا يَقُولُ فِيهِ الْعَارِفُونَ وَلَيْسَ بَيْنَ قُرَى مُتَقَارِبَةٍ بِهَا مُحَارِبٌ مُعْتَمِدَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِكثْرَةِ الْاشْتِبَاهِ حِينَئِذٍ مَعَ نُدْرَةٍ مِنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ بِخِلَافٍ مِنْ بِحَضْرٍ وَسَفَرٍ يَكْثُرُ عَارِفُوهُ، أَوْ بَيْنَ قُرَى كَذَلِكَ بِأَنْ يَسْهُلَ عَادَةُ

وَصَادَفَ فِيهِ الْقِبْلَةُ أَوْ لَمْ يَتَّيَّنْ لَهُ الْحَالُ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ فِيهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ السُّؤَالِ لِكُلِّ قَرِيبَةٍ تَحْضُرُ بِنَاءً عَلَى الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ فِي تَجْدِيدِ الْاجْتِهَادِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْكِفَايَةِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مُجْتَهِدَانِ) وَلَوْ اتَّخَذَ أَحَدُهُمَا وَتَعَدَّدَ الْآخَرُ قَلْدٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا م ر س م عَلَى حَجِّ أَه ع ش. □ قَوْلُهُ: (أَخَذَ بِقَوْلِ أَهْلِهِمَا الْإِنِّ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْتَقِيًا، وَالْآخَرُ أَغْلَمَ فَالظَّاهِرُ اسْتِوَاؤُهُمَا إِلَى آخِرِهِ أَه. وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ فَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُ الْأَوْتَقِي الْإِنِّ أَه س م عَلَى حَجِّ وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ وَيَقِي مَا لَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ مُخْبِرَانِ عَنْ عِلْمٍ، أَوْ مَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ كَأَنَّ قَالَ لَهُ شَخْصٌ: الْقُطْبُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يَكُونُ أَمَانَكُ وَقَالَ الْآخَرُ يَكُونُ خَلْفَ أُنْثَى الْيُسْرَى مَثَلًا فَهَلْ يَأْخُذُ بِقَوْلِ أَحَدِهِمَا كَالْمُجْتَهِدِينَ أَوْ يَسْتَأْطِفَانِ عِنْدَهُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْقَائِي أَقْرَبُ ع ش بِحَذْفٍ. □ قَوْلُهُ: (نَدَبًا الْإِنِّ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي نَدَبًا كَمَا فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلرَّافِعِيِّ وَجُوبًا كَمَا فِي الصَّغِيرِ لَهُ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ الْأَشْبَهُ وَنَقَلَهُ فِي الْكِفَايَةِ عَنْ نَصِّ الْأَمِّ فَإِنْ اسْتَوَا تَخَيَّرَ وَقِيلَ يُصَلِّي مَرَّتَيْنِ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَقَالَ جَمَعَ وَجُوبًا) لَكِنَّ الْمُعْتَمِدَ التَّخْيِيرُ وَهُوَ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ فِي كُتُبِهِ، وَكَذَا غَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ نَعَمْ تَقْلِيدُ الْأَوْتَقِي، وَالْأَعْلَمُ عِنْدَهُ أَوَّلَى كُرْدِي.

□ قَوْلُهُ (لِسِي): (وَأِنْ قَدَرْنَا) أَيِ: الْمُكَلَّفُ نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (دُونَ دَقَائِقِهَا) صَادِقٌ بِمَا إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ تَعْلَمِهَا دُونَ الظَّاهِرِ وَعَدَمُ وَجُوبِهَا حِينَئِذٍ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بَصْرِيٍّ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَا صَوَّرَهُ مِنْ فَرْضِ الْمُحَالِ. □ قَوْلُهُ: (يَقُولُ فِيهِ الْإِنِّ) أَيِ: الْحَضَرُ، أَوْ السَّفَرُ عِبَارَةٌ سَم قَوْلُهُ يَقُولُ فِيهِ الْعَارِفُونَ رَاجِعٌ أَيْضًا لِحَضْرٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَيَّنَّا أَه وَعِبَارَةٌ النَّهَائَةِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُلْحَقَ بِالْمُسَافِرِ أَيِ فِي وَجُوبِ التَّعْلَمِ عَيْنًا أَصْحَابُ الْخِيَامِ، وَالنُّجُومَةِ إِذَا غَلَوَا، وَكَذَا مَنْ قَطَنَ بِمَوْضِعٍ بَعِيدٍ مِنْ بَادِيَةٍ، أَوْ قَرْيَةٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ أَه.

□ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ الْإِنِّ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلْسَّفَرِ فَقَطْ كَمَا هُوَ صَرِيحُ قَوْلِ النَّهَائَةِ وَلَوْ سَافَرَ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَى أُخْرَى قَرِيبَةٍ بِحَيْثُ يَقْطَعُ الْمَسَافَةَ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَهُوَ كَالْحَضَرِ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ الشَّيْخُ أَه.

□ قَوْلُهُ: (وَسَفَرٍ) الْوَاوُ بِمَعْنَى، أَوْ. □ قَوْلُهُ: (مُحَارِبٍ الْإِنِّ) أَيِ، أَوْ عَارِفُونَ. □ قَوْلُهُ: (يَكْثُرُ عَارِفُوهُ) يَتَّبِعِي أَنْ الْمُرَادُ بِالْكَثْرَةِ أَنْ يَكُونَ فِي الرِّكْبِ أَيِ، أَوْ الْحَضَرِ جَمَاعَةً مُتَفَرِّقَةً فِيهِ بِحَيْثُ يَسْهُلُ عَلَى كُلِّ مَنْ أَرَادَ السُّؤَالَ عَنْ الْقِبْلَةِ وَجُودٌ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ قَوِيَّةٍ تَحْصُلُ فِي قَصْدِهِ لَهُ ع ش عِبَارَةٌ الْبَصْرِيُّ قَالَ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ لَوْ كَانَ فِي السَّفَرِ عَارِفٌ وَاحِدٌ فَيَتَّبِعِي وَفَاقًا لِشَيْخِنَا الطَّبَّلَاوِيِّ جَوَازَ السَّفَرِ مِنْ غَيْرِ تَعْلَمٍ تَدَبَّرَ انْتَهَى وَقَدْ يُقَالُ هُوَ مُنْتَجِعٌ عِنْدَ صِغَرِ الرِّكْبِ بِحَيْثُ يَسْهُلُ مُرَاجَعَتُهُ فَيَتَّبِعِي إِنْطَاةَ الْحُكْمِ بِقَدْرِ

□ قَوْلُهُ: (مُجْتَهِدَانِ) لَوْ اتَّخَذَ أَحَدُهُمَا وَتَعَدَّدَ الْآخَرُ قَلْدٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا م ر. □ قَوْلُهُ: (وَأَوْتَقِيَهُمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْتَقِيًا وَالْآخَرُ أَغْلَمَ فَالظَّاهِرُ اسْتِوَاؤُهُمَا الْإِنِّ أَه. وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ فَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُ الْأَوْتَقِي الْإِنِّ أَه. □ قَوْلُهُ: (يَقُولُ فِيهِ الْعَارِفُونَ) رَاجِعٌ أَيْضًا لِحَضْرٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَيَّنَّا.

رُؤْيُهُ عَارِفٍ، أَوْ مِحْرَابٍ مُعْتَمِدٍ قَبْلَ ضَيْقِ الْوَقْتِ فَإِنَّ التَّعَلُّمَ حَتَّى يُفْرَضَ كِفَايَةً فَيُصَلِّيَ بِالتَّقْلِيدِ وَلَا يَقْضِي وَإِنَّمَا وَجِبَ تَعَلُّمُ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ عَيْنًا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ ﷺ، وَالسَّلَفُ بَعْدَهُ أَلْزَمُوا أَحَادَ النَّاسِ بِذَلِكَ مُطْلَقًا بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ. (تَبْيِيحُ) إِنْ حَاقَ الْحَضَرُ بِالسَّفَرِ فِيمَا ذُكِرَ ظَاهِرٌ وَتَفَرَّقَتْهُمَا بَيْنَهُمَا إِنَّمَا هِيَ بِاعْتِبَارِ غَلَبَةِ وُجُودِ الْعَارِفِ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ فِي الْحَضَرِ دُونَ السَّفَرِ وَإِذَا لَزِمَهُ التَّعَلُّمُ عَيْنًا عَصَى بِتَرْكِهِ (فِيحُرْمُ التَّقْلِيدُ) وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ تَعَلُّمِهَا فَيُصَلِّيَ عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَيَقْضِي. (وَمَنْ صَلَّى بِاجْتِهَادٍ) مِنْهُ، أَوْ مِنْ مُقْلِدِهِ (فَتَقْبَلُ) هُوَ، أَوْ مُقْلِدُهُ (الْخَطَأَ) مُعَيَّنًا وَلَوْ يَمْنَةً، أَوْ بِسِرَّةٍ بِمُشَاهَدَةِ الْكُفَّةِ، أَوْ نَحْوِ الْمِحْرَابِ السَّابِقِ، أَوْ بِإِخْبَارٍ.....

الْحَاجَةِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ قَالَ بَحِثْ تَسْهُلُ مُرَاجَعَةُ بَقِيَّةِ مِنْهُمْ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ فِيمَا يَظْهَرُ انْتَهَى اهـ وَبِعَارَةِ الْكُرْدِيِّ عَنْ حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ لِلشَّارِحِ قَضِيَّةٌ كَلَامُ الشُّبْكِيِّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ الْوَاحِدَ قَدْ يَمُوتُ، أَوْ يَنْقَطِعُ بِخِلَافِ الثَّلَاثَةِ فَإِنَّ الْغَالِبَ بَقَاءُ بَعْضِهِمْ إِلَى انْقِضَاءِ السَّفَرِ اهـ. **قُودُ:** (وَإِنَّمَا وَجِبَ الْإِخ) الْأَوَّلَى وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ عَيْنًا مُطْلَقًا كَبَقِيَّةِ الشُّرُوطِ؛ لِأَنَّهُ الْخ. **قُودُ:** (مُطْلَقًا) أَيُّ: سَفَرًا أَوْ حَضَرًا قَلَّ بِهِ الْعَارِفُونَ، أَوْ كَثُرُوا. **قُودُ:** (بِذَلِكَ) أَيُّ: يَتَعَلَّمُ أَدِلَّةَ الْقِبْلَةِ (مُطْلَقًا) أَيُّ: سَفَرًا وَحَضَرًا. **قُودُ:** (تَبْيِيحُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَمَنْ صَلَّى) فِي الْمُغْنِيِّ، وَالتَّهْنِيَةِ مَا يُوَافِقُهُ.

قُودُ (سُي): (فِيحُرْمُ التَّقْلِيدُ) فَإِنَّ قُلْدَ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ بِهَايَةِ وَسَم. **قُودُ:** (فَيُصَلِّي الْخ) فَهَلْ يُشْتَرَطُ التَّأْخِيرُ لِضَيْقِ الْوَقْتِ بَأَنَّ لَا يَتَقَيَّ إِلَّا قَدْرُ الصَّلَاةِ كَمَا فِي التَّحْيِيرِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، أَوْ يُفَرَّقُ سَم وَكَلَامُ التَّهْنِيَةِ كَالضَّرِيحِ فِي الْإِشْتِرَاطِ، وَكَذَا الْمُغْنِيُّ بِعَارِئِهِ فَيَحُرْمُ التَّقْلِيدُ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ التَّعَلُّمِ، أَوْ اتَّسَعَ فَإِنْ ضَاقَ صَلَّى كَيْفَ كَانَ وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، وَالثَّانِي لَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّعَلُّمُ بِخُصُوصِهِ بَلْ هُوَ قَرَضٌ كِفَايَةً فَيَجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ وَلَا يَقْضِي مَا يُصَلِّيهِ بِهِ اهـ. **قُودُ:** (مِنَ) إِلَى قَوْلِهِ وَخَرَجَ بِالْأَعْلَمِ فِي التَّهْنِيَةِ، وَالتَّهْنِيَةِ مَا يُفِيدُهُ إِلَّا قَوْلُهُ لِكَيْتَهُ إِلَى أَنَا إِذَا. **قُودُ:** (مُعَيَّنًا) خَرَجَ بِهِ الْمُتَّهَمُ كَمَا فِي الصَّلَاةِ إِلَى جِهَاتٍ أَرْبَعٍ بِاجْتِهَادَاتٍ فَلَا إِعَادَةَ فِيهَا كَمَا سَبَّأَتِي مُغْنِي وَأَسْنَى وَنَهَايَةِ. **قُودُ:** (بِمُشَاهَدَةِ الْكُفَّةِ الْخ) عِبَارَةُ التَّهْنِيَةِ، وَالتَّهْنِيَةِ، وَالْمُرَادُ بِالتَّبَيُّنِ مَا يَمْتَنِعُ مَعَهُ الْاجْتِهَادُ فَيَدْخُلُ فِيهِ خَبَرُ الْعَدْلِ عَنْ عَيَانٍ اهـ. **قُودُ:** (أَوْ نَحْوُ الْمِحْرَابِ الْخ) مَحَلُّهُ فِي غَيْرِ مَحَارِبِهِ ﷺ فِيمَا إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْمِحْرَابَ مُخَالَفٌ لِمَا صَلَّى إِلَيْهِ جِهَةً لَا يَمْنَةً، أَوْ بِسِرَّةٍ فِيمَا يَظْهَرُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ لَهُ الْاجْتِهَادَ فِيهِمَا فِي الْمِحْرَابِ الْمَذْكُورِ بِضَرَرِيٍّ وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا عَنْ التَّهْنِيَةِ، وَالتَّهْنِيَةِ مَا يُفِيدُهُ. **قُودُ:** (أَوْ بِإِخْبَارٍ الْخ) فِي إِفَادَتِهِ الْبَقِيَّةِ نَظَرَ نَعَمْ يُفِيدُهُ مَعَ قَرِينَةٍ وَقَدْ يُرَادُ بِالْبَقِيَّةِ هُنَا مَا يَشْمَلُ مَا فِي حُكْمِهِ سَم.

قُودُ: (عَيْنًا) قَالَ فِي الرُّؤْيَةِ فَإِنْ قُلْنَا لَيْسَ بِفَرْضٍ عَيْنٍ صَلَّى بِالتَّقْلِيدِ وَلَا يَقْضِي كَالْأَعْمَى وَإِنْ قُلْنَا فَرَضٌ عَيْنٍ لَمْ يَجْزِ التَّقْلِيدُ فَإِنَّ قُلْدَ قَضَى لِتَقْصِيرِهِ وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ التَّعَلُّمِ فَهُوَ كَالْعَالِمِ إِذَا تَحَيَّرَ وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِيهِ اهـ فَهَلْ يُشْتَرَطُ التَّأْخِيرُ لِضَيْقِ الْوَقْتِ بَأَنَّ لَا يَتَقَيَّ إِلَّا قَدْرُ الصَّلَاةِ كَمَا فِي التَّحْيِيرِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، أَوْ يُفَرَّقُ فِيهِ نَظَرٌ. **قُودُ:** (مُعَيَّنًا) عِبَارَةُ الرُّؤْيِ إِنْ تَبَيَّنَ الْخَطَأَ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَخَرَجَ بِتَبَيُّنِ الْخَطَأِ إِنْهَايَهُ كَمَا فِي الصَّلَاةِ إِلَى جِهَاتٍ بِاجْتِهَادَاتٍ فَلَا إِعَادَةَ فِيهَا كَمَا مَرَّ اهـ. **قُودُ:** (أَوْ بِإِخْبَارٍ الْخ) فِي

ثِقَةٍ عَنْ أَحَدٍ هَذَيْنِ فَالْقَوْلُ بَأَنَّهُ إِنَّمَا تَيَقَّنْ بِقُرْبِ مَكَّةَ مَشْرُوعٌ (قَضَى) إِنْ بَانَ لَهُ بَعْدَ الْوَقْتِ وَالْإِعَادَةُ فِيهِ وَجُوبًا فِيهِمَا (فِي الْأَظْهَرِ) كَالْحَاكِمِ بِجِدِّ النَّصِّ بِخِلَافِ حُكْمِهِ وَسَوَاءٌ أَتَيَقَّنَ الصَّوَابَ أَمْ لَا لَكِنَّهُ إِنَّمَا يَفْعَلُ الْمَقْضَى إِذَا تَيَقَّنَ الصَّوَابَ أَوْ ظَنَّهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنِ الْخَطَأَ فَلَا قَضَاءَ جُزْأً وَإِنْ ظَنَّهُ بِاجْتِهَادٍ لَا يَنْقُضُ بِالْاجْتِهَادِ وَعَلَى الْأَظْهَرِ (فَلَوْ تَيَقَّنَهُ فِيهَا) وَلَوْ يَمْنَةً، أَوْ بِسِرَةٍ إِنْ كَانَ بِإِخْبَارٍ ثِقَةٍ عَنْ عِلْمٍ كَمَا يَأْتِي (وَجِبَ اسْتِثْنَاهَا) لِغَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِمَا مَضَى وَخَرَجَ يَتَيَقَّنُ الْخَطَأَ ظَنَّهُ فِيهِ تَفْصِيلٌ مَذْكُورٌ فِي قَوْلِهِ (وَإِنْ تَفَيَّرَ اجْتِهَادَهُ) ثَانِيًا فِيهَا إِلَى أَرْجَحِ بِأَنْ يَظْهَرَ لَهُ الصَّوَابُ فِي جِهَةٍ أُخْرَى، أَوْ أَخْبَرَهُ عَنْ اجْتِهَادِهِ بِهِ أَعْلَمَ عَنْهُ مِنْ مُقْلَدِهِ (عَمِلَ بِالثَّانِي) وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُ الصَّوَابُ فِي ظَنِّهِ لَكِنْ يُشْتَرَطُ مُقَارَنَةُ ظُهُورِهِ لظُهُورِ الْخَطَأِ وَالْإِبْطَالُ لِمَضِيِّ جُزْءٍ مِنْهَا إِلَى غَيْرِ قِبَلَةٍ مُحْشُوبَةٍ أَمَّا لَوْ كَانَ اجْتِهَادُهُ الثَّانِي أَوْفَقَ فَكَالْعَدِيمِ، وَكَذَا الْمُسَاوِي عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِلْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَإِطْلَاقُ الْجُمْهُورِ وَجُوبُ التَّحَوُّلِ مُحْتَمَلٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الثَّانِي

﴿قَوْلُ (سَيِّ) (قَضَى) أَيُّ: ثَبَّتَ فِي ذِمَّتِهِ وَإِنَّمَا يُعِيدُ بِالْفِعْلِ عِنْدَ ظُهُورِ الصَّوَابِ فَلَوْ لَمْ يَظْهَرَ لَهُ الصَّوَابُ وَضَاعَ الْوَقْتُ صَلَّى لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ كَالْمُتَحَيِّرِ شَوْبَرِيٍّ أَوْ بِخَيْرٍ مِثْلِهِ.﴾

﴿قَوْلُ (سَيِّ) (فِي الْأَظْهَرِ) وَالثَّانِي لَا يَقْضِي؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْقِبْلَةَ بِمُذَرٍّ فَأَشْبَهَ تَرَكَهَا فِي حَالِ الْقِتَالِ وَنَقَلَ التَّرْمِذِيُّ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَاخْتَارَهُ الْمُزَنِّيُّ مُغْنِي. ﴿قَوْلُ: (وَسَوَاءُ الْإِنِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنْ بَانَ الْإِنِّ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى بَانَ فِي الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَهُ. ﴿قَوْلُ: (الْمَقْضَى) أَيُّ: أَوْ الْمُعَادَةُ سَم.﴾

﴿قَوْلُ (سَيِّ) (فِيهَا) أَيُّ: الصَّلَاةُ نَهَايَةً. ﴿قَوْلُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيُّ فِي قَوْلِهِ وَإِخْبَارِهِ عَنْ اجْتِهَادِهِ إِخْبَارُهُ عَنْ عِيَانِ الْإِنِّ.﴾

﴿قَوْلُ (سَيِّ) (وَجِبَ اسْتِثْنَاهَا) أَيُّ: اسْتَقَرَّ وَجُوبُ اسْتِثْنَائِهَا فِي ذِمَّتِهِ لَكِنْ لَا يَفْعَلُهَا إِلَّا عِنْدَ ظُهُورِ الصَّوَابِ ع. ش. ﴿قَوْلُ: (ظَنَّهُ) أَيُّ: بِاجْتِهَادِهِ.﴾

﴿قَوْلُ (سَيِّ) (وَإِنْ تَفَيَّرَ اجْتِهَادَهُ الْإِنِّ) وَلَوْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بِاجْتِهَادٍ فَعَمِيَ فِيهَا أَتَمَّهَا وَلَا إِعَادَةَ فَإِنْ دَارَ، أَوْ أَدَارَهُ غَيْرُهُ عَنْ تِلْكَ الْجِهَةِ اسْتَأْنَفَ بِاجْتِهَادٍ غَيْرِهِ نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ نَصِّ الْأَمِّ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ تَجِبُ إِعَادَةُ الْاجْتِهَادِ لِلْفَرَضِ الْوَاحِدِ إِذَا قَسَدَ نَهَايَةً. ﴿قَوْلُ: (بِهِ) أَيُّ: بِالصَّوَابِ. ﴿قَوْلُ: (لَكِنْ يُشْتَرَطُ مُقَارَنَةُ ظُهُورِهِ الْإِنِّ) يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُقَارَنَةِ مَا هُوَ الْأَعْمُ مِنَ الْمُقَارَنَةِ حَقِيقَةً، أَوْ حُكْمًا بِأَنْ لَمْ يَنْقُصْ قَبْلَ ظُهُورِ الصَّوَابِ مَا يَسَعُ رُكْنًا كَمَا لَوْ تَرَدَّدَ فِي النَّيِّ وَزَالَ تَرَدُّدُهُ قَوْرًا وَكَمَا لَوْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ نِسْيَانًا، أَوْ دَارَتْ بِهِ السَّفِينَةُ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ حَيْثُ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِغُورِهِ قَوْرًا ع. ش. ﴿قَوْلُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ الْإِنِّ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ، وَالثَّانِيَّةُ وَزَادَ الثَّانِي وَيُؤْخَذُ الْأَوَّلُ أَيُّ التَّفْصِيلِ بَيْنَ كَوْنِهِ فِيهَا وَفِي خَارِجِهَا، بَلْ هُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ عَنْ الْأَمِّ وَاتِّفَاقُ الْأَصْحَابِ لَوْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بِاجْتِهَادٍ، ثُمَّ شَكَّ وَلَمْ يَتَرَجَّعْ لَهْ جِهَةٌ أَتَمَّهَا إِلَى جِهَتِهِ وَلَا إِعَادَةَ أَهْ، وَكَذَا فِي سَمِّ عَنِ الْأَسْنَى.﴾

﴿إِفَادَتُهُ الْيَقِينَ نَظَرَ نَعَمَ قَدْ يُعِيدُهُ مَعَ قَرِينَةٍ وَقَدْ يُرَادُ بِالْيَقِينِ هُنَا مَا يَشْمَلُ مَا فِي حُكْمِهِ. ﴿قَوْلُ: (الْمَقْضَى) أَيُّ: أَوْ الْمُعَادَةُ. ﴿قَوْلُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) اعْتَمَدَهُ أَيُّضًا م. ر. قَالَ فِي الرُّوضِ وَإِنْ طَرَأَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ فِي

أَوْضَحَ وَخَرَجَ بِالْأَعْلَمِ عِنْدَهُ الْأَدْوَنُ، وَالْمِثْلُ، وَالْمَشْكُوكُ فِيهِ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْأَخَذُ بِقَوْلِ الْأَفْضَلِ ابْتِدَاءً كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ هُنَا التَّزَمَ جِهَةً بِدُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ إِلَيْهَا فَلَا يَتَحَوَّلُ عَنْهَا إِلَى أُخْرَى إِلَّا بِأَرْجَحٍ بِخِلَافِهِ قَبْلُهَا فَيُخَيَّرُ مُطْلَقًا فَإِنْ قُلْتُ غَايَةُ الْإِتِمَامِ لِجِهَةٍ أَنَّهُ يَسْتَمِرُّ عَلَيْهَا إِلَّا أَنَّهُ يَتَحَوَّلُ لِغَيْرِهَا وَلَوْ أَرْجَحَ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ تَخْيِيرُهُ هُنَا كَالِابْتِدَاءِ قُلْتُ الثَّرَادُ بِالِتِمَامِ الْجِهَةِ أَنَّهُ بِدُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ لِجِهَةٍ التَّزَمَ تَرْجِيحَ أَحَدِ الظَّنَّيْنِ بِالْجَرِيِّ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ فَإِذَا اخْتَبَرَهُ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ لِيَكُونَ الصَّوَابُ مَعَهُ لَزِمَهُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ وَقَبْلُهَا لَمْ يَلْتَزِمَ شَيْئًا فَبَقِيَ عَلَى تَخْيِيرِهِ بِإِخْبَارِهِ عَنْ اجْتِهَادِهِ إِخْبَارُهُ عَنْ عِيَانٍ كَالْقَطْبِ فَيَجِبُ قَطْعُهَا وَإِنْ كَانَ مُقْلَدُهُ أَرْجَحَ وَبِقَوْلِي فِيهَا مَا لَوْ تَغَيَّرَ.....

• فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ: قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ قَدَّرَ الْخُ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ هُنَا التِّزَامُ الْخُ) قَدْ يَفْتَضِي هَذَا عَكْسَ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ التِّزَامِ جِهَةً خُصُوصًا فِي الصَّلَاةِ الَّتِي يَنْبَغِي احْتِرَامُهَا أَنْ لَا يُلْتَمَسَ لِغَيْرِهَا مُطْلَقًا بِخِلَافِهِ قَبْلَ الْإِتِمَامِ سَمِ أَيُّ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْفَرْقِ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي صُورَةِ الْمُسَاوَاةِ كَمَا فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنَى عِبَارَتُهُمَا فَإِنْ اسْتَوَيَا وَلَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ تَخْيِيرٌ بَيْنَهُمَا لِعَدَمِ مَرَاتِبَةٍ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، أَوْ فِيهَا وَجِبَ الْعَمَلُ بِالْأَوَّلِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ التَّزَمَ بِدُخُولِهِ فِيهَا جِهَةً فَلَا يَتَحَوَّلُ إِلَّا بِأَرْجَحٍ مَعَ أَنَّ التَّحَوَّلَ فِعْلٌ اجْتِبَاءً لَا يُنَاسِبُ الصَّلَاةَ فَاحْتِطَ لَهَا. • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: مَعَ الرُّجُوحَانِ وَالْمُسَاوَاةِ. • فَوُدَّ: (فَكَانَ الْمُنَاسِبُ الْخُ) أَيُّ: لَا سِمًا مَعَ الْمُسَاوَاةِ. • فَوُدَّ: (أَنَّهُ) حَقُّهُ أَنْ يَذْكُرَ قُبِيلَ التَّزَمِ الْخُ. • فَوُدَّ: (بِالْجَرِيِّ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّزَمِ الْخُ. • فَوُدَّ: (مَنْ هُوَ مِثْلُهُ الْخُ) أَيُّ: بِخِلَافِ الْأَدْوَنِ، وَالْمِثْلِ، وَالْمَشْكُوكِ فِيهِ. • فَوُدَّ: (وَبِإِخْبَارِهِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (بِالْأَعْلَمِ الْخُ). • فَوُدَّ: (كَالْقَطْبِ) قَدْ يُقَالُ: لَا فَايِدَةَ فِي هَذَا إِلَّا بِالنَّسْبَةِ لِلْعَارِفِ بِكَيْفِيَّةِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْقَطْبِ وَحَيْثِيَّةِ هَذَا هُوَ مُجْتَهَدٌ وَهُوَ لَا يَقْلُدُ وَإِنْ تَحَيَّرَ فَكَيْفَ بِجَمَاعٍ قَوْلُهُ الْآتِي وَإِنْ كَانَ مُقْلَدُهُ أَرْجَحَ لَا يُقَالُ يُمَكِّنُ فَرَضُهُ فِيمَا إِذَا اخْتَبَرَهُ بِالْقَطْبِ وَبِدَلَالَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ عَارِفًا بِهَا قَبْلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْمُتَاهِلُ لِلتَّمَلُّمِ كَالْعَارِفِ فِي امْتِنَاعِ التَّقْلِيدِ نَعَمْ إِنْ فَرَضَ طَرَوْ التَّاهِلُ لَهُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَعَمَّدْ وَإِنْ كَانَ نَائِبُ الْوُقُوعِ سَبَدُ عَمَرٍ.

أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ شَكَّ لَمْ يُؤْثَرِ قَالَ فِي شَرْحِهِ هَذَا مِنْ زِيَادَتِهِ وَنَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ نَصِّ الْأَمِّ وَاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ هُنَا التَّزَمَ جِهَةً الْخُ) قَدْ يَفْتَضِي هَذَا عَكْسَ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ التِّزَامِ جِهَةً خُصُوصًا فِي الصَّلَاةِ الَّتِي يَنْبَغِي احْتِرَامُهَا أَنْ لَا يُلْتَمَسَ لِغَيْرِهَا مُطْلَقًا بِخِلَافِهِ قَبْلَ الْإِتِمَامِ، وَفِي الرُّوْضِ وَلَوْ قَالَ مُجْتَهَدٌ لِلْمُقْلِدِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ أَخْطَأَ بِكَ فَلَا وَهُوَ أَيُّ الْمُجْتَهِدِ الثَّانِي أَغْرَفَ عِنْدَهُ مِنَ الْأَوَّلِ، أَوْ قَالَ: أَتَتْ عَلَى الْخَطَا قَطْعًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَغْرَفَ عِنْدَهُ مِنَ الْأَوَّلِ تَحَوَّلَ أَيُّ إِنْ بَانَ لَهُ الصَّوَابُ مُقَارِنًا أَيُّ لِلْقَوْلِ وَالْأَبْطَلُ صَلَاتُهُ. • فَوُدَّ: (شَرْحُهُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ مَا لَوْ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَهَا فَلَا تَلَزَمُ الْإِعَادَةُ وَمَا لَوْ قَالَ قَبْلُهَا فَالظَّاهِرُ أَنَّ حُكْمَهُ كَمَا مَرَّ قُبِيلَ الْفَرْعِ لَكِنْ فِي التَّيَمُّنِ يَتِمُّ بِقَوْلِ الْأَوْتِيِّ فَإِنْ تَسَاوَيَا اسْتَخِيرَ ثَالِثًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَكَمَّتْ حَيْرٌ فَيُصَلِّي كَيْفَ اتَّفَقَ وَيُعِيدُ. • فَوُدَّ: (أَرَادَ بِقَوْلِهِ مَا مَرَّ قُبِيلَ الْفَرْعِ قَوْلَ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فَلَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي الْاجْتِهَادِ اثْنَانِ قُلْتُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا لَكِنْ الْأَكْمَلُ أَيُّ الْأَوْتِيِّ، وَالْأَكْمَلُ عِنْدَهُ أَوْلَى الْخُ. • فَوُدَّ: (وَفِيهِ أَيْضًا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجِبَ الْأَخَذُ بِقَوْلِهِ فِي الصَّلَاةِ فَخَارِجُهَا أَوْلَى.

قبلها فإن تيقن الخطأ اعتمد الصواب وإن ظن ظنه وظن صواب جهة أخرى اعتمد أوضح الدليلين عنده ويفرق بينه وبين ما مر في الإعلام بأن الظن المستند ليعمل النفس أقوى من المستند للغير فإن تساوى تخير زاد البقوي، ثم يعمد لترؤده حالة الشروع وما لو تغير بعدها فلا أثر له إلا إن تيقن الخطأ كما مر (ولا قضاء) إما فقله أولاً؛ لأن الاجتهاد لا يقتض بالاجتهاد، والخطأ غير معين وأراد بالقضاء ما يشمل الإعادة (حتى لو صلى أربع ركعات) بنية واحدة (لأربع جهات بالاجتهاد) أربع مرات بأن ظهر له الصواب في كل مقارناً للخطأ وكان الثاني أقوى من الأول (فلا قضاء)؛ لأن كل واحدة مؤداة باجتهاد ولم يتعين فيها الخطأ وقيل يقضي لاشتمال صلاته على الخطأ قطعاً فليس هنا نقص اجتهاد باجتهاد واختاره جمع لظهور مدركه، والتعليل إنما يتضح في أربع صلوات.

• قوله: (قلها) أي: الصلاة. • قوله: (وبين ما مر) أي: من قوله وإن اختلف عليه مجتهدان إلخ سم. • قوله: (ثم يعمد) اعتمده م ر ه سم. • قوله: (وما لو تغير إلخ) (فزع): لو اجتهد اثنان في القبلة واتفق اجتهداها واتفق أحدهما بالآخر فتغير اجتهداها واحد منهما لزمه الانحراف إلى الجهة الثانية ويتوي المأموم المفارقة وإن اختلفا تيامناً وتيسراً وذلك عذر في مفارقة المأموم أي فلا تقوته فضيلة الجماعة ولو قيل لأغنى وهو في صلاته صلاحك إلى الشمس وهو يعلم أن قبلة غيره استأنف ليطلان تقليد الأول بذلك وإن أبصر وهو في اثباتها وعلم أنه على الإصابة للقبلة ببحرأب، أو نجم، أو خبر ثقة، أو غيرها اتهمها أو على الخطأ، أو تردد بطلت لانقضاء ظن الإصابة وإن ظن الصواب غيرها انحرف إلى ما ظنه ولو قال مجتهد لمقلد وهو في صلاة أخطأ بك فلان، والمجتهد الثاني أعرف عنده من الأول، أو أكثر عدالة كما اقتضاه كلام الروضة، أو قال له أنت على الخطأ قطعاً وإن لم يكن أعرف عنده من الأول تحول إن بان له الصواب مقارناً للقول بأن أخبر به وبالخطأ مما ليطلان تقليد الأول بقول من هو أرجح منه في الأولى ويقطع القاطع في الثانية فلو كان الأول أيضاً في الثانية قطع بأن الصواب ما ذكره لم يكن الثاني أعلم فلم يؤثر فإن لم يبين الصواب مقارناً بطلت صلاته وإن بان له الصواب عن قرب نهاية ومغني وقولهما ولو قال مجتهد لمقلد إلخ في سم بعد ذكره عن الروض ما نصه قال في شرحه وخرج بقوله وهو في صلاته ما لو قاله قبلها فالظاهر أن حكمه كما مر أي من التخيير وفيه نظر؛ لإثباته إذا وجب الأخذ بقوله في الصلاة فخارجها أولى ويفارق ما مر بأنه ليس هناك دعوى أحد المجتهدين الخطأ على الآخر ولا دعوى الخطأ مطلقاً انتهى وعقبه الكزدي بقوله لكن الذي اعتمده الشارح والجمال الرملي وغيرهما موافقة شيخ الإسلام فراجع الأصل إن أرذته اه. • قوله: (كما مر) أي: في المتن. • قوله: (لأن الاجتهاد) إلى قوله: (وقيل) في النهاية، والمغني. • قوله: (والتعليل إلخ) وهو عدم نقص اجتهاد باجتهاد آخر كزدي.

• قوله: (وبين ما مر) أي من قوله: (وإن اختلف عليه مجتهدان إلخ). • قوله: (ثم يعمد) اعتمده م ر.

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

أَي كَيْفِيَّتُهَا الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى فَرْضٍ دَاخِلٍ فِي مَا هِيَ بِهَا وَيُسَمَّى رُكْنًا وَخَارِجَ عَنْهَا وَيُسَمَّى شَرْطًا وَهُوَ مَا قَارَنَ كُلُّ مُعْتَبَرٍ سِوَاهُ وَمُقَارَنَةُ الطَّهْرِ لِلشَّرِّ مَثَلًا مَوْجُودَةٌ حَالَةُ الصَّلَاةِ فَلَا تُرَدُّ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَيَأْتِي لَهُ تَعْرِيفٌ آخَرُ لَكِنْ ذَاكَ بِاعْتِبَارِ رَسْمِهِ الْأَظْهَرُ

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

• فَوَدَّ: (أَي كَيْفِيَّتُهَا) تَفْسِيرُ الصِّفَةِ بِالْكَفِيَّةِ تَفْسِيرٌ مُرَادٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ ع ش . • فَوَدَّ: (الْمُشْتَمِلَةُ الْخ) فِي التَّعْيِيرِ عَنِ الشَّرْطِ الْخَارِجِ بِالِاشْتِمَالِ تَسْمُحٌ وَكَانَهُ أَرَادَ بِهِ مُطْلَقَ الْمُتَعَلِّقِ وَذَلِكَ يَسْتَوِي فِيهِ الرُّكْنُ وَالشَّرْطُ ع ش وَقَدْ يُقَالُ خُرُوجُ الشَّرْطِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَفْسِ الصَّلَاةِ وَالِاشْتِمَالِ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ الْمُعْتَبَرِ فِيهَا فَلَا تَسْمُحُ . • فَوَدَّ: (وَخَارِجَ الْخ) الْأَوَّلَى أَوْ • فَوَدَّ: (وَهُوَ مَا قَارَنَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّكْنُ كَالشَّرْطِ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ وَيُقَارَفُ بِأَنَّ الشَّرْطَ هُوَ الَّذِي يَتَقَدَّمُ عَلَى الصَّلَاةِ وَيَجِبُ اسْتِمْرَارُهُ فِيهَا كَالطَّهْرِ وَالشَّرِّ وَخَرَجَ بِتَعْرِيفِ الشَّرْطِ التُّرُوكُ كَثَرَكِ الْكَلَامِ الْكَثِيرِ فَلَيْسَتْ بِشَرْطٍ كَمَا صَوَّبَهُ فِي الْمَجْمُوعِ بَلْ مُبْطِلَةٌ لِلصَّلَاةِ كَقَطْعِ النَّيِّ اهـ . وَكَذَا فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلَهُ الَّذِي إِلَى يَسْتَمِرُّ وَقَوْلُهُ بَلْ مُبْطِلَةٌ أَي فَهِيَ مَوَائِجُ . • فَوَدَّ: (مَا قَارَنَ الْخ) فَإِنْ قُلْتَ هَذَا لَا يَصْدُقُ عَلَى الْوَلَاءِ الْآتِي فِي الْكَلَامِ عَلَى التَّرْتِيبِ أَنَّهُ شَرْطٌ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ عَدَمُ تَطْوِيلِ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ أَوْ عَدَمُ طَوْلِ الْفَضْلِ إِذَا سَلَّمَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ نَاسِيًا أَوْ عَدَمُ طَوْلِ أَوْ عَدَمُ مُضِيِّ رُكْنٍ إِذَا شَكَّ فِي النَّيِّ قُلْتَ الْعَدَمُ الْمَذْكُورُ مُقَارِنٌ لِسَائِرِ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ فَتَأْمَلُهُ بِلُطْفِ سَم . • فَوَدَّ: (فَلَا تُرَدُّ) أَيِ الطَّهَارَةِ عَلَى جَمْعِ تَعْرِيفِ الشَّرْطِ . • فَوَدَّ: (وَيَأْتِي الْخ) أَيِ فِي الْبَابِ الْآتِي . • فَوَدَّ: (بِاعْتِبَارِ رَسْمِهِ الْأَظْهَرِ) أَيِ فِي جَمِيعِ أَفْرَادِ الشَّرْطِ .

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

• فَوَدَّ: (صِفَةُ الصَّلَاةِ) قَالَ الشُّبُوطِيُّ فِي فَنَائِهِ لَيْسَتْ هَذِهِ الْإِضَافَةُ بَيِّنَةً لِأَنَّ الْإِضَافَةَ الْبَيِّنَاتِيَّةَ هِيَ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى مُرَادِفِهِ كَسَمْعِدٍ كَرَزٍ وَبَابِهِ وَلَا تَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفٍ وَلَا هِيَ مِنْ قِسْمِ الْمُخَضَّصَةِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ بَلْ هِيَ إِنَّمَا غَيْرُ مُخَضَّصَةٍ عَلَى رَأْيِ الْفَارِسِيِّ وَغَيْرِهِ أَوْ وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْمُخَضَّصَةِ وَغَيْرِهَا عَلَى رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ وَصِفَةُ الشَّيْءِ لَيْسَتْ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى مُرَادِفِهِ لِأَنَّ الصِّفَةَ غَيْرُ الْمَوْصُوفِ وَالْكَفِيَّةُ غَيْرُ الْمُكَيِّفِ وَهِيَ عَلَى تَقْدِيرِ اللَّامِ وَهِيَ مُخَضَّصَةٌ فَتَبَيَّنَ مُفَارَقَتُهَا لِلْبَيِّنَاتِيَّةِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ اهـ وَقَوْلُهُ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ الْبَيِّنَاتِيَّةَ الْخ يُخَالِفُهُ مَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرٌ وَاجِدٌ كَالْعَصَامِ مِنْ ضَبْطِ الْبَيِّنَاتِيَّةِ بِأَنَّ يَكُونُ بَيْنَ الْمُتَضَافَيْنِ عُمُومٌ مِنْ وَجْهِ وَقَوْلُهُ كَسَمْعِدٍ كَرَزٍ وَبَابِهِ يُخَالِفُهُ مَا صَرَّحُوا بِهِ أَنَّ الْإِضَافَةَ فِي ذَلِكَ مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى إِلَى الْإِسْمِ . • فَوَدَّ: (وَهُوَ مَا قَارَنَ الْخ) فَإِنْ قُلْتَ هَذَا لَا يَصْدُقُ عَلَى الْوَلَاءِ الْآتِي فِي الْكَلَامِ عَلَى التَّرْتِيبِ أَنَّهُ شَرْطٌ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ عَدَمُ تَطْوِيلِ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ أَوْ عَدَمُ طَوْلِ الْفَضْلِ إِذَا سَلَّمَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ نَاسِيًا أَوْ عَدَمُ طَوْلِ أَوْ عَدَمُ مُضِيِّ رُكْنٍ إِذَا شَكَّ فِي النَّيِّ قُلْتَ الْعَدَمُ الْمَذْكُورُ مُقَارِنٌ لِسَائِرِ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ فَتَأْمَلُهُ بِلُطْفِ . • فَوَدَّ: (بِاعْتِبَارِ رَسْمِهِ) يُتَأَمَّلُ دَعْوَى الرِّسْمَةِ وَمُقَابَلَةُ الْخَاصَّةِ لِلرِّسْمِ مَعَ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْخَاصَّةِ مِنْ قِبَلِ الرِّسْمِ .

وهذا باعتبار خاصيته المقصودة منه وهي مقارنته لساير معتبراتها فكأنه المقوم لها، ومرو في الاستقبال أنه في نحو القيام بالصدر ونحو السجود بمعظم البدن وعلى شئة وهي إما تجزئ بالسجود وتسمى بعضاً لأنها لما تأكدت بالجبر أشبهت البعض الحقيقي وهو الأول أو لا تجزئ به وتسمى هيئة وقد شبهت الصلاة بالإنسان فالركن كرايسه والشرط كحياته والبعض كمضيه والهيئة كشمه (أركانها ثلاثة عشر) بناء على أن الطمأنينة في محالها الأربعة صفة تابعة للركن ويؤيده ما يأتي في بحث التقدم والتأخر على الإمام وفي الروضة سبعة عشر بناء على أنها ركن مستقل أي بالنسبة للقد لا للحكم في نحو التقدم المذكور فالخلف لفظي كذا أطبقوا عليه وليس كذلك بل هو معنوي إذ من الواضح أنه لو شك في السجود في طمأنينة الاعتدال مثلاً فإن جعلناها تابعة لم يؤثر شكه كما لو شك في بعض حروف الفاتحة بعد

• قوله: (وهذا باعتبار خاصيته الخ) أي الخفية بالنسبة لبعض الأفراد كالولاء فلذا كان الرسم الآتي أظهر من هذا الرسم وبه يتدفع ما في سم. • قوله: (ومرو في الاستقبال) جواب عما يقال أن تعريف الشرط بما ذكر لا يشمل الاستقبال لأنه إنما يفتقر في القيام والقعود دون غيرهما. • قوله: (وهي إما) لا حاجة إليه. • قوله: (الأول) أي الركن. • قوله: (وقد شبهت الخ) هذه حكمة لتقسيم ما تشتمل عليه الصلاة إلى الأقسام الأربعة المذكورة ش. • قوله: (بناء) إلى قوله كذا أطبقوا. في المعنى وإلى قوله فإن قلت فما وجه الخ في النهاية. • قوله: (في محالها الأربعة) وهي الركوع والإعتدال والسجود والجلوس بين السجنتين. • قوله: (لم يؤثر شكك) لك منع هذه الملازمة لأن الطمأنينة مع كونها صفة تابعة للركن شرط في الإعتدال به فالشك فيها شك في الإتيان بالركن على الوجه المعتد به فجاز أن يؤثر بل هذا هو الأوفق بكلامهم سم. ويأتي عن النهاية وشيخنا ما يوافق مع الفرق بينه وبين الشك في بعض حروف الفاتحة بغير ما يأتي في الشارح.

• قوله: (لم يؤثر شكك) لك منع هذه الملازمة لأن الطمأنينة مع كونها صفة تابعة للركن شرط في الإعتدال به فالشك فيها شك في الإتيان بالركن على الوجه المعتد به فجاز أن يؤثر بل هذا هو الأوفق بكلامهم وأما استدلاله بالقياس على الشك في بعض حروف الفاتحة فيرد عليه أنه جعل الجامع التبعية كما يصرح به صنيعه حيث جعلها على القول بالتبعية ملحقه ببعض حروف الفاتحة وعلى القول بالاستقلال ملحقه بأصل الفاتحة ولا نسلم أن بعض حروف الفاتحة تابع، والفرق أنها صفة للركن والصفة تابعة للموصوف وبعض الحروف ليس صفة للفاتحة ولا يباقيها بل جزء منها والجزء ليس تابعاً للكل لأن التبعية توجب تقدم المنبوع، ولو بالرتبة، والفاتحة غير متقدمة ولا بالرتبة على بعض حروفها على أنه يجوز أن يكون اغتياز الشك في بعض حروف الفاتحة بقدر الفراغ مختصاً بالفاتحة وما في معناها لكثرة عروض الشك في ذلك فلا يلزم أن يلحق بها غيرها مما ليس في معناها فتأمل مع ذلك الوضوح في هذه الملازمة كما اقتضاه عبارته، وعلى هذا أمكن صحة قولهم أن الخلف لفظي فليتأمل.

فراغها أو مقصودة لزمه العود للاعتدال فوراً كما لو شك في أصل قراءة الفاتحة بعد الركوع فإنه يعود إليها كما يأتي فإن قلت المقرّر في كلامهم هو الثاني قلت فيبطل قول من قال أنّ الاستقلال إنّما هو بالنسبة للقد لا للحكم فإن قلت فما وجه الجمع بين جعلها مستقلة في مسائلنا وتابعة في التقدّم والتأخّر؟ قلت: يوجه ذلك بأن قاعدة البناء على اليقين في الصلاة توجب التسوية بين التابع والمقصود بخلاف التقدّم والتأخّر فإنهما منوطان بالأمر الجسديّ التي يظهر بها فحش المخالفة والطمأنينة ليست كذلك فتأمله ويفرّق بينها وبين بعض حروف الفاتحة بأنّه ثمّ تيسّر أصل القراءة والأصل مضيتها على الصّحّة وهنا شك في أصل الطمأنينة فلا أصل يستند إليه

• فؤد: (فإن قلت إلخ) عبارة النهاية ورّد بتأثير شكّه فيها وإن جعلناها تابعة فلا بدّ من تداركها على كلّ حال ويفرّق بينهما وبين الشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها منها بأنهم اغتفروا ذلك فيها لكثرة حروفها وغلبة الشك فيها اه زاد شيخنا فالحق أنّ الخلاف لفظي كما انحط عليه كلام الزملي وابن حجر اه. • فؤد: (وهو الثاني) أي لزوم العود سم. • فؤد: (قلت: فيبطل إلخ) البطلان ممنوع لآته لم يقل لا للحكم مطلقاً بل قيده بقوله في نحو إلخ وهو لا يشمل مسألة الشك لخروجه عن مقتضى الاستقلال لِمَعْنَى مَقْضٍ فيها ويتّقدّر عدم وقوع ذلك القيد في كلام القائل ما ذكر بل هو زيادة من الشارح فيمكن حمل كلامه عليه فإنّ البطلان فتأمله سم وقد يقال لو أبقى الكلام على إطلاقه لا بطلان أيضاً لأنّ في مسألة الشك أعطى غير المستقل حكماً حكماً المستقل حكماً لِمَعْنَى اقتضاء بصريّ وقول سم عن مقتضى الاستقلال لَمَلَّ صوابه عن مقتضى عدم الاستقلال. • فؤد: (فيبطل قول من قال إلخ) إنّما يبطل إن صرحوا بتفريع الثاني على الاستقلال فقط سم. • فؤد: (في مسائلنا) أي مسألة الشك.

• فؤد: (بأن قاعدة البناء على اليقين إلخ) أي وطرح المشكوك فيه. • فؤد: (بخلاف التقدّم والتأخّر إلخ) يعني واغترفوا فيها ترك العمل بموجب تلك القاعدة لأنّهما إلخ. • فؤد: (ويفرّق بينهما إلخ) تقدّم عن النهاية فرق آخر. • فؤد: (فلا أصل إلخ) قد يقال هو محل تأمل لآته حيث فرض تبعيتها للاعتدال

• فؤد: (هو الثاني) يتّبعي أن يكون المراد بالثاني لزوم العود ويحتجّل أن المراد به أنّا إذا قلنا إنّها مقصودة لزم العود لكن في هذا نظر لأن الظاهر أنّه لم يقع في كلامهم على هذا الوجه ولا يجوز أن المراد به مجرد أنّها مقصودة إذ لا يترتب على ذلك قوله فيبطل إلخ. • فؤد: (قلت فيبطل إلخ) قلت البطلان ممنوع لآته لم يقل لا للحكم مطلقاً بل قيده بقوله في نحو إلخ وهو لا يشمل مسألة الشك لخروجه عن مقتضى الاستقلال لِمَعْنَى مَقْضٍ فيها ويتّقدّر عدم وقوع ذلك القيد في كلام القائل ما ذكر بل هو زيادة من الشارح فيمكن حمل كلامه عليه فإنّ البطلان فتأمله. • فؤد: (فيبطل) إنّما يبطل إن صرحوا بتفريع الثاني على الاستقلال فقط. • فؤد: (وهنا شك في أصل الطمأنينة) يرّد على هذا الفرق أنّه جعل الطمأنينة فيما سبق نظير بعض حروف الفاتحة فيكون مجموعها مع الركني نظير مجموع

وَقَدْ صَارَ شَرْطٌ لِلْإِعْتِدَادِ بِالرُّكْنِ وَالْوَلَاءِ بِأَتِي نِيَّانِهِ وَالْخِلَافُ فِيهِ فِي الثَّالِثِ عَشَرَ قِيلَ
وَبِقِيَاسِ عَدِّ الْفَاعِلِ رُكْنًا فِي نَحْوِ الصُّومِ وَالْبَيْعِ تَكُونُ الْجُمْلَةُ أَرْبَعَةً أَوْ ثَمَانِيَةً عَشَرَ هـ. وَقَدْ
يُجَابُ بِأَنْ جَعَلَ الْفَاعِلُ رُكْنًا فِي الْبَيْعِ خِلَافَ التَّحْقِيقِ فَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ هُنَا فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسُ عَدِّهِ
شَرْطًا ثُمَّ عَدَّهُ شَرْطًا هُنَا وَلَمْ يَقُولُوا بِهِ قُلْتَ الشَّرْطُ ثُمَّ غَيَّرَهُ هُنَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَأَمَّا جَعْلُهُ رُكْنًا
فِي الصُّومِ فَهُوَ لِأَنْ مَا هِيَ تَهْ لَا وَجُودَ لَهَا فِي الْخَارِجِ وَأَمَّا تَتَعَقَّلُ بِتَعَقُّلِ الْفَاعِلِ فَجُعِلَ رُكْنًا
لِتَكُونَ تَابِعَةً لَهُ بِخِلَافِ نَحْوِ الصَّلَاةِ تَوْجُدُ خَارِجًا فَلَمْ يَحْتَجْ لِلنَّظَرِ لِفَاعِلِهَا أَحَدَهَا (النِّهْيَةُ) لِمَا
مَرَّ فِي الْوُضُوءِ، وَقِيلَ إِنَّهَا شَرْطٌ لِأَنَّهَا قَصْدُ الْفِعْلِ وَهُوَ خَارِجٌ عَنْهُ

فَهُوَ أَضَلُّ لَهَا وَقَدْ تَيَقَّنَ الْإِثْنَانُ بِهِ وَالْأَضَلُّ مُضِيهِ عَلَى الصَّحَّةِ أَيْ بِأَنْ يُؤْتَى بِهِ مَعَ جَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِهِ فَتَأْمَلُ
وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنْ حُرُوفَ الْفَاتِحَةِ بِمَضَى حَقِيقِيٍّ لِلْقِرَاءَةِ الْمُتَيَقَّنَةِ، وَالطُّمَانِيَّةُ مُعَايِرَةٌ لِلْإِعْتِدَالِ وَإِنْ كَانَتْ
تَابِعَةً لَهُ إِذْ هُوَ الْعَوْدُ إِلَى الْقِيَامِ بَعْدَ الرُّكُوعِ وَهِيَ اسْتِقْرَارُ الْأَعْضَاءِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ اسْتِشْبَاعِ ذَلِكَ لِتَابِعِهِ اسْتِشْبَاعُ
هَذَا لَمْ تَأْمَلْ بِصُرِّيٍّ وَفِي سَمِ تَنْظِيرِ اسْتِشْكَالِهِ بِلَا جَوَابٍ. هـ قَوْلُهُ: (وَقَدْ صَارَ الْفَاعِلُ الْخ) جَوَابٌ عَمَّا يَرُدُّ
حَضَرَ الْأَرَاكَانَ فِي الثَّلَاثَةِ عَشَرَ. هـ قَوْلُهُ: (شَرْطُ الْخ) أَيْ لَا رُكْنَ. هـ قَوْلُهُ: (وَالْخِلَافُ فِيهِ) أَيْ فِي آتِهِ هَلْ
هُوَ رُكْنٌ أَوْ شَرْطٌ كُرْدِيٍّ. هـ قَوْلُهُ: (قِيلَ) إِلَى الْمَثْنِيِّ فِي النَّهَايَةِ لِأَقُولَهُ فَإِنْ قُلْتَ إِلَى وَأَمَّا جَعْلُهُ.
هـ قَوْلُهُ: (أَرْبَعَةَ عَشَرَ) أَيْ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الطُّمَانِيَّةَ فِي مَحَالِّهَا الْأَرْبَعَةِ صِفَةً تَابِعَةً. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ)
أَيْ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا رُكْنٌ مُسْتَقِلٌّ. هـ قَوْلُهُ: (الشَّرْطُ ثُمَّ غَيَّرَهُ هُنَا) هَذَا بِتَقْدِيرِ تَسْلِيْبِهِ لَا يَدْفَعُ السُّؤَالَ سَمِ.
هـ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا جَعْلُهُ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ اغْتِيَاظُهُ لِتَكُونِ تَابِعَةً لَهُ فِي الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ فَلَا وَجُودَ لَهَا فِيهِ
اسْتِقْلَالًا وَلَا تَبَعًا أَوْ فِي الْوُجُودِ الذَّنْهِيِّ فَتَقَعُّلُهَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَعَقُّلِهِ بِصُرِّيٍّ وَلَكِنْ مَنَعُ قَوْلِهِ وَلَا تَبَعًا بِأَنْ
الْمُرَادُ مِنَ الْوُجُودِ بِالْبَيْعِ وَجُودُ بَعْضِ الْأَجْزَاءِ فِي الْخَارِجِ أَيْ الْفَاعِلِ. هـ قَوْلُهُ: (لَا وَجُودَ لَهَا فِي الْخَارِجِ)
رَدُّ الشُّهَابِ سَمِ بِأَنْ مَا هِيَ الصُّومُ الْإِنْسَاكُ الْمَخْصُوصُ بِمَعْنَى كَفِّ النَّفْسِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ
وَهُوَ فِعْلٌ مُوْجُودٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْأَصُولِ انْتَهَى وَأَقُولُ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا أَنَّ صَوْرَةَ الصَّلَاةِ تُشَاهَدُ
بِخِلَافِ صَوْرَةِ الصُّومِ رَشِيدِيٍّ. هـ قَوْلُهُ: (تَوْجُدُ خَارِجًا) أَيْ عَنِ الْقَوَى الْمُنْدَرِكَةِ وَمِنْ ثُمَّ كَانَتْ الْقِرَاءَةُ
فِيهَا مَسْمُوعَةً وَالْأَفْعَالُ مُشَاهَدَةً ع ش. هـ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) إِلَى الْمَثْنِيِّ فِي النَّهَايَةِ. هـ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيْ مِنْ
قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» وَإِنَّمَا وَاجِبَةٌ فِي بَعْضِ الصَّلَاةِ وَهُوَ أَوَّلُهَا لَا فِي جَمِيعِهَا فَكَانَتْ رُكْنًا
كَالتَّكْبِيرِ وَالرُّكُوعِ وَاجْتُمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى اغْتِيَابِ النَّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَبَدَأَ بِهَا لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَتَعَقَّدُ إِلَّا بِهَا مُعْنَى
وَنَهَايَةٍ. هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ خَارِجٌ عَنْهُ) أَيْ وَقَصْدُ الْفِعْلِ خَارِجٌ عَنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ.

الْفَاتِحَةِ وَعَلَى هَذَا يُقَالُ أَيْضًا أَنَّهُ تَيَقَّنَ أَضَلُّ الرُّكْنِ وَالْأَضَلُّ مُضِيهِ عَلَى الصَّحَّةِ فَإِنْ نَظَرَ لَهَا وَخَدَّهَا لَزِمَهُ
يُثَلُّهُ فِي الْمَشْكُوكِ فِيهِ مِنَ الْفَاتِحَةِ فَتَأْمَلُ. هـ قَوْلُهُ: (غَيَّرَهُ هُنَا) هَذَا بِتَقْدِيرِهِ لَا يَدْفَعُ السُّؤَالَ فَتَأْمَلُهُ.

هـ قَوْلُهُ: (لَا وَجُودَ لَهَا فِي الْخَارِجِ) هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ إِذْ فِيهِ بَحْثٌ ظَاهِرٌ لِأَنَّ مَا هِيَ الصُّومُ الْإِنْسَاكُ
الْمَخْصُوصُ بِمَعْنَى كَفِّ النَّفْسِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ وَالْكَفُّ الْمَذْكُورُ فِعْلٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي

وَيُجَابُ بِأَنَّهُ بِتَمَامِ التَّكْبِيرِ يَتَّبِعُنْ دُخُولُهُ فِيهَا مِنْ أَوَّلِهِ قَبْلَ وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ أَنَّهُ لَوْ افْتَتَحَهَا مَعَ مُقَارَنَةِ مُفْسِدٍ كَخَبَثِ فَرَالٍ قَبْلَ تَمَامِهَا لَمْ تَصِبْ عَلَى الرُّكْنِيَّةِ بِخِلَافِ الشَّرْطِيَّةِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِافْتِتَاجِهَا مَا يَسْبِقُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ فَهُوَ غَيْرُ رُكْنٍ وَلَا شَرْطٍ أَوْ مَا يُقَارِنُهَا ضَرُّ عَلَيْهِمَا لِمُقَارَنَتِهِ لِبَعْضِ التَّكْبِيرَةِ.
(فَإِنْ صَلَّى فَرَضًا) أَيِ أَرَادَ صَلَاتَهُ (وَجِبَ قَصْدُ فِعْلِهِ) مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ صَلَاةً لِيَتَمَيَّزَ

قوله: (وَيُجَابُ بِأَنَّهُ الْخ) قد يُقَالُ غَايَةُ مَا يَسْتَلْزِمُ هَذَا أَنْ تَكُونَ مُقَارِنَةً لِأَوَّلِ الصَّلَاةِ فِي الْوُجُودِ وَهُوَ لَا يُنَافِي خُرُوجَهَا عَنْ حَقِيقَةِ الصَّلَاةِ لِأَنَّهَا قَصْدٌ فِعْلٍ الصَّلَاةِ وَقَصْدٌ فِعْلٍ الشَّيْءِ خَارِجٌ عَنْ حَقِيقَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ بِدَيْهَةٍ بَصْرِيٍّ عِبَارَةً سَمِ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ دُخُولُهُ فِيهَا مِنْ أَوَّلِهِ لَا يُنَافِي خُرُوجَ الْقَصْدِ كَيْفَ وَخُرُوجَ الْقَصْدِ عَنِ الْمَقْصُودِ ضَرُورِيٌّ فَتَأَمَّلْهُ نَعَمْ يُمَكِّنُ دَفْعَ هَذَا الْقِيلِ بَأَنَّا سَلَّمْنَا أَنَّ الْقَصْدَ خَارِجٌ عَنْ مَاهِيَةِ الْمَقْصُودِ لَكِنْ مُسَمًى الصَّلَاةَ شَرْعًا مَجْمُوعُ الْقَصْدِ وَالْمَقْصُودِ فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي مَاهِيَةِ الصَّلَاةِ مَعَ كَوْنِهِ خَارِجًا عَنِ الْمَقْصُودِ فَلْيَتَأَمَّلْ ا. هـ. قوله: (وفائدة الخلاف إلخ) قاله ابنُ شُهْبَةَ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُغْنِي وَنَقَلَهُ شَيْخُنَا فِي النِّهَايَةِ ثُمَّ قَالَ وَالْأَوَجَهُ عَدَمُ صِحَّتِهَا مُطْلَقًا أَنْتَهَى ا. هـ. بَصْرِيٍّ أَيِ سِوَاةِ قِيلَ هِيَ شَرْطٌ أَوْ رُكْنٌ ع. ش. هـ. قوله: (لو اففتحها) أَيِ التَّيَّةِ وَ. هـ. قوله: (فَرَالٍ) أَيِ الْمُفْسِدِ. هـ. قوله: (ضَرُّ عَلَيْهِمَا) أَيِ عَلَى قَوْلِي الشَّرْطِ وَالرُّكْنِ قَوْلُهُ (لِمُقَارَنَتِهِ) أَيِ الْمُفْسِدِ. هـ. قوله: (لِبَعْضِ التَّكْبِيرَةِ) أَيِ وَهُوَ رُكْنٌ بِالِاتِّفَاقِ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ تَوْفُّرُ الشُّرُوطِ وَانْتِفَاءُ الْمَوَانِعِ رَشِيدِيٌّ.

قوله: (فَرَضًا) أَيِ وَلَوْ نَذَرًا أَوْ قِضَاءً أَوْ كِفَايَةً نِهَايَةً وَمُغْنٍ. هـ. قوله: (مِنْ حَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ فَلَا إِلَى وَهِيَ إِلَى قَوْلِهِ وَنَظِيرُهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ. هـ. قوله: (مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ صَلَاةً) أَيِ لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ فَرَضًا بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي سَمِ أَيِ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ الْخ. هـ. قوله: (لِيَتَمَيَّزَ) الْأَوَّلَى التَّائِبُتِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَغَيْرُهُمَا عِبَارَةً شَيْخُنَا وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ قَصْدَ فِعْلِهَا لِيَتَمَيَّزَ عَنْ سَائِرِ

الْأَصُولِ مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ أَيْضًا فِيهِ حَيْثُ قَالُوا إِنَّ الْفِعْلَ الْمُكَلَّفَ بِهِ الْفِعْلُ بِمَعْنَى الْحَاصِلِ بِالْمَضَرِّ وَمَثَلُهُ بِالْهَيْئَةِ الْمُسَمَّاةِ بِالصَّلَاةِ وَبِالْإِنْسَالِكِ عَنِ الْمُفْطَرَاتِ لَا بِمَعْنَى إِيقَاعِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَمْرٌ اغْتِيَارِيٌّ لَا وَجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الْكَمَالُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَشَرْحِهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى تَفْرِيفِ الْحُكْمِ. هـ. قوله: (وَيُجَابُ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ دُخُولُهُ فِيهَا مِنْ أَوَّلِهِ لَا يُنَافِي خُرُوجَ الْقَصْدِ كَيْفَ وَخُرُوجَ الْقَصْدِ عَنِ الْمَقْصُودِ ضَرُورِيٌّ فَتَأَمَّلْهُ وَكَانَتْ تَوَهُمٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِكَوْنِهِ خَارِجَ الْمَاهِيَةِ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ أَنَّهُ يَوْجَدُ قَبْلَ وَجُودِهَا فَيَبَيَّنُ أَنَّهُ بِالتَّمَامِ يَتَّبِعُنْ الدُّخُولُ مِنَ الْأَوَّلِ فَلَا يَكُونُ الْقَصْدُ قَبْلُهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ لَيْسَ تَمَامُهَا وَلَا جُزْؤُهَا ضَرُورَةً أَنْ قَصْدَ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَلَا جُزْأَهُ فَتَلَبَّرُ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ نَعَمْ يَكُنْ دَفْعُ هَذَا الْقِيلِ بَأَنَّا نَسَلَّمْنَا أَنَّ الْقَصْدَ خَارِجٌ عَنْ مَاهِيَةِ الْمَقْصُودِ لَكِنْ مُسَمًى الصَّلَاةَ شَرْعًا مَجْمُوعُ الْقَصْدِ وَالْمَقْصُودِ فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي مَاهِيَةِ الصَّلَاةِ مَعَ كَوْنِهِ خَارِجًا عَنِ الْمَقْصُودِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قوله: (مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ صَلَاةً) أَيِ لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ فَرَضًا بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي.

عن بَقِيَّةِ الْأَفْعَالِ فلا يكفي إحضارها في الذهن مع الغفلة عن خصوص الفعل لأنه المطلوب وهي هنا ما عدا النية ولا يلزم التسلسل بل ومقها لجواز تعلّقها بنفسها أيضًا كالعلم بتعلّق بغيره مع نفسه ونظيره الشاة من أربعين فإنها تزكي نفسها و غيرها على أن لك أن تمنع ورود أصل السؤال بأن كل ركن غيرها لا يحتاج لنية له بخصوصه فهي كذلك وتعلّقها بالمجموع من

الأفعال اهـ . فؤد: (من بَقِيَّةِ الْأَفْعَالِ) أي التي لا تحتاج إلى نية أو لنية غير الصلاة قلوبيًا . فؤد: (فلا يكفي إحضارها إلخ) أي الصلاة ولا يخفى أن مُسَمَّى الصلاة هو الحاصل بالمصدر لأنه الموجود المُكَلَّف به كما بيّن في شروح جَمْعِ الجواميع وخواشيها في الكلام على تعريف الحكم فقوله مع الغفلة عن خصوص الفعل يتعيّن أن يراد بالفعل هنا المعنى المصدريّ فيشكّل قوله لأنه أي الفعل المطلوب لأنه يلزم أن يكون المطلوب غير المُكَلَّف به وأيضًا فليست المخدور مُجَرَّد الغفلة عن خصوص الفعل إذ مُجَرَّد إخضاره في الذهن لا يكفي إذ إخضاره في الذهن تصوّره وهو غير كافٍ فكان يتبني أن يقول فلا يكفي إحضارها في الذهن بل لا بد من قصد إيجابها سم . فؤد: (وهي) أي الصلاة (هنا) أي في النية لا في نحو قولك الصلاة واجبة أو الصلاة أقوال وأفعال فالمراد بها ما يشمل النية جفئي . فؤد: (والأ لزم التسلسل) عبارة المُعْنَى لأنها لا تنوّي للزوم التسلسل في ذلك اهـ وعبارة النهاية لأنها لا تنوّي والأ لتعلّق بنفسها أو افتقرت إلى نية أخرى اهـ . فؤد: (ورود أصل السؤال) أي على كونها ركنًا بأنها لو كانت داخلية في الصلاة لافتقرت إلى نية أخرى فيتسلسل . فؤد: (لجواز تعلّقها بنفسها إلخ) أي فلا يحتاج لنية أخرى ليلزم التسلسل سم . فؤد: (لا يحتاج لنية له بخصوصه إلخ) ولقائل أن يقول هذا لا يمنع ورود أصل السؤال لأن حاصله أن الواجب تعلّق النية بالأجزاء حتى النية على وجه الإجمال لا على وجه الخصوص فتكون النية منوية على الإجمال فيتوجّه أنه يحتاج لنية نيتها أيضًا على الإجمال فيتسلسل وأما قوله لا يقتضي تعلّقها بكل فرد إلخ فمعناه على الخصوص لا مطلقًا والأ لزم أن بعض أركان الصلاة غير مقصود لا إجمالاً ولا تفصيلاً وهو باطل مُستلزم للحكم سم . فؤد: (وتعلّقها بالمجموع إلخ) لا يخفى أن تعلّق الشيء بالمجموع من حيث هو مجموع لا يستلزم التعلّق بكل فرد

فؤد: (فلا يكفي إحضارها) أي الصلاة في الذهن ولا يخفى أن مُسَمَّى الصلاة هو الحاصل بالمصدر لأنه الموجود المُكَلَّف به كما بيّن فقوله مع الغفلة عن خصوص الفعل يتعيّن أن يراد بالفعل هنا المعنى المصدريّ فيشكّل قوله لأنه أي الفعل المطلوب لأنه يلزم أن يكون المطلوب غير المُكَلَّف به وأيضًا فليست المخدور مُجَرَّد الغفلة عن خصوص الفعل إذ مُجَرَّد إخضاره في الذهن لا يكفي إذ إخضاره في الذهن تصوّره وهو غير كافٍ فكان يتبني أن يقول فلا يكفي إحضارها في الذهن بل لا بد من قصد إيجابها قلياتل . فؤد: (بل ومقها إلخ) هذا مختصر من شرح البهجة ولنا فيه بحث ظاهر بهامش نسختنا منه . فؤد: (لجواز تعلّقها بنفسها أيضًا) أي فلا يحتاج لنية أخرى ليلزم التسلسل . فؤد: (لا يحتاج لنية له بخصوصه فهي كذلك) حاصل هذا كما ترى أن الواجب تعلّق النية بالأجزاء

حيث هو مجموع لا يقتضي تعلُّقها بكلِّ فردٍ من أجزائه (و) وجب (تعيينه) من ظهر أو غيره
ليتميّز عن غيره فلا يكفي نية فرض الوقت قيل الأصوب

غير أن هذا لا يجدي فيما نحن فيه لأن المجموع عبارة عن الأجزاء المتألف منها مع الهيئة الاجتماعية
فالتية إن كانت خارجة عن الأجزاء المتألف منها وعن الهيئة المذكورة ثبت المدعى وهو كون التية
شروطاً وإن كانت داخلية استلزم اغتيالها مرتين وهو ظاهر الفساد ولو سلم صحته فليس منافياً للمدعى
المشار إليه إذ الكلام في الأولى، وهذا التقدير فيه تسليم لشرطيتها فالحق ما قاله حجة الإسلام أنها
بالشروط أشبه وكان وجه قوله أشبه وعدم جزومه بشرطيتها مخالفتها لبيعة الشروط في كون مقارنتها
لجميع الأفعال حكمية لا حقيقية كما هو واضح فليتأمل وليعزز بصري. □ فؤد: (بكل فردٍ من
أجزائه) أي بخصوصه سم. □ فؤد: (من ظهر) إلى قوله انتهى في المغي لا قوله قيل. □ فؤد: (من ظهر
أو غيره إلخ) ويظهر كما بحثه بعضهم أنه يكفي في الصبح صلاة الفداء وصلاة الفجر لصديقيهما عليهما
وفي أجزاء نية صلاة يتوب في أذانها أو يفتت فيها أبداً عن نية الصبح تردّد والأوجه الإجزاء ويظهر أن
نية صلاة يسن الإبراء لها عند توفر شروطه مغيبة عن نية الظهر ولم أر فيه شيئاً اه نهاية وقولها وفي
إجزاء نية إلخ نقل المغي التردّد المذكور عن العباب ثم قال ويتبني الإكفاء اه وقولها ويظهر إلخ متجة
نعم تفسيده بقوله عند إلخ محل تأمل لأنه إما أن يكون المراد به ملاحظته عند التية ولا معنى له لأن السن
مغنى عنه إذ لا يكون إلا عند توفرها مع عدم توقف تميزها عن غيرها على ذكره، وإما أن يكون المراد به
تقييد الحكم أي إنما يكفي بهذه التية عند توفر الشروط ولا وجه له أيضاً إذ الغرض التمييز وهو حاصل
بما ذكر مطلقاً فليتأمل بصري أقول حمل ع ش كلام النهاية على الأول ثم ذكر عنه م ر في هامش قوله م
ر عن نية الظهر ما نصه أي وإن كان في فطر لا يسن الإبراء فيه اه. □ فؤد: (ليتميّز) أي ما قصد فعله (من
غيره) أي عن سائر الصلوات. □ فؤد: (فلا تكفي نية فرض الوقت) ولو رأى الإمام يصلي العصر فظنته
يُصلي الظهر فتوى ظهر الوقت لم يصح لأن الوقت ليس وقت الظهر أو ظهر اليوم صح لأنه ظهر يومه
شرح بأفضل. □ فؤد: (قيل إلخ) وافقه المغي عبارته، ولو عبر بقوله قصد فعلها وتعيينها لكان أولى

حتى التية على وجه الإجمال لا على وجه الخصوص بأن تفصيل الجملة المستدخلة لتلك الأجزاء
ولقائل أن يقول هذا لا يمنع ورود أصل السؤال لأن حاصل هذا أن التية منوبة على الإجمال فيتوجه أنه
يحتاج لنية تثبتها أيضاً على الإجمال وهكذا يتسلسل فتأمل بلطف وأما قوله لا يقتضي تعلُّقها بكل فردٍ
إلخ فمعناه على الخصوص لا مطلقاً ولا لزماً أن بعض أركان الصلاة غير مقصود لا إجمالاً ولا تفصيلاً
وهو باطل مستلزم للتحكم فإن قلت بل يجوز أن يراد مطلقاً ويكون إشارة إلى عدم وجوب التعلُّق بالتية
قلت فيرجع للجواب الأول أن المراد هنا ما عدا التية فإن قلت لا يرجع له لأن المراد على الأول التعلُّق
تفصيلاً، وعلى هذا التعلُّق إجمالاً قلت لا نسلم أن المراد على الأول التعلُّق التفصيلي بدليل
نصريحهم بعد ذلك بأنه لا يجب نية شيء من الأركان على التفصيل. □ فؤد: (من أجزائه) أي
بخصوصه.

فَعَلُّهَا وَتَعْيِينُهَا لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ إِعَادَةِ الضَّمِيرِ عَلَى فَرْضِ الْغَاءِ قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ نِقَةِ الْفَرْضِيَّةِ لِأَنَّهُ يَمْنَاهُ اهـ . وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ إِذْ ضَمِيرٌ تَعْيِينُهُ يَرْجِعُ لِلْفِعْلِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَضَمِيرٌ فَعْلُهُ يَرْجِعُ لَهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ صَلَاةً كَمَا قُرِئَتْهُ وَقَرَيْتُهُ قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ الْخُ فَلَمْ يُلْزَمْ مَا ذَكَرَ أَصْلًا عَلَى أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ ضَمِيرُ فَعْلِهِ

وَاسْتَفْنَى عَمَّا قُدِّرَتْهُ تَبَعًا لِلشَّارِحِ فَالْمُرَادُ قَصْدُ فِعْلِ الْفَرْضِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ صَلَاةً لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ فَرْضًا وَالْأَلْتَضَمُّنَ قَصْدَ الْفَرْضِيَّةِ فَإِنَّ مَنْ قَصَدَ فِعْلَ الْفَرْضِ فَقَدْ قَصَدَ الْفَرْضِيَّةَ بِلَا شَكٍّ فَلَا يَحْسُنُ بَعْدَ ذَلِكَ قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ الْخُ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ اهـ . قُودُ: (فَعَلُّهَا الْخُ) أَيِ بِإِعَادَةِ الضَّمِيرِ لِلصَّلَاةِ . قُودُ: (مِنْ إِعَادَةِ الضَّمِيرِ الْخُ) أَيِ الَّذِي فِي الْمَثْنِ . قُودُ: (بِمَنْفَاهُ) أَيِ بِمَعْنَى قَوْلِهِ وَجِبَ قَصْدُ فَعْلِهِ .

قُودُ: (وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ الْخُ) لَا يَخْفَى أَنَّ حَاصِلَ هَذَا الرَّدِّ تَضَحِيحُ الْعِبَارَةِ وَدَفْعُ التَّكَرُّرِ بِتَأْوِيلِهَا وَبَيَانُ قَرِينَتِهِ وَهَذَا إِنَّمَا يَدْفَعُ الْإِغْتِرَاضَ لَوْ ادَّعَى الْمُغْتَرِضُ قَسَادَ الْعِبَارَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ إِنَّمَا ادَّعَى أَوْلَوِيَّةَ غَيْرِهَا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ الْخُ لِأَنَّ مَنْفَاهُ أَنَّ ذَلِكَ يُلْزَمُ بِحَسَبِ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا يَسْتَفْنَى عَنْ التَّأْوِيلِ وَالْقَرِينَةِ أَوَّلَى مِمَّا يَخْتَا جُهْمَا سَم . قُودُ: (إِذْ ضَمِيرٌ تَعْيِينُهُ يَرْجِعُ لِلْفِعْلِ) لَا يَصِحُّ إِزْجَاعُهُ لَهُ إِلَّا بِضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ إِذِ التَّعْيِينُ فِي مُتَعَلِّقِي الْفِعْلِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّشْتِيهِتِ فَالْأَوَّلَى إِزْجَاعُهُ لِلْفَرْضِ فَتَأْمَلُ بَصْرِيٌّ أَيِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ لَا صِفَتُهُ . قُودُ: (كَمَا قُرِئَتْهُ) أَيِ فِي جُلِّ الْمَثْنِ . قُودُ: (حَلَى أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ الْخُ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ عِبَارَةَ الْمُغْتَرِضِ الَّتِي حَكَاهَا لَيْسَ فِيهَا اسْتِدْلَالٌ بِاسْتِلْزَامِ قَصْدِ الْمُضَافِ لِلْفَرْضِ لِقَصْدِ

قُودُ: (لِأَنَّهُ يُلْزَمُ الْخُ) أَيِ بِالظَّهْرِ لِظَاهِرِ الْمَعْنَى حَيْثُ دُونَ التَّأْوِيلِ . قُودُ: (وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ) لَا يَخْفَى أَنَّ حَاصِلَ هَذَا الرَّدِّ تَضَحِيحُ الْعِبَارَةِ وَدَفْعُ التَّكَرُّرِ بِتَأْوِيلِهَا وَبَيَانُ قَرِينَةِ عَلَى التَّأْوِيلِ وَهَذَا إِنَّمَا يَدْفَعُ الْإِغْتِرَاضَ لَوْ ادَّعَى الْمُغْتَرِضُ قَسَادَ الْعِبَارَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ إِنَّمَا ادَّعَى أَوْلَوِيَّةَ غَيْرِهَا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ الْخُ لِأَنَّ مَنْفَاهُ أَنَّ ذَلِكَ يُلْزَمُ بِحَسَبِ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا يَسْتَفْنَى عَنْ التَّأْوِيلِ وَالْقَرِينَةِ أَوَّلَى مِمَّا يَخْتَا جُهْمَا وَقَوْلُهُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ الْخُ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ عِبَارَةَ الْمُغْتَرِضِ الَّتِي حَكَاهَا لَيْسَ فِيهَا اسْتِدْلَالٌ بِاسْتِلْزَامِ قَصْدِ الْمُضَافِ لِلْفَرْضِ لِقَصْدِ الْفَرْضِ بِخُصُوصِهِ حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ مَنَعُ الْإِسْتِلْزَامِ وَأَنَّهُ عَلَى التَّنْزِيلِ يُلْزَمُ الْإِكْتِضَاءُ فِي النَّبَةِ بِاللُّوْازِمِ بَلْ حَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّ ظَاهِرَ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ تَفِيدُ قَصْدَ الْفَرْضِيَّةِ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِوُجُوبِ قَصْدِ الْفِعْلِ الْمُقَيَّدِ بِإِضَافَتِهِ لِلْفَرْضِ وَالْإِخْبَارُ بِوُجُوبِ الْمُقَيَّدِ بِشَيْءٍ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا وَجُوبُهُ مَعَ قَيْدِهِ لَا يُقَالُ تَنْتَعُ أَنَّ حَاصِلَ كَلَامِهِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ عِبَارَتُهُ وَلَوْ سَلِمَ فَيَكْفِي فِي وُرُودِ الْإِغْتِرَاضِ دَعْوَى أَنَّ مُرَادَهُ ذَلِكَ وَمُجَرَّدُ الْمُنَاقَشَةِ فِي الْعِبَارَةِ لَا تُكْفِي عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ اسْتِدْلَالُهُ بِالْإِسْتِلْزَامِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مَنَعُ الْإِسْتِلْزَامِ إِذْ لَمْ يَدْعُ اسْتِلْزَامًا قَطْعِيًّا بَلْ ظَنًّا بِحَسَبِ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ وَلَا شَكٌّ فِيهِ وَلَمْ يَرُدَّ أَيْضًا عَلَى التَّنْزِيلِ أَنَّهُ يُلْزَمُ الْإِكْتِضَاءُ بِاللُّوْازِمِ وَإِنَّمَا يَرُدُّ لَوْ أُرِيدَ بِالْإِسْتِلْزَامِ أَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ قَصْدُ الْفِعْلِ تَحَقَّقَ قَصْدُ الْفَرْضِ فِي ضِمْنِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدِهِ بِالْفِعْلِ بِخُصُوصِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ الْمُرَادُ أَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ قَصْدُ الْفِعْلِ تَحَقَّقَ قَصْدُ الْفَرْضِ بِخُصُوصِهِ اسْتِغْلَالًا لَا فِي ضِمْنِهِ وَلَا شُبْهَةً فِي إِجْزَاءِ ذَلِكَ وَكَانَتْ تَوْهَمُ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ قَلْبَرُ .

للفرض لم يلزمه ذلك أيضًا إذ لا يلزم من قصد المضاف للفرض الذي هو الفعل قصد الفرض بخصوصيه وبتسليمه فالنتيجة لا يكتفى فيها باللوازم.

(تنبيه) لا يُنافي اعتبار التبيين هنا ما يأتي أنه قد ينوي القصر ويقيم والجمعة ويصلي الظهر لأن ما هنا باعتبار الذات وصلاته غير ما نواه ثم باعتبار عارض اقتضاه (والأصح وجوب نية الفرضية) في مكتوبة ونذر وصلاة جنازة كأصلي فرض الظهر مثلاً أو الظهر فرضاً والأولى أولى للخلاف في إجزاء الثانية نظراً إلى أن الظهر اسم للزمان وذلك

الفرض بخصوصيه حتى يرُد عليه منع الاستلزام بل حاصل كلامه أن ظاهر العبارة يفيد قصد الفرضية لأن الإخبار بوجوب المقتيد بشيء لا يفهم منه إلا وجوبه مع قيده على أنه لو سلم استدلّاه بذلك لم يرُد عليه المنع إذ لم يدع استلزاماً قطعياً بل ظاهراً بحسب ظاهر العبارة ولا شك فيه ولم يرُد أيضاً على التسليم أنه يلزم الإكفاء باللوازم وإنما يرُد لو أريد بالاستلزام أنه إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض في ضمنه من غير قصده بالفعل بخصوصيه وليس كذلك بل المراد إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض بخصوصيه استغلاً في ضمنه ولا شبهة في إجزاء ذلك وكأنه توهم أن المراد الأول فتدبر سم. □ فؤد: (للفرض) أي مع قطع النظر عن الحيثية السابقة وغيرها كحيثية الفرضية حتى يصح قوله لم يلزم إلخ بقضي. □ فؤد: (فالنتيجة لا يكتفى إلخ) مما يقضي منه العجب إذ ما نحن فيه ليس من مقولة التبية بل ذكر مسألة متعلقة بالتبية وشأن ما بينهما وكون الدلالة الالتزامية لا يكتفى بها فيما نحن فيه غريب نعم بناء على التسليم المذكور يمكن الإغترار عن المصنف رحمته الله تمكن بأن في ذكره ثانياً نصريحاً بما علم التزاماً وهو مستحسن مع ما فيه هنا من نكتة زائدة وهي الإشارة إلى الخلاف المذكور فتأمل حتى تأمله بقضي. □ فؤد: (في مكتوبة) إلى قوله لتحاكمي في النهاية والمعني إلا قوله كأصلي إلى ذلك وما أتبه عليه. □ فؤد: (ونذر) وتكفي نية النذر في المنذور عن نية الفرضية كما قاله في الذخائر.

(فائدة): العبادات المشروطة فيها التية في وجوب التعرض للفرضية خمسة أقسام الأول يشترط بلا خلاف كالزكاة هكذا في الذميري وليس كذلك لأن نية الفرضية في المال ليست بشرط لأن الزكاة لا تقع إلا فرضاً. الثاني عكسه الحج والعمرة. الثالث يشترط على الأصح كالصلاة. الرابع عكسه كصوم رمضان على ما في المجموع من عدم الإشتراط الخامس عبادة لا يكفي فيها ذلك بل يضرب وهي التيمم فإنه إذا نوى فرضه لم يكفي معني ونهاية وقوله لم يكف أي ما لم يصفه للصلاة ش ومثل الكردئي للأول نقلاً عن الشيوطي بالكفارات. □ فؤد: (كأصلي فرض الظهر) والأقرب أنه يكفي أصلي الظهر الواجب أو المتعين لترادف الفرض والواجب ولأن معنى التعين أنه مخاطب به بخصوصيه بحيث لا

□ فؤد: (قصد الفرض بخصوصيه) تصريح بأن الذي ادعى لزومه قصد الفرض بخصوصيه ولا شبهة في إجزاء ذلك وإن جعل لازماً فكيف يصح قوله وبسليم إلخ. □ فؤد: (لا يكتفى فيها باللوازم) يرُد عليه أنه جعل هذا اللازم قصد الفرض بخصوصيه ولا شبهة لإعاقيل في إجزاء ذلك.

لِيَتَمَيَّزَ عَنِ النَّفْلِ وَمُعَادَةٍ عَلَى مَا بَأْتِي فِيهَا لِتُحَاكِيَ الْأَصْلِيَّةَ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ اعْتِمَادُ مَا فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا مِنْ وَجُوبِ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ عَلَى الصَّبِيِّ لِتُحَاكِيَ الْفَرْضَ أَصَالَةً، وَيُؤَيِّدُهُ وَجُوبُ الْقِيَامِ عَلَيْهِ وَلَوْ نَظَرُوا لَكُنْهِنَّ نَفْلًا فِي حَقِّهِ لَمْ يُوجِبُوهُ فَتَصَوَّبَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ تَصَوَّبَ الْمَجْمُوعُ وَغَيْرُهُ عَدَمٌ وَجُوبُهَا عَلَيْهِ

يَسْقُطُ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ وَهَذَا عَيْنُ الْفَرْضِ ع ش . ة فُود: (لِيَتَمَيَّزَ) أَي الصَّلَاةُ الْمَفْرُوضَةُ . ة فُود: (عَنِ النَّفْلِ) أَي اشْتِبَاهِ النَّفْلِ مَعَ اخْتِيَارِ التَّمْيِيزِ سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ قَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ مَا عَدَا الْمُعَادَةَ فَقَدْ حَصَلَ التَّمْيِيزُ بِالتَّمْيِيزِ أَوْ هِيَ فَلَا يَحْصُلُ بِالْفَرْضِيَّةِ التَّمْيِيزُ بِنَاءً عَلَى اشْتِرَاطِهَا فِيهَا اهـ . وَفِي الْبُحَيْرِيِّ عَنِ الْحَلَبِيِّ وَع ش مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّفْلِ هُنَا الْمُعَادَةُ وَصَلَاةُ الصَّبِيِّ إِذَا كَانَ التَّائِي بِالْيَا غَيْرَ مُعِيدٍ وَالْفَرْضُ مِنْ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ إِنَّمَا التَّمْيِيزُ كَمَا مَرَّ وَإِنَّمَا بَيَانُ الْحَقِيقَةِ فِي الْأَصْلِ كَمَا فِي الْمُعَادَةِ وَصَلَاةِ الصَّبِيِّ فَيَنْوِي كُلُّ مِنْهُمَا بِالْفَرْضِ بَيَانُ الْحَقِيقَةِ الْأَصْلِيَّةِ أَوْ يُطْلَقُ فَلَوْ أَرَادَ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِ بَطَلَتْ وَبِهَذَا انْدَفَعَ الْإِعْترَاضُ بِأَنَّهُ كَيْفَ يُعْلَلُ اشْتِرَاطُ تَعَرُّضِ الْفَرْضِيَّةِ بِالتَّمْيِيزِ عَنِ النَّفْلِ مَعَ أَنَّهُ حَاصِلُ التَّمْيِيزِ اهـ . أَي وَالْفَرْضُ الْمُعْتَبَرُ فِي غَيْرِ الْمُعَادَةِ وَصَلَاةِ الصَّبِيِّ غَيْرُ الْمُعْتَبَرِ فِيهِمَا فَيَحْصُلُ بِذَلِكَ التَّمْيِيزُ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي وَإِنَّمَا وَجِبَتْ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ مَعَ مَا ذَكَرَ أَي مِنْ قَصْدِ الْفِعْلِ وَالتَّمْيِيزِ الصَّادِقِ بِالصَّلَاةِ الْمُعَادَةِ لِتَمْيِيزِ نِيَّةِ الْفَرْضِ لِلصَّلَاةِ الْأَصْلِيَّةِ اهـ . ة فُود: (وَمُعَادَةٍ) عَطَفَ عَلَى مَكْتُوبَةٍ .

ة فُود: (عَلَى مَا بَأْتِي) أَي فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ . ة فُود: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ الْخ) أَي مِنْ قَوْلِهِ لِتُحَاكِيَ الْأَصْلِيَّةَ . ة فُود: (اعْتِمَادُ مَا فِي الرُّوْضَةِ الْخ) اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ أَيْضًا وَشَيْخُ الْإِسْلَامَ زَكَرِيَّا وَالشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ كُزْدِي . ة فُود: (لِتُحَاكِيَ) أَي صَلَاةُ الصَّبِيِّ . ة فُود: (لَمْ يُوْجِبُوهُ) قَدْ تَمَنَعُ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ بَأَنَّ هَذَا النَّفْلَ لَيْسَ كَقَبَائِلِ التَّوَافِلِ لِأَنَّهُ فِي ذَاتِهِ فَرَضٌ وَضِعَ عَلَى الْفَرْضِيَّةِ وَلَمَّا شَرَعَ لِلصَّبِيِّ لِيَتَمَرَّنَ وَيَأْلَفَهُ إِذَا بَلَغَ نَاسَبَ وَجُوبُ الْقِيَامِ لِيَتَمَرَّنَ عَلَيْهِ وَيَأْلَفَهُ، وَنِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ نِيَّةٌ خِلَافَ الْوَاقِعِ سَم .

ة فُود: (فَتَصَوَّبَ الْإِسْنَوِيُّ الْخ) اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيَّةُ وَالْمُغْنِي وَالزِّيَادِيُّ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَابُحَيْرِيِّ وَلَا تَجِبُ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ فِي صَلَاةِ الصَّبِيِّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِأَنَّ صَلَاتَهُ تَقَعُ نَفْلًا فَكَيْفَ يَنْوِي الْفَرْضِيَّةَ وَفَارَقَتِ الْمُعَادَةَ بِأَنَّ صَلَاتَهُ تَقَعُ نَفْلًا اتِّفَاقًا بِخِلَافِ الْمُعَادَةِ فَفِيهَا خِلَافٌ؛ إِذْ قِيلَ إِنْ فَرَضَهُ الثَّانِيَةُ. وَقِيلَ يَخْتَصِبُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْهُمَا وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ أَنَّ فَرَضَهُ الْأَوَّلَى اهـ . ة فُود: (تَصَوَّبَ الْمَجْمُوعُ الْخ) تَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ أَنَّ قِيَاسَ تَصَوَّبِ الْمَجْمُوعِ عَدَمٌ وَجُوبُ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ فِي الْجُمُعَةِ عَلَى مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ كَالْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَهَذَا قِيَاسٌ فَاسِدٌ لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَمْ يُخَاطَبْ بِفَرَضِ الْوَقْتِ فَلَا مَعْنَى لَوْ جُوبَ

ة فُود: (لِيَتَمَيَّزَ) أَي اشْتِبَاهِ الْفَرْضِ بِالنَّفْلِ مَعَ اخْتِيَارِ التَّمْيِيزِ . ة فُود: (لَمْ يُوْجِبُوهُ) قَدْ تَمَنَعُ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ بَأَنَّ هَذَا النَّفْلَ لَيْسَ كَقَبَائِلِ التَّوَافِلِ لِأَنَّهُ فِي ذَاتِهِ فَرَضٌ وَضِعَ عَلَى الْفَرْضِيَّةِ وَلَمَّا شَرَعَ لِلصَّبِيِّ لِيَتَمَرَّنَ وَيَأْلَفَهُ إِذَا بَلَغَ نَاسَبَ وَجُوبُ الْقِيَامِ لِيَتَمَرَّنَ عَلَيْهِ وَيَأْلَفَهُ، وَنِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ نِيَّةٌ خِلَافَ الْوَاقِعِ . ة فُود: (تَصَوَّبَ الْمَجْمُوعُ) تَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ أَنَّ قِيَاسَ تَصَوَّبِ الْمَجْمُوعِ عَدَمٌ وَجُوبُ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ فِي الْجُمُعَةِ عَلَى مَنْ لَا

لذلك يردُّ بما ذكرته. فإن قلت: لم اختلف المرجحون في وجوب نية الفرضية في المعادة وصلاة الصبي ولم يختلفوا في وجوب القيام فيهما؟ قلت لأن القصد المحاكاة وهي بالقيام جسدي ظاهر وبالنية قلبي خفي والمحاكاة إنما تظهر بالأول فوجب دون الثاني فلم تجب على قول (دون الإضافة إلى الله تعالى) فلا تجب أي استحضاؤها في الذهن لأنها لا تكون أي باعتبار الواقع إلا له فاندفع ما قيل في تصوير هذا إشكال لأن فعل الفرضية لا يكون إلا لله فلا يتفك قصد الفرضية عن نية الإضافة إلى الله تعالى اهـ، فدعوى عدم الإنفكاك المذكور

الفرضية في حقه بخلاف المذكورين بالنسبة للجُمعة فإنهم خوطبوا بفرض الوقت الصادق بالجُمعة فهي فرض الوقت بدلاً أو إحدى خصائصه سم على حجة ا هـ ش. □ فود: (لذلك) أي لكونها تفلًا في حقه. □ فود: (يزد إلخ) خبر فتصريب الاستثنائي إلخ. □ فود: (المرجحون) أي المجتهدون في الفتوى. □ فود: (دون الثاني) أي التية. □ فود: (لأنها) أي عبادة المسلم نهايةً ومغني. □ فود: (أي باختيار الوقوع إلخ) أي ليكنه قد يغفل عن إضافتها إليه فتس ملاحظتها ليتحقق إضافتها له من التاوي ع ش. □ فود: (فاندفع إلخ) تفرغ على قوله أي باختيار الوقوع مع قوله السابق أي استحضاؤها في الذهن. □ فود: (ما قيل إلخ) نقله المغني عن الذميري وأقره. □ فود: (في تصوير هذا) أي عدم الإضافة إلى الله تعالى مغني. □ فود: (الفرضية) الأولى الفرض كما في المغني. □ فود: (فدعوى عدم الإنفكاك إلخ) أي بأن الفرضية عبارة عن كون الشيء مطلوباً لله تعالى طلباً جازماً وعدم انفكاك الإضافة عن قصد الفرضية بهذا المعنى في غاية الظهور ويجاب بأن هذا إنما يستلزم عدم انفكاك الإضافة باختيار الطلب بمعنى أن كون الطالب هو الله تعالى لا يتفك عن قصد الفرضية وليس الكلام في الإضافة بهذا المعنى بل في الإضافة بمعنى كون المعبود بتلك العبادة والمخدوم بها هو الله تعالى، والإضافة بهذا المعنى يتفك في القصد والتعمل عن قصد الفرضية على أننا نمتنع عدم انفكاك الإضافة بالمعنى الأول أيضاً لأنه يكفي في قصد الفرضية قصد كون الشيء مطلوباً منه طلباً جازماً مع الغفلة عن خصوص

تجب عليه كالعبد والمرأة وهذا قياس فائد لأن الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلا معنى لوجوب الفرضية في حقه بخلاف المذكورين بالنسبة للجُمعة فإنهم خوطبوا بفرض الوقت الصادق بالجُمعة فهي فرض الوقت بدلاً أو إحدى خصائصه. □ فود: (فدعوى عدم الإنفكاك) كون الفرضية عبارة عن كون الشيء مطلوباً من الله تعالى طلباً جازماً وعدم انفكاك الإضافة عن قصد الفرضية بهذا المعنى في غاية الظهور ويجاب بأن هذا إنما يستلزم عدم انفكاك الإضافة باختيار الطلب بمعنى أن كون الطالب هو الله تعالى لا يتفك عن قصد الفرضية بهذا المعنى وليس الكلام في الإضافة بهذا المعنى بل في الإضافة بمعنى كون المعبود بتلك العبادة والمخدوم بها هو الله تعالى، والإضافة بهذا المعنى تتفك في القصد والتعمل عن قصد الفرضية على أننا نمتنع عدم انفكاك الإضافة بالمعنى الأول أيضاً لأنه يكفي في قصد الفرضية قصد كون الشيء مطلوباً منه طلباً جازماً مع الغفلة عن خصوص الطالب فليأمل.

ليست في محلها لِكُنْهَا تُسْرُ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مِنْ أَوْجِبَتْهَا لِيَتَحَقَّقَ مَعْنَى الْإِعْلَاصِ وَيُسْرُ أَيْضًا نَيْةُ الْاسْتِيقَالِ وَعَدَدُ الرُّكْعَاتِ لِذَلِكَ.

(و) الْأَصْح (أَنَّهُ) لَا تَجِبُ نَيْةُ الْأَدَاءِ وَلَا الْقَضَاءِ بَلْ تُسْرُ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ فَايِتَةٌ مُمَاتِلَةٌ لِلْمُؤَدَّاةِ أَوْ الْمُقْضِيَةِ خِلَافًا لِمَا اعْتَمَدَهُ الْأُذْرَعِيُّ بَلْ تَنْصَرِفُ لِلْمُؤَدَّاةِ وَلِلشَّائِقَةِ مِنَ الْمُقْضِيَّاتِ وَيُفْرَقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي فِي نَحْوِ سُنَّةِ الظُّهْرِ وَالْعِيدِ بِأَنَّهُ لَا مُمَيِّزَ ثُمَّ الْإِضَافَةُ لِلتَّبَعِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ الْوَقْتُ كَعَمِيدِ النَّحْرِ وَهَذَا التَّمْيِيزُ حَاصِلٌ بِذِكْرِ فَرَضِ الظُّهْرِ مَثَلًا وَيَكُونُ الْوُقُوعُ

الطَّالِبِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوَدَّ: (لِكُنْهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ فِي الْهَيَاةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَعَدَدُ الرُّكْعَاتِ) وَإِنْ عَيَّنَ الظُّهْرَ مَثَلًا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا مُتَعَمِّدًا لَمْ تَتَعَدَّ لِتَلَاغِيهِ أَوْ مُحِيطًا فَكَذَلِكَ عَلَى الرَّاجِحِ أَخْذًا مِنْ قَاعِدَةٍ أَنْ مَا وَجِبَ التَّعَرُّضُ لَهُ جُمْلَةً أَوْ تَفْصِيلًا يَضُرُّ الْخَطَأَ فِيهِ، وَالظُّهْرُ مَثَلًا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لِعَدِيدِهِ جُمْلَةً فَضَرَّ الْخَطَأَ فِيهِ إِذْ قَوْلُهُ الظُّهْرُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ أَرْبَعًا وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلْوَقْتِ فَلَوْ عَيَّنَ الْيَوْمَ وَأَخْطَأَ صَحَّ فِي الْأَدَاءِ وَكَذَا فِي الْقَضَاءِ أَيْضًا كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُمَا فِي التَّيْمُمِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ بِهَيَاةٍ زَادَ الْمُغْنَى وَمَنْ عَلَيْهِ قَوَائِدٌ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَوَيَّ ظَهْرَ يَوْمٍ كَذَا بَلْ يَكْفِيهِ نَيْةُ الظُّهْرِ أَوْ الْمَضْرِبِ أَوْ زَادَ شَيْخُنَا وَلَا يَنْدَبُ ذِكْرُ الْيَوْمِ أَوْ الشَّهْرِ أَوْ السَّنَةِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُحْسِنُ أَيِ الْبِرْمَاوِيِّ تَبَعًا لِلْقَلْبِيِّ مِنْ نَدَبِ ذَلِكَ ضَعِيفٌ كَمَا فِي الْبَلِيْسِيِّ أ. □ فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) أَيِ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ. □ فَوَدَّ: (لِلْمُؤَدَّاةِ أَوْ الْمُقْضِيَةِ) نَشْرٌ عَلَى تَرْتِيبِ الْكَلِمَةِ وَلَكِنْ الْأَوَّلَى اسْقَاطُ قَوْلِهِ أَوْ الْمُقْضِيَةِ. □ فَوَدَّ: (بَلْ يَنْصَرِفُ) أَيِ الْمُطْلَقِ. □ فَوَدَّ: (بَلْ يَنْصَرِفُ لِلْمُؤَدَّاةِ إلخ) بَقِيَ مَا لَوْ أَعَادَ الْمَكْتُوبَةَ فِي وَفْتِهَا جَمَاعَةً أَوْ مُتَفَرِّدًا حَيْثُ يُطَلَّبُ إِعَادَتُهَا كَذَلِكَ وَعَلَيْهِ فَايِتَةٌ وَتَوَيَّ مَا يَصْلُحُ لِلْأَدَاءِ أَوْ الْقَضَاءِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَهَلْ يَتَعَمَّ فَعْلُهُ إِعَادَةٌ وَالْفَايِتَةُ بَاقِيَةٌ بِحَالِهَا أَوْ يَقَعُ عَنِ الْفَايِتَةِ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يُرْجَعُ الْأَوَّلُ أَنَّ الْوَقْتُ لِلْإِعَادَةِ وَقَدْ يُرْجَعُ الثَّانِي وَجُوبُ الْفَايِتَةِ دُونَ الْإِعَادَةِ سَم. أَقُولُ وَقَدْ تَوَيَّدُ الثَّانِي مَسْأَلَةُ الْبَارِزِيِّ الْآتِيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

□ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَا مُمَيِّزَ ثُمَّ) إِنْ أُريدَ بِهِ عَدَمُ الْمُمَيِّزِ عَنْ غَيْرِ الْمُمَاتِلِ فَمَمْنُوعٌ أَوْ عَنْهُ فَمُسَلَّمٌ. وَقَوْلُهُ الْآتِي وَهُنَا إلخ مَمْنُوعٌ فَلْيَتَأَمَّلْ بَضْرِي. □ فَوَدَّ: (بِذِكْرِ فَرَضِ الظُّهْرِ إلخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ فَكَيْفَ يَحْصُلُ بِهِ تَمْيِيزُ الْأَوَّلِ. □ فَوَدَّ: (وَيَكُونُ إلخ) قَدْ يُقَالُ لَوْ مَيَّزَ مُجَرَّدَ السَّبَقِ لَمَيَّزَ فِي نَحْوِ سُنَّةِ الظُّهْرِ

□ فَوَدَّ: (بَلْ تَنْصَرِفُ لِلْمُؤَدَّاةِ إلخ) بَقِيَ مَا لَوْ أَعَادَ الْمَكْتُوبَةَ فِي وَفْتِهَا جَمَاعَةً أَوْ مُتَفَرِّدًا حَيْثُ يُطَلَّبُ إِعَادَتُهَا كَذَلِكَ وَلَمْ يَتَوَيَّ أَدَاءً وَلَا قَضَاءً وَعَلَيْهِ فَايِتَةٌ وَتَوَيَّ مَا يَصْلُحُ لِلْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَهَلْ يَقَعُ فَعْلُهُ إِعَادَةٌ وَالْفَايِتَةُ بَاقِيَةٌ بِحَالِهَا أَوْ يَقَعُ عَنِ الْفَايِتَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُرْجَعُ الْأَوَّلُ أَنَّ الْوَقْتُ لِلْإِعَادَةِ وَقَدْ يُرْجَعُ الثَّانِي وَجُوبُ الْفَايِتَةِ دُونَ الْإِعَادَةِ. □ فَوَدَّ: (فَرَضِ الظُّهْرِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ فَكَيْفَ يَحْصُلُ بِهِ تَمْيِيزُ الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ وَيَكُونُ إلخ قَدْ يُقَالُ لَوْ مَيَّزَ مُجَرَّدَ السَّبَقِ لَمَيَّزَ فِي نَحْوِ سُنَّةِ الظُّهْرِ بِالْأَوَّلَى لِدُخُولِ وَفْتِ السَّابِقَةِ دُونَ الْمُتَأَخِّرَةِ، وَهَذَا دَخَلَ وَفْتُ الْمُقْضِيَّاتِ فَإِذَا مَيَّزَ السَّبَقَ مَعَ دُخُولِ وَفْتِ الْجَمِيعِ فَتَمَّ دُخُولُ وَفْتِ السَّابِقِ فَقَطُّ أَوَّلَى تَأَمَّلْ.

للسابق فلم يحتج لذكر أداء ولا قضاء ومما يوضح ذلك أن الأول من وضع المشترك والثاني من وضع العلم وشأن ما بينهما فتأمل وأنه (يصح الأداء بنية القضاء وعكسه) إن غيّر بنحو غيم أو قصد المعنى اللغوي إذ كل يطلق على الآخر لغةً وإلا لم يصح لتلاعبه وأخذ البارزي من هذا أن من مكث بمكث عشرين سنة يصلي الصبح لظنه دخول وقته ثم بان خطؤه لم يلزمه إلا قضاء واحدة لأن صلاة كل يوم تقف عما قبله إذ لا تسترط نية القضاء ولا يعارضه النص على

بالأولى لدخول وقت السابقة دون المتأخرة وهنا دخل وقت المقضيات فإذا ميّز السبق مع دخول وقت الجميع فمع دخول وقت السابق فقط أولى تأمل، سم. □ فود: (ومما يوضح ذلك إلخ) لا يخفى ما فيه من الخفاء فليتأمل، بصري. □ فود: (أن الأول) أي نحو سنة الظهر و. □ فود: (والثاني) أي مثل فرض الظهر. □ فود: (من وضع العلم) إن أراد أنه من وضع العلم بالنسبة للأداء فقط فهو ممنوع أو بالنسبة للأعم لم يقد سم. □ فود: (إن غيّر) إلى قوله: (ولا يعارضه) في المعنى وإلى قوله: (والأول) في النهاية إلا ما أتبه عليه. □ فود: (إن غيّر بنحو غيم) أي كان ظن بقاء الوقت فتأها أداء فتبين خروجه أو ظن خروجه فتأها قضاء فتبين بقاءه نهاية ومغنى. قال ع ش: ولو نوى الأداء أو القضاء مع الشك وبان خطؤه فالأقرب الصحة لتخليهم البطلان مع العلم بالتلاعب وهو ممتنع بالشك ويحتل في الشك الصحة مع نية الأداء، وعديها مع نية القضاء نظرًا إلى أن الأصل بقاء الوقت وعدم خروجه اهـ.

□ فود: (إذ كل يطلق إلخ) تقول قضيت الذين وأدبته بمعنى قال تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُ تَابِكُمْ﴾ (بر: ٢٠٠) أي أدبتم نهاية ومغنى. □ فود: (والإلخ) أي بأن قصد المعنى الشرعي أو أطلق وبذلك صرح شيخنا الزبائدي ع ش أي ولم يغذر بنحو غيم. □ فود: (وأخذ البارزي إلخ) وبما أخذه أفتى شيخنا الشهاب الزنلي وأفتى أيضًا فيمن عليه قضاء ظهر الأربعاء فقط فتري قضاء ظهر الخميس غلطًا بأنه لا يضرب ويقع عن قضاء الأربعاء لأن التمين غير واجب فلا يضرب الخطأ فيه كما في تمين الإمام والجنابة سم ونهاية. □ فود: (من هذا) أي من قولهم يصح القضاء بنية الأداء أو من قولهم لا تجب نية الأداء ولا القضاء كما يشعر به كلامه بعدد. □ فود: (لم يلزمه إلا قضاء واحدة) وهي الأخيرة سم. □ فود: (لأن صلاة كل يوم تقف إلخ) ظاهره وإن كان عين كونها عن اليوم الذي ظن دخول وقته ويوافقه ما صرح به الشارح م رين أنه لا يضرب الخطأ في اليوم وأنه لو كان عليه ظهر الأربعاء فقط فتري قضاء ظهر الخميس غلطًا يقع عما عليه لكن في سم على المنهج والوجه أن يقال إن قصد بالصلاة فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله بخصوصه فالوجه عدم وقوعها لأن القصد المذكور صارف عن الفاتية وإن لم يلاحظ كونها فرض ذلك الوقت فالوجه الوقوع عن الفاتية فليتأمل، ثم رأيت شيخنا حج نقل عن ابن المقرئ خلاف

□ فود: (والثاني من وضع العلم) إن أراد أنه وضع العلم بالنسبة للأداء فقط فهو ممنوع أو بالنسبة للأعم لم يقد فتأمل. □ فود: (وأخذ البارزي إلخ) وبما أخذه أفتى شيخنا الشهاب الزنلي. وقوله: واحدة أي وهي الأخيرة.

أَنَّ مَنْ صَلَّى الظُّهْرَ بِالاجْتِهَادِ فَبَإْتَتْ قَبْلَ الْوَقْتِ لَمْ تَقَعْ عَلَى فَائِتَةٍ عَلَيْهِ لِأَنَّ مَحَلَّ هَذَا فَيَمَنْ أَدَّى بِقَصْدِ أَتَاهَا الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا وَالْأَوَّلُ فَيَمَنْ أَدَّى بِقَصْدِ الَّتِي عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا. (وَالْفَلَّ ذُو الْوَقْتِ) كَالرَّوَاتِبِ (أَوْ الْمَسْبُوبِ) كَالْكُشُوفِ (كَالْفَرَضِ فِيمَا سَبَقَ) مِنْ اشْتِرَاطِ قَصْدِ فِعْلِ الصَّلَاةِ وَتَمْيِينِهَا إِذَا بِمَا اشْتَهَرَ بِهِ كَالرَّوَاتِبِ وَالْمُسْحَى وَالْوُثْرِ سِوَا الْوَاحِدَةِ

مَسْأَلَةُ الْبَارِزِيِّ ثُمَّ حَمَلَهُمَا عَلَى الْحَالَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا وَذَكَرَ م ر فِي مَسْأَلَةِ الْبَارِزِيِّ نَحْوَ ذَلِكَ أَه. أَيِ حَمَلَ مَسْأَلَةَ الْبَارِزِيِّ عَلَى مَا لَوْ لَمْ يُلَاحِظْ فَرَضَ الْوَقْتِ الَّذِي ظَنَّ دُخُولَهُ وَلَكِنْ مَا نَقَلَ سَمْعٌ عَنْ م ر لَا يُوَافِقُ ظَاهِرَ مَا فِي الشَّارِحِ م ر كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُعْوَلَ عَلَيْهِ مَا فِي الشَّارِحِ م ر ع ش وَلَكِنْ الظَّاهِرُ هُوَ التَّفْصِيلُ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ وَسَمِ بِل هُوَ صَرِيحُ قَوْلِهِمْ بِالْبُطْلَانِ فِيمَا لَوْ قَضَى بِنَيْتِ الْإِدَاءِ الشَّرْعِيِّ. ه فُؤَدُ: (لَمْ تَقَعْ مِنْ فَائِتَةٍ عَلَيْهِ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ انْتَقَدَتْ تَفْلًا لِأَنَّ ذَلِكَ مَحَلُّهُ فَيَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَقْضِيَّةٌ نَظِيرَ مَا نَوَاهُ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا أَه. ه فُؤَدُ: (بِمَنْ اشْتَرِاطُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى الْإِقُولَةُ وَائِضًا إِلَى تَعْمُّ وَقَوْلُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَتَحِيَّةٍ مُسْجِدٍ. ه فُؤَدُ: (وَالْوُثْرُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْوُثْرُ صَلَاةٌ مُسْتَقِلَّةٌ

ه فُؤَدُ: (لِأَنَّ مَحَلَّ هَذَا الْخُ) أَيِ أَوْ فَيَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ نَظِيرَ مَا نَوَى شَرْحُ م ر.

(فَرْغَ): أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ فَيَمَنْ عَلَيْهِ قَضَاءُ ظُهُرٍ أَرْبَعَاءَ فَتَوَى قَضَاءَ ظُهُرِ الْخَمِيسِ غَلَطًا لَمْ يَضُرَّ وَوَقَعَ عَنْ قَضَاءِ الْأَرْبَعَاءِ لِأَنَّ التَّعْيِينَ غَيْرُ وَاجِبٍ فَلَا يَضُرُّ الْخَطَأُ فِيهِ كَمَا فِي تَعْيِينِ الْإِمَامِ وَالْجَنَازَةِ. (فَرْغَ آخَرَ): فِي الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَوْ ظَنَّ دُخُولَ الْوَقْتِ فَأَحْرَمَ بِالْفَرَضِ قَبْلَ خِلَافِهِ انْقَلَبَ تَفْلًا أَه وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي انْقِلَابِهِ تَفْلًا وَصِحِّهِ بَيِّنَ أَنْ يَتَيَّنَّ خِلَافَهُ قَبْلَ فَرَاغِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ مُتَّجِهٌ، لَكِنْ فِي شَرْحِ م ر الْجَزْمُ فِيمَا لَوْ بَانَ خِلَافُهُ قَبْلَ الْفَرَاغِ أَنَّهُ يَتَيَّنُّ بُطْلَانُهُ كَمَا لَوْ صَلَّى بِالْاجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ فَتَيَّنَّ لَهُ الْخَطَأُ فِي الصَّلَاةِ أَه. وَقَدْ يُفَرَّقُ بَانَ يَتَيَّنُّ الْخَطَأُ فِي الْقِبْلَةِ يَمْنَعُ صِحَّةَ التَّحْلِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْفَرَاغِ.

ه فُؤَدُ: (وَالْوُثْرُ) قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَيَتَوَى بِجَمِيعِهِ الْوُثْرُ وَيَتَخَيَّرُ فِيمَا سِوَى الْأَخِيرَةِ بَيْنَ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَمُقَدِّمَةِ الْوُثْرِ وَسُتَيْتِهِ أَه وَمَحَلُّهُ إِذَا نَوَى عَدَدًا فَإِنْ لَمْ يَتَوَّ فَهَلْ يَلْغُو لِإِنْهَائِهِ أَوْ يَصِيحُ وَيُحْمَلُ عَلَى رَكْعَةٍ لِأَنَّهَا الْمُتَيَّنُّ أَوْ ثَلَاثٌ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ أَوْ إِحْدَى عَشْرَةَ لِأَنَّ الْوُثْرَ لَهُ غَايَةٌ هِيَ أَفْضَلُ فَحَمَلْنَا الْإِطْلَاقَ عَلَيْهَا فِيهِ نَظَرٌ كَذَا نَقَلَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنِ الْمُهَمَّاتِ ثُمَّ قَالَ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَصِيحُ وَيُحْمَلُ عَلَى مَا يُرِيدُهُ مِنْ رَكْعَةٍ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ خَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ أَوْ تِسْعٍ أَوْ إِحْدَى عَشْرَةَ أَه وَرَجَعَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَنَّهُ يَصِيحُ وَيُحْمَلُ عَلَى ثَلَاثٍ أَه وَوُجْهٌ بَانَ الثَّلَاثُ أَقْلُ مَطْلُوبٍ لِلشَّارِعِ بِخِلَافِ الْوَاحِدَةِ لِكَرَاهَةِ الْإِيتَارِ بِهَا أَيِ الْاِفْتِصَارِ عَلَيْهَا وَيَزُودُ عَلَى مَا رَجَّحَهُ أَنَّ مِنْ لَازِمِ الْحَمْلِ عَلَى الثَّلَاثِ الْإِثْنَانُ بِهَا مُوَصُولَةٌ وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ قَالَ فِي الْعُبَابِ: فَإِنْ وَصَلَ الثَّلَاثَ كَرِهَ أَه. وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ الْوُضْلُ أَيِ لِلثَّلَاثِ بِتَشْهُدٍ أَفْضَلُ مِنْهُ بِتَشْهُدَيْنِ فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَوَرَدَ لَا تَوْتِرُوا بِلَاثٍ، وَلَا تَشْهَرُوا الْوُثْرَ بِالْمَغْرِبِ رَوَاهُ الذَّارِقُطْنِيُّ، وَقَالَ: رَوَاهُ يُقَاتُ أَه وَقَضِيَّتُهُ حَمْلُ النَّهْيِ عَلَى مَا بِتَشْهُدَيْنِ وَقَضِيَّةُ الْعُبَابِ حَمْلُهُ عَلَى الْأَعْمِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِحَمْلِ النَّهْيِ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ الثَّلَاثَ بِخِلَافِ مَا إِذَا حَمَلَ الْإِطْلَاقَ عَلَيْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

والزائد عليها أو بالإضافة كعيد الفطر وخشوف القمر وسنة الظهر القبليّة وإن قدّمها أو البعدية وكذا كل ما له رتبة قبلية وبعدية ولا نظر إلى أنّ البعدية لم يدخل وقتها كما لا نظر لذلك في العيد إذ الأضحى أو الفطر المحتزّز عنه لم يدخل وقته وأيضاً فالقرايئ الحالية لا تخصّص النيات كما مرّ في الوضوء نعم ما تندرج في غيرها لا يجب تعيينها بالنسبة لسقوط طلبها بل لحيازة ثوابها كتحية مسجد

فلا يضاف إلى العشاء فإن أوتر بواجدة أو بأكثّر ووصل نوى الوتر وإن فصل نوى بالواحدة الوتر وتخيّر في غيرها بين نية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته وهي أولى أو ركعتين من الوتر على الأصح قال السنويّ ومحل ذلك إذا نوى عدداً فإن لم ينو فهل يلفو لإتهامه أو يصح ويحمل على ركعة لآته المتحقّق أو ثلاث لأنّها أفضل كنية الصلاة فإنّها تتعقّد ركعتين مع صحّة الركعة أو إحدى عشرة لأن الوتر له غاية فحملنا الإطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه نظر اهـ والظاهر كما قال شيخنا أنّه يصح ويحمل على ما يريد من ركعة إلى إحدى عشرة وتر اهـ وكذا في النهاية إلا قوله أو ركعتين من الوتر على الأصح والآ قوله والظاهر إلخ فقال بذله واستظهر الشيخ أنّه يصح ويحمل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة ورجح الوالد رحمته الله تحل الحمل على ثلاث ويؤجّه بأنّه أقل ما طلبه الشارع فيه فصار بمثابة أقلّه إذ الركعة يكره الإقتصار عليها فلم تكن مطلوبة له بتفسيها اهـ وعقبه سم بما نصّه ويردّ على ما رجحه م ر أنّ من لازم الحمل على الثلاث الإتيان بها موصولة وقد وردّ التمهّي عن ذلك إلا أنّ يجاب بحمل التمهّي على ما إذا قصد الثلاث بخلاف ما إذا حيل الإطلاق عليها فليأتمل اهـ وقال ع ش: قوله م ر ويؤجّه إلخ وقياس ذلك أنّه لو نوى سنة الظهر القبليّة مثلاً فركعتان أو الضحى فكذلك اهـ مؤلف ومثله في حاشية شيخنا الزيادي ثم رأيت في سم على حج في صلاة التقلّ نقلاً عن م ر ما نصّه فرج يجوز أن يطلق في نية سنة الظهر المتقدمة مثلاً وتخيّر بين ركعتين وأربع اهـ م ر وبقي ما لو نذر الوتر وأطلق فهل يحلّ على ثلاث قياساً على ذلك أو على ركعة أو إحدى عشرة أو تلفو نيته فيه نظر والأقرب الأول اهـ أي قياساً على ما جرى عليه النهاية تبعاً لوالده وأما على ما مرّ عن شيخ الإسلام والمفتي وعن سم عن م ر فالأقرب التخيّر كما هو ظاهر. هـ فود: (وإن قدّمها) أي خلافاً لبعض المتأخريين نهاية أي حيث قال إنّ لم يكن صلى الفرض لا يحتاج لنية القبليّة لأن البعدية لم يدخل وقتها فلا يشبه ما نواه بخبره ع ش. هـ فود: (لا تخصّص النيات) قد يراد أنّها خصّصت نية الجماعة تارة بالإمام وتارة بالمأموم سم. هـ فود: (نعم ما يتدرج إلخ) والتحقّق في هذا المقام عدم الإسيان لأنّ هذا المفعول ليس عين ذلك المقيّد وإنما هو نقل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيّد نهاية. هـ فود: (كتحية مسجد إلخ) أي وصلاة الحاجة وسنة الزوال وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيته إذا أراد الخروج للسفر، والمسافر إذا نزل منزلاً وأراد مفارقتها نهاية قال ع ش قوله م ر وصلاة الحاجة أقلّها ركعتان وقوله م ر وسنة الزوال الأقرب عدم قوايتها بطول الزمن لأنّها طليّت بعد الزوال فالزوال سبب

هـ فود: (لا تخصّص النيات) قد يراد أنّها خصّصت نية الجماعة تارة بالإمام وتارة بالمأموم.

وسنة إحرام واستخارة ووُضوء وطواف (وفي) اشتراط (ثبوت النفلية وجهان) قيل تجب كالفرض، وقيل لا (قلت الصحيح لا يشترط ثبوت النفلية والله أعلم) لأن النفلية لازمة له بخلاف الفرضية للظهر مثلاً إذ قد تكون مُعادة ويُسنُّ هنا أيضاً نيّة الأداء والقضاء والإضافة إلى الله تعالى والاستقبال وعدد الركعات ويطلّ الخطأ فيه عمداً لا سهواً، وكذا الخطأ في اليوم في القضاء على ما قاله البغوي والمثولي لكن قضية كلام الشيخين في التيمم خلافه دون الأداء لأن

يطلب فعلها وهو باقي وإن طال الزمن فليُراجع وهذا حيث دخل الوقت ولم يصل ما تحصل به فإن كان صلى سنة الظهر أو تحية المسجد مثلاً بعد الزوال ثم أراد أن يصلّيها فالأقرب عدم الإنعقاد لأنها غير مطلوبة حبيذ. والأصل أن العبادة إذا لم تطلب لم تنقذ بقياس عدم حصول تحية المسجد إذا نفاها انقضاء سنة الزوال إذا فعل سنة الظهر مثلاً ونفى سنة الزوال عنها وقوله والصلاة في بيته إلخ. والمسافر إلخ. أقلّ كلّ منهما ركعتين ويتبني أن يلحق بذلك صلاة التوبة وركعتا القتل وعند الزفان ونحو ذلك من كلّ ما قصد به مجرد الشغل بالصلاة وقوله لأن هذا المفعول إلخ. فلا يقال: صلى تحية المسجد مثلاً وإنما يقال صلى صلاة حصل بها المقصود من تحية المسجد، وعلى هذا لو خلف لا يصلّي تحية الوضوء مثلاً لا يحنث بما صلاه مما يحصل به مقصود ما خلف على عدم فعله وكذا لا يحصل ثوابها حيث لم تنو وإن سقط الطلب كما صرح به حج وكان الله تعالى قلوا أراد أن يعيد التحية مثلاً هل يصح أم لا لدخولها في ضمن ما فعله فيه نظر والأقرب الثاني لحصولها بما فعله أولاً ع ش.

• فود: (قيل) إلى قوله ونقل الفخر في المغني لا قوله لا سهواً وقوله وإن شد إلى التثنية وإلى قوله وإن كان الأفضل إلخ في النهاية إلا ما ذكر. • فود: (لازمة له) أي للتحليل نهايةً ومغني قال سم أي من غير التزام بالتذرع سم. • فود: (هنا) أي في التحليل المقيد بوقت أو سبب. • فود: (لا سهواً) خلافاً للنهاية والمغني كما مرّ وعجاجة سم قوله لا سهواً وفي الخادم لكن المنقول البطلان لأنه نقص أو زاد، وذلك مناف لوضع الشرع اه ولا يخفى أن البطلان هو الجاري على القواعد لأن ما يجب التعرض له جملة أو تفصيلاً يضر الخطأ فيه، والعدّد كذلك لأنه يجب التعرض له إجمالاً في ضمن التعرض لكونه ظهراً أو صبحاً مثلاً اه. • فود: (لكن قضية كلام الشيخين إلخ) وهو المعتقد نهايةً ومغني زاد سم فالمعتقد أنه

• فود: (لأن النفلية لازمة) هل يشكل على لزوم تعيّن التذرع ويجاب بعد التسليم بأن المراد من غير التزام اه. • فود: (هكذا لا سهواً) في الخادم وقضيته أي أنه لا يشترط التعرض لعدد الركعات أنه لو نوى الظهر ثلاث ركعات أو خمسا ساهياً أنه يتمقّد لأنه إذا لم يتمقّد تعيّن إذا عيّن وأخطأ فيه لا يطلّ لكن المنقول البطلان لأنه نقص من الفريضة أو زاد فيها وذلك مناف لوضع الشرع اه وقوله لكن المنقول هكذا في نسخ وفي أخرى لكن المشهور ولا يخفى أن البطلان هو الجاري على القواعد لأن ما يجب التعرض له جملة أو تفصيلاً يضر الخطأ فيه والعدّد كذلك لأنه لا يجب التعرض له إجمالاً في ضمن التعرض لكونه صبحاً أو ظهراً مثلاً. • فود: (لكن قضية كلام الشيخين) هو المعتقد فالمعتقد أنه

معرفة الوقت المتعين للفعل تلغي خطأه فيه (ويكفي في النفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة) لأنه أدنى درجاتها فإذا قصد فعلها وجب حصوله.
 (والنية بالقلب) إجماعاً هنا وفي سائر ما تشرع فيه لأنها القصد وهو لا يكون إلا به فلا يكفي مع غفلة تطلق ولا يضرب إذا خالف ما في القلب (ويندب التطق) بالمنوي (فبيل التكبير) ليساعد اللسان القلب وخروجاً من خلاف من أوجبه وإن شذ وقاساً على ما يأتي في الحج المندفع به التشنيع بأنه لم يُنقل.
 (تنبيه) قيل له صلّ ولك دينار فصلّى بقصده

لا يضرب الخطأ في اليزم لا في الأداء ولا في القضاء ولا يشكّل بأنه يضرب في نظيره من الصوم لفرق بأن تعلّق الصوم بالزمان أشد من تعلّق الصلاة به اهـ. ة فود: (وجب) أي ثبت ع ش. ة فود: (حصوله) أي الفعل. ة فود: (وفي سائر ما تشرع إلخ) وتبّه بذلك هنا على جميع الأبواب فإنه لم يذكره إلا هنا مضمّن.
 ة فود: (إذا خالف إلخ) أي كأن نوى الظهر وسبق لسانه إلى المضرب نهايةً ومضني. وكذا لو تعمّده ثم اغرض عنه وقصد ما نواه عند تكبيرة الإحرام ع ش. ة فود: (ليساعد اللسان إلخ) ولأنه ابتعد من الوسواس نهايةً ومضني. ة فود: (على ما يأتي في الحج إلخ) عبارته هناك مع العن ينوي بقلبه وجوباً الخير: إنما الأعمال بالنيات ولسانه نذباً للإلتحاق اهـ. ة فود: (من أوجبه) أي التلطف بالنية في كل عبادة مضني وع ش. ة فود: (تنبيه إلخ) ولو عقب النية بلفظ إن شاء الله أو نواها وقصد بذلك التبرك أو أن الفعل واقع بالمشيئة لم يضرب أو التعليل أو أطلق لم يصح للمنافاة ولو قلب المصلي صلاته التي هو فيها صلاة أخرى عالماً عابداً بطلت صلاته. أو أتى بما ينافي الفرض دون التقل كان آخرم القادر بالفرض قاعدة أو آخرم به الشخص قبل الوقت عالماً بذلك لم تتعقد صلاته لتلاعه فإن كان مغدوراً كمن ظن دخول الوقت فأخرم بالفرض أو قلبه نقلاً مطلقاً ليذكر جماعة مشروعة وهو مفترّد فسلم من زكعتين ليذكرها أو زكع المسبوق قبل تمام التكبير جاهلاً انقلب نقلاً للمعذر إذ لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم وخروج بذلك ما لو قلبها نقلاً معيّناً كزكعتي الضحى فلا تصح لأفطاره إلى التعيين. وما إذا لم تشرع الجماعة كما لو كان صلى الظهر فوجد من يصلي المضرب فلا يجوز القطع كما في المجموع وما لو علم أنه آخرم قبل الوقت في أثناء صلاته فإنه لا يتمها ليتبين بطلانها وإنما وقفت له نافلة لقيام العذر كمن صلى بالاجتهاد لغير القبلة ثم تبين له الحال فإن كان ذلك بعد الفراغ منها وقفت له نافلة وإن كان في أثناءها بطلت كما مر ولا يجوز له أن يستمر مضني زاد النهاية ولو ظن أنه في صلاة أخرى فرض أو نقل فاتم عليه صححت صلاته ولا تبطل بشك جالس للشهيد الأول في ظهره فقام لثالثة ثم تذكره أي الظهر ولا بالقنوت في سعة الصبح يظن أنها الصبح وإن طال الزمن وأتى بركن فيما يظهر

لا يضرب في اليزم لا في الأداء ولا في القضاء. ولا يشكّل بأنه يضرب في نظيره من الصوم لما يتيّاه في باب الصوم، ومنه الفرق بأن تعلّق الصوم بالزمان أشد من تعلّق الصلاة به فراجعته.

أَوْ قَصِدَ دَفْعَ غَرِيمِ صَبْحٍ وَلَا دِينَارَ لَهُ وَنَقَلَ الْفَخْرَ الرَّازِيَّ إِجْمَاعَ الْمُتَكَلِّمِينَ مَعَ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْ أَثْنَيْنَا عَلَى أَنَّ مَنْ عَبَدَ أَوْ صَلَّى لِأَجْلِ خَوْفِ الْعِقَابِ أَوْ طَلَبِ الثَّوَابِ لَمْ يَصِحَّ عِبَادَتُهُ مُحْمُولٌ عَلَى مَنْ مَحَضَ عِبَادَتَهُ لِدَلَالَةِ وَحْدِهِ

اهـ . ثم رأيت في المغني ما يوافق هذه الزيادة إلا في صورة الشك في الطهارة فقال فيها ما نصه ولو شك في الطهارة وهو جالس للشهيد الأول فقام إلى الثالثة ثم ذكر الطهارة بطلت صلاته كما لو شك في النية ثم تذكر بعد إحداهن فعل بخلاف ما لو قام ليتوضأ فتذكر فأنها لا تبطل بل يعود ويصلي للشهو اهـ . قال ع ش قوله م ر فسلم من ركعتين ظاهره أنه لو قلبها إلى أقل من ركعتين أو أكثر قبل تلبيسه بالثالثة لم يصح وهو كذلك . وقوله م ر فرض أو نقل إلخ دخل فيه ما لو كان في سنة الصبح فظن أنها الصبح مثلاً وعكسه فيصبح في كل منهما ويقع عما نواه باختيار نفس الأمر ثم إن تذكره فذاك وإن لم يتذكره أعاد السنة نذبا والصبح وجوباً لأن الأصل بقاء كل منهما وخرج بالظن ما لو شك في أن ما نواه ظهر أو غصّر مثلاً فيضرب حينئذ طال التردد أو مضى ركن معه . قال سم على حج : فرغ ، وفي الرض وغيره أنه لو ظن دخول الوقت فأحرم بالفرض فبان خلافه انقلب مثلاً اهـ وظاهره أنه لا فرق في انقلابه مثلاً وصحته بين أن يتبين خلافه قبل فراغه أو بعده وهو متجه لكن في شرح م ر الجزم بخلافه في الأول قياساً على تبين الخطأ في القبلة وقد يفرق بأن تبين الخطأ في القبلة يمنع صحة التعلل وإن كان بعد الفراغ اهـ ع ش .

هـ قوله : (أو قصد دفع إلخ) ظاهره العطف على قصده وفيه ما لا يخفى عبارة النهاية ولا تبطل بنية الصلاة ودفع الغريم أو حصول دينار فيما إذا قيل له : صل ولك دينار . بخلاف نية فرض ونقل لا يتدرج فيه للشريك بين عبادتين مقصودتين وبخلاف نية الطواف ودفع الغريم أي فلا يتعقد لإتائه من جنس ما يدفع به عادة بخلاف الصلاة اهـ . هـ قوله : (صح) أي ما صلا به بذلك القصدي . هـ قوله : (ونقل الفخر الرازي إلخ) عبارة المغني خلافاً للفخر الرازي اهـ . هـ قوله : (وطلب الثواب) الواو بمعنى : (أو) كما عبر بها النهاية . هـ قوله : (محمول إلخ) خبر ونقل إلخ . هـ قوله : (على من محض إلخ) لعل الوجه أن يقال إن أريد بالتمحيض المذكور أنه لم يفعل إلا لأجل ذلك بحيث إنه لو لاه ما فعل مع اعتقاده استحقاق الله تعالى ذلك لذاته فالوجه صحة عبادته كما قد صرح بذلك نصوص الترغيب والترهيب إذ غاية الأمر أنه تعمّد الإخلال بحق الخدمة مع اعتقاده ثبوته ومجرد ذلك لا ينافي الصحة ولا الإيمان وإن أريد أنه لم يفعل إلا لأجل ذلك مع عدم اعتقاده الاستحقاق المذكور فالوجه عدم إيمانه وعدم صحة عبادته فتأمل سم

هـ قوله : (على من محض إلخ) لعل الوجه أن يقال : إن أريد بالتمحيض المذكور أنه لم يفعله إلا لأجل ذلك بحيث إنه لو لاه ما فعل مع اعتقاده استحقاق الله تعالى ذلك لذاته فالوجه صحة عبادته كما قد تصرح بذلك نصوص الترغيب والترهيب إذ غاية الأمر أنه تعمّد الإخلال بحق الخدمة مع اعتقاده ثبوته ، ومجرد ذلك لا ينافي الصحة ولا الإيمان وإن أريد أنه لم يفعله إلا لأجل ذلك مع عدم اعتقاده الاستحقاق المذكور فالوجه عدم إيمانه وعدم صحة عبادته فتأمل .

لَيْكُنَ النَّظَرُ حَيْثُ فِي بَقَاءِ إِسْلَامِهِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُ مَحْطُ نَظَرِهِمْ لِمُنَافَاتِهِ لَاسْتِحْقَاقِهِ تَعَالَى الْعِبَادَةَ مِنَ الْخَلْقِ لِذَاتِهِ أَمَّا مَنْ لَمْ يَمَحْضُهَا بِأَنْ عَمِلَ لَهُ تَعَالَى مَعَ الطَّمَعِ فِي ذَلِكَ وَطَلَبَهُ فَتَصِحَّ عِبَادَتُهُ جَزْمًا، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ تَجْرِيدَ الْعِبَادَةِ عَنْ ذَلِكَ وَهَذَا مُحْمَلٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦] بِنَاءً عَلَى تَفْسِيرِ يَدْعُونَ بِعَبْدُونَ وَإِلَّا لَمْ يُزِدْ إِذْ شَرَطَ قَبُولَ الدُّعَاءِ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ.

(الثاني تكبيرة الإحرام) للحديث الصحيح «تحريرها التكبير وتخليها التسليم» مع قوله للمسيء صلاته في الخبر الموثق عليه «إذا قمت إلى الصلاة فكبر» سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَحْرِيبِهَا مَا كَانَ حَلَالًا قَبْلَهَا وَجُعِلَتْ فَاتِحَةُ الصَّلَاةِ لِتَسْتَحْضِرَ الْمُصَلِّيَ مَعْنَاهَا الدَّالَّ عَلَى عَظَمَتِهِ مِنْ تَوْهُا لِخِدْمَتِهِ حَتَّى تَتِمَّ لَهُ الْهَيْئَةُ وَالْخُشُوعُ، وَمَنْ ثُمَّ زِيدَ فِي تَكْرِيرِهَا لِيَدُومَ لَهُ اسْتِصْحَابُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ إِذْ لَا رُوحَ وَلَا كَمَالَ لَهَا بِدُونِهِمَا وَالْوَاجِبُ فِيهَا كَكُلِّ قَوْلِي إِسْمَاعُ نَفْسِهِ إِنْ صَحَّ سَمْعُهُ وَلَا لَقَطٌ أَوْ نَحْوَهُ (وَيَتَقَيَّنُّ عَلَى الْقَاضِي) عَلَيْهَا لَفْظُ (اللَّهُ أَكْبَرُ) لِلإِجَابِ

على حج اهـ ش. ة فؤد: (لَيْكُنَ النَّظَرُ حَيْثُ فِي بَقَاءِ إِسْلَامِهِ) قَدْ يُقَالُ حَيْثُ اغْتَنَدَ اسْتِحْقَاقَهُ تَعَالَى لِلْعِبَادَةِ فَلَا وَجْهَ إِلَّا إِسْلَامُهُ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ ازْتِكَابُ الْمُخَالَفَةِ وَهِيَ مَعَ اعْتِنَادِ حَقِّ الْأُلُوهِيَّةِ لَا تَقْدَحُ فِي الْإِسْلَامِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ش. ة فؤد: (أَنَّ هَذَا) أَيِ الْحَمَلِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً شِ أَيِ مَنْ مَحْضَ عِبَادَتِهِ لِذَلِكَ الْإِنِّ اهـ. زَادَ الْكَرْدِيُّ وَضَمِيرُ أَتِهِ وَمُنَافَاتِهِ يَرْجِعَانِ إِلَيْهِ اهـ وَالظَّاهِرُ أَنَّ ضَمِيرَهُمَا رَاجِعٌ لِلتَّمَحْيِضِ الْمَذْكُورِ أَيِ الْمَنْعِ مِنْهُ. ة فؤد: (لِمُنَافَاتِهِ الْإِنِّ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِلِاسْتِذْرَاكِ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَ قَوْلِهِ: وَمِمَّا يَدُلُّ الْإِنِّ عَلَى الْاسْتِذْرَاكِ. ة فؤد: (فَتَصِحُّ عِبَادَتُهُ الْإِنِّ) إِذْ طَمَعُهُ فِي ذَلِكَ وَطَلَبُهُ إِيَّاهُ لَا يُثَاقِي صِحَّتَهَا نِهَائَةً.

ة فؤد: (وَهَذَا) أَيِ مَنْ لَمْ يَمَحْضُهَا بِأَنْ عَمِلَ الْإِنِّ. ة فؤد: (وَالْإِنِّ) أَيِ بَأَنْ يُحْمَلَ (يَدْعُونَ) عَلَى ظَاهِرِهِ مِنَ الدُّعَاءِ. ة فؤد: (لَمْ يُزِدْ الْإِنِّ) تَوْجِيهِ الْإِيرَادِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَدَحَ الْمُتَعَبِّدِينَ خَوْفًا وَطَمَعًا فَلَمْ قُلْتُمْ التَّجْرِيدَ أَفْضَلَ. ة فؤد: (كَذَلِكَ) أَيِ خَوْفًا وَطَمَعًا.

فؤد: (سَيِّ) (تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ) أَيِ فِي الْقِيَامِ وَبَدَلِهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. ة فؤد: (لِلْحَدِيثِ) إِلَى الْمُنَى فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ وَمِنْ ثُمَّ إِلَى الْوَاجِبِ. ة فؤد: (مَعَ قَوْلِهِ الْإِنِّ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى الْمَغْفُفُ كَمَا فِي الْمُغْنِي لِيُفِيدَ اسْتِغْلَالَ كُلِّ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ فِي الْإِسْتِذْلَالِ. ة فؤد: (لِلْمُسِيءِ صَلَاتِهِ الْإِنِّ) اسْمُهُ خَلَادٌ بَنْ رَافِعِ الزُّرْقَانِي عَمِيرَةُ اهـ ش. ة فؤد: (سُمِّيَتْ بِذَلِكَ) أَيِ سُمِّيَتْ هَذِهِ التَّكْبِيرَةُ بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ مُغْنِي.

ة فؤد: (لِتَحْرِيبِهَا الْإِنِّ) أَيِ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ بِهَا عَلَى الْمُصَلِّي مَا كَانَ حَلَالًا لَهُ قَبْلَهُ مِنْ مُفْسِدَاتِ الصَّلَاةِ؛ كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْكَلَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مُغْنِي وَنِهَائَةً. ة فؤد: (وَجُعِلَتْ) أَيِ التَّكْبِيرَةُ. ة فؤد: (فِي تَكْرِيرِهَا) أَيِ تَكْرِيرِ التَّكْبِيرَةِ فِي الْإِنْتِقَالَاتِ. ة فؤد: (إِسْمَاعُ نَفْسِهِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لِحْدَةِ سَمْعِهِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ. ة فؤد: (عَلَيْهَا) أَيِ عَلَى الثُّلُوحِ بِهَا نِهَائَةً. ة فؤد: (لِلْإِجَابِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَنُظِيرُ ذَلِكَ) فِي الْمُغْنِي

ة فؤد: (لَيْكُنَ النَّظَرُ حَيْثُ فِي بَقَاءِ إِسْلَامِهِ) قَدْ يُقَالُ حَيْثُ اغْتَنَدَ اسْتِحْقَاقَهُ تَعَالَى لِلْعِبَادَةِ فَلَا وَجْهَ إِلَّا

مع خَبَرِ البخاري: «صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» أَي عَلِمْتُكُمْ أَنِي إِذَا أَقُولُ لَا تُرَى فَلَا يَكْفِي
اللَّهُ كِبِيرٌ وَلَا الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ وَيُسَنُّ جَزْمُ الرَّاءِ وَإِيجَابُهُ غَلَطٌ وَحَدِيثُ «التَّكْبِيرُ جَزْمٌ» لَا أَصْلَ لَهُ
وَيَقْرَأُ صَبِيحَتَهُ الْمُرَادُ بِهِ عَدَمُ مَدِّهِ كَمَا حَمَلُوا عَلَيْهِ الْخَبَرَ الصَّحِيحُ «السَّلَامُ جَزْمٌ» عَلَى أَنَّ
الْجَزْمَ الْمُقَابِلَ لِلرُّفْعِ اصْطِلَاحٌ حَادِثٌ فَكَيْفَ تُحْمَلُ عَلَيْهِ الْأَلْفَاظُ الشَّرْعِيَّةُ وَعَدَمُ تَكْرِيرِهَا
وَيَضُرُّ زِيَادَةُ «وَإِ» سَائِكَةٍ لِأَنَّهُ يَصِيرُ جَمْعٌ لِ«وَ» أَوْ مُتَخَرِّكَةٌ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ كَمُتَخَرِّكَةِ قَبْلَهُمَا وَإِنَّمَا
ضَعَّ وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ عَلَى مَا فِي فِتَاوَى الْقَفَالِ

إِلَّا قَوْلَهُ: (كَمَا حَمَلُوا) إِلَى وَعَدَمِ تَكْرِيرِهَا وَقَوْلَهُ: (وَإِنَّمَا ضَعَّ) إِلَى (وَكَذَا) وَقَوْلَهُ: (وَيَبْتَغِ) إِلَى
(وَيُسَنُّ) وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَا يَضُرُّ) إِلَى (وَيُسَنُّ). □ قَوْلُهُ: (لِلْإِيجَابِ) أَي لِأَنَّهُ الْمَأْنُورُ مِنْ
فِعْلِهِ بِحَذْفِ نِهَائِهِ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (إِذَا الْأَقْوَالُ لَا تُرَى) أَي فَهَذَا قَرِينَةُ إِرَادَةِ الْعِلْمِ سَم. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يَكْفِي اللَّهُ
كِبِيرٌ) أَي لِقَوَاتٍ مُعْنَى أَقْصَلُ وَهُوَ التَّفْضِيلُ. □ وَقَوْلُهُ: (وَلَا الرَّحْمَنُ) أَي أَوْ الرَّحِيمُ (أَكْبَرُ) أَي وَلَا اللَّهُ
أَعْظَمُ وَاجْلُ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى تَكْبِيرًا نِهَائِيَّةً. □ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ جَزْمُ الرَّاءِ الْخ) وَلَا يَضُرُّ ضَمُّهَا كَمَا أَتَتْ بِهِ
الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّلَ خِلَافًا لِمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ نِهَائِيَّةً قَالَ ع ش وَبَقِيَ مَا لَوْ فَتَحَ الْهَاءُ أَوْ كَسَرَهَا
مِنْ اللَّهِ وَمَا لَوْ فَتَحَ الرَّاءُ أَوْ كَسَرَهَا مِنْ أَكْبَرٍ هَلْ يَضُرُّ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الضَّرَرِ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ
الْمُحَرَّفَ فِي الْقِرَاءَةِ إِذَا لَمْ يُغَيَّرِ الْمَعْنَى لَا يَضُرُّ وَنَقَلَ بِالذَّرْسِ عَنْ فِتَاوَى الْإِدِّ الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُ مَا قُلْنَا فِي
الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ اه. عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ لَمْ يَجْزِمِ الرَّاءُ مِنْ أَكْبَرٍ لَمْ يَضُرَّ خِلَافًا لِمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ يُونُسَ فِي
شَرْحِ التَّشْبِيهِ اه. □ قَوْلُهُ: (لَا أَصْلَ لَهُ الْخ) أَي وَإِنَّمَا هُوَ قَوْلُ التَّحْمِي. ثَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ فِي
تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ وَعَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِهِ فَمَعْنَاهُ هَدَمُ التَّرْدُدِ فِيهِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (هَدَمَ مَدِّهِ) أَي
التَّكْبِيرِ. □ وَقَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ الْخ) أَي عَدَمُ الْمَدِّ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ الْجَزْمَ الْخ) بَلِ الْجَزْمُ الْإِصْطِلَاحِيُّ لَا
يَتَصَوَّرُ هُنَا سَم. □ قَوْلُهُ: (الْأَلْفَاظُ الْخ) أَي السَّابِقَةُ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (وَعَدَمُ تَكْرِيرِهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ جَزْمُ
الرَّاءِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَنَقَلَ عَنْ فِتَاوَى ابْنِ رَزِينٍ أَنَّهُ لَوْ شَدَّدَ الرَّاءُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ. وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْوَجْهَ
خِلَافُهُ اه. زَادَ النَّهْيَةَ إِذِ الرَّاءُ حَرَفٌ تَكْرِيرٌ فَرِيادَتُهُ لَا تُغَيَّرُ الْمَعْنَى اه. □ قَوْلُهُ: (وَيَضُرُّ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ
جَاهِلًا بِمَا ذَكَرَ ع ش. □ قَوْلُهُ: (زِيَادَةُ «وَإِ» الْخ) أَي وَمَدَّ هَمْزَةَ اللَّهِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى أَي: لِأَنَّهُ يَتَغَلَّبُ مِنْ لَفْظِ
الْخَبَرِ الْإِنشَائِيِّ إِلَى الْإِسْتِفْهَامِ شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ) أَي فِي التَّحْلِيلِ.

إِسْلَامِيَّةً لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ اِزْتِكَابُ الْمُخَالَفَةِ وَهِيَ مَعَ اعْتِقَادِهِ حَقَّ الْأُلُوهِيَّةِ لَا تَقْدَحُ فِي الْإِسْلَامِ فَلْيُنَاقِلْ.
□ قَوْلُهُ: (إِذَا الْأَقْوَالُ لَا تُرَى) أَي فَهَذَا قَرِينَةُ إِرَادَةِ الْعِلْمِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ الْجَزْمَ الْخ) بَلِ الْجَزْمُ
الْإِصْطِلَاحِيُّ لَا يَتَصَوَّرُ هُنَا. □ قَوْلُهُ: (كَمُتَخَرِّكَةِ قَبْلَهُمَا) قَالَ النَّاشِرِيُّ: وَإِذَا قَالَ وَاللَّهُ أَكْبَرُ زِيَادَةُ الْوَإِ
لَمْ يَجْزِمْ ذَلِكَ ذَلِكَ فِي الْمَجَالَةِ عَنْ فِتَاوَى الْقَفَالِ وَأَقْرَاهُ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ الْمَالِكِيُّ أَنَّ الصَّلَاةَ تَصِحُّ
لِأَنَّ الْهَمْزَةَ تُبَدَّلُ «وَإِ» كَمَا تُبَدَّلُ الْوَإُ هَمْزَةً اه. كَلَامُ النَّاشِرِيِّ وَفِيهِ تَنَافٍ لَا يَخْفَى لِأَنَّ قَوْلَهُ زِيَادَةُ الْوَإِ
يَقْتَضِي أَنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ الْوَإِ وَهَمْزَةِ الْجَلَالَةِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَنْهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ كَمُتَخَرِّكَةِ قَبْلَهُمَا كَمَا هُوَ

لِتَقْدَمَ مَا يُمَكِّنُ العَطْفَ عَلَيْهِ ثُمَّ لَا هُنَا وَكَذَا كُلُّ مَا غَيَّرَ الْمَعْنَى كَتَشْدِيدِ الْبَاءِ وَزِيَادَةِ الْآلِفِ بَعْدَهَا بَلْ إِنَّ عَلِيمَ مَعْنَاهُ كَفَرُ وَلَا تَضُرُّ وَقْفَةً سِيرَةً بَيْنَ كَلِمَتَيْهِ وَهِيَ سَكَنَةُ التَّنْفِيسِ وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ مَا زَادَ عَلَيْهَا لِنَحْوِ عَمِّي وَنُسْنُ أَنْ لَا يَصِلَ هَمْزَةُ الْجَلَالَةِ بِنَحْوِ مَأْمُومًا وَلَوْ كَثُرَ مَرَاتٍ نَاوِيًا الْإِفْتِاحَ بِكُلِّ

• فَوَدَّ: (لِتَقْدَمَ مَا يُمَكِّنُ العَطْفَ الْإِنْفِ) قَدْ يَرِدُ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ أَنَّ الْوَائِ يَكُونُ لِلْإِسْتِثْنَاءِ فَهَلَا صَحَّتِ الْوَائِ قَبْلَهُمَا حَمَلًا عَلَيْهِ سَم. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْوَائِ الْعَطْفُ بَلْ أَتَكَرَّرَ بَعْضُ التَّحَاوِي مَجِيئَهَا لِلْإِسْتِثْنَاءِ. • فَوَدَّ: (كَتَشْدِيدِ الْبَاءِ) وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَشْدِيدَهَا إِلَّا بِتَحْرِيكِ الْكَافِ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ الْمُذْعَمَةَ سَاكِنَةً وَالْكَافَ سَاكِنَةً وَلَا يُمَكِّنُ التَّنْفِيسُ بِهِمَا وَإِذَا حُرِّكَتْ تَغَيَّرَ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ يَصِيرُ (أَكْبَرُ) مُعْنَى. • فَوَدَّ: (كَتَشْدِيدِ الْبَاءِ الْإِنْفِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ جَاهِلًا ع. ش. • فَوَدَّ: (وَزِيَادَةِ الْآلِفِ الْإِنْفِ) أَيِ وَإِبْدَالِ هَمْزَةِ أَكْبَرُ وَأَوَّامٍ مِنَ الْعَالِمِ دُونَ الْجَاهِلِ وَإِبْدَالِ الْكَافِ هَمْزَةً، وَلَوْ زَادَ فِي الْمَذْعَمَةِ عَلَى الْآلِفِ الَّتِي بَيْنَ اللَّامِ وَالْهَاءِ إِلَى حَدٍّ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ وَهُوَ عَالِمٌ بِالْحَالِ فِيمَا يَظْهَرُ ضَرْبُ نِهَائَةٍ. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر.: دُونَ الْجَاهِلِ ظَاهِرٌ تَقْيِيدُ مَا ذَكَرَ بِالْعَالِمِ أَنْ تَغْيِيرَ غَيْرِ الْعَالِمِ يَضُرُّ مُطْلَقًا فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ وَلَوْ قِيلَ بَعْدَ الضَّرَرِ فِي بَقِيَةِ الصُّورِ مَعَ الْجَهْلِ لَمْ يَنْعُدْ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَخْفَى إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَا تَغَيَّرَ بِهِ الْمَعْنَى يُخْرِجُ الْكَلِمَةَ عَنْ كَوْنِهَا تَكْبِيرًا وَيُصَيِّرُهَا أَجْنَبِيَّةً، وَالصَّلَاةُ وَإِنْ لَمْ تَبْطُلْ بِالْكَلِمَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ لَكِنْ تَبْطُلُ بِتَقْصَانِ رُكْنٍ مُطْلَقًا كَمَا لَوْ جَهَلَ وَجُوبَ الْفَاتِحَةِ عَلَيْهِ فَصَلَّى بِدُونِهَا. وَقَوْلُهُ م. ر. لَا يَرَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ أَيِ فِي قِرَاءَةِ غَيْرِ مُتَوَاتِرَةٍ إِذْ يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ لُغَةً، وَغَايَةُ يُقَدَّرُ مَا نُقِلَ عَنْهُمْ عَلَى مَا نَقَلَهُ ابْنُ حَجَرٍ سَبْعَ الْفَوَائِدِ وَتَقْدَرُ كُلُّ الْآلِفِ بِحَرْكَتَيْنِ وَهُوَ عَلَى التَّقْرِيبِ وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِتَحْرِيكِ الْأَصَابِعِ مُتَوَالِيَةً مُتَقَابِرَةً لِلتَّنْفِيسِ بِالْمَذَاهِبِ وَجَرَى شَيْخُنَا عَلَى إِطْلَاقِ الضَّرَرِ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ وَالْحَاشِيَةِ إِلَّا فِي إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ وَأَوَّامٍ فَقَيَّدَهُ بِالْعَالِمِ وَفِي مَذْأَلِ الْآلِفِ الَّتِي بَيْنَ اللَّامِ وَالْهَاءِ فَتَرَكَهُ بِالْكَلِمَةِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ. • فَوَدَّ: (كَفَرُ) أَيِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ جَمْعُ (كَبَرٍ) وَهُوَ الطَّبْلُ الَّذِي لَهُ وَجْهٌ وَاحِدٌ نِهَائَةٍ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَضُرُّ وَقْفَةً سِيرَةً الْإِنْفِ) خِلَافًا لِظَاهِرِ قَوْلِ شَيْخِنَا: وَتَضُرُّ الْوَقْفَةُ الطَّوِيلَةُ بَيْنَهُمَا، وَكَذَا السَّيْرَةُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ه. ه. • فَوَدَّ: (وَيَبْحَثُ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنْفِ) اعْتَمَدَ النَّهَائَةَ وَنَقَلَ الْبُجَيْرِيُّ عَنِ الْمُبَازِ مَا يُوَافِقُهُ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: وَعَدَمُ وَقْفَةٍ طَوِيلَةٍ أَيِ بِأَنْ زَادَتْ عَلَى سَكَنَةِ التَّنْفِيسِ وَالْيَمِيِّ كَمَا فِي الْمُبَازِ ه. ه. • فَوَدَّ: (وَيُسْنُ أَنْ لَا يَصِلَ الْإِنْفِ) فَالْوَضَلُ خِلَافُ الْأُولَى نِهَائَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (بِنَحْوِ مَأْمُومًا) أَيِ مِمَّا قَبْلَ لَفْظَةِ الْجَلَالَةِ كَمُقْتَدِيًا وَإِمَامًا. • فَوَدَّ: (وَلَوْ كَثُرَ مَرَاتٍ الْإِنْفِ) وَلَوْ شَكَّ

ظَاهِرٌ وَمَا نَقَلَهُ عَنِ ابْنِ الْمُنِيرِ يَقْتَضِي أَنَّهُ أُنْثِيَ بِالْوَائِ بِدَلِّ هَمْزَةِ الْجَلَالَةِ وَهَذِهِ لَمْ يَذْكُرْهَا الشَّارِحُ هُنَا. وَذَكَرَهَا فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ بِالنِّسْبَةِ لِهَمْزَةِ أَكْبَرُ حَيْثُ قَالَ وَإِبْدَالُ أَيِ وَيَضُرُّ إِبْدَالُ هَمْزَةِ أَكْبَرُ وَأَوَّامٍ مِنَ الْعَالِمِ دُونَ الْجَاهِلِ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمْعِ الصَّحَّةِ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ لُغَةٌ ه. ه. وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرَ عَنِ ابْنِ الْمُنِيرِ إِنَّمَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ عَنْهُ فِي هَمْزَةِ أَكْبَرُ. • فَوَدَّ: (لِتَقْدَمَ مَا يُمَكِّنُ الْإِنْفِ) قَدْ يَرِدُ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ أَنَّ الْوَائِ يَكُونُ لِلْإِسْتِثْنَاءِ فَهَلَا صَحَّتِ الْوَائِ قَبْلَهُمَا حَمَلًا عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ كَثُرَ مَرَاتٍ نَاوِيًا الْإِفْتِاحَ بِكُلِّ الْإِنْفِ)

دَخَلَ فِيهَا بِالْوِثْرِ وَخَرَجَ بِالشَّفْعِ لِأَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ بِالْأُولَى خَرَجَ بِالثَّانِيَةِ لِأَنَّ نِيَّةَ الْإِفْتِيحِ بِهَا

فِي أَنَّهُ أَحْرَمَ أَوْ لَا فَأَحْرَمَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَيَّ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ لَمْ تَنْعَقِدْ لِأَنَّ شَكَّ فِي هَذِهِ النَّيَّةِ أَتَاهَا شَفْعٌ أَوْ وَثْرٌ فَلَا تَنْعَقِدُ الصَّلَاةُ مَعَ الشَّكِّ، وَهَذَا مِنَ الْقُرُوعِ التَّقْيِيسَةِ. وَلَوْ أَقْنَدَى بِإِمَامٍ فَكَبَّرَ ثُمَّ كَبَّرَ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ الْإِفْتِدَاءُ بِهِ حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ قَطَعَ النَّيَّةَ وَتَوَيَّ الْخُرُوجَ مِنَ الْأُولَى أَوْ يَمْتَنِعُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ قَطْعِهِ لِلنَّيَّةِ الْأُولَى يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْخِلَافِ فِيمَا لَوْ تَخَنَّنَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يَحْمِلُهُ عَلَى السَّهْوِ وَلَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ فِي الْأَصَحِّ وَمُقْتَضَاهُ الْبَقَاءُ فِي مَسَائِلِنَا وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَلَوْ أَحْرَمَ بِرَكْعَتَيْنِ وَكَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ كَبَّرَ لَهُ بِنِيَّةِ أَرْبَعٍ رَكَعَاتٍ فَهَذَا يَحْتَمِلُ الْإِطْطَالَ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْفُضْ النَّيَّةَ الْأُولَى بَلْ زَادَ عَلَيْهَا قَبْطُلًا وَلَا تَنْعَقِدُ الثَّانِيَةُ وَهُوَ الْأَوْجَهُ نِهَائِيَّةٌ. وَفِي سَمِ مَا يُوَافِقُهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م: فَأَحْرَمَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَيَّ أَيَّ وَقِيلَ طَوْلُ الْفَضْلِ فَإِنْ طَالَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَتَنْعَقِدُ بِالثَّانِيَةِ اه. وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرُ الْبَصْرِيُّ قَوْلُهُ: وَمُقْتَضَاهُ الْبَقَاءُ الْخ. أَيَّ إِنْ كَانَ اقْتِدَاءُ الْمَامُومِ بِهِ بَيْنَ التَّكْبِيرَتَيْنِ فَصَحِيحٌ لِأَنَّ صَلَاتَهُ انْعَقَدَتْ صَحِيحَةً وَشَكَّ فِي طَرُوفِ مُبْطِلٍ لِلْإِمَامِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ، وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ حَبِيبَةً نَظِيرَ مَسْأَلَةِ التَّخَنُّعِ وَإِنْ كَانَ اقْتِدَاءُهُ بِهِ بَعْدَ التَّكْبِيرَتَيْنِ قَبَاطِلٌ لِأَنَّهُ أَقْنَدَى بِمَنْ يَشْكُ فِي صِحَّةِ صَلَاتِهِ فَلَا يَكُونُ جَازِمًا بِالنَّيَّةِ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي اه. أَقُولُ: قَضِيَّةٌ كَلَامِيَّةٌ عَدَمُ صِحَّةِ الْإِفْتِدَاءِ فِي مَسْأَلَةِ التَّخَنُّعِ بَعْدَهُ فَلْيُرَاجَعْ. ه قَوْلُهُ: (دَخَلَ فِيهَا بِالْوِثْرِ الْخ) هَذَا إِنْ لَمْ يَتَوَيَّ بَيْنَهُمَا خُرُوجًا أَوْ افْتِيحًا وَلَا يَقْبِضُ بِالنَّيَّةِ وَيَدْخُلُ بِالتَّكْبِيرِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى وَأَسْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ زَادَ شَيْخُنَا: وَالْوَسْوَسةُ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ مِنْ تَلَاعِبِ الشَّيْطَانِ وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى خَبَلٍ فِي الْعَقْلِ أَوْ نَقْصٍ فِي الدِّينِ اه.

فِي شَرْحِ الْمُبَابِ قَالَ الْقَاضِي: وَلَوْ شَكَّ أَثْنَاءَ صَلَاتِهِ هَلْ كَبَّرَ لِلْإِفْتِيحِ فَكَبَّرَ حَالًا وَلَمْ يُسَلِّمْ انْعَقَدَتْ صَلَاتُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِفْتِيحِ لَكِنْ الْإِحْتِيَاظُ أَنْ يُسَلِّمْ ثُمَّ يَكَبِّرَ اه. وَمَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا يُخَالِفُهُ مَا يَأْتِي عَنْ ابْنِ الْقَاصِّ وَالزَّافِعِيِّ وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا فِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُؤْثِرْ شَكَّهُ حُرْمَ عَلَيْهِ الْخُرُوجَ مِنَ الْفَرْضِ وَلَا حُرْمَ عَلَيْهِ التَّسْلِيمَ لِأَنَّهُ تَلَبَّسَ بِبَيَادَةِ فَاسِدَةٍ فَالسَّلَامُ مِنَ الْفَرْضِ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَكَيْفَ يَكُونُ احْتِيَاظًا. ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَاشِيَّ صَرَّحَ بِنَحْوِ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ قَالَ ابْنُ الْقَاصِّ وَالزَّافِعِيُّ: وَلَوْ شَكَّ فِي الْإِنْعِقَادِ فَكَبَّرَ ثَانِيَةً قَبْلَ نِيَّةِ الْخُرُوجِ لَمْ تَنْعَقِدْ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِهَا الْحُلُّ فَلَا يَحْصُلُ بِهَا الْعَقْدُ. وَلِلشَّكِّ فِي هَذِهِ التَّكْبِيرَةِ هَلْ هِيَ شَفْعٌ أَوْ وَثْرٌ وَلَا انْعِقَادٌ مَعَ الشَّكِّ وَنَظَرٌ فِيهِ بَأَنَ شَكَّهُ فِي الْإِحْرَامِ يُصَيِّرُهُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ فَلَا يَحْتَاجُ لِنِيَّةِ الْخُرُوجِ اه. وَأَقُولُ قِيَاسًا مَا مَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ أَثَرُ الشَّكِّ بَأَنَ طَالَ زَمَنُهُ أَوْ مَضَى مَا مَرَّ انْعَقَدَتْ بِالثَّانِيَةِ لِأَنَّهُ عِنْدَ التَّلَبُّسِ بِهَا لَيْسَ فِي صَلَاةٍ وَلَا خَرَجَ بِهَا وَاحْتِاجٌ لِثَانِيَةٍ لِلْإِنْعِقَادِ اه كَلَامُ شَرْحِ الْمُبَابِ. لَكِنْ قَدْ يُشْكَلُ عَلَى مَا تَقَلَّه عَنِ الزَّافِعِيِّ مَا ذَكَرُوهُ قَبِيلَ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَاللَّفْظُ لِلرُّؤُوسِ وَإِنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَكَبِّرْ لِلْإِحْرَامِ فَاسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ فَإِنْ عَلِمَ بَعْدَ فَرَاغِ الثَّانِيَةِ أَيَّ أَنَّهُ كَانَ كَبَّرَ تَمَّتْ بِهَا الْأُولَى أَوْ قَبْلَهُ بَنَى عَلَى الْأُولَى وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ فِي الْحَالَتَيْنِ اه. إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ الظَّنِّ وَالتَّرَدُّدِ بِاسْتِوَاءٍ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ أوردت ذلك على م ر فحاول الفرق بما لم يظهر. ه قَوْلُهُ: (دَخَلَ بِالْوِثْرِ وَخَرَجَ بِالشَّفْعِ) قَالَ فِي الرُّؤُوسِ وَشَرَحَهُ: هَذَا إِنْ لَمْ يَتَوَيَّ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ خُرُوجًا أَوْ افْتِيحًا وَلَا يَقْبِضُ بِالنَّيَّةِ وَيَدْخُلُ بِالتَّكْبِيرَةِ ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِهِ هَذَا كُلُّهُ مَعَ الْعَمْدِ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَا مَعَ السَّهْوِ فَلَا بَطْلَانُ اه.

مُتَضَمِّنَةٌ لِقَطْعِ الْأُولَى وَهَكَذَا فَإِنْ لَمْ يَنْوَ ذَلِكَ وَلَا تَحَلَّلَ مُبْطِلٌ كإِعَادَةِ لَفْظِ النِّيَّةِ فَمَا بَعْدَ الْأُولَى ذِكْرُ لَا يُؤْثَرُ وَنَظِيرُ ذَلِكَ إِنْ حَلَفْتَ بِطَلَاكِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَإِذَا كَرَّرَهُ طَلَّقْتَ بِالثَّانِيَةِ وَانْحَلَّتْ بِهَا الْيَمِينُ الْأُولَى وَبِالرَّابِعَةِ وَانْحَلَّتْ بِهَا الثَّالِثَةُ وَبِالسَّادِسَةِ وَانْحَلَّتْ بِهَا الْخَامِسَةُ وَهَكَذَا. (وَلَا تُضَرُّ زِيَادَةُ لَا تَمْنَعُ الْأَسْمَ) أَيِ اسْمِ التَّكْبِيرِ بِأَنْ كَانَتْ بَعْدَهُ مُطْلَقًا أَوْ بَيْنَ جُزْأَيْهِ وَقُلْتَ وَهِيَ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى بِخِلَافِ هُوَ وَيَا رَحْمَنُ (كَاللَّهِ) أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَكَاللَّهُ (الْأَكْبَرُ) لِأَنَّهَا مُفِيدَةٌ لِلْمُبَالَغَةِ فِي التَّعْظِيمِ بِإِفَادَتِهَا حَصْرَ الْكِبَرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِمَا فِيهِ

﴿قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَنْوَ ذَلِكَ) أَيِ إِنْ لَمْ يَنْوَ بغيرِ الْأُولَى شَيْئًا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ: (كإِعَادَةِ لَفْظِ النِّيَّةِ) أَيِ وَتَرَدَّدَ فِي النِّيَّةِ مَعَ طَوِيلٍ ع. ش. ﴿قَوْلُهُ: (لَا يُؤْثَرُ الْإِنْخ) وَلَا يُؤْثَرُ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَوْ نَوَى ذَلِكَ وَتَحَلَّلَ نَحْوُ إِعَادَةِ النِّيَّةِ إِذْ بِالتَّلْفِظِ بِالْمُبْطِلِ يَبْطُلُ الْأَوَّلُ فَلَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْإِفْتِيَا حِ مَعَ التَّكْبِيرِ الثَّانِي مَثَلًا مُتَضَمِّنَةً لِقَطْعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النِّهَآيَةِ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ بِضَرْيٍ.

﴿قَوْلُهُ: (وَنَظِيرُ ذَلِكَ) أَيِ قَوْلُهُمْ: وَلَوْ كَبَّرَ مَرَاتِ الْإِنْخ. ﴿قَوْلُهُ: (فَإِذَا كَرَّرَهُ) أَيِ قَوْلُهُ إِنْ حَلَفْتَ بِطَلَاكِكَ الْإِنْخ. ﴿قَوْلُهُ: (وَهَكَذَا) انْظُرْ مَا فَايِدُهُ وَقَدْ تَمَّ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ بِالسَّادِسَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ عَلَى فَرْضِ الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ. ﴿قَوْلُهُ: (أَيِ اسْمِ التَّكْبِيرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يَشْكُلُ فِي الْمَغْنَى وَكَذَا فِي النِّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بَعْدَهُ مُطْلَقًا. وَقَوْلُهُ وَهُوَ. ﴿قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ قَلِيلَةً أَوْ طَوِيلَةً. ﴿قَوْلُهُ: (وَهِيَ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى) يُخْرِجُ لَمْ التَّعْرِيفِ بِضَرْيٍ، وَقَدْ يَمْنَعُ بِأَنْ مُفَادَهُ مِنَ الْحَضَرِ الْآتِي مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى. ﴿قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ هُوَ) أَيِ اللَّهُ هُوَ الْأَكْبَرُ مُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ: (وَيَا رَحْمَنُ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَلَوْ تَحَلَّلَ غَيْرُ الثُّعُوبِ كَ(اللَّهُ يَا أَكْبَرُ) ضَرَّ مُطْلَقًا كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ. وَمِثْلُهُ: اللَّهُ يَا رَحْمَنُ أَكْبَرُ وَنَحْوُهُ فِيمَا يَظْهَرُ لِإِيهَامِهِ الْإِغْرَاضَ عَنِ التَّكْبِيرِ إِلَى الدُّهَاءِ أ. ﴿قَوْلُهُ: (وَكَاللَّهُ الْأَكْبَرُ) مُقْتَضَى صَنِيعِهِ أَنَّ هَذَا مِثَالُ الزِّيَادَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى فَلْيَتَأَمَّلْ مَا فِيهِ بِضَرْيٍ. وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْوَضْفِ لَهُ تَعَالَى كَمَا يُفِيدُهُ التَّغْلِيلُ الْآتِي. ﴿قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا مُفِيدَةٌ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ لِأَنَّهَا لَا تُغَيِّرُ الْمَغْنَى بَلْ تُقَوِّيه بِإِفَادَةِ الْحَضَرِ أ.

وظَاهِرُهُ رُجُوعُ قَوْلِهِ أَمَّا مَعَ التَّهْوِيلِ الْإِنْخ لِقَوْلِهِ إِنْ لَمْ يَنْوَ بَيْنَهُمَا الْإِنْخ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ. (فَرْغَ): كَبَّرَ إِنْسَانٌ مَرَّتَيْنِ فَهَلْ يَمْتَنِعُ عَلَى غَيْرِهِ الْإِفْتِدَاءُ بِهِ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِالثَّانِيَةِ أَوْ يَصِحُّ الْإِفْتِدَاءُ بِهِ حَمَلًا عَلَى الصَّحَّةِ لِأَنَّهَا الظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الْمُصَلِّي مَعَ احْتِمَالِ أَنَّهُ نَوَى الْخُرُوجَ بَيْنَهُمَا فَانْتَعَدَّتْ صَلَاتُهُ بِالثَّانِيَةِ، أَوْ أَنَّهُ نَوَى بِالْأُولَى الْإِفْتِيَا حَ وَلَمْ يَنْوَ بِالثَّانِيَةِ شَيْئًا فَهِيَ ذِكْرٌ لَا يُؤْثَرُ فِي اسْتِمْرَارِ انْتِقَادِ صَلَاتِهِ بِالْأُولَى فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَجُّ الثَّانِي. وَيُؤَيِّدُهُ مَا لَوْ تَنَحَّضَ إِمَامُهُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مُفَارَقَتُهُ لِاحْتِمَالِ تَعَمُّدِهِ وَنِسْيَانِهِ وَلَوْ كَبَّرَ نَاوِيًا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ كَبَّرَ نَاوِيًا أَرَبَمًا فَالْوَجْهُ بَطْلَانُ الْأُولَى وَعَدَمُ انْتِقَادِ الثَّانِيَةِ نَعَمْ إِنْ قَصَدَ الْخُرُوجَ بَعْدَ الْأُولَى انْتَعَدَّتْ الثَّانِيَةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(فَرْغَ): نَوَى مَعَ (اللَّهُ أَكْبَرُ) مِنْ قَوْلِهِ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا الْإِنْخ فَهَلْ تَتَعَقَّدُ صَلَاتُهُ وَلَا يَضُرُّ مَا وَصَلَهُ بِالتَّكْبِيرِ مِنْ قَوْلِهِ كَبِيرًا الْإِنْخ؟ الْوَجْهُ نَعَمْ م.

تعالى ومع ذلك هي خلاف الأولى للخلاف في إبطالها وقد تُشكّل هذا بالبطلان في الله هو أكبر مع أن هو كأل في الوضع وإفادته الحصر إلا أن يُفروق بأن هو كلمة مُستقلة غير تابعة بخلاف أل (وكذا الله الجليل) أو بِخلاف (أكبر في الأصح) لأنها زيادة مسيرة بخلاف الطويلة كالله لا إله إلا هو أكبر كما في التحقيق وبه يندفع التمثيل لغير الضار بهذا مع زيادة الذي وللضار بهذا مع زيادة المليك القدوس (لا أكبر الله) فإنه لا يكفي (على الصحيح) لأنه لا يُسمى تكبيراً وبه فازق إجزاء عليكم السلام الآتي. (ومن عجز) يفتح الجيم أفصح من كسرها عن التلطي بالتكبير بالمزية ولم يمكنه التعلّم في الوقت (ترجم) عنه وجوباً بأي لغة شاء

فؤد: (هي) أي الله الأكبر. فؤد: (للخلاف) أي المذكور في غير هذا الكتاب عبارة الروضة ولو قال: (الله الأكبر) أجزأه على المشهور رشيدياً. فؤد: (هذا) أي عدم البطلان بزيادة أل. فؤد: (مع) أن هو كأل في الوضع إلخ) يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ كَوْنُ كُلِّ مِنْهُمَا مُؤَلِّفًا مِنْ جُزَائِنِ بَصْرِيٍّ. وَالظَّاهِرُ بَلِ الْمُتَمَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْمَعْنَى الرَّضَوِيِّ وَأَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ وَإِفَادَةُ الْحَصْرِ مِنْ عَطْفِ التَّفسيرِ.

فؤد: (وإفادته الحصر) فيه نظر ظاهر بالنسبة ل(هو) فإن شرط ضمير الفضل المنفرد للحصر أن يكون الخبر معرفة والخبر هنا نكرة. فؤد: (بخلاف أل) مقتضى كلام الثعاة أنها مستقلة ولا ينافيه الاتصال الخطي بصري. وفيه أن المقرّر في النحو أن فيه اتصالاً مغنوّياً ولفظياً أيضاً لكونه حرفاً غير مُستقل بالمفهومية كما ثبت عليه النهاية. فؤد: (أو هرّ وجل) إلى قوله: (لكن) في النهاية. فؤد: (بخلاف الطويلة) أي بأن كانت ثلاث كلمات فأكثر شيناً وتجيّري. فؤد: (وبه) أي بتخيل التحقيق بما ذكر عبارة النهاية بخلاف ما إذا أطال كالله لا إله إلا هو أكبر. والتشليل بما ذكرته هو ما في التحقيق فقول الماوردى فيه أنه يسير ضعيف وأولى منه أي بالضعف زيادة الشيخ الذي بعد الجلالة اه. فؤد: (بهذا) أي إلا لا إله إلا هو أكبر. فؤد: (مع زيادة الذي) أي لفظ الذي بعد الجلالة.

فؤد (س): (لا أكبر الله) هل ولو أتى بأكبر ثانياً كان قال: أكبر الله أكبر فيه نظر، والأقرب أن يقال: إن قصد أي بالله البناء ضرر ولا بأن قصد الاستثناف أو أطلق فلاح ش. فؤد: (إجزاء عليكم السلام إلخ) أي في التحليل نهاية ومغني.

فؤد (س): (ومن عجز إلخ) وانفرد أبو حنيفة بجواز الترجمة للقادر مغني. قال ع ش وفي طبقات التاج الشبكي في ترجمة الغزالي قال يعني أبا حنيفة المفسود من كلمة التكبير الشاء على الله بالكبرياء فلا فرق بينه وبين ترجمته بكل لسان وبين قول الله أعظم فقال الشافعي: وبم علمت أنه لا فرق في صفات الله تعالى بين العظمة والكبرياء مع أنه تعالى يقول: «العظمة إزارى والكبرياء رداي» والرداء أشرف من الإزار إلخ اه. فؤد: (بأي لغة شاء) أي من فارسية وسريانية وعبرانية وغيرها، فيأتي بمذلول التكبير بلك اللغة إذ لا إعجاز فيه بخلاف الفاتحة نهاية. عبارة المغني وقيل إن عرف السريانية أو العبرانية تميّنت لشرهها بانزال بعض كتب الله تعالى بهما ويقدمهما الفارسية أولى من التركية والهندية.

(فائدة) ترجمة التكبير بالفارسية خدای بزرگتر فلا يكفي خدای بزرگ لترك التفضيل كالله كبير اه.

ولا يعدل لذكر آخر (ووجب التعلم إن قدر) عليه ولو بسفر لكن إن وجد المؤن المعتبرة في الحج فيما يظهر وإن أمكن الفرق بأن هذا فوري لأنه لا ضابط يظهر هنا إلا ما قالوه ثم نعم لو قيل هنا يجب المشي على من قدر عليه وإن طال كمن لزمه الحج فوراً لم يعد ذلك لأن ما لا يتم الواجب إلا به واجبت وإنما لم يلزمه السفر لتحصيل ماء الطهر لأنه لا يدوم نفعه بخلاف التعلم ومن ثم لو قدر عليه آخر الوقت لم تجز الصلاة بالترجمة أوله بخلافها بالتيمم كما مر ويجب قضاء ما صلاه بالترجمة إن ترك التعلم مع إمكانه ووقته من الإسلام فيمن طرأ

قال الكزدي: وفي الإيعاب أخذاً من الخلاف المذكور الأولى تقديم الشريانية والعبرانية ثم الفارسية والأولى أولى فيما يظهر لشرافها بإتزال التوراة والإنجيل بها بخلاف الثانية فإنه قيل إنه أنزل بها كتاب لكن نظر فيه الزركشي اهـ. وقد يكثر عليه ما في صحيح البخاري عن أبي هريرة (كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويفسرونها) إلخ. إلا أن تكون قراءتهم التوراة بغير اللسان الذي أنزل به اهـ.

فرد: (ولا يبدل إلخ) فلو عجز عن الترجمة هل يتجمل إلى ذكر آخر أو يسقط التكبير بالكلية فيه نظر والأقرب الثاني لكن كلامه م ر الآتي في شرح قلت الأصح المنصوص جواز الترجمة إلخ. يقتضي خلافه ع ش.

فرد (س): (وجب التعلم إلخ) ويجب على السيد تعليم غلامه العربية لأجل التكبير ونحوه أو تخطيته ليكتسب أجره معلّمه فإن لم يعلمه واستكسبه عصى بذلك نهاية ومغني قال ع ش قوله م ر لأجل التكبير ونحوه يؤخذ منه أنه يخلص من الإثم بتعليمه من العربية ما يتمكن به من ذلك. وقوله م ر فإن لم يعلمه إلخ. أي فحيث لم يستكسبه فلا عيب إن كان أن يتعلم ولو بإيجار نفسه ولا يقال العبد لا يؤجر نفسه لأننا نقول الشرع جعل له الولاية فيما يضطر إليه وهذا منه لأن الشرع ألجأه لذلك اهـ وقال الرشدي قوله م ر واستكسبه الظاهر أنه ليس بقيد في المضيان بل المضيان ثابت إذا لم يعلمه ولم يخله ليكتسب أجره المعلوم كأن حسبه كما علم مما قدمه قبل هذا اهـ. فرد: (إن قدر عليه إلخ) وفي الباب ويؤخر الصلاة أي وجوباً عن أول الوقت للتعلم أي إن أمكنه فيه فإن ضاق عنه أي التعلم ترجم عنه أي عن التكبير بأي لغة شاء ثم إن قصر في التعلم أعاد وإلا فلا اهـ. بزيادة عن شرحه اهـ سم وفي الشارح والنهاية والمغني ما يفيد. فرد: (ولو بسفر) أي إلى بلد آخر مغني وعبرة النهاية سواء في ذلك التكبير والفتحة والشهيد وما بعده ولو بسفر أطافه وإن طال كما اقتضاه كلامهم اهـ. فرد: (فيما يظهر) اعتمد ع ش.

فرد: (نعم لو قيل هنا إلخ) اعتمد ع ش. فرد: (وذلك) إلى قوله: (أما من لا يحرص) في النهاية ما يوافقه إلا في قوله: (على الأوجه). فرد: (وذلك) يرجع إلى ما في المتن. فرد: (ولو قدر) إلى قوله: (أما من لا يحرص) في المغني إلا قوله: (ووقته) إلى (ويجزي). فرد: (ويجب إلخ) عبارة

فرد: (ووجب التعلم إن قدر) قال في الباب: ويؤخر الصلاة أي وجوباً عن أول الوقت للتعلم، فإن ضاق عنه أي عن التعلم ترجم عنه أي التكبير بأي لغة شاء ثم إن قصر في التعلم أعاد وإلا فلا اهـ. وقوله: عن أول الوقت للتعلم. قال في شرحه: إن أمكنه فيه انتهى.

عليه وفي غيره من التمييز على الأوجه ويجري ذلك في كُلِّ واجبٍ قولِي وعلى آخرسَ يُحسِنُ تحريكَ لِسَانِهِ على مخارجِ الحُرُوفِ كما بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ فَتَحْرِيكَ لِسَانِهِ وَشَفَتَيْهِ وَلِهَاتِهِ قَدَرُ إِمْكَانِهِ لِأَنَّ الْمِشْوَرَّ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْشُورِ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ نَوَاهُ بِقَلْبِهِ نَظِيرَ مَا يَأْتِي فَيَمْنُ عَجَزَ عَنْ كُلِّ الْأَرْكَانِ أَمَّا مَنْ لَا يُحْسِنُ ذَلِكَ فَلَا يَلْزُمُهُ تَحْرِيكُهُ لِأَنَّهُ عَجِزٌ،

النهاية وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ لِأَجْلِ التَّعَلُّمِ إِلَّا أَنْ يَضِيقَ وَقْتُهَا فَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ لِلْقَائِدِ عَلَيْهِ مَا دَامَ الرَّفْتُ مُتَّصِعًا فَإِنْ ضَاقَ الرَّفْتُ صَلَّى لِخُرْمَتِهِ وَأَعَادَ كُلَّ صَلَاةٍ تَرَكَ التَّعَلُّمَ لَهَا مَعَ إِمْكَانِهِ اهـ.

فَوَدَّ: (وَفِي غَيْرِهِ مِنَ التَّمْيِيزِ الْإِنْخ) قَالَه الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَالْأَوْجُهَ خِلَافُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ مُوَآخَذَتِهِ بِمَا مَضَى فِي زَمَنِ صِبَاةٍ نِهَايَةً أَيْ فَيَكُونُ مِنَ الْبُلُوغِ شَرْعِيًّا بِمَا مَضَى مِنْ قَوْلِهِ: مِنَ التَّمْيِيزِ عَلَى الْأَوْجُهَ، الْأَوْجُهَ أَنَّهُ مِنَ الْبُلُوغِ اهـ. وَعِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ مُرَادُ الْقَائِلِ بِوُجُوبِ التَّعَلُّمِ مِنَ التَّمْيِيزِ الْوُجُوبُ عَلَى الْوَلِيِّ فَظَاهِرٌ أَوْ عَلَى الصَّبِيِّ فَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ اهـ. فَوَدَّ: (وَيَجْزِي ذَلِكَ) أَيْ قَوْلُهُ وَلَوْ بَسَفَرٍ إِلَى هُنَا.

فَوَدَّ: (وَعَلَى آخِرَسَ الْإِنْخ) قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ كَانَ مُرَادُ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ بِذَلِكَ مَنْ طَرَأَ خَرَسُهُ أَوْ خَبَلُ لِسَانِهِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ الْقِرَاءَةَ وَغَيْرَهَا مِنَ الذِّكْرِ الْوَاجِبِ فَهُوَ وَاضِحٌ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُحْرَكُ لِسَانُهُ وَشَفَتَايِهِ وَلِهَوَاتِهِ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَيَكُونُ كَنَاطِقِي انْقِطَعَ صَوْتُهُ فَيَتَكَلَّمُ بِالْقُوَّةِ وَلَا يُسْمَعُ صَوْتُهُ. وَإِنْ أَرَادُوا أَعْمَ مِنْ ذَلِكَ أَيْ بَأَنَّهُ أَرَادُوا مَا يَشْمَلُ الْخَرَسَ الطَّارِئَ وَالْأَصْلِيَّ فَهُوَ بَعِيدٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمُ الْأَوَّلَ أَيْ مَنْ طَرَأَ خَرَسُهُ وَإِلَّا لَأَوْجِبُوا تَحْرِيكَهُ عَلَى النَّاطِقِ الَّذِي لَا يُحْسِنُ شَيْئًا إِذْ لَا يَتَقَاعَدُ حَالَهُ عَنِ الْآخِرَسِ خِلْفَةً نِهَايَةً. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مَا يُوَافِقُهُ عَنِ الْإِيْعَابِ مَا نَصَّهُ: وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ قَوْلِهِ أَوْ عَقَلَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْحَرَكَةِ الْإِنْخ أَنَّ النَّاطِقِ الَّذِي لَا يَحْفَظُ شَيْئًا إِذَا عَقَلَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْحَرَكَةِ لَزِمَهُ أَيْ التَّحْرِيكَ ثُمَّ بَحَثْتُ مَعَ مَرِّ فَمَالَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْآخِرَسِ وَالنَّاطِقِ الْمَذْكُورِ وَإِلَى تَخْصِصِ الْوُجُوبِ عَلَى الْآخِرَسِ بِمَنْ طَرَأَ خَرَسُهُ اهـ. فَوَدَّ: (نَظِيرَ مَا يَأْتِي فَيَمْنُ عَجَزَ الْإِنْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ هَذَا الْعَاجِزَ لَا يَلْزُمُهُ تَحْرِيكَ لِسَانِهِ وَشَفَتَيْهِ وَلِهَاتِهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ هَذَا لِمَا قَبْلُ فَإِنَّ أَيْضًا اهـ سَمِ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ عَجِزٌ) فَيُشَبِّهُهُ أَنْ يَكُونَ

فَوَدَّ: (مِنَ التَّمْيِيزِ عَلَى الْأَوْجُهِ) الْأَوْجُهَ أَنَّهُ مِنَ الْبُلُوغِ. فَوَدَّ: (وَعَلَى آخِرَسَ الْإِنْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَتَبِعَهُ الزَّرْكَاشِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَيَمْنُ طَرَأَ خَرَسُهُ أَوْ عَقَلَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْحَرَكَةِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُحْسِنُ التَّحْرِيكَ عَلَى مَخَارِجِ الْحُرُوفِ فَهُوَ كَنَاطِقِي انْقِطَعَ صَوْتُهُ فَيَتَكَلَّمُ بِالْقُوَّةِ وَلَا يُسْمَعُ صَوْتُهُ أَمَّا غَيْرُهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ وَإِلَّا لَأَوْجِبُوا تَحْرِيكَهُ عَلَى نَاطِقٍ لَا يَحْفَظُ شَيْئًا إِذْ لَا يَتَقَاعَدُ عَنِ الْآخِرَسِ خِلْفَةً ثُمَّ قَالَ: وَلَا أَحْسَبُ أَحَدًا يُوَجِّبُ عَلَى آخِرَسَ لَا يَفْعَلُ الْحَرَكَةَ أَنْ يُحْرَكَ لِسَانُهُ بَلْ تَحْرِيكُهُ حِينَئِذٍ نَوْعٌ مِنَ اللَّيْبِ فَيُشَبِّهُهُ أَنْ يَكُونَ مُبْطَلًا اهـ مَا فِي شَرْحِ الْمُبَابِ. وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ قَوْلِهِ أَوْ عَقَلَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْحَرَكَةِ أَنَّ النَّاطِقِ الَّذِي لَا يَحْفَظُ شَيْئًا إِذَا عَقَلَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْحَرَكَةِ لَزِمَهُ ثُمَّ بَحَثْتُ مَعَ مَرِّ فَمَالَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْآخِرَسِ وَالنَّاطِقِ الْمَذْكُورِ وَإِلَى تَخْصِصِ الْوُجُوبِ عَلَى الْآخِرَسِ بِمَنْ طَرَأَ خَرَسُهُ. فَوَدَّ: (نَظِيرَ مَا يَأْتِي فَيَمْنُ عَجَزَ) قَضَيْتُهُ أَنَّ هَذَا الْعَاجِزَ لَا يَلْزُمُهُ تَحْرِيكَ لِسَانِهِ وَشَفَتَيْهِ وَلِهَاتِهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ هَذَا لِمَا قَبْلُ فَإِنَّ أَيْضًا.

وفازق الأول بأنه كناطقي انقطع صوته فإنه يتكلم بالقوة وإن لم يُسمع صوته بخلاف هذا فإنه كما جاز عن الفاتحة وبذلها فيقف بقدرها ولا يلزمه تحريك، فليعلم من هذا ما يُصرّح به كلام المجموع أنّ التحريك ليس بَدَلًا عن القراءة فإن قلت اكتفى في الجنب بتحريك لسانه على رأي ولم يذكر شفة ولا لهماة وبالإشارة على رأي وكل منهما يُنافي ما تقرّر وقلت يُفروق بأن المدار هنا على أنّ الميسور لا يسقط بالمعشور كما تقرّر وثم على القراءة وهي في كل من الناطقي والأخرس يحسبه. (ومُنَى) للإمام الجهر بتكبير تحرّجه وانتقاله وكذا مُبلّغ احتيج إليه لكن إن نوبها الذكر أو الإسماع وإلا بطلت وغير المُبلّغ يُكره له ذلك لإيذائه غيره وللمُصلي

مُبتلاً سم على حج . وقد يُتوقّف فيه ويُقال بدم البطلان كما لو حرّك أصابعه في حك أو غيره لأن هذه حرّكات خفيفة وهي لا تُبطل وإن كثرت ع ش . فود: (وفازق الأول) أي فازق من لا يُحسّن ذلك من يُحسّنه . فود: (ما تقرّر) أي من إيجاب تحريك الشفة واللهاة . فود: (للإمام) إلى قول المتن ويجب في النهاية والمُغني إلا قوله لكن إلى وغير المُبلّغ وقوله بل إلى المتن . فود: (للإمام الجهر إلخ) أي ليسمع المأمومين فيعلموا صلاته بخلاف غيره من مأموم ومُنفرد فالسنة في حقه الإسراع مُغني وشرح المتن قال البجيرمي: قضيتهم لو علموا بانتقاله من غير جهر لا يأتي به فيكون مباحاً وتَحْمِيل الكراهة . وعبارة الإطفيحي تقييده في المُبلّغ بالاحتياج يقتضي أنّ الإمام يُطلب منه الجهر مُطلقاً، وليس كذلك بل في كلامه ما يقتضي أنّه مُقَدَّر بالاحتياج فيهما وهو قوله: فيعلموا صلاته أي بالرفع فلو علموه بغير الرفع انتفى الاحتياج فيكون الرفع مكرهاً حيث يُدع ش وفيه وقعة فليراجع . فود: (بتكبير تحرّجه إلخ) ويُسنّ للمُصلي أن لا يقصره بحيث لا يفهم وأن لا يُعططه بأن يُبالغ في مدّه بل يأتي به مُبَيّناً والإسراع به أولى لئلا تزول التّبة بخلاف تكبير الانتقالات لئلا يخلو باقيها عن الذكر مُغني وكذا في النهاية إلا قوله بخلاف إلخ . فود: (وكذا مُبلّغ إلخ) أي واجد أو أكثر بحسب الحاجة نهاية ومُغني .

فود: (احتيج إليه) أي بأن لم يبلّغ صوت الإمام جميع المأمومين مُغني . فود: (لكن إلخ) مُعْتَمَد ع ش وشيخنا . فود: (إن نوبها) أي الإمام والمُبلّغ وكذا غيرهما بالأولى لو جهر على خلاف السنة . فود: (ولا بطلت) يَدْخُلُ فيه الإطلاق والكلام مفروض في الجهر بالتكبير وقضيتهم أنّه مع عدم الجهر لا ضرر مُطلقاً لكن إن قصّد حيثيّ الإعلان فقط إن تصوّر قَبِيحني أن يضر سم . قال البجيرمي وشيخنا: والبطلان بقصد الإعلان فقط أو الإطلاق في حق العالم . وأما العامي ولو مُخالطاً لِلْعُلَمَاءِ فلا يضر قصّده الإعلان فقط ولا الإطلاق اهـ . فود: (وغير المُبلّغ إلخ) أي والإمام . فود: (يكره له ذلك إلخ) يؤخذ من التعليل أنّ محلّها حيث كان ثم من يتأذى به وإلا فهو خلاف الأولى فيما يظهر، نعم يتبيّن في الأولى حيث علِم أو غلب على ظنه حصول تأذي من ذكر سيما إن كان إيذاء لا يُحتمل عادة

فود: (ولا بطلت) يَدْخُلُ فيه الإطلاق والكلام مفروض في الجهر بالتكبير، وقضيتهم أنّه مع عدم الجهر لا ضرر مُطلقاً لكن إن قصّد حيثيّ الإعلان فقط إن تصوّر قَبِيحني أن يضر .

مُطْلَقًا (وَضَعُ يَدَيْهِ) أَي كَفَيْهِ فِي تَكْبِيرِهِ الَّذِي لِلشَّحْمِ إِجْمَاعًا بَلْ قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَغَيْرُهُ بِوُجُوبِ ذَلِكَ (حَذَوْنِ) بِإِعْجَامِ الذَّالِ (مَنْكِبَيْهِ) بِحَيْثُ تُحَازِي أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ أَعْلَى أُذُنَيْهِ وَإِبَاهِمَاهُ شَحْمَتَيْ أُذُنَيْهِ وَرَاحَتَاهُ مَنْكِبَيْهِ لِلاتِّبَاعِ الْوَارِدِ مِنْ طُرُقٍ صَحِيحَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِكَيْتُهَا مُخْتَلِفَةُ الظُّوَاهِرِ فَجَمَعَ الشَّافِعِيُّ بَيْنَهُمَا بِمَا ذَكَرَ وَتُسَرُّ كَشْفُهُمَا وَتُسَرُّ أَصَابِعُهُ وَتَفْرِيقُهَا وَسَطًا (وَالْأَصْحَ) أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي وَقْتِ الرِّفْعِ أَنْ يَكُونَ (رَفْعُهُ مَعَ ابْتِدَائِهِ) أَيِ التَّكْبِيرِ لِلاتِّبَاعِ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَلَا نَدَبَ فِي الْإِنْتِهَاءِ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ لِكَيْتُهُ رَجُحٌ فِي تَحْقِيقِهِ وَتَنْقِيجِهِ وَمَجْمُوعُهُ نَدَبٌ أَنْتَهَائُهُمَا مَقَا أَيْضًا وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَتُسَرُّ إِزْسَالُهُمَا إِلَى مَا تَحْتَ صَدْرِهِ. (وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ) كُلُّهُ

أَنْ يَخْرُجَ أَخْذًا مِنْ مَسَائِلَ ذَكَرَهَا فِي كِتَابِ الْحَجِّ فَلْيُرَاجَعْ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ إِمَامًا أَوْ غَيْرِهِ وَفِي الثَّانِيَةِ: وَلَوْ امْرَأَةً وَمُضْطَجِعًا هـ.

فَوَدَّ (سُي): (رَفَعَ يَدَيْهِ الْفَخَّ) وَحِكْمَتُهُ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِعْظَامُ إِجْلَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَجَاءُ ثَوَابِهِ وَالْإِقْدَاءُ بَنِيهِ ﷺ. وَوَجْهَ الْإِعْظَامِ مَا تَضَمَّنَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ مَا يُمَكِّنُ مِنْ اغْتِقَادِ الْقَلْبِ عَلَى كِبَرِيَّاتِهِ تَعَالَى وَعَظَمَتِهِ وَالتَّزَجُّعُ عَنْهُ بِاللَّسَانِ وَإِظْهَارُ مَا يُمَكِّنُ إِظْهَارُهُ بِهِ مِنَ الْأَرْكَانِ نِهَائَةً. قَالَ ع ش وَهَذِهِ الْحِكْمَةُ مُطْرَدَةٌ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُطْلَبُ فِيهَا الرَّفْعُ هـ. □ فَوَدَّ: (أَيِ كَفَيْهِ) أَيِ مُسْتَقْبَلًا بِهِمَا الْقِبْلَةَ مُمِيلًا أَطْرَافَ أَصَابِعِهِمَا نَحْوَهَا كَمَا ذَكَرَهُ الْمُحَاضِلِيُّ نِهَائَةً وَمُعْنَى خِلَافًا لِشَرْحِ بَاقِضٍ فِي الثَّانِيَةِ.

فَوَدَّ (سُي): (حَذَوْنِ مَنْكِبَيْهِ) وَلَوْ تَعَلَّرَ عَلَيْهِ الرَّفْعُ إِلَّا بِزِيَادَةٍ عَلَى الْمَشْرُوعِ أَوْ نَقْصٍ عَنْهُ أَيْ بِمَا يُمَكِّنُهُ، فَإِنْ امْتَكَنَهُ أَيْ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْمَشْرُوعِ فَإِنْ تَعَلَّرَ أَوْ تَعَسَّرَ رَفْعُ إِحْدَى يَدَيْهِ رَفْعُ الْأُخْرَى. وَيَرْفَعُ الْأَقْطَعُ إِلَى حَدِّ لَوْ كَانَ سَلِيمًا وَصَلَ كَفَّهُ وَأَصَابِعُهُ الْهَيْئَةَ الْمَشْرُوعَةَ، وَلَوْ تَرَكَ الرَّفْعَ وَلَوْ عَمْدًا حَتَّى شَرَعَ فِي التَّكْبِيرِ رَفَعَ أَثْنَاءَهُ لَا بَعْدَهُ لِزَوَالِ سَبَبِهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى هـ. □ فَوَدَّ: (وَرِاحَتَاهُ) أَيِ ظَهَرُهُمَا بُجَيْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَتُسَرُّ الْفَخَّ) قَالَ الْمُتَوَلَّى: وَأَقْرَرَهُ وَيَتَبَنَّى أَنْ يَنْظُرَ قَبْلَ الرَّفْعِ وَالتَّكْبِيرِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ وَيُطْرِقُ رَأْسَهُ قَلِيلًا نِهَائَةً وَمُعْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ أَيِ لَاحِظًا أَنْ يَكُونَ فِيهِ نَجَاسَةٌ أَوْ نَحْوَهَا تَمْنَعُهُ السُّجُودَ ع ش.

□ فَوَدَّ: (وَتَفْرِيقُهَا وَسَطًا) وَعُلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ كُلًّا مِنَ الرَّفْعِ وَتَفْرِيقِ أَصَابِعِهِ وَكُوزِهِ وَسَطًا وَإِلَى الْقِبْلَةِ سُنَّةٌ مُسْتَقْبَلَةٌ. وَإِذَا فَعَلَ شَيْئًا مِنْهَا أُثِيبَ عَلَيْهِ وَفَاتَهُ الْكَمَالُ نِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (نَدَبٌ أَنْتَهَائُهُمَا الْفَخَّ) أَيِ انْتِهَاءِ الرَّفْعِ مَعَ انْتِهَاءِ التَّكْبِيرِ نِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ الْفَخَّ) وَكَذَا اعْتَمَدَهُ الثَّانِيَةُ وَالْمُعْنَى وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ. □ فَوَدَّ: (وَتُسَرُّ إِزْسَالُهُمَا الْفَخَّ) أَيِ لِلاتِّبَاعِ فَهُوَ أَوَّلَى مِنْ إِزْسَالِهِمَا بِالْكَلْبَةِ وَمِنْ إِزْسَالِهِمَا ثُمَّ رَدُّهُمَا إِلَى مَا تَحْتَ الصَّدْرِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَمُعْنَى هـ. □ فَوَدَّ: (إِلَى مَا تَحْتَ صَدْرِهِ) أَيِ وَفَوْقَ سُرِّيهِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ.

فَوَدَّ (سُي): (وَيَجِبُ الْفَخَّ) أَيِ لِأَنَّهُ أَوَّلُ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ فَوَجَبَ مُقَارَنَتُهَا لِذَلِكَ كَالْحَجِّ وَغَيْرِهِ إِلَّا الصَّوْمَ لِمَا مَرَّ نِهَائَةً.

فَوَدَّ (سُي): (قَرْنُ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ) أَيِ قَرْنًا حَقِيقِيًّا بَعْدَ الْإِسْتِحْضَارِ الْحَقِيقِيِّ بِأَنْ يَسْتَحْضِرَ الصَّلَاةَ تَفْصِيلًا مَعَ تَعْيِينِهَا فِي غَيْرِ التَّقْلِ الْمُطْلَقِ، وَنِيَّةَ الْفَرْضِيَّةِ فِي الْفَرْضِ، وَقَصْدَ الْفِعْلِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ. وَيَقْرُنُ ذَلِكَ

لا توزيعاً لإجزائها على أجزائه بل لا بُدَّ أَنْ يَسْتَحْضِرَ كُلُّ مُعْتَبِرٍ فِيهَا مِمَّا مَرُّ وَغَيْرِهِ كَالْقَصْرِ
لِلْقَاصِرِ وَكَوْنَهُ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا فِي الْجُمُعَةِ وَالْقُدُورَةِ لِمَأْمُومٍ فِي غَيْرِهَا أَرَادَ الْأَفْضَلَ مَعَ ابْتِدَائِهِ ثُمَّ
يَسْتَجِيرُ مُسْتَصْحِبًا لِدَلَالَةِ كُلِّهِ إِلَى الرَّأْيِ، وَقِيلَ يَجِبُ تَقَدُّمُ ذَلِكَ عَلَى أَوَّلِهِ بِتَسْيِيرٍ (وَقِيلَ)
وَصَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الطَّلَاقِ (يَكْفِي) قَرْنَهَا (بِأَوَّلِهِ) لِأَنَّ اسْتِصْحَابَهَا ذَوَامًا لَا يَجِبُ ذِكْرُا وَرُودُ
بِأَنَّ الْإِنْعِقَادَ يُحْتَاطُ لَهُ وَفِي الْمَجْمُوعِ وَالتَّنْقِيحِ الْمُخْتَارُ مَا اخْتَارَهُ الْإِمَامُ وَالرَّافِعِيُّ أَنَّهُ يَكْفِي فِيهَا

الْمُسْتَحْضِرَ بِكُلِّ التَّكْبِيرِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا هَذَا مَا قَالَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ وَهُوَ أَصْلُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَاخْتَارَ
الْمُتَأَخِّرُونَ الْإِكْتِفَاءَ بِالْمُقَارَنَةِ الْعُرْيَةِ بَعْدَ الْاسْتِحْضَارِ الْعُرْفِيِّ بِأَنْ يَسْتَحْضِرَ الصَّلَاةَ إجمالاً بَعِيْثُ يَمُدُّ
أَنَّهُ مُسْتَحْضِرٌ لِلصَّلَاةِ مَعَ أَوْصَافِهَا السَّابِقَةِ وَيَقْرَأُ ذَلِكَ الْمُسْتَحْضِرُ بِأَيِّ جِزْءٍ مِنَ التَّكْبِيرِ وَلَوْ الْحَرْفَ
الْآخِرَ وَيَكْفِي تَفَرُّقُهُ الْأَوْصَافِ عَلَى الْأَجْزَاءِ، وَهَذَا أَسْهَلُ مِنَ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ حَرَجٌ، وَقَدْ قَالَ
تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكَ فِي الْيَمِينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الصَّح: ٧٨) فَالْمَصِيرُ إِلَى الثَّانِي. قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَوْ كَانَ
الشَّافِعِيُّ حَيًّا لَأَفْتَى بِهِ، وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: إِنَّهُ الْحَقُّ. وَصَوَّبَهُ السُّبْكِيُّ قَالَ الْخَطِيبُ: وَلِي بِهِمَا أَسْوَةٌ.
وَالْحَاصِلُ أَنَّ لَهُمْ اسْتِحْضَارًا حَقِيقِيًّا وَاسْتِحْضَارًا عُرْفِيًّا وَقَرَنًا حَقِيقِيًّا وَقَرَنًا عُرْفِيًّا وَالْوَاجِبُ إِنَّمَا هُوَ
الْعُرْفِيَّانِ لَا الْحَقِيقَتَيْنِ شَيْخُنَا وَبُجَيْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَحْضِرَ الْإِنْفِ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ النَّهَايَةُ وَسَكَتَ
عَنِ الْإِخْتِيَارِ الْآتِي فَقَالَ بِأَنْ يَسْتَحْضِرَ فِي ذَهْنِهِ ذَاتَ الصَّلَاةِ وَمَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ مِنْ صِفَاتِهَا ثُمَّ يَقْصِدُ
فِعْلَ ذَلِكَ الْمَعْلُومِ وَيَجْمَلُ قَصْدَهُ هَذَا مُقَارِنًا لِأَوَّلِ التَّكْبِيرِ وَلَا يَقْفِلُ عَنْ تَذَكُّرِهِ حَتَّى يَتِمَّ تَكْبِيرُهُ، وَلَا
يُجْزِئُهُ تَوَازِيْعُهُ عَلَيْهِ فَلَوْ عَزَبَتْ قَبْلَ تَمَامِهِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ التَّيَّةَ مُعْتَبَرَةٌ فِي الْإِنْعِقَادِ وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا
بِتَمَامِ التَّكْبِيرَةِ اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَيَجْمَلُ قَصْدَهُ هَذَا مُقَارِنًا لِنَحْوِ. أَيِ قَيِّكُونَ كَمَا لَوْ نَظَرَ بَيَّصَرِهِ إِلَى
شَيْءٍ قُبِيلَ الشُّرُوعِ فِي التَّكْبِيرِ وَأَدَامَ نَظَرَهُ إِلَيْهِ إِلَى تَمَامِهِ اه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ م ر وَمَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ
لَهُ لِنَحْوِ. أَيِ مِنَ التَّعْيِينِ وَالْفَرْضِيَّةِ، وَالْمُرَادُ بِذَاتِ الصَّلَاةِ الْأَفْعَالُ وَالْأَقْوَالُ الْمَخْصُوصَةُ اه.

□ فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ مِنْ قَصْدِ الْفِعْلِ وَالتَّعْيِينِ وَالْفَرْضِيَّةِ فِي الْفَرْضِ وَمِنْ الْأَوَّلَيْنِ فِي الثَّقَلِ الْمُقَيَّدِ،
وَالْأَوَّلُ فَقَطْ فِي الثَّقَلِ الْمُطْلَقِ. □ فَوَدَّ: (أَرَادَ الْأَفْضَلَ الْإِنْفِ) يُقْبَدُ صِحَّةُ نِيَّةِ الْإِقْتِدَاءِ بَعْدَ الْإِبْتِدَاءِ وَظَاهِرُهُ
وَلَوْ فِي بَقِيَّةِ التَّكْبِيرِ سَم. □ فَوَدَّ: (مَعَ ابْتِدَائِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَنْ يَسْتَحْضِرَ الْإِنْفِ وَالضَّمِيرُ لِلتَّكْبِيرِ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ
يَسْتَجِيرُ الْإِنْفِ) هَذَا أَحَدُ وَجْهَيْنِ فِي الْاسْتِحْضَارِ وَرَدَّهُ السُّبْكِيُّ بِأَنَّ اسْتِصْحَابَ التَّيَّةِ لَيْسَ بِنِيَّةٍ، وَلِإِجَابِ مَا
لَيْسَ بِنِيَّةٍ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ. وَالثَّانِي أَنَّهُ يُوَالِي أَمَثَالَهَا فَإِذَا وَجَدَ الْقَصْدَ الْمُعْتَبَرَ جَدَّدَ مِثْلَهُ، وَهَكَذَا مِنْ غَيْرِ
تَحَلُّلٍ زَمَنِ. وَقَالَ السُّبْكِيُّ: وَهَذَا الْوَجْهُ فِي حَرَجٍ وَمَشَقَّةٍ لَا يَقْفِلُ لَهُ كُلُّ أَحَدٍ وَلَا يَقْفِلُ انْتِهَى ع ش.
□ فَوَدَّ: (وَقِيلَ الْإِنْفِ) وَذَهَبَ الْأِيْمَةُ الثَّلَاثَةُ إِلَى الْإِكْتِفَاءِ بِوُجُودِ التَّيَّةِ قُبِيلَ التَّكْبِيرِ عَمِيرَةً اه ع ش.
فَوَدَّ (سَمِي): (وَقِيلَ يَكْفِي بِأَوَّلِهِ) أَيِ بِأَنْ يَسْتَحْضِرَ مَا يَتَوَبَّعُهُ قَبْلَهُ وَلَا يَجِبُ اسْتِصْحَابُهَا إِلَى آخِرِهِ مُغْنِي.
□ فَوَدَّ: (ذَوَامًا) أَيِ إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ. □ فَوَدَّ: (وَفِي الْمَجْمُوعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي نَحْوِ الْجَلِيلِ فِي. الْمُغْنِي

□ فَوَدَّ: (أَرَادَ الْأَفْضَلَ) يُقْبَدُ صِحَّةُ نِيَّةِ الْإِقْتِدَاءِ بَعْدَ الْإِبْتِدَاءِ، وَظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي بَقِيَّةِ التَّكْبِيرِ.

المُقَارَنَةُ العُرفِيَّةُ عند العوامَ بحيثُ يُعَدُّ مُسْتَحْضِرٌ لِلصَّلَاةِ قال الإمامُ وغيره والأوَّلُ بعيدُ التَّصَوُّرِ أو مُسْتَحِيلُهُ انْتَهَى لا يُقَالُ اسْتِحْضَارُ الْجَمَلِ مُمَكِّنٌ فِي أدْنَى لَحْظَةٍ كما صَرَّحَ به الإمامُ نفسه لأنَّا نَقُولُ ذَاكَ مِنْ حَيْثُ الإِجْمَالُ وما نَحْنُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ، ولذلك صَوَّبَ الشُّبْكِيُّ وغيره هذا الاختِيَارَ وقال ابنُ الرِّفْعَةِ أَنَّهُ الْحَقُّ وغيره أَنَّهُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ والزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ حَسَنٌ بِالْعَمَلِ لا يَتَّجِهْ غَيْرُهُ والأُدْزَعِيُّ أَنَّهُ صَحِيحٌ والشُّبْكِيُّ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ وَقَعَ فِي الْوَسْوَاسِ الْمَذْمُومِ وَفِي نَحْوِ الْجَلِيلِ مِنَ اللَّهِ الْجَلِيلُ أَكْثَرُ تَجِبُ مُقَارَنَةُ النَّيَّةِ لَهُ أَيْضًا كما يَصْرُحُ به قَوْلُهُمْ ثُمَّ يَسْتَمِرُّ إِلَى آخِرِهِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ بِأَنَّ الْإِنْعِقَادَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ إِذَا زَادَهُ صَارَ مِنْ جُمْلَةِ مَا

إِلَّا قَوْلُهُ: قال الإمامُ. إلى: صَوَّبَ إلخ. ٥ فَوَدَّ: (المُقَارَنَةُ العُرفِيَّةُ إلخ) يَنْبَغِي أَنْ تُحَرَّرَ الْمُقَارَنَةُ العُرفِيَّةُ فَإِنَّ الْقَائِلِينَ بِهَا إِمَّا أَنْ يَشْتَرِطُوا مُقَارَنَةَ الْأَوَّلِ فَقَطُّ فَيَرْجِعُ إِلَى الْقَوْلِ السَّابِقِ أَوْ مُقَارَنَةَ أَيِّ جُزْءٍ مِنَ التَّكْبِيرِ فَيَقْتَضِي جَوَازَ خُلُوقِ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَنِ النَّيَّةِ، وهذا بعيدٌ أَيْضًا. أو تَوَازِيهِمَا فَيَرْجِعُ إِلَى التَّوْزِيْعِ فَلْيُحَرَّرْ ذَلِكَ وَلْيُرَاجَعَ فَإِنِّي فَحَصْتُ عَنْهَا كَثِيرًا فَلَمْ أَرِ مَنْ أَبْدَلَ إِجْمَالَهَا بِالتَّفْصِيلِ وَأَنَّى فِيهَا بِمَا يَزِيهِ الْغَلِيلُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعَبَابِ لِلشَّارِحِ بَعْدَ أَنْ قَرَّرَ الْمُخْتَارَ الْمَذْكُورَ مَا نَصَّهُ: وعليه فَهَلْ يُجْزئُ سَبْقُ أَوَّلِهِ عَلَى اسْتِحْضَارِ تَمَامِ النَّيَّةِ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِحْضَارِهَا كُلِّهَا مَعَ الطُّلُوعِ بِأَوَّلِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَمِرَّ، فَضَيْتُ اغْتِيَابَ الْمُقَارَنَةِ العُرفِيَّةِ الْأُولَى. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْجَوَاهِرِ مَا يُؤَيِّدُهُ وَهُوَ أَنَّ الْمَرَاتِبَ جَرَوْا عَلَى الْمُخْتَارِ وَعَبَّرُوا عَنْهَا بِأَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ مُقَارَنَةِ النَّيَّةِ لِلْمُحَمَّزَةِ وَبَسْطِهَا عَلَى جَمِيعِ التَّكْبِيرِ. قال: وَكَلَامُ الْغَزَالِيِّ يَوْمَهُمُ أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ التَّقْدِيمِ عَلَى التَّكْبِيرِ وَبَسْطِهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ انْتَهَى بِصُرْفِي. وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا وَابْنِ خَلِّمٍ، كِفَايَةُ الْمُقَارَنَةِ بِأَيِّ جُزْءٍ مِنَ التَّكْبِيرِ وَكِفَايَةُ الْبَسْطِ وَتَفَرُّقُ الْأَوْصَافِ عَلَى الْأَجْزَاءِ. ٥ فَوَدَّ: (وَالأَوَّلُ) أَيِ مَا فِي الْمَثْنِ مِنَ الْمُقَارَنَةِ وَالْإِسْتِحْضَارِ الْحَقِيقِيَيْنِ. ٥ فَوَدَّ: (وَكَذَلِكَ) أَيِ لِكَوْنِ الْكَلَامِ فِي التَّفْصِيلِ، وَجَوَازُ كَوْنِ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: وَالأَوَّلُ بعيدُ التَّصَوُّرِ. ٥ فَوَدَّ: (بَحِثُ يُعَدُّ إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ تَصْوِيرٌ لِلْمُقَارَنَةِ العُرفِيَّةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ تَصْوِيرٌ لِلْإِسْتِحْضَارِ العُرفِيِّ فَفِي الْكَلَامِ حَذَفَ تَقْدِيرُهُ: كما يَكْفِي فِيهَا الْإِسْتِحْضَارُ العُرفِيُّ بِحَيْثُ إلخ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّارِحَ ذَكَرَ الْمُقَارَنَةَ العُرفِيَّةَ وَلَمْ يَصَوِّرْهَا، وَصَوَّرَ الْإِسْتِحْضَارَ العُرفِيَّ وَلَمْ يَذْكُرْهُ شَيْخُنَا وَابْنِ خَلِّمٍ. ٥ فَوَدَّ: (صَوَّبَ الشُّبْكِيُّ إلخ) وَقَالَ ابْنُ الرِّفْعَةِ إلخ وَلِي بِهِمَا أَسْرَةٌ مُعْنِي. ٥ فَوَدَّ: (وَفِي نَحْوِ الْجَلِيلِ إلخ) كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقْدِّمَهُ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَقِيلَ إلخ. ٥ فَوَدَّ: (يَجِبُ مُقَارَنَةُ النَّيَّةِ لَهُ أَيْضًا إلخ) أَيِ عَلَى الْأَوَّلِ نِهَايَةً وَمُعْنِي. ٥ فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّجِهٌ إلخ) الْمُعْتَمَدُ كما أَفْتَى بِهِ الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ خِلَافَهُ وَأَنَّ كَلَامَهُمْ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ مِنْ عَدَمِ زِيَادَةِ شَيْءٍ بَيْنَ لَفْظِي التَّكْبِيرِ فَلَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى اشْتِرَاطِ الْمُقَارَنَةِ فِيمَا عَدَا لَفْظِي التَّكْبِيرِ نَظَرًا لِلْمَعْنَى نِهَايَةً وَمُعْنِي وَهِيَ. ٥ فَوَدَّ: (وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ إلخ) اعْتَمَدَ التَّرَاغُ النَّهَائِيَّةُ وَالْمُعْنَى كما مرَّ أَيْضًا.

٥ فَوَدَّ: (كما يَصْرُحُ بِهِ قَوْلُهُمْ إلخ) أَيِ وَكَمَا نُقِلَ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ صَالِحِ الْبَلْقِينِيِّ وَفِي فَتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَجُوبُ الْإِقْتِرَانِ وَعِنْدِي لَا يَجِبُ وَكَلَامُهُمْ عَلَى الْغَالِبِ أَهَمُّ.

يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَلَا لَزِمَ إِجْزَاءُ النِّتَةِ بَعْدَ غُرُوبِهَا وَهُوَ بَعِيدٌ.

(الثالث) من الأركان (القيام في فرض القادر) عليه ولو في فرض صبي ومعادة لقوله ﷺ ليعمران بن الحصين وكانت به بواسير: «صَلُّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَمَلِي جَنْبٌ» رواه البخاري زاد النسائي «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِيًا» لَا يَكُلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴿٢٨٦﴾ وَخَرَجَ بِالْفَرْضِ النَّفْلُ وَسَيَّئِي وَالْقَادِرِ غَيْرُهُ كَرَائِبِ سَفِينَةٍ خَافَ

□ فَوَدَّ: (وَالَا لَزِمَ الْإِنْفَ) الْأَوَّلَى رُجُوعُهُ إِلَى قَوْلِهِ: (يَجِبُ مُقَارَنَةُ النِّتَةِ الْإِنْفَ). □ فَوَدَّ: (وَهُوَ بَعِيدٌ) رَدَّهُ النِّتَاءُ بِمَا نَصَّهُ: وَلَمَّا كَانَ الزَّمَنُ يُسِيرًا لَمْ يَقْدَحْ غُرُوبُهَا بَيْنَهُمَا لِشَبْهِهِ بِسَكْنَةِ النَّفْسِ وَالْمَيِّ اه. وفيه ما لَا يَحْتَمَى.

فَوَدَّ (سُي): (الثالث القيام الْإِنْفَ) أَي وَلَوْ بِمُعِينٍ بِأَجْرَةٍ فَاضِلَةٍ عَنْ مُؤَنَّتِهِ وَمُؤَنَّةٌ مُؤَمَّنَةٌ يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ مُغْنِي، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ وَعَنِ النِّتَاءِ مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي فَرْضٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وِخْلَافًا) إِلَى: (وَكَسَلَسَ) وَقَوْلُهُ: (وَكَانَ وَجْهَهُ) إِلَى: (وَأُخْرُوا) وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النِّتَاءِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وِخْلَافًا) إِلَى: (وَكَسَلَسَ). □ فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي فَرْضٍ صَبِيٍّ) أَي وَفَرْضٍ عَارٍ. □ فَوَدَّ: (وَمُعَادَةٍ) أَي وَفَرِيضَةٍ مَنذُورَةٍ. وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ أَوْجَبُوا الذِّكْرَ فِي قِيَامِ الصَّلَاةِ وَجُلُوسِ التَّشَهُُّدِ وَلَمْ يَوْجِبُوهُ فِي الرُّكُوعِ وَلَا فِي السُّجُودِ لِأَنَّ الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ يَقَعَانِ لِلْعِبَادَةِ. وَالْعَادَةُ فَاحْتِيجُ إِلَى ذِكْرِ يُخْلَصُهُمَا لِلْعِبَادَةِ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ يَقَعَانِ خَالِصَيْنِ لِلَّهِ تَعَالَى إِذْ هُمَا لَا يَقَعَانِ إِلَّا لِلْعِبَادَةِ فَلَمْ يَجِبْ ذِكْرُ فِيهِمَا نِهَاءً.

□ فَوَدَّ: (لِقَوْلِهِ ﷺ الْإِنْفَ) وَإِلَاءَهُ أَجْمَعُ الْأُمَّةُ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ مُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (لِإِمْرَانِ بْنِ الْحَصِينِ الْإِنْفَ) وَكَانَتِ الْمَلَائِكَةُ تُصَافِحُهُ فَشَكَا لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَرَضِ الْبَاسُورِ فَدَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَبَرِئَ مِنْهُ فَانْقَطَعَتْ عَنْهُ الْمَلَائِكَةُ فَشَكَا ذَلِكَ لَهُ ﷺ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا وَإِنَّمَا» فَرَضَنِي بِعَوْدِ الْبَاسُورِ وَمُصَافِحَةِ الْمَلَائِكَةِ بِأَيْدِيٍّ وَعِشَاءٍ بِجَنِينِي. □ فَوَدَّ: (بِوَاسِيرٍ) جَمْعُ بَاسُورَةٍ وَهِيَ قُرُوحُ الْمُقْعَدَةِ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (كَرَائِبِ سَفِينَةٍ الْإِنْفَ) فَإِنَّهُ يُصَلِّي مِنْ قُعُودٍ وَلَا إِعَادَةٍ مُغْنِي زَادَ النِّتَاءُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ زَادَ فِي الْكِفَايَةِ وَإِنْ أَمَكَّتْهُ الصَّلَاةُ عَلَى الْأَرْضِ وَمُنَازَعَةُ الْأُذْرَعِيِّ وَالزَّرَكَشِيِّ فِيهِ أَي فِي عَدَمِ الْإِعَادَةِ مَمْنُوعَةٍ. وَقَوْلُ الْمَاوَرَدِيِّ: تَجِبُ الْإِعَادَةُ يُخْمَلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْعَجْزُ لِلزَّحَامِ أَي فِي السَّفِينَةِ لِثَرْتِهِ اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م وَإِنْ أَمَكَّتْهُ الصَّلَاةُ الْإِنْفَ أَي وَلَوْ بِلا مَشَقَّةٍ فَلَا يَكُلِّفُ الْخُرُوجَ مِنَ السَّفِينَةِ لِلصَّلَاةِ خَارِجَهَا عَلَى مَا هُوَ ظَاهِرٌ بِعِبَارَةِ الشَّارِحِ م لَكِنْ قَالَ سَم عَلَى حَجٍّ: وَلَقَدْ مَحَلَّهُ إِذَا شَقَّ الْخُرُوجُ إِلَى الْأَرْضِ أَوْ فَاتَ مَضْلَعَةُ السَّفَرِ اه.

□ فَوَدَّ: (خَافَ الْإِنْفَ) هَلْ يُضْبَطُ بِمِيعِ الثَّيْمِ أَوْ بِمَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً مَحَلُّ تَأْمُلٍ، وَلَقَدْ الثَّانِي أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ خَفَّفَ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ. ثُمَّ هَلْ يُقَالُ إِذَا عَلِمَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقُعُودُ لِمَا فِي قِيَامِهِ مِنَ الْمَفْسَدَةِ مَحَلُّ نَظَرٍ وَيَأْتِي نَظِيرُهُ فِي الْآتِيَةِ وَهِيَ أَوَّلَى بِالْوُجُوبِ بِضَرِّي. وَقَوْلُهُ: وَلَقَدْ الثَّانِي الْإِنْفَ سَيَّئِي فِي شَرْحِ. وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ الْجَزْمُ بِهِ. وَقَوْلُهُ: وَيَأْتِي نَظِيرُهُ الْإِنْفَ أَقُولُ ظَاهِرٌ صَنِيعِ النِّتَاءِ وَالْمَغْنَى الْوُجُوبُ فِي مَسَائِلِي الرِّقِيبِ وَالْكَمِينِ وَصَرَّحَ الْأَوَّلُ وَالْإِيعَابُ بِالْوُجُوبِ فِي مَسْأَلَةِ السَّلَسِ.

نَحْوَ دَوْرَانِ رَأْسٍ إِنْ قَامَ وَكَزَقِبِ غُرَاةٍ أَوْ كَمِينِهِمْ خَافَ إِنْ قَامَ رُؤْيَاَ الْعَدُوِّ وَفَسَادَ التَّدِيرِ لَكِنْ تَجِبُ الْإِعَادَةُ هُنَا لِتَذَرَّتِهِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ خَوْفُهُمْ مِنْ قَصْدِ الْعَدُوِّ لَهُمْ لَمْ تَجِبْ وَفَاقًا لِلتَّحْقِيقِ وَخِلَافًا لِلْمَجْمُوعِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَادِرٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَالتَّعْلِيلُ بِأَنَّ الْعُدْرَ هُنَا أَعْظَمُ فِيهِ نَظَرٌ إِذِ الْأَعْظَمِيَّةُ لَا دَخَلَ لَهَا فِي الْإِعَادَةِ وَعَدَمِهَا كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَبْخِثِهَا وَكَتْسَلِيسٍ لَا يَسْتَمْسِكُ حَدْثَهُ إِلَّا بِالْقُودِ وَلِخَرِيضِ أَمَكْتِهِ بَلَا مَشَقَّةٍ قِيَامَ لَوْ انْفَرَدَ لَا إِنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا مَعَ الْجُلُوسِ فِي بَعْضِهَا الصَّلَاةُ مَعَهُمْ مَعَ الْجُلُوسِ فِي بَعْضِهَا وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ انْفِرَادَهُ لَيَأْتِي بِهَا كُلُّهَا مِنْ قِيَامٍ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ عُذْرَهُ اقْتَضَى مُسَامَحَتَهُ بِتَحْصِيلِ الْفَضَائِلِ فَانْدَفَعَ قَوْلُ جَمْعٍ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْقِيَامَ أَكْثَرُ مِنَ الْجَمَاعَةِ. وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ فَقَطْ لَمْ يَقْعُدْ أَوْ وَالسُّورَةَ فَقَدْ فِيهَا جَازَ لَهُ قِرَاءَتُهَا مَعَ الْقُودِ

• قُودُ: (نَحْوُ دَوْرَانِ الْخُ) أَيِ كَالْفَرْقِ نِهَآيَةً. • قُودُ: (وَالْتَّغْلِيلُ بِأَنَّ الْخُ) جَرَى عَلَى هَذَا التَّغْلِيلِ النِّهَآيَةَ وَالْمُعْنَى. • قُودُ: (فِيهِ نَظَرٌ) خَيْرٌ وَالتَّغْلِيلُ. • قُودُ: (مِنْ مَبْخِثِهَا) أَيِ الْإِعَادَةِ. • قُودُ: (وَكِتْسَلِيسٍ الْخُ) فَإِنَّهُ يُصَلِّي قَاعِدًا وَجُوبًا كَمَا فِي الْأَنْوَارِ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ نِهَآيَةً وَإِلِبَابٍ. فِي الْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ قَالَ سَمَ: وَظَاهِرُ أَنَّهُ عَلَى الْوُجُوبِ لَوْ صَلَّى قَائِمًا مَعَ نَزُولِ الْبُؤْلِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ أَهْ وَأَقْرَهُ ع ش. • قُودُ: (وَلِخَرِيضِ الْخُ) وَلَوْ قَالَ لَهُ طَبِيبٌ يَقَّةً: إِنْ صَلَّيْتُ مُسْتَلْقِيًا أَمْكَنَ مُدَاوَأَتِكَ وَيَعِينُهُ مَرَضُ أَيِ كَمَا فِيهِ فَلَهُ تَرْكُ الْقِيَامِ وَلَوْ كَانَ الْمُخْبِرُ لَهُ عَدْلٌ رَوَايَةً فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ كَانَ هُوَ عَارِفًا نِهَآيَةً وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَوْ كَانَ الْخُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَلَهُ تَرْكُ الْقِيَامِ أَيِ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ أَه. • قُودُ: (وَكَانَ وَجْهُهُ) أَيِ وَجْهَ الْجَوَازِ. • قُودُ: (بِتَحْصِيلِ الْفَضَائِلِ) أَيِ بِسَبَبِ تَحْصِيلِ الْفَضَائِلِ أَيِ لِأَجْلِهَا فَجُوزَ لَهُ الْقُعُودُ فِي بَعْضِ الصَّلَاةِ لِتَحْصُلِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ ع ش. • قُودُ: (إِلَّا مَعَ الْجُلُوسِ فِي بَعْضِهَا) صَادِقٌ بِمَا إِذَا قَامَ فِي رَكْعَةٍ وَقَعْدَ فِي أُخْرَى وَبِمَا إِذَا جَمَعَ بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَحَيْثُ قَدْ تَخَيَّرَ بَيْنَ تَقْدِيمِ إِلَيْهَا شَاءَ أَوْ يَتَمَيَّنُ تَقْدِيمُ الْقِيَامِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ ثُمَّ قَعْدَ قَعْدَ الرُّكُوعِ هَلْ يَرْكَعُ مِنْ قُعُودٍ أَوْ يَرْتَفِعُ إِلَى حَذِّ الرَّائِعِ ثُمَّ يَغْتَدِلُ ثُمَّ يَهْوِي لِلسُّجُودِ أَوْ يَتَّصِبُ قَائِمًا ثُمَّ يَهْوِي لِلرُّكُوعِ وَيَأْتِي نَظِيرُ هَذَا التَّرَدُّدِ فِي مَسَالَةِ الصُّورَةِ الْآتِيَةِ، وَالْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمْ عَدَمُ لُزُومِ ذَلِكَ بَلْ يَرْكَعُ مِنْ قُعُودٍ بَصْرِيٍّ وَيَأْتِي عَنْهُ خِلَافُهُ. • قُودُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ لِأَجْلِ الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ. • قُودُ: (جَازَ الْخُ) أَيِ لِتَحْصِيلِ فَضِيلَةِ السُّورَةِ ع ش. • قُودُ: (قِرَاءَتُهَا مَعَ الْقُعُودِ) فِيهِ

• قُودُ: (خَافَ نَحْوَ دَوْرَانِ رَأْسٍ) أَيِ قَبْضِي قَاعِدًا وَإِنْ أَمَكْتَهُ الصَّلَاةُ قَائِمًا عَلَى الْأَرْضِ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ، وَلَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا شَقَّ الْخُرُوجُ إِلَى الْأَرْضِ أَوْ قُوْتُ مَضْلَحَةِ السَّفَرِ. • قُودُ: (لَا يَسْتَمْسِكُ حَدْثَهُ إِلَّا بِالْقُعُودِ) أَيِ فَيَقْعُدُ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ أَيِ وَجُوبًا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْأَنْوَارِ وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ نَبْيًا وَإِنْ نَقَلَهُ عَنِ الرَّوْضَةِ وَوَجْهَ الرِّزْكَشِيِّ نَسْبَتُهُ إِلَيْهَا ذَلِكَ وَنَقَلَ عَنِ الْكَافِي مُسَاعِدَتُهُ وَجَرَى عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى الْمِنَہَاجِ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ انْتَهَى. وَظَاهِرُ أَنَّهُ عَلَى الْوُجُوبِ لَوْ صَلَّى قَائِمًا مَعَ نَزُولِ الْبُؤْلِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ. • قُودُ: (جَازَ لَهُ قِرَاءَتُهَا مَعَ الْقُعُودِ) فِيهِ حَيْثُ لَمْ يَقُلْ جَازَ لَهُ

وإن كان الأفضل تركها وأخروا القيام عن سابقه مع تقدّمه عليهما لأنهما رُكّنان حتى في النفل ولأنّه قبلهما شرط وركنيتُهُ إنما هي معهما وبعدهما ويُسنُّ أن يُفرّق بين قدّمته بِشِيرٍ خلافاً لِقولِ الأنوارِ بأربعِ أصابعٍ فقد صرّحوا بالشّيرِ في تفريقهما في السّجود (وشرطه) الاعتمادُ على قدّمته أو أحدهما كما يُعلمُ مِنّا بأنّي (نصبُ فقاره) وهو مفاصلُ الظهر لأن اسمَ القيام لا يوجد إلا معه ولا يضرُّ استناده لِمَا لو زال لَسَقَطَ إلا إن كان بحيثُ يُمكنه رفعُ رجله لأنّه الآن غيرُ قائمٍ بل مُعلّقٌ نفسه ومن ثمّ لو أمسك واحدٌ منكبيته أو تعلّقَ بِخبلٍ في الهواءِ بحيثُ لم يصير له اعتمادٌ على شيءٍ من قدّمته لم يصحَّ صلاته وإن مسنا الأرض ولا يضرُّ قيامه

حيثُ لم يثُلْ جازَ له الصّلاة مع القعودِ تَضَرِيحُ بأنّه إنما يتقدّم عند العجز لا مُطلقاً فإذا كان يقدرُ على القيام إلى قدرِ الفاتحة ثم يَفْجِزُ قدرَ السّورة قامَ إلى تمامِ الفاتحة ثم قعدَ حالَ قراءةِ السّورة ثم قامَ للرُّكوعِ وهكذا سم على حَجِّ اهرع ش. وقوله تَضَرِيحُ إلخ قابلٌ للمنع.

❦ فَوَدَّ: (وإن كان الأفضل إلخ) ولو شرّع في السّورة بعدَ الفاتحة ثم عَجَزَ في آثانها قعدَ لِئَكمَلَهَا ولا يُكَلِّفُ قَطْعُهَا لِتَرْكِهَا وإن كان تركُ القراءةِ أحبَّ نِهَايَةً. وقوله: م ر قعدَ لِئَكمَلَهَا أي ثم يقومُ للرُّكوعِ كما يُعلمُ من كلامِ سم المارِع ش. ❦ فَوَدَّ: (وأخروا القيام) أي في الذّكرع ش. ❦ فَوَدَّ: (ولأنّه قبلهما شرطُ إلخ) يَنْجِهِ الإكتفاء بمُقَارَنَتِهِ لهُمَا قَطْعُ وإن لم يتقدّم عليهما إلا أن يكونَ ما قاله متقولاً فلا بُدَّ من قبوله مع إشكاله أو يكونَ شرطُيه قَبْلَهُمَا لِتَوْقُفِ مُقَارَنَتِهِ لهُمَا عَادَةً على ذلك فإن أمكثت بدونه لم يُشْتَرَطْ سم على حَجِّ اهرع ش. ❦ فَوَدَّ: (ويُسَنُّ أن يُفرّق إلخ) ويُكرَهُ إلصاقُ رِجلَيْهِ وتقديمُ إحداهما على الأخرى نِهَايَةً. ❦ فَوَدَّ: (بشِيرٍ) أي بالنسبة لِلرَّوْطِ الْمُتَعَدِّلِ لا بالنسبة لِتَفْصِيهِ. ❦ فَوَدَّ: (فقد صرّحوا بالشّيرِ إلخ) أي قَيَّاسُ عليه ما هنا ع ش. ❦ فَوَدَّ: (على قدّمته أو أحدهما) يَنْبَغِي وَلَوْ الْبَغْضُ مِنْ ذَلِكَ سم. ❦ فَوَدَّ: (أو أحدهما) الأولى التَّائِيثُ. ❦ فَوَدَّ: (مِنّا يَأْتِي) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ بِحَيْثُ لَمْ يَصِرْ لَهُ اعْتِمَادُ إلخ.

فَوَدَّ (سُنِّي): (نصبُ فقاره) أي لا رَقَبَتَهُ لِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ كَمَا مَرَّ إِطْرَاقُ الرّأْسِ مُغْنِي وَشَرْحُ بِأَفْضَلِ. ❦ فَوَدَّ: (وهو) إلى قوله: تَحْقِيقاً فِي النِّهَايَةِ إِلا قَوْلَهُ: (وإن مسنا الأرض) وكذا فِي الْمُغْنِي إِلا قَوْلَهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) إِلَى الْمُتْنِ. ❦ فَوَدَّ: (وهو إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُوَ يَفْتَحُ الْفَاءَ عِظَامَ مِنَ الظَّهْرِ أَوْ مَفَاصِلِهِ اه. ❦ فَوَدَّ: (الآ معه) أي التَّصَبُّبِ. ❦ فَوَدَّ: (ولا يضرُّ استناده إلخ) لَكِنْ يُكْرَهُ الْإِسْتِنَادُ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَشَرْحُ بِأَفْضَلِ أَي بِلَا عُدْرِ. ❦ فَوَدَّ: (لِمَا إلخ) أي مِنْ جِدَارٍ وَتَحْوِيهِ. ❦ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي لِأَنَّهُ الآنَ غَيْرُ قَائِمٍ إلخ.

الصّلاة مع القعودِ تَضَرِيحُ بأنّه إنما يتقدّم عند العجز لا مُطلقاً فإذا كان يقدرُ على القيام إلى قدرِ الفاتحة ثم يَفْجِزُ قدرَ السّورة قامَ إلى تمامِ الفاتحة ثم قعدَ حالَ قراءةِ السّورة ثم قامَ للرُّكوعِ وهكذا.

❦ فَوَدَّ: (ولأنّه قبلهما شرطُ) يَنْجِهِ الْإِكْتِفَاءَ بِمُقَارَنَتِهِ لهُمَا قَطْعُ وإن لم يتقدّم عليهما إلا أن يكونَ ما قاله متقولاً فلا بُدَّ من قبوله مع إشكاله أو تكونَ شرطُيه قَبْلَهُمَا لِتَوْقُفِ مُقَارَنَتِهِ لهُمَا عَادَةً على ذلك فإن أمكثت بدونه لم يُشْتَرَطْ. ❦ فَوَدَّ: (على قدّمته أو أحدهما) يَنْبَغِي وَلَوْ الْبَغْضُ مِنْ ذَلِكَ.

على ظهر قَدَمَيْهِ من غير عُذْرٍ خلافاً لِبَعْضِهِمْ لَأَنَّهُ لَا يُنَافِي اسْمَ الْقِيَامِ وَأَمَّا لَمْ يَجْزِ نَظِيرُهُ فِي السُّجُودِ لَأَنَّهُ يُنَافِي وَضْعَ الْقَدَمَيْنِ الْمَأْمُورَ بِهِ سَم. (فَإِنْ وَقَفَ مُنَحْنِيًا) لِأَمَامِهِ أَوْ خَلْفَهُ بِأَنْ يَصِيرَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ أَقْرَبَ تَحْقِيقًا فِي الْأُولَى وَتَقْدِيرًا فِي الثَّانِيَةِ وَلَا يَضُرُّ فِي ذِكْرِ هَذِهِ هُنَا كَوْنُ الْبُطْلَانِ فِيهَا لِقَدَمِ الْاسْتِقْبَالِ أَيْضًا لَأَنَّهُ الْآنَ خَارِجٌ بِمُقَدِّمِ بَدَنِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ وَذَلِكَ لَأَنَّهُ يَجُوزُ اجْتِمَاعُ سَبَبَيْنِ إِبْطَالٍ عَلَى شَيْءٍ وَاجِدٍ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَنْحَصِرُ الْإِبْطَالُ فِي زَوَالِ الْقِيَامِ بِأَنْ يَكُونَ فِي الْكَعْبَةِ وَهِيَ مَسْقُوفَةٌ فَانْدَفَعَ مَا لِلْإِسْتَوِيِّ هُنَا (أَوْ مَائِلًا) لِيَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ (بَحِثْ لَا يُسَمَّى قَائِمًا) غَرَفًا (لَمْ يَصُحَّ) لِتَرْكِهِ الْوَاجِبَ بِلَا عُذْرٍ وَيُقَاسُ بِذَلِكَ مَا لَوْ زَالَ اسْمُ الْقُودِ الْوَاجِبِ بِأَنْ يَصِيرَ.....

• فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ يُنَافِي الْخُ) يُتَأَمَّلُ سَم وَقَدْ يُقَالُ الْمُتَبَادِرُ مِنْ وَضْعِ الْقَدَمَيْنِ وَضْعُ اسْفَلِيهِمَا. • فَوَدَّ: (بِأَنْ يَصِيرَ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةُ وَالْإِنْجَاءُ السَّالِبُ لِلْإِسْمِ أَنْ يَصِيرَ إِلَى الرُّكُوعِ أَقْرَبَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْقِيَامِ أَوْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ صَحَّ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ اهـ.

• فَوَدَّ: (إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ الْخُ) خَرَجَ مَا لَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِيَامِ عَلَى السَّوَاءِ فَلَا يَضُرُّ وَسَيَاتِي فِي شَرْحِ وَلَوْ أَنَّكَ الْقِيَامَ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ الْخُ) فَيُفَرَّقُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْقَادِرِ وَغَيْرِهِ سَم.

• فَوَدَّ: (تَحْقِيقًا فِي الْأُولَى الْخُ) فَلَوْ شَكَّ فِي كَوْنِ قِيَامِهِ أَقْرَبَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ بَعْدَ الْإِنْجَاءِ لَمْ يَضُرَّ أَوْ بَعْدَ التَّهْوِضِ ضَرَّ عَمَلًا بِالْإِسْتِصْحَابِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ بَصْرِي. • فَوَدَّ: (فِي ذِكْرِ هَلِهِ) أَيِ مَسْأَلَةِ الْوُقُوفِ مُنَحْنِيًا (هُنَا) أَيِ فِي مَبْحَثِ الْقِيَامِ. • فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيِ كَعْدَمِ الْقِيَامِ. • فَوَدَّ: (الْآنَ) أَيِ فِي الْإِنْجَاءِ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ الْمُضَرَّةِ. • فَوَدَّ: (سَبَبَيْنِ إِبْطَالٍ عَلَى شَيْءٍ وَاجِدٍ) الْأَخْصَرُ سَبَبَيْنِ عَلَى شَيْءٍ الْخُ. • فَوَدَّ: (الْإِبْطَالُ) أَيِ سَبَبَيْنِ. • فَوَدَّ: (لِيَمِينِهِ) إِلَى قَوْلِهِ (وَقَوْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ) فِي التَّهْيَاةِ إِلَّا مَا أَتَبَّ عَلَيْهِ وَفِي الْمُغْنِي الْإِقُولُ: (وَيُقَاسُ) إِلَى: (وَلَوْ عَجَزَ).

فَوَدَّ (وَسَيَّ): (بَحِثْ لَا يُسَمَّى الْخُ) قَدْ يُقَالُ لِمَ لَمْ يُعْتَبَرْ كَوْنُهُ أَقْرَبَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ تَقْدِيرًا كَمَا اعْتَبِرَ فِي الْمُنَحْنِي إِلَى خَلْفٍ وَقَدْ يُفَرَّقُ عَلَى بَعْدِ بَأَنَّ ذَاكَ لَمَّا كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْهُمَا أَمَّا تَقْدِيرُهُ فِيهِ بِخِلَافِهِمَا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّنَظُّرُ لِكَوْنِهِ لَا يُسَمَّى قَائِمًا فَتَأَمَّلْهُ بَصْرِي. • فَوَدَّ: (وَيُقَاسُ بِذَلِكَ الْخُ) عِبَارَةٌ التَّهْيَاةِ: وَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاةُ مَنْ يُصَلِّي قَاعِدًا بِالْإِنْجَاءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الرُّكُوعِ إِلَى حَدِّ رُكُوعِهِ أَمْ لَا؟ قَالَ أَبُو شَكِيلٍ لَا تَبْطُلُ إِنْ كَانَ جَاهِلًا وَلَا بَطُلَتْ اهـ. قَالَ ع شُ صَوْرَتُهُ أَنْ يُحْرِمَ قَاعِدًا وَيَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يَنْحَنِي بَعْدَ الْقِرَاءَةِ إِلَى حَدِّ رُكُوعِهِ لَا عَلَى نِيَّةِ الرُّكُوعِ بَلْ تَتِمُّمَا لِلْقِيَامِ أَمَّا لَوْ أَخْرَمَ مُنَحْنِيًا أَوْ انْحَنَى عَقِبَ إِخْرَامِهِ وَقَرَأَ فَإِنْ كَانَ عَامِدًا عَالِمًا بَطُلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا، فَإِنْ تَذَكَّرَ وَأَعَادَ مَا فَعَلَهُ مِنَ الْجُلُوسِ اسْتَمَرَّتِ الصَّلَاةُ وَاعْتَدَّ بِمَا فَعَلَهُ وَإِنْ سَلَّمَ بَانِيًا عَلَى مَا فَعَلَهُ وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ مَا هُوَ بِذَلِكَ الْقِيَامِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ.

• فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ يُنَافِي الْخُ) يُتَأَمَّلُ. • فَوَدَّ: (إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ أَقْرَبَ) خَرَجَ مَا لَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِيَامِ عَلَى السَّوَاءِ فَلَا يَضُرُّ وَسَيَاتِي فِي شَرْحِ، وَلَوْ أَنَّكَ الْقِيَامَ دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ الْخُ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ الْخُ). فَيُفَرَّقُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْقَادِرِ وَغَيْرِهِ.

إلى أَقْل رُكُوع القَاعِدِ أَقْرَبَ فِيمَا يَظْهَرُ، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ التَّهَوُّضِ إِلَّا بِمُعِينٍ لَزِمَهُ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلُ طَلَبِهَا فَاضِلَةٌ عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ فِيمَا يَظْهَرُ وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ لَوْ قَدَّرَ أَنْ يَقُومَ بِمَكَازٍ أَوْ اعْتِمَادٍ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَلْزَمَهُ ضَعِيفٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَالَهُ الْغَزَّيُّ عَلَى مُلَازِمَةِ ذَلِكَ لَيْسَتْ سَبِيلُهُ الْقِيَامُ فَلَا يُنَافِي الْأَوَّلَى لِأَنَّ مَحَلَّهَا فِيمَا إِذَا عَجَزَ عَنِ التَّهَوُّضِ إِلَّا بِالْمُعِينِ لَكِنَّهُ إِذَا قَامَ اسْتَقْلًا هـ. وَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فَحَيْثُ أَطَاقَ أَصْلَ الْقِيَامِ أَوْ ذَوَاهُ بِالْمُعِينِ لَزِمَهُ (لِأَنَّ لَمْ يُطْلَقَ) انْتِصَابًا (وَصَارَ كِرَاجًا) لِكِبَرِهِ أَوْ غَيْرِهِ (فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقِفُ كَذَلِكَ) وَجُوبًا لِقُرْبِهِ مِنَ الْانْتِصَابِ (وَيَزِيدُ) وَجُوبًا (انْتِصَاءً لِرُكُوعِهِ إِنْ قُدِّرَ) عَلَى الزِّيَادَةِ تَمَيِّزًا بَيْنَ الْوَاجِبِينَ وَقَوْلُ الْإِمَامِ وَالْغَزَّالِيِّ يَلْزَمُهُ الْقُعُودُ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى قَائِمًا بِرُؤُودِهِ تَصْحِيحُهُمَا أَنَّهُ لَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ عَلَى قَدَمَيْهِ

وقوله: وَلَا بَطَلْتُ أَيَّ بَأْنٍ كَانَ عَالِمًا أَيَّ وَقَعَلَ ذَلِكَ لَا لِمُذَرٍّ، أَمَّا لَوْ كَانَ لِمُذَرٍّ كَانَ جَلَسَ مُتَرَشِّطًا فَتَعَبَتْ رَجُلَاهُ فَارَادَ التَّوَرُّكَ فَحَصَلَ انْجِنَاءٌ بِسَبَبِ الْإِتْيَانِ بِالتَّوَرُّكِ فَلَا يَضُرُّ هـ. أَقُولُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا تَتَقَيَّدُ صَلَاتُهُ فِيمَا إِذَا أُخْرِمَ مُتَحَنِّنًا خِلَافًا لِمَا يَوْجِبُهُ ضَعْفُهُ مِنَ التَّفْصِيلِ فِيهِ. هـ فُؤَدُ: (إِلَى أَقْل رُكُوعِ الْقَاعِدِ الْخُ) هَذَا فِي الْمُتَحَنِّنِ لِقُدَامِ أَوْ خَلْفِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَمَّا الْمَائِلُ فَقِيَاسٌ مَا مَرَّ فِيهِ أَنْ يَصِيرَ بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى قَاعِدًا وَبِهَذَا يَظْهَرُ مَا فِي صَنِيعِ الشَّارِحِ فَتَدَبَّرْ بَصْرِيَّ. هـ فُؤَدُ: (ضَعِيفٌ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. هـ فُؤَدُ: (لِأَنَّ مَحَلَّهَا الْخُ) اعْتَمَدَهُ م ر سَمَ عِبَارَةً عَنْ قَوْلِهِ: م ر وَلَوْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنَ الْقِيَامِ إِلَّا مُتَكِنًا الْخُ. ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي دَوَامِ قِيَامِهِ وَفِي سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ نَقْلًا عَنِ الشَّارِحِ م ر: أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي التَّهَوُّضِ فَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا اسْتَغْنَى عَنْهُ عِبَارَتُهُ: وَاعْلَمْ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْعُكَازَةِ لَهَا حَالَانِ، إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَخْتِاجَ إِلَيْهَا فِي التَّهَوُّضِ وَإِذَا قَامَ أَمَّا كُنْهُ الْقِيَامِ بَعْدَ التَّهَوُّضِ بِدُونِهَا. وَثَانِيَهُمَا: أَنْ يَخْتِاجَ إِلَيْهَا فِي التَّهَوُّضِ وَفِي الْقِيَامِ بَعْدَهُ أَيْضًا بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ الْقِيَامُ بَعْدَ التَّهَوُّضِ بِدُونِهَا فَتَجِبُ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي م ر أَقُولُ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْمُعِينِ هـ وَعِبَارَةٌ سَمَ عَلَى الْبَهْجَةِ قَوْلُهُ: إِلَّا بِمُعِينٍ وَجَبَ بِخِلَافِ مَا لَوْ احتَاجَ لَهُ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ م ر هـ. ثُمَّ قَالَ أَيَّ ع ش بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامٍ عَنِ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ: وَفِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى مِثْلُهُ مَا نَصَّهُ وَيَتَحَصَّلُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ قَدَّرَ بَعْدَ التَّهَوُّضِ أَيَّ بِمُعِينٍ أَوْ نَحْوِ عَصَا عَلَى الْقِيَامِ مُعْتَمِدًا عَلَى نَحْوِ جِدَارٍ أَوْ عَصَا لَزِمَهُ أَوْ بِمُعِينٍ لَمْ يَلْزَمَهُ هـ. هـ فُؤَدُ: (انْتَهَى) أَيَّ مَا قَالَهُ الْغَزَّيُّ. هـ فُؤَدُ: (وَالْأَوَجَهُ الْخُ) خِلَافًا لِمَا مَرَّ عَنْ سَمَ وَعَنْ ع ش عِبَارَةَ الْبُجَيْرِيِّ بَعْدَ كَلَامٍ وَعِبَارَةٌ سَمَ حَاصِلُ مَسْأَلَةِ الْمُعِينِ وَالْعُكَازَةِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَخْتِاجُ إِلَى ذَلِكَ فِي التَّهَوُّضِ فَقَطُّ أَيَّ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى ذَلِكَ فِي دَوَامِ قِيَامِهِ لَزِمَهُ وَإِلَّا بَانَ احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ فِي التَّهَوُّضِ وَدَوَامِ الْقِيَامِ فَلَا يَلْزَمُهُ وَهُوَ عَاجِزٌ الْآنَ أَيَّ قِيَصَلِّي مِنْ قُعُودِ هـ. وَفَرَّقَ ع ش بَيْنَ الْمُعِينِ وَالْعُكَازَةِ بَأَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَجِبُ إِلَّا فِي الْإِتْيَادِ وَالثَّانِي يَجِبُ فِي الْإِتْيَادِ وَالدَّوَامِ لِلْمُسْقَةِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الْحِمْفِيُّ هـ. وَكَذَلِكَ اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا بَلْ هُوَ ظَاهِرُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَالرَّوْضِ وَشَرْحِهِ كَمَا مَرَّ. هـ فُؤَدُ: (بِالْمُعِينِ) شَائِلٌ لِلْأَدَمِيِّ وَنَحْوِ الْمَصَا. هـ فُؤَدُ: (لِكِبَرِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَنَّ أَمَّا كُنْ الْخُ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. هـ فُؤَدُ: (تَصْحِيحُهُمَا) أَيَّ الشَّيْخَيْنِ.

هـ فُؤَدُ: (لِأَنَّ مَحَلَّهَا الْخُ) اعْتَمَدَهُ م ر.

وَأَمَكْنَتُهُ التُّهُؤُضُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ لَزِمَهُ مَعَ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى قَائِمًا وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ بِأَنِّ ذَاكَ انْتَقَلَ إِلَى الرُّكُوعِ الْمُتَنَافِي لِلْقِيَامِ بِكُلِّ وَجْهِ بِخِلَافِ هَذَا فَإِنَّ لَمْ يَقْدِرْ لَزِمَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا فَرَّغَ مِنْ قَدْرِ الْقِيَامِ أَنْ يَصْرِفَ مَا بَعْدَهُ لِلرُّكُوعِ بِطَمَآنِيَّتِهِ ثُمَّ لِلْإِعْتِدَالِ بِطَمَآنِيَّتِهِ وَبِخُصِّ قَوْلِهِمْ لَا يَجِبُ قَصْدُ الرُّكْنِ بِخُصُوصِهِ بِغَيْرِ هَذَا وَنَحْوِهِ وَجُودُهُ لِيَقْدَرُ وَجُودُ صُورَةِ الرُّكْنِ إِلَّا بِالْيَقِينَةِ.

(وَلَوْ أَمَكْنَتُهُ الْقِيَامُ دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) مِنْهُ لِيُعْلَمَ بِظَهَرِهِ تَمَنُّعُ الْإِنْجِنَاءِ (قَامَ) وَجُوبًا وَلَوْ بِمُعِينٍ بَلْ وَإِنْ كَانَ مَا يَلِئًا عَلَى جَنْبٍ بَلْ وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى حَدِّ الرُّكُوعِ فِيمَا يَظْهَرُ (وَقَفَلَهُمَا يَقْدِرُ) إِمَّاكَانِهِ فَيُحْنِي إِمَّاكَانَهُ صُلْبُهُ ثُمَّ رَقَبَتَهُ ثُمَّ رَأْسَهُ ثُمَّ طَرَفَهُ لِأَنَّ الْمِشْوَرَّ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْمُورِ وَلَوْ

• فَوَدَّ: (بِأَنَّ ذَاكَ) أَيِ مَنْ صَارَ كَرَائِحٍ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ هَذَا أَيِ مَنْ أَمَكْنَتُهُ التُّهُؤُضُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ) إِلَى الْمُتَنَافِي أَقْرَبَ ش. • فَوَدَّ: (أَنْ يَصْرِفَ مَا بَعْدَهُ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْ اقْتِصَارِهِ عَلَى الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ أَنَّهُ لَا يُغْتَبَرُ لَحْظَةً لِلْإِنْتِقَالِ مِنَ الْقِيَامِ إِلَى الرُّكُوعِ وَأُخْرَى لِلْإِنْتِقَالِ مِنَ الرُّكُوعِ إِلَى الْإِعْتِدَالِ وَقَدْ يُوْجِّهُ بِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ مَقْصُودٌ لِغَيْرِهِ فَلَمَّا لَمْ يَتَحَصَّلْ ذَلِكَ الْغَيْرُ فَلَا وَجْهَ لَاجْتِنَابِهِ بِصَرِيٍّ. • فَوَدَّ: (لِلْإِعْتِدَالِ الْخُ) هَلْ مَحَلٌّ هَذَا إِذَا عَجَزَ أَيْضًا عَنِ الْإِيْمَاءِ إِلَى الْإِعْتِدَالِ بِنَحْوِ رَأْيِهِ ثُمَّ جَفَنِهِ وَلَا قَدَمَهُ عَلَى هَذَا لِأَنَّهُ أَغْلَى مِنْهُ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْمُتَجَنِّهَ الْأَوَّلَ سَم. وَجَزَمَ بِاتِّجَاهِهِ الْقَلْبِيِّ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ شَامِلٌ لِلرُّكُوعِ أَيْضًا.

فَوَدَّ (سَمِي): (وَلَوْ أَمَكْنَتُهُ الْقِيَامُ الْخُ) قَالَ فِي الْمُبَابِ وَشَرَّحَهُ أَوْ قَدَّرَ عَلَى الْقِيَامِ وَالْإِضْطِجَاعِ فَقَطُّ أَيِ دُونَ الْجُلُوسِ قَامَ وَجُوبًا لِأَنَّ الْقِيَامَ قُعُودٌ وَزِيَادَةٌ كَمَا فِي الرَّؤُضَةِ عَنِ الْبَغَوِيِّ وَأَمَّا قَائِمًا بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَتَدْرَنَّهُ أَيِ بَصْلِيهِ ثُمَّ رَقَبَتِهِ ثُمَّ رَأْيِهِ ثُمَّ طَرَفَهُ وَتَشْهَدُ وَسَلَّمُ قَائِمًا اهـ سَم. وَفِي الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَائِيَةِ مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (لِيُعْلَمَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَقَفَلَهُمَا) فِي النَّهَائِيَةِ إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ: (وَخَرَجَ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَإِنْ كَانَ) إِلَى الْمُتَنِّ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ بِمُعِينٍ) أَيِ فِي التُّهُؤُضِ دُونَ مَا بَعْدَهُ عَلَى مَا مَرَّ عَ ش وَرَشِيدِيٍّ أَيِ مِنَ الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ أَيْضًا. • فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأْسَهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُبَابِ وَشَرَّحَهُ: أَوْ مَا بِهِمَا بَرَأْيِهِ

• فَوَدَّ: (إِذَا فَرَّغَ مِنْ قَدْرِ الْقِيَامِ الْخُ) قَدْ يُقَالُ: هَذَا يُخَالِفُ قَوْلَ الرَّؤُضِ وَشَرَّحَهُ فِي بَحْثِ الْإِعْتِدَالِ نَبَا لِلرَّؤُضَةِ وَأَصْلُهَا مَا نَصَّهُ: وَلَوْ عَجَزَ الرَّائِعُ عَنِ الْإِعْتِدَالِ سَجَدَ مِنْ رُكُوعِهِ وَسَقَطَ الْإِعْتِدَالُ لِيَقْدَرَهُ اهـ. فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى خِلَافٍ مَا اسْتَظْهَرَهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ سَقُوطَ الْإِعْتِدَالِ الْأَصْلِيِّ وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ مُكْتَبِ بَعْدَ الرُّكُوعِ بِقَصْدِ الْإِعْتِدَالِ أَوْ يُحْمَلُ عَلَى مَا لَوْ طَرَأَ الْعَجْزُ بَعْدَ الرُّكُوعِ وَتَفَرَّقَ بَيْنَ الْعَجْزِ الطَّارِيِّ وَالسَّابِقِ، ثُمَّ إِنَّ سَقُوطَ الْإِعْتِدَالِ يُخَالِفُ مَا تَقَرَّرَ مِنْ وَجُوبِ الْإِيْمَاءِ بِالْأَرْكَانِ بِنَحْوِ الرَّأْسِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ قَوْلِ الرَّؤُضِ بِالسَّقُوطِ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْإِيْمَاءِ أَيْضًا وَفِيهِ مَا فِيهِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ لِلْإِعْتِدَالِ بِطَمَآنِيَّتِهِ) هَلْ مَحَلٌّ هَذَا إِذَا عَجَزَ أَيْضًا عَنِ الْإِيْمَاءِ إِلَى الْإِعْتِدَالِ بِنَحْوِ رَأْيِهِ ثُمَّ جَفَنِهِ وَلَا قَدَمَهُ عَلَى هَذَا لِأَنَّهُ أَغْلَى مِنْهُ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْمُتَجَنِّهَ الْأَوَّلَ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأْسَهُ) عِبَارَةُ الْمُبَابِ وَشَرَّحَهُ: ثُمَّ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِنْجِنَاءِ أَصْلًا أَوْ مَا بِهِمَا بَرَأْيِهِ مِنْ قِيَامٍ وَلَا يَلْزَمُهُ الْقُعُودُ لِلْإِيْمَاءِ بِالسُّجُودِ كَمَا يَأْتِي ثُمَّ بِطَرَفِهِ إِمَّاكَانَهُ لِأَنَّ

أمكنه الركوع فقط كثره عنه وعن السجود فإن قدر على زيادة على أكمله لزمه جعلها للسجود تمييزاً بينهما وخروج بقولي منه من يقدر عليهما لو قعد فيصلي قاعداً ويُسهما لا قائماً ويؤمى بهما على ما جزم به بعضهم وعلمه بأن اعتناء الشارع بإتماميهما فوق اعتنائه بالقيام لسقوطه في صلاة النفل دونهما وكذا في صلاة الفرض فيما لو كان لو قرأ الشورة أو صلى مع الجماعة قعد فيقعد كما مر

من قيام ولا يلزمه القعود للإيماء بالسجود كما يأتي ثم بطرفه إمكانه اهـ. ولكن يتبني القعود للشهيد سم أي والسلام. هـ فود: (فقط) أي دون السجود مُعني. هـ فود: (فإن قدر إلخ) قضيه أنه لا يلزمه جعل أقله للركوع وأكماله للسجود سم. هـ فود: (وخرج بقولي منه إلخ) أقول خروج ما ذكر بقوله منه ممنوع بل ذكر منه مذخل له إذ إمكان القيام دون الركوع والسجود من القيام صادق مع إمكانيهما من غير القيام وهو القعود وإنما يخرج ما ذكر لو عبّر بذكر قوله: (منه) بقوله: (مطلقاً) أو بقوله: (منه ومن غيره) فتأمل سم. أي أو أطلقه بحدفه كما في النهاية والمُعني فإن الإطلاق ظاهر في العموم. هـ فود: (من يقدر عليهما إلخ) يفهم منه تصوير المسألة بما إذا قام عجز عن الركوع والسجود مطلقاً ولو قعد قدر عليهما تأمّن من قعود أما لو كان إذا قام عجز عنهما لكان يقدر بعد القيام على القعود والإتيان بهما تأمّن من قعود فالظاهر أنه يلزمه القيام للقراءة ثم يقعد للإتيان بهما من قعود فليأمل فإن ذلك قد ينافيه قوله: وعلمه إلخ. لكن لا يتّجه إلا ما ذكرناه سم على حجة اه بصري. هـ فود: (ويؤمى إلخ) الأولى حذف الواو. هـ فود: (على ما جزم إلخ) راجع إلى قوله: فيصلي قاعداً إلخ. هـ فود: (فيقعد إلخ) أي حال المعجز لا مطلقاً فيقوم للنية وقراءة الفاتحة ثم يقعد للسورة ثم يقوم للركوع وهكذا كما هو ظاهر سم وهذا مخصوص بالصورة الأولى وتقدّم عن قريب عن السيّد البصري بيان محال القعود في الثانية.

الميسور لا ينسقط بالمعسور اهـ. ولكن يتبني القعود للشهيد ثم قال في الباب وشرحه: أو قدر على القيام أو الإضطجاع فقط أي دون الجلوس قام وجوباً، لأن القيام قعود وزيادة كما في الرخصة عن البقوي وأوما قائماً بالركوع والسجود قدرته أي بصلبه ثم رقبته ثم رأسه ثم طرفه وتشهد وسلم قائماً ولا يضطجع لما مر أن القيام قعود وزيادة اهـ. هـ فود: (فإن قدر إلخ) قضيه أنه لا يلزمه جعل أقله للركوع وأكماله للسجود. هـ فود: (وخرج بقولي منه من يقدر عليهما إلخ) أقول: خروج ما ذكر بقوله منه ممنوع بل ذكر منه مذخل له إذ إمكان القيام دون الركوع والسجود من القيام صادق مع إمكانيهما من غير القيام وهو القعود وإنما كان يخرج ما ذكر لو عبّر بذكر قوله منه بقوله مطلقاً أو بقوله منه ومن غيره فتأمل وقوله من يقدر عليهما لو قعد إلخ. يفهم منه تصوير المسألة بما إذا كان لو قام عجز عن الركوع والسجود مطلقاً لأمّر بغرض عند القيام بمنع عنهما مطلقاً، ولو قعد قدر عليهما تأمّن من قعود أما لو كان إذا قام عجز عنهما من قيام لكان يقدر بعد القيام على القعود والإتيان بهما تأمّن من قعود فالظاهر أنه يلزمه القيام للقراءة ثم يقعد للإتيان بهما من قعود فليأمل فإن ذلك قد ينافيه قوله وعلمه إلخ. لكن لا يتّجه إلا ما ذكرناه. هـ فود: (فيقعد إلخ) أي حال المعجز لا مطلقاً فيقوم للنية وقراءة الفاتحة ثم يقعد للسورة ثم يقوم

تحصيلاً لفضل الشورة والجماعة ولا يؤمى بذنك لأجل ذلك كما مر.
(ولو عجز عن القيام) بأن لحقه به مشقة ظاهرة أو شديدة عبارتان المراد منهما واحد وهو أن
تكون بحيث لا تحتل عادة وإن لم تبح التيمم أخذاً من تمثيل المجموع لها بأن تكون
كدوران رأس راكب السفينة واشتراط إباحته وجه ضعيف كما صرحوا به كالاكتفاء بمجرود
إذهاب الخشوع (فقد) إجماعاً.....

• فؤد: (تخصيلاً لفضل السورة إلخ) أي وإن كان الأفضل تركهما كما مر. • فؤد: (والجماعة) الواو
بمعنى أو. • فؤد: (ولا يؤمى بذنك لأجل ذلك) أي لا يصلي قائماً يومئ بالركوع والسجود بل يقوم
بعد السورة قباني الركوع من القيام ثم السجود لا غنياء الشارع بإتماميهما. • فؤد: (كما مر) أي قبيل قول
المتن وشرطه وكان ينبغي تقديمه على ولا يؤمى إلخ.

• فؤد (سني): (ولو عجز عن القيام إلخ) وإذا وقع المطر وهو في بيت لا يسع قائمه وليس هناك مكان
غيره فهل يكون ذلك عذراً في أن يصلي فيه مكتوبة بحسب الإمكان ولو قعوداً أم لا إذا ضاق الوقت
كما فهم من الروضة أم يلزم أن يخرج منه ويصلي قائماً في موضع يصيبه المطر فإن قيل بالترخيص فهل
يلزمه الإعادة أم لا قال أبو شكيل إن كانت المشقة التي تحصل عليه في المطر دون المشقة التي تحصل
على المريض لو صلى قائماً لم يجز له أن يصلي قاعداً أي ونحوه وإن كانت مثلها جاز له ذلك والأصح
أن التقديم حينئذ في أول الوقت أفضل ولا إعادة لأن المطر من الأغذار العامة وقال ابن العراقي لا
رخصة في ذلك والأول أي ما قاله أبو شكيل أوجه نهاية بحذف وقوله م ر لأن المطر من الأغذار العامة
قال السيد البصري هو محل تأمل لأن المطر وإن كان عاماً إلا أن العذر هناك مركب من وجدان المطر
وعدم كين تستقيم فيه القامة ولا يتعد أن يكون ذلك نادراً اللهم إلا أن يفرض في ناحية مخصوصة يكثر
ذلك عندهم اه. وفي ع ش نحوه ثم قال وهل مثل المطر ما لو حبس في موضع لا يمكنه القيام فيه
فصلى قاعداً أم لا لئلا يثبته الحبس بالنسبة للمطر فيه نظر والأقرب الأول اه ويأتي في الشارح قبيل قول
المتن وللغادر إلخ ما يوافقه. • فؤد: (كما صرحوا به) أي بالضعف. • فؤد: (كالاكتفاء إلخ) أي كضعفه
خلاقاً للنهاية والمغني حيث قالوا واللفظ للثاني قال الزايعي ولا نفي بالمعجز عدم الإمكان فقط بل في
مفناه خوف الهلاك أو الفرقي وزيادة المرض أو لحوق مشقة شديدة أو دوران الرأس في حق راكب
السفينة كما تقدم بعض ذلك قال في زيادة الروضة الذي اختاره الإمام في ضبط المعجز أن يلحقه مشقة
تذهب خشوعه وجمع شينخي يعني الشهاب الزلزل بين كلامي الروضة والمجموع بأن إذهاب الخشوع
يتشأ عن مشقة شديدة اه واعتدله شيخنا. • فؤد (سني): (فقد إلخ) (فائدة): سئل الشيخ عز الدين عن
رجل ينتهي الشبهات ويقتصر على ما كوله يسد الرمق من نبات الأرض ونحوه فضعف بسبب ذلك عن
الجمعة والجماعة والقيام في الفرائض فأجاب لا خير في روع يؤدي إلى إسقاط فرائض الله تعالى
مغني. • فؤد: (إجماعاً) إلى قوله: (ولو نهض) في النهاية والمغني.

للركوع وهكذا كما هو ظاهر.

(كَيْفَ شَاءَ) كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ الْخَبَرِ السَّابِقِ وَلَا يَنْقُصُ ثَوَابُهُ لِغُذْرِهِ وَلَوْ نَهَضَ مُتَجَشِّئًا الْمَشَقَّةَ لَمْ تَجْزَلْهُ الْقِرَاءَةُ فِي نُهْوضِهِ لِأَنَّهُ دُونَ الْقِيَامِ الصَّائِرِ إِلَيْهِ وَقَوْلُ الْفَتَى وَمَنْ تَبِعَهُ تُجْزِئُهُ لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنَ الْقُعُودِ الَّذِي هُوَ فَرَضُهُ يُرَدُّ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فَرَضُهُ مَا دَامَ فِيهِ. (وَالْإِثْرَاشُ) وَلَوْ امْرَأَةٌ فِي مَحَلٍّ قِيَامِهِ فِي فَرَضٍ أَوْ نَفْلِ (الْفَضْلِ) مِنْ تَوَزُّكِهِ وَكَذَا مِنْ (تَوْبُعِهِ فِي الْأَطْفَرِ) لِأَنَّهُ الْمَمْهُودُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ الْقِيَامِ مَا غَدَا التَّشْهُدُ الْأَجِيرَ وَلَئِنْ الَّذِي تَعَقُّبُهُ الْحَرَكَةُ وَتَوْبُعُهُ بِالْفَتْحِ لِيَبَيِّنَ الْجَوَازَ فَأَفْضَلُ بِمَعْنَى فَاضِلٍ وَيَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ تَعَارَضَ التَّرْبُوعُ وَالتَّوَزُّكُ قَدَّمَ التَّرْبُوعَ لِجَزَيَانِ الْخِلَافِ الْقَوِيِّ فِي أَفْضَلِيَّتِهِ عَلَى الْإِفْتِرَاشِ وَلَمْ يَجِرْ ذَلِكَ فِي التَّوَزُّكِ (وَيُكْرَهُ) الْجُلُوسُ مَا دَامَ رِجْلُهُ وَ (الْإِقْعَاءُ) فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ لِلتَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ وَفُسْرُهُ الْجُمُودُ (بِأَنَّهُ يَجْلِسُ عَلَى وَرْكَيْهِ) وَهَذَا أَصْلُ فَيُخَذُّهُ وَهُوَ الْأَلْيَانِ كَذَا قَالَ شَيْخُنَا.....

□ فَوَيْ (سُي): (كَيْفَ شَاءَ) أَي عَلَى أَيِّ كَيْفِيَّةٍ شَاءَهَا مِنْ افْتِرَاشٍ أَوْ تَوَزُّكِ أَوْ تَمْدِيدٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ شَيْخُنَا.
 □ فَوَيْ: (وَلَا يَنْقُصُ ثَوَابُهُ إِلَّا) ثَوَابُهُ كَثَرَابِ الْقَائِمِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَلَّى قَبْلَ مَرَضِهِ لِكُفْرِ أَوْ تَهَاوُنٍ فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِلْأَذَرَعِيِّ. تَمَّ إِنْ عَصَى بِنَحْوِ قَطْعِ رِجْلِهِ لَمْ يَتَمَّ ثَوَابُهُ وَإِنْ كَانَ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ نِهَايَةً. □ فَوَيْ: (لَمْ تَجْزَلْهُ الْقِرَاءَةُ إِلَّا) يَأْتِي قُبَيْلَ الرَّكْعَتَيْنِ الرَّابِعِ عَنِ النَّهَايَةِ مَا يُؤَيِّدُهُ وَعَنْ سَمْعٍ شِ اسْتِسْكَالُهُ. □ فَوَيْ: (فِي نُهْوضِهِ) أَي بِخِلَافٍ مَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ فَهَوَى لِلْجُلُوسِ. قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَلَوْ طَرَأَ عَلَى الْقَادِرِ عَجَزٌ فَإِنْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ فَعَلَ مَقْدُورَهُ وَلَمْ يَدَامَ قِرَاءَتِهَا فِي هَوِيهِ لَا عَلَيْهِ خِلَافًا لِلشَّيْخَيْنِ إِيَّاهُ سَمْعٌ وَاعْتَمَدَ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ مَا قَالَ الشَّيْخَانِ كَمَا يَأْتِي قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلِلْقَادِرِ التَّنْقُلُ.
 □ فَوَيْ (سُي): (وَالْإِفْتِرَاشُ) سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي التَّشْهُدِ. □ فَوَيْ: (أَوْ نَفْلٍ) اسْتَطْرَادِي. □ فَوَيْ: (الَّذِي إِلَّا) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى فَعَوْدَ يَتَّبِعُهُ حَرَكَةٌ فَاشَبَّهَ التَّشْهُدَ الْأَوَّلَ إِيَّاهُ. □ فَوَيْ: (وَيَنْبَغِي) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ الْأَلْيَانِ فِي النَّهَايَةِ.
 □ فَوَيْ: (الْجُلُوسُ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ الْأَلْيَانِ فِي الْمُعْنَى. □ فَوَيْ: (لِأَنَّهُ إِلَّا) أَي الْإِفْتِرَاشُ. □ فَوَيْ: (فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ) خَرَجَ بِالصَّلَاةِ غَيْرَهَا فَلَا يُكْرَهُ فِيهِ الْإِقْعَاءُ وَالْمَدُّ وَلَا غَيْرُهُمَا مِنْ سَائِرِ الْكَيْفِيَّاتِ نَعَمْ إِنْ قَعَدَ عَلَى هَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ أَوْ تُشْعِرُ بَعْدَهُ أَكْثَرِيَّاهُ بِالْحَاضِرِينَ وَهُمْ يَمَعْنُ يُسْتَمْعَى مِنْهُمْ كُرَةً ذَلِكَ وَإِنْ نَادَوْا بِذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ إِذَاءٍ مُحَرَّمًا وَمَحَلُّ الْكِرَاهَةِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ ضَرُورَةٌ تَقْتَضِي ذَلِكَ عَ ش. □ فَوَيْ: (وَهُوَ) أَي أَصْلُ الْفَيْخَذَيْنِ. □ فَوَيْ: (كَذَا قَالَ شَيْخُنَا إِلَّا) قَدْ يَكُونُ مَا قَالَ الشَّيْخُ بَيَانًا لِلْمُرَادِ هُنَا سَمْعٌ. أَي فَهُوَ مَجَازٌ عِلَاقَتُهُ الْمُجَاوِرَةُ لَكِنْ تَفْسِيرُ الْأَوْقِيَانُوسِ الْوَرِكُ بِالْأَلْيَةِ يَتَّقَضِي أَنَّهُمَا مُتَرَادِفَانِ وَفَاقَا لِظَاهِرِ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ.

□ فَوَيْ: (لَمْ تَجْزَلْهُ الْقِرَاءَةُ فِي نُهْوضِهِ) بِخِلَافٍ مَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ فَهَوَى لِلْجُلُوسِ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَوْ طَرَأَ عَلَى الْقَادِرِ عَجَزٌ فَإِنْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ فَعَلَ مَقْدُورَهُ وَلَمْ يَدَامَ قِرَاءَتِهَا فِي هَوِيهِ لَا عَلَيْهِ خِلَافًا لِلشَّيْخَيْنِ إِيَّاهُ فَقُلَى كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ لَوْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ فِي الْهَوِيِّ إِلَى أَنْ قَعَدَ فَاتَمَّتْهَا فَهَلْ تَحْسِبُ هَذِهِ الرَّكْعَةَ أَوْ لَا أَوْ تَطْلُ صِلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ لَتَعْمِدُهُ تَقَوِيَتِ الْقِرَاءَةُ فِي مَحَلِّهَا وَتَقَوِيَتِ الرَّكْعَةُ إِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ فِيهِ نَظَرٌ وَالْآخِرُ مُنْقَاسٌ بَلْ لَا يَتَّبِعُهُ غَيْرُهُ. □ فَوَيْ: (كَذَا قَالَ شَيْخُنَا) قَدْ يَكُونُ مَا قَالَ الشَّيْخُ بَيَانًا لِلْمُرَادِ هُنَا.

وَيَلْزَمُهُ اتِّحَادُ الْوَرِكِ وَالْأَلْيَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْقَامُوسِ الْفَيْحُذُ مَا بَيْنَ السَّاقِ وَالْوَرِكِ وَهُوَ مَا فَوْقَ الْفَيْحُذِ وَتَوَرُّكَ اعْتَمَدَ عَلَى وَرِكِهِ وَتَوَرُّكَ فَلَانَ الصَّبِيَّ جَمَلَهُ عَلَى وَرِكِهِ مُعْتَمِدًا عَلَيْهَا وَتَوَرُّكَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ الْوَرِكَ عَلَى الرَّجْلِ الْيُمْنَى؛ وَهَذَا مِنْهُي عَنْهُ أَوْ وَضَعَ الْأَيْمَنَ أَوْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأَرْضِ وَالْأَلْيَةِ الْمَعْجِزَةُ أَوْ مَا يَرْكَبُ الْمَعْجُزُ مِنْ شَحْمٍ وَلَحْمٍ، وَالْمَعْجِزَةُ الْمَعْجُزُ وَهُوَ مُؤَخَّرُ الشَّيْءِ. هَذَا حَاصِلُ مَا فِيهِ فِي مُحَالِهِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي تَغَايُرِ الْوَرِكِ وَالْأَلْيَةِ وَالْفَيْحُذِ لَكِنَّهُ لَمْ يُبَيِّنِ الْحَدَّ الْفَاصِلَ لِلْوَرِكِ عَنِ الْآخَرِينَ وَيُبَيِّنُهُمَا مَا سَأَذْكُرُهُ فِي الْجِرَاحِ أَنَّ الْوَرِكَ هُوَ الْمُتَّصِلُ بِمَحَلِّ الْقُعُودِ مِنَ الْأَلْيَةِ وَهُوَ مُخَوِّفٌ وَلَهُ اتِّصَالٌ بِالْجُوفِ الْأَعْظَمِ بِخِلَافِ الْفَيْحُذِ وَيَصْدُقُ عَلَى ذَلِكَ الْمُخَوِّفُ أَنَّ أَعْلَاهُ يُوضَعُ عَلَيْهِ الصَّبِيَّ وَأَسْفَلُهُ يُوضَعُ عَلَى الْأَرْضِ فَيَذْكُرُ الْقَامُوسُ لِهَذَيْنِ مُشِيرٌ لِمَا ذَكَرْتَهُ فَتَأَمَّلْهُ وَمَا ذَكَرْتَهُ مِنْ كَرَاهَةِ وَضْعِهِ عَلَى الْيُمْنَى وَاضْطِحَ (نَاصِبًا زَكِيَّتِهِ) زَادَ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعَ وَضْعِ يَدَيْهِ بِالْأَرْضِ وَلَعَلَّ هَذَا شَرْطٌ لِتَسْمِيَةِ إِقْعَاءِ لُغَةً لَا شَرْعًا وَحِكْمَةً كَرَاهَتِهِ مَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالْكِلَابِ وَالْقِرْدَةِ كَمَا فِي رِوَايَةٍ، وَقِيلَ أَنَّ يَضَعُ يَدَيْهِ بِالْأَرْضِ وَيَقْعُدُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ، وَقِيلَ أَنَّ يَفْرِشَ رِجْلَيْهِ أَيْ أَصَابِعَهُمَا بِأَنْ يُلَصِقَ بَطُونَهُمَا بِالْأَرْضِ وَيَضَعُ أَلْيَتَيْهِ عَلَى عَقْبَتَيْهِ قَالَ فِي الرُّوضَةِ وَهَذَا غَلَطٌ لِيُخْبِرَ مُسْلِمٌ «الإِقْعَاءُ شَتَّى نَبِيْنَا ﷺ» وَفَسَّرَهُ الْعُلَمَاءُ بِهَذَا وَقَدْ نَصَّ فِي الْبُؤْطَيْيِّ وَالْإِمْلَاءِ عَلَى نَدْبِهِ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ أَيْ وَإِنْ كَانَ

فُودُ: (وَيَلْزَمُهُ) أَيْ مَا قَالَ الشَّيْخُ. فُودُ: (فَقِيَ الْقَامُوسُ الْفَيْحُذُ) عِلَّةٌ لِلْيُسْبَةِ. فُودُ: (وَهُوَ مَا فَوْقَ الْفَيْحُذِ) فِيهِ شِبْهُ دَوْرٍ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ أَقُولُ سَهْلَةً كَوْنُ التَّغْرِيفِ لَفْظِيًّا. فُودُ: (عَلَى وَرِكِهِ) أَيْ فَلَانَ بِدَلِيلِ آخِرِ كَلَامِهِ. فُودُ: (مُعْتَمِدًا عَلَيْهَا) أَيْ عَلَى وَرِكِ فَلَانَ وَهُوَ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ عَلَى وَرِكِهِ. فُودُ: (مَنْهُي عَنْهُ) أَيْ فِي الصَّلَاةِ. فُودُ: (مَا فِيهِ فِي مُحَالِهِ) أَيْ مَا فِي الْقَامُوسِ فِي مَوَاضِعَ مُتَّفَرِّقَةٍ مِنْهُ. فُودُ: (وَهُوَ) أَيْ هَذَا الْحَاصِلُ. فُودُ: (صَرِيحٌ فِي تَغَايُرِ الْوَرِكِ وَالْأَلْيَةِ الْفَيْحُذِ) وَقَدْ يَمْتَنِعُ دَعْوَى الصَّرَاحَةِ فِي مُغَايَرَةِ الْوَرِكِ لِلْأَلْيَةِ. فُودُ: (لَكِنَّهُ) أَيْ الْقَامُوسُ. فُودُ: (عَنِ الْآخِرَيْنِ) أَيْ الْأَلْيَةِ وَالْفَيْحُذِ. فُودُ: (بَيْنَ الْأَلْيَةِ) بَيَانٌ لِمَحَلِّ الْقُعُودِ. فُودُ: (وَهُوَ) أَيْ الْوَرِكَ وَكَذَا ضَمِيرُ وَلَهُ. فُودُ: (لِهَذَيْنِ) أَيْ الْوَضْعَيْنِ. فُودُ: (لِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيْ مِنْ مُغَايَرَةِ الْوَرِكِ لِلْأَلْيَةِ. فُودُ: (بَيْنَ كَرَاهَةِ وَضْعِهِ) أَيْ الْوَرِكِ. فُودُ: (وَاضِحٌ) أَيْ فَإِنَّ التَّوَرُّكَ الْمُسْتَوَانَ أَنْ يَجْعَلَ الْوَرِكَ عَلَى الرَّجْلِ الْيُسْرَى.

فُودُ (سُي): (نَاصِبًا زَكِيَّتِهِ) أَيْ بِأَنْ يُلَصِقَ أَلْيَتَيْهِ بِمَوْضِعِ صَلَاتِهِ وَيَتَّصِبَ فَيْحُذَيْهِ وَسَاقِيَهُ كَهَيْئَةِ الْمُسْتَوْرِفِ زَيْهَاءَ وَمُغْنِي. فُودُ: (زَادَ) إِلَى قَوْلِهِ فِي الْجُلُوسِ فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَعَلَّ إِلَى وَحِكْمَةٍ. فُودُ: (وَحِكْمَةٍ) إِلَى الْمُنْعَى فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيلَ إِلَى وَقِيلَ. فُودُ: (وَيَقْعُدُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ) ظَاهِرُهُ أَنَّ يَتَّصِبَ قَدَمَيْهِ وَيَضَعُ أَلْيَتَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ فَلْيُرَاجِعْ. فُودُ: (أَيْ أَصَابِعَهُمَا الْفَيْحُذُ) ظَاهِرُهُ نَصْبُ قَدَمَيْهِ مُغْنِي وَهَذَا أَيْ تَفْسِيرُ الإِقْعَاءِ الْمَكْرُوهَ بِأَنْ يَفْرِشَ رِجْلَيْهِ الْفَيْحُذُ. فُودُ: (فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ

فُودُ: (فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) ظَاهِرُهُ نَدْبُ وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْأَرْضِ حَيْثُ.

الافتراش أفضل منه وألحق بالجلوس بينهما كلُّ جلوس قصير كجلسة الاستراحة (ثم ينحني) وجوباً المصلي فرضاً قاعداً (لركوعه) إن قدر (بحيث تحاذي جبهته ما قدام ركبته) من مصلاه هذا أقلُّ ركوعه (والأكمل أن تحاذي) جبهته (موضع سجوده) وركوع القاعيد في النفل كذلك وذلك قياساً على أقلُّ ركوع القائم وأكملُهُ إذ الأولُ يحاذي فيه ما أمام قدميه والثاني يحاذي فيه قريب محل سجوده، فمن قال إنهما على وزان ركوع القائم أراد بالنسبة لهذا الأمر التقريبي لا التحديدي.

(فإن عجز عن القعود) بالمعنى السابق (صلى لجنبه) للخبر السابق مستقيل القبلة بوجهه ومقدم بدنه وجوباً كذا قالوه وفي وجوب استقبالها بالوجه هنا دون القيام والقعود نظرٌ وقياسهما غدم وجوبه إذ لا فارق بينهما لإمكان الاستقبال بالمقدم دونهُ وتسميته مع ذلك مستقبلاً في الكل بمقدم بدنه وبهذا يفرق بين ما يأتي في رفع المستلقي رأسه ليستقبل بوجهه بناءً على ما

السجدتين) ظاهره تذب وضع اليدين بالأرض حيثما سم وفيه وقفة. ة فود: (أفضل منه) أي من الإناء المسنون. ة فود: (كجلسة الاستراحة) وفي التجزيم عن القليوبي وجلسة التشهد الأول اه. فليراجع. ة فود: (وجوباً) إلى قوله وذلك في المغني وإلى قول المتن فإن عجز عن القعود في النهاية. ة فود: (وذلك) أي ما ذكر من أقل وأكمل ركوع القاعيد. ة فود: (إذ الأول) أي الأقل (يحاذي) أي القائم (فيه) أي الأول. ة فود: (إنهما) أي أقل وأكمل ركوع القاعيد. ة فود: (بالمعنى السابق) أي بأن يلحقه في القعود مشقة لا تحتل عادة وإن لم تبع التيمم عبارة المغني والنهاية بأن ناله من القعود تلك المشقة الحاصلة من القيام اه. فود (سني): (صلى لجنبه إلخ).

(فرغ): صلى مضطجماً وقرأ الفاتحة ثم قدر على الجلوس فجلس سن له قراءتها ثم قدر على القيام فقام سن له قراءتها أيضاً ولا يكون ذلك من التكرار المنهي عنه اه سم ويأتي عن النهاية والمغني ما يفيد. ة فود: (ومقدم بدنه) أي بصدريه. ة فود: (كذا قالوه) ويمن قال به شيخ الإسلام والمغني وشرح بأفضل. ة فود: (هنا) أي في الاضطجاع. ة فود: (وقياسهما) أي القيام والقعود. ة فود: (عدم وجوبه) خلافاً لشيخ الإسلام والمغني وشرح بأفضل كما مر. ة فود: (بينهما) أي بين الاضطجاع وبين القيام والقعود. ة فود: (وتسميته) أي المصلي (مع ذلك) أي مع الاستقبال بالمقدم دون الوجوه. ة فود: (في الكل) الأولى تأخيرهُ عن قوله بمقدم بدنه. ة فود: (وبهذا) أي بما ذكر من الإمكان والتسمية. ة فود: (بينة) أي المضطجع.

ة فود: (صلى لجنبه الأيمن).

(فرغ): صلى مضطجماً وقرأ الفاتحة ثم قدر على الجلوس فجلس سن له قراءتها، ثم قدر على القيام فقام سن له قراءتها أيضاً، ولا يكون ذلك من التكرار المنهي عنه.

أفهمه اقتصار شيخنا في شرح الروض تبعا لغيره عليه لأنه ثم لما لم يمكنه بمقدم بدنه لم يجب بغيره لكنه في شرح منتهج عجز هنا بالوجه ومقدم البدن أيضا والظاهر أنه لا تخالف فيحمل الأول على ما إذا لم يمكنه الرفع إلا يقدر استقبال وجهه فقط والثاني على ما إذا أمكنه أن يستقبل بمقدم بدنه أيضا فحينئذ يسقط الاستقبال بالوجه لأنه لا ضرورة إليه حينئذ ويُسنُّ كونه على جنبه (الأيمن) كالميت في اللحد ويكره كونه على الأيسر إن أمكنه على الأيمن (فإن عجز) عن الجنب بالمعنى السابق ولو بمعرفة نفسه أو بقول طبيب ثقة ولو عدل رواية فيما يظهر له إن صليت مستلقيا أمكن مداواة عينيك مثلاً (فمستلقيا) يُصلي على ظهره وأخصاه إلى القبلة لخير النسائي السابق ويجب أن يضع تحت رأسه نحو مخدة ليستقبل بوجهه القبلة لا السماء إلا أن يكون داخل الكعبة وهي مسقوفة أو بأعلاها ما يصح استقباله وفي داخلها له أن يصلي منكبا على وجهه ولو مع قدرته على الاستلقاء فيما يظهر لاستواء الكيفيتين في حقه حينئذ وإن كان الاستلقاء أولى. ويظهر أن قولهم وأخصاه أو رجلاه للقبلة كالمختصر لبيان الأفضل فلا يضرب إخراجهما عنهما لأنه لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه كما مر فلم يجب بغيره مثلاً لم يُعهد الاستقبال به نعم إن فرض تعدُّره بالوجه لم يبعد إيجابه بالرجل حينئذ تحصيلاً له ببعض البدن ما أمكنه إن أطاق الركوع والسجود أتى

فرد: (لأنه ثم) أي المصلي في الاستلقاء. فرد: (لم يجب بغيره) أي الوجه والأخصر الأوضح: وجب به. فرد: (لكنه في شرح منتهج إلخ) وافقه الخطيب وشيخنا. فرد: (هنا) أي كالمضطجع. فرد: (حينئذ) أي حين إمكان استقبال المستلقي بمقدم بدنه ووجهه. فرد: (وُسنُّ) إلى قوله وإن كان إلخ في النهاية إلا قوله أو بأعلاها ما يصح استقباله وكذا في المغني إلا قوله ولو بمعرفة نفسه وقوله ولو عدل رواية فيما يظهر. فرد: (له) متعلق بالقول. فرد: (مداواة عينيك) ولا قضاء ولا يشكّل بأن هذا العارض نادر لأنه مَرَضٌ وجنس المَرَضِ غير نادر مراهسم وعش. فرد: (وأخصاه إلخ) بفتح الميم أشهر من ضمها وكسرها ويثليث الهزاة أيضاً كما في الإيعاب وهما المُتَخَفِضُ من قَدَمَيْهِ بُجَيْرِمِي. فرد: (فلا يضرب إلخ) جزم الأستاذ أبو الحسن البكري بأشراط الاستقبال بالرجلين وهو مُتَقَضًى إطلاقهم شوبري وعبارة البرماوي قوله: وأخصاه إلخ أي ندباً إن كان متوجّهاً بوجهه ومقدم بدنه والأفوجوب انتهى بُجَيْرِمِي. فرد: (بغيره) أي غير الوجه. فرد: (نعم إن فرض إلخ) في هذا الاستدراك نظر لأن الاستقبال له عضو مخصوص فالقياس أنه إذا تعدّر سقط كما في نظائره وإنما يتجه ما قاله أن لو وجب بالوجه والرجلين فيقال المنسور لا ينسقط بالمنسور شوبري اهـ بُجَيْرِمِي وكُرْدِي. فرد: (ثم إن أطاق) إلى قوله: (أما إذا إلخ) في النهاية إلا قوله: (ويقرّب) إلى (ويجعل) وقوله:

فرد: (أمكن مداواة عينيك) ولا قضاء، ولا يشكّل بأن هذا العارض نادر لأنه مَرَضٌ وجنس المَرَضِ غير نادر مراهسم.

بهما ولا أوماً بهما برأيه ويُقَرَّبُ جبهته من الأرض ما أمكته ويجعلُ السجودَ أخفضَ وظاهرَ
أنه يكفي أدنى زيادةٍ على الإيماءِ بالركوعِ وإن قدرَ على أكثرَ من ذلك خلافاً لما توهّمه بعضُ
المباراتِ فإن عَجَزَ أوماً بأجفائه ولا يجبُ هنا على الأوجهِ إيماءُ أخفضَ للسجودِ بخلافه فيما
مروا لظهورِ التمييزِ بينهما في الإيماءِ بالرأسِ دونَ الطرفِ فإن عَجَزَ كأن أكرهَ على تركِ كُلِّ ما
ذَكَرَ في الوقتِ أجرى الأفعالَ على قلبه كالأقوالِ

(وظاهرُ) إلى (فإن عَجَزَ أوماً) وقوله: (كان أكره) إلى (أجرى) وكذا في المُغني الإِقبالُ: (ولا يجبُ إلا
فإن عَجَزَ) وقوله: (كالأقوالِ) إلى (ولا إعادة). هـ فود: (ثم إن أطاق الخ) أي المصلي قاعداً أو
مُضطجعا أو مستلقياً بجيرمي على الإقناع. وقال في حاشية المنهج: أي: المستلقي؛ لأنه المحدث
عنه ويأتي مثله فيمن صَلَّى مُضطجعا وعَجَزَ عَنِ الْجُلُوسِ لِيَسْجُدَ مِنْهُ ع ش هـ والأولُ أَقْبَدُ. هـ فود:
(ولا أوماً بهما برأيه الخ) عبارةُ النهايةِ والمُغني ولو قدرَ المصلي على الركوعِ فَقَطْ كَرِهَ لِلْسُجُودِ وَمَنْ
قَدَرَ عَلَى زِيَادَةٍ عَلَى أَكْمَلِ الرُّكُوعِ تَعَيَّنَتْ تِلْكَ الزِّيَادَةُ لِلْسُجُودِ لِأَنَّ الْفَرْقَ وَاجِبٌ بَيْنَهُمَا عَلَى الْمُتَمَكِّنِ
وَلَوْ عَجَزَ عَنِ السُّجُودِ إِلَّا أَنْ يَسْجُدَ بِمُقَدِّمِ رَأْيِهِ أَوْ صُدِّغَهُ وَكَانَ بِذَلِكَ أَقْرَبَ إِلَى الْأَرْضِ وَجِبَ، فَإِنْ
عَجَزَ أوماً برأيه والسُّجُودَ أَخْفَضَ فَإِنْ عَجَزَ قَالَ ع ش: قوله م ر أَقْرَبَ إِلَى الْأَرْضِ صَوْرَتُهُ أَنْ يُصَلِّيَ
مُسْتَلْقياً وَلَا يُمْكِنُهُ الْجُلُوسُ لِيَسْجُدَ مِنْهُ وَلَكِنْ قَدَرَ عَلَى جَعْلِ مُقَدِّمِ رَأْيِهِ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ صُدِّغَهُ دُونَ
جَبْهَتِهِ وَجِبَ أَنْ يَأْتِيَ بِمُقَدِّمِهِ حَيْثُ كَانَتْ جَبْهَتُهُ أَقْرَبَ إِلَى الْأَرْضِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ يَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ
السُّجُودِ اهـ. وقوله مُسْتَلْقياً أي أَوْ مُضْطَجِعاً. هـ فود: (ما أمكته) ظاهرُ في الركوعِ والسُّجُودِ ثم قد يَتَنافَى
مَعَ قَوْلِهِ وَظَاهِرُ الْخ. فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. وقد تَدَفَّعَ الْمُنَافَاةُ بِحَمْلِهِ وَإِنْ كَانَ بَعِيداً عَلَى التَّصْوِيرِ الْمَارِّ عَنْ ع
ش أَتَمَّ. هـ فود: (أوماً بأجفائه) كذا عَبَّرَ بِالْجَمْعِ شَرْحُ الْمُنْهَجِ وَعَبَّرَ النَّهْيُ وَبِأَفْضَلِ الْإِفْرَادِ
وَقَالَ ع ش قَالَ عَمِيرَةُ عَلَى الْبَهْجَةِ لَوْ فَعَلَ بِجَفْنٍ وَاحِدٍ فَالظَّاهِرُ الْإِكْتِضَاءُ اهـ. هـ فود: (هَلَى الْأَوْجِهَ الخ)
اعْتَمَدَهُ م ر اه سَم وَكَذَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا وَفِي الْكَرْدِيِّ بَعْدَ ثَقُلِ اعْتِمَادَهُ عَنْ شَرْحِي الْإِزْشَادِ وَالْإِعَابِ
وَالنَّهْيِ مَا نَصَّهُ وَنَظَرَ فِيهِ سَم وَاعْتَمَدَ وَتَبِعَهُ الْقَلْبِيُّوِي وَغَيْرُهُ وَجَوِبَهُ اهـ لَكِنْ لَمْ يَتَّعَرَّضْ سَم هُنَا بَلْ أَقَرَّ
كَلَامَ الرَّمْلِيِّ كَمَا مَرَّ وَكَذَا لَمْ يَتَّعَرَّضْهُ الْبُجَيْرِيُّ عَنْهُ هُنَا وَلَا عَنْ غَيْرِهِ بَلْ ذَكَرَ كَلَامَ النَّهْيِ وَأَقَرَّهُ
فَلْيُرَاجَعْ. هـ فود: (أجرى الأفعال الخ) بَأَنَّ يُمَثَّلُ نَفْسَهُ قَائِماً وَقَارِئاً وَرَاكِعاً لِأَنَّهُ الْمُتَمَكِّنُ وَلَا يَلْزَمُ نَحْوُ
الْقَاعِدِ وَالْمَوْمِي إِجْرَاءَ نَحْوِ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَلَى قَلْبِهِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ نَهْيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ
وَرَاكِعاً أَي وَمُعْتَدِلاً عَلَى مَا مَرَّ عَنْ حَجٍّ وَلَكِنْ قَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي يَسْقُطُ الْإِعْتِدَالُ فَلَا تَتَوَقَّفُ الصَّحَّةُ عَلَى
تَنْشِيلِهِ مُعْتَدِلاً وَلَا عَلَى مُضِيِّ زَمَنِ يَسَعُ الْإِعْتِدَالُ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ الْمُتَمَكِّنُ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيمَا يَقْدَرُ بِهِ تِلْكَ
الْأَفْعَالُ أَنْ يَسْمَعَهَا لَوْ كَانَ قَائِداً وَقَعْلَهَا بَلْ حَيْثُ حَصَلَ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْأَفْعَالِ فِي نَفْسِهِ كَانَ مِثْلَ نَفْسِهِ رَاكِعاً
وَمَضَى زَمَنٌ بِقَدْرِ الطَّمَانِينَةِ فِيهِ كَفَى اهـ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَلَا يَلْزَمُ نَحْوُ الْقَاعِدِ الْخ لَعَلَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ

هـ فود: (ما أمكته) ظاهرُ في الركوعِ والسُّجُودِ قد يَتَنافَى مَعَ قَوْلِهِ: وَظَاهِرُ الْخ. فَإِنْ قَدَرَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ
ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فود: (هَلَى الْأَوْجِهَ) اعْتَمَدَهُ م ر.

إذا اعتَقَلَ لِسَانَهُ وَجُوبًا فِي الْوَاجِبَةِ وَنَدَبًا فِي الْمُنْدُوبَةِ وَلَا إِعَادَةً وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ الصَّلَاةُ مَا دَامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا أَمَّا إِذَا أَكْرَهَ عَلَى التَّلْبِثِ بِفِعْلِ مُنَافٍ لِلصَّلَاةِ فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مَا دَامَ الْإِكْرَاهُ وَأَمَّا لَزِمَ الْمَصْلُوبُ الْإِيمَاءَ لِأَنَّهُ لَمْ يُمْتَنَعْ مِنَ الصَّلَاةِ وَهَذَا مُنْتَعٍ مِنْهَا مَعَ زِيَادَةِ التَّلْبِثِ بِفِعْلِ الْمُنَافِي وَتَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ لِثَدْرَةِ غُذْرِهِ وَيَحْصُلُ هُنَا بِمَا بَأْتِي فِي الطَّلَاقِ، كَذَا أَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ مِنْ سُقُوطِ نَحْوِ الْقِيَامِ بِالْمَشَقَّةِ السَّابِقَةِ أَنَّ مَا هُنَا أَوْسَعُ فَيَحْصُلُ بِأَدْوَنَ مِمَّا هُنَاكَ.

لَا يَلْزَمُ الْقَاعِدَ إِجْرَاءُ الْقِيَامِ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ وَلَا الْمَوْمِنُ إِجْرَاءَ نَحْوِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ عَلَى قَلْبِهِ مَعَ إِتْيَانِهِ بِالْإِيمَاءِ وَلَا فَهْرٍ مِنْ أَفْرَادٍ مَا قَبْلَهُ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (إِذَا اعتَقَلَ لِسَانَهُ) قَضَيْتُهُ أَنَّ هَذَا الْمُعْتَقَلُ لِسَانَهُ لَا يَلْزَمُهُ تَحْرِيكُ شَفَتَيْهِ وَلِسَانِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ عَنِ الْخَادِمِ خِلَافَهُ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ. وَقَدْ مُنَّا عَنْ النَّهْيَةِ مَا يُوَافِقُهَا وَيُقْبِلُهَا أَيْضًا. قَوْلُهُ ش هُنَا مَا نَصَّهُ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ مُرَاعَاةُ صِفَةِ الْقِرَاءَةِ مِنَ الْإِدْغَامِ وَغَيْرِهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَائِدًا عَلَى التَّنْطِقِ وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِأَنَّ الصِّفَاتِ إِنَّمَا اغْتَبِرَتْ عِنْدَ التَّنْطِقِ لِتَمَيُّزِ بَعْضِ الْحُرُوفِ عَنْ بَعْضِ خُصُوصًا الْمُتَمَازِلَةِ وَالْمُتَقَارِبَةِ، وَعِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهَا إِنَّمَا يَأْتِي بِهَا عَلَى وَجْهِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا فَلَا يُشَبَّهُ بِبَعْضِهَا بِبَعْضٍ حَتَّى يَخْتِاجَ إِلَى التَّمْيِيزِ اهـ.

هـ قَوْلُهُ: (وَلَا إِعَادَةً) هَلَّا وَجَبَتْ فِي الْإِكْرَاهِ لِثَدْرَتِهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ هَذَا لِقَوْلِهِ كَالْأَقْوَالِ الْخَفْظُ. وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي: وَيَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ إِذْ لَا يَصْلُحُ لِقَوْلِهِ أَمَّا إِذَا أَكْرَهَ الْخَفْظُ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا حَتَّى يُقَالَ يَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ بَلِ الْمُنَاسِبُ فِيهِ أَنْ يُعَبَّرَ بِالْقَضَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الْمُتَبَايِرُ رُجُوعُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ: أَمَّا إِذَا أَكْرَهَ الْخَفْظُ سَمِ. عِبَارَةٌ عَنْ ش وَتَوَقَّفَ سَمِ فِي عَدَمِ الْإِعَادَةِ، وَنَقَلَ عَنْ فَتَاوَى الشَّارِحِ م ر وَجُوبُ الْإِعَادَةِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ عَلَى مَا ذَكَرَ نَادِرٌ إِذَا وَقَعَ لَا يَدُومُ وَالْإِعَادَةُ فِي مِثْلِهِ وَاجِبَةٌ اهـ. أَيِ وَالْأَقْرَبُ الْمَسْأَلَةُ الْآتِيَةُ آتِفًا مَوْجُودَةً فِيهَا مَا هُنَا بِزِيَادَةِ قَبْلُ لَزِمَ مِنَ الْإِعَادَةِ فِيهَا لَزُومُهَا هُنَا بِالْأَوَّلَى. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْخَفْظُ) وَبِذَلِكَ تَعْلَمُ كَفَرٌ مَنْ ادَّعَى أَنَّ لَهُ حَالَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى اسْتَقْطَطَ عَنْهُ التَّكْلِيفَ كَمَا يَفْعَلُهُ الْإِبَاحِيُّونَ شَيْخُنَا وَزِيَادِي. هـ قَوْلُهُ: (مَا دَامَ الْإِكْرَاهُ) هَلْ يُشْكِلُ بَأَنَ الْمَخْبُوسِ عَلَى نَجَاسَةٍ يُصَلِّي سَمِ. هـ قَوْلُهُ: (وَيَحْصُلُ هُنَا) أَيِ الْإِكْرَاهُ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ. هـ قَوْلُهُ: (فَيَحْصُلُ الْخَفْظُ).

(فَرُوعُ): لَوْ قَدَّرَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ عَلَى الْقِيَامِ أَوْ الْقُعُودِ أَوْ عَجَزَ عَنْهُ أَتَى بِالْمَقْدُورِ لَهُ وَبَنَى عَلَى قِرَائَتِهِ، وَنَسْتَحِبُّ إِعَادَتَهَا فِي الْأَوَّلَيْنِ لِنَقْصِ حَالِ الْكَمَالِ. وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْقِيَامِ أَوْ الْقُعُودِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ قَرَأَ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا، وَلَا يُجْزِئُهُ قِرَائَتُهُ فِي نَهْوِضِهِ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهَا فِيمَا هُوَ أَكْمَلُ مِنْهُ فَلَوْ قَرَأَ فِيهِ شَيْئًا إِعَادَهُ وَتَجِبَ الْقِرَاءَةُ

هـ قَوْلُهُ: (إِذَا اعتَقَلَ لِسَانَهُ) قَضَيْتُهُ أَنَّ هَذَا الْمُعْتَقَلُ لِسَانَهُ لَا يَلْزَمُهُ تَحْرِيكُ شَفَتَيْهِ وَلِسَانِهِ وَلِهَآئِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ عَنِ الْخَادِمِ خِلَافَهُ فَلْيُرَاجَعْ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا إِعَادَةً) هَلَّا وَجَبَتْ فِي الْإِكْرَاهِ لِثَدْرَتِهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ هَذَا لِقَوْلِهِ: كَالْأَقْوَالِ الْخَفْظُ. وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي: وَيَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ إِذْ لَا يَصْلُحُ لِقَوْلِهِ: أَمَّا إِذَا أَكْرَهَ الْخَفْظُ. لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا حَتَّى يُقَالَ يَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ بَلِ الْمُنَاسِبُ فِيهِ أَنْ يُعَبَّرَ بِالْقَضَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الْمُتَبَايِرُ رُجُوعُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ: أَمَّا إِذَا أَكْرَهَ الْخَفْظُ. هـ قَوْلُهُ: (مَا دَامَ الْإِكْرَاهُ) هَلْ يُشْكِلُ بَأَنَ الْمَخْبُوسِ عَلَى نَجَاسَةٍ يُصَلِّي.

(وللقادر التَّفُل) ولو نحوَ عيد (قاعداً) إجماعاً ولكثرة النوافل (وكذا مضطجعا) والأفضل كونه على اليمين (في الأصح) لإحدى البخاري «صلاة القاعِد على النصف من صلاة القائم وصلاة النائم - أي المضطجع - على النصف من صلاة القاعِد» ومَحَلُّه في القادر وفي غير نبينا ﷺ إذ من خصائصه أَنْ تَطَوُّعُهُ غير قائم كهُوَ قائمٌ لأنَّه مأْمُونُ الكسَلِ ويلزَمُ المضطجعُ القُعودُ للركوع والسجود أمَّا مُسْتَلْقِيَا فلا يَصِحُّ مع إمكانِ الاضطجاعِ وإنْ تَمَّ رُكُوعُهُ وسُجُودُهُ لِقَدَمِ وُزُوْدِهِ

في هَوِيِّ العَاجِزِ لِأنَّه أَكْمَلُ مِمَّا بَعْدَهُ، ولو قَدَّرَ على القيام بَعْدَ القِرَاءَةِ وَجَبَ قِيَامٌ بِلَا طُمَآنِينَةٍ لِيَرْكَعَ عَنْهُ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا لَمْ تَجِبِ الطُمَآنِينَةُ لِأنَّه غَيْرُ مُقْصُودٍ لِنَفْسِهِ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ فِي الرُّكُوعِ قَبْلَ الطُمَآنِينَةِ ازْتَمَعَ لَهَا إِلَى حَذِّ الرُّكُوعِ عَنْ قِيَامٍ، فَإِنْ انْتَصَبَ ثُمَّ رَكَعَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ رُكُوعٍ أَوْ بَعْدَ الطُمَآنِينَةِ فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ وَلَا يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَى حَذِّ الرَّائِعِينَ، وَلَوْ قَدَّرَ فِي الْإِغْتِدَالِ قَبْلَ الطُمَآنِينَةِ قَامَ وَأَطْمَأَنَّ وَكَذَا بَعْدَهَا إِنْ أَرَادَ قُتُورًا فِي مَحَلِّهِ وَالْأَفْلَاقُ يَلْزَمُهُ الْقِيَامُ لِأَنَّ الْإِغْتِدَالَ رُخْسٌ قَصِيرٌ فَلَا يَطُولُ. وَقَضِيَّةُ الْمُعَلِّلِ أَيُّ قَوْلِهِ: فَلَا يَلْزَمُهُ الْقِيَامُ جَوَازُ الْقِيَامِ وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ أَيُّ قَوْلِهِ: لِأَنَّ الْإِغْتِدَالَ الْخُفْ. مِنْهُ وَهُوَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَوْجَهُ فَإِنَّ قَسْتَ قَاعِدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ عِبَارَةٍ شَرَحَ بِأَفْضَلٍ: وَمَتَى قَدَّرَ عَلَى مَرْتَبَةٍ مِنَ الْمَرَاتِبِ السَّابِقَةِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ لَزِمَهُ الْإِنْيَانُ بِهَا. نَعَمْ لَا تُجْزِي الْقِرَاءَةُ فِي التَّهَوُّصِ وَتُجْزِي فِي الْهَوِيِّ اهـ. وَتَرُدُّ النَّهَايَةَ فِيمَا إِذَا قَامَ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ هَلْ يَقُومُ مُكَبِّرًا أَمْ سَاكِنًا؟ وَقَالَ ع ش: الْمُعْتَمِدُ الثَّانِي ثُمَّ قَالَ: قَوْلُهُ م ر وَتَجِبُ الْقِرَاءَةُ فِي هَوِيِّ الْعَاجِزِ الْخُفْ. أَيُّ فَلَوْ تَرَكَهَا عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِأنَّه قَوَّتِ الْقِرَاءَةَ الْوَاجِبَةَ بِتَقْوِيَتِ مَحَلِّهَا اهـ. وَفِي سَمِ مِثْلَهُ.

قَوْلُ (سُي): (وَلِلْقَادِرِ) أَيُّ عَلَى الْقِيَامِ (التَّفُلُ) سَوَاءَ الرُّوَاتِبِ وَغَيْرُهَا وَمَا تُسَنُّ فِي الْجَمَاعَةِ وَمَا لَا تُسَنُّ فِيهِ. شَيْخُنَا وَنَهَايَةُ وَمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَحْوُ هَيْدٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي غَيْرِ نَبِيٍّ) فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ) فِي النَّهَايَةِ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَحْوُ هَيْدٍ) أَيُّ كَالْكُسُوفَيْنِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ نَهَايَةُ وَمُغْنِي.

قَوْلُ (سُي): (وَكَذَا مُضْطَجِعًا) أَيُّ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ نَهَايَةُ وَمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (لِحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ الْخُفْ) وَهُوَ وَارِدٌ فِيمَنْ صَلَّى التَّفُلَ كَذَلِكَ نَهَايَةُ، أَيُّ غَيْرُ قَائِمٍ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ. هـ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ الْخُفْ) أَيُّ مَحَلُّ نَقْصَانِ أَجْرِ الْقَاعِدِ وَالْمُضْطَجِعِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ وَالْأَفْلَاقُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهَا شَيْءٌ مُغْنِي وَشَيْخُنَا.

هـ قَوْلُهُ: (أَنْ تَطَوُّعُهُ الْخُفْ) أَيُّ مَعَ قُدْرَتِهِ نَهَايَةُ. هـ قَوْلُهُ: (لأنَّه مَأْمُونُ الْخُفْ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ. هـ قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ تَمَّ فِي الْمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (الْقُعودُ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) أَيُّ لِيَأْتِيَ بِهِمَا تَأْمِينٌ ع ش عِبَارَةُ الْبُخَارِيِّ مِي عَلَى الْمُنْتَهَى أَنْظَرُ حُكْمَ الْجُلُوسِ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ هَلْ يَقَعْدُ لَهُ أَوْ يَكْفِيهِ الْإِضْطِجَاعُ؟ فِيهِ تَأْمُلٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْإِبْعَابِ: وَيَكْفِيهِ الْإِضْطِجَاعُ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ وَفِي الْإِغْتِدَالِ شَوْبَرِيَّ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ الْخُفْ) بِخِلَافِ الْإِنْجِنَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ لِأنَّه أَكْمَلُ مِنَ الْقُعودِ. نَعَمْ إِذَا قَرَأَ فِيهِ أَيُّ الْإِنْجِنَاءِ وَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ لِلرُّكُوعِ اشْتِرَاطًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مُضِي جُزْءُهُ مِنْهُ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ وَهُوَ مُطْمَئِنٌّ لِيَكُونَ عَنِ الرُّكُوعِ إِذَا مَا قَارَنَهَا لَا يَمَكِنُ حُسْبَانُهُ عَنْ نَهَايَةِ. هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَمَّ رُكُوعُهُ الْخُفْ) عِبَارَةُ غَيْرِهِ أَتَمَّ مِنَ الْإِتِمَامِ.

أي والنائم إنما يتبادر منه المضطجع وتردد غير واجد في عشرين ركعة من قعود هل تساوي عشرة من قيام والذي يشجّه أن العشرين أفضل من حيث كثرة القراءة والتسايخ ومحالها والعشر أفضل من حيث زيادة القيام لأنه أفضل أركان الصلاة للحديث الصحيح «أفضل الصلاة طول القنوت» ولأن ذكره وهو القراءة أفضل من ذكر غيره وكون المصلي أقرب ما يكون من ربه إذا كان ساجداً إنما هو بالنسبة لاستجابة الدعاء فيه فلا ينافي أفضلية القيام والحاصل أن تطويله أفضل من تكريره غيره كالسجود دون الكلام فيما إذا استوى الزمان فالزمن المصروف لطول القيام أفضل من الزمن المصروف لتكرير السجود فإن قلت ما الأفضل من بينك الزيادة قلت هذا الخبر يقتضي القيام وخبر «ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم» يفهم استواءهما وكون المنطوق أقوى من المفهوم يرجح الأولى لا سيما والخبر الثاني طعن في سنده وأدعي نسخه وفي المجموع وإطالة القيام أفضل من تكرير الركعات وللمتأمل قراءة الفاتحة في هويته وإن وصل لحد الرابع فيما يظهر لأن هذا أقرب للقيام من الجلوس ومن ثم لزم العجز كما أمر نعم ينبغي أنه لا يحسب ركوعه إلا بزيادة انحناء له بعد فراغ قراءته لئلا يلزم اتحاد ركعتي القيام والركوع ويحتمل أنه لا يشترط ذلك بل يكفي زيادة

فرد: (أي والنائم إلخ) جواب سؤال منسؤه قوله: لعدم إلخ. فرد: (والذي يشجّه إلخ) والمفتد كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تفصيل العشر من قيام لأنها أشق نهاية رسم. ويأتي في آخر كلام الشارح ما يوافق. فرد: (طول القنوت) أي القيام نهاية. فرد: (والحاصل إلخ) لو أراد حاصل الذي يشجّه إلخ. كما هو ظاهر فهر مع عدم انقهايه منه كان حقه أن يؤخر عن قوله قلت هذا إلخ ولو أراد حاصل الخبر الصحيح فلا ينافي إدراج قوله: دون الكلام إلخ. في الحاصل. فرد: (هذا الخبر) أي أفضل الصلاة طول القنوت. فرد: (أقوى من المفهوم إلخ) في كون ذلك من المفهوم الاصطلاحي نظراً سم. فرد: (يرجح الأولى) تقدم عن النهاية ما يوافق قال ع ش والكلام في التعل المطلق أما غيره كالروايت والوتر فالمحافظة على المدد المطلوب فيه أفضل فيقول الوتر إحدى عشرة في الزمن القصير أفضل من فعل ثلاثة مثلاً في قيام يزيد على زمن ذلك المدد لكون المدد فيما ذكر بخصوصه مطلوباً للشارع اه. فرد: (وللمتأمل) إلى قوله: (ومن ثم) في النهاية كما مر. فرد: (لزم) أي حد الركوع. فرد: (كما مر) أي في المتن. فرد: (نعم ينبغي إلخ) الظاهر أن هذا الكلام محله فيما إذا أراد الركوع من قيام أما إذا أراد أن يستمر هادياً إلى الجلوس ثم يركع من جلوس فلا مانع من ذلك، وإن قرأ الفاتحة في جميع هويته ولم يكملها إلا بعد جلوسه سم. فرد: (ويحتمل إلخ) اعتمدته النهاية كما مر.

فرد: (والعشر أفضل إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأن العشر أفضل. فرد: (أقوى من المفهوم) في كون ذلك من قبيل المفهوم الاصطلاحي نظراً. فرد: (نعم ينبغي أن لا يحسب ركوعه إلخ) الظاهر أن هذا الكلام كله فيما إذا أراد الركوع من قيام أما إذا أراد أن يستمر هادياً إلى الجلوس ثم يركع من

طَمَآنِيَةً يَقْصِدُهُ وَلَا يُعَدُّ فِي ذَلِكَ الْإِتِّحَادِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ قَاعِدًا نَفْلًا يَتَّجِدُ مَحَلُّ تَشْهِيدِهِ الْأَوَّلُ وَقِيَامِهِ وَيَتَمَيَّزُ بِذِكْرِهِمَا وَكَوْنُ مَا هُنَا شَيْئًا وَرُكْنًا وَمَا هُنَاكَ رُكْنًا لَيْسَ لَهُ كَبِيرٌ تَأْثِيرٌ فِي الْفَرْقِ ثُمَّ رَأَيْتَ بَعْضَهُمْ يَبْحَثُ الْأَوَّلَ وَأَخَذَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّ الْإِتِّحَادَ بِالتَّحَرُّمِ فِي حَالِ الرُّكُوعِ أَيْ ضَوْؤِهِ مُنَافٍ لِلْفَرْضِ لَا لِلنَّفْلِ فَإِذَا جَازَ تَحَرُّمُهُ فِي الرُّكُوعِ فَقَرَأَتْهُ كَذَلِكَ لَكِنْ يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا ذَكَرْتَهُ وَبَعْضُهُمْ أَفْتَى فِي قَاعِيدِ انْحَنَى عَنِ الْقُعُودِ بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى قَاعِدًا أَنَّهُ يَصْبُحُ وَيَزِيدُ انْحِنَاءً لِلرُّكُوعِ بِحَيْثُ لَا يَبْلُغُ مَسْجِدَهُ وَهُوَ صَرِيحٌ.....

«قَوْلُهُ: (يَبْحَثُ الْأَوَّلَ) أَيْ قَوْلُهُ: وَلِلْمُتَّقِلِ إِلَى وَمِنْ ثُمَّ. «قَوْلُهُ: (إِلَّا لِلنَّفْلِ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ: وَسُئِلَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يُصَلِّي التَّقِلَّ قَائِمًا هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُكَبِّرَ لِلْإِحْرَامِ حَالَ قِيَامِهِ قَبْلَ اعْتِدَالِهِ وَتَتَقَيَّدُ بِهِ صَلَاتُهُ أَوْ لَا؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ تَكْبِيرُهُ الْمَذْكُورَةُ وَتَتَقَيَّدُ بِهَا صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ فِي حَالِهِ أَذْنَى مِنْ حَالَتِهِ وَلَوْ فِي حَالِ اضْطِجَاعِهِ ثُمَّ يُصَلِّي قَائِمًا وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا أَفْتَى بِهِ سَابِقًا مِنْ إِجْزَائِ قِرَاءَتِهِ فِي هَوِيهِ لِلْجُلُوسِ دُونَ عَكْسِهِ لِأَنَّهُ هُنَا لَمْ يَدْخُلْ فِي الصَّلَاةِ إِذْ لَا يَتِمُّ دُخُولُهُ فِيهَا إِلَّا بِتَمَامِ تَكْبِيرِهِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْقِرَاءَةِ فَسَمِعَ هُنَا مَا لَمْ يُسَامَحْ بِهِ ثُمَّ أَه. قَالَ سَم: وَفِي إِفْتَائِهِ بِامْتِنَاعِ الْقِرَاءَةِ فِي التَّقِلِّ فِي نَهْوِضِهِ إِلَى الْقِيَامِ نَظَرٌ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْقِيَامِ فِي التَّقِلِّ وَكَذَا فِي الْفَرْقِ لِأَنَّهُ بِتَمَامِ الْإِحْرَامِ يَتَبَيَّنُ الدُّخُولُ مِنْ أَوَّلِهِ، وَلِأَنَّهُ يُغْتَبَرُ لَهُ مَا يُغْتَبَرُ لِلصَّلَاةِ كَاجْتِنَابِ الْمُفْسِدَاتِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَتَعَكَّسُ الْفَرْقُ لِأَنَّهُ يُخْتَاطُ لِلْإِنْعِقَادِ مَا لَا يُخْتَاطُ لِغَيْرِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ شَرَكَ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ مَعَهُ غَيْرُهُ بِأَنْ قَصَدَ مَعَ الْإِحْرَامِ غَيْرَهُ ضَرَّ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصَدَ بِالرُّكْنِ كَالْقِرَاءَةِ الرُّكْنَ وَغَيْرَهُ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ أَه. فَيَعْشَى وَالتَّرْشِيدِي مَا يُوَافِقُهُ فِي النَّظَرِ الْأَوَّلِ حَيْثُ قَالَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ صَائِرًا لِمَا هُوَ أَكْمَلُ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ لِحُجُوزِ فِعْلِ التَّقِلِّ جَالِسًا فَالْقِيَاسُ جَوَازُ قِرَاءَتِهِ فِي التَّهَوُّضِ كَمَا تَجُوزُ فِي الْهَوْيِ إِلَى الْقُعُودِ أَه. «قَوْلُهُ: (تَقْيِيدُهُ) أَيْ هَذَا الْبَحْثُ بِمَا ذَكَرْتُ يَغْنِي بِهِ قَوْلُهُ: نَعَمْ يَتَّبِعِي أَنَّهُ لَا يَخْسِبُ رُكُوعُهُ إِلَّا بِزِيَادَةِ انْحِنَاءِهِ لَا بَعْدَ قِرَاعِ قِرَاءَتِهِ.

«قَوْلُهُ: (وَبَعْضُهُمْ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بَعْضُهُمْ يَبْحَثُ الْخُ كُرْدِي. «قَوْلُهُ: (انْحَنَى عَنِ الْقُعُودِ الْخُ) لَمَلَّهُ فِيمَا إِذَا عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ وَإِلَّا فَيُنَافِي مَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ بَحْثِ لَا يُسَمَّى قَائِمًا لَمْ يَصْبُحْ، وَتَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْ حِكَايَتِهِ آخِرُهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ وَزَيْدٌ انْحِنَاءً وَإِنْ كَانَ إِطْلَاقُ أَوَّلِهِ غَيْرَ مَرْضِيٍّ لَهُ.

جُلُوسٍ فَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ فِي جَمِيعِ هَوِيهِ وَلَمْ يُكْمِلْهَا إِلَّا بَعْدَ جُلُوسِهِ. «قَوْلُهُ: (لَا لِلنَّفْلِ الْخُ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِجَوَازِ الْإِحْرَامِ بِالتَّقِلِّ فِي نَهْوِضِهِ إِلَى الْقِيَامِ وَامْتِنَاعِ الْقِرَاءَةِ فِيهِ فِي نَهْوِضِهِ إِلَى الْقِيَامِ وَاسْتَشْكَلَ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا فِي الْأَوَّلِ لَمْ يَدْخُلْ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ فَوْسَعٍ فِيهِ بِخِلَافِهِ فِي الثَّانِي وَفِي الْإِفْتَاءِ الثَّانِي نَظَرٌ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْقِيَامِ فِي التَّقِلِّ، وَكَذَا فِي الْفَرْقِ لِأَنَّهُ بِتَمَامِ الْإِحْرَامِ يَتَبَيَّنُ الدُّخُولُ مِنْ أَوَّلِهِ، وَلِأَنَّهُ يُغْتَبَرُ لَهُ مَا يُغْتَبَرُ لِلصَّلَاةِ كَاجْتِنَابِ الْمُفْسِدَاتِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَتَعَكَّسُ الْفَرْقُ لِأَنَّهُ يُخْتَاطُ لِلْإِنْعِقَادِ مَا لَا يُخْتَاطُ لِغَيْرِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ شَرَكَ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ مَعَهُ غَيْرُهُ بِأَنْ قَصَدَ مَعَ الْإِحْرَامِ غَيْرَهُ ضَرَّ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصَدَ بِالرُّكْنِ كَالْقِرَاءَةِ الرُّكْنَ وَغَيْرَهُ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ.

فيما قُيِّدَتْ به ما مرَّ واعتراضه بقولهم إِنَّ الْمُضْطَجِعَ يَرْتَفِعُ لِلرُّكُوعِ كَقَاعِدٍ يُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ هُنَا الرُّكُوعَ مِثْلًا هُوَ فِيهِ فَلَزِمَهُ الارتفاعُ إِلَى المَرْتَبَةِ الَّتِي قَبْلَهُ ثُمَّ الرُّكُوعُ فِيهَا بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ لِمُرِيدِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ فِي النَّفْلِ قِرَاءَةَ الفَاتِحَةِ فِي هَوَيْهِ إِلَى وَصُولِهِ لِلسُّجُودِ. (الرابع) من الأركان (القراءة) للفَاتِحَةِ فِي الْقِيَامِ أَوْ بَدَلِهِ لِمَا يَأْتِي (وَيُسَنُّ) وَقِيلَ يَجِبُ (بَعْدَ التَّحَرُّمِ) بِفَرْضٍ أَوْ نَفْلِ مَا عَدَا صَلَاةَ الْجَنَازَةِ وَلَوْ عَلَى غَائِبٍ أَوْ قَبْرِ عَلَى الْأَوَجْهِ.....

• فَوَدَّ: (فِيمَا قُيِّدَتْ بِهِ) وَهُوَ قَوْلُهُ: نَعَمْ يَتَّبِعِي الْخ. • فَوَدَّ: (وَاعْتِرَاضُهُ) أَيِ الْإِفْتَاءِ الْمَذْكُورِ أَوْ التَّحْقِيقِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (بِقَوْلِهِمْ إِنَّ الْمُضْطَجِعَ الْخ) أَيِ قِيَاسِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا أَنْ يَتَّصِبَ ثُمَّ يَرْكَعَ. • فَوَدَّ: (هُنَاكَ) أَيِ فِي الْإِضْطِجَاعِ. • فَوَدَّ: (قِرَاءَةُ الفَاتِحَةِ فِي هَوَيْهِ) صَوْرَتُهُ أَنْ يَتَذَكَّرَ فِي هَوَيْهِ لِسُجُودِ التَّلَاوَةِ أَنَّهُ تَرَكَ الفَاتِحَةَ أَوْ شَكَّ فِيهَا فَيَقْرَأُهَا فِي الْهَوِيِّ كَرْدِي. • فَوَدَّ: (لِمَا يَأْتِي) أَيِ لِأَجْلِ تَأْتِي فِي شَرْحِ وَتَعَيُّنِ الفَاتِحَةِ.

قَوْلُ (سَيِّ): (بَعْدَ التَّحَرُّمِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: هُوَ أَحْسَنُ مِنْ تَغْيِيرٍ غَيْرِهِ بِعَقَبٍ. إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ سَكَتَ بَعْدَ التَّحَرُّمِ طَوِيلًا لَمْ يَقُتْ عَلَيْهِ دُعَاءُ الْإِفْتِيحِ أَنْتَهَى. بَقِيَ مَا لَوْ أَنِّي بَذَخْتُ غَيْرَ مَشْرُوعٍ قَبْلَ دُعَاءِ الْإِفْتِيحِ فَهَلْ يَقُوتُ حَيْثِيذٌ؟ فِيهِ نَظَرٌ. وَفِي الْعُبَابِ: وَلَوْ أَذْرَكَهُ أَيِ الْمَامُومِ الْإِمَامُ فِي أَثْنَاءِ الفَاتِحَةِ فَاتَمَّتْهَا الْإِمَامُ قَبْلَ افْتِيحِهِ أَمَّنْ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ ثُمَّ افْتَتَحَ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّ التَّامِينَ يَسِيرُ فَلَا يَقُوتُ بِهِ سُنَّةُ الْإِفْتِيحِ بِخِلَافِ التَّامِينَ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ إِمَامِهِ قِيَاسًا عَلَى مَا يَأْتِي فِي قَطْعِ مَوَالَاةِ الفَاتِحَةِ اه. وَقَوْلُهُ: قِيَاسًا الْخ. يَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِ الْفَوَاتِ بِالذِّكْرِ الْغَيْرِ الْمَشْرُوعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَأَفَادَ الشَّارِحُ فِي بَابِ صَلَاةِ الْعِيدِ أَنَّهُ لَا يَقُوتُ دُعَاءُ الْإِفْتِيحِ عَلَى الْمَامُومِ بِشُرُوعِ إِمَامِهِ فِي الفَاتِحَةِ.

(فَرَعَ): الْوَجْهَ أَنَّهُ يَجْرِي فِي تَرْتِيبِ دُعَاءِ الْإِفْتِيحِ وَمَوَالَاتِهِ مَا يَأْتِي فِي الشَّهَادَةِ وَأَنَّهُ يَخْصُلُ أَصْلُ السُّنَّةِ بِبَعْضِهِ سَم. وَقَوْلُهُ: (وَفِي الْعُبَابِ الْخ) أَيِ وَبِأَفْضَلِ وَالنَّهْيَةِ. وَقَوْلُهُ: (يَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِ الْخ) يَأْتِي عَنْ ع ش رَدَّهُ تَرْجِيحَ عَدَمِ الْفَوَاتِ، وَعَنْ السَّيِّدِ الْبُصْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ أَيِ ع ش. • فَوَدَّ: (بِفَرْضٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكُنْتُ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ وَكَذَا فِي الْمُنْعَى لِأَقَوْلُهُ: (وَلَوْ عَلَى غَائِبٍ) إِلَى الْمَتْنِ.

• فَوَدَّ: (بَعْدَ التَّحَرُّمِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: هُوَ أَحْسَنُ مِنْ تَغْيِيرٍ غَيْرِهِ بِعَقَبٍ. إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ سَكَتَ بَعْدَ التَّحَرُّمِ طَوِيلًا لَمْ يَقُتْ عَلَيْهِ دُعَاءُ الْإِفْتِيحِ اه. بَقِيَ مَا لَوْ أَنِّي بَذَخْتُ غَيْرَ مَشْرُوعٍ قَبْلَ دُعَاءِ الْإِفْتِيحِ فَهَلْ يَقُوتُ حَيْثِيذٌ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَقُوتَ إِذْ لَمْ يَقْدَمْ عَلَيْهِ شَيْئًا مَطْلُوبًا فِي الصَّلَاةِ، وَيُحْتَمَلُ الْفَوَاتِ كَمَا تَقْطِيعُ بِذَلِكَ مَوَالَاةِ الفَاتِحَةِ، وَفِي الْعُبَابِ: وَلَوْ أَذْرَكَهُ أَيِ الْإِمَامِ الْمَامُومُ فِي أَثْنَاءِ الفَاتِحَةِ فَاتَمَّتْهَا الْإِمَامُ وَقَبْلَ افْتِيحِهِ أَمَّنْ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ ثُمَّ افْتَتَحَ قَالَ فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّ التَّامِينَ يَسِيرُ فَلَا يَقُوتُ بِهِ سُنَّةُ الْإِفْتِيحِ بِخِلَافِ التَّامِينَ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ إِمَامِهِ قِيَاسًا عَلَى مَا يَأْتِي فِي قَطْعِ مَوَالَاةِ الفَاتِحَةِ اه. وَقَوْلُهُ: (قِيَاسًا الْخ) يَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِ الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي فَلْيَتَأَمَّلْ. وَأَفَادَ الشَّارِحُ فِي بَابِ صَلَاةِ الْعِيدِ أَنَّهُ لَا يَقُوتُ دُعَاءُ الْإِفْتِيحِ عَلَى الْمَامُومِ بِشُرُوعِ إِمَامِهِ فِي الفَاتِحَةِ.

(فَرَعَ): الْوَجْهَ أَنَّهُ يَجْرِي فِي تَرْتِيبِ دُعَاءِ الْإِفْتِيحِ وَمَوَالَاتِهِ مَا يَأْتِي فِي الشَّهَادَةِ وَأَنَّهُ يَخْصُلُ أَصْلُ السُّنَّةِ

(دُعَاءُ الْإِفْتِتَاحِ) إِلَّا لِمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ مَا لَمْ يُسَلِّمْ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ أَوْ فِي الْإِعْتِدَالِ
وَالْإِلْمَنِ خَافَ فَوْتَ بَعْضِ الْفَاتِحَةِ لَوْ أَتَى بِهِ وَالْإِلْمَنِ ضَاقَ الْوَقْتُ بِحَيْثُ يَخْرُجُ بَعْضُ الصَّلَاةِ
عَنْهُ لَوْ أَتَى بِهِ وَالتَّعَوُّدُ مِثْلُهُ.....

فَوْتُ (سَيِّئِ): (دُعَاءُ الْإِفْتِتَاحِ) أَي دُعَاءٌ يَفْتَتِحُ بِهِ الصَّلَاةَ وَفِي تَسْمِيَّتِهِ دُعَاءٌ تَجَوُّزٌ لِأَنَّ الدُّعَاءَ طَلَبٌ، وَهَذَا لَا طَلَبَ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ، فَسُمِّيَ دُعَاءً بِإِغْتِيَابِ أَنَّهُ يُجَازَى عَلَيْهِ كَمَا يُجَازَى عَلَى الدُّعَاءِ كَمَا قَالَ الْأَجْهَوْرِيُّ، أَوْ بِإِغْتِيَابِ أَنْ آخِرَهُ دُعَاءٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْكُورًا هُنَا، وَهُوَ: اللَّهُمَّ بَاعِذْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ. فَإِنَّ هَذَا مِنْهُ شَيْخُنَا الْجَفْنِيُّ أَهْ بِجَيْرِ مَيِّ. وَقَوْلُهُ وَإِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ فِيهِ نَظَرٌ وَيَأْتِي عَنْ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ خِلَافَهُ وَقَوْلُهُ فَإِنَّ هَذَا مِنْهُ فِيهِ أَنَّ ذَاكَ دُعَاءٌ مُسْتَقْبَلٌ مِنْ أَدْعِيَةِ الْإِفْتِتَاحِ كَمَا يَأْتِي عَنْ النَّهْيَةِ. هـ فَوْتُ: (وَالْإِلْمَنِ الْإِلْحَ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ: لِتُمْفَرِدُ وَإِمَامٌ وَمَأْمُومٌ تَمَكَّنَ مِنْهُ بِأَنْ أَدْرَكَ إِمَامَهُ فِي الْقِيَامِ دُونَ الْإِعْتِدَالِ أَوْ مَا بَعْدَهُ وَأَمِنْ فَوْتُ الصَّلَاةِ أَوْ الْأَدَاءِ وَقَدْ شَرَعَ فِيهَا وَفِيهَا مَا يَسَعُ جَمِيعَهَا وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مَعَ اشْتِغَالِهِ بِهِ يَذُرُّ الْفَاتِحَةَ قَبْلَ رُكُوعِ إِمَامِهِ أَه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ م ر وَأَمِنْ فَوْتُ الصَّلَاةِ أَيْ بِأَنْ لَا يَخَافُ الْمَوْتَ بِأَنْ لَمْ يَحْضُرْهُ مَا يُخْشَى مِنْهُ الْمَوْتُ عَاجِلًا. وَقَوْلُهُ م ر وَقَدْ شَرَعَ الْإِلْحَ هَذَا قَيْدٌ رَابِعٌ وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ غَيْرُهُ وَأَمِنْ فَوْتُ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَمْنِهِ فَوْتُ الصَّلَاةِ مِنْ أَصْلِهَا كَمَا مَرَّ تَمْثِيلُهُ وَقَوْتُ الْأَدَاءِ كَانَ لَمْ يَتَّقِ مِنَ الْوَقْتِ إِلَّا مَا يَسَعُ الصَّلَاةَ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا يُغْنِي عَنْمَا قَبْلَهُ وَفِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا بِمَا لَا يَشْفِي أَه. قَوْلُهُ: (وَالْإِلْمَنِ الْإِلْحَ) يَأْتِي عَنْ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى مَا يُخَالِفُهُ. هـ فَوْتُ: (وَالْإِلْمَنِ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ الْإِلْحَ) وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَعَوَّدَ ثُمَّ هَوَى ثُمَّ سَلَّمَ الْإِمَامَ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ فَعَادَ فَهَلْ يَأْتِي بِهِ لِأَنَّ التَّعَوُّدَ الْمَذْكُورَ غَيْرُ مُشْرُوعٍ لَهُ أَوْ لَا لِيُوجِدَ صُورَةُ التَّعَوُّدِ؟ مَحَلٌّ تَأَمُّلٍ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ بِصُرِّي. هـ فَوْتُ: (مَا لَمْ يُسَلِّمْ الْإِلْحَ) أَيْ أَوْ يَخْرُجُ مِنَ الصَّلَاةِ بِحَدَّثٍ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ أَنْ يُوَافِقَهُ مُغْنِي. هـ فَوْتُ: (قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بَعْدَ هَوْيِهِ لِلْجُلُوسِ فَلْيُحَرِّزْ بِصُرِّي. هـ فَوْتُ: (أَوْ فِي الْإِعْتِدَالِ) قَدْ يَسْمَلُهُ غَيْرُ الْقِيَامِ. هـ فَوْتُ: (وَالْإِلْمَنِ) أَيْ لِمَأْمُومٍ سَم. هـ فَوْتُ: (وَالْإِلْمَنِ) إِنْ ضَاقَ الْإِلْحَ هَذَا يُوَافِقُ مَا تَقَدَّمَ فِي بَحْثِ الْمَدِّ عَنْ الْأَتَوَارِ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ الْأَرْكَانَ فَقَطَّ اسْتَحَبَّ الْإِتْيَانُ بِالسَّنَنِ وَإِنْ لَزِمَ خُرُوجُ الْوَقْتِ قَبْلَ الْفَرَاغِ. نَعَمْ لَا يَتِمُّدُ أَنَّ مَحَلَّ اسْتِحْبَابِ الْإِتْيَانِ بِالسَّنَنِ حَيْثُ يُنْزِلُ إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ م ر أَه. سَم. وَفِي ع ش هُنَا مَا يُوَافِقُهُ وَيُعِيدُهُ أَيْضًا قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى. وَلَا يُسَرُّ لِمَنْ خَافَ فَوْتُ الْفِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ أَوْ فَوْتُ وَقْتُ الصَّلَاةِ أَوْ وَقْتُ الْأَدَاءِ بِأَنْ لَمْ يَتَّقِ مِنْ وَفْقِهَا إِلَّا مَا يَسَعُ رَكْعَةً أَه. وَيَأْتِي عَنْ ع ش عِنْدَ قَوْلِ الْمُغْنِيِّ وَيُسَرُّهُمَا تَوْجِيهَ كَلَامِ الشَّارِحِ.

بِبَعْضِهِ. هـ فَوْتُ: (وَالْإِلْمَنِ أَدْرَكَ الْإِلْحَ) أَيْ فَلَا يُسْتَحَبُّ، وَهَذَا لَا يُنَافِي الْجَوَازَ إِلَّا لِإِمَانِهِ. هـ فَوْتُ: (وَالْإِلْمَنِ) أَيْ مَأْمُومٌ خَافَ الْإِلْحَ. هـ فَوْتُ: (وَالْإِلْمَنِ ضَاقَ الْوَقْتُ الْإِلْحَ) هَذَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ فِي بَحْثِ الْمَدِّ عَنْ الْأَتَوَارِ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ الْأَرْكَانَ فَقَطَّ فَقَدْ اسْتَحَبَّ الْإِتْيَانُ بِالسَّنَنِ وَإِنْ لَزِمَ خُرُوجُ الْوَقْتِ قَبْلَ الْفَرَاغِ. نَعَمْ لَا يَتِمُّدُ أَنَّ مَحَلَّ اسْتِحْبَابِ الْإِتْيَانِ بِالسَّنَنِ حَيْثُ يُنْزِلُ إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ م ر. هـ فَوْتُ: (بِحَيْثُ يَخْرُجُ بَعْضُ الصَّلَاةِ عَنْهُ) يُعِيدُهُ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ أَرْكَانَ الصَّلَاةِ فَقَطَّ لَمْ

في هذه الثلاثة وإلا إن شرع في التَعَوُّذِ أو القِرَاءَةِ ولو سَهَوَا وَرَدَّ فِيهِ أَدْعِيَةٌ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ وَأَفْضَلُهَا وَجْهَتُ وَجْهِي أَي ذَاتِي وَكُنْتُ عَنْهَا بِالْوَجْهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَجْهٍ مُقْبِلًا بِكُلِّيَّتِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لَا يَلْتَفِتُ لِغَيْرِهِ بِقَلْبِهِ فِي لَحْظَةٍ مِنْهَا وَيَنْبَغِي مُحَاوَلَةُ الصَّدَقِ عِنْدَ التَّلَفُّظِ بِذَلِكَ حَذَرًا مِنَ الْكَذِبِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَي أَبَدَ غَيْرَ مِثَالِ سَبَقَ حَنِيفًا أَي مَا بِلَا عَنْ كُلِّ الْأَدْيَانِ وَالطَّرَائِقِ إِلَى دِينِ الْحَقِّ

«فَوَدَّ: (فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ) أَي الْمُسْتَنَاءَةِ قَدْ يَوْمُهُمْ أَنَّهُ إِذَا أَذْرَكَ الْإِمَامَ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ بِشَرْطِهِ يَنْتَرِكُ التَّعَوُّذَ مُطْلَقًا وَلَيْسَ بِمُرَادٍ. وَلِذَا قَالَ فِي النِّهَايَةِ: ثُمَّ يُسَنُّ التَّعَوُّذَ بِالشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَا عَدَا الْجُلُوسَ مَعَهُ لِأَنَّهُ مَقُوتٌ ثُمَّ لِقَوَاتِ الْإِفْتِيحِ بِهِ لَا هُنَا لِأَنَّهُ لِقِرَاءَةٍ لَمْ يَشْرَعْ فِيهَا أَه. وَقَالَ ع ش: أَي أَنَا إِذَا أَذْرَكَ فِيهِ فَإِنَّهُ يَجْلِسُ مَعَهُ ثُمَّ إِذَا قَامَ تَعَوَّذَ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْإِفْتِيحِ فَإِنَّهُ حَيْثُ أَذْرَكَ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ لَا يَأْتِي بِالْإِفْتِيحِ وَمِثْلُ الْجُلُوسِ مَا لَوْ أَذْرَكَ فِي غَيْرِهِ مِمَّا لَا يَقْرَأُ فِيهِ عَقِبَ إِخْرَاجِهِ كَالْإِعْتِدَالِ وَتَابَعَهُ فِيهِ أَه. «فَوَدَّ: (وَلَا إِنْ شَرَعَ فِي التَّعَوُّذِ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ اشْتَغَلَ بِأَذْكَارٍ غَيْرِ مَشْرُوعَةٍ وَنَظَرَ فِيهِ سَمَ عَلَى حَجٍّ. أَقُولُ: وَالَّذِي يَنْبَغِي أَخْذًا مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ وَنَحْوِهَا عَدَمُ الْغَوَاتِ ع ش. وَتَقَدَّمَ عَنِ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. «فَوَدَّ: (وَلَوْ سَهَوَا) بِخِلَافِ مَا إِذَا أَرَادَهُ فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى التَّعَوُّذِ فِيمَا يَظْهَرُ سَم. «فَوَدَّ: (أَذْعِيَةٌ كَثِيرَةٌ الْخ) مِنْهَا: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، وَمِنْهَا اللَّهُ أَكْبَرُ كَثِيرًا وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا وَمِنْهَا اللَّهُمَّ بِاعِذْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ إِلَى آخِرِهِ وَبِأَيِّهَا افْتَتَحَ حَصَلَ أَضَلُّ السُّتَةِ لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَي وَجْهَتُ وَجْهِي الْخ أَفْضَلُهَا قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَظَاهِرُ اسْتِحْبَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ جَمِيعِ ذَلِكَ لِمُتَّفَرِّدِ إِمَامٍ مَنْ ذَكَرَ أَي جَمَعَ مَحْصُورِينَ الْخ وَهُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِلْأَذْعِيَّةِ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ إِلَى آخِرِهِ أَي «كَمَا بَاعِذْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ اللَّهُمَّ ثَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يَنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِّ وَالْبَرْدِ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ أَنْتَهَى شَرْحُ الرُّوضِ وَالْمُرَادُ الْمَغْفِرَةُ لَا الْغُسْلُ الْحَقِيقِيُّ بِهَا أَه. «فَوَدَّ: (وَكُنْتُ) أَي تَجَوَّزَ. «فَوَدَّ: (وَيَنْبَغِي مُحَاوَلَةُ الصَّدَقِ الْخ) كَانَ الْمُرَادُ الصَّدَقُ فِي الطَّلَبِ وَعَدَمِهِ وَإِلَّا فَحَقِيقَةُ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ الْمَعْرُوفَيْنِ لَا تَنَاقُ هُنَا إِذْ مُؤَرِّدُهُمَا الْخَبَرُ وَمَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ خَيْرِ الْإِنْشَاءِ وَالِدُّعَاءِ بِصُرِّي وَقَوْلُهُ وَالِدُّعَاءُ قَدْ مَرَّ مَا فِيهِ نَعَمُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لِإِنْشَاءِ الْإِخْلَاصِ كَمَا بَنَى عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ أَنَّ كُلَّ إِنْشَاءٍ مُتَضَمِّنٌ لِحَبْرِ.

يُسْتَحَبُّ دُعَاءُ الْإِفْتِيحِ وَإِنْ جَارَ الْمُدُّ حِينَئِذٍ فَاَنْظُرْهُ مَعَ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْأَنْوَارِ فِي الْمُدِّ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ الْأَرْكَانَ فَقَطَّ اسْتَحَبَّ أَنْ يَأْتِيَ بِالسَّنَنِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ الْأَذْعِيَّةَ وَالرَّزَكَشِيَّ تَرَدَّدَا فِي وَجُوبِ التَّرْكِ قَالَ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِمَّا قَرَّرْتَهُ فِي كَلَامِ الْبَغَوِيِّ السَّابِقِ أَوَّلَ التَّيْمُمِ وَيَكْتَابُ الصَّلَاةُ أَنَّهُ إِنْ شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ وَقَدْ بَقِيَ مِنْ وَقْتِهَا مَا يَسَعُهَا لَمْ يَجِبِ التَّرْكِ لِأَنَّ الْإِسْتِغْنَالَ بِهِ حِينَئِذٍ كَغَيْرِهِ مِنَ السَّنَنِ مَدَّ لَهَا وَهُوَ جَائِزٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَه. وَمَا أَوْرَدْنَاهُ غَيْرَ ذَلِكَ لِأَنَّ كَلَامَ الْأَنْوَارِ أَفَادَ أَنَّ الْإِنْيَانَ بِالسَّنَنِ سُنَّةٌ وَهُوَ غَيْرُ الْمُدِّ فَإِنَّ الْمُدَّ جَائِزٌ وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ فَتَأَمَّلْهُ. «فَوَدَّ: (وَلَوْ سَهَوَا) بِخِلَافِ مَا إِذَا أَرَادَهُ فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى التَّعَوُّذِ فِيمَا يَظْهَرُ.

وطريقه وتأتي به ربما بعده المرأة أيضًا على إرادة الشخص ويُؤيده أمره ﴿لِفَاطِمَةَ بَأَنِّ صَلَاتِي﴾ إلخ عند شهود أضحيتها وبه يُرد قول الإسنيقي القياس المُشركاَت المُسلمات وقول غيره القياس حنيفة مُسلمة وهو حال من وجهي قيل لا من ضمير وجهت لِقَلَّا يَلْزَمُ تَأْنِيَهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ إِذَا قُرِضَ أَنَّ الْمُرَادَ الشَّخْصَ لَمْ يَلْزَمُ ذَلِكَ مُسْلِمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ تَأْكِيدَ لَاتِقٍ بِالْمَقَامِ أَنَّ صَلَاتِي خُصَّتْ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ أَعْمَالِ الْبَدَنِ وَلِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهَا وَنُشْكِي أَيَّ عِبَادَتِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أَمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَكَانَ ﴿تَارَةً يَقُولُ﴾ هَذَا وَتَارَةً يَقُولُ مَا فِي الْآيَةِ لِأَنَّهُ أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ مُطْلَقًا

• فُود: (وتأتي) إلى قوله: (ويؤيده) في النهاية إلا ما أتته عليه وإلى قوله: (ويُرد في المُعْنَى) إلى قوله: (قيل). • فُود: (على إرادة الشخص إلخ) نحو المُسلمين عَنِّي عَنِ التَّأْوِيلِ بِإِرَادَةِ الشَّخْصِ بِنَاءً عَلَى التَّغْلِيْبِ الْمَشْهُورِ فِي نَحْوِ ذَلِكَ بَصْرِيَّ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَأْتِي بِجَمِيعِ ذَلِكَ بِالْفَاطِمَةِ الْمَذْكُورَةِ لِلتَّغْلِيْبِ الشَّائِعِ لَفَةً وَاسْتِعْمَالًا وَإِرَادَةِ الشَّخْصِ فِي نَحْوِ حَيْفًا مُحَافَظَةً عَلَى لَفْظِ الْوَارِدِ اهـ. قال ع ش: قوله م وإرادة الشخص لعل المراد أنها تقولهُ ويَحْمَلُ ذَلِكَ مِنْهَا عَلَى إِرَادَةِ الشَّخْصِ لَا أَنَّ مَشْرُوعِيَّتَهُ فِي حَقِّهَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِرَادَةِ اهـ. • فُود: (ويؤيده إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى: وَيَذُلُّ لَهُ مَا زَوَاهِ الْحَاكِمِ فِي مُسْتَذْرِكِهِ آتَه - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَالَ لِفَاطِمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - «قُومِي فَاشْهَدِي أَضْحِيَّتَكَ وَقُولِي: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُشْكِي﴾» (الاسم: ١٦٢) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَمُنُّ الْتَّسْلِيْبُ﴾» (يونس: ٧٢) وقال تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَتْلَيْنِ﴾» (الصم: ١٢) أَي مِنَ الْقَوْمِ الْمُطْمِئِنِّ. اهـ. • فُود: (وبه) أَي وَبِالتَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ أَوِ الْأَمْرِ الْمَذْكُورِ. • فُود: (يُرد قول الإسنيقي القياس المُشركاَت إلخ) ومع ذلك لو أتت به حَصَلَتِ السُّتْعُ ش، وقال السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ مَا نَصَّهُ: فِي رَدِّ هَذَا الْقَوْلِ بِمَا أَفَادَهُ تَأْمَلْ اهـ. • فُود: (قيل إلخ) وافقه المُعْنَى كَمَا مَرَّ. • فُود: (لِقَلَّا يَلْزَمُ) أَي فِي الْأَثْنِ سَم. • فُود: (تأكيد إلخ) قَدْ يُقَالُ بَلْ هُوَ تَخْصِيصٌ بَعْدَ التَّعْظِيمِ لَا يُقَالُ فِيهِ تَأْكِيدٌ لِلْخَاصِّ لِأَنَّا نَقُولُ فِي التَّفْصِيلِ زِيَادَةً عَلَى الْإِجْمَالِ بَصْرِيَّ. • فُود: (أي عبادتي) أَي فَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ سَم. • فُود: (ومحياي) بَفَتْحِ الْيَاءِ (ومماتي) بِاسْكَانِ الْيَاءِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ فِيهِمَا وَبِجَوَزٍ فِيهِمَا الْإِسْكَانُ وَالْفَتْحُ مُعْنَى. • فُود: (وبذلك) هَلِ الْمَشَارُ إِلَى اللَّهِ الدُّعَاءُ أَوِ الصَّلَاةُ وَالتَّسْلُكُ أَوْ أَحَدُهُمَا سَم. وقال البَصْرِيُّ: الْإِشَارَةُ إِلَى الْإِخْلَاصِ فِي الْعَمَلِ وَعَدَمِ الزِّيَادَةِ. وَهُوَ الْأَقْرَبُ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي بَعْضِ التَّفَاسِيرِ. • فُود: (وَأَنَا مِنَ التَّسْلِيْبِ) (يونس: ٩٠) فِيهِ تَأْكِيدٌ سَم. • فُود: (لأنه أول المسلمين مُطلقًا) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَثْنِ أَيِ وَالنِّهَايَةِ: لِأَنَّهُ أَوَّلُ مُسْلِمِي هَذِهِ الْأُمَّةِ اهـ. وَمَا أَفَادَتْهُ بَطَوَاهِرُ الْفِقْهِ أَتَسَبَّبَ وَإِنْ كَانَ مَا أَفَادَهُ الشَّارِحُ أَغْدَبَ وَإِلَى التَّحْقِيقِ أَقْرَبُ بَصْرِيَّ عِبَارَةُ ع ش: قَوْلُهُ م ر لِأَنَّهُ أَوَّلُ مُسْلِمِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَي فِي الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ مُطْلَقًا كَمَا فِي حَجِّ لَتَقْدَمَ خَلْقِي ذَاتِهِ أَي رُوحِهِ وَإِفْرَاقِ الثَّبُوتِ عَلَيْهِ قَبْلَ خَلْقِ جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ اهـ.

• فُود: (لِقَلَّا يَلْزَمُ) أَي فِي الْأَثْنِ. • فُود: (أي عبادتي) أَي فَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ. • فُود: (وبذلك) هَلِ الْمَشَارُ إِلَى اللَّهِ الدُّعَاءُ أَوِ الصَّلَاةُ وَالتَّسْلُكُ أَوْ أَحَدُهُمَا. • فُود: (وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ) فِيهِ تَأْكِيدٌ.

ولا يجوز لغيره ذكره إلا إن قصَدَ لفظ الآية ولا يزيدُ الإمام على هذا إلا إن أم في مسجد غير مطروقي بِمَحْضُورِينَ رَضُوا بالتطويل ولم يطرأ غيرهم وإن قلَّ حُضُورُهُ ولا تعلق بِعَيْنِيهِمْ حقُّ كأجراء وأرقاء ومُتَزَوِّجَاتٍ.

(ثم) بعده إن أتى به سُئ (التعوذ) فثم لندب ترتيبه إذا أرادهما لا ينفي سُنَّةُ التعوذ لو أراد الاقتصار عليه وذلك للآية المحمُولُ فيها عند أكثر العلماء الأمر على الندب وقُرأت على أَرَدَتْ قِرَاءَتَهُ أي إذا أَرَدَتْهَا فَقُلْ أَعُوذُ بالله من الشيطان الرجيم.....

هـ قوله: (ولا يجوز لغيره ذكره إلخ) ظاهره الحُرْمَةُ عِنْدَ الإِطْلَاقِ وقد تَقْتَضِي الحُرْمَةُ الْبُطْلَانُ لِأَنَّهُ حَبِطَ كَلَامٌ أَجَنِبِيٌّ مُخَالِفٌ لِلْوَارِدِ فِي حَقِّ هَذَا الْقَائِلِ وقد يَتَوَقَّفُ فِي كُلِّ مِنَ الْحُرْمَةِ وَالْبُطْلَانِ لِأَنَّهُ لَفْظُ قُرْآنٍ وَلَا صَارِفٌ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ أَنْ قَرِئَتْهُ الْإِفْتِاحُ صَارِفَةً فِيهِ مَا فِيهِ. وَيَتَقَى مَا لَوْ أَنِّي بِمَعْنَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَقَوْلِهِ: وَأَنَا مُسْلِمٌ، أَوْ وَأَنَا ثَانِي الْمُسْلِمِينَ فِي حَقِّ الصَّدِيقِ سَمَ عَلَى حَجٍّ. أَقُولُ وَالظَّاهِرُ الْاِخْتِصَافُ لِأَنَّهُ مُسَاوٍ فِي الْمَعْنَى لِقَوْلِهِ: وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ع ش. هـ قوله: (ولا يزيدُ الإمام على هذا) وَيُسْنُ لِلْمَأْمُومِ الْإِسْرَاعُ بِهِ إِذَا كَانَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. قَالَ ع ش: هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَقْرَأُهُ وَإِنْ سَمِعَ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ. هـ قوله: (الآ إن أم في مسجد إلخ) فَيَزِيدُ كَالْمُنْفَرِدِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ أَنْتَ، رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي فَاعْفُزْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ وَافْعِنِي لِأَخْسَنِ الْأَخْلَاقِ إِنَّهُ لَا يَهْدِي لِأَخْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَاتِي لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَاتِي إِلَّا أَنْتَ لَيْسَكَ وَسَعْدِيكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ أَيْ لَا يَقْرُبُ بِهِ إِلَيْكَ أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ اسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ مُعْنَى وَأَسْنَى وَنِهَائَةً. هـ قوله: (رضوا بالتطويل إلخ) قد يُقَالُ شَرَطَ الرِّضَا يُغْنِي عَنْ شَرَطِ الْحَضَرِ وَتَرْجِعُ الشُّرُوطُ إِلَى أَرْبَعَةٍ بَصْرِيٍّ. هـ قوله: (بغزة) إِلَى قَوْلِهِ وَفَضِيَّةٌ كَلَامِهِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (المحمول) إِلَى: (أي إذا أَرَدَتْهَا).

قوله (سني): (التعوذ) يُقَالُ عَنْ خَصَائِصِ الشَّامِيِّ وَالْخَصَائِصِ الصُّغَرَى لِلشُّبُوطِيِّ أَنَّ مِنْ خَصَائِصِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَجُوبُ التَّعَوُّذِ لِقِرَاءَتِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - هـ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا ع ش. هـ قوله: (المحمول إلخ) قد يُنَافِيهِ مَا مَرَّرْنَا عَنْ ع ش عَنْ الْخَصَائِصِ. هـ قوله: (أي إذا أَرَدَتْهَا) أي إِرَادَةُ مُتَّصِلَةٍ بِقِرَاءَتِهِ سَم. عِبَارَةُ الْبَحْرِيٍّ قَالَ الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ فِي عُرُوسِ الْأَفْرَاحِ وَرَدَّ عَلَيْهِ سَوَالٌ وَهُوَ أَنَّ الْإِرَادَةَ إِنْ أَخَذْتُ مُطْلَقًا لَزِمَ اسْتِخْبَابُ الْإِسْتِعَاذَةِ بِمَجَرَّدِ إِرَادَةِ الْقِرَاءَةِ

هـ قوله: (مطلقاً) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ: لِأَنَّهُ أَوَّلُ مُسْلِمِي هَذِهِ الْأُمَّةِ. هـ قوله: (ولا يجوز لغيره ذكره إلا إن قصَدَ لفظ الآية) ظاهره الحُرْمَةُ عِنْدَ الإِطْلَاقِ وقد تَقْتَضِي الحُرْمَةُ الْبُطْلَانُ؛ لِأَنَّهُ حَبِطَ كَلَامٌ أَجَنِبِيٌّ مُخَالِفٌ لِلْوَارِدِ فِي حَقِّ هَذَا الْقَائِلِ، وقد يَتَوَقَّفُ فِي كُلِّ مِنَ الْحُرْمَةِ وَالْبُطْلَانِ لِأَنَّهُ لَفْظُ قُرْآنٍ وَلَا صَارِفٌ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ أَنْ قَرِئَتْهُ الْإِفْتِاحُ صَارِفَةً فِيهِ مَا فِيهِ. وَيَتَقَى مَا لَوْ أَنِّي بِمَعْنَى: (مِنَ الْمُسْلِمِينَ) كَقَوْلِهِ: وَأَنَا مُسْلِمٌ، أَوْ وَأَنَا ثَانِي الْمُسْلِمِينَ فِي حَقِّ الصَّدِيقِ. هـ قوله: (على أَرَدَتْ) أي إِرَادَةُ مُتَّصِلَةٍ بِقِرَاءَتِهِ.

ومن ثمَّ كان هذا هو أفضل صيغته وسيأتي في العبد أنَّ تكبيره بعد الافتتاح وقبل التَّعوُّذ، وبحَثِّ عَدَمِ ندبه لِمَنْ يأتي بِذكر بَدَلِ الفاتحة مردود بأنَّ الأوجه خلافه لأنَّ للثَّائِبِ حُكْمَ المَنُوبِ عنه ويُفَوِّت بالشُّرُوعِ في القِراءة ولو سهواً.....

حَتَّى لو أرادَ ثمَّ عَنَ له أن لا يقرأ يُسْتَحَبُّ له الاستِعاذهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ . وإن أُجِذَّت الإرادةُ بِشَرِّطِ اتِّصالِها بالقِراءةِ اسْتِحَالَ التَّعوُّذُ قَبْلَ القِراءةِ قال الدَّمامِينِي وبَقِيَ قِسْمٌ آخَرُ باخْتِياره يَزُولُ الإشْكَالُ ، وذلك أَنَا نأخُذُه مُقَيَّدَةً بأنَّ لا يَغْرَضُ له صَارَفٌ عَنِ القِراءةِ عَنانِيَّ اهـ . ة فَوَدُ: (وَمِنْ ثَمَّ) يَغْنِي لِأَجْلِ وُرُودِ هذا التَّفْسِيرِ وكان يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عليه أَوَّلًا حَتَّى يَظْهَرَ هذا التَّفْرِيعُ عِبارَةً سَمَ وهو أَفْضَلُ مِنْ نَحْوِ أَنَا عَائِذٌ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ لِأَنَّهُ الوَارِدُ ولو أَنِي بَمَعْنَى هَذِهِ الصَّيْغَةِ كاتَّحَصَّنَ بِاللَّهِ أَوْ التَّجَيَّأُ إِلَيْهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ فَيَنْبَغِي حُصُولُ المَقْصُودِ فِي الجُمْلَةِ وإن فَاتَهُ العَمَلُ بِطَلَبِ خُصوصِ تلك الصَّيْغَةِ اهـ عِبارَةً النِّهايةِ والمَعْنَى وَيَحْصُلُ بِكُلِّ ما اشْتَمَلَ على التَّعوُّذِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَأَفْضَلُهُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ اهـ زَادَ الثَّانِي وَقِيلَ أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ العَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ اهـ . ة فَوَدُ: (كان هذا هو أَفْضَلُ صِغَةٍ) أَي بِالنِّسْبَةِ لِلْقِراءةِ أَوْ مُطْلَقًا وإلاَّ فَلَا خَفَاءَ أَنَّ التَّعوُّذَ الوَارِدَ لِدُخُولِ المَسْجِدِ أَوْ الخُرُوجِ مِنْهُ أَوْ لِدُخُولِ الخِلاَةِ الأَفْضَلُ المُحَافَظَةُ فِيهِ على لَفْظِ الوَارِدِ رَشِيدِي وقولُهُ أَوْ مُطْلَقًا لَعَلَّ صَوَابَهُ لا مُطْلَقًا .

ة فَوَدُ: (وَيَحَثُّ عَدَمَ نَدْبِهِ إلخ) اعْتَمَدَ المُعْنَى عِبارَتُهُ .

(تَنْبِيهٌ): كَلَامُ المُصَنِّفِ يَفْتَضِي اسْتِحْبَابَ التَّعوُّذِ لِمَنْ أتى بِالذِّكْرِ لِلْمَعْزَرِ كما أَنَّهُ يَأْتِي بِدُعَاءِ الإِفْتِتاحِ وقال فِي المِهمَّاتِ أَنَّ المُتَّجِّهَ أَنَّهُ لا يُسْتَحَبُّ وهو ظاهِرٌ لِأَنَّ التَّعوُّذَ لِقِراءةِ الْقُرْآنِ وَلَمْ يوجَدْ بِخِلافِ دُعَاءِ الإِفْتِتاحِ اهـ . ة فَوَدُ: (لِأَنَّ للثَّائِبِ حُكْمَ المَنُوبِ عَنْهُ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ سُنُّ البِسْمَلَةِ لِمَنْ أَحْسَنَهَا أَيضًا وَقَدْ يُقَالُ إِذَا أَحْسَنَ البِسْمَلَةَ وَجَبَتْ لِأَنَّهَا آيَةٌ مِنَ الفاتحةِ وَمَنْ قَدَّرَ على آيَةٍ مِنْهَا لَزِمَتْهُ . ة فَوَدُ: (فَرَعَ) تَعَارَضَ التَّعوُّذُ ودُعَاءُ الإِفْتِتاحِ بِحَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْ إِلاَّ أَحَدُهُما دُونَ الجَمْعِ بَيْنَهُمَا فَهَلْ يُراعى الإِفْتِتاحُ لِسَبْقِهِ أَوْ التَّعوُّذُ لِأَنَّهُ لِلْقِراءةِ الأَفْضَلُ والواجِبَةُ؟ فِيهِ نَظَرٌ سَمَ على حَجٍّ . أَقولُ: الأَقْرَبُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ مِنْهُ التَّحْفُظُ مِنَ الشَّيْطَانِ وإيضًا فَهُوَ مَطْلُوبٌ لِكُلِّ قِراءةٍ ع ش . ة فَوَدُ: (وَيَفَوِّتُ) أَي التَّعوُّذُ وقولُهُ ولو سَهَوَا

ة فَوَدُ: (أَفْضَلُ صِغَةٍ) هو أَفْضَلُ مِنْ نَحْوِ أَنَا عَائِذٌ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، لِأَنَّهُ الوَارِدُ ولو أَنِي بَمَعْنَى هَذِهِ الصَّيْغَةِ كاتَّحَصَّنَ بِاللَّهِ ، أَوْ التَّجَيَّأُ إِلَيْهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، فَيَنْبَغِي حُصُولُ المَقْصُودِ فِي الجُمْلَةِ وإن فَاتَهُ العَمَلُ بِطَلَبِ خُصوصِ تلك الصَّيْغَةِ اهـ . ة فَوَدُ: (لِأَنَّ للثَّائِبِ حُكْمَ المَنُوبِ عَنْهُ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ سُنُّ البِسْمَلَةِ لِمَنْ أَحْسَنَهَا أَيضًا ، وَقَدْ يُقَالُ: إِذَا أَحْسَنَ البِسْمَلَةَ وَجَبَتْ لِأَنَّهَا آيَةٌ مِنَ الفاتحةِ وَمَنْ قَدَّرَ على آيَةٍ مِنْهَا لَزِمَتْهُ .

(فَرَعَ): تَعَارَضَ التَّعوُّذُ ودُعَاءُ الإِفْتِتاحِ بِحَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْ إِلاَّ أَحَدُهُما دُونَ الجَمْعِ بَيْنَهُمَا فَهَلْ يُراعى الإِفْتِتاحُ لِسَبْقِهِ أَوْ التَّعوُّذُ لِأَنَّهُ لِلْقِراءةِ الأَفْضَلُ والواجِبَةُ؟ فِيهِ نَظَرٌ . ة فَوَدُ: (وَيَفَوِّتُ إلخ) لا يُقَالُ هو مُكَرَّرٌ مع قولِهِ السَّابِقِ أَوْ القِراءةِ ولو سَهَوَا لِأَنَّ ذاكَ فِي الإِفْتِتاحِ وهذا فِي التَّعوُّذِ . ة فَوَدُ: (ولو سَهَوَا) انْظُرْ سَبَقَ

(وَيُسْرُهُمَا) ندبًا حتى في جهريّة كسائر الأذكار وقصية كلامهم أنّه خارجها بجهر به للفاتحة وغيرها، وعليه أئمة القراء ومحلّه كما بحث إن كان ثم من يسمعه.....

خَرَجَ به ما لو سَبَقَ لِسَانُهُ فلا يَقُوتُ، وكذا يُطَلَّبُ إذا تَعَوَّدَ قاصِدًا القراءة ثم اغْرَضَ عنها بِسْمَاعِ قِراءَةِ الإمام حَيْثُ طَالَ الفَصْلُ بِاسْتِمَاعِهِ لِقِراءَةِ إمامِهِ بِخِلَافِ ما لو قَصَرَ الفَصْلُ فلا يَأْتِي به ع ش. قول (وَيُسْرُهُمَا) أي بَحِثْ يُسْمِعُ نَفْسَهُ لو كان سَمِيعًا، ولو امْتَكَنَهُ بَعْضُ الْإِفْتِاحِ أو التَّعَوُّدِ أتَى به مُحَافَظَةُ عَلَى المأمُورِ به ما امْتَكَنَ وَعَلِمَ عَدَمَ نَذْبِهِمَا لِغَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ بأن اخْتَلَفَ فِيهِ شَرْطُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ بل قد يَحْرَمَانِ أو أَحَدُهُمَا عِنْدَ خَوْفِ ضَيِّقِ الْوَقْتِ نِهَايَةً قال ع ش قوله م ر أي بَحِثْ يُسْمِعُ إلخ أي فلا يَزِيدُ عَلَى ذلك وظَاهِرُهُ لو قَصِدَ تَغْلِيمَ المأمُومِينَ لِلتَّعَوُّدِ وَالْإِفْتِاحِ لِإِمْكَانِ ذلك إِمَّا قَبْلَ الصَّلَاةِ وإِمَّا بَعْدَهَا وقوله ولو امْتَكَنَهُ بَعْضُ الْإِفْتِاحِ إلخ أي بأن خَافَ مِنَ الْإِثْنَانِ بِهِمَا رُكُوعَ الإمام وهو فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ وقوله أو التَّعَوُّدِ إلخ وهو أي بَعْضُ التَّعَوُّدِ صَادِقٌ بأن يَأْتِي بِالشَّيْطَانِ أو الرَّجِيمِ قَطُّ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنَّ المُرَادَ الْإِثْنَانِ بِاعْوُذَ بِاللَّهِ وقوله م ر أو أَحَدُهُمَا عِنْدَ خَوْفِ ضَيِّقِ الْوَقْتِ أي بأن أَحْرَمَ بِهَا وقد بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ ما لا يَسَعُهَا وَلَا قَدَرٌ أَنَّهُ يَأْتِي بِالسُّنَنِ إِذَا أَحْرَمَ فِي وَقْتِ يَسَعُهَا وَإِنْ لَرِمَ صَيَّرَ وَرَثَتَهَا قِضَاءَ لَكِنْ يُشْكَلُ عَلَيْهِ ما يَفْتَضِيهِ كَلَامُ الرُّوضِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ فِي وَقْتِ يَسَعُهَا كَامِلَةً بِدُونِ دُعَاءِ الْإِفْتِاحِ وَيَخْرُجُ بَعْضُهَا بِتَقْدِيرِ الْإِثْنَانِ بِهِ تَرْكُهُ وَصَرَّحَ بِإِثْلِهِ حَجَّ وَمِنْ ثَمَّ قال سم فِي شَرْحِ الْغَايَةِ: يُسْتَنَى مِنَ السُّنَنِ دُعَاءُ الْإِفْتِاحِ فلا يَأْتِي بِهِ إِلَّا حَيْثُ لَمْ يَخَفْ خُرُوجَ شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا اه. وعليه فَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَقِيَّةِ السُّنَنِ بِأَنَّهُ عَهْدُ طَلَبِ تَرْكِ دُعَاءِ الْإِفْتِاحِ فِي الْجَنَازَةِ، وَفِيما لو أَذْرَكَ الإمام فِي رُكُوعٍ أو اعْتِدَالَ فَانْحَطَّتْ رُبَّتُهُ عَنْ بَقِيَّةِ السُّنَنِ أو بأن السُّنَنَ شَرَعَتْ مُسْتَقِلَّةً وَلَيْسَتْ مُقَدِّمَةً لِشَيْءٍ بِخِلَافِ دُعَاءِ الْإِفْتِاحِ ع ش. ه فُود: (نَدْبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَقَصِيَّةُ إلخ فِي الْمُغْنِي. ه فُود: (حَتَّى فِي جَهْرِيَّةِ إلخ) وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ وَقَصِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يَجْهَرُ بِالتَّعَوُّدِ وَإِنْ أَسَرَ بِالْقِراءَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بل هو عَلَى سُنَنِهَا إِنْ جَهَرَ فَجَهَرَ وَإِنْ سَرَّ أَقْسَرَ إِلَّا فِي الصَّلَاةِ فَيُسَرُّ بِهِ مُطْلَقًا. وَيُسْنُ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالْقِراءَةِ وَمَحَلُّ أَفْضَلِيَّتِهِ إِذَا لَمْ يَخَفْ رِياءَ وَلَمْ يَتَأَذَّ بِهِ أَحَدٌ وَلَا فَالْإِسْرَارُ أَفْضَلُ اه سم. ه فُود: (وَمَحَلُّهُ كَمَا بَحَثَ إلخ) تَقَدَّمَ خِلَافَهُ أَنْفًا، وَيُوافِقُ ما تَقَدَّمَ قَوْلُ ع ش: وَهُمَا أَيِ التَّعَوُّدِ وَالتَّسْمِيَةِ تَابِعَانِ لِلْقِراءَةِ إِنْ سَرَّ أَقْسَرَ وَإِنْ جَهَرَ فَجَهَرَ لَكِنْ اسْتَنَى ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي التَّشْرِيفِ مِنَ الْجَهْرِ بِالتَّعَوُّدِ غَيْرِ الْأَوَّلِ فِي قِراءَةِ الْإِدَارَةِ الْمَعْرُوفِ الْآنَ بِالْمُدَارَسَةِ فَقَالَ يُسْتَحَبُّ مِنْهُ الْإِسْرَارُ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ جَعْلَ الْقِراءَتَيْنِ فِي حُكْمِ الْقِراءَةِ الْوَاحِدَةِ اه وَيَتَّبِعِي جَرِيانَ مِثْلِهِ فِي التَّسْمِيَةِ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ فَلْيُرَاجَعْ اه وقد يُقالُ مُقْتَضَى الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ عَدَمُ اسْتِحْبَابِ

اللسان. ه فُود: (حَتَّى فِي جَهْرِيَّةِ إلخ) فِي الرُّوضِ فِي بابِ الْأَخْذَاتِ: وَنَدِبَ تَعَوُّدُ لَهَا أَيِ لِلْقِراءَةِ جَهْرًا قال فِي شَرْحِهِ وَقَصِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يَجْهَرُ بِالتَّعَوُّدِ وَإِنْ أَسَرَ بِالْقِراءَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بل هو عَلَى سُنَنِهَا إِنْ جَهَرَ فَجَهَرَ وَإِنْ سَرَّ أَقْسَرَ إِلَّا فِي الصَّلَاةِ فَيُسَرُّ بِهِ مُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ اه. ثم ذَكَرَ أَنَّهُ يُسْنُ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالْقِراءَةِ ثم قال: وَمَحَلُّ أَفْضَلِيَّةِ رَفْعِ الصَّوْتِ إِذَا لَمْ يَخَفْ رِياءَ وَلَمْ يَتَأَذَّ بِهِ أَحَدٌ وَلَا فَالْإِسْرَارُ أَفْضَلُ اه.

لِيُنْصِتَ لِقَوْلِهِ مِمَّا يَقُولُ مِنْ الْمَقْرُوءِ شَيْءٌ قَبْلَ وَبِهَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ دَاخِلِهَا وَيُرَدُّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ فِي الْجَهْرِيَّةِ فَإِنَّهُ يُسِرُّ بِهِ مَعَ أَنَّ الْمَأْمُومِينَ مَأْمُورُونَ بِالْإِنْصَاتِ لَهُ فَالْأَوَّلَى التَّغْلِيلُ بِالْإِتْبَاعِ، وَالْأَوَّجَهُ أَنَّهُ خَارِجُهَا سُنَّةٌ عَيْنٌ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّسْمِيَةِ لِلْإِكْلِينَ بِأَنَّ الْقَصْدَ ثُمَّ جَفْظُ الْمَطْفُومِ مِنَ الشَّيْطَانِ وَهُوَ حَاصِلٌ بِالتَّسْمِيَةِ الْوَاحِدَةِ وَهَذَا جَفْظُ الْقَارِي فُطِّلَتْ مِنْ كُلِّ بِخُصُوصِهِ وَبِهِ يَظْهَرُ أَنَّ التَّسْمِيَةَ فِي الْوُضُوءِ سُنَّةٌ عَيْنٌ (وَيَتَفَوَّدُ كُلُّ رَكْعَةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّ فِي كُلِّ قِرَاءَةٍ جَدِيدَةٍ وَهُوَ لَهَا لَا لِفَتْحِهَا وَمِنْ ثُمَّ سُرٌّ فِي قِرَاءَةِ الْقِيَامِ الثَّانِي مِنْ كُلِّ مِنْ رَكْعَتَيْنِ صَلَاةِ الْكُشُوفِ وَإِنَّمَا لَمْ يُعَدَّ لَوْ سَجَدَ لِيَتْلُوهُ لِقُرْبِ الْفَصْلِ وَأُخِذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُعِيدُ الْبَسْمَلَةَ أَيْضًا وَإِنْ كَانَتِ السُّنَّةُ لِمَنْ ابْتَدَأَ مِنْ أَثْنَاءِ سُورَةٍ أَوْ غَيْرِ قِرَاءَةٍ.....

التَّعَوُّدُ وَالتَّسْمِيَةُ بِالْكَلِمَةِ لَا تَذُبُ الْإِسْرَارَ. □ قَوْلُهُ: (لِيُنْصِتَ إِلَيْهِ) الْمُتَابِعُ رُجُوعُهُ لِقَوْلِهِ: وَمَحَلُّهُ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيِ التَّغْلِيلِ. □ قَوْلُهُ: (التَّغْلِيلُ) أَيِ لِيَذُبَ الْجَهْرُ فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّجَهُ أَنَّهُ) أَيِ التَّعَوُّدِ وَقَوْلُهُ: (خَارِجُهَا) لَيْسَ احْتِرَازًا عَنْ دَاخِلِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَقَوْلُهُ: (سُنَّةٌ عَيْنٌ) أَيِ قِيْلَبُ مِنْ كُلِّ مِنَ الْمُجْتَمِعِينَ لِلْقِرَاءَةِ سَم. عِبَارَةُ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ: قَوْلُهُ: سُنَّةٌ عَيْنٌ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ هَذَا حَيْثُ اجْتَمَعَ جَمَاعَةٌ عَلَى الْقِرَاءَةِ فَإِنَّهُ الَّذِي يَتَوَهَّمُ فِيهِ الْإِكْتِفَاءُ بِتَعَوُّدٍ وَاحِدٍ وَلَا فَلَ قَرَأَ وَمُرَّتَيْنِ فَلِكُلِّ قِرَاءَةٍ مُسْتَقِلَّةٌ فَاتَى يَتَوَهَّمُ الْإِكْتِفَاءُ بِتَعَوُّدٍ غَيْرِهِ السَّابِقِ لِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ اه. □ قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا) أَيِ الْإِسْتِعَادَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِذَلِكَ الْفَرْقِ.

قَوْلُهُ (سَم): (وَيَتَفَوَّدُ كُلُّ رَكْعَةٍ إِلَيْهِ) أَيِ لِحُصُولِ الْفَضْلِ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ بِالرُّكُوعِ وَغَيْرِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ) أَيِ مِنَ الرَّكْعَاتِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَهَا لَا لِفَتْحِهَا إِلَيْهِ) أَيِ وَالتَّعَوُّدُ لِلْقِرَاءَةِ لَا لِفَتْحِ الصَّلَاةِ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي الْإِسْرَارِ الْآخِرِ مِنَ الْإِيهَامِ بِصُرِّي. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأُخِذَ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى مَا يَوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (لِقُرْبِ الْفَضْلِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَطَالَه أَعَادَ التَّعَوُّدَ وَهُوَ الْأَوَّجَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقِيَاسُهُ إِعَادَةُ الْبَسْمَلَةِ سَم عَلَى حَجِّ أَهْلِ ش. □ قَوْلُهُ: (وَأُخِذَ مِنْهُ) أَيِ مِنَ التَّغْلِيلِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ أَثْنَاءِ السُّورَةِ إِلَيْهِ) قَوْلُهُ هَذَا الْكَلَامُ تَقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي سُنِّ التَّسْمِيَةِ لِمَنْ ابْتَدَأَ مِنْ أَثْنَاءِ سُورَةٍ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا لَكِنْ خَصَّهُ مَرَّ بِخَارِجِهَا فَلْيَحْزُرْ سَم عَلَى حَجِّ. أَقُولُ: وَيُوجَّهُ بِأَنَّ مَا أَتَى بِهِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاتِهِ يُعَدُّ مَعَ الْفَاتِحَةِ كَأَنَّهُ قِرَاءَةٌ وَاحِدَةٌ، وَالْقِرَاءَةُ الْوَاحِدَةُ لَا يُطْلَبُ التَّعَوُّدُ وَلَا التَّسْمِيَةُ فِي أَثْنَائِهَا. نَعَمْ لَوْ عَرَّضَ لِلْمُصَلِّي مَا مَنَعَهُ مِنَ الْقِرَاءَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ثُمَّ زَالَ وَأَرَادَ الْقِرَاءَةَ بَعْدَ سُنِّ لَهُ الْإِنْيَانُ بِالْبَسْمَلَةِ؛ لِأَنَّ مَا يَفْعَلُهُ الْآنَ ابْتِدَاءَ قِرَاءَةٍ ش وَقَوْلُهُ نَعَمْ لَوْ عَرَّضَ إِلَيْهِ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ يُسَرُّ لِلْإِمَامِ الْإِنْيَانُ

□ قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّجَهُ أَنَّهُ) أَيِ التَّعَوُّدِ. وَقَوْلُهُ: خَارِجُهَا، لَيْسَ احْتِرَازًا عَنْ دَاخِلِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَقَوْلُهُ: سُنَّةٌ عَيْنٌ، أَيِ قِيْلَبُ مِنْ كُلِّ مِنَ الْمُجْتَمِعِينَ لِلْقِرَاءَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِقُرْبِ الْفَضْلِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ طَالَ إِعَادَةُ التَّعَوُّدِ وَهُوَ الْأَوَّجَهُ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَقِيَاسُهُ إِعَادَةُ الْبَسْمَلَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِمَنْ ابْتَدَأَ مِنْ أَثْنَاءِ سُورَةٍ) لَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا لَكِنْ خَصَّهُ مَرَّ بِخَارِجِهَا فَلْيَحْزُرْ.

كما قاله الجعبري ورد قول السخاوي لا فرق أن يُسَمِّلَ وَكُسُجُودِ التَّلَاوَةِ كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ بخلاف ما إذا سَكَتَ إِعْرَاضًا أَوْ تَكَلَّمَ بِأَجَنَبِيٍّ وَإِنْ قُلَّ وَالْحَقُّ بِذَلِكَ إِعَادَةُ السُّوَاكِ (والأولى أَكْذُ) مِمَّا بَعْدَهَا لِلاتِّفَاقِ عَلَى نَدْبِهِ فِيهَا. (وَتَتَعَيَّنُ الْفَاتِحَةُ.....

بِالسَّمَلَةِ فيما لو سَكَتَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ السُّكُوتَ الْمُسْنُونُ ثُمَّ ابْتَدَأَ مِنْ أَثْنَاءِ السُّورَةِ. وقوله: بِالسَّمَلَةِ أَيِ وَالتَّعَوُّذِ. هـ قوله: (كما قاله إلخ) أي استثناء براءة. هـ قوله: (لا فرق) اعتمدته م ر اه سم عبارة الكردي قال القليوبي: تَكَرَّرَ فِي أَوَّلِهَا أَيِ بَرَاءَةٍ وَتَنَدَّبَ فِي أَثْنَائِهَا عِنْدَ شَيْخِنَا الرَّزْمَلِيِّ وَقَالَ ابْنُ حَجَّجٍ وَالْخَطِيبُ وَابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ تَحَرُّمٌ فِي أَوَّلِهَا وَتَكَرَّرَ فِي أَثْنَائِهَا وَتَنَدَّبَ فِي أَثْنَائِهَا غَيْرَهَا أَتَّفَاقًا اهـ. هـ قوله: (أن يُسَمِّلَ) خَبَرٌ كَانَتْ. هـ قوله: (كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ) أَيِ كَتْسِيحٍ مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ ع ش. هـ قوله: (بخلاف ما إذا سَكَتَ إلخ) إطلاقه صَاحِقٌ بِالْقَلِيلِ، وَعبارة الأسنى: وَيَكْفِيهِ التَّعَوُّذُ الْوَاحِدُ مَا لَمْ يَقْطَعْ قِرَاءَتَهُ بِكَلَامٍ أَوْ سُكُوتٍ طَوِيلٍ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْمَجْمُوعِ اهـ. وَقَدْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ ذَاكَ فِي سُكُوتٍ لَا يَكُونُ بِقَصْدِ الْإِعْرَاضِ بَصْرِيٍّ. هـ قوله: (وإن قل) رَاجِعٌ لِلْسُّكُوتِ أَيْضًا. هـ قوله: (والحق إلخ) قال في شَرْحِ الْمُبَابِ: وَيُسْنُ الْإِسْتِيَاكُ أَيْضًا كَمَا قَالَه جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ لِكُلِّ سَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ أَوْ شُكْرِ سَوَاءٍ فِي الْأَوَّلِ اسْتِثْنَاءً لِلْقِرَاءَةِ أَمْ لَا طَالَ الْفَضْلُ أَمْ قُرْبَ عَلَى الْأَوْجِهَ، وَأَمَّا الْإِسْتِيَاكُ لِلْقِرَاءَةِ بَعْدَ السُّجُودِ فَيَنْبَغِي بِنَاؤُهُ عَلَى الْإِسْتِعَاذَةِ فَإِنْ سَنَّتْ سُنَّ وَلَا - وَهُوَ الْأَصَحُّ - فَلَا. ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَالَ: وَلَوْ قَطَعَ الْقِرَاءَةَ وَعَادَ عَنْ قُرْبٍ فَمُقْتَضَى نَدْبِ إِعَادَةِ التَّعَوُّذِ إِعَادَةُ السُّوَاكِ أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ اهـ. أَيِ مِنْ بِنَاءِ السُّوَاكِ عَلَى الْإِسْتِعَاذَةِ سَم. هـ قوله: (بذلك) أي بإعادة التَّعَوُّذِ.

فَوَيْ (سُي): (وَتَتَعَيَّنُ الْفَاتِحَةُ) أَيِ قِرَاءَتُهَا حِفْظًا أَوْ نَظَرًا فِي مُصْحَفٍ أَوْ تَلْفِينًا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. وقوله: (كُلُّ رَكْعَةٍ) أَيِ فِي قِيَامِهَا أَوْ بَدَلِهِ لِلْمُتَفَرِّدِ وَغَيْرِهِ سِرِّيَّةً كَانَتْ الصَّلَاةُ أَمْ جَهْرِيَّةً، فَرَضًا أَمْ نَفْلًا. مُعْنَى زَادَ النَّهَابِيُّ. وَقَدْ يَجِبُ تَكَرُّرُ الْفَاتِحَةِ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَاتَّكَرَرَ كَأَن تَذَرَّ أَنْ يَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ كُلَّمَا عَطَسَ فَمَعَسَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ فِي الْقِيَامِ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَ حَالًا؛ لِأَن تَكَرُّرَ الْفَاتِحَةِ لَا يَضُرُّ كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ فِي فِتَاوَاهِ اهـ. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر أَنَّ يَقْرَأَ إِذَا فَرَّغَ إلخ. يَنْبَغِي أَنْ الْمَعْنَى أَنَّهُ يُعَذَّرُ فِي التَّأَخِيرِ إِلَى فَرَاغِ الصَّلَاةِ فَلَوْ خَالَفَ

هـ قوله: (لا فرق أن يُسَمِّلَ) اعتمدته م ر. هـ قوله: (والحق بذلك إعادة السُّوَاكِ) فِي شَرْحِ الْمُبَابِ فِي بَابِ الْوُضُوءِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْإِسْتِيَاكِ عَلَى الصَّلَاةِ: وَأَنَّهُ هَلْ يَأْتِي بِهِ فِي أَثْنَائِهَا مَا لَفَظُهُ وَيُسْنُ أَيْضًا كَمَا قَالَه جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ لِكُلِّ سَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ أَوْ شُكْرِ وَسَكَتَ عَنْهُمَا لِأَنَّ الصَّلَاةَ قَدْ تَشَمَّلَتْهُمَا، سَوَاءً فِي الْأَوَّلِ اسْتِثْنَاءً لِلْقِرَاءَةِ أَمْ لَا، طَالَ الْفَضْلُ أَمْ قُرْبَ عَلَى الْأَوْجِهَ. وَأَمَّا الْإِسْتِيَاكُ لِلْقِرَاءَةِ بَعْدَ السُّجُودِ فَيَنْبَغِي بِنَاؤُهُ عَلَى الْإِسْتِعَاذَةِ فَإِنْ سَنَّتْ سُنَّ لِأَنَّ هَذِهِ تِلَاوَةٌ جَدِيدَةٌ وَلَا وَهُوَ الْأَصَحُّ فَلَا. ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَالَ: وَلَوْ قَطَعَ الْقِرَاءَةَ وَعَادَ عَنْ قُرْبٍ فَمُقْتَضَى نَدْبِ إِعَادَةِ التَّعَوُّذِ إِعَادَةُ السُّوَاكِ أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ اهـ بِاخْتِصَارٍ. وَقَوْلُهُ فِيمَا ذَكَرْتَهُ أَيِ مِنْ بِنَاءِ السُّوَاكِ عَلَى الْإِسْتِعَاذَةِ.

كُلُّ قِيَامٍ مِنْ قِيَامَاتِ الْكُشُوفِ الْأَرْبَعَةِ وَكُلُّ (رُكْعَةٍ) كَمَا جَاءَ عَنْ نَيْفٍ وَعِشْرِينَ صَحَابِيًّا وَلِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يقرأ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» الظَّاهِرُ فِي نَفْيِ الْحَقِيقَةِ لَا كَمَالِهَا لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ كَمَا قَالَ أَيْمَةُ حُفَاطٍ «لَا تُجْزئُ صَلَاةٌ لَا يقرأُ الرَّجُلُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ»، وَنَفْيُ الْإِجْزَاءِ وَإِنْ لَمْ يُقَدِّمِ الْفَسَادَ عَلَى الْخِلَافِ الشَّهِيرِ فِي الْأُصُولِ لَكِنَّ مَحَلَّهُ فِيمَا لَمْ تُنْفَ فِيهِ الْعِبَادَةُ لِنَفْيِ بَعْضِهَا.....

وَقَرَأَ فِي الرُّكُوعِ أَوْ غَيْرِهِ اعْتَدَ بِقِرَاءَتِهِ. وَقَوْلُهُ م ر وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُ بَيِّنِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي الْمَأْمُومِ مَا لَمْ يُعَارِضْهُ رُكُوعُ الْإِمَامِ فَإِنْ عَارِضَهُ فَيَبْتَنِي أَنْ يُتَابِعَهُ وَيَتَذَكَّرُ بَعْدُ. وَقَوْلُهُ م ر: حَالًا ظَاهِرًا إِنْ عَطَسَ بَعْدَ فَرَاغِ الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ وَلَا فَيَبْتَنِي أَنْ يُكْمِلَ الْفَاتِحَةَ عَنِ الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ ثُمَّ يَأْتِي بِهَا عَنِ التَّذَرُّعِ إِنْ آمَنَ رُكُوعُ الْإِمَامِ كَمَا تَقَدَّمَ وَلَا أُخْرَاهَا إِلَى تِمَامِ الصَّلَاةِ، وَيَقِي مَا لَوْ عَرَّضَ لَهُ ذَلِكَ وَهُوَ جُنُبٌ هَلْ يقرأُ وَهُوَ جُنُبٌ أَوْ يُؤَخِّرُ الْقِرَاءَةَ إِلَى أَنْ يَتَّصِلَ وَيَكُونَ ذَلِكَ عُذْرًا فِي التَّأخيرِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي حَتَّى لَوْ نَدَّرَ أَنْ يقرأَ عَقِبَ الْعَطَاسِ كَانَ مَحْمُولًا عَلَى عَدَمِ الْمَانِعِ. وَيَقِي أَيْضًا مَا لَوْ عَطَسَ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْقِرَاءَةِ فَهَلْ يُشْتَرَطُ لَوُقُوعِ الْقِرَاءَةِ عَنِ الْوَاجِبِ الْقَصْدُ لِأَنَّ طَلَبَهَا لِلْعَطَاسِ صَارَفَ عَنْ وَقُوعِهَا عَنِ الْوَاجِبِ أَمْ لَا؟ فَإِذَا قَرَأَهَا مَرَّتَيْنِ وَقَعَتْ إِحْدَاهُمَا عَنِ الرُّكْنِ وَالْأُخْرَى عَنِ التَّذَرُّعِ، وَإِنْ لَمْ يَعْزِنْ مَا لِكُلِّ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَمْ يَقْصِدْ وَقَعَتْ الْقِرَاءَةُ لَعَوًا، وَأَمَّا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَرَكَعَ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ صَلَاتُهُ ع ش. ه قُود: (كُلُّ قِيَامٍ) إِلَى قَوْلِهِ فَلَا اغْتِرَاضَ، فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَنَفْيُ الْإِجْزَاءِ، إِلَى: أَنَّهُ ﷺ. ه قُود: (وَالْخَبَرُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ الْخُ) وَأَمَّا خَبَرُ: «مَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ» فَضَعِيفٌ عِنْدَ الْحَفَاطِ كَمَا بَيَّنَّهَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ نِهَآيَةً. ه قُود: (عَلَى الْخِلَافِ الشَّهِيرِ الْخُ) قَالَ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَشَرْحِهِ وَنَفْيُ الْإِجْزَاءِ كَتَفِي الْقَبُولِ أَيِ فِي أَنَّهُ يُقَدِّمُ الْفَسَادَ أَوْ الصَّحَّةَ قَوْلَانِ بِنَاءٍ لِلأَوَّلِ عَلَى أَنَّ الْإِجْزَاءَ الْكِفَايَةَ فِي سُقُوطِ الطَّلَبِ وَهُوَ الرَّاجِحُ وَلِلثَّانِي عَلَى أَنَّهُ إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ فَإِنْ مَا لَا يُسْقِطُهُ بَأَن يَخْتِاجُ إِلَى الْفِعْلِ ثَانِيًا قَدْ يَصْبَحُ كَصَلَاةٍ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ اه سم. ه قُود: (لَكِنَّ مَحَلَّهُ) أَيِ مَحَلَّ عَدَمِ الْإِفَادَةِ أَوْ مَحَلَّ الْخِلَافِ. ه قُود: (لَمْ تُنْفَ فِيهِ الْعِبَادَةُ) كَانَ الْمُرَادُ إِجْزَآؤَهَا سم. ه قُود: (لِنَفْيِ بَعْضِهَا) قَدْ يُقَالُ:

ه قُود: (كُلُّ رُكْعَةٍ).

(فَرَعَ): نَدَّرَ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ كُلَّمَا عَطَسَ فَعَطَسَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَحَلِّ الْقِرَاءَةِ بَعْدَ قِرَاءَتِهَا لَزِمَهُ قِرَاءَتُهَا أَيْضًا. ه قُود: (عَلَى الْخِلَافِ الشَّهِيرِ فِي الْأُصُولِ) قَالَ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ قُبِيلَ الْعَامِّ، وَقِيلَ إِنْ نَفَى عَنْهُ الْقَبُولُ أَيِ نَفَى عَنِ الشَّيْءِ يُقَدِّمُ الصَّحَّةَ، وَقِيلَ: بَلِ التَّفْيِ ذَلِيلُ الْفَسَادِ وَنَفْيُ الْإِجْزَاءِ كَتَفِي الْقَبُولِ، وَقِيلَ أَوَّلَى بِالْفَسَادِ اه. وَقَوْلُهُ: كَتَفِي الْقَبُولِ، قَالَ فِي شَرْحِهِ فِي أَنَّهُ يُقَدِّمُ الْفَسَادَ أَوْ الصَّحَّةَ قَوْلَانِ بِنَاءٍ لِلأَوَّلِ عَلَى أَنَّ الْإِجْزَاءَ الْكِفَايَةَ فِي سُقُوطِ الطَّلَبِ وَهُوَ الرَّاجِحُ وَلِلثَّانِي عَلَى أَنَّهُ إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ فَإِنْ مَا لَا يُسْقِطُهُ بَأَن يَخْتِاجُ إِلَى الْفِعْلِ ثَانِيًا قَدْ يَصْبَحُ كَصَلَاةٍ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ ثُمَّ قَالَ وَفِي الثَّانِي أَيِ وَعَلَى الْفَسَادِ فِي الثَّانِي حَدِيثُ الدَّارَقُطْنِيِّ وَغَيْرِهِ «لَا تُجْزئُ صَلَاةٌ لَا يقرأُ الرَّجُلُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ» اه. ه قُود: (فِيمَا لَمْ تُنْفَ فِيهِ الْعِبَادَةُ) كَانَ الْمُرَادُ إِجْزَآؤَهَا. وَقَوْلُهُ لِنَفْيِ بَعْضِهَا قَدْ يُقَالُ هَذَا يَتَرَقَّفُ عَلَى كَوْنِ الْفَاتِحَةِ بَعْضًا مِنَ الصَّلَاةِ

وَيَفْرَضُ عَدَمَ هَذَا فَالدَّلِيلُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي الْوَاجِبِ الْخَيْرُ الصَّحِيحُ أَيْضًا «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِلْمُسِيِّ فِي صَلَاتِهِ إِذَا اسْتَقْبَلَتِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ اصْنَعْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَصَحَّ أَيْضًا «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْرُؤُهَا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَمَرَّ خَيْرٌ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» وَصَحَّ أَنَّهُ نَهَى الْمُؤْتَمِّينَ بِهِ عَنِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَهُ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ حَيْثُ قَالَ «لَعَلَّكُمْ تَقْرَأُونَ خَلْفِي فَلَنَا نَعْمَ قَالَ لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا» (إِلَّا رُكْعَةً مَسْبُوقًا) فَلَا تَقَعُّنَ فِيهَا لِأَنَّهُا وَإِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بِتَحْمُلِهَا الْإِمَامُ عَنْهُ بِشَرْطِهِ كَمَا يَأْتِي فَلَا عِثْرَاضَ عَلَى عِبَارَتِهِ خَلْفًا لِمَنْ ظَنَّهُ زَاعِمًا أَنَّ ظَاهِرَهَا عَدَمٌ وَجُوبُهَا عَلَيْهِ بِالْكُلِّيَّةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ تَعَيُّنِ الشَّيْءِ عَدَمُ قَبُولِهِ لِتَحْمُلِ قَبُولِهِ لِذَلِكَ وَقَدْ يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي كُلِّ الصَّلَاةِ لِتَسْبِيْقِهِ فِي الْأُولَى وَتَخَلُّفِهِ عَنْ

هَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِ الْفَاتِحَةِ بَعْضًا مِنَ الصَّلَاةِ وَهُوَ أَوَّلُ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ كَوْنُهَا بَعْضًا فِي الْجُمْلَةِ مَحَلُّ اتِّفَاقٍ إِذْ لَا يَزَاغُ لِأَحَدٍ فِي أَنَّهَا تَكُونُ مِنَ الصَّلَاةِ بَأَنَّ قُرِئَتْ فِيهَا وَلَا فِي ثُبُوتِ قِرَاءَتِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - إِنَاهَا فِي الصَّلَاةِ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّ بَعْضِيَّتَهَا عَلَى وَجْهِ تَوَقُّفِ الْحَقِيقَةِ عَلَيْهَا أَوْ لَا فَلْيُنَاقِشْ سَم. ه. قَوْلُهُ: (وَيَفْرَضُ عَدَمَ هَذَا) أَيِ قَوْلِهِ: مَحَلُّهُ الْإِنْفِ. ه. قَوْلُهُ: (عَلَى اسْتِعْمَالِهِ) أَيِ نَهْيِ الْإِجْرَاءِ.

ه. قَوْلُهُ: (وَصَحَّ أَنَّهُ الْإِنْفِ) وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «تَقَرَّؤُوا مَا يَتَرَدَّدُ مِنْهُ» (هَزَمِل: ٢٠) فَوَارِدٌ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ أَوْ مَحْمُولٌ كَخَيْرٍ: «ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» عَلَى الْفَاتِحَةِ أَوْ عَلَى الْعَاجِزِ عَنْهَا جَمْعًا بَيْنَ الْأَوَّلَةِ مُغْنِي زَادَ النِّهَايَةِ. وَخَيْرٌ مُسْلِمٌ: «وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَاسْتَعِذْ بِالْأَوَّلَةِ» (أَنَّهُ ﷺ نَهَى الْمُؤْتَمِّينَ) الْإِنْفِ وَذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَحَلَّهَا الْقِيَامَ فَلَا تُجْزئُ فِي الرُّكُوعِ مَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ «إِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا» ه. قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (قَالَ لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ الْإِنْفِ) هَذَا دَلِيلُ دُخُولِ الْمَأْمُومِ فِي عُمُومِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ نِهَائِهِ. ه. قَوْلُهُ: (لِمَنْ ظَنَّهُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَظَاهِرُ كَلَامِهِ عَدَمُ لُزُومِ الْمَسْبُوقِ الْفَاتِحَةَ وَهُوَ وَجْهٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ وَتَحْمُلُهَا عَنْهُ الْإِمَامُ وَتُظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِيمَا لَوْ بَانَ إِمَامُهُ مُخَدِّثًا أَوْ فِي خَاصِيسِهِ أَنَّ الرُّكْعَةَ لَا تُحْسَبُ لَهُ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَيْسَ أَهْلًا لِلتَّحْمُلِ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ تَعَيُّنَهَا لَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ لِتَحْمُلِ الْإِمَامِ لَهَا عَنْهُ ه.

ه. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ وُرُودِ الْإِغْتِرَاضِ. ه. قَوْلُهُ: (لِتَحْمُلِ الْغَيْرَ) صِلَةُ قَبُولِهِ. ه. قَوْلُهُ: (قَبُولُهُ لِذَلِكَ) قَدْ يُقَالُ خُصُوصٌ هَذَا الْقَبُولِ لَا يَفْهَمُ مِنْ عَدَمِ التَّعَيُّنِ قَضَاءً عَنْ تَبَادُرِهِ مِنْهُ وَالْمَفْهُومُ مُجَرَّدُ جَوَازِ التَّرْكِ سَم. ه. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُتَصَوَّرُ) إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَفِيهِ أَصْرَحَ إِلَى وَلَا يُكْفَرُ وَقَوْلُهُ وَلَا يَتَّبِعُنِي إِلَى وَالْأَصَحُّ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَابْتِثَاتٌ إِلَى وَلِقَوْرَةٍ. ه. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ الْإِنْفِ) أَيِ

وَهُوَ أَوَّلُ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ كَوْنُهَا بَعْضًا فِي الْجُمْلَةِ مَحَلُّ اتِّفَاقٍ إِذْ لَا يَزَاغُ لِأَحَدٍ فِي أَنَّهَا تَكُونُ مِنَ الصَّلَاةِ بَأَنَّ قُرِئَتْ فِيهَا وَلَا فِي ثُبُوتِ قِرَاءَتِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - إِنَاهَا فِي الصَّلَاةِ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّ بَعْضِيَّتَهَا عَلَى وَجْهِ تَوَقُّفِ الْحَقِيقَةِ عَلَيْهَا أَوْ لَا فَلْيُنَاقِشْ سَم. ه. قَوْلُهُ: (قَبُولُهُ لِذَلِكَ) قَدْ يُقَالُ: خُصُوصٌ هَذَا الْقَبُولِ لَا يَفْهَمُ مِنْ عَدَمِ التَّعَيُّنِ قَضَاءً عَنْ تَبَادُرِهِ مِنْهُ، وَالْمَفْهُومُ مُجَرَّدُ جَوَازِ التَّرْكِ.

الإمام يَنْحُو زَحْمَةً أَوْ نِسْيَانٍ أَوْ بَطْءٍ حَرَكَةٍ فَلَمْ يَقُمْ فِي كُلِّ مِثْلٍ بِعَدِّهَا إِلَّا وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ.
(وَالْبَسْمَلَةُ) آيَةٌ كَامِلَةٌ (مِنْهَا) عَمَلًا وَيَكْفِي فِيهِ الظَّنُّ لَا سِيَّمَا إِنْ قَرُبَ مِنَ الْيَقِينِ لِاجْتِمَاعِ
الصَّحَابَةِ عَلَى ثُبُوتِهَا فِي الْمُصْحَفِ بِخَطِّهِ مَعَ تَحْرِيمِهِمْ فِي تَجْرِيدِهِ عَمَّا لَيْسَ بِقُرْآنٍ بَلْ حَتَّى
عَنْ نَقِيطِهِ وَشَكْلِهِ وَإِبَاتِ نَحْوِ أَسْمَاءِ السُّورِ وَالْأَعْشَارِ فِيهِ مِنْ بَدْعِ الْحِجَابِ عَلَى أَنَّهُ جَعَلَهَا بِغَيْرِ
خَطِّهِ وَلِقْوَةً هَذَا قَالَ بَعْضُ الْأَيْمَنَةِ إِنَّهَا يَقِينًا وَيُؤَيِّدُهُ تَوَاتُرُهَا عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ قُرَاءِ السَّبْعِ
وَضَعَّ مِنْ طَرَفِي ۖ أَنَّهُ ۞ عَدُّهَا آيَةٌ مِنْهَا ۖ وَأَنَّهُ ۞ قَالَ «إِذَا قَرَأْتُمُ الْحَمْدَ فَاقْرَءُوا بِسْمِ اللَّهِ

سَقُوطُ الْفَاتِحَةِ فِي الرُّكْعَاتِ الْأَرْبَعِ . شَرَحُ بِأَفْضَلٍ . ۞ فَوَدَّ: (يَنْحُو زَحْمَةً الْخ) أَي بَأَنْ أَفْرَكَ الْإِمَامُ فِي
رُكُوعِ الْأُولَى فَسَقَطَتْ عَنْهُ الْفَاتِحَةُ لِكُونِهِ مُسْبِقًا ثُمَّ حَصَلَ لَهُ زَحْمَةٌ عَنِ السُّجُودِ فِيهَا فَتَمَكَّنَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ
يَزْكَعَ الْإِمَامُ فِي الثَّانِيَةِ فَاتَى بِهِ ثُمَّ قَامَ مِنَ السُّجُودِ وَوَجَدَهُ رَاكِعًا فِي الثَّانِيَةِ وَهَكَذَا تَأَمَّلْ . زِيَادِيٍّ اهـ ع . ش .
۞ فَوَدَّ: (أَوْ نِسْيَانٍ) أَي لِلصَّلَاةِ أَوْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ أَوْ لِلشُّكِّ فِيهَا . ۞ فَوَدَّ: (أَوْ بَطْءٍ حَرَكَةٍ) أَي أَوْ قِرَاءَةٍ .
۞ فَوَدَّ: (مِثْلًا بِعَدِّهَا) أَي بَعْدَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى . ۞ فَوَدَّ: (رَاكِعٌ) أَي أَوْ هَائِلٌ لِلرُّكُوعِ وَلَوْ نَوَى مُفَارَقَةَ إِمَامِهِ
بَعْدَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى ثُمَّ أَقْنَدَى بِإِمَامٍ رَاكِعٍ وَقَصَدَ بِذَلِكَ إِسْقَاطَ الْفَاتِحَةِ عَنْهُ صَحَّحَتْ فِي أَوْجِهٍ احْتِمَالَيْنِ كَمَا
أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَاسْتَشَرَّ رَأْيَهُ عَلَيْهِ آخِرًا نِهَائِيَّةً . وَمِثْلُهُ مَا لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الرُّكْعَاتِ ع . ش .
فَوَدَّ (سَيِّئًا): (وَالْبَسْمَلَةُ الْخ) وَيُجَهَّرُ بِهَا حَيْثُ يُجَهَّرُ بِالْفَاتِحَةِ لِلِاتِّبَاعِ رَوَاهُ أَحَدُ وَعِشْرُونَ صَحَابِيًا بِطَرَفِي
ثَابِتٍ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ نِهَائِيَّةً . ۞ فَوَدَّ: (كَامِلَةً) رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّهَا بَعْضُ آيَةٍ كَمَا قَالَهُ عَطِيَّةُ شَيْخُنَا .
أَقُولُ: قَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَهِيَ آيَةٌ كَامِلَةٌ مِنَ أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ قَطْعًا ، وَكَذَا فِيمَا عَدَا بَرَاءَةَ مِنْ بَاقِي السُّورِ
عَلَى الْأَصَحِّ وَفِي قَوْلِ إِنَّهَا بَعْضُ آيَةٍ اهـ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ أَيِ الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَصْحَابِنَا وَالثَّانِي أَيِ
الِاتِّفَاقِ مِنْ أَصْحَابِنَا . ۞ فَوَدَّ: (فِي الْمُصْحَفِ) أَي فِي أَوَائِلِ السُّورِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي . ۞ فَوَدَّ: (بِخَطِّهِ) أَيِ
الْمُصْحَفِ فِي الْكِتَابَةِ وَاللَّوْنِ لَا مُتَمَيِّزًا عَنْهُ بِلَوْنٍ أَوْ كَيْفِيَّةٍ ع . ش . ۞ فَوَدَّ: (مَعَ تَحْرِيمِهِمْ الْخ) فَلَوْ لَمْ يَكُنْ
قُرْآنًا لَمَا أَجَازُوا ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى اعْتِقَادٍ مَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ قُرْآنًا وَلَوْ كَانَتْ لِلْفَضْلِ كَمَا قِيلَ لِأَنَّهُ ثَبَّتَ فِي
أَوَّلِ بَرَاءَةٍ وَلَمْ يَثْبُتْ فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ مُغْنِي وَنِهَائِيَّةً . ۞ فَوَدَّ: (وَإِبَاتِ نَحْوِ أَسْمَاءِ السُّورِ الْخ) أَي وَأَمَّا نَفْسُ
أَسْمَائِهَا فَكُلُّهَا تَوْفِيقِيَّةٌ ع . ش . وَبُجَيْرِيٍّ . ۞ فَوَدَّ: (وَالْأَعْشَارُ) أَي الْأَحْزَابُ وَالْإِنْصَافُ . ۞ فَوَدَّ: (مِنْ بَدْعِ
الْحِجَابِ) وَمَعَ كَوْنِ ذَلِكَ بَدْعًا فَلَيْسَ مُحَرَّمًا وَلَا مَكْرُوهًا بِخِلَافِ نَقِيطِ الْمُصْحَفِ وَشَكْلِهِ فَإِنَّهُ بَدْعٌ أَيْضًا
لَكِنَّهُ سَتَةٌ بُجَيْرِيٍّ . ۞ فَوَدَّ: (وَلِقْوَةً هَذَا) أَي الظَّنُّ . ۞ فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَي قَوْلُ الْبُخَارِيِّ . ۞ فَوَدَّ: (تَوَاتُرُهَا
الْخ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي الْبَحْرِ: قَالَ سَلِيمُ الزَّازِي فِي التَّحْرِيبِ، لَا يَشْتَرِطُ فِي وَقُوعِ الْعِلْمِ بِالتَّوَاتُرِ صِفَاتُ
الْمُحَدِّثِينَ بَلْ يَقَعُ ذَلِكَ بِإِخْبَارِ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ وَالْمُدُولِ وَالْفَسَاقِ وَالْأَخْرَافِ وَالْعَبِيدِ وَالْكَبَارِ وَالصَّغَارِ
إِذَا اجْتَمَعَتِ الشُّرُوطُ اهـ . وَبِعِبَارَةِ سَمٍ فِي شَرْحِ الْوَرَقَاتِ الصَّغِيرِ وَهُوَ أَيِ التَّوَاتُرِ أَنْ يَزِيدَهُ جَمَاعَةٌ
يَزِيدُونَ عَلَى الْأَرْبَعَةِ كَمَا اعْتَمَدَهُ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَلَوْ قَسَاقًا وَكُفَّارًا وَأَرْقَاءَ وَإِنَاثًا وَشَمِلَتْ الْعِبَارَةُ
لِلصَّبِيَّانِ الْمُتَمَيِّزِينَ ع . ش . ۞ فَوَدَّ: (وَضَعَّ مِنْ طَرَفِي الْخ) فَإِنْ قِيلَ يُشْكَلُ وَجُوبُهَا فِي الصَّلَاةِ بِقَوْلِ أَنَسٍ:
(كَانَ النَّبِيُّ ۞ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا يَفْتَحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) كَمَا

الرحمن الرحيم إنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها وفيه أصرخ رد على من كره تسميتها أم القرآن ولا يكفوننا في البسملة إجماعاً كمشيتها خلافاً لمن وهم فيها إما تفرز أن الأصح أن ثبوتها ظني لا يقيني ولا تكفير بظني ثبوتاً ولا نفياً بل ولا يقيني لم يصحبه تواتر وإن أجمع عليه كإنكار أن لينت الابن الشدس مع بنت الصليب، والأصح أنها آية كاملة من أول كل سورة كما صرح به خير مسلم في ﴿إنّا أعطيناك﴾ (الكور: ١٠) ولا قائل بالفرق ما عدا ﴿برائة﴾ (نور: ١٠) لأنها نزلت بالسيف باعتبار أكبر مقاصدها ومن ثم حرمت أولها كما هو ظاهر. (وتشديداتها) منها وهي أربع عشرة فتخفيف مُشدّد.....

رواه البخاري. وبقره أيضاً: (صليت مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع أحداً منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم) كما رواه مسلم. أجيب بأن معنى الأول كانوا يفتتحون بسورة الحمد وببنته ما صرح عن أنس كما قال الدارقطني أنه كان يجهر بالبسملة وقال: لا ألو أن اقتدي بصلاة النبي ﷺ، وأما الثاني فقال أيمننا: إنه رواية للفظ الأول بالمعنى الذي عبر عنه الراوي بما ذكر بحسب فهمه ولو بلغ الخبر بلفظه كما في البخاري لأصاب، إذ اللفظ الأول هو الذي اتفق عليه الحفاظ معني ونهاية. هـ فود: (ولا يقيني لم يصحبه تواتر إلخ) قضيته أنه لا فرق بين العالم به وغيره ع ش. هـ فود: (من أول كل سورة إلخ) قال التوي في التبيان ما حاصله، وعلى هذا لو أسقط القارئ البسملة في قراءة الأسباع أو الأجزاء لا يستحق شيئاً من المعلوم الذي شرطه الواقف، ويوجه بأن الواقف إنما شرط لمن يقرأ سورة ﴿يس﴾ (يس: ١) مثلاً. ومن ترك البسملة يصدق عليه أنه لم يقرأ السورة المشروطة وقد يفرق بينه وبين مستأجر لعمَل أتى ببعضه حيث يستحق القسط من المسمى بأن المدار هنا على ما شرطه الواقف وهو لم يوجد فلا يستحق شيئاً اهـ ع ش. وقرأه المدابني والأجهوري.

هـ فود: (بالفرق) أي بين ﴿إنّا أعطيناك﴾ (الكور: ١) وغيرها من السور. هـ فود: (ما عدا براءة) استثناء من كل سورة. هـ فود: (ومن ثم حرمت إلخ) عليه منع ظاهر وفي الجعبري ما يدل على خلافه فراجعه سم. عبارة ع ش: قوله م ر سورة براءة أي فلو أتى بها في أولها كان مكروهاً خلافاً لحج حيث قال بالحرمة اهـ. عبارة شيخنا فتكره البسملة في أولها وتسن في أثنائها كما قاله الزملي وقيل: تحرم في أولها وتكره في أثنائها كما قاله ابن حجّ كابن عبد الحق والشيخ الخطيب اهـ.

هـ فود (سُنن): (وتشديداتها) أي لإثباتها هيناتاً ليعرفها المُشددة وجوبها شاملٌ لِهيناتها فالحكم على التشديد بكونه من الفاتحة فيه تجوز ولذا عبر في المحرر بقوله وجب رعاية تشديداتها فلو عبر بها لكان أولى مُعني. هـ فود: (منها) إلى المتن في النهاية والمُعني إلا قوله كأن قرأ إلى يئط. هـ فود: (وهي أربع عشرة) منها ثلاث في البسملة نهايةً ومُعني. هـ فود: (فتخفيف مُشدّد إلخ) أي حيث كان قابلاً لنهاية.

هـ فود: (حرمت أولها) عليه منع ظاهر، وفي الجعبري ما يدل على خلافه فراجعه.

كَأَنَّ قَرَأَ الرَّحْمَنُ بِقَلْبِكَ الْإِدْغَامَ وَلَا نَظَرَ لِيَكُونَ أَلْ لَمَّا ظَهَرَتْ خَلَفَتِ الشَّدَّةُ فَلَمْ يَحْدِفْ شَيْئًا لِأَنَّ ظُهُورَهَا لَحْنٌ فَلَمْ يُمَكِّنْ قِيَامَهُ مَقَامَهَا يُبْطِلُ قِرَاءَتَهُ لِأَنَّهُ حَرْفَانِ أَوَّلُهُمَا سَاكِئٌ لَا عَكْسَهُ وَلَوْ عَلِمَ مَعْنَى إِيَّاكَ الْمُخَفَّفَ وَتَعَمَّدَهُ كَفَرَ لِأَنَّهُ ضَوْءُ الشَّمْسِ وَالْأَسْجَدُ لِلشَّهْرِ.

(و) تَجِبُ رِعَايَةُ جَمِيعِ حُرُوفِهَا فَحِينَئِذٍ (لَوْ أَبْدَلُ) حَاءَ الْحَمْدِ لِلَّهِ هَاءٌ أَوْ نَطَقَ بِقَافِ الْعَرَبِ

« فَوَدَّ: (كَأَنَّ قَرَأَ الرَّحْمَنُ الْإِدْغَامَ) أَقْرَأَهُ ع ش. « فَوَدَّ: (لِأَنَّ ظُهُورَهَا لَحْنٌ) قَدْ يُقَالُ: اللَّحْنُ الَّذِي لَا يُغَيَّرُ الْمَعْنَى لَا يُبْطِلُ سَم. وَقَدْ يُقَالُ: الْمُرَادُ بِاللَّحْنِ هُنَا الْإِبْدَالُ. وَفِي الْبُجَيْرِ مِمَّا نَعُثُهُ: وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ مَتَى تَعَمَّدَ الْإِبْدَالُ وَعَلِمَ ضَرُّهُ وَإِنْ لَمْ يُغَيَّرِ الْمَعْنَى، وَالْخِلَافُ فِي تَغْيِيرِ الْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ مُغْتَبَرٌ فِي اللَّحْنِ أَيْ فِي الْإِغْرَابِ وَنَحْوِهِ. « فَوَدَّ: (يُبْطِلُ قِرَاءَتَهُ الْإِدْغَامَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى لَمْ تَصِحَّ قِرَاءَةُ تِلْكَ الْكَلِمَةِ لِتَغْيِيرِهِ نَظْمِهَا أَوْ أَيْ قِيَمِهَا عَلَى الصَّوَابِ وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ عَامِدًا عَالِمًا حَيْثُ لَمْ يُغَيَّرِ الْمَعْنَى ع ش.

« فَوَدَّ: (لَا عَكْسَهُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى وَالْأَسْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ: وَلَوْ شَدَّدَ مُخَفَّفًا أَسَاءَ وَأَجْزَأَ أَوْ أَيْ أَنِّي بِسَيِّئَةٍ ع ش قَالَ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ: أَنْظِرْ هَلِ الْمُرَادُ مُجَرَّدُ التَّشْدِيدِ أَوْ وَلَوْ مَعَ زِيَادَةِ حَرْفٍ مَحَلُّ تَأْمُلٍ أَوْ قَوْلٍ وَظَاهِرٌ أَنَّ مُرَادَهُمْ هُوَ الْأَوَّلُ وَأَمَّا إِذَا شَدَّدَ الْمُخَفَّفُ مَعَ زِيَادَةِ حَرْفٍ آخَرَ فَيُظْهِرُ أَنَّ فِيهِ تَفْصِيلًا زِيَادَةَ الْآتِي فِي التَّثْبِيهِ. « فَوَدَّ: (كَفَرَ) يَتَّبِعِي إِنْ اِعْتَمَدَ الْمَعْنَى حَيْثُ بِخِلَافٍ مَنِ اِعْتَمَدَ خِلَافَهُ وَقَصَدَ الْكُذِبَ فَلْيُراجِعْ سَم عِبَارَةَ الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيْمَابِ هَذَا أَيْ الْكُفْرُ إِنْ قَصَدَهُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا قَصَدَ الْقِرَاءَةَ الشَّاذَّةَ وَأَنَّ (إِيَّا) إِنَّمَا خُفِّفَتْ لِكِرَاهَةِ ثِقَلِ تَشْدِيدِهَا بَعْدَ كُسْرَةٍ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ، ثُمَّ يَحْتَمِلُ عَدَمَ بَطْلَانِ صَلَاتِهِ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَمْ يَتَغَيَّرْ عِنْدَ مُرَاعَاةِ ذَلِكَ الْقَصْدِ وَيَحْتَمِلُ الْبَطْلَانُ لِأَنَّ تَقْصُصَ الْحَرْفِ فِي الشَّاذَّةِ مُبْطِلٌ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَعْنَى، وَتَرَكَ الشَّدَّةَ كَتَرَكِ الْحَرْفِ وَالْأَوَّلَ لِمَا يَأْتِي مِنْ رَدِّ عِلَّةِ الثَّانِي أَوْ. « فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيْ إِلَّا (يَا) نِهَايَةً وَمَعْنَى أَيْ بِالْقَصْرِ ع ش. « فَوَدَّ: (ضَوْءُ الشَّمْسِ) أَيْ فَكَأَنَّهُ قَالَ تَعَبَّدُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مُعْنَى وَنِهَايَةً. « فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ) أَيْ بَأَنَّ كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا نِهَايَةً وَمَعْنَى عِبَارَةُ سَم يَحْتَمِلُ أَنَّهُ نَفَى لِمَجْمُوعِ عِلْمٍ وَتَعَمَّدَ فَيَصْدُقُ بِثَلَاثِ صُورٍ أَوْ.

« فَوَدَّ: (سَجَدَ لِلشَّهْرِ) أَيْ فِي تَخْفِيفِ (إِيَّاكَ) وَيُثَلِّهِ كُلُّ مَا يُبْطِلُ عَنْدَهُ وَمِنْهُ كَسْرُ كَافٍ « إِيَّاكَ نَعْبُدُ » [النعمة: ٥] لَا ضَمُّهَا لِأَنَّ الْكُسْرَ يُغَيِّرُ الْمَعْنَى وَمَتَى بَطَلَ الْمَعْنَى أَوْ اسْتَحَالَ إِلَى مَعْنَى آخَرَ كَانَ مُبْطِلًا مَعَ التَّعَمُّدِ، وَهَذَا السُّجُودُ لِلْخَلَلِ الْحَاصِلِ بِمَا قَعَلَهُ وَلَيْسَ إِرَادَتُهُ لِلْسُّجُودِ مُغْنِيَةً عَنِ إِعَادَتِهِ عَلَى الصَّوَابِ وَفِي سَم عَلَى الْمَنْهَجِ.

(فَرَعَ): حَيْثُ بَطَلَتْ الْقِرَاءَةُ دُونَ الصَّلَاةِ فَتَمَتَّى رَكَعٌ عَمَدًا قَبْلَ إِعَادَةِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الصَّوَابِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ ع ش. « فَوَدَّ: (أَوْ نَطَقَ بِقَافِ الْعَرَبِ الْإِدْغَامَ) خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالنَّهَايَةِ

« فَوَدَّ: (لِأَنَّ ظُهُورَهَا لَحْنٌ) قَدْ يُقَالُ اللَّحْنُ الَّذِي لَا يُغَيَّرُ لَا يُبْطِلُ. « فَوَدَّ: (كَفَرَ) يَتَّبِعِي إِنْ اِعْتَمَدَ الْمَعْنَى حَيْثُ بِخِلَافٍ مَنِ اِعْتَمَدَ خِلَافَهُ وَقَصَدَ الْكُذِبَ فَلْيُراجِعْ. « فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ سَجَدَ لِلشَّهْرِ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ نَفَى لِمَجْمُوعِ عِلْمٍ وَتَعَمَّدَ فَيَصْدُقُ بِثَلَاثِ صُورٍ.

المُتَرَدِّدَةِ بينها وبين الكاف والهمزة بالعرب المنشوبة إليهم أخلطهم الذين لا يُعْتَدُّ بهم، ولذا نسبها بعض الأئمة لأهل الغرب وصعيد مصر بطلت إلا إن تقدَّر عليه التعلُّم قبل خُرُوجِ الوقت واقتضاء كلام جمع بل صريحه الصَّحَّةُ في قاف العرب وإن قدر ضميَّةٌ لما في المجموع أنه إذا نطقَ بسين مُتَرَدِّدَةٍ بينها وبين الصادِ بطلت إن قدر وإلا فلا ويجري ذلك في سائر أنواع الإبدال وإن لم يتغيَّر المعنى كالعالمون فحينئذٍ لو أبدل (ضادا) منها أي أتى بذلكها (بظاء) وزعم أن الباء مع الإبدال إنما تدخل على المثزوك مردودٌ كما مرَّ مع تحريره في الخطبة (لم تصح) قراءته لتلك الكلمة (في الأصح) لتغييره النظم والمعنى إذ ضلَّ بِمَعْنَى غَابَ وظلَّ بفعل كذا بِمَعْنَى فَعَلَ نهارًا ولا نظير لفسر التمييز وقرب المخزج لأن الكلام كما تقرَّر فيمن يمكنه النطق بها ومن ثمَّ صرَّحوا بأنَّ الخلاف في قادرٍ لم يتعمَّد وعاجزٍ أمكنه التعلُّم فترك إذا عاجز عنه

والمُعْنَى وغيرهم من المتأخرين كشيخنا فاعتمدوا الصَّحَّة مع الكراهة قال الكزدي وكلام سم في شرح أبي شجاع يميل إلى ما اختاره الشارح من البطلان اهـ. هـ فؤد: (المنشوبة إلخ) صفة جرث على غير من هي له فكان الأولى الإبراز. هـ فؤد: (ويجري) إلى قوله: (قيل) في النهاية والمعنى إلّا قوله: (وإن لم يتغيَّر) إلى: (لو أبدل). هـ فؤد: (ويجري ذلك) أي بطلان القراءة بالإبدال. هـ فؤد: (وإن لم يتغيَّر المعنى إلخ) وفاقًا لإطلاق النهاية والمعنى وشرح المنهج. هـ فؤد: (لم تصح قراءته لتلك الكلمة) أي وتجب إعادتها وما بعدها قبل الركوع، فإن رَكَعَ قَبْلَ إِعَادَتِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ كَانَ عَامِدًا عَالِمًا وَإِلَّا لَمْ تُحْسَب رَكَعَتُهُ شَيْخُنَا. عبارة البجيري: أي ويجب عليه استئناف القراءة ولا تبطل صَلَاتُهُ إِلَّا إِنْ غَيَّرَ المعنى وكان عَامِدًا عَالِمًا اهـ قلوبِي. والمُعْتَمَدُ أَنَّهُ مَتَى تَعَمَّدَ الْإِبْدَالَ صَرَّ وَإِنْ لَمْ يُغَيِّرِ المعنى؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ حِينَئِذٍ صَارَتْ أجنبيَّةً كما نقله سلطان عن م ر وقَرَّرَه العزيزي اهـ وهو ظاهرُ النهاية والمعنى وشرح المنهج كما مرَّ. ويأتي عن ع ش ما يصرِّح به.

فؤد (س): (في الأصح) ولو أبدل الضاد بغير الظاء لم تصح قراءته قطعًا بنهاية ومعنى. هـ فؤد: (لتغييره النظم إلخ) وقياسًا على باقي الحروف بنهاية ومعنى. قال ع ش ومنها كما قاله حجَّ إبدال حاء الحمد هاء فتبطل به خلافًا للقاضي حَسَنٍ في قوله لا تبطل به لِأَنَّهُ مِنَ اللَّحَنِ الَّذِي لَا يُغَيَّرُ المعنى اهـ. هـ فؤد: (في قادر) أي بالنطق على الصواب. هـ فؤد: (وعاجزٍ أمكنه التعلُّم إلخ) يتبيَّن أن لا تتعَدَّ صَلَاتُهُ إِلَّا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ ثُمَّ إِنْ قَصَرَ فِي التَّعْلُّمِ أَعَادَ وَإِلَّا فَلَا وَحِينَئِذٍ فَقَوْلُهُ لَمْ تَصِحَّ قِرَاءَتُهُ لِتِلْكَ الْكَلِمَةِ

هـ فؤد: (وعاجزٍ أمكنه التعلُّم فترك) يتبيَّن أن يجري فيه ما قدَّمناه في العاجز عن تكبيرة الإحرام في الباب ويؤخَّرُ أي وجوبًا الصلاة عن أوَّلِ الوقت للتعلُّم فإن ضاقَ عنه أي عن التعلُّم تَرَجَّمْ عَنْهُ أَي عَنْ التَّكْبِيرِ بِأَيِّ لَعْنَةٍ شَاءَ ثُمَّ إِنْ قَصَرَ فِي التَّعْلُّمِ أَعَادَ وَإِلَّا فَلَا اهـ. فَقَوْلُهُ لَمْ تَصِحَّ قِرَاءَتُهُ لِتِلْكَ الْكَلِمَةِ مَعْنَاهُ بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا أَنَّ صَلَاتَهُ لَا تُجْزِئُهُ مَعَ قِرَاءَةِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ قَصَرَ فِي التَّعْلُّمِ وَمَعْنَاهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَادِرِ الَّذِي لَمْ يَتَعَمَّدْ أَنَّ صَلَاتَهُ لَا تَصِحُّ مَا لَمْ يَتَذَكَّرِ الصَّوَابَ.

فَيُجْزِئُهُ قَطْعًا وَقَادِرٌ عَلَيْهِ مُتَعَمِّدٌ لَهُ فَلَا يُجْزِئُهُ قَطْعًا بَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَلَوْ أَتَى بِذَالِ الَّذِينَ مُهْمَلَةٌ تَبَطَّلَتْ قِيلَ عَلَى الْخِلَافِ، وَقِيلَ قَطْعًا فَرَعٌ عَدَمُ الْبُطْلَانِ فِيهَا مُطْلَقًا لِأَنَّهُ لَا يُعَيِّرُ الْمَعْنَى ضَعِيفٌ.

مَعْنَاهُ بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا أَنَّ صَلَاتَهُ لَا تُجْزِئُهُ مَعَ قِرَاءَةِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ قَصَرَ فِي التَّعْلُمِ وَمَعْنَاهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَادِرِ الَّذِي لَمْ يَتَعَمَّدْ أَنَّ صَلَاتَهُ لَا تَصِحُّ مَا لَمْ يَتَذَكَّرْ الصَّوَابَ. □ فَوُدَّ: (وَقَادِرٌ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الثُّطُقِ بِالصَّوَابِ سَم. □ فَوُدَّ: (إِنْ عَلِمَ) أَيْ التَّخْرِيمَ سَم.

□ فَوُدَّ: (بِذَالِ الَّذِينَ).

(فَزَعُ): فِي قِتَاوَى السُّيُوطِيِّ مَا نَصَّهُ مَسْأَلَةٌ إِذَا قَالَ الْمُصَلِّي الصَّرَاطُ الَّذِينَ بَزِيَادَةٍ أَلْ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا الْجَوَابُ الظَّاهِرُ التَّفْرِقَةُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعَامِدِ وَغَيْرِهِ اه. وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ زِيَادَةَ أَلْ تُنْقَطُ بِأَجْنَئِيٍّ وَهُوَ يُبْطِلُ مَعَ الْعَمْدِ أَيْ وَعِلْمِ التَّخْرِيمِ وَلَا يُبْطِلُ مَعَ غَيْرِ ذَلِكَ سَم.

□ فَوُدَّ: (مُهْمَلَةٌ) أَيْ أَوْ زَايَا أَوْ قَالَ: الْمُسْتَتِيمُ بِالْهَمْزَةِ بَدَلُ الْقَافِ شَيْخُنَا. □ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ قَرَرَهُ عَلَى الثُّطُقِ بِالصَّوَابِ أَمْ لَا، تَعَمَّدَ أَمْ لَا. □ فَوُدَّ: (ضَعِيفٌ) إِذِ الْمُتَعَمِّدُ أَنَّ الْإِبْدَالَ مَعَ الْعَمْدِ وَالْعِلْمِ مُبْطِلٌ، وَلَوْ لَمْ يُعَيِّرِ الْمَعْنَى كَمَا مَرَّ.

□ فَوُدَّ: (وَقَادِرٌ عَلَيْهِ) يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ وَقَادِرٌ عَلَى التَّعْلُمِ كَمَا قَدْ يَتَبَاذَرُ مِنْ ذِكْرِ هَذَا عَقِبَ قَوْلِهِ إِمَّا عَاجِزٌ عَنْهُ أَيْ عَنِ التَّعْلُمِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَاذِرُ مِنْهُ وَفِيهِ أَنَّهُ قَدْ يُشْكِلُ قَوْلُهُ مُتَعَمِّدٌ لَهُ إِذْ لَا يَظْهَرُ الْوَصْفُ بِالتَّعَمُّدِ إِلَّا لِلْقَادِرِ عَلَى الثُّطُقِ عَلَى الصَّوَابِ بِالْفِعْلِ وَأَيْضًا فُظَاهِرُ قَوْلِهِ بَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَنَّهُا تَتَعَمَّدُ، سِوَاهُ اتَّسَعَ الْوَقْتُ أَوْ ضَاقَ ثُمَّ تَبْطُلُ عِنْدَ الثُّطُقِ بِمَا ذَكَرَ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَتَّبِعِي اتِّعْقَادُهَا عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَعَدَمُ بُطْلَانِهَا لَكِنْ تَلَزُمُ الْإِعَادَةُ كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي الْعَاجِزِ عَنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ بِالْعَرِيَّةِ، وَأَمَّا عِنْدَ اتِّسَاعِهِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ لَا تَتَعَمَّدُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يُقَالُ: إِنْ احْتَمَلَ التَّعْلُمُ عِنْدَ الْوُصُولِ إِلَى مَحَلِّ الْخَلَلِ انْتَقَدَتْ وَإِلَّا فَلَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ: وَقَادِرٌ عَلَى الثُّطُقِ بِالصَّوَابِ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْقَادِرِ هُنَا هُوَ الْمُرَادُ بِهِ فِي قَوْلِهِ أَوَّلًا بِأَنَّ الْخِلَافَ فِي قَادِرٍ لَمْ يَتَعَمَّدْ، وَعَلَى هَذَا فَلَا إِشْكَالَ. هَذَا وَيَتَّبِعِي رَدُّ الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ) أَتَى بِذَالِ الَّذِينَ (الْخُ).

(فَزَعُ): فِي قِتَاوَى السُّيُوطِيِّ مَا نَصَّهُ: مَسْأَلَةٌ إِذَا قَالَ الْمُصَلِّي (الصَّرَاطُ الَّذِينَ) بَزِيَادَةٍ (أَلْ) هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟ الْجَوَابُ الظَّاهِرُ التَّفْرِقَةُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعَامِدِ وَغَيْرِهِ اه. وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ زِيَادَةَ أَلْ تُنْقَطُ بِأَجْنَئِيٍّ وَهُوَ يُبْطِلُ مَعَ الْعَمْدِ أَيْ وَعِلْمِ التَّخْرِيمِ وَلَا يُبْطِلُ مَعَ غَيْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ يُقَالُ: قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي فِي الْجَمَاعَةِ مِنْ صِحَّةِ صَلَاةِ الْفَافَاءِ وَالرَّوَاءِ مَعَ زِيَادَةِ حَرْفٍ أَوْ أَكْثَرَ إِذْ قَدْ يَتَكَوَّرُ التَّكْرِيرُ وَمِنْ صِحَّةِ صَلَاةِ مَنْ شَدَّدَ مُحَقِّقًا وَإِنْ تَعَمَّدَ مَعَ أَنَّهُ زَادَ حَرْفًا عَدَمُ الْبُطْلَانِ هُنَا مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ تُحْصَى الصَّحَّةُ فِي نَحْوِ الْفَافَاءِ بِالْمَمْدُورِ عَلَى مَا يَأْتِي لَنَا هُنَاكَ. وَيُفَرَّقُ بَيْنَ التَّشْدِيدِ وَغَيْرِهِ بِعَدَمِ تَمَيُّزِ الزِّيَادَةِ فِي التَّشْدِيدِ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ زِيَادَةَ (أَلْ) هُنَا يَنَافِي ظَاهِرَ الْإِصَافَةِ لِأَنَّهُ لَا يَتَبَاذَرُ مَعَهَا.

(تنبيه) وقع في عباراتهم في فروع هنا ما يؤهم التنافي، والتحقيق أنه لا إيهام وآتهم إنما أطلقوا في بعضها تأكيداً على ما فهم من كلامهم في نظيره وقد بينت ذلك في شرح الباب بما حاصله أنه متى خفف القادر مُشدداً أو لحن أو أبدل حرفاً بآخر ولم يكن الإبدال قراءة شاذة كلنا أنطيناك أو ترك الترتيب في الفاتحة أو الشورة فإن غيّر المعنى بأن بطل أصله أو استحال إلى معنى آخر ومنه كسر إيماء لا ضمها وعلم وتعمد بطلت صلاته وإلا فقراءته لتلك

فود: (لا إيهام) مبالغة في نفي التنافي. فود: (في نظيره) أي نظير ذلك البغض. فود: (متى خفف القادر) أي على الشطي بالصواب وبفله القادر على التعلم ولم يضي الوقت كما علم بما مر. فود: (كلنا أنطيناك) مثال الإبدال بالقراءة الشاذة. فود: (في الفاتحة) تنازع فيه الأفعال الأربعة.

فود: (فإن غيّر المعنى إلخ) خرج به ما لو لحن لحننا لا يغيّر المعنى كفتح التوين من «ملك يوم الدين» (الفتحة: ١) فإن كان عامداً عالماً حرم ولم تبطل به صلاته، وإلا فلا حزمة ولا بطلان. ومثله فتح دال (تعبد) ولا تضّر زيادة ياء بعد كاف مالك لأن كثيراً ما تتولد حروف الإشباع من الحركات ولا يغيّر بها المعنى ع ش. عبارة شيننا وأما اللحن الذي لا يغيّر المعنى كأن قال: (تعبد) بكسر الباء أو فتحها فلا يضّر مطلقاً لكونه يخرم مع العمد والعلم اه. ويأتي عن سم ما يوافق. فود: (لا ضمها) أي فلا يضّر مطلقاً ويخرم مع العمد والعلم كما مر أيضاً. فود: (وعلم) أي التحريم سم. فود: (بطلت صلاته) هذا واضح في الفاتحة إذا لم يعده وفيها وفي غيرها إذا صار كلاماً أجنبياً أما إذا لم يخرج بالتغيير عن كونه ذكرًا أو دعاء ولم يقصد به القراءة لأنه إن قصد ما فتلاعب فيما يظهر فتبطل فمحتمل تأمل ولعل الأقرب حيث عُدَّ البطلان بضري.

فود: (إذا لم يعده) ليس بقيد. فود: (ولم يقصد به إلخ) يظهر أن الإطلاق هنا كقصد القراءة لأن المقام صار إلى القراءة والله أعلم. فود: (والأقراءته إلخ) إن رجع أيضاً لقوله فإن غيّر المعنى اقتضى بطلان القراءة بلحن لا يغيّر المعنى وهو ممنوع، وأيضاً يدخل في ذلك إبدال لا يغيّر المعنى كالعالمون بالواو فيفيد أنه لا تبطل صلاته به مع القدرة والتعمد والعلم وفيه نظر. وإن كان نظير ما أفاده كلامهم في اللحن الذي لا يغيّر المعنى من عدم بطلان الصلاة مطلقاً، وقد قال م ر بالبطلان اه سم. عبارة ع ش: وفي حج أن مما لا يغيّر المعنى قراءة (العالمين) بالواو أي بدل الباء اه. أقول وينتهي بطلان صلاته به إذا كان عامداً عالماً لأنه أبدل حرفاً بغيره اه. أقول قد يقال أن الإبدال مستثنى منه بدليل قوله السابق أيضاً: (وإن لم يغيّر المعنى كالعالمون) الصريح في أن تغيير المعنى ليس بشرط في

فود: (والأقراءته) إن رجع أيضاً لقوله: (فإن غيّر المعنى) اقتضى بطلان القراءة بلحن لا يغيّر المعنى وهو ممنوع. فود: (والأقراءته) يدخل فيه إبدال لا يغيّر المعنى كالعالمون بالواو فيفيد أنه لا تبطل صلاته مع القدرة والتعمد والعلم وفيه نظر. وإن كان نظير ما أفاده كلامهم في اللحن الذي لا يغيّر المعنى من عدم بطلان الصلاة مطلقاً وقد قال م ر بالبطلان.

الكلمة فلا يُنْتَى عليها إلا إن قَصُرَ الفصلُ وسَجُدَ للشَّهْرِ فيما إذا تَغَيَّرَ المعنى بما سَهَا به مثلاً لأن ما أَبْطَلَ عَمْدَهُ يُسَجَّدُ لِسَهْوِهِ وأَجْرُوا هذا التفصيلَ في القراءةِ الشَّاذَّةِ إذا غَيَّرَتِ المعنى، وأَطْلَقُوا البُطْلَانَ بها إذا اشْتَمَلَتْ على زيادةِ حرفٍ أو نَقَصِهِ وَبِتَمَيُّنِ حَمْلِهِ كما أشارَ إليه بعضهم على أَنَّهُ من عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ.....

الإبدال بل قد يَمْنَعُ الرُّجُوعُ إلى تَغْيِيرِ المعنى قوله الآتي (فيما إذا تَغَيَّرَ إلخ) لِزُجُومِ اسْتِدْرَاكِهِ لَو رَجَعَ إلى ذلك أيضًا. هـ فُود: (فلا يَبْنِي عليها) أي بَعْدَ إِعَادَتِهَا على الصَّوَابِ. هـ فُود: (وأَجْرُوا هذا التفصيل) أي بُطْلَانَ الصَّلَاةِ مع العَمْدِ والعِلْمِ وبُطْلَانَ القراءةِ بِدُونِهَا كُرْدِي. هـ فُود: (في القراءةِ الشَّاذَّةِ إلخ) قَضِيَّةٌ ذلك أَنَّهُا لو لم تَغَيَّرِ المعنى لم تَبْطُلْ بها الصَّلَاةُ ولا القراءةُ وَيُصْرِّحُ بذلك قولُ الرُّوضِ وَلِغَيْرِ القِرَاءَاتِ السَّبْعِ حُكْمُ اللَّحْنِ اهـ ولا شَكَّ أَنَّ اللَّحْنَ الْغَيْرَ الْمُغَيَّرَ لِلْمَعْنَى لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ ولا القراءةُ، وكذا قولُ أَصْلِهِ وَتَصِحُّ بِالْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا تَغْيِيرُ مَعْنَى ولا زيادةُ حَرْفٍ ولا نَقْصَانُهُ اهـ سم. هـ فُود: (حَمْلُهُ) أي إِطْلَاقُهُمْ. هـ فُود: (من عَطْفِ الخاصِّ) وهو ما اشْتَمَلَتْ على زيادةِ حَرْفٍ أو نَقْصِهِ. هـ وفُود: (على العامِّ) وهو الْمُغَيَّرُ لِلْمَعْنَى الصَّادِقِ لِلْمَغَيَّرِ بِهِمَا وَبِدُونِهِمَا.

هـ فُود: (وأَجْرُوا هذا التفصيلَ في القراءةِ الشَّاذَّةِ) قَضِيَّةٌ ذلك أَنَّهُا لو لم تَغَيَّرِ المعنى لم تَبْطُلْ بها الصَّلَاةُ ولا القراءةُ وَيُصْرِّحُ بذلك قولُ الرُّوضِ وَلِغَيْرِ القِرَاءَاتِ السَّبْعِ حُكْمُ اللَّحْنِ اهـ ولا شَكَّ أَنَّ اللَّحْنَ الْغَيْرَ الْمُغَيَّرَ لِلْمَعْنَى لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ ولا القراءةُ، وكذا قولُ أَصْلِهِ، وَتَصِحُّ الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا تَغْيِيرُ مَعْنَى ولا زيادةُ حَرْفٍ ولا نَقْصَانُهُ اهـ. وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ إِذْغَامَ مِيمِ الرَّحِيمِ فِي مِيمِ مَالِكٍ الَّذِي هُوَ قِرَاءَةٌ شَاذَّةٌ لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ ولا القراءةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَغَيَّرُ الْمَعْنَى إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْحَرْفَانِ الْمَذْغَمَانِ أَقْلٌ مِنَ الْمُظْهَرَيْنِ فَفِي الْإِذْغَامِ نَقْصٌ فِي الْجُمْلَةِ فَتَبْطُلُ. ثم رأيتُ كلامَ الشَّارِحِ الآتي فِي شَرْحٍ وَلَا يَجُوزُ نَقْصُ حُرُوفِ الْبَدَلِ لَا يُقَالَ الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ الْإِذْغَامُ مع قِرَاءَةِ (مَالِكٍ) بِلَا الْيَاءِ فَلَوْ أَدْغَمَ مع قِرَاءَةِ (مَالِكٍ) بِالْأَلِفِ كَانَ مِنْ قَبِيلِ زِيَادَةِ الْحَرْفِ فِي الشَّاذَّةِ وَهُوَ مُبْطِلٌ لِأَنَّا نَقُولُ الزِّيَادَةُ الْمُبْطِلَةُ فِي الشَّاذَّةِ هِيَ الزِّيَادَةُ عَلَى الْقِرَاءَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ بِأَنَّ تَنْقُصَ زِيَادَةَ لَيْسَتْ فِي الْمُتَوَاتِرَةِ، وَالْفُ (مَالِكٍ) لَيْسَتْ كَذَلِكَ لِوُجُودِهَا فِي الْمُتَوَاتِرَةِ عَلَى أَنَّ الشَّارِحَ يَبَيِّنُ أَنَّ الزِّيَادَةَ لَا تَقْصُرُ إِلَّا إِنْ غَيَّرَتْ زِيَادَةُ الْيَاءِ (مَالِكٍ) لَا تَغَيَّرُ فَلْيَتَأَمَّلْ. وفي التَّيْبَانِ لِلْمُصَنِّفِ مَا نَصَّهُ فَصَّلَ يَجُوزُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ بِالْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ الْمُجْتَمِعِ عَلَيْهَا وَلَا تَجُوزُ بغيرِ السَّبْعِ وَلَا بِالرَّوَايَاتِ الشَّاذَّةِ الْمَثْبُوتَةِ عَنِ الْقِرَاءِ السَّبْعَةِ وَسَيَأْتِي فِي الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَيَانُ اتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ مَنْ قَرَأَ بِالشَّوَادِ أَوْ أَثَرَا بِهَا؛ قَالَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ لَوْ قَرَأَ بِالشَّوَادِ فِي الصَّلَاةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا لَمْ تَبْطُلْ وَلَمْ تُحْسَبْ لَهُ تِلْكَ الْقِرَاءَةُ وَقَدْ تَقَلَّ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْحَافِظُ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِالشَّاذِّ وَأَنْ لَا يُصَلِّيَ خَلْفَ مَنْ يَتْرَأُ بِهَا اهـ. وقوله: (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا) يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى مَا يَغَيَّرُ الْمَعْنَى فَلَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرُّوضِ وَأَصْلِهِ.

فَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِمَا إِذَا تَغَيَّرَ الْمَعْنَى بِالزِّيَادَةِ أَوْ النَقْصِ وَيُؤَيِّدُهُ حَذْفُ الْمُصَنَّفِ لَهَا فِي فَتَاوَيْهِ وَتَبْيَاهِ وَأَقْتِصَارِهِ عَلَى تَغْيِيرِ الْمَعْنَى وَأَنَّهُ لَوْ نَطَقَ بِحَرْفٍ أَجَنَّبِيٍّ لَمْ تَبْطُلْ مُطْلَقًا وَتَصْرِيحُهُمْ بِذَلِكَ التَّفْصِيلِ فِي تَخْفِيفِ الْمُشْدِدِّ مَعَ أَنَّ فِيهِ نَقْصَ حَرْفٍ وَلَا يُقَالُ هَذَا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا نَقْصٌ هَيِّئَةً لِأَنَّ زِيَادَةَ الْحَرْفِ فِي الشَّاذِّ تَشْمَلُ ذَلِكَ فَانْدَفَعَ الْأَخَذُ بِظَاهِرِ كَلَامِهِمْ مِنَ الْبُطْلَانِ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَقْصِ مُطْلَقًا وَتَحَرُّمِ الْقِرَاءَةِ بِشَاذٍ مُطْلَقًا قِيلَ إجماعًا وَاعْتَرَضَ وَهُوَ مَا وَرَاءَ السَّبْعَةِ، وَقِيلَ الْعَشْرَةُ وَانْتَصَرَ لَهُ كَثِيرُونَ وَتَلَفِيقُ قِرَاءَتَيْنِ كَنَصْبِ آدَمَ وَكَلِمَاتٍ أَوْ رَفْعِهِمَا وَفِي

• قَوْلُهُ: (فَيَخْتَصُّ ذَلِكَ) أَيِ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَى زِيَادَةِ حَرْفٍ أَوْ نَقْصِهِ. • قَوْلُهُ: (بِالزِّيَادَةِ إلخ) إظهارًا فِي مَقَامِ الْإِضْمَارِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ التَّقْصِ) الْوَجْهَ أَنَّهُ يَضُرُّ التَّقْصُ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَإِنْ لَمْ يَغْيَرْ الْمَعْنَى سَم. أَيِ كَمَا يُعَيِّدُهُ إِطْلَاقُهُمُ الْبُطْلَانَ بِتَخْفِيفِ مُشْدَدِّ. • قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ الْإِخْتِصَاصِ. • قَوْلُهُ: (لَهُمَا) أَيِ الْإِسْتِمَالِ عَلَى زِيَادَةِ حَرْفٍ أَوْ نَقْصِهِ. • قَوْلُهُ: (لَمْ تَبْطُلْ مُطْلَقًا) أَيِ بَلْ إِنْ كَانَ مُفْهِمًا سَم. • قَوْلُهُ: (وَتَصْرِيحُهُمْ إلخ) كَقَوْلِهِ وَأَقْتِصَارُهُ إلخ وَأَنَّهُ إلخ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ حَذْفُ الْمُصَنَّفِ. • قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ التَّفْصِيلِ إلخ) ظَاهِرُهُ يَبْطُلَانِ الصَّلَاةَ مَعَ التَّغْيِيرِ وَالْعَمْدِ وَالْعِلْمِ وَبُطْلَانِ الْقِرَاءَةِ بِدُونِهَا وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ سَم وَأَيْضًا كَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ تَخْفِيفَ مُشْدَدِّ مِنَ الْفَاتِحَةِ يَضُرُّ وَإِنْ لَمْ يَغْيَرْ الْمَعْنَى. • قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ تَخْفِيفِ الْمُشْدَدِّ. • قَوْلُهُ: (لِإِنَّ زِيَادَةَ الْحَرْفِ) حَقُّ الْمَقَامِ نَقْصُ الْحَرْفِ. • قَوْلُهُ: (تَشْمَلُ ذَلِكَ) أَيِ تَخْفِيفِ التَّشْدِيدِ. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ غَيْرِ الْمَعْنَى أَوْ لَا. • قَوْلُهُ: (وَتَحَرُّمِ الْقِرَاءَةِ بِشَاذٍ) الظَّاهِرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا قَصَدَ أَنَّهُ قُرْآنٌ وَأَمَّا لَوْ قَرَأَهَا لَا عَلَى أَنَّهَا قُرْآنٌ فَلَا يَحَرُّمُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُسْتَنَى مَا إِذَا قَرَأَهَا لِيَعْلَمَهَا الْغَيْرَ حَتَّى تَتَمَيَّزَ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْمُتَوَاتِرِ وَيَعْلَمُ أَنَّهَا قَدْ قُرِئَتْ بِهَا وَأَنَّهَا مِمَّا رَوَى وَآحَادًا سَم. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ غَيْرِ الْمَعْنَى أَوْ لَا. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا وَرَاءَ السَّبْعَةِ) اعْتَمَدَ هَذَا غَيْرُ وَاحِدٍ بَعْدَ اللَّتَوَاتُرِ غَيْرُهُ كُرْدِيٌّ (وَقِيلَ الْعَشْرَةُ) قَالَهُ الْبَغَوِيُّ وَبِهِ السُّبْكِيُّ وَوَلَدَهُ التَّاجُ وَاعْتَمَدَ الطَّبَّلَاوِيُّ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ كُرْدِيٌّ. • قَوْلُهُ: (وَتَلَفِيقُ قِرَاءَتَيْنِ إلخ) أَيِ يَحَرُّمُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ السِّيَاقِ أَيِ بِشَرْطِ اِزْتِبَاطِ الْمَقْرُوءِ ثَانِيًا بِالْمَقْرُوءِ أَوَّلًا أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي عَنِ الْمَجْمُوعِ وَكَأَنَّهُ أَيِ الشَّارِحِ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِالْمِثَالِ بِجَعْلِهِ حَالًا مُقَيَّدًا وَحَيْثُ هَذَا مَفْهُومُ قَوْلِ الْمَجْمُوعِ الْآتِي بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ إلخ وَقَوْلُهُ لَا سَيَلَزَامَهُ إلخ تَغْلِيلٌ لِلِاشْتِرَاطِ

• قَوْلُهُ: (أَوْ التَّقْصِ) الْوَجْهَ أَنَّهُ يَضُرُّ التَّقْصُ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَإِنْ لَمْ يَغْيَرْ الْمَعْنَى. • قَوْلُهُ: (لَمْ تَبْطُلْ مُطْلَقًا) أَيِ بَلْ إِنْ كَانَ مُفْهِمًا. • قَوْلُهُ: (وَتَحَرُّمِ الْقِرَاءَةِ بِشَاذٍ) الظَّاهِرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا قَصَدَ أَنَّهَا قُرْآنٌ وَأَمَّا لَوْ قَرَأَهَا لَا عَلَى أَنَّهَا قُرْآنٌ فَلَا تَحْرِيمَ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُسْتَنَى مَا إِذَا قَرَأَهَا لِيَعْلَمَهَا الْغَيْرَ حَتَّى تَتَمَيَّزَ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْمُتَوَاتِرِ، وَيَعْلَمُ أَنَّهَا قَدْ قُرِئَتْ بِهَا وَأَنَّهَا مِمَّا رَوَى آحَادًا. • قَوْلُهُ: (وَتَلَفِيقُ قِرَاءَتَيْنِ) أَيِ يَحَرُّمُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ السِّيَاقِ أَيِ بِشَرْطِ اِزْتِبَاطِ الْمَقْرُوءِ ثَانِيًا بِالْمَقْرُوءِ أَوَّلًا أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي عَنِ الْمَجْمُوعِ وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِالْمِثَالِ بِجَعْلِهِ حَالًا مُقَيَّدًا وَحَيْثُ هَذَا مَفْهُومُ قَوْلِ الْمَجْمُوعِ الْآتِي بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ إلخ وَقَوْلُهُ لَا سَيَلَزَامَهُ إلخ تَغْلِيلٌ لِلِاشْتِرَاطِ الْمَذْكُورِ وَالْهَاءُ فِي لَا سَيَلَزَامَهُ رَاجِعَةٌ لِلْمَنْفَعِي فِي قَوْلِهِ أَنْ لَا يَكُونَ إلخ لَا لِلتَّغْيِيرِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ

المجموع يُسَمَّى لِمَنْ قَرَأَ بِقِرَاءَةٍ مِنَ السَّبْعِ أَنْ يُتِمَّ بِهَا وَلَا جَارَ بِشَرِطٍ أَنْ لَا يَكُونَ مَا قَرَأَهُ بِالثَّانِيَةِ مُرْتَبِطًا بِالْأُولَى أَيْ لَا سِتِلْزَامِيَةً هَيْجَةً لَمْ يَقْرَأَ بِهَا أَحَدٌ ثُمَّ غَيَّرَ الْمَعْنَى أَبْطَلَ وَلَا فَلَا.

(وَيَجِبُ تَرْبِيعُهَا) بِأَنْ يَأْتِيَ بِهَا عَلَى نَظْمِهَا الْمَعْرُوفِ لِلتَّبَاعِ وَلَأنَّهُ مَنَاطُ الْعِجَازِ وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ وَلَوْ خَارِجَ الصَّلَاةِ فَلَوْ بَدَأَ بِنِصْفِهَا الثَّانِي مِثْلًا لَمْ يُعْتَدَ بِهِ مُطْلَقًا ثُمَّ إِنَّ سَهَا بِتَأْخِيرِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يَطْلُ فَصْلَ بَنَى عَلَيْهِ وَإِنْ تَعَمَّدَ تَأْخِيرَهُ وَقَصَدَ بِهِ التَّكْمِيلَ خِلَافًا لِمَا أَوْهَمَهُ كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا كَذَلِكَ أَوْ طَالَ فَصْلٌ أَيْ بَيْنَ فَرَائِغِهِ وَإِرَادَةِ تَكْمِيلِهِ بِأَنْ تَعَمَّدَ السُّكُوتَ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ سَهْوٌ لَا يَضُرُّ وَلَوْ مَعَ طُولِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ كَمَا يَأْتِي.....

المذكور والهاء في لاستلزاميه راجعة للمعنى في قوله أن لا يكون إلخ لا للتعني وقوله ثم إن غير إلخ تفصيل للمعنى دون التعني لآته مع عدم الارتباط لا يتغير المعنى إذ من لازم تغيير المعنى تحقق الارتباط سم. هـ فود: (أي لاستلزاميه إلخ) قد يقال هذا الاستلزام موجود مع الارتباط وعدمه وتغيير المعنى وعدمه فلو اقتضى المنع اقتضاء مطلقاً مع أنه ليس كذلك سم. ولك منع وجود ذلك الاستلزام مع عدم الارتباط. هـ فود: (بأن يأتي) إلى قوله ولو ترك في النهاية والمعني إلا قوله ومن ثم إلى فلو وقوله خلافًا إلى أو طال وقوله بأن تعمد إلى استأنفه وقوله وبه إلى يفرق وقوله ويحزم إلى يختاط. هـ فود: (مناط الإعجاز) أي مرجعه ع ش. هـ فود: (لم يعتد به) أي بالنصف الثاني (مطلقاً) أي سواء كان البدء بذلك سهواً أو عمدًا. هـ فود: (ثم إن سها بتأخير الأول) أي بأن كانت بدايته بالنصف الثاني ثم الأول على وجه السهو سم. هـ فود: (ولم يطل فصل) أي بين النصف الأول المؤخر وإرادة التكميل سم. هـ فود: (بنى عليه) أي على النصف الأول. هـ فود: (وإن تعمد تأخيرته) ليس بقيد فإن الاستئناف لا بد منه بكل حال حيث قصد التكميل رشيداً وع ش. هـ فود: (وقصد به التكميل) أي ولم يغير المعنى ولا بطلت صلاته نهايةً ومثني. هـ فود: (وكذلك) أي يجب استئنافه. هـ فود: (أي بين فرائغه) أي النصف الأول.

هـ فود: (وإرادة تكميله) الأولى: والبناء أو: وتكميله؛ لآته لا يلزم من إرادة التكميل التكميل فوراً مع أنه المقصود بجبرمي. هـ فود: (لما يأتي) أي أيها في الموالاة وهو تعليل للتقييد بالتعمد. هـ فود: (أنه إلخ) أي السكوت بيان لما يأتي. هـ فود: (إلا أن يفرق كما يأتي) أي في قوله وفارق ما مر في الترتيب إلخ) وفي هذا الفرق بينه وبين هذا الفرق الآتي شيء لأن طول الفصل به بعد فراغ النصف الأول المؤخر إنما يقوئ به

إن غير إلخ تفصيل للمعنى دون التعني؛ لآته مع عدم الارتباط لا يتغير إذ من لازم تغيير المعنى تحقق الارتباط. هـ فود: (أي لاستلزاميه إلخ) قد يقال هذا الاستلزام موجود مع الارتباط وعدمه وتغيير المعنى وعدمه فلو اقتضى المنع اقتضاء مطلقاً مع أنه ليس كذلك. هـ فود: (ثم إن سها) أي بأن كانت بدايته بالنصف الثاني ثم الأول على وجه السهو. هـ فود: (ولم يطل فصل) أي بين النصف الأول المؤخر وإرادة التكميل. هـ فود: (إلا أن يفرق كما يأتي) أي في قوله وفارق ما مر في الترتيب إلخ وفي هذا الفرق الآتي شيء لأن طول الفصل بعد فراغ النصف الأول المؤخر إنما يقوئ به الموالاة لا الترتيب فليتأمل.

استأنفه لأن قصد التكميل به صارفٌ وبه يندفع ما أطلّ به الإسئوي وغيره في حسابه مطلقاً ويُفروق بين هذا ونظيره في نحو الوضوء والأذان والطواف والسعي فإنه يُعتدّ بما أتى به ثانياً في محله مطلقاً بأن هذا لكونه مناط الإعجاز وبحرّم خارج الصلاة أيضاً محتاط له أكثر، ولو ترك حرفاً مثلاً مُتَعَمِّداً استأنف قراءة تلك الكلمة إن لم يُغيّر المعنى وإلا فالصلاة أو غير مُتَعَمِّد لم يُعتدّ بما بعده حتى يأتي به قبل طول الفصل كما عَلِمَ ممّا مرّ.

الموالة لا الترتيب سم وفي الرشيدي نحوه. ٥ فود: (استأنفه) أي الأول وجوباً وهو جواب وإن تَعَمَّد إلخ. ٥ فود: (وبه إلخ) أي بالتأميل. ٥ فود: (مطلقاً) أي قصد التكميل أو لا. ٥ فود: (ونظيره في نحو الوضوء إلخ) ومن النحو رَمَي الجمار ع ش. ٥ فود: (والطواف) لم تظهر صورة الترتيب الحقيقي فيه رشيدي. ٥ فود: (مطلقاً) أي قصد به التكميل أو لا ع ش. ٥ فود: (بأن هذا) أي ترتيب الفاتحة. ٥ فود: (ويخرّم إلخ) أي ترك الترتيب وهو عطفٌ على مناط الإعجاز، ولو قال: (ويجب إلخ) لاستغنى عن تقدير الترك، قال سم: كَلَامُهُ تَصْرِيحٌ بِحُرْمَةِ الْإِتْدَاءِ بِالنُّصْفِ الثَّانِي مَعَ الْإِتْيَانِ بِالْأَوَّلِ بَعْدَهُ بِقَصْدِ التَّكْمِيلِ، بَلْ يَتَّبِعِي حُرْمَةُ الْإِتْدَاءِ بِالنُّصْفِ الثَّانِي مُطْلَقاً حَيْثُ قَصَدَ الْقِرَاءَةَ الْوَاجِبَةَ بِخِلَافِ مَا إِذَا اخْتَارَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ وَخَذَهُ لَا لِلْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ ثُمَّ يَأْتِيَ بِتَمَامِهَا هـ. ٥ فود: (استأنف قراءة تلك الكلمة) أي مُطْلَقاً وَيَتَّبِعِي حَيْثُ لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ الْإِكْتِفَاءَ بِالْإِتْيَانِ بِهِ إِذَا كَانَ آخِراً أَوْ بِيَمَا بَعْدَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ سَم. ٥ فود: (والأ فالصلاة) أي إن عَلِمَ التَّحْرِيمَ. ٥ فود: (حتى يأتي به إلخ) كالصريح في أنه لا يجب استئناف قراءة تلك الكلمة ثم يَحْتَمِلُ تَقْيِيدُ الْفَضْلِ بِالْمَعْنَى أَخْذاً مِمَّا يَأْتِي أَنَّ الطَّوْلَ إِنَّمَا يَقْطَعُ الْمَوَالَةَ إِذَا كَانَ عَمْدًا، وَيَحْتَمِلُ الْإِطْلَاقَ. وَيُفْرَقُ بَيْنَ مَوَالَةِ الْحُرُوفِ وَمَوَالَةِ الْكَلِمَاتِ إِذَا الْإِخْتِلَالُ بِفَضْلِ الْحُرُوفِ أَشَدُّ وَأَقْرَبُ إِلَى اخْتِلَالِ الْمَعْنَى، وَكَذَا قَوْلُهُ السَّابِقُ: (استأنف قراءة تلك الكلمة) يَحْتَمِلُ تَقْيِيدَهُ بِمَا إِذَا طَالَ الْفَضْلُ عَمْدًا أَوْ مُطْلَقاً عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَالْحَرْفُ الْمَثْرُوكِ وَمَا بَعْدَهُ سَم. وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي فِيهِمَا لِيُظْهِرَ الْفَرْقَ الْمَذْكُورَ. ٥ فود: (ممّا مرّ) أي في التبيين.

٥ فود: (بأن هذا لكونه إلخ) تَصْرِيحٌ بِحُرْمَةِ الْإِتْدَاءِ بِالنُّصْفِ الثَّانِي مَعَ الْإِتْيَانِ بِالْأَوَّلِ بَعْدَهُ بِقَصْدِ التَّكْمِيلِ، بَلْ يَتَّبِعِي حُرْمَةُ الْإِتْدَاءِ بِالنُّصْفِ الثَّانِي مُطْلَقاً حَيْثُ قَصَدَ الْقِرَاءَةَ الْوَاجِبَةَ بِخِلَافِ مَا إِذَا اخْتَارَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ وَخَذَهُ لَا لِلْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ ثُمَّ يَأْتِيَ بِهَا بِتَمَامِهَا هـ. ٥ فود: (استأنف قراءة تلك الكلمة) مُطْلَقاً يَتَّبِعِي - حَيْثُ لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ - الْإِكْتِفَاءَ بِالْإِتْيَانِ بِهِ إِذَا كَانَ آخِراً أَوْ بِمَا بَعْدَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ. ٥ فود: (حتى يأتي به قبل طول الفصل) كالصريح في أنه لا يجب استئناف قراءة تلك الكلمة ثم يَحْتَمِلُ تَقْيِيدُ الْفَضْلِ بِالْمَعْنَى أَخْذاً مِمَّا يَأْتِي أَنَّ الطَّوْلَ إِنَّمَا يَقْطَعُ الْمَوَالَةَ إِذَا كَانَ عَمْدًا، وَيَحْتَمِلُ الْإِطْلَاقَ. وَيُفْرَقُ بَيْنَ مَوَالَةِ الْحُرُوفِ وَمَوَالَةِ الْكَلِمَاتِ إِذَا الْإِخْتِلَالُ بِفَضْلِ الْحُرُوفِ أَشَدُّ وَأَقْرَبُ إِلَى اخْتِلَالِ الْمَعْنَى، وَكَذَا قَوْلُهُ السَّابِقُ: (استأنف قراءة تلك الكلمة) يَحْتَمِلُ تَقْيِيدَهُ بِمَا إِذَا طَالَ الْفَضْلُ عَمْدًا أَوْ مُطْلَقاً عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَالْأَكْثَرُ الْإِتْيَانُ بِالْحَرْفِ الْمَثْرُوكِ وَمَا بَعْدَهُ.

(و) تجب (مواالها) بأن يفصل بين شيء منها وما بعده بأكثر من سكتة التنفس أو المعى للاتباع مع خبر «صلوا كما رأيتموني أصلي» (فإن) فصل بأكثر من ذلك سهوا أو لئذ ذكر الآية، طال كما يأتي لم يضرب كما لو كرر آية منها في محلها ولو لغير عذر كما قاله جمع متقدمون خلافا للإسنوي ومن تبعه وعاد إلى ما قرأه قبل واستمر على الأوجه قال البقوي ولو شك أثناءها في البسطة فأكملها مع الشك ثم ذكر أنه أتى بها لزومه إعادة ما قرأه على الشك لا استئنافها لأنه لم يدخل فيها غيرها وقال ابن سريج يجب استئنافها وهو الأوجه لتقصيره بما قرأه مع الشك فصار كأنه أجني وإن (تخلل ذكر) أجني لا يتعلق بالصلاة.....

فود: (وتجب) إلى قوله: (وقال) في المضي إلا قوله (واستمز على الأوجه) وإلى المتن في النهاية.
 فود: (وتجب مواالها) وهل يجري ذلك في البدل قال شيخنا: البدل يغطي حكم المبدل منه أجهوري اه بجريمي. فود: (بأن لا يفصل إلخ) ولو بالغ في الترتيل فجعل الكلمة كلمتين قاصدا إظهار الحروف كالوقفة اللطيفة بين السين والتاء من (تستعين) لم يجز إذ الواجب أن يخرج الحرف من مخرجه ثم يتقل إلى ما بعده متصلا به بلا وقفة، وبه يعلم أنه يجب على كل قارئ أن يرعى في تلاوته ما أجمع القراء على وجوبه شرح بأفضل. فود: (سهوا إلخ) أي أو لئلا سهوا أو عطاس أو تناوب ع ش. ويأتي عن سم ما يخالفه. فود: (وإن طال) أي الفصل سهوا أو لئذ ذكر. فود: (كما يأتي) أي أيضا في شرح قطع المواال. فود: (واستمز) أي بخلاف ما لو لم يستمر سم. فود: (على الأوجه) وفاقا للأشنى والنهائية، وخلافا للمضي عبارته: ولو كرر آية من الفاتحة الأولى أو الأخيرة أو شك في غيرهما فكرره لم يضرب، وكذا إن لم يشك على المذهب كما قاله الإمام واعتد به في التحقيق. وقال المتولي: إن كرر الآية التي هو فيها لم يضرب وإن أعاد بعض الآيات التي قرع منها بأن وصل إلى «أُتِمَّتْ عَلَيْهِمْ» (الفاية: ٧) ثم قرأ: «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ» (الفاية: ٤) فإن استمر على القراءة أجزأته، وإن اقتصر عمدا على «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ» (الفاية: ٤) ثم عاد فقرأ: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» (الفاية: ٧) لزومه استئناف القراءة لأن هذا غير مفهوم في التلاوة اه. واعتد ما قاله المتولي في الأنوار والأول أوجه اه. أي ما قاله الإمام من الإجزاء وإن لم يستمر. فود: (قال البقوي إلخ) اعتد به المضي وفاقا للشهاب الزملي. فود: (ولو شك أثناءها) أي الفاتحة في البسطة أي هل أتى بها؟ فود: (ثم ذكر) أي بعد فراغ الفاتحة. فود: (على الشك) أي بعد الشك. فود: (وهو الأوجه) وفاقا للنهائية وخلافا للمضي كما مر.

قول (مضي) (ذكر) بالذكر باللسان ضد الإنصات، وذال مكسورة، وبالقلب ضد الشبان وذال مضمومة، قال الكسائي وقال غيره هما لفتان بمعنى مضي ونهائية. فود: (أجني) إلى قول المتن

فود: (واستمز) أي بخلاف ما لم يستمر. فود: (قال البقوي إلخ) الأوجه في صورة البقوي أنه يعيدها كلها م ر.

كالحمد للمطاس والفتح على غير الإمام بالقصد والقيد الآتين والتسبيح لتحو داخل (قطع الموالاة) وإن قل لإشعاره بالإعراض ومن ثم لو كان سهواً أو جهلاً لم يقطعها وإن طال كما حررته في شرح الباب وقال جمع يقطعها كما ينقطع الترتيب فيما مر ويروى فرقهم بين نسيانه ونسيان الموالاة بأنها أسهل منه لأنه مناط الإعجاز بخلافها. (فإن تعلق بالصلاة كتابينه لقراءة إمامه وفتحه عليه) إذا سكنت بقصد القراءة ولو مع الفتح ولا بطلت صلاته على المعتد وكسجوده معه لإتلاوة وكسؤال رحمة أو استعاذة من عذاب عند قراءة إمامه أيتهما

ويقطع في النهاية والمغني إلا قوله بالقصد والقيد الآتين وقوله وإن طال إلى المشي. هـ فود: (كالحمد للمطاس) أي وكلاهما مؤذن نهاية ومغني. هـ فود: (بالقصد والقيد إلخ) الأخصر الأوضح بالقيدين الآتين. هـ فود: (والقيد) إن أراد به قوله الآتي إذا سكنت فإشارة إلى القطع إذا لم يسكت بالأولى إذ الفتح حيث طلب إنما يطلب بعد السكوت سم. هـ فود: (والتسبيح) هلاً قيده أيضاً سم. هـ فود: (لإشعاره) أي الاشتغال بذلك. هـ فود: (ومن ثم) أي لأجل عليّة الإشعار المذكور. هـ فود: (لو كان) أي التخلل. هـ فود: (وإن طال) كلام شرح المنهج يصرح بذلك سم. هـ فود: (بقطعها) أي قطع التخلل المذكور ولو سهواً أو جهلاً.

قول (سني): (كتابينه لقراءة إمامه) أي وإن لم يؤمن إمامه بالفعل بخلاف غير إمامه فإذا آمن لقراءته قطعها شيخنا.

قول (سني): (وفتحه عليه) أي في الفاتحة أو غيره ع ش وشيخنا والفتح تلقين الآية عند التوقف فيها نهاية ومغني. هـ فود: (إذا سكنت) عبارة المغني والنهاية ومحلّه كما في التيمّة إذا سكنت فلا يفتح عليه ما دام يردد التلاوة اه أي لا يسرّ فإن فتح حينئذ انقطعت الموالاة ع ش. هـ فود: (ولاً) أي بأن قصد الفتح فقط أو أطلق شيخنا. هـ فود: (وكسجوده معه إلخ) أي مع سجود إمامه لها ولا بطلت صلاته كزدي.

هـ فود: (وكسؤال رحمة إلخ) أي وصلاته على النبي ﷺ إذا سمع من إمامه آية فيها اسمه ع ش وشيخنا، زاد القليوبي: وقيده شيخنا الرملي بالضمير في الظاهر كاللهم صل على محمد تبطل الصلاة لشبهه بالركن اه. وفي إطلاقه نظر. هـ فود: (أو استعاذة) أي وقوله: (بلى) عند سماعه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَكْبَرَ الْمُكَرَّمِينَ﴾ (الحج: ٨)، وسبحان ربّي العظيم عند ﴿مَنْحَ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ (الروم: ٧٤) ونحو ذلك شرح بأفضل. هـ فود: (عند قراءة إمامه إلخ) الأولى إسقاط إمامه كما في النهاية والمغني. عبارة شرح بأفضل: عند قراءة أيتهما منه أو من إمامه اه.

هـ فود: (والقيد) إن أراد به قوله الآتي: (إذا سكنت) فإشارة إلى القطع إذا لم يسكت بالأولى إذ الفتح - حيث طلب - إنما يطلب بعد السكوت. هـ فود: (والتسبيح) هلاً قيده أيضاً. هـ فود: (وإن طال) كلام شرح المنهج يصرح بذلك.

(فلا) يَقْطَعُهَا (فِي الْأَصَحِّ) لِنَدْبِ ذَلِكَ لَهُ لَكِنْ يُسْنُّ لَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ بِخِلَافِ فَتْحِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ سُكُوتِهِ لِقَدَمِ نَدْبِهِ حَيْثُيذ.

(وَيَقْطَعُ) الْمَوَالَةَ (السُّكُوتَ) الْعَمْدَ (الطَّوِيلَ) عُرْفًا وَهُوَ مَا يُشْعِرُ مِثْلَهُ بِقَطْعِ الْقِرَاءَةِ بِخِلَافِهِ لِقُدْرٍ كَسْهُوَ أَوْ جَهْلٍ أَوْ إِعْيَاءٍ.....

قَوْلُ (سَنِي): (فَلَا فِي الْأَصَحِّ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ عَدَمُ الْقَطْعِ وَلَوْ طَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ أَه. عَمِيرَةٌ. وَمُقْتَضَى النَّظَرِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ ع. ش. أَقُولُ: قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ بِنَدْبِ ذَلِكَ عَدَمُ الْفَرْقِ، وَوُجُودُهُ أَيْ عَدَمُ الْفَرْقِ قَوْلُهُ السَّابِقُ أَيْضًا وَإِنْ طَالَ الْخُ فَلْيُرَاجَعْ. ه. قَوْلُهُ: (لِنَدْبِ ذَلِكَ) قَدْ يُشْكِلُ نَدْبُهُ مَعَ طَلَبِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِذْ هُوَ نَدْبُ أَمْرِ قَاطِعٍ لِلْقِرَاءَةِ وَجِبَابٌ بِمَنْعِ آتِهِ قَاطِعٌ وَالْأَلَوْجِبُ الْإِسْتِثْنَاءُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. ه. قَوْلُهُ: (خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ) وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي الْعَامِدِ، فَإِنْ كَانَ سَاهِيًا لَمْ يَقْطَعْ مَا ذَكَرَ، وَالْإشْكَالُ أَقْوَى جَزْمًا مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ فَتْحِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ سُكُوتِهِ الْخُ) أَيْ يَقْطَعُ الْمَوَالَةَ سَم. ه. قَوْلُهُ: (الْعَمْدَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقِيَّاسُهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا قَوْلُهُ: قَبْلَ رُكُوعِهِ.

قَوْلُ (سَنِي): (وَيَقْطَعُ السُّكُوتَ الْخُ) أَيْ مُخْتَارًا كَانَ أَوْ لِعَارِضٍ مُغْنِي عِبَارَةً سَم: قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ عَامِدًا. قَالَ الرَّافِعِيُّ سَوَاءٌ كَانَ مُخْتَارًا أَمْ لِعَارِضٍ - أَيْ كَالسَّعَالِ - وَالتَّوَقُّفِ فِي الْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهِمَا، فَإِنْ كَانَ نَاسِيًا لَمْ يَضُرَّ وَالْإِعْيَاءُ كَالنَّسْيَانِ قَالَهُ فِي الْكِفَايَةِ أَه. كَلَامُ الْإِسْنَوِيِّ. فَعَلِمَ أَنَّ السَّعَالَ لَيْسَ مِنَ الْعُدْرِ لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ فِي التَّوَقُّفِ نَقَلَ خِلَافَهُ وَأَقْرَأَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ أَه. وَاعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي أَيْضًا عِبَارَتُهُمَا وَيُسْتَنَى مِنْ كُلِّ مِنَ الضَّاطِّطَيْنِ أَيْ لِلْسُّكُوتِ الطَّوِيلِ مَا لَوْ نَسِيَ آيَةً فَسَكَتَ طَوِيلًا لِنَذْرِكُهَا فَإِنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ كَمَا قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَه. ه. قَوْلُهُ: (الطَّوِيلَ عُرْفًا).

(فَرْغَ): لَوْ سَكَتَ فِي أَثْنَاءِ الْغَاثِجَةِ عَمْدًا بِقَصْدٍ أَنْ يُطِيلَ السُّكُوتَ هَلْ تَنْقَطِعُ بِمُجَرَّدِ شُرُوعِهِ فِي السُّكُوتِ؟ كَمَا لَوْ قَصَدَ أَنْ يَأْتِيَ بِثَلَاثِ خُطُوبٍ مُتَوَالِيَاتٍ بِمُجَرَّدِ شُرُوعِهِ فِي الْخُطُوبَةِ الْأُولَى أَوْ لَا تَنْقَطِعُ إِلَّا إِنْ حَصَلَ الطَّوِيلُ بِالْفِعْلِ حَتَّى لَوْ عَرَضَ عَارِضٌ وَلَمْ يَطُلْ لَمْ تَنْقَطِعْ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذَكَرَ فِيهِ نَظَرٌ. وَيُتَّجَهُ الْآنَ الثَّانِي فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ وَقَدْ. يُقَالُ: يَتَّجَهُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ السُّكُوتَ بِقَصْدِ الْإِطَالَةِ مُسْتَلَزِمٌ لِقَصْدِ الْقَطْعِ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ سَكَتَ يَسِيرًا بِقَصْدِ قَطْعِ الْقِرَاءَةِ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا يُشْعِرُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ

ه. قَوْلُهُ: (لِنَدْبِ ذَلِكَ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ نَدْبُهُ مَعَ طَلَبِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِذْ هُوَ حَيْثُيذ نَدْبُ أَمْرِ قَاطِعٍ لِلْقِرَاءَةِ وَجِبَابٌ بِمَنْعِ آتِهِ قَاطِعٌ وَالْأَلَوْجِبُ الْإِسْتِثْنَاءُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ه. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ فَتْحِهِ الْخُ) أَيْ يَقْطَعُ الْمَوَالَةَ.

ه. قَوْلُهُ: (وَيَقْطَعُ السُّكُوتَ الطَّوِيلَ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ عَامِدًا قَالَ الرَّافِعِيُّ: سَوَاءٌ كَانَ مُخْتَارًا أَوْ لِعَارِضٍ أَيْ كَالسَّعَالِ وَالتَّوَقُّفِ فِي الْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهِمَا، فَإِنْ كَانَ نَاسِيًا لَمْ يَضُرَّ، وَالْإِعْيَاءُ كَالنَّسْيَانِ قَالَهُ فِي الْكِفَايَةِ أَه. كَلَامُ الْإِسْنَوِيِّ. فَعَلِمَ أَنَّ السَّعَالَ لَيْسَ مِنَ الْعُدْرِ لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ فِي التَّوَقُّفِ نَقَلَ خِلَافَهُ وَأَقْرَأَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ. ه. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا يُشْعِرُ الْخُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ: فَإِنْ سَكَتَ يَسِيرًا مَعَ نِيَّةٍ قَطْعِهَا أَوْ طَوِيلًا يَزِيدُ عَلَى سَكْتَةِ الْإِسْرَاحَةِ اسْتَأْنَفَ الْقِرَاءَةَ أَه.

وفازق ما مر في الترتيب بأنه لكونه مناط الإعجاز الاعتناء به أكثر (وكذا يمين) وضبطه الثنوي ينحو سكتة تنفس واستراحة (قصد به قطع القراءة في الأصح) لتأثير الفعل مع النية كتقل الوديع الوديمة بنية الجيانة فإنه مضمّن وإن لم يضمن بأحدهما وحده وإنما بطلت الصلاة بنية قطعها فقط لأنها ركن تجب إدامتها حكمًا والقراءة لا تفتقر لنية خاصة فلم تؤثر نية قطعها قال السنوي وقضيه أن نية القطع لا تؤثر في الركوع وغيره من الأركان. (فرغ) شك قبل ركوعه في أصل قراءة الفاتحة لزمه قراءتها أو في بعضها فلا قياسه أنه لو شك في جلوس التشهد مثلاً في السجدة الثانية فإن كان في أصل الإثيان بها أو بطمأنينتها على ما مر لزمه فعلها أو في بعض أجزائها كوضع اليد فلا لكن ظاهر إطلاقهم في الشك في غير الفاتحة لزوم الإثيان به.....

بأن زاد على سكتة الاستراحة والإغناء لإشعاره بالإغراض وإن لم يثر قطعها اه. هـ فود: (وفازق إلخ) تقدّم ما فيه عن سم والرشدي. هـ فود: (وإنما بطلت إلخ) عبارة المغني: فإن لم يقصد القطع ولم يطل السكوت لم يقصر كقول الوديع بلا نية تعدّ، وكذا إن نوى قطع القراءة ولم يسكت. فإن قيل: لم بطلت الصلاة بنية قطعها فقط؟ أجيب بأن نية الصلاة ركن إلخ. هـ فود: (لأنها) أي نية الصلاة سم ونهاية. هـ فود: (تجب إدامتها حكمًا) ولا يمكن ذلك مع نية القطع نهاية. هـ فود: (قال السنوي إلخ) وهو ظاهر نهاية ومغني. هـ فود: (قبل ركوعه) ليس بقيد ولعله إنما ذكره ليظهر قوله لزمه قراءتها. هـ فود: (في السجدة الثانية) أي هل أتى بها؟ هـ فود: (على ما مر) أي من أن الطمأنينة ركن مستقل لا هيئة تابعة للركن. هـ فود: (وقياسه إلخ) سيأتي له اعتماده وعن النهاية خلافه. هـ فود: (لكن ظاهر إطلاقهم) اعتمدته النهاية بالنسبة لغير التشهد عبارته: ولو شك هل ترك حرًا فاكتر من الفاتحة بعد تمامها لم يؤثر لأن الظاهر حينئذ مضى تامّة، ولأن الشك في حروفها يكثر لكثرة حروفها فعني عنه للمسقة فاكترى فيها بغلبة الظن بخلاف بقية الأركان، أو شك في ذلك قبل تمامها أو هل قرأها أو لا استأنف؛ لأن الأصل عدم قراءتها، والأوجه إلحاق التشهد بها فيما ذكر كما قاله الزركشي لا سائر الأركان فيما يظهر اه. قال ع ش قوله م ر بخلاف بقية الأركان أي يقصر الشك في صفتها بعد قراءتها ومنها التشهد فيقصر الشك في بعضه بعد فراغه منه على ما اقتضاه كلامه هذا لكن سيأتي له م ر أن الأوجه خلافه قوله م ر لا سائر الأركان أي فإنه إذا شك فيها أو في صفتها وجب إعادتها مطلقًا فورًا ومن ذلك ما لو شك في شيء من الأعضاء السبعة هل وضعه أو لا قييد السجود وإن كان الشك بعد الفراغ منه، هذا إذا كان إمامًا أو منفردًا أو بعد سلام الإمام إن كان مأمومًا، أي حيث امتنع عليه الرجوع إليه بأن تلبس مع الإمام بما بعده اه. هـ فود: (في غير الفاتحة) ومنها التشهد فيقصر الشك في بعضه بعد فراغه منه على ظاهر إطلاقهم

هـ فود: (لأنها ركن) أي لأن نية الصلاة. هـ فود: (لا تؤثر في الركوع) اعتمده م ر.

مُطْلَقًا وَوُجْهَ بَأَن حُرُوفَهَا كَثِيرَةٌ فَشَوِّمَحْ بِالشَّكِّ فِي بَعْضِهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا، وَيُرَدُّهُ فِرْقَهُمْ بَيْن الشَّكِّ فِيهَا وَفِي بَعْضِهَا بَأَن الْأَصْلَ فِي الْأَوَّلِ عَدَمُ الْفِعْلِ وَالظَّاهِرُ فِي الثَّانِي مُضِيِّهَا تَامَةً وَهَذَا يَأْتِي فِي غَيْرِهَا.
(فَلَا نَجْهَلُ الْفَاتِحَةَ) كُلُّهَا بَأَن عَجَزَ عَنْهَا فِي الْوَقْتِ لِتَحْوِي ضَيْقَهُ أَوْ بِلَادَةِ أَوْ عَدَمِ مُعْلَمٍ أَوْ مُصْحَفٍ وَلَوْ عَارِيَةً.....

وَسَيَأْتِي لَهُ رَدُّهُ. ■ فُود: (مُطْلَقًا) أَي سَوَاءَ كَانَ الشَّكُّ فِي أَصْلِ الْإِثْبَانِ بِهِ أَوْ فِي بَعْضِهِ. ■ فُود: (وَيُوجِبُ) أَي ظَاهِرٌ إِنْطِلَاقِهِمْ. ■ فُود: (وَيُرَدُّهُ) أَي التَّوْجِيهَ الْمَذْكُورَ. ■ فُود: (بَيْنَ الشَّكِّ فِيهَا) أَي فِي الْفَاتِحَةِ.
■ فُود: (وَهَذَا) أَي الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ. ■ فُود: (يَأْتِي فِي غَيْرِهَا) أَي فَيُؤَثِّرُ الشَّكُّ فِيهِ فِي أَصْلِ الْإِثْبَانِ دُونَ الْبَعْضِ كَمَا فِي الْفَاتِحَةِ. ■ فُود: (كُلُّهَا) إِلَى: (وَمِنْ ثَمَّ) فِي التَّهْلُوكِ وَالْمُعْنَى. ■ فُود: (كُلُّهَا) سَيَذْكُرُ مُحْتَرَزُهُ. ■ فُود: (بَأَن عَجَزَ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ: وَيَجِبُ أَي عَلَى الْعَاجِزِ عَنْ قِرَائَتِهَا التَّوَصُّلُ إِلَى تَعْلِيمِهَا حَتَّى يَشْرَأَ مُصْحَفٍ أَوْ اسْتِعَارَتَهُ أَوْ سِرَاجٍ فِي ظُلْمَةٍ فَإِنْ تَرَكَ أَعَادَ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بِلا قِرَاءَةِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ اه. وَقَوْلُهُ بَعْدَ الْقُدْرَةِ ظَرْفٌ لِإِعَادَةِ، وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ: فَإِنْ تَرَكَ الْمُتَمَكِّنُ إِثْمَ وَأَعَادَ مَا صَلَّاهَا بِلا فَاتِحَةٍ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهَا انْتَهَتْ. وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا يَجْرِي أَيْضًا فِيمَنْ تَرَكَ الْمُتَمَكِّنُ مِنْ غَيْرِهَا مِمَّا يَأْتِي، ثُمَّ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَإِنْ تَعَذَّرَ كُلُّ ذَلِكَ أَي الْفَاتِحَةُ ثُمَّ سَبَّحَ آيَاتِ ثُمَّ سَبَّحَ أَنْوَاعَ مِنَ الذِّكْرِ، لَزِمَهُ الْقِيَامُ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ اه. فَعُلِمَ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ حَيْثُ صَلَّى بِدُونِ الْفَاتِحَةِ مَعَ امْتِنَانِ التَّوَصُّلِ إِلَى قِرَائَتِهَا وَعَدَمُ وَجُوبِهَا إِذَا صَلَّى بِدُونِهَا وَلَمْ يُمْكِنَ التَّوَصُّلُ إِلَيْهَا سَم. ■ فُود: (أَوْ عَدَمِ مُعْلَمٍ أَوْ مُصْحَفٍ الْخ) وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِالْبَلَدِ إِلَّا مُصْحَفٌ وَاحِدٌ وَلَمْ يُمْكِنِ التَّعْلُّمُ إِلَّا مِنْهُ لَمْ يَلْزَمْ مَالِكُهُ إِعَارَتُهُ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ بِالْبَلَدِ إِلَّا مُعْلَمٌ وَاحِدٌ

■ فُود: (بَأَن عَجَزَ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَيَجِبُ أَي عَلَى الْعَاجِزِ عَنْ قِرَائَتِهَا التَّوَصُّلُ إِلَى تَعْلِيمِهَا حَتَّى يَشْرَأَ مُصْحَفٍ أَوْ اسْتِعَارَتَهُ أَوْ سِرَاجٍ فِي ظُلْمَةٍ فَإِنْ تَرَكَ أَعَادَ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بِلا قِرَاءَةِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ اه. وَقَوْلُهُ بَعْدَ الْقُدْرَةِ ظَرْفٌ لِإِعَادَةِ، وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ: فَإِنْ تَرَكَ الْمُتَمَكِّنُ إِثْمَ وَأَعَادَ مَا صَلَّى بِلا فَاتِحَةٍ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهَا اه. وَظَاهِرٌ أَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي أَيْضًا فِيمَنْ تَرَكَ الْمُتَمَكِّنُ مِنْ غَيْرِهَا مِمَّا يَأْتِي. ثُمَّ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَوْ لَمْ تُمْكِنَ الْفَاتِحَةُ أَي التَّوَصُّلُ إِلَى قِرَائَتِهَا كَمَا ذَكَرَ وَعَرَفَ فَرَأْنَا لَزِمَهُ سَبَّحَ آيَاتِ فَأَكْثَرَ إِلَى أَنْ قَالَ: وَإِنْ تَعَذَّرَ كُلُّ ذَلِكَ لَزِمَهُ الْقِيَامُ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ اه. فَعُلِمَ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ حَيْثُ صَلَّى بِدُونِ الْفَاتِحَةِ مَعَ امْتِنَانِ التَّوَصُّلِ إِلَى قِرَائَتِهَا وَعَدَمُ وَجُوبِهَا إِذَا صَلَّى بِدُونِهَا وَلَمْ يُمْكِنَ التَّوَصُّلُ إِلَيْهِ وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ فِي الْكِفَايَةِ: وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِالْبَلَدِ إِلَّا مُصْحَفٌ وَاحِدٌ وَلَمْ يُمْكِنِ التَّعْلُّمُ إِلَّا مِنْهُ لَمْ يَلْزَمْ مَالِكُهُ إِعَارَتُهُ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُعْلَمٌ وَاحِدٌ لَمْ يَلْزَمْهُ التَّعْلِيمُ أَي بِلا أَجْرَةٍ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ اه. وَقَوْلُهُ الْكَلَامُ تَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَالِكُ الْمُصْحَفِ إِجَارَتُهُ بِخِلَافِ الْمُعْلَمِ يَلْزَمُهُ التَّعْلِيمُ بِالْأَجْرَةِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْبَدَنَ مَحَلُّ التَّكْلِيفِ وَيُسَامَحُ فِي مَنْفَعَتِهِ مَا لَا يُسَامَحُ فِي مَنْفَعَةِ الْأَمْوَالِ وَلَمْ يَفْهَدْ وَجُوبُ بَذْلِ الْأَمْوَالِ وَلَوْ بَعِوضُ إِلَّا لِلْمُضْطَرِّ ثُمَّ رَأَيْتَ الشَّارِحَ سَوَى بَيْنَهُمَا فَانْظُرْهُ. ■ فُود: (وَلَوْ عَارِيَةً) سَيَأْتِي فِي بَابِ الْعَارِيَةِ

أو بأجرة مثل وجدها فاضلة عما يُعتَبَرُ في الفِطْرَةِ (فسخ آيات) يأتي بها إن أحسنها لأن هذا العَدَدَ مرعي فيها ينصُّ قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ مَآئِنُكَ سَبَّأً مِنَ الْمَنَانِ﴾ (احمر: ٨٧) فراغيناه في بدلها وإن لم يشتمل على ثناء ودعاء وتُسَنُّ ثمانية لتحصيل الشورة ولا يجوز له أن يترجم عنها لقوله تعالى ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (يوسف: ٢) والعجمي ليس كذلك ومن ثم كان التحقيق كما مر امتناع وقوع المَعْرُوبِ فيه وما فيه مما يؤهم ذلك ليس منه بل من توافقي اللغات فيه وللتعبد بلفظ القرآن وبه فارق

لم يلزمه التعليل بلا أجرة على ظاهر المذهب، كما لو احتاج إلى الشرة أو الوضوء ومع غيره ثوب أو ماء فينتقل إلى البدل نهاية وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الرزوي وقوة الكلام تقتضي أنه لا يلزم مالك المصحف إجارته خلاف المعلم يلزمه التعليل بالأجرة ثم رأيت الشارح سوى بينهما فأنظره اه عبارة ع ش قال م ر والصحيح أنه يلزمه التعليل بالأجرة ولا يلزمه بدونها بخلاف مالك مصحف لا يلزمه إجارته ولا إجارته. والفرق أن البدن محل التكليف ولم يُعْهَدْ وجوب بدل مال الإنسان لغيره ولو بعوض إلا في المضطر سم على المنهج. ومحل عدم وجوب الإعارة والإجارة ما لم تتوقف صحة صلاة المالك على ذلك والواجب كان توقفت صحة صلاة الجماعة على ذلك لكون من لم يحفظها من الأربعين اه.
 قوله: (أو بأجرة مثل إلخ) ومتى أمكنه التعلُّم ولو بالسفر لزمه نهاية أي وإن طال كما قدّمناه في تكملة الإحرام ع ش أي ولو بما يجب صرّفه في الحج شيخنا. قوله: (ولو هارئة) قال الشارح في باب العارية عطفًا على ما تجب إعارته ما نصّه: ومصحف أو ثوب توقفت صحة الصلاة عليه أي حيث لا أجرة له لِقَلَّةِ الزَمَنِ وإلا لم يلزمه بذله بلا أجرة فيما يظهر ثم رأيت الأذرعِي ذكره حيث قال إلخ سم. أي وهو يُخَالِفُ ما تقدّم عن م ر وشرح الرزوي إلا أن يُحْمَلَ ما تقدّم على ما إذا طال زَمَنُ الإعارة بحيث له أجرة. قوله: (لأن هذا العَدَدَ إلخ) أي السبع الأولى بسم الله الرحمن الرحيم الثانية ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة: ٢) الثالثة ﴿الْكَافِرُ الْكَافِرُ﴾ (الفاتحة: ١) الرابعة ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ (الفاتحة: ٤) الخامسة ﴿إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُ وَإِنَّا كُنَّا نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ٥) السادسة ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة: ٦) السابعة ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ (الفاتحة: ٧) إلى آخر السورة ويتبعي للقاري مراهة ذلك لأن النبي ﷺ كان يفعل ذلك. قوله: (عنها) أي الفاتحة. قوله: (لقوله تعالى إلخ) ولأن القرآن مُعْجَزٌ وَتَرْجَمَةٌ تُخِلُّ بِإِعْجَازِهِ عبارة الإمداد فلا تجوز الترجمة عن القرآن مطلقًا لأن الإعجاز مُحْتَصَنٌ بِنُظْمِهِ الْعَرَبِيِّ دُونَ مَعْنَاهِ اه وعليه فلو ترجم عامدًا عالمًا عنه بطلت صلاته لأن ما أتى به أجنبي ع ش. قوله: (والعجمي ليس كذلك) عبارة النهاية والمعني: قدل على أن العجمي ليس بقرآن اه. قوله: (كما مر) أي في شرح الخطبة. قوله: (امتناع وقوع المعروب) أي من غير الأعلام كما مر في شرح الخطبة. قوله: (وللتعبد إلخ) عطف على قوله: (لقوله تعالى إلخ). قوله: (وبه) أي بالتعليل الثاني.

قول الشارح عطفًا على ما تجب إعارته ما نصّه: ومصحف أو ثوب توقفت صحة الصلاة عليه أي حيث لا أجرة له لِقَلَّةِ الزَمَنِ وإلا لم يلزمه بذله بلا أجرة فيما يظهر، ثم رأيت الأذرعِي ذكره حيث قال إلخ.

وُجُوبِ التَّرْجُمَةِ عَنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَغَيْرِهَا بِمَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ (مُتَوَالِيَةً) عَلَى تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ فَالتَّعْيِيرُ بِهِ يُفِيدُ وَجُوبَ تَرْتِيبِهَا بِخِلَافِ عَكْسِهِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ (فَلَا عَجَبَ) عَنْهَا كَذَلِكَ (فَمُتَّفَرِّقَةٌ قُلْتُ الْأَصْحُ الْمَنْصُوعُ) فِي الْأُمِّ (جَوَازُ الْمُتَّفَرِّقَةِ) وَإِنْ لَمْ تُفِدْ مَعْنَى مَنْظُومًا كَثُمَ نَظَرُ وَالْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ أَوَائِلَ السُّورِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ غَيْرٌ وَاحِدٌ لَكِنْ يَتَّجِعُ فِي هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْوِيَّ بِهَ الْقِرَاءَةَ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَنْصَرِفُ لِلْقُرْآنِ بِمُجَرَّدِ التَّلْفِظِ بِهِ....

• فَوُدَّ: (وغيرها) كَالْخُطْبَةِ وَالْإِثْنَيْنِ بِالشَّهَادَتَيْنِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • فَوُدَّ: (عَلَى تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ) إِلَى قَوْلِهِ (فَلَا اعْتِرَاضَ) فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) أَيِ التَّعْيِيرِ بِالْمَرْتَبَةِ فَإِنَّهُ لَا يُفِيدُ وَجُوبَ الْمَوَالَاةِ وَلَا يُخْفِي مَا فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ مِنَ الْإِيجَازِ الْمُحْضِلِ بِصُرِّيْ عِبَارَةِ النَّهَآيَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ عَبَّرَ بِالْمَرْتَبَةِ لَمْ يُسْتَفَدْ مِنْهَا التَّوَالِي أ. هـ. • فَوُدَّ: (فَلَا اعْتِرَاضَ) يُرَاجَعُ الْإِعْتِرَاضُ سَم. عِبَارَةُ الْمُعْنَى: فَإِنْ قِيلَ كَانَ الْأَوَّلَى لِلْمُصَنَّفِ أَنْ يُعَبِّرَ بِالْمَرْتَبَةِ لِأَنَّ الْمَوَالَاةَ تُذَكَّرُ فِي مُقَابَلَةِ التَّعْرِيقِ، وَالْمُرْتَّبُ يُذَكَّرُ فِي مُقَابَلَةِ الْقَلْبِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأَخِيرِ، فَتَعْرِيقُ الْقِرَاءَةِ يُحْضِلُ بِمَوَالَاتِهَا وَلَا يُحْضِلُ بِتَرْتِيبِهَا، وَقَدْ يَأْتِي بِالْقِرَاءَةِ مُتَوَالِيَةً لَكِنْ لَا مَعَ تَرْتِيبِهَا أُجِيبُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُتَوَالِيَةِ التَّوَالِي عَلَى تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ فَيُسْتَفَادُ التَّرْتِيبُ مَعَ التَّوَالِي جَمِيعًا بِخِلَافِ مَا لَوْ عَبَّرَ بِالْمَرْتَبَةِ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَفَادُ مِنْهَا التَّوَالِي أ. هـ. • فَوُدَّ: (هُنَا) أَيِ عَنِ الْمُتَوَالِيَةِ نِهَآيَةً.

• وَفَوُدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَمَعْجَرِهِ عَنِ الْفَاتِحَةِ السَّابِقِ تَصْوِيرُهُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ ضَمِيرَ عَنْهَا رَاجِعٌ إِلَى سَبْعِ آيَاتٍ وَقَوْلُهُ كَذَلِكَ كِنَآيَةً عَنِ مُتَوَالِيَةٍ. • فَوُدَّ: (وَإِنْ لَمْ يُفِدْ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ نَازَعَ فِي النَّهَآيَةِ. • فَوُدَّ: (كَثُمَ نَظَرُ) أَيِ مَعَ سِتَّةٍ قَبْلُهَا لَا تُفِيدُ مَعْنَى مَنْظُومًا بِجُزْئِيٍّ. • فَوُدَّ: (وَالْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ) قَدْ يَمْنَعُ أَنَّهَا لَا تُفِيدُ مَعْنَى مَنْظُومًا غَايَةُ الْأَمْرِ جَهْلُنَا بِعَيْنٍ مَعْنَاهَا سَم. • فَوُدَّ: (كَمَا اقْتَضَاهُ) أَيِ التَّعْيِيمِ الْمَذْكُورُ. • فَوُدَّ: (وَإِنْ نَازَعَ) فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَمِنْهُمْ الْأَذْرَعِيُّ وَوَافَقَهُ الْخَطِيبُ عِبَارَتُهُ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تُفِيدَ الْمُتَّفَرِّقَةُ مَعْنَى مَنْظُومًا، أَمْ لَا كَثُمَ نَظَرُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا أَطْلَقَهُ الْجُمْهُورُ وَاخْتَارَ الْإِمَامُ الْأَوَّلُ أَيِ اشْتِرَاطِ أَنْ تُفِيدَ الْمُتَّفَرِّقَةُ مَعْنَى مَنْظُومًا وَأَقْرَأَهُ فِي الرِّوَايَةِ. وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ: الْمَخْتَارُ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ وَإِطْلَاقُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الْغَالِبِ ثُمَّ مَا اخْتَارَهُ الشَّيْخُ أَيِ الْمُصَنَّفِ إِنَّمَا يَتَّقِدِخُ إِذَا لَمْ يُحْسِنَ خَيْرَ ذَلِكَ، أَمَّا مَعَ حِفْظِهِ آيَاتِ مُتَوَالِيَةٍ أَوْ مُتَّفَرِّقَةٍ مُنْتَظِمَةٍ الْمَعْنَى فَلَا وَجْهَ لَهُ وَإِنْ شِئِلَهُ إِطْلَاقُهُمْ انْتَهَى. وَهَذَا يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ وَهُوَ جَمْعٌ حَسَنٌ أ. هـ. وَعَقِبَهُ الْجُزْئِيٌّ بِمَا نَصَّهُ: وَالْمُقْتَمَدُ الْأَوَّلُ أَيِ الْإِطْلَاقُ وَالْحَسَنُ غَيْرُ حَسَنٍ أ. هـ. وَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا بِثَلَاثَةٍ. • فَوُدَّ: (فِي هَذَا) أَيِ فِيمَا لَا يُفِيدُ مَعْنَى مَنْظُومًا. • فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْوِيَّ بِهَ الْقُرْآنَ إلخ) أَيِ فَلَوْ أَطْلَقَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِأَنَّ مَا أَتَى بِهِ كَلَامٌ اجْتَبَى. (فَاتِلَّةٌ): لَوْ لَمْ يَحْفَظْ غَيْرَ التَّعْوِذِ هَلْ يَكْرَهُهُ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ؟ وَهَلْ يُطَلَّبُ مِنْهُ الْإِثْنَانِ بِهِ أَوْ لَا بِقَصْدِ التَّعْوِذِ الْمَطْلُوبِ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ فِيهِمَا نَعْمَ ع ش.

• فَوُدَّ: (فَلَا اعْتِرَاضَ) يُرَاجَعُ الْإِعْتِرَاضُ. • فَوُدَّ: (وَالْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ) قَدْ يَمْنَعُ أَنَّهَا لَا تُفِيدُ مَعْنَى مَنْظُومًا، غَايَةُ الْأَمْرِ جَهْلُنَا بِعَيْنٍ مَعْنَاهَا.

(مع حفظه متواليه والله أعلم) كما في قضاء رمضان ولحصول المقصود ولو أحسن آية أو أكثر من الفاتحة أتى به في محله وببديل الباقي من القرآن فإن كان الأول قدّمه على البديل أو الآخر قدّم البديل عليه أو بينهما قدّم من البديل يقدر ما لم يحسنه قبله ثم يأتي بما يحسنه ثم يبذل الباقي فإن لم يحسن بديلاً كرّر ما حفظه منها.....

قول (سني): (مع حفظه متواليه) أي منتظمة المعنى خلافاً لمن قال إنما تُجزئ المتفرقة التي لا تُفيد معنى منظوماً إذا لم يُحسن غيرها أما إذا أحسن غيرها فلا وجه لإجزائها وقد علمت أن المعتد إجزاؤها مطلقاً شيخنا. وقوله خلافاً لمن قال إلخ ردّ على الأذرع والخطيب. وعبارة النهاية بعد ذكر كلام الأذرع: والمعتد الأول مطلقاً اه قال ع ش: قوله الأول هو قوله سواء أفادت المتفرقة معنى منظوماً أم لا، وقوله مطلقاً أي حفظ غيرها أم لا اه. هـ فود: (ولو أحسن) إلى قوله ولا عبرة في النهاية والمعنى إلا قوله آية أو أكثر وقوله من القرآن. هـ فود: (وأحسن آية أو أكثر من الفاتحة إلخ) عبارة النهاية والخطيب وشيخ الإسلام واللفظ للأول ولو عرّف بعض الفاتحة فقط وعرّف لبعضها الآخر بديلاً أتى ببديل البعض الآخر موضع مع رعاية الترتيب إلخ قال ع ش قوله م ر وعرف لبعضها إلخ شامل للقرآن والذكر عند العجز عن القرآن ويصرّح به قوله في شرح البهجة الصغير فلو حفظ أولها فقط أجزّ الذكر عنه أو أجزّها فقط قدّم الذكر اه. فتشيد حجج البديل بكونه من القرآن لعله مجزئ تصوير ومن ثم قال بعد فإن لم يُحسن بديلاً كرّر ما يحفظه ولم يقل فإن لم يُحسن قرأتاً اه. هـ فود: (أتى به) أي بما أحسنه من الفاتحة آية أو أكثر. هـ فود: (وببديل الباقي من القرآن) أي إن أحسنه ثم من الذكر إن أحسنه ولا يخفيه التكرار في ذلك خلافاً لظاهر كلامه قليوبي أي ولا يكفيه تكرار بعض الفاتحة فيما إذا أحسن بديلاً من ذكر عن البعض الآخر بخيرمي ويتدفع بذلك وما مرّ عن ع ش أيضاً قول البصري ما نصّه قوله وببديل الباقي من القرآن مخرج للذكر أي فلا يأتي به بل يكرّرها. وقوله الآتي فإن لم يُحسن بديلاً شامل للذكر فلا يكرّرها إلا عند العجز عنه فليتأمل وليحرّر اه. هـ فود: (فإن لم يُحسن بديلاً إلخ) ولو قدر على ثلثها الأول والآخر وعجز عن الوسط فهل يجوز له تكرير أحدهما أو يتمين الأول يظهر الأول شوبري اه بخيرمي. هـ فود: (كرّر ما حفظه إلخ) وأما لو قدر على بعض الذكر أو الدعاء، فقيل: يُكمل عليه بالوقوف، والمعتد أنه يكرّرها أيضاً وهو واضح شيخنا ومرّ عن ع ش مثله. هـ فود: (كرّر ما حفظه منها إلخ) انظر لو عرّف بديل بعض ما لا يحسنه منها كأن عرّف منها آيتين وقدر على ثلاث من البديل أو عكسه فهل الذي يكرّره ما يحسنه منها أو من البديل؟ فيه نظر، والأقرب أن الذي يكرّره البديل أخذاً من تغليله م السابق بأن الشيء لا يكون أصلاً وبدلاً بلا ضرورة، وهنا لا ضرورة إلى تكرير الفاتحة التي هي أصل حقيقة ويختل التخيير بينهما لأن البديل حبيذ منزّل منزلة الأصل في وجوب الإتيان به عتباع ش أقول: الأقرب أنه يكرّر ما يحسنه من الفاتحة إذا الظاهر أن تكرير الفاتحة كالأصل لتكرير غيرها بل الصورة المذكورة داخلة في قولهم: فإن لم يُحسن بديلاً إلخ. إذ البعض الذي يكرّر لإجله يصدق عليه هـ فود: (ثم يبذل الباقي) قضيته وجوب تقديم الثمري.

يَقْدِرُهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا أَنَّى بِهِ ثُمَّ يَبْدِلُ الْبَاقِي مِنَ الذِّكْرِ إِنْ أَحْسَنَهُ وَالْأَكْثَرَ بِقَدْرِهَا أَيْضًا وَلَا عِبْرَةَ بَعْضِ الْآيَةِ بِلَا خِلَافٍ ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ لَكِنْ نُوزِعَ فِيهِ.

(فَإِنْ عَجَزَ) عَنِ الْقُرْآنِ (أَتَى بِذِكْرِ) مُتَنَوِّعٍ إِلَى سَبْعَةِ أَنْوَاعٍ لِيَقُومَ كُلُّ نَوْعٍ مَكَانَ آيَةٍ وَلِمَا فِي صَحِيحِ ابْنِ جِبَّانٍ وَإِنْ ضَعُفَ «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَتْلُفُ الْقُرْآنَ فَعَلَّمَنِي مَا يُجْزِينِي مِنَ الْقُرْآنِ» وَفِي لَفْظِ الدَّارَقُطَنِيِّ «مَا يُجْزِينِي فِي صَلَاتِي» قَالَ قُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ.....

أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ الْمُصَلِّي بَدْلَهُ. هـ فُود: (بِقَدْرِهَا) الْأُولَى هُنَا وَفِي تَطْوِيلِهِ الْآتِي التَّذْكِيرُ بِإِزْجَاعِ الضَّمِيرِ إِلَى مَا لَا يُحْسِنُهُ. هـ فُود: (أَوْ مِنْ غَيْرِهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنَ الْفَاتِحَةِ. هـ فُود: (مِنْ الذِّكْرِ) أَيِ أَوْ الدُّعَاءِ.

هـ فُود: (وَلَا عِبْرَةَ بَعْضِ الْآيَةِ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ عِبَارَتُهُ: وَلَوْ عَرَفَ بَعْضُ آيَةٍ لَزِمَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ فِي تِلْكَ أَيِّ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُحْفَظُ مِنَ الْفَاتِحَةِ دُونَ هَذِهِ أَيِّ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُحْفَظُ مِنْ غَيْرِهَا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ، وَخَالَفَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فَجَزَمَ بَعْدَ لُزُومِهِ فِيهِمَا وَلَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالذَّمِيرِيُّ: وَفِيمَا زَعَمَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ نَظَرُ ظَاهِرِهِ. وَلِظَاهِرِ الْخَطِيبِ وَالرُّوضِ خَبْرٌ أَنَّ الْمُضْمِعَ الْأَوَّلَ بَعْضُ الْفَاتِحَةِ وَغَيْرَاهُ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي الْأَوَّلُ بَعْضُ الْبَدَلِ، وَالثَّانِي بَاقِي مِنْ غَيْرِهَا، وَقَالَ شَارِحُهُ: وَتَقْيِيدُهُ كَأَصْلِهِ فِي هَذِهِ دُونَ مَا قَبْلُهَا، بِالْآيَةِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ عَرَفَ بَعْضُ آيَةٍ لَزِمَهُ فِي تِلْكَ دُونَ هَذِهِ وَالَّذِي جَزَمَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَدَمَ لُزُومِ الْإِثْبَانِ بِهِ فِيهِمَا وَلَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَفِيمَا زَعَمَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ نَظَرُ ظَاهِرِهِ لَا قِيَاسِيَّاهُ أَنْ مَنْ أَحْسَنَ مُعْظَمَ آيَةِ الدِّينِ أَوْ آيَةٍ «كَانَ أَتَّأَسُّ أُمَّةً وَاحِدَةً» (البقرة: ١٧١٣) لَا يَلْزَمُهُ قِرَاءَتُهُ وَهُوَ بَعِيدٌ، بَلْ هُوَ أَوَّلَى مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْآيَاتِ الْقِصَارِ. هـ فُود: (لَكِنْ نُوزِعَ فِيهِ). (فُرِغَ): لَوْ قَدَّرَ عَلَى قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي أَثْنَاءِ الْبَدَلِ أَوْ قَبْلَهُ لَمْ يُجْزِئَهُ الْبَدَلُ وَأَتَى بِهَا أَوْ بَعْدَ الْبَدَلِ وَلَوْ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَجْزَاهُ الْبَدَلُ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ، زَادَ النِّهَايَةَ: وَمِثْلُ ذَلِكَ قُدِّرَتْهُ عَلَى الذِّكْرِ قَبْلَ أَنْ تَمْضِيَ وَقَفَةً بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ فَيَلْزَمُهُ الْإِثْبَانُ بِهِ وَهَذَا غَيْرُ خَاصٍّ بِالْفَاتِحَةِ بَلْ يُطْرَدُ فِي التَّكْبِيرِ وَالتَّشْهِيدِ. هـ وَقَوْلُهُ م ر قَبْلَ أَنْ تَمْضِيَ وَقَفَةً الْخُ أَيِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بَعْدَ وَقَفَةٍ تَسَعُّهَا فَلَا يَلْزَمُهُ لِأَنَّ الْوُقُوفَ بَدَلَ وَقَدْ تَمَّ ع ش وَسَمِ وَشَيْخُنَا.

فُود (وَسَمِي): (أَتَى بِذِكْرِ) وَمُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْقُرْآنِ وَمَا سَيَأْتِي فِي الْوُقُوفِ أَنَّهُ يَأْتِي بِذِكْرِ أَيْضًا بَدَلَ السُّورَةِ وَلَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ فَلْيُرَاجَعْ نَضْرِي. هـ فُود: (مُتَنَوِّعٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ بِالْإِذْغَامِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَشَارَ إِلَى وَلَا يَتَعَيَّنُ إِلَى التَّشْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ. هـ فُود: (قَالَ قُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْخُ) قَدْ يُشْكَلُ هَذَا عَلَى مَنْ يَتَغَيَّرُ بَعْضُ الْآيَةِ مِنَ الْفَاتِحَةِ أَيِ كَالنِّهَايَةِ وَالْخَطِيبِ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ كَمَا مَرَّ فَإِنَّ «الْحَمْدُ

هـ فُود: (قَالَ قُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْخُ) قَدْ يُشْكَلُ هَذَا عَلَى مَنْ يَتَغَيَّرُ بَعْضُ الْآيَةِ مِنَ الْفَاتِحَةِ فَإِنَّ «الْحَمْدُ لِلَّهِ» بَعْضُ آيَةٍ مِنْهَا وَالْمُقَدَّمُ عَلَيْهِ وَهُوَ سُبْحَانَ اللَّهِ أَقْلُ مِنَ الْبَسْمَلَةِ، فَإِنْ قَبْلَ الشَّرْطِ فِي الْبَدَلِ أَنْ يَكُونَ سَبْعَ آيَاتٍ أَوْ أَنْوَاعٍ مِنَ الذِّكْرِ يَتْلُغُ مَجْمُوعُ حُرُوفِهَا قَدْرَ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُرُوفُ كُلِّ آيَةٍ أَوْ نَوْعٍ مِنَ الْبَدَلِ قَدْرَ حُرُوفِ كُلِّ آيَةٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ فَلَا يَضُرُّ نَقْصُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَنْ حُرُوفِ

ولا قوة إلا بالله أشار فيه إلى السبعة يذكر خمسة منها ولعله لم يذكر له الآخرين لأن الظاهر حفظه للتسليم وشيء من الدعاء ولما كان الحمد لله بعض آية وهو لا يتعين قراءته على ما مر لم يجب تعقيقه للتسليم أو قدرها إن لم يحفظها ولا يتعين لفظ الوارد ويجزئ الدعاء المتعلق بالآخرة أي سبعة أنواع منه وإن حفظ ذكرًا غيره فإن لم يعرف ما يتعلق بالدنيا أجزأه. (ولا يجوز نقص حروف البدل) من قرآن أو ذكر (عن) حروف (الفاتحة) وهي بالتسليم والتشديدات مائة وخمسة وخمسون حرفًا.....

لله بعض آية منها والمتقدم عليه وهو سبحانه الله أقل من التسليم، فإن قيل الشرط في البدل أن يكون سبع آيات أو أنواع من الذكر يبلغ مجموع حروفها قدر حروف الفاتحة وإن لم تكن حروف كل آية أو نوع من البدل قدر حروف كل آية من الفاتحة فلا يضرب نقص سبحانه الله عن حروف التسليم قلت لكن يجب الترتيب بين ما يحسنه من الفاتحة وبدل ما لم يحسنه فيجب الترتيب بين بدل التسليم والحمد لله ولا يحصل الترتيب بينهما إلا إن تقدم عليها قدر حروف التسليم فلي تأمل سم. وأجاب النهاية عن الإشكال المذكور بما لا يشفي العليل. هـ قوله: (ولا قوة إلا بالله) زاد شيخنا ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ثم يكرر ذلك أو يزيد عليه حتى يبلغ قدر الفاتحة ولا فمعلوم أن ذلك ينقص عنها اه عبارة عن ش قوله ولا قوة إلا بالله زاد الشيخ عميرة العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا ورد اه. هـ قوله: (وهو لا يتعين إلخ) خلافًا للرؤوس والنهاية والخطيب كما مر. هـ قوله: (ولا يتعين لفظ إلخ) وهو الأصح وقيل يتعين ويضيف إليه كلمتين أي نوعين آخرين من الذكر نحو ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لتصير السبعة أنواع مقام سبع آيات وخرى على ذلك في التثنية وقيل يكفي هذه الخمسة أنواع لذكرها في الحديث وسكوته عليها ورد بأن سكوته لا ينفي الزيادة عليها معني. هـ قوله: (وإن حفظ ذكرًا إلخ) لكن الأولى الذكر بجبرمي. هـ قوله: (غيره) لا حاجة إليه. هـ قوله: (أجزأه) ويصح الشوري أن محله حيث عجز عن الترجمة بالأخروي ولا تعين كزدي وبجبرمي واعتدله شيخنا عبارته والدعاء كالذكر لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخرة ولو بغير العربية ومنه: اللهم ارزقني رزقة حسنة على ما يتعلق بالدنيا كاللهم ارزقني دينارًا اه.

هـ قوله (سني): (ولا يجوز نقص حروف البدل إلخ) المراد أن المجموع لا ينقص عن المجموع لا أن كل آية أو نوع من الذكر أو الدعاء من البدل قدر آية من الفاتحة معني ونهاية. هـ قوله: (من حروف الفاتحة) ويتبعني الإكفاء بظن عدم التقص هنا كما يأتي في الوقوف لمشفقة عذ ما يأتي به من الحروف بل قد

الفاتحة قلت لكن يجب الترتيب بين ما يحسنه من الفاتحة وبدل ما لم يحسنه، فيجب الترتيب بين بدل التسليم والحمد لله ولا يحصل الترتيب بينهما إلا إن تقدم عليها قدر حروف التسليم فلي تأمل.

هـ قوله: (من حروف الفاتحة) هل يكتفي بظنه في كون ما أتى به قدر حروف الفاتحة كما اكتفى به في كون وقوفه بقدرها كما يأتي.

بِقِرَاءَةِ مَلِكٍ وَلَوْ بِالْإِذْغَامِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ يَجْعَلُ الْمُدْغَمَ مُشَدَّدًا وَهُوَ حَرْفَانِ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَالْبَدَلِ.

(تَبَيَّنَ) مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ حُرُوفَهَا بَدَوْنَ تَشْدِيدَاتِهَا وَبِقِرَاءَةِ مَلِكٍ بَلَا أَلِفٍ مِائَةً وَاحِدًا وَأَرْبَعُونَ هُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ مَا حُذِفَ رَسْمًا لَا يُحْسَبُ فِي الْعَدِّ.....

يَتَعَدُّ ذَلِكَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ شِ وَحَلْبِي. هُ فُودَ: (بِقِرَاءَةِ مَلِكٍ) أَيِ بَلَا أَلِفٍ. هُ فُودَ: (وَلَوْ بِالْإِذْغَامِ الْخُ) رَاجِعٌ لِلْمَنْ، قَالَ سَمَ: هَذِهِ الْغَايَةُ تُعِيدُ أَنَّ الْإِذْغَامَ لَيْسَ أَنْقَصَ مِنْ عَدَمِهِ اه. هُ فُودَ: (وَهُوَ حَرْفَانِ الْخُ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَتَبَيَّنَ ابْنُ الرُّفْعَةِ فِي الْكِفَايَةِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَا فِي الْمَطْلَبِ اه شَرْحُ الْمُبَابِ. وَبِعِبَارَةِ مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّبِ وَالْحَرْفُ الْمُشَدَّدُ مِنَ الْفَاتِحَةِ بِحَرْفَيْنِ وَلَا يُرَاعَى فِي الذِّكْرِ التَّشْدِيدَاتِ انْتَهَتْ، وَظَاهِرٌ ذَلِكَ أَنَّهُ يُغْنِي عَنِ الْمُشَدَّدِ مِنَ الْفَاتِحَةِ حَرْفَانِ بَلَا تَشْدِيدٍ لَكِنَّ فِي التَّأْثِيرِ مَا نَصَّ: وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ اغْتِيَارَ عَدَمِ نَقْصِ الْحُرُوفِ وَلَمْ يَذْكُرْ اغْتِيَارَ تَشْدِيدَاتِ الْفَاتِحَةِ، وَلَا بُدَّ مِنْ اغْتِيَارِ وُجُودِ تَشْدِيدَاتٍ بَعْدَ تَشْدِيدَاتِ الْفَاتِحَةِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ جَعَلَ عَوَضَ كُلِّ تَشْدِيدَةٍ حَرْفًا، وَكَذَا فِي الذِّكْرِ اه. وَفِي تَضَرُّعٍ بِوُجُوبِ الْإِنْيَانِ بِالتَّشْدِيدَاتِ مَعَ الْقُدْرَةِ وَأَنَّهُ لَا يُغْنِي مَعَهَا عَنِ الْمُشَدَّدِ حَرْفَانِ بَلَا تَشْدِيدٍ وَاعْلَمْ أَنَّ مُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَوْ أَتَى فِي الْبَدَلِ بِمُشَدَّدٍ عَنْ حَرْفَيْنِ فِي الْفَاتِحَةِ كَفَى وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْوَجْهَ مَرَّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي سَمَ وَمَا ذَكَرَهُ عَنْ مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ ذَكَرَهُ الْمُغْنِي وَأَقْرَأَهُ وَقَوْلُهُ أَنَّ مُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْمَجْمُوعِ الْخُ أَيِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الشَّارْحُ وَالتَّهْلُوكُ وَقَوْلُهُ فَإِنَّ الْوَجْهَ الْخُ اغْتَمَدَهُ شِ وَغَيْرُهُ بِعِبَارَةِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ مَرَّ وَالْبَدَلُ أَيِ حَيْثُ لَمْ تَزِدْ التَّشْدِيدَاتِ فِي الْبَدَلِ عَلَى تَشْدِيدَاتِ الْفَاتِحَةِ وَالْأَحْسَبُ حَرْفًا وَاحِدًا اه. وَبِعِبَارَةِ شَيْخِنَا وَالحَلْبِي: وَالْحَرْفُ الْمُشَدَّدُ مِنَ الْبَدَلِ كَالْحَرْفِ الْمُشَدَّدِ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَالْحَرْفَانِ مِنْهُ كَالْحَرْفِ الْمُشَدَّدِ مِنْهَا لَا عَكْسَهُ اه. هُ فُودَ: (مَا ذَكَرَ) أَيِ بِطَرِيقِ الزُّرُومِ سَمَ. هُ فُودَ: (مِائَةً وَاحِدًا وَأَرْبَعُونَ) أَيِ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْبَاقِي بَعْدَ اسْتِغْطَائِ التَّشْدِيدَاتِ الْأَرْبَعَةَ

هُ فُودَ: (وَلَوْ بِالْإِذْغَامِ) هَذَا يُعِيدُ أَنَّ الْإِذْغَامَ لَيْسَ أَنْقَصَ مِنْ عَدَمِهِ. هُ فُودَ: (مِنْ الْفَاتِحَةِ وَالْبَدَلِ) فِي شَرْحِ الْمُبَابِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَتَبَيَّنَ ابْنُ الرُّفْعَةِ فِي الْكِفَايَةِ وَغَيْرِهِ: وَيَخِيبُ الْحَرْفُ الْمُشَدَّدُ بِحَرْفَيْنِ فِي الْفَاتِحَةِ وَالْبَدَلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَا فِي الْمَطْلَبِ اه مَا فِي شَرْحِ الْمُبَابِ، وَبِعِبَارَةِ مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّبِ: وَالْحَرْفُ الْمُشَدَّدُ مِنَ الْفَاتِحَةِ بِحَرْفَيْنِ وَلَا يُرَاعَى فِي الذِّكْرِ التَّشْدِيدَاتِ انْتَهَى. وَظَاهِرٌ ذَلِكَ أَنَّهُ يُغْنِي عَنِ الْمُشَدَّدِ مِنَ الْفَاتِحَةِ حَرْفَانِ بَلَا تَشْدِيدٍ، لَكِنْ فِي التَّأْثِيرِ مَا نَصَّ: وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ اغْتِيَارَ عَدَمِ نَقْصِ الْحُرُوفِ وَلَمْ يَذْكُرْ اغْتِيَارَ التَّشْدِيدَاتِ وَلَا بُدَّ مِنْ اغْتِيَارِ وُجُودِ تَشْدِيدَاتٍ بَعْدَ تَشْدِيدَاتِ الْفَاتِحَةِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ جَعَلَ عَوَضَ كُلِّ تَشْدِيدَةٍ حَرْفًا، وَكَذَا فِي الذِّكْرِ اه. وَفِي تَضَرُّعٍ بِوُجُوبِ الْإِنْيَانِ بِالتَّشْدِيدَاتِ مَعَ الْقُدْرَةِ وَأَنَّهُ لَا يُغْنِي مَعَهَا عَنِ الْمُشَدَّدِ حَرْفَانِ بَلَا تَشْدِيدٍ، وَاعْلَمْ أَنَّ مُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَوْ أَتَى فِي الْبَدَلِ بِمُشَدَّدٍ عَنْ حَرْفَيْنِ فِي الْفَاتِحَةِ كَفَى، وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْوَجْهَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي. هُ فُودَ: (مِائَةً وَاحِدًا وَأَرْبَعُونَ) أَيِ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْبَاقِي بَعْدَ اسْتِغْطَائِ التَّشْدِيدَاتِ الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ مِنَ الْمِائَةِ وَالْخَمْسَةِ وَالْخَمْسِينَ فَقَوْلُهُ: (تَبَيَّنَ: مَا ذَكَرَ...) أَيِ بِطَرِيقِ الزُّرُومِ.

وبَيَّانُهُ أَنَّ الحُرُوفَ المَلْفُوظَ بها ولو في حالة كَالِيفَاتِ الوصلِ مِائَةٌ وَسَبْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ وَقَدْ اتَّفَقَ أَئِمَّةُ الرِّسْمِ عَلَى حَذْفِ سِتِّ أَلِفَاتِ أَلِفِ اسمِ وَأَلِفِ بَعْدَ لَامِ الجَلَالَةِ مَرَّتَيْنِ وَبَعْدَ مِيمِ الرَّحْمَنِ مَرَّتَيْنِ وَبَعْدَ عَيْنِ العَالَمِينَ فَالبَاقِي مَا ذَكَرَهُ الإسْنَوِيُّ وَخَالَفَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ البَهْجَةِ الصَّغِيرِ فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ أَنَّهَا مِائَةٌ وَأَحَدٌ وَأَرْبَعُونَ هَذَا مَا ذَكَرَهُ الإسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَتَبِعْتَهُمْ فِي الْأَصْلِ، وَالْحَقُّ أَنَّهَا مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَثَلَاثُونَ بِالْإِبْدَاءِ بِأَلِفَاتِ الوصلِ اهـ. وَكَأَنَّهُ نَظَرَ إِلَى أَنَّ صِرَاطَ فِي المَوْضِعَيْنِ وَالْأَلِفُ بَعْدَ ضَادِ الضَّالِّينَ مَحذُوفَةٌ رَسْمًا لَكِنَّ هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ وَالْأَرْجَحُ كَمَا قَالَ الشَّاطِبِيُّ صَاحِبُ المَرْسُومِ ثُبُوتُهَا فِي الْأَوَّلِينَ، وَالمَشْهُورُ بَلِ اقْتَضَى كَلَامُ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ثُبُوتُ الثَّالِثَةِ وَحِينَئِذٍ أَتَجَنَّبُ مَا ذَكَرَهُ الإسْنَوِيُّ. وَقَوْلُ شَيْخِنَا بِالْإِبْدَاءِ إِلَى آخِرِهِ لَا يَخْتَصُّ بِالْحَقِّ الَّذِي ذَكَرَهُ بَلِ يَأْتِي عَلَى كَلَامِ الإسْنَوِيِّ أَيْضًا نَظَرًا لِثُبُوتِهَا فِي الرِّسْمِ، هَذَا وَاعْتِبَارُ الرِّسْمِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ لَا وَجْهَ لَهُ لِأَنَّ كَلَامَنَا فِي قِرَاءَةِ أَحْرَفٍ بِدَلِّ أَحْرَفٍ عَجَزَ عَنْهَا وَذَلِكَ إِنَّمَا يُنَاطُ بِالمَلْفُوظِ دُونَ المَرْسُومِ لِأَنَّهُمْ يَرْسُمُونَ مَا لَا يُتْلَفُظُ بِهِ وَعَكْشُهُ لِحَكْمِ ذِكْرُهَا عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ مُطَرِدَةٍ، وَلِذَا قَالُوا خَطَّانٍ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِمَا خَطُّ المُنْصَحِفِ الإِمَامِ وَخَطُّ المَرْوُضِيِّينَ فَاصْطِلَاحُ أَهْلِ الرِّسْمِ لَا يُوَافِقُ اللَّفْظَ المَنْوُطَةَ بِهِ الْقِرَاءَةَ بِوَجْهِه فَالْحَقُّ الَّذِي لَا مَحِيصَ عَنْهُ اعْتِبَارُ اللَّفْظِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ تُعْتَبَرُ أَلِفَاتُ الوصلِ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ قَدْ يُتْلَفُظُ بِهَا فِي حَالَةِ الْإِبْدَاءِ أَوَّلًا لِأَنَّهَا مَحذُوفَةٌ مِنَ اللَّفْظِ غَالِبًا كُلِّ مُحْتَمَلٍ، وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ فَيَجِبُ مِائَةٌ وَسَبْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ حَرْفًا غَيْرَ الشَّدَاتِ الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ فَالْجُمْلَةُ مِائَةٌ وَأَحَدٌ وَيُسَوِّدُونَ حَرْفًا فَإِنْ قُلْتُ يَلْزَمُ عَلَى فَرْضِ الشَّدَاتِ كَذَلِكَ غَدُّ الحَرْفِ الْوَاحِدِ مَرَّتَيْنِ لِأَنَّ لَامَ الرَّحْمَنِ مَثَلًا حُسِبَتْ وَحَدَّهَا وَالرَّاءُ حُسِبَتْ وَحَدَّهَا

عَشْرَ مِنَ الْمِائَةِ وَالْخَمْسَةِ وَالْخَمْسِينَ سَم. □ فُود: (وَبَيَّانُهُ) أَي مَا جَرَى عَلَيْهِ الإسْنَوِيُّ. □ فُود: (وَكَأَنَّهُ) أَي شَيْخُ الإسْلَام. □ فُود: (لَكِنَّ هَذَا) أَي الْحَذْفُ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ. □ فُود: (ثُبُوتُ الثَّالِثَةِ) خَبَرٌ وَالمَشْهُورُ. □ فُود: (هَذَا) أَي خُذْ هَذَا. □ فُود: (فِي قِرَاءَةِ الْحَرْفِ الْإِلْفِ) الْأَوَّلَى الْحُرُوفُ. □ فُود: (وَذَلِكَ) أَي الْقِرَاءَةُ. □ فُود: (عَلَى أَنَّهَا) أَي تِلْكَ الْجُزْءُ. □ فُود: (وَلِذَا) أَي لِعَدَمِ الْإِطْرَادِ. □ فُود: (الإِمَامِ) صِفَةُ المُنْصَحِفِ أَي مُصْحَفُ سَيِّدِنَا عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. □ فُود: (وَعَلَيْهِ) أَي الْحَقُّ الْمَذْكُورُ. □ فُود: (وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ) أَي لِأَنَّهُ الْإِحْتِيَاطُ الْمَوَافِقُ لِمَا جَرَى عَلَيْهِ الإسْنَوِيُّ وَشَيْخُ الإسْلَامِ وَغَيْرُهُمَا وَيَهْ يَنْدَفِعُ قَوْلُ سَم. قَدْ يُقَالُ: بَلِ الثَّانِي أَوْجَهُ لِعَدَمِ تَوَقُّفِ الصَّحَةِ عَلَى تِلْكَ الْأَلِفَاتِ بِدَلِيلِ الصَّحَةِ إِذَا وَصَلَ الْجَمِيعَ اهـ. وَأَيْضًا التَّوَقُّفُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْفَضْلِ الصَّحِيحِ كَافٍ فِي التَّرْجِيحِ. □ فُود: (لِأَنَّ لَامَ الرَّحْمَنِ الْإِلْفِ) قَدْ يُقَالُ: الْحَقُّ الَّذِي لَا مَحِيصَ عَنْهُ بِنَاءً عَلَى مَا قَرَّرَهُ مِنْ اغْتِيَابِ اللَّفْظِ دُونَ الرِّسْمِ أَنَّ لَا يَعْدُ نَحْوُ لَامِ الرَّحْمَنِ.

□ فُود: (وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ) قَدْ يُقَالُ بَلِ الثَّانِي أَوْجَهُ؛ لِعَدَمِ تَوَقُّفِ الصَّحَةِ عَلَى تِلْكَ الْأَلِفَاتِ بِدَلِيلِ الصَّحَةِ إِذَا وَصَلَ الْجَمِيعَ.

نُحِبُّهَا وَاحِدًا فِي الشَّدَّةِ قُلْتُ الْمُتَنَبِّحُ جَسَائِهِ مَرَّتَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا حُسْبَتَا أَوَّلًا نَظَرُوا لِأَصْلِ الْفِكَ وَثَانِيًا نَظَرُوا لِعَارِضِ الْإِدْغَامِ وَكَمَا حُسِبَتْ أَلِفَاتُ الْوَصْلِ نَظَرُوا لِبَعْضِ الْحَالَاتِ هَكَذَا هَذِهِ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ (فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَا يَجُوزُ النَقْصُ عَنْ آيَاتِهَا وَإِنَّمَا أَجْزَاءُ قِضَاءِ يَوْمٍ قَصِيرٍ عَنْ طَوِيلٍ لِيُفَسِّرَ رِعَايَةَ الْمُثَابِلَةِ فِي الْأَيْثَامِ اسْتَشْكَلَ قَطْعُهُمْ بِوُجُوبِ السَّبْعِ فِي الْبَدَلِ دُونَ عَدَدِ الْحُرُوفِ مَعَ أَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ بِالثَّوَابِ وَبُجَابِ بَأَنَّ خُصُوصَ كَوْنِهَا سَبْعًا وَقَفَّتِ الْهَيْئَةُ بِهِ كَمَا مَرَّ بِخِلَافِ خُصُوصِ عَدَدِ حُرُوفِهَا فَكَانَتْ عِنَايَتُهُمْ بِذَلِكَ أَقْوَى وَإِنَاطَةُ الثَّوَابِ بِهَا لَا تَخْتَصُّ بِالْفَاتِحَةِ فَخَفَّ أَمْرُهَا وَتَشْتَرِطُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِالذِّكْرِ غَيْرَ

• فَوَدَّ: (قُلْتُ الْمُتَنَبِّحُ الْخ) مَا تَضَمَّنَتْ كَلَامُهُ مِنْ خَصَرِ الْإِمْتِنَاعِ فِيمَا ذَكَرَ مَنَعُوعٌ وَمُنَافٍ لِيَنْصَرِّحَ بِهِمْ بِأَنَّ الْمُشَدَّدَ مَعْدُودٌ بِحَرْفَيْنِ وَمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (وَكَمَا الْخ) لَيْسَ فِيهِ تَأْيِيدٌ لِمَا ادَّعَاهُ فَلْيَتَأَمَّلْ حَتَّى تَأْمَلَ بِصُرِّي.
• فَوَدَّ: (لِعَارِضِ الْإِدْغَامِ) قَدْ يُقَالُ عَارِضُ الْإِدْغَامِ إِنَّمَا يَقْتَضِي عَدَّهُ صِفَةَ الْحَرْفِ لَا عَدَّهُ مَرَّةً أُخْرَى فَالْأَوَجُّ أَنَّ الْمُشَدَّدَ لَا يُعَدُّ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً لَكِنْ بِحَرْفَيْنِ وَتُعْتَبَرُ صِفَتُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنْ التَّائِيهِ سَم.
• فَوَدَّ: (كَمَا لَا يَجُوزُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَبُجَابِ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (إِنَّمَا أَجْزَاءُ الْخ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ.
• فَوَدَّ: (وَاسْتَشْكَلَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ ابْنُ الْأَسْتَاذِ: قَطَعُوا بِأَغْيَابِ سَبْعِ آيَاتٍ وَاخْتَلَفُوا فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ وَالْحُرُوفِ هِيَ الْمَقْصُودَةُ لِأَنَّ الثَّوَابَ عَلَيْهَا ه. • فَوَدَّ: (بِوُجُوبِ السَّبْعِ) أَيِ الْآيَاتِ.
• فَوَدَّ: (دُونَ عَدَدِ الْحُرُوفِ) أَيِ قَلَمٍ يَقْطَعُوا بِوُجُوبِهِ سَم. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ خُصُوصَ كَوْنِهَا الْخ) أَيِ الْفَاتِحَةِ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ قَسْبِ آيَاتِ. • فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيِ بِالسَّبْعِ. • فَوَدَّ: (بِهَا) أَيِ بِالْحُرُوفِ. • فَوَدَّ: (وَتَشْتَرِطُ) إِلَى الْمُنَى فِي النِّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ أَبْدَلَ الذِّكْرَ بِالْبَدَلِ، وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَلَا يُشْتَرِطُ فِي الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ أَنْ يَقْصِدَ بِهِمَا الْبَدْلَةَ بَلِ الشَّرْطُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِمَا غَيْرَهَا ه. وَهِيَ كَالضَّرِيحِ فِي مَوَاقِفَةٍ مَا فِي الشَّرْحِ وَالنِّهَايَةِ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ التَّشْرِيكِ فَقَوْلُ الْحَلْبِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ وَوَاقِفُهُ شَيْخُنَا مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ غَيْرَهَا أَيِ فَقَطَّ حَتَّى فِي التَّعَوُّذِ وَالْإِفْتِيحِ إِذَا كَانَ كُلُّ بَدَلٍ خِلَافًا لِحَجَرٍ ضَمِيمٍ وَلِذَا عَقِبَهُ الْبَجْرِ مِي بِمَا نَصَّهُ وَقَوْلُهُ فَقَطَّ أَيِ فَلَوْ قَصَدَ الْبَدْلَةَ وَغَيْرَهَا لَمْ يَضُرَّ عَلَى كَلَامِهِ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يَضُرُّ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ مَا سَيَأْتِي فِي قَصْدِ الرُّكْنِ مَعَ غَيْرِهِ وَالْفَرْقُ أَنَّ الرُّكْنَ أَصْلٌ وَالْبَدَلُ فَرْعٌ وَالْأَصْلُ يُفْتَضَّرُ فِيهِ شَيْخُنَا وَعِبَارَةُ الْإِطْفِاحِيِّ قَوْلُهُ (بَلِ الشَّرْطُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِمَا غَيْرَهَا) أَيِ الْبَدْلَةَ وَلَوْ مَعَهَا فَلَوْ افْتَتَحَ وَتَعَوَّذَ بِقَصْدِ السُّنِّيَةِ وَالْبَدَلِ لَمْ يَكْفِهِ شَرْحُ م ر ه. وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ ش ه كَلَامُ الْبَجْرِ مِي. • فَوَدَّ: (أَنْ لَا يَقْصِدَ بِالذِّكْرِ الْخ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا، وَلَوْ بِالْإِفْتِيحِ وَالتَّعَوُّذِ وَهُوَ صَرِيحُ قَوْلِ الرُّزْصِ وَلَا

• فَوَدَّ: (لِعَارِضِ الْإِدْغَامِ) قَدْ يُقَالُ عَارِضُ الْإِدْغَامِ إِنَّمَا يَقْتَضِي عَدَّهُ صِفَةَ الْحَرْفِ لَا عَدَّهُ مَرَّةً أُخْرَى، فَالْأَوَجُّ أَنَّ الْمُشَدَّدَ لَا يُعَدُّ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً لَكِنْ بِحَرْفَيْنِ وَتُعْتَبَرُ صِفَتُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنْ التَّائِيهِ.
• فَوَدَّ: (بِوُجُوبِ السَّبْعِ) أَيِ الْآيَاتِ. وَقَوْلُهُ: دُونَ عَدَدِ الْحُرُوفِ أَيِ قَلَمٍ يَقْطَعُوا بِوُجُوبِهِ.
• فَوَدَّ: (أَنْ لَا يَقْصِدَ بِالذِّكْرِ غَيْرَ الْبَدْلَةِ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا، وَلَوْ بِالْإِفْتِيحِ وَالتَّعَوُّذِ وَهُوَ

البدلية ولو معها فلو افتتح أو تعوذ بقصد السنة والبدل لم يكف. (فإن لم يحسن شيئاً) من قرآن ولا غيره وعجز عن التعلّم وترجمة الذكر والدعاء.....

يُشْتَرَطُ قَصْدُ الْبَدَلِيَّةِ، بَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَقْصِدَ غَيْرَهَا، فَلَوْ أَتَى بِدُعَاءِ الْإِسْتِغْنَاكِ وَلَمْ يَقْصِدْهُ اعْتَدَ بِهِ بَدَلًا هـ سـ م. هـ فَوَدُ: (بِالذِّكْرِ) وَمِثْلُهُ الدُّعَاءُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ كَغَيْرِهِ وَخَرَجَ بِذَلِكَ الْقُرْآنُ فَلْيُرَاجَعْ. وَعَلَى هَذَا فَتَقَارُقُ الْقِرَاءَةُ الذِّكْرُ والدُّعَاءُ بِالْإِكْتِفَاءِ بِهَا مَعَ قَصْدِ الْبَدَلِيَّةِ وَغَيْرِهَا فَلْيُحَرِّزْ لَكِنْ عِبَارَةُ الرُّوْضِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَقَدْ عَبَّرَ فِي شَرْحِهِ بِقَوْلِهِ (وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْبَدَلِ الْإِنْخ) شَامِلَةً لِلْبَدَلِ إِذَا كَانَ قُرْآنًا فَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَضُرُّ فِيهِ قَصْدُ الْبَدَلِيَّةِ وَغَيْرِهَا سـ م. وَيُصَرِّحُ بِتِلْكَ الْقَضِيَّةِ قَوْلُ ع ش مَا نَصَّ: قَوْلُهُ م ر فَلَوْ افْتَتَحَ أَوْ تَعَوَّذَ بِقَصْدِ السَّنَةِ وَالْبَدَلِ لَمْ يَكْفِ يَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ قَرَأَ آيَةً تُشْتَمِلُ عَلَى دُعَاءٍ فَقَصَدَ بِهَا الدُّعَاءَ لِنَفْسِهِ وَالْقُرْآنَ فَلَا تَكْفِي فِي آدَاءِ الْوَاجِبِ إِنْ كَانَتْ بَدَلًا وَلَا فِي آدَاءِ السُّورَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لِآيَةٍ لَمَّا نَوَى بِذَلِكَ الْقُرْآنَ والدُّعَاءَ أَخْرَجَهَا بِالْقَصْدِ عَنْ كَوْنِهَا قُرْآنًا حُكْمًا فَلَا يُعْتَدُ بِهَا فِيْمَا يَتَوَقَّفُ حُصُولُهُ عَلَى الْقُرْآنِ هـ. لَكِنْ عَقِبَ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَّ: قَوْلُهُ م ر بِقَصْدِ السَّنَةِ وَالْبَدَلِ لَمْ يَكْفِ. بَحْثُ الشَّيْخِ ع ش أَنَّ مِثْلَهُ مَا إِذَا أَشْرَكَ فِي آيَةٍ تَتَضَمَّنُ الدُّعَاءَ بَيْنَ الْقُرْآنِيَّةِ والدُّعَاءِ لِنَفْسِهِ وَفِيهِ وَفَقَّةٌ لِلْفَرْقِ الظَّاهِرِ إِذْ هُوَ هُنَا شَرَكٌ بَيْنَ مَقْصُودَيْنِ لِذَاتِهِمَا لِلصَّلَاةِ هُمَا السَّنَةُ والفَرَضِيَّةُ فَإِذَا قَصَدَ أَحَدَهُمَا فَاتِ الْآخَرُ بِخِلَافِهِ فِي تِلْكَ مَعَ أَنَّ مَوْضِعَ اللَّفْظِ فِيهَا الدُّعَاءُ هـ. وَيَأْتِي عَنِ السَّيِّدِ الْبُضْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. هـ فَوَدُ: (وَلَوْ مَعَهَا) يُرَاجَعُ سـ م قَدْ قَدَّمْنَا مَا يُزِيلُ التَّوَقُّفَ وَيُزِيلُهُ أَيْضًا قَوْلُ الْبُضْرِيِّ مَا نَصَّ: قَوْلُهُ وَلَوْ مَعَهَا يُؤْخَذُ مِنْ قُرْبَةِ التَّمْثِيلِ أَنَّ الْمُرَادَ مَنَعَ التَّشْرِيكِ بَيْنَ الْبَدَلِيَّةِ وَسُنَّةٍ مَقْصُودَةٍ فَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ فِي عَدَمِ الصَّارِفِ قَصْدُ التَّشْرِيكِ كَنِيَّةِ التَّبَرُّدِ مَعَ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ فِي الْوُضُوءِ وَقَصْدِ الصَّلَاةِ وَدَفْعِ الْغَرِيمِ وَمَا يَأْتِي لَهُ فِي الْإِعْتِدَالِ أَنَّ الْمَضِرَّ رَفَعَ الرَّاسَ بِقَصْدِ الْفَرْعِ وَحْدَهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ لِأَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرَ لَيْسَ فِيهِ تَشْرِيكَ بَيْنَ مَقْصُودَيْنِ شَرْعًا بِفِعْلِ وَاحِدٍ حَتَّى لَوْ فُرِضَ فِي مَسْأَلَتِنَا قَصْدُ نَحْوِ الدُّعَاءِ مَعَ الْبَدَلِيَّةِ لَمْ يَضُرَّ هـ. وَقَدْ مَرَّ عَنِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُ أَوَّلَهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ (حَتَّى لَوْ فُرِضَ الْإِنْخ) قَدْ تَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ وَسَمَ مَا يُخَالِفُهُ إِلَّا أَنْ يَخْصُرَ قَوْلُهُ الْمَذْكُورَ بِمَا إِذَا كَانَ الْبَدَلُ قُرْآنًا. هـ فَوَدُ: (مِنْ قُرْآنٍ) إِلَى قَوْلِهِ أَيْ بِالنَّسْبَةِ فِي الْمُغْنِيِّ وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ، وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَتَرْجَمَةُ الذِّكْرِ والدُّعَاءِ. هـ فَوَدُ: (وَعَجَزَ عَنِ التَّعْلُّمِ) يَتَّبِعِي، وَكَذَا لَوْ قَدَّرَ لَكَيْتَهُ

صَرِيحُ قَوْلِ الرُّوْضِ، وَلَا يُشْتَرَطُ قَصْدُ الْبَدَلِيَّةِ بَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَقْصِدَ غَيْرَهَا فَلَوْ أَتَى بِدُعَاءِ الْإِسْتِغْنَاكِ وَلَمْ يَقْصِدْهُ اعْتَدَ بِهِ بَدَلًا هـ. وَهُوَ شَامِلٌ لِلْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ عَبَّرَ فِي شَرْحِهِ بِقَوْلِهِ: وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْبَدَلِ الْإِنْخ. هـ فَوَدُ: (بِالذِّكْرِ) وَمِثْلُهُ الدُّعَاءُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ كَغَيْرِهِ وَخَرَجَ بِذَلِكَ الْقُرْآنُ فَلْيُرَاجَعْ. فَإِنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَصْدُ الرُّكْنِ لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ عَدَمِ الصَّارِفِ بِأَنْ يَقْصِدَ غَيْرَهُ فَقَطْ وَأَنَّ الْقِرَاءَةَ كَذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا فَتَقَارُقُ الْقِرَاءَةُ الذِّكْرُ والدُّعَاءُ بِالْإِكْتِفَاءِ بِهَا مَعَ قَصْدِ الْبَدَلِيَّةِ وَغَيْرِهَا فَلْيُحَرِّزْ، لَكِنْ عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ شَامِلَةٌ لِلْبَدَلِ إِذَا كَانَ قُرْآنًا فَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَضُرُّ فِيهِ قَصْدُ الْبَدَلِيَّةِ وَغَيْرِهَا فَاَنْظُرْ مَا تَقْلَنَاهُ عَنْهُ فِيْمَا مَرَّ. هـ فَوَدُ: (وَلَوْ مَعَهَا) يُرَاجَعُ. هـ فَوَدُ: (وَعَجَزَ عَنِ التَّعْلُّمِ) يَتَّبِعِي، وَكَذَا لَوْ قَدَّرَ لَكَيْتَهُ يَقْضِي مَا صَلَّاهُ لِصَبِيحِ الْوَقْتِ.

نظير ما مر (وقف) وجوباً (قدر الفاتحة) في ظنه أي بالنسبة لزمان قراءتها المعتدلة من غالب أمثاله نظير ما مر فيمن خلق بلا نحو يرفق أو حشفة وذلك لأن القراءة والوقوف بقدرها كانا واجبيين فإذا تعدد أحدهما بقي الآخر وبلزمه القعود بقدر التشهد الأخير ويُسَنُّ له الوقوف بقدر السورة والقنوت والقعود بقدر التشهد الأول (ويُسَنُّ عقب الفاتحة) لقارئها ولو خارج الصلاة لكنه فيها أكد ومثلها بدلاً إن تضمن دعاء (أمين) مع سكتة لطيفة بينهما.....

يقضي ما صلاه لضيق الوقت قاله سم: وهو يومئذ اتبعاً صلاة القادر على التمام مع سعة الوقت وقد تقدم عنه. وفي الشرح خلافه فالأولى إسقاط هذه القولة. هـ فود: (نظير ما مر) أي عجزاً نظير عجز مر في شرح: فإن جهل الفاتحة.

قول (سني): (وقف الخ) ولا يجب عليه تحريك لسانه بخلاف الآخرس الذي طرأ خرسه شيخنا. هـ فود: (وذلك) أي وجوب الوقوف. هـ فود: (ويُسَنُّ) إلى قوله: (والقنوت) في النهاية والمعني. قول (سني): (عقب الفاتحة) يعني مفتوحة وقاب مكسورة بتعديها بآء موحدة ويجوز ضم العين وإسكان القاف، وأما عقب بياء قبل الباء قلغة قليلة كزدي. هـ فود: (لقارئها) وكذا لإسماعيلها كما نقله بعضهم عن الطوحي شيخنا ويأتي في الشرح ما يخالفه. هـ فود: (ولو خارج الصلاة) إلى قوله ويتبني في المعني إلا قوله (نعم) إلى: (وأفهم) وكذا في النهاية إلا ما ذكر. وقوله وفي حديث إلى التبيين. هـ فود: (لكنه) أي التامين. هـ فود: (ومثلها) أي الفاتحة. هـ فود: (إن تضمن دعاء) كذا في شرح م ر وظاهره ولو في أوله وفيه وقفة سم عبارة ع ش: ظاهره أنه لا فرق بين تقدم الدعاء وتأخره لكن في سم على المنهج ما نصه: قال م ر لو أتى ببدل الفاتحة فإن ختم بدعاء آمن عقبه اه. وهو يقتضي أنه لا يؤمن حيث قدم الدعاء وقد يشير إليه قول الشارح م ر محاكاة للمبدل اه. وفي البجيرمي عن البرماوي وفي الكزدي عن القليوبي

هـ فود: (وقف قدر الفاتحة).

(فرغ): قالوا لو قدر على الفاتحة في أثناء البدل وجب قراءتها أو بعد فراغه ولو بعد الركوع فلا يقي ما لو لم يحسن شيئاً مطلقاً وقدر عليها بعد الوقوف بقدرها فهل تسقط عنه كما لو قدر عليها بعد الفراغ من البدل بجامع أنه لو أتى بما لزمه حيث لا، لأنه لم يأت ببدل فإن القيام ليس ببدل الفاتحة بل هو واجب آخر معها؟ فيه نظر وقد يلزم الأول إلا أن يوجد نقل بخلافه. هـ فود: (ومثلها بدلاً) إن تضمن دعاء أو رد عليه أن قياس ما ذكره في بحث التعمود من أن الأوجه تذهب لمن يأتي بذكر بدل الفاتحة لأن للتائب حكم المنوب عنه أن يؤمن في البدل وإن لم يتضمن دعاء لأنه قضيت إعطاء التائب حكم المنوب اه. فليتأمل فإن الفرق قريب بأن معنى التعمود والمقصود به وهو الإعتصام من الشيطان مناسيب لكل مقروء؛ من ذكر أو دعاء أو قرآن بخلاف التامين الذي هو طلب الاستجابة لا يناسب ما لا دعاء فيه إذ لا معنى للتامين على قوله: لا إله إلا الله أو سبحان الله مثلاً. هـ فود: (إن تضمن) كذا في شرح م ر وظاهره ولو في أوله وفيه وقفة.

تمييزاً لها عن القرآن وحسن زيادة رب العالمين وذلك للخبر المتفق عليه «إذا قال الإمام غير المفضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإنه من وافق قوله قول الملائكة أي في الزمن، وقيل الإخلاص والمراد الملائكة المؤمنون على أديّة المضلّين والحاضرون لصلاتهم غفر له ما تقدّم من ذنبه وفي حديث البيهقي وغيره «أن اليهود لم يحسدونا على شيء ما حسدونا على القبلة والجمعة وقولنا خلف الإمام آمين» .

(تنبيه) أفهم قوله غيب فوت التأمين بالتلفظ بغيره ولو سهواً كما في المجموع عن الأصحاب وإن قل، نعم ينبغي استثناء نحو رب اغفر لي للخبر الحسن «أنه ﷺ قال غيب الضالين رب اغفر لي آمين» وأفهم أيضاً فوته بالشكوت أي بعد الشكوت المسنون وينبغي أن محله إن طال نظيره ما مر في الموالاة وبما قرّرتّه يعلم الرد على من قال لا يفوت إلا.....

أنه يؤمن ولو بدا في البدل بما يتضمّن الدعاء وختم بما لا يتضمّنه اهـ . والأقرب الأول أي ما مرّ عن ع ش . فود: (تمييزاً لها) أي لفظة آمين (وحسن إلخ) عبارة المغني والنهاية . قال في الأم: ولو قال آمين رب العالمين ، وغير ذلك من الذكر كان حسناً اهـ . فود: (وذلك للخبر المتفق عليه إلخ) هذا لا يفيد حكم المنفرد والإمام صريحاً سم عبارة النهاية لخبر أنه ﷺ (كان إذا قرع من قراءة أم القرآن رفع صوته فقال: «آمين» يمدّ بها صوته) اهـ . زاد المغني: الخبر الذي في شرح وعبارة شرح بأفضل: والمنهج للإتباع في الصلاة وقس بها خارجها اهـ . فود: (والحاضرون إلخ) غطت على المؤمنين إلخ . والأولى قلب العطف . فود: (غفر له ما تقدّم إلخ) والمراد الصغائر فقط ، وإن قال ابن السككي في الاشياء والتطائير أنه يشمل الصغائر والكبائر نهاية . فود: (غيب) أي إلى آخره . فود: (ينبغي استثناء نحو رب إلخ) وينبغي أنه لو زاد على ذلك: ولو للدئي ولجميع المسلمين لم يضّر أيضاً ع ش . فود: (رب اغفر لي) ينبغي نذبه للحديث المذكور وعليه ينبغي أن يفصل بينه وبين آخر الفاتحة لما مرّ من التمييز بضرّي . فود: (نظير ما مر) تقدّم تقييد الطويل فيما مرّ بالعمد اهـ سم . أي بخلافه لمدر كسهو وجهل أو إغياؤ فلا يضّر . فود: (على من قال لا يفوت إلخ) اعتمد هذا الأستاذ في الكنز سم أقول ، وكذا المغني والنهاية حيث قالوا ولا يفوت التأمين إلا بالشروع في غيره على الأصح كما في المجموع اهـ قال ع ش قوله م ر إلا بالشروع إلخ ظاهره أنه لا يفوت بالشكوت وإن طال ولا ینافی تغییره بالعقب لجواز حمله على أن الأولى المبارة إليه لا أنها شرط لكن قال حجب أنه يفوت بالشكوت إذا طال إلخ اهـ . وقال الرشدي قوله م ر إلا بالشروع إلخ أي أو بطول الفضل بحيث تنقطع نسبته عن الفاتحة اهـ عبارة شيخنا والتقييد بالمعبيّة يفيد أنه يفوت بالتلفظ بغيره وإن قل ولو سهواً نعم يستثنى «رب اغفر لي» ونحوه إلخ ويفوت بالشروع في الركوع ولو فوراً لا بالشكوت وإن زاد على السكتة المطلوبة اهـ .

فود: (وذلك للخبر المتفق عليه) هذا لا يفيد حكم المنفرد والإمام صريحاً . فود: (نظير ما مر) تقدّم تقييد الطويل فيما مرّ بالعمد .

بالشروع في السجدة أو الركوع نعم ما أفهمه من فوته بالشروع في الركوع ولو فوراً متشجراً والأفصح الأشهر أن يأتي بها (خفيفة الميم بالمد) وهي اسم فعل بمعنى استجب مبني على الفتح ويسكن عند الوقف.

(ويجوز) الإمالة و (القصر) مع تخفيفها وتشديد لها لأنه لا يخل بالمعنى وفيها التشديد مع المد أيضاً ومعناها قاصدين فإن أتى بها وأراد قاصدين إليك وأنت أكثر من أن تحبب قاصداً لم تبطل صلاته لئلا يتضمن الدعاء أو مجزوء قاصدين بطلت، وكذا إن لم يرد شيئاً كما هو ظاهر.

فؤد: (بالشروع في الركوع إلخ) كان وجهه أنه لما كان نيةً للفتحة لا يفعل إلا في محلها نعم ظاهر كلامه أنه يفتوت بالشروع في الإنجاء وإن لم يخرج عن حد القيام وهو محل تأمل؛ لأن الأصل لو بقي منه شيء جاز له الإنجاء به حيث يشاء فاولى تأييده فلي تأمل. وقد يقال: لا يحصل الشروع فيه حقيقة إلا بالوصول لإقله بصري. ويتبعني حمل كلام الشارح على ظاهره إذ الظاهر أن وجه الفتوت بذلك الإشعار بالإغراض كما في التلطف بلفظ قليل مع طلب ذكر مخصوص للشروع في الركوع بل كلامهم كالصريح في الفتوت بمجرّد التكبير للركوع. فؤد: (والأفصح) إلى قوله: (أو مجزوء إلخ) في النهاية والمغني إلى قوله: (ويسكن) إلى المتن وما أتبه عليه.

فؤد (سني): (ويجوز القصر) أي فهو لغة وإن أوهم التعليل خلافه رشيد. فؤد: (الإمالة) أي مع المد نهاية ومغني عبارة شيخنا بمد الهزلة وتخفيف الميم مع الإمالة وعدمها وبالقصر لكن المد أفصح، ويجوز تشديد الميم مع المد والقصر ففيه خمس لغات اه. وقوله: (خمس لغات) قضية ما قدمه أن لغاته ست إلا أن يراد بقوله: (مع المد) مد بلا إمالة. فؤد: (ومعناها إلخ) ظاهره أنها في التشديد مع القصر باقية على أصلها، وهو ما صرح به شيخ الإسلام في الأسنى والغرر ومقتضى كلام الشارح في فتح الجواد أنها أيضاً بمعنى قاصدين فليحرز بصري. أقول، وكذا ظاهر المغني والنهاية أنه راجع للتشديد مع القصر أيضاً. عبارة هما: وحكي التشديد مع القصر والمد أي قاصدين إليك وأنت أكثر من أن تحبب من قصدك وهو نحن بل قيل إنه شاذ منكر ولا تبطل به الصلاة لقضيه الدعاء كما في المجموع اه. قال ع ش: قوله م ر وهو نحن إلخ. أي التشديد مع المد والقصر وبه صرح في شرح الروض. وقوله: لقضيه الدعاء قضية أنه لو لم يقصد به الدعاء بطلت وبه صرح حج اه. عبارة الرشيد: قوله م ر أي قاصدين ظاهره أنه تفسير للتشديد بقسميه القصر والمد وصرح به في الإنداد لكن في النخبة وشرح الروض وغيرهما أنه للممدود فقط اه. وقوله: (في الإنداد) أي وشرح بأفضل عبارته فإن شدد مع المد أو القصر وقصد أن يكون المعنى قاصدين إليك إلخ لم تبطل اه. فؤد: (وكذا) إن لم يرد شيئاً إلخ) وفي البجيرمي عن الشوبري وفي الكزدي عن القليوبي والمعمد أنها لا تبطل في

فؤد: (وبما قرزته نعلم الرّد على من قال لا يفتوت إلخ) اعتمد هذا الأستاذ في الكنز، فقال: فإن آخر لم تفت إلا بالشروع في السجدة أو الركوع اه. فؤد: (في الركوع) يتبعني أو في السجدة.

(و) الأفضل للمأموم في الجهرية أنه (يؤمن مع تأمين إمامه) لا قبله ولا بعده ليوافق تأمين الملائكة كما دل عليه الخبر السابق وبه يعلم أن المراد بأمن في رواية «إذا أمن الإمام فأمثوا» أراد أن يؤمن ولأن التأمين لقراءة إمامه وقد فرغت لا لتأمينه، ومن ثم اتجه أنه لا يؤمن للمأموم إلا إن سمع قراءة إمامه ويؤيده ما يأتي أن المأموم لا يؤمن لدعاء قنوت إمامه إلا إن سمعه وليس لنا ما يؤمن فيه تحري مقارنة الإمام سوى هذا فإن لم تتفق له موافقة أمن عقبه.....

صورة الإطلاقي اهـ. وجرى عليه شئنا عبارته: وجعل الرنلي التشديد أي بقسمته لحنًا، قال وقيل شاذ متكرر لكن لا تبطل به الصلاة إلا إن قصد به معناها الأصلي وخذه وهو قاصدين بخلاف ما لو قصد الدعاء ولو مع معناها الأصلي أو أطلق فلا تبطل صلاته على المعتقد حبيذ اهـ. وظاهر صنيعه أن الحضرة المذكور مما قاله الرنلي وعليه قلعله في غير النهاية والأفكلام النهاية كما مر كالمعني ظاهر في موافقة التخصة فليراجع.

قول (س): (مع تأمين إمامه) شمل ذلك ما لو وصل التأمين بالفتحة وهو كذلك نهاية. وقال ع ش: قول المصنف مع تأمين إمامه يخرج ما لو كان خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من إمام أو مأموم أي أو غيرهما فلا يؤمن له التأمين اهـ. ة فود: (لا قبله) إلى قوله وقد يشكك في المعني إلا قوله ومن ثم إلى وليس وإلى قوله وقضية إلخ في النهاية إلا ما ذكر. ة فود: (كما دل إلخ) علة لقوله ليوافق إلخ وهو علة لئلا يكره. ة فود: (الخبر السابق) وجه الدلالة منه أن قوله فإنه من وافق تأمينه إلخ يدل دلالة إيماء على أن علة طلب موافقة الإمام في التأمين هي موافقة تأمين الملائكة ولا لم يكن لذكره فائدة فيعلم منه أن تأمين الإمام يوافق تأمين الملائكة رشدي. ة فود: (وبه يعلم إلخ) أي بسن المعية أو بذلك الخبر.

ة فود: (أن المراد بأمن إلخ) ويوضحه خبر الصحيحين «إذا قال الإمام: «غير المنصوب عنهم ولا الصائين» فقولوا: آمين» نهاية، وكذا في سم على الكثير. ة فود: (أراد أن يؤمن) الائتساب تأويله بشرع فتأمل إن كنت من أهله بصري. ة فود: (ولأن التأمين إلخ) عطف على قوله: ليوافق كزدي ورشدي.

ة فود: (لا لتأمينه) فإن لم يؤمن الإمام أو لم يسمعه أو لم يدر هل آمن أو لا آمن هو معني وأسنى.

ة فود: (إلا إن سمع قراءة إمامه) الظاهر أنه لا يؤمن سماع يتميز معه الحروف لا مجرد صوت، ولو سمع بعضها فهل يؤمن مطلقًا أو لا يؤمن مطلقًا أو يقال إن سمع ما قيل «أهدنا» لم يؤمن أو هي وما بعدها آمن محل تأمل بصري. ونقل عن حاشية الشارح على فتح الجواب ما نفسه: والذي يتجه أن البيرة بالآخر لأنه الذي يليه التأمين لكن هل يشترط كونه جملة مفيدة من الفتحة أو من غيرها الأقرب نعم فيكفي سماع «ولا الصائين» مثلاً اهـ. ة فود: (ويؤيده ما يأتي إلخ) ويؤيده أيضًا تخصيص هذا الحكم بالجهرية سم. ة فود: (سوى هذا) يظهر أن أصل نذب المقارنة يحصل بمقارنة جزء لجزء

ة فود: (أن المراد إلخ) ويوضحه رواية «إذا قال الإمام: «غير المنصوب عنهم ولا الصائين» فقولوا آمين» كثر. ة فود: (ويؤيده ما يأتي إلخ) يؤيده أيضًا تخصيص هذا الحكم بالجهرية.

ولو أخره عن الزمن المستون أمن قبله ولم ينتظره اعتبارًا بالمشروع وقد يشكّل عليه ما يأتي في جهر الإمام أو إسراره من أن العبرة فيهما بفعله لا بالمشروع إلا أن يجاب بأن السبب للتأمين وهو انقيضاء قراءة الإمام وجد فلم يتوقف على شيء آخر والسبب في قراءة المأموم للشورة متوقف على فعل الإمام فاعتبره وقضية كلامهم أنه لا يمتن لغير المأموم وإن سمع قبله لكن في البخاري إذا أمن القارئ فأمثواؤه وعمومهم يقتضي الندب في مسألتنا وفيه نظر اهـ (ويجهر به) ندبًا في الجهرية الإمام والمُنْفَرِد قطعًا والمأموم (في الأظهر) وإن تركه إمامه لرواية البخاري عن عطاء أن ابن الزبير رضي الله عنه كان يؤمن هو ومن وراءه بالمسجد الحرام حتى أن للمسجد للجنة

واكملها مفارضة الجميع للجميع بصري. □ فؤد: (ولو أخره إلخ) أي الإمام أفهم أنه لو لم يؤخره بأن قصر الزمن بعد فراغ القراءة لا يؤمن حينئذ وعليه فلو أسرّع بالتأمين قبل إمامه فالأقرب أنه يمتد به في حصول أصل السنة فلا يحتاج في أدائها إلى إعادته مع الإمام ع ش. □ فؤد: (أمن قبله إلخ) قال في المجموع: ولو قرأ معه وفرغًا معًا كفى تأمين واجد، أو قرع قبله قال البقوي: ينتظره، والمختار أو الصواب أنه يؤمن لنفسه ثم للمتابعة نهاية ومغني قال ع ش قوله م كفى تأمين واجد أشعر بأن تكرير التأمين أولى ويقدم تأمين قراءته اهـ. □ فؤد: (وقد يشكّل عليه) أي على اختيار المشروع هنا دون فعل الإمام. □ فؤد: (فاخير) أي فعله ظاهر هذا الفرق أنه يستحب التأمين لقراءة الإمام إذا جهر فيها الإمام فيجهر به المأموم كما اعتمدته الجمال الزملي في شرح البهجة واقتضاه كلام الشارح في الشفحة اهـ. وسأني ما يتعلق بالمقام. □ فؤد: (لغير المأموم) أي ولو كان خارج الصلاة ع ش وأقره البجيرمي.

فؤد (س): (ويجهر به إلخ) وجهر الأثنى والخثنى به كجهرهما بالقراءة وسأني. والأماكن التي يجهر فيها المأموم خلف إمامه خمسة تأميه مع إمامه، وفي دعائه في قنوت الصبح وفي قنوت التازلة في الصلوات الخمس، وإذا فتح عليه نهاية ومغني، ويتبين أن يزاد على ذلك نحو سؤال الرخصة عند قراءة آيتها ونحو تكبير الإنشالات من مبلغ احتيج إليه، وتنبه ما يغلط فيه الإمام؛ كالقيام لركعة زائدة إذا لم يرد بالفتح ما يشمله كزدي. □ فؤد: (قطعًا) وقيل: فيهما وجه شاذ مغني. □ فؤد: (ندبًا في الجهرية) أي جهرًا متوسطًا وتركه المبالغة فيه ع ش. □ فؤد: (والمأموم) أي لقراءة إمامه ويسر به لقراءة نفسه عباب اهـ سم.

فؤد (س): (في الأظهر) قال في المجموع: ومحل الخلاف إذا أمن الإمام، والآ استحب للمأموم الجهر قطعًا ليسيمه قياتي به مغني. فقول الشارح: فإن تركه إمامه يومه جريان الخلاف فيه أيضًا، ثم رأيت ابن شعبة قال بعد ذكر كلام المجموع: وقضية كلام الروضة والكفاية أن ذلك طريقة مرجوحة وأن المذهب إخراج الخلاف وإن لم يجهر الإمام انتهى. فلعل كلام الشارح مبني عليه بصري. □ فؤد: (لرواية البخاري) إلى المتن في النهاية.

□ فؤد: (ولو أخره) أي الإمام. □ فؤد: (ويجهر به إلخ) عبارة العباب: وأن يجهر به في الجهرية الإمام، والمُنْفَرِد والمأموم لقراءة إمامه ويسرها لقراءة نفسه.

وهي بالفتح فالتشديد اختلاط الأصوات وصَحَّ عن عطاء أَنه أدرك مائتَيْ صحابيٍّ بالمسجد الحرام إذا قال الإمام ولا الضالِّين رفعوا أصواتهم يأمين أمَّا السُّرِّيَّةُ فيُسرُّونَ فيها جميعُهم كالقراءة.

(وَيُسَرُّ) فِي سِرِّيَّةٍ وَجَهْرِيَّةٍ لِإِمَامٍ وَمُتَفَرِّدٍ كَمَا مَوْمٍ لَمْ يَسْمَعْ (سُورَةَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ) فِي غَيْرِ صَلَاةٍ فَاقِدِ الطُّهُورَيْنِ مِنَ الْجُنْبِ لِخُرْمَتِهَا عَلَيْهِ وَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ لِكِرَاهَتِهَا فِيهَا وَذَلِكَ لِلْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ الصَّحِيحَةِ فِي ذَلِكَ وَلَمْ تَجِبْ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «أَمَّ الْقُرْآنَ» عَوَضَ مِنْ غَيْرِهَا وَلَيْسَ غَيْرُهَا عَوَضًا مِنْهَا وَمَحْضُلٌ أَصْلُ شَتِّهَا بِآيَةٍ.....

«قَوْلُهُ: (فَيُسَرُّونَ) الْخُ» عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُتَهَجِّجُ، وَفِي سَمْعٍ كَثْرٍ يَثْلُهُ، فَلَا يَجْهَرُ بِالتَّامِينَ فِيهَا وَلَا مَعِيَّةً بِلِ يُؤْمِنُ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ سِرًّا مُطْلَقًا اهـ. قَالَ الْبُجَيْرِيُّ: قَوْلُهُ فَلَا يَجْهَرُ بِالتَّامِينَ الْخُ. ظَاهِرُهُ وَلَوْ سَمِعَ قِرَاءَةَ إِمَامِيهِ، وَعِبَارَةٌ سَمْعٌ عَلَى الْغَايَةِ: وَلَا يُسَرُّ فِي السُّرِّيَّةِ يَجْهَرُ بِالتَّامِينَ وَلَا مُوَافَقَةُ الْإِمَامِ فِيهِ بِلِ يُؤْمِنُ كُلُّ سِرًّا، نَعَمْ إِنْ جَهِرَ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا أَيْ السُّرِّيَّةِ لَمْ يَتَعَدَّ سَرًّا مُوَافَقَتُهُ انْتَهَتْ. وَمُقْتَضَى كَلَامِ شَرْحِ الرَّوْضِ أَنَّ الْمَامُومَ لَا يَجْهَرُ بِالتَّامِينَ فِي السُّرِّيَّةِ وَإِنْ جَهِرَ إِمَامُهُ ش. وَقَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَيْ سَمِعَ قِرَاءَةَ إِمَامِيهِ أَمْ لَمْ يَسْمَعْ ش. اهـ كَلَامُ الْبُجَيْرِيِّ. «قَوْلُهُ: (فِي السُّرِّيَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَائِدَةُ الْخُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِنْ طَالَ) إِلَى (نَعَمْ)، وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (بِلِ يَبْعُثُهَا) إِلَى (وَالْأَفْضَلُ).

قَوْلُهُ (وَيُسَرُّ سُورَةَ الْخُ) لِلِإِتِّبَاعِ بِلِ قَبْلَ بُوْجُوبِ ذَلِكَ شَرْحُ بِالْأَفْضَلِ. وَيُكْرَهُ تَرْكُ قِرَاءَةِ السُّورَةِ كَمَا قَالَهُ ابْنُ قَاسِمٍ شَيْخُنَا. «قَوْلُهُ: (فِي سِرِّيَّةِ الْخُ) وَلَوْ كَرَّرَ سُورَةَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ حَصَلَ أَصْلُ السُّتَةِ نِهَائَةً وَسَمَ وَفَتْحَ الْجَوَادِ. «قَوْلُهُ: (لَمْ يَسْمَعْ) يَتَّبِعِي سَمَاعًا مُفْسَّرًا سَم. «قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ صَلَاةِ الْخُ) أَيْ وَلَوْ كَانَ الْغَيْرُ مَتَدُورَةً خِلَافًا لِلْإِسْتَوِيِّ نِهَائَةً. «قَوْلُهُ: (الْجُنْبُ) أَيْ وَخَوِيهِ. «قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَثْنِ. «قَوْلُهُ: (لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْخُ) فِي تَقْرِيبِهِ وَقَفَّةً. «قَوْلُهُ: (أَمَّ الْقُرْآنَ هَوَضَ مِنْ غَيْرِهَا) يُتَأَمَّلُ مَعْنَاهُ فَإِنَّهَا بِعَيْنِ وَجَبَتْ كَانَ وَجُوبُهَا أَصْلِيًّا وَلَيْسَتْ عَوَضًا عَنْ شَيْءٍ وَفِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ مَا حَاصِلُهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْتَّغْوِيضِ أَنَّهُ كَانَ ثُمَّ وَاجِبٌ وَعَوَضَتْ هَذِهِ عَنْهُ بِلِ الْمُرَادُ أَنَّهَا اشْتَمَلَتْ عَلَى مَا فُصِّلَ فِي غَيْرِهَا مِنَ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالتَّنَائِي وَغَيْرِ ذَلِكَ فَقَامَتْ مَقَامَ غَيْرِهَا فِي إِفَادَةِ الْمَعْنَى الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَيْهِ غَيْرُهَا وَلَيْسَ غَيْرُهَا مُشْتَمِلًا عَلَى مَا فِيهَا حَتَّى يَقُومَ مَقَامُهَا ش. «قَوْلُهُ: (بِآيَةِ الْخُ) وَالْأَوَّجَهُ أَنَّهُ لَوْ قُرِئَ الْبَسْمَلَةُ

«قَوْلُهُ: (أَمَّا السُّرِّيَّةُ الْخُ) عِبَارَةٌ الْأَسْتَاذُ فِي كَثَرِهِ: وَلَا يَجْهَرُ بِالتَّامِينَ فِي السُّرِّيَّةِ وَلَا يَتَذَبُّ فِيهَا مَعِيَّةً بِلِ يُؤْمِنُ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ مُطْلَقًا سِرًّا اهـ. «قَوْلُهُ: (لَمْ يَسْمَعْ) يَتَّبِعِي سَمَاعًا مُفْسَّرًا. «قَوْلُهُ: (بِآيَةِ) قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَتَتَذَى السُّتَةُ بِيَعِضِ سُورَةٍ وَلَوْ آيَةٍ، وَالْأَوَّلَى ثَلَاثُ آيَاتٍ اهـ. وَلَا يَتَعَدُّ التَّادِي بِتَحْوِ الْحُرُوفِ فِي أَوَائِلِ السُّورِ ك (الم وص وق ون) إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ مُتَبَدَأُ أَوْ خَبِرَ حُذِفَ خَبِرُهُ أَوْ مُتَبَدَأُ وَلَا يَحِطُّ ذَلِكَ لِأَنَّهُ حَبِطٌ جُمْلَةٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَلَى هَذَا آيَةٍ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ آيَةٌ حُذِفَ بَعْضُهَا وَهَذَا لَا يُنَافِي إِفَادَتَهَا وَفَهْمَ الْمَعْنَى مِنْهَا فَلْيُتَأَمَّلْ.

بل ببعضها إن أفاد على الأوجه والأفضل ثلاث وسورة كاملة أفضل من بعض طويلة وإن طال من حيث الاتباع الذي قد يربو ثوابه على زيادة الحروف نظير صلاة ظهر يوم النحر للحاج يبنى دون مسجد مكة في حق من نزل إليه لطواف الإفاضة إذ الاتباع ثم يربو على زيادة المضاعفة فاندفع ما لكثيرين هنا، ثم البعض في التراويح أفضل كما أفنى به ابن الصلاح وغلله بأن السنة القيام في جميعها بالقرآن ومثلها نحو سنة الصبح لورود البعض فيها أيضاً. وأفهم قوله بعد الفاتحة أنه لو قدمها عليها لم تحسب كما لو كرر الفاتحة إلا إذا لم يحفظ غيرها

لا يقصد أنها التي أول الفاتحة حصل أصل السنة؛ لأنها آية من كل سورة نهاية. وفي الكردي بقدر ذكر مثله عن فتح الجواد وغيره ما نصه: وفي الإيماء لا فرق بين أن يقصد كونها غير التي في الفاتحة أو يطلق اه. ة فود: (بل ببعضها إلخ) كذا في شرحي البهجة والمنهج لشيخ الإسلام كُردي. ة فود: (على الأوجه) ولا يتعد التآدي بنحو الحروف في أوائل السور ك (الم وص وق ون) إن قلنا إنه مبتدأ أو خبر حذف خبره أو مبتدؤه ولا يحط ذلك لأنه حينئذ جملة، والظاهر أنه على هذا آية غاية الأمر أنه آية حذف بعضها وهذا لا ينافي إذا ذكروا وفهم المعنى منها فليأتمل سم. ة فود: (وسورة كاملة أفضل إلخ) ومع هذا لو نذر بعضاً من سورة معينة وجب عليه قراءته ولا تقوم سورة أخرى مقامه وإن كانت أطول كما لو نذر التصديق بقدر من الفضة وتصدق بذلك بذهب فإنه لا يجزئه، وخرج بالمعينة ما لو قال: لله علي أن أقرأ بعض سورة. فبئراً من عهدة التذرع بقراءة بعض من أي سورة وبقراءة سورة كاملة ع ش. ة فود: (وإن طال) المعتقد أنه إنما هي أفضل من قدرها من طويلة م ر اه سم. أي لا أطول منها نهاية ومغني.

ة فود: (على زيادة الحروف) أي على ثوابها. ة فود: (ما لكثيرين هنا) وافقهم النهاية والمغني كما مر آنفاً. ة فود: (وغلله بأن السنة إلخ) يؤخذ من ذلك أن محل كون البعض أفضل إذا أراد الصلاة بجميع القرآن في التراويح فإن لم يرد ذلك فالسورة أفضل كما في سم على المنهج عن تصريح م ر بذلك ع ش ورشيد. ة فود: (ومثلها نحو سنة الصبح) قضيه أن البعض في سنة الصبح أفضل ولعله بالنسبة لغير الكافرون والإخلاص سم. عبارة الكردي: فالبعض فيه أفضل من سورة لم تزد وأما الواردة كالكافرون والإخلاص في سنة الصبح فهما أفضل من آيتي البقرة وآل عمران فتنبه له اه. ة فود: (لورود البعض إلخ) أي آيتي البقرة وآل عمران نهاية ومغني. ة فود: (إذا لم يحفظ غيرها) شامل للذكر والدعاء فليُنظر سم. لكن المتبادر من المقام عدم الشمول.

(فرغ): لو كرر سورة في الركعتين حصل أصل سنة القراءة م ر. ة فود: (بل ببعضها إن أفاد) كذا شرح م ر ولا يخفى أن اغتيال الإفادة هنا لا تنافي قوله السابق في شرح. قلت: الأصح المنصوص جواز التفرقة وإن لم يُعد معنى منظوماً لأن ذاك عند المعجز عن الواجب الأصلي وهذا عند القدرة على الإتيان بالسورة فانظر إذا عجز عن المفيد. ة فود: (وإن طال) المعتقد أنه إنما هي أفضل من قدرها من طويلة م ر. ة فود: (ومثلها نحو سنة الصبح) قضيه أن البعض في سنة الصبح أفضل ولعله بالنسبة لغير الكافرون والإخلاص. ة فود: (إذا لم يحفظ غيرها) شامل للذكر والدعاء فليُنظر.

على الأوجه (إلا في الركعة الثالثة) من المغرب وغيرها (والرابعة) من الرباعية وما بعد أول تشهد من النوافل (في الأظهر) لثبوته من فعله عليه السلام ومقابلته ثبت في مسلم من فعله عليه السلام أيضاً وقاعدة تقديم المثبت على النافي تؤيده فلذا صححه أكثر العراقيين واختاره الشبكي وعليه يكون أقصر من الأولين لندب تقصير الثانية عن الأولى كما صرح به الخبز ولأن النشاط في الأول وما يليه أكثر وبه يتوجه مخالفتهم لتلك القاعدة وحملهم قراءتها فيهما على بيان الجواز لأن المعزوف المستمير من أحواله عليه السلام رعاية النشاط أكثر من غيره (قلت فإن سبق بهما) أي الثالثة والرابعة من صلاة نفسه كما يأتي نيانه أو بالأوليين الدال عليهما سياقاً من صلاة إمامه بأن لم يذكرهما منها معاً وإنما أدركه في الثالثة والرابعة منها أو من صلاة نفسه بأن أدركهما منها معه لكنه لم يتمكن من قراءة السورة فيهما (قرأها فيهما) أي في الثالثة والرابعة بالنسبة للمأموم حين تداركهما في الحالة الأولى أو الثانية أو بالنسبة للإمام أو الأولى والثانية بالنسبة

قول (س): (إلا في الثالثة إلخ) شمل ذلك ما لو نوى الرباعية بتشهد واحد خلافاً لقضية كلام الزركشي في باب التطوع نهاية. يعني لو فعلها كذلك إذ الكلام في الفرض بقرينة ما يأتي له رشدي وع ش.
 • فود: (وما بعد أول تشهد) عبارة النهاية: ولو اقتصر المتأمل على تشهد سنت له السورة في الكل أو أكثر سنت فيما قبل الشهد الأول اه. • فود: (تكونان أقصر من الأولين) أي وتكون الرابعة أقصر من الثالثة نهاية ومعنى. • فود: (لندب) إلى المنى في النهاية. • فود: (في الأول) الأولى التانيث.
 • فود: (وبه) أي بقوله: لأن النشاط إلخ. • فود: (بتوجه) الأولى (بوجه) من التوجيه. • فود: (من صلاة نفسه) أي بأن لم يذكر ثالثته ورباعته مع الإمام سم. • فود: (كما يأتي إلخ) أي في التثنية في قوله وحيث يصدق إلخ كزدي. • فود: (سياقه) أي المثني. • فود: (منها مع) أي من صلاة إمامه مع الإمام.
 • فود: (أو من صلاة نفسه) عطف على قوله: من صلاة إمامه. • فود: (لكنه لم يتمكن إلخ) كأن تخصيص هذه الصورة بهذا التقييد ليتحقق فيها السبق معنى وإلا فهو معتبر في بقية الصور المذكورة أخذاً مما يأتي أنه إذا تمكن من قراءة السورة فلم يفعل لا يتداركها سم. • فود: (لكنه إلخ) أي فهذا معنى السبق بهما سم. • فود: (في الحالة الأولى الثانية) لعل مراده بالحالة الأولى جعل ضمير (بهما) للثالثة والرابعة وبالحالة الثانية جعله للأوليين فإنه لم يتقدم إلا هذان الحالان لكن في جعل هذين حالتين سمح فإنه مجرد اختيارين حاصلهما شيء واحد وهو أنه إن لم يذكر الإمام في أولتي الإمام بل

• فود: (من صلاة نفسه) أي بأن لم يذكر ثالثته ورباعته مع الإمام. • فود: (لكنه لم يتمكن من قراءة السورة فيهما) كان تخصيص هذه السورة بهذا التقييد ليتحقق فيها السبق معنى وإلا فهو معتبر في بقية الصور المذكورة أخذاً مما يأتي أنه إذا تمكن من قراءة السورة فلم يفعل لا يتداركها سم. • فود: (لكنه إلخ) أي فهذا معنى السبق بهما. • فود: (في الحالة الأولى أو الثانية) لعل مراده بالحالة الأولى جعل ضمير بهما في قلت فإن سبق بهما للثالثة والرابعة وبالحالة الثانية جعله للأوليين فإنه لم يتقدم إلا هذان

للمأموم وهو خلف الإمام في الحالة الثانية فيهما إن تمكن لنحو بطل قراءة الإمام ما لم تسقط عنه لكونه مسبوقاً فيما أدركه لأن الإمام إذا تحمّل عنه الفاتحة فالسورة أولى (والله أعلم) لئلا تخلو صلاته من السورة بلا عذر وإنما قضى السورة دون الجهر لأن السنة أجز الصلاة ترك الجهر وليس السنة أجزها ترك السورة بل لا يُسن فعلها وبين العبارتين فرق واضح.

(تنبيه) ما قُوت به المثنى من أن الضمير الأول والثاني للأوليين أو للثالثة والرابعة باعتبارين هو التحقيق الذي يُجمَع به بين كلام الشارحين وغيرهم المتناقض في ذلك، أو أكثرهم على غود

في أخيرتي الإمام وذلك حالة واحدة ثم على هذا قد يُشكل قوله في الحالة الثانية في قوله: (أو بالنسبة للإمام أو الأولى إلخ) إذ يمكن ذلك في الحالة الأولى أيضاً فإنه يُغفل أن يقال: إن سبق الثالثة والرابعة من صلاة نفسه قراها في ثالثة الإمام ورابعته اللتين أدركتهما معه أو في أوليته اللتين أدركتهما مع الإمام ولم يتمكن من قراءة السورة فيهما فليتاأمل سم. وقوله (ولم يتمكن) صوابه: إن تمكن. فود: (فيهما) خير مبتدأ مخذوف أي قوله: (وهو خلف الإمام إلخ) مُعتبر في قوله أي في الثالثة والرابعة بالنسبة للإمام. وقوله: أو الأولى والثانية بالنسبة للمأموم. فود: (لنحو بطل قراءة الإمام) أي ككون الإمام قراها فيهما نهايةً ومُغني. فود: (لكونه مسبوقاً إلخ) كأن وجد الإمام رايماً فأخبره وركع معه ثم بعد قيامه من الركعة نوى المفارقة وجد إماماً آخر رايماً فادخل نفسه في الجماعة وركع معه فقد سقطت عنه السورة في الركعتين كالفاتحة فلا يقرأها في باقي صلاته شيخنا عبارة البجيرمي وصور شيخنا السجني المسألة بما إذا اقتدى بالإمام في الثالثة وكان مسبوقاً أي لم يذرك زمناً يسع قراءة الفاتحة للوسط المُتبدل ثم ركع مع إمامه ثم حصل له عذر كزخمة مثلاً ثم تمكن من السجود فسجد وقام من سجوده فوجد الإمام رايماً فيجب عليه أن يركع معه وسقطت عنه الفاتحة في الركعتين فكذلك تسقط عنه السورة تبعاً، وليس المراد أن الإمام يتحمّل عنه السورة حتى يرد أن الإمام لا تسن له السورة في الأخيرتين فكيف يتحمّلها عن المأموم؟ اه. فود: (لئلا) إلى التنبيه في النهاية والمغني. فود: (لأن السنة إلخ) لأن القراءة سنة مستقلة والجهر صفة للقراءة فكانت أحق مغني. فود: (وبين العبارتين فرق) أي لأن الأولى مُحتملة لكون الفعل مكروماً أو خلاف الأولى، والثانية صادقة بكون الفعل مباحاً ع. ش. فود: (بأن الضمير الأول) أي ضمير (بهما).

(والثاني) أي ضمير فيهما. فود: (في ذلك) أي في مرجع الضميرين. فود: (واكثرهم إلخ) منهم

الحالين لكن في جعل هذين حالتين تسمّحاً فإنه مجرّد اغتيازين حاصلهما شيء واحد وهو أنه لم يذرك الإمام في أولتي الإمام بل في أخيرتي الإمام وذلك حالة واحدة، ثم على هذا قد يُشكل قوله: (في الحالة الثانية وبالنسبة للإمام إلخ) إذ يمكن ذلك في الحالة الأولى أيضاً فإنه يُغفل أن يقال إن سبق الثالثة والرابعة من صلاة نفسه قراها في ثالثة الإمام ورابعته اللتين أدركتهما معه أو في أوليته اللتين أدركتهما مع الإمام ولم يتمكن من قراءة السورة فيهما فليتاأمل.

الأول للأوليين والثاني للأخيرتين وزعم بعضهم أن عودهما معا أو الأول وحده للأخيرتين مُستَنَبح لأنه لا يُعْقَل سَبَقُهُ بهما مع إدراك الأوليين لا بالنسبة لصلاة نفسه ولا بالنسبة لصلاة الإمام يؤدّه ما قرّره من الاعتبارين المذكورين وفي المجموع عن التبصرة متى أمكن المسبوق قراءة الشّورة في أوليّته لِتَحْوِيطٍ بِقِرَاءَةِ الإمام قَرَأَهَا المأموم معه ولا يُعِيدُهَا فِي أُخْرَيَّتِهِ أَي وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْهَا مَعَهُ وَيُوجِبُهُ بِأَنَّهُ لَمَّا تَمَكَّنَ فَتَرَكَ غَدًا مُقْصِرًا فَلَمْ يُشْرَعْ لَهُ تَدَاوُكُ قَالَ عَنْهَا وَمَتَى لَمْ يُمَكِّنْهُ ذَلِكَ قَرَأَهَا فِي أُخْرَيَّتِهِ، وَعَلَى هَذَا لَوْ أَدْرَكَ ثَانِيَةً رُبَاعِيَّةً وَأَمَكَّنَتْهُ الشّورةُ فِي أَوَّلِيَّتِهِ تَرَكَهَا فِي الْبَاقِي أَي لِتَقْصِيرِهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْتَهُ وَإِنْ تَعَذَّرَتْ فِي ثَانِيَّتِهِ دُونَ ثَالِثِيَّتِهِ قَرَأَهَا فِيهَا وَلَا يَقْرُؤُهَا فِي رَابِعَتِهِ أَي بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تُمْكِنْهُ فِي ثَالِثِيَّتِهِ فَيَقْرُؤُهَا فِي رَابِعَتِهِ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ هـ بَلِ الْأَوَّلَى عَوْدُهُمَا مَعًا لِلْأَخِيرَتَيْنِ لِأَنَّهُمَا الْمَلْفُوظُ بِهِ الْأَقْرَبُ الَّذِي يَمْتَنِعُ تَشْتُّ الضْمِيرِ وَلَا

شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ . ة فَوَدُ: (وَزَعَمَ بِمَعْضَمِ الْخ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ الْآتِي يَرُدُّهُ الْخ . ة فَوَدُ: (أَوِ الْأَوَّلِ) أَي عَوْدُ الضْمِيرِ الْأَوَّلِ . ة فَوَدُ: (لِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ الْخ) قَدْ يُقَالُ سَبَقَهُ بِهِمَا مِنْ صَلَاةٍ نَفْسِهِ مَعَ إِدْرَاكِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْهَا تَعَقُّلُهُ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ فَيَمُنْ أَدْرَكَ أَخِيرَتِي الْإِمَامُ فَإِنَّهُ سَبَقَ بِأَخِيرَتِي نَفْسِهِ وَأَدْرَكَ أَوَّلِيَّتَهُمَا فَمَا مَعْنَى نَفْيِ تَعَقُّلِ ذَلِكَ مَعَ وَضُوحِهِ؟ س . ة فَوَدُ: (لَا بِالنَّسْبَةِ الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ: (سَبَقَهُ بِهِمَا الْخ) . ة فَوَدُ: (لِصَلَاةٍ نَفْسِهِ) أَي لِأَنَّهُ يَأْتِي بِهِمَا وَلَا بُدَّ . ة فَوَدُ: (وَلَا بِالنَّسْبَةِ لِصَلَاةِ الْإِمَامِ) أَي لِأَنَّهُ أَدْرَكَهُمَا مَعَهُ س . ة فَوَدُ: (مِنْ الْإِغْيَازَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ) أَي الْحَالَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ كُزِدَتْ . ة فَوَدُ: (فِي الْمَجْمُوعِ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ) ذَكَرَ ش عَنْ الزَّيَادِيِّ مِثْلَهُ . ة فَوَدُ: (وَيُوجِبُهُ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا التَّوْجِيهِ مَا يَأْتِي فِي الْجُمُعَةِ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ سُورَةَ الْجُمُعَةِ فِي الْأَوَّلَى أَي وَلَوْ عَمْدًا قَرَأَهَا مَعَ الْمُنَافِقِينَ فِي الثَّانِيَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّهُ خُصُوصَ الْجُمُعَةِ فِي الْجُمُعَةِ أَكْثَرُ مِنْ مُطْلَقِ السُّورَةِ فِي غَيْرِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ س . ة فَوَدُ: (هَذَا الْخ) جَوَابُ (لَمَّا) . ة فَوَدُ: (قَالَ عَنْهَا) أَي الْمَجْمُوعُ عَنِ التَّبَصُّرَةِ . ة فَوَدُ: (وَعَلَى هَذَا) أَي عَلَى قَوْلِهِ: وَمَتَى لَمْ يُمَكِّنْهُ الْخ . ة فَوَدُ: (وَأَمَكَّنَتْهُ الْخ) أَي وَلَمْ يَقْرَأْهَا فِيهِمَا . ة فَوَدُ: (انْتَهَى) أَي كَلَامُ الْمَجْمُوعِ . ة فَوَدُ: (بَلِ الْأَوَّلَى الْخ) كَانَ الْمُنَاسِبُ تَقْدِيمَهُ عَلَى قَوْلِهِ: وَفِي الْمَجْمُوعِ الْخ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . ة فَوَدُ: (يَمْتَنِعُ تَشْتُّ الضْمِيرِ) أَي لَكِنْ فِيهِ تَشْتُّ فِي الْمَعْنَى فَتَأَمَّلْهُ س . أَي بِالنَّسْبَةِ لِلضْمِيرِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا تَوَجِيهِهُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ فِي الثَّانِيَةِ

ة فَوَدُ: (لِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ الْخ) قَدْ يُقَالُ: سَبَقَهُ بِهِمَا مِنْ صَلَاةٍ نَفْسِهِ مَعَ إِدْرَاكِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْهَا تَعَقُّلُهُ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ فَيَمُنْ أَدْرَكَ أَخِيرَتِي الْإِمَامُ فَإِنَّهُ سَبَقَ بِأَخِيرَتِي نَفْسِهِ وَأَدْرَكَ أَوَّلِيَّتَهُمَا فَمَا مَعْنَى نَفْيِ تَعَقُّلِ ذَلِكَ مَعَ وَضُوحِهِ؟ س . ة فَوَدُ: (لِصَلَاةٍ نَفْسِهِ) أَي لِأَنَّهُ يَأْتِي بِهِمَا وَلَا بُدَّ . وَقَوْلُهُ: وَلَا بِالنَّسْبَةِ لِصَلَاةِ الْإِمَامِ أَي لِأَنَّهُ أَدْرَكَهُمَا مَعَهُ . ة فَوَدُ: (وَيُوجِبُهُ الْخ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا التَّوْجِيهِ مَا يَأْتِي فِي الْجُمُعَةِ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ سُورَةَ الْجُمُعَةِ فِي الْأَوَّلَى أَي وَلَوْ عَمْدًا قَرَأَهَا مَعَ الْمُنَافِقِينَ فِي الثَّانِيَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّهُ خُصُوصَ الْجُمُعَةِ فِي الْجُمُعَةِ أَكْثَرُ مِنْ مُطْلَقِ السُّورَةِ فِي غَيْرِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ . ة فَوَدُ: (يَمْتَنِعُ تَشْتُّ الضْمِيرِ) أَي لَكِنْ فِيهِ تَشْتُّ فِي الْمَعْنَى فَتَأَمَّلْهُ .

إشكال عليه لأنه إذا أدرك ثالثة الإمام ورايسته ولم يَتَمَكَّنَ فيهما من الشورة صار الذي أدركه مع الإمام أولى بنفسه والذي فاتته معه ثالثة نفسه ورايسته وحينئذ يصدق على هذه الصورة أنه سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه وأنه يقرأ في الثالثة والرابعة حين تداركهما ولظهور هذا سلكه الشارح المَحَقُّ واعتراض بعض الشارحين عليه عِلْمُ رَدِّهِ مِمَّا قَوَّرْتَهُ فَتَأَمَّلْهُ وَخَرَجَ فِيهِمَا صلاة المغرب فإنَّ سُبِقَ بِالْأُولَيْنِ بِالاعتبار السابق وَتَمَكَّنَ من قراءة شورتَهما في الثالثة قَرَأَهما فيها أخذًا من قولهم لَيْلًا تَخْلُوَ عَنْهُمَا صَلَاتُهُ أَوِ بِالْأُولَى قَرَأَها في الثانية والثالثة كما عِلِمَ مِمَّا مَرُّ وَيَأْتِي فِي التَّمَكُّنِ مع التَّفْوِيهِ هُنَا مَا مَرَّ آيَفَا مِنْ عَدَمِ التَّدَاوِكِ.

(ولا سورة للمأفوم) الذي يَسْمَعُ الإمام في جهره (بل يَسْمَعُ) لِصِحَّةِ نَهْيِهِ عَنِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَهُ مَا عَدَا الْفَاتِحَةَ وَمَنْ ثُمَّ كَرِهَتْ لَهُ، وَقِيلَ تَحْرُمُ وَاخْتِيَرُ أَنْ أَدَى غَيْرَهُ (فَلَنْ يَغْدُ) بَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهُمَا أَوْ سَمِعَ صَوْتًا لَا يَمِيزُ حُرُوفَهُ وَإِنْ قَرَّبَ مِنْهُ لِنَحْوِ صَمِّهِ بِهِ (أَوْ كَانَتْ سِرِّيَّةً قَرَأَ فِي الْأَصْح) لِفَقْدِ السَّمْعِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ التَّهْيِ وَقَضِيَّةِ الْمَتْنِ اعْتِبَارَ الْمَشْرُوعِ فَيَقْرَأُ فِي سِرِّيَّةِ جَهْرِ الْإِمَامِ فِيهَا لَا

لِأَنَّهُ إِذَا أَدْرَكَ ثَالِثَةَ الْإِمَامِ الْخُ فَظَاهِرُ التَّكْلِيفِ . ؤود: (مِنْ صَلَاةِ نَفْسِهِ) أَيِ مَعَ الْإِمَامِ . ؤود: (حِينَ تَدَارَكُهُمَا) أَيِ ثَالِثَةً وَرَابِعَةً نَفْسِهِ سَم . ؤود: (سَلَكَهُ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ) أَيِ وَالتَّهْيَاةُ وَالْمُعْنَى .

ؤود: (هَلِيبِهِ) أَيِ الشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ . ؤود: (مِمَّا قَوَّرْتَهُ الْخُ) وَهُوَ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ إِذَا أَدْرَكَ الْخُ .

ؤود: (وَوَخَّرَجَ الْخُ) كَانَ مُرَادُهُ الْخُرُوجُ مِنَ الْعِبَارَةِ بِمَعْنَى أَنَّهَا لَا تَشْمَلُ ذَلِكَ لَا الْخُرُوجَ بِمَعْنَى الْمُخَالَفَةِ فِي الْحُكْمِ لِأَنَّ مَا ذَكَرْنَا هُنَا مُوَافِقٌ لِمَا تَقَدَّمَ كَمَا يُعْرَفُ بِالتَّأَمُّلِ . وَهُوَ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا الْخُ) قَدْ يُقَالُ هُوَ خَارِجٌ بِمَا قَبْلَ فِيهِمَا سَم . ؤود: (بِالِاخْتِيَارِ السَّابِقِ) لَعَلَّ مُرَادَهُ بِهِ قَوْلُهُ السَّابِقُ أَوْ مِنْ صَلَاةِ نَفْسِهِ بَأَنْ أَدْرَكَهُمَا الْخُ لَا قَوْلُهُ أَوِ بِالْأُولَيْنِ الدَّالُّ الْخُ إِذْ لَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ مَا رَتَّبَهُ عَلَى ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُهُ: (أَوِ بِالْأُولَى) أَيِ بِذَلِكَ الْإِغْتِيَارِ سَم . ؤود: (الَّذِي يَسْمَعُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفَارَقَهُمَا فِي التَّهْيَاةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيلَ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ نَازَعَ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ وَقَعَلَهَا . ؤود: (وَقِيلَ: تَحْرُمُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالِاسْتِمَاعُ مُسْتَحَبٌّ وَقِيلَ وَاجِبٌ وَجَزَمَ بِهِ الْفَارَقِيُّ فِي فَوَائِدِ الْمُهَذَّبِ اهـ . ؤود: (وَاخْتِيَرُ أَنْ أَدَى غَيْرَهُ) وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الْإِيذَاءُ حَرَمَ وَالْأَكْرَةُ بَصْرِيٌّ . ؤود: (بَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهُمَا الْخُ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا التَّصْوِيرِ عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَالْمُعْنَى فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ قِرَاءَتَهُ كَانَ بَعْدَ عَنْ إِمَامِهِ الْخُ . ؤود: (فَيَقْرَأُ فِي سِرِّيَّةِ جَهْرِ الْإِمَامِ فِيهَا لَا

ؤود: (مِنْ صَلَاةِ نَفْسِهِ) أَيِ مَعَ الْإِمَامِ . ؤود: (حِينَ تَدَارَكُهُمَا) أَيِ ثَالِثَةً وَرَابِعَةً نَفْسِهِ . ؤود: (وَوَخَّرَجَ الْخُ) كَانَ مُرَادُهُ الْخُرُوجُ مِنَ الْعِبَارَةِ بِمَعْنَى أَنَّهَا لَا تَشْمَلُ ذَلِكَ لَا الْخُرُوجَ بِمَعْنَى الْمُخَالَفَةِ فِي الْحُكْمِ لِأَنَّ مَا ذَكَرْنَا هُنَا مُوَافِقٌ لِمَا تَقَدَّمَ كَمَا يُعْرَفُ بِالتَّأَمُّلِ . ؤود: (فِيهِمَا) قَدْ يُقَالُ هُوَ خَارِجٌ بِمَا قَبْلَ قَوْلِهِ: فِيهِمَا . ؤود: (بِالِاخْتِيَارِ السَّابِقِ) لَعَلَّ مُرَادَهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ: أَوْ مِنْ صَلَاةِ نَفْسِهِ بَأَنْ أَدْرَكَهُمَا الْخُ لَا قَوْلُهُ: أَوْ بِالْأُولَيْنِ الدَّالُّ عَلَيْهِمَا سَبَاقُ الْخُ إِذْ لَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ مَا رَتَّبَهُ عَلَى ذَلِكَ . ؤود: (أَوِ بِالْأُولَى) أَيِ بِذَلِكَ الْإِغْتِيَارِ .

عكسه وصححه في الشرح الصغير لكن الذي في الروضة اقتضاء والمجموع تصريحاً اعتبار فعل الإمام. (ويُسَنُّ) للمُصَلِّي الحاضرة ولو إماماً لكن بالشروط السابقة في دعاء الافتتاح وإن نازع في اعتبارها هنا الأذرعِي (للصبح والظهر طوال) بِضَمِّ الطاءِ وكَسْرِها (المُفْضَلُ) نَمَّ يُسَنُّ كما في الروضة وأصلها وغيرهما نقص الظهر عن الصبح بأن يقرأ فيها قريب طولاً إما يأتي ولأن النشاط فيها أكثر (وللقصر والعشاء أوساطه والمغرب قصاره) للخبر الصحيح الدال على ذلك وحكمته طول وقت الصبح مع قصرها فُجِبِرَتْ بالتطويل وقصر وقت المغرب على الخلاف فيه وفعلها فُجِبِرَتْ بالتخفيف، والثلاثة الباقية طويلة وقفاً وفعلها فُجِبِرَتْ بالتوسط في

حَكْمُهُ الذي يَظْهَرُ أنه إذا جَهَرَ في السَّريَّة فَلِجَرَيَانِ الخِلافِ وجَهَ، وأما إذا أَسْرَ في الجَهْرِيَّة فلا وجَهَ لِلْقَوْلِ بِدَمِّ القِرَاءَةِ إِلَّا على الضَّعِيفِ المُقَابِلِ لِلأَصَحِّ في السَّريَّة القَائِلُ بآئِهِ لَا يَقرأ فيها أَخْذاً بِمُومِ التَّهْيِ وَقَطْعاً لِلتَّطَوُّعِ عَنِ المَعْنَى الذي لِأَجْلِهِ وَرَدَ التَّهْيِ عَنِ القِرَاءَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ بِصُرِّي. □ فَوَدَّ: (اِغْتِيَاذُ فِعْلٍ الإِمَامِ) اِغْتَمَدَهُ شَيْخُ الإِسْلَامِ وَالثَّهَابِيُّ وَالمُعْنِي. □ فَوَدَّ: (الحَاضِرَةُ) سَيَذْكُرُ مُخْتَرَةً. □ فَوَدَّ: (لَكِنِ بِالشُّرُوطِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ بِأَفْضَلٍ: وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (لِلْمُنْفَرِدِ إلخ) إِلَى أَنَّ طَوَالَه، وَكَذَا أَوْسَاطُهُ لَا تُسَنُّ إِلَّا لِلْمُنْفَرِدِ، وَإِمَامٍ مَخْصُورِينَ بِسَجْدٍ غَيْرِ مَطْرُوقٍ لَمْ يَطْرَأَ عَلَيْهِمْ غَيْرُهُمْ وَإِنْ قَلَّ حُضُورُهُ رَضُوا بِالتَّطَوُّعِ وَكَانُوا أَخْرَاجاً وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مُتَزَوِّجَاتٌ وَلَا أَجْرَاءُ عَيْنٍ، وَلَا أَشْطَرُ إِذْنُ السَّيِّدِ وَالزَّوْجِ وَالمُسْتَأْجِرِ فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ نُدِبَ الإِقْتِصَارُ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ عَلَى قِصَارِ المُفْضَلِ وَيُكْرَهُ جَلَاةً جَلَاةً لِمَا ابْتَدَعَهُ جَهْلَةُ الأَئِمَّةِ مِنَ التَّطَوُّعِ الزَّائِدِ عَلَى ذَلِكَ، وَكَذَا يُقَالُ فِي سَائِرِ أَذْكَارِ الصَّلَاةِ، فَلَا يُسَنُّ لِلإِمَامِ تَطَوُّلُهَا عَلَى أَذْنِ الكَمَالِ فِيهَا إِلَّا بِهَذِهِ الشُّرُوطِ وَالْأَكْرَهُ اهـ. □ فَوَدَّ: (فِي دُعَاءِ الإِفْتِتَاحِ إلخ) أَيِ فِي زِيَادَةِ الإِمَامِ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ سَم.

فَوَدَّ (سَيِّ): (طَوَالَ المُفْضَلِ إلخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضِ وَمَحَلُّ اسْتِحْبَابِ الطَّوَالِ والأَوْسَاطِ إِذَا انْفَرَدَ المُصَلِّي أَوْ أَثَرِ المَخْصُورِينَ التَّطَوُّعِ وَالْأَخْفَ اهـ سَم. وَفِي الثَّهَابِيِّ وَالمُعْنِيِّ مَا يُوَافِقُهَا. □ فَوَدَّ: (وَجَحْمَتُهُ إلخ) اعْلَمْ أَنَّ الحِكْمَةَ المَذْكُورَةَ تَامَّةٌ فِي الصُّبْحِ وَفِي الثَّلَاثَةِ الأَخِيرَةِ وَأَمَّا فِي المَغْرِبِ فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ. بَلْ مُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ فِيهَا أَنَّ تَكُونَ كَالثَّلَاثَةِ لِأَنَّهَا وَجَدَ فِيهَا مُقْتَضَى لِلتَّخْفِيفِ وَهُوَ ضَيْقُ الوَقْتِ وَمُقْتَضَى لِلتَّطَوُّعِ وَهُوَ قَصْرُ الفِعْلِ فَاسْتَحِبَّ التَّوَسُّطُ كَمَا أَنَّ تِلْكَ وَجَدَ فِيهَا مُقْتَضَى لِلتَّخْفِيفِ وَهُوَ طَوْلُ الفِعْلِ، وَمُقْتَضَى لِلتَّطَوُّعِ وَهُوَ طَوْلُ الوَقْتِ بِصُرِّي. أَقُولُ: وَيُفَرِّقُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِأَنَّ مُقْتَضَى التَّخْفِيفِ هُنَا أَقْوَى مِنْهُ فِي الثَّلَاثَةِ وَمُقْتَضَى التَّطَوُّعِ بِعَكْسِ ذَلِكَ ثُمَّ قَوْلُهُ الأَخِيرَةُ حَقُّهُ المُتَوَسُّطَةُ. □ فَوَدَّ: (وَفَعَلَهَا) الأَوَّلَى حَذَفُهَا تَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (فُجِبِرَتْ بِالتَّخْفِيفِ) يَتَأَمَّلُ مَعْنَى كَوْنِ التَّخْفِيفِ جَبْرًا

□ فَوَدَّ: (فِي دُعَاءِ الإِفْتِتَاحِ) أَيِ فِي زِيَادَةِ الإِمَامِ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ. □ فَوَدَّ: (طَوَالَ المُفْضَلِ إلخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضِ: وَمَحَلُّ اسْتِحْبَابِ الطَّوَالِ والأَوْسَاطِ إِذَا انْفَرَدَ المُصَلِّي أَوْ أَثَرِ المَخْصُورِينَ التَّطَوُّعِ وَالْأَخْفَ. □ فَوَدَّ: (فُجِبِرَتْ بِالتَّخْفِيفِ) يَتَأَمَّلُ مَعْنَى كَوْنِ التَّخْفِيفِ جَبْرًا لِلْقَصْرِ.

غير الظهر وبما مر فيه وفارقهما بأنه لقربه من الصبح النشاط فيه أكثر منه فيهما وتراخى عنه لِقَلَّةِ النشاط فيه بالنسبة لها فهو مرتبة متوسطة بين الصبح والمصر والعشاء وطواله من الحُجرات إلى عَمِّ فأوساطه إلى الضحى فيقصاره إلى الآخر على ما اشتهر.

(و) يُسنُّ (لصبح الجمعة) إذا اتسع الوقت (الم تنزيل) السجدة (وفي الثانية هل أتى) بكمالها لثبوته مع دوايمه من فعله ﷺ.....

للقصر سم يعني قصر الفعل والآن المناسبة بالنسبة لقصر الوقت ظاهرة. ء فؤد: (وبما مر) أي بقرب الطوال (فيه) أي في الظهر. ء فؤد: (وفارقهما) أي الظهر والمصر والعشاء. ء فؤد: (لِقَلَّةِ النشاط فيه إلخ) ولطول فعله بالنسبة إليها المقتضي للتخفيف بصري. ء فؤد: (فهو مرتبة إلخ) وبقي حكمه الجهر ما هي؟ ولعلها أنها لما كان الليل محل الخلوة وتطيب فيه السمر شرع الجهر فيه إظهاراً للذة مناجاة العبد لربه وخص بالأوليين نشاط المصلي فيهما، والتهاؤ لما كان محل الشواغل والإختلاط بالناس طلب فيه الإسراع لعدم صلاحيته للتفرغ للمناجاة، وألحق الصبح بالصلاة الليلية لأن وقته ليس محلاً للشواغل عادة كيوم الجمعة ش. ء فؤد: (إلى عَمِّ إلخ) خلافاً للنهاية والمغني. عبارة الأول: وطواله كما قال ابن الرقعة وغيره كقاف والمرسلات وأوساطه كالجمعة وقصاره كالمصر وعبارة الثاني وطواله كالحجرات واقتربت والرحمن وأوساطه كالشمس وضحاها والليل إذا يقضى وقصاره كالمصر والإخلاص وقيل طواله من الحجرات إلى عَمِّ ومنها إلى الضحى أوساطه ومنها إلى الآخر قصاره اه سيد عمر وفي شرح بافضل مثل ما في النهاية عبارته قال ابن مغني وطواله من الحجرات إلى عَمِّ إلخ وفيه نظر والمنقول كما قاله ابن الرقعة وغيره أن طواله كقاف إلخ. ء فؤد: (على ما اشتهر).

(فاتية): قال ابن عبد السلام القرآن ينقسم إلى فاضل ومفضول كآية الكرسي وتبث فالأول كلام الله في الله والثاني كلام الله في غيره فلا يتبغي أن يداوم على قراءة الفاضل ويترك المفضول لأن النبي ﷺ لم يفعل؛ ولأنه يؤدي إلى هجران بعض القرآن ونسيانه مغني. ء فؤد: (ويسنُّ) أي للمصلي الحاضر.

فؤد (سن): (لصبح الجمعة إلخ) شمل ذلك ما إذا كان إماماً لغير مخصورين نهاية وهو صريح صنيع شيخ الإسلام في المنهج والأسنى والشارح في شرح بافضل بخلاف ظاهر صنيعه هنا قال الكردي وتبع الجمال الزملي على ذلك القليوبي والشوبري والحلبلي وغيرهم اه. ء فؤد: (إذا اتسع) إلى قوله وبه يتضح في المغني وإلى قوله وحديث إلخ في النهاية. ء فؤد: (لثبوته) أي كمالهما، وكذا ضمير دوايمه.

ء فؤد: (لثبوته إلخ) قال الشارح في شرح المشكاة، وتغليل المالكية لكرهية قراءة السجدة في الصلاة باشتمالها على زيادة سجدة في الفرض قال القرطبي منهم: فابعد بشهادة هذا الحديث وصح (أنه ﷺ قرأ سورة فيها سجدة في صلاة الظهر فسجد بهم فيها) وزعم احتمال أنه قرأ في صبح الجمعة ﴿آلَ تَنْزِيلَ﴾ [الحج: ١ - ٢] ولم يسجد باطل، فقد صح عن الطبراني (أنه ﷺ سجد في صبح الجمعة في ﴿آلَ تَنْزِيلَ﴾ [الحج: ١ - ٢] اه. وقوله بشهادة هذا الحديث أي ما ذكره صاحب المشكاة بقوله:

وبه يَضْحَكُ اندفاع ما قيل الأولى تركهما في بعض الجمع حذراً من اعتقاد العامة وجوبهما وحديث أنه قرأ في الجمعة بسجدة غير الم تنزيل مُنْظَرٌ في سنه ويلزم من ذلك الحذر ترك أكثر السنين المشهورة ولا قائل به فإن ترك الم في الأولى أتى بهما في الثانية أو قرأ هل أتى في الأولى قرأ الم في الثانية لئلا تخلو صلاته عنهما، وكذا في كل صلاة سُئِلَ في أوليتها سورتان مُقَيَّدَتَانِ وظاهر أنه يُسَمُّوْنَ لِشَرَعٍ في غير السورة المُقَيَّدَةِ ولو سهواً قَطَعَهَا وقراءة المُقَيَّدَةِ أما إذا ضاق الوقت عنهما فيأتي بسورتين قصيرتين على الأوجه وقول الفارقي ومن تبعه يعميهما من تفرد كما أشار إليه الأذرعى.....

• قوله: (وبه إلخ) أي بالتعليق. • قوله: (ما قيل الأولى إلخ) ما لا إليه المُغْنِي. • قوله: (مُنْظَرٌ في سنه) ويفرض صحته هو لبيان الجواز سم. • قوله: (أتى بهما في الثانية) كذا في المُغْنِي وشرح المنهج. • قوله: (أو قرأ هل أتى في الأولى إلخ) هَلَا يُقَالُ قَرَأَهُمَا أَيْضًا لِأَنَّ الْإِنْيَانِ بِكُلِّ فِي مَحَلِّهَا مَطْلُوبٌ أَيْضًا وفيما ذكره تدارك أضل الإنيان بهما وقد يقال بأن ما ذكره بيان لأصل سعة الإنيان بهما وأما الكمال فبيما ذكر لا يقال يلزم عليه تطويل الثانية لئلا نقول لا مانع منه لاستيفاء فضيلة ألا ترى أنه لو ترك السجدة في الأولى قرأها في الثانية وهو أبلغ في التطويل وأنه لو تمازض التطويل والترتيب قدم الترتيب كما سيأتي بصري. • قوله: (قطعهما) يتبعني أن لا يكون في أثناء كلام مُرْتَبِطٍ فيما يظهر بصري. • قوله: (أما إذا ضاق الوقت إلخ) هذا الإطلاق قد يخالف ما تقدم عن الآثار في مبحث المد سم. • قوله: (على الأوجه) خلافاً للأئمة والخطيب في شرح التثنية والنهاية حيث قالوا واللفظ للأخير ولو ضاق الوقت عن قراءة جميعها قرأ ما أمكن منها ولو آية السجدة، وكذا في الأخرى يقرأ ما أمكنه من «هل أتى» فإن قرأ غير ذلك كان تاركاً للسنة قاله الفارقي وغيره وهو المُعْتَمَدُ وإن نوزع فيه اه. • قوله: (من تفرد به إلخ) عبارة المُغْنِي قال الفارقي ولو ضاق الوقت عنهما أتى بالممكن ولو آية السجدة وبعض «هل أتى على

وعن أبي هريرة قال (كان النبي ﷺ يقرأ في الفجر يوم الجمعة ﴿الزَّحْرٰۤى﴾ تَهْلُ ﴿الْحَجَّةُ﴾ ١ - ٢) في الركعة الأولى وفي الركعة الثانية «هل أتى على الإثنين» (الإنسان: ٢١) وذكر الشارح في شرح هذا الحديث فوائد منها قوله على أن الطبراني أخرجه عن أبي سعيد (أنه ﷺ كان يديم قراءة هاتين السورتين في صبح يوم الجمعة)، وتضويب أبي حاتم إزماله بتقدير تسليمه لا ينافي الاحتجاج به فإن المرسل يعمل به في مثل ذلك إجماعاً على أن له شاهداً أخرجه الطبراني أيضاً في الكبير عن ابن عباس بلفظ (كل جمعة) وحينئذ فلا يحتاج مع هذا إلى الاستدلال بكان السابقة نقياً ولا إثباتاً وانفصاح رد قول ابن دقيق العيد السابق أي أنه ليس في حديث أبي هريرة ما يقتضي المداومة، نعم قال بعضهم ثبت أنه ﷺ قرأ بغيرهما لكنه نادراً وقال غيره خبر أنه قرأ فيها بسجدة غير ﴿الزَّحْرٰۤى﴾ تَهْلُ ﴿الْحَجَّةُ﴾ في إسناده نظراً ويفرض صحته هو لبيان الجواز اه. • قوله: (أما إذا ضاق الوقت ههنا) هذا الإطلاق قد يخالف ما تقدم عن الآثار في مبحث المد. • قوله: (وقول الفارقي) ما قاله الفارقي هو المُعْتَمَدُ فالإنيان يعميهما هو الأفضل م ر.

أَمَّا الْمُسَافِرُ فَيُسَنُّ لَهُ فِي صُبْحِهِ فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا الْكَافِرُونَ ثُمَّ الْإِخْلَاصُ لِحَدِيثٍ فِيهِ وَإِنْ كَانَ ضَمِيمًا وَوَرَدَ أَيْضًا «أَنَّهُ صَلَّى فِي صُبْحِ السَّفَرِ بِالْمُعَوَّدَتَيْنِ» عَلَيْهِ فَيُصَيِّرُ الْمُسَافِرُ مُحْضِرًا بَيْنَ مَا فِي الْحَدِيثَيْنِ بَلْ قَضِيَّةٌ كَوْنُ الْحَدِيثِ الثَّانِي أَقْوَى سَنَدًا وَإِنْ أَرَادَ التَّخْفِيفَ لِلْمُسَافِرِ فِي سَائِرِ قِرَائَتِهِ أَنَّ الْمُعَوَّدَتَيْنِ أَوْلَى وَيُسَنُّ بِالْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ لِغَيْرِ الْمَأْمُومِ فِي الصَّلَوَاتِ الْجَهْرِيَّةِ الْمَعْلُومِ أَكْثَرُهَا مِنْ كَلَامِهِ كَرَكْعَتَيِ الطَّوَافِ لَيْلًا وَوَقْتُ صُبْحٍ وَكَالْمَعِيدِ وَلَوْ قَضَاءً وَقَوْلُهُمْ الْعِبْرَةُ فِي الْجَهْرِ وَضِدُّهُ فِي الْمَقْضِيَّةِ بِوَقْتِ الْقَضَاءِ مَحَلُّهُ فِي غَيْرِهَا لِأَنَّ الْجَهْرَ لَمَّا سُنُّ

الْإِنْسَانِ ﴿الْإِنْسَانُ: ١﴾ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَلَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَأَمَّا الْمُسَافِرُ) إِلَى قَوْلِهِ لِحَدِيثِ الْخُ فِي التَّهْيِةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا قَوْلُهُ وَأَمَّا الْمُسَافِرُ أَيِ وَإِنْ قَصَرَ سَفَرُهُ أَوْ كَانَ نَازِلًا شَرَحَ بِأَفْضَلِ. هـ فَوَدَّ: (فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا) أَيِ الْجُمُعَةِ هُوَ ظَاهِرُ التَّهْيِةِ أَيْضًا وَيُوجِّهُ بَأَنَّهُ لَا شَيْخَالَهُ بِأَمْرِ السَّفَرِ طَلِبَ مِنْهُ التَّخْفِيفُ ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَ سَائِرًا أَوْ نَازِلًا لَيْسَ مُتَهَيِّيًا فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ لِلْسَّفَرِ وَلَا مُتَوَقِّعًا لَهُ، وَلَوْ قِيلَ: إِذَا كَانَ نَازِلًا كَمَا ذُكِرَ لَا يَطْلُبُ خُصُوصَ هَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ لِأَطْيَافِهِ لَمْ يَتَّعَذَّ ش. هـ فَوَدَّ: (الْكَافِرُونَ ثُمَّ الْإِخْلَاصُ الْخُ) وَتُسَنُّانِ أَيْضًا فِي سَنَةِ الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ وَالطَّوَافِ وَالْإِحْرَامِ وَالِاسْتِخَارَةِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ أَرَادَ الْخُ) مُقْتَضَى كَلَامِ التَّهْيِةِ وَالْمُغْنَى أَنَّهُ أَيِ الْمُسَافِرُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا عَدَاهَا أَيِ صَلَاةِ الصُّبْحِ كَغَيْرِهِ وَمُقْتَضَى قَوْلِ الشَّارِحِ: وَلِإِنْ أَرَادَ الْمُسَافِرُ بِالتَّخْفِيفِ الْخُ خِلَافَهُ فَلْيَحْزَرْ بِضَرِيٍّ. أَقُولُ: يُفْهَمُ عُمُومُ التَّخْفِيفِ فِي حَقِّ الْمُسَافِرِ تَقْيِيدَ الشَّارِحِ سَنًا مَا ذُكِرَ فِي الصُّبْحِ وَغَيْرِهِ بِكَوْنِ الْمُصَلِّي حَاضِرًا وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْإِمْدَادِ وَلَا يَخْصُ التَّخْفِيفُ فِي حَقِّ الْمُسَافِرِ بِالصُّبْحِ اهـ. وَأَيْضًا فَقَضِيَّةُ التَّخْفِيفِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ مَعَ تَأَكُّدِ سَوَرَتَيْهَا حَتَّى طَلِبْنَا مِنْ إِمَامٍ غَيْرِ مَحْصُورِينَ طَلِبَ التَّخْفِيفَ فِي غَيْرِهَا بِالْأُولَى. وَجِبَارَةُ شَيْخِنَا: وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمُسَافِرِ، أَمَّا هُوَ فَيَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَقِيلَ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ بِالْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ تَخْفِيفًا عَلَيْهِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ الْجَهْرُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَتَتَأَوَّى الْمُصَنِّفُ فِي التَّهْيِةِ وَالْمُغْنَى. هـ فَوَدَّ: (فِي الصَّلَوَاتِ الْجَهْرِيَّةِ الْخُ) عِبَارَةُ التَّهْيِةِ وَالْمُغْنَى فِي صُبْحٍ وَأُولَتَيْنِ مَغْرِبٍ وَعِشَاءً وَإِمَامٍ فِي جُمُعَةٍ لِلِاتِّبَاعِ وَالْإِجْمَاعِ فِي الْإِمَامِ، وَقِيَاسٌ عَلَيْهِ الْمُتَفَرِّدُ، وَيُسَبِّحُ كُلُّ مِنْهُمَا فِيمَا يَسُوهُ ذَلِكَ، ثُمَّ مَا تَقَرَّرَ فِي الْمُؤَدَّةِ أَمَّا الْفَاتَةُ فَالْعِبْرَةُ فِيهَا بِوَقْتِ الْقَضَاءِ فَيَجْهَرُ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِهَا وَيُسَبِّحُ فِيمَا يَسُوهُ ذَلِكَ. نَعَمْ يُسْتَنَى صَلَاةُ الْعَبْدِ فَيَجْهَرُ فِي قَضَائِهَا كَالْأَدَاءِ هَذَا كُلُّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلذَّكْرِ، أَمَّا الْأُنْثَى وَالْخُنْثَى فَيَجْهَرَانِ إِنْ لَمْ يَسْمَعْهُمَا أَجَنَّبِيَّ وَيَكُونُ جَهْرًا دُونَ جَهْرِ الذَّكْرِ، فَإِنْ كَانَ ثُمَّ أَجَنَّبِيَّ يَسْمَعُهُمَا كَرِهَ بَلْ يُسَبِّحَانِ فَإِنْ جَهَرَا لَمْ يَبْطُلْ صَلَاتُهُمَا. وَأَمَّا التَّوَاتُلُ غَيْرُ الْمُطْلَقَةِ فَيَجْهَرُ فِي صَلَاةِ الْعَبْدَيْنِ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ وَالِاسْتِسْقَاءِ وَالتَّرَاوِجِ وَالْوُثْرِ فِي رَمَضَانَ وَرَكْعَتَيِ الطَّوَافِ وَقْتُ جَهْرِ اهـ بِحَدِّفِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَضَاءً) أَيِ كَانَ قَضَاءًا بَعْدَ الزَّوَالِ سَم.

هـ فَوَدَّ: (وَأَمَّا الْمُسَافِرُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ سَفَرًا قَصِيرًا فَلْيَرِاجِعْ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَضَاءً) أَيِ كَانَ قَضَاءًا بَعْدَ الزَّوَالِ.

فيها في محل الإسرار استصحب، نعم المرأة لا تجهز إلا إن لم يسمعها أجنبي ومثلها الخنثى وليكن جهزها دون جهر الرجل ولا تجهز مُصَلٍّ ولا غيره إن شوش على نحو نائم أو مُصَلٍّ فيكره كما في المجموع وفتاوى المصنف وبه رد على ابن اليماد نقله عنهما الحرمة إن كان مُسْتَمِعُو الْقِرَاءَةِ أَكْثَرُ مِنَ الْمُصَلِّينَ نظرًا لزيادة المصلحة ثُمَّ نَظَرَ فِيهِ وَبَحَثَ الْمَنَعَ مِنَ الْجَهْرِ بِحَضْرَةِ الْمُصَلِّي مُطْلَقًا لِأَنَّ الْمَسْجِدَ وَقَفَ عَلَى الْمُصَلِّينَ أَيَّ أَصَالَةٍ دُونَ الْوُعَاظِ وَالْقُرَّاءِ وَنَوَافِلِ اللَّيْلِ الْمُطْلَقَةِ يَتَوَسَّطُ فِيهَا بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ بِأَنْ يَقْرَأَ هَكَذَا مَرَّةً وَهَكَذَا أُخْرَى.....

□ قُودُ: (وَلَا يَجْهَرُ مُصَلٍّ إِلَّا بِشَيْءٍ لَا يَنْفَرُضُ وَغَيْرِهِ. □ قُودُ: (عَلَى نَحْوِ نَائِمٍ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي الْمَسْجِدِ وَفَتْ إِقَامَةُ الْمَفْرُوضَةِ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ مُقَصَّرٌ بِالتَّوَمِّ حِينَئِذٍ سَم. □ قُودُ: (وَيْه) أَيُّ بِقَوْلِهِ وَفَتْاوى الْمُصَنِّفِ.
□ قُودُ: (إِنْ كَانَ الْإِنْفُ) الْمُنَاسِبُ لِمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْإِنْفُ. □ قُودُ: (ثُمَّ نَظَرَ فِيهِ) أَيُّ ابْنِ الْيَمَادِ أَيُّ فِيمَا نَقَلَهُ عَنِ الْفَتَاوَى. □ قُودُ: (وَبَحَثَ الْإِنْفُ) أَيُّ ابْنِ الْيَمَادِ حَيْثُ قَالَ وَيَحْرُمُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ الْجَهْرُ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجُهَا إِنْ شَوَّشَ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ نَحْوِ مُصَلٍّ أَوْ قَارِئٍ أَوْ نَائِمٍ لِلضَّرَرِ وَيَرْجِعُ لِقَوْلِ الْمُتَشَوِّشِ وَلَوْ فَنَاسِقًا لِأَنَّهُ لَا يُغَرَّفُ إِلَّا مِنْهُ هـ. وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْحُرْمَةِ ظَاهِرٌ لَكِنْ يُنَافِيهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ فَإِنَّهُ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِهَا إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ بِحَدِّهِ عَلَى مَا إِذَا خَافَ التَّشْوِيشَ هـ شَرَحَ الْمُخْتَصَرُ لِلشَّارِحِ هـ بَصْرِيٌّ. وَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا جَمْعُ أُخَرُ. □ قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ وَإِنْ كَانَ الْمُصَلِّي أَقْلً مِنْ مُسْتَمِعِ الْقِرَاءَةِ.
□ قُودُ: (وَنَوَافِلِ اللَّيْلِ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُنْفِي. □ قُودُ: (الْمُطْلَقَةُ) خَرَجَ بِهِ الْمُقْبِدَةُ بِوَقْتٍ أَوْ سَبَبٍ، فَتَحَوَّ الْعِيدِينَ يَتَذَبُّ فِيهِ الْجَهْرُ كَمَا مَرَّ، وَنَحْوُ الرِّوَايَةِ يَتَذَبُّ فِيهِ الْإِسْرَارُ شَرَحَ بِأَفْضَلِ.
□ قُودُ: (يَتَوَسَّطُ الْإِنْفُ) إِنْ لَمْ يَخَفْ رِيَاءً أَوْ تَشْوِيشًا عَلَى مُصَلٍّ أَوْ نَائِمٍ وَإِلَّا سَنَّ لَهُ الْإِسْرَارُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَيُقَاسُ عَلَى مَا ذَكَرَ مَنْ يَجْهَرُ بِذِكْرِ أَوْ قِرَاءَةِ بِحَضْرَةِ مَنْ يَشْتَغِلُ بِمُطَالَعَةٍ أَوْ تَدْرِيسٍ أَوْ تَضَنُّفٍ كَمَا أَقْنَى بِهِ الشَّهَابُ الرَّنَلِيُّ قَالَ وَلَا خَفَاءَ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى كُلِّ مِنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ بِكَوْنِهِ سُنَّةٌ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ، نِهَاجَةٌ وَمُنْفِي. وَقَالَ عَشْرُ قَضِيَّةٍ تَخْصِيصُ ذَلِكَ التَّقْيِيدَ بِالتَّقْلِيلِ الْمُطْلَقِ أَنْ مَا طُلِبَ فِيهِ الْجَهْرُ كَالْعِشَاءِ وَالتَّرَاوِيعِ لَا يَتَزَكَّرُ فِيهِ لِمَا ذَكَرَ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ مَطْلُوبٌ لِذَاتِهِ فَلَا يَتَزَكَّرُ لِهَذَا الْعَارِضِ هـ. وَهَذَا يُخَالِفُ لِإِطْلَاقِ الشَّارِحِ الْمَارِّ وَلَا يَجْهَرُ مُصَلٍّ إِلَّا بِشَيْءٍ. الَّذِي كَالصَّرِيحِ فِي الْمَعْمُومِ، وَقَوْلُ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ الْمُتَقَدِّمُ هُنَاكَ: (ثُمَّ رَأَيْتُ) قَالَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِهِ: وَالْجَهْرُ فِي مَوْضِعِهِ وَهُوَ الصُّبْحُ وَأَوَّلُنَا الْمَغْرِبُ إِلَّا مَا نَعَى: وَيَحْرُمُ الْجَهْرُ عِنْدَ مَنْ يَتَأَذَّى بِهِ وَاعْتَمَدَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يُكْرَهُ فَقَطُّ وَلَمْ يَكُنْ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ التَّأَذِّي وَيَتَذَبُّ التَّوَسُّطُ فِي نَوَافِلِ اللَّيْلِ الْمُطْلَقَةِ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ إِنْ لَمْ يَشَوَّشْ عَلَى نَائِمٍ أَوْ مُصَلٍّ أَوْ نَحْوِهِمَا هـ. وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْمَعْمُومِ.

□ قُودُ: (إِلَّا إِنْ لَمْ يَسْمَعْهَا أَجَنِيًّا) عِبَارَةُ الرَّوْضِ: عَطَفًا عَلَى مَسْنُونَاتٍ وَأَنْ تَجْهَرَ الْمَرْأَةُ الْخَنَثَى حَيْثُ لَا يَسْمَعُ أَجَنِيًّا هـ. □ قُودُ: (عَلَى نَحْوِ نَائِمٍ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي الْمَسْجِدِ وَفَتْ إِقَامَةُ الْمَفْرُوضَةِ، فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ مُقَصَّرٌ بِالتَّوَمِّ حِينَئِذٍ.

أَوْ يُدْعَى أَنْ يَنْتَهِيَا وَاسْطَةً بِأَنْ يَرْفَعَ عَنْ إِسْمَاعِ نَفْسِهِ إِلَى حَدٍّ لَا يَسْمَعُهُ غَيْرُهُ.
(فَرَعَ) تُسَنُّ سَكَنَةً بِسَمِيرَةٍ وَضُبِطَتْ بِقَدْرِ سُبْحَانَ اللَّهِ بَيْنَ التَّحَرُّمِ وَدُعَاءِ الْاِفْتِتَاحِ وَبَيْنَ
التَّعَوُّذِ وَبَيْنَ الْبَسْمَلَةِ وَبَيْنَ آخِرِ الْفَاتِحَةِ وَآمِينَ وَبَيْنَ آمِينَ وَالشُّورَةِ إِنْ قَرَأَهَا وَبَيْنَ آخِرِهَا
وَتَكْبِيرِ الرُّكُوعِ فَإِنْ لَمْ يَقْرَأْ سُورَةَ فَبَيْنَ آمِينَ وَالرُّكُوعِ وَيُسَنُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتَ فِي الْجَهْرِيَّةِ
بِقَدْرِ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ الْفَاتِحَةَ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَقْرؤها فِي سَكَنَتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأَنْ يَسْتَقِيلَ فِي هَذِهِ
السَّكَنَةِ بِدُعَاءٍ أَوْ قِرَاءَةٍ وَهِيَ أُولَى وَحِينَئِذٍ فَيُظْهِرُ أَنَّهُ يُرَاعِي التَّرْتِيبَ وَالْمُؤَالَاهَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا
يَقْرؤه بَعْدَهَا لِأَنَّ السُّنَّةَ الْقِرَاءَةَ عَلَى تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ وَمُؤَالَاهِ وَفَارَقَ حُرْمَةَ تَنْكِيسِ الْآيِ بِأَنَّهُ
مَعَ كَوْنِ تَرْتِيبِهَا كَمَا هِيَ عَلَيْهِ مِنْ فِعْلِهِ وَيُسَنُّ اتِّفَاقًا يُزِيلُ بَعْضُ أَنْوَاعِ الْإِعْجَازِ بِخِلَافِهِ فِي الشُّورِ
وَنَقْلُ الْبَاقِلَاتِيِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى حُرْمَةِ قِرَاءَةِ آيَةٍ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ لَكِنَّ ظَاهِرَ قَوْلِ الْحَلِيمِيِّ خَلَطَ
سُورَةَ بِسُورَةٍ خِلَافَ الْأَدَبِ، وَالْبَيْهَقِيِّ: الْأُولَى بِالْقَارِي أَنْ يَقْرَأَ عَلَى التَّالِيفِ الْمُنْقُولِ بِرُؤْهِ
وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِكَرَاهِيَةِ أَبُو عُبَيْدٍ وَبِحُرْمَتِهِ ابْنُ سِيرِينَ وَلَوْ تَعَارَضَ التَّرْتِيبُ وَتَطَوَّلَ الْأُولَى كَانَ قَرَأَ
الْإِخْلَاصَ فَهَلْ يَقْرَأُ الْفَلَقَ نَظَرًا لِلتَّرْتِيبِ أَوِ الْكُوْنُ نَظَرًا لِتَطَوُّلِ الْأُولَى ؟ كُلُّ مُحْتَمِلٍ
وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ، وَكَذَا يُسَنُّ لِمَأْمُومٍ فَرَعَ مِنَ الْفَاتِحَةِ فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ أَوْ مِنَ الشَّهَادَةِ الْأُولَى قَبْلَ
الْإِمَامِ.....

• فَوَدَّ: (أَوْ يُدْعَى أَنْ يَنْتَهِيَا وَاسْطَةً إِلَخ) وَهُوَ الْأُولَى مُعْنَى وَنَهَايَةٍ. • فَوَدَّ: (يُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (إِنْ عَلِمَ)
فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَضُبِطَتْ بِقَدْرِ سُبْحَانَ اللَّهِ) وَقَوْلُهُ: وَيَتَنَّهُ وَبَيْنَ التَّعَوُّذِ وَقَوْلُهُ وَبَيْنَ آمِينَ
وَالسُّورَةِ. • فَوَدَّ: (أَنْ يَسْكُتَ) أَيَّ بَعْدَ تَامِيهِ. • فَوَدَّ: (وَأَنْ يَسْتَقِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَحِينَئِذٍ) فِي الثَّاهِيَةِ.
• فَوَدَّ: (وَالْمُؤَالَاهَ) فَلَوْ تَرَكَهَا كَانَ قَرَأَ فِي الْأُولَى الْهَمْزَةَ وَالثَّانِيَةَ لِإِيْلَافٍ قُرَيْشٍ كَانَ خِلَافَ الْأُولَى،
وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ مَا يُفْعَلُ الْآنَ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ مِنْ قِرَاءَةِ الْهَآكِمِ ثُمَّ الْإِخْلَاصِ إِلَخ. خِلَافَ الْأُولَى أَيْضًا
لِتَرْكِ الْمُؤَالَاهَ، وَتَكْرِيرِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ ع. ش. وَيُسَنُّ مِنْ كَرَاهَةِ تَرْكِ الْمُؤَالَاهَ مَا اسْتَشْنَى كَالْكَافِرُونَ
وَالْإِخْلَاصِ فِيمَا مَرَّ بِجَيْرِمِي. • فَوَدَّ: (وَفَارَقَ) أَيَّ تَنْكِيسِ السُّورِ حَيْثُ كَانَ مَكْرُوهًا. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ) أَيَّ
تَنْكِيسِ الْآيِ. • فَوَدَّ: (مَعَ كَوْنِ تَرْتِيبِهَا إِلَخ) مُتَعَمِّدٌ وَقِيلَ اجْتِهَادِيٌّ ع. ش. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَيَّ
التَّكْنِيسِ. • فَوَدَّ: (مِنْ كُلِّ سُورَةٍ) لَعَلَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ فَمِثْلُهُ تَفْرِيقُ آيَاتِ سُورَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا يَسْمَلُهُ قَوْلُ الْبَيْهَقِيِّ
الْآتِي. • فَوَدَّ: (بِرُؤْهِ إِلَخ) خَبَرٌ (لَكِنَّ ظَاهِرَ إِلَخ) وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ رَاجِعٌ لِلْبَاقِلَاتِيِّ. • فَوَدَّ: (بِكَرَاهِيَةِ)
أَيَّ الْخَلْطِ. • فَوَدَّ: (وَقُرَيْبُهُ) كَذَا فِي الشُّنْخَةِ الْمُقَابِلَةِ عَلَى أَصْلِ الشَّارِحِ مِرَآةً مَوْضُوعًا قَوْفَهُ (صَحَّ) وَفِي
بَعْضِ الشُّنْخِ: (وَبِحُرْمَتِهِ). • فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ) وَفِي أَصْلِ الشَّارِحِ بِخَطِّهِ: وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. وَقَالَ
عَبْدُ الرَّؤْفِ: وَيُظْهِرُ غَيْرُ ذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ يَقْرَأَ بَعْضُ الْفَلَقِ وَيَسْلَمُ بِذَلِكَ مِنَ الْكَرَاهَةِ الَّتِي فِي تَطَوُّلِ الثَّانِيَةِ
عَلَى الْأُولَى وَعَدَمِ التَّرْتِيبِ إِذْ غَايَةُ الْاِقْتِصَارِ عَلَى بَعْضِ الْفَلَقِ أَنَّهُ مَفْضُولٌ وَهُوَ أَهْوَنُ مِنَ الْكَرَاهَةِ اهـ.
وَبِهِ صَرَّحَ فِي الثَّاهِيَةِ بَصْرِيٌّ.

أَنْ يَسْتَغْفَلَ بِدُعَاءٍ فِيهِمَا أَوْ قِرَاءَةٍ فِي الْأُولَى وَهُوَ أَوْلَى وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ سُرٍّ لَهُ، وَكَذَا فِي أَوْلَيْهِ السَّرِيَّةِ أَنْ يَسْكُتَ بِقَدْرِ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ الْفَائِحَةِ إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ وَحِينَئِذٍ يَسْتَغْفِلُ بِالدُّعَاءِ لَا غَيْرَ لِكِرَاهِيَةِ تَقْدِيمِ السُّورَةِ عَلَى الْفَائِحَةِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَيُسْرُ وَصَلُ الْبَسْمَلَةِ بِالْحَمْدِ لِلْإِمَامِ وَغَيْرِهِ وَأَنْ لَا يَقِفَ عَلَى أَنْقَمَتْ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْفٍ وَلَا مُتَنَهَى آيَةً عِنْدَنَا هـ. فَإِنْ وَقَفَ عَلَى هَذَا لَمْ تُسَنَّ لَهُ الْإِعَادَةُ مِنْ أَوَّلِ الْآيَةِ وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْأَوَّلِ عَجِيبٌ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً يَقُولُ ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّخِيمَ الرَّخِيمَ﴾ ثُمَّ يَقِفُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ثُمَّ يَقِفُ ﴿الرَّخِيمَ الرَّخِيمَ﴾ [الفاتحة: ١٠] ثُمَّ يَقِفُ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَالْحَلِيمِيُّ وَغَيْرُهُمَا يُسْرُ الْوَقْفُ عَلَى رُغُوسِ الْآيِ وَإِنْ تَغَلَّقَتْ بِمَا بَعْدَهَا لِلاتِّبَاعِ.

(الْغَائِصُ الرُّكُوعُ) لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاجْمَاعِ الْأُمَّةِ وَهُوَ لُغَةٌ الْإِنْجَاءُ وَشَرْعًا انْجَاءٌ خَاصٌّ (وَأَقْلَهُ) لِلْقَائِمِ (أَنْ يَنْخَنِي) انْجَاءٌ خَالِصًا لَا مَشُوبًا بَانْخَنَاسٍ.....

هـ قَوْلُهُ: (أَنْ يَسْتَغْفَلَ بِدُعَاءٍ الْخ) الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِيمَا إِذَا قَرَعَ الْمَامُومُ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنَّهُ يُسَنَّ لَهُ الْإِتْيَانُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ وَتَوَابِعُهَا م ر هـ سَمِ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ) إِلَى قَوْلِهِ: (إِنْ ظَنَّ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَكَذَا فِي أَوْلَيْهِ السَّرِيَّةِ. هـ قَوْلُهُ: (إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَهَا) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا نَظَرَ حِينَئِذٍ لِقَوَاتِ السُّورَةِ بِضَرِيٍّ. هـ قَوْلُهُ: (قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ) إِلَى قَوْلِهِ هـ اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي.

هـ قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا يَقِفَ) إِلَى قَوْلِهِ: هـ اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ. هـ قَوْلُهُ: (لَمْ تُسَنَّ لَهُ الْإِعَادَةُ الْخ) كَانَ وَجْهُهُ الْخُرُوجُ مِنْ خِلَافِ ابْنِ سُرَيْجِ الْمَارِ فِي الْمَوَالِيفِ فَتَذَكَّرَ بِضَرِيٍّ. وَفِيهِ أَنَّ خِلَافَ ابْنِ سُرَيْجِ الْمَارِ إِنَّمَا هُوَ فِي تَكْمِيلِ الْفَائِحَةِ مَعَ الشُّكِّ فِي إِتْيَانِ الْبَسْمَلَةِ. هـ قَوْلُهُ: (الْإِنْجَاءُ) وَقِيلَ الْخُضُوعُ شَيْخُنَا.

قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَأَقْلَهُ الْخ) وَلَوْ عَجَزَ عَنْهُ إِلَّا بِمُعِينٍ أَوْ اعْتِمَادِهِ عَلَى شَيْءٍ أَوْ انْجَاءٍ عَلَى شَيْءٍ لَزِمَهُ وَالْعَاجِزُ يَنْخَنِي قَدْرَ امْتِنَانِهِ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ الْإِنْجَاءِ أَوْ مَا بِرَأْسِهِ ثُمَّ بَطَّرَفَهُ وَلَوْ شَكَّ هَلْ انْخَنَى قَدْرًا تَصِلُ بِهِ رَاحَتَهُ رُكْبَتَيْهِ لَزِمَهُ إِعَادَةُ الرُّكُوعِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ نِهَايَةً وَشَيْخُنَا، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ شَكَّ الْخ قَالَ ع ش قَوْلَهُ وَلَوْ عَجَزَ عَنْهُ إِلَّا بِمُعِينٍ الْخ فَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَخْتَانِجَهُ فِي الْإِتْيَانِ أَوْ الدَّوَامِ. وَقَوْلُهُ: أَوْ انْجَاءٍ عَلَى شَيْءٍ الْخ فَهَلْ شَرَطَ الْمِلَّ لِشَيْءٍ أَنْ لَا يَخْرُجَ بِهِ عَنِ الْإِسْتِجَابِ الْوَاجِبِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ أَقُولُ الظَّاهِرُ نَعَمْ لِأَنَّ اغْتِنَاءَ الشَّارِعِ بِهِ أَقْوَى هـ. هـ قَوْلُهُ: (لِلْقَائِمِ) أَيِ أَمَّا رُكُوعُ الْقَاعِدِ فَتَقَدَّمَ مُغْنِي وَنِهَايَةً. قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (أَنْ يَنْخَنِي) هَذِهِ لَمْ تَوْجَدْ فِي خَطِّ الْمُصَنِّفِ وَإِنَّمَا هِيَ مُلْحَقَةٌ لِبَعْضِ تَلَامِيذِهِ تَضَحِيحًا لِلْفِيلَةِ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (انْجَاءً) إِلَى قَوْلِهِ: وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَا بَطَلَتْ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْإِسْنَوِيُّ وَقَوْلُهُ أَوْ قَتَلَ نَحْوَ حَيَّةٍ. هـ قَوْلُهُ: (لَا مَشُوبًا بَانْخَنَاسٍ) وَهُوَ أَنْ يُطَاوِئَ عَجِيزَتَهُ وَيَرْفَعَ رَأْسَهُ

هـ قَوْلُهُ: (أَنْ يَسْتَغْفَلَ بِدُعَاءٍ) الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِيمَا إِذَا قَرَعَ الْمَامُومُ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنَّهُ يُسَنَّ لَهُ الْإِتْيَانُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ وَتَوَابِعُهَا م ر.

وَالَا بَطَلَتْ (قَدَرُ بُلُوغِ رَاخَتَيْهِ) أَيِ كَفَيْهِ (رُكْبَتَيْهِ) لَوْ أَرَادَ وَضَعَهُمَا عَلَيْهِمَا مَعَ اعْتِدَالِ خِلْقَتِهِ وَسَلَامَةِ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ لِأَنَّهُ بَدُونِ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى رُكُوعًا فَلَا نَظَرَ لِإِلْبُوغِ رَاخَتَيْ طَوِيلِ الْيَدَيْنِ وَلَا أَصَابِعِ مُعْتَدِلَيْهِمَا وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْإِسْنَوِيُّ وَلَا لِقَدَمِ بُلُوغِ رَاخَتَيْ الْقَصِيرِ وَبِحُجْبِ أَنْ يَكُونَ مُتَابِعًا (بَطْمَانِيَّةً) لِلْأَمْرِ بِهَا فِي الْخَيْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَضَابِطُهَا أَنْ تَسْكُنَ وَتَسْتَقِرَّ أَعْضَاؤُهُ (بَحِثْ بِتَفْصِيلِ رَفْعِهِ) مِنْهُ (عَنْ هَوَيْهِ) يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَيَجُوزُ ضَمُّهُ إِلَيْهِ وَلَا يَكْفِي عَنْ ذَلِكَ زِيَادَةُ الْهَوِيِّ (و) يَلْزُمُهُ أَنَّهُ

وَيُقَدِّمُ صَدْرَهُ ثُمَّ إِنْ كَانَ فَعَلَ ذَلِكَ عَائِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا لَمْ تَبْطُلْ. وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ لِلْقِيَامِ وَيَرْكَعَ رُكُوعًا كَافِيًا وَلَا يَكْفِيهِ هَوِيُّ الْإِنْخِنَاسِ شَيْخُنَا. وَقَوْلُهُ: ثُمَّ إِنْ كَانَ فَعَلَ ذَلِكَ عَائِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ أَيْ لِأَنَّ ذَلِكَ زِيَادَةٌ فِعْلٌ غَيْرُ مَطْلُوبٍ فَهِيَ تِلَاعُبٌ أَوْ تَشْبَهُهُ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ وَإِنْ صَرَفَهُ ع. ش. عَنْ ظَاهِرِهِ. ه. قَوْلُهُ: (وَالَا بَطَلَتْ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَغَيْرِهِ فَلَا يَخْصُلُ بِالْإِنْخِنَاسِ وَلَا بِهِ مَعَ انْجِنَاءِ أَه. قَالَ ع. ش.: قَوْلُهُ: وَلَا بِهِ مَعَ انْجِنَاءِ ظَاهِرِهِ م. ر. كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ إِذَا أَعَادَهُ عَلَى الصَّوَابِ بَانَ اسْتَوَى وَرَكَعَ صَحَّتْ صَلَاتُهُ كَمَا لَوْ أَخْلَى بِحَرْفٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ ثُمَّ أَعَادَهُ عَلَى الصَّوَابِ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ حَجِّ الْبُطْلَانِ بِمُجَرَّدِ مَا ذَكَرَ لَكِنَّ الْأَقْرَبَ لِإِطْلَافِهِمْ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّارِحِ م. كَالشَّيْخِ، وَحُجِلَ كَلَامُ حَجِّ بَعْدَ فَرْضِهِ فِي الْعَامِدِ الْعَالِمِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَعُدَّهُ عَلَى الصَّوَابِ أَه. وَقَوْلُهُ: بَعْدَ فَرْضِهِ فِي الْعَامِدِ الْعَالِمِ تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا خِلَافَ هَذَا الْفَرْضِ.

قَوْلُهُ (سُبِّي): (قَدَرُ بُلُوغِ رَاخَتَيْهِ الْإِنْخ) هَلْ يَكْفِي بُلُوغُ بَعْضِ الرَّاحَةِ لِبَعْضِ الرُّكْبَةِ أَوْ لَا؟ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ بِصُرِّي. ه. قَوْلُهُ: (أَيِ كَفَيْهِ) أَيْ بَطْنَيْهِمَا نِهَايَةً. عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَشَرْحُ بِأَفْضَلِ وَالرَّاحَتَانِ مَا عَدَا الْأَصَابِعَ مِنَ الْكَفَّيْنِ أَه. قَالَ ع. ش.: وَهِيَ أُولَى لِإِخْرَاجِهَا الْأَصَابِعَ صَرِيحًا أَه. ه. قَوْلُهُ: (لَوْ أَرَادَ وَضَعَهُمَا الْإِنْخ) أَيْ لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَوَصَلْنَا فَجَوَابُ (لَوْ) مَحْذُوفٌ وَأَتَى بِذَلِكَ لِئَلَّا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَضْعِهِمَا بِالْفِعْلِ شَيْخُنَا. وَلَكِنْ أَنْ تَسْتَفْنِي عَنْ الْحَذْفِ بِجَعْلِ (لَوْ) مَصْدَرِيَّةً وَعَلَى كُلِّ الْأَوَّلَى حَذْفُ (أَرَادَ). ه. قَوْلُهُ: (مَعَ اعْتِدَالِ خِلْقَتَيْهِ) وَظَاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ اعْتِدَالُ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ بَانَ يَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا مُنَاسِبًا لِأَصْلِ خِلْقَتِهِ بَانَ لَا تَطُولُ يَدَاهُ أَوْ تَقْصُرَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا تَقْتَضِيهِ خِلْقَتُهُ بِحَسَبِ الْمَادَّةِ وَأَنْ لَا تَقَرَّبَ رُكْبَتَاهُ مِنْ وَرْكَيْهِ أَوْ مِنْ قَدَمَيْهِ كَذَلِكَ، وَأَمَّا اعْتِدَالُ أَصْلِ الْخِلْقَةِ بَانَ لَا يَكُونُ طَوِيلًا جِدًّا وَلَا قَصِيرًا فَلَيْسَ لَهُ دَخْلٌ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ كَذَلِكَ فِي عِبَارَةِ الشَّيْخَيْنِ وَمَنْ تَبِعَهُمَا كَالشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ فَيَتَمَيَّنُ جَمْلٌ عَطْفٍ مَا بَعْدَهُ مِنْ عَطْفِ التَّفسيرِ بِصُرِّي. وَقَوْلُهُ: (فَتَمَيَّنَ الْإِنْخ) فِيهِ نَظَرٌ قَدْ أَشَارَ النِّهَايَةَ وَالْمُعْنَى إِلَى مُحْتَزِّ كُلِّ مِنْهُمَا بِقَوْلَيْهِمَا: وَلَوْ طَالَتْ يَدَاهُ أَوْ قَصُرَتَا أَوْ قُطِعَ مِنْهُمَا شَيْءٌ لَمْ يُغَيَّرْ ذَلِكَ أَه. وَقَالَ شَيْخُنَا: إِنَّ الْأَوَّلَ مُحْتَزُّ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مُحْتَزُّ الثَّانِي. ه. قَوْلُهُ: (لَا يُسَمَّى رُكُوعًا) إِنْ أَرَادَ لُغَةً فَمَعَ مُنَافَاتِهِ لِمَا قَدَّمَهُ لَا يَكْفِي فِي الْاسْتِدْلَالِ، وَإِنْ أَرَادَ شَرْعًا فَفِيهِ مُصَادَرَةٌ. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ) أَيْ فِي عَدَمِ كِفَايَةِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَمْرَيْنِ. ه. قَوْلُهُ: (رَاخَتِي الْقَصِيرِ) أَيْ قَصِيرِ الْيَدَيْنِ، وَكَذَا إِذَا قُطِعَ مِنْهُمَا شَيْءٌ كَمَا مَرَّ أَيْفًا عَنِ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. وَيُمْكِنُ إِدْخَالُهُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ بَانَ يُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْقَصَرَ الطَّارِئَ بِنَحْوِ الْقَطْعِ. ه. قَوْلُهُ: (هَذَا ذَلِكَ) أَيْ الطَّمَانِيَّةُ مُعْنَى.

(لا يقصد به) أي الهوي (غيره) أي الركوع لا أنه يقصده نفسه لأن نية الصلاة منسجبة عليه. (فلو هوى لئلاوة) أو قتل نحو حية (فجعله) عند بلوغه حد الركوع (ركوعاً لم يكف) بل يلزمه أن ينتصب ثم يركع ليصرفه هويته لغير الواجب فلم يقم عنه، وكذا سائر الأركان ومن ثم لو شرع مصلّي فرض في صلاة أخرى سهواً وقرأ ثم تذكر لم يحسب له ما قرأه إن كانت تلك نافلة لأنه قرأ معتقداً التفلية كذا أطلقه غير واحد وليس بصحيح لما يأتي فبئيل الثاني عشر، وفي سجود السهو واختلاف التصوير هنا وثم لا نظير إليه لاتحاد المدرك فيهما بل ذاك أولى كما هو ظاهر ولو شك وهو ساجد هل ركع لزمه الانتصاب فوزاً ثم الركوع ولا يجوز له القيام راكعاً وإنما يحسب هويته عن الركوع كما في الروضة والمجموع فيما لو تذكر في السجود أنه لم يركع ومنازعة الزركشي كالاستيوي فيه مردودة.....

قوله (سني): (ولا يقصد به غيره) يتبني أن المراد غيره فقط فلو قصد أجزاء سم. هـ قوله: (لا أنه يقصد نفسه) أي فقط فلو أطلق أو قصد غيره لم يضرع ش الأولى حذف الهاء. هـ قوله: (لا أنه يقصد نفسه) أي فقط فلو أطلق أو قصد غيره لم يضرع ش وحلي وكزدي. هـ قوله: (أو قتل نحو حية) صريح في أن الهوي يقتل حية لا يقصر وإن وصل لحد الركوع أو أكثر سم. زادع ش: وهل يقتصر له الأفعال الكثيرة أم لا؟ فيه نظر والأقرب الأول خلافاً لما نقل عن فتاوى الشهاب الزملي لأن هذا الفعل مطلوب منه فاشبه دفع العدو، والأفعال الكثيرة في دفعه لا تقصر اه. هـ قوله: (لم يكف) ولو قرأ آية سجدة وقصد أن لا يسجد ويترك فلما هوى عن أن يسجد للئلاوة، فإن كان قد انتهى إلى حد الركعتين فليس له ذلك ولا جاز نهاية وسم. هـ قوله: (تلك) أي الصلاة الأخرى المشروع فيها سهواً. هـ قوله: (معتقداً التفلية) أي فقد صرف القراءة لغير الواجب سم. هـ قوله: (وليس بصحيح) أي بل يحسب سم. ومرة عن النهاية والمغني ما يوافقه. هـ قوله: (بل ذلك) أي ما هنا أولى أي بالحسبان. هـ قوله: (كما هو ظاهر) فيه تأمل. هـ قوله: (ولو شك) أي غير المأموم. هـ قوله: (كما في الروضة) اعتمدته م راه سم. هـ قوله: (فيه) أي فيما في الروضة والمجموع.

هـ قوله: (ولا يقصد به غيره) يتبني أن المراد غيره فقط فلو قصد غيره أجزاء كما يؤخذ بما يأتي في السجود فيما لو قصد الاستقامة والسجود أنه يجزئ. هـ قوله: (فلو هوى لئلاوة فجعله ركوعاً لم يكف) فلو اختار بعد إرادة جعله ركوعاً والإغراض عن السجود للئلاوة أن يسجد للئلاوة وما انتهى إليه جاز لأن السجود مطلوب ولم يقطع طلبه بمجرد قصد الإغراض عنه ولو هوى للركوع فلما وصل إليه أراد السجود للئلاوة فيتبني ابتناعه لأن محل السجود للئلاوة قبل الركوع فالتلبس بالركوع مفوت له لأن الإتيان به في قطع فرض الركوع الذي تلبس به نعم لو أبطل الصلاة أو أتمها ولم يطل الفضل فيهما فلا مانع من السجود كذا وقع البحث فيه مع م واستقر على ذلك فليراجع. هـ قوله: (أو قتل نحو حية) صريح في أن الهوي يقتل حية لا يقصر وإن وصل الحد الركوع أو أكثر. هـ قوله: (معتقداً التفلية) أي فقد صرف القراءة لغير الواجب. هـ قوله: (وليس بصحيح) أي بل يحسب. هـ قوله: (كما في الروضة) اعتمدته م ر.

لأنه صَرَفَ هَوِيَّهِ الْمُسْتَحِقُّ لِلرُّكُوعِ إِلَى أَجَنبِيٍّ عَنْهُ فِي الْجُمْلَةِ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ السُّجُودِ مِنْ قِيَامٍ وَجُودُ هَوِيٍّ الرُّكُوعِ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا لَوْ شَكَّ غَيْرُ مَأْمُومٍ بَعْدَ تِمَامِ رُكُوعِهِ فِي الْفَاتِحَةِ فَعَادَ لِلْقِيَامِ ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهُ قَرَأَ فَيُحْسَبُ لَهُ انْتِصَابُهُ عَنِ الْإِعْتِدَالِ وَمَا لَوْ قَامَ مِنَ السُّجُودِ يَظُنُّ أَنَّ مَجْلُوسَهُ لِلِاسْتِرَاحَةِ أَوْ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ فَبَانَ أَنَّهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ أَوْ لِلتَّشْهِيدِ الْآخِرِ. وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي الْكُلِّ لَمْ يَصْرِفِ الرُّكْنَ لِأَجَنبِيٍّ عَنْهُ فَإِنَّ الْقِيَامَ فِي الْأَوَّلِ وَالْجُلُوسَ فِي الْآخِرَيْنِ وَاجِدٌ وَإِنَّمَا ظَنُّ صِفَةٍ أُخْرَى لَمْ تَوْجَدْ فَلَمْ يُنْظَرْ لِيُظَنَّهُ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الرُّكُوعِ فَإِنَّهُ بِقَصْدِهِ الْإِنْتِقَالَ لِلْسُّجُودِ لَمْ يَتَضَمَّنْ ذَلِكَ قَصْدَ الرُّكُوعِ مَعَهُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْإِنْتِقَالَ إِلَى السُّجُودِ لَا يَسْتَلْزِمُهُ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ قَائِمًا فِي رُكُوعِهِ فَزَكَّعَ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ هَوَى مِنْ إِعْتِدَالِهِ لَمْ يَلْزِمَهُ الْعَوْدُ لِلْقِيَامِ بَلْ لَهُ الْهَوِيُّ مِنْ رُكُوعِهِ.....

• فَوَدَّ: (لأنه إلخ) مُتَعَلِّقُ بِقَوْلِهِ: وَإِنَّمَا لَمْ يُحْسَبِ إلخ. • فَوَدَّ: (إِذْ لَا يَلْزَمُ إلخ) يَتَأَمَّلُ جِدًّا وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّ السُّجُودَ عَنْ قِيَامٍ لَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ هَوِيٌّ لِلرُّكُوعِ سَمِ عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ: لَا يَخْفَى مَا فِي التَّطْبِيقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُعَلِّلِهِ فَلَوْ جَعَلَهُ عِلَّةً مُسْتَقِلَّةً لِأَصْلِ الطَّلَبِ لَكَانَ أَتَسَّبَّ ثُمَّ هُوَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ وَجُودُ هَوِيٍّ الرُّكُوعِ يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ السَّابِقِ خِلَافَهُ فَلْيُحَرَّرْ اه. • فَوَدَّ: (وَبِهِ إلخ) أَيِ يَقُولُهُ: لِأَنَّهُ صَرَفَهُ إلخ.

• فَوَدَّ: (فَيُحْسَبُ لَهُ انْتِصَابُهُ إلخ) قَدْ يُقَالُ: الرَّفْعُ مِنَ الرُّكُوعِ إِلَى الْقِيَامِ حَيْثُ اجْتَنِبَ بِالنَّسْبَةِ لِلرَّفْعِ عَنِ الْإِعْتِدَالِ إِذْ اغْتِيَارُ الْأَوَّلِ طَارِئٌ وَتَابِعٌ لَا أَصْلِيٍّ بِخِلَافِ الْهَوِيِّ لِلْسُّجُودِ فِيهِمَا فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ فَلْيَتَأَمَّلِ بُصْرِيُّ. • فَوَدَّ: (وَمَا لَوْ قَامَ مِنَ السُّجُودِ إلخ) أَيِ فَيُحْسَبُ لَهُ ذَلِكَ الْجُلُوسُ عَنِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ أَوْ الْجُلُوسِ لِلتَّشْهِيدِ الْآخِرِ. • فَوَدَّ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيِ فِي الشَّكِّ فِي الْفَاتِحَةِ. • فَوَدَّ: (وَبِهِ إلخ) أَيِ بِالْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (بَلْ لَهُ الْهَوِيُّ إلخ) وَفِي الْمُبَابِ: وَإِنْ شَكَّ فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ ثَالِثَةِ الرَّبَاعِيَةِ هَلْ رَكَعَ فَقَامَ لَهُ ثُمَّ بَانَ رُكُوعُهُ مَضَى عَلَى صَلَاتِهِ وَلَا سُجُودَ انْتَهَى وَقَالَ فِي شَرْحِهِ وَقِيَامُهُ بِقَصْدِ تَكْمِيلِ الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ لَا يَمْتَنِعُ احْتِسَابُهُ عَنْ قِيَامِ الرَّابِعَةِ لِأَنَّ الْقِيَامَ الْوَاجِبَ يَقُومُ مَقَامَ بَعْضٍ وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يَقْصِدَ الْمُصَلِّيَ غَيْرَ الرُّكْنِ مِنْ جَنْبِهِ فَيُحْسَبُ وَإِنْ اخْتَلَفَ التَّنَوُّعُ أَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ كَقَصْدِ السُّجُودِ عَنِ الرُّكُوعِ أَوْ عَكْسِهِ فَلَا يُحْسَبُ انْتَهَى فَانْظُرْ قَوْلَهُ أَوْ عَكْسَهُ إلخ مَعَ قَوْلِهِ هُنَا بَلْ لَهُ الْهَوِيُّ مِنْ

• فَوَدَّ: (إِذْ لَا يَلْزَمُ) يَتَأَمَّلُ جِدًّا وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّ السُّجُودَ عَنْ قِيَامٍ لَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ هَوِيٌّ لِلرُّكُوعِ. • فَوَدَّ: (بَلْ لَهُ الْهَوِيُّ إلخ) فِي الْمُبَابِ فِي سُجُودِ التَّهْوِي: وَإِنْ شَكَّ فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ ثَالِثَةِ الرَّبَاعِيَةِ هَلْ رَكَعَ فَقَامَ لَهُ ثُمَّ بَانَ رُكُوعُهُ مَضَى عَلَى صَلَاتِهِ وَلَا سُجُودَ اه. قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ: وَقِيَامُهُ بِقَصْدِ تَكْمِيلِ الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ لَا يَمْتَنِعُ احْتِسَابُهُ عَنْ قِيَامِ الرَّابِعَةِ لِأَنَّ الْقِيَامَ الْوَاجِبَ يَقُومُ مَقَامَ بَعْضٍ إِلَى أَنْ قَالَ عَنْهُ، وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يَقْصِدَ الْمُصَلِّيَ غَيْرَ الرُّكْنِ مِنْ جَنْبِهِ فَيُحْسَبُ وَإِنْ اخْتَلَفَ التَّنَوُّعُ أَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ كَقَصْدِ السُّجُودِ عَنِ الرُّكُوعِ أَوْ عَكْسِهِ فَلَا يُحْسَبُ اه. فَانْظُرْ قَوْلَهُ: (أَوْ عَكْسَهُ إلخ) مَعَ قَوْلِهِ هُنَا: (بَلْ لَهُ الْهَوِيُّ مِنْ رُكُوعِهِ إلخ).

لأن هوي الركوع بعض هوي السجود فلم يقصد أجنبياً فتأمل ذلك كله فإنه مهم وبه يتضح أن قول الزركشي لو هوى إمامه فظنه يسجد للتلاوة فتابعه فبان أنه ركع حسب له واغتنر للمتابعة الواجبة عليه إنما يأتي على نزاعه في مسألة الروضة أما على ما فيها فواضح أنه لا يحسب له لأنه قصد أجنبياً كما قررته وظن المتابعة الواجبة لا يفيد كظن وجوب السجود في مسألة الروضة فلا بد أن يقوم ثم يركع. وكذا قول غيره لو هوى معه ظاناً أنه هوى للسجود الركع فبان أن هويته للركوع أجزأه هويته عن الركوع لوجود المتابعة الواجبة في محلها، بخلاف مسألة الزركشي لا تأتي إلا على مقابل ما في الروضة أيضاً كما عليم بما قررته وإشارته لفرق بين صورته وضورة الزركشي بما يقتضيه منه بل هما على حد سواء (واكملهُ) مع ما مر (تسوية ظهره وعنقه) بأن يمدّهما حتى يصيرا كالصفحة الواحدة للاتباع (ونصب ساقيه) وفخذه إلى الحق ولا يثنى ركبتيه لقوات استواء الظهر به (واخذ ركبتيه بيديه) ويفرق

ركوعه إلخ سم. هـ فود: (لأن هوي الركوع إلخ) يتأمل جداً. هـ فود: (بعض هوي السجود) قد تمنع البغضية لأن هوي السجود إنما هو عن الإغتيال المتأخر عن الركوع سم أي ولو سلم البغضية فكان السجود مستلزماً لهوي الركوع ضرورة استلزام الكل لجزئه فيأتي ما قدمه من دعوى عدم الاستلزام. هـ فود: (وبه إلخ) أي بما قرره في مسألة الركوع. هـ فود: (قول الزركشي إلخ) اعتمدته النهاية والمفني وشيخنا. هـ فود: (ولو هوى إمامه) أي عقب قراءته آية سجدة مغني ونهاية. هـ فود: (حسب له) اعتمدته م ر سم. هـ فود: (إنما يأتي إلخ) خبر أن قول الزركشي إلخ. هـ فود: (وكذا قول غيره) أي غير الزركشي. هـ فود: (معه) أي مع إمامه. هـ فود: (لا يأتي إلخ) خبر قوله: قول غيره إلخ و. هـ فود: (أيضاً) أي مثل قول الزركشي. هـ فود: (وإشارته) أي ذلك الغير بقوله: بخلاف مسألة الزركشي، والوجه الإجزاء في المسائلين لأن وجوب المتابعة يلغي قصده ويخرجه عن كونه صارفاً سم. هـ فود: (كظن وجوب السجود إلخ) الفرق واضح ظن وجوب السجود غير مطابق وظن المتابعة واقع إذ لا بد منها بكل تقدير سواء كان هوي الإمام لسجود التلاوة أو للركوع سم.

فود (س): (واكملهُ إلخ) ويكره تركه نص عليه في الأم نهاية ومفني. هـ فود: (كالصفحة إلخ) أي كاللوح الواحد من نحاس لا اغوجاج فيه شيخنا. هـ فود: (ويفرق بينهما إلخ) أي بين الركبتيين كثير كزدي.

فود (س): (واخذ ركبتيه بيديه) أي بكفيه، ولو تعدد وضع يديه أو إحداهما قل الممكن نهاية.

هـ فود: (لأن هوي الركوع) يتأمل جداً وقوله بعض هوي السجود قد تمنع البغضية لأن هوي السجود إنما هو عن الإغتيال المتأخر عن الركوع. هـ فود: (حسب له) اعتمدته م ر. هـ فود: (كظن وجوب الفرق واضح فإن ظن وجوب السجود غير مطابق وظن المتابعة مطابق إذ لا بد منها بكل تقدير، سواء كان هوي الإمام لسجود التلاوة أو للركوع. هـ فود: (وإشارته) أي ذلك الغير بقوله: بخلاف مسألة

بينهما كما في السجود (وتفرق أصابعه) للاتباع فيهما تفريقاً وسطاً (للقبلة) لأنها أشرف الجهات بأن لا يحرف شيئاً منها عن جهتها بمنة أو بسرة (و) من جملة الأكمل أيضاً أنه (يُكَبِّرُ في ابتداء هويته) يعني قُبَيْلَهُ (ويرفع يديه) كما صَحَّ عنه عليه السلام من طُرُق كثيرة ونقله البخاري عن سبعة عشر صحابياً وغيره عن أضاف ذلك بل لم يصح عن واحد منهم عَدَمُ الرفع ومن ثم أوجبته بعض أصحابنا (ك) رَفَعَهُمَا في (أحوايه) بأن يبدأ به وهو قائم ويده مكشوفتان وأصابعهما منشورة مُفَرَّقة وسطاً مع ابتداء التكبير فإذا حاذى كفاه منكبته انحنى ماذا التكبير إلى استقراره في الركوع لِقَلَّا يخلو جزء من صلاته عن ذكر. وكذا في سائر الانتقالات حتى في جلسة الاستراحة فيمُدُّه على الألف التي بين اللازم والهائ لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفاً لانتهاء غاية هذا المد من ابتداء رفع رأسه إلى تمام قيامه (و) من جملته أيضاً أنه (يقول) بعد استقراره فيه (سبحان ربي العظيم) ويحمده (ثلاثاً) للاتباع وصح أنه «لَمَّا أُنْزِلَ ﴿مَسِيحَ بِأَسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الروم: ٧٦] قال عليه السلام اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الاعلى: ١٠] قال اجعلوها في سجودكم» وجكمته أنه ورد: أقرب ما يكون العبد من ربه

• فَوَدَّ: (للإتيان فيهما إلخ) أي في الأخذ والتفرقة. • فَوَدَّ: (تفرقاً إلخ) أخره عن قوله: للإتيان لِمَدَمُ ورويه. عبارة المُعْنَى والتهاية: وتفرقة أصابعه تفرقاً وسطاً للإتيان في غير ذكر الوسط اهـ. • فَوَدَّ: (بأن لا يحرف إلخ) فيه إشارة للجواب عن قول ابن القيم: لم أفهم معناه نهايةً ومُعْنَى. أي معنى قول المُصَنِّفِ وتفرقة أصابعه للقُبْلَةِ ع ش.

فَوَدَّ (سُي): (ويكبر) أي يشرع في التكبير سم. • فَوَدَّ: (ونقله البخاري) أي في تصنيف له في الرّد على مُتَكَبِّرِ الرُّفْعِ مُعْنَى وع ش. • فَوَدَّ: (وهيئة) أي ونقل الرُّفْعِ غير البخاري ع ش. • فَوَدَّ: (منهم) أي من الصحابة مُعْنَى. • فَوَدَّ: (أوجبته) أي الرُّفْعَ. • فَوَدَّ: (بأن يبدأ به إلخ) إلى قوله: ماذا في النهاية إلا قوله: ويده إلى مع ابتداء إلخ وإلى قوله حتى في جلسة إلخ في المُعْنَى إلا ما ذكر. • فَوَدَّ: (مع ابتداء التكبير) مُتَعَلِّقٌ بِيْنْدَا. • فَوَدَّ: (ماذا) إلى المتن أقره ع ش. • فَوَدَّ: (لأنهاء إلخ) تعليل للإستدراك. • فَوَدَّ: (من ابتداء إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِيْنْدَا. • فَوَدَّ: (رفع رأسه) أي من السجود. • فَوَدَّ: (ويحمده) إلى المتن في النهاية إلا قوله: قيل، وكذا في المُعْنَى إلا قوله: أنه ورد إلى لأن الأعلى. • فَوَدَّ: (ويحمده) معناه أَسْبَحَهُ حامداً له أو ويحمده سبحانه، والتسبيح لغة: التزني والتبديد، تقول: سبحت في الأرض إذا أبتعدت مُعْنَى. • فَوَدَّ: (لما نزل) وفي النهاية والمُعْنَى نزلت بالتاء. • فَوَدَّ: (فلما نزلت إلخ) كأن نكتة التعبير هنا بالفاء الإشعار بتأخر نزول هذه عن تلك، وهل التفتيح مراد؟ محل نظر ونكتة تأنيث الفعل هنا دون ما سبق التفتيح والإشعار بجواز الأمرين بصري. • فَوَدَّ: (وجكمته) أي تخصيص الأعلى بالسجود مُعْنَى.

الزركشي هذا، والوجه الإجزاء في المسالكين لأن وجوب المتابعة يلغى قصده ويخرجُه عن كونه صارفاً. • فَوَدَّ: (يكبر) أي يشرع في التكبير.

إذا كان ساجداً، فحُصَّ بالأعلى أي عن الجهات والمسافات لِقَلَّا يَتَوَهَّمُ بِالْأَقْرَبِيَّةِ ذَلِكَ، وَقِيلَ
لَأَنَّ الْأَعْلَى أَفْقَلُ تَفْضِيلٌ وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الْعَظِيمِ وَالسُّجُودُ أَبْلَغُ فِي التَّوَاضُّعِ فَجَعَلَ الْأَبْلَغُ لِلْأَبْلَغِ
وَأَقْلَهُ فِيهِمَا وَاحِدَةً وَأَكْمَلَهُ إِحْدَى عَشْرَةَ وَدُونَهُ تِسْعٌ فَتِسْعٌ فَخَمْسٌ فَثَلَاثٌ فَهِيَ أَدْنَى كَمَالِهِ
كَمَا فِي رِوَايَةٍ (وَلَا يَزِيدُ الْإِمَامُ) عَلَيْهَا إِلَّا بِالشَّرْطِ الْمَازِي فِي الْإِفْتِتَاحِ (وَيَزِيدُ الْمُتَفَرِّدُ) نَدْبًا وَمِثْلَهُ
مَأْمُومٌ طَوَّلَ إِمَامُهُ (اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتٌ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ اسَلَمْتُ خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُغْصِي
وَعَظْمِي وَغَضَبِي) وَشَقَرِي وَبَشَرِي (وَمَا اسْتَقَلْتُ بِهِ قَدَمِي) بِالْإِفْرَادِ وَالْأَقَالِ: قَدَمَايَ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ لِوُزُودِ ذَلِكَ كُلِّهِ وَلِيُصَدِّقَ حِينَئِذٍ لِقَلَّا يَكُونُ كَاذِبًا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ بِصُورَةِ الْخَاشِعِ وَإِنَّمَا
وَجِبَ لِلْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ الْأَجِيرِ ذِكْرٌ لِيُتَمَيَّزَا عَنْ صُورَتَيْهِمَا الْعَادَتِيَّةِ بِخِلَافِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِذْ
لَا صُورَةٌ لِهَمَا عَادَةً يُتَمَيَّزَانِ عَنْهَا وَالْحَقُّ بِهِمَا الْاِعْتِدَالُ وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لِأَنَّ اكْتِنَافَهُمَا

فُؤَدُ: (ذَلِكَ) أَي قُرْبُ الْجِهَةِ وَالْمَسَافَةِ. فُؤَدُ: (فَجَعَلَ الْأَبْلَغُ لِلْأَبْلَغِ) أَي وَالْمُطْلَقَ مَعَ الْمُطْلَقِ
مُغْنِي. فُؤَدُ: (وَأَقْلَهُ) أَي التَّنْصِيعُ (فِيهِمَا) أَي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. فُؤَدُ: (وَاحِدَةً) أَي مَعَ الْكَرَاهَةِ ع
ش. فُؤَدُ: (وَأَكْمَلَهُ إِحْدَى عَشْرَةَ) كَمَا فِي التَّحْقِيقِ وَغَيْرِهِ وَاخْتَارَ السُّبُكِّي أَنَّهُ لَا يَتَقَيَّدُ بِعَدَدٍ بَلْ يَزِيدُ فِي
ذَلِكَ مَا شَاءَ مُغْنِي. فُؤَدُ: (عَلَيْهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلِيُصَدِّقَ) فِي الْمَغْنِيِّ وَالنَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَمِثْلَهُ إِلَى الْمُتَنِ.
فُؤَدُ: (عَلَيْهَا) أَي عَلَى الثَّلَاثِ أَي يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ نِهَآةً وَمُغْنِي.

فُؤَدُ (سُي): (لَكَ رَكَعَتٌ إِلَخ) إِنَّمَا قَدَّمَ الظَّرْفَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ فِيهَا رَدًّا عَلَى الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ كَانُوا
يَعْبُدُونَ مَعَهُ تَعَالَى غَيْرَهُ، وَآخَرَهُ فِي قَوْلِهِ: (خَشَعَ إِلَخ) لِأَنَّ الْخُشُوعَ لَيْسَ مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي يَتَسَبَّوْنَهَا
إِلَى غَيْرِهِ تَعَالَى حَتَّى يَزِدَّ عَلَيْهِمْ فِيهَا ع ش. وَإِذَا تَعَارَضَ هَذَا الدُّعَاءُ وَالتَّسْبِيحَاتُ قَدَّمَهَا، وَيُقَدِّمُ
التَّسْبِيحَاتِ الثَّلَاثَ مَعَ هَذَا الدُّعَاءِ عَلَى أَكْمَلِ التَّسْبِيحِ وَهُوَ إِحْدَى عَشَرَ بُجَيْرِمِي. فُؤَدُ: (خَشَعَ لَكَ
إِلَخ) يَقُولُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَبِّدًا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَبِّدٌ بِهِ وَفَاقًا لِم (م ر ع ش. فُؤَدُ: (سَمْعِي وَبَصَرِي)
كَأَنَّ الْجُحْمَةَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى السَّمْعِ وَالْبَصَرِ دُونَ بَقِيَّةِ الْحَوَاسِّ الظَّاهِرَةِ وَقُوَّةِ الْعَبَثِ
بِهِمَا غَالِيًا، وَفِي تَعْمِيمِ الْأَعْضَاءِ الظَّاهِرَةِ وَقُوَّةِ بَجْمِيعِهَا عَادَةً وَفِي الْاِعْرَاضِ عَنِ الْقُوَى الْبَاطِنَةِ بِالْكَلْبَةِ
كَوْنُهَا مِنَ الْأُمُورِ الدَّقِيقَةِ الَّتِي تُصَانُ أَهْمًا الْعَوَامَ عَنْهَا بِصَرِي.

فُؤَدُ (سُي): (وَمَا اسْتَقَلْتُ بِهِ قَدَمِي) أَي حَمَلْتَهُ وَهُوَ جَمِيعُ الْجَسَدِ فَيَكُونُ مِنْ ذِكْرِ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ
شَرْحٌ بِأَفْضَلِ. فُؤَدُ: (وَلِيُصَدِّقَ إِلَخ) قَدْ يُقَالُ الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِنْشَاءِ وَهُوَ لَا يَوْصَفُ بِصَدِّقٍ وَلَا كَذِبٍ
فَلْيَتَأَمَّلْ بِصَرِي وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الصَّدْقَ بَاغْتِيَارٍ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْخَبَرِ وَالْدُّعَاءِ. فُؤَدُ: (وَإِنَّمَا وَجِبَ) إِلَى
الْمُتَنِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَالْحَقُّ إِلَى وَسْئ. فُؤَدُ: (يُتَمَيَّزَانِ عَنْهَا) يَغْنِي حَتَّى يَخْتَلِجَا إِلَى التَّمْيِيزِ عَنْهَا.

فُؤَدُ: (وَيَزِيدُ الْمُتَفَرِّدُ إِلَخ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ: وَأَنْ يُسَبِّحَ اللَّهَ سِرًّا فِي رُكُوعِهِ وَأَقْلَهُ مَرَّةً وَأَدْنَى كَمَالِهِ:
سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ ثَلَاثًا، وَأَعْلَاهُ لِمُتَفَرِّدٍ وَإِمَامٍ مَخْصُورَيْنِ رَاضِيَيْنِ إِلَى إِحْدَى عَشْرَةَ بِالْأَوْتَارِ
نَم: اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتٌ إِلَخ.

يُما قبلهما وما بعدهما يُخْرِجُهُمَا عن العاديّ على أنّهما وسيلتان لا مقصودتان ويُسنّ فيه كالسجود: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وتُكرّز القراءة في غير القيام للتهيّئ عنها.

(السادسُ الاعتدال قائمًا) أو قاعِدًا مثلاً كما كان قبل رُكُوعه للحديث الصحيح «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا» ويجب أن يكونَ فيه (مُطَمَّئِنًا) للخبر الصحيح «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا» وفي رواية صحيحة أيضًا «فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ فَأَقِمْ صُلْبَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامَ إِلَى

قُود: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ الْخ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَبْلَ الدُّعَاءِ لِأَنَّهُ اتَّسَبَ بِالنَّسِيحِ وَأَنْ يَقُولَهُ ثَلَاثًا عَشْرًا. قُود: (وَتُكْرَهُ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْتَهَامَةِ. قُود: (وَتُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ الْخ) وَفِي سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنْ شَرْحِ الرُّوَيْسِ، قَالَ الرُّزْكَسِيُّ وَمَحَلُّ كَرَاهَتِهَا إِذَا قَصَدَ بِهَا الْقُرْآنَ فَإِنْ قَصَدَ بِهَا الدُّعَاءَ وَالنَّيَّاءَ فَيَتَّبِعِي أَنْ تَكُونَ كَمَا لَوْ قُنْتُ بآيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَمْ. أَيْ فَلَا تَكُونَ مَكْرُوهَةً، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَمِثَلَ قَصْدُ الْقُرْآنِ مَا لَوْ أُطْلِقَ فِيمَا يَظْهَرُ اخْتِذَا يَمَّا يَأْتِي فِي الْقُنُوتِ عَشْرًا. قُود: (فِي غَيْرِ الْقِيَامِ) أَيْ مِنَ الرُّكُوعِ وَغَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَرْكَانِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

قُود: (الْإِفْتِدَالُ) أَيْ وَلَوْ فِي التَّافِلَةِ عَلَى الْمُتَمَتِّدِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي التَّخْفِيقِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قَالَ عَشْرًا: وَكَالْإِفْتِدَالِ الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي أَنَّهُ رُكْنٌ وَلَوْ فِي نَفْلٍ وَهَذِهِ الْغَايَةُ لِلرُّدِّ عَلَى مَا فَهَمَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ كَلَامِ التَّوَوُّيِّ وَقَدْ جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ الْإِفْتِدَالِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي النَّفْلِ، وَعَلَى مَا قَالَهُ فَهَلْ يَخْرُ سَاجِدًا مِنْ رُكُوعِهِ بَعْدَ الطُّمَانِيَةِ أَوْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَلِيلًا أَمْ كَيْفَ الْحَالُ؟ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الثَّانِي أَمْ. قُود: (أَوْ قَاعِدًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي رِوَايَةٍ) فِي التَّهَامَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (مَثَلًا). قُود: (أَوْ قَاعِدًا الْخ) وَلَوْ رَكَعَ عَنْ قِيَامٍ فَسَقَطَ عَنْ رُكُوعِهِ قَبْلَ الطُّمَانِيَةِ فِيهِ عَادَ وَجُوبًا إِلَيْهِ وَأَطْمَأَنَّ ثُمَّ اعْتَدَلَ، أَوْ سَقَطَ عَنْهُ بَعْدَهَا نَهَضَ مُعْتَدِلًا ثُمَّ سَجَدَ، وَإِنْ سَجَدَ ثُمَّ شَكَّ هَلْ أَتَمَّ اعْتِدَالَهُ اعْتَدَلَ وَجُوبًا ثُمَّ سَجَدَ، مُغْنِي وَنِهَآيَةً. قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَعَشْرًا: قَوْلُهُ مَرَّ اعْتَدَلَ وَجُوبًا الْخ أَيْ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَأْمُومٍ كَمَا فِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ أَمْ. قُود: (كَمَا كَانَ الْخ) وَلَوْ صَلَّى التَّقَلُّ مُضْطَجِعًا فَجَلَسَ لِلرُّكُوعِ ثُمَّ رَكَعَ فَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي اعْتِدَالِهِ عَوْدُهُ لِاضْطِجَاعِهِ لِأَنَّهُ مَحَلُّ قِرَائَتِهِ أَوْ يَكْفِي عَوْدُهُ لِلْجُلُوسِ لِأَنَّهُ أَيْضًا كَانَ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَأَكْمَلَ مِنَ اضْطِجَاعِهِ؟ وَالَّذِي يَظْهَرُ الثَّانِي سَمِ. عِبَارَةٌ عَشْرًا: وَقَضَيْتُهُ مَرَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ يُصَلِّي مِنَ اضْطِجَاعٍ لَا يَعُودُ لَهُ وَهُوَ وَاضِحٌ فِي الْفَرْضِ؛ لِأَنَّهُ مَتَى قَدَّرَ عَلَى حَالَةٍ لَا يُجْزِي مَا دُونَهَا، فَتَمَّتْ قَدَّرَ عَلَى الْقُعُودِ لَا يُجْزِي مَا دُونَهُ وَأَمَّا فِي النَّفْلِ فَلَا مَانِعَ مِنْ عَوْدِهِ لِلْاضْطِجَاعِ لِجَوَازِ التَّقَلُّ مَعَهُ قُدْرَتِهِ عَلَى الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ ثُمَّ الْمُرَادُ مِنَ الْعَوْدِ إِلَى الْقُعُودِ أَنَّهُ لَا يُكَلِّفُ مَا قُوَّةً فِي التَّافِلَةِ وَلَا يَمْتَنِعُ قِيَامُهُ لِأَنَّهُ أَكْمَلَ مِنَ الْقُعُودِ أَمْ. قُود: (فَأَقِمْ صُلْبَكَ الْخ) فِي الْإِسْتِذْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الطُّمَانِيَةِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ

قُود: (كَمَا كَانَ قَبْلَ رُكُوعِهِ) لَوْ صَلَّى التَّقَلُّ مُضْطَجِعًا فَجَلَسَ لِلرُّكُوعِ ثُمَّ رَكَعَ، فَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي اعْتِدَالِهِ عَوْدُهُ لِاضْطِجَاعِهِ لِأَنَّهُ مَحَلُّ قِرَائَتِهِ أَوْ يَكْفِي عَوْدُهُ لِلْجُلُوسِ لِأَنَّهُ أَيْضًا كَانَ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَأَكْمَلَ

مفاصلها وفي أخرى صحيحة أيضا «لا تُجزئ صلاة الرجل حتى يُقيم ظهره من الركوع والسجود» ويجب الاعتدال والجلوس بين السجدةين والطمانينة فيهما ولو في النفل كما في التحقيق وغيره فاقْتِضَاءُ بعض كُتُبِهِ عَدَمُ وَجوبِ ذَيْنِكَ فَضْلاً عَنْ طُمَأْنِينَتَيْهِمَا غَيْرُ مُرَادٍ أَوْ ضَعِيفٌ خِلافاً لِحُزْمِ الْأَنْوَارِ، وَمَنْ يَتَقَهْ بِذَلِكَ الْاِقْتِضَاءِ غَفْلَةً عَنِ الصَّرِيحِ الْمَذْكُورِ فِي التَّحْقِيقِ كَمَا تَقَرَّرَ وَتَعْبِيرُهُ بِطُمَأْنِينَةٍ ثُمَّ بِمُطْمَئِنِّتَا هُنَا تَفْتَنُ كَقَوْلِهِ فِي السَّجُودِ وَجِبْتُ أَنْ يَطْمَئِنُّ وَفِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ مُطْمَئِنِّتَا، نَعَمْ لَوْ قِيلَ غَبَّرَ فِيهِ كَالِاعْتِدَالِ بِمُطْمَئِنِّتَا دُونَ الْآخَرَيْنِ إِشَارَةً لِمُخَالَفَتَيْهِمَا لِهَمَا فِي الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَبْغِدْ (وَلَا يَقْصِدُ) بِالْقِيَامِ إِلَيْهِ (غَيْرُهُ فَلَوْ رَفَعَ) رَأْسَهُ (فَرَعَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَكْفِ) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الرُّكُوعِ فَلْيَبْغِدْ إِلَيْهِ ثُمَّ يَقُومُ وَخَرَجَ بِفَرَعَا مَا لَوْ شَكَّ رَاكِعًا فِي الْفَاتِحَةِ فَمَقَامُ لِيَقْرَأَهَا فَتَذَكَّرَ أَنَّهُ قَرَأَهَا فَإِنَّهُ يُجْزئُهُ هَذَا الْقِيَامُ عَنِ الْاِعْتِدَالِ كَمَا مَرَّ.

فَلْيُتَأَمَّلْ، وَكَذَا بِالْحَدِيثِ الَّذِي يَلِيهِ لَا تُجْزئُ الْخَبْرُ بِضَرْيٍ أَيْ فَإِنْ كَلَّا مِنْهُمَا إِنَّمَا يُغْنِي وَجوبُ الْاِعْتِدَالِ فَقَطْ. • فَوَدَّ: (وَيَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ: أَوْ ضَعِيفٌ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (ذَيْنِكَ) أَيْ الْاِعْتِدَالِ وَالْجُلُوسِ. • فَوَدَّ: (بِفُلِكَ الْخَبْرُ) مُتَعَلِّقٌ بِالْجُزْمِ، وَكَذَا قَوْلُهُ: غَفْلَةً مُتَعَلِّقٌ بِهِ. • فَوَدَّ: (غَفْلَةً الْخَبْرُ) الْجُزْمُ بِالْغَفْلَةِ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ غَفْلَةً، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا اخْتَارُوا الْاِقْتِضَاءَ عَلَى الصَّرِيحِ مَعَ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ لِتَحْوِي ظُهُورِ الْاِقْتِضَاءِ عِنْدَهُمْ، وَقَدْ قُدِّمَ الْاِقْتِضَاءُ عَلَى الصَّرِيحِ فِي مَوَاضِعَ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا كَمَا لَا يَخْفَى سَمَّ عَلَى حَاجِ أَهْلِ ش. • وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ هَذَا مُسَلَّمٌ لَوْ ثَبَتَ إِطْلَاعُهُمْ عَلَى الصَّرِيحِ وَلَوْ بِالْإِشَارَةِ إِلَى رَدِّ دَلِيلِهِ، وَأَمَّا إِذَا اسْتَدَّوْا لِمُجَرَّدِ الْاِقْتِضَاءِ وَاسْتَدَّلُّوْا بِهِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الشَّارِحِ فَظَاهِرُ الْمُنْعِ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ لَوْ قِيلَ الْخَبْرُ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْعُدُولَ مُشِيرٌ بِمُثْبِلِهِ وَأَمَّا خُصُوصُهُ فَمِنْ أَيْنَ يُفْهَمُ؟ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ الْإِشَارَةَ بِالْأَوَّلِ كَافٍ، وَأَمَّا الْخُصُوصُ فَمَنْوُطٌ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْعِلْمِ أَوْ بِإِمَاعِنِ النَّظَرِ مَعَ مُرَاجَعَةِ الْأَصُولِ، وَهَذَا مِنْ مَقَاصِدِ الْمُصَنِّفِينَ تَشْهِيدًا لِأَذْهَانِ الْمُحْصِلِينَ بِضَرْيٍ.

فَوَدَّ (سُي): (مِنْ شَيْءٍ) أَيْ كَعَقْرَبِ نِيهَايَةٍ.

فَوَدَّ (سُي): (لَمْ يَكْفِ) بَقِيَ مَا لَوْ رَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ شَكَّ هَلْ كَانَ رَفَعَهُ لِلْاِعْتِدَالِ أَمْ لِغَيْرِهِ هَلْ يُغْنِي بِهِ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ تَرَدَّدَ فِي ذَلِكَ شَكٌّ فِي الرَّفْعِ وَالشَّكُّ يُؤَثِّرُ فِي جَمِيعِ الْأَعْيَالِ عَشْرًا وَيُظْهِرُ تَخْصِيصَهُ بِمَا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَا يَضْلَعُ لِلصَّرْفِ كَوُجُودِ حَيَّةٍ وَلَا فَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ فَلْيُرَاجِعْ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي الرُّكُوعِ. • فَوَدَّ: (نَظِيرُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَخَرَجَ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (فَلْيَبْغِدْ إِلَيْهِ) أَيْ إِلَى

مِنْ اضْطِجَاعِهِ؟ الَّذِي يَظْهَرُ الثَّانِي. • فَوَدَّ: (غَفْلَةً الْخَبْرُ) الْجُزْمُ بِالْغَفْلَةِ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ غَفْلَةً، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا اخْتَارُوا الْاِقْتِضَاءَ عَلَى الصَّرِيحِ مَعَ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ لِتَحْوِي ظُهُورِ الْاِقْتِضَاءِ عِنْدَهُمْ، وَقَدْ قُدِّمَ الْاِقْتِضَاءُ عَلَى الصَّرِيحِ فِي مَوَاضِعَ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا كَمَا لَا يَخْفَى. • فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِفَرَعَا) قَدْ يُقَالُ: حَيْثُ اعْتَبِرَ مَفْهُومُهُ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَخْرُجُ أَيْضًا نَحْوُ مَا لَوْ رَفَعَ لِتَنَاوُلِ مُخْتَرَمٍ مِنَ الْهَوِيِّ يَتَلَفَّ أَوْ يَضِغُ إِنْ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ مَعَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي هَذَا الرَّفْعُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ فِي الْمَفْهُومِ تَفْصِيلٌ.

(تنبيه) ضبط شارح فزعا يفتح الزاي وكسرها أي لأجل الفزع أو حالته وفيه نظر بل يتميئ
الفتح فإن المضير الرفع لأجل الفزع وحده لا الرفع المقارن للفزع من غير قصد الرفع لأجله
فتأمل.

(وئسن رفع يديه) حذو منكبيه كما في التحريم لصحة الخبر به (مع ابتداء رفع رأسه قابلاً سمع
الله لمن حمده) أي تقبله منه ويكفي من حمده الله سمعه وئسن للإمام والمبلغ الجهر به لأنه

الرُكوع ولو أقله في حالة كون ركوعه السابق أكمله فيما يظهر بصري. ة فود: (ضبط شارح إلخ) وافقه
النهاية والمغني. ة فود: (بل يتميئ الفتح إلخ) قد يقال يصح كسرها ويُعتبر قيد الحيثية. نعم الفتح أولى
لإسلامته عن التكلف، ولذا اقتصر عليه المحلّي لا أنه متعين فليأمل بصري. عبارة ع ش: ويمكن
الجواب عن ذلك الشارح بأن تغليق الحكم بالمشتق يؤذن بعليته ما منه الاشتقاق فكسر الزاي بهذا
المغني مساو للفتح وكأنه قال: فلو رفع حال كونه فزعا لأجله اه. ة فود: (لأجل الفزع وحده) يقتضي
أنه لو رفع له وللركن لا يضر، وهو كذلك كما إذا دخل في الصلاة بقصدها ويقصد دفع الغريم، وكما
ولو نوى بوضوئه رفع الحديث والتبرك ونحوه بصري. وتقدم عن سم وع ش ما يوافقه. ة فود: (لأجله)
أي فقط. ة فود: (حذو منكبيه) إلى قوله: وما قيل في النهاية والمغني.

فود (سني): (مع ابتداء رفع رأسه) أي مبتدئاً رفعهما مع ابتداء رفعه ويستمر إلى انتهائه رواه الشيخان.
(قائلاً) في رفعه: (سمع الله لمن حمده) كذا في النهاية والمغني. وقد يؤخذ من هذا الصنيع أنه يسر
كون ابتداء الثلاثة؛ رفع اليدين والرأس والتسميع معاً وانتهائهما معاً، ولم أر من حرره فليأمل بصري.
ة فود: (أي تقبله منه) أطبقوا على تفسير سمع إلخ بما ذكر مع أن في بقائه على ظاهره واستشعار مناه
ما يحيل المتكلم به على مزيد التوجه في الإتيان بالحمد الذي يغفبه بقوله ربنا إلخ بصري.

ة فود: (ونكفي إلخ) أي في حصول أصل السنة والأول أفضل مغني ونهاية. ة فود: (وخبر إذا إلخ)
عبارة النهاية والمغني ولا فرق في ذلك بين الإمام والمأموم والمُتَقَرِّد وخبر إلخ. ة فود: (وئسن للإمام
والمبلغ إلخ) عبارة المغني وئسن الجهر به للإمام والمبلغ إن احتج إليه لأنه ذكر الإنشغال ولا يجهر
بقوله ربنا لك الحمد لأنه ذكر الرفع فلم يجهر به كالنسيج وغيره وقد عمت البلوى بالجهر به وتزك
الجهر بالتسميع لأن أكثر الأئمة والمؤذنين صاروا جهلة بسنة سيد المرسلين اه. ة فود: (الجهر به) أي
بالتسميع إن احتج إليه نهاية قال ع ش قوله م ر إن احتج إليه راجع لكل من الإمام والمبلغ فالجهر به
حيث لم يَخْتِج إليه مكره اه. واعتمدته شينخنا عبارته ويجهر بالتكبيرات إن كان إماماً ليسمعه
المأمومون أو مبلّغاً إن احتج إليه بأن لم يبلغ صوت الإمام جميع المأمومين كذا قال المحشي يعني
البرماوي، وظاهره أن الإمام يجهر وإن لم يَخْتِج إليه، وقيد الشبراملسي كلاً بالاحتياج وهو الظاهر،
ويقصد أن الذكر وحده أو مع الإعلام لا الإعلام وحده لأنه يضر، وكذا الإطلاق في حق العالم
بخلاف العاني ولا بد من قصد الذكر عند كل تكبيرة عند زملي ونكفي قصده في التكبيرة الأولى عند
الخطيب أما المُتَقَرِّد والمأموم غير المبلغ فيسيران بالتكبيرات ويكره لهما الجهر بها ولو من المرأة ولو

ذَكَرَ الْإِنْتِقَالَ وَإِطْبَاقَ أَكْثَرِ عَوَامِّ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى الْإِسْرَارِ بِهِ وَالْجَهْرِ بِرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ جَهْلٌ وَخَبَرٌ:
 إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ . معناه قُولُوا ذَلِكَ مَعَ مَا عَلِمْتُمُوهُ
 مِنِّي مِنْ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ بِهَذِهِ وَيُسِرُّ بِرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَقَاعِدَةُ
 النَّاسِ تَحْمِلُهُمْ عَلَى الْإِثْنَانِ بِسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ وَعَدَمَ عَلَيْهِمْ بِرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ بِحَمْلِهِمْ
 عَلَى عَدَمِ الْإِثْنَانِ بِهِ فَأَتَرَهُمْ بِهِ فَقَطْ لِأَنَّهُ الْمُحْتَاجُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ (فَإِذَا انْقَضَتْ) قَائِمًا أَرْسَلَ يَدَيْهِ
 وَمَا قِيلَ يَجْعَلُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ كَالْقِيَامِ بِأَتِي قَرِيبًا رُدَّهُ (وَقَالَ رَبَّنَا) أَوِ اللَّهُمَّ رَبَّنَا (لَكَ) أَوْ وَلَكَ
 (الْحَمْدُ) أَوْ لَكَ الْحَمْدُ رَبَّنَا أَوْ الْحَمْدُ لِرَبَّنَا وَأَفْضَلُهَا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ
 الرُّوَايَاتِ أَوْ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ كَمَا فِي الْأُمِّ وَوُجْهٌ بِتَضَمُّنِهِ جُمْلَتَيْنِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ
 كَمَا فِي التَّحْقِيقِ وَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ رَأَى بِضْعًا وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَسْتَبِقُونَ إِلَى هَذِهِ أَهْمُ بِكُتُبِهَا أَوْلَاهُ
 (مِلَّةً) بِالرَّفْعِ صِفَةً.....

أُمْتُ الْمَرْأَةِ نِسَاءً جَهَرَتْ بِالتَّكْبِيرَاتِ أَقَلُّ مِنْ جَهْرِ الرَّجُلِ بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُهَا أَجَنَبِيٌّ كَمَا قَالَ فِي الْجَوَاهِرِ
 اهْ أَقُولُ وَمِثْلُ الْقَلْبِ إِلَى مَا قَالَ الْبِرْمَاوِيُّ مِنْ جَهْرِ الْإِمَامِ مُطْلَقًا لِأَنَّ الْغَالِبَ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى جَهْرِهِ وَيُؤَيِّدُهُ
 تَغْيِيرُ الْمُغْنِي بِقَوْلِهِ وَسُرُّ الْجَهْرُ بِهِ لِلْإِمَامِ وَالْمُبْلَغُ إِنْ أَحْتِيجَ إِلَيْهِ اهْ وَالزَّسِيدِيُّ بِقَوْلِهِ لِلْإِمَامِ وَالْمُبْلَغِ
 الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ اهْ . فَوُدَّ: (وَإِطْبَاقُ أَكْثَرِ عَوَامِّ الشَّافِعِيَّةِ) أَيِ مِنَ الْأَيْمَةِ وَالْمُؤَدِّينَ نِهَايَةً . فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ الْخُ)
 تَغْلِيلُ لِيَكُونَ الْمَعْنَى مَا ذَكَرَ . فَوُدَّ: (بِأَتِي قَرِيبًا الْخُ) أَيِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَرَفَعَ يَدَيْهِ سَمَ . فَوُدَّ: (وَقَالَ)
 أَيِ كُلِّ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمُتَفَرِّدِ وَالْمَامُومِ سِرًّا مُغْنِي وَقَوْلُ ابْنِ الْمُثَنِّبِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ خَرَقَ الْإِجْمَاعَ فِي جَمْعِ
 الْمَامُومِ بَيْنَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ وَرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مَزْدُودٌ إِذْ قَالَ بِقَوْلِهِ عَطَاءُ وَابْنُ سِيرِينَ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو
 بُرْدَةَ وَدَاوُدُ وَغَيْرُهُمْ نِهَايَةً . فَوُدَّ: (أَوِ اللَّهُمَّ) إِلَى قَوْلِهِ فَالْخَبَرُ الْخُ فِي الْمُغْنِي . فَوُدَّ: (وَوُجْهُ الْخُ)
 عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيِ لِأَنَّهُ جَمَعَ مَتَنَيْنِ الدُّعَاءِ وَالْإِعْزَافِ أَيِ رَبَّنَا اسْتَجِبْ لَنَا وَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى هِدَايَتِكَ إِنَّا
 اهْ . وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ سَمَ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ بِتَضَمُّنِهِ جُمْلَتَيْنِ أَنْظَرَهُ مَعَ أَنَّ كَلًّا مِنَ الصَّبِيحِ السَّابِقَةِ عَلَيْهِ مَا عَدَا
 (الْحَمْدُ لِرَبَّنَا) جُمْلَتَانِ اهْ . عِبَارَةُ شِ بَعْدَ ذِكْرِ تَوْجِيهِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ نَصُّهَا أَيِ فَإِنَّ لَكَ الْحَمْدَ مِنْ رَبَّنَا
 لَكَ الْحَمْدُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ بِخِلَافِ وَلَكَ الْحَمْدُ فَإِنَّ الْوَاوَ تَدُلُّ عَلَى مَحْذُوفٍ وَالْمُقَدَّرُ كَالْمَلْفُوظِ قَرِيبًا لَكَ
 الْحَمْدُ جُمْلَتَانِ وَرَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ثَلَاثُ جُمَلٍ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعَاطِفُ وَبِهَذَا يُجَابُ عَنْ تَنْظِيرِ سَمَ فِيهِ اهْ .

فَوُدَّ: (خَمْدًا) إِلَى قَوْلِهِ فَالْخَبَرُ الْخُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَصَحَّ إِلَى الْمُتَنِي وَقَوْلُهُ أَيِ يَا أَهْلَ إِلَى الْمُتَنِي
 وَقَوْلُهُ أَوِ التَّسْبِيحِ . فَوُدَّ: (كَمَا فِي التَّحْقِيقِ) أَيِ زِيَادَةً خَمْدًا كَثِيرًا الْخُ مُغْنِي . فَوُدَّ: (بِضْعًا الْخُ) عِبَارَةُ
 الْمُغْنِي بِضْعَةً وَثَلَاثِينَ الْخُ وَذَلِكَ لِأَنَّ عَدَدَ حُرُوفِهَا كَذَلِكَ اهْ ، وَكَذَا فِي عِشْرِينَ عَنِ الْمَشَاكَاةِ عَنِ الْبُخَارِيِّ
 بِضْعَةً بِالتَّاءِ . فَوُدَّ: (أَوَّلُ) قَالَ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ أَوَّلُ بِالضَّمِّ عَلَى الْبِنَاءِ وَبِالتَّصْبِيحِ عَلَى الْحَالِ وَقَالَ

فَوُدَّ: (بِأَتِي قَرِيبًا) أَيِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (وَرَفَعَ يَدَيْهِ) . فَوُدَّ: (بِتَضَمُّنِهِ جُمْلَتَيْنِ) أَنْظَرَهُ مَعَ أَنَّ كَلًّا مِنَ
 الصَّبِيحِ السَّابِقَةِ عَلَيْهِ مَا عَدَا الْحَمْدَ لِرَبَّنَا جُمْلَتَانِ .

والنصب حالاً أي مَالِقاً بِتَقْدِيرِ تَجَسُّمِهِ (السَّمَوَاتِ وَمِلْءِ الْأَرْضِ وَمِلْءِ مَا بَيْنَتْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ) أَي بَعْدَهُمَا كَالْكُرْسِيِّ وَالْعَرْشِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا لَا يُحِيطُ بِهِ إِلَّا عِلْمُ عَلَامِ الْغُيُوبِ وَيُسْنُ هَذَا حَتَّى لِلْإِمَامِ مُطْلَقاً خِلَافاً لِلْمَجْمُوعِ أَنَّهُ إِنَّمَا يُسْنُ لَهُ رَبُّنَا لَكَ الْحَمْدُ فَقَطْ (وَيَزِيدُ الْمُتَقَرِّدُ) وَإِمَامٌ مِنْ مَرٍّ (أَهْلٍ) أَي يَا أَهْلَ وَبِجُورِ الرِّفْعِ بِتَقْدِيرِ أَنْتَ (الشَّيْءِ) أَي الْمَدْحِ (وَالْمَجْدِ) أَي الْعَظَمَةِ وَالْكَرَمِ (أَخْفَى) مُبْتَدَأُ (مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ) اعْتِرَاضٌ وَالْخَبِيرُ (لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ) يَفْتَحُ الْجِيمَ أَي صَاحِبَ الْغَنَى أَوْ الْمَالِ أَوْ الْحِظِّ أَوْ النَّسَبِ (مِنْكَ الْجَدُّ) أَي عِنْدَكَ جَدُّهُ وَإِنَّمَا الَّذِي يَنْفَعُهُ عِنْدَكَ رِضَاكَ وَرَحْمَتُكَ لَا غَيْرُ وَفِي رِوَايَةٍ حَقٌّ بَلَا قَمَرَةٍ كُلُّنَا بَلَا وَإِوَالِ الْخَبِيرُ مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكُلُّنَا إِلَى آخِرِهِ يَدُلُّ مِنْ مَا. (وَيُسْنُ) بَعْدَ ذِكْرِ الْإِعْتِدَالِ وَهُوَ إِلَى مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ خِلَافاً لِمَنْ قَالَ الْأَوَّلَى أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى رَبُّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَلِمَنْ قَالَ الْأَوَّلَى

الْكَرْمَانِي: أَوَّلُ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَصَمِ بِأَنْ حُذِفَ مِنْهُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ أَي أَوَّلُهُمْ يَغْنِي كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُسْرِعُ لِيَكْتَسِبَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ قَبْلَ الْآخَرِ وَيَضَعُهَا بِهَا إِلَى حَضْرَةِ اللَّهِ لِعَظَمِ قَدْرِهَا. وَفِي بَعْضِهَا أَوَّلُ بِالْفَتْحِ اهِع ش. □ قَوْلُهُ: (وَالنَّصْبُ الْإِنْفِ) وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فِي رِوَايَاتِ الْحَدِيثِ كَرَدِّي. □ قَوْلُهُ: (بِتَقْدِيرِ تَجَسُّمِهِ) رَاجِعٌ لِلرَّفْعِ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ هَذَا) أَي رَبُّنَا لَكَ الْحَمْدُ الْإِنْفِ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقاً) أَي وَإِنْ لَمْ يُخْصَرْ الْمَأْمُومُونَ أَوْ لَمْ يَرْضَوْا.

قَوْلُهُ (سُي): (وَيَزِيدُ الْمُتَقَرِّدُ أَهْلَ الشَّيْءِ الْإِنْفِ) أَي وَيُكْرَهُ لَهُ تَرْكُهُ عِبَابَ وَمَرَاهِجَ س. □ قَوْلُهُ: (وَإِمَامٌ مِنْ مَرٍّ) أَي وَمَأْمُومٌ طَوَّلَ إِمَامُهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (وَالْكَرَمِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ الْكَرَمُ اهِع قَالَ ع ش وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا اهِ. □ قَوْلُهُ: (مُبْتَدَأُ) وَيَحْتَمِلُ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ كَوْنُ أَحَقُّ خَبَرًا لِمَا قَبْلَهُ وَهُوَ رَبُّنَا لَكَ الْحَمْدُ أَي هَذَا الْكَلَامُ أَحَقُّ نِهَآيَةً وَمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (يَفْتَحُ الْجِيمَ) وَرَوَى بِالْكَسْرِ وَهُوَ الْإِجْتِهَادُ نِهَآيَةً وَمُغْنَى أَي فِيهِمَا ع ش. □ قَوْلُهُ: (فَالْخَبِيرُ مَا قَالَ الْإِنْفِ) أَوْ أَحَقُّ خَبَرًا مَا قَالَ سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ فَالْخَبِيرُ مَا قَالَ الْعَبْدُ أَي وَالْمُبْتَدَأُ أَحَقُّ وَسَوْغَ الْإِيتِدَاءِ بِهِ مَا لَوْ حِظَّ فِيهِ مِنَ التَّمْخِيمِ وَالتَّعْظِيمِ وَعَلَيْهِ يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ مَا مَوْصُوفَةٌ لَا مَوْصُولَةٌ لِئَلَّا يُلْزَمَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمَعْرِفَةِ بِالتَّكْرَةِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ وَإِنْ تَخَصَّصَتْ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَحَقُّ خَبَرًا مُقَدِّمًا وَالْمُبْتَدَأُ مَا قَالَ الْإِنْفِ، وَعَلَيْهِ يَحْتَمِلُ مَا كِلَا الْمَفْتِيِّنِ اهِ. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ ذِكْرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلِمَنْ قَالَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى ثُمَّ قَالَا وَيُمْكِنُ حَقْلُ الْأَوَّلِ عَلَى الْمُتَقَرِّدِ وَإِمَامِ الْمَخْصُورِينَ وَالْقَانِي عَلَى خِلَافِهِ اهِ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَمُخْتَارُ الشَّارِحِ م وَهُوَ الْأَوَّلُ وَهُوَ طَلَبُ الرَّائِبِ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ كَمَا هُوَ نَصُّ عِبَارَتِهِ م، وَلَا يَفْذَحُ فِي اخْتِيَارِهِ قَوْلُهُ م رَعِيْقَهُ وَيُمْكِنُ الْإِنْفِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهِ. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ ذِكْرِ الْإِعْتِدَالِ) أَي الرَّائِبِ كَمَا ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ وَنَقَّلَهُ مِنَ التَّصْلِ وَفِي الْعُدَّةِ نَحْوُهُ خِلَافاً لِمَا فِي الْإِقْلِيدِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى وَالْإِسْتَوِي. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ إِلَى مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ) ذَكَرَ يَثْلُهُ فِي شَرْحِ

□ قَوْلُهُ: (فَالْخَبِيرُ مَا قَالَ) أَوْ أَحَقُّ خَبَرًا مَا قَالَ. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ ذِكْرِ الْإِعْتِدَالِ وَهُوَ إِلَى مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ الْإِنْفِ) ذَكَرَ يَثْلُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَيْضًا فَقَالَ: بَعْدَ الذِّكْرِ الرَّائِبِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَهُوَ إِلَى مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ اهِ. وَقَالَ

أَنْ يَأْتِيَ بِذَلِكَ الذِّكْرَ كُلَّهُ (الْفُتُوتُ فِي اعْتِدَالِ ثَانِيَةِ الصُّبْحِ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ عَنْ أَنَسٍ «مَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُتُّ فِي الْفَجْرِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا» وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ الْعَمَلَ بِمُقْتَضَاهُ عَنِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ وَصَحَّ مِنْ أَكْثَرِ الطَّرِيقِ أَنَّهُ ﷺ فَعَلَهُ لِلتَّازِلَةِ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَيَقْسِنَا عَلَيْهِ هَذَا، وَجَاءَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَغُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَلَوْ قُتَّتْ شَافِعِي قَبْلَهُ لَمْ يُجْزِهِ وَيَسْجُدُ لِلسُّهُوِّ فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسُ كَلَامِ أَبِي ثَيْنَةَ الْجَمْعُ بَيْنَ الرُّوَايَاتِ الْمُتَعَارِضَةِ هُنَا بِحَمْلِ مَا قَبْلَ عَلَى أَصْلِ السُّنَّةِ وَمَا بَعْدُ عَلَى كَمَالِهَا. وَكَذَا يُقَالُ فِي نِظَائِرٍ لِدَلَالَةِ لَا سِيَّمَا فِي هَذَا الْبَابِ قُلْنَا

الْإِزْشَادُ أَيْضًا فَقَالَ: بَعْدَ الذِّكْرِ الرَّائِبِ عَلَى الْأَوَجِّهِ وَهُوَ إِلَى مِنْ شَيْءٍ بَعْدَهُ. وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ أَنَّ اسْتِخْبَابَ الْإِثْنَيْنِ بِذِكْرِ الْإِعْتِدَالِ إِلَى مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْمُتَّفَرِّدِ وَالْإِمَامِ وَلَوْ إِمَامٌ غَيْرُ مَحْصُورِينَ أَوْ غَيْرِ رَاضِينَ وَيُصْرِّحُ بِهِ صَنِيعُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَيْ وَصْنِيعِ الْمُغْنِي سَم. وَاعْتَمَدَهُ الْحَلِيُّ وَتَقَدَّمَ عَنِ الرَّشِيدِيِّ أَنَّهُ مُخْتَارُ الثَّهَابِ. هُود: (فَقَسْنَا عَلَيْهِ هَذَا) أَيْ عَلَى قُنُوتِ التَّازِلَةِ قُنُوتُ الْفَجْرِ عِبَارَةُ الثَّهَابِ وَلَا يُجْزِي الْقُنُوتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَإِنْ صَحَّ أَنَّهُ ﷺ قُتَّتْ قَبْلَهُ أَيْضًا لِأَنَّ رِوَاةَ الْقُنُوتِ بَعْدَهُ أَكْثَرُ وَأَحْفَظُ فَهُوَ أَوْلَى وَعَلَيْهِ دَرَجُ الْخُلَفَاءِ الرَّائِدُونَ فِي أَشْهُرِ الرُّوَايَاتِ عَنْهُمْ وَأَكْثَرُهَا وَشَمِلَ كَلَامُهُ الْأَدَاءَ وَالْقَضَاءَ. هُود: (لَمْ يُجْزِئْهُ) أَيْ فَيَقُتُّ بَعْدَهُ وَيَسْجُدُ لِلسُّهُوِّ إِنْ نَوَى بِالْأَوَّلِ الْقُنُوتَ، وَكَذَا لَوْ قُتَّتْ فِي الْأَوَّلِ بَنِيهِ أَوْ ابْتَدَأَ فِيهَا فَقَالَ اللَّهُمَّ اهْدِنِي ثُمَّ تَذَكَّرَ عُبابُ أَهْ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ وَسَيَاتِي مَا يُفِيدُهُ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي سُجُودِ السُّهُوِّ: وَلَوْ نَوَى رُكْعًا قَوْلًا شِ عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَلَوْ فَعَلَهُ فِي غَيْرِ اعْتِدَالِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَنِيهِ سَجَدَ لِلسُّهُوِّ وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ فَعَلَهُ مَعَ إِمَامِهِ الْمَالِكِيِّ قَبْلَ الرُّكُوعِ. هُود: (وَيَسْجُدُ لِلسُّهُوِّ) يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا السُّجُودَ لِقَدَمِ الْإِثْنَيْنِ بِهِ فِي مَحَلِّهِ لَا لِلْإِثْنَيْنِ بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ حَتَّى لَوْ أَعَادَهُ فِي مَحَلِّهِ فَلَا سُجُودَ بَضْرِي. وَتَقَدَّمَ عَنِ الْعُبَابِ خِلَافَهُ. هُود: (يَحْمِلُ مَا قَبْلَ عَلَى أَصْلِ السُّنَّةِ الْخ) لَا يَتَّبِعُ الْحَمْلُ الْمَذْكُورَ بَلْ يَحْتَمِلُ الْجَمْعُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ مَعَ عَدَمِ التَّفَرُّقَةِ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ كَوْنَ مَا أَفَادَهُ قَادِحًا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ مَحَلٌّ تَأْمَلُ لِحَوَازِ رِوَايَتِهِ لِكُلِّ رَاوٍ إِحْدَى الْحَالَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَتَا تَقَعُ مِنْهُ ﷺ إِشْعَارًا بِأَنَّ كَلَامَ

الذَّمِيرِيُّ مَا نَصَّهُ: وَقَالَ فِي الْإِقْلِيدِ الذِّكْرُ الْوَارِدُ فِي الْإِعْتِدَالِ لَا يُقَالُ مَعَ الْقُنُوتِ، ثُمَّ قَالَ الذَّمِيرِيُّ: وَالصُّوَابُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا. نَصَّ عَلَيْهِ الْبَغَوِيُّ وَنَقَلَهُ عَنِ النَّصِّ وَفِي الْعُدَّةِ نَحْوَهُ. هُود: وَعِبَارَةُ الْأَسْنَادِ الْبَكْرِيِّ فِي كَنْزِهِ: وَسُنُّ بَعْدَ ذِكْرِ الْإِعْتِدَالِ وَلَوْ أَتَى بِهِ بِكَمَالِهِ الْقُنُوتُ. هُود: وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ أَنَّ اسْتِخْبَابَ الْإِثْنَيْنِ بِذِكْرِ الْإِعْتِدَالِ إِلَى مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْمُتَّفَرِّدِ وَالْإِمَامِ، وَلَوْ إِمَامٌ غَيْرُ مَحْصُورِينَ أَوْ غَيْرِ رَاضِينَ وَيُصْرِّحُ بِهِ صَنِيعُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، فَإِنَّهُ عَقِبَ قَوْلِ الْعُبَابِ قُرْعَ يُسُّ الْقُنُوتَ بَعْدَ التَّخْمِيدِ بِتَمَامِهِ بِقَوْلِهِ مَا نَصَّهُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ لَا غَيْرَ وَإِنْ رَضِيَ مَحْصُورُونَ وَهُوَ مَا قَالَهُ جَمْعٌ وَاعْتَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَسَبَّحَهُمْ إِلَى ذَلِكَ الْفَزَارِيُّ، وَزَادَ أَنَّ عَمَلَ الْأَئِمَّةِ بِخِلَافِهِ لِيَجْهَلَهُمْ بِفَقْهِ الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَالَ آخَرُونَ السُّنَّةُ أَنَّ يَكُونَ بَعْدَ الذِّكْرِ الرَّائِبِ، وَهُوَ إِلَى مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ وَصُوْنِهِ الْإِسْتِنَايَ الْخ. هُود.

إِنَّمَا خَرَجُوا عَنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ رَأَوْا مُرْجَحًا لِلثَّانِيَةِ وَقَادِحًا فِي الْأُولَى هُوَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ صَرَّحَ بِبَعْدِ وَأَنْتَ تَعَارِضُ عَنْهُ حَدِيثَ رَاوِيهِ مُحَمَّدٌ وَعَاصِمٌ فِي الْقَبْلِ وَالْبَعْدِ فَتَسَاقَطَا وَبَقِيَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ النَّاصِرُ عَلَى الْبَعْدِيَّةِ بِلَا مُعَارِضٍ فَأَخَذُوا بِهِ (وَهُوَ «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ إِلَى آخِرِهِ» أَيِ وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ وَتَوَلَّيْنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ» أَيِ مَعَهُمْ لِأَنْتَدِرَجَ فِي سَبْلِكُمْ أَوْ التَّقْدِيرُ وَاجْعَلْنِي مُتَدَرِّجًا فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَكَذَا فِي الْآتِيَيْنِ بَعْدَهُ فَهُوَ أَبْلَغُ مِمَّا لَوْ حَذَفَ «وَبَارَكَ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ وَقَنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَقْضَى عَلَيْكَ إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ» رَوَاهُ جَمْعٌ هَكَذَا بِسَنَدٍ صَحِيحٍ فِي قُنُوتِ الْوُثْرِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ ضَعُفَ أَنَّ تَعْلِيمَ هَذَا الدُّعَاءِ وَقَعَ لِقُنُوتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَلِقُنُوتِ الْوُثْرِ وَسَيَأْتِي فِي رِوَايَةٍ زِيَادَةٌ فَأَيُّ فِي إِنَّكَ وَوَاوٍ فِي إِنَّهُ وَزَادَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ بَعْدَ وَالَيْتَ وَلَا يَعْزُ مِنْ عَادَيْتَ وَإِنْكَارُهُ مُرَدُّدٌ بِوُزُوْدِهِ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِنَّكَ اللَّهُ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ١٩٨) وَبَعْدَ تَعَالَيْتَ فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا قَضَيْتَ

مِنْهُمَا كَافٍ فِي تَخْصِيلِ سِتَّةِ الْقُنُوتِ بَضْرِيَّ بِحَذْفٍ. هـ فُود: (فَتَسَاقَطَا) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يَتَسَاقَطَانِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْجَمْعُ بِمَا ذَكَرَهُ وَهُوَ مُمَكِّنٌ وَمَعَهُ لَا يَتَأْتِي الْقَدْحُ فِي الْأُولَى بِغَيْرِ الْمَفْضُولِيَّةِ سَم. هـ فُود: (وَأَنْتَ تَعَارِضُ الْخ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ فَهُوَ مِنْ عَطَفِ الْجُمْلِ بَضْرِيَّ. هـ فُود: (أَوْ التَّقْدِيرُ وَاجْعَلْنِي الْخ) لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِهِ بَلْ تَكْفِي مِلَّاخِطَةً تَضْمِينِ مَعْنَى الْإِنْدِرَاجِ بَضْرِيَّ. هـ فُود: (فَهُوَ أَبْلَغُ الْخ) أَيِ فَهَذَا الدُّعَاءُ مَعَ ذِكْرِ الْجَزَاءِ وَالْمَجْرُورِ أَبْلَغُ مِنْهُ لَوْ حُذِفَ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ: أَيِ تَقْدِيرِ الْإِنْدِرَاجِ فِي الْكَلَامِ أَبْلَغُ مِنْ حَذْفِهِ اه. هـ فُود: (وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ ضَعُفَ الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجَ وَالْمُعْنَى لِلِاتِّبَاعِ رَوَاهُ الْحَاكِمُ إِلَّا رَبَّنَا فِي قُنُوتِ الصُّبْحِ وَصَحَّحَهُ وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِيهِ وَفِي قُنُوتِ الْوُثْرِ اه. هـ فُود: (وَسَيَأْتِي الْخ) أَيِ فِي قُنُوتِ الْوُثْرِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ. هـ فُود: (فِي رِوَايَةٍ زِيَادَةٌ فَأَيُّ فِي إِنَّكَ الْخ) أَيِ وَفِي أُخْرَى حَذْفُهَا فَلَا يَسْجُدُ لِتَرْكِهَا شَيْخُنَا وَهُوَ الظَّاهِرُ وَقَالَ ع ش فِي مَهْوَاثِهِ وَيَسْجُدُ لِلْسُّهُوَ إِذَا تَرَكَ فَأَيُّ فَإِنَّكَ وَوَاوٍ وَإِنَّهُ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَتْ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ وَالزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ اه. وَوَاقِفُهُ الْبُجَيْرِيُّ فَقَالَ وَلَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ لِلْقُنُوتِ بَلْ كُلُّ مَا تَضَمَّنَ ثَنَاءً وَدُعَاءً حَصَلَ بِهِ الْقُنُوتُ كَأَخْرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ إِنْ قَصَّدهَ بِهَا لَكِنْ إِنْ شَرَعَ فِي قُنُوتِ النَّبِيِّ الَّذِي فِي الشَّرْحِ أَيِ الْمَقْرُونِ بِالفَاءِ وَالْوَاوِ، أَوْ فِي قُنُوتِ عَمَرَ تَعَيَّنَ لِإِدَاءِ السُّتَةِ فَلَوْ تَرَكَه كَغَيْرِهِ أَوْ تَرَكَ كَلِمَةً أَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ سَجَدَ لِلْسُّهُوَ؛ كَأَنِّي بَأَنِّي بِمَعَ بَدَلٍ فِي فِي قَوْلِهِ: (اهْدِنَا مَعَ مَنْ هَدَيْتَ) أَوْ تَرَكَ الفَاءَ فِي (فَإِنَّكَ) وَالْوَاوِ مِنْ (وَإِنَّهُ) اه. وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِحَمَلٍ هَذَا عَلَى مَا إِذَا قَصَّدَ رِوَايَةَ الثُّبُوتِ وَالْأَوَّلُ عَلَى عَدِيهِ. هـ فُود: (وَزَادَ الْعُلَمَاءُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَتَعَيَّنُ فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى. هـ فُود: (وَلَا يَعْزُ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ مَعَ فَتْحِ الْبَاءِ سَم وَع ش. هـ فُود: (مُرَدُّودٌ) أَيِ ثَقَلًا وَمَعْنَى.

هـ فُود: (فَتَسَاقَطَا) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يَتَسَاقَطَانِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الْجَمْعُ بِمَا ذَكَرَهُ وَهُوَ مُمَكِّنٌ وَمَعَهُ لَا يَتَأْتِي الْقَدْحُ فِي الْأُولَى بِغَيْرِ الْمَفْضُولِيَّةِ. هـ فُود: (وَلَا يَعْزُ) سَبَلُ السُّيُوطِيِّ هَلْ هُوَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ أَوْ فَتْحِهَا أَوْ ضَمِّهَا فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: هُوَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ مَعَ فَتْحِ الْبَاءِ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَاللُّغَةِ وَالتَّضْرِيفِ

أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ وَلَا تَأْسَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ بَلْ قَالَ جَمَعَ إِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ لِرُزُودِهَا فِي رِوَايَةِ
الْبَيْهَقِيِّ وَيُسْنُ لِلْمُتَفَرِّدِ وَإِمَامٍ مَنْ مَرُّهُ أَنْ يَضُمَّ لَذَلِكَ قُنُوتٌ غَمَزَ الْآتِي فِي الْوُتْرِ وَتَقْدِيمُ هَذَا عَلَيْهِ
لَأَنَّهُ الْوَارِدُ عَنْهُ عليه السلام وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ اقْتَصَرَ عَلَى هَذَا وَلَا تَتَعَيَّنُ كَلِمَاتُهُ فَيُجْزَى
عَنْهَا آيَةٌ تَضَمَّنَتْ دُعَاءً أَوْ شَبَّهَهُ كَأَجْرِ الْبَقَرَةِ بِخِلَافِ نَحْوِ سُورَةِ تَبَّتْ وَلَا بُدَّ مِنْ قَصْدِهِ بِهَا
لِكِرَاهَةِ الْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ فَاحْتِيجَ لِقَصْدِ ذَلِكَ حَتَّى يَخْرُجَ عَنْهَا.

هـ قُودُ: (فَيُجْزَى الْخ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ بَافْضِلٍ: وَيَخْصُلُ أَضْلُ السُّتَةِ بِآيَةٍ فِيهَا دُعَاءٌ إِنْ قَصَدَهُ وَبَدْعَاءُ
مَحْضٍ وَلَوْ غَيْرَ مَأْثُورٍ إِنْ كَانَ بِأَخْرُوجِيٍّ وَخَذَهُ أَوْ مَعَ دُتْيُويٍّ اهـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الْإِيصَابِ
الْشَارِحِ مَا نَصَّهُ: وَقَدْ وَافَقَ الْأَذْرَعِيُّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ حَيْثُ أَفْتَى بِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي بَدَلِ الْقُنُوتِ أَنْ
يَكُونَ دُعَاءٌ وَتَاءٌ وَقَضِيَّةٌ إِبْلَاقُهُ اغْتِيَارُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْآيَةِ اهـ. وَوَافَقَهُ أَيْضًا وَلَدُهُ فِي النِّهَايَةِ كَمَا يَأْتِي
وَاعْتَمَدَهُ الْبُجَيْرِيُّ كَمَا مَرَّ، وَكَذَا شَيْخُنَا عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ بِآيَةٍ تَضَمَّنُ دُعَاءً أَوْ تَاءً وَالْآيَةُ لَيْسَتْ بِقَيِّدٍ بَلْ كُلُّ
مَا تَضَمَّنَ دُعَاءً وَتَاءً. وَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي يَا غَفُورٌ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم
يَكْفِي فِي الْقُنُوتِ فَلَوْ قَالَ الشَّارِحُ أَيْ الْغَزَّيُّ فَلَوْ قُنْتُ بِمَا يَتَضَمَّنُ دُعَاءً وَتَاءً وَقَصَدَ الْقُنُوتَ حَصَلَتْ سُنَّةُ
الْقُنُوتِ لَكَانَ أَعْمَ وَأَنْسَبَ اهـ. هـ قُودُ: (أَوْ شَبَّهَهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَوْ نَحْوَهُ اهـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ أَوْ نَحْوَهُ
مِثْلُهُ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا وَانْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِنَحْوِ الدُّعَاءِ فَإِنْ كَانَ التَّاءُ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ الْعَطْفُ بِالْوَائِ دُونَ
أَوْ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الدُّعَاءِ وَالتَّاءِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَمْتَنِعُ كَوْنُ التَّاءِ نَحْوَ الدُّعَاءِ فَلْيَرْاجِعْ اهـ.
وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِذَلِكَ نَحْوُ اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدٌ مُذْنِبٌ وَأَنْتَ رَبٌّ غَفُورٌ مِمَّا يَسْتَلْزِمُ الدُّعَاءَ وَلَيْسَ صَرِيحًا فِيهِ.
هـ قُودُ: (فَاحْتِيجَ لِقَصْدِ ذَلِكَ) فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ بِذَلِكَ لَمْ يُجْزَئْهُ مُغْنِي زَادَ النِّهَايَةِ وَيُسْتَرْطَفُ فِي بَدَلِهِ أَنْ يَكُونَ
دُعَاءً وَتَاءً كَمَا قَالَ الْبِرْهَانُ الْبَيْجُورِيُّ وَأَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رحمته الله تعالى اهـ. قَالَ الْكُزْدِيُّ بَعْدَ ذِكْرِهِ م ر: فَهُوَ
مُخَالِفٌ فِي ذَلِكَ لِلشَّارِحِ وَعِبَارَتُهُ فِي الْإِيصَابِ يَكْفِي الدُّعَاءُ فَقَطْ لَكِنْ بِأُمُورِ الْآخِرَةِ أَوْ بِأُمُورِ الدُّنْيَا اهـ.

قال: وألفت في ذلك مؤلفًا، قال: وقُلت في آخره نَظْمًا إِلَى أَنْ قَالَ:

عَزَّ الْمُضَاعَفُ يَأْتِي فِي مُضَارِعِهِ	تَثْلِيثُ عَيْنٍ بِفَرْقِي جَاءَ مَشْهُورًا
فَمَا كَغَلٍّ وَصَدَّ الذَّلَّ مَعَ عِظَمِ	كَذَا كَرُمْتُ عَلَيْنَا جَاءَ مَكْسُورًا
وَمَا كَعَمَزَ عَلَيْنَا الْحَالُ أَيْ صَعِبَتْ	فَانْفُخْ مُضَارِعَهُ إِنْ كُنْتَ نَخْرِيرًا
وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ الْأَفْعَالُ لِازِمَةٍ	وَاضْمُمْ مُضَارِعَ فِعْلِ لَيْسَ مَقْصُورًا
عَزَزْتُ زَيْنًا بِمَعْنَى قَدْ غَلَبْتُ كَذَا	أَعْنَتْهُ فَكَيْلًا ذَا جَاءَ مَائُورًا
وَقُلْ إِذَا كُنْتَ فِي ذِكْرِ الْقُنُوتِ وَلَا	يَجْزُ يَا رَبِّ مِنْ عَادَيْتِ مَكْسُورًا

إِلْخ اهـ.

هـ قُودُ: (وَلَا تَتَعَيَّنُ كَلِمَاتُهُ) قَالَ فِي الْمُبَابِ: وَتَخْصُلُ سُنَّةُ الْقُنُوتِ بِكُلِّ دُعَاءٍ، قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَلَوْ بِغَيْرِ
مَأْثُورٍ لَكَانَ أَوْلَى.

(والإمام) يُسَنُّ له أَنْ يَقْتَتَ (بلفظ الجمع) لِصِحَّةِ الْخَبَرِ بِذَلِكَ وَلَا يَأْتِي فِي الْمُنْفَرِدِ فَتَقْتَنَ حَمْلُهُ عَلَى الْإِمَامِ لِلنَّهْيِ عَنْ تَخْصِيصِهِ نَفْسَهُ بِالدُّعَاءِ وَأَنَّهُ إِنْ فَقَلَهُ فَقَدْ خَانَهُمْ سُنْدُهُ حَسَنٌ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ سَائِرَ الْأَدْعِيَةِ كَذَلِكَ وَيَقْتَنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا لَمْ يَرِدْ عَنْهُ ﷺ وَهُوَ إِمَامٌ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ وَهُوَ كَثِيرٌ بَلْ قَالَ بَعْضُ الْحَفَاطِ إِنَّ أَدْعِيَتَهُ كُلَّهَا بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ وَمَنْ ثَمَّ جَرَى بَعْضُهُمْ عَلَى اخْتِصَاصِ الْجَمْعِ بِالْقُنُوتِ وَفَرَّقَ بَيْنَ الْكُلِّ مَأْمُورُونَ بِالدُّعَاءِ إِلَّا فِيهِ فَإِنَّ الْمَأْمُورَ يُؤْمَرُ فَقَطْ، وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ وَيَجْتَنِبُ بِهِ كَلَامَهُمْ وَالْخَبَرُ أَنَّهُ حَيْثُ اخْتَرَعَ دَعْوَةً كُتِبَتْ لَهُ الْإِفْرَادُ وَهَذَا هُوَ مُحْمَلُ النَّهْيِ وَحَيْثُ أَتَى بِمَأْمُورٍ اتَّبَعَ لَفْظَهُ (وَالصَّحِيحُ سُنُّ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ آخِرُهُ) لِصِحَّتِهِ فِي قُنُوتِ الْوُثْرِ الَّذِي عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَعَ زِيَادَةِ فَأَيُّ فِي إِنْكَارِهِ وَرَوَاهُ فِي أَنَّهُ بِلَفْظِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَقِيَسَ بِهِ قُنُوتُ الصُّبْحِ وَخَرَجَ بِآخِرِهِ أَوَّلُهُ فَلَا يُسَنُّ فِيهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَلَا نَظَرَ لِكُونِهَا تُسَنُّ أَوَّلَ الدُّعَاءِ لِأَنَّ هَذَا مُسْتَشْتَى رِعَايَةً لِلْوَارِدِ فِيهِ وَيُسَنُّ أَيْضًا السَّلَامُ وَذَكَرَ الْآلِ وَيُظْهَرُ.....

• قُود: (لِلنَّهْيِ الْإِنْخ) الْأَوَّلَى: وَلِوُرُودِ التَّنْهِى بِالْمَطْفِ لِيُظْهَرَ التَّغْلِيلُ، وَزِيَادَةُ الْمُضَافِ لِيُظْهَرَ عَظْفُ قَوْلِهِ الْآتِي وَأَنَّهُ إِنْ قَعَلَهُ الْإِنْخ. • قُود: (وَلَا إِنْ قَعَلَهُ الْإِنْخ) لَا يُظْهَرُ عَظْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَلَوْ قَالَ فَإِنْ قَعَلَهُ الْإِنْخ كَمَا هُوَ الرِّوَايَةُ مُحَلُّ تَأْمُلُ. • قُود: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ التَّنْهِى. • قُود: (وَيَقْتَنُ حَمْلُهُ الْإِنْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالْمُغْنَى وَالشَّهَابِ الزَّمَلِيُّ وَشَيْخُنَا عِبَارَةُ الْأَوَّلِ: وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمْهُورُ التَّفَرُّقَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ إِلَّا فِي الْقُنُوتِ فَلْيَكُنِ الصَّحِيحُ اخْتِصَاصُ التَّفَرُّقِ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ أَدْعِيَةِ الصَّلَاةِ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: (فَلْيَكُنِ الصَّحِيحُ الْإِنْخ) أَيِ خِلَافًا لِابْنِ حَبَرٍ أَه. • قُود: (وَمِنْ ثَمَّ جَرَى بَعْضُهُمْ الْإِنْخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيِ وَالْمُغْنَى وَعِبَارَتُهُ وَذَكَرَ ابْنُ الْقَيْمِ أَنَّ أَدْعِيَةَ النَّبِيِّ ﷺ كُلَّهَا بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمْهُورُ التَّفَرُّقَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ إِلَّا فِي الْقُنُوتِ وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْقُنُوتِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْكُلَّ مَأْمُورُونَ بِالدُّعَاءِ بِخِلَافِ الْقُنُوتِ فَإِنَّ الْمَأْمُورَ يُؤْمَرُ فَقَطْ أَه وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخِي أَه. • قُود: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْإِنْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالْمُغْنَى وَالشَّهَابِ الزَّمَلِيُّ كَمَا مَرَّ. • قُود: (لِصِحَّتِهِ) أَيِ ذِكْرِ الصَّلَاةِ فِي آخِرِ الْقُنُوتِ. • قُود: (بِلَفْظِ الْإِنْخ) مُتَمَلِّقٌ بِصِحَّتِهِ الْإِنْخ كُرْدِي. • قُود: (وَقِيَسَ بِهِ) أَيِ بِقُنُوتِ الْوُثْرِ. • قُود: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُظْهَرُ) فِي الْمُغْنَى وَإِلَى الْمُتَنِّ فِي النَّهْيِ إِلَّا قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِمْ) إِلَى (لَوْ قَرَأَ) وَقَوْلُهُ (أَوْ سَمِعَ). • قُود: (أَوَّلُهُ) أَيِ وَوَسَطُهُ نِهَآيَةً وَمُغْنَى. • قُود: (أَوَّلُ الدُّعَاءِ) أَيِ وَوَسَطُهُ. • قُود: (لِأَنَّ هَذَا) أَيِ الْقُنُوتِ. • قُود: (وَيُسَنُّ أَيْضًا السَّلَامُ وَذَكَرَ الْآلِ الْإِنْخ) وَاسْتَدَلَّ الْإِسْنَوِيُّ لِسُنِّ السَّلَامِ بِالْآيَةِ وَالزَّكَشِيُّ لِسُنِّ الْآلِ

• قُود: (وَلَا يَتَأْتِي الْإِنْخ) كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَفِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الدُّعَاءُ الْمَحْضَرُّ وَلَا سُبْحًا بِأُمُورِ الدُّنْيَا فَقَطْ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَمْجِيدِ دُعَاءِهِ أَه. وَالْأَوَّجُهُ الْأَوَّلُ فَيَكْفِي الدُّعَاءُ فَقَطْ لَكِنْ بِأُمُورِ الْآخِرَةِ أَوْ أُمُورِ الدُّنْيَا أَه. مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَدْ وَافَقَ الْأَذْرَعِيُّ شَيْخُنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيُّ حَيْثُ أَفْتَى بِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي بَدَلِ الْقُنُوتِ أَنْ يَكُونَ دُعَاءٌ وَتَنَاءٌ، وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِ اغْتِيَابًا ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْآيَةِ الَّتِي عَبَّرُوا فِيهَا بِقَوْلِهِمْ وَاللَّفْظُ لِلرُّوضِ وَيُخْرِجُهُ أَيِ لِلْقُنُوتِ آيَةً فِيهَا مَعْنَى الدُّعَاءِ إِنْ قَصَدَهُ بِهَا أَه.

أَنْ يُقَاسَ بِهِمُ الصَّحْبُ لِقَوْلِهِمْ يُسْتَفَادُ مِنْ صَلَاتِهِمْ عَلَى الْآلِ لِأَنَّهَا إِذَا سُئِلَتْ عَلَيْهِمْ وَفِيهِمْ مَنْ لَيْسُوا صَحَابَةً فَعَلَى الصَّحَابَةِ أُولَى ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا صَرَّحَ بِذَلِكَ فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِيهِ إِطْبَاقُهُمْ عَلَى عَدَمِ ذِكْرِهَا فِي صَلَاةِ التَّشَهُّدِ قُلْتَ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمْ ثُمَّ اقْتَصَرُوا عَلَى الْوَارِدِ وَهَذَا لَمْ يَمْتَصِرُوا عَلَيْهِ بَلْ زَادُوا ذِكْرَ الْآلِ بَحْثًا فَيَقْسِنَا بِهِمُ الْأَصْحَابُ لِمَا عَلِمْتُ وَكَانَ الْفَرْقُ أَنَّ مُقَابِلَةَ الْآلِ بِآلِ إِبْرَاهِيمَ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ ثُمَّ تَقْتَضِي عَدَمَ التَّعَرُّضِ لِغَيْرِهِمْ وَهَذَا لَا مُقْتَضَى لَذَلِكَ فَإِنْ قُلْتَ لِمَ لَمْ يُسَنَّ ذِكْرُ الْآلِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُنُوتِ قُلْتَ يُفَرَّقُ بَأَنَّ هَذَا مَحَلُّ دُعَاءٍ فَنَاسَبَ خُتْمُهُ بِالْإِسْمِ لَهُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ وَلَوْ قَرَأَ الْمُصَلِّي أَوْ سَمِعَ آيَةً فِيهَا اسْمُهُ ﷺ لَمْ تُسْتَحَبِّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ وَيُسَنَّ أَنْ لَا يُطَوَّلَ الْقُنُوتُ فَإِنْ طَوَّلَهُ فَنَسِيتُ قَرِيبًا. (و) الصَّحِيحُ مَنْ (رَفَعَ يَدَيْهِ) فِي جَمِيعِ الْقُنُوتِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ بَعْدَهُ لِلتَّابِعِ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ أَوْ حَسَنٌ وَفَارَقَ نَحْوَ دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ وَالتَّشَهُّدِ بِأَنْ لِيَدِيهِ وَظِيفَةُ ثُمَّ لَا هُنَا.....

بَحْثٌ: «كَيْفَ نُصَلِّي هَلَيْكَ، مُغْنِي وَنَهَايَةً. قَوْلُهُ: (أَنْ يُقَاسَ بِهِمْ) أَيِ بِالْآلِ. قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيِ بَقِيَاسِ الصَّحْبِ عَلَى الْآلِ. قَوْلُهُ: (يُنَافِيهِ) أَيِ ذِكْرُ الصَّحْبِ نَهَايَةً. قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ فِي صَلَاةِ التَّشَهُّدِ. قَوْلُهُ: (لِمَا عَلِمْتُ) يَعْنِي قَوْلَهُ: لِقَوْلِهِمْ يُسْتَفَادُ الْإِنْفِ. قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْفَرْقُ) بَيْنَ صَلَاةِ التَّشَهُّدِ وَصَلَاةِ الْقُنُوتِ حَيْثُ اقْتَصَرُوا فِي الْأَوَّلِ عَلَى الْوَارِدِ دُونَ الثَّانِي. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَرَأَ الْمُصَلِّي الْإِنْفِ) وَفِي الْمُبَابِ. (فَرَعٌ): وَلَوْ قَرَأَ الْمُصَلِّي آيَةً فِيهَا اسْمُ مُحَمَّدٍ ﷺ نُذِبَ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي الْأَقْرَبِ بِالضَّمِيرِ كَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم لَا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، لِلْإِخْتِلَافِ فِي بَطْلَانِ الصَّلَاةِ بِرُكْنِي قَوْلِي أَه. قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْرَأَ أَوْ يَسْمَعَ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ إِفْتَاءُ التَّوَرِيقِ أَنَّهُ لَا يُسَنَّ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَتَرْجِيحُ الْأَتْوَارِ وَتَبَعَهُ الْغَزِّيُّ قَوْلَ الْعِجَلِيِّ يُسَنَّ الْإِنْفِ أَه سَم. وَعِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي وَمَا ذَكَرَهُ الْعِجَلِيُّ فِي شَرْحِهِ مِنْ اسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ لِمَنْ قَرَأَ فِيهَا آيَةً مُتَضَمِّنَةً اسْمَ مُحَمَّدٍ ﷺ أَفْتَى الْمُصَنِّفُ بِخِلَافِهِ أَه قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَفْتَى الْمُصَنِّفُ الْإِنْفِ ظَاهِرُهُ اغْتِمَادُ مَا أَفْتَى بِهِ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ الْاسْتِحْبَابِ بَيْنَ كَوْنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ بِالْإِسْمِ الظَّاهِرِ أَوْ بِالضَّمِيرِ لَكِنْ حَمَلَهُ ابْنُ حَجَّجٍ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ عَلَى مَا إِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ بِالْإِسْمِ الظَّاهِرِ دُونَ مَا لَوْ كَانَتْ بِالضَّمِيرِ. وَقَوْلُهُ م ر بِخِلَافِهِ نَقَلَ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ عَنْ الشَّارِحِ م ر طَلَبَهَا أَه ش. قَوْلُهُ: (وَيُسَنَّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْهُ يُعْلَمُ) فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (فِي جَمِيعِ الْقُنُوتِ الْإِنْفِ) أَيِ وَفِي سَائِرِ الْأَدْعِيَةِ نَهَايَةً وَمُغْنِي أَيِ فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِي وَع ش.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَرَأَ الْمُصَلِّي الْإِنْفِ) وَفِي الْمُبَابِ (فَرَعٌ): وَلَوْ قَرَأَ الْمُصَلِّي آيَةً فِيهَا اسْمُ مُحَمَّدٍ ﷺ نُذِبَ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي الْأَقْرَبِ بِالضَّمِيرِ كَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم لَا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ لِلْإِخْتِلَافِ فِي بَطْلَانِ الصَّلَاةِ بِرُكْنِي قَوْلِي أَه. قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْرَأَ أَوْ يَسْمَعَ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ إِفْتَاءُ التَّوَرِيقِ أَنَّهُ لَا يُسَنَّ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَتَرْجِيحُ الْأَتْوَارِ - وَتَبَعَهُ الْغَزِّيُّ - قَوْلَ الْعِجَلِيِّ: يُسَنَّ الْإِنْفِ أَه. قَوْلُهُ: (وَظِيفَةُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ: أَيِ وَهِيَ جَعْلُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ وَهَذَا فِي

ومنه يُعلمُ ردُّ ما قيلَ: في السُّنةِ في الاعتدالِ جملُ يَدُهُ تحتَ صدرِهِ كالقيامِ وَبَحَثَ أَنَّهُ في حالِ رَفْعِهِمَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمَا لِتَقْلُوبِهِ حينئِذٍ إلى موضعِ السُّجودِ وَمَحَلَّهُ إِنْ أُلْصَقَهُمَا لا إِنْ فَرَّقَهُمَا فَإِنْ قُلْتُ: ما السُّنةُ من هَذَيْنِ قُلْتُ: كُلُّ سُنَّةٍ كما دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ في الْحَجِّ. وَنُسِرَ لَهُ كَكُلِّ دَاعٍ رَفَعَ بَطْنَ يَدِهِ لِلسَّمَاءِ إِنْ دَعَا بِتَحْصِيلِ شَيْءٍ وَظَهَرَهُمَا إِنْ دَعَا بِرَفْعِهِ.

• فَوَدَّ: (وَمِنْهُ يُعْلَمُ) مَنْشَأُ الْعِلْمِ نَفْيُ أَنْ لَهُمَا وَظِيفَةُ هُنَا سَم. • فَوَدَّ: (قُلْتُ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَحْوُ صَدَقْتَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (مَعَ أَنَّهُ) إِلَى الْمُتَنِ. • فَوَدَّ: (كُلُّ سُنَّةٍ) وَالضَّمُّ أَوَّلَى اه. كُرْدِيٌّ عَنْ فِتَاوَى الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ. وَعَنْ عَبْدِ الرَّؤُوفِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْإِيضَاحِ وَظَاهِرِ النِّهَايَةِ كَالشَّارِحِ التَّخْيِيرِ عِبَارَتُهُ وَتَحْصُلُ السُّنَّةُ بِرَفْعِهِمَا سَوَاءٌ كَانَتَا مُتَّفَرِّقَتَيْنِ أَمْ مُلتَصِفَتَيْنِ وَسَوَاءٌ كَانَتَا الْأَصَابِعُ وَالرَّاحَةُ مُسْتَوِيَّتَيْنِ أَمْ الْأَصَابِعُ أَعْلَى مِنْهَا وَاسْتَحَبَّ الْخَطَّابِيُّ كَشْفَهُمَا فِي سَائِرِ الْأَذْعِيَةِ، وَيُكْرَهُ لِلْمُخْطِيبِ رَفْعُ يَدَيْهِ حَالَ الْمُخْطَبَةِ قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ لِحَدِيثٍ فِيهِ فِي مُسْلِمٍ وَيُكْرَهُ خَارِجَ الصَّلَاةِ رَفْعُ الْيَدِ الْمُتَنَجِّسَةِ، وَلَوْ بِحَائِلٍ فِيمَا يَظْهَرُ وَالْأَوَّلُ أَنَّ غَايَةَ الرَّفْعِ إِلَى الْمُتَنِ أَلَّا إِنْ اشْتَدَّ الْأَمْرُ وَلَا يَرْفَعُ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ قَالَهُ الْغَزَالِيُّ، وَقَالَ غَيْرُهُ: الْأَوَّلَى رَفَعَهُ إِلَيْهَا، أَيْ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَرَجَّحَهُ ابْنُ الْعِمَادِ اه. وَقَوْلُهُ: (وَقَالَ غَيْرُهُ الْأَوَّلَى) مُتَعَمِّدٌ اه. • فَوَدَّ: (وَنُسِرَ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُغْنِيِّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر إِلَى الْمُتَنِ أَيْ إِلَى مُحَاذَاتِهِ مَعَ بَقَاءِ الْكُفَّيْنِ عَلَى بَسْطِهِمَا. • فَوَدَّ: (إِنْ دَعَا بِتَحْصِيلِ شَيْءٍ) لِنَفْعِ الْبَلَاءِ عَنْهُ فِيمَا بَقِيَ مِنْ عُمُرِهِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ وَسَيَذْ يَوْسُفُ الْبَطَّاحُ وَيَأْنِي عَنِ النِّهَايَةِ خِلَافَهُ.

• فَوَدَّ: (وَوَظَّاهُمَا إِلَيْهِ) فَهَلْ يُقْلَبُ كَفَيْهِ عِنْدَ قَوْلِهِ فِي الْقُنُوتِ وَقَفِي شَرْ مَا قَضَيْتُ أَوْ لَا أَقْتِي شَيْخِي بَاتَهُ لَا يُسْنُ أَيْ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ فِي الصَّلَاةِ لَيْسَتْ مَطْلُوبَةً. مُغْنِي، وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَفِي الْكُرْدِيِّ مَا نَصَّهُ وَفِي حَوَاشِي الْمُنْهَجِ لِلشُّوَبَرِيِّ مَا نَصَّهُ قَضَيْتُهُ أَنْ يَجْمَلَ ظُهُورُهُمَا إِلَى السَّمَاءِ عِنْدَ قَوْلِهِ وَقَفِي شَرْ مَا قَضَيْتُ قَالَ شَيْخُنَا م ر فِي شَرْحِهِ وَلَا يَفْتَرِضُ بَأَنَّ فِيهِ حَرَكَةً وَهِيَ غَيْرُ مَطْلُوبَةٍ فِي الصَّلَاةِ إِذْ مَحَلُّهُ فِيمَا لَمْ يَرُدَّ وَلَا يَرُدُّ ذَلِكَ عَلَى إِبْطَالِ مَا أَقْتِي بِهِ الْوَالِدُ أَنِفًا إِذْ كَلَامُهُ مَخْصُوصٌ بِغَيْرِ تِلْكَ الْحَالَةِ الَّتِي تُقْلَبُ الْيَدُ فِيهَا أَنْتَهَى مَا نَقَلَهُ الشُّوَبَرِيُّ عَنِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي زَهَائِهِ لَكِنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ بِأَنَّهُ فِي خُصُوصٍ قَوْلِهِ وَقَفِي شَرْ مَا قَضَيْتُ كَمَا نَقَلَهُ الشُّوَبَرِيُّ وَفِي حَوَاشِي الْمُنْهَجِ لِلْمَحَلِّيِّ إِنْ دَعَا بِرَفْعِهِ أَيْ أَوْ عَدَمَ حُصُولِهِ كَمَا أَقْتِي بِهِ الْوَالِدُ شَيْخُنَا وَعَلَيْهِ فَيَرْفَعُ ظُهُورَهُمَا عِنْدَ قَوْلِهِ وَقَفِي شَرْ مَا قَضَيْتُ اه وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي فِتَاوَى الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ وَهُوَ: هَلْ يُطْلَبُ قَلْبُ كَفَيْهِ فِي الدُّعَاءِ بِرَفْعِ بَلَاءٍ وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ؟ أَجَابَ بِنَعَمٍ إِذْ أَطْلَقَهُمْ شَامِلًا لَهَا، وَإِنْ كَانَ مَبْنَى الصَّلَاةِ عَلَى الْكُفِّ اه. كُرْدِيٌّ. • فَوَدَّ: (إِنْ دَعَا بِرَفْعِهِ) أَيْ بِرَفْعِ بَلَاءٍ وَقَعَ بِهِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ، وَخَالَفَهُ النِّهَايَةُ فَقَالَ: وَسَوَاءٌ فِيمَنْ دَعَا لِرَفْعِ بَلَاءٍ فِي سَنٍّ أَمْ دَكَرَ أَمْ كَانَ ذَلِكَ الْبَلَاءُ وَأَقِيمًا أَمْ لَا كَمَا أَقْتِي بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى اه.

دُعَاءِ الْإِفْتِيحِ لَا فِي التَّشَهُّدِ. • فَوَدَّ: (وَمِنْهُ يُعْلَمُ) مَنْشَأُ الْعِلْمِ نَفْيُ أَنْ لَهُمَا وَظِيفَةُ هُنَا.

(و) الصحيح أنه (لا يمسح وجهه) أي الأولى تركه إذا لم يرد والخبر فيه وإه على أنه غير مقيد بالقنوت أما خارجها فغير مندوب على ما في المجموع ومندوب على ما جزم به في التحقيق (و) الصحيح (أن الإمام يجهز به) للاتباع المبطّل لقياسه على بقیة أدعية الصلاة وسواء المؤداة والمقضية أما منفردة ومأموم سُنْ له فيسويان به (و) الصحيح (أنه) إذا جهز به الإمام (يؤمن المأموم) جهراً (للدعاء) للاتباع ومنه الصلاة على النبي ﷺ على الْمُتَمَتِّدِ وقول شارح يُشارك وإن كانت دعاء للخبر الصحيح «رَغِمَ أَنْفٌ مِنْ ذُكِرَتْ عَنْهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ» ترد بأن التأمين في معنى الصلاة عليه مع أنه الآتي بالمأموم لأنه تابع للداعي فناسبه التأمين على دُعَايِهِ قياساً على بقیة القنوت ولا شاهد في الخبر لأنه في غير المُصَلِّي (ويقول الشافعي) يقرأ وهو الأولى وأوله أنك تقضي الخ أو يسكت مستمناً لإمامه أو يقول أشهد لا نحو صدقت وبرزت لإطلاق الصلاة به خلافاً للغزالي وإن جزم بما قاله جمع، وزعم أن ندب المشاركة هنا اقتضى

قول (سني): (ولا يمسح وجهه) وأما مسح غير الوجه كالصدر فلا يُسَنُّ منحه قطعاً، بل نص جماعة على كراهية معني ونهاية. أي ولو في خارج الصلاة شيخنا. قال ع ش: وأما ما يفعله العامة من تقبيل لليد بعد الدعاء فلا أصل له اه. هـ فود: (ومندوب) وهو الْمُتَمَتِّدُ كما سيأتي جزمه به في فصل الذكر عقب الصلاة اه. كزدي على شرح بأفضل.

قول (سني): (وإن الإمام يجهز به) وليكن جهزه به دون جهزه بالقراءة. نهاية ومغني وشرح بأفضل. قال ع ش: أي وإن أدى ذلك إلى عدم سماع بعض المأمومين ليُغَدِّمَهُمْ أو اشتغالهم بالقنوت لأنفسهم ورفع أصواتهم به إما لعدم علمهم باستحباب الإنصات أو لغيره اه. وفي البجيري عن الحفني ما نصه: قوله: (دون جهزه الخ) أي ما لم يزد المأموم بعد القراءة وقبل القنوت ولا جهزه به بقدر ما يسمعون وإن كان يثل جهزه بالقراءة اه. هـ فود: (والمقضية) عبارة النهاية استحباباً في السرية - كان قضى صنباً أو وثراً بعد طلوع الشمس - والجهرية فإن أسر به حصلت سنة القنوت وفاته سنة الجهر خلافاً لما اقتضاه كلام الحاروي الصغير من قوايتهما اه. هـ فود: (والصحيح) إلى قوله لا نحو صدقت في المغني.

هـ فود: (على الْمُتَمَتِّدِ) لكن الأولى الجمع شيخنا عبارة البصري والأولى أن يؤمن على إمامه ويقول بعد كما نقله المغني عن بعض مشايخه اه وعبارة الكزدي وفي شرح البهجة للجمال الرملي ولو جمع بينهما فهو أحب اه. وهذا فيه العمل بالرائين قلعه أولى اه. هـ فود: (رغم الخ) بكسر الغين أي لصق أنفه بالزعام بالفتح وهو الثراب ع ش. هـ فود: (لأنه في غير المُصَلِّي) محل نظر بصري.

هـ فود: (وهو الأولى) أي قول الشافعي. هـ فود: (أو يقول أشهد) هل يكررها لكل مضمون أو لا يزال يكررها أو يأتي بها مرة؟ بصري ولعل الأقرب الأول. هـ فود: (لا نحو صدقت وبرزت الخ) وفقاً للمغني وخلافاً للنهية. هـ فود: (خلافاً للغزالي) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي ما قاله الغزالي ووجهه

هـ فود: (خلافاً للغزالي) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي ما قاله الغزالي ووجهه بما رده الشارح بقوله: (وزعم).

المسامحة وأن هذا لا يُقاس بإجابة المؤذن بذلك لإكراهيتها في الصلاة لا يصح إلا لو صح في خبر أنه يقول هذا فحيث لم يصح ذلك بل لم يرد أبطل على الأصل في الخطاب، هذا كله إن كان سميع (فإن لم يسمعه) لإسرار الإمام به أو لينحو بعد أو صتم أو سميع صوتاً لا يفهمه (قَتَّ) سراً كبتية الأذكار.

(وَيُسْرَعُ الْقُنُوتُ) أي يُسْرَعُ قال بعضهم وليس المراد به هنا ما مر في المصحح لأنه لم يرد في النازلة وإنما الوارد الدعاء برفعها فهو المراد هنا قال ولا يجمع بينه وبين الدعاء برفعها لئلا يطول الاعتدال وهو مبطل اهـ وظاهر المتن وغيره خلاف ذلك بل هو صريح إذ المعرفة إذا أعيدت بلفظها كانت عين الأولى غالباً وقوله وهو مبطل خلاف المنقول فقد قال القاضي لو طَوَّلَ الْقُنُوتَ الْمَشْرُوعَ زَائِداً عَلَى الْعَادَةِ كَرَّةً وَفِي الْبُطْلَانِ احْتِمَالَانِ وَقَطَعَ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ بِعَدَمِهِ لِأَنَّ الْمَحَلَّ مَحَلَّ الذِّكْرِ والدُّعَاءِ وَبِهِ مَعَ مَا بَاتِيَ فِي الْقُنُوتِ لِغَيْرِ النَّازِلَةِ فِي فَرَضٍ أَوْ نَفْلِ يُعْلَمُ أَنَّ تَطْوِيلَ اعْتِدَالِ الرُّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ بِذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ غَيْرِ مُبْطِلٍ مُطْلَقاً لِأَنَّهُ لَمَّا عُهِدَ فِي هَذَا

بِمَا رَدَّهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: وَزَعَمَ الْخُ سَم، وكذا اعتمدته النهاية. ة فؤد: (بإجابة المؤذن بذلك) أي يبطلان الصلاة بإجابة المؤذن بنحو: صدقت وبرزت. ة فؤد: (لإكراهيتها) أي إجابة المؤذن مطلقاً. ة فؤد: (لا يصح إلخ) خبر وزعم أن إلخ. ة فؤد: (أبطل على الأصل إلخ) وفاقاً للمُنْغْنِي وَخِلَافاً لِلشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ وَالثَّهَابِيَةِ كَمَا مَرَّ. ة فؤد: (هذا كله) أي ما ذكر في المأموم من الخلاف والتفصيل. ة فؤد: (لإسرار الإمام) إلى قوله: (قال) في النهاية والمُنْغْنِي. ة فؤد: (أي يُسْرَعُ) أي بعد التخميد مُنْغْنِي، عبارة النهاية مع ما مر أيضاً اهـ. قال ع ش: أي من الذكر المطلوب في الاعتدال من حيث هو، وهو (سميع الله لمن حمده إلخ) كما صرح به المنهج اهـ. ة فؤد: (فهو المراد إلخ) أي الدعاء بالرفع. ة فؤد: (قال) أي ذلك البغض. ة فؤد: (وهو إلخ) أي تطويل الاعتدال. ة فؤد: (خلاف ذلك) أي قول البغض وليس المراد إلخ. ة فؤد: (بل هو) أي المتن (صريح) أي في خلاف ما قاله ذلك البغض. ة فؤد: (غالباً) يعني عند عدم الصارِف ولا صارِف هنا، وبه يجاب عن قول السيد البصري ما نصه تأمل الجمع بين قوله صريح وقوله كانت عين الأولى غالباً اهـ. ة فؤد: (وقوله) إلى قوله: وَقَطَعَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُنْغْنِي مَا يُوَافِقُهُ.

ة فؤد: (بمنهجه) أي عدم البطلان بتطويله وهو كذلك كما أفاده الشيخ نهاية. ة فؤد: (وبه) أي بما ذكر عن القاضي والمتولي وغيره من كراهية التطويل وعدم البطلان به. ة فؤد: (مع ما باتي إلخ) وهو قوله وإلا كره وقول جمع إلخ. ة فؤد: (أن تطويل) إلى قوله إذا تقرر في النهاية ما يوافقه ظاهراً إلا قوله مطلقاً. ة فؤد: (غير مبطل مطلقاً) منتهى مر اهـ سم. أي وخصه بوقت النازلة واعتمده ع ش بجبرمي. ة فؤد: (مطلقاً) أي في الفرض وغيره لِنَازِلَةٍ وَغَيْرِهَا.

ة فؤد: (غير مبطل مطلقاً) منتهى مر.

المحلُّ وُرُودُ التطويل في الجملة استثنى من البطالانِ بطويل القصير زائداً على قدر المشروع فيه بقدر الفاتحة، إذا تقرر هذا فالذي يشبهه أنه يأتي بقُتُوب الصُّبح ثم يختم بِسؤالٍ رفع تلك النازلة له فإن كانت جدباً دعا ببعض ما ورد في أدعية الاستسقاء.

(في سائر) أي باقي من الشُّور وهو البقية (المكتوبات للنازلة) العائنة أو الخاصة التي في معنى العائنة لِقُود ضررها على المسلمين على الأوجه كَوِبَاءٍ وطاعونٍ وقحطٍ وجرادٍ، وكذا مطرٌ مُضِرٌّ بِضمرانٍ أو زرعٍ وفقاً لِمَنْ خَصَّهُ بالثاني لأنه لم يرد في الأول إلا الدعاء وذلك لأن رفع وباء المدينة لم يرد فيه إلا الدعاء ومع ذلك جعلوه من النازلة وخوف عدو كاسر عالم أو شجاع للأحاديث الصحيحة «أنه ﷺ قَتَلَ شَهْرًا يدْعُو على قاتلي أصحابه القراء يَبْغِرُ مَعُونَةً لِدَفْعِ تَمَرُودِهِمْ لَا لِتَذَارِكِ الْمَقْتُولِينَ لِتَغْلِبَهُ وَفِيَسْ غَيْرُ خَوْفِ الْعَدُوِّ عَلَيْهِ.

• فُود: (في الجملة) أي في الصُّبح مُطلقاً وفي بقية المكتوبات وقت النازلة. • فُود: (فالذي يشبهه إلخ) وهو حَسَنٌ شَيْخُنَا. ويأتي عن النهاية ما يوافقه. • فُود: (أنه يأتي بقُتُوب الصُّبح إلخ) وفي حاشية السُّبَاطِي على المحلِّي سَكَنُوا عن لَفْظِ قُتُوبِ النَّازِلَةِ وهو مُشِيرٌ بآته لَفْظِ قُتُوبِ الصُّبْحِ، وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في كتابه بِذَلِكَ الماعون: الذي يَظْهَرُ أَنَّهُمْ وَكَلُوا الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْمُصَلِّي فَيَدْعُو فِي كُلِّ نَازِلَةٍ بِمَا يُنَاسِبُهَا. وفي فتاوى ابن زياد ما يَنْقُضِي موافقة ما نُقِلَ عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ مِنَ الْإِقْتِصَارِ عَلَى رَفْعِ النَّازِلَةِ بِضَرِي. • فُود: (أي باقي) إلى قوله: وقولُ جَمْعِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. • فُود: (أي باقي) هذا التَّضْيِيرُ يَنْقُضِي أَنَّهُ لَا يَشْرَعُ فِي الصُّبْحِ لِلنَّازِلَةِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ! فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَسَّرَ سَائِرُ جَمْعِهِ، وَكَوْنُ الْقُتُوبِ مَطْلُوبًا فِيهَا بِالْأَصَالَةِ لَا يُنَافِي مَا ذَكَرَ فَيَأْتِي بِهِ بِقَضِ الْأَمْرَيْنِ مَعًا وَيَزِيدُ عَلَيْهِ الدُّعَاءُ بِمَا يَخُصُّ تِلْكَ النَّازِلَةَ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي بِبَادِي الرَّأْيِ وَلَمْ أَرِ فِيهِ شَيْئًا فَلْيُتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجَعْ. وَيُؤَيِّدُ التَّعْمِيمَ: قَتَلَ شَهْرًا مُتَابِعًا فِي الْخَمْسِ يَدْعُو إلخ. بِضَرِي، وَيُصَرِّحُ بِالتَّعْمِيمِ قَوْلُ شَيْخِنَا: وَنُسْتَحَبُّ الْقُتُوبُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ فِي اغْتِدَالِ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنْهَا لِنَازِلَةٍ لَكِنْ لَا يُسَنُّ السُّجُودَ لِتَرْكِه؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَبْعَاضِ اه. وَلَعَلَّ تَفْسِيرَهُمُ بِالْبَاقِي إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي: (لَا مُطْلَقًا).

قَوْلُ (سَيِّ): (لِلنَّازِلَةِ) أَي لِرَفْعِهَا وَلَوْ لِفَرِّغٍ مَنِ نَزَلَتْ بِهِ، فَيَسَنُّ لِأَهْلِ نَاحِيَةٍ لَمْ تَنْزَلْ بِهِمْ فَعَلَّ ذَلِكَ لِمَنْ نَزَلَتْ بِهِ. حَلْبِي وَنَهْيَا. • فُود: (وَوِبَاءٍ وَطَاعُونٍ) عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِأَنَّهُ فِي مَشْرُوعِيَّةٍ عِنْدَ حَيَاةٍ خِلَافًا، وَالْأَوَجُّ طَلَبُهُ وَإِنْ كَانَ الْمَوْتُ بِهِ شَهَادَةً قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ نَزَلَ بِنَا كُفَّارٍ فَإِنَّهُ يَشْرَعُ الْقُتُوبُ وَإِنْ كَانَ الْمَوْتُ بِقِتَالِهِمْ شَهَادَةً. شَيْخُنَا وَنَهْيَا. • فُود: (وَكَذَا مَطَرٌ إلخ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُبَيِّدُهُ. • فُود: (بِالثَّانِي) أَي الزَّرْع. • وفُود: (فِي الْأَوَّلِ) أَي الصُّمْرَانِ. • فُود: (وَذَلِكَ) أَي تَرْجِيحُ الْعُمُومِ بِالْعُمُرَانِ.

• فُود: (وَخَوْفِ عَدُوٍّ) أَي وَلَوْ مُسْلِمِينَ نَهْيَا وَشَرْحُ بِأَفْضَلٍ وَهُوَ مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَبَاءَ. • فُود: (وَكَاسِرٍ عَالِمٍ إلخ) عَطَفَ عَلَى كَوِبَاءِ إلخ وَمِثَالٌ لِلْخَاصَّةِ. • فُود: (قَتَلَ شَهْرًا) مُتَابِعًا فِي الْخَمْسِ فِي اغْتِدَالِ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ يَدْعُو إلخ وَيُؤْمِنُ مَنْ خَلَفَهُ نَهْيَا. • فُود: (يَذْهَبُ عَلَى قَاتِلِي إلخ) قَالَ فِي النَّهْيَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ اسْتِحْبَابُ التَّعَرُّضِ لِلدُّعَاءِ بِرَفْعِ تِلْكَ النَّازِلَةِ فِي هَذَا الْقُتُوبِ اه وَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَوَاقِفُهُ

وَمَحَلُّهُ اعْتِدَالُ الْأَخِيرَةِ وَبَجَهَرُ بِهِ الْإِمَامُ فِي السُّرُوءِ أَيْضًا (لَا) الْقُنُوتُ فِيهِنَّ (مُطْلَقًا) أَي لِنَازِلَةٍ وَغَيْرِهَا فَلَا يُسَنَّ لِغَيْرِهَا بَلْ يُكْرَهُ (عَلَى الْمَشْهُورِ) لِقَدَمِ زُرُودِهِ لِغَيْرِ النَّازِلَةِ وَفَارَقَتْ الصُّبْحُ غَيْرَهَا بِشَرْفِهَا مَعَ اخْتِصَاصِهَا بِالتَّأْذِينَ قَبْلَ الْوَقْتِ وَبِالتَّوْبِ وَبِكُونِهَا أَقْصَرُهُنَّ فَكَانَتْ بِالزِّيَادَةِ أَلَيَّ أَمَّا غَيْرُ الْمَكْتُوبَاتِ فَالْجَنَازَةُ يُكْرَهُ فِيهَا مُطْلَقًا لِإِنَائِهَا عَلَى التَّخْفِيفِ وَالْمُنْدُورَةُ وَالنَافِلَةُ الَّتِي تُسَنَّ فِيهَا الْجَمَاعَةُ وَغَيْرُهُمَا لَا يُسَنَّ فِيهَا ثُمَّ إِنْ قَنَّتْ فِيهَا لِنَازِلَةٍ لَمْ يُكْرَهُ وَلَا كُرَّةً وَقَوْلُ جَمْعٍ يَحْزَمُ وَتَبْطُلُ فِي النَّازِلَةِ ضَعِيفٌ، وَكَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ تَبْطُلُ إِنْ أَطَالَ لِإِطْلَاقِهِمْ كَرَاهَةَ الْقُنُوتِ فِي الْفَرَائِضِ وَغَيْرِهَا لِغَيْرِ النَّازِلَةِ الْمُقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَوِيلَةٍ وَقَصِيرَةٍ، وَفِي الْأَمِّ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ وَمِنْ ثُمَّ لَمَّا سَأَلَهُ بَعْضُهُمْ قَالَ وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الرَّيْمِيِّ وَغَيْرِهِ فِي قَوْلِهِمْ إِنْ أَطَالَ الْقُنُوتُ فِي النَّافِلَةِ بَطَلَتْ قَطْعًا.

(السَّابِقُ السُّجُودُ) مَرَّتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاجْمَاعِ الْأُئِمَّةِ وَكُوزَرِ دُونَ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي التَّوَاضُّعِ لِأَنَّهُ لَمَّا تَرَفَّقَى فَقَامَ ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ سَجَدَ وَأَتَى بِنِهَايَةِ الْخِدْمَةِ أَذِنَ لَهُ فِي الْجُلُوسِ فَسَجَدَ ثَانِيًا شُكْرًا عَلَى اسْتِخْلَاصِهِ إِيَّاهُ وَلَآنَ الشَّارِعَ لَمَّا أَمَرَ بِالْدُّعَاءِ فِيهِ وَأَخْبَرَ بِأَنَّهُ حَقِيقٌ بِالْإِجَابَةِ سَجَدَ ثَانِيًا شُكْرًا عَلَى إِجَابَتِهِ تَعَالَى لَمَّا طَلَبَهُ كَمَا هُوَ الْمُعْتَادُ فَيَمْنُ سَأَلَ مَلَكًا شَيْئًا

لِلشَّارِعِ فِيمَا أَفَادَهُ بِقَوْلِهِ وَالَّذِي يَنْجُو أَنَّهُ يَأْتِي بِقُنُوتِ الصُّبْحِ إِلَخَ فَتَأَمَّلْهُ بَضْرِي. هـ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أَي قُنُوتُ النَّازِلَةِ (وَيَجْهَرُ إِلَخَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَتُسْتَحَبُّ مُرَاجَعَةُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَوْ نَائِيهِ بِالنَّسْبَةِ لِلْجَوَامِعِ فَإِنْ أَمَرَ بِهِ وَجَبَ وَتُسَنَّ الْجَهْرُ بِهِ مُطْلَقًا لِلْإِمَامِ وَالْمُتَفَرِّدِ وَلَوْ سِرِّيَّةً كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَتُسْتَحَبُّ مُرَاجَعَةُ الْإِمَامِ إِلَخَ أَي مِنْ أَيْمَةِ الْمَسَاجِدِ وَأَمَّا مَا يَطْرَأُ مِنَ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْإِمَامِ الزَّائِبِ فَلَا يُسْتَحَبُّ مُرَاجَعَتُهُ وَقَوْلُهُ م ر وَتُسَنَّ الْجَهْرُ إِلَخَ وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا طَلَبَ الْجَهْرَ مِنَ الْمُتَفَرِّدِ هُنَا بِخِلَافِ قُنُوتِ الصُّبْحِ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ لِرُفْعِ الْبَلَاءِ الْحَاصِلِ فَطَلَبَ الْجَهْرَ إِظْهَارًا لِتِلْكَ الشَّدَةِ هـ. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَتْ الصُّبْحُ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا غَيْرُ الْمَكْتُوبَاتِ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَشْرَعُ إِلَخَ كَمَا فِي النِّهَايَةِ. هـ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي سِوَاكَ كَانَ لِنَازِلَةٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا، وَهَذَا مَا اسْتَظْهَرَهُ فِي الْأَسْنَى وَتَبِعَهُ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةُ وَالْأَفَالَمُ فَقَوْلُهُ عَنْ نَعْسِ الْإِمَامِ التَّخْفِيفُ نَظِيرٌ مَا يَأْتِي فِي كَلَامِهِ فِي الْمُنْدُورَةِ وَالنَّافِلَةِ الَّتِي يُسَنَّ فِيهَا الْجَمَاعَةُ بَضْرِي. هـ قَوْلُهُ: (لَا يُسَنَّ فِيهَا) أَي فِي الْمُنْدُورَةِ وَيُسَمَّى النَّافِلَةَ. هـ قَوْلُهُ: (وَكَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ إِلَخَ) أَي ضَعِيفٌ. هـ قَوْلُهُ: (لِلْإِطْلَاقِ) إِلَخَ تَعْلِيلٌ لِمَا بَعْدُ، وَكَذَا. هـ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي بِقَدَمِ الْفَرْقِ. هـ قَوْلُهُ: (سَأَلَهُ) أَي كَلَامَ الْأَمِّ. هـ قَوْلُهُ: (مَرَّتَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَاجْمَاعِ الْأُئِمَّةِ وَقَوْلُهُ وَذَكَرَ ذَلِكَ الْفَقَّالُ. هـ قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ) أَي الْمُصَلِّي. هـ قَوْلُهُ: (فَقَامَ) بَيَانٌ لِلتَّرَقِّي. هـ قَوْلُهُ: (أَذِنَ لَهُ) جَوَابٌ لَمَّا. هـ وَقَوْلُهُ: (اسْتِخْلَاصُهُ) أَي تَأَمُّلُهُ وَ. هـ قَوْلُهُ: (لِإِنَائِهِ) أَي السُّجُودُ كُزْدِي وَعِبَارَةُ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (عَلَى اسْتِخْلَاصِهِ) أَي إِخْرَاجِهِ مِنَ الْخِدْمَةِ الَّتِي طَلَبَهَا مِنْهُ بِأَنَّهُ أَعَانَهُ عَلَى وَفَائِهَا وَالْفَرَاحِ مِنْهَا هـ. قَوْلُهُ: (وَلِأَنَ الشَّارِعَ) أَي مُبَيِّنَ الشَّرْعِ ﷺ. هـ قَوْلُهُ: (سَجَدَ ثَانِيًا) أَي أَمَرَ بِالسُّجُودِ ثَانِيًا. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا هُوَ) أَي الشُّكْرُ عَلَى الْإِجَابَةِ.

فأجابته ذَكَرَ ذلك القائلُ وجعلَ المصنَّفُ السجدةَ رُكْناً واحداً هو ما صحَّحه في البيان،
والموافق لم يأت في مبحثِ التَّقدُّمِ والتَّأخُّرِ أنَّهما رُكْنانِ وهو ما صحَّحه في البسيط (واقفه
مباشرةً بعض جهته) وهي ما اكتنفه الجبينان وهما المنحدران عن جانبيها (مُصَلِّاه) للحديث
الصحيح «إذا سجدت فمكَّنْ جبهتك من الأرض ولا تنقرْ نقرًا مع حديث «أنهم شكوا
إليه ﷺ حرَّ الرمضاء في جباههم فلم يُزلْ شكواهم» فلولا وجوبُ كشفها لأمرهم بِسُتْرِها

• فَوَدَّ: (ذَكَرَ ذلك) الظاهرُ أنَّ الإشارةَ لِكُلِّ مِنَ الحَكَمِ الثلاثِ. • فَوَدَّ: (وجعلَ المصنَّفُ إلخ) عبارةُ
النهايةِ والمُعْنَى: وإنَّما عَدَّا رُكْناً واحداً لِكَوْنِهما مُتَّحِدَيْنِ كما عُدَّ بعضهم الطَّمانِيَةَ في محالِّها الأربعَةِ
رُكْناً واحداً لِذلك اهـ. قال ع ش: قوله م ر لِكَوْنِهما مُتَّحِدَيْنِ إلخ. فإنَّ قُلْتَ يُخَالِفُ هذا عَدُّها في
شُرُوطِ القُدُورَةِ رُكْنَيْنِ في مسألةِ الرِّخْمَةِ ومسألةِ التَّقدُّمِ والتَّأخُّرِ قُلْتَ: لا مُخَالَفَةَ لِأَنَّ المَدَارَ ثُمَّ على ما
يُظْهَرُ به فُحْشُ المُخَالَفَةِ وهي تَظْهَرُ بَنَحْوِ الجُلُوسِ وسُجُودِ واحدةٍ قُدُورًا رُكْنَيْنِ ثم والمدارُ هنا على
الائْتِحادِ في الصُّورَةِ قُدُورًا رُكْناً واحداً ثم ما ذَكَرَ تَوَجُّعَ لِلرَّاجِحِ وَالْأَفْهَى المسألةُ خِلَافٌ كما صَرَّحَ به
حجَّ اهـ. • فَوَدَّ: (إنَّهما رُكْنانِ) خَبَّرَ قوله: (والموافق). • فَوَدَّ: (وهو ما صحَّحه في البسيط) وقد يُقالُ
هذا أَقْعَدُ لِجَعْلِهِمُ الجُلُوسَ الفاصِلَةَ بَيْنَهُما رُكْناً مُسْتَقِلًّا لا تايِّماً من تَوابعِ السُّجُودِ بَصْرِيٌّ.

فَوَدَّ (سُني): (مباشرةً بعض الجبهة) وَيَتَصَوَّرُ السُّجُودَ بالبُغْضِ بأنَّ يَكُونَ السُّجُودُ على عودٍ مَثَلًا أو
يَكُونَ بعضها مُسْتَوِراً فَيَسْجُدُ عليه مع المَكْشُوفِ مِنها ع ش.

فَوَدَّ (سُني): (بعض جهته) واكتفى ببعضها وإن كَرِهَ لِصِدْقِ اسمِ السُّجُودِ بذلكِ نِهايةً ومُعْنَى وفي سم
بَعْدَ ذِكْرِ فِعْلٍ ذلكَ عَنِ الأَسْنَى ما نَصَّه: وَهَلْ يُكْرَهُ الإِقْصَارُ عَلَى البُغْضِ في غَيْرِ الجَبْهَةِ كَمَلَى أَصْبَحَ
مِنَ اليَدِ وَالرَّجْلِ اهـ. أَقُولُ وَيُصَرِّحُ بذلكَ قولُ النِّهايةِ في شَرْحِ قُلْتَ: الأَظْهَرُ وَجُوبُهُ إلخ. واكتفى
ببعضِ كُلِّ وإن كَرِهَ قِياسًا على ما مرَّ أَي مِنَ الإِكْتِفَاءِ ببعضِ الجَبْهَةِ لِمَا سَبَقَ في الجَبْهَةِ أَي مِنَ قوله:
(لِصِدْقِ) اسمِ السُّجُودِ بذلكِ اهـ. بزيادةٍ مِن ع ش. • فَوَدَّ: (وهما المنحدران) تأملُ ما فيه مِنَ الدُّورِ
الصَّرِيحِ بَصْرِيٌّ وسم. فَوَدَّ (سُني): (مُصَلِّاه) أَي ما يُصَلِّي عليه مِن أرضٍ أو غَيْرِهِ نِهايةً ومُعْنَى.

• فَوَدَّ: (لِلْحَدِيثِ) إلى قوله وَحُكْمُهُ في المُعْنَى وإلى المَثْنِ في النِّهايةِ إلَّا قوله المَوْجِبُ إلى قَلْبِ سَجْدَةٍ
وقوله وَيُفَرِّقُ إلى كَفَى وقوله مُبَيِّحٌ يَتِمُّ. • فَوَدَّ: (إذا سجدت فمكَّنْ جَبْهَتَكَ إلخ) هذا الدَّلِيلُ أَخْصَرُ مِنَ
المُدْعَى كما لا يَخْفَى فَالْمُنَاسِبُ ذِكْرُهُ بَعْدَ ذِكْرِ الطَّمانِيَةِ الآتِيَةِ رَشِيدِيٌّ. • فَوَدَّ: (حَرَّ الرَّمْضاءِ)
وَالرَّمْضاءُ الأرضُ الشَّدِيدَةُ الحَرارةِ كُرْدِيٌّ. عبارةُ ع ش: الرَّمْضُ بِفَتْحَتَيْنِ شِدَّةُ وَقَعِ الشَّمْسِ على الرَّمْلِ
وغيرِهِ والأَرْضُ رَمْضاءٌ بِوَزْنِ حَمراءَ، وَقَدْ رَمِضَ يَوْمُنَا: اشْتَدَّ حَرُّهُ. وبَابِهِ: طَرِبَ اهـ مُخْتَارٌ اهـ.

• فَوَدَّ: (بعض جهته) قال في شَرْحِ الرُّوضِ: واكتفى ببعضِ الجَبْهَةِ وإنَّ كانَ مَكْرُوهًا كما نَصَّ عليه
في الأمِّ لِصِدْقِ اسمِ السُّجُودِ عليها بذلكِ انتهى. وَهَلْ يُكْرَهُ الإِقْصَارُ عَلَى البُغْضِ في غَيْرِ الجَبْهَةِ كَمَلَى
أَصْبَحَ مِنَ اليَدِ وَالرَّجْلِ. • فَوَدَّ: (وهما المنحدران) قد يُقالُ: فيه دَوْرٌ تَأْمَلُ.

وَجَعَلَتْهُ أَنْ الْقَصْدَ مِنَ السُّجُودِ مُبَاشَرَةً أَشْرَفَ الْأَعْضَاءِ وَهُوَ الْجَبْهَةُ لِمَوَاطِنِ الْأَقْدَامِ لِيَتِمَّ الْخُضُوعُ وَالتَّوَاضُّعُ الْمَوْجِبُ لِلْأَقْرَبِيَّةِ السَّابِقَةِ فِي خَبَرٍ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ إِذَا كَانَ سَاجِدًا» وَلِذَا احتَاجَ لِمُقَدِّمَةٍ تُحْصِلُ لَهُ كَمَالَ ذَلِكَ وَهِيَ الرُّكُوعُ فَلَوْ سَجَدَ عَلَى جَبِينِهِ أَوْ أَنْفِهِ أَوْ بَعْضِ عِمَامَتِهِ لَمْ يَكْفِ أَوْ عَلَى شَعْرِ بَجْبَهَتِهِ أَوْ بِبَعْضِهَا وَإِنْ طَالَ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الْمَسْحِ بِأَنَّهُ ثُمَّ يُحْقِلُ أَصْلًا فَاحْتِيطَ لَهُ بِكَوْنِهِ مُشَوَّبًا بِالْمَحَلَّةِ قَطْعًا وَهَذَا هُوَ بَاقٍ عَلَى تَبَعِيَّتِهِ لِمَنْتَبِئِهِ إِذِ السُّجُودُ عَلَيْهِمَا فَلَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ ذَلِكَ كَفَى كِبَاصِيَّةَ عُمَّتِهَا لِتَحْوِجِ مَجْرَحِ يُخْشَى مِنْ إِزَالَتِهَا مُبِيحُ تَيِّمٍ وَلَا إِعَادَةَ إِلَّا إِنْ كَانَ تَحْتَهَا نَجَسٌ لَا يُعْفَى عَنْهُ. (فَإِنْ سَجَدَ عَلَى) مَحْمُولٍ لَهُ (مُتَّصِلٌ بِهِ جَازٌ إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ) كَطَرَفِ عِمَامَتِهِ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُتَّصِلِ عَنْهُ فَقَدْ مُصَلَّى لَهُ حِينَئِذٍ وَلِذَا فُرِغَ هَذَا عَلَى مَا قَبْلَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَحَرَّكَ بِهَا بِالْفِعْلِ

• فُود: (وَجَعَلَتْهُ) أَيُ وَجُوبِ الْكُشْفِ. • فُود: (وَلِذَا) أَيُ لِكُونِ الْمَقْصُودِ مِنَ السُّجُودِ مَا ذَكَرَ (احتَاجَ) أَيُ السُّجُودِ. • فُود: (كَمَالَ ذَلِكَ) أَيُ الْخُضُوعِ. • فُود: (فَلَوْ سَجَدَ) إِلَى الْمَنْزِلِ فِي الْمُنْفَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَإِنْ طَالَ إِلَى كَفَى وَقَوْلُهُ مُبِيحُ تَيِّمٍ. • فُود: (أَوْ عَلَى شَعْرِ الْخ) وَكَذَا لَوْ سَجَدَ عَلَى سِلْعَةٍ تَبَيَّنَتْ بِجَبْهَتِهِ لِأَنَّهُا جُزْءٌ مِنْهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ سَجَدَ عَلَى نَحْوِ يَدِهِ فَإِنَّهُ يَضُرُّ شَيْئًا. • فُود: (بَجْبَهَتِهِ أَوْ بِبَعْضِهَا) خَرَجَ بِهِ الشَّعْرُ النَّازِلُ مِنَ الرَّاسِ فَلَا يَكْفِي السُّجُودُ عَلَيْهِ، وَمِثْلُهُ شَعْرُ اللَّحْيَةِ وَالْيَدَيْنِ تَحَرُّكُ بِحَرَكَتِهِ أَمْ لَا ع ش. • فُود: (وَإِنْ طَالَ كَمَا اقْتَضَاهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ: مُطْلَقًا أ. ه. قَالَ ع ش: أَيُ سِوَاهُ أَمَكَّنَ السُّجُودُ عَلَى الْخَالِي مِنْهُ أَمْ لَا، وَسِوَاهُ أَطَالَ أَوْ قَصُرَ أ. ه. • فُود: (لِلْمَحَلَّةِ) أَيُ الْمَسْحِ. • فُود: (عَلَيْهِمَا) أَيُ عَلَى الشَّعْرِ وَمَنْبِئِهِ. • فُود: (مُبِيحُ تَيِّمٍ) خِلَافًا لِصَّرِيحِ النِّهَايَةِ حَيْثُ قَالَ: وَإِنْ لَمْ يُتِمَّ التَّيِّمُ أ. ه. وَلِظَاهِرِ الْمُغْنَى وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ عِبَارَةَ الْكَرْدِيِّ، وَجَرَى فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ بِالْمَشَقَّةِ الشَّدِيدَةِ وَإِنْ لَمْ يُتِمَّ التَّيِّمُ كَمَا فِي الْعَجَزِ عَنِ الْقِيَامِ وَكَذَلِكَ الْإِعَابُ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَسْنَى وَالْخَطِيبِ وَسَمٍ وَغَيْرِهِمْ أ. ه. فُود (وَلَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ) هَلْ يَجْرِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِي أَجْزَائِهِ كَأَن طَالَتْ سِلْعَتُهُ بِيَدَيْهِ فَيُفْصِلُ فِي السُّجُودِ عَلَى بَعْضِهَا بَيِّنَ أَنْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ فَلَا يَصِحُّ وَإِنْ لَا يَصِحُّ، فِيهِ نَظَرٌ، وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ مُطْلَقًا، نَعَمْ شَعْرُ الْجَبْهَةِ لَوْ طَالَ وَسَجَدَ عَلَيْهِ يَتَّبِعِي أَنْ يُجْزَى لِأَنَّهُ فِي مَحَلِّ السُّجُودِ سَم. أَيُ كَمَا مَرَّ فِي الشَّرْحِ. • فُود: (وَلِذَا فُرِغَ هَذَا الْخ) وَوَجَّهَ ع ش التَّفْرِيعَ بِمَا نَعَصُ: قَوْلُ الْمَنْزِلِ: (فَإِنْ سَجَدَ الْخ). تَفْرِيعٌ يُعْلَمُ مِنْهُ تَقْيِيدُ الْمُصَلِّي بِكَوْنِهِ غَيْرَ مُتَّصِلٍ بِهِ، أَوْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ. قَالَ سَم وَمِثْلُ هَذَا يَقَعُ

• فُود: (إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ) هَلْ يَجْرِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِي أَجْزَائِهِ كَأَن طَالَتْ سِلْعَتُهُ بِيَدَيْهِ فَيُفْصِلُ فِي السُّجُودِ عَلَى بَعْضِهَا بَيِّنَ أَنْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ فَلَا يَصِحُّ وَإِنْ لَا يَصِحُّ، فِيهِ نَظَرٌ وَتَغْلِيلُهُمْ عَدَمُ صِحَّةِ السُّجُودِ عَلَى مَا يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ كَالْجُزْءِ مِنْهُ لَا يَذَلُّ عَلَى جَرَيَانِ هَذَا التَّفْصِيلِ فِي الْجُزْءِ مِنْهُ فَتَأْمَلْهُ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ مُطْلَقًا نَعَمْ شَعْرُ الْجَبْهَةِ لَوْ طَالَ وَسَجَدَ عَلَيْهِ يَتَّبِعِي أَنْ يُجْزَى لِأَنَّهُ فِي مَحَلِّ السُّجُودِ.

لا بالقوة في جزء من صلاته فيما يظهر ثم رأيت شيخنا أفتى به لأنه حينئذ كئيد وإنما لم يفصلوا كذلك في ملاقاته لنجس لئنا فاته للتعميم الذي وجب اجتناب النجس لأجله وهنا العبرة بكون الشيء مستقرا كما أفاده خبر مكن جبهتك ولا استقرار مع التحرك ثم إن غلب امتناع السجود عليه وتمسكه بطلت صلاته ولا أعاده، نعم يُجزئ على نحو عود أو مندبل بيده لا نحو كيفية كسرير يتحرك بحركته لأنه غير محمول له قيل يُستثنى سجوده.....

للأئمة كثيرا وهو أنهم يخذفون القيد من الكلام ثم يقرعون عليه ما يُعلم منه تقيد الأول اه. هـ فود: (لا بالقوة) وفاقا للمثني وخلافا للنهاية عبارة الأول ولو صلى من قعود فلم يتحرك بحركته ولو صلى من قيام لتحرك لم يضرب إذ العبرة بالحالة الزائدة وهذا هو الظاهر اه. وعبارة الثاني ولو صلى قاعدا وسجد على مثبيل به لا يتحرك بحركته إلا إذا صلى قائما لم يُجزئه السجود عليه؛ لأنه كالجزء منه كما أفتى به الولد رحمه الله تعالى اه. ومال إليه سم واعتمده شيخنا، ونقل الكردي عن الزيادي على المنهج اعتماده لكن نقل الجبرمي عن الزيادي موافقة الشارح وشيخ الإسلام ولعله في غير حاشية المنهج فليراجع. هـ فود: (أفتى به) أي باختيار التحرك بالفعل في البطلان. هـ فود: (لأنه حينئذ) أي حين وجود التحرك بالفعل. هـ فود: (كئيد) أي وكل ما كان كذلك ضرا، ويدخل فيه السلعة الثابتة في البدن فلا يُجزئ السجود عليها، وقضيته أنها لو نبتت في الجبهة لا يُعتمد بالسجود عليها. وقياس الإكفاء بالسجود على الشفر الثابت بالجبهة وإن طال الإكفاء به هنا بالأولى ويتبني أن محل الإكفاء بالسجود عليها ما لم يتجاوز محلها فإن جاوزته كأن وصلت إلى صدره مثلا فلا يُجزئ السجود على ما جاوز منها الجبهة ع ش. هـ فود: (وإنما لم يفصلوا) إلى المتن في النهاية والمثني. هـ فود: (كما أفاده خبر إلخ) لا يخفى ما فيه من الخفاء بضري. هـ فود: (بطلت صلاته) لا يُعتمد أن يختص البطلان بما إذا رفع رأسه قبل إزالة ما يتحرك بحركته من تحت جبهته حتى لو أزاله ثم رفع بعد الطمأنينة لم تبطل وحصل السجود فتأمل سم على المنهج ويتبني أن محل ذلك ما لم يقصد ابتداء أنه يسجد عليه ولا يرفعه فإن قصد ذلك بطلت صلاته بمجرد هويته للسجود قياسا على ما لو عزم أن يأتي بثلاث خطوات متواليات ثم شرع فيها فإنها تبطل بمجرد ذلك، لأنه شروع في المبطل. ونقل بالدرس عن الشيخ حمدا ما يوافق ذلك فراجع ع ش. هـ فود: (والأهاده) ظاهره وإن كان بعيد العهد بالإسلام ونشأ بين أظهر العلماء، ويوجه بأن هذا مما يخفى على العامة فيعذر فيه ع ش. هـ فود: (أو مندبل بيده) الظاهر منه أنه مُسبكه فيخرج ما لو ربطه بها فيضرب ويظهر أنه ليس بقيد فلا يضرب سجوده عليه ربطه بيده أم لا ع ش واعتمده الحنفى. هـ فود: (لا نحو كيفية) أي كعمامته. هـ فود: (كسرير إلخ) راجع لما قبل (لا) عبارة شرح المنهج: وخرج بمحمول له ما لو سجد على سرير يتحرك بحركته فلا يضرب وله أن يسجد على عود بيده اه. وفي شرح بأفضل نحوها.

هـ فود: (لا بالقوة) أي بأن صلى قاعدا فلم يتحرك ولو صلى قائما لتحرك لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملي بعدم الصحة في المتحرك بالقوة أيضا.

على نحو رَزَقَةِ التَّصَفَّتْ بِجَبْهَتِهِ وَارْتَفَعَتْ مَعَهُ فَإِنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ مَعَ أَنَّهُ سَجَدَ عَلَى مَا يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ اهـ. وليس بِصَحِيحٍ لَأَنَّهَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ السُّجُودِ عَلَيْهَا غَيْرُ مُتَحَرِّكَةٍ بِحَرَكَتِهِ وَارْتِفَاعُهَا مَعَهُ إِنَّمَا يُؤْتَرُ فِيهَا بَعْدُ.
(وَلَا يَجِبُ وَضْعُ يَدَيْهِ) أَيُ بَطْنَيْهِمَا (وَرُكْبَتَيْهِ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (وَقَدَمَيْهِ) أَيُ أَطْرَافِ بَطْنُونِ أَصَابِعِهِمَا...

قُود: (على نحو رَزَقَةِ إلخ) أي كثرَ ابِ ع ش وَشَيْخُنَا. قُود: (وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ إلخ) عبارة المُغْنِي وَالتَّهْيَاةُ: فَإِنَّ التَّصَفَّتْ بِجَبْهَتِهِ وَارْتَفَعَتْ مَعَهُ وَسَجَدَ عَلَيْهَا ثَانِيًا ضَرْ، وَإِنْ نَحَاها ثُمَّ سَجَدَ لَمْ يَضُرَّ اهـ. فَاقْتَضَى كَلَامُهُمَا كَالشَّارِحِ أَنَّ التَّصَاقُ لَا يُؤْتَرُ بِالنِّسْبَةِ لِلْسُّجُودِ الْأَوَّلِيِّ بِإِطْلَاقِهِ، وَقَدْ يُقَالُ: يَنْتَبِهُ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ إِذَا حَصَلَ الْإِلْتِصَاقُ بَعْدَ حُصُولِ مَا يُغْتَبَرُ فِي السُّجُودِ وَإِلَّا فَلَوْ حَصَلَ قَبْلَ التَّحَامُلِ أَوْ ارْتِفَاعِ الْأَسَافِلِ أَوْ نَحْوِهَا ضَرْ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ السُّجُودِ لَمْ تَوْجَدْ إِلَّا بَعْدَ الْإِلْتِصَاقِ وَهُوَ حَيْثُ كَالْجُزْءِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحْزَرْ بِضَرِّي. قُود: (وَارْتِفَاعُهَا مَعَهُ إلخ) فَلَوْ رَأَاهُ مُلْتَصِقًا بِجَبْهَتِهِ وَلَمْ يَذَرِ فِي أَيِّ السَّجَدَاتِ التَّصَقُّ فَحَسَّ الْقَاضِي أَنَّهُ إِنْ رَأَاهُ بَعْدَ السُّجُودِ الْآخِرَةِ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخَرَى وَجَوَّزَ أَنَّ التَّصَاقَ قَبْلَهَا أَخَذَ بِالْأَسْوَأِ، فَإِنَّ جَوَّزَ أَنَّهُ فِي السُّجُودِ الْأَوَّلِيِّ مِنَ الرُّكْعَةِ الْأَوَّلَى قَدَّرَ أَنَّهُ فِيهَا لِيَكُونَ الْحَاصِلُ لَهُ رُكْعَةٌ إِلَّا سَجْدَةً أَوْ فِيهَا قَبْلَهَا قَدَّرَهُ فِيهِ لِيَكُونَ الْحَاصِلُ لَهُ رُكْعَةٌ بِغَيْرِ سُّجُودٍ، أَوْ بَعْدَ فَرَاغِ الصَّلَاةِ فَإِنْ احْتَمَلَ طُرُوه بَعْدَهُ فَالْأَصْلُ مُضِيئُهَا عَلَى الصَّحَّةِ وَإِلَّا فَإِنَّ قُرْبَ الْفَضْلِ بَنَى وَآخَذَ بِالْأَسْوَأِ كَمَا تَقَدَّمَ وَإِلَّا اسْتَأْنَفَ سَمَ عَلَى حَجٍّ. أَيُ وَإِنْ احْتَمَلَ أَنَّهُ التَّصَقُّ فِي السُّجُودِ الْآخِرَةِ لَمْ يَغْدُ شَيْئًا ع ش.

قُود (وَلَا يَجِبُ وَضْعُ يَدَيْهِ إلخ) وَيَتَصَوَّرُ أَيُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَعَ جَمِيعِهَا كَانَ يُصَلِّي عَلَى حَجَرَيْنِ بَيْنَهُمَا حَائِطٌ قَصِيرٌ يَتَّبِعُ عَلَيْهِ عِنْدَ سُجُودِهِ وَيَرْفَعُهَا نِهَآةً وَمُغْنِي. قُود: (أَيُ بَطْنَيْهِمَا) ضَابِطُهُ مَا يَنْقُضُ سَمَهُ، وَلَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ بَطْنَ الإِصْبَعِ الزَّائِدِ وَإِنْ تَقَضَّ سَمُهُ لِكُونِهَا عَلَى سَمِّ الْأَصْلِيَّةِ سَمَ وَنِهَآةً. قُود: (أَيُ أَطْرَافِ إلخ) التَّقْيِيدُ بِأَطْرَافٍ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ سَمَ. أَقُولُ: وَكَذَلِكَ يَذْكُرُهُ التَّهْيَاةُ وَالمُغْنِي لَكِنَّهُ مَذْكُورٌ فِي الْخَبَرِ الْآتِي.

قُود: (أَيُ بَطْنَيْهِمَا) ضَابِطُهُ مَا يَنْقُضُ سَمَهُ وَلَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ بَطْنَ الإِصْبَعِ الزَّائِدِ وَإِنْ تَقَضَّ سَمُهُ لِكُونِهَا عَلَى سَمِّ الْأَصْلِيَّةِ

(فَرَعُ): لَوْ خُلِقَ لَهُ رَأْسَانِ وَأَرْبَعُ أَيْدٍ وَأَرْبَعُ أَرْجُلٍ وَأَرْبَعُ رُكَبٍ مَثَلًا، فَيَنْتَبِهُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ عَلِمْتَ أَصَالَهُ الْجَمِيعَ كَفَى السُّجُودُ عَلَى سَبْعَةِ أَغْظَمَ بِأَنَّهُ يَسْجُدُ عَلَى بَعْضٍ وَاحِدٍ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ؛ بِأَنَّهُ يَسْجُدُ عَلَى بَعْضِ جَبْهَةٍ أَحَدِ الرَّأْسَيْنِ، وَعَلَى بَعْضِ كُلِّ مِنْ يَدَيْنِ تِلْكَ الْأَيْدِي، وَبَعْضِ كُلِّ مِنْ رُكْبَتَيْنِ مِنْ تِلْكَ الرُّكَبِ، وَإِنْ عَلِمَ زِيَادَةَ الْبَعْضِ وَتَمَيَّزَ فَالْمَبْرُءُ بِالْأَصْلِيِّ دُونَ الزَّائِدِ، وَإِنْ اشْتَبَهَ الزَّائِدُ بِالْأَصْلِيِّ وَجَبَ السُّجُودُ عَلَى الْجَمِيعِ بِأَنَّهُ يَسْجُدُ عَلَى بَعْضِ كُلِّ مِنْ الْجَمِيعِ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ الْخُرُوجُ عَنِ الْعَهْدَةِ إِلَّا بِذَلِكَ م وَظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ فِيهَا إِذَا عَلِمْتَ أَصَالَهُ الْجَمِيعَ الْإِكْتِفَاءُ بِوَضْعِ يَدَيْنِ مِنْ أَرْبَعٍ مَثَلًا وَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْيَدَايْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ. قُود: (أَيُ أَطْرَافِ إلخ) التَّقْيِيدُ بِأَطْرَافٍ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ.

في سُجُودِهِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّ الْجِبَةَ هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالْوَضْعِ كَمَا مَرُّ وَلَئِنْ لَوْ وَجِبَ وَضْعُ غَيْرِهَا لَوَجِبَ الْإِيمَاءُ بِهِ عِنْدَ الْعَجَزِ (قُلْتُ الْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ) عَلَى مُصَلَّاهُ أَيْ حَالُ كَوْنِهَا مُطْمَئِنَّةً فِي آيٍ وَاجِدٍ مَعَ الْجِبَةِ فِيمَا يَظْهَرُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ). لِلخَيْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ وَذَكَرَ الْجِبَةَ» وَهَذِهِ السُّنَّةُ، نَعَمْ لَا يَجِبُ وَضْعُ كُلِّهَا بَلْ يَكْفِي جُزْءٌ مِنْ كُلِّ بَطْنِي كَفِيهِ أَوْ أَصَابِعِهِمَا وَمِنْ رُكْبَتَيْهِ.....

• فَوَدَّ: (فِي سُجُودِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْوَضْعِ فِي الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْجِبَةَ) إِلَى قَوْلِهِ (بَلْ يُسَنُّ) فِي النَّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (فِي آيٍ) إِلَى الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (لَوَجِبَ الْإِيمَاءُ بِهِ إلخ) أَيْ وَالْإِيمَاءُ بِهَا غَيْرُ وَاجِبٍ فَلَمْ يَجِبْ وَضْعُهَا نِهَائَةً وَمُغْنِي. قَوْلُ الْمَثْنِ (الْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ) أَيْ إِنْ أَمَكُنَّ، فَلَوْ تَعَدَّرَ وَضْعُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَغْضَاءِ سَقَطَ الْفَرْضُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، فَلَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ مِنَ الزَّيْدِ لَمْ يَجِبْ وَضْعُهُ، وَلَا وَضْعُ رِجْلٍ قُطِعَتْ أَصَابِعُهَا لِقَوَاتٍ مَحَلَّ الْفَرْضِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. وَقَوْلُهُمَا: لَمْ يَجِبْ وَضْعُهُ إلخ قَالَ سَمْعٌ وَهَلْ يُسَنُّ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يُسَنَّ اهـ. • فَوَدَّ: (عَلَى مُصَلَّاهُ) مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرِ وَجُوبِهِ الرَّاجِعِ لِلْوَضْعِ. • فَوَدَّ: (فِي آيٍ وَاجِدٍ) أَيْ بِأَنْ يَصِيرَ الْمَجْمُوعُ مَوْضُوعًا فِي زَمَنِ وَاجِدٍ مَعَ الطَّمَانِينَةِ حَتِيئَةً وَإِنْ تَقَدَّمَ وَضْعُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ شَرِّ وَبُجَيْرٍ مِي. • فَوَدَّ: (لِلخَيْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ إلخ) فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ نَصًّا فِي الْوُجُوبِ وَغَايَةً مَا يَجَابُ بِهِ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى الْوُجُوبِ أَمْرٌ آخَرُ فِي الْوُجُوبِ كَمَا فِي شَرْحِ مَنَاجِ الْبَيْضَاوِيِّ وَتَبِعَهُ الْمُحَشِّي فِي الْآيَاتِ بِضَرِي. • فَوَدَّ: (لِلخَيْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ إلخ). (فَرَعَ): لَوْ خُلِقَ لَهُ رَأْسَانِ وَأَرْبَعُ أَيْدٍ وَأَرْبَعُ أَرْجُلٍ مَثَلًا فَإِنْ عَرِفَ الزَّائِدَ فَلَا اغْتِيَاظَ بِهِ وَإِنْ سَامَتْ، وَإِنَّمَا الْإِغْتِيَاظُ بِالْأَصْلِيِّ، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا أَصْلِيَّةً أَكْتَفَى فِي الْخُرُوجِ عَنْ عَهْدَةِ الْوَاجِبِ بِوَضْعِ بَعْضٍ إِحْدَى الْجِهَتَيْنِ وَيَدَيْنِ وَرُكْبَتَيْنِ وَأَصَابِعَ رِجْلَيْنِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَضَعُ يَدًا مِنْ جِهَةِ الْيَمِينِ وَيَدًا مِنْ جِهَةِ الْبَاسِرِ، وَرُكْبَةً مِنْ هَذِهِ وَقَدَمًا مِنْ هَذِهِ وَقَدَمًا مِنْ هَذِهِ فَلَا يَكْفِي وَضْعُهُمَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنْ اشْتَبَهَ الْأَصْلِيُّ بِالزَّائِدِ وَجِبَ وَضْعُ جُزْءٍ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَلَا يَكْتَفِي بِوَضْعِ جُزْءٍ مِنْ بَعْضِهَا شَيْخُنَا وَسَمْعٌ ش. • فَوَدَّ: (وَهَذِهِ السُّنَّةُ) أَيْ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَنِهَائَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (مِنْ) بَطْنِي كَفَيْهِ إلخ) وَلَوْ خُلِقَ كَفُهُ مَقْلُوبًا وَجِبَ وَضْعُ ظَهْرِهِ كَفُهُ لِأَنَّهُ فِي حَقِّهِ بِمِثْلَةِ الْبَطْنِ بِخِلَافِ مَا لَوْ عَرَضَ الْإِنْقِلَابُ. فَلَا اقْتِرَابَ أَنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَهُ وَضْعُ الْبَطْنِ وَلَوْ بِمُعِينٍ وَجِبَ وَلَا فَلَ، وَلَوْ خُلِقَ بِلَا كَفٍّ قَبَاسُ الظَّاهِرِ أَنَّهُ يَقْدَرُ لَهُ بِقَدَارِهَا عَشْرُ شَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (وَمِنْ رُكْبَتَيْهِ) فَلَوْ مَنَعَ مِنَ السُّجُودِ عَلَيْهِمَا مَا نَبَعَ كَانَ جُمِعَتْ نِبَاهُ تَحْتَ رُكْبَتَيْهِ فَمَنَعَتْ مِنْ وَصُولِ الرُّكْبَةِ لِمَحَلِّ السُّجُودِ وَصَارَ الْإِغْتِمَادُ عَلَى أَعْلَى السَّاقِ لَمْ يَكْفِ عَشْرُ ش.

• فَوَدَّ: (قُلْتُ الْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ كَثِيرُهُ: وَإِنْ تَعَدَّرَ وَضْعُهَا أَيْ الْأَغْضَاءُ الْمَذْكُورَةُ لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِيمَاءُ بِهَا. قَالَ فِي شَرْحِهِ: فَقُلِمَ أَنَّهُ لَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ مِنَ الزَّيْدِ لَمْ يَجِبْ وَضْعُهُ لِقَوَاتٍ مَحَلَّ الْفَرْضِ اهـ. وَهَلْ يُسَنُّ؟ فِيهِ نَظَرٌ. وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يُسَنَّ قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قُطِعَتْ أَصَابِعُ قَدَمَيْهِ لَمْ يَجِبْ وَضْعُ.

ومن بطنني أصابع رجله كالجبهة دون ما عدا ذلك كالطرف والأصابع وظهريها
ويُسَنُّ كشفها إلا الركبتين فيكره ولا يجب التحامل عليها بل يُسَنُّ كما تُصَرِّح به عبارة
التحقيق والمجموع والروضة بخلاف الجبهة لأنها المقصود الأعظم كما يجب كشفها
والإيماء بها أو تقريبها من الأرض عند تعذر وضعها دون البقية ولا يجب وضع الأنف بل
يُسَنُّ لقوة الخلاف فيه ومن ثم اختير وجوبه لتصريح الحديث به.

(تنبيه) لم أر لأحد من أئمتنا تحديد الركبة وعرفها في القاموس بأنها مؤصل ما بين أسافل
أطراف الفخذ وأعلى الساق اهـ. وصريح ما يأتي في الثامن وما بعده أنها من أول المُنْحَدِر
عن آخر الفخذ إلى أول أعلى الساق وعليه فكأنهم اعتمدوا في ذلك الفرق لإبعاد تقييد

☐ فؤد: (ومن بطنني أصابع رجله) شامل لغير أطراف البطينين منهما كوسطهما بخلاف قوله السابق أي
أطراف بطون أصابعهما سم. وتقدّم أن ما سبق هو الموافق للحديث. ☐ فؤد: (دون ما عدا ذلك).
(فرغ): لو حصل مُصَلُّ أَصْلُ السُّجُودِ ثم طَوَّلَهُ تَطْوِيلًا كَثِيرًا مع رَفَعَ بَعْضُ أَعْضَاءِ السُّجُودِ كَيَدٍ أَوْ
رِجْلٍ أَفْتَى الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بَأَنَّهُ إِنْ طَوَّلَهُ عَائِدًا عَالِمًا بِتَحْرِيهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَلَا فَلَا تَبْطُلُ، وفيه وَفَقَةٌ
وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ لِأَنَّ هَذَا اسْتِصْحَابٌ لِمَا طُلِبَ فَعَلُهُ ش. ☐ فؤد: (وأطراف الأصابع إلخ) أي
لِلْيَدَيْنِ. ☐ فؤد: (ويُسَنُّ كشفها إلخ) قال في شَرْحِ الْعُبَابِ: وَيَتَّبِعِي كَرَاهَةَ السَّتْرِ فِي الْكُفَّيْنِ لِلْخِلَافِ فِي
امْتِنَاعِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ وَإِبَاهِمَا الْجِلْدَةَ الَّتِي يَجْرُ
بِهَا وَتَرِ الْقَوْسَ، بَلْ قَضَيْتُهُ كَرَاهَةَ الصَّلَاةِ وَبَيْدَهُ خَاتَمَ أَوْ نَحْوَهُ انْتَهَى وَقَدْ يُسْتَشَى الْخَاتَمَ نَظَرًا لِسَيِّئَةِ لُبْسِهِ
وَانْظُرِ السَّتْرَ فِي الْقَدَمَيْنِ سَم. ☐ فؤد: (فيكره) أي لِأَنَّهُ يُقْضَى إِلَى كَشْفِ الْعُورَةِ مُعْنَى عِبَارَةِ شَيْخِنَا وَيُسَنُّ
كَشْفُ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ، وَكُرِهَ كَشْفُ الرُّكْبَتَيْنِ مَا عَدَا مَا يَجِبُ سَتْرُهُ مِنْهُمَا مَعَ الْعُورَةِ اهـ. ☐ فؤد: (ولا
يجب التحامل عليها) خِلَافًا لِلشَّيْخِ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ نِهَاءً وَمُعْنَى. ☐ فؤد: (كما تُصَرِّح به) أي بِالسَّنِّ.
☐ فؤد: (ولا يجب وضع الأنف إلخ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالثَّهَابِيِّ وَالْمُعْنِيِّ. ☐ فؤد: (لتصريح الحديث
به) إِنْ رَجَعَ الضَّمِيرُ لِلْوُجُوبِ مَنَعَ التَّضَرُّعُ سَم. أَي وَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَهُ عَلَى (وَمِنْ ثَمَّ الْإِخْ).
☐ فؤد: (تنبيه) إِلَى الْمَثْنِ أَقْرَبُ ش. ☐ فؤد: (وعليه) أَي عَلَى مَا يَأْتِي. ☐ فؤد: (فكأنهم) أَي الْفُقَهَاءُ.
☐ فؤد: (في ذلك) أَي فِي تَحْدِيدِ الرُّكْبَةِ.

☐ فؤد: (ومن بطنني أصابع رجله) شامل لغير أطراف البطينين منهما كوسطهما بخلاف قوله السابق أي
أطراف بطون أصابعهما. ☐ فؤد: (ويُسَنُّ كشفها إلا الركبتين) قال في شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَتَّبِعِي كَرَاهَةَ السَّتْرِ
فِي الْكُفَّيْنِ لِلْخِلَافِ فِي امْتِنَاعِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ
وَإِبَاهِمَا الْجِلْدَةَ الَّتِي يَجْرُ بِهَا وَتَرِ الْقَوْسَ، قَالَ لِأَنِّي أَمَرُهُ أَنْ يُقْضَى بِطُورِ أَصَابِعِهِ إِلَى الْأَرْضِ بَلْ قَضَيْتُهُ
كَرَاهَةَ الصَّلَاةِ وَبَيْدَهُ خَاتَمَ أَوْ نَحْوَهُ اهـ. وَقَدْ يُسْتَشَى الْخَاتَمَ نَظَرًا لِسَيِّئَةِ لُبْسِهِ، وَانْظُرِ السَّتْرَ فِي الْقَدَمَيْنِ.
☐ فؤد: (لتصريح الحديث به) إِنْ رَجَعَ الضَّمِيرُ لِلْوُجُوبِ مَنَعَ التَّضَرُّعُ.

الأحكام بحدها اللغوي لِقَلْبِهِ جِدًّا إِلَّا أَنْ يُقَالَ أَرَادُوا بِالْمَوْصِلِ مَا قَرَّرْنَاهُ وَهُوَ قَرِيبٌ ثُمَّ رَأَيْتُ الصَّحَاحَ قَالَ وَالرُّكْبَةُ مَعْرُوفَةٌ فَبَيَّنَ أَنَّ الْمَدَارَ فِيهَا عَلَى الْعُرْفِ وَالْكَلَامُ فِي الشَّرْعِ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَامُوسَ إِنْ لَمْ تُحْمَلْ عِبَارَتُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ اعْتَمَدَ فِي حُدِّهِ لَهَا بِذَلِكَ عَلَيْهِ وَكَثِيرًا مَا يَفْعُ لَهُ الْخُرُوجُ عَنِ اللَّغَةِ إِلَى غَيْرِهَا كَمَا يَأْتِي أَوَّلُ التَّعْزِيرِ. (وَيَجِبُ أَنْ يَطْمَئِنَّ) فِيهِ لِلْأَمْرِ بِذَلِكَ فِي خَبَرِ الْمُسَيِّءِ صَلَاتِهِ (و) أَنَّ (يُنَالُ مَسْجِدَهُ) يَفْتَحُ جَيْمِهِ وَكَسَرَهَا أَيْ مَحَلَّ سُجُودِهِ (لِقُلِّ) فَاعِلٌ (رَأَيْتُ) بِأَنَّ يَتَحَامَلُ عَلَيْهِ بَحِثٌ لَوْ كَانَ تَحْتَهُ نَحْوُ قُطْنٍ لَا تَكْبَسُ وَظَهَرَ أَثَرُهُ عَلَى يَدِهِ لَوْ كَانَتْ تَحْتَهُ لِيَخْبِرَ: (إِذَا سَجَدْتَ) السَّابِقِ وَتَخْصِيصُ هَذَا بِالْجَنَّةِ ظَاهِرٌ فِيمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَمْكِينُ غَيْرِهَا. (و) يَجِبُ (أَنْ لَا يَهْوِيَ لِغَيْرِهِ) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الرُّكُوعِ (فَلَوْ سَقَطَ) مِنَ الْإِعْتِدَالِ (لَوَجَّهَهُ) أَيْ عَلَيْهِ قَهْرًا لَمْ يُحْسَبْ لَهُ.....

• فَوَدَّ: (لِقَلْبِهِ) أَيْ الْحَدَّ اللَّغَوِيَّ أَيْ مَا صَدَّقَهُ. • وَفَوَدَّ: (أَرَادُوا) أَيْ اللَّغَوِيَّ. • فَوَدَّ: (مَا قَرَّرْنَاهُ) أَيْ مِنْ آتَاهَا مِنْ أَوَّلِ الْمُتَحَدِّثِ إلخ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيْ فِي تَفْسِيرِ الرُّكْبَةِ. • فَوَدَّ: (وَالْكَلَامُ فِي الشَّرْعِ) أَيْ الْبَحْثُ عَنْ حَقِيقَةِ الرُّكْبَةِ فِي عِلْمِ الشَّرْحِ وَمِنْ مَسَائِلِهِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيْ كَلَامُ الصَّحَاحِ. • وَفَوَدَّ: (عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ) أَيْ مِنْ آتَاهَا مِنْ أَوَّلِ الْمُتَحَدِّثِ إلخ. • فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى عِلْمِ الشَّرْحِ. • فَوَدَّ: (يَفْعُ لَهُ) أَيْ لِلْقَامُوسِ. • فَوَدَّ: (لِلْأَمْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: قَهْرًا فِي الْمُغْنِي، وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَظَهَرَ إِلَى الْخَبَرِ. • فَوَدَّ: (أَيْ مَحَلَّ سُجُودِهِ) وَلَوْ سَجَدَ عَلَى شَيْءٍ خَشِينٍ يُؤْذِي جَنَّتَهُ مَثَلًا فَإِنْ زَخَزَحَهَا مِنْ غَيْرِ رَفَعَ لَمْ يَضُرَّ وَإِنْ رَفَعَهَا ثُمَّ أَعَادَهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَطْمَأَنَّ لَمْ يَضُرَّ وَلَا ضَرَّ لِيَزَادَةَ سُجُودَ وَلَوْ رَفَعَ جَنَّتَهُ مِنْ غَيْرِ غُذِرَ وَأَعَادَهَا ضَرَّ مُطْلَقًا شَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ يَتَحَامَلُ عَلَيْهِ إلخ) وَلَا يَكْتَفِي بِإِزْحَافِ رَأْيِهِ خِلَافًا لِلْإِمَامِ. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: لَوْ كَانَ لَوْ أُعِينَ لَا مَكْنَةَ وَضَعَ الْجَنَّةَ عَلَى الْأَرْضِ وَنَحَوَهَا هَلْ يَجِيءُ مَا سَبَقَ فِي إِعَانَتِهِ عَلَى الْقِيَامِ لَمْ أَرْ لَهُ ذِكْرًا وَالظَّاهِرُ مَجِيئُهُ اه. نِهَآيَةً. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: وَالظَّاهِرُ مَجِيئُهُ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِسْتِمَانَةُ اه. • فَوَدَّ: (نَحْوُ قُطْنٍ) أَيْ كَخَشِيشٍ وَيَبِين. • فَوَدَّ: (لَا تَكْبَسُ) أَيْ أُنْذَكَ وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ تَحْتَهُ قُطْنٌ أَوْ نَحْوَهُ قَلِيلٌ وَلَا كَفَى انْكِبَاسُ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا مِنْهُ فَقَطُّ وَهِيَ الَّتِي تَلِي جَنَّتَهُ بِخِلَافِ الَّتِي تَلِي الْأَرْضَ فَلَا يُشْتَرَطُ انْكِبَاسُهَا شَيْخُنَا وَع ش. • فَوَدَّ: (وَلَوْ أَثَرُ التَّحَامُلِ وَالْمَرَادُ بِأَثَرِهِ الثَّقُلُ وَ). • فَوَدَّ: (عَلَى يَدِهِ) عَلَى بَعْضِ اللَّامِ فَالْمَعْنَى وَظَهَرَ الثَّقُلُ الَّذِي هُوَ أَثَرُ التَّحَامُلِ لِيَدِهِ كَانَ نُجَسَ يَدُهُ بِالثَّقُلِ وَتَشَعَّرَ بِهِ. • فَوَدَّ: (لَوْ كَانَتْ تَحْتَهُ) أَيْ تَحْتَ ذَلِكَ الْقُطْنِ مَثَلًا إِنْ كَانَ قَلِيلًا أَوْ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا مِنْهُ إِنْ كَانَ كَثِيرًا شَيْخُنَا، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ (وَلَوْ أَثَرُ إلخ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (لَا تَكْبَسُ) وَيُمْكِنُ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ: لَوْ كَانَ تَحْتَهُ إلخ. • فَوَدَّ: (وَتَخْصِيصُ هَذَا) أَيْ نَبْلِ الثَّقُلِ. • وَفَوَدَّ: (تَمْكِينُ غَيْرِهَا) أَيْ غَيْرَ الْجَنَّةِ مِنَ الْبَيْدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ. • فَوَدَّ: (سُئِلَ) (لِغَيْرِهِ) أَيْ وَخَدَهُ سَم. • فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ إلخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بِأَنَّ يَهْوِيَ بِقَضِيهِ أَوْ لَا بِقَضِيهِ

• فَوَدَّ: (وَأَنْ لَا يَهْوِيَ لِغَيْرِهِ) أَيْ وَخَدَهُ.

لأنه لا بُدَّ من نية أو فعل أي اختياري ولم يوجد واحد منهما (وجِبَ العودُ إلى الاعتدالِ) مع الطمأنينة إن سَقَطَ قبلها ليهوي منه فإن قُلْتُ ما وجه هذا التفرع مع أن ما قبله يُفهَمُ عَدَمُ وجوبِ العودِ لأنه مع السَّقُوطِ قَهْرًا يصدُقُ عليه أنه لم يهوَ لغيره قُلْتُ يُوجِبُهُ بَأَنَ الهويِّ للغير المفهومُ من المثني أنه لا يُعْتَدُّ به صَادِقٌ بِمَسْأَلَةِ السَّقُوطِ لأنه يصدُقُ عليها أنه وَقَعَ هَوِيَّه للغير وهو الإنجاءُ وَخَرَجَ بِسَقُوطِهِ من الاعتدالِ ما لو سَقَطَ من الهويِّ بَأَنَ هَوَى لَيَسْجُدَ فَسَقَطَ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ لَأنَّهُ لم يصرفه عن مقصوده نعم إن سَقَطَ على جِهَتِهِ بِقَصْدِ الإِعْمَادِ عليها أو لِجَنبِهِ فَاثْقَلَتْ بِنِيتِهِ الاستقامة فقط ولم يقصد صرفه عن السجود وإلا بَطَلَتْ لم يُجْزِئُهُ السجود.....

شئيه اه. قال ع ش: أي أو بقصدهما ثم رأيت في نسخة بعد قوله م ر بقصده: ولو مع غيره اه.
 ه فود: (لأنه لا بُدَّ من نية إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا نَقَلَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ عَنْ شَرْحِ الْبَذْرِ بْنِ شُهْبَةَ ثُمَّ نَظَرَ فِيهِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ الْهَوِيَّ ثُمَّ عَرَضَ لَهُ السَّقُوطُ قَبْلَ فِعْلِ الْهَوِيَّ عَلَى جِهَتِهِ فَفِيهِ تَفْصِيلُ اه سم.
 وَاعْتَمَدَ الْكُرْدِيُّ مَا قَالَهُ الْبَذْرِ بِلَا عَزْوٍ وَقَالَ ع ش وظاهر كلام الشارح م ر يغني قوله وَخَرَجَ بِسَقُوطِهِ مِنَ الْإِعْتِدَالِ إلخ موافقٌ لِلنَّظَرِ ثُمَّ وَجَّهَ رَاجِعُهُ. ه فود: (قُلْتُ يُوْجِبُهُ إلخ) أَقْرَعُ ع ش. ه فود: (أنه وَقَعَ هَوِيَّه للغير إلخ) تَقَدَّمَ لَهُ فِي الرُّكُوعِ فِي شَرْحِ قُلُو رَفَعَ قَرَعًا إلخ مَا يَرِدُ هَذَا فَرَاغَهُ بِضَرِي. ه فود: (وَخَرَجَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ بَأَنَ هَوَى لَيَسْجُدَ وَقَوْلُهُ أَذْنَى رَفَعَ إِلَى الْجُلُوسِ. ه فود: (بَأَنَ هَوَى لَيَسْجُدَ) قَدْ يَوْهَمُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مُصَوَّرَةٌ بِمَا إِذَا قَصَدَ بِهَوِيَّهِ السَّجُودَ وَكَلَامُ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ مُطْلَقٌ فَيَصْدُقُ بِصَوْرَةِ الْإِطْلَاقِ فَلْيَحْزَرْ بِضَرِي وَقَوْلُهُ: وَغَيْرُهُ مِنَ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. ه فود: (فإنه لَا يَضُرُّ) بَلْ يُخَسِّبُ لَهُ ذَلِكَ سُجُودًا نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى. ه فود: (بِقَصْدِ الإِعْمَادِ عَلَيْهَا) أَي فَقَطْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَخَرَجَ مَا لَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا أَوْ قَصَدَهُمَا أَوْ السَّجُودَ فَقَطْ سَمَ وَبَضَرِي. ه فود: (أَوْ لِجَنبِهِ) لَعَلَّهُ مِثَالُ فَالسَّقُوطُ عَلَى الظَّهْرِ وَالْقِفَا كَذَلِكَ فَيَجْرِي فِيهِ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ وَيُفْتَقَرُ عَدَمُ الْإِسْتِثْبَالِ لِلضَّرُورَةِ مَعَ قَصْرِ الزَّمَنِ كَمَا هُوَ مُفْتَقَرٌ فِي السَّقُوطِ عَلَى الْجَنْبِ لَا سِتْلَازِمَهُ عَدَمُ الْإِسْتِثْبَالِ سَمَ عَلَى حَاجَةِ اه ع ش. ه فود: (وَلَمْ يَقْصِدْ صَرْفَهُ عَنِ السَّجُودِ إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ قَيَّدَ فِي مَسْأَلَتِي الْجَنِبَةِ وَالْجَنِبِ وَإِنْ كَانَ الْمَوْجُودُ فِي كَلَامٍ غَيْرِهِ تَصْوِيرُهُ فِي الثَّانِيَةِ فَقَطْ إِذْ لَا فَارِقَ بَيْنَهُمَا بِضَرِي. وَقَوْلُهُ: (فِي كَلَامٍ) غَيْرُهُ مِنَ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةِ. وَقَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر صَرْفَهُ أَيِ الْإِنْقِلَابِ اه. ه فود: (وَالْأَبْطَلَتْ) أَيِ وَإِنْ قَصَدَ صَرْفَهُ عَنِ السَّجُودِ بِضَرِي.

ه فود: (لأنه لا بُدَّ من نية أو فعل إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا نَقَلَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ عَنْ شَرْحِ الْبَذْرِ بْنِ شُهْبَةَ ثُمَّ نَظَرَ فِيهِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ الْهَوِيَّ ثُمَّ عَرَضَ لَهُ السَّقُوطُ قَبْلَ فِعْلِ الْهَوِيَّ كَانَ كَمَا لَوْ هَوَى لَيَسْجُدَ فَسَقَطَ مِنَ الْهَوِيَّ عَلَى جِهَتِهِ فَفِيهِ تَفْصِيلُهُ اه. ه فود: (بِقَصْدِ الإِعْمَادِ عَلَيْهَا) أَي فَقَطْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَخَرَجَ مَا لَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا أَوْ قَصَدَهُمَا أَوْ السَّجُودَ فَقَطْ. ه فود: (أَوْ لِجَنبِهِ) لَعَلَّهُ مِثَالُ فَالسَّقُوطُ عَلَى الظَّهْرِ وَالْقِفَا كَذَلِكَ فَيَجْرِي فِيهِ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ، وَيُفْتَقَرُ عَدَمُ الْإِسْتِثْبَالِ قَبْلَ الْإِسْتِثْبَالِ لِلضَّرُورَةِ مَعَ قَصْرِ الزَّمَنِ كَمَا هُوَ مُفْتَقَرٌ فِي السَّقُوطِ عَلَى الْجَنْبِ لَا سِتْلَازِمَهُ عَدَمُ الْإِسْتِثْبَالِ. ه فود: (وَالْأَبْطَلَتْ) لَا يُقَالُ قَصَدَ صَرْفَهُ هُوَ

فِيهِمَا لِلصَّارِفِ فَيُعِيدُهُ لَكِنْ بَعْدَ أَدْنَى رَفْعٍ فِي الْأَوَّلَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَالْجُلُوسُ فِي الثَّانِيَةِ وَلَا يَقُمْ وَلَا بَطَلَتْ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ أَمَّا إِذَا انْقَلَبَ بِنِيَّةِ السُّجُودِ أَوَّلًا لَا بِنِيَّةِ شَيْءٍ أَوْ بِنِيَّةِهِ وَنِيَّةِ الْإِسْقَامَةِ فَيُجْزئُهُ (وَأَنْ تَرْتَفِعَ أَسَافِلُهُ) أَيِ عَجِيزَتُهُ وَمَا حَوْلَهَا.....

• فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَيِ فِي صَوْرَتَيْ السُّقُوطِ عَلَى الْجَنْبَةِ وَالسُّقُوطِ لِلْجَنْبِ. • فَوَدَّ: (لَكِنْ بَعْدَ أَدْنَى رَفْعٍ) اعْتَمَدَ عَلَى شَرْحِ الرَّشِيدِيِّ. • فَوَدَّ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ لِيُوجِدَ الْهَوِيَّ الْمُجْزئِي فِيهَا إِلَى وَضْعِ الْجَنْبَةِ وَلَمْ يَخْتَلُ إِلَّا مُجَرَّدُ وَضْعِهَا بِقَصْدِ الْإِعْتِمَادِ فَالْفَتْحُ دُونَ الْهَوِيَّ إِلَيْهِ سَم. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَا قَالَ الْقَلُوبِيُّ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الْإِعْتِمَادَ فِي أَثْنَاءِ الْهَوِيَّ يَجِبُ الْعَوْدُ إِلَى الْمَحَلِّ الَّذِي نَوَى الْإِعْتِمَادَ فِيهِ اه. • فَوَدَّ: (وَالْجُلُوسُ فِي الثَّانِيَةِ) أَيِ لِأَنَّهُ لِسُقُوطِهِ عَلَى جَنْبِهِ فَاتَ الْهَوِيَّ الْمُغْتَبَرُ لِعَدَمِ الْإِسْقَامَةِ فِيهِ. وَبِعِبَارَةِ الرَّوْضِ: بَلْ يَجْلِسُ ثُمَّ يَسْجُدُ اه. وَإِنَّمَا وَجِبَ الْجُلُوسُ لِاخْتِلَالِ الْهَوِيَّ قَبْلَ السُّجُودِ سَم. • فَوَدَّ: (فَيُجْزئُهُ) أَيِ السُّجُودُ مِنْ غَيْرِ جُلُوسٍ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الْمُغْنِي وَشَرْحُ بَاقِضٍ خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ عَنْ بَاقِشِيرٍ مِمَّا نَصَّه: قَوْلُهُ: (فَيُجْزئُهُ) أَيِ بَعْدَ جُلُوسِهِ كَمَا مَرَّ اه. بَلْ قَضِيَّةٌ مَا مَرَّ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ جَلَسَ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

فَوَدَّ (سَمِي): (وَأَنْ تَرْتَفِعَ أَسَافِلُهُ) فَلَوْ صَلَّى فِي سَفِينَةٍ مَقْلًا وَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ ارْتِفَاعِ ذَلِكَ لِمَيْلَانِهَا أَيِ مَقْلًا صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَلَزِمَهُ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّ هَذَا عُدٌّ نَادِرٌ. مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَشَيْخَانَا. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ يَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ لَمْ يَضِقْ وَلَكِنْ لَمْ يَزَجْ التَّمَكُّنُ مِنَ السُّجُودِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُجْزئِي قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ كَمَا لَوْ فَقَدَ الْمَاءَ وَالثَّرَابَ اه. • فَوَدَّ: (أَيِ عَجِيزَتُهُ وَمَا حَوْلَهَا) كَذَا فِي النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي. وَقَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر أَيِ عَجِيزَتُهُ الْخُ فِيهِ تَغْلِيْبٌ فَقِي الْمُخْتَارُ الْعَجْزُ بِضَمِّ الْجِيمِ: مُؤَخَّرُ الشَّيْءِ يُذَكَّرُ وَيؤْتَتْ، فَيُقَالُ: عَجَزَ كَبِيرٌ وَكَبِيرَةٌ وَهُوَ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ جَمِيعًا، وَالْمَحِيزَةُ لِلْمَرْأَةِ خَاصَّةً اه. ثُمَّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْإِرْتِفَاعُ الْمَذْكُورُ يَقِينًا فَلَوْ شَكَّ فِي ارْتِفَاعِهَا وَعَدِمَهُ لَمْ يَكْفِ حَتَّى لَوْ كَانَ بَعْدَ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ وَجِبَتْ إِعَادَتُهُ.

قَصَدَ قَطْعَهُ، وَتَقَدَّمَ أَنْ نَبَّهَ قَطْعَ الرُّكْنِ لَا تَصْرُ لَاتَانَا نَقُولُ صُورَةً مَا هُنَا أَنَّهُ صَرَفَ الْفِعْلَ مِنْ أَوَّلِهِ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ لَمْ يَصْرِفْهُ مِنْ أَوَّلِهِ بَلْ قَصَدَ حَالَ تَلْبِيسِهِ بِهِ قَطْعَهُ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ وَاضِحٌ. • فَوَدَّ: (لِلصَّارِفِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا يَفْتَضِي أَنَّهُ صَرَفَهُ عَنِ السُّجُودِ فِيمَ يَفَارِقُ هَذَا قَوْلُهُ السَّابِقُ: (وَلَمْ يَقْصِدْ صَرَفَهُ عَنِ السُّجُودِ وَلَا بَطَلَتْ) إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنْ فِي قَصْدِ صَرَفِهِ عَنِ السُّجُودِ تَلَاعِبًا بِخِلَافِ مُجَرَّدِ قَصْدِ الْإِسْقَامَةِ مَقْلًا لَا تَلَاعِبَ فِيهِ مَعَ عُدُّهِ وَاحْتِيَاجِهِ إِلَيْهِ فَلَمْ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ، وَالحَاصِلُ الْفَرْقُ بَيْنَ حُصُولِ الصَّرْفِ بِلا قَصْدِهِ وَبَيْنَ قَصْدِهِ مَعَ الْإِثْنَانِ بِهِ. • فَوَدَّ: (رَفَعَ فِي الْأَوَّلَى) أَيِ لِيُوجِدَ الْهَوِيَّ الْمُجْزئِي فِيهَا إِلَى وَضْعِ الْجَنْبَةِ وَلَمْ يَخْتَلُ إِلَّا مُجَرَّدُ وَضْعِهَا بِقَصْدِ الْإِعْتِمَادِ فَالْفَتْحُ دُونَ الْهَوِيَّ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَالْجُلُوسُ) أَيِ لِأَنَّهُ لِسُقُوطِهِ عَلَى جَنْبِهِ فَاتَ الْهَوِيَّ الْمُغْتَبَرُ لِعَدَمِ الْإِسْقَامَةِ فِيهِ، وَبِعِبَارَةِ الرَّوْضِ: بَلْ يَجْلِسُ ثُمَّ يَسْجُدُ اه. وَإِنَّمَا وَجِبَ الْجُلُوسُ لِاخْتِلَالِ الْهَوِيَّ قَبْلَ السُّجُودِ. • فَوَدَّ: (وَأَنْ تَرْتَفِعَ أَسَافِلُهُ) فَلَوْ انْعَكَسَ أَوْ تَسَاوَا لَمْ يُجْزئُهُ، نَعَمْ لَوْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ وَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ ارْتِفَاعِ ذَلِكَ لِمَيْلَانِهَا صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَوَجِبَتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ لِثَلَاثَةِ م ر.

(على أعالیه) إِنْ ارْتَفَعَ مَوْضِعُ الْجَبْهَةِ وَالْأَفْهَى مُرْتَفِعَةً، كَذَا قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْتَوِي وَلَا تَرْتَفِعُ لَا يَخْنَسُ أَوْ نَحْوَهُ (فِي الْأَصَحِّ) لِلاتِّبَاعِ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ، نَعَمْ مِنْ بَعْضِ عِلَلِهِ لَا يُمَكِّنُهُ مَعَهَا ارْتِفَاعُ أَسَافِلِهِ بِسُجْدِ إِمَّاكَانِهِ إِلَّا أَنْ يُمَكِّنَهُ وَضْعُ نَحْوِ وَسَادَةِ وَيَحْصُلُ التَّنْكِيسُ فَيَجِبُ.....

(فَرَعَ): لَوْ تَعَارَضَ عَلَيْهِ التَّنْكِيسُ وَوَضَعَ الْأَعْضَاءُ فَلَا اقْتِرَابَ أَتَى يُرَاحِي التَّنْكِيسَ لِلاتِّفَاقِ عَلَيْهِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ بِخِلَافِ وَضْعِ الْأَعْضَاءِ فَإِنَّ فِيهِ خِلَافًا اهـ.

قَوْلُ (عَلَى أَهَالِيهِ): وَهِيَ رَأْسُهُ وَمَنْكِبَاهُ شَيْخُنَا. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَالْإِزْشَادِ مَا نَصَّهُ: وَقَضَيْتُهُ إِخْرَاجَ الْكُفَّيْنِ وَيُظْهَرُ أَنَّ إِخْرَاجَهُمَا غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنَّ السُّكُوتَ عَنْهُمَا لِلزُّورِ الْإِزْتِفَاعِ عَلَيْهِمَا بِحَسَبِ الْعَادَةِ وَإِنْ أُمِنَ خِلَافُهُ بَأَنَّهُ يَضَعُهُمَا عَلَى دَكَّةٍ مُرْتَفِعَةٍ أَمَامَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ التَّيْبَةَ الْآتِيَةَ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَالْأَفْهَى) أَيِ الْأَسَافِلِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَرْتَفِعُ) الظَّاهِرُ التَّائِيْتُ إِذَا الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ ضَمِيرُ الْأَسَافِلِ لَا مَوْضِعُ الْجَبْهَةِ. □ فَوَدَّ: (لِلاتِّبَاعِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يُنَافِي) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى.

□ فَوَدَّ: (نَعَمْ مِنْ بَعْضِ عِلَلِهِ الْإِخْرَاجُ) هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ يُفِيدُ تَقْيِيدَ الْمَثْنِ بِالْقَائِدِ ش. □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُمَكِّنَهُ الْإِخْرَاجُ) قَدْ يُقَالُ الْعِلَّةُ الْمَانِعَةُ مِنَ الْإِزْتِفَاعِ لَا يَزُولُ مِنْهَا مِنْهُ بَوْضَعُ الْوَسَادَةِ سَم. أَيِ فَالْمُنَاسِبُ فَإِنْ أُمِنَ الْإِخْرَاجُ كَمَا عَبَّرَ بِهِ غَيْرُهُ عِبَارَةً الْمُغْنَى وَالنَّهَايَةِ وَالْأَسْنَى: إِنْ كَانَ بِهِ عِلَّةٌ لَا يُمَكِّنُهُ مَعَهَا السُّجُودُ إِلَّا كَذَلِكَ صَحَّ، فَإِنْ أُمِنَ كُنْهَ - أَيِ الْعَاجِزِ عَنْ وَضْعِ جَبْهَتِهِ - السُّجُودُ عَلَى وَسَادَةٍ بِتَّنْكِيسٍ لَزِمَهُ قَطْعًا لِحُصُولِ هَيْئَةِ السُّجُودِ بِذَلِكَ، أَوْ بَلَا تَّنْكِيسٍ لَمْ يَلْزَمْهُ السُّجُودُ عَلَيْهَا خِلَافًا لِمَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ لِقَوَابِ هَيْئَةِ السُّجُودِ بَلْ يَكْفِيهِ الْإِنْجِنَاءُ الْمُمَكِّنُ اهـ. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر إِلَّا كَذَلِكَ صَحَّ أَيِ وَلَا إِعَادَةُ عَلَيْهِ وَإِنْ شُفِيَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَيَتَّبِعِي أَنْ مُرَادَهُ م ر بِقَوْلِهِ: لَا يُمَكِّنُهُ مَعَهَا الْإِخْرَاجُ. أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ وَإِنْ لَمْ تُجِبِ التَّيْمُ اخْتِذَا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْعِصَابَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَضَعَ نَحْوُ وَسَادَةٍ) أَيِ لَيْسَ سَجْدَ عَلَيْهَا وَيَتَقَى مَا لَوْ كَانَ لَوْ وَضَعَ الْوَسَادَةَ تَحْتَ أَسَافِلِهِ ارْتَفَعَتْ عَلَى أَهَالِيهِ، وَلَوْ لَمْ يَضَعَهَا لَمْ تَرْتَفِعْ فَهَلْ يَجِبُ م ر الْوَضْعُ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا ظَاهِرٌ مِمَّا ذَكَرَ سَم أَيِ فَيَجِبُ. □ فَوَدَّ: (نَحْوُ وَسَادَةٍ) الْوَسَادُ وَالْوَسَادَةُ بِكَسْرِ الْوَوِ فِيهِمَا: الْيَمْعَدَةُ، وَالْجَمْعُ وَسَائِدٌ وَوَسْدٌ. مُخْتَارٌ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَيَحْصُلُ التَّنْكِيسُ فَيَجِبُ) أَيِ وَالْأَسْنَى نَهَايَةً.

□ فَوَدَّ: (عَلَى أَهَالِيهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَشَرْحِ الْإِزْشَادِ: وَهِيَ رَأْسُهُ وَمَنْكِبَاهُ اهـ. وَقَضَيْتُهُ إِخْرَاجَ الْكُفَّيْنِ، وَيُظْهَرُ أَنَّ إِخْرَاجَهُمَا غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنَّ السُّكُوتَ عَنْهُمَا لِلزُّورِ الْإِزْتِفَاعِ عَلَيْهِمَا بِحَسَبِ الْعَادَةِ وَإِنْ أُمِنَ خِلَافُهُ بَأَنَّهُ يَرَفَعُهُمَا عَلَى أَسَافِلِهِ أَوْ يُسَاوِيَهُمَا وَيَضَعُهُمَا عَلَى دَكَّةٍ مُرْتَفِعَةٍ أَمَامَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ التَّيْبَةَ الْآتِيَةَ. □ فَوَدَّ: (لَا يُمَكِّنُهُ مَعَهَا) قَدْ يُقَالُ: الْعِلَّةُ الْمَانِعَةُ مِنَ الْإِزْتِفَاعِ لَا يَزُولُ مِنْهَا مِنْهُ بَوْضَعُ الْوَسَادَةِ.

□ فَوَدَّ: (نَحْوُ وَسَادَةٍ) أَيِ لَيْسَ سَجْدَ عَلَيْهَا كَمَا وَقَعَ التَّصْوِيرُ بِذَلِكَ فِي عِبَارَتِهِمْ كَقَوْلِ الرَّوْضِ: فَلَوْ أُمِنَ الْعَاجِزُ السُّجُودَ عَلَى وَسَادَةٍ بَلَا تَّنْكِيسٍ لَمْ يَلْزَمْهُ أَوْ بِتَّنْكِيسٍ لَزِمَهُ اهـ. وَيَتَقَى مَا لَوْ كَانَ لَوْ وَضَعَ الْوَسَادَةَ تَحْتَ أَسَافِلِهِ ارْتَفَعَتْ عَلَى أَهَالِيهِ وَلَوْ لَمْ يَضَعَهَا لَمْ تَرْتَفِعْ فَهَلْ يَجِبُ الْوَضْعُ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا ظَاهِرٌ مِمَّا ذَكَرَ. □ فَوَدَّ: (فَيَجِبُ) انْظُرْ صُورَةَ حُصُولِ التَّنْكِيسِ بَوْضَعِ الْوَسَادَةِ إِنْ أُرِيدَ السُّجُودُ عَلَيْهَا.

ولا يُنافي هذا قولهم لو عَجَزَ إلا أن يسجدَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ أو صُدِغَ وكان به أَقْرَبَ به للأرض
وَجَبَ لَأنَّهُ مِشْوَرُهُ اهـ لَأنَّهُ هنا قَدَرٌ على زيادةِ القُرْبِ وثُمَّ المقدورُ عليه وَضَعُ الوَسَادَةِ لا
القُرْبِ فلم يَلْزَمْهُ إلا مع حُصُولِ التَّكْيِيسِ لِوُجُودِ حَقِيقَةِ السُّجُودِ حِينَئِذٍ، نَعَمْ قد يُؤْخَذُ من
قولهم المذکور أَنَّهُ لو لم يُمَكِّنْهُ زيادةُ الانجِناءِ إلا يَوْضِعُ الوَسَادَةَ لِرُتْمِهِ وَضَعُهَا وهو مُحْتَمَلٌ
(تَبَيَّنَ) الْيَدَانِ مِنَ الْأَعَالِي كَمَا عَلِمَ من حَدِّ الْأَسَافِلِ وَحِينَئِذٍ فَيَجِبُ رَفْعُهَا عَلَى الْيَدَيْنِ أَيْضًا
(وَاعْتَمَلَهُ) أَنَّهُ (يُكَبِّرُ) نَدْبًا (لِهَوِيَّهِ) لِلاتِّبَاعِ (بِلا رَفْعٍ) لِيَدَيْهِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ) وَقَدَّمَ
(ثُمَّ يَدَيْهِ) كَمَا صَحَّ عَنْهُ ﷺ (ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ) لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا وَيُسَرُّ وَضَعُهَا مَعًا وَكَشَفُ الْأَنْفِ

فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِي هَذَا) أَيِ عَدَمِ الْوُجُوبِ إِنْ لَمْ يَحْصُلِ التَّكْيِيسُ . فَوَدَّ: (وَكَانَ بِهِ) أَيِ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ أَوْ
صُدِغِهِ . فَوَدَّ: (إِنَّهُ لَوْ لَمْ يُمَكِّنْهُ زِيَادَةُ الْإِنْجِنَاءِ) فِيهِ مَا مَرَّ عَنْ سَمِ آتِفَا . فَوَدَّ: (وَهُوَ مُحْتَمَلٌ) لَعَلَّهُ يَفْتَحُ
التَّاءَ أَيِ قَرِيبٌ . فَوَدَّ: (تَبَيَّنَ: الْيَدَانِ الْفَتْحُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِمَا الْكَفَّانِ سَمِ . فَوَدَّ: (الْيَدَانِ مِنَ الْأَهَالِي)
وَفِيهِ شَيْءٌ عَنِ الزِّيَادَةِ مِثْلُهُ . فَوَدَّ: (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) أَيِ عَدَمِ رَفْعِهِ ﷺ .

فَوَدَّ (سَمِي): (يُكَبِّرُ لِهَوِيَّهِ) أَيِ يَتَّبِعُ التَّكْبِيرَ مِنْ ابْتِدَاءِ الْهَوِيِّ وَيَمُدُّهُ إِلَى انْتِهَائِهِ فَلَوْ أُخْرِجَ عَنْ الْهَوِيِّ أَوْ
كَبَّرَ مُعْتَدِلًا أَوْ تَرَكَ التَّكْبِيرَ كَرَّةً، نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ رَوْضٌ وَشَرْحُهُ اهـ سَمِ . فَوَدَّ: (وَقَدَّمَ) أَيِ أَطْرَافَهُمَا
عَ شِ وَكَتَبَ السِّبْطَ الْبَصْرِيَّ أَيْضًا مَا نَصَّهُ: قَدْ يَوْهَمُ أَنَّ وَضَعَهُمَا مَعَ وَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ اهـ
أَيِ عَلَى وَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ .

فَوَدَّ (سَمِي): (ثُمَّ جَبْهَتَهُ الْفَتْحُ) وَيُكْرَهُ مُخَالَفَةُ التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ وَعَدَمُ وَضْعِ الْأَنْفِ نِهَآةً وَمُعْنَى وَاسْتَسَى .
فَوَدَّ (سَمِي): (وَأَنْفَهُ) وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ وَضْعُ الْأَنْفِ مَعَ أَنَّ خَبَرَ: «أَمِزْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَضْطَمَّ» ظَاهِرُهُ
الْوُجُوبُ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الْمُقْتَصِرَةِ عَلَى الْجَبْهَةِ قَالُوا وَتَحْمَلُ أَخْبَارُ الْأَنْفِ عَلَى التَّدْبِ قَالَ فِي
الْمَجْمُوعِ فِيهِ ضَعْفٌ لِأَنَّ رَوَايَاتِ الْأَنْفِ زِيَادَةُ يَقَّةٌ وَلَا مُنَافَاةً بَيْنَهُمَا أَسْنَى وَمُعْنَى زَادَ التَّهَآةُ وَيُجَابُ عَنْهُ
بِمَنْعِ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ إِذْ لَوْ وَجَبَ وَضَعُهُ لَكَانَتْ الْأَعْظَمُ ثَمَانِيَةً فَيُنَافِي تَفْصِيلُ الْعَدَدِ مُجْمَلُهُ وَهُوَ قَوْلُهُ:
سَبْعَةٌ أَغْظَمَ اهـ . وَقَدْ يَمْنَعُ الْمُنَافَاةُ بَعْدَ مَجْمُوعِ الْجَبْهَةِ وَالْأَنْفِ - لِلِاتِّصَالِ بَيْنَهُمَا - وَاجِدًا .
فَوَدَّ: (لِلِاتِّبَاعِ) إِلَى الْمَشْرِ فِي التَّهَآةِ وَالْمُعْنَى .

فَوَدَّ: (تَبَيَّنَ: الْيَدَانِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِمَا الْكَفَّانِ . فَوَدَّ: (أَنَّهُ يُكَبِّرُ لِهَوِيَّهِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ: مُكَبَّرًا
أَيِ يَتَّبِعُ التَّكْبِيرَ مِنْ ابْتِدَاءِ الْهَوِيِّ كَمَا سَبَقَ فِي تَكْبِيرِ الرُّكُوعِ بِأَنَّهُ يَمُدُّهُ إِلَى انْتِهَائِهِ الْهَوِيِّ فَلَوْ أُخْرِجَ عَنْ
الْهَوِيِّ أَوْ كَبَّرَ مُعْتَدِلًا أَوْ تَرَكَ التَّكْبِيرَ كَرَّةً وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ اهـ . فَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ التَّكْبِيرِ مَعَ ابْتِدَاءِ
الْهَوِيِّ وَقَدَّمَ فِي التَّكْبِيرِ لِلرُّكُوعِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُنَاكَ فِيهِ مِمَّا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَتَّبِعُهُ قَائِمًا فَقَدْ يَسْتَفْسِكُ الْفَرْقَ
بَيْنَهُمَا وَقَدْ يَفْرُقُ بَاتَّهُ نَحْوُ رَفْعِ يَدَيْهِ مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ وَالرَّفْعُ حَالُ الْإِنْجِنَاءِ مُتَعَلِّزٌ أَوْ مُتَعَسِّرٌ فَطَلَبَ
كَوْنَ الْإِبْتِدَاءِ قَائِمًا لِيسَهِّلَ الرَّفْعَ، وَهُنَاكَ يَسُرُّ الرَّفْعُ فَلَا حَاجَةَ لِابْتِدَائِهِ قَائِمًا فَلْيَتَأَمَّلْ . فَوَدَّ: (ثُمَّ جَبْهَتَهُ
وَأَنْفَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ: فَلَوْ خَالَفَ التَّرْتِيبَ أَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْجَبْهَةِ كَرَّةً كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ اهـ .

(وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) وَيَحْمِدُهُ (ثَلَاثًا) كَمَا مَرُّ بِمَا فِيهِ فِي الرُّكُوعِ (وَيَزِيدُ) عَلَيْهِ (الْمُنْفَرِدُ) وَإِمَامٌ مِنْ مَرٍّ (اللَّهُمَّ لَكَ) قَدَّمَ الْإِخْتِصَاصَ (سَجَدْتُ بِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ سَجَدَ وَجْهِي) أَيُّ كُلِّ بَدَنِي وَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْوَجْهِ لِتَنْظِيرِ مَا قَدَّمْتَهُ فِي الْإِفْتِتَاحِ (لِلَّذِي خَلَقَهُ) أَيُّ أَوْجَدَهُ مِنَ الْعَدَمِ (وَصُورَهُ) عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ الْبَدِيعَةِ الْعَجِيبَةِ (وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ) أَيُّ مَنْقَذَهُمَا بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ (تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) أَيُّ فِي الصُّورَةِ وَأَمَّا الْخَلْقُ الْحَقِيقِيُّ فَلَيْسَ إِلَّا لَهُ تَعَالَى.

قَوْلُ (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) أَيُّ بَعْدَ ذَلِكَ الْإِمَامِ وَغَيْرُهُ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي. هـ قَوْلُهُ: (بِمَا فِيهِ) أَيُّ مِنْ أَتَمَّا أَذْنَى الْكَمَالِ وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهَا الْإِمَامُ.

قَوْلُ (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) لَكَ سَجَدْتُ (لَكَ) وَلَوْ قَالَ: سَجَدْتُ لِلَّهِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ نِهَائِيَّةً قَالَ ع ش: ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الدُّعَاءَ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا قَصَدَ بِهِ الدُّعَاءَ فَلْيُرَاجَعْ وَتَقَلَّ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيُّ بِالذَّمِّ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ سَجَدَ الْغَانِي لِلْبَاقِي أَقُولُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بَأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ إِخْبَارٌ مَخْصُصٌ أ.

هـ قَوْلُهُ: (وَإِمَامٌ مِنْ مَرٍّ) أَيُّ وَمَامُومٌ أَطَالَ إِمَامَتُهُ سُجُودَهُ نِهَائِيَّةً. قَالَ ع ش: تَقَدَّمَ عَنْ حَجَّ فِي أَذْكَارِ الرُّكُوعِ أَنَّهُ يَزِيدُ فِيهِ كَالسُّجُودِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي. وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ قَبْلَ اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ أ. هـ قَوْلُهُ: (قَدَّمَ لِلْإِخْتِصَاصِ) وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ سَم. هـ قَوْلُهُ: (أَيُّ كُلِّ بَدَنِي الْخُ) وَلَوْ قِيلَ الْمُرَادُ بِالْوَجْهِ هُنَا الْمَضْمُونُ الْمَخْصُوصُ لَكَانَ وَجْهًا وَيَلْزَمُ مِنْهُ سُجُودٌ مَا عَدَاهُ بِالْأُولَى إِذْ هُوَ أَشْرَفُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النِّهَايَةِ مَا لَفْظُهُ: وَخَصَّ الْوَجْهَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ أَكْرَمُ جَوَارِحِ الْإِنْسَانِ وَفِيهِ بَهَاؤُهُ وَعَظَمَتُهُ فَإِذَا خَضَعَ وَجْهَهُ لِشَيْءٍ خَضَعَ لَهُ سَائِرُ جَوَارِحِهِ بَصْرِي. هـ قَوْلُهُ: (بِحَوْلِهِ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةُ زَادَ فِي الرُّوضَةِ قَبْلَ تَبَارَكَ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ قَالَ فِيهَا: وَيُسْتَحَبُّ فِيهِ سُبُوحٌ قُلُوسُ رَبِّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، وَيُسَنُّ لِلْمُنْفَرِدِ وَإِلِمَامٍ مَخْصُورِينَ رَاضِينَ بِالتَّطْوِيلِ الدُّعَاءَ فِيهِ، وَعَلَى ذَلِكَ حُجَلٌ خَبَرٌ مُسْلِمٌ «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ فَأَكْثَرُوا فِيهِ الدُّعَاءَ» وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِيهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ دَقِّهِ وَجِلَّهُ وَأَوَّلُهُ وَآخِرُهُ وَعَلَانِيَتُهُ وَسِرُّهُ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ وَبِعَفْوِكَ مِنْ هَقُونِكَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُخْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَتَيْتُكَ عَلَى نَفْسِكَ» وَيَأْتِي الْمَامُومُ بِمَا أَمَكَّتَهُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّفٍ أ.

قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَيُسْتَحَبُّ فِيهِ سُبُوحٌ الْخُ. لَعَلَّهُ يَأْتِي بِهِ قَبْلَ الدُّعَاءِ؛ لِأَنَّهُ أُنْسَبُ بِالتَّسْبِيحِ بَلْ هُوَ مِنْهُ وَالْمُرَادُ بِالرُّوحِ جَبْرِيلُ وَقِيلَ مَلَكٌ لَهُ أَلْفُ رَأْسٍ لِكُلِّ رَأْسٍ مِائَةُ أَلْفٍ وَجَوْهُ فِي كُلِّ وَجْهِ مِائَةُ أَلْفٍ فَمَ فِي كُلِّ مِائَةِ أَلْفٍ لِسَانٌ تُسَبِّحُ اللَّهَ تَعَالَى بِلُغَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَقِيلَ خَلَقَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ يَرْوَنَ الْمَلَائِكَةَ وَلَا تُرَاهِمُ الْمَلَائِكَةُ فَهَمَّ لِلْمَلَائِكَةِ كَالْمَلَائِكَةِ لِيَنِي آدَمَ دَمِيرِي وَقَوْلُهُ م ر اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي الْخُ يَقُولُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ وَقَوْلُهُ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ كَالْتَّكْيِيدِ لِمَا قَبْلَهُ وَإِلَّا فَقَوْلُهُ كُلُّهُ يَشْمَلُ جَمِيعَ الْأَجْزَاءِ وَقَوْلُهُ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ مَغْنَاهُ اسْتَعِينَ بِكَ عَلَى دَفْعِ غَضَبِكَ وَقَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّفٍ أَيُّ بِقَدْرِ رُكْنِي فِيمَا يَظْهَرُ أ. هـ ع ش. قَوْلُ الْمَعْنَى (وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ) وَيُسَنُّ رَفْعُ ذِرَاعَيْهِ عَنِ الْأَرْضِ مُعْتَمِدًا عَلَى رَاحَتَيْهِ لِلْأَمْرِ بِهِ فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ

هـ قَوْلُهُ: (قَدَّمَ لِلْإِخْتِصَاصِ) وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ.

(وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْرًا أَيْ مُقَابِلَ (مَنْكِبَيْهِ) وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى مَوْضِعَيْهِمَا فِي رَفْعِهِمَا انْتَهَتْ وَفِي حَدِيثِ التَّصْرِيحِ بِذَلِكَ (وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً لِلْقِبْلَةِ وَيُفَرِّقُ رُكْبَتَيْهِ) وَقَدْ مَنَعَهُ قَدْرُ شِبْرِ مَوْجِئِهَا أَصَابِعَهُمَا لِلْقِبْلَةِ وَيُزَيِّرُهُمَا مِنْ ذَيْلِهِ مَكْشُوفَتَيْنِ حَيْثُ لَا خُفٌّ (وَيَرْفَعُ بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ وَيَرْفَعُ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي) مُتَمَلِّقًا بِيَفْرِقُ وَمَا بَعْدَهُ (رُكُوعُهُ وَسُجُودُهُ) لِلاتِّبَاعِ الْمَعْلُومِ مِنْ أَحَادِيثَ مُتَعَدِّدَةٍ فِي كُلِّ ذَلِكَ إِلَّا تَفْرِيقَ الرُّكْبَتَيْنِ وَرَفَعَ الْبَطْنَ عَنِ الْفَخْذَيْنِ فِي الرُّكُوعِ قِيَاسًا عَلَى السُّجُودِ (وَتَضُمُّ الْمَرْأَةُ) نَدْبًا بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ.....

وَيُكْرَهُ بَسْطُهُمَا لِلنِّهَازِ عَنْهُ، تَعَمُّ لَوْ طَالَ سُجُودُهُ وَشَقَّ عَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ عَلَى كَفَيْهِ وَضَعُ سَاعِدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ أَسْنَى وَنِهَازَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ) أَيْ لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ.

قَوْلُ (سُي): (وَيَنْشُرُ إِنْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ: فِيهِ أَيْ السُّجُودِ وَفِي الْجُلُوسَاتِ وَيُفَرِّجُهَا قَصْدًا أَيْ وَسَطًا فِي بَاقِي الصَّلَاةِ. وَقَالَ فِي شَرْحِهِ: كَذَا فِي الْأَصْلِ وَالَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ لَا يُفَرِّجُهَا حَالَةَ الْقِيَامِ وَالْإِعْتِدَالِ مِنَ الرُّكُوعِ فَيُسْتَشْيَانُ مِنْ ذَلِكَ أَهْ سَم.

قَوْلُ (سُي): (مَضْمُومَةً) أَيْ وَمَكْشُوفَةً نِهَازَةً وَمُعْنَى. قَالَ سَم: وَتَقَدَّمَ فِي الرُّكُوعِ تَفْرِيقُهَا وَسَطًا وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ أَه. قَوْلُ الْمَتَنِ (وَيُفَرِّقُ) أَيْ الذِّكْرُ نِهَازَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (قَدْرُ شِبْرِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ رُكْبَتَيْهِ أَيْضًا فَلَوْ قَدَّمَهُ عَلَيْهِ كَانَ أَوْلَى. □ قَوْلُهُ: (مَوْجِئُهَا أَصَابِعُهُمَا إِنْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ: وَيَنْصِبُهُمَا مَوْجِئُهَا أَصَابِعُهُمَا إِلَى الْقِبْلَةِ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَيُزَيِّرُهُمَا مِنْ ذَيْلِهِ) أَيْ وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا خُفٌّ كُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا خُفٌّ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ: فَلَا يُسْنُ نَزْعُهُمَا مِنْهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ بِخِلَافِ التَّغْلِ، وَيُظْهَرُ أَنَّ الْخُفَّ الَّذِي لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ كَالْتَّغْلِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مَا يَصْرِّحُ بِذَلِكَ أَه كُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (بِيَفْرِقُ إِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ: بِالْجَمْعِ، وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى بِالثَّلَاثِ.

قَوْلُ (سُي): (وَتَضُمُّ إِنْخ) قَالَ الشُّبْكِيُّ: وَكَانَ الْأَلْفُ ذَكَرَ هَذِهِ الصِّفَاتِ قَبْلَ قَوْلِهِ: (وَيَقُولُ سُبْحَانَ إِنْخ) مُعْنَى.

قَوْلُ (سُي): (الْمَرْأَةُ) أَيْ الْأُنْثَى وَلَوْ صَغِيرَةً نِهَازَةً. □ قَوْلُهُ: (بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ إِنْخ) هَذَا قَدْ يَشْمَلُ أَيْضًا ضَمَّ إِحْدَى الرُّكْبَتَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى وَإِحْدَى الْقَدَمَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى، وَيَكَادُ أَنْ يُصْرِّحَ بِذَلِكَ تَغْيِيرُهُ فِي شَرْحِ

□ قَوْلُهُ: (حَلَوُ مَنْكِبَيْهِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ رَافِعًا ذِرَاعَيْهِ أَيْ عَنِ الْأَرْضِ وَيُكْرَهُ بَسْطُهُمَا أَه. □ قَوْلُهُ: (وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً) قَالَ فِي الرُّوْضِ: فِيهِ أَيْ السُّجُودِ وَفِي الْجُلُوسَاتِ وَيُفَرِّجُهَا قَصْدًا أَيْ وَسَطًا فِي بَاقِي الصَّلَوَاتِ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: كَذَا فِي الْأَصْلِ وَالَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ، لَا يُفَرِّجُهَا حَالَةَ الْقِيَامِ وَالْإِعْتِدَالِ مِنَ الرُّكُوعِ فَيُسْتَشْيَانُ مِنْ ذَلِكَ أَه. ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَيُفَرِّقُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ بِشِبْرِ وَيَنْصِبُهُمَا مَوْجِئُهَا أَصَابِعُهُمَا إِلَى الْقِبْلَةِ وَيُزَيِّرُهُمَا عَنْ ذَيْلِهِ مَكْشُوفَتَيْنِ حَيْثُ لَا خُفٌّ مُعْتَمِدًا عَلَى بَطْنِيهِمَا. قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْكِفَايَةِ وَيَرْفَعُ ظَهْرَهُ وَلَا يَخَذُودِبُ أَه. □ قَوْلُهُ: (مَضْمُومَةً) وَتَقَدَّمَ فِي الرُّكُوعِ تَفْرِيقُهَا وَسَطًا وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ. □ قَوْلُهُ: (بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ إِنْخ) هَذَا قَدْ يَشْمَلُ أَيْضًا ضَمَّ إِحْدَى الرُّكْبَتَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى وَإِحْدَى الْقَدَمَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى وَيَكَادُ أَنْ يُصْرِّحَ بِذَلِكَ تَغْيِيرُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ بِقَوْلِهِ: وَسَنْ لَذَكِّرَ لَوْ صَبَّأَ تَخْوِيَةً

وَتَلْصِقُ بَطْنَهَا بِفَخْذَيْهَا فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ اسْتَرَّ لَهَا وَلِحَدِيثٍ فِيهِ لَكِنَّهُ مُنْقَطِعٌ (و) مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ (الْخُثْيُ) احتياطاً، وكذا الذَّكْرُ المَارِي ولو بِخُلُوعٍ عَلَى مَا بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ.
(الثَّامِنُ الْجُلُوسُ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ مُطْمَئِنّاً) ولو فِي النَّفْلِ كَمَا مَرُّ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا» (وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بَرْفَعَهُ غَيْرَهُ) فَلَوْ رَفَعَ لَنَحَوِ شَوْكَةَ أَصَابَتَهُ أَعَادَ (و) يَجِبُ (أَنْ)

الْإِزْشَادِ سَمِ اقُولُ وكذا صَنِيعُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى كَالصَّرِيحِ فِيهِ لَكِنْ صَرَّحَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ بَافْضَلٍ بِخِلَافِ عِبَارَتِهِ وَسَمَّاهُ فِيهِ أَيْضًا (مُجَاوِزَ الرُّجُلِ) أَيْ الذَّكْرَ وَلَوْ صَبِيًّا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَوْرًا (مِرْقَفَتِهِ عَنْ جَنْبَيْهِ وَبَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ وَيُجَانِفِي فِي الرُّكُوعِ كَذَلِكَ وَتَضُمُّ الْمِرَاةُ) أَيْ الْأُتَى وَلَوْ صَغِيرَةً وَمِثْلُهَا الْخُثْيُ (بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ) فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ كَثِيرُهُمَا، ثُمَّ قَالَ وَسَمَّاهُ فِيهِ أَيْضًا لِكُلِّ مُصَلٍّ التَّفَرُّقَ بِقَدْرِ شِبْرِ بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْفَخْذَيْنِ وَوَضَعَ الْكُفَّيْنِ حَذَوِ الْمَتَكِبَتَيْنِ أَهْ وَهُوَ مُقْتَضَى صَنِيعِ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَظَاهِرٌ مَا يَأْتِي عَنِ الْمُغْنَى وَلَكِنَّ التَّفَرُّقَ بِقَدْرِ الشِّبْرِ بَيْنَ الرُّكْبَتَيْنِ وَالْفَخْذَيْنِ فِيهَا حَرَجٌ وَمَشَقَّةٌ. هـ فَوَدَّ: (وَتَلْصِقُ الْفَخَّ) أَيْ يَمَّا يَتَأْتَى فِيهِ الْإِلْصَاقُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِصُرِّيِّ عِبَارَةِ الْمُغْنَى (وَتَضُمُّ الْمِرَاةُ وَالْخُثْيُ) بَعْضُهُمَا إِلَى بَعْضٍ فِي رُكُوعِهِمَا وَسُجُودِهِمَا بِأَنْ يُلْصِقَا بَطْنَهُمَا بِفَخْذَيْهِمَا لِأَنَّهُ اسْتَرَّ لَهَا وَأَخُوَطَ لَهُ وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنْ نَصِّ الْأَمِّ: أَنَّ الْمِرَاةَ تَضُمُّ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ أَيْ الْمِرْقَفَتَيْنِ عَلَى الْجَنْبَيْنِ لِمَا تَقَدَّمَ وَالْخُثْيُ مِثْلُهَا أَهْ.
هـ فَوَدَّ: (فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ) وَلَوْ فِي خُلُوعِ نِهَايَةٍ. هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا الذَّكْرُ المَارِي الْفَخَّ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَشَرْحِ بَافْضَلٍ عِبَارَتُهُمَا: وَيُظْهِرُ أَنَّ الْأَفْضَلَ لِلْمِرَاةِ الضَّمُّ وَعَدَمُ التَّفَرُّيقِ بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَإِنْ كَانَ خَالِيًا. وَمُقْتَضَى كَلَامِهِمْ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي الْقِيَامِ وَجُوبُ الضَّمِّ عَلَى سَلْسِ نَحْوِ الْبُزْلِ إِذَا اسْتَمْسَكَ حَذُوهُ بِالضَّمِّ وَإِنْ بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ تَرْكِهِ أَهْ. وَفِي سَمِّ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ مِثْلُهَا.
هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي النَّفْلِ) إِلَى قَوْلِ الْمَنِّ: وَالْمَشْهُورُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَنَوَزَعَ إِلَى الْمَنِّ وَمَا أَتَى عَلَيْهِ، وكذا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ الْمَذْكُورَ وَقَوْلَهُ نَذْبًا إِلَى الْمَنِّ.
فَوَدَّ (سَلْسٍ): (غَيْرُهُ) أَيْ فَقَطْ فَلَوْ قَصَدَهُ وَغَيْرَهُ قَبِئَتِي الْإِجْزَاءُ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْإِنْقِلَابِ بَنِيَّةِ السُّجُودِ وَالْإِسْتِقَامَةِ سَمِّ. هـ فَوَدَّ: (لِنَحْوِ شَوْكَةٍ) أَيْ فَقَطْ لِمَا تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّ الْإِشْرَاكَ لَا يَضُرُّ.

-بُغْمَجَةٍ- وَهِيَ التَّفْرِيجُ بِأَنْ يُفَرِّقَ رُكْبَتَيْهِ وَيَرْفَعَ بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ وَمِرْقَفَتِهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِيهِ أَيْ فِي الرُّكُوعِ وَفِي السُّجُودِ أَمَّا غَيْرُ الذَّكْرِ مِنَ الْأُتَى وَالْخُثْيُ وَلَوْ صَبِيًّا فَتَضُمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَلَوْ فِي خُلُوعِ عَلَى الْأَوْجِهِ، وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الْأَفْضَلَ لِلْمِرَاةِ الضَّمُّ وَعَدَمُ تَفَرُّيقِ الْقَدَمَيْنِ فِي الْقِيَامِ وَالسُّجُودِ وَلَوْ فِي الْخُلُوعِ، وكذا السَّلْسُ إِذَا اسْتَمْسَكَ حَذُوهُ بِالضَّمِّ وَفِي الْآخِرِ نَظَرٌ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ فِي بَابِهِ وَجُوبُ الضَّمِّ الَّذِي يَخْصُلُ بِهِ اسْتِمْسَاكُ أَنْتَهَى بِاخْتِصَارِ الْأَدِلَّةِ. لَكِنَّ عِبَارَةَ التَّرْوِضِ قَدْ تَقَرَّرَتْ عَدَمُ الضَّمِّ فِي الرُّكْبَتَيْنِ وَمِثْلُهُمَا الْقَدَمَيْنِ، وَقِيَاسٌ مَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْمِرَاةِ أَفْضَلِيَّةَ عَدَمِ تَفَرُّيقِ الْمِرَاةِ قَدَمَيْهَا فِي الْقِيَامِ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يُفَرِّقَهُ. هـ فَوَدَّ: (وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بَرْفَعَهُ غَيْرَهُ) أَيْ فَقَطْ فَلَوْ قَصَدَهُ وَغَيْرَهُ قَبِئَتِي الْإِجْزَاءُ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْإِنْقِلَابِ بَنِيَّةِ السُّجُودِ وَالْإِسْتِقَامَةِ.

لَا يَطْوِلُهُ وَلَا الْإِعْدَالُ) لَأَنَّهُمَا شَرْعًا لِلْفَصْلِ لَا لِذَاتَيْهِمَا فَكَانَا قَصِيرَيْنِ فَإِنْ طَوَّلَ أَحَدُهُمَا فَوْقَ ذِكْرِهِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ قَدْرُ الْفَاتِحَةِ فِي الْإِعْدَالِ وَأَقْلُ التَّشَهُّدِ فِي الْجُلُوسِ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ (وَإِكْمَلَهُ) أَنَّهُ (يَكْتَبُ) بِلَا رَفْعٍ لِيَدَيْهِ مَعَ رَفْعِ رَأْسِهِ لِلاتِّبَاعِ (وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا) لِلاتِّبَاعِ (وَإِضَاعًا يَدَيْهِ) عَلَى فِجْذِهِ نَدْبًا فَلَا يَضُرُّ إِدَامَةُ وَضْعِهِمَا عَلَى الْأَرْضِ إِلَى السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ اتِّفَاقًا خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ (قَرِينًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ) بِحَيْثُ تُسَامِيَتْ أَوَّلُهُمَا رُءُوسَ الْأَصَابِعِ وَلَا يَضُرُّ أَيُّ فِي أَصْلِ الشُّتَّةِ انِعْطَافُ رُءُوسَيْهِمَا عَلَى الرُّكْبَةِ وَتَوَزُّعٌ فِيهِ بِأَنَّهُ يُجَلُّ بِتَوَجُّيْهِمَا لِلْقِبْلَةِ وَيُجَابُ بِمَنْعِ إِخْلَالِهِ بِذَلِكَ مِنْ أَصْلِهِ وَأَنَّمَا يُجَلُّ بِكَمَالِهِ فَلِذَا لَمْ يَضُرَّ فِي أَصْلِ الشُّتَّةِ كَمَا ذَكَرْتَهُ (وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ) مَضْمُومَةً لِلْقِبْلَةِ كَمَا فِي السُّجُودِ (قَائِلًا رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْعَلْنِي وَارْقِي وَارْزُقْنِي وَاهْدِنِي وَعَافِنِي) لِلاتِّبَاعِ فِي الْكُلِّ وَسُنْدُهُ صَحِيحٌ زَادَ فِي الْإِحْيَاءِ وَاعْفُ عَنِّي (ثُمَّ يَسْجُدُ) السَّجْدَةَ

• فُود: (فَإِنْ طَوَّلَ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَسَيَاتِي حُكْمُ تَطْوِيلِهِمَا فِي سُجُودِ السُّهُرِ اهـ. وَذَكَرَ عَ ش قَوْلُ الشَّارِحِ: فَإِنْ طَوَّلَ إِلَى الْمَنِيِّ وَأَقْرَهُ. • فُود: (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) تَقَدَّمَ اسْتِثْنَاءُ تَطْوِيلِ الْإِعْدَالِ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مُطْلَقًا.

فُود (سُي): (مُفْتَرِشًا) سَيَاتِي بَيَانُهُ. • فُود: (لِلاتِّبَاعِ) وَإِلَاتُهُ جُلُوسٌ يَتَقَبُّهُ حَرَكَةٌ فَكَانَ الْإِفْتِرَاشُ فِيهِ أَوَّلِي، وَرَوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَجْلِسُ عَلَى عَقَبَتَيْهِ وَيَكُونُ صُدُورُ قَدَمَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الْإِقْعَاءِ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ هُنَا، وَالْإِفْتِرَاشُ أَكْمَلُ مِنْهُ نِهَآيَةً وَمُغْنَى.

فُود (سُي): (وَإِضَاعًا يَدَيْهِ عَلَى فِجْذِهِ الْخُ) وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ مَنْعُ يَدَيْهِ مِنَ الْعَبَثِ وَأَنَّ هَذِهِ الْهَيْئَةَ أَقْرَبُ إِلَى التَّوَاضُّعِ نِهَآيَةً. • فُود: (فَلَا يَضُرُّ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالرَّوَضِ: وَتَرَكَ الْيَدَيْنِ حَوَالِيَهُ عَلَى الْأَرْضِ كَلَزَالِيهِمَا فِي الْقِيَامِ وَسَيَاتِي حُكْمُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى اهـ. • فُود: (خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ) أَيُّ فَقَالَ: إِنْ إِدَامَتُهُمَا عَلَى الْأَرْضِ تَبْطُلُ عَ ش. • فُود: (وَتَوَزُّعُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى كَمَا قَالَ الشَّيْخَانِ وَإِنْ أَتَكَرَّهُ ابْنُ يُونُسَ وَقَالَ يَنْبَغِي تَرْكُهُ لِأَنَّهُ يُجَلُّ الْخُ. • فُود: (وَيُجَابُ بِمَنْعِ الْخُ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْمَنْعِ إِذِ الْمُرَادُ اسْتِيقْبَالُ رُءُوسِ الْأَصَابِعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَهُوَ يَقُوتُ بِمَا ذَكَرَ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُجَابَ بِأَنْ إِخْلَالَهُ بَسْتَةً الْاسْتِيقْبَالِ لَا يَنَافِي عَدَمَ إِخْلَالِهِ بِأَصْلِ سَتَةٍ وَضَعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا سَتَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ غَيْرُ مُرْتَبِطَةٍ بِالْآخَرَى بَضْرِي. وَقَدْ يَمْنَعُ قَوْلُهُ: (إِذَا الْمُرَادُ اسْتِيقْبَالُ الْخُ) وَيَدْعِي أَنَّ الْمُرَادَ اسْتِيقْبَالُ الْأَصَابِعِ بِتَمَامِهَا بِإِزْجَاعِ ضَمِيرِ (بِتَوَجُّيْهِمَا) لِلْأَصَابِعِ لَا رُءُوسِهَا.

فُود (سُي): (وَيَنْشُرُ الْخُ) وَعِلْمٌ مِنْ ذِكْرِ الْوَاوِ أَنَّ كُلَّ سَتَةٍ مُسْتَقِلَّةٌ نِهَآيَةً. • فُود: (زَادَ فِي الْإِحْيَاءِ الْخُ) وَقَالَ الْمُتَوَلَّى يَسْتَحَبُّ لِلْمُتَفَرِّدِ أَيُّ وَإِمَامٌ مَنْ مَرَّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى ذَلِكَ رَبِّ هَبْ لِي قَلْبًا نَقِيًّا مِنَ الشَّرِّكَ بَرِيًّا لَا كَافِرًا وَلَا شَقِيًّا. وَفِي تَخْرِيرِ الْجُزْجَانِيِّ يَقُولُ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ نِهَآيَةً قَالَ عَ ش قَوْلُهُ يَقُولُ رَبِّ اغْفِرْ الْخُ أَيُّ زِيَادَةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَقْدِيمِهِ

• فُود: (فَلَا يَضُرُّ إِدَامَةُ وَضْعِهِمَا) عِبَارَةُ الرَّوَضِ وَتَرْكِهِمَا عَلَى الْأَرْضِ حَوَالِيَهُ كَلَزَالِيهِمَا فِي الْقِيَامِ اهـ.

(الثانية كالأولى) في الأقل والأكمل (والمشهور سن جلسة خفيفة) ولو في نفل وإن كان قوياً (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بأن لا يعقبها تشهد باعتبار إرادته وإن خالف المشروع كما أفنى به البغوي وذلك للتابع رواه البخاري وكونها لم ترد في أكثر الأحاديث لا حجة فيه لإقدم ندها ووؤود ما يخالف ذلك غريب وتسمى جلسة الاستراحة وهي فاصلة ليست من الأولى ولا من الثانية وأفهم قوله خفيفة أنه لا يجوز تطويلها كالجلوس بين

على قوله: رَبِّ هَبْ لِي الْخَ وَبَيِّنْ تَأخيرَه عنه، وكلُّ منهما مؤخرٌ عن قوله واغف عني اه.
 قول (سني): (سن جلسة الخ) لم يبين الشارح م ر كاي خج ماذا يفعل في يديه حالة الإتيان بها ويتبني أن يضمهما قريباً من ركبتيه وتشر أصابعه مضمومة للقبلة فليراجع ش. ه قوله: (ولو في نفل) إلى قول المتن التابع في النهاية والمغني إلا قوله: (وكونها) إلى (ووؤود الخ) وقوله: خفيفة إلى يقوم.
 قول (سني): (في كل ركعة) خرج به سجدة التلاوة إذا قام عنها كما سيأتي في بابها مغني ونهاية. عبارة شيخنا ولا يستحب عقب سجود التلاوة في الصلاة اه. ه قوله: (كما أفنى به البغوي) فقال إذا صلى أربع ركعات بشهد فإنه يجلس للاستراحة في كل ركعة منها لأنها إذا ثبتت في الأوتار فهي محل التشهد أولى مغني. ه قوله: (رواه البخاري) زاد النهاية والتزمذي عن أبي حميد الساعدي في عشرة من الصحابة اه. ه قوله: (وتسمى جلسة الاستراحة) ولو تركها الإمام فأتى بها المأموم لم يضُرَّ تخلُّفه لأنه يسير وبه فارق ما لو ترك التشهد الأول مغني وأسنى زاد النهاية بل إتيانه بها حينئذ سنة كما اقتضاه كلامهم وصرَّح به ابن التقي وغيره اه. وفي سم بعد ذكره وإقراره لكن لو تخلَّف بركتين فغلطين عمداً بطلت صلاته م ر قال الأذرع والظاهر أن التخلَّف لها لا يستحب ويتبني أن يكره أو لا يجوز ويتعين الجزم بالمنع إذا كان بطيء النهضة والإمام سريعها وسريع القراءة بحيث يقرئه بعض الفاتحة لو تأخر لها انتهى قال في شرح العباب والنهاية وفيه نظر بل الأوجه عدم المنع مطلقاً وأنه يأتي في التخلَّف لها ما يأتي في التخلَّف للإفتتاح اه قلت وقد قدّم الشارح أنه لا يأتي بدعاء الإفتتاح إذا خاف قوت بعض الفاتحة فيتبني أن يجري نظير ذلك هنا فليأتمل سم. ه قوله: (لعدم نذيتها) متعلق بقوله حجة فيه.
 ه قوله: (ولا من الثانية) وتظهر فائدة الخلاف في الثعاليق ع ش. ه قوله: (أنه لا يجوز الخ) خلافاً للنهاية والمغني حيث قالوا واللفظ للأول ويكره تطويلها على الجلوس بين السجدين كما في التيمم ويؤخذ منه عدم بطلان الصلاة به وهو المعتد كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى اه وزاد الثاني وإن خالفه بعض المصنفين اه وأقر سم إفتاء الشهاب الزملي. ه قوله: (لا يجوز تطويلها الخ) وظاهر أن تطويلها يحصل

ه قوله: (والمشهور سن جلسة خفيفة) قال في شرح الرُّوض: فلو تركها أي جلسة الاستراحة الإمام فأتى بها المأموم لم يضُرَّ تخلُّفه لأنه يسير وبه فارق ما لو ترك التشهد الأول اه. وقوله لم يضُرَّ بل يُسنُّ كما قاله ابن التقي وغيره ع ش، م ر. ه قوله: (لا يجوز تطويلها) اعتمد شيخنا الشهاب الزملي أنه لا يضُرَّ تطويلها اه. ولو تركها الإمام تخلَّف لها المأموم لكن لو تخلَّف بركتين فغلطين عمداً بطلت صلاته

السجدة تين بضابطه السابق وهو كذلك على المنقول المعتد كما بيئته في شرحي الباب والإرشاد وقوله يقوم عنها أنها لا تسن لقاعيد.

(التاسع والعاشر والحادي عشر التشهد) سمي به من باب إطلاق الجزء وهو الشهادتان على الكل (وقعوده والصلاة على النبي ﷺ) بعده كما يأتي وقعودها وسيأتي أن قعود التسليم الأولى ركن أيضا (فالتشهد وقعوده إن عقبهما سلام ركنان) للخبر الصحيح المصرح بالأمر به.....

بقدر زمن يسع أقل التشهد فقط إذ لا ذكر هنا ويحتل إبقاء الكلام على ظاهره لقولهم يسن كونها بقدر الجلوس بين السجدة تين وتكره الزيادة على ذلك لاحتمال أن يكون مرادهم بقدر الجلوس بين السجدة تين على الوجه الأكمل وإن لم يشرع الذكر فيما نحن فيه ولعل الحكمة في عدم مشروعية الذكر فيها كون القصد بها الاستراحة فحفف على المصلي بقدم أمره بتحريك شيء من الأعضاء أو يقال مشروعية مذ التكبير أسقط الذكر بصري أقول قول الشارح بضابطه السابق كالصريح في الاحتمال الثاني ويصرح به أيضا قول الكزدي ما نصه حاصل ما اعتمد الشارح أنها كالجلوس بين السجدة تين فإذا طوّلها زائدا على الذكر المطلوب في الجلوس بين السجدة تين بقدر أقل التشهد بطلت صلاته وأقر شيخ الإسلام المتولي على كراهة تطويلها على الجلوس بين السجدة تين في شرحي البهجة والروض وأفتى الشهاب الرملي بعدم الإبطال أيضا وتبعه الخطيب في شرحي التبيين والمنهاج والجمال الرملي في النهاية وغيرهم اهـ. قود: (بضابطه السابق) وهو تطويله فوق ذكره المشروع فيه قدر أقل التشهد.

قود: (سمي به) إلى قوله كما بسطته في النهاية والمغني الآ قوله وسيأتي إلى المتن وقوله إجماعا وقوله ومنه يؤخذ إلى المتن وقوله يعني إلى المتن، وكذا في المغني الآ قوله: وخولف إلى ولما.

قود: (إطلاق الجزء إلخ) أي اسمه. قود: (كما يأتي) أي دليل فرضية الصلاة بعد التشهد ويحتل دليل التقييد بالبعدية. قود: (وقعودها) ولم يجعل المصنف لجلوس الصلاة حكما مستقلا فلملأه أدرجه في قعود التشهد لعدم تميزه عنه خارجا ولانصالي به ع ش.

قول (سني): (عقبهما) بأنه قتل ع ش.

قول (سني): (ركنان) أي فهما ركنان نهاية ومغني قال ع ش أشار به إلى أن في كلام المصنف حذف الفاء من جواب الشرط الإسمي وهو قليل كما في الأسموني وقد يقال إن فيه تقدما وتأخيرا والأصل فالتشهد وقعوده ركنان إن عقبهما سلام وعلى هذا لا يجوز الفاء في بعض النسخ فركنان وهي

م قال الأذرع: والظاهر أن التخلف لها لا يستحب ويتبني أن يكره أو لا يجوز، ويتبين الجزم بالمنع إذا كان بطي التهضة والإمام سريها وسريع القراءة بحيث يقوته بعض الفاتحة لو تأخر لها انتهى. قال في شرح الباب وفيه نظر بل الأوجه عدم المنع مطلقا، وأنه يأتي في التخلف لها ما يأتي في التخلف للإفتاح أو التموذ اهـ. قلت: وقد قدم الشارح أنه لا يأتي بدعاء الإفتاح إذا خاف قوت بعض الفاتحة فيبني أن يجري نظير ذلك هنا فليأتمل.

يقوله «قولوا التحيَّات لله» إلخ وبأنه فرض بعد أن لم يكن وإذا ثبت وجوبه وجب قعوده باتفاق من أوجبته (والا) يعقبهما سلام (فشتان) لجبرهما بالسجود في خبر الصحيحين والركن لا يجزئ به (وكيف فقد) في التشهدين وغيرهما كجلسة الاستراحة وبين السجدين ولمتابعة الإمام (جان) إجماعاً.

(ويُسَنُّ في) التشهد (الأول) الإفراش فيجلس على كعب يسراه بعد أن يوضئها بحيث يلي ظهرها الأرض (وينصب يمينه) أي قدَّمه اليمنى (ويضع أطراف) يَطْوِي (أصابعه) منها على الأرض مُتَوَجِّهَةً لِلْقِبْلَةِ (وفي) التشهد (الآخر) بالمعنى الآتي (التزكُّ وهو كالإفراش) في كيفيته المذكورة (لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويلصق وركه بالأرض) للاتباع رواه البخاري وخولف بينهما ليتدكَّر به أي ركعة هو فيها وليعلم المسبوق.....

ظاهرة اهـ. عبارة الرشيدي لا يخفى أن تقدير قُهما في كلام المصنف يفيد أن رُكنان خبر مَحذوف والجُملة جواب الشرط وهما خبر فالتشهد وقعوده وظاهر أنه غير متعين بل المُتبادِر أن رُكنان خبر فالتشهد وقعوده وجواب الشرط مَحذوف دل عليه الخبر اهـ. قُود: (يقوله إلخ) تصوير للأمر.

قُود: (وبأنه فرض إلخ) أي والأمر والتعبير بالفرض ظاهر أنه في الوجوب نهاية. قُود: (وإذا ثبت وجوبه) أي في الجلوس آخر الصلاة وهو محلّه. قُود: (وجب قعوده إلخ) أي ثبت وجوب قعوده لإتته محلّه فينبغي في الوجوب كذا في شرح المنهج، وبه يندفع اغتراض السيّد البصري بما نصّه تأمل في هذا الدليل من أي الأقسام هو اهـ. لكن بقي إشكال آخر ذكره البخاري بما نصّه: قال ع ش، هذا لا يثبت كونه رُكنًا لجواز أن يشرع للإعتداد بمشبوغه، ومن أدلّة وجوبه استقلالاً وجوب الجلوس بقدر التشهد عند المعجز عنه إذ لو كان وجوبه له لَسَقَطَ بسقوطه اهـ. قُود: (باتفاق من أوجبته) إذ كل من أوجبته أي التشهد أوجب القعود له نهاية. قُود: (يعقبهما) من باب نصر حليّ. قُود: (وبين السجدين إلخ) أي والجلوس بين السجدين إلخ. قُود: (في التشهد) أي في جلوسه.

قُود (سني): (الإفراش إلخ) سمي بذلك لإتته يفتش فيه رجله شيخنا.

قُود (سني): (فيجلس إلخ) الفاء تفسيرية.

قُود (سني): (وفي الآخر) أي وما معه مُعني ونهاية. قُود: (بالمعنى الآتي) أي في شرح التشهد الأخير.

قُود (سني): (التزكُّ) سمي بذلك لإتته يلصق فيه وركه بالأرض شيخنا. قُود: (بينهما) أي الأول والآخر نهاية. قُود: (وليلعلم المسبوق إلخ) عبارة النهاية: ولأن المسبوق إذا رآه علم في أي التشهدين هو اهـ. وظاهره أن الضميرين البارزين للإمام وعبارة شيخنا ليعلم المسبوق حال الإمام اهـ.

قُود: (الإفراش) قال في الكثر: والجلوس بين السجدين وللاستراحة كجلوس التشهد الأول كما مرّ لإتته يعقبه حركة. قُود: (الآتي) أي في شرح قوله: (والصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير).

أَيُّ تَشَهُدٍ هُوَ فِيهِ وَلَمَّا كَانَ الْأَوَّلُ هُوَ هَيْئَةُ الْمُسْتَوْبِرِ شُنْ فِيمَا عَدَا الْأَخِيرَ لِأَنَّهُ يَعْقُبُهُ حَرَكَةٌ وَهِيَ عَنْهُ أَسْهَلُ وَالثَّانِي هَيْئَةُ الْمُسْتَقِيرِ شُنْ فِي الْأَخِيرِ إِذْ لَا يَعْقُبُهُ شَيْءٌ (وَالْأَصَحُّ) أَنَّهُ (يَفْتَرِشُ الْمَسْبُوقَ) فِي تَشَهُدِ إِمَامِهِ الْأَخِيرِ (وَالسَّاهِي) فِي تَشَهُدِهِ الْأَخِيرِ قَبْلَ سُجُودِ السَّهْوِ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَجْزَ صَلَاتِهِمَا وَمَحَلُّهُ إِنْ نَوَى السَّاهِي الشُّجُودَ أَوْ أَطْلَقَ عَلَى الْأُوجِهَةِ وَالْأَسْنُ لَهُ التَّوَرُّكُ (وَيَضَعُ فِيهِمَا) أَيِ التَّشَهُدَيْنِ (يُسْرَاهُ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتَيْهِ) الْيُسْرَى.....

«فَوُدَّ: (أَيُّ تَشَهُدٍ الْخ) أَيِ هَلِ التَّشَهُدُ الْآخِرُ أَوْ غَيْرُهُ، وَأَمَّا إِفْرَادُ الْغَيْرِ فَلَا تَتَمَيَّزُ لِأَنَّ هَيْئَاتِهَا وَاحِدَةٌ فَلَوْ قَالَ وَلَيَتَذَكَّرُ بِهِ الْمَسْبُوقُ أَنَّهُ مَسْبُوقٌ، أَيِ عِنْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ لَكَانَ حَسَنًا بَصْرِيًّا. «فَوُدَّ: (وَلَمَّا كَانَ الْخ) هَذَا بَيَانٌ لِحِكْمَةِ تَخْصِيصِ الْأَوَّلِ بِالْإِفْتِرَاشِ وَالْآخِرِ بِالتَّوَرُّكِ. «فَوُدَّ: (هَيْئَةُ الْمُسْتَوْبِرِ) أَيِ الْمُتَهَيِّئِ لِلْحَرَكَةِ كَرْدِيًّا.

فَوُدَّ (سُي): (يَفْتَرِشُ الْمَسْبُوقَ) يُسْتَنَى مِنَ الْمَسْبُوقِ مَا لَوْ كَانَ خَلِيفَةً فَإِنَّهُ يَتَوَرَّكُ مُحَاكَاةً لِعِلَاقَةِ إِمَامِهِ شَيْخُنَا، وَكَذَا فِي سَمْعِ مَنْ رَوَى وَذَكَرَ شَعْنُ الْعُبَابِ مَا يُوَافِقُهُ وَعَنِ الشَّارِحِ قَبِيلُ بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ مَا يُخَالِفُهُ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا أَيِ عَدَمِ الْإِسْتِثْنَاءِ ظَاهِرُ الْمَشْنِ. «فَوُدَّ: (وَالْأَيُّ) أَيِ بَأْنِ نَوَى تَرْكِهِ (شُنْ لَهُ التَّوَرُّكُ) فَإِنَّ عَنْ لَهُ الشُّجُودَ بَعْدَ ذَلِكَ افْتَرَشَ وَعَكُسُهُ بِعَكْسِهِ عَلَى الْأُوجِهَةِ الْمُغْتَمَدُ شَيْخُنَا. وَفِي سَمْعٍ بَعْدَ ذِكْرِ مَا يُوَافِقُهُ: فَلَوْ تَوَقَّفَ افْتِرَاشُهُ عَلَى انْجِنَاءِ بِقَدْرِ رُكُوعِ الْقَاعِدِ فَهَلْ تَبْطُلُ بِهِ صَلَاتُهُ لِزِيَادَةِ رُكُوعٍ أَوْ لَا لِتَوَلُّدِهِ مِنْ مَأْمُورٍ بِهِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَسَيَاتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ الْأَوَّلِ وَالْأُوجِهَةِ وَفَاقًا (لَمْ ر) الثَّانِي وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ انْجِنَاءَ الْقَائِمِ إِلَى حَدِّ الرُّكُوعِ لِنَحْوِ قَتْلِ حَيَّةٍ لَا يَضُرُّهُ. وَجَزَمَ عَنْ شَعْنِ الثَّانِي.

فَوُدَّ (سُي): (وَيَضَعُ فِيهِمَا يُسْرَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْأَظْهَرُ ضَمُّ الْإِبْهَامِ الْخَ هَلْ يُطْلَبُ مَا يُمْكِنُ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي حَقِّ مَنْ صَلَّى مُضْطَجِعًا أَوْ مُسْتَلْقِيًا أَوْ أُجْرَى الْأَرْكَانَ عَلَى قَلْبِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْمُتَّجِعُ طَلَبُ ذَلِكَ وَالْمُتَّجِعُ أَيْضًا وَضَعُ يَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ تَحْتَ صَدْرِهِ حَالِ قِرَاءَتِهِ فِي حَالَتِي الْإِضْطِجَاعِ وَالِاسْتِلْقَاءِ أَيْضًا سَمْعٌ عَلَى حَاجِ أَهْ شَعْنِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي، وَكَذَا يُسْنُ لِمَنْ لَا يُحْسِنُ التَّشَهُدَ وَجَلَسَ لَهُ فَإِنَّهُ يُسْنُ فِي حَقِّهِ ذَلِكَ أَيِ

«فَوُدَّ: (يَفْتَرِشُ الْمَسْبُوقَ) هَلْ يَشْمَلُ الْخَلِيفَةُ وَإِنْ طُلِبَ مِنْهُ الْجَزْئِي عَلَى نَظْمِ الْإِمَامِ فَيُسْتَنَى هَذَا لِحَاجَتِهِ إِلَى الْحَرَكَةِ بَعْدَهُ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى أَنَّهُ كَذَلِكَ مَنْ رَوَى. «فَوُدَّ: (وَالْأَيُّ) أَيِ بَأْنِ نَوَى تَرْكِهِ فَظَاهِرُ أَنَّهُ بَعْدَ نِيَّةِ تَرْكِهِ تَوَرَّكُهُ لَوْ نَوَى الْإِثْبَانَ بِهِ افْتَرَشَ. «فَوُدَّ: (وَالْأَسْنُ لَهُ التَّوَرُّكُ) فَلَوْ قَصَدَ بَعْدَ إِرَادَةِ تَرْكِهِ وَتَوَرَّكِهِ الْإِثْبَانَ بِهِ افْتَرَشَ فَلَوْ تَوَقَّفَ افْتِرَاشُهُ عَلَى انْجِنَاءِ بِقَدْرِ رُكُوعِ الْقَاعِدِ فَهَلْ تَبْطُلُ بِهِ صَلَاتُهُ بِزِيَادَةِ رُكُوعٍ أَوْ لَا لِتَوَلُّدِهِ مِنْ مَأْمُورٍ بِهِ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَسَيَاتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ الْأَوَّلِ وَالْأُوجِهَةِ وَفَاقًا (لَمْ ر)، الثَّانِي وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ انْجِنَاءَ الْقَائِمِ إِلَى حَدِّ الرُّكُوعِ لِنَحْوِ قَتْلِ حَيَّةٍ لَا يَضُرُّهُ. «فَوُدَّ: (وَيَضَعُ فِيهِمَا يُسْرَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْأَظْهَرُ ضَمُّ الْإِبْهَامِ إِلَيْهَا كَمَا قَدْ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ) هَلْ يُطْلَبُ مَا يُمْكِنُ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي حَقِّ مَنْ صَلَّى مُضْطَجِعًا أَوْ مُسْتَلْقِيًا أَوْ أُجْرَى الْأَرْكَانَ عَلَى قَلْبِهِ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْمُتَّجِعُ طَلَبُ ذَلِكَ، وَالْمُتَّجِعُ أَيْضًا وَضَعُ يَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ تَحْتَ صَدْرِهِ حَالِ قِرَاءَتِهِ فِي حَالَتِي الْإِضْطِجَاعِ وَالِاسْتِلْقَاءِ أَيْضًا.

بَحِثْ تُسَامِتْ رُغُوسُهَا أَوَّلُ الرُّكْبَةِ (مَنْشُورَةُ الْأَصَابِعِ) لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (بِلَا ضَمٍّ) بَلْ يُفَرِّجُهَا تَفْرِيجًا وَسَطًا (قُلْتُ: الْأَصْحُ الضَّمُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَن تَفْرِيجَهَا يُزِيلُ بَعْضُهَا كَالِإِبْهَامِ عَنِ الْقِبْلَةِ (وَيَقْبِضُ مِنْ يَمَانِهِ) بَعْدَ وَضْعِهَا عَلَى فِخْذِهِ الْأَيْمَنِ عِنْدَ الرُّكْبَةِ (الْإِنْخِصَرُ وَالْإِنْخِصَرُ) يَكْسِرُ أَوَّلَهُمَا وَثَالِيَهُمَا (وَكَذَا الْوُسْطَى فِي الْأَظْهَرِ) لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَقِيلَ يُحَلِّقُ بَيْنَ الْوُسْطَى وَالْإِبْهَامِ بِالتَّحْلِيقِ بَيْنَ رَأْسَيْهِمَا، وَقِيلَ يَوْضِعُ أُنْمُلَةَ الْوُسْطَى بَيْنَ عُقْدَتَيْ الإِبْهَامِ وَالْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِ وَقَدْ أَمَّا الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ أَصَحُّ وَرَوَاتُهُ أَفْقَهُ (وَيُرْسِلُ الْمُسْتَبَحَّةَ) فِي كُلِّ التَّشَهُّدِ لِلاتِّبَاعِ وَهِيَ يَكْسِرُ الْبَاءَ الَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ سَمِعْتُ بِذَلِكَ لَأَنَّهَا يُشَارُ بِهَا لِلتَّوْحِيدِ وَتُسَمَّى أَيْضًا السَّبَابَةُ لِأَنَّهَا يُشَارُ بِهَا عِنْدَ الْمُخَاصَمَةِ وَالسَّبِّ (وَيُرْفَعُهَا) مَعَ إِمَائِهَا قَلِيلًا لِقَلَّ تَخْرُجَ عَنْ سَمَتِ الْقِبْلَةِ (عِنْدَ) هَمْزَةٍ (قَوْلُهُ إِلَّا اللَّهُ) لِلاتِّبَاعِ وَلَا يَضَعُهَا إِلَى آخِرِ التَّشَهُّدِ قَاصِدًا بِذَلِكَ الْإِشَارَةَ لِكُونَ الْمَعْبُودِ وَاحِدًا فِي ذَاتِهِ

وَضَعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ، وَكَذَا لَوْ صَلَّى مِنَ الْاضْطِجَاعِ أَوْ الْإِسْتِلْقَاءِ عِنْدَ جَوَازِ ذَلِكَ وَلَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لِهَذَا أَه. وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ بَدَلْ وَلَمْ أَرِ الْخَ فِيمَا يَظْهَرُ. هـ فَوَدَّ: (بَحِثْ تُسَامِتْ الْخ) وَلَا يَضُرُّ فِي أَصْلِ الشُّعْثَةِ فِيمَا يَظْهَرُ انْطِطَافُ رُءُوسِ الْأَصَابِعِ عَنِ الرُّكْبَتَيْنِ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ الْوَضْعِ مَنَعُ يَدَيْهِ عَنِ الْعَبَثِ مَعَ كَوْنِ هَذِهِ الْهَيْئَةِ أَقْرَبَ إِلَى التَّوَاضُّعِ نِهَآيَةً. هـ فَوَدَّ: (لِأَن تَفْرِيجَهَا يُزِيلُ الْخ) هَذَا جَزَائِي عَلَى الْغَالِبِ حَتَّى لَوْ صَلَّى دَاخِلَ الْبَيْتِ ضَمَّ جَمِيعَهَا مَعَ تَوَجُّهِ الْكُلِّ لِلْقِبْلَةِ لَوْ فَرَّجَهَا نِهَآيَةً وَمُنْعِي. هـ فَوَدَّ: (بَعْدَ وَضْعِهَا الْخ) أَي مَنْشُورَةُ الْأَصَابِعِ ع ش. هـ فَوَدَّ: (الْأَيْمَنِ) نَعَتْ فَخِذِهِ. هـ فَوَدَّ: (لِلتَّوْحِيدِ) لَا يَظْهَرُ مِنْ مُجَرَّدِهِ وَجْهَ الْمُنَاسَبَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ عَلَيْهِ اللَّازِمُ لَهُ التَّنْزِيهِ إِذِ الْمُرَادُ التَّوْحِيدُ الْكَامِلُ الشَّامِلُ لِلتَّوْحِيدِ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَعْمَالِ أَه بَصْرِي. عِبَارَةٌ سَم: قَوْلُهُ لِلتَّوْحِيدِ أَيِ وَالتَّوْحِيدُ تَنْسِيحٌ لِأَنَّهُ تَنْزِيهِ لِلَّهِ تَعَالَى عَنِ الشَّرِكِ وَالنَّسِيحُ التَّنْزِيهِ أَه. وَعِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُنْعِي: إِلَى التَّوْحِيدِ وَالتَّنْزِيهِ أَه. قَالَ ع ش: فَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يُطَلَّبُ لِإِشَارَةِ بِهَا عِنْدَ التَّنْزِيحِ وَعِنْدَ التَّوْحِيدِ الْمَانِي بِهِ فِي غَيْرِ التَّشَهُّدِ فَلْيُرَاجِعْ أَه.

فَوَدَّ (سُي): (وَيُرْفَعُهَا) وَلَوْ كَانَ لَهُ سَبَابَتَانِ أَصْلِيَّتَانِ كُنِيَ رَفَعٌ إِحْدَاهُمَا شَيْخَانًا. وَقَالَ ع ش: سُئِلَ الْمُؤَلَّفُ م ر عَمَّنْ لَهُ سَبَابَتَانِ اشْتَبَهَتِ الزَّائِدَةُ مِنْهُمَا بِالْأَصْلِيَّةِ، فَأَجَابَ: الْقِيَاسُ الْإِشَارَةُ بِهِمَا، كَذَا بِهَامِشٍ وَهُوَ قَرِيبٌ. أَقُولُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَثَلَّ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَتَا أَصْلِيَّتَيْنِ فَيُشِيرُ بِهِمَا أَه. هـ فَوَدَّ: (مَعَ إِمَائِهَا) أَيِ إِزْخَاءَ رَأْسِهَا إِلَى جِهَةِ الْكُفَّةِ كُرْدِي وَع ش.

فَوَدَّ (سُي): (عِنْدَ قَوْلِهِ: إِلَّا اللَّهُ) وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ انْتِهَاءَ الرَّفْعِ لَا يَتَّقَدُّ بِحَرْفٍ دُونَ حَرْفِ نَعَمْ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ عِبَارَةِ الْمَنْ أَنَّ انْتِهَاءَهُ مَعَ الْهَاءِ، وَفِيهِ مَعْنَى دَقِيقٌ يَدْوَقُهُ مَنْ يُعَلِّمُ مِنْ رَحِيقِ التَّحْقِيقِ بَصْرِي.

هـ فَوَدَّ: (إِلَى آخِرِ التَّشَهُّدِ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ بَاقِضِل: إِلَى السَّلَامِ أَه وَعِبَارَةٌ شَيْخَانًا وَالنَّهَايَةُ إِلَى الْقِيَامِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وَالِى السَّلَامِ فِي التَّشَهُّدِ الثَّانِي أَه وَقَالَ ع ش هَلِ الْمُرَادُ بِالسَّلَامِ تَمَامُ التَّسْلِيمَتَيْنِ أَوْ تَمَامُ التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى لِأَنَّهُ يَخْرُجُ بِهَا مِنَ الصَّلَاةِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ مِنْ تَوَابِعِ الصَّلَاةِ لَكِنْ

هـ فَوَدَّ: (لِلتَّوْحِيدِ) أَيِ وَالتَّوْحِيدُ تَنْسِيحٌ لِأَنَّهُ تَنْزِيهِ لِلَّهِ عَنِ الشَّرِكِ وَالنَّسِيحُ التَّنْزِيهِ.

وصفاته وأعماله ليجمع في توحيده بين اعتقاده وقوله وفعله وخصت بذلك لأتصالها ببناء القلب فكانها سبب لحضوره وتكره الإشارة بسبابة اليسار. وتكره الإشارة بسبابة اليسار وإن قطعت يمينه لغوات سنة وضيمها السابق ومنه يؤخذ أنه لا يُسَنُّ رفع غير السبابة لو قُيدَتْ لغوات سنة قبضها السابق وبظهر فيما لو وضع اليمنى على غير الركبة أن يُشير بسبابتها حينئذ إما هو واضح أن كلاً من الوضع على الفخذ والرفع وغيرهما مما ذكر سنة مستقلة (ولا يُحرَّكها) عند رفعها للاتباع وصحَّ تحريكها فيحمل للجمع بينهما على أن المراد به الرفع لا سيما وفي التحريك قول بأنه حرام مُبطل للصلاة فمن ثم قلنا بتركه (والأظهر ضم الإبهام إليها) أي المُسَبَّحَة (كما قيل ثلاثة وخمسين) عند مُتَقَدِّمي الحساب بأن يجعل رأس الإبهام عند أسفلها على طرف راحتها للاتباع رواه مسلم، وقيل بأن يجعلها مقبوضة تحت المُسَبَّحَة،

ظاهر عبارة حج أنه يضعها حيث ثم التَّهْنِئَةُ قبل شروعه في التسليم الأولى، ويمكن رد ما قاله الشارح م إلى ما قاله حج بجعل الغاية في كلام الشارح م خارجة عن المعنى كما هو الزجاج اهـ.

فرد: (ليجمع إلخ) علة لقوله: (قاصداً بذلك إلخ). فرد: (وخصت بذلك) أي المُسَبَّحَة بالرفع. فرد: (لأتصالها إلخ) نوزع فيه بأن أصحاب الشرح لم يذكروه كزدي. فرد: (ببناء القلب) أي عزقه وفي المضباح والتباط بالكسر عزق مُتَّصِلٌ بالقلب اهـ ع ش. فرد: (فكانها) أي رَفَعَ المُسَبَّحَة على حَدْفِ المضامٍ ويَحْتَمِلُ أن الضمير للإشارة بالمُسَبَّحَة. فرد: (على أن المراد به إلخ) على أنه يمكن أن يليان الجواز نهايةً وشيخنا. فرد: (مبطل للصلاة) أي إن حرَّكها ثلاثاً متوالية وظاهر أن محل الخلاف ما لم يُحرَّك الكف كذلك ولا بطلت الصلاة جزئاً شيئاً. عبارة سم. والكلام كما هو ظاهر ما لم يُحرَّك الكف ولا بطلت صلاته ثلاث حرَّكات متوالية عابداً وإن قطعت أصابعه مع الكف بطلت بتحريك الزنيد كذلك اهـ. فرد: (هند مُتَقَدِّمي الحساب) وأكثرهم يُسَمُّونَ هذه الكيفية تسعة وخمسين، وأثر الفقهاء الأول تبعاً للفظ الخبر نهايةً وشرحنا بأفضل. فرد: (بأن يجعل رأس الإبهام إلخ) عبارة شيخنا والأفضل قبض الإبهام بجنبها أي المُسَبَّحَة بأن يجعلها تحتها على طرف راحته اهـ. فرد: (على طرف راحتها) عبارة غيره (راحتته) بالذكير. فرد: (وقيل إلخ) لا يتضح الفرق بينها وبين الأولى لا سيما على ما مر عن شيخنا. فرد: (وأن يجعلها) أي الإبهام

(فائدة): الإبهام من الأصابع مؤنث ولم يَحِكِ الجوهرى غيره، وحكى في شرح الجمل التذكير والثاني وجعلها أباهم على وزن أكابر وقال الجوهرى أباهم بزيادة ياء وقبل كانت سبابة قدم

فرد: (لغوات سنة وضيمها السابق) قد يؤخذ منه أنه لو قطعت مسبحة لا يشير بغيرها من بقية أصابع اليمنى لغوات سنة وضع البقية المعروفة. فرد: (ولا يُحرَّكها) والكلام كما هو ظاهر ما لم تُحرَّك الكف ولا بطلت صلاته ثلاث حرَّكات متوالية عابداً عالماً، وإن قطعت أصابعه مع الكف بطلت بتحريك الزنيد كذلك.

وقيل يُرسل الإبهام أيضًا مع طول المُسَبِّحة، وقيل يَضَعُها على أُصْبُعِهِ الوُسْطَى كما قَدِ ثَلَاثَةُ وعشرين والخلاف في الأفضَلِ وَرَجَحَتْ الأولى لِتَطْيِيرِ ما مَرُّ (والصلاة على النبي ﷺ) مع قُعودِها (فرض في التَّشَهُّد) يعني بَعْدَهُ فلا يُجْزئُ قَبْلَهُ خلافاً لِجَمْعِ (الأخير) يعني الواقعِ أَجْرُ الصلاة وإن لم يسبقه تَشَهُّدٌ آخَرُ كَتَشَهُّدِ صَبِيحٍ وَجُمُعَةٍ وَمَقْصُورَةٍ وذلك للأخبارِ الصَّحِيحَةِ الدَّالَّةُ على ذلك بل بعضها مُصَرِّحٌ به كما يَسْتَلْظَنُ في عِدَّةٍ كُتِبَ لا سَيِّما شرح الغيَابِ والدُّرِّ المنضَوْدِ في الصلاة والسلام على صاحبِ المقامِ المحمودِ مع الرَّدِّ الواضحِ على من زَعَمَ شُدُوزَ الشافعي بِإيجابِها (والأظهرُ سَهْواً في الأول) لأنَّها رُكْنٌ في الأخيرِ فَسُتُ كالتَّشَهُّدِ. (ولا تُسنُّ) الصلاةُ (على الآلِ في) التَّشَهُّدِ (الأولِ على الصحيح) لِإِنِّائِهِ على التَّخْفِيفِ ولأنَّ فيها نَقْلَ رُكْنٍ قولِي على قولٍ وهو مُبْطِلٌ على قولٍ، واختيرَ مُقابِلُهُ لِصِحَّةِ حَدِيثٍ فيه وآلُهُ مَرُّ أَوَّلِ

النَّبِيِّ ﷺ أَطْوَلَ مِنَ الوُسْطَى والوُسْطَى، أَطْوَلَ مِنَ البَصِيرِ، والبَصِيرُ أَطْوَلَ مِنَ الخَنْصَرِ. وإِشارةٌ الدِّمِيرِيِّ تَوْهَمُ أَنَّ ذلكَ في يَدِهِ مُغْنِي. «فَوَدَّ: (يَغْنِي بَعْدَهُ) هَلْ يُشْتَرَطُ المَوَالاةُ بَيْنَهُمَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ عَدَمُ الإِشْتِرَاطِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ رُكْنٌ مُسْتَقِلٌّ وَلَا تَجِبُ مَوَالاةُ الأَرْكَانِ حَيْثُ لَا مَحْذُورَ يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ المَوَالاةِ كَتَطْوِيلِ رُكْنٍ قَصِيرٍ سَم. «فَوَدَّ: (كَمَا يَسْتَلْظَنُ الْإِنْفِ) وَفِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي هُنَا نَوْعٌ يَسُطُّ فِي ذَلِكَ أَيْضًا. «فَوَدَّ: (هَلَى مِنْ زَعَمَ شُدُوزَ الشَّافِعِيِّ الْإِنْفِ) بَلْ وَافَقَهُ عَلَى قَوْلِهِ بِذَلِكَ عِدَّةٌ مِنْ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ كَعَمْرٍ وَابْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَكَمَحْمَدِ بْنِ كَثْبٍ الْفَرَطِيِّ وَالتَّغَنِّيِّ وَمُقَاتِلِ بْنِ التَّائِبِينَ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ الْآخِرِ وَإِسْحَاقَ وَقَوْلِ لِمَالِكٍ وَاعْتَمَدَهُ ابْنُ الْمَوَازِ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي مُخْتَصَرِهِ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي سِرَاجِ الْمُرِيدِينَ فَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ يَوْجِبُونَهَا فِي التَّشَهُّدِ حَتَّى قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: لَوْ سَلِمَ نَفَرُهُ بِذَلِكَ لَكَانَ حَبْدًا تَقَرُّدُ نِهَائَةً. وَقَالَ الزِّيَادِيُّ: بَلْ لَمْ يُحْفَظْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّائِبِينَ غَيْرِ التَّخْمِي تَصْرِيحَ بَعْدَمَ وَجُوبِهَا عَ ش. «فَوَدَّ: (بِإِيجَابِهَا) أَيْ إِيْجَابِ الصَّلَاةِ فِي التَّشَهُّدِ. «فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا رُكْنٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَلَّهُ) فِي الْمَغْنِي. فَوَدَّ (لَسَى): (وَلَا تُسَنُّ عَلَى الآلِ الْإِنْفِ) لَوْ قَرَعَ المَأمُومُ مِنَ التَّشَهُّدِ الأَوَّلِ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ قَرَاغِ الإِمَامِ سُنَّ لَهُ الإِثْنَانُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الآلِ وَتَوَابِعِهَا كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَم. وَتَقَدَّمَ فِي الشَّارِحِ قُبَيْلَ الخَامِسِ الرُّكُوعُ خِلَافُهُ.

فَوَدَّ (لَسَى): (عَلَى الصَّحِيحِ) وَالْخِلَافُ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى وَجُوبِهَا فِي الْآخِرِ فَإِنْ لَمْ تَجِبْ فِيهِ وَهُوَ الرَّاجِحُ كَمَا سَيَأْتِي لَمْ تُسَنِّ فِي الأَوَّلِ جَزْماً مُغْنِي. «فَوَدَّ: (لِصِحَّةِ أَحَادِيثٍ فِيهِ) أَيْ وَلَا

«فَوَدَّ: (يَغْنِي بَعْدَهُ) هَلْ يُشْتَرَطُ المَوَالاةُ بَيْنَهُمَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَتَعَدُّ عَدَمُ الإِشْتِرَاطِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ رُكْنٌ مُسْتَقِلٌّ، وَلَا تَجِبُ مَوَالاةُ الأَرْكَانِ حَيْثُ لَا مَحْذُورَ يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِه المَوَالاةُ كَتَطْوِيلِ رُكْنٍ قَصِيرٍ.

«فَوَدَّ: (وَلَا تُسَنُّ الصَّلَاةُ عَلَى الآلِ فِي الأَوَّلِ) لَوْ قَرَعَ المَأمُومُ مِنَ التَّشَهُّدِ الأَوَّلِ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ قَرَاغِ الإِمَامِ سُنَّ لَهُ الإِثْنَانُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الآلِ وَتَوَابِعِهَا كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ.

الكتاب، وقيل كل مسلم أي في مقام الدعاء ونحوه واختاره في شرح مسلم (فرغ) وقع هنا للقاضي ومن تبعه أنه لو شك أثناء الصلاة في مبطل إظهاره أثر كالشك في النية، والمعتد أنه لا يؤثر كما يأتي في سجود السهو (وتسنن) الصلاة على الآل (في) التشهد الأخير (وقيل يجب) للأمر بها أيضًا بل قيل تجب على إبراهيم لذلك أيضًا. (واكمل التشهد مشهور) وفيه أحاديث صحيحة بالفاظ مختلفة اختار الشافعي منها تشهد ابن عباس لتأخيره وقوله وأنه ﷺ كان يعلمهم إياه كما يعلمهم السورة من القرآن، ولزيادة المباركات فيه فهو أوفق بقوله تعالى ﴿تَحِيَّاتٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ﴾ (النور: ١٦) وهو التحيات أي كل ما يحيا به من الشاء والمدح بالملك والعظمة وجميع لأن كل ملك من ملوك الدنيا كان له تحية مخصوصة فجميل ذلك كله لله تعالى بطريق الاستحقاق الذاتي دون

تطويل بزيادة وآله أو آل محمد ونقل الركن موجود في الصلاة على النبي ﷺ أيضًا. ٥ فؤد: (في النية) أي نية الصلاة. ٥ فؤد: (لذلك) أي للأمر بها. ٥ فؤد: (وفيه أحاديث) إلى قوله: (وهو التحيات) في المعنى. ٥ فؤد: (وفيه إلخ) أي في التشهد. ٥ فؤد: (اختار الشافعي تشهد ابن عباس إلخ) أي على رواية ابن مسعود وهو: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك إلخ. وعلى رواية عمر وهي: التحيات لله الزاقيات لله الصلوات لله السلام عليك إلخ. إلا أنهما قالا: واشهد أن محمدًا عبده ورسوله قال المصنف وكلها مجزئة يتأدى بها الكمال وأصحها خبر ابن مسعود ثم خبر ابن عباس لكن الأفضل تشهد ابن عباس، وعمل بما ذكر أي فالأختيار من حيث الأفضلية معني وشرح بأفضل. ٥ فؤد: (لتأخيره) أي عن تشهد ابن مسعود معني وأسنى. أي لأن ابن مسعود من المتقدمي الصحابة وابن عباس من متأخريهم والمتأخر يقضي على المتقدم ع ش. ٥ فؤد: (وهو) أي تشهد ابن عباس. ٥ فؤد: (من الشاء) أي بقول أو فعل. ٥ فؤد: (لأن كل ملك إلخ) كذا قاله غير واحد، وقد يقال فيه إيهام التخصيص في الإختصاص فلعل نكتة الجمع التخصيص على التعمد سيما وفهمه بطريق اللزوم للشمول المذلول للام بما لا يخفى على أفهام العوام بصري. ٥ فؤد: (كان له تحية مخصوصة) فكانت تحية ملك العرب بأنعم صباحا وملك الأكاسرة بالسجود له وتقبيل الأرض وملك الفرس بطرح اليد على الأرض فذامه ثم تقبيلها وملك الحبشة بوضع اليدين على الصدر مع سكينه وملك الروم بكشف الرأس وتكبيسه وملك التوبة بجعل اليدين على الوجه وملك جمنير بالإيماء بالدعاء بالأصابع وملك اليمامة بوضع اليد على كفيه فإن بالغ رقعها ووضعها مرارًا شئنا. ٥ فؤد: (فجعل ذلك كله إلخ) أي مما فيه تعظيم شريعنا ليخرج ما لو اعتادوا نوعًا منها عنه في الشرع ككشف العورة والطواف بالبيت عزيانا ع ش ولك أن تستغني عن ذلك القيد بأن المراد المقصود من ذلك وهو التعظيم. ٥ فؤد: (لله) قد يوهم ثبوتها هنا أيضًا ولم نره لغيره فلعله لجل المعنى لا للرواية بصري. أقول: ويدفع الإيهام شهرة الأكمل. ٥ فؤد: (بطريق الاستحقاق الذاتي) كان وجه الإشهار بهذا المدول عن التعبير عنه تعالى باسم الصفة إلى التعبير عنه باسم الذات بصري.

غيره المَبَارَكَاتُ أي الناميات الصلوات أي الخمس، وقيل أَعَمَّ الطَّيِّبَاتُ أي الصَّالِحَاتِ لِلشَّاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَحِكْمَةُ تَرْكِ العَاطِفِ هُنَا مَرَّتْ أَوَّلُ الْكِتَابِ لِلَّهِ السَّلَامُ أي السَّلَامَةُ مِنَ الْآفَاتِ عَلَيْكَ خَوِطِبَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ الْوَاسِطَةُ الْمُعْظَمَى الَّذِي لَا يُمَكِّنُ دُخُولَ حَضْرَةِ الْقُرْبِ إِلَّا بِدَلَالَتِهِ وَحُضُورِهِ وَإِلَى أَنَّهُ أَكْبَرُ الْخُلَفَاءِ عَنِ اللَّهِ فَكَانَ يَخْطُبُهُ كَخِطَابِهِ إِلَيْهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَيِ جَمْعٍ صَالِحٍ وَهُوَ الْقَائِمُ بِحُقُوقِ اللَّهِ وَحُقُوقِ عِبَادِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَتُؤْمِنِي الْإِنْسِ وَالْجِنِّ.....

■ فَوَدَّ: (أَيِ النَامِيَّاتِ) أَيِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَنْمُو وَتَزِيدُ شَيْئُنَا. ■ فَوَدَّ: (أَيِ الْخُمْسِ) هَذَا التَّفْسِيرُ ظَاهِرٌ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ الَّتِي فِيهَا الْمُطْفُفُ، أَمَّا عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَلَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ الْعَاطِفِ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَضْعًا لِلتَّحِيَّاتِ لِكَوْنِهِ أَحْصَى وَلَا يَدُلُّ بَعْضُ لِأَنَّهُ عَلَى نِيَّةِ طَرَحِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ رَشِيدِي. ■ فَوَدَّ: (وَقِيلَ أَعْمَ) أَيِ كُلِّ الصَّلَوَاتِ كَمَا حَكَاهُ ابْنُ شُهَبَةَ أَيِ وَالْمُغْنِي وَظَاهِرٌ أَنَّهُ ابْتُلِغَ مِنَ الْأَوَّلِ فَمَا وَجْهَ تَرْجِيحِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ بَضْرِي. ■ فَوَدَّ: (أَيِ الصَّالِحَاتِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي الْأَعْمَالُ الصَّالِحَاتِ، وَقِيلَ الثَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَقِيلَ مَا طَابَ مِنَ الْكَلَامِ اه. ■ فَوَدَّ: (لِلشَّاءِ الْإِنْفِ) مَا وَجَّهَهُ بَعْدَ تَفْسِيرِ الصَّلَوَاتِ بِمَا مَرَّ بَضْرِي وَلَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الطَّيِّبَاتِ وَضْفٌ لِلصَّلَوَاتِ فَإِنْ جُعِلَ كَمَا قِيلَ نَعْنًا لِلتَّحِيَّاتِ كَمَا يَأْتِي عَنْ الرَّافِعِيِّ مِنْ حَذْفِ الْعَاطِفِ كَمَا يَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا فَلَا إِشْكَالَ. ■ فَوَدَّ: (وَحِكْمَةُ تَرْكِ الْعَاطِفِ الْإِنْفِ) ظَاهِرُهُ أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ نَعُوتٌ لِلتَّحِيَّاتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا يَأْتِي عَنِ الرَّافِعِيِّ. وَقَالَ شَيْخُنَا: إِنَّهَا عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْمُطْفِ أَيِ وَالْمَبَارَكَاتِ وَالصَّلَوَاتِ وَالطَّيِّبَاتِ اه. ■ فَوَدَّ: (أَوَّلُ الْكِتَابِ) أَيِ فِي الْخُطْبَةِ. ■ فَوَدَّ: (السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ) انْظُرْ هَلْ كَانَ ﷺ يَقُولُ فِي تَشْهُدِهِ هَكَذَا أَوْ كَانَ يَقُولُ السَّلَامُ عَلَيَّ؟ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ وَهُوَ الظَّاهِرُ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ جَرَّدَ مِنْ نَفْسِهِ شَخْصًا وَخَاطَبَهُ بِذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ عَنِ الْحَقِّ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى فَيَكُونُ الْمُؤَلَّى عَزَّ وَجَلَّ هُوَ الْمُخَاطَبُ لَهُ بِذَلِكَ، شَيْخُنَا. ■ فَوَدَّ: (خَوِطِبَ) أَيِ مَنَّا.

■ فَوَدَّ: (السَّلَامُ عَلَيْنَا) أَيِ الْحَاضِرِينَ مِنْ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ وَمَلَائِكَةٍ وَغَيْرِهِمْ مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَيِ مِنْ إِنْسٍ وَجِنٍّ وَيَحْتَمِلُ أَنْ ضَمِيرَ عَلَيْنَا لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ شَيْخُنَا. ■ فَوَدَّ: (أَيِ جَمْعٍ صَالِحٍ) تَأَمَّلْ مَا فِي هَذَا التَّفْسِيرِ بَضْرِي أَيِ وَكَانَ يَتَّبِعِي إِسْقَاطُ أَيِ. ■ فَوَدَّ: (وَتُؤْمِنِي الْإِنْسِ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ مَا وَجْهَ التَّخْصِصِ مَعَ أَنَّ الدَّقِيقَ لَهُ حَقٌّ يَكُونُ الْإِخْلَالُ بِهِ مُجْلًا بِالْإِنْصَافِ بِالصَّلَاحِ بِلِ وَالْحَيَوَانَاتِ كَذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ بَضْرِي وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْإِنْفِ بَيَانٌ لِعِبَادِهِ وَإِذَا جُعِلَ بَيَانًا لِلْقَائِمِ الْإِنْفِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْقِيَامُ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا قِيلَ بِهِ فَلَا إِشْكَالَ ثُمَّ رَأَيْتُ عَقِبَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِمَا نَصَّهُ: أَقُولُ قَوْلُهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْإِنْفِ بَيَانٌ لِلْقَائِمِ لَا لِحُقُوقِ الْإِنْفِ فَلَا يَرُدُّ مَا أوردَهُ اه. عِبَارَةٌ ع ش: قَوْلُهُ م وَحُقُوقِ عِبَادِهِ أَيِ فَمَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً فَقَدْ ظَلَمَ النَّبِيَّ ﷺ وَجَمِيعَ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ بِمَنْعِهِ مَا وَجِبَ لَهُمْ مِنَ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ، وَبِمَعْصِيَةِ الْهَوَائِشِ: أَنَّ هَذَا مَعْنَى خَاصٍّ لَهُ أَيِ لِلصَّالِحِ وَمَعْنَاهُ الْعَامُّ الْمُسْلِمُ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا اه. وَقَدْ يُقَالُ بَلِ الظَّاهِرُ مَا فِي الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُرِيدَ عُمُومُ الْمُسْلِمِينَ يَفْتَضِي طَلَبَ الدَّعَاءِ لِلْمُعَاوَةِ وَهُوَ غَيْرُ لَايَقِي فِي مَقَامِ طَلَبِ الدَّعَاءِ اه. وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ غَيْرُ لَايَقِي) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ هُمْ أَخْرَجُوا لِلدَّعَاءِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَلَا يُسْنُ أَوَّلُهُ بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ قِيلَ وَالْخَيْرُ فِيهِ ضَمِيفٌ وَاعْتَزَّضَ وَلَا يَجِبُ تَرْتِيئُهُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ مَعْنَاهُ وَلَا تَبَطَّلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَهُ وَصَرَّخَ فِي التَّيَمُّنَةِ بِوُجُوبِ مُوَالَاتِهِ وَسَكَتُوا عَلَيْهِ وَفِيهِ مَا فِيهِ (وَأَقْلَهُ التَّحِيَّاتِ لِلَّهِ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ) لِيُزَوِّدَ إِسْقَاطِ الْمُبَارَكَاتِ بِلِ صِحَّتِهِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: وَلَوْ وَرَدَ إِسْقَاطُ

فَوَدَّ: (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أَيِ أَقْرَأُ وَأُذَعِّنُ بِأَنَّهُ لَا مَعْبُودَ بَعْدَ مُنْكَرٍ إِلَّا اللَّهُ وَيَتَقَيَّنُ لَفْظُ أَشْهَدُ فَلَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ لِأَنَّ الشَّارِعَ تَعَبَّدَنَا بِهِ شَيْخُنَا. فَوَدَّ: (وَلَا يُسْنُ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَكَتُوا فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلَهُ (وَاعْتَزَّضَ)، وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَبِاللَّهِ. فَوَدَّ: (وَالْخَيْرُ فِيهِ ضَمِيفٌ) مُجَرَّدُ الضَّعْفِ لَا يُنَافِي الْإِسْتِحْبَابَ سَم. زَادَ الرَّشِيدِيُّ: كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فَلَعَلَّهُ شَدِيدُ الضَّعْفِ اه. فَوَدَّ: (وَلَا يَجِبُ تَرْتِيئُهُ) أَيِ وَلَكِنْ يُسْنُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ التَّشْهِيدِ أَنْ يَبْدِلَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَيَتَّبِعِي اعْتِبَارَ وَجُوبِ اشْتِمَالِ بَدْلِهِ عَلَى النَّهْيِ حَيْثُ امْتَكَنَ. وَهَلْ يُعْتَبَرُ اشْتِمَالُهُ عَلَى التَّوْحِيدِ مَعَ الْإِمْكَانِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَوْ حَفِظَ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ دُونَ وَسَطِهِ سُنَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ التَّرْتِيبِ بَأَنِّ يَأْتِي بِأَوَّلِهِ ثُمَّ يَبْدِلُهُ وَسَطَهُ ثُمَّ بَآخِرِهِ سَم. وَقَوْلُهُ: (وَهَلْ يُعْتَبَرُ الْخَلْعُ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ بَلِ هُوَ أَوْلَى بِالْإِعْتِبَارِ مِنَ الْإِسْتِمَالِ عَلَى النَّهْيِ. فَوَدَّ: (بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ الْخَلْعُ) كَانَ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ التَّحِيَّاتِ الْمُبَارَكَاتِ الصَّلَوَاتِ الطَّيِّبَاتِ لِلَّهِ السَّلَامُ عَلَيْنَا الْخَلْعُ. فَوَدَّ: (وَالْإِلْعَاقُ) أَيِ وَإِنْ غَيَّرَ الْمُنْعَى كَانَ قَالَ التَّحِيَّاتِ عَلَيْكَ السَّلَامُ لِلَّهِ شَيْخُنَا. فَوَدَّ: (إِنْ تَعَمَّدَهُ) أَيِ وَعَلِمَ أَنَّهُ خِلَافُ الْوَارِدِ وَالْأَقْبَلُ تَشْهَدُهُ. عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ: وَالْأَلَمْ يُعْتَدَ بِمَا أَتَى بِهِ كَذَلِكَ فَيَعْبُدُهُ أَيِ وَيَسْجُدُ لِلْسُّهُوَ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّهُ تَعَمَّدَهُ مُبْطِلٌ اه. فَوَدَّ: (وَصَرَّخَ فِي التَّيَمُّنَةِ بِوُجُوبِ مُوَالَاتِهِ الْخَلْعُ) اعْتَمَدَهُ الْأَثَوَارُ كَمَا يَأْتِي، وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهْيُ وَفَاقًا لِلشَّهَابِ الرَّزْمَلِيِّ وَأَقْرَأَهُ سَم. فَوَدَّ: (أَيُّهَا النَّبِيُّ) وَلَا يَضُرُّ زِيَادَةُ (يَا) قَبْلَهُ كَمَا ذَكَرَهُ حَجَّ فِي فَصْلِ تَبْطُلُ بِالْطُّنْقِ ثُمَّ نَقَلَ عَنْ إِفْتَاءِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَأَقْرَأَهُ سَم اه ع ش عِبَارَةُ شَيْخُنَا: وَلَا يَضُرُّ زِيَادَةُ يَاءِ النَّدَاءِ قَبْلَ (أَيُّهَا النَّبِيُّ) وَلَا الْمِيمَ فِي (عَلَيْكَ) اه.

فَوَدَّ: (وَأَشْهَدُ الْخَلْعُ) وَلَا بُدَّ مِنَ الْوَاوِ فِي جَمِيعِ الرُّوَايَاتِ الثَّلَاثِ وَذَكَرَ أَشْهَدُ مَعَهَا مِنَ الْأَكْمَلِ وَقَوْلُهُ: (أَنَّ مُحَمَّدًا) الْأَوَّلَى ذَكَرَ السِّيَادَةُ شَيْخُنَا. فَوَدَّ: (بَلِ صِحَّتُهُ) أَيِ لِبُتُوتِ إِسْقَاطِهِ فِي الصَّحِيحَيْنِ نِهَآيَةً وَمُنْعَى. قَالَ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ: وَجْهُ التَّرْقِي أَنْ الْحَسَنَ كَافٍ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ اه. فَوَدَّ: (وَرَدًا) أَيِ قَوْلُ

فَوَدَّ: (وَالْخَيْرُ فِيهِ ضَمِيفٌ) مُجَرَّدُ الضَّعْفِ لَا يُنَافِي الْإِسْتِحْبَابَ. فَوَدَّ: (وَلَا يَجِبُ تَرْتِيئُهُ) أَيِ وَلَكِنْ يُسْنُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَوْ عَجَزَ عَنْهُ أَنْ يَبْدِلَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَيَتَّبِعِي اعْتِبَارَ اشْتِمَالِ بَدْلِهِ عَلَى النَّهْيِ حَيْثُ امْتَكَنَ وَهَلْ يُعْتَبَرُ اشْتِمَالُهُ عَلَى التَّوْحِيدِ مَعَ الْإِمْكَانِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَوْ حَفِظَ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ دُونَ وَسَطِهِ سُنَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ التَّرْتِيبِ أَيِ بَأَنِّ يَأْتِي بِأَوَّلِهِ ثُمَّ يَبْدِلُهُ وَسَطَهُ ثُمَّ بَآخِرِهِ. فَوَدَّ: (بِوُجُوبِ مُوَالَاتِهِ) أَيِ وَأَقْتَى بِالْوُجُوبِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ. فَوَدَّ: (أَيُّهَا النَّبِيُّ) لَوْ صَرَّخَ بِحَرْفِ النَّدَاءِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ، فَقَبِي

الصلوات قال غيره: والطيبات. ورُدًا بأنه لم يرد إسقاطهما كما صرح به الرافعي وغلله بأنهما تابعان للتحيات واستفيد من المعنى أن الأفضل تعريف السلام وأنه لا يجوز إبدال لفظ من هذا الأقل ولو بمرادفه كالنبي بالرسول وعكسه ومُحمَّد بأحمد أو غيره، وكذا في سلام التحلل. ويُفَرَّق بينهما وبين ما يأتي في مُحمَّد في الصلاة عليه بأن ألفاظها الواردة كثر اختلاف الروايات فيها فدل على عدم التعبد بلفظ مُحمَّد فيها لا يقال قياسه أن لفظ الصلاة عليه لا يتعيَّن لأننا نقول إنما تتعيَّن لما فيها من الخصوصية التي لا توجد في مرادفها ومن ثم احتضن بها الأنبياء صلى الله عليهم وسلم، وقضية كلام الأنوار أنه يُراعى هنا التشديد وعدم الإبدال

المجموع وقول غيره كُردِي. هـ فُرد: (بأنه لم يرد إسقاطهما إلخ) أُجيب كما في النهاية والمُعني بأن المُشَبَّه مُقَدَّم على التاني وهو وجيه، إذ شأن المُصَنَّف أَجَل من أن يُسَيِّد الإسقاط لغير رواية له به، وعبارة شرح المنهج: وأقله ما زواه الشافعي والترمذي وقال فيه حسن صحيح: التحيات لله إلخ انتهت. وهي صريحة في ورود الإسقاط في رواية الشافعي والترمذي فليحُز. فإني راجعت تيسير الزبيح اليمني فلم أجده فيه مع أنه مُلتَزِم للترمذي، وراجعت ترتيب الجامع الكبير لل حافظ السيوطي للشيخ المتقي فلم أجده فيه أيضًا بصري. هـ فُرد: (وغلله إلخ) يُتأمل تطبيقه. هـ فُرد: (بأنهما تابعان إلخ) لعله بالتغنية. هـ فُرد: (واستفيد) إلى المعنى في النهاية لإلا قوله لأن فيه إلى ويأخذ. هـ فُرد: (واستفيد من المعنى أن الأفضل إلخ) أي حيث جعل سلام من الأقل ع ش. هـ فُرد: (إن الأفضل تعريف السلام) اعتمدته المُعني. هـ فُرد: (وأنه لا يجوز إلخ) في استغاثته من المعنى تأمل. هـ فُرد: (ويُفَرَّق بينهما) أي بين التشهد وسلام التحلل ع ش. هـ فُرد: (فدل) أي اختلاف الروايات بكثرة. هـ فُرد: (على عدم التعبد بلفظ محمد) بل يجوز غيره مما سيأتي من رسوله أو النبي لا مطلقًا خلافا لما قد توجهت هذه العبارة ع ش. هـ فُرد: (قياسًا) أي عدم تعيَّن لفظ محمد. هـ فُرد: (وقضية كلام الأنوار إلخ) عبارته وشرط التشهد رعاية الكلمات والحروف والتشديدات والإغراب المُجَلَّ أي تركه والموالاة والألفاظ المخصوصة وإسماغ النفس كالفاتحة والقراءة قاعداً، ولو قرأ ترجمته بلفظة من لغات العرب أو بالمعجمة قاعداً على

فتاوى الشارح: يُبطل الصلاة بتعمد ذلك وعلم عدم وروده لأنه زاد حرفين اهـ. قلت: وفيه نظر ظاهر لأنها زيادة لا تُغيِّر المعنى بل هي تضييع بالمعنى وقد تقدَّم في القراءة الشاذة أن محلَّ البطلان بزيادة حرف فيها أن يُغيِّر المعنى ولا فرق بين الحذف والحرفين ثم رأيت الشارح في فصل يُبطل بالتطويل نقل ما أفنى به عن إفتاء بعضهم ثم رده فراجع ما يأتي. هـ فُرد: (وقضية كلام الأنوار إلخ) عبارته: وشرط التشهد رعاية الكلمات والحروف والتشديدات والإغراب المُجَلَّ -أي تركه- والموالاة والألفاظ المخصوصة وإسماغ النفس كالفاتحة والقراءة قاعداً ولو قرأ ترجمته بلفظة من لغات العرب أو بالمعجمة قاعداً على التعلُّم بطلت صلاته كالصلاة على النبي ﷺ اهـ. وقوله: (والإغراب المُجَلَّ) ينبغي أنه إن غيَّر المعنى أبطل الصلاة مع التعمد، والتشهد مع عدم التعمد، والعلم بأنه خلاف الوارد مع إرادة

وغيرهما نظير ما مر في الفاتحة نعم النبي فيه لفتان الهمز والتشديد فيجوز كل منهما لا تركهما معا لأن فيه إسقاط حرف بخلاف حذف تنوين سلام فإنه مجرود لحن غير متغير للمعنى ويؤخذ مما تقرر في التشديد أنه لو أظهر التثنية المدعمة في اللازم في أن لا إله أبطل لتركه شدة منه نظير ما مر في الرحمن بإظهار (أل) فزعم عدم إبطاله لأنه لحن لا يغير المعنى

التعلم بطلت صلاته كالصلاة على النبي ﷺ انتهت . وقوله والإعراب المجل يتبني أنه إن غير المعنى أبطل الصلاة مع التعمد والشهد مع عدم التعمد والعلم بأنه خلاف الوارد مع إرادة الوارد فليأمل وقوله والموالاة يتبني أن يجري فيها ما تقدم في موالاة الفاتحة من أنه إن تحلل ذكر قطع الموالاة إلا إن تعلق بالصلاة كفتحه على الإمام إذا توقف في الشهد بأن جهر به فيما يظهر وإن سكت وأطال عندا وقصد القطع انقطع ويتبني أن يقتصر تحلل ما يتعلق بكلمات الشهد نحو لفظ الكريم في قوله أيها النبي الكريم ووخده لا شريك له في قوله أشهد أن لا إله إلا الله وخذ لا شريك له سم . ه فود : (وغيرهما إلخ) كعدم الصارف شيخنا . ه فود : (لا تركهما معا) أي وضلا ووقفا ش زاد شيخنا على المقتد خلافا للزيادي القائل بجوازه وفقا اه . ه فود : (بخلاف حذف تنوين سلام إلخ) يقتضي أنه ليس فيه حذف حرف وليس كذلك إذ المدار على اللفظ لا الرسم كما سبق تحريره في كلامه رحمته وتعلق والتنوين حرف باختياره بل كلمة فحذفه أبلغ من حذف حرف من النبي لأن ذاك لا يخل بالمعنى بخلاف هذا إذ مذلول التنوين الذي هو التضمين في هذا المحل يفرق بحذفه بضري وفي ع ش عن سم في شرح الغاية مثله وعن الزيادي الجزم بالطلان في هذه الصورة ، وكذا جزم بذلك أيضا القليوبي وشيخنا ثم قالا ولا يضرب الجمع بين آل والتنوين وإن كان لحنا اه . ه فود : (أنه لو أظهر التثنية المدعمة في اللازم إلخ) قياسه أنه لو أظهر التنوين المدغم في الرأ في وأن محمدا رسول الله أبطل فإن الإذغام في كل منهما في كلمتين هذا وفي كل ذلك نظر لأن الإظهار لا يزيد على اللحن الذي لا يغير المعنى خصوصا وقد جوز بعض القراء الإظهار في مثل ذلك سم على ح ع ش وزبيدي ونقل الكزدي عن فتاوى م ر أنه يضرب الإظهار في كل من الموضعين وزججه ، وكذا اعتمده شيخنا عبارته ويضرب إسقاط شدة أن لا إله إلا الله وكذلك إسقاط شدة الرأ من محمدا رسول الله على المقتد وقال شيخنا إنه يقتصر في

الوارد فليأمل وقوله والموالاة يتبني أن يجري فيها ما تقدم في موالاة الفاتحة من أنه إن تحلل ذكر قطع الموالاة إلا إن تعلق بالصلاة كفتحه على الإمام إذا توقف في الشهد بأن جهر به فيما يظهر وإن سكت وأطال عندا أو قصدا لقطع انقطع ويتبني أن يقتصر تحلل ما يتعلق بكلمات الشهد نحو لفظ الكريم في قوله السلام عليك أيها النبي الكريم ووخده لا شريك له في قوله أشهد أن لا إله إلا الله وخذ لا شريك له ولا يجب ترتيب الشهد لكن لو أدخل تركه بالمعنى بطلت الصلاة إن علم وتعمد . ه فود : (فإنه مجرود لحن) لعل هذا في الوصل . ه فود : (أنه لو أظهر التثنية المدعمة في اللام في (أن لا إله) أبطل) قياسه أنه لو أظهر التنوين المدغم في الرأ في وأن محمدا رسول الله أبطل فإن الإذغام في كل منهما في كلمتين هذا وفي كل ذلك نظر لأن الإظهار لا يزيد على اللحن الذي لا يغير المعنى خصوصا وقد

ممنوع لأن محل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف والشدة بمنزلة الحرف كما صرحوا به نعم لا يبعد عذر الجاهل بذلك لزيادة خفائه ووقع لابن كثير أن فتحة لام رسول الله من عارف متعمد حرام مبطل ومن جاهل حرام غير مبطل إن لم يمكنه التعلم ولا أبطل اهـ. وليس في محله لأنه ليس فيه تغيير للمعنى فلا حرمة ولو مع العلم والتعمد فضلاً عن البطلان، نعم إن نوى العالم الوصفية ولم يضمير خبراً أبطل لفساد المعنى حينئذ (وقيل يحذف ويؤكد)

الثانية للعوام اهـ. ة فود: (لأن محل ذلك إلخ) فيه أنه لم يترك هنا حرف، فإن قلت: فانت صفة قلنا وفانت في اللحن الذي لا يغير مع أن هنا رجوعاً للأصل وفيه استغلال الحرفين فهو مقابل قواب تلك الصفة قلنا مل سم على حج اهـ ع ش. ة فود: (نعم لا يبعد إلخ) معتدع ش وقلوب. ة فود: (لابن كثر) بفتح الكاف وكسر الموحدة المشددة ثم نون بصري. ة فود: (ومن جاهل حرام) في التحريم مع الجهل نظر سم. عبارة البصري وقول ابن كثر: (ومن جاهل حرام عجيب إلا أن يفرض في جاهل غير معذور لمخالطة العلماء إذ هذا من الفروع الدقيقة التي لا ينتهي فيها العذر إلا بها وقوله إن لم يمكنه التعلم يقتضي الحرمة على جاهل لم يمكنه التعلم وهو أعجب وعلى القول بها فهل يؤمر بالترك ويأتي بالبدل أو بالانثيان ويأثم محل تأمل اهـ. ة فود: (لأنه ليس فيه تغيير للمعنى) أي ولا يخرم إلا ما يغيره وعليه فلو أتى بياء في اللهم صل بسبب الإشباع للحركة لم يخرم ولم يبطل لعدم تغييره المعنى ويفرق بينه وبين القرآن حيث حرّم فيه اللحن مطلقاً باتاً تعبدنا بالفاظه خارج الصلاة بخلاف هذا ع ش.

ة فود: (فلا حرمة إلخ) فيه نظر، بل تنجيه الحرمة عند القدرة في كل ما ورد عن الشارع ووجوب المحافظة على صيغته الواردة عنه إلا أن يزوى بالمعنى بشرطه سم. ة فود: (ولم يضمير خبراً إلخ) إطلاق الخبر وتغليل عدم التقدير بالفساد يقتضي عدم البطلان مع التقدير ولو كان المقدّر غير لفظ الرسول قلنا مل وليحرز بصري وفيه وقفة ظاهرة. ة فود: (لفساد المعنى) قضية هذا عدم الاعتداد به من الجاهل أيضاً فقوله: (بطل) إن أراد بطل الشاهد لم يتجّه التقييد بالعالم سم.

جوز بعض الفراء الإظهار في مثل ذلك. قال ابن الجزري في باب أحكام التّون الساكنة والتّونين ما نصّه: وخبر البري بين الإذغام والإظهار فيهما أي التّون والتّونين عندهما أي عند اللام والراء إلخ اهـ. وأما قوله: (لأن محل ذلك إلخ) فجوابه أنه لم يترك هنا حرفاً، فإن قلت: فانت صفة قلنا وفانت في اللحن الذي لا يغير مع أن هنا رجوعاً للأصل وفيه استغلال الحرفين فهو مقابل قواب تلك الصفة قلنا مل. ة فود: (حيث لم يكن فيه ترك حرف) لك أن تقول: ليس في إظهار التّون ترك حرف لأنه عند التشديد ليس هناك إلا لام مشددة وهي بحرفين، وعند ترك التشديد وإظهار التّون هناك حرفان التّون واللام المخففة فتأمل. ة فود: (ومن جاهل حرام) في التحريم مع الجهل نظر. ة فود: (فلا حرمة إلخ) فيه نظر بل تنجيه الحرمة عند القدرة في كل ما ورد عن الشارع ووجوب المحافظة على صيغته الواردة عنه إلا أن يزوى بالمعنى بشرطه. ة فود: (لفساد المعنى) قضية هذا عدم الاعتداد به من الجاهل أيضاً. فقوله: (أبطل) إن أراد به أبطل الشاهد لم يتجّه التقييد بالعالم.

لإغناء السلام عنه (و) قيل يحذف (الصالحين) لإغناء إضافة العباد إلى الله عنه ويُردُّ بصحّة الخبر به مع أنّ المقام مقام إطناب فلا يُنظرُ لما ذَكَرَ (ويَقُولُ) جوازاً (وَأَن مُحَمَّداً رَسُولُهُ قُلْتُ الْأَصْح) أنّه لا يجوزُ له أن يَقُولَ ذلك ولا يجبُ عليه إعادةُ لفظِ أَشْهَدُ فيَقُولُ (وَأَن مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ وَبُتِّ) ذلك (في صحيح مُسْلِمٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لكن بلفظِ «مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» فالمرادُ إسقاطُ لفظِ أَشْهَدُ. والحاصلُ أنّه يكفي «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» رواه الشيخان «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ»، وأن مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ رواهما مُسْلِمٌ ويكفي أيضاً وأن مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ وإن لم يردْ لأنّه وَرَدَ إسقاطُ لفظِ أَشْهَدُ والإضافةُ لِلظَّاهِرِ تقومُ مقامُ زيادةِ عبدٍ لا وأن مُحَمَّداً رَسُولُهُ خلافاً لما في أصلِ الرّوضةِ أيضاً على ما يأتي لأنّه لم يردْ وليس فيه ما يقومُ مقامُ زيادةِ العبدِ وزَعَمَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الصَّوَابَ إِجْزَاؤُهُ لِثَبُوتِهِ فِي خَيْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِلَفْظِ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ يُرَدُّ بِأَن هُنَا مَا قَامَ مَقَامَ الْمَحذُوفِ.....

• فُود: (لإغناء السلام) عبارةُ التَّهْيِيةِ والمُغْنِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اهـ. • فُود: (لإغناء إضافة العباد إلخ) أي لانصرافه إلى الصّالحين كما في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَتَرَبَّعُ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] مُغْنِي. فُود (سُي): (ويَقُولُ إلخ) أي وقيل يَقُولُ سم ونهايةً ومُغْنِي. • فُود: (أنّه لا يجوزُ له إلخ) خلافاً لِلنَّهْيِ والمُغْنِي كما يأتي. • فُود: (ولا يجبُ) إلى قوله وإن لم يردْ في التَّهْيِيةِ والمُغْنِي. • فُود: (ذلك) أي إسقاطُ أَشْهَدُ نِهَايَةً ومُغْنِي. • فُود: (فالمرادُ) أي بما بُتِّت في صحيح مُسْلِمٍ سم. • فُود: (لما في أصلِ الرّوضةِ) قال شيخنا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ ما في أصلِ الرّوضةِ هو الْمُعْتَمَدُ سم، وكذا اعْتَمَدَ التَّهْيِيةِ والمُغْنِي تَبَعًا لِلأَذْرَعِيِّ فَقَالَا وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ وَأَفَادَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الصَّوَابَ إِجْزَاءُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُهُ لِثَبُوتِهِ فِي تَشْهَدِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِلَفْظِ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَقَدْ حَكَّوْا الإجماعَ على جوازِ التَّشْهَدِ بِالرَّوَايَاتِ كُلِّهَا وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا اشْتَرَطَ لَفْظَ عَبْدُهُ اهـ. وهذا هو الْمُعْتَمَدُ كما أفاده الوالدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَعْنَى لِمَا ذَكَرَ اهـ قال ع ش قوله م ر وهذا أي ما أفاده الْأَذْرَعِيُّ مِنْ أَنَّ الصَّوَابَ إِجْزَاءُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُهُ وَنُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الصَّيْغَ الْمُجْزِئَةَ بَدُونِ أَشْهَدُ ثَلَاثٌ وَنُسْتَفَادُ إِجْزَاؤُهَا مَعَ أَشْهَدُ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ فَتَصِيرُ الصُّورُ الْمُجْزِئَةُ سِتًّا وَعبارةُ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ. والحاصلُ أنّه يكفي وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُهُ عَلَى مَا فِي أَصْلِ الرّوضةِ وَذَكَرُوا الْوَاوِ بَيْنَ الشَّهَادَتَيْنِ لَا بُدَّ مِنْهُ اهـ. وَجَزَمَ شَيْخُنَا بِلَا عَزْوٍ بِإِجْزَاءِ السُّنَّةِ الْمَذْكُورَةِ مَعَ زُومِ الْوَاوِ فِي جَمِيعِهَا. • فُود: (أيضاً) الأولى إسقاطُهُ. • فُود: (بأن هُنا) أي في أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ و. • فُود: (ما قَامَ إلخ) أي شَيْءٌ قَامَ وَهُوَ الإضافةُ لِلظَّاهِرِ. • فُود: (يُرَدُّ إلخ) خَبَرٌ وَزَعَمَ الْأَذْرَعِيُّ. • فُود: (بأن هُنا) أي في أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ (ما قَامَ إلخ) وهو الإضافةُ لِلظَّاهِرِ.

• فُود: (ويَقُولُ) أي، وقيل يَقُولُ. • فُود: (فالمرادُ) أي بما بُتِّت في صحيح مُسْلِمٍ. • فُود: (خلافاً لما في أصلِ الرّوضةِ) قال شيخنا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ ما في أصلِ الرّوضةِ هو الْمُعْتَمَدُ.

وهو لفظ عبد ولا كذلك في ذاك ولا يُنافيه أن التَّعَبُّدَ غَالِبٌ عَلَى أَلْفَاظِ التَّشْهِيدِ ومن ثم لم يحجز إبدال لفظ من أَلْفَاظِهِ السَّابِقَةِ بِمُرَادِفِهِ كما مرَّ لأنَّ تَعَامُلَ الصَّيَغِ الْوَارِدَةِ هُنَا اقْتَضَى أَنْ يُقَاسَ بِهَا مَا فِي مَعْنَاهَا لَا غَيْرُهُ فَلَا يُقَاسُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ عَلَى الثَّابِتِ وَهُوَ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ وَظَاهِرُ الْمُتَنِّ وَغَيْرِهِ إِجْزَاؤُهُ وَوَقَعَ فِي الرَّافِعِيِّ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي تَشْهِيدِهِ وَأَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَرَدُّوهُ بِأَنَّ الْأَصْحَحَ خِلَافُهُ، نَعَمْ إِنْ أَرَادَ تَشْهَدُ الْأَذَانِ صَحَّ لِأَنَّهُ ﷺ أَذَّنَ مَرَّةً فِي سَفَرٍ فَقَالَ ذَلِكَ.

(تَبَيَّنَ) عَلِمَ مِمَّا قَوَّرْتَهُ أَنَّ الرَّافِعِيَّ فِي الْمُخَوَّرِ وَأَصْلُ الرُّوضَةِ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ عِبَارَتُهُ قَائِلٌ بِجَوَازِ: وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ فَلِذَا اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِمَا أَفْهَمَ مِنْهُ وَوَقَعَ لِلشَّارِحِ خِلَافٌ هَذَا التَّعْيِيرِ وَهُوَ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ لَكِنْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ قَوْلُهُ قُلْتُ إِنْخَ زِيَادَةٌ مُحَضَّةٌ وَكَانَ سَبَبُهُ أَنَّهُ ثَبَّتَ عِنْدَهُ أَنَّ الرَّافِعِيَّ لَا يَقُولُ بِجَوَازِ ذَلِكَ وَهُوَ الْمَقْبُولُ عَنِ الشَّرَحِينَ وَالْمُخَوَّرِ. (وَأَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) الْوَاجِبَةُ (و) أَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَى (آلِهِ) الْوَاجِبَةُ عَلَى قَوْلِ الْمُسْنَوْنَةِ عَلَى الْأَصَحِّ (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ).....

• قُود: (وَهُوَ) أَيِ الْمَحْذُوفِ (لَفْظُ عَبْدٍ) الْأَوَّلَى عَبْدُهُ بِالضَّمِيرِ. • قُود: (وَلَا كَذَلِكَ فِي ذَاكَ) أَيِ وَلَيْسَ فِي وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ. • قُود: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ الرَّدِّ الْمَذْكُورِ أَوْ قَوْلُهُ وَيَكْفِي أَيْضًا إِنْخَ أَوْ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْأَصَحُّ وَأَنْ مُحَمَّدًا إِنْخَ وَالْمَالُ وَاجِدٌ. • قُود: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ أَقْلُ التَّشْهِيدِ. • قُود: (هُنَا) أَيِ فِي التَّشْهِيدِ. • قُود: (لَا غَيْرُهُ) أَيِ غَيْرُ مَا فِي مَعْنَاهَا. • قُود: (وَهُوَ) أَيِ الثَّابِتِ. • قُود: (وَرَدُّوهُ إِنْخَ) عِبَارَةُ الْحَافِظِ الْمُعْقِلَانِي فِي تَخْرِيجِ الْعَزِيزِ: قَوْلُهُ أَيِ الْعَزِيزِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي تَشْهِيدِهِ إِنْخَ. لَا أَصْلَ لِذَلِكَ بَلِ الْفَاظُ التَّشْهِيدُ مُتَوَاتِرَةٌ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَوْ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ انْتَهَتْ. وَيُعْلَمُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ حَبَّابٍ هُنَا أَنَّهُ صَحَّحَ خِلَافَ مَا نَقَلَهُ فِي الْأَذَانِ بَلِ أَشَارَ إِلَى التَّوَقُّفِ فِيمَا نَقَلَهُ فِي الْأَذَانِ بِقَوْلِهِ عَلَى مَا يَأْتِي نَمْعٌ ش. • قُود: (أَذَّنَ مَرَّةً إِنْخَ) تَقَدَّمَ فِي الْأَذَانِ مَا فِيهِ. • قُود: (عِبَارَتُهُ) أَيِ الرَّافِعِيِّ. • قُود: (وَوَقَعَ لِلشَّارِحِ إِنْخَ) وَتَبَيَّنَ الْتَّهْيَاةُ وَالْمُغْنَى وَلِذَا قَالَ الرَّشِيدِيُّ جَعَلَ الشَّارِحُ مَرَّ اسْتِدْرَاكَ الْمُصَنِّفِ رَاجِعًا لِمَا مَرَّ فِي أَقْلُ التَّشْهِيدِ تَبَيَّنًا لِلشَّارِحِ الْجَلَالُ بِخِلَافِ الشَّهَابِ بْنِ حَجَرٍ فَإِنَّهُ جَعَلَهُ رَاجِعًا إِلَى الْقَبْلِ قَبْلَهُ أَه. • قُود: (خِلَافَ هَذَا إِنْخَ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنَى وَقَوْلُ الشَّارِحِ لَكِنْ بَلْفَظٍ: وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَالْمُرَادُ إِسْقَاطُ (أَشْهَدُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى رَدِّ اغْتِرَاضِ الْإِسْنَوِيِّ مِنْ أَنَّ الثَّابِتَ فِي ذَلِكَ ثَلَاثُ كَيْفِيَّاتٍ فَلَيْسَ مَا قَالَهُ وَاجِدًا مِنَ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ الْإِسْقَاطَ إِنَّمَا وَرَدَ مَعَ زِيَادَةِ الْعَبْدِ أَه. • قُود: (وَهُوَ) أَيِ تَقْرِيرِ الشَّارِحِ الْمُخَالِفُ لِهَذَا التَّعْيِيرِ. • قُود: (وَكَانَ سَبَبُهُ) أَيِ تَقْرِيرِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ. • قُود: (هَنَفَةً) أَيِ الشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ. • قُود: (بِجَوَازِ ذَلِكَ) أَيِ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ. • قُود: (وَهُوَ) أَيِ عَدَمِ قَوْلِهِ بِجَوَازِ ذَلِكَ. • قُود: (الْوَاجِبَةُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ لِإِبْهَامِهِ أَنَّ أَقْلُ الْمُسْنَوْنَةِ وَهِيَ صَلَاةُ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ لَيْسَ كَذَلِكَ بِضَرِيٍّ. • قُود: (الْوَاجِبَةُ عَلَى قَوْلِ إِنْخَ) أَيِ فِي التَّشْهِيدِ الْآخِرِ.

لِخُصُولِ اسْمِهَا بِذَلِكَ وَيَكْفِي الصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ إِنْ نَوَى بِهَا الدُّعَاءَ فِيمَا يَظْهَرُ وَصَلَّى اللَّهَ عَلَى مُحَمَّدٍ أَوْ رَسُولِهِ أَوْ النَّبِيِّ دُونَ أَحْمَدَ وَنَحْوِ الْحَاشِرِ وَيُقَارِقُ مَا يَأْتِي فِي الْخُطْبَةِ بِأَنَّ الصَّلَاةَ يُحْتَاطُ لَهَا أَكْثَرُ فَصِينَتْ عَنْ أَدْنَى إِيْهَامٍ وَلَا يُجْزَى عَلَيْهِ هُنَا وَلَا ثُمَّ (وَالزِّيَادَةُ) عَلَى ذَلِكَ (إِلَى) قَوْلِهِ (حَمِيدٌ) أَيِ حَامِدٌ لِأَفْعَالِ خَلْقِهِ بِإِثْنَيْتِهِمْ عَلَيْهَا أَوْ مُحَمَّدٌ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ (مَجِيدٌ) أَيِ مَاجِدٌ وَهُوَ الْكَامِلُ شَرْفًا وَكَرَمًا (مُسْتَقَّةٌ فِي) فِي التَّشْهِيدِ (الْأَحْيَى) وَلَوْ لِلْإِمَامِ لِلْأَمْرِ بِهَا فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فَيَقُولُ «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ».....

• فَوُدَّ: (لِخُصُولِ اسْمِهَا) أَيِ اسْمِ الصَّلَاةِ الْمَأْمُورِ بِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «سَلِّطُوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» (الاحزاب: ٥٦) فَإِنْ قِيلَ لَمْ يَأْتِ بِمَا فِي الْآيَةِ لِأَنَّ فِيهَا السَّلَامَ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ، أُجِيبَ بِأَنَّهُ حَصَلَ بِقَوْلِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكَ الْخُ. وَأَكْمَلَ مِنْ هَذَا أَنْ يَقُولَ: وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (إِنْ نَوَى بِهَا الدُّعَاءَ الْخُ) هَلَا ذَكَرَهُ أَيْضًا فِيمَا يَأْتِي سَمَ عِبَارَةِ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ: قَوْلُهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ مُفْتَضِي صَنِيعِهِ أَنْ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ يَكْفِي وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الدُّعَاءَ وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ بِسَابِقِهِ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَفْظُهُ لَفْظُ الْخَيْرِ وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْإِنْشَاءِ مَجَازًا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الثَّانِيَةَ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي لِسَانِ الشَّارِعِ ﷺ فِي ذَلِكَ كَمَا مَرَّ فِي الْقُنُوتِ مِنْ رَوَايَةِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِيهِ مَوْضُوعَةٌ شَرْعًا لِذَلِكَ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي جُمْلَةِ الْحَمْدِ لِلَّهِ فَلْيُتَأَمَّلْ أَهْ زَادَ عَ ش: وَقِيَامُهُ إِجْزَاءُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ أَوْ عَلَى رَسُولِهِ حَيْثُ قَصِدَ بِهِمَا الدُّعَاءُ وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ مَرَاتُهُ لَا يَكْفِي أَصْلِي عَلَى مُحَمَّدٍ وَلَوْ قِيلَ بِالْإِكْتِفَاءِ بِهِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا فَلْيُرَاجَعْ أَهْ. • فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْخُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِلا قَصْدِ الدُّعَاءِ وَإِلَّا فَلَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ. • فَوُدَّ: (أَوْ رَسُولِهِ) أَيِ أَوْ الرَّسُولِ شَيْخُنَا وَعَ ش. • فَوُدَّ: (وَصَلَّى اللَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُقَارِقُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (مَا يَأْتِي فِي الْخُطْبَةِ) مِنْ أَنَّهُ يُجْزَى فِيهَا الْمَاحِي أَوْ الْحَاشِرِ أَوْ الْعَاقِبِ أَوْ الْبَشِيرِ أَوْ التَّنْذِيرِ نِهَآيَةً. • فَوُدَّ: (وَلَا يُجْزَى عَلَيْهِ) أَيِ كَأَنَّهُ يَقُولُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ سَمَ وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (لِلْأَفْعَالِ خَلْقِهِ) أَيِ الْقَلْبِيَّةِ وَالْقَالِبِيَّةِ وَبِهِ يُجَابُ عَنْ قَوْلِ سَمَ لِمَ لَمْ يَقُلْ وَأَقْوَالِهِمْ أَهْ. • فَوُدَّ: (بِأَقْوَالِهِمْ الْخُ) هَلَا زَادَ وَاعْتِقَادَاتِهِمْ فَلِأَنَّهُ أَكْمَلَ الثَّلَاثَةَ وَعِمَادُهَا بَصْرِيٌّ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ لِلْإِمَامِ) أَيِ لِغَيْرِ مَحْصُورِينَ رَاضِينَ بِالتَّطْوِيلِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. • فَوُدَّ: (فَيَقُولُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي رَوَايَاتٍ فِي الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَفِيهِمَا أَيْضًا وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ النَّهَايَةُ وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ مَا ذَكَرَ بِإِسْفَاطِ عَبْدِكَ إِلَى وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَإِسْفَاطِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ. • فَوُدَّ: (عَلَى مُحَمَّدٍ) وَالْأَفْضَلُ الْإِثْنَانِ بِلَفْظِ السِّيَادَةِ كَمَا قَالَ ابْنُ ظَهْرَةَ

• فَوُدَّ: (إِنْ نَوَى بِهِ الدُّعَاءَ) هَلَا ذَكَرَهُ أَيْضًا فِيمَا يَأْتِي. • فَوُدَّ: (وَلَا يُجْزَى عَلَيْهِ) أَيِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ. • فَوُدَّ: (لِلْأَفْعَالِ خَلْقِهِ) لِمَ لَمْ يَقُلْ وَأَقْوَالِهِمْ. • فَوُدَّ: (عَلَى مُحَمَّدٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ: وَاشْتَهَرَ زِيَادَةُ سَيِّدِنَا قَبْلَ مُحَمَّدٍ وَفِي كَوْنِهِ أَفْضَلُ نَظَرٍ فِي جَفْظِي أَنْ الشَّيْخَ عَزَّ الدِّينَ بَنَاهُ عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ سُلُوكُ الْأَدَبِ أَمْ امْتِثَالُ الْأَمْرِ؟ فَعَلَى الْأَوَّلِ يُسْتَحَبُّ دُونَ الثَّانِي أَهْ. مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَاعْتَمَدَ الْجَلَالُ الْمُحَلِّيُّ أَيِ فِي غَيْرِ شَرْحِهِ أَنَّ الْأَفْضَلَ زِيَادَتُهَا وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّ

وعلى آلِ مُحَمَّدٍ وأزواجه وذُرِّيَّته كما صَلَّيْتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ في العالمين إنَّكَ حميدٌ مجيدٌ وبارك على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّدٍ وأزواجه وذُرِّيَّته كما بَارَكْتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ في العالمين إنَّكَ حميدٌ مجيدٌ وفي رواياتٍ زياراتٍ أُخَرُ يَتَشَبَّهُ ما يَتَعَلَّقُ بهذه الألفاظ وما قاله العلماءُ في هذا التشبيه.....

وَصَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ وَبِهِ أَفْتَى الشَّارِحُ لِأَن فِيهِ الْإِثْنَانِ بِمَا أُمِرْنَا بِهِ وَزِيَادَةُ الْإِخْبَارِ بِالْوَاقِعِ الَّذِي هُوَ آدَبٌ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ تَرْكِهِ وَإِنْ تَرَدَّدَ فِي أَفْضَلِيَّتِهِ الْإِسْنَوِيُّ، وَأَمَّا حَدِيثُ «لَا تُسَبِّدُونِي فِي الصَّلَاةِ» فَبَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ كَمَا قَالَ بَعْضُ مُتَأَخَّرِي الْحَقَاطِظِ، وَقَوْلُ الطُّوسِيِّ: إِنَّهَا مُبْطِلَةٌ غَلَطَ شَرْحُ م ر اه سم. عبارةٌ شَرَّحَ بِأَفْضَلٍ: وَلَا بَأْسَ بِزِيَادَةِ سَيِّدِنَا قَبْلَ مُحَمَّدٍ اه. وَقَالَ الْمُغْنِي: ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ اعْتِمَادُ عَدَمِ اسْتِخْبَابِهَا اه. وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا أَنَّ الْمُتَعَمِّدَ طَلَبَ زِيَادَةَ السِّيَادَةِ، وَعبارةُ الْكُرْدِيِّ: وَاعْتَمَدَ النَّهْيُ اسْتِخْبَابَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ اعْتَمَدَ الزِّيَادِيُّ وَالْحَلَبِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَفِي الْإِيْعَابِ: الْأَوَّلَى سُلُوكُ الْآدَبِ أَيَّ قِيَانِي سَيِّدِنَا وَهُوَ مُنْجِةٌ اه. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر لِأَن فِيهِ الْإِثْنَانِ إِلَخُ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا مِنْ سَنِّ الْإِثْنَانِ بِلَفْظِ السِّيَادَةِ فِي الْأَذَانِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَعْظِيمَهُ ﷺ بِوَضْعِ السِّيَادَةِ حَيْثُ ذَكَرَ اه. ه قَوْلُهُ: (وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ) وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْخِنَا. ه قَوْلُهُ: (وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ) وَهُمْ كَمَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ إِسْمَاعِيلُ وَإِسْحَاقُ وَأَوْلَادُهُمَا وَإِنَّمَا خَصَّ إِبْرَاهِيمَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّهِ هِيَ الرَّحْمَةُ وَلَمْ تَجْتَمِعْ أَيَّ فِي الْقُرْآنِ الرَّحْمَةُ وَالْبَرَكَةُ لِتَبِيِّ غَيْرِهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿رَحِمْتُ اللَّهَ وَرَكَّنْتُ عَلَيْكَ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مُجِيدٌ﴾ (مُود: ٧٣) فَسَأَلَ ﷺ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِعْطَاءَ مَا تَضَمَّنَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ مِمَّا سَبَقَ إِعْطَاؤُهُ لِإِبْرَاهِيمَ فَإِنْ قِيلَ نَبَّيْنَا ﷺ أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ كَيْفَ يَسْأَلُ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ كَمَا صَلَّى عَلَى إِبْرَاهِيمَ أَجِيبَ بِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَاسْتَأْنَفَ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ مُغْنِي زَادَ النَّهْيُ وَلَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ أَنَّ غَيْرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا تُسَاوِيهِمْ مُطْلَقًا لِأَنَّا نَقُولُ مُرَادُنَا بِالْمُسَاوَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِخُصُولِهَا بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا الْفَرْدِ بِخُصُوصِهِ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ لَهُ ﷺ وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ اه. ه قَوْلُهُ: (فِي الْعَالَمِينَ) مُتَعَلِّقٌ بِمُخَذَّوْفِ تَقْدِيرِهِ وَأَوْدَمَ ذَلِكَ فِي الْعَالَمِينَ وَ. ه قَوْلُهُ: (إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ) تَغْلِيلٌ لِذَلِكَ الْمُخَذَّوْفِ أَوْ لِقَوْلِهِ صَلَّى إِلَخُ شَيْخِنَا. ه قَوْلُهُ: (وَفِي رِوَايَاتٍ إِلَخُ) قَالَ فِي الْأَذْكَارِ تَبَعًا لِلصَّيْدِلَانِيِّ وَزِيَادَةً وَازَحَمَ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ كَمَا رَجَحْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بِدُعةٍ وَاعْتَزَّضَ بِوُرُودِهَا فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ صَحَّحَ الْحَاكِمُ بَعْضُهَا مِنْهَا وَتَرَخَّضَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَرَدَّهُ بَعْضُ مُحَقِّقِي أَهْلِ الْحَدِيثِ بِأَنَّ مَا وَقَعَ لِلْحَاكِمِ وَهَمَّ وَبَاتَهَا وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً لَكِنَّهَا شَدِيدَةُ الضَّعْفِ فَلَا يُعْمَلُ بِهَا وَيُؤَيَّدُ قَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ وَبَيَّنَّ ضَعْفَهَا وَلَعَلَّ الْمَنْعَ أَرْجَحُ لِيُضَعِّفَ الْأَحَادِيثَ فِي ذَلِكَ أَيَّ لِيُشَدِّدَ ضَعْفَهَا نِهَآيَةً وَفِي الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ. ه قَوْلُهُ: (وَمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا التَّشْبِيهِ) عبارةٌ شَيْخِنَا وَأَجِيبَ عَنْ ذَلِكَ أَيَّ اسْتِشْكَالِ التَّشْبِيهِ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا أَنَّ التَّشْبِيهَ مِنْ حَيْثُ الْكَمِّيَّةُ أَيَّ الْعَدَدِ دُونَ الْكَيْفِيَّةِ أَيَّ الْقَدْرِ وَمِنْهَا أَنَّ التَّشْبِيهَ رَاجِعٌ لِلْأَلِ فَقَطُّ وَلَا يُشْكِلُ بِأَنَّ آلَ التَّبِيِّ لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءٍ فَكَيْفَ يُسَاوُونَ بِآلِ إِبْرَاهِيمَ

حَدِيثٌ: «لَا تُسَبِّدُونِي فِي الصَّلَاةِ» بَاطِلٌ م ر.

وَأَنَّهُ لَا دَلَالَةَ فِيهِ بِوَجْهِ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَى نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ فِي الدُّرِّ السَّابِقِ
أَيْضًا وَنَارَغَ الْأَذْرَعِي فِي نَدْبِ هَذَا الْإِمَامِ غَيْرَ مَنْ مَرَّ لَطُولُهُ ثُمَّ بَحَثَ امْتِنَاعَهُ لَوْ خَرَجَ بِهِ وَقْتُ
الْجُمُعَةِ وَنَظَرَ فِي غَيْرِهَا وَالْأَوْجَهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْتُهُ فِي الْمَدِّ أَنَّهُ مَتَى شَرَعَ فِيهَا وَقَدْ بَقِيَ
وَقْتُ يَسْمَحُهَا جَازَ الْإِثْنَانِ بِذَلِكَ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَالْأَمْرُ لَمْ يَجْزِ .

(وَكَذَا الدُّعَاءُ بَعْدَهُ) أَيُّ بَعْدَمَا ذَكَرَ كُلَّهُ شُئًا وَلَوْ لِلْإِمَامِ لِلْأَمْرِ بِهِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بَلْ
يُكْرَهُ تَرْكُهُ لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِ بَعْضِهِ الْآتِي وَأَمَّا التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ فَيُكْرَهُ فِيهِ لِينَائِهِ عَلَى التَّخْفِيفِ
إِلَّا إِنْ فَرَّغَهُ قَبْلَ إِمَامِهِ فَيَدْعُو حِينَئِذٍ كَمَا مَرَّ وَيُلْحَقُ بِهِ كُلُّ تَشَهُّدٍ غَيْرِ مُحْشُوبٍ لِلْمَأْمُومِ، بَلْ

وَهُمْ أَتْبَاءُ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ مُسَاوَاةِ آلِ النَّبِيِّ وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ أَتْبَاءٍ لِآلِ إِبْرَاهِيمَ وَإِنْ كَانُوا أَتْبَاءَ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ
لَهُ ﷺ . وَقَوْلُهُ : (وَمِنْهَا أَنَّ التَّشْيِيعَ الْإِنْفِ) تَقَدَّمَ هَذَا الْجَوَابُ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي . هـ فَوَدُ : (وَأَنَّهُ لَا دَلَالَةَ
لِلْإِنْفِ) لَعَلَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : (هَذَا التَّشْيِيعُ) . هـ فَوَدُ : (وَنَارَغَ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَوْجَبَ هَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ
لِلْخِلَافِ إِلَى، وَأَمَّا وَقَوْلُهُ وَيُلْحَقُ إِلَى وَقَضِيَّةٍ . هـ فَوَدُ : (وَالْأَوْجَهُ الْإِنْفِ) وَفَاقًا لِلْنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ . هـ
فَوَدُ : (جَازَ الْإِثْنَانِ الْإِنْفِ) بَلْ الْقِيَاسُ الْإِثْنَانِ بِذَلِكَ حَيْثُ كَانَ مُسْتَحَبًّا أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْمَدِّ عَنِ الْأَوَارِ
سَم . هـ فَوَدُ : (الْإِثْنَانِ بِذَلِكَ الْإِنْفِ) أَيُّ بِالزِّيَادَةِ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ ع ش . هـ فَوَدُ : (وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ) أَيُّ فِي
غَيْرِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . هـ فَوَدُ : (وَالْأَمْرُ لَمْ يَجْزِ) شَائِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ
بِذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ سَم . هـ فَوَدُ : (أَيُّ بَعْدَمَا ذَكَرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَتَذَبُّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ إِلَّا إِنْ فَرَّغَهُ إِلَى وَقَضِيَّةٍ
وَقَوْلُهُ أَيُّ وَلَوْ إِلَى أَمَّا الدُّعَاءُ . هـ فَوَدُ : (وَلَوْ لِلْإِمَامِ) أَيُّ لِغَيْرِ الْمُخْصُورِينَ . هـ فَوَدُ : (إِلَّا إِنْ فَرَّغَهُ الْإِنْفِ) عِبَارَةٌ
النَّهَايَةِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي الْإِمَامِ وَالْمُتَفَرِّدِ أَمَّا الْمُسْبُوقُ إِذَا أَفْرَكَ رَكْعَتَيْنِ مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ فَإِنَّهُ يَتَشَهُّدُ مَعَ الْإِمَامِ
تَشَهُّدَهُ الْآخِرَ وَهُوَ أَوَّلُ لِلْمَأْمُومِ فَلَا يُكْرَهُ الدُّعَاءُ لَهُ فِيهِ بَلْ يُسْتَحَبُّ وَالْأَشْبَهُ فِي الْمَوَاقِفِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْإِمَامُ
يُطِيلُ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ لِمَا لِيَقْلِلَ لِسَانَهُ أَوْ غَيْرَهُ وَاتَّمَّهُ الْمَأْمُومُ سَرِيعًا أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ لَهُ الدُّعَاءُ أَيْضًا بَلْ يُسْتَحَبُّ إِلَى
أَنْ يَقُومَ إِمَامُهُ هـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَلَا يُكْرَهُ الدُّعَاءُ لَهُ فِيهِ الْإِنْفِ وَالْمَرَادُ بِالدُّعَاءِ الصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ وَمَا بَعْدَهُ كَمَا
يُصْرِّحُ بِهِ مَا يَأْتِي عَنْ سَم وَقَوْلُهُ م ر أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ لَهُ الدُّعَاءُ الْإِنْفِ وَمِنَهُ الصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ كَمَا نَقَلَهُ سَم عَلَى حَجٍّ
عَنْ إِفْتَاءِ الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ هـ . وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَالْأَشْبَهُ فِي الْمَوَاقِفِ الْإِنْفِ صَرِيحٌ هَذَا الصَّنِيعُ أَنَّ
الْمَوَاقِفَ الَّذِي أَطَالَ إِمَامُهُ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ لَا يَأْتِي بِبَقِيَّةِ التَّشَهُّدِ الْأَكْمَلِ بَلْ يَسْتَحِلُّ بِالدُّعَاءِ وَالْأَمْرُ لَمْ يُحْسِنِ
التَّفْرِيقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ فِي الْعِبَارَةِ لَكِنْ فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش تَفَلُّا عَنْ فَنَازَى وَالِدِ الشَّارِحِ م ر أَنَّهُ مَقْلَهُ
فَلْيُرَاجَعْ وَلْيَحْزَرْ مَذْهَبَ الشَّارِحِ م ر هـ . هـ فَوَدُ : (كَمَا مَرَّ) أَيُّ قَبِيلَ الرَّجُلِ الْخَامِسِ .

هـ فَوَدُ : (جَازَ الْإِثْنَانِ) بَلْ الْقِيَاسُ سَنُ الْإِثْنَانِ بِذَلِكَ حَيْثُ كَانَ مُسْتَحَبًّا أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْمَدِّ عَنِ
الْأَوَارِ . هـ فَوَدُ : (وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ) أَيُّ فِي غَيْرِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . هـ فَوَدُ : (وَالْأَمْرُ لَمْ يَجْزِ) شَائِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ
لَا يُدْرِكُ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ . هـ فَوَدُ : (كَمَا مَرَّ) تَقَدَّمَ عَنْ قَتَوَى شَيْخِنَا الزَّمَلِيِّ مَا
يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ .

هذا داخل في الأول لأن المراد به غير الأخير نظير ما مر في الآخر وقضية المنى وغيره أنه لا فرق بين الدعاء الأخروي والدنيوي وقال جمع أنه بالأول شئة والثاني مباح أي ولو بنحو أرزقني أمة صفتها كذا خلافا لمن منعه أنا الدعاء بمحرم فمبطل لها (ومأثوره). أي المنقول منه هنا عنه ﷺ (افضل) من غيره لأنه ﷺ المحيط باللائي بكل محل بخلاف غيره (ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت) لا استحالة فيه لأنه طلب قبل الوقوع أن يغفر إذا وقع وإنما المستحيل طلب المغفرة الآن لما سبق (إلى آخره) وهو ما أسرت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت، رواه مسلم وزوي أيضا إذا

• قوله: (نظير ما مر في الآخر) أي في شرح فرض في الشاهد الأخير. • قوله: (أنه لا فرق إلخ) اغتمده النهاية. • قوله: (والدنيوي) كاللهم ارزقني جارية حسنة نهاية. • قوله: (وقال جمع إلخ) مال إليه المغني. • قوله: (بمحرم) يتبني بخلاف المكروه سم على حج، وليس من الدعاء بمحرم ما يقع من الأئمة في القوت من قولهم أهلك اللهم من بنى علينا واعتدى ونحو ذلك أما أولا: فلمقدم تعيين المدعو عليه فاشبه لئن الفاسقين والظالمين وقد صرحوا بجوازه فهذا أولى منه وأما ثانيا فلأن الظالم المعتدي يجوز الدعاء عليه ولو بسوء الخاتمة. وفي سم على أبي شجاع وتوقف بعضهم في جواز الدعاء على الظالم بالفئة في دينه وسوء الخاتمة. ونص بعضهم على أن محل المنع من ذلك في غير الظالم المتمرد أما هو فيجوز. واختلفوا في جواز سؤال العصمة، والوجه كما قال بعضهم أنه إن قصد التوقي عن جميع المعاصي والردائل في جميع الأحوال امتنع؛ لأنه سؤال مقام الثبوت أو التحفظ من الشيطان أو التخلص من أفعال السوء فهذا لا بأس به وينتق الكلام في حال الإطلاقي، والمثني عندي الجواز لعدم تعينه للمحذور واحتماله الوجه الجائز انتهى اه. ع ش وقوله والوجه كما قال بعضهم إلخ فيه توقف لأنه يمنع عن كونه سؤال مقام الثبوت ما سبق منه قبل هذا الدعاء من المغصية والردالة. • قوله: (المنقول منه) أي من الدعاء. • قوله: (وما أسرفت) كان وجه التعبير عن الإشتغال بما لا يغني من المغصية فما دونها إلى اللهو والغفلة بما ذكر هو تشبيه صرف أوقات العمر فيها بصرف المال في غير محله المسمى بالإسراف، وهذا معنى دقيق لم أر من نبه عليه فليتأمل وليحترز. • وقوله: (وما أنت أعلم بنفسه من غيره) كأن التفتة في ذكر مني مع أنه سبحانه وتعالى أعلم به من كل أحد هو أن الشخص أدرى بحال نفسه من غيره فيلزمه أعلمته تعالى من الغير بالأولى، وهذا أبلغ من التصريح لأنه كالاستدلال على المقصود. • وقوله: (أنت المقدم وأنت المؤخر) أي الموجد بالحقيقة لما تقدم وما تأخر مني بحسب الصورة. • قوله: (لا إله إلا أنت) عقبه كالاستدلال عليه فتأمله حتى تأمله بصري. قوله: (أي الموجد بالحقيقة إلخ) وأولى منه أي الموصول للمقامات العالية الدينية والدنيوية بالتوقي، والمانع والمنزل عنها بالجدلان. • قوله: (وروي أيضا إلخ) عبارة النهاية ومنه أيضا - اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر

• قوله: (بمحرم) يتبني بخلاف المكروه.

فَرَعَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشْهِيدِ الْأَجِيرِ فَلْيَتَقَوَّذْ مِنْ أَرْبَعٍ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ، أَيْ بِالْحَيَاءِ لِأَنَّهُ يَمَسُّحُ الْأَرْضَ كُلَّهَا إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَبِالْحَيَاءِ لِأَنَّهُ مَمْسُوحُ الْعَيْنِ الدُّجَالِ أَيْ الْكَذَّابِ وَأَوْجِبَ هَذَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَيُنْدُبُ التَّعْمِيمُ فِي الدُّعَاءِ لِخَيْرِ الْمُسْتَغْفِرِينَ مَا مِنْ دُعَاءٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ قَوْلِ الْعَبْدِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأُمَّةٍ مُحْتَمِدٍ مَغْفِرَةً عَامَةً وَفِي رِوَايَةٍ «أَنَّهُ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي فَقَالَ وَيْحَكَ لَوْ عَشَّمْتَ لَا سَجِيْبَ لَكَ وَفِي أُخْرَى أَنَّهُ ضَرَبَ مَثَلَكُمْ مَنْ قَالَ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي ثُمَّ قَالَ لَهُ عَمَّ فِي دُعَائِكَ فَإِنَّ بَيْنَ الدُّعَاءِ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» وَفِي ذَلِكَ رَدٌّ عَلَى مَنْ مَنَعَ الدُّعَاءَ

وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ - اهـ . قَالَ ع ش قَالَ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ قَالَ فِي الْقَوْتِ هَذَا مُتَأَكِّدٌ فَقَدْ صَحَّ الْأَمْرُ بِهِ وَأَوْجِبَهُ قَوْلُ وَامْرَ طَاوُسُ ابْنِهِ بِالْإِعَادَةِ لِتَرْكِهِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَخْتِمَ بِهِ دُعَاءَهُ لِقَوْلِهِ ﷺ «وَأَجْعَلْنَهُنَّ آخِرَ مَا تَقُولُ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ وَقَوْلُهُ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ يَخْتَلِفُ أَنْ الْمُرَادُ بِفِتْنَةِ الْمَمَاتِ الْفِتْنَةُ الَّتِي تَحْصُلُ عِنْدَ الْإِحْتِضَارِ وَأَصَافَهَا لِلْمَمَاتِ لِاتِّصَالِهَا بِهِ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَا يَحْصُلُ عِنْدَ الْمَوْتِ كَالْفِتْنَةِ الَّتِي تَحْصُلُ عِنْدَ سُؤَالِ الْمَلَائِكِينَ وَهَذَا أَظْهَرُ لِأَنَّهُ مَا يَحْصُلُ عِنْدَ الْمَوْتِ شَمِلَتْهُ فِتْنَةُ الْمَحْيَا اهـ عَلَّقَمِي اهـ ع ش . هـ قَوْلُهُ: (وَأَوْجِبَ هَذَا الْإِنْفِ) فَكَانَ أَفْضَلَ مِمَّا فِي الْمَثْنِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ . هـ قَوْلُهُ: (وَفِي ذَلِكَ) أَيْ فِي خَيْرِ الْمُسْتَغْفِرِينَ وَمَا ذَكَرَ بَعْدَهُ . هـ قَوْلُهُ: (رَدُّ عَلَى مَنْ مَنَعَ الْإِنْفِ) وَفِي سَمِ عَلَى أَبِي شُجَاعٍ وَقَدْ يَكُونُ الدُّعَاءُ حَرَامًا وَمِنْهُ طَلَبُ مُسْتَحِيلٍ غَفْلًا أَوْ عَادَةً إِلَّا لِتَحْوِيلِ وَلِيٍّ وَطَلَبُ نَفْيِ مَا ذَلَّ الشَّرْعُ عَلَى ثُبُوتِهِ أَوْ ثُبُوتِ مَا ذَلَّ عَلَى نَفْيِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعَ ذُنُوبِهِمْ لِدَلَالَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَغْذِيبِ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ بِخِلَافِ نَحْوِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُسْلِمِينَ أَوْ لِحَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ ذُنُوبَهُمْ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِصِدْقِهِ بِغُفْرَانِ بَعْضِ الذُّنُوبِ لِلْكُلِّ فَلَا مُنَافَاةَ لِلتَّصَوُّصِ وَقَدْ يَكُونُ كُفْرًا كَالدُّعَاءِ بِالْمَغْفِرَةِ لِمَنْ مَاتَ كَافِرًا وَقَدْ يَكُونُ مَكْرُوهًا وَمِنْهُ كَمَا قَالَ الزَّزْكَشِيُّ الدُّعَاءُ فِي كَنِيسَةٍ وَحَمَامٍ وَمَحَلٍّ نَجَاسَةٍ وَقَدْرٍ وَلَعِبٍ وَمَغْصِيَةٍ كَالْأَسْوَاقِ الَّتِي يَغْلِبُ وَقُوعُ الْمُقْوَدِ وَالْإِيمَانِ الْفَاسِدَةِ فِيهَا وَالدُّعَاءُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ وَلَدِهِ أَوْ خَادِمِهِ وَفِي إِطْلَاقِ عَدَمِ جَوَازِ الدُّعَاءِ عَلَى الْوَلَدِ وَالْخَادِمِ نَظَرًا، وَيَجُوزُ الدُّعَاءُ لِلْكَافِرِ بِنَحْوِ صِحَّةِ الْبَدَنِ وَالْهَدَايَةِ وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ التَّأْمِينِ عَلَى دُعَائِهِ وَيَحْرُمُ لَعْنُ الْمُسْلِمِ الْمُتَّصِلِ وَيَجُوزُ لَعْنُ أَصْحَابِ الْأَوْصَافِ الْمَذْمُومَةِ كَالْفَاسِقِينَ وَالْمُصَوِّرِينَ غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِشَخْصٍ وَكَالْإِنْسَانِ فِي تَحْرِيمِ لَعْنِهِ بَقِيَّةَ الْحَيَوَانَاتِ اهـ سَمِ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يَكُونُ كُفْرًا الْإِنْفِ لَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى طَلَبِ مَغْفِرَةِ الشَّرِّكَ الْمَنْعُوعَةِ بِنَصِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ (النساء: ٤٨) وَمَعَ ذَلِكَ فِي كَوْنِ ذَلِكَ كُفْرًا شَيْءٌ وَقَوْلُهُ وَحَمَامٍ الْإِنْفِ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَوَضَّأَ أَوْ اغْتَسَلَ فِي ذَلِكَ كُفْرًا لَهُ أَذْعِبَةُ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ هَذِهِ وَنَحْوَهَا مُسْتَثْنَاءَةٌ وَقَوْلُهُ وَفِي إِطْلَاقِ عَدَمِ جَوَازِ الدُّعَاءِ الْإِنْفِ الْمُرَادُ جَوَازًا مُتَوَيِّجًا الطَّرَفَيْنِ وَهُوَ الْإِبَاحَةُ فَلَا يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ لَا حَرَامٌ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ إِنْ قَصِدَ بِذَلِكَ تَأْدِيبُهُ وَفَلَبَّ عَلَى ظَنِّهِ إِفَادَتُهُ جَازَ كَضَرْبِهِ بِلِ أُولَى وَقَوْلُهُ: وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ التَّأْمِينِ الْإِنْفِ وَيَتَّبِعِي حُرْمَتَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْذِيبِهِ وَتَخْيِيلِ أَنْ دُعَاءَهُ مُسْتَجَابٌ اهـ ع ش وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ عَدَمِ الْخَوْفِ وَالضَّرُورَةِ.

بالمغفرة للمسلمين إذ لا يلزم منها ولو عامة عَدَمُ دُخُولِ بعضِ النَّازِلِ لِصِدْقِهَا بِأَنْ تَعُمَّ أَفْرَادَ الْمُسْلِمِينَ دُونَ مَا عَلَيْهِمْ فَإِنْ نَوَى بِمَعْمُومِهَا هَذَا أَيْضًا لَوْ امْتَنَعَ بَلْ رُبَّمَا يَكُونُ كُفْرًا لِمُخَالَفَتِهِ مَا عَلِمَ قَطْعًا ضَرُورَةَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ دُخُولِ جَمْعٍ مِنْهُمْ النَّازِلَ.

(وَيُسْنَى أَنْ لَا يَزِيدَ) الْإِمَامُ فِي الدُّعَاءِ (عَلَى قَدَرٍ) أَقْلُ (الشَّهْدِ) أَوْ أَقْلُ (الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) بَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ يَنْقُصَ عَنْ ذَلِكَ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا لِأَنَّهُ تَبِعَ لَهَا فَإِنْ سَاوَاهَا كُرْهُ أَمَّا الْمَأْمُومُ فَهُوَ تَابِعٌ لِإِمَامِهِ، وَأَمَّا الْمُتَنَفِّرُ فَقَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ كَالْإِمَامِ لَكِنْ أَطَالَ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي أَنَّ الْمَذْهَبَ أَنَّهُ يُطِيلُ مَا شَاءَ مَا لَمْ يَخَفْ وَقُوْعُهُ فِي سَهْوٍ وَمِثْلِهِ إِمَامٌ مِنْ مَرٍّ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِيمَنْ لَمْ يُسْنَى لَهُ انتِظَارٌ نَحْوَ دَاخِلٍ. (وَمَنْ عَجَزَ عَنْهُمَا).....

■ فَوَدَّ: (فَإِنْ نَوَى بِمَعْمُومِهَا) الْإِنْفِخَ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْإِطْلَاقَ لَا يَضُرُّ وَهُوَ وَاضِحٌ إِذْ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يُؤْذِنُ بِمَعْمُومِ الْأَحْوَالِ بِضَرْفٍ. ■ فَوَدَّ: (الْإِمَامُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِثْلُهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: فَإِنْ سَاوَاهُ كُرْهُ. قول (سني): (على قدر الشَّهْدِ) الرَّجْعُ كَمَا لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَدْرِ الشَّهْدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَدْرُ مَا يَأْتِي بِهِ مِنْهُمَا مِنْ أَقْلِهِمَا أَوْ أَكْمَلِهِمَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَخْذًا مِنَ التَّعْلِيلِ بِالتَّبَعِيَّةِ سَمَ وَنَهَايَةٍ. ■ فَوَدَّ: (فَإِنْ سَاوَاهَا) الْإِنْفِخَ قَضِيَّةُ صَنِيعِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى أَنَّ الْمَكْرُوهَ إِنَّمَا هُوَ الزِّيَادَةُ وَأَنَّ الْمُسَاوَاةَ خِلَافُ السُّتَةِ فَقَطْ. ■ فَوَدَّ: (كُرْهُ) أَيِ وَبِالْأَوَّلَى إِذَا زَادَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمَ. ■ فَوَدَّ: (أَنَّهُ يُطِيلُ) مَا شَاءَ الْإِنْفِخَ جَزَمَ بِهِ جَمْعٌ وَنَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ وَقَالَ فَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ كَرِهَتْهُ وَمِمَّنْ جَزَمَ بِذَلِكَ الْمُصَنِّفُ فِي مَجْمُوعِهِ أَسْنَى وَمُعْنَى. ■ فَوَدَّ: (إِمَامٌ مِنْ مَرٍّ) أَيِ الْمَخْصُورِينَ الرَّاغِبِينَ بِالْتَّطْوِيلِ قول (سني): (وَمَنْ عَجَزَ عَنْهُمَا) الْإِنْفِخَ

(فَرَعَ): لَوْ عَجَزَ عَنِ الشَّهْدِ إِلَّا إِذَا كَانَ قَائِمًا كَانَ كَانَ مَكْتُوبًا بِنَحْوِ جِدَارٍ إِذَا قَامَ يَرَاهُ وَأَمَكَّتْهُ قِرَاءَتُهُ وَإِذَا جَلَسَ لَمْ يَرَهُ فَهَلْ يَسْقُطُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَيَجْلِسُ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ غَيْرِ تَشْهَدٍ أَوْ يَجِبُ الْقِيَامُ وَقِرَاءَتُهُ قَائِمًا ثُمَّ يَجْلِسُ لِلسَّلَامِ فَيَسْقُطُ جُلُوسُ الشَّهْدِ مُحَافَظَةً عَلَى الْإِتْيَانِ بِالشَّهْدِ لِأَنَّهُ أَكَّدَ مِنَ الْجُلُوسِ لَهُ كَمَا قُلْنَا بَخْنًا فِيمَا سَبَقَ أَنَّ مَنْ عَجَزَ فِي الْفَرِيضَةِ عَنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ إِلَّا مِنْ جُلُوسٍ لِكُونِهَا مَنقُوشَةً بِمَكَانٍ لَا يَرَاهُ إِلَّا جَالِسًا أَنَّهُ يَجْلِسُ لِقِرَاءَتِهَا وَيَسْقُطُ الْقِيَامُ عَنْهُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي قِيَامًا عَلَى مَا

■ فَوَدَّ: (على قدر الشَّهْدِ) الْإِنْفِخَ الرَّجْعُ كَمَا لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَدْرِ الشَّهْدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَدْرُ مَا يَأْتِي بِهِ مِنْهُمَا مِنْ أَقْلِهِمَا أَوْ أَكْمَلِهِمَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَخْذًا مِنَ التَّعْلِيلِ بِالتَّبَعِيَّةِ. ■ فَوَدَّ: (فَإِنْ سَاوَاهَا) كُرْهُ أَيِ بِالْأَوَّلَى إِذَا زَادَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قَالَ فِي الرُّوضِ: وَيُكْرَهُ أَنْ يُزَادَ فِي الشَّهْدِ الْأَوَّلِ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَإِنْ طَوَّلَهُ لَمْ تَبْطُلْ وَلَمْ يَسْجُدْ لِلسَّهْوِ اه. ثم قال: فَإِنْ فَرَعَ مِنَ الشَّهْدِ الْأَوَّلِ قَامَ مُكَبِّرًا وَلَا يَزْفَعُ يَدَيْهِ وَصَحَّحَ التَّوَوُّيُّ اسْتِحْبَابَهُ اه. ■ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَخَفْ وَقُوْعُهُ فِي سَهْوٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْ الْمُهِمَّاتِ: جَزَمَ بِهِ خِلَافُ لَا يَخْصُرُونَ وَنَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ، وَقَالَ: فَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الشَّهْدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَرِهَتْ ذَلِكَ، وَقَدْ جَزَمَ بِذَلِكَ التَّوَوُّيُّ فِي مَجْمُوعِهِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ النَّصَّ وَلَمْ يُخَالِفْهُ اه.

أي التشهد والصلاة (ترجم) وجوباً في الواجب وندباً في المندوب لما مر في التحريم (وترجم للدعاء) المأثور عنه ﷺ في محل من الصلاة (والذكر المندوب) أي المأثور كذلك (العاجز) عن التطلي بهما بالعريضة كما يترجم عن الواجب لإحياء الفضيلة ويتردد النظر في عاجز قصر بالتعلم هل يترجم عن المندوب المأثور وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق وفيه ما فيه (لا) العاجز عن غير المأثور منهما فلا يجوز له أن يختار غيرهما ويترجم عنه جزماً فتبطل به صلاته ولا (القادر) على مأثورهما فلا يجوز له الترجمة عنهما وتبطل بها صلاته (في الأصح) إذ لا حاجة إليها حينئذ.

(فرغ) ظن مصلّي فرض أنه في نفل فكشّل عليه لم يؤثر على المعتد وفارق ما مر في وضوء الاحتياط بأن النية هنا بُنيت ابتداءً على يقين بخلافها ثم وليس قيام النفل مقام الفرض مُختصراً في التشهد الأول وجلسة الاستراحة ولا يُنافي ذلك قول التنقيح ضابط ما يتأذى به الفرض

ذكر قلبي تأمل اسم على المنهج . وقوله : ولا يمتد الإحتمال الثاني . أي قباني بالتشهد وما يتبعه من الألفاظ المطلوبة بعده ، ولا يقتصر على الواجب فقط فيما يظهر بل لو قدر على التشهد جالساً ولم يقدر على الأدعية المندوبة إلا قائماً فقياس ما مر عن ابن الرقعة فيما لو عجز عن السجدة من أنه يجلس لإقراءتها ثم يقوم للركوع أنه يقوم هنا بعد التشهد للأدعية المطلوبة ثم يجلس للسلام وبقي ما لو عجز عن القعود وقدر على القيام والاضطجاع فهل يقدم الأول أو الثاني ؟ فيه نظر ، والأقرب تقديم القيام لأن فيه قعوداً وزيادة قياساً على ما لو عجز عن الجلوس بين السجدين وقدر على ما ذكره ش .

• قوله : (أي التشهد) إلى (الفرع) : في النهاية والمغني إلا قوله : ويتردد إلى المتن . • قوله : (أي التشهد والصلاة) أي عن التطلي بهما بالعريضة نهاية . • قوله : (ترجم وجوباً إلخ) أي بأي لغة شاء وعليه التعلم كما مر لكن إذا ضاق الوقت عن تعلم التشهد وأحسن ذكرنا آخر أتى به ولا ترجمه ، أما القادر فيمتنع عليه الترجمة وتبطل بها صلاته نهاية . قال الرشيد : قوله : لكن إن ضاق الوقت عن تعلم التشهد إلخ . صريح في تأخير الترجمة عن الذكر الذي يأتي به بدلاً عن التشهد وظاهر أنه ليس كذلك ولينظر ما موقع هذا الاستدراك بعد المتن هـ . • قوله : (لما مر إلخ) من أنه لا إغجار فيهما نهاية ومغني .

قوله (س) : (وترجم للدعاء والذكر المندوب) أي بالقنوت وتكبير اتقيال وتسيح ركوع وسجود نهاية ومغني . • قوله : (أي المأثور كذلك) أي في محل من الصلاة وإن لم يكن مندوباً لخصوص هذا المصلي كأدعية الركوع والسجود لإمام غير المحصورين فإنها مأثورة في الجملة وليست مندوبة ع ش . وفيه نظر لأنه إذا لم يكن مندوباً له فكيف يندب في حقه ترجمته إلا أن يقال فائدته إنما هو بالنسبة لقول الشارح الآتي لا العاجز عن غير المأثور إلخ . أي فلا تبطل صلاته بترجمته نظراً لكونه مأثوراً في الجملة . • قوله : (أنه لا فرق) أي بين المقتصر وغيره . • قوله : (فرغ) إلى المتن أقره ع ش . • قوله : (لم يؤثر) أي في الاعتداد بما قلعه ع ش . • قوله : (على المعتد) وفاقاً للنهاية والمغني . • قوله : (بخلافها ثم) أي بخلاف التية في وضوء الاحتياط . • قوله : (ولا ينافي ذلك) أي عدم تأثير الظن المذكور .

بِنَيَْةِ النفل أَنْ تَسْبِقَ نِيَّةَ تَشْمَلُهُمَا ثُمَّ يَأْتِي بِشَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْعِبَادَةِ يَنْوِي بِهِ النفلَ وَيُصَادِفُ بَقَاءَ الْفَرْضِ عَلَيْهِ لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ الشُّمُولُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ النفلُ دَاخِلًا كَالْفَرْضِ فِي مُسَمًّى مُطْلَقٍ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالسُّهُورِ كَمَا يَأْتِي.

(الثاني عشر السلام) لِلخَيْرِ السَّابِقِ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ وَيَجِبُ إِبْقَاؤُهُ إِلَى انْتِهَاءِ مِيمٍ عَلَيْكُمْ حَالِ الْقُفُودِ أَوْ بَدْلِهِ وَصَدْرُهُ لِلْقِبْلَةِ وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ كَانَ مَشْغُولًا عَنِ النَّاسِ ثُمَّ أَقْبِلَ عَلَيْهِمْ كَفَائِبٍ حَضَرَ (وَأَقْلَهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ) لِأَنَّهُ الثَّابِتُ عَنْهُ ﷺ فَإِنْ قَالَ عَلَيْكَ أَوْ السَّلَامُ عَلَيْكُمَا أَوْ سَلَامِي عَلَيْكُمْ مُتَعَمِّدًا عَالِمًا بَطَلَتْ أَوْ عَلَيْهِمْ فَلَا لِأَنَّهُ دُعَاءٌ.....

• فَوَدَّ: (تَشْمَلُهُمَا) أَيِ الْفَرْضِ وَالتَّغْلٍ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْمُتَأَنُّةِ. • فَوَدَّ: (لِلخَيْرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ فَارَقَ فِي التَّهَامَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَالْمَعْنَى إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ عَدَمِ الْيَتَارِ) إِلَى (وَيَتَجَهُّ). • فَوَدَّ: (وَتَحْلِيلُهَا) أَيِ تَحْلِيلِ مَا حُرِّمَ بِهَا وَيُبَاحُ فِي غَيْرِهَا ع. ش. • فَوَدَّ: (وَيَجِبُ إِبْقَاؤُهُ الْخ) حَاصِلُ مَا فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا أَنَّ شُرُوطَ السَّلَامِ تِسْعَةٌ الْأَوَّلُ التَّغْرِيفُ بِأَلَّا فَلَا يَكْفِي سَلَامٌ أَوْ سَلَامِي أَوْ سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَالثَّانِي ضَمِيرٌ كَمْ فَلَا يَكْفِي نَحْوُ السَّلَامِ عَلَيْكَ أَوْ عَلَيْهِ بَلْ تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرَ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ فِي ضَمِيرِ الْغِيَةِ وَالثَّالِثُ وَضَلْ إِخْدَى كَلِمَتِهِ بِالْأُخْرَى فَلَوْ فَضَّلَ بَيْنَهُمَا بِكَلَامٍ لَمْ يَصِحَّ نَعَمْ يَصِحُّ السَّلَامُ الْحَسَنُ أَوْ النَّامُ عَلَيْكُمْ وَالرَّابِعُ الْمَوَالَاةُ فَلَوْ سَكَتَ بَيْنَهُمَا سُكُوتًا طَوِيلًا - أَيِ عَمْدًا أَوْ قَصِيرًا قَصَدَ بِهِ الْقَطْعَ ضَرَّ كَمَا فِي الْفَاتِحَةِ وَالْخَامِسُ كَوْنُهُ مُسْتَقْبَلًا لِلْقِبْلَةِ بِصَدْرِهِ فَلَوْ تَحَوَّلَ بِهِ عَنْهَا ضَرَّ وَالسَّادِسُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِ الْخَيْرَ فَقَطْ بَلْ يَقْصِدُ بِهِ التَّحْلِيلَ فَقَطْ أَوْ مَعَ الْخَيْرِ أَوْ يُطْلِقُ فَلَوْ قَصَدَ بِهِ الْخَيْرَ فَقَطْ لَمْ يَصِحَّ وَالسَّابِقُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ بِتَمَامِهِ مِنْ جُلُوسٍ فَلَا يَصِحُّ الْإِثْنَانُ بِهِ مِنْ قِيَامٍ مَثَلًا وَالثَّامِنُ أَنْ يُسْمِعَ بِهِ نَفْسَهُ حَيْثُ لَا مَانِعٍ مِنَ السَّمْعِ فَلَوْ لَمْ يُسْمِعْ بِهِ نَفْسَهُ لَمْ يَكْفِ وَالتَّاسِعُ أَنْ يَكُونَ بِالرَّبِّيَّةِ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهَا وَإِلَّا تَرَجَّمَ عَنْهَا اه. • فَوَدَّ: (أَوْ بَدْلَهُ) يَشْمَلُ الْإِسْتِلْقَاءَ وَقَوْلُهُ وَصَدْرُهُ لِلْقِبْلَةِ لَا يَأْتِي فِيهِ لِأَنَّ اسْتِقْبَالَهُ إِنَّمَا هُوَ بِوَجْهِهِ رَشِيدِي وَيَأْتِي مَا فِيهِ. • فَوَدَّ: (وَصَدْرُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَشْتَرِطُ فِي الْمَغْنَى. • فَوَدَّ: (وَصَدْرُهُ لِلْقِبْلَةِ) فَلَوْ انْتَحَرَفَ بِهِ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ أَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَا وَهَلْ يُعْتَدُ بِسَلَامِهِ حِينَئِذٍ لِعُدْرِهِ أَوْ لَا وَتَجِبُ إِعَادَتُهُ لِإِثْبَانِهِ بِبَعْدِ الْإِنْحِرَافِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَعَلَيْهِ لَا يَسْجُدُ لِلْسُّهُورِ لِانْتِهَاءِ صَلَاتِهِ ع. ش. أَقُولُ بَلْ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ الثَّانِي قَيْسُجُدُ لِلْسُّهُورِ ثُمَّ يُعِيدُ سَلَامَهُ. • فَوَدَّ: (وَالْمَغْنَى فِيهِ) أَيِ فِي السَّلَامِ وَمَشْرُوعِيَّتِهِ. فَوَدَّ (سَيِّ): (السَّلَامُ هَلْيَكُمُ) أَيِ وَلَوْ سَكَنَ الْمِيمُ ع. ش. • فَوَدَّ: (أَوْ السَّلَامُ) الْأَوَّلَى تَرْكُهُ أَوْ ذِكْرُهُ قَبْلَ عَلَيْكَ أَوْ عَلَيْهِمْ. • فَوَدَّ: (أَوْ سَلَامِي) أَيِ أَوْ سَلَامُ اللَّهِ نِهَائَةً وَمُغْنَى. • فَوَدَّ: (أَوْ عَلَيْهِمُ الْخ) أَيِ وَإِنْ قَالَ (السَّلَامُ عَلَيْهِمْ) أَوْ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِمَا أَوْ عَلَيْهِنَ فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ لَيْكَنَّهُ لَا يُغْزِي مُغْنَى وَنِهَائَةً. • فَوَدَّ: (فَلَا لِأَنَّهُ الْخ) يَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ التَّحْلِيلَ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ دُعَاءٌ) أَيِ الدُّعَاءُ حَيْثُ لَا

• فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ دُعَاءٌ) أَيِ الدُّعَاءُ حَيْثُ لَا يَخْطَابُ فِيهِ لَا يَقْضَرُ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الدُّعَاءَ نَعَمْ إِنْ قَصَدَ الْإِخْبَارَ فَقِيَاسُ التَّحْلِيلِ بِأَنَّهُ دُعَاءٌ أَنَّهُ يَقْضَرُ.

وَمَرُّ اجْزَاءِ عَلَيْكُمْ السَّلَامُ مَعَ كَرَاهِيَتِهِ وَتَشْتَرِطُ الْمَوَالَاةُ بَيْنَ السَّلَامِ وَعَلَيْكُمْ وَأَنْ لَا يَزِيدَ أَوْ يُنْقُصَ مَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي تَكْبِيرِ التَّحَرُّمِ (وَالْأَصَحُّ جَوَازُ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) كَمَا يَجُوزُ فِي الشَّهَادَةِ وَلِقِيَامِ التَّنَوُّينِ مَقَامُ أَلْ (قُلْتُ الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ لَا يُجْزِئُهُ) بَلْ تَبْطُلُ بِهِ صَلَاتُهُ أَيِ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ بِخِلَافِ سَلَامِ الشَّهَادَةِ وَالتَّنَوُّينِ لَا يَقُومُ مَقَامُ أَلْ فِي التَّعْرِيفِ

خِطَابٍ فِيهِ لَا يَضُرُّ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الدُّعَاءَ نَعَمْ إِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِخْبَارَ قِيَاسُ التَّغْلِيلِ بِأَنَّهُ دُعَاءُ أَنَّهُ يَضُرُّ سَم. هـ فُود: (وَمَرُّ) أَيِ فِي مَبْحَثِ تَكْبِيرِ التَّحَرُّمِ. هـ فُود: (اجْزَاءُ عَلَيْكُمْ السَّلَامُ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَرُدَّ لِتَأْدِيَتِهِ مَعْنَى الْوَارِدِ وَلَوْ جُودِ صِفَتِهِ فِيهِ وَإِنَّمَا هِيَ مَقْلُوبَةٌ وَلِذَا كَرِهَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. هـ فُود: (وَتَشْتَرِطُ الْمَوَالَاةُ الْإِنْفِ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ نَفْسُهُ وَسَيَاتِي فِي سُجُودِ السَّهْوِ أَنَّهُ لَوْ قَامَ لِخَاصِيَةِ بَعْدَ تَشَهُدِهِ فِي الرَّابِعَةِ ثُمَّ تَذَكَّرَ عَادَ وَاجْزَاءُ تَشَهُدِهِ فَيَأْتِي بِالسَّلَامِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَتِهِ - أَيِ التَّشَهُدِ - خِلَافًا لِلْقَاضِي حَيْثُ اشْتَرَطَ إِعَادَتَهُ فِي نَظِيرِ ذَلِكَ لِيَكُونَ السَّلَامُ عَقِبَ التَّشَهُدِ الَّذِي هُوَ رُكْنٌ شَرْحٌ م ر وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِي الرُّوْضَةِ فِي سُجُودِ السَّهْوِ بِمَا يَرُدُّ مَا قَالَهُ الْقَاضِي مِنْ اشْتِرَاطِ أَنْ يَكُونَ السَّلَامُ عَقِبَ التَّشَهُدِ الَّذِي هُوَ رُكْنٌ سَم قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر الْمَوَالَاةُ يَتَّبِعِي اغْتِيَارَهَا بِمَا سَبَقَ فِي الْفَاتِحَةِ وَقَوْلُهُ م ر وَأَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ أَيِ قَلْبُهُ هَمَسَ بِهِ بَحْثٌ لَمْ يَسْمَعْهُ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ فَتَجِبَ إِعَادَتُهُ وَإِنْ نَوَى الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ بِمَا فَعَلَهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ نَوَى الْخُرُوجَ قَبْلَ السَّلَامِ اه. وَيَتَّبِعِي اسْتِثْنَاءً مَا لَوْ قَصَدَ إِخْرَاجَ صَوْتِهِ بِالسَّلَامِ وَمَتَّعَهُ طَرَوْ نَحْوُ سَمَاعٍ فَلَا تَبْطُلُ حَيْثُ كَانَ لِكُونِهِ مَعْدُورًا وَلِئِنْ رَاجَعَ. هـ فُود: (وَأَنْ لَا يَزِيدَ الْإِنْفِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ جَمَعَ بَيْنَ أَلْ وَالتَّنَوُّينِ أَوْ زَادَ الْوَاوَ فِي أَوَّلِ السَّلَامِ لَمْ يَضُرَّ لِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ لَا تُغَيِّرُ الْمَعْنَى وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَفَاقًا لِم (م ر) سَم عَلَى الْمَنْهَجِ اه ع ش. هـ فُود: (مَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى) رَاجِعٌ لِلزِّيَادَةِ وَالتَّقْصِصِ وَخَرَجَ بِهِ مَا إِذَا لَمْ يُغَيِّرِ الْمَعْنَى وَمِثَالُهُ فِي التَّقْصِصِ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ الْآتِي رَشِيدِيٍّ وَسَم وَكَتَبَ عَلَيْهِ الْبَضْرِيُّ أَيْضًا مَا نَصَّهُ يَقْتَضِي إِنْ نَقَصَ مَا لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى لَا يَضُرُّ وَيُضَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُ الْآتِي فِي السَّلَامِ وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ مِمَّا مَرَّ فِي الْفَاتِحَةِ وَالتَّشَهُدِ أَنَّ التَّقْصِصَ يَضُرُّ اه. هـ فُود: (وَلِقِيَامِ التَّنَوُّينِ الْإِنْفِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ التَّنَوُّينَ عَلَى هَذَا لَمْ يَجُزْ سَم.

هـ فُود: (وَتَشْتَرِطُ الْمَوَالَاةُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ الْقَاضِي وَأَنْ يَصْدُرَ عَقِبَ التَّشَهُدِ الَّذِي هُوَ رُكْنٌ قَلْبُ صَلَاتِي الظُّهْرِ أَرْبَعًا ثُمَّ تَشَهُدَ ثُمَّ شَرَعَ فِي السُّتَةِ سَهْوًا ثُمَّ تَذَكَّرَ بَعْدَ قَرَأَتِهَا تَشَهُدَ ثُمَّ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ ثُمَّ سَلَّمَ، وَكَذَا لَوْ شَكَّ فِي سَجْدَتِي الْأَخِيرَةِ فَاتَى بِهِمَا ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهُ كَانَ فَعَلَهُمَا فَيَسْتَأْنِفُ التَّشَهُدَ وَأَنَّهُ لَوْ قَامَ لِخَاصِيَةِ بَعْدَ تَشَهُدِهِ فِي الرَّابِعَةِ ثُمَّ تَذَكَّرَ عَادَ وَاجْزَاءُ تَشَهُدِهِ اه. مِنْ نُسْخَةٍ سَقِيمَةٍ فَلْيَحَرِّزْ وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِي الرُّوْضَةِ فِي سُجُودِ السَّهْوِ بِمَا يَرُدُّ مَا قَالَهُ الْقَاضِي وَفِي شَرْحِ م ر وَيُشْتَرِطُ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ وَسَيَاتِي فِي سُجُودِ السَّهْوِ أَنَّهُ قَامَ لِخَاصِيَةِ بَعْدَ تَشَهُدِهِ مِنَ الرَّابِعَةِ ثُمَّ تَذَكَّرَ عَادَ وَاجْزَاءُ تَشَهُدِهِ اه فَيَأْتِي بِالسَّلَامِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَتِهِ خِلَافًا لِلْقَاضِي حَيْثُ اشْتَرَطَ إِعَادَتَهُ فِي نَظِيرِ ذَلِكَ لِيَكُونَ السَّلَامُ عَقِبَ التَّشَهُدِ الَّذِي هُوَ رُكْنٌ اه. هـ فُود: (مَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَتَصَوَّرُ فِيهِ نَقْصٌ وَلَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى وَأَنَّهُ لَا يُؤْتَرُ وَلَعَلَّ مِثَالَهُ السَّلَامُ الْآتِي. هـ فُود: (وَلِقِيَامِ التَّنَوُّينِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ التَّنَوُّينَ عَلَى هَذَا لَمْ يَجُزْ.

والعموم وغيرهما، والواجب مرة واحدة ولو مع عدم النيات فقد صحح أنه كان يُسَلَّم مرة واحدة تلقاء وجهه، ويتَّجه جواز السَّلَام بِكسْرِ فَشْكُونٍ وبِفَتْحَتَيْنِ عليكم إن نوى به السلام لأنه يأتي بِمَعْنَاهُ وبه فارق ما مرَّ في سلامي. (و) الأصح (أنه لا تجب نية الخروج) من الصلاة كسائر العبادات ولأن النية تليق بالفعل دون الترك فاندفع قياس المقابل عليه يجب قرنها بأول السلام كما يُنسَبُ على الآل خروجًا من الخلاف.....

• فؤد: (وغيرهما) يتأمل مثاله وأما تنويع نحو الابتداء ومجيء الحال فَمِنْ فُرُوعِ التَّعْرِيفِ سم أي وكذا المَهْدُ والجَنَسُ ع ش وقد يقال إن من الغير المُحَسَّنَاتِ اللَّفْظِيَّةُ. • فؤد: (ولو مع عدم النيات إلخ) عبارة شَيْخُنَا وَيَجْعَلُهَا أي المَرَّةَ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ حَيْثُ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا وَلَا يَلْتَمِزُ مُحَافَظَةُ عَلَى الْعَدْلِ بَيْنَ مَلَكَيْهِ اه وهو الظاهر الموافق لِلْحَدِيثِ الْآتِي خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ وَصَرَّحَ بِهِ ع ش قَبْلَ تَذَكُّرِ الْإِلْفَاتِ مُطْلَقًا ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ كَانَ يُسَلَّمُ مَرَّةً وَاحِدَةً إلخ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْمَرَّةِ قَالَهَا، كَذَلِكَ وَلَا يَلْتَمِزُ فَلْيُحَرِّزْ وَلْيُرَاجِعْ ثُمَّ رَأَيْتُهُ مُصَرِّحًا بِهِ فِي الرَّوْضَةِ اه. • فؤد: (ويُتَّجِهُ إلخ) قد يُقَالُ يَنَاقِضُهُ مَا مَرَّلَهُ فِي الشَّهَادَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِذْ بَدَأَ لَفْظَ بِمُرَادِفِهِ فِي سَلَامِ التَّحْلِيلِ فَتَذَكَّرْ وَتَذَكَّرْ بِصُرِّيْ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْمُتَأَخَّرَ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفَيْنِ مُسْتَنَتِي مِنَ الْمُتَقَدِّمِ الْمُخَالِفِ لَهُ عِنْدَ الْإِمْكَانِ كَمَا هُنَا، وَتَقَدَّمَ مُوَافَقَةُ النُّهَايَةِ وَشَيْخُنَا لِلشَّارِحِ. • فؤد: (بِكسْرِ) أي أَوْفَتْجَ ع ش وَشَيْخُنَا فِيهِ السَّلَامُ ثَلَاثُ لُغَاتٍ.

• فؤد: (إن نوى به السلام) أَخْرَجَ الْإِطْلَاقُ سَم. • فؤد: (وبه فارق إلخ) قد يُقَالُ هَذَا الْقَدْرُ لَا يَكْفِي فِي الْفَرْقِ إِذْ هُوَ فِي سَلَامِي بِمَعْنَى السَّلَامِ فَلَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ مِنْ زِيَادَةٍ مَعَ إِفَادَتِهِ مَا يُفِيدُهُ ذَلِكَ مِنَ الْعُمُومِ بِخِلَافِ سَلَامِي وَإِنْ جُعِلَتِ الْإِضَافَةُ لِلِاسْتِغْرَاقِ إِذْ هُوَ مَعَ ذَلِكَ أَخْصَصَ بِكَثِيرٍ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مُرَادُهُ بِمَعْنَاهُ مَجْمُوعُ مُفَادِهِ لَا خُصُوصُ السَّلَامِ بِصُرِّيْ وَقَوْلُهُ إِذْ هُوَ فِي سَلَامِي الْأُولَى إِسْقَاطُ هُوَ فِي. • فؤد: (ما مرَّ في سلامي) الْأُولَى إِسْقَاطُ مَا مَرَّ فِي.

• فؤد (سني): (وأنه لا تجب نية الخروج) وَلَا يَصُرُّ تَغْيِيرُ غَيْرِ صَلَاتِهِ خَطَأً بِخِلَافِهِ عِنْدًا خِلَافًا لِمَا فِي الْمُهْمَاتِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِنْطِلَالٍ مَا هُوَ فِيهِ بِنِيَّةِ الْخُرُوجِ عَنْ غَيْرِهِ شَرْحُ م ر وَفِي شَرْحِ الرَّوْضِ مَا يُوَافِقُهُ سَمِ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا. • فؤد: (وهليه يجب) إِلَى قَوْلِهِ اه فِي النُّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ. • فؤد: (وهليه) أي عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. • فؤد: (يجب قرنها بأول السلام إلخ) أي وَإِنْ عَزَبَتْ بَعْدَ ذَلِكَ ع ش.

• فؤد: (وغيرهما) يتأمل مثاله وأما تنويع نحو الابتداء ومجيء الحال فَمِنْ فُرُوعِ التَّعْرِيفِ. • فؤد: (إن نوى به السلام) أَخْرَجَ الْإِطْلَاقُ. • فؤد: (وأنه لا تجب نية الخروج) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْوِيَ بِالسَّلَامِ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ فَلَا يَصُرُّ تَغْيِيرُ غَيْرِ صَلَاتِهِ اه. وَقَوْلُهُ فَلَا يَصُرُّ تَغْيِيرُ غَيْرِ صَلَاتِهِ أي خَطَأً كَمَا قَبْلَهُ بِهِ فِي شَرْحِهِ ثُمَّ قَالَ وَتَبِعَتْ فِي تَقْيِيدِي بِالْخَطِ الْأَصْلِي وَحَذَفَ الْمُصَنِّفُ لِقَوْلِ الْمُهْمَاتِ الْمُرَادُ بِذَلِكَ تَغْيِيرُ خِلَافٍ مَا هُوَ عَلَيْهِ عِنْدًا أَوْ سَهْوًا فَإِنَّ الْأَكْثَرِينَ مِمَّنْ تَكَلَّمَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ قَدْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ ثُمَّ نَازَعَهُ فِي دَعْوَاهُ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ وَفِي شَرْحِ م ر وَلَا يَصُرُّ تَغْيِيرُ غَيْرِ صَلَاتِهِ خَطَأً بِخِلَافِهِ عِنْدًا خِلَافًا لِمَا فِي الْمُهْمَاتِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِنْطِلَالٍ مَا هُوَ فِيهِ بِنِيَّةِ الْخُرُوجِ عَنْ غَيْرِهِ. • فؤد: (دون الترك) قد يُسْتَدَلُّ عَلَى

فَإِنْ قَدَّمَهَا عَلَيْهِ بَطَلَتْ عَلَيْهِمَا كَمَا لَوْ أَخْرَجَهَا عَنْ أَوَّلِهِ عَلَى الضَّعِيفِ قَبْلَ يُسْتَنَى عَلَى الْأَصَحِّ
مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ تَجِبُ فِيهَا نِيَّةُ التَّحْلِيلِ وَهِيَ مَا لَوْ أَرَادَ الْمُتَنَقِّلُ نَوَى غَدَا النَقْصَ عَنْهُ لِإِتْيَانِهِ فِي
صَلَاتِهِ بِمَا لَمْ تَشْتَمِلْ عَلَيْهِ نِيَّتُهُ فَوَجِبَ قَصْدهُ لِلتَّحْلِيلِ قَالَهُ الْإِمَامُ أَهـ.

هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ قَدَّمَهَا عَلَيْهِ الْخُ) أَي عَلَى الشُّرُوعِ فِيهِ وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ قَصَدَ فِي أَثْنَاءِ التَّشَهُّدِ أَوْ ابْتِدَائِهِ
مَثَلًا أَنْ يَتَوَيَّحَ الْخُرُوجَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ السَّلَامِ لِأَنَّهُ نَوَى فِعْلًا مَا يُطْلَبُ مِنْهُ ع ش. هـ فَوَدَّ: (يُسْتَنَى) أَي مِنْ قَوْلِ
الْمُصَنِّفِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْخُ ع ش. هـ فَوَدَّ: (مَا لَوْ أَرَادَ الْمُتَنَقِّلُ نَوَى هَذَا الْخُ) أَي كَانَ نَوَى عَشْرًا
وَأَرَادَ السَّلَامَ قَبْلَ الْعَاشِرَةِ ع ش. هـ فَوَدَّ: (لِإِتْيَانِهِ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَجِبُ الْخُ وَعِلَّةُ لَهُ. هـ فَوَدَّ: (قَالَهُ
الْإِمَامُ) اعْتَمَدَ التَّهَابُ وَالْمُغْنِي، وَكَذَا سَمِعَ عِبَارَتَهُ قَوْلُهُ قَالَهُ الْإِمَامُ أَقُولُ عِبَارَةُ الْخَادِمِ عَنِ الْإِمَامِ مَنْ سَلَّمَ
فِي خِلَالِ صَلَاتِهِ قَصْدًا فَإِنْ قَصَدَ التَّحْلِيلَ فَقَدْ قَصَدَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى بَعْضِ مَا نَوَى وَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا وَلَمْ
يَقْصِدِ التَّحْلِيلَ فَقَدْ حَمَلَهُ الْأِيْمَةُ عَلَى كَلَامٍ عَمْدٍ مُبْطِلٍ وَكَانَهُمْ يَقُولُونَ لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ التَّحْلِيلِ فِي حَقِّ
الْمُتَنَقِّلِ الَّذِي يُرِيدُ الْإِقْتِصَارَ أَهـ مَا فِي الْخَادِمِ عَنِ الْإِمَامِ وَلَا يَخْفَى أَنْ قَوْلَهُ فَقَدْ قَصَدَ الْإِقْتِصَارَ الْخُ دَالٌّ
عَلَى أَنَّ قَصْدَ التَّحْلِيلِ مَعَ التَّعَمُّدِ مُتَضَمِّنٌ لِنِيَّةِ الْإِقْتِصَارِ وَأَنَّ قُوَّةَ الْكَلَامِ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ
أَرَادَ السَّلَامَ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ أَي بَانَ نَوَى أَرْبَعًا مَثَلًا ثُمَّ تَشَهُّدَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَرَادَ السَّلَامَ بِدُونِ تَقْدِيمِ نِيَّةِ
الْإِقْتِصَارِ فَإِنْ قَصَدَ التَّحْلِيلَ كَانَ قَصْدُ التَّحْلِيلِ مُتَضَمِّنًا لِقَصْدِ الْإِقْتِصَارِ وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ وَالْأَفْلَا، وَحَيْثُ
يُظْهَرُ انْدِفَاعُ مَا دَفَعَ بِهِ الشَّارِحُ فَقَوْلُهُ إِلَّا بِنِيَّتِهِ إِيَّاهُ قَبْلَ فِعْلِهِ الْخُ. قُلْنَا: الْإِمَامُ يَقُولُ السَّلَامَ عَلَى الْوَجْهِ
الْمَذْكُورِ مُتَضَمِّنٌ لِنِيَّتِهِ إِيَّاهُ وَهُوَ وَاقِعٌ قَبْلَ فِعْلِهِ وَلَا يَضُرُّ تَقْدِيمُ التَّشَهُّدِ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ فِي الثَّقَلِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ
ابْتِدَاءً لَا يُوْثِّرُ فَانْدَفَعَ قَوْلُهُ: وَحَيْثُ تَبَطَّلَ الْخُ. غَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ مَحَلَّ الْإِحْتِجَاجِ إِلَى نِيَّةِ التَّحْلِيلِ إِذَا لَمْ يَسْبِقْهَا
نِيَّةُ النَقْصِ، وَكَلَامُ الْإِمَامِ لَا يُنَافِي ذَلِكَ لَكَيْتَهُ مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا لَمْ يَسْبِقْ تِلْكَ النِّيَّةَ السَّلَامَ، نَعَمْ لِلشَّارِحِ
أَنْ يُنَازِعَ الْإِمَامَ فِي كِفَايَةِ نِيَّةِ التَّحْلِيلِ عَنْ نِيَّةِ النَقْصِ وَهَذَا أَمْرٌ آخَرُ فَلْيَتَأَمَّلْ انْتَهَتْ عِبَارَةُ سَم.

لِيَأْتِيَهَا بِهِ بِاسْتِجَابِهَا الْآتِي إِذْ لَوْ لَمْ تَلْقَ بِهِ لَمْ تُسْتَحَبَّ فِيهِ فَتَأَمَّلْهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ وَجُوبَ النِّيَّةِ يَلِيقُ بِالْفِعْلِ
دُونَ التَّرْكِ وَفِيهِ مَا فِيهِ. هـ فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ أَخْرَجَهَا عَنْ أَوَّلِهِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهَا شَرْطٌ عَلَى الضَّعِيفِ. هـ فَوَدَّ: (قَالَهُ
الْإِمَامُ) أَقُولُ عِبَارَةُ الْخَادِمِ عَنِ الْإِمَامِ قَالَ وَهِيَ دَقِيقَةٌ وَهِيَ أَنَّ مَنْ سَلَّمَ فِي خِلَالِ صَلَاتِهِ قَصْدًا فَإِنْ قَصَدَ
التَّحْلِيلَ فَقَدْ قَصَدَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى بَعْضِ مَا نَوَى وَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا وَلَمْ يَقْصِدِ التَّحْلِيلَ فَقَدْ حَمَلَهُ الْأِيْمَةُ عَلَى
كَلَامٍ عَمْدٍ مُبْطِلٍ، وَكَانَهُمْ يَقُولُونَ لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ التَّحْلِيلِ فِي حَقِّ الْمُتَنَقِّلِ الَّذِي يُرِيدُ الْإِقْتِصَارَ أَهـ مَا فِي
الْخَادِمِ عَنِ الْإِمَامِ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ: فَقَدْ قَصَدَ الْإِقْتِصَارَ الْخُ، دَالٌّ عَلَى أَنَّ قَصْدَ التَّحْلِيلِ مَعَ التَّعَمُّدِ
مُتَضَمِّنٌ لِنِيَّةِ الْإِقْتِصَارِ وَأَنَّ قُوَّةَ الْكَلَامِ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ أَرَادَ السَّلَامَ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ أَي
بَانَ نَوَى أَرْبَعًا مَثَلًا ثُمَّ تَشَهُّدَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَرَادَ السَّلَامَ بِدُونِ تَقْدِيمِ نِيَّةِ الْإِقْتِصَارِ فَإِنْ قَصَدَ التَّحْلِيلَ كَانَ
قَصْدُ التَّحْلِيلِ مُتَضَمِّنًا لِقَصْدِ الْإِقْتِصَارِ وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ وَالْأَفْلَا، وَحَيْثُ يُظْهَرُ انْدِفَاعُ مَا دَفَعَ بِهِ الشَّارِحُ
فَقَوْلُهُ إِلَّا بِنِيَّتِهِ إِيَّاهُ قَبْلَ فِعْلِهِ الْخُ، قُلْنَا: الْإِمَامُ يَقُولُ السَّلَامَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ مُتَضَمِّنٌ لِنِيَّتِهِ إِيَّاهُ وَهُوَ

وفيه نظرٌ ومما يدفعه أنه لا يجوزُ له النقصُ إلا بِنِيَّةٍ إِيَّاهُ قبلَ فعلِهِ وحينئذٍ تبطلُ علتهُ المذكورةُ لأنَّ نِيَّةَهُ لِلنَّقْصِ مُتَضَمِّنَةٌ لِسَلَامِهِ الَّذِي أَرَادَهُ فلمَ يَحْتَجْ لِنِيَّةٍ أُخْرَى وَلَقُلْ مَقَالَةُ الْإِمَامِ هَذِهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ النَّقْصِ قَبْلَ فِعْلِهِ.

(وَإِكْمَلُهُ السَّلَامُ) وَيُسَنُّ أَنْ لَا يُمَدَّ لَفْظُهُ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ (عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ) لِأَنَّهُ الْمَأْثُورُ دُونَ وَبَرَكَاتِهِ إِلَّا فِي الْجِنَازَةِ وَاعْتَرِضَ بِأَنَّ فِيهِ أَحَادِيثَ صَحِيحَةً (مَرَّتَيْنِ يَمِينًا) مَرَّةً (وَشِمَالًا) مَرَّةً وَيُسَنُّ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا.....

• فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ وَمِمَّا يَدْفَعُهُ) أَيُّ مَا قَالَه الْإِمَامُ. • فَوَدَّ: (لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ) أَيُّ فِي عَدَمِ الْمَدِّ.

• فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَتَوَيَّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ إِلَّا فِي الْجِنَازَةِ إِلَى الْمُتَنِّ، وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ إِلَّا فِي الْجِنَازَةِ وَقَوْلُهُ وَشَكَّ فِي مُدَّةِ مَسْحٍ وَقَوْلُهُ وَوُجُودُ عَارٍ لِلشُّرَةِ وَقَوْلُهُ وَالْأَوَّلَى أَوَّلَى.

• فَوَدَّ: (إِلَّا فِي الْجِنَازَةِ) كَذَا قِيلَ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الْجَنَائِزِ كَغَيْرِهَا عَدَمُ زِيَادَةِ وَبَرَكَاتِهِ فِيهَا أَيْضًا سَمَ عَلَى حَجِّ أَحَدٍ ش. عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ قَوْلُهُ: دُونَ وَبَرَكَاتِهِ كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَلَمْ يَسْتَشْبِهَا صَلَاةُ الْجِنَازَةِ بَلْ صَرَّحَ فِي بَابِهَا بِعَدَمِ الْإِسْتِثْنَاءِ اه. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ فِيهِ) أَيُّ فِي نَقْلِ وَبَرَكَاتِهِ. • فَوَدَّ: (أَحَادِيثَ صَحِيحَةً) وَمِنْ ثَمَّ اخْتَارَ كَثِيرٌ نَذْبَهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

فَوَدَّ (سُي): (مَرَّتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَيُسَنُّ أَنْ يَجْعَلَ الْأَوَّلَ عَنْ يَمِينِهِ وَالثَّانِي عَنْ يَسَارِهِ وَكُرِّهَ عَكْسُهُ انْتَهَى. قَالَ فِي شَرْحِهِ: بِخِلَافِ مَا لَوْ سَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَلَقَّاهُ وَجْهَهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ تَارِكًا لِلسُّنَّةِ وَلَا يُكْرَهُ اه. بَقِيَ مَا لَوْ سَلَّمَ الْأَوَّلَ عَنْ الْيَسَارِ فَهَلْ يُسَنُّ حِينَئِذٍ جَعْلُ الثَّانِي عَنْ الْيَمِينِ يَتَّبِعِي نَعَمْ سَمَ عَلَى حَجِّ. أَقُولُ وَالْأَوَّلَى خِلَافُهُ قِيَامِي بِالثَّانِيَةِ عَنْ يَسَارِهِ أَيْضًا لِأَنَّهَا هَيِّئَتْهَا الْمَشْرُوعَةُ لَهَا فَفَعَّلَهَا عَنْ يَمِينِهِ تَغْيِيرَ السُّنَّةِ الْمَطْلُوبَةِ فِيهَا كَمَا لَوْ قُطِعَتْ سَبَابَتُهُ الْيُمْنَى لَا يُشِيرُ بِغَيْرِهَا لِذَلِكَ اه ع ش وَوَأَقْفَهُ شَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ الْفَصْلُ الْخ) أَيُّ بِسَكْنَةِ شَيْخُنَا.

وَإِقْعَ قَبْلَ فِعْلِهِ وَلَا يَضُرُّ تَقَدُّمُ الشَّهَادَةِ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ فِي التَّمَلُّ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ ابْتِدَاءً لَا تُؤَثِّرُ فَاذْدَفَعَ قَوْلُهُ وَحِينَئِذٍ الْخَ مَا ذَكَرَهُ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ مَحَلَّ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى نِيَّةِ التَّحْلِيلِ إِذَا لَمْ يَسْبِقْهَا نِيَّةُ النَّقْصِ وَكَلَامُ الْإِمَامِ لَا يُنَافِي ذَلِكَ لَكَيْتَهُ مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا لَمْ يَسْبِقْ تِلْكَ النِّيَّةَ السَّلَامُ نَعَمْ لِلشَّارِحِ أَنْ يُنَازِعَ الْإِمَامَ فِي كِفَايَةِ نِيَّةِ التَّحْلِيلِ عَنْ نِيَّةِ النَّقْصِ، وَهَذَا أَمْرٌ آخَرُ فَلْيَتَأَمَّلْ لَا يَقَالُ قَوْلُ الْإِمَامِ الَّذِي يُرِيدُ الْإِقْتِصَارَ يَقْتَضِي وَجُودَ نِيَّةِ الْإِقْتِصَارِ فَيُشْكَلُ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ مَعَهَا لِنِيَّةِ التَّحْلِيلِ لِأَنَّ مَعْنَى كَلَامِ الْإِمَامِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ إِرَادَةِ الْإِقْتِصَارِ أَيُّ حَيْثُ لَمْ يَتَوَخَّصْ مِنْ نِيَّةِ التَّحْلِيلِ فَتَدْبِرُهُ فَإِنَّهُ أَمْرٌ دَقِيقٌ أَوْ مُرَادُهُ بِالَّذِي يُرِيدُ الْإِقْتِصَارَ الَّذِي لَا يُكْمَلُ صَلَاتُهُ. • فَوَدَّ: (إِلَّا فِي الْجِنَازَةِ) كَذَا قِيلَ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الْجَنَائِزِ كَغَيْرِهَا عَدَمُ زِيَادَةِ وَبَرَكَاتِهِ فِيهَا أَيْضًا. • فَوَدَّ: (مَرَّتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَأَنْ أَيُّ وَيُسَنُّ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا وَأَنْ يَجْعَلَ الْأَوَّلَ عَنْ يَمِينِهِ وَالثَّانِي عَنْ يَسَارِهِ وَكُرِّهَ عَكْسُهُ اه. قَالَ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ سَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَلَقَّاهُ وَجْهَهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ تَارِكًا لِلسُّنَّةِ وَلَا يُكْرَهُ إِلَّا عَلَى مَا يَأْتِي عَنِ الْمَجْمُوعِ اه. بَقِيَ

(مُلْتَقِيًا فِي) الْمِرَّةِ (الْأُولَى حَتَّى يُرَى خَدُّهُ الْأَيْمَنُ) لَا خَدَّاهُ (وَفِي) الْمِرَّةِ (الثَّانِيَةِ) حَتَّى يُرَى خَدُّهُ (الْأَيْمَنُ) لَا خَدَّاهُ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ وَتَحَرُّمِ الثَّانِيَةِ إِنْ وُجِدَ مَعَهَا أَوْ قَبْلَهَا مُبْطِلٌ كَحَدَثٍ وَشُكٍّ فِي مُدَّةِ مَسْحِ وَنِيَّةِ إِقَامَةِ وَوُجُودِ عَارٍ لِلشُّرْطَةِ وَخُرُوجِ وَقْتِ جُمُعَةٍ وَيُسْرُ أَيْدَاؤُهُ فِي كُلِّ مُسْتَقْبَلٍ وَأَنْهَاؤُهُ مَعَ تَمَامِ التَّيَافِيَةِ (نَاوِيَا الْمُصَلِّي) إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا أَوْ مُتَفَرِّدًا (السَّلَامُ عَلَى مَنْ) التَّفَتَّ إِلَيْهِ يَسْتَنْ (عَنْ يَمِينِهِ) بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى (و) عَنْ (يَسَارِهِ) بِالتَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ (مَنْ مَلَاحِظَةً وَ)

قَوْلُ (سُي): (مُلْتَقِيًا إِلَيْهِ) يُسْتَنْتَى مِنْهُ الْمُسْتَلْقَى فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْإِلِضَاتُ لِأَنَّهُ مَتَى التَّفَتَّ خَرَجَ عَنِ الْإِسْتِغْبَالِ الْمُشْتَرَطِ حَيْثُ هَكَذَا ظَهَرَ بِهِ يُلْفَظُ قِيَالُ لَنَا مُصَلٍّ مَتَى التَّفَتَّ لِلْسَّلَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ رَشِيدِي. وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى عَلَى مَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ فِي السَّابِقِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَوَجَّهَ بِصَدْرِهِ بِأَن يَرْفَعَ صَدْرَهُ بِنَحْوِ مَحْدَةٍ لَا يُشْتَرَطُ تَوَجُّهُهُ بِوَجْهِهِ.

قَوْلُ (سُي): (حَتَّى يُرَى خَدُّهُ الْأَيْمَنُ إِلَيْهِ) أَي لِمَنْ خَلْفَهُ. □ فَوَدَّ: (وَتَحَرُّمِ الثَّانِيَةِ) أَي مَعَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ وَ. □ فَوَدَّ: (مُبْطِلٌ) أَي لِلصَّلَاةِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (كَحَدَثٍ) أَي وَتَحْوِيلِ صَدْرِهِ بَيْنَ التَّسْلِيمَتَيْنِ. وَفِي سَمْعٍ عَلَى حَقِّ: وَجْهَ الْحُزْمَةِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّهُ صَارَ إِلَى حَالَةٍ لَا تَقْبَلُ هَذِهِ الصَّلَاةُ الْمَخْصُوصَةُ فَلَا تَقْبَلُ تَوَابِعُهَا ه. ش. □ فَوَدَّ: (وَشُكٍّ إِلَيْهِ) أَي وَتَحَرُّقٍ خُفٍّ وَانْكَشَافٍ عَوْرَةٍ وَسُقُوطِ نَجَاسَةٍ غَيْرِ مَغْفُورٍ عَنْهَا عَلَيْهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ قَالَ ع. ش.: أَي انْكَشَافًا مُبْطِلًا لِلصَّلَاةِ بِأَن طَالَ الزَّمَنُ مَثَلًا ه. وَيُقَالُ نَظِيرُهُ فِي سُقُوطِ النِّجَاسَةِ. □ فَوَدَّ: (وَنِيَّةِ إِقَامَةٍ) أَي وَنِيَّةِ الْقَاصِرِ الْإِقَامَةِ. □ فَوَدَّ: (وَوُجُودِ عَارٍ لِلشُّرْطَةِ) إِنْ أُرِيدَ أَنَّ تَحَرُّمَ الثَّانِيَةِ مَعَ الْعُرْيِ فَوَاضِحٌ أَوْ مُطْلَقًا فَفِيهِ نَظَرٌ سَم. □ فَوَدَّ: (وَوُجُودِ وَقْتِ جُمُعَةٍ) أَي وَتَبَيَّنَ خَطِّهِ فِي الْإِجْتِهَادِ وَعِنَى أَمَةٍ مَكْشُوفَةِ الرَّاسِ وَنَحْوَ ذَلِكَ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مَعَ تَمَامِ التَّيَافِيَةِ) فَلَوْ تَمَّ السَّلَامُ قَبْلَهُ فَهَلْ يَتِمُّ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، وَالظَّاهِرُ نَعَمْ وَفِي عَكْسِهِ يَنْتَوِيحُ حَتَّى يَتِمَّ السَّلَامُ وَلَا يَزِيدُ فِي الْإِلِضَاتِ فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا ه. بَصْرِيٌّ.

قَوْلُ (سُي): (نَاوِيَا السَّلَامَ عَلَى مَنْ هُنَّ يَمِينُهُ إِلَيْهِ) بَحَثَ الْفَاضِلُ الْمُحَقِّقُ سَمَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ مَعَ نِيَّةِ السَّلَامِ أَوْ الرَّدِّ عَلَى مَنْ ذَكَرَ نِيَّةَ سَلَامِ الصَّلَاةِ أَيْضًا حَتَّى لَوْ نَوَى مُجَرَّدَ السَّلَامِ أَوْ الرَّدِّ ضَرَّ وَإِنْ كَانَ مَأْمُورًا بِهِ لَوْجُودِ الصَّارِفِ حَيْثُ كَالْتَسْبِيحِ لِمَنْ نَابَهُ شَيْءٌ وَالْفَتْحُ عَلَى الْإِمَامِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْفَرْقَ لَا يَنْبَغُ مِنْ حَيْثُ

مَا لَوْ سَلَّمَ الْأَوَّلَ عَنِ الْيَسَارِ فَهَلْ يُسَرُّ لَهُ حَيْثُ جَعَلَ الثَّانِي هُنَّ الْيَمِينِ؟ يَتَّبِعِي نَعَمْ. □ فَوَدَّ: (وَتَحَرُّمِ الثَّانِيَةِ) أَقُولُ وَجْهَ الْحُزْمَةِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّهُ صَارَ إِلَى حَالَةٍ لَا تَقْبَلُ هَذِهِ الصَّلَاةُ الْمَخْصُوصَةُ فَلَا تَقْبَلُ تَوَابِعُهَا إِلَّا أَنَّهُ يُشَكَّلُ وَجُودُ الشُّرْطَةِ. □ فَوَدَّ: (وَنِيَّةِ إِقَامَةٍ) أَي نِيَّةِ الْقَاصِرِ. □ فَوَدَّ: (وَوُجُودِ عَارٍ لِلشُّرْطَةِ) إِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ تَحَرُّمُ الثَّانِيَةِ مَعَ الْعُرْيِ فَوَاضِحٌ أَوْ مُطْلَقًا فَفِيهِ نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (نَاوِيَا السَّلَامَ عَلَى مَنْ هُنَّ يَمِينُهُ إِلَيْهِ) شَامِلٌ لِغَيْرِ الْمُصَلِّي ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي. (تَنْبِيْهُ): هَلْ يُشْتَرَطُ مَعَ نِيَّةِ السَّلَامِ أَوْ الرَّدِّ فِيمَا ذَكَرَ عَلَى مَنْ ذَكَرَ نِيَّةَ سَلَامِ الصَّلَاةِ حَتَّى لَوْ نَوَى مُجَرَّدَ السَّلَامِ أَوْ الرَّدِّ ضَرَّ لِلصَّارِفِ، وَقَدْ قَالُوا يُشْتَرَطُ فَقَدْ الصَّارِفُ أَوْ لَا يُشْتَرَطُ، فَيَكُونُ هَذَا مُسْتَنْتَى مِنْ اشْتِرَاطِ قَضَاءِ الصَّارِفِ لَوُجُودِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَوَجَّ الْأَوَّلَ وَلَا يُقَالُ هَذَا مَأْمُورٌ بِهِ فَلَا يَخْتِاجُ لِفَقْدِ الصَّارِفِ لِأَنَّ نَحْوَ التَّسْبِيحِ لِمَنْ نَابَهُ شَيْءٌ، وَالْفَتْحُ عَلَى الْإِمَامِ مَأْمُورٌ بِهِ مَعَ

مُؤْمِنِي (إِنْسٍ وَجَنٍّ) لِلْحَدِيثِ الْحَسَنِ بِذَلِكَ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلَا شَكَّ فِي نَدْبِ السَّلَامِ عَلَى الْمُحَاذِي أَيْضًا فَيَتَوَيَّه عَلَى مَنْ خَلَفَهُ أَوْ إِمَامِهِ فِي الْمَأْمُومِ بِأَيُّهَا شَاءَ وَالْأُولَى أُولَى .
(وَيُنَوِي الْإِمَامُ) وَالْمَأْمُومُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ وَاحْتِاجَ لَهُ لِقَلَّا يَفْقَهُ عَنِ الْمُقْتَدِينَ (السَّلَامُ) أَيِ ابْتِدَاءِهِ (عَلَى الْمُقْتَدِينَ) فَيَتَوَيَّه كُلُّ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ بِالْأُولَى وَعَلَى مَنْ عَنْ يَسَارِهِ بِالثَّانِيَةِ وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ أَوْ إِمَامِهِ فِي الْمَأْمُومِ بِأَيُّهَا شَاءَ وَالْأُولَى أَفْضَلُ (وَهُمْ) أَيِ الْمُقْتَدُونَ يُسْتَرُّ لَهُمْ أَنْ يَتَوَيَّوْا (الرَّدُّ) عَلَى بَعْضِهِمْ مِمَّنْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ وَ (عَلَيْهِ) أَيِ الْإِمَامِ فَمَنْ عَلَى يَمِينِ الْمُسَلِّمِ يَتَوَيَّه عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ وَمَنْ عَلَى يَسَارِهِ يَتَوَيَّه بِالْأُولَى.....

اغْتِيَارُ الْأَيْمَةِ لِهَذِهِ النَّيَّةِ مِنْ مُتَمَمَاتِ الرُّكْنِ وَمُكَمَّلَاتِهِ وَهُوَ لَا يَلَايِمُ كَوْنَهُ صَارِفًا لَهُ مُخْرِجًا لَهُ عَنِ الْإِعْتِدَادِ بِهِ بِخِلَافِ قَصْدِ الْإِعْلَامِ بِالثَّلَاوَةِ وَالذِّكْرِ فَإِنَّهُ مُنَافٍ لِتَمَامِيَّتِهِمَا مِنْ تَمْحِيطِ الْقَصْدِ لِهُمَا فَلْيُتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ نَقَلَ عَنْ م ر أَنَّهُ ذَاكَرَهُ فِي هَذَا الْبَحْثِ فَمَالَ إِلَى عَدَمِ الْإِشْطِرَاطِ وَقَالَ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ ثُمَّ تَعَقَّبَهُ بِإِيرَادِ نَحْوِ التَّشْبِيحِ إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ وَقَدْ عَلِمْتُ وَجْهَ الْفَرْقِ بَصْرِيٍّ وَوِاقِفَهُ ع ش فَقَالَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ مَا فِي حَاشِيَةِ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ مَا نَصَّهُ وَقَوْلُهُ وَهُوَ الْوَجْهُ أَيِ الْإِشْطِرَاطِ ذَكَرَ مِثْلَهُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى حَجٍّ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَالْأَقْرَبُ مَا مَالَ إِلَيْهِ م ر مِنْ عَدَمِ الْإِشْطِرَاطِ وَيُوجِّهُ بِمَا قَالَهُ ابْنُ حَجٍّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ مَنْ عَنْ يَمِينِهِ بِسَلَامِهِ عَلَيْهِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الرَّدُّ لِأَنَّهُ لَيَكُونُهُ مَشْرُوعًا لِلتَّحْلِيلِ لَمْ يَصْلُحْ لِلْأَمَانِ فَكَانَتْ لَمْ يَوْجَدَ مِنْهُ سَلَامٌ عَلَى غَيْرِهِ وَحَيْثُ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَصْلُحْ صَارِفًا أَهْ وَأَقْرَبُهُ الْبُجَيْرِيُّ . □ فَوُدَّ : (وَمُؤْمِنِي إِنْسٍ وَجَنٍّ) الْأَحْيَاءُ وَالْأَمْوَاتُ بِجَيْرِيٍّ عَنِ الْجَفْنِيِّ أَيِ إِلَى مُنْقَطِعِ الدُّنْيَا شَيْخُنَا . □ فَوُدَّ : (لِقَلَّا يَفْقَهُ عَنْ الْمُقْتَدِينَ) قَدْ يُقَالُ هُوَ مَحَلٌّ تَأَمَّلٍ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُقْتَدِينَ مَطْلَعَةُ الْغَفْلَةِ لَا الْمُقْتَدِينَ فَالْأُولَى تُوَجِّهُهُ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ مِنْ أَنَّ فِي هَذَا عُمُومًا بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَبْلَهُ بِاغْتِيَارِ شُمولِهِ الْمُقْتَدِينَ مِنْ خَلْفِهِ بَصْرِيٍّ .

□ فَوُدَّ : (فَيَتَوَيَّه) إِلَى قَوْلِهِ وَالْحَقُّ فِي النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى إِلَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَأْمُومِ . □ فَوُدَّ : (فَيَتَوَيَّه) الْفَاءُ تَفْسِيرِيَّةٌ . □ فَوُدَّ : (كُلُّ) أَيِ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ . □ فَوُدَّ : (عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ الْخُفَّ) أَيِ وَلَوْ غَيْرُ مُصَلٍّ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِ الْمُصَلِّي الرَّدُّ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ قَصَدَهُ بِالسَّلَامِ ثُمَّ رَأَيْتُ حَجَّ نَبَّهَ عَلَيْهِ ع ش .

□ فَوُدَّ : (بِالْأُولَى الْخُفَّ) هَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَأْمُومِينَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي مِنْ سَمِ فِي الرَّدِّ .

□ فَوُدَّ : (وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ) أَيِ فِي الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ سَمِ . □ فَوُدَّ : (فِي الْمَأْمُومِ) وَكَذَا فِي الْإِمَامِ فِي الْكُفْبَةِ إِذَا اسْتَقْبَلَهُ بَعْضُ الْمَأْمُومِ ، وَكَذَا فِي الْخَوْفِ سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ كَانَ التَّقْيِيدُ بِهِ أَيِ بِالْمَأْمُومِ لِلْغَالِبِ وَالْأَقْرَبُ فَقَدْ يَتَصَوَّرُ فِي الْإِمَامِ كَأَنَّ كَانَا فِي الْكُفْبَةِ أَوْ حَوْلَهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ . □ فَوُدَّ : (بِالْأُولَى) هَذَا فِي الْمَأْمُومِ

أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ فِيهِ مُجَرَّدَ التَّهْنِئَةِ ضَرَّ وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ فَلْيُتَأَمَّلْ . □ فَوُدَّ : (وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ) أَيِ فِيهِمَا .

□ فَوُدَّ : (فِي الْمَأْمُومِ) ، وَكَذَا فِي الْإِمَامِ فِي الْكُفْبَةِ إِذَا اسْتَقْبَلَهُ بَعْضُ الْمَأْمُومِينَ ، وَكَذَا فِي الْخَوْفِ .

□ فَوُدَّ : (بِالْأُولَى) هَذَا فِي الْمَأْمُومِ مَحَلَّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا آخَرَ تَسْلِيمَتِهِ عَنْ تَسْلِيمَتِي الْمُسَلِّمِ وَالْأَقْرَبُ فَإِنَّمَا يَتَوَيَّ بِالْأُولَى وَالْآخَرُ يَرُدُّ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ إِنْ تَأَخَّرَتْ عَنْ أَوَّلِهِ .

وَمَنْ خَلَفَهُ وَإِمَامُهُ بَأَيْهِمَا شَاءَ وَالْأُولَى أَفْضَلُ لِيَخْبِرَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ بِذَلِكَ وَاسْتَشْكَلَ مَا ذَكَرَ فَيَتَمَّنَّ عَلَى يَسَارِهِ بِأَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يَتَوَيَّرُ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ فَكَيْفَ يَرُدُّ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَيْهِ وَرُدُّ بَأَنَّ ذَاكَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْأُولَى لِلْعَامُّومِ أَنْ يُؤَخَّرَ تَسْلِيمَتُهُ إِلَى فَرَاغِ تَسْلِيمَتَيْنِ الْإِمَامِ، وَاحْتِيَاجِ السَّلَامِ لِنَيْتِهِ بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهَا فَإِنَّ الْخِطَابَ كَافٍ فِي الصَّرْفِ إِلَيْهِمْ فَأَيُّ مَعْنَى لَهَا وَالصَّرِيحُ لَا يَحْتَاجُ لِنَيْتِهِ، وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَحْتَاجْ لَهَا الْمُتَسَلِّمُ خَارِجَ الصَّلَاةِ فِي آدَاءِ الشُّنَّةِ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُتَسَلِّمَ خَارِجُهَا لَمْ يُوجَدْ لِسَلَامِهِ صَارِفٌ عَنْ مَوْضُوعِهِ فَلَمْ يَحْتَاجْ لَهَا وَأَمَّا فِيهَا فَكُونُهُ وَاجِبًا فِي الْخُرُوجِ مِنْهَا صَارِفٌ عَنْ انْصِرَافِهِ لِلْمُقْتَدِينَ بِالنِّسْبَةِ لِلشُّنَّةِ فَاحْتِيَاجُهَا لِهَذَا الصَّارِفِ وَإِنْ كَانَ صَرِيحًا إِذْ هُوَ عِنْدَ الصَّارِفِ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَصْدُ وَالْحَقُّ الثَّانِي بِالْأُولَى فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَبَعِيَّتُهَا لَهَا صَارِفٌ عَنْ ذَلِكَ أَيْضًا وَلَوْ كَانَ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ غَيْرُ مُصَلٍّ لَمْ يَلْزَمَهُ الرُّدُّ لِانْصِرَافِهِ لِلتَّحْلِيلِ دُونَ التَّامِينِ الْمَقْصُودِ مِنَ السَّلَامِ الْوَاجِبِ رَدُّهُ وَلِأَنَّ الْمُصَلِّيَ غَيْرَ مُتَأَهِّلٍ لِلْخِطَابِ وَمَنْ تَمَّ....

مَحَلُّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا أَخَّرَ تَسْلِيمَتَيْهِ عَنْ تَسْلِيمَتِي الْمُسَلِّمِ وَالْأَوَّلَى يَتَوَيَّرُ بِالْأُولَى الْإِنْتِدَاءَ وَالْآخِرَ يَرُدُّ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ إِنْ تَأَخَّرَتْ عَنْ أَوَّلِهِ سَمَّ وَيَجْرِي مِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ بِالثَّانِيَةِ فَكَانَ الْأَنْسَبُ ذِكْرُهُ هُنَاكَ .

• فَوَدَّ: (وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ) أَيِ خَلَفَ الْمُسَلِّمُ إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا وَ . • فَوَدَّ: (وَإِمَامُهُ) أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُسَلِّمُ مَأْمُومًا نَظَرًا لِلْغَالِبِ كَمَا مَرَّ . • فَوَدَّ: (بِأَيْهِمَا) هَذَا لَا يَأْتِي إِذَا تَوَسَّطَتْ تَسْلِيمَتَاهُ بَيْنَ تَسْلِيمَتِي الْمُسَلِّمِ وَقَدْ سَلَّمَ عَلَيْهِ الْمُسَلِّمُ بِثَانِيَتِهِ مَثَلًا سَمَّ عَلَى حَتَّى أَيِ قَيْتُوِي حَيْثُ يَرُدُّ لَا السَّلَامَ عَ شِ وَقَوْلُهُ الرُّدُّ لَا السَّلَامَ صَوَابُهُ الْمَكْسُورُ . • فَوَدَّ: (لِيَخْبِرَ أَبِي دَاوُدَ الْفَخْرَ) تَغْلِيلُ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ نَاوِيَا السَّلَامَ الْفَخْرَ .

• فَوَدَّ: (مَا ذَكَرَهُ الْفَخْرُ) أَيِ كَوْنُ الَّذِي عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ يَتَوَيَّرُ الرُّدُّ عَلَيْهِ بِالْأُولَى نَهَايَةً . • فَوَدَّ: (وَاحْتِيَاجُ السَّلَامِ الْفَخْرَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا ذَكَرَ عِبَارَةً نَهَايَةً وَاسْتَشْكَلَ أَيْضًا قَوْلَهُمْ يَتَوَيَّرُ السَّلَامَ عَلَى الْمُقْتَدِينَ بِأَنَّهُ الْفَخْرُ . • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهَا) أَيِ لِلنَّيْتِ نَهَايَةً . • فَوَدَّ: (فَإِنَّ الْخِطَابَ الْفَخْرَ) الْأَخْصَرُ الْوَاضِحُ فَإِنَّ الْخِطَابَ صَرِيحٌ فِي الصَّرْفِ إِلَيْهِمْ، وَالصَّرِيحُ لَا يَحْتَاجُ لِنَيْتِهِ . • فَوَدَّ: (فَأَيُّ مَعْنَى لَهَا) يُعْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ لَا مَعْنَى لَهَا . • فَوَدَّ: (وَأَمَّا فِيهَا) أَيِ وَأَمَّا السَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ . • فَوَدَّ: (إِذْ هُوَ) أَيِ الصَّرِيحُ . • فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي الْإِحْتِيَاجِ لِلنَّيْتِ بِالنِّسْبَةِ لِلشُّنَّةِ . • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ تَبَعِيَّتُهَا لَهَا) أَيِ تَبَعِيَّتُهَا لِلصَّلَاةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً وَتَنْدَفِعُ بِذَلِكَ مَا كَتَبَ بَعْضُهُمْ هُنَا مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ تَبَعِيَّتُهَا كَذَا فِي أَصْلِ الشَّارِحِ مَكْشُورَةً وَمَضْطُورَةً بِهَذَا الضَّبْطِ بِخَطِّهِ وَفِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَصُولِ الصَّحِيحَةِ لِأَنَّهُ تَبَعِيَّتُهَا وَهِيَ ظَاهِرَةٌ أَوْ مُتَعَبِّئَةٌ أَنْتَهَى . فَإِنَّ مَعْنَاهُ تَوَهُّمُ رُجُوعِ ضَمِيرِ لَهَا لِلْأُولَى نَعَمْ كَانَ الْأُولَى الْمُطْفَأُ لِيُفِيدَ أَنَّهُ عِلَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ كَالْإِلْحَاقِ . • فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَ عَنْ يَمِينِهِ) أَيِ الْمُصَلِّيَ مُطْلَقًا . • فَوَدَّ: (أَوْ يَسَارِهِ) أَيِ أَوْ خَلْفَهُ أَوْ يَسَارَهُ .

• فَوَدَّ: (لَمْ يَلْزَمْ) أَيِ الْغَيْرُ . • فَوَدَّ: (الْوَجِبُ رَدُّهُ) صِفَةُ السَّلَامِ . • فَوَدَّ: (لِلْخِطَابِ) أَيِ لِأَنَّهُ يُحَاطَبُهُ غَيْرُهُ بِالرُّدِّ كَذَا ظَاهِرٌ سِيَاقِهِ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُصَلِّيَ بِسَلَامِهِ لَا سَيِّمًا الثَّانِي فَرَعَ مِنَ الصَّلَاةِ وَصَارَ أَهْلًا

• فَوَدَّ: (بِأَيْهِمَا) لَا يَأْتِي إِذَا تَوَسَّطَتْ تَسْلِيمَتَاهُ بَيْنَ تَسْلِيمَتِي الْمُسَلِّمِ وَقَدْ سَلَّمَ عَلَيْهِ الْمُسَلِّمُ بِثَانِيَتِهِ مَثَلًا .

لو سَلَّمَ عليه لم يلزَمه الرُّدُّ بل يُسْرُ كما يأتي وقياسه ندبه هنا أيضًا.
(الثالث عشر ترتيب الأركان إجماعًا) لكن لا مطلقًا بل (كما ذكرنا) في عَدِّها المُشْتَمِل على
قَرْنِ النِّيَّةِ بالتكبير.....

لِلْخِطَابِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ خِطَابَهُ لِغَيْرِهِ بِالسَّلَامِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا بَعْدَهُ فَلَا إِشْكَالَ حَيْثُ يُذَكَّرُ : (وَلَوْ سَلَّمَ) أَيِ غَيْرِ الْمُصَلِّي . (قَوْلُهُ : (بَلْ يُسْرُ) أَيِ بَعْدَ فَرَاغِ الصَّلَاةِ كَمَا يَأْتِي ع ش . (قَوْلُهُ : (وَقِيَاسُهُ نَذْبُهُ هُنَا الْخُ) أَيِ قِيَاسُهُ أَنْ يَنْدَبَ لِغَيْرِ الْمُصَلِّي أَنْ يَرُدَّ السَّلَامَ عَلَى الْمُصَلِّي وَقَدْ يَفْرُقُ بَأَنَ سَلَامٍ غَيْرِ الْمُصَلِّي عَلَى الْمُصَلِّي يَتَعَيَّنُ لِسَلَامِ الْأَمَانِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ الرُّدُّ غَيْرَ أَنَّ الْمُصَلِّي لَمَّا لَمْ يَكُنْ مُتَاهِلًا لِلْخِطَابِ كَانَتْ مَشْرُوعِيَّةَ الرُّدِّ فِي حَقِّهِ عَلَى وَجْهِ التَّنْذِيرِ وَلَا كَذَلِكَ سَلَامُ الْمُصَلِّي عَلَى غَيْرِهِ نَعَمْ إِنْ ذَلَّتِ الْقَرَائِنُ عَلَى أَنَّهُ قَصْدٌ بِهِ أَيْضًا ابْتِدَاءُ السَّلَامِ عَلَيْهِ لَمْ يَتَعَدَّ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِي . عبارة ع ش قوله : وقياسه نذبه إلخ . أي حَيْثُ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ كَأَنَّهُ عَلِمَهُ مِنْ عَادَتِهِ بِإِخْبَارِهِ لَهُ سَابِقًا وَلَا يَخْتَصُّ السَّلَامَ بِالْحَاضِرِينَ بَلْ يَعُمُّ كُلُّ مَنْ فِي جِهَةِ يَمِينِهِ مَثَلًا وَإِنْ بَعُدُوا إِلَى آخِرِ الدُّنْيَا وَإِنْ اقْتَضَى قَوْلُ الْبَهْجَةِ : وَنِيَّةُ الْحَضَارِ بِالتَّسْلِيمِ تَخْصِيصُهُ بِهِمْ (فَرَعَ اسْتِطْرَادِي) : وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ شَخْصَيْنِ تَلَاقِيَا مَعَ شَخْصٍ وَاحِدٍ فَسَلَّمَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيْهِ نَاوِيَا الرُّدَّ عَلَى مَنْ سَلَّمَ وَالْإِبْتِدَاءُ؟ عَلَى مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ فَهَلْ تَكْفِي هَذِهِ الصِّيغَةُ عَنْهُمَا أَوْ لَا لِأَنَّ فِيهَا تَشْرِيكًَا بَيْنَ فَرَضٍ وَهُوَ الرُّدُّ وَسُتُوْهُ وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ؟ فِيهِ نَظَرٌ أَقُولُ : وَالْأَقْرَبُ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ وَلَا يَضُرُّ التَّشْرِيكَ الْمَذْكُورُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ فِي الْمَأْمُومِينَ إِذَا تَأَخَّرَ سَلَامُ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ فَكُلُّ يَتَوَيَّ بِكُلِّ تَسْلِيمَةِ السَّلَامِ عَلَى مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ عَلَيْهِ وَالرُّدُّ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ اهـ . (قَوْلُهُ : (إِيضًا) وَقِيَاسُهُ أَيْضًا نَذْبُ رَدِّ بَعْضِ الْمَأْمُومِينَ بَعْدَ تَسْلِيمَتِهِ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ إِذَا لَمْ يَتَأْتِ الرُّدُّ بِأَحَدَهُمَا كَمَا لَوْ قَارَنَ فِي تَسْلِيمَتِهِ تَسْلِيمَتِي مَنْ عَلَى يَمِينِهِ وَقَدْ نَوَى مَنْ عَلَى يَمِينِهِ السَّلَامَ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ فَإِنَّ ثَانِيَةَ لَا تَضْلُحُ لِرَدِّ سَلَامٍ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ لِمُقَارَنَتِهِ إِيَّاهَا وَقَدْ خَرَجَ بِهَا فَيَتَيَّدُ رَدًّا بَعْدَ الْخُرُوجِ فَلْيَتَأَمَّلْ سـ .
قَوْلُهُ (سُي) : (الثالث عشر) بَفَتْحِ الْجَزَائِنِ لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ تَرْكِيبًا عَدَدِيًّا ، وَكَذَا الرَّابِعُ عَشَرَ وَنَحْوُهُ شَيْخُنَا وَسَم . (قَوْلُهُ : (كَمَا ذَكَرْنَا فِي هُنَا) أَيِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي عَدِّ الْأَرْكَانِ شَيْخُنَا . (قَوْلُهُ : (فِي هُنَا) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُغْنِيِّ وَالْمُنِيِّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ عَدَمَ مُضِيِّ رُكْنٍ . (قَوْلُهُ : (الْمُشْتَمِلُ عَلَى قَرْنِ النِّيَّةِ الْخُ) أَيِ فَالتَّرْتِيبُ عِنْدَ مَنْ أَطْلَقَهُ مُرَادًا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ وَمِنَهُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهَا بَعْدَ

(قَوْلُهُ : (وَقِيَاسُهُ نَذْبُهُ هُنَا إِيضًا) قِيَاسُهُ أَيْضًا نَذْبُ رَدِّ بَعْضِ الْمَأْمُومِينَ بَعْدَ تَسْلِيمَتِهِ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ إِذَا لَمْ يَتَأْتِ الرُّدُّ بِأَحَدَهُمَا كَمَا لَوْ قَارَنَ فِي تَسْلِيمَتِهِ تَسْلِيمَتِي مَنْ عَلَى يَمِينِهِ ، وَقَدْ نَوَى مَنْ عَلَى يَمِينِهِ السَّلَامَ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ فَإِنَّ ثَانِيَةَ لَا تَضْلُحُ لِرَدِّ سَلَامٍ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ لِمُقَارَنَتِهِ إِيَّاهَا وَقَدْ خَرَجَ بِهَا فَيَتَيَّدُ رَدًّا بَعْدَ الْخُرُوجِ فَلْيَتَأَمَّلْ . (قَوْلُهُ : (الثالث عشر) قَالَ الدَّمَانِيُّ فِي مِثْلِهِ فِي عِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ : هُوَ بَفَتْحِ الثَّاءِ عَلَى أَنَّهُ مُرَكَّبٌ مَعَ عَشَرَ ، وَكَذَا الرَّابِعُ عَشَرَ وَنَحْوُهُ ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الضَّمُّ عَلَى الْإِغْرَابِ وَأَطَالُ فِي بَيَانِهِ .

في القيام والقراءة به والتشهد والصلاة والسلام يفقودها فقد رُكنا بمعنى الجزء فيه تغليب
وبمعنى الفرض صحيح ومن ثم صَحَّح في التنقيح أنه شرط ودعوى أن بين ما ذكر ترتيبه
باعتبار الابتداء إذ لا بُدَّ من تقدّم القيام على النيّة والتكبير والقراءة والجلوس على التشهد
واستحضار النيّة على التكبير وهو ترتيب جسدي وشرعي لا تُفيد لما مرّ ممّا يُعلم منه أن ذلك
التقديم شرط لحسبان ذلك لا رُكْنَ على أن في بعض ما ذكره نظرًا ويتعيّن الترتيب لحسبان
كثير من السنن كالافتتاح ثم التعوذ والتشهد الأول ثم الصلاة فيه وكون السورة بعد الفاتحة

التشهد مُعْنَى ونهاية. هـ فُود: (في القيام والقراءة به) عبارة النهاية والمُعْنَى: وجعلهما من القراءة في
القيام اهـ. هـ فُود: (فَعْلُهُ الْخ) لا يَظْهَرُ وَجْهُ التَّفْريغِ ولذا غيّر النهاية والمُعْنَى وشرّح المنهج بالواو ثم كان
المُنَاسِبُ تأخيرَه عَنِ الدَّعْوَى وَرَدُّهَا الْآتِيَتَيْنِ كما في النهاية. هـ فُود: (فيه تغليب) أي لَأَنَّ التَّرْتِيبَ لَيْسَ
جُزْءًا إِذِ الْجُزْءُ أَمْرٌ وَجُودِيٌّ وَالتَّرْتِيبُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَبَحْثٌ فِيهِ سَمَ بِمَا نَصَّهُ: أقولُ في كَلَامِ الْآيَةِ أَنَّ
صُورَةَ الْمُرَكَّبِ جُزْءٌ مِنْهُ فَمَا الْمَانِعُ أَنْ يَكُونَ التَّرْتِيبُ بِمَعْنَى الْحَاصِلِ بِالْمُضَدِّ إِشَارَةً إِلَى صُورَةِ الصَّلَاةِ
وَأَنَّهَا جُزْءٌ لَهَا حَقِيقَةٌ فَلَا تَغْلِبُ فَتَأْتِلُ أَنْتَهَى. وزاد عليه البصري ما لَفَظَهُ: ولا حاجة إلى اعتبار
الحاصل بالمضد لأن التّية من الأركان مع أنّها لا وجود لها في الجسّ وإنّما هي عَمَلٌ قَلْبِيٌّ اهـ. وبهذه
الزيادة يندفع جواب ع ش عن بحث سم بما نَصَّهُ: أقولُ لَكِنْ حَجَّ كَشِيخِهِ وَالْمَحَلِّيُّ إِنَّمَا بَنَى ذَلِكَ عَلَى
الظَّاهِرِ مِنْ كَوْنِهِ أَيْ الرُّكْنِ جُزْءًا مَحْسُوسًا فِي الظَّاهِرِ فَاحْتَاجُوا لِلْجَوَابِ بِمَا ذَكَرَ اهـ. هـ فُود: (وبمعنى
الفرض صحيح) أي على وجه الحقيقة من غير احتياج إلى تغليب وإلا فالصّحّة ثابتة على تقدير كونه
بمعنى الجزء أَيْضًا ع ش وَرَشِيدِيٌّ. هـ فُود: (وَمِنْ ثَمَّ) أي من أجل الاحتياج إلى التغليب على الأول.
هـ فُود: (صَحَّحَ فِي التَّنْقِيحِ أَنَّهُ فَرْطٌ) والمشهور عند الترتيب رُكْنَا مُعْنَى. هـ فُود: (والجلوس الخ).
هـ فُود: (واستحضار النيّة الخ) أي لا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِهَا عَلَى مَا ذَكَرَ. هـ فُود: (وهو) أي التّقديم المذكور.
هـ فُود: (لا تُفِيدُ الْخ) خَبَرُ قَوْلِهِ: (وَدَعْوَى الْخ). هـ فُود: (لِإِمَّا مَرٌّ) أي فِي مَبَاحِثٍ مَا ذَكَرَ. هـ فُود: (على
أن في بعض ما ذكره نظر) لَعَلَّ مِنْهُ مَنَعَ اشْتِرَاطِ تَقْدِيمِ الْقِيَامِ عَلَى التّية وَالتَّكْبِيرِ بَلْ يَكْفِي مُقَارَنَتُهُ لَهَا،
وَكَذَا يُقَالُ فِي الْجُلُوسِ وَالتَّشَهُدِ وَفِي اسْتِحْضَارِ التّية وَالتَّكْبِيرِ فَلْيَتَأَمَّلْ قَالَهُ سَمَ. وعليه يكون لَفْظُ بَعْضٍ
مُسْتَدْرَكًا فَالظَّاهِرُ مَا قَالَهُ الْبَصْرِيُّ مِمَّا نَصَّهُ: كَأَنَّهُ تَقْدِيمُ اسْتِحْضَارِ التّية عَلَى التَّكْبِيرِ لِإِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ
مَقَالَةٌ ضَعِيفَةٌ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ التّقديمَ الْمَذْكُورَ مَدْبُوبٌ لَا غَيْرَ اهـ. هـ فُود: (وَيَتَعَيَّنُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمَعْنَى.
هـ فُود: (الحسبان كثير الخ) لَكِنْ الْحُسْبَانُ مُخْتَلِفٌ فَإِنْ تَقْدِيمُ التَّعُودِ عَلَى الْإِفْتِاحِ مُعْتَبَرٌ لِلْإِعْدَادِ بِهِمَا

هـ فُود: (فيه تغليب) أقولُ في كَلَامِ الْآيَةِ أَنَّ صُورَةَ الْمُرَكَّبِ جُزْءٌ مِنْهُ فَمَا الْمَانِعُ أَنْ يَكُونَ التَّرْتِيبُ
بِمَعْنَى الْحَاصِلِ بِالْمُضَدِّ إِشَارَةً إِلَى صُورَةِ الصَّلَاةِ وَأَنَّهَا جُزْءٌ لَهَا حَقِيقَةٌ فَلَا تَغْلِبُ فَتَأْتِلُ.
هـ فُود: (نَظَرًا) لَعَلَّ مِنْهُ مَنَعَ اشْتِرَاطِ تَقْدِيمِ الْقِيَامِ عَلَى التّية وَالتَّكْبِيرِ بَلْ يَكْفِي مُقَارَنَتُهُ لَهَا، وَكَذَا يُقَالُ
فِي الْجُلُوسِ وَالتَّشَهُدِ وَفِي اسْتِحْضَارِ التّية وَالتَّكْبِيرِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فُود: (لِحُسْبَانٍ كَثِيرٍ مِنَ السُّنَنِ) لَكِنْ

وكون الدعاء آخِر الصلاة بعد التشهد والصلاة وفي الروضة وأصلها أنَّ الموالاة رُكْن وفي التنقيح أنها شرط وهو المشهور وهي عَدَم تطويل الركن القصير أو عَدَم حُول الفصل إذا سَلِمَ في غير محله ناسياً أو عَدَم طوله أو عَدَم مُضَي رُكْن إذا شَكَّ في النيّة والا وجب الاستيناف (فإن تركه) أي الترتيب (عمداً) بتقديم رُكْن قولي هو السلام أو فعللي (بأن سجّد قبل ركوعه) مثلاً (تطلّت صلاته) إجماعاً لئلاّ غلبه أمّا تقديم القولي غير السلام على فعللي كتشهد على سُجُود أو قولي كصلاة على تشهد أخير فلا تبطل الصلاة لِكُنْه يمتنع حُسباناً ما قدّمه (وإن سها) يتركه الترتيب (فما) أتى به (بعد المثلوك لَفَوْ) لِقُوعه في غير محله.

حَتَّى لو قَدَّمَ الْمُؤَخَّرَ وهو التَّعَوُّذُ اعْتَدَ به وفات الافتتاح بخلاف بقية المسائل المذكورة فإنه إذا قَدَّمَ فيها الْمُؤَخَّرَ لم يُعْتَدَ به ولم يَفُتْ المُقَدَّم بل يأتي بما بعده مثلاً إذا قَدَّمَ الصلاة على التَّشَهُّدِ الأوّل لم يُعْتَدَ بها ولم يَفُتْ التَّشَهُّدُ بل يأتي بالتَّشَهُّدِ ثُمَّ بما بعده فليَتَأَمَّلْ سَم. ه فُود: (وهو المشهور) إذ هو بالترك أشبهَ نِهَايَةً. ه فُود: (وهي عَدَم إلخ) وَيَصْدُقُ على هذا العَدَمُ حَدُّ الشَّرْطِ بآته ما قَارَنَ كُلَّ مُغْتَبَرٍ سِوَاهُ لِأَنَّ هذا العَدَمَ مُتَحَقِّقٌ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ إلخ. فتأملهُ بِلُطْفِ فَعْيِهِ دَقَّةً دَقِيقَةً سَم. ه فُود: (أو عَدَمُ طوله إلخ) كان يَتَّبِعِي التَّغْيِيرُ بِالرَّوَا فِي هذا وما بعده سَم وَيَصْرِي. وقد يُقَالُ: إِنَّ (أو) هُنَا لاختلاف الأقوال كما نَسَبَ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنِي التَّصْوِيرَ الأوّلَ لِلزَّافِعِي تَبَعاً لِلْإِمَامِ وَالثَّانِي لابن الصَّلَاحِ وَالثَّالِثَ لِبَعْضِهِمْ. ه فُود: (أو عَدَمُ مُضَي رُكْنٍ) أي قولي ولا فعللي مُغْنِي وَكَانَ الأوّلُ إِبْدَالاً أَوْ بِالرَّوَا. ه فُود: (أي التَّرتِيبُ) إلى قول المثنى فلو تَبَيَّنَ فِي المُغْنِي إلّا قَوْلَهُ: (غير المأموم) وقوله: كما مرَّ وقوله: (ولم يَشْتَرَطْ) إلى (وفي تلك الأحوال، وكذا) في النِّهَايَةِ إلّا قَوْلَهُ: (إِنَّ كَانَ آخِرَهَا) إلى المثنى. ه فُود: (مثلاً) أشارَ به إلى أَنَّ (الباء) فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بِمَعْنَى الكَافِ ع ش.

فُود: (نَسِيَ): (بأن سجّد قبل ركوعه) أو رَكَعَ قَبْلَ قِرَاءَتِهِ وَكَثِيرًا يُعَيَّرُ الْمُصَنِّفُ (بأن) غيرَ مَرِيدٍ بِهَا الْحَضَرَ بل بِمَعْنَى كَأَنَّ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ه فُود: (كتشهد إلخ) يَتَّبِعِي إلّا أَنَّ يُطَوَّلُ سَم أي التَّشَهُّدُ فِي الإِغْتِدَالِ أَوْ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ. ه فُود: (لَكِنَّهُ يَضُنُّ إلخ) فَعَلِيهِ إِعَادَتُهُ فِي مَحَلِّهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

الْحُسْبَانُ مُخْتَلِفٌ فَإِنَّ تَقْدِيمَ التَّعَوُّذِ عَلَى الْإِفْتِتَاحِ مُغْتَبَرٌ لِلِإِغْتِدَادِ بِهِمَا حَتَّى لو قَدَّمَ الْمُؤَخَّرَ وهو التَّعَوُّذُ اعْتَدَ به وفات الافتتاح بخلاف بقية المسائل المذكورة، فإنه إذا قَدَّمَ فيها الْمُؤَخَّرَ لم يُعْتَدَ به ولم يَفُتْ المُقَدَّم بل يأتي به ثم يأتي بما بعده، مثلاً إذا قَدَّمَ الصلاة على التَّشَهُّدِ الأوّل لم يُعْتَدَ بها ولم يَفُتْ التَّشَهُّدُ بل يأتي بالتَّشَهُّدِ ثُمَّ بما بعده فليَتَأَمَّلْ. ه فُود: (وهي عَدَم إلخ) فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَصْدُقُ عَلَى هذا العَدَمِ حَدُّ الشَّرْطِ بآته ما قَارَنَ كُلَّ مُغْتَبَرٍ، سِوَاءِ قُلْتَ نَعَمْ لِأَنَّ هذا العَدَمَ مُتَحَقِّقٌ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ إلخ. فتأملهُ بِلُطْفِ فَعْيِهِ دَقَّةً دَقِيقَةً. ه فُود: (أو عَدَمُ) كان يَتَّبِعِي التَّغْيِيرُ بِالرَّوَا فِي هذا وما بعده. ه فُود: (أما تقديم القولي غير السلام إلخ) هذا وقد يَرُدُّ عَلَى الْمُصَنِّفِ لِأَنَّ عِبَارَتَهُ شَامِلَةٌ لِذَلِكَ. ه فُود: (كتشهد إلخ) يَتَّبِعِي إلّا أَنَّ يُطَوَّلُ.

(لأن تذكر غير المأموم المترك (قبل بلوغ) فعل (مبطله) من ركعة أخرى (فعله) بمجرود التذكير والا بطلت صلاته والشك كالتذكير فلو شك راكعاً هل قرأ الفاتحة أو ساجداً هل ركع أو اعتدل قام فوراً وجوباً ولا يكفيه في الثانية أن يقوم راكعاً، وكذا في التذكير كما مر فما اقتضاه كلامه من الإقتصار على فعل المترك محله في غير هذه الصورة أو قائماً هل قرأ لم تلزمه

• فؤد: (غير المأموم) هذا القيد مستفاد من قول المصنف في كتاب الجماعة، ولو علم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة أو شك لم يعد إليها إلخ. فذاك مخصص لما هنا سم. • فؤد: (غير المأموم) قضيته أنه متى انتقل عنه إلى ركن آخر امتنع عليه العود لما فيه من مخالفة الإمام وعليه فلو تذكر في السجدة الثانية أنه ترك الطمأنينة في الجلوس بين السجدين لم يعد له بل يأتي بركعة بعد سلام إمامه، وقضيته أنه لو انتقل معه. إلى التشهد قبل الطمأنينة في السجدة الثانية لم يعد لها لكن سيأتي ما يقتضي أنه يسجد ويلحق إمامه وأيضاً قضيته قوله في صلاة الجماعة أن محل امتناع العود إذا فحشت المخالفة أنه يعود للجلوس بين السجدين إذا تذكر في السجدة الثانية ترك الطمأنينة فيه ع ش. • فؤد: (والأ) أي بأن مكث قليلاً ليتذكر نهاية ومغني. • فؤد: (بطلت صلاته) ظاهره م ر وإن قل التأخر وسيأتي في فضل المتابعة ما يوافقه ش أقول بل هو صريح ما مرّ أيضاً عن النهاية والمغني. • فؤد: (ولا يكفيه إلخ) أي لما تقدم بيانه في شرح فلو هوى ليلالوة فجعله ركوعاً لم يكف سم. • فؤد: (في الثانية) أي فيما لو شك ساجداً هل ركع. • فؤد: (وكذا في التذكير إلخ) عبارة النهاية والمغني: ويستثنى من قوله فعله ما لو تذكر في سجوده أنه ترك الركوع فإنه يرجع إلى القيام ليركع منه ولا يكفيه أن يقوم راكعاً لأن الإنجاء أي الهوي غير معتد به ففي هذه الصورة زيادة على المترك اه. قال ع ش: قوله م ر فإنه يرجع إلى القيام إلخ. أي ومع ذلك لا يجب عليه الركوع فوراً ومثله ما لو قرأ الفاتحة ثم هوى ليسجد فتذكر ترك الركوع فعاد للقيام فلا يجب الركوع فوراً لأنه بتذكره عاد لما كان فيه، وهذا ظاهر وإن أوهم قول المصنف فإن تذكره قبل بلوغ إلخ. خلافة اه. • فؤد: (كما مر) أي في شرح فلو هوى ليلالوة إلخ (سم. • فؤد: (محله في غير هذه إلخ) يمكن أن يستغنى عن ذلك لأن من جملة المترك في هذه الصورة الهوي للركوع لأن الهوي السابق صرقه للسجود فلم يعتد به ومن لازم الإتيان بالهوي القيام ابن قاسم. أي فلو فرض أنه لم يشك في الهوي لتذكره أنه قصد بهوي الركوع وإنما شك في الركوع للشك في نحو طمأنينته فلا حاجة إلى الإيساء أيضاً لأنه في هذه يكفيه العود إلى الركوع فقط بصري.

• فؤد: (غير المأموم) هذا القيد مستفاد من قول المصنف في كتاب الجماعة: ولو علم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة لم يعد إليها إلخ. فذاك مخصص لما هنا. • فؤد: (ولا يكفيه في الثانية إلخ) أي لما تقدم بيانه في شرح قول المصنف فلو هوى ليلالوة فجعله ركوعاً لم يكف. • فؤد: (كما مر) أي في شرح فلو هوى ليلالوة إلخ. • فؤد: (محله) يمكن أن يستغنى عن ذلك لأن من جملة المترك في هذه الصورة الهوي للركوع لأن الهوي السابق صرقه للسجود فلم يعتد به ومن لازم الإتيان بالهوي القيام.

الْقِرَاءَةُ فَوْزًا لَأَنَّهُ لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْ مَحَلِّهَا (وَالَا) يَتَذَكَّرُ حَتَّى يَبْلُغَ مِثْلَهُ فِي رَكْعَةٍ أُخْرَى (مَثُّ بِهِ) أَيِ
بِالْمِثْلِ الْمَفْعُولِ (رَكَعَتُهُ) إِنْ كَانَ آخِرَهَا كَسَجْدَتِهَا الثَّانِيَةِ فَإِنْ كَانَ وَسَطَهَا أَوْ أَوَّلَهَا كَالْقِيَامِ أَوْ
الْقِرَاءَةِ أَوْ الرُّكُوعِ حُسِبَ لَهُ عَنِ الْمَثْرُوكِ وَأَتَى بِمَا بَعْدَهُ (وَقَدَارَكَ الْبَاقِي) مِنْ صَلَاتِهِ لَأَنَّهُ أَلْفَى مَا
بَيْنَهُمَا هَذَا إِنْ كَانَ الْمِثْلُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالَا كَسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ لَمْ تُجْزِئْهُ وَعَرَفَ غَيْرَ الْمَثْرُوكِ
وَمَحَلَّهُ وَالَا أَخَذَ بِالْيَقِينِ وَأَتَى بِالْبَاقِي نَقِمَ مَتَى جَوَزَ أَنَّ الْمَثْرُوكَ النِّيَّةُ أَوْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ بَطَلَتْ
صَلَاتُهُ وَلَمْ يُشْتَرَطْ هُنَا طَوْلٌ وَلَا مُضِيٌّ رُكْنٌ لِأَنَّ هُنَا تَنْقُصُ تَرْكُ الضَّمِّ لِتَجْوِيزِ مَا ذَكَرَ وَهُوَ أَقْوَى
مِنْ مُجَرِّدِ الشُّكِّ فِي ذَلِكَ وَفِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ كُلِّهَا مَا عَدَا الْمُبْطِلَ مِنْهَا يَسْجُدُ لِلشَّهْرِ نَقِمَ إِنْ
كَانَ الْمَثْرُوكُ السَّلَامَ أَتَى بِهِ وَلَوْ بَعْدَ طَوْلِ الْفَصْلِ وَلَا سُجُودَ لِلشَّهْرِ لِغَوَابِ مَجْلِهِ بِالسَّلَامِ
الْمَأْتِي بِهِ.

• قَوْلُهُ: (حَتَّى يَبْلُغَ مِثْلَهُ) أَيِ وَلَوْ لِمَحْضِ الْمُتَابَعَةِ كَمَا لَوْ أَخْرَمَ مُتَّفِرِدًا وَصَلَّى رَكْعَةً وَنَسِيَ مِنْهَا سَجْدَةً ثُمَّ
قَامَ فَوَجَدَ مُصَلِّيًّا فِي السُّجُودِ أَوْ الْإِعْتِدَالِ فَافْتَدَى بِهِ وَسَجَدَ مَعَهُ لِلْمُتَابَعَةِ فَيُجْزِئُهُ ذَلِكَ وَتُكْمَلُ بِهِ رَكَعَتُهُ
كَمَا يُقَالُ عَنْ شَيْخِنَا الشَّيْخِ الشُّوَبَرِيِّ وَمُنَازَعَةُ شَيْخِنَا الشِّرَامَلَسِيِّ فِيهِ بَأَنَّ نِيَّةَ الصَّلَاةِ لَمْ تَشْمَلْهُ مَذْفُوعَةٌ
بِمَا نَقَلَهُ هُوَ قَبْلَ هَذَا عَنِ الشُّهَابِ ابْنِ حَجَرٍ مِنْ قَوْلِهِ: وَمَعْنَى الشُّمُولِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ التَّغْلُّلُ أَيِ وَمِثْلَهُ
الْفَرْضُ بِالْأُولَى دَاخِلًا كَالْفَرْضِ فِي مُسَمًّى مُطْلَقٍ الصَّلَاةُ بِخِلَافِ السُّجُودِ وَالتَّلَاوَةِ انْتَهَى. إِذْ لَا خَفَاءَ
فِي شُمُولِ نِيَّةِ الصَّلَاةِ لِمَا ذَكَرَ بِهَذَا الْمَعْنَى رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ الْإِنْفُ) أَيِ الْجِثْلُ. • قَوْلُهُ: (كَالْقِيَامِ
الْإِنْفُ) تَشْرُفُ مَشْرُوسٌ. • قَوْلُهُ: (حُسِبَ لَهُ الْإِنْفُ) قَدْ يَكُونُ هَذَا مَعْنَى التَّمَامِ فَلَا حَاجَةَ لِلتَّقْيِيدِ سَم. • قَوْلُهُ: (هَذَا
الْإِنْفُ) أَيِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ تَمَثُّ بِهِ رَكَعَتُهُ ع. ش. • قَوْلُهُ: (كَسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ) أَيِ وَلَوْ لِقِرَاءَةِ آيَةٍ بَدَلًا عَنْ الْفَاتِحَةِ
فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ سَمَ عَنِ الْمُنْهَجِ عَنْ حَجِّجِ أَمْعَ ش. • قَوْلُهُ: (لَمْ تُجْزِئْهُ) الْأُولَى التَّذَكُّيرُ.
• قَوْلُهُ: (وَعَرَفَ الْإِنْفُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَانَ الْجِثْلُ الْإِنْفُ. • قَوْلُهُ: (وَالَا أَخَذَ بِالْيَقِينِ الْإِنْفُ) أَيِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ
قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَكَذَا إِنْ شُكَّ فِيهَا وَقَوْلُهُ وَإِنْ عَلِمَ فِي آخِرِ رُبَاعِيَةِ الْإِنْفُ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُشْتَرَطْ هُنَا طَوْلُ
الْإِنْفِ) هَذَا يُفِيدُ الْبُطْلَانَ وَإِنْ تَذَكَّرَ فِي الْحَالِ أَنَّ الْمَثْرُوكَ غَيْرُهُمَا فَلْتَرَجَعَ الْمَسْأَلَةُ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذَا
مَنْعُوعٌ بَلْ يُشْتَرَطُ هُنَا الطَّوْلُ أَوْ مُضِيٌّ رُكْنٌ أَيْضًا وَقَدْ ذَكَرْتَ مَا قَالَهُ (م ر) فَانْكُرَهُ سَمَ عَلَى حَجِّجِ. أَقُولُ
وَمَا قَالَهُ م ر هُوَ مُقْتَضَى إِبْلَاقِهِمْ ع. ش. • قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي النِّيَّةِ أَوْ تَكْبِيرَةِ التَّحَرُّمِ. • قَوْلُهُ: (أَتَى بِهِ
لَوْ بَعْدَ طَوْلِ الْفَصْلِ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَأْتِ بِمَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ كَغَيْبِ كَثِيرٍ ع. ش.

• قَوْلُهُ: (حُسِبَ لَهُ) قَدْ يَكُونُ هَذَا مَعْنَى التَّمَامِ فَلَا حَاجَةَ لِلتَّقْيِيدِ. • قَوْلُهُ: (وَالَا أَخَذَ بِالْيَقِينِ وَأَتَى بِالْبَاقِي)
أَيِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَكَذَا إِنْ شُكَّ فِيهَا وَقَوْلُهُ: وَإِنْ عَلِمَ فِي آخِرِ رُبَاعِيَةِ الْإِنْفِ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ
يُشْتَرَطْ هُنَا طَوْلُ) هَذَا يُفِيدُ الْبُطْلَانَ وَإِنْ تَذَكَّرَ فِي الْحَالِ أَنَّ الْمَثْرُوكَ غَيْرُهُمَا فَلْتَرَجَعَ الْمَسْأَلَةُ فَإِنَّ الظَّاهِرَ
أَنَّ هَذَا مَنْعُوعٌ بَلْ يُشْتَرَطُ هُنَا الطَّوْلُ أَوْ مُضِيٌّ رُكْنٌ أَيْضًا وَقَدْ ذَكَرْتَ مَا قَالَهُ (م ر) فَانْكُرَهُ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ
بَعْدَ طَوْلِ الْفَصْلِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ سَكُوتٌ طَوِيلٌ وَتَعَمُّدٌ طَوِيلٌ السُّكُوتِ لَا

(فلو تيقن في آخر صلاته) أو بعد سلامه قبل طول الفصل وتنجسه بغير معفو عنه وإن مشى قليلاً وتحول عن القبلة، وكذا يقال في جميع ما يأتي (ترك سجدة من) الركعة (الأخيرة سجدها وأعاد تشهد) لما مر (أو من غيرها) أي الأخيرة (لزمه ركعة) لإكمال الناقصة بسجدة مما بعدها والغناء باقيا (وكذا إن شك فيها) أي في كونها من الأخيرة أو غيرها فيجعلها من غيرها لئلا يتركها ركعة لأنه الأسوأ فهو أحوط.

(وإن علم في قيام ثانية ترك سجدة) من الأولى مثلاً أو شك فيها نظراً (فإن كان جلس بعد سجده) التي فعلها من الأولى (سجدة) فوراً من قيام واكتفى بذلك الجلوس وإن ظنه للاستراحة (وقيل إن جلس بنية الاستراحة) لظنه أنه أتى بالسجدة جميعاً (لم يكفه) السجود عن قيام بل لا بد من جلوسه مطمئناً ثم سجوده لإقصاء النقل فلم ينب عن الفرض كما لا تقوم سجدة الثلاثة عن سجدة الفرض وزدوه بأن تلك من الصلاة لشمول نيتها لها بطريق الأصل لا التبع فأجزأت عن الفرض كما يجزئ التشهد الأخير وإن ظنه الأول وهذه ليست مثلها فلم تشملها نيتها أي بطريق الأصل المقتضية للحسابين عن بعض أجزائها فلا ينافي شمولها لها بطريق تبعيتها للبراءة المندوبة فيها حتى لا يجب لها نية اكتفاء بنية الصلاة.....

• فؤد: (أو بعد سلامه) إلى قول المتن: وقبل في النهاية والمغني إلا قوله: (وإن مشى) إلى المتن. فؤد (سني): (فلو تيقن) أي إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً ع. ش. • فؤد: (قبل طول الفصل) أي فإن طال الفصل وجب الاستئناف ع. ش. • فؤد: (وتنجسه إلخ) وانظر هل كشف الموزة كذلك رشيدتي والظاهر أنه كذلك إن تذكر فوراً. • فؤد: (وإن مشى إلخ) أي وتكلم قليلاً كما هو ظاهر من قصة ذي البدين سم وع. ش. • فؤد: (وتحول عن القبلة) أي وتذكر فوراً ع. ش. • فؤد: (لما مر) أي لوقوع تشهده قبل محله نهاية. • فؤد: (بما بعدها) الأولى منها. • فؤد: (مثلاً) ذكره النهاية والمغني عقب ثانية ثم قال الأول: ولو كان يصلي جالساً فجلس بقصد القيام ثم تذكر فالقياس أن هذا الجلوس يجزئه اه. قال ع. ش. بل الاكتفاء به أولى من الاكتفاء بجلوس الاستراحة لإقصاء الفرض به اه. ويعلم من هذا أن (مثلاً) راجع للثانية فقط دون القيام. • فؤد: (أو شك فيها) الأولى التذكير.

فؤد (سني): (فإن كان جلس) أي جلوساً معتدلاً به بأن اطمأن ع. ش. • فؤد: (وزدوه إلخ) أي القياس المذكور. • فؤد: (بأن تلك) أي جلسة الاستراحة و. • فؤد: (وهذه) أي سجدة الثلاثة. • فؤد: (أي بطريق الأصل إلخ) هذا كقوله السابق بطريق الأصل زيادة على عبارة الأصحاب سم. • فؤد: (حتى لا يجب لها نية إلخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي وجوب النية لها وعليه لا يحتاج للتأويل بقوله: أي

يضر كما مر اه. • فؤد: (وتحول عن القبلة) أي وتكلم قليلاً كما هو ظاهر من قصة ذي البدين.

• فؤد: (أي بطريق الأصل) هذا كقوله السابق بطريق الأصل زيادة على عبارة الأصحاب.

• فؤد: (حتى لا يجب لها نية) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي وجوب النية لها وعليه لا يحتاج للتأويل

وبذلك يظهر اتجاه قول البقوي لو سلم الثانية على اعتقاد أنه سلم الأولى ثم شك في الأولى أو بان أنه لم يسلمها لم يحسب سلامه عن فرضه لأنه أتى به على اعتقاد النفل فلنيسجد للشهو ثم يسلم اهـ. فوجه عدم حُساب الثانية أن نية الصلاة لم تشملها بطريق الأصالة لوقوعها بعد الخروج منها ولاختلافهم في أنها من الصلاة أو لا وفي فروع ما يقتضي كلاً منهما وجمع بأنها بطريق التبع لا الأصالة وحينئذ فهي كسجدة التلاوة وليست كجلسة الاستراحة، وبذلك يتجه أيضاً ما بحث أنه لو نوى نفلاً مطلقاً فتشهد أثناءه بنية أن يقوم بعده إلى ركعة أو أكثر ثم بدا له أن لا يقوم لم يجزئه ذلك التشهد لأنه لم يفعله في محله المتقين له بطريق الأصالة (والا) يكن قد جلس (فليجلس مطمئناً ثم يسجد) لأن الجلوس ركن لا رخصة في تركه (وقيل يسجد فقط) لأن الغرض الفصل وقد حصل بالقيام وزدوه بأن الغرض الفصل بهيئة الجلوس كما لا يقوم القيام مقام جلوس التشهد.

(وإن علم) أو شك (في آخر رابعة ترك سجدة) جهل موضعها وجب ركعتان لأن الأسوأ تقدير ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثالثة فتتخير الأولى والثانية والثالثة بالرابعة ويلغو باقيهما (أو) ترك (ثلاث جهل موضعها وجب ركعتان).....

بطريق الأصالة سم. هـ فود: (وبذلك) أي بالرد المذكور (يظهر اتجاه قول البقوي إلخ) اغتمده النهاية والمغني أيضاً إلا أنهما أسقطا قوله: (شك في الأولى). هـ فود: (أو لا) وهو المغمض مغني. هـ فود: (بذلك إلخ) أي بالرد المتقدم. هـ فود: (لم يجزئه ذلك التشهد) أي فلا بد من صحة صلاته وتحليله منها من إعادة التشهد.

قول (س): (فليجلس مطمئناً ثم يسجد) ومثل ذلك يأتي في ترك سجدة فأكثر تذكر مكانهما أو مكانها فإن سبق له الجلوس فيما فعله من الركعات تمت ركعته السابقة بالسجدة الأولى والآخر الثانية نهاية.

قول (س): (في آخر رابعة) قال الشيخ عميرة: نسبة إلى ربيع المقدول عن أربع سم على المنهج. وقدم الرابعة لبتأتى جميع ما ذكره، أما غير الرابعة فلا يتأتى جميع ذلك فيه وطريقه أن يفعله في كل متروك تحققه أو شك فيه ما هو الأسوأ ش. هـ فود: (جهل) إلى قوله: (واتفاقهم) في النهاية والمغني ما يوافق إلا ما أتته عليه. هـ فود: (ويلغو باقيهما) أي الثانية والرابعة ش.

قول (س): (جهل موضعها) أي الخمس في الموضعين كذا قاله الشارح المحقق وصاحب النهاية

بقوله: أي بطريق الأصالة. هـ فود: (جلوس التشهد) أي أو جلوس الاستراحة إن كان ترك التشهد الأول وأتى بجلوس الاستراحة أو جلوس الركعة الثانية قبل سجدة الثانية كما هو قضية أن المتروك منها السجدة الثانية فقط.

كما عَلِمَ بالأولى مِمَّا قَبْلَهُ وَصَوَّبَ الْإِسْنَوِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي هَذِهِ أَنَّ الْأَسْوَأَ لُزُومُهُمَا مَعَ سَجْدَةٍ وَأَنَّ الْأَوَّلَ خِيَالٌ بَاطِلٌ لِأَنَّ الْأَسْوَأَ تَقْدِيرُ الْمَثْرُوكِ أَوَّلَى الْأَوَّلَى وَثَانِيَةُ الثَّانِيَةِ وَوَاحِدَةٌ مِنَ الرَّابِعَةِ فَتَرَكَ أَوَّلَى الْأَوَّلَى يُلْغِي الْجُلُوسَ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْهُ سُجُودٌ فَبَقِيَ عَلَيْهِ مِنْهَا الْجُلُوسُ وَالسَّجْدَةُ الثَّانِيَةُ وَحِينَئِذٍ فَيَتَقَدَّرُ قِيَامُ أَوَّلَى الثَّانِيَةِ مَقَامَ ثَانِيَةِ الْأَوَّلَى لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ لَا جُلُوسَ قَبْلَهَا يُعْتَدُّ بِهِ نَعْمَ بَعْدَهَا جُلُوسَ التَّشَهُّدِ وَهُوَ يَقُومُ مَقَامَ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَحَصَلَ لَهُ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ رَكْعَةٌ إِلَّا سَجْدَةً فَتَكْمُلُ بِوَاحِدَةٍ مِنَ الثَّالِثَةِ وَيُلْغَوُ بِاقِيهَا وَالرَّابِعَةُ تَرَكَ مِنْهَا سَجْدَةً فَيَسْجُدُهَا لِتَصِيرَ هِيَ الثَّانِيَةُ وَيَأْتِي بِرَكْعَتَيْنِ أ هـ. وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ الْخِيَالُ الْبَاطِلُ كَمَا يَبَيِّنُ النِّشَائِيُّ وَغَيْرُهُ كَالشُّبْكِيِّ إِذَا مَا ذَكَرَهُ خِلَافَ تَصَوُّرِهِمْ لِيَحْصِرَهُمُ الْمَثْرُوكُ جِسًّا وَشَرْعًا فِي ثَلَاثٍ

وَالْمُعْنَى وَيُؤْخَذُ مِنْ صَنِيعِ الشَّارِحِ تَوْجِيهٌ آخَرُ وَهُوَ حَذْفُ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ صِفَةُ الْأَوَّلَى لِدَلَالَةِ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهَا بِضَرِيٍّ. هـ فُود: (كَمَا عَلِمَ بِالْأَوَّلَى الْإِلْخ) أَي بَأَنَّ يَقْدَرُ مَعَ مَا ذَكَرَ فِي سَجْدَتَيْنِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الثَّانِيَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ. هـ فُود: (وَصَوَّبَ الْإِسْنَوِيُّ الْإِلْخ) عِبَارَةُ الْتَهَايَةِ وَالْمُعْنَى فِي شَرْح: أَوْ سَبَّحَ فَسَجْدَةً ثُمَّ ثَلَاثَ ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ تَبَعًا لِلْجُمْهُورِ قَدْ اغْتَرَضَهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ كَالْأَصْفَوْنِيِّ وَالْإِسْنَوِيِّ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ بِتَرَكَ ثَلَاثَ سَجَدَاتٍ سَجْدَةً وَرَكْعَتَانِ لِأَنَّ أَسْوَأَ الْأَحْوَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَثْرُوكُ السَّجْدَةَ الْأَوَّلَى مِنَ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةَ مِنَ الثَّانِيَةِ فَيَحْصُلُ لَهُ مِنْهُمَا رَكْعَةٌ إِلَّا سَجْدَةً، وَأَنَّهُ تَرَكَ ثِنْتَيْنِ مِنَ الثَّالِثَةِ فَلَا تَبَيَّنُ الرُّكْعَةُ إِلَّا بِسَجْدَةٍ مِنَ الرَّابِعَةِ وَيُلْغَوُ مَا سِوَاهَا وَيَلْزَمُهُ فِي تَرَكَ السَّتِّ ثَلَاثَ رَكْعَاتٍ وَسَجْدَةً لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ تَرَكَ السَّجْدَةَ الْأَوَّلَى مِنَ الرُّكْعَةِ الْأَوَّلَى الْإِلْخ وَيَلْزَمُهُ بِتَرَكَ أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ ثَلَاثَ رَكْعَاتٍ لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ تَرَكَ السَّجْدَةَ الْأَوَّلَى مِنَ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةَ مِنَ الثَّانِيَةِ وَثِنْتَيْنِ مِنَ الثَّالِثَةِ وَثِنْتَيْنِ مِنَ الرَّابِعَةِ أ هـ. هـ فُود: (فِي هَذِهِ) أَي فِي تَرَكَ الثَّلَاثِ سَجَدَاتٍ. هـ فُود: (وَأَنَّ الْأَوَّلَ) أَي وَجُوبَ الرُّكْعَتَيْنِ فَقَطْ. هـ فُود: (مِنْهَا) أَي الْأَوَّلَى. هـ فُود: (الْجُلُوسُ) أَي بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ. هـ فُود: (نَعْمَ بَعْدَهَا جُلُوسَ التَّشَهُّدِ) أَي أَوْ جُلُوسَ الْإِسْتِرَاحَةِ إِنْ كَانَ تَرَكَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ وَأَتَى بِجُلُوسِ الْإِسْتِرَاحَةِ أَوْ جُلُوسِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ قَبْلَ سَجْدَتَيْهَا الثَّانِيَةِ كَمَا هُوَ قَصْبَةٌ أَنَّ الْمَثْرُوكَ مِنْهَا السَّجْدَةُ الثَّانِيَةُ فَقَطْ س م. هـ فُود: (بِوَاحِدَةٍ مِنَ الثَّالِثَةِ) أَي بِالسَّجْدَةِ الْأَوَّلَى مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ نِهَائَةً.

هـ فُود: (وَيُلْغَوُ بِاقِيهَا) أَي الثَّالِثَةِ. هـ فُود: (لِتَصِيرَ هِيَ) أَي الرَّابِعَةُ. هـ فُود: (وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ الْخِيَالُ الْإِلْخ) عِبَارَةُ الْتَهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَأَجِيبَ بَأَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ فَرْضِ الْأَصْحَابِ فَإِنَّهُمْ فَرَضُوا ذَلِكَ فِيمَا إِذَا أَتَى بِالْجُلُوسَاتِ الْمَحْسُوبَاتِ بَلْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: إِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا الْإِغْتِرَاضَ وَإِنْ كَانَ وَاضِحَ الْبُطْلَانِ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْتَلِجُ فِي صَدْرٍ مَنْ لَا حَاصِلَ لَهُ وَلَا قِمْنَ حَقَّ هَذَا السُّؤَالِ السَّخِيفِ أَنْ لَا يَدُونَ فِي تَصْنِيفِ أ هـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر بَلْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ الْإِلْخ هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْإِسْنَوِيَّ كَرَّرَ عَلَى إِغْتِرَاضِهِ بِالْإِبْطَالِ، وَالْوَاقِعُ

هـ فُود: (جِسًّا وَشَرْعًا) فَإِنَّ قُلْتُ: لَا يَصِحُّ إِرَادَةُ التَّرْكِ جِسًّا وَشَرْعًا وَإِلَّا فَالْمَثْرُوكُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ سَجَدَاتٍ إِذِ الرُّكْعَةُ الثَّانِيَةُ أَيْضًا مَثْرُوكَةٌ شَرْعًا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ. (قُلْتُ): الْمُرَادُ التَّرْكَ مِنْ كُلِّ رَكْعَةٍ فِي حَدِّ نَفْسِهَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ لُزُومِ الْعَائِيهَا لِمَعْنَى آخَرَ فَتَأَمَّلْهُ.

وهذا فيه ترك رابع هو الجلوس واتفاقهم على أَنَّ المَثْرُوكَ من الثالثة واجدةٌ يُحِيلُ ما تخيله فإنه عليه لم يأت منها بشيءٍ على أنهم لم يفعلوا ما ذكره من فرض ترك الجلوس بل ذكره في بعض المثل على طبع ما ذكره بناءً على الأصح السابق أَنَّ القيام لا يقوم مقام الجلوس وعلى مقابله فالاعتراض عليهم غفلةٌ عن كلامهم الذي استفيد منه أَنَّ ما في المتن مفروضٌ في ترك السجود فقط وما ذكره المعتراضون مفروضٌ فيمن ترك معه الجلوس شرعاً وإن أتى به جحشاً.

(أو) ترك (أربع) جهل موضعها (فَسَجْدَةٌ ثُمَّ رَكَعَتَانِ) يلزمه الإتيان بهما لاحتتمال تركه واجدةً من الأولى وواحدةً من الرابعة وثنتي الثالثة فتتيم الأولى بالثانية وتبقى عليه سجدةً من الرابعة فيأتي بها ثم برَكَعَتَيْنِ أو ترك سجدتي الأولى وواحدةً من الثانية وواحدةً من الرابعة فالحاصل له أيضاً ركعتان إلا سجدةً فإن فرض ترك جلوس أيضاً وجب سجدتان ثم ركعتان بتقدير ترك

في كلامه وكلام التالين عنه كالشهاب بن حَجَرٍ وغيره بخلافه وأنه إنما قال هذا في جواب سؤال أورده من جانب الأصحاب على اعتراضه ثم ساق الرشيدي عبارة المَهْمَاتِ راجعاً. هـ فود: (وهذا) أي ما ذكره السنوي. هـ فود: (واتفاقهم) مبتدأ خبره قوله يُحِيلُ إلخ. هـ فود: (لم يأت منها بشيء) إن أراد شرعاً لإلغائها بسبب عدم كمال ما قبلها بدونها فهذا لا يرد عليه بدليل أنه يرد عليهم نظيره؛ لأن الثانية باتفاقهم غير مَثْرُوكٍ منها شيءٌ أو المَثْرُوكُ منها واحدةً مع أنها لاغية لعدم تمام الأولى، وإن أراد لم يأت منها بشيءٍ جحشاً فهو ممنوعٌ فليُتأمل سم. هـ فود: (وعلى مقابله) عطفٌ على قوله: على الأصح، والضمير راجعٌ إليه و. هـ فود: (فالاختراض إلخ) متفرعٌ على قوله: (على أنهم لم يفعلوا إلخ).

هـ فود: (فالاختراض عليهم) إلى المتن في النهاية. هـ فود: (فيمن ترك معه الجلوس) يتبعي: أو في الشك أنه ترك السجود فقط أو مع الجلوس سم. هـ فود: (لاحتمال إلخ) عبارة النهاية والمغني لاحتتمال أنه ترك سجدتين من ركعةٍ وثنتين من ركعتين غير متواليين لم تتصلا بها كترك واحدة من الأولى وثنتين من الثانية وواحدة من الرابعة فالحاصل ركعتان إلا سجدةً إذ الأولى تمت بالثالثة والرابعة ناقصة سجدةً فيتمها ويأتي برَكَعَتَيْنِ، بخلاف ما إذا اتصلتا بها كترك واحدة من الأولى وثنتين من الثانية وواحدة من الثالثة فلا يلزم فيها سوى ركعتين اه. هـ فود: (فإن فرض ترك إلخ) هذا يقتضي تضويب السنوي ومن تبعه سم. وفيه أن الشارح ومن وافقه كالنهایة والمغني لم ينكروا ما قاله السنوي من كل وجوب بل قالوا كما تقدم أن كلام السنوي في حد ذاته صحيح لكن اعتراضه غير متوجعٍ على كلام الأصحاب لأن

هـ فود: (لم يأت منها بشيء) إن أراد لم يأت منها بشيءٍ شرعاً لإلغائها بسبب عدم كمال ما قبلها بدونها فهذا لا يرد عليه بدليل أنه يرد عليهم نظيره لأن الثانية باتفاقهم غير مَثْرُوكٍ منها شيءٌ أو المَثْرُوكُ منها واحدةً مع أنها لاغية لعدم تمام الأولى، وإن أراد لم يأت منها بشيءٍ جحشاً فهو ممنوعٌ فليُتأمل.

هـ فود: (الجلوس) الذي يتبعي أو في الشك أنه ترك السجود فقط أو مع الجلوس. هـ فود: (فإن فرض ترك إلخ) هذا يقتضي تضويب السنوي ومن تبعه.

أولى الأولى وثانية الثانية وثنتي الرابعة فحصل له من الثلاث ركعة ولا سجود في الرابعة وأسوأ منه تقدير ترك ثنتي الثالثة بدل ثنتي الرابعة لأنه حينئذ يلزمه ثلاث ركعات إذ الأولى تنجز بجلسة من الثانية وسجدة من الرابعة ويبطل ما عدا ذلك (أو ترك خمس أو ست) جهل موضعها (فثلاث) من الركعات يلزمه الإتيان بهن لاحتتمال ترك واحدة من الأولى وثنتي الثانية وثنتي الثالثة والسادسة من الأولى أو الرابعة فتكمل الأولى بالربعة ويبقى عليه ثلاث (أو ترك سبع فسجدة ثم ثلاث) أو ثمان فسجدتان ثم ثلاث ويتصور ذلك.....

المفروض في كلامهم غير المفروض في كلامه. هـ فؤد: (وأسوأ منه إلخ) صور بهذا الرزض سم. عبارة البصري: أقول وتقدير الأسوأ متعين فيجب عليه حينئذ ثلاث ركعات، فلا حاجة لقوله السابق: وجب سجدة ثم ركعتان اه. وقوله: (فلا حاجة لقوله إلخ) حق التفرع فلا صحة لقوله إلخ، وتقدم عن النهاية والمفني على تصويب الإسنوي والاقتصار عليه أي الأسوأ.

فؤد (س): (أو ست إلخ) على تصويب الإسنوي الذي اعتمده في الرزض يلزمه ثلاث وسجدة. قال في الرزض: لآنا نقول إنه ترك السجدة الأولى من الأولى والثانية وثنتي من الثالثة وثنتي من الرابعة انتهى اه سم. وتقدم عن النهاية والمفني مثل ما في الرزض.

فؤد (س): (أو سبع إلخ) لم يقيد السبع والثمان بجهل موضعها لأنه لا يحتاج إليه بل لا يتصور جهل الموضع لكن الأستاذ البكري قيد بجهل الموضع في كثرة فليُنظر مقصوده سم. أقول: وكذلك قيد بذلك المفني فيهما والنهاية وشرح المنهج في السبع فقط وقال ع ش: لم يقل م رهنا أي في الثمان جهل موضعها كانه لأن الثمان من الرباعية محلها معلوم المراد غالباً ولا فقد لا يعلم كان اقتدى مسبقاً في الإعتدال فأتى مع الإمام بسجدة وسجدة إمامه للسهر سجدة وقرأ إمامه آية سجدة في ثانيته مثلاً وسجدة هو في آخر صلاته لسهر إمامه وقرأ في ركعته التي انفرد بها آية سجدة ثم شك بعد علمه بأنه ترك ثمان سجديات لكونها على إمامته في أنها سجديات صلاته، أو ما أتى به للسهر والتلاوة والمتابعة أو أن بعضه من أركان صلاته وبعضه من غيرها فتحمل المروكة على أنها سجديات صلاته وغيرها بتقدير الإتيان به لا يقوم مقام سجود صلاته لعدم شمول التية له اه. عبارة البجيرمي ويمكن الجهل في الثمان أيضاً كان اقتدى بالإمام وهو في الإعتدال فإنه يسجد معه سجدة ولا تحسبان له فيمكن أن تنبه الثمانية في عشرة شيخنا وكذلك يحصل الجهل إذا سجد للسهر اه.

فؤد (س): (فسجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لأن الحاصل له ركعة إلا سجدة نهاية. هـ فؤد: (أو ثمان) إلى قوله: ولو تذكر في النهاية والمفني. هـ فؤد: (ويتصور إلخ) تبه عليه لكونه خفياً وقال

هـ فؤد: (وأسوأ منه تقدير إلخ) صور بهذا الرزض. هـ فؤد: (أو ست) على تصويب الإسنوي الذي اعتمده في الرزض يلزمه ثلاث وسجدة قال في الرزض لآنا نقول: إنه ترك السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية، وثنتي من الثالثة، وثنتي من الرابعة اه. هـ فؤد: (أو سبع إلخ) لم يقيد السبع والثمان

بَرَكَ طُمَأْنِينَةٍ أَوْ سُجُودٍ عَلَى نَحْوِ عِمَامَةٍ وَفِي كُلِّ ذَلِكَ يَسْجُدُ لِلشَّهْرِ وَلَوْ تَذَكَّرَ تَرَكَ شُئْنَهُ أُنِيَ
بِهَا مَا بَقِيَ مَحَلُّهَا بِخِلَافِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ بَعْدَ التَّكْبِيرِ وَالْإِفْتِتَاحِ بَعْدَ التَّعَوُّذِ لِقَوَاتِ اسْمِهِ بِهِ وَفَارَقَ
الْإِثْنَيْنِ بِتَكْبِيرِ الْعِيدِ بَعْدَهُ بِتَقْيَاءِ اسْمِهِنَّ فَكَانَ تَقْدِيمُهُنَّ عَلَيْهِ شُئْنًا لَا شَرْطًا.

(قُلْتُ يُسَنُّ إِدَامَةُ نَظَرِهِ) أَيِ الْمُصَلِّيِّ وَلَوْ أَعْمَى وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ أَوْ فِيهَا (إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ)
فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ وَمَوْضِعِ سُجُودِهِ أَشْرَفُ وَأَسْهَلُ، نَقَمَ الشُّئْنُ أَنْ
يُقَصِّرَ نَظَرَهُ عَلَى مُسَبِّحَتِهِ عِنْدَ رَفْعِهَا وَلَوْ مُسْتَوْرَةً فِي التَّشَهُّدِ لِخَبَرِ صَحِيحٍ فِيهِ وَقَوْلُ الْمَؤَرَّدِيِّ
وَالرُّوْيَانِيِّ يُسَنُّ نَظَرَ الْكَعْبَةِ وَجْهَ ضَعِيفٍ كَمَا ذَكَرُوهُ لَا سِيَّمَا الْبَلْقَيْنِي فَإِنَّهُ بَالِغٌ فِي تَزْيِيفِهِ وَرَدَّهُ

الْقَلْبِيُّ دَفَعَ لِمَا يَقُومُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْجُدْ لَمْ يَتَصَوَّرْ الشُّكُّ أَوْ الْجَهْلُ فَتَأَمَّلْ بِجُيْرِمِي. ■ فُود: (بَنَزَكَ
طُمَأْنِينَتِهِ) أَيِ فِي السَّجْدَاتِ. ■ فُود: (بَعْدَ التَّكْبِيرِ) شَامِلٌ لِتَكْبِيرِ انْتِقَالِ يُسَنُّ مَعَهُ الرُّفْعُ. ■ فُود: (لِقَوَاتِ
اسْمِهِ بِهِ) أَيِ اسْمِ الْإِفْتِتَاحِ بِالتَّعَوُّذِ. ■ فُود: (بَعْدَهُ) أَيِ التَّعَوُّذِ. ■ فُود: (بِقِيَاءِ اسْمِهِنَّ) أَيِ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ.
■ فُود: (أَيِ الْمُصَلِّيِّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ مُسْتَوْرَةً فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَوْ أَعْمَى وَإِلَى قَوْلِهِ: أَمَّا إِذَا خَشِيَ
فِي النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ فِي الْأَحْكَامِ.

فُود (سَنِي): (إِدَامَةُ نَظَرِهِ) أَيِ بَأْنَ يَتَدَيَّ النَّظَرُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ مِنْ ابْتِدَاءِ التَّحَرُّمِ وَيُدِيمُهُ إِلَى آخِرِ
صَلَاتِهِ إِلَّا فِيمَا يُسْتَنُّ وَيُنَبِّخِي أَنْ يُقَدَّمَ النَّظَرُ عَلَى ابْتِدَاءِ التَّحَرُّمِ لِيَتَأَنَّى لَهُ تَحَقُّقُ النَّظَرِ مِنْ ابْتِدَاءِ التَّحَرُّمِ ع
ش. ■ فُود: (أَيِ الْمُصَلِّيِّ) إِشَارَةٌ إِلَى عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى مَذْكَورِ بِالْقُوَّةِ بِكُرِّيٍّ أ ه ع ش. ■ فُود: (وَلَوْ
أَعْمَى) أَيِ أَوْ فِي ظُلْمَةٍ بَأْنَ تَكُونُ حَالَتُهُ حَالَةُ النَّاطِرِ لِمَحَلِّ سُجُودِهِ نِهَابَةً وَشَرْحُ بَافْضِل. ■ فُود: (وَإِنْ
كَانَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ) أَيِ وَإِنْ صَلَّى خَلْفَ نَبِيٍّ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ يَنْظُرُ إِلَى ظَهَرِهِ نِهَابَةً وَمُغْنَى. ■ فُود: (أَوْ فِيهَا)
أَيِ وَلَا يَنْظُرُ جُزْءًا آخَرَ مِنَ الْكَعْبَةِ إِلَّا فَمَحَلُّ سُجُودِهِ جُزْءًا مِنَ الْكَعْبَةِ. ■ فُود: (فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ) وَقِيلَ
يَنْظُرُ فِي الْقِيَامِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ وَفِي الرُّكُوعِ إِلَى مَوْضِعِ قَدَمَيْهِ وَفِي السُّجُودِ إِلَى آتِفِهِ وَفِي الْقُعُودِ إِلَى
جَنْبِهِ لِأَنَّ امْتِدَادَ الْبَصَرِ يُلْهِي فَلِذَا قُصِّرَ كَانَ أَوَّلَى وَبِهَذَا جَزَمَ الْبَغَوِيُّ وَالْمَوْتَوَلِيُّ مُغْنَى، وَكَذَا جَزَمَ بِذَلِكَ
صَاحِبُ الْعَوَارِفِ. ■ فُود: (لِأَنَّ ذَلِكَ) أَيِ جَمْعُ النَّظَرِ فِي مَوْضِعٍ مُغْنَى. ■ فُود: (نَقَمَ الشُّئْنُ الْفُحْ) وَيُسَنُّ
أَيْضًا لِمَنْ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ وَالْعُدُوِّ أَمَامَهُ نَظَرُهُ إِلَى جِهَتِهِ لِيَتَلَايَنَّتْهُمْ شَرْحُ بَافْضِلِ زَادَ النِّهَايَةَ وَلِمَنْ صَلَّى
عَلَى نَحْوِ بَسَاطٍ مُصَوِّرٍ عَمَّ التَّصَوُّيرُ مَكَانَ سُجُودِهِ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَيْهِ أ ه. ■ فُود: (عِنْدَ رَفْعِهَا) أَيِ مَا دَامَتْ

بِجَهْلِ مَوْضِعِهَا لِأَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ بَلْ لَا يَتَصَوَّرُ جَهْلُ الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ الْفَرْصَ أَنَّ الصَّلَاةَ رُبَاعِيَّةٌ كَمَا
صَرَّحَ بِهِ وَمِنْ لَازِمِ تَرْكِ الثَّمَانِ مِنْ رُبَاعِيَّةِ الْعِلْمِ بَأْنَ كُلُّ رَكْعَةٍ تَرَكَ مِنْهَا سَجْدَتَانِ، وَمِنْ لَازِمِ تَرْكِ السَّبْعِ
مِنْهَا الْعِلْمُ بِتَرْكِ سَجْدَتَيْنِ مِنْ كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْ ثَلَاثٍ وَوَاحِدَةٍ مِنَ الْبَاقِيَةِ، وَجَهْلُ مَوْضِعِ السَّابِعَةِ لَا يَتَنَاسَرَتْ
بِهِ الْحَالُ هُنَا فَتَأَمَّلْهُ. ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَسْتَاذَ الْبِكْرِيَّ قَيَّدَ بِجَهْلِ الْمَوْضِعِ فِي كَثَرِهِ فَلْيَنْظُرْ مَقْصُودَهُ. ■ فُود: (وَلَوْ
أَعْمَى) أَيِ وَإِنْ صَلَّى خَلْفَ نَبِيٍّ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ يَنْظُرُ إِلَى ظَهَرِهِ م ر. ■ فُود: (عِنْدَ رَفْعِهَا) أَخْرَجَ غَيْرَ حَالَةٍ
رَفْعِهَا وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُسَنُّ لَهُ نَظَرُهَا مَا دَامَتْ مُرْتَفِعَةً وَإِلَّا فَالشُّئْنُ نَظَرُ مَحَلِّ

وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمُصَلِّيَ عَلَى الْجَنَازَةِ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ الْمَازِرِيِّ هَذَا وَقَدْ عَلِمْتَ ضَعْفَهُ فَلْيَنْظُرْ لِمَحَلِّ سُجُودِهِ لَوْ سَجَدَ (قِيلَ) أَيُّ قَالَ الْعَبْدِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا كَبَعْضُ التَّابِعِينَ.

(يُكْرَهُ تَفْصِيسُ عَيْنَيْهِ) لِأَنَّهُ فِعْلُ الْيَهُودِ وَجَاءَ النَّهْيُ عَنْهُ لِكَيْتَهُ مِنْ طَرِيقِ ضَعِيفٍ (و) الْأَفْقَهُ (عِنْدِي) أَنَّهُ (لَا يُكْرَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضُرًّا) يُلْحَقُهُ بِسَبَبِهِ إِذْ لَمْ يَصِبْ فِيهِ نَهْيٌ وَفِيهِ مَنَعٌ لِتَفْرِيقِ الدَّهْنِ فَيَكُونُ سَبَبًا لِحُضُورِ الْقَلْبِ وَوُجُودِ الْخُشُوعِ الَّذِي هُوَ سِرُّ الصَّلَاةِ وَرُوحُهَا وَمَنْ ثُمَّ أَفْتَى ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُ أَوَّلَى إِذَا شَوَّشَ عَدَمُهُ خُشُوعَهُ أَوْ حُضُورَ قَلْبِهِ مَعَ رَبِّهِ أَمَّا إِذَا خَشِيَ مِنْهُ ضَرَرٌ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَيُكْرَهُ بَلْ يَحْرُمُ إِنْ ظَنَّ تَرْكُوبَ حُضُورِ ضَرَرٍ عَلَيْهِ لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُ

مُزَنَّمَةٍ وَالْأَثِيبُ نَظَرُ مَحَلِّ السُّجُودِ نِهَایَةً وَإِعَابٌ وَسَمٌ. قَالَ ع ش: وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قُطِعَتْ سَبَابَتُهُ لَا يَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِهَا بَلْ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الشَّارِحُ م ر هـ. ة فُود: (وَيَبْحَثُ بَعْضُهُمْ إِلَخَ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي. ة فُود: (فَلْيَنْظُرْ مَحَلَّ سُجُودِهِ إِلَخَ) وَفَاقًا لِلنِّهَایَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. ة فُود: (أَيُّ قَالَ) إِلَى قَوْلِهِ (لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً) فِي الْمُغْنِي. ة فُود: (وَالْأَفْقَهُ إِلَخَ) عَبَّرَ فِي الرِّوَايَةِ بِالْمُخْتَارِ مُغْنِي وَنِهَایَةً. فُود (سُ): (لَا يُكْرَهُ) أَيُّ وَلَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى ع ش.

فُود (سُ): (إِنْ لَمْ يَخَفْ ضُرًّا) أَيُّ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ مُغْنِي. ة فُود: (يُلْحَقُهُ) أَيُّ أَوْ غَيْرِهِ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِي. ة فُود: (وَفِيهِ مَنَعٌ إِلَخَ) جُمْلَةً حَالِيَةً. ة فُود: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيُّ مِنْ أَجْلِ أَنَّ فِيهِ الْمَنَعَ الْمَذْكُورَ. ة فُود: (إِذَا شَوَّشَ عَدَمُهُ إِلَخَ) أَيُّ كَانَ صَلَّى لِحَاطِطِ مَرْوِي وَنَحْوِهِ مِمَّا يَشَوَّشُ فِكْرَهُ وَيُسْنُ فَتَحَ عَيْنَيْهِ فِي السُّجُودِ لِيَسْجُدَ الْبَصَرُ. قَالَ صَاحِبُ الْمَوَارِفِ وَأَقْرَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ نِهَایَةً. قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَنَحْوُهُ إِلَخَ أَيُّ كَالْبَاسِطِ الَّذِي فِيهِ صَوْرٌ هـ أَيُّ وَهَامِشُ الْمَطَافِ عِنْدَ طَوَائِفِ الطَّائِفِينَ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ لِيَسْجُدَ الْبَصَرُ لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالْبَصَرِ مَحَلَّهُ أَيُّ لَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّجُودِ حِيلُولَةٌ بِالْجَفْنِ وَالْأَفَالْبَصَرُ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي لَا يَتَّصِفُ بِالسُّجُودِ فَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ بَلْ إِلْحَاقُ الْأَعْمَى بِالْبَصِيرِ هُنَا أَوَّلَى مِنَ إِلْحَاقِهِ بِهِ فِي النَّظَرِ إِلَى مَحَلِّ السُّجُودِ فِي الْقِيَامِ وَنَحْوِهِ فَمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش مِنْ نَهْيِ إِلْحَاقِهِ بِهِ هُنَا وَالْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ هـ. ة فُود: (بَلْ يَحْرُمُ إِلَخَ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ التَّغْمِيسُ فِيمَا إِذَا لَزِمَ مِنْ تَرْكِهِ فِعْلٌ مُحَرَّمٌ كَنَظَرٍ مُحَرَّمٌ لَا طَرِيقَ إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ إِلَّا التَّغْمِيسُ سَمَ عِبَارَةَ النَّهَایَةِ وَقَدْ يَجِبُ إِذَا كَانَ الرَّمَايَا صُفُوفًا هـ. ة فُود: (حُضُورِ ضَرَرٍ عَلَيْهِ) أَيُّ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ فِيمَا يَظْهَرُ بِالْأَوَّلَى نَعَمْ يَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَقِيدُ حَيْثُ يَقُولُهُ لَا يُحْتَمَلُ إِلَخَ إِذْ يُخْتَاطُ لِلْغَيْرِ مَا لَا يُخْتَاطُ لِلنَّفْسِ بِضَرَرٍ أَقُولُ وَنُسْتَفَادُ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ بِإِزْجَاعِ ضَمِيرٍ عَلَيْهِ إِلَى التَّغْمِيسِ وَجَعَلَهُ مُعْلَقًا بِالتَّرْتِيبِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ. ة فُود: (كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) أَيُّ التَّقْيِيدُ (لَا) يُحْتَمَلُ عَادَةً.

السُّجُودِ هـ. ة فُود: (بَلْ يَحْرُمُ إِلَخَ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ التَّغْمِيسُ فِيمَا إِذَا لَزِمَ مِنْ تَرْكِهِ فِعْلٌ مُحَرَّمٌ كَنَظَرٍ مُحَرَّمٌ لَا طَرِيقَ إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ إِلَّا التَّغْمِيسُ.

الأذرعِي كان الأحسنُ أنْ يَقُولَ إنْ لم تَكُنْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ مَنُوعٌ.
(تنبيه) قد يُنَافِي سَلْبُهُ الكراهةَ ما نُقِلَ عن مجموعِهِ أَنَّهُ يُكْرَهُ تركُ سُنَّةٍ من سُنَنِ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ بِأَنَّهُ أَطْلُقَ الكراهةَ على خلافِ الأولى أو مُرَادُهُ السُّنَنُ الْمُتَأَكَّدَةُ لِتَحْوِي جُزْأَيَا خِلَافٍ فِي وَجُوبِهَا كَمَا يَأْتِي أَوْاجِزَ المُبْطِلَاتِ بِزِيَادَةٍ.
(و) يُسَنُّ (الخُشُوعُ) فِي كُلِّ صَلَاتِهِ بِقَلْبِهِ بِأَنْ لَا يَحْضُرَ فِيهِ غَيْرُ مَا هُوَ فِيهِ.....

• فَوَدَّ: (كَانَ الْأَحْسَنُ أَنْ يَقُولَ) أَيَّ بَدَلٍ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا. • فَوَدَّ: (مَنْعُوعٌ) كَيْفَ وَهَذَا الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ الْأَحْسَنُ صَادِقٌ بِمَا إِذَا خَافَ ضَرَرًا قَتَلُ الْعِبَارَةَ حَيْثُ بِالْمَنْطُوقِ عَلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ عِنْدَ خَوْفِ الضَّرَرِ وَبِالْمَفْهُومِ عَلَى الْكَرَاهَةِ عِنْدَ الْمَصْلَحَةِ وَكَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ إِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَلَعَلَّهُ ارَادَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ فَسَبَقَ قَلَمُهُ لِمَا ذَكَرَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ أَقُولُ الظَّاهِرُ بَلِ الْمُتَعَيَّنُ مِنْ إِمَامَةِ الْأَذْرَعِيِّ إِرْجَاعُ ضَمِيرٍ فِيهِ فِي كَلَامِهِ إِلَى النَّظَرِ وَعَدَمِ التَّغْمِيزِ فَيَنْدَفِعُ حَيْثُ الْإِشْكَالُ وَيُقَيَّدُ كَرَاهَةُ التَّغْمِيزِ إِنْ ظَنَّ تَرْتَّبَ فَوَتْ مَصْلَحَةٍ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا بِخِلَافِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فَيُظْهِرُ حَيْثُ دَعَاوَى الْأَخْسِيَّةَ. • فَوَدَّ: (سَلْبُهُ الْكَرَاهَةِ) أَيَّ بِقَوْلِهِ وَعِنْدِي لَا يُكْرَهُ الْخُ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ يُكْرَهُ تَرْكُ سُنَّةٍ الْخُ) أَيَّ وَفِي التَّغْمِيزِ تَرْكُ سُنَّةٍ هِيَ إِدَامَةُ نَظَرِهِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ، وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَوْضِعِ السُّجُودِ كَوْنُهُ بِحَيْثُ يَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ السُّجُودِ وَهَذَا صَادِقٌ مَعَ التَّغْمِيزِ سَمِ. • فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ بِأَنَّهُ الْخُ) وَيُجْمَعُ أَيْضًا بِأَنْ مَحَلَّ كَرَاهَةِ تَرْكِ السُّنَّةِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِطَرِيقِ مُحَصِّلٍ لِلْمَقْصُودِ بِتِلْكَ السُّنَّةِ كَمَا هُنَا فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِإِدَامَةِ النَّظَرِ لِمَوْضِعِ السُّجُودِ الْخُشُوعُ وَالتَّغْمِيزُ يُحْصَلُهُ سَمِ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ أَطْلُقَ الْكَرَاهَةَ الْخُ) أَيَّ عَلَى اضْطِلَاحِ الْمُتَعَدِّمِينَ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (لِنَحْوِ جُزْأَيَا الْخِلَافِ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُتَأَكَّدَةِ.
• فَوَدَّ: (فِي كُلِّ صَلَاتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ مِنْ تَحْصِيلِ سُنَّةٍ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ إِلَى وَفِي الْآيَةِ، وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَظَاهِرٌ إِلَى وَفِي الْآيَةِ. • فَوَدَّ: (غَيْرُ مَا هُوَ فِيهِ) وَهُوَ الصَّلَاةُ شِ قُلُو اسْتَعْلَ بِذِكْرِ

• فَوَدَّ: (مَنْعُوعٌ) كَيْفَ وَهَذَا الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ الْأَحْسَنُ صَادِقٌ بِمَا إِذَا خَافَ ضَرَرًا قَتَلُ الْعِبَارَةَ حَيْثُ بِالْمَنْطُوقِ عَلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ عِنْدَ خَوْفِ الضَّرَرِ وَبِالْمَفْهُومِ عَلَى الْكَرَاهَةِ عِنْدَ الْمَصْلَحَةِ وَكَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ إِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَلَعَلَّهُ ارَادَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ فَسَبَقَ قَلَمُهُ لِمَا ذَكَرَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ يُكْرَهُ تَرْكُ سُنَّةٍ الْخُ) أَيَّ وَفِي التَّغْمِيزِ تَرْكُ سُنَّةٍ هِيَ إِدَامَةُ نَظَرِهِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ وَقَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ الْخُ يُجْمَعُ أَيْضًا بِأَنْ مَحَلَّ كَرَاهَةِ تَرْكِ السُّنَّةِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ التَّرْكَ بِطَرِيقِ مُحَصِّلٍ لِلْمَقْصُودِ بِتِلْكَ السُّنَّةِ كَمَا هُنَا فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِإِدَامَةِ النَّظَرِ لِمَوْضِعِ السُّجُودِ الْخُشُوعُ وَالتَّغْمِيزُ يُحْصَلُهُ فَإِنْ قُلْتَ فَلَتَكُنِ السُّنَّةُ أَخَذَ الْأَمْرَيْنِ قُلْتَ: قَدْ يَلْتَزِمُ بِشَرْطِهِ وَقَدْ يُقَالُ لَمَّا كَانَ قَدْ يَضُرُّ وَيَفْعُلُ الْيَهُودِ لَمْ يَكُنْ أَخَذَ مَا صَدَّقِي الْمَسْنُونِ فَلْيَتَأَمَّلْ.
• فَوَدَّ: (أَنَّهُ يُكْرَهُ تَرْكُ سُنَّةٍ) أَيَّ وَفِي التَّغْمِيزِ تَرْكُ سُنَّةٍ هِيَ إِدَامَةُ نَظَرِهِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَوْضِعِ السُّجُودِ كَوْنُهُ بِحَيْثُ يَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ السُّجُودِ وَهَذَا صَادِقٌ مَعَ التَّغْمِيزِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وإن تعلق بالآخرة وبجوارحه بأن لا يعبث بأحدها وظاهر أن هذا هو مراده لأنه سيذكر الأول بقوله وفرغ قلب إلا أن يجمل ذلك سبباً له ولذا خصه بحالة الدخول وفي الآية المراد كل منهما كما هو ظاهر أيضاً وذلك لإنشاء الله تعالى في كتابه العزيز على فاعليه ولانتفاء ثواب الصلاة بانتفائه كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة ولأننا وجهاً اختاره جمع أنه شرط الصلحة لكن في البعض فيذكره الاسترسال مع حديث النفس والعبث كتسوية ردايه أو عمامته لغير ضرورة من تحصيل شئ أو دفع مضرة، وقيل يحرم ومما يحصل الخشوع استحضاره أنه بين يدي ملك الملوك الذي يعلم السر وأخفى يُناجيهِ وأنه رُئماً تجلّى عليه بالقهر لقدم قيامه بحق ربوبيته فرد عليه صلاته.

الجنة والتار وغيرهما من الأحوال السنية التي لا تعلق بها بذلك المقام كان من حديث النفس نهاية.

• فود: (وإن تعلق بالآخرة) قد يشكل استحباب إكثار الدعاء في السجود والركوع والاستيفار وطلب الرخمة إذا مرّ بآية استغفار أو رخمة، والاستجارة من العذاب إذا مرّ بآية عذاب إلى غير ذلك مما يحتمل على طلب الدعاء في صلاته فإن ذلك قرع من التكرار في غير ما هو فيه ولا سيما إذا كان يطلب أمر دنيوي اللهم إلا أن يقال: إن هذا نشأ من المطلوب في صلاته فليس اجنبياً عما هو فيه ع ش.

• فود: (وظاهر أن هذا) أي خشوع الجوارح رشدي. • فود: (الأول) أي خشوع القلب.

• وفود: (ذاك) أي فراغ القلب (سبباً له) أي للأول. • فود: (ولذا خصه بحالة الدخول) قد يؤخذ منه عدم إغناء ما يأتي عن تغميم ما هنا للقلب وإن لم يجمل ذلك سبباً لأن الخشوع بالقلب مطلوب في جميع الصلاة سم، وجرى المعنى على أن كلا منهما مراد هنا. • فود: (وفي الآية إلخ) أي والخشوع في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿المؤمن: ٢-١﴾.

• فود: (وذلك لإنشاء الله تعالى إلخ) عبارة المعنى والأصل في ذلك أي سن الخشوع قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿المؤمن: ٢-١﴾ فسرّه علي رضي الله عنه بلبين القلب وكف الجوارح اه. • فود: (على فاعليه) أي الخشوع ع ش. • فود: (ولانتفاء ثواب الصلاة بانتفائه) أي أن فقدّه يوجب عدم ثواب ما فقد فيه من كل الصلاة أو بعضها شرح بأفضل. • فود: (لكن في البغض) أي بعض الصلاة فيشترط في هذا الوجه حصوله في بعضها فقط وإن انتفى في الباقي رشدي.

• فود: (والعبث) عطف على الاسترسال. • فود: (كتسوية ردايه إلخ) فلو سقط نحو ردايه أو طرف عمامته كره له تسويته إلا لضرورة كما في الإخياء معني زاذ النهاية وقد اختلفوا هل الخشوع من أعمال الجوارح كالسكون أو من أعمال القلوب كالخوف أو هو عبارة عن المجموع؟ على أقوال اه. قال ع ش والثالث هو الراجح اه. • فود: (لغير ضرورة) ومنها خوف الاستهزاء ع ش. • فود: (أو دفع مضرة) أي كحر أو برد. • فود: (ومما يحصل) إلى المشي في المعنى. • فود: (وقيل يحرم) ظاهره كل من

• فود: (ولذا خصه بحالة الدخول) قد يؤخذ منه عدم إغناء ما يأتي عن تغميم ما هنا للقلب وإن لم يجمل ذلك سبباً لأن الخشوع بالقلب مطلوب في جميع الصلاة.

(و) يُسَنُّ (تَدْبِيرُ الْقِرَاءَةِ) أَي تَأْمُلُ مَعَانِيهَا أَيْ إجمالاً لا تفصيلاً كما هو ظاهرُ لَأَنَّهُ يَشْفُلُهُ عَمَّا هو بِصَدِّهِ قال تعالى ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ (إبر: ٢٩) ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتُ أَنْبَاءِ الْأَوَّلِينَ﴾ (النساء: ٨٢) ولأنَّ به يكملُ مقصودُ الخُشوعِ والأَذْبِ وترتيلُها وسؤالُ أو ذِكرُ ما يُنَاسِبُ المثلَّ من رحمةٍ أو رهبةٍ أو تنزيهٍ أو استغفارٍ (و) يُسَنُّ تَدْبِيرُ (الذِّكْرِ) كالقِرَاءَةِ وَقَصِيئَتُهُ حُصُولُ ثَوَابِهِ وَإِنْ جَهِلَ مَعْنَاهُ وَنَظَرَ فِيهِ الْإِسْتَوْيُّ وَلَا يَأْتِي هَذَا فِي الْقُرْآنِ لِلتَّعْبِيدِ بِلَفْظٍ فَأَتَيْبَ قَارِئُهُ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ بِخِلَافِ الذِّكْرِ لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَهُ وَلَوْ بِوَجْهِهِ.

(و) يُسَنُّ (دُخُولُ الصَّلَاةِ بِنَشَاطٍ) لَأَنَّهُ تَعَالَى ذَمُّ تَارِكِهِ بِقَوْلِهِ عَزَّ قَائِلًا ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَاتَى﴾ (النساء: ١١٢) وَالْكُسْلُ الْفُتُورُ وَالتَّوَانِي (وَفَرَاغُ قَلْبٍ) عَنِ الشَّوَاغِلِ لَأَنَّهُ أَعُوذُ عَلَى

الِاسْتِزْسَالِ وَالْعَبَثِ. هـ فُود: (أَي تَأْمُلُ) إِلَى الْمُتْنِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ أَيْ إجمالاً إِلَى قَالَ. هـ فُود: (لِإِنَّهُ) أَيْ التَّأْمُلُ التَّفْصِيلِيُّ. هـ فُود: (وَلِأَنَّ بِهِ الْإِنْخ) مَغْطُوفٌ فِي الْمَغْنَى عَلَى قَوْلِهِ قَالَ تَعَالَى الْإِنْخ. هـ فُود: (مَقْصُودُ الْخُشُوعِ الْإِنْخ) الْإِضَافَةُ لِلْيَتَانِ. هـ فُود: (وَتَرْتِيلُهَا الْإِنْخ) عَطْفٌ عَلَى تَدْبِيرِ الْقِرَاءَةِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَيُسَنُّ تَرْتِيلُهَا وَهُوَ التَّاتِي فِيهَا فِإِفْرَاطِ الْإِسْرَاعِ مَكْرُوهٌ وَخَرْفُ التَّرْتِيلِ أَفْضَلُ مِنْ خَرْفِي غَيْرِهِ. وَيُسَنُّ لِلْقَارِئِ مُصَلِّيًا أَمْ غَيْرَهُ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ الرَّحْمَةَ إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ رَحْمَةٍ وَيَسْتَعِذُّ مِنَ الْعَذَابِ إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ عَذَابٍ فَإِنَّ مَرَّ بِآيَةٍ تَنْسِيحٍ سَبَّحَ أَوْ بِآيَةٍ مَثَلِ تَفَكَّرَ إِذَا قَرَأَ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعَزَّ لِمَنْ يَكْفُرُ﴾ (الزمر: ٨) سُنَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: بَلَى وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ. وَإِذَا قَرَأَ: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ (المرسلات: ٥٠) يَقُولُ: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَإِذَا قَرَأَ: ﴿فَمَنْ يَأْتِكُمْ بِمَوْتٍ مُعِينٍ﴾ (الملك: ٢٠) يَقُولُ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ اهـ. وَكَذَا فِي الْمَغْنَى لِأَقْوَلِهِ وَخَرْفٌ إِلَى وَيُسَنُّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَيُسَنُّ تَرْتِيلُهَا أَيْ الْقِرَاءَةُ وَمَحَلُّهُ حَيْثُ أَخْرَجَ بِهَا فِي وَقْتٍ يَسَعُهَا كَامِلَةٌ وَالْأَوْجِبُ الْإِسْرَاعُ وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى أَخْفَ مَا يُمَكِّنُ وَقَوْلُهُ م ر وَخَرْفُ التَّرْتِيلِ أَيْ التَّاتِي فِي إِخْرَاجِ الْحُرُوفِ وَقَوْلُهُ أَفْضَلُ مِنْ خَرْفِي غَيْرِهِ أَيْ فَيَنْصُفُ السُّورَةَ مَثَلًا مَعَ التَّرْتِيلِ أَفْضَلُ مِنْ تَمَامِهَا بِدُونِهِ وَلَقَدْ هَذَا فِي غَيْرِ مَا طَلِبَ بِخُصُوصِهِ كَقِرَاءَةِ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنْ إِتْمَامُهَا مَعَ الْإِسْرَاعِ لِتَحْصِيلِ سُنَّةٍ قِرَائَتِهَا فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ أَكْثَرِهَا مَعَ التَّاتِي وَقَوْلُهُ م ر إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ رَحْمَةٍ الْإِنْخ يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ اسْتِجَابِ الدُّعَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ آيَةُ الرَّحْمَةِ أَوْ الْعَذَابِ فِيمَا قَرَأَ بَدَلَ الْفَاتِحَةِ وَالْأَفْلَا يَأْتِي بِهِ لَثَلًا يَقْطَعُ الْمَوَالَءَ وَقَوْلُهُ م ر سُنَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ بَلَى الْإِنْخ أَيْ يَقُولُهَا الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ سِرًّا كَالنَّسِيحِ وَأَذْعِيَةَ الصَّلَاةِ الْآتِيَةِ؛ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ مَرَّ بِآيَةٍ رَحْمَةٍ أَوْ عَذَابٍ فَإِنَّهُ يَجْهَرُ بِالسُّوَالِ وَيُؤَافِقُهُ الْمَأْمُومُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ وَيَقُولُ النَّشَاءُ بِمَا ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يُؤْمِنُ فِيمَا ذَكَرَ عَلَى دُعَائِهِ وَإِنْ أَتَى بِهِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ اهـ ع ش. هـ فُود: (كَالْقِرَاءَةِ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنَى قِيَاسًا عَلَى الْقِرَاءَةِ، وَقَدْ يُفْهَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ مَثَلًا غَافِلًا عَنْ مَذْلُوقِهِ وَهُوَ التَّنْزِيهِ يَخْصُلُ لَهُ ثَوَابٌ مَا يَقُولُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ قَالَ الْإِسْتَوْيُّ: فِيهِ نَظَرٌ اهـ. هـ فُود: (وَلَوْ بِوَجْهِهِ) وَمِنْ الرُّجْهِ الْكَافِي أَنْ يَتَّصِرَ أَنْ فِي النَّسِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَنَحْوِهِمَا تَعْظِيمًا لِلَّهِ وَتَنَاءً عَلَيْهِ ع ش. هـ فُود: (لِإِنَّهُ تَعَالَى) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْخَبَرِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمَغْنَى. هـ فُود: (وَالْكُسْلُ الْفُتُورُ الْإِنْخ) أَيْ وَصْفُهُ النَّشَاطُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. هـ فُود: (عَنِ الشَّوَاغِلِ) قَبْدُهَا النِّهَايَةُ وَالْمَغْنَى بِالدُّنْيَوِيَّةِ، وَقَصِيئَةُ صَنِيعِ الشَّارِحِ كَشْرَحِ الْمَنْهَجِ الْإِطْلَاقُ

الخُشُوعُ وفي الخبر «ليس للمؤمن من صلاته إلا ما عَقَلَ» وبه يتأَيَّد قولُ مَنْ قال أنَّ حديثَ النفسِ أي الاختياريَّ أو الاستِرسالَ مع الاضطرابِ منه يُبطلُ الثوابَ وقولُ القاضي يُكرِّهه أنَّ يتفكَّرَ في أمرٍ دُنْيَوِيٍّ أو مسألةٍ فقهيةٍ ولا يُنافيه أنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يُجهِّزُ الجيشَ في صلاته لأنَّه مذهبٌ له أو اضطَرَّه الأمرُ إلى ذلك على أنَّ ابنَ الرِّفْعَةِ اختارَ أنَّ التفكُّرَ في أُمُورِ الآخِرَةِ لا بأسَ به إلا أنَّ يُريدَ بلا بأسٍ عَدَمَ الحُرْمَةِ فيوافقُ ما مرَّ أولاً.

(وَجَعَلَ يَدَيْهِ تَحْتَ صَدْرِهِ) وَفَوْقَ سُرَّتِهِ (أَخْذًا بِيَمِينِهِ يَسَارَهُ) لِلتَّبَاعِ الثَّابِتِ مِنْ مَجْمُوعِ رِوَايَةِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا وَالثَّنَةُ فِي كَيْفِيَّةِ الْأَخْذِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ.....

وَاعْتَمَدَهُ الْحَلَبِيُّ فِي الثَّاهِيَةِ قَبْلَ هَذَا مَا يُفِيدُهُ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ يَتَأَيَّدُ) أَيِ بِالْخَبَرِ. □ فَوَدَّ: (يَنْطَلُ الثَّوَابُ) لَكِنَّ قَضِيَّةَ إِلَّا مَا عَقَلَ أَنَّ بَطْلَانَ الثَّوَابِ فِيمَا وَقَعَ فِيهِ الْخَلَلُ فِيهِ فَقَطَّ سَمَ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ بَاقِضِ التَّضَرُّيْعِ بِذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (وَقَوْلُ الْقَاضِي الْإِنِّ) أَقْرَهُ الْمُغْنِي وَجَزَمَ بِهِ الثَّاهِي، وَهُوَ عَطَفَ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ الْإِنِّ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ إِطْلَاقُ قَوْلِهِ وَفَرَاغُ قَلْبِهِ عَنِ الشَّوَاغِلِ الشَّامِلِ لِلْأُخْرَوِيَّةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ قَوْلُ الْقَاضِي يُكْرَهُ الْإِنِّ. □ فَوَدَّ: (كَانَ يُجَهِّزُ الْجَيْشَ) أَيِ يُدَبِّرُ أَمْرَ الْجَيْشِ. □ فَوَدَّ: (لَآئِهِ مَذْهَبُ الْإِنِّ) أَوْ مَا كَانَ التَّجْهِيْزُ يَشْغَلُهُ عَمَّا هُوَ فِيهِ كَمَا هُوَ اللَّائِقُ بِمَلُوكِ مَقَائِمِهِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّ ابْنَ الرِّفْعَةِ اخْتَارَ الْإِنِّ) أَيِ وَفَعَلَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أُمُورِ الْآخِرَةِ فَاخْتِيَارَ ابْنَ الرِّفْعَةِ يُوَافِقُهُ وَيُخَالِفُ مَا مَرَّ أَوَّلًا فَقَوْلُهُ إِلَّا أَنَّ يُرِيدُ الْإِنِّ. اسْتِثْنَاءً مِنْ هَذَا كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (لَا بِأَسَ بِهِ) أَيِ وَأَمَّا فِيمَا يَفْرُوهُ فَمُسْتَحَبٌّ.

(فَالْإِدَّةُ): فِيهَا بُشِّرَى رَوَى ابْنُ جَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا «أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا قَامَ يُصَلِّي أَنِّي بَنُوْنِيهِ فَوَضِعَتْ عَلَى رَأْسِهِ أَوْ عَلَى عَاتِقِهِ فَكَلَّمَا رَكَعَ أَوْ سَجَدَ تَسَاقَطَتْ عَنْهُ أَيُّ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» اهْ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مَا مَرَّ أَوَّلًا) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَنَّ تَعَلُّقَ بِالْآخِرَةِ) كُرْدِي. وَيُظْهَرُ أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا دَكَرَهُ عَنِ الْقَاضِي مِنَ الْكِرَاهَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ: (وَفَرَاغُ قَلْبِهِ عَنِ الشَّوَاغِلِ الشَّامِلِ لِأُمُورِ الْآخِرَةِ).

فَوَدَّ (سُي): (وَجَعَلَ يَدَيْهِ الْإِنِّ) أَيِ فِي قِيَامِهِ أَوْ بَدَلَهُ نِهَائَةً وَمُغْنِي.

فَوَدَّ (سُي): (أَخْذًا بِيَمِينِهِ يَسَارَهُ) لَا يَتَعَدُّ فِيمَنْ قُطِعَ كَفُّ يُمْنَاهُ مَثَلًا وَضَعُ طَرَفِ الزَّنْدِ عَلَى يُسْرَاهُ وَفِيمَنْ قُطِعَ كَفَّاهُ وَضَعُ طَرَفِ أَحَدِ الزَّنْدَيْنِ عِنْدَ طَرَفِ الْآخَرِ تَحْتَ صَدْرِهِ سَم. □ فَوَدَّ: (وَالثَّنَةُ الْإِنِّ) وَالْأَصَحُّ كَمَا فِي الزُّوْجَةِ أَنَّهُ يَحْطُ يَدَيْهِ بَعْدَ التَّكْبِيرِ تَحْتَ صَدْرِهِ وَقِيلَ يُرْسَلُهُمَا ثُمَّ يَسْتَانِفُ ثَقْلَهُمَا إِلَى تَحْتَ صَدْرِهِ قَالَ الْإِمَامُ وَالْقَضْدُ مِنَ الْقَبْضِ الْمَذْكُورِ تَسْكِينُ الْيَدَيْنِ فَإِنَّ أَرْسَلَهُمَا وَلَمْ يَنْبَثْ بِهِمَا فَلَا بِأَسَ كَمَا

□ فَوَدَّ: (يَنْطَلُ الثَّوَابُ) أَيِ فِيمَا وَقَعَ فِيهِ الْخَلَلُ فَقَطَّ. □ فَوَدَّ: (أَخْذًا بِيَمِينِهِ يَسَارَهُ) لَا يَتَعَدُّ فِيمَنْ قُطِعَ كَفُّ يُمْنَاهُ مَثَلًا وَضَعُ طَرَفِ الزَّنْدِ عَلَى يُسْرَاهُ، وَفِيمَنْ قُطِعَ كَفَّاهُ وَضَعُ طَرَفِ أَحَدِ الزَّنْدَيْنِ عِنْدَ طَرَفِ الْآخَرِ تَحْتَ صَدْرِهِ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ سَقُوطُ السُّجُودِ عَلَى الْيَدِ إِذَا قُطِعَ الْكَفُّ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْمَرَادَ هُنَاكَ سَقُوطُ الْوُجُوبِ بِسَقُوطِ مَحَلِّهِ دُونَ الْإِسْتِحْبَابِ وَأَيْضًا فَيُمْكِنُ الْفَرْقُ.

أَنْ يَقْبِضَ بِكَفِّ يَمِينِهِ كَوْعَ يَسَارِهِ وَبَعْضَ رُسْفِهَا وَسَاعِدَهَا وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ بَسْطِ أَصَابِعِ يَمِينِهِ فِي غَرَضِ الْمَفْصِلِ وَبَيْنَ نَشْرِهَا صَوْبَ السَّاعِدِ، وَقِيلَ يَقْبِضُ كَوْعَهُ بِإِبْهَامِهِ وَكُرْشُوَعَهُ بِخَنْصَرِهِ وَيُرْسِلُ الْبَاقِيَ صَوْبَ السَّاعِدِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْأَفْضَلِ وَأَنَّ أَصْلَ الشُّنَّةِ يَحْصُلُ بِكُلِّ وَالرُّسْفُ الْمَفْصِلُ بَيْنَ الْكَفِّ وَالسَّاعِدِ وَالْكَوْعُ الْعَظْمُ الَّذِي يَلِي إِبْهَامَ الْيَدِ وَالْكَرْشُوْعُ الْعَظْمُ الَّذِي يَلِي خَنْصَرَهَا وَحِكْمَةُ ذَلِكَ إِرْشَادُ الْمُصَلِّي إِلَى جِفْظِ قَلْبِهِ عَنِ الْخَوَاطِرِ لِأَنَّ وَضْعَ الْيَدِ كَذَلِكَ يُحَازِيهِ، وَالْعَادَةُ أَنَّ مَنْ احْتَفَظَ بِشَيْءٍ أَمْسَكَهُ بِيَدِهِ فَأَمَرَ الْمُصَلِّي بِوَضْعِ يَدَيْهِ كَذَلِكَ عَلَى مَا يُحَازِي قَلْبَهُ لِيَتَذَكَّرَ بِهِ مَا قُلْنَاهُ. (و) يُسَنُّ (الدُّعَاءَ فِي سُجُودِهِ) لِخَيْرِ مُسْلِمٍ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ إِذَا كَانَ سَاجِدًا فَاجْتَهَدُوا فِي الدُّعَاءِ أَيِ فِيهِ وَمَأْثُورُهُ أَفْضَلُ وَهُوَ مَشْهُورٌ وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ خَيْرٌ «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ بِفَضْبٍ عَلَيْهِ» (وَأَنْ يَتَخَيَّرَ فِي قِيَامِهِ مِنَ السُّجُودِ وَالْقُفُودِ) لِلْإِسْتِرَاحَةِ أَوْ التَّشْهِيدِ (عَلَى) بَطْنِ رَاحَةٍ وَأَصَابِعِ (يَدَيْهِ) مَوْضُوعَتَيْنِ بِالْأَرْضِ لِأَنَّهُ أَعْوَنُ وَأَشْبَهُ بِالتَّوَاضُّعِ مَعَ ثُبُوتِهِ عَنْهُ ﷺ وَمَنْ قَالَ: يَقُومُ كَالْعَاجِزِ بِالثُّونِ أَرَادَ فِي أَصْلِ الْإِعْتِمَادِ لَا صِفَتِهِ

نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ مُغْنِي وَنَهَايَةً. قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِمْ رَفْلًا بِأَسْ أَيْ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ وَلَا فَالْسُنَّةُ مَا تَقَدَّمَ اهـ.
 ٥ فُود: (أَنْ يَقْبِضَ بِكَفِّ يَمِينِهِ الْخُ) أَيْ وَيُفَرِّجُ أَصَابِعَ يَسَارِهِ وَسَطًا كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ نَهَايَةً
 قَالَ عَشْرُ: قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَقْبِضُ أَصَابِعَ الْيُمْنَى حَالَةَ قَبْضِهِ بِهَا الْيُسْرَى اهـ. ٥ فُود: (وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ الْخُ) وَكَلَامُ الرُّوضَةِ قَدْ يَوْهَمُ اعْتِمَادَهُ وَمِنْ ثَمَّ اغْتَرَبَ بِهِ الشَّارِحُ تَبَعًا لِغَيْرِهِ وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ نَهَايَةً. ٥ فُود: (وَالرُّسْفُ) إِلَى قَوْلِهِ وَحِكْمَةُ ذَلِكَ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ فَأَمَرَ فِي النَّهْيَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَالْكَرْشُوْعُ إِلَى وَحِكْمَةِ
 ٥ فُود: (وَالْكَوْعُ الْخُ) أَيْ وَأَمَّا الْبُوعُ فَهُوَ الْعَظْمُ الَّذِي يَلِي إِبْهَامَ الرَّجُلِ نَهَايَةً وَمُغْنِي. ٥ فُود: (وَحِكْمَةُ ذَلِكَ) أَيْ جَعَلَهَا تَحْتَ صَدْرِهِ نَهَايَةً. ٥ فُود: (بِحَازِيهِ) أَيْ الْقَلْبُ فَإِنَّهُ تَحْتَ الصَّدْرِ مِمَّا يَلِي جَانِبَ الْأَيْسَرِ نَهَايَةً أَيْ فَالْمُرَادُ بِالْمُحَازَاةِ التَّقْرِيبِيَّةِ لَا الْحَقِيقِيَّةِ خِلَافًا لِمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ جَعْلِ الْكَفَّيْنِ فِي الْجَنْبِ الْأَيْسَرِ مُحَازِيَتَيْنِ لِلْقَلْبِ حَقِيقَةً فَإِنَّهُ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْحَرَجِ يُخَالِفُ قَوْلَهُمْ وَجَعَلَ يَدَيْهِ تَحْتَ صَدْرِهِ فَإِنَّ الْيُسْرَى حَيْثُ يُجْعَلُ جَمِيعُهَا تَحْتَ التَّذِي الْأَيْسَرِ بَلْ فِي الْجَنْبِ الْأَيْسَرِ لَا تَحْتَ الصَّدْرِ. ٥ فُود: مَا قُلْنَاهُ) أَيْ مِنْ جِفْظِ قَلْبِهِ عَنِ الْخَوَاطِرِ. ٥ فُود: (لِخَيْرِ مُسْلِمٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَقْدُمُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَإِلَّا فَهُوَ شَادٍ. ٥ فُود: (لِخَيْرِ مُسْلِمٍ الْخُ) وَرَوَى الْحَاكِمُ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الدُّعَاءُ سِلَاحُ الْمُؤْمِنِ وَجِمَادُ الدِّينِ وَنُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْبَلَاءَ لَيَنْزِلُ فَيَتَلَقَّاهُ الدُّعَاءُ فَيَنْجِلْجَانِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» نَهَايَةً وَمُغْنِي. ٥ فُود: (وَهُوَ مَشْهُورٌ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَمِنْهُ أَيْ الْمَأْثُورُ «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ دِقَّةً وَجَلَّةً أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ سِرَّهُ وَغَلَائِيَّتَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ اهـ.

فُود (سُي): (وَأَنْ يَتَخَيَّرَ فِي قِيَامِهِ الْخُ) أَيْ ذَكَرًا كَانَ أَوْ قَوِيًّا أَوْ ضَعْفًا نَهَايَةً وَمُغْنِي. ٥ فُود: (كَالْعَاجِزِ) الْمُرَادُ بِهِ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ لِأَنَّهُ يُسَمَّى بِذَلِكَ لِقَعَةِ لَكِنْ كَلَامُ الشَّارِحِ الْآتِي كَالصَّرِيحِ فِي إِرَادَةِ عَاجِزِ الْعَجِيزِ

والأفهم شاذ ولا يُقدَّم إحدى رجله إذا نهَضَ للتهيءِ عنه.
(وتطويلُ قراءةِ الأولى على الثانية في الأصح) لأنه الثابت من فعله ﷺ بلفظ كان يُطوِّلُ في الركعة الأولى ما لا يُطوِّلُ في الثانية وتأويلُه بأنه أحسن بداخلِ يروُّه كأنَّ الظاهرة في التكرار عُرِفَ نعم ما ورَدَ فيه تطويلُ الثانية يُتَّبِعُ كهلَّ أناك في الجمعة أو العيد ويُسنُّ للإمام تطويلُ الثانية في مسألة الرُّحام وصلاة ذات الرقاع الآتية (والذكر) والدُّعاء (بعدها) وثبَّتَ فيها أحاديثُ كثيرةٌ يَشْتَبِها مع فُرُوعٍ كثيرةٍ تَعَلَّقَ بهما.....

فَلْيَتَأَمَّلْ . ومن إطلاقه على الشيخ الكبير قولُ الشاعر :

فاضْبَحْتَ كُنْتِياً وأضْبَحْتَ عاجِناً وَشَرُّ خِصَالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِناً

رَشِيدِي وكذا في الْمُغْنِي إلَّا قوله لَكِنْ إلى ومن إطلاقه فقال بَدَلَه لا عاجِناً المعجِن كما قيل اه. وفي القاموس والكُتْبِي كُتْرَسِي الشَّدِيدُ والكَبِيرُ عَجْنَه اعْتَمَدَ عليه بجمع كَفَه، وفُلانٌ نَهَضَ مُعْتَمِداً على الأرضِ كَبِيراً اه.

قولُ (سني): (وتطويلُ قراءةِ الأولى إلخ) وكذا يُطوِّلُ الثالثة على الرابعة إذا قرأ السورةَ فيهما مُغْنِي .

هـ قوله: (وتأويلُه) أي الحديث مُغْنِي . هـ قوله: (نعم ما ورَدَ إلخ) عبارةُ التَّهْيِيةِ والمُغْنِي والثاني أنَّهما سَوَاءٌ ومَحَلُّ الخِلافِ فيما لم يَرِدْ فيه نصٌّ أو لم يَقْتَضِ المَضْلَحَةُ خِلافَه، أمَّا ما فيه نصٌّ بتطويلِ الأولى كَصَلَاةِ الكُسُوفِ والقِرَاءَةِ بالسُّجْدَةِ وهَلْ أتَى في صُبحِ الجُمُعَةِ أو بتطويلِ الثانية كَسَبْحِ، و «هَذَا أَنْكَ» (مناقب: ٢١) في صَلَاةِ الجُمُعَةِ والعيدِ أو المَضْلَحَةُ في خِلافِه كَصَلَاةِ ذاتِ الرِّقَاعِ لِلإمامِ فَيُسْتَحَبُّ له التَّخْفِيفُ في الأولى والتَّطْوِيلُ في الثانية حَتَّى تَأْتِيَ الْفِرْقَةُ الثانيةُ، وَيُسْتَحَبُّ لِلطَّائِفَتَيْنِ التَّخْفِيفُ في الثانية لِئَلَّا تَطُولَ بِالإِنْتِظَارِ اه. هـ قوله: (في مسألة الرُّحام) أي لِيَلْحَقَهُ مُنْتَظَرُ السُّجُودِ مُغْنِي .

قولُ (سني): (والذكرُ بَعْدَها) قوَّةُ عِبَارَتِهِمْ وظَاهِرُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ اخْتِصاصُ طَلَبِ ذَلِكَ بِالْفَرِيضَةِ وَأَمَّا الدُّعَاءُ فَيُتَّبِعُه أَنْ لَا يَتَقَيَّدَ طَلَبُهُ بِهَا بَلْ يُطَلَّبُ بَعْدَ التَّائِلَةِ أَيْضاً فَلْيُرَاجَعْ سَم . هـ قوله: (وثبَّتَ فيهما أحاديث) فَقَدْ كان ﷺ إذا سَلَّمَ مِنْهَا قال: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وقال ﷺ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ ذَبَّرَ كُلَّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ثُمَّ قَالَ تَمَامَ الْيَمَانَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ إِلَى قَوْلِهِ: قَدِيرٌ هُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ بِمِثْلِ زَيْدِ الْبَحْرِ» - وَكَانَ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا أَوْ يَقُولُ: «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ» وقال «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» بِهَيْئَةٍ وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ زَادَ شَرَحٌ بِأَفْضَلِ مَا نَصَّه وَمِنْ ذَلِكَ أَيِ الْمَانُورِ عَقِبَ الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ اعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ، وقراءة

هـ قوله: (والذكرُ بَعْدَها) قوَّةُ عِبَارَتِهِمْ وظَاهِرُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ اخْتِصاصُ طَلَبِ ذَلِكَ بِالْفَرِيضَةِ، وَأَمَّا الدُّعَاءُ فَيُتَّبِعُه أَنْ لَا يَتَقَيَّدَ طَلَبُهُ بِهَا بَلْ يُطَلَّبُ بَعْدَ التَّائِلَةِ أَيْضاً فَلْيُرَاجَعْ .

في شرح الغباب بما لم يوجد مثله في كُتُب الفقه ويُسنُّ الإسراؤ بهما إلا لإمام يُريدُ التعليم والأفضل للإمام إذا سَلَّمَ.....

الإخلاص والمُعَوَّدَتَيْنِ وآية الكرسي والفايحة ومنه لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلخ بزيادة يُخَيِّبُ ويُعِمِّتُ عَشْرًا بَعْدَ الصُّبْحِ والمَغْرِبِ وَسُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ وَآيَةُ شَهِدَ اللَّهُ وَقُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ إِلَى بَغِيرِ حِسَابٍ اه. قال ع ش قال الْبَكْرِيُّ فِي الْكَتَرِ وَيَتَدَبُّ عَقِبَ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ أَنْ يَتَدَا بِالِاسْتِغْفَارِ ثَلَاثًا ثُمَّ قَوْلُهُ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِيْهِ وَيَخْتِمُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَا وَرَدَ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّكْبِيرِ الْمُسَارِ إِلَيْهِ ثُمَّ يَدْعُو فَهَمَّ ذَلِكَ كُلُّهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ اه. وَيَتَّبِعِي إِذَا تَعَارَضَ التَّسْبِيحُ أَيْ وَمَا مَعَهُ وَصَلَاةُ الظُّهْرِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي جَمَاعَةٍ تَقْدِمْ الظُّهْرَ وَإِنْ فَاتَهُ التَّسْبِيحُ وَيَتَّبِعِي أَيْضًا تَقْدِمْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ عَلَى التَّسْبِيحِ فَيَقْرُؤُهَا بَعْدَ قَوْلِهِ مِنْكَ الْجَدُّ وَيَتَّبِعِي أَيْضًا أَنْ يُقَدِّمَ السَّبْعِيَّاتِ وَهِيَ الْفَلَاقِلُ لِحَثِّ الشَّارِعِ عَلَى طَلَبِ الْفُورِ فِيهَا وَلَكِنْ فِي ظَنِّي أَنْ فِي شَرْحِ الْمَنَاوِي عَلَى الْأَرْبَعِينَ أَنَّهُ يُقَدِّمُ التَّسْبِيحَ وَمَا مَعَهُ عَلَيْهَا وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَدِّمَ أَيْضًا السَّبْعِيَّاتِ عَلَى تَكْبِيرِ الْعَمِيدِ لِمَا مَرَّ مِنَ الْحَثِّ عَلَى فُورِيَّتِهَا وَالتَّكْبِيرِ لَا يَقُوتُ بِطَوْلِ الزَّمَنِ اه. ه فَوَدَّ: (فِي شَرْحِ الْغُبَابِ الْإِلَخ) عِبَارَتُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ رَتَّبَ شَيْئًا مِمَّا مَرَّ فَقَالَ يَسْتَغْفِرُ ثَلَاثًا ثُمَّ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ إِلَى وَالْإِكْرَامِ ثُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ إِلَى قَدِيرِ اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ إِلَى الْجَدِّ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ لَهُ النِّعْمَةُ وَلَهُ الْفَضْلُ وَلَهُ الْقَاءُ الْحَسَنُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، ثُمَّ يَقْرَأُ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَالْإِخْلَاصَ وَالْمُعَوَّدَتَيْنِ وَيُسَبِّحُ وَيَحْمَدُ وَيُكَبِّرُ الْعَدَدَ السَّابِقَ وَيَدْعُو اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَرُدَّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ اللَّهُمَّ أَذْهِبْ عَنِّي الْهَمَّ وَالْحَزْنَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَخَطَايَايَ كُلَّهَا اللَّهُمَّ آمِنْنِي وَاجْزِنِي لِصَالِحِ الْأَعْمَالِ وَالْأَخْلَاقِ إِنَّهُ لَا يَهْدِي لِصَالِحِهَا وَلَا يَضُرُّ عَنِّي سَيِّئُهَا إِلَّا أَنْتَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ خَيْرَ عُمْرِي آخِرَهُ وَخَيْرَ عَمَلِي خَوَاتِمَهُ وَخَيْرَ أَيَّامِي يَوْمَ لِقَائِكَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ. سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وَيَزِيدُ بَعْدَ الصُّبْحِ اللَّهُمَّ بِكَ أَحَاوِلُ وَبِكَ أَصَاوِلُ وَبِكَ أَقَاتِلُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا وَرِزْقًا طَيِّبًا وَبَعْدَهُ وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ اللَّهُمَّ أَجْزِنِي مِنَ النَّارِ سَبْعًا وَبَعْدَهُمَا وَبَعْدَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ يَنْشَأَ الرَّجُلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُخَيِّبُ وَيُعِمِّتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرًا اه. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ مُرْتَبًا كَذَلِكَ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ أَوْ عَمَلًا بِمَا قَدَّمْتُهُ أَنْتَهُتْ وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي الْأَصْلِ مُخْرَجَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا مِنَ الْأَذْكَارِ مِنَ الْمُحَدَّثِينَ فَرَأِجُهُ مِنْهُ إِنْ أَرَدْتَهُ كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ.

ه فَوَدَّ: (فِي شَرْحِ الْغُبَابِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَنْصِرَافُهُ فِي الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ بِالْمَسْجِدِ التَّبَوُّيِّ إِلَى يَمِينِهِ.

ه فَوَدَّ: (إِلَّا لِإِمَامٍ يُرِيدُ التَّغْلِيمَ) أَيْ تَعْلِيمَ الْمَأْمُومِينَ فَيَنْجَهَرُ بِهِمَا فَإِذَا تَعَلَّمُوا أَسْرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ بِهِمَا أَيْ بِالذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ الْوَارِدَيْنِ هُنَا وَيَتَّبِعِي جَرِيَانُ ذَلِكَ فِي كُلِّ دُعَاءٍ وَذِكْرِ فَهَمَّ مِنْ غَيْرِهِ أَنَّهُ يُرِيدُ تَعَلُّمَهُ مَأْمُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْأَذْعِيَةِ الْوَارِدَةِ أَوْ غَيْرِهَا وَلَوْ دُنْيَوِيًّا اه.

أَنْ يَقُومَ مِنْ مُصَلَّاهُ عَقِبَ سَلَامِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَلْفَهُ نِسَاءٌ فَإِنْ لَمْ يُرَدِّ ذَلِكَ فَالْثَنَةُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ وَلَوْ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ عَلَى مُشْرِفِهِ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ.....

هـ فَوَدَّ: (أَنْ يَقُومَ مِنْ مُصَلَّاهُ الْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ يُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ الْأَذْكَارُ الَّتِي طَلِبَ الْإِثْنَانُ بِهَا قَبْلَ تَحْوِيلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ: نَعَمْ يُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ أَغْنِي قِيَامَهُ بَعْدَ سَلَامِهِ الصُّبْحِ لِمَا صَحَّ (كَانَ ﷺ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ جَلَسَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) وَاسْتَدَلَّ فِي الْخَادِمِ بِخَبَرٍ: «مَنْ قَالَ فِي ذُبُرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَهُوَ ثَانٍ رِجْلُهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَذَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ» الْحَدِيثَ السَّابِقُ. قَالَ: فَفِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّهُ يَأْتِي بِهَذَا الذِّكْرِ قَبْلَ أَنْ يَحْوَلَ رِجْلَيْهِ وَيَأْتِي مِثْلَهُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْمَضَرِّ بِوُرُودِ ذَلِكَ فِيهِمَا اهـ سَمِ عَلَى حَجٍّ. وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ صَلَاةَ الْفَرَضِ فَقُولُوا عَقِبَ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرَ مَرَّاتٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ. وَاقْرَأَ الْمِنَاوِي وَعَلَيْهِ فَيَتَّبِعِي تَقْدِيمُهَا عَلَى التَّسْبِيحَاتِ لِحَثِّ الشَّارِعِ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: وَهُوَ ثَانٍ رِجْلُهُ الْخُ وَرَوَّدَ أَيْضًا أَنْ مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ مِائَةَ مَرَّةٍ عَقِبَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ غُفِّرَ لَهُ وَأُورِدَ عَلَيْهِ سَمِ فِي بَابِ الْجِهَادِ سُؤَالًا حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِ شَخْصٌ وَهُوَ مَشْغُولٌ بِقِرَاءَتِهَا هَلْ يُرَدُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا يَكُونُ مَقْوُومًا لِلثَّوَابِ الْمَوْعُودِ بِهِ أَوْ يُؤَخَّرُهُ إِلَى الْفَرَاغِ وَيَكُونُ ذَلِكَ عُذْرًا؟ فِيهِ نَظَرٌ اهـ. أَقُولُ: وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَحَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى أَجْنَبِيٍّ لَا عُذْرَ لَهُ فِي الْإِثْنَانِ بِهِ وَعَلَى مَا ذَكَرَ فَهَلْ يُتَعَدُّ الذِّكْرُ الَّذِي هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْخُ أَوْ سُورَةُ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَتَعَدُّ تَقْدِيمُ الذِّكْرِ لِحَثِّ الشَّارِعِ عَلَى الْمُبَادَرَةِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَهُوَ ثَانٍ رِجْلُهُ وَلَا يُتَعَدُّ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَجْنَبِيًّا عَمَّا يُطَلَّبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ع ش. هـ فَوَدَّ: (عَقِبَ سَلَامِهِ الْخُ) قَالَ الْأَصْحَابُ لَيْتَلَا يَشْكُ هُوَ أَوْ مَنْ خَلْفَهُ هَلْ سَلَّمَ أَوْ لَا وَلَيْتَلَا يَدْخُلُ غَرِيبٌ فَيُطْلِئُهُ بَعْدَ فِي صَلَاتِهِ فَيَقْنَدِي بِهِ اهـ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْعَلَنَانِ تَنْتَهِيَانِ إِذَا حَوَّلَ وَجْهَهُ إِلَيْهِمْ أَوْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ اهـ وَيَتَّبِعِي كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ أَنْ يُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا قَعَدَ مَكَانَهُ يَذْكُرُ اللَّهُ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ لِأَنَّ ذَلِكَ كَحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ تَامَةٍ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَنَسٍ مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَيَتَّبِعِي الْخُ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ مِثْلُهُ مَعَ زِيَادَةِ وَبَعْدَهُ شَرْحُ بَاقِضِلٍ وَيَتَذَبُّ أَنْ يَتَصَرَّفَ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ وَالْمُنْفَرِدُ عَقِبَ سَلَامِهِ وَفَرَاغِهِ مِنَ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ بَعْدَهُ اهـ. هـ فَوَدَّ: (إِذَا لَمْ يَكُنْ خَلْفَهُ نِسَاءٌ) قَسِيَانِي نِهَائَةً.

هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الْخُ) وَفَاقًا لِظَاهِرِ إِطْلَاقِ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهَايَةِ عِبَارَتُهُ وَلَوْ مَكَثَ الْإِمَامُ بَعْدَ الصَّلَاةِ لِذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ فَالْأَفْضَلُ جَعْلُ يَمِينِهِ إِلَيْهِمْ وَيَسَارِهِ إِلَى الْمَحْرَابِ لِلِاتِّبَاعِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَقِيلَ عَكْسُهُ وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ تَرْجِيحُهُ فِي مَحْرَابِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّهُ إِنْ فَعَلَ الصَّفَّةَ

هـ فَوَدَّ: (أَنْ يَقُومَ مِنْ مُصَلَّاهُ عَقِبَ سَلَامِهِ) يَتَّبِعِي أَنْ يُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ الْأَذْكَارُ الَّتِي طَلِبَ الْإِثْنَانُ بِهَا قَبْلَ تَحْوِيلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ: نَعَمْ يُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ أَغْنِي قِيَامَهُ بَعْدَ سَلَامِهِ مِنَ الصُّبْحِ لِمَا صَحَّ: (كَانَ ﷺ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ جَلَسَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) وَاسْتَدَلَّ فِي الْخَادِمِ بِخَبَرٍ: «مَنْ قَالَ فِي ذُبُرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَهُوَ ثَانٍ رِجْلُهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَذَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ» الْحَدِيثَ السَّابِقُ. قَالَ: فَفِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّهُ يَأْتِي بِهَذَا الذِّكْرِ قَبْلَ أَنْ يَحْوَلَ رِجْلَيْهِ وَيَأْتِي مِثْلَهُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْمَضَرِّ بِوُرُودِ ذَلِكَ فِيهِمَا اهـ.

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ بِمَحْرَابِهِ ﷺ وَلَمْ يُعْرِفْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلَافَ مَا عُرِفَ مِنْهُ فَتَبَحُّثُ اسْتِثْنَائِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ وَجِيهٌ لَا سِيَّامًا مَعَ رِعَايَةِ أَنَّ سُلُوكَ الْأَدَبِ أَوَّلَى مِنْ امْتِثَالِ الْأَمْرِ بِمِثْنِهِ لِلْمَأْمُومِينَ وَيَسَارُهُ لِلْمَحْرَابِ وَلَوْ فِي الدُّعَاءِ وَانْتِصَارُهُ لَا يُنَافِي نَدْبَ الذِّكْرِ لَهُ عَقِبَتُهَا لِأَنَّهُ يَأْتِي بِهِ فِي مَحَلِّهِ الَّذِي يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَهَا أَنَّهُ لَا يَمُوتُ بِفِعْلِ الرَّائِيَةِ وَإِنَّمَا الْفَائِثُ بِهَا كَمَالُهُ لَا غَيْرُ.

الأولى يصيرُ مُسْتَدِيرًا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ قِيْلَةُ آدَمَ فَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ اهـ. أَيُّ كُلِّ مِنْهُمْ يُتَوَسَّلُ بِهِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى رَشِيدِي. □ فُودُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيُّ التَّغْيِثِ الْمَذْكُورِ. □ فُودُ: (بِمَحْرَابِهِ) أَيُّ بِمُصَلَّاهُ فَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمَحْرَابَ الْمَعْرُوفَ مُخَدَّثٌ. □ فُودُ: (فَتَبَحُّثُ اسْتِثْنَائِهِ الْخُ) أَيُّ مِخْرَابِهِ ﷺ بِجَمَلٍ يَمِينُهُ فِيهِ إِلَى الْمِخْرَابِ اعْتَمَدَهُ الْجَمَالَ الرَّفْلِي وَأَتْبَاعُهُ وَعَلَيْهِ عَمَلُ الْأَيْمَةِ بِالْمَدِينَةِ الْيَوْمَ وَلِلدَّمِيرِي:

وَسُنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَلْتَفِتَا	بَعْدَ الصَّلَاةِ لِدُعَاءِ تَبَا
وَيَجْعَلَ الْمَحْرَابَ عَنْ يَسَارِهِ	إِلَّا تُجَاهَ الْبَيْتِ فِي أَسَارِهِ
فَفِي دُعَائِهِ لَهُ يَسْتَقْبِلُ	وَعَنْهُ لِلْمَأْمُومِ لَا يَسْتَقْبِلُ
وَإِنْ يَكُنْ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ	فَلْيَجْعَلَنَّ مَحْرَابَهُ يَمِينَهُ
لِكِنِّي يَكُونُ فِي الدُّعَاءِ مُسْتَقْبِلًا	خَيْرَ شَفِيعٍ وَنَبِيٍّ أَرْسِلَا

اهـ. كَرْدِي وَفَضِيَّةٌ مَا مَرَّ فِي النُّهَايَةِ مِنْ اقْتِصَارِهِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ مَحْرَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَدَمَ اعْتِمَادِ مَا بَحَثَهُ الدَّمِيرِي بِالنَّسْبَةِ إِلَى تُجَاهِ الْبَيْتِ الشَّرِيفِ فَلْيُرَاجَعْ. □ فُودُ: (وَلَوْ فِي الدُّعَاءِ) وَقَالَ الصَّبْرِيُّ وَغَيْرُهُ يَسْتَقْبِلُهُمْ بِوَجْهِهِ فِي الدُّعَاءِ وَقَوْلُهُمْ مِنْ أَدَبِ الدُّعَاءِ اسْتِثْنَاءُ الْقِيْلَةِ مُرَادُهُمْ غَالِبًا لَا دَائِمًا وَيُسْنُ الْإِكْتَارُ مِنَ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ قَالَ فِي الْمُهَيَّاتِ وَقَيَّدَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتِحْبَابَ إِكْتَارِ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ بِالْمُتَقَرِّدِ وَالْمَأْمُومِ وَنَقَلَ عَنْهُ فِي الْمَجْمُوعِ لَكِنْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ يُسْنُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْتَصِرَ فِيهِمَا بِخُضْرَةِ الْمَأْمُومِينَ إِذَا انْصَرَفُوا طَوَّلَ وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ انْتَهَى وَهُمْ لَا يَمْتَنِعُونَ ذَلِكَ مُغْنِي. □ فُودُ: (عَلَى أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَهَا أَنَّهُ الْخُ) قَالَ ع ش ظَاهِرُهُ مَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِثْنَانِ بِهَا أَيُّ التَّسْبِيحَاتِ عَلَى الْفَوْرِ وَعَلَى التَّرَاخِي وَالْأَقْرَبُ أَنَّهَا تَمُوتُ بِفِعْلِ الرَّائِيَةِ قَبْلَهَا لِطَوْلِ الْفَضْلِ لَكِنْ قَالَ حَجَّ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْفَضْلُ الْبَسِيرُ كَالِاسْتِغْنَاءِ بِالرَّائِيَةِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ وَقَالَ سَمِ عَلَيْهِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَتَّبَعِي فِي اغْتِنَاءِ الرَّائِيَةِ أَنْ لَا يَفْخَشَ الطَّوْلَ بِحَيْثُ لَا يَبْعُدُ التَّسْبِيحُ مِنْ تَوَابِعِ الصَّلَاةِ عُرْفًا اهـ. ثُمَّ عَلَى هَذَا لَوْ وَالِي بَيْنَ صَلَاتِي الْجَمْعِ أَخَّرَ التَّسْبِيحَ عَنِ الثَّانِيَةِ وَهَلْ يَسْقُطُ تَسْبِيحُ الْأَوَّلَى حَيْثُ أَوْ يَكْفِي لَهَا ذِكْرٌ وَاحِدٌ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ لِكُلِّ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ أَنَّ الْأَوَّلَى إِفْرَادُ كُلِّ وَاحِدَةٍ بِالْعَدَدِ الْمَطْلُوبِ لَهَا فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِ الْعَدَدَيْنِ كَفَى فِي أَصْلِ السُّتَةِ اهـ. □ فُودُ: (وَإِنَّمَا الْفَائِثُ بِهَا كَمَالُهُ الْخُ) يُفِيدُ أَنَّ الْأَفْضَلَ تَقْدِيمُ الذِّكْرِ

□ فُودُ: (بِفِعْلِ الرَّائِيَةِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ طَوَّلَهَا فِيهِ نَظَرٌ إِذَا فَحُشَ التَّطَوُّلُ بِحَيْثُ صَارَ لَا يَصْدُقُ عَلَى الذِّكْرِ أَنَّهُ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَقَدْ يُقَالُ وَقَوْعُهُ بَعْدَ تَوَابِعِهَا وَإِنْ طَالَتْ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ بَعْدَهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فُودُ: (وَإِنَّمَا الْفَائِثُ) يُفِيدُ أَنَّ الْأَفْضَلَ تَقْدِيمُ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ عَلَى الرَّائِيَةِ.

(تنبيه) كثر الاختلاف بين المتأخرين فيمن زاد على الوارد كأن سَبَّحَ أربعًا وثلاثين فقال القرافي يُكرهه لأنه سوء أدب وأئذ بآته ذواء وهو إذا زيد فيه على قانونه يصير داءً وبأنه مفتاح وهو إذا زيد على أسنانه لا يفتح وقال غيره يحصل له الثواب المخصوص مع الزيادة ومقتضى كلام الزين العراقي ترجيحه لأنه بالإتيان بالأصل حصل له ثوابه فكيف يُطله زيادة من جنسه. واعتمد ابن اليماد بل بالغ فقال لا يحل اعتقاد عدم حصول الثواب لأنه قول بلا دليل يزده غموم ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا﴾ [الامام: ١١٠٠] ولم يعير القرافي على سبب هذا العدد المخصوص وهو تسبيح ثلاث وثلاثين والحمد كذلك والتكبير كذلك بزيادة واحدة تكملة المائة وهو أن أسماء تعالى تسعة وتسعون وهي إما ذاتية كالله أو جلالية كالكبير أو جمالية كالمحمدين فجعل للأول التسبيح لأنه تنزيه للذات وللثاني التكبير وللثالث التحميد لأنه يستدعي النعم وزيد في الثالثة التكبير أو لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلخ لأنه قيل إن تمام المائة في الأسماء الاسم الأعظم وهو داخل في أسماء الجلال وقال بعضهم هذا الثاني أوجه نقلًا ونظرًا ثم استشكله بما لا إشكال فيه بل فيه الدلالة للمدعي وهو أنه ورد في روايات النقص عن ذلك العدد والزيادة عليه كخمسين وعشرين وإحدى عشرة وعشرة وثلاث ومئة وسبعين ومائة في التسبيح وخمسين وعشرين وإحدى عشرة وعشرة ومائة في التحميد وخمسين وعشرين وإحدى عشرة وعشرة ومائة في التكبير ومائة وخمسين وعشرين وعشرة في التهليل وذلك يستلزم عدم التقيد به إلا أن يقال التقيد به واقع مع ذلك بأن يأتي بإحدى الروايات الواردة والكلام إنما هو فيما إذا أتى بغير الوارد.....

والدعاء على الزاوية سم. □ فؤد: (وأئذ) أي ما قاله القرافي (بآته) أي الوارد. □ فؤد: (مع الزيادة) أي على العدد الوارد. □ فؤد: (واعتد ابن اليماد) الوجه الذي اعتداه جمع من شيوخنا كشيوخنا الإمام البرلسي وشيوخنا الإمام الطبرلاوي حصول هذا الثواب إذا زاد على الثلاث والثلاثين في المواضع الثلاثة فيكون الشرط في حصوله عدم التقص عن ذلك خلافًا لمن خالف سم على المنهج اهـ ش.
 □ فؤد: (وهو) أي الدليل. □ فؤد: (تكملة المائة) خبر مبتدأ مخذوف والجملة صفة لواحدة.
 □ فؤد: (وهو أن إلخ) قد يقال إن هذا السر لا يضر القرافي بل يؤيد كلامه. □ فؤد: (إن أسماء تعالى) أي الحسنى. □ فؤد: (وللثاني التكبير) سكت عن وجهه لظهوره من قوله أو جلالية كالكبير. □ فؤد: (أو لا إله إلا الله) أي إلى قدير. □ فؤد: (هذا الثاني) أي الذي قاله غير القرافي وهو حصول الثواب المخصوص مع الزيادة. □ فؤد: (بل فيه الدلالة للمدعي) وهو حصول الثواب المخصوص مع الزيادة على العدد المخصوص، وقد يقال: إن قول المستشكل: إلا أن يقال إلخ يؤيد نقض المدعي فتأمل.
 □ فؤد: (وذلك) أي اختلاف الروايات بالتقص والزيادة. □ فؤد: (عدم التقيد به) أي بالثلاث والثلاثين.
 □ فؤد: (التقيد به واقع) أي بالوارد. □ فؤد: (والكلام) أي الخلاف. □ فؤد: (بغير الوارد) أي لم يرد

نعم يُؤخذ من كلام شرح مُسلم أنه إذا تعارضت روايتان سُئِلَ له الجمع بينهما كَحَثَمِ المِائَةِ بِتَكْبِيرِهِ أَوْ بِلَا إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ إلَخَ فَيُنْدَبُ أَنْ يَخْتِمَ بِهَما احتياطاً وَعَمَلًا بالواردِ وَمَا أَمَكَنَّ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ فِي ظَلَمْتَ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا فِي دُعَاءِ التَّشَهُّدِ رَوِيَ بِالمُؤَحَّدَةِ وَالمُثَلَّثَةِ وَالأُولَى الجمعُ بينهما لذلك وَرَدَّهُ العِزُّ بْنُ جَمَاعَةَ بِمَا رَدَّدَتْهُ عَلَيْهِ فِي حَاشِيَةِ الإيضاحِ فِي بَحْثِ دُعَاءِ يَوْمِ عَرَفَةَ وَرَجَّحَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِنْ نَوَى عِنْدَ انْتِهَاءِ العَدَدِ الوَارِدِ امْتِثَالَ أَمْرٍ ثُمَّ زَادَ أَثِيبَ عَلَيْهِمَا وَإِلَّا فَلَا وَأَوْجَهَ مِنْهُ تَفْصِيلُ آخَرٍ وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ زَادَ لِنَحْوِ شُكِّ عَذْرِ أَوْ لِيَتَعَذَّرَ فَلَا لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُسْتَدْرِكٌ عَلَى الشَّارِعِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ.

(وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِلتَّقْلِيلِ) الرَّائِبِ وَغَيْرِهِ (مِنْ مَوْضِعٍ فَرَضِهِ) لِيَتَشَهَّدَ لَهُ مَوَاضِعُ السُّجُودِ وَقَضِيَّتُهُ نَدَبُ الْإِنْتِقَالِ لِلْفَرْضِ مِنْ مَوْضِعٍ نَفَلِهِ الْمُتَقَدِّمُ وَأَنَّهُ يَنْتَقِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ يَفْتَتِحُهَا مِنَ الْمَقْضِيَّاتِ وَالتَّوَافِلِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ حَيْثُ لَمْ يُعَارِضْهُ نَحْوُ فَضِيلَةٍ صَفٍّ أَوَّلٍ أَوْ مُشَقَّةٍ غَرَقِي صَفٍّ آخَرَ مَثَلًا فَإِنْ لَمْ يَنْتَقِلْ فَصَلَّ بِنَحْوِ كَلَامِ إِنْسَانٍ لِلتَّهْيِ فِي مُسْلِمٍ عَنْ وَصَلِ صَلَاةٍ بِصَلَاةٍ إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ.....

أَصْلًا. هـ فُؤَدُ: (نَعَمْ يُؤْخَذُ إلَخَ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي قَالَ الْمُصَنِّفُ: الْأُولَى الْجَمْعُ بَيْنَ الرَّوَاتِبَيْنِ فَيَكْبُرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، وَيَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ اهـ.
هـ فُؤَدُ: (أَنْ يَخْتِمَها) أَي أَنْ يَجْعَلَ خَاتِمَةَ المِائَةِ وَآخِرَها. هـ فُؤَدُ: (وَرَدُّهُ) أَي نَدَبُ الْجَمْعِ بَيْنَ كَبِيرٍ وَكَثِيرٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ مَرَّجَعَ الضَّمِيرَ قَوْلَ الشَّارِعِ فَيُنْدَبُ أَنْ يَخْتِمَ بِهَما. هـ فُؤَدُ: (وَرَجَّحَ بَعْضُهُمْ) عَطَفَ أَيْضًا عَلَى قَالَ الْقَرَفَائِي، وَكَذَا قَوْلُهُ: وَأَوْجَهَ مِنْهُ إلَخَ. هـ فُؤَدُ: (أَوْ لِيَتَعَذَّرَ) أَي عَلَى وَجْهِ أَنَّهُ مَطْلُوبٌ مِنَّا فِي هَذَا الْوَقْتِ ع ش. وَلَعَلَّ الْأُولَى أَي عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَنْسَبُ هُنَا.

فُؤَدُ (سُئِلَ): (لِلتَّقْلِيلِ) أَي أَوْ الْفَرْضِ مِنْ مَوْضِعٍ فَرَضِهِ أَي أَوْ نَفَلِهِ. وَلَوْ قَالَ: وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِصَلَاةٍ أَوْ مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ لَكَانَ أَشْمَلًا وَأَخْصَرَ وَاسْتُغْنِيَ عَنِ التَّقْدِيرِ الْمَذْكُورِ مُعْنِي.

فُؤَدُ (سُئِلَ): (وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِلتَّقْلِيلِ إلَخَ) أَي إِمَامًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَلَوْ خَالَفَ ذَلِكَ فَأَخْرَجَ بِالثَّانِيَةِ فِي مَحَلٍّ الْأُولَى فَهَلْ يُطَلَّبُ مِنْهُ الْإِنْتِقَالُ بِفَعْلٍ غَيْرِ مُبْطِلٍ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ يُتَجَبَّ أَنْ يُطَلَّبَ سَوَاءٌ خَالَفَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ اهـ ع ش. هـ فُؤَدُ: (وَقَضِيَّتُهُ إلَخَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّائِلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالتَّأَخَّرَةِ لَكِنَّ الْمُتَّجِعَ فِي الْمُهَيَّاتِ فِي التَّائِلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَا أَشْعَرَ بِهِ كَلَامُهُمْ مِنْ عَدَمِ الْإِنْتِقَالِ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَّ مَأْمُورٌ بِالمُبَادَرَةِ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ، وَفِي الْإِنْتِقَالِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الصُّفُوفِ مُشَقَّةٌ خُصُوصًا مَعَ كَثْرَةِ الْمُصَلِّينَ كَالْجُمُعَةِ اهـ. فَعُلِمَ أَنَّ مَحَلَّ اسْتِخْبَابِ الْإِنْتِقَالِ مَا لَمْ يُعَارِضْهُ شَيْءٌ آخَرُ اهـ. هـ فُؤَدُ: (وَأَنَّهُ يَنْتَقِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ إلَخَ) قَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ اسْتِخْبَابُ الْإِنْتِقَالِ أَوْ الْفَضْلِ بِالكَلَامِ لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ مِنَ التَّوَافِلِ يَفْتَحُهُمَا وَلَوْ كَثُرَتْ جَدًّا سَم. هـ فُؤَدُ: (فَإِنْ لَمْ يَنْتَقِلْ فَصَلَّ بِنَحْوِ كَلَامِ إِنْسَانٍ) كَذَا فِي

هـ فُؤَدُ: (وَأَنَّهُ يَنْتَقِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ) قَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ اسْتِخْبَابُ الْإِنْتِقَالِ أَوْ الْفَضْلِ بِالكَلَامِ لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ مِنَ التَّوَافِلِ يَفْتَحُهُمَا وَلَوْ كَثُرَتْ جَدًّا.

أو خُرُوج (وأفضله) أي الانتقال للتقليل يعني الذي لا تُسَنُّ فيه الجماعة ولو لمَن بالكعبة والمسجد حولها (إلى بيته) للخبر المتفق عليه «صلُّوا أيُّها الناس في بُيُوتكم فإنَّ أفضلَ صلاةٍ المراءى في بيته إلا المكتوبة» ولأنَّ فيه البعد عن الرياء وعَوْدَ بَرَكةِ الصلاة على البيت وأهله كما في حديث ومَحَلُّه إنَّ لم يَكُنْ مُتَكَيِّفًا ولم يَخَفْ بِتَأخِيرِهِ للبيتِ قُوتَ وَقْتٍ أو تَهَاوُتًا وفي غير الضحى وَرَكَعَتَيِ الطَّوَايفِ والإحرام بِمِيقَاتٍ بِهِ مَسْجِدٌ وَنَافِلَةٌ الْمُبَكِّرِ لِلْجُمُعَةِ.

(وَإِذَا صَلَّى وَرَاءَهُمْ نِسَاءً مَكْتُولًا) نَدْبًا (حَتَّى يَنْصَرِفْنَ) لِلتَّبَاعِ وَلَأنَّ الْاِخْتِلَاطَ بِهِنَّ مِظَنَّةُ الْفَسَادِ وَتَنْصَرِفُ الْخَنَائِي فُرَادَى بَعْدَهُنَّ وَقَبْلَ الرِّجَالِ (وَأَنْ يَنْصَرِفَ فِي جِهَةٍ حَاجَتِهِ) أَيِ إِنْ كَانَ لَهُ حَاجَةٌ أَيْ جِهَةٌ كَانَتْ (وَالَا) يَكُنْ لَهُ حَاجَةٌ فِي جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ (فَلْيَنْصَرِفْ يَمِينَهُ) لِتَدْبِ التَّيَّاسُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَنُفَاهِيهِ أَنَّهُ يُسَنُّ فِي كُلِّ عِبَادَةِ الذَّهَابِ فِي طَرِيقِ الرَّجُوعِ فِي أُخْرَى أَهْ وَجِبَابُ

النهاية والمغني وشرح المنهج، لكن بدون لفظ نعو ولعل الشارح أدخل بها تحويل صدره عن القبلة.
 • فُود: (أو خروج) أي من محلِّ صلاته الأولى ع ش. • فُود: (أي الانتقال) إلى قوله: «يُسَنُّ لَهُ هُنَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا أَتَيْهِ عَلَيْهِ، وَكَذَا فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ يَغْنِي الَّذِي لَا يُسَنُّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ وَقَوْلُهُ وَظَاهِرٌ إِلَى أَوْ فِيهِ. • فُود: (وَلَوْ لِمَنَ بِالْكَعْبَةِ الْفُخْ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَا فَرْقُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ وَالْأَقْصَى وَالْمَهْجُورِ وَغَيْرِهَا وَلَا بَيْنَ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَثْرَةِ التَّوَابِ التَّفْضِيلُ أَهْ.

فُود (سُ): (إِلَى بَيْتِهِ) أَيِ مَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ شَكٌّ فِي الْقِبْلَةِ فِيهِ فَيَكُونُ حَبِيبِي فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلَ ع ش.
 • فُود: (وَلَا نَ فِيهِ الْبُعْدُ الْفُخْ) عِبَارَةُ الْمَغْنِي وَالْحِكْمَةُ بَعْدَهُ مِنَ الرِّبَاءِ أَهْ. • فُود: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ مَحَلُّ كَوْنِ التَّقَلُّ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلَ. • فُود: (إِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَكَيِّفًا) أَيِ وَلَا مَا كَيْتًا بَعْدَ الصَّلَاةِ لِتَعَلُّمٍ أَوْ تَعْلِيمٍ وَلَوْ دَخَبَ إِلَى بَيْتِهِ لَفَاتَهُ ذَلِكَ نِهَائَةً. • فُود: (قُوتَ وَقْتٍ) عِبَارَةُ الْمَغْنِي قُوتَ الرَّائِيَةِ لِضَيْقِ وَقْتٍ أَوْ بَعْدَ مَنَزَلِهِ أَهْ.
 • فُود: (وَنَافِلَةُ الْمُبَكِّرِ الْفُخْ) أَيِ الْقِبْلِيَّةِ وَقَدْ تَنَظَّمَ ذَلِكَ الشَّيْخُ مَنصُورُ الطَّبْلَاوِيِّ قَالَ:

وَسَنَةُ الْإِحْرَامِ وَالطَّوَايفِ وَتَقْلُ جَالِسٍ لِلْإِعْتِكَافِ
وَعَائِفُ الْفَوَاتِ بِالتَّأخِرِ وَقَادِمُ وَمُنْشِيٍّ لِلتَّسْفِرِ
وَالِاسْتِخَارَةُ وَالْقِبْلِيَّةِ لِمَقَرِّبٍ وَلَا كَذَا الْبُعْدِيَّةِ

أه ع ش وفي التَّجْوِيذِ عَنِ الْقَلْبِيِّ أَنَّ مِثْلَ قِبْلِيَّةِ الْجُمُعَةِ كُلِّ رَائِيَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ دَخَلَ وَقْتُهَا وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ أَهْ وَقَدْ مَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ مَا يُفِيدُهُ.

فُود (سُ): (مَكْتُولًا) أَيِ مَكَتَ الْإِمَامُ بَعْدَ سَلَامِهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الرِّجَالِ يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى نِهَائَةً وَمَغْنِي.
 فُود (سُ): (وَأَنْ يَنْصَرِفَ الْفُخْ) وَأَنْ يَمُكَّتَ الْمَامُومُ فِي مُصَلَّاهُ حَتَّى يَقْرَأَ الْإِمَامُ مِنْ مُصَلَّاهُ إِنْ أَرَادَهُ عَقِبَ الذِّكْرِ وَالِدَعَاءِ إِذْ يُكْرَهُ لِلْمَامُومِ الْإِنْصِرَافُ قَبْلَ ذَلِكَ حَيْثُ لَا عُذْرَ لَهُ بِأَفْضَلٍ مَعَ شَرْحِهِ. قَالَ الْكَرْدِي عَلَيْهِ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي الْإِيْعَابِ أَنْ أَنْصَرَفَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ خِلَافَ الْأُولَى لِلْكَرَاهَةِ أَهْ.

• فُود: (تَكُنْ لَهُ حَاجَةٌ الْفُخْ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَغْنِي أَيِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَاجَةٌ أَوْ كَانَتْ لَا فِي جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَهْ. • فُود: (فَلْيَنْصَرِفْ يَمِينَهُ) وَلَا يُكْرَهُ أَنْ يُقَالَ: أَنْصَرَفْنَا مِنَ الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ نِهَائَةً زَادَ

يَحْمِلُهُ عَلَى مَا إِذَا أَمَكَّنَهُ مَعَ التَّيَاسُنِ أَنْ يَرْجِعَ فِي طَرِيقِ غَيْرِ الْأُولَى وَالْأَوَّلَى مَصْلَحَةُ الْعُودِ فِي أُخْرَى لِأَنَّ الْفَائِدَةَ فِيهِ بِشَهَادَةِ الطَّرِيقَيْنِ لَهُ أَكْثَرُ (وَتَقْضِي الْقُدُوةَ بِسَلَامِ الْإِمَامِ) التَّسْلِيمَةُ الْأُولَى لِيُخْرِجَ بِهَا نَعْمَ يُسَنُّ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يُؤَخِّرَهَا إِلَى فَرَاغِ إِمَامِهِ مِنْ تَسْلِيمَتِهِ وَإِذَا انْقَضَتْ بِالْأُولَى صَارَ الْمَأْمُومُ كَالْمُنْفَرِدِ. (فَلِلْمَأْمُومِ أَنْ يَسْتَعِزَّ بِدُعَائِهِ وَتَحْوِهِ ثُمَّ يُسَلِّمَ) نَعْمَ إِنْ شِئِيَ وَكَانَ مُجْلُوسَهُ مَعَ إِمَامِهِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ تَشْهِدُهُ الْأَوَّلُ لَزِمَهُ الْقِيَامُ عَقِبَ تَسْلِيمِهِ فَوْزًا وَلَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا يَأْتِي إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ طَوَّلَهُ كَجُلُوسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ أَوْ فِيهِ كُرَّةٌ لَهُ التَّطْوِيلُ وَيُسَنُّ لَهُ هُنَا الْقِيَامُ مُكَبَّرًا مَعَ رَفْعِ يَدَيْهِ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ فِي الْقِيَامِ مِنَ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ نَعْمَ لَوْ قَامَ الْإِمَامُ مِنْهُ وَخَلَفَهُ مَسْبُوقٌ لَيْسَ فِي مَحَلٍّ تَشْهِدُهُ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ أَنَّهُ يَرْفَعُ تَبَعًا لَهُ وَفَرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِ مُتَابَعَتِهِ فِي التَّوَكُّلِ بِأَنَّ حِكْمَةَ الْإِفْتِرَاشِ مِنْ سَهُولَةِ الْقِيَامِ عَنْهُ مَوْجُودَةٌ فِيهِ فَقَدْ دَسَّ رِعَائَتُهَا عَلَى الْمُتَابَعَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا (وَلَوْ اقْتَصَرَ إِمَامُهُ عَلَى تَسْلِيمَةٍ سَلَّمَ يَنْتَنِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ) تَخْصِيلًا لِفَضْلَيْهِمَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ صَارَ مُنْفَرِدًا.

المُغْنِي: وَإِنْ اسْتَدَّ الطَّبْرِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ يُكْرَهُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ﴾ (النِّسَاءُ: ١١٢٧) هـ. قَالَ ع. ش.: وَكَذَا لَا يُكْرَهُ أَنْ يُقَالَ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: أَصَلَّيْتُ؟ صَلَّيْتُ هـ.

قُود: (بِحَمْلِهِ) أَيِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. قُود: (مُضْلَحَةُ الْمُؤَدِّ) لَعَلَّ الْأَنْسَبَ حَذْفُ الْمُضْلَحَةِ.

قُود: (لِيُخْرِجَ بِهَا) فَلَوْ سَلَّمَ الْمَأْمُومُ قَبْلَهَا عَامِدًا عَالِمًا مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ مُفَارِقَةٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَلَوْ قَارَنَهُ فِيهِ لَمْ يَضُرَّ كِبَرِيَّةُ الْأَذْكَارِ بِخِلَافِ مُقَارَنَتِهِ لَهُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ كَمَا سَيَأْتِي لِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُضْلَحًا حَتَّى يَتِمَّهَا فَلَا يَزِيدُ صَلَاتَهُ بِمَنْ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُغْنِي.

قُود (سُي): (فَلِلْمَأْمُومِ) أَيِ الْمَوَاقِفِ مُغْنِي وَنِهَائِيَّةً.

قُود (سُي): (ثُمَّ يُسَلِّمُ) وَيَتَّبِعِي أَنْ تَسْلِمَهُ عَقِبَهُ أَوَّلَى حَيْثُ أَتَى بِالذِّكْرِ الْمَطْلُوبِ وَالْأَبَانُ أَشْرَعَ الْإِمَامِ سُنَّ لِلْمَأْمُومِ الْإِثْنَانُ بِهِ ع. ش. قُود: (وَالْأَبَلُّ الْإِثْنَانُ) عِبَارَةُ النِّهَائِيَّةِ فَإِنْ مَكَثَ عَامِدًا عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ قَدَرًا زَائِدًا عَلَى طُمَآنِينَةِ الصَّلَاةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ أَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَا هـ. وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ قَدَرًا إِلَى بَطَلَتْ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م ر أَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَا أَيِ وَلَكِنْ يَسْجُدُ لِلشُّهُورِ لِأَنَّهُ فَعَلٌ مَا يُقِيلُ عَمْدَهُ هـ.

قُود: (أَنَّ مَحَلَّهُ) أَيِ الْبُطْلَانِ. قُود: (إِنْ طَوَّلَهُ كَجُلُوسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ) وَالْمُعْتَمَدُ إِنْ طَوَّلَهُ زِيَادَةً عَلَى قَدْرِ طُمَآنِينَةِ الصَّلَاةِ سَمِ عِبَارَةُ ع. ش. قَوْلُهُ م ر كَجُلُوسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ، وَفِي نُسْخَةٍ يَفْنِي لِلنِّهَائِيَّةِ طُمَآنِينَةُ الصَّلَاةِ وَهَذِهِ هِيَ الْمُعْتَمَدَةُ يُمَكِّنُ حَمْلُ النُّسْخَةِ الْأُخْرَى عَلَيْهَا بِأَنَّ يَرَادُ بِجُلُوسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ أَقْلُ مَا يُجْزَى فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ. قُود: (أَوْ فِيهِ الْإِثْنَانُ) مَطْطُوفٌ عَلَى (فِي غَيْرِ مَحَلٍّ) وَالضَّمِيرُ لِمَحَلِّ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ لِلْمَسْبُوقِ. قُود: (وَيُسَنُّ لَهُ) أَيِ لِلْمَسْبُوقِ (هُنَا) أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ مُجْلُوسَهُ مَعَ إِمَامِهِ فِي مَحَلٍّ تَشْهِدُهُ الْأَوَّلِ. قُود: (مِنْهُ) أَيِ مِنْ تَشْهِيدِهِ الْأَوَّلِ (أَنَّهُ يَرْفَعُ) أَيِ الْمَسْبُوقِ. قُود: (بِخِلَافِهِ هُنَا)

قُود: (إِنْ طَوَّلَهُ كَجُلُوسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ) وَالْمُعْتَمَدُ إِنْ طَوَّلَهُ زِيَادَةً عَلَى قَدْرِ طُمَآنِينَةِ الصَّلَاةِ.

باب شروط الصلاة

(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (شُرُوطُ الصَّلَاةِ) جَمْعُ شَرِطٍ بِشُكُونِ الرَّاءِ وَهُوَ لُغَةٌ تَعْلِيْقُ أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ بِمِثْلِهِ أَوْ إِلْزَامُ الشَّيْءِ وَالتَّزَامُهُ وَيَفْتَحُهَا الْعَلَامَةُ وَاصْطِلَاحًا مَا يُلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودُهُ.....

(خَاتِمَةٌ): سُئِلَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ هَلْ يُكْرَهُ أَنْ يُسَالَ اللَّهُ بِعَظِيمٍ مِنْ خَلْقِهِ كَالنَّبِيِّ وَالْمَلِكِ وَالْوَلِيِّ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ عَلَّمَ بَعْضَ النَّاسِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَقْسِمُ عَلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ إِلَهِي. فَإِنْ صَحَّ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَقْصُورًا عَلَيْهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِأَنَّهُ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا يُقْسَمُ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا فِي دَرَجَتِهِ وَيَكُونُ هَذَا مِنْ خَوَاصِهِ اه. وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُغْنِي. وَفِي عَشْرٍ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الشَّيْخِ عِزُّ الدِّينِ مَا نَصَّهُ: فَإِنْ قُلْتَ هَذَا قَدْ يُعَارِضُ مَا فِي الْبَهْجَةِ وَشَرْحِهَا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْأَفْضَلُ اسْتِثْقَاؤُهُم بِالْإِتْقَاءِ لِأَنَّ دُعَاءَهُمْ أَرْجَى لِلْإِجَابَةِ إِلَهِي. قُلْتُ: لَا تَعَارِضُ لِجَوَازِ أَنْ مَا ذَكَرَهُ الْعِزُّ مَقْرُوضٌ فِيمَا لَوْ سَأَلَ بِذَلِكَ عَلَى صُورَةِ الْإِلْزَامِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَقْسِمُ عَلَيْكَ إِلَهِي وَمَا فِي الْبَهْجَةِ وَشَرْحِهَا مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا وَرَدَ عَلَى صُورَةِ الْاسْتِثْقَاعِ وَالسُّؤَالِ مِثْلَ أَسْأَلُكَ بَرَكَةً فَلَانٍ أَوْ بِحُرْمَتِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ اه.

باب شروط الصلاة

■ فَوَدَّ: (تَعْلِيْقُ أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ إِلَهِي) انْظُرِ التَّعْلِيْقَ بِلَوْ سَمِ عِبَارَةُ الْجُعْرِ مِي: وَقَصِيَّةٌ هَذَا أَيْ التَّقْيِيدُ بِمُسْتَقْبَلٍ أَنَّ التَّعْلِيْقَ بِلَوْ لَا يُسَمَّى شَرْطًا وَفِي الْعَرَبِيَّةِ خِلَافٌ شَوَبَرِيٍّ أَيْ لِأَنَّهُا خَرَفَ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ اه.

■ فَوَدَّ: (بِمِثْلِهِ) أَيْ بِأَمْرِ مُسْتَقْبَلٍ. ■ فَوَدَّ: (أَوْ إِلْزَامُ الشَّيْءِ إِلَهِي) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَيُعَبَّرُ عَنْهُ أَيْ التَّعْلِيْقُ بِالْإِلْزَامِ إِلَهِي. ■ فَوَدَّ: (وَيَفْتَحُهَا الْعَلَامَةُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ بِالشُّكُونِ لَيْسَ بِمَعْنَى الْعَلَامَةِ وَرَدَّ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي فَقَالَا الشُّرُوطُ جَمْعُ شَرِطٍ بِشُكُونِ الرَّاءِ وَهُوَ لُغَةٌ الْعَلَامَةُ وَمِنْهُ أَشْرَاطُ السَّاعَةِ أَيْ عِلَامَاتُهَا، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَإِنْ قَالَ الشَّيْخُ الشَّرْطُ بِالشُّكُونِ إِلْزَامُ الشَّيْءِ وَالتَّزَامُهُ لَا الْعَلَامَةُ وَإِنْ عُبِّرَ بِهِ بِبَعْضِهِمْ فَإِنَّهَا مَعْنَى الشَّرْطِ بِالْفَتْحِ اه. قَالَ عَشْرٌ قَوْلُهُ مَرَّ وَإِنْ قَالَ الشَّيْخُ إِلَهِي أَيْ فِي غَيْرِ شَرْحِ مَنْهَجِهِ تَبَعًا لِلْإِسْنَوِيِّ عَمِيرَةً وَمِنْ الْغَيْرِ شَرْحُ الرُّوضِ وَشَرْحُ الْبَهْجَةِ اه. ■ فَوَدَّ: (وَاصْطِلَاحًا) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَيُعَبَّرُ إِلَى وَيُرَدُّ وَقَوْلُهُ بَاتَهُ إِلَى بَاتَهُ وَقَوْلُهُ إِشَارَةٌ إِلَى حَسَنِ. ■ فَوَدَّ: (مَا يُلْزَمُ إِلَهِي) فَإِنْ قُلْتَ هَذَا التَّعْرِيفُ غَيْرُ مَانِعٍ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ الرُّكْنَ قُلْتُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَسْمًا الْمَقْصُودُ بِهِ تَمَيُّزُ الشَّرْطِ عَنْ بَعْضِ مَا

باب

■ فَوَدَّ: (أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ) بِالنَّظَرِ لِلتَّعْلِيْقِ. ■ فَوَدَّ: (مَا يُلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ إِلَهِي) فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا التَّعْرِيفُ غَيْرُ مَانِعٍ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ الرُّكْنَ. قُلْتُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَسْمًا الْمَقْصُودُ بِهِ تَمَيُّزُ الشَّرْطِ عَنْ بَعْضِ مَا عَدَاهُ كَالسَّبَبِ وَالْمَانِعِ وَمِثْلُ ذَلِكَ جَائِزٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَيْمَةُ كَالسَّيِّدِ، وَيَجُوزُ أَنْ تُفَسَّرَ (مَا) بِالْخَارِجِ بِقَرِينَةِ اسْتِثْنَاءِ أَنَّ الشَّرْطَ خَارِجٌ فَلْيُتَأَمَّلْ، وَقَدْ يُقَالُ: الرُّكْنَ يُلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ مَا لَمْ يَبْطُلْ فَلْيُتَأَمَّلْ.

ولا عَدَمَ لِدَاته قِيلَ كان الأولى تقديم هذا على باب صِفَةِ الصَّلَاةِ إِذِ الشَّرْطُ ما يَجِبُ تَقَدُّمُهُ على الصَّلَاةِ واستمراره فيها ويُعَيَّرُ عنه بأنَّه ما قَارَنَ كُلَّ مُعْتَبَرٍ سِوَاهُ بِخِلَافِ الرُّكْنِ اهـ. وَيَزِدُّ بأنَّه أَشارَ إلى أَهَمِّيَّةِ المَقْصُودِ بِالذَّاتِ على المَقْصُودِ بِطَرِيقِ الوَسِيلَةِ وبأنَّه لَمَّا جَعَلَ البُطْلانَ المُشْتَمِلَ عليها الفِصلَ الآتِي دَاخِلَةً في هذه التَّرْجِمَةِ إِشارةً إلى اتِّحَادِ الشَّرْطِ. والمَانِعِ هنا وهو الوَصْفُ الوُجُودِيُّ الظَّاهِرُ المُتَضَيِّطُ المُعْرَفُ نَقِيضُ الحُكْمِ.....

عَدَاهُ كَالسَّبَبِ والمَانِعِ ومِثْلُ ذلك جائِزٌ كما صَرَّحَ به الأئِمَّةُ كَالسَّيِّدِ وَجَوَّزَ أَنْ يُفَسَّرَ (ما) بِالخَارِجِ بِقَرِينَةٍ اشْتِهَارِ أَنَّ الشَّرْطَ خَارِجٌ أَيَّ عَنِ المَاهِيَةِ وقد يُقالُ الرُّكْنُ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الوُجُودُ ما لَمْ يَنْطَلِقْ قَلْبًا مِثْلُ سَمِ أَقُولُ: وَيَنْتُجُ الجَوَابُ الأَخِيرُ كما أَشارَ إِلَيْهِ بِقَدْرِ أَنَّ اللُّزُومَ في الرُّكْنِ لَيْسَ لِدَاته بَلْ عِنْدَ اسْتِيفاءِ الشُّرُوطِ وَبَقِيَّةِ الأَركانِ وانْتِفاءِ المَواعِجِ. □ فَوُدَّ: (وَلَا عَدَمَ لِدَاته) فَخَرَجَ بِالْقَيِّدِ الأوَّلِ أَيَّ ما يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ إلَخِ المَانِعِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ شَيْءٌ وبِالْثَّانِي أَيَّ وَلَا يَلْزَمُ إلَخِ السَّبَبُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الوُجُودُ أَيَّ وَمِنْ عَدَمِهِ العَدَمُ وبِالْثَّالِثِ أَيَّ لِدَاته أَقْبَرُ أَنَّ الشَّرْطَ بِالسَّبَبِ كَوُجُودِ الحَوَالِ الَّذِي هُوَ الشَّرْطُ لِيُجُوبَ الزَّكَاةَ مَعَ النَّصَابِ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ لِلزُّجُوبِ أَوْ بِالمَانِعِ كَالَّذِينَ عَلَى القَوْلِ بأنَّه مانِعٌ لِيُجُوبِها أَيَّ المَرْجُوحِ وَإِنْ لَزِمَ الوُجُودُ في الأوَّلِ والعَدَمُ في الثَّانِي لَكِنْ لِيُجُودَ السَّبَبِ والمَانِعِ لَا لِذَاتِ الشَّرْطِ نِهائِيَّةً وَع ش. □ فَوُدَّ: (تَقْدِيمُ هَذَا) أَيَّ بِابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ. □ فَوُدَّ: (وَيَزِدُّ بِأَنَّهُ) أَيَّ المُصَنَّفُ (أَشَارَ) أَيَّ بِتَأْخِيرِ هَذَا البَابِ عَنِ صِفَةِ الصَّلَاةِ. □ فَوُدَّ: (ما يَجِبُ تَقَدُّمُهُ إلَخِ) وَجُوبٌ تَقَدُّمِهِ مَمْنُوعٌ بَلِ الوَجْهَ أَنَّهُ يَكْفِي مُقَارَنَتُهُ فَالاسْتِيقْبَالُ مَثَلًا يَكْفِي لِمُقَارَنَتِهِ لِتَكْبِيرَةِ الإِحْرامِ وما بَعْدَهُما وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ وَتَقَدَّمَ نَحْوُ الطَّهَّارَةِ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَصُرُ عَادَةً حُصُولُهَا مُقَارَنًا لِلتَّكْبِيرَةِ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ عَلَيْهَا سَم. □ فَوُدَّ: (لَمَّا جَعَلَ المُبْطِلاتِ إلَخِ) عِبارةٌ النِّهايةِ والمُعْنَى لَمَّا اشْتَمَلَ عَلَى مَوَانِعِها وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ انْتِقَادِها حَسَنَ تَأْخِيرِها اهـ. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ الوَصْفُ إلَخِ) عِبارةٌ الأَسْنَى والمُعْنَى: والمَانِعِ لُغَةً الحائِلِ واضْطِلَاحًا ما يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ

□ فَوُدَّ: (ما يَجِبُ تَقَدُّمُهُ على الصَّلَاةِ) وَجُوبٌ تَقَدُّمِهِ مَمْنُوعٌ بَلِ الوَجْهَ أَنَّهُ يَكْفِي مُقَارَنَتُهُ فَالاسْتِيقْبَالُ مَثَلًا يَكْفِي مُقَارَنَتُهُ لِتَكْبِيرَةِ الإِحْرامِ وما بَعْدَهُما وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا وَتَقَدَّمَ نَحْوُ الطَّهَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَصُرُ عَادَةً حُصُولُهَا مُقَارَنًا لِلتَّكْبِيرَةِ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ عَلَيْهَا. فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ فِي بابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ مَسْأَلَةٌ قالَ الإسْنَوِيُّ فِي أوَّلِ بابِ صَلَاةِ الجَماعَةِ: احْتَرَزَ المُصَنَّفُ بِالْفَرائِضِ عَنِ التَّوَاتُلِ فَإِنَّ الجَماعَةَ تُسَنَّ فِي بَعْضِها، ثُمَّ قالَ: وَعَنِ الصَّلَاةِ الَّتِي تُسْتَحَبُّ إِعادَتُها بِسَبَبٍ ما كَالشَّكِّ فِي الطَّهَّارَةِ فَقَوْلُهُ كَالشَّكِّ فِي الطَّهَّارَةِ مُخَالَفٌ لِلْمُتَقَدِّمِ لَهُ مِنْ أَنَّ الشَّكَّ فِي الطَّهَّارَةِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مُبْطِلٌ كَالشَّكِّ فِي التَّيَّةِ. (الجَوَابُ): يُجَابُ عَنِ ذَلِكَ بِوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُما: أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى الوَجْهِ القَائِلِ بِعَدَمِ الإِبْطالِ. والثَّانِي: أَنَّ يُحْمَلُ عَلَى اخْتِلَافِ الصُّورَةِ فَالْإِبْطالُ فِيمَا إِذا شَكَّ هَلْ كانَ مُتَطَهِّرًا أَمْ لا، وَالصَّحَّةُ اسْتِحْبابُ الإِعادَةِ فِيمَا إِذا كانَ مُتَطَهِّرًا وَشَكَّ فِي نَقْضِ الطَّهَّارَةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَبْقَى الطَّهَّارَةُ وَالشَّكُّ فِي الْحَدِيثِ اهـ. وَسَيَأْتِي فِي سُجُودِ السَّهْرِ تَحْرِيرُ الْمُعْتَمِدِ فِي الشَّكِّ فِي الطَّهَّارَةِ بَعْدَ الْفَرَاغِ وَتَحْرِيرُ تَصْوِيرِها.

في أنه لا بُدَّ من فقدِ هذا ووجودِ ذاكَ ومن ثمَّ لجعلِ انتفاؤه شرطاً حقيقةً عند الرافعي وتجاوزاً عند المصنفِ ويُؤيده ما يأتي أنَّ الشرطَ من خطابِ الوضع من جميعِ حيثياتها بخلافِ الموانعِ لافتراقِ نحوِ الناسي وغيره هنا لأنَّهم حَسَنَ تأخيرِهِ فإنَّ قُلْتُ لِمَ قَدَّمُوا بَحْثَ ما عدا السَّيْرَ ولم يَنْصُوا على شرطِيَّتهِ إلا هنا ما عدا الاستقبالَ قُلْتُ نَظَرُوا في البَحْثِ عن حَقَائِقِهَا إلى كونِها وسائِلُ مُقَدِّمَةِ أمامَ المقصودِ وعن شرطِيَّتها إلى كونِها تابعةً للمَقْصُودِ وأما نَصُّهم أَوَّلًا على شرطِيَّةِ الاستقبالِ فَوَقَّعَ استطراداً وأما تأخيرُهُم البَحْثَ عن السَّيْرِ فإِشارةً إلى وجوبِهِ لِذاتِهِ تارةً ومن حيثِ كونه شرطاً أُخَرى فليَقْدَمَ اختصاصُهُم بالصلاةِ لم يُبَحْثَ عنه مع البقيةِ أَوَّلًا

المدَّ ولا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ وجودٌ ولا عَدَمٌ لِذاتِهِ؛ كالكلامِ فيها عَمْدًا اهـ. ة فُود: (في أنه إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِتِّحَادِ. ة فُود: (من فقدِ هذا) أي المانعِ (ووجودِ ذاكَ) أي الشرطِ. ة فُود: (حقيقةً عند الرافعي) أي لِأنَّهُ لا يَشْتَرِطُ كَوْنُ الشرطِ وجودياً بُجَيْرِمِيٍّ. ة فُود: (وتجاوزاً عند المصنفِ) أي لِأَنَّ مَفْهُومَ الشرطِ وجوديٌّ ومَفْهُومُ المانعِ عَدَميٌّ زِيَادِيٌّ وقولُهُ: ومَفْهُومُ المانعِ أي انْتِفاءُ المانعِ لِأَنَّ الكلامَ في انْتِفاءِهِ وإلَّا فالمانعُ وجوديٌّ وقولُ الشارحِ تَجَوَّزاً أي بِالِاسْتِعَارَةِ الْمُصْرَحَةِ بِتَشْبِيهِ انْتِفاءِ المانعِ بِالْشَرْطِ في تَوَقُّفِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ على كُلِّ مِنْهُمَا واستِعَارَةُ لَفْظِ الشرطِ لِانْتِفاءِ المانعِ اهـ. بَجَيْرِمِيٍّ. ة فُود: (ويؤيده) أي التَّجَوُّزَ. ة فُود: (ما يأتي) أي عن قَرِيبٍ في شَرْحِ وطَهَارَةِ الْحَدِيثِ. ة فُود: (من جميعِ حيثياتها) فيه بَحْثٌ لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ حَيْثِيَّاتِهَا فَعْلُهَا، وهي مِنْ جِهَةٍ مِنْ قِبَلِ خِطَابِ التَّكْلِيفِ ضَرُورَةٌ أَنْ فَعْلُهَا وَاجِبٌ يَثْبُتُ عَلَيْهِ وَيُعَاقَبُ على تَرْكِهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّ الشُّرُوطَ مِنْ جِهَةٍ تَرْكِهَا مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ مِنْ جَمِيعِ حَيْثِيَّاتِهَا، وَيَخْتِاجُ على هذا إلى بَيَانِ تَعَدُّدِ حَيْثِيَّاتِ التَّركِ وَيَبَيِّنُهُ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا سَم. ة فُود: (بِخِلَافِ الموانعِ إلخ) قَدْ يَذْفَعُ هذا بِأَنَّ الموانعَ الْمَذْكُورَةَ هُنَا لَيْسَتْ مَوَانِعَ على الإِطْلَاقِ، بَلْ على التَّفْصِيلِ الْآتِي بَيَانُهُ؛ كَكَوْنِ الكلامِ عَمْدًا مع الْعِلْمِ بِالتَّخْرِيمِ لَا مُطْلَقًا، فَجَعَلَ انْتِفاءَهَا شَرْطًا حَيْثِيَّيًّا لَا إِشْكَالَ فِيهِ إِذْ لَيْسَ لَهَا حَالَةٌ تَخْرُجُ بِهَا مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ سَم. ة فُود: (نحوِ الناسي) أي الْجَاهِلِ (وغيرِهِ) أي الْعَامِدِ الْعَالِمِ (هُنَا لِأَنَّهُمْ) أي فِي الْمَانِعِ دُونَ الشَّرْطِ. ة فُود: (حَسَنَ إلخ) جَوَابُ (لَمَّا جَعَلَ إلخ). ة فُود: (عن حَقَائِقِهَا) أي مَا عدا السَّيْرَ، وَالتَّائِيثُ بِاغْتِيَارِ مَعْنَى (ما) وَالتَّذْكِيرُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ (على شَرْطِيَّتِهِ) بِاغْتِيَارِ لَفْظِهِ. ة فُود: (لِذَاتِهِ) أي بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ.

ة فُود: (من جميعِ حيثياتها) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ حَيْثِيَّاتِهَا فَعْلُهَا وهي مِنْ جِهَةٍ مِنْ قِبَلِ خِطَابِ التَّكْلِيفِ ضَرُورَةٌ أَنْ فَعْلُهَا وَاجِبٌ يَثْبُتُ عَلَيْهِ وَيُعَاقَبُ على تَرْكِهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّ الشُّرُوطَ مِنْ جِهَةٍ تَرْكِهَا مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ مِنْ جَمِيعِ حَيْثِيَّاتِهَا وَيَخْتِاجُ على هذا إلى بَيَانِ تَعَدُّدِ حَيْثِيَّاتِ التَّركِ، وَيَبَيِّنُهُ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَمْدًا وَسَهْوًا وَجَهْلًا. ة فُود: (بِخِلَافِ الموانعِ لافتراقِ إلخ) قَدْ يَذْفَعُ هذا بِأَنَّ الموانعَ الْمَذْكُورَةَ هُنَا لَيْسَتْ مَوَانِعَ على الإِطْلَاقِ بَلْ على التَّفْصِيلِ الْآتِي بَيَانُهُ كَكَوْنِ الكلامِ عَمْدًا مع الْعِلْمِ بِالتَّخْرِيمِ لَا مُطْلَقًا فَجَعَلَ انْتِفاءَهَا شَرْطًا حَيْثِيَّيًّا لَا إِشْكَالَ فِيهِ، إِذْ لَيْسَ لَهَا حَالَةٌ تَخْرُجُ بِهَا مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ.

ولكونه فيها شرطاً أدرجوه مع بقیة شروطها المتكلم عليها هنا إجمالاً من حيث الشرطية مع ذكر توابعها فتأمل (خمس) ولا يرد الإسلام لأن طهارة الحدث تستلزمه ولا العلم بالفرضية وبالكيفية بأن يعلم فرضيتها مع تمييز فروضها من سُنَنِها لأنه شرط لساير العبادات، نعم إن اعتقد العائني أو العالم على الأوجه الكل فرضاً صَحَّ أو سُنَّة فلا أو البعض والبعض صَحَّ ما لم يقصد بفرض مُعَيَّن النفلية ولا التمييز لأن معرفة دخول الوقت تستلزمه أحدُها (معرفة) دخول (الوقت) ولو ظناً مع دخوله باطناً فلو صَلَّى غيرَ ظانٍّ وإن وَقَّت فيه أو ظاناً ولم تقع فيه لم تنقيد.

• فُود: (مع ذكر توابعه) أي توابع شروط الصلاة. • فُود: (ولا يرد إلخ) عبارة النهاية وإنما لم يُعَدَّ من شروطها أيضاً الإسلام والتمييز والعلم بفرضيتها وبكيفيةها وتمييز فرائضها من سُنَنِها لأنها غير مختصة بالصلاة فلو جهل كون أصل الصلاة أو صلاته التي شرع فيها أو الوضوء أو الطواف أو الصوم أو نحو ذلك فرضاً أو علم أن فيها فرائض وسُنَن ولم يُعَيَّر بينهما لم يصح ما فعله إثر كونه معرفة التمييز المخاطب به وانتهى حجة الإسلام الغزالي بأن من لم يُعَيَّر من العامة فرض الصلاة من سُنَنِها صححت صلاته أي وسائر عباداته بشرط أن لا يقصد بفرض نفلًا وكلام المُصَنِّف في مجموعته يُشِيرُ برُجْحانيه. والمراد بالعائني من لم يحصل من الفقه شيئاً يَهْتَدِي به إلى الباقي ويستفاد من كلامه أي المجموع أن المراد به هنا من لم يُعَيَّر فرائض صلاته من سُنَنِها وأن العالم من يُعَيَّر ذلك وأنه لا يُتَقَرَّر في حقه ما يُتَقَرَّر في حق العامي اهـ. وكذا في المُعْنَى إلّا قوله والمراد إلخ. • فُود: (تستلزمه) أي لَوَقَّت الجزم بنية الطهارة على الإسلام. • فُود: (نعم) إلى قوله ولا التمييز في النهاية والمُعْنَى إلّا قوله أو العالم على الأوجه بالنسبة لقوله أو البعض إلخ. • فُود: (أو البعض والبعض إلخ) صَنِعه صريح في أنه لا فَرْق في هذا بين العامي والعالم وليس كذلك بل هذا خاص بالعامي كما يعلم في المراجعة سم وكلام المُعْنَى صريح في اختصاصه بالعامي وتقدّم عن النهاية ما يوافق. • فُود: (تستلزمه) قد يُنْتَعَن بأنه قد يفرض بعد معرفته دخول الوقت ما يُزِيل التمييز سم. • فُود: (ولو ظناً) أي بالإجتهاد أو ما في معناه كإخبار الثقة والمراد بالمعرفة هنا مُطْلَق الإدراك مجازاً وإلا فحقيقة المعرفة لا تشمل الظن لأنها حُكْمُ الذهن الجازم المطابق لموجب بكسر الجيم أي لدليل قطعي ع ش. • فُود: (مع دخوله باطناً) لَعَلَّ المراد به أخذاً بما مرّ في كتاب الصلاة ما يشمل عدم تبيين الحال. • فُود: (ولم تقع فيه) أي ثم تبيّن أنها وقعت قبل الوقت. • فُود: (لم تنقيد) أي لا فرضاً ولا نفلًا ع ش أي في الأولى بخلاف ما لو صَلَّى بالإجتهاد ثم

• فُود: (أو البعض والبعض إلخ) صَنِعه صريح في أنه لا فَرْق في هذا بين العامي والعالم وليس كذلك، بل هذا خاص بالعامي كما يعلم بالمراجعة. • فُود: (تستلزمه) قد يُنْتَعَن بأنه قد يفرض بعد معرفة دخول الوقت ما يُزِيل التمييز. (فإن قيل): إذا زاد التمييز بطلت الطهارة مع أنها شرط أيضاً (قلت) فالمستلزم هي لا هو على أن هذا قد يُنْتَعَن فإن غير المُعَيَّر يَوْضُهُ وَلِيهِ للطواف فقد وَجَدَتْ الطهارة ولا تصبح الصلاة لعدم التمييز فليتأمل.

(و) ثانيها (الاستقبال) كما مرّ بيانه مع ما يُستثنى منه (و) ثالثها (سُتر العورة) عند القدرة وإن كان خالياً في ظلمةٍ للخبر الصحيح لا يقبل الله صلاةً حائضٍ أي بالغٍ إلا بخمارٍ فإن عجز بالطريق السابق في التيمم ومن ثمّ لزمه هنا سؤال نحو العارضة وقبول هبة نافذة كطمين صلى عارثاً وأتمّ ركوعه وسجوده وجوباً ولا إعادة عليه فإن وجدّه فيها استترّ به فوراً وبني حيث لا تبطل كالاستدبار ولزمه أيضاً سترها خارج الصلاة.....

يَبَيِّنُ أَنَّ صَلَاتَهُ كَانَتْ قَبْلَ الْوَقْتِ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ مِنْ جَنْبِهَا وَقَعَتْ عَنْهَا وَالْأَوَّلُ قَعَتْ تَمْلَأُ مُطْلَقًا شَيْخُنَا. وَتَقْدَمُ فِي الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ وَقَدْ الْحَلْبِيُّ وَقَوْعُهَا عَنِ الْفَائِتَةِ بِمَا إِذَا لَمْ يُلَاحِظْ فِي التَّيَّةِ صَاحِبَةُ الْوَقْتِ. □ فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ) أَيِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ. □ فَوُدَّ: (مَعَ مَا يُسْتَثْنَى مِنْهُ) أَيِ مِنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ وَتَقِلُّ السَّفَرِ وَغَيْرِهِمَا.

فَوُدَّ (وَسُتْرُ الْعَوْرَةِ) وَالْعَوْرَةُ لَفْظٌ: التَّقْصَانُ وَالشَّيْءُ الْمُسْتَنْبَحُ وَسُمِّيَ الْجِدَارُ الْآتِي بَيَانُهُ بِذَلِكَ لِقَبْحِ ظُهُورِهِ وَتَطْلُقُ أَيْضًا أَيِ شَرْعًا عَلَى مَا يَجِبُ سَتْرُهُ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ الْمُرَادُّ هُنَا وَعَلَى مَا يَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهِ وَسَيَأْتِي فِي التَّكَاحِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (هَذَا الْقُدْرَةُ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَكِنَّ الْوَاجِبَ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (بِالطَّرِيقِ) إِلَى: (صَلَّى). □ وَفَوُدَّ: (فَإِنْ وَجَدَهُ) إِلَى (وَيَلْزَمُهُ) وَإِلَى الْمَعْنَى فِي النَّهَائَةِ إِلَّا (مَا ذَكَرَ) وَقَوْلُهُ: (وَالْأَمَةُ) وَقَوْلُهُ: (يُجَمِّلُهُ). □ فَوُدَّ: (وَإِنْ كَانَ خَالِيًا فِي ظُلْمَةٍ) أَيِ وَبِالْأَوَّلَى إِذَا كَانَ خَالِيًا فَقَطُّ أَوْ فِي ظُلْمَةٍ فَقَطُّ شَيْخُنَا. □ فَوُدَّ: (هَذَا الْقُدْرَةُ) وَظَاهِرُ كَلَامِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ سَتْرُهَا عَنْ نَفْسِهِ فِي الصَّلَاةِ لَكِنَّ الْمُعْتَمِدَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ وَجُوبُ سَتْرِهَا عَنْ نَفْسِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى لَوْ لَيْسَ غِرَارَةٌ وَصَارَ بَحِيثٌ يُمَكِّنُهُ رُؤْيَا عَوْرَتِهِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ سَمَّ وَيَأْتِي عَنِ النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ.

□ فَوُدَّ: (لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ الْإِلْحَ) وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأنعام: ٣١] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْمُرَادُّ بِهِ الْكِبَابُ فِي الصَّلَاةِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (أَيِ بِالْإِلْحَ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ أَيِ بِالِغَةِ إِذَا الْحَائِضُ زَمَنَ حَيْضِهَا لَا تَصِحُّ صَلَاتُهَا بِخِمَارٍ وَلَا غَيْرِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ غَيْرَ الْبَالِغَةِ كَالْبَالِغَةِ لَكِنَّهُ قَيَّدَ بِهَا جَزِيًّا عَلَى الْغَالِبِ أ. ه. أَيِ مَنْ غَلَبَتْ الصَّلَاةُ مِنَ الْبَالِغَاتِ دُونَ الصَّغِيرَاتِ. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) الْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ: (بِالطَّرِيقِ الْإِلْحَ). □ فَوُدَّ: (سُؤَالٌ نَحْوِ الْعَارِضَةِ) أَيِ مِمَّنْ ظَنَّ مِنْهُ الرِّضَا بِهَا شَيْخُنَا. □ فَوُدَّ: (وَقَبُولُ هِبَةٍ نَافِعَةٍ الْإِلْحَ) فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ لِقُدْرَتِهِ عَلَى السَّتْرِ وَلَا يَلْزَمُ قَبُولُ هِبَةٍ التَّوْبِ لِلْمِئَةِ عَلَى الْأَصَحِّ شَيْخُنَا وَنِهَائَةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (وُجُوبًا) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ صَلَّى وَأَتَمَّ. □ فَوُدَّ: (صَلَّى عَارِثًا) أَيِ الْفَرَايِضَ وَالسَّتْنَ عَلَى مَا مَرَّ فِي التَّيْمَمِ مِنْ اعْتِمَادِهِ وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ رُؤْيَا عَوْرَتِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَلَا يَكْلَفُ غَضَّ الْبَصَرِ ش. □ فَوُدَّ: (وَيَلْزَمُهُ أَيْضًا سَتْرُهَا خَارِجَ الصَّلَاةِ الْإِلْحَ) لِإِطْلَاقِ الْأَمْرِ بِالسَّتْرِ وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحَى

□ فَوُدَّ: (وَسُتْرُ الْعَوْرَةِ) قَالَ فِي الرُّوضَةِ: وَيَجِبُ أَيِ سَتْرُهَا مُطْلَقًا أَيِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَلَوْ فِي خَلْوَةٍ لَا عَنْ نَفْسِهِ أ. ه. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ سَتْرُهَا عَنْ نَفْسِهِ فِي الصَّلَاةِ لَكِنَّ الْمُعْتَمِدَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ: وَجُوبُ سَتْرِهَا عَنْ نَفْسِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى لَوْ لَيْسَ غِرَارَةٌ وَصَارَ بَحِيثٌ يُمَكِّنُهُ رُؤْيَا عَوْرَتِهِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ.

ولو في الخلوة لكن الواجب فيها ستر سواتي الرجل والأمة وما بين سرية وركبة الخلوة فقط إلا لأدنى غرض كتبريد وخشمية غبار على ثوب يجمله ويكره له نظره سواء نفسه بلا حاجة (وعورة الرجل) ولو قنًا وصبيًا غير مميز (ما بين سرية وركبته) ليخبر به له شواهد منها الحديث الحسن «عط فيخذك فإن الفخذ عورة» نعم يجب ستر جزء منهما ليتحقق به ستر العورة (وكذا الأمة) ولو مبغضة ومكاتبية وأم وليد عورتها ما ذكر.....

منه مغني ونهاية. ■ فود: (ولو في الخلوة) وفائدة الستر في الخلوة مع أن الله تعالى لا يخجبه شيء فبى المستور كما يرى المكشوف أنه يرى الأول متاذبًا والثاني تاركًا للأدب نهاية ومغني.

■ فود: (والأمة) المنجبه أنها كالحرمة م ر اه. سم عبارة النهاية والعورة التي يجب سترها في الخلوة السواتان فقط من الرجل، وما بين السرة والركبة من المرأة وظاهر أن الخشي كالمرأة. اه. ■ فود: (إلا لأدنى) إلى المني في المغني إلا قوله: (يجمله). ■ فود: (إلا لأدنى غرض إلخ) فيجوز الكشف له أي بلا كراهة وليس من الغرض حاجة الجماع لأن السنة فيه أن يكونا مستترين ع ش ورده الرشيد فقال ومن الغرض كما هو ظاهر غرض الجماع وسن الستر عنده لا يقتضي حرمة الكشف كما لا يخفى خلافًا لما في حاشية الشيخ وإلا لكان الستر عنده واجبًا لا مسنونًا اه. بخلاف وقد يجاب بأن قول ع ش وليس إلخ راجع لتفي الكراهة لا لجواز الكشف. ■ فود: (كتبريد) أي واغتسال نهاية ومغني.

■ فود: (على ثوب يجمله) قضية قول النهاية والمغني: وصيانة الثوب عن الأذناس والغبار عند كنس البيت ونحوه اه. بإطلاق الثوب أن التجمل ليس بقيد فليراجع. ■ فود: (ويكره له نظره إلخ) أي في خارج الصلاة وأما فيها فممتنع فلو رأى عورة نفسه في صلاته بطلت كما في فتاوى المصنف الفريية، وأفتى به الوالد رحمته الله تعالى نهاية. قال ع ش: ظاهره ولو كان طوقه ضيقًا جدًا وهو ظاهر اه.

■ فود: (وصبيًا غير مميز) ويظهر فائدته في طوافه إذا أحرم عنه ولله نهاية ومغني. ■ فود: (نعم يجب إلخ) استنداك على ما أفاده لفظه (بين) عبارة النهاية: أما نفس السرة والركبة فليست منها لكن يجب إلخ. وعبارة المغني: وخرج بذلك السرة والركبة فليست من العورة على الأصح، وقيل الركبة منها دون السرة وقيل عكسه، وقيل السواتان فقط وبه قال مالك وجماعة اه. ■ فود: (ولو مبغضة) إلى قوله: (وللحاجة) في النهاية والمغني. ■ فود: (ما ذكر) أي ما بين السرة والركبة

(فرغ): تعلقت جلدته من فوق العورة إليها أو بالعكس مع التصاق أو دونه فيحتمل أن يجري في وجوب سترها وعليه ما ذكره في وجوب الغسل وعنده فيما لو تعلقت جلدته من محل الغرض في البدن إلى غيره أو بالعكس.

(فرغ آخر): لو طال ذكره بحيث جاوز نزوله الركبتين فالوجه وجوب ستر جميعه ولا يجب ستر ما

■ فود: (والأمة) المنجبه أنها كالحرمة م ر.

(فرغ): تعلقت جلدته من غير العورة إليها أو بالعكس مع التصاق أو دونه فيحتمل أن يجري في

(في الأصح) كالرجل بجامع أن رأس كل غير عورة إجماعاً (و) عورة (الحرة) ولو غير متميزة والخشى الحر.....

يحاذيه من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين، وكذا يقال في سَلَمَةِ أصلها في العورة وتدلّت حتى جاوزت الركبتين، وكذا يقال في شعر العانة إذا طال وتدلّى حتى جاوز الركبتين.
(فزع آخر): فَقَدْ مُحَرَّمُ الشُّرَّةِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ يوجبُ الْفِدْيَةَ بَأَن لَمْ يَجِدْ إِلَّا قَمِيصًا لَا يَتَأْتِي الْإِتْرَارُ بِهِ فَهَلْ يَلْزَمُهُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَيَقْدِي أَوْ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ وَلَكِنْ يَجُوزُ لَهُ أَوْ يَقْضَلُ فَإِنْ زَادَتْ الْفِدْيَةُ عَلَى أَجْرَةٍ مِثْلِ تَوْبٍ يُسْتَأْجَرُ أَوْ تَمَنٍ مِثْلِ تَوْبٍ يُبَاعُ لَمْ يَلْزَمْهُ كَمَا لَا يَلْزَمُهُ الْإِسْتِجَارُ وَالشُّرَاءُ حَيْثُ وَالْأَلْزَمُهُ فِيهِ نَظَرُ وَالثَّالِثُ قَرِيبٌ سَمٍ عَلَى حَجٍّ. وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الشُّوَبَرِيِّ عَلَى التَّخْرِيرِ بَعْدَ قَوْلِ سَمٍ - فِي أَجْرِ الْفَرْعِ الْأَوَّلِ - أَوْ بِالْعَكْسِ مَا نَصَّهُ: قُلْتُ وَيَحْتَمِلُ وَهُوَ الْوَجْهُ عَدَمُ وَجُوبِ السَّتْرِ فِي الْأَوَّلَى لِإِتْمَانِهَا لَيْسَتْ مِنْ أَجْزَاءِ الْعَوْرَةِ وَوُجُوبِهِ فِي الثَّانِيَةِ اغْتِيَارًا بِالْأَصْلِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ أَجْزَاءَ الْعَوْرَةِ لَهَا حُكْمُهَا مِنْ حُرْمَةِ نَظَرِهِ وَإِنْ انْفَصَلَ مِنَ الْبَدَنِ بِالْكُلِّيَّةِ وَلَا كَذَلِكَ الْمُتَفَصِّلُ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَالْخَشْيُ الْحُرُّ الْخُ) فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى سَتْرِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتَيْهِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ عَلَى الْأَصَحِّ وَصَحَّحَ فِي التَّخْفِيفِ الصَّحَّةَ وَاعْتَمَدَ الرَّمْلِيُّ الْأَوَّلَ أَيِ فِي الثَّانِيَةِ. وَجَمَعَ الْخَطِيبُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ فَحَمَلَ الْأَوَّلَ عَلَى مَا إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ مُقْتَصِرًا عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ حَيْثُ لِمَشْكُ فِي الْإِنْعِقَادِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ، وَحَمَلَ الثَّانِي عَلَى مَا إِذَا دَخَلَ مُسْتَوْرًا كَالْمَرْأَةِ ثُمَّ طَرَأَ كَشْفُ شَيْءٍ مِمَّا عَدَا مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ فَإِنَّهُ حَيْثُ لَا يَضُرُّ لِنَجْزَمَ بِالْإِنْعِقَادِ وَالشَّكِّ فِي الْبُطْلَانِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ وَاعْتَمَدَ هَذَا الْجَمْعُ سَمٍ وَالزِّيَادِيُّ وَالسَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ وَشَيْخُنَا.

فَوَدَّ (سَمٍ): (فِي الْأَصَحِّ) وَالثَّانِي عَوْرَتُهَا كَالْحُرَّةِ إِلَّا رَأْسَهَا أَيِ عَوْرَتُهَا مَا عَدَا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ وَالرَّأْسَ

وَجُوبِ سَتْرِهَا وَعَدَمِهِ مَا ذَكَرُوهُ فِي وَجُوبِ الْفُسْلِ وَعَدَمِهِ فِيمَا لَوْ تَعَلَّقَتْ جِلْدَةً مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ فِي الْبَدَنِ إِلَى غَيْرِهِ أَوْ بِالْعَكْسِ

(فزع آخر): لَوْ طَالَ ذَكَرُهُ بَعِثْتُ جَاوَزَ فِي نُزُولِهِ الرُّكْبَتَيْنِ فَالْوَجْهُ وَجُوبُ سُرَّةِ جَمِيعِهِ، وَلَا يَجِبُ سَتْرُ مَا يُحَازِيهِ مِنَ الرُّكْبَتَيْنِ وَمَا نَزَلَ عَنْهُمَا مِنَ السَّاقَيْنِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي سَلَمَةِ أَصْلُهَا فِي الْعَوْرَةِ وَتَدَلَّتْ حَتَّى جَاوَزَتْ الرُّكْبَتَيْنِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي شَعْرِ الْعَانَةِ إِذَا طَالَ وَتَدَلَّى وَجَاوَزَ الرُّكْبَتَيْنِ.

(فزع آخر): فَقَدْ مُحَرَّمُ الشُّرَّةِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ يوجبُ الْفِدْيَةَ بَأَن لَمْ يَجِدْ إِلَّا قَمِيصًا لَا يَتَأْتِي الْإِتْرَارُ بِهِ فَهَلْ يَلْزَمُهُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَيَقْدِي أَوْ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ وَلَكِنْ يَجُوزُ لَهُ أَوْ يَقْضَلُ فَإِنْ زَادَتْ الْفِدْيَةُ عَلَى أَجْرَةٍ مِثْلِ تَوْبٍ يُسْتَأْجَرُ أَوْ تَمَنٍ مِثْلِ تَوْبٍ يُبَاعُ لَمْ يَلْزَمْهُ كَمَا لَا يَلْزَمُهُ الْإِسْتِجَارُ وَالشُّرَاءُ حَيْثُ وَالْأَلْزَمُهُ فِيهِ نَظَرُ، وَالثَّالِثُ قَرِيبٌ.

هـ فَوَدَّ: (وَالْخَشْيُ الْحُرُّ) فَلَوْ انْكَشَفَ مِنْهُ شَيْءٌ مِمَّا عَدَا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ سِوَاهُ وَجَدَ انْكِشَافَ ذَلِكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْإِنْتِائِ وَفَارَقَ مَا لَوْ آخَرَمَ بِالْجُمُعَةِ أَرْبَعُونَ وَخَشِيَ ثُمَّ بَطَلَتْ صَلَاةُ وَاحِدٍ مِنْ

(ما سوى الوجه والكفين) ظهرهما وبطنهما إلى الكوعين لقوله تعالى ﴿وَلَا يَدِيكَ رِزْنَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١] أي إلا الوجه والكفين وللحاجة لكشفيهما وإنما حرّم نظرهما كالزائد على غورة الأمة لأن ذلك مظنة للفتنه وغورتها خارجها في الخلوة كما مرّ وعند نحو مُحَرِّم ما بين السُرة والرُكبة وصوتها غير غورة.

والثالث غورتها ما لا يبدو منها في حال خدمتها بخلاف ما يبدو كالرأس والرقبة والساعد وطرف الساق مُغْنِي.

قول (ما سوى الوجه والكفين) أي حتى شعر راسها وباطن قدميها ويكفي ستره بالأرض في حال الوقوف فإن ظهر منه شيء عند سجودها أو ظهر عقيبها عند ركوعها أو سجودها بطلت صلاتها شيخنا. عبارة ع ش: ولو كان القرب سايزا لجميع القدمين وليس مماسا لباطن القدم كفى الستر به لكونه يمنع إفراك باطن القدم فلا تكلف ليس نحو خوف خلافا لما توفقه بعض ضعفة الطلبة، لكن يجب تحرّرها في سجودها عن ارتفاع القرب عن باطن القدم فإنه مُبْطِل فتنه له اهـ. ة قوله: (إلى الكوعين) بإدخال الغاية فالأولى إلى الرُكبتين بصرى. ة قوله: (لقوله تعالى إلخ) الاستدلال به يتوقف على أنه وارد في الصلاة سم. ة قوله: (أي إلا الوجه والكفين) قاله ابن عباس وعائشة نهاية ومغني.

ة قوله: (وإنما حرّم نظرهما إلخ) أي الوجه والكفين من الحُرّة ولو بلا شهوة. قال الزيادي في شرح المحرّر بعد كلام: وعرف بهذا التقرير أنّ لها ثلاث غورات غورة في الصلاة وهو ما تقدّم، وغورة بالنسبة لنظر الأجانب إليها جميع بدنّها حتى الوجه والكفين على المُتَمَدِّ، وغورة في الخلوة وعند المحارم كمغورة الرّجل اهـ. ويؤاد رابعة هي غورة المُسْلِمَةِ بالنسبة لنظر الكافرة غير سيّديها ومحرّمها وهي ما لا يبدو عند المهنة، ويحرّم أيضا على المُتَمَدِّ على المزاة نظر شيء من بدن الأجنبية ولو بغير شهوة ولم تخش فتنة كزدي. ة قوله: (في الخلوة كما مرّ أو عند نحو محرم إلخ) الأخصر في الخلوة ومثلها عند نحو المحارم ما مرّ وأدخل بالنحو ومثلها والممسوح ومملوكها. عبارة بأفضل مع شرحه: وغورة الحُرّة عند مثلها ومملوكها العفيف إذا كانت عفيفة أيضا من الزنا وغيره وعند الممسوح للذي لم يتبق فيه شيء من الشهوة وعند محارمها الذكور ما بين السُرة والرُكبة فيجوز لِمَنْ ذَكَرَ النَّظَرُ مِنَ الْجَائِزِينَ لِمَا عَدَا مَا بَيْنَ السُرة والرُكبة بشرط أمن الفتنة وعدم الشهوة اهـ.

الأربعين حَيْثُ لَا تَبْطُلُ الْجُمُعَةُ لِتَحَقُّقِ انْمِقَادِهَا، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْمُبْطِلِ لِاحْتِمَالِ ذُكُورَةِ الْخُشْيِ وَلَا تَبْطُلُ بِالشُّكِّ بَأَنَّ الشُّكَّ هُنَا فِي أَمْرِ يَتَعَلَّقُ بِهِ وَهُوَ سِتْرُ عَوْرَتِهِ وَهُنَاكَ فِي أَمْرِ خَارِجٍ عَنْهُ وَهُوَ تَمَامُ الْعَدْوِ وَيُغْتَفَرُ فِي الْخَارِجِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ كَذَا اعْتَمَدَهُ م ر. وَيَحْتَمِلُ صِحَّةَ صَلَاتِهِ إِذَا طُرَا الْإِنْكَشَافُ فِي الْإِثْنَاءِ لِلشُّكِّ فِي الْمُبْطِلِ بَعْدَ تَحَقُّقِ الْإِنْعِقَادِ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الْإِنْجَاهِ، وَقَدْ يَنْقَضِي جَفَلُهُ كَالْأَثْنِ احْتِيَاطًا لِلْبَطْلَانِ أَيْضًا عِنْدَ طُرُؤِ الْإِنْكَشَافِ. ة قوله: (لقوله تعالى إلخ) الاستدلال به يتوقف على أنه وارد في الصلاة.

(تسببه) عَبَّرَ شَيْخُنَا بِقَوْلِهِ وَالْخُشْيَ رِقًا وَخُرْيَةً كَالْأُنْثَى وَقَوْلُهُ رِقًا غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ لِأَنَّ غُورَةَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى الْقَتْنَيْنِ لَا تَخْتَلِفُ إِلَّا عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ غُورَةَ الْأُنْثَى أَوْسَعُ مِنْ غُورَةِ الذَّكَرِ.
(وَشَرْطُهُ) أَيِ السَّائِرِ (مَا) الْأَحْسَنُ كَوْنُهَا مُصَدَّرِيَّةٌ (مَنْعٌ إِدْرَاكُ لَوْنِ الْبَشَرَةِ) وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ حَجْمُهَا وَشَرْطُهُ أَيْضًا أَنْ يَشْتَمِلَ عَلَى الْمُسْتَوْرِ لِبَسًا أَوْ نَحْوَهُ فَلَا يَكْفِي زُجَاجٌ وَمَاءٌ صَافٍ وَثَوْبٌ رَقِيقٌ لِأَنَّ مَقْصُودَ السِّرِّ لَا يَحْصُلُ بِهِ وَلَا الظُّلْمَةُ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى سَائِرًا غُرْفًا وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ إِيْرَادُ أَصْبَاغٍ لَا جَرَمَ لَهَا فَإِنَّهَا وَإِنْ مَنَعَتْ اللَّوْنَ لَا تُسَمَّى سَائِرًا غُرْفًا نَظَرًا لِخِفَتِهَا النَّاشِئَةِ مِنْ عَدَمِ وُجُودِ جَرَمٍ لَهَا. (وَلَوْ) وَهُوَ حَرِيرٌ.....

هـ فَوُدْ: (وَالْخُشْيَ رِقًا وَخُرْيَةً كَالْأُنْثَى) عِبَارَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالتَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي: وَالْخُشْيَ كَالْأُنْثَى رِقًا وَخُرْيَةً اهـ. هـ فَوُدْ: (غُورَةُ الذَّكَرِ الْخُ) أَيِ وَالْخُشْيَ الرَّقِيقِ. هـ فَوُدْ: (عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ غُورَةَ الْأُنْثَى أَوْسَعُ الْخُ) تَقَدَّمَ عَنْ الْمُغْنِي أَيْضًا بِصَاحِهِ. هـ فَوُدْ: (الْأَحْسَنُ كَوْنُهَا مُصَدَّرِيَّةٌ) أَيِ لِأَنَّ الشَّرْطَ الْمَنْعُ لَا الْمَانِعُ الَّذِي هُوَ السَّائِرُ وَجَعَلَهُ شَرْطًا مِنْ حَيْثُ مَانِعِيَّتُهُ فِيهِ اسْتِذْرَاكٌ وَتَكَرَّرَ سَم. وَحَمَلَهَا التَّهَائِيَةُ وَالْمُغْنِي عَلَى الْمَوْصُوفَةِ فَقَالَا أَيِ جَزَمَ اهـ.

فَوُدْ (سُيْ): (مَنْعٌ إِدْرَاكُ لَوْنِ الْبَشَرَةِ) أَيِ الْمُغْتَدِلِ الْبَصَرِ عَادَةً كَمَا فِي نَظَائِرِهِ كَذَا تَقَلَّ عَنْ قَتَاوِي الشَّارِحِ م ر. وَفِي سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ أَيِ فِي مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ كَذَا ضَبَطَهُ بِهِ ابْنُ عُجَيْلٍ نَاشِرِيٌّ اهـ. وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ مَا يَمْنَعُ فِي مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ وَكَانَ يَحِثُّ لَوْ تَأَمَّلَ النَّاطِلُ فِيهِ مَعَ زِيَادَةِ الْقُرْبِ لِلْمُصَلِّي جَدًّا لِأَنَّهُ لَوْنُ بَشَرَتِهِ لَا يَضُرُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَمِثْلَ ذَلِكَ فِي عَدَمِ الضَّرَرِ مَا لَوْ كَانَتْ تُرَى الْبَشَرَةُ بِوَاسِطَةِ شَيْءٍ أَوْ نَارٍ وَلَا تُرَى عِنْدَ عَدَمِهَا اهـ. ع ش وَأَقْرَبُهُ الْبَحِيرِيُّ مِي. هـ فَوُدْ: (وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ حَجْمُهَا) أَيِ كَسْرِ أَوَّلِ ضَمِيحٍ لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ لِلْمَزَاةِ وَيُمَثِّلُهَا الْخُشْيَ فِيمَا يَظْهَرُ، وَخِلَافُ الْأَوَّلَى لِلرُّجُلِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. هـ فَوُدْ: (لِأَنَّ مَقْصُودَ السِّرِّ لَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ) أَقُولُ يَتَّبِعِي تَعْيُنُ ذَلِكَ عِنْدَ فَقْدِ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ يَسْتُرُ بَعْضَ الْعُورَةِ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ وَهُوَ ظَاهِرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّوْبِ الرَّقِيقِ لِسِرِّهِ بَعْضُ أَجْزَائِهِ أَمَّا الزُّجَاجُ أَيِ أَوْ الْمَاءُ الصَّافِي فَإِنْ حَصَلَ بِهِ سِرٌّ شَيْءٌ مِنْهَا فَكَذَلِكَ وَلَا فَلَ عِبْرَةٌ بِهِ ع ش. هـ فَوُدْ: (وَلَا الظُّلْمَةُ الْخُ) مُحْتَرَزٌ قَوْلُهُ وَشَرْطُهُ أَيْضًا الْخُ.

هـ فَوُدْ: (وَبِهَذَا) أَيِ التَّحْلِيلِ. هـ فَوُدْ: (إِيْرَادُ أَصْبَاغٍ الْخُ) أَيِ عَلَى تَغْيِيرِهِمْ بِمَا يَسْتُرُ اللَّوْنَ سَم. هـ فَوُدْ: (لَا جَزَمَ لَهَا) أَيِ كَالْجَنْبِ وَالْحَيَاءِ مُغْنِي. قَالَ ع ش وَمِنْهَا التَّيْلَةُ إِذَا زَالَ جِزْمُهَا وَبَقِيَ مُجَرَّدُ اللَّوْنِ اهـ.

فَوُدْ (سُيْ): (وَلَوْ طِينٌ) قَدْ يُوَجِّهُ الرَّفْعُ بَعْدَ لَوْ كَمَا هُوَ عَادَةُ الْمُصَنِّفِ بَأَنَّ لَوْ بِمَعْنَى (إِنْ) وَ (إِنْ) يَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ عِنْدَ الْكَوْفِيِّينَ سَم. هـ فَوُدْ: (وَلَوْ هُوَ خَرِيرٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفَارَقَ فِي التَّهَائِيَةِ

هـ فَوُدْ: (الْأَحْسَنُ كَوْنُهَا مُصَدَّرِيَّةٌ) أَيِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ الْمَنْعُ لَا الْمَانِعُ الَّذِي هُوَ السَّائِرُ، وَجَعَلَهُ شَرْطًا مِنْ حَيْثُ مَانِعِيَّتُهُ فِيهِ اسْتِذْرَاكٌ وَتَكَرَّرَ. هـ فَوُدْ: (إِيْرَادُ أَصْبَاغٍ الْخُ) أَيِ عَلَى تَغْيِيرِهِمْ بِمَا يَسْتُرُ اللَّوْنَ لَكِنَّ الْإِنْدِفَاعَ إِنَّمَا يَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ صَرَّحَ بِأَنَّ اللَّوْنَ يُسَمَّى سَائِرًا غُرْفًا دُونَ مَنْ سَكَتَ عَنْهُ. هـ فَوُدْ: (وَلَوْ هُوَ خَرِيرٌ) قَدْ يُوَجِّهُ الرَّفْعُ بَعْدَ (لَوْ) كَمَا هُوَ عَادَةُ الْمُصَنِّفِ بَأَنَّ (لَوْ) بِمَعْنَى إِنْ وَإِنْ يَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى

والأوجه أنه لا يلزمه قطع زائد على العورة إن نقص به المقطوع ولو يسيراً لأن الحرير يجوز لبسه لحاجة والنقص حاجة أي حاجة ونجس تغذر غسله كالمدم وفارق الحرير بأن اجتناب النجس شرط لصحة الصلاة ولا كذلك الحرير وأيضاً فهو عند عدم غيره مباح والنجس مبطل ولو عند عدم غيره (طين) وحُب وحفرة رأسهما ضيق بحيث لا يمكن رؤيته العورة منه بخلاف نحو خيمة ضيقة ومثلها فيما يظهر قميص جقل جبينه بأعلى رأسه وزره عليه لأنه حينئذٍ مثلها في أنه لا يسمى ساتراً ويحتمل الفرق بأنها لا تعدّ مشتملة على المستور بخلافه،

والمعنى . هـ فود: (ولو هو حرير) قيده العباب بما إذا لم يجد نحو الطين ويفهم منه أنه لو وجد لم يصل في الحرير ويتبني كما وافق عليه م ر جواز الصلاة في الحرير إذا أخل بمرويته وجسمته سم على المنهج . أقول: ويتبني أن مثل نحو الطين الحشيش والورق حيث أخل بمرويته فيجوز له حينئذٍ لبس الحرير أما لو لم يجد ما يستتر به إلا نحو الطين وكان يخل بمرويته فهل يجب عليه ذلك أو لا؟ فيه نظر والظاهر الأول وأنه في هذه الحالة لا يخل بالمروية . هـ ع ش واعتدله شيخنا . هـ فود: (والأوجه إلخ) اعتمدته م ر . هـ فود: (وإن نقص به المقطوع) قد يقال: وكذا إن لم ينقص مطلقاً إذا أخل بالإقتصار على ستر العورة بمرويته . هـ سم واعتدله شيخنا . هـ فود: (إن نقص به المقطوع إلخ) مفهومه أنه لو لم ينقص بالقطع لزمه، وهو قضية قول الشارح م ر ولما في قطعه من إضاعة المال ع ش . هـ فود: (كالمدم) أي فيقدم عليه الحرير في الصلاة وبالعكس في غيرها مما لا يحتاج إلى طهارة الثوب شيخنا أي ولم يكن رطوبة في المتنجس ولا في البدن . هـ فود: (والنجس مبطل إلخ) في مقابلة هذا إما قبله ما لا يخفى سم . هـ فود: (وطين إلخ) ولو مع وجود الثوب ع ش . هـ فود: (وحب) بضم الحاء وكسرها وشد الباء: الجرّة أو الضخمة منها قاموس عبارة ع ش وفي المضباح والحُب بالضم الخاية فارسي مررب انتهى، وهو هنا الزير الكبير . هـ فود: (نحو خيمة ضيقة) يتبني تصوير ذلك بما إذا وقف داخلها بحيث صارت محيطة بأغلاه وجوانبه، أما لو خرّق رأسها وأخرج رأسه منها وصارت محيطة ببقية بدنه فهي أولى من الحب والحفرة فتأمل سم . هـ فود: (ومثلها فيما يظهر قميص إلخ) نقله سم على المنهج عن الطبرلاوي والشهاب الزملي وولده ع ش . هـ فود: (ويحتمل الفرق إلخ) على هذا لا بد أن يكون بحيث

الجملة الاسمية عند الكوفيين . هـ فود: (والأوجه إلخ) اعتمدته م ر . وقوله (إن نقص به المقطوع) وقد يقال وكذا إن لم ينقص مطلقاً إذا أخل بالإقتصار على ستر العورة بمرويته إلا أن يقال ما ينقل لإجل العبادة لا يكون مخللاً بالمروية لكن قد يزد هذا أنهم أسقطوا الجمعة على من لم يجد إلا لباساً لا يليق به . هـ فود: (والنجس مبطل إلخ) في مقابلة هذا إما قبله ما لا يخفى . هـ فود: (نحو خيمة ضيقة) يتبني تصوير ذلك بما إذا وقف داخلها بحيث صارت محيطة بأغلاه وجوانبه، أما لو خرّق رأسها وأخرج رأسه منها وصارت محيطة ببقية بدنه فهي أولى من الحب والحفرة فتأمل . هـ فود: (ويحتمل الفرق إلخ) على هذا لا بد أن يكون بحيث لا يرى عورة نفسه على ما تقدّم عن اعتماد شيخنا الزملي .

ثُمَّ رَأَيْتَ فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ مَا يَدُلُّ لِهَذَا (وَمَاءٌ كَدِيرٌ) أَوْ غَلَبَتْ حُضْرَتُهُ كَأَنَّهُ صَلَّى فِيهِ عَلَى جَنَازَةٍ أَوْ بِالْإِيمَاءِ أَوْ كَأَنَّهُ يُطَبِّقُ طَوَّلَ الْإِنْفِاسِ فِيهِ (وَالْأَصْحُ وَجُوبُ التَّطَيُّنِ) وَمِثْلُ ذَلِكَ الْمَاءُ فِيمَا ذَكَرَ، وَكَذَا لَوْ أَمَكَّنَهُ السُّجُودُ عَلَى الشَّطِّ مَعَ بَقَاءِ سَنَرِ عَوَزَتِهِ بِهِ وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَقُومَ فِيهِ ثُمَّ يَسْجُدَ عَلَى الشَّطِّ إِنْ شَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ مَشَقَّةً شَدِيدَةً لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مِثْشُورًا حِينَئِذٍ فَيُصَلِّي عَلَى الشَّطِّ عَارِئًا وَلَا يُعِيدُ. هَذَا هُوَ الَّذِي يَتَّبِعُهُ فِي ذَلِكَ وَبِهِ يُجْمَعُ بَيْنَ إِطْلَاقِ الدَّارِمِيِّ عَدَمَ اللُّزُومِ وَنَحْبِ بَعْضِهِمُ اللُّزُومَ (عَلَى).....

لَا يَرَى عَوْرَةَ نَفْسِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنْ اعْتِمَادِ شَيْخِنَا الرَّزْمِيِّ سَم. هـ فُود: (أَوْ غَلَبَتْ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي النَّهْيَةِ، وَكَذَا فِي الْمُتَنِّ إِلَّا قَوْلَهُ (أَوْ بِالْمَاءِ). هـ فُود: (أَوْ غَلَبَتْ الْإِنْفِاسَ) عِبَارَةُ الْمُتَنِّ وَالنَّهْيَةِ: أَيِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ كَمَا صَافٍ مُتَرَاجِمٌ بِخُضْرَةٍ مَنَعَ الْإِذْرَاكَ وَصُورَةَ الصَّلَاةِ فِي الْمَاءِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى جَنَازَةٍ الْإِنْفِاسَ. فُود: (وَالْأَصْحُ وَجُوبُ التَّطَيُّنِ الْإِنْفِاسَ) وَيَكْفِي السَّنَرُ بِلِحَافِ التَّخَفِّ بِهِ أَمْرَانِ أَوْ رَجُلَانِ وَإِنْ حَصَلَتْ مُمَاسَّةٌ مُحَرَّمَةٌ فِي الْأَوْجِهَةِ، كَمَا لَوْ كَانَ يَلْزَمُهُ ثَقَبَةٌ قَوْضَعٌ غَيْرُهُ يَدُهُ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ لَا يُضَرُّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي وَالْخَوَارِزْمِيُّ وَاعْتَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ نَهْيَةً قَالَ عَمَّا شَقَّ قَوْلُهُ مَرَّ التَّخَفُّ بِهِ أَمْرَانِ الْإِنْفِاسَ أَيِ وَإِنْ صَارَ عَلَى صُورَةِ الْقَمِيصِ لَهْمَا وَقَوْلُهُ أَوْ رَجُلَانِ أَيِ أَوْ رَجُلٍ وَأَمْرًا بَيْنَهُمَا مُحَرَّمَةٌ هـ. هـ فُود: (وَمِثْلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَكَذَا إِلَى وَلَا يَلْزَمُهُ. هـ فُود: (وَمِثْلُ ذَلِكَ الْمَاءُ فِيمَا ذَكَرَ) أَيِ وَمِثْلُ الطَّيْنِ الْمَاءِ الْكَدِيرِ فِي وَجُوبِ السَّنَرِ بِهِ. هـ فُود: (مَعَ بَقَاءِ سَنَرِ عَوَزَتِهِ بِهِ) تَصَوُّرُهُ لَا يَخْلُو مِنْ إِشْكَالٍ بَصَرِيٍّ. هـ فُود: (وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَقُومَ فِيهِ الْإِنْفِاسَ) فِي نَفْيِ اللُّزُومِ إِشْعَارًا بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَاعْلَمْ أَنَّ حَاصِلَ مَا يَتَّبِعُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِنْ قَدَّرَ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْمَاءِ مَعَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِيهِ بِلَا مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ وَجَبَ ذَلِكَ أَوْ عَلَى الْقِيَامِ فِيهِ ثُمَّ الْخُرُوجُ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَى الشَّطِّ بِلَا مَشَقَّةٍ، كَذَلِكَ وَجَبَ أَيْضًا وَإِنْ نَالَ بِالْخُرُوجِ لَهْمَا فِي الشَّطِّ مَشَقَّةٌ كَذَلِكَ كَانَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ عَارِئًا فِي الشَّطِّ بِلَا إِعَادَةٍ وَبَيْنَ أَنْ يَقُومَ فِي الْمَاءِ ثُمَّ يَخْرُجَ إِلَى الشَّطِّ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَلَا إِعَادَةَ أَيْضًا سَمَ عَلَى حَجِّجٍ وَالْمُنْتَهَجِ وَوَاقِفَهُ مَرَّ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ صَلَاتِهِ أَنْ لَا يَأْتِيَ فِي خُرُوجِهِ مِنَ الْمَاءِ وَعَوْدِهِ بِأَعْمَالٍ كَثِيرَةٍ هـ. عَمَّا شَقَّ عَلَيْهِ شَيْخُنَا. هـ فُود: (إِنْ شَقَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْإِنْفِاسَ) أَيِ فَإِنْ لَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ الْمَشَقَّةُ الْمَذْكُورَةُ لَزِمَهُ وَهَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَإِنْ أَذَى إِلَى اسْتِزْبَاجٍ أَوْ فِعْلٍ كَثِيرٍ أَوْ لَا بَصَرِيٍّ وَتَقَدَّمَ عَنْ عَمَّا شَقَّ اسْتِغْرَابُ الثَّانِي وَجَزَمَ بِهِ الرَّزْمِيُّ وَشَيْخُنَا فَقَيَّدَ اللُّزُومَ بِأَنْ لَا يَتَرْتَّبَ عَلَى الْخُرُوجِ وَالْعَوْدِ أَعْمَالٌ مُبْغِلَةٌ لِلصَّلَاةِ.

هـ فُود: (وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَقُومَ فِيهِ ثُمَّ يَسْجُدَ عَلَى الشَّطِّ الْإِنْفِاسَ) فِي نَفْيِ اللُّزُومِ إِشْعَارًا بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَاعْلَمْ أَنَّ حَاصِلَ مَا يَتَّبِعُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِنْ قَدَّرَ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْمَاءِ مَعَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِيهِ بِلَا مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ وَجَبَ ذَلِكَ أَوْ عَلَى الْقِيَامِ فِيهِ ثُمَّ الْخُرُوجُ إِلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِي الشَّطِّ بِلَا مَشَقَّةٍ كَذَلِكَ وَجَبَ أَيْضًا وَإِنْ نَالَ بِالْخُرُوجِ إِلَيْهِمَا فِي الشَّطِّ مَشَقَّةٌ كَذَلِكَ كَانَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ عَارِئًا فِي الشَّطِّ بِلَا إِعَادَةٍ وَبَيْنَ أَنْ يَقُومَ فِي الْمَاءِ ثُمَّ يَخْرُجَ إِلَى الشَّطِّ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَلَا إِعَادَةَ أَيْضًا.

مُرِيدَ صَلَاةٍ وَغَيْرِهِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ (فَالِقِد) سَاتِرٍ غَيْرِهِ مِنْ (الثَّوْبِ وَغَيْرِهِ) لِقُدْرَتِهِ بِهِ عَلَى السَّتْرِ وَمِنْ ثَمَّ كَفَى بِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الثَّوْبِ (وَيَجِبُ سَتْرُ أَغْلَاهُ) أَيِ السَّاتِرِ أَوْ الْمُصَلِّي بِدَلِيلِ قَوْلِهِ غَوْرَتِهِ الْآتِي (وَجَوَانِبِهِ) أَيِ السَّاتِرِ لِلْمَعْوَرَةِ عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ فَهُوَ عَلَيْهِ مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ وَعَلَى الثَّانِي لِمَقْعُولِهِ لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَحْسَنُ لِأَنَّهُ الْأَنْسَبُ بِسِيَاقِ الْمَنْعِ وَلاَحْتِيَاجِ الثَّانِي إِلَى تَقْدِيرٍ أَعْلَى غَوْرَتِهِ أَيِ سَاتِرِهَا فَيَرْجِعُ لِلأَوَّلِ وَلا مُبَالَاهُ بِتَوَزُّعِ الضَّمِيرِ فِي أَغْلَاهُ وَغَوْرَتِهِ لِيُضَوِّحَ التَّرَادُّ (لَا أَسْفَلَهُ) لِقُسْرِهِ وَمَنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ اتَّسَعَ الْكُمُ فَأَرْسَلَهُ بِحَيْثُ تُرَى مِنْهُ غَوْرَتُهُ لَمْ يَصِغْ إِذْ لَا عُسَرَ فِي السَّتْرِ مِنْهُ وَأَيْضًا فَهَذِهِ زُؤِيَّةٌ مِنَ الْجَانِبِ وَهِيَ تَضَرُّ مُطْلَقًا (فَلَوْ) صَلَّى عَلَى عَالٍ أَوْ سَجَدَ مِثْلًا لَمْ تَضَرُّ زُؤِيَّةُ غَوْرَتِهِ مِنْ ذَلِيلِهِ أَوْ صَلَّى وَقَدْ (زُؤِيَتْ غَوْرَتُهُ) أَيِ كَانَتْ بِحَيْثُ تُرَى

فَوَدَّ: (مُرِيدَ صَلَاةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُنْعِي. فَوَدَّ: (وَهَمَ فِيهِ) أَيِ وَفِي غَيْرِهِ. فَوَدَّ: (مِنْ الثَّوْبِ وَغَيْرِهِ) لَوْ قَدَّرَ عَلَى ثَوْبٍ خَرِيرٍ فَهَلْ يَجِبُ تَقْدِيمُ التَّطْيِينِ عَلَيْهِ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ أَزْرَى بِهِ التَّطْيِينُ أَوْ لَمْ يَذْفَعْ عَنْهُ أَدَى نَحْوِ خَرٍّ أَوْ بَزْدٍ لَمْ يَجِبْ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ وَالْأَوْجَبُ سَم. وَتَقَدَّمَ عَنْ ش مَا يُوَافِقُهُ.
فَوَدَّ: (بِدَلِيلِ الْإِنْفِ) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطْ. فَوَدَّ: (أَيِ السَّاتِرِ) أَيِ أَوْ الْمُصَلِّي. فَوَدَّ: (لِلْمَعْوَرَةِ الْإِنْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِسَتْرِ أَغْلَاهُ. فَوَدَّ: (عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ رُجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى السَّاتِرِ وَاقْتِصَارُ النِّهَايَةِ وَالْمُنْعِي عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: وَسَتْرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ لِدَلَالَةِ تَذْكِيرِ الضَّمِيرِ فِي أَغْلَاهُ وَجَوَانِبِهِ وَأَسْفَلِهِ وَلَوْ كَانَ مُضَافًا لِمَقْعُولِهِ لَقَالَ: سَتْرُ أَغْلَاهُ الْإِنْفِ مُؤَنَّثًا ه. فَوَدَّ: (لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَحْسَنُ) أَقُولُ: وَمِنْ مُرْجَحَاتِ التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ سَلَامَتُهُ بِمَا يَوْهَمُهُ الثَّانِي مِنْ وَجُوبِ سَتْرِ أَعْلَى الْمُصَلِّي الزَّائِدِ عَلَى الْمَعْوَرَةِ سَم. فَوَدَّ: (إِلَى تَقْدِيرِ أَهْلَى غَوْرَتِهِ أَيِ سَاتِرِهَا) أَيِ إِلَى تَقْدِيرِ الْمُضَافَيْنِ. فَوَدَّ: (أَيِ سَاتِرِهَا) قَدْ يَنْتَعِ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى هَذَا لِلإِكْتِفَاءِ بِمَا قَبْلَهُ وَالْمَعْنَى حَيْثِيَّةٌ: وَيَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي أَنْ يَسْتُرَ أَعْلَى غَوْرَتِهِ، أَوْ الْمَعْنَى: وَيَجِبُ أَيِ يُسْتَرُّ أَنْ يَسْتُرَ الْمُصَلِّي أَعْلَى غَوْرَتِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ لِلأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. فَوَدَّ: (وَعَوْرَتِهِ) أَيِ الْآتِي.
فَوَدَّ: (سَمِي): (لَا أَسْفَلَهُ) أَيِ وَلَوْ كَانَ الْمُصَلِّي امْرَأَةً وَخَشِيَ نِهَاقًا وَمُنْعِي. فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ مِنَ التَّغْلِيلِ. فَوَدَّ: (لَمْ يَصِغْ) اعْتَمَدَهُ ع ش وَشَيْخُنَا. فَوَدَّ: (فَلَوْ صَلَّى) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُنْعِي إِلَّا قَوْلَهُ: (عَلَى مَا يَأْتِي) إِلَى (حَتَّى تَكُونَ) وَقَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) إِلَى (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ). فَوَدَّ: (فَلَوْ صَلَّى عَلَى عَالٍ الْإِنْفِ) أَيِ كَانَ يُصَلِّي عَلَى ذِكَّةٍ فِيهَا خُرُوقٌ فَرُئِيَتْ مِنْهَا شَيْخُنَا. فَوَدَّ: (زُؤِيَّةُ غَوْرَتِهِ الْإِنْفِ) أَيِ بِالْفِعْلِ شَيْخُنَا.
فَوَدَّ: (أَيِ كَانَتْ بِحَيْثُ تُرَى الْإِنْفِ) أَيِ وَإِنْ لَمْ تُرَ بِالْفِعْلِ نِهَاقًا.

فَوَدَّ: (مِنْ الثَّوْبِ وَغَيْرِهِ) لَوْ قَدَّرَ عَلَى ثَوْبٍ خَرِيرٍ فَهَلْ يَجِبُ تَقْدِيمُ التَّطْيِينِ عَلَيْهِ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ أَزْرَى بِهِ التَّطْيِينُ أَوْ لَمْ يَذْفَعْ عَنْهُ أَدَى نَحْوِ خَرٍّ أَوْ بَزْدٍ لَمْ يَجِبْ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ وَالْأَوْجَبُ سَم.
فَوَدَّ: (لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَحْسَنُ) أَقُولُ مِنْ مُرْجَحَاتِ التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ سَلَامَتُهُ بِمَا يَوْهَمُهُ الثَّانِي مِنْ وَجُوبِ سَتْرِ أَعْلَى الْمُصَلِّي الزَّائِدِ عَلَى الْمَعْوَرَةِ. فَوَدَّ: (أَيِ سَاتِرِهَا) قَدْ يَنْتَعِ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى هَذَا لِلإِكْتِفَاءِ بِمَا قَبْلَهُ وَالْمَعْنَى حَيْثِيَّةٌ وَيَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي أَنْ يَسْتُرَ أَعْلَى غَوْرَتِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ لِلأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

عادةً (من جيبه) أي طَوَّقَ قَمِيصَهُ لِسَعَتِهِ (في زُكُوعٍ أو غيره لم يكف) هذا القميصُ للشتر به (فَلْيَزُرْهُ أو يَشُدْ وَسَطَهُ) يَفْتَحِ السَّيْنِ على ما يأتي في فصل لا يَتَقَدَّمُ على إمامه حتى تكونَ عَوْرَتُهُ بحيث لا تُرى منه ويكفي سَتْرُ لِحْيَتِهِ إِنْ مَنَعَتْ رُؤُوسُهَا مِنْهُ وَذَلِكَ لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ «إِنَّا نَهَيْدُ أَفْتَصَلِي فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَازْرُرْهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ». فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ انْتَقَدَتْ صَلَاتُهُ ثُمَّ تَبَطَّلَ عِنْدَ انْجِنَائِهِ بِحَيْثُ تُرَى عَوْرَتُهُ وَفَائِدَةُ انْعِقَادِهَا دَوَامُهَا لَوْ سَتَرَهُ وَصِبْغَةُ الْقُدُوءِ بِهِ قَبْلَ بَطْلَانِهَا.

(تَنْبِيْهٌ) يَجِبُ فِي يَزُرْهُ ضَمُّ الرَّاءِ عَلَى الْأَفْصَحِ لِثُنَائِبِ الْوَاقِ الْمُتَوَلِّدَةِ لَفْظًا مِنْ إِشْبَاعِ ضَمَّةِ الْهَاءِ الْمُقَدَّرَةِ الْحَذْفِ لِخَفَائِهَا فَكَانَ الْوَاقُ وَلَيْتَ الرَّاءُ وَقِيلَ لَا يَجِبُ لِأَنَّ الْوَاقَ قَدْ يَكُونُ قَبْلَهَا مَا لَا يُنَائِبُهَا وَيَجُوزُ فِي دَالٍ يَشُدُّ الضَّمُّ أَتْبَاعًا لِعَيْنِيهِ وَالْفَتْحُ لِلخَفَةِ قِيلَ وَالْكَسْرُ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْجَارِبُرْدِيِّ كَابِنِ الْحَاجِبِ اسْتِوَاءُ الْأَوَّلَيْنِ وَقَوْلُ شَارِحِ إِنْ الْفَتْحُ أَفْصَحُ لَعَلَّهُ لِأَنَّ نَظَرَهُمْ إِلَى إِثَارِ الْأَخْفِيَّةِ أَكْثَرَ مِنْ نَظَرِهِمْ إِلَى الْأَتْبَاعِ لِأَنَّهَا أَتَسَّبُّ بِالْفَصَاحَةِ وَالصَّقِّ بِالْبَلَاغَةِ.....

قَوْلُ (سَيِّ): (مِنْ جَيْبِهِ) وَهُوَ الْمَتَقَدُّ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ الرَّأْسُ مُغْنِي. □ قَوْلُ: (أَي طَوَّقَ قَمِيصَهُ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ مِثْلُهُ مَا لَوْ رُئِيَ عَوْرَتُهُ مِنْ كُمِّهِ عَشْرَ وَشَيْخَانَا. وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ.

قَوْلُ (سَيِّ): (رُئِيَ عَوْرَتُهُ) أَيِ الْمُصَلِّي ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى أَوْ خُشِيَ سَوَاءٌ كَانَ الرَّائِي لَهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا فِي فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ الْغَيْرِ الْمَشْهُورَةِ مُغْنِي وَنَهَايَةً.

قَوْلُ (سَيِّ): (فَلْيَزُرْهُ) بِإِسْكَانِ اللَّامِ وَكُسْرِهَا نَهَايَةً. زَادَ الْمُغْنِي: وَضَمُّ الرَّاءِ عَلَى الْأَخْسَنِ وَيَجُوزُ فَتَحُهَا وَكُسْرُهَا أ. □ قَوْلُ: (عَلَى مَا يَأْتِي الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي: عَلَى الْأَفْصَحِ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا أ. □ قَوْلُ: (سَتْرُ لِحْيَتِهِ) أَيِ أَوْ شَعْرِ رَأْسِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ قَوْلُ: (لَوْ سَتَرَهُ) أَيِ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ نَهَايَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُ: (يَجِبُ) إِلَى الْمَثَرِ فِي النَّهْيَةِ. □ قَوْلُ: (الْمُقَدَّرَةُ الْحَذْفِ الْخُ) يَعْنِي الَّتِي هِيَ كَالْمَحْذُوفَةِ لِخَفَائِهَا لِأَنَّهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمَهْمُوسَةِ فَلَمْ تَعُدْ فَاصِلًا رَشِيدِي. □ قَوْلُ: (ضَمُّ الرَّاءِ) أَيِ بِنَاءٍ عَلَى الْإِذْغَامِ. قَالَ السَّعْدُ: قَالُوا إِذَا اتَّصَلَ بِالْمَجْزُومِ أَيْ وَمِثْلُهُ الْأَمْرُ حَالَ الْإِذْغَامِ هَاءُ الضَّمِيرِ لَزِمَهُ وَجْهٌ وَاحِدٌ نَحْوُ رَدَّهَا بِالْفَتْحِ وَرَدُّهُ بِالضَّمِّ عَلَى الْأَصَحِّ وَرَوِي رَدُّهُ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أ. س. □ قَوْلُ: (وَقِيلَ: لَا يَجِبُ) أَيِ عَلَى الْأَفْصَحِ رَشِيدِي. □ قَوْلُ: (مَا لَا يُنَائِبُهَا) أَيِ كَالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ. □ قَوْلُ: (قِيلَ: وَالْكَسْرُ الْخُ) وَفِي الْغَزِّي وَشَرْحِهِ لِلْسَّعْدِ الْجَزْمُ بِجَوَازِ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ س. عِبَارَةُ الْمُغْنِي: وَيَشُدُّ بِفَتْحِ الدَّالِ فِي الْأَخْسَنِ وَيَجُوزُ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ أ.

□ قَوْلُ: (ضَمُّ الرَّاءِ) أَيِ بِنَاءٍ عَلَى الْإِذْغَامِ قَالَ السَّعْدُ قَالُوا وَإِذَا اتَّصَلَ بِالْمَجْزُومِ أَيْ وَمِثْلُهُ الْأَمْرُ حَالَ الْإِذْغَامِ هَاءُ الضَّمِيرِ لَزِمَهُ وَجْهٌ وَاحِدٌ نَحْوُ رَدَّهَا بِالْفَتْحِ وَرَدُّهُ بِالضَّمِّ عَلَى الْأَفْصَحِ وَرَوِي رَدُّهُ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أ. □ قَوْلُ: (قِيلَ: وَالْكَسْرُ) فِي الْغَزِّي وَشَرْحِهِ لِلْسَّعْدِ الْجَزْمُ بِجَوَازِ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ.

(وله) بل عليه إذا كان في سائر عَوْرَتِهِ خَرَقَ لم يجد ما يَشُدُّه غير يده كما هو ظاهر وفي هذه هل يُقيمها في حالة السجود إذا لم يُمكن وضعها مع الستر بها لِقُدْرَةِ أو يضعها لِتَوْقُفِ صِحَّةِ السجود عليها تُجَوِّزُ كُلًّا من الكشف وعدم وضع بعض الأعضاء كالجهة مع عدم الإعادة فيهما. وحيثُ قد لا يُشجِّه تخيُّره إذ لا مُرَجِّح، وليس هذا كما مرَّ قَرِيبًا في قولنا فيصلي على الشطِّ المعلوم منه أنه إذا تعارض السجود والستر قُدِّمَ السجود لأنَّ ذاك فيه تعارض أصلي السجود والستر، وأصل السجود أكَّدُ لأنَّه رُكْنٌ وما هنا تعارض فيه وضع عضوٍ مُختلفٍ في وجوبه وستره بعضُهُ مُختلفٍ في إجزاء الستر به فَتَعَيَّنَ (ستر بعضها).....

قول (سني): (وله ستر بعضها إلخ) أي مع القُدرة على الساتر سم. هـ فود: (بل عليه) قد يقال لو صحَّ هذا لَوَجِبَ على العاري العاجز عن الستر مطلقًا وضع يديه على بعض عَوْرَتِهِ لأنَّ القُدرة على بعض الستر كالقُدرة على كُلِّها في الوجوب كما هو ظاهر وإطلاقهم كالصريح في خلافه فليُتأمل. ومن هنا يظهر ضغف التخيير الذي بحثه ويظهر تَمَيُّنُ مُراعاةِ السجود لِأنَّه رُكْنٌ فلا يجوزُ تقويته لمُراعاةِ أمرٍ غير واجب سم. وأطال الكُرْدِيُّ في تأييد كلام الشارح وتضحيجه وردَّ قول سم وإطلاقهم كالصريح في خلافه راجعًا. هـ فود: (وفي هذه) أي صرورة الوجوب. هـ فود: (عليها) أي على وضع اليد على خذيف المضاف. هـ فود: (كل مُختلِ) قال القليوبي: وبالأول أي بتقديم الستر على الوضع، قال البلقيني: وتبعه الخطيبُ واعتمدَه شيخنا الزيادي، وقال شيخنا الرملي بوجوب الوضع تَبَا لِلزَّوَانِي واعتمدَه سم اه. كُرْدِي. عبارة شيخنا: وعند السجود هل يُراعى السجود أو الستر؟ رَجَّحَ الرملي تَبَا لِوَالِدِهِ تقديم السجود لِأنَّ الشارع أوجب عليه وضع الأعضاء السبعة فيه فصار عاجزًا عن الستر ورجَّح البلقيني تقديم الستر لِأنَّه مُتَّفَقٌ عليه عند الشيخين ووضع اليد في السجود مُختلفٌ فيه ومُراعاةُ المُتَّقِي عليه أولى من مُراعاةِ المُختلفٍ فيه وهناك قول بأنه يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا اه. واستغرب ع ش ما قاله البلقيني من تقديم الستر على الوضع وفي البَجِيرَمِيِّ عن البرماوي قال العلامة ابن حَجٍّ والخطيب يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا اه. وهو يخالف ما مرَّ عن الكُرْدِيِّ عن الخطيب فليُراجع. هـ فود: (وليس هذا) أي تعارض الوضع والستر هنا. هـ فود: (فتعين التخيير)

هـ فود: (وله ستر بعضها بيده في الأصح) أي مع القُدرة على الساتر وإلا فمع المعجز لا معنى لِمَنْعِ المُقَابِلِ وحيثُ فلا معنى لإدخال قوله: (بل عليه) تحت مراد المتن إلا أن يُجْعَلَ تَرْقِيًا زائدًا على المتن لإفادة حُكْمِ زائد. هـ فود: (بل عليه) قد يقال لو صحَّح هذا لَوَجِبَ على العاري العاجز عن الستر مطلقًا وضع يديه على بعض عَوْرَتِهِ؛ لِأنَّ القُدرة على بعض الستر كالقُدرة على كُلِّها في الوجوب كما هو ظاهر وإطلاقهم كالصريح في خلافه فليُتأمل. ومن هنا يظهر ضغف التخيير الذي بحثه في قوله: وفي هذه هل يُيقب إلخ. ويظهر تَمَيُّنُ مُراعاةِ السجود؛ لِأنَّه رُكْنٌ فلا يجوزُ تقويته لمُراعاةِ أمرٍ غير واجب على أنه لو سلَّم الوجوب لم يَتَمَّ التخيير؛ لِأنَّه يَعدُّ عاجزًا عن الستر دون السجود.

أي العورة (بيده) حيث لا نقض (في الأصح) لحصول المقصود ودعوى أن بعضه لا يستتر
ممنوعة وقارب الاستنجاء بيده لاحتراهما والاستياك بأصبعه لأنه لا يستتر استياكاً عرفاً
ويكفي بيده غيره قطعاً وإن جزه كما لو سترها بخير ويلزم المصلي ستر بعض عورته.....

(فرغ): لو تعارض عليه القيام والستر هل يقدم الأول أو الثاني؟ فيه نظر، والظاهر مراعاة الستر ونقل
عن فتاوى الشارح ذلك فراجع مع ش. هـ فود: (أي العورة) إلى قوله: (ورابعها) في النهاية والمغني إلا
قوله: وفازق إلى ويكفي وقوله: فعلم إلى وأنه يلزم. هـ فود: (حيث لا ناقض) أي بأن يكون ذلك
البعض من غير السوا أو منها بلا مس ناقض نهاية ومغني. هـ فود: (لا يستره) أي لا يعد سائراله مغني.
هـ فود: (لا احتراهما) الأولى باحتراهما بالباء. هـ فود: (ويكفي بيده غيره إلخ) وكذا لو جمع المخرق من
سترته وامسكه بيده نهاية ومغني. هـ فود: (وإن حرم) قضية جعل هذه الواو للمبالغة أنه قد لا يخرم،
وهو كذلك؛ لأن الستر لا يستلزم المس لإمكان وضع يده على خرف القوب بحيث تستر ما يحاذيها من
البدن من غير مس له ولا حرمة حيثيذ كما هو معلوم سم. هـ فود: (كما لو سترها بخير) أي مع القدرة
على غيره سم أي وإلا فلا حرمة بل يجب كما يأتي عن النهاية والمغني. هـ فود: (ويلزم المصلي إلخ)
ولو وجد المصلي شرة نجسة ولم يجذ ماء يطهرها به أو وجدته وقد من يطهرها، وهو عاجز عن فعل
ذلك بنفسه أو وجدته ولم يرض إلا بالأجرة ولم يجذها، أو وجدها ولم يرض إلا بأكثر من أجرة مثله أو
حبس على نجاسة واحتاج إلى قرض الشرة عليها صلى عارياً وأتم الأركان كما مر نهاية زاد المغني ولو
أدى غسل الشرة إلى خروج الوقت غسلها وصلى خارجاً ولا يصلي في الوقت عارياً كما نقل القاضي

هـ فود: (وإن حرم) قضية جعل هذه الواو للمبالغة أنه قد لا يخرم، وهو كذلك أما أولاً: فلأن الستر لا
يستلزم المس لإمكان وضع يده على خرف القوب بحيث يستتر ما يحاذيها من البدن من غير مس له ولا
حرمة حيثيذ كما هو معلوم، وأما ثانياً: فلعدم تحريم المس في صور منها: ما لو وضع طيب يده على
المحل المكشوف من العورة بقصد معرفة العلة لداويتها فإن ذلك الوضع جائز مع حصول الستر به.
ومنها: أن يضع رجل يده على ذلك المحل من رجل آخر لظنه أنه زوجته أو أمته مع علم الموضوع عليه
أن الواضع رجل أو شك في أنه رجل فإن ذلك الوضع ليس بحرام للظن المذكور ولا ناقض؛ لأن لمس
الرجل والمشكوك في أنه رجل غير ناقض مع حصول الستر به كما هو ظاهر. فإن قلت: يلزم
الموضوع عليه رفع يد الواضع؛ لأن وضعا حرام في الواقع فليس له الشكوت عليه. قلت: هذا لا
ينافي عدم حرمة الوضع على الواضع وحصول الستر وإن أتم الموضوع عليه بإقراره ذلك على أنه قد لا
يأثم لظنه جواز ذلك لنحو قرب عهده بالإسلام. ومنها: ما لو اختلطت مخرومه بأجنيات غير
محصورات فتزوج واحدة منهن فستر بيدها بعض عورته فإنه لا تنتقض طهارته بذلك على المتجه
للسك ولا يخرم وضع يدها؛ لأن لها حكم الزوجة في جواز الاستمتاع بها فليأتمل. هـ فود: (بخير)
أي مع القدرة على غيره.

بما وجدته وتحصيله قطعاً وإنما اختلّفوا في تحصيل واستعمال ماء لا يكفي لإطهره لأنّ القصّد منه رفع الحدث وفي تجزئته خلاف وهنا المقصود الستر، وهو يتجزئ (فلان وجد كافي سنواته) أي قبله ودبره شئياً بذلك لأنّ كشفهما يشوّه صاحبهما (تعيّن لهما) لفحشيهما وللإتفاق على أنّهما عورة (أو) كافي (أحدهما فقبله) أي الشخص الذّكر والأنثى والخُتنى يتعيّن ستره لأنّه بارز للقبلة والدُّبُر مستور بالأتين غالباً فلمّا أنّه يجب ذلك في غير الصلاة أيضاً نظراً ليُروّزه

الإتفاق عليه اه. قال ع ش: قوله م ر بتفسيه أي ولو شريعاً. وقوله م ر: وأتم الأركان. قال الشيخ عميرة: ولا إعادة في أظهر القولين أي في الصّور كلّها اه. ع ش. ه قوله: (بما وجدته) هل وإن لم يكن له وقع كقدر المدّة من نحو شمع أو طين يلصقه بيديه سم. ه قوله: (لأنّ القصّد منه) أي من الماء. ه قوله: (وفي تجزئته) أي رفع الحدث. ه قوله: (وهو يتجزئ) أي بلا خلاف سم.

قوله (سني: (فلان وجد الخ) تفرّغ على وجوب ستر البصيص، ولو عبّر بالواو كان أولى لأنّ الحكم المذكور لا يعلم بما قبله ع ش. ه قوله: (أي قبله ودبره) المراد بهما كما هو ظاهر ما نقض منه وظاهر كلامهم أنّ بقية العورة سواء وإن كان ما قرب إليها أفحش لكن تقدّمه أولى نهاية. وفي الكُردي عن الإنداد مثله.

قوله (سني: (أو أحدهما) فيه إشعار بأنّ فرض المسألة أنّه يكفي جميع أحدهما، حتّى لو فرض أنّه يكفي جميع أحدهما وبعض الآخر تعيّن للجَميع بصريّ. وعبارة ع ش عن سم على المنهج: قول المصنّف (فقبله) ظاهره وإن كان لا يكفي ويكفي الدُّبُر فليتأمل اه. أقول: ويؤيّد الأوّل ما في الأسنى والمُغني من أنّه لو كفى التوب الموصى به أو الموقف لأولى الناس به للمؤخّر رتبة كالرجل دون المُقدّم كالمرأة قدّم المؤخّر اه. ثم رأيت في الكُردي عن الشّوَبريّ ما نصّه: أنّه رأى في شرح الرّوض فيما لو أوصى بتوب لأولى الناس به ما هو صريح في تقديم الدُّبُر أي حيث كفاه دون القبل اه. ه قوله: (لأنّه بارز للقبلة) أي أو بدليها مُغني وسم وشيخنا. ه قوله: (إنّه يجب ذلك في غير الصلاة) أقرّه ع ش ونقل البجيري عن الزّيادي والشّوَبريّ اغتماده.

ه قوله: (بما وجدته) هل وإن لم يكن له وقع كقدر المدّة من نحو شمع أو طين يلصقه بيديه. ه قوله: (وهو يتجزئ) أي بلا خلاف. ه قوله: (لأنّه بارز للقبلة الخ) عبارة شرح الرّوض؛ لأنّه يتوجّه بالقبل للقبلة فسّره أهمّ تغطيتها لها ولأنّ الدُّبُر مستور غالباً بالأتين بخلاف القبل اه. وقضية التعليل الثاني أنّه لو صلى لغير القبلة في نحو نقل السفر أنّه يستتر القبل أيضاً ولا ينافيه التعليل الأوّل؛ لأنّ الأصل أنّ كلّاً علة مُستتلة فليتأمل.

(فرغ): له قبلاين أصليّ وزائد واشتبه أحدهما بالآخر ووجد ما يستتر واحداً فقط من أحد القبليّين والدُّبُر فيَحْتَمِلُ أن يتخيّر بين القبليّين ويدلّ عليه مسألة الخُتنى المذكورة بجوامع اجتماع مُطلق أصليّ وزائد مع الإشتباه.

وَأَنَّهُ يَلْزَمُ الْخُشْيَ سِتْرٌ قَبْلَهُ فَإِنْ كَفَى أَحَدُهُمَا فَقَطْ فَالْأُولَى سِتْرٌ آلَةٌ ذَكَرَ بِخُضْرَةِ امْرَأَةٍ وَعَكْثِهِ
وَعِنْدَ مِثْلِهِ يَتَخَيَّرُ كَمَا لَوْ كَانَ وَحْدَهُ (وَقِيلَ دُبُرُهُ) لِأَنَّهُ أَفْحَشُ عِنْدَ نَحْوِ السُّجُودِ (وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ)
لِتَعَارُضِ الْمُعْتَبَرِينَ.

■ قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ مِثْلِهِ) أَيِ أَوْ الْفَرِيقَيْنِ نِهَایَةً. ■ قَوْلُهُ: (لِتَعَارُضِ الْمُعْتَبَرِينَ).

(فَرُوعُ): (لَيْسَ لِلْعَارِي غَضَبُ التَّوْبِ مِنْ مُسْتَحَقِّهِ بِخِلَافِ الطَّعَامِ فِي الْمَخْمَصَةِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ أَنْ
يُصَلِّيَ عَارِيًا وَلَا تَلْزَمُ الْإِعَادَةُ إِلَّا إِنْ احْتَاجَ إِلَيْهِ لِتَحْوِ دَفْعِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ
قَبُولُ عَارِيَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُعِيرِ غَيْرُهُ، وَقَبُولُ هِبَةٍ نَحْوِ الطَّيْنِ لَا قَبُولُ هِبَةِ التَّوْبِ وَلَا اقْتِرَاضُهُ لِثِقَلِ
الْمِنَةِ، وَيَجِبُ شِرَاؤُهُ وَاسْتِجَارَتُهُ بِشَمَنِ الْمِثْلِ وَأَجْرَةِ الْمِثْلِ، وَلَوْ أَوْصَى بِصَرْفِ تَوْبٍ لِأُولَى النَّاسِ بِهِ فِي
ذَلِكَ الْمَوْضِعِ أَوْ وَقَّعَهُ عَلَيْهِ أَوْ وَكَّلَ فِي إِعْطَائِهِ وَجِبَ تَقْدِيمُ الْمَرْأَةِ ثُمَّ الْخُشْيِ ثُمَّ الرَّجُلِ، وَلَوْ صَلَّتْ أُمَةٌ
مَكْشُوفَةُ الرِّاسِ فَمُتِّعَتْ فِي صَلَاتِهَا وَوَجَدَتْ سِتْرَةً بَعِيدَةً بِحَيْثُ إِنْ مَضَتْ إِلَيْهَا احْتَاجَتْ إِلَى أَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ
وَإِنْ انْتَهَرَتْ مَنْ يُلْقِيهَا إِلَيْهَا مَضَتْ مُدَّةٌ فِي التَّكْشُفِ بَطَلَتْ صَلَاتُهَا فَإِنْ لَمْ تَجِدِ السِتْرَةَ بَنَتْ عَلَى
صَلَاتِهَا، وَكَذَا إِنْ وَجَدَتْهَا قَرِيبًا مِنْهَا فَتَنَّاوَلَتْهَا وَلَمْ تَسْتَذِيرْ قِيْلَتْهَا وَسَرَتْ بِهَا رَأْسُهَا قُورًا، وَلَوْ وَجَدَ عَارٍ
سِتْرَتَهُ فِي صَلَاتِهِ فَحُكِّمَ حُكْمُهَا فِيمَا ذَكَرَ. وَلَوْ قَالَ شَخْصٌ لِأَمَتِهِ: إِنْ صَلَّيْتُ صَلَاةً صَحِيحَةً فَأَتَيْتُ
حُرَّةً قَبْلَهَا فَصَلَّتْ بِلَا سِتْرِ رَأْسِهَا عَاجِزَةً عَنْ سِتْرِهَا عُيِقَتْ وَصَحَّتْ صَلَاتُهَا، أَوْ قَادِرَةً عَلَيْهِ صَحَّتْ
صَلَاتُهَا وَلَمْ تُعْتَقِ لِلدُّورِ إِذْ لَوْ عُيِقَتْ بَطَلَتْ صَلَاتُهَا وَإِذَا بَطَلَتْ صَلَاتُهَا لَا تُعْتَقِ فَائِبَاتُ الْعِنَقِ يُوْذِي إِلَى
بُطْلَانِهِ وَبُطْلَانِ الصَّلَاةِ قَبْلُ وَصَحَّتْ.

وَيُسَرُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَلْبَسَ لِلصَّلَاةِ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ وَيَتَقَمَّصَ وَيَتَعَمَّمَ وَيَتَطَلَّسَ وَيَتَزَدَي وَيَتَزَرَّ أَوْ يَتَسَرَّوَلْ فَإِنْ
اِقْتَصَرَ عَلَى ثَوْبَيْنِ فَقَمِيصٍ مَعَ رِدَائِهِ أَوْ إِزَارٍ أَوْ سَرَاوِيلٍ أُولَى مِنْ رِدَائِهِ مَعَ إِزَارٍ وَسَرَاوِيلٍ وَمِنْ إِزَارٍ مَعَ
سَرَاوِيلٍ، وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ فِي ثَوْبَيْنِ فَإِنْ اِقْتَصَرَ عَلَى وَاحِدٍ فَقَمِيصٍ فَإِذَا رَفَسَرَاوِيلٍ،
وَيَلْتَحِفُ بِالتَّوْبِ الْوَاحِدِ إِنْ اتَّسَعَ وَيُخَالِفُ بَيْنَ طَرَفَيْهِ فَإِنْ ضَاقَ اتَّزَرَ بِهِ وَجَعَلَ شَيْئًا مِنْهُ عَلَى عَاتِقِهِ،
وَيُسَرُّ لِلْمَرْأَةِ وَمِثْلُهَا الْخُشْيَ فِي الصَّلَاةِ تَوْبٌ سَابِقٌ لِجَمِيعِ بَدَنِهَا وَجِمَارٌ وَمِلْحَفَةٌ كَثِيفَةٌ. وَإِثْلَافُ التَّوْبِ
وَيَتَعَهُ فِي الْوَقْتِ كَالْمَاءِ وَلَا يُبَاعُ لَهُ مَسْكَنٌ وَلَا خَادِمٌ كَمَا فِي الْكُفَّارَةِ، وَيُكَرَّهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي تَوْبٍ فِيهِ
صُورَةٌ وَأَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَإِلَيْهِ وَأَنْ يُصَلِّيَ بِالْإِضْطِجَاعِ وَأَنْ يُعْطِيَ فَاهُ، فَإِنْ تَنَاءَبَ غَطَا يَدَيْهِ أَيْ الْيُسْرَى
نَذْبًا، وَأَنْ يَشْتَجِلَ اشْتِمَالُ الْعَصَا بِأَنْ يُجَلَّلَ بَدَنُهُ بِالتَّوْبِ ثُمَّ يَرْفَعُ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ وَأَنْ يَشْتَجِلَ
اشْتِمَالُ الْيَهُودِ بِأَنْ يُجَلَّلَ بَدَنُهُ بِالتَّوْبِ بِدُونِ رَفْعِ طَرَفَيْهِ، وَأَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُتَلَتِّمًا وَالْمَرْأَةُ مُتَّقِيَةً مُغْنِي.
قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر أَوْ يَتَسَرَّوَلْ فِي تَارِيخِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَتَاهِيَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ
الْأَرْضُ تَسْتَغْفِرُ لِلْمُصَلِّيِ بِالسَّرَاوِيلِ» اهـ. ذَمِيرِي. وَقَوْلُهُ م ر فَقَمِيصٍ مَعَ رِدَائِهِ أَوْ إِزَارٍ أَوْ سَرَاوِيلٍ لَعَلَّ
أُولَى هَذِهِ الثَّلَاثِ الْقَمِيصُ مَعَ السَّرَاوِيلِ ثُمَّ الْقَمِيصُ مَعَ الْإِزَارِ ثُمَّ مَعَ الرِّدَائِ. وَقَوْلُهُ م ر فِي تَوْبٍ فِيهِ
صُورَةٌ ظَاهِرَةٌ وَلَوْ أَعْمَى أَوْ فِي ظُلْمَةٍ أَوْ كَانَتْ الصُّورَةُ خَلْفَ ظَهْرِهِ أَوْ مُلَاقِيَةً لِلْأَرْضِ بِحَيْثُ لَا يَرَاهَا إِذَا
صَلَّى عَلَيْهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ تَبَاعُدًا عَمَّا فِيهِ الصُّورَةُ الْمُنْهِي عَنْهَا ع ش.

(و) رابعتها (طهارة الحدث) بأقسامه السابقة بماء أو تراب وجده وإلا لم تكن شرطاً لما مر من صحة صلاة فاقد الطهورين فإن نسيه وصلى أثيب على قصده لا على فعله إلا ما لا يتوقف على طهره كالذكر، وكذا القراءة إلا من نحو جنب على الأوجه وإنما لم يؤثر النسيان هنا فيما يأتي لأن الشروط من باب خطاب الوضع، وهو لا يؤثر فيه.....

• فؤد: (بأقسامه) إلى قوله: (ولا يقاس) في النهاية والمغني إلا قوله: (وإنما لم يؤثر) إلى المتن وقوله: (أو أخره عليه) وقوله: (وخرج) إلى المتن. • فؤد: (لم يكن) الأولى الثاني. • فؤد: (لما مر) أي في باب التيمم. • فؤد: (إلا من نحو جنب) يفيد أنه لا يثاب عليها بل على قصدها فقط ونقل عن شيخنا الشهاب الرملي أن قراءة الجنب لا بقصد القرآن يثاب عليها ثواب الذكر، وهو لا ينافي ذلك؛ لأنه هنا لم يصرّفها عن القرآنية لينسيانه الجنابة ولم يوجد شرط ثوابها من الطهارة وهناك انصرفت عن القرآنية لعدم قصدها فصارت ذكراً فأثيب على الذكر، وقد يقال نسيانه الجنابة لا يقتضي قصد القرآنية فيتبني حيث أن يثاب عليها ثواب الذكر لأنصرفها عن القرآنية بسبب الجنابة بل يتبني أن يثاب كذلك، وإن قصدها إلغاء لقصدها لعدم مناسيته سم على حج اه. ع ش. عبارة البصري: قوله: (إلا من نحو جنب). قد يقال: القراءة من الجنب عبادة صحيحة وإن كانت محرومة كالصلاة في المفسوب؛ لأنهم لم يجعلوا انتفاء الجنابة شرطاً لصحة القراءة بل جعلوا حرمة القراءة حكماً من أحكام الجنابة وحيث يتبني أن يثاب عليها من حيث ذاتها وإن حرمت لخارج كالمنظر به، وترتب على وصفها بالصحة إجزاؤها عن القراءة المنذورة فليثاب وليراجع على أن لك أن تقول إثبات الثواب فيما نحن فيه بالأولى من مسألة المفسوب؛ لأن الفرض هنا أنه ناس للجنابة وحيث فلا إثم بالكلية اه. • فؤد: (وإنما لم يؤثر النسيان) أي وإنما لم يقتصر فتصح الصلاة مع ترك الطهارة نسياناً سم. • فؤد: (هنا) أي في طهارة الحدث (وفيما يأتي) أي في طهارة التجسس. • فؤد: (من باب خطاب الوضع) يرّد عليه أن الموانع أيضاً من باب خطاب الوضع ويؤثر فيه النسيان كما في يسير الكلام أو الأكل نسياناً فإنه لا يضر واللائق أن يقال من باب المأمورات فلا يؤثر فيها النسيان وحيث فلا ترد الموانع؛ لأنها من باب المنهيات

• فؤد: (إلا من نحو جنب) يفيد أنه لا يثاب عليها بل على قصدها فقط، ونقل عن شيخنا الشهاب الرملي أن قراءة الجنب لا بقصد القرآن يثاب عليها ثواب الذكر، وهو لا ينافي ذلك؛ لأنه هنا لم يصرّفها عن القرآنية لينسيانه الجنابة ولم يوجد شرط ثوابها من الطهارة وهناك انصرفت عن القرآنية لعدم قصدها فصارت ذكراً فأثيب على الذكر، وقد يقال: نسيانه الجنابة لا يقتضي قصد القرآنية فيتبني حيث أن يثاب عليها ثواب الذكر لأنصرفها عن القرآنية بسبب الجنابة بل يتبني أن يثاب كذلك وإن قصدها إلغاء لقصدها لعدم مناسيته. • فؤد: (على الأوجه) اعتمد م ر. • فؤد: (وإنما لم يؤثر النسيان) أي وإنما لم يقتصر فتصح الصلاة مع ترك الطهارة نسياناً. • فؤد: (لأن الشروط من باب خطاب الوضع إلخ) يرّد أن الموانع أيضاً من باب خطاب الوضع ويؤثر فيها النسيان كما في يسير الكلام أو الأكل نسياناً فإنه لا

ذلك ومن ثم بطلت بنحو سبقه كما قال (لأن سبقه) أي المصلي غير السليس ولو فاقذ الطهورين على المعتد الحدث أو أكره عليه (بطلت) صلاته ليطلان طهره إجماعاً ولأن صلاة فائدهما متعقدة (وفي القديم) وقول في الجديد أيضاً أنه يطله (يعني) وإن كان حدثه أكثر ليخبر فيه لكنه ضعيف اتفاقاً وخرج بسبقه ما لو نسيه فلا تنقذ اتفاقاً (وبجريان) أي القولان (في كل مناقض) أي مناف للصلاة (عرض) للمصلي فيها (بلا تقصير) منه (وتقذر) دفعه عنه (في الحال) كنتجس ثوبه الذي لا يمكنه إلقاؤه فوراً برطب وكان طير الريخ ثوبه لمحل بعيد أي لا يصله إلا بفعل كثير أخذاً مما قالوه في عتق أمة بعد سائرها عنها (لأن أمكن) دفعه حالاً (بأن كشفه ريخ فستر في الحال) أو تنجس رداؤه.....

والنسيان يؤثر فيها سم. هـ فود: (ذلك) أي ونحوه وكان ينبغي أن يزيد هذا ليظهر قوله: ومن ثم إلخ.

هـ فود: (لكنه ضعيف اتفاقاً) أي باتفاق المخدبين كما في المجموع مغني ونهاية. هـ فود: (ما لو نسيه فلا تنقذ إلخ) هذا يقتضي أن الكلام في نسيانه قبل الدخول في الصلاة إذ نسيانه فيها لا يناسبه نفي الإيقاد بل الذي يناسبه البطلان وحيث فكيف يكون النسيان مختزراً قوله: فإن سبقه إلخ. المفروض في حال الصلاة فليأتمل سم. هـ فود: (ما لو أخذت مختاراً فبطلت صلاته قطعاً. هـ فود: (كنتجس ثوبه إلخ) أي أو بدونه بما لا يغني عنه واحتياجه إلى غسله نهايةً ومغني.

هـ فود: (برطب) أي يبقى بعد إلقائه ما يتركه الطرف فيما يظهر بصرى. هـ فود: (لا بفعل كثير إلخ) لو أمكنه الوصول بفعل غير متوالٍ وفعل فهل يصح مطلقاً أو إن لم يطل الزمن ويتبع الثاني سم. أي كما يفيد المأخذ المذكور. هـ فود: (مما قالوه إلخ) تقدم تفصيله آتفاً عن المغني والنهاية راجعه.

فود (س): (بأن كشفه ريخ) أي أو كشفه آدمي أو حيوان آخر سم. هـ وبإشارة ش: ورأيت بهامش عن سم ما نصه: ويتبع أن مثل الريح الآدمي الغير المميز والبهيمة ولو معلمة اه. ومفهوم قوله: الغير المميز. أن المميز يضرب، ويوجه ذلك بأن له قصداً فبعد إلقائه بالريح، ونقل عن شيخنا الزبائدي الضرر في غير المميز أيضاً وعلل بضره في الصلاة اه. أقول: وهو قياس ما قالوه في الانحراف عن القبلة مكرهاً فإنه يضرب وإن عاد حالاً وعللوه بضره الإكراه في الصلاة فاعتدله أي ما نقله عنه اه.

فود (س): (فستر في الحال) لو تكرر كشف الريح وتوالى بحيث احتاج في الستر إلى حركات كثيرة

يضرب، واللايق أن يقال: من باب المأمورات فلا يؤثر فيها النسيان وحيث لا ترد الموانع؛ لأنها من باب المنهيات والنسيان يؤثر فيها. هـ فود: (فلا تنقذ) هذا يقتضي أن الكلام في نسيانه قبل الدخول في الصلاة إذ نسيانه فيها لا يناسبه نفي الإيقاد بل الذي يناسبه البطلان وحيث فكيف يكون النسيان مختزراً قوله: فإن سبقه المفروض في حال الصلاة فليأتمل. هـ فود: (لا بفعل كثير) لو أمكنه الوصول بفعل كثير غير متوالٍ وفعل فهل يصح مطلقاً أو إن لم يطل الزمن؟ يتبع الثاني. هـ فود: (بأن كشفه ريخ فستر في الحال) لو تكرر كشف الريح وتوالى بحيث احتاج في الستر إلى حركات كثيرة متوالية فالمنتجه

فَالْقَاءُ أَوْ نَقْضُهَا عَنْهُ حَالًا (لَمْ يَبْطُلْ) صَلَاتُهُ وَيُتَقَرَّرُ هَذَا الْعَارِضُ لِإِقْلَابِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَحَاها
بِنَحْوِ كُفْمِهِ.....

مُتَوَالِيَةً فَالْمُتَّجِهُ الْبُطْلَانُ بِفِعْلِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَ ذَلِكَ نَائِرٌ وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَالُوهُ فِي عِنْتِي أَمَةٌ بَعْدَ سَائِرِهَا عَنْهَا سَمَ
عَلَى حَجِّ اهـ . ع ش . هـ قُودُ : (فَالْقَاءُ الْفُخْ) يَتَّبِعِي : أَوْ غَسَلَهَا حَالًا ، كَأَنَّ وَقَعَ عَلَيْهِ نَقْطَةً مِنْ بَوْلٍ وَصَبَّ
حَالًا الْمَاءَ عَلَيْهِ بَحَيْثُ طَهَّرَ مَحَلَّهَا بِمَجْرُودٍ صَبَّ حَالًا . وَالْمُتَّجِهُ أَنَّ الْبَدَنَ كَالْقَوْبِ ثُمَّ رَأَيْتَ عَنْ الْفَتَى
فِيمَا لَوْ أَصَابَهُ فِي الصَّلَاةِ نَجَاسَةٌ حُكْمِيَّةٌ فَغَسَلَهَا قُودًا أَنَّ أَوَّلَ كَلَامِ الرُّوضَةِ يُفْهِمُ صِحَّةَ صَلَاتِهِ وَأَخْرَجَهُ
يُفْهِمُ خِلَافَهُ .

(تَنْبِيْهُ) : لَوْ دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ الْقَاءِ النَّجَاسَةِ حَالًا لِتَصِحِّحِ صَلَاتِهِ لَكِنْ يَلْزَمُ الْإِقَاؤُهَا فِي الْمَسْجِدِ لِكَوْنِهِ فِيهِ
وَبَيْنَ عَدَمِ الْإِقَائِهَا صَوْنًا لِلْمَسْجِدِ عَنِ التَّنَجُّسِ لَكِنْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ فَالْمُتَّجِهُ عِنْدِي مُرَاعَاةَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ
وَالْقَاءِ النَّجَاسَةِ حَالًا فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ إِذَا تَهَا قُودًا بَعْدَ الصَّلَاةِ . وَقُولِي : فَالْمُتَّجِهُ الْفُخْ . وَافَقَ عَلَيْهِ م فِي
الْجَافَةِ وَمَنْعَهُ فِي الرُّطْبَةِ ، وَهُوَ مُتَّجِهُ إِنْ أَسْعَ الْوَقْتُ سَمَ عَلَى حَجِّ . وَقَوْلُهُ : يُفْهِمُ خِلَافَهُ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ
يَصُدَّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَامِلٌ لِلنَّجَاسَةِ فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حَمَلَ الْقَوْبَ الَّذِي وَقَعَتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ . وَفِي كَلَامِ شَيْخِنَا
الشُّوْبَرِيِّ وَأَمَّا الْإِقَاؤُهَا عَلَى نَحْوِ مُضْخَفٍ أَوْ فِي جُوزِ الْكُفْبَةِ أَيْ كَالْحَجَرِ فَالْوَجْهَ مُرَاعَاةُهَا وَلَوْ جَافَةً
لِعِظَمِ حُرْمَتِهَا اهـ . ع ش . هـ قُودُ : (أَوْ نَقْضُهَا عَنْهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ . بِتَحْرِيكِ مَا هِيَ عَلَيْهِ حَتَّى
وَقَعَتْ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي : لَوْ أَخَذَ طَرَفًا مِنْ مَسْجِدِهِ الَّذِي وَقَعَتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ وَزَحَزَحَهُ حَتَّى
سَقَطَتْ فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تَبْطُلُ ، أَوْ يَنْفَخُهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ حُرْفَانِ وَهِيَ بِإِسْمَةٍ لَمْ يَقْضُ اهـ ، وَظَاهِرُ مَا
أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ الْقَاضِي وَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ الْبُطْلَانِ بَيْنَ قَبْضِ طَرَفٍ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ وَتَحْرِيكِه
بِلا قَبْضٍ وَقَدْ يُشْكِلُ الْأَوَّلُ بِسَأَلَةِ الْعَوْدِ . وَفِي فَتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ : فِيمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى نَحْوِ
قَوْبٍ مُتَنَجِّسٍ الْأَسْفَلِ وَرَجَلُهُ مُبْتَلَّةٌ ثُمَّ رَفَعَتْ فَارْتَفَعَ مَعَهَا الْقَوْبُ لِاتِّصَافِهِ بِهَا أَنَّهُ إِنْ انْفَصَلَ عَنْ رِجْلِهِ
قُودًا وَلَوْ بِتَحْرِيكِهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَالْأَبْطَلُ سَمَ . هـ قُودُ : (حَالًا) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ . فَإِنَّ نَحْيَ

الْبُطْلَانُ بِفِعْلِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَ ذَلِكَ نَائِرٌ وَيُؤَيِّدُ الْبُطْلَانُ مَا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ صَلَّتْ أَمَةٌ مَكْشُوفَةُ الرَّأْسِ فَمُتَّقِيَتْ فِي
الصَّلَاةِ وَوَجَدَتْ خِمَارًا تَحْتَاجُ فِي مُصْبِحِهَا إِلَيْهِ إِلَى أَقْعَالٍ كَثِيرَةٍ ، أَوْ طَالَتْ مُدَّةُ الْكَشْفِ مِنْ أَنَّ صَلَاتَهَا
تَبْطُلُ وَمَا قَالُوهُ فِي دَفْعِ الْمَازٍ مِنْ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُهُ بِفِعْلِ كَثِيرٍ مُتَوَالٍ وَالْأَبْطَلُ صَلَاتُهُ ، وَأَمَّا التَّصْفِيقُ الْمُخْتِاجُ
إِلَيْهِ فِي الْإِعْلَامِ إِذَا كَثُرَ وَتَوَالَى فَسَيَاتِي أَنَّهُ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ عِنْدَ الشَّارِحِ كَمَا فِي دَفْعِ الْمَازِ لَكِنْ اعْتَمَدَ شَيْخِنَا
الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ لَا تَبْطُلُ وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبُطْلَانِ فِي دَفْعِ الْمَازِ . هـ قُودُ : (رَيْغٌ) أَوْ كَشَفَهُ أَدَمِي أَوْ حَيَوَانَ آخَرَ . هـ
قُودُ : (أَوْ نَقْضُهَا عَنْهُ حَالًا) يَتَّبِعِي أَوْ غَسَلَهَا حَالًا كَأَنَّ وَقَعَ عَلَيْهِ نَقْطَةً مِنْ بَوْلٍ فَصَبَّ عَلَيْهَا حَالًا الْمَاءَ بَحَيْثُ
طَهَّرَ الْمَحَلَّ بِمَجْرُودٍ صَبَّ حَالًا ، وَالْمُتَّجِهُ أَنَّ الْبَدَنَ كَالْقَوْبِ فِي ذَلِكَ بِجَمِيعِ اشْتِرَاطِ طَهَارَةِ كُلِّ مِنْهُمَا فَإِذَا
وَقَعَ عَلَيْهِ نَقْطَةٌ مِنْ بَوْلٍ مَثَلًا فَصَبَّ قُودًا الْمَاءَ عَلَيْهَا بَحَيْثُ طَهَّرَ الْمَحَلَّ بِمَجْرُودٍ الصَّبَّ حَالًا لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ
كَمَا لَوْ وَقَعَ عَلَيْهِ نَجَسٌ جَافٌ فَالْقَاءُ عَنْهُ حَالًا بِنَحْوِ إِمَالِيَةِ قُودًا حَتَّى سَقَطَ عَنْهُ التَّنَجُّسُ إِذْ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى

أو عود بيده لأنه حامل لها حينئذ ولا يُقاسُ الحملُ هنا بحمل الورقة السابق قبيل فصل قضاء الحاجة لأن الحمل في كل محلٍّ محمولٌ على ما يُناسبه إذ ما هنا أضيّق فأنزله فيه ما لا يؤثّر ثم ألا ترى أن حمل الشمس هنا مُبطلٌ وثم لا يحزم وقد مرّ سرّ ذلك في مبحث السجود على ما لا يتحرك بخركته (وإن قصّر بأن فرغت مدة خفّ فيها) فاحتاج لغسل رجله (بطلت) قطعاً

التجاسة ولو رطبة بأن نَحَى محلّها فوراً لم يضرّ انتهت. سم. هـ. فؤد: (أو عود بيده) على أحد وجهين في الرّوض بلا ترجيح وفي شرحه أنه الوجه سم.

فؤد (سني): (بأن فرغت إلخ) أي كما هو ظاهر أو تعمّد كشف عورتِه أو ملبسة التجاسة سم. فؤد (سني): (بطلت) ولو اقتصد مثلاً فخرَج الدّم ولم يَلُوث بشرته أو لَوْنها قليلاً لم تبطل صلاته؛ لأن المنقّص في الأولى غير مضاف إليه وفي الثانية مُقتَر، وسُنّ لمن أخذت في صلاته أن يأخذ بآتيه ثم ينصرف ليومئذٍ أنه رَعَفَ سترًا على نفسه ويتبني أن يفعل كذلك إذا أخذت، وهو مُنتظر للصلاة خصوصاً إذا قُرب إقامتها أو أقيمت مُنهي. زاد النهاية: ومنه يؤخذ أنه يُستحب لكل من ارتكب ما يدعو الناس إلى الوقعة فيه أن يستره لذلك كما صرح به ابن العباد لإحديث فيه اه. قال ع ش: قوله م ر أو لَوْنها قليلاً أفهم أنه إن لَوْنها كثيراً بطلت صلاته ولعل وجهه أن الكثير إذا كان بفعله لا يُغنى عنه

بين إلقاء التجس الجاف فوراً وصَب الماء على التجس الرطب فوراً في كل منهما فليُتأمل. ثم رأيت عن الفتى فيما لو أصابه في الصلاة نجاسة حكمية ففسلها فوراً أن أول كلام الرّوضة يفهم صحة صلاته وآخره يفهم خلافه. (تنبيه): لو دار الأمر بين إلقاء التجاسة حالاً ليصح صلاته لكن يلزم إلقاؤها في المسجد لكونه فيه وبين عدم إلقائها صَوْنًا للمسجد عن التجس لكن تبطل صلاته فالمتجه عندي مراعاة صحة الصلاة وإلقاء التجاسة حالاً في المسجد ثم إزالتها فوراً بعد الصلاة؛ لأن في ذلك الجمع بين صحة الصلاة وتطهير المسجد لكن يُقتَر إلقاؤها فيه وتأخير التطهير إلى فراغ الصلاة للضرورة فليُتأمل. وقولنا: فالمتجه إلخ. وافق عليه م ر في الجافة ومنعه في الرطبة، وهو متجه إن اتسع الوقت. هـ. فؤد: (أو نفّضها هنه) قال في شرح الغاب: أو بتخريك ما هي عليه حتى وقفت أخذاً من قول القاضي: لو أخذ طرّفاً من مسجده الذي وقفت عليه نجاسة وزخزخه حتى سقطت فالظاهر أنها لا تبطل، أو يتفحها من غير أن يظهر منه خرفان وهي يابسة لم يضرّ اه. وظاهر ما أخذ من كلام القاضي وما نقله عنه أنه لا فرق في عدم البطلان بين قبض طرف ما وقفت عليه وتخليكه بلا قبض، وقد يُشكل الأول بمسألة العود دون مسألة القاضي فليُتأمل فإنه لا يخفى ما فيه بل المتبادر خلافه وفي فتاوى شيخنا الشهاب الزملي فيما لو وقفت على نحو ثوبٍ مُتجسّس الأسفل ورجله مبتلة ثم رُفعت فازتفع معها الثوب لاتصافيه بها أنه إن انفصل عن رجله فوراً ولو بتخليكها صحّت صلاته ولا بطلت. هـ. فؤد: (حالاً) عبارة الرّوض وشرجه: فإن نَحَى التجاسة ولو رطبة بأن نَحَى محلّها فوراً لم يضرّ اه. هـ. فؤد: (أو عود بيده) على أحد وجهين في الرّوض بلا ترجيح وفي شرحه أنه الوجه هـ. فؤد: (بأن فرغت مدة خفّ) أي كما هو ظاهر أو تعمّد كشف

كحَدِيثِهِ مُخْتَارًا وَبَحَثَ السُّبْكِيُّ أَنَّ هَذَا إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ الْمُدَّةِ إِلَى فِرَاقِهَا وَإِلَّا لَمْ تَنْقِيدَ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ إِذَا ظَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقْصُرْ فَلَا يَتَأْتَى الْقَطْعُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ غَفْلَتَهُ عَنْهَا حَتَّى ظَنَّ ذَلِكَ تَقْصِيرًا وَلَا أَنَّهُ إِذَا افْتَتَحَهَا مَعَ عَلَيْهِ بِانْقِضَاءِ الْمُدَّةِ فِيهَا يَكُونُ الْمُبْطِلُ مُتَنَظِّرًا، وَهُوَ لَا يُنَافِي الْإِنْعِقَادَ حَالًا كَمَا مَرَّ فَيَمْنُ أَحَرَمَ مَفْتُوحَ الْجَنِبِ فَالَّذِي يَنْتَهِجُ انْعِقَادُهَا حَتَّى تَصِخَّ الْقُدُورَةُ بِهِ. وَخَامِسُهَا (طَهَارَةُ النَّجَسِ) الَّذِي لَا يُعْنَى عَنْهُ (فِي الثَّوْبِ) وَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ مُحْمُولٍ لَهُ وَمُتَلَقٍّ

وَإِنْقِصَادُهُ مِنْ فِعْلِهِ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ إِنْ فَتَحَ دُمْلَهُ فَخَرَجَ مِنْهُ دَمٌ وَلَوْ لَهُ كَثِيرًا لَا يُعْنَى عَنْهُ، وَيَنْتَبِيهِ أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا خَرَجَ الدَّمُ مُتَصِلًا بِالْفَتْحِ فَلَوْ خَرَجَ بَعْدَهُ بِمُدَّةٍ بِحَيْثُ لَا يَنْسَبُ خُرُوجُهُ لِلْفَتْحِ لَمْ يَقْصُرْ. وَقَوْلُهُ م ر: لِكُلِّ مَنْ ارْتَكَبَ الْإِنْح. أَيِ مَعَ ذَلِكَ عُقُوبَةُ الْمُذْنِبِ بَاقِيَةٌ تَحْتَ الْمَشِيئَةِ. وَقَوْلُهُ م ر: لِذَلِكَ. أَيِ لِثَلَاثِ خَوَاصٍ النَّاسُ فِيهِ أَحَدُ ش. □ قَوْلُهُ: (كَحَدِيثِهِ مُخْتَارًا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَائِيَّةِ: لِتَقْصِيرِهِ حَيْثُ افْتَتَحَهَا فِي وَقْتٍ لَا يَسْمَحُ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يَخْتِاجُ إِلَى غَسْلِ رِجْلَيْهِ فَلَوْ غَسَلَهُمَا فِي الْخُفِّ قَبْلَ فِرَاقِ الْمُدَّةِ لَمْ يُؤْثَرْ؛ لِأَنَّ مَسْحَ الْخُفِّ يَرْفَعُ الْحَدَثَ فَلَا تَأْثِيرَ لِلْغَسْلِ، وَكَذَا لَوْ غَسَلَهُمَا بَعْدَهَا لِمَضِيِّ مُدَّةٍ، وَهُوَ مُحْدِثٌ حَتَّى لَوْ وَضَعَ رِجْلَيْهِ فِي الْمَاءِ قَبْلَ فِرَاقِ الْمُدَّةِ وَاسْتَمَرَّ إِلَى انْقِضَائِهَا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حَدِيثٍ ثُمَّ يَرْتَفِعُ وَابْتِغَاءَ لَا بُدَّ مِنْ تَجْدِيدِ نِيَّةٍ لِأَنَّهُ حَدَّثَ لَمْ تَشْمَلْهُ نِيَّةُ الْوُضُوءِ الْأَوَّلِ اه. □ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ السُّبْكِيُّ الْإِنْح) اعْتَمَدَ النَّهَائِيَّةَ وَالْمُغْنِيَّ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا ظَنَّ الْإِنْح) يَنْتَبِيهِ: أَوْ شَكُّ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا الْإِنْح) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَائِيَّةِ: فَإِنَّ عَلِيمَ أَنَّ الْمُدَّةَ تَنْقُضِي فِيهَا قِيَّتَيْنِ عَدَمَ انْعِقَادِهَا نَعَمَ إِنْ كَانَ فِي ثَقُلٍ مُطْلَقٍ يُذَكِّرُ مِنْ رَكْعَةٍ فَأَكْثَرَ انْعَقَدَتْ اه. أَيِ وَيَقْتَصِرُ عَلَى مَا أَتَيْنَاهُ مِنْهُ مِنْ ع. ش. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ م ر فِي ثَقُلٍ مُطْلَقٍ أَيِ وَلَمْ يَتَوَّعَدَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اه. □ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا لَمْ تَنْقِيدَ) صَادِقٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَخْطُرْ بِإِلَالِهِ شَيْءٌ مِنَ الْفِرَاقِ وَعَدَمِهِ وَفِي عَدَمِ الْإِنْعِقَادِ حَيْثُ يَنْظُرُ ظَاهِرٌ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَائِيَّةِ تَفْلَا عَنْ السُّبْكِيِّ سَالِمَةً مِنْ هَذَا الْإِيهَامِ بَصْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يَتَأْتَى الْقَطْعُ) أَيِ بِالْبُطْلَانِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَأْتَى الْإِنْح) عَطْفٌ عَلَى (لِأَنَّهُ إِذَا ظَنَّ الْإِنْح). □ قَوْلُهُ: (فَيَمْنُ أَحَرَمَ مَفْتُوحَ الْجَنِبِ) الْفَرْقُ بَيْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ وَمَسْأَلَةِ الْجَنِبِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الْمُنَافِي هُنَا لَا يُمْكِنُ دَفْعُهُ بِخِلَافِهِ ثُمَّ. سَم وَنَهَائِيَّة. □ قَوْلُهُ: (فَالَّذِي يَنْتَهِجُ الْإِنْح) خِلَافًا لِلنَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِيِّ كَمَا مَرَّ. وَقَالَ ع. ش.: وَفِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ مَا يُوَافِقُ مَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ حَجٍّ مِنَ الْإِنْعِقَادِ اه.

قَوْلُهُ (سَنِي: (فِي الثَّوْبِ الْإِنْح) وَلَوْ رَأَيْنَا نَجَسًا فِي ثَوْبٍ مِنْ يُصَلِّي أَوْ فِي بَدَنِهِ أَوْ مَكَانِهِ لَمْ يَغْلَمَهُ وَجِبَ عَلَيْنَا إِعْلَامُهُ إِنْ عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ مُبْطِلٌ فِي مَذْهَبِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْنِي عَنْ الْمُنْكَرِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِثْمِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ رَأَيْنَا صَبِيًّا يَزْنِي بِصَبِيَّةٍ وَجِبَ عَلَيْنَا مَنَعُهُمَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمَا إِنْهُمْ إِزَالَةُ لِلْمُنْكَرِ صَوْرَةً اه. شَيْخُنَا وَفِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (الَّذِي لَا يُعْنَى) إِلَى

عَوْرَتِهِ أَوْ مُلَابَسَتِهِ التَّجَاسَةَ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا ظَنَّ يَنْتَبِيهِ: أَوْ شَكُّ، وَإِلَّا لَمْ تَنْقِيدَ.

□ قَوْلُهُ: (فَيَمْنُ أَحَرَمَ مَفْتُوحَ الْجَنِبِ) الْفَرْقُ بَيْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ وَمَسْأَلَةِ الْجَنِبِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الْمُنَافِي هُنَا لَا يُمْكِنُ دَفْعُهُ بِخِلَافِهِ ثُمَّ.

لذلك المحسول (والبدن) ومنه داخل الفم والأنف والعين وإنما لم يجب غسل ذلك في الجنابة لأن النجاسة أغلظ (والمكان) الذي يُصلي فيه للخبير الصحيح «فاغسلي غنك الدم وصلي» وصح خبر «تزووا من البول» ثبت الأمر باجتناب النجس، وهو لا يجب في غير الصلاة فتعين فيها الأمر بالشئيهي عن ضده والنهي في العبادة يقتضي فسادها وقولهم وهو لا يجب في غير الصلاة محله في غير التضمخ به في البدن فإنه حرام، وكذا في الثوب على تناقض فيه ويُسْتَنَى من المكان ذرق الطيور فيعفى عنه فيه أرضه، وكذا فراشه على الأوجه إن كان جافاً ولم يتعمد ملاسته ومع ذلك لا يكلف تحري غير محله لا في الثوب مطلقاً على الثمتمد (ولو اشتبه طاهر ونجس) كشوبين ومخلين (اجتهد) لما مر بتفصيله في الأواني قول

قوله: (ومع ذلك) في المئني إلا قوله: وصح إلى ثبت وقوله في البدن إلى ويُسْتَنَى وقوله فيه أرضه إلى إن كان وإلى قوله ومنه أنه يجوز في النهاية إلا قوله وصح إلى ثبت. □ فود: (داخل الفم) هل ضابطه حد الظاهر سم. □ فود: (والعين) أي والأذن نهاية ومئني وسم. □ فود: (نهي عن ضده) أي يفيده والآ فليس الأمر بالشئيهي عن النهي ولا يستلزمه على الصحيح ع ش. □ فود: (محله في غير التضمخ) من هنا يشكّل الاستدلال ويجاب بأن الأمر باجتنابه شامل لغير التضمخ أيضاً سم. □ فود: (فإنه حرام) أي إذا كان لغير حاجة نهاية. □ فود: (وكذا في الثوب) هو الصحيح م ر اه. سم. □ فود: (فيه أرضه إلخ) كذا في أصله كذلك تعلق والانسب الأعذب في أرضه أو ترك كذا بصري. □ فود: (إن كان جافاً) أي وكان هو أيضاً جافاً كما قاله شيخنا الشهاب الرملي سم أي وولده في النهاية قال ع ش أي فمع الرطوبة من أحد الجانبين لا يفي عنه وظاهره وإن تعلق المشي في غير ذلك المحل من موضع طهارته كان نوصاً من مطهرة عم ذرق الطير المذكور سائر أجزاء المحل المتصل بها ونقل عن ابن عبد الحق المعن حبيذ، أقول: وهو قريب اه. □ فود: (ومع ذلك) أي مع اجتماع الشروط المذكورة ع ش. □ فود: (لا يكلف تحري غير محله) أي فحيث كثر في المسجد أو غيره بحيث يشق الإحترار عنه لا يكلف غيره حتى لو كان بعض أجزاء المسجد خالياً منه ويملكه الصلاة فيه لا يكلفه بل يصلي كيف اتفق وإن صادف محل ذرق الطير وهذا ظاهر حيث عم الذرق المحل فلو اشتمل المسجد مثلاً على جهتين إحداهما خالية من الذرق والأخرى مشتملة عليه، وجب قصد الخالية ليصلي فيها إذ لا مشقة كما يعلم مما ذكره في الاستقبال ع ش. □ فود: (لا في الثوب إلخ) عطف على قوله: (فيه). □ فود: (مطلقاً) أي عن الشرطين المذكورين. □ فود: (لما مر إلخ) الأولى (كما) بالكاف كما في النهاية والمئني.

□ فود: (داخل الفم) هل ضابطه حد الظاهر. □ فود: (والعين) يتبع والأذن. □ فود: (محله في غير التضمخ) من هنا يشكّل الاستدلال ويجاب بأن الأمر باجتنابه شامل لغير التضمخ أيضاً. □ فود: (وكذا في الثوب) هو الصحيح م ر. □ فود: (إن كان جافاً) أي وكان هو أيضاً جافاً كما قاله شيخنا الشهاب الرملي.

المَحْشِي قَوْلُهُ: بَأَنَّ مَا تَطَهَّرُ بِهِ الْخُ وَقَوْلُهُ إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ الْخُ هَاتَانِ الْقَوْلَانِ لَيْسَا فِي نُسْخِ الشَّرْحِ الَّتِي بَأَيْدِينَا وَفِي هَامِشِ نُسْخَةٍ مِنْهَا عِبَارَةُ نُسْخِ الشَّيْخِ ابْنِ قَاسِمٍ ثُمَّ مُخَالَفَةٌ لِمَا فِي هَذِهِ وَنُصْحًا عَقِبَ قَوْلِهِ كَذَا أَطْلَقُوا هُنَا وَيُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الْمِيَاهِ بَأَنَّ مَا تَطَهَّرُ بِهِ ثُمَّ انْقَدَمَ فَصَارَ عِنْدَ إِرَادَةِ التَّطَهُّرِ ثَانِيًا كَأَنَّهُ مُبْتَدِئٌ طَهَارَةً جَدِيدَةً فَلَزِمَهُ الْاجْتِهَادُ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّ مَا سَتَرَ بِهِ بَاقِي بِحَالِهِ فَلَا مُخْرَجَ لِإِعَادَةِ الْاجْتِهَادِ بِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْقُبْلَةِ إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ وَأَمَّا قَوْلُ شَيْخِنَا الظَّاهِرِ حَمْلَهُ عَلَى الْغَالِبِ الْخُ. ١ هـ. مَا فِي الْهَامِشِ وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ انْقَدَمَ وَقَوْلُهُ وَإِذَا اجْتَهَدَ. ١ هـ.

وَمِنْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ قَدَرَ عَلَى الظَّاهِرِ يَتَّقِي كَأَنَّهُ يَجِدُ مَا يَفْسِلُ بِهِ أَحَدَهُمَا وَيَجِبُ مُوسَمًا بِسَمَةِ الْوَقْتِ وَمُضَيِّقًا بِضَيْقِهِ نَعَمْ لَوْ صَلَّى فِيمَا ظَنَّهُ الظَّاهِرَ مِنْهُمَا ثُمَّ حَضَرَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى لَمْ يَجِبَ تَجْدِيدُهُ كَذَا أَطْلَقُوهُ هُنَا مَعَ تَصْرِيحِهِمْ فِي الْمَاءَيْنِ أَنَّهُ إِذَا بَقِيَ مِنَ الْأَوَّلِ بَقِيَّةٌ لَزِمَهُ إِعَادَةُ

هـ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيِّ مِمَّا مَرَّ. هـ قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ مُوسَمًا الْخُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَكَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ يَقْدَهُ بِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى غَيْرِهِ لِيَصِحَّ إِطْلَاغُهُ وَتَحَسُّنُ مُقَابَلَتُهُ بِضَرْيٍ. هـ قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَذَا أَطْلَقُوهُ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يَجِبْ تَجْدِيدُهُ الْخُ) وَلَوْ غَسَلَ أَحَدُ تَوْبَتَيْنِ بِالْاجْتِهَادِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ فِيهِمَا وَلَوْ مَعَ جَمْعِهِمَا عَلَيْهِ، وَلَوْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ اثْنَانِ تَنَجَّسَ بَدَنُ أَحَدِهِمَا وَارَادَ أَنْ يَقْتَدِيَ بِأَحَدِهِمَا اجْتَهَدَ بَيْنَهُمَا وَعَمِلَ بِمَا ظَهَرَ لَهُ فَإِنْ صَلَّى خَلْفَ أَحَدِهِمَا ثُمَّ تَغَيَّرَ ظَنُّهُ إِلَى الْآخَرِ جَازَ لَهُ الْإِقْدَاءُ بِالْآخَرِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ كَمَا لَوْ صَلَّى لِلْقُبْلَةِ بِالْاجْتِهَادِ ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ لِجِهَةٍ أُخْرَى فَإِنْ تَحَيَّرَ صَلَّى مُتَقَرِّدًا بِنَهَائِهِ وَمُغْنَى وَأَقْرَهُ سَم. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م بِالْاجْتِهَادِ خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ هَجَمَ وَغَسَلَ أَحَدَهُمَا فَلَيْسَ لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَقَوْلُهُ م ر ثُمَّ تَغَيَّرَ ظَنُّهُ أَيِّ وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ وَقَوْلُهُ جَازَ لَهُ الْإِقْدَاءُ بِالْآخَرِ أَيُّ بَأَنَّهُ يُدْخِلُ نَفْسَهُ فِي الْقُدْوَةِ بِهِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ مَعَ بَقَائِهَا عَلَى الصَّحَةِ؛ لِأَنَّهُ بِتَغْيِيرِ ظَنِّهِ صَارَ مُتَقَرِّدًا وَقَوْلُهُ: فَإِنْ تَحَيَّرَ الْخُ أَيُّ سَوَاءٌ حَصَلَ التَّحْيِيرُ ابْتِدَاءً أَوْ بَعْدَ حُصُولِ الْقُدْوَةِ بِأَحَدِهِمَا بِالْاجْتِهَادِ ثُمَّ طَرَأَ التَّحْيِيرُ بَأَنَّهُ شَكَّ فِي إِمَامِهِ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ وَحَيْثُ يُكْمَلُ صَلَاتُهُ مُتَقَرِّدًا هـ. ع ش. هـ قَوْلُهُ: (كَذَا أَطْلَقُوهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالنَّهَايَةِ: وَلَا يُشْكِلُ ذَلِكَ بِمَا تَقَدَّمَ فِي الْمِيَاهِ أَنَّهُ يَجْتَهَدُ فِيهَا لِكُلِّ فَرَضٍ؛ لِأَنَّهُ بَقَاءُ الثَّوْبِ أَوْ الْمَكَانِ كِبَاءُ الطَّهَارَةِ فَلَوْ اجْتَهَدَ فَتَغَيَّرَ ظَنُّهُ عَمِلَ بِالْاجْتِهَادِ الثَّانِي فِي الْأَصَحِّ فَيُصَلِّي فِي الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ كَمَا لَا تَجِبُ إِعَادَةُ الْأَوَّلَى إِذَا لَا يَلْزَمُ

هـ قَوْلُهُ: (بَأَنَّ مَا تَطَهَّرُ بِهِ) هَذَا لَا يَظْهَرُ مَعَ بَقَاءِ طَهَارَتِهِ أَيِّ بَقِيَّةٍ مَا تَطَهَّرُ مِنْهُ. هـ قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ) قَضِيَّتُهُ تَقْدِيمُ مَا هُنَا بِمَا إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي مَسْأَلَةِ الْمِيَاهِ قَدْ بَقِيَ مِمَّا تَطَهَّرُ مِنْهُ بَقِيَّةٌ أَوْ يَكُونَ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ فَانْظُرِ الْفَرْقَ حَيْثُ يُدْ

(فَرْعٌ): فِي شَرْحِ م ر: وَلَوْ غَسَلَ أَحَدُ تَوْبَتَيْنِ بِالْاجْتِهَادِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ فِيهِمَا وَلَوْ مَعَ جَمْعِهِمَا، وَلَوْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ اثْنَانِ تَنَجَّسَ بَدَنُ أَحَدِهِمَا ثُمَّ تَغَيَّرَ ظَنُّهُ إِلَى الْآخَرِ جَازَ لَهُ الْإِقْدَاءُ بِالْآخَرِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ كَمَا لَوْ صَلَّى لِلْقُبْلَةِ بِالْاجْتِهَادِ ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ لِجِهَةٍ أُخْرَى فَإِنْ تَحَيَّرَ صَلَّى مُتَقَرِّدًا هـ.

الاجتهاد و كأنهم لم يحوا في الفرق أن الإعادة ثم فيها احتياط تام بتقدير مخالفتيه للأول لما يلزم عليه من الفساد السابق ثم بخلاف ما هنا إذ لا احتياط في الإعادة فلم تجب ولا فساد لو خالف الاجتهاد الثاني الأول فجاز الاجتهاد ووجب العمل بالثاني. وأما قول شيخنا الظاهر حمل ما هنا على الغالب من أنه يستتبر بجميع الثوب فإن ستره بعضه كأن ظن طهارته بالاجتهاد فقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج للشتر لئلا يفسد ما استتر به أولاً لزمه إعادة الاجتهاد نظير ما مر في الماءين وعليه فلا فرق بين الماءين والثوبين إذ هما كلانائين والحاجة للشتر كهي للظهور وسائر العورة كالماء الذي استعمله انتهى. ففيه نظر ظاهر لما علمت من اختلاف ملحق البيهقي على أنه يلزم الشيخ أنه لو أكل من بعض الطعام الذي ظهر له جله بالاجتهاد ثم عاد لأكل باقيه لزمه إعادة الاجتهاد، وهو بعيد جداً فتأمل. وظاهر أن محل العمل بالثاني هنا ما إذا لم يمس الأول رطباً البدن والا فلا نظير ما مر في الماءين ولا إعادة

نقص اجتهاد بالاجتهاد بخلاف المياه اه. أي لأن الثوب متفصل عنه فيترع الأول ويصلي بالثاني سم.

• فؤد: (إن الإعادة إلخ) أي بأن إعادة الاجتهاد إلخ. • فؤد: (بجميع الثوب) أي الذي ظنه طاهراً بالاجتهاد. • فؤد: (ففيه نظر) وافق عليه م ر اه. سم أي والمغني كما مر. • فؤد: (من بعض الطعام) لا حاجة (ومن). • فؤد: (والأفلا) أي؛ لأن صلاته تقارن نجاسة مُحَقَّقة، ويؤخذ منه أنه لو غسل بدنه قبل لبسه الثاني كان له ذلك، وهو واضح بصري. • فؤد: (نظير ما مر في الماءين) لكن تقدم في الماءين أنه حينئذ يتيمم بلا إعادة إن لم يبق من الأول بقية ومع الإعادة إن بقي منه بقية فهل يقال هنا على نظيره أنه يصلي عارياً بلا إعادة إن تلف أحد الثوبين والأقمعها. أو يقال: يصلي في الثوب الأول ويفرق بعمد

• فؤد: (ففيه نظر) وافق عليه م ر. • فؤد: (اتقدم ما فعله) فيه نظر. • فؤد: (وإذا اجتهد) أي وإن لم يلزمه إعادة الاجتهاد كما تقرّر. • فؤد: (وإذا اجتهد وتغير ظنه إلخ) تقدم في الاجتهاد في المياه أنه إذا تغير ظنه، وهو بطهارة الاجتهاد الأول صلى بها وعن ابن العباد أنه لا يصلي بها وقياسه هنا أنه إذا تغير اجتهاده، وهو لا يس الثوب الأول أنه لا يصلي فيه بل يترعه وهذا على كلام ابن العباد، وأما على كلام الشارح فالظاهر أنه يفرق بينهما؛ لأن الثوب متفصل عنه فيترع الأول ويصلي في الثاني. • فؤد: (والأفلا) أي فلا يتمل بالثاني وهل له أن يعود إلى العمل بالأول أو لا؟ فيه نظر ويحتمل أن يكون حكمه كما لو تغير اجتهاده في المياه مع بقاء وضوئه بالاجتهاد الأول، وقد قال الشارح هناك: وظاهر كلامهم الإغراض عن الظن الثاني وما يترتب عليه وحينئذ فلو تغير اجتهاده وضوؤه الأول باقي صلى به إلخ. والثوب الذي ظن طهارته بالاجتهاد الأول نظير وضوءه بالاجتهاد الأول بذليل أن له أن يصلي فيه ما شاء من الفروض كالوضوء. وقد قلنا هناك خلاف ما قاله عن ابن العباد وقياسه أنه إذا تغير اجتهاده هنا نزع الثوب الأول وصلى في الثاني. • فؤد: (في الماءين) لكن تقدم في الماءين أنه حينئذ يتيمم بلا إعادة إن لم يبق من الأول بقية ومع الإعادة إن بقي منه بقية فهل يقال هنا على نظيره إنه يصلي عارياً بلا

مُطْلَقًا وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ صَلَّى عَارِيًّا وَأَعَادَ (وَلَوْ نَجَسَ) يَفْتَحُ الْجِيمَ وَكَسَرَهَا (بَعْضُ ثَوْبٍ وَبَذَنَ) الْوَأُو بِمَعْنَى أَوْ (وَجْهَلُ) ذَلِكَ الْبَعْضُ فِي جَمِيعِهِ (وَجِبَ غَسْلُ كُلِّهِ) لِتَصِيحِ الصَّلَاةِ مَعَهُ

وُجُوبِ الْإِجْتِهَادِ هُنَا. وَقَوْلُ الشَّارِحِ: وَلَا إِعَادَةَ مُطْلَقًا. يَفْتَضِي عَدَمَ الْإِعَادَةِ سَوَاءً تَلَفَ أَحَدُ الثَّوْبَيْنِ أَوْ لَا. لَكِنْ هَلْ هُوَ مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا صَلَّى بِالْأَوَّلِ أَوْ عَارِيًّا فَلْيَحَرِّزْ ذَلِكَ فَإِنَّ الْوَجْهَ مَرُّ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ حَيْثُ صَلَّى عَارِيًّا مَعَ بَقَاءِ الثَّوْبَيْنِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى مَعَ وَجُوبِ ثَوْبٍ طَاهِرٍ يَبْقَيْنِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ إِلَّاخ. سَمَّ وَقَوْلُ الشَّارِحِ: وَلَا إِعَادَةَ مُطْلَقًا يَفْتَضِي إِلَّاخ. لَكِنَّهُ بَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِطْلَاقِ سَوَاءً عَمِلَ بِالثَّانِي عِنْدَ عَدَمِ الْمَسِّ الْمَذْكُورِ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ بِهِ عِنْدَ وَجُودِهِ وَصَلَّى عَارِيًّا أَيْ مَعَ تَلَفِ أَحَدِ الثَّوْبَيْنِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ: نَظِيرٌ مَا مَرَّ إِلَّاخ. وَقَوْلُهُ: فَإِنَّ الْوَجْهَ إِلَّاخ. قَدْ يُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي: وَلَوْ اجْتَهَدَ فِي الثَّوْبَيْنِ أَوْ الْبَيْتَيْنِ فَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ صَلَّى عَارِيًّا وَفِي أَحَدِ الْبَيْتَيْنِ لِحُزْمَةِ الْوَقْتِ وَأَعَادَ لِتَقْصِيرِهِ بِعَدَمِ إِذْرَائِهِ الْعَلَامَةِ، وَإِلَّا مَعَهُ ثَوْبًا فِي الْأَوَّلِ وَمَكَانًا فِي الثَّانِي طَاهِرًا يَبْقَيْنِ اهـ. ة فَوَدُ: (وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ إِلَّاخ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَنْثَنِ. ة فَوَدُ: (لَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ إِلَّاخ) أَيْ مِنْ أَحَدِ الثَّوْبَيْنِ أَوْ الْبَيْتَيْنِ. ة وَفَوَدُ: (صَلَّى عَارِيًّا) أَيْ وَفِي أَحَدِ الْبَيْتَيْنِ. ة وَفَوَدُ: (وَأَعَادَ) لَعَلَّ مَحَلَّ الْإِعَادَةِ أَنْ يَبْقِيَ الثَّوْبَانِ جَمِيعًا سَمَّ. وَتَقَدَّمَ عَنْ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ. ة فَوَدُ: (وَكَسَرَهَا) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْمُخْتَارِ عَشْرُ.

قَوْلُ (سَمَّ): (بَعْضُ ثَوْبٍ إِلَّاخ) أَيْ أَوْ مَكَانَ صَبَّيْ نِهَائَةٍ وَمُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ بِمِثْلِهِ. ة فَوَدُ: (بِمَعْنَى أَوْ) أَيْ الَّتِي لَمْ يَنْجِ الْخُلُوعُ. ة فَوَدُ: (ذَلِكَ الْبَعْضُ) إِلَى قَوْلِ الْمَنْثَنِ: (وَلَوْ غَسَلَ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَقَدْ مَرَّ) إِلَى (أَمَّا إِذَا) وَقَوْلُهُ: (وَيُقْبَلُ) إِلَى (وَلَوْ اشْتَبَهَ)، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ.

قَوْلُ (سَمَّ): (وَجِبَ غَسْلُ كُلِّهِ) وَلَوْ شَقَّ الثَّوْبُ الْمَذْكُورَ نِصْفَيْنِ لَمْ يَجْزِ الْإِجْتِهَادُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ الشَّقُّ فِي مَحَلِّ التَّجَاسَةِ فَيَكُونَانِ نَجَسَيْنِ نِهَائَةٍ وَمُغْنِي. وَفِي سَمَّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الرُّوضِ مَا نَصَّ: أَيْ قَبْلَ صَلَاتِي عَارِيًّا إِنْ عَجَزَ عَنْ غَسْلِهِ وَهَلْ تَلَزَمُهُ الْإِعَادَةُ لِاحْتِمَالِ أَنْ أَحَدَ النِّصْفَيْنِ طَاهِرٌ لَا نَحْصَارَ

إِعَادَةٍ إِنْ تَلَفَ أَحَدُ الثَّوْبَيْنِ وَالْأَفْعَمُهَا أَوْ يُقَالُ: يُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الْأَوَّلِ وَيُفَرِّقُ بَعْدَهُ وَجُوبُ إِعَادَةِ الْإِجْتِهَادِ هُنَا وَقَوْلُ الشَّارِحِ: وَلَا إِعَادَةَ مُطْلَقًا يَفْتَضِي عَدَمَ الْإِعَادَةِ سَوَاءً تَلَفَ أَحَدُ الثَّوْبَيْنِ أَوْ لَا، لَكِنْ هَلْ هُوَ مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا صَلَّى بِالْأَوَّلِ أَوْ عَارِيًّا فَلْيَحَرِّزْ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَجْهَ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ حَيْثُ صَلَّى عَارِيًّا مَعَ بَقَاءِ الثَّوْبَيْنِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى مَعَ وَجُودِ ثَوْبٍ طَاهِرٍ يَبْقَيْنِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ إِلَّاخ. ة فَوَدُ: (وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ) أَيْ مِنْ أَحَدِ الثَّوْبَيْنِ أَوْ الْبَيْتَيْنِ وَقَوْلُهُ صَلَّى عَارِيًّا أَيْ وَفِي أَحَدِ الْبَيْتَيْنِ وَقَوْلُهُ: أَعَادَ لَعَلَّ مَحَلَّ الْإِعَادَةِ أَنْ يَبْقِيَ الثَّوْبَانِ جَمِيعًا. ة فَوَدُ: (بِمَعْنَى أَوْ) فِي الْإِحْتِيَاجِ إِلَى كَوْنِهَا بِمَعْنَى (أَوْ) فِي الْحُكْمِ فِي نَفْسِهِ نَظَرٌ فِتْنَامُل. ة فَوَدُ: (وَجِبَ غَسْلُ كُلِّهِ) قَالَ فِي الرُّوضِ، وَلَوْ شَقَّ الثَّوْبُ نِصْفَيْنِ لَمْ يَجْزِ التَّحَرِّيُّ اهـ. أَيْ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ الشَّقُّ فِي مَحَلِّ التَّجَاسَةِ فَيَكُونَانِ نَجَسَيْنِ أَيْ قَبْلَ صَلَاتِي عَارِيًّا إِنْ عَجَزَ عَنْ غَسْلِهِ وَهَلْ تَلَزَمُهُ الْإِعَادَةُ لِاحْتِمَالِ أَنْ أَحَدَ النِّصْفَيْنِ طَاهِرٌ لَا نَحْصَارَ التَّجَاسَةِ فِي الْآخِرِ فَهِيَ كَمَا فِي قَوْلِهِ: وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ إِلَّاخ أَوْ لَا يَلَزَمُهُ وَيُفَرِّقُ بَعْدَهُ تَحَقُّقِ طَاهِرٍ مُتَقَصِّلٍ عَنْ غَيْرِهِ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يَنْجِهُ الثَّانِي إِذَا

لأن الأصل بقاء النجاسة ما بقي جزء منه بلا غسل وإنما لم ينجس ما منه لقدم تيقن محل الإصابة وقد مر في مسألة الهرقة ما أعلم منه أن الشك في النجاسة المعتصدة بأصل بقائها يقتضي بقاءه على نجاسته لا تنجيسه لمماسه عملاً بأصل بقاء طهره أما إذا انحصر في بعضه كمدبجه فلا يلزمه إلا غسل المقدم فقط. (فلو ظن) بالاجتهاد أن (طرفاً) متنجساً منه هو النجس كيد وكُم (لم يكف غسله على الصحيح) لتعذر الاجتهاد في العين الواحدة وإن اشتملت على أجزاء، ومن ثم لو فصل الكُم عنها جاز له الاجتهاد فيهما.....

النجاسة في الآخر أو لا تلزمه؟ فيه نظر، وقد يتجه الثاني إذ ليس معه طاهر يتيقن اهـ. فود: (وإنما لم ينجس إلخ) قضية ذلك صحة الصلاة بغيره بدون غسل ما منه سم. فود: (ما منه إلخ) أي رطباً نهاية عبارة المفتي ولو أصاب شيء رطب بعض ما ذكر لم يحكم بنجاسته؛ لأننا لم نتيقن نجاسة موضع الإصابة ويفارق ما لو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وإن احتمل أن المحل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة اهـ. وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض وقضيته أنه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مسه فيه بطلت أيضاً، وقد يوجه بأنه كما أعطي حكم المتنجس جميعه وجب اجتنابه في الصلاة وإن لم ينجس ما منه إلا أنه يشكّل م ر بصحة الصلاة بعد مسه كما هو قضية قولهم إنه لا ينجس ما منه وحيث يفتني أن يفرق م ر بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في أثنائها مع مفارقتها وفيه ما فيه. وأما الوقوف عليه في أثنائها مع الاستمرار فموضع نظر والمتجه معنى أنه حيث أحرّم خارجته ثم مسه أو أكمل الصلاة عليه صحتها للشك في المبطل بعد الإيقاد اهـ. وأقره ش. فود: (محل الإصابة) أي نجاسة محل الإصابة نهاية ومفتي وبصري. فود: (بأصل بقاء طهره) أي المماس. فود: (وإنما إذا انحصر إلخ) مختار قوله: في جميعه. فود: (ومن ثم لو فصل الكُم إلخ) يفتني أن محله لتلا يخالف ما مر عن الروض من أنه لو

ليس معه طاهر يتيقن. فود: (وإنما لم ينجس ما منه) قضية ذلك صحة الصلاة بعد مسه بدون غسل ما منه. فود: (لقدم تيقن محل الإصابة) قال في شرح الروض: ويفارق ما لو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وإن احتمل أن المحل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة اهـ. وقضية قوله: بأن الشك في النجاسة مبطل، أنه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مسه فيها بطلت أيضاً، وقد يوجه بأنه لما أعطي حكم المتنجس جميعه وجب اجتنابه في الصلاة وإن لم ينجس ما منه ولا يلزم من الاجتناب التنجيس كما في التجسس الجاف إلا أن ذلك يشكك بصحة الصلاة بعد مسه كما هو قضية قولهم إنه لا ينجس ما منه، وحيث يفتني أن يفرق بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في أثنائها مع مفارقتها وفيه ما فيه. وأما الوقوف عليه في أثنائها مع الاستمرار فموضع نظر والمتجه معنى أنه حيث أحرّم خارجته ثم مسه أو أكمل الصلاة عليه صحتها للشك في المبطل بعد الإيقاد. فود: (ومن ثم لو فصل الكُم عنها جاز له الاجتهاد فيهما) سياقه كالصريح في

فإذا ظنَّ أنَّ أحدهما هو النجس غسله فقط ويُقبل خَيْرُ عدلي الرواية بالتنجس لِثوبٍ أو بعضه إنَّ يئنه أو كان فقيهاً مُوافقاً نظير ما مرَّ ولو اشتبه مكانٌ من نحو يئب أو بساطٍ فلا اجتِهَادُ بل إنَّ ضاقَ عُرقاً وجبَ غَسْلُ كُلِّهِ وإلا نُدِبَ الاجتِهَادُ وله الصلاة بدونه لكن إلى أن يَبْقَى قدرُ النجس ولو تَعَذَّرَ غَسْلُ بعض ثوبه المُتَنَجِّسِ وأمكنه لو قَطَعَ المُتَنَجِّسَ لَمَسَتْ بِباقيه ولو لبعض المورة على ما بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ لَزِمَهُ قَطْعُهُ إنَّ لم يَنْقُصْه أَكْثَرُ من أَجْرَةِ ثوبٍ مثله يُصَلِّي فيه على المُعْتَمِدِ (ولو غَسَلَ نِصْفَ) هو مثَالُ (نجس) كُتُوبٍ (ثم باقيه) يَصْبُ الماءُ عليه لا في نحو

سَقَّ الثوبَ المذكورَ يَصْفَيْنِ لم يَجْزِ التَّحَرِّيُ إلخ. ما لو تَنَجَّسَ أَحَدُ كُفْيِ القميصِ مثلاً وأشكَلَ سَم. أقول: وهو صَرِيحُ الْمُغْنِي وَشَرَحَ المُنْهَج. ة فُود: (فإذا ظنَّ إلخ) أي بالاجتِهَادِ مُغْنِي. ة فُود: (غَسَلَهُ فقط) أي قَلَّو غَسَلَهُ جازَ له أن يَصَلِّيَ فيهما ولو جَمَعَهُمَا كالتَّوْبَتَيْنِ مُغْنِي وَنِهَاءٌ. ة فُود: (نظير ما مرَّ) أي في قُصْلِ الاجتِهَادِ كُرْدِي. ة فُود: (ولو اشْتَبَهَ مكانَ إلخ) أي بعضُ المُتَنَجِّسِ في جَمِيعِهِ نِهَاءٌ وَمُغْنِي. ة فُود: (ولاً) أي بآن كان وإيماً عُرقاً نِهَاءٌ وَمُغْنِي. ة فُود: (نُدِبَ الاجتِهَادُ) لك أن تقولَ هذا يَمَّا يُلْفَظُ به قِيلَالُ لَنَا اجتِهَادُ في مُتَّحِدٍ بِاتِّفَاقِ الشَّيْخَيْنِ بَصْرِي. ة فُود: (ولو تَعَذَّرَ غَسْلُ إلخ) أي كانَ لم يَجِدْ ماءً يَغْسِلُهُ به نِهَاءٌ وَمُغْنِي. ة فُود: (على ما بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ) اعْتَمَدَ النِّهَاءُ وَالْمُغْنِي. ة فُود: (من أَجْرَةِ ثوبٍ مثله يُصَلِّي فيه) أي لو أَكْثَرَاهُ، هذا ما قالاه تَبَعاً لِلْمَتَوَلَّى، وقال الإسْتَوْي: يَغْتَبِرُ أَكْثَرُ الْأَمْرَيْنِ مِن ذَلِكَ وَمِن ثَمَنِ الْمَاءِ لو اشْتَرَاهُ مع أَجْرَةِ غَسْلِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّاهُ مِنْهُمَا لو انْفَرَدَ وَجِبَ تَخْصِيلُهُ أَنْتَهَى. وهذا هو الظَّاهِرُ مُغْنِي. ة فُود: (على المُعْتَمِدِ) وَفَاقاً لِلنِّهَاءِ وَخِلَافاً لِلْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْضاً. ة فُود: (هو مثَالُ) إلى قوله: (وفيه الْخِلَافُ) في الْمُغْنِي إلَّا قَوْلَهُ: (كَمَا يئِنُّهُ) إلى الْمَثَرِ، وكذا في النِّهَاءِ إلَّا قَوْلَهُ أو شَادَهُ بِنَحْوِ يَدِهِ. ة فُود: (يَصْبُ الْمَاءُ إلخ) أي أو يَأِيرِادُهُ في ماءٍ كَثِيرٍ بَصْرِي. ة فُود: (ولاً) أي بآن غَسَلَهُ في إِنْاءٍ كَجَفْنَةٍ وَنَحْوِهَا بآن وَضَعَ نِصْفَهُ ثُمَّ صَبَّ عَلَيْهِ ماءً يَغْمُرُهُ مُغْنِي وَنِهَاءٌ.

التَّصْوِيرُ بِجَهْلِ التَّجَاسَةِ في جَمِيعِ أَجْزَاءِ الثَّوبِ وَحَيْثُ يُخَالِفُهُ ما مَرَّ عَنِ الرُّوْضِ مِن قَوْلِهِ: ولو سَقَّ الثَّوبَ يَصْفَيْنِ لم يَجْزِ التَّحَرِّيُ؛ لِأَنَّ التَّصْوِيرَ بِكَوْنِ السَّقِّ يَصْفَيْنِ مِثَالُ لَا قَيْدَ كَمَا هو ظَاهِرٌ فَالْوَجْهُ تَقْرِيرُ مَسْأَلَةِ الْكُمِّ بِمَا فِي الرُّوْضِ حَيْثُ قَالَ: ولو تَنَجَّسَ أَحَدُ كُفْيِ القميصِ وَأشكَلَ فَغَسَلَ أَحَدَهُمَا بِالْاجتِهَادِ لم يَصِحَّ صَلَاتُهُ إلَّا إِنْ فَصَّلَهُ قَبْلَ التَّحَرِّيِ اه. ة فُود: (ولو غَسَلَ نِصْفَ نَجِسٍ ثُمَّ بَاقِيَهُ إلخ) هذا الْحُكْمُ جَارٍ فِيمَا لو أَرِيدَ غَسْلُ ثوبٍ تَنَجَّسَ بعضُهُ وَجُهِلَ، ولهذا عَبَّرَ فِي الرُّوْضِ بِقَوْلِهِ: وَإِنْ غَسَلَ نِصْفَهُ أي ما جَهِلَ مَكَانَ التَّجَاسَةِ مِنْهُ، أو نِصْفَ ثوبٍ نَجِسٍ ثُمَّ النِّصْفَ الثَّانِي بِمَا جَاوَزَهُ طَهْرٌ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ أي الثَّانِي دُونَ الْمُجَاوِرِ فَالْمُتَّصِفُ مُتَنَجِّسٌ مِنَ التَّجَسُّبِ الْمُكْتَسَبِ مِنَ الْمُتَنَجِّسِ اه. وهذا ظَاهِرٌ فِي الْغَسْلِ بِالصَّبِّ لَا فِي نَحْوِ جَفْنَةٍ، وَأَمَّا فِي الْغَسْلِ بِالصَّبِّ فِي نَحْوِ جَفْنَةٍ فَإِذَا وَضَعَ نِصْفَ الْمُشْتَبَةِ فِيهَا وَصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ فَالْوَجْهُ طَهَارَةُ الْمَاءِ الْمَضْبُوبِ الْمُجْتَمِعِ فِي الْجَفْنَةِ؛ لِأَنَّا لَا تَنَجَّسَ بِالشُّكِّ وَهَلْ يَطْهَرُ النِّصْفُ الْمَوْضُوعُ الْمَضْبُوبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الطَّرْفَ الْمُمَاسَّ لِلْمَاءِ الَّذِي فِي الْجَفْنَةِ لَمْ تَحَقُقْ نَجَاسَتُهُ حَتَّى يُوَازَرَ فِي

جفنة وإلا لم يطهر منه شيء على الْمُتَعَمِّدِ لِأَن طَرَفَهُ الْآخَرَ نَجِسُ مُمَاسٍ لِمَاءٍ قَلِيلٍ وَإِذَا هُوَ عَلَيْهِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَغَيْرِهِ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ غَسَلَ مَعَ بَاقِيهِ مُجَاوِزَهُ) مِنَ النِّصْفِ الْمَفْسُولِ أَوْ لَا (طَهَّرَ كُلَّهُ وَإِلَّا) يَغْسِلُ مَعَهُ مُجَاوِزَهُ أَيْ وَلَا انْفِصَلَ (فَهِيَ الْمُتَنَصِّفُ) بِفَتْحِ الصَّادِ هُوَ الَّذِي يَطْهَرُ بِخِلَافِ الْمُتَنَصِّفِ لِأَنَّهُ رَطَبٌ مُلَاقٍ لِنَجَسٍ فَيَغْسِلُهُ وَحْدَهُ وَلَا تَسْرِي نَجَاسَةُ الْمُلَاقِي لِمُلَاقِيهِ خِلَافًا لِصَرِّ زَعَمِهِ وَإِلَّا لَتَنَجَّسَ السَّمْنُ الْجَامِدُ كُلُّهُ بِالْفَأْرَةِ الْمَيْتَةِ فِيهِ، وَهُوَ خِلَافُ النَّصِّ. (وَلَا تَصِحُّ صَلَاةُ مُلَاقٍ) أَيْ مُمَاسٍ (بَعْضُ) بَذَنَهُ أَوْ (لِبَاسِهِ) كِعِمَامَتِهِ (نَجَاسَةً) فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ (وَإِنْ لَمْ يَتَحَوَّكْ بِخَرَكَتِهِ) لِيَنْسَبِتَهُ إِلَيْهِ وَخَرَجَ بِلِبَاسِهِ وَمَا مَعَهُ نَحْوُ سَرِيرٍ عَلَى نَجَسٍ فَتَصِحُّ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ (وَلَا) صَلَاةٌ نَحْوِ (قَابِضٍ طَرَفٍ شَيْءٍ) كَحَبْلِ.....

• فَوَدَّ: (لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ شَيْءٌ) مَحَلُّهُ أَخْذًا مِنَ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ إِذَا أَصَابَ الطَّرْفُ النَّجِسُ مُمَاسًا لِمَاءٍ وَإِلَّا كَانَ صَبٌّ عَلَى أَغْلَى الطَّرَفِ الْمُدَلَّى فِي الْجَفْنَةِ وَنَزَلَ الْمَاءُ عَلَى مَا فِي الْجَفْنَةِ مِنْ بَاقِيهِ وَاجْتَمَعَ فِيهَا وَلَمْ يَصِلْ إِلَى أَوَّلِ الْمَفْسُولِ طَهَّرَ كَالْمَفْسُولِ فِي غَيْرِ الْجَفْنَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمْعُ ش. • فَوَدَّ: (عَلَى الْمُتَعَمِّدِ) أَيْ خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِي الرُّوضِ وَالبَهْجَةِ ع. ش. • فَوَدَّ: (لِأَن طَرَفَهُ الْآخَرَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى؛ لِأَن مَا فِي نَحْوِ الْجَفْنَةِ يُلَاقِيهِ الثُّوبُ الْمُتَنَجِّسُ، وَهُوَ وَإِذَا عَلَى مَاءٍ قَلِيلٍ فَيَنْجَسُهُ وَإِذَا تَنَجَّسَ الْمَاءُ لَمْ يَظْهَرْ الثُّوبُ اه. • فَوَدَّ: (هُوَ الَّذِي يَطْهَرُ) وَهُوَ الطَّرَفَانِ مُغْنَى. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْمُتَنَصِّفِ) أَيْ قَبْلَى الْمُتَنَصِّفِ نَجَسًا حَيْثُ كَانَتِ النَّجَاسَةُ مُحَقَّقَةً نِهَايَةً وَمُغْنَى. أَيْ فِي مَحَلِّ الْمُتَنَصِّفِ وَخَرَجَ بِهِ مَا إِذَا جُهِلَتْ فَلَا يَكُونُ الْمُتَنَصِّفُ نَجَسًا لِكُنْهٍ يُجْتَنَّبُ. وَعِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى التَّضْفِينِ فَقَطَّ طَهَّرَ الطَّرَفَانِ وَبَقِيَ الْمُتَنَصِّفُ نَجَسًا فِي صُورَةِ الْيَقِينِ وَمُجْتَنَّبًا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى يَغْنَى صُورَةَ الْإِشْتِيَاءِ فَمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع. ش. مِمَّا يَخَالِفُ هَذَا لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ رَشِيدِيَّ عِبَارَتُهُ أَيْ الشَّيْخِ ع. ش.: قَوْلُهُ حَيْثُ كَانَتِ النَّجَاسَةُ الْإِنِّ. أَفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ تَنَجَّسَ بَعْضُ الثُّوبِ وَاشْتَبَهَ فَقَسَلَ نِصْفُهُ ثُمَّ بَاقِيَهُ طَهَّرَ كُلَّهُ وَإِنْ لَمْ يَغْسِلِ الْمُتَنَصِّفَ لَعَدِمَ تَحَقُّقَ نَجَاسَةِ مُجَاوِرِ الْمَفْسُولِ اه. • قَوْلُ (سَمْعٍ): (وَلَا تَصِحُّ صَلَاةُ مُلَاقٍ الْإِنِّ) وَكَذَا لَوْ فَرَّشَ ثَوْبًا مَهْلَهْلًا عَلَيْهِ وَمَاسَهُ مِنَ الْفَرْجِ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ فَرَّشَهُ عَلَى الْحَرِيرِ أَتَجَّهَ بَقَاءُ التَّخْرِيمِ نِهَايَةً. وَقَوْلُهُ: (وَكَذَا الْإِنِّ) الْأُولَى مِنْهُ مَا لَوْ فَرَّشَ الْإِنِّ؛ لِأَن هَذَا مِنْ أَفْرَادِ مَا فِي الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (نَحْوُ سَرِيرٍ عَلَى نَجَسٍ) أَيْ قَوَائِمُهُ فِي نَجَسٍ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَوْ حُبِسَ بِمَحَلِّ نَجَسٍ صَلَّى وَتَجَافَى عَنِ النَّجَسِ قَدَرًا مَا يُنْكِنُهُ وَلَا يَجُوزُ لَهُ وَضْعُ جَبْهَتِهِ بَلْ يَتَحَنَّى لِلْسُّجُودِ إِلَى قَدْرِ لَوْ زَادَ عَلَيْهِ لَاقَى النَّجَسِ ثُمَّ يُعِيدُ مُغْنَى

الماء أو لا يَطْهَرُ؛ لِأَنَّا أَعْطَيْنَاهُ حُكْمَ مَا تَنَجَّسَ جَمِيعُهُ فِي وُجُوبِ غَسْلِ الْجَمِيعِ فَلْيَكُنْ مِثْلَهُ فِي كُلِّ مَا يُعْتَبَرُ تَطْهِيرُهُ فَلَا يَطْهَرُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ لِأَنَّا لَا نَطْهَرُ بِالشَّكِّ، وَقَدْ أَعْطَيْنَا الْجُزْءَ الْمُمَاسَّ لِمَاءَهُ حُكْمَ مُحَقَّقِ النَّجَاسَةِ وَإِنْ حَكَمْنَا بِطَهَارَةِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّا لَا تَنَجَّسُ بِالشَّكِّ فِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (وَإِلَّا لَمْ يَطْهَرُ مِنْهُ شَيْءٌ) مَحَلُّهُ أَخْذًا مِنَ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ إِذَا صَارَ الطَّرْفُ النَّجِسُ مُمَاسًا لِمَاءٍ وَإِلَّا كَانَ صَبٌّ عَلَى أَغْلَى الطَّرَفِ الْمُدَلَّى فِي الْجَفْنَةِ وَنَزَلَ الْمَاءُ عَلَى مَا فِي الْجَفْنَةِ مِنْ بَاقِيهِ وَاجْتَمَعَ فِيهَا وَلَمْ يَصِلْ إِلَى أَوَّلِ الْمَفْسُولِ طَهَّرَ كَالْمَفْسُولِ فِي غَيْرِ الْجَفْنَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أَوْ شَادَهُ يَنْحَوِي يَدَهُ (عَلَى نَجَسٍ) وَإِنْ لَمْ يَشُدُّ بِهِ (إِنْ تَحَرَّكَ) هَذَا الشَّيْءُ الَّذِي عَلَى النَجَسِ (يَحَرَّكُهُ) لِحِمْلِهِ مُتَّصِلًا بِنَجَسٍ وَفِيهِ الْخِلَافُ الْآتِي أَيْضًا وَإِنْ أَوْهَمَ خِلَافَهُ قَوْلُهُ (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَنْحَرَّكَ) بِهَا (فِي الْأَصَحِّ) لِيَسْبِيْتَهُ إِلَيْهِ كَالْعِمَامَةِ وَفَرَّقَ الْمُقَابِلَ بَيْنَهُمَا مَمْنُوعٌ وَإِنْ رَجَحَهُ فِي الصَّغِيرِ وَاخْتَارَهُ الْأَذْرَعِي وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ أَمْسَكَ لِجَامٍ دَائِبَةٍ وَبِهَا نَجَاسَةٌ ضَرَّ فَلْيَتَنَبَّهُ لَهُ وَخَرَجَ بِعَلَى نَجَسٍ الْحَبْلُ الْمَشْدُودُ بِطَاهِرٍ مُتَّصِلٍ بِنَجَسٍ فَلَا يَضُرُّ إِلَّا إِنْ كَانَ ذَلِكَ الطَّاهِرُ يَنْجَرُ، وَهُوَ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ مِنَ النَجَسِ يَجْرُهُ كَسَفِينَةٍ صَغِيرَةٍ فِي الْبَرِّ، وَالَّذِي يَظْهَرُ اعْتِبَارُ انْجِرَارِهِ بِالْفِعْلِ لَوْ أَرَادَهُ لَا بِالْقُوَّةِ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى حَامِلًا لَهُ إِلَّا حِينَئِذٍ وَغَيْرُهَا فِي النَجَسِ بِالْمُتَّصِلِ وَفِي الطَّاهِرِ بِالْمَشْدُودِ

وَنَهَايَةُ قَالَعٍ شَ قَوْلُهُ مَرَّ صَلَّى أَيِ الْفَرْصِ فَقَطَّ . وَقَوْلُهُ مَرَّ لَوْ زَادَ عَلَيْهِ الْخُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ وَلَا كَفَيْهِ بِالْأَرْضِ وَثِقُلَ عَنْ فِتَاوَى الشَّارِحِ مَرَّ التَّضْرِيحُ بِذَلِكَ فَلْيُرَاجِعْ أَهْلَ ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ شَادَهُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَابِضٍ عِبَارَةً الْمُغْنِي نَحْوُ قَابِضٍ كَشَادَ يَنْحَوِي يَدَهُ (طَرَفَ شَيْءٍ) كَحَبْلِ طَرَفُهُ الْآخَرُ نَجَسٌ أَوْ مَوْضُوعٌ (عَلَى نَجَسٍ الْخُ) وَهَذَا الْمَرْجُ أَحْسَنُ . قَوْلُهُ: (قَوْلُهُ وَكَذَا الْخُ) أَيِ الْفَضْلِ بِكَذَا . قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيِ فِي فَضْلِ الْإِسْتِقْبَالِ . قَوْلُهُ: (وَبِهَا نَجَاسَةٌ) أَيِ وَلَوْ فِي غَيْرِ فَيْهَا . قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ فِي الْبَرِّ زَادَ النَّهْيَةَ عَقِبَهُ أَمْ فِي الْبَحْرِ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ أَهْلَ . قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِعَلَى نَجَسٍ الْخُ) عِبَارَةً الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَلَوْ كَانَ طَرَفُ الْحَبْلِ مُلْقًى عَلَى سَاجِدٍ نَحْوِ كَلْبٍ، وَهُوَ مَا يُجْعَلُ فِي عُنُقِهِ أَوْ مَشْدُودًا بِدَائِبَةٍ أَوْ سَفِينَةٍ صَغِيرَةٍ بَحْثٌ تَنْجَرُ بِجَرِّ الْحَبْلِ أَوْ قَابِضِهِ يَخِيلَانِ نَجَسًا أَوْ مُتَّصِلًا بِهِ لَمْ يَصِحَّ صَلَاتُهُ بِخِلَافِ سَفِينَةٍ كَبِيرَةٍ لَا تَنْجَرُ بِجَرِّهِ فَإِنَّهُ كَالدَّارِ وَلَا فَرْقَ فِي السَّفِينَةِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ فِي الْبَحْرِ أَوْ فِي الْبَرِّ خِلَافًا لِمَا قَالَه الْإِسْنَوِيُّ مِنْ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي الْبَرِّ لَمْ تَبْطُلْ قَطْعًا صَغِيرَةً كَانَتْ أَوْ كَبِيرَةً . أَهْلَ . وَقَوْلُهُ أَوْ مُتَّصِلًا بِهِ الْخُ . قَالَ الرَّشِيدِيُّ بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الْأَسْنَى: وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى السَّفِينَةِ أَوْ الدَّائِبَةِ طَرَفُ حَبْلِ طَاهِرٍ وَطَرَفُهُ الْآخَرُ مَوْضُوعٌ عَلَى نَجَاسَةٍ بِالْأَرْضِ مَثَلًا وَقَبَضَ الْمُصَلِّي حَبْلًا آخَرَ طَاهِرًا مَشْدُودًا بِهَا أَيِ عِنْدَ النَّهْيَةِ وَالتَّخْفَةِ بَلْ أَوْ مَوْضُوعًا عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ شُدٍّ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ أَنَّهُ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ فَلْيُرَاجِعْ أَهْلَ . قَوْلُهُ: (الْمَشْدُودُ) قَيْدٌ عِنْدَ النَّهْيَةِ أَيْضًا وَاعْتَمَدَهُ ع. ش. وَالتَّوْبَرُّيُّ وَشَيْخُنَا دُونَ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي . قَالَ الْكَرْدِيُّ: وَحَاصِلُ مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي كُتُبِهِ وَوَأَفَّقَ عَلَيْهِ الْخَطِيبُ وَالْجَمَالُ الزَّمَلِيُّ فِي النَّهْيَةِ وَوَالِدُهُ فِي شَرْحِ نَظْمِ الرُّبَيْدِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ إِنْ وَضَعَ طَرَفُ الْحَبْلِ بِغَيْرِ نَحْوٍ شُدٍّ عَلَى جُزْءٍ طَاهِرٍ مِنْ شَيْءٍ مُتَّجِسٍ كَسَفِينَةٍ أَوْ عَلَى شَيْءٍ طَاهِرٍ مُتَّصِلٍ بِنَجَسٍ كَسَاجِدٍ كَلْبٍ لَمْ يَضُرَّ مُطْلَقًا أَوْ وَضَعَهُ عَلَى نَفْسِ التَّجَسُّسِ وَلَوْ بَلَا نَحْوٍ شُدٍّ مُطْلَقًا . وَإِنْ شُدَّ عَلَى الطَّاهِرِ الْمُتَّصِلِ بِالنَّجَسِ نَظَرَ إِنْ انْجَرَّ بِجَرِّهِ ضَرَّ وَإِلَّا فَلَا أَهْلَ . وَقَوْلُهُ: وَوَأَفَّقَهُ الْخَطِيبُ . لَعَلَّهُ فِي غَيْرِ الْمُغْنِي وَالْإِفْتِاحِ فَلْيُرَاجِعْ وَإِلَّا فَهُوَ فِيهِمَا مُوَافِقٌ لِمَا فِي الْأَسْنَى كَمَا مَرَّ وَيَأْتِي . قَوْلُهُ: (فِي الْبَرِّ) لَيْسَ بِقَيْدٍ عِنْدَ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَغَيْرُهُمَا كَمَا مَرَّ . قَوْلُهُ: (لَا بِالْقُوَّةِ) يُنْظَرُ مَا الْمُرَادُ بِالْقُوَّةِ الَّتِي نَهَاها فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهَا أَنَّهُ لَمْ يَجْرُهُ بِالْفِعْلِ لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَجْرُهُ

قَوْلُهُ: (لَا بِالْقُوَّةِ) يُنْظَرُ مَا الْمُرَادُ بِالْقُوَّةِ الَّتِي نَهَاها فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهَا إِنْ لَمْ يَجْرُهُ بِالْفِعْلِ لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَجْرُهُ بِالْفِعْلِ فَهَذَا مَعْنَى مَا قَبْلَهُ وَإِنْ أَرَادَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلْيُبَيِّنْ .

أي نحوه لوضوح الفرق بينهما مما تقرر، وهو أن محموله مُماسٌ لِنَجَسٍ في الأول فلم يُشترط فيه نحو شدّه به بخلافه في الثاني فإن بينه وبين النجاسة واسطة فاشترط ارتباط بين محموله والنَجَسِ ولا يحصل ذلك إلا بنحو شدّ طَرَفِ الحبل بذلك الطاهر المُتَّصِلُ بالنَجَسِ (فلو جفله) أي طَرَفَ ما ذَكَرَ (تحت رجليه) وصَلَّى (صَحَّحْتَ) صلاته (مطلقاً) تحرك أم لا لأنه ليس حاملاً فأشبهه صلاته على نحو بساط مفروش على نجس أو بعضه الذي لا يُماشه نجس.

(ولا يقصر نجس) يُجاوِزُ محلَّ صلاته وإن كان (يُحاذي صدره) أو غيره (في الركوع والسجود) أو غيرهما (على الصحيح) لِقَدَمِ مُلاقاة له نعم تكرر صلاته بإزاء مُتَنَجِّسٍ في إحدى جهاته إن قَرُبَ منه بحيث يُنسَبُ إليه لا مُطلقاً كما هو ظاهر.

(ولو وصل) معصوم إذ غيره لا يأتي فيه التفصيل الآتي على الأوجه لأنه لما أهدر لم يُبالِ بِضَرَرِهِ في جنب حق الله تعالى وإن خشي منه فوات نفسه (عظمه) لاختلاله وخشية مبيح تيمم إن لم يصله (بنجس).....

بالفعل فهذا معنى ما قبله وإن أراد غير ذلك فليبين سم. أقول: ويُمكن أن يقال إنه أراد بذلك أنه ضعیف لظهور نحو مرض ولو كان صحيحاً مُغْتَدِلَ القوّة أمكنه جرّه بالفعل والله أعلم. □ فؤد: (أو نحوه) أي كاللصني. □ فؤد: (فاشترط إلخ) خلافاً لِلأَسْنَى والمُعْنَى عِبَارَتُهُ.

(تنبيه): لا يُشترط في اتصالٍ بساجورِ الكلب ولا بما ذَكَرَ معه أي من الذّابة والسّفينة الصّغيرة أن يكون مُشدوداً به بل الإلقاء عليه كافٍ كما عبّرت به في الساجور قال شيخنا في شرح الرّوض ولا حاجة لقول المُصنّف مُشدوداً؛ لأنّه يوهّم خلاف المُراد اه. □ فؤد: (أي طَرَف) إلى قول المتن: (ولو وصل) في النّهاية والمُعْنَى. □ فؤد: (أي طَرَفَ ما ذَكَرَ) عبارة النّهاية والمُعْنَى: أي طَرَفَ ما طَرَفَهُ الآخرُ نجس أو الكائن على نجس اه. □ فؤد: (تحرّك) أي بحرّكته. □ فؤد: (لأنّه ليس حاملاً) أي له ولا لا بساً نّهايةً ومُعْنَى. □ فؤد: (أو بعضه إلخ) عطف على مفروش. قول المتن (ولا يقصر إلخ) أي في صحّة صلاته نّهايةً. □ فؤد: (محلّ صلاحه) وهو مُماسٌ بذنه وقوّه سم. □ فؤد: (وإن كان يُحاذي صدره أو غيره إلخ) شمل ما ذَكَرَ ما لو صَلَّى ماشياً وبينَ خطواته نجاسة مُعْنَى ونّهايةً. □ فؤد: (نعم تكرر إلخ) قال بعضهم وعموم كلامهم يتناول السّفف ولا قائل به ويردّ بأنّه تارة يقرّب منه بحيث يُعدُّ مُحاذياً له عرفاً والكراهة حينئذٍ ظاهرة، وتارة لا فلا كراهة نّهايةً ومُعْنَى. □ فؤد (سبي): (ولو وصل عظمه إلخ) ظاهره ولو كان الواصل غير مغموم لكن قيّده حَجَجٌ بالمغموم ولعلّ عَدَمَ تقييد الشارح م رأي والمُعْنَى بالمغموم جرى على ما قدّمه في التيمم من أن الزّاني المُحَصَّن ونحوه مغموم على نفسه وتقييد حَجَجٌ جرى على ما قدّمه ثم من أنّه حدّز ش. □ فؤد: (لإختلاله) أي بكسر ونحوه نّهايةً ومُعْنَى. □ فؤد: (وخشية مبيح تيمم إلخ) يؤخذ منه أنّه لو كان النجس صالحاً والطاهر كذلك إلا أن الأول يُعبدُ المُغْضَرُ لما كان عليه من

□ فؤد: (محلّ صلاحه) وهو مُماسٌ بذنه وقوّه.

من العظم ولو مُغْلَظًا ومِثْلُ ذَلِكَ بِالْأُولَى ذَهْنُهُ بِمُغْلَظٍ أَوْ رِبْطُهُ بِهِ (لِفَقْدِ الظَّاهِرِ) الصَّالِحِ لِلْوَصْلِ
كَأَنَّ قَالَ خَبِيرٌ ثِقَةً إِنَّ النَّجَسَ أَوْ الْمُغْلَظَ أَسْرَعُ فِي الْجَبْرِ أَوْ مَعَ وُجُودِهِ، وَهُوَ مِنْ آدَمِيٍّ.....

غَيْرِ شَيْنٍ فَاجِحٍ، وَالثَّانِي مَعَ الشَّيْنِ الْفَاجِحِ فَيَنْبَغِي تَقْدِيمُ الْأَوَّلِ ع ش. ه فُود: (مِنْ الْعَظْمِ) إِلَى قَوْلِهِ:
(كَمَا أُطْلِقَاهُ) فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ: (مُحْتَرَمٌ)، وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (كَأَنَّ قَالَ خَبِيرٌ) إِلَى (أَوْ مَعَ
وُجُودِهِ). ه فُود: (مِنْ الْعَظْمِ الْإِنْفِ) وَلَوْ وَجَدَ عَظْمٌ مَيْتَةً لَا يُؤْكَلُ لَحُمُّهَا وَعَظْمٌ مُغْلَظٌ وَكُلُّهُمَا صَالِحٌ
وَجِبَ تَقْدِيمُ الْأَوَّلِ، وَلَوْ وَجَدَ عَظْمٌ مَيْتَةً مَا يُؤْكَلُ وَعَظْمٌ مَيْتَةً مَا لَا يُؤْكَلُ مِنْ غَيْرِ مُغْلَظٍ وَكُلُّهُمَا
صَالِحٌ تَخْيِيرٌ فِي التَّقْدِيمِ؛ لِأَنَّهُمَا مُسْتَوِيَانِ فِي التَّجَاسَةِ فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِمَا، وَكَذَا يَجِبُ تَقْدِيمُ عَظْمِ الْخَنْزِيرِ
عَلَى الْكَلْبِ لِلْخِلَافِ عِنْدَنَا فِي الْخَنْزِيرِ دُونَ الْكَلْبِ ع ش. ه فُود: (وَمِثْلُ ذَلِكَ بِالْأُولَى الْإِنْفِ) لَعَلَّ وَجْهَهَا
أَنَّ الْعَظْمَ يَدُومُ وَمَعَ ذَلِكَ عُفِيَ عَنْهُ، وَالذَّهْنُ وَنَحْوُهُ مِمَّا لَا يَدُومُ فَهُوَ أُولَى بِالْمَعْنُوعِ ش.

فَوَلِّ السُّنِّي: (لِفَقْدِ الظَّاهِرِ) أَيَّ بِمَحَلٍّ يَصِلُ إِلَيْهِ قَبْلَ تَلَفِّ الْمَضِيِّ أَوْ زِيَادَةِ ضَرَرِهِ اخْتِذَا مِمَّا تَقَدَّمَ فِيمَنْ
عَجَزَ عَنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ أَوْ نَحْوِهَا حَيْثُ قَالُوا يَجِبُ عَلَيْهِ السَّفَرُ لِلتَّعَلُّمِ وَإِنْ طَالَ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا
يُطْلَبُ مِنْهُ الْمَاءُ فِي التَّيْمُمِ بِمَشَقَّةٍ تَكَرَّرَ الطَّلَبُ لِلْمَاءِ بِخِلَافِهِ هُنَا وَعِبَارَةُ سَمٍ عَلَى حَجٍّ لَمْ يَتَّيَّنْ ضَابِطُ
الْفَقْدِ وَلَا يَتَعَدُّ ضَبْطُهُ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ بَلَا مَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَيَنْبَغِي وَجُوبُ الطَّلَبِ عِنْدَ احْتِمَالِ
وُجُودِهِ لَكِنْ أَيُّ حَدٍّ يَجِبُ الطَّلَبُ مِنْهُ أَنْتَهَى. أَقُولُ: وَلَا نَظَرَ لِهَذَا التَّوَقُّفِ ع ش، وَهُوَ الظَّاهِرُ وَمَا نَقَلَهُ
عَنْ سَمٍ هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي أَيْدِينَا مِنْ نُسخَةٍ، وَفِي الْبُصْرِيِّ بَعْدَ نَقْلِهِ عِبَارَةُ سَمٍ مِنْ نُسخَةٍ سَقِيمَةٍ مَا نُصَّهُ:
وَكَأَنَّ فِي آخِرِ عِبَارَةِ سَمٍ سَقَطًا وَأَصْلُهَا: إِنْ وَجَدَ بِمَحَلٍّ يَجِبُ الطَّلَبُ لِلْمَاءِ مِنْهُ، كَأَنَّهُ يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى
مَجِيءِ التَّفْصِيلِ الْمَارِّ فِي التَّيْمُمِ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ اه. ه فُود: (كَأَنَّ قَالَ خَبِيرٌ ثِقَةً الْإِنْفِ) وَفَاقًا لِلْمُنْفِي وَخِلَافًا

ه فُود: (لِفَقْدِ الظَّاهِرِ) لَمْ يَتَّيَّنْ ضَابِطُ الْفَقْدِ وَلَا يَتَعَدُّ ضَبْطُهُ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ بَلَا مَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً
وَيَنْبَغِي وَجُوبُ الطَّلَبِ عِنْدَ احْتِمَالِ وُجُودِهِ لَكِنْ أَيُّ حَدٍّ يَجِبُ الطَّلَبُ مِنْهُ. ه فُود: (كَأَنَّ قَالَ خَبِيرٌ ثِقَةً
الْإِنْفِ) فِي شَرْحِ م ر وَلَوْ قَالَ أَهْلُ الْخَبَرِ إِنَّ لَحْمَ الْآدَمِيِّ لَا يَتَجَبَّرُ سَرِيعًا إِلَّا بِعَظْمٍ نَحْوِ كَلْبٍ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ
فَيَتَّبِعُهُ أَنَّهُ عُذْرٌ، وَهُوَ قِيَاسٌ مَا ذَكَرُوهُ فِي التَّيْمُمِ فِي بَطْنِ الْبُرْزَةِ اه. وَمَا تَفَقَّهَ مَزْدُودٌ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ وَعَظْمٌ
غَيْرِهِ مِنَ الْآدَمِيِّينَ فِي تَحْرِيمِ الْوَصْلِ بِهِ وَوُجُوبِ نَزْعِهِ كَالْعَظْمِ النَّجِسِ وَلَا فَرْقَ فِي الْآدَمِيِّ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ
مُحْتَرَمًا أَوْ لَا كَمَرْتَدٍّ وَخَرَبِيٍّ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ فَقَدْ نَصَّ فِي الْمُخْتَصَرِ بِقَوْلِهِ وَلَا يَصِلُ مَا انْكَسَرَ
مِنْ عَظْمِهِ إِلَّا بِعَظْمٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ذَكَايًا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَبْرِ بِعَظْمِ الْآدَمِيِّ مُطْلَقًا فَلَوْ وَجَدَ نَجَسًا
يَصْلُحُ وَعَظْمٌ آدَمِيٌّ كَذَلِكَ وَجِبَ تَقْدِيمُ الْأَوَّلِ اه وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِدْ نَجَسًا يَصْلُحُ جَازَ الْوَصْلُ بِعَظْمِ
الْآدَمِيِّ. وَقَوْلُهُ: كَالْعَظْمِ النَّجِسِ. قَضَيْتُهُ جَوَازَ الْوَصْلِ بِهِ إِذَا فَقَدَ غَيْرَهُ وَامْتِنَاعَهُ إِذَا وَجَدَ غَيْرَهُ. ه فُود:
(أَوْ مَعَ وُجُودِهِ، وَهُوَ مِنْ آدَمِيٍّ) هَذَا إِنَّمَا يَقْتَضِي امْتِنَاعَ الْجَبْرِ بِعَظْمِ الْآدَمِيِّ مَعَ وُجُودِ الصَّالِحِ مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ
نَجَسًا وَبَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يَجِدْ صَالِحًا غَيْرَهُ فَيَحْتَمِلُ حَيْثُ جَوَازُ الْجَبْرِ بِعَظْمِ الْآدَمِيِّ الْمَيْتِ كَمَا يَجُوزُ
لِلْمُضْطَرِّ أَكْلَ الْآدَمِيِّ الْمَيْتِ إِذَا فَقَدَ غَيْرَهُ وَإِنْ لَمْ يَخْشَ إِلَّا مُبِيحَ التَّيْمُمِ فَقَطَّ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ

مُحْتَرَمٌ (فَمَعْدُونٌ) فِي ذَلِكَ فَتَصِحَّ صَلَاتُهُ لِلضَّرُورَةِ وَلَا يَلْزَمُهُ نَزْعُهُ وَإِنْ وَجَدَ طَاهِرًا صَالِحًا كَمَا أَطْلَقَاهُ وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ فِيهِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَإِنْ لَمْ تُبَحِ التَّيْمُمُ وَلَا يُقَاسُ بِمَا

لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ: وَلَوْ قَالَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ إِنَّ لَحْمَ الْآدَمِيِّ لَا يَنْجِبُ سَرِيحًا إِلَّا بِعَظْمٍ نَحْوِ كَلْبٍ، قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: فَيَتَّبِعُهُ أَنَّهُ عُدْرٌ، وَهُوَ قِيَاسٌ مَا ذَكَرُوهُ فِي التَّيْمُمِ فِي بَطْءِ الْبَرِّهِ أَه. وَمَا تَقَفَّهُ مَزْدُودٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ وَعَظْمٌ غَيْرُهُ مِنَ الْآدَمِيِّينَ فِي تَحْرِيمِ الْوَضَلِ بِهِ وَوُجُوبِ نَزْعِهِ كَالْعَظْمِ التَّجَسُّسِ وَلَا فَرْقَ فِي الْآدَمِيِّ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُحْتَرَمًا أَوْ لَا كَمُرْتَدٍّ وَحَزْبِيٍّ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَقَدْ نَصَّ فِي الْمُخْتَصَرِ بِقَوْلِهِ: وَلَا يَصِلُ إِلَى مَا انْتَكَسَرَ مِنْ عَظْمِهِ إِلَّا بِعَظْمٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ذَكِيًّا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَبْرُ بِعَظْمِ الْآدَمِيِّ مُطْلَقًا فَلَوْ وَجَدَ نَجَسًا يَصْلُحُ وَعَظْمٌ آدَمِيٌّ كَذَلِكَ وَجَبَ تَقْدِيمُ الْأَوَّلِ أَه. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِهِمَا وَوَأَفْقَهُ ش. وَالرَّشِيدِيُّ مَا نَصَّهُ وَقَضَيْتُهُ أَيُّ قَوْلٍ م ر وَجَبَ تَقْدِيمُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِدْ نَجَسًا يَصْلُحُ جَازَ بِعَظْمِ الْآدَمِيِّ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ هُوَ السَّبْكِيُّ تَبَعًا لِلْإِمَامِ وَغَيْرِهِ مَنَهِجٌ وَنَقَلَ الْمَحَلِّيُّ عَنْ قَضِيَّةِ كَلَامِ التَّيْمَةِ وَقَوْلُهُ م ر، وَهُوَ قِيَاسٌ مَا ذَكَرُوهُ الْخُجْرِيُّ عَلَيْهِ حَجٌّ وَقَوْلُهُ وَعَظْمٌ غَيْرِهِ الْخُجْرِيُّ الْوَاصِلُ مِنَ الْآدَمِيِّينَ وَمَفْهُومُهُ أَنَّ عَظْمَ نَفْسِهِ لَا يَمْتَنِعُ وَضْلُهُ بِهِ وَنُقِلَ عَنْ حَجٍّ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ جَوَازُ ذَلِكَ تَقْلًا عَنِ الْبُلْقَيْنِيِّ وَغَيْرِهِ لَكِنْ عِبَارَةٌ ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ. وَعَظْمُ الْآدَمِيِّ وَلَوْ مِنْ نَفْسِهِ فِي تَحْرِيمِ الْوَضَلِ بِهِ وَوُجُوبِ نَزْعِهِ كَالنَّجَسِ أَه. صَرِيحَةٌ فِي الْإِمْتِنَاعِ وَيَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّ الْإِمْتِنَاعِ بِعَظْمِ نَفْسِهِ إِذَا أَرَادَ نَقْلَهُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ أَمَّا إِذَا وَضَلَ عَظْمَ يَدِهِ بِيَدِهِ مَثَلًا فِي الْمَحَلِّ الَّذِي أُبِينَ مِنْهُ فَالظَّاهِرُ الْجَوَازُ؛ لِأَنَّهُ إِصْلَاحٌ لِلْمُتَفَصِّلِ مِنْهُ ثُمَّ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْوَضَلِ بِعَظْمِ الْآدَمِيِّ أَيُّ إِذَا فَقَدْ غَيْرُهُ مُطْلَقًا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى فَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ الْوَضَلُ بِعَظْمِ الْأُنْثَى وَعَكْسُهُ ثُمَّ يَنْبَغِي أَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُهُ وَوَضُوءُهُ غَيْرِهِ بِمَسِّهِ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا مَكْشُوفًا وَلَمْ تُحْلَلِ الْحَيَاةُ؛ لِأَنَّ الْمَضُوءَ الْمُبَانَ لَا يَنْتَقِضُ الْوَضُوءُ بِمَسِّهِ إِلَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْفَرْجِ وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُهُ. وَقَوْلُهُ م ر: مُطْلَقًا أَيُّ حَيْثُ وَجَدَ مَا يَصْلُحُ لِلْجَبْرِ وَلَوْ نَجَسًا. وَقَوْلُهُ م ر: فَلَوْ وَجَدَ نَجَسًا أَيُّ وَلَوْ مُعْلَقًا أَه. ع ش. ه فُود: (مُحْرَمٌ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ عِنْدَ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. ه فُود: (فَتَصِحَّ صَلَاتُهُ الْخُجْرِيُّ) قَالَ م ر: وَحَيْثُ عُدْرٌ وَلَمْ يَجِبِ التَّرَعُّ صَارَ لِذَلِكَ الْعَظْمِ التَّجَسُّسُ، وَلَوْ قَبْلَ اسْتِثْنَائِهِ بِاللَّحْمِ حُكْمُ جُزْئِهِ الظَّاهِرِ حَتَّى لَا يَقْضَرَ مَسُّ غَيْرِهِ لَهُ مَعَ الرُّطُوبَةِ وَحَمْلُهُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا يُتَجَسُّ مَاءً قَلِيلًا لَأَقَاهُ أَه. س م. ه فُود: (وَإِنْ وَجَدَ الْخُجْرِيُّ) وَلَمْ يَخَفْ مِنْ نَزْعِهِ ضَرَرًا خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ نَهَايَةً وَمُعْنَى. ه فُود: (وَيَنْبَغِي الْخُجْرِيُّ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى آفَقًا خِلَافَهُ. ه فُود: (وَإِنْ لَمْ تُبَحِ التَّيْمُمُ) قَرَأَ بِذَلِكَ مِنْ لُزُومِ اتِّحَادِ الشَّقَيْنِ س م.

الآتِي فِي مَبْنَحِ الْإِضْطِرَارِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَقِيَّةُ الْعَظْمِ هُنَا فَالْإِمْتِنَاعُ دَائِمٌ بِخِلَافِ ذَاكَ وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ الْآتِي: وَمِثْلُهُ الْخُجْرِيُّ. ه فُود: (فَمَعْدُونٌ) قَالَ م ر: حَيْثُ عُدْرٌ وَلَمْ يَجِبِ التَّرَعُّ صَارَ لِذَلِكَ الْعَظْمِ التَّجَسُّسُ وَلَوْ قَبْلَ اسْتِثْنَائِهِ بِاللَّحْمِ حُكْمُ جُزْئِهِ الظَّاهِرِ حَتَّى لَا يَقْضَرَ مَسُّ غَيْرِهِ لَهُ مَعَ الرُّطُوبَةِ أَوْ حَمْلُهُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا يُتَجَسُّ مَاءً قَلِيلًا لَأَقَاهُ أَه. ه فُود: (وَإِنْ لَمْ تُبَحِ التَّيْمُمُ) قَرَأَ بِذَلِكَ مِنْ لُزُومِ اتِّحَادِ الشَّقَيْنِ.

يَأْتِي لِغُذْرِهِ هُنَا لَا ثُمَّ (وَالَا) بَأَنَّ وَصَلَهُ يَنْجِسُ مَعَ وُجُودِ طَاهِرٍ صَالِحٍ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ وَصَلَهُ بِمَقْطُوعٍ
أَدَمِيٍّ مُحْتَرَمٍ مَعَ وُجُودِ نَجِسٍ أَوْ طَاهِرٍ صَالِحٍ (وَجَبَ نَزْعُهُ إِنْ لَمْ يَخْفَ ضَرَرًا ظَاهِرًا)، وَهُوَ مَا
يُصِحُّ التَّيْمُّ وَإِنْ تَأَلَّمَ وَاسْتَزَرَ بِاللَّحْمِ فَإِنْ امْتَنَعَ أَجْبَزَهُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ وَجُوبًا كَرَدُ الْمَقْصُوبِ
وَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ قَبْلَ نَزْعِ النَجَسِ لِقُدْرَتِهِ بِحَمْلِهِ مَعَ سَهُولَةِ إِزَالَتِهِ. فَإِنْ خَافَ ذَلِكَ.....

□ فَوَدَّ: (مَعَ وُجُودِ طَاهِرٍ إِنْخ) أَي أَوْ لَمْ يَخْتَجِ لِلْوُضُلِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مُحْتَرَمٍ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ عِنْدَ
النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (مَعَ وُجُودِ نَجَسٍ إِنْخ) يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا عَظْمَ أَدَمِيٍّ وَصَلَّ بِهِ، وَهُوَ
ظَاهِرٌ وَيَتَّبِعِي تَقْدُّمَ عَظْمِ الْكَافِرِ عَلَى غَيْرِهِ، وَأَنَّ الْعَالِمَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ النَّبِيِّ ع. ش. وَفِي
سَمِّ الرَّشِيدِيٍّ مِثْلُهُ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيَتَّبِعِي إِنْخ).

قَوْلُ (سُي): (وَجَبَ نَزْعُهُ إِنْخ) أَي وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْوَاصِلُ مُكَلَّفًا مُخْتَارًا عِنْدَ الشَّارِحِ كَمَا يَأْتِي فِي الْوُضْئِ
وَيَسْرُطُ أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا مُخْتَارًا عِنْدَ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي.

قَوْلُ (سُي): (إِنْ لَمْ يَخْفَ ضَرَرًا إِنْخ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهُ إِذَا كَانَ الْمَقْلُوعُ مِنْهُ يَمْنَنُ يَجِبُ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ فَإِنْ كَانَ يَمْنَنُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ كَمَا لَوْ وَصَلَهُ ثُمَّ جُنَّ فَلَا يُجْبَرُ عَلَى قَلْعِهِ إِلَّا إِذَا أَفَاقَ، أَوْ
حَاضَتْ لَمْ تُجْبَرِ إِلَّا بَعْدَ الطَّهْرِ وَيُشْهَدُ لِذَلِكَ مَا سَيَأْتِي فِي عَدَمِ التَّرْعِ إِذَا مَاتَ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ اه. حَاشِيَةٌ
الشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ عَلَى شَرْحِ الرَّوْضِ أَي وَمَعَ ذَلِكَ فَيَتَّبِعِي أَنَّهُ إِذَا لَاقَى مَائِعًا أَوْ مَاءً قَلِيلًا نَجَسَهُ، وَلَوْ قِيلَ
بُوجُوبِ التَّرْعِ عَلَى وَلِيِّهِ مُرَاعَاةً لِلْأَصْلَحِ فِي حَقِّهِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا وَقَدْ يَتَوَقَّفُ أَيْضًا فِي عَدَمِ وَجُوبِ التَّرْعِ
عَلَى الْحَاضِضِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي وَجُوبِ التَّرْعِ حُمْلُهُ لِنَجَاسَةٍ تَعْدِي بِهَا وَإِنْ لَمْ تَصِحَّ مِنْهُ الصَّلَاةُ لِمَانِعٍ قَامَ بِهِ
ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ ضَاقَ) فِي الْمُغْنِي، وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَآيَةِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا تَصِحُّ
صَلَاتُهُ إِنْخ) وَيَتَّبِعِي عَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ نَجَاسَةُ الْمَاءِ الْقَلِيلِ وَالْمَانِعِ بِمُلَاقَاةِ عُضْوِهِ الْمُوصُولِ بِالنَّجَسِ قَبْلَ
اسْتِثَارِهِ بِالْجِلْدِ وَعَدَمُ صِحَّةِ غَسْلِ عُضْوِهِ الْمَذْكُورِ عَنِ الطَّهَارَةِ لِنَجَاسَةِ الْمَاءِ الْمُماسِّ لِلنَّجَسِ الْمُتَّصِلِ بِهِ
بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَجِبِ التَّرْعُ فَيَتَّبِعِي م. ر. عَدَمُ نَجَاسَةِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ بِمُلَاقَاتِهِ وَصِحَّةُ غَسْلِهِ عَنِ الطَّهَارَةِ
لِلْمَقْصُودِ عَنِ النَّجَسِ حَيْثُ يُنْزِلُهُ مَنَزَلَةً جُزْئَهُ الطَّاهِرُ سَم. □ فَوَدَّ: (لِقُدْرَتِهِ بِحَمْلِهِ إِنْخ) أَي فِي غَيْرِ مَعْنِيهِ

□ فَوَدَّ: (مَعَ وُجُودِ طَاهِرٍ) قَضَيْتُهُ عَدَمُ الْوُجُوبِ مَعَ قَلْدٍ مَا ذَكَرَ. □ فَوَدَّ: (وَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ) وَيَتَّبِعِي عَلَى
قِيَاسِ ذَلِكَ نَجَاسَةُ الْمَاءِ الْقَلِيلِ وَالْمَانِعِ بِمُلَاقَاةِ عُضْوِهِ الْمُوصُولِ بِالنَّجَسِ قَبْلَ اسْتِثَارِهِ بِالْجِلْدِ لِمُلَاقَاتِهِ
نَجَاسَةً غَيْرَ مَغْفُوفٍ عَنْهَا يُوجِبُ إِزَالَتَهَا وَعَدَمُ صِحَّةِ غَسْلِ عُضْوِهِ الْمَذْكُورِ عَنِ الطَّهَارَةِ لِنَجَاسَةِ الْمَاءِ
الْمُماسِّ لِلنَّجَسِ الْمُتَّصِلِ بِهِ لِعَدَمِ الْعَفْوِ عَنْهُ يُوجِبُ إِزَالَتَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَجِبِ التَّرْعُ فَيَتَّبِعِي عَدَمُ
نَجَاسَةِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ بِمُلَاقَاتِهِ وَصِحَّةُ غَسْلِهِ عَنِ الطَّهَارَةِ فَإِنْ قُلْتُ: قَضَيْتُهُ مَا ذَكَرْتُ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْمُتَّعِدِّي
بِالْجَبْرِ قَبْلَ اسْتِثَارِ النَّجَسِ بِالْجِلْدِ لَا يَصِحُّ غَسْلُهُ، وَهُوَ خِلَافُ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ. قُلْتُ: لَعَلَّهُمْ جَعَلُوهُ
بَعْدَ الْمَوْتِ بِمَنَزَلَةِ غَيْرِ الْمُتَّعِدِّي لِسُقُوطِ وَجُوبِ التَّرْعِ فَلْيُتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي: وَيُنْجَسُ
بِهِ مَا لَاقَاهُ.

ولو نحو شين وبطء بُرئ لم يلزمه نزعه لِقْدَرِهِ بل يحرم كما في الأنوار وتصح صلاته معه بلا إعادة (قيل) يلزمه نزعه (وإن عاف) مبيح تنضم لتقدمه (فإن مات) من لزمه النزع قبله (لم ينزع) أي لم يجب نزعه (على الصحيح) لأن فيه هتكاً لحرمته أو لسقوط الصلاة المأمور بالنزع لأجلها قال الرافعي فيحرم على الأول دون الثاني وقضية اقتصار المجموع وغيره عليه اعتماداً عدم الحرمة بل قال بعضهم إنه الأولى من الإبقاء لِكَيْ لا يترك الذي صرح به جمع ونقله في البيان عن الأصحاب حرمة مع تعليلهم بالثاني وقيل يجب نزعه لقلاً يلقى الله تعالى حاملاً نجاسة أي في القبر أو مطلقاً بناءً على ما قيل إن العائذ أجزاء الميت عند الموت والمشهور أنه جميع أجزائه الأصلية فتعين أن مراده الأول ويجري ذلك كله فيمن داوى جرحه أو حشاه بنجس أو خاطه به أو شق جلده فخرج منه دم كثير ثم بُني عليه اللحم لأن الدم صار ظاهراً فلم يكف استتاره كما لو قطعت أذنه ثم لصقت بحرارة الدم.....

بجلاص شارب الخمر فإنه تصح صلاته وإن لم يتقياً ما شرّبه تعدياً لحصوله في مغلين التجاسة مُغْنِي ونهاية. □ فؤد: (ولو نحو شين) ظاهره ولو كان في عضو باطن ع ش. □ فؤد: (قَبْلَهُ) ظَرْفُ (مَات) والضمير للنزع. □ فؤد: (لأن فيه) إلى قوله: (وإن قتل به صغيراً) في المُغْنِي والنهاية إلا قوله: (قال الرافعي) إلى لَكِنْ الذي وقوله أو شق إلى وفي الوشم. □ فؤد: (على الأول) هو قوله: (لأن فيه إلخ). □ وفؤد: (دون الثاني) هو قوله: أو لسقوط إلخ. □ فؤد: (عليه) أي الثاني. □ فؤد: (والمشهور) أي الذي هو مذنب أهل السنة مُغْنِي ونهاية. □ فؤد: (لَكِنْ الذي صرح به جملة ونقله إلخ) وهذا هو المُعْتَمَد مُغْنِي ونهاية. □ وقضية صحة غسله وإن لم يستتر العظم التجس باللحم مع أنه في حال الحياة لا يصح غسله في هذه الحالة وكانهم اغتفروا ذلك لضرورة هتك حرمة سم على المنهج اه. ع ش.

□ فؤد: (الأول) أي في القبر. □ فؤد: (وينجري ذلك) أي التخصيل المذكور في الوصل بعظم نجس (فزع): لو غسل شارب الخمر أو نجس آخر فمعه وصلى صحت صلاته ووجب عليه أن يتقياً إن قدر عليه بلا ضرر يبيح التيمم وإن شرّبه لعذر مُغْنِي. □ فؤد: (فيمن داوى جرحه إلخ) وأما حكم الجمصة في محل الكمي المعروفة فحاصله أنه إن قام غيرها مقامها في مداواة الجرح لم يغف عنها ولا تصح الصلاة مع حنلها، وإن لم يقم غيرها مقامها صحت الصلاة معها ولا يضرب ألتاخها وعظمها في المحل ما دامت الحاجة قائمة وبعد انتهاء الحاجة يجب نزعه فإن تركه من غير عذر ضر ولا تصح صلاته ع ش وبرماوي. □ فؤد: (أو حشاه إلخ) كأن شق موضعاً من بدنه وجعل فيه دماً مُغْنِي. □ فؤد: (أو خاطه به) أي بخيط نجس مُغْنِي. □ فؤد: (دم كثير) أي؛ لأنه بفعله فلم يغف عنه مع كثرت سم. □ فؤد: (ثم بني عليه) أي على الدم الكثير. □ فؤد: (كما لو قطعت أذنه إلخ) أي وانقصت بالكليّة بجلاص ما إذا بقي لها

□ فؤد: (بل يخرم) قد تشكل الحرمة بالنسبة للمبالغة المذكورة. □ فؤد: (حرمة) اغتمده م ر.

□ فؤد: (دم كثير) أي؛ لأنه بفعله فلم يغف عنه مع كثرت.

وفي الوشم وإن فُعلَ به صغيراً على الأوجه وتوهم فرقي إنما يتأتى من حيث الإثم وعَدَمُه فمتى أمكنه إزالته من غير مشقة فيما لم يتعدَّ به وخوف مبيح تيمم فيما تعدَّى به نظير ما مرَّ في الوصل لزمته ولم يصحَّ صلاحه وتنجَّس به ما لاقاه وإلا فلا فتصبح إمامته ومحلُّ تنجيسه لما لاقاه في الحالة الأولى ما لم يَكس اللحم جلداً رقيقاً لِمَنعِهِ حينئذٍ من مُماسَةِ النجس وهو الدَّم المُخْطِطُ بِنَحْوِ النيلة ولو غَرَزَ إبرةً مثلاً بِبَظْمِهِ أو انقَرَزَتْ فغَابَتْ أو وَصَلَتْ لِدَمٍ قَلِيلٍ لم يَضُرُّ...

تَعَلَّقَ بِجِلْدِهِ ثُمَّ لُصِقَتْ بِحَرَارَةِ الدَّمِ فَلَا تَلَزُمُهُ إِزَالَتُهَا مُطْلَقًا وَتَصِحُّ صَلَاتُهُ وَإِمَامَتُهُ. □ فُود: (وفي الوشم) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَيَمَنُ دَاوَى الْخ. □ فُود: (وإن فُعلَ به صغيراً إلخ) هذا مَمْنُوعٌ بَلْ لَا لَزُومَ هُنَا وَفِي مَا لَوْ أُكْرِهَ مُطْلَقًا مَرَاهِمَ عِبَارَةِ النِّهَايَةِ: فَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَيِّ مِنْ أَنَّ الْوَشْمَ كَالْجَبْرِ فِي تَفْصِيلِهِ الْمَذْكُورِ أَنَّ مَنْ فَعَلَ الْوَشْمَ بِرِضَاهُ فِي حَالِ تَكْلِيفِهِ وَلَمْ يَخَفْ مِنْ إِزَالَتِهِ ضَرَرًا يُبِيحُ التَّيَمُّمَ مَنَعَ ازْتِفَاعُ الْحَدِّثِ عَنْ مَحَلِّهِ لِتَنْجِيسِهِ وَالْأَعْيُزُ فِي بَقَائِهِ وَغُفِيَ عَنْهُ بِالنِّسْبَةِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ وَصَحَّتْ طَهَارَتُهُ وَإِمَامَتُهُ، وَحَيْثُ لَمْ يُغْدَرْ فِيهِ وَلَا قِي مَاءٌ قَلِيلًا أَوْ مَائِيًا أَوْ رَطْبًا نَجَسَهُ كَذَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اهـ. وفي الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ وَعِبَارَةُ عَشْرٍ قَالَ فِي الذَّخَائِرِ فِي الْعَظَمِ: قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا هَذَا الْكَلَامُ فِيهِ إِذْ فَعَلَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ فُعلَ بِهِ بِاخْتِيَارِهِ فَإِنْ فُعلَ بِهِ مُكْرَهًا لَمْ تَلَزُمُهُ إِزَالَتُهُ قَوْلًا وَاجِدًا قُلْتُ وَفِي مَفْهَمِ الصَّبِيِّ إِذَا وَشَّمْتَهُ أُمُّهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ قَبْلَ عَ، وَأَمَّا الْكَافِرُ إِذَا وَشَّمَّ نَفْسَهُ أَوْ وَشَّمَّ بِاخْتِيَارِهِ فِي الشَّرْكِ ثُمَّ اسْلَمَ فَالْمُتَّجِعُ وَجُوبُ الْكُشْطِ عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ لِتَعَدِّيهِ؛ وَلِأَنَّهُ كَانَ عَاصِيًا بِالْفِعْلِ بِخِلَافِ الْمُكْرَهِ وَالصَّبِيِّ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ اهـ. □ فُود: (فيما لم يَتَعَدَّ بِهِ) أَيِ عَلَى بَحْثِهِ السَّابِقِ فِي سَمِ أَيِ بِقَوْلِهِ وَيَتَبَيَّنُ حَمْلُهُ الْخَ الَّذِي خَالَفَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ.

□ فُود: (وإلا فلا) مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَنْجَسُ مَا لَاقَاهُ فَهَلْ تَقُولُ بِذَلِكَ إِذَا مَسَّهُ إِنْسَانٌ مَعَ الرُّطُوبَةِ بِلَا حَاجَةٍ فَلَا يَنْجَسُ أَوْ لَا يَنْجَسُ؟ فِيهِ نَظَرٌ، سَمَ عَلَى حَاجٍ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ مَرَّ فِي مَا مَرَّ وَغُفِيَ عَنْهُ بِالنِّسْبَةِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ أَنَّ غَيْرَهُ يَنْفُلُ عَشْرٍ أَيِ فَلَا يَنْجَسُ فِي مَا ذَكَرَ. □ فُود: (في الحالة الأولى) أَيِ فِي مَا إِذَا أَمَكَّنَتْهُ الْإِزَالَةُ بِلَا مَشَقَّةٍ فِي مَا لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ وَخَوْفٍ مُبِيحٍ تَيَمُّمِ الْخ. □ فُود: (ما لم يَكس اللحم جلداً إلخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجِلْدَةَ بِفَرْضِ تَصَوُّرِهَا لَا مَادَّةً لِتَكُونُ بِهَا إِلَّا الرُّطُوبَةُ الْغِذَائِيَّةُ الْمُتَرَسِّخَةُ مِنَ الْبَدَنِ وَلَا مَعْرُفُهَا إِلَى سَطْحِ الْبَدَنِ إِلَّا مَحَلُّ الْوَشْمِ فَتَنْجَسُ بِمُلَاقَاتِهِ إِنْ سَلِمَ خُلُوعُهَا مِنْ شَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الرُّطُوبَةَ مَا دَامَتْ فِي الْبَاطِنِ لَا يُعْهَكَمُ عَلَيْهَا بِالتَّجَسُّسِ بَصَرِيٍّ. □ فُود: (وهو الدَّم إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي: وَهُوَ غَرَزُ الْجِلْدِ بِالْإِبْرَةِ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ ثُمَّ يَنْدُرُ عَلَيْهِ نَحْوُ نِيلَةٍ لِيَزْرُقَ أَوْ يَخْضُرَ اهـ.

□ فُود: (وإن فُعلَ به صغيراً على الأوجه) هذا مَمْنُوعٌ بَلْ لَا لَزُومَ هُنَا وَفِي مَا لَوْ أُكْرِهَ مُطْلَقًا مَرَّ. □ فُود: (فيما لم يَتَعَدَّ بِهِ) أَيِ عَلَى بَحْثِهِ السَّابِقِ. □ فُود: (وإلا فلا) مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَنْجَسُ مَا لَاقَاهُ فَهَلْ تَقُولُ بِذَلِكَ إِذَا مَسَّهُ إِنْسَانٌ مَعَ الرُّطُوبَةِ بِلَا حَاجَةٍ فَلَا يَنْجَسُ أَوْ لَا يَنْجَسُ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يُؤَيَّدُ الثَّانِي أَنَّ مِنَ الظَّاهِرِ أَنَّهُ لَوْ مَسَّ مَعَ الرُّطُوبَةِ نَجَاسَةً مَغْفُورَةً عَلَى غَيْرِهِ تَنْجَسَ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْإِحْتِيَاجَ إِلَى الْبَقَاءِ هُنَا أَتَمُّ بَلْ هُنَا قَدْ تَعَدَّرُ الْإِزَالَةُ وَتَمْتَنِعُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أَوْ لَدِمَ كَثِيرٌ أَوْ لَجُوفٌ لَمْ تَصِحَّ الصَّلَاةُ لِاتِّصَالِهَا بِنَجَسٍ.

قوله: (أو لَدِمَ كَثِيرٌ أو لَجُوفٌ إلخ) أي وطَرَفُهَا بَارِزٌ ظَاهِرٌ سَمٍ عَلَى حَجٍّ. أقول وهذا القَيْدُ مَاخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ: فَغَابَتْ عَ ش. قوله: (لَمْ تَصِحَّ الصَّلَاةُ) يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَخْفَ ضَرَرًا مِنْ نَزْعِهَا يُبِيحُ التَّيَمُّنَ وَأَنْ مَحَلَّهُ أَيْضًا إِذَا غَرَزَهَا لِمَرْضٍ أَمَّا إِذَا غَرَزَهُ عَبَثًا فَتَبَطَّلُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّضَمُّنِ بِالنَّجَاسَةِ عَمْدًا، وَهُوَ يَضْرَعُ ش. قوله: (لِلاتِّصَالِهَا بِنَجَسٍ).

(فَرُوعُ): وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَضَلُّ شَعْرِهَا بِشَعْرِ طَاهِرٍ مِنْ غَيْرِ آدَمِيٍّ وَلَمْ يَأْذَنْهَا فِيهِ زَوْجٌ أَوْ سَيِّدٌ، وَيَجُوزُ رِبْطُ الشَّعْرِ بِخُيُوطِ الْحَرِيرِ الْمَلَوْنَةِ وَنَحْوِهَا بِمَا لَا يُشَبِّهُ الشَّعْرَ، وَيَحْرُمُ أَيْضًا تَجْمِيدُ شَعْرِهَا وَوَشْرُ أَسْنَانِهَا، وَهُوَ تَحْدِيدُهَا وَتَرْقِيقُهَا، وَالْخِضَابُ بِالسَّوَادِ وَتَحْمِيرُ الْوَجْنَةِ بِالْحِنَاءِ وَنَحْوِهِ وَتَطْرِيفُ الْأَصَابِعِ مَعَ السَّوَادِ وَالتَّثْمِصُ، وَهُوَ الْأَخْذُ مِنْ شَعْرِ الْوَجْهِ وَالْحَاجِبِ الْمُحْسَنُ فَإِنْ أَذِنَ لَهَا زَوْجُهَا أَوْ سَيِّدُهَا فِي ذَلِكَ جَازٌ؛ لِأَنَّهُ لَهُ غَرَضًا فِي تَرْقِيقِهَا كَمَا فِي الرُّوضَةِ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَإِنْ جَرَى فِي التَّحْقِيقِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فِي الْوَضِلِ وَالْوَشْرِ فَالْحَقُّهُمَا بِالْوَشْمِ فِي الْمَنْعِ مُطْلَقًا. وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَيَفَّ الشَّيْبُ مِنْ الْمَحَلِّ الَّذِي لَا يُطْلَبُ مِنْهُ إِزَالَةُ شَعْرِهِ وَيُسْنُ خَضْبُهُ بِالْحِنَاءِ وَنَحْوِهِ، وَيُسْنُ لِلْمَرْأَةِ الْمَرْوُجَةِ وَالْمَمْلُوكَةِ خَضْبُ كَفِّهَا وَقَدَمَيْهَا بِذَلِكَ تَعْمِيمًا؛ لِأَنَّهُ زِينَةٌ وَهِيَ مَطْلُوبَةٌ مِنْهَا لِحَلِيلِهَا أَمَّا التَّقَشُّ وَالتَّطْرِيفُ فَلَا يُسْنُ وَخَرَجَ بِالْمَرْوُجَةِ وَالْمَمْلُوكَةِ غَيْرُهُمَا فَيُكْرَهُ لَهُ وَبِالْمَرْأَةِ الرَّجُلِ وَالْخُنْثَى فَيَحْرُمُ الْخِضَابُ عَلَيْهِمَا إِلَّا لِعُذْرٍ نِهَائَةٍ وَمُغْنِي. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ خَرَجَ بِالْمَرْأَةِ غَيْرُهَا مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى صَغِيرَيْنِ فَيَجُوزُ حَيْثُ كَانَ مِنْ طَاهِرٍ غَيْرِ آدَمِيٍّ أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ نَجَسٍ أَوْ آدَمِيٍّ فَيَحْرُمُ مُطْلَقًا. وَقَوْلُهُ م ر بِشَعْرِ طَاهِرٍ إلخ. ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ مِنْ شَعْرِ نَفْسِهَا الَّذِي انْفَصَلَ مِنْهَا أَوَّلًا، وَنُقِلَ عَنِ الشَّارِحِ م ر أَنَّهُ يَحْرُمُ ذَلِكَ وَلَوْ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ صَارَ مُخْتَرَمًا وَتُطْلَبُ مَوَارِئُهُ بِاتِّفَاعِهِ وَعَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ كَبَقِيَّةِ شُعُورِ الْبَدَنِ.

وقوله م ر: وَلَمْ يَأْذَنْهَا فِيهِ زَوْجٌ إلخ. أي وَلَمْ تَدُلْ قَرِينَةً عَلَى الْإِذْنِ. وقوله: وَمَا يُشَبِّهُ الشَّعْرَ. مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا أَشَبَّ الشَّعْرَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْإِذْنِ. وقوله: السَّوَادُ. ظَاهِرُهُ أَنَّ التَّطْرِيفَ بِنَحْوِ الْحِنَاءِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِذْنِ. وقوله م ر: فِي ذَلِكَ. أي مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: وَيَحْرُمُ تَجْمِيدُ شَعْرِهَا وَوَشْرُ إلخ. وقوله: وَيُسْنُ لِلْمَرْأَةِ الْمَرْوُجَةِ إلخ. أي بِغَيْرِ الْإِذْنِ. وقوله: فَيُكْرَهُ لَهُ. أي خَضْبُ كَفِّهَا وَقَدَمَيْهَا وَبَقِيَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ الْوَضِلِ وَالتَّجْمِيدِ وَغَيْرِهَا هَلْ يُكْرَهُ فِي غَيْرِ الْمَرْوُجَةِ أَوْ يَحْرُمُ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر: فَإِنْ أَذِنَ لَهَا زَوْجُهَا أَوْ سَيِّدُهَا فِي ذَلِكَ جَازَ الثَّانِي وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهَا تَجَرُّ بِهَ الرِّبَّةِ عَلَى نَفْسِهَا. وقوله م ر: وَبِالْمَرْأَةِ الرَّجُلِ إلخ. أي الْبَالِغِ أَمَّا الصَّبِيُّ وَلَوْ مُرَاقِقًا فَلَا يَحْرُمُ عَلَى وَلِيِّهِ فِعْلُ ذَلِكَ بِهِ، وَلَا تَمَكِّيْنُهُ مِنْهُ كَالْبَاسِ الْحَرِيرِ، نَعَمْ إِنْ خِيفَ مِنْ ذَلِكَ رِبَّةٌ فِي حَقِّ الصَّبِيِّ فَلَا تَبْعُدُ الْحُرْمَةُ عَلَى الْوَلِيِّ. وقوله: فَيَحْرُمُ الْخِضَابُ عَلَيْهِمَا. أي بِالْحِنَاءِ تَعْمِيمًا. وقوله م ر: لِعُذْرٍ أَيْ وَإِنْ لَمْ يُبَحَّ التَّيَمُّنُ أَه. ع ش.

قوله: (أو لَدِمَ كَثِيرٌ أو لَجُوفٌ) أي وطَرَفُهَا بَارِزٌ ظَاهِرٌ.

(ويُغْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ) بِالْحَجَرِ وَنَحْوِهِ الْمُجْزِئِ فِي الاسْتِنْجَاءِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَإِنْ انْتَشَرَ بِعَرَقٍ مَا لَمْ يُجَاوِزِ الصَّفْحَةَ أَوْ الْحَشْفَةَ وَأَخَذَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَوْ مَسَّ رَأْسُ الذَّكَرِ مَوْضِعًا مُبْتَلًا مِنْ بَذْنِهِ لَمْ يُنَجِّسْهُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَحَلَّ النَجْوِ مَتَى طَرَأَ عَلَيْهِ رَطَبٌ أَوْ جَافٌ، وَهُوَ رَطَبٌ تَقِيْنُ الْمَاءَ (وَلَوْ حَمَلٌ) مِثْلَهُ لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ فِي بَذْنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ كَقَمَلٍ قَتْلَهُ فَتَقَلَّقَ جِلْدُهُ بِظَفَرِهِ أَوْ ثَوْبِهِ فَتَمَسَّ أَطْلَقَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِقَتْلِهِ فِي الصَّلَاةِ بِتَقْيِينِ أَنَّ مُرَادَهُ مَا لَمْ يَحْمِلْ جِلْدُهُ وَكَالذَّبَابِ وَلَوْ بِسُكَّةٍ زَمَنَ الْإِبْتِلَاءَ بِهِ عَقِبَ الْمَوِيسِمِ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ وَضَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ وَإِنْ أَشَارَ بَعْضُهُمْ لِلْعَفْوِ لِأَنَّ مَا يَخْتَصُّ الْإِبْتِلَاءَ بِهِ بِزَمَنِ قَلِيلٍ مَعَ إِمْكَانِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى مَا سَامَحُوا بِهِ وَالْعَفْوُ عَنْ نَجَاسَةِ الْمَطَافِ أَثَامُ الْمَوِيسِمِ لِأَنَّ صِحَّتَهُ مَقْصُورَةٌ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ فَالاضْطِرَارُّ إِلَيْهِ أَكْثَرُ أَوْ (مُسْتَجْمَرًا).....

قَوْلُ (لَيْسَ): (وَيُغْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ) أَيُّ عَنْ أَثَرِهِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. أَيُّ وَلَوْ كَانَ الْإِسْتِنْجَاءُ فِي شَاطِئِ الْبَحْرِ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (بِالْحَجَرِ) إِلَى قَوْلِهِ (وَأَخَذَ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فِي حَقِّ نَفْسِهِ) أَيُّ لِيُغْفَرَ تَجَنُّبُهُ نِهَائِيَّةٌ. قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُغْفَرَ تَجَنُّبُهُ كَالْكُمِّ وَالذَّبْلِ مَثَلًا لَا يُغْنِي عَمَّا لَقَاهُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُجَاوِزِ الْإِنْفَ) فَإِنْ جَاوَزَهُ وَجَبَ غَسْلُهُ قَطْعًا مُغْنِي وَنِهَائِيَّةٌ. □ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُجَاوِزِ الصَّفْحَةَ الْإِنْفَ) يَتَّبِعُهُ اسْتِثْنَاءُ الْمَحَلِّ الْمُحَازِي بِمَحَلِّ الْإِسْتِنْجَاءِ مِنَ الثَّوْبِ لِيُغْفَرَ الْإِحْتِرَازُ عَنْ ذَلِكَ سَمِ وَرَشِيدِي وَتَقَدَّمَ عَنْ عَ ش مَا يُفِيدُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ الْإِنْفَ) قَدْ يُخَالِفُ هَذَا الْمَأْخُودُ قَوْلَ الرُّوْضِ أَيُّ وَالْمُغْنِي: لَا إِنْ لَاقَى أَيُّ أَثَرَ الْإِسْتِنْجَاءِ رَطْبًا آخَرَ أَيُّ فَلَا يُغْنِي عَنْهُ سَمِ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيُّ فِي فَضْلِ الْإِسْتِنْجَاءِ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (فِي بَذْنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ الْإِنْفَ) وَالْقِيَاسُ بَطْلَانُهَا أَيُّ أَيْضًا بِحَمْلِهِ مَاءً قَلِيلًا أَوْ مَا يَبْقَى فِيهِ مِثْلُهُ لَا نَفْسَ لَهَا سَائِلَةٌ، وَقُلْنَا لَا يُنَجِّسُ كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ نِهَائِيَّةٌ. □ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَحْمِلْ جِلْدَهُ) أَيُّ أَوْ تَطَّلَ مُمَاسَّتُهُ لَهُ سَمِ. □ قَوْلُهُ: (وَكَالذَّبَابِ الْإِنْفَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَقَمَلٍ الْإِنْفَ. □ قَوْلُهُ: (مَعَ إِمْكَانِ الْإِحْتِرَازِ الْإِنْفَ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ إِذَا الْفَرَضُ عُسِّرَ الْإِحْتِرَازُ بِصُرِّي. □ قَوْلُهُ: (لِإِنْ صِحَّتْهُ مَقْصُورَةُ الْإِنْفَ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ بَلْ يَصِحُّ بِيَاقِي الْمَسْجِدِ وَمَعَ ذَلِكَ فَكَلَامُهُمْ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُكَلِّفُ الْخُرُوجَ إِلَيْهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَوْلَ بِالْعَفْوِ أَيُّ عَنِ الذَّبَابِ الْمَذْكُورِ وَجِيَّةٌ بِصُرِّي. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مُسْتَجْمَرًا) أَيُّ أَوْ مَنْ

□ قَوْلُهُ: (وَيُغْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ) فِي الرُّوْضِ فَضْلٌ، يُغْنِي عَنْ أَثَرِ الْإِسْتِنْجَاءِ وَلَوْ عَرِقَ لَا إِنْ لَاقَى رَطْبًا آخَرَ أَه. قَالَ فِي شَرْحِهِ لِثَرْدَةِ الْحَاجَةِ إِلَى مُلَاقَاةِ ذَلِكَ أَه، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ اسْتِثْنَاءُ مَا مُحَازِي الْمَحَلِّ مِنَ الثَّوْبِ لِيُغْفَرَ الْإِبْتِلَاءَ بِالْمُلَاقَاةِ بِذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْعُمُومُ لِمُلَاقَاةِ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ لَا مَعَ الرُّطُوبَةِ. □ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُجَاوِزِ الْإِنْفَ) يَتَّبِعُهُ اسْتِثْنَاءُ الْمَحَازِي لِمَحَلِّ الْإِسْتِنْجَاءِ مِنَ الثَّوْبِ لِيُغْفَرَ الْإِحْتِرَازُ عَنْ ذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ مِنْ هَذَا الْإِنْفَ) قَدْ يُخَالِفُ هَذَا الْمَأْخُودُ قَوْلَ الرُّوْضِ: لَا إِنْ لَاقَى أَيُّ أَثَرَ الْإِسْتِنْجَاءِ رَطْبًا آخَرَ أَيُّ فَلَا يُغْنِي عَنْهُ أَه. □ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَحْمِلْ جِلْدَهُ) أَيُّ أَوْ تَطَّلَ مُمَاسَّتُهُ لَهُ. □ قَوْلُهُ: (مُسْتَجْمَرًا) قَالَ فِي الرُّوْضِ: أَوْ مَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ مَغْفُوعًا عَنْهَا. قَالَ فِي شَرْحِهِ: كَثُوبٌ فِيهِ دَمٌ بِرَاغِيَتْ مَغْفُوعًا عَنْهُ، وَقَدْ

أَوْ حَامِلَهُ أَوْ يَبْصُرُ مِذْرًا بَأَنَ أَيْسَ مِنْ مَجِيءِ فَرَجٍ مِنْهُ أَوْ حَيَوَانًا يَمْتَنِقُذَهُ نَجَسٌ وَلَوْ مَعْفُورًا عَنْهُ وَإِنْ خُتِمَتْ عَلَيْهِ بِنَحْوِ رِصَاصٍ فِي جِزءٍ مِنْ صَلَاتِهِ.....

عليه نجاسة مَغْفُورٌ عنها كَتُوبٍ بِهِ دَمٌ بَرَاغِيَتْ عَلَى تَفْصِيلِ يَأْتِي . وَيُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ فِي قَبْضِ طَرَفِ شَيْءٍ مُتَنَجِّسٍ فِيهَا أَيْ الصَّلَاةُ أَتَى لَوْ أَمْسَكَ الْمُصَلِّي بَدَنَ مُسْتَجِيرٍ أَوْ تَوْبَهُ أَوْ أَمْسَكَ الْمُسْتَجِيرُ الْمُصَلِّي أَوْ مَلْبُوسَهُ أَتَى يَضْرُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ سَقَطَ طَائِرٌ عَلَى مَنْفَذِهِ نَجَاسَةً فِي نَحْوِ مَانِعٍ لَمْ يُتَجَنَّبْ لِمَنْسْرِ صَوْنِهِ عَنْهُ بِخِلَافِ نَحْوِ الْمُسْتَجِيرِ فَإِنَّهُ يُتَجَنَّبُ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِتَضَمُّنِهِ بِالنَّجَاسَةِ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُرْمَةُ مُجَامَعَةِ رُؤُوسِهِ قَبْلَ اسْتِنَاجَائِهِ بِالمَاءِ وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا حَيْثُ تَمَكِّيَتْ كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى نَهَايَةً، وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (كَمَا أَقْنَى الْإِنْفُ) وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ مَرَّ إِنَّهُ لَوْ أَمْسَكَ الْمُصَلِّي الْإِنْفُ وَفِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش أَنَّ يَثْلَهُ مَا لَوْ أَمْسَكَ الْمُسْتَجِيرُ بِالمَاءِ مُصَلِّيًا مُسْتَجِيرًا بِالْأَخْبَارِ فَتَبْطُلُ صَلَاةُ الْمُصَلِّي الْمُسْتَجِيرِ بِالْأَخْبَارِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَنَّ مَنْ اتَّصَلَ بِطَاهِرٍ مُتَّصِلٍ بِنَجَسٍ غَيْرِ مَغْفُورٍ عَنْهُ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَيْ وَقَدْ صَدَّقَ عَلَى هَذَا الْمُسْتَجِيرُ بِالمَاءِ الْمُتَّصِلِ لِلْمُصَلِّي أَنَّهُ طَاهِرٌ مُتَّصِلٌ بِنَجَسٍ غَيْرِ مَغْفُورٍ عَنْهُ، وَهُوَ بَدَنُ الْمُصَلِّي الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ الْمَغْفُورَ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ وَقَدْ اتَّصَلَ بِالْمُصَلِّي، وَهُوَ فِي غَايَةِ السُّقُوطِ كَمَا لَا يَخْفَى إِذْ هُوَ مُنَاطَلَةٌ إِذْ لَا خَفَاءَ أَنَّ مَعْنَى كَوْنِ الطَّاهِرِ الْمُتَّصِلِ بِالْمُصَلِّي مُتَّصِلًا بِنَجَسٍ غَيْرِ مَغْفُورٍ عَنْهُ أَنَّهُ غَيْرُ مَغْفُورٍ عَنْهُ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُصَلِّي وَهَذَا التَّجَسُّسُ مَغْفُورٌ عَنْهُ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ فَلَا تَنْظَرُ لِكَوْنِهِ غَيْرُ مَغْفُورٍ عَنْهُ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُتَّصِلِ الَّذِي هُوَ مَنْشَأُ التَّوَهُمِ وَإِنَّمَا إِذَا عَفَوْنَا عَنْ مَحَلِّ الْإِسْتِجْمَارِ بِالنَّسْبَةِ لِهَذَا الْمُصَلِّي فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ بِالْوَاسِطَةِ أَوْ بِغَيْرِ الْوَاسِطَةِ وَعَدَمُ الْعَفْوِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ لِخُصُوصِ الْغَيْرِ بَلْ هُوَ بِالْوَاسِطَةِ أَوَّلَى بِالْعَفْوِ مِنْهُ بَعْدَ مَا الَّذِي هُوَ مَحَلٌّ وَفَاقٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيَلْزَمُ عَلَى مَا قَالَهُ أَنَّ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِحَمْلِهِ لِشِبَاهِ الَّذِي لَا يَخْتَلُجُ إِلَى حَمْلِهَا لِصِدْقِ مَا مَرَّ عَلَيْهَا وَلَا أَحْسِبُ أَحَدًا يُوَافِقُ عَلَيْهِ اهـ . وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ أَوْ أَمْسَكَ الْمُسْتَجِيرُ الْإِنْفُ أَيْ وَلَمْ يُتَجَنَّبْ حَالًا وَقَوْلُهُ طَائِرٌ أَيْ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ . وَقَوْلُهُ: عَلَى مَنْفَذِهِ أَيْ أَوْ مَنَارِهِ أَوْ رِجْلِهِ وَقَوْلُهُ نَجَاسَةً أَيْ مُحَقَّقَةً وَقَوْلُهُ قَبْلَ اسْتِنَاجَائِهِ أَيْ أَوْ اسْتِنَاجَائِهَا . وَقَوْلُهُ: وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا الْإِنْفُ أَيْ بَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهَا ذَلِكَ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا مَا لَمْ يَخْشَ الرُّنَا وَالْأَفْجُورُ كَمَا فِي وَطْءِ الْحَائِضِ اهـ . قَوْلُهُ: (أَوْ حَامِلَهُ) إِلَى الْمَنْعِيِّ فِي النَّهْيَةِ وَالْمَغْنِيِّ . قَوْلُهُ: (أَوْ حَامِلَهُ الْإِنْفُ) مَلَّ يَلْحَقُ بِذَلِكَ مَنْ وَصَلَ عَظْمَهُ بِنَجَسٍ مَغْدُورٍ فِيهِ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الضَّرَرِ سَمَ عَلَى حَجِّ ع ش . قَوْلُهُ: (بِمَنْفَذِهِ الْإِنْفُ) أَيْ مَتَلَاعَ ش . قَوْلُهُ: (أَوْ مِثْنًا طَاهِرًا الْإِنْفُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهْيَةِ أَوْ حَيَوَانًا مَذْبُوحًا وَإِنْ غَسَلَ الدَّمَ عَنْ مَذْبَحِهِ أَوْ

يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ حَمَلَ مَنْ جَبَرَ عَظْمَهُ بِنَجَسٍ حَيْثُ لَمْ يَجِبْ نَزْعُهُ وَلَمْ يَسْتَيْزِرْ بِلَحْمٍ وَجِلْدٍ طَاهِرٍ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ نَجَسٌ مَغْفُورٌ عَنْهُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَأَنَ هَذَا صَارَ فِي حُكْمِ الْجُزْءِ فَلَا يَقْصُرُ الْحَمْلُ مَعَهُ وَيُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ فِي قَبْضِ طَرَفِ شَيْءٍ مُتَنَجِّسٍ فِيهَا أَتَى لَوْ أَمْسَكَ الْمُسْتَجِيرُ الْمُصَلِّي أَوْ مَلْبُوسَهُ أَتَى يَضْرُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ سَقَطَ طَائِرٌ عَلَى مَنْفَذِهِ نَجَاسَةً فِي نَحْوِ مَانِعٍ لَمْ يُتَجَنَّبْ لِمَنْسْرِ صَوْنِهِ عَنْهُ بِخِلَافِ نَحْوِ الْمُسْتَجِيرِ فَإِنَّهُ يُتَجَنَّبُ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِتَضَمُّنِهِ بِالنَّجَاسَةِ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُرْمَةُ مُجَامَعَةِ رُؤُوسِهِ قَبْلَ اسْتِنَاجَائِهِ بِالمَاءِ وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا حَيْثُ تَمَكِّيَتْ وَبِهِ أَقْنَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ .

(بَطَلَتْ فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا حَاجَةَ لِحَمْلِ ذَلِكَ فِيهَا وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ مَا يَتَخَلَّلُ خِيَابَةَ الشَّوْبِ مِنْ نَحْوِ الصُّبَّانِ، وَهُوَ يَتَضُّ الْقَمَلِ يُعْفَى عَنْهُ وَإِنْ فُرِضَتْ حَيَاتُهُ ثُمَّ مَوْتُهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِمَعْنُومِ الْإِتِلَاءِ بِهِ مَعَ مَشَقَّةِ تَقِيِ الْخِيَابَةِ لِإِخْرَاجِهِ.

(وَطِينُ الشَّارِعِ) يَعْنِي مَحَلَّ الْمُرُورِ وَلَوْ غَيْرَ شَارِعٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (الْمُتَيَقِّنُ نَجَاسَتَهُ) وَلَوْ بِمُغْلَظٍ مَا لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ مُتَمَيِّزَةٌ وَإِنْ عَمَّتِ الطَّرِيقَ عَلَى الْأَوْجِهِ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ.....

أَدْمًا أَوْ سَمَكًا أَوْ جَرَادًا مَيِّتًا هـ. قوله: (أَوْ قَارُورَةَ الْخُفِّ) أَي أَوْ عَتَبًا اسْتَحَالَ خُفْرًا مُعْنَى وَنَهَايَةً. قوله: (فِي جُزْءِهِ مِنْ صَلَاتِهِ) ظَرْفٌ وَلَوْ حَمَلَ الْخُفَّ.

قَوْلُ (سَنِي): (بَطَلَتْ) أَي حَالًا فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ ع ش.

قَوْلُ (سَنِي): (وَطِينُ الشَّارِعِ الْخُفَّ) خَرَجَ بِهِ عَنِ النَّجَاسَةِ كَالْبَوْلِ الَّذِي بِالشَّارِعِ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ بَطِينُهُ فَلَا يُعْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، وَمِثْلُهُ مَا لَوْ نَزَلَ كَلْبٌ فِي حَوْضٍ مِثْلًا أَوْ نَزَلَ عَلَيْهِ مَطَرٌ أَوْ مَاءٌ رَشَهُ السَّقَاءُ وَانْتَفَضَ وَأَصَابَ الْمَازِينَ مِنْهُ شَيْءٌ فَلَا يُعْفَى عَنْهُ، وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الشَّيْخِ سَالِمِ الشَّنَشِيرِيِّ الْعَفْوُ عَمَّا تَطَايَرَ مِنْ طِينِ الشَّوَارِعِ عَنْ ظَهْرِ الْكَلْبِ لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ وَفِيهِ وَقْفَةٌ، وَمِثْلُهُ أَيْضًا مَا جَرَتْ عَادَةُ الْكِلَابِ بِهِ مِنْ طُلُوعِهِمْ عَلَى الْأَسْبِلَةِ وَرُقُودِهِمْ فِي مَحَلٍّ وَضَعُ الْكِرْزَانِ وَهَنَّاكَ رُطُوبَةً مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَلَا يُعْفَى عَنْهُ. وَمِمَّا يَشْمَلُهُ طِينُ الشَّارِعِ مَا يَقَعُ مِنَ الْمَطَرِ أَوْ الرِّشِّ فِي الشَّوَارِعِ وَتَعَرُّهُ فِي الْكِلَابِ وَتَرَفُّدُهُ فِيهِ بِحَيْثُ يَتَيَقَّنُ نَجَاسَتَهُ، بَلْ وَكَذَا لَوْ بَالَتْ فِيهِ وَاخْتَلَطَ بَوْلُهَا بَطِينُهُ أَوْ مَائِهِ بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ لِلنَّجَاسَةِ عَيْنٌ مُتَمَيِّزَةٌ فَيُعْفَى مِنْهُ عَمَّا يَنْسُرُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ فَلَا يَكْتَلِفُ غَسْلَ رِجْلَيْهِ مِنْهُ، وَتَبْنِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْعَفْوِ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ مِنْ مَغْشَاءٍ لِمَسْجِدٍ بِرَشِيدٍ مُتَّصِلَةٍ بِالْبَحْرِ وَطُولُهَا نَحْوُ مِائَةِ ذِرَاعٍ تَرَفُّدُ عَلَيْهَا الْكِلَابُ وَهِيَ رَطْبَةٌ لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْ ذَلِكَ وَبِخْتِمَالِ عَدَمِ الْعَفْوِ فِيمَا لَوْ مَسَى عَلَى مَحَلٍّ يَتَيَقَّنُ نَجَاسَتَهُ مِنْهَا، وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طِينِ الشَّارِعِ بِمَعْنُومِ الْبَلْوَى فِي طِينِ الشَّارِعِ دُونَ هَذَا إِذْ يُنَكِّبُ الْإِحْتِرَازُ عَنِ الْمَشْيِ عَلَيْهَا دُونَ الشَّارِعِ ع ش وَفِي الْكَرْدِيِّ وَالْبُجَيْرِيِّ وَمِثْلُ طِينِهِ مَاؤُهُ هـ. وفيما مرَّ عَنْ ع ش مَا يُعْفَدُهُ. هـ قَوْلُهُ: (يُعْفَى) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ عَمَّتْ فِي النَّهَائَةِ. هـ قَوْلُهُ: (يُعْفَى مَحَلَّ الْمُرُورِ الْخُفَّ) أَي الْمُعَدُّ لِذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِي وَبِإِبْرَارِهِ ش أَي الْمَحَلُّ الَّذِي عَمَّتِ الْبَلْوَى بِاخْتِلَاطِهِ بِالنَّجَاسَةِ كِدْفَلِيزِ الْحَمَّامِ وَمَا حَوْلَ الْفَسَاقِيِّ وَمَا لَا يُعْتَادُ تَطْهِيرُهُ إِذَا تَنَجَّسَ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَمَّا يَتَعَذَّرُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ غَالِيًا، وَأَمَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِحِفْظِهِ وَتَطْهِيرِهِ إِذَا أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ فَلَا يَتْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُرَادًا مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ بَلْ مَتَى تَيَقَّنَتْ نَجَاسَتَهُ وَجَبَ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ وَلَا يُعْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ وَمِنْهُ مَغْشَاءُ الْفَسَاقِيِّ فَتَبَّهَ لَهُ وَلَا تَغْتَرُّ بِمَا يُخَالِفُهُ هـ. وبذلك يَنْدَفِعُ مَا كَتَبَهُ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ هُنَا مِنَ الْإِشْكَالِ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِمُغْلَظٍ) أَي وَلَوْ دَمَ كَلْبٍ وَإِنْ لَمْ يُعْفَ عَنْ الْمَخْضِيِّ مِنْهُ وَإِنْ قُلَّ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَمَّتْ الْخُفَّ) أَي النَّجَاسَةُ الْمُتَمَيِّزَةُ الْعَيْنِ بِحَيْثُ يَشُقُّ الْمَشْيُ فِيهِ غَيْرَ مَحَلِّهَا وَمِنْهَا ثَرَابُ الْمَقَابِرِ الْمَنْبُوشَةِ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ) مَالٌ إِلَيْهِ النَّهَائَةُ عِبَارَتُهُ، نَعَمْ إِنْ عَمَّتْهَا فَلِلزَّرْكَشِيِّ احْتِمَالُ بِالْعَفْوِ وَمِثْلُ كَلَامِهِ إِلَى اِغْتِمَادِهِ كَمَا لَوْ عَمَّ الْجَرَادُ أَرْضَ الْحَرَمِ هـ. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر وَمِثْلُ كَلَامِهِ اِغْتِمَادُهُ مُعْتَمَدٌ وَعِبَارَتُهُ م ر عَلَى الْعَبَابِ: أَمَّا لَوْ عَمَّتْ جَمِيعُ الطَّرِيقِ فَالْأَوْجِهَ

لِنُدْرَةَ ذَلِكَ فَلَا يُعْمَى الْإِبْتِلَاءُ بِهِ وَفَارَقَ مَا مَرُّ نَحْوُ مَا لَا يُدْرِكُهُ طَرَفٌ وَمَا يَأْتِي فِي دَمِ الْأَجَنَبِيِّ
بِأَنَّ عُمُومَ الْإِبْتِلَاءِ بِهِ هُنَا أَكْثَرُ بَلْ يَسْتَحِيلُ عَادَةُ الْخُلُوءِ هُنَا عَنْهُ بِخِلَافِهِ فِي تِلْكَ الصُّوَرِ
وَكَالْتَقِيْنِ إِخْبَارٌ عَدِلٍ رَوَايَةً بِهِ (يُعْنَى عَنْهُ) أَيِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَإِنْ ائْتَشَرَ بِعَرَقٍ أَوْ نَحْوِهِ مِثْلًا
يَحْتَاجُ إِلَيْهِ نَظِيرٌ مَا يَأْتِي دُونَ الْمَكَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذْ لَا يُعْمَى الْإِبْتِلَاءُ بِهِ فِيهِ (عَمَّا يَتَقَدَّرُ الْإِحْتِرَازُ
عَنْ غَالِيَا) بِأَنَّ لَا يُنْسَبُ صَاحِبُهُ لِسَقَطَةٍ أَوْ قَلَّةٍ تَحْفَظُ وَإِنْ كَثُرَ كَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ
لَا يَمُتُّ أَنْ يَمُتَّ اللُّوْثُ فِي جَمِيعِ أَسْفَلِ الْخُفِّ وَأَطْرَافِهِ قَلِيلًا بِخِلَافِ مِثْلِهِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ أ
هـ. أَيِ أَنَّ زِيَادَةَ الْمَشَقَّةِ تَوْجِبُ عَدَّ ذَلِكَ قَلِيلًا وَإِنْ كَثُرَ عُرْفًا فَمَا زَادَ عَلَى الْحَاجَةِ هُنَا هُوَ
الضَّارُّ وَمَا لَا فَلَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِكَثْرَةِ وَلَا قَلَّةِ وَلَا لَعَظَمَتِ الْمَشَقَّةِ جَدًّا فَمَنْ عَجَزَ بِالْقَلِيلِ
كَالرَّوْضَةِ أَرَادَ مَا ذَكَرْنَاهُ (وَيُخْتَلَفُ) ذَلِكَ (بِالْوَقْتِ وَمَوْضِعِهِ مِنَ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ) فَيُعْمَى فِي زَمَنِ
الشِّتَاءِ وَفِي الذُّبُلِ وَالرَّجُلِ عَمَّا لَا يُعْمَى عَنْهُ فِي زَمَنِ الصَّيْفِ وَفِي الْيَدِ وَالْكُمِّ سِوَاهُ فِي ذَلِكَ

الْعَفْوُ عَنْهَا وَقَدْ خَالَفَ فِيهِ حَاجِ هـ. قَالَ الْكُرْدِيُّ: وَكَذَا الشَّارِحُ وَافَقَهُ أَيِ الزَّرْكَشِيُّ فِي فَتَاوِيهِ فَقَالَ
بِالْعَفْوِ فِيمَا إِذَا عَمَّتْ عَيْنُ التَّجَاسَةِ جَمِيعَ الطَّرِيقِ وَلَمْ يُنْسَبْ صَاحِبُهُ إِلَى سَقَطَةٍ وَلَا إِلَى كِبَرَةٍ وَقَلَّةٍ تَحْفَظُ
أهـ. ة فَوَدُ: (لِنُدْرَةِ ذَلِكَ) أَيِ عُمُومِ الطَّرِيقِ. ة فَوَدُ: (وَفَارَقَ) إِلَى الْمُغْنَى فِي النَّهَايَةِ. ة فَوَدُ: (وَفَارَقَ) أَيِ
الْمُحْلَظِ الْمُخْتَلِطِ بِالطَّلِينِ حَيْثُ غَفِيَ عَنْهُ. ة فَوَدُ: (مَا مَرَّ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُعْمَى عَنْ دَمِ الْمُحْلَظَةِ.
ة فَوَدُ: (بَلْ يَسْتَحِيلُ الْإِنْخ) لَا سَبِيحًا فِي مَوْضِعٍ تَكْثُرُ فِيهِ الْكِلَابُ مُغْنِي. ة فَوَدُ: (وَكَالْتَقِيْنِ الْإِنْخ) إِنَّمَا
إِحْتَاجُ إِلَى هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِمَفْهُومِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: يُعْمَى عَنْ الْإِنْخ. لَا لِمَنْطَوْقِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا غَفِيَ عَنْ مُتَقِيْنِ
التَّجَاسَةِ مِنْ ذَلِكَ فَمَطْنُونُهَا أَوَّلَى رَشِيدِي. ة فَوَدُ: (أَيِ فِي الثَّوْبِ الْإِنْخ) وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ الْعَفْوُ
عَنْ قَلِيلٍ مِنْهُ تَعَلَّقَ بِالْخُفِّ وَإِنْ مَسَى فِيهِ بَلَا تَعْلٍ شَرَحُ م ر. أَقُولُ: قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ هَذَا الْبَحْثِ الْعَفْوُ عَنْ
قَلِيلٍ تَعَلَّقَ بِالْقَدَمِ إِذَا مَسَى فِيهِ حَافِيَا سَمِ ع ش. ة فَوَدُ: (نَظِيرٌ مَا يَأْتِي) أَيِ آيَفَا. ة فَوَدُ: (دُونَ الْمَكَانِ
الْإِنْخ) فَإِنْ صَلَّى فِي الشَّارِعِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَصِحَّ صَلَاتُهُ حَيْثُ لَا حَائِلَ لِمُلَاقَاتِهِ التَّجَسُّسِ وَلَا ضَرُورَةَ لِلصَّلَاةِ
فِيهِ حَتَّى يُغْدَرَ ع ش. ة فَوَدُ: (إِذْ لَا يُعْمَى الْإِنْخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ اطَّرَدَتْ عَادَتُهُمْ بِحَمَلِ ثَوْبٍ
لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَاسْتِصْحَابِهِ دَائِمًا فِي الطَّرَفَاتِ كَالْمَكْتَبِينَ بِصُرِّي.

قَوْلُ (سَنِ): (عَمَّا يَتَقَدَّرُ) أَيِ يَتَمَسَّرُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ لِبَاسُ الشِّتَاءِ فِي زَمَنِ
أَوْ زَمَنِ الصَّيْفِ ع ش. ة فَوَدُ: (بِأَنَّ لَا يُنْسَبُ الْإِنْخ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى مَا يُوَافِقُهُ. ة فَوَدُ: (لِسَقَطَةٍ) أَيِ وَلَوْ
بِسُقُوطِ مَرْكَبِهِ ع ش. ة فَوَدُ: (أَرَادَ مَا ذَكَرْنَاهُ) أَيِ مَا لَا يَزِيدُ عَلَى الْحَاجَةِ. ة فَوَدُ: (ذَلِكَ) أَيِ الْعَفْوُ عَنْهُ
نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ة فَوَدُ: (فَيُعْمَى) إِلَى قَوْلِهِ: (سِوَاهُ) فِي الْمُغْنَى. ة فَوَدُ: (وَالرَّجُلِ) أَيِ وَإِنْ مَسَى حَافِيَا كَمَا مَرَّ

ة فَوَدُ: (أَيِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ) وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ الْعَفْوُ عَنْ قَلِيلٍ مِنْهُ تَعَلَّقَ بِالْخُفِّ وَإِنْ مَسَى فِيهِ
بَلَا تَعْلٍ شَرَحُ م ر. وَأَقُولُ: قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ هَذَا الْبَحْثِ الْعَفْوُ عَنْ قَلِيلٍ تَعَلَّقَ بِالرَّجُلِ إِذَا مَسَى فِيهِ حَافِيَا.
ة فَوَدُ: (وَالرَّجُلِ) هَلْ وَإِنْ مَسَى حَافِيَا؟

الأعشى وغيره كما يُصْرُوح به إطلاقهم نظرًا لما من شأنه من غير خصوص شخص بقتنه ومع العفو عنه لا يجوز تلويث نحو المسجد بشيء منه وخرج بالمتيقن نجاسته مطلقًا منه ومن نحو ثياب خمار وقصاب وكافر متدبر باستعمال النجاسة وسائر ما تغلب النجاسة في نوعه فكأنه طاهر للأصل نعم يُنْذَب غَسْل ما قَرُبَ احتمال نجاسته وقولهم من البدع المذمومة غَسْل الثوب الجديد محمول على غير ذلك.

عن سم وع ش . هـ قوله: (لا يجوز تلويث نحو المسجد إلخ) ظاهره وإن كان من ضرورة الصلاة في المسجد سم . هـ قوله: (وخرج) إلى قوله: (نعم) في المعنى والنهاية . هـ قوله: (مطلقًا إلخ) . (فروع): ماء الميزاب الذي تظن نجاسته ولم تتيقن طهارته فيه الخلاف في طين الشوارع واختار المصنف الجزم بطهارته، وسئل ابن الصلاح عن الجوخ الذي اشتهر على ألسنة الناس أن فيه شحم الخنزير فقال: لا يحكم بنجاسته إلا بتحقيق النجاسة، وسئل عن الأوراق التي تمل وتسط وهي رطبة على الحيطان المعمولة برماد نجس فقال: لا يحكم بنجاستها أي عملاً بالأصل، ومحل العمل به إذا كان مستند النجاسة إلى غلبتها وإلا أي بأن وجد سبب يحال عليه عمل بالظن، فلو بالحيوان في ماء كثير وتغير وشك في سبب تغيره أهو البول أو نحو طول المكث؟ حكيم بتنجسه عملاً بالظاهر لاستناده إلى سبب معين معني، وكذا في النهاية إلا مسألة الجوخ قال ع ش: قوله م ر المعمولة إلخ . أي التي جرت العادة أن تعمل بالرماد أما ما شوهد بناؤه بالرماد التجس فإنه يتجس ما أصابه إذ لا أصل للطهارة يعتمد عليه حيثيذ . وقوله م ر: أي عملاً بالأصل، وعليه فلا تتجس الثياب الرطبة التي تشر على الحيطان المعمولة بالرماد عادة لهذه العلة، وكذا اليد الرطبة إذا مس بها الحيطان المذكورة اه ع ش . وقال الرشدي قوله م ر لا يحكم بنجاستها أي الأوراق إذا لم تتحقق نجاسة الرماد ولكن الغالب فيه النجاسة أخذًا مما علل به أما إذا تحققت فيه النجاسة فظاهر أنه ليس بطاهر لكن يغنى عن الأوراق الموضوعه قال ابن العباد في مغفاته:

والتسخ في وزقي أجره عجنوا به النجاسة عفو حال كسبه

ما نجسا قلما منه وما منعوا من كاتب مضحفا من جبر ليقته

اه . ويعلم مما ذكر أنه لا يحكم بنجاسة السكر الإفرنجي الذي اشتهر أن فيه دم الخنزير ما لم يشاهد خلط الدم به بخصوصه، ولا عبرة بمجرد جزئي عادة الكفار بعمل السكر بخلطه لكن الورع لا يخفى .

هـ قوله: (منه) الجار والمجرور حال من (مضمونها) والضمير لطين الشارع و . هـ قوله: (ومن نحو ثياب خمار إلخ) مغطوف على قوله منه على طريق التساهل للاختصار وإلا فكان حقه أن يقال ومثله مطلقًا من نحو ثياب خمار إلخ . هـ قوله: (وقصاب إلخ) أي وأطفال معني . هـ قوله: (فكأنه طاهر إلخ) سئل شيخنا الزبائي عما يعتاده الناس من تسخين الخبز في الرماد التجس ثم إنهم يقتونه في اللبن ونحوه،

هـ قوله: (تلويث نحو المسجد) ظاهره وإن كان من ضرورة الصلاة في المسجد .

(و) يُعْنَى فِي الثُّوبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ (عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْبَرَاغِيثِ) لَا جَلْدِيهَا كَمَا مَرُّ فِي مَعْنَاهَا فِي كُلِّ مَا يَأْتِي كُلُّ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ (وَوَتِيمِ الذُّبَابِ) أَي دَرَقَهُ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ وَبَوَلِ الْخُفَاشِ وَمِثْلُهُ

فَاجَابَ بِأَنَّهُ يُعْنَى عَنْهُ حَتَّى مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى تَسْخِينِهِ فِي الطَّاهِرِ وَلَوْ أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ نَحْوِ ذَلِكَ اللَّبَنِ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ كَذَا بِهَامِشٍ، وَهُوَ وَجِيهٌ مُرَضِيٌّ بَلْ يُعْنَى عَنْ ذَلِكَ وَإِنْ تَعَلَّقَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الرَّمَادِ وَصَارَ مُشَاهِدًا سَوَاءَ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ بِأَنَّهُ انْفَتَحَ بَعْضُهُ وَدَخَلَ فِيهِ ذَلِكَ كَدَوْدِ الْفَاكِهَةِ وَالْجُبْنِ، وَمِثْلُهُ الْفَطِيرُ الَّذِي يُدْفَنُ فِي النَّارِ الْمَأْخُودَةِ مِنَ التَّجَسُّعِ ش. أَقُولُ: وَهَذَا صَرِيحٌ فِيمَا مَرَّ عَنْ الرَّشِيدِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْأَوْرَاقِ الْمَبْسُوطَةِ عَلَى حِيطَانِ الرَّمَادِ التَّجَسُّعِ خِلَافًا لِلشَّيْءِ الْمَسْمُوعِ. □ فَوَدَّ: (وَيُعْنَى) إِلَى قَوْلِهِ: (رَطْبُهَا) فِي النَّهَائِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَالْمَكَانِ) وَقَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ).

قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَعَنْ قَلِيلِ دَمِ الْبَرَاغِيثِ) أَيِ وَالْقَمَلِ وَالْبَقِ، وَهُوَ الْبَعُوضُ قَالَهُ فِي الصَّحَاحِ. وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ شَمُولُهُ لِلْبَقِ الْمَعْرُوفِ بِبِلَادِنَا نِهَائَةً. زَادَ الْمُعْنَى: وَالْبَرَاغِيثُ جَمْعُ بُرْغُوثٍ بِالضَّمِّ، وَالْفَتْحُ قَلِيلٌ. وَدَمُ الْبَرَاغِيثِ رَشَحَاتُ تَمُصُّهَا مِنَ الْإِنْسَانِ ثُمَّ تَمُجُّهَا لَيْسَ لَهَا دَمٌ فِي نَفْسِهَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ أ. □ فَوَدَّ: (وَالْمَكَانِ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ الْعَفْوُ عَنِ الْكَثِيرِ فِيهِ عَلَى تَصْحِيحِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَقَدْ يَخْتَاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ عَلَى ثَوْبٍ الْبَرَاغِيثِ كَمَا يَأْتِي فَلْيَتَأَمَّلْ. وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْإِحْتِرَازَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى ثَوْبٍ الْبَرَاغِيثِ لَا عُسْرَ فِيهِ بِخِلَافِ الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْمَكَانِ قَدْ يَعْسُرُ سَم. أَيِ فَيَكُونُ ثَوْبُ الْبَرَاغِيثِ مُسْتَتَيًّا عَنْ قَوْلِهِ: وَالْمَكَانِ. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ: وَلَوْ حَمَلَ الْخ. □ فَوَدَّ: (وَفِي مَعْنَاهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (رَطْبُهَا) فِي الْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَفِي مَعْنَاهَا) أَيِ الْبَرَاغِيثِ.

(فَرْغُ): قَرَّرَ مَرَّاتَهُ لَوْ غَسَلَ ثَوْبٌ فِيهِ دَمُ بَرَاغِيثٍ لِأَجْلِ تَنْظِيفِهِ مِنَ الْأَوْسَاخِ أَيِ وَلَوْ نَجَسَتْ لَمْ يَضُرَّ بَقَاءُ الدَّمِ فِيهِ وَيُعْنَى عَنْ إصَابَةِ هَذَا الْمَاءِ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ. أَيِ أَمَا لَوْ قَصَدَ غَسْلَ النِّجَاسَةِ الَّتِي هِيَ دَمُ الْبَرَاغِيثِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ أَثَرِ الدَّمِ مَا لَمْ يَعْسُرْ فَيُعْنَى عَنِ اللَّوْنِ عَلَى مَا مَرَّ ع. ش. □ فَوَدَّ: (رَطْبُهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَذَلِكَ) أَفْرَعُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (رَطْبُهَا وَبَابُهَا) ظَاهِرُ صَنْيعِهِ أَنَّهُ بِالرَّفْعِ بَدَلًا عَنْ قَوْلِهِ: بَوَلُهُ، وَمَا بَعْدَهُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ دَمِ الْبَرَاغِيثِ وَمَا بَعْدَهُ بِتَقْدِيرِ الْخَبَرِ أَيِ سَوَاءً. □ فَوَدَّ: (وَيَوَلُّ الْخُفَاشِ وَمِثْلُهُ رَوْنُهُ) كَالصَّرِيحِ فِي الْعَفْوِ عَنْهُمَا فِي الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ أَيْضًا فَيُخَالِفُ عَدَمَ الْعَفْوِ عَنْ دَرَقِ

□ فَوَدَّ: (وَالْمَكَانِ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ الْعَفْوُ عَنِ الْكَثِيرِ عَلَى تَصْحِيحِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي، وَقَدْ يَخْتَاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ عَلَى ثَوْبٍ الْبَرَاغِيثِ كَمَا يَأْتِي فَلْيَتَأَمَّلْ. وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْإِحْتِرَازَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى ثَوْبٍ الْبَرَاغِيثِ لَا عُسْرَ فِيهِ بِخِلَافِ الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْمَكَانِ قَدْ يَعْسُرُ. □ فَوَدَّ: (وَيَوَلُّ الْخُفَاشِ وَمِثْلُهُ رَوْنُهُ) كَالصَّرِيحِ فِي الْعَفْوِ عَنْهُمَا فِي الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ أَيْضًا. وَعَلَى هَذَا فَيُخَالِفُ عَدَمَ الْفَرْقِ عَنِ زَرْقِ الطَّيْرِ فِي الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ مَعَ أَنَّ الْخُفَاشَ مِنْ جُمْلَةِ الطَّيْرِ وَاسْتَحْسَنَ ذَلِكَ مَرَّ بَعْدَ الْبَحْثِ مَعَهُ فِيهِ فَيَكُونُ مُسْتَتَيًّا مِنَ الطَّيْرِ لِعُسْرِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ وَيَكُونُ الْعَفْوُ عَنْ رَوْنِهِ فِي الْمَكَانِ مَعَ الرُّطُوبَةِ مُسْتَتَيًّا مِنْ اشْتِرَاطِ الْجَفَافِ فِي الْعَفْوِ عَنِ زَرْقِ الطَّيْرِ فِي الْمَكَانِ.

روثه رطبتها ويابسها في الثوب والبدن والمكان على الأوجه خلافاً لمن خص المكان بالجاف وعشم في الأولين ولو عكس لكان أولى لما مر أن ذرق الطير يعفى عنه فيه دونهما بل بحث العفو عن ونيم برأس كوز يمر عليه ماء قليل فلا يتنجس به وذلك لأن ذلك كله مما تنم به البلوى ويشق الاحتراز عنه، وهو مفرد وقيل جمع ذبابة بالباء لا بالنون لأنه لم يستمع وجمعه ذبائن كغريبان وأذبة كأغربة (والأصح) أنه (لا يعفى عن كثيره) لئذرت (ولا عن قليل انتشر بعرق) لمجاوزته محله (وتعرف الكثرة) والقلة (بالمادة العالية) فيجتهد المصلي أي وجوباً إن تأهل والأرجح إلى عاريف يجتهد له فيما يظهر نظير ما مر بتفصيله في القبلة، نعم لا يرجع هنا بكثرة ولا أعلمية لأن الأصل القلة فلأخذ به بل ولو قيل يأخذ به ابتداء لكان له معتبرا الزمان والمكان فما رأى أنه مما يغلب التلطخ به ويعسر الاحتراز عنه فقليل وإلا فكثير ولو شك في شيء أقليل أو كثير فله حكم القليل هنا وفيما يأتي، ولو تفرق النجس في محال ولو جُمع لكثير كان له حكم القليل عند الإمام والكثير عند المتولي والغزالي وغيرهما ورجحه بعضهم (قلت

الطير في البدن والثوب مع أن الخفاش من جملة الطير واستحسن ذلك م ر بعد البحث معه فيه فيكون مستثنى من الطير لمسير الاحتراز عنه سم . فود: (ويثله زوئه) الأولى إسقاط مثله . فود: (لما مر) أي في شرح وطهارة التجس في الثوب إلخ . فود: (فيه) أي المكان . فود: (دونهما) أي الثوب والبدن . (فرغ): في شرح م ر أي النهاية: الأوجه أن دم البراغيث الحاصل على حصر نحو المسجد مما ينأى عليها كذرق الطير خلافاً لابن العباد اه. سم . أي فيعفى عنه أيضاً حيث لم يتقدم المشي عليه ولم يكن ثم رطوبة وعشم المحل كما تقدم ش . فود: (وذلك) إلى قوله: (والكثير) في المعنى إلا قوله: (وقيل) إلى (وجمعه) وقوله: (أي وجوباً) إلى (معتبراً) . فود: (ابتداء) أي بلا اجتihad . فود: (معتبراً الزمان) إلى قوله: (والكثير) في النهاية . فود: (معتبراً الزمن إلخ) ولا يتعد جريان ضابط طين الشارع هنا نهاية . فود: (حكم القليل عند الإمام) أي، وهو الراجح نهاية ومعنى وهذا لا ينافي ما تقدم أول الكتاب فيما لو تفرقت النجاسة التي لا يذركها الطرف ولو جُمعت أذركها أنه لا يعفى عنها على ما تقدم؛ لأن العفو في الدم أكثر والعفو عنه أوسع من العفو عن غير الدم من النجاسة كما هو ظاهر ولهذا

فود: (بالجاف) هو قياس ذرق الطير لكن الفرق ظاهر ومن ثم لم يعف عن الزرق في الثوب والبدن كما ذكره الشارع . فود: (فيه) أي المكان وقوله: (دونهما) أي الثوب والبدن (فرغ): في شرح م ر: والأوجه أن دم البراغيث الحاصل على حصر نحو المسجد مما ينأى عليها كزرق الطير خلافاً لابن العباد . فود: (كان له حكم القليل عند الإمام) أي وهو الراجح م ر، وهذا لا ينافي ما تقدم أول الكتاب فيما لو تفرقت النجاسة التي لا يذركها الطرف ولو جُمعت أذركها أنه لا يعفى عنها على ما تقدم؛ لأن العفو في الدم أكثر والعفو عنه أوسع من العفو عن غير الدم من النجاسة كما هو ظاهر، ولهذا عفي عما يذركه الطرف هنا لا ثم .

الأصْحَحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ) بَلْ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ الْأَصَحُّ بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ (الْعَفْوُ مُطْلَقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ).
وَأَنْ كَثُرَ مُنْتَشِرًا بِعَرَقٍ وَأَنْ جَاوَزَ الْبَدَنَ إِلَى الثَّوْبِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِي
دَمٍ نَحْوِ الْفَصْدِ لِأَنَّ الْإِبْتِلَاءَ هُنَا أَكْثَرُ بَلْ وَأَنْ تَفَاحَشَ وَطَبَّقَ الثَّوْبُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ، نَعَمْ مَحَلُّ
الْعَفْوِ هُنَا وَفِيمَا مَرُّ وَيَأْتِي حَيْثُ لَمْ يَخْتَلِطْ بِأَجْنَبِيٍّ وَلَا لَمْ يُعْفَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ كَذَا ذَكَرَهُ
كَثِيرُونَ وَمَحَلُّهُ فِي الْكَثِيرِ وَالْإِنْفَاءُ مَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ فِي اخْتِلَافِ دَمِ الْحَيْضِ

عَفْوٍ عَمَّا يُدْرِكُهُ الطَّرْفُ هُنَا لَأَنَّهُ سَمِعَ ش. وَفِيهِ أَنَّ مَا هُنَا لَيْسَ مُخْتَصًّا بِالدَّمِ فَإِنَّهُ شَامِلٌ لِيُونَيْمِ الذَّبَابِ
وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ. هـ فَوَدَّ: (بَلْ فِي الْمَجْمُوعِ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا اقْتَضَاهُ) فِي الْمُغْنِيِّ. هـ فَوَدَّ: (وَأَنْ كَثُرَ) إِلَى
الْمَثْنِ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَالْأَيُّ وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى وَحَيْثُ كَانَ. هـ فَوَدَّ: (وَأَنْ كَثُرَ مُنْتَشِرًا) إِلَى
وَسَوَاءٍ أَقْصَرَ كُمُهُ أَمْ زَادَ عَلَى الْأَصَابِعِ خِلَافًا لِلْإِسْتَوِيِّ نِهَآئَةً وَمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَأَنْ جَاوَزَ الْبَدَنَ) إِلَى
رَاجِعٍ لِمَا فِي الْمَثْنِ مِنْ دَمِ الْبَرَاغِيثِ وَنَحْوِهِ وَفِيمَا فِي الشَّرْحِ مِنْ بَوَلِ الذَّبَابِ وَبَوَلِ الْخَفَاشِ وَرَوْنِهِ ع
ش. هـ فَوَدَّ: (كَمَا اقْتَضَاهُ) إِلَى (وَلِأَنَّ الْغَالِبَ فِي هَذَا الْجِنْسِ عُسْرُ الْإِحْتِرَازِ قَلْبُحَقٌ غَيْرُ الْغَالِبِ مِنْهُ
بِالْغَالِبِ كَالْمُسَافِرِ يَتَرَخَّصُ وَإِنْ لَمْ تَنْلُهُ مَشَقَّةٌ لَا سِيَّمَا وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ مِمَّا يَوْجِبُ الْمَشَقَّةَ
لِكَثْرَةِ الْبَلَوَى بِهِ نِهَآئَةً وَمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (مَا يَأْتِي فِي دَمِ نَحْوِ الْفَصْدِ) أَيِّ مِنْ اشْتِرَاطِ عَدَمِ تَجَاوُزِ الْمَحَلِّ.

هـ فَوَدَّ: (وَطَبَّقَ الثَّوْبَ) أَيُّ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ نِهَآئَةً أَيِّ حَيْثُ قَبِلَ بِمَا لَا يُعْمُ الثَّوْبُ ع ش. هـ فَوَدَّ: (نَعَمْ
مَحَلُّ الْعَفْوِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَالْأَيُّ وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ: وَتَنْشِيفٌ إِلَى وَلَا يُنَافِي وَقَوْلُهُ: بَلْ
أُطْلِقَ إِلَى وَحَيْثُ كَانَ. هـ فَوَدَّ: (بِأَجْنَبِيٍّ) شَامِلٌ لِلْجَامِدِ كَالثَّرَابِ. وَفِي شَرْحِ م ر: فَإِنْ اخْتَلَطَ بِهِ أَيُّ
بِالْأَجْنَبِيِّ لَمْ يُعْفَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ مَا لَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ فَجُرِحَ حَالٌ حَلَقَهُ وَاخْتَلَطَ دَمُهُ بِبَلِّ الشَّعْرِ
أَوْ حَكٍّ نَحْوِ دُمْلٍ حَتَّى أَذْمَاهُ لَيْسَتْ فَبِكَ عَلَى الدَّوَاءِ ثُمَّ ذَرَّ عَلَيْهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَهْ سَمِ
وَيَأْتِي أَيْضًا عَنِ الشَّارِحِ خِلَافَهُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر مَا لَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ إِلَّا وَخَرَجَ الْأَقْرَبُ الْعَفْوُ مُطْلَقًا
سَوَاءً كَانَ الدَّمُ مِنَ الْجُرْحِ الْحَاصِلِ بِالْحَلْقِ أَوْ مِنَ الْبَرَاغِيثِ وَنَحْوِهَا لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ بَلِ الْعَفْوُ عَنْ
هَذَا أَوْلَى مِنَ الْعَفْوِ عَنِ الْبُصَاقِ فِي كُمِهِ الَّذِي فِيهِ دَمُ الْبَرَاغِيثِ وَقَوْلُهُ م ر حَتَّى أَذْمَاهُ خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ وَضَعَ
عَلَيْهِ لُصُوقًا مِنْ غَيْرِ حَكٍّ فَاخْتَلَطَ مَا عَلَى اللُّصُوقِ بِمَا يَخْرُجُ مِنَ الدُّمْلِ وَنَحْوِهِ وَيَنْبَغِي أَنَّهُ لَا يَنْصَرُّ؛ لِأَنَّ
اخْتِلَاطَهُ ضَرُورَتِي لِلْعِلَاجِ أَهْ سَمِ. هـ فَوَدَّ: (كَذَا ذَكَرَهُ كَثِيرُونَ) جَرَى عَلَى ظَاهِرِهِ التَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنِي.

هـ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ فِي الْكَثِيرِ) إِلَى (يَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِهِ بِالنَّظَرِ لِهَذَا أَقْسَامُ ثَلَاثَةٌ: غَيْرُ مُخْتَلِطٍ قِيَعْنَى عَنْ قَلِيلِهِ
وَكَثِيرِهِ، وَمُخْتَلِطٌ بِأَجْنَبِيٍّ قِيَعْنَى عَنْ قَلِيلِهِ، فَقَطُّ وَمُخْتَلِطٌ بِغَيْرِ أَجْنَبِيٍّ قِيَعْنَى عَنْ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ سَمِ.

هـ فَوَدَّ: (بِأَجْنَبِيٍّ) شَامِلٌ لِلْجَامِدِ كَالثَّرَابِ. وَفِي شَرْحِ م ر فَإِنْ اخْتَلَطَ بِهِ أَيُّ بِالْأَجْنَبِيِّ لَمْ يُعْفَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ
مِنْهُ وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ مَا لَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ فَخَرَجَ حَالٌ حَلَقَهُ وَاخْتَلَطَ دَمُهُ قَبْلَ الشَّعْرِ أَوْ حَكٍّ نَحْوِ دُمْلٍ حَتَّى أَذْمَاهُ
لَيْسَتْ فَبِكَ عَلَى الدَّوَاءِ ثُمَّ ذَرَّ عَلَيْهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. هـ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ
فِي الْكَثِيرِ) إِلَى (يَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِهِ بِالنَّظَرِ لِهَذَا أَقْسَامُ ثَلَاثَةٌ: غَيْرُ مُخْتَلِطٍ قِيَعْنَى عَنْ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ وَمُخْتَلِطٌ

بالريق في حديث عائشة أنه مع ذلك يُعفى عنه لِقَلْبَتِهِ كما يأتي وَخَرَجَ بِالْأَجْنَبِيِّ، وهو ما لم يحتاجَ لِمُشَامَةِ نَحْوِ مَاءِ طَهْرٍ وَشُرْبٍ وَتَنْشُفٍ احتاجه وَبُصَاقٍ في ثَوْبِهِ كَذَلِكَ وَمَاءٌ بَلَّلَ رَأْسَهُ مِنْ غَسَلٍ تَبَوُّدٍ أَوْ تَنْظِيفٍ وَمُشَامٍ آلَةٍ نَحْوِ فِصَادٍ مِنْ رِيْقٍ أَوْ دُهْنٍ وَسَائِرٍ مَا احتِيجَ إِلَيْهِ كَمَا صَرَّخَ بِهِ شَيْخُنَا فِي الْأَخِيرِ وَغَيْرِهِ فِي الْبَاقِي قَالَ أَعْنِي شَيْخُنَا بِخِلَافِ اخْتِلَاطِ دَمٍ جَرَحَ الرَّأْسَ عِنْدَ حَلْقِهِ يَبْلُلُ شَعْرَهُ أَوْ بِدَوَاءٍ وَضِعَ عَلَيْهِ لِيُذَرِّتَهُ فَلَا مَشَقَّةَ فِي الْاِحْتِرَازِ عَنْهُ اهـ .
وفيه نَظَرٌ وَمَا عُلِّلَ بِهِ مَنُوعٌ وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ إِطْلَاقُ أُنْبَى عَلَى تَأْثِيرِ رُطُوبَةِ الْبَدَنِ لِأَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى تَرْطُوبِهِ بِغَيْرِ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ بَلْ أُطْلِقَ بَعْضُهُمُ الْمُسَامَحَةَ فِي الْاِخْتِلَاطِ بِالْمَاءِ وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِتَقْلٍ

فَوَدَّ: (نَحْوِ مَاءِ طَهْرٍ الْخ) وَمَا يَتَسَاقَطُ مِنَ الْمَاءِ حَالُ شُرْبِهِ أَوْ مِنَ الطَّعَامِ حَالُ أَكْلِهِ نِهَآيَةً . زَادَ الْمُغْنِي :
أَوْ جَعَلَ عَلَى جُزْجِهِ ذَوَاءً اهـ . فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ احتَاجَهُ . فَوَدَّ: (مِنْ غَسَلِ الْخ) أَيِ أَوْ حَلَقِي نِهَآيَةً
وَصَوَّرْتُهُ أَنَّ بَلَّلَ الرَّأْسَ نَزَلَ عَلَى دَمِ الْبِرَاقِيثِ فَلَا يُنَافِي عَدَمُ الْعَفْوِ فِي اخْتِلَاطِ دَمٍ جَرَحَ الرَّأْسَ يَبْلُلُ
الْحَلْقَ عِنْدَ الشَّارِحِ م ر رَشِيدِي أَيِ خِلَافًا لِلتَّخْفَةِ . فَوَدَّ: (وَسَائِرٍ مَا احتِيجَ إِلَيْهِ) وَمِنْهُ مَا لَوْ مَسَحَ وَجْهَهُ
الْمُبْتَلَّ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ وَلَوْ كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ وَمَا لَوْ عَرِقَ بَدَنُهُ فَمَسَحَهُ بِيَدِهِ الْمُبْتَلَّةِ، وَلَيْسَ مِنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ مَاءُ
الْوَرْدِ وَمَاءُ الزَّهْرِ فَلَا يُعْفَى عَنْهُ إِذَا رَشَّ عَلَيْهِ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا مَا لَمْ يَخْتِجْ إِلَيْهِ لِمُدَاوَةِ عَيْنِهِ مَثَلًا اهـ ع ش .
وَخَالَفَهُ الرَّشِيدِي فِي الْآخِيرِ، فَقَالَ : وَمِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَاءُ الطَّلِبِ كَمَا الْوَرْدُ؛ لِأَنَّ الطَّلِبَ مَقْصُودٌ
شَرْعًا خُصُوصًا فِي الْأَوَاقَاتِ الَّتِي هُوَ مَطْلُوبٌ فِيهَا كَالْمَيْدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ بَلْ هُوَ أَوْلَى بِالْعَفْوِ مِنْ كَثِيرٍ مِمَّا
ذَكَرُوهُ هُنَا خِلَافًا لِمَا فِي الْحَاشِيَةِ اهـ . وَهُوَ الظَّاهِرُ . فَوَدَّ: (أَعْنِي شَيْخُنَا الْخ) وَوَاقَفَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ
الرَّمْلِيُّ حَيْثُ أَفْتَى بِهِ .

(تَنْبِيْهٌ) : قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ : أَنَّ مَنْ لَهُ ثَوْبَانِ فِي أَحَدِهِمَا دَمٌ مَغْفُورٌ عَنْهُ دُونَ الْآخَرِ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ لُبْسُ الْأَوَّلِ
وَالصَّلَاةُ فِيهِ وَإِنْ اسْتَعْنَى عَنْهُ بِالثَّانِي ؛ لِأَنَّ مَنَعَهُ مِنْ لُبْسِ الْأَوَّلِ مِمَّا يَشُقُّ عَلَيْهِ سَم . فَوَدَّ: (يَبْلُلُ شَعْرَهُ)
تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَآيَةِ مَا يُوَافِقُهُ . فَوَدَّ: (أَوْ بِدَوَاءٍ وَضِعَ عَلَيْهِ) تَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِي وَع ش مَا يُخَالِفُهُ . فَوَدَّ: (مَا
تَقَرَّرَ) أَيِ فِي قَوْلِهِ : وَخَرَجَ بِالْأَجْنَبِيِّ نَحْوِ مَاءِ طَهْرٍ الْخ . فَوَدَّ: (تَأْثِيرِ رُطُوبَةِ الْبَدَنِ) أَيِ فِيمَا لَوْ لَبَسَ ثَوْبًا
فِيهِ دَمٌ نَحْوِ بَرَاغِيثٍ وَبَدَنُهُ رَطْبٌ مُغْنِي .

بِأَجْنَبِيٍّ فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ قَطُّ وَمُخْتَلِطٌ بِغَيْرِ أَجْنَبِيٍّ فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ . فَوَدَّ: (نَحْوِ مَاءِ طَهْرٍ وَشُرْبٍ
الْخ) وَمَا يَتَسَاقَطُ مِنَ الْمَاءِ حَالُ شُرْبِهِ وَالطَّعَامِ حَالُ أَكْلِهِ م ر . فَوَدَّ: (قَالَ أَهْنِي شَيْخُنَا الْخ) أَيِ وَوَاقَفَهُ
شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ حَيْثُ أَفْتَى بِهِ . (تَنْبِيْهٌ) : قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ : أَنَّ مَنْ لَهُ ثَوْبَانِ فِي أَحَدِهِمَا دَمٌ مَغْفُورٌ عَنْهُ
دُونَ الْآخَرِ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ لُبْسُ الْأَوَّلِ وَالصَّلَاةُ فِيهِ وَإِنْ اسْتَعْنَى عَنْهُ بِالثَّانِي ؛ لِأَنَّ مَنَعَهُ مِنْ لُبْسِ الْأَوَّلِ مِمَّا
يَشُقُّ وَلِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي الْعَفْوِ أَنْ يَضْطَرَّ إِلَى نَحْوِ اللَّبْسِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ صَلَاةٌ مَنْ حَمَلَ ثَوْبَ بَرَاغِيثٍ وَإِنْ
قَلَّ دَمُهَا وَلِأَنَّ كَلَامَهُمْ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ الدَّمِ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهِ وَإِذَا صَحَّتِ الصَّلَاةُ فِي ثَوْبٍ
الْبَرَاغِيثِ مَعَ امْتِنَانٍ عَلَيْهَا فَلَمْ يَصِحَّ فِيهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى ثَوْبٍ آخَرَ لَا دَمَ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

الأصباحي عن المثنوي والمتأخرين ما يؤيده وحيث كان في ملبوس لم يتعمد إصابته له وإلا كان قتل قملًا في بدنه أو ثوبه فأصابه منه دم أو حمل ثوبًا فيه دم براغيث مثلاً أو صلى عليه لم يُعَفَّ إلا عن القليل نعم إما لبسه زائدا لتجمل أو نحوه حكم بقاءه ملبوسه على الأوجه خلافاً لقضية كلام القاضي بالنسبة لنحو الصلاة لا لنحو ماء قليل أي لم يحتاج لمساميته له فينجس به وإن قل.

(ودم البثور) يفتح المثلثة جمع بثرة يسكونها وقد تفتح وهي خراج صغيرة (كالبراغيث) فقفا عنه حيث لم يعصر.....

هـ فود: (وحيث كان الخ) كقوله الآتي: وبالنسبة الخ. عطف على قوله: حيث لم يختلط الخ.
هـ فود: (أو حمل ثوبًا الخ) أي وإن كان حملاً لفرس كالخوف عليه ع ش. هـ فود: (لم يُعَفَّ إلا من قليل) ولو نام في ثوبه فكثُر فيه دم البراغيث التحق بما يقتله منها عمداً لمخالفة السنة من الغري عند التوم ذكره ابن العباد بخاً، وهو مخمول على عدم احتياجه للتوم فيه وإلا عفي عنه نهاية. زاد الإمداد: ومن علية يؤخذ أنه لو احتاج إليه كأن لم يعتده عفي عنه، وهو ظاهر على أن في أصل بخره وفقه اه قال ع ش: ومن الحاجة أن يخشى على نفسه الضرر إذا نام غريباً ولا يكلف إعداده ثوب لينام فيه إما فيه من الحرج اه وقال السيد البصري: أقول بل لو قيل بالمعفو أي عن ذلك القرب مطلقاً لكان أوجه اه. هـ فود: (لتجمل الخ) أي بخلاف زائد ليس كذلك فلا يغني إلا عن القليل سم. هـ فود: (على الأوجه) وفي فتاوى الشارح م ر سئل عن رجل يقصع القمل على ظفره فهل يغني عن دمه لو كثر كخمسة إلى عشرين وإذا خالط دم القليل الجلد حيثي هل يغني عنه؟ فأجاب بأنه يغني عن قليل دمه عرفاً في الحالة المذكورة لا كثيرة؛ لكونه بفعله ومساميته الجلد لا تؤثر اه. ويتبقى الكلام فيما إذا مرّت القملة بين أصابعه هل يغني عنه أو لا؟ والأقرب عدم المعفو لكثرة مخالطة الدم للجلد ع ش. وفي الكردبي عن الإزشاء: ولا تبطل بدم نحو بزغوث وبثرته ما لم يكثر بقتل وعصر اه. هـ فود: (أي لم يخنخج لمساميته له) أخرج المحتاج لمساميته فيفيد أنه لو أدخل يده إناة فيه ماء قليل أو مائع أو رطب لإخراج ما يحتاج لإخراجه لم ينجس سم على حج. ومن ذلك ماء المراحيض وإخراج الماء من زير الماء مثلاً فتنبه له، وفيه سم على المنهج من م ر أن من المعفو أن تكون بأصابعه أو كفّه نجاسة مغفوة عنها فيأكل بذلك من إناة فيه مائع اه ع ش.
هـ فود: (وهي خراج) إلى قوله: (كدم بزغوث) في النهاية والمعني. هـ فود: (خراج) بالتخفيف ع ش.

هـ فود: (لتجمل أو نحوه) أي بخلاف زائد ليس لذلك فلا يخفى إلا عن القليل. هـ فود: (لم يخنخج لمساميته له) أخرج المحتاج لمساميته فيفيد أنه لو أدخل يده إناة فيه ماء قليل أو مائع أو رطب لإخراج ما يحتاج لإخراجه لم ينجس

(فرغ): في شرح م ر: ولو نام في ثوبه فكثُر فيه دم البراغيث التحق بما يقتله منها عمداً لمخالفته من الغري عند التوم ذكره ابن العباد بخاً، وهو مخمول على عدم احتياجه للتوم فيه وإلا عفي عنه اه.

مطلقاً على الأصح لِقَلْبِهِ الْإِبْتِلَاءُ بِهَا أَيْضاً (وَقِيلَ إِنْ غَضَرَهُ فَلَا يُعْفَى عَنْهُ) مُطْلَقاً لِاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ
وَالْأَصْحَحُّ أَنَّهُ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ فَقَطْ كَذِمٍ بُرْغُوبٍ قَتَلَهُ لِأَنَّ الْعَصْرَ قَدْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ قَالَ بَعْضُهُمْ
وَيُشْتَرَطُ هُنَا أَيْضاً أَنْ لَا يَنْتَقِلَ عَنْ مَحَلِّهِ وَإِلَّا لَمْ يُعْفَ إِلَّا عَنْ قَلِيلِهِ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ النَّوَوِيِّ
وغيره وإنما يَنْجِبُهُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مُحَاذِي الْجُرْحِ مِنَ الثَّوْبِ أَمَّا مُحَاذِيهِ فَيَنْتَقِلُ أَنْ يَلْحَقَ بِهِ
لِضَرُورَةِ الْإِبْتِلَاءِ بِكَثْرَةِ انْتِقَالِهِ إِلَيْهِ.

(وَالدَّمَامِيلُ وَالْقُرُوحُ وَفَوَاحِشُ الْقَصْدِ وَالْجِجَامَةُ قِيلَ كَالْبَثَرَاتِ) فَيُعْفَى عَنْ دَمِهَا قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ مَا لَمْ
يَكُنْ بِعَصْرِهِ فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ فَقَطْ (وَالْأَصْحَحُّ) أَنَّهُ (إِنْ كَانَ مِثْلُهُ) أَيَّ مَا ذَكَرَ (يَدُومُ) غَالِبًا
فَكَالِاسْتِحْضَاءِ) فَيَجِبُ الْحَشْوُ وَالْعَصْبُ كَمَا مَرَّ فِيهَا ثُمَّ مَا خَرَجَ بَعْدَ عُفْيٍ عَنْهُ (وَالَا) بِدَمٍ مِثْلِهِ
غَالِبًا (فَكَذِمَ الْأَجْنَبِيُّ) يُصَيِّبُهُ (فَلَا يُعْفَى) عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْمُشْتَبَةِ وَالْمُشْتَبَةِ بِهِ، وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ جَعْلِهِ
لِلْأَوَّلِ وَحْدَهُ أَوْ لِلثَّانِي وَحْدَهُ كَمَا قَالَ بِكُلِّ شَارِحٍ (وَقِيلَ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ قُلْتُ الْأَصْحَحُّ أَنَّهَا
كَالْبَثَرَاتِ) فِيمَا مَرَّ لِأَنَّهَا غَيْرُ نَادِرَةٍ وَإِذَا وَجَدَتْ دَامَتْ وَتَعَذَّرَ الْاحْتِرَازُ عَنْ لَطْفِهَا.....

«فُودَ: (مُطْلَقًا) أَيَّ عَنْ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

فُودَ (سَنَى): (وَالْفُرُوحُ) أَيَّ الْجَرَاحَاتِ شَرَحَ بِأَفْضَلٍ. «فُودَ: (فَيُعْفَى) إِلَى قَوْلِهِ: (فَلَا يُعْفَى) فِي الْمُعْنَى
وَالِى قَوْلِهِ: (وَقِيلَ) فِي النَّهَآيَةِ. «فُودَ: (مِنْ الْمُشْتَبَةِ) وَهُوَ مَا لَا يَدُومُ مِثْلُهُ غَالِبًا. «فُودَ: (وَالْمُشْتَبَةِ بِهِ) أَيَّ
دَمِ الْأَجْنَبِيِّ. «فُودَ: (وَهَذَا أَوَّلَى إِلَخَ) وَفَاقًا لِلْنَّهَآيَةِ. «فُودَ: (مِنْ جَعْلِهِ لِلْأَوَّلِ إِلَخَ) هُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ
الْأَذْرَعِيُّ وَالْمُعْنَى وَرَجَّحَهُ سَمِ ثَانِيًا. «فُودَ: (أَوْ لِلثَّانِي إِلَخَ) هُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ الْإِنْسَوِيُّ وَالشَّارِحُ
الْمُحَقِّقُ وَرَجَّحَهُ سَمِ أَوَّلًا. «فُودَ: (فِيمَا مَرَّ) أَيَّ فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا مَا لَمْ يَكُنْ بِفِعْلِهِ أَوْ يُجَاوِزُ

«فُودَ: (وَالَا فَكَذِمَ الْأَجْنَبِيُّ فَلَا يُعْفَى) اَعْلَمَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْمُتَبَادِرُ أَنْ نَائِبُ فَاعِلٍ يُعْفَى ضَمِيرُ الْمُشْتَبَةِ؛
لِآتِهِ الْمَوَافِقُ لِيَكُونَ الْمَقْصُودُ بِالتَّشْبِيهِ بَيَانُ حُكْمِ الْمُشْتَبَةِ لِيَكُونَ مَجْهُولًا، وَكَوْنُ حُكْمِ الْمُشْتَبَةِ بِهِ مَعْلُومًا
مُسْتَقَرًّا إِلَّا إِذَا كَانَ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ الْمَذْكُورَ فِي قَوْلِهِ: فَلَا يُعْفَى
وَقِيلَ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ، إِنَّمَا هُوَ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَصَالَةٌ فِي دَمِ الْأَجْنَبِيِّ الَّذِي هُوَ الْمُشْتَبَةُ بِهِ وَيُصْرِّحُ
بِذَلِكَ اسْتِثْنَاكُ الْمُصَنِّفِ عَلَى تَرْجِيحِ الْمُحَرَّرِ لَهُ أَنَّهُ لَا يُعْفَى بِقَوْلِهِ: وَالَا ظَهَرَ الْعَفْوُ عَنْ قَلِيلِ الْأَجْنَبِيِّ
فَإِنَّ هَذَا رَدٌّ عَلَى قَوْلِ الْمُحَرَّرِ لَا يُعْفَى فَهُوَ مُصْرِّحٌ بِأَنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ فِي دَمِ الْأَجْنَبِيِّ فَتَقَرَّرَ أَنَّ الضَّمِيرَ
فِي يُعْفَى لِلْمُشْتَبَةِ بِهِ، وَهُوَ دَمُ الْأَجْنَبِيِّ وَامْتَنَعَ كَوْنُهُ لِلْمُشْتَبَةِ أَوْ لَهَا (فَإِنْ قُلْتُ) التَّشْبِيهُ لَا يَنْفَرُغُ عَلَيْهِ بَيَانُ
حُكْمِ الْمُشْتَبَةِ بِهِ قُلْتُ: الْفَاءُ لِمُجَرَّدِ الْمُطْفِ لَا لِلتَّفْرِيعِ وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ قَالَ وَالَا فَكَذِمَ الْأَجْنَبِيُّ وَدَّمَ
الْأَجْنَبِيَّ لَا يُعْفَى عَنْهُ وَقِيلَ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ فَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا ذَكَرَ وَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّ الصَّوَابَ
رُجُوعُ الضَّمِيرِ لِلْمُشْتَبَةِ بِهِ كَمَا فَعَلَهُ الْمُحَقِّقُ الْمَحَلِّيُّ فَلِلَّهِ دَرَاهُ وَأَنَّ الشَّارِحَ لَمْ يُصِيبْ فِيمَا فَعَلَ وَلَا فِي
قَوْلِهِ: وَهَذَا أَوَّلَى إِلَخَ. وَأَنَّ ذَلِكَ نَشَأَ عَنْ عَدَمِ تَأْمُلِ كَلَامِ الشَّارِحِ وَسِيَاقِهِ فَتَأْمَلُ. «فُودَ: (وَهَذَا أَوَّلَى
إِلَخَ) فِيهِ بَحْثٌ بَلْ قَدْ يُقَالُ الْأَوَّلَى جَعْلُهُ لِلْأَوَّلِ فَقَطْ؛ لِآتِهِ الْمَوَافِقُ لِيَكُونَ الْمَقْصُودُ بِالتَّشْبِيهِ بَيَانُ حُكْمِ

وتَنَاقَضَ الْمُصَنَّفُ فِي دَمِ الْفَصْدِ وَالْجِجَامَةِ. وَالْمُعْتَمَدُ حَمْلُ قَوْلِهِ بِعَدَمِ الْعَفْوِ عَلَى مَا إِذَا جَاوَزَ مَحَلَّهُ، وَهُوَ مَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَادَةً إِلَى الثَّوْبِ أَوْ مَحَلٍّ آخَرَ فَلَا يُعْنَى إِلَّا عَنْ قَلِيلِهِ لِأَنَّهُ يَفْعَلُهُ وَإِنَّمَا لَمْ يُنْظَرْ لِكَوْنِهِ يَفْعَلُهُ عِنْدَ عَدَمِ الْمُجَاوِزَةِ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ هُنَا أَقْوَى مِنْهَا فِي قَتْلِ نَحْوِ الْبُرْعُوثِ وَعَصْرِ نَحْوِ الْبُثَّةِ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الرُّوْضَةِ لَوْ خَرَجَ مِنْ جُرْجِهِ دَمٌ مُتَدَفَّقٌ وَلَمْ يُلَوِّثْ بَشْرَتَهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ أَنَّهُ إِذَا لَوِّثَ أَبْطُلَ أَيُّ إِنْ كَثُرَ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمُتَوَلِّي وَفَارَقَ مَا تَقَرَّرَ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ كَثِيرِ دَمِ الْفَصْدِ فِي مَحَلِّهِ بِأَنَّ الْفَصْدَ تَغْمُ الْبُلُوى بِهِ بِخِلَافِ تَدَفَّقِ الْجُرْحِ أَوْ انْفِتَاحِهِ بَعْدَ رِبْطِهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ مِثْلَهُ حَلُّ رِبْطِ الْفَصْدِ فَلَا يُعْنَى حِينَئِذٍ إِلَّا عَنْ قَلِيلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الرَّافِعِيَّ وَالْمُصَنَّفَ قَالَا لَوْ افْتَصَدَ فَخَرَجَ الدَّمُ وَلَمْ يُلَوِّثْ بَشْرَتَهُ أَوْ لَوِّثَهَا.....

مَحَلَّهُ، وَحَاصِلُ مَا فِي الدَّمَاءِ أَنَّهُ يُعْنَى عَنْ قَلِيلِهَا وَلَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ غَيْرِ نَحْوِ كَلْبٍ وَكَثِيرِهَا مِنْ نَفْسِهِ مَا لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُهُ أَوْ يُجَاوِزُ مَحَلَّهُ فَيُعْنَى حِينَئِذٍ عَنْ قَلِيلِهَا فَقَطُّ نِهَاجَةً. قَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ مَرَّ غَيْرِ نَحْوِ كَلْبٍ، أَيُّ مَا لَمْ يَخْتَلِطْ بِأَجْنَبِيٍّ لَمْ تَمَسَّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ عَلَى مَا مَرَّ فِي طَبَنِ الشَّارِعِ اهـ. زَادَ ش: وَقَوْلُهُ مَرَّ مَا لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُهُ وَمِنْهُ مَا يَقَعُ مِنْ وَضْعِ لُصُوقٍ عَلَى الدَّمْلِ لِيَفْتَحَهُ وَيُخْرِجَ مَا فِيهِ فَيُعْنَى عَنْ قَلِيلِهِ دُونَ كَثِيرِهِ وَأَمَّا مَا يَقَعُ مِنْ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَفْتَحُ رَأْسَ الدَّمْلِ بِأَلَةٍ قَبْلَ انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ فِيهِ مَعَ صَلَابةِ الْمَحَلِّ ثُمَّ تَنْتَهِي مُدَّتُهُ بَعْدَ فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَحَلِّ الْمُتَفَتِّحِ دَمٌ كَثِيرٌ أَوْ نَحْوُ قَنَاجٍ فَهَلْ يُعْنَى عَنْ ذَلِكَ وَلَا يَكُونُ يَفْعَلُهُ لِتَأْخِيرِ خُرُوجِهِ عَنْ وَقْتِ الْفَتْحِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ خُرُوجَهُ مُتَرْتَّبٌ عَلَى الْفَتْحِ السَّابِقِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِمَا ذَكَرَ اهـ ع ش.

■ فَوَدَّ: (وَتَنَاقَضَ الْمُصَنَّفُ فِي دَمِ الْفَصْدِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَمَا وَقَعَ فِي التَّحْقِيقِ وَالْمَجْمُوعِ فِي دَمِ الْبَرَاثِ وَنَحْوِهَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا حَصَلَ يَفْعَلُهُ أَوْ انْتَقَلَ عَنْ مَحَلِّهِ اهـ. ■ فَوَدَّ: (مَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ الْخ) أَيُّ مَا يَغْلِبُ السَّيْلَانُ عَلَيْهِ عَادَةً وَمَا حَازَاهُ مِنَ الثَّوْبِ فَإِنْ جَاوَزَهُ عُفِيَ عَنِ الْمُجَاوِزِ إِنْ قَلَّ شَوْبَرِيٌّ فَإِنْ كَثُرَ الْمُجَاوِزُ فَمِيقَاسُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْإِسْتِجَاءِ أَنَّهُ إِنْ اتَّصَلَ الْمُجَاوِزُ بِغَيْرِ الْمُجَاوِزِ وَجِبَ غَسْلُ الْجَمِيعِ وَإِنْ انْفَصَلَ عَنْهُ وَجِبَ غَسْلُ الْمُجَاوِزِ فَقَطُّ شَيْخُنَا الْعَشْمَاوِيُّ اهـ بِجَيْرِ مِيٍّ. عِبَارَةُ الْكَرْدِيِّ عَنِ الشَّهَابِ عَمِيرَةَ الظَّاهِرِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَحَلِّ الْمَوْضِعَ الَّذِي أَصَابَهُ فِي وَقْتِ الْخُرُوجِ وَاسْتَقَرَّ فِيهِ كَتَطْيِيرِهِ مِنَ الْبَوْلِ وَالْعَانِيطِ فِي الْإِسْتِجَاءِ وَحِينَئِذٍ قَلْبُ بَالٍ وَقَتُّ الْخُرُوجِ مِنْ غَيْرِ انْفِصَالٍ لَمْ يَقْضَ اهـ. ■ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الرُّوْضَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَفَارَقَ فِي النِّهَايَةِ. ■ فَوَدَّ: (إِنْ كَثُرَ الْخ) أَيُّ وَجَاوَزَ مَحَلَّهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ نِهَاجَةً وَهَذَا يُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآخِرِ وَفَارَقَ الْخ أَيُّ كَثِيرِ الدَّمِ الْمُتَدَفَّقِ. ■ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ) أَيُّ الْفَرْقِ. ■ فَوَدَّ: (أَنَّ مِثْلَهُ) أَيُّ الْمُتَدَفَّقِ. ■ فَوَدَّ: (فَخَرَجَ الدَّمُ الْخ) صَنِيعُ الشَّارِحِ قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ خَرَجَ بَعْدَ الرِّبْطِ فَلَا يُنَافِي مَا

الْمُشَبَّهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْمُشَبَّهِ بِهِ مُسْتَقَرٌّ مَعْلُومٌ لَا بَيَانَ حُكْمَيْهِمَا وَلِلتَّقْرِيعِ الْمَذْكُورِ إِذْ لَا يُفْهَمُ مِنَ التَّشْبِيهِ حُكْمُهُمَا حَتَّى يُفْرَعَ عَلَيْهِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ جُمِلَ لِلأَوَّلِ فَقَطُّ لِإِيْنَاءِ ذَلِكَ عَلَى مَعْلُومِيَّةِ حُكْمِ الْمُشَبَّهِ بِهِ وَلَوْ ادَّعَاءُ فَالْتَّقْرِيعُ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ فَلْيُتَأَمَّلْ. ■ فَوَدَّ: (فَخَرَجَ الدَّمُ) صَنِيعُ الشَّارِحِ قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ خَرَجَ بَعْدَ الرِّبْطِ فَلَا يُنَافِي مَا قَرَّرَهُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْفَصْدِ وَغَيْرِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ فِي عَدَمِ الْمُنَافَاةِ

أي وهي خارجة عن محلّه قليلاً لم تبطل صلاته (والأظهر العفو عن قليل دم الأجنبي) غير المَغْلُظ (والله أعلم) لأنّ جنس الدم يتطرق إليه العفو فيقع القليل منه في محلّ المُسامحة وإنّما لم يقولوا بالعفو عن قليل نحو البول أي لغير السلس كما مرّ مع أنّ الابتلاء به أكثر لأنّه أقدر وله محلّ مخصوص فسهّل الاحتراز عنه بخلاف الدم فيهما وبخس الأذرعِي العفو عن قليل ذلك ممّن حصل له استرخاء لِنحو مرض وإن لم يصبر سلساً وقياس ما مرّ العفو عن القليل من الأجنبي وإن حصل بفعله وقِيَّده بعضهم بما إذا لم يتعمّد التلَطُّح به لِعصيانِه حينئذٍ واستدلّ

قرّره في الفرق بين الفصد وغيره على أنّ له حاجة لذلك في عَدَم المُنافاة مع قوله: أي وهي خارجة عن محلّه سم. هـ فود: (أي وهي خارجة إلخ) أي أمّا إذا لم تخرُج عنه فيغني عن الكثير الملوّث لها أيضاً فليُتأمل سم. هـ فود: (عن قليل دم الأجنبي) أي ولو من نفسه بأن عاد إليه بعد انفصاله عنه والقليل - كما في الأم - ما تعافاه النَّاسُ أي عَدَّوه عَفْواً نهايةً ومُغْنِي. وفي الكُرْدِيّ عبارة الرّوض والقليل ما يفسر الاحتراز عنه ويختلف باختلاف الأوقات والبلاذ انتَهت وقال الشارح في فتح الجواد والمرجع في القلة والكثرة العُرف فما يَغْلِب عادة التلَطُّح به ويُفسر الاحتراز عنه قليل وما زاد عليه كثير ويختلف بالوقت والمحلّ وذكروا له تقريباً في طين الشارع لا يعمد جريانه في الكلّ وما شك في كثرت له حكم القليل اه.

ونحوه في الإمداد وغيره اه. هـ فود: (غير المَغْلُظ) إلى قوله: (وإنّما لم يقولوا) في النهاية والمغني. هـ فود: (غير المَغْلُظ) أي أمّا دم المَغْلُظ من نحو كلب فلا يغني عن شيء منه لِعِلْطِه، وكذا لو أخذ دماً أجنبياً ولَطَّخ به بدنه أو ثوبه عبثاً فإنه لا يغني عن شيء منه لِعَدَّيْهِ بذلك فإنّ التَّصْمِيحَ بالتجاسة حرام نهايةً ومُغْنِي. قال ع ش: قوله فلا يغني عن شيء منه إلخ. أي ما لم يتناه في القلة إلى حدّ لا يذرُكه البصر المُعتدل بناءً على ما اعتَمَدَ الشارح م ر فيما مرّ من أنّ ما لا يذرُكه العُرف لا يُنجس وإن كان من مَغْلُظ اه. هـ فود: (كما مرّ) أي في باب التجاسة. هـ فود: (فيهما) أي في الأقدرية وخصوص المحلّ.

هـ فود: (عن قليل ذلك) أي نحو البول. هـ فود: (وقياس ما مرّ) أي قبيل قول المصنّف ودم البثرات كُرْدِيّ. هـ فود: (عن القليل) أي قليل الدم. هـ فود: (وقِيَّده بعضهم إلخ) هذا التقييد اغتمده شيخنا الشهاب الزملي بل لعله مراد الشارح بهذا البغض سم، وكذا اغتمده النهاية والمغني كما مرّ آنفاً. هـ فود: (التلَطُّح به) أي في بدنه أو ثوبه لِحُرْمَةِ التَّصْمِيحِ في كلّ منهما أي عبثاً كما قيّد بذلك شيخنا

مع قوله: أي وهي خارجة عن محلّه. هـ فود: (أي وهي خارجة عن محلّه) أي أمّا إذا كان لم تخرُج عنه فيغني عن الكثير الملوّث لها أيضاً فليُتأمل. هـ فود: (عن قليل دم الأجنبي) أي ولو من نفسه بأن عاد إليه بعد انفصاله عنه كما قاله الأذرعِي م ر. هـ فود: (وقِيَّده بعضهم) هذا التقييد اغتمده شيخنا الشهاب الزملي بل لعله مراد الشارح بهذا البغض. هـ فود: (والتلَطُّح به) أي في بدنه أو ثوبه لِحُرْمَةِ التَّصْمِيحِ به في كلّ منهما أي عبثاً كما قيّد بذلك شيخنا الشهاب الزملي وإلا فمجرد تعمد التلَطُّح لا يمنع العفو ولا يقتضي المضيان إذ قد يكون لحاجة.

يقولهم لو تَقَدَّمَ تَلَطُّيخُ أَسْفَلَ الْخُفِّ بِالنَّجَسِ وَجِبَ غَسْلُهُ حَتَّى عَلَى الْقَدِيمِ الْقَائِلِ بِالْعَفْوِ عَنْهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَقَوْلُهُمْ لَوْ حَمَلَ مَا فِيهِ ذُبَابَةٌ مَثَلًا أَوْ مَنْ بِهِ نَجَسٌ مَعْفُوٌّ عَنْهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَلَا دَلِيلٌ لَهُ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ تَلَطُّيخَ الْخُفِّ لَمْ يُصَرِّحُوا فِيهِ بِخُصُوصِ الدَّمِ الْمُتَعَيَّرِ عَلَى غَيْرِهِ بِالْمَعْفُوِّ عَنْ جَنْبِهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَبِهِ فَارَقَ حَمْلَ الْمَيْتَةِ وَمَنْ بِهِ نَجَسٌ مَعْفُوٌّ عَنْهُ (وَالْقَيْخُ وَالصَّدِيدُ) وَهُوَ مَاءٌ رَقِيقٌ أَوْ قَيْخٌ يُخَالِطُهُ دَمٌ (كَالدَّمِ) فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ فِيهِ لِأَنَّهُ أَصْلُهُمَا (وَكَذَا مَاءُ الْفُرُوجِ وَالْمُسْتَقْفُ الَّذِي لَهُ رِيحٌ) أَوْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ (وَكَذَا بِلَا رِيحٍ) وَلَا تَغَيَّرَ لَوْنُهُ (فِي الْأَطْهَرِ) كَصَدِيدٍ لَا رِيحَ لَهُ (قُلْتُ) الْمَذْهَبُ طَهَارَتُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَرَعَ يُعْنَى أَيْضًا عَنْ دَمِ الْمَنَافِذِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ فِي رُعَافِ الْإِمَامِ الْمُسَافِرِ وَفِي أَوَائِلِ الطَّهَارَةِ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْحَيْضِ وَإِنْ مَصَعْتَهُ بِرِيقِهَا أَيْ أَذْهَبْتَهُ بِهِ لِتَبَيُّحِ مَنْظَرِهِ وَقَدْ بَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ بِمَا لَا يُسْتَفْتَى عَنْ مُرَاجَعَتِهِ وَمِنَ قَوْلِهِ فَغَلِمَ أَنَّ الْعَفْوَ عَنْ قَلِيلِ دَمٍ جَمِيعِ الْمَنَافِذِ هُوَ الْمُنْقُولُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ وَمَحَلُّ الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْفَرْجَيْنِ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَعْدِنِ النَّجَاسَةِ كَالْمَثَانَةِ وَمَحَلُّ الْغَائِطِ وَلَا تَضُرُّ مُلَاقَاتُهُ لِمَجْرَاهَا فِي نَحْوِ الدَّمِ الْخَارِجِ مِنْ بَاطِنِ الذَّكَرِ لِأَنَّهَا ضَرُورَتُهُ وَفِي كَلَامِ الْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ

الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَمٌ . قَوْلُهُ: (بِالْعَفْوِ عَنْهُ) أَيْ عَنْ نَجَسِ أَسْفَلَ الْخُفِّ . قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ ذَلِكَ) أَيْ غَيْرِ التَّلَطُّيخِ عَمْدًا . قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُمْ الْإِنِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِمْ . قَوْلُهُ: (مَا فِيهِ الْإِنِّ) أَيْ مَاءٌ قَلِيلًا أَوْ مَا يَمَّا فِيهِ الْإِنِّ . قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَيْ أَوْ غَيْرَهَا يَمَّا لَا تَنْفَسُ لَهُ سَائِلَةٌ . قَوْلُهُ: (أَوْ مَنْ بِهِ نَجَسٌ الْإِنِّ) أَيْ كَالْمُسْتَجِيرِ بِحَجَرٍ نِهَائَةً . قَوْلُهُ: (وَلَا دَلِيلٌ لَهُ) أَيْ لِذَلِكَ الْبَعْضِ الْمُسْتَدَلُّ بِمَا ذَكَرَ . قَوْلُهُ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيْ أَيْمًا . قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيْ بِتَغَيَّرِ الدَّمِ عَنْ غَيْرِهِ بِذَلِكَ .

قَوْلُهُ (الَّذِي لَهُ رِيحٌ) هُوَ صِفَةُ الْمَاءِ فِي قَوْلِهِ: مَاءُ الْفُرُوجِ الْإِنِّ . سَمٌ . قَوْلُهُ: (أَوْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ) بِمَنْ يُعْرِفُ لَوْنَهُ لِيُعْرِفَ تَغَيَّرَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ بِالْغَالِبِ فِي مِثْلِهِ سَمٌ . قَوْلُهُ: (كَصَدِيدِ الْإِنِّ) أَيْ قِيَاسًا عَلَيْهِ . قَوْلُهُ (سَمِي) (طَهَارَتُهُ) أَيْ مَا لَا رِيحَ لَهُ قِيَاسًا عَلَى الْعَرَقِ نِهَائَةً وَمُعْنَى . قَوْلُهُ: (يُعْفَى أَيْضًا عَنْ دَمِ الْمَنَافِذِ) خَالَفَهُ النَّهَائَةُ وَالْمُعْنَى فَقَالَا: وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلَى ثُمَّ مَحَلُّ الْعَفْوِ عَنْ سَائِرِ مَا تَقَدَّمَ مِمَّا يُعْفَى عَنْهُ مَا لَمْ يَخْتَلِطْ بِأَجَنَبِيٍّ فَإِنْ اخْتَلَطَ بِهِ وَلَوْ دَمٌ نَفْسِهِ كَالْخَارِجِ مِنْ عَيْنِهِ أَوْ لِسَانِهِ أَوْ قِيلِهِ أَوْ ذُبُرِهِ لَمْ يُعْفَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ . قَوْلُهُ: (مِنْ الْعَفْوِ الْإِنِّ) بَيَانٌ لِكَلَامِ الْمَجْمُوعِ . قَوْلُهُ: (حَلَى ذَلِكَ) أَيْ الْعَفْوُ عَنْ دَمِ الْمَنَافِذِ . قَوْلُهُ: (وَمِنَهُ) أَيْ مِمَّا بَسَطْتُهُ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ (قَوْلُهُ) أَيْ قَوْلُ شَرْحِ الْمُبَابِ . قَوْلُهُ: (وَفِي كَلَامِ الْمَجْمُوعِ الْإِنِّ) أَيْ قَوْلُهُ: وَإِنْ مَصَعْتَهُ بِرِيقِهَا .

قَوْلُهُ: (الَّذِي لَهُ رِيحٌ) هُوَ صِفَةُ الْمَاءِ فِي قَوْلِهِ: وَكَذَا مَاءُ الْفُرُوجِ الْإِنِّ، وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ: وَمَاءُ الْفُرُوجِ طَاهِرٌ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ كَالْقَطَاطِطِ . قَوْلُهُ: (أَوْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ) بِمَنْ يُعْرِفُ لَوْنَهُ لِيُعْرِفَ تَغَيَّرَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ بِالْغَالِبِ فِي مِثْلِهِ .

لا أَثَرُ لِحَلِطِ الدَّمِ بِالرِّيقِ قَصْدًا وَبِهِ يَتَأَهُدُ قَوْلُ الْمُتَوَلَّى لَا يُؤْثِرُ اخْتِلَاطُ الدَّمِ الْمَعْفُو عَنْهُ بِرُطُوبَةِ الْبَدَنِ وَأَفْتَى شَيْخُنَا بِأَنَّهُ لَا أَثَرُ لِلْبِصَاقِ عَلَى الدَّمِ الْمَعْفُو عَنْهُ إِذَا لَمْ يَنْتَشِرْ بِهِ وَكَالدَّمِ فِيمَا ذَكَرَ الْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ وَلَوْ رَغَفَ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يُصِبه مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيلُ لَمْ يَقْطَعُهَا وَإِنْ كَثُرَ نَزْوُلُهُ عَلَى مُنْفَصِلٍ عَنْهُ فَإِنْ كَثُرَ مَا أَصَابَهُ لَزِمَهُ قَطْعُهَا وَلَوْ جُمُعَةٌ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَّ فِيهِ أَوْ قَبْلَهَا وَدَامَ فَإِنْ رَجَا انْقِطَاعَهُ وَالْوَقْتُ مُتَشَيِّعٌ أَنْتَظَرَهُ وَلَا تَحْفَظُ كَالسَّلْسِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنْتَظَرَهُ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ كَمَا يُؤَخَّرُ لِمَسَلِ ثَوْبِهِ النَجَسِ وَإِنْ خَرَجَ وَبُفَرُوقَ بِقُدْرَةِ هَذَا عَلَى إِزَالَةِ النَجَسِ مِنْ أَصْلِهِ فَلَزِمَتْهُ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا.

(وَلَوْ صَلَّى بِتَجَسٍّ) لَا يُعْفَى عَنْهُ بِثَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ أَوْ مَكَانِهِ (لَمْ يَعْلَمْهُ) عِنْدَ تَحْرِيمِهَا ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِهَا عَلِمَ وَجُودَهُ فِيهَا (وَجَبَ) عَلَيْهِ (الْقَضَاءُ فِي الْجَدِيدِ) لِمَا مَرَّ أَنَّ الْخُطَابَ بِالشُّرُوطِ مِنْ بَابِ

«قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيَّ بَكْلَامِ الْمَجْمُوعِ الْإِنْخِ أَوْ بِتَضَرُّجِهِ بِأَنَّهُ الْإِنْخِ. «قَوْلُهُ: (وَكَالذَّمِ الْإِنْخِ) الْمُتَبَادِرُ ذَمُّ الْمَنَافِدِ فَالْمُرَادُ مِنَ الْقَيْحِ وَالصَّدِيدِ حَيْثُ ذِكْرُ الْقَيْحِ الْمَنَافِدِ وَصَدِيدُهَا. «قَوْلُهُ: (لَمْ يَقْطَعُهَا) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا قَرَّرَهُ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ ذَمِّ الْمَنَافِدِ سَم. «قَوْلُهُ: (هَنَ) أَيُّ الْمُصَلِّي. «قَوْلُهُ: (أَوْ قَبْلَهَا الْإِنْخِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: فِي الصَّلَاةِ قَالَ سَمُ قَوْلِهِ أَوْ قَبْلَهَا الْإِنْخِ شَامِلٌ لِمَا إِذَا قُلَّ مَا أَصَابَهُ مِنْهُ وَأَمَّا إِذَا كَثُرَ فَلْيُرَاجَعْ فَإِنْ قِيَاسَ الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ ذَمِّ الْمَنَافِدِ أَنْ لَا يَجِبَ الْإِنْتِظَارُ وَلَا التَّحْفُظُ إِذَا قُلَّ أَه. وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ دَوَامَ الرُّعَابِ يُلْزَمُ مِنْهُ كَثْرَةُ الْإِصَابَةِ عِنْدَ حَرَكَاتِ الصَّلَاةِ. «قَوْلُهُ: (عِنْدَ تَحْرِيمِهَا) لَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ التَّقْيِيدِ بِالتَّحْرِيمِ وَهَلَّا أَبْدَلَهُ بِقَوْلِهِ فِيهَا أَوْ نَحْوِهِ لِيَصْدُقَ حُدُوثُهَا فِي الْأَثْنَاءِ. «قَوْلُهُ: (وَوَحْلَمَهُ الْإِنْخِ) وَذَلِيلُ الْقَدِيمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْقَدِيمُ لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ لِعُدْوِهِ وَلِحَدِيثِ خَلْعِ التَّغْلِيْنِ فِي الصَّلَاةِ وَقَالَ ﷺ أَيُّ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهَا «إِنْ جَبْرِيلُ أَتَانِي فَأَخْبِرَنِي أَنْ فِيهِمَا قُلٌّ» وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَأْيِفِ الصَّلَاةَ وَاخْتَارَ هَذَا فِي الْمَجْمُوعِ وَأَجَابَ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ دَمًا يَسِيرًا وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَقْدَرًا طَاهِرًا الْإِنْخِ. «قَوْلُهُ: (لَيْسَ ضَرِيحًا الْإِنْخِ) وَقَدْ يُقَالُ الظُّهُورُ وَالتَّبَادُرُ كَافٍ فِي الْإِسْتِدْلَالِ. «قَوْلُهُ: (لِشُمُولِهِ لِلطَّاهِرِ الْإِنْخِ) أَيُّ وَإِنَّمَا فَعَلَهُ ﷺ تَنْزُهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. «قَوْلُهُ: (بَعْدَ وَضْعِ الْإِنْخِ) وَهُوَ يُصَلِّي بِمَكَّةَ نِهَآيَةً وَكَانَ بِأَمْرِ أَبِي جَهْلٍ كُرْدِي. «قَوْلُهُ: (سَلَى الْجَزُورِ الْإِنْخِ) وَهُوَ اسْمٌ لِمَا فِي الْكَرْشِ مِنَ الْقَذَرِ لَكِنْ فِي الصَّحَاحِ: السَّلَى بِالْفَتْحِ مَقْصُورًا، الْجِلْدَةُ الرِّقِيقَةُ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْوَلَدُ مِنَ الْمَوَاشِيِّ ع ش. «قَوْلُهُ: (لَمْ يَجِبْ أَوَّلُ الْإِسْلَامِ) أَيُّ وَمِنْ حَيْثُ أَيُّ الْخَلْعِ وَجَبَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. «قَوْلُهُ: (بِهِ قَبْلُ الشُّرُوعِ) إِلَى قَوْلِهِ: (مَا لَمْ يَكُنْ) فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. قَوْلُهُ (سَم): (وَجَبَ الْقَضَاءُ) وَظَاهِرٌ أَنَّ الْقَضَاءَ فِي الصُّورَتَيْنِ عَلَى التَّرَاخِي سَم عَلَى حَجٍّ. وَيُؤَيِّدُهُ مَا

«قَوْلُهُ: (لَمْ يَقْطَعُهَا) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا قَرَّرَهُ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ ذَمِّ الْمَنَافِدِ. «قَوْلُهُ: (أَوْ قَبْلَهَا الْإِنْخِ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا قُلَّ مَا أَصَابَهُ مِنْهُ وَمَا إِذَا كَثُرَ فَلْيُرَاجَعْ فَإِنْ قِيَاسَ الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ ذَمِّ الْمَنَافِدِ أَنْ لَا يَجِبُ الْإِنْتِظَارُ وَلَا التَّحْفُظُ إِذَا قُلَّ. «قَوْلُهُ: (وَجَبَ الْقَضَاءُ) وَظَاهِرٌ أَنَّ الْقَضَاءَ فِي الصُّورَتَيْنِ عَلَى التَّرَاخِي.

خطاب الوضع فلم يُؤثّر فيه الجهل كطهارة الحدث «وخلّعه» بفتح الخاء لتعليه لإخبار جبريل أن فيها قدرًا ولم يستأنف ليس صريحًا في أن ذلك القدر نجس لا يُعفى عنه لإشموله للطاهر وللمعفو عنه واستمراره بعد وضع سلى الجزور على ظهره حتى جاءت فاطمة عليها السلام ونحّته ليس فيه تصريح بأنّه عليم أنّه سَلَّ جزور، وهو فيها وإنّما لم يستأنفها مع علمه بذلك بعد لا حتمال أنّها نافلة على أن جمعًا أجابوا بأنّ اجتناب النجس لم يجب أوّل الإسلام (وإنّ عليم) به قبل الشروع فيها (ثمّ نسي) فصلّى ثمّ تذكّر (وجب) القضاء المراد به هنا وفيما مرّ ما يشتمل الإعادة في الوقت (على المذهب) لينسبته بنسبائه إلى نوع تقصير، ولو مات قبل التذكّر فالمرجو من كرم الله تعالى كما أفتى به البقويّ وتبعوه أنّ لا يؤاخذّه لرفعهِ عن هذه الأئمة الخطأ والسيان ومتى احتتمل حدوث النجس بعد الصلاة لا قضاء ما لم يكن يتقن وجوده قبلها وشكّ في زواله قبلها على الأوجه كما لو يتقن الحدث وشكّ في الطهر ولو رأى من يريد نحو صلاة وبغوبه نجس غير معفو عنه لزمه إعلامه لأنّ الأمر بالمعروف وإزالة المفسدة وإنّ لم يكن عصيانًا كما قاله العزّ بن عبد السلام، وكذا يلزمه تعليم من رآه يُخلّ بواجب عبادة في رأي مقلّده كفاية إن كان ثمّ غيره يقوم به والا ففعلنا نعم إن قول ذلك بأجرة لم

قالوه في الصوم من أنّ من نسي النية لا يجب عليه القضاء فوّزع ش. هـ فود: (قبل التذكّر) أي أو بعده وقبل إمكان القضاء كما هو ظاهر سم. والمراد بالتذكّر ما يشتمل العلم في الصورة الأولى عبارة النهاية قبل القضاء اه قال ع ش أي قبل العلم به أو بعده وقلنا بأنّ القضاء على التراخي كما مرّ عن سم اه وفيه نظر. هـ فود: (وحتى احتتمل حدوث النجس إلخ) أي وإنّما تجب عليه إعادة كلّ صلاة يتقن فعلها مع التجاسة مُعني ونهاية قال ع ش فلو قُتِلَ عِمَامَتُهُ فَوَجَدَ فِيهَا قِشْرَ قَمَلٍ وَجَبَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ مَا تَيَقَّنَ إصَابَتَهُ فِيهَا انْتَهَى الزِيَادِيُّ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ مِنَ الْعَفْوِ لِمَا صَرَّحُوا بِهِ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ التَّجَاسَةِ الَّذِي يَشُقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ كَيْسِيرُ دُخَانِ التَّجَاسَةِ وَغُبَارِ السَّرَجِينَ وَشُعْرِ نَحْرِ الْجَمَارِ فَقِيَاسُ ذَلِكَ الْمَعْفُو عَنْهُ وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي عَلِمَ وَجُودَهُ فِيهَا بَلْ الْإِحْتِرَازُ عَنْ هَذَا أَشَقُّ مِنَ الْإِحْتِرَازِ عَنْ دُخَانِ التَّجَاسَةِ وَنَحْوِهِ اه. هـ فود: (ولو رأى) إلى قوله: وكذا في المُعْنَى وإلى الفصل في النهاية. هـ فود: (ولو رأى) أي مُكَلَّفٌ، عبارة النهاية والمُعْنَى رأينا. هـ فود: (من يريد نحو صلاة وبغوبه إلخ) عبارة شينخا كما مرّث: ولو رأينا نجسًا في ثوب من يصلي أو في بدنه أو مكانه لم يتلّمه وجب علينا إعلامه إن علمنا أنّ ذلك مُبْطِلٌ فِي مَذْهَبِ الْإِلَهِ. هـ فود: (لإزالة المفسدة) خبر (أن). هـ فود: (وكذا يلزمه) أي المُكَلَّف. هـ فود: (إن كان ثمّ غيره) أي ورآه ذلك الغير أيضًا فلا فائدة في وجوده بصرّي. عبارة ع ش: أي ولم يتلّم أي الرائي منه أي من الغير أنّه لا يتلّمه ولا يُرشّده للصواب ولا يقصير في حقّه عينا؛ لأنّ وجوده من ذكر وعدمه سواء اه.

هـ فود: (قبل التذكّر) أي أو بعده وقبل إمكان القضاء كما هو ظاهر.

يلزمه إلا بها على الْمُعْتَمِدِ.

(الرَّغ) أَخْبَرَهُ عَدْلُ رِوَايَةٍ بِنَحْوِ نَجَسٍ أَوْ كَشْفِ عَوْرَةٍ مُبْطِلٌ لَزِمَهُ قَبُولُهُ أَوْ بِنَحْوِ كَلَامٍ مُبْطِلٍ فَلَا كَمَا يَدُلُّ لَهُ كَلَامُهُمْ، وَالْفَرْقُ أَنَّ فِعْلَ نَفْسِهِ لَا يَرْجِعُ فِيهِ لِغَيْرِهِ وَيَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّهُ فِيمَا لَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ لَا حَيْثُمَا أَنْ مَا وَقَعَ مِنْهُ سَهْوٌ أَمَّا هُوَ كَالْفِعْلِ أَوْ الْكَلَامِ الْكَثِيرِ فَيَنْبَغِي قَبُولُهُ فِيهِ لِأَنَّهُ حَيْثُمَا كَالنَّجَسِ..

(فصلٌ) فِي ذِكْرِ مُبْطِلَاتِ الصَّلَاةِ وَسُنَنِهَا وَمَكْرُوهاَتِهَا

(بَطُلَ) الصَّلَاةُ (بِالنُّطْقِ بِخَرَفَيْنِ) مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ وَلَوْ مِنْ مَنْشُوعٍ.....

• فَوَدَّ: (لَزِمَهُ قَبُولُهُ) وَلَوْ تَعَارَضَ عَلَيْهِ عُذُولٌ فِي أَنَّهُ كُشِفَتْ عَوْرَتُهُ أَوْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ فَيَنْبَغِي تَقْدِيمُ الْمُخْبِرِ بِوُقُوعِ النِّجَاسَةِ أَوْ انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ؛ لِأَنَّهُ مُثَبَّتٌ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الثَّانِي وَإِنْ كَثُرَ ع. ش.
• فَوَدَّ: (أَمَّا هُوَ) أَيِ مَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ. • فَوَدَّ: (أَنْ مَحَلَّهُ) أَيِ مَحَلٍّ أَنْ فِعْلَ نَفْسِهِ الْخ.
• فَوَدَّ: (فَيَنْبَغِي قَبُولُهُ الْخ) يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ فِي أَسْبَابِ الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِخُرُوجِ شَيْءٍ مِنْهُ، وَهُوَ مُتَوَضِّعٌ لَا يَتَّقِضُ طَهْرَهُ؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ لَا يُزْفَعُ بِالشَّكِّ ع. ش.
فَفَصَّلَ فِي مُبْطِلَاتِ الصَّلَاةِ

• فَوَدَّ: (وَسُنَنِهَا) أَيِ مَا يُسَنُّ فِعْلُهُ فِيهَا أَوْ لَهَا وَلَيْسَ مِنْهَا ع. ش. • فَوَدَّ: (وَمَكْرُوهاَتِهَا) مَغْطُوفٌ كَالَّذِي قَبْلَهُ عَلَى مُبْطِلَاتِ الْخ. ع. ش. • فَوَدَّ: (تَبَطَّلَ الصَّلَاةُ) أَيِ قَرْضًا كَانَتْ أَوْ نَقْلًا وَمِثْلُهَا سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ شَيْخُنَا.

فَوَدَّ (بِالنُّطْقِ) الْخ أَيِ مِنَ الْجَارِحَةِ الْمَخْصُوصَةِ دُونَ غَيْرِهَا كَالْيَدِ وَالرَّجْلِ مَثَلًا فِيمَا يَظْهَرُ وَيُقَالُ عَنْ خَطِّ بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ الْبُطْلَانُ بِذَلِكَ فَلْيُرَاجِعْ، وَكَذَا يُقَالُ عَنْ م. ر أَنَّهُ إِذَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَعْضِ أَعْضَائِهِ قُوَّةَ النُّطْقِ وَصَارَ يَتِمَكَّنُ صَاحِبُهَا مِنَ النُّطْقِ بِهَا اخْتِيَارًا مَتَى أَرَادَ ذَلِكَ كَنُطْقِ اللِّسَانِ فَتَبَطَّلَ الصَّلَاةُ بِنُطْقِهِ بِذَلِكَ بِخَرَفَيْنِ انْتَهَى وَفِي سَائِرِ مَا ذَكَرَ أَنْ يَتَّبَعَ لِذَلِكَ الْمَضْمُونِ جَمِيعَ أَحْكَامِ اللِّسَانِ حَتَّى لَوْ قَرَأَ بِهِ الْفَاتِحَةَ فِي الصَّلَاةِ كَفَى، وَكَذَا لَوْ تَعَاطَى بِهِ عَقْدًا أَوْ صَلَّى صَحَّ ع. ش. عِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ أَيِ عَلَى الْإِفْتِنَاعِ وَلَوْ مِنْ نَحْوِ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ أَوْ جِلْدٍ إِنْ كَانَ نُطِقَ ذَلِكَ الْمَضْمُونُ اخْتِيَارِيًّا وَالْأَفْلَا يُضَرُّ اه. • فَوَدَّ: (مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَقْنَى) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (أَيِ غَالِيًا)، وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: لَكِنْ إِلَى وَذَلِكَ. • فَوَدَّ: (مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ) أَيِ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ الْآدَمِيَّةُونَ فِي مُحَاوَرَاتِهِمْ وَلَوْ خَاطَبَ بِهِ الْجِنُّ أَوْ الْمَلَكُ أَوْ غَيْرَ الْمَاقِلِ وَخَرَجَ بِذَلِكَ الْقُرْآنُ وَالذِّكْرُ وَالِدُعَاءُ شَيْخُنَا وَع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَوْ مِنْ مَنْشُوعٍ الْخ)

فَصْلٌ فِي ذِكْرِ مُبْطِلَاتِ الصَّلَاةِ وَسُنَنِهَا وَمَكْرُوهاَتِهَا

• فَوَدَّ: (وَلَوْ مِنْ مَنْشُوعٍ) أَيِ أَوْ مِنْ كُتُبِ اللَّهِ الْمُتَرْتِلَةِ غَيْرِ الْقُرْآنِ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ أَيِ وَالْكَلَامُ فِيمَا لَيْسَ ذِكْرًا وَلَا دُعَاءً.

لفظه أو من حديث قدسي وإن لم يفيدا لكن إن تواليا فيما يظهر أخذًا مما يأتي وذلك لخبر مسلم «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» وأقل ما يُبنى عليه الكلام لغة أي غالبًا حرفان إذ هو يقع على المفهوم وغيره وتخصيصه بالمفهوم اصطلاح حادث وأفتى بعضهم بإبطال زيادة ياء قبل أيها النبي في التشهد أخذًا بظاهر كلامهم هنا لكثرة بعيد لأنه ليس أجنبيًا عن الذكر بل يُقدّم منه ومن ثم أفتى شيخنا بأنه لا بطلان به

(تنبيه) كان الكلام جائزًا في الصلاة ثم حُرِّمَ قِيلَ بِمَكَّةَ وقِيلَ بالمدينة ويثبت ما في ذلك من الاضطراب مع الراجع منه في شرح المشكاة وممن اعتمد أنه بِمَكَّةَ الشبكي فقال أجمع أهل السير والمغازي أنه كان بِمَكَّةَ حين قَدِمَ ابن مسعود من الحبشة كما في صحيح مسلم أي وغيره اهـ.

ولك أن تقول صَحَّ ما يُصرِّحُ بكلٍّ منهما في البخاري وغيره فيَتَعَيَّنُ الجمع والذي يَشْجِه فيه أنه حُرْمُ مَرَّتَيْنِ ففي مَكَّةَ حُرْمٌ إلا لحاجة وفي المدينة حُرْمٌ مطلقًا وفي بعض طرق البخاري ما يُشير إلى ذلك.....

أي أو من كُتِبَ اللَّهُ الْمُتَزَّلَةُ غير القرآن كما قاله في شرح العُباب أي والكلام فيما ليس ذِكْرًا ولا دُعَاءَ سم. عبارة ش: وتَبْطُلُ أيضًا بالتوراة والإنجيل وإن عَلِمَ عَدَمَ تَبَدُّلِهِمَا كما شَمِلَهُ قولهم: بحرفين من غير القرآن والذكر والدعاء اهـ. ة فود: (لفظه) أي وإن بقي حُكْمُهُ، كالشَيْخِ والشَيْخَةِ إذا زَنِيَ النَخ. بخلاف منسوخ الحكم مع بقاء التلاوة كآية: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنكُمْ ذِيذِرُونَ أَرْجَا﴾ (البقرة: ١٧٠) النخ. شيخنا ونهاية ومغني. ة فود: (وإن لم يفيدا) أي وإن كان لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَقَوْلِهِ لإمامه، إذا قام لِرَكْعَةٍ زائدة: لا تَقُمْ أو اقْعُدْ أو هذه خاتمة. نهاية ومغني وشيخنا. ة فود: (أخذًا مما يأتي) أي في الأفعال نهاية. فلو قَصِدَ أن يأتي بحرفين بطلت صلاحته بشروعه في ذلك، وإن لم يأت بحرف كامل اهـ بجبرمي عن الحلبي. ة فود: (أي غالبًا) احترازًا عما وُضِعَ على حرف واحد كَبَعْضِ الضمائر سم ورشيدتي.

ة فود: (حرفان) أي على ما اشتهر في اللغة والأقوى الرضى ما نصه: الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على حرفين أو أكثر، أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مُهْمَلًا أم لا ثم قال: واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدًا اهـ ع ش. ة فود: (اصطلاح حادث) أي للتحاة نهاية.

ة فود: (أفتى شيخنا بأنه النخ) ويؤيده ما قدّمه الشارح في القراءة من أن الزيادة التي لا تُغَيِّرُ المعنى لا تُضَرُّ سم. ة فود: (لا بطلان به) أي وإن كان عايدًا عالمًا ع ش. ة فود: (إلى ذلك) أي الجمع المذكور.

ة فود: (أي غالبًا) احترازًا عما وُضِعَ على حرف واحد كَبَعْضِ الضمائر.

ة فود: (أي غالبًا) خَرَجَ نَحْوُ (ق). ة فود: (لا بطلان به) ويؤيده ما قدّمه الشارح في القراءة من أن الزيادة التي لا تُغَيِّرُ المعنى لا تُضَرُّ.

(أو حرف مفهم) ك ف و ع و ل و ط لأنه كلام تام لغة وعرفاً وإن أخطأ بحذف هاء السكت وخرج بالثقي بذلك الصوت الغير المشتبيل على ذلك من آتف أو فم فلا بطلان به وإن افتزن به همهمة شفتي الآخرس ولو لغير حاجة وإن فهم الفطن كلامه أو قصد محاكاة أصوات بعض الحيوانات.....

فوق (سني): (أو حرف مفهم) ظاهره، وإن أطلق قلّم يقصد المعنى الذي باختياره صار مفهماً ولا غيره وقد يقال: قصد ذلك المعنى لازماً لشرط البطلان، وهو التعمد وعلم التحريم سم على حنج وقد يوجه الإطلاق بأن القاف المفردة مثلاً وضعت للطلب، والألفاظ الموضوعية إذا أطلقت حملت على معانيها ولا تحمل على غيرها إلا بقرينة، والقاف من الفلق ونحوه جزء كلمة لا معنى لها فإذا نواها عمل بينه وإذا لم ينوها حملت على معناها الوضعي. ولو أتى بحرف لا يفهم قاصداً به معنى المفهم هل يضّر؟ فيه نظر، سم على المنهج. أقول: لعل الأقرب أنه يضّر؛ لأن قصد ما يفهم يتضمن قطع التبع ش قال البجيرمي: واعتمد الشوبري الضرر في صورة الإطلاق وقرّر شيخنا الحفني ما استقر به ع ش من الضرر في صورتني الإطلاق وقصد المعنى المفهم من حرف لا يفهم اه. أقول وما استقر به ع ش في الصورة الثانية مع كونه في غاية البعد يناقضه قوله الآتي في فتح نحوف (ما) لم يؤد به ما لا يفهم فتأمل.

فوق (سني): (مفهم) أي بخلاف حرف غير مفهم ما لم يكن قاصداً الإتيان بكلام مبطل وإلا بطلت صلاته؛ لأنه نوى المبطل وشرع فيه شيخنا وفي البجيرمي عن الشوبري قولهم مفهم أي عند المتكلم وإن لم يفهم عند غيره، بخلاف ما إذا لم يفهم عنده وإن أفهم عند غيره؛ لأنه لم يوجد منه بحسب ظنه ما يقتضي قطع نظم الصلاة اه. فود: (كف، وق، إلخ) أي من الوفاء والوقاية والوعي والولاية والوطء شرع بأفضل قال ع ش ولا فرق في ذلك بين كسر الفاء مثلاً وفتحها؛ لأن الفتح لحن، وهو لا يضّر فتبطل الصلاة بكل منهما ما لم يؤد به ما لا يفهم اه. فود: (بذلك) أي بحرفين أو حرف مفهم.

فود: (من آتف) أفهم ضرر الصوت المشتبيل على ذلك من الآتف سم. فود: (وإن افتزن إلخ) عبارة شيخنا: وخرج بالكلام الصوت الغفل أي الخالي عن الحروف كأن نهق نهيق الحمير أو صهيل الخيل أو حاكى شيئاً من الطيور ولم يظهر من ذلك حرفان ولا حرف مفهم فلا تبطل به صلاته ما لم يقصد به اللعب، وكذا لو أشار الآخرس بشفتيه ولو إشارة مفهمة للفطن أو غيره اه. فود: (ولو لغير حاجة) الأولى تقديمه على قوله: وإن افتزن به إلخ. أو تأخيره عن قوله: وإن فهم الفطن كلامه.

فود: (أو حرف مفهم) ظاهره وإن أطلق قلّم يقصد المعنى الذي باختياره صار مفهماً ولا غيره، وقد يقال: قصد ذلك المعنى لازماً لشرط البطلان، وهو التعمد وعلم التحريم ولو قصد بالحرف المفهم الذي لا يفهم كأن نطق ب(ف) قاصداً به أول حرفي لفظة (في) فيحتمل أنه لا يضّر. فود: (من آتف) أفهم ضرر الصوت المشتبيل على ذلك من الآتف.

كما أفتى به البلقيني لكن خالفه بعضهم قال لتلاعبه ويؤد بأنه إن قصَدَ بشيء من ذلك اللبس فلا تردّد في البطلان لما يأتي في الفعل القليل والأفلا وجه له وإن تكرر ذلك وفي الأنوار لا تبطل بالبصق إلا إن تكرر ثلاث مرّات متوالية أي مع حركة عضو يبطل تحركه به ثلاثاً كلبخى لا شفة كما هو ظاهر.

(تنبيه) هل يضبط التلطي هنا بما مرّ في نحو قراءة الجنب والقراءة في الصلاة أو يفروق بأن ما هنا أضيق فيضرب سماع حديد السمع وإن لم يسمع المعتدل كل محتفل والأول أقرب (وكذا مدة بعد حرف) غير مفهم تبطل بهما أيضاً (في الأصح) لأنها ألف أو واو أو ياء فهما حرفان نعم لا تبطل بإجابته في حياته يقول أو فعل وإن كثر.....

• قوله: (كما أفتى به البلقيني) لا يخفى إشكال ما أفتى به بالنسبة لصوت طال واشتدّ ارتفاعه واغوجاهه ويختل البطلان حيث سم. أقول ويؤيد هذا الاحتمال قول الشارح الآتي؛ لأنه أي كثير الكلام يقطع نظم الصلاة إلخ. وتقيد الآتي لاغيار نحو التثني بالقلّة. • قوله: (والأفلا وجه) قد يقول هذا البعض هذا بتغيبه تلاعب سم أي كما هو الظاهر. • قوله: (وفي الأنوار) إلى التنبيه في النهاية. • قوله: (لا تبطل بالبصق) أي حيث لم يظهر به حرفان أو حرف مفهم كما هو ظاهر سم على حجّ اهرع ش. • قوله: (لا شفة) أي ولا لسان سم. • قوله: (بما مرّ إلخ) أي من اغتيال اغتيال السمع.

• قوله: (والأقرب الأول) أقول: الأقرب الثاني؛ لأن المدار على التلطي وقد وجدع ش. أقول: وقد يمازض ببطله فيقال إن المدار فيما مرّ على القراءة وقد وجدت فالظاهر عدم الفرق. • قوله: (غير مفهم) إلى قوله: (والحق) في النهاية، وكذا في المفتي لإقوله: (في حياته).

فوق (سني): (وكذا مدة بعد حرف) أي كما مفتي. • قوله: (إجابته إلخ) أي بخلاف ما لو خاطبه ابتداء فتعوله: يا رسول الله فتبطل به الصلاة شيخنا. • قوله: (في حياته) كان التثني به جرى على الغالب سم فكذا بعد مؤته ع ش وشيخنا وبجبرمي. • قوله: (يقول إلخ) ولا يتعد أن محله إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على القدر المحتاج إليه فيه كأن سأل عن زيد أحاضر أو غائب وأجاب بأحديهما

• قوله: (كما أفتى به البلقيني) لا يخفى إشكال ما أفتى به بالنسبة لصوت طال واشتدّ ارتفاعه واغوجاهه ويختل البطلان حيث. • قوله: (والأفلا وجه له) قد يقول هذا البعض هذا بتغيبه تلاعب. • قوله: (لا تبطل بالبصق) أي حيث لم يظهر به حرفان أو حرف مفهم كما هو ظاهر. • قوله: (لا شفة) أي ولا لسان. • قوله: (في حياته) كان التثني به جرى على الغالب. • قوله: (يقول أو فعل وإن كثر) لا يتعد أن محله إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على القدر المحتاج إليه فيه كأن سأل عن زيد أحاضر أو غائب؟ ولا غرض له في سوى معرفة حضوره أو غيبته، وأجاب بأحديهما، وزاد شرح أحوال زيد في حضوره أو غيبته وما اتفق له فيهما بطلت صلاته كذا بحث ذلك الأستاذ البكري، وهو وجه غير بعيد ولا يراد عليه أن الزائد على الحاجة لا يزيد على مخاطبته في حياته يقول أو فعل وإن كثر ابتداء من غير سؤال كما سيأتي إذ خطاب

وَأَلْحَقَ بِهِ عِيسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ إِذَا نَزَلَ وَلَقِيَ قَائِلَهُ غَفَلَ عَنْ جَعْلِهِمْ هَذَا مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ أَوْ رَأَى أَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِهِ عَلَى الْأُمَّةِ لَا عَلَى بَقِيَّةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِمْ وَتَبَطَّلَ بِإِجَابَةِ الْأَبَوَيْنِ وَلَا تَجِبُ فِي فَرْضٍ مُطْلَقًا بَلْ فِي نَفْلِ إِنْ تَأَذَّيَا بِعَدَمِهَا تَأَذَّيَا لَيْسَ بِالْهَيْئِ وَلَا تَبَطَّلُ بِتَلَفُظِهِ بِالْمَرْبِئَةِ لِقُرْبَةِ تَوَقُّفَتِ عَلَى اللَّفْظِ وَخَلَّتْ عَنْ تَعْلِيْقِ وَخِطَابِ مُضِرٍّ كَنَذَرِ وَصَدَقَةٍ وَهَتَفِ وَوَصِيَّةٍ.....

وَرَادَ شَرْحَ أَحْوَالِ زَيْدٍ فِي حُضُورِهِ أَوْ غَيْبِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَذَا بَحَثَ ذَلِكَ الْأُسْتَاذُ الشَّمْسُ الْبَكْرِيُّ، وَهُوَ وَجِيهٌ سَمِيعٌ ش. ه. فُود: (وَأَلْحَقَ بِهِ عِيسَى الْخ) وَمُقْتَضَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ أَنَّ خِطَابَ الْمَلَائِكَةِ وَبَاقِي الْأَنْبِيَاءِ تَبَطَّلُ بِهِ الصَّلَاةُ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ مُغْنِي. ه. فُود: (وَلَقِيَ قَائِلَهُ) أَيِ الْإِلَاحِاقِ. ه. فُود: (مِنْ خَصَائِصِهِ الْخ) فَتَبَطَّلُ بِإِجَابَةِ عِيسَى ﷺ وَلَا تَجِبُ إِجَابَتُهُ لَكِنْ يَتَّبِعِي أَنْ يُسَنِّمَ رَاهِسَمَ وَقَالَ شَيْخُنَا وَالْحَلْبِيُّ: الْمُعْتَمَدُ أَنَّ إِجَابَةَ عِيسَى تُلْحَقُ بِإِجَابَةِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ فِي الْوُجُوبِ لَكِنْ تَبَطَّلُ بِهَا الصَّلَاةُ اه. ه. فُود: (وَلَا تَجِبُ فِي فَرْضِ الْخ) بَلْ تَحْرُمُ فِيهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَسَمَ وَشَيْخُنَا. ه. فُود: (مُطْلَقًا) أَيِ تَأَذَّيَا بِعَدَمِهَا أَمْ لَا. ه. فُود: (بَلْ فِي نَفْلِ الْخ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ جَوَازِ التَّرْكِ وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ وَجُوبِ إِجَابَةِ الْأَبَوَيْنِ فِي التَّفَلُّ أَيْضًا نَعَمْ يَتَّبِعِي أَنْ تُسَنِّ بِالْقَرْطِ الَّذِي ذَكَرَهُ مَاهِسَمَ وَشَيْخُنَا. وَفِي النِّهَائَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ. ه. فُود: (وَلَا تَبَطَّلُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَصَدَقَهُ) فِي النِّهَائَةِ وَالْمُغْنِي. ه. فُود: (وَخَلَّتْ عَنْ تَعْلِيْقِ الْخ) أَيِ بِخِلَافِ مَا عَلَّقَ مِنْهُ كَاللَّهْمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ أَرَدْتَ، أَوْ إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَعَلَيْ عِنَقِ رَقِيَّةٍ، أَوْ إِنْ كُنْتُ زَيْدًا فَعَلَيْ كَذَا فَتَبَطَّلُ بِهِ الصَّلَاةُ نِهَائَةً وَمُغْنِي. ه. فُود: (كَتَنَزِرَ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّنْذِرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي قُرْبَةٍ فَتَنْذِرُ اللَّجَاجِ أَيِ كَقَوْلِهِ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ لَا أَكَلِمَ زَيْدًا مُبْطِلٌ لِكِرَاهِيَةِ وَأَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا أَتَى بِهِ قَاصِدًا الْإِنْشَاءَ لَا الْإِخْبَارَ وَالْأَنَّ كَانَ غَيْرَ قُرْبَةٍ فَتَبَطَّلُ بِهِ شَرْحُ مَاهِسَمَ. وَاعْتَمَدَهُ ش. وَشَيْخُنَا وَالْمَدَائِنِيُّ وَالْحِجْفِيُّ. ه. فُود: (وَخِطَابِ مُضِرٍّ) أَيِ خِطَابِ لِمَخْلُوقٍ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَنْسٍ وَجِنٍّ وَمَلَكٍ وَنَبِيٍّ غَيْرِ نَبِيِّنَا نِهَائَةً وَمُغْنِي وَشَرْحُ بِأَفْضَلِ. ه. فُود: (وَصَدَقَةٍ) بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَلَكِنْ رَدَّهُ جَمْعُ أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى لَفْظِ فَالْتَلَفُظُ بِهَا فِي الصَّلَاةِ غَيْرُ مُخْتِاجٍ إِلَيْهِ بَلْ لَا تَحْصُلُ بِهِ إِذْ لَا بُدَّ مِنَ الْقَبْضِ نِهَائَةً. ه. فُود: (وَصَدَقَةٍ وَهَتَفِ الْخ) وَفَاقًا لِشَيْخِ

النَّبِيِّ ﷺ لَا يَبْطُلُ كَمَا سَيَأْتِي، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَأَنَّ الْمُنْتَجَةَ تَخْصِيصُهُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ مَعَ زِيَادَةِ الْأَذْرَعِيِّ فِيمَا لَمْ يَرِدْ مِنْ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. ه. فُود: (مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ) فَتَبَطَّلُ بِإِجَابَةِ عِيسَى ﷺ وَلَا تَجِبُ إِجَابَتُهُ لَكِنْ يَتَّبِعِي أَنْ تُسَنِّمَ م. ر. ه. فُود: (وَلَا تَجِبُ) مَفْهُومُهُ الْجَوَازُ وَفِي شَرْحِ م. ر. بَلْ تَحْرُمُ فِيهِ. ه. فُود: (وَلَا تَجِبُ فِي فَرْضٍ) قَدْ يُفْهَمُ جَوَازُهَا قَوْلُ السُّبْكِيِّ: الْمُخْتَارُ الْقَطْعُ بِأَنَّهُ لَا يُجِيبُهُمَا فِي الْفَرْضِ وَإِنْ اتَّسَعَ وَقْتُهُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ بِالشَّرْعِ خِلَافًا لِلْإِمَامِ وَتَجِبُ فِي نَفْلِ إِنْ عَلِمَ تَأَذَّيَاهُمَا بِتَرْكِهَا وَلَكِنْ تَبَطَّلُ اه. وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْجَوَازِ وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ وَجُوبِ إِجَابَةِ الْأَبَوَيْنِ فِي التَّفَلُّ أَيْضًا. نَعَمْ يَتَّبِعِي أَنْ تُسَنِّ بِالْقَرْطِ الَّذِي ذَكَرَهُ م. ر. ه. فُود: (كَتَنَزِرَ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّنْذِرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي قُرْبَةٍ فَتَنْذِرُ اللَّجَاجِ مُبْطِلٌ لِكِرَاهِيَةِ وَأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا أَتَى بِهِ قَاصِدًا الْإِنْشَاءَ لَا الْإِخْبَارَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ قُرْبَةٍ فَتَبَطَّلُ بِهِ شَرْحُ م. ر.

لأن ذلك حينئذ يكون القربة فيه أصليّة مناجاة لله تعالى فهو كالذكر وتوزع فيه بما لا يصح وزعم أن التذرع فيه مناجاة لله تعالى دون غيره وهم لأنه لا يشترط فيه ذكر لله فتحو نذرت ليزيد باللف كاعتقت فلانا بلا فرق وليس مثله التلفظ بنية نحو الصوم لأنها لا تتوقف على اللفظ فلم يحجج إليه.

(والأصح أن التثني والضعف والبكاء والأمين والنفخ والشمال والغطاس إن ظهر به) أي بكل مما ذكر (حرفان بطلت وإلا فلا) جزماً لما مر (ويعذر في سبب الكلام) عرفاً كالكلمتين والثلاث

الإسلام والخطيب وخلافاً للنهاية والزيادي والحلي وغيرهم من المتأخرين. عبارة شيخنا والمدابغي: ويستثنى من ذلك التلّظ بنذر التبرير فقط بلا تعليق ولا خطاب كقوله لله علي صلاة أو صوم أو عتق؛ لأن نذر التبرير مناجاة لله تعالى بخلاف غيره ولو قرّبه على المعتد اهـ. قوله: (لأن ذلك) أي ما ذكر من التبرير وما عطف عليه (حينئذ) أي حين أن يلفظ به بالعريّة. اهـ. قوله: (وزعم أن التذرع إلخ) اعتمد ر هذا الزعم سم. عبارة النهاية: وبحت الإسئوي إلحاق الوصية والعنق والصدقة وسائر القرب المنجزة بالتبرير لكن رده جمع بأن الصدقة لا تتوقف على لفظ إلخ. وبأن التذرع بنحو لله مناجاة لتضمينه ذكرًا بخلاف الإغناق بنحو عبيد حرّ والإيصاء بنحو لفلان كذا بقدر مؤتي اهـ. قال ع ش: قوله لكن رده جمع إلخ مضمّن اهـ. وقال الرشدي: قوله م ر وبأن التذرع بنحو لله مناجاة إلخ قضيته أنه لو لم يذكر لفظ لله أبطل وأنه لو أتى بلفظ لله في نحو العنق لا يبطل كأن قال: عبيد حرّ لله، ثم رأيت في الإمداد عقب ما قاله الشارح م ر هنا ما لفظه: وقد يرد بأن قوله لله ليس بشرط فأني فرقي بين: عليّ كذا، ونحو عبيد حرّ ولفلان كذا بقدر مؤتي اهـ. قوله: (لأنه لا يشترط ذكر لله) قد يجاب بأنه يتضمّنه سم. وقد يرد بأن نحو العنق يتضمّنه كذلك فأني فرقي بينهما. اهـ. قوله: (فتحو نذرت ليزيد إلخ) أي بدون لفظ لله. اهـ. قوله: (وليس مثله) أي مثل التلّظ بالتبرير وما عطف عليه.

قول (سني): (وبالبكاء) أي وإن كان من خوف الآخرة نهاية ومغني.

قول (سني): (والنفخ) أي من أتى أو قم نهاية ومغني. قول (سني): (إن ظهر به حرفان) أي أو حرف مفهم كما هو ظاهر من قوله السابق: تبطل بحرفين أو حرف مفهم سم. عبارة الرشدي: أي أو حرف مفهم أو مملود كما يئله صنع غيره كالبهجة اهـ. قوله: (لما مر) وهو قوله: وخرج بالثلاث الصوت إلخ كزدي. وعبارة ع ش: أي من أنها لا تبطل بدون حرفين أو حرف مفهم اهـ. قوله: (هرفاً) كذا في النهاية والمغني. اهـ. قوله: (كالكلمتين والثلاث) وسيدكر في الصوم أنهم ضبطوا القليل بثلاث كلمات

قوله: (وزعم إلخ) اعتمد ر هذا الزعم. وقوله: لا يشترط فيه ذكر الله. قد يجاب بأنه يتضمّنه.

قوله: (حرفان) أي أو حرف مفهم كما هو ظاهر من قوله السابق: تبطل بحرفين أو حرف مفهم، فسوى بينهما في الإبطال ولا مزية للتثني ونحوه على عدمه كما لا يخفى. اهـ. قوله: (والثلاث) يتبعني أن مما يقتصر القدر الواقع في خبر ذي الدين.

ويظهر ضبط الكلمة هنا بالغرف بدليل تمبيرهم ثم بحرف وهنا بكلمة ولا تضبط بالكلمة عند النحاة ولا عند اللغويين (إن سبق لسانه) إليه كالناسي بل أولى إذ لا قصد (أو نسي الصلاة) أي أنه فيها كأن سلم له لأنه صلى الله عليه وسلم «تكلّم في قصّة ذي اليدين معتقده أنه ليس في صلاة ثم بنى عليها» وخرج بالصلاة نسيان تحريمه فيها فلا يحدّره به (أو جهل تحريمه) أي ما أتى به فيها وإن علم تحريم جنسه. وقول أصل الروضة لو علم أن جنس الكلام مُحَرَّم ولم يعلم أن ما يأتي به

وأربع. وقال القليوبي: والمُعْتَمَدُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ بِالسَّيِّئَةِ ودونها والبطلان بما زاد عليها كُرْدِي. عبارة شيخنا: وضبط القليل عُرْفًا بِسَيِّئِ كَلِمَاتٍ عُرْفَتِيَّةٍ فَأَقْلُ أَخَذًا مِنْ قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ والكثير عُرْفًا بِأَكْثَرِ مِنْهَا اهـ. ويأتي عن سموع ش ما يوافق. هـ فود: (ثم) أي في المُفْصِر (وقوله هنا) أي في غير المُفْصِر.

هـ فود: (ولا يضبط) إلى قول المتن: (أو جهل) في النهاية والمغني. هـ فود: (ولا يضبط) الأولى الثاني. هـ فود: (بالكلمة عند النحاة إلخ) أي من أنها لَفْظٌ وَضِعَ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ وَعَلَى عَدَمِ الضَّبْطِ بما ذَكَرَ يَدْخُلُ اللَّفْظُ الْمُهِمَلُ إِذَا تَرَكَّبَ مِنْ حَرْفَيْنِ ع ش. هـ فود: (كالناسي) أي الآتي آتِفا. هـ فود: (كان سلم فيها إلخ) ولو سلم إمامه فسلم معه ثم سلم الإمام ثانياً فقال له المأموم قد سلمت قبل هذا. فقال الإمام: كنت ناسياً. لم تبطل صلاةً وأجِدَ مِنْهُمَا، أما الإمام فَلِإِنْ كَلَامَهُ بَعْدَ فَرَاغِ صَلَاتِهِ، وأما المأموم فَلِإِنَّهُ يَظُنُّ أَنَّ الصَّلَاةَ قَدْ فَرَّغَتْ فَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِأَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ، لكن يُسْنُّ لَهُ سُجُودَ السَّهْوِ ثُمَّ يُسَلِّمُ؛ لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْقُدُورَةِ شَيْخُنَا وَمُعْنَى وَنَهَايَةِ. هـ فود: (ثم تكلّم قليلاً إلخ) قال سموع وقد اشتملت قصّة ذي اليدين على إثباته بسَيِّئِ كَلِمَاتٍ فَيَضْبُطُ بِهَا الْكَلَامَ الْبَسِيرَ انْتَهَى. وَلَعَلَّهُ عَدَّ (أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ) كَلِمَتَيْنِ، وَ(أَم نَسِيتَ) كَذَلِكَ وَ(يَا رَسُولَ اللَّهِ) كَذَلِكَ ع ش. هـ فود: (في قصّة ذي اليدين) واسمُه الْجِزْبَانِيُّ بْنُ غَمْرٍو السَّلَمِيُّ بِكُسْرِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ الْمُهِمَلَةِ فَبَاءَ مَوْحَدَةً وَالْفَ وَقَافٌ لُقْبٌ بِذَلِكَ لِطَوْلِ يَدَيْهِ ع ش. هـ فود: (فلا يحدّره به) أي فإنه كَنَسِيَانِ نَجَاسَةٍ نَحْوِ تَوْبِهِ وَلَوْ ظَنَّ بَطْلَانَ صَلَاتِهِ بِكَلَامِهِ سَاهِيًا ثُمَّ تَكَلَّمَ بِسِرٍّ عِنْدَ مَا تَبَطَّلَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قال ع ش وهو ظاهرٌ حَيْثُ لَمْ يَخْصُلْ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا كَلَامٌ كَثِيرٌ مُتَوَالٍ وَالْأَبْطَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَقَاعَدُ عَنِ الْكَثِيرِ سَهْوًا، وَهُوَ مُبْطِلٌ اهـ.

قوله (سني): (أو جهل تخريمه) خرج به ما لو علمه وجهل كونه مُبْطِلًا فَتَبَطَّلَ بِهِ كَمَا لَوْ عَلِمَ تَحْرِيمَ شُرْبِ الْخَمْرِ دُونَ إِيْجَابِهِ الْحَدِّ فَإِنَّهُ يُحَدُّ إِذْ حَقَّهُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالتَّحْرِيمِ الْكَفِّ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. هـ فود: (أي ما أتى) إلى قوله: (وقول أصل الروضة) في المغني واعتدّه ع ش وشيخنا. هـ فود: (أي ما أتى به فيها وإن علم إلخ) يؤخذ من ذلك بالأولى صحّة صلاة نحو المُبْلَغِ والفاتح بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك وإن علم بامتناع جنس الكلام سموع على حجة وقوله نحو المُبْلَغِ أي الإمام الذي يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ لِإِعْلَامِ الْمَآمُومِينَ فَقَطْ وَقَوْلُهُ: بِقَصْدِ التَّبْلِيغِ أَي وَإِنْ لَمْ يَخْتَجِ إِلَيْهِ بِأَنْ سَمِعَ الْمَآمُومُونَ صَوْتَ

هـ فود: (أو جهل تخريمه أي ما أتى به فيها وإن علم تخريم جنسه) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ بِالْأَوَّلَى صِحَّةُ صَلَاةِ نَحْوِ الْمُبْلَغِ وَالْفَاتِحِ بِقَصْدِ التَّبْلِيغِ وَالْفَتْحِ فَقَطِ الْجَاهِلِ بِامْتِنَاعِ ذَلِكَ وَإِنْ عَلِمَ امْتِنَاعَ جِنْسِ الْكَلَامِ فَتَأْمَلُهُ.

مُحَرَّمٌ فَهُوَ مَعْدُورٌ بَعْدَ ذِكْرِ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْمَعْدُورِ وَغَيْرِهِ فِي الْجَهْلِ بِتَحْرِيمِ الْكَلَامِ بِقِتْضَى أَنَّ الْأَوَّلَ مَعْدُورٌ مُطْلَقًا، وَهُوَ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ نُسَخِ شَرْحِ الرُّوضِ لِكَيْتِهِ فِي بَعْضِهَا وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ مُصَرِّحٌ بِإِجْرَاءِ التَّفْصِيلِ فِيهِ أَيْضًا وَالَّذِي يَظْهَرُ الْجَمْعُ بِحُمُلِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّ يَكُونُ مَا أَتَى بِهِ مِمَّا يَجْهَلُهُ أَكْثَرُ الْعَوَامِّ فَيَعْدُرُ مُطْلَقًا كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ التَّنَحُّجِ الْمُصَرِّحِ بِهَا فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا وَالثَّانِي عَلَى أَنَّ يَكُونُ مِمَّا يَعْرِفُهُ أَكْثَرُهُمْ فَلَا يُعْدَرُ بِهِ إِلَّا (إِنْ قُرِبَ عَهْدُهُ، بِالإِسْلَامِ) لِأَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ الْحَكَمِ تَكَلَّمَ جَاهِلًا بِذَلِكَ وَمَقَصِي فِي صَلَاتِهِ بِخَضِرَتِهِ ﷺ أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ عَنِ عَالِمِي ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا عُلَمَاءَ وَيَظْهَرُ ضَبْطُ الْبُعْدِ.....

الإمام ع ش . وفي البُخَيْرِيِّ عَنِ الإِطْفِيحِيِّ : وَزَادَ سَمَ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْغَايَةِ بَلْ يَتَّبِعِي صِحَّةَ صَلَاةٍ نَحْوِ الْمُبْلَغِ حَيْثُ وَإِنْ لَمْ يَقْرُبْ عَهْدُهُ بِالإِسْلَامِ وَلَا نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ لِمَزِيدِ خَفَاءِ ذَلِكَ اه .
 • فَوَدَّ : (وَإِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ جَنْبِهِ) فَلَوْ قَالَ لِإِمَامِهِ : أَفَعَدَّ أَوْ قُمَ وَجْهِي تَحْرِيمَ ذَلِكَ لِتَمَلُّقِهِ بِمَضْلَعَةِ الصَّلَاةِ مَعَ عَلَيْهِ بِتَحْرِيمِ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ فَهُوَ مَعْدُورٌ كَمَا سَمِعَ كَلَامَ ابْنِ الْمُقَرِّي فِي رَوْضَةِ شَيْخِنَا . • فَوَدَّ : (يَقْتَضِي الْإِلْخَ) خَبَرٌ وَقَوْلُ أَصْلِ الرُّوضَةِ الْإِلْخَ . • فَوَدَّ : (بَيْنَ الْمَعْدُورِ الْإِلْخَ) أَيِ بِقُرْبِ إِسْلَامِهِ وَيُعَدُّ عَنِ الْعُلَمَاءِ وَ . • فَوَدَّ : (بِتَحْرِيمِ الْكَلَامِ) أَيِ جَنْبِهِ سَم . • فَوَدَّ : (أَنَّ الْأَوَّلَ) أَيِ الْجَاهِلِ بِتَحْرِيمِ مَا أَتَى بِهِ مِنَ الْكَلَامِ مَعَ عَلَيْهِ بِتَحْرِيمِ جَنْسِ الْكَلَامِ الْمُتَحَقِّقِ فِي غَيْرِهِ شَيْخِنَا . • فَوَدَّ : (مُطْلَقًا) أَيِ عَنِ ذَلِكَ التَّفْصِيلِ وَهَذَا اعْتَمَدَهُ م ر اه سَم . وَكَذَا اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَشَيْخِنَا كَمَا مَرَّ . • فَوَدَّ : (لِكَيْتِهِ) أَيِ شَيْخِ الإِسْلَامِ . • فَوَدَّ : (أَيْضًا) أَيِ كَالْجَاهِلِ بِحُرْمَةِ جَنْسِ الْكَلَامِ . • فَوَدَّ : (بِحُمُلِ الْأَوَّلِ) أَيِ مَا فِي بَعْضِ نُسَخِ شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ عَذْرِ الْجَاهِلِ الْمَذْكُورِ مُطْلَقًا وَ . • فَوَدَّ : (وَالثَّانِي) أَيِ مَا فِي بَعْضِ نُسَخِ شَرْحِ الرُّوضِ وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ مِنْ إِجْرَاءِ التَّفْصِيلِ فِي ذَلِكَ الْجَاهِلِ أَيْضًا .
 فَوَدَّ (سَمَ) : (إِنْ قُرِبَ عَهْدُهُ بِالإِسْلَامِ) أَيِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِيمَا يَظْهَرُ نَهَايَةً . قَالَ الْكُرْدِيُّ : وَكَذَا فِي شُرُوحِ الشَّارِحِ عَلَى الْإِزْشَادِ وَالْمُبَابِ وَأَقَرُّ فِي التَّخْفَةِ أَنَّ الْمُخَالِطَ لَنَا إِذَا قَضَتْ الْعَادَةُ فِيهِ بَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ لَا يُعْدَرُ اه . • فَوَدَّ : (لِأَنَّ مُعَاوِيَةَ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا) فِي الْمُغْنِي . • فَوَدَّ : (أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ الْإِلْخَ) أَيِ بِخِلَافِ مَنْ بَعُدَ إِسْلَامُهُ وَقُرِبَ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِتَفْصِيلِهِ بِتَرْكِ التَّعَلُّمِ مُغْنِي . • فَوَدَّ : (وَيَظْهَرُ ضَبْطُ الْبُعْدِ الْإِلْخَ) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُضَبَّطَ بِمَا لَا خَرَجَ فِيهِ أَيِ مَشَقَّةً لَا تَحْتَمِلُ عَادَةً م ر اه عَلَى حَجٍّ . وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَنْ عَلِمَ بِوُجُوبِ شَيْءٍ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ يُنَكِّنُ تَخْصِيلَهُ بِالسَّفَرِ ، أَمَّا مَنْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ وَرَأَى أَهْلَهُ عَلَى حَالَةٍ يَظُنُّ مِنْهَا أَنَّهُ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِلَّا مَا تَعَلَّمَهُ مِنْهُمْ وَكَانَ فِي الْوَاقِعِ مَا تَعَلَّمَهُ غَيْرَ كَافٍ فَمَعْدُورٌ وَإِنْ تَرَكَ السَّفَرَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ع ش .

• فَوَدَّ : (الْمَعْدُورِ) أَيِ بِقُرْبِ إِسْلَامِهِ أَوْ بُعْدِهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ . وَقَوْلُهُ : بِتَحْرِيمِ الْكَلَامِ ، أَيِ جَنْبِهِ .
 • فَوَدَّ : (مُطْلَقًا) أَيِ عَنِ ذَلِكَ التَّفْصِيلِ ، وَهَذَا اعْتَمَدَهُ م ر . • فَوَدَّ : (وَيَظْهَرُ ضَبْطُ الْإِلْخَ) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُضَبَّطَ بِمَا لَا خَرَجَ فِيهِ [أَيِ] لَا يَحْتَمِلُ عَادَةً م ر .

يُما لا يَجِدُ مُؤَنَّةً يَجِبُ بَذْلُهَا فِي الْحَجِّ تَوَصُّلُهُ إِلَيْهِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَا هُنَا أَضْيَقُ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ فَوْرِيٌّ أَصَالَةً بِخِلَافِ الْحَجِّ وَعَلَيْهِ فَلَا يَمْتَنِعُ الْوُجُوبُ عَلَيْهِ إِلَّا الْأَمْرُ الضَّرُورِيُّ لَا غَيْرُ فَيَلْزِمُهُ مَشْيُ أَطَاقِهِ وَإِنْ بَعْدَ وَلَا يَكُونُ نَحْوَ ذَيْنِ مُؤَجَّلٍ عُذْرًا لَهُ وَيُكَلِّفُ بَيْعَ نَحْوِ قَبْنِهِ الَّذِي لَا يُضْطَرُّ إِلَيْهِ وَيَبْحَثُ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ مَنْ نَشَأَ بَيْنَنَا ثُمَّ أَسْلَمَ لَا يُعَذِّرُ وَإِنْ قَرَّبَ إِسْلَامُهُ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ أَمْرُ دِينِنَا ١ هـ وَيُؤْخَذُ مِنْ عَلَيْهِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مُخَالِطِ قَضَيْتِ الْمَادَّةِ فِيهِ بَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ وَجَهْلُ إِبْطَالِ التَّشْنِيعِ غَيْرَ فِي حَقِّ الْعَوَامِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَا غُيِّرُوا بِجَهْلِهِ لِيَخْفَاهُ عَلَى غَالِبِهِمْ لَا يُؤَاخِذُونَ بِهِ وَيُؤَيِّدُهُ تَصْرِيحُهُمْ بِأَنَّ الْوَاجِبَ غَيْنًا إِنَّمَا هُوَ تَعَلُّمُ الظَّوَاهِرِ لَا غَيْرُ (لَا كَثِيرَةٌ) عُزْفًا فَلَا يُعَذِّرُ فِيهِ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ.....

هـ فَوَدَّ: (يُما لا يَجِدُ مُؤَنَّةً الْخ) قَدْ يُقَالُ يُؤَدِّي ضَبْطُهُ بِذَلِكَ إِلَى تَعَاوُثِهِ بِتَقَاوُثِ الْأَشْخَاصِ، وَهُوَ مُنَافٍ لِجَهْلِهِ أَيْ الْبُعْدِ صِفَةً لِلْبَادِيَةِ لَا يَمَنُ فِي الْبَادِيَةِ فَلَوْ ضَبِطَ بِمَسَاقَةِ الْقَصْرِ أَوْ بِمَحَلٍّ يَكْثُرُ قَضْدُ أَهْلِهِ لِمَحَلٍّ عَالِمِي ذَلِكَ لَكَانَ اتَّسَبَ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ. هـ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ الْإِحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ. هـ فَوَدَّ: (وَيَبْحَثُ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ مَنْ نَشَأَ بَيْنَنَا الْخ) وَهَذَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ بَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ مُغْنِي. وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهَائِيَّةِ وَشُرُوحِ الْإِزْشَادِ وَالْمُبَابِ لِلشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ. هـ فَوَدَّ: (وَجَهْلُ إِنْطَالٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤْخَذُ) فِي الْمُغْنِيِّ وَشَرْحَ بِأَفْضَلِ وَإِلَى قَوْلِهِ: (نَظِيرُ الْخ) فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنْ عُذِرَ). هـ فَوَدَّ: (وَجَهْلُ إِنْطَالٍ التَّشْنِيعِ الْخ) أَيْ مَعَ عَلَيْهِ بِتَحْرِيمِ جَنْسِ الْكَلَامِ شَرْحُ بِأَفْضَلِ وَنَهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. وَعِبَارَةٌ سَمَّ: أَيْ مَعَ جَهْلٍ تَحْرِيمِهِ كَذَا يَتَّبِعِي تَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الْمُبَابِ: أَوْ عَالِمًا بِتَحْرِيمِ التَّشْنِيعِ دُونَ إِنْطَالِهِ بَطَلَتْ ١ هـ. وَأَقْرَأَهُ الشَّارِحُ ١ هـ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلَامَ فِي التَّشْنِيعِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى حَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفٍ مُفْهِمٍ أَوْ حَرْفٍ وَمَدَّةٍ وَإِلَّا فَالصُّوَرُ الثَّلَاثُ أَيْ الْخَالِي عَنْ الْحَرْفِ لَا عِبْرَةَ بِهِ كَمَا مَرَّ وَيَأْتِي. هـ فَوَدَّ: (عَلِيْرُ الْخ) أَيْ إِنْ قُلَّ عُزْفًا أَخَذًا يَمَّا سَبَقَ سَمَّ. أَيْ وَمَا يَأْتِي. هـ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْخ) لَكِنَّ هَذَا الْمَاخُودَ لَا يَتَّقَيَّدُ بِكَوْنِهِ نَشَأَ بَعِيدًا عَنْ الْعُلَمَاءِ أَوْ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ الْخ) ع ش وَكُزْدِي. هـ فَوَدَّ: (فِي حَقِّ الْعَوَامِ) أَيْ لِيَخْفَاهُ حُكْمُهُ عَلَيْهِمْ مُغْنِي وَنَهَائِيَّةٌ. هـ فَوَدَّ: (عُزْفًا) إِلَى قَوْلِهِ: (نَظِيرُ الْخ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِنْ عُذِرَ). هـ فَوَدَّ: (فَلَا يُعَذِّرُ) ثُمَّ قَوْلُهُ: (وَإِنْ عُذِرَ) لَعَلَّ الْأَوَّلَ مِنْ حَيْثُ الْإِبْطَالُ، وَالثَّانِي مِنْ حَيْثُ الْإِثْمُ بَصْرِيٌّ. وَقَوْلُهُ: مِنْ حَيْثُ الْإِثْمُ وَالْأَوَّلَى بِكَوْنِهِ قَرِيبَ الْمَهْدِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةِ الْخ. هـ فَوَدَّ: (فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ) أَيْ سَبَقِي اللَّسَانِ وَنَسِيَانِ الصَّلَاةِ وَجَهْلِ التَّحْرِيمِ.

هـ فَوَدَّ: (وَجَهْلُ إِنْطَالِ التَّشْنِيعِ) أَيْ مَعَ جَهْلٍ تَحْرِيمِهِ كَذَا يَتَّبِعِي تَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الْمُبَابِ: أَوْ عَالِمًا بِتَحْرِيمِ التَّشْنِيعِ دُونَ إِنْطَالِهِ بَطَلَتْ ١ هـ. وَأَقْرَأَهُ الشَّارِحُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ وَجَهْلُ الْإِبْطَالِ بَطَلَتْ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فَيَمَنُ عَلِمَ تَحْرِيمَ الْكَلَامِ وَجَعَلَ الْإِبْطَالُ بِهِ. هـ فَوَدَّ: (وَجَهْلُ إِنْطَالِ التَّشْنِيعِ) أَيْ إِنْ قُلَّ عُزْفًا أَخَذًا يَمَّا سَبَقَ.

(في الأصح) وإن عُدِرَ لَأَنَّهُ لَا يَقْطَعُ نَظْمَ الصَّلَاةِ وَهَيَّئَتْهَا (و) يُعَذَّرُ (في التَّحْنِجِ وَنَحْوِهِ) مِمَّا مَرُّ مَعَهُ (لِلْقَلْبِ) عَلَيْهِ. لَكِنْ إِنْ قُلَّ عُرْفًا عَلَى الْمُتَعَمِّدِ وَلَوْ ابْتَلَى شَخْصٌ بَنَحَوْ سُعَالٍ دَائِمٍ بَحِثْ لَمْ يَخْلُ زَمَنٌ مِنَ الْوَقْتِ يَسَعُ الصَّلَاةَ بِلَا سُعَالٍ مُبْطِلٍ فَالَّذِي يَظْهَرُ الْعَفْوُ عَنْهُ وَلَا قَضَاءٌ عَلَيْهِ لَوْ شُفِيَ نَظِيرٌ مَا يَأْتِي فَيَمُتُّ بِهِ حِكْمَةٌ لَا يَصِيرُ مَعَهَا عَلَى عَدَمِ الْحَكِّ بَلْ قَضِيَّةٌ هَذَا الْعَفْوُ عَنْهُ وَأَنَّهُ لَا

فَوَيْ (سُي): (في الأصح) والثاني يُسَوِّي بَيْنَهُمَا فِي الْعُدْرِ كَمَا سَوَّى بَيْنَهُمَا فِي الْعَمْدِ، وَمَزَجُ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ إِلَى الْعُرْفِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَصَحَّحَ الشُّبْكِيُّ تَبَعًا لِلْمَتَوَلَّى أَنَّ الْكَلَامَ الْكَثِيرَ نَاسِيًا لَا يَبْطُلُ لِقِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ مُغْنِي. هُود: (لَكِنْ إِنْ قُلَّ) أَيِ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ مِنَ الْحُرُوفِ إِذْ مُجَرَّدُ الصَّوْتِ لَا يَضُرُّ مُطْلَقًا كَمَا تَقَدَّمَ فَلَا يَأْتِي تَقْيِيدُهُ بِالْقَلَّةِ سَمَ وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ. عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَّةِ: وَيُعَذَّرُ فِي الْبَسِيرِ عُرْفًا مِنْ التَّحْنِجِ وَنَحْوِهِ مِمَّا مَرَّ وَغَيْرِهِ كَالسُّعَالِ وَالْعَطَاسِ وَإِنْ ظَهَرَ بِهِ حَرْفَانِ، وَلَوْ مِنْ كُلِّ نَفْخَةٍ وَنَحْوِهَا ثُمَّ قَالَا: فَإِنْ كَثُرَ التَّحْنِجُ وَنَحْوُهُ لِلْعَلَّةِ وَظَهَرَ بِهِ حَرْفَانِ فَأَكْثَرُ وَكَثُرَ عُرْفًا أَيِ مَا ظَهَرَ مِنَ الْحُرُوفِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ اهـ. وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِمَا قَالَهُ سَمَ وَمُبَيِّنٌ أَنَّ الْمَدَارَ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى قَلَّةٍ أَوْ كَثْرَةِ الْحُرُوفِ الظَّاهِرَةِ بَنَحَوْ التَّحْنِجَ لِلْعَلَّةِ لَا عَلَى قَلَّةٍ أَوْ كَثْرَةِ نَحْوِ التَّحْنِجِ لِلْعَلَّةِ. هُود: (هَلِ الْمُتَعَمِّدُ) أَيِ خِلَافًا لِمَا صَوَّبَهُ الْإِسْنَوِيُّ سَمَ. أَيِ مِنْ عَدَمِ الْبُطْلَانِ فِي التَّحْنِجِ وَالسُّعَالِ وَالْعَطَاسِ لِلْعَلَّةِ وَإِنْ كَثُرَتْ إِذْ لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهَا مُغْنِي. وَحَمَلَ النَّهَائِيَّةُ كَلَامَ الْإِسْنَوِيِّ عَلَى الْحَالَةِ الْآتِيَةِ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ: وَلَوْ ابْتَلَى شَخْصٌ الْخ. هُود: (فَالَّذِي يَظْهَرُ الْعَفْوُ عَنْهُ) أَيِ كَمَنْ بِهِ سَلَسُ بَوَلٍ وَنَحْوُهُ بَلْ أَوَّلَى مُغْنِي وَنَهَائِيَّةُ قَالَ ع ش: فَإِنْ خَلَا مِنَ الْوَقْتِ زَمَنًا يَسَعُهَا بَطَلَتْ بِمَرُوضِ السُّعَالِ الْكَثِيرِ فِيهَا وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ إِنْ خَلَا مِنَ السُّعَالِ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ حُصُولُهُ فِي بَقِيَّتِهِ بِحَيْثُ لَا يَخْلُو مِنْهُ مَا يَسَعُ الصَّلَاةَ وَجَبَتْ الْمُبَادَرَةُ لِلْفِعْلِ وَأَنَّهُ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ السَّلَامَةُ مِنْهُ فِي وَقْتِ يَسَعُ الصَّلَاةَ قَبْلَ خُرُوجِ وَثِيئِهَا وَجَبَ انْتِظَارُهُ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَمُتَّ السُّعَالُ فِي التَّصْفِيلِ الْمَذْكُورِ مَا لَوْ حَصَلَ لَهُ سَبَبٌ كَسُّعَالٍ أَوْ نَحْوِهِ يَحْصُلُ مِنْهُ حَرَكَاتٌ مُتَوَالِيَةٌ كَازْتِعَاشِ يَدٍ أَوْ رَأْسٍ وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ كَانَ السُّعَالُ مُزْمِنًا وَلَكِنْ عَلِمَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّ الْحَمَامَ يُسْكِنُ عَنْهُ السُّعَالُ مَدَّةَ تَسَعِ الصَّلَاةِ هَلْ يَكْلُفُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَاجْتَبَتْ عَنْهُ بَأَنَّ الظَّاهِرَ الْأَوَّلَ حَيْثُ وَجَدَ أَجْرَةَ الْحَمَامِ فَاضِلَةً عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ وَإِنْ تَرْتَّبَتْ عَلَى ذَلِكَ قَوَاتُ الْجَمَاعَةِ وَأَوَّلَ الْوَقْتِ أَخَذًا مِمَّا قَالُوهُ مِنْ وَجُوبِ تَسْحِينِ الْمَاءِ حَيْثُ قَدَّرَ عَلَيْهِ إِذَا تَوَقَّفَ الْوُضُوءُ عَلَى تَسْحِينِهِ ع ش وَقَوْلُهُ وَاجْتَبَتْ عَنْهُ الْخ وَقَوْلُهُ أَخَذًا مِمَّا قَالُوهُ الْخ كُلُّ مِنْهُمَا مَحَلُّ نَظَرٍ. هُود: (بَلْ قَضِيَّةُ الْخ) قَضِيَّةُ هَذَا الْكَلَامِ الْجَزْمُ فِي مَسْأَلَةِ الْحِكْمَةِ

هُود: (إِنْ قُلَّ عُرْفًا) أَيِ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ مِنَ الْحُرُوفِ إِذْ مُجَرَّدُ الصَّوْتِ لَا يَضُرُّ مُطْلَقًا كَمَا تَقَدَّمَ فَلَا يَأْتِي تَقْيِيدُهُ بِالْقَلَّةِ. وَقَوْلُهُ: عَلَى الْمُتَعَمِّدِ أَيِ خِلَافًا لِمَا صَوَّبَهُ الْإِسْنَوِيُّ. هُود: (بَلْ قَضِيَّةُ الْخ) أَيِ قَضِيَّةُ هَذَا الْكَلَامِ الْجَزْمُ فِي مَسْأَلَةِ الْحِكْمَةِ بِعَدَمِ الْإِنْتِظَارِ فَإِنْ قِيلَ بِهِ أَيْضًا فِي مَسْأَلَةِ السُّعَالِ وَالْأَوَّلُ فَلَا بُدَّ مِنْ فَرْقٍ وَاضِحٍ لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ، عَدَمُ الْجَزْمِ فِي مَسْأَلَةِ الْحِكْمَةِ بِمَا ذَكَرَ فَلْيُرَاجَعْ. وَقَالَ م ر: يَتَّبَعِي انْتِظَارُ زَمَنِ الْخُلُوفِ هُنَا وَفِي الْحِكْمَةِ.

يُكَلِّفُ انتِظَارَ الزَّمَنِ الَّذِي يَخْلُو فِيهِ عَنْ ذَلِكَ لَكِنَّ قَضِيَّةَ مَا مَرَّ فِي السَّلْسِ أَنَّهُ يُكَلِّفُ ذَلِكَ فِيهِمَا، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقَ بِأَنَّهُ يَحْتَاطُ لِلنَّجَسِ لِقُبْحِهِ مَا لَا يَحْتَاطُ لِغَيْرِهِ وَلَوْ تَنَحَّجَ إِمَامُهُ فَبَانَ مِنْهُ حُرْفَانِ لَمْ تَجِبْ مُفَارَقَتُهُ لِاحْتِمَالِ عُذْرِهِ. نَعَمْ إِنْ دَلَّتْ قَرِينَةُ حَالِهِ عَلَى عَدَمِ الْعُذْرِ تَقَيُّنَتْ مُفَارَقَتُهُ عَلَى مَا بَحَثَهُ السُّبُكِيُّ، وَلَوْ لَحَنَ إِمَامُهُ فِي الْفَائِحَةِ لَحَنًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى فَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ لَا تَجِبُ مُفَارَقَتُهُ حَالًا وَلَا عِنْدَ الرُّكُوعِ بَلْ لَهُ انتِظَارُهُ لِحُجُوزِ سَهْوِهِ كَمَا لَوْ قَامَ لِخَامِسَةٍ أَوْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِهِ (و) يُعَذَّرُ فِي التَّنَحُّجِ فَقَطْ أَيُّ الْقَلِيلِ مِنْهُ كَمَا هُوَ.....

بَعْدَ وَجُوبِ الْإِنْتِظَارِ فَإِنْ قِيلَ بِهِ أَيْضًا فِي مَسْأَلَةِ السُّعَالِ وَالْأَفْلَا بُدَّ مِنْ فَرْقٍ ظَاهِرٍ لَكِنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ عَدَمُ الْجُزْمِ فِي مَسْأَلَةِ الْحِكْمَةِ بِمَا ذَكَرَهُ فَلْيُرَاجَعْ. وَقَالَ م ر: يَتَّبِعُهُ انْتِظَارُ زَمَنِ الْخُلُوعِ هُنَاكَ وَفِي الْحِكْمَةِ سَم. وَتَقَدَّمَ عَنْ ش تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ السَّلَامَةُ مِنَ السُّعَالِ فِي وَقْتِ يَسْعُ الصَّلَاةَ قَبْلَ خُرُوجِ فِيهَا. □ فَوَدَّ: (الَّذِي يَخْلُو فِيهِ الْإِنْح) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يُنَاسِبُ فَرَضَ الْمَسْأَلَةِ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ: بِحَيْثُ لَمْ يَخْلُ زَمَنُ الْإِنْحِ سَم. □ فَوَدَّ: (إِنَّهُ يُكَلِّفُ ذَلِكَ الْإِنْح) تَقَدَّمَ أَيْضًا عَنْ سَم عَنْ م ر اغْتِمَادَهُ وَيَقْتَضِيهِ أَيْضًا مَا قَدَّمَاهُ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهَائِيَةِ عَنْ قُرَيْبٍ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ تَنَحَّجْتَ) إِلَى الْمُتْنِ فِي التَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ تَنَحَّجْتَ إِمَامُهُ الْإِنْح) أَيُّ وَلَوْ مُخَالِفًا؛ لِأَنَّهُ إِمَامٌ نَاسٍ، وَهُوَ مِنْهُ لَا يَضُرُّ أَوْ عَابِدٌ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْمُخَالِفَ الَّذِي لَا يُبْطِلُ فِي اغْتِمَادِهِ يَنْزِلُ مَنَزِلَةُ السَّهْوِ، وَلَوْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ فَوَجَدَهُ يُحَرِّكُ رَأْسَهُ مَثَلًا فِي صَلَاتِهِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ لَمْ تَوْجَدْ قَرِينَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لِمَرْضٍ مُزْمِنٍ صَحَّتْ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ حَمَلًا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْمَرَضَ مُزْمِنٌ وَالْأَفْلَا بَطَلَتْ ع ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا بَحَثَهُ السُّبُكِيُّ) اغْتَمَدَهُ الْمُغْنِيُّ وَالتَّهَائِيَةُ. □ فَوَدَّ: (لَحَنًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى) أَيُّ كَضَمَ تَاءٍ (اتَّعَمَّتْ) أَوْ كَسَرِهَا ع ش.

□ فَوَدَّ: (وَلَا عِنْدَ الرُّكُوعِ الْإِنْح) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ ع ش. □ فَوَدَّ: (بَلْ لَهُ انْتِظَارُهُ الْإِنْح) أَيُّ فِي الْقِيَامِ فَإِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ وَقَرَأَ عَلَى الصَّوَابِ وَاقَفَهُ وَأَتَى بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ إِنْ لَمْ يَتَّبِعْهُ وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْ عَلَى الصَّوَابِ اسْتَمَرَ الْمَأْمُومُ فِي الْقِيَامِ وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَلَوْ إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ ع ش زَادَ سَم مَا نَصَّهُ فَإِنْ سَلَّمَ وَلَمْ يَتَذَكَّرِ الصَّوَابَ فَيُكْمِلُ هُوَ صَلَاتَهُ حَيْثُ لَا يُحْكَمُ بِبُطْلَانِ صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّا لَمْ تَتَّحَقَّقْ أَمِيَّةُ الْإِمَامِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ سَهَا بَلَّغِيهِ هَكَذَا يَظْهَرُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ نَعَمْ إِنْ كَثُرَ لَحْنُهُ الْمُغَيِّرُ لِلْمَعْنَى فَيَتَّبِعِي وَجُوبُ مُفَارَقَتِهِ حَالًا لِأَنَّهُ صَارَ كَلَامًا أَعْجَبِيًّا، وَهُوَ مُبْطِلٌ إِذَا كَثُرَ مُطْلَقًا حَتَّى مَعَ السَّهْوِ وَالْجَهْلِ اه. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ الْإِنْح) فِي الرَّشِيدِي مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (وَيُعَذَّرُ فِي التَّنَحُّجِ فَقَطْ) كَذَا فِي التَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِيِّ. □ فَوَدَّ: (فَقَطْ) أَيُّ دُونَ نَحْوِهِ بِمَا مَرَّ مَعَهُ مِنَ الضَّجَلِ وَالْبُكَاءِ وَالْأَنِينِ وَالتَّمَخُّعِ وَالسُّعَالِ وَالْعَطَاسِ. □ فَوَدَّ: (أَيُّ الْقَلِيلِ مِنْهُ) وَفَاقًا لِظَاهِرِ الْمُغْنِيِّ وَخِلَافًا لِلتَّهَائِيَةِ وَالشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ وَكَتَبَ عَلَيْهِ الْكُرْدِيُّ مَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ وَقَدْ يُعَذَّرُ فِيهِ أَيُّ فِي

□ فَوَدَّ: (الَّذِي يَخْلُو فِيهِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يُنَاسِبُ فَرَضَ الْمَسْأَلَةِ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ: بِحَيْثُ لَمْ يَخْلُ زَمَنُ الْإِنْحِ. □ فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ قَامَ لِخَامِسَةٍ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُتَابَعُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَإِذَا وَصَلَ إِلَى قِرَاءَةِ الرُّكْعَةِ الْآخَرَى فَإِنْ أَتَى بِهَا عَلَى الصَّوَابِ تَابَعَهُ حَيْثُ وَلَا أَنْتَظَرُ أَيْضًا وَهَكَذَا فَإِنْ سَلَّمَ وَلَمْ يَتَذَكَّرِ الصَّوَابَ

قياس ما قبله إلا أن يفروق ثم رأيت صنيع شيخنا في من منتهجه مُصْرَحًا بالفرق وقد يُنظر فيه بأن التقيد هنا أولى منه ثم لأنه لا فعل منه ثم بخلافه هنا فإذا قُيد ما لا اختيار له فيه فأولى ما له فيه اختيار وإن كان إنما فعله لضرورة توقّف الواجب عليه الآن إذ غاية هذه الضرورة أنها كضرورة الغلبة بل هذه أقوى لأنه لا محيص له عنها وتلك له عنها محيص بشكوته حتى تزول لأجل (تَعَذُّرِ الْقِرَاءَةِ) الواجبة أو الذكر الواجب بدونه للضرورة (لا) الذكر المندوب ولا (الجهل) بالواجب أو غيره إذا توقّف على التّخنُّج فلا يُعذّر له (في الأصح) لأنه لكونه سنة لا ضرورة إلى احتمال التّخنُّج لأجله، نعم بحث الإسنوي.....

الكلام الكثير في التّخنُّج لِتَعَذُّرِ الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ، وهو ظاهرُ شرح المنهج أو صريحه، وصرّح به القليوبي والزّيادي والشّوبري ونقله عن الثّمانية، وهو ظاهر إطلاقي شرح البهجة للجمال الرّملي ولكن الذي جرى الشّارح عليه في شرحي الإزّشاد والخطيب في شرح التّبيين ونقله سم عن م ر أن محلّ العفو في القليل عرفاً والأصرّ واعتمده الشّارح في التّخفة اهـ. ة فود: (قياس ما قبله) أو نحو التّخنُّج للغلبة. ة فود: (هنا) أي في التّخنُّج لأجل تعذّر القراءة و. ة فود: (ثم) أي في التّخنُّج لأجل تعذّر القراءة. ة فود: (لا فعل منه) أي باختياره بل لضرورة الغلبة. ة فود: (إنما فعله) أي الاختياري. ة فود: (بل ههنا) أي ضرورة الغلبة. ة فود: (وتلك) أي ضرورة توقّف الواجب عليه. ة فود: (حتى يزول) أي المانع من القراءة.

ة فود: (لأجل تعذّر إلخ) متعلّق بقوله في التّخنُّج. ة فود: (الواجبة) إلى قوله: نعم في المعنى وإلى المن في الثّمانية لإقوله نعم إلى الأوجه. ة فود: (أو الذكر الواجب) أي من الشّهاد الأخير وغيره من الأركان القولية. ة فود: (أو غيره) أي من السنن كقراءة سورة وقنوت وتكبير وإتقال ولو من مبلغ محتاج لإسماع المأمومين خلافاً للإسنوي إذ لا يلزمه توضيح صلاة غيره نهاية ومعنى. ة فود: (نعم) بحث الإسنوي إلخ) لم يرتض به الثّمانية والمعنى كما مرّ أبفاً، وكذا الزّيادي والشّوبري والقليوبي

فَيُكْمَلُ هو صلاته حينئذٍ ولا يُحكّم بطلان صلاته؛ لأننا لم نتحقّق أمانة الإمام لاحتمال أنه سها بلغيه هكذا يظهر في جميع ذلك، نعم إن كثّر لحنه المُعَيَّرُ لِلْمَعْنَى فَيَتَّبِعِي وَجوبُ مُفَارَقَتِهِ حالاً؛ لأنه صار كلاماً اجنبياً، وهو يُبَيِّلُ إذا كثّر مطلقاً حتى السهو والجهل، هذا ولكن سيأتي في صلاة الجماعة أنه إذا أسر الإمام في الجهرية واحتمل أنه أمي ولم يفارقه حتى سلّم لزمه الإعادة ما لم يتبيّن أنه قارئ وقياسه هنا كذلك فليتأمل. ة فود: (وتعذّر القراءة) أي وإن كثّر كما كتبه شيخنا الرّملي بخطه بهامش شرح الزّوض. ة فود: (نعم بحث الإسنوي استثناء الجهر إلخ) اعتمد شيخنا الشّهاب الرّملي عدم استثناء ذلك وعليه يتّبعي استثناء الجمعة إذا توقّفت متابعة الأربعين على الجهر المذكور وكان ذلك في الركعة الأولى لِتَوْقُفِ صِحَةِ صَلَاتِهِ عَلَى مُتَابَعَتِهِمُ الْمُتَابَعَةَ الْوَاجِبَةَ لاشتراط الجماعة في الركعة الأولى لصحتها لكن لو كان لو استمرّوا في الركوع إلى أن يتي في الوقت ما يسخّ الجمعة زال المانع واستغنى عن التّخنُّج فهل يجب ذلك؟ فيه نظر، وكذا يتّبعي استثناء غير الجمعة إذا توقّفت حصول فرض الكفاية

استِثْنَاءُ الْجَهْرِ بِأَذْكَارِ الْإِنْتِقَالَاتِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى إِسْمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ أَيْ بِأَنْ تَعْدَرَتْ مُتَابَعَتُهُمْ لَهُ إِلَّا بِهِ وَالْأَوْجَهُ فِي صَائِمٍ نَزَلَتْ نُخَامَةٌ لِحَدِّ الظَّاهِرِ مِنْ فِيهِ وَاحْتِاجٌ فِي إِخْرَاجِهَا لِتَحْوِ حَرْفَيْنِ اغْتِفَارُ ذَلِكَ لِأَنَّ قَلِيلَ الْكَلَامِ يُغْتَفَرُ فِيهَا لِأَعْدَارٍ لَا يُغْتَفَرُ فِي نَظِيرِهَا نُزُولُ الْمُفْطِرِ لِلْجَوْفِ وَبِهِ يَتَجَبَّرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ بَلْ يَجِبُ فِي الْفَرْضِ وَلَا بَيْنَ الصَّائِمِ وَالْمُفْطِرِ حَدًّا مِنْ بَطْلَانِ صَلَاتِهِ بِنُزُولِهَا لِجَوْفِهِ. (وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى) نَحْوِ (الْكَلَامِ).....

وَشَيْخُنَا لَكَيْتَهُمْ اسْتَنْزَا مَا يَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ كَالْجُمُعَةِ وَالْمُعَادَةِ وَمَنْذُورِ الْجَمَاعَةِ .

■ قَوْلُهُ: (اسْتِثْنَاءُ الْجَهْرِ إلَخ) اِغْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَدَمَ اسْتِثْنَاءِ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ يَتَّبِعِي اسْتِثْنَاءُ الْجُمُعَةِ إِذَا تَوَقَّفَتْ مُتَابَعَةُ الْأَرَبَعِينَ عَلَى الْجَهْرِ الْمَذْكُورِ وَكَانَ ذَلِكَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى لِتَوَقُّفِ صِغَةِ صَلَاتِهِ عَلَى مُتَابَعَتِهِمْ الْمُتَابَعَةَ الْوَاجِبَةَ لِاشْتِرَاطِ الْجَمَاعَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى لِصِحَّتِهَا لَكِنْ لَوْ كَانَ لَوْ اسْتَمَرَّ فِي الرُّكُوعِ إِلَى أَنْ يَتَقَى مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ الْجُمُعَةَ زَالَ الْمَانِعُ وَاسْتَفْنَى عَنِ التَّخْنُجِ قَهْلٌ يَجِبُ ذَلِكَ؟ فِيهِ نَظَرٌ . وَكَذَا يَتَّبِعِي اسْتِثْنَاءُ غَيْرِ الْجُمُعَةِ إِذَا تَوَقَّفَ حُصُولُ فَرْضِ الْكِفَايَةِ بِهَذِهِ الْجَمَاعَةِ عَلَى ذَلِكَ سَمٍ عَلَى حَجٍّ . وَقَوْلُهُ : وَكَذَا يَتَّبِعِي اسْتِثْنَاءُ غَيْرِ الْجُمُعَةِ إلَخ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْحَقَ بِهَا إِمَامُ الْمُعَادَةِ وَالْمَجْمُوعَةِ جَمْعٌ تَقْدِيمٌ بِالْمَطَرِ وَالْمَنْذُورِ فَعَلُّهَا جَمَاعَةً ، وَيَكْفِي فِي الثَّلَاثِ إِسْمَاعُ وَاحِدٍ فَمَتَى أُمِكْتَهُ إِسْمَاعُهُ وَزَادَ فِي التَّخْنُجِ لِأَجْلِ إِسْمَاعٍ غَيْرِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ غَيْرُ مُخْتِاجٍ إِلَيْهَا بِخِلَافِ الْمُبْلَغِ ؛ لِأَنَّ صِحَّةَ صَلَاتِهِ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى مُشَارَكَتِهِ لِغَيْرِ الْإِمَامِ فَلَا يُعْدَرُ فِي إِسْمَاعِهِمْ ، وَقَوْلُهُ : فِيهِ نَظَرُ الْأَقْرَبُ وَجُوبُ الْإِنْتِظَارِ اهـ ع ش . وَلَا يَخْفَى مَا فِي الْإِنْتِظَارِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْحَرَجِ الشَّدِيدِ . ■ قَوْلُهُ: (وَالْأَوْجَهُ إلَخ) عِبَارَةٌ نَهَائِيَّةٌ : وَلَوْ نَزَلَتْ نُخَامَةٌ مِنْ دِمَاعِهِ إِلَى ظَاهِرِ الْقَمِ ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَاذْتَمَلَمَهَا بَطَلَتْ فَلَوْ تَشَعَّبَتْ فِي حَلْفِهِ وَلَمْ يُمْكِنْ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِالتَّخْنُجِ وَظُهُورِ حَرْفَيْنِ وَمَتَى تَرَكَهَا نَزَلَتْ إِلَى بَاطِنِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَخَنَّجَ وَيُخْرِجَهَا وَإِنْ ظَهَرَ حَرْفَانِ قَالَهُ فِي رِسَالَةِ التَّوَرِّ اهـ . قَالَ ع ش : قَوْلُهُ م ر وَجَبَ عَلَيْهِ إلَخ، أَيْ وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ . وَقَوْلُهُ م ر وَإِنْ ظَهَرَ مِنْهُ حَرْفَانِ أَيْ أَوْ أَكْثَرُ بَلْ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ مِنْ اغْتِفَارِ التَّخْنُجِ الْكَثِيرِ لِتَعَدُّ الْقِرَاءَةِ عَدَمَ الضَّرَرِ هُنَا مُطْلَقًا . وَقَوْلُهُ : فِي رِسَالَةِ التَّوَرِّ . هِيَ اسْمُ كِتَابٍ لِلشَّافِعِيِّ اهـ . ■ قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ حَرْفَيْنِ) أَيْ أَوْ أَكْثَرَ عَلَى مَا هَرَّ عَنْ ع ش . ■ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيْ بِذَلِكَ التَّغْلِيلِ .

■ قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْفَرْضِ إلَخ) أَيْ مِنَ الصَّلَاةِ . ■ قَوْلُهُ: (وَلَا بَيْنَ الصَّائِمِ) أَيْ فَلَمَّا كَانَ أَوْ فَرَضًا نَهَائِيَّةً .

■ قَوْلُهُ: (حَدًّا مِنْ بَطْلَانِ صَلَاتِهِ إلَخ) أَيْ لِأَنَّ تَأْثِيرَ الْمُفْطِرِ فِي الصَّلَاةِ فَوْقَ تَأْثِيرِ الْكَلَامِ لَاغْتِفَارِ جَنْسِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ سَم . قَوْلُ (سَمٍ): (وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْكَلَامِ إلَخ)

(فَرْغَ): لَوْ جَاءَهُ كَافِرٌ ، وَهُوَ يُصَلِّي وَطَلَّبَ مِنْهُ تَلْقِينَ الشَّهَادَتَيْنِ عَلَى وَجْهِ يُوَدِّي إِلَى بَطْلَانِ صَلَاتِهِ هَلْ يُجْبِيهِ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنْ خَشِيَ قَوَاتِ إِسْلَامِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّالِفِينَ وَتَبْطُلُ بِهِ صَلَاتُهُ وَإِنْ لَمْ

بِهَذِهِ الْجَمَاعَةِ عَلَى ذَلِكَ . ■ قَوْلُهُ: (حَدًّا مِنْ بَطْلَانِ صَلَاتِهِ) أَيْ لِأَنَّ تَأْثِيرَ الْمُفْطِرِ فِي الصَّلَاةِ فَوْقَ تَأْثِيرِ الْكَلَامِ لَاغْتِفَارِ جَنْسِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ . ■ قَوْلُهُ: (عَلَى نَحْوِ الْكَلَامِ) يَشْمَلُ اسْتِثْنَاءَ الْقِبْلَةِ

ولو حرفين فقط فيها (بطلت في الأصل) لئذرتة فكان كالإكراه على عدم ركني أو شرط وليس منه غضب الشبهة لأنه غير نادر وفيه غرض (ولو نطق بتنظيم القرآن) أو يذكر آخر كما شمله كلام أصله (بقصد التفهيم ك) قوله لمن استأذنه في أخذ شيء أو دخول (يا يحيى خذ الكتاب) ادخلوها بسلام وكتنبيه إمامه أو غيره وكالفتح عليه والتبليغ ولو من الإمام كما اقتضاه إطلاقهم بل قال بعضهم إن التبليغ بدعة منكورة باتفاق الأئمة الأربعة حيث بلغ المأمومين صوت الإمام لأن الشبهة في حقه حينئذ أن يتولاه بنفسه ومراذه يكونه بدعة منكورة أنه مكروهة

يخشى قوات ذلك لم يجب عليه ومقتضى التأخير للمعذر بتبليسه بالفرض، فلا يقال فيه رضاه بالكفر. وعلى هذا يخص قول شيخنا الزيادي في الردة: إن منها ما لو قال لمن طلب منه تلقين الإسلام اضرب ساعة بما إذا لم يكن له عذر في التأخير كما هنا ع ش. ة فود: (على نحو الكلام) يشمل استنذار القليلة ويدخل فيه أيضا الأكل، وهو ظاهر للتفصيل المذكور سم وع ش. ة فود: (ولو حرفين) إلى قول: (بل) قال في النهاية، وكذا في المفتي لا قوله: (وليس منه) إلى المتن وقوله: (أو يذكر) إلى المتن.

ة فود: (وليس منه) أي مما يبطل الصلاة ع ش. ة فود: (غضب الشبهة) أي بل تصيح معه سم على حج. وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يأخذها الغاصب بلا فعل من المصلي كأن تكون الشبهة مفقودة على المصلي فيفكها الغاصب قهراً عليه أو يكبره على أن يتزعمها ويسلمها له، ويوجه بأن المدار هنا على كثرة وقوع المعذر. وقد أشار الشارح بقوله: لأنه غير نادر إلى ذلك ع ش. ة فود: (وفيه غرض) أي للغاصب ع ش. ة فود: (كقوله لمن استأذنه إلخ) أي وقوله لمن ينهيه عن فعل شيء: (يؤسف اغرض عن هذا) مفتي ونهاية. ة فود: (ادخلوها إلخ) الأولى: أو ادخلوها إلخ. بزيادة أو.

ة فود: (وكالفتح عليه) أي على الإمام بالقرآن أو الذكر كأن أرتج عليه كلمة في نحو التشهد فقالها المأموم نهاية. ة فود: (والتبليغ إلخ) الظاهر أنه لا فرق في جريان التفصيل المذكور في التبليغ بين أن يتعين التبليغ بأن توقفت عليه صحة الجمعة أو لا. ة فود: (ولو من الإمام) ظاهره وإن لم يرفع صوته على العادة والمنتهج أنه لا بد من رفع زائد على العادة وإلا لم يؤثر عند الإطلاق لكن قياس قوله الآتي وأن الأوجه أنه لا فرق إلخ أنه لا فرق هنا بين الرفع المذكور وغيره ثم كلامه شامل لتبليغ تكبيرة الإحرام والسلام فيجري فيهما من الإمام والمبلغ التفصيل المذكور وهل يجري في المأموم غير المنتصب إذا سمعه غيره؟ فيه نظر، وقال م ر: لا يجري فيه فليأتمل سم. وقوله: وقال م ر لا يجري إلخ. ظاهره بطلان صلاة المأموم المذكور وإن قصد مع التبليغ الذكر، وفيه وقفة ظاهرة.

ويناسبه التفصيل ويدخل فيه أيضاً الأكل، وهو ظاهر للتفصيل المذكور. ة فود: (غضب الشبهة) أي بل تصيح معه. ة فود: (والتبليغ ولو من الإمام) فيه أمور الأول أنه شامل لما إذا لم يرفع صوته زيادة على العادة بل يكفي أن يسمعه غيره والثاني أنه شامل لتبليغ تكبيرة الإحرام والسلام فيجري فيهما من الإمام والمبلغ التفصيل المذكور والثالث أنه هل يجري في المأموم غير المنتصب إذا سمعه غيره فيه نظر وقال م ر لا يجري فيه فليأتمل. ة فود: (والتبليغ إلخ) الظاهر أنه لا فرق في جريان التفصيل المذكور في

خلاقاً لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ فَأُجِدَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ. (إِنْ قَصَدَ مَعَهُ قِرَاءَةً لَمْ تَبْطُلْ) لِأَنَّهُ مَعَ قَصْدِهِ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْقِرَائَةِ بِضَمٍّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ فَهُوَ كَمَا لَوْ قَصَدَ الْقُرْآنَ وَحْدَهُ (وَالَا) بِقَصْدِ مَعَهُ قِرَاءَةً بَأَنَّ قَصْدَ التَّفْهِيمِ وَحْدَهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدِ التَّفْهِيمَ وَلَا الْقِرَاءَةَ بَأَنَّ أَطْلَقَ وَاعْتَرَضَ شُمُولَ الْمَثْنِ لِهَذِهِ بَأَنَّ الْمُقْسِمَ قَصْدَ التَّفْهِيمِ فَلَا يَشْمَلُ قَصْدَ الْقِرَاءَةِ وَحْدَهَا وَلَا الْإِطْلَاقَ يُزِدُ بَأَنَّهُ إِذَا عُرِفَ أَنَّ قَصْدَهُ مَعَ الْقِرَاءَةِ لَا يَضُرُّ فَقَصْدُهَا وَحْدَهَا أُولَى.....

هـ قُود: (لَا يَجُوزُ) أَي يَحْرُمُ.

قُود (سُي): (إِنْ قَصَدَ مَعَهُ الْخ) الْأُولَى فَإِنْ قَصَدَ الْخَ بِالْفَاءِ.

قُود (سُي): (لَمْ تَبْطُلْ الْخ) لَوْ شَكَّ فِي الْحَالَةِ الْمُبْطِلَةِ كَأَنَّ شَكَّ هَلْ قَصَدَ بِمَا أَتَى بِهِ تَفْهِيماً فَقَطُّ أَوْ أَطْلَقَ أَوْ لَا؟ فَالرَّجْعُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ انْتَقَدَتْ فَلَا تُبْطِلُهَا بِالشَّكِّ، وَمُجَرَّدُ الْإِثْنَانِ بِنَظْمِ الْقُرْآنِ وَنَحْوِهِ غَيْرُ مُبْطِلٍ مَرَاهِم. هـ قُود: (لَأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَاعْتَرَضَ) فِي الْمُغْنِي وَإِلَى (التَّثْبِيهِ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (فَلَا يَكُونُ) إِلَى (وَأَنَّ الْأَوْجَهَ). هـ قُود: (لَأَنَّهُ الْخ) وَلِأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَانَ يُصَلِّي فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ فَقَالَ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ قَتْلًا عَلَيَّ «فَأَضْرِبْ إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا» (الروم: ٦٠) مُغْنِي. هـ قُود: (مَعَ قَصْدِهِ الْخ) أَي قَوْلُهُ: الْقُرْآنِ. هـ قُود: (أَوْ لَمْ يَقْصِدِ التَّفْهِيمَ الْخ) يَنْبَغِي أَوْ قَصَدَ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ مِنَ التَّفْهِيمِ وَالْقِرَاءَةِ ش. هـ قُود: (شُمُولَ الْمَثْنِ) أَي وَالَا (لِهَذِهِ) أَي صُورَةَ الْإِطْلَاقِ نِهَايَةً أَي وَلِصُورَةِ قَصْدِ الْقِرَاءَةِ وَحْدَهَا مُغْنِي. هـ قُود: (فَلَا يَشْمَلُ قَصْدَ الْقِرَاءَةِ الْخ) حَقُّ الْعِبَارَةِ فَلَا يَشْمَلُ الْإِطْلَاقَ كَمَا لَا يَشْمَلُ قَصْدَ الْقِرَاءَةِ الْخَ رَشِيدِي أَي أَوْ يَزِيدُ عَقِبَ قَوْلِهِ لِهَذِهِ مَا قَدَّمَاهُ عَنِ الْمُغْنِي وَتَكَلَّفَ سَمَ فِي التَّضْحِيحِ فَقَالَ قَوْلُهُ فَلَا يَشْمَلُ أَي مَا قَبْلَ الْإِطْلَاقِ أَي وَلَا يَشْمَلُ وَالَا الْإِطْلَاقَ أ. هـ قُود: (يُزِدُ بَأَنَّهُ الْخ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا قَبْلَ الْإِطْلَاقِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ يَشْمَلُ صَوْرَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا بِالْمَنْطُوقِ وَهِيَ مَا إِذَا قَصَدَ التَّفْهِيمَ وَالْقِرَاءَةَ وَالْأُخْرَى بِمَفْهُومِ الْمَوَافَقَةِ الْأُولَى وَهِيَ مَا إِذَا قَصَدَ الْقِرَاءَةَ فَقَطُّ وَالَا تَشْمَلُ صَوْرَتَيْنِ بِاعْتِبَارِ شُمُولِهَا لِتَنَاقُضِ الْمُقْسِمِ وَالْقَسَمِ رَشِيدِي. هـ قُود: (أُولَى) أَي

التَّبْلِيغُ بَيْنَ أَنْ يَتَعَيَّنَ التَّبْلِيغُ بِأَنْ تَوَقَّفَتْ عَلَيْهِ صِحَّةُ الْجُمُعَةِ أَوْ لَا، وَلَا يُقَالُ حَيْثُ وَجِبَ لَمْ يَضُرَّ الْإِطْلَاقُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ. وَقَوْلُهُ لَوْ مِنْ الْإِمَامِ، ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَرَفَعْ صَوْتَهُ عَلَى الْعَادَةِ وَفِي الرُّوْضِ وَإِنْ فَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ بِالْقُرْآنِ أَوْ جَهَرَ بِالتَّكْبِيرِ بِالْإِعْلَامِ لَمْ تَبْطُلْ أَهْ قَالَ فِي شَرْحِهِ هَذَا مِنْ تَصَرُّفِهِ، وَهُوَ يَوْمُهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ مَعَ قَصْدِ الْإِعْلَامِ فَقَطُّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَهْ. وَالْمُتَّجِعُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ رَفْعِ زَائِدٍ عَلَى الْعَادَةِ وَإِلَّا لَمْ يُؤْثَرْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَكِنْ قِيَاسُ قَوْلِهِ الْآتِي وَأَنَّ الْأَوْجَهَ أَنَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَنْتَهِيَ الْخَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ الرَّفْعِ الْمَذْكُورِ وَغَيْرِهِ. هـ قُود: (إِنْ قَصَدَ مَعَهُ الْخ) لَوْ شَكَّ فِي الْحَالَةِ الْمُبْطِلَةِ كَأَنَّ شَكَّ هَلْ قَصَدَ بِمَا أَتَى بِهِ تَفْهِيماً فَقَطُّ أَوْ أَطْلَقَ أَوْ لَا؟ فَالرَّجْعُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ انْتَقَدَتْ فَلَا تُبْطِلُهَا بِالشَّكِّ وَمُجَرَّدُ الْإِثْنَانِ بِنَظْمِ الْقُرْآنِ أَوْ نَحْوِهِ غَيْرُ مُبْطِلٍ مَرَاهِم. هـ قُود: (فَلَا يَشْمَلُ) أَي مَا قَبْلَ (إِلَّا) وَلَا الْإِطْلَاقَ أَي وَلَا يَشْمَلُ وَالَا الْإِطْلَاقَ. هـ قُود: (أُولَى) أَي فَالْمُرَادُ بِالشُّمُولِ بِالنِّسْبَةِ لِهَذِهِ الشُّمُولُ وَلَوْ بِحَسَبِ مَفْهُومِ

وبأنَّ ألا تشتمل نفى كُلِّ من المُقسِّم والقسم كما تقرَّرَ وكان هذا هو ملحظ المُصنِّف في
تصريحه بِشُمُولِ المثنى للصَّوَرِ الأربعة (بطلت) أمَّا في الأولى فواضحٌ وأمَّا في الثانية التي شملها
المثنى كما تقرَّرَ وصرَّح بها في الدقائق وغيرها وقال إنَّها نفيسة لا يُستغنى عن بيانها فلا
القرينة المُقارِنة لِيسوق اللفظ تصريفه إليها فلا يكون المأني به حينئذ قرآنًا ولا ذكرًا بل يكون
بمعنى ما دلَّت عليه تلك القرينة من الكلمات العادية كالله أكبر من المُبلِّغ فإنَّها حينئذ بمعنى
ركع الإمام كما يدلُّ عليه تعليل المجموع بقوله لأنَّه يُشبه كلام الآدمي فأتضح ردُّ ما لغير
واحد هنا وأنَّ الأوجه أن لا فرق بين أن ينتهي الإمام في قراءته لتلك الآية وأن لا خلافًا لما
يُحتمل في المجموع ولا بين ما يصلح للشخاطب وما لا يصلح له خلافًا لِجمع مُتقدِّمين وخارج
بِنَظْمِ القرآن ما لو أتى بكلمات مُفرداتها منه كـ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ سلام كن فإن وصلها بطلت

فالمراد بالشُمُولِ بالنسبة لهذه الشُمُولِ ولو بحسب مفهوم الموافقة الأولى سم. ٥ فود: (وبالآ تشتمل
نفى كُلِّ إلخ) فالمعنى والآ يَكُنُّ الطُّقُّ بِقَصْدِ التَّهْمِيقِ وَقَصْدِ القِرَاءَةِ معه فالأ مُتَعَلِّقَةٌ بقوله بِقَصْدِ التَّهْمِيقِ
إلخ سم. ٥ فود: (وكان هذا إلخ) أي جميع ما ذكر لا خصوص قوله وبالآ إلخ رَشِيدِي وقال سم أقول
إذا رَجَعَ التَّهْمِيقُ لِلْمُقَسِّمِ والقسم شمل الصَّوَرِ الثَّلاثَ لكن يُسْتثنى منها قَصْدُ القِرَاءَةِ بِدَلِيلِ فَهْمِهَا بِالْأُولَى
من المُقسِّمِ مع قِيَدِهِ اهـ. ٥ فود: (في تصريحه) أي في الدقائق مُعْنَى. ٥ فود: (أمَّا في الأولى) إلى قوله
ولا ذِكرًا فِي الْمُعْنَى. ٥ فود: (إنَّها) أي إلى القرينة أي مَذْلُولِهَا. ٥ فود: (حينئذ) أي حين وجود قرينة
التَّهْمِيقِ. ٥ فود: (وأنَّ الأوجه إلخ) عَطَفَ على قوله ردُّ إلخ. ٥ فود: (لا فرق بين أن ينتهي إلخ) لكن
يُتَّجِه تَقْيِيدُهُ هنا بما إذا أَحَسَّ الإمام بتلك القرينة فتأمل سم. ٥ فود: (الإمام) الاتِّسَابُ الْمُصَلِّي بِضَرْيٍ.
٥ فود: (لما يَحتمل المجموع) أي من الفرق بين أن يكون قد انتهى في قراءته إليها فلا يَقْصُرُ وَإِلَّا يَقْصُرُ
نَهَابَةً. ٥ فود: (لتلك الآية) أي كان انتهى في قراءته إلى قوله تعالى ﴿يَبْتَغِي خَيْرَ الْكِتَابِ﴾ (مرم: ١١٢)
عند استِثْنَائِهِ فِي أَخِيذِ شَيْءٍ سم. ٥ فود: (خلافًا لِجمع مُتقدِّمين) أي فإنَّهم يَخْصُصُونَ كلام المُصنِّف بما
يُصْلِحُ لِلْمُخَاطَبَةِ ش. ٥ فود: (وخارج) إلى التَّيْبِهُ فِي الْمُعْنَى. ٥ فود: (كـ ﴿يَا أَيُّهَا﴾ (مود: ٧٦) إلخ)
وفي المجموع عَنِ الْعِبَادِي لو قال: (والذين آمنوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ) بَطَلَتْ
صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ وَإِلَّا فلا وَسُجُدَ لِلشُّهُورِ، وهو مُتَعَمَّدٌ وفي فتاوى القفال إِنْ قال ذلك مُتَعَمَّدًا وَمُتَعَمَّدًا
كَفَّرَ وَيَأْتِي مِثْلُ مَا تَقَرَّرَ فِيمَا لو وَقَفَ عَلَى ﴿مُلْكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا﴾ (بقره: ١٠٢) ثُمَّ سَكَتَ طَوِيلًا أَوْ زَائِدًا عَلَى

الموافقة الأولى. ٥ فود: (وبأنَّ ألا تشتمل نفى كُلِّ من المُقسِّم والقسم) فالمعنى والآ يَكُنُّ الطُّقُّ بِقَصْدِ
التَّهْمِيقِ وَقَصْدِ القِرَاءَةِ معه فالأ مُتَعَلِّقَةٌ بقوله بِقَصْدِ التَّهْمِيقِ إلخ. ٥ فود: (وكان هذا هو ملحظ المُصنِّف)
أقول إذا رَجَعَ التَّهْمِيقُ لِلْمُقَسِّمِ والقسم شمل الصَّوَرِ الثَّلاثَ لكن يُسْتثنى منها قَصْدُ القِرَاءَةِ وَخِذْهَا بِدَلِيلِ
فَهْمِهَا بِالْأُولَى من المُقسِّمِ مع قِيَدِهِ. ٥ فود: (أن ينتهي) لكن يُتَّجِه تَقْيِيدُهُ هنا بما إذا أَحَسَّ الإمام بتلك
القرينة فتأمل سم. ٥ فود: (لتلك الآية) كان انتهى في قراءته إلى قوله تعالى ﴿يَبْتَغِي خَيْرَ الْكِتَابِ﴾ (مرم:
١١٢) عند استِثْنَائِهِ لِأَخِيذِ شَيْءٍ. ٥ فود: (مُفْرَدَاتِهَا مِنْهُ إلخ) فِي شَرْحِ م ر لو قال المُصَلِّي قَافٌ أَوْ صَادٌ أَوْ

مُطْلَقًا وَإِلَّا فَلَا إِنْ قَصَدَ الْقُرْآنَ وَبَحَثَ أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ مَعَ وَصْلِهَا بِكُلِّ كَلِمَةٍ عَلَى حَيَالِهَا أَنَّهُا قُرْآنٌ لَمْ تُبْطَلْ.

(تنبية) ظاهر كلامهم أَنَّ نحوَ يا يحيى إلخ فيما تَقَرَّرَ كالكِنَايةِ فِي احْتِمَالِهِ الْمُرَادَ وَغَيْرَهُ وَحِينَئِذٍ فَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الْمُتَنَبِّهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُقَارَنَةِ قَصْدِ الْقِرَاءَةِ مَثَلًا لِجَمِيعِ اللَّفْظِ لَكِنْ إِنَّمَا يَتَجَهَّزُ ذَلِكَ إِنْ قُلْنَا فِي الْكِنَايَةِ بِتَنْظِيرِهِ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا فِيهَا بِأَنَّهُ يَكْفِي قُرْنُهَا بِأَوَّلِهَا أَوْ بِأَيِّ جُزْءٍ مِنْهَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالُ بِهِ هُنَا وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقُ بَأَنَّ بَعْضَ اللَّفْظِ ثُمَّ الْخَالِي عَنْ مُقَارَنَةِ النِّجَةِ لَا هِيَ لَا يَقْتَضِي وَفَوْقًا وَلَا عَدَمَهُ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ مُبْطَلٌ فَاشْتَرَطَ مُقَارَنَةَ الْمَانِعِ لِجَمِيعِهِ حَتَّى لَا يَمَقَّعَ الْإِبْطَالُ بَعْضَهُ، وَهَذَا أَقْرَبُ وَبِهِ يَظْهَرُ اتِّجَاهُ مَا اقْتَضَاهُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّهِ هُنَا مَعَهُ وَحِكَايَتُهُ الْخِلَافَ فِي الْكِنَايَةِ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ.....

سَكَنَةً تَنْقُصُ وَعَى فِيمَا يَظْهَرُ وَابْتِدَاءً بِمَا بَعْدَهَا نِهَائِيَّةً، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي الْإِقْوَالُ: (وَيَأْتِي الْإِلْخ) قَالَ ع: ش: قَوْلُهُ م ر بَطَلَتْ صَلَاتُهُ أَيَّ حَيْثُ لَمْ يَقْصِدْ بِأَوَّلِئِكَ الْإِلْخِ الْقِرَاءَةَ مِنْ آيَةٍ أُخْرَى، وَقَوْلُهُ م ر: وَفِي قِتَاوَى الْقِفَالِ الْإِلْخُ مُتَعَمِّدٌ. وَقَوْلُهُ: مِثْلُ مَا تَقَرَّرَ. هُوَ قَوْلُهُ: إِنْ قَالَ ذَلِكَ الْإِلْخُ اه ع ش. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ وَلَوْ قَصَدَ بِكُلِّ كَلِمَةٍ عَلَى انْفِرَادِهَا أَنَّهُا قُرْآنٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالْمُتَعَمِّدُ الْبَحْثُ الْآتِي ع ش. قَوْلُهُ: (إِنْ قَصَدَ الْقُرْآنَ) أَيُّ بِكُلِّ كَلِمَةٍ عَلَى حَالِهَا. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْإِلْخُ) اعْتَمَدَ النَّهْيَةَ وَالْمُغْنِي وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ لَوْ قَصَدَ الْإِلْخُ) وَلَوْ قَالَ الْمُصَلِّي: قَافٌ أَوْ صَادٌ أَوْ نُونٌ، وَقَصَدَ بِهِ كَلَامَ الْأَدَمِيِّينَ بَطَلَتْ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ أَوْ الْقُرْآنَ لَمْ تُبْطَلْ وَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَرْفِ غَيْرِ الْمَقْهُومِ الَّذِي لَا تُبْطَلُ الصَّلَاةُ بِهِ هُوَ مُسَمَّى الْحَرْفِ لَا اسْمُهُ مُغْنِي وَنِهَائِيَّةً. وَيَجْرِي مَا ذَكَرَ فِي كُلِّ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْقُرْآنِ بِتَفْسِيهِ كَزَيْدٍ وَمُوسَى وَعِيسَى فَتَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْفَافِظِ الْقُرْآنِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِهِ الْقُرْآنَ سَم. قَوْلُهُ: (فِيمَا تَقَرَّرَ) أَيُّ فِيمَا إِذَا قَالَهُ الْمُصَلِّي لِتَخَوُّنِ اسْتِزَادَتِهِ فِي الدُّخُولِ. قَوْلُهُ: (أَوْ أَيْ جُزْءٍ مِنْهَا) وَيَأْتِي فِي الطَّلَاقِ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي أَنَّهُ هُوَ الْمُتَعَمِّدُ. قَوْلُهُ: (مُقَارَنَةُ الْمَانِعِ) أَيُّ عَنِ الْإِبْطَالِ وَذَلِكَ الْمَانِعُ هُوَ قَصْدُ الْقِرَاءَةِ.

قَوْلُهُ: (لِجَمِيعِهِ) وَيَحْتَمِلُ الْإِكْتِفَاءُ بِالْمُقَارَنَةِ لِأَوَّلِهِ إِذَا قَصَدَ حِينَئِذٍ الْإِثْبَانَ بِالْجَمِيعِ سَم عَلَى حَجٍّ وَهَذَا مِنَ الْعَالِمِ لِمَا مَرَّ عَنْهُ مِنْ أَنَّ الْجَاهِلَ يُعَذَّرُ مُطْلَقًا ع ش. قَوْلُهُ: (بِغَضَبِهِ) أَيُّ الْخَالِي سَم. قَوْلُهُ: (وَهَذَا أَقْرَبُ) اعْتَمَدَ النَّهْيَةَ. وَقَالَ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ بَعْدَ سَوْقِ عِبَارَتِهِ إِلَى النَّهْيَةِ: قَدْ يُقَالُ: لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا

نُونٌ وَقَصَدَ بِهِ كَلَامَ أَدَمِيِّينَ بَطَلَتْ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا. تَنْظِيرُ مَا مَرَّ، وَبَحَثَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ هُنَا أَوْ الْقُرْآنَ لَمْ تُبْطَلْ وَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَرْفِ غَيْرِ الْمَقْهُومِ الَّذِي لَا تُبْطَلُ بِهِ هُوَ مُسَمَّى الْحَرْفِ لَا اسْمُهُ اه. وَيَجْرِي مَا ذَكَرَ فِي كُلِّ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْقُرْآنِ بِتَفْسِيهِ كَزَيْدٍ وَمُوسَى وَعِيسَى فَتَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْفَافِظِ الْقُرْآنِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرَا أَوْ مُوسَى وَعِيسَى إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِهِ الْقُرْآنَ.

قَوْلُهُ: (لِجَمِيعِهِ) وَيَحْتَمِلُ الْإِكْتِفَاءُ بِالْمُقَارَنَةِ لِأَوَّلِهِ. قَوْلُهُ: (بِغَضَبِهِ) أَيُّ الْخَالِي، وَقَوْلُهُ وَهَذَا أَقْرَبُ

فإنهم أغفلوه مع كونه مهيأ أي مهيأ. (ولا تبطل بالذكر والدعاء) الجائز لِمَشْرُوعِيهِمْ أي فيها ومن ثم لو أتى بهما بالمجمعة مع إحسانه المزيئة أو لا مع إحسانه وقد اختزعهما أو بدعاء منظوم على ما قاله ابن عبد السلام أو مُحَرَّمُ بَطَلَتْ وليس منهما قال الله كذا لأنه محض إخبار لا ثناء فيه بخلاف صدق الله ولو قرأ الإمام ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفصل ١٠)

من الحرج ولا دليل فيما استند إليه من عبارة المصنف عند التأمل وقصد القراءة بجميع اللفظ ولو مع أول اللفظ لا يتجه فيه البطلان وإن عَزَبَ القصد بعد ذلك فالذي يتجه الإختصاص بوجود القصد أول اللفظ ثم رأيت قول الفاضل المحققي سم قوله: وهذا أقرب لا يتعد عليه أنه يكفي الإقتران بأوله إذا قصد حَيْثُ الإتيان بالجميع فليتأمل اهـ. وتقدم أن ع ش أقره أيضاً. هـ قوله: (فإنهم أغفلوه) قد يقال: لا إغفال مع قولهم: معه، فإن المتبادر منه المعية لجميع المأمني به سم. والظاهر أن الشارح إنما نسب الإغفال إلى المتأخرين لا الشيوخ ومن عاصرهما أو سبقهما. هـ قوله: (الجائز) إلى قوله وفيه نظر في النهاية والمغني إلا قوله: (أو بدعاء منظوم) إلى (أو مُحَرَّم). هـ قوله: (الجائز) أي وإن لم يندب نهاية ومغني.

هـ قوله: (وقد اختزعهما) أي لم يكونا مأثورين كزدي. هـ قوله: (على ما قاله ابن عبد السلام) المتجه خلافه سم على حج وبصري. أي فلا تبطل به لِكَيْتِه مَكْرُوهٌ وقصيته أنها لا تبطل بالدعاء والذكر المكروهين وعليه فما الفرق بينه وبين التذير المكروه حيث بطلت به ثم ظفرت للشيخ حمدان في ملقأ البحرين بفرق بينهما لا يظهر من كل وجوع ش أقول وقد يفرق بأن الدعاء والذكر من أجزاء الصلاة في الجملة بخلاف التذير فإن كان الشيخ حمدان فرق بهذا فهذا ليس ببعيد. هـ قوله: (أو مُحَرَّم) ومثل الدعاء المحرم الذكر وصورته أن يستعمل الذكر على الفاظ لا يعرف مذكولها كما يأتي التوضيح به في باب الجمعة رشيد. هـ قوله: (قال الله إلخ) أي أو قال النبي كذا نهاية ومغني. هـ قوله: (بخلاف صدق الله) ومثله سجدت لله في طاعة الله كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي رحمته الله تعالى؛ لأن فيه ثناء على الله تعالى ويتجه أن محله عند الإطلاق أو قصد الثناء بخلاف ما لو قصد مجرد الإخبار فيتجه البطلان حيث بل قد يتجه البطلان إذا محض قوله في السجود سجد وجهي للذي خلقه وصوره إلخ للإخبار م ر اه سم. قال ع ش وكذا لا يضُرُّ لو قال آمنت بالله عند قراءة ما يناسبه سم على المنهج اهـ.

واقفه م ر لا يتعد عليه أنه يكفي الإقتران بأوله إذا قصد حَيْثُ الإتيان بالجميع فليتأمل. هـ قوله: (فإنهم أغفلوه) قد يقال: لا إغفال مع قولهم (معه) المتبادر منه المعية لجميع المأمني به. هـ قوله: (على ما قاله ابن عبد السلام) المتجه خلافه. هـ قوله: (بخلاف صدق الله) ومثله سجدت لله في طاعة الله كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي رحمته الله تعالى؛ لأن فيه ثناء على الله تعالى ويفارق استعنا بالله الآتي بوجود القرينة الصارفة ثم وهي قراءة الإمام وقصيته أنه يضُرُّ صدق الله عند قراءة الإمام وفيه نظر ويتجه أن محل ما أفتى به شيخنا عند الإطلاق أو قصد الثناء بخلاف ما لو قصد مجرد الإخبار فيتجه البطلان حيث بل قد يتجه البطلان إذا محض قوله في السجود سجد وجهي للذي خلقه فصوره إلخ للإخبار فليتأمل م ر.

فقالها المأموم أو قال استعنا بالله بطلت إن لم يقصد تلاوة ولا دعاء كما قاله في التحقيق والفتاوى واعتدته أكثر المتأخرين وإن نازع فيه في المجموع وغيره.
ولا ينافيه اللهم إنا نستعينك إياك نعبد في قنوت الوتر إذ لا قرينة ثم تصرفه إليها بخلافه هنا فاندفع ما للإسوي هنا وقضية ما تقرّر عن التحقيق أنه لا أثر لقصد الشاء هنا وقد يؤجّه بأنه خلاف موضوع اللفظ وفيه نظر لأنه يتسلم ذلك لازم لموضوعه.....

هـ فؤد: (إن لم يقصد تلاوة) أي في الصورة الأولى. هـ فؤد: (ولا دعاء) أي في صورتين كردي عبارة ع ش: قوله م ر إن لم يقصد به تلاوة ولا دعاء أي بأن أطلق أو قصد الإخبار (فرغ): لو قال الله فقط فهل يضر ذلك أو لا؟ فيه نظر والأقرب أنه إن قصد به التعجب أي فقط ضرر، وإن قصد الشاء لم يضر وإن أطلق فإن كان ثم قرينة التعجب كأن سمع أمراً غريباً في القرآن فقال ذلك ضرر وإلا لم يضر؛ لأنه اسم خاص لله تعالى وسئل عن شخص يصلي فوضع آخر يده عليه، وهو غافل فانزعج لذلك، وقال: الله. فاجبت عنه بأن الأقرب فيه الضرر إذا لم يقصد به الشاء على الله تعالى، وسيأتي أنه لو قال السلام قاصداً اسم الله أو القرآن لم تبطل انتهى. وقضيته أنه لو أطلق بطلت وقياسه أن (الله) مثله ع ش وقوله والأقرب أنه إن قصد به التعجب إلخ وقد يقال إن التعجب متضمن للشاء وقوله فاجبت إلخ هذا إنما يأتي إذا صدر عنه لفظ الله بالاختيار وإلا كما هو قضية الغفلة والإنزعاج فلا وجه للضرر وقوله وسيأتي إلخ أي في النهاية عبارته وأفتى القفال بأنه لو قال السلام قاصداً اسم الله أو القرآن لم تبطل وإلا بطلت ومثله الغافر، وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء اهـ.

هـ فؤد: (ولا ينافيه) أي البطلان بما ذكر. هـ فؤد: (بخلافه هنا) إن كانت القرينة هنا كونه بعد الإمام فكأنه جواب له تصور نظيره هناك سم. أقول: التصور هناك لا يخلو عن بعد. هـ فؤد: (إنه لا أثر لقصد الشاء إلخ) اعتدته المغني والنهاية وشيخنا. عبارة الأولين ولو قرأ إمامه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفتح: ٥) فقالها بطلت صلاته إن لم يقصد تلاوة أو دعاء كما في التحقيق فإن قصد ذلك لم تبطل. أو قال استعنت بالله بطلت صلاته وإن قصد بذلك الشاء أو الذكر كما في فتاوى شيخنا قال إذ لا عبرة بقصد ما لم يفذه اللفظ ويقاس على ذلك ما أشبهه اهـ. ولعل الأقرب ما رجحه الشارح من عدم البطلان عند قصد الشاء. هـ فؤد: (هنا) أي في استعنا بالله نهاية ومغني. هـ فؤد: (من ذلك) أي من عدم البطلان بمثل كم أحسنت وأسات لإفادته إلخ.

هـ فؤد: (بخلافه هنا) إن كانت القرينة هنا كونه بعد الإمام فكأنه جواب له تصور نظيره هناك.
هـ فؤد: (أنه لا أثر لقصد الشاء) ذكر المزدج في تجريده فيما لو قال: استعنا بالله أو نستعين أن الذي في فتاوى المصنف وتحقيقه تبعاً للبيان البطلان إلا أن يقصد الذكر أو الدعاء أو القراءة ثم قال: وقال المحب الطبري بعد ذكر كلام البيان: الظاهر الصحة؛ لأنه ثناء على الله تعالى اهـ.
(فرغ): في شرح م ر وأفتى القفال أنه لو قال السلام قاصداً اسم الله أو القراءة لم تبطل وإلا بطلت

فهو مثل كم أحسنت إلني وأسأت فإنه غير مبطل لإفادته ما يستلزم الشاء أو الدعاء وحينئذ يؤخذ من ذلك أن المراد بالذكر هنا ما قصد بلفظه أو لازمه القريب الشاء على الله تعالى أخذًا بمأمر في نحو النذر والعنق ثم رأيت ما يصرّح بذلك، وهو إفتاء الجلال البلقيني فيمن سمع ﴿قَبْرَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا﴾ [الأحزاب: ٦٩] فقال براءة والله من ذلك يقدم البطلان وتبعه غيره فأفتى به فيمن سمع ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ يَمْلِكُونَ﴾ [التكوير: ٢٢] فقال حاشاه. لكن الظاهر أن هذا إنما يأتي على الضعيف في استقنا بالله لأنه يثله بجامع أن في كل قرينة تصرفه إليها وليس منه إفتاء أبي زرعة بأن صدق الله العظيم عقب سماع قراءة الإمام ذكر لكانه بدعة أي لأنه لا يختص بأية فلا قرينة وفيه ما فيه (إلا أن يخاطب) غير الله تعالى وغير نبيه ﷺ ولو عند سماعه لذكره على

فرد: (فهو كمثل إلخ) فإن قلت قضية تشبيهه به عدم البطلان وإن لم يقصد ثناء ولا غيره؛ لأنه يفيد الشاء قلت لما وجدت هنا قرينة احتيج للقصد بخلاف ذاك سم. فرد: (فأفتى به) أي بعدم البطلان.
 فرد: (إن هذا) أي ما ذكره الجلال ومن تبعه سم. فرد: (على الضعيف إلخ) وهو عدم البطلان مع الإطلاق. فرد: (بجامع أن في كل قرينة إلخ) المثجبة البطلان في هذا أي ما ذكره الجلال ومن تبعه مطلقًا إذ لا دعاء ولا ثناء على الله تعالى. فرد: (وليس منه) أي من قبيل ما ذكره الجلال ومن تبعه في البناء على الضعيف. فرد: (إفتاء أبي زرعة إلخ) اعتمدته راع ش وشيخنا. فرد: (أي؛ لأنه إلخ) علة لليسية و. فرد: (وفيه إلخ) أي في التعليل المذكور. فرد: (غير الله) إلى قوله: (وروعيا) في النهاية والمغني لإقوله: (وقياس) إلى (سواة). فرد: (غير الله إلخ) أما خطاب الخالق كإيتاك نعبذ وخطاب النبي ﷺ ولو في غير التشهد خلافا للأذرعى فلا تبطل به نهاية. عبارة المغني: قال الأذرعى وقضيته أنه لو سمع بذكره ﷺ فقال: السلام عليك أو الصلاة عليك يا رسول الله أو نحو ذلك لم تبطل وقضيته أنه لو سمع بذكره ﷺ فقال: السلام عليك أو الصلاة عليك يا رسول الله أو نحو ذلك لم تبطل

ومثله الغافر، وكذا النعمة والمافية بقصد الدعاء. فرد: (فهو مثل إلخ) فإن قلت: قضية تشبيهه به عدم البطلان وإن لم يقصد ثناء ولا غيره؛ لأنه يفيد الشاء قلت: لما وجدت هنا قرينة احتيج للقصد بخلاف ذلك. فرد: (إن هذا) أي ما ذكره الجلال ومن تبعه. فرد: (إن في كل قرينة إلخ) المثجبة البطلان في هذا مطلقًا إذ لا دعاء ولا ثناء على الله تعالى. فرد: (غير الله تعالى وغير نبيه ﷺ) عبارة الروض كأصله أو تضمن خطاب مخلوق غير النبي ﷺ قال في شرحه أما خطاب الخالق كإيتاك نعبذ، وخطاب النبي ﷺ كالسلام عليك في التشهد، فلا يبطلان. قال الأذرعى: وقضيته أنه لو سمع بذكره ﷺ فقال: السلام عليك أو الصلاة عليك يا رسول الله أو نحو ذلك لم تبطل صلاحته ويشبه أن يكون الأرجح بطلانها من العالم لمنه من ذلك وفي إلحاقه بما في التشهد نظر؛ لأنه خطاب غير مشروع اه. وفي قوله ويشبه إلخ وقفة اه. ما في شرح الروض وسباني تمثله لخطاب النبي ﷺ بما ذكر وما نقله عن الأذرعى وتوقف فيه مشير إشعارًا ظاهرًا بأن اغتفار خطاب النبي ﷺ على الإطلاق غير مسلم ولا معلوم، نعم ما يتعلق بنحو الصلاة والسلام عليه لا كلام في اغتفاره على ما فيه من بحث الأذرعى المذكور مع

الأوجه وقياس ما مرّ بما فيه من إلحاق عيسى به إلحاقه به كسائر الأنبياء صَلَّى اللهُ عَلَى نبيّنا وعليهم وسلّم هنا سواء في الغير الملك والشیطان والمیث والجماد على الْمُتَعَمّد لكن اعترض حمل قوله ﷺ في صلاته لإبليس أَلَعَنَكَ بِلعنة الله على أنّه كان قبل تحریم الكلام بأنّه لا يأتي إلا على القول بأنّ تحریمه كان بالمدينة لأنّ قوله له ذلك كان بها وأجيب بأنّه محتمل أنّه خصوصيّة أو أنّ قوله ذلك كان نفسياً لا لفظياً كما أشار إليه في المجموع وروعا على خلاف الأصل لإطلاق أو غموم أدلّة البطلان ويقدّم تقييدها أو تخصيصها بمحتمل (كقوله لعاطس رحمتك الله) لأنّه من كلام الآدميين حينئذ كعليك السلام بخلاف رحمه الله وعليه لأنّه دعاء ويُسنّ لمُصلّ عَطَسَ أو سلّم عليه أن يحمّد بحيث يسمّع نفسه وأن يردّ السلام بالإشارة باليد أو بالرأس ثمّ بعد سلامه منها باللفظ وبَحَثَ ندب.....

صلاته ويُشبه أن يكون الأرجح بطلانها من العالم لِمَنعِهِ من ذلك وفي إلحاقه بما في التّشهُد نظر؛ لأنّه خطاب غير مشروع انتهى. والأوجه عدمُ البطلان إلحاقاً له بما في التّشهُد اه. وفي سم يندّ ذكر نحوها عن الأنبي ما نصّه وذلك مُشعرٌ إشعاراً ظاهراً بأنّ اغتياز خطاب التّبيّ ﷺ على الإطلاق غير مُسلّم ولا معلوم، نعم ما يتعلّق بنحو الصّلاة والسلام عليه لا كلام في اغتباره غير بحث الأذرع المذكور وأما ما لا يتعلّق بذلك كقوله جاءك فلان يا رسول الله أو قد نصرّك الله في وقعة كذا من غير أن يسأله ﷺ فالمُتّجه البطلان به؛ لأنّه كلام أجنبٍ غير محتاج إليه ولا دعاء فيه للتّبيّ ﷺ ولا جواب فليتأمل اه.

• فود: (وقياس ما مرّ إلخ) والمُتّخذ ما اقتضاه كلام الرافعي من أن خطاب الملائكة وباقي الأنبياء تبطل به الصّلاة مُفني وع ش. • فود: (سواء في الغير إلخ) في البطلان بخطاب غير الله وغير نبيّه ﷺ. • فود: (على أنّه إلخ) مُتعلّق بقوله حمل إلخ. • فود: (بأنّه إلخ) مُتعلّق بقوله اعترض. • فود: (وأجيب بأنّه إلخ) ويجوز أن يجاب بناء على ما تقدّم من أنّ المُتّجه في الجمع بين الروايات أنّه حرّم مرّتين أو لأحدهما بمكة إلا لإحاجة وأخرهما بالمدينة مُطلقاً بأنّ قوله له كان لإحاجة ثم حرّم الكلام مُطلقاً سم.

• فود: (وروعيا) أي احتمالا الخصوصيّة وكوّن القول نفسياً لا لفظياً و. • فود: (لإطلاق إلخ) علّة لكونيهما خلاف الأصل. • فود: (تقييدها أو تخصيصها) الأوّل نظراً لإطلاق الأدلّة والثاني نظراً لعمومها. • فود: (لأنّه) إلى قوله: (ويُسنّ) في المُفني وإلى قوله: (ثم يندّ إلخ) في النهاية. • فود: (وأن يردّ السلام بالإشارة إلخ) أي ولو من ناطقي نهاية.

التّوقّف فيه، وأما ما لا يتعلّق بذلك كقوله: جاءك فلان يا رسول الله أو نصرّك الله في وقعة كذا من غير أن يسأله ﷺ عن ذلك فالمُتّجه البطلان به والله أعلم؛ لأنّه كلام أجنبٍ غير محتاج إليه ولا دعاء فيه للتّبيّ ﷺ ولا جواب فليتأمل. • فود: (كان بالمدينة) تقدّم أنّ المُتّجه في الجمع بين الروايات أنّه حرّم مرّتين إحداهما بالمدينة مُطلقاً وأولاهما بمكة إلا لإحاجة. • فود: (وأجيب) يجوز أن يجاب بناء على الجمع السابق بين روايات التّحریم بأنّ قوله له ذلك، كان لإحاجة ثم حرّم الكلام مُطلقاً.

تشميت مُصَلٍّ عَطَسَ وَحَمِدَ جَهْرًا (وَلَوْ سَكَتَ) أَوْ نَامَ فِيهَا مُمْكِنًا خِلَافًا لِمَنْ فِيهِ (طَوِيلًا) فِي غَيْرِ رُكْنٍ قَصِيرٍ فِي صُورَةِ السُّكُوتِ الْعَمِدِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ كَلَامِهِ (بَلَا غَرَضٍ لَمْ يَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ مَبِيتُهَا أَنَا الْيَسِيرُ فَلَا يَضُرُّ جُزْمًا.

(وَيُسَنُّ لِمَنْ نَاهَتْ شَيْئًا) فِي صَلَاتِهِ (كَتَبِيهِ إِمَامِهِ) إِذَا سَهَا (وَإِذَا فِيهِ لِداخِلِي) أَيُّ مُرِيدِ دُخُولِ اسْتِأْذَنَ فِيهِ (وَالنَّذَارَةُ أَعْنَى) أَوْ نَحْوَهُ كَغَافِلٍ أَوْ غَيْرِ مُمَيِّزٍ أَنْ يَقَعَ بِهِ مَهْلِكٌ أَوْ نَحْوُهُ (أَنْ يُسَبِّحَ) الذِّكْرَ الْمُحَقِّقُ أَيُّ يَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ بِقَصْدِ الذِّكْرِ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ التَّنْبِيهِ (وَتُصَفَّقُ الْمَرْأَةُ) وَالْخُنْيُ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ قِيلَ قَضِيَّةٌ عِبَارَتُهُ سُنُّ التَّنْبِيهِ مُطْلَقًا مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَجِبُ وَقَدْ يُسَنُّ.....

• فَوَدَّ: (تَشْمِيتُ مُصَلٍّ الْخُ) وَهَلْ يُسَنُّ لَهُ أَيُّ لِلْمُصَلِّيِ إِبَاجَةُ هَذَا التَّشْمِيتِ بِلا خِطَابٍ سَمِ. أَقُولُ قَضِيَّةٌ قَوْلِ النَّهْيَةِ: وَيَجُوزُ الرَّدُّ بِقَوْلِهِ: وَعَلَيْهِ، وَالتَّشْمِيتُ بِقَوْلِهِ: يَرْحَمُهُ اللَّهُ، لِانْتِزَاعِ الْخِطَابِ أ. حَيْثُ عَبَّرَ بِالْجَوَازِ عَدَمُ سُنِّ إِبَاجَةِ التَّشْمِيتِ.

فَوَدَّ (سُنِّي): (وَلَوْ سَكَتَ طَوِيلًا) أَيُّ عَمْدًا فِي غَيْرِ رُكْنٍ قَصِيرٍ مُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. • فَوَدَّ: (أَوْ) نَامَ إِلَى قَوْلِهِ: (قِيلَ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (فِي صُورَةِ) إِلَى الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (فِي صُورَةِ السُّكُوتِ الْخُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُطْلَأُ بِالتَّوَمُّ الطَّوِيلِ فِي رُكْنٍ قَصِيرٍ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُخْتَارٍ فِيهِ، وَقَدْ يُنْتَظَرُ فِيهِ بِاخْتِيَارِهِ لِمُقَدَّمَاتِهِ غَالِيًا وَقَدْ يُدْفَعُ هَذَا بِأَنَّ الشَّيْبَانَ لَا يَضُرُّ مَعَ اخْتِيَارِهِ لِمُقَدَّمَاتِهِ كَذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ أ.

فَوَدَّ (سُنِّي): (بَلَا غَرَضٍ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ السُّكُوتِ لِتَذَكُّرِ شَيْءٍ نَسِيَهِ فَالْأَصَحُّ فِيهِ الْقَطْعُ بِعَدَمِ الْبُطْلَانِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. قَالَ ع. ش: قَوْلُهُ مَرَّ نَسِيَ أَيُّ وَلَوْ كَانَ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا أ. • فَوَدَّ: (فِي صَلَاتِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ (بِضَرْبِ الْخُ) فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (خِلَافًا) إِلَى (وَأَشَارَ). • فَوَدَّ: (كَغَافِلٍ الْخُ) أَيُّ وَمَنْ قَصَدَهُ ظَالِمٌ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرِ مُمَيِّزٍ) هَذَا مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُبَيِّدُهُ التَّسْبِيحُ وَلَا التَّصْفِيقُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ التَّمْيِيزُ النَّاسِ.

فَوَدَّ (سُنِّي): (وَتُصَفَّقُ الْمَرْأَةُ) تَوَهَّمُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَنَّ التَّصْفِيقَ بِقَصْدِ الْإِعْلَامِ فَقَطُّ مُبْطِلٌ كَالْتَسْبِيحِ بِذَلِكَ الْقَصْدِ، وَهُوَ خَطَأٌ بَلْ لَا يُطْلَأُ بِالتَّصْفِيقِ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ مُجَرَّدَ الْإِعْلَامِ وَلَوْ مِنَ الذِّكْرِ م. ر. أ. سَمِ. • فَوَدَّ: (بِقَصْدِ الذِّكْرِ وَحْدَهُ الْخُ) فَإِنَّ قَصْدَ التَّفْهِيمِ فَقَطُّ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ قَالَ فِي الْمُهَذَّبِ إِنَّهَا لَا تَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ وَسَكَتَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (سُنُّ التَّنْبِيهِ الْخُ) أَرَادَ بِهِ مَا

• فَوَدَّ: (تَشْمِيتُ مُصَلٍّ) هَلْ يُسَنُّ لَهُ إِبَاجَةُ هَذَا التَّشْمِيتِ بِلا خِطَابٍ. • فَوَدَّ: (فِي صُورَةِ السُّكُوتِ الْخُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُطْلَأُ بِالتَّوَمُّ الطَّوِيلِ فِي رُكْنٍ قَصِيرٍ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُخْتَارٍ فِيهِ، وَقَدْ يُنْتَظَرُ فِيهِ بِاخْتِيَارِهِ لِمُقَدَّمَاتِهِ غَالِيًا، وَقَدْ يُدْفَعُ هَذَا بِأَنَّ الشَّيْبَانَ لَا يَضُرُّ مَعَ اخْتِيَارِهِ لِمُقَدَّمَاتِهِ كَذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَتُصَفَّقُ الْمَرْأَةُ) تَوَهَّمُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَنَّ التَّصْفِيقَ بِقَصْدِ الْإِعْلَامِ فَقَطُّ مُبْطِلٌ كَالْتَسْبِيحِ بِقَصْدِ الْإِعْلَامِ فَقَطُّ، وَهُوَ خَطَأٌ بَلْ لَا يُطْلَأُ بِالتَّصْفِيقِ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ مُجَرَّدَ الْإِعْلَامِ وَلَوْ مِنَ الذِّكْرِ م. ر. • فَوَدَّ: (سُنُّ التَّنْبِيهِ) أَرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْإِذْنَ وَالْإِنْدَارَ.

وقد يُباح اهـ. ويُزَدُّ بآنها لا تقتضي ذلك بل إنَّ السُّنَّةَ في سائرِ صُورِ التَّنبِيهِ التَّسْبِيحُ لِلذِّكْرِ والتَّصْفِيقِ لِغَيْرِهِ، وهو كذلك فلو صَفَّقَ وَتَسَبَّحْتَ فَخِلَافُ السُّنَّةِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ حُصُولَ أَصْلِهَا وَأَشَارَ بِالْأَمَثِلَةِ الثَّلَاثَةِ إِلَى أَحْكَامِ التَّنبِيهِ فَالْأَوَّلُ لِنَدْبِهِ وَالثَّانِي لِإِبَاحَتِهِ وَالثَّالِثُ لِوُجُوبِهِ فَيَلْزَمُهُ إِنْ تَوَقَّفَ الْإِنْقَادُ عَلَيْهِ بِالْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ وَمَعَ ذَلِكَ تَبَطَّلُ بَكْثِيرُهُمَا وَبَحَثُ نَدْبِ التَّسْبِيحِ لَهَا بِخَصْرَةِ نِسَاءٍ أَوْ مُحَارِمٍ كَالْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ. لِأَنَّ أَصْلَ الْقِرَاءَةِ مَنْدُوبٌ لَهَا بِخِلَافِ التَّسْبِيحِ لِلتَّنبِيهِ وَإِذَا صَفَّقْتَ فَالسُّنَّةُ أَنْ يَكُونَ (بِضَرْبٍ) بَطْنِي، وَهُوَ الْأَوَّلَى أَوْ ظَهْرُ (الْيَمِينِ) عَلَى ظَهْرِ الْيَسَارِ) وَهَذَانِ أَوَّلَى مِنْ عَكْسِيهِمَا كَمَا أَفَادَهُ الْمَثَلُ، وَهُوَ ضَرْبُ بَطْنِي أَوْ ظَهْرُ الْيَسَارِ عَلَى ظَهْرِ الْيَمِينِ وَبَقِيَ صُورَتَانِ ضَرْبُ ظَهْرِ الْيَمِينِ عَلَى بَطْنِ الْيَسَارِ وَعَكْسُهُ وَلَا يَبْهَدُ أَنَّهُمَا مَفْضُولَانِ بِالنِّسْبَةِ لِتِلْكَ الْأَرْبَعِ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ صَنِيعِهِمْ أَنْ تَكُونَ الْيَمِينُ هِيَ الْعَامِلَةُ وَأَنْ كُونَ الْعَمَلُ بِبَطْنِي كَفَّهَا كَمَا هُوَ الْمَأْلُوفُ أَوَّلَى ثُمَّ كُلُّ مَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى هَذِهِ وَأَبْقَدَ عَنِ الْبَطْنِ عَلَى الْبَطْنِ الَّذِي هُوَ مَكْرُوهٌ يَكُونُ أَوَّلَى مِمَّا لَيْسَ كَذَلِكَ وَمَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ تَقْصِدِ اللَّيْبَ.....

يَشْمَلُ الْأَدْنَ وَالْإِنْدَارَ سَم. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ يُبَاحُ) أَيِ وَقَدْ يَخْرُمُ كَالْتَّنبِيهِ لِشَخْصٍ يُرِيدُ قَتْلَ غَيْرِهِ عُذُونًا وَقَدْ يُنْكَرُهُ كَالْتَّنبِيهِ لِلنَّظَرِ الْمَكْرُوهِ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَيُزَدُّ الْإِنْفِ) حَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ الْمُصَنِّفَ إِنَّمَا أَرَادَ التَّفَرُّقَ بَيْنَ حُكْمِ الرَّجُلِ وَغَيْرِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّسْبِيحِ وَالتَّصْفِيقِ وَلَمْ يُرِدْ بَيَانُ حُكْمِ التَّنبِيهِ وَعَلَى هَذَا يَقُوتُ حُكْمُ التَّنبِيهِ هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ مَنْدُوبٌ أَوْ مُبَاحٌ وَإِنْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِالْأَمَثِلَةِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لِلذِّكْرِ) أَيِ الْمُحَقِّقِ.

□ فَوَدَّ: (فَلَوْ صَفَّقَ) إِلَى الْمَثَلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: خِلَافًا إِلَى وَأَشَارَ. □ فَوَدَّ: (فَخِلَافُ السُّنَّةِ) أَيِ وَلَيْسَ مَكْرُوهًا ع ش. □ فَوَدَّ: (لِمَنْ زَعَمَ حُصُولَ أَصْلِهَا) يَتَّبِعِي حُصُولَ أَصْلِهَا وَإِنْ لَا تَبَطَّلُ بِالتَّصْفِيقِ الْمُخْتِاجِ إِلَيْهِ فِي الْإِعْلَامِ وَإِنْ كَثُرَ وَتَوَالَى وَلَوْ مِنْ الذِّكْرِ م ر اهـ سَم. وَقَوْلُهُ: وَأَنْ لَا تَبَطَّلُ الْإِنْفِ فِي النِّهَايَةِ مَا يُقْبَلُ.

□ فَوَدَّ: (بِكْثِيرِهِمَا) ظَاهِرُهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ بِقَلِيلِ الْقَوْلِ الْأَجَنَّبِيِّ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ التَّفْصِيلَ فِي الْمَفْهُومِ سَم. عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةِ: وَإِذَا لَمْ يَخْصُلِ الْإِنْدَارُ الْوَاجِبُ إِلَّا بِالْفِعْلِ الْمُبْطِلِ أَوْ بِالْكَلَامِ وَجَبَ وَيَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِالْأَوَّلِ، وَكَذَا بِالثَّانِي عَلَى الْأَصَحِّ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَيَبْحَثُ الْإِنْفِ) الْبَحْثُ لِلزُّرْكَشِيِّ وَوَاقَفَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَمْ يَغْزِهِ إِلَيْهِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ الْإِنْفِ) وَالْمُعْتَمَدُ إِطْلَاقُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ مُعْنَى وَنِهَابَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَإِذَا صَفَّقْتَ الْإِنْفِ) يَظْهَرُ أَنَّ صَفَّقَ الرَّجُلُ عَلَى خِلَافِ السُّنَّةِ فَلْيُرَاجَعْ.

□ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ عَكْسُهُمَا. □ فَوَدَّ: (وَيَقْبِي الْإِنْفِ) اقْتَصَرَ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى عَلَى الصُّورِ الْأَرْبَعِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

□ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيِ جَوَازِ التَّصْفِيقِ مَعَ التَّدْبِ فِي غَيْرِ صُورَةِ ضَرْبِ الْبَطْنِ عَلَى الْبَطْنِ وَمَعَ الْكِرَاهَةِ فِيهَا.

□ فَوَدَّ: (لِمَنْ زَعَمَ حُصُولَ أَصْلِهَا) يَتَّبِعِي حُصُولَ أَصْلِهَا وَإِنْ لَا تَبَطَّلُ بِالتَّصْفِيقِ الْمُخْتِاجِ إِلَيْهِ فِي الْإِعْلَامِ وَإِنْ كَثُرَ وَتَوَالَى وَلَوْ مِنْ الذِّكْرِ م ر. □ فَوَدَّ: (تَبَطَّلُ بِكْثِيرِهِمَا) ظَاهِرُهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ بِقَلِيلِ الْقَوْلِ الْأَجَنَّبِيِّ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ التَّفْصِيلَ فِي الْمَفْهُومِ. □ فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) وَاقَفَهُ م ر.

وَالَا بَطَلَتْ مَا لَمْ تَجْهَلَ الْبُطْلَانَ بِذَلِكَ وَتُعَذَّرُ وَقَوْلُ جَمْعٍ فِي ضَرْبِ الْبَطْنِ عَلَى الْبَطْنِ لَا بُدَّ
مَعَ قَصْدِ اللَّيْبِ مِنْ عِلْمِ التَّحْرِيمِ يُنَافِيهِ تَصْرِيحُهُمُ الشَّامِلُ لِسَائِرِ صُورِ التَّصْفِيْقِ بِأَنْ مَحَلَّ عَدَمِ
بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِالْفِعْلِ الْقَلِيلِ وَإِنْ أُبَيِّحَ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ اللَّيْبُ وَفِي تَحْرِيمِ ضَرْبِ الْبَطْنِ خَارِجُ
الصَّلَاةِ وَجِهَانِ لِأَصْحَابِنَا.....

«قُودَ: (وَالَا بَطَلَتْ إلخ) أَي لِأَنَّهُ مُنَافٍ لِلصَّلَاةِ وَلِهَذَا أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِبُطْلَانِ صَلَاةِ مَنْ
أَقَامَ لِشَخْصٍ أَصْبَغَهُ الْوُسْطَى لَا عِبَاً مَعَهُ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَسَمَ . «قُودَ: (مَا لَمْ تَجْهَلَ الْبُطْلَانَ وَتُعَذَّرُ) أَي فَإِنْ
جَهِلْتَهُ وَعُذِرْتَ فَلَا بُطْلَانَ فِيهِ بَحْثٌ ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْبُطْلَانِ حَيْثُ يُدْرِكُ الْقِيَمَةَ بِعِلْمِ التَّحْرِيمِ أَوْ كَانَ أَعْمَ مِنْهُ
أَشْكَلُ بَلْ الْقِيَاسُ الْبُطْلَانُ حَيْثُ يُدْرِكُ الْقِيَمَةَ كَمَا قَالُوا بِهِ فَيَمْنُ عِلْمُ حُرْمَةِ الْكَلَامِ وَجَهِلَ الْبُطْلَانُ بِهِ وَإِنْ قُيِّدَ بِجَهِلِ
التَّحْرِيمِ اقْتَضَى اغْتِيَارَ الْعِلْمِ بِالتَّحْرِيمِ فِي الْبُطْلَانِ ، وَهُوَ مُنَافٍ لِمُنَازَعَتِهِ فِيهِ بِقَوْلِهِ : وَقَوْلُ جَمْعِ إلخ ،
فَتَأْمُلُهُ أَهْ سَم . «قُودَ: (وَقَوْلُ جَمْعٍ) أَي مِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَام . «قُودَ: (لَا بُدَّ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر أَهْ سَم .
وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهْيُ وَالْمُغْنِي . «قُودَ: (يُنَافِيهِ تَصْرِيحُهُمُ إلخ) لَكَ مَنَعَ الْمُنَافَاةِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : وَإِنْ أُبَيِّحَ ، إِنْ
لَمْ يَكُونُوا صَرَّحُوا بِهِ فَظَاهِرٌ ، وَإِنْ كَانُوا صَرَّحُوا بِهِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ وَإِنْ أُبَيِّحَ فِي نَفْسِهِ فَلَا يُنَافِي
حُرْمَتَهُ عِنْدَ قَصْدِ اللَّيْبِ وَأَنْ يُشْتَرَطَ فِي الْبُطْلَانِ بِهِ حَيْثُ يُدْرِكُ الْعِلْمُ بِحُرْمَتِهِ فَلْيَتَأْمَلْ سَم . «قُودَ: (وَجِهَانِ)
رَجَعَ الزَّكَوْشِيُّ مِنْهُمَا التَّحْرِيمَ ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَذَا بِهَامِشٍ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَخْتَجِ إِلَيْهِ كَمَا يَقَعُ الْآنَ
يَمْنُ يُرِيدُ أَنْ يُنَادِيَ إِنْسَانًا بَعِيدًا عَنْهُ وَتَقَلَّ عَنْ م ر مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ وَفِي فِتَاوَى م ر سُئِلَ عَنِ التَّصْفِيْقِ خَارِجِ
الصَّلَاةِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ فَاجَابَ إِنْ قَصَدَ الرَّجُلُ بِذَلِكَ اللَّهُوَ أَوْ التَّشْبِيهَ بِالنِّسَاءِ حَرَمٌ وَالْأَكْرَهُ انْتِهَى وَبِعِبَارَةٍ
خَجَّ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ : وَيُكْرَهُ عَلَى الْأَصَحِّ الضَّرْبُ بِالْقَضِيبِ عَلَى الْوَسَائِدِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ جُلُّ ضَرْبِ
إِخْدَى الرَّاحَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى وَلَوْ بِقَصْدِ اللَّيْبِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ نَوْعٌ طَرَبٌ . ثُمَّ رَأَيْتُ الْمَاوَزْدِيَّ وَالشَّاشِيَّ
وَصَاحِبِي الْإِسْتِغْنَاءِ وَالْكَافِي الْحَقَوَةَ بِمَا قَبْلَهُ ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ وَأَنَّهُ يَجْرِي فِيهِ خِلَافُ الْقَضِيبِ

«قُودَ: (بَطَلَتْ) بَقِيَ مَا لَوْ ضَرَبْتَ بَطْنًا عَلَى بَطْنٍ لَا بِقَصْدِ اللَّيْبِ لَكِنَّهُ كَثُرَ وَتَوَالَى فَيَحْتَمِلُ الْبُطْلَانُ ؛
لِأَنَّهُ فِعْلٌ كَثِيرٌ غَيْرُ مَطْلُوبٍ وَيَحْتَمِلُ عَدَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْمَطْلُوبِ . «قُودَ: (بَطَلَتْ) وَكَذَا إِذَا أَقَامَ
الشَّخْصُ أَصْبَغَهُ الْوُسْطَى لَا عِبَاً مَعَهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ . «قُودَ: (مَا لَمْ تَجْهَلَ الْبُطْلَانَ بِذَلِكَ
وَتُعَذَّرُ) أَي فَإِنْ جَهِلْتَهُ وَعُذِرْتَ فَلَا بُطْلَانَ فِيهِ بَحْثٌ ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْبُطْلَانِ حَيْثُ يُدْرِكُ الْقِيَمَةَ بِعِلْمِ التَّحْرِيمِ أَوْ
كَانَ أَعْمَ مِنْهُ أَشْكَلُ بَلْ الْقِيَاسُ الْبُطْلَانُ حَيْثُ يُدْرِكُ الْقِيَمَةَ كَمَا قَالُوا بِهِ فَيَمْنُ عِلْمُ حُرْمَةِ الْكَلَامِ وَجَهِلَ الْبُطْلَانُ بِهِ وَإِنْ
قُيِّدَ بِجَهِلِ التَّحْرِيمِ اقْتَضَى اغْتِيَارَ الْعِلْمِ بِالتَّحْرِيمِ فِي الْبُطْلَانِ ، وَهُوَ مُنَافٍ لِمُنَازَعَتِهِ فِيهِ بِقَوْلِهِ : وَقَوْلُ جَمْعِ
إِلخ فَتَأْمَلْ . «قُودَ: (وَقَوْلُ جَمْعٍ) أَي مِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَام وَقَوْلُهُ : لَا بُدَّ إلخ اعْتَمَدَهُ م ر . «قُودَ: (يُنَافِيهِ
تَصْرِيحُهُمُ إلخ) لَكَ مَنَعَ الْمُنَافَاةِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : وَإِنْ أُبَيِّحَ إِنْ لَمْ يَكُونُوا صَرَّحُوا بِهِ فَظَاهِرٌ وَإِنْ صَرَّحُوا بِهِ
فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ : وَإِنْ أُبَيِّحَ فِي نَفْسِهِ فَلَا يُنَافِي حُرْمَتَهُ عِنْدَ قَصْدِ اللَّيْبِ وَأَنْ يُشْتَرَطَ فِي الْبُطْلَانِ بِهِ
حَيْثُ يُدْرِكُ الْعِلْمُ بِحُرْمَتِهِ فَلْيَتَأْمَلْ . «قُودَ: (وَفِي تَحْرِيمِ إلخ) صَرَّحَ الزَّكَوْشِيُّ بِالْحُرْمَةِ وَقَوْلُهُ : وَشَرَطَهُ أَنْ يَقُلَّ

وشرطه أن يقل ولا يتوالى نظير ما يأتي في دفع المار واقتضاء بعض عبارات أنه لا يضرب مطلقاً أشار في الكفاية إلى حمليه على ما إذا كانت اليد ثابتة والمتحرك إنما هو الأصابع فقط.
(ولو فعل في صلاته غيرها) أي غير أفعالها (وإن كان) المفعول (من جنبها) أي جنب أفعالها التي هي ركن فيها كزيادة ركوع أو سجود وإن لم يطعن فيه ومنه أن ينحني الجالس إلى أن نحاذي جبهته ما أمام ركبتيه ولو لتحصيل تزويجه أو افتراشه المندوب كما هو ظاهر لأن

والأصح منه الجل فيكون هذا كذلك انتهت اهـ ع ش. هـ قوله: (وشرطه) أي شرط عدم البطلان بالتصفيق. هـ قوله: (أن يقل) إن أريد بالقلة ما دون الثلاث لم يحتاج لقوله: ولا يتوالى، بل لا يصح أو ما يشمل الثلاث والأكثر فلا وجه لاستراط القلة مع عدم التوالى فتأمل هـ سم. هـ قوله: (أنه لا يضرب مطلقاً) أفتى به شيخنا الشهاب الزملي سم واغتمده النهاية والمغني فقالا واللفظ للأول: وشمل كلامه أي المصنف ما لو كثر منها وتوالى وزاد على الثلاث عند حاجتها فلا تبطل به كما في الكفاية وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وقرئ بينه وبين دفع المار وإنقاذ نحو الغريق بأن الفعل فيها خفيف فاشبه تحريك الأصابع في سبحة أو حك إن كانت كف قارة كما سيأتي فإن لم تكن فيه قارة أشبه تحريكها للجرير بخلافه في ذنك وقد (أكثر الصحابة - رضي الله عنهم - التصفيق حين جاء النبي ﷺ وأبو بكر رضي الله تعالى عنه يصلي بهم ولم يأمرهم بالإعادة) اهـ. قال ع ش: قوله م ر ما لو كثر منها، وكذا من الرجل كما يدل عليه استدلاله الآتي سم على المنهج، وهو قوله وقد أكثر الصحابة إلخ، وقوله م ر: وزاد على الثلاث إلخ، ظاهره وإن كان بضرب بطن، على بطن وقوله م ر: فيها أي في مسألة التصفيق اهـ ع ش. هـ قوله: (أي غير أفعالها) إلى قوله: (بل تجب) في النهاية والمغني إلا قوله: (ومنه) إلى المتن، وقوله: (لأجل تذكرك) إلى (المتابعة).

قوله (س): (إن كان إلخ) الأولى فإن إلخ بالفاء. هـ قوله: (كزيادة ركوع) مفهومه أنه لو انحنى إلى حد لا تجزئه فيه القراءة بأن صار إلى الركوع أقرب منه للقيام عدم البطلان؛ لأنه لا يسمى ركوعاً ولعله غير مراد وأنه متى انحنى حتى خرج عن حد القيام عابداً عالماً بطلت صلاته ولو لم يصل إلى حد الركوع لتلاعه ومثله يقال في السجود اهـ ع ش. أقول: وما ترجاه يأتي آتياً في الشرح ما يصرح بذلك. هـ قوله: (ومنه أن ينحني إلخ) فيه نظر سم. عبارة الكزدي: ورأيت في فتاوى الجمال الزملي: لا تبطل

إن أريد بالقلة ما دون الثلاث لم يحتاج لقوله: ولا يتوالى، بل لا يصح أو ما يشمل الثلاث والأكثر فلا وجه لاستراط القلة مع عدم التوالى فتأمل هـ. هـ قوله: (أنه لا يضرب مطلقاً) أفتى به شيخنا الشهاب الزملي وقرئ بينه وبين دفع المار وإنقاذ [نحو] الغريق بأن الفعل فيها خفيف فاشبه تحريك الأصابع في سبحة أو حك إن كانت كف قارة كما سيأتي فإن لم تكن كف قارة أشبه تحريكها للجرير بخلافه في ذنك ع ش، م ر. ويمكن أن يقرئ بأن من شأن المار الإنديفاع بالليل، فإن من شأن العاقل إذا علم أن الدافع يصلي اندفع عنه بأذى إشارة. هـ قوله: (ومنه أن ينحني) فيه نظر.

المُبْطِلُ لَا يُقْتَضَرُ لِلْمُتَدَوِّبِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِي الْإِنْجَاءِ لِقَتْلِ نَحْوِ الْحَيَّةِ لِأَنَّ ذَلِكَ لِحَشْيَةِ ضَرَرِهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الضَّرُورِيِّ وَسَيَأْتِي اغْتِفَارُ الْكَثِيرِ الضَّرُورِيِّ فَأَلَوَّلَى هَذَا لَا الَّتِي هِيَ سُنَّةُ كَرْفَعِ الْيَدَيْنِ (بَطَلَتْ إِلَّا أَنْ يَنْسَى) أَوْ يَجْهَلُ بِأَنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ ذَلِكَ وَتَعَمُّدَهُ لِتَلَاغِيهِ بِهَا وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَضُرَّ فَعَلَهُ وَإِنْ تَكَرَّرَ لِنِسْيَانٍ أَوْ لِجَهْلٍ إِنْ عَزِرَ بِمَا مَرَّ فِي الْكَلَامِ إِلَّا فِي زِيَادَةِ لِأَجْلِ تَدَارُكِ فِيمَعْدَرٍ مُطْلَقًا لِأَنَّهَا مِمَّا تَخْفَى أَوْ لِتَتَابَعَةِ الْإِمَامِ بَلْ تَجِبُ حَتَّى تَبْطُلَ بِالتَّخْلُفِ عَنْهُ بِرُكْنَيْنِ كَمَا اقْتِضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ فِيمَا إِذَا اقْتَدَى بِهِ فِي نَحْوِ الْاِعْتِدَالِ لَكِنْ لَوْ سَبَقَهُ حِينَئِذٍ بِرُكْنٍ كَأَنْ قَامَ مِنْ سَجْدَتِهِ الثَّانِيَةِ وَالْمَأْمُومُ.....

صَلَاتُهُ بِذَلِكَ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ زِيَادَةَ رُكُوعِ انْتَهَى. وَقَالَ الْقَلِيوبِيُّ: لَا يَضُرُّ وُجُودُ صُورَةِ الرُّكُوعِ فِي تَوَرُّكِهِ وَافْتِرَائِهِ فِي الشَّهَادَةِ خِلَافًا لِابْنِ حُجْرٍ أَه. ة فَوَد: (لَا الَّتِي هِيَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى الَّتِي هِيَ رُكْنٌ.

ة فَوَد: (كَرْفَعِ الْيَدَيْنِ) يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ وَيَتَوَالَى سَم.

فَوَد (سَي): (إِلَّا أَنْ يَنْسَى) وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ سَمِعَ الْمَأْمُومُ، وَهُوَ قَائِمٌ تَكْبِيرًا فَظَنَّ أَنَّهُ إِمَامُهُ فَرَفَعَ يَدَيْهِ لِلنَّهْوِيِّ وَخَرَّكَ رَأْسَهُ لِلرُّكُوعِ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ الصَّوَابُ فَكَفَّ عَنِ الرُّكُوعِ فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي حُكْمِ النَّسْيَانِ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا مَا لَوْ تَعَدَّدَتْ الْأَيَّامَةُ بِالْمَسْجِدِ فَسَمِعَ الْمَأْمُومُ تَكْبِيرًا فَظَنَّ تَكْبِيرَ إِمَامِهِ فَتَابَعَهُ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ خِلَافُهُ فَرَجَعَ إِلَى إِمَامِهِ وَلَا يَضُرُّهُ مَا فَعَلَ لِلْمُتَابَعَةِ لِعُدُّهِ فِيهِ وَإِنْ كَثُرَ ش. ة فَوَد: (بِأَنْ عَلِمَ الْخُ) تَفْسِيرٌ لِلْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ سَم. ة فَوَد: (بِمَا مَرَّ الْخُ) أَيِ مِنْ قُرْبِ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ الْبُعْدِ عَنِ الْعُلَمَاءِ. وَقَالَ فِي الْأَوَارِ: لَوْ فَعَلَ مَا لَا يَقْتَضِي سُجُودَ سَهْوٍ فَظَنَّ أَنَّهُ يَقْتَضِيهِ وَسَجَدَ لَمْ تَبْطُلْ إِنْ كَانَ جَاهِلًا لِقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ لِبُعْدِهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ مُعْنَى. ة فَوَد: (إِلَّا فِي زِيَادَةِ الْخُ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِ الْمَشْنِ: بَطَلَتْ، فَكَانَ حَقُّهُ الْعَطْفُ. ة فَوَد: (لِأَجْلِ تَدَارُكِ) يُتَأَمَّلُ الْمُرَادُ بِهِ وَالتَّغْلِيلُ بِالْخَفَاءِ سَم. وَقِيلَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ رُكُوعُ الْمَسْبُوقِ إِذَا لَمْ يَطْمَئِنَّ يَقِينًا قَبْلَ رَفْعِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلِهِ أَه وَفِيهِ نَظَرٌ. ة فَوَد: (مُطْلَقًا) أَيِ وَلَوْ عَامِدًا عَالِمًا. ة فَوَد: (فِيمَا إِذَا اقْتَدَى بِهِ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَجِبُ. ة فَوَد: (سَبَقَهُ) أَيِ سَبَقَ الْإِمَامُ مَأْمُومَهُ الْمَسْبُوقُ. ة فَوَد: (كَأَنَّ قَامَ مِنْ سَجْدَتِهِ الْخُ) قَالَ فِي مَرْحِ الْمُبَابِ أَيِ وَالتَّهْيَاةِ: وَلَوْ أَذْرَكَ مَسْبُوقٌ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى مَعَ الْإِمَامِ فَأَخَذَتْ عَقِبَهَا لَمْ يَسْجُدِ الثَّانِيَةَ؛ لِأَنَّهُ بَحْدَثِ الْإِمَامِ صَارَ مُتَقَرِّدًا فِيهِ زِيَادَةُ مَخْضَةٍ لِغَيْرِ مُتَابَعَةٍ فَيَبْطُلُ تَعَمُّدُهَا أَيِ مَعَ الْعِلْمِ بِمَنْعِهَا فِيمَا يَظْهَرُ أَه. كُرْدِي وَفِي سَم مَا يُوَافِقُهُ

ة فَوَد: (لَا الَّتِي هِيَ سُنَّةٌ) عَطَفَ عَلَى الَّتِي هِيَ رُكْنٌ. ة فَوَد: (كَرْفَعِ الْيَدَيْنِ) يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ وَيَتَوَالَى. ة فَوَد: (بِأَنْ عَلِمَ الْخُ) تَفْسِيرٌ لِلْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ. ة فَوَد: (لِأَجْلِ تَدَارُكِ) يُتَأَمَّلُ الْمُرَادُ بِهِ وَالتَّغْلِيلُ بِالْخَفَاءِ. ة فَوَد: (كَأَنَّ قَامَ مِنْ سَجْدَتِهِ الثَّانِيَةِ) قَالَ فِي ش عِب: وَلَوْ أَذْرَكَ مَسْبُوقٌ السَّجْدَةَ الْأُولَى مَعَ الْإِمَامِ فَأَخَذَتْ عَقِبَهَا لَمْ يَسْجُدِ الثَّانِيَةَ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ بَحْدَثِ الْإِمَامِ صَارَ مُتَقَرِّدًا فِيهِ زِيَادَةُ مَخْضَةٍ لِغَيْرِ مُتَابَعَةٍ فَيَبْطُلُ تَعَمُّدُهَا أَيِ مَعَ الْعِلْمِ بِمَنْعِهَا فِيمَا يَظْهَرُ أَه. ة فَوَد: (كَأَنَّ قَامَ مِنْ سَجْدَتِهِ الثَّانِيَةِ) أَوْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَهَا بَلْ هُوَ أَوَّلَى مِنْ ذَلِكَ.

في الجلوس بينهما تابعه ولا يسجد لفوات المتابعة فيما فرغ منه الإمام وتُسَنُّ فيما إذا ركع قبله مثلاً مُتَعَمِّداً نعم لا يَضُرُّ تَعَمُّدُ جُلُوسِهِ قَلِيلاً بَأَنَّ كَانَ يَقْدِرُ الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وهو ما يَسَعُ ذِكْرَهُ وَدُونَ قَدْرِ التَّشَهُّدِ بَعْدَ هَوِيَّهِ وَقَبْلَ سُجُودِهِ أَوْ عَقِبَ سُجُودِ تِلَاوَةِ أَوْ سَلَامِ إِمَامٍ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ جُلُوسِهِ بِخِلَافِهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ مَثَلًا فَاتَهُ بِسُجُودِهِ بَلْ بِسُجُودِ خُرُوجِهِ عَنْ حَدِّ الْقِيَامِ فِي الْفَرْضِ تَبَطَّلَ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ سَجَدَ وَلَا يَضُرُّ انْجِنَاؤُهُ مِنْ قِيَامِ الْفَرْضِ وَإِنْ بَالَعَ فِيهِ لِقَتْلٍ نَحْوَ حَيَّةٍ وَلَوْ سَجَدَ عَلَى شَيْءٍ كَحَشِيٍّ أَوْ يَدِهِ فَانْتَقَلَ عَنْهُ لِغَيْرِهِ بَعْدَ رَفْعِ رَأْيِهِ مُخْتَارًا لَهُ فَالَّذِي يَتَّجِهَ تَرْجِيحُهُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمُ السَّابِقِ. وَإِنْ لَمْ يَطْمَئِنَّ بِطُلُائُنِ صَلَاتِهِ تَحَامَلَ بِثَقَلِ رَأْيِهِ أَمْ لَا لِيُجُودَ صُورَةُ سُجُودٍ فِي الْكُلِّ، وهو تَلَاغُبٌ.....

عبارته: قوله كَانَ قَامَ مِنْ سَجْدَتِهِ الْخُ، أي أَوْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَهَا بَلْ هُوَ أَوَّلَى مِنْ ذَلِكَ اهـ. ة فُود: (في الجلوس بينهما) ظاهره وإن كَانَ تَأَخَّرَ عَنْهُ بِتَقْصِيرِ سَم. ة فُود: (وتُسَنُّ) إلى قوله: (أو سلام إمام) في الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (بَأَنَّ كَانَ) إِلَى (بَعْدَ هَوِيَّهِ). ة فُود: (وتُسَنُّ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَجِبَ الْخُ. ة فُود: (مثلاً) أي أَوْ سَجَدَ قَبْلَهُ مُغْنِي. ة فُود: (أو عَقِبَ سُجُودِ تِلَاوَةِ الْخُ) هَذَا مُرَادٌ مِنْ غَيْرِ بِقَوْلِهِ أَوْ بَعْدَ السُّجُودِ سَم. ة فُود: (أو سلام إمامه) فِي غَيْرِ مَحَلٍّ جُلُوسِهِ تَقَدَّمَ آخِرُ الْبَابِ السَّابِقِ عَنْ م ر أَنَّ الْمُتَعَمِّدَ الْبُطْلَانُ بِزِيَادَةِ هَذَا الْجُلُوسِ عَلَى قَدْرِ طَمَآنِيَةِ الصَّلَاةِ سَم عَلَى حَجِّ اهـ ش. ة فُود: (بخلافه) أي تَعَمُّدِ الْجُلُوسِ سَم. ة فُود: (وَلَا يَضُرُّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ سَجَدَ فِي الْمَغْنِي وَالنَّهَائِيَةِ، وَزَادَ الثَّانِي وَلَا يَفْعَلُ الْكَثِيرُ لَوْ صَالَتْ عَلَيْهِ وَتَوَقَّفَ دَقْمُهَا عَلَيْهِ اهـ. ة فُود: (نَحْوُ حَيَّةٍ) كَالْمَغْرَبِ. ة فُود: (فَانْتَقَلَ عَنْهُ الْخُ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَنْتَقِلْ بَلْ جَرَّ يَدَهُ حَتَّى وَصَلَتْ جَبْهَتُهُ لِلْأَرْضِ أَوْ انْتَقَلَ بِدُونِ رَفْعِ رَأْيِهِ لَمْ يَضُرَّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ الضَّرَرِ بَيْنَ طُولِ زَمَنِ سُجُودِهِ عَلَى يَدِهِ قَبْلَ الْجُرِّ وَالْإِنْتِقَالِ وَبَيْنَ قَصْرِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذَا كَانَ بِقَدْرِ الْجُلُوسِ الْمُبْطِلِ قَبْلَ السُّجُودِ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مَا يُوَافِقُ مَا اسْتَظْهَرْتَهُ أَوَّلًا سَم. ة فُود: (مِنْ قَوْلِهِمُ السَّابِقِ) أَي آيَةً فِي شَرْحِ إِنْ كَانَ مِنْ جَنْبِهَا. ة فُود: (أَمْ لَا) خِلَافًا لِلنَّهَائِيَةِ

ة فُود: (في الجلوس بينهما) ظاهره وإن كَانَ تَأَخَّرَ عَنْهُ بِتَقْصِيرِ. ة فُود: (أو عَقِبَ سُجُودِ تِلَاوَةِ الْخُ) مُرَادٌ مِنْ غَيْرِ بِقَوْلِهِ أَوْ بَعْدَ السُّجُودِ. ة فُود: (أو سلام إمام) فِي غَيْرِ مَحَلٍّ جُلُوسِهِ تَقَدَّمَ آخِرُ الْبَابِ السَّابِقِ عَنْ م ر أَنَّ الْمُتَعَمِّدَ الْبُطْلَانُ بِزِيَادَةِ هَذَا الْجُلُوسِ عَلَى قَدْرِ طَمَآنِيَةِ الصَّلَاةِ. ة فُود: (بخلافه) أي تَعَمُّدِ الْجُلُوسِ. ة فُود: (فَانْتَقَلَ عَنْهُ لِغَيْرِهِ الْخُ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَنْتَقِلْ بَلْ جَرَّ يَدَهُ حَتَّى وَصَلَتْ جَبْهَتُهُ لِلْأَرْضِ أَوْ انْتَقَلَ بِدُونِ رَفْعِ رَأْيِهِ لَمْ يَضُرَّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ الضَّرَرِ بَيْنَ طُولِ زَمَنِ سُجُودِهِ عَلَى يَدِهِ قَبْلَ الْجُرِّ وَالْإِنْتِقَالِ وَبَيْنَ عَدَمِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذَا كَانَ بِقَدْرِ الْجُلُوسِ الْمُبْطِلِ قَبْلَ السُّجُودِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مَا يُوَافِقُ مَا اسْتَظْهَرْتَهُ أَوَّلًا وَسَيَأْتِي. ة فُود: (تَحَامَلَ بِثَقَلِ رَأْيِهِ أَمْ لَا) فِي كَثَرِ الْأَسْتِزَادِ الْبُكَرِيِّ مَا نَصَّهُ: وَلَوْ سَجَدَ عَلَى خَشِيٍّ فَرَفَعَ رَأْسَهُ لِقَتْلٍ يَتَجَرَّحُ ثُمَّ سَجَدَ ثَانِيًا لَمْ تَبْطُلْ وَإِنْ تَحَامَلَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ تَكَرُّرُ السُّجُودِ، وَكَذَا لَوْ سَجَدَ عَلَى يَدِهِ ثُمَّ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْجَبْهَةَ عَلَى الْأَرْضِ.

وقول بعضهم لا تبطل بسجوده على يده لأنه كلا سجود فهو كما لو قُرب من الأرض ثم رفع رأسه قليلاً ثم سجد وذلك لا يضره لأنه فعل خفيف إنما يأتي على أحد احتمالي القاضي في المسألة أنه يشترط أن يعتمد على جهته بثقل رأسه وقد تقرر أن قولهم وإن لم يطمئن يرد هذا الاحتمال ويُرجح احتمال الآخر، وهو البطلان مطلقاً والقياس المذكور ليس في محله لوجود صورة سجوده في مسألتنا بخلاف المشبه به وخُرج بقولنا مُختاراً ما لو أصاب جهته نحو شوكة فرفع فإنه لا يطلان بل يلزمه العود لوجود الصارف كما عُرِفَ بما مر ولو هوى لسجدة تلاوة فله تركه والعود للقيام وبَحَثَ الإسوي أنه لو نسي الركوع فهوى ليسجد ثم تذكره فعاد إليه سجد للشهر إن صار للسجود أقرب.....

والمعني عبارتهما: ولو سجد على خشين فرفع رأسه ثلاثاً تنجرح جهته ثم سجد ثانياً بطلت صلاته إن كان قد تحامل على الخشين بثقل رأسه في أحد احتمالين للقاضي حُسيني يظهر تزجيحه وإلا فلا تبطل اهـ. ٥ فؤد: (وقول بعضهم إلخ) اعتمدته النهاية ونقل سم عن الكثر اعتماده. ٥ فؤد: (إنما يأتي إلخ) في الحصر نظر سم. ٥ فؤد: (في المسألة) أي مسألة السجدة على الخشين. ٥ فؤد: (إنه يشترط إلخ) اعتمده النهاية والمعني كما مر آتياً. ٥ فؤد: (يرد هذا الاحتمال) في رده له نظر لأنه يمكن تحقق الإعياد المذكور بدون طمأنينة ثم رأيت في شرح العباب ذكر ما يوافق هذا النظر سم. ٥ فؤد: (لوجود صورة سجود) قد يدفعه قوله أي البغض: كلا سجود سم. ٥ فؤد: (بما مر) أي في الجلوس بين السجدةتين. ٥ فؤد: (فرفع) أي إن كان هذا الرفع بعد سجود مجزي بأن تحامل وأطمأن فقد حصل السجود ووجوب العود حيث لا يستلزم لتخصيل السجود بل لتخصيل الرفع منه وإن كان هذا الرفع قبل سجود مجزي بأن رفع قبل التحامل أو الطمأنينة فلا بُد من وضع الجبهة مع التحامل والطمأنينة اهـ سم بخلاف. ٥ فؤد: (ولو هوى) إلى قوله: (وبحث) في النهاية والمعني. ٥ فؤد: (ولو هوى لسجدة تلاوة) أي حتى وصل لحد الركوع معني ونهاية. ٥ فؤد: (والعود للقيام) بل عليه ذلك ثم يركع ثانياً ولا يقوم ما أتى به عن هوى الركوع ع ش.

وقوله: وإن تحامل، أي ولم يطمئن وإلا حصل السجود فلا يعود إلا لتخصيل الرفع الواجب لانصرافه بقصد الفراغ عن الإنجراح. وقوله: وكذا لو سجد على يده إلخ، قد علمت مخالفة الشارح فيه. ٥ فؤد: (إنما يأتي) في الحصر نظر وقوله إنه يشترط، اعتمده م ر. ٥ فؤد: (يرد هذا الاحتمال) في رده له نظر؛ لأنه يمكن تحقق الإعياد المذكور بدون طمأنينة ثم رأيت في شرح العباب ذكر ما يوافق هذا النظر فقال وللقاضي احتمالان فمن سجد على خشين فرفع رأسه ثم سجد ثانياً وشبه بينهما أنه إن تحامل بثقل رأسه بطلت صلاته؛ لأنه زاد سجوداً غير محتاج إليه إذ يمكنه الرخف بجبهته قليلاً من غير رفع رأسه ومن ثم لو لم يمكنه ذلك أو رفع من غير تعمّد فلا يطلان بل يلزمه العود حيث وجد صارف اهـ. ٥ فؤد: (لوجود إلخ) قد يدفعه قوله: كلا سجود. ٥ فؤد: (فرفع) إن كان هذا الرفع بعد سجود مجزي بأن تحامل وأطمأن

لأنه لو تَعَمَّدَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ تَعَمُّدُهُ لِذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَصِرْ لِلسُّجُودِ أَقْرَبُ وَإِنْ بَلَغَ حَدَّ الرُّكُوعِ وَوَجَّهَ بِأَنَّ الرُّكُوعَ هُنَا وَاجِبُ الْمُصَلِّي وَقَدْ أَوْقَعَهُ فِي مَحَلِّهِ فَلَمْ يَضُرُّ قَصْدُ غَيْرِهِ بِهِ وَمَرُّ فِي مَبْحَثِ الرُّكُوعِ مَا لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ أَنَّهُ هَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى مُقَابِلِ مَا فِي الرُّوضَةِ السَّابِقِ اعْتِمَادُهُ وَتَوَجُّبُهُ ثُمَّ بِمَا يَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا نَظَرَ مَعَ صَرْفِهِ هَوِيَّ الرُّكُوعِ لَغَيْرِهِ إِلَى وَقُوعِهِ فِي مَحَلِّهِ وَخَرَجَ بِفِعْلِ زِيَادَةِ قَوْلِي غَيْرِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالسَّلَامِ. (وَالَا) يَكُنِ الْمَفْعُولُ مِنْ جِنْسِ أَفْعَالِهَا كَصَرْبٍ وَمَشْيٍ (فَتَبْطُلُ) الصَّلَاةُ (بِكَثِيرِهِ) فِي غَيْرِ صَلَاةٍ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَنَقْلِ السَّفَرِ وَصِيَالٍ نَحْوِ حَيَّةٍ عَلَيْهِ كَأَنَّ حَرَكَ يَدِهِ أَوْ رِجْلَهُ مَرَاتٍ لِحَاجَةٍ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ نَظْمَهَا وَلَا تَدْعُو

• فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَوْ تَعَمَّدَ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالتَّعَمُّدِ أَنْ يَتَعَمَّدَ الْإِنْيَانُ بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمُبْطِلُ فَقَوْلُهُ: وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ تَعَمُّدُهُ لِذَلِكَ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَ الْإِنْيَانُ بِذَلِكَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ لَكِنَّ هَذَا لَا يَوَافِقُهُ قَوْلُهُ وَوَجَّهَ الْإِنِّ، بَلْ ذَلِكَ التَّوَجُّبُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ مَنْ قَصَدَ السُّجُودَ لِظَنِّهِ أَنَّهُ رَكَعَ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَزَكَّ فَلْيَحْزَرْ سَم. • فَوَدَّ: (إِنْ هَذَا) أَيَّ مَا بَخَّه الْإِسْنَوِيُّ. • فَوَدَّ: (عَلَى مُقَابِلِ مَا فِي الرُّوضَةِ) أَيَّ فَعَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ إِذَا تَذَكَّرَ عَادَ إِلَى الْقِيَامِ؛ لِأَنَّ الْهَوِيَّ بِقَصْدِ السُّجُودِ لَا يَقُومُ مَقَامَ هَوِيَّ الرُّكُوعِ سَم وَخ. • فَوَدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِثَلَاثَةِ أَغْضَاءٍ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى الْإِتْيَانُ قَوْلُهُ: (أَوْ شَرَعَ فِيهَا). • فَوَدَّ: (زِيَادَةُ قَوْلِي الْإِنِّ) أَيَّ زِيَادَةُ زُكْنِ قَوْلِي الْإِنِّ فَهَئِنَا لَا تَضُرُّ عَلَى النَّصِّ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْبَابِ الْآتِي مُغْنَى. فَوَدَّ (سَمِي) (بِكَثِيرِهِ) أَيَّ وَلَوْ سَهْوًا مُغْنَى. • فَوَدَّ: (وَصِيَالٍ نَحْوِ حَيَّةٍ) أَيَّ تَوَقَّفَ دَفْعُهَا عَلَيْهِ مَرَاه. • فَوَدَّ: (كَأَنَّ حَرَكَ الْإِنِّ) أَيَّ فِي صَلَاةٍ شِدَّةِ الْخَوْفِ الْإِنِّ، وَصِيَالٍ الْإِنِّ، فَهَئِنَا لَا يَضُرُّ وَإِنْ كَثُرَ مُغْنَى. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيَّ الْبُطْلَانُ بِالْكَثِيرِ الْمَذْكُورِ.

فَقَدْ حَصَلَ السُّجُودُ وَوُجُوبُ الْعُودِ حَيْثُ لَيْسَ لِتَحْصِيلِ السُّجُودِ بَلْ لِتَحْصِيلِ الرَّفْعِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ أَنْصَرَفَ عَنِ الْوَاجِبِ بِقَصْدِ الْفِرَارِ مِنْ أَذَى الشُّوْكَةِ وَإِنْ كَانَ هَذَا الرَّفْعُ قَبْلَ سُجُودٍ مُجْزِئٍ بِأَنَّ رَفَعَ قَبْلَ التَّحَامُلِ أَوْ الطَّمَانِينَةِ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَتَفَصَّلُ عَنِ الْآخِرِ فَقَدْ تَوَجَّدَ الطَّمَانِينَةُ بِلَا تَحَامُلٍ وَالتَّحَامُلُ بِلَا طَّمَانِينَةٍ كَمَا أَنَّ السُّجُودَ بِمَغْنَى وَضْعِ الْجَنْبَةِ يَتَفَصَّلُ عَنْهُمَا إِذْ يُمَكِّنُ حُصُولَهُ بَدُونَهُمَا كَانَ وَجُوبُ الْعُودِ حَيْثُ لَيْسَ لِتَحْصِيلِ السُّجُودِ فَلَا بُدَّ مِنْ وَضْعِ الْجَنْبَةِ مَعَ التَّحَامُلِ وَالطَّمَانِينَةِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَوْ تَعَمَّدَ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالتَّعَمُّدِ أَنْ يَتَعَمَّدَ الْإِنْيَانُ بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمُبْطِلُ، فَقَوْلُهُ: وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ تَعَمُّدُهُ لِذَلِكَ، لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ تَعَمَّدَ الْإِنْيَانُ بِذَلِكَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ لَكِنَّ هَذَا لَا يَوَافِقُ قَوْلَهُ: وَوَجَّهَ الْإِنِّ بَلْ ذَلِكَ التَّوَجُّبُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ مَنْ قَصَدَ السُّجُودَ لِظَنِّهِ أَنَّهُ رَكَعَ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَزَكَّ فَلْيَحْزَرْ. • فَوَدَّ: (عَلَى مُقَابِلِ مَا فِي الرُّوضَةِ) فَعَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ إِذَا تَذَكَّرَ عَادَ إِلَى الْقِيَامِ؛ لِأَنَّ الْهَوِيَّ بِقَصْدِ السُّجُودِ لَا يَقُومُ مَقَامَ هَوِيَّ الرُّكُوعِ. • فَوَدَّ: (فَتَبْطُلُ بِكَثِيرِهِ) وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَحْصُلُ الْبُطْلَانُ بِمَجَرَّدِ الشُّرُوعِ فِي الْفِعْلِ الْمُحَقَّقِ لِلْكَثْرَةِ كَتَحْرِيكِ الرَّجْلِ لِلْخَطْوَةِ الثَّالِثَةِ مَا لَمْ يَقْصِدِ الْكَثِيرَ ابْتِدَاءً فَتَبْطُلُ بِالشُّرُوعِ فِيهِ كَالشُّرُوعِ فِي الْخَطْوَةِ الْأُولَى مِنْ ثَلَاثِ خَطَوَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ قَصْدَهَا ابْتِدَاءً. • فَوَدَّ: (نَحْوِ حَيَّةٍ) أَيَّ تَوَقَّفَ دَفْعُهَا عَلَيْهِ مَرَاه.

إليه حاجة غالباً (لا قليله) للأحاديث الصحيحة في ذلك «كحمله بشيء أمامة بنت بنته زينب رضي الله تعالى عنهما عند قيامه ووضعها عند سجوده وخلعه نعليه وأمر بقتل الأسودين الحية والعقرب» وإنما أبطل قليل القول لأنه لا يتمسك الاحتراز عنه بخلاف الفعل فغني عنه عما لا يدخل بالصلاة (والكثرة) والقلة يعرفان (بالعرف) المأخوذ مما ذكر. في الأحاديث ثم فصل العرف بذكر بعض الصور ليقاس به باقيها. فقال (فالخطوتان) وإن اتسقتا حيث لا وثبة (أو الضربتان قليل) عرفاً لحديث خلع النعلين نعم لو قصد ثلاثاً متوالية ثم فعل واحدة أو شرع فيها بطلت كما يأتي (والثلاث كثير إن توالى) اتفاقاً وإن كانت بقدر خطوة متفرقة أو بثلاثة أعضاء كتحرريك يديه ورأسه معاً بخلاف ما إذا تفرقت بأن عد عرفاً انقطاع الثاني عن الأول

قول (سئ): (لا قليله) أي إن لم يقصد به لعباً أخذاً مما مر واستحب الفعل لقتل نحو عقرب ومكره لغير ذلك بلا حاجة. ولو فتح كتاباً وفهم ما فيه أو قرأ في مصحف وإن قلب أوراقه أحياناً لم تبطل؛ لأن ذلك يسير أو غير متوالي لا يشمر بالإغراض نهاية ومغني. قول: (وخلعه نعليه) ووضعهما عن يساره نهاية ومغني. قول: (وأمره بقتل الأسودين) أي وكان قال خارج الصلاة: «اقتلوا الأسودين في صلاتكم» وليس المراد أنه قال ذلك، وهو يصلي ع ش. قول: (يعرفان) الأولى التائيت. قول (سئ): (بالعرف) فما بعدة الناس قليلاً كترع خف ولبس ثوب خفيف فغير ضار نهاية ومغني. قول: (في الأحاديث) أي المازة أيضاً.

قول (سئ): (أو الضربتان) أي المتوسطتان مغني. قول: (نعم لو قصد إلخ) وقياسه البطلان بحرف واجد إذا أتى به على قصد إثباته بحرفين نهاية زاد المغني، وهو الظاهر اه واعتداه سم وع ش. قول: (والثلاث) أي من ذلك أو من غيره نهاية ومغني. قول: (كتحرريك يديه ورأسه معاً) يتنهي التنبه لذلك عند رفع اليدين للتحرم أو الركوع أو الاعتدال فإن ظاهر هذا بطلان صلاته إذا حرك رأسه حيثيذ ورأيت في فتاوى الشارح ما يصرح به وفيه من الحرج ما لا يخفى لكن اغتفر الجمال الزمني أي والخطيب توالي التصفية والرفع في صلاة العيد وهذا يقتضي أن الحركة المطلوبة لا تعد في المبطل، ونقل عن أبي مخزمة ما يوافقه كزدي. قول: (بخلاف) إلى قوله: (وهو محتمل) في المغني والنهاية إلا قوله وحده بقوي إلى ولو شك. قول: (انقطاع الثاني) أي مثلاً و. قول: (هن الأول) أي أو هن

قول: (لا قليله) قال في الروض: والقليل مكروه لا في مندوب كقتل حية وعقرب اه. وقوله: والقليل، قال في شرحه: أي من الفعل الذي يبطل كثيره إذا تعمده بلا حاجة. قول: (نعم لو قصد ثلاثاً متوالية إلخ) قال في شرح المصاب: وتردد الزركشي فيما لو نطق بحرف غير مفهم ونوى التلطف بأكثر قال إلا أن يقرأ بأن الفعل أغلظ اه. والفرق أوجه اه ما في المصاب. والأوجه عدم الفرق على أنه قد يراد على إطلاق دعوى أن الفعل أغلظ أن التلطف أضيق في هذا الباب من وجوب بدليل البطلان بتعمد قليله دون قليل الفعل فإن تعمده الحرفين مبطل دون تعمده الفعلين قليلاً مل.

وَحَدَّ الْبَقْوِيَّ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا قَدْرُ رَكْعَةٍ غَرِيبٍ ضَعِيفٍ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَلَوْ شَكَّ فِي فِعْلِ أَقْلِيلٍ هُوَ أَوْ كَثِيرٍ فَكَالْقَلِيلِ وَالْخَطْوَةُ يَفْتَحُ الْخَاءُ الْمُرَّةَ وَبَضْمُهَا مَا بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ وَقَضِيَّةٌ تَفْسِيرُ الْفَتْحِ الْأَشْهُرُ هُنَا بِالْمُرَّةِ وَقَوْلُهُمْ إِنَّ الثَّانِيَّ لَيْسَ مُرَادًا هُنَا حُصُولُهَا بِمَجْرُودِ نَقْلِ الرَّجُلِ لِأَمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ فَإِذَا نَقَلَ الْأُخْرَى حُسِبَتْ أُخْرَى وَهَكَذَا، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَإِنْ جُزِمَتْ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَغَيْرِهِ عَلَى خِلَافِهِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ جَعْلُهُمْ حَرَكَةَ الْيَدَيْنِ عَلَى التَّعَاقُبِ أَوْ الْمَعِيَّةِ مَرْتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ فَكَذَا الرَّجُلَانِ.

(وَيَبْطُلُ بِالْوُجْبَةِ الْفَاجِشَةِ) لِخِنَافَاتِهَا لِلصَّلَاةِ لِأَنَّ فِيهَا انْجِنَاءَ بِكُلِّ الْبَدَنِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ لَنَا وَثْبَةً غَيْرَ فَاجِشَةٍ وَهِيَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ الْانْجِنَاءُ فَلَا تَضُرُّ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ الْمُشْرُ.....

الثَّالِثُ نِهَآةً وَمُعْنَى. هـ فُود: (الْأَشْهُرُ) أَيِ الْفَتْحِ. هـ فُود: (وَقَوْلُهُمْ إِنَّ الثَّانِيَّ) أَيِ وَقَضِيَّةٍ قَوْلِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْخَطْوَةَ بَضْمُ الْخَاءِ. هـ فُود: (حُصُولُهَا الْخ) خَبَرٌ وَقَضِيَّةُ الْخِ وَالضَّمِيرُ لِلْخَطْوَةِ بِفَتْحِ الْخَاءِ. هـ فُود: (فَإِذَا نَقَلَ الْأُخْرَى الْخ) أَيِ سَوَاءً سَاوَى بِهَا الْأُولَى أَوْ قَدَمَهَا عَلَيْهَا أَمْ أُخْرَاهَا عَنْهَا إِذَا الْمُعْتَبَرُ تَعَدُّ الْفِعْلِ نِهَآةً. هـ فُود: (بِمَجْرُودِ نَقْلِ الرَّجُلِ الْخ) وَيَتَّبِعِي فِيمَا لَوْ رَفَعَ رِجْلَهُ لِجِهَةِ الْعُلُوِّ ثُمَّ لِجِهَةِ السُّفْلِ أَنَّ يُعَدُّ ذَلِكَ خَطْوَتَيْنِ م ر ا ه س م. أَقُولُ: وَفِي ع ش ع ن م ر خِلَافُهُ وَفِي الْبُجَيْرِيِّ يَفْعَدُ ذِكْرٌ مِثْلُ مَا فِي سَم عَنْ الْحَلْبِيِّ مَا نَصَّهُ: وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ ذَلِكَ خَطْوَةٌ وَاحِدَةٌ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الزِّيَادِيِّ وَصَرَّحَ بِهِ ع ش وَفَرَّزَهُ الْجَفْنِيُّ ا ه وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا. هـ فُود: (وَهُوَ مُحْتَمَلٌ) اعْتَمَدَهُ النَّهَآةُ وَالْمُعْنَى وَفَاقًا لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ. هـ فُود: (عَلَى خِلَافِهِ) أَيِ أَنَّ الْمَجْمُوعَ خَطْوَةٌ وَاحِدَةٌ. هـ فُود: (ذَلِكَ) أَيِ إِنْ نَقَلَ الْأُخْرَى خَطْوَةً ثَانِيَةً.

فُود (وَسَي): (بِالْوُجْبَةِ الْفَاجِشَةِ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّ حَرَكَةَ جَمِيعِ الْبَدَنِ كَالْوُجْبَةِ الْفَاجِشَةِ فَتَبْطُلُ بِهَا سَم عَلَى حَجٍّ. وَلَيْسَ مِنْ حَرَكَةِ جَمِيعِ الْبَدَنِ مَا لَوْ مَشَى خَطْوَتَيْنِ ع ش. عِبَارَةٌ شَيْخُنَا، وَكَذَا تَحْرِيكُ كُلِّ الْبَدَنِ أَوْ مُعْظَمِهِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ ثَقُلٍ قَدَمَتِهِ ا ه. وَيُعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ تَحْرِيكَ الْكُلِّ أَوْ الْمُعْظَمِ. هـ فُود: (وَبِهِ الْخ) أَيِ بِالتَّشْدِيدِ بِالْفَاجِشَةِ أَوْ بِالتَّخْفِيفِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ. هـ فُود: (وَهِيَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ شَامِلَةٌ لِمَا مَعَهَا اِرْتِفَاعٌ عَنِ الْأَرْضِ فِي الْهَوَاءِ نَحْوُ خَمْسَةِ أَذْرُعٍ وَعَدَمُ الْبُطْلَانِ فِي ذَلِكَ بَعِيدٌ فَيَنْجِيهِ عَدَمُ تَوَقُّفِ الْبُطْلَانِ عَلَى الْانْجِنَاءِ الْمَذْكُورِ وَعَلَى هَذَا قُلُو حَمَلَهُ إِنْسَانٌ بَغِيرِ إِفْنِهِ وَرَفَعَهُ عَنِ الْأَرْضِ فَالْأَقْرَبُ عَدَمُ ضَرَرِ ذَلِكَ وَإِنْ زَادَ الِارْتِفَاعُ سَم. عِبَارَةٌ ع ش: قَالَ م ر فِي فِتَاوِيهِ

هـ فُود: (بِمَجْرُودِ نَقْلِ الرَّجُلِ لِأَمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ) يَتَّبِعِي فِيمَا لَوْ رَفَعَ رِجْلَهُ لِجِهَةِ الْعُلُوِّ ثُمَّ لِجِهَةِ السُّفْلِ أَنَّ يُعَدُّ ذَلِكَ خَطْوَتَيْنِ م ر. هـ فُود: (بِالْوُجْبَةِ الْفَاجِشَةِ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّ حَرَكَةَ جَمِيعِ الْبَدَنِ كَالْوُجْبَةِ الْفَاجِشَةِ فَتَبْطُلُ بِهَا. هـ فُود: (وَهِيَ) أَيِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ لَا يَخْفَى أَنَّ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ شَامِلَةٌ لِمَا مَعَهَا اِرْتِفَاعٌ عَنِ الْأَرْضِ فِي الْهَوَاءِ نَحْوُ خَمْسَةِ أَوْ عَشْرَةِ أَذْرُعٍ وَعَدَمُ الْبُطْلَانِ فِي ذَلِكَ بَعِيدٌ فَيَنْجِيهِ عَدَمُ تَوَقُّفِ الْبُطْلَانِ عَلَى الْانْجِنَاءِ الْمَذْكُورِ وَعَلَى هَذَا قُلُو حَمَلَهُ إِنْسَانٌ بَغِيرِ إِفْنِهِ وَرَفَعَهُ عَنِ الْأَرْضِ فَهَلْ يَضُرُّ ذَلِكَ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَبْعُدُ عَدَمُ الضَّرَرِ وَإِنْ زَادَ الِارْتِفَاعُ.

لكن قال غير واحد إنها لا تكون إلا فاجشة وإنها مبطلَةٌ مطلقاً وألحق بها نحوها كالضربة المفرطة. (لا) الفعل المُلْحَق بالقليل نحو (الحركات الخفيفة المتوالية كتحرريك أصابعه) مع قرار كفه (في سبحة أو حك في الأصبع) ومثلها تحريك نحو جفيه أو شفّيه أو لسانه أو ذكره أو أذنه على الأوجه من اضطراب في ذلك لأنها تابعة لِمَحَالِّهَا المُسْتَقَرَّة كالأصابع فيما ذكر ولذلك بحث أن حركة اللسان إن كانت مع تحويله عن محله أبطل ثلاث منها، وهو مُحْتَمَلٌ أمّا إذا

وليس من الوثبة ما لو حمله إنسان فلا تبطل صلاته بذلك اه. وظاهره وإن طال حملُه، وهو ظاهر حيث استمرّت الشروط من الاستقبال وغير ذلك وليس مثل ذلك ما لو تعلّق بحبل فتبطل صلاته بذلك (فرغ): فَعَلَ مُبْطِلًا كوثبة قبل تمام تكبيرة الإحرام يتبعي البطلان بناء على الأصح أنه بتمام التكبيرة يتبين أنه دخل في الصلاة من أول التكبيرة وإفاداً (م ر) اه. ه فوئ: (لكن قال غير واحد إلخ) جرى عليه النهاية والمغني. ه فوئ: (مطلقاً) أي وجد فيها انحناء بكل البدن أو لا. ه فوئ: (وألحق) إلى قوله ويؤخذ في المغني إلا قوله أو أذنه إلى أمّا إذا وإلى قوله وأما إلقاؤها في النهاية إلا ما ذكر. ه فوئ: (لا) الفعل المُلْحَق بالقليل (إلخ) لِكَتْه خلاف الأولى شَرَحَ بِأَفْضَلٍ وَنَقَلَ سَمَ عَنِ الْأَسْنَى مَا يُوَافِقُهُ وَأَقْرَهُ، وهو قَصَبٌ صَنِيعُ النِّهَايَةِ وَالْمَغْنَى قَالَ الْكُرْدِيُّ، وَهُوَ مُرَادٌ مِّنْ غَيْرٍ بِالْكَرَاهَةِ اه. وقال ع ش بعد ذكر كلام سم المذكور والكرامة هي القياسُ خُروجًا من خلاف مُقَابِلِ الْأَصَحِّ اه. ه فوئ: (نحو الحركات إلخ) ولو نَهَقَ نَهَقَ الْجِمَارِ أَوْ صَهَلَ كَالْفَرَسِ أَوْ حَاكَى شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ [أو] مِنَ الطَّيْرِ وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْ ذَلِكَ حَرْفٌ مِنْهُمْ أَوْ حَرْفَانِ لَمْ تَبْطُلْ وَالْأَبْطَلُ أَفْتَى بِهِ الْبُلْقِينِي، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمَحَلُّ جَمِيعِ ذَلِكَ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِمَا فَعَلَهُ لَعِبًا أَخْذًا مِمَّا مَرَّ نِهَايَةً وَاعْتَمَدَهُ شَيْئًا وَقَالَ ع ش قوله م ر أَفْتَى بِهِ الْبُلْقِينِي لَا يَخْفَى إِشْكَالُ مَا أَفْتَى بِهِ بِالنِّسْبَةِ لِصَوْتِ طَالٍ وَاشْتَدَّ ازْتِفَاعُهُ وَاعْرِجَاجُهُ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْبُطْلَانُ حِينَئِذٍ سَمَ عَلَى حَجِّ اه أَوَّلُ الْإِشْكَالِ قَوِيٌّ وَاحْتِمَالُ الْبُطْلَانِ هُوَ الظَّاهِرُ لظُهُورِ مُنَافَاةِ الصَّوْتِ الْمَذْكُورِ لِلصَّلَاةِ كَالْوُثْبَةِ وَالضَّرْبَةِ الْمَفْرُطَةِ. ه فوئ: (ومثلها) أي مثل الأصابع أي تحريكها على حذف المضاف ويُمكن رجوع الضمير للتحرريك واكتسب الجمع من المضاف إليه. ه فوئ: (تحرّك نحو جفيه إلخ) أي ونحو حلّ وغفد وإن لم يكن لغرض نهاية ومغني. ه فوئ: (أو لسانه) عبارة النهاية ولا بإخراج لسانه كذلك خلافاً للبلقيني؛ لإثباته فعل خفيف اه. ه فوئ: (ولذلك) أي التعليل وبه يندفع قول البصري لِيُتَأَمَّلَ تَرْتِيبُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ اه. ه فوئ: (بحث إلخ) تَقَدَّمَ خِلَافُهُ عَنِ النِّهَايَةِ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَى شَرَحٍ بِأَفْضَلٍ قَوْلُهُ وَاللِّسَانُ ظَاهِرٌ

ه فوئ: (نحو الحركات الخفيفة إلخ) قال في الرّوض: والأولى تركه أي ترك ما ذكر من الفِعلات الخفيفة. قال في شرحه: قال في المجموع، ولا يقال مكروه لكن جزم في التحقيق بكَرَاهَتِهِ، وهو غريب اه. ولو نَهَقَ نَهَقَ الْجِمَارِ أَوْ صَهَلَ كَالْفَرَسِ أَوْ حَاكَى شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ أَوْ مِنَ الطَّيْرِ وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْ ذَلِكَ حَرْفٌ مِنْهُمْ أَوْ حَرْفَانِ لَمْ تَبْطُلْ، وَالْأَبْطَلُ أَفْتَى بِهِ الْبُلْقِينِي، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمَحَلُّ جَمِيعِ ذَلِكَ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِمَا فَعَلَهُ لَعِبًا أَخْذًا مِمَّا مَرَّ م ر.

حُرْكُهَا مَعَ الْكَفِّ ثَلَاثًا مُتَوَالِيَةً فَإِنَّهَا مُبْطِلَةٌ إِلَّا لِنَحْوِ حِكْمَةٍ لَا يَصِيرُ مَعَهَا عَلَى عَدَمِهِ بَأْنُ يَحْصُلُ لَهُ مَا لَا يُطَاقُ الصَّبْرُ عَلَيْهِ عَادَةً وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مِنْ ابْتِلَائِي بِحُرْكَةٍ اضْطِرَارِيَّةٍ يَنْشَأُ عَنْهَا عَمَلٌ كَثِيرٌ سَوِيحٌ فِيهِ وَمَرٌّ فَيَمْنُ ابْتِلَائِي بِسُعَالٍ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ وَذَهَابُ الْيَدِ وَعَوْدُهَا أَيْ عَلَى التَّوَالِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَرَّةً وَاجِدَةً، وَكَذَا رَفْعُهَا ثُمَّ وَضْعُهَا لَكِنْ عَلَى مَحَلِّ الْحَكِّ وَمِنْ الْقَلِيلِ قَتْلُهُ لِنَحْوِ قَمَلَةٍ لَمْ يَحِمْلْ جِلْدَهَا وَلَا مَشَهُ وَهِيَ مَيِّتَةٌ وَإِنْ أَصَابَهُ قَلِيلٌ مِنْ ذِمِّهَا وَيَحْرُمُ رَمِيهَا فِي الْمَسْجِدِ مَيِّتَةً وَقَتْلُهَا فِي أَرْضِهِ وَإِنْ قُلَّ ذِمُّهَا لِأَنَّ فِيهِ قَصْدَهُ بِالْمُسْتَقْدَرِ وَأَمَّا الْقَاوُهَا أَوْ دَفْنُهَا فِي حَيَّةٍ فَظَاهِرٌ فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ جِلْدَهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا جَاءَ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَابْنِ مَسْفُودٍ وَمُجَاهِدٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَقَلَّبُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَيَدْفِنُونَ الْقَمَلَ فِي حِصَاةٍ وَظَاهِرٌ كَلَامِ الْجَوَاهِرِ تَحْرِيمُهُ وَبِهِ صَرَّخَ ابْنُ يُونُسَ وَيُؤَيِّدُهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ الْقَمَلَ فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَضْرِبْهَا فِي ثَوْبِهِ حَتَّى

إِطْلَاقَهُ كَفَنَ الْجَوَادِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ أَيْ فِي عَدَمِ الْبُطْلَانِ بَيْنَ أَنْ يُخْرِجَهُ إِلَى خَارِجِ الْفَمِ أَوْ يُحْرَكَهُ فِي دَاخِلِهِ وَاعْتَمَدَ الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَوَلَدَهُ وَمَالُ الشَّارِحِ فِي الْإِعَابِ إِلَى الْبُطْلَانِ فِي الْأَوَّلِ، وَأَتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ بَأْنُ الظَّاهِرِ أَنَّهُ إِنْ حُرِّكَ بِلا تَحْوِيلٍ لَمْ تَبْطُلْ أَه. وَقَوْلُهُ فِي الْإِعَابِ إِلْخَ أَيْ وَالتَّخْفِيفُ. ه. قَوْلُهُ: (سَوِيحٌ فِيهِ) أَيْ حَيْثُ لَمْ يَخْلُ مِنْهُ زَمَنٌ تَسَعُّ الصَّلَاةَ قِيَاسًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي السُّعَالِ ع ش وَسَم. ه. قَوْلُهُ: (وَمَرٌّ إِلْخَ) وَيُؤْخَذُ بِمَا مَرَّ أَنْ مَحَلَّ مَا ذَكَرَ فِي نَحْوِ الْحِكْمَةِ مَا إِذَا لَمْ تَخْتَصَّ بِبَعْضِ الْوَقْتِ إِلَّا أَنْتَظَرَ الْخُلُوصَ مَعَ وَع ش. ه. قَوْلُهُ: (عَلَى مَحَلِّ الْحَكِّ) ظَاهِرٌ صَنِيعُهُ أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ خَاصٌّ بِمَا بَعْدُ، وَكَذَا وَعَلَيْهِ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ بِصُرِّي. ه. قَوْلُهُ: (وَمِنْ الْقَلِيلِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَحْرُمُ) فِي الْمُنْفِي لِأَقَوْلِهِ: وَلَا مَسَّهُ. ه. قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ قَمَلَةٍ) وَمِنْ التَّخْوِ الْبُرْغُوثُ. ه. قَوْلُهُ: (قَلِيلٌ مِنْ ذِمِّهَا) يَتَّبِعِي أَنْ تَكُونَ مِنْ بَيَانِيَّةٍ لَا تَبْعِيضِيَّةٍ إِذْ ذِمُّهَا كُلُّهَا قَلِيلٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِي أَقُولُ وَيُنْفِي عَنْ ذَلِكَ حَنْطُ الْقَمَلَةِ عَلَى الْجَنْسِ الصَّادِقِ بِالْكَثِيرِ. ه. قَوْلُهُ: (تَحْرِيمُهُ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ عِبَارَتَهُ وَيَحْرُمُ الْقَاءُ نَحْوِ قَمَلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ وَإِنْ كَانَتْ حَيَّةً وَلَا يَحْرُمُ الْقَاوُهَا خَارِجَهُ أَه. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر وَيَحْرُمُ الْقَاءُ نَحْوِ قَمَلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ ثُرَابِيًا وَمِنْ التَّخْوِ الْبُرْغُوثُ وَالْبُقُّ وَشِمِلٌ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ مُنْشُؤُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ فَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ هَوَامِ الْمَسْجِدِ إِعَادَتُهُ إِلَيْهِ. وَقَوْلُهُ م ر وَإِنْ كَانَتْ حَيَّةً أَيْ لِأَنَّهَا إِذَا تَمَوَّتَ فِيهِ أَوْ تُؤَذِّي مَنْ بِهِ بِخِلَافِ الْقَائِيهَا خَارِجَهُ بِلَا أَدَى لِغَيْرِهَا، وَمِثْلُ الْقَائِيهَا مَا لَوْ وَضَعَهَا فِي نَعْلِهِ مَثَلًا وَقَدْ عَلِمَ خُرُوجَهَا مِنْهُ

ه. قَوْلُهُ: (إِلَّا لِنَحْوِ حِكْمَةٍ إِلْخَ) قَدْ يُشْكِلُ هَذَا الْمَفْرُوضُ مَعَ الْكَثْرَةِ وَالتَّوَالِي بِالْبُطْلَانِ فِي سُعَالِ الْمَغْلُوبِ إِذَا كَثُرَ وَتَوَالَى كَمَا تَقَدَّمَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْفِعْلُ أَوْسَعُ مِنَ اللَّفْظِ أَوْ يُقَالَ إِنَّمَا نَظِيرُ مَا هُنَا الْمُبْتَلَى بِالسُّعَالِ الْمَارِّ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُهُ، وَقَدْ مَنَّا هُنَاكَ اسْتِوَاءَ مَا هُنَا وَمَا هُنَاكَ فِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ حَالٌ يَخْلُو مِنْهَا عَنْ ذَلِكَ تَسَعُّ الصَّلَاةِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ أَنَّهُ يَتَّبِعِي وَجُوبَ انْتِظَارِهَا. ه. قَوْلُهُ: (وَمَرٌّ إِلْخَ) يُؤْخَذُ بِمَا مَرَّ أَنَّ مَحَلَّ الْمُسَامَحَةِ إِذَا اسْتَفْرَقَ الْوَقْتُ وَالْأَنْتَظَرُ زَمَنُ الْخُلُوصِ عَنْهَا وَأَنْ مَحَلَّ مَا ذَكَرَ فِي نَحْوِ الْحِكْمَةِ مَا إِذَا

يُخْرَجُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَالْأَوَّلُ أَوْجُهُ مَدْرَكًا لِأَنَّهُ مَوْتَهَا فِيهِ وَإِذَا هِيَ غَيْرُ مُتَيَقِّنٍ بَلْ وَلَا غَالِبٍ وَلَا يُقَالُ رَمِيَتْ فِيهَا تَعْدِيَتْ لَهَا لِأَنَّهَا تَعِيشُ بِالثَّرَابِ مَعَ أَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً كَذَلِكَ هِيَ الْأَمْنُ مِنْ تَوَقُّعِ إِذَا هِيَ لَوْ تَرَكْتَ بَلَا رَمِيٍّ أَوْ بَلَا ذَفْنٍ.

(وَسَهُوَ الْفِعْلُ) أَوِ الْجَهْلُ بِحُرْمَتِهِ وَإِنْ غُذِرَ بِهِ (كَقَمِيدِهِ) وَعَلِمَهُ (فِي الْأَصَحِّ) فَيُبْطِلُ مَعَ الْكَثْرَةِ أَوْ الْفَحْشِ لِذُرَّتِهِ فِيهَا وَلِقَطْعِهِ النِّظْمَ بِخِلَافِ الْقَوْلِ وَمِنْ ثَمَّ فَرَّقَ بَيْنَ سَهْوِهِ وَعَمْدِهِ وَمَشِيئِهِ وَالْإِشَارَةِ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ يَحْتَمِلُ التَّوَالِيَّ وَعَدَمَهُ فَهِيَ وَاقِعَةٌ حَالٍ فِعْلِيَّةٌ.....

إِلَى الْمَسْجِدِ ش. هـ فُود: (وَالْأَوَّلُ) أَيِ الْجِلْدُ. هـ فُود: (غَيْرُ مُتَيَقِّنٍ) فِيهِ أَنَّ إِنْقَاءَهَا فِيهِ مَظَنَّةٌ مَوْتَهَا فِيهِ م ر ا ه س م. هـ فُود: (بَلْ وَلَا غَالِبٍ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ غَلَبَ إِذَا هِيَ حَرَمٌ لِقَاؤُهَا، وَهُوَ مُتَّجِهٌ خِلَافًا لِمَا صَحَّ عَلَيْهِ م ر أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ إِلَّا إِذَا قَصِدَ إِذَا هِيَ الْغَيْرُ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي فِي التَّحْرِيمِ تَعَمُّدُ الْفِعْلِ الْمُؤْذِي مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مُؤْذٍ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِذَا هِيَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي التَّصْرُفِ فِي نَحْوِ الشَّارِعِ بِحَرِّ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَقْبَلُوا حُرْمَةَ التَّصْرُفِ الْمُضِرِّ بِقَصْدِ الْإِضْرَارِ س م. وَقَوْلُهُ: لَمَّا صَحَّ عَلَيْهِ م ر فِي غَيْرِ النِّهَايَةِ لَمَّا تَقَدَّمَ عَنْهُ أَنْفَاءٌ مِنَ الْإِطْلَاقِ الْمَوَافِقِ لَمَّا رَجَحَهُ س م. هـ فُود: (وَهِيَ الْأَمْنُ مِنْ تَوَقُّعِ إِذَا هِيَ الْإِنْفِخُ) فِيهِ أَنَّ الزَّمَنِيَّ فِي الْمَسْجِدِ مَظَنَّةٌ إِذَا هِيَ مِنْ بَعْدِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ع ش. فُود (سَنِي): (وَسَهُوَ الْفِعْلُ) أَيِ الْمُبْطِلِ نِهَائَةً وَمُعْنَى.

هـ فُود: (أَوِ الْجَهْلُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. فُود (سَنِي): (فِي الْأَصَحِّ) وَالثَّانِي وَاخْتَارَهُ فِي التَّحْقِيقِ أَنَّهُ كَعَمْدٍ قَلِيلَةٍ وَاخْتَارَهُ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. هـ فُود: (لِذُرَّتِهِ) أَيِ السَّهْوِ مُعْنَى. هـ فُود: (بِخِلَافِ الْقَوْلِ الْإِنْفِخُ) فِيهِ أَنَّ كَثِيرَ الْقَوْلِ مُبْطِلٌ مَعَ السَّهْوِ وَالْجَهْلِ أَيْضًا كَمَا تَقَدَّمَ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ كَثِيرُ الْقَوْلِ الْمُبْطِلِ مُطْلَقًا غَيْرُ كَثِيرِ الْفِعْلِ الْمُبْطِلِ كَذَلِكَ س م. هـ فُود: (فَهِيَ وَاقِعَةٌ حَالٍ فِعْلِيَّةٌ) أَيِ الْإِحْتِمَالِ يُبْطِلُهَا ع ش وَبِعِبَارَةِ الرَّشِيدِيِّ قَضَيْتُهُ أَنَّ التَّوَالِيَّ مُبْطِلٌ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ، وَهُوَ خِلَافُ صَرِيحِ كَلَامِهِمْ فَإِنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ مَنْ تَيَقَّنَ بَعْدَ سَلَامِهِ تَرَكَ شَيْءًا مِنَ الصَّلَاةِ يَعُودُ إِلَيْهَا وَيَفْعَلُهُ مَا لَمْ يَطَّلِ الْفَضْلُ وَإِنْ تَكَلَّمَ بَعْدَ السَّلَامِ أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ اسْتَذْبَرَ الْقِبْلَةَ فَقَوْلُهُمْ

لَمْ يَخْتَصْ بِبَعْضِ الْوَقْتِ وَالْأَنْتَظَرِ الْخُلُوءُ. هـ فُود: (لِأَنَّ مَوْتَهَا فِيهِ الْإِنْفِخُ) إِذَا هِيَ فِيهِ مَظَنَّةٌ مَوْتَهَا م ر. هـ فُود: (بَلْ وَلَا غَالِبٍ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ غَلَبَ إِذَا هِيَ حَرَمٌ لِقَاؤُهَا، وَهُوَ مُتَّجِهٌ خِلَافًا لِمَا صَحَّ عَلَيْهِ م ر أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ إِلَّا إِذَا قَصِدَ إِذَا هِيَ الْغَيْرُ؛ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي فِي التَّحْرِيمِ تَعَمُّدُ الْفِعْلِ الْمُؤْذِي مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مُؤْذٍ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِذَا هِيَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي التَّصْرُفِ فِي نَحْوِ الشَّارِعِ بِحَرِّ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَقْبَلُوا حُرْمَةَ التَّصْرُفِ الْمُضِرِّ بِقَصْدِ الْإِضْرَارِ وَفِي الْمُبَابِ فِي أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ كَالرُّضُوسِ وَغَيْرِهِ وَبَيَاحِ التَّزُومِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فِيهَا إِنْ لَمْ يَتَأَذَّ بِهَ أَحَدٌ، وَكَذَا الْوُضُوءُ؛ وَقَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَتَأَذَّ بِهَ أَحَدٌ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَلَا حَرَمَ وَقَوْلُهُ، وَكَذَا الْوُضُوءُ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِهَ أَمَّا مَعَ التَّأَذِّي بِهَ فَيَحْرُمُ كَمَا قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ؛ وَلَمْ يَقْبَلْ أَحَدُ الْحُرْمَةِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَنَحْوِهَا بِقَصْدِ الْإِذَا هِيَ. هـ فُود: (بِخِلَافِ الْقَوْلِ) فِيهِ أَنَّ كَثِيرَ الْقَوْلِ مُبْطِلٌ مَعَ السَّهْوِ وَالْجَهْلِ أَيْضًا كَمَا تَقَدَّمَ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ كَثِيرُ الْقَوْلِ الْمُبْطِلِ

(وبطل بقليل الأكل) أي المأكول أي يؤصّل للجوف ولو مع إكراهٍ لشدّة مُنافاته لها مع نُدرته أماً المضغ نفسه فلا يُبطلُ قَلِيلُهُ كَبَقِيَّةِ الأفعال.

(تنبيه) مُقتضى تفسير الأكل بما ذُكرَ أنه يضمُّ الهمزة فليُنتبه له. (قُلْتُ إلا أن يكون ناسياً) للصلاة (أو جاهلاً بحريمه) فيها وعُذِرَ بما مرَّ فلا يُبطلُ قطعاً (والله أعلم) بخلاف كثيره عرفاً ككثير الفعل وإنما لم يُبطل الصوم لأنه لا هيئة تُذكر ثم بخلافه هنا فكان التخصيص هنا أتم وإذا تقرر أن يسير المأكول يضرّ تعمّده لا نحو نسيانه فلا فرق بين أن يكون معه فعل قليل أو لا (فلو كان يفهمه سُكُرة) فذابت (فبطل) بكسر اللام (ذوبها) أو أمكنه مجبه. فقصر في تركه كما لو

أو خرّج من المسجد صادق بما إذا كان بفعل كثير بالنسبة للصلاة بل الخروج من المسجد لا يتأتى بدون ذلك خصوصاً ولم يُقيدوا ذلك بما إذا كان بقرب باب المسجد فليُراجع وليُحرّر اه. عبارة التُخفة في مسألة يُقَيَّن ترك شيء بعد سلامه وإن مشى قليلاً اه. وعبارة الكُرْدِي على شرح بأفضل فيها قوله إن قصر زمنه قال الخطيب في شرح التنبيه: وإن خرّج من المسجد اه. قال في الإيماب: أي من غير فعل كثير متوالٍ كما هو ظاهر اه. وكلُّ منهما صريح في عدم اغتبار الفعل الكثير في تلك المسألة والله أعلم.

قول (بقليل الأكل) أي عرفاً ولا يتعيّد بنحو السُسيمَةِ ومثله ما لو وصل مُفطِر جوفه كباطن أذن وإن قلّ نهاية. هـ قول: (أي المأكول) أي والمشروب ولو من الرقيق المُختلط بغيره شُيْخنا.

هـ قول: (للصلاة) إلى قول المتن: (ذوبها) في المُغني وإلى التنبيه في النهاية. هـ قول: (بما مر) أي بقرب عنده بالإسلام أو بُعِده عن العلماء مُغني. هـ قول: (فلا تبطل إلخ) أي بقليله. هـ قول: (بخلاف كثيره إلخ) أي ولو ناسياً أو جاهلاً بنهاية. زاد المُغني وشرّح المنهج: ولو مُفرّقاً اه. هـ قول: (لأنه لا هيئة إلخ) هذا إنما يصلح فرّقاً للتأسي دون الجاهل والفرق الصالح لذلك أن الصلاة ذات أفعال منظومة والفعل الكثير يُقطع نظمها بخلاف الصوم فإنه كفّ مُغني وشُيْخنا. هـ قول: (لا نحو نسيانه) أدخل بالتخو الجهل. هـ قول: (بكسر اللام) وحكي فتحها نهاية ومُغني. هـ قول: (أو أمكنه إلخ) عطفت على قول المُصنّف: فبطل إلخ، وضمير (مجبه) لذوبها. هـ قول: (أو أمكنه مجبه فقصر إلخ) أي بخلاف ما إذا جرى ريقه بباقي الطعام بين أسنانه وعَجَزَ عن تمييزه ومجبه أو نزلت تُخامة ولم يُمكنه إنساكها نهاية. قال ع ش: قوله م ر وعَجَزَ عن تمييزه إلخ، أي أما مُجرّد الطعم أو اللون الباقي بعد شرب نحو القهوة ممّا يُغيّر لون ريقه أو طعمه فالأقرب أنه لا يضر؛ لأن مُجرّد اللون يجوز أن يكون اكتسبه الريق من مُجاورته للأسود أخذاً ممّا قالوه في طهارة الماء إذا تغيّر بمجاور وقوله م ر: ولم يُمكنه إنساكها، أي أو أمكنه ونسي كونه في صلاة أو جهل تحريم ابتلاعها اه. هـ قول: (فقصر في تركه) أي فنزل بنفسه إلى جوفه.

مطلقاً غير كثير الفعل المُبطل كذلك. هـ قول: (بخلاف كثيره) يُفيد أن كثير المأكول يُبطل؛ لأنه قسّر الأكل فيما سبق بالمأكول فلا يتوقّف البطلان على الفعل المُبطل م ر.

كانت نزلت نخامة من رأيه إلى حد الظاهر من فيه نظير ما يأتي في الصوم ومن ثم اشترط هنا أن يكون عابداً عالماً بالتحريم أو قصر في التكلم فتعبيره يتلغ المشير بالقصد والتعمد أولى من تعبيره أصليه يتشور وتذوب أي تنزل لجوفه بلا فعل لإيهامه البطلان ولو مع نحو النسيان (تطلت) صلاته (في الأصح) لما مر.

(تنبيه) من المبطل أيضاً البقاء في ركني مثلاً شك في فعل ركني قبله لأنه يلزمه العود إليه فوراً كما مر وقصد مضملي فرض جالساً بعد سجديته الأولى الجلوس للقراءة مع التعمد والا حبيب مجلوسه عما بين السجديتين ولم يؤثر ذلك القصد كما هو ظاهر مبناً مر في مبحث الركوع وقلب الفرض نفلًا إلا لفنبر كإدراك جماعة والشك في نية التحريم أو شرط لها مع مضمي ركني أو طول زمن أو مع قصره ولم يعد ما قرأه فيه وخرج بالشك ظن أنه في غيرها كفرض آخر أو

فود: (نظير ما يأتي إلخ) يؤخذ منه أنه يأتي هنا نظير ما يأتي ثم فيما لو وضع نحو السكره في فيه بلا حاجة فذابت ونزلت إلى جوفه فراجع سم عبارة شيخنا بذل قول الشارح المذكور إذ القاعدة أن كل ما أبطل الصوم أبطل الصلاة عالياً وخرج بقولنا عالياً ما لو أكل قليلاً ناسياً فظن البطلان ثم أكل قليلاً عابداً فإن ذلك يبطل الصوم؛ لأنه كان من حقه الإمساك وإن ظن البطلان فلما أكل بطل صومه تغليظاً عليه ولا يبطل الصلاة؛ لأنه معذور بظنه البطلان ولا إمساك فيها وفي ع شر ما يوافقه ومعلوم أن محل ذلك ما إذا كان مجموع الأكلين قليلاً؛ لأن الأكل الكثير مبطل هنا مطلقاً. فود: (أو قصر إلخ) أي مقصراً فهو من عطف الفعل على الاسم المتضمن بمنه كما في ﴿قَالُوا أَلَيْسَ لَنَا بُرْءٌ﴾ (النمل: ١٦).

فود: (لما مر) أي من منافاته للصلاة مع ندرته. فود: (مثلاً) أي أو سته. فود: (شك في فعل إلخ) أي إذا شك إلخ ويجوز كونه نكثاً لركن. فود: (إليه) أي المترك. فود: (كما مر) أي في الركن الثالث عشر كزدي. فود: (وقصد إلخ) كأقواله الآتية وقلب إلخ والشك إلخ ونية إلخ عطف على قوله البقاء إلخ. فود: (مضملي فرض إلخ) يفهم عدم البطلان في التل مطلقاً وفي الفرض قائماً فليراجع.

فود: (بغذ سجديته) ظرف للقصد وقوله الجلوس إلخ مفعول. فود: (الجلوس للقراءة) أي مع الأخذ في الجلوس سم. فود: (ولاً) أي بأن نسي بقاء السجدة الثانية. فود: (والشك في نية التحريم إلخ) أي بأن تردد هل نوى أو أتم النية أو أتى ببعض أجزائها الواجبة أو بعض شروطها أو هل نوى ظهراً أو عسراً و. فود: (مع مضمي ركن) أي قبل انجلايه بأن قارنه من ابتدائه إلى تمامه و. فود: (أو طول زمن) أي عرفاً شرح بأفضل قال الكزدي. والحاصل أن الصلاة تبطل بأحد ثلاثة أشياء بمضمي ركن مطلقاً أو طول زمن وإن لم يتم معه ركن أو عدم إعادة ما قرأه في حالة الشك وإن لم يطل الزمن ولم ينقض ركن اه. فود: (وخرج بالشك) أي في صحة النية. فود: (ظن أنه في غيرها) أي في صلاة

فود: (نظير ما يأتي في الصوم) يؤخذ منه أنه يأتي هنا نظير ما يأتي ثم فيما لو وضع نحو السكره في فيه بلا حاجة فذابت ونزلت إلى جوفه فراجع. فود: (الجلوس للقراءة) أي مع الأخذ في الجلوس.

نفل وإن أتمها مع ذلك كما مرّ ونية قطعها، ولو مستقبلاً أو التردّد فيه أو تعليقه على شيء ولو محالاً عادتها كما هو ظاهر لمنافاته الجزم بالنية المشترط دوامه لاشتمالها على أفعال متغايرة متوالية وهي لا تتنظم إلا به وبه فارق الوضوء والصوم والاعتكاف والتشك ولا يضرب نية مبطل قبل الشروع فيه لأنه لا ينافي الجزم بخلاف نحو تعليق القطع فمنافي النية مؤثّر حالاً ومنافي الصلاة إنما يؤثّر عند وجوده. (وَيُسَنُّ لِلْمُصَلِّي) أَنْ يَتَوَجَّهَ (إِلَى جِدَارٍ.....)

أخرى والفرق أن الشك يُضَعِّفُ النية بخلاف الظن كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وإن أتمها مع ذلك) أي فإنه نصح صَلَاتُهُ وَإِنْ أَتَمَّهَا إلخ. □ فَوَدَّ: (كما مرّ) أي قُبِيلَ الرُّكْنِ الثَّانِي عَشَرَ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (كفرض آخر إلخ) أي سواء كان في فرض وظنّ أنه في نفل أو عكسه شَرَحَ بِإِضْطِحَالٍ. أي أو في فرض وظنّ أنه في فرض آخر أو في نفل وظنّ أنه في نفل آخر. □ فَوَدَّ: (ولو محالاً عادياً) زاد في شَرَحِي الإِرشَادَ لا عَقْلِيّاً فيما يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ يَنَافِي الْجَزْمَ لِإِمْكَانِ وَقُوعِهِ بِخِلَافِ الثَّانِي اهـ. وفي الإيماء ما يوافق كُرْدِي.

□ فَوَدَّ: (لمنافاته) أي كُلٌّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ. □ فَوَدَّ: (المُشْتَرَطُ دَوَامُهُ) أي الْجَزْمُ. □ وَفَوَدَّ: (لِإِشْتِمَالِهَا) مُتَمَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْمُشْتَرَطُ إلخ والصمير للصلاة. □ فَوَدَّ: (إلا به) أي بدوام الجزم. □ فَوَدَّ: (وبه) أي بقوله المُشْتَرَطُ دَوَامُهُ إلخ (فارق) أي الصلاة فكان الأولى التأييد (الوضوء والصوم إلخ) أي فإنه لا يُشْتَرَطُ فِيهَا دَوَامُ الْجَزْمِ لِعَدَمِ اشْتِمَالِهَا عَلَى مَا ذَكَرَ فَلَا تَبْطُلُ بِنِيَّةِ الْقَطْعِ وَمَا بَعْدَهَا. □ فَوَدَّ: (قبل الشروع) أي وَمُتَقَطِعَةً حِينَ الشُّرُوعِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا يَأْتِي آتِفاً عَنْ سَم. □ فَوَدَّ: (لأنه) أي نية المُبْطِلِ. □ فَوَدَّ: (لا ينافي الجزم) يُتَأَمَّلُ سَم. □ فَوَدَّ: (أن يتوجه) إلى قول المتن دَفَعَ الْمَارَّ فِي الْتَهَامَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَي عَقِبَهُمَا إِلَى ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ وَقَوْلُ: ابْنِ جِبَانَ إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْمَطَافِ وَقَوْلُهُ: وَلَا أَقْبَرُ إِلَى وَلَوْ شَرَعَ وَقَوْلُهُ: الَّذِي لَيْسَ فِي صَلَاةٍ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: عَزَّضًا وَقَوْلُهُ: فَمَتَى إِلَى وَإِذَا وَقَوْلُهُ: وَالْحَقُّ إِلَى وَلَوْ شَرَعَ.

فَوَدَّ (سَم): (وَيُسَنُّ لِلْمُصَلِّي) أَي لِمُرِيدِ الصَّلَاةِ وَلَوْ صَلَاةَ جَنَازَةٍ وَيَتَبَنَّى أَنْ يُعَدَّ التَّغَشَّ سَائِراً إِنْ قَرَّبَ مِنْهُ فَإِنْ بَعْدَ عَنْهُ اعْتَبِرَ لِحُرْمَةِ الْمُرُورِ أَمَامَهُ سُتْرَةٌ بِالشُّرُوطِ وَيَتَبَنَّى أَيْضًا أَنْ فِي مَعْنَى الصَّلَاةِ سَجْدَةٌ ثَلَاثَةٌ وَالشُّكْرُ وَنَقْلٌ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ ذَلِكَ وَأَنَّ مَرْتَبَةَ التَّغَشَّ بَعْدَ الْمَصَاعِ ش. □ فَوَدَّ: (أن يتوجه) هَذَا التَّقْدِيرُ لَا يُوَافِقُ أَنْ نَائِبٌ فَاعِلٌ يُسَنُّ قَوْلُهُ الْآتِي: دَفَعَ الْمَارَّ ثُمَّ تَقْدِيرُ هَذَا يُشْكِلُ مَعَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: أَوْ بَسَطَ بَلْفَظِ الْفِعْلِ الْمَاضِي فَتَأَمَّلْهُ فَالْأَوَّلَى تَقْدِيرٌ غَيْرُهُ إِذَا تَوَجَّهَ وَحَيْثُ قَوْلُهُ: أَوْ بَسَطَ عَطَفَ عَلَى مُصَلِّيٍّ أَوْ تَوَجَّهَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. وقال الرشيدي قوله م ر أن يتوجه أراد أن يُعِيدَ بِهِ قَدْرًا زَائِدًا عَلَى مُفَادِ الْمَتْنِ، وَهُوَ سَنُ التَّوَجُّهِ إِلَى مَا يَأْتِي اهـ. أي وَجُورٌ لِلْمَازِجِ مَا لَا يَجُوزُ لِلْمَازِجِ.

□ فَوَدَّ: (عادياً) أَخْرَجَ الْعَقْلِيَّ فَرَاجِعُهُ. □ فَوَدَّ: (لأنه لا ينافي) يُتَأَمَّلُ. □ فَوَدَّ: (أن يتوجه) هَذَا التَّقْدِيرُ لَا يُوَافِقُ أَنْ نَائِبٌ فَاعِلٌ يُسَنُّ قَوْلُهُ الْآتِي دَفَعَ الْمَارَّ ثُمَّ تَقْدِيرُ هَذَا يُشْكِلُ مَعَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (أَوْ بَسَطَ) بَلْفَظِ الْفِعْلِ الْمَاضِي فَتَأَمَّلْهُ، فَالْأَوَّلَى تَقْدِيرٌ غَيْرُهُ إِذَا تَوَجَّهَ وَحَيْثُ قَوْلُهُ (أَوْ بَسَطَ) عَطَفَ عَلَى (مُصَلِّيٍّ أَوْ تَوَجَّهَ) فَلْيَتَأَمَّلْ.

أو سارية) أي عمود (أو عصا مفروزة) أو هنا وفيما بعد للترتيب وفيما قبل للتخيير لاسيما الأولين وتراخي الثالث عنهما فلم يشغ العدول إليه إلا عند العجز عنهما، وكذا يقال في المصلي مع العصا وفي الخط مع المصلي (أو بسط مصلي) بعد عجزه عما ذكر (أو خط) خطأ (قبالته) عرضاً أو طولاً، وهو الأولى عن يمينه أو يساره بحيث يسايت بعض بدنه كما هو ظاهر بعد العجز عن المصلي فمتى عدل عن مقدم لمؤخر مع سهولته ولا يشترط تقدره فيما يظهر كانت سترته كالعدم وإذا استتر كما ذكرناه وإن أزلت بنحو ريح أو متقد أثناء صلاته لكن بالنسبة لمن علم بها وقرب من سترته ولو مصلي وخطأ لكن العبرة بأغلاهما بأن كان

قول (سئ): (أو سارية) أي ونحوها نهاية. زاد المفتي: كخشية مبنية اه. قال ع ش: قوله ونحوها، أي مثاله ثبات وظهور كظهور السارية اه.

قول (سئ): (أو عصا إلخ) أي ونحوها كمتاع مفتي.

قول (سئ): (أو بسط) من عطف الفعل على الاسم أغني المصلي أي للذي صلى إلى ما ذكر أو بسط إلخ كما في ﴿فأترن به﴾ [المعاني: ٤] سم.

قول (سئ): (مصلي) أي كسجادة يفتح السنين مفتي وشرح المنهج. قول: (بعد عجزه إلخ) وقوله بعد العجز عن المصلي تأكيد لما قدمه آنفاً. قول: (كما ذكرناه) أي من الترتيب. قول: (لكن بالنسبة لمن علم بها) أي وأما غيره فلا يخرم عليه المرور لكن للمصلي دفعه؛ لأنه لا يتقاعد عن الصبي والبهيمة ع ش. أي على مرضي النهاية خلافاً لما يأتي في الشرح من قوله لكونه مكلفاً ثم قوله بدليل أن المراهق لا يدفع إلخ. قول: (وقرب إلخ) وقوله وكان إلخ وقوله ولم يقصر إلخ) عطف على قوله استتر إلخ.

قول: (بأغلاهما) وعلى هذا لو صلى على فزوة مثلاً طولها ثلثا ذراع وكان إذا سجد يسجد على ما وراءها من الأرض لا يخرم المرور بين يديه على الأرض لتقصيره بعدم تقديم الفزوة المذكورة إلى موضع جبهته، ويخرم المرور على الفزوة فقط، ثم قضيته أنه لو طال المصلي أو الخط وكان بين قدم المصلي وأغلاهما أكثر من ثلاثة أذرع لم يكن ستره معتبراً ولا يقال يعتبر منها مقدار ثلاثة أذرع إلى قدمه ويحمل ستره ويلغى حكم الزائد، وقد توقف فيه م ر ومال بالفهم إلى أنه يقال ما ذكر لكن ظاهر المنقول الأول فليحرز سم على المنهج. أقول ما ذكره من التردد ظاهر فيما لو بسط نحو بساط طويل للصلاة عليه أما ما جرت به العادة من الحصر المفروضة في المساجد فينبغي القطع بأنه لا يعد شيء منها ستره حتى لو وقف في وسط حصير وكان الذي أمامه منها ثلاثة أذرع لم يخف؛ لأن المقصود من السترة تنبيه المار على احترام المحل بوضعها وهذه ليجزيان العادة بدوام قرئتها في المحل لم يحصل

قول: (أو بسط) من عطف الفعل على الاسم أغني المصلي أي للذي صلى إلى ما ذكر أو بسط إلخ كما في ﴿فأترن به﴾ [المعاني: ٤]. قول: (عرضاً أو طولاً) عبارة شرح الزواج: طولاً لا عرضاً وفيه أيضاً قال في المهمات: وسكتوا عن قدرهما أي المصلي والخط والقياس أنهما كالشائخص انتهى.

بينها وبين قَدَمَيْهِ أَي عَقِبَيْهِمَا أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا مِمَّا يَأْتِي فِي فَصْلِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى إِمَامِهِ فِيمَا يَظْهَرُ ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ فَاقْلُ بِإِذْرَاعِ الْأَدَمِيِّ الْمُعْتَدِلِ وَكَانَ ارْتِفَاعُ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ بِذَلِكَ فَكَثُرَ وَلَمْ يَقْصُرْ بِوُقُوفِهِ فِي نَحْوِ مَقْصُوبٍ أَوْ إِلَيْهِ أَوْ فِي طَرِيقٍ.....

بِهَا التَّثْبِيهِ الْمَذْكُورُ ع ش . □ فُودُ : (أَي عَقِبَيْهِمَا) وَالْأَوَجَهُ رُءُوسِ أَصَابِعِهِمَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي . □ فُودُ : (أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا) مِنَ الرَّأْسِ فِي الْمُسْتَلْقِي وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يُقَرَّبَ الشُّرَّةُ مِنْ رَأْسِهِ ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ فَاقْلُ وَإِنْ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ مَثَلًا عَنِ الشُّرَّةِ فَلَا يَحْرُمُ الْمُرُورُ وَرَاءَهُ سُتْرَتُهُ وَإِنْ وَقَعَ عَلَى بَقِيَّةِ يَدَيْهِ الْخَارِجِ عَنِ الشُّرَّةِ سَم . أَقُولُ : وَيُنَافِيهِ قَوْلُ الشَّارِحِ : وَمِمَّا يَأْتِي الْخُ ، فَإِنَّ عِبَارَتَهُ هُنَاكَ وَالِاخْتِيَارُ فِي الْقِيَامِ بِالْعَقِبِ ، وَفِي الْقُعُودِ بِالْأَلْيَةِ ، وَفِي الْإِضْطِجَاعِ بِالْجَنْبِ أَي جَمِيعِهِ ، وَفِي الْإِسْتِلْقَاءِ بِالْعَقِبِ ، وَمَحَلُّ مَا ذَكَرَ فِي الْعَقِبِ وَمَا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ وَإِنْ اعْتَمَدَ عَلَى غَيْرِهِ كَأَصَابِعِ الْقَائِمِ وَرُكْبَةِ الْقَاعِدِ اعْتَبَرُ مَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ عَلَى الْأَوَجِهِ هـ . □ فُودُ : (وَكَانَ ارْتِفَاعُ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ الْخُ) أَي وَاتِّدَادُ الْآخِرَيْنِ أَي الْمُصَلِّي وَالْخَطُّ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَأَسْنَى . □ فُودُ : (فِي نَحْوِ مَقْصُوبٍ الْخُ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى فِي مَكَانٍ مَقْصُوبٍ لَمْ يَحْرُمِ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَإِنْ اسْتَرَّ ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ وَمَمْنُوعٌ مِنْ شُغْلِ الْمَكَانِ وَالْمُكُثِّ فِيهِ فَلَا حُرْمَةَ لِسُتْرَتِهِ وَبِذَلِكَ أَتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَ . □ فُودُ : (أَوْ إِلَيْهِ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَرَّ بِشُرَّةٍ مَقْصُوبَةٍ لَمْ يَحْرُمِ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لَهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ غَاصِبُهَا غَيْرَهُ حَيْثُ لَمْ يَظُنَّ رِضَا مَالِكِهَا بِانْتِصَاعِهِ بِهَا إِذَا نَسَاكُهَا وَالْإِفْرَازُ عَلَيْهِ حَيْثُ يُدْعَى مُتَّعِيَانِ ، لَا يُقَالُ يَتَّبِعِي الْإِعْتِدَادُ بِالشُّرَّةِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ لِخَارِجٍ ؛ لِأَنَّهُ يَرُدُّهُ عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ بِالشُّرَّةِ مَعَ الْوُقُوفِ فِي الطَّرِيقِ مَعَ أَنَّ الْمَنْعَ لِخَارِجٍ مَعَ أَنَّهُ لَا حُرْمَةَ بِالْوُقُوفِ فِيهَا مَعَ اسْتِحْقَاقِهِ الْإِنْتِصَاعَ بِهَا فِي الْجُمْلَةِ بَلْ عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ بِمَا نَحْنُ فِيهِ أَوَّلَى سَم . □ فُودُ : (أَوْ فِي طَرِيقٍ) أَي أَوْ شَارِعٍ أَوْ دَرْبٍ ضَيِّقٍ أَوْ نَحْوِ بَابِ مَسْجِدٍ كَالْمَحَلِّ الَّذِي يَغْلِبُ مُرُورُ النَّاسِ بِهِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ وَلَوْ فِي الْمَسْجِدِ كَالْمَطَافِ شَرَحَ م ر هـ سَم . قَالَ الرَّشِيدِيُّ : قَوْلُهُ م ر أَوْ نَحْوِ بَابِ مَسْجِدٍ الْخُ ، يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُضْطَرَّ إِلَى الْوُقُوفِ فِيهِ بِأَنْ امْتَلَأَ الْمَسْجِدُ بِالصُّفُوفِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّيْخَ ع ش فِي الْحَاشِيَةِ ذَكَرَ ذَلِكَ احْتِمَالًا ثُمَّ قَالَ وَيَحْتَمِلُ عَدَمُ حُرْمَةِ الْمُرُورِ لِعُدْرِ كُلِّ مِنَ الْمَارِّ وَالْمُصَلِّي أَمَّا الْمُصَلِّي فَلَمَّا قَدَّمَ تَقْصِيرَهُ ، وَأَمَّا الْمَارُّ فَلَا اسْتِحْقَاقَهُ بِالْمُرُورِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ بِتَقْصِيرِ الْمُصَلِّي حَيْثُ

□ فُودُ : (أَي عَقِبَيْهِمَا) اعْتَمَدَ م ر أَصَابِعَهُمَا . □ فُودُ : (أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا) مِنْهُ الرَّأْسُ فِي الْمُسْتَلْقِي وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يُقَرَّبَ الشُّرَّةُ مِنْ رَأْسِهِ ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ فَاقْلُ وَإِنْ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ مَثَلًا عَنِ الشُّرَّةِ فَلَا يَحْرُمُ الْمُرُورُ وَرَاءَهُ سُتْرَتُهُ وَإِنْ وَقَعَ عَلَى بَقِيَّةِ يَدَيْهِ الْخَارِجِ عَنِ الشُّرَّةِ . □ فُودُ : (أَحَدِ الثَّلَاثَةِ) انْظُرْ مَقْهُومَهُ . □ فُودُ : (فِي نَحْوِ مَقْصُوبٍ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى فِي مَكَانٍ مَقْصُوبٍ لَمْ يَحْرُمِ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَإِنْ اسْتَرَّ ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ وَمَمْنُوعٌ مِنْ شُغْلِ الْمَكَانِ وَالْمُكُثِّ فِيهِ فَلَا حُرْمَةَ لِسُتْرَتِهِ ، وَبِذَلِكَ أَتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ اسْتَرَّ فِي مَكَانٍ مَقْصُوبٍ لَمْ يَحْرُمِ الْمُرُورُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَلَمْ يُكْرَهْ . وَقَوْلُهُ : أَوْ فِي طَرِيقٍ ، أَي أَوْ شَارِعٍ أَوْ دَرْبٍ أَوْ نَحْوِ بَابِ مَسْجِدٍ م ر .

وَالْحَقُّ بِهَا ابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، وَهُوَ مَعْدُودٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَتَبِعَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ الصَّلَاةَ فِي الْمَطَابِ وَقَدْ مُرِّرَ النَّاسُ بِهِ أَوْ يَوْقُوفِهِ فِي صَفٍّ مَعَ فُرْجَةٍ فِي صَفٍّ آخَرَ بَيْنَ يَدَيْهِ لِتَقْصِيرِ كُلِّ مَنْ وَرَاءَ تِلْكَ الْفُرْجَةِ بِعَدَمِ سَدِّهَا الْمُقَوِّتِ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ فَلِلدَّخِيلِ خَرَقُ الصُّفُوفِ وَإِنْ كَثُرَتْ حَتَّى يَسُدَّهَا فَإِنْ لَمْ يَقْصُرُوا لِتَحْوِي جَذِبَ مُتَفَرِّدٍ لِمَنْ بِهَا لِيَصُفَّ مَعَهُ لَمْ يَتَخَطَّ لَهَا أَوْ بِسُتْرَتِهِ بِمُرُوقٍ يَنْظُرُ إِلَيْهِ أَوْ بِرَاجِلَةٍ تُفَوِّرُ أَوْ بِأَمْرَأَةٍ قَدْ يَسْتَقْبِلُ بِهَا أَوْ بِرَجُلٍ اسْتَقْبَلَهُ بِوَجْهِهِ. وَلَا فَهُوَ سُتْرَةٌ.

لَمْ يُبَادِرِ الْمَسْجِدَ بَحَيْثُ يَتَسَرَّ لَهُ الْجُلُوسُ فِي غَيْرِ الْمَمَرِ وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ أَه. وَقَدْ يُقَالُ: عَلَيْهِ إِذَا كَانَ الصُّورَةُ مَا ذَكَرَ فَلَا بُدَّ مِنْ وَقُوفٍ بَعْضُ الْمُصَلِّينَ بِالْبَابِ بِالضَّرُورَةِ فَلَا تَقْصِيرَ أَه. أَيِ فَلَا اقْرَبُ الْأَوَّلُ.

• فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِهَا) أَيِ بِالصَّلَاةِ فِي الطَّرِيقِ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ كَثُرَتْ) وَوَهَمَ مَنْ ظَنَّ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ كَمَسْأَلَةِ التَّخَطِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَيَّدَهَا بِصَفَّتَيْنِ نِهَائِيَّةً. • فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ يَقْصُرُوا لِتَحْوِي جَذِبَ مُتَفَرِّدٍ الْخ) أَيِ آتٍ بَعْدَ تَمَامِ الصَّفِّ بَحَيْثُ لَمْ يَبْقَ فُرْجَةٌ تَسْمَعُ فَإِنَّهُ يَجْذِبُ مِنَ الصَّفِّ وَاحِدًا لِيَصُفَّ مَعَهُ قَيَّصِيرَ مَحَلِّ الْمَجْذُوبِ فُرْجَةً بَضْرِي. عِبَارَةٌ عَ ش: يُؤْخَذُ مِنَ التَّجْيِيزِ بِالتَّقْصِيرِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَوْجَدْ مِنَ الْمَأْمُومِينَ تَقْصِيرٌ كَانَ كَمَلَّتِ الصُّفُوفُ فِي ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ ثُمَّ بَطَلَتْ صَلَاةُ بَعْضٍ مِنْ نَحْوِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُسْقِطًا لِعُزْمَةِ الْمُرُورِ وَلَا لِسَنِّ الدَّفْعِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ تَحَقُّقِ عُرُوضِ الْفُرْجَةِ وَالشَّكِّ فِيهِ، وَهُوَ مُخْتَمَلٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ وَسَنُّ الدَّفْعِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ مَا يَمْنَعُهُ أَه. • فَوَدَّ: (لَمْ يَتَخَطَّ لَهَا) هَلِ الْمُرَادُ لَمْ يَطْلُبِ التَّخَطِّيَ لَهَا أَوْ لَمْ يَجْزِ التَّخَطِّيَ لَهَا؟ وَيَبْتَنِي أَنْ يُقَالُ: إِنْ اكْتَفَيْنَا فِي السُّتْرِ بِالصُّفُوفِ أَيِ كَمَا هُوَ مُخْتَارُ الشَّارِحِ حَرَمَ التَّخَطِّيَ لَهَا إِنْ لَزِمَ مِنْهُ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي وَإِنْ لَمْ تَكْتَفِ بِذَلِكَ أَيِ كَمَا هُوَ مُخْتَارُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي لَمْ يَحْرُمَ وَإِنْ لَزِمَ مِنْهُ ذَلِكَ سَم. • فَوَدَّ: (بِمُرُوقٍ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ الشَّائِخُ الْمُرُوقُ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَسْجِدِ وَخَلَا مِنْ أَسْفَلِ الشَّائِخِصِ عَنِ التَّزْيِيقِ مَا يُسَاوِي السُّتْرَةَ وَيَزِيدُ عَلَيْهَا فَيَنْتَقِلُ عَنْهُ وَلَوْ إِلَى الْخَطِّ حَيْثُ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ فَتَنَّبَهُ لَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ كَثِيرًا فِي مَسَاجِدِ مِصْرٍ نَاعَ ش.

• فَوَدَّ: (أَوْ بِأَمْرَأَةٍ الْخ) وَيُكْرَهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنْ يُصَلِّيَ وَبَيْنَ يَدَيْهِ رَجُلٌ أَوْ أَمْرَأَةٌ يَسْتَقْبِلُهُ وَيَرَاهُ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. أَيِ وَلَوْ بِحَائِلٍ وَلَوْ كَانَ مَيْتًا أَيْضًا عَ ش. • فَوَدَّ: (وَالْأَفْهَمُ سُتْرَةٌ) خِلَافًا لِلنَّهَائِيَّةِ، عِبَارَتُهُ بَعْدَ حِكَايَةِ مَا فِي الشَّرْحِ وَالْأَوْجَهَ عَدَمُ الْإِكْتِفَاءِ بِالسُّتْرَةِ بِالْأَدَمِيِّ وَنَحْوِهِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي أَنَّ بَعْضَ الصُّفُوفِ لَا يَكُونُ سُتْرَةً لِبَعْضٍ آخَرَ أَه. قَالَ عَ ش: قَوْلُهُ بِالْأَدَمِيِّ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ الْإِكْتِفَاءِ بِالْأَدَمِيِّ بَيْنَ كَوْنِ ظَهَرِهِ لِلْمُصَلِّي أَوْ لَا كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ عَدَمُ الْإِكْتِفَاءِ بِالصُّفُوفِ فَإِنَّ ظُهُورَهُمْ إِلَيْهِ خِلَافًا لِابْنِ حَجٍّ وَقَوْلِهِ

• فَوَدَّ: (لَمْ يَتَخَطَّ لَهَا) هَلِ الْمُرَادُ لَمْ يَطْلُبِ التَّخَطِّيَ لَهَا أَوْ لَمْ يَجْزِ التَّخَطِّيَ لَهَا؟ وَيَبْتَنِي أَنْ يُقَالُ إِنْ اكْتَفَيْنَا فِي السُّتْرِ بِالصُّفُوفِ حَرَمَ التَّخَطِّيَ لَهَا إِنْ لَزِمَ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي وَإِنْ لَمْ تَكْتَفِ بِذَلِكَ لَمْ يَحْرُمَ وَإِنْ لَزِمَ مِنْهُ مَا ذَكَرَ. • فَوَدَّ: (وَالْأَفْهَمُ سُتْرَةٌ) يَبْتَنِي أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِهِ عَقِبَهُ: أَنَّ كُلَّ صَفٍّ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ، فَعَلَى أَنَّهُ لَيْسَ سُتْرَةً يَكُونُ هُنَا كَذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَلَا يَتِمُّدُ الْإِعْتِدَادُ بِسُتْرَتِهِ بِنَحْوِ مُرُوقٍ يَنْظُرُ

فَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ صَفٍّ شُرْطٌ لِمَنْ خَلَفَهُ إِنْ قَرَّبَ مِنْهُ وَلَوْ شَرَعَ مَعَ عَدَمِ الشُّرْطِ فَوَضِعَتْ لَهُ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ حَرَمُ الْمُرُورِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ الْأَسْتَاذِ نَظَرًا لِصُورَتِهَا لَا لِتَقْصِيرِهِ شُرْطٌ لَهُ وَلِغَيْرِهِ الَّذِي لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يَجِبْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ احْتِرَامًا لِلصَّلَاةِ لِأَنَّ وَضْعَهَا عَدَمُ الْمَبْنِي مَا أَمَكَّنَ وَتَوَفَّرَ الْخُشُوعُ وَالِدَفْعُ وَلَوْ مِنْ الْغَيْرِ قَدْ يُنَافِيهِ (دَفْعُ الْمَارِّ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ شُرْطِهِ الْمُسْتَوْفِيَةِ

أَوْ نَحْوِهِ أَيْ كَالذَّائِبَةِ اهـ. هـ فَوُدَ: (فَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ صَفٍّ شُرْطٌ لِمَنْ خَلَفَهُ الْخُ) وَالْأَوْجَهُ أَنَّ بَعْضَ الصُّفُوفِ لَا يَكُونُ شُرْطٌ لِيَمُضِيهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ نِهَائَةً وَمُعْنَى. هـ فَوُدَ: (فَوَضِعَتْ لَهُ الْخُ) أَيْ بَلَا إِذْنَهُ نِهَائَةً أَيْ قَبْتَنِي لِلْغَيْرِ وَضَعُهَا حَيْثُ كَانَ لِلْمُصَلِّي عُذْرٌ فِي عَدَمِ الرُّضْعِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُسَنَّ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَى خَيْرٍ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ ع ش. هـ فَوُدَ: (عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ الْأَسْتَاذِ) اعْتَمَدَ النَّهَائَةَ وَالْمُعْنَى. هـ فَوُدَ: (سَنَّ لَهُ الْخُ) جَوَابُ قَوْلِهِ السَّابِقِ إِذَا اسْتَرَّ كَمَا ذَكَرْنَاهُ الْخُ سَم. هـ فَوُدَ: (عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ) أَيْ فَإِنَّ قَضِيَّةَ كَوْنِهِ مِنْ بَابِ التَّهْنِي عَنِ الْمُتَكَبَّرِ، وَهُوَ قَائِدٌ عَلَى إِزَالَتِهِ وَجُوبِ الدَّفْعِ وَقَدْ بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ مُعْنَى.

هـ فَوُدَ: (احْتِرَامًا لِلصَّلَاةِ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ: نَمِ رَأَيْتُ جَمْعًا أَجَابُوا عَنْهُ بِأُجُوبَةٍ هَذَا أَحْسَنُهَا وَمِنْهَا إِنْ شَرِطَ الْوُجُوبُ تَحَقُّقُ الْإِثْمِ وَهَذَا يَحْتَمِلُ كَوْنَهُ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ غَافِلًا أَوْ أَعْمَى وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْكَلَامَ فِي مَارٍّ آثِمٍ، وَلَا يَكُونُ آثِمًا إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ انْتِفَاءُ جَمِيعِ الْمَوَانِعِ عَنْهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الدَّفْعُ فَضْلًا عَنْ نَذْبِهِ إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ انْتِفَاءُ جَمِيعِهَا انْتَهَى. وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ فَلَا يَجُوزُ أَنَّ الْأَعْمَى لَا يُدْفَعُ مُطْلَقًا وَالْوَجْهُ أَنَّهُ يُدْفَعُ إِنْ عَلِمَ بِالشُّرْطِ وَالْأَقْبَلُ دَفْعُ الْغَافِلِ بِرَفْقٍ بِحَيْثُ لَا يَتَأَذَى وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْجَوَابِ الَّذِي حَكَاهُ بِقَوْلِهِ وَإِنْ شَرِطَ الْوُجُوبُ الْخُ نَذْبُ دَفْعِ الْجَاهِلِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ وَلَهُ اتِّجَاهٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَخْبَارِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ فَقَالَ فَخَرَجَ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ وَالْجَاهِلُ وَالْمَعْدُورُ فَلَا يَجُوزُ دَفْعُهُمْ عَلَى الْأَوْجَهُ اهـ. سَم.

هـ فَوُدَ: (بَيِّنَةً) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَعَ ذَلِكَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَقَدْ تَعَذَّى إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: لِلِاجْتِنَاعِ إِلَى خَيْرِ الْحَاكِمِ وَقَوْلُهُ: وَفِي رِوَايَةٍ إِلَى وَخَيْرُ أَبِي دَاوُدَ وَقَوْلُهُ: وَالْخَيْرُ الدَّالُّ إِلَى وَسُنُّ. وَكَذَا فِي النَّهَائَةِ إِلَّا

إِلَيْهِ وَإِنْ كُرِهَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَيَحْرُمُ الْمُرُورُ حَيْثُ ذَمُّ ر. هـ فَوُدَ: (حَرَمُ الْمُرُورِ) اعْتَمَدَهُ م ر. هـ فَوُدَ: (سَنَّ لَهُ وَلِغَيْرِهِ) هُوَ جَوَابُ قَوْلِهِ السَّابِقِ: وَإِذَا اسْتَرَّ كَمَا ذَكَرْنَاهُ الْخُ. هـ فَوُدَ: (وَلَمْ يَجِبْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ احْتِرَامًا لِلصَّلَاةِ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ: نَمِ رَأَيْتُ جَمْعًا أَجَابُوا عَنْهُ بِأُجُوبَةٍ هَذَا أَحْسَنُهَا، وَمِنْهَا: أَنَّ الْمُرُورَ مُخْتَلَفٌ فِي تَحْرِيمِهِ وَلَا يُتَكَبَّرُ إِلَّا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ مَا يَنْتَقِذُ الْفَاعِلُ تَحْرِيمَهُ كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَإِنْ شَرِطَ الْوُجُوبُ تَحَقُّقُ الْإِثْمِ وَهَذَا يَحْتَمِلُ كَوْنَهُ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ غَافِلًا أَوْ أَعْمَى، وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْكَلَامَ فِي مَارٍّ آثِمٍ وَلَا يَكُونُ آثِمًا إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ انْتِفَاءُ جَمِيعِ الْمَوَانِعِ عَنْهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الدَّفْعُ فَضْلًا عَنْ نَذْبِهِ إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ انْتِفَاءُ جَمِيعِهَا اهـ. وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ الْخُ، فَلَا يَجُوزُ أَنَّ الْأَعْمَى لَا يُدْفَعُ مُطْلَقًا وَالْوَجْهُ أَنَّهُ يُدْفَعُ إِنْ عَلِمَ بِالشُّرْطِ وَالْأَقْبَلُ دَفْعُ الْغَافِلِ بِرَفْقٍ بِحَيْثُ لَا يَتَأَذَى وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْجَوَابِ الْآخِرِ الَّذِي حَكَاهُ بِقَوْلِهِ: وَإِنْ شَرِطَ الْوُجُوبُ الْخُ نَذْبُ دَفْعِ الْجَاهِلِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ وَلَهُ اتِّجَاهٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْإِخْبَارِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ فَقَالَ: فَخَرَجَ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ وَالْجَاهِلُ وَالْمَعْدُورُ فَلَا يَجُوزُ دَفْعُهُمْ عَلَى الْأَوْجَهُ اهـ.

للشروط وقد تقدى بمزوره لكونه مكلفاً (والصحيح تحريم المرور) بينه وبين شترته (حينئذ) أي حين إذ سن له الدفع وإن لم يجد المار سبيلاً أما سن الصلاة لما ذكر مع تعيين الترتيب السابق فيه للإتباع في الأسطوانة والعصا مع خبر الحاكم «استتروا في صلاتكم ولو بسهم» وفي رواية صحيحة أيضاً «ولو بدقة شجرة» وخبر أبي داود «إذا صلى أحدكم فليجمل أمام وجهه شيئاً فإن لم يجد فليتنصب عصاً فإن لم يكن معه عصاً فليخط خطاً ثم لا يضره ما مر

قوله: (وأما سن دفع) إلى (وإفاد). ه قوله: (لكونه مكلفاً) قد يقال: الدفع هنا من باب دفع الصائل؛ لأن المار صائل عليه في صلاته موقوف عليه كمالها، أو من باب إزالة المنكر وغير المكلف يمنع من كل من صياله وإزكاياه المنكر وإن لم ياتم فليتأمل. فالوجه أن الدفع منوط بوجود الشتره بشرطها وأن الحرمة منوطة بالتكليف والعلم م ر. وفي شرح الباب بعد كلام قرره ومينه أن ظاهر حديث ابن ماجه عن أم سلمة دفع غير المكلف ما نصه: فالذي يتجه نذب الدفع ولو لغير المكلف لكن بلطف بحيث لا يؤذيه انتهى. واعتمد م ر أنه لا فرق بين المكلف وغيره كما مر م.

قول (سن): (والصحيح تحريم المرور إلخ) قال سم: ويلحق بالمرور جلوسه بين يديه ومده رجليه واضطجاعه انتهى. ومثله مذ يده لياخذ من خزانته متاعاً؛ لأنه يشغله وربما يشوش عليه في صلاته ع ش. وقوله: لياخذ إلخ أي ونحوه كالمصافحة لمن في جنب المصلي.

قول (سن): (تحريم المرور) أي على المكلف العالم م ر اه سم. وفي البجيري م عن العزيزي: أنه من الكباير أخذاً من الحديث اه. ه قوله: (أي حين إذ سن له الدفع) أي وهو في صلاة صحيحة في اعتقاد المصلي فيما يظهر قرصاً كانت أو نقلاً شرح م ر اه سم. ه قوله: (وإن لم يجد المار سبيلاً) نعم قد يضطر المار إلى المرور بحيث تلزمه المبادرة لأسباب لا يخفى كإندار نحو مشرف على الهلاك تعين

ه قوله: (لكونه مكلفاً) قد يقال الدفع هنا من باب دفع الصائل؛ لأن المار صائل عليه في صلاته موقوف عليه كمالها أو من باب إزالة المنكر وغير المكلف يمنع من كل من صياله وإزكاياه المنكر وإن لم ياتم فليتأمل. فالوجه أن الدفع منوط بوجود الشتره بشرطها وأن الحرمة منوطة بالتكليف والعلم م ر وفي شرح الباب بعد كلام قرره ومينه أن ظاهر حديث ابن ماجه عن أم سلمة دفع غير المكلف ما نصه: فالذي يتجه نذب الدفع ولو لغير المكلف لكن بلطف بحيث لا يؤذيه ثم قيل عن الأزرعي أن ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين المكلف وغيره وأن فيه نظراً، ثم قال: وهو غير مسلم بل ظاهر تقييدهم سن الدفع بل جواز بحرمة المرور أن غير المكلف والجاهل غير المقصر لا يندفعان أي إلا بلطف على ما مر اه. واعتمد م ر أنه لا فرق بين المكلف وغيره كما مر. ه قوله: (تحريم المرور) أي على المكلف العالم، وقوله: (حينئذ) أي إذا كان المصلي في صلاة صحيحة في اعتقاده فيما يظهر م ر. ه قوله: (وإن لم يجد المار سبيلاً) نعم قد يضطر المار بحيث تلزم المبادرة لأسباب تخفى كإندار نحو مشرف على الهلاك تعين المرور طريقاً لإثاقه م ر.

أَمَامَهُ أَي فِي كِمَالِ صَلَاتِهِ إِذْ مَذَّهَبُنَا أَنَّهُ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ مُرُورُ شَيْءٍ لِلْأَحَادِيثِ فِيهِ وَقَاسُوا الْمُصَلِّيَ بِالْخَطِّ بِالْأُولَى لِأَنَّهُ أَظْهَرُ مِنْهُ فِي التُّرَادِ وَلِذَا قُدِّمَ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ. وَجَدَتْ تِلْكَ الشُّرُوطُ وَالْأَحْزَمُ دَفْعُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْتَكِبْ مُحَرَّمًا بَلْ خِلَافَ الْأُولَى، وَهُوَ مُرَادُ مَنْ عَجَزَ بِالْكَرَاهَةِ وَلَوْ فِي مَحَلِّ السُّجُودِ خِلَافًا لِلْخَوَارِزْمِيِّ بَلْ وَلَوْ قَصَرَ الْمُصَلِّي بِمَا مَرَّ لَمْ يَكُزِهِ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلِلْخَبِيرِ الصَّحِيحِ «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» أَي مَعَهُ شَيْطَانٌ أَوْ هُوَ شَيْطَانُ الْإِنْسِ وَأَفَادَ قَوْلُهُ ﷺ «فَإِنْ

الْمُرُورُ لِإِنْقَاذِهِ شَرَحَ مَرَاهِمَ. قَالَ ع. ش.: قَوْلُهُ مَرَّ كَأَنذَارٍ نَحْوِ مُشْرِفٍ إِلَيْهِ، أَوْ خَطْفٍ نَحْوِ عِمَامَتِهِ وَتَوَقَّفَ إِنْقَاذُهَا مِنَ السَّارِقِ عَلَى الْمُرُورِ فَلَا يَحْرُمُ الْمُرُورُ بَلْ يَجِبُ فِي إِنْقَاذِ نَحْوِ الْمُشْرِفِ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُصَلِّي الدَّفْعُ إِنْ عَلِمَ بِحَالِهِ اهـ. وَبِعِبَارَةِ الْكُزْدِيِّ وَفِي الْإِيضَابِ قَالَ الْأَنْزَعِيُّ: وَلَا شَكَّ فِي جَلِّ الْمُرُورِ إِذَا لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا سِوَاهُ عِنْدَ ضَرُورَةٍ خَوْفٍ نَحْوِ بَوْلِ أَوْ لِعَذْرِ يُقْبَلُ مِنْهُ، وَكُلُّ مَا رَجَحَتْ مَصْلَحَتُهُ عَلَى مَفْسَدَةِ الْمُرُورِ فَهُوَ فِي مَعْنَى ذَلِكَ أَنْتَهَى. وَمَا ذَكَرَهُ فِي الضَّرُورَةِ ظَاهِرٌ بِخِلَافِهِ مَا بَعْدَهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ اهـ كَلَامُ الْإِيضَابِ. وَنَقَلَ الْإِمَامُ عَنِ الْأَيْمَةِ جَوَازَ الْمُرُورِ إِنْ لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَالْعُبَابُ وَغَيْرُهُمَا اهـ. ﻩ قَوْلُهُ: (إِذْ مَذَّهَبُنَا أَنَّهُ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ مُرُورُ شَيْءٍ إِلَيْهِ) أَي بَيْنَ يَدَيْهِ كَأَمْرًا وَكَلْبٍ وَجِمَارٍ وَأَمَّا خَبَرُ مُسْلِمٍ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ وَالْجِمَارُ» فَالْمُرَادُ مِنْهُ قَطْعُ الْخُشُوعِ لِلشُّغْلِ بِهَا نِهَائَةً وَمُغْنِي. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا شَكَّ فِي قَطْعِ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ، وَفِي قَلْبِي مِنَ الْجِمَارِ وَالْمَرْأَةِ شَيْءٌ كُزْدِي.

ﻩ قَوْلُهُ: (وَالْأَحْزَمُ) يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِنْ آذَى ذَلِكَ الدَّفْعُ وَالْأَبَانُ خَفَّ وَسُومِحَ بِهِ عَادَةً لَمْ يَحْرُمَ سَم. ﻩ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِلْخَوَارِزْمِيِّ) حَيْثُ قَالَ بِحُرْمَةِ الْمُرُورِ فِي مَحَلِّ السُّجُودِ مُطْلَقًا نِهَائَةً. ﻩ قَوْلُهُ: (بَلْ لَوْ قَصَرَ إِلَيْهِ) يُغْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ. ﻩ قَوْلُهُ: (فَلْيَدْفَعْهُ إِلَيْهِ).

(فَرَعَ): حَيْثُ سَاعَ الدَّفْعُ فَتَلَفَ الْمَذْفُوعُ لَمْ يَضْمَنْهُ وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي يَدِهِ بِمُجَرَّدِ الدَّفْعِ فَلَوْ تَوَقَّفَ دَفْعُهُ عَلَى دُخُولِهِ فِي يَدِهِ بَانَ لَمْ يَتَدَفَّعْ إِلَّا بِقَبْضِهِ عَلَيْهِ ضَمِنَهُ أَخْذًا وَمِمَّا يَأْتِي فِي الْجَرِّ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ سَم عَلَى حَجٍّ. وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِي الضَّمَانِ حَيْثُ عُدَّ مِنْ دَفْعِ الصَّائِلِ فَإِنْ دَفَعَهُ يَكُونُ بِمَا يُمَكِّنُهُ وَإِنْ آذَى إِلَى اسْتِبْلَاءٍ عَلَيْهِ حَيْثُ تَعَيَّنَ طَرِيقًا فِي الدَّفْعِ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ الْجَرِّ بَانَ الْجَرُّ لِنَفْعِ الْجَارِ لَا لِدَفْعِ ضَرَرٍ الْمَجْرُورِ ع. ش. وَلَعَلَّهُ هُوَ الظَّاهِرُ. ﻩ قَوْلُهُ: (أَوْ هُوَ شَيْطَانُ الْإِنْسِ) أَي يَفْعَلُ فِعْلًا

(فَرَعَ): حَيْثُ سَاعَ الدَّفْعُ فَتَلَفَ الْمَذْفُوعُ لَمْ يَضْمَنْهُ وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي يَدِهِ بِمُجَرَّدِ الدَّفْعِ فَلَوْ تَوَقَّفَ دَفْعُهُ عَلَى دُخُولِهِ فِي يَدِهِ بَانَ لَمْ يَتَدَفَّعْ إِلَّا بِقَبْضِهِ عَلَيْهِ وَتَحْوِيلِهِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ فَهَلْ لَهُ الدَّفْعُ وَيَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ أَوْ لَا؟ وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ حَيْثُ عُدَّ مُسْتَوَلِيًا عَلَيْهِ ضَمِنَهُ أَخْذًا وَمِمَّا يَأْتِي فِي الْجَرِّ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ. ﻩ قَوْلُهُ: (وَالْأَحْزَمُ) يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِنْ آذَى الدَّفْعُ وَالْأَبَانُ خَفَّ وَسُومِحَ بِهِ عَادَةً لَمْ يَحْرُمَ. ﻩ قَوْلُهُ: (بَلْ خِلَافَ الْأُولَى) هَلَا جَازَ دَفْعُهُ أَوْ سُنَّ؛ لِأَنَّ التَّنْهَى عَنْ خِلَافِ الْأُولَى مَشْرُوعٌ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ.

أَبَى أَنَّهُ يَلْزَمُ الدَّافِعُ تَحْرِى الْأَسْهَلُ فَالْأَسْهَلُ كَالصَّائِلِ وَلَا يَدْفَعُهُ بِفِعْلِ كَثِيرٍ مُتَوَالٍ وَلَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُهُمْ وَلَا يَجِلُّ الْمَشْيُ إِلَيْهِ لِدَفْعِهِ وَأَمَّا حُرْمَةُ الْمُرُورِ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ فَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي» أَيِ الْمُسْتَبْرِ بِشُرَّةٍ يَمْتَدُّ بِهَا كَمَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ السَّابِقُ «مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا أَيْ سَنَةً» كَمَا فِي رِوَايَةِ «خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» وَالْخَبَرُ الدَّالُّ عَلَى عَدَمِ الْحُرْمَةِ ضَعِيفٌ وَيُسْنُّ وَضْعُ الشُّرَّةِ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ وَلَا يَسْتَقْبِلُهَا بِوَجْهِهِ لِلتَّهْمِ عَنْهُ وَمَعَ ذَلِكَ هِيَ شُرَّةٌ مُحْتَرَمَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ لِأَمْرِ خَارِجٍ لَا لِذَاتِ كَوْنِهَا شُرَّةً.

(تَنْبِيْهٌ) هَلِ الْعَبْرَةُ هُنَا فِي حُرْمَةِ الْمُرُورِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلدَّفْعِ بِاعْتِقَادِ الْمُصَلِّي أَوْ الْمَارِّ أَوْ هُمَا كُلُّ

الشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّهُ بِصَدْدِ شَغْلِ الْمُسْلِمِ عَنِ الطَّاعَةِ حَلَبِيٍّ وَكُرْدِيٍّ. هـ فَوَدَّ: (كَالصَّائِلِ) فَإِنْ أَتَى إِلَى مَوْتِهِ فَهَدَّرَ مُغْنِي. عِبَارَةٌ سَمِ قَضِيَّةٌ لِحَقَائِقِ مَا هُنَا بِالصَّائِلِ جَوَازُ دَفْعِهِ وَإِنْ جَهَلَ التَّحْرِيمَ اهـ. وَعِبَارَةٌ ع ش: قَالَ م لَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَهِيْمَةِ وَالصَّيِّ وَالْمَجْنُونِ وَغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ دَفْعِ الصَّائِلِ، وَالصَّائِلُ يُدْفَعُ مُطْلَقًا سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَدْفَعُهُ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي: قَالَ الْأَصْحَابُ وَيَدْفَعُهُ بِيَدِهِ، وَهُوَ مُسْتَقَرٌّ فِي مَكَانِهِ وَلَا يَجِلُّ الْمَشْيُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَفْسَدَةَ الْمَشْيِ أَشَدُّ مِنَ الْمُرُورِ، وَقَضِيَّةٌ هَذَا أَنَّ الْخُطُوَّةَ وَالْخُطُوَّتَيْنِ حَرَامٌ وَإِنْ لَمْ تَبْطُلْ بِهِمَا الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مُرَادًا أَيْ لَا يَجِلُّ جَلًّا مُسْتَوِيَّ الطَّرَفَيْنِ فَيَكْرَهُ، وَلَوْ دَفَعَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ الْخُ) وَعَلَى الْكَثِيرِ الْمُتَوَالِي يُحْمَلُ الْخُ، وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِي مَحْمَلٌ آخَرُ. هـ فَوَدَّ: (وَضَعُ الشُّرَّةِ عَنْ يَمِينِهِ الْخُ) هَذَا لَا يَتَأْتِي فِي الْجِدَارِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ وَقَدْ يَتَأْتِي فِيهِ بِأَنْ يَتَفَصَّلَ طَرَفُهُ عَنْ غَيْرِهِ وَحِينَئِذٍ فَهَلِ الشُّرَّةُ وَضَعُهَا عَنْ يَمِينِهِ وَيَشْمَلُ الْمُصَلِّي فَهَلِ الشُّرَّةُ وَضَعُهَا عَنْ يَمِينِهِ وَعَدَمُ الْوُقُوفِ عَلَيْهَا فِيهِ نَظَرٌ. وَيَحْتَمِلُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكْفِي كَوْنُ بَعْضِهَا عَنْ يَمِينِهِ وَإِنْ وَقَفَ عَلَيْهَا؟ سَمِ عَلَى حَيْجِ اهـ ع ش. وَفِي الْكُرْدِيِّ قَالَ الْقَلْبُوبِيُّ خَرَجَ الْمُصَلِّي كَالسَّجَّادَةِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ لَا إِلَيْهِ انْتَهَى. أَيِ فَيَجْعَلُهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (هَنْ يَمِينِهِ الْخُ) نَقَلَ عَنِ الْإِيْمَابِ لِحَيْجِ أَنَّ الْأَوَّلَى جَعَلَهَا عَنْ يَسَارِهِ وَفِيهِ وَقْفَةٌ وَأَقُولُ يَتَّبِعِي أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ لِيَسْرَفَ الْيَمِينِ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَسْتَقْبِلُهَا الْخُ) أَيِ بَلْ يَفْعَلُ إِمَالَةً قَلِيلَةً بِحَيْثُ تَسَامَتْ بَدَنُهُ وَلَا يُبَالِغُ فِي الْإِمَالَةِ بِحَيْثُ تَخْرُجُ بِهَا عَنْ كَوْنِهَا شُرَّةً لَهُ وَلَيْسَ مِنَ الشُّرَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مَا لَوْ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَاسْتَدَّ فِي وَقُوفِهِ إِلَى جِدَارٍ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ شُرَّةً عُرْفَاعَ ش. هـ فَوَدَّ: (هَلِ الْعَبْرَةُ هُنَا الْخُ) الْمُتَّجِهَةُ

هـ فَوَدَّ: (كَالصَّائِلِ) قَدْ يُقَالُ: قَضِيَّةٌ لِحَقَائِقِ مَا هُنَا بِالصَّائِلِ جَوَازُ دَفْعِهِ وَإِنْ جَهَلَ التَّحْرِيمَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الصَّائِلَ يُدْفَعُ وَإِنْ جَهَلَ التَّحْرِيمَ. هـ فَوَدَّ: (وَضَعُ الشُّرَّةِ الْخُ) لَا يَتَأْتِي فِي الْجِدَارِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَقَدْ يَتَأْتِي فِيهِ بِأَنْ يَتَفَصَّلَ طَرَفُهُ عَنْ غَيْرِهِ وَحِينَئِذٍ فَهَلِ الشُّرَّةُ وَقُوفُهُ عِنْدَ طَرَفِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ عَنْ يَمِينِهِ وَيَشْمَلُ الْمُصَلِّي فَهَلِ الشُّرَّةُ وَضَعُهَا عَنْ يَمِينِهِ وَعَدَمُ الْوُقُوفِ عَلَيْهَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَيَحْتَمِلُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكْفِي كَوْنُ بَعْضِهَا عَنْ يَمِينِهِ وَإِنْ وَقَفَ عَلَيْهَا. هـ فَوَدَّ: (هَلِ الْعَبْرَةُ الْخُ) الْمُتَّجِهَةُ اغْتِيَارًا اغْتِيَادِ الْمُصَلِّي فِي جَوَازِ الدَّفْعِ

مُحْتَمَلٌ إِذْ قَضَيْتُمْ جَمْلَهُمْ هَذَا مِنْ بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْمُتَكْرِ الثَّانِي إِذْ لَا يُنْكَرُ إِلَّا الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ أَوْ الَّذِي اعْتَقَدَ الْفَاعِلُ تَحْرِيمَهُ، وَقَوْلُهُمْ مَا مَرٌّ فِي ثَمٍّ لَا يَصُرُّهُ مَا مَرُّ أَمَانَةِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ هَذَا حَقُّهُ لِيَصُونَ بِهِ عَنْ نَقْصِ صَلَاتِهِ فَلْيُعْتَبَرِ اعْتِقَادُهُ، وَقَوْلُهُمْ لَوْ لَمْ يَسْتَتِرْ بِشُرَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ حُرْمَ الدَّفْعِ الثَّالِثِ، وَهُوَ الَّذِي يَتَّجِعُ لِأَنَّ الَّذِي ذَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ أَنَّ عِلَّةَ الدَّفْعِ مُرَكَّبَةٌ مِنْ عَدَمِ تَقْصِيرِ الْمُصَلِّي وَحُرْمَةِ الْمُرُورِ بِدَلِيلِ أَنَّ الْمُرَاهِقَ لَا يُدْفَعُ وَإِنْ وَجَدَتِ الشُّرَّةُ الْمُعْتَبَرَةُ فَإِذَا قَصَرَ الْمُصَلِّي بَأَنَّ لَمْ تَوْجِدْ شُرَّةً مُعْتَبَرَةً فِي مَذْهَبِهِ لَمْ يَدْفَعِ الْمَاءَ وَإِنْ اعْتَقَدَ حُرْمَةَ الْمُرُورِ كَمَا لَوْ اسْتَتَرَ بِمَا لَمْ يَعْتَقِدِ الْمَاءَ الْحُرْمَةَ مَعَهَا نَعَمْ إِنْ ثَبَتَ أَنَّ مُقْلَدَهُ يَنْهَاهُ عَنْ إِدْخَالِهِ النِّقْصَ عَلَى صَلَاةٍ مُقْلَدٍ غَيْرِهِ رِعَايَةً لِاعْتِقَادِهِ ذَقْنَهُ حَيْثُيذٍ وَلَوْ تَعَارَضَتِ الشُّرَّةُ وَالْقُرْبُ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ الصَّفِّ الْأَوَّلِ مَثَلًا فَمَا الَّذِي يُقَدِّمُ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ يُقَدِّمُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فِي مَسْجِدِهِ ﷺ وَإِنْ كَانَ خَارِجَ مَسْجِدِهِ الْمُخْتَصَّ بِالْمُضَاعَفَةِ تَقْدِيمُ نَحْوِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ.

(قُلْتُ يُكْرَهُ) لِلْمُصَلِّي الذِّكْرُ وَغَيْرِهِ تَرْكُ شَيْءٍ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ وَفِي عُمُومِهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَتَّجِعُ تَخْصِيصُهُ بِمَا وَرَدَ فِيهِ نَهْيٌ أَوْ خِلَافٌ فِي الْوُجُوبِ فَإِنَّهُ يُغَيِّدُ كِرَاهَةَ التَّرْكِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي غُسْلِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْكِرَاهَةَ إِنَّمَا هِيَ عِبَارَةٌ الْمُهَذَّبِ فَقَدَّرَ الْمُصَنِّفُ عَنْهَا فِي شَرْحِهِ إِلَى التَّعْبِيرِ يَنْبَغِي أَنْ يُحَافِظَ عَلَى كُلِّ مَا يُدْبِ إِلَيْهِ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَ الْمُهَذَّبِ بِالْكِرَاهَةِ اصْطِلَاحُ الْمُتَقَدِّمِينَ وَحَيْثُيذٍ فَلَا إِشْكَالَ وَ (الْإِلْفَاتُ) فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ يَوْجِهُهُ بِمِثْلٍ أَوْ شِمَالًا

اغْتِيَارُ اعْتِقَادِ الْمُصَلِّي فِي جَوَازِ الدَّفْعِ وَاعْتِقَادِ الْمَاءِ فِي الْإِثْمِ وَعَدَمِهِ سَم. وَمَالَ إِلَيْهِ النَّهَايَةُ وَاعْتَمَدَهُ ش. فَوَدَّ: (الثَّانِي) أَيِ اغْتِيَارِ اعْتِقَادِ الْمَاءِ. فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُمْ الْإِثْمُ) عَطَفَتْ عَلَى جَعْلِهِمْ الْإِثْمَ. فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَيِ اغْتِيَارِ اعْتِقَادِ الْمُصَلِّي. فَوَدَّ: (إِنَّ الْمُرَاهِقَ لَا يُدْفَعُ الْإِثْمُ) الْوَجْهُ أَنَّهُ يُدْفَعُ سَم. فَوَدَّ: (وَإِنْ اعْتَقَدَ) أَيِ الْمَاءِ. فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ اسْتَتَرَ بِمَا الْإِثْمُ) أَيِ بِشُرَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ فِي مَذْهَبِهِ. فَوَدَّ: (إِنْ مُقْلَدُهُ) بِفَتْحِ اللَّامِ وَ. فَوَدَّ: (مُقْلَدٌ غَيْرُهُ) بِكَسْرِ اللَّامِ. فَوَدَّ: (تَقْدِيمُ نَحْوِ الصَّفِّ) خَبَرُ قَوْلِهِ: وَظَاهِرُ الْإِثْمِ. فَوَدَّ: (وَفِي عُمُومِهِ الْإِثْمُ) أَيِ فِي عُمُومِ الْقَوْلِ بِكِرَاهَةِ تَرْكِ شَيْءٍ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ. فَوَدَّ: (أَوْ خِلَافٌ فِي الْوُجُوبِ) الْأَوَّلَى أَوْ قَبْلَ بُوجُوبِهِ. فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ) أَيِ الْخِلَافُ فِي الْوُجُوبِ. فَوَدَّ: (فِي شَرْحِهِ) أَيِ الْمُهَذَّبِ. فَوَدَّ: (اصْطِلَاحُ الْمُتَقَدِّمِينَ) لَعَلَّ مُرَادَهُ أَنَّ الْكِرَاهَةَ فِي اصْطِلَاحِ الْمُتَقَدِّمِينَ تَصَدَّقُ بِالْخَفِيفَةِ الَّتِي يُعْبَرُ عَنْهَا الْمُتَأَخَّرُونَ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى وَإِلَّا فَالْكِرَاهَةُ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَعْمُ كَمَا لَا يَخْفَى سَم. فَوَدَّ: (فِي جُزْءٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفِي رِوَايَةٍ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَزَعَمَ إِلَى فَقَدَ صَحَّ، وَكَذَا فِي

وَاعْتِقَادِ الْمَاءِ فِي الْإِثْمِ وَعَدَمِهِ. فَوَدَّ: (أَنَّ الْمُرَاهِقَ لَا يُدْفَعُ) الْوَجْهُ أَنَّهُ يُدْفَعُ. فَوَدَّ: (فَإِذَا قَصَرَ الْمُصَلِّي الْإِثْمَ) لَوْ أُرِيتَ سُنَّتُهُ حُرْمَ عَلَى مَنْ عَلِمَ بِهَا الْمُرُورُ كَمَا بَيَّنَّهَ الْأَنْزَعِيُّ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ م. فَوَدَّ: (اصْطِلَاحُ الْمُتَقَدِّمِينَ) لَعَلَّ مُرَادَهُ أَنَّ الْكِرَاهَةَ فِي اصْطِلَاحِ الْمُتَقَدِّمِينَ تَصَدَّقُ بِالْخَفِيفَةِ الَّتِي يُعْبَرُ عَنْهَا الْمُتَأَخَّرُونَ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى وَإِلَّا فَالْكِرَاهَةُ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَعْمُ كَمَا لَا يَخْفَى.

وقيل يحرم واختير للخبر الصحيح «لا يزال الله مُقْبِلًا على العبد في مُصَلَّاه» أي بِرَحْمَتِهِ وِرْضَاهُ «ما لم يَلْتَقِ فَإِذَا تَلَقَّ اعْرَضَ عَنْهُ» وَصَحَّ أَنَّهُ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ وَلَوْ تَحَوَّلَ صَدْرُهُ عَنِ الْقِبْلَةِ بَطَلَتْ كَمَا لَوْ قَصَدَ بِهِ اللَّيْمَ (لَا لِحَاجَةَ) فَلَا يُكْرَهُ كَمَا لَا يُكْرَهُ مُجَرَّدُ لَمَحِ الْعَيْنِ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ ﷺ فَقَلَ كُلًّا مِنْهُمَا كَمَا صَحَّ عَنْهُ (وَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ) لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَيَنْتَهَنُّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُحْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ» وَصَحَّ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَرْفَعُهُ فَلَمَّا نَزَلَ أَوَّلُ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ طَافًا رَأْسَهُ» وَمَنْ ثُمَّ كُرِهَتْ أَيْضًا فِي مُخْطِطٍ أَوْ إِلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يُجِلُّ بِالْخُشُوعِ أَيْضًا وَزَعَمَ غَدَمُ النَّائِرِ بِهِ حِمَاقَةً فَقَدْ صَحَّ «أَنَّهُ ﷺ مَعَ كَمَالِهِ الَّذِي لَا يُدَانِي لَمَّا صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ نَزَعَهَا وَقَالَ أَلْهَثْنِي أَعْلَامُ هَذِهِ» وَفِي رِوَايَةٍ «كَادَتْ أَنْ تَغَيِّبَنِي أَعْلَامُهَا» . (وَكَفَّ شَعْرَهُ) بِنَحْوِ عَقْبِهِ أَوْ رَدَّهُ تَحْتَ عِمَامَتِهِ (أَوْ قُوْبِهِ) بِنَحْوِ تَشْمِيرِ لِكْمِهِ أَوْ ذَلِيلِهِ

الْتِهَامِيَةِ لِأَقْوَالِهِ وَقِيلَ إِلَى الْخَبَرِ وَقَوْلُهُ: وَصَحَّ إِلَى وَمِنْ ثَمَّ . ة فَوَدَ: (أَنَّهُ اخْتِلَاسٌ) أَيْ سَبَبُ اخْتِلَاسٍ قَالَ الشَّوْبَرِيُّ: أَيْ اخْتِلَافٌ بِسُرْعَةٍ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ حُصُولَ نَقْصٍ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الشَّيْطَانِ لَا أَنَّهُ يَقْطَعُ مِنْهَا شَيْئًا وَيَأْخُذُهُ بِجَنِينٍ مِثْلِي . وَقَوْلُهُ: سَبَبُ اخْتِلَاسٍ لَعَلَّ الْأَوَّلَى مُسَبَّبُ اخْتِلَاسٍ . ة فَوَدَ: (وَلَوْ تَحَوَّلَ صَدْرُهُ (إِلَى الْخَبَرِ) أَيْ حَوَّلَهُ نِهَاقًا وَمُغْنِي . ة فَوَدَ: (كَمَا لَوْ قَصَدَ بِهِ) أَيْ بِالِالْتِفَاتِ بِوَجْهِهِ سَمِ وَع ش .

فَوَدَ (إِلَى السَّمَاءِ) وَمِثْلُهَا مَا عَلَا كَالسَّقْفِ إِيحَابٌ أَمْ كُرْدِي . ة فَوَدَ: (مُجَرَّدُ لَمَحِ الْعَيْنِ) أَيْ بِدُونِ الْتِفَاتٍ (مُطْلَقًا) أَيْ لِحَاجَةٍ أَوْ لَا . ة فَوَدَ: (كُلًّا مِنْهُمَا) أَيْ الْإِلْتِفَاتِ لِحَاجَةٍ وَمُجَرَّدُ لَمَحِ الْعَيْنِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ مُغْنِي . ة فَوَدَ: (مَا بَالُ أَقْوَامٍ) أَيْ مَا حَالُهُمْ ، وَأَبْهَمَ الرَّافِعُ لِقَوْلِهِ يَنْكَسِرُ خَاطِرُهُ ؛ لِأَنَّ التَّصْبِيحَةَ عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ فَصِيحَةٌ . ة فَوَدَ: (لَيَنْتَهَنُّ) جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ وَ . ة فَوَدَ: (عَنْ ذَلِكَ) أَيْ عَنْ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ . ة فَوَدَ: (أَوْ لَتُحْطَفَنَّ (إِلَى) بِقَسَمِ الْفَوْقِيَّةِ وَفَتْحُ الْفَاءِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ أَوْ لِلتَّخْيِيرِ تَهْدِيدًا أَوْ هُوَ خَبَرٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَالْمَعْنَى لَيَكُونَنَّ مِنْهُمْ الْإِنْتِهَاءُ عَنِ الرَّفْعِ أَوْ خُطْفُ الْأَبْصَارِ عِنْدَ رَفْعِهَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَمَّا رَفْعُ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ لِدُعَاءٍ وَنَحْوِهِ فَجَوَزَهُ الْأَكْثَرُونَ وَكَرِهَهُ آخَرُونَ انْتَهَى زِيَادِي . وَفِي عَمِيرَةٍ عَنِ الدِّمِيرِيِّ عَنِ الْإِحْيَاءِ وَنُسَخَتْ أَنْ يَرْمُقَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فِي الدُّعَاءِ بَعْدَ الْوُضُوءِ ش وَتَقَدَّمَ أَنَّ السَّمَاءَ قِبْلَةُ الدُّعَاءِ . ة فَوَدَ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ أَجْلِ النَّشَاءِ عَلَى الْخُشُوعِ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ . ة فَوَدَ: (فِي خَمِيصَةٍ) هِيَ كِسَاءٌ مُرَبَّعٌ فِيهِ خُطُوطٌ . ة فَوَدَ: (وَقَالَ أَلْهَثْنِي (إِلَى) إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ يَبَانًا لِلْغَيْرِ وَالْأَقْوَامِ ﷺ لَا يَشْغَلُهُ شَيْءٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ع ش .

فَوَدَ (سَمِي) : (وَكَفَّ شَعْرَهُ أَوْ قُوْبِهِ (إِلَى) وَيَتَّبِعِي كَرَاهَةً ذَلِكَ لِلطَّلَائِفِ أَيْضًا نَظَرًا لِقَوْلِهِ الْآتِي : مَعَ كَوْنِهِ هَيْئَةً ثَنَافِي الْخُشُوعِ وَالتَّوَاضُّعِ ، وَإِنْ تَخَلَّفَ فِيهِ مَعْنَى السُّجُودِ مَعَهُ سَم . ة فَوَدَ: (بِنَحْوِ عَقْبِهِ) إِلَى قَوْلِهِ

ة فَوَدَ: (كَمَا لَوْ قَصَدَ بِهِ) أَيْ بِالِالْتِفَاتِ بِوَجْهِهِ . ة فَوَدَ: (وَكَفَّ شَعْرَهُ أَوْ قُوْبِهِ (إِلَى) وَيَتَّبِعِي كَرَاهَةً ذَلِكَ لِلطَّلَائِفِ أَيْضًا نَظَرًا لِقَوْلِهِ الْآتِي مَعَ كَوْنِهِ هَيْئَةً ثَنَافِي الْخُشُوعِ وَالتَّوَاضُّعِ وَإِنْ تَخَلَّفَ فِيهِ مَعْنَى السُّجُودِ مَعَهُ

أَوْ شَدَّ وَسَطَهُ أَوْ غَرَزَ عَذَبَتَهُ أَوْ دُخُولِ فِيهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا فَعَلَهُ لِشُغْلٍ أَوْ كَانَ يُصَلِّي عَلَى جِنَازَةٍ لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ وَلَا أَكْفُ ثَوْبًا وَلَا شَقْرًا» وَحِكْمَتُهُ مَنَعَ ذَلِكَ مِنَ السُّجُودِ مَعَهُ أَيْ غَالِيًا فَلَا تَرُدُّ صَلَاةَ الْجِنَازَةِ مَعَ كَوْنِهِ هَبِيتَ ثَنَانِي الْخُشُوعَ وَالتَّوَاضُّعَ وَمَنْ ثَمَّ كُرَّةَ كَشَفَ الرَّأْسِ أَوْ الْمَنْكِبِ وَالْاضْطِجَاعَ وَلَوْ مِنْ فَوْقِ الْقَمِيصِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ لِمَا يَأْتِي فِي الْحَجِّ وَنُسْنُ لِمَنْ رَأَاهُ كَذَلِكَ وَلَوْ مُصَلِّيًا آخَرَ أَنْ يَحُلَّهُ حَيْثُ لَا فِتْنَةً، وَفِي الْإِحْيَاءِ لَا يَرُدُّ رِدَائِهِ إِذَا سَقَطَ أَيْ إِلَّا لِعُذْرٍ وَمِثْلُهُ الْعِمَامَةُ وَنَحْوُهَا (وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى

أَيْ غَالِيًا فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: وَفِي الْإِحْيَاءِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: مَعَ كَوْنِهِ إِلَى وَنُسْنُ قَوْلِهِ (بَنَحُو عَقْبِهِ الْخُ) وَيَتَبَنَّى كَمَا قَالَ الزَّزْكَشِيُّ: تَخْصِيصُهُ بِالرَّجُلِ أَمَّا الْمَرْأَةُ فَفِي الْأَمْرِ بِتَقْضِيهَا الضَّافِرَ مَشَقَّةً وَتَغْيِيرَ لِهَيْئَتِهَا الْمُنَافِيَةِ لِلتَّجَمُّلِ وَبِذَلِكَ صَرَّحَ فِي الْإِحْيَاءِ وَيَتَبَنَّى إِلْحَاقُ الْخُشِيِّ بِهَا شَرْحُ م ر هـ سَم. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر كَمَا قَالَ الزَّزْكَشِيُّ الْخُ، مُغْتَمَدٌ هـ. وَقَالَ الْقَلْيُوبِيُّ بَلْ يَجِبُ كَفُّ شَعْرِ امْرَأَةٍ أَوْ خُشِيِّ تَوَقَّفَتْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ شَدَّ وَسَطَهُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ عَلَى الْجِلْدِ وَلَا يَنَافِيهِ الْعِلَّةُ لِجَوَازِ أَنَّهَا بِالنَّظَرِ لِلْغَالِبِ ع ش أَقُولُ وَيَأْتِي تَقْيِيدُ الْكِرَاهَةِ بِمَا ذَكَرَ بَعْدَ الْحَاجَةِ وَهَلْ يَمُدُّ مِنَ الْحَاجَةِ هُنَا اغْتِيَاذُهُ الشَّدَّ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ عَنِ الْإِمْدَادِ فِي مَسْأَلَةِ كَثْرَةِ دَمِ الْبِرَاقِيثِ فِي ثَوْبِهِ بِسَبَبِ تَوْبِهِ فِيهِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ احْتِيَاجٌ إِلَى التَّزَمُّ فِيهِ لَعُدَّ اغْتِيَاذُهُ الْعُزِّيَّ عِنْدَ التَّوَمُّ عَمَى عَنْهُ الْأَوَّلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هـ قَوْلُهُ: (وَحِكْمَتُهُ مَنَعَ ذَلِكَ مِنَ السُّجُودِ الْخُ) وَلِهَذَا نَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى كِرَاهَةِ الصَّلَاةِ وَفِي إِنْهَايَةِ الْجِلْدَةِ الَّتِي يَجُزُّ بِهَا وَتَرَّ الْقَوْسِ قَالَ لِأَنَّهُ أَمَرَهُ أَنْ يُقْضَى بِطَوْنٍ كَفَّيَهُ إِلَى الْأَرْضِ نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لِأَنَّهُ أَمَرَهُ الْخُ هَذَا التَّغْلِيلُ يَقْتَضِي كِرَاهَةَ الصَّلَاةِ وَفِي يَدِهِ خَاتَمٌ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ مُبَاشَرَةِ جُزْءٍ مِنْ يَدِهِ لِلْأَرْضِ وَلَوْ قَبْلَ بَعْدَمِ الْكِرَاهَةِ فِيهِ لَمْ يَتَعَذَّرْ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ فِي أَنْ مَنْ لَبَسَهُ لَا يَتَزَوَّجُهُ تَوْمًا وَلَا يَقْطَعُ فِيهِ تَكْلِيْفُهُ فَلَعَنَهُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ تَوَزُّعٌ مَشَقَّةٌ وَلَا كَذَلِكَ الْجِلْدَةُ فَإِنَّهَا إِنَّمَا تُلَبَّسُ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهَا هـ. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ وَيُفَرَّقُ أَيْضًا بَانَ التَّخْتُمَ مَطْلُوبٌ فِي الْجُمْلَةِ حَتَّى فِي حَالِ الصَّلَاةِ وَيَأْنِ الَّذِي يَسْتَرْهُ الْخَاتَمُ مِنَ الْبِدِّ قَلِيلٌ بِالنَّسْبَةِ لِمَا تَسْتَرْهُ الْجِلْدَةُ هـ. قَوْلُهُ: (أَيْ غَالِيًا) أَيْ وَالْحِكْمَةُ الشَّامِلَةُ أَنَّ فِي الْكَفِّ مُشَابَهَةً الْمُتَكَبِّرِ شَوْبَرِيٍّ هـ بُخَيْرِيٍّ. هـ قَوْلُهُ: (مَعَ كَوْنِهِ) أَيْ الْكَفِّ. هـ قَوْلُهُ: (أَنْ يَحُلَّهُ الْخُ) نَعَمْ لَوْ بَاتَرَ شَخْصٌ وَحَلَّ كُمَهُ الْمُشَمَّرَ وَكَانَ فِيهِ مَالٌ وَتَلَفَ كَانَ ضَامِنًا لَهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَيَاتِي نَظِيرُهُ فِي جَرِّهِ آخَرَ مِنَ الصَّفِّ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ رَقِيقٌ شَرْحُ م ر هـ. قَوْلُهُ: (إِلَّا لِعُذْرٍ) كَحَرِّ وَبَرْدٍ. قَالَ ع ش: أَوْ اسْتِهْزَاءٍ هـ.

عَلَى أَنَّ ذَلِكَ حِكْمَةٌ لَا يَلْزَمُ اطِّرَادُهَا وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَخْرِجَ حِكْمَةً أُخْرَى تَطَرُّدُ قَلِيلًا ثَل. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا شَقْرًا) وَيَتَبَنَّى كَمَا قَالَ الزَّزْكَشِيُّ تَخْصِيصُهُ فِي الشَّعْرِ بِالرَّجُلِ أَمَّا الْمَرْأَةُ فَفِي الْأَمْرِ بِتَقْضِيهَا الضَّافِرَ مَشَقَّةً وَتَغْيِيرَ لِهَيْئَتِهَا الْمُنَافِيَةِ لِلتَّجَمُّلِ وَبِذَلِكَ صَرَّحَ فِي الْإِحْيَاءِ وَيَتَبَنَّى إِلْحَاقُ الْخُشِيِّ بِهَا م ر. هـ قَوْلُهُ: (أَنْ يَحُلَّهُ) فَلَوْ حَلَّهُ فَسَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ وَضَاعٌ أَوْ تَلَفَ ضَمِنَهُ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَسَيَاتِي نَظِيرُهُ فِي جَرِّهِ آخَرَ مِنَ الصَّفِّ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ رَقِيقٌ م ر.

فيه) لصحة النهي عنه ولإنافاته لهيئة الخشوع وإشارة مفهومة (بلا حاجة) يؤخذ من ذكره له هنا أن ما في معناه مما قبله وبعده مقيّد بذلك فلا اعتراض عليه وأيضاً فالراجع في القيد المتوسّط أنه يرجع للكُلِّ ولا كتناؤب سُئِلَ له وضعها لصحة الخبر به قال شارح والظاهر أنه يضع اليسرى لأنه لئلا يتنجّس الأذى وفيه نظر بل الظاهر ما أطلقوه من أنه لا فرق إذ ليس هنا أذى جسديّ إذ المدار فيما يقبل باليمين واليسار عليه وجوداً وعدماً دون المغنويّ على أنها هنا ليست لئلا يتنجّس أذى مغنويّ أيضاً بل هي ليردّ الشيطان كما في الخبر إذا رآها على الفم لا يقرّبها فأى أذى نحاه بها وفي الحديث «التناؤب في الصلاة والعطاس والبصاق والمخاط من

• فود: (يؤخذ إلخ) في شرح المنهج ما يوافقه . وعبارة النهاية : هو راجع لما قبله أيضاً فعندها لا كراهة كأن تئاءب بل يستحبّ له وضع يده على فيه ويسرّ اليسرى ولعلّ وجهه أنه لما كان الغرض خيس الشيطان ناسب أن يكون بها ، نعم الأوجه حصول السنة بغيرها أيضاً وتخصّل السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء أوضع ظهرها أم بطنها ويكره التناؤب ليخبر مسلم : «إذا تئاءب أحدكم ، وهو في الصلاة فليردّه ما استطاع فإن أحدكم إذا قال : هاهاه ضحك الشيطان منه ولا تخصّص الكراهة بالصلاة بل خارجها كذلك اهـ . وفي المغني نحوها إلا قوله هو راجع لما قبله أيضاً قال ع ش : قوله م ر ويسرّ اليسرى والأولى أن يكون بظهرها ؛ لأنه أقوى في الدفع عادة كذا قيل لكن قول الشارح م ر وتخصّل السنة بوضع يده اليسرى على ذلك ، سواء أوضع ظهرها أم بطنها قد يقتضي التسوية بين الظهر والبطن وسيأتي التّصريح به في كلامه ويوافق الأول قول المناويّ على الجامع عند قوله : «إذا تئاءب أحدكم قلبض يده على فيه» نصّه أي ظهر كف يسراه كما ذكره جمع وشبهه أنه الأكمل وأن أصل السنة تخصّل بوضع اليمين اهـ . وقوله م ر : ويكره التناؤب أي حيث أمكنه دفعه ، وعبارة المناويّ على الجامع قال الحافظ ابن حجر : والمراد بكونه مكروهاً أن يجري معه ، ولا قدفعه ورده مقدور له انتهت ع ش .

• فود: (بل الظاهر إلخ) الأوجه حصول السنة بكلّ وأن الأولى اليسار سم ومغني ونهاية عبارة البجيريّ والأولى أن يكون بظهرها إن تيسر وإلا فبطنها إن تيسر أيضاً وإلا فاليمين اهـ وتقدّم عن المناويّ ما يوافقه . • فود: (عليه) أي على الجسديّ . • فود: (دون المغنوي) قد يردّ عليه نظيره من الرّجل حيث طلب تقدّم اليمين في دخول ما له شرف مغنويّ كالمساجد ، واليسار في دخول ما له خبث مغنويّ كالأسواق ومحال المعاصي سم . • فود: (ليست لئلا يتنجّس أذى إلخ) قد يقال يكفي في كونها لئلا يتنجّس أذى مغنويّ أنها لدفع دخول الشيطان إلى الفم الذي هو أغني دخول أذى مغنويّ سم ونهاية .

• فود: (بل الظاهر إلخ) الأوجه حصول السنة بكلّ وأن الأولى اليسار . • فود: (دون المغنوي) قد يردّ عليه نظيره من الرّجل حيث طلب تقدّم اليمين في دخول ما له شرف مغنويّ كالمساجد ، واليسار في دخول ما له خبث مغنويّ كالأسواق ومحال المعاصي . • فود: (ليست لئلا يتنجّس أذى) قد يقال يكفي في كونها لئلا يتنجّس أذى مغنويّ أنها لدفع دخول الشيطان إلى الفم الذي هو أغني دخول أذى مغنويّ .

الشيطان» قال بعض الحفاظ «نهى ﷺ في الصلاة عن مسح الحصى ومسح الجبهة من أثر الثراب والنفخ وتفقيع الأصابع وتشبيكها والسدلي وتغطية الفم والأذن وتغميض العين والتعطى» اهـ. وجزؤه بالنهي عن تغميض العين مع كونه ضعيفا كما مرّ يدل على تساهله في جزئه بقوله نهى إلى آخره (والقيام على رجل) بأن يرفع الأخرى لأنه تكلف يُنافي الخشوع نعم لا يكره لإحاجة ولا الاعتماد على أحدهما مع وضع الأخرى على الأرض. (والصلاة حاقنا) بالثوب أي بالبول (أو حاقنا) بالبلاء أي بالغايط أو حاذقا أي بالريح للخبر الآتي ولأنه يُخل بالخشوع بل قال جمع إن ذهب به بطلت ويسن له تفرغ نفسه قبل الصلاة وإن فاتت الجماعة وليس له الخروج من الفرض إذا طرأ له فيه ولا تأخيرها إذا ضاق وقته إلا إن ظن بكتبه ضررا يبيح له التيمم فحينئذ له حتى الإخراج عن الوقت وجوز بعضهم قطعه لمجرد فوب الخشوع به وفيه نظر والعبارة في كراهة ذلك بوجوده عند التحريم ويتبني أن يلحق به.....

فرد: (قال بعض الحفاظ إلخ) عبارة النهاية والمغني: ويكره التفخ فيها لأنه عبث ومنع نحو الحصى لسجوده عليه للتهي عن ذلك ولمخالفة التواضع والخشوع اهـ. قال ع ش: قوله ومنع نحو الحصى إلخ، ظاهره ولو قبل الدخول في الصلاة ويتبني أن محل كراهة ذلك ما لم يترتب عليه تشويه كأن كان يغلق من الموضع ثراب بجنبته أو عمامته اهـ. وعبارة الكردى على شرح بافضل: قوله ومنع غبار جنبته وتشويه الحصى إلخ، وفي الإيعاب: لغير إحاجة ولا فلا كراهة لعنّده كما لو مسح نحو غبار بجنبته بمنع السجود أو كماله اهـ. أقول ويضد أيضا قول الشارح السابق يؤخذ من ذكره هنا إلخ. فرد: (كما مر) أي في زيادة المصنف عقب الأركان كردى. فرد: (يدل على تساهله إلخ) فيه نظر سم.

فرد (سني): (والقيام على رجل) أي وتقديمها على الأخرى ولصفتها بالأخرى شرح بافضل. فرد: (بأن يرفع) إلى قوله: وليس في المغني إلا قوله: ولا الاعتماد إلى المثني وإلى قوله: وحديث إذا إلخ في النهاية إلا ما ذكر وقوله: بل قال إلى ويسن وقوله: وجوز إلى والعبارة وقوله: إلا نحو إلى لكن. فرد: (لحاجة) أي كوجع الأخرى سم ونهاية ومغني. فرد: (أي بالبول) أي مدافعا له مغني ونهاية. فرد: (أو حاذقا إلخ) أي أو حاقما بهما نهاية ومغني. فرد: (إن ذهب به) أي بالبول أو الغايط أو الريح. فرد: (ويسن له إلخ) أي حيث كان الوقت متيسرا نهاية ومغني أي ولا وجبت الصلاة مع ذلك حيث لا ضرر يحتمل عادة إلا أن قوله م ر الآتي يبيح التيمم قد يقتضي خلافه وأنه لا فرق فيما يؤدى إلى خروج الوقت بين حصوله فيها أو لا كما يفيد قوله م ر، ولا يجوز له الخروج من الفرض إلخ ع ش. فرد: (من الفرض) خرج به الثقل فلا يغرّم الخروج منه وإن نذر إتمام كل نفل دخل فيه؛ لأن وجوب الإتمام لا يلحقه بالفرض ويتبني كراهته عند طرؤ ذلك عليه ع ش.

فرد: (يدل على تساهله) فيه نظر. فرد: (لحاجة) أي كوجع الأخرى.

ما لو عرض له قبل التحريم وعلم من عادته أنه يقود إليه في الصلاة (أو بخضرة) بتثليث الحاء (طعام) ما كُول أو مشروب (يتوق) بالمشقة أي يشتا (إليه) ليخبر مسلم «لا صلاة» أي كاملة «بخضرة طعام ولا، وهو يدافعه الأخبتان» أي البول والغائط والحق جمع التوقان إليه في غيبته به في حضوره وقيل به ابن ذبيح العيد بما إذا قرب حضوره لزيادة التوق حينئذ وقضية التعبير بالتوقان أنه لا يأكل إلا ما يكسره إلا نحو لبن يأتي عليه دفعة لكن الذي صوته المصنف أنه يأكل حاجته وحديث «إذا وضع غشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدعوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب» صريح فيه وخمله على نحو تراتب يسيرة فيه نظر فإنه بعد الإقامة وأدنى شيء يقوته حينئذ (وأن يضيق) في صلاته، وكذا خارجها، وهو بالصاد والزاي والسين (قبل وجهه)

• فود: (ما لو عرض له قبل التحريم) أي فود: وعلم الخ ع ش. • فود: (بتثليث) إلى قوله: (وحيث الخ) في المعنى إلا قوله: (الأنح) إلى (لكن).
 • فود: (بالمشقة) أي من تحت وفوق ع ش عبارة المعنى بالتاء المشقة من فوق اه. • فود: (أي يشتا) تفسير مراده من التوق والآن فهو شدة الشوق رشدي عبارة ع ش قوله أي يشتا أي وإن لم يشتد جوعه ولا عطشه فيما يظهر أخذًا مما ذكره في الفاكهة ونقل عن بعض أهل العصر التثيد بالتثيد فاحذره، وعبارة الشيخ عميرة قوله يتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش، وهو كذلك فإن كثيرًا من الفواكه والشارب اللذيذة قد تتوق النفس إليها من غير جوع ولا عطش بل لو لم يخضر ذلك وحصل التوقان كان الحكم كذلك اه. • فود: (أي كاملة) يجوز نصبه صفة لصلاة ورفعه صفة لها بالنظر للمحل.
 • وفود: (بخضرة طعام) خبر. • فود: (وهو يدافعه الأخبتان) فيه أن الراو لا تدخل على الخبر ولا على الصفة كما هو مقرر عندهم إلا أن تجعل جملة وهو يدافعه الأخبتان حالاً ويقدر الخبر كاملة أي لا صلاة كاملة حال مدافعة الأخبتين ع ش. • فود: (به) متعلق بقوله: والحق الخ و. • فود: (في حضوره) متعلق بضمير (به) الزاجع بالتوقان. • فود: (وقيلة) أي الإلحاق. • فود: (بما إذا قرب حضوره) أي رجي حضوره عن قرب بحيث لا يفحش معه التأخير وإن كان تهوؤه للأكل إنما يتأتى بعد مدة قليلة ع ش. • فود: (أنه يأكل حاجته)، وهو الأقرب ومحل ذلك حيث كان الوقت متيسرًا نهايةً ومغني. أي بأن يسمعها كلها أداة بعد فراغ الأكل ع ش. • فود: (صوته المصنف) أي في شرح مسلم نهايةً ومغني.
 • فود: (صريح فيه) أي فيما صوته المصنف. • فود: (وخمله) أي العشاء في الحديث المذكور، وكذا ضمير فإنه الخ. • فود: (في صلاته) إلى المتن في النهاية والمغني.

• فود: (وكذا خارجها) في شرح البهجة لشيخ الإسلام ما نصه: وظاهر أن محل كراهة ذلك أي البصني أمامه على قول التروي أي وهو الكراهة خارجها إذا كان متوجهًا إلى القبلة اه. وقد خالفه الشارح بقوله الآتي: وإن لم يكن الخ.

وإن لم يكن من هو خارجها مُستقبلاً كما أطلقه المُصنّف (أو عن يمينه) ولو في مسجده ﷺ على ما اقتضاه إطلاقهم لكن بحث بعضهم استثناءه وقد يؤيد الأول أن امتثال الأمر خير من سلوك الأذى على قول فالنهي أولى لأنه يُشدّد فيه دون الأمر كما أرشد إليه حديث «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه» وذلك لصحة النهي عنهما بل عن يساره أو تحت قدمه اليسرى أو في ثوبه من جهة يساره، وهو أولى ولا بُدّ في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار إظهاراً لشرف الأول وقضية كلامهم أن الطائفتين إراعي ملك اليمين دون الكعبة، وهو مُحتمل، نعم إن أمكنه أن يطأ يمينه رأسه ويصنق إلى اليمين ولا إلى اليسار فهو الأولى، وكذا في مسجده ﷺ ولو كان على يساره فقط إنسان يصنق عن يمينه إذا لم يُمكنه ما ذكر كما هو ظاهر سواء من بالمسجد وغيره لأن البصاق إنما يحرم فيه إن بقي

قوله: (وإن لم يكن إلخ) خلافاً للنهاية والمغني عبارتهما: لكن حيث كان من ليس في صلاة مُستقبلاً كما بحثه بعضهم إكراهاً لها. ونقل سم عن شرح البهجة لشيخ الإسلام مثله وأقره. قوله: (لكن بحث بعضهم استثناءه) اعتمدته النهاية والمغني والإيعاب قال الكردي، وكذا اعتمدته الزبادي والشويزي وغيرهما. عبارة المغني: قال الدميري ويتبني أن يستثنى من البصاق عن يمينه ما إذا كان بمسجد النبي ﷺ فإن بصاقه عن يمينه أولى لأن النبي ﷺ عن يساره. وهو ظاهر إذا كان القبر الشريف عن يساره. وفي النهاية نحوها وعبارة الإيعاب بعد حكاية ما مر عن الدميري، وهو مُتّجه كما لو كان على يساره جماعة ولم يتمكّن منه تحت قدمه فإن الظاهر أنه حيثيذ عن اليمين أولى. قال الرشيدي: قوله م ر؛ لأن النبي ﷺ عن يساره يؤخذ منه أن محله إذا كان عن يمين الحُجرة الشريفة، وهو مُستقبل القبلة. قوله: (وذلك) إلى قوله: كالفضد في المغني إلا قوله: وقضية كلامهم إلى سواء وإلى المتن في النهاية إلا ما ذكر وقوله: وإن أرصد إلى ودون ثراب وقوله وعلى من ذلكها إلى وفي الرياض. قوله: (نعم إن أمكنه) أي الطائفتين. قوله: (دون الكعبة) يؤيد ذلك قوله السابق ولو في مسجده ﷺ بل مراعاته عليه أفضل الصلاة والسلام فوق مراعاة الكعبة سم. قوله: (ولو كان على يساره فقط إنسان إلخ) قد يقال فكيف جزم هنا باليمين وتردّد في سيد الترع الإنساني وحرمته ﷺ بعد وفاته كحرمته في حياته؛ لأنه حي في قبره ﷺ كردي. قوله: (ما ذكر) أي أن يطأ يمينه رأسه إلخ. قوله: (سواء من في المسجد إلخ) راجع إلى قوله: (بل عن يساره أو تحت قدمه اليسرى إلخ) عبارة

قوله: (لكن بحث بعضهم) عبارته في شرح الباب قال الدميري ويتبني أن يستثنى من كراهة البصاق على اليمين من بالمسجد النبوي ﷺ مستقبل القبلة فإن بصاقه عن يمينه أولى؛ لأنه ﷺ عن يساره. وهو مُتّجه كما لو كان على يساره جماعة ولم يتمكّن منه تحت قدمه فإن الظاهر أنه حيثيذ عن اليمين أولى. قوله: (دون الكعبة) يؤيد ذلك قوله السابق: ولو في مسجده ﷺ بل مراعاته عليه أفضل الصلاة والسلام فوق مراعاة الكعبة.

جرمته لا إن استهلَكَ في نحو ماء مضطربة وأصاب جزءًا من أجزائه دون هوائه سواء من به وخارجة إذ الملحظ التقدير، وهو مُتَنَفٍّ فيه كالقصد في إناء أو على قمامة ولو لغير حاجة كما اقتضاه إطلاقهم وزعم حرمة في هوائه وإن لم يصب شيئًا من أجزائه وأن الفصد مُقَيَّدٌ بالحاجة إليه فيه بعيد غير مُقَوِّلٍ عليه ويجب إخراج نجس منه فورًا عينا على من علم به وإن لم يتقد به واضحه وإن أرضد لإزالته من يقوم بها يعلم كما اقتضاه إطلاقهم ودون ثراب لم يدخل في وقفه قيل ودون حصره أي لكن يحرم عليها من جهة تقديرها كما هو ظاهر وإذا حرم فيه ثم دقته.....

النهاية: ومحل ما تقرر أي قولها بل عن يساره أو تحت قدميه في غير المسجد فإن كان فيه بضع في ثوبه في الجانِبِ الأيسر وحك بعضه بيمض ولا يتضح فيه فإنه حرام كما صرح به في المجموع والتحقيق، وإنما يحرم فيه إن بقي جرمه إلخ. □ فود: (وأصاب إلخ) عطف على بقي ع ش. □ فود: (دون هوائه) حال من (جزء إلخ) مفعول (أصاب). □ فود: (سواء من به إلخ) أي في عدم حرمة البصاق في هواء المسجد عبارة النهاية: سواء أكان الفاعل داخله أم خارجه؛ لأن الملحظ إلخ. □ فود: (ولو لغير حاجة) ويتبني المبادرة إلى إخراج الدم أخذاً من قوله الآتي: ويجب إخراج نجس إلخ سم. □ فود: (وزعم حرمة إلخ) أي رمي البصاق و. □ فود: (وأن للفصد إلخ) مغلوط على حرمة. □ فود: (إليه فيه) أي إلى الفصد في المسجد. □ فود: (بعيد إلخ) خبر (وزعم إلخ). □ فود: (فورا عينا على من علم به) أي فإن أخر حرم عليه فلو علم به غيره بعد صارت الإزالة فرض كفاية عليهما، ثم إن أزالها الأول سقط الحرج ويتبني دفع الإنم عنه من أصله على نظير ما يأتي في البصاق أو الثاني سقط الحرج ولم تنقطع حرمة الأخير عن الأول إذ لم يحصل منه ما يكفرها ع ش. □ فود: (وإن أرضد إلخ) أقره سم وع ش. □ فود: (ودون ثراب إلخ) يتبني إلا إذا كان يبقى هو أو أثره ويتأذى به المصلون أو المعتكفون ولو بنحو إصابة أثوابهم أو أبدانهم أو استئذار ذلك سم. □ فود: (قيل إلخ) عبارة النهاية ولا يخرم البضق على حصر المسجد إن أمن وصول شيء منه له من حيث البصاق في المسجد اه. أي وإن حرم من حيث إن فيه تقدير حق الغير، وهو المالك إن وضعها في المسجد لِمَن يَصَلِّي عليها من غير وقف ومن يتنعم بالصلاة عليها إن كانت موقوفة للصلاة ع ش ورشيدتي. □ فود: (ثم دقته إلخ) فلو اتصل الدفن

□ فود: (ولو لغير حاجة) ويتبني المبادرة إلى إخراج الدم أخذاً من قوله الآتي: ويجب إخراج نجس منه فوراً. □ فود: (ودون ثراب إلخ) يتبني إلا إذا كان يبقى هو أو أثره ويتأذى به المصلون والمعتكفون ولو بنحو إصابة أثوابهم أو أبدانهم واستئذار ذلك. □ فود: (لكن يخرم عليها) في شرح م: ولا يخرم البضق على حصر المسجد إن أمن وصول شيء منه له من حيث البصاق. □ فود: (ثم دقته) فلو اتصل الدفن بالبضق مع قصده ابتداءً بأن حفر في ثرابه على قصد البضق في الحفرة ورد الثراب عليه حالاً فهل تنتهي الحرمة رأساً؟ فيه نظر.

انْقَطَعَتِ الْحُرْمَةُ مِنْ حَيْثُ مِنْ ثُمَّ أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ وَجُوبَ الْإِنْكَارِ عَلَى فَاعِلِهِ فِيهِ وَعَلَى مَنْ ذَلِكَ بِهَا بِأَسْفَلِ نَعْلِهِ الْمُتَنَجِّسِ أَوْ الْقَبِيرِ إِنْ خَشِيَ تَنْجِيسَ الْمَسْجِدِ أَوْ تَقْذِيرَهُ وَفِي الرِّبَاضِ الْمُرَادُ دَفْنُهَا فِي ثَرَابِهِ أَوْ رَمْلِهِ بِخِلَافِ الْمُبْلُطِ فَذَلِكَ فِيهِ لَيْسَ بِدَفْنٍ بَلْ زِيَادَةٌ فِي التَّقْذِيرِ وَنَبَحَتْ بَعْضُهُمْ جَوَازَ الدَّلِيلِ إِذَا لَمْ يَبْقَ لَهُ أَثَرُ الْبَيْتَةِ وَالْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ يَقْطَعُ الْحُرْمَةَ مِنْ حَيْثُ (وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ) لِغَيْرِ حَاجَةٍ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنِ الْاِخْتِصَارِ وَأَصَحُّ تَفَاسِيرِهِ مَا ذَكَرَ

بِالْبُضْعِ مَعَ قَصْدِهِ ابْتِدَاءً بِأَنَّهُ حَفَرَ فِي ثَرَابِهِ عَلَى قَصْدِ الْبُضْعِ فِي الْحُفْرَةِ وَرَدَّ الثَّرَابَ عَلَيْهِ حَالًا فَهَلْ تَنْتَهِي الْحُرْمَةُ رَأْسًا؟ فِيهِ نَظَرٌ سَم. وَاعْتَمَدَ الْحَلِيُّ وَأَقْرَاهُ الْبُجَيْرِيُّ. □ قَوْلُهُ: (انْقَطَعَتِ الْحُرْمَةُ مِنْ حَيْثُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيِ. وَفِي سَمٍ مَا نَصَّهُ: وَيَحْتَمِلُ مَرَّاتٍ أَنْ يَقْطَعَهَا مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ حَكَّمَ بِالْخَطِيئَةِ عَلَى نَفْسِ الْفِعْلِ فَقَوْلُهُ فِيهِ وَكَفَارَتُهَا أَيْ الْخَطِيئَةُ دَفْنُهَا صَرِيحٌ فِي تَكْفِيرِ الْخَطِيئَةِ عَلَى الْفِعْلِ فَتَرْتِفِعُ الْحُرْمَةُ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ الْإِبْدَاءِ وَدَوَامًا وَأَقْرَاهُ ع. ش. وَنُقِلَ عَنِ الزِّيَادِيِّ الْجَزْمُ بِذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ الْخُ) أَيْ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الدَّفْنَ إِنَّمَا يَقْطَعُ دَوَامَ الْحُرْمَةِ وَلَا يَزِقُّهَا مِنْ أَصْلِهَا. □ قَوْلُهُ: (وَجُوبُ الْإِنْكَارِ عَلَى فَاعِلِهِ الْخُ) أَيْ بِشَرْطِ كَوْنِ الْفَاعِلِ يَرَى حُرْمَتَهُ وَيَحْتَمِلُ وَجُوبَهُ هُنَا مُطْلَقًا لِتَعَدِّي ضَرَرِهِ إِلَى الْغَيْرِ رَشِيدِي وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ هُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ بَلْ هُوَ الْأَقْرَبُ لِمَا ذَكَرَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى مَنْ ذَلِكَ الْخُ) أَيْ الْبُصَاقُ، وَالتَّانِيثُ بِإِغْيَارِ الْخَطِيئَةِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ خَشِيَ الْخُ) وَمَنْ رَأَى بُصَاقًا أَوْ نَحْوَهُ فِي الْمَسْجِدِ فَالْشُّكُّ أَنَّ يُزِيلَهُ وَأَنْ يُطَيَّبَ مَحَلَّهُ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ. فَإِنْ قِيلَ: لِمَاذَا لَمْ تَجِبِ الْإِزَالَةُ؟ لِأَنَّ الْبُصَاقَ فِيهِ حَرَامٌ كَمَا مَرَّ؟ أَجِيبُ بِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي تَحْرِيمِهِ كَمَا قَالُوهُ فِي دَفْنِ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي كَمَا مَرَّ مُغْنِي وَنَهْيَهُ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ مَرَّ وَنُسْنُ تَطْيِيبِ مَحَلِّ الْخُ أَيْ بِنَحْوِ مَسْكِ أَوْ زِيَادٍ أَوْ بَخُورٍ، وَمَحَلُّ عَدَمِ الْوُجُوبِ حَيْثُ لَمْ يَخْصُلْ بِقِيَانِهِ تَقْذِيرٌ لِلْمَسْجِدِ وَجِبَارَةٌ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ: وَلَكِنْ تَجِبُ إِزَالَتُهُ أَيْ الْبُصَاقُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْتَضٍ مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (وَفِي الرِّبَاضِ) أَيْ رِبَاضِ الصَّالِحِينَ لِلْمُصَنِّفِ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (وَنَبَحَتْ بَعْضُهُمْ الْخُ) مُعْتَمَدٌ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (جَوَازَ الدَّلِيلِ) أَيْ ذَلِكَ الْبُصَاقُ فِي الْمُبْلُطِ. □ قَوْلُهُ: (يَقْطَعُ الْحُرْمَةَ حَيْثُ) تَقْدُّمٌ مَا فِيهِ.

قَوْلُهُ (سَم): (وَوَضَعَ يَدَهُ الْخُ) وَيُكَرَّهُ أَنْ يَرُوحَ عَلَى نَفْسِهِ فِي الصَّلَاةِ وَأَنْ يُفَرِّقَ أَصَابِعَهُ أَوْ يُشَبِّكَهَا؛ لِأَنَّهُ عَبَثٌ وَأَنْ يَنْسَحَ وَجْهَهُ فِيهَا وَقَبْلَ انْصِرَافِهِ مِمَّا يَغْلُقُ بِهِ مِنْ نَحْوِ غُبَارِ نَهْيَةٍ وَمُغْنِي. قَالَ الْبُصْرِيُّ: وَيُظْهَرُ أَنَّ تَرْوِيعَ الْغَيْرِ عَلَيْهِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَعْمَالِ الْمُتَكَبِّرِينَ بِالصَّلَاةِ وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ لَا حَاجَةَ أَهْلًا. وَقَالَ ع. ش.: قَوْلُهُ مَرَّ أَوْ يُشَبِّكَهَا، أَيْ فِي الصَّلَاةِ، وَكَذَا خَارِجُهَا إِنْ كَانَ مُتَنَظِّرًا لَهَا، وَقَوْلُهُ: وَقَبْلَ انْصِرَافِهِ، أَيْ مِنْ مَحَلِّ صَلَاتِهِ أَهْلًا. □ قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ حَاجَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ (وَالْخَبَرُ) فِي النَّهْيِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُنِيِّ: وَالصَّلَاةُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَكَذَا خَفَضَهُ عَنْ أَكْمَلِ الرُّكُوعِ. □ قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرَ) أَيْ فِي الْمُنِيِّ.

□ قَوْلُهُ: (انْقَطَعَتِ الْحُرْمَةُ) وَيَحْتَمِلُ انْقِطَاعُهَا مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ حَكَّمَ بِالْخَطِيئَةِ عَلَى نَفْسِ الْفِعْلِ فَقَوْلُهُ: فِيهِ وَكَفَارَتُهَا - أَيْ الْخَطِيئَةُ - دَفْنُهَا صَرِيحٌ فِي تَكْفِيرِ الْخَطِيئَةِ عَلَى الْفِعْلِ فَتَرْتِفِعُ الْحُرْمَةُ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

وعَلَّته أَنَّهُ فَعَلَ الْكُفَّارِ أَوْ الْمُتَكَبِّرِينَ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ رَاحَةُ أَهْلِ النَّارِ أَوْ الشَّيْطَانِ لِمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ
«أَنَّ إِبْلِيسَ هَبَطَ مِنَ الْجَنَّةِ كَذَلِكَ» وَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَالْحَنْثَى وَذَكَرَ الرَّجُلَ فِي
الْخَبَرِ لِلْغَالِبِ (وَالْمُبَالَغَةُ فِي خَفَضِ الرَّأْسِ) عَنِ الظَّهْرِ فِي رُكُوعِهِ وَكَذَا خَفَضُهُ عَنْ أَكْمَلِ
الرُّكُوعِ وَإِنْ لَمْ يُبَالِغْ كَمَا ذَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ وَالْخَبَرُ الصَّحِيحُ «كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا
رَكَعَ لَمْ يَشْخَصْ رَأْسَهُ - أَيْ لَمْ يَرْفَعْهُ - وَلَمْ يُصَوِّبْهُ» أَيْ يَخْفِضُهُ.

(و) يُكْرَهُ تَنْزِيهَا أَيْضًا (الصَّلَاةُ فِي الْحَمَامِ) الْجَدِيدِ وَغَيْرِهِ وَلَوْ بِمَسْلُخِهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «الْأَرْضُ
كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبِرَةَ وَالْحَمَامَ» وَلَأنَّهُ مَحَلُّ الشَّيَاطِينِ لِكَشْفِ الْعُورَاتِ بِهِ وَمِثْلُهُ كُلُّ مَحَلٍّ
مَعْصِيَةٍ أَوْ غَضَبٍ كَأَرْضِ ثَمُودَ أَوْ مُحَسَّرٍ فِيمَا يَظْهَرُ (وَالطَّرِيقُ) فِي صَحْرَاءٍ أَوْ بُيَّانٍ.....

«قَوْلُهُ: (أَوْ الْمُتَكَبِّرِينَ) أَوْ لِتَوَيُّعِ الْخِلَافِ. «قَوْلُهُ: (لَمَّا صَحَّ الْخُ) تَغْلِيلٌ لِكُلِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.
«قَوْلُهُ: (أَوْ الشَّيْطَانِ) عَطْفٌ عَلَى (أَوْ الْمُتَكَبِّرِينَ) بِعِبَارَةِ الْمُغْنِي: وَاخْتَلَفَ فِي عِلَّةِ التَّنْهِيِ فَقِيلَ: لِأَنَّهُ
فَعَلَ الْكُفَّارَ وَقِيلَ فَعَلَ الْمُتَكَبِّرِينَ وَقِيلَ فَعَلَ الشَّيْطَانِ وَحُكِيَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: «أَنَّ إِبْلِيسَ هَبَطَ مِنَ الْجَنَّةِ
كَذَلِكَ» اهـ. «قَوْلُهُ: (وَلَا فَرْقَ فِيهِ) أَيْ فِي كَرَاهَةِ ذَلِكَ الْوَضْعِ. «قَوْلُهُ: (وَكَذَا خَفَضُهُ) أَيْ الرَّأْسِ.

«قَوْلُهُ: (عَنْ أَكْمَلِ الرُّكُوعِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَتَى بِالْخَفَضِ فِي أَقْلِ الرُّكُوعِ لَا يُكْرَهُ وَكَانَتْ بِحَسَبِ مَا فَهَمَهُ
مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ وَالْأَفْكَالَامِ الشَّافِعِيِّ الَّذِي نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ مُغْتَرِضًا بِهِ تَقْيِيدَ الْمُصَنِّفِ
بِالْمُبَالَغَةِ بَلْ وَكَلَامِ الْأَصْحَابِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُهُ لَيْسَ فِيهِ تَقْيِيدٌ ذَلِكَ بِأَكْمَلِ الرُّكُوعِ رَشِيدِي. عِبَارَةٌ
الْمُغْنِي: وَقَضَيْتُهُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ أَنَّ خَفَضَ الرَّأْسِ مِنْ غَيْرِ مُبَالَغَةٍ لَا كَرَاهَةٍ فِيهِ وَالَّذِي ذَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ
الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ كَمَا قَالَهُ الشُّبْكِيُّ وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي مَنَهِجِهِ الْكَرَاهَةُ، وَهُوَ الْمُفْتَمَدُ اهـ.

قَوْلُهُ (لَشَى): (وَالصَّلَاةُ فِي الْحَمَامِ) وَتُنْذَبُ إِعَادَتُهَا وَلَوْ مُتَّفَرِّدًا لِلْخُرُوجِ مِنْ خِلَافِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَكَذَا
كُلُّ صَلَاةٍ اخْتَلَفَ فِي صِحَّتِهَا يُسْتَحَبُّ إِعَادَتُهَا عَلَى وَجْهِ يَخْرُجُ بِهِ مِنَ الْخِلَافِ وَلَوْ مُتَّفَرِّدًا وَخَارِجَ
الْوَقْتِ وَبِرَازِاعِ ش. «قَوْلُهُ: (الْجَدِيدِ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ، عِبَارَتُهُ: وَخَرَجَ بِالْحَمَامِ سَطْحُهَا فَلَا تُكْرَهُ فِيهِ
كَمَا فِي الْحَمَامِ الْجَدِيدِ كَمَا ذَكَرَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي شَرْحِهِ عَلَى الزُّبَيْدِ وَافْتَى بِهِ اهـ. وَأَقْرَهُ سَمِ وَعِ
ش وَالرَّشِيدِي. «قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِمَسْلُخِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْ ثَمَّ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (بَلْ أَوْ
غَضَبٍ) إِلَى الْمَثْنِ. «قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِمَسْلُخِهِ) وَفِي الْإِمْدَادِ: هُوَ مَحَلُّ سَلْخِ الْقِيَابِ أَيْ طَرَجِهَا كَزَيْدِي.
«قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ كُلُّ مَحَلٍّ مَعْصِيَةٍ) أَيْ كَالصَّاعَةِ وَمَحَلُّ الْمَكْسِ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْمَعْصِيَةُ مَوْجُودَةً حِينَ
صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَا هُوَ كَذَلِكَ مَاوَى لِلشَّيَاطِينِ عِ ش.

قَوْلُهُ (لَشَى): (وَالطَّرِيقُ الْخُ) وَتُكْرَهُ فِي الْأَسْوَاقِ وَالرَّحَابِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْمَسْجِدِ كَمَا فِي الْإِخْيَاءِ نِهَائِيَّةً
وَمُغْنِي. وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ مَحَلَّ الْكَرَاهَةِ فِي الرَّحَابِ حَيْثُ كَانَ ثَمَّ مَنْ يَسْغُلُهُ وَلَوْ أَحْتِمَالًا أَمَّا إِذَا قَطَعَ بَانْتِفَاءً

«قَوْلُهُ: (الْجَدِيدِ وَغَيْرِهِ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِعَدَمِ الْكَرَاهَةِ فِي الْحَمَامِ الْجَدِيدِ لَانْتِفَاءِ الْعِلَلِ،
وَخَرَجَ بِالْحَمَامِ سَطْحُهَا فَلَا يُكْرَهُ فِيهِ كَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الزُّبَيْدِ.

وقت مُرُورِ الناسِ به كالمطافِ لآتهِ بِسَقْلِهِ ومن ثَمَّ كانَ اسْتِقبالُهُ كالوُقُوفِ به والتعليلُ بِقِلَّةِ النجاسةِ فيه مردودٌ بأنَّ الْمُتَقَضِّيَ للكرَاهَةِ تَحَقُّقُهَا فَقَط. (والمَرْزَلَةُ) أي محلُّ الزُّبُلِ ومِثْلُهُ كُلُّ نجاسةٍ مُتَيَقِّنةٍ لآتهِ بِفَرْشِهِ طَاهِرًا عليها يُحاذِيها ومَرَّ كراهَةُ مُحاذِيَتِها (والكنيسة) وهي يَفْتَحُ الكافِ مُتَعَبِّدُ اليهودِ وقِيلَ النَّصارى والبيعةُ وهي بِكَسْرِ الباءِ مُتَعَبِّدُ النَّصارى وقِيلَ اليهودُ ونَحْوُهُما من أَمَاكِنِ الْكُفْرِ لآتِها مأوى الشياطينِ ويَحْزُمُ دُخُولُها على مَنْ مَتَفَوَّه، وكذا إِنْ كانَ فيها صُورَةٌ مُعْظَمَةٌ كما سَيَأْتِي (وعَطَنَ الإِبِلَ) ولو طَاهِرًا، وهو ما تَنَحَّى إِلَيْهِ إذا شَرِبَتْ لِيَشْرَبَ غَيْرُها فإذا اجْتَمَعَتْ سَقَّتْ مِنْهُ لِلتَّرَعَّى لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «صَلُّوا فِي مَرابِضِ الْغَنَمِ» أي مَرابِضِها والمُرَادُ جَمِيعُ مَحالِّها «وَلَا تُصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الإِبِلِ فَإِنَّها خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ» وفي رِوايةٍ «لأنَّها

ذلك كَتَوْنُهُ فِي رَحِيَةِ خَالِيَةٍ لَيْلًا فَلَا كَرَاهَةَ، ومِثْلُهُ يُقالُ فِي الْأَسْوَاقِ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ مَحَلًّا مُفَصَّيْعَ ش.
 ء فُود: (وَقَتُّ مُرُورِ النَّاسِ) وفي الرِّشِيدِيِّ بَعْدَ كَلَامِ ما نَصَّه: فَتَلَخَّصَ أَنَّ الْمَدَارَ فِي الْكَرَاهَةِ عَلَى كَثَرَةِ مُرُورِ النَّاسِ وفي عَدَمِها على غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى خُصُوصِ الْبُيَّانِ وَالصَّخْرَاءِ اه. ء فُود: (كانَ اسْتِقبالُهُ) أي الطَّرِيقَ ع ش. ء فُود: (كَالْوُقُوفِ بِهِ) يَتَّبِعِي حَمْلَهُ على ما إذا لَمْ يَتَّعِذْ عَنِ الطَّرِيقِ على الْوَجْهِ الَّذِي فِي الْإِيعَابِ عِبارَتُهُ: لَكِنْ يَتَّبِعِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَوَعُّدٍ بَعْدَ عَنِها بِحَيْثُ لو نَظَرَ لِمَحَلِّ سُجُودِهِ فَقَطَّ لَمْ يَسْتَغْلِ بِمُرُورِ النَّاسِ انْتَهَتْ. وفي سَمِ على الْمُنْهَجِ عَنْ م ر: أَنَّهُ لو صَلَّى حَيْثُ يَفْعُ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَإِنْ كانَ بِحَيْثُ يُذْهِبُ الْخُشُوعَ كُرْهًا، وإِلَّا كانَ غَضَضَ عَيْنَيْهِ وَلَمْ يَذْهَبْ خُشُوعُهُ فَلَا كُرْدِي.
 فُولُ (سُي): (والمَرْزَلَةُ) يَفْتَحُ الْبَاءِ وَضَمُّها وَنَحْوُها كَالْمَجْزَرَةِ نِهايةً وَمُغْنِي. ء فُود: (أي مَحَلُّ الزُّبُلِ) إلى قولِ الْمُشَنِ: وَالْمَقْبَرَةُ فِي النِّهايةِ إِلا قَوْلُهُ: وَقِيلَ النَّصارى وقَوْلُهُ: وَقِيلَ الْيَهُودُ وقَوْلُهُ: وَالْمُرَادُ جَمِيعُ مَحالِّها وقَوْلُهُ: وفي رِوايةٍ إلى قولِهِ: وإيضًا وقَوْلُهُ: وَذَلَّتْ إلى إِنْ نَحَوُ الْبَقَرِ، وكذا فِي الْمُغْنِي إِلا قَوْلُهُ: وكذا إلى الْمُشَنِ. ء فُود: (مُتَيَقِّنةٌ) خَرَجَ بِهِ غَيْرُ الْمُتَيَقِّنةِ مِمَّا عَلَبَتْ فِيهِ التَّجاسَةُ فَلَا كَرَاهَةَ مَعَ بَسْطِ الطَّاهِرِ عَلَيْها كما اقْتَضاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ لِضَعْفِ ذَلِكَ بِالْحائِلِ سَمِ وَنِهايةً وَمُغْنِي. ء فُود: (بِفَرْشِهِ طَاهِرًا) إلخ) إِذْ بَدُونَ فَرَشِهِ لَا تَصِحُّ صَلاتُهُ سَمِ وَنِهايةً وَمُغْنِي.

فُولُ (سُي): (والكنيسة) ولو جَدِيدَةً فِيمَا يَظْهَرُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَها وَبَيْنَ الْحِمَامِ أي على مُخْتارِ النِّهايةِ بِغَلْظِ أَمْرِها بِكُوزِها مَدَّةً لِلْعِبادةِ الْفاسِدةِ فَأَشْبَهَتْ الْخَلَاءَ الْجَدِيدَ بِلِ أَوَّلِي مِنْهُ ع ش. ء فُود: (وَنَحْوُهُما) أي مِنْ كُلِّ ما يُعْظَمُونَهُ ع ش. ء فُود: (مَنْ مَتَفَوَّه) أي على مُسْلِمٍ مَتَّعَهُ أَهْلُ الدُّعَا مِنَ الدُّخُولِ مُغْنِي.
 ء فُود: (وَيَحْزُمُ دُخُولُها إلخ) عِبارَةُ الْكُرْدِيِّ: وَمَحَلُّ الْكَرَاهَةِ كما فِي الْإِيعَابِ إِنْ دَخَلُها بِأَذْنِهِمْ وإِلَّا حَرُمَتْ صَلاتُهُ فِيها؛ لِإِنَّ لَهُمْ مَنَعًا مِنْ دُخُولِها هَذَا إِنْ كانُوا يَقْرَؤُونَ عَلَيْها وإِلَّا فَلَا إلخ اه.
 ء فُود: (صُورَةٌ مُعْظَمَةٌ) أي لَهُمْ ع ش.

ء فُود: (مُتَيَقِّنةٌ) خَرَجَ غَيْرُ الْمُتَيَقِّنةِ فَلَا كَرَاهَةَ مَعَ بَسْطِ الطَّاهِرِ عَلَيْها كما اقْتَضاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ لِضَعْفِ ذَلِكَ بِالْحائِلِ م ر. ء فُود: (طَاهِرًا) إِذْ بَدُونَ فَرَشِ طَاهِرٍ لَا تَصِحُّ صَلاتُهُ.

جُنُّ خُلِقَتْ» وبه عُلِمَ أَنَّ الْفَرْقَ أَنَّ الْإِبِلَ خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ بَلْ فِي حَدِيثٍ أَنَّ عَلَى سَنَامِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا شَيْطَانَيْنِ وَالصَّلَاةُ تُكْرَهُ فِي مَأْوَى الشَّيَاطِينِ، وَالغَنَمُ بَرَكَةٌ لِيَخْبِرَ أَبِي دَاوُدَ وَابْنُ هَنَاقٍ «أَنَّهَا مِنْ ذَوَابِّ الْجَنَّةِ» وَأَيْضًا فَإِلْبِلٌ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ يَشْتَدَّ نِفَارُهَا فَتُشَوِّشَ الْخُشُوعَ وَعَلَيْهِمَا فَالْأَوْجَهُ مَا قَالَهُ جَمْعٌ وَذَلِكَ لَهُ رِوَايَةٌ لَكِنْ فِي سَنَدِهَا مَجْهُولٌ إِنَّ نَحْوَ الْبَقَرِ كَالْغَنَمِ لَكِنْ نَظَرَ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ وَأَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي غَطْنِ الْإِبِلِ الطَّاهِرِ حَالَ غَيْبَتِهَا عَنْهُ وَجَمِيعُ مَبَارِكِهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا كَالْمَعْطَنِ لَكِنَّهُ أَشَدُّ لَأَن نِفَارُهَا فِيهِ أَكْثَرُ وَمَتَى كَانَ بِمَحَلِّ الْحَيَوَانِ نَجَاسَةٌ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا لَكِنَّ الْكِرَاهَةَ فِيهَا حِينَئِذٍ لِمَعْلُومَتَيْنِ وَفِي غَيْرِهَا لِبَلَّةٍ وَاحِدَةٍ (وَالْمَقْتِرَةُ) بِتَثْلِيثِ الْبَاءِ (الطَّاهِرَةُ) لِغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ بَأَن لَمْ يَتَحَقَّقْ نَبْشُهَا أَوْ تَحَقَّقَ وَفَرَّشَ عَلَيْهَا حَائِلٌ. (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلْخَبَرِ السَّابِقِ مَعَ خَبَرِ مُسْلِمٍ «لَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ» أَيِ أَنَّهَا كَمِ عَنْ ذَلِكَ وَضَعُ خَبَرٍ «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا» وَعِلَّتُهُ مُحَازَاةُ لِلنَّجَاسَةِ سَوَاءً مَا تَحْتَهُ أَوْ أَمَامَهُ أَوْ بِجَانِبِهِ نَصْرٌ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَفْتَرِقِ الْكِرَاهَةُ بَيْنَ الْمَنْبُوشَةِ بِحَائِلٍ وَغَيْرِهَا وَلَا بَيْنَ الْمَقْتِرَةِ الْقَدِيمَةِ وَالْجَدِيدَةِ بَأَن دُفِنَ فِيهَا أَوَّلُ مَيِّتٍ بَلْ لَوْ دُفِنَ مَيِّتٌ بِمَسْجِدٍ كَانَ كَذَلِكَ

فُود: (وَبِهِ) أَيِ بِمَا وَرَدَ فِي حَقِّ الْإِبِلِ. فُود: (وَالْغَنَمُ بَرَكَةٌ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ أَوْ مَقْطُوفَانِ عَلَى قَوْلِهِ الْإِبِلُ خُلِقَتْ إِنْخَ أَيِ عَلَى الْفَرْقَيْنِ. فُود: (فَالْأَوْجَهُ مَا قَالَهُ جَمْعٌ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ م ر ا ه س م. فُود: (إِنَّ نَحْوَ الْبَقَرِ كَالْغَنَمِ إِنْخَ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ نِهَآةً وَمُعْنَى. فُود: (كَالْمَعْطَنِ) أَيِ وَإِنْ كَانَتْ مَرْبُوطَةً زَنْطًا وَثِيقًا لَاحْتِمَالٍ أَنْ يَخْصُلَ مِنْهَا وَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ مَا يُذْهِبُ الْخُشُوعَ ع ش. فُود: (لِمَعْلُومَتَيْنِ) أَيِ النَّفَارِ وَمُحَازَاةِ النَّجَاسَةِ. فُود: (لِبَلَّةٍ وَاحِدَةٍ) أَيِ مُحَازَاةِ النَّجَاسَةِ. فُود: (بِتَثْلِيثِ الْبَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ: لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ سَوَاءً إِلَى أَمَّا مَقْتِرَةُ الْأَنْبِيَاءِ إِلَى الْبَابِ فِي النَّهَآةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَكَذَا إِلَى وَإِنَّمَا. فُود: (سَوَاءً مَا تَحْتَهُ إِنْخَ) سَكَتَ عَمَّا خَلَفَهُ وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ أَنَّ الْعِلَّةَ الْمُحَازَاةُ لِلنَّجَاسَةِ إِنَّهُ كَذَلِكَ، وَكَذَا مَا فَوْقَهُ فَلْيُرَاجَعْ س م. أَقُولُ: تَقَدَّمَ فِي خَامِسِ الشُّرُوطِ فِي الشَّرْحِ وَعَنِ النَّهَآةِ وَالْمُعْنَى مَا يَعْمُ الْخَلْفَ وَالْفَوْقَ وَعَنْ تَضْرِيحِ الْأَخِيرَيْنِ كِرَاهَةُ مُحَازَاةِ السَّقْفِ الْمُتَنَجِّسِ الْقَرِيبِ عُرْفًا. فُود: (وَفَرَّشَ عَلَيْهَا حَائِلٌ) أَيِ أَوْ بَنَتْ عَلَيْهَا خَشِيشٌ غَطَّاهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِبَلَّهَا رَتَهُ ع ش. فُود: (وَهَلَّتُهُ) أَيِ النَّهَآةِ أَوْ كَرَنَ الصَّلَاةِ فِي الْمَقْتِرَةِ الطَّاهِرَةِ مَكْرُوهَةً. فُود: (وَالْجَدِيدَةِ) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا مَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ خُرُوجَ النَّجَاسَةِ مِنْهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَمُضِ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ خُرُوجَ النَّجَاسَةِ مِنْهُ كَانَ صَلَّى عَقِبَ دَفْنٍ صَحِيحِ الْبَدَنِ فَلَا

فُود: (فَالْأَوْجَهُ مَا قَالَهُ جَمْعٌ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ م ر. فُود: (سَوَاءً مَا تَحْتَهُ إِنْخَ) سَكَتَ عَمَّا خَلَفَهُ، وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ أَنَّ الْعِلَّةَ الْمُحَازَاةُ لِلنَّجَاسَةِ إِنَّهُ كَذَلِكَ، وَكَذَا مَا فَوْقَهُ فَلْيُرَاجَعْ. فُود: (وَالْجَدِيدَةِ) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا مَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ خُرُوجَ النَّجَاسَةِ مِنْهُ أَمَّا لَوْ لَمْ يَمُضِ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ خُرُوجَ النَّجَاسَةِ مِنْهُ كَانَ صَلَّى عَقِبَ دَفْنٍ صَحِيحِ الْبَدَنِ فَلَا يَتَّجِهُ الْكِرَاهَةُ حِينَئِذٍ إِذْ لَا مُحَازَاةَ لِلنَّجَاسَةِ إِلَّا أَنْ يُنْظَرَ لِلنَّجَاسَةِ بِاطْنِهِ مَعَ انْتِفَاءِ الْحَيَاةِ الدَّافِعَةِ لِغَيْرِهَا ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ: وَمِنْهُ أَيِ مِنَ التَّغْلِيلِ بِمُحَازَاةِ النَّجَاسَةِ

وتنتفي الكراهة حيث لا مُحَاذَاة وَإِنْ كَانَ فِيهَا لِیَعْدِ الْمَوْتَى عَنْهُ عُرْفًا أَمَّا مَقْبَرَةُ الْأَنْبِيَاءِ فَلَا تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا لِأَنَّهُمْ أَحْيَاءُ فِي قُبُورِهِمْ يُصَلُّونَ فَلَا نَجَاسَةً وَالنَّهْيُ عَنْ اتِّخَاذِ قُبُورِهِمْ مَسَاجِدَ فَتَحَرُّمُ الصَّلَاةِ إِلَيْهَا لَا يُنَافِي ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ هُنَا قَصْدُ اسْتِقْبَالِهَا لِتَبَرُّكِ أَوْ نَحْوِهِ

يُتَجَنَّبُ الْكِرَاهَةُ حَيْثُ إِذْ لَا مُحَاذَاةَ لِلنَّجَاسَةِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَيَّنَّ عَلَيْهِ سَم. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ) أَيْ الْمُصَلِّي أَوْ اتِّفَاءُ الْمُحَاذَاةِ (فِيهَا) أَيْ الْمَقْبَرَةِ. هـ فَوَدَّ: (أَمَّا مَقْبَرَةُ الْأَنْبِيَاءِ) أَيْ أَرْضٌ لَيْسَ فِيهَا مَذْفُونٌ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ أَنْبِيَاءُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. أَيْ وَأَمَّا إِذَا دُفِنَ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ فِيهَا غَيْرُهُمْ فَإِنْ حَادَى فِيهَا غَيْرُ الْأَنْبِيَاءِ فِي صَلَاتِهِ كُرْهٌ وَالْأَفْلَاحُ ش. أَيْ مِنْ حَيْثُ مُحَاذَاةُ النَّجَاسَةِ بَلْ مِنْ حَيْثُ اسْتِقْبَالُ الْقَبْرِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي.

هـ فَوَدَّ: (فَلَا تُكْرَهُ الْخُ) مُغْتَمَدٌ ش. هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُمْ أَحْيَاءُ فِي قُبُورِهِمْ الْخُ) وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مَقَابِرُ شُهَدَاءِ الْمَغْرَبَةِ؛ لِأَنَّهُمْ أَحْيَاءُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. وَاعْتَمَدَهُ ع ش، وَكَذَا سَمَ عِبَارَتُهُ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَإِنْ قُلْتُ قَصْدُ التَّغْلِيلِ بِحَيَاتِهِمْ أَنَّ الشُّهَدَاءَ مِثْلَهُمْ قُلْتُ: مَمْنُوعٌ لظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَيَاتَيْنِ فَإِنَّ حَيَاةَ الْأَنْبِيَاءِ أَتَمَّ وَأَكْمَلَ انْتَهَى. وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ اعْتَمَدَ رَأْيَهُمْ كَالْأَنْبِيَاءِ فِي ذَلِكَ اه. أَقُولُ وَيُؤَيِّدُ مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّ حَيَاةَ الشُّهَدَاءِ الثَّابِتَةَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ مَخْصُوصَةٌ بِمَنْ يُجَاهِدُ لِلَّهِ لَا لِقَرَضٍ دُنْيَوِيٍّ وَمِنْ أَيْنَ لَنَا عِلْمٌ بِذَلِكَ. هـ فَوَدَّ: (لَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيْ اسْتِثْنَاءُ مَقْبَرَةِ الْأَنْبِيَاءِ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ هُنَا) أَيْ يَشْتَرَطُ فِي تَحَقُّقِ الْحُرْمَةِ رَشِيدِي. هـ فَوَدَّ: (خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ) هُوَ الزَّرْكَشِيُّ وَجَعَلَ الْمَدَارَ فِي حُرْمَةِ اسْتِقْبَالِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى رُؤْيَيْهَا حَيْثُ قَالَ فِي تَقْرِيرِ اغْتِرَاضِهِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ قُبُورِهِمْ: لَا سِيَّمَا مَعَ تَحْرِيمِ اسْتِقْبَالِ رَأْسِ قُبُورِهِمْ سَم. هـ فَوَدَّ: (لِتَبَرُّكِ أَوْ نَحْوِهِ) زَادَ النِّهَآيَةَ عَقِبَهُ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَيْهَا اسْتِقْبَالُ رَأْيِهِ وَلَا اتِّخَاذَهُ مَسْجِدًا اه. وَظَاهِرٌ إِبْطَالُ الْمُغْنِي أَنَّهُ أَيْ قَصْدُ نَحْوِ التَّبَرُّكِ لَيْسَ بِقَيْدٍ عِبَارَتُهُ: وَتُكْرَهُ اسْتِقْبَالُ الْقَبْرِ فِي الصَّلَاةِ، نَعَمْ يَحْرُمُ اسْتِقْبَالُ قَبْرِ ﷺ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي التَّحْقِيقِ وَيُقَاسُ بِهِ سَائِرُ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمْ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ.

(فَاتِلَّةُ): أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ إِلَّا الشَّيْعَةَ عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى الصُّوفِ وَفِيهِ وَلَا كِرَاهَةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ مَالِكٍ فَإِنَّهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ تَنْزِيهَا. وَقَالَتِ الشَّيْعَةُ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ اه.

يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي مَقْبَرَةٍ جَدِيدَةٍ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ، وَالتَّغْلِيلُ بِأَن سَبَبَ الْكِرَاهَةِ فِي الْمَقْبَرَةِ احْتِرَامُ الْمَوْتَى ضَعِيفٌ اه. هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُمْ أَحْيَاءُ فِي قُبُورِهِمْ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: فَإِنْ قُلْتُ: قَصْدُ التَّغْلِيلِ بِحَيَاتِهِمْ أَنَّ الشُّهَدَاءَ مِثْلَهُمْ قُلْتُ: مَمْنُوعٌ لظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَيَاتَيْنِ فَإِنَّ حَيَاةَ الْأَنْبِيَاءِ أَتَمَّ وَأَكْمَلَ كَمَا يُؤَيِّدُهُ مَا صَحَّ مِنْ رُؤْيَيْهِ ﷺ لَهُمْ عَلَى كَيْفِيَّاتٍ مُتَبَايِنَةٍ كَالصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ وَكَوْنِ بَعْضِهِمْ فِي الْأَرْضِ وَبَعْضِهِمْ فِي السَّمَاءِ اه. وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ اعْتَمَدَ رَأْيَهُمْ كَالْأَنْبِيَاءِ فِي ذَلِكَ. هـ فَوَدَّ: (خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ) هُوَ الزَّرْكَشِيُّ وَجَعَلَ الْمَدَارَ فِي حُرْمَةِ اسْتِقْبَالِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى رُؤْيَيْهَا حَيْثُ قَالَ فِي تَقْرِيرِ اغْتِرَاضِهِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ قُبُورِهِمْ: لَا سِيَّمَا مَعَ تَحْرِيمِ اسْتِقْبَالِ رَأْسِ قُبُورِهِمْ.

على أَنَّ استِقبالَ قَبْرِ غيرِهِم مَكْرُوهٌ أَيْضًا كَمَا أَفَادَهُ خَبَرُ «وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا» فَحِينَئِذٍ الْكَرَاهَةُ لِشَيْئَيْنِ اسْتِقبالِ القَبْرِ وَمُحَاذَاةِ النِّجَاسَةِ، وَهَذَا الثَّانِي مُنْتَفٍ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوَّلِ يَقْتَضِي الْحُرْمَةَ فِيهِمْ بِالْقَيْدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الشُّرْكِ وَتُكْرَهُ أَيْضًا عَلَى ظَهْرِ الْكُفَّةِ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَدَبِ وَفِي الْوَادِي الَّذِي نَامَ فِيهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ لِنَصِّهِ عَلَى أَنَّ فِيهِ شَيْطَانًا دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْدِيَةِ وَمَحَلُّ الْكَرَاهَةِ فِي الْكُلِّ مَا لَمْ يُعَارِضْهَا خَشْيَةُ خُرُوجِ وَقْتٍ، وَكَذَا فَوَاتُ جَمَاعَةٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَأَمَّا لَمْ يَقْتَضِ الْفَسَادُ عِنْدَنَا بِخِلَافِ كَرَاهَةِ الزَّمَانِ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الصَّلَاةِ بِالْأَوْقَاتِ أَشَدُّ لِأَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ لَهَا أَوْقَاتًا مَخْصُوصَةً لَا تَصِيحُ فِي غَيْرِهَا فَكَانَ الْخَلَلُ فِيهَا أَعْظَمَ بِخِلَافِ الْأَمْكِنَةِ تَصِيحُ فِي كُلِّهَا وَلَوْ مَقْصُوبًا لِأَنَّ النِّهْيَ فِيهَا كَالْحَرِيرِ لِأَمْرِ خَارِجٍ يَنْفُكُ عَنِ الْعِبَادَةِ فَلَمْ يَقْتَضِ فُسَادَهَا.

• قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ اسْتِجَابَهُمْ قَبْرَ غَيْرِهِم الْخُ) صَادِقٌ بِمَا إِذَا كَانَ مَعَ قَصْدِ التَّبَرُّكِ أَوْ نَحْوِهِ، وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ أَوَّلَى بِالْحُرْمَةِ حِينَئِذٍ مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ أَيْضًا فِي اسْتِجَابِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ إِذَا خَلَا عَنْ قَصْدِ نَحْوِ تَبَرُّكِ فَإِنَّ مُقْتَضَى كَلَامِهِ عَدَمُ الْحُرْمَةِ حِينَئِذٍ وَعَلَيْهِ فَهَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ أَوْ لَا؟ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بَصْرِيٍّ. أَقُولُ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِ: مَكْرُوهٌ، مَا يَشْمَلُ الْحُرْمَةَ حِينَئِذٍ كَمَا يُقِيدُهُ قَوْلُهُ: أَيْضًا، فَمَا اسْتَظْهَرَهُ أَوَّلًا يَشْمَلُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: فَهَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ أَوْ لَا الْخُ. فَقَوْلُ الشَّارِحِ: فَحِينَئِذٍ الْكَرَاهَةُ لِشَيْئَيْنِ الْخُ، كَالصَّرِيحِ فِي الْأَوَّلِ. • قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ كَمَنْعِ اسْتِجَابِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا الثَّانِي) أَيِ مُحَاذَاةِ النِّجَاسَةِ وَ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ) أَيِ الْاسْتِجَابِ. • قَوْلُهُ: (يَقْتَضِي الْحُرْمَةَ) أَيِ قَوْلِهِ: أَمَّا مَقْبَرَةُ الْأَنْبِيَاءِ فَلَا تُكْرَهُ الْخُ أَيِ إِذَا انْتَفَى الْقَيْدُ الْمَذْكُورُ أَوْ مِنْ حَيْثُ التَّجَاسُّةُ وَإِنْ حُرِّمَتْ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَلْيُتَأَمَّلْ سَم. • قَوْلُهُ: (بِالْقَيْدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ) أَيِ قَصْدِ اسْتِجَابِهَا لِتَبَرُّكِ أَوْ نَحْوِهِ رَشِيدِي وَع. ش. زَادَ الْكُرْدِيُّ: وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ الْقَيْدُ فَلَا حُرْمَةَ وَلَا كَرَاهَةَ لِعَدَمِ عَلَيْهَا ه. وَفِي نَظَرٍ ظَاهِرٍ لِمَا مَرَّ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (وَتُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَحَلُّ الْكَرَاهَةِ) فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْدِيَةِ) أَيِ وَإِنْ أَطْلَقَ الرَّافِعِيُّ تَبَعًا لِلْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ الْكَرَاهَةَ فِي بَطُونِ الْأَوْدِيَةِ مُطْلَقًا وَعَلَّلُوهُ بِاحْتِمَالِ السَّبِيلِ الْمَذْهَبِ لِلْخُشُوعِ مُغْنِي. وَلَا يَنَافِيهِ قَوْلُ مُخْتَصَرٍ بِأَفْضَلٍ مَعَ شَرْحِهِ لِلشَّارِحِ: وَفِي بَطْنِ الْوَادِي أَيِ كُلِّ وَادٍ مَعَ تَوَقُّعِ السَّبِيلِ لِحَشْيَةِ الضَّرَرِ وَانْتِهَاءِ الْخُشُوعِ ه؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَقْتَضِي الْكَرَاهَةَ وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّعِ السَّبِيلُ. • قَوْلُهُ: (وَكَمَا فَوَاتُ جَمَاعَةٍ الْخُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ حَاقِنًا أَوْ نَحْوَهُ لِمَا مَرَّ مِنْ كَرَاهَةِ ذَلِكَ وَإِنْ خَافَ فَوَاتُ الْجَمَاعَةِ ع. ش. • قَوْلُهُ: (فَلَمْ يَقْتَضِ فُسَادَهَا).

(خَاتِمَةٌ): فِي أَحْكَامِ الْمَسْجِدِ يَحْرُمُ تَمَكُّنُ الصَّبْيَانِ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِينَ وَالْمَجَانِينِ وَالبَهَائِمِ وَالْحَيْضِ وَنَحْوِهِمْ وَالسَّكَرَانِ مِنْ دُخُولِهِ إِنْ غَلَبَ تَنَجِّسُهُمْ وَالْأَكْرَهَةُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَبَّاهُ فِي الشَّهَادَاتِ، وَكَذَا

• قَوْلُهُ: (يَقْتَضِي الْحُرْمَةَ) فَقَوْلُهُ: أَمَّا مَقْبَرَةُ الْأَنْبِيَاءِ فَلَا تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا أَيِ إِذَا انْتَفَى الْقَيْدُ الْمَذْكُورُ أَوْ مِنْ حَيْثُ التَّجَاسُّةُ وَإِنْ حُرِّمَتْ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَلْيُتَأَمَّلْ.

بَابُ فِي بَيَانِ سَبَبِ سُجُودِ السَّهْوِ وَاحْكَامِهِ

يَخْرُجُ دُخُولُ الْكَافِرِ لَهُ إِلَّا بِإِذْنِ مُسْلِمٍ . قَالَ الْجَوْنِيُّ : مُكَلَّفٌ . قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : وَلَمْ يُشْتَرَطْ عَلَى الْكَافِرِ فِي عَهْدِهِ عَدَمُ الدُّخُولِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَازِدِيُّ وَغَيْرُهُ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ أَوْ قَعَدَ قَاضٍ لِلْحُكْمِ فِيهِ وَكَانَ لَهُ حُكُومَةٌ جَازَ لَهُ الدُّخُولُ وَلَوْ كَانَ جُنُبًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَقَيَّدُ حُرْمَةُ ذَلِكَ ، وَيُسْتَحَبُّ الْإِذْنُ لَهُ فِيهِ لِإِسْمَاعِ قُرَّانٍ وَنَحْوِهِ كَقِفْهُ وَحَدِيثِ رَجَاءِ إِسْلَامِهِ لَا لِأَكْلِ وَتَزَمُّ فِيهِ ، فَلَا يُسْتَحَبُّ الْإِذْنُ لَهُ بَلْ يُسْتَحَبُّ عَدَمُهُ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ، بَلْ قَالَ الرَّزْكَانِيُّ : يَتَّبِعِي تَحْرِيمُهُ وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ لِأَنَّ فِي دُخُولِ حَرَمِ مَكَّةَ تَفْصِيلًا يَأْتِي فِي الْجِزْيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَيُكَرَّهُ نَفْسُ الْمَسْجِدِ وَاتِّخَاذُ الشُّرَفَاتِ لَهُ بَلْ إِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ رِيعٍ مَا وَفَّ عَلَى عِمَارَتِهِ فَحَرَامٌ وَيُكَرَّهُ دُخُولُهُ بِلاَ ضَرُورَةٍ لِمَنْ أَكَلَ مَا لَهُ رِيعٌ كَرِبَةٍ كَتُومٍ بِضَمِّ الْمُثَلَّثَةِ وَبَقِيَ رِيعُهُ ، وَخَفَرُ بَثْرٍ وَغَرَسُ شَجَرَةٍ فِيهِ بَلْ إِنْ حَصَلَ بِذَلِكَ ضَرَرٌ حَرَمٌ ، وَعَمَلُ صِنَاعَةٍ فِيهِ إِنْ كَثُرَ هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ خَاسِبَةً تَزُرِّي بِالْمَسْجِدِ وَلَمْ يَتَّخِذْهُ حَانُوتًا يَقْصِدُ فِيهِ بِالْعَمَلِ وَلَا فَيَخْرُجُ ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي فِتَاوِهِ . وَلَا بَأْسَ بِإِعْلَاقِهِ فِي غَيْرِ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ صِيَانَةً لَهُ وَحِفْظًا لِمَا فِيهِ وَمَحَلَّهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ إِذَا خِيفَ امْتِهَانُهُ وَضِيَاعُ مَا فِيهِ وَلَمْ تَدْعُ حَاجَةً إِلَى فَتْحِهِ وَلَا فَالِثَةً عَدَمَ إِغْلَاقِهِ ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ مَاءٌ مُسَبَّلٌ لِلشُّرْبِ لَمْ يَجُزْ غَلْقُهُ وَمَنْعُ النَّاسِ مِنَ الشُّرْبِ . وَلَا بَأْسَ بِالتَّزَمُّ وَالْوُضُوءِ وَالْأَكْلِ فِيهِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ النَّاسُ ، وَلِحَاطِطِهِ وَلَوْ مِنْ خَارِجِهِ مِثْلَ حُرْمَتِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ بُصَاقٍ وَغَيْرِهِ . وَيُسْنُ أَنْ يُقَدَّمَ رِجْلُهُ الْيُمْنَى دُخُولًا وَالْيُسْرَى خُرُوجًا ، وَأَنْ يَقُولَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَأَفْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ ثُمَّ يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَيَدْخُلُ ، وَكَذَا يَقُولُ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ أَبْوَابَ فَضْلِكَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ فَإِنْ طَالَ عَلَيْهِ هَذَا فَلْيَقْتَصِرْ عَلَى مَا فِي مُسْلِمٍ أَنَّهُ ﷺ قَالَ «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ» وَتُكَرَّهُ الْخُصُومَةُ وَرَفْعُ الصَّوْتِ وَتَشْدُ الضَّالَّةُ فِيهِ وَلَا بَأْسَ أَنْ يُعْطَى السَّائِلُ فِيهِ شَيْئًا وَلَا بِإِنْشَادِ الشُّعْرِ فِيهِ إِذَا كَانَ مَذْحًا لِلنُّبُوَّةِ أَوْ لِلْإِسْلَامِ أَوْ كَانَ حِكْمَةً أَوْ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ أَوْ الزُّهْدِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ .

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

«قَوْلُهُ: (بِالتَّوْبِينَ) إِلَى قَوْلِهِ: (مَا عَدَا صَلَاةَ الْجَنَازَةِ) فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (أَوْ بَعْضًا) فِي النِّهَايَةِ .

«قَوْلُهُ: (فِي بَيَانِ سَبَبِ سُجُودِ السَّهْوِ) أَيِ السُّجُودِ الَّذِي سَبَبُهُ سَهْوٌ فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَبَّبِ لِلْسَّبَبِ وَالسَّهْوُ لُغَةٌ يُشِيرُ إِلَى الْغَفْلَةِ عَنْهُ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مُطْلَقُ الْخَلَلِ الْوَاقِعِ فِي الصَّلَاةِ سِوَاةِ كَانَ عَدَمًا أَوْ نِسْيَانًا فَصَارَ حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً فِي ذَلِكَ وَأَسْبَابُهُ خَمْسَةٌ تَفْصِيلًا الْأَوَّلُ تَيَقُّنُ تَرْكٍ بَعْضٍ مِنَ الْأَبْعَاضِ ، الثَّانِي الشُّكُّ فِي تَرْكٍ بَعْضٍ مُعَيَّنٍ ، الثَّالِثُ تَيَقُّنُ فِعْلٍ مِنْهُمْ عَنْ سَهْوٍ أَوْ مِمَّا يَبْطُلُ عَنْهُ قَطْعُ ، الرَّابِعُ الشُّكُّ فِي فِعْلٍ مِنْهُمْ عَنْهُ مَعَ اِحْتِمَالِ الزِّيَادَةِ الْخَامِسُ نَقْلُ مَطْلُوبٍ قَوْلِي إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ بَنِيَّةً شَيْخَانًا وَبُجَيْرِي .

«قَوْلُهُ: (وَاحْكَامِهِ) وَالْمُرَادُ بِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِثْبَاتًا وَنَقْبَاعَ ش .

(سجود السهو) الآتي (سنة) متأكدة ولو في النافلة ما عدا صلاة الجنابة كذا قالوه وظاهره أن سجدة التلاوة والشكر كالنافلة فإن قلت كيف يجزئ الشيء بأكثر منه قلت إن أريد به أنه جائز للمثزوك أو المفعول بمعنى أنه نائب حتى يصير الأول كالمفعول والثاني كالمقدم فهو قد يكون أكثر كسهو لترك كلمة من القنوت أو زيادة سجدة أو جلسة أو أنه جائز لنفس الصلاة أي دافع لتقصيها وهو لا يكون إلا أقل منها فممنوع إذ الجائز لا ينحصر في ذلك ألا ترى أن المجاميع في يوم من رمضان إذا لم يقدر على العتي يصوم شهرين وهما أكثر من المجبور سواء أجعلناه اليوم أو الشهر لا يقال الصوم بذل عن العتي؛ لأن هذا رأيي، والأصح أن كلاً من خصلتي الكفارة الأجيرتين مستقل لا بذل عما قبله.....

قول (سبب): (سجود السهو إلخ) قدّمه لكونه لا يفعل إلا في الصلاة أي وما يلحق بها ثم سجود التلاوة لكونه يفعل فيها وفي خارجها ثم سجود الشكر؛ لأنه لا يفعل إلا خارجها نهايةً ومغني السهو جائز على الاتيين بخلاف النسيان؛ لأنه نقص وما في الأخبار من نسبة النسيان إليه عليه السلام فالمراد بالنسيان فيه السهو وفي شرح المواقيت الفرق بين السهو والنسيان بأن الأول زوال الصورة عن المذكرة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنهما معاً فيحتاج في حصولهما إلى كتب جديد سم على حجّ اه ع ش .

• قوله: (سنة مؤكدة) أي إلا لإمام جمع كثير يخشى منه التثويش عليهم بعدم سجودهم معه ويفرق بينه وبين ما يأتي في سجدة التلاوة بأنه أكد منه حلبي اه بجبرمي وكردني . • قوله: (ما عدا صلاة الجنابة) فإنه لا يسن فيها بل إن فعله فيها عابداً عالماً بطلت صلاته ع ش . • قوله: (وظاهره أن سجود التلاوة إلخ) قد يقال في هذا الأخذ نظراً؛ لأن المراد الصلاة وهما ليسا منها واستثناء صلاة الجنابة لا يشكّل؛ لأنها تسمى صلاة عند البض والحاصل أنه إن ثبت نقل صريح عن الأصحاب بتدب سجود السهو فيها فلا محيد عنه وإلا فمحل تأمل لعدم ما يدل عليه من كلامهم ومن الأحاديث؛ لأن مواردها الصلاة ثم رأيت في سم على المنهج قوله في الصلاة خرج به نحو سجدة التلاوة خارج الصلاة بضري عبارة ع ش وفي دعوى الظهور مسامحة؛ لأن سجود التلاوة ليس من الصلاة لكنه ملحق بها اه أقول والنظر قوي جداً، وإن وافق النهاية للشارح هنا واعتدّه الزبدي والحلي والرشدي وشيخنا .

• قوله: (بمعنى أنه نائب) ليتأمل بالنسبة للمفعول بضري . • قوله: (كسهو) أي كسجود السهو .

• قوله: (في ذلك) أي في الأقل .

باب

• قوله: (سجود السهو) هو أغني السهو جائز على الاتيين بخلاف النسيان لأنه نقص، وما في الأخبار من نسبة النسيان إليه عليه أفضل الصلاة والسلام، فالمراد بالنسيان فيه السهو، وفي شرح المواقيت الفرق بين السهو والنسيان بأن الأول زوال الصورة عن المذكرة مع بقائها في الحافظة، والنسيان زوالها عنهما معاً فيحتاج في حصولها إلى سبب جديد اه .

وذلك للأحاديث الآتية ولم يجب؛ لأنه لم يثبت عن واجب بخلاف جبران الحج وإنما يسن (عند ترك مأثور به) من الصلاة ولو احتمالاً بأن شك هل فعله أو لا (أو) عند (فعل) شيء (منهي عنه) فيها ولو احتمالاً فلا يرد عليه خلافاً لِمَنْ رَعَمَهُ ما لو شك أصلى ثلاثاً أم أربعاً فإن سجوده يفرض عدم الزيادة لتركه التحفظ المأمور به ويفرضها لفعله المنهي عنه فيها فهو لم يخرج

هـ قوله: (وذلك) إلى قوله وفيه نظر في المُنْهَى إلا ما أتبه عليه. هـ قوله: (وذلك) أي سن سجود السهو. هـ قوله: (لأنه لم يثبت من واجب) أي والبدل إما كالمُبدل أو أخف منه مُغْنِي ونهاية. هـ قوله: (وإنما يسن) فسقط بذلك ما قيل إنه لا يسن السجود لكل ترك مأثور به ولا لكل فعل منهى عنه. قوله (سني): (عند ترك مأثور به) أي سواء تركه عمداً ليسجد أم لا كما سبيلهم شئنا الزبدي اهـ ع ش وحلي قال سم ونقل أن شئنا الشهاب الزملي أفتى بذلك اهـ. هـ قوله: (بأن شك هل فعله إلخ) أي المأمور به المُعَيَّن كالقنوت بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة كأن يقول هل أتيت بجميع المندوبات أو تركت شيئاً منها وبخلاف الشك في ترك بعض مُبْتَهَم كأن ترك مندوباً وشك هل هو بعض أو لا وكان شك هل ترك بعضاً أو لا فلا يسجد في هذه الصور شئنا. هـ قوله: (ولو احتمالاً) هذا التعميم يشكل بقول المصنف الآتي أو ازتكاب منهي فلا اللهم إلا أن يريد ولو احتمالاً في الجملة فليأمل فإنه مشكل فإن مجرّد احتمال فعل المنهي ليس هو المُقْتَضِي لسجود السهو فيما ذكره وإنما المُقْتَضِي له انحصار الأمر في أحد الأمرين منه ومن ترك التحفظ سم وعبارة المُنْهَى سائلة عن هذا الإشكال والإشكال الآتي حيث قال ما نصّه ولو بالشك كما سيأتي بيانه فيما لو شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً وغير ذلك فسقط بذلك ما قيل إنه أهمل سبباً ثالثاً وهو إيقاع بعض الفرض مع التردد في وجوبه كما إذا شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً فإنه يقوم إلى الرابعة ويسجد كما سيأتي قاله الاستوئي وغيره وردّه في الخادم أيضاً بأن سبب السجود التردد في أن الركعة المفعولة زائدة وهو راجع لازتكاب المنهي عنه اهـ. هـ قوله: (لتركه التحفظ المأمور به) قد يقال التحفظ الذي هو عبارة عن الاحتراز عن الخلل، وإن كان مأموراً به لئلا يسن من الصلاة بل هو شرط أو أدب خارج عنها كالاختراز عن نحو الكلام، وقد قيّد المأمور به بكونه من الصلاة ففي قوله فهو لم يخرج عنهما نظر سم ورشيد.

هـ قوله: (ولو احتمالاً) هذا التعميم مشكل بقول المصنف الآتي، أو ازتكاب منهي فلا، اللهم إلا أن يريد ولو احتمالاً في الجملة فليأمل فإنه أيضاً مشكل فإن مجرّد احتمال فعل المنهي عنه ليس هو المُقْتَضِي لسجود السهو فيما ذكره وإنما المُقْتَضِي له انحصار الأمر في أحد الأمرين منه ومن ترك التحفظ فتأمل. هـ قوله: (لتركه التحفظ المأمور به) قد يقال التحفظ وإن كان مأموراً به لئلا يسن من الصلاة وقد قيّد المأمور به بكونه من الصلاة ففي قوله فهو لم يخرج عنهما نظراً لا يقال يمنع أنه ليس منها فإنه عبارة عن الاحتراز عن الخلل، وذلك شرط، أو أدب خارج عنها كما أن الاحتراز عن نحو الكلام والإلتفات شرط، أو أدب وليس جزءاً منها فليأمل.

عنهما (فالأول) وهو المأمور به المثزوك من حيث هو (إن كان زكناً وجب تداركه) ولا يغني عنه سجود السهو لتوقيف وجود الماهية عليه (وقد يشرع السجود) للسهو مع تداركه (كزيادة بالكاف) حصلت بتدارك زكني كما سبق بيان تلك الزيادة (في) آخِر مبحث (الترتيب) وقد لا يشرع كما إذا كان المثزوك السلام فإذا ذكره أو شك فيه ولم يأت بمبطل أتى به، وإن طال الفصل ولا يسجد لقوات محل السجود أو النيّة أو التحريم فإذا ذكره استأنف الصلاة وكذا إن شك فيه بشرطه قيل قوله كزيادة إلخ غير محتاج إليه؛

• فؤد: (من حيث هو) أي بقطع النظر عن السجود لتركه سم. • فؤد: (بالكاف) احتراز عما لو قرئ باللام فإنه يقتضي أن الزيادة تارة يشرع معها السجود وتارة لا مع أنه ليس بمراد بل الزيادة مقتضية للسجود أبداً ع ش زاد سم ومع أنه لا ربط مع اللازم بما قبله فتأمل اه. • فؤد: (ولم يأت بمبطل إلخ) أي أمالو أتى به فإن كان يبطل عمده وسهوه كالفعل الكثير والكلام الكثير استأنف الصلاة، وإن كان مما يبطل عمده دون سهوه ككلام قليل أتى به لظن خروجه من الصلاة سجدة للسهو ثم سلم وسجوده ليس للتدارك بل لفعل ما يبطل عمده ع ش. • فؤد: (وإن طال الفصل) هذا كالصريح في ضرر المبطل مع قصر الفصل أيضاً لكن في شرح الباب عن الفتى ما نصه لا فرق بين طول الفصل وقصره نعم يختلفان إن صدر منه مبطل كالكلام أي القليل والاستدبار فحيث إن طال الفصل بطلت وإلا فلا ويسجد للسهو انتهى وسباني عقيب قول المصنف أو سهواً وطال الفصل فات في الجديد قول الشارح ما نصه كالمشي على نجاسة وكفعل أو كلام كثير بخلاف استدبار القبلة انتهى وهو صريح في اغتفار السير مع قصر الفصل سم وقد يجاب بأن في المفهوم هنا نقصاً وهذا لا يعد عيباً. • فؤد: (وإذا ذكره) أي أحد الأمرين من النيّة أو التحريم. • فؤد: (استأنف الصلاة) أي ويصدق حيث إن لا يشرع وكذا في الشك سم. • فؤد: (بشرطه) أي من مضي زكني أو طول زمن التردد.

• فؤد: (من حيث هو) أي: بقطع النظر عن السجود لتركه. • فؤد: (بالكاف) أي: لا باللام لئلا يقتضي قدح أنه يشرع السجود للزيادة ولا يشرع لها أخرى مع أنه يشرع لها أبداً في الجملة بل مطلقاً في السابقة وفي زكني الترتيب ومع أنه لا ربط مع اللازم بما قبله فلتأمل. • فؤد: (ولم يأت بمبطل أتى به وإن طال الفصل) كالصريح في ضرر المبطل مع قصر الفصل أيضاً لكن في شرح الباب عن الفتى ما نصه لا فرق بين طول الفصل وقصره خلافاً لما يقتضيه تفيد الروضة وغيرها بقصره لأن ترك السلام بالشكوت نعم يختلفان إن صدر منه مبطل كالكلام أي القليل، والاستدبار فحيث إن طال الفصل بطلت، ويسجد للسهو اه وسباني عقيب قول المصنف، أو سهواً وطال الفصل فات في الجديد قول الشارح ما نصه كالمشي على نجاسة وكفعل، أو كلام كثير بخلاف استدبار القبلة اه وهو صريح في اغتفار السير مع قصر الفصل وكان يمكن أن يفرق بين ما قبل السلام، وما بعده بأنه بعده أخف. • فؤد: (استأنف الصلاة) أي: ويصدق حيث إن لا يشرع وكذا في الشك.

لأنه معلوم من قوله أو فعل منهى عنه وأجيب بأن المراد بالمنهى عنه ما ليس من أفعال الصلاة وهذه الزيادة من أفعالها لكن لم يُعْتَدَ بها لقدم الترتيب اهـ، وفيه نظر لما مر من شمول كلامه لمسألة الشك فالوجه أنه إنما ذكره إيضاحاً. (أو) كان المترك (بعضاً) مرأول صفة الصلاة وجه تسميته بذلك (وهو القنوت) السابق في الصبح أو وتر نصف رمضان الثاني دون قنوت النزلة أو كلمة منه ومحل عدم تعيين كلماته إذا لم يشرع فيه.....

• قوله: (لأنه معلوم من قوله أو فعل منهى عنه) أي فهو من القسم الثاني لا الأول، وحيث كان اللائق في الإيراد أن يقال السجود في هذه ليس لترك المأمور بل لفعل المنهى عنه فذكره في الأول في غير محله رشدي. • قوله: (وفيه نظر) قد يجاب بأنه يكفي في الحاجة إليه دفعه توهم اختصاص المنهى عنه بما ليس من أفعال الصلاة فليتأمل س م. • قوله: (وجه تسميته بذلك) عبارته هناك؛ لأنها لما تأكدت بالجبر أشبهت البعض الحقيقي وهو الأول اهـ أي الأركان. • قوله: (السابق) إلى قوله ومحل الخ في المغني وإلى قوله ولو اقتدى في النهاية. • قوله: (السابق في الصبح الخ) حتى لو جمع بين قنوت النبي ﷺ وقنوت عمر وترك شيئاً من قنوت عمر فالمنتج السجود ولا يقال بل المنتج عدم السجود؛ لأن ترك بعض قنوت عمر لا يزيد على تركه بجملة وهو لا سجود له؛ لأنها تقول لما وردا بخصوصيهما مع جمعه لهما صارا كالقنوت الواحد والقنوت الواحد يطلب السجود لترك بعضه بخلاف ما لو عزم على الإتيان بهما ثم ترك أحدهما فالأقرب عدم السجود لأنه لا يتعين إلا بالشروع فيه ع ش وشيخنا.

• قوله: (أو كلمة منها) قاله الغزالي والمراد ما لا بد منه في حصوله بخلاف ما لو ترك أحد القنوتين كان ترك قنوت سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه؛ لأنه أتى بقنوت تام وكذا لو وقف وقفة لا تسع القنوت إذا كان لا يخسره؛ لأنه أتى بأصل القيام أفاده شينخي رحمته الله تعالى وسباني أن ذلك لا يكفي كذا في المغني وما أشار إليه بقوله وسباني الخ هو ما ذكره بغده بقوله ويتصور ترك تعود التشهد وقيام القنوت بأن لا يخسرنها فإنه يسر له أن يقف أو يجلس بقدره فإن لم يفعل سجد للشهو انتهي. وقوله قاله الغزالي إلى قوله أفاده الخ في النهاية ثم قال على ما نقل عن الوالد رحمته الله تعالى نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا كانت الوقفة لا تسع القنوت المفهومة وتسع قنوتاً مجزئاً أما لو كانت لا تسع قنوتاً مجزئاً أصلاً فالوجه السجود انتهى اهـ بصري. • قوله: (أو كلمة منه) ومنها الفاء في فإناك والواو في وإنه وإن أتى بذلك المتروك بما يرادفه كجمع بدل فيمن هديت والقياس أنه مثل ذلك ما لو ترك قوله فلك الحمد على ما قضيت استغفرك وأتوب إليك أو شيئاً منه لما مر عن الروضة من استحباب ذلك في القنوت ع ش.

• قوله: (ومحل عدم الخ) عبارة النهاية وإن قلنا بعدم تعيين كلماته؛ لأنه بشرعه يتعين لإداء الستة ما

• قوله: (وفيه نظر) يمكن أن يجاب بأن شمول كلامه لما ذكر يمنع زيادة هذا على قوله، أو فعل منهى عنه حتى يستثنى عنه على أنه يكفي في الحاجة إليه دفعه توهم اختصاص المنهى عنه بما ليس من أفعال الصلاة فليتأمل. • قوله: (ومحل عدم تعيين كلماته إذا لم يشرع فيه) هو جواب إشكال وعبارة شرح

وفازق بذله بأنه لا حد له (أو قيامه) بأن لم يحسنه فإنه يُسن له القيام بقدره زيادةً على ذكر الاعتدال فإذا تركه سجد له ويقول زيادةً إلخ اندفع ما قيل قيامه مشرّع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه، ولو اقتدى شافعي بخنفي في الصبح وأمكته أن يأتي به ويلحقه في السجدة الأولى فقل وإلا فلا وعلى كل يسجد للشهو على المنقول المعتقد بعد سلام إمامه؛ لأنه يتركه له لحقه سهوه في اعتقاده.....

لم يغدل إلى بذله اه قال ع ش أي ما لم يقطع ويغدل إلى آية تتضمن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا قطع واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداءً على قنوت عمر فلا سجود لإثباته بقنوت كامل أو أتى ببعضه وبعض القنوت الآخر فيتبني أن يسجد لعدم إثباته بواجب كامل منهما سم على حجة اه عبارة الرشيد قوله م ر ما لم يغدل إلى بذله صادق بما إذا كان البدل وإردًا وبما إذا كان من غير الوارد وهو ما اقتضاه كلام الشهاب سم على التحفة لكنه صرح بخلافه في حواشي المنهج وذكر أن الشارح م ر واقفه عليه فليراجع اه. ■ فؤد: (وفازق بذله) أي بذل القنوت الوارد كآية تتضمن ثناء ودعاء. ■ فؤد: (زيادة على ذكر الاعتدال إلخ) وعليه قلو وقف وقمة تسع القنوت، وقد ترك ذكر الاعتدال فالظاهر صرف تلك الوقفة للقنوت فإن تركه ذكر الاعتدال قرينة على أنه لم يرده فلا تكون الوقفة عند عدم ذكر الاعتدال إلا للقنوت ع ش. ■ فؤد: (فلذا تركه) أي القيام المذكور فيشمل ترك بعضه ومز عن النهاية والمفني ما يوافقه. ■ فؤد: (ويقول زيادةً إلخ) أي المفيد أن القيام ببعض مستقبل. ■ فؤد: (قيامه) أي القنوت. ■ فؤد: (لتركه) أي القيام. ■ فؤد: (فقل) أي ندبًا. ■ وفؤد: (والأفلا) أي فلا يندب ويطلب إن تخلف بركتين سم. ■ فؤد: (لأنه يتركه إلخ) قضيته أنه لو أتى به إمامه الحقيقي لم يسجد وهو أيضًا قضيت قول المفني والنهاية ولو ترك القنوت تبعًا للإمام الحقيقي سجد للشهو؛ لأن العبرة بعقيدة المأموم على الأصح خلافًا للفتاى في عدم السجود فإنه بناء على طريقتي المزجوجة من أن العبرة بعقيدة الإمام اه. واغتمد ع ش تلك القضية عبارته ومحل السجود ما لم يأت به إمامه الحقيقي فإن أتى به فلا سجود؛ لأن العبرة بعقيدة المأموم ويصرح بذلك ما قالوه فيما لو اقتصد إمامه الحقيقي من صحة صلاته خلفه اختيارًا بعقيدة المأموم لا بعقيدة الإمام اه وفي البخيري يبعد سؤي عبارة ع ش المذكورة

الروض وجاب بأنه إذا شرع في قنوت تعين في أداء السنة ما لم يغدل إلى بذله اه وقضيته أنه إذا شرع في القنوت الوارد ثم قطع وعدل إلى آية تتضمن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا قطع واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداءً على قنوت عمر فلا سجود لإثباته بقنوت كامل، أو أتى ببعضه وبعض القنوت الآخر فيتبني أن يسجد لعدم إثباته بواجب كامل منهما. ■ فؤد: (زيادة على ذكر الاعتدال) تقدم أن آخره ذكر المطلوب قبل القنوت من شيء بعد، ■ وفؤد: (فلذا تركه) هذا الترك يصدق بما إذا قام بقدره، لا بقدره مع ذكر الاعتدال، قضيته طلب السجود حيثما قلنا جع. ■ فؤد: (فقل) أي: ندبًا، ■ وفؤد: (والأفلا) أي فلا يندب ويطلب إن تخلف بركتين.

بِخِلَافِهِ فِي نَحْوِ سُنَّةِ الصُّبْحِ إِذْ لَا قُنُوتَ يَتَوَجَّهُ عَلَى الْإِمَامِ فِي اعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ.....

وقال القليوبي يَسْجُدُ الشَّافِعِيُّ الْمَأْمُومُ، وَإِنْ قَنَتَ كُلٌّ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ لِلْإِمَامِ فَعَمَلُهُ كَالْعَدَمِ اهـ وَالْمُعْتَمِدُ الْأَوَّلُ اهـ أَيُّ مَا قَالَهُ ع. ش. هـ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ فِي سُنَّةِ الصُّبْحِ) الْمُتَبَايِرُ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا سُجُودَ هُنَا مُطْلَقًا وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ إِنْ أَتَى بِهِ بِأَنَّ أَمْنَكْتَهُ مَعَ الْإِثْنَانِ بِهِ إِذْرَاكَ الْإِمَامِ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى قَوَاضٍ وَإِلَّا فَالْإِمَامُ يَتَحَمَّلُهُ وَلَا خَلَلَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ الْقُنُوتِ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْعِبَابِ مَا نَصَّهُ لَوْ افْتَدَى فِي قَرَضِ الصُّبْحِ بِمَنْ يُصَلِّي سُنَّتَهُ لَمْ يَقُتْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَلَا يَسْجُدُ الْمَأْمُومُ لِلشُّهُرِ وَقَالَ فِي شَرْحِهِ بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَصَّهُ: وَقَدْ يُقَالُ الْمُتَّجِهَ عَدَمُ السُّجُودِ مُطْلَقًا إِذْ لَا خَلَلَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ وَعَدَمُ مَشْرُوعِيَّةِ الْقُنُوتِ لَهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ تَحْمُلِهِ؛ لِأَنَّ وَضْعَ الْإِمَامِ تَحْمُلُ الْخَلَلَ وَإِنْ كَانَ يَمَّا لَا مَشْرُوعِيَّةَ فِيهِ لَفَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا سَيَأْتِي فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي اقْتِدَاءِ مُصَلِّي الصُّبْحِ بِمُصَلِّي الظُّهْرِ إِذَا لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْقُنُوتِ وَقَوْلُ الرُّوضَةِ كَاضِلُهَا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ قَالَ الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ أَيُّ لَا يَجْزِيهِ بِالسُّجُودِ؛

هـ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ فِي نَحْوِ سُنَّةِ الصُّبْحِ) يُحْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا سُجُودَ هُنَا مُطْلَقًا وَهُوَ الْمُتَبَايِرُ مِنْ عِبَارَتِهِ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِهِ بِأَنَّ أَمْنَكْتَهُ مَعَ الْإِثْنَانِ بِهِ إِذْرَاكَ الْإِمَامِ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى قَوَاضٍ وَإِلَّا فَالْإِمَامُ يَتَحَمَّلُهُ، وَلَا خَلَلَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ الْقُنُوتِ لَهُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِهِ فَلَا سُجُودَ لِعَدَمِ الْخَلَلِ فِي صَلَاتِهِ بِالْإِثْنَانِ بِهِ، وَفِي صَلَاةِ الْإِمَامِ بَعْدَ مَشْرُوعِيَّةِ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْعِبَابِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ: لَوْ افْتَدَى فِي قَرَضِ الصُّبْحِ بِمَنْ يُصَلِّي سُنَّتَهُ مُعْتَمِدًا أَنَّهُ يُصَلِّي الصُّبْحَ وَحَذَقَهُ الْمُصَنِّفُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ لَمْ يَقُتْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَلَا يَسْجُدُ الْمَأْمُومُ لِلشُّهُرِ وَفَرَّقَ أَغْنَى الزَّزْكَشِيُّ بِأَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْقَفَالِ رِبَطَ صَلَاتِهِ بِصَلَاةِ نَاقِصَةٍ فَشَرَعَ لَهُ بِخِلَافِهِ هُنَا اهـ وَبُرِّدَ بِأَنَّ السُّجُودَ لَيْسَ لِذَلِكَ، بَلْ لِيَتَرَكِ الْبَعْضُ أَيْضًا فَالَّذِي يَنْجِيهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ قَبْلَ سَجْدَةِ الْمَأْمُومِ هُنَا أَيْضًا اهـ، وَمَا قَبْلَ الرُّدِّ الْمَذْكُورِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ لَا سُجُودَ هُنَا مُطْلَقًا وَأَنَّهُ لَا يَقُتُّ الْمَأْمُومُ أَيْضًا لَكِنْ لَعَلَّ مَحَلَّ هَذَا إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ الْقُنُوتُ بِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ مَعَ الْإِثْنَانِ بِهِ لِحُوقِهِ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى وَإِلَّا قِيَانِي بِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِذَلِكَ فِي الْإِقْتِدَاءِ فِي الصُّبْحِ، بِمُصَلِّي الظُّهْرِ وَأَمَّا السُّجُودُ الَّذِي بَعَثَهُ فِي الرُّدِّ الْمَذْكُورِ فَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَخْضُلْ خَلَلَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ لَكِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِيَتَحَمَّلَ تَرْكَ الْقُنُوتِ لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ لَهُ، فَلْيُرَاجَعْ. وَقَدْ يُقَالُ: الْمُتَّجِهَ عَدَمُ السُّجُودِ مُطْلَقًا إِذْ لَا خَلَلَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ، وَعَدَمُ مَشْرُوعِيَّةِ الْقُنُوتِ لَهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ تَحْمُلِهِ؛ لِأَنَّ وَضْعَ الْإِمَامِ تَحْمُلُ الْخَلَلَ، وَإِنْ كَانَ يَمَّا لَا مَشْرُوعِيَّةَ فِيهِ لَهُ، فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ مَا سَيَأْتِي فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي اقْتِدَاءِ الصُّبْحِ بِمُصَلِّي الظُّهْرِ إِذَا لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْقُنُوتِ وَقَوْلُ الرُّوضَةِ كَاضِلُهَا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ قَالَ الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ أَيُّ لَا يَجْزِيهِ بِالسُّجُودِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ تَحْمُلُ عَنْهُ اهـ وَهُوَ يُعَيِّنُ عَدَمَ السُّجُودِ هُنَا وَمَشَى م ر أَنَّهُ يَسْجُدُ الْمَأْمُومُ إِنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْهُ فَإِنْ فَعَلَهُ فَلَا سُجُودَ. هـ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ فِي نَحْوِ سُنَّةِ الصُّبْحِ) فِي الرُّوضَةِ كَاضِلُهَا فِي بَابِ الْجَمَاعَةِ فِي مُصَلِّي الصُّبْحِ خَلْفَ الظُّهْرِ أَنَّهُ إِنْ أَمْنَكْتَهُ الْقُنُوتُ بِأَنَّ وَقَفَ الْإِمَامُ يَسِيرًا أَتَى بِهِ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ قَالَ الْمَحَلِّيُّ أَيُّ لَا يَجْزِيهِ بِالسُّجُودِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ تَحْمُلُهُ عَنْهُ اهـ وَقِيَاسُ

فلم يحصل منه ما ينزل منزلة السهو (أو التشهد الأول) أي الواجب منه في التشهد الأخير أو بعضه (أو قنوته) بأن لم يحسنه نظير ما مر في القنوت وقياس ما مر فيه من اشتراط كونه راتبا اشتراط ذلك هنا أيضا فيسجد إذا أتى بصلاة التسيب أو راتبة الظهر أربعاً وترك التشهد الأول إن قلنا بتدبه حينئذ دون ما إذا صلى أربعاً نفلاً مطلقاً بقصد أن يتشهد تشهدين فاقصر على الأخير ولو سهواً على الأوجه. (وكذا الصلاة على النبي ﷺ فيه) أي القنوت أو التشهد الأول وقصر رجوعه على الثاني وزعم فرق بينهما غير حسن؛ لأن العطف بأو فإفراذه لذلك لا اختصاصه بالتشهد ووجوبها في التشهد في الجملة لا يصلح مايقا لإلحاقها.....

لأن الإمام تحمله عنه انتهى وهو يمتنع عدم السجود هنا، وقد يقاس تحمله الإمام عنه أنه لا سجود وإن أمكنه بأن وقف الإمام يسيراً فلم يأت به ومضى م ر على أنه يسجد المأموم إن لم يتمكن منه فإن فعله فلا سجود سم واعتداه أي عدم السجود مطلقاً الشيخ سلطان وكذا ع ش كما يأتي آتياً. □ قود: (فلم يحصل منه إلخ) أي فلا يطلب من المأموم سجود لترك إمامه القنوت لعدم طلبه من الإمام بل هو منهى عنه، ومثل ستة الصبح كل صلاة لا قنوت فيها على الزجاج ع ش. □ قود: (أي الواجب) إلى قوله وقياس إلخ في النهاية والمغني. □ قود: (أو بعضه) ومنه الواو في وأشهد ع ش. □ قود: (إن قلنا بتدبه إلخ) عبارة شيخنا البكري في كثره ولو في الثقل إذا كان التشهد راتباً فيه كصلاة التسيب وستة الظهر إذا صلاها أربعاً ولو صلى أربع ركعات نفلاً وأطلق أو قصد تشهدين وترك الأول منهما عمداً أو سهواً لم يسجد انتهت اه سم. □ قود: (على الأوجه) قاله جتمع متأخرون لكن الذي قاله القاضي والبقوي أنه يسجد في صورة القصد إن تركه سهواً أي أو عمداً وهو المعتمد نهايةً ومغني. □ قود: (أي القنوت) إلى قوله بل أربعة عشر في النهاية وكذا في المغني لإاقوله وقصر إلى المتن. □ قود: (أي القنوت إلخ) يمنع من رجوع الضمير لكل منهما أن الخلاف المذكور هنا مبني على الخلاف في سن الصلاة عليه ﷺ في التشهد الأول وهو أقوال، وأما الخلاف في سنّها في القنوت فهو أوجه ولا يتأتى ترتيب الأقوال على الأوجه فتعين رجوع الضمير إلى التشهد فقط رشيدى. □ قود: (بينهما) أي بين التشهد والقنوت

تحمل الإمام عنه أنه لا سجود وإن أمكنه بأن وقف الإمام يسيراً فلم يأت به. □ قود: (إن قلنا بتدبه حينئذ) عبارة شيخنا الإمام أبي الحسن البكري في كثره، ولو في الثقل إذا كان التشهد راتباً فيه كصلاة التسيب وستة الظهر إذا صلاها أربعاً، ولو صلى أربع ركعات نفلاً وأطلق، أو قصد تشهدين وترك الأول منهما عمداً، أو سهواً لم يسجد اه. □ قود: (على الأوجه) أي: الذي قاله جتمع متأخرون لكن الذي قاله القاضي والبقوي: إنه يسجد في صورة القصد إن تركه سهواً أي أو عمداً وهو المعتمد م ر.

□ قود: (أي القنوت) تقدم في باب صفة الصلاة في الكلام على القنوت أنه يسن أيضاً السلام وذكر الآل وأنه يظهر أن يقاس بهم الصخب فلو ترك السلام أو ذكر الآل، أو الصخب فهل يسن السجود فيه نظر ولا يبعد أن يسن أيضاً، ثم رأيت قول الشارح إن قلنا: بتدب الصلاة على الأضحاب، ومعلوم أنه

من القنوت بها من التشهد؛ لأن مقتضى السجود ليس هو الوجوب في الجملة لقصوره ولقلا يلزم عليه إخراج القنوت من أصله بل كون المتروك من الشعار الظاهرة المخصوصة بمحل منها استقلا لا بقا كما يأتي وهما مستويان في ذلك (في الأظهر) ويضم لذلك القيام لها في الأول والقعود لها في الثاني إذا لم يحسنها فالأبعض المذكورة والآية اثنا عشر بل أربعة عشر إن قلنا يندب الصلاة على الأصحاب في القنوت (سجد) أتباعا في ترك التشهد الأول وقياسا في الباقي وهو ظاهر إلا في القنوت وتوابعه فوجهه أنه ذكر لم يشرع خارج الصلاة بل فيها مستقلا بمحل منها غير مقدمة ولا تابع لغيره فخرج نحو دعاء الافتتاح والشورة وتكبيرات العيد والتسبيحات والأدعية ولو نحو: سجد لك وجهي لندبه في سجود التلاوة والشكر أيضا وهما ليسا من الصلاة. (وقيل إن ترك) بعضا من هذه الأبعض تركا

رشيدي. □ فؤد: (من القنوت) حال. □ فؤد: (من التشهد) حال أيضا أي بعده ع ش. □ فؤد: (مستويان) الأولى التانيث إذ الضمير للصلاة في التشهد وفي القنوت. □ فؤد: (بل أربعة عشر) بل خمسة عشر بزيادة التحفظ كما مر بضري وقال سم قد يقال بل ستة عشر إن قلنا يندب السلام والقيام له كما قدمه في باب صفة الصلاة في الكلام على القنوت اه وعبارة شينخنا وبالجملة فالأبعض عشرون التشهد الأول والقعود له والصلاة على النبي ﷺ بعده والقيام لها والصلاة على الآل بعد الأخير والقعود لها والقنوت والقيام له والصلاة على النبي ﷺ بعده والقيام لها والصلاة على الآل والقيام لها والصلاة على الصحب والقيام لها والسلام على النبي والقيام له والسلام على الآل والقيام له والسلام على الصحب والقيام له اه. □ فؤد: (إن قلنا إلخ) أي إذ الصلاة حيثيذ والقيام لها نقصان إلى الاثني عشر سم.

فؤد (سني: سجد) راجع للصورة كلها نهاية ومعني. □ فؤد: (فوجهه) أي وجه القياس في القنوت وتوابعه. □ فؤد: (لم يشرع خارج الصلاة) قد ترد عليه الصلاة على النبي ﷺ فإنها تشرع خارج الصلاة شؤري. □ فؤد: (فخرج نحو دعاء الافتتاح إلخ) أي خرج بقوله لم يشرع إلخ تكبيرات العيد إلخ ويقول غير مقدمة دعاء الافتتاح إلخ والتعود وبما بعده السورة بجيرمي. □ فؤد: (لندبه إلخ) قد يرد عليه أن الصلاة على النبي ﷺ مندوبة خارج الصلاة أيضا سم. □ فؤد: (بعضا) إلى قوله واستشكل في المعني

إذا سن السلام سن القيام بقدره أيضا.

(فرغ): لو تعمّد ما يقتضي السجود ليسجد فهل هو كما لو تعمّد قراءة آية سجدة ليسجد حتى تبطل صلاته بالسجود، القياس: أنه كذلك ويحتمل الفرق، ثم قيل أن شينخنا الشهاب الزملي أتى بقدّم بطلان الصلاة وفرّق بأن سبب السجود ثم ممتنع بخلافه هنا فليحرز. □ فؤد: (بل أربعة عشر إلخ) قد يقال: بل ستة عشر إن قلنا يندب السلام، والقيام له كما نقلنا عنه ما يفيد ذلك. □ فؤد: (إن قلنا إلخ) أي إذ الصلاة حيثيذ، والقيام لها نقصان إلى الاثني عشر. □ فؤد: (لندبه) قد يرد أن الصلاة على النبي ﷺ

(عمدا فلا) يسجد لتقصيره بتفويت السنة على نفسه ورؤوه بأن خلل العمدة أكثر فكان إلى الجبر أحوج كالقتل العمدة بالنسبة إلى الكفارة (قلت وكذا الصلاة على الآل حيث سناها والله أعلم) وذلك في القنوت ومثلها قيامها وفي التشهد الأخير ومثلها قعودها وصورة السجود لها إن تيقن قبل سلامه وبعد سلام إمامه أو بعد سلامه وقبل طول الفصل ترك إمامه لها فاندفع استشكله بأنه إن علم تركها قبل سلامه أتى بها أو بعده فات محل السجود.

(ولا تجزئ سائر الشئ) أي باقيةا بالسجود على الأصل لأنها ليست في معنى الوارد فإن سجد لشيء منها بطلت صلاته إلا أن يسهر أو يُعذر بجهله واستشكل بأن الجاهل لا يعرف

والى قوله وأولت في النهاية إلا قوله أي مُقتضية. هـ فود: (وذلك في القنوت إلخ) فهذه أربعة وما تقدم ثمانية سم أي بل عشرة إن قلنا بتذب الصلاة على الأضحاب في القنوت. هـ فود: (لها) يعني لترك الصلاة على الآل. هـ فود: (إن تيقن قبل سلامه إلخ) أي بأن أخبره إمامه بعد سلامه بأنه تركها أو كتب له إني تركتها أو سمعه يقول اللهم صل على محمد السلام عليكم شيخنا. هـ فود: (وقبل طول فصل) أي وإثنيان ما يبطل عمده وسهوه. هـ فود: (أو بعده إلخ) عبارة شيخنا أو بعده وقبل طول الفصل فكذلك أو بعد طول الفصل فاتت ولا سجود وكذا لو تركها عمدا أو سلم أي أو أتى بمبطل بجزمي.

هـ فود: (فات محل السجود إلخ) لك أن تقول السجود لا يقوت بالسلام سهوا كما يأتي إلا أن يوجه الفوات بأن المؤد بعد السلام بقصد السجود يستلزم الدور؛ لأنه لو عاد لأجل السجود صار في الصلاة قِطْلُ الإثنيان بالمتروك لوجود محله فإذا أتى به لم يتصور بعد ذلك السجود لتركه وما أدى وجوده إلى العدم يتبني انتفاؤه من أصله سم وع ش وحفي. هـ فود: (لأنها ليست في معنى الوارد) أي حتى تقاس عليه. هـ فود: (أو يُعذر بجهله) أي بأن يكون قريب عهد بالإسلام أو بعيدا عن العلماء قاله البغوي في فتاويه مُعني ونقل سم عن الأسنى مثله وأقره وعبارة الرشيد أي بأن كان قريب العهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء؛ لأن هذا مرادهم بالجاهل المغذور خلافا لما وقع في حاشية الشيخ ع ش اه عبارته وقضية إطلاق الجهل أنه لا فرق بين قريب العهد بالإسلام وغيره ويده الزماني نقلًا عن البغوي بقريب العهد بالإسلام وعبر به في العباب أيضا لكن لم يتفعله عن أحد ولعل الأقرب ما اقتضاه

مندوبة خارج الصلاة أيضًا. هـ فود: (وذلك في القنوت إلخ) فهذه أربعة، وما تقدم ثمانية. هـ فود: (فات محل السجود) لك أن تقول السجود لا يقوت بالسلام سهوا كما يأتي إلا أن يوجه الفوات بأن المؤد إلى السجود لتركه، وذلك؛ لأنه لو عاد إلى السجود صار في الصلاة قِطْلُ الإثنيان بالمتروك لوجود محله فإذا أتى به لم يتصور بعد ذلك السجود لتركه، وما أدى وجوده إلى العدم يتبني انتفاؤه من أصله، قلنا مثل. والحاصل أن المؤد لأجل السجود لتركه يقتضي أن لا يتصور السجود، وذلك يقتضي منع المؤد. هـ فود: (فإن سجد لشيء منها إلخ) عبارة شرح الروض فإن سجد لشيء منها طائعا جواره بطلت صلاته إلا لمن قرب عهده بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء قاله البغوي في فتاويه.

مشروعية سُجود السهو ومن عرفه عرف محله أي يقتضيه ويُردُّ بمنع هذا التلازم؛ لأنَّ الجاهل قد يستمع مشروعية سُجود السهو فَيُبَيِّل السلام لا غير فيظنُّ عُثْمَنَ لِكُلِّ شُئٍّ وَأَوَّلَتْ محله بما ذُكِرَ؛ لأنَّه الذي نحن فيه وإلا لم يبقَ للإشكال وجه أصلاً ثم رأيتُ شارحاً فهمه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يُلَاقِي ما نحن فيه إذ الكلام ليس في سُجوده في غير محله وهو قُبِيل السلام بل في سُجوده في محله لكنَّ لِتَحْوِ تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ فَتَعَيَّنَ ما ذُكِرْتُهُ (والثاني) أي فعل المنهي عنه من حيث هو (إنَّ لم يُبطلْ عَمْدَه) الصلاة (كالاتِّفَاتِ وَالْعُطُوفَاتَيْنِ لم يسجد بسهو) ولا لِعَمْدِهِ غَالِبًا ما يَأْتِي مِنَ الْمُسْتَشْتَبَاتِ (وإلا) بَأَنَّ أَبْطَلَ عَمْدَهُ كَرَكْعَةٍ زَائِدَةٍ (سَجَدَ) لِسَهْوِهِ لأنَّه ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا وَسَجَدَ لِلْسَهْوِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ هَذَا (إنَّ لم يَبْطُلْ) الصلاة (بسهو) فَإِنْ بَطَلَتْ بِسَهْوِهِ (ككلام كثير) فَإِنَّهُ يُبْطَلُهَا (في الأصح) كما مرَّ لم يسجد؛ لأنَّه ليس في صلاة في الأصح راجعٌ لِلْمِثَالِ لا لِلْحُكْمِ. واستثنى من هذه القاعدة ما لو حوَّلَ الْمُتَنَقِّلُ دَائِمَتَهُ عَنْ صَوْبِ مَقْصِدِهِ سَهْوًا ثُمَّ عَادَ فَوْزًا فَإِنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ مَعَ أَنَّ عَمْدَهُ مُبْطَلٌ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سُجُودِهِ لِجُمُوعِهَا وَعُودِهَا فَوْزًا بَأَنَّهُ هُنَا مُقَصِّرٌ بِرُكُوبِهِ الْجُمُوعَ أَوْ بِقَدَمِ ضَبْطِهَا بِخِلَافِ النَّاسِي فَخُفَّفَ عَنْهُ لِمَشَقَّةِ السَّفَرِ، وَإِنْ قَصَرَ وَمَا لَوْ سَهَا بِتَرْكِ السَّلَامِ فَإِنَّهُ لَا

كَلَامُ الشَّارِحِ مَرَّ فَإِنْ مِثْلُ هَذَا مِمَّا لَا يَخْفَى فَلَا يُفَرَّقُ فِيهِ بَيْنَ قَرِيبِ الْعَهْدِ بِالإِسْلَامِ وَغَيْرِهِ اهـ.
 • قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ هُوَ) أَي لَا يَقْيِدُ السُّجُودَ لَهُ س. م. • قَوْلُهُ: (وَلَا لِعَمْدِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَتَقْوِيلُ الْخِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ مَا لَوْ حَوَّلَ إِلَى وَمَا لَوْ سَهَا بَعْدَ سُجُودِ. • قَوْلُهُ: (لَمَّا يَأْتِي) أَي مِنْ قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَوْ تَقَلَّ رُكْعَتَا قَوْلَا الْخِ وَمَا زَادَهُ الشَّارِحُ هُنَاكَ. • قَوْلُهُ: (كَرَكْعَةٍ زَائِدَةٍ) أَي أَوْ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْ قَلِيلٍ أَكُلٍّ أَوْ كَلَامٍ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لأنَّه ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ الْخِ) أَي وَيُقَاسُ غَيْرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (هَذَا إِنْ لَمْ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ بِسَهْوِهِ) أَي كَالْأَمْثِلَةِ الْمَذْكُورَةِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فَفي الأصح) أَي قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي الْأَصَحِّ. • قَوْلُهُ: (رَاجِعٌ لِلْمِثَالِ) أَي لِيُطْلَانَ الصَّلَاةُ بِكَثِيرِ الْكَلَامِ سَهْوًا. • قَوْلُهُ: (لَا الْحُكْمُ) أَي عَدَمُ السُّجُودِ سَمَّ وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي فَفي الْأَصَحِّ رَاجِعٌ لِلْمِثَالِ وَهُوَ الْكَلَامُ الْكَثِيرُ لَا الْحُكْمُ وَهُوَ قَوْلُهُ سَجَدَ وَلَوْ سَكَتَ عَنِ الْمِثَالِ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَبْعَدَ عَنِ الْإِيهَامِ إِذْ لَا سُجُودَ مَعَ الْحُكْمِ بِالْبُطْلَانِ أَهْ أَيْ بِالِاتِّفَاقِ.
 • قَوْلُهُ: (مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ) أَي الْمَأْخُودَةُ مِنْ قَوْلِهِ وَالْأَسَجَدُ الْخِ وَهِيَ مَا يُبْطَلُ عَمْدُهُ دُونَ سَهْوِهِ يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ. • قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ لَا يَسْجُدُ الْخِ) هَذَا مَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَالْمُعْتَمِدُ كَمَا مَرَّ فِي فَضْلِ الْإِسْتِثْبَالِ أَنَّهُ يَسْجُدُ لَهُ وَصَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي رَوِيهِ وَقَالَ الْإِسْتَوِيُّ إِنَّهُ الْقِيَاسُ وَأَتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَسَمَّ وَاعْتَمَدَهُ شَرْحُ الْمَنْهَجِ أَيْضًا.
 • قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُغْتَمِدِ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا.

• قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ هُوَ) أَي لَا يَقْيِدُ السُّجُودَ لَهُ. • قَوْلُهُ: (رَاجِعٌ لِلْمِثَالِ) أَي: لِيُطْلَانَ الصَّلَاةُ بِكَثِيرِ الْكَلَامِ سَهْوًا، وَقَوْلُهُ: لَا الْحُكْمُ أَي عَدَمُ السُّجُودِ. • قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُغْتَمِدِ) وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ لَكِنْ

يسجدُ لسهوه مع إبطالِ تعمّده ورُؤْ بآئه إن تركه وَقَلْ مُنَافِيَا فهو المُبْطِلُ وإلا فهو سُكُوتٌ وهو غيرُ مُبْطِلٍ، وإن طَالَ وما لو سَهَا بعدَ سُجُودِ السهو فَتَجَدُّ للسهو سَاهِيَا فَإِنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِهَذَا السُّجُودِ مع إبطالِ عَمْدِهِ (وتطويلُ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ) بَأَنْ يَزِيدَ عَلَى قَدْرِ ذِكْرِ الْإِعْتِدَالِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَسْطِ الْمُعْتَدِلِ لَا لِحَالِ الْمُصَلِّي فِيمَا يَظْهَرُ قَدْرُ الْفَاتِحَةِ ذَاكِرًا كَانَ أَوْ سَاكِتًا وَعَلَى قَدْرِ ذِكْرِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ كَذَلِكَ قَدْرُ التَّسْهِدِ الْوَاجِبِ وَقَوْلِي فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهَا بَلْ مِنْ حَيْثُ الْحَالَةُ الرَّاهِنَةُ فَلَوْ كَانَ إِمَامًا لَا تُسْرُ لَهُ الْأَذْكَارُ الَّتِي تُسْرُ لِلْمُنْفَرِدِ اعْتَبِرَ التَّطْوِيلُ فِي حَقِّهِ بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ مُنْفَرِدًا عَلَى الْأَوَّلِ وَالنَّظَرُ لِمَا يُشْرَعُ لَهُ الْآنَ مِنَ الذِّكْرِ عَلَى الثَّانِي وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِكُلَايِهِمْ (يُطِيلُ عَمْدَهُ) الصَّلَاةَ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ مُغَيَّرٌ لِمَوْضُوعِهِ إِذْ هُوَ غَيْرُ مَقْصُودٍ فِي نَفْسِهِ وَإِنَّمَا شَرِيعٌ لِلْفَصْلِ أَيْ بَيْنَ الْمُقَدِّمَةِ وَالرُّكُوعِ أَوْ شِبْهِهَا وَهُوَ السُّجُودُ الثَّانِي لِمَا مَرَّ أَنَّهُ شُكْرٌ لِمَا أَهْلٌ لَهُ مِنَ الْقُرْبِ بِالسُّجُودِ الْأَوَّلِ وَبَيْنَ الْمَقْصُودِ بِالذَّاتِ وَهُوَ السُّجُودُ الْأَوَّلُ فِيهِمَا وَخَرَجَ بِقَوْلِي الْمَشْرُوعِ فِيهِ الْخُطْبُوتُ يَقْدِرُ الْقُنُوتُ.....

فُود: (وَرُؤْ) أَيْ قَوْلُهُ مَعَ الْخُ سَم. فُود: (وَمَا لَوْ سَهَا بَعْدَ سُجُودِ السَّهْوِ) أَيْ بَأَنْ تَكَلَّمَ نَاسِيًا مَتَّلَاعَ ش. فُود: (لِهَذَا السُّجُودِ) أَيْ الَّذِي فَعَلَهُ سَاهِيَا. فُود: (بَأَنْ يَزِيدَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلِي فِي الْمُغْنَى الْآ قَوْلُهُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ إِلَى قَدْرِ الْفَاتِحَةِ وَإِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ فَيَسْجُدُ فِي النِّهَايَةِ الْآ قَوْلُهُ أَيْ بَيْنَ الْمُقَدِّمَةِ إِلَى وَخَرَجَ. فُود: (ذَاكِرًا كَانَ الْخُ) أَيْ أَوْ قَارِنًا نِهَآيَةً. فُود: (كَذَلِكَ) أَيْ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ بِالنِّسْبَةِ الْخُ. فُود: (لَيْسَ الْمُرَادُ الْخُ) الْآتِسَبُ لِقَوْلِهِ الْآتِي وَهُوَ الْأَقْرَبُ الْخُ أَنْ يَقُولَ كَمَا فِي النِّهَايَةِ يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهَا أَوْ مِنْ حَيْثُ الْخُ. فُود: (عَلَى الْأَوَّلِ) أَيْ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهَا وَ. فُود: (عَلَى الثَّانِي) أَيْ مِنْ حَيْثُ الْحَالَةُ الرَّاهِنَةُ. فُود: (لِمَا مَرَّ) أَيْ فِي أَرْكَانِ الصَّلَاةِ كُرْدِي. فُود: (أَنَّهُ الْخُ) أَيْ السُّجُودُ الثَّانِي. فُود: (وَبَيْنَ الْمَقْصُودِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بَيْنَ الْمُقَدِّمَةِ. فُود: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ فَالْإِعْتِدَالُ فِي الْمُغْنَى الْآ قَوْلُهُ وَقَدْ يَتِمَحَّلُ إِلَى الْمَثْنِ. فُود: (وَخَرَجَ الْخُ) مَا طَرِيقُ الْخُرُوجِ؟ سَم وَأَشَارَ الْكُرْدِي إِلَى الْجَوَابِ عَنْهُ بِمَا نَصَّهُ أَيْ وَخَرَجَ عَنِ التَّطْوِيلِ الْمُبْطِلِ بِسَبَبِ قَوْلِي الْخُ أ.

فُود: (تَطْوِيلُهُ الْخُ) بَلْ لَهُ أَنْ يُطِيلَهُ بِمَا شَاءَ مِنَ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ وَكَذَا بِالسُّكُوتِ سَم أَيْ لِمَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ أَنَّ تَطْوِيلَ الْإِعْتِدَالِ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ بِذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ غَيْرِ مُبْطِلٍ مُطْلَقًا وَإِنَّهُ مُسْتَتَنِيٌّ مِنَ الْبُطْلَانِ بِتَطْوِيلِ الْقَصِيرِ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ أ. فُود: (بِقَدْرِ الْقُنُوتِ) أَيْ

الَّذِي صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ أَنَّهُ يَسْجُدُ وَقَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِنَّهُ الْمُعْتَمَدُ م ر.

فُود: (وَرُؤْ) أَيْ: قَوْلُهُ مَعَ الْخُ. فُود: (وَهُوَ الْأَقْرَبُ) مِثْلُهُ فِي شَرْحِ م ر. فُود: (وَخَرَجَ بِقَوْلِي الْخُ) مَا طَرِيقُ الْخُرُوجِ؟. فُود: (بِقَدْرِ الْقُنُوتِ) قَدْ يَذَلُّ عَلَى ضَرَرِ الزِّيَادَةِ عَلَى قَدْرِ الْقُنُوتِ الْوَارِدِ وَنَتَجَهُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ لِلْقُنُوتِ ذِكْرٌ وَلَا دُعَاءٌ مَخْصُوصٌ وَلَا حَدٌّ لِلذِّكْرِ، وَالِدُّعَاءُ فَلَهُ أَنْ يُطِيلَ بِمَا شَاءَ

في محله أو التسبيح في صلاته أو القراءة في الكُشُوف فلا يُؤْتَرُ واختير جواز تطويلهما لصحة الأحاديث فيه ومن ثم كان الأكثرون عليه وصححه في التحقيق في موضع وقد يُتَمَسَّكُ للمُعْتَمَدِ بآنها وقائِعُ فعلية مُحْتَمَلَةٌ (فيسجد بسهوه) وإن قلنا لا يُبْطِلُ عَمْدَهُ لتركه التَحْفُظَ المأمور به على التأكيد.

(فالاغتدال قصير) إما مرؤ أنه للفصل بدليل أنه لم يجب فيه ذكر مع أنه عادي ومن ثم لما كان القيام ومجلوس التشهد الأخير عاديَيْن وجب لهما ذكر صرفاً لهما عن العادة بخلاف نحو الركوع ووجوب الطمأنينة فيه ليحصل الخشوع والسكينة المطلوبان في الصلاة (وكذا الجلوس بين السجدةين في الأصح) إما ذكر في الاغتدال حرفاً يخرف بل هو أولى؛ لأن ذكره أقصر فإن قلت ما وجه اختصاص الخلاف بهذا قلت لأن بعده جلوس طویل في نفسه يُشَبِّهُهُ

المشروع فيه ولعل المراد القنوت مع ما يتقدم عليه من الأذكار المشروعة رشدي أقول بل يُصَرِّحُ بذلك المراد قول الشارح المُتَقَدِّمُ بأن يزيد إلخ. □ فؤد: (في محله) أي المشروع هو فيه بالأصل وهو ثانياً الصبح وأخيرة الوتر في النصف الثاني من رمضان وأخيرة سائر المكتوبات في التارلة كما في حاشية الشيخ ع ش ويدل له قول الشارح م ر الآتي في شرح وعلى هذا تستثنى هذه الصورة من قولنا إلخ ويمكن حمله إلخ فالشارح مُخَالِفٌ لما أفتى به الشهاب ابن حجر من أن المراد بمحله اغتدال أخيرة سائر المكتوبات رشدي وتقدم عن الشارح أيضاً ما يُفِيدُ أن محله اغتدال الأخيرة مُطْلَقاً ولو في التل.

□ فؤد: (واختير إلخ) كان ينبغي تأخيره عن قول المتن فالاغتدال قصير إلخ رشدي. □ فؤد: (لصحة الأحاديث إلخ) كخبر مسلم عن أنس قال - كان ﷺ إذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى يقول القائل قد نسي - مُعْنِي عبارة ع ش وفي سم على المنهج أن حديث أنس ورد في مسلم بتطويل الجلوس بين السجدةين أيضاً اه أي كما ورد بتطويل الاغتدال اه. □ فؤد: (لتركه التَحْفُظُ إلخ) تغليل للمتن فقط والآن فلا ترك بالنسبة لمقابل الأصح المشار إليه بالغاية. □ فؤد: (ووجوب الطمأنينة إلخ) أي فلا يرد أن وجوب الطمأنينة ينافي ذلك أي كونه للفصل ع ش. □ فؤد: (فيه) أي في الاغتدال ع ش. □ فؤد: (بهذا) أي بالجلوس بين السجدةين. □ فؤد: (لأن بعده جلوس) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى واسم أن ضمير الشأن، وقد يقال والاغتدال قبله بل هو أولى بهذا القياس؛ لأن الشبه الطويل قبله مطرد بخلاف الجلوس بين السجدةين فإنه إنما يتأتى إذا عقبه جلوس تشهد وليس بمطرد ومن المعلوم أن التفاوت

منهما، بل يتجه وكذا بالسكوت، فليأتمل. □ فؤد: (لا يبطل) زيادة هذا القيد توجب سماجة وركعة في الكلام؛ لأنه إما أن يريد به لا يبطل عمدته، أو لا يبطل عمدته ولا سهوه، فإن أراد الأول صار تقدير الكلام، ولو نقل رُكُنًا قولاً لا يبطل عمدته لم يبطل عمدته وإن أراد الثاني صار التقدير؛ ولو نقل رُكُنًا قولاً لا يبطل عمدته ولا سهوه لم يبطل عمدته ولا يخفى ما في ذلك من الضعف والفساد فكان الصواب الإطلاق، ثم استثناء السلام والتكبير من عدم البطلان مع العمدة قائم.

وهو جلوس التشهد أو الاستراحة بناءً على أنه طويل فأمكن قياسه عليه والاعتدال ليس بمدّه طويل يُشبهه، هذا وظاهر ما مرّ عن الأكثرين أن الخلاف فيهما فينافي المتن مع كونه على طبع عبارة المجموع إلا أن يجاب بأن جزئانه فيهما لا يقتضي أنه في الجلوس أقوى فذاك من حيث أصل جزئانه فيهما، وهذا من حيث قوة الخلاف وهو مختص بالثاني وجهه ما تقرّر أن مدّه طويل يُشبهه بخلاف الاعتدال ولا ينافي ما تقرّر من أنهما غير مقصودين فلا يطولان لِمَا وَقَعَ في عبارات أنهما مقصودان؛ لأن معناه أنه لا بُدّ من وجود صورتهما مع عدم الصارِف لهما كما مرّ. (ولو نقل رُكُنا قولًا) لا يُطيل فخرج السلام عليكم وتكبير التخرُّم.....

بالقلية والبغدية لا يؤثّر ويتسلم ذلك كله لا يخفى ضغفه بصريّ. □ فود: (بناءً على أنه) أي جلوس الاستراحة (طويل) أي والأصحّ بخلافه كُرديّ أي عند الشارح خلافاً للنهاية والمُغني والشهاب الزملي كما مرّ. □ فود: (وظاهر ما مرّ إلخ) بل صريحه. □ فود: (أن الخلاف إلخ) خبر قوله وظاهر إلخ.

□ فود: (فينافي) أي ما مرّ. □ فود: (مع كونه) أي المتن. □ فود: (فذاك) أي ما مرّ. □ فود: (وهذا) أي ما في المتن. □ فود: (ما تقرّر إلخ) قد تقدّم ما فيه. □ فود: (أن بمدّه طويل) كذا في أصله أيضًا بخطه رحمه الله تعالى ويوجه بتظير ما تقدّم بصريّ. □ فود: (كما مرّ) في أركان الصلاة كُرديّ.

قول (سني): (ولو نقل إلخ) قصّبه أنه لا يسجد لتكرير الفاتحة أو التشهد لأنه لم ينقله إلى غير محله لكن عبارة حجّ في شرح الإرشاد ويضمّ إلى هذا أي نقل الركن القوليّ تكرير الفاتحة خلافاً لبعضهم انتهت وخرج بتكرير الفاتحة تكرير السورة فلا يسجد له وقياس ما ذكره في تكرير الفاتحة أنه يسجد بتكرير التشهد إلا أن قضية قول الشارح لو قدّم الصلاة على التبي لا يسجد؛ لأن القعود إلخ عدم السجود بتكرير الركن القوليّ ع ش.

قول (سني): (رُكُنا قولًا) أي غير سلام وتكبير إخراج أو بعضه إلى ركنٍ طويل، وأما نقل ذلك إلى ركنٍ قصير فإن طوله فمُطيل كما مرّ وإلا ففيه الخلاف أي الآتي مُغني. □ فود: (لا يُطيل) إلى قول المتن ولو نسي في النهاية إلا قوله وحيثيّ إلى المتن وقوله إلا إذا إلى المتن وقوله وما لو نقل إلى وما لو فرّقهم وقوله ونظر إلى وليس. □ فود: (لا يُطيل) زيادة هذا القيد توجب سماجة وبركة في الكلام؛ لأنه يصير تقدير الكلام ولو نقل رُكُنا قولًا لا يُطيل عنده لم يُطيل عنده ولا يخفى ما في ذلك من الضعف والفساد فكان الصواب الإطلاق ثم استثناء السلام والتكبير من غير البطالان مع المنع سم.

□ فود: (فخرج السلام عليكم) نعم لو أتى به سهواً سجّد للسهو كما هو ظاهر ومثله ما لو أتى بتكبير الإحرام بنيت إذ عندها مُطيل فيسجد لسهوها على القاعدة فالتقيّد بقوله لا يُطيل لأجل قول المصنّف

□ فود: (فخرج السلام عليكم) نعم لو أتى به سهواً سجّد للسهو كما هو ظاهر مأخوذ مما يأتي فيما لو سلّم الإمام فسلم معه المنبوق سهواً ومثله ما لو أتى بتكبير الإحرام بنيت إذ عندها مُطيل فيسجد لسهوها على القاعدة فالتقيّد بقوله لا يُطيل لأجل قول المصنّف لم يُطيل عنده.

بأن كَبُرَ بِقَصْدِهِ وحينئذ لا نَظَرَ فِيهِ خِلافًا لِلِإِسْتَوِي (كفاحية في ركوع أو جلوس (تشهد) آخِر أو أَوَّل وتَقْيِيدُ شَارِح بِالْآخِر لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ وَكَتَشْهَدُ فِي قِيَامٍ أَوْ سُجُودٍ (لَمْ يُبْطِلْ عَمْدَهُ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مُخِلٍّ بِصُورَتِهَا بِخِلَافِ الْفِعْلِيِّ (وَيَسْجُدُ لِشَهْوِهِ فِي الْأَصَحِّ) لِتَرْكِهِ التَّحْفِظَ نَظِيرَ مَا مَرَّ وَكَذَا الْعَمْدَةُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَنَقَلَ بَعْضُهُ كَكُلِّهِ إِلَّا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ السَّلَامِ فَإِنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَمْ يَنْوَ مَعَهُ أَنَّهُ بَعْضُ سَلَامِ التَّحْلِيلِ أَوْ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ سَهْوًا لَكِنْ هَذَا مِنَ الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّ عَمْدَهُ مُبْطِلٌ حِينَئِذٍ (وَعَلَى هَذَا) الْأَصَحُّ (تُسْتَنَى هَذِهِ الصُّورَةُ مِنْ قَوْلِنَا)

لَمْ يُبْطِلْ عَمْدَهُ سَمِ أَيِّ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ مَا مَرَّ مِنَ السَّمَاجَةِ وَالرَّكْعَةِ . هـ فَوَد: (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ سَلَامَ التَّحْلِيلِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخِطَابِ ع ش . هـ فَوَد: (بِأَن كَبُرَ بِقَصْدِهِ) أَيِ الْإِحْرَامِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ تَعَمُّدَ التَّكْيِيرِ بِقَصْدِ الْإِحْرَامِ مُبْطِلٌ وَهُوَ صَرِيحٌ مَا قَرَّرَهُ فِي مَسْأَلَةِ الدُّخُولِ بِالْأَوْتَارِ وَالْخُرُوجِ بِالْإِشْفَاعِ وَإِنْ تَوَقَّفَ فِيهِ السُّيُوطِي فِي فِتَاوَاهِ سَم . هـ فَوَد: (وَحِينَئِذٍ) أَيِ أَوْ بَعْضُهُ نِهَآيَةً زَادَ الْإِعَابَ وَلَوْ لَفْظُ التَّحِيَّاتِ اهـ . هـ فَوَد: (بِخِلَافِ الْفِعْلِيِّ) أَشَارَ بِهِ إِلَى رَدِّ تَوَجُّهِهِ مُقَابِلَ الْأَصَحِّ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ الْمَحَلِّيُّ بِقَوْلِهِ الثَّانِي يُبْطِلُ كَتْفُ الرُّكْنِ الْفِعْلِيِّ ع ش . هـ فَوَد: (نَظِيرَ مَا مَرَّ) أَيِ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَالْإِغْتِدَالُ قَصِيرٌ كَرْدِي . هـ فَوَد: (وَكَذَا لِعَمْدِهِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمَعْنَى . هـ فَوَد: (وَنَقَلَ بَعْضُهُ كَكُلِّهِ) يَدْخُلُ فِيهِ التَّسْمِيَةُ أَوَّلُ التَّشْهَدِ كَمَا يَأْتِي سَم . هـ فَوَد: (إِلَّا إِذَا اقْتَصَرَ الْإِنْخ) هَذَا لَا يُنَاسِبُ تَقْيِيدَ الْقَوْلِيَّ بِقَوْلِهِ لَا يُبْطِلُ الْإِنْخ إِذَ السَّلَامُ لَيْسَ مِنْهُ سَم . هـ فَوَد: (مَا لَمْ يَنْوَ مَعَهُ أَنَّهُ بَعْضُ سَلَامِ التَّحْلِيلِ) إِنْ فُرِضَ هَذَا فِيمَا إِذَا عَزَمَ عَلَى الْإِثْنَيْنِ بِجَمِيعِ السَّلَامِ ثُمَّ اقْتَصَرَ عَلَى الْبُغْضِ فَمُحْتَمَلٌ كَمَا لَوْ نَوَى الْإِثْنَانِ بِالْفِعْلِ الْمُبْطِلِ وَشَرَعَ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يُنْهَ أَمَّا إِذَا نَوَى الْإِفْتِصَارَ ابْتِدَاءً عَلَى بَعْضِ السَّلَامِ فَمَا وَجْهُ الْبُطْلَانِ؟ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْبُطْلَانَ فِي الْإِثْنَيْنِ بِالسَّلَامِ اشْتِمَالُهُ عَلَى خِطَابِ الْآدَمِيِّينَ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ أَقُولُ وَقَدْ يُوَجِّهُ الْبُطْلَانُ بِأَن نِيَّةَ كَوْنِهِ بَعْضُ سَلَامِ التَّحْلِيلِ كَنِيَّةِ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ وَمُسْتَلَزِمَةٌ لَهَا . فَوَد (سَنِي): (هَذِهِ الصُّورَةُ) هِيَ قَوْلُهُ وَلَوْ نَقَلَ رُكْنًا قَوْلِنَا الْإِنْخ ع ش .

هـ فَوَد: (بِأَن كَبُرَ بِقَصْدِهِ) أَيِ: الْإِحْرَامِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ تَعَمُّدَ التَّكْيِيرِ بِقَصْدِ الْإِحْرَامِ مُبْطِلٌ وَهُوَ صَرِيحٌ مَا قَرَّرَهُ فِي مَسْأَلَةِ الدُّخُولِ بِالْأَوْتَارِ، وَالْخُرُوجِ بِالْإِشْفَاعِ لَكِنْ فِي فِتَاوَى السُّيُوطِيِّ بَعْدَ تَكْلِيمِهِ عَلَى تَنْظِيرِ الْإِسْتَوِيِّ فِي أَنَّ تَعَمُّدَ التَّكْيِيرِ مُبْطِلٌ مَا نَصَّهُ: وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ أَيُّ التَّكْيِيرِ الذِّكْرَ الْمَحْضُ لَمْ يُبْطِلْ قَطْعًا، وَلَوْ قَصَدَ قَطْعَ الْإِحْرَامِ الْأَوَّلِ وَتَجْدِيدَ إِحْرَامٍ جَدِيدٍ بَطَلَتْ قَطْعًا، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَصْدِ التَّجْدِيدِ، وَالتَّقْلِيلُ دُونَ الْقَطْعِ فِيهِ الْمَسْأَلَةُ أَيِ مَسْأَلَةِ تَنْظِيرِ الْإِسْتَوِيِّ وَهِيَ رُبَّةٌ وَسَطَى فَيَحْتَمَلُ الْبُطْلَانُ وَعَمْدُهُ وَهُوَ مَحَلٌّ تَوَقَّفَ اهـ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالْوَجْهُ أَنَّ لَا تَوَقَّفَ؛ لِأَنَّ الْفُرْضَ أَنَّهُ قَصَدَ تَجْدِيدَ الْإِحْرَامِ كَمَا قَالَ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَصْدِ التَّجْدِيدِ وَهَذَا يَقْتَضِي الْبُطْلَانَ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ مَسْأَلَةِ الدُّخُولِ بِالْأَوْتَارِ وَالْخُرُوجِ بِالْإِشْفَاعِ . هـ فَوَد: (وَنَقَلَ بَعْضُهُ) يَدْخُلُ فِيهِ التَّسْمِيَةُ أَوَّلُ التَّشْهَدِ كَمَا يَأْتِي . هـ فَوَد: (إِلَّا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ السَّلَامِ الْإِنْخ) هَذَا لَا يُنَاسِبُ تَقْيِيدَ الْقَوْلِيَّ بِقَوْلِهِ لَا يُبْطِلُ الْإِنْخ إِذَ السَّلَامُ لَيْسَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ

السابق (ما لا يُطْلَعُ عَمْدُهُ لَا سُجُودَ لِسَهْوِهِ وَاسْتَنْتَى مَعَهَا) أَيْضًا مَا لَوْ أَتَى بِالْقُنُوتِ أَوْ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ بِنَيْتِهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ فِي الْوُتْرِ فِي الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ فِي الْوُتْرِ فِي غَيْرِ نَيْصِفِ رَمَضَانَ الثَّانِي فَإِنَّهُ يَسْجُدُ وَمَا لَوْ قَرَأَ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ بِخِلَافِهِ قَبْلُهَا؛ لَأَنَّهُ مَحَلُّهَا فِي الْجُمْلَةِ، وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ التَّشَهُّدِ لَمْ يَسْجُدْ؛ لِأَنَّ الْقُنُودَ مَحَلُّهَا فِي الْجُمْلَةِ وَمَا لَوْ نَقَلَ ذِكْرًا مُخْتَصِمًا بِمَحَلِّ لَغَيْرِهِ بِنَيْتِهِ أَنَّهُ ذَلِكَ الذِّكْرُ.....

هـ فَوَد: (وَاسْتَنْتَى) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيَاسُهُ إِلَى وَمَا لَوْ فَرَقْتَهُمْ وَقَوْلَهُ وَنَظَرُ إِلَى وَلَيْسَ وَقَوْلُهُ أَوْ مُصَلٍّ تَقْلًا مُطْلَقًا. هـ فَوَد: (أَيْضًا) يُغْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ. هـ فَوَد: (مَا لَوْ أَتَى بِالْقُنُوتِ إلخ) أَيْ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا مُغْنِي. هـ فَوَد: (بِنَيْتِهِ إلخ) فَإِنْ أَتَى بِهِ لَا بِنَيْتِ الْقُنُوتِ لَمْ يَسْجُدْ قَالَه الْخَوَارِزْمِيُّ مُغْنِي. هـ فَوَد: (قَبْلَ الرُّكُوعِ) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ فَعَلَهُ إِمَامُهُ الْمُخَالَفُ قَبْلَ الرُّكُوعِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ عَنْ اعْتِقَادٍ يَنْزِلُ عِنْدَنَا مَنَزِلَةُ السَّهْوِ ع ش. هـ فَوَد: (فِي الْوُتْرِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَفْعَلَهُ فِي ذَلِكَ بَقِيَّةُ الصَّلَوَاتِ كَالظُّهْرِ سَمَ وَرَشِيدِي. هـ فَوَد: (فَإِنَّهُ يَسْجُدُ) وَلَوْ تَعَمَّدَ لَمْ تَطْلُ صَلَاتُهُ لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ ذَكَرَهُ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَطْلُ بِهِ الْإِعْتِدَالَ وَالْأَبْلَغُ نَهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَالْأَبْلَغُ هَذَا يُخَالِفُ مِنْ خَبَثِ شَمُولِهِ لِلرُّكُوعِ الْأَخِيرَةِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ خَجَّ مِنْ عَدَمِ الْبُطْلَانِ بِتَطْوِيلِ الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ أَوْ مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ نَقْلُهُ عَنْهُ فِي بَحْثِ تَطْوِيلِ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ. هـ فَوَد: (وَمَا لَوْ قَرَأَ إلخ) أَيْ بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ سَمَ لَكِنْ ظَاهِرٌ صَنِيعِ الشَّارِحِ كَشْرَحِ الْمَنْهَجِ وَنَهَايَةِ الْمُنْفِي وَصَرِيحُ فَتْحِ الْجَوَادِ أَنَّ الْفَاتِحَةَ وَالسُّورَةَ وَالتَّشَهُّدَ لَا يُشْتَرَطُ فِي نَقْلِهَا التَّيَّةَ وَاسْتَظْهَرَهُ ع ش وَالْحَلَبِيُّ عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ قَوْلُهُ م ر غَيْرَ الْفَاتِحَةِ أَيْ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ إلخ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا قَرَأَ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ لَا يُشْتَرَطُ لِلْسُّجُودِ نَيْتُ الْقِرَاءَةِ لَكِنْ فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا الزِّيَادِي خِلَافَهُ حَيْثُ قَالَ قَوْلُهُ وَقُنُوتُ بِنَيْتِهِ وَكَذَلِكَ التَّشَهُّدُ وَالْقِرَاءَةُ لَا بُدَّ مِنْ نَيْتِهِمَا قِيَاسًا عَلَى الْقُنُوتِ انْتَهَى وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّارِحِ م ر مِنْ أَنَّ التَّشَهُّدَ وَالْقِرَاءَةَ لَا يُشْتَرَطُ لَهَا نَيْتُ فِي اقْتِضَاءِ السُّجُودِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ وَالْفَاظَ التَّشَهُّدَ كِلَاهُمَا مُتَعَيَّنٌ مَطْلُوبٌ فِي مَحَلٍّ مَخْصُوصٍ بِخِلَافِ الْقُنُوتِ فَإِنَّ الْفَاظَةَ تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَيَقُومُ غَيْرُهَا مِنْ كُلِّ مَا يَتَضَمَّنُ دُعَاءَ وَتَنَاءَ مَقَامَهَا فَاحْتَاجَ فِي اقْتِضَاءِ السُّجُودِ لِلتَّيَّةِ اهـ. هـ فَوَد: (وَمَا لَوْ نَقَلَ ذِكْرًا إلخ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَخِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ وَالْمُنْفِي عِبَارَةُ الْأَخِيرِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَقِيَاسُهُ أَيْ نَقَلَ السُّورَةَ السُّجُودَ لِلتَّشْبِيحِ فِي الْقِيَامِ وَهُوَ مُقْتَضَى مَا فِي شُرَائِطِ الْأَحْكَامِ لَا بَيْنَ عِبَادَانِ انْتَهَى وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ السُّجُودِ اهـ وَوَجَّهَهُ سَمَ بِأَنَّ جَمِيعَ الصَّلَاةِ قَابِلَةٌ لِلتَّشْبِيحِ غَيْرُ مَنْهِيٍّ عَنْهُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهَا فَإِنَّهَا مَنْهِيٌّ عَنْهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا اهـ.

يَكُونُ فِي هَذِهِ النُّسخَةِ سَقَمٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي غَيْرِ هَذِهِ النُّسخَةِ كَذَلِكَ. هـ فَوَد: (فِي الْوُتْرِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَفْعَلَهُ فِي ذَلِكَ بَقِيَّةُ الصَّلَوَاتِ كَالظُّهْرِ. هـ فَوَد: (فَإِنَّهُ يَسْجُدُ)، وَلَوْ تَعَمَّدَ لَمْ تَطْلُ صَلَاتُهُ لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَطْلُ بِهِ الْإِعْتِدَالَ وَالْأَبْلَغُ أَخَذًا بِمَا مَرَّ م ر. هـ فَوَد: (وَمَا لَوْ قَرَأَ) أَيْ: بِقَصْدِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ. هـ فَوَد: (وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر قَالَ

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ بَسَمَلَ أَوَّلَ التَّشَهُّدِ أَوْ صَلَّى عَلَى الْآلِ بِنِيَّةٍ أَنَّهُ ذَكَرَ التَّشَهُّدَ الْأَخِيرَ سَجَدَ لِلشَّهْرِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ شَيْخِنَا فِي فَتَاوِيهِ وَغَيْرِهَا وَمَنْ اعْتَرَضَهُ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ رُكْنٌ فِي الْأَخِيرَةِ فَقَدْ أَبْعَدَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ نَقْلَ الْمُنْدُوبِ كَذَلِكَ بِشَرْطِهِ.....

هـ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهَا الْفَخ) يَتَّجِهَ السُّجُودُ لِلْبَسْمَلَةِ أَوَّلَ التَّشَهُّدِ إِذَا قَصَدَ بِهَا الْقُرْآنَ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ قَطْعًا وَلِلصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ فِي غَيْرِ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ بِقَصْدِ أَنَّهَا ذِكْرُ الْأَخِيرِ؛ لِأَنَّهَا نَقْلٌ بِمَعْنَى إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ لَكِنْ خَالَفَ م ر فَقِي شَرْحَهُ وَلَوْ صَلَّى عَلَى الْآلِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ أَوْ بَسَمَلَ أَوَّلَ التَّشَهُّدِ لَمْ يُسَنِّ لَهُ سُجُودُ السَّهْوِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْأَصْحَابِ وَهُوَ ظَاهِرٌ عَمَلًا بِقَاعِدَتِهِمْ مَا لَا يَبْطُلُ عَنْدَهُ لَا سُجُودُ لِسَهْوِهِ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِغْيَارُ الْمُعْصِيَةِ وَاتَّهَى وَأَقُولُ قَدْ يُسْتَشْكَلُ عَدَمُ السُّجُودِ فِيمَا لَوْ بَسَمَلَ أَوَّلَ التَّشَهُّدِ؛ لِأَنَّ الْبَسْمَلَةَ آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ فَفِيهِ نَقْلٌ بِمَعْنَى الْفَاتِحَةِ سَمِ عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ م ر أَوْ بَسَمَلَ الْفَخ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ وَإِنْ قَصَدَ أَنَّهَا مِنَ الْفَاتِحَةِ لَكِنْ عِبَارَةٌ حَجَّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ بَسَمَلَ الْفَخ وَالْأَقْرَبُ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الشَّارِحِ م ر لِمَا عَلَّلَ بِهِ سَبِيحًا وَالتَّشَهُّدُ مَحَلُّ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ فِي الْجُمْلَةِ لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْبَسْمَلَةَ مَطْلُوبٌ قَوْلِي نَقَلَهُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ اهـ هـ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَوْ صَلَّى الْفَخ) أَيِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ نِهَآيَةً أَيِ مَثَلًا هـ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) يُخْمَلُ (الْفَخ) أَيِ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ بِنِيَّةٍ أَنَّهُ ذَكَرَ التَّشَهُّدَ الْأَخِيرَ هـ فَوَدَّ: (وَغَيْرِهَا) أَيِ كَشَرْحِ مَنْهَجِهِ هـ فَوَدَّ: (وَمَنْ اعْتَرَضَهُ الْفَخ) الْمُعْتَرِضُ هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي فَتَاوِيهِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ عَدَمَ السُّجُودِ هُوَ مُقْتَضَى قَاعِدَتِهِمْ أَنَّ مَا لَا يَبْطُلُ عَنْدَهُ لَا سُجُودَ لِسَهْوِهِ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِغْيَارُ الْمُعْصِيَةِ كَمَا تَقَدَّمَ م ر أَيِ عَنْ شَرْحِ م ر.

الْإِسْنَوِيُّ وَقِيَّاسُهُ السُّجُودُ لِلتَّشْبِيحِ فِي الْقِيَامِ لَكِنْ أَفَادَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَدَمُ السُّجُودِ م ر وَقَدْ يَوْجَهُ بِأَنَّ جَمِيعَ الصَّلَاةِ قَابِلَةٌ لِلتَّشْبِيحِ غَيْرَ مَنْهِيٍّ عَنْهُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهَا فَإِنَّهَا مَنْهِيٌّ عَنْهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا هـ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْفَخ) يَتَّجِهَ السُّجُودُ لِلْبَسْمَلَةِ أَوَّلَ التَّشَهُّدِ إِذَا قَصَدَ بِهَا الْقُرْآنَ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ قَطْعًا؛ لِأَنَّهَا آيَةٌ مِنَ التَّمْلِ قَطْعًا وَمِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ عِنْدَنَا وَآيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ غَيْرِ التَّمْلِ عِنْدَ كُلِّ سُورَةٍ وَإِنْ لَمْ تُكُنْ آيَةٌ مِنْ نَفْسِ السُّورَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَيَتَّجِهَ أَيْضًا السُّجُودُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ فِي غَيْرِ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ بِقَصْدِ أَنَّهَا ذِكْرُ الْأَخِيرِ؛ لِأَنَّهَا نَقْلٌ بِمَعْنَى إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ لَكِنْ خَالَفَ م ر فَقِي شَرْحَهُ، وَلَوْ صَلَّى عَلَى الْآلِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ، أَوْ بَسَمَلَ أَوَّلَ التَّشَهُّدِ لَمْ يُسَنِّ لَهُ سُجُودُ السَّهْوِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْأَصْحَابِ وَهُوَ ظَاهِرٌ عَمَلًا بِقَاعِدَتِهِمْ مَا لَا يَبْطُلُ عَنْدَهُ لَا سُجُودَ لِسَهْوِهِ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِغْيَارُ الْمُعْصِيَةِ، بَلْ قِيلَ إِنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ فِي الْأَوَّلِ سُنَّةٌ وَكَذَا الْإِنْيَانُ بِبِسْمِ اللَّهِ قَبْلَ التَّشَهُّدِ اهـ أَقُولُ قَدْ يُسْتَشْكَلُ عَدَمُ السُّجُودِ فِيمَا لَوْ بَسَمَلَ أَوَّلَ التَّشَهُّدِ؛ لِأَنَّ الْبَسْمَلَةَ آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ فَفِيهِ نَقْلٌ بِمَعْنَى الْفَاتِحَةِ هـ فَوَدَّ: (وَمَنْ اعْتَرَضَهُ الْفَخ) الْمُعْتَرِضُ هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي فَتَاوِيهِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ عَدَمَ السُّجُودِ هُوَ مُقْتَضَى قَاعِدَتِهِمْ أَنَّ مَا لَا يَبْطُلُ عَنْدَهُ لَا سُجُودَ لِسَهْوِهِ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِغْيَارُ الْمُعْصِيَةِ م ر كَمَا تَقَدَّمَ.

وما لو فرّقهم في الخوف أربع فزقي وصلّى بكلّ فرقة ركعة أو فرقتين وصلّى بواجدة ثلاثاً فإنه يسجد لمخالفته بالانتظار في غير محله الوارد فيه ونظر فيها بأنه يسجد لعمد ذلك أيضاً ورُدّ بأن هذه الصور كلّها يسجد لعمدها أيضاً كصورة المشي وليس منها زيادة القاصر أو مُصلّ نفلًا مُطلقًا من غير نيّة سهواً لأنّ عمده ذلك مُبطلٌ فهو من القاعدة. (ولو نسي) الإمام أو المُنفرد (التشهد الأول) وحده أو مع قعوده (فذكره بعد انتصاه) أي وُصوله لحدّ يجرى في القيام (لم يعد له) أي يحرم عليه العود لأحاديث صحيحة فيه ولتأنيبه بفرض فعله فلا يقطعه لِنِية. (فإن عاد) عايداً (عالمًا بتحريمه بطلت) صلاته لزيادته قعوداً بلا عُذر وهو مُغيّر لِنِية

فرد: (وما لو فرّقهم في الخوف إلخ) وكذا في الأمن بل أولى، وأما لو وقع انتظارٌ مكروهٌ بأن طَوّل ليَلحقَ آخرونَ فكلّاهم كالصريح في عدم سنّ السجود لهذا التّطويل اه سم بحذف. فرد: (فإنه يسجد إلخ) ويتّبعني أنّ غير الفرقة الأولى مثله لافتيادهم بمن حصل منه مُقتضى السجود ومُفارقة الأولى قبل الانتظار المُقتضي له سم وع ش. فرد: (في غير محله إلخ) أي ومحلّه في صلاة الخوف الشّهد أو القيام في الثالثة وفي غيرها الشّهد أو الركوع كزديّ ويُجزي مي. فرد: (ونظر فيها) أي في صورة التّريق. فرد: (بأن هذه الصور) أي الزيادة في الشرح. فرد: (وليس منها) أي من المُستثنيات. فرد: (من غير نيّة) متعلّق بالزيادة. فرد: (سهواً) مغمولٌ له أيضاً. فرد: (فهو إلخ) أي السجود لتلك الزيادة من قاعدة ما يُبطل عمده فقط يسجد لسهوه. فرد: (الإمام) إلى قوله يُوقوع الخلاف في النهاية إلّا قوله نعم إلى المشي وقوله ولم يجلس للاستراحة وقوله إنّ عليم إلى ولو انتصب وقوله وكذا إلى ولو قعد. فرد: (وخذه) أي بأن جلس للشّهد ونسيه. فرد: (أو مع قعوده) أي أو قعوده وخذه فيما إذا لم يُحسن الشّهد مُغني وع ش. فرد: (أي وُصوله لحدّ يجرى في القيام) أي بأن صار إلى القيام أقرب منه إلى الركوع أو إليهما على السواء ع ش.

فولي (سني): (لَمْ يَغْدُ لَهُ) ظاهره وإن نذرّه ويوجّه بأن الكلام في الفرض الأصلي وهذا فرضيته عارضة ولهذا لو تركه عمداً بعد نذرّه لم تبطل صلاته ع ش. فرد: (أي يحرم عليه العود) كذا في المُغني.

فولي: (يفرض فعله) أي أما القولُ قسائني ع ش.

فولي (سني): (عالمًا بتحريمه) أي ذاكراً له سم. فرد: (بطلت صلاته) ظاهره أنّه لا فرق في ذلك بين

فرد: (لو فرّقهم في الخوف أربع فزقي إلخ) لو وقع مثل ذلك في الأمن بأن فارقه المأمومون بعد الركعة الأولى وآتموا لأنفسهم واستمرّ في قيام الثانية إلى أن آتموا وجاء غيرهم فافتدى به، ثم فارقه بعد قيامه للثالثة وهكذا فَيُتْبَنِي السجود لهذا الانتظار كما في الخوف، بل أولى وأما لو وقع انتظارٌ مكروهٌ بأن طَوّل ليَلحقَ آخرونَ فكلّاهم كالصريح في عدم سنّ السجود لهذا التّطويل. فرد: (فإنه يسجد) سَكَتَ عَنِ المأمومين ويتّبعني سجد من عدا الأولى لِمُفَارَقَتِهَا له قبل الانتظار المُقتضي للسجود فراجع ما يأتي في صلاة الخوف. فرد: (عالمًا بتحريمه) أي: ذاكراً له.

الصلاة بخلاف قطع القول ليُنْقَل كالفاتحة للتعوذ أو الافتتاح فإنه غير مُحَرَّم نعم لا تبطل كراهته (أو) عاد له (ناسيا) أنه في صلاة أو حرمة عوده ويُفَرَّق بينه وبين ما مر من إبطال الكلام إذا نسي تحريمه بأن ذاك أشهر فيسيان حرمة نادر فأبطل كالإكراه عليه ولا كذلك هذا (فلا) تبطل لرفع القلم عنه نعم يلزمه القيام فوراً عند التذكُّر (ويسجد للشهو) لإبطال تعمُّد ذلك (أو) عاد له (جاهلاً) تحريمه وإن كان مخالطاً لنا؛ لأن هذا مما يخفى على العوام (فكذا) لا تبطل صلاته (في الأصح) لما دُكِرَ ويلزمه القيام فوراً عند تعلُّمه ويسجد للشهو وفيما إذا تركه الإمام ولم يجلس للاستراحة لا يجوز للمأموم التخلف له ولا ليعضيه بل ولا الجلوس من غير تشهد؛ لأن المدار على فحش المخالفة من غير عُذر وهي موجودة فيما دُكِرَ وإلا بطلت صلاته إن

الغرض والتعلُّل كان آخره أربع زعمات ثلثا بتشهدين وترك الشَّهْد الأوَّل وتلبَّس بالقيام فلا يجوز له العوذ وهو ظاهر لتلبُّسه بالقيام الذي هو قرص. وأما إذا تذكَّر في هذه الحالة قبل تلبُّسه بالقرص فالأقرب أنه يتبني على أنه إذا قصَدَ الإتيان به ثم تركه هل يسجد أو لا؟ فإن قلنا بما قاله القاضي والبقوي من السجود واعتداه الشارح ر عاد له لأنه صار في حكم البغض بقضيه، وإن قلنا بكلام غيرهما من عدم السجود أي واعتداه التخصة لم يقدَّر له ع ش. فود: (أنه في صلاة) قد يقال لا يتصور عوده لأجل الشَّهْد مع نسيانه أنه في صلاة إذ الشَّهْد ليس إلا فيها فلعلَّ اللام في له بمعنى إلى أي عاد إلى الشَّهْد بمعنى محلّه رشدي. فود: (أو حرمة عوده) أي أو ناسيا حرمة عوده ع ش.

فود: (ويُفَرَّق بينه) أي بين عدم بطلانها بعوده ناسيا حرمة نهيته. فود: (بأن ذلك) أي إبطال الكلام. فود: (هذا) أي إبطال العوذ. فود: (نعم) إلى قوله إن عليم في المعنى إلا قوله ولم يجلس للإستراحة. فود: (فوزاً عند التذكُّر) أي فإن خالف بطلت إن عليم وتعمَّد سم. فود: (أو جاهلاً تخريمه) أما إذا عليم التخريم وجهل الإبطال فتبطل نظير ما مر في الكلام ولو تردَّد في جواز العوذ وعاد مع التردُّد فمقتضى كلام الجواهر أنه لا يقصر وهو ظاهر بل هو داخل في كلامهم؛ لأنه جاهل شَرَح الباب اه سم. فود: (لما دُكِرَ) أي من أن هذا مما يخفى على العوام مُعْنِي. فود: (فوزاً عند تعلُّمه) أي فإن خالف بطلت سم أي إن عليم وتعمَّد أخذاً مما مر ويأتي. فود: (ولم يجلس إلخ) ليس يقيد عند النهاية والمُعْنِي كما يأتي. فود: (وهي موجودة) أي المخالفة الفاجشة من غير عُذر. فود: (وإلا بطلت صلاته) أي وإن قلَّ التخلف حيث قصده ع ش ويأتي في التَّيْبَةِ خِلَافُهُ.

فود: (فوزاً عند التذكُّر) أي: فإن خالف بطلت إن عليم وتعمَّد. فود: (أو جاهلاً) قال في شَرَح الباب أما إذا عليم التخريم وجهل الإبطال فتبطل نظير ما مر من الكلام، ولو تردَّد في جواز العوذ وعاد مع التردُّد فمقتضى ما في الجواهر عن الروايات أنه لا يقصر كما لو عمِلَ عملاً في الصلاة وشكَّ أقليل هو، أو كثير؟ وهو ظاهر، بل هو داخل في كلامهم؛ لأنه جاهل اه. فود: (فوزاً عند تعلُّمه) أي: فإن خالف بطلت. فود: (ولا الجلوس) يتبني إلا الجلوس للإستراحة، ثم رأيت ما يأتي.

عَادَ لَزِمَ الْمَأْمُومَ الْقِيَامَ فَوْزًا؛ لِأَنَّهُ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ بَانْتِصَابِ إِمَامِهِ وَفِرَاقَهُ هُنَا أَوَّلَى أَيْضًا لِوُقُوعِ
الْخِلَافِ الْقَوِيِّ فِي جَوَازِ الْإِنْتَظَارِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِيمَا لَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِخَامِسَةٍ.
(وَلِلْمَأْمُومِ) إِذَا انْتَصَبَ وَحْدَهُ سَهْوًا (الْعُودُ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ فِي الْأَصَحِّ) يُعْذَرُهُ (قُلْتُ الْأَصَحُّ وَجُوبُهُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِوُجُوبِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ أَثَا إِذَا تَعَمَّدَ ذَلِكَ فَلَا يَلْزَمُهُ الْعُودُ بَلْ يُسْتَرُّ لَهُ كَمَا إِذَا رَكَعَ
مَثَلًا قَبْلَ إِمَامِهِ؛ لِأَنَّ لَهُ قَصْدًا صَحِيحًا بِانْتِقَالِهِ.....

فُؤَدُ: (وَفِرَاقَهُ هُنَا أَوَّلَى الْخُ) أَيُ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْإِنْتَظَارِ فِي الْقِيَامِ وَالْمُفَارَقَةِ وَهِيَ أَوَّلَى كَالْتِي قَبْلَهَا ع
ش. فُؤَدُ: (إِذَا انْتَصَبَ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قَالُوهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ مَثَلًا وَإِلَى قَوْلِهِ لِوُقُوعِهِ الْخُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا
قَوْلَهُ كَذَا قَالُوهُ إِلَى وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَقَوْلُهُ قَالَ الْبَقَوِي. فُؤَدُ: (إِذَا انْتَصَبَ وَحْدَهُ) أَيُ أَوْ نَهَضَا سَهْوًا مَعًا
وَلَكِنْ تَذَكَّرَ الْإِمَامُ فَعَادَ قَبْلَ انْتِصَابِهِ وَانْتَصَبَ الْمَأْمُومُ مُغْنِي. فُؤَدُ: (سَهْوًا) يَتَّبِعِي أَوْ جَهْلًا ثُمَّ عَلِمَ
سَم.

فُؤَدُ (سَمِي): (قُلْتُ: الْأَصَحُّ وَجُوبُهُ) فَإِنْ لَمْ يَعُدْ أَيُ فَوْزًا وَلَمْ يَتَوَّ الْمُفَارَقَةَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَيُ
إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ شَرْحُ بَافْضِلٍ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَلَمْ يَتَوَّ الْمُفَارَقَةَ فَضِيئُهُ أَنَّ لَهُ نِيَّةَ الْمُفَارَقَةِ وَعَدَمَ الْعُودِ
وَسَيَانِي مَا يُصْرِّحُ بِهِ أَهْ أَيُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَكَذَا يُصْرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي بَلْ يَوْقِفُ حُسْبَانَهُ
عَلَى نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ أَه. فُؤَدُ: (بَلْ يُسْنُ الْخُ) وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالسَّهْوِ يَجْرِي فِيمَا لَوْ
سَبَقَ إِمَامُهُ إِلَى السُّجُودِ وَتَرَكَ الْقُنُوتَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّلَ قُلُوبُهُ تَرَكَ الْمَأْمُومُ الْقُنُوتَ نَاسِيًا
وَجَبَّ عَلَيْهِ الْعُودُ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ أَوْ عَامِدًا نُذِبَ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَجَبَّ عَلَيْهِ الْعُودُ مَا أَفَادَهُ مِنَ
التَّقْيِيدِ بِتَرَكَ الْإِمَامِ فِي الْقُنُوتِ لَا يَتَّقَيَّدُ بِذَلِكَ بَلْ يَجْرِي فِيمَا إِذَا تَرَكَهُ فِي اغْتِدَالٍ لَا قُنُوتَ فِيهِ وَخَرَّ سَاجِدًا
سَهْوًا كَمَا وَافَقَ عَلَى ذَلِكَ الطَّبْلَاوِيُّ وَم ر وَهُوَ ظَاهِرٌ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ وَفِي حَجِّ الْجَزْمِ بِذَلِكَ وَجِبَارَةٌ سَم
بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ النَّهَايَةِ الْمُتَقَدِّمِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ السَّاهِي لَوْ سَجَدَ الْإِمَامُ قَبْلَ تَذَكُّرِهِ لَمْ يَجِبِ الْعُودُ لِلْإِغْتِدَالِ
بَلْ لَمْ يَجْزِ أَهْ أَيُ خِلَافًا لِمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ. فُؤَدُ: (كَمَا إِذَا رَكَعَ الْخُ) أَيُ عَامِدًا قِيَسُنْ لَهُ الْعُودُ.

فُؤَدُ: (وَفِرَاقَهُ هُنَا أَوَّلَى) وَاعْتَمَدَهُ م ر. فُؤَدُ: (وَلِلْمَأْمُومِ إِذَا انْتَصَبَ وَحْدَهُ سَهْوًا الْخُ) فِي شَرْحِ م ر،
وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالسَّهْوِ يَجْرِي فِيمَا لَوْ سَبَقَ إِمَامُهُ إِلَى السُّجُودِ وَتَرَكَ الْقُنُوتَ كَمَا
أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ فَقَدْ قَالَ فِي الرَّوْضَةِ كَاضِلِهَا: وَتَرَكَ الْقُنُوتَ يُقَاسُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي
التَّشْهُدِ، وَفِي التَّحْقِيقِ، وَالْأَثْوَارِ، وَالْجَوَاهِرِ نَحْوُهُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمَأْمُومَ إِنْ تَرَكَ الْقُنُوتَ نَاسِيًا وَجَبَّ
عَلَيْهِ الْعُودُ لِمُتَابَعَةِ الْإِمَامِ، أَوْ عَامِدًا نُذِبَ أَهْ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّ السَّاهِي لَوْ سَجَدَ الْإِمَامُ قَبْلَ تَذَكُّرِهِ لَمْ
يَجِبِ الْعُودُ لِلْإِغْتِدَالِ، بَلْ لَمْ يَجْزِ. فُؤَدُ: (سَهْوًا) يَتَّبِعِي، أَوْ جَهْلًا، ثُمَّ عَلِمَ. فُؤَدُ: (قُلْتُ الْأَصَحُّ
وَجُوبُهُ) أَيُ: إِلَّا أَنْ يَتَوَّ الْمُفَارَقَةَ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي فِي الْفَرْقِ، بَلْ يَوْقِفُ حُسْبَانَهُ عَلَى نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ.
فُؤَدُ: (وَجُوبُهُ) يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يَتَوَّ مُفَارَقَتَهُ بِخِلَافِ مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ ظَنَّ الْمُسْبِقُ سَلَامَ إِمَامِهِ إِذْ يَجِبُ
الْعُودُ وَلَا اغْتِيَارَ بِنِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ، وَالْفَرْقُ لَا يَمِجُّ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ الْفَرْقَ أَنَّ تَعَمَّدَ الْقِيَامَ هُنَا غَيْرُ مُبْطِلٍ بِخِلَافِ تَعَمَّدِ

من واجب لِمِثْلِهِ فاعْتَدُ بِفِعْلِهِ وَخُيِّرَ بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ السَّاهِي فَكَأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا وَإِنَّمَا تَخَيَّرَ مَنْ رَكَعَ مَثَلًا قَبْلَ إِمَامِهِ سَهْوًا لِعَدَمِ فُحْشِ الْمُخَالَفَةِ فِيهِ بِخِلَافِهِ هُنَا كَذَا قَالُوهُ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ مَا لَوْ سَجَدَ وَإِمَامُهُ فِي الْإِعْتِدَالِ أَوْ قَامَ وَإِمَامُهُ فِي السُّجُودِ فَإِنْ جَرَيَانُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا الَّذِي زَعَمَهُ شَارِحٌ مُشْكِلٌ إِذِ الْمُخَالَفَةُ هُنَا أَفْحَشُ مِنْهَا فِي التَّشْهُدِ فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ تَخْصِيصُ ذَلِكَ بِرُكُوعِهِ قَبْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ بِسُجُودِهِ قَبْلَهُ وَهُوَ جَالِسٌ وَأَنْ تَبَيَّنَ الصُّورَتَيْنِ بَأْتِي فِيهِمَا مَا مَرَّ فِي التَّشْهُدِ كَمَا اقْتَضَاهُ فَرَقُهُمُ الْمَذْكُورُ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ أَيْضًا ثُمَّ فَرَّقَ بِطُولِ الْإِنْتَظَارِ قَائِمًا هُنَا إِلَى فَرَاغِ التَّشْهُدِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ ثُمَّ أَبْطَلَهُ بِمَا لَوْ سَجَدَ قَبْلَهُ وَهُوَ فِي الْقُنُوتِ وَبِهِ يَتَّبِعُهُ مَا ذَكَرْتُهُ وَكَانَ وَجْهٌ عَدَمُ نَدْبِهِمُ الْعَوْدَ لِلْسَّاهِي ثُمَّ إِنْ عَدَمَ الْفُحْشَ لَمَّا أَسْقَطَ عَنْهُ الْوُجُوبَ أَسْقَطَ عَنْهُ

فَوَدَّ: (مِنْ وَاجِبٍ) هُوَ الْمُتَابَعَةُ. □ وَفَوَدَّ: (لِمِثْلِهِ) هُوَ الْقِيَامُ سَم. □ فَوَدَّ: (وَخُيِّرَ بَيْنَهُمَا) أَي لَمْ يَجِبِ الْعَوْدُ وَلَا فَاَلْعَوْدُ سَنَةً كَمَا مَرَّ آيَفًا. □ فَوَدَّ: (فَكَأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا) أَي فَكَأَنَّهُ لَمْ يَتَّخِذْ مِنْ وَاجِبِ الْمُتَابَعَةِ سَم أَي قَتَلَتْهُ الْمُتَابَعَةُ كَمَا لَوْ لَمْ يَقُمْ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ هُنَا) أَي فِي مَسْأَلَةِ الْمَنِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ عَلَيْهِ) أَي عَلَى قَوْلِهِمْ وَإِنَّمَا تَخَيَّرَ مَنْ رَكَعَ مَثَلًا إِلَخَ الشَّامِلِ لِلصُّورَتَيْنِ الْآتِيَتَيْنِ. □ فَوَدَّ: (فَلَنْ جَرَيَانُ ذَلِكَ) أَي التَّخْيِيرِ سَم. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَي فِي كُلِّ مِنَ الصُّورَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ. □ فَوَدَّ: (تَخْصِيصُ ذَلِكَ) أَي التَّخْيِيرِ سَم. □ فَوَدَّ: (مَا مَرَّ فِي التَّشْهُدِ) أَي مِنْ وَجُوبِ الْعَوْدِ فِي السَّهْوِ وَنَدْبِهِ فِي الْعَمْدِ. □ فَوَدَّ: (فَرَقَهُمُ الْمَذْكُورُ) أَي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ لِعَدَمِ فُحْشِ الْمُخَالَفَةِ فِيهِ بِخِلَافِهِ هُنَا. □ فَوَدَّ: (اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ) أَي جَرَيَانُ تَفْصِيلِ التَّشْهُدِ فِي تَبَيَّنِ الصُّورَتَيْنِ. □ وَفَوَدَّ: (ثُمَّ فَرَّقَ) أَي ثُمَّ أَجَابَ عَنْ اسْتِشْكَالِهِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ التَّشْهُدِ وَبَيْنَ تَبَيَّنِ الصُّورَتَيْنِ بِمَا بَأْتِي. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ ثُمَّ) أَي فِي الصُّورَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ أَبْطَلَهُ) أَي الْفَرْقَ الْمَذْكُورَ. □ فَوَدَّ: (بِمَا لَوْ سَجَدَ قَبْلَهُ إِلَخَ) أَي الْآتِي تَفْصِيلُهُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَبِمَا تَقَرَّرَ يُعْلَمُ إِلَخَ لَا يَظْهَرُ وَجْهَ الْإِبْطَالِ بِذَلِكَ إِذْ فِيمَا بَأْتِي طَوْلُ الْإِنْتَظَارِ قَائِمًا إِلَى فَرَاغِ الْقُنُوتِ نَظِيرُ مَا فِي التَّشْهُدِ بِخِلَافِ الصُّورَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَي بِإِبْطَالِ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ (يَتَّبِعُهُ مَا ذَكَرْتُهُ) أَي إِتْيَانُ تَفْصِيلِ التَّشْهُدِ فِي الصُّورَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ. □ فَوَدَّ: (لِلْسَّاهِي ثُمَّ) أَي فِيمَا إِذَا رَكَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ سَم.

الْمُسْبُوقِ الْقِيَامَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ وَأَنَّهُ لَوْ قَامَ الْإِمَامُ قَبْلَ عَوْدِهِ اسْتَتَعَ عَلَيْهِ الْعَوْدُ، وَلَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ قَبْلَ عَوْدِ الْمُسْبُوقِ لَمْ يَسْقُطْ وَجُوبُ عَوْدِهِ لِلْجُلُوسِ، وَلَوْ قَامَ الْإِمَامُ سَهْوًا فَتَذَكَّرَ حِينَ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ اثَّجَّةَ وَجُوبِ الْعَوْدِ، بَلْ هُوَ أَوْلَى بِمَا لَوْ اتَّصَبَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، أَوْ حِينَ صَارَ إِلَى الْعَوْدِ أَقْرَبَ، أَوْ حِينَ صَارَ بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ فَهَلْ يَجِبُ الْعَوْدُ، أَوْ لَا يَجِبُ لِعَدَمِ الْفُحْشِ فَيَكُونُ كَمَا لَوْ رَكَعَ قَبْلَهُ سَهْوًا، أَوْ يَجِبُ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، فِيهِ نَظَرٌ، وَحَيْثُ قُلْنَا لَا يَجِبُ الْعَوْدُ فَاتَّصَبَ اثَّجَّةَ أَنَّهُ كَتَعْمِيدُ الْإِنْتِصَابِ مِنَ الْإِتْيَادِ حَتَّى لَا يَجِبَ الْعَوْدُ، بَلْ يُسَرُّ، فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (مِنْ وَاجِبٍ) هُوَ الْمُتَابَعَةُ، وَقَوْلُهُ: لِمِثْلِهِ هُوَ الْقِيَامُ. □ فَوَدَّ: (فَكَأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا) أَي: فَكَأَنَّهُ لَمْ يَتَّخِذْ مِنْ وَاجِبِ الْمُتَابَعَةِ. □ فَوَدَّ: (فَلَنْ جَرَيَانُ ذَلِكَ) أَي: التَّخْيِيرِ. □ فَوَدَّ: (تَخْصِيصُ ذَلِكَ) أَي التَّخْيِيرِ. □ فَوَدَّ: (لِلْسَّاهِي، ثُمَّ) أَي: فِيمَا إِذَا رَكَعَ قَبْلَ

أصل الطلب لِغُذْرِهِ ولو لم يعلم الساهي حتى قام إمامه لم يُعَدَّ قال البقوي ولم يُحَسَّب ما قرأه قبل قيامه كما لو طُرِّق مسبوق سلامته فقامَ لِمَا عليه فإنه يُلغَوُ كُلُّ ما فعله قبل سلامته لِوُقُوعِهِ فِي غير محلِّهِ مع مُقَارَنَةِ قُطْعِ الْقُدْوَةِ له فكان أَفْحَشُ من مُجَرِّدِ الْقِيَامِ فِي مَسْأَلَتِنَا وَيُفَرِّقُ بَيْنَ حُسْبَانِ قِيَامِ السَاهِي إِذَا وَافَقَهُ الْإِمَامُ فِيهِ وَعَدَمَ حُسْبَانِ قِرَائَتِهِ بِأَنَّ الْقِيَامَ لَمْ يَقَعْ فِي غير محلِّهِ من كُلِّ وَجِهٍ إِذْ لو تَعَمَّدَهُ جَارَ فَلَمْ يُلْغُ من أَصْلِهِ بَلْ تَوَقَّفَ حُسْبَانُهُ عَلَى نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ أَوْ مُوَافَقَةِ الْإِمَامِ له فِيهِ وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ فَتَشْرُطُ حُسْبَانُهَا وَقُوعُهَا فِي قِيَامٍ مَحْسُوبٍ لِلْقَارِئِ وَقَدْ تَفَرَّقَ أَنَّ قِيَامَهُ لَا يُحَسَّبُ له إِلَّا.....

• فَوَدَّ: (حتى قام إمامه) أو سَجَدَ مِنَ الْقُنُوتِ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ لو لم يَغْلَمْ حَتَّى سَجَدَ إِمَامُهُ لَا يُغْتَدُّ بِطُمَانِيَّتِهِ قَبْلَ سُجُودِ الْإِمَامِ كَمَا لَا يُغْتَدُّ بِقِرَائَتِهِ وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بَأَنَّ الطُّمَانِيَّةَ هِيَ لِلْسُّجُودِ بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ فَإِنَّهَا زُكِّنَ عَشْرَ وَقُولُهُ أَوْ سَجَدَ مِنَ الْقُنُوتِ تَقَدَّمَ عَنْ سَمٍ مِثْلُهُ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ خِلَافُهُ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَغْدُ) أَيِ فَإِنْ عَادَ عَامِدًا عَالِمًا بِالتَّخْرِيمِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوْ سَاهِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَيْضًا وَهَلْ يَصِيرُ مُتَخَلِّفًا بِعُذْرٍ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ سَمٍ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يُحَسَّبْ مَا قَرَأَهُ) جَزَمَ بِهِ شَرْحُ الرُّوضِ وَاعْتَمَدَهُ رَوَّاعٌ وَخَرَجَ مَنْ تَعَمَّدَ الْقِيَامَ فظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُحَسَّبُ له مَا قَرَأَهُ قَبْلَ قِيَامِ إِمَامِهِ سَمٍ. • فَوَدَّ: (سَلَامَةً) أَيِ الْإِمَامِ سَمٍ. • فَوَدَّ: (مَعَ مُقَارَنَةِ نِيَّةِ الْإِنْفِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مَعَ مُقَارَنَةِ اغْتِيَادِ انْقِطَاعِ الْقُدْوَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمٍ.

• فَوَدَّ: (فَكَانَ أَفْحَشُ الْإِنْفِ) أَيِ وَلِهَذَا كَانَ غَيْرَ الْمَحْسُوبِ فِي مَسْأَلَتِنَا الْقِرَاءَةُ وَخِذْمَا فِي الْمَسْبُوقِ جَمِيعُ مَا فَعَلَهُ قَبْلَ سَلَامِ إِمَامِهِ مِنَ الْقِيَامِ وَالْقِرَاءَةِ وَغَيْرِهِمَا كُزِّدِي. • فَوَدَّ: (فِي مَسْأَلَتِنَا) أَيِ قِيَامِ الْمَأْمُومِ عَنِ الشَّهَادَةِ دُونَ إِمَامِهِ. • فَوَدَّ: (إِذَا وَافَقَهُ الْإِمَامُ الْإِنْفِ) أَيِ كَأَن قَامَ بَعْدَ تَشَهُُّدِهِ. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِي الْقِيَامِ. • فَوَدَّ: (وَعَدَمَ حُسْبَانِ قِرَائَتِهِ) أَيِ السَّاهِي. • فَوَدَّ: (عَلَى نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ) هَذَا يُفِيدُ تَقْيِيدَ الْوُجُوبِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُتَنِّ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَوَّ الْمُفَارَقَةَ سَمٍ وَتَقَدَّمَ عَنِ النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ. • فَوَدَّ: (فَشَرَطَ حُسْبَانُهَا الْإِنْفِ). • فَوَدَّ: (وَقَدْ تَفَرَّقَ الْإِنْفِ) يَتَلَخَّصُ مِنْهُمَا مَعَ التَّأَمُّلِ اسْتِثْنَاءُ الْقِيَامِ وَالْقِرَاءَةِ فِي عَدَمِ حُسْبَانِهِمَا قَبْلَ مُوَافَقَةِ الْإِمَامِ أَوْ نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ وَفِي الْإِغْتِيَادِ بِهِمَا يَغْدُ ذَلِكَ فَمَا مَعْنَى قَصْدِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا؟

الْإِمَامِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ لَمْ يَغْلَمْ السَّاهِي حَتَّى قَامَ إِمَامُهُ لَمْ يَغْدُ) أَيِ: فَإِنْ عَادَ عَامِدًا عَالِمًا بِالتَّخْرِيمِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَيْضًا وَهَلْ يَصِيرُ مُتَخَلِّفًا بِعُذْرٍ، أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يُحَسَّبْ مَا قَرَأَهُ) جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَاعْتَمَدَهُ رَوَّاعٌ وَخَرَجَ مَنْ تَعَمَّدَ الْقِيَامَ فظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُحَسَّبُ له مَا قَرَأَهُ قَبْلَ إِمَامِهِ.

• فَوَدَّ: (سَلَامَةً) أَيِ: الْإِمَامِ. • فَوَدَّ: (مَعَ مُقَارَنَةِ الْإِنْفِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مَعَ مُقَارَنَةِ اغْتِيَادِ انْقِطَاعِ الْقُدْوَةِ، فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (عَلَى نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ) هَذَا يُفِيدُ تَقْيِيدَ الْوُجُوبِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُتَنِّ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَوَّ الْمُفَارَقَةَ.

• فَوَدَّ: (فَشَرَطَ حُسْبَانُهَا) اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: فَشَرَطُ حُسْبَانِهَا الْإِنْفِ، وَقَوْلُهُ: وَقَدْ تَفَرَّقَ الْإِنْفِ يَتَلَخَّصُ مِنْهَا مَعَ التَّأَمُّلِ الصَّادِقِ اسْتِثْنَاءُ الْقِيَامِ، وَالْقِرَاءَةِ فِي عَدَمِ حُسْبَانِهِمَا قَبْلَ مُوَافَقَةِ الْإِمَامِ أَوْ نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ، وَفِي الْإِغْتِيَادِ بِهِمَا يَغْدُ ذَلِكَ فَمَا مَعْنَى قَصْدِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فَإِنْ قُلْتَ أَرَادَ بِالْقِيَامِ التَّهَوُّصَ قُلْتَ هَذَا لَا يُوَافِقُ قَوْلَهُ وَقُوعُهَا فِي قِيَامٍ مَحْسُوبٍ الْإِنْفِ فَتَأَمَّلْهُ بِلُطْفِ تَدْرِكِهِ.

بعد موافقة الإمام فيه وبما تقرّر يعلم أنّ من سجّد سهواً أو جهلاً وإمامه في القنوت لا يعتدّ له بما فعله؛ لأنّه لم يقع عن رؤية فيلزمه العود للاعتدال، وإن فارق الإمام أخذاً من قولهم لو ظنّ سلام إمامه فقام ثمّ علّم في قيامه أنّه لم يسلم لزمه الجلوس ليقيم منه ولا يسقط عنه بنية المفارقة إن جازت؛ لأنّ قيامه وقع لغواً ومن ثمّ لو أتى جاهلاً لغا ما أتى به فيعيده ويسجد للشهو وفيما إذا لم يفارقه إن تذكّر أو علّم وإمامه في القنوت فواضح أنّه يعود إليه أو هو في السجدة الأولى عاد للاعتدال أخذاً بما تقرّر في مسألة المسبوق وسجد مع الإمام لما تقرّر من إلغاء ما فعله ناسياً أو جاهلاً أو فيما بعدها فالذي يظهر أنّه يتأبّه ويأتي بركعة بعد سلام الإمام كما لو علّم ترك الفاتحة وقد ركع مع الإمام ولا يمكن هنا من العود للاعتدال لفحش المخالفة حينئذ. فإن قلت ما ذكرته آجراً من عوده للاعتدال بخالفه قولهم حتى قام إمامه لم يعد قلت يفرق بأن ما نحن فيه المخالفة فيه أفحش فلم يعتدّ بفعله.....

سم أقول كلام الأسنى والنهاية كقول الشارح السابق قال البغوي ولم يحسب إلخ صريح في أنّ ما قرأه المأموم قبل قيام إمامه لا يحسب مطلقاً فيحمل كلام الشارح هنا عليه بأن يردّ بقوله في قيام محسوب إلخ المحسوب حال القراءة تنجزاً كما هو المتبادر لا ما يتمّ الموقوف على موافقة الإمام أو نية المفارقة يندفع الإشكال والله أعلم. ٥ فؤد: (وبما تقرّر) أي بما مرّ عن البغوي. ٥ فؤد: (وإن فارق الإمام) يتبني أو بطلت صلاة الإمام ثم في تلك الغاية نظر كما سيأتي بيانه سم. ٥ فؤد: (لو ظن) إلى قوله وفيما إذا في النهاية والمعنى. ٥ فؤد: (لو ظن إلخ) أي المسبوق. ٥ فؤد: (أو هو إلخ) أي إمامه.

٥ فؤد: (عاد إلخ) يأتي ما فيه من السؤال والجواب. ٥ فؤد: (أو فيما بعدها إلخ) عطف على قوله في السجدة الأولى. ٥ فؤد: (كما لو علّم إلخ) قد يقال قياسه عدم جواز العود فيما لو تذكّر في السجدة الأولى أيضاً. ٥ فؤد: (هنا) أي في قوله أو فيما بعدها. ٥ فؤد: (ما ذكرته آجراً) وهو قوله أو هو في السجدة الأولى إلخ. ٥ فؤد: (بخالفه قولهم إلخ) أي السابق إنّما في قوله ولو لم يعلم الساهي حتى قام إلخ. ٥ فؤد: (حتى لو قام إمامه) أي من التشهد. ٥ فؤد: (قلت: يفرق إلخ) قد يقال لا يبعد أن يسوّى بينهما في عدم وجوب العود إذا لحقه الإمام أو نوى المفارقة ويفرق بينهما وبين مسألة المسبوق بموافقة الإمام فيه بعد لحوقه له وصيرورته بعده لذلك الفعل مع عدم ظنه انقطاع القدوة بسلام الإمام

٥ فؤد: (وإن فارق الإمام) يتبني، أو بطلت صلاة الإمام. ٥ فؤد: (وإن فارق الإمام) فيه نظر كما سيأتي بيانه. ٥ فؤد: (قلت: يفرق إلخ) قد يقال: لا يبعد أن يسوّى بينهما في عدم وجوب العود إذا لحقه الإمام، أو نوى المفارقة ويفرق بينهما وبين مسألة المسبوق بموافقة الإمام فيه بعد لحوقه له، أو صيرورته بعده لذلك الفعل مع عدم ظنه انقطاع القدوة بسلام الإمام ولا كذلك في مسألة المسبوق تأمل، والحاصل أنّ التسوية بينهما هي التي تظهر الآن، والله تعالى أعلم. ثم بحثت مع م ر فوافقني لكن قد تقتضي التسوية بينهما أن لا يحسب السجود إلا بعد لحوق الإمام.

مطلقاً بخلاف قيامه قبله وهو في التشهد فلم يلزمه العود إلا حيث لم يقم الإمام ويؤيد ذلك قول الجواهر عن القاضي عن المتأدي لو ظن أن إمامه رفع من السجود فرقع فوجده فيه تخير ويوافقه ما ذكروه فيمن ركع قبل إمامه سهواً أنه مخير وفرقوا بينه وبين ما مر في مسألة التشهد بفحش المخالفة، فالحاصل أن هاتين لقله المخالفة فيهما إذ ليس فيهما إلا مجرؤ تقدم مع الاستواء في القيام أو القعود فخير ومسألة التشهد لما كان فيها ما هو أفحش من هذين وجب العود للإمام ما لم يقم ومسألة القنوت لما كان فيها ما هو أفحش من الكل وجب العود للاعتدال مطلقاً ومما يدل على أن للأفحشية تأثيراً أنه في مسألة التشهد يسقط عنه العود بنية المفارقة. فكذا بقيام الإمام ولا كذلك في مسألة المسبوق قال القاضي ومما لا خلاف فيه

ولا كذلك في مسألة المسبوق تأمل، والحاصل أن التسمية بينهما هي التي تظهر الآن والله أعلم ثم بحثت مع مرفوقني لكن قد تقتضي التسمية بينهما أن لا يحسب السجود إلا بعد لحوق الإمام أي أو نية المفارقة سم عبارة البصري كلام الروضة وغيرها من الأمهات كالصريح في رد ما أفاده الشارح فالأقرب إلى المنقول أنه إن لم يتذكر حتى سجد إمامه سقط عنه العود ثم رأيت في فتاوى الشهاب الرملي أنه سئل عن ماموم ترك القنوت مع إمامه وسجد فأجاب بأنه يأتي فيه التفصيل فيمن جلس إمامه للتشهد الأول فقام كما يؤخذ من كلام الشيخين وغيرهما وتقدم عن النهاية اعتماد الإفتاء المذكور أيضاً وقرئ هو والمغني بين مسألتين التشهد والمسبوق بالفرق المتقدم عن سم. فود: (مطلقاً) أي وإن نوى المفارقة أو لحقه الإمام في السجود. فود: (ويؤيد ذلك قول الجواهر إلخ) لا يظهر وجه تأييده للفرق المتقدم إلا أن يكون التأيد بمجموع قول الجواهر إلخ وقوله ويوافقه إلخ ويكون محط التأيد قوله وفرقوا بينه إلخ. فود: (أن هاتين) أي مسألتين التقدم سهواً على الإمام في الرفع من السجود وفي الركوع. فود: (في القيام) أي في مسألة الركوع و. فود: (والقعود) أي في مسألة الرفع من السجود. فود: (فخير) خير أن وكان المناسيب إسقاط الفاء. فود: (ما لم يقم) أي أو لم يتو المأموم المفارقة. فود: (مطلقاً) أي وإن لحقه إمامه قبل التذكر وقد مر ما فيه. فود: (قال القاضي ومما لا خلاف فيه إلخ) أعلم أنه سيأتي في صلاة الجماعة عقب قول المتن ولو تقدم بفعل كركوع وسجود إن كان بركتين بطلت أي إن علم وتعمد لفحش المخالفة قول الشارح ما نصه فإن سهواً أو جهل لم يضر لكن لا يعتد له

فود: (قال القاضي: ومما لا خلاف فيه إلخ) أعلم أنه سيأتي في صلاة الجماعة عقب قول المتن، ولو تقدم بفعل كركوع وسجود إن كان بركتين بطلت أي إن علم وتعمد لفحش المخالفة قول الشارح ما نصه: فإن سهواً، أو جهل لم يضر لكن لا يعتد له بهما فإذا لم يعد للإتيان بهما مع الإمام سهواً، أو جهلاً أتى بعد سلام إمامه بركعة وإلا أعادهما وسيأتي أن الصحيح أن التقدم بركتين هو أن يتفصل عنهما، والإمام فيما قبلهما وحينئذ فمفهوم الكلام أنه إذا لم يتفصل عنهما بأن تلبس بالثاني منهما، والإمام فيما قبل الأول لا تبطل صلاته عند التعمد ويعتد له بهما وإن لم يعدهما فالموافق لذلك في مسألة القاضي

قولهم لو رفع رأسه من السجدة الأولى قبل إمامه ظاناً أنه رفع وأتى بالثانية ظاناً أن الإمام فيها ثم بان أنه في الأولى لم يحسب له جلوسه ولا سجدة الثانية ويتابع الإمام أي فإن لم يعلم بذلك إلا والإمام قائم أو جالس أتى بركعة بعد سلام الإمام اهـ، ويؤجبه إلغاء ما أتى به هنا مع

بهما فإذا لم يعد للإتيان بهما مع الإمام سهواً أو جهلاً أتى بعد سلام إمامه بركعة وإلا أعادها انتهى وسيأتي أن الصحيح أن التقدم بركعتين هو أن يتفصل عنهما والإمام فيما قبلهما وحيث قد فمفهوم الكلام أنه إذا لم يتفصل عنهما بأن تلبس بالثاني منهما والإمام فيما قبل الأول لا تبطل صلاته عند التعمد ويعد له بهما وإن لم يعدها فالموافق لذلك في مسألة القاضي المذكورة؛ لأن المأموم بمنزلة الساهي والجاهل نظراً لظنه المذكور أنه إن بان الحال له بعد رفع رأسه من السجدة الثانية والإمام في الأولى فإن عاد إلى الإمام أدرك الركعة وإن لم يعد سهواً أو جهلاً أتى بعد سلام الإمام بركعة، وإن بان له الحال قبل رفعه من السجدة الثانية وعاد إلى الإمام أو استمر في الثانية إلى أن أدركه الإمام فيها أو رفع رأسه منها بعد رفع الإمام من الأولى بحيث لم يحصل سبقه بركعتين فقد أدرك هذه الركعة ويمكن حمل كلام القاضي على ذلك بأن أريد أنه بان له ذلك بعد رفعه من الثانية ولم يعد الإمام في الأولى إلى أن وصل إليه بخلاف كلام الشارح لتضريجه بالإلغاء في التقدم بركعتين وبعض ركنين فليتأمل سم. هـ فود: (إلا والإمام إلخ) مفهومه أنه إذا علم قبل ذلك كفى السجود وجاز له المشي على نظم صلاته وهو ظاهر حيث لم يتقدم بركعتين ولم يعدها معه سم وقوله ولم يعدها إلخ لعل الواو فيه بمعنى أو. هـ فود: (أو جالس) قد يقال ينبغي هنا أن يجوز له أن يسجد الثانية ثم يجلس مع الإمام حيث لم يتحقق تقدمه عليه

المذكورة؛ لأن المأموم فيها بمنزلة الساهي والجاهل نظراً لظنه المذكور أنه إن بان الحال له بعد رفع رأسه من السجدة الثانية، والإمام في الأولى فإن عاد إلى الإمام أدرك الركعة وإن لم يعد سهواً، أو جهلاً أتى بعد سلام الإمام بركعة وإن بان له الحال قبل رفعه من السجدة الثانية وعاد إلى الإمام، أو استمر في الثانية إلى أن أدركه الإمام فيها، أو رفع رأسه منها بعد رفع الإمام من الأولى بحيث سبقه بركعتين فقد أدرك هذه الركعة ويمكن حمل كلام القاضي على ذلك بأن يريد أنه بان له ذلك بعد رفعه من الثانية ولم يعد للإمام في الأولى إلى أن وصل إليه بخلاف كلام الشارح لتضريجه بالإلغاء في التقديم بركعتين وبعض ركنين، فليتأمل. هـ فود: (إلا والإمام إلخ) مفهومه أنه إذا علم قبل ذلك كفى السجود وجاز له المشي على نظم صلاته وهو ظاهر حيث لم يتقدم بركعتين ولم يعدها معه. هـ فود: (أو جالس) قد يقال: ينبغي هنا أن يجوز له أن يسجد الثانية، ثم يجلس مع الإمام حيث لم يتحقق تقدمه عليه بركعتين إن خالفه ظاهر قول القاضي ويتابع الإمام كما لو شك في الجلوس الأخير مع الإمام في أنه سجد الثانية فإنه يأتي بها، ثم يوافق الإمام في الجلوس بجامع أن كلا منهما وجب عليه السجدة الثانية فتأمل وأما لو تحقق تقدمه عليه بركعتين، ثم علم وأعادها معه أدرك الركعة وإلا فلا تأمل. هـ فود: (أتى بركعة بعد سلام الإمام) فإن قلت فلا جاز له المشي على نظم صلاته؛ لأنه معذور بظنه المذكور وقد تخلف

أنه ليس فيه فُحْشٌ مُخَالَفَةٌ بَأَنَّ فِيهِ فُحْشًا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى وَهِيَ تَقَدُّمُهُ بِرُكْنٍ وَبَعْضٍ آخَرَ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الرُّكُوعِ وَمَا قَبْلَهَا. (وَلَوْ تَذَكَّرَ) الْإِمَامُ أَوْ الْمُتَفَرِّدُ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ الَّذِي نَسِيَهُ أَوْ عَلِمَ بِهِ وَقَدْ تَرَكَهُ جَهْلًا (قَبْلَ انْتِصَابِهِ) بِالْمَعْنَى السَّابِقِ (عَادَ) نَدَبًا (لِلتَّشَهُّدِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَتَلَبَّسْ بِفَرْضٍ (وَيَسْجُدَ) لِلشُّهُورِ (إِنْ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ) مِنْهُ إِلَى الْقُعُودِ لِأَنَّ مَا فَعَلَهُ مُبْطِلٌ مَعَ تَعَمُّدِهِ وَعِلْمِهِ تَحْرِيمِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبَ أَوْ إِلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ لِقَدَمِ بُطْلَانِ تَعَمُّدِهِ بِقِيَدِهِ الْآتِي وَجَرَى فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ مُطْلَقًا وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَمَعَ ذَلِكَ.....

بِرُكْنَيْنِ وَإِنْ خَالَفَهُ ظَاهِرُ قَوْلِ الْقَاضِي وَيَتَابَعُ الْإِمَامَ كَمَا لَوْ شَكَّ فِي الْجُلُوسِ الْأَخِيرِ مَعَ الْإِمَامِ فِي أَنَّهُ سَجَدَ الثَّانِيَةَ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهَا ثُمَّ يَوَافِقُ الْإِمَامَ فِي الْجُلُوسِ بِجَمِيعِ أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا وَجَبَ عَلَيْهِ السَّجْدَةُ الثَّانِيَةُ فَتَأَمَّلْهُ، وَأَمَّا لَوْ تَحَقَّقَ تَقَدُّمُهُ عَلَيْهِ بِرُكْنَيْنِ ثُمَّ عَلِمَ وَاعَادَهُمَا مَعَهُ أَذْرَكَ الرُّكْعَةَ وَلَا فَلَا تَأْمَلُ سَمَ .
 ■ قَوْلُهُ: (وَهِيَ تَقَدُّمُهُ بِرُكْنٍ وَبَعْضٍ آخَرَ الْخ) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ قَوْلَهُ كَلَامِهِمْ فِي بَابِ الْجَمَاعَةِ تَذَلُّ عَلَى أَنْ التَّقَدُّمُ بِرُكْنٍ وَبَعْضٍ رُكْنٍ لَا يَقْتَضِي الْإِلْعَاءَ؛ لِأَنَّهُمْ اقْتَصَرُوا فِي الرُّكْنِ وَبَعْضُهُ عَلَى عَدَمِ الْبُطْلَانِ وَخَصَّصُوا التَّفْصِيلَ بَيْنَ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ وَبُطْلَانِ الرُّكْعَةِ بِالرُّكْنَيْنِ فَهَذَا الصَّنِيعُ مِنْهُمْ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ ثُمَّ بَحَثْتُ مَعَ م ر فِي ذَلِكَ فَتَوَقَّفْتُ فِيمَا قَالَهُ الْقَاضِي وَمَالَ جِدًّا إِلَى خِلَافِهِ وَيُمْكِنُ تَأْوِيلُ كَلَامِ الْقَاضِي دُونَ كَلَامِ الشَّارِحِ فَرَأَيْتُ مَا تَقَدَّمَ، وَيُشْجِهُهُ أَنَّهُ لَوْ تَذَكَّرَ الْإِمَامُ فِيمَا قَبْلَ الرُّكْنَيْنِ فَعَادَ إِلَيْهِ وَأَذْرَكَهُمَا مَعَهُ أَنْ يُذَرِكَ الرُّكْعَةَ اهـ سَمَ بِحَذْفٍ. ■ قَوْلُهُ: (وَمَا قَبْلَهَا) يَعْنِي مَسْأَلَةَ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ. ■ قَوْلُهُ: (الْإِمَامُ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ بِقِيَدِهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. ■ قَوْلُهُ: (بِالْمَعْنَى السَّابِقِ) أَيُّ بَأَنَّ لَمْ يَصِلْ لِحَدِّ تَجَرُّؤِهِ فِيهِ الْقِرَاءَةُ ع ش. ■ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبَ أَوْ إِلَيْهِمَا الْخ) أَيُّ فَلَا يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ لِقِلَّةِ مَا فَعَلَهُ وَهَذَا التَّفْصِيلُ هُوَ الْمُصَحِّحُ فِي الشَّرْحَيْنِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ صَحَّحَ فِي التَّحْقِيقِ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ مُطْلَقًا وَقَالَ فِي الْمَجْمُوعِ إِنَّهُ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَمُغْنَى وَنَهَايَةِ وَمَنْهَجٍ. ■ قَوْلُهُ: (بِقِيَدِهِ الْآتِي) أَيُّ فِي التَّنْبِيهِ عَنِ الْمَجْمُوعِ. ■ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ وَإِنْ كَانَ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ.

بِرُكْنَيْنِ لِقَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِمَا فَعَلَهُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَخَلِّفِ نِسْبَانًا بِرُكْنَيْنِ وَحُكْمُهُ عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ لَهُ بِهِمَا لَكِنْ رَاجِعٌ مَا تَقَدَّمَ. ■ قَوْلُهُ: (وَهِيَ تَقَدُّمُهُ بِرُكْنٍ وَبَعْضٍ آخَرَ) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ قَوْلَهُمْ فِي بَابِ الْجَمَاعَةِ، وَاللَّفْظُ لِلرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فَلَوْ سَبَقَهُ بِرُكْنٍ كَأَنَّ رُكْعَ وَرَفَعَ، وَالْإِمَامُ قَائِمٌ وَوَقَّفَ يَنْتَظِرُهُ حَتَّى رَفَعَ وَاجْتَمَعَا فِي الْإِعْتِدَادِ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَإِنْ حَرَّمَ، أَوْ سَبَقَهُ بِرُكْنَيْنِ فَإِنْ كَانَ عَابِدًا عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِفُحْشِ الْمُخَالَفَةِ وَلَا بَأَنَّ كَانَ نَاسِيًا، أَوْ جَاهِلًا فَالرُّكْعَةُ وَخَدَمَا تَبْطُلُ قِيَاتِي بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ بِرُكْعَةٍ اهـ يَذَلُّ عَلَى أَنْ التَّقَدُّمُ بِرُكْنٍ وَبَعْضٍ رُكْنٍ لَا يَقْتَضِي الْإِلْعَاءَ؛ لِأَنَّهُمْ اقْتَصَرُوا فِي الرُّكْنِ وَبَعْضُهُ عَلَى عَدَمِ الْبُطْلَانِ وَخَصَّصُوا التَّفْصِيلَ بَيْنَ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ وَبُطْلَانِ الرُّكْعَةِ بِالرُّكْنَيْنِ فَهَذَا الصَّنِيعُ مِنْهُمْ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي، ثُمَّ بَحَثْتُ مَعَ م ر فِي ذَلِكَ فَتَوَقَّفْتُ فِيمَا قَالَهُ الْقَاضِي، وَمَالَ جِدًّا إِلَى خِلَافِهِ وَيُمْكِنُ تَأْوِيلُ

الأوجه الأول وعليه فالسجود للثُهوَض مع العود؛ لأنَّ تَعَمُّدَهُمَا مُبْطِلٌ كما قال (ولو نَهَضَ) مَنْ ذَكَرَ عن التَّشَهُُّدِ الأوَّلِ (عَمَدًا) أي قاصِدًا تَرَكَه، وهذا قَسِيمٌ لِقَوْلِهِ ولو نَسِيَ (فَعَادَ) له عَمَدًا (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ بِتَعَمُّدِهِ ذَلِكَ (إِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ) لِزِيَادَةِ مَا غَيَّرَ نَظْمَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لِلْقُعُودِ أَقْرَبَ أَوْ إِلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ. وهذا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا قَبْلَهُ فَعَلَى مُقَابِلِهِ الْمَذْكُورِ عَنْ الْأَكْثَرِينَ لَا يُطْلَانُ، وَإِنْ كَانَ لِلْقِيَامِ أَقْرَبَ لَكِنْ بِقِيَدِهِ الْآتِي وَيُوجِّهُ مَعَ مَا فِيهِ بِأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَبْلُغِ الْقِيَامَ لَمْ يَتَلَيَّسْ بِالْفَرْضِ فَجَازَ لَهُ الْعُودُ لِلتَّشَهُُّدِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ نَوَى تَرَكَه.

(تَنْبِيْهُ) فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا التَّفْصِيلِ فِي الْبُطْلَانِ إِنْ قَصَدَ بِالْثُهوَضِ تَرَكَ التَّشَهُُّدَ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الْعُودُ إِلَيْهِ فَعَادَ لَهُ؛ لِأَنَّ ثُهوَضَهُ حِينَئِذٍ جَائِزٌ أَمَّا لَوْ زَادَ هَذَا الثُهوَضُ عَمَدًا لَا لِمَعْنَى فَإِنَّ صَلَاتَهُ

فَوَدَّ: (الأوجه إلخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى وَالْمُنْتَهَجِ. فَوَدَّ: (الأوَّل) أَي التَّفْصِيلُ يَبَيِّنُ أَنْ يَصِيرَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ وَيَبَيِّنُ خِلَافَهُ ش. فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَي عَلَى الْأَوَّلِ الْمُتَعَمِّدِ. فَوَدَّ: (لِلثُهوَضِ مَعَ الْعُودِ إلخ) أَي لَا لِلثُهوَضِ وَخَلَفَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُبْطِلٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَامَ إِمَامُهُ إِلَى خَاسِيَةٍ نَاسِيًا وَفَارَقَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ حَدَّ الرَّاجِعِينَ حَيْثُ يَسْجُدُ لِلسُّهُوِ؛ لِأَنَّ تَعَمُّدَ ثُهوَضِ الْإِمَامِ هَذَا مُبْطِلٌ سَمٍ وَمُغْنَى. فَوَدَّ: (أَي قَاصِدًا تَرَكَه) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا إِذَا تَعَمَّدَ زِيَادَةَ الثُهوَضِ كَأَنَّهُ أَتَى بِهِ قَاصِدًا الرَّجُوعَ عَنْهُ إِلَى الْجُلُوسِ ثُمَّ الْقِيَامَ بَعْدَهُ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِمَجْرَدِ انْفِصَالِهِ عَنْ اسْمِ الْقُعُودِ لِشُرُوعِهِ فِي مُبْطِلٍ رَشِيدِيٍّ وَع ش. فَوَدَّ: (لِقَوْلِهِ إلخ) أَي الْمُصَنِّفِ أَوَّلًا مُغْنَى. فَوَدَّ: (فَعَادَ لَهُ عَمَدًا) أَي وَعَلِمَ تَخْرِيمَهُ. فَوَدَّ: (أَوْ إِلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ) وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ غَلْبَةُ الظَّنِّ وَلَا سَجُودَ عَلَيْهِ لِقِلَّةِ مَا فَعَلَهُ ع ش. فَوَدَّ: (وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا قَبْلَهُ إلخ) أَي وَهَذَا التَّفْصِيلُ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ أَيْضًا مُغْنَى وَنَهْيًا قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر مَبْنِيٌّ عَلَى مَا قَبْلَهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ مَاخُودٌ مِنْهُ وَمُسْتَخْرَجٌ مِنْ حُكْمِهِ وَالْأَقْنَى الْحَقِيقَةُ أَنَّ ذَاكَ يَتَّبَعِي عَلَى هَذَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ الرُّادَّ هُنَا بِالْبِنَاءِ مَا مَرَّ؛ لِأَنَّ حُكْمَ السُّجُودِ وَعَدَمَهُ الْمَذْكُورَ فِي الْمَثْنِ طَرِيقَةُ الْقِفَالِ وَاتِّبَاعُهُ تَوْسُطًا بَيْنَ وَجْهَيْنِ مُطْلَقَيْنِ أَحَدُهُمَا مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ عَقِبَهُ وَلَمْ يَتَمَرَّضِ الْقِفَالُ لِحُكْمِ الْمُنْدِ عَلَى طَرِيقَتِهِ فَاحْذَرِ تَلْمِيزَهُ الْبَغَوْتِيَّ مِنْ كَلَامِهِ عَمَلًا بِقَاعِدَةٍ أَنَّ مَا أَبْطَلَ عَمْدَهُ يُسْجَدُ لِسُهُوِهِ اه. فَوَدَّ: (بِقِيَدِهِ الْآتِي) أَي فِي التَّنْبِيْهِ عَنِ الْمَجْمُوعِ.

فَوَدَّ: (وَيُوجِّهُ) أَي عَدَمَ الْبُطْلَانِ. فَوَدَّ: (وَمَعَ مَا فِيهِ) أَي لِأَنَّ الْمُتَعَمِّدَ خِلَافُهُ نَهْيًا وَمُغْنَى. فَوَدَّ: (أَنَّ مَحَلَّ التَّفْصِيلِ إلخ) أَي يَبَيِّنُ أَنْ يَصِيرَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ وَخِلَافِهِ. فَوَدَّ: (عَمَدًا لَا لِمَعْنَى) أَي كَانَ أَتَى بِهِ قَاصِدًا الرَّجُوعَ عَنْهُ إِلَى الْجُلُوسِ ثُمَّ الْقِيَامَ بَعْدَهُ سَمٍ وَرَشِيدِيٍّ وَع ش.

كَلَامُ الْقَاضِي دُونَ كَلَامِ الشَّارِحِ فَرَأَيْتُ مَا تَقَدَّمَ وَيَتَّبِعُهُ أَنَّهُ لَوْ تَذَكَّرَ فِيمَا قَبْلَ الرُّكُوتَيْنِ فَعَادَ إِلَيْهِ وَأَذْرَكَهُمَا مَعَهُ أَنْ يُذْرِكَ الرُّكُوعَ. فَوَدَّ: (الأوجه الأوَّل) وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ م ر. فَوَدَّ: (لِلثُهوَضِ مَعَ الْعُودِ) أَي: لَا لِلثُهوَضِ وَخَلَفَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُبْطِلٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَامَ إِمَامُهُ إِلَى خَاسِيَةٍ نَاسِيًا فَفَارَقَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ حَدَّ الرَّاجِعِينَ حَيْثُ يَسْجُدُ لِلسُّهُوِ؛ لِأَنَّ تَعَمُّدَ ثُهوَضِ الْإِمَامِ هَذَا مُبْطِلٌ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ إلخ) سَكَتَ هُنَا عَنِ السُّجُودِ وَقِيَاسُ قَوْلِهِ السَّابِقِ فِي نَظَرِهِ فِي السُّهُوِ بِخِلَافِ إلخ عَدَمُهُ. فَوَدَّ: (عَمَدًا لَا لِمَعْنَى) أَي:

تَبْطُلُ بِذَلِكَ لِإِخْلَالِهِ بِتَنْظِيمِهَا اهـ. وبه يُعْلَمُ ما في قول غير واحدٍ السابق؛ لَأَنَّ تَعَمُّدَهُمَا مُبْطِلٌ؛
لَا تَهْمُ أَنْ أَرَادُوا الْقِسْمَ الْأَوَّلَ أَعْنِي مَا إِذَا قَامَ تَارِكًا لِلتَّشَهُدِ فَالْمُبْطِلُ الْعَوْدُ لَا غَيْرَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ
التَّهْوِضَ جَائِزٌ أَوِ الثَّانِي أَعْنِي مَا إِذَا تَعَمَّدَ زِيَادَةَ التَّهْوِضِ لَا لِمَعْنَى أَبْطَلَ مُجَرَّدَ خُرُوجِهِ عَنْ اسْمِ
الْقُعُودِ، وَإِنْ كَانَ إِلَيْهِ أَقْرَبُ لِإِخْلَالِهِ بِالنَّظْمِ حِينَئِذٍ فَإِنَّ قُلْتُ يُمَكِّنُ حَمْلَ عِبَارَةِ أَوْلَيْكَ عَلَى مَا
إِذَا نَهَضَ بِنِيَّةٍ أَنَّهُ إِذَا وَصَلَ لِلْقُرْبِ مِنَ الْقِيَامِ عَادَ قُلْتُ بَعِيدٌ بَلِ الَّذِي يَنْبَغِي فِي هَذِهِ أَنَّهُ كَتَمَعْدٍ
التَّهْوِضِ لَا لِمَعْنَى فَيُبْطِلُ بِمُجَرَّدِ خُرُوجِهِ عَنْ اسْمِ الْقُعُودِ، وَلَوْ ظَنَّ مُصَلِّي فَرَضَ جَالِسًا أَنَّهُ
تَشَهُدٌ فَقَرَأَ فِي الثَّالِثَةِ لَمْ يُعَدْ لِلتَّشَهُدِ؛ لَأَنَّ الْقُعُودَ بَدَلٌ عَنِ الْقِيَامِ فَهُوَ كَمَا لَوْ قَامَ وَتَرَكَ التَّشَهُدَ
الْأَوَّلَ لَا يَفُودُ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَبَقَهُ لِسَانُهُ بِالْقِرَاءَةِ وَهُوَ ذَاكِرٌ لَأَنَّ تَعَمُّدَهَا كَتَمَعْدُ الْقِيَامِ.....

هـ فَوَدُ: (بِذَلِكَ) أَيِ بِمُجَرَّدِ التَّهْوِضِ سَمَ وَرَشِيدِي وَع ش. هـ فَوَدُ: (السَّابِقُ) أَيِ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ
نَهَضَ الْخ. هـ فَوَدُ: (لَأَنَّ تَعَمُّدَهُمَا مُبْطِلٌ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِ غَيْرِ وَاحِدٍ. هـ فَوَدُ: (تَارِكًا لِلتَّشَهُدِ) لِمِ قَاصِدًا
تَرْكُهُ. هـ فَوَدُ: (فَالْمُبْطِلُ الْعَوْدُ الْخ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ هَذَا لَا يَمْتَنِعُ صِحَّةَ نِسْبَةِ الْإِبْطَالِ إِلَى الْمَجْمُوعِ سَم.
هـ فَوَدُ: (مُجَرَّدُ خُرُوجِهِ عَنْ اسْمِ الْقُعُودِ) بَلِ يَتَّبِعِي الْبُطْلَانُ بِمُجَرَّدِ الشُّرُوعِ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ اسْمِ
الْقُعُودِ؛ لِأَنَّ الشُّرُوعَ فِي الْمُبْطِلِ مُبْطِلٌ سَم. هـ فَوَدُ: (أَوْلَيْكَ) أَيِ غَيْرِ الْوَاحِدِ. هـ فَوَدُ: (كَتَمَعْدُ التَّهْوِضِ)
بَلِ هَذَا مِنْ تَعَمُّدِ التَّهْوِضِ لَا لِمَعْنَى بَلَا تَرُدُّ سَم وَع ش. هـ فَوَدُ: (فَيُبْطِلُ) أَيِ التَّهْوِضَ بِتِلْكَ التِّيَّةِ وَبَاءُ
بِمُجَرَّدِهِ لِلْمَلَانِسَةِ وَفِي نُسْخَةٍ مُصَحَّحَةٍ قَبْلُ بِالنَّاءِ وَهِيَ ظَاهِرَةُ الْمُغْنِي. هـ فَوَدُ: (وَلَوْ ظَنَّ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا
قَالُوهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ فَرَضَ. هـ فَوَدُ: (جَالِسًا) أَيِ أَوْ مُضْطَجِعًا ع ش. هـ فَوَدُ: (إِنْ تَشَهُدَ) أَيِ
التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ نِهَائِيَّةً. هـ فَوَدُ: (فَقَرَأَ فِي الثَّالِثَةِ) أَيِ افْتَتَحَ الْقِرَاءَةَ فِي الثَّالِثَةِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي أَيِ وَإِنْ قُلْتُ كَانَ
نَطَقَ بِبِسْمِ مِنَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؛ لِأَنَّ افْتِتَاحَ الْقِرَاءَةِ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْقِيَامِ وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ أَتَى بِالتَّعَوُّدِ
مُرِيدًا الْقِرَاءَةَ لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْعَوْدُ ع ش. هـ فَوَدُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا سَبَقَهُ الْخ) أَيِ فَيَجُوزُ لَهُ الْعَوْدُ إِلَى قِرَاءَةِ
التَّشَهُدِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي أَيِ وَيَجُوزُ عَدَمُهُ وَعَلَيْهِ فَيَتَّبِعِي إِعَادَةً مَا قَرَأَ لِسَبْقِ اللِّسَانِ وَأَنَّهُ لَا يُطْلَبُ مِنْهُ سَجُودُ
السَّهْوِ ع ش. هـ فَوَدُ: (وَهُوَ ذَاكِرٌ) أَيِ أَنَّهُ لَمْ يَتَّشَهُدْ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي قَالَ سَم قَوْلُهُ وَهُوَ ذَاكِرٌ كَذَا فِي الرُّوضِ
وظَاهِرُهُ عَدَمُ الْعَوْدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَاكِرًا اهـ. هـ فَوَدُ: (لَأَنَّ تَعَمُّدَهَا الْخ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ لَمْ يَعُدْ.

كَانَ أَتَى بِهِ قَاصِدًا الرَّجُوعَ عَنْهُ إِلَى الْجُلُوسِ، ثُمَّ الْقِيَامَ بَعْدَهُ. هـ فَوَدُ: (بِذَلِكَ) أَيِ: مُجَرَّدِ التَّهْوِضِ.

هـ فَوَدُ: (فَالْمُبْطِلُ الْعَوْدُ لَا غَيْرَ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ هَذَا لَا يَمْتَنِعُ صِحَّةَ نِسْبَةِ الْإِبْطَالِ إِلَى الْمَجْمُوعِ.

هـ فَوَدُ: (عَنْ اسْمِ الْقُعُودِ) بَلِ يَتَّبِعِي الْبُطْلَانُ بِمُجَرَّدِ الشُّرُوعِ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ اسْمِ الْقُعُودِ؛ لِأَنَّ
الشُّرُوعَ فِي الْمُبْطِلِ مُبْطِلٌ، وَالتَّهْوِضُ مُبْطِلٌ فَالشُّرُوعُ فِيهِ شُرُوعٌ فِي الْمُبْطِلِ. هـ فَوَدُ: (كَتَمَعْدُ التَّهْوِضِ)
بَلِ هَذَا مِنْ تَعَمُّدِ التَّهْوِضِ لَا لِمَعْنَى بَلَا تَرُدُّ. هـ فَوَدُ: (وَهُوَ ذَاكِرٌ) كَذَا فِي الرُّوضِ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْعَوْدِ إِذَا
لَمْ يَكُنْ ذَاكِرًا.

وسبق اللسان إليها غير معتد به كذا قالوه. وقضيته بل صريحه البطلان هنا في الأول وجهه ما تقرر أن هذا القعود بعد تعمّد القراءة بذل عن القيام فصار عوده بعدها للشهيد كقوده للشهيد بعد قيامه عنه فلا يشكّل ذلك بدم البطلان بقطعه الفايحة للافتتاح أو للشهيد في القيام. (ولو نسي) إمام أو منفرد (قنوتا) فذكره في سجوده لم يعد له) لتلبسه بفرض فإن عاد عابدا عالما بطلت صلاته (أو) ذكره (قبله) أي قبل تمام سجوده.....

• قوله: (وصبق اللسان إلخ) راجع إلى قوله بخلاف ما سبقه فقي كلامه لف ونشر مرتب والعبارة للروض وشرجه رشدي. • قوله: (غير معتد به) قد يؤخذ من ذلك أن من سبق لسانه للتعود مع تذكره الافتتاح يعود إليه سم. • قوله: (وقضيته إلخ) العمل بمقتضى هذه القضية لا يخلو عن شيء فليراجع بصري أي فإنه فرق بين الشيء وبديله. • قوله: (فلا يشكّل ذلك إلخ) أي فإن قطع القول لثقل لا يغير هيئة الصلاة كما مرّ أقول بعد تسليم الصراحة مع موافقة الأنسب والنهاية والمغني للشارح فيما حكاه وجزمهم بذلك لا وجه للتوقّف. • قوله: (في القيام) يظهر أنه راجع للمعطوف فقط واحتجز به عن موضوع المسألة وهو مصلي الفرض جالسا.

قوله (نسي) (ولو نسي قنوتا إلخ) أي وإن تعمّد الترك لم يعد وإن لم يتلبس بالفرض فإن كان عابدا عالما بالتحريم بطلت صلاته شيخنا ومغني. • قوله: (إمام) إلى قوله نظير ما إذا جلس في النهاية إلا قوله بشروطها وقوله وبه يعلم إلى ونجري. • قوله (نسي) (فذكره في سجوده) أي بعد أن يضع أعضاء السجود كلها مع التكبير وإن لم يطمئن شيخنا.

• قوله: (غير معتد به) قد يؤخذ من ذلك أن من سبق لسانه للتعود مع تذكره الافتتاح يعود إليه. • قوله: (ولو نسي قنوتا) عبارة المنهج في هذه مسألة الشهيد ما نصّه: ولو نسي تشهدا أول، أو قنوتا وتلبس بفرض فإن عاد بطلت لا ناسيا، أو جاهلا لكانه يسجد ولا ماموما، بل عليه عود وإن لم يتلبس به عاد وهجد إن قارب القيام، أو بلغ حد الركيع، ولو تعمّد غير ماموم تركه فعاد بطلت إن قارب، أو بلغ ما مرّ اه، وقوله: إن قارب أو بلغ ما مرّ قال شيخنا الشهاب البُرْلُوسِي مراده من هذه العبارة إن قارب القيام أو بلغ حد الركيع والآن قضية تنازع الفيلين في الموصول المذكور أن من عاد إلى القنوت بعد مفارقاته حد الركيع بطلت صلاته وليس كذلك، بل عندي توقّف في البطلان إذا بلغ حد الركيع فإن لم أر النصريح به لغيره وقضية قول الرافعي وغيره أن ترك القنوت يقاس بترك الشهيد اختصاص البطلان بما لو صا إلى السجود أقرب، ثم عاد إلى القنوت اغني بعد تركه عمدا، ثم رأيت الجوزجري في شرح الإرشاد صرح بما قلته وهو الحق إن شاء الله تعالى اه وبه تعلم ما في كلام الشارح في هذا المقام، وقوله: على أن يصير أقرب إلى أقل الركوع وإن ادعى أن ابن الرقعة صرح به، فليأتمل. • قوله: (أو قبله) عاد إلخ) قال الشارح في شرح العباب وبحت الأذرع آتا حيث قلنا هنا أي في مسألة القنوت، وفيما

بأن لم يُكْمَلْ وَضَعُ الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ بِشُرُوطِهَا (عَادَ) لِقَدَمِ تَلْبِيسِهِ بِفَرْضِ (وَسَجْدَ لِلشَّهْرِ إِنْ بَلَغَ) هَوِيَّهُ (حَدَّ الرَّائِجِ) لِأَنَّهُ يُغَيَّرُ النِّظَمُ حِينَئِذٍ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ تَعَمَّدَ الْوُضُوءَ إِلَيْهِ ثُمَّ الْعُودَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُلْغُهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي التَّشَهُّدِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَدَارَ هُنَا فِي السُّجُودِ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْمُنَهَاجِ لَا عَلَى مُقَابِلِهِ كَمَا قَالَ شَارِحُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ، وَإِنْ أُمَكَّنَ الْفَرْقُ عَلَى أَنْ يَصِيرَ أَقْرَبَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ نَظِيرُ صَبْرُورَةِ الْجَالِسِ إِلَى الْقُرْبِ مِنَ الْقِيَامِ بِجَمِيعِ الْقُرْبِ

❦ فَوَدَّ: (بِأَنْ لَمْ يُكْمَلْ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ بِشُرُوطِهَا. ❦ فَوَدَّ: (بِأَنْ لَمْ يُكْمَلْ الْإِلَاحُ) أَيِ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْمُثَنِّي أَنَّهُ لَوْ وَضَعَ الْجَنَّةَ فَقَطْ لَا يَعُودُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. ❦ فَوَدَّ: (وَضَعَ الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةَ الْإِلَاحُ) أَيِ مَعَ التَّحَامُلِ وَالتَّكْبِيسِ شَيْخُنَا.

فَوَدَّ (سَنِي): (عَادَ) أَيِ نَذْبًا شَرْحٌ بِأَفْضَلِ وَعِشٍ وَفِي سَمِّ وَالْكَرْدِي عَنِ الْإِبْعَابِ مَا نَصَّهُ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي أَنَا حَيْثُ قُلْنَا فِي مَسَالَةِ الْقُنُوتِ أَوْ التَّشَهُّدِ بِجَوَازِ الْعُودِ كَانَ أَوَّلَى لِلْمُتَفَرِّدِ وَإِمَامِ الْقَلِيلَيْنِ دُونَ إِمَامِ الْجَمْعِ الْكَثِيرِ لِئَلَّا يَخْصُلَ لَهُمُ التَّبَسُّؤُ لَا سِيَّمَا فِي الْمَسَاجِدِ الْعِظَامِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ أَنَّهُ حَيْثُ خُشِيَ بِهِ التَّشْوِيشُ عَلَى الْمَأْمُومِينَ لِجَهْلِهِمْ أَوْ نَحْوِهِ سُنَّ لَهُ تَرْكُهُ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا تَقْيِيدُ نَذْبِ سُجُودِ السَّهْوِ لِلْإِمَامِ بِذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَاتِّهِ أَكْثَرُ مِنْ سُجُودِ التَّلَاوَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَفْعَلْ وَإِنْ خُشِيَ مِنْهُ تَشْوِيشٌ انْتَهَى وَتَقَدَّمَ عَنِ الْحَلْبِيِّ تَرْجِيحُ التَّقْيِيدِ الْمَذْكُورِ.

فَوَدَّ (سَنِي): (إِنْ بَلَغَ الْإِلَاحُ) قَيَّدَ فِي السُّجُودِ لِلشَّهْرِ خَاصَّةً لَا فِي الْعُودِ نَهَايَةً وَمُغْنِي وَسَمِّ. ❦ فَوَدَّ (سَنِي): (حَدَّ الرَّائِجِ) أَيِ أَقْلَ الرُّكُوعِ نَهَايَةً وَمُغْنِي وَشَيْخُنَا وَيَأْتِي عَنْ عَمِيرَةَ وَسَمِّ وَعِشٍ اِغْتِمَادُهُ خِلَافًا لِمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ. ❦ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُلْغُهُ الْإِلَاحُ) أَيِ بِأَنْ انْتَحَى إِلَى حَدِّ لَا تَنَالُ رَاحَتَهُ رُكْبَتَيْهِ وَإِنْ كَانَ إِلَى الرُّكُوعِ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى الْقِيَامِ فَلَا يَسْجُدُ لِقَلَّةِ مَا فَعَلَهُ وَإِنْ خَرَجَ بِهِ عَنْ مُسَمًى الْقِيَامِ الَّذِي تُجْزِئُهُ فِيهِ الْقِرَاءَةُ عِشٍ وَجَفَنِي. ❦ فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ الْإِلَاحُ) أَيِ فَلَا يَسْجُدُ مُغْنِي. ❦ فَوَدَّ: (فِي السُّجُودِ الْإِلَاحُ) أَيِ فِي طَلَبِ سُجُودِ السَّهْوِ سَمِّ. ❦ فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ الْإِلَاحُ) أَيِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَسَجْدَ إِنْ كَانَ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ. ❦ فَوَدَّ: (لَا عَلَى مُقَابِلِهِ الْإِلَاحُ) أَيِ الْمَذْكُورِ هُنَاكَ عَنِ الْأَكْثَرِينَ. ❦ فَوَدَّ: (عَلَى أَنْ يَصِيرَ أَقْرَبَ الْإِلَاحُ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَغَيْرِهِمَا كَمَا مَرَّ أَيْضًا. ❦ فَوَدَّ: (نَظِيرُ صَبْرُورَةِ الْإِلَاحُ) وَقَدْ يُفَرَّقُ بِقَلَّةِ

مَرَّ أَيِ فِي مَسَالَةِ التَّشَهُّدِ بِجَوَازِ الْعُودِ كَانَ أَوَّلَى لِلْمُتَفَرِّدِ وَإِمَامِ الْقَلِيلَيْنِ دُونَ إِمَامِ الْجَمْعِ الْكَثِيرِ لِئَلَّا يَخْصُلَ لَهُمُ التَّبَسُّؤُ لَا سِيَّمَا فِي الْمَسَاجِدِ الْعِظَامِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ أَنَّهُ حَيْثُ خُشِيَ بِهِ التَّشْوِيشُ عَلَى الْمَأْمُومِينَ لِجَهْلِهِمْ، أَوْ نَحْوِهِ سُنَّ لَهُ تَرْكُهُ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا تَقْيِيدُ نَذْبِ سُجُودِ السَّهْوِ لِلْإِمَامِ بِذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَاتِّهِ أَكْثَرُ مِنْ سُجُودِ التَّلَاوَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَفْعَلْ وَإِنْ خُشِيَ مِنْهُ تَشْوِيشٌ اهـ.

❦ فَوَدَّ: (بِأَنْ لَمْ يُكْمَلْ) اِغْتِمَادُهُ م. ر. ❦ فَوَدَّ: (إِنْ بَلَغَ هَوِيَّهُ) قَيَّدَ فِي السُّجُودِ خَاصَّةً م. ر. ❦ فَوَدَّ: (فِي السُّجُودِ) أَيِ فِي طَلَبِ السُّجُودِ لِلشَّهْرِ. ❦ فَوَدَّ: (نَظِيرُ صَبْرُورَةِ الْإِلَاحُ) قَدْ يُفَرَّقُ بِقَلَّةِ الْقُرْبِ إِلَى حَدِّ أَقْلِ الرُّكُوعِ بِخِلَافِ الْقُرْبِ إِلَى حَدِّ الْقِيَامِ.

من الركن الذي يلي ما هو فيه في كُلِّ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الرِّفْعَةِ صَرَّحَ بِذَلِكَ وَوَضَّحَ أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنِ الْمَجْمُوعِ فِي الْهُوِيِّ تَارِكًا لِلْقُنُوتِ وَلَا لِمَعْنَى وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا وَيَجْرِي فِي الْمَأْمُومِ هُنَا جَمِيعُ مَا مَرَّ ثُمَّ يَتَفَصِّلُهُ حَرْفًا بِحَرْفٍ. وَكَذَا فِي غَيْرِهِ الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي مَا مَرَّ ثُمَّ أَيْضًا نَعَمْ لِلْمَأْمُومِ هُنَا التَّخَلُّفُ لِلْقُنُوتِ مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِرُكْنَيْنِ فِعْلَيْنِ كَمَا سَيَأْتِي قُبَيْلَ فَصْلِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ أَدَامَ مَا كَانَ فِيهِ الْإِمَامُ نَظِيرُ مَا إِذَا جَلَسَ ثُمَّ لِلِاسْتِرَاحَةِ عَلَى مَا فِيهِ بَلْ وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ اسْتِوَاءَهُمَا هُنَا فِي الْاِغْتِدَالِ أَصْلِي لَا عَارِضَ بِخِلَافِهِ ثُمَّ (وَلَوْ شَكَّ) مُضَلٌّ (فِي تَرْكِ بَعْضٍ) مِنَ الْأَبْعَاضِ السَّابِقَةِ مُقَيَّنٍ كَقُنُوتٍ (مَسْجِدٍ) لِأَنَّ الْأَصْلَ

الْقُرْبُ إِلَى حَدِّ أَقْلِ الرُّكُوعِ بِخِلَافِ الْقُرْبِ إِلَى حَدِّ الْقِيَامِ سَم. هُودُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ الْخُ) أَيِ فِي التَّشْبِيهِ. هُودُ: (فِي الْهُوِيِّ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ هُنَا وَيَخْتَمِلُ أَنَّ فِيهِ يَمَعْنَى مِنْ بَيَانٍ لِلنَّظِيرِ وَكَانَ حَقُّ الْمَقَامِ أَنْ يَقُولَ يَأْتِي هُنَا فِي الْهُوِيِّ تَرْكًا لِلْقُنُوتِ أَوْ لَا لِمَعْنَى نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنِ الْمَجْمُوعِ فِي التَّشْهُدِ مِنَ التَّهَوُّصِ تَرْكًا لِلتَّشْهُدِ أَوْ لَا لِمَعْنَى وَمَا يَتَرْتَّبُ الْخُ. هُودُ: (تَرْكًا لِلْقُنُوتِ) حَالٌ مِنْ فَاعِلِ الْهُوِيِّ أَيِ فِيمَا لَوْ هَوَى عَنْ الْاِغْتِدَالِ قَاصِدًا تَرْكَ الْقُنُوتِ. هُودُ: (وَلَا لِمَعْنَى الْخُ) عَطَفَ عَلَى الْحَالِ الْمَذْكُورِ أَيِ أَوْ عَامِدًا الْهُوِيُّ لَا لِمَعْنَى أَيِ كَانَ أَنِي بِهِ قَاصِدًا الرُّجُوعَ عَنْهُ إِلَى الْاِغْتِدَالِ ثُمَّ الْهُوِيُّ بَعْدَهُ. هُودُ: (عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا) أَيِ مِنْ قِسْمِي الْهُوِيِّ. هُودُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْقُنُوتِ. هُودُ: (جَمِيعُ مَا مَرَّ ثُمَّ) أَيِ فِي التَّشْهُدِ. هُودُ: (فِي غَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ الْمَأْمُومِ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ. هُودُ: (مَا مَرَّ ثُمَّ الْخُ) فَاعِلٌ يَجْرِي الْمُقَدَّرُ بَعْدُ وَكَذَا لَوْ آخَرَ قَوْلُهُ جَمِيعُ مَا مَرَّ الْخُ عَنْ قَوْلِهِ وَكَذَا فِي غَيْرِهِ الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي لَكَانَ أَخْصَرَ وَاسْتَبْرَحَ وَأَوْضَحَ. هُودُ: (بِذَلِكَ) أَيِ بِجَوَازِ تَخَلُّفِ الْمَأْمُومِ لِلتَّشْهُدِ فِيمَا إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ لِلِاسْتِرَاحَةِ. هُودُ: (لِأَنَّ اسْتِوَاءَهُمَا) أَيِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ هُنَا أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْقُنُوتِ.

(فُرُوعُ): لَوْ تَشْهُدَ سَهْوًا فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ ثَالِثَةِ الرَّبَاعَةِ أَوْ قَعَدَ سَهْوًا بَعْدَ اِغْتِدَالِهِ مِنْ أُولَى أَوْ غَيْرِهَا وَأَنَّى بِنَشْهُدٍ أَوْ بَعْضِهِ أَوْ جَلَسَ لِاسْتِرَاحَةٍ أَوْ بَعْدَ اِغْتِدَالِ سَهْوًا بِلَا تَشْهُدٍ فَوْقَ جَلْسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ ثُمَّ تَذَكَّرَ تَذَاكُّ مَا عَلَيْهِ وَسَجَدَ لِلْسَهْوِ أَمَّا فِي الْأَخِيرَةِ فَلِزِيَادَةِ قُعُودٍ طَوِيلٍ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا فَلِذَلِكَ أَوْ لِثِقَلِ رُكْنِي قَوْلِي أَوْ بَعْضِهِ فَإِنْ كَانَتِ الْجَلْسَةُ فِي الْأَخِيرَةِ كَجَلْسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ فَلَا سُجُودَ؛ لِأَنَّ عَمْدَهَا مَطْلُوبٌ أَوْ مُفْتَقَرٌ فَلَوْ مَكَثَ فِي السُّجُودِ يَتَذَكَّرُ هَلْ رَكَعَ أَوْ لَا وَأَطَالَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ أَوْ هَلْ سَجَدَ السَّجْدَةُ الْأُولَى أَوْ لَا لَمْ تَبْطُلْ وَإِنْ طَالَ إِذْ لَا يَلْزَمُهُ تَرْكُ السُّجُودِ فِي هَذِهِ بِخِلَافِهِ فِي تِلْكَ فَلَوْ قَعَدَ فِي هَذِهِ مِنْ سَجْدَتِهِ وَتَذَكَّرَ أَنَّهَا الثَّانِيَّةُ وَكَانَ فِي الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ فَتَشْهُدُ قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي فَتَاوِيهِ إِنْ كَانَ قُعُودُهُ عَلَى الشَّكِّ فَوْقَ الْقُعُودِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ إِلَى السُّجُودِ وَلَا فَلَا تَبْطُلُ وَلَا يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ وَلَوْ سَجَدَ ثُمَّ ذَكَرَ فِي سُجُودِهِ أَنَّهُ لَمْ يَزَكِّحْ لَزِمَهُ أَنْ يَقُومَ ثُمَّ يَزَكِّحْ وَلَا يَكْفِيهِ أَنْ يَقُومَ رَاكِعًا؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بِالرُّكُوعِ غَيْرَهُ مُعْنَى. هُودُ: (مِنْ الْأَبْعَاضِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَنْ نَازَعَ فِي بَعْضِ نَسِخِ النِّهَايَةِ وَفِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ عَلِمَ إِلَى لِأَنَّهُ. هُودُ: (كَقُنُوتٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الشَّكَّ فِي بَعْضِهِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ لَا يَنْصُرُ وَهُوَ ظَاهِرٌ قِيَاسًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ فِيهَا وَجِبَ إِعَادَتُهَا أَوْ فِي بَعْضِهَا بَعْدَ فَرَاغِهَا لَمْ تَجِبْ لِكَثْرَةِ كَلِمَاتِهَا ع

عَدَمَ فَعِلِهِ (أو) فِي (ارْتِكَابِ مِنْهِيَ) أَيِ مِنْهِيَ عَنْهُ يُجْبِرُ بِالسُّجُودِ (فلا) يَسْجُدُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ ارْتِكَابِهِ، وَلَوْ عَلِمَ سَهْوًا وَشَكَّ أَنَّهُ بِالْأَوَّلِ أَوْ بِالثَّانِي سَجَدَ كَمَا لَوْ عَلِمَهُ وَشَكَّ أَمْتَرَوْكُهُ الْقُنُوتَ أَوْ التَّشَهُّدَ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ بَعْضِ مُبْهَمٍ أَوْ فِي أَنَّهُ سَهَا أَوْ لَا أَوْ عَلِمَ تَرْكَ مَسْنُونٍ وَاحْتِمِلَ كَوْنَهُ بَعْضًا؛.....

ش . هـ فَوَدَ: (كَمَا لَوْ عَلِمَهُ الْخ) التَّضَارُوتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ فِي تَرْكِ بَعْضِ مُبْهَمٍ ظَاهِرٌ فَإِنَّ هُنَا تَبَيَّنَ تَرْكَ بَعْضِ مُبْهَمٍ وَشَكَّ فِي عَيْنِهِ وَفِيمَا يَأْتِي شَكَّ فِي تَرْكِ الْبَعْضِ الْمُبْهَمِ بَصْرِي وَيَأْتِي مِثْلُهُ عَنْ سَمٍ وَغَيْرِهِ . هـ فَوَدَ: (وَشَكَّ أَمْتَرَوْكُهُ الْقُنُوتَ الْخ) كَانَ نَوَى قُنُوتِ النُّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ بِتَشَهُّدَيْنِ فَشَكَّ هَلْ تَرَكَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ أَوِ الْقُنُوتَ سَمَ وَرَشِيدِي وَع ش . هـ فَوَدَ: (أَوِ التَّشَهُّدَ) أَيِ أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْأَبْعَاضِ فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ يَسْجُدُ لِعِلْمِهِ بِمُقْتَضَى السُّجُودِ مُغْنِي . هـ فَوَدَ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ بَعْضِ مُبْهَمٍ) كَانَ شَكَّ فِي الْمَتْرُوكِ هَلْ هُوَ بَعْضٌ أَوْ لَا لِضَعْفِهِ بِالْإِبْهَامِ وَبِهَذَا عَلِمَ أَنَّ لِلتَّقْيِيدِ بِالْمُعَيَّنِ مَغْنًى خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ خِلَافَهُ فَجَعَلَ الْمُبْهَمَ كَالْمُعَيَّنِ وَإِنَّمَا يَكُونُ كَالْمُعَيَّنِ فِيمَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ تَرَكَ بَعْضًا وَشَكَّ هَلْ هُوَ قُنُوتٌ مَثَلًا أَوْ تَشَهُّدٌ أَوَّلٌ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْأَبْعَاضِ فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ يَسْجُدُ لِعِلْمِهِ بِمُقْتَضَى السُّجُودِ مُغْنِي وَنِهَاجٌ عِبَارَةٌ سَمَ صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ شَكَّ أَتَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْأَبْعَاضِ أَوْ أُنِيَ بِجَمِيعِهَا وَبِذَلِكَ يَتَضَحُّ مُغَايِرَةُ هَذِهِ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ كَمَا لَوْ عَلِمَهُ وَشَكَّ أَمْتَرَوْكُهُ الْقُنُوتَ أَوْ التَّشَهُّدَ خِلَافًا لِمَا يَتَوَهَّمُ ؛ لِأَنَّهُ فِي تِلْكَ تَحَقُّقُ تَرْكِ بَعْضٍ وَشَكَّ أَهْوِ الْقُنُوتَ أَوْ التَّشَهُّدَ وَفِي هَذِهِ لَمْ يَتَحَقَّقْ تَرْكَ شَيْءٍ وَإِنَّمَا شَكَّ أَتَرَكَ شَيْئًا مِنْهَا أَوْ لَا فَلْيُتَأَمَّلْ اهـ . وَفِي الرَّشِيدِي مَا يُوَافِقُهُ أَقُولُ لَكِنْ لَا تَظْهَرُ مُغَايِرَةُ هَذِهِ لِقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ عَلِمَ تَرْكَ مَسْنُونٍ الْخ وَلَعَلَّ لِهَذَا تَرْكَ الْمُغْنِي الْقَوْلَ الْآتِي ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ ع ش ثَبَّ عَلَيْهِ . هـ فَوَدَ: (أَوْ فِي أَنَّهُ سَهَا أَوْ لَا) أَيِ كَانَ يَقُولُ هَلْ أَتَيْتُ بِجَمِيعِ الْمَدْرُوبَاتِ أَوْ تَرَكْتُ مَدْرُوبًا مِنْهَا شَيْئًا . هـ فَوَدَ: (وَاحْتِمِلَ كَوْنَهُ بَعْضًا) أَيِ وَكَوْنَهُ

هـ فَوَدَ: (وَشَكَّ أَمْتَرَوْكُهُ الْقُنُوتَ أَوْ التَّشَهُّدَ) انْظُرْ صُورَةَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ الْقُنُوتُ وَالتَّشَهُّدُ أَيِ الْأَوَّلُ إِذْ هُوَ الَّذِي يُجْبِرُ بِالسُّجُودِ فِي غَيْرِ الرُّبَاعِيَّةِ وَلَا قُنُوتٌ فِي الرُّبَاعِيَّةِ إِلَّا لِلنَّازِلَةِ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا سُّجُودَ بِتَرْكِ قُنُوتِ النَّازِلَةِ إِلَّا أَنْ يُصَوِّرَ ذَلِكَ فِي الْوُتْرِ فِي النُّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ إِذَا وَصَلْتَ وَقَصَدَ الْإِنْيَانِ فِيهِ بِتَشَهُّدَيْنِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ تَرَكَ أَوَّلَهُمَا حَبِطَ يَقْتَضِي السُّجُودَ وَقَدْ اعْتَمَدَ الشَّارِحُ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ فِيمَا لَوْ نَوَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ تَطَوُّعًا عَازِمًا عَلَى الْإِنْيَانِ بِتَشَهُّدَيْنِ أَنَّهُ لَا سُّجُودَ بِتَرْكِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا وَهَذَا لَا يُشْكِلُ عَلَى هَذَا التَّصْوِيرِ لِظَهْوِ الْفَرْقِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمَهُ فِيمَنْ صَلَّى رَاتِبَةَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا وَتَرَكَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ وَأَنَا عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ غَيْرُهُ مِنَ السُّجُودِ فَهُوَ مُوَافِقٌ لِهَذَا التَّصْوِيرِ، بَلْ يُؤْخَذُ مِنْهُ السُّجُودُ فِيهِ بِالْأَوَّلَى . هـ فَوَدَ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ بَعْضِ مُبْهَمٍ) صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ شَكَّ أَتَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْأَبْعَاضِ، أَوْ أُنِيَ بِجَمِيعِهَا وَبِذَلِكَ يَتَضَحُّ مُغَايِرَةُ هَذِهِ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ كَمَا لَوْ عَلِمَهُ وَشَكَّ أَمْتَرَوْكُهُ الْقُنُوتَ، أَوْ التَّشَهُّدَ خِلَافًا لِمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ ؛ لِأَنَّهُ فِي تِلْكَ تَحَقُّقُ تَرْكِ بَعْضٍ وَشَكَّ أَهْوِ الْقُنُوتَ، أَوْ التَّشَهُّدَ، وَفِي هَذِهِ لَمْ يَتَحَقَّقْ تَرْكَ شَيْءٍ وَإِنَّمَا شَكَّ أَتَرَكَ شَيْئًا مِنْهَا أَمْ لَا، فَلْيُتَأَمَّلْ . فَإِنَّ هَذَا وَإِنْ كَانَ

لأنه لم يَتَيَقَّنْ مُقْتَضِيَهُ مع ضَعْفِ الْبَعْضِ الْمُبْتَهَمِ بِالْإِبْهَامِ. (ولو سَهَا) بِمَا يَقْتَضِي السُّجُودَ (وَشَكَ هَلْ سَجَدَ) أَوْ لَا أَوْ هَلْ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ أَوْ وَاحِدَةً (فَلْيَسْجُدْ) يُنْتَبِهُ فِي الْأُولَى وَوَاحِدَةً فِي الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ سُجُودِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ جَرَى عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَشْهُورَةِ أَنَّ الْمَشْكُوكَ فِيهِ كَالْمَعْدُومِ وَالثَّرَاءُ بِالشُّكِّ هُنَا وَفِي مُعْظَمِ الْأَبْوَابِ مُطْلَقُ التَّرْدِيدِ.
(ولو شَكَ أَصْلَى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا أُنِي بِرُكْعَةٍ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ فِعْلِهَا وَلَا يَرْجِعُ لِيُظَنَّهُ وَلَا يَقُولُ غَيْرِهِ أَوْ فِعْلِهِ، وَإِنْ كَثُرَ وَإِنَّمَا لَمْ يَلْفُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ بِحَيْثُ يَحْصُلُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ بِأَنَّهُ فَعَلَهَا؛.....

مَيَّنَةً. هُود: (لأنه إلخ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَ إِنْخ. هُود: (مع ضَعْفِ الْبَعْضِ الْمُبْتَهَمِ إلخ) وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلَيْهِ أَنَّ لِلتَّشْيِيدِ بِالْمُعَيَّنِ مَعْنَى خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ خِلَافَهُ كَالزَّرْكَشِيِّ وَالْأَذْرَعِيِّ فَجَعَلَ الْمُبْتَهَمَ كَالْمُعَيَّنِ نِهَائَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ خِلَافَهُ، هَذَا الزَّعْمُ هُوَ الْحَقُّ لِمَنْ أَحْسَنَ التَّأَمُّلَ وَرَاجَعَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ وَوَجْهُهُ مَا ذَكَرَهُ قَبْلُ مِنْ أَنَّهُ لَوْ شَكَ فِي أَنَّهُ هَلْ أُنِي بِجَمِيعِ الْأَبْعَاضِ أَوْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا سَجَدَ وَأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ تَرَكَ بَعْضًا وَشَكَ أَنَّهُ قَنُوتٌ أَوْ غَيْرُهُ سَجَدَ اهـ.

هُود: (مُطْلَقُ التَّرْدِيدِ) أَيِ الشَّامِلِ لِلزَّهْمِ وَالظَّنِّ وَلَوْ مَعَ الْغَلَبَةِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ خُصُوصُ الشُّكِّ الْمُضْطَلَّحِ عَلَيْهِ وَهُوَ التَّرْدُدُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ عَلَى التَّوَادُّعِ وَمِنْ الشُّكِّ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ مَا لَوْ أَذْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا وَشَكَ هَلْ أَذْرَكَ الرُّكُوعَ مَعَهُ أَوْ لَا فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا تُحْسَبُ لَهُ الرُّكْعَةُ فَيَتَذَارَكُ تِلْكَ الرُّكْعَةُ وَيَسْجُدُ لِلسُّهْوِ؛ لِأَنَّهُ أُنِي بِرُكْعَةٍ مَعَ احْتِمَالِهَا الزِّيَادَةَ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يُغْفَلُ عَنْهَا أَكْثَرُ النَّاسِ فَلْيَنْتَبِهْ لَهَا شَيْخُنَا.

فَوَيْ (سُي): (وَلَوْ شَكَ إلخ) أَيِ تَرْدُدٍ فِي رُبَاعِيَةٍ نِهَائَةً وَمُعْنَى أَيِ قَرَضًا كَانَتْ أَوْ تَفْلَاحَ ش. هُود: (مَا) لَمْ يَلْفُوا إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَرْجِعُ لِغَفْلٍ غَيْرِهِ إِذَا بَلَّفُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ لَكِنْ الَّذِي أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ آخِرًا أَنَّهُ لَيْسَ الْفِعْلُ كَالْقَوْلِ فَلَا يَرْجِعُ لِغَفْلِهِمْ وَإِنْ بَلَّفُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ سَم وَفِي الْمُعْنَى مَا يُوَافِقُ كَلَامَ الشَّارِحِ عِبَارَتُهُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيَنْبَغِي تَخْصِيصُ ذَلِكَ أَيِ عَدَمِ جَوَازِ اخْتِذِ قَوْلِ الْغَيْرِ بِمَا إِذَا لَمْ يَلْفُوا حَدَّ التَّوَاتُرِ وَهُوَ بَحْثٌ حَسَنٌ وَيَنْبَغِي أَنَّهُ إِذَا صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ وَصَلُّوا إِلَى هَذَا الْحَدِّ أَنَّهُ يُكْتَفَى بِغَفْلِهِمْ اهـ.

وَفِي نُسْخِ النِّهَايَةِ اخْتِلَافٌ عِبَارَتُهُ فِي نُسْخَةِ بَعْدِ اسْتِثْنَائِهِ التَّوَاتُرَ الْقَوْلِيُّ نَفْسُهَا وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُلْحَقَ بِمَا ذَكَرَ مَا لَوْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ وَصَلُّوا إِلَى هَذَا الْحَدِّ فَيُكْتَفَى بِغَفْلِهِمْ فِيمَا يَظْهَرُ لَكِنْ أَقْنَى الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلُّلٌ بِخِلَافِهِ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ بِوَضْعِهِ اهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُلْحَقَ إلخ لَفْظُ يُحْتَمَلُ أَنْ سَاقِطٌ فِي بَعْضِ النُّسخِ مَعَ زِيَادَةِ لَفْظِ فِيمَا يَظْهَرُ قَبْلَ قَوْلِهِ لَكِنْ أَقْنَى الْوَالِدُ إلخ وَظَاهِرُهُ اغْتِمَادُ خِلَافِ إِفْتَاءِ الْوَالِدِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ الْجَمْعُ بَيْنَ يُحْتَمَلُ وَفِيمَا يَظْهَرُ وَفِيهِ تَدَافُعٌ اهـ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَيُكْتَفَى

وَجِبَاقُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ، وَقَوْلُهُ: مَعَ ضَعْفِ الْبَعْضِ الْمُبْتَهَمِ بِالْإِبْهَامِ وَقَدْ يُنَمَّعُ أَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ. هُود: (مَا لَمْ يَلْفُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَرْجِعُ لِغَفْلٍ غَيْرِهِ إِذَا بَلَّفُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ لَكِنْ الَّذِي أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ آخِرًا أَنَّهُ لَيْسَ الْفِعْلُ كَالْقَوْلِ فَلَا يَرْجِعُ لِغَفْلِهِمْ وَإِنْ بَلَّفُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ.

لأنَّ العمل بخلاف هذا العلم تلاعب ومن نازع فيه يُحملُ كلامه على أَنَّهُ وُجِدَتْ صورةٌ تواترَ لا غايتهُ والا لم يبقَ ليزايعه وجهٌ (وسجّد) للشهو ليخبر مُسلم إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرِ أصلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقنَ ثم يسجد سجدتين قبل أن يُسلم فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته، وإن كان صلى إثماتاً لأربع كانا ترغيمًا للشيطان، ومعنى شفعن له صلاته ردُّ السجدتين مع الجلوس بينهما صلاته للأربع ليخبرهما خلل الزيادة كالنقص لا أَنَّهُنَّ صيرنَها شيئاً وخبرَ ذي اليدين لم يرجع فيه لأنَّ ليخبر غيره بل ليعلمه كما في رواية على أَنَّهُم كانوا عُدَّ التواتر وقد قدّمنا الرجوع إليه وأشار الخبر إلى أَنَّ سبب السجود هنا التردّد في الزيادة؛ لأنها إن كانت واقعةً فواضحٌ والا فوجود التردّد يُضيقُ النيةَ ويحوِّجُ للخبر ومن ثمَّ سجّد، وإن زال تردّده قبل سلامه كما قال. (والأصحُّ أَنَّهُ يسجد وإن زال شكّه قبل سلامه).

يفعلهم فيما يظهرُ جزم به ابنُ حجّج في شرحه واعتمده شيخنا الزيادي ونقله سم على المنهج عن الشارح م ر وما نقله عن والده لا ينافي اعتماده لتقديمه واستظهاره له اه وقال البصري ويُمكن الجمع بين الكلامين بحمل الإكفاء بالتواتر الفعلي على ما إذا علم أَنَّهُ لم يتخلف عنهم وإنما تردّد في مفعولهم هل هو ثلاث أو أربع فإن هذا التردّد على هذا التقدير خيال باطل يتعدّد التحويل عليه وعدم الإكفاء به الذي أفتى به الشهاب الرملي على ما إذا تردّد في موافقته لهم في جميع ما فعلوه وتخلف عنهم في بعضه اه.

قوله: (لأنَّ العمل بخلاف هذا العلم بالخ) علة لما يفهمه قوله ما لم يتلغوا عُدَّ التواتر إلخ عبارة النهاية فإن بلغوا عُدَّه بحثٌ يحصل العلم الضروري بآته فعلها رجع لقولهم لحصول اليقين له؛ لأنَّ العمل إلخ. قوله: (لا غايته) وهي حصول العلم الضروري كزدي. قوله: (للهو) إلى قوله بما في رواية في المعنى إلا قوله مع الجلوس بينهما وإلى المتن في النهاية. قوله: (شفعن له إلخ) قد يقال ما الحكمة في جمع ضمير شفعن وتثنية ضمير كانتا ولعلها أن الإزغام في السجدتين أظهرُ فلذا خصَّ بها بهما بخلاف الخبر فسأواهما فيه الجلوس بينهما ويحتمل أن يقال الجمع حينئذٍ نظراً للرخصة الزائدة بصري.

قوله: (ترغيمًا) عبارة المعنى رَغَمًا اه ولعلَّ الرواية متعدّدة. قوله: (ومعنى شفعن له صلاته إلخ) أشار به إلى دفع سؤالٍ تقدّره كان الظاهر أن يقال شفعنا له صلاته؛ لأنَّ المُحدّث عنه السجدتان وحاصلُ الجواب أن الضمير للسجدتين والجلوس بينهما وهي جمع ع ش ورشيدى. قوله: (ليخبرهما) الاتسب لما قبله وما بعده جمع الضمير. قوله: (وخبرَ ذي اليدين إلخ) جواب سؤالٍ مشوّه قوله ولا لقول غيره إلخ فكان حقه أن يُذكرَ هناك كما في النهاية والمعنى. قوله: (بل ليعلمه) أي لتذكره بنذ مُراجعتِهِ معني. قوله: (على أَنَّهُم كانوا عُدَّ التواتر) يرّد عليه أن المُجيب له لأنَّ سيّدنا أبو بكرٍ وسيّدنا عمرٌ وأقل ما قيل فيه أن يزيد على الأربع اللهم إلا أن يقال لَمَّا سَكَتَ بقيّة الصحابة على ذلك نُسب إليهم كلّهم ش.

قوله (سني): (وإن زال شكّه إلخ) قد يقال زواله يقيّن أحد طريقيه فما وجه اقتصار الشارح على أحدهما

بأن تذكر أنها رابعة (وكذا حكم) كل (ما يضل به مترددا واحتمال كونه زائدا) فيسجد لتردده في زيادته، وإن زال شكك قبل سلامه.

(ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكك مثاله شك) مضملي رابعة (في الثالثة) منها باعتبار ما في نفس الأمر إذ الفرض أنه عند الشك جاهل بالثالثة (الثالثة هي أم رابعة فتذكر فيها) أي قبل القيام للرابعة أنها ثالثة (لم يسجد) إذ ما أتى به مع الشك واجب بكل تقدير (أو) تذكر بعد تمام القيام بخلافه قبله، وإن صار إليه أقرب على ما جرى عليه ابن العباد وغيره مخالفين للإسنوي في اعتماده هذا التفصيل؛ لأن تعمده صيرورته إليه ليس مبطلا وحده بل مع عوده كذا قالوه وفيه نظر بل لا يصح؛ لأن الذي يثبت في شرح الباب أن الهوي المخرج عن حد القيام في الفرض والثبوت إليه من نحو التشهد الأخير مبطلا بمجرده وإن لم يعد لا يكونه زيادة من جنسها فإن شرطها أن تكون على صورة الركن بل لإبطالها الركن ومن ثم صرحوا في الفعلة الفاجشة بأنها إنما أبطلت مع قلتها لما فيها من الانحاء المخرج عن حد القيام. ومز أيضا عن المجموع التصريح بذلك بقوله أما لو زاد هذا الثبوت عمدا لا يمتنع فإن صلاته تبطل بذلك لإخلاله بنظريتها فهو صريح في أن تعمده ثبوت عن جلوس في محله مخرج عن

بعينه في قوله بأن تذكر إلخ ويمكن أن يجاب بأن التعميد به للخلاف بصري أقول بل ذكر الشارح في شرح أو في الرابعة سجد ما يعلم منه حكم الطرف الآخر. فود: (بأن تذكر) إلى قوله أو تذكر في النهاية وإلى قوله كذا قالوه في المغي. فود: (إذ الفرض إلخ) تعليل للتعميد بقوله باعتبار ما في نفس الأمر. فود: (على ما جرى عليه إلخ) اعتمده شيخ الإسلام والمغي وع ش عبارة المغي وقضية تغييرهم بقبل القيام أنه لو زال تردده بعد ثبوته وقبل انقضاء لم يسجد إذ حقيقة القيام الانقضاء وما قبله يقال لا قيام قال شيخنا فقول الإسني إنهم أفتلوه مردود وكذا قوله والقياس أنه إن صار إلى القيام أقرب سجد وإلا فلا؛ لأن صيرورته إلى ما ذكر لا تقتضي السجود لأن عمده لا يبطل وإنما يبطل عمده مع عوده كما مرته على ذلك ابن العباد اه ومال النهاية كالشارح إلى ما قاله الإسني حيث عقب كلام شيخ الإسلام المار أيضا عن المغي بما نصه وما ذكره في الروضة من أن الإمام لو قام لخامسة إلى آخر ما يأتي في الشرح صريح أو كالصريح فيما قاله الإسني اه وأقره سم. فود: (في اعتماده هذا التفصيل) وهو أنه إن صار إلى القيام أقرب سجد وإلا فلا سم. فود: (لأن تعمده إلخ) علة لما جرى عليه ابن العباد وغيره. فود: (بل مع عوده) أي ولا عود هنا. فود: (وفيه نظر) أي فيما قالوه من عدم السجود في التذكر قبل تمام القيام وإن صار إلى القيام أقرب. فود: (والثبوت إليه) أي إلى القيام. فود: (بل لإبطالها) أي تلك الزيادة من الهوي أو الثبوت. فود: (بذلك) أي بإبطال ذلك الثبوت. فود: (فهو) أي قول المجموع.

فود: (في اعتماده هذا التفصيل) أي: وهو أنه إن صار إلى القيام أقرب سجد وإلا فلا.

حَدِّهِ مُبْطِلٌ فَيَنْبَغِي السُّجُودُ لِسَهْوِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْرُبْ مِنَ الْقِيَامِ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَا أَبْطَلَ عَمْدَهُ يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ وَيَقْرَضُ التَّنْزِيلَ وَعَدَمُ الْقَوْلِ بِهَذَا فَلَا أَقْلَ مِنَ السُّجُودِ إِذَا صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ، وَإِنْ لَمْ نَقُلْ بِذَلِكَ فِيمَا مَرَّ مِنَ التَّهْوُضِ عَنِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ لِمَا مَرَّ فِيهِ عَنِ الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْفَرْضَ أَنَّ تَهْوُضَهُ جَائِزٌ وَهَذَا لَا يَتَصَوَّرُ جَوَازَ تَعَمُّدِ تَهْوُضِهِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ تَفْصِيلَ الْإِسْنَوِيِّ قَوْلَ الرُّوضَةِ وَإِنْ قَامَ الْإِمَامُ إِلَى خَامِسَةٍ سَاهِيًا فَتَوَى الْمَأْمُومُ مُفَارَقَتَهُ بَعْدَ بُلُوغِ الْإِمَامِ فِي ارْتِفَاعِهِ حَدَّ الرَّائِكِينَ سَجَدَ الْمَأْمُومُ لِلْسَهْوِ، وَإِنْ نَوَاهَا قَبْلَهُ فَلَا سُّجُودَ فَإِنْ قُلْتُمْ هَذَا يُخَالِفُهُ مَا تَقَرَّرَ الْمُوَافِقُ لِصَرْيَحِ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى مُجَاوِزَةِ اسْمِ الْقُعُودِ وَعَدَمِهَا لَا عَلَى الْقُرْبِ مِنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ وَالْمُرَادِيفِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِلْقُرْبِ مِنَ الْقِيَامِ فَمَا الْجَمْعُ؟ قُلْتُمْ لَا جَمْعَ بَلْ هُوَ تَخَالُفٌ حَقِيقِي إِلَّا أَنْ يُجَابَ عَلَى بُعْدِ بَأْتِهِمْ سَامَحُوا فِي حَالِ السَّهْوِ فَلَمْ يَجْعَلُوا ذَلِكَ التَّهْوُضَ مُقْتَضِيًا لِلْسُّجُودِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ نَظَرُهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي التَّشْهِيدِ مَعَ عَدَمِ الْفَحْشِ فِيهِ لَا فِي حَالِ الْعَمْدِ لِفَحْشِيهِ (فِي الرَّابِعَةِ) فِي نَفْسِ الْأَمْرِ الْمَأْتِي بِهَا أَنَّ مَا قَبْلَهَا ثَالِثَةٌ (سَجَدَ) لِيَرْدُّهُ حَالُ الْقِيَامِ إِلَيْهَا فِي زِيَادَتِهَا الْمُحْتَمَلَةِ فَقَدْ أَتَى بِزَائِدٍ بِتَقْدِيرِ فَإِنْ تَذَكَّرَ أَنَّهَا خَامِسَةٌ لَزِمَتْهُ الْجُلُوسُ فَوْرًا

□ فَوَدَّ: (وَلَا يَلْمِ يَقْرُبُ مِنَ الْقِيَامِ) أَيِ حَيْثُ خَرَجَ عَنْ مُسَمًى الْقُعُودِ لَكِنْ قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي عَنِ الرُّوضَةِ أَنَّ مُجَرَّدَ الْخُرُوجِ عَنْ مُسَمًى الْقُعُودِ لَا أَثَرَ لَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ سُؤَالَ الشَّارِحِ وَجَوَابَهُ الْآتِيَيْنِ سَم. □ فَوَدَّ: (بِهَذَا) أَيِ بَأَنِّ تَعَمُّدِ تَهْوُضٍ عَنْ جُلُوسٍ فِي مَحَلِّهِ الْخ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَلْمِ يَقْرُبُ مِنَ الْقِيَامِ) أَيِ بِالْسُّجُودِ إِذَا صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ. □ فَوَدَّ: (وَهُنَا) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّكِّ فِي رَكْعَةٍ ثَالِثَةٍ الْخ. □ وَفَوَدَّ: (لَا يَتَصَوَّرُ الْخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ عَلَى فَرْضِ أَنَّ الْمَشْكُوكَ فِيهَا رَابِعَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. □ فَوَدَّ: (وَمِمَّا يُؤَيِّدُ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتُمْ) فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (تَفْصِيلُ الْإِسْنَوِيِّ) أَيِ أَنَّهُ إِنْ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ وَسَجَدَ وَلَا فَلَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ أَيِ النَّهَايَةِ اعْتِمَادُهُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتُمْ هَذَا) أَيِ تَفْصِيلُ الْإِسْنَوِيِّ. □ وَفَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ) أَيِ مَا نَقَلَهُ عَنِ شَرْحِ الْعَبَابِ. □ وَفَوَدَّ: (أَنَّ الْمَدَارَ الْخ) بَيَانٌ لِمَا تَقَرَّرَ. □ فَوَدَّ: (الْمُرَادِيفُ الْخ) صِفَةُ الْقُرْبِ. □ فَوَدَّ: (لِلْقُرْبِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُرَادِيفِ. □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ التَّهْوُضُ) أَيِ الْمُخْرِجُ عَنِ حَدِّ الْجُلُوسِ. □ فَوَدَّ: (لَا فِي حَالِ الْعَمْدِ الْخ) أَيِ فَايْطَلُوا بِهِ الصَّلَاةَ. □ فَوَدَّ: (فِي نَفْسِ الْأَمْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ شَكَّ فِي تَشْهِيدِهِ) فِي الْمُغْنِيِّ، وَإِلَى قَوْلِهِ: (فَتَعَيَّنَ) فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (فَقَدْ أَتَى بِزَائِدٍ بِتَقْدِيرِ) وَإِنَّمَا كَانَ التَّرَدُّدُ فِي زِيَادَتِهَا مُقْتَضِيًا لِلْسُّجُودِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ زَائِدَةً فَظَاهِرٌ وَلَا فَتَرَدُّهُ أَضْعَفَ التَّيَّةَ وَأَخْرَجَ إِلَى الْجَبْرِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (مِنْ الْقِيَامِ) أَيِ: حَيْثُ خَرَجَ عَنْ مُسَمًى الْقُعُودِ لَكِنْ قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي عَنِ الرُّوضَةِ أَنَّ مُجَرَّدَ الْخُرُوجِ عَنْ مُسَمًى الْقُعُودِ لَا أَثَرَ لَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ سُؤَالَ الشَّارِحِ وَجَوَابَهُ الْآتِيَيْنِ. □ فَوَدَّ: (قَوْلُ الرُّوضَةِ) هَذَا الَّذِي قَالَ فِي الرُّوضَةِ صَرْيَحًا، أَوْ كَالصَّرِيحِ فِيمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ هُنَا، وَفِيمَا مَرَّ فِي الْقِيَامِ عَنِ التَّشْهِيدِ وَعِبَارَةِ الرُّوضِ وَإِنْ قَامَ أَيِ الْإِمَامُ لِخَامِسَةٍ أَيِ نَاسِيًا فَمَارَقَهُ بَعْدَ بُلُوغِ حَدِّ الرَّائِكِينَ لَا قَبْلَهُ سَجَدَ أَه.

وَيَتَشَهُدُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَشَهُدَ وَإِلَّا لَمْ تَلْزَمْ إِعَادَتَهُ ثُمَّ مَسْجُودٌ لِلْسَّهْوِ، وَلَوْ شَكَّ فِي تَشَهُدِهِ أَوْ
الْأَوَّلُ أَوْ الْآخِرُ فَإِنْ زَالَ شُكُّهُ فِيهِ لَمْ يَسْجُدْ؛ لِأَنَّهُ مَطْلُوبٌ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ وَلَا نَظَرُ إِلَى تَرَدُّدِهِ فِي
كُونِهِ وَاجِبًا أَوْ نَفْلًا أَوْ بَعْدَهُ وَقَدْ قَامَ سَجْدًا؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ زَائِدٌ يَتَّقَدِيرُ. (وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ) الَّذِي
لَا يَحْصُلُ بَعْدَهُ عَوْدٌ لِلصَّلَاةِ (فِي تَرْكِ فَرْضِي) غَيْرِ النِّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ التَّحَرُّمِ (لَمْ يُؤْثَرْ عَلَى الْمَشْهُورِ)

■ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَسْجُدُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْجُلُوسِ قَبْلَ هَوْنِهِ لِلْسُّجُودِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكْفِيهِ نَزُولُهُ مِنَ الْقِيَامِ
سَاجِدًا؛ لِأَنَّ التَّشَهُدَ بِجُلُوسِهِ تَقَدَّمَ وَجُلُوسُهُ لِلْسَّلَامِ يَأْتِي بِهِ بَعْدَ سُجُودِ السَّهْوِ فَلَا مَعْنَى لَتَمَيُّنِ جُلُوسِهِ
قَبْلَ السُّجُودِ ش وَلَعَلَّ هَذَا الْإِحْتِمَالُ هُوَ الظَّاهِرُ. ■ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيِ وَإِنْ كَانَ قَدْ تَشَهُدَ فِي الرَّابِعَةِ وَكَذَا
إِذَا لَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى قَرَأَ فِي الْخَامِسَةِ مَعْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَقَدْ قَامَ الْخُ) (وَلَوْ زَالَ شُكُّهُ قَبْلَ قِيَامِهِ يَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِي
فِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ وَغَيْرِهِ سَمَ.

قَوْلُهُ (سَمَ): (بَعْدَ السَّلَامِ) سَيَذْكُرُ الشَّارِحُ مُخْتَرَزَهُ. ■ قَوْلُهُ: (الَّذِي) إِلَى قَوْلِهِ قَتَعَيْنَ فِي الْمَعْنَى.
■ قَوْلُهُ: (الَّذِي لَا يَحْصُلُ الْخُ) سَيَذْكُرُ مُخْتَرَزَهُ. ■ قَوْلُهُ: (فِي تَرْكِ فَرْضِ غَيْرِ النِّيَّةِ الْخُ) بَقِيَ الشُّكُّ فِي النِّيَّةِ
والتَّكْبِيرِ وَالشَّرْطِ قَبْلَ السَّلَامِ قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ الشُّكَّ فِي النِّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ التَّحَرُّمِ
وَالطُّهْرِ مُبْطِلٌ أَيِ بِشَرْطِهِ فَقَوْلُهُ الْآتِي وَقَبْلَهُ أَيِ السَّلَامِ يَأْتِي بِهِ ثُمَّ يَسْجُدُ يَقْبِذُ بِغَيْرِ ذَلِكَ انْتَهَى وَلَا يَخْفَى
صَرَاحُهُ هَذَا الْكَلَامِ فِي تَصْوِيرِ الشُّكِّ فِي الطُّهْرِ بِالشُّكِّ فِي أَصْلِهِ إِذَا الشُّكُّ فِي بَقَايِهِ بَعْدَ تَبَيُّنِ وُجُودِهِ غَيْرُ
مُبْطِلٍ وَهَذَا قَرِينَةٌ عَلَى تَصْوِيرِ مُقَابِلِهِ وَهُوَ الشُّكُّ فِي الطُّهْرِ بَعْدَ السَّلَامِ بِالشُّكِّ فِي أَصْلِهِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ.
(فَرَعَ): مِنَ الشُّكِّ فِي الطُّهَارَةِ بَعْدَ السَّلَامِ الشُّكُّ فِي نِيَّتِهَا فَلَا يُؤْثَرُ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ وَإِنْ أَثَرُ الشُّكِّ بَعْدَ
الطُّهَارَةِ فِي نِيَّتِهَا بِالنِّسْبَةِ لَهَا حَتَّى لَا يَجُوزَ افْتِتَاحُ صَلَاةٍ بِهِذِهِ الطُّهَارَةِ فَعَلِمَ أَنَّ لِلشُّكِّ فِي نِيَّةِ الطُّهَارَةِ بَعْدَ
الطُّهَارَةِ حَالَيْنِ وَأَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي نِيَّتِهَا بَعْدَ السَّلَامِ لَمْ يُؤْثَرُ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ الَّتِي سَلَّمَ مِنْهَا وَوُثِّرُ الشُّكُّ
فِي أَصْلِ الطُّهَارَةِ وَإِلَّا كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِ الشَّارِحِ فَلَا وَحَاصِلُ كَلَامِ الشَّارِحِ تَصْوِيرُ مَسْأَلَةِ الشُّكِّ بَعْدَ
السَّلَامِ فِي الطُّهَارَةِ مَثَلًا بِمَا إِذَا تَبَيَّنَ الطُّهَارَةُ وَشَكَّ فِي طُرُوعِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ يَسْتَبْعِدُ هَذَا الظُّهْرُ عَدَمَ

■ قَوْلُهُ: (وَقَدْ قَامَ) لَوْ زَالَ شُكُّهُ قَبْلَ قِيَامِهِ يَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ وَغَيْرِهِ.
■ قَوْلُهُ: (فِي تَرْكِ فَرْضِ غَيْرِ النِّيَّةِ الْخُ) بَقِيَ الشُّكُّ فِي النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرِ، وَالشَّرْطِ قَبْلَ السَّلَامِ قَالَ فِي شَرْحِ
الْبَهْجَةِ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ الشُّكَّ فِي النِّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ التَّحَرُّمِ وَالطُّهْرِ مُبْطِلٌ أَيِ بِشَرْطِهِ فَقَوْلُهُ الْآتِي وَقَبْلَهُ أَيِ
السَّلَامِ يَأْتِي بِهِ، ثُمَّ يَسْجُدُ يَقْبِذُ بِغَيْرِ ذَلِكَ أَوْ لَا يَخْفَى صَرَاحُهُ هَذَا الْكَلَامِ فِي تَصْوِيرِ الشُّكِّ فِي الطُّهْرِ
بِالشُّكِّ فِي أَصْلِهِ إِذَا الشُّكُّ فِي بَقَايِهِ بَعْدَ تَبَيُّنِ وُجُودِهِ غَيْرُ مُبْطِلٍ وَهَذَا قَرِينَةٌ عَلَى تَصْوِيرِ مُقَابِلِهِ وَهُوَ الشُّكُّ
فِي الطُّهْرِ بَعْدَ السَّلَامِ بِالشُّكِّ فِي أَصْلِهِ أَيْضًا، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(فَرَعَ): مِنَ الشُّكِّ فِي الطُّهَارَةِ بَعْدَ السَّلَامِ الشُّكُّ فِي نِيَّةِ الطُّهَارَةِ بَعْدَ السَّلَامِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى الشُّكِّ
بَعْدَهُ فِي نَفْسِهَا أَعْنِي الطُّهَارَةَ فَلَا يُؤْثَرُ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ وَإِنْ أَثَرُ الشُّكِّ بَعْدَ الطُّهَارَةِ فِي نِيَّةِ الطُّهَارَةِ بِالنِّسْبَةِ
لَهَا أَعْنِي الطُّهَارَةَ حَتَّى لَا يَجُوزَ افْتِتَاحُ صَلَاةٍ بِهِذِهِ الطُّهَارَةِ فَعَلِمَ أَنَّ لِلشُّكِّ فِي نِيَّةِ الطُّهَارَةِ بَعْدَ الطُّهَارَةِ

وَالَا لَفَسْرَ وَشَقَّ وَلَآنَ الظَّاهِرُ مُضِيئُهَا عَلَى الصُّحَّةِ وَبِهِ يَتَّجِهُ أَنَّ الشَّرْطَ كَالرُّكْنِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي الْمَجْمُوعِ فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الشَّكَّ فِي الطَّهَارَةِ بَعْدَ طَوَافِ الْفَرْضِ لَا يُؤَثِّرُ وَبِحَوَازِ دُخُولِ الصَّلَاةِ يَطْهَرُ مَشْكُوكٍ فِيهِ فِيمَا إِذَا تَيَقَّنَ الطَّهَرَ وَشَكَّ هَلْ أَحَدَتْ فَتَقَيَّنَ حَمْلَ قَوْلِ الْمَجْمُوعِ لَوْ شَكَّ بَعْدَ صَلَاتِهِ هَلْ كَانَ مُنْطَهَرًا أَمْ لَا أَثَرَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنِ الطَّهَرَ قَبْلَ وَدَعَايَ أَنَّ الشَّكَّ فِي الشَّرْطِ يَسْتَلْزِمُ الشَّكَّ فِي الْإِنْعِقَادِ يَزُودُهَا كَلَامُهُمُ الْمَذْكُورُ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا جَوَّزُوا لَهُ الدُّخُولَ فِيهَا

تَأْثِيرِ الشَّكِّ فِي طُرُوءِ الْحَدَثِ بَعْدَ تَيَقُّنِ الطَّهَارَةِ فَلَا يَظْهَرُ كَوْنُهُ مَحَلًّا هَذَا التَّرَاجُ الْكَبِيرِ وَلَا مَانِعٍ مِنْ تَصْوِيرِهَا بِالشَّكِّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي أَصْلِ الطَّهَارَةِ كَمَا أَنَّهَا مُصَوَّرَةٌ فِي الْأَرْكَانِ بِالشَّكِّ فِي أَصْلِ وُجُودِهَا نَعَمْ هَذَا قَرِيبٌ فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنْ سَبْقَ حَدَثٍ وَلَا طَهَارَةٍ أَوْ تَيَقَّنَ سَبْقَهُمَا وَجْهَلِ السَّابِقِ مِنْهُمَا أَمَّا لَوْ تَيَقَّنَ سَبْقَ الْحَدَثِ ثُمَّ شَكَّ فِي وُجُودِ الطَّهَارَةِ فَقَدِمَ التَّأْثِيرُ هُنَا بَعِيدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَسْتَعْبِدُ الْإِنْفِ) حِكَاةُ الرَّشِيدِيِّ عَنْهُ ثُمَّ جَزَمَ بِتَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ بِالشَّكِّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي أَصْلِ الطَّهَارَةِ وَكَذَا جَزَمَ بِذَلِكَ الْحَفَنِيِّ. هـ قَوْلُهُ: (غَيْرِ النَّتِيجَةِ الْإِنْفِ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرَةً. هـ قَوْلُهُ: (وَالَا لَفَسْرَ الْإِنْفِ) أَيِ خُصُوصًا عَلَى ذَوِي الْوَسْوَاسِ نِهَایَةً وَمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِالْتَّغْلِيلِ الثَّانِي وَقَالَ الْكَزْدِيُّ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي تَرْكِ قَرْصِ إِه. هـ قَوْلُهُ: (وَيَتَّجِهُ أَنَّ الشَّرْطَ كَالرُّكْنِ الْإِنْفِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَنِهَایَةً وَمُغْنِي وَزِيَادِي عِبَارَةٌ شَرَّحَ بِافْضَلٍ وَالَا الشَّكَّ فِي الطَّهَارَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ عَلَى مَا فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَجْمُوعِ لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا فِيهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَفِي غَيْرِهِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الشَّكَّ فِيهِ بَعْدَ تَيَقُّنِ وُجُودِهِ عِنْدَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا فِي الطَّهَارَةِ فَإِنَّهُ يَكْفِي تَيَقُّنَ وُجُودِهَا وَلَوْ قَبْلَ الصَّلَاةِ إِه. قَالَ الْكَزْدِيُّ قَوْلُهُ إِلَّا فِي الطَّهَارَةِ هَكَذَا فَرَّقَ الشَّارِحُ بَيْنَ الطَّهَارَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ هُنَا وَفِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ وَأُطْلِقَ فِي التَّخْفَةِ عَدَمَ ضَرَرِ الشَّكِّ فِي الشَّرْطِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الطَّهَرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الشُّرُوطِ وَكَذَلِكَ النَّهَایَةُ وَالزِّيَادِي وَغَيْرُهُمَا إِه. هـ قَوْلُهُ: (وَبِحَوَازِ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِأَنَّ الشَّكَّ الْإِنْفِ. هـ قَوْلُهُ: (وَدَعَايَ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِذَا بَنَى فِي النَّهَایَةِ إِلَّا قَوْلَهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ إِلَى وَإِنَّمَا وَجَبَتْ وَقَوْلُهُ أَمَّا سَلَامٌ إِلَى وَأَمَّا الشَّكَّ الْإِنْفِ. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُمْ إِذَا جَوَّزُوا لَهُ الدُّخُولَ فِيهَا مَعَ الشَّكِّ الْإِنْفِ) فِيهِ أَنَّ هَذَا الشَّكَّ لَا عِزَّةَ بِهِ مَعَ تَيَقُّنِ الطَّهَارَةِ بِخِلَافِ الشَّكِّ الَّذِي

حَالَتَيْنِ وَأَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي نِيَّتِهَا بَعْدَ السَّلَامِ لَمْ يُؤَثِّرْ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ الَّتِي سَلَّمَ مِنْهَا وَيُؤَثِّرُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَيَسْتَنْبِغُ عَلَيْهِ افْتِتَاحَ صَلَاةٍ أُخْرَى مَعَ ذَلِكَ الشَّكِّ وَجَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي هَذَا الْفَرْعِ إِنَّمَا يَظْهَرُ أَنَّ لَمْ يُؤَثِّرِ الشَّكَّ فِي أَصْلِ الطَّهَارَةِ وَالَا كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِ الشَّارِحِ فَلَا وَحَاصِلُ كَلَامِ الشَّارِحِ تَصْوِيرُ مَسْأَلَةِ الشَّكِّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي الطَّهَارَةِ مَثَلًا بِمَا إِذَا تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ فِي طُرُوءِ الْحَدَثِ وَقَدْ يَسْتَعْبِدُ هَذَا لِظَهْرِ عَدَمِ تَأْثِيرِ الشَّكِّ فِي طُرُوءِ الْحَدَثِ بَعْدَ تَيَقُّنِ الطَّهَارَةِ فَلَا يَظْهَرُ كَوْنُهُ مَحَلًّا هَذَا التَّرَاجُ الْكَبِيرِ، وَلَا مَانِعٍ مِنْ تَصْوِيرِهَا بِالشَّكِّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي أَصْلِ الطَّهَارَةِ كَمَا أَنَّهَا مُصَوَّرَةٌ فِي الْأَرْكَانِ بِالشَّكِّ فِي أَصْلِ وُجُودِهَا نَعَمْ هَذَا قَرِيبٌ فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنْ سَبْقَ حَدَثٍ وَلَا طَهَارَةٍ، أَوْ تَيَقَّنَ سَبْقَهُمَا وَجْهَلِ السَّابِقِ مِنْهُمَا أَمَّا لَوْ تَيَقَّنَ سَبْقَ الْحَدَثِ، ثُمَّ شَكَّ فِي وُجُودِ الطَّهَارَةِ فَقَدِمَ التَّأْثِيرُ هُنَا بَعِيدٌ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

مع الشك كما عِلِمَتْ فأولى أن لا يُؤْتَرَ طُرُوه على فراغها فَعَلِمَ أَنَّهُمْ لا يَلْتَمُونَ لهذا الشك عَمَلًا بأصل الاستصحاب. وأما قوله إن الشك بعد السلام في كون إمامه مأثومًا يُوجِبُ الإعادة فهو مِمَّا نَحْنُ فِيهِ؛ لَأَنَّهُ لا أَصْلَ هُنَا يُسْتَصْحَبُ فهو كما لو شك بعد السلام في أصل الطهارة أو الاستقبال أو الستر وإنما وَجِبَتِ الإعادة فيما لو تَوَضَّأَ ثُمَّ جَدَّدَ ثُمَّ صَلَّى ثُمَّ يَتَقَنَّ تَرَكَ مَسْحَ مِنْ أَحَدِ الْوُضُوءَيْنِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَقَنَّ صِيغَةَ وَضُوءِهِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَسْتَصْحِبَ فَاِلْإِعادَةَ هُنَا مُسْتَبَدَّةٌ لِيَتَقَنَّ تَرَكَ لا لِشَكِّ فَلَيْسَتْ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ أَمَّا سَلَامٌ حَصَلَ بَعْدَهُ عَوْدٌ لِلصَّلَاةِ كما يَأْتِي فَيُؤْتَرُ الشك بعده لِيَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الصَّلَاةِ والشك في السلام نفسه يُوجِبُ الْإِثْبَانَ بِهِ مِنْ غَيْرِ سَجُودٍ لِقَوَاتٍ مَحَلَّهُ بِالسَّلَامِ كما مرَّ وفي أَنَّهُ سَلَّمَ الْأَوَّلَى مَرَّةً فِي رُكْنِ التَّيْبِ وَأَمَّا الشك في النِّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فَيُؤْتَرُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِمَنْ أَطَالَ فِي عَدَمِ الْفَرْقِ لِشَكِّهِ فِي أَصْلِ الْإِعْقَادِ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ يَعْتَمِدُهُ وَمِنْهُ مَا لَوْ شَكَّ أَتَى فَرْضًا أَمْ نَفَلًا لَا الشك في نِيَّةِ الْقُدْوَةِ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ وَأَمَّا لَمْ يَضُرَّ الشك بعد فراغ الصوم في نِيَّتِهِ لِمَشَقَّةِ الْإِعادَةِ فِيهِ وَلَأَنَّهُ اغْتَفِرَ

الْكَلَامُ فِيهِ كَمَا عِلِمَتْ فَالْأَوَّلِيَّةُ بِلِ الْمُسَاوَةِ مَنُوعَةٌ وَشَدِيدِيَّةٌ. ۞ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا قَوْلُهُ) أَيِ الْمَجْمُوعِ كَرْدِي. ۞ قَوْلُهُ: (فَهُوَ كَمَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ الْإِخ) قَدْ مَرَّ عَنْ سَمٍ وَغَيْرِهِ مَا فِيهِ. ۞ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لا أَصْلَ لَهُ الْإِخ) أَيِ لِأَجْلِ هَذَا وَجِبَتِ الْإِعادَةُ لَا لِلشكِّ فِي الشَّرْطِ كَرْدِي. ۞ قَوْلُهُ: (كَلَامُهُمُ الْمَذْكُورُ) وَهُوَ تَضَرُّعُهُمْ بِجَوَازِ دُخُولِ الصَّلَاةِ الْإِخ. ۞ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي آخِرِ الْبَابِ. ۞ قَوْلُهُ: (يُوجِبُ الْإِثْبَانَ بِهِ) أَيِ مَا لَمْ يَأْتِ بِمُطْلَقٍ وَلَوْ بَعْدَ طَوْلِ الْفَضْلِ كَمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ ع. ش. ۞ قَوْلُهُ: (فِي رُكْنِ التَّيْبِ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ لَوْ سَلَّمَ الثَّانِيَةَ عَلَى اغْتِقَادِ أَنَّهُ سَلَّمَ الْأَوَّلَى ثُمَّ شَكَّ فِي الْأَوَّلَى أَوْ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْهَا لَمْ يُحْسَبْ سَلَامُهُ عَنْ فَرَضِهِ انْتَهَتْ أَم. سَم. ۞ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الشك) إِلَى قَوْلِهِ لَا الشك فِي الْمُغْنِي. ۞ قَوْلُهُ: (فَيُؤْتَرُ الْإِخ) أَيِ قَتَلَتْهُمُ الْإِعادَةُ مُغْنِي وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ. ۞ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) أَيِ وَلَوْ كَانَ طُرُوه الشك بَعْدَ طَوْلِ الْفَضْلِ مِنَ السَّلَامِ ع. ش. ۞ قَوْلُهُ: (لِشَكِّهِ الْإِخ) مُتَعَلِّقٌ بِيُؤْتَرُ. ۞ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيِ مِنَ الشك فِي النِّيَّةِ. ۞ قَوْلُهُ: (أَتَى فَرْضًا الْإِخ) قَالَ الْبَغَوِيُّ وَلَوْ شَكَّ أَنْ مَا أَذَاهُ ظَهَرَ أَوْ عَصَرَ، وَقَدْ فَاتَتْهُ لَزِمَتْهُ إِعادَتُهُمَا جَمِيعًا مُغْنِي.

۞ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ) يَتَّبِعِي وَالْمُعَادَةُ بِضَرْبٍ عِبَارَةٌ ع. ش. يَتَّبِعِي أَنْ يَلْحَقَ بِهَا مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ كَالْمُعَادَةِ وَالْمَجْمُوعَةُ جَمْعٌ تَقْدِيمٌ بِالْمَطَرِ بِخِلَافِ الْمُنْذُورِ فَعَلَّهَا جَمَاعَةً؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا لِصَحَّتِهَا بَلْ وَاجِبَةٌ لِلْوَفَاءِ بِالتَّكْرِاه. ۞ قَوْلُهُ: (بَعْدَ فَرَاغِ الصَّوْمِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا شَكَّ قَبْلَ فَرَاغِهِ ضَرَفٌ فَيَجِبُ الْإِنْسَاكُ وَقَضَاؤُهُ إِنْ كَانَ قَرْضًا ع. ش. ۞ قَوْلُهُ: (لِمَشَقَّةِ الْإِعادَةِ فِيهِ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِأَنَّ تَعَلُّقَ النِّيَّةِ

۞ قَوْلُهُ: (مَرَّ فِي رُكْنِ التَّيْبِ) قَالَ هُنَاكَ بَعْدَ كَلَامِ قَرَرَهُ وَبِهِ يَظْهَرُ اتِّجَاهُ قَوْلِ الْبَغَوِيِّ لَوْ سَلَّمَ الثَّانِيَةَ عَلَى اغْتِقَادِهِ أَنَّهُ سَلَّمَ الْأَوَّلَى، ثُمَّ شَكَّ فِي الْأَوَّلَى، أَوْ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْهَا لَمْ يُحْسَبْ سَلَامُهُ عَنْ فَرَضِهِ أ.

۞ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الشك الْإِخ) أَيِ: بَعْدَ السَّلَامِ فِي تَرْكِ رُكْنٍ أَوْ إِنْ كَانَ فِي شَرْطٍ أَبْطَلَ بِشَرْطِهِ كَمَا تَقَدَّمَ

فيها فيه ما لم يُتَقَرَّر فيها هنا وأما هو قبل السلام فقد عَلِمَ مِمَّا قَبْلَهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي تَرْكِ رُكْنٍ أُنِيَ بِهِ إِنْ بَقِيَ مَحَلُّهُ وَلَا فِرَ كَمَةٍ وَسَجَدَ لِلشَّهْرِ فِيهِمَا لَا حِتْمَالِ الزِّيَادَةِ أَوْ لِيَضْعِيفِ النِّيَّةِ بِالْتَرَدِّ فِي مُبْطِلٍ وَبِهِ فَارَقَ مَا لَوْ شَكَّ فِي قَضَاءِ فَائِتَةٍ فَإِنَّهُ يُعِيدُهَا وَلَا يَسْجُدُ إِذْ لَمْ يَمَقَّعْ فِيهَا تَرَدُّدٌ فِي مُبْطِلٍ. وَلَوْ سَلَّمَ وَقَدْ نَسِيَ رُكْنَ فَاحْرَمَ فَوْزًا بِأُخْرَى لَمْ تَنْقُضْ لَأَنَّهُ فِي الْأَوَّلَى ثُمَّ إِنْ ذَكَرَ قَبْلَ طَوْلِ فَصَلَّ بَيْنَ السَّلَامِ وَتَيَقَّنَ التَّرِكَ وَلَا نَظَرَ هُنَا لِتَحْرِيمِهِ بِالثَّانِيَةِ خِلَافًا لِتَمَّ وَهَمَّ فِيهِ بَنَى عَلَى الْأَوَّلَى، وَإِنْ تَخَلَّلَ كَلَامٌ بِسَيْرٍ أَوْ اسْتَذْبَرَ الْقِبْلَةَ أَوْ بَعْدَ طَوْلِهِ اسْتَأْنَفَهَا لِیُطْلِيهَا بِهِ مَعَ السَّلَامِ

بِالصَّلَاةِ أَشَدُّ مِنْ تَعَلُّقِهَا بِالصَّوْمِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ فِيهَا فِي الصَّلَاةِ وَطَالَ الزَّمَنُ بَطَلَتْ وَلَا كَذَلِكَ الصَّوْمُ اهـ. ة فُود: (أَنَّهُ إِنْ كَانَ) أَيِ الشَّكِّ قَبْلَ السَّلَامِ و. ة فُود: (فِي تَرْكِ رُكْنٍ الْخ) أَيِ وَإِنْ كَانَ فِي شَرْطِ أَنْبَطَلَ بِشَرْطِهِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ سَم. ة فُود: (إِنْ بَقِيَ مَحَلُّهُ) بِغْنِي بَأَنَّ لَمْ يَتَلَخَّ مِثْلُهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمَهُ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ و. ة فُود: (وَالْأَفِرَ كَمَةٍ) أَيِ لِأَنَّ نَظِيرَهُ يَقُومُ مَقَامَهُ وَيَلْغُو مَا يَتَّبِعُهَا فَيَتَّقَى عَلَيْهِ رُكْعَةً رَشِيدِي. ة فُود: (لَا حِتْمَالِ الزِّيَادَةِ) هَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا لَوْ شَكَّ عَقِبَ الرُّكْنِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِرُكْنٍ غَيْرِهِ وَالْأَفَالْزِيَادَةُ مُحَقَّقَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَكَانَ الْأَوَّلَى حَذْفُ الْإِحْتِمَالِ لِإِغْنَاءِ قَوْلِهِ أَوْ لِيَضْعِيفِ الْخ عَنْ رَشِيدِي.

ة فُود: (وَبِهِ) أَيِ بِالتَّمْلِيلِ الثَّانِي. ة فُود: (فَاخْرَمَ الْخ) وَلَا يُشْكِلُ مَا هُنَا بِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ إِذَا أُنِيَ بِتَكْبِيرَةِ التَّحْرُمِ بِقَضَاءِ التَّحْرُمِ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ الَّتِي هِيَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْمُبْطِلَ هُنَاكَ مَا يَلْزَمُ التَّحْرُمَ مِنْ قَطْعِ الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ فِيهَا وَهَذَا لَا يَأْتِي هُنَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُنِيَ هُنَا بِهَذَا التَّحْرُمِ لِظَنِّ أَنَّ الْأَوَّلَى قَدْ انْقَضَتْ وَلَمْ يَتَصَوَّرْ مِنْهُ قَضَاءُ قَطْعِهَا بِخِلَافِ مَا مَضَى بِصُرِّي. ة فُود: (فَوْزًا) أَيِ مِنْ غَيْرِ طَوْلِ فَضْلٍ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا بَعْدَهُ وَمِنْ مُحْتَزِّهِ الْآتِي فَلَيْسَ الْمُرَادُ الْفُوزَةُ الْحَقِيقَةُ رَشِيدِي. ة فُود: (لَمْ تَنْقُضْ) أَيِ الْأُخْرَى. ة فُود: (ثُمَّ إِنْ ذَكَرَ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَخَرَجَ بِالشَّكِّ الْعِلْمُ فَلَوْ تَذَكَّرَ بَعْدَهُ أَنَّهُ تَرَكَ رُكْنَ بَنَى عَلَى مَا فَعَلَهُ إِنْ لَمْ يَطْلُ الْفَضْلَ وَلَمْ يَطْ نَجَاسَةً وَإِنْ تَكَلَّمَ قَلِيلًا وَاسْتَذْبَرَ الْقِبْلَةَ وَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَتَفَارَقَ هَذِهِ الْأُمُورُ وَطَاءَ النَّجَاسَةِ بِاحْتِمَالِهَا فِي الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ وَالْمَرْجِعُ فِي طَوْلِهِ وَقِصَرِهِ إِلَى الْعُرْفِ اهـ. ة فُود: (قَبْلَ طَوْلِ فَضْلٍ) أَيِ عُرْفًا و. ة فُود: (وَإِنْ تَخَلَّلَ الْخ) غَايَةُ ع ش. ة فُود: (يَسِيرُ) أَخْرَجَ الْكَثِيرَ سَم. ة فُود: (أَوْ اسْتَذْبَرَ الْقِبْلَةَ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَفَارَقَ مُصَلَّاهُ وَقَالَ فِي شَرْحِهِ كَشَرَخِ الرُّوْضِ وَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَيِ مِنْ

عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ. ة فُود: (وَإِنْ تَخَلَّلَ الْخ) أَيِ: بِخِلَافِ مَا لَوْ وَطِئَ نَجَاسَةً أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فَلَوْ تَذَكَّرَ بَعْدَهُ أَيِ السَّلَامِ أَنَّهُ تَرَكَ رُكْنَ بَنَى عَلَى مَا فَعَلَهُ إِنْ لَمْ يَطْلُ الْفَضْلَ وَلَمْ يَطْ نَجَاسَةً وَإِنْ تَكَلَّمَ قَلِيلًا وَاسْتَذْبَرَ الْقِبْلَةَ وَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَتَفَارَقَ هَذِهِ الْأُمُورُ وَطَاءَ النَّجَاسَةِ بِاحْتِمَالِهَا فِي الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ اهـ. ة فُود: (يَسِيرُ) خَرَجَ الْكَثِيرُ وَقِيَاسُهُ الْفِعْلُ الْكَثِيرُ الْمُتَوَالِي، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا تَقَدَّمَ وَيَأْتِي. ة فُود: (أَوْ اسْتَذْبَرَ الْقِبْلَةَ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَفَارَقَ مُصَلَّاهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ كَشَرَخِ الرُّوْضِ وَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَيِ مِنْ غَيْرِ فِعْلِ كَثِيرٍ مُتَوَالٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْكَثِيرَ الْمُتَوَالِي يُبْطِلُ حَتَّى مَعَ السَّهْوِ، وَالْجَهْلِ.

بينهما وإذا بنى حُصِبَ له ما قرأه، وإن كانت الثانية نفلاً في اعتقاده ولا أثر لكونه قرأ بظن النفل على الأوجه كما مر ومن ثم لو ظن أنه في صلاة أخرى فرض أو نفل فأتى عليه لم يؤثر ولا يأتي فيه تفصيل الشك في التية لأنه يُضَعِفُهَا.....

غير فعل كثير متوالي كما هو ظاهر اه وهو ظاهر؛ لأن الفعل الكثير المتوالي يُبْطِلُ حتى مع السهو والجهل سم وفي ع ش ما يوافقُه . ه فود: (حُصِبَ له إلخ) خلافاً للنهاية عبارته ومتى بنى لم تُحَسَبْ قراءته إن كان قد شرع في نفل فإن شرع في فرض حُصِبَتْ لا اعتقاده فرضيتها قاله البغوي ثم قال وهذا إذا قلنا إنه إذا تذكَّر لا يجب القعود وإلا فلا تُحَسَبُ وعندني لا تُحَسَبُ انتهى وهو الأوجه اه قال ع ش قوله وعندني لا تُحَسَبُ إلخ أي بل يجب العود للقعود وإلغاء قيامه اه وقال س م بعد نقله عن الإيجاب وشرح البهجة مقالة البغوي المذكورة بتمامها وقوله وعندني لا تُحَسَبُ هو الأوجه م ر وقضيته وجوب القعود عند التذكُّر وبذلك كله يُغْلَمُ مخالفة الشارح هنا لما ذكره وي وسأني في صلاة المسافر في شرح: ولو جمع ثم عليم ترك ركن من الأولى إلخ قول الشارح أما إذا لم يُبطل قِيلَ ما أتى به من الثانية ويأتي على الأولى انتهى وهو مخالف لما هنا وموافق لما قاله البغوي من عدم الحُساب مطلقاً اه وإشارة الرشيدي قوله م ر وعندني لا تُحَسَبُ أي لوجوب القعود عليه كما هو ظاهر السياق وانظر ما وجهه فيما لو كان الركن المشكوك فيه من الأركان التي لا تتعلق بالقعود كالركوع مثلاً وهلا كان العود للقعود في هذه الحالة مُبطلًا؛ لأنه حينئذ زيادة ركن في غير محله فكان المتباير عوده إلى ما شك فيه وانظر ما صورة حُساب القراءة أو عدم حُسابها فإنه لم يظهر لي اه. أقول كلام البغوي كما في سم عن شرح البهجة مفروض فيما إذا سلم ناسياً من ركعتين فشرع في أخرى وقرأ ثم تذكَّر أنه لم يَتِمَّ الأولى فما يقتضيه السياق من وجوب القعود إنما هو لذلك الفرض فلو كان المترك نحو ركوع فيجب العود إليه كما هو معلوم مما مر في صفة الصلاة وبذلك الفرض تظهر أيضاً صورة الحُساب أو عليمه . ه فود: (كما مر) أي قبيل الركن الثاني عشر . ه فود: (تفصيل الشك إلخ) أي قبل السلام الآتي قبيل قول المصنِّف وسهوه بعد سلامه والمار قبيل بيان الشرة . ه فود: (لأنه) أي الشك في التية (يضعفها) أي التية.

ه فود: (وإذا بنى حُصِبَ له ما قرأه وإن كانت الثانية نفلاً إلخ) قال في شرح البهجة، ولو سلم ناسياً من ركعتين فشرع في صلاة أخرى وقرأ، ثم تذكَّر أنه لم يَتِمَّ الأولى فإن كان قد شرع في نفل لم تُحَسَبْ قراءته، أو فرض حُصِبَتْ لا اعتقاده فرضيتها قاله البغوي في فتاويه، ثم قال: وهذا إذا قلنا إنه إذا تذكَّر لا يجب القعود وإلا فلا يُحَسَبُ وعندني لا يُحَسَبُ انتهى اه ما في شرح البهجة، وقوله: وهذا أي حُساب القراءة إذا شرع في فرض كما هو صريح السياق؛ لأنها التي ذكر حُسابها بخلاف القراءة إذا شرع في نفل لجزئه بعدم حُسابها فلا يمكن تقييدها بما ذكر، ثم يقابله بعدم الحُساب، وقوله: وعندني لا يُحَسَبُ هو الأوجه وقضيته وجوب القعود عند التذكُّر، ثم رأيت في شرح العباب للشارح ما نصه: وقال البغوي إن شرع في نافلة لم يُحَسَبْ ما أتى به أي من قول، أو فعل، أو في فرض حُصِبَ بناء على

بخلاف الظن ولذلك لا يُعْتَدُ بما يقرؤه مع الشك فيها لغير المُبْطِلِ لها وخرَجَ بِقَوْلِهِ أَمَّا لَوْ طَالَ
الفصل بين السلام وتحريم الثانية فيصِحُّ التحريم بها وَمَنْ قَالَ هُنَا بَيْنَ السَّلَامِ وَتَيَقُّنِ التَّرَكُّ فَقَدْ
وَهِمَ وَلَا يُشْكِلُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ أَنَّهُ لَوْ تَشَهَّدَ فِي الرَّابِعَةِ ثُمَّ قَامَ لِخَابِسَةِ سَهْوًا
كفاه بعد فراغها أَنْ يُسَلِّمَ وَإِنْ طَالَ الفصل؛ لَأَنَّهُ هُنَا فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يَضُرْ زِيَادَةُ مَا هُوَ مِنْ
أَفْعَالِهَا سَهْوًا وَتَمَّ خَرَجَ مِنْهَا بِالسَّلَامِ فِي ظَنِّهِ فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ طَوَّلُ الفصلِ صَارَ قَاطِعًا لَهَا عَمَّا
يُرِيدُ إِكْمَالَهَا بِهِ.

(وسهوه) أي المأموم أي مُقْتَضَاهُ مِنْ سَرِّ السُّجُودِ لَهُ (حَالُ قُدُوتِهِ) وَلَوْ مُحْكِمَةٌ كَمَا بَاقِيَ أَوَّلِ
صَلَاةِ الْخَوْفِ وَكَمَا فِي الْمَرْحُومِ (يَحْمِلُهُ إِمَامُهُ) الْمُتَطَهِّرُ كَمَا يَتَحَمَّلُ عَنْهُ الْفَاتِحَةُ وَغَيْرُهَا وَمِنْ

• فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الظَّنِّ) فَفِيهِ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الظَّنِّ وَالشَّكِّ سَمِعَ وَع. ش. • فَوَدَّ: (وَلِذَلِكَ) أَيِّ لِأَجْلِ أَنْ الشَّكَّ
فِي النَّيَّةِ يُضَعِّفُهَا. • فَوَدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (مَا لَوْ طَالَ الْفَصْلُ الْخُ) وَأَفْنَى الْوَالِدِ
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَنْ سَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ نَاسِيًا وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ نَفْلًا ثُمَّ تَذَكَّرَ بِوُجُوبِ اسْتِثْنَائِهَا؛
لِأَنَّهُ إِنْ أُخْرِمَ بِالتَّكَلُّفِ قَبْلَ طَوْلِ الْفَصْلِ فَتَحَرُّمُهُ بِهِ لَمْ يَنْتَقِذْ وَلَا يَبْنِي عَلَى الْأَوَّلِ لَطَوِيلُ الْفَصْلِ بِالرَّكَعَتَيْنِ
أَوْ بَعْدَ طَوْلِهِ بَطَلَتْ نِهَايَةُ قَالَعَ ش. قَوْلُهُ مَرَّ لَطَوِيلُ الْفَصْلِ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الرَّكَعَتَيْنِ يَخْصُلُ بِهِمَا طَوَّلُ
الْفَصْلِ وَيَتَّبَعِي أَنْ يُعْتَبَرَ ذَلِكَ بِالْوَسْطِ الْمُتَعَدِّلِ؛ لِأَنَّهُ الْمَحْمُولُ عَلَيْهِ غَالِبًا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ اهـ.
• فَوَدَّ: (عَلَى مَا تَقَرَّرَ) وَهُوَ قَوْلُهُ أَمَّا لَوْ طَالَ الْفَصْلُ الْخُ. • فَوَدَّ: (انْضَمَّ إِلَيْهِ) أَيِّ إِلَى الْخُرُوجِ ع. ش.
• فَوَدَّ: (أَيِّ الْمَأْمُومِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَسَهْوُهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَذُو الْخَبَثِ الْخَفِيِّ وَقَوْلُهُ وَغَيْرِ السَّلَامِ
إِلَى الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (أَيِّ مُقْتَضَاهُ الْخُ) هَذَا التَّفْسِيرُ لَا يَلْتَمِمْ مَعَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ حَالُ قُدُوتِهِ الْخُ.
• فَوَدَّ: (وَلَوْ مُحْكِمَةٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ الْجَسِيَّةُ كَانَتْ سَهَا عَنْ الشَّهَادَةِ الْأَوَّلِ أَوْ الْحُكْمِيَّةُ كَانَتْ سَهَتْ الْفِرْقَةُ
الثَّانِيَةُ فِي ثَانِيَّتِهَا مِنْ صَلَاةِ ذَاتِ الرُّقَاعِ اهـ.

قَوْلُ (لَيْسَ): (يَحْمِلُهُ إِمَامُهُ) أَيِّ وَإِنْ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ بَعْدَ سَهْوِ الْمَأْمُومِ سَمِعَ عَلَى خَجٍّ أَيِّ قَيْصِيرِ
الْمَأْمُومِ كَأَنَّهُ فَعَلَهُ حَتَّى لَا يَنْقُصَ شَيْءٌ مِنْ ثَوَابِهِ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَغَيْرُهَا) كَالسُّورَةِ وَالْجَهْرِ مُغْنِي.

أَنَّهُ إِذَا تَذَكَّرَ لَا يَلْزَمُهُ الْقُعُودُ فَإِنْ أَوْجَبَتْهُ أَيِّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ السَّابِقِ لَمْ يُخَسَّبْ اهـ وَبِذَلِكَ كُلُّهُ يَغْلَمُ مُخَالَفَةَ
الْشَّارِحِ هُنَا لِمَا ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ وَسَيَأْتِي فِي بَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ جَمَعَ، ثُمَّ
عَلِمَ تَرَكَ رُكْنًا مِنَ الْأَوَّلِ بَطَلْنَا قَوْلَ الشَّارِحِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَطَّلْ قِيلَغَوْ مَا أَتَى بِهِ مِنَ الثَّانِيَةِ وَيَبْنِي عَلَى الْأَوَّلِ
اهـ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا هُنَا مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ الْبَغَوِيُّ مِنْ عَدَمِ الْحُسْبَانِ مُطْلَقًا، فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ
الظَّنِّ) فَفِيهِ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الظَّنِّ وَالشَّكِّ. • فَوَدَّ: (يَحْمِلُهُ إِمَامُهُ) أَيِّ: وَإِنْ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ اخْتِذَا مِنْ
قَوْلِ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ فِي بَحْثِ الْإِسْتِخْلَافِ مَا نَصَّهُ: وَيَسْجُدُونَ لِسَهْوِهِ أَيِّ سَهْوِ
الْخَلِيفَةِ الْحَاصِلِ بَعْدَ الْإِسْتِخْلَافِ بَلْ بَعْدَ الْبُطْلَانِ لَا قَبْلَهُ تَبَعًا لَهُ فِيهِمَا وَإِنَّمَا لَمْ يَسْجُدْ هُوَ لِسَهْوِهِ قَبْلَهُ
لِتَحْمِلِ إِمَامِيهِ لَهُ اهـ وَشَجَّلَ قَوْلُهُ إِمَامُهُ الْإِمَامُ الْمُخَالَفُ وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ مَا جَرَى لَيْسَ بِسَهْوٍ وَيَذُلُّ عَلَيْهِ مَا

ثُمَّ لَمْ يَحْمِلْهُ الْمُحَدِّثُ وَذُو الْخَبِيثِ الْخَفِيِّ لِقَدَمِ صَلَاحِيَّتِهِ لِلتَّحْمِيلِ وَلِذَلِكَ لَوْ أَدْرَكَهُ رَاكِعًا لَمْ يُدْرِكِ الرُّكْعَةَ وَإِنَّمَا أَثِيبُ الْمُصَلِّيَ خَلْفَهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ لَوْ جُودَ صُورَتَهَا إِذْ يُغْتَفَرُ فِي الْفَضَائِلِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا كَالْتَحْمِيلِ هُنَا الْمُسْتَدْعَى لِقُوَّةِ الرَّابِطَةِ وَخَرَجَ بِحَالِ الْقُدُورَةِ بَعْدَهَا وَسَيَأْتِي قَبْلُهَا فَلَا يَتَحَمَّلُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَإِنَّمَا لِحَقِّهِ سَهْوُ إِمَامِهِ قَبْلَ اقْتِدَائِهِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عَهْدٌ تَقْدِي الْخَلَلِ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ لِصَلَاةِ الْمَأْمُومِ دُونَ عَكْسِهِ (فَلَوْ ظَنَّ صَلَاقَهُ فَسَلَّمَ فَبَانَ خِلَافُهُ) أَيِ خِلَافِ مَا ظَنَّهُ (سَلَّمَ مَعَهُ) أَيِ بَعْدَهُ (وَلَا سُجُودَ) لِأَنَّهُ سَهْوٌ فِي حَالِ الْقُدُورَةِ

(وَلَوْ ذَكَرَ) الْمَأْمُومُ (فِي) جُلُوسٍ (تَشْهِيدِهِ تَرَكَ زُكْنَ) سَجْدَةٍ مِنَ الْأَخِيرَةِ لِمَا مَرَّ فِي رُكْنِ التَّرْتِيبِ وَغَيْرِ السَّلَامِ لِمَا مَرَّ فِيهِ وَغَيْرِ (النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرِ) لِلتَّحْرُمِ أَوْ شَكٍّ فِيهِ (قَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ إِلَى رُكْعَتِهِ) الْفَائِتَةِ بِقَوَابِ الرُّكْنِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ ثُمَّ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْعَوْدُ لِتَدَارُكِهِ.....

• فَوُدَّ: (لِقَدَمِ صَلَاحِيَّتِهِ) أَيِ غَيْرِ الْمُتَطَهِّرِ مِنَ الْمُحَدِّثِ أَوْ ذِي الْخَبِيثِ وَكَذَا ضَمِيرُ أَذْرَكَهُ وَضَمِيرُ خَلْفَهُ. • فَوُدَّ: (وَلِذَلِكَ) أَيِ لِقَدَمِ الصَّلَاحِيَّةِ. • فَوُدَّ: (خَلْفَهُ) أَيِ خَلْفَ الْمُحَدِّثِ أَوْ ذِي الْخَبِيثِ الْخَفِيِّ الَّذِي لَمْ يَغْلَمْ بِذَلِكَ وَقَدْ تَبَيَّنَ ش. • فَوُدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِ الْمَشْنِ وَسَهْوُهُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ سَجْدَةً إِلَى الْمَشْنِ وَقَوْلُهُ أَوْ فِي آتِهِ إِلَى أَنِّي وَقَوْلُهُ أَوْ الشَّكُّ إِلَى يُبْطِلُ. • فَوُدَّ: (وَسَيَأْتِي) أَيِ آتِفًا فِي الْمَشْنِ. • فَوُدَّ: (أَيِ بَعْدَهُ) أَيِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ آتِهِ الْأُولَى نِهَآيَةً عِبَارَةً الْمُغْنَى أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ الْأُولَى اهـ.

• فَوُدَّ: (فِي) جُلُوسٍ تَشْهِيدِهِ (أَيِ فِي) أَثْنَاءِ تَشْهِيدِهِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ نِهَآيَةً وَمُغْنَى. • فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ فِي رُكْنِ التَّرْتِيبِ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ: فَلَوْ تَبَيَّنَ أَيِ الْمُصَلِّيَ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْأَخِيرَةِ سَجْدَتَهَا وَأَعَادَ تَشْهِيدَهَا أَتَمَّتْ وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ الْمَأْمُومَ فِي ذَلِكَ كَغَيْرِهِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَمْ يَتَّحِيلْ مَعَ الْإِمَامِ لِمَا بَعْدَ الْمَثْرُوكِ بَلْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَ. • فَوُدَّ: (وَغَيْرِ السَّلَامِ الْخُ) لَا حَاجَةَ لِهَذَا بَلْ لَا مَغْنَى لَهُ هُنَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ قَامَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ سَم. • فَوُدَّ: (أَوْ شَكٍّ فِيهِ) أَيِ فِي تَرْكِ الرُّكْنِ الْمَذْكُورِ مُغْنَى. • فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ فِيهِ) أَيِ فِي رُكْنِ التَّرْتِيبِ. • فَوُدَّ: (مِمَّا مَرَّ ثُمَّ) أَيِ فِي رُكْنِ التَّرْتِيبِ. • فَوُدَّ: (وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْعَوْدُ الْخُ) أَيِ مَعَ بَقَايَا الْقُدُورَةِ نِهَآيَةً قَالَ ع ش احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ نَوَى

يَأْتِي فِي الْبَابِ الْآتِي فِيمَا لَوْ سَجَدَ إِمَامُهُ الْمُخَالِفُ لِسَجْدَةِ «ص» [ص: ١١]، وَقَوْلُهُمْ فِي ذَلِكَ إِنَّ الْمَأْمُومَ إِذَا انْتَظَرَهُ لَا يَسْجُدُ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ فَتَأَمَّلْهُ. • فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ فِي رُكْنِ التَّرْتِيبِ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ، ثُمَّ: فَلَوْ تَبَيَّنَ أَيِ الْمُصَلِّيَ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْأَخِيرَةِ سَجْدَتَهَا وَأَعَادَ تَشْهِيدَهُ وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ الْمَأْمُومَ فِي ذَلِكَ كَغَيْرِهِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَمْ يَتَّحِيلْ مَعَ الْإِمَامِ لِمَا بَعْدَ الْمَثْرُوكِ، بَلْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ. • فَوُدَّ: (وَغَيْرِ السَّلَامِ لِمَا مَرَّ فِيهِ) أَقُولُ: لَا حَاجَةَ لِهَذَا، بَلْ لَا مَغْنَى لَهُ هُنَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ قَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ وَيُصْرِّحُ بِهِ تَغْلِيلُ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَا يَسْجُدُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ سَلَامَ الْمَأْمُومِ مَا دَامَ مَأْمُومًا لَا يَكُونُ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ حَتَّى يَتَأْتِيَ تَرْكُهُ، ثُمَّ تَذَكُّرُهُ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ فَتَأَمَّلْهُ.

لِإِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ الْمُتَابَعَةِ الْوَاجِبَةِ. (وَلَا يَسْجُدُ) فِي التَّذَكُّرِ لِيُوقِعَ سَهْوَهُ حَالَ الْقُدْوَةِ بِخِلَافِ الشُّكِّ لِيَعْمَلَهُ بَعْدَهَا زَانِدًا يَتَّقِدِيرَ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ شَكَّ فِي إِدْرَاكِ رُكُوعِ الْإِمَامِ أَوْ فِي أَنَّهُ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ مَعَهُ كَامِلَةً أَوْ نَاقِصَةً رُكْعَةً أُنِيَ بِرُكْعَةٍ وَسَجَدَ فِيهَا لِوُجُودِ شَكِّهِ الْمُقْتَضِي لِلْسُجُودِ بَعْدَ الْقُدْوَةِ أَيْضًا أَمَّا النِّيَّةُ وَتَكْبِيرَةُ التَّحَرُّمِ فَتَذَكُّرُ أَحَدِهِمَا أَوْ الشُّكُّ فِيهِ أَوْ فِي شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ إِذَا طَالَ أَوْ مَضَى مَعَهُ رُكْنٌ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ.....

مُفَارَقَتَهُ اه. □ فَوُدَ: (لِإِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ الْمُتَابَعَةِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ اتَّفَقَ سَلَامُ الْإِمَامِ بِمُجَرَّدِ التَّذَكُّرِ وَكَانَ الْمَثْرُوكُ رُكُوعَ الْآخِرَةِ مَثَلًا جَازَ لَهُ الْعَوْدُ لِتَدَارِكِهِ فَلْيُرَاجَعْ سَمَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي عَنْهُ قُبِيلَ الْفَرْعِ وَمَا مَرَّ أَنْفًا عَنْ النِّهَايَةِ وَع ش. □ فَوُدَ: (بِخِلَافِ الشُّكِّ) أَيِ يَسْجُدُ فِيهِ سَمَ وَنِهَابَةً عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَخَرَجَ بِذِكْرِ مَا لَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ الرُّكْنِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهِ وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ كَمَا فِي التَّحْقِيقِ وَإِنَّمَا لَمْ يَتَحَمَّلْهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ شَاكٌّ فِيْمَا أُنِيَ بِهِ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ اه. □ فَوُدَ: (أُنِيَ بِرُكْعَةٍ) أَيِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ سَمَ عِبَارَةُ شَ قَوْلُهُ أُنِيَ بِرُكْعَةٍ أَيِ وَجُوبًا وَسَجَدَ أَيِ نَذْبًا اه وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنَّهُ يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ لِلتَّرَدُّدِ فِيْمَا انْفَرَدَ بِهِ وَلَوْ تَذَكَّرَ بَعْدَ الْقِيَامِ أَنَّهُ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ؛ لِأَنَّهُ مَا فَعَلَهُ مَعَ تَرَدُّدِهِ فِيْمَا ذَكَرَ مُحْتَمِلٌ لِلزِّيَادَةِ اه.

□ فَوُدَ: (بَعْدَ الْقُدْوَةِ) ظَرَفَ لِوُجُودِ شَكِّهِ. □ فَوُدَ: (فَتَذَكَّرَ أَحَدَهُمَا) أَيِ تَرْكِ أَحَدِهِمَا نِهَابَةً عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا النِّيَّةُ وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ فَالْتَّارِكُ لِوَاجِدَةٍ مِنْهُمَا لَيْسَ فِي صَلَاةٍ اه وَهِيَ أَحْسَنُ. □ فَوُدَ: (أَوْ فِي شَرْطٍ الْخَفِ) خَرَجَ بِهِ الشُّكُّ فِي طُرُوقِ الْمَانِعِ فَلَا يُؤْثَرُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ سَمَ. □ فَوُدَ: (مِنْ شُرُوطِهِ) أَيِ شُرُوطِ أَحَدِهِمَا. □ فَوُدَ: (إِذَا طَالَ) هَذَا بِخِلَافِ الشُّكِّ بَعْدَ السَّلَامِ فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ بَعْدَ زَوَالِهِ لَهُ، وَإِنْ طَالَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا قَبْلَ وَمَا بَعْدَ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ سَمَ. □ فَوُدَ: (أَوْ مَضَى مَعَهُ رُكْنٌ) هُوَ صَادِقٌ بِأَقْلٍ الْأَرْكَانِ نَحْوُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَكَالرُّكْنِ بَعْضُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُرَاجَعْ ع شَ أَقُولُ تَقْدَمُ قُبِيلَ بَحْثِ الشُّرَّةِ أَنَّ الْمُبْطِلَ أَحَدَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ طَوْلُ الزَّمَنِ عَرَفًا وَإِنْ لَمْ يَنْصِبْ رُكْنٌ أَوْ مَضَى رُكْنٌ وَإِنْ لَمْ يَطُلْ الزَّمَنُ أَوْ عَدَمُ إِعَادَةِ مَا قَرَأَ فِي حَالَةِ الشُّكِّ وَإِنْ لَمْ يَطُلْ الزَّمَنُ وَلَمْ يَنْصِبْ رُكْنٌ

□ فَوُدَ: (لِإِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ الْمُتَابَعَةِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ اتَّفَقَ سَلَامُ الْإِمَامِ بِمُجَرَّدِ التَّذَكُّرِ وَكَانَ الْمَثْرُوكُ رُكُوعَ الْآخِرَةِ مَثَلًا جَازَ لَهُ الْعَوْدُ لِتَدَارِكِهِ، فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوُدَ: (بِخِلَافِ الشُّكِّ) أَيِ: يَسْجُدُ فِيهِ. □ فَوُدَ: (أُنِيَ بِرُكْعَةٍ) أَيِ: بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ. □ فَوُدَ: (لِوُجُودِ شَكِّهِ الْخَفِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ مَسْأَلَةٌ وَقَعَ السُّوَالُ عَنْهَا وَهِيَ مَا لَوْ رَكَعَ مُصَلِّي الْعِشَاءِ فِي أَوَّلِهِ فَافْتَدَى بِهِ مُصَلِّي الْمَغْرِبِ وَرَكَعَ مَعَهُ، ثُمَّ شَكَّ فِي إِدْرَاكِ خَدِّ الْإِجْزَاءِ فِي هَذَا الرُّكُوعِ فَلَا تُحْسَبُ لَهُ فِيهِ الرُّكْعَةُ وَعَلَيْهِ أُخْرَى وَهِيَ رَابِعَةُ لِلْإِمَامِ وَلَا يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ؛ لِأَنَّ الرُّكْعَةَ الَّتِي يُكْمَلُ بِهَا الَّتِي هِيَ رَابِعَةُ لِلْإِمَامِ وَإِنْ احْتَمَلَ زِيَادَتَهَا لَكِنَّهُ أُنِيَ بِهَا حَالَ الْقُدْوَةِ، فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَ: (أَوْ فِي شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ) ظَاهِرُهُ شُمُولُ الشَّرْطِ الَّذِي هُوَ انْتِزَاعُ مَانِعٍ كَانْتِفَاءً تَحُلُّلِ ذِكْرِ مُؤَثَّرٍ بَيْنَ جُزْأَيْ التَّكْبِيرِ؛ لِأَنَّ الشُّكَّ فِي الْإِنْعِقَادِ حَاصِلٌ وَيُحْتَمَلُ اسْتِثْنَاءُ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَانِعِ وَهَذَا أَقْرَبُ. □ فَوُدَ: (إِذَا طَالَ) هَذَا بِخِلَافِ الشُّكِّ بَعْدَ السَّلَامِ فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ بَعْدَ زَوَالِهِ وَإِنْ طَالَ

كما مر (وسهوه) أي المأثوم (بعد سلامه) أي الإمام (لا يحمله) الإمام لا يقضاه القدوة (فلو سلم المسبوق بسلام إمامه) أي بعده ثم تذكره (بني) إن قصر الفصل (وسجد) لأن سهوه وقع بعد انقضاء القدوة ومحلّه كما قال البقوي إن أتى بعلبيكم؛ لأن السلام من أسمائه تعالى ومحلّه إن لم ينو معه الخروج من الصلاة؛ لأنه يُبطل تعمّده حينئذ. وعليه يُحمل قول الأنوار السلام في غير وقته مُبطل وإن لم يُنحَ أَمَا لو سلم معه فلا يسجد كما رجّحه ابن الأستاذ لوقوع سهوه حال القدوة وله احتمال أنه يسجد لانقطاع قدوته بشروعه فيه وفيه نظر لما يأتي في الجماعة أنها تُذكر فيما لو نواها المأثوم بعد شروع الإمام في السلام وقبل نطقه بالميم من عليكم فحصولها حينئذ صريح في بقاء القدوة فإن قلت لم حكّموا بأنه إبراء التحريم يتبيّن دخوله في الصلاة من حين الطغي بالهمزة كما مر ومع ذلك لا تصح القدوة به قبل الرأ ولم يحكّموا هنا

فعلّم بذلك أن قوله وكالركن بعضه ليس على إطلاقه. فود: (كما مر) أي قيل بيان الشبهة كزدي.

فود: (أي المأثوم) إلى قوله وعليه يُحمل في النهاية وإلى قوله وله احتمال إلخ في المغني إلّا قوله وعليه إلى أَمَا لو سلم. فود: (أي بغيره) أي بعد الفراغ منه بقرينة ما يأتي رشيدي. فود: (ومحلّه) أي محل السجود. فود: (إن أتى بعلبيكم) قد يقال يتبيّن أنه لو نوى الإتيان به كان الحكم كذلك لما مر أن نية المُبطل مع الشروع فيه مُبطله بضري. فود: (ومحلّه) أي محلّ عدم السجود إذا لم يأت بعلبيكم بل اقتصر على السلام كما فهم من قوله الأول ومحلّه إلخ فالضمير عائذ على ما فهم مما تقدّم أو محلّ أن السلام من أسمائه تعالى فلا يؤثّر سم. فود: (إن لم ينو معه إلخ) أي ولا سجد وإن لم يأت بعلبيكم سم. فود: (الخروج إلخ) أي أو كونه بعض سلام التحلل كما سبق في أوائل الباب مع ما فيه.

فود: (وعليه يُحمل إلخ) أي ما لو نوى مع السلام الخروج من الصلاة. فود: (أَمَا لو سلم معه) أي مُقارِنًا له سم. فود: (فلا يسجد إلخ) وفاقًا للمغني وخلافًا للنهاية كما يأتي آتيا. فود: (وله احتمال أنه يسجد إلخ) وهو الوجه لضعف القدوة بالشروع فيه وإن لم تنقطع حقيقتها إلّا بتمام السلام ويُؤيد ذلك ما سيأتي أنه لو اقتدى بعد شروعه في السلام وقيل عليكم لم تصح القدوة على المعتمد نهاية وفي سم عن الشهاب الزملي ما يوافق. فود: (وفيه نظر) أي في احتمال السجود. فود: (لما يأتي في الجماعة أنها إلخ) تقدّم عن النهاية ووالد صاحبه خلافه.

كما هو ظاهر لظهور الفرق بين ما قبل، وما بعد، ثم رأيت الشارح ذكره في شرح العباب.

فود: (ومحلّه) أي: محلّ عدم السجود إذا لم يأت بعلبيكم، بل اقتصر على السلام كما فهم ذلك من قوله الأول ومحلّه إلخ فالضمير عائذ على ما فهم مما تقدّم أو محلّه أن السلام من أسمائه تعالى فلا يؤثّر. فود: (إن لم ينو معه) أي: ولا سجد وإن لم يأت بعلبيكم. فود: (أَمَا لو سلم معه) أي: مُقارِنًا له. فود: (وله احتمال أنه يسجد) هو الوجه م. ر. فود: (بعد شروع الإمام إلخ) جزم شيخنا الشهاب الزملي في شروط الإمامة بعدم انعقاد الإقضاء حينئذ وقياسه ترجيح الاحتمال الثاني وإن لم يسلم

بأنه بالميم يَبْيِئُ خُرُوجُهُ مِنْهَا بِالْأَلِفِ مِنَ السَّلَامِ حَتَّى لَا تَصِغَ الْقُدُوءُ بِهِ قَبْلَ الْمِيمِ قُلْتُ يَفْرُقُ
بِأَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّبْيِئِ هُنَا يُلْزِمُهُ فُسَادٌ وَهُوَ أَنَّ السَّلَامَ لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ وَذَلِكَ مُخَالِفٌ لِصَرَاحِ
الْأَحَادِيثِ وَحَيْثُ يَتَوَجَّهَ قَوْلُ الْمُخَالِفِ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهَا بِالْحَدِيثِ وَنَحْوِهِ وَأَمَّا الْقَوْلُ بِالتَّبْيِئِ ثُمَّ
فَلَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ وَكَانَ مُقْتَضَاهُ صِحَّةَ الْقُدُوءِ لَكِنْ تَرْكُوهَ احْتِيَاظًا لِلانْبِعَادِ.

(وَيَلْحَقُهُ) أَيِ الْمَأْمُومِ (سَهْوُ إِمَامِهِ) الْمُتَطَهِّرِ دُونَ غَيْرِهِ حَالٌ وَقُوعِ السَّهْوِ مِنْهُ كَمَا يَتَحَمَّلُ الْإِمَامُ
سَهْوَهُ. (فَإِنْ سَجَدَ) إِمَامُهُ (لَزِمَهُ مُتَابَعَتُهُ) وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ سَهَا وَإِلَّا بِأَنْ هَوَى لِلْسَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ
كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الْمُتَابَعَةِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ سَبَقَهُ بِرُكُوتَيْنِ بَطَلَتْ.....

فَوَدَّ: (قُلْتُ: يَفْرُقُ الْإِنْفِ) الْحَاصِلُ أَنَّ كُلًّا مِنَ التَّكْبِيرِ وَالسَّلَامِ جُزْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ اغْتِيَاظَ
تَبْيِئِ الدُّخُولِ فِي الْأَوَّلِ وَعَدَمَ تَبْيِئِ الْخُرُوجِ فِي الثَّانِي سَم. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ كَوْنِ السَّلَامِ خَارِجًا مِنَ
الصَّلَاةِ. فَوَدَّ: (وَحَيْثُ) أَيِ وَحِينَ يَكُونُ السَّلَامُ خَارِجًا مِنَ الصَّلَاةِ بَضْرِي. فَوَدَّ: (أَنَّهُ يَخْرُجُ الْإِنْفِ)
أَيِ يَجُوزُ الْخُرُوجُ. فَوَدَّ: (أَيِ الْمَأْمُومِ) إِلَى قَوْلِهِ بِلِ يَفَارِقُهُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُنَافِي فِي النِّهَايَةِ.
قَوْلُ (سَمِي): (وَيَلْحَقُهُ سَهْوُ إِمَامِهِ) وَلَوْ كَانَ اقْتِدَاؤُهُ بَعْدَ سُجُودِ الْإِمَامِ لِلْسَّهْوِ وَقَبْلَ سَلَامِهِ فَهَلْ يَلْحَقُهُ
سَهْوُهُ فَيَسْجُدُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَلْحَقُهُ سَم وَقَالَ ع ش وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ
يَبْقَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ خَلَلٌ حِينَ اقْتِدَائِهِ أَهْ وَهُوَ ظَاهِرٌ. فَوَدَّ: (الْمُتَطَهِّرُ) أَيِ وَإِنْ أَخَذَتْ بَعْدَ ذَلِكَ نِهَآيَةً
وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (حَالُ الْإِنْفِ) ظَرْفُ الْمُتَطَهِّرِ. فَوَدَّ: (حَالُ وَقُوعِ السَّهْوِ الْإِنْفِ) فَلَوْ بَانَ إِمَامُهُ مُحْدِنًا فَلَا
يَلْحَقُهُ سَهْوُهُ وَلَا يَتَحَمَّلُ هُوَ عَنْهُ إِذْ لَا قُدُوءَ حَقِيقَةً حَالِ السَّهْوِ مُغْنِي وَسَم.

قَوْلُ (سَمِي): (لَزِمَهُ مُتَابَعَتُهُ) أَيِ مُسَبِّقًا كَانَ أَوْ مُوَافِقًا فَرُخُ بِأَفْضَل. فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ سَهَا)
حَمَلًا لَهُ عَلَى السَّهْوِ حَتَّى لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ سَجَدَ الْمَأْمُومُ أُخْرَى لِاحْتِمَالِ تَرْكِ الْإِمَامِ لَهَا
سَهْوًا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (بِأَنْ هَوَى لِلْسَّجْدَةِ الْإِنْفِ) مَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَقْصِدْ اقْتِدَاءَ عَدَمِ السُّجُودِ أَصْلًا
وَلَا قَبْطُلَ بِمُجَرَّدِ هَوَى الْإِمَامِ لِلْسُّجُودِ لِشُرُوعِ الْمَأْمُومِ فِي الْمُبْطِلِ ع ش. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ حَيْثُ يَلْحَقُ الْإِنْفِ)
عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لِمُخَالَفَتِهِ حَالِ الْقُدُوءِ أَهْ. فَوَدَّ: (بِرُكُوتَيْنِ) لَيْسَ الْمُرَادُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ بِرُكُوتَيْنِ
لِلصَّلَاةِ بَلِ الْمُرَادُ لِسُّجُودِ السَّهْوِ وَكَانَ يَكْفِي أَنْ يُقَالَ بِفِعْلَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنَا رُكُوتَيْنِ لِلصَّلَاةِ سَم.

لَا يَقْطَعُ الْقُدُوءُ بِالْشُرُوعِ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي اخْتِلَالُهَا وَضَعْفُهَا بِذَلِكَ. فَوَدَّ: (قُلْتُ: يَفْرُقُ الْإِنْفِ) الْحَاصِلُ أَنَّ
كُلًّا مِنَ التَّكْبِيرِ وَالسَّلَامِ جُزْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ اغْتِيَاظَ تَبْيِئِ الدُّخُولِ فِي الْأَوَّلِ وَعَدَمَ تَبْيِئِ
الْخُرُوجِ فِي الثَّانِي. فَوَدَّ: (وَيَلْحَقُهُ سَهْوُ إِمَامِهِ) لَوْ كَانَ اقْتِدَاؤُهُ بَعْدَ سُجُودِ الْإِمَامِ لِلْسَّهْوِ قَبْلَ سَلَامِهِ فَهَلْ
يَلْحَقُهُ سَهْوُهُ فَيَسْجُدُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَلْحَقُهُ وَجِبْزُهُ بِالسُّجُودِ قَبْلَ الْاقْتِدَاءِ لَا يَمْنَعُ
الْأُحْقَاقَ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَوْ أَذْرَكَ قَبْلَ وَسَجَدَ مَعَهُ طَلِبَ مِنْهُ سُجُودٌ آخِرَ صَلَاتِهِ لَكِنْ يُمْكِنُ الْفَرْقُ فَلَا تَأْيِيدَ.

فَوَدَّ: (الْمُتَطَهِّرُ) أَيِ: بِخِلَافِ الْمُحْدِثِ حَيْثُ يَلْحَقُهُ (حَالُ وَقُوعِ السَّهْوِ) فَلَوْ تَبَيَّنَ حَدُّهُ حَيْثُ لَمْ
يَلْحَقُهُ سَهْوُهُ. فَوَدَّ: (بِرُكُوتَيْنِ) لَيْسَ الْمُرَادُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ بِرُكُوتَيْنِ لِلصَّلَاةِ، بَلِ الْمُرَادُ لِسُّجُودِ السَّهْوِ

إِنْ تَعَمَّدَ نَعَمْ إِنْ تَيَقَّنَ غَلَطَهُ فِي سُجُودِهِ لَمْ يُتَابِعْهُ كَأَنْ كَتَبَ أَوْ أَشَارَ أَوْ تَكَلَّمَ قَلِيلًا جَاهِلًا
وَعُذِيرًا أَوْ سَلَّمَ عَقِبَ سُجُودِهِ فَرَأَاهُ هَاطِلًا لِلْسُّجُودِ لِيُطِءَ حَرَكَتَهُ أَوْ لَمْ يَسْجُدْ لِيَجْهَلِهِ بِهِ فَأَحْبَزَهُ أَنْ
سُجُودَهُ يَتْرِكَ الْجَهْرَ أَوْ السُّورَةَ فَلَا إِشْكَالَ فِي تَصَوُّرِ ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّهُ وَاسْتِشْكَالَ حُكْمِهِ
بِأَنْ مَنْ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ فَبَانَ عَدَمُهُ سَجْدَ ثَانِيًا لِسَهْوِهِ بِالسُّجُودِ فَيَقْرُضُ أَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَسْهَ
فَسُجُودُهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَضِ مُوَافَقَةُ الْمَأْمُومِ بِقِتْضِي سُجُودِهِ جَوَابُهُ أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ فِي أَنَّهُ لَا
يُؤَافِقُهُ فِي هَذَا السُّجُودِ؛ لِأَنَّهُ غَلَطَ وَأَمَّا كَوْنُهُ يَقْتَضِي سُجُودَهُ لِلشَّهْرِ بَعْدَ نَيْةِ الْمُفَارَقَةِ أَوْ سَلَامِ
الْإِمَامِ لِمُدْرِكِ آخَرٍ فَتِلْكَ مَسْأَلَةٌ أُخْرَى لَيْسَ الْكَلَامُ فِيهَا مَعَ وُضُوحِ حُكْمِهَا وَلَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِرِيزَادَةِ

فُؤَدَ: (إِنْ تَعَمَّدَ) أَي وَعَلِمَ شَرْحُ بِأَفْضَلٍ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُعِيدُهُ. فُؤَدَ: (إِنْ تَيَقَّنَ) أَي الْمَأْمُومُ
(غَلَطَ) أَي الْإِمَامُ ع ش. فُؤَدَ: (كَانَ كَتَبَ الْخ) لَا يُقَالُ هَذِهِ الْأُمُورُ لَا تُفْعَلُ الْيَقِينُ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنْ
الْمُرَادَ بِهِ حَقِيقَتُهُ يُمَكِّنُ أَنْ تُفْعَلَ بِوَاسِطَةِ الْقَرَائِنِ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ أَيِ اسْتِثْنَاءِ
مَا لَوْ تَيَقَّنَ غَلَطَ الْإِمَامُ فِي سُجُودِهِ مُشْكِلاً تَصَوُّراً وَحُكْماً وَاسْتِثْنَاءَ فَتَأَمَّلْهُ انْتَهَى وَجْهَ إِشْكَالِ تَصَوُّرِهِ
كَيْفَ يَقْلَمُ الْمَأْمُومُ أَنَّ الْإِمَامَ سَجَدَ لِذَلِكَ جَوَابُهُ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ سَجَدَ لِذَلِكَ وَهُوَ كَافٍ وَوَجْهَ
إِشْكَالِ حُكْمِهِ أَنَّهُ إِذَا سَجَدَ الْإِمَامُ لِشَيْءٍ ظَنَّهُ سَهْوًا بِهِ وَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ يَسْجُدُ لِذَلِكَ وَإِذَا سَجَدَ ثَانِيًا لَزِمَ
الْمَأْمُومُ مُتَابَعَتَهُ وَجَوَابُهُ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ مَعَهُ أَوَّلًا وَإِنْ سَجَدَ مَعَهُ ثَانِيًا وَوَجْهَ إِشْكَالِ اسْتِثْنَائِهِ أَنَّ هَذَا الْإِمَامَ لَمْ
يَسْبِقْهُ فَكَيْفَ يُسْتَنْتَى مِنْ سَهْوِ الْإِمَامِ وَجَوَابُهُ أَنَّهُ اسْتِثْنَاءُ صُورَةٍ اه. فُؤَدَ: (أَوْ أَشَارَ) أَي إِشَارَةً مُفْهِمَةً.

فُؤَدَ: (لِيَجْهَلِهِ بِهِ) أَي بِوُجُوبِ الْمُتَابَعَةِ. فُؤَدَ: (فِي تَصَوُّرِ ذَلِكَ) أَي تَيَقَّنَ غَلَطَ الْإِمَامُ ع ش.
فُؤَدَ: (وَاسْتِشْكَالَ حُكْمِهِ) أَي حُكْمَ تَيَقَّنَ الْغَلَطَ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ الْمُتَابَعَةِ. فُؤَدَ: (يَقْتَضِي سُجُودَهُ) أَي
الْمَأْمُومُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي. فُؤَدَ: (بَعْدَ نَيْةِ الْخ). فُؤَدَ: (لِمُدْرِكِ الْخ) كُلُّ مِنْهَا مُتَعَلِّقٌ لِقَوْلِهِ سُجُودُهُ.
فُؤَدَ: (فَتِلْكَ الْخ) جَوَابُ أَمَّا. فُؤَدَ: (وَلَوْ قَامَ إِمَامُهُ الْخ)

(فَرَعَ): جَلَسَ الْإِمَامُ لِلتَّشْهُدِ فِي ثَالِثَةِ الرُّبَاعِيَّةِ سَهْوًا فَتِلْكَ الْمَأْمُومُ أَمِي ثَالِثَةٌ أَمْ رَابِعَةٌ فَقَضِيَتْ وَجُوبُ
الْبِنَاءِ عَلَى الْيَقِينِ أَنَّهُ يَجْعَلُهَا ثَالِثَةً وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مُوَافَقَةُ الْإِمَامِ فِي هَذَا الْجُلُوسِ وَهَذَا التَّشْهُدُ فَقُلْ تَتَعَيَّنُ
عَلَيْهِ الْمُفَارَقَةُ أَوْ يَجُوزُ لَهُ انْتِظَارُ الْإِمَامِ قَائِمًا فَلَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَشْكُ فَيَقُومُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الثَّانِي

فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّمَا يَصْرُ السَّبْقُ بِرُكُوتَيْنِ لِلصَّلَاةِ، فَلْيَتَأَمَّلْ. فُؤَدَ: (كَانَ كَتَبَ الْخ) لَا يُقَالُ: هَذِهِ الْأُمُورُ لَا
تُفْعَلُ الْيَقِينُ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنْ الْمُرَادَ بِهِ حَقِيقَتُهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُفْعَلَ بِوَاسِطَةِ الْقَرَائِنِ. فُؤَدَ: (وَلَوْ قَامَ إِمَامُهُ
لِرِيزَادَةِ الْخ).

(فَرَعَ): جَلَسَ الْإِمَامُ لِلتَّشْهُدِ فِي ثَالِثَةِ الرُّبَاعِيَّةِ سَهْوًا فَتِلْكَ الْمَأْمُومُ أَمِي ثَالِثَةٌ أَمْ رَابِعَةٌ فَقَضِيَتْ وَجُوبُ
الْبِنَاءِ عَلَى الْيَقِينِ أَنَّهُ يَجْعَلُهَا ثَالِثَةً وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مُوَافَقَةُ الْإِمَامِ فِي هَذَا الْجُلُوسِ وَهُوَ التَّشْهُدُ فَقُلْ تَتَعَيَّنُ
عَلَيْهِ مُفَارَقَةُ الْإِمَامِ، أَوْ يَجُوزُ لَهُ الْقِيَامُ وَانْتِظَارُ الْإِمَامِ قَائِمًا فَلَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ، أَوْ يَشْكُ فَيَقُومُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ
الْأَقْرَبَ الثَّانِي.

كخامسة سهوا لم يحز متابعتها ولو مسبوqa أو شاكًا في فعل ركعة ولا نظراً لاحتمال أنه ترك ركعتاً من ركعة لأن الفرض أنه عليم الحال أو ظنه بل يفارقه ويُسَلِّم أو ينتظره على المَعْتَمِدِ .
(تنبيه) قضية كلامهم أن سجود السهو بفعل الإمام له.....

سم . هـ فود: (لأن الفرض إلخ) عبارة المُعْنِي والنهاية؛ لأن قيامه أي المأموم لإخامسة غير مَعْهُودٍ بخلاف سجوده فإنه مَعْهُودٌ لِسَهْوِ إمامه ولا يَرِدُ ما سَيأتي في الجُمُعَةِ أَنَّ الْمَسْبُوقَ لو رأى الإمام يَتَشَهَّدُ نَوَى الجُمُعَةَ لاحتمال نسيانه بعض أركانها قِيَانِي بِرُكْعَةٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُتَابِعُهُ فيما يأتي إذا عِلِمَ ذلك كما أفاده الوالد رحمته الله تَعَلَّلَ وهنا لم يَعلَمَ اهـ عبارة سم قولاً لأن الفرض أنه عليم الحال إلخ قضية أنه لو لم يَعلَمَ ذلك ولم يَظَنَّهُ جازت المُتَابَعَةُ لكن إنما يَظْهَرُ ذلك إن كان مَسْبُوقًا أو شاكًا في فعل ركعة بخلاف ما إذا لم يَكُنْ كذلك؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَذْرَكَ مع الإمام جَمِيعَ الصَّلَاةِ مِن غير حُصول خَلَلٍ في فعل نفسه تَمَثَّلَ صَلَاتُهُ وَإِنْ تَبَيَّنَ اخْتِلَالُ بعض رَكَعَاتِ الإمام فَحَيِّثُ لَيْسَ له مُتَابَعَتُهُ في تلك الرُكْعَةِ التي قامَ لها نَعَمْ يَتَّبِعِي إِنْ شَرَطَ جَوَازُ المُتَابَعَةِ لِلْمَسْبُوقِ أو الشاك إن ظنَّ أو عِلِمَ أنه تَرَكَ رُكْعَتًا بخلاف ما إذا شكَّ فَلْيَتَأَمَّلْ ثم رَأَيْتُ الشَّارِحَ في الجُمُعَةِ صَرَّحَ بذلك الشَّرْطُ سم . هـ فود: (بل يفارقه إلخ) وهي أولى قياساً على ما مرَّ فيما لو عادَ الإمامُ لِلْمَعْهُودِ بَعْدَ انْتِصَابِهِ ع ش . هـ فود: (قضية كلامهم إلخ) جَزَمَ بهذه القضية شَيْخُ الإسلامِ في فتاويه وقضية قوله بفعل الإمام أنه لا يَسْتَحِرُّ قَبْلَ فِعْلِهِ حَتَّى لو فارقَه المأموم قَبْلَ فِعْلِهِ سَقَطَ عنه وهو الظاهرُ سم وقوله قَبْلَ فِعْلِهِ الْمُتَبَادِرُ مِنْهُ قَبْلَ فِرَاقِهِ مِنْهُ فَيَجُوزُ الْمُفَارَقَةُ حَيِّثُ قَبْلَ هَوِيهِ لِلسُّجُودِ الثَّانِيَةِ أَخْذًا بِمَا تَقَدَّمَ آنفاً في شرح لِرِمَّةِ مُتَابَعَتِهِ فَلْيَرِاجِعْ . هـ فود: (أن سجود السهو إلخ) هل سجود التلاوة كذلك أو يُفَرَّقُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَظْهَرَ كما يُفِيدُهُ ما يأتي في سجود التلاوة أنه لو لم يَعلَمَ سجود إمامه إِلَّا بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْهُ لا يَسْجُدُ سم وع ش . هـ وفود: (بفعل الإمام إلخ) هو مفروض فيما لو سَجَدَ الإمام قَبْلَ

هـ فود: (لأن الفرض أنه عليم الحال، أو ظنه) قضية أنه لو لم يَعلَمَ ذلك ولم يَظَنَّهُ جازت المُتَابَعَةُ لكن إنما يَظْهَرُ ذلك إن كان مَسْبُوقًا، أو شاكًا في فعل ركعة بخلاف ما إذا لم يَكُنْ كذلك؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَذْرَكَ مع الإمام جَمِيعَ الصَّلَاةِ مِن غير حُصول خَلَلٍ في فعل نفسه تَمَثَّلَ صَلَاتُهُ وَإِنْ تَبَيَّنَ اخْتِلَالُ بعض رَكَعَاتِ الإمام كما لو تَبَيَّنَ حَدَثُ الإمام فإنه لا يَضُرُّ في تمام صَلَاةِ المأموم فَحَيِّثُ لَيْسَ له مُتَابَعَتُهُ في تلك الرُكْعَةِ التي قامَ بها نَعَمْ يَتَّبِعِي إِنْ شَرَطَ جَوَازُ المُتَابَعَةِ لِلْمَسْبُوقِ، أو الشاك إن ظنَّ، أو عِلِمَ أنه تَرَكَ رُكْعَتًا بخلاف ما إذا شكَّ، فَلْيَتَأَمَّلْ . ثم رَأَيْتُ في شرح قول المُصَنِّفِ في الجُمُعَةِ وَإِنْ أَذْرَكَ بَعْدَهُ فَاتَتْهُ إِلَى قوله، والأصحُّ أنه يُنَوِي في أَقْدَانِهِ الجُمُعَةَ قول الشَّارِحِ وَلِإِنَّ الْيَأْسَ لا يَحْصُلُ إِلَّا بِالسَّلَامِ إِذْ قد تَذَكَّرَ الإمام تَرَكَ رُكْنِي قِيَانِي بِرُكْعَةٍ وَيَعلَمُ المأموم ذلك فَيَذْكُرُ معه رُكْعَةَ الجُمُعَةِ وَإِنَّمَا قُلْنَا وَيَعلَمُ إلخ لقولهم لا يَجُوزُ مُتَابَعَةُ الإمام في فعل السهو ولا في القيام لإخامسة . هـ فود: (تنبيه قضية كلامهم) جَزَمَ بهذه القضية شَيْخُ الإسلامِ في فتاويه، وقوله: بفعل الإمام قضية أنه لا يَسْتَحِرُّ قَبْلَ فِعْلِهِ حَتَّى لو فارقَه المأموم قَبْلَ فِعْلِهِ سَقَطَ عنه وهو الظاهرُ .

يَسْتَقِرُّ عَلَى الْمَأْمُومِ وَيَصِيرُ كَالرُّكْنِ حَتَّى لَوْ سَلَّمَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ سَاهِيًا عَنْ لَزِمِهِ أَنْ يَهْدُوهُ إِلَيْهِ
إِنْ قَرَّبَ الْفَصْلُ وَالْأَعَادَ صَلَاتَهُ كَمَا لَوْ تَرَكَ مِنْهَا رُكْنًا وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ
بِسُجُودِ إِمَامِهِ لِلتَّلَاوَةِ إِلَّا وَقَدْ فَرَّغَ مِنْهُ لَمْ يُتَابِعْهُ؛ لِأَنَّهُ نَمَّ فَاتَّ مَحَلَّهُ بِخِلَافِهِ هُنَا وَظَاهِرٌ أَنَّ
الْبُطْلَانَ بِسَبْقِهِ لِإِمَامِهِ بِسُجُودِهِ وَهُوَ لِأُخْرَى كَالْتَحَلُّفِ بَلْ أَوْلَى لِأَنَّ التَّقَدُّمَ أَفْحَشُ (وَالْإِلا)

السَّلَامَ فَلَوْ كَانَ يَرَى السُّجُودَ بَعْدَ السَّلَامِ كَالْحَقِيقِيِّ فَسَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ قَهْلٌ يَسْتَقِرُّ عَلَى الْمَأْمُومِ الْمُخَالِفِ فِي
هَذِهِ الْحَالَةِ حَتَّى يَلْزِمَهُ السُّجُودُ قَبْلَ سَلَامِهِ أَمْ لَا اغْتِيَارًا بِاِغْتِيَادِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُظْهَرُ الثَّانِي ثُمَّ رَأَيْتُ مَا ذَكَرَهُ
الْشَّارِحُ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَلَوْ سَهَا إِمَامُ الْجُمُعَةِ وَقَوْلُهُ هُنَا أَوْ اِغْتِيَادًا أَنَّهُ بَعْدَ السَّلَامِ سَمِ عَلَى حَجٍّ
وَهُوَ ظَاهِرٌ وَكُتِبَ عَلَى سَمِ شَيْخِنَا الشُّوزِيرِيِّ لَا وَجْهَ لِهَذَا التَّرَدُّدِ؛ لِأَنَّهُ بِسَلَامِ الْإِمَامِ انْقَطَعَتِ الْقُدُوءُ فَهُوَ
بَاقٍ عَلَى سُنَّتِهِ انْتَهَى اهـ ع ش . هـ قُود: (عَلَى الْمَأْمُومِ الْإِنْفِ) هَذَا فِي الْمَوَاقِفِ أَمَّا الْمَسْبُوقُ إِذَا تَخَلَّفَ عَنْ
سُجُودِ الْإِمَامِ لِعُدْرٍ إِلَى أَنْ سَلَّمَ الْإِمَامُ فَلَا يَلْزِمُهُ السُّجُودُ لِقَوَاتِهِ وَالْفَرْقُ أَنَّ سُجُودَ الْمَوَاقِفِ لَيْسَ لِمَخْضِ
الْمُتَابِعَةِ بَلْ لِحَبْرِ خَلَلِ الصَّلَاةِ أَيْضًا بِخِلَافِ الْمَسْبُوقِ فَإِنَّ سُجُودَهُ الْآنَ لِمَخْضِ الْمُتَابِعَةِ وَقَدْ فَاتَتْهُ م ر
اهـ سَمِ وَاعْتَمَدَهُ ع ش . هـ قُود: (لَزِمَهُ أَنْ يَهْدُوهُ إِلَيْهِ الْإِنْفِ) لَعَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ مَا يُنَافِي السُّجُودَ، فَإِنَّ وَجْدَ
كَحْدِهِ فَلَا اخْتِارًا مِمَّا يَأْتِي آتِفًا عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عِنْدَ قَوْلِ الْمُغْنِي عَلَى التَّصَرُّفِ قَلْبًا رَاجِعٌ . هـ قُود: (وَالْظَاهِرُ
الْإِنْفِ) عَكْسُ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَالْآبَانُ هُوَ لِلْسُّجُودِ الثَّانِي الْإِنْفِ . هـ قُود: (وَالْإِنْجِدُ الْإِمَامُ) إِلَى الْمُغْنِي فِي
الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَيَقِي فِي ذَلِكَ فِي النَّهَايَةِ الْإِنْجِدُ لَكِنْ لَا يَفْعَلُ إِلَى وَإِنَّمَا لَمْ يَأْتِ وَقَوْلُهُ وَالَّذِي يَنْجِيهِ
الْإِنْفِ فَقَالَ بَذَلَهُ وَقَدْ يَوْجَهُ الْإِنْفِ . هـ قُود: (وَالْإِنْجِدُ الْإِمَامُ الْإِنْفِ) أَيِ أَوْ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ كَأَنَّا اخْتَدَتْ قَبْلَ
تَمَامِهَا وَبَعْدَ وَقْعِ السَّهْوِ مِنْهُ أَوْ فَارَقَهُ شَرَحُ بِافْضَلِ .

هـ قُود: (يَسْتَقِرُّ عَلَى الْمَأْمُومِ) فِيهِ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَرَى السُّجُودَ بَعْدَ السَّلَامِ فَسَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ قَهْلٌ
يَسْتَقِرُّ عَلَى الْمَأْمُومِ الْمُخَالِفِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ حَتَّى يَلْزِمَهُ السُّجُودُ قَبْلَ سَلَامِهِ أَمْ لَا اغْتِيَارًا بِاِغْتِيَادِهِ فِيهِ نَظَرٌ
وَيُظْهَرُ الثَّانِي، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي، وَلَوْ سَهَا إِمَامُ الْجُمُعَةِ الْإِنْفِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ
بِذَاكَ، وَقَوْلُهُ: هُنَا، أَوْ اِغْتِيَادًا أَنَّهُ بَعْدَ السَّلَامِ وَالثَّانِي أَنَّ هَذَا فِي الْمَوَاقِفِ أَمَّا الْمَسْبُوقُ إِذَا تَخَلَّفَ عَنْ
سُجُودِ الْإِمَامِ لِعُدْرٍ كَسَهْوِهِ إِلَى أَنْ سَلَّمَ الْإِمَامُ فَلَا يَلْزِمُهُ السُّجُودُ لِقَوَاتِهِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ سُجُودَ الْمَوَاقِفِ لَيْسَ
لِمَخْضِ الْمُتَابِعَةِ وَقَدْ فَاتَتْهُ م ر . هـ قُود: (يَسْتَقِرُّ عَلَى الْمَأْمُومِ أَيْضًا) هَلْ سُجُودُ التَّلَاوَةِ كَذَلِكَ، أَوْ يَفْرُقُ
فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَظْهَرَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِسُجُودِ إِمَامِهِ إِلَّا بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْهُ
لَا يَسْجُدُ، بَلْ هَذَا مِمَّا يُعَيِّنُ الْفَرْقَ وَيُحِيلُ غَيْرَهُ وَلَا يَتَصَوَّرُ سُجُودُ الْإِمَامِ لِلْقِرَاءَةِ فِي الْجُلُوسِ قَبْلَ
السَّلَامِ؛ لِأَنَّ الْجُلُوسَ لَيْسَ مَحَلَّ قِرَاءَةِ فَلَا يُطْلَبُ السُّجُودُ لِلْقِرَاءَةِ فِيهِ . هـ قُود: (لَمْ يُتَابِعْهُ) أَيِ: لَا يَأْتِي
بِسُجُودِ التَّلَاوَةِ كَمَا لَا يَأْتِي بِالتَّشْهُدِ الْأَوَّلِ إِذَا تَرَكَهُ الْإِمَامُ، وَذَلِكَ لِقُوعِهِمَا خِلَالَ الصَّلَاةِ فَلَوْ انْفَرَدَ
بِهِمَا لَخَالَفَ الْإِمَامُ وَاخْتَلَّتِ الْمُتَابِعَةُ، وَمَا هُنَا إِنَّمَا يَأْتِي بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ م ر وَسَيَأْتِي هَذَا فِي الشَّرْحِ
وَهُوَ، أَوْضَحُ مِمَّا ذَكَرَهُ هُنَا، وَقَوْلُهُ: وَمَا هُنَا إِنَّمَا يَأْتِي بِهِ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ بَقِيَ مَا لَوْ أَخَّرَ الْإِمَامُ السَّلَامَ

يسجد الإمام عمداً أو سهواً أو اعتقاداً أنه بعد السلام (فيسجد) المأموم (على النص) جبراً للخلل الحاصل في صلاته من صلاة إمامه هذا في الموافق.

(و) أنا (لو اقتدى مسبقاً بمن سها بعد اقتدائه وكذا) لو اقتدى بمن سها (قبله في الأصح) وسجد الإمام لسهوه (فالصحيح) فيها (أنه) أي المسبوق (يسجد معه) للمتابعة فلا نظر إلى أن موضعه إنما هو آخر بخلاف الموافق كما يأتي (ثم) يسجد أيضاً (في آخر صلاته) لأنه محل سجود السهو الذي لحقه فلا نظر إلى أنه لم يسه إذ صلاته إنما كملت بسبب اقتدائه بالإمام فتطرق نقص صلاته إليه كما مر.....

هـ قوله: (أو اعتقاداً إلخ) أي كالحتم.

قوله (سني): (فيسجد إلخ) أي ندباً كما هو ظاهر سم. هـ قوله: (فيسجد المأموم) أي بعد سلام إمامه نهايةً ومُنًى وسأني هذا في الشرح بقي ما لو أخر الإمام السلام بعد سجوده، وقد سها المأموم عن سجوده ثم تذكر قبل سلام الإمام ويظهر أنه يسجد ولا ينتظر سلام الإمام كما لو سبقه الإمام بأقل من ثلاثة أركان طويلة لسهوه عن متابعتة فإنه يمشي على نظم صلاة نفسه سم على حجاج مع ش.

قوله (سني): (على النص) وعليه لو تخلف بعد سلام إمامه ليسجد فعاد الإمام إلى السجود لم يتابعه سواء أسجد قبل عود الإمام أم لا لقطعه القدوة بسجوده في الأولى وباستمراره في الصلاة بعد سلام إمامه في الثانية بل يسجد فيهما منفرداً بخلاف ما لو قام المسبوق ليأتي بما عليه فالقياس كما قاله السنوي لزوم العود للمتابعة والفرق أن قيامه لذلك واجب وتخلّفه ليسجد مخيراً فيه، وقد اختاره فانقطعت القدوة فلو سلم المأموم معه ناسياً فعاد الإمام إلى السجود لزمه موافقته فيه لموافقته له في السلام ناسياً فإن تخلف عنه بطلت صلاته أي عند عدم المنافي للسجود كما لو أخذت أو نوى الإقامة وهو قاصر أو بلغت سفينة دار إقامته أو نحو ذلك وإن سلم عابداً فعاد الإمام لم يوافقه لقطعه القدوة بسلامه عمداً ومُنًى ونهايةً ويأتي جميع ما ذكره في الشرح إلا قولهما أي عند عدم المنافي إلخ.

قوله (سني): (فالصحيح أنه يسجد معه) أي وجوباً (ثم في آخر صلاته) أي ندباً شرح بأفضل وسم.

هـ قوله: (أن موضوعة) المناسبات موضعه بإسقاط الواو الثاني. هـ قوله: (ومن ثم إلخ) إشارة إلى قوله للمتابعة. هـ قوله: (كما يأتي) أي أيضاً في شرح على النص. هـ قوله: (كما مر) أي قبيل قول المصنف فلو ظن إلخ.

بعد سجوده وقد سها المأموم عن سجوده، ثم تذكر قبل سلام الإمام ويظهر أنه يسجد ولا ينتظر سلام الإمام كما لو سبقه الإمام بأقل من ثلاثة أركان طويلة لسهوه عن متابعتة فإنه يمشي على نظم صلاة نفسه. هـ قوله: (فيسجد على النص) أي: ندباً كما هو ظاهر. هـ قوله: (ثم يسجد أيضاً) هل هو وجوباً كما تقدم في التثنية، أو يخص ذلك بغير المسبوق الظاهر الثاني؛ لأن الواجب للمتابعة وقد وجدت بالسجود معه ويؤيده قوله فإن لم يسجد الإمام سجد ندباً إلخ.

(فإن لم يسجد الإمام سجدة) ندباً المسبوق المقتدي به (آخر صلاة نفسه) في الصورتين (على النص) لما مر في الموافق ولو اقتصر إمامه على سجدة سجدة يثنيتين لكن لا يفعل الثانية إلا بعد سلام إمامه لاحتمال سهوه وتداركه للثانية قبل سلامه ولا نظراً إلى احتمال عوده لها بعد السلام وقبل طول الفصل؛ لأن الأصل بعد سلامه عدم عوده أو تركه اعتقاداً أتى به بعد سلام

قول (سني): (فإن لم يسجد الإمام) أي غمداً أو سهواً أو اعتقاداً أنه بعد السلام. هـ فود: (في الصورتين) أي في السهو بعد الإقدياء والسهو قبله. هـ فود: (لما مر) أي أتى من قوله جبراً للخلل إلخ. هـ فود: (ولو اقتصر إمامه) أي الموافق. هـ فود: (سجد يثنيتين) هل يستقران على المأموم على ما تقدم في التثنية أو لا؛ لأن الإمام في معنى التارك له إذ لا يحصل بالسجدة الواحدة؟ فيه نظر ولعل الأوجه الثاني سم أقول صنيغ النهاية والمغني في شرح قول المصنف المتقدم فإن سجدة لزمه متابعتة كالصريح في الاستقرار وبطلان الصلاة بالتزك فليراجع. هـ فود: (أو تركه إلخ) عطف على قوله اقتصر إلخ. هـ فود: (اعتقاداً إلخ) عبارة المغني ولو كان إمامه حتماً فسلم قبل أن يسجد للسهو سجدة المأموم قبل سلامه اغتباراً بعقيدته ولا ينتظره لیسجد معه؛ لأنه فارقته بسلامه هذا إذا كان موافقاً أما المسبوق فيخرج نفسه ويثم لنفسه ويسجد آخر صلاته وظاهر هذا أنه يتوي المفارقة إذا قام ليأتي بما عليه والظاهر أنه لا يحتاج إلى نية المفارقة لقولهم وتتقضي القدوة بسلام الإمام اهـ. هـ فود: (اعتقاداً أتى به إلخ) منه أن يقتدي الشافعي بالحنفي في صلاة الصبح فيسن للشافعي السجود قبل سلامه وبعد سلام إمامه سواء أتى المأموم بالقنوت أو لم يأت به؛ لأن سجوده لتزك إمامه القنوت لا لتزك نفسه لأن تركه يتحمله الإمام ومن ثم لو اقتدى الشافعي في صلاة الصبح بمن يصلي الظهر أو سنة الصبح مثلاً لا يطلب منه سجود السهو سواء أقتت المأموم أم لا؛ لأن ترك المأموم له يتحمله عنه الإمام وصلاة الإمام لم يدخلها نقص يقتضي السجود في عقيدة المأموم إذ لا قنوت عند المأموم في الظهر وسنة الصبح حتى يسجد لتزك إمامه له واعلم أن سجود الشافعي للسهو خلف الحنفي لا يختص بصلاة الصبح بل الظاهر طلب السجود من الشافعي إذا صلى خلف الحنفي في الصلوات الخمس وإن لم أقف على من تبعه عليه وذلك لأن الحنفي لا يصلي على النبي ﷺ في الشهاد الأولى بحيث لو صلى فيه عليه ﷺ سجدة للسهو وبتركه للصلاة على النبي ﷺ في الشهاد الأولى يتوجه سجود السهو على المأموم فتنبه له، الكزدني أقول قد يمكن الفرق بين القنوت والصلاة على النبي ﷺ بكون الأولى جهرياً والثاني سرّاً فلا يعلم المأموم ترك إمامه الحنفي لها لاحتمال تقليده لمن يرى الصلاة على النبي ﷺ في الشهاد الأولى كالشافعي وفي الحاشية الشامية على الدر المختار من كتب الحنفية ما نصه هذا كله أي وجوب سجود السهو في الصلاة على

هـ فود: (سجد يثنيتين) هل يستقران على المأموم على ما تقدم في التثنية أو لا؛ لأن الإمام في معنى التارك له إذ لا يحصل بالسجدة الواحدة؟ فيه نظر ولعل الأوجه الثاني. هـ فود: (أتى به) أي: ندباً كما هو ظاهر.

إمامه وإنما لم يؤتَ بِسُجُودِ تِلَاوَةِ تَرْكِهِ إِمَامُهُ؛ لَأَنَّهُ يَقَعُ خِلَالِ الصَّلَاةِ فَتَحْتَثِلُ الْمُتَابِعَةُ بِخِلَافِ مَا هُنَا؛ لَأَنَّهُ إِذَا يَأْتِي بِهِ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ كَمَا تَقَرَّرَ.
(فَرَعَ) سَجَدَ الْإِمَامُ بَعْدَ فَرَاغِ الْمَأْمُومِ الْمُوَافِقِ مِنْ أَقْلِ التَّشَهُّدِ وَافَقَهُ وَجُوبًا فِي السُّجُودِ فَإِنْ تَخَلَّفَ تَأْتَى فِيهِ مَا مَرَّ أَيْضًا وَنَدَبًا فِيمَا يَظْهَرُ فِي السَّلَامِ خِلَافًا لِمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ؛ لِأَنَّ لِلْمَأْمُومِ التَّخَلُّفَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ.....

النَّبِيُّ ﷺ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ لَا. فَفِي التَّأَخُّرِ عَنْ الْحَاوِي أَنَّهُ عَلَى قَوْلِهِمَا لَا يَجِبُ السُّهُوُّ مَا لَمْ يَتْلُغْ إِلَى قَوْلِهِ حَمِيدٌ مَجِيدٌ اهـ. وَيُؤَيِّدُ الْفَرْقَ الْمَذْكُورَ عَدَمُ نَقْلِ السُّجُودِ فِي غَيْرِ الصُّبْحِ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا سَلَفًا وَخَلَفًا مَعَ شُيُوعِ مَذْهَبِ الْحَنَفِيِّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ فَالسُّجُودُ فِي غَيْرِ الصُّبْحِ فِي قُوَّةِ مُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ الْمَذْهَبِيِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
«قَوْلُهُ: (أَنِّي بِهِ) أَيِ نَدَبًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ س. م. «قَوْلُهُ: (فَتَحْتَثِلُ الْمُتَابِعَةُ) قَدْ يَفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَحْتَثِلْ بَأَنِّ نَوَى الْمُفَارَقَةَ عَقِبَ تَرْكِ الْإِمَامِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ أَوْ سُجُودِ التَّلَاوَةِ أَتَى بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي تَرْكِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ دُونَ سُجُودِ التَّلَاوَةِ لِقَوْلِهِمْ إِنَّ الْمَأْمُومَ يَسْجُدُ لِسَجْدَةِ إِمَامِهِ لَا لِقِرَاءَتِهِ س. م. «قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا هُنَا) أَيِ سُجُودِ السُّهُوِّ. «قَوْلُهُ: (فَرَعَ: سَجَدَ الْإِمَامُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَقِيَ فِي ذَلِكَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ فِيمَا يَأْتِي وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ ذِكْرُ الْإِحْتِمَالَيْنِ وَتَوَجُّهِ كُلِّ مِنْهُمَا نَحْوَ مَا قَالَهُ هَذَا وَالَّذِي أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِتِمَامُ كَلِمَاتِ التَّشَهُّدِ الْوَاجِبَةِ ثُمَّ يَسْجُدُ لِلْسُّهُوِّ أَنْتَهَى مَا فِي النِّهَايَةِ وَالْإِحْتِمَالَانِ مُفَرَّعَانِ عَلَى مُقْتَضَى كَلَامِ الْخَادِمِ وَالْبَخْرِ مِنْ وَجُوبِ الْمُتَابِعَةِ أَقُولُ الْقَلْبُ إِلَى مَا أَفْتَى بِهِ الشَّهَابُ الرَّفْعِيُّ أَتَمُّ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ يَتِمُّ وَإِنْ اسْتَمَرَّ فِيهِ حَتَّى شَرَعَ إِمَامُهُ فِي الْهُوِيِّ لِلْسَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ بِضَرْبٍ وَقَوْلُهُ مَا أَفْتَى بِهِ الشَّهَابُ الْإِنِّخُ فِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيْمَابِ مَا يُوَافِقُهُ وَقَوْلُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ الْإِنِّخُ يَأْتِي عَنْ س. م. مَا يُوَافِقُهُ. «قَوْلُهُ: (الْمُوَافِقُ الْإِنِّخُ) أَيِ أَمَّا الْمُسَبُّوقُ فَيُوَافِقُهُ وَجُوبًا مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ. «قَوْلُهُ: (مِنْ أَقْلِ التَّشَهُّدِ) أَيِ مَعَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ س. م. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيْمَابِ مِثْلُهُ. «قَوْلُهُ: (وَافَقَهُ وَجُوبًا) أَيِ فَتَخَلَّفَهُ تَخَلُّفٌ بَغِيرِ غُلْبٍ س. م. «قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ أَيْضًا) أَيِ فِي شَرْحِ لَزِمِهِ مُتَابِعَتُهُ. «قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لِلْمَأْمُومِ التَّخَلُّفَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ حَيْثُ لَا يَأْتِي بِسُجُودٍ مِنْ أَذْكَارِ التَّشَهُّدِ وَلَا أَذْعِيَّتِهِ؛ لِأَنَّ سُجُودَهُ وَقَعَ فِي مَحَلِّهِ وَلَيْسَ لِمَنْحُصِ الْمُتَابِعَةِ، وَسُجُودُ السُّهُوِّ الْمَحْسُوبُ لَا يَقَعُ إِلَّا السَّلَامُ كَمَا سَيَأْتِي مَا يُبَيِّنُ بِهِ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ اغْتَبَرَ لَهُ التَّخَلُّفَ فَلَا تَبَطُّلُ بِهِ صَلَاتُهُ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع. ض. رَشِيدِي عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ لِأَنَّ لِلْمَأْمُومِ التَّخَلُّفَ الْإِنِّخُ فَلَا يَكُونُ

«قَوْلُهُ: (فَتَحْتَثِلُ الْمُتَابِعَةُ) قَدْ يَفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَحْتَثِلْ بَأَنِّ نَوَى الْمُفَارَقَةَ عَقِبَ تَرْكِ الْإِمَامِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ، أَوْ سُجُودِ التَّلَاوَةِ أَتَى بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي تَرْكِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ دُونَ سُجُودِ التَّلَاوَةِ لِقَوْلِهِمْ إِنَّ الْمَأْمُومَ يَسْجُدُ لِسَجْدَةِ إِمَامِهِ لَا لِقِرَاءَتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِذَا شَرَطَ سُجُودَ الْإِمَامِ مَا دَامَتْ الْقُدْرَةُ لِئَلَّا تَحْتَثِلُ الْمُتَابِعَةُ، وَفِيهِ نَظَرٌ. «قَوْلُهُ: (أَقْلُ التَّشَهُّدِ) أَيِ: مَعَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. «قَوْلُهُ: (وَافَقَهُ وَجُوبًا) أَيِ: فَتَخَلَّفَهُ تَخَلُّفٌ بَغِيرِ غُلْبٍ.

أو قبل أقله تابعه وجوباً كما اقتضاه كلام الخادم كالبحر ثم يتم تشهدته كما لو سجد للتلاوة وهو في الفاتحة وعليه فهل يعيد السجود رأياً قضية الخادم نعم ويؤجه بأنه قياس ما تقرّر في المسبوق والذي يتجه أنه لا يعيده ويفرق بينه وبين المسبوق بأن الجلوس الأخير محل سجود السهو في الجملة كما قالوا في الشورة قبل الفاتحة لا يسجد لتقليلها؛ لأن القيام محلها في الجملة وبقي في ذلك مزيد يثبت في شرح العباب ثم رأيت في شرح المهذب قطع بما رجحته من عدم إعادته. وحاصل عبارته في صلاة الخوف من الفقرة الأخيرة، وإذا قلنا يقومون عقب

سجوده مع الإمام مايقا له من الأذكار الماثورة أو غيرها اهـ. هـ فود: (أو قبل أقله تابعه إلخ) خالفه شيخنا الشهاب الزملي فأفتى بأنه لا يتابعه بل يتخلف لإتمام التشهد الواجب ثم يسجد عملاً بقاعدة أن سجود السهو بين التشهد والسلام انتهى وعلى هذا فلا يضّر تخلفه بالسجودين مع الجلوس بينهما؛ لأنه تخلف بمذّر فصلاته صحيحة وإن سلم الإمام وهو في التشهد إذ لم يتأخر عنه بأكثر من ثلاثة طويّلة فعلية سم. هـ فود: (تابعه وجوباً إلخ) وهو الأقرب؛ لأن الأصل وجوب متابعة الإمام في فعله فلا يتركها إلا لعارض اللهم إلا أن يقال إن هذا كبطء القراءة فيؤذّر في تخلفه لإتمامه كما يؤذّر ذلك في إتمام الفاتحة ع ش. هـ فود: (وبقي في ذلك) أي في سجود الإمام قبل فراغ المأموم الموافق من أقل التشهد. هـ فود: (ثم رأيت إلخ) أي المصنّف. هـ فود: (وحاصل عبارته) أي شرح المهذب.

هـ فود: (أو قبل أقله تابعه وجوباً) خالف ذلك شيخنا الشهاب الزملي رحمه الله تعالى فأفتى بأنه لا يتابعه بل يجب عليه إتمام التشهد قبل السجود، ثم يسجد وقد يستشكل وجوب ذلك بأن التشهد وإن وجبت موالاته لا يقطع السجود في أثناءه موالاته كما أن الفاتحة تجب موالاتها ولا يقطع السجود للتلاوة في أثناءها تبعاً للإمام موالاتها وقد يجاب بأن هذا الوجوب ليس للموالاة بل؛ لأن السجود إنما هو بعد التشهد، فليتأمل. هـ فود: (تابعه وجوباً) خالف هذا شيخنا الشهاب الزملي فأفتى بأنه لا يتابعه، بل يتخلف لإتمام التشهد الواجب، ثم يسجد عملاً بقاعدة أن سجود السهو بين التشهد والسلام اهـ وعلى هذا فلا يضّر تخلفه بالسجودين مع الجلوس بينهما؛ لأنه تخلف بمذّر فصلاته صحيحة وإن سلم الإمام وهو في التشهد إذ لم يتأخر عنه بأكثر من ثلاثة طويّلة فعلية. هـ فود: (كما لو سجد للتلاوة إلخ) لا يقال: يفرق بينهما بفحش التخلف عن سجود التلاوة بخلاف التخلف عن سجود السهو؛ لأننا نقول هذا ممنوع فإن التخلف عن سجود السهو فاجش أيضاً بدليل أن المأموم الغير المعذور إذا تخلف عن الإمام إلى أن هوى للسجدة الثانية منه بطلت صلاته كما تقدّم، ولولا فحش التخلف به ما بطلت فلا بد من فرقي واضح على طريقة شيخنا الزملي، والظاهر أنه على طريقته لا تبطل صلاة المأموم وإن لم يتم التشهد إلا بعد سلام الإمام؛ لأنه متخلف بمذّر ولم يلزم التخلف بأكثر من ثلاثة أفعال طويّلة مع أن ما تخلف به ليس من أركان الصلاة وغايته أن ينزل منزلة، فليتأمل. نعم يمكن أن يفرق على طريق شيخنا بأن سجود التلاوة مع كون التخلف عنه فاجشاً يفتوت ولا كذلك سجود السهو.

السُّجُودَ وَيَنْتَظِرُهُم بِالتَّشَهُّدِ فَتَشَهُّدَ قَبْلَ فَرَاغِهِمْ فَأَدْرَكَهُ فِي آخِرِ التَّشَهُّدِ فَسَجَدَ لِلشَّهْرِ قَبْلَ تَشَهُّدِهِمْ فَهَلْ يُتَابَعُونَ فِيهِ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا لَا بَلْ يَتَشَهُّدُونَ ثُمَّ يَسْجُدُونَ لِلشَّهْرِ ثُمَّ يُسَلِّمُ وَالثَّانِي يَسْجُدُونَ؛ لَأَنَّهُمْ تَابِعُونَ لَهُ فَعَلَى هَذَا هَلْ يُعِيدُونَهُ بَعْدَ تَشَهُّدِهِمْ قَالُوا فِيهِ الْقَوْلَانِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَطَّعَ بَأَنَّهُمْ لَا يُعِيدُونَهُ انْتَهَتْ فَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِمَا رَجَحْتُهُ أَنَّهُمْ لَا يُعِيدُونَهُ وَمُفِيدَةٌ أَنَّ فِي وَجُوبِ التَّوَافُقِ لَهُ فِيهِ قَبْلَ فَرَاغِ الْمَأْمُومِ مِنْهُ وَجِهَتَيْنِ لَمْ يُرْجَحْ مِنْهُمَا شَيْئًا نَعَمْ مَا رَجَحْتُهُ مِنَ الْوُجُوبِ ظَاهِرٌ كَمَا لَا يَخْفَى مِمَّا قَرَّرْتُهُ وَالْقَوْلَانِ فِي كَلَامِهِ هُمَا الْقَوْلَانِ فِي الْمَسْبُوقِ يَسْجُدُ مَعَهُ ثُمَّ آخِرَ صَلَاتِهِ وَإِنَّمَا قُطِعَ بِقَدَمِ الْإِعَادَةِ لِيُضَوِّحَ الْفَرْقَ بِأَنَّ الْمَسْبُوقَ لَمْ يَسْجُدْ أَوْ لَا آخِرَ صَلَاةٍ نَفْسِهِ بِخِلَافِ هَذَا لِمَا قَرَّرْتُهُ أَنَّ التَّشَهُّدَ الْأَخِيرَ مَحَلُّ سُجُودِ السَّهْوِ فِي الْجُمْلَةِ فَتَأْمَلْ ذَلِكَ كُلَّهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ وَلَمْ يَزِهِ مِنْ نَقْلٍ فِيمَا ذَكَرَ أَحْتِمَالَاتِ لِلرُّوْيَانِي وَغَيْرِهِ.

(وَسُجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ كَثُرَ السَّهْوُ (سَجَدَتَانِ) بَيْنَهُمَا جُلُوسَةٌ لَا اقْتِصَارَ عَلَيْهِمَا فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ مَعَ تَقْدِيرِهِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ سَلَّمَ مِنْ يَتْنَيْنِ وَتَكَلَّمَ وَمَشَى وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ يَقَعُ جَائِزًا لِكُلِّ مَا سَهَا بِهِ مَا لَمْ يَخْصُصْ بِبَعْضِهِ وَاحْتِمَالُ الْبُطْلَانِ الَّذِي قَالَهُ الرُّوْيَانِي؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ.....

• فَوَدَّ: (فَتَشَهُّدَ) أَيِ الْإِمَامِ. • فَوَدَّ: (قَبْلَ تَشَهُّدِهِمْ) أَيِ قَبْلَ فَرَاغِهِمْ عَنْهُ. • فَوَدَّ: (أَحَدُهُمَا لَا إِلَخَ) قَدْ يُشِيرُ بِتَقْدِيرِهِ إِلَى رُجْحَانِهِ كَمَا اخْتَارَهُ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَالشَّارِحُ فِي الْإِبْعَابِ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُمْ لَا يُعِيدُونَهُ) الْمَوَافِقُ لِمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْفَرْعِ الْإِفْرَادِ بِإِزْجَاعِ الضَّمِيرِ لِلْمَأْمُومِ الْمَوَافِقِ. • فَوَدَّ: (لَهُ فِيهِ) أَيِ لِلْإِمَامِ فِي السُّجُودِ وَ. • فَوَدَّ: (مِنْهُ) أَيِ مِنَ التَّشَهُّدِ. • فَوَدَّ: (فِي كَلَامِهِ) أَيِ شَرْحِ الْمُهَذَّبِ. • فَوَدَّ: (يَسْجُدُ مَعَهُ ثُمَّ آخِرَ صَلَاتِهِ) أَيِ وَمُقَابِلَهُ لَا يَسْجُدُ مَعَهُ نَظَرًا إِلَى أَنَّ مَوْضِعَ السُّجُودِ آخِرُ الصَّلَاةِ وَيُمْلَأُ حَظُّهُ هَذَا التَّقْدِيرُ يَصِحُّ كَوْنُهُ بَدَلًا مِنَ الْقَوْلَانِ فِي الْمَسْبُوقِ. • فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا قُطِعَ) أَيِ الْمُصَنَّفُ فِي مَسْأَلَةِ صَلَاةِ الْخَوْفِ.

• فَوَدَّ: (فَتَأْمَلْ ذَلِكَ إِلَخَ) أَيِ الْحَاصِلِ الْمَذْكُورَ وَتَوْجِيهِ الشَّارِحِ لِقَطْعِ الْمُصَنَّفِ بِعَدَمِ الْإِعَادَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَزِهِ) أَيِ الْقَطْعَ بِعَدَمِ الْإِعَادَةِ كَرْدِي. • فَوَدَّ: (بَيْنَهُمَا جُلُوسَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِصَّةُ التَّشْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلَهُ وَاحْتِمَالُ الْبُطْلَانِ إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا إِلَخَ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ كَثُرَ السَّهْوُ) فَلَوْ أَخْرَجَ مُتَّفَرِّدًا بِرُبَاعِيَّةٍ وَأَتَى مِنْهَا بِرَكْعَةٍ وَسَهَا فِيهَا ثُمَّ افْتَدَى بِمُسَافِرٍ قَاصِرٍ فَسَهَا إِمَامُهُ وَلَمْ يَسْجُدْ ثُمَّ أَتَى هُوَ بِالرَّابِعَةِ بَعْدَ سَلَامِهِ فَسَهَا فِيهَا كَفَى لِلْجَمِيعِ سَجَدَتَانِ نِهَآيَةً وَمُنْفِي. • فَوَدَّ: (مَعَ تَعْدِيرِهِ) أَيِ السَّهْوِ.

• فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَخْصُصْ بِبَعْضِهِ) أَيِ وَلَا أَقْبَضَ وَيَكُونُ تَارِكًا لِلْبَاقِي فِي نِهَآيَةِ وَمُنْفِي أَيِ ثُمَّ لَوْ عَنَ لَهُ السُّجُودَ لِلْبَاقِي لَمْ يَجُزْ وَإِذَا فَعَلَهُ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ لِقَوَائِهِ بِتَخْصِصِ السُّجُودِ الَّذِي فَعَلَهُ بَعْضُ الْمُقْتَضِيَّاتِ وَلَوْ نَوَى السُّجُودَ لِتَرْكِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ مَثَلًا وَتَرْكِ السُّورَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ صَلَاتَهُ تَبَطَّلَ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ بِلَا سَبَبٍ مَمْنُوعٌ وَبَيْنَهُ مَا ذَكَرَ شِرْكَ بَيْنَ مَانِعٍ وَمُقْتَضٍ فَيُغْلَبُ الْمَانِعُ وَيَبْقَى مَا لَوْ قَصَدَ أَحَدُهُمَا لَا بَيْنَهُ هَلْ يَضُرُّ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا صَادِقٌ بِمَا يُشْرَعُ لَهُ السُّجُودُ وَمَا لَا يُشْرَعُ لَهُ فَلَا يَصِحُّ تَرْكُهُ الْيَتَّى بَيْنَهُمَا ع. ش. وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ نَوَى إِلَخَ) أَيِ عَامِدًا عَالِمًا

الآن يُردُّ بمنع ما علَّل به بل هو مشرَّوع لكل على انفرادِهِ وأما غايَةُ الأمرِ أَنَّها تداخلت فإذا نوى بعضها فقد أتى ببعض المشرَّوع بخلاف ما لو اقتصر على سجدةٍ ومن ثمَّ أبطلت الصلاة لكنَّ محلَّهُ إن نوى الإقتصار عليها ابتداءً أمَّا لو عرضَ بعدَ فعلِها فلا يُؤثِّرُ كما هو ظاهرٌ؛ لأنَّها نفلٌ وهو لا يصيرُ واجبًا بالشُرَّوع فيه وكونه يصيرُ زيادةً من جنس الصلاة وهي مُبطلةٌ محلُّه كما مرَّ إن تَعَمَّدَها وهنا لم يَتَعَمَّدَها كما تَقَرَّرَ وعلى هذا التفصيل يُحملُ ما نُقِلَ عن ابنِ الرِّفعة من إطلاقِ البطلانِ وعن القفالِ من إطلاقِ عَدَمِهِ وهما كالجلسةِ بينهما (كسجود الصلاة) والجلوسِ بين سجديَّتها في واجباتِ الثلاثةِ ومندوباتِها السابقةِ كالذكرِ فيها، وقيلَ يَقُولُ فيهما سُبحانٌ من لا ينَام ولا يَسْهُو وهو لا يَتَّقُ بالحالِ لكنَّ إن سَهَا لا إن تَعَمَّدَ؛ لأنَّ اللاتِّقَ حينئِذٍ الاستيفاءُ، ولو أُخِلَّ بِشَرْطٍ من شُرُوطِ السجدةِ أو الجلوسِ. فظاهرٌ أَنَّهُ يأتي ما مرَّ في السجدةِ من أَنَّهُ إن نوى الإخلالَ به قبلَ فعلِها أو معه وَقَلَّه بَطَلَتْ صلاتُهُ، وإن طَرَأَ له أثناءُ فعلِها الإخلالُ به فَأُخِلَّ وترَكه فورًا لم تبطلْ وعلى هذا الأخيرِ يُحملُ إطلاقُ الإسْنَوِي عَدَمَ البطلانِ ونُوزِعَ فيه بما يَرُدُّه ما قَرَّرْتُهُ وَقَضِيَّةُ التَّشْبِيهِ أَنَّهُ لا تَجِبُ نِيَّةُ سُجُودِ السَّهْوِ وهو قِياسٌ عَدَمٌ وَجوبٌ نِيَّةٌ

أَخَذًا بِمَا قَدَّمَهُ وَنَظَائِرِهِ. □ فَوُدَّ: (الآن) أي حينَ تَعَمَّدَ السَّهْو. □ فَوُدَّ: (بل هو إلخ) أي السُّجُود.

□ فَوُدَّ: (أَنَّها تداخلت) السجَدَاتُ الْمَطْلُوبَةُ لِأَسْبَابٍ مُتَعَدِّدَةٍ. □ فَوُدَّ: (ولو اقتصر) أي الْمُصَلِّي ع ش.

□ فَوُدَّ: (ومن ثمَّ) أي لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَةِ الْإِقْتِصَارِ عَلَى سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ. □ فَوُدَّ: (أَبْطَلَتْ) أي السَّجْدَةُ الْمُقْتَصَرُ عَلَيْهَا. □ فَوُدَّ: (لكنَّ محلَّهُ) أي الْإِبْطَالُ. □ فَوُدَّ: (وكونُهُ) أي ما اقتصرَ عليه مِن السَّجْدَةِ الْوَاحِدَةِ وَلَوْ أَتَتْ لَا سَتَنَى عَنِ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (كما مرَّ) أي في فَضْلِ مُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ.

□ فَوُدَّ: (كما تَقَرَّرَ) أي في قولِهِ أَمَّا لَوْ عَرَضَ بَعْدَ فَعْلِهَا إلخ ع ش. □ فَوُدَّ: (يُحْمَلُ مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ الرِّفْعَةِ

إِلخ) أي يُحْمَلُ الْأَوَّلُ عَلَى مَا لَوْ نَوَى الْإِقْتِصَارَ عَلَى سَجْدَةٍ ابْتِدَاءً وَالثَّانِي عَلَى مَا لَوْ عَرَضَ بَعْدَ فَعْلِهَا.

□ فَوُدَّ: (كالجلسة) الْمُنَائِبُ وَالْجَلْسَةُ بِالْمَطْفِ. □ فَوُدَّ: (في واجباتِ الثلاثةِ ومندوباتِها إلخ) كَوَضْعِ

الْجَنَةِ وَالطَّمَانِينَةِ وَالْتِحَامِلِ وَالتَّكْيِيسِ وَالْإِفْتِرَاشِ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا وَالتَّوَكُّلِ بَعْدَهُمَا وَيَأْتِي بِذِكْرِ

سُجُودِ الصَّلَاةِ فِيهِمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَسَكَنُوا عَنِ الذِّكْرِ بَيْنَهُمَا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَالذِّكْرِ بَيْنَ سَجْدَتَيْ صَلْبِ

الصَّلَاةِ مُغْنِي وَنَهَاةٌ. □ فَوُدَّ: (ما مرَّ في السَّجْدَةِ) أي في الْإِقْتِصَارِ عَلَيْهَا. □ فَوُدَّ: (به) أي بِالشَّرْطِ.

□ فَوُدَّ: (قَبْلَ فَعْلِهِ) أي فَعِلَ أَحَدَ الْمَذْكُورَيْنِ سَابِقًا مِنَ السَّجْدَةِ وَالْجُلُوسِ وَيَجُوزُ إِزْجَاؤُ الضَّمِيرِ

لِلسَّجْدَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ مَا مَرَّ فِي السَّجْدَةِ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ وَقَلَّه وَقَوْلِهِ أَمَّا لَوْ عَرَضَ بَعْدَ فَعْلِهِ وَقَوْلِهِ

وَتَرَكَهُ. □ فَوُدَّ: (وإن طَرَأَ له إلخ) أي كَانَ طَرَأَ له الرِّفْعُ مِنَ السَّجْدَةِ قَبْلَ الطَّمَانِينَةِ سَم. □ فَوُدَّ: (وعلى هذا

الآخر) أي الطُّرُوء. □ فَوُدَّ: (ما قَرَّرْتُهُ) أي في قولِهِ أَمَّا لَوْ عَرَضَ بَعْدَ فَعْلِهَا إلخ.

□ فَوُدَّ: (وإن طَرَأَ له) أي: كَانَ طَرَأَ له الرِّفْعُ مِنَ السَّجْدَةِ قَبْلَ الطَّمَانِينَةِ. □ فَوُدَّ: (وَقَضِيَّةُ التَّشْبِيهِ أَنَّهُ لَا

تَجِبُ إلخ) الرُّجْعُ تَخْصِيصٌ وَجوبٌ نِيَّةِ سُجُودِ السَّهْوِ بِغَيْرِ الْمَأْمُومِ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ وَجوبَ الْمُتَابَعَةِ

سجدة التلاوة لَكِنَّ الوجهَ الفرقُ فَإِنْ سَبَّحَهَا القِرَاءَةُ المطلوبةُ في الصلاةِ فَشَمِلَتْهَا نِيَّتُهَا ابتداءً من هذه الحيثيةِ، وَإِنْ لم تَشْمَلْهَا من حيثُ قيامُها مقامَ سجدةِ الصلاةِ؛ لأنها ليستُ من أفعالِها المطلوبةِ فيها من حيثُ كونُها صلاةً بل لِفَرُوضِ القِرَاءَةِ فيها التي قد توجدُ وقد لا بخلافِ جلسةِ الاستراحةِ وأما سُجُودُ السهوِ فليس سَبَبُهُ مطلوبًا فيها وإنما هو منهيٌّ عنه فلم تَشْمَلْهُ نِيَّتُهَا ابتداءً فَوَجِبَتْ أَي على الإمامِ والمُتَفَرِّدِ دونَ المأمومِ كما هو واضحٌ؛ لأنَّ أفعاله تنصرفُ لِمَحْضِ المُتَابَعَةِ بلا نيةٍ منه وقد مرَّ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ مُوَافَقَتُهُ فيه، وَإِنْ لم يعرفِ سهوَهُ فكيفَ تَنْتَصُرُ نِيَّتُهُ له حينئذٍ.....

هـ قوله: (لَكِنَّ الوجهَ الفرقُ إلخ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الإسلامِ والمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْايَةِ عِبَارَتُهُ وفيهِ نزاعٌ كَسُجُودِ التلاوةِ والمُتَمَتِّدِ كما أَقْبَى بهِ الوَالِدُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَجُوبُ النِّيَّةِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا أَي على الإمامِ والمُتَفَرِّدِ فيما يَظْهَرُ لا على المأمومِ وهي القَضَاءُ اهـ أَي قَضَاءُ خُصُوصِ السهوِ وخُصُوصِ التلاوةِ بِقَرِينَةٍ ما يَأْتِي رَشِيدِيّ وَعبارةُ سَمِ الوجهِ تَخْصِيصُ وَجُوبِ نِيَّةِ سُجُودِ السهوِ بِغَيْرِ المأمومِ فلا تَجِبُ عليه؛ لِأَنَّ وَجُوبَ المُتَابَعَةِ يُغْنِي عنها وَكَتَبَتِ سُجُودُ السهوِ نِيَّةَ سُجُودِ التلاوةِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِوُجُوبِهَا أَيْضًا كَشَيْخِنَا الزَمَلِيّ فَيَخْتَصُّ وَجُوبُهَا بِغَيْرِ المأمومِ لِمَا ذَكَرَ.

(فَرَعَ): هَلْ تَجُوزُ نِيَّةُ سُجُودِ السهوِ وَإِنْ صَدَرَ السَّبَبُ عَمْدًا بِنَاءً على أَنَّ سُجُودَ السهوِ صَارَ عِلْمًا في الشَّرْعِ على السُّجُودِ لِلخَلَلِ مُطْلَقًا؟ فيه نَظَرٌ ولا يَتَبَعَدُ الجَوَازُ ما لم يَقْصِدْ بالسهوِ حَقِيقَتَهُ؛ لِأَنَّ ذلك تَلَاَعْبٌ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. هـ قوله: (فَإِنْ سَبَّحَهَا القِرَاءَةُ إلخ) عِبَارَةُ المُغْنِي فِي سَجْدَةِ التلاوةِ نَهْيًا وَنَوَى وَجُوبًا؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الصلاةِ لم تَشْمَلْهَا كما صَرَّحُوا بِذلك فِي تَرْكِ السَّجَدَاتِ فَقَالُوا لو تَرَكَ سَجْدَةَ سَهْوًا ثم سَجَدَ لِلتلاوةِ لا تَكْفِي عنها؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الصلاةِ لم تَشْمَلْهَا بِخِلَافِ ما لو تَرَكَ الجُلُوسَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَجَلَسَ لِلإِسْتِرَاحَةِ فَإِنَّهُ يَكْفِي؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الصلاةِ شَمِلَتْهُ فَهِيَ كَسُجُودِ السهوِ كَذَا قِيلَ وَالْأَوْجَهُ قولُ ابْنِ الرُّفْعَةِ ولا تَجِبُ على المُصَلِّي نِيَّتُهَا اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الصلاةِ تَنْسَحِبُ عَلَيْهَا بِوَاسِطَةِ وَبِهَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ سُجُودِ السهوِ انتهى ولا يُنَافِي ذلك ما تَقَدَّمَ مِنْ قولِهِمْ إِنَّ نِيَّةَ الصلاةِ لم تَشْمَلْهَا أَي بلا واسِطَةٍ والسُّنَّةُ التي تَقُومُ مقامَ الواجِبِ ما شَمِلَتْهُ النِّيَّةُ بلا واسِطَةٍ اهـ. هـ قوله: (مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ) أَي مِنْ حَيْثُ إِنَّ سَبَبَهَا القِرَاءَةُ إلخ. هـ قوله: (بَلْ لِفَرُوضِ القِرَاءَةِ) أَي قِرَاءَةِ آيَةِ السَّجْدَةِ. هـ قوله: (لِأَنَّ أفعاله) أَي المأمومِ. هـ قوله: (وَقَدْ مَرَّ)

يُغْنِي عنها وَكَتَبَتِ سُجُودُ السهوِ نِيَّةَ سُجُودِ التلاوةِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِوُجُوبِهَا أَيْضًا كَشَيْخِنَا الزَمَلِيّ فَيَخْتَصُّ وَجُوبُهَا بِغَيْرِ المأمومِ لِمَا ذَكَرَ وَقَدْ يُؤَيِّدُ التَّخْصِيصُ قولُهُم وَاللَّفْظُ لِلْعُبَابِ وَمَنْ سَجَدَ إِمَامُهُ فِي السَّرِيَّةِ مِنْ قِيَامِ سَجْدَةٍ مَعَهُ فَلَعَلَّهُ سَجَدَ لِلتلاوةِ فَإِنَّ سَجْدَةَ ثَانِيَةٍ لَمْ يَتَابَعَهُ، بَلْ يَقُومُ اهـ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي وَجُوبِ سُجُودِهِ مَعَهُ وَإِنْ جَهِلَ أَنَّهُ عَنِ التلاوةِ وَمَنْ جَهِلَ لَا تَأْتِي مِنْهُ النِّيَّةُ التي شَرَطَهَا الْجُزْمُ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(فَرَعَ): هَلْ تَجُوزُ نِيَّةُ سُجُودِ السهوِ وَإِنْ صَدَرَ السَّبَبُ عَمْدًا بِنَاءً على أَنَّ سُجُودَ السهوِ صَارَ عِلْمًا في الشَّرْعِ على السُّجُودِ لِلخَلَلِ مُطْلَقًا؟ فيه نَظَرٌ ولا يَتَبَعَدُ الجَوَازُ ما لم يَقْصِدْ بالسهوِ حَقِيقَتَهُ؛ لِأَنَّ ذلك تَلَاَعْبٌ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

نَيْتُهُ بِأَنْ يَقْصِدَهُ عَنِ السَّهْوِ عِنْدَ شُرُوعِهِ فِيهِ وَيَقُولِي عَنِ السَّهْوِ عَلِمَ أَنَّ مَعْنَى النِّيَّةِ الْمُثَبَّتِ
وُجُوبُهَا هُنَا قَصْدُ السُّجُودِ عَنْ خُصُوصِ السَّهْوِ وَالْمُنْفَى وَجُوبُهَا فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ قَصْدُهُ عَنْهَا
فَمُطْلَقُ قَصْدِهِ يَكْفِي فِي هَذِهِ دُونَ تِلْكَ وَبِهَذَا يُزَادُ عَلَى مَنْ تَوَهَّمَ اتِّحَادَ النِّيَّةِ الَّتِي هِيَ مُطْلَقُ
الْقَصْدِ فِي الْبَاتِنِ فَاعْتَرَضَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الصَّوَابَ وَجُوبُهَا فِيهِمَا إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ الْاعْتِدَادُ
بِسُجُودٍ بِلَا قَصْدٍ قَالَ وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ لَا تَجِبُ نِيَّةُ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ ضَعِيفٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ لَا
يَجِبُ فِيهَا تَحَرُّمٌ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ بَلْ هُوَ صَحِيحٌ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ مَعْنَاهَا هُنَا الْمُفَارِقَ لِمَعْنَاهَا ثُمَّ
فَتَأْمُلُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ، قِيلَ وَلَا تَبْطُلُ بِالتَّلْفِظِ بِهَذِهِ النِّيَّةِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ
لِذَلِكَ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي نِيَّةِ نَحْوِ الصَّوْمِ.

(وَالْجَدِيدُ أَنْ مَحَلَّهُ أَيْ سُجُودِ السَّهْوِ لِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ أَوْ هُمَا (بَيْنَ تَشْهُدِهِ) وَمَا يَشْهُهُ مِنَ الصَّلَاةِ
عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَمَنْ الْأَذْكَارِ بَعْدَهُمَا (وَسَلَامُهُ) مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ بَيْنَهُمَا لِمَا مَرَّ فِي خَبَرِ
مُسْلِمٍ وَأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِهِ قَبْلَ السَّلَامِ مَعَ الزِّيَادَةِ لِقَوْلِهِ لِقَوْلِهِ عَقِبَهُ.....

أَي فِي الْمَثْنِ عَنْ قَرِيبٍ. □ فَوَدَّ: (نِيَّةٌ) أَيْ الْمَامُوم (لَهُ) أَيْ لِسُجُودِ السَّهْوِ (حَبِيتُ) أَيْ حِينَ جَهْلِهِ بِسَّهْوِ
الْإِمَامِ. □ فَوَدَّ: (نِيَّةٌ بِأَنْ يُلْخَ) فَاعِلٌ قَوَّجَبَتْ. □ فَوَدَّ: (وَيَقُولِي عَنِ السَّهْوِ عَلِمَ مَعْنَى النِّيَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ
إِلْخَ أَتَكَرَّرَ النَّهَايَةُ فَقَالَ وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ مَعْنَى النِّيَّةِ الْمُثَبَّتِ إِلْخَ فَهُوَ خَطَأً فَاجِشْ أَهْ قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ مَرَّرَ
ادَّعَى إِلْخَ مُرَادُهُ حَيَّ وَقَوْلُهُ فَهُوَ خَطَأً إِلْخَ أَيْ إِذْ يَجِبُ التَّعَرُّضُ لِخُصُوصِ السَّهْوِ وَالتَّلَاوَةِ وَلَا يَكْفِي
مُطْلَقُ السُّجُودِ فِيهِمَا أَهْ. □ فَوَدَّ: (وَبِهَذَا) أَيْ بِقَوْلِهِ وَيَقُولِي عَنِ السَّهْوِ عَلِمَ إِلْخَ. □ فَوَدَّ: (بَيْنَهُمَا) أَيْ بَيْنَ
سَجْدَتَيْ التَّلَاوَةِ وَالسَّهْوِ. □ فَوَدَّ: (قَالَ إِلْخَ) أَيْ الْمُتَوَهَّمُ الْمَذْكُورُ. □ فَوَدَّ: (كَمَا زَعَمَ) أَيْ الْمُتَوَهَّمُ.
□ فَوَدَّ: (بَلْ هُوَ صَحِيحٌ) أَيْ قَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (مِنْ
مَعْنَاهَا هُنَا) أَيْ مَعْنَى النِّيَّةِ فِي سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيْ فِي سُجُودِ السَّهْوِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا تَبْطُلُ)
أَي الصَّلَاةُ (بِهَذِهِ النِّيَّةِ) أَيْ نِيَّةِ سُجُودِ السَّهْوِ أَوْ التَّلَاوَةِ. □ فَوَدَّ: (بَلْ لَا وَجْهَ إِلْخَ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ:
(أَي سُجُودِ السَّهْوِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَرُدُّ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَالْخِلَافُ إِلَى وَسَيُعْلَمُ وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ
إِلَّا قَوْلُهُ وَقَدْ يُؤْخَذُ إِلَى وَاحِدٍ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ الْأَذْكَارِ) أَيْ وَالْأَدْعِيَةُ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ إِلْخَ)
أَي بِشَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ فَلَا يَضُرُّ طَوْلُ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا أَيْ السُّجُودِ وَالسَّلَامِ بِسُكُوتِ طَوِيلٍ كَمَا أَفْتَى بِهِ
شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ نِهَايَةً وَسَمَّ وَيَأْتِي مَا يَتَمَلَّقُ بِذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ إِلْخَ) ذَلِيلُ الْجَدِيدِ. □ فَوَدَّ: (مَعَ
الزِّيَادَةِ إِلْخَ) الْمُفِيدَةُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الْقَدِيمِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ إِنْ سَهَا بِتَقْصِصِ سَجْدَةٍ
قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بِزِيَادَةِ قَبْعَةٍ. □ فَوَدَّ: (لِقَوْلِهِ إِلْخَ) صِلَةٌ لِلزِّيَادَةِ. □ فَوَدَّ: (عَقِبَهُ) أَيْ الْأَمْرُ طَرَفٌ لِلزِّيَادَةِ

□ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ) أَيْ: بِشَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ فَلَا يَضُرُّ طَوْلُ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا بِسُكُوتِ طَوِيلٍ كَمَا أَفْتَى بِهِ
شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ.

فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا إِلَى آخِرِهِ وَلِقَوْلِ الزُّهْرِيِّ إِنَّ السُّجُودَ قَبْلَ السَّلَامِ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ فِعْلِهِ وَالْخِلَافُ فِي الْجَوَازِ وَقِيلَ فِي الْأَفْضَلِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ جَرَى عَلَيْهِ الْمَأْزُودِيُّ بِلِ نَقْلِ أَتْفَاقِ الْفُقَهَاءِ عَلَيْهِ وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِنَّهُ الطَّرِيقَةُ الْمَشْهُورَةُ وَسَيُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْجُمُعَةِ أَنَّ مِنْ اسْتِخْلَافِ عَشْرٍ عَلَيْهِ سُجُودٌ سَهْوٍ سَجْدٌ هُوَ وَالْمَأْمُورُونَ آخِرُ صَلَاةِ الْإِمَامِ ثُمَّ يَقُومُ هُوَ لِمَا عَلَيْهِ وَيَسْجُدُ آخِرَ صَلَاةٍ نَفْسِهِ أَيْضًا وَلَا يَرُدُّ؛ لِأَنَّ سُجُودَهُ هُنَا لِمَحْضِ الْمُتَابَعَةِ كَمَا فِي الْمَسْبُوقِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ سَجَدَ لِلْمَشْهُورِ قَبْلَ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ ثُمَّ أَتَى بِهَا وَبِالْمَأْمُورِ حَصَلَ أَصْلُ شُئْنِ سُجُودِ السَّهْوِ وَلَمْ تَجْزَلْهُ إِعَادَتُهُ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ بَيْنَ تَشَهُيدِهِ وَسَلَامِهِ أَنَّهُ لَا سُجُودَ لِلْمَشْهُورِ فِي نَحْوِ سَجْدَةِ الثَّلَاةِ لَكِنْ مَرُّ أَنَّ الْأَوْجَةَ خِلَافَهُ فَيَسْجُدُ بَعْدَهَا وَقَبْلَ السَّلَامِ سَجْدَتَيْنِ وَيُحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى الْغَالِبِ وَأُخِذَ مِنْ قَوْلِهِمْ بَيْنَ الْمُفِيدِ أَنَّهُ لَا يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّلَامِ شَيْءٌ أَنَّهُ لَوْ أَعَادَ التَّشَهُدَ بَطَلَتْ لِأَحْدَائِهِ مَجْلُوسًا لَا يَقْطَعُ مَجْلُوسٌ تَشَهُيدَهُ بِسُجُودِهِ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ وَمَا عُذِّلَ بِهِ مَشْنُوعٌ إِذْ عَدَمَ ذَلِكَ التَّخَلُّلُ إِنَّمَا هُوَ مُنْدُوبٌ لَا غَيْرُ كَمَا صَرَّخَ بِهِ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ وَعَلَى الْجَدِيدِ. (فَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا) بِأَنْ عِلِمَ حَالُ السَّلَامِ أَنَّ عَلَيْهِ سُجُودَ السَّهْوِ (فَات) السُّجُودَ وَإِنْ قَرَّبَ الْفَصْلَ (فِي الْأَصَحِّ) لِقَطْعِهِ لَهُ بِسَلَامِهِ (أَوْ سَهْوًا) أَوْ جَهْلًا أَنَّهُ عَلَيْهِ ثُمَّ عِلِمَ

وَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَهُ عَلَى لِقَوْلِهِ. ■ فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ الْخُ) مَقُولُ الْقَوْلِ. ■ فَوَدَّ: (وَلِقَوْلِ الزُّهْرِيِّ الْخُ) وَلَآئِهِ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ فَكَانَ قَبْلَ السَّلَامِ كَمَا لَوْ نَسِيَ سَجْدَةً مِنْهَا وَأَجَابُوا عَنْ سُجُودِهِ بَعْدَهُ فِي خَبَرِ ذِي الْيَدَيْنِ بِحُكْمِهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَنْ قَضَاءٍ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ لِيَانِ حُكْمِ سُجُودِ السَّهْوِ زِيَادَةً وَمُغْنِي أَيِّ بِلِ يَبَيِّنُ أَنَّ السَّلَامَ سَهْوًا لَا يَبْطُلُ عَ ش. ■ فَوَدَّ: (وَهُوَ ضَعِيفٌ) أَيُّ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْخِلَافَ فِي الْأَفْضَلِ وَكَذَا ضَمِيرُ أَنَّهُ الطَّرِيقَةُ الْخُ. ■ فَوَدَّ: (وَقَالَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى جَرَى. ■ فَوَدَّ: (مِنْ كَلَامِهِ) أَيُّ الْمُصَنِّفِ. ■ فَوَدَّ: (أَنَّ مِنْ اسْتِخْلَافِ) أَيُّ الْمَسْبُوقِ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ وَهُوَ يَكْسِرُ اللَّازِمَ وَ. ■ فَوَدَّ: (عَمَّنِ الْخُ) أَيُّ عَنْ إِمَامٍ. ■ فَوَدَّ: (سَجْدٌ هُوَ) أَيُّ الْمُسْتِخْلَفُ بِفَتْحِ اللَّازِمِ وَ. ■ فَوَدَّ: (ثُمَّ يَقُومُ هُوَ) أَيُّ وَيُفَارِقُهُ الْمَأْمُورُونَ مُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (وَلَا يَرُدُّ) أَيُّ مَا سَيُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْجُمُعَةِ. ■ فَوَدَّ: (لِأَنَّ سُجُودَهُ هُنَا) أَيُّ سُجُودَ الْخَلِيفَةِ فِي آخِرِ صَلَاةِ الْإِمَامِ. ■ فَوَدَّ: (كَمَا فِي الْمَسْبُوقِ) أَيُّ الَّذِي تَقَدَّمَ حُكْمُهُ فِي الْمَثْنِ سَم. ■ فَوَدَّ: (وَبِالْمَأْمُورِ) أَيُّ أَوْ غَيْرِهِ. ■ فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ سَجْدَةِ الثَّلَاةِ) أَذْخَلَ بِالنَّحْوِ سَجْدَةَ الشُّكْرِ. ■ فَوَدَّ: (لَكِنْ مَرُّ) أَيُّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ. ■ فَوَدَّ: (أَنَّ الْأَوْجَةَ الْخُ) مَرُّ مَا فِيهِ فَلَا تَقْعَلُ بِضَرِي. ■ فَوَدَّ: (وَأُخِذَ مِنْ قَوْلِهِمْ بَيْنَ الْمُفِيدِ الْخُ) لَا إِفَادَةَ فِي ذَلِكَ لِمَا أَدَّاهُ هَذَا الْمُدَّعِي فَتَأَمَّلْ بِضَرِي. ■ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ الْخُ) أَيُّ الْأَخْذُ. ■ فَوَدَّ: (وَعَلَى الْجَدِيدِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَإِذَا سَجَدَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بِخِلَافِ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَّقِ إِلَى فَإِنْ قُلْتَ إِذَا. ■ فَوَدَّ: (لِقَطْعِهِ لَهُ) أَيُّ لِيَطْلُبَ السُّجُودَ وَعِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي لِأَنَّهُ قَطَعَ الصَّلَاةَ وَهِيَ أَحْسَنُ.

■ فَوَدَّ: (كَمَا فِي الْمَسْبُوقِ) أَيُّ: الَّذِي تَقَدَّمَ حُكْمُهُ فِي الْمَثْنِ.

فيما يظهر (وطال الفصل) عرفاً (فات في الجديد) لِيَتَقَدَّرَ الْبِنَاءُ بِالطُّورِ كَالْمَشْيِ عَلَى نَجَاسَةٍ وَكَفَيْلٍ أَوْ كَلَامٍ كَثِيرٍ بِخِلَافِ اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ لِشُقُوطِهَا فِي نَقْلِ السَّفَرِ فَسُويَحُ فِيهَا أَكْثَرُ (وَالَا) بَطْلٌ (فَلَا) يَفُوتُ عَلَى (النَّهْيِ) لِعُدْوِهِ وَلَآئِهٖ ﷺ صَلَّى الظَّهَرَ خَمْسًا، فَقِيلَ لَهُ فَسَجَدَ لِلسُّهُوِ بَعْدَ السَّلَامِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَمَحَلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَطْرَأَ مَانِعٌ بَعْدَ السَّلَامِ وَالَا حَرَمٌ.....

هـ قوله (سني): (وطال الفصل إلخ) وكذا لو لم يرد السجود وإن قرب الفصل فلا سجود لعدم الرغبة فيه فصار كالسلم عمداً في أنه فوته على نفسه بالسلم مغني وعزر وأسنى وشرخ بأفضل. هـ قوله: (وطال الفصل عرفاً) أي بين السلام ويثبت الترك بأن مضى زمن يغلب على الظن أنه ترك السجود قصداً أو نسياناً شرخ بأفضل. هـ قوله: (كالمشي على نجاسة) لو كانت جافة مغفواً عنها ولم يتعمد المشي عليها وفارقها حالاً أتجه أنه لا أثر للمشي حيث يذ على سم عبارة البجيرمي قوله ولم يطأ نجاسة أي رطوبة غير مغفواً عنها بأن لم يطأ نجاسة أضلاً أو طين نجاسة جافة وفارقها حالاً أو طين نجاسة مغفواً عنها اهـ. هـ قوله: (والأبطال) أي وأرادته مغني وشرخ بأفضل. هـ قوله: (ومحله) إلى قوله قال جنح في المغني وفي شرخ الزوض والمنهج. هـ قوله: (فلا يفوت) أي ويندب العود إلى السجود شرخ بأفضل. هـ قوله: (والأحرز) أي فلو فعل ذلك لم يصير به عائداً إلى الصلاة ع ش وأسنى ومغني عبارة الكردني وإذا عاد لم يصير عائداً إلى الصلاة كما في الغارز الإسنوي وخواشي المنهج للزيادي والحلي واستقر به الشارح في الإيعاب ورأيت في عدة مواضع من فتاوى م ونقل سم في خواشي المنهج عن م ر أنه يخرم العود وإذا عاد إليه أي في الجمعة صار عائداً وجب إتمامها ظهراً إذا خرج الوقت اه أقول كلام الإسنوي كما في سم عن الإيعاب صريح في استثناء القاصر وفي البجيرمي عن عميرة ما يوافقه وعن الحلبي الجزم بذلك عبارته فلو تعدى وسجد في الجميع ما عدا القاصر يقسمه لا يصير عائداً للصلاة قال الإسنوي لأنه ليس مأموراً به حلبي اهـ. وقوله: (يقسمه) أي من نوى الإقامة ومن انتهى سفره.

هـ قوله: (وطال الفصل) قال في شرخ الزوض، أو لم يطل لكن لم يرد السجود اه وقد يتوقف في قوائمه حيث يذ كيف ينقطع المطلوب شرخاً بإرادة تركه. هـ قوله: (كالمشي على نجاسة) لو كانت جافة مغفواً عنها ولم يتعمد المشي عليها وفارقها حالاً أتجه أنه لا أثر حيث يذ للمشي عليها. هـ قوله: (والأحرز) لو خالف في هذه المسائل وسجد هل يعود إلى الصلاة، أو لا؟ فيه نظر وصريح قول الزوض فإن خرج وقت الجمعة، أو نوى الإقامة بعد السلام وقبل السجود فات اه أنه لا يعود، فليتأمل. ثم رأيت في شرح الغاب تردد في ذلك، وقال: إن مقتضى تغييرهم بفات أنه لا يعود، ثم رأيت الإسنوي في الغارز ذكر في بعضها أنه لا يعود حيث قال في بيان الصور التي يسلم فيها ناسياً وتذكر على الفور ومع ذلك لا يسجد ما نصه: وصورة ثانية وهي ما إذا وقع ذلك في الجمعة وخرج الوقت عقب السلام فإنه لا يجوز له العود إذ لو عاد لعاد إلى الصلاة كما هو الصحيح المشهور في المذهب، ولو عاد إلى الصلاة بطلت الجمعة؛ لأن شرطها وقوع جميعها في الوقت ولا يجوز تقويت الجمعة مع إمكان فعلها وهذه المسألة

كَأَن خَرَجَ وَقْتُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَوْ عَرَضَ مُوجِبُ الْإِتِمَامِ أَوْ رَأَى مُتَيَمِّمُ الْمَاءِ أَوْ انْتَهَتْ مِدَّةُ الْمَسْحِ أَوْ أَحْدَثَ وَتَطَهَّرَ عَلَى قُرْبٍ أَوْ شَفِي دَائِمُ الْحَدَثِ أَوْ تَخَوَّفَ الْخُفَّ قَالَ جَمَعَ مُتَأَخِّرُونَ أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَعَلَّلُوهُ بِإِخْرَاجِهِ بَعْضُهَا عَنْ وَقْتِهَا وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَوَاقِفَ لِمَا مَرَّ فِي الْمَدِّ أَنَّهُ إِنْ شَرَعَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسْتَقْبِلُ لَمْ يَحْزَمْ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِجَوَازِ الْمَدِّ لَهُ حِينَئِذٍ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ

• فَوُدَّ: (كَأَن خَرَجَ الْخُ) مِثَالُ لِعُرْوِهِ الْمَانِعِ بَعْدَ السَّلَامِ. • فَوُدَّ: (كَأَن خَرَجَ وَقْتُ الْجُمُعَةِ) يَتَّبِعِي أَوْ ضَاقَ عَنِ السَّلَامِ مَعَ السُّجُودِ وَهَلْ مَحَلُّهُ فِيمَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ أَوْ لَا فَرْقٌ وَلَا يَتَّبِعُ الْأَوَّلُ فَغَيْرُهُ كَثِيرٌ سَم. • فَوُدَّ: (وَتَطَهَّرَ عَنْ قُرْبٍ) قَيْدٌ بِهِ لِيَصِحَّ مِثَالًا لِقَدَمِ طُولِ الْفَضْلِ. • فَوُدَّ: (قَالَ جَمَعَ الْخُ) اعْتَمَدَهُ فِي شَرْحِ بِافْضَلِ. • فَوُدَّ: (وَعَلَّلُوهُ) أَيِ التَّخْرِيمِ عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْمَوَاقِفَ الْخُ) وَلِلْجَمْعِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَقُولُوا هَذَا حَصَلَ فِيهَا خُرُوجٌ بِالتَّحْلِيلِ صَوْرَةً وَلَا ضَرُورَةً مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ إِلَى الْعُودِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ إِنْشَاءَهَا وَلَا كَذَلِكَ مَسْأَلَةُ الْمَدِّ لَمْ يَحْصُلْ فِيهَا صَوْرَةُ خُرُوجٍ بِحَالٍ نِهَائِيَّةٍ وَسَم. • فَوُدَّ: (أَنَّهُ الْخُ) بَيَانٌ لِلْمَوَاقِفِ الْخُ. • فَوُدَّ: (إِنْ شَرَعَ) أَيِ مَنْ سَلَّمَ سَاهِيًا ثُمَّ تَذَكَّرَ قَبْلَ طُولِ الْفَضْلِ. • فَوُدَّ: (لَمْ يَخْزَمْ عَلَيْهِ ذَلِكَ) أَيِ الْعُودِ. • فَوُدَّ: (وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ) أَيِ وَلَمْ يُدْرِكْ فِيهِ رَكْعَةٌ نِهَائِيَّةً. • فَوُدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيِ

ذَكَرَهَا الْبَغَوِيُّ فِي فِتَاوَيْهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنَّهُ ضَمَّ إِلَيْهَا الْقَاصِرَ أَيْضًا وَهُوَ مَزْدُودٌ وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّى وَسَجَدَ لَمْ يَتَّبِعْ إِلَى الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَأْمُورٍ بِهِ أَوْ قَضِيَّةٌ تَغْلِيهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَأْمُورٍ بِهِ أَنَّهُ لَوْ سَجَدَ فِي مَسْأَلَةِ الضَّيْقِ كَبَقِيَةِ الْمَسَائِلِ لَمْ يَتَّبِعْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَلْيَتَأَمَّلْ. وَأَمَّا قَوْلُهُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ فِتَاوَى الْبَغَوِيِّ وَهُوَ مَزْدُودٌ فَإِنَّ صَوْرَ بَعْرُوضِ مُوجِبِ الْإِتِمَامِ وَبَيِّنَ أَنَّ مَحَلَّ السُّجُودِ إِنَّمَا هُوَ آخِرُ الصَّلَاةِ فَالِإِتْيَانُ بِالسُّجُودِ يَقْتَضِي تَرْكَهُ فَلَا يَكُونُ مَطْلُوبًا وَقَدْ يُدْفَعُ هَذَا بِأَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَ الْإِسْنَوِيِّ وَغَيْرِهِ حُصُولُ الْعُودِ بِإِرَادَةِ السُّجُودِ قَبْلَ مَجْرَدِ الْإِرَادَةِ يَعُودُ فَيَجِبُ الْإِتِمَامُ وَيُؤَخَّرُ السُّجُودُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْإِرَادَةِ إِذَا اتَّصَلَ الْفِعْلُ بِهَا، فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ الْإِسْنَوِيَّ نَقَلَ عَنْ فِتَاوَى الْبَغَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ، أَوْ قَصَرَ الْمُسَافِرُ فَخَرَجَ الْوَقْتُ بَعْدَ أَنْ سَلَّمُوا نَاسِينَ لِمَا عَلَيْهِمْ مِنَ السُّجُودِ فَلَا سُجُودَ لَهُ وَهُوَ تَضَرُّعٌ بِتَضْوِيرِ مَسْأَلَةِ الْقَاصِرِ بِمَا إِذَا لَمْ يَغْرِضْ مُوجِبُ الْإِتِمَامِ وَبِمَا إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ بَعْدَ السَّلَامِ نَاسِيًا وَحِينَئِذٍ فَيُوجِبُهُ كَلَامُهُ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ إِخْرَاجُ بَعْضِهَا عَنِ الْوَقْتِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعَبَابِ عَلَّلَ الْفَوَاتِ إِذَا عَرَضَ مُوجِبُ الْإِتِمَامِ بَعْدَ سَلَامِ الْقَاصِرِ بِقَوْلِهِ وَلِأَنَّهُ فِي الثَّانِيَةِ بَنِيَّةُ الْإِتِمَامِ يَكُونُ سُجُودُهُ آخِرَ صَلَاتِهِ، وَالتَّزَامُهُ الْإِتِمَامَ غَيْرُ مُمَكِّنٍ؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُ بَعْدَ سَلَامِهِ فَهِيَ كَمَنْ نَسِيَ سُجُودَ السُّهُوِّ وَسَلَّمْ، ثُمَّ أَخَذَتْ، ثُمَّ قَالَ نَعَمْ قَوْلُهُ أَيِ ابْنِ الْعِمَادِ مَا قَالَهُ أَيِ الْبَغَوِيِّ فِي الْقَضْرِ مَبْنِيٍّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي تَهْذِيبِهِ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ الْوَقْتَ شَرَطٌ فِي صِحَّةِ الْقَضْرِ لَهُ وَجْهٌ ظَاهِرٌ أَوْ ذَكَرَ مَا يَخْتَانُجُ إِلَيْهِ فِي الْمَقَامِ إِلَّا أَنَّ الشُّخْطَةَ سَقِيمَةٌ. • فَوُدَّ: (كَأَن خَرَجَ وَقْتُ الْجُمُعَةِ) يَتَّبِعِي، أَوْ ضَاقَ عَنِ السَّلَامِ مَعَ السُّجُودِ وَهَلْ مَحَلُّهُ فِيمَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ، أَوْ لَا فَرْقٌ وَلَا يَتَّبِعُ الْأَوَّلُ فَغَيْرُهُ كَثِيرٌ. • فَوُدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) هَذَا النَّظَرُ لَا يَأْتِي فِي الْجُمُعَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ:؛ لِأَنَّ الْمَوَاقِفَ الْخُ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا قَدْ حَصَلَ هُنَا خُرُوجٌ بِالتَّحْلِيلِ صَوْرَةً وَلَا

والعُودُ مَدٌّ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ مَا يَسْتَعْمَلُ لَمْ يُتَصَوَّرْ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ صَرَّخَ بِذَلِكَ فَقَالَ زَعِمَ أَنَّ هَذَا إِخْرَاجُ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا فَيَحْرُمُ غَيْرُ صَحِيحٍ لَجَوَازِ مَدِّهَا حِينَئِذٍ أ. هـ.
وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ الِاعْتِرَاضُ إِنْ قُلْنَا الْمُرَادُ بِسَعْيِهَا سَعْيٌ أَقْلٌ مُجْزِيٌّ مِنْ أَرْكَانِهَا بِالنِّسْبَةِ لِحَالِهَا عِنْدَ فِعْلِهَا أَمَّا إِذَا قُلْنَا بِأَنَّ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَدِّ الْوَسْطِيِّ مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ وَهُوَ مَا جَزَيْتُ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْغُبَابِ فَيُتَصَوَّرُ أَنَّهُ يَسَعُهَا بِالنِّسْبَةِ لِأَقْلِ الْمُمَكِّنِ مِنْ فِعْلِهِ لَا لِلْحَدِّ الْوَسْطِيِّ فَإِذَا شَرَعَ فِيهَا وَلَمْ يَبْقَ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِي أَتَجِبُ مَا قَالُوهُ لِحُرْمَةِ مَدِّهَا حِينَئِذٍ فَإِنْ قُلْتَ إِذَا لَمْ يَحْرُمِ ذَلِكَ فَهَلْ هُوَ أَوْلَى؟ قُلْتَ صَرَّخَ الْبَقْوِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَرْكَانِ أَدْرَكَ، وَلَوْ أَتَى بِالسَّنَنِ خَرَجَ بَعْضُهَا أَوْ أَتَى بِالسَّنَنِ وَإِنْ لَمْ تُجِبْ بِالسُّجُودِ قَالَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِمَا لَا يُجِزُّ إِنْ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَتَنْظِيرُ الْإِسْنَوِيِّ فِيهِ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَأْتِيَ بِهَا لِحُرْمَةِ إِخْرَاجِ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا مَرْدُودٌ وَالَّذِي يَتَجِبُ أَنَّهُ إِنْ شَرَعَ وَقَدْ بَقِيَ مَا يَسَعُهَا فَلَهُ ذَلِكَ مُطْلَقًا وَلَا فَلَ أَخْذًا مِمَّا تَقَرَّرَ فِي الْمَدِّ فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ يُسَنُّ هَذَا مَعَ قَوْلِهِمُ الْمَدُّ خِلَافُ الْأُولَى؟ قُلْتَ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ

حِينَ إِذْ شَرَعَ وَقَدْ بَقِيَ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَبْقَ) أَيِ حِينَ الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَمْ يُتَصَوَّرْ ذَلِكَ) أَيِ ضَيْقِ الْوَقْتِ بَعْدَ السَّلَامِ لِخُرُوجِهِ قَبْلَهُ. هـ. قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيِ التَّنْظِيرِ الْمَذْكُورِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّ هَذَا) أَيِ الْعُودِ عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ. هـ. قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذْ شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ، وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُهَا. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ الْخ) جَوَابٌ بِاخْتِيَارِ الشُّقِّ الثَّانِي وَمَنْعِ عَدَمِ التَّصَوُّرِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ ذَلِكَ) أَيِ الْمُرَادِ بِسَعْيِهَا. هـ. قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ لِلْحَدِّ الْوَسْطِيِّ) أَيِ يَسَعُهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَدِّ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِي) أَيِ لِلْحَدِّ الْوَسْطِيِّ. هـ. قَوْلُهُ: (مَا قَالُوهُ) أَيِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ. هـ. قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَحْرُمِ ذَلِكَ) أَيِ الْعُودِ إِذَا شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُهَا بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِي. هـ. قَوْلُهُ: (قُلْتَ صَرَّخَ الْبَقْوِيُّ الْخ) أَيِ فَمُقْتَضَاهُ سَنُ الْعُودِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَتَى بِالسَّنَنِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَيُؤَيِّدُهُ أَوْ يُعَيِّنُهُ قَوْلُهُ قَالَ وَيُحْتَمَلُ الْخ فِتَائِلُهُ لَكِنْ قَرَّرَ م ر خِلَافَ ذَلِكَ فَشَرَطَ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ س م أَيِ فِي سَنِ الْمَدِّ. هـ. قَوْلُهُ: (قَالَ) أَيِ الْبَقْوِيِّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَتَنْظِيرُ الْإِسْنَوِيِّ فِيهِ) أَيِ فِيمَا صَرَّخَ بِهِ الْبَقْوِيُّ مِنْ سَنِ الْإِثْنَيْنِ بِالسَّنَنِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيِ بِالسَّنَنِ. هـ. قَوْلُهُ: (مَرْدُودٌ وَالَّذِي يَتَجِبُ الْخ) عِبَارَةٌ لِلنَّهْيِ عَنْ مَرْدُودٍ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوَازِ الْمَدِّ حَيْثُ شَرَعَ فِيهَا وَفِي الْوَقْتِ مَا يَسَعُ جَمِيعَهَا وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ فِيهِ رَكْعَةً أ. هـ. قَوْلُهُ: (فَلَهُ ذَلِكَ مُطْلَقًا) أَيِ الْإِثْنَيْنِ بِالسَّنَنِ وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ فِي الْوَقْتِ رَكْعَةً. هـ. قَوْلُهُ: (كَيْفَ يُسَنُّ هَذَا) أَيِ الْإِثْنَيْنِ بِالسَّنَنِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمَشَارَ إِلَى الْعُودِ. هـ. قَوْلُهُ: (يُمَكِّنُ الْجَمْعُ الْخ) وَيُمَكِّنُ الْجَمْعُ أَيْضًا بِأَنَّ الْمَدِّ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأُولَى الْمَدُّ بِتَطْوِيلِ نَحْوِ

ضُرُورَةٍ مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ إِلَى الْعُودِ فِيهَا بِحَالٍ. هـ. قَوْلُهُ: (أَتَى بِالسَّنَنِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَيُؤَيِّدُهُ، أَوْ يُعَيِّنُهُ قَوْلُهُ قَالَ وَيُحْتَمَلُ الْخ فِتَائِلُهُ لَكِنْ قَرَّرَ م ر خِلَافَ ذَلِكَ فَشَرَطَ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ. هـ. قَوْلُهُ: (يُمَكِّنُ الْجَمْعُ) وَيُمَكِّنُ الْجَمْعُ أَيْضًا بِأَنَّ الْمَدِّ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأُولَى الْمَدُّ بِتَطْوِيلِ نَحْوِ الْقِرَاءَةِ وَالَّذِي هُنَا هُوَ الْمَدُّ بِالْإِثْنَيْنِ بِالسَّنَنِ وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ وَأَوْفَقُ، بَلْ هُوَ الْمُرَادُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

يَحْمِلُ هَذَا عَلَى مَا إِذَا أَوْقَعَ رَكْعَةً وَذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُوقِعْهَا.
(وَإِذَا سَجَدَ) أَيِ شَرَعَ فِي سُجُودِ السَّهْوِ بَأَنَ وَصَلَتْ جِهَتُهُ لِلْأَرْضِ وَكَذَا إِنْ نَوَاهُ عَلَى مَا أَشْعَرَ
بِهِ قَوْلُ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ وَغَيْرِهِمَا وَإِنْ عَنَّ لَهُ أَنْ يَسْجُدَ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الصَّلَاةِ (صَارَ عَائِدًا
إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ) أَيِ بَأَنَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا لِاسْتِحَالَةِ حَقِيقَةِ الْخُرُوجِ مِنْهَا ثُمَّ الْعَوْدُ إِلَيْهَا
وَأَنَّ سَلَامَتَهُ وَقَعَ لَفْظًا لِمَقْدَرِهِ بِكُونِهِ لَمْ يَأْتِ بِهِ إِلَّا لِيَسَيِّئَهُ مَا عَلَيْهِ مِنَ السَّهْوِ فَيُعِيدُهُ وَجُوبًا وَتَبْطُلُ
صَلَاتُهُ بِتَحْوِ حَدِيثٍ وَيَلْزَمُهُ الظَّهَرُ بِخُرُوجِ وَقْتِ الْجُمُعَةِ وَالْإِتِمَامُ بِخُدُوثِ مُوجِبِهِ، وَإِذَا عَادَ

الْقِرَاءَةُ وَالَّذِي هُنَا هُوَ الْمَدُّ بِالْإِثْنَيْنِ بِالسَّنَنِ وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ وَأَوْفَقُ بَلْ هُوَ الْمُرَادُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى سَمِ
وَفِيهِ تَأْمُلٌ . هـ فَوُدُ: (بِخَمَلٍ هَذَا الْخُ) أَيِ مَا قَالَهُ الْبَغَوِيُّ مِنْ سَنِّ الْإِثْنَيْنِ بِالسَّنَنِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ كَانَ الْمُرَادُ
أَنْ مَحَلَّ قَوْلِهِمْ إِنْ الْمَدُّ خِلَافُ الْأَوَّلَى فِيمَا إِذَا لَمْ تَقَعْ رَكْعَةٌ فِي الْوَقْتِ وَهُنَا وَقَعَتْ رَكْعَةٌ بَلْ الصَّلَاةُ
بِحَمِيمِهَا فِيهِ اهـ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى تَفْسِيرِ اسْمِ الْإِشَارَةِ بِالْعَوْدِ لَكِنَّ الظَّاهِرَ تَفْسِيرُهُ بِالْإِثْنَيْنِ بِالسَّنَنِ كَمَا هُوَ
قَضِيَّةٌ مَأْمُورٌ عَنْ سَمِ . هـ فَوُدُ: (وَذَلِكَ) أَيِ قَوْلِهِمْ الْمَدُّ خِلَافُ الْأَوَّلَى .

فَوُدُ (لِسَمِ): (وَإِذَا سَجَدَ) أَيِ أَرَادَ السُّجُودَ وَإِنْ لَمْ يَشْرَعْ فِيهِ بِالْفِعْلِ كَمَا أَشْعَرَ بِهِ كَلَامُ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ
وَغَيْرِهِمَا وَأَتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَسَمِ . هـ فَوُدُ: (وَكَذَا إِنْ نَوَاهُ الْخُ) اقْتَصَرَ عَلَى مَا
قَبْلَهُ فِي شَرْحِ بَاقِضٍ قَالَ الْكُرْدِيُّ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ فِي شُرُوحِهِ عَلَى الْإِزْشَادِ وَالْعُبَابِ وَزَادَ فِي التَّحْفَةِ وَكَذَا
إِنْ نَوَاهُ الْخُ وَهَذَا مُتَعَمِّدٌ الْجَمَالِ الزَّمَلِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ وَتَقَدَّمَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَسَمِ اعْتِمَادُهُ .

فَوُدُ (لِسَمِ): (صَارَ عَائِدًا الْخُ) ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ بِلَرَادَةِ السُّجُودِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الصَّلَاةِ حَتَّى
يَخْتِاجَ لِإِعَادَةِ السَّلَامِ وَتَبْطُلُ بِحَدَثِهِ قَبْلَهُ وَإِنْ أَعْرَضَ عَنِ السُّجُودِ وَلَوْ قَبْلَ الْهَوِيِّ لَهُ وَيَحْتَمَلُ أَنَّ ذَلِكَ
التَّبَيُّنَ مَشْرُوطٌ بِالسُّجُودِ أَوْ الشُّرُوعِ فِيهِ أَوْ فِي الْهَوِيِّ لَهُ سَمِ وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ بَعِيدٌ بَلْ لَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ ثَمَرَةٌ
الْخِلَافِ الْمَارِ عَنِ الْكُرْدِيِّ . هـ فَوُدُ: (أَيِ بَأَنَ) إِلَى الْبَابِ فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ يَلْغَمُ خَطَاهُ إِلَى يَتَعَمَّدُ السَّلَامَ
وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لَوْ سَلَّمَ إِلَى وَمَرَّ . هـ فَوُدُ: (الْإِثْنَيْنِ الْخُ) أَيِ أَوْ جَهْلُهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ .

هـ فَوُدُ: (فَيُعِيدُهُ الْخُ) أَيِ يُعِيدُ السَّلَامَ وَلَا يُعِيدُ التَّشَهُّدَ مُغْنِي وَهَذَا مُفْرَعٌ عَلَى الْمُتَنِ . هـ فَوُدُ: (وَيَلْزَمُهُ
الظَّهَرُ بِخُرُوجِ وَقْتِ الْجُمُعَةِ) أَيِ بَعْدَ الْعَوْدِ فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ مِنْ حُرْمَةِ السُّجُودِ عَدَمَ صَبْرٍ وَرَبِّهِ هَائِدًا إِلَى
الصَّلَاةِ شَ وَكَتَبَ عَلَيْهِ سَمِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ حِينَ الْعَوْدِ مَا يَسَعُ السُّجُودَ

هـ فَوُدُ: (وَإِذَا سَجَدَ) أَيِ: أَرَادَ السُّجُودَ كَمَا أَتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . هـ فَوُدُ: (قَوْلُ
الْإِمَامِ الْخُ) يُنَكِّرُ حَمَلَ الْمُتَنِ عَلَيْهِ بِجَعْلِ الْمَعْنَى وَإِذَا أَرَادَ السُّجُودَ كَمَا فِي ﴿إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَوِذْ
بِاللَّهِ﴾ (نَحْل: ١٩٨) . هـ فَوُدُ: (صَارَ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ) ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ بِلَرَادَةِ السُّجُودِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ
مِنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يَخْتِاجَ لِإِعَادَةِ السَّلَامِ وَيَبْطُلُ حَدَثُهُ قَبْلَهُ وَإِنْ أَعْرَضَ عَنِ السُّجُودِ، وَلَوْ قَبْلَ الْهَوِيِّ لَهُ
وَيَحْتَمَلُ أَنَّ ذَلِكَ التَّبَيُّنَ مَشْرُوطٌ بِالسُّجُودِ أَوْ الشُّرُوعِ فِيهِ، أَوْ فِي الْهَوِيِّ لَهُ . هـ فَوُدُ: (وَيَلْزَمُهُ الظَّهَرُ
بِخُرُوجِ وَقْتِ الْجُمُعَةِ) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ حِينَ الْعَوْدِ مَا يَسَعُ السُّجُودَ وَالسَّلَامَ فَاطْمَأَنَّ حَتَّى

الإمام لَزِمَ المأمُومَ العودَ ولا بطلت صلاته ما لم يعلم خطأه فيه فيما يظهرُ أحدًا مِثْمًا مَرَّ، أو يتعمَّدُ السلامَ لِعَزْمِهِ على عَدَمِ فِعْلِ السُّجُودِ له أو يَتَخَلَّفُ لِيَسْجُدَ سِوَاهُ اسْجَدَ قَبْلَ عَوْدِ إِمَامِهِ أَمْ لَا لِقَطْعِهِ الْقُدُورَةَ بِتَعَمُّدِهِ وَبِتَخَلُّفِهِ لِلسُّجُودِ فِيغْفَلُهُ مُتَفَرِّدًا وَفَارَقَ هَذَا مَا لَوْ قَامَ مَسْبُوقٌ بَعْدَ سَلَامِهِ فَإِنَّهُ بِعَوْدِهِ يَلْزَمُهُ الْعَوْدُ لِمُتَابَعَتِهِ؛ لِأَنَّ قِيَامَهُ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَتَضَعَنَّ قِطْعَ الْقُدُورَةِ وَتَخَلَّفَهُ هُنَا لِيَسْجُدَ مُخَيَّرَ فِيهِ. فَإِذَا اخْتَارَهُ كَانَ اخْتِيَارُهُ لَهُ مُتَضَعْنَا لِقَطْعِهَا، وَلَوْ سَلَّمَ إِمَامُهُ الْحَقَنِي مَثَلًا قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ ثُمَّ سَجَدَ لَمْ يَتَّبِعْهُ بَلْ يَسْجُدُ مُتَفَرِّدًا لِإِفْرَاقِهِ لَهُ بِسَلَامِهِ فِي اعْتِقَادِهِ وَالْعِبَرَةُ بِهِ لَا

وَالسَّلَامُ فَأُطَالَ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ السَّلَامِ أَمَا إِذَا لَمْ يَتَّقَ مَا يَسَعُ ذَلِكَ فَهَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ أَوْ لَا بَلْ لَا يَصِيرُ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ كَمَا لَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ عَقِبَ السَّلَامِ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ فَلْيُرَاجَعْ وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الرُّوْضِ كَثِيرُهُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ لَكِنَّ الْمُتَّجِهَ خِلَافَهُ، وَغَايَةُ مَا فِي الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ إِطْلَاقُ لَا يُنَافِيهِ التَّقْيِيدُ بِلِ الْقِيَاسِ بِطُلَانِ الصَّلَاةِ بِالسُّجُودِ حَيْثُ إِذَا تَعَمَّدَ وَعَلِمَ التَّحْرِيمَ؛ لِإِتِّهَ زِيَادَةُ غَيْرِ مَطْلُوبَةٍ بَلْ مُحَرَّمَةٌ ثُمَّ بَحَثْتُ بِذَلِكَ مَعَ م ر فَخَالَفَ وَصَّيَّحَ عَلَى حُرْمَةِ السُّجُودِ وَالْعَوْدِ بِهِ وَانْقِلَابِهَا ظَهَرًا أَهْ أَقُولُ الْأَقْرَبُ الْمَوَافِقُ لِمَا مَرَّ عَنْ ع ش وَالْأَسْنَى وَالْمُغْنِي الشُّقُّ الثَّانِي وَهُوَ قَوْلُهُ أَوْ لَا بَلْ لَا يَصِيرُ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ.

فَوَدَّ: (وَلَا أَبْطَلَتْ صَلَاتَهُ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ مَا يُنَافِي السُّجُودَ فَإِنْ وَجِدَ فَلَا كَعَدَّتِهِ أَوْ نِيَّةَ إِقَامَتِهِ وَهُوَ قَاصِرٌ أَوْ بُلُوغٌ سَفِينَتِهِ دَارَ إِقَامَتِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَغْلَمْ خَطَأَهُ) أَيِ أَوْ يَتَوَّ مُفَارَقَتَهُ قَبْلَ تَخَلُّفٍ مُبْطِلٍ فِيمَا يَظْهَرُ سَم. فَوَدَّ: (بِتَعَمُّدِهِ) أَيِ السَّلَام. فَوَدَّ: (لِلسُّجُودِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّخَلُّفِ. فَوَدَّ: (قَبْلَ عَوْدِ إِمَامِهِ أَمْ لَا) صَادِقٌ بِمَا إِذَا سَجَدَ بَعْدَ عَوْدِ الْإِمَامِ وَبِمَا إِذَا لَمْ يَسْجُدَ بِالْكُلِّيَّةِ وَكَانَ وَجْهُهُ فِي الثَّانِي انْقِطَاعَ الْقُدُورَةِ بِصُرِّي. فَوَدَّ: (فَيَغْفَلُهُ مُتَفَرِّدًا) أَيِ نَذْبًا نَظِيرَ مَا يَأْتِي عَنْ سَم وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ مَا مَرَّ عَنْ الْبَصْرِيِّ. فَوَدَّ: (وَفَارَقَ هَذَا) أَيِ الْمُتَخَلَّفُ لِلْسُّجُودِ حَيْثُ لَمْ يَلْزَمْهُ الْعَوْدُ لِلْمُتَابَعَةِ. فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ) أَيِ الْمَسْبُوقِ (بِعَوْدِهِ) أَيِ إِمَامِهِ. فَوَدَّ: (لِأَنَّ قِيَامَهُ) أَيِ الْمَسْبُوقِ. فَوَدَّ: (وَتَخَلَّفَهُ) أَيِ الْمَامُومِ الْمَوَافِقِ. فَوَدَّ: (فَإِذَا اخْتَارَهُ) أَيِ التَّخَلُّفِ. فَوَدَّ: (بَلْ يَسْجُدُ مُتَفَرِّدًا) يَتَّبِعِي نَذْبًا فَلَا يَلْزَمُهُ السُّجُودُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَلْيُرَاجَعْ سَم. وَتَقَدَّمَ عَنِ الْبَصْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.

خَرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ السَّلَامِ أَمَا إِذَا لَمْ يَتَّقَ مَا يَسَعُ ذَلِكَ فَهَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ، أَوْ لَا، بَلْ لَا يَصِيرُ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ كَمَا لَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ عَقِبَ السَّلَامِ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ كَمَا قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِهِ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَامُومٍ بِهِ فِي ذَلِكَ نَظَرٌ، فَلْيُرَاجَعْ. وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الرُّوْضِ كَثِيرُهُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ، بَلِ الْمُتَّجِهُ خِلَافَهُ وَغَايَةُ مَا فِي الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ إِطْلَاقُ لَا يُنَافِيهِ التَّقْيِيدُ، بَلِ الْقِيَاسُ بِطُلَانِ الصَّلَاةِ بِالسُّجُودِ حَيْثُ إِذَا تَعَمَّدَ وَعَلِمَ التَّحْرِيمَ؛ لِإِتِّهَ زِيَادَةُ غَيْرِ مَطْلُوبَةٍ بَلْ مُحَرَّمَةٌ، ثُمَّ بَحَثْتُ بِذَلِكَ مَعَ م ر فَخَالَفَ وَصَّيَّحَ عَلَى حُرْمَةِ السُّجُودِ، وَالْعَوْدِ بِهِ وَانْقِلَابِهَا ظَهَرًا. فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَغْلَمْ خَطَأَهُ الْخ) أَيِ: أَوْ يَتَوَّ مُفَارَقَتَهُ قَبْلَ تَخَلُّفٍ مُبْطِلٍ فِيمَا يَظْهَرُ. فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ بِعَوْدِهِ) أَيِ: الْإِمَامِ. فَوَدَّ: (بَلْ يَسْجُدُ مُتَفَرِّدًا) يَتَّبِعِي نَذْبًا فَلَا يَلْزَمُهُ السُّجُودُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، فَلْيُرَاجَعْ.

باعتقاد الإمام كما يأتي (و) مؤ أن سُجُودَ السَّهْوِ وإن تَعَلَّدَ سَجْدَتَانِ، لَكِنَّهُ قَدْ يَتَعَلَّدُ صُورَةٌ فَقَطْ فِي صُورٍ مِنْهَا الْمَسْبُوقُ وَخَلِيفَةُ السَّاهِي وَقَدْ مَرَّ أَنْفَا وَمِنْهَا (لَوْ سَهَا إِمَامُ الْجُمُعَةِ) أَوْ الْمَقْصُورَةُ (وَسَجَدُوا) لِلْسَّهْوِ (فَبَانَ) بَعْدَ سُجُودِ السَّهْوِ (فَوُتُّهَا) أَيِ الْجُمُعَةِ أَوْ مُوجِبُ إِتِمَامِ الْمَقْصُورَةِ (أَتَمُّوا ظَهْرًا وَسَجَدُوا) لِلْسَّهْوِ ثَانِيًا آخِرَ صَلَاتِهِمْ لِيَبَانَ أَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِآخِرِ الصَّلَاةِ وَأَنَّهُ وَقَعَ لَقَرًا (وَلَوْ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ فَبَانَ عَدَمُهُ) أَيِ السَّهْوِ (سَجَدَ فِي الْأَصَحِّ) لِيَزِيدَ السَّجُودَ الْأَوَّلَ الْمُبْطِلَ تَعَلُّدُهُ، وَلَوْ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ ثُمَّ سَهَا بِنَحْوِ كَلَامٍ لَمْ يَسْجُدْ ثَانِيًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُ وَفُوعٌ مِثْلُهُ فَرُبَّمَا تَسَلَّلَ أَوْ سَجَدَ لِمُقْتَضِي فِي ظَنِّهِ فَبَانَ أَنَّ الْمُقْتَضِي غَيْرُهُ لَمْ يُعِدْهُ لِانْجِبَارِ الْخَلَلِ وَلَا عِبَرَةٍ بِالظَّنِّ الْبَيْنِ خَطُّهُ.

(بَابُ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ)

وَقَدْ سَجَدَ السَّهْوِ لِاخْتِصَاصِهِ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ التَّلَاوَةِ؛ لِأَنَّهُ يُوجَدُ فِيهَا وَخَارِجُهَا وَأَخِرُ الشُّكْرِ

قَوْلُ (فَبَانَ فَوُتُّهَا) فِيهِ إِشْعَارٌ بِتَضْوِيرِ ذَلِكَ بِمَا إِذَا ظَنُّوا سَعَةَ الْوَقْتِ لِلْسَّجُودِ وَالسَّلَامِ فَلَوْ عَلِمُوا أَوْ ظَنُّوا ضَيْقَهُ عَنْ ذَلِكَ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ إِنْ ظَنُّوا جَوَازَ السَّجُودِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَلَا فَيَحْتَمَلُ امْتِنَاعُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْوِيَةِ الْجُمُعَةِ بَلِ الْقِيَاسُ الْبُطْلَانُ إِنْ عَلِمُوا الْإِمْتِنَاعَ لَكِنْ ظَاهِرٌ عِبَارَتِهِمْ خِلَافَ ذَلِكَ كُلُّهُ كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ سَم. □ فَوَدَّ: (لِيَبَانَ أَنَّ الْفَخ) أَيِ لِيَتَبَيَّنَ أَنَّ الْفَخ. □ فَوَدَّ: (بِنَحْوِ كَلَامٍ) كَانَ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ ثَلَاثًا مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَسْجُدْ ثَانِيًا الْفَخ) وَضَائِقُ هَذَا أَنَّ السَّهْوَ فِي سُجُودِ السَّهْوِ لَا يَقْتَضِي السَّجُودَ وَالسَّهْوَ بِهِ يَقْتَضِيهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فَرُبَّمَا تَسَلَّلَ) قَالَ الدَّمِيرِيُّ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي سَأَلَ عَنْهَا أَبُو يُونُسَ الْكِسَائِيُّ لَمَّا ادَّعَى أَنَّ مَنْ تَبَخَّرَ فِي عِلْمٍ اهْتَدَى بِهِ إِلَى سَائِرِ الْعُلُومِ فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ إِمَامٌ فِي التَّحْوِ وَالْأَدَبِ فَهَلْ تَهْتَدِي إِلَى الْوَقْفَةِ فَقَالَ: سَلْ مَا شِئْتَ فَقَالَ: لَوْ سَجَدَ سُجُودَ السَّهْوِ ثَلَاثًا هَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَسْجُدَ قَالَ لَا؛ لِأَنَّ الْمُصَعَّرَ لَا يُصَعَّرُ مُغْنِي وَشَيْخُنَا.

بَابُ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ

□ فَوَدَّ: (وَقَدْ سَجَدَ) إِلَى قَوْلِهِ وَصَحَّ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَقُومُ فِي النِّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (لِاخْتِصَاصِهِ بِالصَّلَاةِ) أَيِ وَمَا أَلْحَقَ بِهَا عَلَى مَا مَرَّ مِنْ سَنَ سُجُودِ السَّهْوِ فِي سَجْدَتَيْ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ مَعَ مَا فِيهِ.

□ فَوَدَّ: (فَبَانَ فَوُتُّهَا) فِيهِ إِشْعَارٌ بِتَضْوِيرِ ذَلِكَ بِمَا إِذَا ظَنُّوا سَعَةَ الْوَقْتِ لِلْسَّجُودِ، وَالسَّلَامِ فَلَوْ عَلِمُوا أَوْ ظَنُّوا ضَيْقَهُ عَنْ ذَلِكَ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ إِنْ ظَنُّوا جَوَازَ السَّجُودِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَلَا فَيَحْتَمَلُ امْتِنَاعُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْوِيَةِ الْجُمُعَةِ، بَلِ الْقِيَاسُ الْبُطْلَانُ إِنْ عَلِمُوا الْإِمْتِنَاعَ لَكِنْ ظَاهِرٌ عِبَارَتِهِمْ خِلَافَ ذَلِكَ كُلُّهُ كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَابُ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ

فِي شَرْحِ الْعَبَابِ مَا نَصَّهُ: فَرَزَّ قَالَ فِي التَّوَسُّطِ ذَكَرَ فِي الْبَحْرِ أَنَّهُ لَوْ نَدَّرَ سُجُودَ التَّلَاوَةِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ صَحَّ أَوْ فِيهَا لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ، وَفِي صِحَّةِ التَّنْزِيلِ وَجْهَانِ: الْأَقْرَبُ عَدَمُ الصَّحَّةِ كَثَرَتِهِ صَوْمُ يَوْمِ الْعِيدِ قَالَ

لِحُرْمَتِهِ فِيهَا (تُسَبِّحُ سَجْدَاتُ) يَفْتَحُ الْجِيمَ (التَّلَاوَةَ) لِلْإِجْمَاعِ عَلَى طَلَبِهَا وَلَمْ تَجِبْ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَرَكَهَا فِي سَجْدَةِ وَالنَّجْمِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا التَّصْرِيحُ بِعَدَمِ وَجُوبِهَا عَلَى الْمَنْبَرِ وَلَا يَقُومُ الرُّكُوعُ مَقَامَهَا كَذَا عُبِّرُوا بِهِ وَظَاهِرُهُ جَوَازُهُ وَهُوَ بَعِيدٌ وَالْقِيَاسُ حُرْمَتُهُ وَقَوْلُ الْخَطَّابِيِّ يَقُومُ شَاذٌ وَلَا اقْتِضَاءٌ فِيهِ لِلْجَوَازِ عِنْدَ غَيْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَهُنَّ فِي الْجَدِيدِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ) سَجْدَةٌ (مِنْهَا سَجْدَتَانِ) سُورَةُ (الْحَجِّ) لِمَا جَاءَ عَنْ عُمَرُو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِسَنَدٍ حَسَنٍ وَإِسْلَامُهُ إِنَّمَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ قُبَيْلَ فَتْحِ مَكَّةَ «أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً فِي الْقُرْآنِ مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمَفْصَلِ وَفِي الْحَجِّ سَجْدَتَانِ» وَزَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

«قَوْلُهُ: (يَفْتَحُ الْجِيمَ) أَي لَأَنَّ السَّجْدَةَ اسْمٌ عَلَى وَزْنِ فَعْلَةٍ وَمَا كَانَ كَذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ يُجْمَعُ عَلَى فَعَلَاتٍ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَمِنْ الصِّفَاتِ عَلَى فَعَلَاتٍ بِالسُّكُونِ ع ش.

قَوْلُهُ (سَبِّحُ): (تُسَبِّحُ سَجْدَاتُ التَّلَاوَةَ) قَالَ فِي التَّوَسُّطِ ذَكَرَ فِي الْبَحْرِ أَنَّهُ لَوْ نَزَّلَ سُجُودَ التَّلَاوَةِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ صَحَّ وَفِيهَا فَأَقْرَبُ الْوُجْهَيْنِ عَدَمُ الصَّحَةِ كَتَلْزِمُ صَوْمُ يَوْمِ الْمَيْدِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَلَمْ يَتَّضِحِ التَّشْبِيهُ أَنْتَهَى أَي لِحُرْمَةِ الصَّوْمِ دُونَ السُّجُودِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ سَجْدَةُ الشُّكْرِ بِدَلِيلِ التَّشْبِيهِ أَنْتَهَى شَرَحَ الْعُبَابِ أَمَّا سَمُّ وَلَعَلَّ هَذَا الْحَمْلُ مُتَعَيَّنٌ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا. «قَوْلُهُ: (عَلَى طَلَبِهَا) إِنَّمَا لَمْ يَقُلْ عَلَى سَنَاسِهَا وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلِاسْتِدْلَالِ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يُوْجِبُهَا وَسَيَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَى رَدِّ ذَلِكَ رَشِيدِي.

«قَوْلُهُ: (وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ الْخُ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَلِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ أَمْرُنَا بِالسُّجُودِ يَعْنِي لِلتَّلَاوَةِ فَتَمَّ سَجْدَتُهُ فَقَدْ أَصَابَ وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَمَّا زَادَ الْمُغْنِي فِي الْتَهَابَةِ مِثْلَهُ، فَإِنْ قِيلَ قَدْ ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ لَمْ يَسْجُدْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ» (الْإِنْشِقَاقُ: ٢١) أُجِيبَ بِأَنَّ الْآيَةَ فِي الْكُفَّارِ بِدَلِيلِ مَا قَبْلُهَا وَمَا بَعْدَهَا. «قَوْلُهُ: (التَّصْرِيحُ بِعَدَمِ وَجُوبِهَا عَلَى الْمَنْبَرِ) أَي وَهَذَا مِنْهُ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ الْعَظِيمِ مَعَ سُكُوتِ الصَّحَابَةِ دَلِيلُ إِجْمَاعِهِمْ بِنَهَايَةٍ. «قَوْلُهُ: (وَالْقِيَاسُ حُرْمَتُهُ) أَي لِأَنَّهُ تَقَرُّبُ بِرُكُوعٍ لَمْ يُشْرَخْ. قَوْلُهُ (سَبِّحُ): (وَهُنَّ فِي الْجَدِيدِ الْخُ) وَأَسْقَطَ الْقَدِيمُ سَجْدَاتِ الْمَفْصَلِ لِيَخْبِرَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْآتِي مَعَ جَوَابِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ.

قَوْلُهُ (سَبِّحُ): (مِنْهَا سَجْدَتَانِ الْحَجِّ) أَي وَاثْنَتَا عَشْرَةَ فِي الْأَعْرَافِ وَالرَّغْدِ وَالتَّمَلُّلِ وَالْإِسْرَاءِ وَمَرْيَمَ وَالْفُرْقَانِ وَالتَّمَلُّلِ وَالْمُ تَزْيِيلُ وَحُمَّ السَّجْدَةِ وَالتَّجَمُّعُ وَالْإِنْشِقَاقُ وَالْعَلَنُ وَصَرَّحَ الْمُصَنِّفُ كَاصِلُهُ بِسَجْدَتِي الْحَجِّ لِخِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الثَّانِيَةِ مُغْنِي. «قَوْلُهُ: (لِمَا جَاءَ) إِلَى التَّشْبِيهِ فِي الْمُغْنِي وَكَذَا فِي النَّهَابَةِ إِلَّا الْأَقْوَالُ الضَّعِيفَةُ فِي آوَاخِرِ الْآيَاتِ. «قَوْلُهُ: (أَقْرَأَنِي) أَي عَدَلِي أَوْ عَلَّمَنِي أَوْ تَلَا عَلَيَّ بِجَبْرِ مِي. «قَوْلُهُ: (خَمْسَ عَشْرَةَ الْخُ) مِنْهَا سَجْدَةٌ ص وَسَيَأْتِي حُكْمُهَا مُغْنِي. «قَوْلُهُ: (مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمَفْصَلِ وَفِي الْحَجِّ سَجْدَتَانِ) خَصَّهَا بِالِاسْتِدْلَالِ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ لَيْسَ فِي الْحَجِّ إِلَّا السَّجْدَةُ الْأُولَى وَأَنَّ مَالِكًا وَقَوْلًا قَدِيمًا لَنَا يَرَى

الْأَذْرَعِيُّ وَلَمْ يَتَّضِحِ التَّشْبِيهِ أَمَّا وَوَجْهٌ عَدَمُ اتِّصَافِهِ حُرْمَةُ الصَّوْمِ دُونَ السُّجُودِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ سَجْدَةُ الشُّكْرِ بِدَلِيلِ التَّشْبِيهِ أَمَّا فِي شَرَحِ الْعُبَابِ.

وإسلامه سنة سبع «أنه سجد مع النبي ﷺ في الانشقاق وأقرأ بسم ربك» وخبر ابن عباس «لم يسجد رسول الله ﷺ في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة» ناف وضيعف على أن الترك إنما ينافي الوجوب ومحالها معروفة نعم الأصح أن آجر آيتها في النحل «يؤمنون» [١٠٠] وقيل: «يستكبرون» [١٠١].....

أن لا سجدة في المفصل أصلاً بخبري. هـ فود: (وخبر ابن عباس الخ) رد لدليل القديم ومالك رضي الله تعالى عنه. هـ فود: (ناف وضيعف) أي وخبر غيره صحيح ومثيت أسنى ومثني. هـ فود: (نعم الأصح الخ) سئل الشيوطي رحمه الله تعالى عن سجديات التلاوة التي اختلفت في محلها كسجدة حم هل يستحب عند كل محل سجدة عملاً بالقولين فأجاب بقوله لم أقف على نقل في المسألة والذي يظهر المنع؛ لأنه حينئذ يكون أتياً بسجدة لم تشرع والتقرب بسجدة لم تشرع لا يجوز بل يسجد مرة واحدة عند المحل الثاني ويجزئه على القولين أما القائل بأنه محلها فواضح، وأما القائل بأن محلها الآية قبلها فقراءة آية لا تطيل الفصل، والسجود على قرب الفصل مجزئ سم عبارة ع ش والأولى تأخير السجود خروجا من الخلاف وسئل الشيوطي الخ.

هـ فود: (نعم الأصح الخ) سئل الشيوطي رحمه الله تعالى عن سجديات التلاوة التي اختلفت في محلها كسجدة (حم) هل يستحب عند كل محل سجدة عملاً بالقولين فأجاب بقوله لم أقف على نقل في المسألة والذي يظهر المنع؛ لأنه حينئذ يكون أتياً بسجدة لم تشرع، والتقرب بسجدة لم تشرع لا يجوز، بل يسجد مرة واحدة عند المحل الثاني ويجزئه على القولين أما القائل بأنه محلها فواضح وأما القائل بأن محلها الآية قبلها فقراءة آية لا تطيل الفصل، والسجود على قرب الفصل مجزئ أه أقول إذا سجد عقب انتهائه للمحل الأول صحت السجود عند القائل به ولم يصح عند القائل الثاني فلو قرأ بعد السجود المحل الثاني وأراد السجود عند القائل به فهل يصح السجود ولا يعد السجود الأول فاصلاً مايقا، أو لا فيه نظر والظاهر أنه لا يعد فاصلاً أخذاً من قولهم إنه لو تعددت قراءته لإيات السجديات سجد حيث لم يطول الفصل بين قراءة الأولى وسجديتها وظاهره، أو صريحه أنه لا يضر الفصل بسجود الأولى بالنسبة للثانية، وقولهم لو تعارض السجود، والثنية يسجد ولا تقوت التنية ولأن الظاهر ضبطه بما يمنع الجمع من نظائره أه وسئل الجلال الشيوطي عما قاله العلماء أنه إنما يسن السجود إذا قرأ، أو سمع الآية كاملة فإن سمع، أو قرأ بعضها لم يسن له وقد جزم العلماء الذين عدوا الآي بأن قوله تعالى في سورة النمل: «الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم» (النمل: ٢٦) آية وكذا قوله في حم «فإن استكبراً» إلى «يؤمنون» (نمل: ٢٨) آية فهل إذا قرأ كلا من هاتين يسن له السجود أو لا حتى يضم إليهما ما قبلهما وهو قوله «ألا يسجدوا لله» (النمل: ٢٥) إلى قوله «وما تملكون» (النمل: ٢٥)، وقوله: «ومن آياته ألق السيل» إلى قوله «تسجدون» (نمل: ٢٧) فأجاب بقوله نعم يسن له السجود ولا يحتاج إلى ضم ما قبل أه وقد يستغرب ويتبعي أن يراجع فإنه يتبادر من كلامهم خلافه وأوردته على م ر

وفي التمل ﴿الْعَظِيمِ﴾ [٢٦] وقيل ﴿تَمْلُوتُ﴾ [٢٥] وانتَصَرَ له الأذرعُ ورُدَّ قولُ المجموع إنه باطلٌ وفي ص ﴿وَأَنَابَ﴾ [٢١] وقيل ﴿مَنَابَ﴾ وفي فَصَّلَتْ ﴿يَسْتَمُونَ﴾ [٣٨] وقيل ﴿تَسْبُدُونَ﴾ [٣٧] وفي الانشقاقِ ﴿يَسْجُدُونَ﴾ [٢١] وقيل أجروها.

(تنبيه) إن قيل لم اختصت هذه الأربع عشرة بالسجود عندها مع ذكر السجود والأمر به ﷺ في آيات أخر كأجر الجبر وهل أتى قلنا لأن تلك فيها مدح الساجدين صريحا وذم غيرهم تلويحا أو عكسه فشرع لنا السجود حينئذ لنعظم المدح تارة والسلامة من الذم أخرى، وأما ما عداها فليس فيه ذلك بل نحو أمره ﷺ مجزؤا عن غيره، وهذا لا دخل لنا فيه فلم يطلب ميثا سجود عنده فتأمله سيرا وفهما يتضح لك ذلك. وأما ﴿يَتْلُونَ مَائِكَتَ اللَّهِ مَائَةَ أَلْفٍ﴾ وهم يسجدون [١١٣] فهو ليس ميثا نحن فيه؛ لأنه مجزؤ ذكراً فضيلة لمن آمن من أهل الكتاب (لا) سجدة (ص) وقد تكتب ثلاثة حروف إلا في المصحف فإنها ليست سجدة تلاوة.....

• فود: (وفي التمل ﴿الْعَظِيمِ﴾ إلخ) سئل الجلال السيوطي أن العلماء الذين عدوا الآتي جزموا بأن قوله تعالى في سورة النمل ﴿أَفَلَا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْمَرْيَسِ الْعَظِيمِ﴾ [٢٦] آية وكذا قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَسْكَبْنَا﴾ إلى ﴿يَسْتَمُونَ﴾ [نص: ٣٨] آية فهل إذا قرأ كلا من هاتين يسر له السجود أو لا حتى يضم إليهما ما قبلهما وهو قوله: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ إلى قوله ﴿وَمَا تَمْلُوتُ﴾ [نص: ٢٥] وقوله ﴿وَمِنْ مَائِكَتِ أَلْفٍ﴾ إلى قوله ﴿تَسْبُدُونَ﴾ [نص: ٣٧] فأجاب بقوله نعم يسر له السجود ولا يحتاج إلى ضم ما قبل انتهى. وقد يستغرب ويتنبهى أن يرجع فإنه يتبادر من كلامهم خلافة وأوردته على م فتوقف ونارَعَ فيه سم. • فود: (أو عكسه) وهو المدح تلويحا والذم صريحا ولفظه أو للتوزيع. • فود: (لأنه مجزؤ ذكراً فضيلة لمن آمن إلخ) أي فهو مدح لطائفة مخصوصة وكلامنا في مدح عام ولكن يرد على الفرقي المذكور ﴿كَلَّا لَا طِيْلَةَ نَاسِجِدَ وَاقْتَرِبَ﴾ [نص: ١٩] فإنه يسجد لها مع أن فيها أمره ﷺ تأمل بخيرمي. • فود: (فتأمل) أي تأمل ما عداها. • فود: (سيرا) أي إحاطة للجميع. • فود: (ذلك) أي قوله قلنس إلخ كزدي. • فود: (لا سجدة ص) يجوز قراءته بالإسكان وبالفتح وبالكسر بلا تنوين وبه مع التنوين. • فود: (وقد تكتب إلخ) ومنهم من يكتبها حرفاً واحداً وهو الموجود في نسخ المثنى. • فود: (الأي في المصحف) أي يكتب فيه حرفاً واحداً ش ومغني. • فود: (فإنها ليست سجدة تلاوة) قل نوى بها التلاوة لم يصح حلي وباتي عن ع ش ما يفيد.

فتوقف ونارَعَ فيه ويكاد يصرح بخلاف ما ذكره الشارح من الخلاف في أجر آياتها في هذه المواضع مثلاً الاختلاف في أن أجر آية التمل ﴿رَبِّ الْمَرْيَسِ الْعَظِيمِ﴾ [٢٦] أو ﴿تَمْلُوتُ﴾ [٢٥] لا يفهم منه إلا أن ﴿أَفَلَا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْمَرْيَسِ الْعَظِيمِ﴾ [نص: ٢٦] ليس هو آية السجدة وحده ولا لم يكن الاختلاف في أجر آية السجدة، بل في نفيها، فلي تأمل. • فود: (فإنها ليست سجدة تلاوة) قد يقتضي هذا أنه لو نوى بها سجود التلاوة لم يصح لكن قوله الآتي وإن ضم لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر إلخ قد

وإن كان خلاف ظاهر حديث عمرو (فلأنها سجدة شكى) لله تعالى للمخبر الصحيح سجدها داود توبة ونحن نسجدُها شكراً أي على قبوله توبة نبيه داود صلى الله على نبيِّنا وعليه وسلّم من خلاف الأولى الذي ارتكبه غير لا يقي بعلى كماله ليعصيته كسائر الأنبياء صلى الله عليهم وسلّم عن وصمة الذنب مطلقاً خلافاً لما وقع في كثير من التفاسير مما كان الواجب تركه لقدم صحتيه بل لو صحَّ وجب تأويله لثبوت عصمتهم ووجوب اعتقاد نزاهتهم عن ذلك السفاسف الذي لا يقع من أقل صالحٍ هذه الأُمّة فكيف بمن اصطفاهم الله لثبوته وأهلهم لرساليته وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه فإن قلت ما وجه تخصيص داود بذلك مع وقوع نظيره لآدم وأيوب وغيرهما. قلت وجهه والله أعلم أنه لم يحك عن غيره أنه لقي مما ارتكبه من الحزن والبكاء حتى نبت الفسب من دُموعه والقلبي المزعج ما لقيه إلا ما جاء عن آدم لكونه مشوب بالحزن على فراق الجنة فجوزي بأمر هذه الأُمّة بمعرفة قدره وعلى قربه وأنه أنعم الله عليه نعمه

• فؤد: (وإن كان إلخ) أي كونها ليست سجدة تلاوة. • فؤد: (خلاف حديث عمرو) أي المار أيضاً.
 • فؤد: (ونحن نسجدُها شكراً) أي سجدونا بقع شكراً فلا يشتراط ملاحظته ولا العلم به قلوبياً واعتدله الحنفى بتغيري ويأتي في الشرح خلافاً وعن ش ما يتعلق بذلك وإليه ميل القلب.
 • فؤد: (أي على قبول توبة نبيه إلخ) نصيبه أنه لا بد لصحتها من ملاحظة كونها على قبولها وليس مراداً ثم رأيت في سم على المنهج ما نصه هل يتعرض لكونه شكراً لقبول توبة داود - عليه الصلاة والسلام - أو يكفي مطلق نية الشكر ازقضى بالثاني الطيلوي وم ر انتهى بقي ما لو قال نويت السجود لقبول توبة داود هل يكفي أم لا فيه نظر والأقرب الأول وما لو نوى الشكر والتلاوة معاً خارج الصلاة ويتبني فيه الضرر؛ لأنه نوى مطلقاً وغيره فيغلب المبطّل ع ش. • فؤد: (أي على قبول) إلى قوله وأيضاً في النهاية. • فؤد: (من خلاف الأولى) متعلق بتوبة ع ش. • فؤد: (الذي ارتكبه إلخ) أي من إضماره أن وزيره إن قتل تزوج بزوجه كما يأتي. • فؤد: (عن وصمة الذنب) أي عن عيبه. • فؤد: (مطلقاً) أي صغيراً وكبيراً قبل النبوة وبغدها كزدي أي عمداً وسهواً. • فؤد: (مما كان الواجب إلخ) أي أنه ارتكب أمراً محرماً أي وهو كما في قصص التالبي أمره حين أرسل وزيره للقتال بتقديمه أمام الجيش ليقتل ع ش. • فؤد: (عن ذلك السفاسف) هو الرديء من كل شيء كزدي ع ش. • فؤد: (بذلك) أي بسجودنا شكراً على قبول التوبة. • فؤد: (مع وقوع نظيره) أي من ارتكاب ما ينافي كمالهم فتدائمهم وقبول الله تعالى توبتهم ع ش. • فؤد: (أنه لم يحك إلخ) وإلّا وقع في قصته التنصيص على سجوده بخلاف قصص غيره من الأنبياء فإنه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم ع ش ورشيدى وبصري.
 • فؤد: (والقلبي) أي الاضطراب كزدي. • فؤد: (من الحزن والبكاء إلخ) الأولى تأخير عن قوله ما لقيه. • فؤد: (وأنه أنعم إلخ) عطفت على معرفة إلخ.

يقتضي أنه لو اقتصر على نية سجود التلاوة صح قلوبياً.

تَسْتَوْجِبُ دَوَامَ الشُّكْرِ مِنَ الْعَالَمِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ وَأَيْضًا فَمَا وَقَعَ لَهُ أَنَّ تَوْبَتَهُ مِنْ إِضْمَارِهِ أَنَّ وَزِيرَهُ إِنْ قُتِلَ تَزَوُّجَ بَرِّ وَجِيهِ الْمُقْتَضَى لِلْعُتْبِ عَلَيْهِ بِإِرْسَالِ الْمَلَائِكَةِ لَهُ بِخَتْمَانٍ عِنْدَهُ حَتَّى ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ فُتِنَ أَيْ لِيُعْظِمَ ذَلِكَ الْإِضْمَارَ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأَفْضَلِ فَتَابَ مِنْهُ مُشَابِهًا لِمَا وَقَعَ لِنَبِيِّنَا ﷺ فِي قِصَّةِ زَيْنَبَ الْمُقْتَضَى لِلْعُتْبِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى لَهُ ﴿وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ﴾ [الاحزاب: ٢٧] الْآيَةُ لَمَّا اسْتَوْبَا فِي سَبَبِ الْعُتْبِ ثُمَّ تَعَوَّضَ بِهِمَا عَنْ غَايَةِ الرِّضَا كَانَ ذِكْرُ قِصَّةِ دَاوُدَ وَمَا آلَتْ إِلَيْهِ مِنْ عِلْمِي النِّعْمَةِ مُذَكَّرًا لِقِصَّةِ نَبِيِّنَا وَمَا آلَتْ إِلَيْهِ مِمَّا هُوَ أَرْفَعُ وَأَجَلُ فَاقْتَضَى ذَلِكَ دَوَامَ الشُّكْرِ بِإِظْهَارِ السُّجُودِ لَهُ فَتَأَمَّلْهُ وَاسْتَفِيدْ مِنْ قَوْلِهِ شُكْرًا أَنَّهُ يَنْوِيهِ بِهَا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ سَبَّحُهَا التَّلَاوَةُ؛ لِأَنَّهَا سَبَّحَتْ لِتَذَكُّرِ قَبُولِ تِلْكَ التَّوْبَةِ أَيْ وَلَا أَجَلَ هَذَا لَمْ يَنْظُرْ هُنَا لِمَا يَأْتِي فِي سُجُودِ الشُّكْرِ مِنْ هُجُومِ النِّعْمَةِ وَغَيْرِهِ فَهِيَ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ سَجْدَةِ مُحَضِّ التَّلَاوَةِ وَسَجْدَةِ مُحَضِّ الشُّكْرِ (تُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ) لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ ﷺ قَرَأَهَا عَلَى النَّبِيِّ وَنَزَلَ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ . وَيَأْتِي فِي الْحَجِّ أَنَّهَا لَا تَفْعَلُ فِي الطَّوَافِ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الصَّلَاةَ الْمُحَرَّمَةَ هِيَ فِيهَا فَلَمْ تُطَلَّبْ فِيمَا يُشَبِّهُهَا وَإِنَّمَا لَمْ تَحْرُمَ فِيهِ مِثْلُهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُلْحَقًا بِهَا فِي كُلِّ أَحْكَامِهَا (وَمَحْرُومٌ فِيهَا).....

■ قَوْلُهُ: (تَسْتَوْجِبُ دَوَامَ الشُّكْرِ) أَيْ تَسْتَدْعِي ثُبُوتَ الشُّكْرِ عَنِ الشُّكْرِ . ■ قَوْلُهُ: (فَمَا وَقَعَ الْخُ) مُبْتَدَأٌ .

■ قَوْلُهُ: (مُشَابِهًا لِمَا) خَيْرُهُ . ■ قَوْلُهُ: (فَاقْتَضَى ذَلِكَ) أَيْ ذَكَرَ قِصَّةَ دَاوُدَ الْخُ الْمَذْكُورَ لِقِصَّةِ نَبِيِّنَا الْخُ .

■ قَوْلُهُ: (وَاسْتَفِيدْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَأْتِي) فِي النَّهَايَةِ . ■ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَنْوِيهِ بِهَا) لَكِنْ هَلْ يَكْفِي نِيَّةَ الشُّكْرِ مُطْلَقًا أَوْ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ كَرَمِهِ عَلَى قَبُولِ تَوْبَةِ السَّيِّدِ دَاوُدَ فِيهِ نَظَرٌ سَمٍ وَتَقَدَّمَ عَنْ عِشْرَةٍ وَغَيْرِهِ اعْتِمَادُ كِفَايَةِ الْإِطْلَاقِ . ■ قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيْ قَوْلُهُ: (يَنْوِي بِهَا سَجْدَةَ الشُّكْرِ) نِهَائِيَّةٌ . ■ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا) أَيْ التَّلَاوَةُ .

■ قَوْلُهُ: (وَلَا أَجَلَ هَذَا) أَيْ كَرَمِهِ التَّلَاوَةَ سَبَّحًا لِلتَّذَكُّرِ .

■ قَوْلُهُ (سَبَّحَ) (تُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ) شَبَّحَ ذَلِكَ قَارِئُهَا وَسَامِعُهَا وَمُسْتَمِعُهَا وَشَبَّحَ إِطْلَاقَهُ الطَّوَافِ وَهُوَ مُتَّبَعٌ نِهَائِيَّةٌ أَيْ فَيَسْجُدُ فِيهِ شُكْرًا خِلَافًا لِحَجِّ عِشْرَةٍ . ■ قَوْلُهُ: (فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ الْخُ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ السُّجُودِ لِمُسْتَمِعِ بِلِ وَسَامِعِ قِرَاءَةِ سَجْدَةٍ صَ وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْأَصْحَابُ بِهَذَا الْحَدِيثِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ وَسَكَنُوا عَلَيْهِ . ■ قَوْلُهُ: (أَنَّهَا لَا تَفْعَلُ فِي الطَّوَافِ) الَّذِي فِي الْعَبَابِ يُسَنُّ السُّجُودَ لِقَارِئِ آيَتِهَا وَلِمُسْتَمِعِهِ وَسَامِعِهِ وَلَوْ فِي الطَّوَافِ أَوْ كَانَ الْقَارِئُ مُخَدِّثًا أَنْتَهَى وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ مَرَاهِمِ . ■ قَوْلُهُ: (فَلَمْ تُطَلَّبْ الْخُ) وَإِنَّمَا انْتَقَدَ مَعَ عَدَمِ الطَّلَبِ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ لِخَارِجٍ فَاشْتَبَهَ الصَّلَاةَ فِي نَحْوِ الْمَجْزَرَةِ بِضَرْفٍ . ■ قَوْلُهُ: (مِثْلُهَا) يَعْني مِثْلَ حُرْمَتِهَا فِي الصَّلَاةِ .

■ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَنْوِيهِ بِهَا) لَكِنْ هَلْ يَكْفِي نِيَّةَ الشُّكْرِ مُطْلَقًا أَوْ لَا ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ كَرَمِهِ عَلَى قَبُولِ تَوْبَةِ السَّيِّدِ دَاوُدَ فِيهِ نَظَرٌ . ■ قَوْلُهُ: (فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ السُّجُودِ لِمُسْتَمِعِ بِلِ وَسَامِعِ قِرَاءَةِ سَجْدَةٍ صَ وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْأَصْحَابُ بِهَذَا الْحَدِيثِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ وَسَكَنُوا عَلَيْهِ . ■ قَوْلُهُ: (أَنَّهَا لَا تَفْعَلُ فِي الطَّوَافِ) الَّذِي فِي الْعَبَابِ يُسَنُّ السُّجُودَ لِقَارِئِ آيَتِهَا وَلِمُسْتَمِعِهِ وَسَامِعِهِ ، وَلَوْ فِي الطَّوَافِ ، أَوْ كَانَ الْقَارِئُ مُخَدِّثًا مَرَاهِمِ وَمِثْلُهُ شَرْحُ مَر .

وتَبْطُلُ (في الأصح) كسائر سُجُودِ الشُّكْرِ وَإِنْ ضَمَّ لِقَصْدِ الشُّكْرِ قَصْدُ التَّلَاوةِ كما هو ظاهرٌ لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبْطِلُ وَغَيْرُهُ غَلَبَ الْمُبْطِلُ وَفُرِّقَ بَيْنَ هَذَا وَقَصْدِ التَّفْهِيمِ وَالْقِرَاءَةِ أَوِ الذِّكْرِ بِأَنَّ قَصْدَ التَّفْهِيمِ ثُمَّ عَارِضٌ لِلْفِطْرِ فَلَمْ يَقْرَ عَلَى الْبُطْلَانِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَنْصَبْ لَهُ مَا يُضَادُّهُ مِمَّا هُوَ مُوَافِقٌ لِمُقْتَضَى اللَّفْظِ بِخِلَافِ السَّجْدَةِ هُنَا فَإِنَّهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ لَا تَخْتَصُّ بِتِلَاوَةٍ وَلَا شُكْرٍ فَاتَّزَقَ قَصْدُ الْمُبْطِلِ بِهَا وَإِنَّمَا تُبْطِلُ إِنْ تَعَمَّدَ وَغَلِمَ التَّحْرِيمَ وَالْأَفْلَا وَيَسْجُدُ لِلشُّهُورِ، وَلَوْ سَجَدَهَا إِمَامُهُ الَّذِي يَرَاهَا لَمْ تَجْزِ لَهُ مُتَابَعَتُهُ بَلْ لَهُ أَنْ يَنْتَظِرَهُ وَأَنْ يُفَارِقَهُ فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي أَنَّ الْعَبْرَةَ بِاعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ قُلْتَ لَا مُتَابَعَةَ

• فَوَدَّ: (وَتَبْطُلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرِّقُ فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَتَبْطُلُ) أَيِ الصَّلَاةِ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ ضَمَّ لِقَصْدِ الشُّكْرِ الْإِنْفِ) الْحُكْمُ صَحِيحٌ بَلَا شَكٍّ وَتَوَجُّهُهُ أَنْ قَصْدَ التَّلَاوَةِ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ هُنَا، وَإِنَّمَا تَوَجُّهُهُ الشَّارِحُ فَغَيْرُ مُخْتِاجٍ إِلَيْهِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ وَالْإِيهَامِ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ قَصْدَ التَّلَاوَةِ فَقَطْ لَمْ يَضُرَّ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَالْحَقُّ أَنَّ فِيمَا ذَكَرَهُ اجْتِمَاعَ مُبْطِلَيْنِ لَا مُبْطِلٍ وَغَيْرِ مُبْطِلٍ فَلْيُتَأَمَّلْ بَصْرَتِي وَعِشَّ وَرَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا الْإِنْفِ) عِبَارَةٌ عَنِ الشَّيْءِ لَمْ يَضُرَّ قَصْدُ التَّفْهِيمِ مَعَ الْقِرَاءَةِ مَعَ أَنَّ فِيهِ جَمْعًا بَيْنَ الْمُبْطِلِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ جِنْسَ الْقِرَاءَةِ مَطْلُوبٌ وَقَصْدُ التَّفْهِيمِ طَائِرٌ بِخِلَافِ السُّجُودِ بَلَا سَبَبٍ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَطْلُوبٍ أَصْلًا وَهَذِهِ السَّجْدَةُ لَمَّا لَمْ تُسْتَحَبَّ فِي الصَّلَاةِ كَانَتْ كَالَّتِي بِهَا سَبَبٌ أَه. وَفِي سَمِ نَحْوِهَا. • فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا تُبْطِلُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا عَلِمَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَالْأَفْلَا) أَيِ وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَا تُبْطِلُ صَلَاتُهُ لِعُدْوِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالِ عَنِ قَوْلِهِ نَاسِيًا أَيِ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ مَحَلِّيٍّ وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ نَسِيَ حُرْمَةَ السُّجُودِ ضَرَّ وَهُوَ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ لِيُنَسِيَانِهِ حُرْمَةَ الْكَلَامِ فِيهَا بَطَلَتْ وَقِيَاسٌ عَدَمُ الضَّرَرِ فِيمَا لَوْ قَامَ عَنِ الشَّهَادَةِ الْأُولَى سَهْوًا وَعَادَ لِيُنَسِيَانِهِ الْحُكْمَ عَدَمُ الضَّرَرِ فَلْيُحَرِّزْ عَنِ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الثَّانِي لِشِدَّةِ خَفَاءِ الْحُرْمَةِ هُنَا كَمَسَالَةِ الْعُودِ بِخِلَافِ حُرْمَةِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ.

• فَوَدَّ: (إِمَامُهُ الَّذِي يَرَاهَا) كَالْحَقْنِيِّ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (بَلْ لَهُ أَنْ يَنْتَظِرَهُ وَأَنْ يُفَارِقَهُ) وَتَحْصُلُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ بِكُلِّ مِنْهُمَا وَانْتَظَارُهُ أَفْضَلُ نِهَايَةً وَسَمَّ وَقَالَ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ الْأَوْجَهُ أَنَّ الْمَفَارِقَةَ أَوْلَى أَه. كَمَا هُوَ قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ عَادَ الْإِمَامُ لِلْقُعُودِ بَعْدَ انْتِصَابِهِ وَفِيمَا لَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِخَاصِيَةٍ وَقَالَ عَنِ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا زَمَنُهُ قَصِيرٌ وَذَاكَ زَمَنُهُ طَوِيلٌ فَكَانَ انْتَظَارُهُ هُنَا أَوْلَى أَه. • فَوَدَّ: (يُنَافِيهِ) أَيِ

• فَوَدَّ: (قَصْدُ التَّلَاوَةِ) قَدْ يَكْفِي أَنْ يُقَالَ لَمَّا لَمْ يَكُنِ السُّجُودُ لِلتَّلَاوَةِ لَمْ يُعَدَّ قَصْدُهَا. • فَوَدَّ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَقَصْدِ التَّفْهِيمِ) قَدْ يُقَالَ: يَكْفِي فِي الْفَرْقِ أَنَّ أَصْلَ السُّجُودِ الزَّائِدُ مُتَابَعَةُ الصَّلَاةِ وَإِبْطَالُهَا وَأَصْلُ الْقِرَاءَةِ الزَّائِدَةُ مُنَاسَبَةُ الصَّلَاةِ وَعَدَمُ إِبْطَالِهَا فَبَقِيَ كُلُّ عَلَى أَصْلِهِ مَعَ الشُّرْكِ لِيُضْفِيَهِ عَنِ الْإِخْرَاجِ عَنِ الْأَصْلِ. • فَوَدَّ: (بَلْ لَهُ أَنْ يَنْتَظِرَهُ وَأَنْ يُفَارِقَهُ) أَيِ: وَتَحْصُلُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ بِكُلِّ مِنْهُمَا وَانْتَظَارُهُ أَفْضَلُ.

• فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِيهِ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ سُجُودَ الْإِمَامِ هُنَا مِنْ بَابِ الْمُبْطِلِ وَهُوَ لَا يُؤْتَرُ مَعَ الْجَهْلِ، وَالْإِمَامُ بِمَنْزِلَةِ الْجَاهِلِ لِيَحْطِيَ فِي اعْتِقَادِهِ عِنْدَنَا بِخِلَافِ مَا يَأْتِي فَإِنَّهُ فِيمَا لَا يَتَأَثَّرُ بِالْجَهْلِ كَتَرَكِ الشَّرْطِ وَازْتِكَابِ نَوَاقِصِ الظَّاهِرَةِ وَقَدْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ مَا هُنَا نَظِيرُ مَا لَوْ قَامَ الْإِمَامُ سَهْوًا، أَوْ جَهْلًا لِخَاصِيَةٍ.

لأن محله فيما لا يرى المأموم جنبه في الصلاة ومن ثم قالوا يجوز الاقيداء بخنفي يرى القصر في إقامة لا نراها نحن؛ لأن جنب القصر جائز عندنا وبهذا اتضح ما في الروضة من عدم وجوب المفارقة وأما قولها إنه لا يسجد للشهو؛ لأن المأموم لا يسجد لشهو نفسه. فمعناه أنه لو سلم أن هذا سهو نظرنا إلى أنه انتظر من ليس في صلاة في عقيدته لولا ما قررته كان غير مقتضى للسجود؛ لأن الإمام تحمله نعم يسجد لسجود إمامه كما علم مما قالوه في ترك إمامه الخنفي للقنوت؛ لأنه لما أتى بمبطل في اعتقاد المأموم واعتبر.....

التخير (ما يأتي إلخ) أي المقتضي لوجوب المفارقة. هـ فود: (لأن محله) أي ما يأتي. هـ فود: (ومن ثم) أي لأجل تقييد ما يأتي بما ذكر. هـ فود: (في إقامة لا نراها) أي لا نرى القصر فيها رشيد أي كالزيادة على ثمانية عشر يوماً مع التردد. هـ فود: (وبهذا) أي بقوله لأن محله إلخ. هـ فود: (وأما قولها) إلى قوله كما علم عبارة النهاية وقولها إنه لا يسجد أي بسبب انتظار إمامه قائماً وإن سجد للشهو لا اعتقاده أن إمامه زاد في صلاته ما ليس منها اه قال ع ش قوله وإن سجد للشهو إلخ ما بقي ما لو نوى المفارقة قبل سجود إمامه ويتبني أن يقال إن نوى المفارقة قبل خروجه عن مسمى القيام لم يسجد؛ لأن الإمام لم يفعل ما يبطل عنده في زمن القدوة وإن نواها بعد خروجه عن ذلك بأن كان إلى الركوع أقرب أو بلغ حد الركعين مثلاً سجد ليفعل الإمام ما يبطل عنده قبل المفارقة اه. هـ فود: (أن هذا) أي الانتظار. هـ فود: (لولا ما قررته) يعني أن كون الانتظار سهواً إنما هو بالنسبة إلى إطلاق ما يأتي وعدم تقييده بقولنا ومحل إلخ، وأما بالنسبة إلى التقييد بذلك فليس ذلك الانتظار سهواً. هـ فود: (كان غير مقتضى إلخ) جواب لو واسم كان ضمير الانتظار. هـ فود: (نعم يسجد إلخ) هذا لا محيص عنه وإن كان عبارة الروضة كالمصرحة بخلافه وهي إذا انتظره قائماً فهل يسجد للشهو وجهان قلت الأصح لا يسجد؛ لأن المأموم لا سجود لشهو ووجه السجود أنه يعتقد أن إمامه زاد في صلاته انتهت فانظر قوله ووجه السجود الذي هو مقابل الأصح أنه يعتقد إلخ فإنه صريح في أنه على الأصح لا يسجد لسجود إمامه وبهذا يظهر ما في قوله أي الشارح وتعليل الروضة إلخ إذ لو سلم إشارته لذلك عارضه صريح هذا الكلام الذي لا يقبل التأويل فليتأمل سم. هـ فود: (لما أتى بمبطل) وهو سجوده سجدة ص.

هـ فود: (نعم يسجد لسجود إمامه) هذا لا محيص عنه وإن كانت عبارة الروضة كالمصرحة بخلافه وهي ولو سجد إمامه في (ص) لكونه يعتقد ما لم يتابعه بل يفارقه، أو ينتظره قائماً وإذا انتظره قائماً فهل يسجد للشهو وجهان قلت الأصح لا يسجد؛ لأن المأموم لا سجود لشهو ووجه السجود أنه يعتقد أن إمامه زاد في صلاته وحكى صاحب البحر وجهاً أنه يتابع الإمام في سجوده والله أعلم اه فانظر قوله ووجه السجود الذي هو مقابل الأصح أنه يعتقد إلخ فإنه صريح في أنه على الأصح لا يسجد لسجود إمامه وبهذا يظهر ما في قوله وتعليل الروضة إلخ إذ لو سلم إشارته لذلك عارضه صريح هذا الكلام الذي لا يقبل التأويل، فليتأمل.

لِإِمَامٍ كَانَ يَمْتَرِلُهُ السَّاهِي وَتَعْلِيلُ الرُّوضَةِ الْمَذْكُورِ مُشِيرٌ لِهَذَا فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهَا خِلَافًا لِلِاسْتِوَاءِ وَغَيْرِهِ فَتَأَمَّلْهُ.

(وَيُسْنَى السُّجُودُ لِلْقَارِئِ) وَلَوْ صَبِيًّا وَامْرَأَةً وَمُحَدِّثًا تَطَهَّرَ عَنْ قُرْبٍ وَخَطِئًا أَمَكَّنَهُ.....

• فَوَدَّ: (لِإِمَامٍ) وَهُوَ قَوْلُهُ قُلْتُ لَا مُنَافَاةَ لِأَن مَحَلَّهُ الْخُ.

فَوَدَّ (سُيْ): (لِلْقَارِئِ) شَبِلَ ذَلِكَ مَا لَوْ قَرَأَ آيَةً بَيْنَ يَدَيْ مُدْرِسٍ لِيُفَسِّرَ لَهُ مَعْنَاهَا فَيَسْجُدَ لِذَلِكَ كُلِّ مِنَ الْقَارِئِ وَمَنْ مَعَهُ؛ لِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ مَشْرُوعَةٌ بَلْ هِيَ أَوَّلَى مِنَ قِرَاءَةِ الْكَافِرِ شَرْحُ م ر وَلَوْ صَرَفَ الْقَارِئُ قِرَاءَتَهُ عَنِ الْقُرْآنِ كَأَن قَصَدَ الذِّكْرَ أَوْ مُجَرَّدَ التَّهْنِيطِ هَلْ يَنْتَهِي طَلْبُ السُّجُودِ عَنْهُ وَعَنْ سَائِمِهِ وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرِّمْلِيِّ عَدَمَ الْإِنْتِفَاءِ وَأَنْكَرَ هَذَا الثَّقَلُ م ر اه سم وما قَدَّمَهُ عَنِ النِّهَايَةِ يَأْتِي فِي الشَّرْحِ خِلَافُهُ.

• فَوَدَّ: (وَلَوْ صَبِيًّا) إِلَى قَوْلِهِ وَمَنْ بَخَلَاءٍ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَي رُجِي إِسْلَامُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ قِيلَ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُنَافِيهِ إِلَى دُونَ جُنُبٍ وَقَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَّعِدْ كَمُجْنُونٍ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ صَبِيًّا) أَي مُمَيِّزًا نِهَآيَةً وَسَمِ أَي وَلَوْ جُنُبًا لَعَدَمَ نَهْيِهِ عَنِ الْقِرَاءَةِ ش وفي الكُرْدِيِّ عَنِ الزِّيَادِيِّ وَسَمِ وَالْحَلْبِيِّ وَالشُّوَبَرِيِّ مِثْلُهُ. • فَوَدَّ: (وَامْرَأَةً) أَي بِخَضْرَاءٍ رَجُلٍ أَجْنَبِيٍّ إِذْ حُرْمَةُ رَفْعِ صَوْتِهَا بِهَا عِنْدَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ إِنَّمَا هُوَ لِعَارِضٍ لَا لِذَاتِ الْقِرَاءَةِ لِأَنَّ قِرَاءَتَهَا مَشْرُوعَةٌ فِي الْجُمْلَةِ شَرْحُ م ر اه سم. • فَوَدَّ: (وَمُحَدِّثًا) الْخُ أَي أَوْ مَصَلِّيًّا إِنْ قَرَأَ فِي قِيَامٍ نِهَآيَةً أَي بِخِلَافِ مَا لَوْ قَرَأَ فِي الرُّكُوعِ أَوْ نَحْوِهِ فَلَا يَسْجُدُ لِقِرَاءَتِهِ لَعَدَمَ مَشْرُوعِيَّتِهَا ثُمَّ ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنَى لَوْ قَرَأَ آيَةً سَجْدَةٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقِرَاءَةِ كَأَن قَرَأَهَا فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ لَمْ يَسْجُدْ بِخِلَافِ قِرَاءَتِهِ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ مَحَلُّ الْقِرَاءَةِ فِي الْجُمْلَةِ وَكَذَا إِنْ قَرَأَهَا فِي الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الْقِرَاءَةِ اه. • فَوَدَّ: (وَخَطِئًا) أَي وَلِسَائِمِهِ الْحَاضِرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يَأْتِي فِيهِ حُرْمَةُ الصَّلَاةِ وَقَتِ الْخُطْبَةِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْحُرْمَةِ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْخُطْبَةِ بِالصَّلَاةِ وَلَا إِعْرَاضَ فِي السُّجُودِ لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا سَجَدَ الْخُطْبُ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَسْجُدْ فَيَنْتَهِي أَنْ يَكُونَ سُجُودُهُ حَبِثًا كَسُجُودِهِ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ الْخُطْبِ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، وَقَدْ بَحَثَ الشَّارِحُ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ عَدَمَ حُرْمَتِهِ كَمَا يَأْتِي وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَا

• فَوَدَّ: (لِلْقَارِئِ) وَشَبِلَ كَلَامُهُ مَا لَوْ قَرَأَ آيَةً بَيْنَ يَدَيْ مُدْرِسٍ لِيُفَسِّرَ لَهُ مَعْنَاهَا فَيَسْجُدَ لِذَلِكَ كُلِّ مِنَ الْقَارِئِ وَمَنْ سَمِعَهُ؛ لِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ مَشْرُوعَةٌ بَلْ هِيَ أَوَّلَى مِنَ قِرَاءَةِ الْكَافِرِ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّلَاوةَ فَلَا سُجُودَ لِأَنَّا نَقُولُ، بَلْ قَصَدَ تِلَاوَتَهَا لِتَقْرِيرِ مَعْنَاهَا شَرْحُ م ر وَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا سُجُودَ لِقِرَاءَةِ الْمُسْتَدِلِّ اه، وَلَوْ صَرَفَ الْقَارِئُ قِرَاءَتَهُ عَنِ الْقُرْآنِ كَأَن قَصَدَ الذِّكْرَ، أَوْ مُجَرَّدَ التَّهْنِيطِ هَلْ يَنْتَهِي طَلْبُ السُّجُودِ عَنْهُ وَعَنْ سَائِمِهِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ صَبِيًّا) أَي: مُمَيِّزًا فِيمَا يَظْهَرُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي الْمَجْنُونِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. • فَوَدَّ: (وَامْرَأَةً)، وَلَوْ بَرَفَعَ صَوْتِهَا بِخَضْرَاءٍ أَجْنَبٍ، وَلَوْ مَعَ خَوْفِ فِتْنَةٍ، أَوْ شَهْوَةٍ؛ لِأَنَّ قِرَاءَتَهَا مَشْرُوعَةٌ فِي الْجُمْلَةِ م ر. • فَوَدَّ: (وَخَطِئًا) الْخُ بَحَثُ م ر انْتِنَاعَهَا عَلَى سَائِمِهِ وَإِنْ سَجَدَ هُوَ لِمَظَلَّةِ الْإِعْرَاضِ وَقَدْ يَسْبِقُهُ الْخُطْبُ، أَوْ يَقْطَعُ السُّجُودَ. • فَوَدَّ: (وَخَطِئًا) الْخُ أَي وَلِسَائِمِهِ الْحَاضِرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يَأْتِي فِيهِ حُرْمَةُ الصَّلَاةِ وَقَتِ الْخُطْبَةِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْحُرْمَةِ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْخُطْبَةِ بِالصَّلَاةِ

بلا كُلفَ على منبره وأسفله إن قُرب الفصل (والمُسْتَمِع) لجميع آية السجدة من قراءة مشروعة كقراءة مُخَيَّر ومَلَكٍ وَجَنِّي ومُحَدِّث وكافر أي رُجِّي إسلامه كما هو ظاهر وامرأة كما في المجموع. قيل لأنَّ استماع القرآن مشروع لذاته واقتراح الحرمة به إنما هو لغرض الشهوة وقد يُنافيه قولهم لا سُجود للقراءة في غير قيام الصلاة لكرهيتها ولا لقراءة الجنب لحرمتها فالوجه التعليل بأنَّ المدار كما عَلِمَ من كلامهم على جُلِّ القراءة والسماع أي عَدَم كراهيتها

يَعُدُّ جُلَّ الثلاثة أي الطواف وسُجْدَتَي التلاوة والشكر إذ لَيْسَ فيها من الإغراض عن الخطيب ما في الصلاة ولأنَّ كُلَّها منها لا يُسَمَّى صلاة حَقِيقَةً انْتَهَتْ وَبَحَثَ م ر ا فِتْنَانُ سَجْدَتَي التلاوة على سامع الخطيب وإنَّ سَجْدَهُ هو لِمَطْلَةِ الإغراض، وقد يَسْبِقُهُ الخطيب أو يَقْطَعُ السُّجود وفي فتاوى الشارح أنَّ الوجهَ تَحْرِيمُ سَجْدَةِ التلاوة إلحاقاً لها بالصلاة سم وفي البُجَيْرِمِيُّ عن القُلُوبِيِّ والْحَفْنِيِّ اعْتِمَادُ مَا بَحَثَهُ م ر ه فُؤَدُ: (بلا كُلفَ) أي والأسَّ تَرْكُهُ كما في شَرْحِ الرُّوضِ ع ش.

فُؤَدُ (سُي): (والمُسْتَمِع) أي ولو لِمَعْصِ الآيَةِ كَأَن سَمِعَ بَعْضُهَا واشْتَقَلَ بِكَلَامٍ عَنِ اسْتِمَاعِ الْبَعْضِ الْآخَرِ وَلَكِنْ سَمِعَ الْبَاقِي مِنْ غَيْرِ قَصْدِ السَّماعِ وَبَقِيَ مَا لَوْ اخْتَلَفَ اعْتِقَادُ الْقَارِئِ وَالسَّامِعِ كَأَن قَرَأَ حَقِيقُ جُنُبٍ اغْتَسَلَ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ وَسَمِعَهَا شَافِعِي وَيَتَّبَعِي أَنَّ كُلَّ مِنْهُمَا يَعْمَلُ بِاعْتِقَادِ نَفْسِهِ إِذْ لَا اِزْتِطَاطَ بَيْنَهُمَا ع ش وَقَوْلُهُ وَسَمِعَهَا شَافِعِي أَي اخْتَبَرَهُ الْقَارِئُ بِذَلِكَ وَلَا فَيَسْجُدُ الشَّافِعِيُّ إِضْطِاضًا تَحْسِينًا لِلظَّنِّ. ه فُؤَدُ: (إنَّ رُجِّي إِسْلَامِهِ الْخُ) وَاعْتَمَدَ الزِّيَادِيُّ الْإِطْلَاقَ وَأَفْتَى بِهِ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ كُرْدِي وَيَجْعِرِمِيُّ عِبَارَةً سَمَّ قَوْلُهُ وَكَافِرٍ أَي وَلَوْ جُنُبًا وَإِنْ لَمْ يُزَجَّ إِسْلَامُهُ وَإِنْ كَانَ مُعَانِدًا؛ لِأَنَّ قِرَاءَتَهُ مَشْرُوعَةً فِي الْجُمْلَةِ أَي حَيْثُ حَلَّتْ م ر ا ه وَأَقْرَهُ الرِّشْدِيُّ. ه فُؤَدُ: (وَقَدْ يُنَافِيهِ) أَي تَغْلِيلُ الْقِيلِ كُرْدِي. ه فُؤَدُ: (أَي عَدَمُ كَرَاهِيَّتِهَا) أَي وَإِنْ لَمْ يَنْدُبَا شَرْحَ بَاقِضِل.

ولا إغراض في السُّجود لكن هذا ظاهر إذا سَجَدَ الخطيبُ وأما إذا لم يَسْجُدْ فَيَتَّبَعِي أَنَّ يَكُونُ سَجُودُهُ حَيْثُ يُذَكَّرُ كَسُجُودِهِ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ الخطيبِ مِنْ نَفْسِهِ، أو غَيْرِهِ وَقَدْ بَحَثَ الشَّارِحُ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ عَدَمَ حُرْمَتِهِ حَيْثُ قَالَ وَيَحْرُمُ بَعْدَ جُلُوسِ الْإِمَامِ عَلَى الْجَنْبِ صَلَاةُ فَرْصٍ أَوْ نَفْلٍ وَلَا تَتَّقَدُّ لَطَوَافٍ وَسَجْدَةُ تِلَاوَةٍ، أو شُكْرِ فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِمَا أَخْذًا مِنْ تَغْلِيلِهِمْ حُرْمَةَ الصَّلَاةِ بِأَنَّ فِيهَا إغراضًا عَنِ الخطيبِ بِالْكَلْبَةِ اه بِاخْتِصَارٍ وَعِبَارَتِهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، ثُمَّ مَا نَصَّهُ: وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الطَّوَافِ وَسَجْدَتَي التَّلاوةِ وَالشُّكْرِ وَلَا يَتَعَدُّ جُلَّ الثلاثةِ إِذْ لَيْسَ فِيهَا مِنْ الْإِغْرَاضِ عَنِ الخطيبِ مَا فِي الصَّلَاةِ وَلِأَنَّ كُلَّ مِنْهَا لَا يُسَمَّى صَلَاةً حَقِيقَةً اه، وَفِي فَتَاوَى الشَّارِحِ أَنَّ الْوَجْهَ تَحْرِيمُ سَجْدَةِ التَّلاوةِ إلحاقاً لها بالصَّلَاةِ كَمَا أَلْحَقُوا بِهَا فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ، بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّ مَا هُنَا أَضَيَّقُ بِدَلِيلِ عُمُومِ التَّحْرِيمِ هُنَا لِذَاتِ السَّبَبِ وَمَالَ م ر لِذَلِكَ وَتَقَدَّمَ بَحْثُهُ اه. ه فُؤَدُ: (وَكَافِرٍ)، وَلَوْ جُنُبًا وَإِنْ لَمْ يُزَجَّ إِسْلَامُهُ وَإِنْ كَانَ مُعَانِدًا؛ لِأَنَّ قِرَاءَتَهُ مَشْرُوعَةً فِي الْجُمْلَةِ أَي حَيْثُ حَلَّتْ وَتُفَارِقُ الْمُسْلِمَ الْجُنُبُ بِأَنَّهُ لَا يَتَّقَدُّ حُرْمَةَ الْقِرَاءَةِ مَعَ الْجَنَابَةِ فَلَمْ تَكُنِ الْجَنَابَةُ صَارِفَةً عَنِ الْقِرَائَةِ كَمَا فِي الْمُسْلِمِ م ر.

بخلافها يرفع صوت بحضرة أجنب وبخلافه مع خشية فتنة أو تلذذ به فيما يظهر وقد يجاب بأن الكراهة والحرمة في ذينك لذات كونها قراءة بخلاف ما في المرأة مطلقاً فإن حرمتها كالسماع لعارض دون جنب وساء ونائم وسكران، وإن لم يتعد كمجنون وطير ومن بخلاء ونحوه من كل من كرهت قراءته من حيث كونها قراءة فيما يظهر وما في التبيان في السكران يتعين حملها على سكران له نوع تمييز وفي الجنب يتعين حملها أيضاً على جنب حلت له القراءة لكن يخدشه ما يأتي في نحو المفسر؛ لأن في كل صارفاً، ولو قرأ أيتها في صلاة الجنابة لم يسجد لها عقب سلامه لأنها قراءة غير مشروعة والأوجه في مستمع لها قبل صلاته التحية أنه يسجد ثم يصلي التحية لأنه جلوس قصير لغدير وهو لا يفوتها.

(تنبيه) مقتضى قولهم لجميع آية السجدة إلى آخره أنه لو استمع الآية من قارئين كل ليصفها

• فؤد: (بخلافها) أي قراءة المرأة. • وفؤد: (وبخلافه) أي السماع من المرأة. • فؤد: (وقد يجاب إلخ) اعتمدته الجمال الرملي والزيادي كما مر آنفاً. • فؤد: (في ذينك) أي قراءة المصلي في غير القيام وقراءة الجنب. • فؤد: (وساء ونائم) أي لعدم قصديهما التلاوة ومغني. • فؤد: (وسكران إلخ) أي لا تميز له رشيد. • فؤد: (وطير) كذرة ونحوها نهاية ومغني. • فؤد: (ومن بخلاء) قد يمنع أن الكراهة في الخلاء من حيث القراءة سم. • فؤد: (حلت له القراءة) وفي هائس بلا عزو بأن نسي كونه جنباً وقصد القراءة اه. • فؤد: (لكن يخدشه إلخ) هذا يدل على أنه أراد بالجنب الذي حلت له القراءة من لم يقصد بها القرآن أو من أطلق أيضاً؛ لأن الجنابة صارفة عند الإطلاق وإلا لم تجل قراءته سم أقول وبالحمل على ما تقدم عن الهائس يتدفع الخدش. • فؤد: (ولو قرأ) إلى التثبي في النهاية والمغني.

• فؤد: (مستمع إلخ) أي أو سامع وقارئ نهاية ومغني. • فؤد: (أنه يسجد إلخ) هل يقتصر تقديم سجدة الشكر أيضاً قبل التحية أو يفرق م ر بأن سجدة التلاوة إنما قدمت للخلاف في وجوبها سم وقد يرجح الأول للتعليل الآتي. • فؤد: (لأنه جلوس قصير إلخ) وعليه فلو تكرّر سماعه لآية السجدة من قارئ أو أكثر احتجّل أن يسجد لما لا تموت معه التحية ويترك لما زاد ويحتمل تقديم السجود وإن فأت به التحية وهو الأقرب أخذاً من قول م ر الآتي فإن أراد الإقتصار على أحدهما أي السجود والتحية فالسجود أفضل لاختلاف في وجوبه اه ع ش. • فؤد: (كل ليصفها) الأولى من كل يصفها.

• فؤد: (دون جنب وساء إلخ) ظاهره عدم سجود مستمع وسامع قراءة المذكورين وقول عن شيخنا الشهاب الرملي خلافه في قراءة الجنب ومن قصد بها الذكر فقط وأكثر هذا الثقل م ر. • فؤد: (ومن بخلاء) قد يمنع بأن الكراهة في الخلاء من حيث القراءة. • فؤد: (لكن يخدشه) هذا يدل على أنه أراد بالجنب الذي حلت له القراءة من لم يقصد بها القرآن، أو من أطلق أيضاً؛ لأن الجنابة صارفة عند الإطلاق وإلا لم تجل قراءته. • فؤد: (لأنها قراءة غير مشروعة) انظر لو قرأها فيها بدلاً عن فاتحة جهلها هل يأتي فيه ما سيأتي عن الإمام وغيره. • فؤد: (أنه يسجد، ثم يصلي التحية إلخ) هل يقتصر

مثلاً سَجَدَ اعتباراً بالسماع دون المسجوع منه ويُحتمل المنع؛ لأنه بالنظر لكل على انفراد لم يوجد السبب في حقه والأصل عذم التلفيق وتصوير المجموع قد يقتضيه وهو الذي يشجّه ثم رأيت أصحابنا ذكروا فيما إذا تركب السبب من مُتَعَدِّدٍ أَنَّ الحُكْمَ هَلْ يُضَافُ لِلأَجْبَرِ أَوْ لِلْمَجْمُوعِ فَرُوعاً بعضها يقتضي الأول كما لو رمى إلى صيد فلم يُزْمَنَ ورُمِيَ إليه آخر فازمته ففي من يملك الصيد منهما وجهان أصحهما أنه للثاني لكون الإزمان عقيب فعله، وقيل لهما إذ لولا فعل الأول لم يحصل الإزمان، ولو ملك عليها طُلُقَةً واحدة قَالَتْ له إِنَّ طُلُقَتِي ثَلَاثَا فَلَكَ أَلْفٌ فَطُلُقَهَا تِلْكَ الطُّلُقَةُ اسْتَحَقَّ الألفَ لِإِسْنَادِ البيئَةِ لَهَا، وقيل ثَلَاثَا؛ لأنه لولا تَقَدُّمُ ثِنْتَيْنِ قبلها لم يحصل وكُلٌّ من هَذَيْنِ الفرعَيْنِ وما شابههما يُؤَيِّدُ أو يُصَرِّحُ بما ذَكَرْتُهُ فِي مَسْأَلَتِنَا إِذْ إِضَافَةُ الحُكْمِ لِسَمَاعِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ قِيَاسٌ مَا ذَكَرُوهُ فِي هَذَيْنِ يَمْنَعُ اعْتِبَارَ السَّمَاعِ الأولِ وَيُوجِبُ اشْتِرَاطَ سَمَاعِ جَمِيعِ الآيَةِ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ. وَيُؤَيِّقُهُ قَوْلُهُمْ أَيْضًا عِلَّةُ الحُكْمِ إِذَا زَالَتْ وَخَلَفَتْهَا عِلَّةٌ أُخْرَى أَضِيفَ لِلثَّانِيَةِ وَيَلْزَمُ مِنْ إِضَافَتِهِ هُنَا لِلسَّمَاعِ الثَّانِي وَحْدَهُ عَذَمُ السُّجُودِ كَمَا تَقَرَّرَ وَيَأْتِي أَوَّلُ الْبَيِّنِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذِكْرِ الْقَاعِدَةِ الأولَى وَغَيْرِهَا وَمُقْتَضَى تَعْلِيلِهِمْ

• فَوَدَّ: (سَجَدَ اخْتِيَارًا بِالسَّمَاعِ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ الْمُنْجَهِ بَصْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (وَيُحْتَمَلُ الْمَنْعُ) اعْتَمَدَهُ م ر ه سَمِ عِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ عَنِ الْجَنِّي قَوْلُهُ لِجَمِيعِ آيَةِ السُّجُودِ أَيِ مِنْ وَاحِدٍ قَطُّ عَلَى الْأَوْجِهِ مِنْ احْتِمَالَيْنِ فِي حَيْثُ فَلَا يَسْجُدُ إِذَا سَمِعَهَا مِنْ قَارِئَيْنِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنَّ يَفْرَأَ بَعْضُهَا وَيَسْمَعُ الْآخَرَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَفْرَأَهَا فِي زَمَنِ وَاحِدٍ بَأَنِ يُوَالِي بَيْنَ كَلِمَاتِهَا وَأَنْ يَسْمَعَ السَّامِعُ كَذَلِكَ أَوْ لَا؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ فَلْيَحَرِّزْ شَوْبَرِي وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي إِنَّ قَصْرَ الْفَضْلِ اه. • فَوَدَّ: (قَدْ يَفْتَضِيهِ الْخ) أَيِ الْمَنْعُ. • فَوَدَّ: (فَرُوعاً) مَقْعُولٌ ذَكَرُوا. • وَفَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَيِ الْإِضَافَةِ لِلْجُزْءِ الْآخِرِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ مَلَكَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَوْ رَمَى الْخ. • فَوَدَّ: (مِنْ هَذَيْنِ الْفُرْعَيْنِ) أَيِ تَضَحِيحِ أَنَّ الصَّيْدَ لِلثَّانِي فِي مَسْأَلَتِهِ وَتَضَحِيحِ اسْتِحْقَاقِ الألفِ فِي مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ. • فَوَدَّ: (بِمَا ذَكَرْتُهُ الْخ) أَيِ مِنْ تَرْجِيحِ الْمَنْعِ. • فَوَدَّ: (يُؤَيِّدُ الْخ) فِيهِ تَأْمُلٌ. • فَوَدَّ: (إِذْ إِضَافَةُ الْحُكْمِ) وَهُوَ طَلَبُ السُّجُودِ. • فَوَدَّ: (الَّذِي الْخ) نَفَتْ الْإِضَافَةَ. • فَوَدَّ: (وَيُوجِبُ الْخ) قَدْ يَمْنَعُ وَيُدْعَى أَخْذًا مِنَ الْفُرْعَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَنَّهُ يَوْجِبُ إِنْ كَانَ الْكُلُّ سَمِعَ مِنَ الثَّانِي. • فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّقُهُ) أَيِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ تَرْجِيحِ الْمَنْعِ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيِ يُوَافِقُ قَوْلَهُ وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ الْخ. • فَوَدَّ: (قَوْلُهُمْ أَيْضًا عِلَّةُ الْحُكْمِ الْخ) قَدْ يَمْنَعُ كَوْنُ ذَلِكَ مِنْ هَذَا بَلْ هُمَا جُزْأٌ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ فَإِنَّ عِلَّةَ السُّجُودِ سَمَاعُ آيَةِ السُّجُودِ لَا بَعْضُهَا وَهَذَا وَاضِحٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ بَلْ سَبَقَ فِي كَلَامِهِ أَيْقَانًا مَا يُؤَيِّدُ هَذَا وَهُوَ قَوْلُهُ إِذَا تَرَكَبَ الْخُ فَتَأَمَّلْهُ مَعَ هَذَا يَظْهَرُ مَا فِيهِ مِنَ التَّدَاخُلِ بَصْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (وَيَلْزَمُ الْخ) فِيهِ مَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (بِذِكْرِ الْقَاعِدَةِ الأولَى) أَيِ قَوْلِهِ إِذَا تَرَكَبَ السَّبَبُ الْخ.

تَقْدِيمُ سَجْدَةِ الشُّكْرِ أَيْضًا قَبْلَ التَّحِيَّةِ، أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنِ سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ إِنَّمَا قُدِّمَتْ لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهَا. • فَوَدَّ: (وَيُحْتَمَلُ الْمَنْعُ) اعْتَمَدَهُ م ر.

عَدَمَ السُّجُودِ فِي نَحْوِ السَّاهِي بِقَدَمِ الْقَصْدِ اشْتِرَاطُ قَصْدِ الْقِرَاءَةِ فِي الذَّاكِرِ وَلَيْسَ مُرَادًا فِيمَا يَظْهَرُ وَأَمَّا الشَّرْطُ عَدَمُ الصَّارِفِ وَقَوْلُهُمْ لَا يَكُونُ الْقِرَاءَانُ قِرَاءَتًا إِلَّا بِالْقَصْدِ مَحَلُّهُ عِنْدَ وُجُودِ قَرِينَةٍ صَارِفَةٍ لَهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ عَدَمِ نَدْبِهَا لِلْمُفَسِّرِ أَيْ لِأَنَّهُ وَجَدَ مِنْهُ صَارِفٌ لِلْقِرَاءَةِ عَنْ مَوْضُوعِهَا وَمِثْلُهُ الْمُسْتَدِلُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قَالَ الشُّبْكِيُّ اتَّفَقَ الْقُرَّاءُ عَلَى أَنَّ التَّلْمِيذَ إِذَا قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ لَا يَسْجُدُ فَإِنْ صَحَّ مَا قَالُوهُ فَحَدِيثُ زَيْدٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ «أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سُورَةَ وَالنَّجْمِ فَلَمْ يَسْجُدْ» حُجَّةٌ لَهُمْ أَهـ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ بَلْ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي لَمْ يَسْجُدُ لِلنَّبِيِّ ﷺ كَمَا يُضَرِّحُ بِهِ «قَوْلُ زَيْدٍ قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَسْجُدْ» وَسَبَبُهُ بَيَانُ جَوَازِ تَرْكِ السُّجُودِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَئِمَّتُنَا فَتَرَكَ زَيْدٌ لِلْسُّجُودِ إِنَّمَا هُوَ لِتَرْكِه ﷺ لَهُ وَدَعَا الْعَكْسَ الْمَنْقُولَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ عَجِيبَةً فَإِنْ قَالَ الْقُرَّاءُ إِنَّ التَّلْمِيذَ لَا يَسْجُدُ إِذَا لَمْ يَسْجُدِ الشَّيْخُ كَذَلِكَ قُلْنَا لَا حُجَّةَ فِيهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ تَرْكَ زَيْدٍ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِتَجْوِيزِهِ النَّسْخَ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِلتَّارِكِ مُطْلَقًا وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي ذُلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ أَئِمَّتِنَا أَنَّهُ يُسْنُّ لِكُلِّ مَنْ الشَّيْخَ وَالتَّلْمِيذَ وَأَنَّ تَرْكَ أَحَدِهِمَا لَهُ لَا يَقْتَضِي تَرْكَ الْآخَرِ لَهُ (وَيَتَأَكَّدُ لَهُ بِسُجُودِ الْقَارِئِ) لِلاتِّفَاقِ عَلَى طَلَبِهَا مِنْهُ حِينَئِذٍ وَجَزَائًا وَجِهَ بِقَدَمِهِ إِذَا لَمْ يَسْجُدْ. وَإِذَا سَجَدَ مَعَهُ فَالْأُولَى أَنَّ لَا يَقْتَضِي بِهِ (قُلْتُ وَيُسْنُّ لِلْسَّامِعِ) لِجَمِيعِ الْآيَةِ مِنْ قِرَاءَةٍ مَشْرُوعَةٍ كَمَا ذُكِرَ وَهُوَ غَيْرُ قَاصِدِ السَّمَاعِ وَيَتَأَكَّدُ لَهُ بِسُجُودِ الْقَارِئِ لَكِنْ دُونَ تَأَكُّدِهَا لِلْمُسْتَمِيعِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِمَا صَحَّ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ فَيَسْجُدُ وَيَسْجُدُونَ مَعَهُ حَتَّى مَا يَجِدُ بَعْضُهُمْ مَوْضِعًا لِبُجْهَتِهِ»، وَلَوْ قَرَأَ آيَةً سَجَدَ.....

• فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ السَّاهِي) أَيْ كَالثَّانِي مُعْنَى. • فَوَدَّ: (مَحَلُّهُ الْخُ) خَبَرٌ وَقَوْلُهُمْ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَيْ تَقْيِيدَ قَوْلِهِمْ الْمَذْكُورَ بِوُجُودِ الْقَرِينَةِ الصَّارِفَةِ. • فَوَدَّ: (مِنْ عَدَمِ نَدْبِهَا الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ الْمُسْتَدِلُّ الْخُ) وَاتَّفَقَ م رَاهِ سَم. • فَوَدَّ: (لَا يَسْجُدُ) أَيْ التَّلْمِيذُ. • فَوَدَّ: (مَا قَالُوهُ) أَيْ الْقُرَّاءُ. • فَوَدَّ: (وَسَبَبُهُ) أَيْ عَدَمُ سُجُودِهِ ﷺ. • فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) أَيْ لِحَدِيثِ زَيْدٍ وَكَذَا مَرْجِعُ ضَمِيرِ فِيهِ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) يَعْنِي لَا لِلشَّيْخِ وَلَا لِلتَّلْمِيذِ كَرَدِي. • فَوَدَّ: (لِلاتِّفَاقِ) إِلَى قَوْلِهِ فَاغْتِرَاضُ الْبَلْقَيْنِ فِي الثُّمْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ اقْتَدَى إِلَى حَرَمٍ وَقَوْلَهُ وَكَلَامُ التِّيَّانِ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ دَالِي قَوْلِهِ وَيَتَّبِعِي فِي النَّهْيَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ. • فَوَدَّ: (وَإِذَا سَجَدَ مَعَهُ) أَيْ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (فَالْأُولَى أَنَّ لَا يَقْتَضِي بِهِ) فَلَوْ فَعَلَ كَانَ جَائِزًا نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَيَتَّبِعِي جَوَازَ عَكْسِهِ أَيْضًا بِأَنَّ يَقْتَضِي الْقَارِئُ بِالْمُسْتَمِيعِ وَكَذَا بِالسَّامِعِ سَم وَع ش. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيْ السَّامِعُ. • فَوَدَّ: (لِمَا صَحَّ الْخُ) ذَلِيلٌ لِقَوْلِ الْمَثْنِ وَيُسْنُّ لِلْقَارِئِ إِلَى هُنَا. • فَوَدَّ: (لَوْ قَرَأَ آيَةً سَجَدَ الْخُ) قَضِيَّةٌ هَذِهِ الْعِبَارَةُ الْبُطْلَانُ بِمُجَرَّدِ الْقِرَاءَةِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ سَم أَقُولُ

• فَوَدَّ: (مِنْ عَدَمِ نَدْبِهَا لِلْمُفَسِّرِ) خَوَلَفَ م ر. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ الْمُسْتَدِلُّ) وَاتَّفَقَ م ر. • فَوَدَّ: (فَالْأُولَى أَنَّ لَا يَقْتَضِي بِهِ) فَلَعَلِّمَ جَوَازَ اقْتِدَائِهِ بِهِ وَيَتَّبِعِي جَوَازَ عَكْسِهِ أَيْضًا بِأَنَّ يَقْتَضِي الْقَارِئُ بِالْمُسْتَمِيعِ وَكَذَا بِالسَّامِعِ. • فَوَدَّ: (لَوْ قَرَأَ آيَةً السَّجْدَةِ الْخُ) قَضِيَّةٌ هَذِهِ الْعِبَارَةُ الْبُطْلَانُ بِمُجَرَّدِ الْقِرَاءَةِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ لَهُ.

أَوْ سُورَتَهَا خِلَافًا لِئِنْ زَعَمَ بَيْنَهُمَا فَرْقًا فِي الصَّلَاةِ أَوْ الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ أَوْ اقْتَدَى بِالْإِمَامِ فِي صُبح
الْجُمُعَةِ لِفَرَضِ السُّجُودِ فَقَطْ أَوْ سَجَدَ الْمُصَلِّي لِغَيْرِ سَجْدَةِ إِمَامِهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَذْكُرُهُ حَرْمٌ
وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ، وَكَلَامُ التَّبَيَّنِ لَا يُخَالِفُ ذَلِكَ خِلَافًا لِئِنْ وَهَمَ فِيهِ؛ لِأَنَّ
الصَّلَاةَ مِنْهُيٌّ عَنْ زِيَادَةِ سُجُودِ فِيهَا إِلَّا لِسَبَبٍ كَمَا أَنَّ الْوَقْتَ الْمَكْرُوهَ مِنْهُيٌّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ إِلَّا
لِسَبَبٍ فَالْقِرَاءَةُ فِيهَا بِقَصْدِ السُّجُودِ فَقَطْ كَتَمَاطِي السَّبَبِ بِاخْتِيَارِهِ فِيهِ لِيَفْقَلَ الصَّلَاةَ كَدْخُولِ
الْمَسْجِدِ بِقَصْدِ التَّحِيَّةِ فَقَطْ.....

صَرَّحَ بِتَقْيِيدِ الْبُطْلَانِ بِفِعْلِ السُّجُودِ مَتْنُ بَاقِضٍ وَشَرْحُهُ وَالْمُغْنِي وَع ش وَأَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ كَالنَّهْيَةِ؛ لِأَنَّ
الصَّلَاةَ مِنْهُيٌّ الْإِنْخَالُ كَالصَّرِيحِ فِيهِ بَلْ قَوْلَ الشَّارِحِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّ الْحُرْمَةِ الْإِنْخَالُ صَرِيحٌ فِيهِ. □ فَوُدَّ: (أَوْ
سُورَتَهَا الْإِنْخَالُ) أَيْ غَيْرَ ﴿آلَتِ﴾ تَهْلُ ﴿السُّجُودِ﴾ [السُّجُودِ: ٢-١] فِي صُبح يَوْمِ الْجُمُعَةِ نِهَآةً وَمُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ
مَا قَدْ يُفِيدُ خِلَافَهُ. □ فَوُدَّ: (لِفَرَضِ السُّجُودِ فَقَطْ) رَاجِعٌ لِلْجَمِيعِ وَمَقْهُومُهُ الْجَوَازُ وَعَدَمُ الْبُطْلَانِ إِذَا
قَصَدَهُ مَعَ غَيْرِهِ مِمَّا لَا يَقْضُرُ سَمْعَ عِبَارَةِ الْمُغْنِي نَقْلًا عَنِ الرَّوْضَةِ وَالْمَجْمُوعِ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَتَمَلَّقْ بِالْقِرَاءَةِ
عَرَضُ سِوَى السُّجُودِ وَالْأَفْلَاكُ كَرَاهَةً مُطْلَقًا أَوْ بِعِبَارَةٍ شَرْحُ بَاقِضٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ ضَمَّ إِلَى قَصْدِ السُّجُودِ
قَصْدًا صَاحِبًا مِنْ مَتَدَوِيَاتِ الْقِرَاءَةِ أَوْ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ لَا بُطْلَانَ لِمَشْرُوعِيَّةِ الْقِرَاءَةِ وَالسُّجُودِ حَيْثِيذَاهُ.

□ فَوُدَّ: (وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ الْإِنْخَالُ) أَيْ بِالسُّجُودِ لَا بِمَجْرَدِ الْقِرَاءَةِ ش وَمُغْنِي عِبَارَةً سَمَّ قَوْلَهُ وَبَطَلَتْ الْإِنْخَالُ
يَتَّبِعِي حُصُولَ الْبُطْلَانِ بِمَجْرَدِ الشُّرُوعِ فِي الْهَوِيِّ الْمُخْرَجِ عَنْ حَدِّ الْقِيَامِ لِشُرُوعِهِ فِي الْمُبْطِلِ حَيْثِيذَاهُ؛
لِأَنَّ نَفْسَ الْهَوِيِّ لِلْسُّجُودِ زِيَادَةً يُبْطِلُ تَعَمُّدُهَا ه. □ فَوُدَّ: (إِنْ عَلِمَ الْإِنْخَالُ).

(فَرَضَ): لَوْ قَصَدَ سَمَاعُ الْآيَةِ لِفَرَضِ السُّجُودِ فَقَطْ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ كَقِرَاءَتِهَا لِفَرَضِ السُّجُودِ فَقَطْ.

(فَرَضَ): لَوْ سَجَدَ مَعَ إِمَامِهِ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْإِمَامَ قَرَأَ بِقَصْدِ السُّجُودِ فَقَطْ فَهَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِمَّا
يَخْفَى لَا يَتَعَدَّى نَعْمَ سَم. □ فَوُدَّ: (وَتَعَمَّدَ) أَيْ السُّجُودَ شَرْحُ بَاقِضٍ. □ فَوُدَّ: (فَالْقِرَاءَةُ فِيهَا) أَيْ فِي
الصَّلَاةِ. □ فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيْ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ. □ فَوُدَّ: (كَدْخُولِ الْمَسْجِدِ الْإِنْخَالُ) أَيْ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ
نِهَآةً وَمُغْنِي.

□ فَوُدَّ: (لِفَرَضِ السُّجُودِ فَقَطْ) رَاجِعٌ لِلْجَمِيعِ وَمَقْهُومُهُ الْجَوَازُ وَعَدَمُ الْبُطْلَانِ إِذَا قَصَدَهُ مَعَ غَيْرِهِ مِمَّا لَا
يَقْضُرُ قَصْدُهُ وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ بِمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَأَنَّ ضَمَّ لِقَصْدِ الشُّكْرِ قَصْدَ التَّلَاوةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ الْإِنْخَالُ وَلَعَلَّ
الْفَرْقَ أَنَّ مُجْرَدَ قَصْدِ التَّلَاوةِ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِلْسُّجُودِ هُنَاكَ بِخِلَافِهِ هُنَا فَلَمْ يُؤْثَرْ قَصْدُهُمَا هُنَاكَ وَآثَرُ هُنَا.

(فَرَضَ): لَوْ قَصَدَ سَمَاعُ الْآيَةِ لِفَرَضِ السُّجُودِ فَقَطْ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ كَقِرَاءَتِهَا لِفَرَضِ السُّجُودِ فَقَطْ.

(فَرَضَ): سَجَدَ مَعَ إِمَامِهِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ مَعَ السَّلَامِ أَنَّ الْإِمَامَ قَرَأَ بِقَصْدِ السُّجُودِ حَيْثُ يُبْطِلُ ذَلِكَ فَهَلْ تَصِحُّ
صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِمَّا يَخْفَى لَا يَتَعَدَّى نَعْمَ ه. □ فَوُدَّ: (وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ) يَتَّبِعِي حُصُولَ الْبُطْلَانِ بِمَجْرَدِ
الشُّرُوعِ فِي الْهَوِيِّ بِحَيْثُ يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ الْقِيَامِ الْمُجْزِي لِشُرُوعِهِ فِي الْمُبْطِلِ حَيْثِيذَاهُ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْهَوِيِّ
لِلْسُّجُودِ زِيَادَةً يُبْطِلُ تَعَمُّدُهَا. □ فَوُدَّ: (كَدْخُولِ الْمَسْجِدِ) أَيْ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ كَمَا صَوَّرَ بِهِ فِي شَرْحِ

فاعتَرَضَ البُلُقَيْنِي ذلك بأنَّ السُّنَّةَ الثَّابِتَةَ قِرَاءَةُ ﴿الْعَلَّ ١٠ تَهْلِيلٌ﴾ (السجدة: ١-٢) السجدة في أوَّلِ صُبحِ الجُمُعَةِ وذلك بِمقتَضِي قِرَاءَةِ السجدة لِيسجُدَ مردودٌ كما بَسَطَهُ أَبُو زُرْعَةَ وَغيرُهُ بأنَّ القَصْدَ هنا اتِّباعُ سُنَّةِ القِرَاءَةِ المَخْصُوصَةِ والسُّجُودُ لها وذلك غيرُ ما مرَّ من تجرِيدِ قَصْدِ السُّجُودِ فقط وإنَّما لم يُؤَثِّرْ قَصْدُهُ فقط خارجَ الصَّلَاةِ والوقتِ المَكْرُوهِ؛ لأنَّهُ قَصْدُ عِبَادَةٍ لَا مَانِعَ منها هنا بخلافِهِ ثُمَّ وَيُنتَفِي أَنْ مَحَلَّ الحُرْمَةِ فيما مرَّ في الفَرَضِ؛ لأنَّ النَفْلَ يجوزُ قَطْعُهُ إِلَّا

هـ فَوَدَّ: (فاغْتَرَضَ البُلُقَيْنِي إلخ) وَافَقَ م ر أَيِ وَالْخَطِيبُ البُلُقَيْنِي.

(فَزَعُ): لَوْ قَرَأَ ﴿هَذَا أَنْ﴾ (الإنسان: ١) فِي أوَّلِ صُبحِ الجُمُعَةِ سُنَّ لَهُ قِرَاءَةُ ﴿الْعَلَّ ١٠ تَهْلِيلٌ﴾ (السجدة: ١-٢) فِي الثَّانِيَةِ وَتَجِبَ سُنُّ السُّجُودِ؛ لِأَنَّهَا قِرَاءَةُ مَشْرُوعَةٌ وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ السُّجُودُ إِنْ قَرَأَهَا بِقَصْدِ السُّجُودِ؛ لِأَنَّهَا مَطْلُوبَةٌ بِخُصُوصِهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَرَأَ فِي الْأَوَّلَى أَوْ الثَّانِيَةِ آيَةَ سَجْدَةٍ غَيْرِ ﴿الْعَلَّ ١٠ تَهْلِيلٌ﴾ (السجدة: ١-٢) بِقَصْدِ السُّجُودِ فَيَضُرُّ وَفَاقًا فِي ذَلِكَ ل م ر اه سَمِ أَيِ وَخِلَافًا لِمَا مَرَّ أَنفًا فِي رَدِّ اغْتِرَاضِ البُلُقَيْنِي الْمُفِيدِ أَنَّهُ تَبَطَّلَ الصَّلَاةُ بِالسُّجُودِ فِيمَا إِذَا قَرَأَ بِقَصْدِ السُّجُودِ فَقَطُّ مُطْلَقًا حَتَّى يـ ﴿الْعَلَّ ١٠ تَهْلِيلٌ﴾ (السجدة: ١-٢) فِي أوَّلِ صُبحِ يَوْمِ الجُمُعَةِ عِبَارَةُ الكُرْدِيِّ وَلَا فَرْقَ فِي الحُرْمَةِ عِنْدَ الشَّارِحِ بَيْنَ ﴿الْعَلَّ ١٠ تَهْلِيلٌ﴾ (السجدة: ١-٢) وَغَيْرِهَا فِي صُبحِ الجُمُعَةِ وَغَيْرِهِ وَاسْتَشَى فِي النِّهَايَةِ ﴿الْعَلَّ ١٠ تَهْلِيلٌ﴾ (السجدة: ١-٢) فِي صُبحِ الجُمُعَةِ اه وَقَوْلُهُ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي وَسَمِ كَمَا مَرَّ. هـ فَوَدَّ: (وَأَنَّمَا لَمْ يُؤَثِّرْ قَصْدُهُ إلخ) قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَسْجُدُ حِينَئِذٍ لَكِنَّ الْأَقْرَبَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَةِ القِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ

الرُّوْضِ. هـ فَوَدَّ: (فاغْتِرَاضَ البُلُقَيْنِي إلخ) وَافَقَ م ر البُلُقَيْنِي وَاسْتَشَى مَا لَوْ قَرَأَ فِي الْأَوَّلَى ﴿هَذَا أَنْ﴾ (الإنسان: ١) فَإِنَّهُ يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ ﴿الْعَلَّ ١٠ تَهْلِيلٌ﴾ (السجدة: ١-٢) لَكِنْ لَوْ قَرَأَهَا بِقَصْدِ السُّجُودِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَسْجُدَ فَإِنَّ سَجْدَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ اه، وَفِيهِ نَظَرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي مَرَّةٍ وَافَقَ عَلَى عَدَمِ الْبُطْلَانِ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى، ثُمَّ تَكَرَّرَ مِنِّهِ هَذِهِ الْمَوَافَقَةُ وَزِدَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ تُطْلَبْ مِنِّهِ قِرَاءَتُهَا فِي الثَّانِيَةِ لِكُونِهِ هُوَ، أَوْ إِمَامِهِ قَدْ قَرَأَهَا فِي الْأَوَّلَى، ثُمَّ قَرَأَهَا فِي الثَّانِيَةِ بِقَصْدِ السُّجُودِ أَبْطَلُ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ فِي الثَّانِيَةِ.

(فَزَعُ): لَوْ قَرَأَ ﴿هَذَا أَنْ﴾ (الإنسان: ١) فِي أوَّلِ صُبحِ الجُمُعَةِ سُنَّ لَهُ قِرَاءَةُ ﴿الْعَلَّ ١٠ تَهْلِيلٌ﴾ (السجدة: ١-٢) فِي الثَّانِيَةِ وَتَجِبَ سُنُّ السُّجُودِ؛ لِأَنَّهَا قِرَاءَةُ مَشْرُوعَةٌ وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ السُّجُودُ إِنْ قَرَأَهَا بِقَصْدِ السُّجُودِ؛ لِأَنَّهَا مَطْلُوبَةٌ بِخُصُوصِهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَرَأَ فِي الْأَوَّلَى، أَوْ الثَّانِيَةِ آيَةَ سَجْدَةٍ غَيْرِ ﴿الْعَلَّ ١٠ تَهْلِيلٌ﴾ (السجدة: ١-٢) بِقَصْدِ السُّجُودِ فَيَضُرُّ وَفَاقًا فِي ذَلِكَ ل م ر. هـ فَوَدَّ: (وَأَنَّمَا لَمْ يُؤَثِّرْ قَصْدُهُ فَقَطُّ خَارِجَ الصَّلَاةِ وَالْوَقْتُ الْمَكْرُوهُ إلخ) قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَسْجُدُ حِينَئِذٍ لَكِنَّ الْأَقْرَبَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَةِ القِرَاءَةِ كَالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ اه وَقَضِيَّةُ تَشْبِيهِهِ بِالْجِنَازَةِ عَدَمُ صِحَّةِ السُّجُودِ وَقَدْ يَقَرُّ بِأَنَّ القِرَاءَةَ مَشْرُوعَةٌ فِي الْجُمُعَةِ خَارِجَ الصَّلَاةِ، وَالْوَقْتُ الْمَكْرُوهُ بِخِلَافِ الْجِنَازَةِ لَا يَقَالُ: بَلْ هِيَ مَشْرُوعَةٌ فِيهَا أَيْضًا فِي الْجُمُعَةِ، وَذَلِكَ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْفَاتِحَةِ وَحَفِظَ آيَاتِ السُّجُودِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا لِإِعْرَاضٍ مَعَ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّ مَنْ قَرَأَ آيَاتِ السُّجُودِ بَدَلِ الْفَاتِحَةِ لَا يَسْجُدُ إعْطَاءً لِلْبَدَلِ حُكْمَ الْمُبْدَلِ.

أَنْ يُقَالَ السُّجُودُ فِيهَا بِذَلِكَ الْقَصْدِ تَلَبُّسٌ بِعِبَادَةِ فَائِدَةٍ فَيَحْرُمُ حَتَّى فِي النَّفْلِ كَمَا أَنَّهُ يُبْطِلُهُ وَخَرَجَ بِالسَّامِعِ غَيْرُهُ. وَإِنْ عَلِمَ بِرُؤْيَةِ السُّجُودِ وَزَعَمَ دُخُولَهُ فِي ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الأنعام: ٢١] يُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا يُبْطَلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قُرِئَ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ سَمِعَهُ وَضَعُ عَنْ جَمْعِ صَحَابَةِ ﷺ السَّجْدَةَ عَلَى مَنْ اسْتَمَعَ أَيَّ سَمِعَ.

(فَإِنْ قُرَأَ فِي الصَّلَاةِ) أَيَّ قِيَامِهَا أَوْ تَبَدُّلِهِ وَلَوْ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّهُ مَحْلُهَا فِي الْجُمْلَةِ (سَجْدَ الْإِمَامِ وَالْمُتَقَرِّدِ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ بِدَلِيلٍ لِإِفْرَادِهِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ لِقِرَائَتِهِ وَأَثَرُهَا لَأَنَّهَا فِي التَّقْسِيمِ كَمَا هُنَا أَجُودٌ مِنْ أَوْ أَيُّ كُلِّ مِنْهُمَا فَحِينَئِذٍ تَنَازَعَهُ كُلُّ مَنْ قَرَأَ وَسَجَدَ وَجَازَ إِعْمَالُ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ مُحْذُورٍ فِيهِ وَجُوزٌ عَدَمُ التَّنَازُعِ بِجَعْلِ فَاعِلٍ قَرَأَ مُسْتَتِرًا فِيهِ عَلَى حَدِّ ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ﴾ (يوسف: ٢٥)

الْجَنَازَةِ انْتَهَى وَقَضِيَّةُ التَّشْبِيهِ عَدَمُ صِحَّةِ السُّجُودِ وَقَدْ يُفْرَقُ سَمِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ وَإِذَا قَرَأَهَا فِي غَيْرِ هَذَيْنِ بِقَصْدِ السُّجُودِ فَقَطُّ يَسْجُدُ لِذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ التَّحْقِيقِ وَظَاهِرُ الْإِمْدَادِ عَدَمُ الصَّحَّةِ وَفِي الْإِيْعَابِ لَا يَسْنُ السُّجُودُ لَعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ الْقِرَاءَةِ كَهَيِّ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَمِثْلُهُ فِي الْأَسْنَى وَأَقْرَهُ الزِّيَادِيُّ وَالْحَلَبِيُّ وَقَالَ الْعَنَانِيُّ وَاقْفَهُ م رَاهُ أَقُولُ وَيُؤَافِقُ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ مِنْ عَدَمِ التَّأْوِيلِ قَوْلِ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهْنِئَةِ مَا نَصَّهُ وَفِي الرُّوضَةِ وَالْمَجْمُوعِ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَتَرَأَى آيَةُ سَجْدَةٍ أَوْ آيَتَيْنِ فِيهِمَا سَجْدَةٌ لَيْسَ سَجْدٌ لَمْ أَرِ فِيهِ تَقْلًا عِنْدَنَا وَفِي كَرَاهِيَةِ خِلَافٍ لِلْسَّلَفِ، وَمُقْتَضَى مَذْهَبِنَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْكِرَاهَةِ وَفِي غَيْرِ الصَّلَاةِ لَمْ يَكْرَهُ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَمْ يَكْرَهُ أَيُّ بَلْ هُوَ مُسْتَحَبٌّ اهـ. □ فَوُدَّ: (فَيَحْرُمُ الْخُ) أَيُّ السُّجُودِ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ كَمَا أَنَّهُ الْخُ. □ فَوُدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمَ الْخُ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَضَحَّ فِي التَّهْنِئَةِ.

□ فَوُدَّ: (وَضَحَّ الْخُ) لَعَلَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِأَنَّهُ نَصَّ فِيمَا زَادَهُ الْمُصَنِّفُ. □ فَوُدَّ: (هَنْ جَمْعُ صَحَابَةٍ) بِالْإِضَافَةِ وَجُوزُ التَّوْصِيفِ. □ فَوُدَّ: (أَيُّ قِيَامِهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَجُوزُ فِي الْمُغْنِيِّ لَا قَوْلُهُ الْوَاوُ إِلَى أَيُّ كُلِّ وَإِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَفِيهِمَا تَقَرَّرَ فِي التَّهْنِئَةِ لَا قَوْلُهُ وَجُوزُ إِلَى الْمُتَنِ. □ فَوُدَّ: (وَأَثَرُهَا الْخُ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ الْأَجُودِيَّةَ إِنَّمَا هِيَ لِلْوَاوِ الْبَاقِيَةِ عَلَى مَعْنَاهَا كَمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ تَوْجِيهِهِمْ لِلْأَجُودِيَّةِ لِلَّتِي بِمَعْنَى أَوْ أَيْضًا كَهَيْدِهِ كَمَا قَالَ فَتَأْمَلْ سَم. □ فَوُدَّ: (أَيُّ كُلِّ مِنْهُمَا) حُلُّ مَعْنَى لَا إِغْرَابَ لِأَنَّهُ بَعْدَ جَعْلِ الْوَاوِ بِمَعْنَى أَوْ لَا يُحْتَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ بِكُلِّ ع ش. □ فَوُدَّ: (فَعَيَّنِيذِ) أَيُّ حِينَ التَّأْوِيلِ بِكُلِّ مِنْهُمَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ حِينَ التَّأْوِيلِ بَاو. □ فَوُدَّ: (تَنَازَعَهُ) أَيُّ تَنَازَعَ فِي الْإِمَامِ وَالْمُتَقَرِّدِ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَجَازَ الْخُ) عِبَارَةُ التَّهْنِئَةِ وَالْمُغْنِي فَالْفَرَاءُ يُعْمَلُهَا فِيهِ وَالْكَسَائِيُّ يَقُولُ حَذَفَ فَاعِلُ الْأَوَّلِ وَالْبَصْرِيُّونَ يَبْرُزُونَهُ وَالْفَاعِلُ الْمُضْمَرُّ عَنْدهُمْ مُفْرَدٌ لَا مثنًى لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ضَمِيرٌ تَشْبِيهُ لَبَرَزَ عَلَى رَأْيِهِمْ قَيْصِيرٌ وَإِنْ قَرَأَ ثُمَّ الْإِفْرَادُ مَعَ عَوْدِهِ عَلَى اثْنَيْنِ بِتَأْوِيلِ كُلِّ مِنْهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ فَالتَّرْكِيبُ صَحِيحٌ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ قَبْلَهُ اهـ. □ فَوُدَّ: (عَلَى حَدِّ) ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ﴾ (يوسف: ٢٥) أَيُّ بَانَ يَكُونُ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ مَذْلُولًا عَلَيْهِ بِلَفْظِ

□ فَوُدَّ: (وَأَثَرُهَا الْخُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْأَجُودِيَّةَ إِنَّمَا هِيَ لِلْوَاوِ الْبَاقِيَةِ عَلَى مَعْنَاهَا كَمَا يُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ تَوْجِيهِهِمُ الْأَجُودِيَّةَ لِلَّتِي بِمَعْنَى أَوْ أَيْضًا كَهَيْدِهِ كَمَا قَالَ فَتَأْمَلْ.

أَيُّ بَدْوٍ أَيْ فَإِنْ قَرَأَ قَارِئٌ إِلَى آخِرِهِ (لِقِرَائَتِهِ فَقَطْ) أَيْ كُلُّ لِقِرَاءَةٍ نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ نَعَمْ اسْتَشْنَى
 الْإِمَامُ مِنْ قَرَأَ بَدَلًا عَنِ الْفَاتِحَةِ لِمَجْزِهِ عَنْهَا آيَةُ سَجْدَةٍ. قَالَ فَلَا يُسْنَى لَهُ السُّجُودُ إِلَّا بِقَطْعِ
 الْقِيَامِ الْمَفْرُوضِ وَاعْتِمَادِهِ النَّاجِ السُّبْكِيِّ وَوَجْهَهُ بَأَنَّ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ لَا يُتْرَكُ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ أَه
 وَفِيهِمَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَتَأْتِي فِي الْقَطْعِ لِأَجْنَبِيٍّ أَمَّا هُوَ لِمَا هُوَ مِنْ مَصَالِحٍ مَا هُوَ فِيهِ فَلَا
 مُحَذَرٌ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَذَلِكَ لَا يُسَمَّى قَطْعًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (و) سَجَدَ (الْمَأْمُورُ لِسَجْدَةِ إِمَامِهِ)
 فَقَطْ فَتَبْطُلُ بِسُجُودِهِ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ إِمَامِهِ مُطْلَقًا وَلِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ إِذَا لَمْ يَسْجُدْ.....

الْفِعْلُ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ:

لَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَمِيرِ وَالنَّزَوَانِ

• قَوْلُهُ: (أَيُّ بَدْوٍ) فَاعِلٌ بَدَا الْمَذْلُوعُ عَلَيْهِ بِلَفْظِهِ. • قَوْلُهُ: (قَارِئٌ) فَاعِلٌ قَرَأَ الْمَذْلُوعُ عَلَيْهِ بِلَفْظِهِ أَيْضًا
 قَالَهُ الْكَزْزَدِيُّ لَكِنَّ الْمَعْرُوفَ فِي كُتُبِ التَّحْوِي تَفْسِيرُ حَدِّ «ثُمَّ بَدَأَ لَمْ» (يوسف: ٢٥) بِكَوْنِ الْفِعْلِ مُسْتَدًا إِلَى
 ضَمِيرِ مَضَرِّهِ وَجُفِلَ الْفِعْلُ بِمَعْنَى وَقَعَ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ أَيْ فَإِنْ قَرَأَ قَارِئٌ الْخُ وَلَمْ يَلْ هَذَا
 مِنْ جُمْلَةٍ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِصِيغَةِ التَّمْرِيطِ. • قَوْلُهُ: (دُونَ غَيْرِهِ) أَيْ مِنْ مُضَلٍّ وَغَيْرِهِ وَلَا بَطَلَتْ
 صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ شَرْحَ بِأَفْضَلٍ وَنَهَايَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ اسْتَشْنَى الْإِمَامُ الْخُ) اعْتَمَدَ النَّهْيَ وَفَاقًا
 لَوَالِدِهِ. • قَوْلُهُ: (وَوَجْهَهُ بَأَنَّ مَا الْخُ) وَقَدْ يَوْجُهُ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ أَيْضًا بَأَنَّ لِلْبَدَلِ حُكْمَ الْمُبَدَلِ مِنْهُ وَالْفَاتِحَةُ لَا
 سُجُودَ لِقِرَائَتِهَا فَكَذَا بَدَلُهَا وَلَوْ آيَةُ سَجْدَةٍ نَعَمْ لَوْ لَمْ يُحْسِنَ إِلَّا قَدَرَ الْفَاتِحَةَ فَقَرَأَ عَنْهَا ثُمَّ عَنِ السُّورَةِ
 فَالْوَجْهَ أَنَّهُ يَسْجُدُ لِقِرَائَتِهِ مَرَاهِمَ عَلَى حَجِّهِ ع. ش. • قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَقْطَعُ الْقِيَامَ الْمَفْرُوضَ) أَيْ لِأَنَّهُ
 قِيَامٌ لِمَفْرُوضٍ وَهُوَ بَدَلُ الْفَاتِحَةِ وَخَرَجَ بِهِ الْقِيَامُ لِلْسُّورَةِ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ) أَيْ
 كَالسُّجُودِ لِمُتَابَعَةِ الْإِمَامِ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَفِيهِمَا الْخُ) أَيْ فِي تَعْلِيلِي الْإِمَامِ وَالسُّبْكِيِّ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ
 ذَلِكَ) أَيْ تَعْلِيلُ كُلِّ مِنْهُمَا. • قَوْلُهُ: (أَمَّا هُوَ) أَيْ الْقَطْعُ. • قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيْ الْقَطْعُ أَوِ السُّجُودُ (لِذَلِكَ)
 أَيْ لِمَا هُوَ مِنْ مَصَالِحٍ مَا هُوَ فِيهِ. • قَوْلُهُ: (لِقِرَاءَةِ غَيْرِ إِمَامِهِ) شَمِلَ مَا لَوْ تَبَيَّنَ لَهُ حَدَثُ إِمَامِهِ عَقِبَ قِرَائَتِهِ
 لَهَا نِهَايَةً أَيْ فَلَا يَسْجُدُ لَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِمَامٍ لَهُ وَخَرَجَ بِذَلِكَ مَا لَوْ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ عَقِبَ قِرَاءَةِ آيَةِ
 سَجْدَةٍ وَقَبْلَ السُّجُودِ أَوْ فَرَغَهُ الْمَأْمُورُ حَيْثُ يُدْرِكُهُ قَوْلُهُ لَوْجُودِ الْمُخَالَفَةِ الْفَاجِشَةِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا مَتَغْنَا
 انْفِرَادَهُ بِالسُّجُودِ لِلْمُخَالَفَةِ، وَقَدْ زَالَتْ رَشِيدِي وَسَم. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ نِهَايَةً.
 • قَوْلُهُ: (وَلِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ الْخُ) يُسْتَشْنَى مِنْهُ مَا لَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَسْجُدْ وَقَصُرَ الْفَضْلُ فَيَسْنُ لِلْمَأْمُورِ
 السُّجُودُ كَمَا يَأْتِي وَهَذَا سُجُودُ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ سَم.

• قَوْلُهُ: (وَوَجْهَهُ بَأَنَّ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ الْخُ) قَدْ يَوْجُهُ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ بَأَنَّ لِلْبَدَلِ حُكْمَ الْمُبَدَلِ مِنْهُ وَالْفَاتِحَةُ لَا
 سُجُودَ لِقِرَائَتِهَا فَكَذَا بَدَلُهَا، وَلَوْ آيَةُ سَجْدَةٍ نَعَمْ لَوْ لَمْ يُحْسِنَ الْفَاتِحَةَ فَقَرَأَ عَنْهَا، ثُمَّ عَنِ السُّورَةِ فَالْوَجْهَ
 أَنَّ يَسْجُدُ لِقِرَائَتِهِ عَنِ السُّورَةِ مَر. • قَوْلُهُ: (بَأَنَّ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ) يُعْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ الْأَوَّلِ الْقِيَامَ.
 • قَوْلُهُ: (وَلِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ إِذَا لَمْ يَسْجُدْ) يُسْتَشْنَى مَا لَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَسْجُدْ وَقَصُرَ الْفَضْلُ فَيَسْنُ لِلْمَأْمُورِ

ومن ثم كره للمأموم قراءة آية سجدة ومنه يؤخذ أن المأموم في صبح الجمعة إذا لم يسمع لا يستن له قراءة شورتها وقراءته إما عدا آتيها يلزمه الإخلال بشنة الموالاة (لأن سجدة إمامه فتخلف) عنه (أو انمكتس) الحال بأن سجدة هو دون إمامه (بطلت صلاته) إما فيه من المخالفة الفاجشة، ولو لم يقد إلا بعد رفعه رأسه من السجود.....

هـ قوله: (ومن ثم كره إلخ) أي ومن أجل عدم جواز سجود المأموم لقراءة غير إمامه عبارة المفتي والروض مع شرحه ويكره للمأموم قراءة آية سجدة وإضفاء لقراءة غير إمامه لعدم تمكنه من السجود ويكره أيضاً للمنفرد والإمام الإضفاء لغير قراءتهما ولا يكره لهما قراءة آية سجدة ولو في السرية لكن يستحب للإمام تأخيرها فيها إلى فراغه منها ومحلها عند قصر الفضل اهـ . هـ قوله: (ومن ثم يؤخذ إلخ) قد يمنع الأخذ بأن محل الكراهة ما لم يطلب ما فيه آية سجدة بخصوصه في الصلاة كما في صبح الجمعة والآست قراءة وإن لم يتمكن من السجود فلو قرأ لا يسجد كما هو ظاهر وظاهره ولو بعد سلامه وإن قصر الفضل؛ لأن المأموم لا يسجد إلا لسجود إمامه سم وفي الكردي عن الجمال التلوي والزيادي ما يوافقه .

قوله (س): (فتخلف) انظر ما ضابطه ويتبني البطلان باستمراره في القيام قاصدا ترك السجود مع شروع الإمام في الهوي؛ لأن استمراره المذكور شروع في المبطل الذي هو ترك السجود مع الإمام سم .

قوله (س): (بطلت صلاته) أي إن علم وتعمد فيهما ولم يتو المفارقة شرح بأفضل ومفتي . هـ قوله: (لما فيه) إلى المن في النهاية . هـ قوله: (من المخالفة الفاجشة) أي من غير عذر قال في شرح العباب بخلاف ما إذا نسي أو جهل وإن لم يكن قريب عهد بإسلام نظير ما مر والكلام حيث لم يتو مفارقتة انتهى فإن

السجود وهذا سجود لقراءة الإمام . هـ قوله: (ومن ثم كره للمأموم قراءة إلخ) قال في شرح الروض لعدم تمكنه من السجود قوله: (ومن ثم يؤخذ إلخ) قد يمنع الأخذ بأن محل الكراهة ما لم يطلب ما فيه آية السجدة بخصوصه في الصلاة كما في صبح الجمعة والآست قراءة وإن لم يتمكن من السجود فلو قرأ لا يسجد كما هو ظاهر وظاهره ولو بعد سلامه كإمامه وإن قصر الفضل؛ لأن المأموم لا يسجد إلا لسجود إمامه .

هـ قوله (س): (فتخلف عنه) انظر ما ضابط التخلف ويتبني أنه إذا استمر في القيام قاصدا ترك السجود بطلت بتلبس الإمام بالسجود وإن لم يرفع عنه لفحش هذه المخالفة، بل يتبني البطلان قبل تلبس الإمام بالسجود أيضاً؛ لأن الشروع في المبطل مبطل واستمراره في القيام قاصدا الترك مع أن شروع الإمام في الهوي شروع في المبطل الذي هو ترك السجود مع الإمام . هـ قوله: (بطلت صلاته) إما فيه من المخالفة الفاجشة) من غير عذر قال في شرح العباب بخلاف ما إذا نسي، أو جهل وإن لم يكن قريب عهد بإسلام نظير ما مر والكلام حيث لم يتو مفارقتة، ثم هل ذلك فراق بعذر مقتضى كلام

انتظره أو قبله هوى فإذا رفع قبل سجوده رفع معه ولا يسجد إلا أن يفارقه وهو فراق بمغزٍ ولا يكره لإمام قراءة آية سجدة مطلقاً لكن يسئ له في السرية تأخير السجود إلى فراغه لئلا يشوش

قلت المأموم بعد فراقه غايته أنه متفرّد والمتفرّد لا يسجد لقراءة غيره قلت فرّق بينهما ؛ لأن قراءة الإمام تتعلّق بالمأموم ولذا يطلب الإضغاء لها فتأمل سم وقوله فإن قلت إلخ في ع ش مثله . هـ فؤد : (انتظره إلخ) ويخري هذا كما في الغياب وشرجه فيما إذا هوى مع الإمام لكن تأخّر لمغزٍ كضعف أو بطء حركة أو نسيان كزدي . هـ فؤد : (أو قبله هوى) أي وإن ظهر له أنه لا يذركه فيه بأن رآه متجهّاً للرفع منه لا حتمال استمراره في السجود اهـ كزدي عن الإيعاب . هـ فؤد : (إلا أن يفارقه) إلى المنى في المغني إلا قوله واعتزّض إلى ولو تركه . هـ فؤد : (إلا أن يفارقه إلخ) راجع للمنى كما هو صريح صنيع المغني وشرحي الغياب وبافضل . هـ فؤد : (إلا أن يفارقه إلخ) ظاهره أنه بعد المفارقة يجوز سجوده بل يطلب ويؤيده قوله وهو فراق بمغزٍ سم ورشيدتي عبارة البصري قوله إلا أن يفارقه أي فيسجد هذا مقتضى كلامه وهو ظاهر في مأموم سمع آية السجدة ؛ لأنه مأمور بالسجود استقلالاً لولا مانع القدوة فلما زال رجع إلى الأصل أما مأموم لم يسمع قراءتها فسجوده محلّ تأمل ؛ لأنه لمحض المتابعة وقد انقطعت القدوة بنية المفارقة فليحرر اهـ . هـ فؤد : (مطلقاً) أي في السرية والجهرية . هـ فؤد : (لكن يسئ له في السرية إلخ) محله إذا قصر الفضل نهايةً ومغني وأسنى قال الرشيدتي ظاهر هذا التعبير أنه إذا لم يقصر الفضل لا يستحب له التأخير أي بل يسجد وإن شوش على المأمومين وصرّح به الشيخ ع ش في الحاشية جازماً به من غير عزو لكن عبارة الغياب وتندّب للإمام تأخير سجوده في السرية عن السلام وفعلها بعده إن قرب الفضل انتهت اهـ أي وهي محتجلة لأن يكون قوله إن قرب الفضل قيداً للمعطوف فقط فتزيد حيثيذ نذب التأخير مطلقاً . هـ فؤد : (لئلا يشوش إلخ) منه يؤخذ أنه لو أئنه ليقفه المأمومين نذب له فعلها من

المجموع نعم ونقله ابن الرقعة في سجود السهو عن التهذيب لكانه قال هنا إنها بغير عذر بخلاف تركه نحو التّشهد ؛ لأن الخلل بفقده أعظم اهـ ما في شرح الباب فإن قلت المأموم بعد فراقه غايته أنه متفرّد ، والمتفرّد لا يسجد لقراءة غيره قلت فرّق بينهما ؛ لأن قراءة الإمام تتعلّق بالمأموم ولذا يطلب منه الإضغاء لها فتأمل سم . هـ فؤد : (لما فيه من المخالفة الفاحشة) قد يؤخذ منه أنه لو بطلت صلاة الإمام عقب قراءة آية السجدة وقبل سجوده ، أو فارقه المأموم حيثيذ أنه يسجد لعدم المخالفة وقد سمع قراءة مشروعة تقتضي طلب السجود منه كلامه وإنما متعنا اثراءه بالسجود للمخالفة وقد زالت وهو محلّ نظر وعليه لا ينافيه قولهم فسجد المأموم لسجود إمامه لا لقراءته ؛ لأن ذلك مع استمرار القدوة ولأن المتفرّد لا يسجد لقراءة الإمام ؛ لأنه لا علفة بينهما ، والإنفراد هنا عارض . هـ فؤد : (إلا أن يفارقه) ظاهره أنه بعد المفارقة يجوز سجوده ، بل يطلب ويؤيده قوله وهو فراق بمغزٍ . هـ فؤد : (وهو فراق بمغزٍ) كذا شرح م ر . هـ فؤد : (لكن يسئ له في السرية تأخير السجود إلى فراغه) قال في الغياب كشرح الروض تبعاً للإسنوي وفعله أي ونذب له فعله أي السجود بعده أي بعد السلام إن قصر الفضل اهـ .

على المأمومين بل بُحِثْ نَدْبُ تَأْخِيرِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ أَيْضًا مَعَ الْجَوَامِعِ الْعِظَامِ؛ لِأَنَّهُ يَخْلِطُ عَلَى الْمَأْمُومِينَ وَاعْتَرَضَ الْأَوَّلُ بِمَا صَحَّ «أَنَّهُ كَثُرَ سَجْدَةٌ فِي الظُّهْرِ لِلتَّلَاوَةِ» وَجَبَابُ بَأَنَّهُ كَانَ يُسَيِّفُهُمُ الْآيَةُ فِيهَا أحيانًا فَلَعَلَّهُ أَسْمَقَهُمْ آتِيهَا مَعَ قَلْبِهِمْ فَأَمِنَ عَلَيْهِمُ التَّشْوِيشُ أَوْ قَصَدَ بَيَانُ جَوَازِ ذَلِكَ، وَلَوْ تَرَكَهَ الْإِمَامُ شَرُّ لِلْمَأْمُومِ بَعْدَ السَّلَامِ إِنْ قَصَرَ الْفَصْلُ لِمَا يَأْتِي مِنْ فَوَاتِيهَا بِطَوْلِهِ وَلَوْ لِفُتْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تُقْضَى عَلَى الْمُعْتَمِدِ.

(وَمَنْ سَجَدَ) أَيَّ أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ (خَارِجَ الصَّلَاةِ نَوَى) سُجُودَ التَّلَاوَةِ وَإِنْ لَمْ يُحِثْ أَنْهَا لِحَدِيثٍ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» وَيُسْنَى لَهُ التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ (وَكَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ) بِهَا كَالصَّلَاةِ وَلِخَبَرٍ فِيهِ لَكَيْتُهُ ضَعِيفٌ (رَافِعًا يَدَيْهِ) كَرَفَعِهِ السَّابِقَ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَلَا يُسْنَى لَهُ أَنْ يَقُومَ لِتَكْبِيرٍ مِنْ قِيَامٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ (ثُمَّ كَبَّرَ لِللَّهُوِيِّ) لِلسُّجُودِ (بِلا رَفْعٍ) لِيَذِيهِ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى تَكْبِيرَةٍ بَطَلَتْ مَا لَمْ يَنْوِ التَّخَرُّمَ فَقَطْ نَظِيرُ مَا يَأْتِي (ثُمَّ سَجَدَ) وَاجِدَةً (كُسُجُودِ الصَّلَاةِ) فِي وَاجِبَاتِهِ وَمُنْدُوبَاتِهِ (وَرَفَعَ رَأْسَهُ) مِنَ السُّجُودِ (مُكَبِّرًا) جَلَسَ ثُمَّ سَلَّمَ كَسَلَامِ الصَّلَاةِ فِي وَاجِبَاتِهِ وَمُنْدُوبَاتِهِ (وَتَكْبِيرَةً الْإِحْرَامِ شَرَطَ) فِيهَا (عَلَى الصَّحِيحِ) أَيَّ لَا بُدَّ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ كَالنِّيَّةِ زَكَنَ (وَكَذَا السَّلَامَ) لَا بُدَّ مِنْهُ فِيهَا (فِي الْأَظْهَرِ) قِيَاسًا عَلَى التَّخَرُّمِ وَلَا يُسْنَى تَشَهُدٌ.....

غَيْرُ تَأْخِيرٍ وَلَيْسَ بِعَبِيدٍ لِعِبَابِ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَ الْأَوَّلُ) أَيَّ نَدْبُ التَّأْخِيرِ فِي السَّرِّيَّةِ.

□ فَوَدَّ: (وَلَوْ تَرَكَ الْخُ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَنْ. □ فَوَدَّ: (أَيَّ أَرَادَ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَنْ لَا يَطُولَ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيُسْنَى لَهُ فِي الْمَنْ، وَقَوْلُهُ فَإِنْ اقْتَصَرَ إِلَى الْمَنْ وَقَوْلُهُ وَقَضَيْتُهُ إِلَى الْمَنْ وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ هَوَى فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلِخَبَرٍ إِلَى الْمَنْ وَقَوْلُهُ وَيُسْنَى وَيُكْرَهُ إِلَى الْمَنْ وَقَوْلُهُ لِمَا صَحَّ إِلَى وَيَلْزَمُ.

فَوَدَّ (سُنِّي): (نَوَى) أَيَّ وَجُوبًا نِهَايَةً وَمَغْنَى. □ فَوَدَّ: (سُجُودَ التَّلَاوَةِ) أَيَّ فَلَوْ نَوَى السُّجُودَ وَأُطْلِقَ لَمْ يَصِحَّ عَ ش. فَوَدَّ (سُنِّي): (وَكَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ) يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي فِي السَّلَامِ أَنَّهُ لَوْ كَبَّرَ هَاوِيًا لَمْ يَضُرَّ وَهُوَ وَاضِحٌ بَصْرِيٍّ. فَوَدَّ (سُنِّي): (رَافِعًا الْخُ) أَيَّ نَدْبًا مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُسْنَى لَهُ أَنْ يَقُومَ) أَيَّ فَإِذَا قَامَ كَانَ مُبَاحًا عَلَى مَا يَفْتَضِيهِ قَوْلُهُ لَا يُسْنَى الْخُ دُونَ يُسْنَى أَنْ لَا يَقُومَ عَ ش. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ كَبَّرَ الْخُ) أَيَّ نَدْبًا نِهَايَةً وَمَغْنَى.

فَوَدَّ (سُنِّي): (وَرَفَعَ رَأْسَهُ) أَيَّ بِلا رَفْعٍ يَدِيهِ مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ سَلَّمَ كَسَلَامِ الصَّلَاةِ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ سَلَّمَ قَبْلَ رَفْعِ رَأْسِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الْوُضُوءِ لِحَدِّ الْجُلُوسِ بَصْرِيٍّ عِبَارَةٌ عَ ش وَفِي سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ هَلْ يَجِبُ هَذَا الْجُلُوسُ لِأَجْلِ السَّلَامِ أَوْ لَا حَتَّى لَوْ سَلَّمَ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ يَسِيرًا كَفَى مَا لَمْ ر إِلَى الْوُجُوبِ وَالطَّبَاوِي إِلَى خِلَافِهِ انْتَهَى وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ رَاهُ وَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

فَوَدَّ (سُنِّي): (وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ الْخُ) أَيَّ مَعَ النِّيَّةِ كَمَا مَرَّ مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (أَيَّ لَا بُدَّ مِنْهَا الْخُ) وَكَثِيرًا مَا يُعَبَّرُ الْمُصَنِّفُ بِالشَّرْطِ وَيُرِيدُ بِهِ مَا قُلْنَاهُ مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُسْنَى تَشَهُدٌ) أَيَّ فَلَوْ أَنَّهُ لَمْ يَضُرَّ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ

□ فَوَدَّ: (وَجَلَسَ، ثُمَّ سَلَّمَ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي السَّلَامُ قَبْلَ الْجُلُوسِ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآتِي وَقَضِيَّةُ كَلَامِ بَعْضِهِمُ الْخُ.

وقضية كلام بعضهم أَنَّ الجُلوسَ للسلام رُكْنٌ وهو بعيد؛ لأنه لا يجب لِتَشْهيدِ التَّائِلَةِ وسلامها بل يجوزُ مع الاضطجاع فهذه أولى نعم هو سنة (ويُشترطُ) لها (شروط الصلاة) والكف عن مُفسداتها السابقة؛ لأنها وإن لم تكن صلاة حقيقة مُلحقة بها وقراءة أو سماع جميع آياتها فإن سجدة قبل انتهائها بخريف فسدت لِقَدَمِ دُخُولِ قِيَّتِهَا وَأَنْ لَا يَطُولَ فَصْلٌ عَرَفًا بَيْنَ آخِرِ الْآيَةِ وَالسُّجُودِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا بَأْتِيَ وَمُنَى. ويُكره فيها كُلُّ مَا يُنْسَى ويُكره في غيرها مِمَّا يُتَصَوَّرُ مَجِيئُهُ هُنَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(وَمَنْ سَجَدَ) أَي أَرَادَ السُّجُودَ (فِيهَا) أَي الصَّلَاةَ (كَبَّرَ لِلْهُوِيِّ) إِلَيْهَا (وَاللُّوْفِعَ) مِنْهَا لِمَا ضَعَّ وَأَنَّهُ **كَانَ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفِضٍ وَرَفَعَ فِي الصَّلَاةِ** وَيُلْزِمُهُ أَنْ يَنْتَهِيَبَ مِنْهَا قَائِمًا ثُمَّ يَرْكَعُ؛ لِأَنَّ الْهُوِيَّ مِنَ الْقِيَامِ وَاجِبٌ وَلَوْ قَرَأَ آيَتَهَا فَرَكَعَ بَأَنْ بَلَغَ أَقْلُ الرُّكُوعِ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ السُّجُودُ لَمْ يَجْزِ لِقَوَاتٍ مَحَلَّهُ أَوْ فَسَجَدَ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الْعُودُ قَبْلَ إِكْمَالِهَا جَازًا؛ لِأَنَّهَا نَفَلَ فَلَمْ يُلْزَمْ بِالشُّرُوعِ.....

طَوَّلَ الْجُلُوسَ بَعْدَ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ وَمَا أَتَى بِهِ مِنَ التَّشْهِيدِ مُجَرَّدُ ذِكْرٍ وَهُوَ لَا يَضُرُّ بَلْ قَضِيَّةٌ كَلَامِيَّةٌ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ ع. ش. ة فُود: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَا يُسَلَّمُ مِنْ قِيَامٍ وَهُوَ الْأَوَّلُ نَعَمْ يَظْهَرُ جَوَازُ سَلَامِهِ مِنْ اضْطِجَاعٍ قِيَاسًا عَلَى التَّائِلَةِ أَهْ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. وَهُوَ الْأَوَّلُ أَهْ قَوْلُهُ خَالَفَ وَقَامَ بَطَلَتْ وَقَوْلُهُ مِنْ اضْطِجَاعٍ لَا يُنَافِي هَذَا مَا مَرَّ عَنْهُ مِنْ وَجُوبِ الْجُلُوسِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَوْرَدَهُ فِي مُقَابِلَةِ الْإِكْتِفَاءِ بِمُجَرَّدِ الرَّفْعِ فَكَانَ قَالَ يَجِبُ الْجُلُوسُ أَوْ بَدَلَهُ مِمَّا يَجُوزُ فِي التَّائِلَةِ أَهْ وَهَذَا مُفَادُ كَلَامِ الشَّارِحِ أَيْضًا كَمَا تَبَيَّنَ سَمِ عَلَيْهِ. ة فُود: (نَعَمْ هُوَ سُنَّةٌ) أَي الْجُلُوسُ.

فُود (سُي): (شُرُوطُ الصَّلَاةِ) أَي كَالِاسْتِجَابَةِ وَالسُّتْرِ وَالطَّهَارَةِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. ة فُود: (هَنْ مُفْسِدَاتُهَا) كَأَكْلِ وَكَلَامٍ وَفَعْلٍ مُبْطِلٍ نِهَائَةً. ة فُود: (وَأَنْ لَا يَطُولَ فَصْلٌ عَرَفًا الْإِنِّ) قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِيمَنْ سَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ نَاسِيًا وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ تَفْلًا ثُمَّ تَذَكَّرَ الْإِنِّ مِنْ أَنَّهُ يَحْصُلُ الطَّوْلُ بِقَدْرِ رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْوَسْطِ الْمُعْتَدِلِ أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ ع. ش. ة فُود: (مِمَّا بَأْتِيَ) أَي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ وَطَالَ الْفَصْلُ لَمْ يَسْجُدْ. ة فُود: (فِي غَيْرِهَا) أَي مِنَ التَّوَافِلِ.

فُود (سُي): (كَبَّرَ لِلْهُوِيِّ الْإِنِّ) أَي تَذَبُّبًا نِهَائَةً وَمُغْنِي. ة فُود: (وَيُلْزِمُهُ أَنْ يَنْتَهِيَبَ مِنْهَا قَائِمًا الْإِنِّ) فَلَوْ قَامَ رَاكِعًا لَمْ يَصِحَّ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يقرأ قَبْلَ رُكُوعِهِ فِي قِيَامِهِ مِنْ سُجُودِهِ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ مُغْنِي وَنِهَائَةً أَي لِلْفَضْلِ بَيْنَ السَّجْدَةِ وَالرُّكُوعِ ع. ش. ة فُود: (بَأَنْ بَلَغَ أَقْلُ الرُّكُوعِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَلَوْ لَمْ يَتَلَعَّ حَدَّ الرَّايِعِ جَازَ أَنْتَهَى فَانْظُرْ هَلْ يَسْجُدُ مِنْ ذَلِكَ الْحَدِّ أَوْ يَعُودُ لِلْقِيَامِ ثُمَّ يَسْجُدُ؟ وَالسَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ الْأَوَّلُ سَمَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ عَنِ الْبَصْرِيِّ مِنْ جَوَازِ تَكْبِيرَةِ التَّحْرُمِ هَاوِيًا. ة فُود: (لِقَوَاتٍ مَحَلَّهُ) أَي وَهُوَ هَوِيُّهُ مِنْ

ة فُود: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ الْإِنِّ) قَدْ يَكُونُ مُرَادُ هَذَا الْبَعْضِ الْإِحْتَزَاؤُ عَمَّا لَوْ لَمْ يَوْجَدْ جُلُوسٌ وَلَا مَا فِي مَغْنَاهُ مِمَّا يُجْزَى فِي التَّائِلَةِ كَالِاضْطِجَاعِ بَأَنْ سَلَّمَ بِمُجَرَّدِ رَفْعِ جَبْهَتِهِ عَنِ الْأَرْضِ أَذْنَى رَفْعٍ إِلَّا أَنْ يُلْتَزِمَ إِجْرَاءُ هَذَا السَّلَامِ أَيْضًا. ة فُود: (بَأَنْ بَلَغَ أَقْلُ الرُّكُوعِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَلَوْ لَمْ يَتَلَعَّ حَدَّ الرَّايِعِ

ولو هوى للسجود فلما بلغ حد الركوع صرفه له لم يكفه عنه كما مر والذي يتجه أنه لا يسجد منه لها؛ لأنه بنيت الركوع لزومه القيام كما علم مما مر في الركوع نعم إذا عاد للقيام له الهوي منه للسجود كما هو ظاهر (ولا يرفع يديه) فيهما يقدم وزوده (قلت ولا يجلس) ندبا بهذا (للاستراحة والله أعلم) يقدم وزوده أيضا ولا يجب لها نية كما حكى ابن الرفعة الاتفاق عليه ومر توجيهه في سجود السهو وأنه لا ينافي قولهم لم تشملها نية الصلاة (ويقول) فيها في الصلاة وخارجها (سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه ونصره بحوله وقوته) فتبارك الله أحسن الخالقين رواه جمع بسند صحيح إلا وصوره فزواها البيهقي، وهذا أفضل ما يقال فيها

قيام ع ش . فود: (ولو هوى للسجود إلخ) يتردد النظر في هذه الصورة هل يسجد للسهو نظرا لزيادة صورة الركوع المضطلة لولا المُنذر ولعل الأقرب نعم بضري، ولا يخفى أنه لو سلم مني على قول الشارح: (والذي يتجه إلخ) ويأتي عن سم ما فيه . فود: (كما مر) أي في الركوع . فود: (والذي يتجه إلخ) قد يقال: قضية قوله الآتي: (نعم إلخ) أن له السجود منه لها؛ لأنه إذا لم يلزمه تقديم الركوع بعد العود للقيام فلا يلزمه قبله ولزوم القيام بنيت الركوع إنما يظهر إذا أراد ترك السجود مطلقا فليأمل سم.

فود: (لها) أي للتلاوة . فود: (فيهما) إلى قوله ومر في المُنهي . فود: (ندبا إلخ) بل يُكره تنزيها ولا تبطل به صلاته مُنهي . فود: (ولا يجب إلخ) وفقا لشيخ الإسلام والمُنهي وخلافا للنهاية عبارته ونوى سجود التلاوة حتما من غير تلفظ ولا تكبير اه . فود: (ومر توجيهه في سجود السهو إلخ) تقدم في الهامش ثم إن المُتعمد عند شيخنا الشهاب الرملي وجوب النية لها في حق غير المأموم وهو الموافق لقولهم لم تشملها نية الصلاة، وأما توجيه الشارح فلا يخفى أنه تكلف سم . فود: (فيها في الصلاة) إلى قوله: (فإذا كثرها) في النهاية إلا قوله: (زواه) إلى (وهذا قوله) كذا أطلقه شارح.

فود: (أحسن الخالقين) زاد الأسنى والمُنهي ويقول: (اللهم اكتب لي بها عندك أجرا واجعلها لي عندك ذخرا وضع عني بها وزرا واقبلها مِنِّي كما قبلتها مِن عبدك داود) زواهما الحاكم وصححهما ويتدب كما في المجموع عن الشافعي أن يقول «سُبْحَنَ رَبِّيَ إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّيَ لَمَفْعُولًا» (الإسراء: ١٠٨) قال في الروضة ولو قال: ما يقوله في سجود صلاته جاز أي كفى اه.

جاز اه فانظر هل يسجد من ذلك الحد، أو يعود للقيام، ثم يسجد، والسابق إلى الفهم منه الأول . فود: (والذي يتجه أنه لا يسجد منه لها) قد يقال: قضية قوله الآتي: (نعم إلخ) أن له السجود منه لها؛ لأنه إذا لم يلزمه تقديم الركوع بعد العود للقيام فلا يلزمه قبله ولزوم القيام بنيت الركوع إنما يظهر إذا أراد ترك السجود مطلقا، فليأمل . فود: (ومر توجيهه في سجود السهو) تقدم، ثم إن المُتعمد عند شيخنا الشهاب الرملي وجوب النية لها في حق غير المأموم وهو الموافق لقولهم: لم تشملها نية الصلاة وأما توجيه الشارح فلا يخفى أنه تكلف.

وإن رَدَّ غيرُه والدُّعاءُ فيها بِمُناسِبِ سِياقِ آيَتِها حَسَنٌ. (ولو كَرَّرَ آيَةً) فيها سَجْدَةٌ بِلَاوَةٍ خَارِجٍ الصَّلَاةِ أَيِ أَتَى بِهَا مَرَّتَيْنِ (فِي مَجْلِسَيْنِ سَجْدَ لِكُلِّ) عَقِبَتِهَا لِتَجَدُّدِ السَّبَبِ بِمَدِّ تَوْفِيَةِ الْأَوَّلِ مُقْتَضَاهُ فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ لِلْمَرَّةِ الْأُولَى كَفَاهُ عَنْهُمَا سَجْدَةٌ جِزْمًا كَذَا أَطْلَقَهُ شَارِحٌ وَمَحَلُّهُ إِنْ قَصُرَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْأُولَى وَالسُّجُودِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَضِيَّةٌ تَعْبِيرُهُمْ بِكَفَاهُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَعَدُّدُهَا وَهُوَ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِيْمَنْ طَافَ أَسَابِغَ ثُمَّ كَرَّرَ صَلَواتِها إِلَّا أَنْ يُفَرِّقَ بِأَنْ شَتَّةَ الطَّوَائِفِ لَمَّا اغْتَفَرَ فِيهَا التَّأْخِيرَ الْكَثِيرَ شُومِخَ فِيهَا بِمَا لَمْ يُسَامَحْ بِهِ هُنَا (وَكَذَا الْمَجْلِسُ فِي الْأَصَحِّ) لِمَا ذَكَرَ (وَرَكْعَةٌ كَمَجْلِسٍ) وَإِنْ طَالَتْ (وَرَكْعَتَانِ كَمَجْلِسَيْنِ) وَإِنْ قَصُرَتَا نَظَرًا لِلأَسْمِ فَإِذَا كَرَّرَهَا فِي رَكْعَةٍ سَجْدَ لِكُلِّ فِي الْأَصَحِّ أَوْ فِي رَكْعَتَيْنِ فَكَذَلِكَ بِلَا خِلَافٍ عَلَى التَّعَدُّدِ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَأْتِي بِالثَّانِيَةِ عَقِبَ الْأُولَى

فَوَدَّ: (وإن رَدَّ غيرُه) مِنْهُ مَا تَقَدَّمَ أَيْفًا. فَوَدَّ: (والدُّعاءُ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَذَا أَطْلَقَهُ) فِي الْمُثْنِيِّ.

فَوَدَّ: (بِمُنَاسِبِ سِياقِ آيَتِها) يَقُولُ فِي سَجْدَةِ الْإِسْرَاءِ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الْبَاكِينَ إِلَيْكَ وَالْخَاشِعِينَ لَكَ وَفِي سَجْدَةِ الْمِائَةِ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ السَّاجِدِينَ لَوُجْهِكَ الْمُسَبِّحِينَ بِحَمْدِكَ وَاعُوذُ بِكَ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْتَكْبِرِينَ عَنْ أَمْرِكَ وَعَلَى أَوْلِيائِكَ أَسْنَى وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (أَيِ أَتَى بِهَا مَرَّتَيْنِ) أَيِ أَوْ أَكْثَرَ وَجَحْمَةُ تَفْسِيرُهُ بِمَا ذَكَرَ أَنَّ حَقِيقَةَ التَّكْرَارِ كَمَا فِي الْمِضْبَاحِ إِعَادَةُ الشَّيْءِ مِرَارًا وَأَقْلَ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِعَادَةُ الشَّيْءِ بَعْدَ الْمَرَّةِ الْأُولَى مَرَّتَيْنِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ ع. ش. فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ إِنْ قَصُرَ الْفَصْلُ الْخُ) أَيِ فَإِنْ طَالَ فَاتِ سُجُودِ الْأُولَى سَمَّ قَالَ ع. ش. لَمْ يُبَيِّنْ مَا يَحْصُلُ بِهِ الطُّوْلُ هُنَا وَيُحْتَمَلُ ضَبْطُهُ بِقَدْرِ رَكْعَتَيْنِ أ. ه. فَوَدَّ: (وَهُوَ نَظِيرُ مَا يَأْتِي الْخُ) قَضِيَّةٌ أَنَّ الْأَفْضَلَ هُنَا التَّعَدُّدُ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ هُنَاكَ سَم. فَوَدَّ: (ثُمَّ كَرَّرَ صَلَواتِها) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَلَّى بِصِغَةِ الْجَمْعِ وَحَيِّتِيذٍ فَالْأَنْسَبُ قَوْلُ لَا كَرَّرَ فَتَأْمَلْ إِنْ كُنْتَ مِنْ أَهْلِ بَصْرَةٍ. فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُفَرِّقَ الْخُ) أَيِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْفَرْقِ يَقَالُ بِالسِّيَةِ هُنَا ع. ش.

فَوَدَّ (سَمَّ): (فِي الْأَصَحِّ) وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ إِذَا سَجَدَ لِلأُولَى ثُمَّ كَرَّرَ الْآيَةَ فَيَسْجُدُ ثَانِيًا أَمَّا لَوْ كَرَّرَهَا قَبْلَ السُّجُودِ فَإِنَّهُ يَقْتَصِرُ عَلَى سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ قَطْعًا مُغْنِي. فَوَدَّ: (سَجْدَ لِكُلِّ فِي الْأَصَحِّ) وَقِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ فِي تَكْرِيرِهَا فِي مَجْلِسٍ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْجُدْ لِلْمَرَّةِ الْأُولَى كَفَاهُ لَهَا سَجْدَةٌ وَقَضِيَّةُ التَّعْبِيرِ بِكَفَاهُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَعَدُّدُهَا وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ سُجُودٌ مَطْلُوبٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم أَقُولُ يَصْرُحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ عَلَى التَّعَدُّدِ الْخُ. فَوَدَّ: (عَلَى التَّعَدُّدِ) أَيِ جَوَازِهِ فِيمَا مَرَّ بِبَصْرَةٍ.

فَوَدَّ (سَمَّ): (كَمَجْلِسَيْنِ) (فَرَعٌ) لَوْ قَرَأَ آيَةً خَارِجَ الصَّلَاةِ وَسَجَدَ لَهَا ثُمَّ أَعَادَهَا فِي الصَّلَاةِ أَوْ عَكْسَ سَجَدَ ثَانِيًا نِهَابَةً. فَوَدَّ: (فَكَذَلِكَ) أَيِ سَجَدَ لِكُلِّ.

فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ إِنْ قَصُرَ الْفَصْلُ) أَيِ: فَإِنْ طَالَ فَاتِ سُجُودِ الْأَوَّلِ. فَوَدَّ: (وَهُوَ نَظِيرُ مَا يَأْتِي الْخُ)، بَلْ قَضِيَّةُ تَنْظِيرِهِ بِمَا ذَكَرَ أَنَّ الْأَفْضَلَ التَّعَدُّدُ؛ لِأَنَّهُ الْأَفْضَلُ هُنَاكَ. قَوْلُهُ: (فَإِذَا كَرَّرَهَا فِي رَكْعَةٍ سَجَدَ لِكُلِّ فِي الْأَصَحِّ) وَقِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ فِي تَكْرِيرِهَا فِي مَجْلِسٍ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْجُدْ لِلْمَرَّةِ الْأُولَى كَفَاهُ لَهَا سَجْدَةٌ وَقَضِيَّةُ التَّعْبِيرِ بِكَفَاهُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَعَدُّدُهَا وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ سُجُودٌ مَطْلُوبٌ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

وهكذا من غير قيام ولا فيظهر البطلان؛ لأنه زيادة صورة ركن من غير موجب (فإن) قرأ الآية أو سجد أو (لم يسجد وطال الفصل) عرفاً بين آخرها والسجود (لم يسجد) وإن غلب بالتأخير؛ لأنها من توابع القراءة مع أنه لا مدخل للقضاء فيها؛ لأنها ليست عارض كالكشوف فإن لم يطل أتى بها، وإن كان محدثاً بأن ظهر عن قرب كما مر.

(وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) لأن سببها لا تعلق له بها فإن فعلها فيها عابداً عما بطلت صلاته (وإنما تستلزم لهجوم نعمة) له أو لنحو ولده أو لعموم المسلمين ظاهرة من حيث لا يحتسب، وإن توقّعها قبل كونه أو وظيفة دينية إن تأهل لها وطلب منه قبولها فيما يظهر أو مال أو جاه أو نصر على عدو أو قدوم غائب أو شفاء مريض بشرط جل المال وما بعده كما هو واضح وليس الهجوم مغنياً عن القيدتين بعده ولا تمثيلهم بالولد منافياً للأخير خلافاً لإزاعيتهما؛ لأن المراد بهجوم الشيء مفاجأة وقوعه الصادي بالظاهر وما لا ينسب عادة لتسببه

فرد: (قرأ الآية) إلى قول المتن وسجدة الشكر في النهاية والمغني.

فرد (س): (وطال الفصل) أي يتنازع ش. فرد: (أتى بها إلخ) فإن لم يتمكن من التطهر أو من فعلها لشغله قال: أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قياساً على ما قاله بعضهم من سن ذلك لمن لم يتمكن من تحية المسجد يحدث أو شغل ويتبني أن يقال مثل ذلك في سجدة الشكر أيضاً ش. فرد: (كما مر) أي في شرح: ويسن للقاري. فرد: (لأن سببها) إلى المتن في المغني وإلى قوله وقول الخوارزمي في النهاية إلا قوله وإن توقّعها قبل وقوله كذا قيل إلى وأما إخراج وقوله لفقير. فرد: (من حيث لا يحتسب) قضيه أنه لو كان يتوقّعها وحصلت له في الوقت الذي يتوقّعها فيه لم يسجد وفي الزیادي خلافه عبارته سواء أكان يتوقّعها قبل ذلك أم لا ويصرح بما اقتضاه كلامه قوله الآتي وبالأخير إلخ ش ولعل ما نقله عن الزیادي هو الأقرب الموافق لقول الشارح وإن توقّعها قبل، وأما قوله ويصرح إلخ ففي حيز المنع. فرد: (أو لنحو ولده) أي كاخيه وشيخه وتلميذه. فرد: (أو لعموم المسلمين) أي كالمنظر عند القحط بجبرمي أي ونصرة عساكر الإسلام على الكفار. فرد: (لا يحتسب) أي لا يندري نهاية ومغني. فرد: (كوليد) أي ولو ميتاً قد نُفِخَتْ فيه الروح؛ لأنه يتقعه في الآخرة شوبري اه كزدي ويخبرمي. فرد: (كوليد) أي أو نحو أخ شرح بأفضل وع ش. فرد: (أو مال) قد يقال قياسه الوظيفة الدنيوية سم. فرد: (وما بعده إلخ) وصورته في الجاه أن لا يكون منصّب ظلم وفي التصريح أن لا يكون العدو محققاً وفي قدوم الغائب أن لا يكون بحيث يترتب على قدومه مفسدة وفي شفاء المريض أن لا يكون نحو ظالم وكذا يعتبر في الولد أن لا يكون فيه شبهة رشدي. فرد: (عن القليدین إلخ) هما ظاهرة ومن حيث لا يحتسب ع ش. فرد: (مفاجأة وقوعه) أي حدوثه نهاية ومغني.

فرد: (أو مال) قد يقال: قياسه الوظيفة الدنيوية.

وَصِدْهُمَا بِالظُّهُورِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَعٌ غُرْفًا وَبِالْأَخِيرِ أَنْ لَا يُنْسَبَ وَقُوعُهُ فِي الْعَادَةِ لِتَسْبِيهِ
وَالْوَلَدِ، وَإِنْ تَسَبَّبَ فِيهِ لِكَيْتَهُ كَذَلِكَ (أَوْ هُجُومٍ (انْدِفَاعٍ نَقْمَةٍ) عَنْهُ أَوْ عَشْرُ ذِكْرِ ظَاهِرَةٍ مِنْ
حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ كَذَلِكَ كَنْجَاةٍ مِمَّا الْغَالِبُ وَقُوعُ نَحْوِ الْهَلَاكِ فِيهِ كَهَدْمٍ وَغَرْقٍ لِلخَيْرِ
الصَّحِيحِ وَأَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ يُسْرُّ بِهِ خَوْسًا جَدَّاهُ وَزَوَاهُ فِي دَفْعِ النَقْمَةِ ابْنُ جِبَّانٍ وَخَرَجَ
بِالْهُجُومِ فِيهِمَا اسْتِمْرَارُهُمَا كَالْإِسْلَامِ وَالْعَافِيَةِ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى اسْتِغْرَاقِ الْقُشْرِ فِي السُّجُودِ.
كَذَا قِيلَ وَقَدْ يُمْكِرُ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ فِي مَوَاضِعَ لَا نَنْظُرُ لَذَلِكَ؛ لَأَنَّا لَا نَأْمُرُهُ بِهِ إِلَّا إِذَا لَمْ يُعَارِضْهُ مَا
هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ فَالْوَجْهَ التَّعْلِيلُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَرِدْ لَهُ نَظِيرٌ بِخِلَافِ الْهُجُومِ بِقَيْدِهِ الْمَذْكُورَيْنِ
بِالظُّهُورِ مَا لَا وَقَعَ لَهُ كَحُدُوثِ دِرْهَمٍ لِفَقِيرٍ وَانْدِفَاعٍ وَمَا لَا وَقَعَ لِإِيذَائِهِ عَادَةً لَوْ أَصَابَهُ وَأَمَّا
إِخْرَاجُ الْبَاطِنَةِ كَالْمَعْرِفَةِ وَسُتْرِ الْمَسَاوِي فِيهِ نَظَرُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَجْلِ النِّقَمِ فَالَّذِي يَنْجُو
السُّجُودَ لِحُدُوثِهِمَا وَبِالْأَخِيرِ مَا يَحْصُلُ عَقِبَ أَسْبَابِهِ عَادَةً كَرِبْحٍ مُتَعَارِفٍ لِتَاجِرٍ وَيُسْرُ إِظْهَارِ
السُّجُودِ لَذَلِكَ إِلَّا إِنْ تَجَدَّدَتْ لَهُ ثُرُوءٌ أَوْ جَاءَهُ أَوْ وَلَدٌ مِثْلًا بِخَضْرَاءٍ مِنْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ.....

• فَوَدَّ: (وَبِالظُّهُورِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَعٌ الْخُ) يُوَافِقُهُ مَا نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي النَّقْمَةِ أَنْ يَكُونَ لَهَا بَالٌ
وَبَسْطُ الشَّارِحِ نَائِدٌ هَذَا وَرَدَّ مَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَبَعًا لِابْنِ الْعِمَادِ مِمَّا حَاصِلُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالظُّهُورِ لِلنَّاسِ
فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ثَقَلًا وَمَعْنَى سَم. • فَوَدَّ: (وَبِالْأَخِيرِ) وَهُوَ قَوْلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ. • فَوَدَّ: (لِكَيْتَهُ
كَذَلِكَ) أَيِ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَادَةً أَيْ لَوْجُودِ الْوَطْءِ فِي كَثِيرٍ مَعَ عَدَمِ وَجُودِ الْوَلَدِ قَالَ فِي الْإِيْمَابِ وَأَيْضًا
فَهُوَ وَإِنْ تَسَبَّبَ فِي أَضْلَى الْوَلَدِ فَلَا تَسَبُّبَ لَهُ فِي خَلْقِهِ وَتَفْخِخِ الرُّوحِ فِيهِ وَسَلَامَتِهِ حَتَّى إِلَى الْوِلَادَةِ كَرْدِي.
• فَوَدَّ: (أَوْ هَمَنْ ذِكْرُ) أَيِ عَنْ نَحْوِ وَلَدِهِ وَعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ. • فَوَدَّ: (ظَاهِرَةٍ) صِفَةُ نَقْمَةٍ. • وَفَوَدَّ: (مِنْ
حَيْثُ الْخُ) الْمُنَاسِبُ تَعَلُّقُهُ بِانْدِفَاعِ سَم. • فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ وَإِنْ تَوَقَّعَهُ قَبْلُ. • فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَيِ فِي
حُدُوثِ النَّقْمَةِ وَانْدِفَاعِ النَّقْمَةِ. • وَفَوَدَّ: (كَالْإِسْلَامِ وَالْعَافِيَةِ) نَشْرُ مُرْتَبِّ. • فَوَدَّ: (وَالْعَافِيَةِ) أَيِ
لِلصَّحِيحِ ع. ش. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْخُ) أَيِ السُّجُودَ لَاسْتِمْرَارِهِمَا. • فَوَدَّ: (بِقَيْدِهِ الْخُ) وَمِمَّا الظُّهُورُ
وَالْكُؤُوفُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ. • فَوَدَّ: (بِالظُّهُورِ الْخُ) وَقَوْلُهُ الْآتِي وَبِالْأَخِيرِ الْخُ عَطَفَتْ عَلَى قَوْلِهِ
بِالْهُجُومِ الْخُ. • فَوَدَّ: (لِفَقِيرٍ) اسْقَطَهُ النِّهَاةُ وَقَالَ ع. ش. قَوْلُهُ مَرَّ كَحُدُوثِ دِرْهَمٍ أَيْ لِفَقِيرٍ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ أَمْ
وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الْاقْرَبُ. • فَوَدَّ: (وَأَمَّا إِخْرَاجُ الْبَاطِنَةِ الْخُ) وَمِمَّنْ أَخْرَجَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمَعْنَى.
• فَوَدَّ: (فَالَّذِي يَنْجُو الْخُ) مُعْتَمَدٌ ع. ش. • فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) أَيِ لِكُلِّ مِنْ هُجُومِ النَّقْمَةِ وَهُجُومِ انْدِفَاعِ
النَّقْمَةِ.

• فَوَدَّ: (وَبِالظُّهُورِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَعٌ غُرْفًا) يُوَافِقُهُ مَا نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي النَّقْمَةِ أَنْ يَكُونَ لَهَا
بَالٌ. • فَوَدَّ: (أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَعٌ الْخُ) بَسْطُ نَائِدٍ هَذَا وَرَدَّ مَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَبَعًا لِابْنِ الْعِمَادِ مِمَّا حَاصِلُهُ
أَنَّ الْمُرَادَ بِالظُّهُورِ لِلنَّاسِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ثَقَلًا وَمَعْنَى. قَوْلُهُ: (ظَاهِرَةٍ) صِفَةُ نَقْمَةٍ. • فَوَدَّ: (مِنْ حَيْثُ)
الْمُنَاسِبُ تَعَلُّقُهُ بِانْدِفَاعِ.

وَعَلِمَ بِالْحَالِ لِقَلَّ يَنْكَسِرُ قَلْبُهُ. وَلَوْ ضَمُّ لِلْسُجُودِ صَدَقَةٌ أَوْ صَلَاةٌ كَانَ أَوْلَى أَوْ أَقَامَتُهُمَا مَقَامَهُ فَحَسَنَ وَقَوْلُ الْخَوَارِزْمِيِّ لَا يُغْنِيَانِ عَنْهُ أَيُّ لَا يُحْصِلَانِ الْأَكْمَلَ (أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلًى) فِي عَقْلِهِ أَوْ بَدَنِهِ شَكَرَ اللَّهُ شُبْحَانَهُ عَلَى سَلَامَتِهِ مِنْهُ لِيُخْبِرَ الْحَاكِمَ «أَنَّهُ ﷺ سَجَدَ لِرُؤْيَا زَمِنَ» وَفِي خَبَرٍ مُرْسَلٍ «أَنَّهُ سَجَدَ لِرُؤْيَا رَجُلٍ نَاقِصٍ خَلَقَ ضَعِيفَ حَرَكَةٍ بِالْفِ قَصَرِهِ، وَقِيلَ مُبْتَلًى وَقِيلَ مُخْتَلِطٌ عَقْلٌ وَيُسْنُ لِمَنْ رَأَى مُبْتَلًى أَنْ يَقُولَ «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي وَمَا ابْتَلَانِي وَقَضَلَنِي عَلَى كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِهِ تَفْضِيلًا» لِيُخْبِرَ التِّرْمِذِيُّ «مَنْ قَالَ ذَلِكَ عُوفِيَ مِنْ ذَلِكَ الْبَلَاءِ مَا عَاشَ» (أَوْ رُؤْيَا عَاصِي) أَيُّ كَافِرٍ أَوْ فَاسِقٍ.....

• فَوَدَّ: (وَعَلِمَ) أَيُّ مَنْ لَيْسَ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَعَلِمَ بِالْحَالِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلَّهُ فِيمَنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُؤْتَرُ عَنْهُ ذَلِكَ بِالْكَلِّيَّةِ لِمَزِيدِ كَمَالِهِ بِضَرْيٍ. • فَوَدَّ: (أَوْ صَلَاةً) الْآتِسْبَ وَصَلَاةً كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي الرُّؤْيَا نَبَأًا لِلْمَجْمُوعِ بِضَرْيٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِي (خَاتِمَةُ) يُسْنُ مَعَ سَجْدَةِ الشُّكْرِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ الصَّدَقَةُ وَالصَّلَاةُ لِلشُّكْرِ وَقَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ لَوْ أَقَامَ التَّصَدُّقُ أَوْ صَلَاةً رَكَعَتَيْنِ مَقَامَ السُّجُودِ كَانَ حَسَنًا أَهْ وَقَوْلُهُ لِلشُّكْرِ قَدْ يَوْجُهُ أَنَّهُ يَتَوَيَّ بِالصَّلَاةِ الشُّكْرَ لَكِنْ فِي عَشْرٍ خِلَافَهُ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ أَوْ صَلَاةً أَيُّ بَنِيَّةِ التَّطَوُّعِ لَا بَنِيَّةِ الشُّكْرِ أَخَذًا مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا صَلَاةٌ سَبَّيْهَا الشُّكْرُ أَهْ.

فَوَدَّ (سُي): (أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلًى) أَيُّ وَلَوْ غَيْرَ آدَمِيٍّ مُبْتَلًى بِمَا يَحْصُلُ لِلآدَمِيٍّ فِي الْعَادَةِ فِيمَا يَظْهَرُ سَمَّ وَعَشْرَ. • فَوَدَّ: (فِي عَقْلِهِ أَوْ بَدَنِهِ) أَيُّ أَوْ نَحْوِهِمَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِيُخْبِرَ الْحَاكِمَ الْخُ) وَالْأَوَّلَى عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ شُكْرًا الْخُ كَمَا فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَفِي خَبَرٍ مُرْسَلٍ الْخُ) أَيُّ وَاعْتَصَدَ بِشَوَاهِدٍ أَكَّدَتْهُ نِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (أَنْ يَقُولَ الْخُ) أَيُّ سِرًّا بَحِثْ أَنْ لَا يَسْمَعَ الْمُبْتَلَى كُرْدِيٍّ عِبَارَةُ الْبُضْرِيِّ قَوْلُهُ أَنْ يَقُولَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْخُ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَسْمَعَهُ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي وَأَنْ يَقُولَهُ مَنْ رَأَى الْعَاصِي وَأَنْ يَقُولَهُ بِحِثِّ يُسْمِعُهُ أَهْ.

• فَوَدَّ: (أَوْ رُؤْيَا حَاصٍ) وَيَتَّبِعِي أَوْ رُؤْيَا مُرْتَكِبٍ خَارِمِ الْمُرُوءَةِ عَشْرَ. • فَوَدَّ: (أَيُّ كَافِرٍ) أَيُّ وَلَوْ تَكَرَّرَتْ رُؤْيَا أَمَّا لَوْ رَأَى جُمْلَةً مِنَ الْكُفَّارِ دَفْعَةً فَيَكْفِي لِرُؤْيَا سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ عَشْرَ. • فَوَدَّ: (أَوْ فَاسِقٍ) أَيُّ فَلَا يَجُوزُ لِرُؤْيَا مُرْتَكِبِ الصَّغِيرَةِ حَيْثُ لَا إِضْرَارَ لِقَدَمِ فَسَقِهِ وَجَرَى عَلَى هَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالشَّارِحُ

• فَوَدَّ فِي (سُي): (أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلًى) أَيُّ: وَلَوْ غَيْرَ آدَمِيٍّ فِيمَا يَظْهَرُ وَيُحْتَمَلُ تَقْيِيدُ بِلَايَةِ حَيْثُ بِمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَحْصُلَ لِلآدَمِيٍّ فِي الْعَادَةِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ لِإِمْكَانِ حُصُولِهِ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ. • فَوَدَّ فِي (سُي): (أَوْ حَاصٍ) هُوَ يَشْمَلُ مَا بَعْدَهُ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْمَغْصِيَةِ الَّتِي يُتَجَاهَرُ بِهَا كَوْنُهَا كَبِيرَةً كَمَا أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى م ر ، وَالْأَوَجُّ أَنَّ الْفَاسِقَ إِذَا رَأَى فَاسِقًا فَإِنْ قَصَدَ بِالسُّجُودِ زَجْرَهُ سَجَدَ مُطْلَقًا، أَوْ الشُّكْرَ عَلَى السَّلَامَةِ مِمَّا ابْتَلَى بِهِ لَمْ يَسْجُدْ إِنْ كَانَ مِثْلَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، أَوْ كَانَ فَسَقُ الزَّائِي أَقْبَحَ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا إِذَا شَارَكَهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَاءِ م ر ، وَفِي الْعِبَابِ وَشَرْحِهِ، أَوْ فَاسِقًا أَيُّ، أَوْ لِمَنْ رَأَى فَاسِقًا قَالَ فِي الْكَفَايَةِ عَنْ الْأَصْحَابِ وَارْتَضَاهُ الْإِسْنَوِيُّ مُتَجَاهِرًا بِمَغْصِيَةٍ وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ كَالْأَفْرَعِيِّ الْمُتَّجِهَةِ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُتَجَاهِرِ وَغَيْرِهِ كَمَا أَطْلَقَهُ الزَّافِي؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّغْيِيرَ لِيَزِيدَ قَبْرُهَا ظَاهِرًا مِنْ

مُتَجَاهِرٍ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَوْ مُسْتَتِرٍ مُصِرٍّ وَلَوْ عَلَى صَغِيرَةٍ لِأَنَّ مُصِيبَةَ الدِّينِ أَشَدُّ وَإِنَّمَا يَسْجُدُ لِزُؤُفِيَةِ الْمُبْتَلَى السَّلِيمِ مِنْ بَلَائِهِ وَإِنْ كَانَ مُبْتَلَى بِلَايَةٍ آخَرَ فِيمَا يَظْهَرُ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْعَاصِي.....

فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ وَالْعُبَابِ أَيِ وَالْمُغْنِي وَجَرَى الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ عَلَى أَنَّهُ يَسْجُدُ لِزُؤُفِيَةِ مُرْتَكِبِ الصَّغِيرَةِ الْمُتَجَاهِرِ مُطْلَقًا وَنَقْلَهُ عَنِ الْوَالِدِ، وَوَأَقْفَهُ الزِّيَادِيُّ وَغَيْرُهُ كُرْدِيٌّ وَقَوْلُهُ وَجَرَى الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ الْفَخْرُ عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ وَلَا يَشْتَرَطُ فِي مَعْصِيَةِ الَّتِي يَتَجَاهَرُ بِهَا كَرُثُهَا كَبِيرَةٌ كَمَا أَتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّ كَرُثُهَا كَبِيرَةٌ أَيِ قَسْبُودٌ لِلصَّغِيرَةِ وَإِنْ لَمْ يُصِرَّ عَلَيْهَا هـ . قَوْلُهُ: (مُتَجَاهِرٍ) أَيِ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَتَجَاهَرْ بِمَعْصِيَتِهِ أَوْ لَمْ يَفْسُقْ بِهَا بَأَنَّ كَانَتْ صَغِيرَةً وَلَمْ يُصِرَّ عَلَيْهَا فَلَا يَسْجُدُ لِزُؤُفِيَتِهِ مُغْنِي قَالَ ع ش وَمِنْ التَّجَاهَرِ بِالْمَعْصِيَةِ لُبْسُ الْقَوَائِدِ الْقَطِيفَةِ لِلرِّجَالِ لِحُرْمَةِ اسْتِعْمَالِهِمُ الْحَرِيرَ وَالنِّسَاءَ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِهِ بِالرِّجَالِ .

(فَائِدَةٌ): يَنْتَبِهُ فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَتْ عَقِيدَةُ الرَّائِي وَالْعَاصِي أَنَّ الْبَيْرَةَ فِي اسْتِخْبَابِ السُّجُودِ بِعَقِيدَةِ الرَّائِي وَفِي إِظْهَارِ السُّجُودِ بِعَقِيدَةِ الْمَرْئِي فَإِنَّ الْغَرَضَ مِنْ إِظْهَارِهِ زَجْرُهُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَلَا يَنْزَجِرُ بِذَلِكَ إِلَّا خَيْثُ اعْتَقَدَ أَنَّ فِعْلَهُ مَعْصِيَةٌ ع ش . هـ قَوْلُهُ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْفَخْرُ) لَمْ يَزَقْصْ بِهِ النَّهَائِيَّةُ وَالْمُغْنِي وَشَنَعَ الْإِسْلَامَ وَشَرَطُوا الْإِعْلَانَ وَالتَّجَاهَرَ وَكَذَا الشَّارِحُ فِي الْإِيْعَابِ عِبَارَةٌ سَمِ فِي الْعُبَابِ وَشَرْحُهُ أَوْ فَايِقًا أَيِ لِمَنْ رَأَى فَايِقًا قَالَ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَارْتِضَاءِ الْإِسْنَوِيِّ مُتَجَاهِرًا بِمَعْصِيَتِهِ وَقَوْلُ الرَّزْكَاشِيِّ كَالْأَذْرَعِيِّ الْمُتَّبِعِ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُتَجَاهِرِ وَغَيْرِهِ كَمَا أَطْلَقَهُ الرَّافِعِيُّ ظَاهِرٌ مِنْ خَيْثُ الْمَعْنَى لِمَا عَلِمْتُ أَنَّ الْمَقْشُورَ خِلَافَهُ وَيُوجِّهُ بَأَنَّ الْإِخْفَاءَ أَفَادَهُ نَوْعَ احْتِرَامٍ لَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ غَيْبَةُ الْفَايِقِ الْمُتَجَاهِرِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ ثُمَّ قَالَ وَعَدَلَ عَنْ تَغْيِيرِهِمُ بِالْعَاصِي إِلَى الْفَايِقِ تَبَعًا لِكَثِيرِينَ . قَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ وَعَلَيْهِ فَلَا سُّجُودَ لِمُرْتَكِبِ صَغِيرَةٍ وَإِنْ أَصَرَ إِلَّا إِنْ غَلَبَتْ مَعَاصِيَهُ الَّتِي تَجَاهَرُ بِهَا طَاعَاتِهِ خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ لِزُؤُفِيَةِ الْمُصِرِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْسُقُ بِالْإِضْرَارِ بِلِ الْغَلْبَةِ الْمَذْكُورَةِ انْتَهَى . هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مُصِيبَةَ الدِّينِ الْفَخْرُ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِ أَوْ عَاصِي . هـ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يَسْجُدُ لِزُؤُفِيَةِ الْمُبْتَلَى السَّلِيمِ الْفَخْرُ) وَكَذَا فِيمَا يَظْهَرُ غَيْرُ السَّلِيمِ مِنْهُ إِذَا تَفَاوَتَا فِي نَحْوِ الْقَدْرِ أَوْ الْمَحَلِّ أَوْ الْأَلَمِّ كَانَ يَكُونُ مَا بِالْمَرْئِي أَكْثَرَ أَوْ فِي نَحْوِ الْوَجْهِ وَمَا بِالرَّائِي فِي نَحْوِ الرَّجُلِ أَوْ أَلَمِّ مَا بِالْمَرْئِي أَشَدَّ مِنْ أَلَمِّ مَا بِالرَّائِي، وَقَدْ يَشْمَلُ هَذَا قَوْلُهُ السَّلِيمُ مِنْ بَلَائِهِ وَكَذَا

خَيْثُ الْمَعْنَى لِمَا عَلِمْتُ أَنَّ الْمَقْشُورَ خِلَافَهُ وَيُوجِّهُ بَأَنَّ الْإِخْفَاءَ أَفَادَهُ نَوْعَ احْتِرَامٍ لَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ غَيْبَةُ الْفَايِقِ الْمُتَجَاهِرِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَسَبَبُهُ حُرْمَةُ إِيْذَانِهِ، ثُمَّ قَالَ وَعَدَلَ عَنْ تَغْيِيرِهِمُ بِالْعَاصِي إِلَى الْفَايِقِ تَبَعًا لِكَثِيرِينَ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ عَلَيْهِ فَلَا سُّجُودَ لِزُؤُفِيَةِ مُرْتَكِبِ صَغِيرَةٍ وَإِنْ أَصَرَ إِلَّا إِنْ غَلَبَتْ مَعَاصِيَهُ الَّتِي تَجَاهَرُ بِهَا طَاعَاتِهِ خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ السُّجُودَ لِزُؤُفِيَةِ الْمُصِرِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْسُقُ بِالْإِضْرَارِ، بِلِ الْغَلْبَةِ الْمَذْكُورَةِ هـ . قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يَسْجُدُ لِزُؤُفِيَةِ الْمُبْتَلَى السَّلِيمِ مِنْ بَلَائِهِ) وَكَذَا فِيمَا يَظْهَرُ غَيْرُ السَّلِيمِ مِنْهُ إِذَا تَفَاوَتَا فِي نَحْوِ الْقَدْرِ، أَوْ الْمَحَلِّ، أَوْ الْأَلَمِّ كَانَ يَكُونُ مَا بِالْمَرْئِي أَكْثَرَ، أَوْ فِي نَحْوِ الْوَجْهِ، وَمَا بِالرَّائِي فِي نَحْوِ الرَّجُلِ، أَوْ أَلَمِّ مَا بِالْمَرْئِي أَشَدَّ مِنْ أَلَمِّ مَا بِالرَّائِي وَقَدْ يَشْمَلُ هَذَا قَوْلُهُ السَّلِيمُ مِنْ بَلَائِهِ وَكَذَا يُقَالُ: فِي الْعَاصِي إِذَا رَأَى عَاصِيًا فَإِنْ كَانَ مَا بِالْمَرْئِي أَقْبَحَ سَجَدَ وَإِلَّا فَلَا،

والمراد برؤية أحدهما العلم بوجوده أو ظنه بنحو سماع كلامه ولا يلزم تكرُّر السجود إلى ما لا نهاية فيمن هو ساكن يلازمه مثلاً؛ لأننا لا نأمره به كذلك إلا إذا لم يوجد ما هو أهم منه يُقدَّم عليه. (ويظهرها) أي سجدة الشكر ندباً لهجوم نعمة أو اندفاع نقمة ما لم يكن بحضرة من يتضرر بذلك كما مرَّ ويظهرها ندباً أيضاً (للمعاصي) الذي لا يترتب على إظهارها له مفسدة تمييزاً له لقله يتوب (لا للمبتلى) غير الفاسق لقله ينكسر قلبه فإن أسر الأولى وأظهر هذه فالذي يظهر فوات الكمال ثم والكراهة هنا؛ لأن فيه نوع إيذاء كما صرح به تعليلهم المذكور أما فاسق كمنقطع في سرقه لم يثب يقيناً أو ظناً لقيام القرائن بذلك فيما يظهر فيظهرها له وصرحوا به مع أن الإظهار في الحقيقة للفسق المستمير لقله يتوهم أن بليته دافعة لذلك ومن ثم لو كانت بليته لم تنشأ عن فسقه أظهارها له أيضاً على الأوجه لكن يبين له أنها لفسقه لقله يتوهم أنها لبليته فينكسر قلبه. (وهي) أي سجدة الشكر (كسجدة التلاوة) المفعولة خارج الصلاة في كيفية واجباتها ومندوباتها (والأصح).....

يقال في المعاصي إذا رأى عاصياً فإن كان ما بالمرئي أفتح سجدة وإلا فلا والكلام إذا قصد بالسجود السلامة مما به فإن قصد السجود ليزجره فلا يتعد طلبه مطلقاً ونظيره أن متركب المنكر ينهى عن المنكر سم عبارة المغني والأولى أن يقال إن كان ذلك البلاء من غير نوع بلائه أو منه وهو أزيد أو كان ذلك الفسق من غير نوع فسقه أو منه وهو أزيد سجدة وإلا فلاه ويأتي عن النهاية ما يوافقه أيضاً.

فرد: (والمراد) إلى قوله ولا يلزم في المغني وإلى المتن في النهاية. فرد: (بإزائه) أي إزاء أحدهما أي المبتلى والمعاصي. فرد: (أي سجدة الشكر) إلى قول المتن وهي في النهاية والمغني إلا قوله فإن أسر إلى أما فاسق وقوله وصرحوا إلى ومن ثم. فرد: (كما مر) أي قبيل أو رؤية مبتلى.

فرد: (س)؛ (للمعاصي) أي المتجارب بمفصيته التي يفسق بها وفي معنى الفاسق الكافر وبه صرح الزويني في البحر بل هو أولى بذلك مغني. فرد: (لا يترتب إلخ) أي وإلا فلا يظهرها له بل يخفيها كما في المجموع نهاية ومغني. فرد: (فإن أسر الأولى) أي السجدة للمعاصي. فرد: (هذه) أي السجدة للمبتلى. فرد: (أما فاسق إلخ) عبارة النهاية نعم إن كان غير مغدور كمنقطع في سرقه أو مغلود في زنا ولم تعلم توبته أظهارها له وإلا فيسرها وقضيته أن الفاسق لا يسجد لرؤية فاسق لكن الأوجه أنه إن قصد به زجره سجدة مطلقاً أي سواء كان مثله أو أعلى أو أدون أو الشكر على السلامة مما ابتلي به لم يسجد إن كان مثله من كل وجه أو فسق الرائي أفتح ويجري هذا فيما لو شاركه في ذلك البلاء أو البضيان اه. فرد: (بقينا إلخ) قيد التقى. فرد: (لكن يبين إلخ) كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي نهاية وسم. فرد: (أي سجدة الشكر) إلى الباب في النهاية والمغني.

والكلام إذا قصد بالسجود السلامة مما به فإن قصد السجود ليزجره فلا يتعد طلبه مطلقاً ونظيره أن متركب المنكر ينهى عن المنكر. فرد: (لكن يبين له أنها لفسقه) كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي.

جوازهما على الراحلة للمساافر؛ بالإيماء؛ لأنهما نفل فشومخ فيهما وإن أذهب الإيماء أظهر أن كانهما من تمكين الجبهة بخلاف الجنابة وجوازهما للماشي للمسافر لا خلاف فيه لقوات تعليل المقابل الذي أشرت لزده بقولي وإن أذهب الإيماء إلى آخره (فإن سجدة) متمكنًا في مرقد أو (للاوة صلاة جاز عليها) بالإيماء (قطعًا) تبعًا للثافلة ولا يأتي هذا في سجدة الشكر لما مر أنها لا تدخل الصلاة. (تنبيه) نفوت هذه بطول الفصل عرفًا بينها وبين سببها نظير ما مر في سجدة التلاوة.

باب في صلاة النفل

(باب) بالتنوين في صلاة النفل هو، والسننة، والقطوع، والحسن، والمرغب فيه، والمستحب، والمندوب، والأولى ما رجح الشارح فعله على تركه مع جوازه، فهي كلها مترادفة.....

فوق (سني): (جوازهما) أي السجدةين خارج الصلاة نهايةً ومغني. □ فود: (بالإيماء إلخ) أي أمالو كان في مرقد وأنتم سجودته فإنه يجوز بلا خلاف مغني ونهاية. □ فود: (بخلاف الجنابة) أي لأنها تندر فلا يشق التزول لها وإن حرمة الميت تقتضي التزول مغني. □ فود: (لقوات تغليل المقابل إلخ) أي لأنه يسجد على الأرض نهايةً ومغني. □ فود: (متمكنًا في مرقد إلخ) صنيعة هذا يومهم أن جوازه مقتد بقوله عليها بالإيماء وليس بمراد كما تقدم عن النهاية والمغني. □ فود: (بينها وبين سببها) يتبين أن يكون المراد بالسبب فيما إذا بلغه النعمة أو اندفاع النعمة بالأخبار هو ذلك البلوغ سم. □ فود: (نظير ما مر إلخ). (فرغ): يخرم التقرّب إلى الله تعالى بسجدة من غير سبب ولو بعد الصلاة كما يخرم بركوع مفرد ونحوه نهايةً زاد المغني لأنه بدعة وكل بدعة ضلالة إلا ما استثنى ويمّا يخرم ما يفعله كثير من الجهلة من السجود بين يدي المشايخ ولو إلى القبلة أو قصده لله تعالى وفي بعض صورته ما يقتضي الكفر عافانا الله تعالى من ذلك اهـ.

باب في صلاة النفل

□ فود: (في صلاة النفل) إلى قوله وثواب الفرض في النهاية، والمغني إلا قوله: والأولى إلى كلها. □ فود: (في صلاة النفل) هو لغة: الزيادة، واضطلاحًا: ما عدا الفرائض، سمي بذلك؛ لأنه زائد على ما فرضه الله تعالى نهايةً ومغني. □ فود: (والأولى) زاد سم في شرح الوراق والإحسان ع ش. □ فود: (مع جوازه) أي الترك احترازًا عن الواجب. □ فود: (مترادفة) فيه بحث بالنسبة للحسن؛ لأنه أعم لشموله الواجب والمباح أيضًا كما في جمع الجوامع إلا أن يراد أن مترادفة الحسن اصطلاح آخر

□ فود: (بينها وبين سببها) يتبين أن يكون المراد بالسبب فيما إذا بلغته النعمة، أو اندفاع النعمة بالأخبار وهو ذلك البلوغ اهـ والله أعلم

باب: في صلاة النفل

□ فود: (فهي كلها مترادفة) فيه بحث بالنسبة للحسن؛ لأنه أعم لشموله الواجب والمباح أيضًا كما في جمع الجوامع الحسن المأذون واجبًا ومندوبًا ومباحًا اهـ إلا أن يراد أن الترادف بالنسبة إليه بالنسبة

خلافا للقاضي وثواب الفرض بفضلُه بسبعين درجة كما في حديث صحَّحه ابنُ خزيمة قال الزركشي، والظاهر أنه لم يُرد بالسبعين الحصرَ وزعم أن المندوب قد بفضلُه كإبراءِ المُصير وإنظاره وابتداء السلام ورده مردود بأن سبب الفضل في هذين اشتيمال المندوب على مصلحة الواجب وزيادة إذ بالإبراء زال الإنظار وبالإبتداء حصل أمر أكثر مما في الجواب، وشرع لتكميل نقص الفرائض بل وليقوم في الآخرة لا الدنيا أيضا - خلافا لبعض السلف - مقام ما ترك منها لئلا ينسب أن نص عليه وعليه يُحمل الخبر الصحيح «أن فريضة الصلاة، والزكاة وغيرهما إذا لم يتم تكمل التطوع» وأوله البيهقي بأن المكمل بالتطوع هو ما نقص من سنتها المطلوبة فيها أي فلا يقوم التطوع مقام الفرض مطلقا وجمع مرة أخرى بينه وبين حديث «لا تقبل نافلة المصلي حتى يؤدي الفريضة» بحمل هذا إن صح على نافلة هي بعض الفرض؛ لأنَّ صحتها مشروطة بصحتها، والأول على نافلة خارجة عن الفرض وظاهره

للفقهاء أو لغيرهم فليتأمل سم على حج. اه. ع. ش. ه. فود: (خلافا للقاضي) ودق القاضي وغيره إلى أن غير الفرض ثلاثة تطوع وهو ما لم يرد فيه نقل بخصوصه بل ينشئه الإنسان ابتداء، وسنة وهو ما واظب عليه النبي ﷺ ومستحب وهو ما فعله أحيانا أو أمر به ولم يفعله ولم يتعمروا للبقية لعمومها الثلاثة مع أنه لا خلاف في المعنى، فإن بعض المسنونيات أكد من بعض قطعا، وإنما الخلاف في الاسم نهاية ومعنى. ه. فود: (بأن سبب الفضل إلخ) هذا لا يمنع أن المندوب فضله سم ويصير عبارة الكردية وأنت خير بانه قد سلم ذلك وأورد وجه ما فصل به النقل على الفرض بلفظ الرد فراجعهم بإنصاف. اه. وأشار ع. ش. إلى جواب إشكالهم بما نصه أي ففضله عليه من حيث اشتيماله على مصلحة الواجب لا من حيث ذاته ولا من حيث كونه مندوبا. اه. ه. فود: (إذ بالإبراء إلخ) لا يخفى ما في هذا التعبير ولعل الأقدم أن يقال الإنظار عبارة عن عدم الطلب إلى أمدة معين أو غير معين، والإبراء عبارة عن إسقاط الحق اللازم له عدم الطلب إلى الأبد فهو مشتعل على الأول بزيادة بصري.

ه. فود: (خلافا لبعض السلف) راجع لقوله لا الدنيا إلخ. ه. فود: (مقام ما ترك إلخ) أي من أصلها.

ه. فود: (وعليه إلخ) أي على تكميل نقص الفريضة. ه. فود: (وأوله إلخ) أي الخبر المذكور.

ه. فود: (بأن المكمل بالتطوع هو ما نقص من سنتها إلخ) اغتمده النهاية، والمعنى. ه. فود: (المطلوبة فيها) أي كالخسوع وتذبير القراءة نهاية ومعنى. ه. فود: (مطلقا) أي سواء ترك من أصله أو قيل غير صحيح. ه. فود: (وجمع) أي البيهقي. ه. فود: (بينه) أي بين ذلك الخبر. ه. فود: (بحمل هذا) أي حديث «لا تقبل» إلخ. ه. فود: (والأول) أي وحمل الخبر السابق.

ليعض ما صدقته فليتأمل أو أن مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أو لغيرهم فليتأمل. ه. فود: (بأن سبب الفضل إلخ) قد يمنع ورود هذا على هذا الزاعم ومنافاة زعمة له قوله (بأن سبب إلخ) هذا لا يمنع أن المندوب فضله. ه. فود: (وشرع لتكميل نقص الفرائض إلخ) عبارة المباب، وإذا انتقص فرضه كمل

حُسْبَانُ النَّفْلِ عَنْ فَرَضٍ لَا يَصِحُّ فَيُنَافِي فِيهَا مَا قَدَّمَهُ وَيُؤَيِّدُ تَأْوِيلَهُ الْأَوَّلَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ «صَلَاةٌ لَمْ يُتَمَّهَا زَيْدٌ عَلَيْهَا مِنْ سُجُودِهَا حَتَّى تَتِمَّ» فَجَعَلَ التَّيَمُّنَ مِنَ السُّجُودِ أَيْ النَّافِلَةِ لِقَرِيبَةِ صَلَاتِ نَاقِصَةٍ لَا لِمَتْرُوكَةٍ مِنْ أَصْلِهَا وَظَاهِرُ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ الْإِحْتِسَابُ مُطْلَقًا أَوْ جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَغَيْرُهُ لِحَدِيثِ أَحْمَدَ الظَّاهِرِ فِي ذَلِكَ وَأَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ الصَّلَاةُ فَفَرَضُهَا أَفْضَلُ الْفُرُوضِ وَنَفَلُهَا أَفْضَلُ النَّوَافِلِ وَلَا يَرُدُّ طَلَبُ الْعِلْمِ وَحِفْظُ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ وَيَلِيهَا الصَّوْمُ فَالْحَجُّ فَالزَّكَاةُ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَقِيلَ أَفْضَلُهَا الزَّكَاةُ وَقِيلَ الصَّوْمُ وَقِيلَ الْحَجُّ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَالْخِلَافُ فِي الْإِكْتَارِ مِنْ وَاحِدٍ أَيْ عُرْفًا.....

■ فَوَدَّ: (فَيُنَافِي مَا قَدَّمَهُ) أَيْ يُنَافِي جَمْعَهُ الْمَذْكُورُ تَأْوِيلَهُ الْمُتَقَدِّمَ. ■ فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُ تَأْوِيلَهُ الْخ) إِنْ كَانَتْ الْهَاءُ فِي تَأْوِيلِهِ لِلْيَتَهَمَةِ فَبِهِ مُوَافَقَةٌ تَأْوِيلَهُ الْأَوَّلَ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ نَظَرُ ظَاهِرٍ سَمِ أَيْ فَلَا بُدَّ مِنْ إِزْجَاعِهِ إِلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ الْخ. ■ فَوَدَّ: (زَيْدٌ عَلَيْهَا مِنْ سُجُودِهَا الْخ) يَتَّبِعِي أَنْ يُنْظَرَ هَلِ الْمُضَاعَفَةُ فِي نَحْوِ مَكَّةَ تُلْحَقُ بِالتَّطَوُّعِ فِي جَنْبِ الْفَرَائِضِ فِي الْآخِرَةِ بَصْرِيٌّ أَيْ، وَالظَّاهِرُ نَعَمْ. ■ فَوَدَّ: (الْإِحْتِسَابُ مُطْلَقًا) إِنْ أُرِيدَ بِالْإِطْلَاقِ مَا يَشْمَلُ تَعَمُّدَ التَّرَكِّ قَبْلَهُ نَظَرُ ظَاهِرٍ سَمِ. ■ فَوَدَّ: (وَأَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَلِيهَا فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْحَلِيمِيُّ فِي النِّهَايَةِ الْإِقْوَالُ وَقِيلَ أَفْضَلُهَا الزَّكَاةُ وَقَوْلُهُ أَيْ عُرْفًا.

■ فَوَدَّ: (عِبَادَاتِ الْبَدَنِ) احْتَرَزَ بِالْبَدَنِ عَنِ الْقَلْبِ كَمَا يَأْتِي فَتَشْمَلُ عِبَادَةُ الْبَدَنِ الْعِبَادَةُ اللَّسَانِيَّةَ وَالْعِبَادَةَ الْمَالِيَّةَ كَمَا يُفِيدُ قَوْلُهُ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ وَقَوْلُهُ وَقِيلَ أَفْضَلُهَا الزَّكَاةُ. ■ فَوَدَّ: (بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ) أَيْ أَمَّا التَّنْقِطُ بِهِمَا فَهُوَ أَفْضَلُ مُطْلَقًا ش. ■ فَوَدَّ: (وَلَا يَرُدُّ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا مِنَ الْمُنَافَاةِ لِمَا سَبَقَ لَهُ فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ مِنْ أَنَّ الْفَرَضَ الْعَيْنِيَّ مِنَ الْعِلْمِ أَفْضَلُ الْفُرُوضِ حَتَّى الصَّلَاةُ وَكَذَا الْكَلَامُ فِي فَرَضِ الْكِفَايَةِ وَتَمْلِيهَا فَرَاغَهُ بَصْرِيٌّ. ■ فَوَدَّ: (عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ الْخ) يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ م ر أَيْ النِّهَايَةِ اعْتِمَادُهُ أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ ش. ■ فَوَدَّ: (وَقِيلَ الصَّوْمُ الْخ) وَقِيلَ إِنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَالصَّلَاةُ أَوْ بِالْمَدِينَةِ فَالصَّوْمُ مُعْنًى.

■ فَوَدَّ: (وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ) وَقَالَ فِي الْإِحْيَاءِ الْعِبَادَاتِ تَخْتَلِفُ أَفْضَلِيَّتُهَا بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِهَا وَفَاعِلِهَا فَلَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَفْضَلِيَّةٍ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ كَمَا لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْخَبَرَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِالْجَانِحِ، وَالْمَاءُ أَفْضَلُ لِلْكَعْطِشَانِ، فَإِنْ اجْتَمَعَا نُظِرَ لِلْأَغْلَبِ فَتَصَدَّقَ الْغَنِيُّ الشَّدِيدُ الْبُخْلِ بِذَرَمٍ أَفْضَلُ مِنْ قِيَامٍ لَيْلَةٍ وَصِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِمَا فِيهِ مِنْ دَفْعِ حُبِّ الدُّنْيَا، وَالصَّوْمُ لِمَنْ اسْتَحْوَذَتْ عَلَيْهِ شَهْوَتُهُ مِنَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ نِهَائَةً. ■ فَوَدَّ: (وَالْخِلَافُ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْحَلِيمِيُّ فِي

مِنْ تَفْلِهِ وَكَذَا بَاقِيَ الْأَعْمَالِ اهْ وَقَوْلُهُ تَفْلِهِ قَدْ يَشْمَلُ غَيْرَ سُنَنِ ذَلِكَ الْفَرَضِ مِنَ التَّوَائِلِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْحَدِيثِ «فَإِنْ انْتَقَضَ مِنْ فَرِيضَتِهِ شَيْئًا قَالَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ انْظُرُوا هَلْ لِمَعْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ فَيَكْمُلُ بِهِ مَا انْتَقَضَ مِنَ الْفَرِيضَةِ» اهْ بَلْ قَدْ يَشْمَلُ هَذَا تَطَوُّعًا لَيْسَ مِنْ جَنْسِ الْفَرِيضَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ■ فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُ تَأْوِيلَهُ الْخ) إِنْ كَانَتْ الْهَاءُ فِي تَأْوِيلِهِ لِلْيَتَهَمَةِ فَبِهِ مُوَافَقَةٌ تَأْوِيلَهُ الْأَوَّلَ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ نَظَرُ ظَاهِرٍ. ■ فَوَدَّ: (وَالظَّاهِرُ كَلَامُ الْغَزَالِيِّ الْإِحْتِسَابُ مُطْلَقًا) إِنْ أُرِيدَ بِالْإِطْلَاقِ مَا يَشْمَلُ تَعَمُّدَ التَّرَكِّ قَبْلَهُ نَظَرُ ظَاهِرٍ.

مع الإقتصار على الأكيد من الآخر وإلا فصوم يوم أفضل من ركعتين وقس على ذلك، نعم العمل القلبي يقدم تصوّر الرباء فيه أفضل من غيره قال الحليمي ثبت بالكتاب والسنة أن كل عمل لم يعمل لمجرد التقرب به إلى الله تعالى لم يثبت عليه وإن سقط بالفرض منه الوجوب ومراؤه السالم من الرباء، وأما ما صاحبه غيره كالحج بقصده وقصد التجارة فله ثواب بقدر قصده العبادة كما نص عليه؛ لأن ما قرنه بها غير منافي لها بخلاف الرباء كما أشرت لذلك في باب الوضوء وأطلت الكلام فيه في حاشية إيضاح المنايلك.

(صلاة النفل قسمان قسم لا يُستحب جماعة) تمييزٌ مخوّل عن نائب الفاعل لا حال لفساد المعنى إذ مقتضاه نفي بُنيته حال الجماعة لا الانفراد وهو فاسد بل.....

المُغني. هـ فؤد: (مع الإقتصار على الأكيد) ومنه الروايتُ غير المؤكدة ومن ثم عُبّر بالأكيد دون المؤكّد قلبيًا سَم على حَجّ وقوله ومنه أي من الأخذ المُقابل للأكيد ع ش. هـ فؤد: (نعم العمل القلبي إلخ) أي كالإيمان، والمعرفة، والتفكير أي في مَصْنوعات الله تعالى، والتوكل، والصبر، والرضا، والخوف، والرجاء ومحبّة الله تعالى ومحبّة رسوله، والتوبة، والتطهر من الرذائل، وأفضلها الإيمان ولا يكون إلا واجبًا وقد يكون تطوعًا بالتجديد نهاية ومغني قال ع ش قوله وقد يكون إلخ وبثله يقال في التوبة اهـ.

هـ فؤد: (أفضل من غيره) ظاهره، وإن قلّ كتفكير ساعة مع صلاة ألف ركعة سَم على حَجّ. اهـ ع ش ورشيدِي. هـ فؤد: (كالحج) أي كسفر الحج. هـ فؤد: (في باب الوضوء) حيث قال، والأوجه إن قصد العبادة يثبت عليه بقدره، وإن انقص له غيره بما عدا الرياء ونحوه مساويًا أو راجعًا سَم. هـ فؤد: (تمييز) إلى المتن في المغني وإلى قوله: ومبادرته في النهاية إلّا قوله ويسرّ هذان إلى المتن وقوله للخبر إلى وصح. هـ فؤد: (تمييز مخوّل عن نائب الفاعل) أي، والأصل لا تُسن في الجماعة مُغني.

هـ فؤد: (مع الإقتصار على الأكيد) ومنه الروايتُ غير المؤكدة ومن ثم عُبّر بالأكيد دون المؤكّد قلبيًا سَم. هـ فؤد: (نعم العمل القلبي إلخ) ظاهره، وإن قلّ كتفكير ساعة مع صلاة ألف ركعة. هـ فؤد: (ومراؤه السالم من الرياء) في حاشية الإيضاح من جملة كلام طويل ما نصّه: ويُجاب عن الخبر أي الذي استدلّ به ابن عبد السلام على أنه حيث اجتمع قصد دُنيويٍّ وأخرويٍّ فلا ثواب أصلاً وهو ما صحّ من قوله ﷺ عن الله -من عمل عملاً أشرك فيه غيري فانا منه بريء هو للذي أشرك- بحمله ليوافق ما مرّ على ما إذا قصد بعمله الرياء ونحوه؛ لأنه قصد مُحَرَّم فلا يُمكن مُجامعة الثواب له اهـ. هـ فؤد: (وأما ما صاحبه غيره إلخ) في مقابلته لما قاله الحليمي مع قوله ومراؤه إلخ نظّر.

هـ فؤد: (كالحج بقصده وقصد التجارة) وقد يقال الحج عبارة عن الإحرام والأعمال المخصوصة ولا يُقصد بها التجارة نعم قد يُقصد بوسيلتها من السفر ذلك فهل هذا هو المراد حتى يُقص ثواب من قصد بسفره الحج والتجارة وإن أتى بإخراجه وما بعده لمجرد التقرب. هـ فؤد: (كما أشرت لذلك في باب الوضوء) عبارته هناك عَقِب مسألة نية التبرّد مع نية معتبرة فلا تُشريك من حيث الصحة بخلافه من حيث

هو مسنونٌ فيهما، والجلأى بلا كراهية هو وقوع الجماعة فيه (فمنه الروايت مع الفرائض) وهي الشئ التامة لها (وهي ركعتان قبل الصبح) ويسن تخفيفهما للتابع وأن يقرأ فيهما بآتي البقرة وآل عمران أو بالكافرون والإخلاص وأن يضطجع، والأولى كونه على شقه الأيمن بعدهما وكان من حكمه أنه يتذكر بذلك ضجعة القبر حتى يستفرغ وسقه في الأعمال الصالحة ويتهيأ لذلك، فإن لم يرد ذلك فصل بينهما.....

❦ فود: (هو مسنون فيهما إلخ) أي وثاب على ذلك مطلقاً لكن الأولى ترك الجماعة ش .
❦ فود: (ويسن تخفيفهما) وله في نيتهما عشر كفيات فتوي بهما سنة الفجر أو ركعتي الفجر أو سنة الصبح أو ركعتي الصبح أو سنة الغداة أو ركعتي الغداة أو سنة البرد أو ركعتي البرد أو سنة الوسطى أو ركعتي الوسطى بناء على القول بأنها الصلاة الوسطى شئنا ونهاية . ❦ فود: (بآتي البقرة وآل عمران) وهما قوله تعالى ﴿قُلُوا آمَنَّا بِالْقُرْآنِ﴾ (البقرة: ١٣٦) إلى قوله ﴿تُسَلِّطُونَ﴾ (البقرة: ١٣٦) وقوله - ﴿قُلْ يَأْمُرُ الْكِتَابُ﴾ (البقرة: ١٣٦) إلى قوله ﴿تُسَلِّطُونَ﴾ (البقرة: ١٣٦) أيضاً ع ش . ❦ فود: (أو بالكافرون والإخلاص) قضية التغير باو أنه لا يطلب الجمع بينهما ويوجه بأن المطلوب تخفيف الركعتين، والجمع بينهما فيه تطويل وقد يقال إن ثبت ورود كل في رواية فلا مانع من أن الجمع بينهما أفضل ليتحقق العمل بجميع الروايات ولو أراد الإقتصار على أحدهما فالأقرب تقديم الكافرون، والإخلاص لما ورد فيهما ثم رأيت في حج على الشمايل ما نصه المراد بتخفيفهما عدم تطويلهما على الوارد فيهما حتى لو قرأ الشخص في الأولى آية البقرة، و ﴿أَنْ تَقْرَأَ﴾ (البقرة: ١٠١)، والكافرون وفي الثانية آية آل عمران، و ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ﴾ (البقرة: ١٠١)، والإخلاص لم يكن مطولاً لهما تطويلاً يخرج به عن حد السنة والاتباع اه . ع ش وقوله فالأقرب إلخ خالفه شئنا عبارته ويسن تخفيفهما وأن يقرأ فيهما بآية البقرة وآية آل عمران وإلا فسورتي ﴿أَنْ تَقْرَأَ﴾ (البقرة: ١٠١)، و ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ﴾ (البقرة: ١٠١) وإلا فسورتي الكافرون والإخلاص فلو جمع بين ما ذكر كان أولى . اه . وقوله ثم رأيت في حج على الشمايل إلخ أشار بأقشير إلى زده بما نصه: وقضية أو أنه لا يجمع بينهما لسيئة التخفيف، وإن قال في بعض كتبه يجمع كثيراً أو كثيراً في الشهود لثبوت كل في صلاة واحدة وهذا ثابت في صلاتين فلا يجمع بينهما في صلاة واحدة . اه . وهذا أظهر والله أعلم . ❦ فود: (وأن يضطجع إلخ) ويحصل أصل السنة بأي كيفية فعلت، والأولى أن يستقبل القبلة بوجهه ومقدم يديه؛ لأنها الهيئة التي تكون في القبر فهي أقرب لتذكير أخواله، فإن لم يتيسر له تلك الحالة في محلّه انتقل إلى غيره مما يسهل فعلها فيه ع ش .
❦ فود: (بعضهما) جرى على الغالب من تقديمهما على الفرض بدليل . ❦ فود: (فإن لم يرد ذلك فصل بينهما إلخ)، فإذا قدم الفرض فصل الضجعة بينهما فليراجع رشيد ويأتي عن شئنا ما يوافقه وعن ع

الثواب ومن ثم اختلفوا في حصوله، والأوجه كما بيته بأدلته الواضحة في حاشية الإيضاح وغيرها إن قصد العبادة ثاب عليه بقدره، وإن انقص له غيره مما عدا الرية ونحوه مساوياً أو راجحاً . اه .

أو تحوّل وبأني هذا في المقضية وفيما لو أخر سنة الصبح عنها كما هو ظاهر (وركتان قبل الظهر وكذا) ركتان (بعدها) ركتان (بعد المغرب) وفي الكفاية يُسنّ تطويلهما حتى ينصرف أهل المسجد رواه أبو داود لكن قضية ما في الروضة من أنه يُندب فيهما الكافرون والإخلاص خلافه إلا أن يُحمل على أنه بيان لأصل السنة وذلك لإكمالها ويُسنّ هذان أيضا

ش ما يخالفه. قوله: (ينحو كلام) ظاهره ولو من الذكر والقرآن؛ لأن المقصود منه تمييز الصلاة التي قرع منها من الصلاة التي شرع فيها ويتبني أن اشتغاله بنحو الكلام لا يقوّت سن الإضطجاع حتى لو اراده بعد الفصل المذكور حصل به السنة ش. هـ فود: (أو تحوّل) عبارة شيخنا، فإن لم يضطجع أنى يذكر أو دعاه غير دنيوي، فإن لم يأت بذلك انتقل من مكانه. اهـ. هـ فود: (وفيما لو أخر سنة الصبح) قضيته أنه إذا أخر سنة الصبح عنها ندب له الإضطجاع بعد السنة لا بين الفرض وبينها، والظاهر خلافه؛ لأن الفرض من الإضطجاع الفصل بين الصلاتين كما يشعر به قوله: فإن لم يرد ذلك فصل بينهما إلخ ع ش وخالف شيخنا فقال ما نصّه ولو أخرهما عن الفرض اضطجع بعد السنة كما في حواشي الخطيب خلافا لما قاله المحسني وغيره فالمعتمد أن الإضطجاع بعد السنة سواء قدمها أو أخرها. اهـ. وتقدم عن الرشدي ما يوافقه لكن ميل القلب إلى ما قاله ع ش والله أعلم. هـ فود: (يسنّ تطويلهما إلخ) لا يخفى أن تطويلهما سنة لكل أهل المسجد فلا يتصور أن يُغتيا بانصراف أهل المسجد إلا أن يراد سن ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو من دعاه إلى الانصراف أمر عرّض له سم على حَج، والكلام حيث فعلهما في المسجد فلا ينافي أن انصرافه ليفعلهما في البيت أفضل ويُلتحق بهما في سن التطويل المذكور بقية السن المتأخرة، وإنما نصّ عليهما لجريان العادة بالانصراف عقب فعل المغرب ع ش. هـ فود: (على أنه) أي ما في الروضة. هـ فود: (وذاك) أي ما في الكفاية. هـ فود: (لإكمالها) ويتبني حيث أراد الأكمل أن يقدم الكافرون يؤرودها بخصوصها ثم يضم إليها ما شاء ومثله يقال في الركعة الثانية فيقدم الإخلاص إلخ، والأولى فيما يضمه رعاية ترتيب المصحف، فإن لم يتيسر له إذا راعى ذلك تطويل ضم إلى ذلك ما شاء، وإن خالف ترتيب المصحف ع ش. هـ فود: (ويسنّ هذان إلخ) عبارة أستاذنا أبي الحسن البكري في كنزه ويقرأ في الأولى من جميع الرواتب ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ (المكرون: ١) وفي الثانية الإخلاص إلا إذا وردت سنة بخلافه وكذلك الركتان قبل المغرب وبقية السن اهـ. سم.

هـ فود: (يسنّ تطويلهما) لا يخفى أن تطويلهما سنة لكل أهل المسجد فلا يتصور أن يُغتيا بانصراف أهل المسجد إلا أن يراد سن ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو من دعاه إلى الانصراف أمر عرّض له. هـ فود: (ويسنّ هذان أيضا في سائر السن إلخ) عبارة أستاذنا أبي الحسن البكري في كنزه ويقرأ في الأولى من جميع الرواتب ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ (المكرون: ١) وفي الثانية الإخلاص إلا إذا وردت سنة بخلافه وكذلك الركتان قبل المغرب وبقية السن اهـ.

في سائر الشَّئْنِ التي لم ترد لها قراءة مخصوصة كما بُحِثَ (و) ركعتانِ (بعد العشاء) ولو للحاج بِمُرْدَلِفَةٍ، وإنما سُنَّ له ترك النفل المُطْلَقَ لِيَسْتَرِيحَ وَيَتَهَيَّأَ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ يَوْمَ النَحْرِ وذلك لِلاتِّبَاعِ فِي الْكُلِّ (وَقِيلَ لَا رَايَةَ لِلْعِشَاءِ)؛ لِأَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَيَرُدُّهُ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُؤَخِّرُ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَيَفْتَبِّحُهَا بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ثُمَّ يُطَوِّلُهَا» فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ تَبَيَّنَ لَيْسَتْ مِنْهَا وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ إِلَى آخِرِهِ أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ إِنَّمَا يَنْفِي التَّأَكُّدَ لَا أَصْلَ الشُّنَّةِ وَمَعْنَى تَعْلِيلِهِ بِمَا ذُكِرَ أَنَّهُ إِذَا جَازَ كَوْنُهَا مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ انْتَفَتِ الْمَوَاطِبَةُ الْمُتَقَضِّيَةُ لِلتَّكْيِيدِ (وَقِيلَ: «أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ»؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُهَا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ). (وَقِيلَ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا) لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ «مَنْ حَافِظٌ عَلَى أَرْبَعِ رُكْعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ» (وَقِيلَ: وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْمَصْرِ) لِلخَيْرِ الْحَسَنِ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعًا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ» وَصَحَّ «رَجِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْمَصْرِ أَرْبَعًا» (وَالْجَمِيعُ سُنَّةٌ)

«قُودُ: (وَالْحَاجُّ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِي. «قُودُ: (لِأَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ الْإِلْحَ) يُؤَيِّدُهُ الْخَيْرُ الْآتِي فِي شَرْحِهِ وَهُوَ أَفْضَلُ. «قُودُ: (أَنْ يَكُونَا) الْأُولَى التَّائِبَةُ. «قُودُ: (بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) وَحِكْمَةُ تَخْفِيفِهِمَا الْمُبَادَرَةُ إِلَى حَلِّ الْعُقْدَةِ الَّتِي تَبْقَى بَعْدَ حَلِّ الْعُقْدَتَيْنِ قَبْلَهَا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ «أَنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي لِلْإِنْسَانِ بَعْدَ نَوْمِهِ فَيَغْقِدُ عَلَيْهِ ثَلَاثَ عُقَدٍ وَيَقُولُ لَهُ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ وَذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى انْحَلَّتْ وَاحِدَةٌ، وَإِذَا تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ الثَّانِيَّةُ، وَإِذَا صَلَّى رُكْعَتَيْنِ انْحَلَّتْ الثَّالِثَةُ» ع ش. «قُودُ: (ثُمَّ يُطَوِّلُهَا) أَي صَلَاةَ اللَّيْلِ ع ش. «قُودُ: (فَذَلِكَ الْإِلْحَ) مِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّهُ يُسَنُّ تَعْجِيلُ سُنَّةِ الْعِشَاءِ الْبُعْدِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ تَهَيُّجٌ وَتَوَقُّعٌ بِالْقِظَةِ ع ش. «قُودُ: (عَلَى أَنْ تَبَيَّنَ) أَي الرُّكْعَتَيْنِ الْخَفِيفَتَيْنِ ع ش، وَالْأُولَى أَي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ. «قُودُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْإِلْحَ) انْظُرْ هَلْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا قَوْلُ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا الْإِلْحَ ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَّ عَلَى حَجٍّ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِهِ الْإِشْكَالَ فَالْوَجْهَ اسْتِثْنَاءُ هَذِهِ مِنَ الْقَطْعِ الْآتِي بِأَنَّ الْجَمِيعَ سُنَّةٌ انْتَهَى لَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ م ر كَحِجٍّ وَمَعْنَى تَعْلِيلِهِ بِمَا ذُكِرَ أَنَّهُ الْإِلْحَ يَدُلُّ عَلَى جَرَيَانِ الْخِلَافِ فِيهَا كَغَيْرِهَا ع ش. «قُودُ: (إِنْ هَذَا الْوَجْهَ) أَي وَقِيلَ لَا رَايَةَ لِلْعِشَاءِ. «قُودُ: (بِمَا ذُكِرَ) أَي بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ الْإِلْحَ رَشِيدِي. «قُودُ: (انْتَفَتِ الْمَوَاطِبَةُ) هَذَا اللَّزُومُ مَمْنُوعٌ سَمَّ أَي؛ لِأَنَّ التَّرُكَّ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ لَا سَيِّمًا لِعُذْرِ لَا يُنَافِي الْمَوَاطِبَةَ. «قُودُ: (رَجِمَ اللَّهُ الْإِلْحَ) مُرَادُهُ الدُّعَاءُ ع ش. «قُودُ: (لِأَنَّهُ ﷺ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لِلْخَيْرِ إِلَى وَصَحَّ.

«قُودُ: (وَيَرُدُّهُ أَنَّهُ الْإِلْحَ) يُتَأَمَّلُ. «قُودُ: (أَنَّهُ إِذَا جَازَ كَوْنُهَا الْإِلْحَ) فِيهِ خَفَاءٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُهَا مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ فَهُوَ خِلَافٌ مُرَادِ هَذَا الْقَائِلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ حَيْثُ قَعَلَهَا ﷺ فَهَذَا كَمَا يَنْفِي الْمَوَاطِبَةَ يَنْفِي الرَّاْيِيَّةَ مُطْلَقًا لظُهُورِ التَّنَافِي بَيْنَ الْكَوْنِ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالرَّاْيِيَّةِ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ فَالْوَجْهَ اسْتِثْنَاءُ هَذِهِ مِنَ الْقَطْعِ الْآتِي بِأَنَّ الْجَمِيعَ سُنَّةٌ. «قُودُ: (انْتَفَتِ الْمَوَاطِبَةُ) هَذَا اللَّزُومُ مَمْنُوعٌ.

رأبئة قطعاً يورود ذلك في الأخبار الصحيحة (وإنما الخلاف في الرأب المؤكّد) من حيث التأكّد فعلى الأخير الكلّ مؤكّد وعلى الأول الراجح المؤكّد تلك المصير لا غير؛ لأنّه و واظّب عليها أكثر من الثمانية الباقية وكان في الخبرين السابقين في أربع الظهر وأربع العصر لا تقتضي تكراراً على الأصحّ عند محققي الأصوليين ومبادرته منها أمر عرفي لا وضعي لكنّ هذا إنما يظهر في الثانية لا الأولى؛ لأنّ التأكيّد لا يؤخذ فيها من كان بل من لا يدع إلا أن يجاب بأنّه للأغلّب بدليل «أنّه ترك بعدد الظهر لا شتغاله بوفد قديم عليه وقضاها بعد العصر، ولو اقتصر على ركعتين قبل الظهر مثلاً ولم ينو المؤكّد ولا غيره انصرف للمؤكّد كما هو ظاهر؛ لأنّه المتبادر، والطلب فيه أقوى.

فرد: (من حيث التأكّد) بيان لقوله في الرأب شارح. اه. سم. فرد: (واظّب عليها أكثر إلخ) فلا مواظبة سم وعبارة المغني عليها دون غيرها. اه. فرد: (وكان إلخ) أي لفظة كان. فرد: (في أربع الظهر) أي القبليّة. فرد: (لا تقتضي تكراراً إلخ) فيه تأمل للقطع بتحقيق التكرار هنا وعدم استلزامه للمواظبة الموجبة إن كان للتأكيد وأي وجوه لتفي اقتضائها التكرار وأي حاجة إليه فليأمل على أن دعوى أن عدم اقتضائها التكرار هو الأصحّ إلخ ممنوع وأيضاً يكفي الاستناد في بيان التكرار منها إلى العرف فليأمل قال المحلّي في شرح جمع الجوامع وقد تستعمل كان مع المضارع للتكرار وعلى ذلك جرى العرف. اه. وقوله وقد تستعمل أي قليلاً لئلا كما في حاشيته للكمال وقوله وعلى ذلك إلخ ينبّه على كثرة ذلك الاستعمال في العرف كما في الكمال سم. فرد: (لكنّ هذا) أي قوله وكان لا تقتضي تكراراً. فرد: (في الثانية) أي في أربع العصر. فرد: (بأنّه) لا يدع. فرد: (بدليل أنّه ترك إلخ) فيه أن الكلام في قبليّة الظهر فلا تقرب ونظر فيه سم أيضاً بما نصّه في هذا الاستدلال نظر، وإنما يظهر لو تركها مطلقاً بخلاف ما إذا تركها ثم قضاها. اه. أي، فإنه يقوّي التأكّد. فرد: (ولو اقتصر) إلى قوله وكان عذره في النهاية. فرد: (ولو اقتصر على ركعتين إلخ) أفهم أنّه لو صلى الأربع القبليّة مثلاً بسلامين لا يتعيّن انصراف الأوليين للمؤكّد وقضية قوله؛ لأنّه المتبادر إلخ انصرافهما له مطلقاً وهل القبليّة أفضل أو البعدية أو هما على حدّ سواء نُقل عن بعضهم أن البعدية أفضل لتوقّفها على فعل الفريضة أقول، والأقرب التساوي كما يدلّ عليه كلام البهجة ع. ش. فرد: (ولم ينو المؤكّد) قضيته أنّه

فرد: (من حيث) بيان لقوله في الرأب ش. فرد: (واظّب عليها أكثر) فلا مواظبة. فرد: (لا يقتضي تكراراً إلخ) فيه تأمل للقطع بتحقيق التكرار هنا وعدم استلزامه للمواظبة الموجبة إن كان للتأكيد وأي وجوه لتفي اقتضاء التكرار وأي حاجة إليه فليأمل على أن دعوى أن عدم اقتضائها التكرار هو الأصحّ عند محققي الأصوليين ممنوع وأيضاً يكفي الاستناد في بيان التكرار منها إلى العرف فليأمل. فرد: (إلا أن يجاب إلخ) لك أن تجيب أيضاً بمنع أخذ التأكّد من لا يدع؛ لأنّ لا تنفيذاً بتأييد التفي فيصدق بوجوده في بعض أزمته المستقبل دون بعض. فرد: (بدليل أنّه ترك إلخ) في هذا

(وقيل) من السُّنَنِ (ركعتان خفيفتان قبل المغرب) لما يأتي (قُلْتَ هُمَا سُنَّةٌ) غيرُ مُؤَكَّدَةٍ (على الصحيح ففي صحيح البخاري الأمر بهما) لكن يلفظ «صلُّوا قبل صلاة المغرب» قال في الثالثة لِمَنْ شاء، كراهية أن يتخذها الناسُ سُنَّةً أي طريقة لا رِيمَةً فليس المراد في سُنَّتَيْهِمَا بالمعنى الذي نحن فيه؛ لأن ثبوت ذلك مدلولٌ صلُّوا أوَّلَ الحديث لا سيما وقد صَحَّ أن كبار الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتلىرون السوراي لهما إذا أذن المغرب حتى أن الرجلَ الغريبَ ليدخل المسجد فيحيب أن الصلاة قد صَلَّيت من كثرة من يُصَلِّيها، والمراد صلُّوا ركعتين كما صرَّحت به رواية أبي داود «صلُّوا قبل المغرب ركعتين» وقول ابن عمر ما رأيت أحدا يُصَلِّيها على عهد رسول الله ﷺ نفى غير محصور وزعم أنه محصور عجيب إذ من المعلوم أن كثيرا من الأزمنة في عهده ﷺ لم يحضره ابن عمر ولا أحاط بما وقع فيه على أنه لو فرض الحصر

لو اقتصر في نيته على غير المؤكَّد اختص به وبقي ما لو أطلق سُنَّة الظهر القليلة أو البغدية بأن لم يتعزض لعددي هل يقتصر على اثنتين أو يتخير بينهما وبين أربع قال شيخنا الزيادي بالأول ونقل سمع عن م ر الثاني وأقره لكن في كلام م ر على البهجة لو أطلق السُنَّة في تحية المسجد أو في الضحى حُمل على ركعتين فليُراجع، فإنه يَحْتَمِلُ الفرق بين الضحى وتحية المسجد وبين الزوايب ع ش أقول وقضية قول الشارح الآتي ولو أحرَمَ بالوتر ولم ينو عددا صَحَّ واقتصر على ما شاء منه إلخ الثاني أي التخيُّر ثم رأيت السيّد البصري بته على ذلك في منبَحِ الوتر. □ فوَد: (من السُّنَنِ) أي الزوايب الغير المؤكَّدة نهايةً ومُغْنِي (لما يأتي) أي أيَّافاً. □ فوَد: (في الثالثة) أي من المراتب. □ فوَد: (لِمَنْ شاء) مقول قال. □ فوَد: (كراهية إلخ) مفعول له يقال. □ فوَد: (فليس المراد) أي من قوله كراهية أن يتخذها الناسُ سُنَّةً. □ فوَد: (بالمعنى الذي نحن إلخ) أي المُتَقَدِّم في أول الباب. □ فوَد: (لأن ثبوت ذلك) أي كونهما سُنَّةً بذلك المعنى. □ فوَد: (يتلىرون السوراي لهما) أي يستيقون العمد للركعتين شيخنا. □ فوَد: (والمراد) أي يصلُّوا في أول الحديث المُتَقَدِّم. □ فوَد: (صرَّحت به) أي بلفظ ركعتين. □ فوَد: (نفى) بالتثوين. □ فوَد: (غير محصور) يعني نفى مُطلق لا مُستغرق لجميع الأزمنة. □ فوَد: (وزعم أنه إلخ) عبارة المُغْنِي؛ لأنه ادعى عدم الرؤية ولا يلزم من عدم رؤيته أن لا يكون غيره رأى. اهـ.

الإستدلال نظر وإنما يظهر لو تركها مُطلقاً بخلاف ما إذا تركها ثم قضاها قال المحلِّي في شرح جامع الجوامع وقد تُستعمل كان مع المضارع للتكرار وعلى ذلك جرى العرف اهـ باختصار قوله وقد تُستعمل أي قليلاً لَمَّة كما بيَّته الكمال في حاشيته وقوله وعلى ذلك جرى العرف يُبَيِّن على كثرة ذلك الإستعمال في العرف كما قاله الكمال ثم قال: والتحقيق كما قاله شيخنا في تحريره وفقاً للمولى سديد الدين في حواشيه أن المفيد للإستمرار هو لفظ المضارع وكان للدلالة على مضي ذلك المعنى اهـ وتعبيره بالإستمرار يقتضي أن المراد بالتكرار الإستمرار ويجاب بأن المراد الإستمرار التجددي وهو معنى التكرار قليلاً.

فالمُثَبِّتُ معه زيادةٌ عِلْمٌ فَلْيَقْدِّمُ كما قَدَّمُوا روايةً ثَبَّتَ صَلَاحَهُ ﷺ في الكعبةِ على روايةِ نَافِيهَا مع اتِّفَاقِهما على أَنَّهُما كانا معه فيها وبِفَرَضِ التَّسَاقُطِ يَبْقَى مَعْنَا صَلَواتِ قَبْلِ المَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ إِذْ لا مُعَارَضَ لَهُ، والخَيْرُ الصَّحِيحُ السَّابِقُ «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ أَوْ أَذَانٍ وَإِقَامَةٍ صَلَاةٍ إِذْ هُوَ يَسْمَعُهَا نَصًّا وَمَنْ ثُمَّ أَخَذُوا مِنْهُ نَذْبَ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ العِشاءِ. وَيُسْنَى فَعَلُهُمَا بَعْدَ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ، فَإِنْ تَعَارَضَتْ هِيَ وَفَضِيلَةُ التَّحَرُّمِ لِإِسْرَاعِ الإِمَامِ بِالْفَرَضِ عَقِبَ الْأَذَانِ أَخْرَجَهُمَا إِلَى مَا بَعْدَهُ.....

• فَوَدَّ: (فَالْمُثَبِّتُ مَعَهُ الْإِلْحَ) خُصُوصًا مَنْ اثْبَتَ أَكْثَرَ عَدَدًا يَمْنَنُ نَفْسِي مُثْنِي. • فَوَدَّ: (مَعَ اتِّفَاقِهِمَا) أَيِ الْمُثَبِّتِ وَالتَّائِيهِ ش. • فَوَدَّ: (مَعْنَى صَلَّوْا الْإِلْحَ) كَذَا فِي التَّهْيِيةِ وَأَكْثَرُ نُسَخِ الشَّرْحِ بِالْيَاءِ وَفِي نُسَخَةٍ مِنْهُ مَعْنَى الْإِلْحَ بِالْأَلِفِ وَهِيَ الْأَوَّلَى. • فَوَدَّ: (وَالْخَيْرُ الصَّحِيحُ) أَيِ وَيَبْقَى مَعْنَى الْخَيْرِ الصَّحِيحِ ع ش. • فَوَدَّ: (مَنْ ثُمَّ أَخَذُوا مِنْهُ الْإِلْحَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُهَذَّبُ.

(فَرَعَ): يُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ قَبْلَ العِشاءِ الْأَخِيرَةِ رَكَعَتَيْنِ فَصَاعِدًا لِحَدِيثِ -بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ لِمَنْ شَاءَ- رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. اهـ. وَقَضِيَّةٌ اسْتِدْلَالُهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَعَ قَوْلِهِ فَصَاعِدًا أَنَّ الْمَطْلُوبَ قَبْلَ المَغْرِبِ أَيْضًا رَكَعَتَانِ فَصَاعِدًا لَكِنْ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ فِي الشَّرْحِ التَّقْيِيدُ بِالرَّكَعَتَيْنِ سَم. • فَوَدَّ: (وَأَخَذُوا) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ عُدُّهُ فِي الْمَعْنَى. • فَوَدَّ: (وَيُسْنَى فَعَلُهُمَا) أَيِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ المَغْرِبِ وَكَذَا سَائِرُ الرُّوَائِبِ الْقَبْلِيَّةِ، وَإِنَّمَا خَصَّ هَاتَيْنِ بِالذِّكْرِ لِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنَ الْمُبَادَرَةِ بِفِعْلِ المَغْرِبِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ مِنَ الْمُبَادَرَةِ لِصَلَاةِ الْفَرَضِ عِنْدَ شُرُوعِ الْمُؤَذِّنِ فِي الْأَذَانِ الْمُفَوِّتِ لِإِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ وَلِفِعْلِ الرَّائِيَةِ قَبْلَ الْفَرَضِ مِمَّا لَا يَنْبَغِي بَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ ع ش. • فَوَدَّ: (فَإِنْ تَعَارَضَتْ الْإِلْحَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابُ إِنِّي، وَالْمَعْنَى وَيُسْنَى أَنْ لَا يَسْتَغْفَلَ بِالْمُتَقَدِّمَةِ عَنْ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ بَلْ يَصْبِرُ لِفَرَاغِهِ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِقَامَةِ زَمَنٌ يَسْمَعُهَا وَإِلَّا فَلَا إِذْ مَحَلٌّ نَذْبٍ تَقْدِيمِهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ مَا لَمْ يَشْرَعْ الْمُقِيمُ فِي الْإِقَامَةِ قَالَ: فَإِنَّهُ يُكْرَهُ الشُّرُوعُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَواتِ غَيْرِ الْمَكْتُوبَةِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهَا فَلْيُؤَخِّرْهَا إِلَى مَا بَعْدَ المَغْرِبِ جِزْيًا عَلَى إِدْرَاكِ فَضِيلَةِ التَّحَرُّمِ مَا امْتَكَنَ انْتَهَى. سَم. • فَوَدَّ: (أَخْرَجَهُمَا إِلَى مَا بَعْدَهُ) أَيِ وَيَكُونُ ذَلِكَ عُذْرًا فِي التَّأخيرِ وَلَا مَانِعَ أَنْ يَحْصُلَ لَهُ مَعَ

• فَوَدَّ: (وَمَنْ ثُمَّ أَخَذُوا مِنْهُ نَذْبَ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ العِشاءِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُهَذَّبُ (فَرَعَ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ قَبْلَ العِشاءِ الْأَخِيرَةِ رَكَعَتَيْنِ فَصَاعِدًا لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ لِمَنْ شَاءَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَالْمُرَادُ بِالْأَذَانَيْنِ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ اهـ. وَقَضِيَّةٌ اسْتِدْلَالُهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَعَ قَوْلِهِ فَصَاعِدًا أَنَّ الْمَطْلُوبَ قَبْلَ المَغْرِبِ أَيْضًا رَكَعَتَانِ فَصَاعِدًا لَكِنْ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ فِي الشَّرْحِ التَّقْيِيدُ بِالرَّكَعَتَيْنِ. • فَوَدَّ: (وَيُسْنَى فَعَلُهُمَا بَعْدَ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ، فَإِنْ تَعَارَضَتْ الْإِلْحَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابُ وَيُسْنَى أَنْ لَا يَسْتَغْفَلَ بِالْمُتَقَدِّمَةِ عَنْ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ وَكَلَامُ الْمَجْمُوعِ لَا يُخَالِفُ ذَلِكَ خِلَافًا لِمَا فِيهِمُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ بَلْ يَصْبِرُ لِفَرَاغِهِ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِقَامَةِ زَمَنٌ يَسْمَعُهَا فَعَلَهَا وَإِلَّا فَلَا إِذْ مَحَلٌّ نَذْبٍ تَقْدِيمِهَا كَمَا فِي

ولا يُقدَّمُهما على الإجابة على الأوجه. (وبعد الجمعة أربع) للأمر بها في الخبر الصحيح إثنان منها مؤكَّدتان (وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم) أي أربع منها إثنان مؤكَّدتان فهي كالظهر في المؤكَّد وغيره قبلها وبعدها كما صرح به في التحقيق خلافاً لما قد يُتَوَهَّم من العبارة من مخالفتها الظهر في سُنَّتها المتأخِّرة وكان غرضه أنه لم يرد النص الصحيح المُشْتَبَه إلا على هذه فقط ومن ثم قال جمع: إن ما يُصَلَّى قبلها بدعةً لَكِنَّهُ غَيْرُ سَدِيدٍ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ «بين كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ وَلِخَبَرِ ابْنِ مَاجَه» أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِسَلِيلِكَ لَمَّا جَاءَ وَهُوَ يَخْطُبُ أَصَلَّيْتُ قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ قَالَ لَا قَالَ فَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ وَتَجَوَّزَ فِيهِمَا» وَقَوْلُهُ «أَصَلَّيْتُ» إِلَى آخِرِهِ يُمْنَعُ حَمْلُهُ عَلَى تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ أَيْ وَحْدَهَا حَتَّى لَا يُنَافِيَ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ لِتَدْبِهَا لِلدَّخِيلِ حَالِ الْخُطْبَةِ فَيَتَوَهَّمُ مَعَ سُنَّةِ الْجُمُعَةِ الْقَبْلِيَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَلَّاهَا قَبْلَ وَيُنَوِّي بِالْقَبْلِيَّةِ سُنَّةَ الْجُمُعَةِ كَالْبَعْدِيَّةِ.....

ذلك فَضَّلَ كَالْحَاصِلِ مَعَ تَقْدِيمِهِمَا لَكِنْ يَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ حُصُولَ جَمَاعَةٍ أُخْرَى يَتِمَّكُنُ مَعَهَا مِنْ فِعْلِ الزَّائِيَةِ الْقَبْلِيَّةِ وَإِذْرَاكِ فَضِيلَةِ التَّحَرُّمِ مَعَ إِمَامِ الثَّانِيَةِ سُنَّ تَقْدِيمِ الزَّائِيَةِ وَتَرْكُ الْجَمَاعَةِ الْأُولَى مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْأُولَى زِيَادَةٌ فَضَّلَ كَثَرَةُ الْجَمَاعَةِ أَوْ فِقْهُ الْإِمَامِ ع. ش. ة فُود: (وَلَا يُقَدِّمُهُمَا عَلَى الْإِجَابَةِ إِلَّا أَنْ لَا تَهَا تَفُوتَ بِالتَّأخِيرِ وَبِالْخِلَافِ فِي وَجُوبِهَا ع. ش. ة فُود: (أَيِ أَرْبَعٍ إِلَّا) لِخَبَرِ التِّرْمِذِيِّ أَنَّ ابْنَ مَسْمُودٍ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا وَيَقْدُمُهَا أَرْبَعًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بِتَوْقِيفٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مُغْنِي وَشَيْخُنَا. ة فُود: (فِي سُنَّتِهَا الْمُتَأَخِّرَةِ) أَيْ بِأَنْ تَكُونَ الْأَرْبَعُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ مُؤَكَّدَةً. ة فُود: (عَلَى هَذِهِ) أَيْ السُّنَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ لِلْجُمُعَةِ. ة فُود: (يُمْنَعُ حَمْلُهُ إِلَّا) إِذْ صَلَّاهُ قَبْلَ مَجِيئِهِ الْمَسْجِدَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّحِيَّةِ سَم. ة فُود: (أَيِ وَحْدَهَا حَتَّى لَا يُنَافِيَ الْإِسْتِدْلَالُ إِلَّا) قَدْ يُقَالُ الْمُتَبَايِرُ بَقَرِيَّةٍ - قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ - أَنَّ الْمَطْلُوبَ تَدَارُكُهُ مَا كَانَ يَقْعَلُهُ قَبْلَ أَنْ يَجِيءَ وَمَا عَادَهَا خِلَافَ الظَّاهِرِ فَيُشْكِلُ الْإِسْتِدْلَالُ الْمَذْكُورُ سَم. ة فُود: (وَيُنَوِّي) إِلَى قَوْلِهِ إِذِ الْفَرَضُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَالْبَعْدِيَّةِ. ة فُود: (كَالْبَعْدِيَّةِ) أَيْ كَمَا أَنَّهُ يَتَوَيَّ بِالسُّنَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ الْبَعْدِيَّةِ حَيْثُ عَلِمَ صِحَّةَ الْجُمُعَةِ أَوْ ظَنَّهَا كَمَا يَقْبَلُهُ قَوْلُهُ إِذِ الْفَرَضُ أَنَّهُ ظَنَّ إِلَّا وَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ نَوَّى بِبَعْدِيَّتِهِ ع. ش. عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَمَحَلُّ سُنَّ الْبَعْدِيَّةِ لِلْجُمُعَةِ إِنْ لَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ مَعَهَا وَلَا قَامَتْ قَبْلِيَّةُ الظُّهْرِ مَقَامَ بَعْدِيَّةِ الْجُمُعَةِ فَيُصَلِّي قَبْلِيَّةَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ قَبْلِيَّةَ الظُّهْرِ ثُمَّ بَعْدِيَّةَ وَلَا بَعْدِيَّةَ لِلْجُمُعَةِ حَيْثُ. اهـ. وَيَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ وَعَنِ الرَّشِيدِيِّ مَا يَقْبَلُهُ بِمَا إِذَا كَانَ قَعْلُ الظُّهْرِ عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ.

المجموع ما لم يشرع المقيم في الإقامة قال: فإنه يكره الشروع في شيء من الصلوات غير المكتوبة بعد الشروع فيها فليؤخرهما خلافاً لمن نازع فيه حيثيذ إلى ما بعد المغرب جزواً على إذرارك فضيلة التحريم ما أمكن اهـ باختصار. ة فُود: (يُمْنَعُ حَمْلُهُ عَلَى تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ) إِذْ صَلَّاهُ قَبْلَ مَجِيئِهِ الْمَسْجِدَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّحِيَّةِ. ة فُود: (أَيِ وَحْدَهَا حَتَّى لَا يُنَافِيَ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ إِلَّا) قَدْ يُقَالُ الْمُتَبَايِرُ بَقَرِيَّةٍ - قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ - أَنَّ الْمَطْلُوبَ تَدَارُكُهُ مَا كَانَ يَقْعَلُهُ قَبْلَ أَنْ يَجِيءَ وَمَا عَادَهَا خِلَافَ الظَّاهِرِ فَيُشْكِلُ الْإِسْتِدْلَالُ الْمَذْكُورُ.

ولا نظَر لاحتمال أن لا تقع إذ الفرض أنه ظَنُّ وَقُوعِهَا، فإن لم تقع لم تكف عن سنة الظهر على الأوجه. وقال بعضهم تكفي كما يجوز بناء الظهر عليها ويُزَدُ بأنه وَجَدَ ثُمَّ بَعْضُهَا فامْكَنَ البناء عليه وهنا لم يوجد شيء منها فلم يُمكن البناء وخرَجَ بظَنِّ وَقُوعِهَا الشك فيه فلا يأتي بشيء حتى يَبَيَّنَ الحال خلافاً لِمَنْ قال ينوي سنة الوقت وَلِمَنْ قال ينوي سنة الظهر. (ومنه) أي ما لا يُسنُّ جماعة (الوقت) يَفْتَحُ الواو وكسرها.....

• فُود: (ولا نظَر لاحتمال أن لا تقع) أي الجُمُعة باختلاف شَرَطٍ مِنْ شُرُوطِهَا رَشِيدِي. • فُود: (إذ الفرض أنه ظَنُّ وَقُوعِهَا إلخ) وفي نسخة أي لِلنَّهْيَةِ إذ الفرض أنه كُفِّتْ بالإخرام بها، وإن شك في عَدَمِ إجزائها أما البعدية فَيُنَوِّي بها بَعْدَ فِعْلِ الظَّهْرِ بَعْدِيَّةً لا بَعْدِيَّةَ الجُمُعة ومنه إلخ وقوله في هَذِهِ النُّسخَةِ، وإن شك في عَدَمِ إلخ يُنافيه قوله بَعْدَ وَخَرَجَ إلخ ثم رأيت قوله وَخَرَجَ إلخ مَضْرُوباً عليه أيضاً وعليه فلا إشكال وما في الأصل كان تَبَعٌ فيه حَجٌّ ثم رَجَعَ عنه وَضَرَبَ عليه بَخَطٍ وَكُتِبَ بَدَلُهُ ما في صَدْرِ القَوْلَةِ فَهُوَ الْمُتَعَدِّ الْمُعَوَّلُ عليه ع ش وقال الرَشِيدِيُّ قوله م ر أما البعدية فَيُنَوِّي بها بَعْدَ فِعْلِ الظَّهْرِ إلخ أي إن فَعَلَهُ وظاهره ولو على وجه الاستِخْبابِ وانظُر وجهه حَبِيطٌ، والظاهر أنه غير مُرَادٍ. اهـ. • فُود: (فإن لم تقع) أي الجُمُعة سم. • فُود: (لَمْ تَكْفِ) أي سُنَّةُ الجُمُعة الْقَبْلِيَّة. • فُود: (وقال بعضهم تكفي) أي سُنَّةُ الجُمُعة الْقَبْلِيَّةِ إذا لم تقع صَلَاتُهُ جُمُعةً عن سُنَّةِ الظَّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ ع ش. • فُود: (كما يجوز بناء الظهر عليها) أي إذا خَرَجَ الوقت وهم فيها أو مَنَعَ مانِعٌ مِنْ إكمالها جُمُعةً كَانْفِضَاضٍ بَعْضُ المَدَّعِ ش. • فُود: (ويُزَدُ إلخ) فيه تأمل سم. • فُود: (بأنه وَجَدَ ثُمَّ بَعْضُهَا فامْكَنَ البناء عليه) لَعَلَّ الضمير في بعضها لِلْجُمُعة، والمعنى أنه وَجَدَ ثُمَّ بَعْضُ الجُمُعة فَقَطْ فامْكَنَ بناء الظَّهْرِ عليه وهنا وَجَدَ كُلُّ سُنَّةِ الجُمُعة الْقَبْلِيَّةِ بِقَضِهَا فلا يَتَصَوَّرُ بناءً لَكِنْ قوله لم يوجد شيء إلخ لا يُناسِبُ ذلك فليُحَرِّزْ سم أقول بل معنى قول الشارح وهنا لم يوجد إلخ وفيما إذا لم تقع الجُمُعة صَحِيحَةٌ وَقَعَلِ الظَّهْرُ اسْتِثْنَاءً لَمْ يُحَسَبْ شيءٌ مِنْ الجُمُعة عَنْ فَرَضِ الوقت فَلَمْ تُمْكِنْ إقامة سُنَّتِهَا الْقَبْلِيَّةِ مَقَامَ قَبْلِيَّةِ الظَّهْرِ وهذا لا غبار عليه إلا أنه عُبِّرَ عَنْ هَذِهِ الإقامة بِالْبِنَاءِ لِلْمُشَاكَلَةِ. • فُود: (فَلَمْ يُمكن البناء) أي قِيَّامِي سُنَّتِي الظَّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ، والبعدية ع ش. • فُود: (أي ما لا يُسنُّ) إلى قوله وَتَسْمِيَّتُهُ فِي الْمُعْنَى وإلى قوله على أنه لا جامع في النِّهائية.

• فُود: (لاحتمال أن لا تقع) أي الجُمُعة. • فُود: (إذ الفرض أنه ظَنُّ إلخ) قد يُقال ظَنُّ وَقُوعِهَا لا يَكْفِي فِي وَقُوعِهَا فلا يُسَوِّغُ السُّنَّةَ البعدية. • فُود: (على الأوجه وقال بعضهم إلخ) كذا م ر. • فُود: (ويُزَدُ بأنه إلخ) فيه تأمل. • فُود: (ويُزَدُ بأنه وَجَدَ ثُمَّ بَعْضُهَا فامْكَنَ البناء عليه) لا يُقال لَيْسَ ثُمَّ بَعْضُ ظَّهْرٍ سَابِقٍ حَتَّى يَنْتَهِى قوله البناء عليه ولو اسْتَقَطَّ لَفْظٌ عليه لا مُمْكِنٌ أَنْ يَكُونَ حَاصِلُ الْفَرْقِ أَنَّهُ يَقَعْلُ بَعْضُ الظَّهْرِ بَعْدَ قَوَاتِ شَرَطِ الجُمُعة فامْكَنَ أَنْ يَقَعَ المَجْمُوعُ ظَهْرًا وَفِي مَسْأَلَةِ السُّنَّةِ لا يأتي ببعض سُنَّةِ الظَّهْرِ بَعْدَ قَوَاتِ الشَّرَطِ مُطْلَقًا بل تَمَحُّضُ الْمَانِي بِه لِسُنَّةِ الجُمُعة فَلَمْ يَقَعْ عَنِ الظَّهْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الضمير في بعضها لِلْجُمُعة، والمعنى أنه وَجَدَ ثُمَّ بَعْضُ الجُمُعة فَقَطْ فامْكَنَ بناء الظَّهْرِ عليه وهنا وَجَدَ كُلُّ سُنَّةِ الجُمُعة الْقَبْلِيَّةِ بِقَضِهَا فلا يَتَصَوَّرُ بناءً لَكِنْ قوله لم يوجد شيءٌ لا يُناسِبُ ذلك فليُحَرِّزْ.

لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا قَالَ إِلَّا أَنْ تَطَوُّعَ» وَتَسْمِيَّتُهُ وَاجِبًا فِي حَدِيثٍ كَتَسْمِيَةِ غُسْلِ الْجُمُعَةِ كَذَلِكَ فَالْمُرَادُ بِهِ مَزِيدُ التَّأْكِيدِ وَلِذَا كَانَ أَفْضَلُ مَا لَا يُسْنُّ لَهُ جَمَاعَةٌ وَمَا اقْتَضَاهُ الْمَثْنُ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الرُّوَايَاتِ صَحِيحٌ خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَهُ؛ لِأَنَّهَا تُطْلَقُ تَارَةً عَلَى مَا يَتَّبِعُ الْفَرَائِضَ فَلَا يَدْخُلُ وَمِنْ ثُمَّ لَوْ نَوَى بِهِ شَيْئًا الْعِشَاءِ أَوْ رَأَيْتَهَا لَمْ يَصِحَّ وَتَارَةً عَلَى الشَّيْءِ الْمُؤَقَّتَةِ فَيَدْخُلُ وَجَزْأًا عَلَيْهِ فِي مَوَاضِعَ، وَلَوْ صَلَّى مَا عَدَا رَكْعَةَ الْوُتْرِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَثَابُ عَلَى مَا أَتَى بِهِ ثَوَابٌ كَوْنُهُ مِنَ الْوُتْرِ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى مَجْمُوعِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ وَكَذَا مِنْ أَتَى بَعْضَ التَّرَاوِيعِ وَلَيْسَ هَذَا كَمَنْ أَتَى بِبَعْضِ الْكُفَّارَةِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ؛ لِأَنَّ خَصْلَةَ مِنْ خِصَالِهَا لَيْسَ لَهَا أَمَّا ضَرْبٌ مُتَمَايِزَةٌ بِثَبَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِجَوْرِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى بَعْضِهَا بِخِلَافِ مَا هُنَا عَلَى أَنَّهُ لَا جَائِغَ بَيْنَهُمَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ. (وَأَقْلَهُ رَكْعَةً).....

• فُود: (لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ الْخ) أَيُّ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ كَمَا قَالَ بِوُجُوبِهِ أَبُو حَنِيفَةَ لِلخَبَرِ الْخ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالصَّلَاةُ أَثْوَنُ﴾ [البقرة: ١٧٣] إِذْ لَوْ وَجِبَ لَمْ يَكُنْ لِلصَّلَوَاتِ وَسْطَى وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا وَافَقَ أَبَا حَنِيفَةَ عَلَى وَجُوبِهِ حَتَّى صَاحِبِيهِ نِهَاجَةً. • فُود: (لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ الْخ) وَلِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ فِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ «إِنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْكُمُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» مُثْنِي. • فُود: (وَتَسْمِيَّتُهُ وَاجِبًا الْخ) عِبَارَةٌ التَّهَامِيَّةُ، وَالْمُثْنِي وَلَفْظُ الْأَمْرِ فِي خَبَرٍ «أَوْتَرُوا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَتَرِ يَجِبُ الْوُتْرُ» لِلتَّنْذِيرِ لِإِرَادَةِ مَزِيدِ التَّأْكِيدِ. اهـ. • فُود: (كَذَلِكَ) أَيُّ بِالْوَاجِبِ. • فُود: (فَالْمُرَادُ بِهِ) أَيُّ بِالتَّغْيِيرِ بِالْوُجُوبِ. • فُود: (لِمَنْ اعْتَرَضَهُ الْخ) مِنْهُمْ الْمُثْنِي. • فُود: (فِي مَوَاضِعَ) مِنْهَا الرِّزْوَةُ نِهَاجَةً. • فُود: (فَالظَّاهِرُ أَنَّ يَثَابُ عَلَى مَا أَتَى بِهِ الْخ) أَيُّ، وَإِنْ قَصِدَ الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهِ ابْتِدَاءَ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمَ ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَصِدَ ابْتِدَاءَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى مَا أَتَى بِهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَمَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ مِمَّا يَوْهَمُ مُخَالَفَةً مَا ذَكَرَهُ أَيُّ الشَّارِحِ وَمَا ذَكَرْنَاهُ لَيْسَ مُخَالَفَةً لِدَلَالَةِ التَّأْمَلِ الصَّحِيحِ فَتَأَمَّلْهُ اهـ. وَعِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْصِدَ الْاِقْتِصَارَ ابْتِدَاءً عَلَى الشُّغْلِ وَبَيْنَ أَنْ يَبْعَثَ عَزْمَهُ عَلَى الْإِيتَارِ وَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَ الْحَالَيْنِ كَانَ لَهُ وَجْهٌ فِي الْجُمْلَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحْزَرْ. اهـ. وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِ وَالرَّشِيدِيَّ الْجَزْمُ بِقَدَمِ الْفَرْقِ. • فُود: (ثَوَابٌ كَوْنُهُ مِنَ الْوُتْرِ) أَيُّ لَا ثَوَابَ التَّغْلُ الْمَطْلُوعِ. • فُود: (عَلَى مَجْمُوعِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ) الْاِتِّسَابُ بِمَا هُوَ بِصَدِّهِ جَمِيعٌ لَا مَجْمُوعٌ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ وَقَدْ يَمْنَعُ صِحَّةَ التَّغْيِيرِ بِالْجَمِيعِ هُنَا. • فُود: (وَكَذَا مَنْ أَتَى بِبَعْضِ التَّرَاوِيعِ) أَيُّ كَالْاِقْتِصَارِ عَلَى الثَّمَانِيَةِ يَثَابُ عَلَيْهَا ثَوَابٌ كَوْنُهَا مِنَ التَّرَاوِيعِ، وَإِنْ قَصِدَ ابْتِدَاءَ الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهَا كَمَا هُوَ الْمُتَعَدِّدُ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ. • فُود: (وَلَيْسَ هَذَا كَمَنْ أَتَى بِبَعْضِ الْكُفَّارَةِ) أَيُّ حَيْثُ لَا يَثَابُ عَلَيْهِ ثَوَابٌ بِبَعْضِ الْكُفَّارَةِ بَلْ إِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ أَصْلًا، وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ لَكِنْ عَرَضَ لَهُ مَا يَمْنَعُ إِكْمَالَهُ وَقَعَ تَقْلًا مُطْلَقًا ش. • فُود: (بِجَوْرِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى بَعْضِهَا) مَا عَدَا هَذَا الْقَيْدَ مِمَّا تَقَدَّمَ

• فُود: (فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَثَابُ عَلَى مَا أَتَى بِهِ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَصِدَ ابْتِدَاءَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى مَا أَتَى بِهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَمَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ مِمَّا يَوْهَمُ مُخَالَفَةً مَا ذَكَرْنَاهُ وَيَسَّ مُخَالَفَةً لِدَلَالَةِ التَّأْمَلِ الصَّحِيحِ فَتَأَمَّلْهُ. • فُود: (بِجَوْرِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى بَعْضِهَا) مَا عَدَا هَذَا الْقَيْدَ مِمَّا تَقَدَّمَ مَوْجُودٌ فِي الصَّوْمِ مِنْ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ،

للخَيْرِ الصَّحِيحِ «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤْتِيَ بِرَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ» وَصَحَّ «أَنَّهُ ﷺ أَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ» وَبِهِ اعْتَرَضَ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ يُكْرَهُ الْإِتْيَا بِهَا وَجَابُ بِأَنْ مُرَادَهُ أَنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهَا خِلَافَ الْأَوَّلَى لِإِخْلَافَتِهِ لِأَكْثَرِ أَحْوَالِهِ ﷺ لَا أَنَّهَا فِي نَفْسِهَا مَكْرُوهَةٌ وَلَا خِلَافَ الْأَوَّلَى وَلَا يُنَافِيهِ الْخَيْرُ؛ لِأَنَّهُ لِبَيَانِ حُصُولِ أَصْلِ الشُّنَّةِ بِهَا (وَكَثْرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ) رَكْعَةً لِلْخَيْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنْ عَائِشَةَ وَهِيَ أَعْلَمُ بِحَالِهِ مِنْ غَيْرِهَا «مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً» وَأَذْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثُ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ «كَانَ ﷺ يُؤْتِي بِثَلَاثٍ الْحَدِيثُ وَأَكْمَلُ مِنْهُ خَمْسٌ فَسَبْعٌ فِتْسَعٌ (وَقِيلَ ثَلَاثُ عَشْرَةَ) لِمَا صَحَّ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ «كَانَ ﷺ يُؤْتِي بِثَلَاثٍ عَشْرَةَ»

مَوْجُودٌ فِي الصَّوْمِ مِنْ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ، وَأَمَّا هَذَا فإثباته فِي الْوُتْرِ دُونَ الْكُفَّارَةِ هُوَ مَحَلُّ التَّرَاجُ فَكَيْفَ سَاعَ الْفَرْقُ بِهِ سَم. □ فَوُدْ: (لِلْخَيْرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَجَابُ فِي الْمَغْنَى وَإِلَى قَوْلِ الْمَنِيِّ وَقِيلَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لِإِخْلَافَتِهِ وَلَا يُنَافِيهِ. □ فَوُدْ: (وَبِهِ الْخُ) أَيُّ بِمَا دُكِّرَ مِنَ الْخَيْرَيْنِ. □ فَوُدْ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيُّ كَوْنُ الْاِقْتِصَارِ خِلَافَ الْأَوَّلَى. □ وَفَوُدْ: (الْخَيْرُ) أَلَّ فِيهِ لِلْجَنَسِ فَيَشْمَلُ الْخَيْرَيْنِ السَّابِقَيْنِ. (قَوْلُهُ لِلْخَيْرِ) إِلَى الْمَنِيِّ فِي الْمَغْنَى.

قَوْلُ (سَمِي): (وَكَثْرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ) شَمَلَ مَا لَوْ أَنِّي بِيَحْضِ الْوُتْرِ ثُمَّ تَقَلَّ ثُمَّ أَنَّى يَبَاقِي نِهَايَةً.

□ فَوُدْ: (وَأَذْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثُ) إِلَى قَوْلِهِ (وَأَكْمَلُ مِنْهُ خَمْسُ الْخُ) لَوْ قَعَلَ وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ كَثَلَاثُ حَصَلَ الْوُتْرُ وَسَقَطَ الطَّلَبُ وَامْتَنَعَتِ الزِّيَادَةُ بَعْدَ ذَلِكَ أَفْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَإِذَا أَنَّى ثَلَاثُ بَنِيَّةِ الْوُتْرِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُشْفِهَا وَيَأْتِيَ بِأَكْمَلِ الْوُتْرِ مَثَلًا كَانَ مُنْتَبِهَا سَم وَيَأْتِي فِي شَرْحٍ: فَإِنْ أَوْتَرَ ثُمَّ تَهَجَّدَ الْخُ فِي الشَّرْحِ كَالنَّهَايَةِ، وَالْمَغْنَى مَا يَصْرُحُ بِذَلِكَ فَمَا اسْتَقْرَبَ عَشْرًا بِمَا نَصَّهُ.

(فَرَعَ): لَوْ صَلَّى وَاحِدَةً بَنِيَّةِ الْوُتْرِ حَصَلَ الْوُتْرُ وَلَا يَجُوزُ بَعْدَهَا أَنْ يَقَعَلَ شَيْئًا بَنِيَّةِ الْوُتْرِ لِحُصُولِهِ وَسُقُوطِهِ، فَإِنْ قَعَلَ عَمْدًا لَمْ تَتَمَيِّزْ وَلَا انْتَعَدَتْ تَقْلًا مُطْلَقًا وَكَذَا لَوْ صَلَّى ثَلَاثًا بَنِيَّةِ الْوُتْرِ وَسَلَّمْ كَذَا تَقَلَّ مَرَّ عَنْ شَيْخِنَا الزَّمَلِيُّ وَرَأَيْتُ شَيْخَنَا حَجَّ أَفْنَى بِخِلَافِ ذَلِكَ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ أَيُّ فَقَالَ إِذَا صَلَّى رَكْعَةً مِنَ الْوُتْرِ أَوْ ثَلَاثَةً مَثَلًا جَازَ لَهُ أَنْ يَقَعَلَ بِاقِيَةِ أَقُولُ: وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ حَجَّ. اه. ضَعِيفٌ مُخَالَفٌ لِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشُّرُوحُ الثَّلَاثَةُ. □ فَوُدْ: (فَسَبْعٌ فِتْسَعٌ) لَا يَخْفَى أَنَّ مَا تُفْهَمُ هَذِهِ الْبَيَارَةُ أَنَّ أَكْمَلِيَّةَ السَّبْعِ فَالسَّبْعُ

وَأَمَّا هَذَا فإثباته فِي الْوُتْرِ دُونَ الْكُفَّارَةِ هُوَ مَحَلُّ التَّرَاجُ فَكَيْفَ سَاعَ الْفَرْقُ بِهِ. □ فَوُدْ: (وَلَا يُنَافِيهِ الْخَيْرُ) لَا يُنَافِيهِ الْكِرَاهَةُ أَيْضًا لِجَوَازِ حَمْلِهِ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ إِلَّا أَنَّ الْكِرَاهَةَ لَا تَبْتِغُ بَغِيرَ دَلِيلٍ إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ يَفْتِنُونَهَا بِخَوْفِ مُخَالَفَةِ تَأْكِيدِ الطَّلَبِ هَذَا وَمُطْلَقِ الْكِرَاهَةِ لَا يَتَوَقَّفُ عِنْدَ الْأَقْدَمِينَ عَلَى نَهْيِ مَخْصُوصٍ.

□ فَوُدْ: (وَأَذْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثُ إِلَى قَوْلِهِ وَأَكْمَلُ مِنْهُ خَمْسُ فَسَبْعُ الْخُ) لَوْ قَعَلَ وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ كَثَلَاثُ حَصَلَ الْوُتْرُ وَسَقَطَ وَامْتَنَعَتِ الزِّيَادَةُ بَعْدَ ذَلِكَ أَفْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَإِذَا أَنَّى ثَلَاثُ بَنِيَّةِ الْوُتْرِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُشْفِهَا وَيَأْتِيَ بِأَكْمَلِ الْوُتْرِ مَثَلًا كَانَ مُنْتَبِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

□ فَوُدْ: (فَسَبْعٌ فِتْسَعٌ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ هَذِهِ الْبَيَارَةِ أَنَّ أَكْمَلِيَّةَ السَّبْعِ فَالسَّبْعُ عَلَى أَذْنَى الْكَمَالِ مُؤَخَّرَةٌ الرَّثْبَةِ عَلَى أَكْمَلِيَّةِ الْخَمْسِ وَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ الْمُرَادِ مَمْنُوعٌ فَتَأْمَلْهُ سَم.

وأوله الأولون على ما فيه بحمليه ليوافق ما مرّ الأصح منه على أنها حسبت منها سنة العشاء ورواية خمس عشرة حبيب منها ذلك وافتتاح الوتر وهو ركعتان خفيفتان فلو زاد على الإحدى عشرة بنية الوتر لم يصح الكل في الوصل ولا الإحرام الأخير في الفصل إن علم وتمتد ولا صحت نفلاً مطلقاً ولو أحرم بالوتر ولم ينو عدداً صح واقتصر على ما شاء منه على الأوجه وكان بحث بعضهم إلحاقه بالنفل المطلق في أن له إذا نوى عدداً أن يزيد ويقتصر توفقه من ذلك وهو غلط صريح. وقوله: إن في كلام الغزالي عن الفوراني ما يؤخذ منه ذلك وهم أيضاً كما يعلم من البسيط ويجري ذلك فيمن أحرم بسنة الظهر الأربع.....

مؤخرة عن اكتمالية الخمس غير مراد سم وعبر النهاية، والمغني بتم بدل الفاء. هـ فود: (على ما فيه إلخ) قال المصنف وهو تأويل ضعيف مباعد للأخبار قال الشبكي وأنا أقطع بجعل الإتيان بذلك وصحته ولكن أجب الإقتصار على إحدى عشرة فأقل؛ لأنه غالب أحواله بشيء مغني ونهاية. هـ فود: (على أنها حسبت منها سنة العشاء) قد يقال الاتسب أن يقال حسبت منها افتتاح الوتر؛ لأنها أقرب إليه من سنة العشاء بضرئ. هـ فود: (حسب) أي راوي هذه الرواية. هـ فود: (ذلك) أي سنة العشاء. هـ فود: (فلو زاد) إلى قوله ولو أحرم في النهاية، والمغني. هـ فود: (فلو زاد على الإحدى عشرة إلخ) أي كان أحرم بآثني عشر ش. هـ فود: (ولا الإحرام الأخير) الأحسن أن يقال ولا الإحرام السادس وما بعده لا إقتضاء عبارته صحة السادس، وإن لم تكن مراداً له بضرئ عبارة النهاية، وإن سلم من كل ركعتين صح ما عدا الإحرام السادس فلا يصح وترًا. اهـ. هـ فود: (واقتصر على ما شاء إلخ) الذي اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي أن إحرامه منقطع على ثلاث سم عبارة شيخنا ولو نوى الوتر وأطلق فالمعتمد أنه يحمل على الثلاث كما قال الرملي؛ لأنه أذن الكمال وقال ابن حجر والخطيب يتخير بين الثلاث وغيرها وهو ضعيف. اهـ. وعبارة ع ش.

(فرع): نذر أن يصلي الوتر لزمه ثلاث ركعات؛ لأن أقل عديته مطلوب لا كراهة في الإقتصار عليه هو الثلاث فينحط النذر عليه ولهذا قلنا: إذا أطلق نية الوتر انعقدت على ثلاث م ر قوله: لزمه ثلاث ركعات هل يمتنع عليه الزيادة أم لا فيه نظر، والأقرب الثاني ثم إن أحرم بالثلاث ابتداء حصل بها الوتر وبرئ من النذر ولا يجوز الزيادة عليها على ما اعتمدته م ر، وإن أحرم بركعتين ركعتين أو بالإحدى عشرة دفعة واحدة لم يمتنع ويقع بعض ما أتى به واجباً وبعضه مندوباً. اهـ. هـ فود: (إلحاقه) أي الوتر. هـ فود: (توفقه من ذلك) أي توفقه البعض ذلك البحث من التخيير عند إطلاقي النية. هـ فود: (وقوله) أي ذلك البعض. هـ فود: (ما يؤخذ منه ذلك) أي الإلحاق المذكور. هـ فود: (ويجري ذلك) أي عدم جواز التفصيل. هـ فود: (بسنة الظهر الأربع إلخ) أي أو بركعتين فليس له أن يزيد كما هو واضح وهل له أن ينوي بغير عديته يفعل ركعتين أو أربعاً مقتضى ما مر في الوتر نعم وليس ببعيد ثم رأيت المحشي قال

هـ فود: (واقتصر على ما شاء منه على الأوجه) الذي اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي أن إحرامه ينحط على ثلاث.

بِنِيَّةِ الْوَصْلِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْفَصْلُ بِأَنْ يُسَلِّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ، وَإِنْ نَوَاهُ قَبْلَ النِّقْصِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ أَيْضًا (وَلِمَنْ زَادَ عَلَى رَكْعَةِ الْفَصْلِ) بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ بِالسَّلَامِ لِلاتِّبَاعِ الْآتِيِ وَلِلخَيْرِ الصَّحِيحِ «كَانَ يَفْصِلُ بَيْنَ الشُّفْعِ وَالْوُثْرِ بِالتَّسْلِيمِ» (وَهُوَ أَفْضَلُ) مِنَ الْوَصْلِ الْآتِيِ إِنْ سَاوَاهُ عَدَدًا؛ لِأَنَّ أَحَادِيثَهُ أَكْثَرُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ مِنْهَا الْخَيْرُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ «كَانَ يَفْصِلُ يَصْلِي فِيهَا بَيْنَ أَنْ يَفْرَغَ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ بَرَكْعَتَيْنِ وَيُؤَيِّزُ بِوَاحِدَةٍ» وَلِأَنَّهُ أَكْثَرُ عَمَلًا، وَالْمَانِعُ لَهُ الْمَوْجِبُ لِلْوَصْلِ مُخَالَفَ لِلسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ فَلَا يُرَاعَى خِلَافُهُ وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْوَصْلَ وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: إِنَّهُ مُفْسِدٌ لِلصَّلَاةِ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ تَشْبِيهِ صَلَاةِ الْوُثْرِ بِالْمَغْرِبِ وَحِينَئِذٍ فَلَا يُمَكِّنُ وَقُوْعُ الْوُثْرِ مُتَّفَقًا عَلَى صِحَّتِهِ أَصْلًا (و) لَهُ

(فَرَعٌ): يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ فِي سُنَّةِ الظُّهْرِ الْمُتَقَدِّمَةِ مِثْلًا وَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعٍ مِثْلًا وَنَهَى . بَضْرِي .

«قَوْلُهُ: (بِنِيَّةِ الْوَصْلِ) مَا فَاتَتْهُ بَضْرِي .

قَوْلُهُ (سَيِّئٌ): (وَلِمَنْ زَادَ عَلَى رَكْعَةِ الْفَصْلِ) وَضَابِطُ الْفَضْلِ أَنْ يَفْصِلَ الرُّكْعَةَ الْآخِرَةَ عَمَّا قَبْلَهَا حَتَّى لَوْ صَلَّى عَشْرًا بِإِحْرَامٍ وَصَلَّى الرُّكْعَةَ الْآخِرَةَ بِإِحْرَامٍ كَانَ ذَلِكَ قَصْلًا وَضَابِطُ الْوَصْلِ أَنْ يَصِلَ الرُّكْعَةَ الْآخِرَةَ بِمَا قَبْلَهَا شَيْخُنَا . «قَوْلُهُ: (بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَطْهَرُ فِي النَّهْيِ، وَالْمُعْنَى . «قَوْلُهُ: (بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ الْإِلْحَ) أَيُّ مِثْلًا مُعْنَى عِبَارَةِ سَمِ، وَالنَّهْيُ هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَلَوْ صَلَّى أَرْبَعًا بِتَسْلِيمٍ وَاحِدٍ وَبِئْسَ بِتَسْلِيمٍ وَاحِدٍ جَازٍ كَمَا اعْتَمَدَهُ الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ . اهـ . قَوْلُ الْمُعْنَى (وَهُوَ أَفْضَلُ) وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ مُتَّفِرِدًا أَوْ فِي جَمَاعَةٍ نِهَآيَةَ زَادَ الْمُعْنَى وَكُلُّ هَذَا أَيُّ مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي الْإِتْيَانِ بِثَلَاثٍ، فَإِنَّ زَادَ فَالْفَضْلُ أَفْضَلُ قَطْعًا كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي التَّحْقِيقِ . اهـ . وَفِي عِشْرَةٍ عَنْ عَمِيرَةَ مِثْلُهُ . «قَوْلُهُ: (مِنْهَا الْخَيْرُ الْإِلْحَ) خَيْرٌ فَمُبْتَدَأٌ، وَالضَّمِيرُ لِأَحَادِيثِ الْفَضْلِ . «قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ أَكْثَرُ عَمَلًا) أَيُّ لِيُزَادَ بِهِ عَلَيْهِ بِالسَّلَامِ مُعْنَى . «قَوْلُهُ: (وَالْمَانِعُ لَهُ الْإِلْحَ) وَهُوَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نِهَآيَةً .

«قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيُّ لِأَجْلِ مُخَالَفَتِهِ لِلسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ . «قَوْلُهُ: (لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ تَشْبِيهِ صَلَاةِ الْوُثْرِ بِالْمَغْرِبِ) ظَاهِرُ هَذَا السِّيَاقِ شَامِلٌ لِلْإِحْدَى عَشْرَةَ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَرَاتِبِ الْمُوصُولَةِ لَكِنْ فِي بَعْضِ الْعِبَارَاتِ مَا

«قَوْلُهُ: (بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ) هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَلَوْ صَلَّى كُلُّ أَرْبَعٍ بِتَسْلِيمٍ وَاحِدٍ أَوْ بِيئًا بِتَسْلِيمٍ وَاحِدٍ جَازٍ كَمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ . «قَوْلُهُ: (لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ تَشْبِيهِ صَلَاةِ الْوُثْرِ بِالْمَغْرِبِ) ظَاهِرُ هَذَا السِّيَاقِ أَنَّ التَّشْبِيهَ الْمُنْهَى عَنْهُ شَامِلٌ لِلْإِحْدَى عَشْرَةَ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَرَاتِبِ الْمُوصُولَةِ لَكِنْ فِي بَعْضِ الْعِبَارَاتِ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي هَامِشِ التَّيَّةِ أَوَّلَ بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَبَّاسِ هُنَا، فَإِنَّ وَصَلَ الثَّلَاثَ كَرِهَ اهـ وَعِبَارَةُ اسْتَدْنَا أَبِي الْحَسَنِ الْبَكْرِيِّ فِي كِتَابِهِ وَيُكَرِّهُ الْوَصْلَ عِنْدَ الْإِتْيَانِ بِثَلَاثٍ رَكَعَاتٍ، فَإِنَّ زَادَ وَوَصَلَ فَخِلَافُ الْأَوَّلَى اهـ . وَفِي الْعَبَّاسِ بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ، وَإِذَا وَصَلَ فِي رَمَضَانَ أَسْرَ فِي الثَّالِثَةِ أَيُّ دُونَ الْأَوَّلَتَيْنِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَيُوجِّهُ بَآئِهِ فِي رَمَضَانَ يَسْرُ الْجَهْرُ فِيهِ وَعِنْدَ وَصْلِهِ هُوَ تَشْبِيهُ بِالْمَغْرِبِ قَيْسُنُ لَهُ الْجَهْرُ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ فَقَطَّ سِوَاهُ تَشْهَدُ تَشْهَدَانِ أَمْ

(الوصلُ بِشَهْدٍ أو تَشَهُدَيْنِ في) الرَكَعَتَيْنِ (الأَخِيرَتَيْنِ) لِثُبُوتِ كُلِّ مِنْهُمَا فِي مُسْلِمٍ عَنْ فِعْلِهِ.
والأَوَّلُ أَفْضَلُ وَبِمَتْنِ أَكْثَرِ مَنْ تَشَهُدَيْنِ وَفَعَلَ أَوَّلَهُمَا قَبْلَ الْأَخِيرَتَيْنِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَرِدْ وَيُظْهَرُ
أَن مَحَلَّ إِبْطَالِهِ الْمُضَرَّحُ بِهِ فِي كَلَامِهِمْ إِنْ كَانَ فِيهِ تَطْوِيلُ جُلُوسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ كَمَا بَأْتِيَ آخِرَ
البَابِ، وَيُسَنُّ فِي الْأَوَّلَى قِرَاءَةُ سَبِّحَ وَفِي الثَّانِيَةِ الْكَافِرُونَ وَفِي الثَّالِثَةِ الْإِخْلَاصُ، وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ
لِلتَّبَاعِ وَقَضِيَّتُهُ.....

يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُبَابِ، فَإِنْ وَصَلَ الثَّالِثَ كَرِهَ انْتِهَى وَقَوْلُ الْأُسْتَاذِ فِي كَثْرَةِ
وَيُكْرَهُ الْوَصْلُ عِنْدَ الْإِثْنَيْنِ بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، فَإِنْ زَادَ وَوَصَلَ فِخْلَافُ الْأَوَّلَى انْتَهَى وَفِي الْمُبَابِ بَعْدَ مَا
تَقَدَّمَ، وَإِذَا وَصَلَهُ فِي رَمَضَانَ أَسْرَ فِي الثَّالِثَةِ أَيِ دُونَ الْأَوَّلَتَيْنِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَيُوجَّهُ بَأَنَّهُ فِي رَمَضَانَ يُسَنُّ
الْجَهْرُ فِيهِ وَعِنْدَ وَصْلِهِ هُوَ تَشْيِيعٌ بِالْمَغْرِبِ فَيُسَنُّ لَهُ الْجَهْرُ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ فَقَطَّ سِوَا تَشَهُدَ تَشَهُدَيْنِ أَمْ
تَشَهُدًا؛ لِأَنَّ الْمَغْرِبَ كَذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ الْخ. اه. سَم.

قَوْلُ (سَيِّ): (بِتَشَهُدٍ) أَيِ فِي الْأَخِيرَةِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَالأَوَّلُ أَفْضَلُ) أَيِ، وَالْوَصْلُ بِتَشَهُدٍ أَفْضَلُ مِنْهُ
بِتَشَهُدَيْنِ كَمَا فِي التَّحْقِيقِ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَلِلنَّهْيِ عَنْ تَشْيِيعِ الْوُثْرِ بِالْمَغْرِبِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع
شَ قَوْلُهُ م ر: وَالْوَصْلُ بِتَشَهُدٍ أَفْضَلُ الْخ أَيِ، وَإِنْ أَخْرَمَ بِأَحَدِي عَشْرَةٍ وَلَعَلَّ وَجْهَ التَّشْيِيعِ بِالْمَغْرِبِ فِيمَا
ذُكِرَ أَنَّ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا بَعْدَ شَفْعٍ، وَالثَّانِي بَعْدَ فَرْدٍ ثُمَّ قَوْلُهُ أَفْضَلُ يُعِيدُ أَنَّ الْوَصْلَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ بِتَشَهُدَيْنِ
لَيْسَ مَكْرُوهًا، وَإِنَّمَا هُوَ خِلَافُ الْأَفْضَلِ وَقَوْلُهُ م ر وَلِلنَّهْيِ عَنْ تَشْيِيعِ الْوُثْرِ الْخ أَيِ بِجَعْلِهِ مُشْتَمِلًا عَلَى
تَشَهُدَيْنِ. اه. □ فَوَدَّ: (وَيَمْتَنِعُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَشَهَّدَ فِي غَيْرِهِمَا
فَقَطَّ أَوْ مَعَهُمَا أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا. اه. □ فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ الْخ) الْوَجْهُ أَنَّهُ حَيْثُ جَلَسَ بِقَصْدِ التَّشَهُدِ الْبُطْلَانُ؛
لِأَنَّهُ قَصْدُ الْمُبْطِلِ وَشَرَعَ فِيهِ سَم. □ فَوَدَّ: (أَنْ مَحَلَّ إِبْطَالِهِ) أَيِ إِبْطَالُ مَا ذُكِرَ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى التَّشَهُدَيْنِ
وَفِعْلُ أَوَّلِهِمَا قَبْلَ الْأَخِيرَتَيْنِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ فِيهِ) أَيِ فِي التَّشَهُدِ الزَّائِدِ أَوْ الْمَفْعُولِ قَبْلَ الْأَخِيرَتَيْنِ.

□ فَوَدَّ: (تَطْوِيلُ جُلُوسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ) أَيِ بَأَن يَجْلِسَ لِلتَّشَهُدِ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ جُلُوسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ.
□ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهُ فِي النَّهَآيَةِ، وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَفِي الثَّالِثَةِ الْإِخْلَاصُ، وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ)
ظَاهِرُهُ، وَإِنْ وَصَلَ، وَإِنْ لَزِمَ تَطْوِيلُ الثَّالِثَةِ عَلَى الثَّانِيَةِ سَم عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ
أَنَّهُ لَا تُسَنُّ سُورَةُ بَعْدَ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا مُخَصَّصٌ لَهُ لِتَعْلَقِ الطَّلَبِ بِهِ بِخُصُوصِهِ ع ش.
□ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الثَّلَاثَةَ الْأَخِيرَةَ فِيمَا إِذَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ أَنْ يَفْرَأَ فِيهَا
ذَلِكَ. اه. زَادَ النَّهَآيَةَ كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ. اه. وَظَاهِرُهُمَا كَمَا قَالَ ع ش سِوَا وَصَلَهَا بِمَا قَبْلَهَا أَمْ لَا

تَشَهُدًا؛ لِأَنَّ الْمَغْرِبَ كَذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ الْخ. اه. □ فَوَدَّ: (وَالأَوَّلُ أَفْضَلُ) الْأَوَّلُ هُوَ الْوَصْلُ
بِتَشَهُدٍ. □ فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ إِبْطَالِهِ الْخ) الْوَجْهُ أَنَّهُ حَيْثُ جَلَسَ بِقَصْدِ التَّشَهُدِ الْبُطْلَانُ؛ لِأَنَّهُ قَصْدُ
الْمُبْطِلِ وَشَرَعَ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (وَفِي الثَّالِثَةِ الْإِخْلَاصُ وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَزِمَ تَطْوِيلُ
الثَّالِثَةِ عَلَى الثَّانِيَةِ.

أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُسْتَرُّ إِنْ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا وَرَدَ فِيهِمْ وَلَوْ أَوْتَرَ بِأَكْثَرٍ فَهَلْ يُسْتَرُّ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ
الْأَخِيرَةِ فَضَّلَ أَوْ وَصَلَ مَحَلَّ نَظَرٍ ثُمَّ رَأَيْتَ الْبُلْقَيْنِي قَالَ: إِنَّهُ مَتَى أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ مَفْضُولَةٌ عَمَّا قَبْلُهَا
كَثْمَانٍ أَوْ سِتٍّ أَوْ أَرْبَعٍ قَرَأَ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ وَمَنْ أَوْتَرَ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثٍ مَوْضُولَةٌ لَمْ يَقْرَأْ
ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ أَيْ لِقَلَّا يُلْزَمُ خُلُوهَا قَبْلُهَا عَنْ سُورَةٍ أَوْ تَطَوُّلُهَا عَلَى مَا قَبْلُهَا أَوْ الْقِرَاءَةُ عَلَى غَيْرِ
تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ أَوْ عَلَى غَيْرِ تَوَالِيهِ وَكُلُّ ذَلِكَ خِلَافُ السُّنَّةِ. اهـ. نَقِمُ يُمَكِّنُ أَنْ يَقْرَأَ فِيمَا لَوْ
أَوْتَرَ بِخَمْسٍ مَثَلًا الْمُطَفِّعِينَ وَالْإِنْشِقَاقَ فِي الْأُولَى، وَالْبُرُوجَ وَالطَّارِقَ فِي الثَّانِيَةِ وَحِينَئِذٍ لَا يُلْزَمُ
شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْوُثْرِ ثَلَاثًا مُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ ثُمَّ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ
سَخَطِكَ وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ وَبِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى
نَفْسِكَ.

(كُتِبَ) قَضِيَّةٌ كَلَامٌ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا تَحْصُلُ فَضِيلَةُ الْوُثْرِ إِلَّا إِنْ صَلَّى أَخِيرَتَهُ وَهُوَ مُتَّجِعٌ إِنْ أَرَادَ
كَمَالَ الْفَضِيلَةِ لَا أَصْلَهَا كَمَا قَدَّمْتُهُ أَيْضًا (وَوَقْتَهُ) أَيْ الْوُثْرَ (بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ) وَلَوْ بَعْدَ الْمَغْرِبِ
فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ (وَطُلُوعِ الْفَجْرِ) لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ، وَوَقْتُ اخْتِيَارِهِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ فِي حَقِّ
مَنْ لَا يُرِيدُ تَهَجُّدًا أَوْ لَمْ يَتَعَدَّ الْاسْتِيقَاطَ آخِرَ اللَّيْلِ وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ جَازَ لَهُ قَضَاؤُهُ قَبْلَ الْعِشَاءِ
كَالرُّوَاطِبِ الْبَعْدِيَّةِ عَلَى مَا رَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ قَصْرًا لِلتَّبَعِيَّةِ عَلَى الْوَقْتِ وَهُوَ كَالْتَحَكُّمِ.....

فَيُخَالِفُ مَا سَيَقُولُهُ الشَّارِحُ عَنِ الْبُلْقَيْنِي إِلَّا أَنْ يُخَصَّصَ كِلَاهُمَا بِالْفَضْلِ فَلْيُرَاجَعْ. هـ. قُودُ: (إِنْ ذَلِكَ) أَيْ
قِرَاءَةً مَا ذَكَرَ. هـ. قُودُ: (فَضْلُ الْخُ) أَيْ الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ عَمَّا قَبْلُهَا. هـ. قُودُ: (كَثْمَانِ الْخُ) مِثَالٌ لِمَا قَبْلَ
الثَّلَاثِ. هـ. قُودُ: (قَرَأَ ذَلِكَ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ السُّورِ الثَّلَاثِ (وَفِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ) أَيْ، وَإِنْ وَصَلَ فِيهَا.
هـ. قُودُ: (وَأَنْ يَقُولَ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهْيَةِ. هـ. قُودُ: (وَأَنْ يَقُولَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى
قَوْلِهِ فِي الْأُولَى قِرَاءَةَ سَبِّحِ الْخُ. هـ. قُودُ: (بَعْدَ الْوُثْرِ) أَيْ بَعْدَ قِرَاحِ الْوُثْرِ رَكْعَةً كَانَ أَوْ اكْتَرَعَ ش.
هـ. قُودُ: (ثَلَاثًا مُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ) وَيَزْفَعُ صَوْتَهُ بِالثَّلَاثَةِ مُغْنِي وَيُعَابَبُ. اهـ. بَضْرِي.
هـ. قُودُ: (ثُمَّ اللَّهُمَّ إِنِّي الْخُ) أَيْ وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَهُ اللَّهُمَّ الْخُ مُغْنِي. هـ. قُودُ: (وَبِكَ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي
وَأَعُوذُ بِكَ. اهـ. وَعِبَارَةٌ عَ ش قَوْلُهُ وَبِكَ مِنْكَ أَيْ اسْتَجِيرُ بِكَ مِنْ غَضَبِكَ. اهـ. قُودُ: (لِمَا قَدَّمْتُهُ
أَيْضًا) أَيْ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ صَلَّى مَا عَدَا رَكْعَةَ الْوُثْرِ الْخُ. هـ. قُودُ: (وَلَوْ بَعْدَ الْمَغْرِبِ إِلَى الْمُتَنِ فِي
الْمُغْنِي) وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ خَرَجَ فِي النَّهْيَةِ. هـ. قُودُ: (فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ صَارَ مُقِيمًا قَبْلَ
فِعْلِهِ وَبَعْدَ فِعْلِ الْعِشَاءِ كَانَ وَصَلَتْ سَفِيَّتُهُ دَارَ إِقَامَتِهِ بَعْدَ فِعْلِ الْعِشَاءِ أَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ لَكِنْ نُقِلَ عَنْ
الْمُبَابِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بَلْ يُؤَخَّرُهُ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْحَقِيقِيِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ كَوْنُهُ فِي
وَقْتِ الْعِشَاءِ انْتَهَى بِالْإِقَامَةِ عَ ش.

قُودُ (سُي): (وَطُلُوعِ الْفَجْرِ) أَيْ الصَّادِقِ نِهَابَةٍ. هـ. قُودُ: (إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْخُ) وَفِي الْمُغْنِي إِلَى نِصْفِ
اللَّيْلِ. اهـ. هـ. قُودُ: (أَوْ لَمْ يَغْتَدِ الْخُ) لَعَلَّ أَوْ بِمَعْنَى الْوَائِ كَمَا عَبَّرَ بِهَا النَّهْيَةُ. هـ. قُودُ: (وَهُوَ) أَيْ الْقَصْرُ.

بل هي موجودة خارجة أيضًا إذ القضاء يحكي الأداء فالأوجه أنه لا يجوز تقديم شيء من ذلك على الفرض في القضاء كالأداء ثم رأيت ابن عَجَلٍ رجح هذا أيضًا، وَبَحَثَ بعضهم أنه لو أَخَّرَ القبليَّة إلى ما بعد الفرض جاز له جمعها مع البعدية بِسَلَامٍ واجِدٍ وَفَرَّقَ بين هذا وامتناع نظيره في العيدين.....

• فَوَدَّ: (بل هي) أي التَّعْبِيةُ شارِحٌ. اهـ. سم. • فَوَدَّ: (فالأوجه إلخ) وفاقًا لِلنَّهْيَةِ ووالِده، والمُفْنِي قال البصريُّ قوله فالأوجه إلخ قد يُقال الاتَّسَبُ التَّغْيِيرُ بالواو. اهـ. وفيه نَظَرٌ إذ تَرَعُّعُهُ على ما قَبْلَهُ ظَاهِرٌ.
• فَوَدَّ: (من ذلك) أي مِنَ الْوَثْرِ، وَالرَّوَاتِبِ الْبُعْدِيَّةِ كما هو ظَاهِرٌ بِصُرِّي. • فَوَدَّ: (وَبَحَثَ بعضهم) هو الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِصُرِّي وَاعْتَمَدَ ذَلِكَ الْبَحْثُ النَّهْيَةَ، وَالْمُفْنِي عبارةٌ سم اعْتَمَدَ هذا الْبَحْثُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ عَلَيْهِ فَلَوْ أَخْرَمَ بِالْجَمِيعِ وَأَذْرَكَ رَكْعَةً وَاحِدَةً فِي الْوَقْتِ فَهَلْ يَصِيرُ الْجَمِيعُ آدَاءً فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَصِيرَ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ صَلَاةً وَاحِدَةً م ر وَأَتَى أَيْضًا بِامْتِنَاعِ جَمْعِ سُنَّةِ الظُّهْرِ مَعَ سُنَّةِ الْعَصْرِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ بِإِحْرَامٍ وَاجِدٍ إِذْ يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ صَلَاةً بَعْضُهَا آدَاءً وَبَعْضُهَا قَضَاءً وَلَا نَظِيرَ لِذَلِكَ، وَقَضِيَّتُهُ جَوَازُ جَمْعِ سُنَّةِ الظُّهْرِ مَعَ سُنَّةِ الْعَصْرِ بَعْدَهُمَا فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ وَفِيمَا إِذَا قَضَاهُمَا أَغْنَى الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ إِذْ كُلُّ الصَّلَاةِ حَبِيتُذْ آدَاءً أَوْ قَضَاءً وَفِي الْفَارِزِ الْإِسْتَوِيَّ مَا يُؤَيِّدُهُ تَأْيِيدًا ظَاهِرًا لَكِنْ اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ امْتِنَاعَ جَمْعِ الْوَثْرِ مَعَ غَيْرِهِ كَسُنَّةِ الْعِشَاءِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوَثْرِ وَغَيْرِهِ مُمَكِّنٌ. اهـ.

• فَوَدَّ: (بل هي) أي التَّعْبِيةُ ش. • فَوَدَّ: (وَبَحَثَ بعضهم إلخ) اعْتَمَدَ هذا الْبَحْثُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ عَلَيْهِ فَلَوْ أَخْرَمَ بِالْجَمِيعِ وَأَذْرَكَ رَكْعَةً وَاحِدَةً فِي الْوَقْتِ فَهَلْ يَصِيرُ الْجَمِيعُ آدَاءً فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَصِيرَ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ صَلَاةً وَاحِدَةً م ر وَأَتَى أَيْضًا بِامْتِنَاعِ جَمْعِ سُنَّةِ الظُّهْرِ مَعَ سُنَّةِ الْعَصْرِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ بِإِحْرَامٍ وَاجِدٍ إِذْ يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ صَلَاةً بَعْضُهَا آدَاءً وَبَعْضُهَا قَضَاءً وَلَا نَظِيرَ لِذَلِكَ وَقَضِيَّتُهُ جَوَازُ جَمْعِ سُنَّةِ الظُّهْرِ مَعَ سُنَّةِ الْعَصْرِ بَعْدَهُمَا فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ وَفِيمَا إِذَا قَضَاهُمَا أَغْنَى الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ إِذْ كُلُّ الصَّلَاةِ حَبِيتُذْ آدَاءً أَوْ قَضَاءً وَفِي الْفَارِزِ الْإِسْتَوِيَّ مَا نَصَّهُ مَسْأَلَةُ شَخْصٍ أَنِي بَعْدَ مِنَ الرُّكْعَاتِ بِإِحْرَامٍ وَاجِدٍ يَتَوَيَّ فِي إِحْرَامِهِ إِيقَاعَ بَعْضِ تِلْكَ الرُّكْعَاتِ عَنْ صَلَاةٍ وَبَعْضُهَا عَنْ صَلَاةٍ أُخْرَى وَصَوْرَتُهُ فِي الْوَثْرِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ بِثَلَاثِ رُكْعَاتٍ يَتَوَيَّ بَعْضُهَا الْوَثْرَ وَبَعْضُهَا غَيْرَهُ كَذَا نَقَلَهُ صَاحِبُ الْبَيَانِ عَنِ الْقَفَالِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّهُ لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى الْأَفْضَلِ الْفَضْلِ أَوْ الْوَضْلِ حَكَى فِيهِ أَرْبَعَةً أَوْ جَوْهَ فَقَالَ أَحَدُهَا الْأَفْضَلُ أَنْ يُفْصِلَ بَيْنَ الشُّعْبِ وَالْوَثْرِ بِالتَّسْلِيمِ، وَالثَّانِي الْأَفْضَلُ أَنْ يَجْمَعَ ثُمَّ قَالَ، وَالثَّالِثُ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْقَفَالِ أَنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْجَمِيعِ بِتَسْلِيمَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رُكْعَتَانِ لِلصَّلَاةِ وَرَكْعَةً لِلْوَثْرِ فَالْأَفْضَلُ أَنْ يُفْصِلَ الرُّكْعَةَ هَذَا لَفْظُ صَاحِبِ الْبَيَانِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ مَا ذَكَرْنَاهُ. اهـ. كَلَامُ الْفَارِزِ وَهَذَا يُؤَيِّدُ الْبَحْثَ الْمَذْكُورَ تَأْيِيدًا ظَاهِرًا فَتَأَمَّلْهُ لَكِنْ اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ امْتِنَاعَ جَمْعِ الْوَثْرِ مَعَ غَيْرِهِ كَسُنَّةِ الْعِشَاءِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوَثْرِ وَغَيْرِهِ مُمَكِّنٌ.

(فَرَعَ): يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ فِي نِيَّةِ سُنَّةِ الظُّهْرِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَثَلًا وَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ رُكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعٍ م ر.

بأن الصلاة ثم يصير نصفها قضاء ونصفها أداء ولا نظير له وبأنها أشبهت الفرض بطلب الجماعة فيها فلا تغيّر عما ورد فيها كالترابح وما بحثه أولاً فيه نظر ظاهر لا اختلاف النية فلعل بحثه مبني على الضعيف أنه لا تجب نية القبلة والبعدية على أن الوصل كما يفهمه كلامهم يختص بأبواب صلاة واحدة وليس القبلة، والبعدية كذلك لا اختلافهما وقتاً وغيره. (وقيل شرط) جواز (الإتيان بركعة سبق نفل بعد العشاء) ولو من غير سُنتها لَتَقَعَ هي مؤثرة لذلك النفل وردوه بأنه يكفي كونها وثراً في نفسها أو مؤثرة لما قبلها ولو فرضاً (وَيُسَنُّ) لِمَنْ وثق بيقظته وأراد صلاة بعد نومه (جعلهُ) كله (آخر صلاة الليل) التي يُصلّيها بعد نومه.....

• فؤد: (بأن الصلاة ثم يصير إلخ) قَضِيَتْ هذا التعليل الجواز بعد قَوَاتِ العِدَيْنِ وقَضِيَتْ ما بَعْدَهُ المنع سم ورشيدِي عبارة ع ش قوله وبأنها أشبهت الفرائض إلخ وعلى هذا لو فاته عيد الفطر والأضحى لا يجوزُ الجمْعُ بينهما بإحرام واحد مع انتفاء العلة الأولى؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ إذا كان مُعَلَّلاً بِعِلَّتَيْنِ يَتَّبَعُ ما بَقِيََتْ إحداهما وكذا لو نوى بركعتي العيد والضحي فلا يجوزُ؛ لِأَنَّهُمَا سُنَّتَانِ مَقْصُودَتَانِ. اهـ. • فؤد: (وما بحثه أولاً) أي جوازُ جَمْعِ القبليّة مع البعدية بإحرام ولعلّ ثانيه امتناع نظيره في العديني.

• فؤد: (لاختلاف النية) قد يُقال لا يُؤثّر. • وفؤد: (فلعلّ بحثه مبني - إلخ) لا يلزَمُ هذا البناء؛ لِأَنَّ فَرْضَ المسألة أَنه يَتَمَرَّضُ في نيّته كَوْنِ رَكَعَتَيْنِ السُّنَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَرَكَعَتَيْنِ السُّنَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ م. ر. اهـ. سم. • فؤد: (وليسَت القبليّة والبعدية إلخ) وكذا سُنَّةُ الظُّهْرِ والمُضَرِّ بالاولى خِلَافاً لِما مرَّ مِنْ بَحْثِ سَم. • فؤد: (ولو مِنْ غير سُنتها) إلى المثني في النهاية، والمُعْنَى. • فؤد: (ولو فرضاً) أي كالعشاء.

• فؤد: (لِمَنْ وثق) إلى قوله ولو أوتر في النهاية إلّا قوله التي لِلأَمْرِ وقوله على أن إلى وَخَرَجَ وقوله أو عَكَسَ وقوله ولا غيره إلى قول المثني: (وَيُسَنُّ جَعْلُهُ إلخ) أي ولو نام قبله مُعْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ قال ع ش يُؤْخَذُ مِنْ تَخْصِيصِ سَنِّ التَّأخِيرِ بِالوَثْرِ اسْتِخْبَابِ تَعْجِيلِ رَايَةِ الْعِشَاءِ البُعْدِيَةِ وقد قَدَّمْنَا ما يَدُلُّ عَلَيْهِ. اهـ. • فؤد: (وأراد صلاة بعد نومه) قد يُقالُ الجعلُ المذكورُ مَسْنُونٌ، وإن لم يُرَدْ صَلَاةٌ بَعْدَ التَّوَمُّ؛ لِأَنَّ طَلَبَ الشَّيْءِ لَا يَسْقُطُ بِإِرَادَةِ الْخِلَافِ فَمَا وَجَّهَ التَّقْيِيدَ وقد يُجَابُ بِأنه احترازٌ عَمَّا لو عَزَمَ على تَرْكِ الصَّلَاةِ بَعْدَ التَّوَمِّ أو؛ لِأَنَّهُ لِيَصْدُقَ قَوْلُهُ أَيُّ الْمُصَنَّفِ جَعْلُهُ آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ سَم على حَجِّ. اهـ. رَشِيدِي عبارة الْمُعْنَى، فَإِنْ كَانَ لَهُ تَهَجُّدٌ آخَرُ الْوَثْرِ إِلَى أَنْ يَتَهَجَّدَ وَلَا أَوْتَرَ بَعْدَ فَرِيضَةِ الْعِشَاءِ وَرَأَيْتُهَا هَذَا مَا فِي الرُّؤُوسَةِ وَقِيَدِهِ فِي الْمَجْمُوعِ بما إذا لم يَثِقْ بِيقظته وإلا فتأخيره أَفْضَلُ مُطْلَقاً. اهـ. وَيَأْتِي عَنْ شَرْحِ بِأَفْضَلِ ما يوافق ما نَقَلَهُ عَنِ الْمَجْمُوعِ. • فؤد: (التي يُصلّيها بعد نومه) قد يُقالُ بقاء

• فؤد: (بأن الصلاة ثم يصير نصفها قضاء ونصفها أداء) قَضِيَتْ هذا التعليل الجواز بعد قَوَاتِ العِدَيْنِ وقَضِيَتْ ما بَعْدَهُ المنع. • فؤد: (لاختلاف النية) قد يُقال لا يُؤثّر. • فؤد: (فلعلّ بحثه مبني على الضعيف) لا يلزَمُ هذا البناء؛ لِأَنَّ فَرْضَ المسألة أَن يَتَمَرَّضَ في نيّته لِرَكَعَتَيْنِ السُّنَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَرَكَعَتَيْنِ السُّنَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ م. ر. • فؤد: (وأراد صلاة بعد نومه) قد يُقالُ الجعلُ المذكورُ مَسْنُونٌ، وإن لم يُرَدْ صَلَاةٌ بَعْدَ التَّوَمِّ؛ لِأَنَّ

ولم يحتج إليه؛ لأنها حيث أُطْلِقَتْ انصَرَفَتْ لذلك من راتبة وتراويح أو تهجد للأمر به في الخبر الموثق عليه وذلك للتأباع وبه يحصل فضل التهجد لما بينهما من العموم والخصوص الوجهي إذ يجتمعان في صلاة بعد النوم بنية الوتر وينفرد الوتر بصلاته قبل النوم، والتهجد بصلاته بعده من غير نية الوتر فما وقع لهما هنا من صدقه عليه لا ينافي قولهما في النكاح إنه غيره على أن القصد هنا مجرّد التسمية وثم بيان أن التهجد الواجب عليه ﴿أولاً﴾ لا يكفي عنه الوتر وأن الذي اختلف في نسخ وجوبه عنه ما عدا الوتر وخرج بكمله بعضه فلا يصلّيه جماعة إثر تراويح قبل النوم ثم باقيه بعده، فإن أراد الجماعة معهم فيه نوى نفلاً مطلقاً. (فإن أوتر ثم تهجد) أو عكس لم يتهجد أصلاً (لم يعده) أي لم يثدب أي يُسرّع له إعادته، فإن

عبارة المصنف على إطلاقها أفضل لاقتضاء تقييده بذلك أن من ليس له صلاة بعد التوم لا يسرّ له أن يحمله آخر صلاته قبل التوم وليس كذلك كما هو ظاهر بصري عبارة بأفضل مع شرحه للشارح وتأخيره بعد صلاة الليل من نحو راتبة أو تراويح أو تهجد وهو الصلاة بعد التوم أو صلاة نفل مطلق قبل التوم أو فائية أراد قضاءها لئلا أفضل من تقديمه عليها سواء كان ذلك أي الوتر بعد التوم أو قبله وتأخيره إلى آخر الليل فيما إذا كان من عادته أن يستيقظ له آخره بنفسه أو غيره أفضل من تقديمه أولاً. اهـ. فود: (ولم يختنخ إليه) أي إلى قيد التي يصلّيها بعد نومه (لأنها إلخ) أي صلاة الليل. فود: (لذلك) أي لما بعد التوم. فود: (للتأخر) إلى قوله على أن القصد في المعنى. فود: (وبه إلخ) أي بالوتر بعد التوم. فود: (فما وقع لهما إلخ) أي في غير الجناح. فود: (من صدقه عليه) أي صدق التهجد على الوتر ويختل العكس. فود: (أولاً) أي قبل النسخ. فود: (وأن الذي اختلف إلخ) عبارة الرّوض في باب النكاح ونسخ وجوب التهجد عليه لا الوتر انتهى. سم. فود: (فلا يصلّيه إلخ) أي فالأفضل تأخير كُله، وإن صلى بعضه أول الليل في جماعة وكان لا يذكّرها آخر الليل ولهذا أفنى الوالد ﴿رحمته الله تعالى﴾ فيمن يصلّي بعض وتر رمضان جماعة ويكمله بعد تهجده بأن الأفضل تأخير كُله نهاية قال ع ش قوله بأن الأفضل تأخير كُله أي ما لم يخف من تأخيره فوات بعضه، وإلا صلى ما يخاف فواته وأخر باقيه ويكون ذلك عذراً في التقديم لما صلاه. اهـ. فود: (نوى إلخ) أي وأوتر آخر الليل نهاية لكن لو كان إماماً وصلى وتر رمضان بنية التقل المطلق كره القنوت في حقّه ع ش. فود: (أو لم يتهجد) إلى قوله وقضيه في المعنى.

فود: (سب: لم يعده) أي ولو في جماعة فيستثنى هذا مما سيأتي أن التقل الذي تُسرّع فيه الجماعة يسرّ إعادته جماعة ع ش.

طلب الشيء لا ينقط بإرادة الخلاف فما وجه التقييد وقد يجاب بأنه احتراز عما لو عزّم على ترك الصلاة بعد التوم أو لآته ليصدق قوله جعله آخر صلاة الليل. فود: (وأن الذي اختلف في نسخ إلخ) عبارة الرّوض في باب النكاح ونسخ وجوب التهجد عليه لا الوتر اهـ.

أعاده بنية الوتر فالقياس بطلانه من العالم بالنهي الآتي والا وقع له نفلاً مطلقاً وذلك للخبر الصحيح ولا وتران في ليلة ولا يُكره تهجد ولا غيره بعد وتر لكن ينبغي تأخيرهُ عنه ولو أوتر ثم أراد صلاة آخرها قليلاً (وقيل يُشْفِئُهُ بِرُكْعَةٍ) أي يُصَلِّي رُكْعَةً حتى يصير وترهُ شفعاً (ثم يُعيدهُ) ليَقَعَ الوتر آخر صَلَاتِهِ كما كان يفعلهُ.....

• فَوَدَّ: (فَالْقِيَاسُ بِطُلَانِهِ مِنَ الْعَالِمِ) جَزَمَ بِذَلِكَ أَي عَدَمَ الْإِنْعِقَادِ الْمُغْنِي وَكَذَا التَّهَيُّةُ تَبَعًا لِوَالِدِهِ.
 • فَوَدَّ: (وَالَا الْخُ) أَي بَانَ أَعَادَهُ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا نِهَايَةً. • فَوَدَّ: (وَلَا يُكْرَهُ تَهَجُّدُ الْخُ) لَكِنْ لَا يُسْتَحَبُّ تَعَمُّدُهُ وَقَالَ فِي الْبَابِ يُسَنُّ أَنْ يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرِ قَاعِدًا مُتَرَبِّعًا يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْغَايَةِ ﴿إِذَا ذُكِرَتْ﴾ (الزُّلَّة: ١) وَفِي الثَّانِيَةِ - ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ (الكَافِرُونَ: ١) ، فَإِذَا رَكَعَ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَثْنِي رِجْلَيْهِ وَجَزَمَ بِذَلِكَ الطَّبْرِيُّ أَيْضًا وَانْكَرَ فِي الْمَجْمُوعِ عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ سَيِّئَةً ذَلِكَ وَقَالَ: إِنَّهُ مِنْ الْبِدْعِ الْمُنْكَرَةِ وَقَالَ فِي الْغُبَابِ وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَتَّقَلَ بَعْدَ وَتْرِهِ (وَصَلَاتِهِ ﷺ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَهُ جَالِسًا) لِيَبَانَ الْجَوَازُ مُغْنِي عِبَارَةَ سَمِ قَوْلِهِ وَلَا يُكْرَهُ تَهَجُّدٌ وَلَا غَيْرُهُ الْخُ هَذَا لَا يُفِيدُ نَذْبَ تَرْكِ التَّقَلُّ بَعْدَ الْوُتْرِ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي الْغُبَابِ تَبَعًا لِلْمَجْمُوعِ ، وَالتَّحْقِيقُ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِهِ فَقَالَ وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَتَّقَلَ بَعْدَ وَتْرِهِ (وَصَلَاتِهِ ﷺ بَعْدَهُ جَالِسًا) لِيَبَانَ الْجَوَازُ وَقَدْ يُسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ أَي نَذْبَ عَدَمِ التَّقَلُّ بَعْدَ الْوُتْرِ الْمُسَافِرُ فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ الْأَمْرَ بِالرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرِ لِمُسَافِرٍ خَافَ أَنْ لَا يَسْتَقِظَ لِلتَّهَجُّدِ وَلَوْ بَدَأَ لَهُ تَهَجُّدٌ بَعْدَ الْوُتْرِ فَالْأُولَى أَنْ يُؤَخِّرَهُ عَنْهُ قَلِيلًا نَصَّ عَلَيْهِ انْتَهَى وَفِي هَذَا الْكَلَامِ إِشْعَارٌ بِأَنْ يَفْعَلَ الْوُتْرُ لَا يَنْفَعُ التَّهَجُّدُ لَكِنْ إِنْ أَرَادَهُ فِي الْحَالِ فَالْأُولَى أَنْ يُؤَخِّرَهُ قَلِيلًا فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ . • فَوَدَّ: (لَكِنْ يَنْبَغِي تَأْخِيرُهُ) أَي الْوُتْرُ (عَنْهُ) أَي عَمَّا ذُكِرَ مِنَ التَّهَجُّدِ وَغَيْرِهِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ أَرَادَ) أَي حَالًا (صَلَاةً) أَي تَهَجُّدًا أَوْ غَيْرَهُ.
 • فَوَدَّ: (أَخْرَاهَا قَلِيلًا) لَعَلَّ حِكْمَتَهُ الْمُحَافَظَةَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ عَلَى جَعْلِ الْوُتْرِ آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ صَوْرَةً ، فَإِنَّهُ لَمَّا فَصَلَ بَيْنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ وَمَا بَعْدَهَا كَانَ ذَلِكَ كَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ لِفَضْلِهِ وَتَغْيِيرِ أَنَّهُ مِنْهَا يَنْزِلُ ذَلِكَ مَنَزِلَةً مَنْ أَرَادَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْوُتْرِ ثُمَّ عَرَضَ لَهُ مَا يَقْتَضِي التَّهَجُّدَ بَعْدَهُ ع. ش. • فَوَدَّ: (أَي) يُصَلِّي (إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَمِنْهُ فِي التَّهَيُّةِ إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى أَمَّا. • فَوَدَّ: (حَتَّى يَصِيرَ وَتْرُهُ الْخُ) أَي ثُمَّ يَتَهَجَّدُ مَا شَاءَ مُغْنِي زَادَ الْجَمْلَ عَلَى التَّهَيُّةِ ثُمَّ يُعِيدُهُ كَذَا فِي الرُّؤُوسَةِ أَمَّا لَوْ صَيَّرَهُ شَفْعًا ثُمَّ أَوْتَرَ بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ

• فَوَدَّ: (وَلَا يُكْرَهُ تَهَجُّدٌ وَلَا غَيْرُهُ بَعْدَ وَتْرِ) هَذَا لَا يُفِيدُ نَذْبَ تَرْكِ التَّقَلُّ بَعْدَ الْوُتْرِ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي الْغُبَابِ تَبَعًا لِلْمَجْمُوعِ ، وَالتَّحْقِيقُ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِهِ فَقَالَ وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَتَّقَلَ بَعْدَ وَتْرِهِ (وَصَلَاتِهِ ﷺ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَهُ جَالِسًا) لِيَبَانَ الْجَوَازُ اهـ وَعِبَارَةُ التَّحْقِيقِ بَعْدَ أَنْ قَالَ وَلَوْ أَوْتَرَ ثُمَّ تَهَجَّدَ لَمْ يَنْفَضْهُ وَيُقَالُ نَفَضَهُ أَوَّلَ قِيَامِهِ بِرُكْعَةٍ ثُمَّ يُوْزَنُ بَعْدَهُ اهـ مَا نَصَّهُ وَلَوْ أَوْتَرَ ثُمَّ أَرَادَ نَفْلًا جَازٍ بِلَا كَرَاهَةٍ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ صَلَاةً بَعْدَهُ ، وَأَمَّا حَدِيثُ مُسْلِمٍ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرِ جَالِسًا) فَقَعْلُهُ لِيَبَانَ الْجَوَازُ وَالَّذِي وَاطَّبَ عَلَيْهِ وَأَمَرَ بِهِ جَعَلَ آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَتْرًا اهـ . وَفِي شَرْحِ الْغُبَابِ وَقَدْ يُسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ أَي نَذْبَ عَدَمِ التَّقَلُّ بَعْدَ الْوُتْرِ الْمُسَافِرُ فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ الْأَمْرَ بِالرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرِ لِمُسَافِرٍ خَافَ أَنْ لَا يَسْتَقِظَ لِلتَّهَجُّدِ ثُمَّ رَوَى عَنْ ثَوْبَانَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَالَ: «إِنْ هَذَا السَّفَرُ جَهْدٌ وَبَقْلٌ ،

جمع من الصحابة رضي الله عنهم ويسمى نقض الوتر لكن في الإحياء أنه صَحَّ النهي عنه. (ويُنْدَبُ
الْفُتُوتُ أَخْرَ وَتَرَهُ) أي أَخْرَ ما يَفْعُ وَتَرًا فَشَمَلَ الْإِتْيَارَ بِرَكْعَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَنْ أَوْزَدَهَا
عليه (في النصف الثاني من رمضان)؛ لِأَنَّهُ أَمَرُ بْنُ كَعْبٍ فَقَلَ ذَلِكَ لَمَّا جَمَعَ عُمَرُ النَّاسَ عَلَيْهِ فِي
الْتِرَافِيحِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (وَقِيلَ) يُسَنُّ فِي أُخِيرَةِ الْوِتْرِ (كُلُّ الشُّنَّةِ) وَاخْتِيزَ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ
عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رضي الله عنه وَعَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي الْوِتْرِ أَيِ فُتُوتِهِ اللَّهُمَّ
اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ إِلَى أَخْرَ مَا مَرَّ فِي فُتُوتِ الصُّبْحِ وَعَلَى الْأَوَّلِ يُكْرَهُ ذَلِكَ وَقَضِيَّتُهُ أَنْ
تَطْوِيلَهُ لَا يُطِيلُ وَمَرَّ ثُمَّ مَا يُؤَافِقُهُ بِهِ.....

تَخْلَلُ تَهْجِدُ فَلَا يَجُوزُ جَزْمًا. اهـ. قُود: (جَمَعَ الْخُ) مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - مُغْنِي.
قُود: (هَنَ) أَيِ عَنِ نَقْضِ الْوِتْرِ مُغْنِي. قُود: (هَلِي) أَيِ الْمُصَنَّفِ.

قُولُ (سَي): (فِي النُّصْبِ الثَّانِي الْخُ) لَوْ فَاتَ وَتَرَ النُّصْبَ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ فَقَضَاهُ نَهَارًا أَوْ فِي غَيْرِ
رَمَضَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَمُتَّ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْأَدَاءَ سَم. قُود: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) هُوَ قَوْلُ الْمُصَنَّفِ فِي
النُّصْبِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ ع ش. قُود: (يُكْرَهُ ذَلِكَ) أَيِ الْفُتُوتُ فِي غَيْرِ النُّصْبِ مُغْنِي.

قُود: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ قَضِيَّةِ إِبْطَالِهِمْ كَرَاهَةَ الْفُتُوتِ فِي غَيْرِ النُّصْبِ. قُود: (وَمَرَّ ثُمَّ مَا يُوَافِقُهُ) عِبَارَتُهُ
هُنَاكَ فِي شَرْحٍ: وَيُنْدَبُ الْفُتُوتُ فِي سَائِرِ الْمَكْتُوبَاتِ لِلتَّارِزَةِ الْخُ أَمَّا غَيْرُ الْمَكْتُوبَاتِ كَالْجِنَازَةِ فَيُكْرَهُ فِيهَا
مُطْلَقًا لِإِنِّيَّاهَا عَلَى التَّخْفِيفِ، وَالْمُنْدُورَةُ وَالتَّافِلَةُ الَّتِي يُسَنُّ فِيهَا الْجَمَاعَةُ وَغَيْرُهُمَا لَا يُسَنُّ فِيهَا ثُمَّ إِنْ
قَنَّتْ فِيهَا لِتَارِزَةٍ لَمْ يُكْرَهُ وَلَا كُرِهَ وَقَوْلُ جَمْعٍ يَخْرُمُ وَيُطْلُ فِي التَّارِزَةِ ضَعِيفٌ وَكَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ يَطْلُ إِنْ
طَالَ لِإِبْطَالِهِمْ كَرَاهَةَ الْفُتُوتِ فِي الْفَرَايِضِ وَغَيْرِهَا لِغَيْرِ التَّارِزَةِ لِمُقْتَضَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَوِيلِهِ وَقَصِيرِهِ
وَفِي الْأَمِّ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ وَمِنْ ثُمَّ لَمَّا سَأَلَهُ بَعْضُهُمْ قَالَ وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الرَّيْمِيِّ وَغَيْرِهِ فِي قَوْلِهِمْ إِذَا طَالَ
الْفُتُوتُ فِي التَّافِلَةِ بَطَلَتْ مُطْلَقًا انْتَهَتْ اهـ سَم. قُود: (وَبِهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنْ تَطْوِيلَهُ لَا يُطِيلُ الْخُ.

فَإِذَا أَوْتَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ، فَإِنْ اسْتَيْقَظَ وَإِلَّا كَانَتْ لَهُ وَلَوْ بَدَأَ لَهُ تَهْجِدَ بَعْدَ الْوِتْرِ فَالْأَوَّلَى أَنْ
يُؤَخَّرَهُ عَنْ قَلِيلًا نَصَّ عَلَيْهِ. اهـ. وَفِي هَذَا الْكَلَامِ إِشْعَارٌ بِأَنْ يَفْلَ الْوِتْرَ لَا يَمْنَعُ التَّهْجِدَ لَكِنْ إِنْ أَرَادَهُ فِي
الْحَالِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُؤَخَّرَهُ قَلِيلًا فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود فِي (سَي): (فِي النُّصْبِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ) لَوْ فَاتَ وَتَرَ
النُّصْبَ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ فَقَضَاهُ نَهَارًا أَوْ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَمُتَّ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْأَدَاءَ.

قُود: (وَمَرَّ ثُمَّ مَا يُوَافِقُهُ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ بَعْدَ شَرْحِ قَوْلِ الْمَنَاجِ وَيُنْدَبُ الْفُتُوتُ فِي سَائِرِ الْمَكْتُوبَاتِ
لِلتَّارِزَةِ لَا مُطْلَقًا عَلَى الْمَشْهُورِ أَمَّا غَيْرُ الْمَكْتُوبَاتِ كَالْجِنَازَةِ فَيُكْرَهُ فِيهَا مُطْلَقًا لِإِنِّيَّاهَا عَلَى التَّخْفِيفِ،
وَالْمُنْدُورَةُ وَالتَّافِلَةُ الَّتِي يُسَنُّ فِيهَا الْجَمَاعَةُ وَغَيْرُهُمَا لَا يُسَنُّ فِيهَا ثُمَّ إِنْ قَنَّتْ فِيهَا لِتَارِزَةٍ لَمْ يُكْرَهُ وَلَا كُرِهَ
وَقَوْلُ جَمْعٍ يَخْرُمُ وَيُطْلُ فِي التَّارِزَةِ ضَعِيفٌ، وَكَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ يَطْلُ إِنْ طَالَ لِإِبْطَالِهِمْ كَرَاهَةَ الْفُتُوتِ
فِي الْفَرَايِضِ وَغَيْرِهَا لِغَيْرِ التَّارِزَةِ الْمُقْتَضَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَوِيلِهِ وَقَصِيرِهِ وَفِي الْأَمِّ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ وَمِنْ
ثُمَّ لَمَّا سَأَلَهُ بَعْضُهُمْ قَالَ وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الرَّيْمِيِّ وَغَيْرِهِ فِي قَوْلِهِمْ إِنْ أَطَالَ الْفُتُوتُ فِي التَّافِلَةِ بَطَلَتْ مُطْلَقًا

يُرَدُّ قَوْلُ شَيْخِنَا هُنَا وَلَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يُطْلَبْ بِهِ الْإِعْتِدَالُ أَوْ كَانَ سَهْوًا نَعَمْ فِي الْأَنْوَارِ مَا قَدْ بَوَافَقَهُ (وَهُوَ كَقُنُوتِ الصُّبْحِ) فِي لَفْظِهِ وَمَحَلَّهُ، وَالْجَهْرُ بِهِ وَرَفَعَ الْيَدَيْنِ فِيهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِثْلًا مَرُّنًا (وَيَقُولُ) نَدْبًا (قَبْلَهُ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ إِلَى آخِرِهِ) وَهُوَ مَشْهُورٌ قِيلَ وَيَزِيدُ فِيهِ آخِرُ الْبَقَرَةِ وَرَدُّهُ بِكَرَاهَةِ الْبِقَرَاءَةِ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ (قُلْتَ الْأَصْحُ) أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ (بَعْدَهُ)؛ لِأَنَّ قُنُوتَ الصُّبْحِ ثَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْوُتْرِ، وَالْآخِرُ لَمْ يَأْتِ عَنْهُ ﷺ فِيهِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا اخْتَرَعَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَبِعُوهُ فَكَانَ تَقْدِيمُهُ أَوَّلَى، وَإِنَّمَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا إِمَامُ الْمُحْضَرِّينَ بِشَرْطِهِ السَّابِقَةِ وَلَا اقْتَصَرَ عَلَى قُنُوتِ الصُّبْحِ.

(و) الْأَصْحُ (أَنَّ الْجَمَاعَةَ تَنْدُبُ فِي الْوُتْرِ) إِذَا فُعِلَ فِي رَمَضَانَ سَوَاءً أَفْعِلَ غَقِبَ التَّرَاوِيحِ أَمْ بَعْدَهَا أَمْ مِنْ غَيْرِ فَعِلِهَا وَسَوَاءً أَفْعِلْتَ التَّرَاوِيحَ (جَمَاعَةً) أَمْ لَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِتَقْلِ الْخَلْفِ ذَلِكَ عَنِ السَّلَفِ نَعَمْ مَنْ لَمْ تَهْجُدْ لَا يُؤَيِّزُ مَعَهُمْ بَلْ يُؤَخِّرُ وَثَرَهُ لِمَا بَعْدَ تَهْجِيدِهِ أَمَّا وَثَرُ غَيْرِ رَمَضَانَ فَلَا يُنْسَرُ لَهُ جَمَاعَةٌ كَغَيْرِهِ.

• فَوَدَّ: (يُرَدُّ قَوْلُ شَيْخِنَا إِلَيْهِ) اعْتَمَدَ ر قَوْلَ الشَّيْخِ سَم وَكَذَا اعْتَمَدَهُ الْخَطِيبُ عِبَارَةً لِلنَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي وَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ قُنْتُ فِيهِ فِي غَيْرِ النُّصَبِ الْمَذْكُورِ وَلَمْ يُطْلَبْ بِهِ الْإِعْتِدَالُ كُرَّةً وَسَجْدًا لِلشُّهُورِ، وَإِنْ طَالَ بِهِ وَهُوَ عَامِدٌ عَالِمٌ بِالتَّخْرِيمِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَالْأَفْلَا وَسُجْدٌ لِلشُّهُورِ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَوْ قُنْتُ فِيهِ إِلَيْهِ وَمِثْلُهُ لَوْ قُنْتُ فِي غَيْرِ الصُّبْحِ، فَإِنْ طَالَ بِهِ الْإِعْتِدَالُ وَلَوْ مِنَ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ خَيْثُ كَانَ عَامِدًا عَالِمًا وَالْأَفْلَا وَسُجْدٌ لِلشُّهُورِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ م ر وَأَفْتَى خَجَّ بِأَنَّهُ تَطْوِيلُ الْإِعْتِدَالِ مِنَ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ لَا يَضُرُّ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ عَهْدُ تَطْوِيلِهِ بِقُنُوتِ النَّازِلَةِ وَعَلَيْهِ فَلَا سُجُودَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَا يُطْلَبُ عَمْدُهُ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَلَعَلَّ مَحَلَّهُ) أَيَّ عَدَمِ الْإِبْطَالِ. • فَوَدَّ: (قَدْ بَوَافَقَهُ) أَيَّ قَوْلَ الشَّيْخِ. • فَوَدَّ: (فِي لَفْظِهِ) إِلَى قَوْلِهِ لِتَقْلِ الْخَلْفِ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَغَيْرَ ذَلِكَ إِلَيْهِ) أَيَّ كَافِيضِ السُّجُودِ بِتَرْكِهِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (آخِرُ الْبَقَرَةِ) أَيَّ ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) إِلَى آخِرِ السُّورَةِ نَهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (يَقُولُ ذَلِكَ) أَيَّ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ إِلَيْهِ.

فَوَدَّ (سُي): (بَعْدَهُ) أَيَّ بَعْدَ قُنُوتِ الصُّبْحِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَالْآخِرُ) أَيَّ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (تَقْدِيمُهُ) أَيَّ قُنُوتِ الصُّبْحِ. • فَوَدَّ: (بَشَرْطِهِ السَّابِقَةِ) أَيَّ فِي دُعَاءِ الْإِفْتِيحِ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (أَمْ بَعْدَهَا) هَلَا قَالَ أَمْ قَبْلَهَا سَم عِبَارَةُ الْبَضْرِيِّ قَوْلُهُ أَمْ بَعْدَهَا لَعَلَّ الْأَضْرَبَ قَبْلَهَا، وَوَقَعَ السُّؤَالُ فِي قَضَاءِ وَثَرِ رَمَضَانَ بَعْدَ خُرُوجِهِ هَلْ تُنْسَرُ لَهُ الْجَمَاعَةُ، وَالْقُنُوتُ الظَّاهِرُ نَعَمْ. اهـ. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ يُغْنِي عَنْ أَمْ قَبْلَهَا قَوْلُهُ نَعَمْ مَنْ لَمْ تَهْجُدْ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ قَبِيلَ قَوْلِ الْمَنِيِّ، فَإِنْ أَوْتَرَ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (كَغَيْرِهِ) أَيَّ مِنَ الْقِسْمِ

اهـ. • فَوَدَّ: (وَبِهِ يُرَدُّ قَوْلُ شَيْخِنَا) اعْتَمَدَ م ر قَوْلَ الشَّيْخِ. • فَوَدَّ فِي (سُي): (وَنَسْتَغْفِرُكَ إِلَيْهِ) سُبُلُ الْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ عَنْ قَوْلِهِ فِيهِ وَنَخْفِذُ هَلْ هُوَ بِالْمُهْمَلَةِ أَوْ بِالْمُعْجَمَةِ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ هُوَ بِالْمُهْمَلَةِ وَالثَّقَاتُ فِي ذَلِكَ كِتَابًا إِلَيْهِ اهـ. • فَوَدَّ: (أَمْ بَعْدَهَا) هَلَا قَالَ أَمْ قَبْلَهَا.

(ومنه) أي ما لا يُسنُّ له جماعة (الصُّحى) للأخبار الصحيحة الكثيرة فيها ومن نفاها إنما أرادَ بِحَسَبِ عَلَيْهِ (وَأَقْلَهَا رَكْعَتَانِ) لِيَخْبِرَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّهُ ﷺ أَوْصَاهُ بِهِمَا وَأَنَّهُ لَا يَدْعُهُمَا» وَأَدْنَى كَمَا لَهَا أَرْبَعٌ لِمَا صَحَّ «كَانَ ﷺ يُصَلِّي الصُّحَى أَرْبَعًا وَيَزِيدُ مَا شَاءَ فَيَسْتَفْتِمَانِ» قَالَ بَعْضُهُمْ وَيُسَنُّ فِيهَا قِرَاءَةُ «وَالثَّمْنِ» [المس: ١]، وَ«وَالضُّحَى» [المس: ١] لِحَدِيثِ

الْأَوَّلِ. ■ فَوَدَّ: (أَي مَا لَا يُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ بَعْضُهُمْ فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (لَمَّا صَحَّ) إِلَى (فَيَسْتَفْتِ). ■ فَوَدَّ: (وَمَنْ نَفَاهَا إِلَخ) إِنْ أَرَادَ بِالنَّهْيِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا أَرَادَ بِحَسَبِ رُؤْيَيْهِ بَدَلَ عَلَيْهِ؛ (لِأَنَّ عَائِشَةَ إِنَّمَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُهُ يُصَلِّيَهَا) رَشِيدِي.

■ فَوَدَّ (سُي): (الصُّحَى) وَهِيَ صَلَاةُ الْإِشْرَاقِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الْعُبَابِ أَتَاهَا غَيْرُهَا وَعَلَى مَا فِيهِ يَتَذَبُّ قَضَاؤُهَا إِذَا فَاتَتْ؛ لِأَنَّهَا ذَاتُ وَقْتٍ نِهَايَةٍ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ خِلَافُ ذَلِكَ الْإِفْتَاءُ بِعِبَارَةِ شَوْشٍ قَوْلُهُ مَرْوِي وَهِيَ صَلَاةُ الْإِشْرَاقِ بِعِبَارَةِ سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ.

فَرَعَ: الْمُعْتَمِدُ أَنَّ صَلَاةَ الْإِشْرَاقِ غَيْرُ صَلَاةِ الصُّحَى مَرْوِي فِي حَجٍّ مَا يُوَافِقُهُ. اهـ. وَبِعِبَارَةِ شَيْخِنَا وَهَلْ هِيَ صَلَاةُ الْإِشْرَاقِ أَوْ غَيْرُهَا الَّذِي فِي شَرْحِ الرَّمْلِيِّ أَتَاهَا هِيَ وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: إِنَّمَا غَيْرُهَا وَنَقَلَ ابْنُ قَاسِمٍ عَنِ الرَّمْلِيِّ أَيْضًا فِي غَيْرِ الشَّرْحِ وَعَلَيْهِ فَصَلَاةُ الْإِشْرَاقِ رَكْعَتَانِ يُغْرَمُ بِهِمَا بَنِيَّةُ سُنَّةِ إِشْرَاقِ الشَّمْسِ وَيَتَأَكَّدُ عَلَى الشَّخْصِ قَضَاؤُهَا إِذَا فَاتَتْ؛ لِأَنَّهَا ذَاتُ وَقْتٍ وَهُوَ وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا تُكْرَهُ حَيْثُ كَمَا عَلِمْتَ أَتَاهَا ذَاتُ وَقْتٍ. اهـ. وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ وَقْتُ إِلَخ) يَأْتِي فِي الشَّرْحِ خِلَافُهُ وَعَنْ شَرْحِ الشَّامِيلِ لِلشَّارِحِ وَفَاتَهُ. ■ فَوَدَّ: (وَمَنْ نَفَاهَا إِلَخ) أَي كَابِنِ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - حُجِلَ عَلَى مَرْوِي.

■ فَوَدَّ (سُي): (وَأَقْلَهَا رَكْعَتَانِ) وَدَعَاءُ صَلَاةِ الصُّحَى: اللَّهُمَّ إِنَّ الضُّحَاءَ ضَحَاؤُكَ، وَالبَهَاءَ بَهَاؤُكَ، وَالجَمَالَ جَمَالُكَ، وَالْقُوَّةَ قُوَّتُكَ، وَالْقُدْرَةَ قُدْرَتُكَ، وَالعِصْمَةَ عِصْمَتُكَ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ رِزْقِي فِي السَّمَاءِ فَاتِّرْلِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ فَأَخْرِجْهُ، وَإِنْ كَانَ مُعْسَرًا فَيَسِّرْهُ، وَإِنْ كَانَ حَرَامًا فَطَهِّرْهُ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا فَاقْرَبْهُ بِحَقِّ ضَحَائِكَ وَبِهَائِكَ وَجَمَالِكَ وَقُوَّتِكَ وَقُدْرَتِكَ آتِنِي مَا آتَيْتَ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ. وَمَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ صَلَاةَ الصُّحَى تَقْطَعُ الذَّرِّيَّةَ لَا أَصْلَ لَهُ، وَإِنَّمَا هِيَ نَزْعَةُ أَلْفَاها الشَّيْطَانُ فِي أَذْهَانِ الْعَوَامِّ لِيُحْمِلَهُمْ عَلَى تَرْكِهَا شَيْخِنَا. ■ فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ إِلَخ) أَي وَيَأْتِي إِلَخ. ■ فَوَدَّ: (فَيَسْتَفْتِ إِلَخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: أَرْبَعٌ وَكَانَ الْأَوَّلَى الْمُطْفَأُ بِشَمِّ. ■ فَوَدَّ: (قَالَ بَعْضُهُمْ إِلَخ) بِعِبَارَةِ النَّهَايَةِ وَيُسَنُّ أَنْ يَتَرَأَى فِيهِمَا - الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ وَهُمَا أَفْضَلُ فِي ذَلِكَ مِنَ (الشَّمْسِ وَالصُّحَى)، وَإِنْ وَرَدَا أَيْضًا إِذَا الْإِخْلَاصُ تَعَدَّلَ تِلْكَ الْقُرْآنِ، وَالْكَافِرُونَ

■ فَوَدَّ: (قَالَ بَعْضُهُمْ وَيُسَنُّ فِيهِمَا قِرَاءَةُ «وَالثَّمْنِ»، وَ«وَالضُّحَى» إِلَخ) بِعِبَارَةِ شَيْخِنَا الْإِمَامِ الْعَارِفِ أَبِي الْحَسَنِ الْبُكْرِيِّ فِي كِتَابِهِ يَتَرَأَى فِيهِمَا أَي رَكْعَتَي الصُّحَى «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإخلاص: ١]، وَالْكَافِرُونَ لِيَخْبِرَ ضَعِيفٌ وَفِي آخِرِ مِثْلِهِ فِي الْأَوَّلَى «وَالثَّمْنِ وَضُحَاهَا» وَفِي الثَّانِيَةِ الصُّحَى وَفِيهِ مُنَاسَبَةٌ فَهُمَا سَتَانِ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِقَضَلِ السُّورَتَيْنِ إِذْ وَرَدَ أَنَّ «الْإِخْلَاصَ تَعَدَّلَ تِلْكَ الْقُرْآنِ»، وَالْآخَرَى تَعَدَّلَ رُبْعَهُ اهـ.

فيه رواه البيهقي. ١ هـ. ولم يبين أنه يقرأهما فيما إذا زاد على ركعتين في كل ركعتين من ركعاتها أو في الأوليين فقط وعليه فما عداهما يقرأ فيه الكافرون والإخلاص كما عليم بما مر. (واكثرها ثنتا عشرة ركعة) ليخبر فيه ضعيف ومن ثم صرح في المجموع، والتحقيق ما عليه الأكثرون أن أكثرها ثمان ويتبني حملهُ ليوافق عبارة الروضة على أنها أفضلها؛ لأنها أكثر ما صرح عنه عليه السلام، وإن كان أكثرها ذلك لزوده، والضعيف يُعمَلُ به في مثل ذلك حتى تصح نية الصَّحِيح بالزائد على الثمان،.....

تغديل رُبُعَه بلا مضاعفة. هـ. وفي سم عن كثير الأئمة البكري مثله واغتمده شيخنا قال ع ش قوله م ر الكافرون والإخلاص ويقرأهما أيضًا فيما لو صلى أكثر من ركعتين ومحل ذلك ما لم يصل أربعًا أو سبأ بإحرام فلا تستحب قراءة سورة بعد التشهد الأول ومثله كل سنة تشهد فيها بتشهدين، فإنه لا يقرأ السورة فيما بعد التشهد الأول. هـ. أي إلا في الوتر كما تقدم وقال الرشدي قوله م ر بلا مضاعفة أي في القرآن فهذا الثواب بالنظر لأصل ثواب القرآن، والمراد أيضًا ثلث القرآن أو رُبُعَه الذي ليس فيه الإخلاص بل الكافرون. هـ. قوله: (بما مر) أي في سنة المغرب كزدي. هـ. قوله: (ومن ثم) أي لأجل ضعف الخبر. هـ. قوله: (صَحَّح في المجموع، والتحقيق ما عليه الأكثرون إلخ) وهذا هو المُتَمَكِّد كما جرى عليه ابن المقرئ وقال الإسئوي بعد نقله ما مر فظهر أن ما في الروضة، والمنهاج ضعيف انتهى. مُعْنِي عبارة النهاية وسم، والمُتَمَكِّد كما نقله المُصَنِّف عن الأكثرين وصححه في التحقيق، والمجموع وأفتى به شيخنا الشهاب الزملي أن أكثرها ثمان، وعليه قلوا زاد عليها لم يجز ولم يصح ضحى إن أحرَمَ بالجميع دُفْعَةً واحدة، فإن سلم من كل ثنتين صَحَّحَ إلا الإحرام الخامس فلا يصح ضحى ثم إن عليم المنع وتعمده لم يتعقد وإلا وقع ثقلًا كظهيره بما مر. هـ. قوله: (ويُتَبَنَّى حمله إلخ) وفاقًا للمنهج وخلافًا للنهاية، والمُعْنِي وفاقًا للشهاب الزملي. هـ. قوله: (ويُتَبَنَّى حمله) أي ما في المجموع، والتحقيق. هـ. قوله: (على أنها) أي الثمان. هـ. وقوله: (ذلك) أي ثنتا عشرة. هـ. قوله: (حتى تصح نية الصَّحِيح إلخ) خلافًا للنهاية وإليه، والمُعْنِي وفاقهم المتأخرون عبارة شيخنا وأفضلها وأكثرها ثمان ركعات على الصحيح المُتَمَكِّد فلو أحرَمَ بأكثر من الثمان لم يتعقد إحرامه المُشْتَمِلُ على الزائد إن كان عامدًا وإلا انعقد ثقلًا مطلقًا. هـ. وفي سم ما يوافقُه وعبارة البصري قوله حتى تصح إلخ فيه مخالفة لما جزم به في الإمداد وشرح الباب من عدم الصحة إذا نوى بالزائد على الثمان الصَّحِيح وهو ما يفهمه كلام

هـ. قوله: (ومن ثم صَحَّح في المجموع، والتحقيق ما عليه الأكثرون أن أكثرها ثمان) أفتى به شيخنا الشهاب الزملي فلو زاد عليها لم يجز ولم يصح ضحى إن أحرَمَ بالجميع دُفْعَةً واحدة، فإن سلم من كل ركعتين صَحَّحَ إلا الإحرام الخامس فلا يصح ضحى ثم إن عليم المنع وتعمد لم يتعقد وإلا وقع ثقلًا م ر ش. هـ. قوله: (ويُتَبَنَّى حمله إلخ) وعلى إجرائه على ظاهره إذا صلى اثنتي عشر بإحرام واحد لم يتعقد ما عدا الإحرام الرابع إن عليم وتعمد وإلا انعقد ثقلًا مطلقًا.

والأفضل السلام من كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَكَذَا فِي الرُّوَابِ، وَأَمَّا امْتِنَعْ جَمْعُ أَرْبَعٍ فِي التَّرَاوِيعِ؛ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْفَرَايِضَ يَطْلُبُ الْجَمَاعَةَ فِيهَا وَلَا يَرُدُّ الْوُثْرُ فَإِنَّهُ، وَإِنْ جَازَ جَمْعُ أَرْبَعٍ مِنْهُ مَثَلًا بِتَسْلِيمَةٍ مَعَ شَبَّهَةٍ كَذَلِكَ لَكِنَّهُ وَرَدَ الْوَصْلُ فِي جَنْبَيْهِ بِخِلَافِ التَّرَاوِيعِ وَوَقْتُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ كَوُجُوحِهَا كَمَا فِي التَّحْقِيقِ، وَالْمَجْمُوعُ كَالشَّرْحَيْنِ. وَقَوْلُ الرُّوَضَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ مِنَ الطُّلُوعِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ غَرِيبٌ أَوْ سَبَقَ قَلَمٌ إِلَى الزَّوَالِ وَهُوَ مُرَادٌ مِنْ غَيْرِ بِالِاسْتِوَاءِ وَوَقْتُهَا الْمُخْتَارُ إِذَا مَضَى رُبْعُ النَّهَارِ لِيَكُونَ فِي كُلِّ رُبْعٍ مِنْهُ صَلَاةٌ وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمَضُ الْفَيْصَالُ» أَيِ يَفْتَحُ الْمِيمَ تَبْرُكٌ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ فِي أَخْفَافِهَا.

(تَبْيِيحٌ) مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّ الثَّمَانِ أَفْضَلُ مِنَ الثَّنَتَيْنِ عَشْرَةً لَا يُنَافِي قَاعِدَةً أَنَّ كُلَّمَا كَثُرَ وَشَقُّ كَانَ أَفْضَلَ لِيَخْبِرَ مُسْلِمٌ وَأَنَّهُ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ أَجْرُكَ عَلَى قَدْرِ نَصَبِكَ، وَفِي رِوَايَةٍ «نَفَقْتُكَ»؛

الرُّوَضِ وَشَرْحُهُ قَامِلٌ. اهـ. ة فُود: (وَالْأَفْضَلُ) إِلَى التَّبْيِيحِ فِي التَّهَامَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَكَذَا فِي الرُّوَابِ إِلَى وَوَقْتُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ. ة فُود: (وَالْأَفْضَلُ الْخ) وَيَجُوزُ فِعْلُ الثَّمَانِ بِسَلَامٍ وَاجِدٍ وَيَتَّبِعِي جَوَازُ الْإِقْتِصَارِ عَلَى تَشْهَدٍ وَاجِدٍ فِي الْآخِرَةِ وَجَوَازُ تَشْهَدٍ فِي كُلِّ شَفْعٍ مِنْ رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعٍ وَهَلْ يَجُوزُ تَشْهَدٌ بَعْدَ ثَلَاثٍ أَوْ خَمْسٍ ثُمَّ آخَرُ فِي الْآخِرَةِ أَوْ تَشْهَدٌ بَعْدَ الثَّالِثَةِ وَآخَرُ بَعْدَ السَّادَةِ وَآخَرُ بَعْدَ الْآخِرَةِ فِيهِ نَظَرٌ سَمِ عَلَى حَجٍّ. اهـ. شَوَبَرِي أَقُولُ قِيَاسُ كَلَامِهِمْ الْآتِي فِي التَّقْلِي الْمَطْلَقِ الْجَوَازُ. ة فُود: (بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ أَتَى بِالضُّحَى بِتَسْلِيمَةٍ وَاجِدَةٍ هَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى تَشْهَدٍ وَاجِدٍ الْأَقْرَبُ نَعَمْ، وَإِنَّمَا اغْتَبَرَ الثَّانِي فِي الْوُثْرِ لِوُجُودِهِ بِضَرِيٍّ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبُ مَا مَرَّ عَنْ سَمِ آتِفًا مِنْ جَوَازِ الزِّيَادَةِ عَلَى تَشْهَدٍ وَاجِدٍ. ة فُود: (مَثَلًا) أَيِ أَوْ سَبَقَ أَوْ ثَمَانٍ أَوْ عَشْرٍ. ة فُود: (فِي جَنْبَيْهِ) كَانَ الْمُرَادُ فِيهِ فَلَفْظُ جَنْبٍ مُفْخَمٌ رَشِيدِي. ة فُود: (غَرِيبٌ) أَيِ ثَقَلًا حِيلَ عَلَى م. ر. ة فُود: (أَوْ سَبَقَ قَلَمٌ) أَيِ وَلِهَذَا قَالَ الشَّارِحُ كَأَنَّهُ سَقَطَ مِنَ الْقَلَمِ لَفْظُهُ بَعْضُ قَبْلَ أَصْحَابِنَا وَيَكُونُ الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ حِكَايَةُ وَجْهِ نِهَائَةٍ. ة فُود: (إِذَا مَضَى رُبْعُ النَّهَارِ الْخ) أَيِ مِنْ وَقْتِ الْفَجْرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ التَّهَامِ شَرْعًا بِضَرِيٍّ. ة فُود: (لِيَكُونَ الْخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ تَقْرِيبًا سَم. ة فُود: (فِي كُلِّ رُبْعٍ مِنْهُ الْخ) أَيِ فَمِنْ الرُّبْعِ الْأَوَّلِ الضُّبْحِ وَفِي الثَّانِي الضُّحَى وَفِي الثَّالِثِ الظُّهْرُ وَفِي الرَّابِعِ الْمَضْرُوعُ ش وَلَعَلَّ الْأَتْسَبَ الْبَدْءَ بِالضُّحَى، وَالْخَتْمَ بِالْمَغْرِبِ.

ة فُود: (صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ) أَيِ صَلَاةُ الضُّحَى ع. ش. ة فُود: (أَيِ يَفْتَحُ الْمِيمَ) فِيهِ قَلْبٌ مَكَانَ وَحَقٍّ لَفْظُهُ أَيِ أَنْ تُكْتَبَ قَبِيلُ تَبْرُكٍ كَمَا فِي غَيْرِ الشَّارِحِ. ة فُود: (لِيَخْبِرَ مُسْلِمٌ الْخ) عِلَّةُ الْقَاعِدَةِ.

ة فُود: (وَالْأَفْضَلُ السَّلَامُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ) يَجُوزُ فِعْلُ الثَّمَانِ بِسَلَامٍ وَاجِدٍ وَيَتَّبِعِي جَوَازُ الْإِقْتِصَارِ عَلَى تَشْهَدٍ وَاجِدٍ فِي الْآخِرَةِ وَجَوَازُ تَشْهَدٍ فِي كُلِّ شَفْعٍ مِنْ رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعٍ وَهَلْ يَجُوزُ تَشْهَدٌ بَعْدَ ثَلَاثٍ أَوْ خَمْسٍ ثُمَّ آخَرُ فِي الْآخِرَةِ أَوْ تَشْهَدٌ بَعْدَ الثَّالِثَةِ وَآخَرُ بَعْدَ السَّادَةِ وَآخَرُ بَعْدَ الْآخِرَةِ فِيهِ نَظَرٌ.

ة فُود: (لِيَكُونَ فِي كُلِّ رُبْعٍ) لَعَلَّ الْمُرَادَ تَقْرِيبًا.

لأنها أغلبيةٌ لتصريحهم بأن العملَ القليلَ أفضلُ العملِ الكثيرِ في صُورٍ، كالفصلِ أفضلُ من الإتمامِ بشرطه، وكالوترِ بثلاثٍ أفضلُ منه بخمسٍ أو سبعٍ أو تسعٍ على ما قاله الغزالي لئلا يَكُنْهُ مردودٌ، وكالصلاةِ مرةً في جماعةٍ أفضلُ منها خمسًا وعشرين مرةً وحده كذا ذكره الزركشي ولا يصح؛ لأن إعادة الصلاة مع الانفراد لغير وقوع خللٍ في صحتها لا تجوزُ فلا تنقيدُ كما يأتي، وركعةُ الوترِ أفضلُ من ركعتي الفجرِ وتهجدِ الليلِ وإن كثرَ ذكره في المطلبِ قال ولعلَّ سببَ ذلك انسحابُ حكميها على ما تقدّمها أي كونها نصيرًا وظائفَ يومه وليّته وثرًا والله تعالى وثرٌ يُحبُّ الوترَ. وتخفيفُ ركعتي الفجرِ أفضلُ من تطويليها بغير الوارد، وركعتي العيدِ أفضلُ من ركعتي الكُشوفِ بكيفيةيها الكاملة؛ لأن العيدَ لتوقيته أشبهُ الفرضِ مع شرفِ وقته، وكوصلِ المضمضة والاستنشاقِ أفضلُ من فصليها ونقيضُ صُورٍ أخرى ولك أن تقولَ لا يردُّ شيءٌ من ذلك على القاعدة؛ لأن هذه كُلُّها لم تحصلِ الأفضليةُ فيها من حيثُ عَدَمِ أشقييها بل من حيثُ أخرى اقترنت بها كالاتباعِ الذي يربوا ثوابه على ثوابِ الكثرة والمشفقة فتأملهُ لتعلمَ ما في كلامِ الزركشي وغيره وأن المُجتهدَ قد يرى من المصالحِ المُحتقة بالقليلِ ما يُفضلُ على الكثيرِ ومن ثم قال الشافعي رحمه الله استكثارُ قيمةِ الأضحية أحبُّ إليَّ من استكثارِ عَدديها، والعنى بالعكس؛ لأن القصدَ ثم طيبَ اللحمِ وهنا تخلصُ الرقية ولا يُنافيه

• فود: (لأنها إلخ) علةُ عَدَمِ المناقاة. • فود: (بشرطه) وهو كَوْنُ المسافةِ ثلاثِ مَراحلٍ. • فود: (لكنه مزدود) بما يَرُدُّه قولهم السابقُ وأكملُ منه خمسُ إلخ سم. • فود: (ولا يصحُّ إلخ) أي ما ذكره الزركشي وقد يُجابُ بأن ضميرَ منها في كلامه راجعٌ للصلاةِ من حيثُ جُشُّها لا شُخصُها فالمعنى أن الظاهرَ مثلاً في يومٍ مرةً جماعةً أفضلُ منها في أيامٍ آخرَ خمسًا وعشرين مرةً مُتفرِّداً. • فود: (وإن كثر) أي التَّهجدُ. • فود: (قال) أي ابنُ الرُّفعةِ صاحبُ المطلبِ. • فود: (أي كونها نصيرًا وظائفَ يومه وليّته وثرًا) أي مختومةً بالوترِ وبه يندفعُ ما في سم. • فود: (بل من حيثيةٍ أخرى) أطال البصريُّ في استشكاليهِ وكتبَ سم ما نُصِّه قوله بل من حيثيةٍ إلخ هذا لا يُنافي أنها أغلبيةٌ بل يُحقِّقه؛ لأن مغناه خروجُ بعضِ الصُورِ عنها، وقد تحقَّق، وإن كانت الأفضليةُ من تلكِ حيثيةٍ الأخرى. اهـ. • فود: (وإن المُجتهدَ إلخ) مَغلُوطٌ على قوله تصريحُهم إلخ ويَحْتَمِلُ على قوله: أن العملَ إلخ. • فود: (ما يُفضلُهُ) الضميرُ المُستترُّ لهما، والبارزُ للقليلِ.

• فود: (لكنه مزدود) بما يَرُدُّه قولهم السابقُ وأكملُ منه خمسُ إلخ. • فود: (أي كونها نصيرًا وظائفَ يومه وليّته وثرًا) فيه بحثٌ؛ لأن وظائفَ اليومِ والليلةِ سواء أريدَ بها مجرَّدُ الفرائضِ أو مجموعُ الفرائضِ وروايتها وثرٌ في نفسها بدونِ انضمامِ ركعةِ الوترِ إليها بل انضمامِ ركعةِ الوترِ إليها يُصَيِّرُها شَفْعًا فاخترَ ذلك يظهرُ لك. • فود: (من حيثيةٍ أخرى) هذا لا يُنافي أنها أغلبيةٌ بل يُحقِّقه؛ لأن مغناه خروجُ بعضِ الصُورِ عنها وقد تحقَّق، وإن كانت الأفضليةُ فيها من تلكِ حيثيةٍ الأخرى.

حديث «خَيْرُ الرقابِ أَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا وَأَعْلَاهَا ثَمَنُهَا» لِإِمَّاكِ حَمِلَهُ بَل تَعَيَّنَ عَلَى مَنْ أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى وَاحِدَةٍ وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَاعِدَةُ أَنَّ الْعَمَلَ الْمُتَعَدِّيَ أَفْضَلُ مِنَ الْقَائِمِ فِيهِ أَغْلَبِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْقَائِمَ قَدْ يَكُونُ أَفْضَلَ كَالْإِيمَانِ أَفْضَلُ مِنْ نَحْوِ الْجِهَادِ. وَاخْتَارَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ كَالْإِحْيَاءِ أَنَّ فَضْلَ الطَّاعَاتِ عَلَى قَدْرِ الْمَصَالِحِ النَّاشِئَةِ عَنْهَا كَتَصَدَّقَ بِخَيْلٍ بِدَرَاهِمٍ، فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ قِيَامِهِ لَيْلَةً وَضُومِهِ أَيَّامًا. (و) مِنْهُ (تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ) الْخَالِصِ غَيْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لِدَاخِلِهِ عَلَى طَهْرٍ.....

¶ فَوَدَّ: (وَنَظِيرُ ذَلِكَ) أَيِ الْقَاعِدَةِ الْمُتَعَدِّمَةِ، وَالتَّذَكُّيرُ بِتَأْوِيلِ الصَّابِطِ.

فَوَدَّ (سَيِّ): (وَتَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ كَابِنِ الْعِمَادِ هَذِهِ الْإِضَافَةُ غَيْرُ حَقِيقَةٍ إِذِ الْمُرَادُ أَنَّهَا تَحِيَّةُ رَبِّ الْمَسْجِدِ تَغْلِيظًا لَهُ لَا لِلْبُقْعَةِ فَلَوْ قَصِدَ سُنَّةُ الْبُقْعَةِ لَمْ يَصِحَّ الْخُ شَوْبَرِي قَالَ فِي الْإِيْمَابِ؛ لِأَنَّ الْبُقْعَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ بُقْعَةٌ لَا تُقْصَدُ بِالْعِبَادَةِ شَرْعًا، وَإِنَّمَا تُقْصَدُ لِإِيقَاعِ الْعِبَادَةِ فِيهَا لِلَّهِ تَعَالَى أَنْتَهَى كُرْدِي وَبُجَيْرِي. ¶ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَتَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ) شَمَلَ ذَلِكَ الْمَسَاجِدَ الْمُتَلَاصِقَةَ وَالَّذِي بَعْضُهُ مَسْجِدٌ وَبَعْضُهُ غَيْرُهُ كَمَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ أَيِ عَلَى الْإِشَاعَةِ وَخَرَجَ بِالْمَسْجِدِ الرِّبَاطُ وَمُصَلَّى الْعِيدِ وَمَا بُنِيَ فِي أَرْضٍ مُسْتَأْجَرَةً عَلَى صُورَةِ الْمَسْجِدِ وَأَذِنَ بَانِيهِ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ نِهَآةً وَقَوْلُهُ م ر وَمَا بُنِيَ فِي أَرْضٍ الْخُ أَيِ، وَالصُّورَةُ أَنَّهُ لَمْ يَبْنِ فِي أَرْضِهِ نَحْوَ دَكَّةَ أَمَّا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ وَوَقَفَهُ مَسْجِدًا، فَإِنَّهُ يَصِحُّ فِيهِ التَّحِيَّةُ رَشِيدِي عِبَارَةً ع ش وَيُثَلِّهَا أَيِ الْأَرْضِ الْمُسْتَأْجَرَةُ الْمُخْتَكَرَةُ، وَالْأَرْضُ الَّتِي لَا تَجُوزُ عِمَارَتُهَا كَالَّتِي بِحَرِيمِ الْأَنْهَارِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ أَمَّا مَا فِيهَا مِنَ الْبِنَاءِ وَبِنَةِ الْبِلَاطِ وَنَحْوِهِ فَيَصِحُّ وَقَفُهُ مَسْجِدًا حَيْثُ اسْتَحَقَّ إِبْنَاتُهُ فِيهَا كَانَ اسْتَأْجَرَهَا لِمَنَافِعَ تَشْمَلُ الْبِنَاءَ وَنَحْوَهُ وَيَصِحُّ التَّحِيَّةُ فِيهِ. اهـ. وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَجِبُ مَا ذَكَرَ فِي الْإِغْتِكَافِ أَيْضًا. ¶ فَوَدَّ: (الْخَالِصِ) خِلَافًا لِلنَّهَآةِ كَمَا مَرَّرْنَا فِي شَرْحِ الْمُبَابِ عِبَارَةً سَمَّ قَوْلُهُ الْخَالِصِ أَخْرَجَ الْمُشَاعَ وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَمَرَّرَ فِي الْفُسْلِ أَنَّ مَا وَقَفَ بَعْضُهُ مُشَاعًا مَسْجِدًا يَحْرُمُ الْمُكُتُّ فِيهِ عَلَى الْجُنُبِ وَقِيَاسُهُ هُنَا أَنَّهُ يَسُنُّ لِدَاخِلِهِ التَّحِيَّةَ لَكِنْ مَشَى جَمْعٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تُسَرُّ لَهُ وَهُوَ قِيَاسٌ عَدَمٌ صِحَّةِ الْإِغْتِكَافِ فِيهِ وَقَدْ يُقَالُ يَنْدُبُ م ر التَّحِيَّةَ لِدَاخِلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ الْإِغْتِكَافُ فِيهِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ ثُمَّ فَرَّقَ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ فِي التَّحِيَّةِ اجْتِمَاعَ الْمُقْتَضِي وَغَيْرِهِ وَفِي الْإِغْتِكَافِ اجْتِمَاعُ الْمَانِعِ وَالْمُقْتَضِي.

¶ فَوَدَّ: (غَيْرِ الْمَسْجِدِ) إِلَى قَوْلِ الْمُنِيِّ وَتَحْصُلُ فِي النَّهَآةِ لِأَقْوَلِهِ وَعِبَارَتُهُ إِلَى وَلَمْ يَسْتَخْضِرْهُ وَكَذَا فِي الْمُنِيِّ لِأَقْوَلِهِ وَلَوْ مُدْرَسًا إِلَى أَوْ رَحْفًا وَقَوْلُهُ أَوْ حَبَوًا وَقَوْلُهُ وَأَيْدٍ إِلَى الْمُنِيِّ. ¶ فَوَدَّ: (غَيْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) أَيِ أَمَّا هُوَ فَلَا تُسَرُّ لِدَاخِلِهِ بِالْفَيْدِيَنِ الْآتِيَيْنِ رَشِيدِي عِبَارَةً ع ش، وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ

¶ فَوَدَّ فِي (سَيِّ): (وَتَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ) لَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ قَبْلَ تِمَامِ التَّحِيَّةِ كَانَ آخِرَ التَّحِيَّةِ فِي سَفِينَةٍ فِيهِ ثُمَّ خَرَجَتْ بِهِ السَفِينَةُ قَبْلَ تِمَامِهَا فَالْمُتَّجِهَةُ أَنَّهُ إِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ بِأَنَّ أَخْرَجَ السَفِينَةَ بِاخْتِيَارِهِ بَطَلَتْ؛ لِأَنَّ شَرْطَهَا الْمَسْجِدِيَّةَ فَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِهَا فِي جَمِيعِهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ ذَلِكَ بِأَنَّ خَرَجَتْ السَفِينَةُ فَهَرَا عَلَيْهِ انْقَلَبَتْ تَفْلًا مُطْلَقًا. ¶ فَوَدَّ: (الْخَالِصِ) أَخْرَجَ الْمُشَاعَ وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَمَرَّرَ فِي الْفُسْلِ أَنَّ مَا وَقَفَ بَعْضُهُ مُشَاعًا مَسْجِدًا يَحْرُمُ الْمُكُتُّ فِيهِ عَلَى الْجُنُبِ وَقِيَاسُهُ هُنَا أَنَّهُ يَسُنُّ لِدَاخِلِهِ التَّحِيَّةَ لَكِنْ مَشَى جَمْعٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تُسَرُّ لَهُ وَهُوَ قِيَاسٌ عَدَمٌ صِحَّةِ الْإِغْتِكَافِ فِيهِ إِلَى أَنْ قَالَ وَقَدْ يُقَالُ تَنْدُبُ التَّحِيَّةَ دَاخِلَهُ، وَإِنْ

أَوْ حَدَّثَ وَتَوَضَّأَ قَبْلَ جُلُوسِهِ وَلَوْ مُدْرَسًا يَنْتَظِرُ كَمَا فِي مُقَدِّمَةِ شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَعِبَارَتُهُ، وَإِذَا وَضَعَ مَجْلِسَ الدَّرْسِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ مَسْجِدًا تَأَكَّدَ الْحَثَّ عَلَى الصَّلَاةِ انْتَهَتْ وَلَمْ يَسْتَحْضِرْهُ الزَّرْكَشِيُّ فَتَقَلَّ عَنْ بَعْضِ مُشَافِيحِهِ خِلَافَهُ أَوْ زَحْفًا أَوْ حَبْوًا، وَإِنْ لَمْ يُرِدِ الْجُلُوسَ خِلَافًا لِلشَّيْخِ نَصَرَهُ لِلخَيْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ» وَقَوْلُهُ «فَلَا يَجْلِسُ» لِلغَالِبِ إِذِ الْعِلَّةُ تَعْظِيمُ الْمَسْجِدِ وَلِذَا كُرِهَ تَرْكُهَا مِنْ غَيْرِ غُرْبٍ نَقِمَ إِنْ قُرِبَ قِيَامُ مَكْتُوبَةٍ جُمُعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَقَدْ شُرِعَتْ جَمَاعَتُهَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّىهَا جَمَاعَةً أَوْ فَرَادَى عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَخَشِيَ لَوْ اسْتَقْفَلَ بِالتَّحِيَّةِ فَوَاتَ فَضِيلَةَ التَّحَرُّمِ انْتِظَرَهُ قَائِمًا وَدَخَلَ

مُرِيدُ الطَّوَافِ وَأَرَادَ رَكَعَتَيْنِ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ قَبْلَ الطَّوَافِ فَهَلْ تَنْعَقِدُ قَالَ الشَّيْخُ الرَّمْلِيُّ يَتَّبِعِي أَنَّهَا تَنْعَقِدُ وَخَالَفَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَقَالَ بَعْدَ الْإِنْعِقَادِ وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ فَقَالَ بِالْإِنْعِقَادِ .
 (فَرَعَ): لَوْ وَقَفَ جُزْءٌ شَائِعٌ مَسْجِدًا اسْتَحَبَّ التَّحِيَّةَ وَلَمْ يَصِحَّ الْإِعْتِكَافُ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ . اهـ .
 «فَوَدَّ: (أَوْ حَدَّثَ) أَيِ وَتَطَهَّرَ عَنْ قُرْبِ نِهَآيَةٍ . «فَوَدَّ: (يَنْتَظِرُ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ أَيِ يَنْتَظِرُهُ الطَّلَبَةُ .
 «فَوَدَّ: (وَإِذَا وَضَعَ مَجْلِسَ الدَّرْسِ) قَضِيَّةٌ مَا بَعْدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَسْجِدِ فَيُخَالِفُ اخْتِصَاصَ التَّحِيَّةِ بِالْمَسْجِدِ . «فَوَدَّ: (أَوْ زَحْفًا) عَطَفَ عَلَى مُدْرَسًا أَيِ وَلَوْ دَخَلَ زَحْفًا وَهُوَ الْمَشْيُ عَلَى الْأَلْيَتَيْنِ، وَالْحَبْوُ هُوَ الْمَشْيُ عَلَى الْبِذَنِّ وَالرُّكْبَتَيْنِ . «فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ) أَيِ قَوْلِ الْخَيْرِ وَهَذَا رَدُّ لِمُسْتَبِدِّ الشَّيْخِ نَصَرٍ .
 «فَوَدَّ: (لِلغَالِبِ) أَيِ مِنْ جُلُوسٍ دَاخِلِ الْمَسْجِدِ فِيهِ . «فَوَدَّ: (إِذِ الْعِلَّةُ الْخُ) تَغْلِيلُ لِقَوْلِهِ لِلغَالِبِ .
 «فَوَدَّ: (كُرِهَ تَرْكُهَا) أَيِ التَّحِيَّةِ . «فَوَدَّ: (إِنْ قُرِبَ قِيَامُ مَكْتُوبَةٍ الْخُ) أَيِ أَوْ أَقْبَمَتْ مُثْنِي . «فَوَدَّ: (انْتِظَرَهُ) أَيِ قِيَامِ الْمَكْتُوبَةِ . «فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَيِ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْ بَحْثِ الْمُهِمَّاتِ مِنْ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ إِنْ كَانَ قَدْ صَلَّىهَا جَمَاعَةً سَمِ .

لَمْ يَصِحَّ الْإِعْتِكَافُ فِيهِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَيُفَرِّقُ بَاتَهُ قَدْ مَاسَ جُزْءًا مِنَ الْمَسْجِدِ فَسُنَّتْ لَهُ تَحِيَّةُ ذَلِكَ الْجُزْءِ الَّذِي مَسَّهُ مُبَالِغَةً فِي تَعْظِيمِهِ وَإِشَارَةً إِلَى أَنَّ مُمَاسَةً غَيْرِهِ لَا تُؤَثِّرُ فِيمَا طُلِبَ لَهُ مِنْ مَزِيدِ التَّعْظِيمِ بِخِلَافِ صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ، فَإِنَّهُ يُلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُفْتَكِفًا فِي جُزْءٍ غَيْرِ الْمَسْجِدِ وَفِيهِ إِخْلَالٌ بِالتَّعْظِيمِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ وَقَدْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ أَنَّهُ أَيْضًا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُصَلِّيًا التَّحِيَّةَ فِي جُزْءٍ غَيْرِ مَسْجِدٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا لَا يُجِلُّ بِالتَّعْظِيمِ لِانْعِقَادِ الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ بِخِلَافِ الْإِعْتِكَافِ فَلْيَتَأَمَّلْ . «فَوَدَّ: (قَبْلَ جُلُوسِهِ) قَدْ يُقَالُ هَلَا اغْتَبَرَ الْجُلُوسُ الْبَسِيرُ لِلْوُضُوءِ كَمَا لَوْ جَلَسَ لِلْإِحْرَامِ بِالتَّحِيَّةِ مِنْ جُلُوسٍ أَوْ لِسُجُودِ التَّلَاوَةِ إِذَا سَمِعَ آيَةَ السُّجُودِ عِنْدَ دُخُولِهِ ثُمَّ أَنَى بِالتَّحِيَّةِ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الشَّارِحِ الْآتِي فِيهِ نَظَرٌ .
 (فَرَعَ): مَسْجِدَانِ مُتَلَاصِقَيْنِ دَخَلَ أَحَدَهُمَا وَصَلَّى التَّحِيَّةَ ثُمَّ دَخَلَ مِنْهُ لِلاَّخَرِ فَهَلْ يُطَلَّبُ لَهُ تَحِيَّةٌ أَوْ لَا؛ لِإِتِّهَامِهِ فِي حُكْمِ مَسْجِدٍ وَاحِدٍ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ تُطَلَّبَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مَسْجِدٌ آخَرُ حَقِيقَةٌ .
 «فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّىهَا جَمَاعَةً أَوْ فَرَادَى عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَيِ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْ بَحْثِ الْمُهِمَّاتِ مِنْ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ إِنْ كَانَ قَدْ صَلَّىهَا جَمَاعَةً .

التحية، فإن صلاها أو جلس كربة وكذا تكرر الخطيب دَخَلَ وقت الخطبة مُتَمَكِّنًا منها خلافاً لِمَنْ نازَعَ فيه ولمريد طواف دَخَلَ المسجد مُتَمَكِّنًا منه لِحُصُولِهَا بِرَكْعَتَيْهِ، فإن احتل شرط من هذين سُتِّ له قال المحاملي ولمن خشي فوت سنة راتبة وأُيِّدَ بأنه يؤخَّر طواف القدوم إذا خشي فوت سنة مؤكدة (وهي ركعتان) للحديث أي أفضلها ذلك فتَجَوَّز الزيادة عليهما بتسليمية وإلا لم تنقيد الثانية إلا لِتَحْوِ جَاهِلٍ فَتَنْقِيذُ نَفْلاً مُطْلَقاً (وتحصل بفرض أو نفل آخر)، وإن لم ينوها معه؛ لأنه لم يهتك حرمة المسجد المقصودة أي يسقط طلبها بذلك أمَّا حصول ثوابها فالوجه توقُّفه على النية لحديث «إنما الأعمال بالنيات» وزعم أن الشارع أقام فعل غيرها

• **قود:** (كربة وكذا تكرر الخ) ظاهره اتِّعَادُهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَعَ الْكَرَاهَةِ سَم. **قود:** (الخطيب الخ) أي ولمن دَخَلَ والإمام في مكتوبة نهاية زاد المُفْنِي أو دَخَلَ بِمَدِّ فَرَاغِ الْخُطْبِ مِنْ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ أو وهو فِي آخِرِهَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ وَرَبَّمَا يَدْعِي دُخُولَ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ فِي قَوْلِهِمْ أَوْ قُرْبَ إِقَامَتِهَا الْخ. **اه. قود:** (دَخَلَ) أي الخطيب. **قود:** (وقت الخطبة) عبارة المُفْنِي وَقَدْ حَانَتْ الْخُطْبَةُ. **اه. قود:** (مُتَمَكِّنًا مِنْهَا) أي الخطبة وكأنه احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا إِذَا لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْهَا كَانَ لَمْ يَكْمُلِ الْعِدَّةَ شَيْدِي. **قود:** (ولمريد طواف الخ) لو بدأ بالتحية في هذه الحالة فَيَتَّبِعِي اتِّعَادُهَا؛ لِأَنَّهَا مَطْلُوبَةٌ فِي الْجُمْلَةِ وَلَوْ بَدَأَ بِالطَّوَّافِ كَمَا هُوَ الْأَفْضَلُ ثُمَّ نَوَى بِالرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَهُ التَّحِيَّةَ فَيَتَّبِعِي صِحَّةَ ذَلِكَ وَيَتَدَرَّجُ فِيهَا سُنَّةُ الطَّوَّافِ م. ر. **اه. سم. قود:** (من هذين) أي إرادة الطواف والتَّمَكُّنُ مِنْهُ. **قود:** (للحديث) أي المارَّ أَيْضًا. **قود:** (ولمن خشي الخ) وَيَحْرُمُ الْإِسْتِغَالُ بِهَا عَنْ فَرَضٍ ضَاقَ وَقْتُهِ نِهَآيَةً. **قود:** (فتَجَوَّز الزيادة الخ) فِي التَّغْيِيرِ بِالْجَوَازِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ طَلَبِ الزِّيَادَةِ، وَإِنْ أَثَبَّ عَلَيْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. **قود:** (سبي): (وتحصل بفرض الخ) يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَتَذَرَّهَا، وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْ فَعْلِهَا مُسْتَقِلَّةً؛ لِأَنَّهَا بِالتَّخْرِ صَارَتْ مَقْصُودَةً فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَرَضٍ وَلَا نَفْلٍ وَلَا تَحْصُلُ بَوَاجِدُ مِنْهَا ع. **ش. قود:** (فالوجه توقُّفه الخ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَخِلَافًا لِلنَّهَآيَةِ، وَالْمُفْنِي وَالزِّيَادِي وَوَأَقْفَهُمْ شَيْخُنَا.

• **قود:** (كربة وكذا تكرر الخ) ظاهره اتِّعَادُهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَعَ الْكَرَاهَةِ. **قود:** (ولمريد طواف دَخَلَ الْمَسْجِدَ مُتَمَكِّنًا فِيهِ) وَلَوْ بَدَأَ بِالتَّحِيَّةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَيَتَّبِعِي اتِّعَادُهَا؛ لِأَنَّهَا مَطْلُوبَةٌ مِنْهُ فِي الْجُمْلَةِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ طُلِبَ مِنْهُ تَقْدِيمُ الطَّوَّافِ لِحُصُولِهَا بِسُنَّتِهِ وَلَوْ بَدَأَ بِالطَّوَّافِ - كَمَا هُوَ الْأَفْضَلُ - ثُمَّ نَوَى بِالرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ التَّحِيَّةِ فَيَتَّبِعِي صِحَّةَ ذَلِكَ وَيَتَدَرَّجُ فِيهَا سُنَّةُ الطَّوَّافِ؛ لِأَنَّ التَّحِيَّةَ لَمْ تَسْقُطْ بِالطَّوَّافِ بَلْ انْتَدَرَجَتْ فِي رَكْعَتَيْهِ فَجَازَ أَنْ يَتَوَيَّ خُصُوصَهَا وَيَتَدَرَّجُ فِيهَا سُنَّةُ الطَّوَّافِ م. ر. **قود:** (فتَجَوَّز الزيادة) فِي التَّغْيِيرِ بِالْجَوَازِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ طَلَبِ الزِّيَادَةِ، وَإِنْ أَثَبَّ عَلَيْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. **قود:** (سبي): (وتحصل بفرض أو نفل آخر) فِي الْبَهْجَةِ. وَفَضْلُهَا بِالْفَرَضِ وَالتَّقْلِيلِ حَصَلَ إِنْ نَوَيْتَ أَوْ لَا **اه. قود:** (لحديث) «إنما الأفعال بالنيات» قَدْ يُقَالُ: هَذَا الْحَدِيثُ يُشْكِلُ عَلَى حُصُولِهَا بِغَيْرِهَا إِذَا لَمْ يَتَوَيَّ وَيُجَابُ بِأَنْ مُفَادَ

مقام فعلها فيحصل وإن لم تنو بعيداً، وإن قيل: إن كلام المجموع يقتضيه ولو نوى عذمها لم يحصل شيء من ذلك اتفاقاً كما هو ظاهر أخذاً بما بحثه بعضهم في سنة الطواف.

وإنما ضربت نية ظهر وشئته مثلاً؛ لأنها مقصودة لذاتها بخلاف التحية (لا ركعة) فلا تحصل بها (على الصحيح) للحديث (قلت وكذا الجائزة وسجدة التلاوة و) سجدة (الشكر) فلا تحصل بهذه ولا ببعضها على الصحيح للحديث أيضاً (وتكوزن التحية أي طلبها) بتكرار الدخول على قرب في الأصح والله أعلم) لتجديد السبب ويسقط نيتها بتعمد الجلوس ولو للوضوء لمن دخل محدثاً على الأوجه لتقصيره مع عذم احتياجه للجلوس وبه فارق ما يأتي في العطشان وبطوله مطلقاً لا يقصره مع نحو سهو أو جهل ولا بقيام، وإن طال أو أعرض عنها كما هو

فؤد: (فيحصل) أي ثوابها سم. فؤد: (بعيد) قد يمنع البعد ويستند المنع بأن الشارع كما أقام فعل غيرها مقام فعلها في سقوط الطلب فكذا في الثواب سم. فؤد: (شيء من ذلك) أي من سقوط الطلب وحصول الثواب وكان المناسب بشيء إلخ بالباء. فؤد: (ولو نوى عذمها إلخ) كذا في النهاية وهو جواب سؤال منشؤه قول المصنف وتحصل إلخ.

فؤد (سني): (وكذا الجائزة) ويتبين أن لا تفوت بها إن لم يطل بها فصل ع ش. فؤد: (بهذه) أي بمجموع هذه الثلاث.

فؤد (سني): (بتكرار الدخول إلخ) أي ولو دخل من مسجد إلى آخر وهما متلاصقان مئني وسم.

فؤد: (لتجديد السبب) إلى قوله ولو دخل في النهاية، والمئني إلا قوله ولو للوضوء إلى وبطوله وقوله ولا بقيام إلى وله. فؤد: (بتعمد الجلوس) أي متمكناً بخلافه مستوفزاً كملى قدميه م ر. اه. سم. فؤد: (على الأوجه) قد يقال هلاً اغتفر الجلوس السير للوضوء كما لو جلس للإحرام بالتحية من جلوس أو لسجود التلاوة إذا سمع آية السجدة عند دخوله ثم أتى بالتحية سم. فؤد: (وبه إلخ) أي بالتأجيل. فؤد: (وبطوله إلخ) عطف على قوله بتعمد الجلوس. فؤد: (مع نحو سهو إلخ) انظر ما أدخله بلفظة نحو وقد أسقطها غيره. فؤد: (وإن طال) خلافاً للنهاية، والمئني ومن تبعهما،

الحديث توقف العمل على التية أعم من نيته بخصومه وقد حصلت التية ههنا، وإن لم تكن المنوي خصوص التحية فتدبر. فؤد: (فيحصل) أي ثوابها، وإن لم تنو بعيداً قد يمنع للبعد ويستند المنع أن الشارع كما أقام فعل غيرها مقام فعلها في سقوط الطلب فكذا في الثواب. فؤد: (ويسقط نيتها بتعمد الجلوس) أي متمكناً بخلافه مستوفزاً كملى قدميه م ر قال في شرح الإزشاد بل كلام ابن العماد صريح في جواز الإحرام بها إذا جلس بنية صلاتها جالساً. اه. وسأني في قول الشارح ومن ثم إلخ اغتنامه واعتداه شيخنا الشهاب الزملي أيضاً بالقييد المذكور. فؤد: (ولا بقيام، وإن طال) اغتد شيخنا الشهاب الزملي الفوات إذا طال القيام كما في نظائره كما لو طال الفصل بين قراءة آية سجدة وسجودها أو بين السلام سهواً عن سجود السهو وتذكرو.

ظَاهِرٌ فَيُصَلِّيْهَا وَلَهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ إِذَا نَوَاهَا قَائِمًا أَنْ يَجْلِسَ وَيُسْمِعُهَا؛ لِأَنَّ الْمَحْذُورَ الْجُلُوسَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ. وَلَوْ دَخَلَ عَطَشَانَا لَمْ تَفُتْ بِشَرْبِهِ جَالِسًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ؛ لِأَنَّهُ يُغْذَرُ وَمَرْدَبُ تَقْدِيمِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا آكَدُ مِنْهَا لِلْخِلَافِ الشَّهِيرِ فِي وَجُوبِهَا وَأَنَّهَا لَا تَفُوتُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ جُلُوسٌ قَصِيرٌ يُغْذَرُ وَمَنْ نَمَّ لَمْ يَتَقَيَّنِ الْإِحْرَامَ بِهَا مِنْ قِيَامٍ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ وَهَذَا آرَاءُ بَعِيدَةٌ غَيْرُ مَا ذُكِرَ فَاحْذَرُهَا، وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي أَنَّ فَوَاتَهَا فِي حَقِّ ذِي الْحَبْرِ أَوْ الرَّحْفِ بِمَاذَا وَلَوْ قِيلَ لَا تَفُوتُ إِلَّا بِالْأَضْطِجَاعِ؛ لِأَنَّهُ رُثْبَةٌ أَدَوْنُ مِنَ الْجُلُوسِ كَمَا أَنَّ الْجُلُوسَ أَدَوْنُ مِنَ الْقِيَامِ فَكَمَا فَاتَتْ بِهَذَا فَاتَتْ بِذَلِكَ لَمْ يَنْغُدْ، وَكَذَا يَتَرَدَّدُ فِي حَقِّ الْمُضْطَجِعِ أَوْ الْمُسْتَلْقِي أَوْ الْمَحْمُولِ إِذَا دَخَلَ كَذَلِكَ.....

عِبَارَتُهُمَا: وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ وَبَطُولُ الْوُقُوفِ أَيْضًا كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م وَبَطُولُ الْوُقُوفِ أَي قَدَرًا زَائِدًا عَلَى رَكْعَتَيْنِ وَخَرَجَ بَطُولُ الْوُقُوفِ مَا لَوْ اتَّسَعَ الْمَسْجِدُ جِدًّا فَدَخَلَهُ وَلَمْ يَقِفْ فِيهِ بَلْ قَصَدَ الْمِحْرَابَ مَثَلًا وَزَادَ مَثْبُةً إِلَيْهِ عَلَى مِقْدَارِ رَكْعَتَيْنِ فَلَا تَفُوتُ التَّحِيَّةُ بِذَلِكَ ع ش، وَالْمَوَافِقُ لِمَا قَدَّمَهُ غَيْرُ مَرَّةٍ أَنْ يَقُولَ قَدَرُ رَكْعَتَيْنِ. هـ قُود: (إِذَا نَوَاهَا قَائِمًا الْخ) وَلَوْ أَحْرَمَ بِهَا جَالِسًا فَالْأَوْجِهَةُ كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَوَازُهُ خِيْتُ جَلَسَ لِيَأْتِيَ بِهَا إِذْ لَيْسَ لَنَا نَافِلَةٌ يَجِبُ التَّحَرُّمُ بِهَا قَائِمًا نِهَابَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر خِيْتُ جَلَسَ لِيَأْتِيَ بِهَا خَرَجَ صَوْرَةُ الْإِطْلَاقِ فَتَفُوتُ التَّحِيَّةُ بِالْجُلُوسِ وَشَمَلَ ذَلِكَ قَوْلُهُ م ر السَّابِقُ وَتَفُوتُ بِجُلُوسِهِ قَبْلَ فِعْلِهَا، وَإِنْ قَصُرَ الْفَضْلُ. اهـ. هـ قُود: (لَمْ تَفُتْ بِشَرْبِهِ جَالِسًا الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَةً سَمَ وَنَتَجَهُ الْفَوَاتُ إِنْ جَلَسَ مُتَمَكِّنًا م ر. اهـ. وَقَالَ ع ش وَيَقْرُبُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ التَّخْفَةِ عَلَى مَا إِذَا اشْتَدَّ الْعَطَشُ وَكَلَامُ النَّهْيَةِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَشْتَدَّ؛ لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ مِنْ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ وَقُوفٍ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ. اهـ. هـ قُود: (وَأَنَّهَا لَا تَفُوتُ بِهَا) يَتَّبِعِي أَنْ لَا تَفُوتَ بِسُجُودِ الشُّكْرِ أَيْضًا سَم. هـ قُود: (وَمِنْ ثَمَّ الْخ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْإِحْرَامَ بِهَا مِنْ قِيَامٍ أَفْضَلُ سَم. هـ قُود: (لَمْ يَنْغُدْ) اعْتَمَدَهُ م ر. اهـ. سَم. هـ قُود: (وَكَذَا يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي حَقِّ الْمُضْطَجِعِ الْخ) وَعَلَى قِيَاسِ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا تَفُوتُ فِي حَقِّ الْمُضْطَجِعِ بِالْإِسْتِقْلَاءِ؛ لِأَنَّهُ رُثْبَةٌ أَدَوْنُ مِنَ الْإِضْطِجَاعِ وَفِي الْإِمْدَادِ قِيَاسٌ مَا سَبَقَ مِنْ عَدَمِ الْفَوْتِ بِالْقِيَامِ أَنَّهَا لَا تَفُوتُ فِي حَقِّ الْمُقْعَدِ إِلَّا بِأَضْطِجَاعِهِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ نَعَمْ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الدَّخِيلِ مُضْطَجِعًا أَوْ مُسْتَلْقِيًا وَلَا يَتَّبَعُ قَوَائِمُهَا عَلَيْهِ بَطُولُ الزَّمَنِ عَرَفَا انْتَهَى وَفِي النَّهْيَةِ قِيَاسٌ مَا مَرَّ أَنَّ مَنْ دَخَلَ غَيْرَ قَائِمٍ وَطَالَ الْفَضْلُ قَبْلَ فِعْلِهَا قَوَائِمُهَا أَيْضًا اهـ. كُرْدِي. هـ قُود: (وَتُحَرِّقُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ لِيَجْلِسَ فِيهِ.

هـ قُود: (وَلَوْ دَخَلَ عَطَشَانَا لَمْ تَفُتْ بِشَرْبِهِ جَالِسًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ) وَنَتَجَهُ الْفَوَاتُ إِنْ جَلَسَ مُتَمَكِّنًا م ر.
هـ قُود: (لِلْخِلَافِ الشَّهِيرِ فِي وَجُوبِهَا) قَضِيَّةٌ هَذَا التَّمْلِيلُ أَنْ لَا تَلْحَقَ بِسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ سَجْدَةُ الشُّكْرِ فِي ذَلِكَ م ر. هـ قُود: (وَأَنَّهَا لَا تَفُوتُ بِهَا) يَتَّبِعِي أَنْ لَا تَفُوتَ بِسُجُودِ الشُّكْرِ أَيْضًا. هـ قُود: (وَمِنْ ثَمَّ الْخ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْإِحْرَامَ بِهَا مِنْ قِيَامٍ أَفْضَلُ. هـ قُود: (لَمْ يَنْغُدْ) اعْتَمَدَهُ م ر.

• قوله: (وَيُكْرَهُ لِلْمُحَدِّثِ دُخُولُهُ لِيَجْلِسَ فِيهِ) فِي شَرْحِ الْغُبَابِ قُبِيلَ السَّجْدَاتِ مَا نَفَسُهُ وَيُكْرَهُ دُخُولُهُ بِلَا حَاجَةٍ بِغَيْرِ وُضُوءٍ كَذَا فِي شَرْحِ م ر عَلَى مَا فِي الْإِخْيَاءِ وَاسْتَدَّلَ لَهُ الرَّزْكَانِيُّ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمَجْمُوعِ مَا يُرَدُّهُ وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ الْجُلُوسُ فِيهِ لِلْمُحَدِّثِ إِجْمَاعًا وَلَوْ لِغَيْرِ غَرَضٍ وَلَا كَرَاهَةٍ فِيهِ وَقَوْلُ الْمُتَوَلِّي يَكْرَهُ لِغَيْرِ غَرَضٍ لَا أَغْلَمُ أَحَدًا وَاقْفُ. وَاعْتَزَّضَهُ الرَّزْكَانِيُّ بِأَنَّ الزَّوْيَانِيَّ وَافَقَهُ لِحَدِيثٍ «إِنَّمَا بُنِيَتِ الْمَسَاجِدُ لِذِكْرِ اللَّهِ» أَيِّ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ جَزَمَ بِهِ فِي الْأَتَوَارِ إِلَى أَنْ قَالَ وَبَحَثَ الرَّزْكَانِيُّ تَقْيِيدَ مَا ذَكَرَ فِي الْمُحَدِّثِ بِمَا إِذَا لَمْ يُضَيِّقْ عَلَى الْمُصَلِّينَ أَوْ الْمُتَعَتِّكِينَ وَالْأَحْرَمَ أَوْ مَا اعْتَمَدَهُ مِنْ عَدَمِ كَرَاهَةِ جُلُوسِ الْمُحَدِّثِ يُخَالِفُ مَا جَزَمَ بِهِ هُنَا مِنْ كَرَاهَةِ الدُّخُولِ لِلْجُلُوسِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الدُّخُولِ لِلْجُلُوسِ وَبَيْنَ نَفْسِ الْجُلُوسِ وَلَا يُخْفَى مَا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قوله: (وَاللَّهُ أَكْبَرُ) زَادَ ابْنُ الرَّفْعَةِ

(وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرُّوَاتِبِ) اللَّاحِي (قَبْلَ الْفَرَضِ بِدُخُولِ وَقْتِ الْفَرَضِ وَ) يَدْخُلُ وَقْتُ اللَّاحِي (بَعْدَهُ بِفِعْلِهِ) كَالْوَثْرِ (وَيَخْرُجُ التَّوَعَانِ) اللَّذَانِ قَبْلَ الْفَرَضِ وَبَعْدَهُ (بِخُرُوجِ وَقْتِ الْفَرَضِ)؛ لِأَنَّهُمَا تَابِعَانِ لَهُ نَحْمُ يَمُوتُ وَقْتُ اخْتِيَارِ الْقِبْلَةِ بِفِعْلِهِ، وَإِذَا لَمْ يُصَلِّهُ تَكُونُ الْبُعْدِيَّةُ قَضَاءً لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ أَدَائِهِ وَيُظْهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ الْفَرَضُ يَتَنَاوَلُ الْمَجْمُوعَةَ تَقْدِيمًا فَتَكُونُ رَاتِبَتُهَا آدَاءً، وَإِنْ فَعَلَهَا فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ صَيَّرَ الْوَقْتَيْنِ كَالْوَقْتِ الْوَاحِدِ كَمَا يُصْرِّخُ بِهِ كَلَامُهُمْ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ فَوْتِ سُنَّةِ الْوُضُوءِ بِالْإِعْرَاضِ قَالَ بِخِلَافِ نَحْوِ الضُّحَى، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِهَا فِي الْوَقْتِ بِقَصْدِ الْإِعْرَاضِ عَنْ بَاقِيهَا فَيُسَرُّ لَهُ قَضَاؤُهُ وَبَعْضُهُمْ بِالْحَدِيثِ وَبَعْضُهُمْ بِطَوْلِ الْفَصْلِ عُرفًا.....

قَوْلُ (سَيِّ): (وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرُّوَاتِبِ الْخ) وَيُسَرُّ فَعْلُ السُّنَنِ الرَّاتِبَةِ فِي السَّفَرِ سِوَا أَقْصَرِ أَوْ أَتَمَّ لِكَيْتَهَا فِي الْحَضَرِ أَكْثَرُ وَسَيَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ أَنَّ مَنْ وَاطَّبَ عَلَى تَرْكِ الرَّاتِبَةِ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالِ ع ش قَوْلُهُ عَلَى تَرْكِ الرَّاتِبَةِ أَيِ كُلِّهَا وَكَذَا بَعْضُهَا وَلَوْ غَيْرَ مُؤَكَّدٍ عَلَى الْأَقْرَبِ ع ش. □ فَوَدَّ: (اللَّذَانِ) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِذَا لَمْ يُصَلِّهُ فِي الْمَغْنِيِّ وَالْمَغْنِي فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُظْهِرُ إِلَى وَبَحَثَ. □ فَوَدَّ: (اللَّذَانِ) قَبْلَ الْفَرَضِ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ أَيِ وَقْتِ الَّذِي قَبْلَهُ وَالَّذِي بَعْدَهُ. اهـ. وهي أَحْسَنُ. □ فَوَدَّ: (تَكُونُ الْبُعْدِيَّةُ قَضَاءً الْخ) وَمِثْلُهَا الْوَثْرُ، وَالتَّرَاوِيحُ م ر. اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (وَإِذَا لَمْ يُصَلِّهُ الْخ) وَلَوْ قَبْلَ الْبُعْدِيَّةِ قَبْلَهُ لَمْ تَنْقُذْ - وَإِنْ كَانَ الْفَرَضُ قَضَاءً فِي أَرْجَحِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْأَدَاءَ وَمُقْتَضَى كَلَامِهِ عَدَمُ اشْتِرَاطِهِ وَقَوْلُ الرَّاتِبَةِ يَقْرِبُ فَعْلُ الْفَرَضِ وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِلشَّامِلِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ فَعَلَهَا فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ الْخ) يُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي هَامِشِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ فِي مَبْحَثِ الْجَمْعِ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ لَوْ جَمَعَ الْعَصْرَ تَقْدِيمًا مَعَ الظُّهْرِ فَخَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ قَبْلَ فَرَاغِ الْعَصْرِ لَمْ تَبْطُلْ وَلَمْ تَصِرْ قَضَاءً، وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ مِنْهَا رَكْعَةٌ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَيْنِ فِي الْجَمْعِ وَقْتُ لَهَا سَم. □ فَوَدَّ: (كَمَا يُصْرِّخُ بِهِ) أَيِ بِالْتَّضْيِيرِ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الضُّحَى) أَيِ مِنَ التَّقْلِ الْمَوْقُوتِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى بَعْضِهَا) أَيِ بَعْضِ نَحْوِ الضُّحَى. □ فَوَدَّ: (فَيُسَرُّ لَهُ قَضَاؤُهُ) لَعَلَّهُ تَسْمَحُ سَم. □ فَوَدَّ: (قَضَاؤُهُ) أَيِ الْبَاقِي.

□ فَوَدَّ: (وَبَعْضُهُمْ بِالْحَدِيثِ) تَقَدَّمَ فِي الْوُضُوءِ أَنَّهُ الَّذِي أَفْتَى بِهِ السَّهْوَودِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَأَنَّهُ وَجِبَةٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لِمَوَافَقَتِهِ الْحَدِيثَ الْمُسْتَدَلَّ بِهِ لِتَذْيِهَا بِضَرْبِي. □ فَوَدَّ: (وَبَعْضُهُمْ بِالْحَدِيثِ الْخ) مِنَ الْعَطْفِ عَلَى مَعْمُولٍ عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ بِدُونِ تَقَدُّمِ الْمَجْرُورِ. □ فَوَدَّ: (وَبَعْضُهُمْ بِطَوْلِ الْفَصْلِ الْخ).

(فَرَعُ): لَوْ تَوَضَّأَ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ إِنْ اقْتَصَرَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ نَوَى بِهِمَا أَحَدَ السَّبْعِينَ أَوْ هُمَا اكْتَفَى بِهِ فِي أَصْلِ السُّنَّةِ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَ أَرَبَعًا وَيَتَبَيَّنَ أَنْ يُقَدَّمَ نَحْيَةُ الْمَسْجِدِ وَلَا تَمُوتُ بِهَا سُنَّةُ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ سُنَّةَ الْوُضُوءِ فِيهَا الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ وَلَا كَذَلِكَ نَحْيَةُ الْمَسْجِدِ ع ش.

بَعْدَ قَوْلِهِ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَغَيْرُهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ شَرْحُ م ر. □ فَوَدَّ: (وَإِذَا لَمْ يُصَلِّهُ تَكُونُ الْبُعْدِيَّةُ قَضَاءً) مِثْلُهَا الْوَثْرُ، وَالتَّرَاوِيحُ م ر. □ فَوَدَّ: (فَتَكُونُ رَاتِبَتُهَا آدَاءً، وَإِنْ فَعَلَهَا فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ) يُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي هَامِشِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ فِي مَبْحَثِ الْجَمْعِ مِنْ شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ خِلَافًا

وهذا أوجه ويدل له قول الروضة ويستحب لمن تَوَضَّأَ أَنْ يُصَلِّيَ عَقِبَهُ وَقَوْلُهَا فِي بَحْثِ الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ وَمِنْهُ رَكْعَتَانِ عَقِبَ الْوُضُوءِ وَإِطْلَاقُ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ مَنْ تَوَضَّأَ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا قَصَرَ الزَّمَنُ خِلَافًا لِمَنْ عَكَسَ فَحَمَلَ الْأَوَّلَ عَلَى نَدْبِ الثُّبَاتِ وَهَذَا عَلَى امْتِدَادِ الْوَقْتِ مَا بَقِيَ الطَّهَارَةُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا صَيَانَتُهَا عَنِ التَّعْطِيلِ. (وَلَوْ فَاتَ النَّفْلَ الْمُؤَقَّتَ) كَالْمُعِدِّ، وَالضُّحَى، وَالرَّوَاتِبِ (نَدْبَ قَضَائِهِ) أَبَدًا (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ فِي ذَلِكَ «كَقَضَائِهِ صَلَّى سُنَّةُ الصُّبْحِ فِي قِصَّةِ الْوَادِي بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَسُنَّةُ الظُّهْرِ الْبَعْدِيَّةِ بَعْدَ الْمَصْرِ لَمَّا اسْتَقْبَلَ عَنْهَا بِالْوُفْدِ» وَفِي خَبَرٍ حَسَنِ «مَنْ نَامَ عَنْ وَثَرِهِ أَوْ نَسِيَ فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهُ» وَخَرَجَ بِالْمُؤَقَّتِ ذُو السَّبَبِ كَالْكُشُوفِ، وَالْإِسْتِسْقَاءِ، وَالتَّحِيَّةِ فَلَا مَدْخَلَ لِلْقَضَاءِ فِيهِ، وَالصَّلَاةُ بَعْدَ السَّقْيَا شُكْرٌ عَلَيْهِ لَا قَضَاءٌ نَعَمْ لَوْ قَطَعَ نَفْلًا مُطْلَقًا.....

«فَوَدَّ: (وَهَذَا أَوْجَهُ) أَيِ الثَّلَاثِ نِهَايَةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَحَيْثُيذٍ، فَإِذَا اخْتَدَتْ وَتَوَضَّأَ عَنْ قُرْبٍ لَا تَقُوتُ سُنَّةُ الْوُضُوءِ الْأَوَّلِ فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَهَا وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَكْفِي عَنِ الْوُضُوءَيْنِ رَكْعَتَانِ لِتَدَاخُلِ سُنَّتَيْهِمَا وَهَلْ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْجَوَازِ لِحُصُولِ الْفَضْلِ الطَّوِيلِ بِالرَّكْعَتَيْنِ. «فَوَدَّ: (يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ) أَيِ وَلَا يَنْتَبِعُ ذَلِكَ مَعَ كَرَاهِيَةِ وَقْتِ كَرَاهِيَةٍ لِكُونِهَا صَلَاةً لَهَا سَبَبٌ وَمَحَلُّ الصَّحَةِ مَا لَمْ يَتَوَضَّأَ لِيُصَلِّيَهَا فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ كَمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ بِقَصْدِ التَّحِيَّةِ فَقَطَّ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ع. ش. «فَوَدَّ: (فَعَمِلَ الْأَوَّلَ) أَيِ قَوْلِ الرُّوضَةِ. «وَفَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيِ إِطْلَاقِ الشَّيْخَيْنِ. «فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا) أَيِ بَسْتَةِ الْوُضُوءِ. «وَفَوَدَّ: (صَيَانَتُهَا) أَيِ الطَّهَارَةِ كُرْدِي. «فَوَدَّ: (كَالْمُعِدِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِمَّا لَا يَسُنُّ فِي النِّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَفِي خَبَرٍ إِلَى وَخَرَجَ. «فَوَدَّ: (كَالْمُعِدِّ) أَيِ مِمَّا سُنَّتِ الْجَمَاعَةُ فِيهِ. «وَفَوَدَّ: (وَالضُّحَى الْخ) أَيِ مِمَّا لَمْ تُسَنِّ فِيهِ.

فَوَدَّ (سُنِّي): (نَدْبَ قَضَائِهِ الْخ) وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي نِهَايَةً وَمُعْنَى قَالَ ع. ش. انْظُرْ هَلْ يَفْضِي الثَّقَلُ مِنَ الصَّوْمِ أَيْضًا إِذَا فَاتَهُ كَيُومُ الْإِثْنَيْنِ وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ فِيهِ نَظَرٌ وَيَنْتَبِهُ أَنْ يُنْذَبَ الْقَضَاءُ أَخْذًا مِمَّا هُنَا ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمْعِي عَلَى شَرْحِ الْبَهْجَةِ مَا نَصَّهُ وَفِي فَتَاوَى الشَّارِحِ أَنَّهُ إِذَا فَاتَهُ صَوْمٌ مُؤَقَّتٌ أَوْ اتَّخَذَهُ وَرَدًا سُنَّ لَهُ قَضَائِهِ وَهُوَ يُقْبَدُ سَنَ قَضَاءِ نَحْرِ الْخَمِيسِ وَالْإِثْنَيْنِ وَبَيَّنَّ شَوَالِي إِذَا فَاتَ ذَلِكَ. اهـ. «فَوَدَّ: (فَلَا مَدْخَلَ لِلْقَضَاءِ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ نَزَّهَ ع. ش. أَقُولُ قَصْبَهُ قَوْلُهُ

لِوَالِدِهِ أَنَّهُ لَوْ جُمِعَ الْعَصْرُ تَقْدِيمًا مَعَ الظُّهْرِ فَخَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ قَبْلَ فَرَاغِ الْعَصْرِ لَمْ تَبْطُلْ وَلَمْ تَصِرْ قَضَاءً، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا رَكْعَةً فِي وَقْتِ الظُّهْرِ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَيْنِ فِي الْجُمُعِ وَقْتُ لَهَا. «فَوَدَّ: (وَهَذَا أَوْجَهُ) اعْتَمَدَهُ م. ر. «فَوَدَّ: (وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ تَوَضَّأَ أَنْ يُصَلِّيَ عَقِبَهُ الْخ) لَوْ تَوَضَّأَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ دَخَلَهُ فِي الْحَالِ فَهَلْ يُطْلَبُ مِنْهُ إِفْرَادُ كُلِّ مِنَ التَّحِيَّةِ وَسُنَّةِ الْوُضُوءِ عَنِ الْأُخْرَى وَلَا تَقُوتُ الْمُؤَخَّرَةُ بِالْمُقَدَّمَةِ مُطْلَقًا أَوْ بِشَرْطِ قِصْرِ الْفَضْلِ أَوْ لَا يُطْلَبُ الْإِفْرَادُ بَلِ الْمَطْلُوبُ رَكْعَتَانِ يَتَوَيَّ بِهَمَا كُلًّا مِنْهُمَا فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ وَفِي شَرْحِ م. ر. وَلَا فَرْقَ فِي اسْتِحْبَابِ السُّنَنِ الرَّائِيَةِ بَيْنَ السَّفَرِ. وَالْحَضَرِ سَوَاءٌ كَانَ قَصِيرًا أَمْ طَوِيلًا لِكُنْهَاتِهِ فِي الْحَضَرِ

سُنُّ قضاؤه ولو فاتَهُ ورَّده أي من النفل المطلق نُدِبَ له قضاؤه جزئاً قاله الأذرعِي. ومِمَّا لا يُسَنُّ جماعةٌ رَكَعَتانِ عَقِبَ الإِشْرَاقِ بعدَ خُرُوجِ وَقْتِ الكَراهَةِ وهي غيرُ الضُّحَى ووقَعَ في عَوَارِفِ المَعَارِفِ للإمامِ الشَّهْرُورِيِّ أَنَّ مَنْ جَلَسَ بعدَ الصُّبْحِ يَذْكُرُ اللهَ إلى طُلُوعِ الشَّمْسِ وارتِفاعِها كزُججٍ يُصَلِّي بعدَ ذلك رَكَعَتَيْنِ بِنِيَّةِ الاستِعاذَةِ باللهِ من شَرِّ يومِهِ وَليلَتِهِ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ بِنِيَّةِ الاستِخارةِ لِكُلِّ عَمَلٍ يَعْمَلُهُ في يومِهِ وَليلَتِهِ قال: وهذه تكون بِمَعْنَى الدُّعاءِ على الإِطلاقِ وإلا فالاستِخارةُ التي وَرَدَتْ بها الأَخْبَارُ هي التي يَفْعَلُها أَمَامَ كُلِّ أمرٍ يُرِيدُهُ. اهـ.

وهذا عَجِيبٌ منه مع إمامتِهِ في الفِقه أَيْضاً وكيف رَاجَ عليه صِحَّةُ وَجَلِّ صَلَاةٍ بِنِيَّةٍ مُخْتَرَعَةٍ لم يَرِدْ لها أَصْلٌ في السُّنَّةِ وَمَنِ اسْتَحْضَرَ كَلَامَهُمْ في رَدِّ صَلَواتٍ ذُكِرَتْ في أَيَّامِ الأَسْبُوعِ عَلِمَ أَنَّهُ لا تَجُوزُ ولا تَصِحُّ هذه الصَّلَواتُ بِتِلْكَ النِّيَّاتِ التي اسْتَحْسَنها الصُّوفِيَّةُ من غيرِ أَنْ يَرِدَ لها أَصْلٌ في السُّنَّةِ نَعَمْ إِنْ نَوَى مُطْلَقَ الصَّلَاةِ ثُمَّ دَعَا بَعْدَها بِما يَتَضَمَّنُ نَحْوَ اسْتِعاذَةٍ أو اسْتِخارةٍ مُطْلَقَةٍ لم يَكُنْ بِذَلِكَ بِأَسَ، وعند إرادةِ سَفَرٍ بِمَثَرِهِ.....

الآتي نَعَمْ لو قَطَعَ ثَقَلًا وَجُوبَ قِضَاءِ المُنْذُورِ مُطْلَقًا. هـ فَوَدَّ: (رَكَعَتانِ عَقِبَ الإِشْرَاقِ إلخ) لم يَبَيِّنْ هو ولا غيرُهُ مُتَتَى وَفَتِها فَتَحْتَمِلُ أَنْ يَقَامَ على الضُّحَى وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقُوتَ بطولِ الفَضْلِ عَزَقًا فَلْيَحْرُزْ وَهَلْ قَوْلُهُ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ الكَراهَةِ لِيَتَوَقَّفَ دُخُولُ الوَقْتِ عليه كالضُّحَى أو لِإِحْتِرازٍ عن وَقْتِ الكَراهَةِ وَيُظْهَرُ فائِدَةُ الجِلَافِ في الحَرَمِ المَكِّيِّ، فَإِنْ قُلْنَا بِالأَوَّلِ فلا فَرْقَ أو بِالثَّانِي أثْبَغَ الفَرْقَ وفي شَرْحِ السَّمائِلِ له وَسُنَّةُ الإِشْرَاقِ غيرُ الضُّحَى وهي رَكَعَتانِ عِنْدَ شُرُوعِ الشَّمْسِ وَحَلَّتْنا مَعَ كَوْنِهما في وَقْتِ الكَراهَةِ؛ لِأَنَّهُما مِن دَوَاتِ السَّبَبِ المُقَارِنِ انْتَهَى. بَصْرِيٌّ وما نَقَلَهُ عن شَرْحِ السَّمائِلِ تَقَدَّمَ عن شَيْخِنَا اِغْتِمَادَهُ وهو الأقْرَبُ، وَإِنْ مَالَ السَّيِّدُ البَصْرِيُّ إلى الإِتِّحَادِ كما يَأْتِي وقولُ الشَّارِحِ عَقِبَ الإِشْرَاقِ قد يُشِيرُ إلى الإِحْتِمَالِ الثَّانِي في كُلِّ مِنَ التَّرَدُّدَيْنِ. هـ فَوَدَّ: (وهي غيرُ الضُّحَى) مالَ العارِفُ الشَّفَرَانِيُّ في المَهْودِ المَحْمَدِيَّةِ إلى أَنِّها مِنها، والقَلْبُ إِلَيْها أَمِيلٌ ثم رأيتُ كَلَامَ النِّهايةِ السَّابِقَ عِنْدَ الضُّحَى المُصَرَّحِ بِاتِّحَادِهما خِلَافًا لِلْعُبابِ فَكَانَ الشَّارِحُ تَبَعَ صَاحِبَ العُبابِ بَصْرِيٌّ ومالَ سَمْعٌ إلى ما في الشَّرْحِ الَّذِي وافَقَهُ ر في غيرِ النِّهايةِ مِنَ المُعَايَرَةِ كما مَرَّ. هـ فَوَدَّ: (يُصَلِّي إلخ) خَبَرٌ أَنَّ. هـ فَوَدَّ: (قال) أي الشَّهْرُورِيِّ. هـ فَوَدَّ: (وَهَلِيهِ) أي الاستِخارةُ المَذْكُورَةُ. هـ فَوَدَّ: (أَيْضاً) أي كَالصُّوْبِ. هـ فَوَدَّ: (في رَدِّ صَلَواتٍ ذُكِرَتْ إلخ) أي ذَكَرَها الغَزاليُّ في الإِخْبائِ كُزْدِيٍّ. هـ فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ نَوَى مُطْلَقَ الصَّلَاةِ إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُرادُ الشَّيْخِ المَذْكُورِ فَمُرادُهُ بقوله بِنِيَّةٍ كذا بَيانٌ أَنَّ ذلك لِأَمْرِ بِاعِيٍّ على فِعْلِ الصَّلَاةِ المَذْكُورَةِ لا النِّيَّةِ المُرادَةِ لِلْفُقْهائِ المُقَرَّبَةِ بِالتَّكْبِيرِ وَحَفَلُ كَلَامِهِ عليه أَوَّلَى مِنَ التَّشْنِيعِ وَيُعَضِّدُ هذا الإِسْتِحْسانَ مِنْهُم ما صَحَّ عَنْهُ ﷺ مِن تَقْدِيمِ الصَّلَاةِ عِنْدَ عُرُوضِ أمرٍ يَسْتَدْعِي الدُّعاءَ بَصْرِيٌّ.

هـ فَوَدَّ: (وَهَذَا إِرَادَةُ سَفَرٍ) إلى قولِهِ: (وَيُكَبِّرُ عِنْدَ ابْتِدَائِها) في النِّهايةِ إلَّا قولُهُ: (وعِنْدَ دُخُولِ بَيْتِهِ،

أَكَّدَ وَسَيَّاتِي في الشَّهادَتِ رَدَّ شَهادَةٍ مَن وَاظَبَ على تَرْكِ الرَّايَةِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (سُنُّ قضاؤه) لَعَلَّهُ تَسْمَحُ.

وَكُلَّمَا نَزَلَ وَعِنْدَ قُدُومِهِ بِالْمَسْجِدِ وَبَعْدَ الْوُضُوءِ، وَالخُرُوجِ مِنَ الْحَمَامِ وَعِنْدَ الْقَتْلِ وَعِنْدَ دُخُولِ بَيْتِهِ، وَالخُرُوجِ مِنْهُ وَعِنْدَ الْحَاجَةِ.....

والخروج منه) وقوله: (العلمي العظيم) وما أنبه عليه وكذا في الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَصَلَاةُ الزَّوَالِ أَرْبَعُ عَقِبَةٍ). هـ فَوَدَّ: (وَعِنْدَ إِرَادَةِ سَفَرِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (عَقِبَ الْإِشْرَاقِ). هـ فَوَدَّ: (وَكُلَّمَا نَزَلَ) أَيِ، وَإِنْ لَمْ يُطِلْ الْفَضْلُ بَيْنَ التَّرَوُّلَيْنِ ع. ش. هـ فَوَدَّ: (وَعِنْدَ قُدُومِهِ بِالْمَسْجِدِ) أَيِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَتَرَلَهُ وَيَكْتَفِي بِهِمَا عَنْ رَكْعَتَيْ دُخُولِهِ وَعِنْدَ خُرُوجِهِ مِنْ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْسَفَرِ وَعِنْدَ دُخُولِ أَرْضٍ لَا يُغْبِذُ اللَّهُ فِيهَا كَدَارِ الشَّرْكِ نِهَآيَةً وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ زَادِ الْمُغْنِي وَعِنْدَ مُرُورِهِ بِأَرْضٍ لَمْ يَمُرْ بِهَا قَطُّ. اهـ. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: (أَرْضًا لَا يُغْبِذُ اللَّهُ الْخُ) مِنْهَا أَمَاكِنُ الْيَهُودِ، وَالتَّصَارِي الْمُخْتَصَّةُ بِهِمْ، فَإِنَّ عِبَادَتَهُمْ فِيهِ بَاطِلَةٌ فَكَأَنَّهُ لَا عِبَادَةَ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَيَعْنِي الْوُضُوءَ) وَالْحَقُّ بِهِ الْبُلْفِيْنِي الْمُسَلِّ وَالتَّيْمُمُ يَتَوَيَّ بِهِمَا سُنَّتُهُ وَرَكْعَتَانِ لِلِاسْتِخَارَةِ وَتَحْصُلُ السُّنَّتَانِ بِكُلِّ صَلَاةٍ كَالْتَّحِيَةِ نِهَآيَةً وَقَوْلُهُ م. ر. السُّنَّتَانِ أَيِ الْإِسْتِخَارَةُ وَالْوُضُوءُ وَمَا الْحَقُّ بِهِ ع. ش. وَفِي سَمْعِ الْعَبَابِ وَرَكْعَتَانِ لِلْإِحْرَامِ وَيَعْنِي الطَّوَافَ وَيَعْنِي الْوُضُوءَ وَلَوْ مُجَدَّدًا يَتَوَيَّ بِكُلِّ سُنَّتِهِ وَتَحْصُلُ كُلُّهَا بِمَا تَحْصُلُ بِهِ التَّحِيَةُ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَالخُرُوجُ مِنَ الْحَمَامِ) وَيُكْرَهُ فَعْلُهُمَا فِي مَسَلَخَةٍ قِيَمْلُهُمَا فِي بَيْتِهِ أَوْ الْمَسْجِدِ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يُطِلْ الْفَضْلُ بِحَيْثُ تَقَطُّعِ نَسْبَتُهُمَا عَنْ كَوْنِهِمَا لِلْخُرُوجِ مِنَ الْحَمَامِ ع. ش. هـ فَوَدَّ: (وَعِنْدَ الْقَتْلِ) أَيِ يَحِقُّ أَوْ غَيْرَهُ وَقَبْلَ عَقْدِ النِّكَاحِ وَيَعْنِي الْخُرُوجَ مِنَ الْكَعْبَةِ مُسْتَقْبِلًا بِهِمَا وَجْهَهَا وَعِنْدَ حِفْظِ الْقُرْآنِ نِهَآيَةً قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. وَقَبْلَ عَقْدِ النِّكَاحِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ لِلزَّوْجِ، وَالْوَلِيِّ لِمَاعْطِيهِمَا لِلْعَقْدِ دُونَ الزَّوْجَةِ وَيَتَبَيَّنُ أَيْضًا إِنَّ فَعْلَهُمَا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ قَبْلَ تَعَاطِيهِ وَقَوْلُهُ م. ر. وَعِنْدَ حِفْظِ الْقُرْآنِ أَيِ وَلَوْ بَعْدَ نِسْيَانِهِ وَقَدْ صَلَّى لِلْحِفْظِ الْأَوَّلِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَعِنْدَ دُخُولِ بَيْتِهِ الْخُ) أَيِ: وَلَمَنْ زُفَّتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ قَبْلَ الْوِقَاعِ وَتَتَبَّانِ لَهَا أَيْضًا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَعِنْدَ الْحَاجَةِ) أَيِ: الَّتِي يُهْتَمُّ بِهَا عَادَةً وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ فَعْلَهَا عِنْدَ إِرَادَةِ الشَّرُوعِ فِي طَلَبِهَا حَتَّى لَوْ طَالَ الزَّمَنُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالشَّرُوعِ فِي قَضَائِهَا

هـ فَوَدَّ: (وَيَعْنِي الْوُضُوءَ) عِبَارَةُ الْعَبَابِ وَرَكْعَتَانِ لِلْإِحْرَامِ وَيَعْنِي الطَّوَافَ وَيَعْنِي الْوُضُوءَ وَلَوْ مُجَدَّدًا يَتَوَيَّ بِكُلِّ سُنَّتِهِ وَتَحْصُلُ كُلُّهَا بِمَا تَحْصُلُ بِهِ التَّحِيَةُ. اهـ. وَقَوْلُهُ لِلْإِحْرَامِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فِي غَيْرِ الْوَقْتِ أَيِ قِيَمْلَهُ بِحَيْثُ يَنْسَبُ إِلَيْهِ عُرْفًا فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ. وَقَوْلُهُ وَيَعْنِي الْوُضُوءَ أَيِ وَيَعْنِي الْمُسَلِّ وَالتَّيْمُمُ قَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا سَمَلَهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَلَوْ فِي الْأَوَاقِ الْمَكْرُوهَةِ قَالَ الْبُلْفِيْنِي كَالِإِسْنَوِيِّ وَهُوَ الْقِيَاسُ انْتَهَى وَقَوْلُهُ بِمَا تَحْصُلُ بِهِ التَّحِيَةُ قَالَ فِي شَرْحِهِ مِنْ فَرْضٍ أَوْ نَفْلِ آخَرَ إِنْ نَوَيْتُ وَكَذَا إِنْ لَمْ تَتَوَّ عَلَى التَّفْصِيلِ، وَالْخِلَافُ السَّابِقِينَ وَنَظَرَ التَّوَوُّيُّ فِي الْحَاقِ سُنَّتِ الْإِحْرَامِ بِالتَّحِيَةِ بِأَنَّهَا سُنَّةٌ مَقْصُودَةٌ وَاجِبٌ عَنْهُ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ صَلَّى رَكْعَتَيْ الْإِحْرَامِ لِأَجْلِ الْإِحْرَامِ خَاصَّةً. اهـ. شَرَحَ الْعَبَابِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَضِيَّةً مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ سُنَّةَ الْوُضُوءِ تَحْصُلُ بِمَا تَحْصُلُ بِهِ التَّحِيَةُ أَنَّهُ لَوْ نَوَاهَا مَعَ الْفَرْضِ لَمْ يَضُرْ؛ لِأَنَّهَا حَاصِلَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَّهَا كَالْتَّحِيَةِ خُصُوصًا مَعَ تَخْصِيصِ نَظَرِ التَّوَوُّيِّ الْمَذْكُورِ بِغَيْرِهَا، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا كَلَامَ فِي أَنَّهَا سُنَّةٌ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم.

وعند التوبة وصلاة الأوابين عشرون ركعة بين المغرب والعشاء ومرو تسمية الضحى بذلك أيضا وصلاة الزوال أربع غقبته وصلاة التسبيح كل وقت وإلا فيوم وليلة أو أحدهما وإلا فأسبوع وإلا فشهْر وإلا فسنة وإلا فالقمر وحديثها حسن لكثرة طرقه وهم من زعم وضعه وفيه ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يستغ بعظيم فضيلها ويتركها إلا متهاون بالدين، والطمع في نديها بأن فيها تغييرا لنظم الصلاة إنما يتأتى على ضعف حديثها. فإذا ارتقى إلى درجة الحسن أثبتها، وإن كان فيها ذلك على أنه مشعور بأن النفل يجوز فيه القيام، والقعود وفيه نظر، فإن فيها تطويل نحو الاعتدال وهو مبطل لولا الحديث، وهي أربع بتسليمية أو تسليمتين في كل ركعة خمسة وسبعون سبحانه الله، والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وزيد هنا وفيما مر في التحية ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم خمسة عشر.....

لم يعتد بها وتقع له نفلا مطلقا ع. ش. هـ فود: (وعند التوبة) عبارة النهاية وللتوبة قبلها وبعدها ولو من صغيرة. اه. قال ع ش أي، وإن تكررت أي التوبة، ونس في المذكورات نية أسبابها كأن يقول سنة الزفاب فلو ترك ذكر السبب صحت صلاته وتكون نفلا مطلقا حصل في ضمنه ذلك المقتد. اه.

هـ فود: (وصلاة الأوابين) عطف على قوله ركعتان. هـ فود: (عشرون ركعة إلخ) أي وهي عشرون إلخ ورويت سبعا وأربعًا وركعتين فهما أقلها نهاية عبارة شيخنا وأقلها ركعتان وغالبها سبعا ركعات وأكثرها عشرون ركعة. اه. هـ فود: (بين المغرب والعشاء) أي بين صلاة المغرب والعشاء، ومنه يعلم أنها لا تحصل بنفل قبل فعل المغرب وبعد دخول وقته وعليه فلو نواها لم تتعقد لعدم دخول وقتها، وإذا فاتت سن قضاءها وكذا سنة الزوال؛ لأن كلا منهما مؤقت ويختل عدم سن قضاء سنة الزوال لتصريجه م ر بأنها ذات سبب، فإذا صلى سنة الظهر حصل بها سنة الزوال ما لم يتنوها قياسا على ما مر في تحية المسجد ع. ش. هـ فود: (أربع) أو ركعتان نهاية. هـ فود: (صلاة الزوال إلخ) وهي غير سنة الظهر كما يعلم من إفرادها بالذكر بعد الزايب وتصير قضاء بطول الزمن عرفا ع. ش. هـ فود: (حقبة) فلو قدمها عليه لم تتعقد خلافا للمناوي ع. ش. هـ فود: (كل وقت وإلا فيوم وليلة أو أحدهما إلخ) عبارة النهاية، والمغني مرة في كل يوم وإلا فجمعة وإلا فشهر إلخ. هـ فود: (فيوم وليلة) أي في كل منهما. هـ

قوله: (وحديثها حسن إلخ) وهو المعتقد نهاية. هـ فود: (وفيه) أي فعل صلاة التسبيح. هـ فود: (ذلك) أي تغيير نظم الصلاة. هـ فود: (على أنه) أي قول الطاعين إن فيها تغييرا إلخ. هـ فود: (وفيه نظر) أي في المنع المذكور. هـ فود: (بتسليمية) وهو الأحسن نهارا وقوله أو بتسليمتين وهو الأحسن ليلا كما في الإخياء نهاية. هـ فود: (وهي أربع) قال السيوطي رحمه الله تعالى يقرأ فيها أهاكتم، والمضمر، والكافرون، والإخلاص انتهى. اه. ع. ش. هـ فود: (ولا حول ولا قوة إلا بالله إلخ) وبعدها قبل السلام اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناصحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجد أهل الحشية وطلب أهل الرغبة وتعب أهل الورع وعزفان أهل العلم حتى أخافك اللهم إني أسألك مخافة تخجزني عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى أناصحك بالتوبة خوفا منك وحتى

بعد القراءة وعشر في كل من الركوع، والاعتدال، والسجود، والجلوس، والسجود وجلسة الاستراحة أو التشهد ويكبر عند ابتدائها دون القيام منها ويجوز جعل الخمسة عشر قبل القراءة وحينئذ تكون عشر جلسة الاستراحة بعد القراءة قال البغوي ولو ترك تسبيح الركوع لم يجز العود إليه ولا فعلها في الاعتدال بل يأتي بها في السجود.

(تنبيه) هل يتخير في جلسة التشهد بين كون التسبيح قبله أو بعده كهو في القيام أو لا يكون إلا قبله كما يصرح به كلامهم ويترق بأنه إذا جعله قبل الفاتحة لم يكنه نقل ما في الجلسة الأخيرة بخلافه هنا كل محتمل، والأقرب الأول، والصلاة المعروفة ليلة الرغائب ونصف شعبان بدعة قبيحة وحديثها موضوع وبين ابن عبد السلام وابن الصلاح مكاتبات وإفتاءات متناقضة فيها يبحثها مع ما يتعلّق بها في كتاب مستقلّ سمّيته الإيضاح والبيان لما جاء في ليلتي الرغائب والنصف من شعبان.

(وقسم) من النفل (يسن جماعة كالعيد، والكسوف، والاستسقاء) لما يأتي في أبوابها.....

أخلص لك التصيحة خياء منك وحتى اتوكل عليك في الأمور كلها حسن ظن بك سبحانه خالق النار انتهى من كتاب الكلم الطيب، والعمل الصالح للسيوطي وفي رواية التور ويتبعني أن المراد يقول ذلك مرة إن صلاها بإحرام واجد ومرتين إن صلى كل ركعتين بإحرام ع ش وفي الكزبي عن الإيعاب مثله بلا عزو. □ فود: (بعد القراءة) أي قراءة الفاتحة، والسورة نهاية. □ فود: (وجلسة الاستراحة) عبارة شرح الروض أي، والنهاية، والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية سم. □ فود: (عند ابتدائها) أي جلسة الاستراحة. □ فود: (ويجوز جعل الخمسة عشرة) إلى قوله قال إلخ اقتصر المثنى على هذه الكيفية وإلى التنبيه أقره ع ش. □ فود: (هضر جلسة الاستراحة) أي للاستراحة أو التشهد. □ فود: (ولو ترك تسبيح الركوع إلخ) بقي ما لو ترك التسبيح كله أو بعضه ولم يتداركه هل تبطل به صلاته أو لا، وإذا لم تبطل فهل يثاب عليها ثواب صلاة التسبيح أو التفل المطلق فيه نظر، والأقرب أنه إن ترك بعض التسبيح حصل له أصل سنتها، وإن ترك الكل وقعت نقلاً مطلقاً ع ش. □ فود: (والأقرب الأول) أي التخير وفيه توقف فكيف يجوز القول بخلاف ما صرح به الأصحاب. □ فود: (والصلاة) إلى قوله وبين ابن عبد السلام في النهاية، والمثني. □ فود: (المعروفة ليلة الرغائب) وهي ثلثا عشرة ركعة بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة من رجب. □ فود: (ونصف شعبان) وهي مائة ركعة مثني.

□ فود: (بدعة قبيحة إلخ) وقد بالغ في المجموع في إنكارها ولا فرق بين صلاتها جماعة أو فرادى كما يصرح به كلام المصنّف ومن رعم عدم الفرقي في الأولى أي صلاة ليلة الرغائب وأن الثانية أي صلاة ليلة نصف شعبان تنذب فرادى قطعاً فقد وهم نهاية.

قول (سني): (وقسم يسن جماعة) أي تسن الجماعة فيه إذ فعله مستحب مطلقاً صلى جماعة أو لا مثني

□ فود: (وجلسة الاستراحة) عبارة شرح الروض والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية.

وأفضلها العيدين النحر والفطر وعكسه ابن عبد السلام ومن تبعه أخذوا من تفضيلهم تكبير
الفطر للنحر عليه ويجاب بأنه لا تلازم، فالكشوفان الكسوف فالكسوف فلاستسقاء فالوثر
فغيره مما قال (وهو أفضل مما لا يسن جماعة)؛ لأن مطلوبيتها فيها تدل على تأكيدها
ومشابقتها للفرائض، والمراد تفضيل الجنس على الجنس من غير نظر لعددي (لكن الأصح
تفضيل الراجية) للفرائض (على التراخي) لمواظبته عليه على تلك دون هذه، فإنه صلاها ثلاث
ليال فلما كثرت الناس في الثالثة.....

ونهاية. هـ فؤد: (وأفضلها) إلى الفرع في المُنْهِي إِلَّا قَوْلَهُ فَالْوِثْرُ إِلَى الْمُنْهِ وَقَوْلَهُ وَابْتِدَاءُ حَدُوثٍ إِلَى وَيَجِبُ التَّسْلِيمُ وَإِلَى قَوْلِهِ وَعَكْسُهُ الْقَدِيمُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ. هـ فؤد: (وأفضلها) أَي أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ الَّتِي تُسَنُّ فِيهَا الْجَمَاعَةُ فَلَا يُقَالُ تَغْفِيبُ الْإِسْتِغْنَاءِ بِالتَّرَاوِجِ أَي فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُنْهِي غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْوِثْرَ وَالزَّوَاتِبَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى التَّرَاوِجِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَرُدُّ لَوْ قِيلَ أَفْضَلُ التَّقْلِيلِ شِ عِبَارَةُ الْمُنْهِي وَأَفْضَلُ هَذَا الْقِسْمِ. اهـ. لَكِنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي فَالْوِثْرُ بِالتَّرَاوِجِ الْخ أَنَّهُ الضَّمِيرُ لِمُطْلَقِ التَّوَاتُلِ.

• فَوَدَّ: (فَالْوَدَّ) عِبَارَةُ التَّهَامَةِ، وَالْمُعْنَى شَمِ الثَّرَاوِيخُ. • فَوَدَّ: (وَوَغِيرُهُ) لَعَلَّ الْمُنَاسِبَ فَعْيَرُهُ بِالْفَاءِ.

• وفود: (بما مر) أي مما لا يسُنُّ جماعة. • فود: (ومشايبتها للفرائض) عطف على تأكيدها ويختل على أن مطلوبيتها عبارة النهاية فاشبة الفرائض. اهـ. وهي أحسن. • فود: (تفضيل الجنس على الجنس) إلخ) أي ولا مانع من جعل الشارع المدد القليل أفضل من المدد الكثير مع اتحاد النوع بدليل القصر في السفر فمع اختلافه أولى قاله ابن الرقعة نهاية ومغني. • فود: (من غير نظر لعقد) أي وعليه فما قدمه من أفضلية رخصة الوثر على رخصة الفجر سيئه أن الوثر مقدم على الزواجب ع ش.

قوله (سنن): (لَكِنَّ الْأَصَحَّ تَفْضِيلُ الرِّتَابَةِ لِإِنْهُ) أَيِ الْمُؤَكَّدَةِ وَغَيْرِهَا عَشْرَ زَادَ الْكُرْدِيُّ وَبِعِبَارَةِ الْجَمَالِ الرَّمَلِيُّ الرِّتَابُ وَلَوْ غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ أَفْضَلُ مِنَ التَّرَاوِيحِ لِإِنْهُ . اهـ . قوله: (لِمَا وَظَّيْتُهُ بِالْخَطِّ لِإِنْهُ) قَصِيَّةٌ هَذَا التَّعْلِيلُ أَنَّ الْأَفْضَلَ مِنَ التَّرَاوِيحِ هُوَ الرِّتَابُ الْمُؤَكَّدُ وَقَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُؤَكَّدِ وَغَيْرِهِ انْتَهَى وَيُؤَافِقُهُ عَدَمُ تَقْيِيدِ الشَّارِحِ لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَإِنْ افْتَضَى تَغْلِيلَهُ بِالْمَوَاطِبَةِ خِلَافَهُ عَشْرَ وَكَلَامُ الشَّارِحِ فِي التَّشْبِيهِ الْآتِي صَرِيحٌ فِي عَدَمِ الْفَرْقِ . قوله: (دُونَ هَذِهِ لِإِنْهُ) أَيِ التَّرَاوِيحِ فِيهِ مَا سَبَّاهُ فِي كَلَامِهِ أَنَّهُ بِالْخَطِّ صَلَاحًا فِي بَيْتِهِ بَاقِيَ الشَّهْرِ وَهَذِهِ مَوَاطِبَةٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ دُونَ هَذِهِ أَيِ جَمَاعَةِ كُرْدِيٍّ عَلَى شَرْحِ بَافْضَلٍ وَجَفْنِي . قوله: (فَإِنَّهُ صَلَاحًا ثَلَاثَ لَيَالٍ) عِبَارَةُ الْمُحَلِّي وَرَوَى ابْنُ خُرَيْمَةَ وَجِبَانٌ عَنْ جَابِرٍ قَالَ (صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ ثُمَّ أَوْتَرَ) انْتَهَى أَقُولُ:

وَأَمَّا الْبَقِيَّةُ فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهَا فِي بَيْتِهِ قَبْلَ مَجِيئِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَكَانَ ذَلِكَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ حِينَ بَقِيَ مِنْ رَمَضَانَ سِتْعٌ لِيَالٍ لَكِنْ صَلَّاهَا مُتَّفِقَةً لَيْلَةَ الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ، وَالْخَامِسَةِ، وَالسَّابِعَةِ ثُمَّ انْتَبَظُوهُ فَلَمْ يَخْرُجْ وَقَالَ غَشِيَتْ الْخُرُوشُ عِبَارَةٌ شَدِيدًا بَعْدَ كَلَامِ مَا نَصَّهُ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ خَرَجَ لَهُمْ ثَلَاثَ لَيَالٍ وَهِيَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَخَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَسِتْعٍ وَعِشْرِينَ وَلَمْ يَخْرُجْ لَهُمْ لَيْلَةُ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَخْرُجْ ﷺ عَلَى الْوَلَاءِ رَفَقًا بِهِمْ وَكَانَ يُصَلِّي بِهِمْ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ لَكِنْ كَانَ يُكْمِلُهَا عِشْرِينَ فِي بَيْتِهِ وَكَانَتْ

حتى غص بهم المسجد تركها خوفاً من أن تفرَض عليهم ونفي الزيادة ليلة الإسراء نفى
لفرض متكررٍ مثلها فلم يُنافِ خشية فرض هذه.

(و) الأصح (أن الجماعة تُسنُّ في التراويح) للاتباع أولاً وأجمع عليه الصحابة عليهم السلام أو أكثرهم
فأصل مشروعيها مُجمَع عليه وهي عندنا لغير أهل المدينة عشرون ركعة كما أُنطبقوا عليها
في زمن عمر رضي الله عنه لما اقتضى نظره السديدُ جمع الناس على إمامٍ واحدٍ فوافقوه
وكانوا يؤتَوْنَ عَقِبَهَا بثلاث، ومرو العشرين أن الروايتَ المؤكدة غير رمضانَ عشرَ ففُضِعَتْ

الصحابة تُكملها كذلك في بيوتهم بدليل أنه كان يُسمع لهم أزيزُ كازيزِ التحل، وإنما لم يُكمل بهم
العشرين في المسجد شفقةً عليهم. اهـ. □ فؤد: (حتى غص إلخ) أي امتلأ كُرْدِي. □ فؤد: (تركها إلخ)
عبارة شرح بأفضل - تأخرَ وصلّاها في بيته باقي الشهر وقال خشيت أن تُفرضَ عليكم فتعجزوا عنها -
اهـ. □ فؤد: (ونفي الزيادة إلخ) جواب سؤالٍ سمَّ عبارةً شينخا واستشكل قوله عليه السلام «خشيت أن تُفرضَ
عليكم بقوله تعالى في ليلة الإسراء: هن خمس، والثواب خمسون لا يُبدلُ القولُ لذي» وأجيبَ بأجوبة
أحسنها أن ذلك في كل يومٍ وليلةٍ فلا يُنافي فرضية غيرها في السنة. اهـ. □ فؤد: (مثلها) أي الخمس.

□ فؤد: (فلم يُنافِ خشية فرض هذه) أي التراويح؛ لأنها لا تتكررُ كل يومٍ في السنة مُفني ونهايةً.
□ فؤد: (للإتباع أولاً) عبارةُ النهاية؛ لأنه عليه السلام صلّاها ليالي وأجمعَ عليه إلخ وعبارةُ المُفني لِخبرِ
الصحيحين عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - (أنه عليه السلام صلّاها ليالي فصَلَّوها معه ثم تأخرَ وصلّاها
في بيته باقي الشهر وقال: خشيت) إلخ؛ ولأن عمرَ جمع الناس على قيام شهر رمضان الرجال على
أبي بن كعب، والنساء على سليمان بن أبي حنيفة رواه البيهقي. اهـ. □ فؤد: (فأصل مشروعيها إلخ)
أي التراويح بقطع النظر عن المدد والجماعة ولعل الأولى لعدم ظهورِ تقريره على ما قبله الواوُ بدَل
الفاء كما في النهاية. □ فؤد: (كما أُنطبقوا إلخ) عبارة شرح بأفضل وتضمن كونه عشرين جاء في حديث
ضعيف لكن أجمع عليه الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - ورواية ثلاث وعشرين مُرسلةً
أو حُصِبَ معها الوترُ، فإنهم كانوا يوترون بثلاث. اهـ. □ فؤد: (قال الكُرْدِي قوله ورواية ثلاث إلخ أي الواقعة
في زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه. اهـ. □ فؤد: (جمع الناس على إمام واحد) أي الرجال
على أبي بن كعب، والنساء على سليمان بن أبي حنيفة وقد انقطع الناس عن فعلها جماعةً في المسجد
إلى زمن عمر رضي الله تعالى عنه، وإنما صلّاها عليه السلام بعد ذلك فرادى لِخشية الإفراط كما مرَّ وقد
زال ذلك المعنى مُفني وكذا في النهاية إلا قوله: وإنما صلّاها إلخ. □ فؤد: (وكانوا يوترون إلخ) عبارة
المُفني وروى مالك في الموطأ بثلاث وعشرين وجمع البيهقي بينهما بأنهم كانوا يوترون بثلاث وما
روي (أنه عليه السلام صلى بهم عشرين ركعة) كما قاله الرافعي ضَعَفَ البيهقي. اهـ. □ فؤد: (فَضُوِغَتْ إلخ)
لعل المعنى فَرِدَ قدرها وضِعْفُه لا فَرِدَ عليها قدرها؛ لأنه ليسَ كذلك سم على حَجٍّ وهذا كما ترى

□ فؤد: (ونفي الزيادة ليلة الإسراء إلخ) جواب سؤالٍ □ فؤد: (فَضُوِغَتْ فيه) لعل المعنى فَرِدَ قدرها

فيه؛ لأنه وقت جدّ وتشمير، ولهم فقط لشرّيفهم بجواره ﷺ سيّث وثلاثون جبراً لهم بزيادة سيّثه عشر في مقابلة طواف أهل مكة أربعة أسباع بين كلّ ترويجة من العشرين سبع، وابتداء حدوث ذلك كان أواخر القرن الأوّل ثمّ اشتَهَرَ ولم يُنكَر فكان بمنزلة الإجماع الشكوتي ولما كان فيه ما فيه قال الشافعي رضي الله عنه العشرون لهم أحبّ إلّاي وقال الحلبي عشرون مع القراءة

مبني على أن ضعف الشيء مثله أما إذا قيل إن ضعفه مثله فلا تأويل وهذا الأخير هو المشهور ع ش .
 ٥ قوله: (ولهم فقط) أي ولأهل المدينة، والظاهر أن المراد بهم من بها حين فعل التراويح، وإن لم يكن متوطناً بل ولا مقيماً، ويتبقى الكلام فيمن أراد فعلها خارجها بحيث يجوز له قصر الصلاة هل له أيضاً الزيادة على العشرين مطلقاً أو لا مطلقاً أو له ذلك إن كان من متوطنها دون غيرهم أو من المقيمين بها دون غيرهم فيه نظر، والثالث غير بعيد إذ يتعدّ منع من أراد من أهلها فعلها بجانب السور بل قد يتعدّد منع من كان منهم بتخو خدائيقها وما يتسبّب إليها فليتأمل سم عبارة ع ش فرّع قال م ر في جواب سائل المراد بأهل المدينة من بها، وإن كانوا غربة لا أهلها بغيرها وأظنه قال ولأهلها حكمهم، وإن كانوا حولها فليتأمل سم على المنهج . اهـ . وعبارة شيخنا، والمراد بأهل المدينة من كان بها أو في مزارعها وقت أدائها ولهم قضاؤها ولو في غير المدينة سيّثاً وثلاثين بخلاف غيرهم فلا يقضونها كذلك . اهـ .

٥ قوله: (بين كلّ ترويجة) الأولى التنية عبارة المغني، والنهاية ولأهل المدينة الشريفة فعلها سيّثاً وثلاثين؛ لأن العشرين خمس ترويجات فكان أهل مكة يطوفون بين كلّ ترويحتين سبعة أشواط فجعل أهل المدينة بذل كلّ أسبوع ترويجة ليساؤهم قال الشيخان ولا يجوز ذلك لغيرهم؛ لأن لأهلها شرفاً بهجرته وبذنبه ﷺ وهذا هو المعتدّ خلافاً للحلبي ومن تبعه وفعلها بالقرآن في جميع الشهر أفضل من تكريم سورة الإخلاص . اهـ . قال ع ش قوله م ر وهذا هو المعتدّ فلو فاتت واحداً من أهلها وأراد أن يقضيها في غيرها فعلها سيّثاً وثلاثين وعكسه بفعلها عشرين؛ لأن القضاء يحكي الأداء شيخنا الزيادي وقوله م ر خلافاً للحلبي أي حيث قال ومن اقتدى بأهل المدينة فقام سيّثاً وثلاثين فحسن أيضاً؛ لأنهم إنما أرادوا بما صنعوا الاقتداء بأهل مكة في الاستكثار من الفضل لا المنافسة كما ظن بعضهم شرح الرّوض . اهـ . ع ش . ٥ قوله: (وابتداء حدوث ذلك) أي زيادة أهل المدينة . ٥ قوله: (ولما كان إلخ) عبارة شيخنا الزيادي أما أهل المدينة فلمهم سيّثاً وثلاثين، وإن كان اقتصارهم على العشرين

وضعه لا يزيد عليها قدرها؛ لأنه ليس كذلك . ٥ قوله: (ولهم فقط) أي ولأهل المدينة، والظاهر أن المراد بهم من بها حين فعل التراويح وإن لم يكن متوطناً بل ولا مقيماً، ويتبقى الكلام فيمن أراد فعلها خارجها بحيث يجوز له قصر الصلاة هل له أيضاً الزيادة على العشرين مطلقاً أو لا مطلقاً أو له ذلك إن كان من متوطنها دون غيرهم أو من المقيمين بها دون غيرهم فيه نظر، والثالث غير بعيد إذ يتعدّد منع من أراد من أهلها فعلها سيّثاً وثلاثين بجانب السور بل قد يتعدّد منع من كان منهم بتخو خدائيقها وما يتسبّب إليها فليتأمل ولا يفهم من التعبير بلهم في قوله: ولأهل المدينة فعلها سيّثاً وثلاثين عدم استحباب الزيادة؛ لأن تقديره: وهي لهم قلير أجمع الثقل .

فيها بما يقرأ في ست وثلاثين أفضل؛ لأن طول القيام أفضل من كثرة الركعات ويجب التسليم من كل ركعتين كما مر، فإن زاد جاهلاً صارت نفلًا مطلقاً، وأن ينوي التراويح أو قيام رمضان، وقتها كالوتر وسُميت تراويح؛ لأنهم لطول قيامهم كانوا يستريحون بعد كل تسليمتين.

(فرغ) ما اعتيد من زيادة الوُعود عند ختمها جائز إن كان فيه نفع وإلا حرم ما لا نفع فيه كما فيه نفع وهو من مالٍ محجور أو وقف لم يشترطه واقفه ولم تطرد العادة به في زَمَنِهِ وعليلها. (تنبيه) عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْأَفْضَلَ عِيدُ النَّحْرِ فَالْفِطْرِ فَالْكُشُوفُ فَالْحُشُوفُ فَالْإِسْقَاءُ فَالْوُتْرُ فَزَكَاةُ الْفَجْرِ وَعَكْسُهُ الْقَدِيمُ وَأَطِيلَ فِي الْإِسْتِدْلَالِ لَهُ وَيُرْوَدُ قُوَّةُ الْخِلَافِ فِي الْوُتْرِ وَكُلُّمَا كَانَ أَقْوَى كَانَتْ مُرَاعَاتُهُ أَكْثَرُ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ لَا يُتْرَكُ الرَّاجِعُ عِنْدَ مُعْتَقِدِهِ لِمُرَاعَاةِ مَرْجُوحٍ مِنْ مَذْهَبِهِ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا إِنْ قُوِيَ مُدْرِكُهُ بِأَنْ يَقِفَ الذَّهْنُ عِنْدَهُ لَا بِأَنْ تَنْهَضَ حُجَّتُهُ وَلَمْ يُؤْذَ لِيُخْرِقِ إِجْمَاعَ وَأَمَكْنَ الْجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَذْهَبِهِ.....

أَفْضَلُ انْتَهَتْ عَلَيْهِ فَالْإِجْمَاعُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى جَوَازِ الزِّيَادَةِ لَا طَلَبُهَا وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا قِيلَتْ يُثَابُونَ عَلَيْهَا فَوْقَ ثَوَابِ التَّغْلِي الْمَطْلُوعِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ، وَيَتَوَوَّنُ بِالْجَمْعِ التَّرَاوِيحُ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَنْتَوِيَ التَّرَاوِيحُ إِلَيْهِ) كَالصَّرِيحِ فِي كِفَايَةِ إِطْلَاقِ التَّرَاوِيحِ أَوْ قِيَامِ رَمَضَانَ بِدُونِ تَعَرُّضٍ لِعَدَدٍ خِلَافًا لِظَاهِرِ النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنَى عِبَارَتُهُمَا وَلَا تَصِيحُ بِنَيَّْةٍ مُطْلَقَةٍ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ بَلْ يَنْتَوِي رَكْعَتَيْنِ مِنَ التَّرَاوِيحِ أَوْ مِنْ قِيَامِ رَمَضَانَ. اه. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. بَلْ يَنْتَوِي رَكْعَتَيْنِ إِلَيْهِ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِعَدَدٍ بَلْ قَالَ أَصْلِي قِيَامَ رَمَضَانَ أَوْ مِنْ قِيَامِ رَمَضَانَ لَمْ تَصِيحْ بَيْتُهُ وَيَنْبَغِي خِلَافَهُ؛ لِأَنَّ التَّعَرُّضَ لِلْعَدَدِ لَا يَجِبُ وَتَحْمَلُ بَيْتُهُ عَلَى الْوَاجِبِ فِي التَّرَاوِيحِ وَهُوَ رَكْعَتَانِ كَمَا لَوْ قَالَ أَصْلِي الظُّهْرِ أَوْ الصُّبْحِ حَيْثُ قَالُوا فِيهِ بِالصَّحَةِ وَتَحْمَلُ عَلَى مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ مِنَ الْعَدَدِ شَرْعًا وَهُوَ ظَاهِرٌ اه. عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ يَتَرَدَّدُ التَّنَظُّرُ فِيمَا لَوْ نَوَى التَّرَاوِيحِ أَوْ قِيَامِ رَمَضَانَ وَأُطْلِقَ هَلْ يَصِيحُ وَيَأْتِي بِرَكْعَتَيْنِ كَمَا يَصِيحُ الْإِطْلَاقُ فِي الْوُتْرِ كَمَا تَقَدَّمَ أَوْ لَا بُدَّ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلْعَدَدِ كَرَكْعَتَيْنِ مِنَ التَّرَاوِيحِ مَثَلًا وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا أَيُّ الْوُتْرِ وَالتَّرَاوِيحِ، قَضِيَّةٌ صَنِيعُ التَّخْفَةِ - الْأَوَّلِ وَقَوْلِ الرُّوْضَةِ وَلَا تَصِيحُ بِنَيَّْةٍ مُطْلَقَةٍ بَلْ يَنْتَوِي رَكْعَتَيْنِ مِنَ التَّرَاوِيحِ الثَّانِي لَكِنْ تَعَقُّبُهُ فِي الْأَنْوَارِ يَقُولُهُ الصَّوَابُ بَلْ يَنْتَوِي سِتَّةُ التَّرَاوِيحِ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ كَمَا فِي فَتَاوَى الْقَاضِي؛ لِأَنَّ التَّعَرُّضَ لِعِدَّةِ الرِّكَعَاتِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ انْتَهَى فَلْيُتِمَّلْ. اه. ه. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ فِيهِ نَفْعٌ إِلَيْهِ) يَحْتَمِلُ أَوْ تَفْرِيحُ وَلَيْدِهِ الَّذِي أَمَّ التَّرَاوِيحَ وَعِيَالَهُ وَإِذْخَالَ السُّرُورِ عَلَيْهِمْ. اه. سَمِ اسْتَعْبَدَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا يُوَافِقُ الشَّرْعَ.

ه. قَوْلُهُ: (إِنَّ الْأَفْضَلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَعْضُهُمْ فِي النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَعَكْسُهُ إِلَى فَبَيَّةِ الرَّاوِيَةِ وَقَوْلُهُ وَبُحِثَ إِلَى فَالتَّرَاوِيحُ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. ه. قَوْلُهُ: (وَيُرْوَدُ) أَيُّ الْقَدِيمِ. ه. قَوْلُهُ: (وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ إِلَيْهِ) تَأْيِيدَ لِقَوْلِهِ وَكُلُّ مَا كَانَ أَقْوَى. ه. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُؤْذَ إِلَيْهِ). ه. قَوْلُهُ: (وَأَمَكْنَ إِلَيْهِ) مَغْطُوفَانِ عَلَى قَوْلِهِ قُوِيَ

ه. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ فِيهِ نَفْعٌ) يَحْتَمِلُ أَوْ تَفْرِيحُ وَلَيْدَهُ الَّذِي أَمَّ فِي التَّرَاوِيحِ وَعِيَالَهُ وَإِذْخَالَ السُّرُورِ عَلَيْهِمْ.

فَبَقِيَّةُ الرُّوَائِبِ وَبِحَثِّ تَفَاوُثَ فَضْلِهَا بِتَفَاوُثِ مَشْرِعِهَا وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْمَصْرَ أَفْضَلُهَا وَلَا مُؤَكَّدَ لَهَا، وَالْمَغْرِبَ أَدْوَنُهَا وَلَهَا مُؤَكَّدٌ، وَالْمُؤَكَّدُ أَفْضَلُ فَجَعَلَهُ لِلْمَفْضُولِ وَتَفَيَّهَ عَنِ الْفَاضِلِ أَوْضَحَ دَلِيلٌ عَلَى رَدِّ ذَلِكَ الْبَحْثِ، فَالْتِرَاوِيحُ فَالضُّحَىٰ فَمَا تَعَلَّقَ بِفِعْلِ كَشْتَةِ طَوَائِبٍ لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهَا وَتَأَخَّرَ إِلَىٰ هُنَا مَعَ قُوَّةِ الْخِلَافِ فِي وَجُوبِهَا مُشْكِلٌ، فَتَحْتِيقَةُ لِيَحْقُقَ سَبَبُهَا، لِإِحْرَامٍ لِاحْتِمَالٍ أَنَّ لَا يَقَعُ سَبَبُهَا كَذَا قِيلَ، فَسُنَّةٌ وَضُوءٌ، فَمَا تَعَلَّقَ بِغَيْرِ سَبَبٍ مِنْهُ كَشْتَةُ الزَّوَالِ، فَالْتَقَلُّ الْمُطْلَقُ وَبَعْضُهُمْ أَخَّرَ سُنَّةَ الْوُضُوءِ عَنْ سُنَّةِ الزَّوَالِ.

(وَلَا حَصْرَ لِلْتَقَلِّ الْمُطْلَقِ) وَهُوَ مَا لَا يَتَقَيَّدُ بِوَقْتٍ وَلَا سَبَبٍ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ «الصَّلَاةُ».....

إِلَخَ . هـ فُودَ: (فَبَقِيَّةُ الرُّوَائِبِ) هَلِ الْمُرَادُ أَنَّ رَكْعَتِي الْفَجْرِ أَفْضَلُ مِنْ جُمْلَةِ بَقِيَّةِ الرُّوَائِبِ أَوِ الْمُرَادُ مِنْ رَكْعَتَيْنِ مِنْهَا أَوْ كَيْفِ الْحَالِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مُؤَكَّدَ الرُّوَائِبِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِ مُؤَكَّدِهَا سَمِ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُقَابَلُ بَيْنَ رَمَتِي الْعِبَادَتَيْنِ فَمَا زَادَ مِنْهُ كَانَ نَوَابِهِ أَفْضَلَ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِمَا مِنْ نَوْعٍ أَوْ أَكْثَرٍ كَالْمُقَابِلَةِ بَيْنَ صَوْمِ يَوْمٍ وَصَلَاةِ رَكْعَتَيْنِ عَشْرٍ وَقَدْ يُعَكَّرُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ فِي الشَّرْحِ مِنْ أَنَّ رَكْعَةَ الْوُتْرِ أَفْضَلُ مِنْ رَكْعَتِي الْفَجْرِ . هـ فُودَ: (فَجَعَلَهُ) أَيِ الْمُؤَكَّدِ . هـ فُودَ: (فَمَا تَعَلَّقَ بِفِعْلِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالتَّهْلِيَةُ ثُمَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ غَيْرِ سُنَّةِ الْوُضُوءِ كَرَكْعَتِي الطَّوَائِبِ وَالْإِحْرَامِ وَالتَّحِيَّةِ وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ سَوَاءٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ ثُمَّ سُنَّةُ الْوُضُوءِ ثُمَّ التَّقَلُّ الْمُطْلَقُ . اهـ . قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ ثُمَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ الْخ مِنْهُ مَا قَدَّمَ مِنْ سَنَ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ إِرَادَةِ سَفَرٍ بِمَنْزِلِهِ إِلَخَ فَيَكُونُ جَمِيعُ مَا قَدَّمَهُ بَعْدَ الضُّحَى وَقَبْلَ سُنَّةِ الْوُضُوءِ وَقَوْلُهُ هـ وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ إِلَخَ يُشِيرُ بِأَنَّ غَيْرَهَا مِمَّا دَخَلَ تَحْتَ الْكَافِ لَيْسَ فِي رُتْبَتِهَا، وَإِنْ كَانَ مُقَدِّمًا عَلَى سُنَّةِ الْوُضُوءِ . اهـ . وَمِمَّا دَخَلَ تَحْتَ الْكَافِ سُنَّةُ الزَّوَالِ فَمُقَدِّمَةٌ عَلَى سُنَّةِ الْوُضُوءِ عِنْدَ التَّهْلِيَةِ، وَالْمُغْنِي خِلَافًا لِلشَّارِحِ . هـ فُودَ: (فَتَحْتِيقَةُ الْخ) عَطَفَ عَلَى سُنَّةِ طَوَائِبِ . هـ فُودَ: (فَسُنَّةُ وَضُوءِ) عَطَفَ عَلَى مَا تَعَلَّقَ بِفِعْلِ . هـ فُودَ: (مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْمُصْلَى . هـ فُودَ: (وَبَعْضُهُمْ أَخَّرَ الْخ) اعْتَمَدَ التَّهْلِيَةَ، وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ آتِفًا . هـ فُودَ: (وَهُوَ مَا لَا يَتَقَيَّدُ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ مُشْكِلٌ . هـ فُودَ: (لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي - قَالَ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ الصَّلَاةُ خَيْرُ مَوْضِعٍ اسْتَكَثِرَ أَوْ أَقِلَّ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَرَوَى أَنَّ رِبْعَةَ بَنِ كَعْبٍ قَالَ (كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَقُومُ لَهُ فِي حَوَائِجِهِ نَهَارِي أَجْمَعُ، وَإِذَا صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ أَجْلِسُ بِيَابِهِ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ لَعَلَّهُ يَخْدُثُ لَهُ ﷺ حَاجَةٌ حَتَّى تَغْلِيَنِي عَيْنِي فَأَرْقُدُ فَقَالَ لِي يَوْمًا يَا رِبْعَةُ سَلْنِي فَقُلْتُ أَنْظِرْ فِي أَمْرِي ثُمَّ أَعْلِمُكَ قَالَ فَفَكَّرْتُ فِي نَفْسِي وَعِلِمْتُ أَنَّ الدُّنْيَا مُتَغَيِّطَةٌ وَزَائِلَةٌ وَأَنَّ لِي فِيهَا رِزْقًا يَأْتِينِي قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْأَلُكَ أَنْ تُشَفِّعَ لِي أَنْ يَغْفِرَ لِي اللَّهُ مِنَ النَّارِ وَأَنْ أَكُونَ رَفِيقًا فِي الْجَنَّةِ فَقَالَ مَنْ أَمَرَكَ بِهَذَا يَا رِبْعَةُ قُلْتُ مَا أَمَرَنِي بِهِ أَحَدٌ فَصَمْتُ ﷺ طَوِيلًا ثُمَّ قَالَ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ فَاعِنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ) . اهـ .

هـ فُودَ: (فَبَقِيَّةُ الرُّوَائِبِ) هَلِ الْمُرَادُ أَنَّ رَكْعَتِي الْفَجْرِ أَفْضَلُ مِنْ رَكْعَتَيْنِ مِنَ الرُّوَائِبِ أَوْ مِنَ الرُّوَائِبِ كُلِّهَا أَوْ كَيْفِ الْحَالِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مُؤَكَّدَ الرُّوَائِبِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِ مُؤَكَّدِهَا

خَيْرُ مَوْضُوعٍ فَمَنْ شَاءَ أَكْثَرَ مِنْهَا أَوْ أَقَلَّ، فَلَهُ صَلَاةٌ مَا شَاءَ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ عَدَدٍ وَلَوْ رَكْعَةً بِتَشْهُدٍ بِلَا كَرَاهَةٍ، (فَإِنْ أَحْرَمَ بِأَكْثَرٍ مِنْ رَكْعَةٍ فَلَهُ التَّشَهُُّدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ) كَالرُّبَاعِيَّةِ وَفِي كُلِّ ثَلَاثٍ وَكُلِّ أَرْبَعٍ وَمَكْنَذًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعَهُودٌ فِي الْفَرَايِضِ فِي الْجُمْلَةِ بِلِ (وَفِي كُلِّ رَكْعَةٍ) لِجَلِّ التَّطَوُّعِ بِهَا (قُلْتُ الصَّحِيحُ مَنْعُهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ لَهُ نَظِيرٌ أَصْلًا وَظَاهِرٌ

• قوله: (خَيْرٌ مَوْضُوع) أَي خَيْرُ شَيْءٍ وَضَعَهُ الشَّارِعُ لِيَتَّبَعَ بِهِ فَهُوَ بِالإِضَافَةِ لِيُظْهِرَ بِهِ الإِسْتِدْلَالَ عَلَى فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهَا، وَأَمَّا تَرْكُ الإِضَافَةِ وَإِنْ صَحَّ لَا يَخْصُلُ مَعَهُ الْمَقْصُودُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ قُرْآنَةٍ.

(فائدة): قالوا: طولُ القيامِ أَفْضَلُ مِنْ كَثْرَةِ الْعِدَدِ فَمَنْ صَلَّى أَرْبَعًا مَثَلًا وَطَوَّلَ الْقِيَامَ أَفْضَلُ مِنْ صَلَّى ثَمَانِيًا وَلَمْ يُطَوِّلْهُ وَهَلْ يُقَاسُ بِذَلِكَ مَا لَوْ صَلَّى قَاعِدًا رَكَعَتَيْنِ مَثَلًا وَطَوَّلَ فِيهِمَا وَصَلَّى آخَرَ أَرْبَعًا أَوْ سِتًّا وَلَمْ يُطَوِّلْ فِيهَا زِيَادَةً عَلَى قَدْرِ صَلَاةِ الرَّكَعَتَيْنِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِلْمَشَقَّةِ بِطَوْلِ الْقِيَامِ دُونَ طَوْلِ الْقُعُودِ ش وَمِثْلُ الْقَلْبِ إِلَى رُجْحَانِ الْأَوَّلِ إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقِيَامِ مَحَلُّ الْقِرَاءَةِ فَيَشْمَلُ الْقُعُودَ. ه فَوَدَّ: (فَلَهُ صَلَاةٌ مَا شَاءَ الْخ) أَيِ أَنْ يُحْرِمَ بِرَكْعَةٍ وَبِمِائَةِ رَكْعَةٍ مُغْنِي عِبَارَةً عَنْ شِئْنٍ، فَإِذَا أُحْرِمَ وَأُطْلِقَ لَهُ أَنْ يُفَعَّلَ مَا شَاءَ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِعَدَدِ رَكَعَاتِهِ فَافْهَمْهُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ مَا يُعْيِذُ ذَلِكَ وَفِي سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنِ الْبُيَّاتِ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَا شَاءَ وَيُسَلِّمَ مَتَى شَاءَ مَعَ جَهْلِهِ كَمْ صَلَّى أَهْ.

• **قوله:** (ولو رَكْعَةُ الْإِخ) أي بَأَنْ يَتَوَيَّهَا أَوْ يُطْلِقَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ يُسَلِّمُ مِنْهَا عَشْرَ عِبَارَةٍ الْمُعْنَى وَلَوْ أُخْرِمَ مُطْلَقًا لَمْ يُكْرَهْ لَهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَةٍ فِي أَحَدٍ وَجِهَتَيْنِ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ بَلْ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ يَظْهَرُ اسْتِخْبَائِهِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ خِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ أَنَّهُ يَلْزُمُهُ بِالشَّرْعِ رَكْعَتَانِ.

اهـ. • **قوله:** (وَفِي كُلِّ ثَلَاثٍ الْإِخ) أَي بَعْدَ كُلِّ ثَلَاثٍ وَبَعْدَ كُلِّ أَرْبَعٍ الْإِخْ وَلَا يَشْتَرِطُ تَسَاوِي الْأَعْدَادِ قَبْلَ كُلِّ تَشَهُدٍ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ وَيَتَشَهَّدَ ثُمَّ ثَلَاثًا وَيَتَشَهَّدَ وَهَكَذَا ع. ش. • **قوله:** (وَهَكَذَا) يُفِيدُ جَوَازَ التَّشَهُدِ فِي كُلِّ ثَلَاثٍ وَفِي كُلِّ خَمْسٍ مَثَلًا، فَإِنْ قُلْتَ هَذَا اخْتِرَاعٌ صَوْرَةٌ لَمْ تَعْمَدْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَسْتَفِيعْ كَالْتَشَهُدِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قُلْتَ التَّشَهُدُ بَعْدَ كُلِّ عَدَدٍ مَعْهُدٌ بِخِلَافِهِ بَعْدَ كُلِّ رَكْعَةٍ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ اهـ ع. ش.

• **قوله:** (لَإِنَّ ذَلِكَ مَعْهُدٌ) أَي التَّشَهُدُ فِي أَكْثَرِ مِنْ رَكْعَةٍ رَشِيدِي. • **قوله:** (لِجَلِّ التَّطَوُّعِ بِهَا) أَي مَعَ التَّحْلِيلِ مِنْهَا فَتَجُوزُ لَهُ الْقِيَامُ حَتَّى يَأْتِيَ بِهَا خُرَى نَهَائِهِ وَمُعْنَى.

قَوْلُ (سَيِّ): قُلْتُ الصَّحِيحُ مَعْنَاهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ الْإِخْلَافُ لَعَلَّ مَحَلَّ الْمَنْعِ عِنْدَ فِعْلِ ذَلِكَ قَصْدًا بِخِلَافِ مَا لَوْ

١٠ فُودَ: (ولو رَكْعَةً) عبارة الرُّوضِ وفي كَرَامَةِ الْإِقْتِصَارِ عَلَى رَكْعَةٍ أَيِ فِيمَا لَوْ أُخْرِمَ مُطْلَقًا وَجْهَانِ .
 ١١. فُودَ: (بِلا كَرَامَةٍ) كَذَا شَرَحَ م . ر . فُودَ فِي (سُنَنِ) : (قُلْتُ الصَّحِيحُ مَعَهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) لَعَلَّ مَحَلَّ
 الْمَنْعِ عِنْدَ فِعْلِهِ ذَلِكَ قَصْدًا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصَدَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى رَكْعَةٍ فَأَتَى بِهَا وَتَشْهَدُ ثُمَّ عَنْ لَهُ زِيَادَةُ
 أُخْرَى فَقَامَ إِلَيْهَا بَعْدَ النَّبَةِ وَأَتَى بِهَا وَتَشْهَدُ ثُمَّ عَنْ لَهُ أُخْرَى فَأَتَى بِهَا كَذَلِكَ ثُمَّ عَنْ لَهُ أُخْرَى فَأَتَى كَذَلِكَ
 مَثَلًا ، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَدُّ حَوَازَ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ .

كلامهم امتناعه في كُلِّ ركعة، وإن لم يُطَوَّلْ جلسة الاستراحة وهو مُشْكِلٌ؛ لأنَّه لو تَشَهَّدَ في المكتوبة الرباعية مثلاً في كُلِّ ركعة ولم يُطَوَّلْ جلسة الاستراحة لم يَضُرَّ كما هو ظاهرُ فإنَّما أن يُحْمَلَ ما هنا على ما إذا طَوَّلَ بالتَّشَهُّدِ جلسة الاستراحة لِمَا مرَّ أنَّ تطوِيلَها مُبْطِلٌ أو يُفَرِّقُ بأنَّ كَيْفِيَّةَ الْفَرْضِ لإحداث ما لم يُعْهَدَ فيها بخلاف النفل ويأتي هذا فيما مرَّ في منع أكثر من تَشَهُّدَينِ في الوُتْرِ المَوْصُولِ وله جمعٌ عَدَدٌ كثيرٌ بِتَشَهُّدٍ آخِرِهِ وَحِينَئِذٍ يَقْرَأُ السُّورَةَ فِي الْكُلِّ وَالْأَفْصَحُ قَبْلَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ كما مرَّ. (وَإِذَا نَوَى عَدَدًا) وَمِنَ الرُّكْعَةِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ،.....

فَصَدَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى رَكْعَةٍ فَاتَى بِهَا وَتَشَهَّدَ ثُمَّ عَنْ لَهُ زِيَادَةُ أُخْرَى فَقَامَ إِلَيْهَا بَعْدَ النَّيِّ وَاتَى وَتَشَهَّدَ وَهَكَذَا، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَدَّى جَوَازَ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي أَيْضًا مَا يُعِيدُهُ وَيَأْتِي أَيْضًا عَنِ الْإِيضَابِ مَا يُضَرِّحُ بِذَلِكَ.

قَوْلُ (سَمِ): (مِنْهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ إِذَا اخْرَمَ بِعَشْرِ رَكْعَاتٍ إِنَّمَا تَبْطُلُ إِذَا تَشَهَّدَ عَشْرَ تَشَهُّدَاتٍ بَعْدَ الرُّكْعَاتِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ إِذَا تَشَهَّدَ بَعْدَ رَكْعَةٍ مُتَّفَرِّدَةٍ وَلَوْ كَانَتْ هِيَ الَّتِي قُبِلَ الْأَخِيرَةُ بَطَلَتْ عَنْ شَرِّهِ وَفِيهِ تَوَقَّفَ عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ، فَإِنَّ نَوَى فَوْقَ رَكْعَةٍ تَشَهَّدَ آخِرًا أَوْ تَشَهَّدَ آخِرَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ فَأَكْثَرُ. اهـ. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيضَابِ وَلَوْ نَوَى عَشْرًا مَثَلًا فَصَلَّى خَمْسًا مُتَشَهَّدًا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَخَمْسًا مُتَشَهَّدًا فِي آخِرِهَا فَلَا اقْتِرَابَ عَدَمَ الصَّحَّةِ، وَالْأَوْجَهُ فِيمَا إِذَا نَوَى رَكْعَةً فَلَمَّا تَشَهَّدَ نَوَى أُخْرَى وَهَكَذَا الْجَوَازُ. اهـ.

قَوْلُ (سَمِ): (فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) أَيِ مِنْ غَيْرِ سَلَامٍ أَمَّا مَعَ التَّسْلِيمِ فَيَجُوزُ وَلَوْ بَعْدَ كُلِّ رَكْعَةٍ وَلَكِنْ كَوْنُهُ مَثْنً أَفْضَلُ كُرْدِيِّ عَنِ الْإِيضَابِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَمْ يُطَوَّلْ جِلْسَةُ الْإِسْتِرَاحَةِ) أَيِ، وَأَنْ لَمْ يَزِدْ التَّشَهُّدَ عَلَيْهَا، وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّارِحِ مَا رَأَيْتُهُ مَتَى جَلَسَ بِقَصْدِ التَّشَهُّدِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَأَنْ لَمْ يَزِدْ مَا فَعَلَهُ عَلَى جِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ ش. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَضُرَّ الْإِلْحَاقُ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ بَلِ الْمُتَّجِعُ أَنَّهُ حَيْثُ جَلَسَ وَتَشَهَّدَ ضَرٌّ، وَأَنْ خَفَ الْجُلُوسُ وَكَانَ بِلَا قَصْدِ التَّشَهُّدِ سَمِ. □ قَوْلُهُ: (حَلَى مَا إِذَا طَوَّلَ الْإِلْحَاقُ) أَيِ بَأَنَّ زَادَ التَّشَهُّدَ عَلَى جِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي هَذَا) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْإِشْكَالِ وَجَوَابِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَهُ جَمْعٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَى قَوْلِهِ وَيَتَّبِعُهُ وَبَيَّنَّ مَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَتَعَمَّدَ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ أَمَّا إِذَا إِلَى الْمَثْنِ.

□ قَوْلُهُ: (وَالْإِلْحَاقُ) أَيِ بَأَنَّ صَلَّى بِتَشَهُّدَينِ فَأَكْثَرُ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فَقِيمَا قُبِلَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ) وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا لَوْ تَرَكَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ لِلْفَرِيضَةِ حَيْثُ لَا يَأْتِي بِالسُّورَةِ فِي الْآخِرَتَيْنِ أَنَّ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ فِيهَا لَمَّا طُلِبَ لَهُ جَابِرٌ وَهُوَ السُّجُودُ كَانَ كَالْمَاتِي بِهِ بِخِلَافِ هَذَا ش. □ قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْفُقَهَاءِ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ عِنْدَ النَّحْوَةِ.

□ قَوْلُهُ: (لَمْ يَضُرَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ بَلِ الْمُتَّجِعُ أَنَّهُ حَيْثُ جَلَسَ بِقَصْدِ أَنْ يَتَشَهَّدَ فَجَلَسَ وَتَشَهَّدَ ضَرٌّ وَأَنْ خَفَ الْجُلُوسُ جِدًّا وَقَدْ يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى مَا إِذَا جَلَسَ لَا بِقَصْدِ التَّشَهُّدِ لَكِنَّهُ تَشَهَّدَ وَلَمْ يُطَوِّلِ الْجُلُوسَ، فَإِنَّهُ قَدْ يَتَّبِعُهُ عَدَمُ امْتِنَاعِ ذَلِكَ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ يَتَّبِعُهُ الْإِمْتِنَاعُ؛ لِأَنَّ التَّشَهُّدَ فِي هَذَا الْجُلُوسِ يَجْعَلُهُ جُلُوسَ تَشَهُّدٍ.

وإن كان الواحد غير عَدَدٍ عند أكثر الحساب (فله أن يزيد) عليه في غير ما مر في مُتَيَمِّن رأى الماء أثناءه (و) أن (يُنْقِصَ) عنه إن كان أكثر من ركعة (بشرط تغيير النية قبلهما) أي الزيادة، والنقص إما تَقَرَّرَ أنه لا حصر له (والا) يُغَيَّرُ النية قبلهما وتَعَمَّدَ ذلك (فَتَبْطُلُ) الصلاة بذلك؛ لأن الذي أَحَدَهُ لم تَشْمَلْهُ نِيَّتُهُ أَمَّا إِذَا سَهَا فَيَعُوذُ لِمَا نَوَى وَيَسْجُدُ لِلشَّهْرِ (فلو نوى ركعتين فقام إلى الثالثة سهوا) ثُمَّ تَذَكَّرَ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَقْعُدُ) وَجُوبًا (ثُمَّ يَقُومُ لِلزِّيَادَةِ إِنْ شَاءَ) هَا ثُمَّ يَسْجُدُ لِلشَّهْرِ آخِرَ صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّ تَعَمُّدَ قِيَامِهِ لِلثَّالِثَةِ مُبْطِلٌ، وَإِنْ لَمْ يَشَأْ قَعَدَ ثُمَّ تَشَهُدَ ثُمَّ سَجَدَ لِلشَّهْرِ ثُمَّ سَلَّمَ وظاهر كلامهم هنا أنه إذا أراد الزيادة بعد تذكُّره ولم يصير للقيام أقرب أنه يلزمه العود للقعود لِعَدَمِ الاعتِدَادِ بِخَرَكَتِهِ هُوَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْبِنَاءُ عَلَيْهَا وَعَلَيْهِ يُفْرَقُ بَيْنَ هَذَا، وَالتَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي سُجُودِ السَّهْوِ بَيْنَ كَوْنِهِ لِلْقِيَامِ أَقْرَبَ وَإِنْ لَا، بَأَنَّ الْمُلْحَظَ ثُمَّ مَا يُبْطِلُ تَعَمُّدَهُ حَتَّى يُحْتَاجَ لِيَجْبِرَهُ وَهنا عَدَمُ الاعتِدَادِ بِخَرَكَتِهِ حَتَّى لَا يَجُوزَ لَهُ الْبِنَاءُ عَلَيْهَا.....

• فَوَدَّ: (وإن كان الواحد غير عَدَدٍ عند أكثر الحساب) إِذِ الْعَدَدُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْحَسَابِ مَا سَاوَى يَضْفَ مَجْمُوعَ حَاشِيَتَيْهِ الْقَرِيبَتَيْنِ أَوِ الْبَعِيدَتَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ نَعَمْ الْعَدَدُ عِنْدَ الثَّحَاةِ مَا وُضِعَ لِكَمِّيَةِ الشَّيْءِ؛ فَالوَاحِدُ عِنْدَهُمْ عَدَدٌ قَدْ خُلِيَ فِيهِ الرَّكْعَةُ مُقْنِي. • فَوَدَّ: (أثناءه) أَيِ أَثْنَاءِ عَدَدِ نَوَاهِ نِهَابَةً. • فَوَدَّ: (لِإِذَا تَقَرَّرَ الْخُ) تَغْلِيلٌ لِحَوَازِ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصِصِ بِالنِّيَّةِ. • فَوَدَّ: (فَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِذَلِكَ) أَيِ إِنْ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى الْقُعُودِ فِي مَسْأَلَةِ الزِّيَادَةِ أَوْ جَلَسَ وَتَشَهُدَ وَسَلَّمَ فِي مَسْأَلَةِ التَّقْصِصِ خَلْبِي وَقَالَ الْبِرْمَاوِيُّ تَبْطُلُ بِشُرُوعِهِ فِي الْقِيَامِ. اهـ. يُجْزِي مِى أَيِ بَعْدَ - قَضَاهُ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ الْمُبْطِلَ وَشَرَعَ فِيهِ وَيُقَالُ بِنَظِيرِهِ فِي مَسْأَلَةِ التَّقْصِصِ. • فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا سَهَا الْخُ)

(فَرَعَ): لَوْ نَوَى عَدَدًا فَجَلَسَ قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ مِنْ قِيَامِ سَهْوًا ثُمَّ بَدَأَ أَنْ يُكْمِلَهُ مِنْ جُلُوسٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ يُطْلَبُ مِنْهُ سُجُودُ السَّهْوِ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا بِالْأَوَّلَى أَنَّهُ لَوْ أَتَى بِبَعْضِ الرَّكْعَةِ مِنْ قِيَامٍ ثُمَّ أَرَادَ فَعَلَ بَاقِيَهَا مِنَ الْجُلُوسِ لَمْ يَمْتَنِعْ وَلَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي هَوْنِهِ؛ لِأَنَّ مَا هُوَ فِيهِ حَالَةُ الْهَوْنِ أَكْمَلُ مِمَّا هُوَ صَائِرٌ إِلَيْهِ مِنَ الْجُلُوسِ ع. ش. • فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا سَهَا الْخُ)، وَأَمَّا لَوْ جَهَلَ قَيْتَبْنِي صِحَّةَ صَلَاتِهِ فِي الزِّيَادَةِ دُونَ التَّقْصِصِ فَلْيَأْمَلْ سَم. • فَوَدَّ: (وَيَسْجُدُ لِلشَّهْرِ) أَيِ إِنْ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ كَمَا يَأْتِي عَنِ الْبَصْرِيِّ مِثْلُهُ.

فَوَدَّ (سُي): (فَلَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ) أَيِ مَثَلًا نِهَابَةً وَمُقْنِي.

فَوَدَّ (سُي): (ثُمَّ يَقُومُ) أَيِ أَوْ قَعَدَهُ مِنْ قُعُودِ بِرْمَاوِيِّ. • فَوَدَّ: (قَعَدَ ثُمَّ) الْأَوَّلَى حَدَّثَهُ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ سَجَدَ لِلشَّهْرِ) مَحَلُّ السُّجُودِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ إِذَا قَامَ وَصَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِصُرِّي. • فَوَدَّ: (وَالْتَفْصِيلُ السَّابِقُ فِي سُجُودِ السَّهْوِ الْخُ) أَيِ يَسْجُدُ لِلشَّهْرِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي. • فَوَدَّ: (حَتَّى لَا يَجُوزَ لَهُ الْبِنَاءُ الْخُ) قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِلشَّهْرِ بِذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ ع. ش.

• فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا سَهَا الْخُ) وَأَمَّا لَوْ جَهَلَ قَيْتَبْنِي صِحَّةَ صَلَاتِهِ فِي الزِّيَادَةِ دُونَ التَّقْصِصِ فَلْيَأْمَلْ.

وبينه وبين ما لو سَقَطَ لِحَبْنِهِ السَّابِقِ فِي السُّجُودِ بَأَنَّهُ ثُمَّ لَمْ يَفْعَلْ زِيَادَةً بِخِلَافِهِ هُنَا.
 (قُلْتُ: نَفَلَ اللَّيْلُ) أَيِ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ فِيهِ (أَفْضَلُ) مِنَ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ نَهَارًا لِخَيْرِ مُسْلِمٍ وَأَفْضَلُ
 الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ وَحَمَلُوهُ عَلَى النَّفْلِ الْمُطْلَقِ لِمَا مَرَّ فِي غَيْرِهِ وَرَوَى أَيْضًا «أَنَّ
 كُلَّ لَيْلَةٍ فِيهَا سَاعَةٌ إِبَاجِيَّةٌ» (وَأَوْسَطُهُ أَفْضَلُ) مِنْ طَرَفَيْهِ إِذَا قَسَّمَهُ أَثْلَاثًا؛ لِأَنَّ الْغَفْلَةَ فِيهِ أَتَمُّ
 وَالْعِبَادَةَ فِيهِ أَثْقَلُ، وَأَفْضَلُ مِنْهُ الشُّدُّ الرَّابِعُ، وَالْخَامِسُ لِلْخَيْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى
 اللَّهِ تَعَالَى صَلَاةُ دَاوُدَ كَانَ يَنَامُ يَصِفُ اللَّيْلَ وَيَقُومُ ثَلَاثَةً وَيَنَامُ سُدُسَهُ» (ثُمَّ آخِرُهُ) أَيِ نِصْفِهِ الْآخِرُ
 إِنْ قَسَّمَهُ نِصْفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً الْآخِرُ إِنْ قَسَّمَهُ أَثْلَاثًا أَفْضَلُ مِنْ أَوَّلِهِ لِقِلَّةِ الْمَعَاصِي فِيهِ غَالِيًا وَلِلْحَدِيثِ
 الصَّحِيحِ «يُنْزَلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ
 فَيَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ وَمَعْنَى يَنْزِلُ رَبُّنَا
 يَنْزِلُ أَمْرُهُ كَمَا أَوَّلُهُ بِهِ الْخَلْفُ وَبَعْضُ أَكْبَارِ السَّلَفِ وَلَا تِغْفَاتُ إِلَى مَا شَتَّعَ بِهِ عَلَى الْمُؤُولَيْنِ

• فَوَدَّ: (وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ سَقَطَ الْخُ) يُثَامِلُ سَم. • فَوَدَّ: (أَيِ النَّفْلِ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا أَوَّلُهُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا
 قَوْلَهُ: أَوْ ثَلَاثَةً إِلَى لِقَلَّةِ الْمَعَاصِي وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَرَوَى إِلَى الْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (أَيِ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ
 الْخُ) وَبِهَذَا التَّفسيرِ انْتَفَعَ مَا أوردَهُ الْإِسْتَوْيُّ عَلَى الْمُغْنَى مِنْ أَفْضَالِهِ أَنْ رَأَيْتُهُ الْعِشَاءَ أَفْضَلُ مِنْ رَكْعَتِي
 الْفَجْرِ مِثْلًا مَعَ أَنَّهُمَا أَفْضَلُ مِنْهُمَا ش. وَمُغْنَى. • فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ فِي غَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ.
 • فَوَدَّ: (أَفْضَلُ مِنْ طَرَفَيْهِ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي أَوْ ثَلَاثَةً الْآخِرُ الْخُ يُعِيدُ أَفْضَلِيَّةَ الثَّلَاثِ الْآخِرِ عَلَى الْأَوَّلِ
 وَمُفْضُولِيَّتِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَسْطِ سَم. • فَوَدَّ: (أَوْ ثَلَاثَةً الْآخِرُ الْخُ) عِبَارَةٌ ش. وَكَذَا لَوْ قَسَّمَهُ أَثْلَاثًا أَوْ
 أَرْبَاعًا عَلَى نِيَّةٍ أَنَّهُ يُقَدِّمُ ثَلَاثًا وَاحِدًا أَوْ رُبْعًا وَاحِدًا وَيَنَامُ الْبَاقِي فَالْأَوَّلُ أَنْ يَجْعَلَ مَا يَقُومُهُ آخِرًا بِخِلَافِ مَا
 لَوْ قَسَّمَهُ أَجْزَاءَ يَنَامُ جُزْأً ثُمَّ يَنَامُ الْآخَرَ فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَجْعَلَ مَا يَقُومُهُ وَسَطًا فَلَوْ ارْتَدَّ أَنْ يَقُومَ
 رُبْعًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَالْأَوَّلُ أَنْ يَقُومَ الثَّالِثَ. اه. • فَوَدَّ: (لِقَلَّةِ الْمَعَاصِي فِيهِ) أَيِ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ
 النُّصَبِ، وَالثَّلَاثِ الْآخِرِ. • فَوَدَّ: (يَنْزِلُ رَبُّنَا الْخُ) قَالَ فِي فَتْحِ الْبَارِي بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّهَا رَوَاتَانِ ع. ش.
 • فَوَدَّ: (وَمَعْنَى يَنْزِلُ رَبُّنَا يَنْزِلُ أَمْرُهُ) أَيِ أَوْ مَلَائِكَتُهُ أَوْ رَحْمَتُهُ أَوْ هُوَ كِتَابَتُهُ عَنْ مَزِيدِ الْقُرْبِ وَبِالْجُمْلَةِ
 فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ أَنْ يَتَّقِدَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا شَابَهَهُ مِنَ الْمُشْكِلَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ
 «الرَّحْمَنُ عَلَى الْمَرْسِي أَسْتَوَى» (ط: ٥) «وَبَيْنَ وَتَهُ رَبُّكَ» (لرحمن: ٢٧) «يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ» (الفتح: ١٠) وَغَيْرِ
 ذَلِكَ مِمَّا شَاكَلَهُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا ظَوَاهِرُهَا لِاسْتِحَالَتِهَا عَلَيْهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ
 وَالْجَاحِدُونَ غُلُوبًا كَبِيرًا، ثُمَّ هُوَ بَعْدَ ذَلِكَ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ أَوَّلُهَا بَنَحُو مَا ذَكَرْنَاهُ وَهِيَ طَرِيقَةُ الْخَلْفِ
 وَآثَرُهَا لِكثْرَةِ الْمُتَبَدِّعَةِ الْقَاتِلِينَ بِالْجَهَةِ وَالْجَسْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا هُوَ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ شَاءَ

• فَوَدَّ: (وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ سَقَطَ) يُثَامِلُ. • فَوَدَّ: (أَفْضَلُ مِنْ طَرَفَيْهِ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي أَوْ ثَلَاثَةً الْآخِرُ الْخُ
 يُعِيدُ أَفْضَلِيَّةَ الثَّلَاثِ الْآخِرِ عَلَى الْأَوَّلِ وَمُفْضُولِيَّتِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَوْسَطِ. • فَوَدَّ: (أَوْ ثَلَاثَةً الْآخِرُ الْخُ) فَالْثَّلَاثُ
 الْآخَرُ فَاضِلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَوَّلِ مُفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَوْسَطِ.

بعض من عدم التوفيق ومن ثم قال ابن جماعة في ابن تيمية رأسهم إنه عبد أضله الله وخذله نسأل الله دوام العافية من ذلك بمنه وكرمه.

(و) الأفضل للمتأمل ليلاً أو نهاراً (أن يسلم من كل ركعتين) بأن ينويهما ابتداءً أو يقتصر عليهما فيما إذا أطلق أو نوى أكثر منهما بشرط تغيير النية لكن في هذه تردد إذ لا يبعد أن يقال بقاؤه على منويّه أولى وذلك للخبر المتفق عليه «صلاة الليل مثنى مثنى» وفي رواية صحيحة «والنهار».

(ويسنُّ التهجد) إجماعاً وهو التثقل ليلاً.....

فَوَضَّعَ عَلَمَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ طَرِيقَةُ السَّلَفِ وَأَثَرُهَا لِحُلُوقِ زَمَانِهِمْ عَمَّا حَدَّثَ مِنَ الضَّلَالَاتِ الشَّيْئَةِ وَالْبِدْعِ الْقَبِيحَةِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ حَاجَةٌ إِلَى الْخَوْضِ فِيهَا شَرْحُ بَاقِضٍ. هـ فَوَدَّ: (يَنْزِلُ أَمْرُهُ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا فِي الْحَدِيثِ - أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَمْهُلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا يُنَادِي فَيَقُولُ هَلْ مِنْ دَاعٍ - انْتَهَى عَمِيرَةُ. اهـ ع ش وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا رِوَايَةُ - يَنْزِلُ - بِضَمِّ الْيَاءِ كَمَا مَرَّتْ.

هـ فَوَدَّ: (أَنَّهُ عَبْدُ الْإِلَهِ) مَقُولُ ابْنِ جَمَاعَةَ، وَالضَّمِيرُ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ. هـ فَوَدَّ: (وَالْأَفْضَلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَحْتَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ نَوَى إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ مَنْ هَجَدَ إِلَى وَسْنٍ وَقَوْلُهُ وَفِيهِ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَإِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ نَوَى إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ سَهْوٌ وَقَوْلُهُ كَاتَمٌ إِلَى وَسْنٍ وَقَوْلُهُ وَلَوْ فِي عِبَادَةِ وَقَوْلُهُ ضَعِيفٌ وَقَوْلُهُ وَلِإِنَّهُ إِلَى وَمِنْ ثَمَّ.

فَوَدَّ (سُ): (أَنْ يُسَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ) أَيْ أَنَا التَّثَقُّلُ بِالْأَوْتَارِ فَغَيْرُ مُسْتَحَبِّ نِيَاةٍ وَمُغْنِي آيٍ وَلَا مَكْرُوهٍ كَمَا مَرَّ ع ش. هـ فَوَدَّ: (أَوْ يُقْتَصَرُ عَلَيْهِمَا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ فِي هَذَا الْإِقْتِسَارِ إِلَى نِيَّةٍ سَم. هـ فَوَدَّ: (فِي قَلْبِهِ) أَيْ النَّالِيَةِ. هـ وَفَوَدَّ: (إِذْ لَا يَنْبَغُ أَنْ يُقَالَ الْإِلَهِ) أَقْرَهُ ع ش وَقَدْ يُشِيرُ إِلَى اغْتِمَادِهِ اقْتِصَارُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ، وَالنِّهَايَةِ، وَالْمُغْنِيِّ عَلَى الصَّوَرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ. هـ فَوَدَّ: (وَفِي رِوَايَةِ الْإِلَهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَفِي السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ (صَلَاةُ اللَّيْلِ، وَالتَّهَارُ مَثْنَى مَثْنَى) وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ وَغَيْرُهُ. اهـ.

فَوَدَّ (سُ): (وَيُسْنُّ التَّهَجُّدَ) ذَكَرَ أَبُو الْوَلِيدِ التَّيْسَابُورِيُّ أَنَّ الْمُتَهَجِّدَ يَشْفَعُ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ وَرَوَى أَنَّ الْجَنِيْدَ رُفِيَ فِي التَّوْمِ فَقِيلَ لَهُ مَا فَعَلَ اللَّهُ بِكَ فَقَالَ طَاحَتْ تِلْكَ الْإِشَارَاتُ وَغَابَتْ تِلْكَ الْعِبَارَاتُ وَفُتِّتْ تِلْكَ الْعُلُومُ وَتَغَيَّرَتْ تِلْكَ الرُّسُومُ وَمَا نَقَعْنَا إِلَّا رَكَعَاتٍ كُنَّا نَرَكُّعُهَا عِنْدَ السَّحْرِ مُغْنِي وَع ش زَادَ شَيْخُنَا، وَالْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ لَمْ نَجِدْ لَهَا قَوَابِلًا لِأَقْرَبِهَا بَرَاءً أَوْ نَحْوِهَا إِلَّا الرُّكُوعَاتِ الْمَذْكُورَةَ لِلْإِخْلَاصِ فِيهَا، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ حَتَّى عَلَى التَّهَجُّدِ وَبَيَانًا لِشَرْفِهِ وَإِلَّا فَيَنْبَغُ عَلَى مِثْلِهِ اقْتِرَانُ عَمَلِهِ بِرِيَاءٍ أَوْ نَحْوِهِ مَعَ كَوْنِهِ سَيِّدَ الصَّوْفِيَّةِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَهُوَ التَّثَقُّلُ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ قَالَ ع ش ظَاهِرُهُ إِخْرَاجُ فِعْلِ الْفَرَايِضِ بِأَنْ قَضَى قَوَائِمَ سَم عَلَى حَجٍّ وَنَقَلَ عَنْ إِفْتَاءِ الشَّارِحِ م أَنَّ التَّثَقُّلَ لَيْسَ

هـ فَوَدَّ: (أَوْ يُقْتَصَرُ عَلَيْهِمَا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ فِي هَذَا الْإِقْتِسَارِ إِلَى نِيَّةٍ. هـ فَوَدَّ: (وَهُوَ التَّثَقُّلُ) ظَاهِرُهُ إِخْرَاجُ فِعْلِ الْفَرَايِضِ بِأَنْ قَضَى قَوَائِمَ.

بعد نوم، من هَجَدَ سَهَرٌ أو نَامَ وَتَهَجَّدَ أزالَ النَّوْمَ بِتَكْلُفٍ كَأَنَّهُم تَأْتَمُّ أَي تَحْفَظُ عَنِ الْإِثْمِ وَيُسْنُّ لِلْمُتَهَجِّدِ نَوْمُ الْقِيلُولَةِ وَهُوَ قُبَيْلُ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّهُ لَهُ كَالشُّحُورِ لِلصَّائِمِ وَفِيهِ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ. (وَيُكْرَهُ قِيَامُ) أَي سَهَرُ (كُلِّ اللَّيْلِ) وَلَوْ فِي عِبَادَةٍ (دَائِمًا) لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ وَلِأَنَّهُ يَضُرُّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ أَي مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ وَمِنْ ثَمَّ كُرِّهَ قِيَامُ مُضِرٌّ وَلَوْ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ وَبَحَثَ الْمُجِيبُ الطَّبْرِيُّ عَدَمَ كِرَاهِيَةِ لِمَنْ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ عَدَمَ الضَّرَرِ أَصْلًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ حَسَنٌ بِالْبَيْعِ كَيْفَ وَقَدْ عُدَّ ذَلِكَ مِنْ مَنَاقِبِ أُثُمَةِ. اهـ. وَيُجَابُ بِأَنَّ أَوَّلِيكَ مُجْتَهِدُونَ لَا سِيَّمَا وَقَدْ اسْتَفْهَمُوا الزَّمَانَ وَالْإِخْوَانَ وَهَذَا مَفْقُودُ الْيَوْمِ فَلَمْ يُتَّجِهْ إِلَّا الْكِرَاهَةُ مُطْلَقًا لِغَلَبَةِ الضَّرَرِ أَوْ

بَقِيْدٍ. اهـ. عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَهُوَ التَّهَجُّدُ لَعَنَ دَفْعَ النَّوْمِ بِالتَّكْلُفِ، وَاضْطِلَاحًا صَلَاةٌ بَعْدَ فِعْلِ الْعِشَاءِ وَلَوْ مَجْمُوعَةٌ مَعَ الْمَغْرِبِ جَمَعَ تَقْدِيمَ وَبَعْدَ نَوْمٍ وَلَوْ كَانَ النَّوْمُ قَبْلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ سَوَاءً كَانَتْ تِلْكَ الصَّلَاةُ تَفْلًا رَأْيًا أَوْ غَيْرَهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ وَمِنْهُ سُنَّةُ الْعِشَاءِ، وَالتَّقْلُّ الْمُطْلَقُ، وَالْوِثْرُ أَوْ فَرْصًا قَضَاءً أَوْ نَذْرًا تَقْضِيْدُهُ بِالتَّقْلِ جَزْئِي عَلَى الْغَالِبِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (بَعْدَ نَوْمٍ) أَي وَبَعْدَ فِعْلِ الْعِشَاءِ كَمَا وَجَدَ بِخَطِّ شَيْخِنَا الرِّمْلِيِّ الْإِمَامُ شِهَابُ الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ النَّوْمُ قَبْلَ فِعْلِهَا بِأَنَّ نَامَ ثُمَّ فَعَلَ الْعِشَاءَ وَتَقْلَّ بَعْدَ فِعْلِهَا، وَهَلْ يَكْفِي النَّوْمُ عَقِبَ الْغُرُوبِ يَسِيرًا أَوْ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ الْعِشَاءِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُسْتَبَعَدُ الْإِكْفَاءُ بِذَلِكَ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَي فَلَا يُدَّ مِنْ كَوْنِ النَّوْمِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الْعِشَاءِ وَلَوْ قَبْلَ فِعْلِهَا وَيُؤَافِقُهُ مَا نُقِلَ عَنْ حَاشِيَةِ الشَّهَابِ الرِّمْلِيِّ عَلَى الرُّوْضِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُدَّ أَنْ يَكُونَ أَي النَّوْمُ وَقْتُ نَوْمٍ وَمُقْتَضَى كَلَامِ حَجٍّ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَنَّهُ لَا يَتَقَيَّدُ بِدُخُولِ وَقْتِ الْعِشَاءِ فَلْيُرَاجَعْ شَرْحُ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا عَنْ شَيْخِنَا اعْتِمَادَ عَدَمِ التَّقْيِيدِ بِذَلِكَ. هـ فَوَدَّ: (نَوْمُ الْقِيلُولَةِ) الْإِضَافَةُ لِلْبَيَانِ. هـ فَوَدَّ: (وَهُوَ قُبَيْلُ الزَّوَالِ) أَي النَّوْمُ قُبَيْلُ الزَّوَالِ وَعِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ الرَّاحَةُ قُبَيْلُ الزَّوَالِ وَلَوْ بَلَا نَوْمَ شَيْخِنَا قَالَ عَشْرٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ قَدَرَهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ عَادَةِ النَّاسِ فِيمَا يَسْتَعِينُونَ بِهِ عَلَى التَّهَجُّدِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْمُجِيبُ الطَّبْرِيُّ الْخُ) أَفْرَهُ الشَّارِحُ فِي الْإِبْعَابِ كَمَا يَأْتِي وَاعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ أَمَّا مَنْ لَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ فَلَا يُكْرَهُ فِي حَقِّهِ وَقَالَ الْمُجِيبُ الطَّبْرِيُّ إِنْ لَمْ يَجِدْ بِذَلِكَ مَشَقَّةً اسْتَحِبَّ لَهُ لَا سِيَّمَا الْمُتَلَذُّذُ بِمَنَاجَاةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ وَجَدَهَا نُظِرَ إِنْ خَشِيَ مِنْهَا مَخْذُورًا كُرِّهَ وَالْأَفْلَا. اهـ. وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ الْبُضْرِيِّ الْقَلْبُ إِلَى مَا قَالَهُ الْمُجِيبُ أَمِيلٌ وَلَا يُبْعَدُ فِي تَخْصِيصِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ بِهِ. اهـ.

هـ فَوَدَّ: (وَهُوَ حُسْنُ الْخُ) أَي مَا ذَكَرَهُ الْمُجِيبُ كَلَامَ حَسَنٍ يُعْضَدُهُ مَا أَشْهَرَ عَنْ خَلَاتِقٍ مِنَ التَّائِبِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ بِوُضُوءِ الْعِشَاءِ أَرْبَعِينَ سَنَةً أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ. اهـ. كُرْدِي عَنْ الْإِبْعَابِ. هـ فَوَدَّ: (وَقَدْ اسْتَفْهَمُوا) أَي أَعَانَهُمْ كُرْدِي. هـ فَوَدَّ: (فَلَمْ يُتَّجِهْ إِلَّا الْكِرَاهَةُ مُطْلَقًا) هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا فِي الْعُبَابِ مِنْ تَقْيِيدِهِ ذَلِكَ بِمَنْ يَضُرُّهُ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَذَكَرَ الْمُجِيبُ الطَّبْرِيُّ قَرِيبًا مِنْهُ فَقَالَ: إِنْ لَمْ

هـ فَوَدَّ: (بَعْدَ نَوْمٍ) أَي وَبَعْدَ فِعْلِ الْعِشَاءِ كَمَا وَجَدَ بِخَطِّ شَيْخِنَا الرِّمْلِيِّ الْإِمَامُ شِهَابُ الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ النَّوْمُ قَبْلَ فِعْلِهَا بِأَنَّ نَامَ ثُمَّ فَعَلَ الْعِشَاءَ وَتَقْلَّ بَعْدَ فِعْلِهَا وَهَلْ يَكْفِي النَّوْمُ عَقِبَ الْغُرُوبِ يَسِيرًا أَوْ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ الْعِشَاءِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُسْتَبَعَدُ الْإِكْفَاءُ بِذَلِكَ.

الفِشَّةِ بِذَلِكَ وَخَرَجَ بِكُلِّ إِلَى آخِرِهِ قِيَامُ لَيَالٍ كَامِلَةٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْعُشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَأَمَّا لَمْ يُكْرَهْ صَوْمُ الدَّهْرِ بِقِيَمَةِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ يَسْتَوْفِي فِي اللَّيْلِ مَا فَاتَهُ وَهَذَا لَا يُمَكِّنُهُ نَوْمُ النَّهَارِ لِيَقْطُلَ ضُرُورَاتِهِ الدِّينِيَّةَ، وَالْدُّنْيَوِيَّةَ

(و) يُكْرَهُ (تَخْصِيصُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِقِيَامِ) أَيِ صَلَاةٍ لِلتَّهَيُّ عَنْهُ فِي خَيْرِ مُسْلِمٍ وَأَيُّدُ مِنْهُ كَالْمُتَنِّ زَوَالُ الْكَرَاهَةِ بِضَمِّ لَيْلَةٍ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي صَوْمِ يَوْمِهَا وَعَدَمُ كَرَاهَةِ تَخْصِيصِ لَيْلَةٍ غَيْرِهَا وَتَوَقُّفٌ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ وَأَبْدَى احْتِمَالًا بِكَرَاهَتِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ بَدَعٌ.

(و) يَكْرَهُ (تَرَكَ تَهَجُّدَ اعْتَادَهُ) بِلا ضَرُورَةٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: «لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ ثُمَّ تَرَكَهُ» وَيَسْنُ بَلْ يَتَأَكَّدُ أَنْ لَا يَخْلُ بِصَلَاةٍ فِي اللَّيْلِ بَعْدَ النَّوْمِ وَلَوْ رَكْعَتَيْنِ لِعَظُمَ فَضْلُ ذَلِكَ بَلْ وَرَدَ فِيهِ مَا يَنْبَغِي لِمَنْ أَحَاطَ بِهِ.....

يَجِدُ بِذَلِكَ مَشَقَّةً اسْتَحَبَّ لَا سِيَّمَا الْمُتَلَدُّ بِمُتَاجَاةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ وَجَدَهَا يُنْظَرُ إِنْ خَشِيَ عَنْهَا مَخْذُورًا كُرْهًا وَإِلَّا فَلَا وَرَفَقَهُ بِتَفْسِيهِ أَوَّلَى انْتَهَى قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ. اه. كُرْدِي. ه. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي إِلَّا مَا أَتَتْ عَلَيْهِ. ه. قَوْلُهُ: (قِيَامُ لَيَالٍ كَامِلَةٍ) يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَصُرْ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ لَهُ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ وَقَدْ يُقَالُ هُوَ شَامِلٌ لَهُ بِضَرْفِي. ه. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ ﷺ الْخ) أَيِ قُسِّتَحَبَّ؛ لِأَنَّ الْخَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (بِقِيَمَةِ الْآتِي) وَهُوَ عَدَمُ الضَّرَرِ وَعَدَمُ قُوزِ حَقِّ. ه. قَوْلُهُ: (مَا فَاتَهُ) أَيِ مِنْ أَكْلِ النَّهَارِ مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (أَيِ صَلَاةٍ) أَمَّا إِخْيَاؤُهَا بِغَيْرِ صَلَاةٍ فَغَيْرُ مَكْرُوهٍ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ لَا سِيَّمَا بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ ﷺ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَطْلُوبٌ فِيهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي سَمَ وَشَيْخُنَا عِبَارَةُ الْكُرْدِي قَالَ فِي الْإِيْعَابِ أَمَّا إِخْيَاؤُهَا بِغَيْرِ صَلَاةٍ فَلَا يُكْرَهُ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَيُوجَّهُ بَأَنَّ فِي تَخْصِيصِهَا بِالْأَفْضَلِ نَوْعٌ تَشْبِيهِ بِالْيَهُودِ، وَالتَّصَارِي فِي إِخْيَاءِ لَيْلَةِ التَّبَتِّ وَالْأَحَدِ. اه. ه. قَوْلُهُ: (زَوَالُ الْكَرَاهَةِ بِضَمِّ لَيْلَةٍ الْخ) وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (وَعَدَمُ كَرَاهَةِ الْخ) اعْتَمَدَ فِي الْإِيْعَابِ كُرْدِي.

ه. قَوْلُهُ: (وَتَوَقَّفَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِيهِ وَقْفَةً. اه.

ه. قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ تَرَكَ تَهَجُّدِ اعْتَادَهُ) أَيِ وَتَقْصُصُهُ شَرْحُ بِأَفْضَلٍ وَفِي الْجَمَلِ عَلَى م ر وَيُمَثِّلُ التَّهَجُّدِ غَيْرُهُ مِنْ الْعِبَادَاتِ كَقِرَاءَةِ وَذِكْرِ. اه. وَفِي الْبُحَيْرِيِّ وَأَنْظَرُ مَا الْمُرَادُ بِالْعَادَةِ وَقِيَاسُ تَطَايُرِهِ مِنَ الْحَيْضِ وَتَجْدِيدِ الرُّضُوءِ وَصَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ حُصُولُهَا بِمَرَّةٍ كَمَا فِي الشُّوَبَرِيِّ. اه. ه. قَوْلُهُ: (مِثْلُ فُلَانٍ الْخ) أَرَادَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - ع ش. ه. قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ الْخ) وَيُسْنُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ يَتَوَرَّى الشَّخْصُ الْقِيَامَ عِنْدَ التَّوَمِّ نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَيِ حَيْثُ جَوَّزَهُ، فَإِنْ قَطَعَ بِعَدَمِ قِيَامِهِ عَادَةً فَلَا مَعْنَى لِنَيْتِهِ ع ش. ه. قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يَخْلُ الْخ) وَأَنْ لَا يَغْتَاذِ مِنْهُ إِلَّا مَا يَنْظُرُ إِدَامَتَهُ عَلَيْهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

ه. قَوْلُهُ: (أَيِ صَلَاةٍ) أَمَّا إِخْيَاؤُهَا بِغَيْرِ صَلَاةٍ فَغَيْرُ مَكْرُوهٍ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ لَا سِيَّمَا بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَطْلُوبٌ فِيهَا شَرْحُ م ر. ه. قَوْلُهُ: (وَعَدَمُ كَرَاهَةِ تَخْصِيصِ لَيْلَةٍ غَيْرِهَا) هُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ تَوَقَّفَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ شَرْحُ م ر.

أن لا يألوا جهدًا في المشاورة عليه ما أمكنه وأن يكثّر فيه من الدعاء والاستغفار ونصفه الأخير أكد وأفضله عند السحر لقوله تعالى: ﴿وَالسَّائِفُونَ بِالْأَنْحَارِ﴾ (المرن: ١٧) ﴿وَبِالْأَنْحَارِ مِمَّنْ يَسْتَقْفِرُونَ﴾ (المرن: ١٨) وأن يوقظ من يطمع في تهجده حيث لا ضرر.



﴿قود: (أن لا يألوا) أي لا يقصّر. ﴿قود: (في المشاورة) أي المواظبة. ﴿قود: (وأن يكثّر الخ) وأن يمسح المنيقظ التوم عن وجهه وأن ينظر إلى السماء وأن يقرأ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّكَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (المرن: ١٩٠) إلى آخر السورة وأن يفتتح تهجده بركعتين خفيفتين، وإطالة القيام في سائر الصلوات أفضل من تكثير الركعات وأن ينام أو يشرب من نفس أو فتور في صلاته حتى يذهب نومه أو فتوره نهايةً ومغني وشرخ بأفضل. ﴿قود: (حيث لا ضرر) أي وإلا فلا يستحب ذلك بل يحرم مغني.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

(كِتَاب) كَانَ حِكْمَةُ التَّرْجُمَةِ بِهِ دُونَ جَمِيعِ مَا ذُكِرَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ إِلَى الْجَنَائِزِ أَنَّ الْجَمَاعَةَ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَا هِيَ الصَّلَاةُ وَلَيْسَتْ فِعْلًا حَتَّى تَكُونَ مِنْ جَنْبِهَا فَكَانَتْ كَالْأَجْنَبِيَّةِ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ فَأَفْرَدَهَا بِكِتَابٍ وَلَا كَالْأَجْنَبِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا صِفَةٌ تَائِبَةٌ لِلصَّلَاةِ فَوَسَّطَهَا بَيْنَ أَبْوَابِهَا وَلَمَّا كَانَتْ صَلَاةُ الْجَنَائِزِ مُغَايِرَةً لِمُطْلَقِ الصَّلَاةِ مُغَايِرَةً ظَاهِرَةً أَفْرَدَهَا بِكِتَابٍ مُتَأَخِّرٍ عَنْ جَمِيعِ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ نَظَرًا لِتِلْكَ الْمُغَايِرَةِ (صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ) هِيَ مَشْرُوعَةٌ بِالْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بِهَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

• فَوَدَّ: (بِهِ) أَيَّ بِالْكِتَابِ. • فَوَدَّ: (وَلَا كَالْأَجْنَبِيَّةِ) عَطَفَ عَلَى كَالْأَجْنَبِيَّةِ. • فَوَدَّ: (مِنْ حَيْثُ الْإِلْحَاقُ) قِيْدٌ لِلتَّحْقِيقِ. • فَوَدَّ: (مُغَايِرَةً لِمُطْلَقِ الصَّلَاةِ) هَذَا مَمْنُوعٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الصَّلَاةِ هُوَ الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا فَهِيَ مِنْ أَفْرَادِهِ كَمَا أَنَّ بَقِيَّةَ الصَّلَاةِ مِنْ أَفْرَادِهِ وَصَوَابُ الْعِبَارَةِ أَنَّ يَقُولُ مُغَايِرَةً لِبَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ سَمَّيْنَاهُ وَقَدْ يُجَابُ بِمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الصَّلَاةِ عَنِ الْبُضْرِيِّ عَنْ فَتْحِ الْجَوَادِ أَنَّ صَلَاةَ الْجَنَائِزِ لَا تُسَمَّى صَلَاةً وَكَذَا تَقَدَّمَ هُنَاكَ عَنْ نَفْسِ الْمُحَقِّقِ مَا يُشِيرُ بِذَلِكَ. • فَوَدَّ: (نَظَرًا لِتِلْكَ الْإِلْحَاقِ) هَذَا تَاكِيدٌ لِمَا أَفَادَهُ لِمَا السَّيِّئَةُ.

• فَوَدَّ (وَسَمَّى): (صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ) وَفِي الْإِخْيَاءِ عَنْ أَبِي سَلِيمَانَ الْذَارِائِيِّ أَنَّهُ قَالَ لَا يَقُورُ أَحَدًا صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ إِلَّا بِذَنْبٍ أَذْنَبَهُ قَالَ وَكَانَ السَّلَفُ يَقُورُونَ أَنْفُسَهُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِذَا فَاتَتْهُمْ التَّكْبِيرَةُ الْأُولَى وَسَبْعَةَ أَيَّامٍ إِذَا فَاتَتْهُمْ الْجَمَاعَةُ مُغْنِي وَع ش زَادَ شَيْخُنَا وَصِيْفَةُ التَّغْزِيَةِ لَيْسَ الْمَصَابُ مَنْ فَازَ قَاقَ الْأَحْبَابُ بَلِ الْمَصَابُ مَنْ حُرِمَ الثَّوَابُ، وَهِيَ أَيُّ الْجَمَاعَةِ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ سُرَاقَةَ. اهـ.

• فَوَدَّ: (هِيَ مَشْرُوعَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا يُقْبَلُ فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ فَبِنَاءُ مُحَلِّي الْإِلْحَاقِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا يُقْبَلُ إِلَى الْمُتَنِيِّ وَقَوْلَهُ كَمَا يَبْتَنِي إِلَى وَخَرَجَ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ)

• فَوَدَّ: (وَلَمَّا كَانَتْ صَلَاةُ الْجَنَائِزِ مُغَايِرَةً لِمُطْلَقِ الصَّلَاةِ) هَذَا مَمْنُوعٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الصَّلَاةِ هُوَ الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا فَهِيَ مِنْ أَفْرَادِهِ كَمَا أَنَّ بَقِيَّةَ الصَّلَاةِ مِنْ أَفْرَادِهِ وَصَوَابُ الْعِبَارَةِ أَنَّ يَقُولُ مُغَايِرَةً لِبَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ لَا يُقَالُ كَوْنُهَا مِنْ أَفْرَادِ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ لَا يَمْنَعُ الْمُغَايِرَةَ لَهُ لِأَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مُغَايِرٌ لِكُلِّيَّةٍ؛ لِأَنَّهَا تَقُولُ: الْمُرَادُ بِالْمُغَايِرَةِ هُنَا الْمُبَايَنَةُ لَا مَعْنَاهَا الظَّاهِرُ وَالْأَفْكَالُ صَلَاةٌ مُغَايِرَةٌ لِمُطْلَقِ الصَّلَاةِ كَمَا لَا

في الخوف في سورة النساء ففي الأمن أولى، والثنية للأخبار الآتية وغيرها وشُرعت بالمدينة دون مكة لِقَهْرِ الصحابة بها وإجماع الأمة. وأقلها هنا إمام ومأموم كما يفيد قوله وما كثر جمعه أفضل لِحَبْرِ صحيح به (هي في الفرائض) أي المكتوبات فأل للعهْد الذكري في قوله أوَّل كتاب الصلاة المكتوبات خمس فسوى قول أصله في الخمس وانذغ الاعتراض عليه (غير) بالنصب حالاً أو استثناءً ويمتنع الجؤ؛ لأنها لا تعرف بالإضافة إلا إن وقفت بين ضدين

فؤد: (وشُرعت إلخ) الاتسب تأخيره عن قوله وإجماع الأمة بصري. فؤد: (بالمدينة إلخ) استشكل بصلاته ﷺ، والصحابة صيحة الإسرائ جماعة مع جبريل وبصلاته ﷺ بعلي وبخديجة فكان أوَّل فعلها بمكة وأجب بأن المراد وأوَّل إظهار فعلها مع المواظبة عليها كان بالمدينة شيخنا وع ش وأجهر في وكذا يُستشكل بما في الصحيحين في خبر استماع الجؤ القرآن فمرَّ التفر الذين أخذوا نحو تهامة وهو بنخله عامدين إلى سوق عكاظ وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر إلخ فقال التووي في شرح مسلم قوله (وهو يصلي بأصحابه) إلخ فيه إثبات صلاة الجماعة وأنها مشروعة في السفر وأنها كانت مشروعة من أوَّل النبوة. اهـ. فؤد: (هنا) احتراز عن الجمعة. فؤد: (كما يفيد قوله إلخ) لا يخفى ما في دعوى الإفادة من الخفاء بصري وسم. فؤد: (لغير صحيح إلخ) عبارة النهاية لِحَبْرِ «الإثنان فما فوقهما جماعة» اهـ. فؤد: (فساوى إلخ) المساواة ممنوعة لظهور أنه لا يفهم من الخمس إلا المقصود بخلاف الفرائض يتوهم منه خلاف المطلوب لا سيما مع استثناء الجمعة، فإنه يقوى التوهم إذ لم يعدها في المكتوبات، والعهدية المذكورة لا قرينة عليها خصوصاً مع بُعد ما بين المحليين سم.

فؤد: (س) (هي إلخ) أي صلاة الجماعة من حيث الجماعة بجبرمي وعبارة شيخنا في العبارة قلب، والأصل جماعة الصلاة ليصع الأخبار بقوله سنة ولا فالصلاة فرض لا سنة. اهـ. فؤد: (أو استثناء) أي بمعنى إلا أغربت إغراب المشتى وأضيفت إليه نهاية ومغني زاد شيخنا وهو الأقعد ليعد المقام عن الحالية. اهـ. فؤد: (بمستنح الجؤ؛ لأنها إلخ) وقد يقال: إن اللام للمجنس فلا يضرب الوصف بالتكررة؛ لأن المعروف بها في المعنى كالتكررة نهاية قال الرشيد وجعلها للمجنس يلزمه فساد ولا يخفى مع أنه ينافيه الاستثناء منه إذ هو آية الموم. اهـ. وقال شيخنا ولو جعل الجؤ على البذلية لكان أضوب. اهـ.

فؤد: (لا تعرف) بفتح التاء على حذف إحدى التائين وفي بعض النسخ بإثبات التائين وهو يؤيد ما ذكره جمل على م ر. فؤد: (إلا إن وقفت بين ضدين) قد يقال المراد بالفرائض هنا ما عدا الجمعة من الخمس، والجمعة مُضادة لما عداها من الخمس إذ هما وجوديان لا يصدقان على ذات واحدة من

يخفى. فؤد: (كما يفيد إلخ) يتأمل. فؤد: (فساوى قول أصله في الخمس) المساواة ممنوعة لظهور أنه لا يفهم من الخمس إلا المقصود بخلاف الفرائض يتوهم منه خلاف المطلوب لا سيما مع استثناء الجمعة، فإنه يقوى التوهم إذ لم يعدها في المكتوبات فيما تقدم فاستثنائها يوهم أنه أراد غير ما تقدم، والعهدية المذكورة لا قرينة عليها خصوصاً مع بُعد ما بين المحليين. فؤد: (إلا إن وقفت بين ضدين)

(الجمعة) لما يأتي أنها فيها فرض عَيْن وشرط صحتها اتفاقاً (سنة مؤكدة) للخبر المتفق عليه «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد أي بالمعجمة بسبع وعشرين درجة»، والأفضلية تقتضي النديّة فقط ولا تعارض هذه رواية «خمس وعشرين»؛ لأن القاعدة في باب الفضائل الأخذ بأكثرها ثواباً؛ لأنه ﷺ كان يُخَبِّرُ بِالْقَلِيلِ أَوَّلًا ثُمَّ بِالكَثِيرِ زِيَادَةً فِي النِّعْمَةِ عَلَيْهِ وَعَلَى أُمَّتِهِ وَحِكْمَةُ السَّبْعِ وَالْعِشْرِينَ أَنَّ فِيهَا فَوَائِدَ تَزِيدُ عَلَى صَلَاةِ الْفَرْدِ بِنَحْوِ ذَلِكَ كَمَا يَتَّبِعُهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَخَرَجَ بِالْفَرَائِضِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ الْمَنْدُورَةُ فَلَا تُشْرَعُ فِيهَا لِاخْتِصَاصِهَا بِأَنَّهَا شِعَارُ الْمَكْتُوبَةِ كَالْأَذَانِ فَبِنَاءٌ مُجَلِّي لِهَذَا عَلَى أَنَّهُ يُسَلِّكُ بِالنَّذْرِ مَسَلَّكَ وَاجِبِ الشَّرْعِ أَوْ جَائِزِهِ غَلَطُوهُ فِيهِ، وَالْكَلَامُ فِي مَنْدُورَةٍ لَا تُسَنَّ الْجَمَاعَةُ فِيهَا قَبْلَ وَلَا كَالْمَعِيدِ.....

جِهَةٌ وَاحِدَةٌ فَلَتَعَرَّفَ غَيْرَ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. ◻ فَوَدُ: (إِنْ وَقَعَتْ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ) وَمَثَلُوا لِذَلِكَ بِقَوْلِهِمُ الْحَرَكَةُ غَيْرُ السُّكُونِ ع ش.

فَوَدُ (سَمِي): (سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) أَيْ وَلَوْ لِلنِّسَاءِ مُغْنِي. ◻ فَوَدُ: (مِنْ صَلَاةِ الْفَرْدِ) أَيْ الْمُتَفَرِّدِ. ◻ فَوَدُ: (بِسَبْعِ وَعِشْرِينَ الْخ) وَذَكَرَ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ مَنْ صَلَّى فِي عَشْرَةِ آلَافٍ لَهُ سَبْعٌ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً وَمَنْ صَلَّى مَعَ اثْنَيْنِ لَهُ ذَلِكَ لَكِنْ دَرَجَاتِ الْأَوَّلِ أَكْمَلَ نِهَابَةً وَمُغْنِي. ◻ فَوَدُ: (دَرَجَةً) قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ الْأَخْضَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالذَّرَجَةِ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ وَفِي بَعْضِهَا التَّغْيِيرُ بِالضَّعْفِ وَهُوَ مُشْعَرٌ بِذَلِكَ اه. ع ش. ◻ فَوَدُ: (فَقَطُّ) أَيْ دُونَ الْفَرْضِيَّةِ. ◻ فَوَدُ: (لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْخ) أَوْ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ بِالْقَلِيلِ لَا يَنْفِي الْكَثِيرَ أَوْ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْمُصَلِّينَ أَيْ مِنْ خُشُوعٍ وَتَذَبُّرٍ قِرَاءَةٍ وَغَيْرِهِمَا أَوْ أَنَّ الْأَوَّلَى فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ، وَالثَّانِيَّةُ فِي السَّرِّيَّةِ نِهَابَةً. ◻ فَوَدُ: (يُغَيِّرُ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِخْبَارِ.

◻ فَوَدُ: (بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ) أَيْ الْمَكْتُوبَاتِ. ◻ فَوَدُ: (لِاخْتِصَاصِهَا بِالْخ) قَدْ يُقَالُ فَلَمَّ شَرَعْتَ فِي بَعْضِ التَّوَافِلِ وَلَمْ تُنْتَهَ مَطْلَقًا كَالْأَذَانِ بِضَرِي. ◻ فَوَدُ: (لِهَذَا) أَيْ لِمَشْرُوعِيَّةِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَنْدُورَةِ يَقْنِي أَنَّ الْمَحَلِّيَّ بِنَاءً عَلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّهُ هَلْ يُسَلِّكُ الْوَاجِبُ بِالنَّذْرِ مَسَلَّكَ وَاجِبِ الشَّرْعِ حَتَّى تُسَنَّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ أَوْ جَائِزُهُ حَتَّى لَا تُسَنَّ فِيهِ وَفِي قَوَائِدِ الزَّرَكَشِيِّ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ الْمَنْدُورِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّ حُكْمَهُ كَالْجَائِزِ فِي الْفُرُبَاتِ أَوْ كَالوَاجِبِ أَصَالَةً فِيهَا، وَالْأَرْجَحُ حَمْلُهُ غَالِيًا عَلَى الْوَاجِبِ وَلِهَذَا لَا يُجْمَعُ بَيْنَ فَرْضٍ وَمَنْدُورٍ بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ وَلَا تُصَلَّى الْمَنْدُورَةُ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَيَجِبُ التَّيَسُّتُ فِي الصَّوْمِ الْمَنْدُورِ عَلَى الصَّحِيحِ كُرْدِي. ◻ فَوَدُ: (وَالْكَلَامُ الْخ) يُغْنِي عَنْهُ اغْتِيَاؤُ قَيْدِ الْحَيْثِيَّةِ الْمُتَبَايِرِ إِلَى الْأَذْهَانِ اغْتِيَاؤُهُ بِضَرِي. ◻ فَوَدُ: (لَا تُسَنَّ الْجَمَاعَةُ فِيهَا قَبْلَ) أَيْ قَبْلَ التَّنْذِيرِ كَسَنَةِ الظَّهْرِ مَثَلًا وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَهَا جَمَاعَةً فَلَا يَتَعَمَّدُ نَذْرَهُ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ فِيهَا لَيْسَتْ قُرْبَةً بِخِلَافِ مَا شَرَعَتْ الْجَمَاعَةُ

قَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِالْفَرَائِضِ هُنَا مَا عَدَا الْجُمُعَةَ مِنَ الْخَمْسِ بِضَرِيحِ قَوْلِهِ لِلتَّعْهِدِ الذَّكْرِيَّ فِي قَوْلِهِ أَوَّلَ كِتَابِ الصَّلَاةِ الْخ، وَالْجُمُعَةُ مُضَادَّةٌ لِمَا هَذَا مِنَ الْخَمْسِ إِذْ هُمَا أَمْرَانِ وَجُودِيَانِ لَا يَصُدَّقَانِ عَلَى ذَاتٍ. وَاحِدَةٌ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَتَعَرَّفَ غَيْرَ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

فهي تُسنُّ فيها لا للتذَرِ وفيما لم تُتذَر الجماعةُ فيها وإلا وجبت الجماعةُ فيها بالنذرِ والنافلةِ ومَرَّ مشرُوعُها في بعضها دونَ بعضٍ.

(وقيل) هي (فرضٌ كفايةٌ للرجال) البالغين العقلَ الأحرار المستورين المقيمين في المؤداة فقط للخبَرِ الصحيح «ما من ثلاثة في قريةٍ ولا بدو لا نَقَامُ فيهم الجماعةُ وفي رواية الصلاة إلا استحوذَ» أي غلبَ عليهم الشيطان فعليك بالجماعة، فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية، وإذا تفرَّزَ أنها فرضٌ كفاية (فتجب) ليسقط الحرجُ عن الباقيين وإقامتها في كل مؤداةٍ من

فيها لو نذرَ أن يُصلِّيها جماعةً فيتَعَدُّ نذره ولو صلاها مُتَفَرِّداً صَحَّتْ لكن هل تجبُ عليه إعادتها جماعةً للتذَرِ، وإنْ خَرَجَ وقتها أو لا قال سم فيه نظَرُ وفي الرزْصِ وشَرْحه في باب التذَرِ حكايةٌ خلافٍ عن الأصحاب، والمُتَعَدُّ منه الوجوبُ فليُراجِعْ وليُحرِّزْ ع ش. ة فود: (فهي تُسنُّ فيها) أي تُستَمِرُّ على سُنَّيتها قَلْبِيًّا. ة فود: (وفيما إلخ) أي في نَفْلِ تُسنُّ فيها الجماعة. ة فود: (والنافلة) عَطَفَ على المنذورة. ة فود: (ومر إلخ) يعني أن في مفهوم الفرائض تفصيلاً. ة فود: (البالغين) إلى المشن في المُغْنَى إلا قوله وفي رواية الصلاة وإلى قوله وظاهرُ تمثيلهم في النهاية إلا ما ذَكَرَ وقوله ثم رأيت إلى وتَعَدُّ محالها. ة فود: (المقيمين إلخ) أي غيرَ المنذورين بمُذَرٍ مما يأتي شَرْحُ باقِضٍ وشيخنا.

ة فود: (في المؤداة إلخ) أي في الرُكْعَةِ الأولى منها شيخنا وزيادي. ة فود: (ما من ثلاثة إلخ) لَفْظُهُ مِنْ زائدةٌ ع ش أي في المُتَبَدِّلِ بِجَبْرِ مِي. ة فود: (لا نَقَامُ فيهم إلخ) عَبَّرَ بِذَلِكَ دُونَ لَا يُقِيمُونَ لِيُفِيدَ الْإِكْفَاءَ بِإِقَامَةِ بَعْضِهِمْ سَم. ة فود: (الاستحوذَ إلخ) أي وَغَلَبَتْهُ يَلْزَمُ مِنْهَا الْبُعْدُ عَنِ الرُّكْعَةِ فِي الْحَدِيثِ الْوَعْدُ الشَّدِيدُ عَلَى تَرْكِ الْجَمَاعَةِ فَذَلَّ عَلَى فَرَضِيَةِ الْجَمَاعَةِ بِرُماوِيٍّ وَحَلَبِيٍّ. اهـ. بَجَبْرِ مِي.

ة فود: (القاصية) أي البعيدة ع ش. ة فود: (ليسقط الحرج إلخ) هل يَسْقُطُ الْفَرَضُ بِإِقَامَةِ الْمَرَأَةِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ وَيَتَنَافَرُونَ بِأَتَمِّهِمْ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ فِيهِ نَظَرٌ سَم عَلَى حَجٍّ وَيُصَرِّحُ بِعَدَمِ السَّقُوطِ قَوْلُ شَيْخِنَا الزِّيَادِيٍّ وَلَا يَسْقُطُ الْفَرَضُ بَمَنْ لَا يَتَوَجَّهَ الْفَرَضُ عَلَيْهِمْ كَالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَنَحْوِهِمْ انْتَهَى وَمِنْ التَّحْوِ

ة فود في (سني): (وقيل فرض كفاية) سيأتي أنه الصحيح ومعلوم أن فرض الكفاية يفرض له التعمين كان لم يوجد زيادة على أقل من يقوم كإمام ومأموم هنا.

(فرغ): لو ضاق الوقت ووجد مصلين ركنًا ولو أحرَمَ معه أذركَ معه الرُّكُوعَ وأذركَ هذه الرُّكْعَةَ فِي الْوَقْتِ وَلَوْ أحرَمَ مُتَفَرِّداً لم يُدْرِكْ فِي الْوَقْتِ رُكْعَةٌ قِيَّتَنِي أَنْ يَتَمَيَّنَ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ مَعَهُ لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِيقَاعِ الصَّلَاةِ مُؤَادَةً فَلَيْسَ لَهُ تَقْوِيَّتُهَا وَإِيقَاعُهَا قَضَاءً. ة فود: (المستورين) هل يَسْقُطُ الْفَرَضُ بِإِقَامَةِ الْمَرَأَةِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ وَيَتَنَافَرُونَ بِأَتَمِّهِمْ مِنْ أَهْلِ مَحَلِّ الْوُجُوبِ فِيهِ نَظَرٌ وَعَلَى الْإِكْفَاءِ يُحْتَمَلُ أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُمْ بَصَرَاءَ فِي ضَوْءٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَشُقُّ عَلَيْهِمُ الْحُضُورُ مَعَ الْمَرَأَةِ لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ عَنِ النَّظَرِ وَيَتَبَنَّى أَنْ لَا يَشُقُّ الْحُضُورُ مَعَ الْجَمَاعَةِ لِكُلِّ مَنْ أَرَادَهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. ة فود: (لا نَقَامُ فيهم الجماعة) عَبَّرَ بِلا نَقَامٍ فِيهِمْ دُونَ لَا يُقِيمُونَ لِيُفِيدَ الْإِكْفَاءَ بِإِقَامَةِ بَعْضِهِمْ.

الخمس بجماعة ذكروا أحراراً بالعين على الأوجه ثم رأيت شارحاً رجحه أيضاً وعليه فيفرق بين هذا وسقوط فرض صلاة الجنابة بالصبي بأن القصد ثم الدعاء وهو منه أقرب للإجابة وسقوط فرض إحياء الكعبة بنحو الصبيان والأرقاء على ما فيه بأن القصد ثم حضور جمع من المسلمين في تلك المواضع حتى تنتفي عنهم وصمة إهمالها وهذا حاصل بالناقصين أيضاً وهنا إظهار الشعار الآتي وهو يستدعي كمال القائمين به في محل الإقامة أي الذي تنقذ فيه الجماعة لو وجبت فلا يعتد بها خارجه بحيث لا يظهر بها الشعار عرفاً فيه فيما يظهر.

المرأة والأرقاء ع ش . هـ فود: (بالعين) أي ومقيمٍ أخذاً مما يأتي وهذا السياق يشعر بأن الكلام في الآدميين؛ لأنهم هم الذين يوصفون بالحرية، والرق، والبلوغ، والصبا فيخرج به الجن فلا يكفي إقامتها بهم في بلد، وإن ظهر بهم الشعار ع ش وفي البحرمي عن الأجهوري ما نصه وتبني أنهم لو كانوا على صورة البشر اكتفي بهم أو على صورهم فلا يكفي بهم . اهـ . هـ فود: (على الأوجه) وأفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه لو أقامها المسافرون لم يسقط الفرض؛ لأنهم ليسوا من أهل الفرض وقضية هذه العلة أن المرأة كذلك وبأنه يكفي في سقوط الفرض حصول الجماعة في ركعة انتهى ومنه يعلم عدم السقوط بفعل الصبيان بالأولى وقد يقال قياس عدم السقوط هنا بفعل الصبيان عدم سقوط إحياء الكعبة بفعلهم بخلاف ما ذكره الشارح سم وأقر النهاية ما مر من الإفتاءين لإلحاحه . هـ فود: (وعليه فيفرق إلخ) الفرق بينها وبين الجنابة مسلم، وأما الفرق بينها وبين إحياء الكعبة فمحل تأمل بل لو عكس الحكم فيهما لكان أقرب بصري . هـ فود: (وسقوط فرض صلاة الجنابة إلخ) ويفرق بين هذا وسقوط الجهاد بأن المقصود به إغلاء كلمة الدين، فإذا حصل بفعل ضمفائنا وهم الصبيان كفى وكان أبلغ في الدلالة على الإغلاء سم وع ش . هـ فود: (في محل الإقامة إلخ) متعلق بقوله إقامتها . هـ فود: (بحيث لا يظهر بها الشعار عرفاً) فيه دلالة على كفاية إقامتها خارجه إذا ظهر بها الشعار فيه سم وع ش . هـ فود: (عرفاً فيه) أي في محل الإقامة .

هـ فود: (بالعين على الأوجه) م ر وأفتى شيخنا الشهاب بأنه لو أقامها المسافرون لم يسقط الفرض؛ لأنهم ليسوا من أهل الفرض قضية هذه العلة أن المرأة كذلك وبأنه يكفي في سقوط الفرض حصول الجماعة في ركعة . اهـ . ومنه يعلم عدم السقوط بفعل الصبيان بالأولى وقد يقال قياس عدم السقوط هنا بفعل الصبيان عدم سقوط إحياء الكعبة بفعلهم بخلاف ما ذكره الشارح، وأما ما أباده من الفرق فلا يخفى ما فيه بخلاف الجهاد فقد يوجه سقوطه بفعل الصبيان بأن المقصود إغلاء كلمة الدين، فإذا حصل بفعل ضمفائنا وهم الصبيان كفى وكان أبلغ في الدلالة على الإغلاء؛ لأنه أدل على قوتنا فليراجع . هـ فود: (على ما فيه) عبارة شرح الباب وسبأتي في سقوط فرض الحج والمعة بهم أي الصبيان بنحو الأرقاء كلام لا يتعد مجيئه هنا . اهـ . هـ فود: (فلا يعتد بها خارجه بحيث لا يظهر بها الشعار عرفاً فيه فيما يظهر) فيه نظر ولا يتعد أنه حيث ظهر الشعار فيما بينهم وسهل حضور الجماعة

وَتَعْدُدُ مُحَالَهَا (بَحِثْ يَظْهَرُ) بِهَا (الشَّعَارُ) فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ الْبَادِيَةِ أَوْ غَيْرِهَا وَضَبِطَ بِأَنْ يَكُونَ مُرِيدُهَا لَوْ سَمِعَ إِقَامَتَهَا وَتَطَهَّرَ أَمَكْنَهُ إِدْرَاكُهَا وَفِيهِ ضَيْقٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَمْرَ أَوْسَعَ مِنْ ذَلِكَ وَأَنَّهُ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ أَهْلُ مَحَلِّهَا لَوْ قَصَدَ مِنْ مَنْزِلِهِ مَحَلًّا مِنْ مُحَالِهَا لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ مَشَقَّةُ ظَاهِرَةٍ فَقَلِمَ أَنَّهُ يَكْفِي (فِي الْقَرْيَةِ) الصَّغِيرَةِ أَيْ الَّتِي فِيهَا نَحْوُ ثَلَاثِينَ رَجُلًا إِقَامَتُهَا بِمَجْلٍ وَاحِدٍ وَأَنَّ الْكَبِيرَةَ لَا بُدَّ مِنْ تَعْدُدِهَا فِيهَا كَمَا تَقَرَّرَ وَظَاهِرُ تَمْثِيلِهِمْ لِلصَّغِيرَةِ بِمَا فِيهَا ثَلَاثُونَ وَلِمَا بَعْدَهُ بِمَا يَأْتِي أَنَّ الْمَدَارَ فِي الصَّغَرِ وَالْكَبَرِ عَلَى قِلَّةِ الْجَمَاعَةِ وَكَثَرَتِهِمْ لَا عَلَى اتِّسَاعِ الْخُطَّةِ وَضَيْقِهَا وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى دَفْعِ مَشَقَّةِ الْحُضُورِ وَهُوَ يَقْتَضِي النَّظَرَ لِلثَّانِي وَقَدْ يُوْجِّهُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ سَبَبَ الْمَشَقَّةِ إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ تَفَرُّقِ مَسَاكِينِهِمْ فَلَمْ يُنْظَرِ لِمَشَقَّتِهِمْ وَاكْتَفِيَ بِمَجْلٍ وَاحِدٍ فِي

فُود: (وَتَعْدُدُ مُحَالَهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِقَامَتُهَا إِلَخ. فُود: (الْبَادِيَةِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَتَلَزَمُ أَهْلَ الْبَوَادِي السَّاكِنِينَ بِهَا. اهـ. زَادَ الْمُغْنِي، وَالْأَسْنَى بِخِلَافِ التَّاجِعِينَ لِرُغْبِي وَنَحْوِهِ. اهـ. فُود: (وَضَبِطَ) أَيْ تَعْدُدُ الْمَحَالَّ كُرْدِي. فُود: (وَالظَّاهِرُ إِلَخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَكَلَامُهُمْ بِمَحَلٍّ فِي الْقَرْيَةِ الصَّغِيرَةِ وَفِي الْكَبِيرَةِ، وَالْبَلَدِ بِمَحَلِّينِ مَثَلًا مَفْرُوضٍ فِيهَا لَوْ كَانَ بَحِثٌ يُمَكِّنُ مَنْ يَقْصِدُهَا إِدْرَاكُهَا مِنْ غَيْرِ كَبِيرٍ مَشَقَّةٍ فِيهَا يَظْهَرُ فَلَا يَشْتَرَطُ إِقَامَتُهَا فِي كُلِّ مَحَلَّةٍ مِنْهَا خِلَافًا لِجَمْعِ. اهـ. فُود: (أَيْ الَّتِي فِيهَا نَحْوُ ثَلَاثِينَ) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَقْرِيبٌ بَلْ لَوْ ضَبِطَ ذَلِكَ بِالْمَعْرِفِ لَكَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْمَعْنَى نِهَائَةً. فُود: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيْ بِأَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ أَهْلُ مَحَلِّهَا إِلَخ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ بِأَنْ يَكُونَ مُرِيدُهَا إِلَخ. اهـ. فُود: (وَلِمَا بَعْدَهُ) يَغْنِي الْكَبِيرَةَ. فُود: (بِمَا يَأْتِي) أَيْ فِي الْجُمُعَةِ كُرْدِي. فُود: (وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ إِلَخ) قَدْ يَفْرُزُ الْإِشْكَالُ عَلَى اسْتِلَافِ آخَرِ قِيَمَالِ الْمَدَارِ عَلَى ظُهُورِ الشَّعَارِ وَعَدَمِهِ وَإِقَامَتِهَا بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَرْيَةِ الْمَفْرُوضَةِ لَا يَظْهَرُ إِشْعَارُ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَلَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْإِكْتِفَاءَ بِإِقَامَتِهَا بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ فِيهَا ذِكْرٌ فِيهِ تَوْسِيعٌ لَهُمْ وَمَا ذَكَرَهُ يَقْتَضِي التَّضْيِيقَ عَلَيْهِمْ فَاتَى يَضْلُجُ تَوَجُّهًا لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحْرُزْ بَصْرَتِي. فُود: (وَقَدْ يُوْجِّهُ الْأَوَّلُ إِلَخ) وَقَدْ يُوْجِّهُ أَيْضًا بِتَمَكُّنِهِمْ مِنْ دَفْعِ الْمَشَقَّةِ بِأَنْ يُعَدِّدُوهَا عَلَى وَجْهِ لَا يَشُقُّ بِأَنْ يُقِيمَهَا كُلُّ جَمَاعَةٍ مُتَقَارِبَةٍ الْمَسَاكِينِ فِي مَحَلِّهِمْ سَم.

لِقَاصِدِهَا كَفَى ذَلِكَ سَوَاءً كَانَتْ إِقَامَتُهَا فِي مَحَلٍّ الْإِقَامَةِ أَوْ خَارِجَهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. فُود: (بَحِثْ لَا يَظْهَرُ بِهَا الشَّعَارُ حُرْفًا) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى كَيْفَايَةِ إِقَامَتِهَا خَارِجَهُ إِذَا ظَهَرَ بِهَا الشَّعَارُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ لَكِنْ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ لِلْإِزْشَادِ مَا نَصَّهُ وَلَا يَكْفِي إِقَامَتُهَا خَارِجَ مَحَلٍّ الْإِقَامَةِ فِي مَحَلٍّ لَا تَجُوزُ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُؤَيِّدُهُ تَعْبِيرُ بَعْضِهِمْ بِأَشْرَاطِ ظُهُورِ شِعَارِهَا بِمَحَلٍّ إِقَامَتِهَا. اهـ. فَلْيَتَأَمَّلْ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْإِكْتِفَاءَ بِإِقَامَتِهَا خَارِجَ مَحَلٍّ الْإِقَامَةِ وَقَدْ يُؤَيِّدُ بِأَنْ لَهُمْ تَرْكُ الْبَلَدِ، وَالْإِقَامَةُ خَارِجَهُ، وَإِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ فَلْيَتَأَمَّلْ. فُود: (وَقَدْ يُوْجِّهُ الْأَوَّلُ إِلَخ) قَدْ يُوْجِّهُ أَيْضًا بِتَمَكُّنِهِمْ مِنْ دَفْعِ الْمَشَقَّةِ بِأَنْ يُعَدِّدُوهَا عَلَى وَجْهِ لَا يَشُقُّ كَانَ يُقِيمَهَا كُلُّ جَمَاعَةٍ مُتَقَارِبَةٍ الْمَسَاكِينِ فِي مَحَلِّهِمْ.

حَقَّهُمْ، وَإِنْ كَانَتْ قَرَيْتُهُمْ بِقَدْرِ بَلَدٍ كَبِيرَةٍ خُطَّةً، وَلَوْ عَدَّدَهَا بَعْضُ الْمُقِيمِينَ دُونَ جُمُهورِهِمْ وَظَهَرَ بِهِمُ الشُّعَارُ كُفًى، وَلَوْ قُلَّ عَدَدُ سُكَّانِ الْقَرْيَةِ أَيْ بِحَيْثُ لَوْ أَظْهَرُوا الْجَمَاعَةَ لَمْ يَظْهَرِ بِهِمْ شِعَارُ قَالَ الْإِمَامُ لَمْ تَلْزَمُهُمْ وَسَكَتَ عَلَيْهِ فِي الرُّوضَةِ لِكَيْتَهُ عَجَزَ بِقَوْلِهِ عَقِبَهُ هَذَا كَلَامُ الْإِمَامِ وَاخْتَارَ فِي الْمَجْمُوعِ خِلَافَهُ وَهُوَ الْأَوْجَهُ لِيُخْبِرَ «مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ» الْمَذْكُورُ وَلَأنَّ الشُّعَارَ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ فَهُوَ فِي كُلِّ مَحَلٍّ بِحِسْبَتِهِ وَلَا يَكْفِي فِعْلُهَا فِي الْبُيُوتِ وَقِيلَ يَكْفِي وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا بِحَيْثُ صَارَتْ لَا يَحْتَسِبُ كَبِيرٌ وَلَا صَغِيرٌ مِنْ دُخُولِهَا وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الَّذِي يُشْجَعُ الْاِكْتِفَاءُ بِإِقَامَتِهَا فِي الْأَسْوَاقِ إِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ وَالْأَفْلا؛ لِأَنَّ لَأَكْثَرَ النَّاسِ مُرُوءَاتٍ تَأْتِي دُخُولَ بُيُوتِ النَّاسِ، وَالْأَسْوَاقِ.

(تَنْبِيْهُ) الشُّعَارُ يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَكَسْرُهُ لُغَةً الْعَلَامَةُ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَجَلُ عَلَامَاتِ الْإِيمَانِ وَهِيَ الصَّلَاةُ يَظْهَرُ أَجَلُ صِفَاتِهَا الظَّاهِرَةِ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ (فَإِنْ) لَمْ يَظْهَرِ الشُّعَارُ كَمَا تَقَرَّرَ بِأَنَّهُ (امْتَنَهَوْا كُلُّهُمْ) أَوْ بَعْضُهُمْ كَأَهْلِ مَحَلَّةٍ مِنْ قَرْيَةٍ كَبِيرَةٍ وَلَمْ يَظْهَرِ الشُّعَارُ إِلَّا بِهِمْ (قُولُوا) أَيْ قَاتِلِ الْمُتَمَتِّعِينَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ لِإِظْهَارِ هَذِهِ الشَّعِيرَةِ الْعَظِيمَةِ وَعَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ لَا يُقَاتِلُونَ وَيَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَفْجَأَهُمُ بِالْقِتَالِ بِمَجْرَدِ التَّرَكِّ.....

• قُودَ: (وَلَوْ هَدَّيْنَاهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ قُلَّ فِي الْمُنْعِي وَالِى التَّنْبِيْهِ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ قُلَّ إِلَى وَلَا يَكْفِي الْخ. • قُودَ: (كُفًى) أَيْ وَلَا إِثْمَ عَلَى الْمُتَخَلِّفِينَ نِهَائَةً. • قُودَ: (لَكَيْتَهُ عَجَزَ بِقَوْلِهِ عَقِبَهُ هَذَا كَلَامُ الْإِمَامِ) وَيُراجِعَةُ الرُّوضَةِ يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ هَذَا الْخَ لَيْسَ لِلتَّبَرُّيِّ عَنْ ذَلِكَ بَلْ لِلِاسْتِدْرَاكِ عَلَى مَسَائِلَ أُخْرَى بَصْرِيٍّ. • قُودَ: (وَاخْتَارَ فِي الْمَجْمُوعِ الْخَ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَعَلَى هَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْيَةِ إِلَّا اثْنَانِ أُتِجَتْ تَعْيِيْنُهُمَا عَلَيْهِمَا سَم. • قُودَ: (وَلِأَنَّ الشُّعَارَ الْخَ) مَحَلٌّ تَأْمَلُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ نِسْبِيًّا يَتَفَاوَتْ بِتَفَاوُتِ كِبَرِ الْمَحَلِّ وَصِغَرِهِ إِلَّا أَنَّ الْفَرَضَ هُنَا أَنَّ الْمَحَلَّ صَغِيرٌ بِالنَّسْبَةِ لِمَنْ يُقِيمُ الْجَمَاعَةَ فِيهِ بِحَيْثُ لَا يَظْهَرُ الشُّعَارُ فَالْأَوَّلَى التَّوَجُّبُ بِأَنَّ أَصْلَ الْجَمَاعَةِ مَشْرُوعٌ فِي حَدِّ ذَاتِهِ وَكَوْنُهُ بِحَيْثُ يَظْهَرُ بِهَا الشُّعَارُ مَشْرُوعٌ آخَرُ فَحَيْثُ تَأْتِي وَجِبَ اغْتِيَاؤُهُ وَحَيْثُ تَعَلَّرَ سَقَطَ بِخِلَافِهَا إِذَا الْمَيَسُورُ لَا يَنْقُطُ بِالْمَغْسُورِ بَصْرِيٍّ.

• قُودَ: (وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ الْخَ) وَفَاقًا لِلْمُنْعِي. • قُودَ: (فِي الْأَسْوَاقِ الْخَ) أَيْ فِي الْمَحَلَّاتِ الْخَارِجَةِ عَنِ السُّورِ أَيْضًا حَيْثُ يَظْهَرُ مِنْهَا الشُّعَارُ سَم عَلَى حَجٍّ بِالْمَعْنَى. اه. ع. ش. • قُودَ: (كَذَلِكَ) أَيْ فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا بِحَيْثُ الْخَ. • قُودَ: (وَهِيَ الْخَ) أَيْ أَجَلُ عَلَامَاتِ الْإِيمَانِ. • قُودَ: (يَظْهَرُ أَجَلُ صِفَاتِهَا الْخَ) فِيهِ إِيجَازٌ مُجَلٌّ وَأَصْلُ الْعِبَارَةِ وَيَظْهَرُ ظُهُورُ أَجَلِ الْخَ. • قُودَ: (وَهِيَ الْخَ) أَيْ أَجَلُ صِفَاتِهَا. • قُودَ: (فَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَظْهَرُ فِي التَّهْيِئَةِ، وَالْمُنْعِي. • قُودَ: (الْإِمَامُ الْخَ) أَيْ دُونَ أَحَادِ النَّاسِ مُنْعِي. • قُودَ: (لَا يُقَاتِلُونَ) أَيْ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ شَوْبَرِيٍّ وَمَحَلِّيٍّ. اه. ع. ش.

• قُودَ: (وَاخْتَارَ فِي الْمَجْمُوعِ خِلَافَهُ وَهُوَ الْأَوْجَهُ) عَلَى هَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْيَةِ إِلَّا اثْنَانِ أُتِجَتْ تَعْيِيْنُهُمَا عَلَيْهِمَا.

كما يؤمُّ إلى قوله امتنعوا بل حتى يأمرهم فيمتنعوا من غير تأويل أحدٍ مما يأتي في ترك الصلاة نفسها (ولا يتأكد الندب للنساء تأكده للرجال) بناءً على أنها شئة لهم (في الأصح) لخشية المفسدة فيهنَّ مع كثرة المشقة فيكره تركها لهم لا لهنَّ (قلت الأصح المنصوص أنها) إذا وجدت جميع الشروط السابقة (فرض كفاية) للخبر السابق، وذكر «أفضل» في الخبر قبله محمول على من صلى منفردًا لقيام غيره بها.....

قود: (كما يؤمُّ إلى قوله امتنعوا إلخ) وجه الإيماء إليه أن تعليل الحكم بالمشقة يؤذن بعليّة ماخذ الاشتقاق ع ش. قود: (بل حتى يأمرهم إلخ) أي فهو كقتال البقاع ع ش. قول (للسن): (للسن) ومثلهن الخنثى نهايةً ومغني. قود: (لخشية المفسدة فيهنَّ إلخ) أي؛ لأنها لا تنأى غالباً إلا بالخروج إلى المساجد نهايةً.

قول (سن): (أنها فرض كفاية) وظاهر أنها فرض عين على هذا إذا لم يكن في القرية إلا إمام ومأموم وقد تكون فرض عين أيضاً في غير ذلك كما لو وجد الإمام رايماً آخر الوقت ولو لم يُحرّم وزكّع معه لم يذكرك في الوقت ركعةً لثلاث يقرّنه الأداء سم وشيخنا زاد البصري وقد يقال بل ينبغي تعيين ذلك أيضاً إذا ترتّب عليه تنعيم الصلاة قبل خروج الوقت. اهـ. قود: (إذا وجدت) إلى قول المتن وفي المسجد في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وذكر أفضل إلى أما إذا وقوله: وإن تمحّض إلى بل قد تُسنّ وقوله وظاهر النص إلى والمصلين وقوله وهم إلى المتن. قود: (السابقة) أي في قوله للرجال البالغين إلخ. قود: (السابق) أي في شرح وقيل فرض كفاية إلخ.

قود في (سن): (قلت الأصح المنصوص أنها فرض كفاية إلخ) أفنى شيخنا الشهاب الرملي في طائفة مسافرين أقاموا الجماعة في بلدة وأظهروا بعدم الشعار بهم وأنه لا يسقط فعلهم الطلب عن المقيمين شرح م ر.

قود في (سن): (فرض كفاية) وظاهر أنها فرض عين على هذا إذا لم يكن في القرية إلا إمام ومأموم وقد تكون فرض عين أيضاً في غير ذلك كما لو وجد الإمام رايماً آخر الوقت ولو لم يُحرّم وزكّع معه لم يذكرك في الوقت ركعةً لثلاث يقرّنه الأداء وفي شرح الرّوض في باب الإجارة قال الأذرع، والظاهر أن المستأجر لا يلزمه تمكينه أي الأجير من الذهاب إلى المسجد للجماعة في غير الجمعة ولا شك فيه عند بعده عنه، فإن كان بقربه جداً ففيه احتمال اللّهم إلا أن يكون إمامه ممن يطيل الصلاة فلا وعلى الأجير أن يخفف الصلاة مع إتمامها ثم محل تمكينه من الذهاب إلى الجمعة إذا لم يخش على عمله الفساد وهو ظاهر انتهى ومفهومه أنه إذا خشي على عمله الفساد لا يلزمه تمكينه فهل هذا وإن وقع الإيجار بعد الفجر مع العلم أو الظن بخشية الفساد على عمله إذا تركه وذهب إلى الجمعة وهل يصح الإيجار حيثيذ أو لا فيه نظر. وكذا يقال في غير الجمعة إذ توقّف جماعته عليه وقد يقال وقوع الإيجار بعد الفجر على الوجه المذكور غايته أنه حرام لكنه ليس حراماً لذاته ولا لإلزامه؛ لأن سبب التحريم

أَوْ لِعُذْرٍ كَمَرَضٍ أَوْ إِذَا اخْتَلَّ شَرْطٌ مِمَّا مَرَّ فَلَا تَجِبُ وَإِنْ تَمَحَّضَ الْأَرْقَاءُ فِي بَلَدٍ، وَعَجِبْتُ
تَرَدُّدُ شَارِحٍ فِي هَذِهِ مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْأَرْقَاءَ لَا يَتَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ فَرَضُ الْجَمَاعَةِ بَلْ قَدْ تُسَنُّ وَقَدْ لَا
تُسَنُّ لَامْرَأَةٍ وَخُشْيٍ وَلِمُمَيِّزٍ نَعَمْ يَلْزَمُ وَلَيْتَمَوَّذَهَا إِذَا كَثُلَ وَلَيْسَ فِيهِ رِقٌّ وَلِعِرَاءَةٍ غَمِي
أَوْ فِي ظُلْمَةٍ وَلَا فَهِيَ لَهُمْ مُبَاحَةٌ.....

هـ فَوَدَّ: (أَوْ لِعُذْرٍ الْخ) هَلْ يَأْتِي عَلَى الْقَوْلِ بَأَنَّ مَنْ تَرَكَهَا لِعُذْرٍ كُتِبَ لَهُ ثَوَابُهَا سَم. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَمَحَّضَ
الْأَرْقَاءُ الْخ) أَي مَنِ فِيهِ رِقٌّ وَلَوْ مُبْعَضًا، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مُهَابَاةً، وَالتَّوْبَةُ لَهُ وَسَيَانِي حُكْمُ
الْأَجْرَاءِ فِي بَابِ الْإِجَارَةِ نِهَآيَةً قَالَ ع ش فَرَعَ إِذَا عَلِمَ الْأَجِيرُ أَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ يَمْنَعُهُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ مِنَ
الْجَمَاعَةِ وَكَانَ الشُّمَارُ يَتَوَقَّفُ عَلَى حُضُورِهِ هَلْ يَخْرُمُ عَلَيْهِ إِيْجَارُ نَفْسِهِ بَعْدَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ
فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ يُفَصِّلُ بَيْنَ أَنْ يَخْتِاجَ أَوْ يَضْطَرَّ لِذَلِكَ الْإِيْجَارِ فَلْيُحَرِّزْ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ وَيَنْفِي أَنْ يَكْتَفِيَ هُنَا
بِأَذْنِي حَاجَةٍ أَخَذًا مِنْ تَجْوِيزِهِمْ السَّفَرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِمَجَرَّدِ الْوُخْشَةِ بِانْقِطَاعِهِ عَنِ الرَّفْقَةِ وَحَيْثُ لَا حَاجَةَ
حَرَمَتِ الْإِجَارَةُ عَلَيْهِ فَلَوْ تَعَدَّى وَاجَرَ نَفْسَهُ هَلْ تَصِيحُّ أَوْ لَا قَالَ سَم بِالصَّحَّةِ قِيَاسًا عَلَى الْبَيْعِ وَقَدْ نَدَاهُ
الْجُمُعَةُ انْتَهَى وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْبَيْعَ مُشْتَمِلٌ عَلَى جَمِيعِ الشُّرُوطِ، وَالْحُرْمَةُ فِيهِ لِأَمْرِ خَارِجٍ، وَأَمَّا هُنَا
فَالْمَوْجَرُّ عَاجِزٌ عَنِ التَّسْلِيمِ شَرْعًا فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ بَاعَ الْمَاءَ الَّذِي يَخْتِاجُهُ لِبَهَارَتِهِ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، فَإِنَّهُ لَا
يَصِيحُّ وَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّيْمُّمُ إِنْ قَدَّرَ عَلَى اسْتِزْجَاعِهِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (بَلْ قَدْ تُسَنُّ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَلَا
تَجِبُ سَم. هـ فَوَدَّ: (وَلِمُمَيِّزٍ) أَي يُكْتَبُ لَهُ ثَوَابُهَا دُونَ ثَوَابِ الْوَاجِبِ لَا أَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِهَا عَلَى سَبِيلِ
السُّنَنِ، فَإِنَّهُ لَا خِطَابَ يَتَمَلَّقُ بِفِعْلٍ غَيْرِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ فِيهِ رِقٌّ) قَالَ الْقَاضِي: وَلَا
يَخْتِاجُ إِلَى إِذْنِ السَّيِّدِ فِيهَا إِلَّا إِنْ زَادَ زَمَنٌ فِعْلُ الْفَرْضِ فِي الْجَمَاعَةِ عَلَيْهِ مُتَّفَقٌ وَكَانَ لَهُ شُغْلٌ وَلَمْ يَقْصِدْ
تَقْوِيَتِ الْفَضِيلَةِ، وَالْأَوْجَهُ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى الْإِذْنِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ تَابِعَةٌ فَلْيَسَتْ كَالسُّنَنِ الرَّوَائِبِ وَهَذَا
أَوَّلِي مِنْ قَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِنْ كَانَتْ تُقَامُ بِقُرْبِ مَحَلِّ السَّيِّدِ وَزَمَنَ الزِّيَادَةِ وَالذَّهَابِ إِلَيْهَا
يَسِيرٌ يُحْتَمَلُ تَعَطُّلُ مَنَافِعِهِ فِيهِ عَادَةً لَمْ يَخْتِجْ لِإِذْنِهِ وَلَا إِحْتِيَاجَ انْتَهَى. اهـ. شَرْحُ الْعُبَابِ. اهـ. سَم وَقَالَ
ع ش وَاعْتَمَدَ مَا أَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى إِذْنِ السَّيِّدِ إِذَا كَانَ زَمَنُهَا عَلَى الْعَادَةِ، وَإِنْ زَادَ عَلَى زَمَنِ الْإِنْفِرَادِ سَم

خَوْفُ قَوَاتِ الْجُمُعَةِ وَهُوَ يَخْصُلُ قَطْعًا بغيره فَهُوَ كَالْبَيْعِ وَقَدْ نَدَاهُ وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي الْفَسَادَ لَكِنْ إِذَا
قُلْنَا بِالْتَّخْرِيمِ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ تَعَاطِي الْعَمَلِ عِنْدَ خَوْفِ فُسَادِهِ، وَإِنْ قُوَّتِ الْجُمُعَةُ فِيهِ نَظَرٌ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ لِعُذْرٍ
كَمَرَضٍ) هَلْ يَأْتِي عَلَى الْقَوْلِ بَأَنَّ مَنْ تَرَكَهَا لِعُذْرٍ كُتِبَ لَهُ ثَوَابُهَا. هـ فَوَدَّ: (فَلَا تَجِبُ، وَإِنْ تَمَحَّضَ
الْأَرْقَاءُ فِي بَلَدٍ الْخ) لَا تَجِبُ عَلَى مَنْ فِيهِ رِقٌّ وَلَوْ مُبْعَضًا لَهُ مُهَابَاةً وَوَقَعَتْ فِي نَوَافِئِهِ. هـ فَوَدَّ: (بَلْ قَدْ
تُسَنُّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَلَا تَجِبُ. هـ فَوَدَّ: (وَلِمُمَيِّزٍ) إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ نَفْسُهُ مُخَاطَبٌ عَلَى وَجْهِ السُّنَنِ نَافِي مَا
تَقَرَّرَ. أَنْ شَرَطَ الْمُخَاطَبُ الْبُلُوغَ أَوْ أَنَّ الْمُخَاطَبَ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ هُوَ وَلَيْتَهُ أَيِ خَوِطَبَ كَذَلِكَ بَأَنَّ يَأْمُرَهُ
نَافِي قَوْلُهُ نَعَمْ يَلْزَمُ وَلَيْتَهُ الْخ فِتَائِلٌ. هـ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ فِيهِ رِقٌّ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ الْقَاضِي وَلَا يَخْتِاجُ
إِلَى إِذْنِ السَّيِّدِ فِيهَا إِلَّا إِنْ زَادَ فِعْلُ الْفَرْضِ فِي الْجَمَاعَةِ عَلَيْهِ مُتَّفَقٌ وَكَانَ لَهُ شُغْلٌ وَلَمْ يَقْصِدْ تَقْوِيَتِ

وَلَمُسَافِرِينَ وَظَاهِرِ النَّصِّ الْمُقْتَضِي لِوُجُوبِهَا عَلَيْهِمْ مُحْمُولٌ عَلَى نَحْوِ عَاصِ بِسَفَرِهِ وَلِمُصَلِّينَ
مَقْضِيَةٌ اتَّخَذَتْ (وَقِيلَ) هِيَ فَرَضٌ (عَيْنٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلخَّبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ
بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ جِزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ
لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأُخْرِقَ عَلَيْهِمْ يُبَوِّتُهُمْ بِالنَّارِ» وَأَجَابُوا عَنْ بَأْنِهِ وَارِدٌ فِي قَوْمٍ مُنَافِقِينَ بِقَرِينَةِ
السِّيَاقِ.....

على المنهج. اه. وهو موافق لما مرَّ عن الأذعري. ة فؤد: (وَلَمُسَافِرِينَ) ظاهره، وإن قَصَرَ السَّفَرُ سم
عبارة ع ش أي، وإن كانوا على غاية من الراحة. اه. ة فؤد: (مَقْضِيَةٌ اتَّخَذَتْ) أي نَوَعًا بَانَ اتَّفَقًا فِي
عَيْنِ الْمُقْضِيَةِ كَظْهَرَيْنِ أَوْ عَصْرَيْنِ وَلَوْ مِنْ يَوْمَيْنِ بِخِلَافِ ظْهَرٍ وَعَصْرِ، وإن اتَّفَقَا فِي كَوْنِهِمَا زَبَاعِيَّتَيْنِ ع
ش عبارة شَيْخُنَا وَلَا تَجِبُ فِي مَقْضِيَةٍ لَكِنْ تُسَنُّ فِي مَقْضِيَةٍ خَلْفَ مَقْضِيَةٍ مِنْ نَوَعِهَا كَظْهَرٍ خَلْفَ ظْهَرٍ
بِخِلَافِ مَقْضِيَةٍ خَلْفَ مُؤَادَةٍ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ خَلْفَ مَقْضِيَةٍ لَيْسَتْ مِنْ نَوَعِهَا كَظْهَرٍ خَلْفَ عَصْرِ فَلَا تُسَنُّ
فِي ذَلِكَ بَلْ تَكُونُ خِلَافَ السُّنَّةِ وَقِيلَ تُكْرَهُ. اه. ة فؤد: (وَقِيلَ هِيَ فَرَضٌ عَيْنٌ) وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَلَيْسَتْ
شَرْطًا فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ة فؤد: (أَنْ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ) أَي يُؤَدَّنُ لِلصَّلَاةِ قَالَهُ
الْكُرْدِيُّ وَيُظْهَرُ أَنْ فَتَقَامَ تَفْسِيرٌ لِلْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ فَالْمُرَادُ بِهِ الْإِقَامَةُ وَهِيَ الْكَلِمَاتُ الْمَخْصُوصَةُ.

ة فؤد: (فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ) أَي يَكُونُ إِمَامًا لَهُمْ كُرْدِي. ة فؤد: (مَعِيَ بِرِجَالٍ) لَعَلَّ قَوْلَهُ (مَعِيَ) حَالٌ مِنْ
رِجَالٍ قَدَّمَ عَلَيْهِ مَعَ جَرِّهِ بِالْبَاءِ كَمَا جَوَّزَهُ ابْنُ مَالِكٍ. ة فؤد: (مَعَهُمْ جِزْمٌ) بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَرَوَى
بِكُسْرِهَا مَعَ فَتْحِ الزَّايِ الْمُفْجَمَةِ فِيهِمَا جَمْعُ حُزْمَةٍ أَيْ جُمْلَةٌ مِنْ أَغْوَادِ الْحَطَبِ قَلْبُوبِي. ة فؤد: (فَأُخْرِقَ)
بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَيُرْوَى بِاسْكَانِ الْحَاءِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ وَهُمَا لَفْتَانِ، وَالتَّشْدِيدُ أَبْلَغُ فِي الْمَعْنَى شَيْخُنَا
الشَّوْبَرِيُّ عَلَى الْمَنْهَجِ. اه. ع ش. ة فؤد: (عَلَيْهِمْ) يُشِيرُ بَأَنَّ الْعُقُوبَةَ لَيْسَتْ قَاصِرَةً عَلَى الْعَالِي بَلْ
الْمُرَادُ تَحْرِيقُ الْمُقْصُودِينَ، وَالْبَيُوتُ تَبَعٌ لِلْقَاطِئِينَ بِهَا فَتُحْ بَارِي. اه. ع ش. ة فؤد: (بِالنَّارِ) تَاكِيدٌ
كَرَأَيْتَ بَعَيْنِي وَسَمِعْتَ بِأَذْنِي سَم. ة فؤد: (قَوْمٌ مُنَافِقِينَ) يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَلَا يُصَلُّونَ فُرَادَى نِهَآيَةً
وَمُغْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجُ أَي فَالتَّحْرِيقُ إِنَّمَا هُوَ لِيُتْرَكَ الصَّلَاةُ بِالْكُلِّيَّةِ حَلْبِي. ة فؤد: (بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ) وَهُوَ

الْفَضِيلَةُ ثُمَّ تَقَلَّ عَنْ غَيْرِ الْقَاضِي كَلَامًا آخَرَ ثُمَّ قَالَ: وَالْأَوَجَهُ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى الْإِذْنِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ
تَابِعَةٌ فَلَيْسَتْ كَالسُّنَنِ وَالرَّوَائِبِ هَذَا أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ الْأَذْعَرِيِّ عَقِبَ مَا مَرَّ وَظَهَرَ أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِنْ كَانَتْ تَقَامُ
بِقُرْبِ مَحَلِّ السَّيِّدِ وَزَمَنِ الزِّيَادَةِ وَالذَّهَابِ إِلَيْهَا يَسِيرُ لَا يُحْتَمَلُ تَعَطُّلُ مُنَافِقِهِ فِيهِ عَادَةً لَمْ يَخْتَجِ لِإِذْنِهِ وَلَا
إِحْتِيَاجَ انْتَهَى. اه. ة فؤد: (وَلَمُسَافِرِينَ) ظاهره، وإن قَصَرَ السَّفَرُ. ة فؤد: (مُحْمُولٌ عَلَى نَحْوِ عَاصِ
بِسَفَرِهِ) يَتَّبَعِي أَنْ مَحَلَّ الْوُجُوبِ عَلَى الْعَاصِي بِسَفَرِهِ إِذَا تَوَقَّفَ حُصُولُ الْفَرْضِ عَلَيْهِ وَإِلَّا لَمْ يَتَّبَعِ
الْوُجُوبُ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّهُ مُقِيمٌ، وَالْمُقِيمُ لَا تَلْزَمُهُ الْجَمَاعَةُ إِذَا قَامَ غَيْرُهُ بِالْفَرْضِ وَيَتَّبَعِي أَنَّهُ إِذَا وَصَلَ إِلَى
حَيْثُ يُمَكِّنُهُ إِدْرَاكُهَا لَوْ رَجَعَ إِلَيْهَا أَنْ يَنْقَطِعَ الْعِضْيَانُ بِالسَّفَرِ إِنْ كَانَ بِسَبِيلِهَا، وَأَنْ لَا يَلْزَمَهُ الْعَوْدُ لَمَّا دَخَلَ
وَقْتَهُ بَعْدَ سَفَرِهِ لِعَدَمِ مُحَاطَبَتِهِ بِهِ عِنْدَ سَفَرِهِ. ة فؤد: (فِي الْحَدِيثِ «بِالنَّارِ») تَاكِيدٌ كَرَأَيْتَ بَعَيْنِي وَسَمِعْتَ

وَهُمَّ بِالْإِحْرَاقِ كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْمُثَلَّةِ. (و الجماعة) (في المسجد لِغَيْرِ الْمَرْأَةِ)، وَالْخُتْنَى مِنْ ذَكَرٍ وَلَوْ صَبِيًّا (أَفْضَلُ) مِنْهَا خَارِجُهُ لِلْخَيْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» أَيُ فَهِيَ فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ نَعَمْ إِنْ وَجِدَتْ فِي بَيْتِهَا فَقَطْ فَهُوَ أَفْضَلُ وَكَذَا لَوْ كَانَتْ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ، وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ لَا عِتْنَاءَ الشَّارِعِ بِأَحْيَاءِ الْمَسَاجِدِ أَكْثَرَ وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ أَنَّ ذَهَابَهُ لِلْمَسْجِدِ لَوْ فُوتَهَا عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ كَانَ إِقَامَتُهَا مَعَهُمْ أَفْضَلُ قِيلَ فِيهِ نَظَرٌ. ١ هـ. وَكَأَنَّ وَجْهَهُ أَنَّ فِيهِ إِثَارًا بِقُرْبِهِ مَعَ إِمْكَانِ تَحْصِيلِهَا لَهُمْ بِأَنْ يُعِيدَهَا مَعَهُمْ وَيُرَدُّ بِأَنْ الْفَرَضُ فَوَاتُهَا لَوْ دَهَبَ لِلْمَسْجِدِ وَأَنَّ جَمَاعَتَهُ لَا تَنْقَطِلُ بِغَيْبِهِ وَذَلِكَ لَا إِثَارَ فِيهِ؛ لِأَنَّ حُضُورَهَا لَهُمْ بِسَبَبِهِ رُبَّمَا عَادَلُ فَضْلَهَا فِي الْمَسْجِدِ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَمُسَاعَدَةِ الْمَجْزُورِ مِنَ الصَّفِّ أَمَّا الْمَرْأَةُ فَجَمَاعَتُهَا فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَ كُمْ الْمَسَاجِدَ وَيُؤْتِيَهُنَّ خَيْرٌ لِهِنَّ»، فَإِنْ قُلْتَ إِذَا كَانَتْ خَيْرًا لِهِنَّ فَمَا وَجْهَ

قَوْلُهُ ﷺ: «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْمَشَاءِ وَالْفَجْرِ وَلَوْ يَفْلَمُونَ مَا فِيهَا لَاتَوَهَّمُوا وَلَوْ خَبَرُوا وَلَقَدْ هَمَمْتُ» إِلَخَ شَيْخُنَا الزَّيَادِيُّ. ١ هـ. ع ش. ٢ فُود: (وَهُمَّ بِالْإِحْرَاقِ) (إِلَخَ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ إِنْ الْإِحْرَاقُ مُثَلَّةٌ، وَالتَّوْذِيحُ بِالْمُثَلَّةِ حَرَامٌ فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ مِنْهُ ﷺ كُرْدِي. ٢ فُود: (قَبْلَ تَحْرِيمِ الْمُثَلَّةِ) أَيُ بِالْمُسْلِمِينَ، وَالكَافِرِينَ ع ش. ٣ فُود: (وَالْخُتْنَى) إِلَى قَوْلِهِ، فَإِنْ قُلْتَ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ إِلَى أَمَّا الْمَرْأَةُ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَمَا كَثُرَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَأَنَّهُ إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلِهِ، فَإِنْ قُلْتَ إِلَى وَمِنْ ثُمَّ كُرَّةً. ٤ فُود: (فِي بَيْتِهِ) خَيْرٌ أَفْضَلُ إِلَخَ أَيُ صَلَاتُهُ فِي بَيْتِهِ ع ش. ٥ فُود: (إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ) وَسَيَأْتِي فِي أَبْوَابِ الْعِيدِ، وَالْكُسُوفِ وَنَحْوِهِمَا - مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ التَّوَافِلَ الَّتِي تُسَنُّ جَمَاعَةً كَالْمَكْتُوبَةِ فِي آتِهَا فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ سَم. ٦ فُود: (وَالْأَوْجَهُ) (إِلَخَ) أَيُ كَمَا أَتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ سَم. ٧ فُود: (خِلَافُهُ) أَيُ أَنَّ قَلِيلَ الْجَمْعِ فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ مِنْ كَثِيرِهِ فِي الْبَيْتِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. ٨ فُود: (لَوْ فُوتَهَا) (إِلَخَ) قَدْ يَخْرُجُ بِهِ مَا لَوْ أَمْكَنَهُ فَعَلَهَا فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ بَيْتُهُ بِأَهْلِهِ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ اقْتِصَارِهِ عَلَى أَحَدِهِمَا وَهُوَ قَرِيبٌ سَم. ٩ فُود: (لَوْ فُوتَهَا) (إِلَخَ) وَكَذَا قَوَّتِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ مُغْنِي. ١٠ فُود: (وَكَأَنَّ وَجْهَهُ) أَيُ النَّظَرِ. ١١ فُود: (فَوَاتُهَا) أَيُ الْجَمَاعَةُ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ. ١٢ فُود: (وَأَنَّهُ) (إِلَخَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَوَاتُهَا. ١٣ فُود: (لَا يَنْقَطِلُ) أَيُ الْمَسْجِدُ عَنِ الْجَمَاعَةِ. ١٤ فُود: (أَمَّا الْمَرْأَةُ) (إِلَخَ) وَمِثْلُهَا الْخُتْنَى نَهَايَةً وَمُغْنِي. ١٥ فُود: (فَجَمَاعَتُهَا فِي بَيْتِهَا) (إِلَخَ) قَضَيْتُهُ أَنَّ جَمَاعَةَ النِّسَاءِ بَيُّوتُهُنَّ أَفْضَلُ، وَإِنْ كُنَّ مُتَبَدِّلَاتٍ غَيْرَ

بِأَذْنِي. ١٦ فُود: (فِي الْحَدِيثِ) «إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» (ظَاهِرُهُ) أَنَّهَا فِي الْمَسْجِدِ وَلَوْ فُرِادَى أَفْضَلُ مِنْهَا فِي غَيْرِهِ وَسَيَأْتِي فِي أَبْوَابِ الْعِيدِ، وَالْكُسُوفِ وَنَحْوِهِمَا مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ بَعْضَ التَّوَافِلِ الَّتِي تُسَنُّ جَمَاعَةً كَالْمَكْتُوبَةِ فِي آتِهَا فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ. ١٧ فُود: (وَالْأَوْجَهُ) أَيُ كَمَا أَتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ. ١٨ فُود: (لَوْ فُوتَهَا) قَدْ يَخْرُجُ بِهِ مَا لَوْ أَمْكَنَهُ فَعَلَهَا فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ بَيْتُهُ بِأَهْلِهِ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ اقْتِصَارِهِ عَلَى أَحَدِهِمَا وَهُوَ قَرِيبٌ. ١٩ فُود: (وَذَلِكَ لَا إِثَارَ فِيهِ) دَفَعُ لِمَا يُقَالُ فِي فَعْلِهَا حَيْثُ فِي الْبَيْتِ إِثَارٌ بِالْقُرْبِ

النهي عن منعهنَّ المُستَلزِم لذلك الخيرِ قُلْتُ أَمَا النهيُ فهو للثَّزِيرِ كما بَصَّرْخُ به سياقُ هذا الحديثِ ثُمَّ الوجهُ حملُهُ على زَمَنِهِ ﷺ أو على غيرِ المُشْتَهَاتِ إذا كُنَّ مُبْتَدَلَاتٍ، والمعنى أَنَّهُنَّ، وإنْ أُريدَ بهنَّ ذلك ونَهَى عن منعهنَّ؛ لِأَنَّ في المسجدِ لَهُنَّ خَيْرًا فَيُبَيِّتُهُنَّ مع ذلك خَيْرٌ لَهُنَّ؛ لِأَنَّهُا أَبْعَدُ عن التَّهْمَةِ التي قد تحَصَّلُ من الخُرُوجِ.....

مُشْتَهَاتٍ ولكن لو خَضَرْنَ لَا يُكْرَهُ لَهُنَّ الحُضُورُ ع ش. ة فُود: (المُستَلزِم إلخ) صِفَةُ المنعِ.

ة فُود: (فهو للثَّزِيرِ) خِلَافًا لِلْمَعْنَى عِبَارَتُهُ وَيُكْرَهُ لِدَوَابِ الْهَيْئَاتِ حُضُورُ الْمَسْجِدِ مع الرُّجَالِ وَيُكْرَهُ لِلزَّوْجِ، والسَّيِّدِ، والوَلِيِّ تَمْكِيقُهُنَّ مِنْهُ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى مَا أَخَذَتِ النِّسَاءُ لَمَنْعَهُنَّ الْمَسْجِدَ وَلَخَوَّفَ الْفِتْنَةَ، أَمَّا غَيْرُهُنَّ فَلَا يُكْرَهُ لَهُنَّ ذَلِكَ وَيُنْدَبُ لِمَنْ ذَكَرَ إِذَا اسْتَأْذَنَ أَنْ يَأْذَنَ لَهُنَّ إِذَا آمَنَ الْفِتْنَةُ لِحَبْرِ مُسْلِمِ إلخ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ زَوْجٌ أَوْ سَيِّدٌ أَوْ وَلِيٌّ وَوُجِدَتْ شُرُوطُ الحُضُورِ حَرَّمَ المنعُ. اه. ة فُود: (سياقُ هَذَا الْحَدِيثِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّفْصِيلُ فِي قَوْلِهِ (خَيْرٌ لَهُنَّ) س. ة فُود: (حَمَلُهُ) أَيِ التَّهْيِ وَعِبَارَةُ الْعَيْنِ عَلَى الْكَثَرِ وَلَا يَخْضَرْنَ أَيِ النِّسَاءِ سِوَا كُنَّ شَوَابٌ أَوْ عَجَائِزُ الْجَمَاعَاتِ لِيُظْهِرَ الْفَسَادَ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِلْمَعْجُوزِ أَنْ تَخْرُجَ فِي الْفَجْرِ، وَالْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ، وَعِنْدَهُمَا تَخْرُجُ فِي الْكُلِّ وَبِهِ قَالَتِ الثَّلَاثَةُ، وَالْفَتْوَى الْيَوْمَ عَلَى الْمَنْعِ فِي الْكُلِّ فَلِذَلِكَ أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ الْجَمَاعَاتُ الْجُمُعُ، وَالْأَعْيَادُ، وَالْإِسْتِسْقَاءُ وَمَجَالِسُ الْوُغْظِ لَا سِوَا عِنْدَ الْجُهَالِ الَّذِينَ تَحَلَّوْا بِجَلِيَّةِ الْعُلَمَاءِ وَقَضَّاهُمُ الشَّهَوَاتُ وَتَخْصِلُ الدُّنْيَا اه. بُجَيْرِي.

ة فُود: (مُبْتَدَلَاتٍ) يُحْتَمَلُ قِرَاءَتُهُ بِسُكُونِ الْمَوْحِدَةِ ثُمَّ يَفْتَحُ الْفَوْقِيَّةَ وَيُحْتَمَلُ تَقْدِيمُ التَّاءِ الْفَوْقِيَّةَ عَلَى الْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ ثُمَّ تَشْدِيدُ الذَّالِ الْمَكْسُورَةِ ع ش. ة فُود: (وَالْمَعْنَى أَنَّهُنَّ إلخ) فَحَاصِلُ الْمَعْنَى يُكْرَهُ لَكُمْ مَنْعُهُنَّ بِهَذَا الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ عَنْ خَيْرٍ، وَإِنْ كَانَتِ الْبُيُوتُ أَكْثَرَ خَيْرًا وَلَهُ نَظَائِرُ كَالْإِفْعَاءِ الَّذِي بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، فَإِنَّهُ سُنَّةٌ مَعَ أَنْ الْإِفْعَاءَ أَفْضَلُ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ س. ة فُود: (بِهَذَا الشَّرْطِ) يَغْنِي عَدَمَ الْإِسْتِغْنَاءِ مَعَ الْإِبْتِدَالِ. ة فُود: (وَأَنْ أُريدَ بِهِنَّ ذَلِكَ) يَغْنِي طَوَلَّتِ النِّسَاءُ شَرْعًا بِحُضُورِ الْجَمَاعَةِ. ة فُود: (وَنَهَى إلخ) عَطَفَ تَفْسِيرَ عَلَى قَوْلِهِ أُريدَ بِهِنَّ إلخ. ة فُود: (لِأَنَّ فِي الْمَسْجِدِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِهِمَا.

وهو مِنْهَيٌّ عَنْهُ. ة فُود: (كَمَا بَصَّرْخُ بِهِ سِيَاقُ هَذَا الْحَدِيثِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّفْصِيلُ فِي قَوْلِهِ (خَيْرٌ لَهُنَّ). ة فُود: (وَالْمَعْنَى أَنَّهُنَّ، وَإِنْ أُريدَ بِهِنَّ إلخ) فَحَاصِلُ الْمَعْنَى يُكْرَهُ لَكُمْ مَنْعُهُنَّ بِهَذَا الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ عَنْ خَيْرٍ، وَإِنْ كَانَتِ الْبُيُوتُ أَكْثَرَ خَيْرًا لَكِنَّ هَذَا أَغْنَى كَوْنُ الْبُيُوتِ أَكْثَرَ خَيْرًا وَقَوْلُهُ السَّابِقُ أَمَّا الْمَرْأَةُ فَجَمَاعَتُهَا فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ قَدْ يُخَالِفَانِ مَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الزَّوْصِ مِنْ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ حُضُورُ الْمَسْجِدِ لِمَنْ لَا تُشْتَهَى إِذْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْضُولُ مُسْتَحَبًّا وَمَطْلُوبًا فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يَمْنَعُ بَطْلَانُ هَذَا الْإِجْرَامِ بَلْ لَهُ نَظَائِرُ كَالْإِفْعَاءِ الَّذِي بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، فَإِنَّهُ سُنَّةٌ مَعَ أَنْ الْإِفْعَاءَ أَفْضَلُ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة فُود: (فَيُبَيِّتُهُنَّ مع ذلك خَيْرٌ لَهُنَّ) فِيهِ مُتَافَرَةٌ مَا لِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الزَّوْصِ مِنْ أَنَّهُ يُنْدَبُ الْحُضُورُ لِلْمَعْجُوزِ الَّتِي لَا تُشْتَهَى، وَإِنْ لَمْ يَتَافَرِ.

لا سيما إن اشتهت أو تزئنت ومن ثم كره لها حضور جماعة المسجد إن كانت تштей ولو في ثياب رثة أو لا تштей وبها شيء من الزينة أو الطيب وللإمام أن نأيه عنهم حينئذ كما أن له منع من أكل ذارح كرهه من دخول المسجد وبحرم عليهم بغير إذن ولي أو حليل أو سيد أو هما في أمة متزوجة ومع خشية فتنة منها أو عليها وللإذن لها في الخروج حكمة ومثلها في كل ذلك الخشي وبحت إلحاق الأمر الجميل بها في ذلك أيضا وفي إطلاقه نظراً.

(تنبيه) تكرر إقامة جماعة بمسجد غير مطروق له إمام راتب بغير إذنه قبله أو معه أو بعده، ولو غاب الراتب انظر ندباً ثم إن أرادوا فضل أول الوقت أم غيره، وإن لم يريدوا ذلك لم يؤم غيره إلا إن خافوا فوت الوقت كله ومحل ذلك حيث لا فتنة ولا صلوا فرادى مطلقاً.

• فؤد: (لا سيما إن اشتهت إلخ) قد يشكل بأن قضية المبالغة به على ما قبله كراهة المنع حال التزئ مع أنه يكره الحضور حينئذ فكيف يكره المنع تأمل سم. • فؤد: (وللإمام إلخ) أي يجوز له ولو قيل بوجوبه حيث رآه مصلحة لم يكن بعيداً؛ لأنه عليه رعاية المصالح العامة ش وقد يجاب بأنه جواز بغد الامتناع فيشمّل الوجوب. • فؤد: (بغير إذن ولي) أي في الجلية. • فؤد: (أو حليل) أي في المروجة ثم قضية المطف باو أنه لا يشترط لجواز الخروج إذئهما ويتبني اشترط اجتماعهما في الإذن حيث كان ثم رية؛ لأن المصلحة قد تظهر للولي دون الحليل أو عكسه ش (قوله: ومع خشية إلخ) عطف على قوله بغير إذن ولي فلا تتوقف حرمة الحضور على عدم الإذن ع ش. • فؤد: (ومع خشية فتنة إلخ) ظاهره، وإن لم يحصل ظن ذلك سم. • فؤد: (حكمه) أي حكم الخروج سم. • فؤد: (وفي إطلاقه نظراً) يظهر أن الأمر عند خوف الفتنة منه أو عليه حكمه حكمها وعند الأمن حكمه حكم غيره من الرجال ويمكن تنزيل قول الشارح وفي إطلاقه إلخ على هذا بصري عبارة الرشيد أي بل إنما يلحق بها في بعض الأحوال لا على الإطلاق ولعله إذا خشي به الإفاتان. اهـ. • فؤد: (بمسجد غير مطروق) أي أما المطروق فلا يكره إقامة الجماعة فيه بغير إذن راتبه قبله أو بعده أو معه كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم ونهاية. • فؤد: (أو بعده) قد يشكل خصوصاً إذا حصل للجائين بغد الجماعة الأولى عذر اقتضى التأخير فلعل المراد أنه يكره تحري إيقاع الجماعة بعده ش.

• فؤد: (ولا صلوا فرادى مطلقاً) شامل لما إذا خافوا فوت الوقت كله ويخالفه قوله في شرح الباب فاما إذا خافوا فوت الوقت بأن لم يتق منه إلا ما يسع تلك الصلاة فقط لا رخصة، فإنهم يجمعون، وإن

• فؤد: (لا سيما إن اشتهت إلخ) قد يشكل بأن قضية المبالغة به على ما قبله كراهة المنع حال التزئ مع أنه يكره الحضور حينئذ فكيف يكره المنع تأمل. • فؤد: (ومع خشية فتنة إلخ) ظاهره، وإن لم يحصل ظن ذلك. • فؤد: (وللإذن لها في الخروج حكمة) أي حكم الخروج شارح. • فؤد: (تكرر إقامة جماعة بمسجد غير مطروق) أما المطروق فلا يكره إقامة الجماعة فيه بغير إذن راتبه قبله أو بعده أو معه كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي. • فؤد: (ولا صلوا فرادى مطلقاً) شامل لما إذا خافوا فوت الوقت

والجماعة في الجمعة ثم في صبحها ثم في الصبح ثم في العشاء ثم العصر أفضل ولا يُنافيه أن العصر الوسطى؛ لأن المشقة في ذنك أعظم ويظهر تقديم الظهر على المغرب أفضلية وجماعة.

(وما كثر جمعه) من المساجد أو غيرها (أفضل) للخبر الصحيح وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى، نعم الجماعة في المساجد الثلاثة أفضل منها في غيرها، وإن قلت بل قال المتولي

خافوا فتنة كما في المجموع ويلزمهم التجميع في هذه الحالة إن لم يكن بالبلد ما يظهر به الشعار إلا هذا المحل انتهى فكان المطابق لذلك أن يقول بعد قوله مطلقاً إلا إذا خافوا قوت الوقت كله فتأمل ويتجه أن يقال: إن كانت الفتنة المخوفة بحيث تؤدي إلى تلف نفس أو عضو أو نحوهما لم يصلوا جماعة سم. هـ فود: (ثم في صبحها إلخ) ولا يتعد أن يكون جماعة عشاء ومغرب وعصر الجمعة أفضل من جماعة عشاء ومغرب وعصر غيرها على قياس ما تقرر في صبحها مع صبح غيرها سم على حج. اه. ع ش. هـ فود: (من المساجد أو غيرها) قضيت أن كثير الجمع في البيت أفضل من قليله في المسجد وقد بين في شرحي الإزاش أن المعتد عكس ذلك وكذا بين ذلك شيخنا الشهاب الزملي وكذا بين هو هنا بقوله السابق، والأوجه خلافه سم عبارة النهاية، والمغني وما كثر جمعه من المساجد أفضل مما قل جمعه منها وكذا ما كثر جمعه من البيوت أفضل مما قل جمعه منها. اه. هـ فود: (للخبر) إلى قوله: وإن أتى بها في المغني إلا قوله لكن الأوجه خلافه وقوله بل الإنفراد. هـ فود: (كرافضي) أي ومجسم وجهي وقدري وشيعي وزيدي شزح بأفضل. هـ فود: (بل قال المتولي إلخ) اعتدته النهاية، والمغني وشزح المنهج وقال سم قياس ما قاله المتولي أن الإنفراد في المسجد الحرام أفضل من الجماعة في مسجد

كله ويخالفه قول المجموع إذا خافوا الفتنة انتظروه، فإن خافوا قوت الوقت كله صلوا جماعة. اه. ثم رأيت في شزح الباب قال: فأمّا إذا خافوا قوت الوقت بأن لم يتق منه إلا ما يسع تلك الصلاة فقط لا ركة، فإنهم يجتمعون، وإن خافوا فتنة كما في المجموع ويلزمهم التجميع في هذه الحالة إن لم يكن بالبلد ما يظهر به الشعار إلا هذا المحل. اه. فكان المطابق لذلك أن يقول بعد قوله مطلقاً إلا إذا خافوا قوت الوقت كله فتأمل ويتجه أن يقال إن كانت الفتنة المخوفة بحيث تؤدي إلى تلف نفس أو عضو أو نحوهما لم يصلوا جماعة. هـ فود: (ثم في صبحها ثم في الصبح إلخ) لا يتعد أن يكون جماعة عشاء ومغرب وعصر الجمعة أفضل من جماعة عشاء ومغرب وعصر غيرها على قياس ما تقرر في صبحها مع صبح غيرها. هـ فود: (من المساجد أو غيرها) قضيت أن كثير الجمع في البيت أفضل من قليله في المسجد وقد بين في شرحي الإزاش أن المعتد عكس ذلك وكذا بين ذلك شيخنا الشهاب الزملي وكذا بين هو هنا بقوله السابق، والأوجه إلخ خلافه. هـ فود: (بل قال المتولي إلخ) قياس ما قاله المتولي أن الإنفراد في المسجد الحرام أفضل من الجماعة في مسجد المدينة م.

إِنَّ الْإِنْفِرَادَ فِيهَا أَفْضَلُ مِنَ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِهَا لَيْكُنْ الْأَوْجَهُ خِلَافُهُ (إِلَّا لِبِدْعَةِ إِمَامِهِ) الَّتِي لَا تَقْتَضِي تَكْفِيرَهُ كَرِافِضِيٍّ أَوْ فِسْقِهِ وَلَوْ بِمُجَرَّدِ التَّهْمَةِ أَيْ الَّتِي فِيهَا نَوْعُ قُوَّةٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا يَقْتَضِي كَرَاهَةَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ فَالْأَقْلُ جَمَاعَةً بَلِ الْإِنْفِرَادُ أَفْضَلُ وَكَذَا لَوْ كَانَ لَا يَمْتَقِدُ وَجُوبَ بَعْضِ الْأَرْكَانِ أَوْ الشُّرُوطِ، وَإِنْ أَتَى بِهَا؛ لِأَنَّهُ يَقْصِدُ بِهَا النِّفَالَةَ وَهُوَ مُبْطِلٌ عِنْدَنَا، وَمِنْ ثَمَّ أَبْطَلَ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ مُطْلَقًا بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَجَوَّزَهُ الْأَكْثَرُ رِعَايَةً لِمَصْلَحَةِ الْجَمَاعَةِ وَاكْتِفَاءً بِوُجُودِ صُورَتِهَا وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ اقْتِدَاءُ بِمُخَالَفٍ وَتَقَطُّلِ الْجَمَاعَاتِ، وَلَوْ تَعَذَّرَتْ إِلَّا خَلْفَ مَنْ يُكْرَهُ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ لَمْ تَنْتَفِ الْكِرَاهَةُ كَمَا شَمَلَهُ كَلَامُهُمْ وَلَا نَظَرٌ لِإِدَامَةِ تَقَطُّلِهَا لِسُقُوطِ فَرْضِهَا حِينِيذٍ. وَبِمَا تَقَرَّرَ عُلِمَ ضَعْفُ اخْتِيَارِ الشُّبْكِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ هَؤُلَاءِ وَمِنْهُمْ الْمُخَالَفُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفِرَادِ، فَإِنَّ.....

المدينة م ر . اهـ . فُود: (لَيْكُنْ الْأَوْجَهُ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْتَهَج . فُود: (أَوْ فِسْقِهِ) مَغْطُوفٌ عَلَى بِدْعَةِ إِمَامِهِ سَمِ أَيْ فِسْقِهِ بِغَيْرِ الْبِدْعَةِ . فُود: (أَوْ غَيْرِهَا الْخ) كَلَامٌ شَرَحَ الرُّوضُ صَرِيحٌ فِي كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُخَالَفِ كَالْحَتَفِيِّ سَمِ . فُود: (بَلِ الْإِنْفِرَادُ الْخ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ أَيْضًا وَكَذَا جَزَمَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ وَكَذَا لَوْ كَانَ لَا يَمْتَقِدُ الْخ سَمِ . فُود: (لَوْ كَانَ لَا يَمْتَقِدُ الْخ) كَحَتَفِيِّ أَوْ غَيْرِهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي . فُود: (وَإِنْ أَتَى بِهَا الْخ) يَوْمُهُ صِحَّةُ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ إِذَا لَمْ يَأْتِ بِهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَالتَّغْيِيرُ بِالْغَايَةِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ رَشِيدِي . فُود: (وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِ) أَيْ بِمَنْ لَا يَمْتَقِدُ وَجُوبَ مَا ذَكَرَ . فُود: (مُطْلَقًا) رَاعَى الْخِلَافَ أَوَّلًا . فُود: (وَإِلَّا) أَيْ، وَإِنْ قُلْنَا يُبْطَلَانِ الْإِقْتِدَاءُ بِمَنْ لَا يَمْتَقِدُ وَجُوبَ مَا ذَكَرَ . فُود: (لِسُقُوطِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا نَظَرُ وَعِلَّةٌ لِعَدَمِ التَّنَظُّرِ . فُود: (وَبِمَا تَقَرَّرَ الْخ) وَافَقَ الشُّبْكِيُّ م ر ثُمَّ صَنَعَ الشَّارِحُ يُشْعِرُ بِفَرْضِ اخْتِيَارِ الشُّبْكِيِّ فِي حَالَةِ تَعَذُّرِهَا إِلَّا خَلْفَ هَؤُلَاءِ سَمِ . فُود: (اخْتِيَارِ الشُّبْكِيِّ الْخ) اعْتَمَدَ النَّهْيَةَ عِبَارَتَهُ وَمُقْتَضَى قَوْلِ الْأَصْحَابِ الْخ حُصُولُ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ خَلْفَ هَؤُلَاءِ وَأَتَاهَا أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفِرَادِ قَالَ الشُّبْكِيُّ إِنَّ كَلَامَهُمْ يُشْعِرُ بِهِ وَجَزَمَ بِهِ الدَّمِيرِيُّ وَقَالَ الْكِمَالُ بْنُ أَبِي شَرِيفٍ لَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَبِهِ أَفْنَى الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ . اهـ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُغْنِي اعْتِمَادُهُ أَيْضًا قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر حُصُولُ الْجَمَاعَةِ خَلْفَ هَؤُلَاءِ الْخ وَفِي حُصُولِهَا مَعَ كَرَاهَةِ الْإِقْتِدَاءِ بِهِمُ الْمَصْرُوحُ بِهَا فِيمَا مَرَّ حَتَّى فِيمَا لَوْ تَعَذَّرَتْ الْجَمَاعَةُ إِلَّا خَلْفَهُمْ وَفَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ سِيمَا وَالْكِرَاهَةُ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ أَنَّ الْكِرَاهَةَ إِذَا كَانَتْ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ تَقَوَّتْ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ . اهـ . فُود: (أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفِرَادِ) وَبِذَلِكَ

فُود: (أَوْ فِسْقِهِ) مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (إِلَّا لِبِدْعَةِ) . فُود: (أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا يَقْتَضِي كَرَاهَةَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ) كَلَامٌ شَرَحَ الرُّوضُ صَرِيحٌ فِي كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُخَالَفِ كَالْحَتَفِيِّ . فُود: (بَلِ الْإِنْفِرَادُ أَفْضَلُ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ أَيْضًا وَكَذَا جَزَمَ بِقَوْلِهِ: بَعْدَ وَكَذَا لَوْ كَانَ لَا يَمْتَقِدُ الْخ . فُود: (وَبِمَا تَقَرَّرَ عُلِمَ) ضَعْفُ اخْتِيَارِ الشُّبْكِيِّ وَافَقَ الشُّبْكِيُّ م ر ثُمَّ صَنَعَ الشَّارِحُ يُشْعِرُ بِفَرْضِ اخْتِيَارِ الشُّبْكِيِّ حَالَةَ تَعَذُّرِهَا إِلَّا خَلْفَ هَؤُلَاءِ . فُود: (أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفِرَادِ) بِذَلِكَ أَفْنَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ عَدَمُ

قُلْتُ مَا وَجْهُ الْكَرَاهَةِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا فِي الْمُخَالَفِ قُلْتُ مَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَبْحَثِ الْوَقْفِ أَنْ كُلُّ مَا وَقَعَ اخْتِلَافٌ فِي الْإِبْطَالِ بِهِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ بِمَقْتَضِي الْكَرَاهَةِ مِنْ تِلْكَ الْحَبِثَةِ (أَوْ) كَوْنِ الْقَلِيلَةِ بِمَسْجِدٍ مُتَيَقِّنٍ جُلَّ أَرْضِهِ وَمَالِ بَانِيهِ أَوْ إِمَامُهُ يُبَادِرُ بِالصَّلَاةِ أَوَّلَ الْوَقْتِ أَوْ يُطِيلُ الْقِرَاءَةَ حَتَّى يُدْرِكَ بِطِلْيَةِ الْقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةَ، وَالْكَثِيرَةُ بِغَيْرِ ذَلِكَ أَوْ (تَقْطُلُ مَسْجِدَ قَرِيبٍ) أَوْ بَعِيدٍ عَنِ الْجَمَاعَةِ فِيهِ (لِغَيْبَتِهِ) عَنْهُ لِكُونِهِ إِمَامَهُ أَوْ يَحْضُرُهُ النَّاسُ

أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَقَضَيْتُ ذَلِكَ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ حَيْثُذِ ؛ لِأَنَّ أَفْضَلِيَّتَهَا مِنَ الْإِنْفِرَادِ بِمَقْتَضِي طَلَبِهَا إِذْ لَيْسَ مَعْنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ أَكْثَرُ ثَوَابًا وَفِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ بَحَثْتُ فِيهِ مَعَ م ر فَوَافَقَ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ وَعَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي أَفْضَلِيَّتِهَا بَيْنَ وُجُودِ غَيْرِهَا وَعَدَمِهِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ الْإِعَادَةَ مَعَ هَؤُلَاءِ أَفْضَلُ مِنْ عَدَمِهَا بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ سَمَ وَيَأْتِي فِي الْإِعَادَةِ عَنْهُ عَنْ م ر خِلَافُهُ وَقَوْلُهُ فَوَافَقَ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَيِ مُخَالَفًا لِمَا مَرَّ عَنْ نَهَائِيهِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ تَعَلَّزَتِ الْجَمَاعَةُ إِلَّا خَلَفَ مَنْ يَكْزُرُ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ لَمْ تَنْتَفِ الْكَرَاهَةُ. هـ فَوَدَ: (قُلْتُ إِنَّهُ) هَذَا الْجَوَابُ يُفِيدُهُ انْتِهَاؤُ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ خَلْفَ الْمُخَالَفِ سَمَ أَيِ خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَالطَّبْلَاوِيُّ كَرَّدِي. هـ فَوَدَ: (أَوْ كَوْنُ الْقَلِيلَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا أَطْبَقُوا) فِي النَّهْيِ، وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (بَلْ بَحَثْ) إِلَى: (وَلَوْ تَعَارَضَ). هـ فَوَدَ: (أَوَّلُ الْوَقْتِ) أَيِ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ ع ش. هـ فَوَدَ: (أَوْ إِمَامُهُ) إِنَّهُ عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ: (مُتَيَقِّنٍ إِنَّهُ). هـ فَوَدَ: (أَوْ يُطِيلُ إِنَّهُ) عِبَارَةُ النَّهْيِ، وَالْمُعْنَى أَوْ إِمَامُ الْجَمْعِ الْكَثِيرِ سَرِيعُ الْقِرَاءَةِ وَالْمَأْمُومُ بِطِيلِهَا لَا يُدْرِكُ مَعَهُ الْفَاتِحَةَ وَيُدْرِكُهَا مَعَ إِمَامِ الْجَمْعِ الْقَلِيلِ. اهـ ع ش وَتَبَغْيِي أَنْ يُسْتَنَى أَيْضًا مَا لَوْ كَانَ إِمَامُ الْجَمْعِ الْقَلِيلِ أَفْضَلَ مِنْ إِمَامِ الْجَمْعِ الْكَثِيرِ بِفَقْهِ أَوْ نَحْوِهِ مِمَّا يَأْتِي فِي صِفَةِ الْإِمَامَةِ. اهـ. هـ فَوَدَ: (أَوْ تَقْطُلُ مَسْجِدَ إِنَّهُ)

(فَرَعَ): إِذَا كَانَ عَلَيْهِ الْإِمَامَةُ فِي مَسْجِدٍ فَلَمْ يَحْضُرْ مَعَهُ أَحَدٌ يُصَلِّي مَعَهُ وَجَبَتْ أَيِ لاسْتِحْقَاقِ الْمَعْلُومِ الصَّلَاةَ فِيهِ وَخَدَهُ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ شَيْئَيْنِ الصَّلَاةَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، وَالْإِمَامَةَ فِيهِ، فَإِذَا فَاتَ أَحَدُهُمَا لَا يَنْقُطُ الْآخَرُ بِخِلَافِ مَنْ عَلَيْهِ التَّدْرِيسُ إِذَا لَمْ يَحْضُرْ أَحَدٌ مِنَ الطَّلَبَةِ لَا يَجِبُ أَنْ يُدْرَسَ لِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ التَّعْلِيمُ وَلَا يُتَصَوَّرُ بِدُونِ مُتَعَلِّمٍ بِخِلَافِ الْإِمَامِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ أَمْرَانِ كَمَا تَقَدَّمَ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ. اهـ. ع ش. وَفِي الْبُحْثِ مِنْهُ، وَالْخَطِيبُ كَالْمُدْرَسِ وَمِثْلُهُ الطَّلَبَةُ أَيِ الْمُقَرَّرِينَ فِي الْوُطَائِفِ إِذَا لَمْ يَحْضُرِ الشَّيْخُ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَلَّمَ بِدُونِ مُعَلِّمٍ. اهـ. هـ فَوَدَ: (عَنِ الْجَمَاعَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِتَقْطُلِ سَمَ.

الْكَرَاهَةُ حَيْثُذِ ؛ لِأَنَّ أَفْضَلِيَّتَهَا مِنَ الْإِنْفِرَادِ بِمَقْتَضِي طَلَبِهَا ؛ إِذْ لَيْسَ مَعْنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ أَكْثَرُ ثَوَابًا وَفِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ بَحَثْتُ مَعَ م ر فَوَافَقَ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ وَعَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي أَفْضَلِيَّتِهَا بَيْنَ وُجُودِ غَيْرِهَا وَعَدَمِهِ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِعَادَةَ مَعَ هَؤُلَاءِ أَفْضَلُ مِنْ عَدَمِهَا بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ. هـ فَوَدَ: (قُلْتُ مَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي إِنَّهُ) هَذَا الْجَوَابُ يُفِيدُهُ انْتِهَاؤُ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ خَلْفَ الْمُخَالَفِ. هـ فَوَدَ: (يُبَادِرُ إِنَّهُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ الْآنَ خَلَفَ إِمَامَ الطَّيْرِسِيَّةِ فِي نَحْوِ الصَّبْحِ أَفْضَلَ مِنْهَا خَلَفَ إِمَامَ الْأَزْهَرِ فِيهِ. هـ فَوَدَ فِي (سَمَ): (أَوْ تَقْطُلُ مَسْجِدَ قَرِيبٍ لِغَيْبَتِهِ) قَالَ فِي الْمُبَابِ: بَلْ يُصَلِّي مُتَفَرِّدًا ثُمَّ يُدْرِكُ الْجَمَاعَةَ. اهـ. وَبَيْنَ الشَّارِحِ فِي شَرْحِهِ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ الْقَاضِي وَالْبَغَوِيِّ. وَقَالَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ ضَعِيفٌ وَيَوْجُهُ إِنَّهُ. هـ فَوَدَ: (عَنِ الْجَمَاعَةِ)

يُخْصَرُهُ فَقَلِيلُ الْجَمْعِ فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ كَثِيرِهِ بَلْ بَحَثَ شَارِحُ أَنَّ الْإِفْرَادَ بِالْمُتَعَطِّلِ عَنْ الصَّلَاةِ فِيهِ لِيَغِيْبَتِهِ أَفْضَلُ لِكِنَّ الْأَوْجَعَ خِلَافَهُ، وَأَمَّا اعْتِمَادُ شَارِحِ التَّقْيِيدِ بِالْقَرِيبِ؛ لِأَنَّ لَهُ حَقَّ الْجَوَارِ وَهُوَ مَدْعُوٌّ مِنْهُ فَمَرْدُودٌ بِأَنَّهُ مَدْعُوٌّ مِنَ الْبَعِيدِ أَيْضًا وَحَقُّ الْجَوَارِ يُعَارِضُهُ خَيْرُ مُسْلِمٍ وَأَعْظَمُ النَّاسِ فِي الصَّلَاةِ أَجْرًا أَبْعَدُهُمْ إِلَيْهَا مِمَّنْ شِئِيَ وَلَوْ تَعَارَضَ الْخُشُوعُ وَالْجَمَاعَةُ فَهِيَ أَوْلَى كَمَا أَطْبَقُوا عَلَيْهِ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ فَرْضَ الْكِفَايَةِ أَفْضَلُ مِنَ السُّنَّةِ وَأَيْضًا فَالْخِلَافُ فِي كَوْنِهَا فَرْضٌ غَفِيرٌ وَكَوْنِهَا شَرْطًا لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ أَقْوَى مِنْهُ فِي شَرْطِيَّةِ الْخُشُوعِ وَإِفْتَاءِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُ أَوْلَى مُطْلَقًا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ وَكَذَا إِفْتَاءُ الْغَزَالِيِّ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْجَمْعُ يَمْنَعُهُ الْخُشُوعُ فِي أَكْثَرِ صَلَاتِهِ فَالْإِفْرَادُ أَوْلَى عَلَى أَنَّهُ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِشَرْطِيَّتِهِ مَعَ شُذُوذِهِمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ بِهَا فِي جُزْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ لَا فِي كُلِّهَا، فَإِنْ قُلْتَ تَقْدِيمُهَا يُنَافِي مَا يَأْتِي مِنْ تَقْدِيمِهِ فِي ذِي جَوْعٍ أَوْ عَطَشٍ. قُلْتَ لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا مَفْرُوضٌ فِيمَنْ يُتَوَقَّعُ فَوَائِدُهُ مِنْهَا مِنْ حَيْثُ إِشَارَةُ الْفَرْزَةِ فَأَمَرَ بِهَا قَهْرًا لِتَفْسِيهِ الْمُتَحَيِّلَةِ مَا قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لَاسْتِيلَاءِ الشَّيْطَانِ عَلَيْهَا كَمَا ذُلَّ عَلَيْهِ الْخَيْرُ السَّابِقُ

• فَوَدَّ: (التَّقْيِيدُ) أَي تَقْيِيدُ الْمُصَنِّفِ لِلْمَسْجِدِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ لَهُ حَقَّ الْجَوَارِ الْخُ) وَلَوْ اسْتَوَى مَسْجِدَا جَمَاعَةٍ قُدِّمَ الْأَقْرَبُ مَسَافَةً لِحُرْمَةِ الْجَوَارِ ثُمَّ مَا انْتَفَتِ الشُّبُهَةُ فِيهِ عَنْ مَالِ بَانِيهِ وَوَاقِفِهِ ثُمَّ يَتَخَيَّرُ نَعَمَ إِنْ سَمِعَ النَّدَاءَ مُتَرْتِّبًا قَبْلَتَنِي كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَنْ يَكُونَ ذَهَابُهُ إِلَى الْأَوَّلِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ مُؤَدَّته دَعَاهُ أَوَّلًا نِهَائِيَةً وَمُنْفِي أَي مَعَ اسْتِوَائِهِمَا فِي سَائِرِ الْوُجُوهِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ تَعَارَضَ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْمُنْفِي وَأَفْنَى الْغَزَالِيِّ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَوْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا خَشَعَ أَي فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ وَلَوْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ لَمْ يَخْشَعْ فَالْإِفْرَادُ أَفْضَلُ وَتَبِعَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ تَبَعًا لِلْأَذْرَعِيِّ، وَالْمُخْتَارُ بَلِ الصَّوَابُ خِلَافُ مَا قَالَاهُ وَهُوَ كَذَلِكَ. اهـ. • فَوَدَّ: (أَقْوَى مِنْهُ الْخُ) أَي مِنَ الْخِلَافِ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ) أَي الْخُشُوعُ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي فِي أَكْثَرِ صَلَاتِهِ أَوْ كُلِّهَا. • فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّهُ) أَي إِفْتَاءُ الْغَزَالِيِّ. • فَوَدَّ: (تَقْدِيمُهَا) أَي الْجَمَاعَةُ. • فَوَدَّ: (مِنْ تَقْدِيمِهِ) أَي الْخُشُوعُ. • فَوَدَّ: (قُلْتَ لَا يُنَافِيهِ الْخُ) وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ أَيْضًا بِأَنَّ الْاجْتِمَاعَ لَيْسَ سَبَبًا مُغْتَدَاً فِي مَنَعَ الْخُشُوعِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْجَوْعِ، وَالْعَطَشِ فَلَمْ يُغْتَدَّ بِمَنَعَ الْأَوَّلِ وَاعْتَدَّ بِمَنَعَ الثَّانِي سَم. • فَوَدَّ: (فَأَمَرَ بِهَا) أَي بِالْجَمَاعَةِ. • فَوَدَّ: (السَّابِقُ) أَي فِي شَرْحٍ وَقِيلَ فَرْضُ كِفَايَةِ الْخُ.

مُتَعَلِّقٌ بِتَعَطُّلِ. • فَوَدَّ: (بَلْ بَحَثَ شَارِحُ الْخُ) هَذَا الْبَحْثُ يُوَافِقُ مَا مَرَّ عَنِ الْعُبَابِ فِي الْهَامِشِ.

• فَوَدَّ: (وَأَمَّا اعْتِمَادُ شَارِحِ التَّقْيِيدِ بِالْقَرِيبِ الْخُ) وَلَوْ اسْتَوَى مَسْجِدَا جَمَاعَةٍ قُدِّمَ الْأَقْرَبُ مَسَافَةً لِحُرْمَةِ الْجَوَارِ ثُمَّ مَا انْتَفَتِ الشُّبُهَةُ فِيهِ عَنْ مَالِ بَانِيهِ أَوْ وَاقِفِهِ ثُمَّ يَتَخَيَّرُ نَعَمَ إِنْ سَمِعَ النَّدَاءَ مُتَرْتِّبًا فَذَهَابُهُ إِلَى الْأَوَّلِ أَفْضَلُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّ مُؤَدَّته دَعَاهُ أَوَّلًا شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ تَقْدِيمُهَا يُنَافِي مَا يَأْتِي الْخُ) يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْاجْتِمَاعَ لَيْسَ سَبَبًا مُغْتَدَاً فِي مَنَعَ الْخُشُوعِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْجَوْعِ وَالْعَطَشِ فَلَمْ يُغْتَدَّ بِمَنَعَ الْأَوَّلِ وَاعْتَدَّ بِمَنَعَ الثَّانِي.

«إِنَّمَا يَأْكُلُ الذُّنْبَ مِنَ الْغَنَمِ الْقَاصِيَّةِ»، وَأَمَّا ذَاكَ فَمَانِعُهُ ظَاهِرٌ فَقَدْ دُمٌّ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ عُذْرًا كَمَا دَفَعَهُ الْحَدِيثُ ثُمَّ رَأَيْتَ لِلْفَرَائِجِ إِفْتَاءً آخَرَ يُصْرِّحُ بِمَا ذَكَرْتَهُ مُتَأَخِّرًا عَنْ ذَلِكَ الْإِفْتَاءِ فَيَسْتَلِزِمُ الرِّبَاضَةَ فِي الْخَلْوَةِ حَتَّى صَارَتْ طَاعَتُهُ تَتَفَرَّقُ عَلَيْهِ بِالْاجْتِمَاعِ بِأَنَّهُ رَجُلٌ مَغْرُورٌ إِذْ مَا يَحْصُلُ لَهُ فِي الْجَمَاعَةِ مِنَ الْفَوَائِدِ أَعْظَمُ مِنْ خُشُوعِهِ وَأَطَالُ فِي ذَلِكَ.

(وَادْرَاكَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ) مَعَ الْإِمَامِ (فَضِيلَةٌ) مَأْمُورٌ بِهَا لِكُونِهَا صَفْوَةَ الصَّلَاةِ كَمَا فِي حَدِيثِ الْبِزَّارِ وَلَآنَ مُلَازِمَتَهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا يُكْتَسَبُ لَهُ بِهَا بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ وَبَرَاءَةٌ مِنَ النِّفَاقِ كَمَا فِي حَدِيثِ ضَعِيفٍ (وَأَمَّا تَحْصُلُ بِحُضُورِ تَكْبِيرَةِ الْإِمَامِ وَ) (بِالِاسْتِغْفَالِ بِالتَّحَرُّمِ غَيْبِ تَحَرُّمِ إِمَامِهِ)، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهَا أَوْ تَرَاحَى فَاتَتْهُ نَعْمٌ يُقْتَضَرُّ لَهُ وَسُوءَةٌ خَفِيفَةٌ وَاسْتَشْكِالٌ بِقَدَمِ اغْتِفَارِهِمُ الْوَسُوءَةَ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْإِمَامِ بِتَمَامِ رُكْنَيْنِ فِعْلِيَّيْنِ وَيَزِدُّ بِأَنَّهَا حِينِيذٌ لَا تَكُونُ إِلَّا ظَاهِرَةً فَلَا تَنَافِي وَفُرْقٌ بِأَنْشَاءِ غَيْرِ ذَلِكَ فِيهَا نَظَرٌ (وَقِيلَ) تَحْصُلُ (بِادْرَاكِ بَعْضِ الْقِيَامِ)؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ التَّحَرُّمِ (وَقِيلَ) تَحْصُلُ بِادْرَاكِ (أَوَّلِ رُكُوعٍ) أَيْ بِالرُّكُوعِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ قِيَامِهَا وَمَحَلُّهُمَا إِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِحْرَامَ الْإِمَامِ وَالْأَوَّلُ فَاتَتْهُ عَلَيْهِمَا أَيْضًا.

• وفود: (إنما يأكل الذنب) بدل من الخبر السابق. • فود: (فمانعه) أي مانع الخشوع. • فود: (متأخرًا) إلخ) حال من إفتاء آخر. • وفود: (فمن لازم إلخ وقوله بأنه إلخ) متعلقان به أي بإفتاء آخر. • فود: (مع الإمام) إلى قول المتن، والصحيح في النهاية، والمغني لا قوله: وفروق إلى المتن. • فود: (صفوة الصلاة) أي خالصها عن أي يتوقف انعقادها عليها. • فود: (كما في حديث البزار) راجع للتفصيل.

• فود: (ضعيف) أي، والضعيف يفعل به في فضائل الأعمال سم ونهاية ومغني. • فود: (أربعين يومًا) أي في الصلوات الخمس ع ش. • فود: (بمحضه إلخ) كان الأولى تأخيرها عن قول المصنف بالاستغفال إلخ مع التفسير بمع بدل الباء كما في النهاية، والمغني. • فود: (نعم يقتضيه له وسوءة إلخ) وكذا يقتضيه له اشتغاله بدعاء الإقامة إذا تركه الإمام كما مر عن ع ش في أواخر باب الأذان. • فود: (أو تراخي إلخ) أي ولو لمصلحة الصلاة كالطهارة مغني. • فود: (خفيفة) بأن لا تكون بقدر ما يسع ركنين على المتعمد شيخنا عبارة ع ش وهي التي لا يؤدي الاستغفال بها إلى قوأت ركنين فعليتين كما يفيد قوله واستشكيل إلخ ولعله غير مراد بل المراد ما لا يطول بها زمان عرفًا حتى لو أدت وسوءته إلى قوأت القيام أو منظميه فانت فضيلة التحريم. اهـ. • فود: (حينئذ) أي حين إذ كانت بقدر ركنين فعليتين.

• فود: (أي بالركوع الأول) أشار به إلى أن أول ركوع من إضافة الصفة للموصوف. • فود: (حكم قيامها) أي تكبيرة التحريم. • فود: (ومحلها) أي الوجهين المذكورين. • فود: (ولاً) أي بأن حضره وآخر. • وفود: (فاتته عليهما إلخ) أي وإن أدرك الركعة، ولو خاف قوت التكبيرة لو لم يسرع لم يندب

• فود: (كما في حديث ضعيف)، والحديث الضعيف يفعل به في الفضائل. • فود: (في سني: أول ركوع) من إضافة الصفة للموصوف.

(والصحيح إدراك الجماعة) في غير الجمعة ومنه فيما يظهر مدرك ما بعد ركوعها الثاني فيحصل له فضل الجماعة في ظهره؛ لأنه أدرك بعضها في جماعة (ما لم يسلم) الإمام أي ينطق بالميم من عليكم؛ لأنه لا يخرج إلا به على ما مر فيه وأخير سجود السهو فتمت أدركه قبله أدركها، وإن لم يجلس معه لإدراكه معه ما يعتد له به من النيّة وتكبير الإحرام.....

له الإشراع بل ينشئ بسكينة كما لو لم يخف قوتها، نعم لو ضاق الوقت وخشي قوته فليسر كما لو خشي قوت الجمعة وكذا لو امتد الوقت وكانت لا تقوم إلا به ولو لم يسر لتعطلت أما لو خاف قوت الجماعة فالمنقول كما في المجموع وغيره أنه لا يسر، وإن كان قضية كلام الرافعي وغيره أنه يسر مغني ونهاية.

قول (س): (والصحيح إدراك الجماعة إلخ) اعتمد شيخنا الشهاب الزملي عدم صحة الإفتاء بعد شروع الإمام في السلام لضعف حاله بشروعه في التحلل وقياسه عدم انعقاد الصلاة رأساً كما لو أحرّم ناولاً الإفتاء بمن ليس في صلاة وقد يترق سم ويأتي عن المغني وشيخنا أعيان الإيعاد. هـ قوله: (في غير الجمعة) تبع فيه الزكشي وغيره ولا حاجة إليه؛ لأن إدراك الجماعة لا يتوقف على ركعة بل يحصل بما يأتي حتى في الجمعة بقرينة ما بحثه وهو متعين، وأما ما ذكره في الجمعة فشرط من شروط صحة الجمعة فليتنامل بضري وقال شيخنا بعد ذكر نحو الإغراض المذكور عن القلوب ما نصه وأجيب بأنه لم يدرك جماعة الجمعة في هذه الصورة لقوات الجمعة فالجماعة المقيدة بالجمعة متروكة على الركعة كما قاله الشارح. اهـ. هـ قوله: (ومنه) أي من مدرك الجماعة.

قول (س): (ما لم يسلم) أي بأن انتهى سلامه عقب تحرّره وإن بدأ بالسلام قبله، أما إذا سلم مع تحرّره بأن انتهى تحرّم المأموم مع انتهاء سلام الإمام فلا تحصل له فضيلة الجماعة بل تنعقد صلاته فرادى كما يؤخذ من كلام الاستوئي مغني وعبارة شيخنا أي ما لم يسر في السلام، فإن سرع فيه انعقدت صلاة المأموم فرادى وقيل لا تنعقد أصلاً أو ما لم يتم السلام فلو أحرّم المأموم مع شروع الإمام في سلام انعقدت صلاته جماعة فالتأويل الأول على كلام الشيخ الزملي، والتأويل الثاني على كلام الشيخ ابن حجر أي والخطيب. اهـ. هـ قوله: (أي ينطق بالميم إلخ) وفاقاً للمغني وخلافاً للنهاية. هـ قوله: (وإن لم يجلس معه) أي بأن سلم عقب تحرّره شيخ الإسلام قال ع ش ويحرم عليه الجلوس حيثن؛ لأنه كان للمتابعة وقد فانت بسلام الإمام، فإن جلس عابداً عالماً بطلت صلاته، وإن كان ناسياً

هـ قوله: (والصحيح إدراك الجماعة ما لم يسلم) اعتمد شيخنا الشهاب الزملي عدم صحة الإفتاء بعد شروع الإمام في السلام لضعف حاله بشروعه في التحلل وقياسه عدم انعقاد الصلاة رأساً كما لو أحرّم ناولاً الإفتاء بمن ليس في صلاة وقد يترق كما هو ظاهر كلام من ذكر ذلك. هـ قوله: (أي ينطق بالميم من عليكم) عبارة شروط الإمامة لشيخنا الشهاب الزملي ويصح الإفتاء بالمصلي ما لم يسر في السلام وقيل ولو بعد قوله السلام وقيل عليكم ويكون بذلك مدركاً للجماعة على ما جرى عليه بعضهم. اهـ.

وللإتفاق على جواز الإفتداء حيثئذ فلو لم يُحصَلْها به لأبطل الصلاة؛ لأنه زيادة بلا فائدة، أمّا الجمعة فلا تُدرك إلا بركعة كما يأتي وشمل كلامه من أدرك جزءاً من أولها ثم فارق يفتد أو خرج الإمام يتحو حديث ومعنى إدراكها بذلك أنه يُكتب له أصل ثوابها، وأمّا كماله، فإنما يحصل بإدراك جميعها مع الإمام ومن ثم قالوا لو أمكنه إدراك بعض جماعة ورجا جماعة أخرى فالأفضل انتظارها ليحصل له كمال فضيلتها تامة ويظهر.....

أو جاهلاً لم يتطّل ويحبّ القيام قوِّراً إذا عليم وسجّد للسُّهر في آخر صلاته؛ لأنه فعل ما يتطلّب عنده اهـ. هـ فود: (وللإتفاق إلخ) هذا بالنسبة لشموله للإفتداء بعد شروع الإمام في السلام ممنوع وثناؤه ما في شروط الإمامة لشيخنا الشهاب الرّمليّ بما نصّه ويصحّ الإفتداء بالمُصلّي ما لم يُشرع في السلام وقبل لو بعد قوله السلام وقبل عليكم ويكون بذلك مذكراً للجماعة على ما جرى عليه بعضهم انتهى. سم عبارة النهاية فلو أتى بالتّية، والتحرّم عقب شروع الإمام في التّسليم الأولى وقبل تمامها فهل يكون مُحصّلاً للجماعة نظراً إلى إدراك جزءٍ من صلاة الإمام أو لا نظراً إلى أنه إنما عقد التّية والإمام في التحليل فيه احتمالان جزم الإستوئي بالأول وقال إنه مُصرّح به وأبو زرعة في تحريره بالثاني قال الكمال ابن أبي شريف وهو الأقرب الموافق لظاهر عبارة المنهاج ويُفهّم قول ابن التّيب في التّهذيب أخذاً من التّية وتذكر بما قبل السلام اهـ. وهذا هو المعتمد كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اهـ.

هـ فود: (لإدراكه) إلى قوله ويظهر في المُعني إلّا قوله وشمل إلى ومعنى إلخ. هـ فود: (أما الجمعة) إلى المتن في النهاية. هـ فود: (من أدرك إلخ) أي في غير الجمعة. هـ فود: (بذلك) أي بإدراك جزءٍ من أولها إلخ. هـ فود: (لو أمكنه إدراك بعض جماعة إلخ) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين إدراك إمام الأولى بعد ركوع الركعة الأخيرة وبين إدراكه قبله كأن أدركه في الركعة الثانية أو الثالثة وأنه لا فرق بين كون الجماعة الأولى أكثر أو لا، وعبارة شيخنا الزيّاديّ ويسنّ الانتظار لو سبق ببعض الصلاة ورجا جماعة يُدرك معهم الكلّ وكانوا مُساوين لهذه الجماعة في جميع ما مرّ فمتى كان في هذه شيءٍ بما يُقدّم بها الجمع القليل كان أولى ع ش ووجه سم الأول بما نصّه قوله ورجا جماعة إلخ ظاهره ولو أقلّ من الأولى وهو مُتّجه؛ لأنّ حصول الجماعة بالأولى في جميع صلاته حكميّ لا حقيقيّ م ر. اهـ. قوله ورجا جماعة أخرى أي غلب على ظنّه وجودهم ع ش. هـ فود: (فالأفضل إلخ) هذا إذا اقتصر على صلاة واحدة وإلا فالأفضل له أن يُصلّيها مع هؤلاء ثم يعيدها مع الأخرى مُعني. هـ فود: (فالأفضل إلخ) لعلّ محلّه في المطروق سم.

هـ فود: (وللإتفاق على جواز الإفتداء حيثئذ إلخ) هذا بالإتفاق بالنسبة لشموله للإفتداء بعد شروع الإمام في السلام ممنوع وثناؤه ما في شروط الإمامة لشيخنا الرّمليّ فانظره في الحاشية الأخرى. هـ فود: (ورجا جماعة أخرى) ظاهره ولو أقلّ من الأولى وهو مُتّجه؛ لأنّ حصول الجماعة بالأولى في جميع صلاته حكميّ لا حقيقيّ م ر. هـ فود: (فالأفضل) لعلّ محلّه في المطروق.

أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ تَفُتْ بِانتظارِهِمْ فَضِيلَةُ أَوَّلِ الْوَقْتِ أَوْ وَقْتِ الْاِخْتِيَارِ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الرَّجَاءِ وَالْيَقِينِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ فِي مُتَفَرِّدِ رَجَا الْجَمَاعَةِ لِوُضُوحِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَوْ قَصَّذَهَا فَلَمْ يُدْرِكْهَا كَتِيبَ لَهَا أَجْرُهَا لِحَدِيثٍ فِيهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ ذَلِيلًا لَا نَقْلًا.

(وَلْيُخَفَّفَ الْإِمَامُ) نَدْبًا (مَعَ فِعْلِ الْأَبْعَاضِ، وَالْهَيْئَاتِ) أَيِ بَقِيَّةِ السُّنَنِ وَجَمِيعِ مَا يَأْتِي بِهِ مِنْ وَاجِبٍ وَمُنْدُوبٍ بِحَيْثُ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْأَقْلِ وَلَا يَسْتَوْفِي الْأَكْمَلَ وَلَا كُرَّةً بَلْ يَأْتِي بِأَدْنَى الْكَمَالِ كَمَا مَرَّ ثُمَّ لِلْخَبِيرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ إِذَا أُمِّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفَّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ، وَالْكَبِيرَ، وَالضَّعِيفَ، وَالْمَرِيضَ وَذَا الْحَاجَةِ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطِيلْ مَا شَاءَ (إِلَّا أَنْ يَرْضَى) الْجَمِيعُ (بِطَوِيلِهِ) بِاللَّفْظِ.....

• فُود: (أَنْ مَحَلَّهُ) وَقَوْلُهُ: (سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ) أَيِ أَفْضَلِيَةِ الْإِنْتِظَارِ. • فُود: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ التَّعْمِيمِ بِقَوْلِهِ سَوَاءٌ الْخ. • فُود: (مَا مَرَّ الْخ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ مَا مَرَّ فِي التَّيْمُ فِي شَرْحٍ وَلَوْ تَبَيَّنَتْ آخِرَ الْوَقْتِ فَانْتِظَارُهُ أَفْضَلُ أَوْ ظَنَّهُ فَتَجْعِلُ التَّيْمُ أَفْضَلَ مِمَّا نَصَّهُ وَتَبَيَّنَ السُّرَّةُ، وَالْجَمَاعَةُ، وَالْقِيَامُ آخِرَهُ وَظَنُّهَا كَتِيبُ الْمَاءِ وَظَنَّهُ انْتَهَى سَم. • فُود: (لِوُضُوحِ الْفَرْقِ الْخ) وَهُوَ أَنَّهُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ أَفْزَكَ الْجَمَاعَةُ فِي الصَّلَاتَيْنِ غَايَتُهُ أَنَّهُمَا فِي الثَّانِيَةِ أَكْمَلُ ع. ش. • فُود: (لَوْ قَصَّذَهَا) أَيِ الْجَمَاعَةَ. • فُود: (نَدْبًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ فِيهِ نَظَرٌ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَا بِالسُّكُوتِ فِيمَا يَظْهَرُ. • فُود: (أَيِ بَقِيَّةِ السُّنَنِ) تَفْسِيرٌ لِلْهَيْئَاتِ. • فُود: (جَمِيعٌ مَا يَأْتِي بِهِ) مَفْعُولٌ يُخَفَّفُ سَم. • فُود: (وَلَا يَسْتَوْفِي الْأَكْمَلَ الْخ)، وَالْوَجْهَ اسْتِيفَاءُ الْمَوْجُودِ أَنَّهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَمِمَّا وَرَدَ بِخُصُوصِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ م ر جَزَمَ بِذَلِكَ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ. أ. ه. ع. ش. • فُود: (وَلَا الْخ) أَيِ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَقْلِ أَوْ اسْتَوْفَى الْأَكْمَلَ.

• فُود: (بَلْ يَأْتِي بِأَدْنَى الْكَمَالِ) وَمِنْهُ الدُّعَاءُ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَيَأْتِي بِهِ الْإِمَامُ وَلَوْ لَغَيْرِ مَحْصُورِينَ لِقَلْبِهِ ع. ش. عِبَارَةٌ سَم عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ وَظَاهِرٌ أَنَّ ذِكْرَ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ يَأْتِي بِهِ كُلُّهُ لِقَصْرِهِ. أ. ه. • فُود: (وَالضَّعِيفُ) أَيِ مَنْ بِهِ ضَعْفٌ بَنِيَّةٌ كَتَحَافَةٍ وَنَحْوِهَا بِدُونِ مَرَضٍ مِنَ الْأَمْرَاضِ الْمُتَعَارِفَةِ ع. ش. • فُود: (الْجَمِيعُ) انْدَقَعَ بِهِ مَا يَوْهَمُهُ الْمُتَنُ مِنْ أَنَّهُ مَتَى رَضِيَ مَحْصُورُونَ، وَإِنْ كَانُوا بَعْضُ الْقَوْمِ يَنْدَبُ التَّطْوِيلُ سَم وَمُغْنِي.

• فُود: (وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ فِي مُتَفَرِّدِ رَجَا الْجَمَاعَةِ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِمَا مَرَّ قَوْلُهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي التَّيْمُ وَلَوْ تَبَيَّنَتْ آخِرَ الْوَقْتِ فَانْتِظَارُهُ أَفْضَلُ أَوْ ظَنَّهُ فَتَجْعِلُ التَّيْمُ أَفْضَلَ مِمَّا نَصَّهُ وَتَبَيَّنَ السُّرَّةُ وَالْجَمَاعَةُ وَالْقِيَامُ آخِرَهُ وَظَنُّهَا كَتِيبُ الْمَاءِ وَظَنَّهُ نَعَمَ يَسُنُّ تَأْخِيرَ لَنْ يَفْحَشَ عُرْفًا لِظَانِّ جَمَاعَةٍ أَثْنَاءَ الْوَقْتِ وَيَظْهَرُ أَنَّ الْآخَرِينَ كَذَلِكَ. أ. ه. • فُود: (جَمِيعٌ مَا يَأْتِي بِهِ) هُوَ مَفْعُولٌ يُخَفَّفُ. • فُود: (وَلَا يَسْتَوْفِي الْأَكْمَلَ السَّابِقُ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَظَاهِرٌ أَنَّ ذِكْرَ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ يَأْتِي بِهِ كُلُّهُ لِقَصْرِهِ. أ. ه. • فُود: (وَلَا كُرَّةً) كَذَا م. ر. • فُود فِي (سُي) (إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِطَوِيلِهِ مَحْصُورُونَ) هَذَا بِمُجَرَّدِهِ صَادِقٌ بِكَوْنِ الْمَحْصُورِينَ الرَّاظِينَ بَعْضُ الْجُمْلَةِ الْغَيْرِ الْمَحْصُورَةِ فَدَقَّعَهُ الشَّارْحُ بِتَقْدِيرِ فَاعِلٍ يَرْضَى لَفْظُ الْجَمِيعِ.

لا بالشكوت فيما يظهرُ وهم (محضورون) بمسجد غير مطروقي لم يطرأ غيرهم ولا يتعلّق بعينهم حق كإجراء عَيْن على عمل ناجز وأرقاء ومترّجات كما مرّ فينبذ له التطويل كما في المجموع عن جمع واعتمده جمع متأخرون وعليه تُحمل الأخبار الصحيحة في تطويله عليه السلام أحياناً أمّا إذا انتفى شرطٌ مما ذكر فيكره له التطويل، وإن أذن ذو الحق السابق في الجماعة؛ لأن الإذن فيها لا يستلزم الإذن في التطويل فاحتيج للنص عليه نعم أفتى ابن الصلاح فيما إذا لم يرَضَ واحدٌ أو اثنان أو نحوهما لغيره بأنّه يُراعى في نحو مروة لا أكثر رعاية لِحَقِّ الراضين لِقَلِّ بقوت حقهم بواجب أي مثلاً وفي المجموع أنّه حسنٌ مُتَتَبِعٌ واعتزّضه الأذرعِي كالشكِيّ بأنّه عليه السلام «خَفَّفَ لِبُكَاءِ الصَّبِيِّ» وشدّد النكير على مُعَاذٍ في تطويله، ولم يستفصل وبأن مفسدة تنغير غير الراضي لا تُساوي مصلحته وأجيب بأن قصصِي بُكاءِ الصبي ومُعَاذٍ لا كثرة فيهما وفيه نظرٌ. (ويكرهه) للإمام (التطويل)، وإن كان (ليُخَفِّقَهُ آخَرُونَ).....

• فَوَدَّ: (لا بالشكوت إلخ) خلافاً لِلنَّهْيِ عِبَارَتُهُ لَفْظاً أو سُكُوتاً مع عِلْمِهِ بِرِضَاهُمْ فيما يظهرُ. اهـ.
واعتمده البصري وكذا سم عِبَارَتُهُ ما المانع من اغتبار الشكوت مع غَلْبَةِ الظَّنِّ بِالرِّضَا بوايطة قرينة.
اهـ. ويُفِيدُهُ أيضاً قولُ الْمُغْنِي، فإن جَهِلَ حالَهُمْ أو اختلفوا لم يُطَوَّلْ. اهـ. • فَوَدَّ: (بمسجد) المراد به محلُّ الصَّلَاةِ كما يُفِيدُهُ صَنِيعُ الْمُغْنِي هُنَا وَعَبَّرَ بِهِ الشَّارِحُ فِي مَسْأَلَةِ الإخْسَاسِ الْآتِيَةِ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَطْرَأْ) إلى قوله أمّا إذا في الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لَمْ يَطْرَأْ غَيْرُهُمْ) صِفَةٌ كَاشِفَةٌ لِقَوْلِهِ غَيْرَ مَطْرُوقٍ كُرْدِيّ عِبَارَةٌ البصري وتقييد المسجد بغير المطروق يُغْنِي عَنْ قَوْلِهِمْ لَمْ يَطْرَأْ إلخ فليُتَأَمَّلْ. اهـ. • فَوَدَّ: (كما مرّ) أي في دُعَاءِ الْإِفْتِاحِ كُرْدِيّ. • فَوَدَّ: (وعليه تُحْمَلُ) أي على رِضَا الْمُخْصُورِينَ بِشُرُوطِهِمُ الْمَذْكُورَةِ وقد يَخْدُشُ هَذَا الْحَمْلُ أَنَّ مَسْجِدَهُ عليه السلام كان مَطْرُوقاً. • فَوَدَّ: (السابق) بِالْجَرِّ صِفَةٌ الْحَقِّ وَإِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا تَعْلَقُ بِعَيْنِهِمْ حَقُّ إلخ. • فَوَدَّ: (في الجماعة) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَذِنَ. • فَوَدَّ: (نعم) إلى قوله وفيه نظرٌ في الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (أفتى ابن الصلاح إلخ) اعتمده النَّهْيُ، وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (ولم يستفصل) أي عن نَحْوِ الْمَرْءِ وَالْأَكْثَرِ سَم. • فَوَدَّ: (وبأن مفسدة إلخ) قد يُقَالُ الْمَوَافِقُ لِلْمَطْلُوبِ أَنْ يُقَالَ وَيَأْنِ مَصْلَحَةُ الرَّاظِي لَا تُسَاوِي مَفْسَدَةَ تَنْغِيرٍ غَيْرِ الرَّاظِي سَم. • فَوَدَّ: (مصلحة) أي مصلحة الرَّاظِي سَم وَرَشِيدِيّ.

• فَوَدَّ: (وإن كان إلخ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْكَرَاهَةَ لَا تَخْتَصُّ بِقَصْدِ لُحُوقِ الْآخَرِينَ بَلْ هِيَ ثَابِتَةٌ مُطْلَقاً أَيْ إِلَّا إِنْ رَضِيَ الْمُخْصُورُونَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ نَعَمُ التَّطْوِيلُ لِتَكْثِيرِ الْجَمَاعَةِ بِمَنْ يَلْحَقُهُ مَكْرُوهٌ وَإِنْ رَضِيَ

• فَوَدَّ: (لا بالشكوت) ما المانع من اغتبار الشكوت مع غَلْبَةِ الظَّنِّ بِالرِّضَا بوايطة قرينة.
• فَوَدَّ: (فينبذ له التطويل) اعتمده م ر - . • فَوَدَّ: (ولم يستفصل) أي عن نَحْوِ الْمَرْءِ وَالْأَكْثَرِ.
• فَوَدَّ: (وبأن مفسدة تنغير غير الراضي إلخ) قد يُقَالُ الْمَوَافِقُ لِلْمَطْلُوبِ عَكْسُ هَذَا الْكَلَامِ بَأَن يُقَالَ وَيَأْنِ مَصْلَحَةُ الرَّاظِي لَا تُسَاوِي مَفْسَدَةَ تَنْغِيرٍ غَيْرِ الرَّاظِي فَتَأَمَّلْ تَعْرِفُهُ. • فَوَدَّ: (لا تساوي مصلحة) أي مصلحة الراضي شارح. • فَوَدَّ: (وإن كان) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْكَرَاهَةَ لَا تَخْتَصُّ بِقَصْدِ لُحُوقِ الْآخَرِينَ بَلْ

لإضراره بالحاضرين مع تقصير المتأخرين بقدّم المبادرة، وإن كان المسجد يَمَحُلُ عَادَتَهُمْ بِأَتُونَهُ أَفْوَاجًا وَاعْتَرَضَ بِأَنْ فِي أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُطِيلُ الْأَوَّلَى لِيُدْرِكَهَا النَّاسُ، قِيلَ فَلْتُسْتَشَنَّ الْأَوَّلَى مِنْ إِبْلَاقِهِمْ مَا لَمْ يُبَالِغْ فِي تَطْوِيلِهَا. اهـ. والذي ذُلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ نَدَبُ تَطْوِيلِهَا عَلَى الثَّانِيَةِ لَكِنَّ لَا بِهَذَا الْقَصْدِ بَلْ لِيَكُونَ النَّشَاطُ فِيهَا أَكْثَرَ وَالْوَسْوَسةُ أَقْلَ، وَمَنْ صَرَّحَ بِأَنْ مِنْ حِكْمَةِ تَطْوِيلِ الْإِمَامِ أَنْ يُدْرِكَهَا قَاصِدُ الْجَمَاعَةِ.....

الحاضرون كما في شرح الرّوض عن المجموع وبقي ما لو طَوَّلَ لَا لِتَكْثِيرِ الْجَمَاعَةِ بَلْ لِلْحَقْوِ الْآخَرِينَ وَإِعَانَتِهِمْ عَلَى إِدْرَاكِ الْإِقْدَاءِ وَصَرِيحُ الْمَنِيِّ كَرَاهَةُ ذَلِكَ وَظَاهِرُهُ لَوْ فِي الرُّكُوعِ أَوْ الشَّهَادَةِ الْآخِرِ وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ وَسَيَاتِي كَرَاهَةُ انْتِظَارِ غَيْرِ الدَّخِلِ لَوْ فِيهِمَا نَعَمْ قَضِيَّةٌ تَغْلِيلُ الشَّارِحِ الْكَرَاهَةُ هُنَا بِإِضْرَارِ الْحَاضِرِينَ مَعَ تَقْصِيرِ الْمُتَأَخِّرِينَ انْتِفَاءُ الْكَرَاهَةِ إِذَا رَضِيَ الْحَاضِرُونَ الْمُخْصَرُونَ فَلْيُرَاجَعْ، فَإِنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الْمَنِيِّ سَمِ أَمَّا قَضِيَّةُ تَغْلِيلِ الْمَنِيِّ بِقَوْلِهِ لِإِضْرَارِ الْحَاضِرِينَ وَلِتَقْصِيرِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَلَا فِي عَدَمِ انْتِظَارِهِمْ حَتَّى لَهُمْ عَلَى الْمُبَادَرَةِ إِلَى قَضِيَّةِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ الْكَرَاهَةُ مُطْلَقًا حَيْثُ جَعَلَ كُلًّا مِنَ التَّقْصِيرِ وَالْحَثِّ عِلَّةً مُسْتَعْلَةً. هـ فَوُدَّ: (لِإِضْرَارِهِ) إِلَى قَوْلِهِ. اهـ. فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ قِيلَ. هـ فَوُدَّ: (وَاعْتَرَضَ الْخ) عِبَارَةُ الْمَنِيِّ وَلَا يُشْكِلُ ذَلِكَ بِتَضَرُّجِهِمْ بِاسْتِحْبَابِ تَطْوِيلِ الرُّكْعَةِ الْأَوَّلَى عَلَى الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي تَطْوِيلِ زَائِدٍ عَلَى هَيَاتِ الصَّلَاةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ تَطْوِيلَ الْأَوَّلَى عَلَى الثَّانِيَةِ مِنْ هَيَاتِهَا. اهـ. وَاجَابَ النِّهَايَةُ بِهَذَا الْجَوَابِ أَيْضًا لَكِنْ بَعْدَ إِجَابَتِهِ بِالْجَوَابِ الْآتِي فِي الشَّرْحِ. هـ فَوُدَّ: (قِيلَ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَالشُّبْكِيِّ وَتَبِعَهُمَا الزَّرْكَشِيُّ الْخ سَمِ.

هِيَ نَائِبَةٌ مُطْلَقًا إِلَّا إِنْ رَضِيَ الْمُخْصَرُونَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ نَعَمْ التَّطْوِيلُ لِتَكْثِيرِ الْجَمَاعَةِ بِمَنْ يَلْحَقُهُ مَكْرُوهٌ وَإِنْ رَضِيَ الْحَاضِرُونَ كَمَا فِي شَرْحِ الرّوضِ عَنْ الْمَجْمُوعِ فَالتَّطْوِيلُ لَا بِقَصْدِ التَّكْثِيرِ مَكْرُوهٌ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْمُخْصَرُونَ فَيَنْدَبُ كَمَا تَقَدَّمَ وَيَقْضِيهِ مَكْرُوهٌ مُطْلَقًا وَيَبْقَى الْكَلَامُ فِيمَا لَوْ طَوَّلَ لِلْحَقْوِ الْآخَرِينَ لَا لِتَكْثِيرِ الْجَمَاعَةِ بَلْ لِإِعَانَتِهِمْ عَلَى إِدْرَاكِ الْإِقْدَاءِ وَصَرِيحُ الْمَنِيِّ كَرَاهَةُ ذَلِكَ وَظَاهِرُهُ لَوْ فِي الرُّكُوعِ أَوْ الشَّهَادَةِ الْآخِرِ وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ وَسَيَاتِي كَرَاهَةُ انْتِظَارِ غَيْرِ الدَّخِلِ لَوْ فِيهِمَا نَعَمْ عَلَّلَ الشَّارِحُ الْكَرَاهَةَ هُنَا بِقَوْلِهِ لِإِضْرَارِ الْحَاضِرِينَ مَعَ تَقْصِيرِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَقَضِيَّتُهُ انْتِفَاءُ الْكَرَاهَةِ إِذَا رَضِيَ الْحَاضِرُونَ الْمُخْصَرُونَ فَلْيُرَاجَعْ، فَإِنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الْمَنِيِّ. هـ فَوُدَّ: (وَأِنْ كَانَ لَيُلْحَقُ آخَرُونَ) يَشْمَلُ التَّطْوِيلُ لَا لَيُلْحَقَ آخَرُونَ وَلَا بِقَصْدِ تَكْثِيرِ الْجَمَاعَةِ مَعَ رِضَا الْمُخْصَرِينَ مَعَ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ بَلْ مَعَ اسْتِحْبَابِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِتَطْوِيلِهِ مَخْصَرُونَ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ فِي شَرْحِهِ فَيَنْدَبُ لَهُ التَّطْوِيلُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ. هـ فَوُدَّ: (قِيلَ فَلْتُسْتَشَنَّ الْأَوَّلَى مِنْ إِبْلَاقِهِمْ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَالشُّبْكِيِّ وَتَبِعَهُمَا الزَّرْكَشِيُّ وَفِيمَا أَطْلَقُوهُ فِي الْأَوَّلَى نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يُسَنُّ إطَالََةُ الْأَوَّلَى عَلَى الثَّانِيَةِ وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ يُدْرِكُهَا قَاصِدُ الْجَمَاعَةِ وَصَحَّ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُطِيلُ فِي الْأَوَّلَى مِنَ الظُّهْرِ كَمَا يُدْرِكُهَا النَّاسُ، فَالْمُخْتَارُ دَلِيلًا عَدَمُ الْكَرَاهَةِ أَوْ يُحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى

مُرَّاهُ أَنَّ هَذَا مِنْ فَوَائِدِهَا لَا أَنَّهُ يَقْصِدُ تَطْوِيلَهَا لِذَلِكَ وَقَوْلُ الرَّائِي «كَيْ يَدْرِكَهَا النَّاسُ» تَعْبِيرٌ عَمَّا فِيهِمَ لَا عَنْ أَنَّهُ ﷺ قَصَدَ ذَلِكَ فَالْحَقُّ مَا قَالُوهُ قَبْلَ إِنَّمَا جَزَمُوا هُنَا بِالْكَرَاهَةِ وَخَكُوا الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ عَقِبَهَا؛ لِأَنَّ تِلْكَ فِيمَنْ دَخَلَ وَعَرَفَ بِهِ الْإِمَامُ بِخِلَافِ هَذِهِ. اهـ. وهو

هـ فَوَدُ: (مُرَّاهُ أَنَّ هَذَا مِنْ فَوَائِدِهَا إلخ) قَدْ يُقَالُ الْقِيَاسُ الظَّاهِرُ عَدَمُ التَّهَيُّ عَنْ أَنْ يَقْصِدَ بِالتَّطْوِيلِ مَا هُوَ مِنْ فَوَائِدِهِ فَتَأَمَّلْهُ، فَإِنَّهُ حَسَنٌ وَاضِحٌ فَنِي إِتْنِاجٍ مَا قَرَّرَهُ أَنَّ الْحَقَّ مَا قَالُوهُ فِيهِ مَا فِيهِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى نَبِيِّهِ سَم. هـ فَوَدُ: (تَغْيِيرٌ عَمَّا فِيهِمَ إلخ) فِيهِ بَحْثٌ وَهُوَ أَنَّ الَّذِي فِيهِمَ هُوَ أَنَّهُ ﷺ قَصَدَ ذَلِكَ فَالْإِثْبَاتُ فِي قَوْلِهِ تَغْيِيرٌ عَمَّا فِيهِمَ، وَالتَّهَيُّ فِي قَوْلِهِ لَا عَنْ أَنَّهُ ﷺ قَصَدَ ذَلِكَ مُتَنَاقِضَانِ فَتَأَمَّلْهُ، فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ سَم وَقَدْ يُنْتَعَمُ التَّنَاقُضُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّهَيُّ الْمَذْكُورِ لَا عَمَّا صَدَرَ عَنْهُ ﷺ وَمِمَّا يُشْعِرُ بِذَلِكَ الْقَضِيْدُ.

هـ فَوَدُ: (فَالْحَقُّ مَا قَالُوهُ) أَيِ مِنْ تَطْوِيلِ الْأَوَّلَى عَلَى الثَّانِيَةِ وَأَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ كَرْدِيٍّ وَبِحَمَلِ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَى هَذَا يَتَدَفَّعُ اسْتِحْكَالُ سَم بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ فَالْحَقُّ مَا قَالُوهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُمْ نَصَّوْا عَلَى مَحَلِّ التَّرَاجُعِ وَهُوَ أَنَّهُ يُطَوَّلُ فِي الْأَوَّلَى بِشَرْطِ أَنْ لَا يَقْصِدَ إِدْرَاكَ النَّاسِ فَمَنْعُوعٌ أَوْ أَنْ إِطْلَاقَهُمْ صَادِقٌ بِذَلِكَ فَلَا يَنْبَاسِبُ التَّغْيِيرُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ الْحَقَّ مَا قَالُوهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. هـ فَوَدُ: (فِي الْمَسْأَلَةِ عَقِبَهَا) وَهِيَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ أَحْسَنَ فِي

تَطْوِيلِ زَائِدٍ عَلَى هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ تَطْوِيلَ الْأَوَّلَى عَلَى الثَّانِيَةِ مِنْ هَيْئَاتِهَا انْتَهَى. وَفِي قَوْلِهِ فَالْأَوَّلَى إلخ نَظَرٌ يُعْلَمُ مِمَّا سَأَذْكُرُهُ إِلَى أَنَّ قَالَ وَالَّذِي يُتَجَمُّ لِي رَدُّ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَغْيِيلِهِمْ بَكُونِ قَاصِدِ الْجَمَاعَةِ يُدْرِكُهَا قَصَدَ الْإِمَامُ بِتَطْوِيلِهِ ذَلِكَ فَقَصَدَهُ لَهُ مَكْرُوهٌ فِي الْأَوَّلَى وَغَيْرِهَا، وَإِنْ تَرَبَّثَتْ عَلَيْهِ مَضْلَحَةٌ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُتَجَبَّرْ رِضَا الْمَامُومِينَ بِالتَّطْوِيلِ، وَإِنْ وَجِدَتْ فِيهِمُ الشُّرُوطُ السَّابِقَةُ كَمَا عَلِمْتَهُ عَنِ الْمَجْمُوعِ. فَالْوَجْهَ مَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ مِنْ كَرَاهَةِ التَّطْوِيلِ بِهَذَا الْقَضِيْدِ سِوَاةَ أَزَادَ بِهِ عَلَى هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ أَمْ لَا وَسِوَاةَ رَضَوْا بِهِ أَمْ لَا. وَسِوَاةَ قُلْنَا يُطَوَّلُ الْأَوَّلَى عَلَى الثَّانِيَةِ وَيَتَدَبُّ لَهُ طِلْوَالُ الْمُفْضَلِ وَقِسْمَاهُ أَمْ لَا ثَمَّ رَأَيْتُهُ فِي الْمَجْمُوعِ عِلَلٌ كَرَاهَةِ انْتِظَارِهِمْ بِأَنَّهُمْ مُقْصَرُونَ بِالتَّأَخِيرِ وَإِيَّانَ فِي عَدَمِهِ خُتْلَاهُمْ عَلَى مُسَارَعَةِ إِدْرَاكِ التَّحْرُمِ وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّ التَّطْوِيلَ لَا يَقْصِدُ تَكْثِيرَ أَيِ لِلْجَمَاعَةِ وَلَا انْتِظَارَ أَيِ لِذِي مَنَصِبٍ لَا يُكْرَهُ بَلْ هُوَ خِلَافُ السُّنَّةِ فَقَطْ لَكِنْ أَطْلَقَ الْمُتَوَلَّى وَآخَرُونَ كَرَاهَتَهُ وَتَقْلَّهَا فِي التَّحْقِيقِ عَنِ النَّصِّ وَمُرَادُهُمْ بِهِ خِلَافُ الْأَوَّلَى لِيُوَافِقَ مَا مَرَّ إلخ انْتَهَى وَإِثْبَاتُ الْكَرَاهَةِ أَوْ خِلَافِ الْأَوَّلَى فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِذَا كَانُوا مَخْصُورِينَ رَاضِينَ مُشْكِلًا؛ لِأَنَّهُ تَطْوِيلٌ لِلْعِبَادَةِ بِلَا مَخْذُورٍ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُونُوا مَخْصُورِينَ رَاضِينَ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوَدُ: (مُرَّاهُ أَنَّ هَذَا مِنْ فَوَائِدِهَا لَا أَنَّهُ إلخ) قَدْ يُقَالُ الْقِيَاسُ الظَّاهِرُ عَدَمُ التَّهَيُّ عَنْ أَنْ يَقْصِدَ بِالتَّطْوِيلِ مَا هُوَ مِنْ فَوَائِدِهِ فَتَأَمَّلْ، فَإِنَّهُ حَسَنٌ وَاضِحٌ فَنِي إِتْنِاجٍ مَا قَرَّرَهُ أَنَّ الْحَقَّ مَا قَالُوهُ فِيهِ مَا فِيهِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى نَبِيِّهِ. هـ فَوَدُ: (تَغْيِيرٌ عَمَّا فِيهِمَ لَا عَنْ أَنَّهُ ﷺ قَصَدَ ذَلِكَ) فِيهِ بَحْثٌ وَهُوَ أَنَّ الَّذِي فِيهِمَ هُوَ أَنَّهُ ﷺ قَصَدَ ذَلِكَ فَالْإِثْبَاتُ فِي قَوْلِهِ تَغْيِيرٌ عَمَّا فِيهِمَ، وَالتَّهَيُّ فِي قَوْلِهِ لَا عَنْ أَنَّهُ ﷺ قَصَدَ ذَلِكَ مُتَنَاقِضَانِ فَتَأَمَّلْهُ، فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ.

هـ فَوَدُ: (فَالْحَقُّ مَا قَالُوهُ) إِنْ أَرَادَ أَنَّهُمْ نَصَّوْا عَلَى مَحَلِّ التَّرَاجُعِ وَهُوَ أَنَّهُ يُطَوَّلُ فِي الْأَوَّلَى بِشَرْطِ أَنْ لَا

بعيد إذ معرفته إن أريد بها معرفة ذاته تقتضي زيادة الكراهة ومن ثم كان الأكثرون عليها فيما يأتي؛ لأن فيه تشريكاً ولو قصد به التوّد إليه كان حرماً على ما يأتي أو الإحساس بدخوله لم يكن ذلك بمجرّده كافياً في الفرق فالوجه الفرق بأن الدّاخل ثم تأكّد حقّه بلحقه فيما يتوقّف انتظاره فيه على إدراك الركعة أو الجماعة ففقد بانتظاره بخلافه هنا (ولو أحسن) الإمام إذ الخلاف، والتفصيل الآتي إنما يأتي فيه، وأما منفرد أحسن بداخل يُريد الاقتداء به فينتظره ولو مع نحو تطويل إذ ليس ثم من يتضرر بتطويله ويُؤخذ منه أن إمام الراضين بشروطهم المذكورة كذلك وهو مُتّجه نعم لا بُدّ هنا أن يُستوي بينهم في الانتظار لله أيضاً (في الركوع) الذي تُدرّك به الركعة (أو التشهد الأخير بداخل) إلى محل الصلاة يُريد الاقتداء به.....

الركوع إلخ. □ فؤد: (تشریکاً) أي في العبادة. □ فؤد: (على ما يأتي) أي عن الفوراني. □ فؤد: (أو الإحساس إلخ) عطف على قوله معرفة ذاته. □ فؤد: (لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِمَجْرَدِهِ كَافِيًا) أي بل لا بُدّ من زيادة وتأكّد حقّه إلخ. □ فؤد: (فيما) أي في ركني يتوقّف انتظاره إلخ فيه أن الأمر بالعكس إذ المتوقّف هو الإدراك لا الانتظار.

فؤد (س): (ولو أحسن) هي اللفظة المشهورة قال الله تعالى ﴿هَلْ يُحِشُّ مِنْهُمْ مِنْ أَشْوَ﴾ (س: ٩٨) وفي لفظ غريبة بلا حمزة نهاية ومغني. □ فؤد: (إذ الخلاف إلخ) توجية لجعل ضمير أحسن للإمام لا للمصلّي السامع للمنفرد. □ فؤد: (وأما منفرد) إلى قوله ويُؤخذ في المغني وإلى قوله نعم في النهاية ليكنه صدّره بلفظ قليل ونعته بما نصّه لكن مقتضى كلام المصنف عدم الانتظار مطلقاً كما قاله السنوي. اه. قال ع ش قوله م ر عدم الانتظار مُعْتَمَد وقوله م ر مطلقاً أي إماماً أو غيره رضي المأمومون أو لا. اه. وقال الرشيد قائله الشهاب ابن حجر، والشارح م ر كأن تبعه أولاً كما في نسخ ثم رجّع فالحق في نسخ لفظ قليل ثم أعقبه بقوله ليكن مقتضى إلخ. اه. ويأتي عن سم عن م ر اغتماً ما قال الشارح فلعله في غير النهاية أو فيها قبل إلحاق ما مرّ ولم يطلع سم على ذلك إلحاق. □ فؤد: (فينتظره إلخ) لا يتمد أن يتنظر أيضاً غير الدّاخل ولو مع نحو تطويل لتخصيل الجماعة سم. □ فؤد: (ولو مع نحو تطويل) انظر ما أدخله بلفظة التحو وقد حذفها المغني. □ فؤد: (كذلك) أي كالمنفرد. □ فؤد: (وهو مُتّجه) اغتمده م ر أيضاً سم. □ فؤد: (هنا) أي في المنفرد إمام المحصورين واقتصر الكردي على الثاني. □ فؤد: (الذي) إلى قوله ثم رأيت في النهاية، والمغني لا قوله والإمام إلى على أنه يُمكن إلخ وما أتبه عليه. □ فؤد: (الذي يُدرّك به الركعة) احتزّ به عن الركوع الثاني من صلاة الكسوف كما يأتي.

يُعيد إدراك التاس فممنوع أو أن إطلاقهم صادق بذلك فلا يناسب التفسير عن ذلك بالحق ما قالوه قلنا مل. □ فؤد: (لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِمَجْرَدِهِ كَافِيًا) فيه تأمل. □ فؤد: (فينتظره) ولو مع نحو تطويل لا يتعدّ أنه يتنظر أيضاً غير الدّاخل لو مع نحو تطويل لتخصيل الجماعة ويُفارق ما تقدّم من كراهة الانتظار لتكثير الجماعة بوجود أصلها ثم لا هنا. □ فؤد: (وهو مُتّجه) اغتمده م ر أيضاً.

(لم يُكره انتظاره في الأظهر) لِغُذْرِهِ بِإِدْرَاكِهِ الرُّكْعَةَ أَوْ الْجَمَاعَةَ وَخَرَجَ بِفَرْضِهِ الْكَلَامَ فِي انْتِظَارِهِ فِي الصَّلَاةِ انْتِظَارُهُ قَبْلَهَا بِأَنْ أُقِيمَتْ، فَإِنَّ الْإِنْتِظَارَ حَبِثٌ يَحْرُمُ اتِّفَاقًا كَمَا حَكَاهُ الْمَآوِزِيُّ وَالْإِمَامُ وَأَقْرَبُهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ لِكُنْهُمَا عَثْرًا يَلُمُ بِحُلٍّ وَظَاهِرُهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يُشْكَلُ؛ لِأَنَّهُمْ بِسَبِيلِ مِنَ الصَّلَاةِ بِدُونِهِ عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ حَمْلَ لَمْ يَحُلْ عَلَى نَفْيِ الْحُلِّ الْمُسْتَوِيِّ الطَّرَفَيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ صَوَّخَ بِالْكَرَاهَةِ وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ. هَذَا (إِنْ لَمْ يُبَالِغْ فِيهِ) أَيِ الْإِنْتِظَارِ وَالْأَنَّ كَانَ لَوْ وُزِعَ عَلَى جَمِيعِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ لَظَهَرَ لَهُ أَثَرٌ مُحْسُوسٌ فِي كُلِّ عَلَى انْفِرَادِهِ كُرَّةً وَلَوْ لَجِئَ آخِرُ فِي ذَلِكَ الرُّكُوعِ أَوْ رُكُوعِ آخَرَ وَانْتِظَارُهُ وَحْدَهُ لَا مُبَالَغَةَ فِيهِ بَلْ مَعَ ضَمِّهِ لِلأَوَّلِ كُرَّةً أَيْضًا عِنْدَ الْإِمَامِ (وَلَمْ يَفْرُقْ) بِضَمِّ الرَّاءِ (بَيْنَ الدَّاخِلِينَ) بِانْتِظَارِ بَعْضِهِمْ لِتَحْوِ مُلَازِمَةً أَوْ ذَنْبٍ أَوْ صَدَاقَةٍ دُونَ بَعْضٍ بَلْ يُسَوِّي بَيْنَهُمْ فِي الْإِنْتِظَارِ لِلَّهِ تَعَالَى بِتَفْعِيلِ الْآدَمِيِّ، فَإِنَّ مِيزَ بَعْضُهُمْ وَلَوْ لِحْوِ عِلْمٍ أَوْ

فَوَلِّ (سُي): (لَمْ يُكْرَهْ) بَلْ يُبَاحُ مُغْنِي. □ فَوَد: (لِغُذْرِهِ) أَيِ الْإِمَامِ. □ وَفَوَد: (بِإِدْرَاكِهِ) أَيِ بَقْصِدِ إِدْرَاكِهِ الْمَآوِمِ الرُّكْعَةَ الْخُ وَلَوْ قَالَ بِتَحْصِيلِ الرُّكْعَةِ أَوْ الْجَمَاعَةِ لِلدَّاخِلِ كَانَ أَوْضَحَ عَ ش. □ فَوَد: (وَلَوْ خَرَجَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَلَوْ لَمْ يَدْخُلِ الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ وَقَدْ جَاءَ وَقْتُ الدُّخُولِ وَخَضَرَ بَعْضُ الْقَوْمِ وَرَجَوْا زِيَادَةً نَذَبَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ وَلَا يَنْتَظِرُهُمْ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ أَوَّلَ الْوَقْتِ بِجَمَاعَةٍ قَلِيلَةٍ أَفْضَلَ مِنْهَا آخِرُهُ بِجَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ فَلَوْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ قَالَ الْمَآوِزِيُّ لَمْ يَجْعَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْتَظِرَ مَنْ لَمْ يَخْضَرْ لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِيهِ أَيِ لَا يَجْعَلُ جَلًّا مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ بَلْ يُكْرَهُ كُرَاهَةٌ تُتَزَيَّدُ ثَبَّةً عَلَى ذَلِكَ شَيْخِي. اهـ. وَقَوْلُهُ فَلَوْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ الْخُ فِي النَّهَايَةِ مِثْلُهُ. □ فَوَد: (لِكُنْهُمَا الْخُ) أَيِ الْمَآوِزِيُّ وَالْإِمَامُ. □ فَوَد: (وَظَاهِرُهُ) أَيِ لَمْ يَجْعَلْ (ذَلِكَ) أَيِ يَحْرُمُ (إِلَّا أَنَّهُ) أَيِ التَّخْرِيمِ. □ فَوَد: (لِأَنَّهُمْ) أَيِ الْحَاضِرِينَ. □ وَفَوَد: (بِدُونِهِ) أَيِ الْإِمَامِ. □ فَوَد: (حَمْلٌ لَمْ يَجْعَلْ الْخُ) جَرَى عَلَى هَذَا الْحَمْلِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ سَمِ أَتَى، وَالنَّهَايَةُ، وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْفًا. □ فَوَد: (بَعْضُهُمْ) لَعَلَّهُ الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَيْفًا. □ فَوَد: (هَذَا) أَيِ عَدَمِ كُرَاهَةِ الْإِنْتِظَارِ. □ فَوَد: (أَيِ الْإِنْتِظَارِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَبَسَّنْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ كَمَا يَبْتَنُّهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. □ فَوَد: (كُرَّةً) يَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي خِلَافَهُ وَفِي سَمِ مَا نَصَّهُ عَلَيْهِ أَيِ الْكَرَاهَةِ بِضَرَرِ الْحَاضِرِينَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَحْسَسَ الْمُتَفَرِّدُ بِدَاخِلِ يُرِيدُ الْإِفْتِدَاءَ بِهِ سُنَّ لَهُ انْتِظَارُهُ، وَإِنْ طَالَ لَعَدَمَ الضَّرَرِ م. ر. اهـ. □ فَوَد: (وَلَوْ لَجِئَ آخِرُ فِي ذَلِكَ الرُّكُوعِ الْخُ) قِيَاسُهُ أَنَّ الْآخَرَ إِذَا دَخَلَ فِي الشَّهَادَةِ كَانَ حُكْمُهُ كَذَلِكَ عَ ش. □ فَوَد: (بِضَمِّ الرَّاءِ) أَيِ مِنْ بَابِ قَتْلٍ وَبِهَا قَرَأَ السَّبْعَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقْرَعُوا قُرْآنًا وَتَبَيَّنَ الْقَوْمَ الْآفَاقِينَ﴾ [الملك: ٢٥] وَفِي لُغَةٍ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ وَقَرَأَ بِهَا بَعْضُ التَّابِعِينَ. اهـ. مُضْبَاحٌ وَعَلَيْهِ فَلَمَّا اقْتَصَارَ الشَّارِحُ عَلَى الضَّمِّ لِكُونِهِ أَفْصَحَ عَ ش. □ فَوَد: (وَلِنَحْوِ حِلْمِ الْخُ) أَيِ كَسَادَةِ مُغْنِي.

□ فَوَد: (حَمْلٌ لَمْ يَجْعَلْ الْخُ) جَرَى عَلَى هَذَا الْحَمْلِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ. □ فَوَد: (كُرَّةً) عَلَيْهِ بِضَرَرِ الْحَاضِرِينَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَحْسَسَ الْمُتَفَرِّدُ بِدَاخِلِ يُرِيدُ الْإِفْتِدَاءَ بِهِ سُنَّ لَهُ انْتِظَارُهُ، وَإِنْ طَالَ لَعَدَمَ الضَّرَرِ

شَرَفَ وَأَبُوهُ أَوْ انتَظَرَهُمْ كُلُّهُمْ لَا لِلَّهِ بَلْ لِلتَّوَدُّدِ إِلَيْهِمْ كَرَّةٌ وَقَالَ الْفُورَانِيُّ يَحْرُمُ لِلتَّوَدُّدِ وَفِي الْكِفَايَةِ تَفْرِيقًا عَلَى الْاسْتِحْبَابِ الْآتِي إِنْ قَصَدَ بَانْتِظَارِهِ غَيْرَ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنْ كَانَ يُمَيِّزُ فِي انتِظَارِهِ بَيْنَ دَاخِلٍ وَدَاخِلٍ لَمْ يَصِحَّ قَوْلًا وَاحِدًا لَكِنْ اعْتَرَضَهُ ابْنُ الْعِمَادِ بِأَنَّهُ سَبَقَ قَلَمٌ مِنْ لَمْ يُسْتَحَبَّ إِلَى لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ حَكَى بَعْدَ فِي الْبُطْلَانِ قَوْلَيْنِ وَخَرَجَ بِدَاخِلٍ مِنْ أَحْسَنَ بِهِ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الدُّخُولِ فَلَا يَنْتَظَرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِلَى الْآنَ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ حَقٌّ وَبِهِ يَنْدَفِعُ اسْتِحْكَالُهُ بِأَنَّ الْعِلَّةَ إِنْ كَانَتْ التَّطَوُّلَ انْتَقَضَ بِخَارِجٍ قَرِيبٍ مَعَ صَغَرِ الْمَسْجِدِ وَدَاخِلٍ بَعِيدٍ مَعَ سَقْتِهِ. (قُلْتُ الْمَذْهَبُ اسْتِحْبَابُ انتِظَارِهِ) لَكِنْ بِالشَّرْطِ السَّابِقَةِ، وَإِنْ لَمْ تُغْنِ صَلَاةُ الْمَأْمُومِينَ عَنِ الْقَضَاءِ عَلَى الْأَوْجَهِ أَوْ كَانُوا غَيْرَ مُحْضُورِينَ نَعَمْ غَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْمُحْضُورِينَ الرَّاظِينَ لَا يَتَأَتَّى فِيهِمْ شَرْطُ التَّطَوُّلِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِيَخْبَرَ أَبِي دَاوُدَ ؓ كَانَ ~~يَنْتَظَرُ~~ مَا دَامَ يَسْمَعُ وَقَعَ نَعْلٌ، وَلَئِنَّهُ إِعَانَةً عَلَى

فُود: (كُرَّةٌ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ، وَالْمَنْهَجِ وَخِلَافًا لِلْمُعْنَى كَمَا يَأْتِي. فُود: (وَقَالَ الْفُورَانِيُّ الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ، وَإِنْ ذَهَبَ الْفُورَانِيُّ إِلَى حُزْمَتِهِ عِنْدَ قَصْدِ التَّوَدُّدِ. اهـ. فُود: (يَخْرُومُ الْخُ) جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ بِأَفْضَلِ عِبَارَتِهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ الْإِنْتِظَارُ لِلتَّوَدُّدِ حَرَمَ وَقِيلَ يَكْفُرُ. اهـ. أَي: لِأَنَّهُ يَصِيرُ حَبِيتِيذَ كَالْعَابِدِ لِيُودِدَهُ لَا لِلَّهِ تَعَالَى كُرْدِي. فُود: (عَلَى الْاسْتِحْبَابِ الْآتِي) أَيِ آتِيًا فِي الْمَشْنِ. فُود: (لَمْ يَصِحَّ قَوْلًا وَاحِدًا) وَعَلَّلَهُ بِالتَّشْرِيكِ مُعْنَى. فُود: (لِأَنَّهُ حَكَى الْخُ) أَيِ صَاحِبِ الْكِفَايَةِ بَعْدَ ذَلِكَ نَهْيًا. فُود: (فَلَا يَنْتَظَرُهُ) أَيِ يُكْرَهُ الْإِنْتِظَارُ كَمَا يَأْتِي التَّصْرِيحُ بِهِ فِي الشَّرْحِ، وَالنَّهْيَةِ خِلَافًا لِلْمُعْنَى عِبَارَتُهُ أَمَّا إِذَا أَحْسَنَ بِخَارِجٍ عَنْ مَحَلِّ الصَّلَاةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ انتِظَارُهُ لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ بِالْخُ فِي الْإِنْتِظَارِ أَوْ فَرَّقَ بَيْنَ الدَّاخِلِينَ أَوْ انتَظَرَهُ فِي غَيْرِ الرُّكُوعِ وَالتَّشَهُدِ كَانَ انتَظَرَهُ فِي الرُّكُوعِ الثَّانِي مِنْ صَلَاةِ الْخُسُوفِ فَلَا يُسْتَحَبُّ قَطْمًا بَلْ يُكْرَهُ الْإِنْتِظَارُ فِي غَيْرِ الرُّكُوعِ وَالتَّشَهُدِ الْآخِرِ، وَأَمَّا إِذَا خَالَفَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى لَا مَكْرُوهَ تَبَّ عَلَى ذَلِكَ شَيْخِي. اهـ. وَقَوْلُهُ تَبَّ عَلَى ذَلِكَ شَيْخِي يَأْتِي عَنِ النَّهْيَةِ مَا يُخَالِفُهُ. فُود: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ الْخُ) أَيِ بِالتَّحْلِيلِ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ إِلَى الْآنَ الْخُ ع. ش. فُود: (لَكِنْ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ كَانُوا فِي الْمُعْنَى. فُود: (بِالشَّرْطِ السَّابِقَةِ) أَيِ الْكَوْنِ فِي الرُّكُوعِ أَوْ التَّشَهُدِ الْآخِرِ وَعَدَمَ الْمُبَالَغَةِ وَعَدَمَ الْفَرْقِ سَمَ وَكَوْنِ الْإِنْتِظَارِ لِلَّهِ تَعَالَى وَكَوْنِ الْإِحْسَاسِ بَعْدَ الدُّخُولِ. فُود: (وَإِنْ لَمْ تُغْنِ الْخُ) كَفَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ مُعْنَى، وَالْمُتَمِّمَ بِمَحَلِّ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ ع. ش. فُود: (مِمَّا مَرَّ) وَهُوَ قَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ إِمَامَ الرَّاظِينَ الْخُ. فُود: (شَرْطُ التَّطَوُّلِ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ عَدَمَ الْمُبَالَغَةِ فِي الْإِنْتِظَارِ سَمَ. فُود: (يَنْتَظَرُ مَا دَامَ يَسْمَعُ الْخُ) انْظُرْ هَلْ يُقِيدُ أَنَّ السَّمَاعَ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ فِي الرُّكُوعِ أَوْ التَّشَهُدِ أَوْ يُنَافِيهِ أَوْ لَا يُقِيدُهُ وَلَا يُنَافِيهِ سَمَ، وَالْأَقْرَبُ الثَّالِثُ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ الثَّانِي إِذَا الْإِطْلَاقَ ظَاهِرٌ فِي الْمُعْمُومِ.

فُود: (لَكِنْ بِالشَّرْطِ السَّابِقَةِ) أَيِ الْكَوْنِ فِي الرُّكُوعِ أَوْ التَّشَهُدِ الْآخِرِ وَعَدَمَ الْمُبَالَغَةِ وَعَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ الدَّاخِلِينَ. فُود: (وَإِنْ لَمْ تُغْنِ الْخُ) جَرَى عَلَيْهِ م. ر. فُود: (لَا يَتَأَتَّى فِيهِمْ شَرْطُ التَّطَوُّلِ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ عَدَمَ الْمُبَالَغَةِ فِي الْإِنْتِظَارِ. فُود: (يَنْتَظَرُ مَا دَامَ يَسْمَعُ الْخُ) انْظُرْ هَلْ يُقِيدُ أَنَّ السَّمَاعَ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ

خَيْرٍ مِنْ إِدْرَاكِهِ الرُّكْعَةُ أَوْ الْجَمَاعَةُ، نَعَمْ إِنْ كَانَ الدَّاحِلُ يَحْتَادُ الْبُطْءَ وَتَأْخِيرَ الْإِحْرَامِ إِلَى الرُّكُوعِ سُنٌّ عَدَمُهُ زَجْرًا لَهُ أَوْ خَشْيَ خُرُوجِ الْوَقْتِ بِانْتِظَارِهِ حُرْمٌ فِي الْجُمُعَةِ وَكَذَا فِي غَيْرِهَا إِنْ كَانَ شَرَعَ وَقَدْ بَقِيَ مَا لَا يَسْتَعْمِلُ لَامْتِنَاعِ الْمَدِّ حِينَئِذٍ كَمَا مَرُّهُ أَوْ كَانَ لَا يَمْتَقِدُ إِدْرَاكَ الرُّكْعَةِ بِالرُّكُوعِ أَوْ الْجَمَاعَةِ بِالتَّشَهُدِ كُرْهٌ كَالْإِنْتِظَارِ فِي غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ الْإِنْتِظَارِ لِلْمَأْمُومِ وَلَا مَصْلَحَةَ لَهُ هُنَا كَمَا لَوْ أَدْرَكَهُ فِي الرُّكُوعِ الثَّانِي مِنْ صَلَاةِ الْكُشُوفِ.

(وَلَا يَنْتَظَرُ فِي غَيْرِهِمَا) أَيِ الرُّكُوعِ، وَالتَّشَهُدِ الْأَخِيرِ فَيُكْرَهُ لِعَدَمِ فَائِدَتِهِ نَعَمْ يُسَنُّ أَنْتِظَارُ الْمُوَافِقِ الْمُتَخَلِّفِ لِإِثْمَامِ الْفَاتِحَةِ فِي السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ لِفَوَاتِ رُكْعَتِهِ بِقِيَامِهِ مِنْهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ كَمَا يَأْتِي وَبَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ سُنٌّ أَنْتِظَارِ بَطْنِيءِ الْقِرَاءَةِ أَوْ النَّهْضَةِ، فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يُشْجِهُهُ أَنَّهُ إِنْ تَرْتَّبَ عَلَى أَنْتِظَارِهِمَا إِدْرَاكَ سُنٌّ بِشَرْطِهِ وَلَا فَلَ.

(كُتِبَ) مَا قَرَّرْتَهُ مِنْ كُرَاهِيَةِ الْإِنْتِظَارِ عِنْدَ اخْتِلَالِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ السَّابِقَةِ حَتَّى عَلَى تَصْحِيحِ الْمُنِيِّ النَّدْبِ.....

• فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ سُنٌّ فِي الْمُنِيِّ إِلَّا مَا أَتَتْهُ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (سُنٌّ عَدَمُهُ الْخُ) وَيَتَّبِعِي آتَهُ لَوْ لَمْ يُفِذْ ذَلِكَ مَعَهُ لَا يَنْتَظَرُهُ أَيْضًا لِتَلَا يَكُونُ أَنْتِظَارُهُ سَبَبًا لِتَهَاوُنِ غَيْرِهِ ع. ش. • فَوَدَّ: (أَوْ كَانَ الْخُ) أَوْ كَانَ لَوْ أَنْتَظَرَهُ فِي الرُّكُوعِ لِأَحْرَمَ كَمَا يَقَعْلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهْلَةِ حَلْبِي. اه. • بُجَيْرِي. • فَوَدَّ: (لَا يَنْتَظَرُ الْخُ) أَيِ أَوْ أَرَادَ جَمَاعَةً مَكْرُوهَةً شَرَحَ بِأَفْضَلِ أَيِ كَمَقْضِيَةِ خَلْفَ مُؤَدَاةٍ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (كُرْهٌ) عِبَارَةُ الْمُنِيِّ لَمْ يُسْتَحَبَّ. اه.

فَوَدَّ (سُنٌّ): (وَلَا يَنْتَظَرُ فِي غَيْرِهِمَا) لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِنْتِظَارَ غَيْرَ التَّطْوِيلِ فَلَا يُنَافِي سُنَّ التَّطْوِيلِ بِرِضَا الْمُحْصُورِينَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ سَم. • فَوَدَّ: (لِعَدَمِ فَائِدَتِهِ) نَعَمْ إِنْ حَصَلَتْ فَائِدَةٌ كَأَنَّ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ رَكَعَ قَبْلَ إِحْرَامِ الْمَسْبُوقِ أَحْرَمَ هَاوِيًا سُنَّ أَنْتِظَارَهُ قَائِمًا سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ أَيِ، وَإِنْ حَصَلَ بِذَلِكَ تَطْوِيلٌ الثَّانِيَةً مَثَلًا عَلَى مَا قَبْلَهَا ع. ش. • فَوَدَّ: (فِي السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ) مُقْتَضَى تَغْيِيرِهِ بِالْإِنْتِظَارِ فِي السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ وَإِطْلَاقِهِ أَنَّهُ يَنْتَظَرُهُ فِيهَا حَتَّى يَلْحَقَهُ فِيهَا وَمُقْتَضَى تَغْيِيلِهِ بِقَوْلِهِ لِفَوَاتِ الْخُ وَتَقْيِيدِهِ بِحَثِّ الزَّرْكَشِيِّ الْآتِي بِقَوْلِهِ وَالَّذِي يُشْجِهُهُ الْخُ أَنَّهُ لَا يُسَنُّ لَهُ أَنْتِظَارُهُ فِيهَا إِلَّا إِلَى شُرُوعِهِ فِي الرُّكُوعِ فَلْيُحَرِّزْ بِضَرْفٍ وَلَعَلَّ الظَّاهِرَ هُوَ الثَّانِي، فَإِنَّ مُقْتَضِيَهُ اسْمُ الْفَاعِلِ كَالصَّرِيحِ فِيهِ بِخِلَافِ مُقْتَضَى الْأَوَّلِ وَلِأَنَّ الصَّرُورَةَ بِقَدَرِهَا.

• فَوَدَّ: (بِشَرْطِهِ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ شُرُوطَ الْإِنْتِظَارِ فِي الرُّكُوعِ أَوْ التَّشَهُدِ. • فَوَدَّ: (حَتَّى عَلَى تَصْحِيحِ الْمُنِيِّ النَّدْبِ الْخُ) أَنْظَرُ فِي أَيِّ مَحَلٍّ قَرَّرَهَا عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ سُكُوتُهُ بَعْدَ ذِكْرِ تَصْحِيحِ الْمُنِيِّ عَنِ الْحُكْمِ

فِي الرُّكُوعِ أَوْ التَّشَهُدِ أَوْ يُنَافِيهِ أَوْ لَا يُفِيدُهُ وَلَا يُنَافِيهِ. • فَوَدَّ فِي (سُنٌّ): (وَلَا يَنْتَظَرُ فِي غَيْرِهِمَا) لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِنْتِظَارَ غَيْرَ التَّطْوِيلِ فَلَا يُنَافِي سُنَّ التَّطْوِيلِ بِرِضَا الْمُحْصُورِينَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ. • فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُشْجِهُهُ أَنَّهُ الْخُ) كَذَا شَرَحَ م. ر. • فَوَدَّ: (حَتَّى عَلَى تَصْحِيحِ الْمُنِيِّ النَّدْبِ الْخُ) أَنْظَرُ فِي أَيِّ مَحَلٍّ قَرَّرَهَا عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ سُكُوتُهُ بَعْدَ ذِكْرِ تَصْحِيحِ الْمُنِيِّ عَنِ الْحُكْمِ عِنْدَ اخْتِلَالِ الشَّرْطِ بَعْدَ أَنْ يَبَيَّنَهُ عَلَى تَصْحِيحِ

هو ما في التحقيق، والمجموع كما بيئته في شرح الباب فقول الشارح إنه مباح لا مكروه مردود ولو رأى مصلح نحو حريق خفف وهل يلزمه القطع وجهان والذي يتجه أنه يلزمه الإنقاذ حيوان محتترم ويجوز له الإنقاذ نحو مال كذلك.

(ويُسْنُ لِلْمُصَلِّي) فرضاً مؤدّى غير المنذورة لما مر فيها وغير صلاة الخوف أو يشتدّ به على

عند اختلال الشريط بعد أن بيته على تصحيح المحرّر يدل على أنه كما بيته عليه فليأتمل سم.

• فود: (هو ما في التحقيق إلخ) وجرى عليه الشئخ في شرح منتهجه تبكاً لصاحب الروض وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وهو المعتمد نهاية وقوله وأفتى به إلخ تقدّم عن المغني ما يخالفه. • فود: (إنه مباح) أي على تصحيح المصنّف نهاية. • فود: (ولو رأى مصلح إلخ)

(فرغ): وجد مصلحاً جالساً وشك هل هو في التشهد أو القيام لعجزه فهل له أن يقتدي به أو لا وكذا لو رآه في وقت الكسوف وشك في أنه في كسوف أو غيره قال الرزكشي المتجه عدم الصحة مغني.

• فود: (خفف) أي ندّ باع ش. • فود: (والذي يتجه أنه يلزمه إلخ) هل محلّه إذا لم يمكنه إنفاذه إذا صلى كثرة الخوف، أو يجب القطع وإن أمكنه ذلك فيه نظر ولا يتعدّ الأول قياساً على ما قاله فيمن خطف نعله في الصلاة. • فود: (ويجوز إلخ) قضية التغيير بالجواز عدم سنّه، والأقرب خلافه.

• فود: (لإنقاذ نحو مال) ظاهره ولو كان ليتيم وأنه لا فرق بين القليل، والكثير ش أقول وقد يستفاد مما ذكره جواز صلاة الخوف لإنقاذ نحو كتاب عن المطر الحادث في الصلاة فليراجع.

• فود: (كذلك) أي محتترم. • فود: (فرضاً) إلى قوله نعم في المغني إلّا قوله لما مرّ إلى وغير صلاة الجنابة وإلى قوله لا الأصولي في النهاية إلّا قوله وغير صلاة الخوف إلى غير صلاة الجنابة وقوله مقصورة إلى مغرباً وقوله ووتر رمضان وقوله قيل. • فود: (غير المنذورة) أي فلا تُسنّ إعادة المنذورة بل لا تتعقّد نهاية أي للعالم ع ش. • فود: (غير المنذورة) يشمل نحو عيد منذورة، والمتجه سنّ إعادتها؛ لأنها مسنونة بدون نذرها فلا يتبني تغيير الحكم بنذرهما سم. • فود: (لما مرّ) أي في أول الباب. • فود: (وغير صلاة الخوف إلخ) ظاهر التعليل تصوير المسألة بما إذا أراد إعادتها في حالة الخوف، وقضيته أنه لو أراد إعادتها بعد الأمن على صفتها حال الأمن سُنت ولا مانع من ذلك فليراجع سم عبارة البصري يتبني أن يكون محلّه أي الإسيئة حيث اشتملت على مبطل كما يؤخذ من التعليل وإلا فلا - وجه للمنع فليأتمل. اهـ.

المحرّر يدل على أنه كما بيته عليه فليأتمل. • فود: (فقول الشارح إنه مباح لا مكروه مردود) أجاب شيخنا الشهاب البرلوسي عن الشارح في هامش شرح المنهج. • فود: (والذي يتجه إلخ) كذا م ر.

• فود: (غير المنذورة) فلا تُسنّ إعادة المنذورة بل لا تتعقّد شرح م ر ويتبني إسيئة نحو عيد منذورة.

• فود: (غير المنذورة) يشمل نحو عيد منذورة، والمتجه سنّ إعادتها؛ لأنها مسنونة بدون نذرها فلا يتبني تغيير الحكم بنذرهما.

الأوجه؛ لأنه احتُمِلَ المُبْطِلُ فيها للحاجة فلا يُكْرَرُ وغير صلاة الجنَازَةِ نعم لو أعادها صَحَّتْ وَوَقَّعَتْ نَفْلًا كما في المجموع وكان وجه خُروجها عن نظائرها أن الإعادة إذا لم تُطَلَب لا تنقِذُ التوسيعَ في حُصولِ نفع الميِّتِ لاحتياجه له أكثر من غيره ولو مقصورة أعادها تامةً سَفَرًا أو بعد إقامته وزَعَمَ أنه يُعيدُها بعد الإقامة مقصورة مع من يقصر؛ لأنها حاكِية للأولى بعيدَ ونظيره إعادة الكُشُوفِ بعد الانجلاء، ومُغْرِبًا على الجديد؛ لأن وقتها عليه يسعُ تكرارها مَرَّتَيْنِ بل أكثر كما عَلِمَ مِنَّا مرَّ فيه، وجمُعة حيث سافرَ يَلِدُ أخرى أو جازَ تَعُدُّها وتوزِيعُ فيه بما لا يصح.....

• فُود: (صَحَّتْ) أي ولو مرَّاتٍ كثيرة ع ش. • فُود: (وَوَقَّعَتْ نَفْلًا) يعني يَحْصُلُ له ثوابُ التَّغْلِي، وإن لم يَحْصُلْ له ثوابُ الإعادة كُرْدِي. • فُود: (هن نظائرها) عبارةُ التَّهْيِيةِ عن سُنَنِ القياس. اه. • فُود: (أن الإعادة إلخ) بيان لما قَبْلَهُ و(التوسيع) خَبَرُ كان سم عبارةُ الكُرْدِي بيانَ لُخُوجِها عن نظائرها أي كانت القاعدةُ كُلُّما كانت الإعادة غيرَ مندوبةٍ لم تَنَقِذْ، والجنَازَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ وقوله التوسيعُ خَبَرُ كان. اه. • فُود: (ولو مقصورة) غايةُ لِقَوْلِهِ قَبْلُ فَرَضًا سم. • فُود: (تامةً إلخ) وفاقًا لما في أَكْثَرِ نُسَخِ التَّهْيِيةِ وخِلَافًا لما في بعضها وزَجَّعَ ش الأول. • فُود: (ونظيره) أي تَطْيِيرُ هذا الزَّعَمِ في البُعْد. • فُود: (إعادة الكُشُوفِ بعد الانجلاء) جَزَمَ في شَرْحِ العُبابِ بَعْدَ جَوَازِها سم. • فُود: (ولو مُغْرِبًا) مَغْطُوفٌ على قوله قَبْلُ ولو مقصورة وكذا قوله بَعْدُ وفَرَضًا سم أي وقوله وجمُعة وقوله وظَهَرَ مَغْذُورٌ إلخ. • فُود: (وجمُعة) إلى قوله لا الأصولي في المُغْنِي إلَّا قوله وفَرَضًا إلى وظَهَرَ إلخ وقوله فيهما إلى أو نَفْلًا وقوله ووثِرَ رَمَضانَ وقوله وقيل. • فُود: (أو جازَ تَعُدُّها) خَرَجَ به ما لو لم تَعُدُّها بأن لم يَكُنْ في البلدِ إلَّا جمُعةٌ واحدةٌ فلا تَصِحُّ إِعادَتُها لا ظَهَرًا ولا جمُعةٌ حيث صَحَّتْ الأولى بخِلَافِ ما لو اشْتَمَلَتْ على خَلَلٍ يَقْضِي فسادَها وتَعَدُّتْ إِعادَتُها جمُعةٌ فَيَجِبُ فِعْلُ الظُّهْرِ وَلَيْسَ بإعادةٍ بالمعنى الذي الكلامُ فيه ومَحَلُّ كُوفِها لا تُعادُ جمُعةٌ إذا لم يَتَّقِلْ لِمَحَلِّ آخَرَ وأدركَ الجمُعةُ ثَقَامُ فيه، وأما كُوفُها لا تُعادُ ظَهَرًا فهو على إطلاقه كما يَصْرُحُ بما ذَكَرَ كلامُ شَرْحِ الإزْشادِ ع ش.

• فُود: (لأنه احتُمِلَ المُبْطِلُ فيها إلخ) ظاهره تَصْوِيرُ المسألةِ بما إذا أرادَ إِعادَتُها في حالَةِ الخَوْفِ وقَضِيَّتْ أنه لو أرادَ إِعادَتُها بَعْدَ الأَمَنِ على صِفَتِها حالَ الأَمَنِ سُنَّتْ ولا مانعٍ من ذلك قَلِيلُ اجْع. • فُود: (أن الإعادة إلخ) بيان لما فيه، والتوسيعُ خَبَرُ كان. • فُود: (ولو مقصورة) غايةُ لِقَوْلِهِ قَبْلُ فَرَضًا. • فُود: (ونظيره إعادة الكُشُوفِ بعد الانجلاء) في شَرْحِ العُبابِ قال الأذْرعِي وقَضِيَّةُ إطلاقه أي التَّصَرُّفُ أنه لا فَرْقَ بَيْنَ أن يَكُونَ إِدْرَاكُهُ أي إِدْرَاكُ الإمام الذي يُعيدُ معه قَبْلُ التَّجَلِّي أو بَعْدَهُ وَلَعَلَّهُ أرادَ الأولَ والآفَهُ أَفْتِتاحَ صلاةِ كُشُوفِ بَعْدَ التَّجَلِّي أي وهذا لا يَجُوزُ. اه. ما في شَرْحِ العُبابِ قَلو أرادَ إِعادَتُها بَعْدَ الانجلاء كَسَتِ الظُّهْرَ فَهَلْ يُطَلَبُ وقد يُقالُ: قياسُ اشتراطِ بقاءِ الوقتِ في الإعادةِ أنه لا يُطَلَبُ فَلْيُتأمل. • فُود: (ومُغْرِبًا) مَغْطُوفٌ على قوله قَبْلُ ولو مقصورة وكذا قوله بَعْدُ وفَرَضًا.

وَفَرَضًا يَجِبُ قضاؤه كَمُقِيمٍ تَيَمَّمُ وَظَهَرَ مَعذُورٍ فِي الْجُمُعَةِ عَلَى الْأَوْجِهِ خِلَافًا لِلأَذَرَعِيِّ فِيهِمَا. وَأَمَّا يُتَجَهَّ مَا ذَكَرَهُ فِي الْأَوَّلَى إِنْ قُلْنَا بِمَنْعِ النِّفْلِ لَهُ؛ لَأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ بِهِ إِلَيْهِ أَمَّا إِذَا قُلْنَا لَهُ النِّفْلُ تَوْسِيعَةٌ فِي تَحْصِيلِ الثَّوَابِ فَلَا وَجْهَ لِمَنْعِ الإِعَادَةِ بَلْ يَتَقَيَّنُ نَدْبُهَا لِذَلِكَ أَوْ نَفْلًا تُسَنُّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ.....

• قَوْلُهُ: (وَفَرَضًا يَجِبُ كَمُقِيمٍ تَيَمَّمُ) وَمَحَلُّ سُنِّ الإِعَادَةِ لِمَنْ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا لِأَجْزَائِهِ بِخِلَافِ الْمُتَيَمَّمِ لِيَزِيدَ أَوْ قَفِدَ مَا بِمَحَلِّ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ كَذَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَسْنَى، وَالْمُغْنَى وَذَكَرَهُ فِي النَّهْيَةِ ثُمَّ تَعَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ كَذَا قَبْلَ، وَالْأَوْجِهَ خِلَافُهُ لِحُجُوزِ تَقْلِيلِهِ. اهـ. فَيَكُونُ صَاحِبُهَا مُوَافِقًا لِلشَّارِحِ سَيِّدِ عُمَرَ بِضَرْفِي وَخِلَافَهُ لِلْأَسْنَى، وَالْمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (كَمُقِيمٍ تَيَمَّمُ) هُوَ الْأَوْجِهَ خِلَافًا لِمَا جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ يَجُوزُ لَهُ التَّنْفُلُ، وَالْإِعَادَةُ تَنْفُلٌ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا يَجُوزُ لَهُ التَّنْفُلُ فَاقْدِ الطَّهَوْرَيْنِ فَلَا تَصِحُّ إِعَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ التَّنْفُلُ م. ر. اهـ. سم. • قَوْلُهُ: (وَظَهَرَ مَعذُورٍ إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَوْ صَلَّى مَعذُورٌ الظُّهْرَ ثُمَّ أَفْزَكَ الْجُمُعَةَ أَوْ مَعذُورَيْنِ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ سُنَّ الإِعَادَةُ كَمَا شَمَلَهُ كَلَامُهُمْ وَأَتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. اهـ. زَادَ سَمٌ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ مَا نَصَّهُ وَلَا تَجُوزُ إِعَادَةُ الْجُمُعَةِ ظَهْرًا وَكَذَا عَكْسُهُ لِغَيْرِ الْمَعذُورِ. اهـ. • قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيِ الْمُقِيمِ الْمُتَيَمَّمِ وَظَهَرَ الْمَعذُورِ. • قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ الْمُتَيَمَّمِ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا قُلْنَا إلخ) أَيِ وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ نَفْلًا إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَرَضًا مُؤَدًى. • قَوْلُهُ: (تُسَنُّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ)

(فَرَعَ): هَلْ تُسَنُّ إِعَادَةُ رَوَاتِبِ الْمُعَادَةِ أَيِ فُرَادَى أَمَّا الْقَبْلِيَّةُ فَلَا يُتَجَهَّ إِلَّا عَدَمُ إِعَادَتِهَا؛ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِي

• قَوْلُهُ: (وَفَرَضًا يَجِبُ قضاؤه كَمُقِيمٍ تَيَمَّمُ) هُوَ الْأَوْجِهَ خِلَافًا لِمَا جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ يَجُوزُ لَهُ التَّنْفُلُ، وَالْإِعَادَةُ تَنْفُلٌ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا يَجُوزُ لَهُ التَّنْفُلُ فَاقْدِ الطَّهَوْرَيْنِ فَلَا تَصِحُّ إِعَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ التَّنْفُلُ م. ر. • قَوْلُهُ: (وَظَهَرَ مَعذُورٍ فِي الْجُمُعَةِ) فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَلَوْ صَلَّى مَعذُورٌ الظُّهْرَ ثُمَّ أَفْزَكَ الْجُمُعَةَ أَوْ مَعذُورَيْنِ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ سُنَّتْ لَهُ الإِعَادَةُ فِيهِمَا أَتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَلَا تَجُوزُ إِعَادَةُ الْجُمُعَةِ ظَهْرًا وَكَذَا عَكْسُهُ لِغَيْرِ الْمَعذُورِ. اهـ. وَقَدْ يَكُونُ وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّهُ بِالتَّمَكُّنِ مِنْ إِذْرَاكِ الْجُمُعَةِ لَا تَصِحُّ ظُهُرُهُ فَلَا تَأْتِي إِعَادَتُهَا جُمُعَةً كَأَنَّ نَعْوَتَهُ الْجُمُعَةَ فَيَصِحُّ ظُهُرُهُ ثُمَّ يُسَافِرُ لِيَلِدَ أُخْرَى وَيُذْرِكُ جُمُعَتَهَا فَهَلْ يَتَصَوَّرُ حَيْثُ يُدْعَى فَعَلَهَا مَعَهُمْ إِعَادَةً وَاعْلَمْ أَنَّ الْجُمُعَةَ إِذَا تَعَدَّدَتْ وَجُوزَانِ سُنَّ فَعَلُ الظُّهْرِ بَعْدَهَا خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَ التَّعَدُّدَ مُطْلَقًا فَقَوْلُهُ وَلَا تَجُوزُ إِعَادَةُ الْجُمُعَةِ ظَهْرًا لَا يَشْمَلُ ذَلِكَ.

(فَرَعَ): هَلْ يُسَنُّ إِعَادَةُ الرُّوَاتِبِ أَيِ فُرَادَى أَمَّا الْقَبْلِيَّةُ فَلَا يُتَجَهَّ إِلَّا عَدَمُ إِعَادَتِهَا؛ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِي مَحَلِّهَا سِوَا قُلْنَا الْفَرَضُ الْأَوَّلَى أَوْ الثَّانِيَّةُ أَوْ إِحْدَاهُمَا لَا بَعَيْنِهَا يَخْتَسِبُ اللَّهُ مَا شَاءَ مِنْهُمَا، وَأَمَّا الْبُعْدِيَّةُ فَيُحْتَمَلُ سُنُّ إِعَادَتِهَا مُرَاعَاةً لِلْقَوْلِ الثَّالِثِ لِحُجُوزِ أَنْ يَخْتَسِبَ اللَّهُ لَهُ الثَّانِيَّةُ فَيَكُونُ مَا فَعَلَهُ بَعْدَ الْأَوَّلَى وَاقِعًا قَبْلَ الثَّانِيَّةِ فَلَا تَكُونُ بَعْدِيَّةً لَهَا. • قَوْلُهُ: (تُسَنُّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ) خَرَجَ مَا لَا تُسَنُّ فِيهِ كَالرُّوَاتِبِ وَصَلَاةٍ

كَكُشُوفٍ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَوُثِرَ رَمَضَانَ (وَحَدَّهُ وَكَذًا جَمَاعَةً فِي الْأَصَحِّ)، وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرُ وَأَفْضَلُ ظَاهِرٌ مِنَ الثَّانِيَةِ (إِعَادَتُهَا) قِيلَ الثَّرَاءُ هُنَا مَعْنَاهَا اللَّفْظِيُّ لَا الْأَصُولِيُّ أَيْ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهَا عَنْدهُمْ مَا فُعِلَ لِخَلَلٍ فِي الْأَوَّلِي مِنْ فَقْدِ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ أَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا مَا فُعِلَ لِخَلَلٍ أَوْ غُذِرَ كَالثَّوَابِ فَتَصِحُّ إِرَادَةُ مَعْنَاهَا الْأَصُولِيُّ إِذْ هُوَ حَيْثُ يُذَيِّدُ فَعَلَهَا ثَانِيًا رَجَاءَ الثَّوَابِ (مَعَ جَمَاعَةٍ يُدْرِكُهَا)

مَحَلُّهَا سِوَاةُ قُلْنَا الْفَرْضُ الْأَوَّلَى أَوِ الثَّانِيَةِ أَوْ إِخْدَاهُمَا لَا بَعَيْنِهَا يَخْتَسِبُ اللَّهُ مَا شَاءَ مِنْهُمَا، وَأَمَّا الْبُعْدِيَةُ فَيُحْتَمَلُ سَنُ إِعَادَتِهَا مُرَاعَاةً لِلْقَوْلِ الثَّلَاثِ لِجَوَازِ أَنْ يَخْتَسِبَ اللَّهُ لَهُ الثَّانِيَةَ فَيَكُونُ مَا فَعَلَهُ بَعْدَ الْأَوَّلَى وَإِقَامًا قَبْلَ الثَّانِيَةِ فَلَا يَكُونُ بَعْدِيَّةً لَهَا سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَعِبَارَتُهُ عَلَى الْمَنْهَجِ الظَّاهِرِ وَفَاقًا لِمَ رَأَتْهُ لَا يُسْتَحَبُّ إِعَادَةُ رَوَاتِبِ الْمُعَادَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُطْلَبُ الْجَمَاعَةُ فِي الرُّوَاتِبِ، وَإِنَّمَا يُعَادُ مَا تُطْلَبُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ انْتَهَى، وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ عَلَى حَجٍّ عَ شِ أَيْ، وَالْإِعَادَةُ هُنَا بِالْمَعْنَى اللَّفْظِي تَطْيِيرُ مَا يَأْتِي فِي تَذَكُّرِ الْغَائِبَةِ فِي مُؤَدَاةٍ. هـ فُود: (كَكُشُوفٍ) خَرَجَ مَا لَا تُسَنُّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ كَالرُّوَاتِبِ وَصَلَاةُ الضُّحَى إِذَا فُعِلَ جَمَاعَةً فَلَا تُسَنُّ الْإِعَادَةُ وَقِيَاسُ أَنَّ الْعِبَادَةَ إِذَا لَمْ تُطْلَبْ لَا تَتَعَقَّدُ عَدَمُ انْتِقَادِهَا أَيْضًا سَم. هـ فُود: (كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِ أَيْ النَّصُّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ إِذْرَاكُهُ أَيْ إِذْرَاكُ الْإِمَامِ الَّذِي يُعْبَدُ مَعَهُ قَبْلَ التَّجَلِّيِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ الْأَوَّلَ وَالْأَقْرَبُ فَهُوَ افْتِتَاحُ صَلَاةِ كُشُوفٍ بَعْدَ التَّجَلِّيِ أَيْ وَهَذَا لَا يَجُوزُ شَرْحُ الْمُبَابِ. اهـ. سَم. هـ فُود: (وَوُثِرَ رَمَضَانَ) وَعَلَيْهِ فَخَبَرٌ «لَا وَثَرَانٌ فِي لَيْلَةٍ» مَحَلُّهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَلْيُحَرِّزْ لَكِنْ قَالَ مَ لَا تُعَادُ لِحَدِيثِ «لَا وَثَرَانٌ» الْخُ وَهُوَ خَاصٌّ فَيُقَدَّمُ عَلَى عُمُومِ خَبَرِ الْإِعَادَةِ انْتَهَى أَقُولُ بَلْ يَتَنَبَّهُمَا عُمُومٌ مِنْ وَجْهِ وَتَعَارُضٍ فِي إِعَادَةِ الْوُثْرِ سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ. اهـ. ع ش وَمَالِ الْبَصْرِيِّ إِلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ مَ مِنْ عَدَمِ الْإِعَادَةِ وَنُقِلَ عَنِ الزِّيَادِيِّ مَوَافَقَتُهُ مَ وَهُوَ الْأَقْرَبُ. هـ فُود: (وَأَفْضَلُ الْخُ) كَكُوزٍ إِمَامِيهَا أَعْلَمَ أَوْ أَوْعَ أَوْ كَوْنِ الْمَكَانِ أَشْرَفَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَنِهَايَةُ وَمُعْنَى. هـ فُود: (مَعْنَاهَا اللَّفْظِيُّ) وَهُوَ فَعَلَهَا ثَانِيًا مُطْلَقًا عَ ش. هـ فُود: (لَا الْأَصُولِيُّ الْخُ) قَدْ يُقَالُ الْإِعَادَةُ بِالْمَعْنَى اللَّفْظِي لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا الْوَقْتُ فَالْحَمْلُ عَلَيْهَا مُفَوِّتٌ لِهَذِهِ الْفَائِدَةِ الْجَلِيلَةِ فَالْأَوَّلَى الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى الْأَصُولِيٍّ مَعَ مُلَاحَظَةِ تَجَرُّيدِهِ عَنْ كَوْنِ ذَلِكَ لِخَلَلٍ إِنْ مَشِينَا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ الْأَشْهَرِ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ، وَإِنْ مَشِينَا عَلَى الثَّانِي فَلَا إِشْكَالَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِصُرِّي. هـ فُود: (بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهَا) أَيْ الْمُعَادَةُ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ فَقِي كَلَامِهِ اسْتِخْدَامَ. هـ فُود: (أَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا مَا فُعِلَ الْخُ) رَجَّحَهُ عَ ش. هـ فُود: (رَجَاءَ الثَّوَابِ) بَلْ هُوَ حَيْثُ يُذَيِّدُ أَعْمُ

الضُّحَى إِذَا فُعِلَ جَمَاعَةً فَلَا تُسَنُّ فِيهِ الْإِعَادَةُ وَهَلْ تَتَعَقَّدُ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسُ أَنَّ الْعِبَادَةَ إِذَا لَمْ تُطْلَبْ لَا تَتَعَقَّدُ عَدَمُ الْإِنْعِقَادِ. هـ فُود: (كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ) وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ إِذْرَاكُهُ أَيْ إِذْرَاكُ الْإِمَامِ الَّذِي يُعْبَدُ مَعَهُ قَبْلَ التَّجَلِّيِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ الْأَوَّلَ وَالْأَقْرَبُ فَهُوَ افْتِتَاحُ صَلَاةِ كُشُوفٍ قَبْلَ التَّجَلِّيِ أَيْ وَهَذَا لَا يَجُوزُ عَ ش. هـ فُود: (وَوُثِرَ رَمَضَانَ) أَعْلَمَ أَنْ بَيْنَ خَبَرِ «لَا وَثَرَانٌ فِي لَيْلَةٍ» وَخَبَرِ الْإِعَادَةِ كَحَدِيثِ «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا عُمُومًا وَخُصُوصًا مِنْ وَجْهِ وَتَعَارُضًا فِي إِعَادَةِ الْوُثْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ يَرْجِّحُ الْإِعَادَةَ. هـ فُود: (رَجَاءَ الثَّوَابِ) بَلْ هُوَ حَيْثُ يُذَيِّدُ أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ.

زيادة إيضاح أو المراد يُدرك فضلها فتخرج الجماعة المكروهة كما يأتي ويدخل من أدرك ركعة من الجمعة المُعَادَة لا أَقْلَ إذ لا تنقيد جُمعة ودونها في غيرها من آخرها وهو ظاهر

من ذلك فتأمل سم وقد يجاب بإزجاع هو إلى المعنى الأصولي المراد هنا . هـ فود: (زيادة إيضاح) أي قوله يُدركها ش . اهـ . سم . هـ فود: (أو المراد يُدرك فضلها) أي على حذف المضاف . هـ فود: (كما يأتي) أي في التشبيه وقيل . هـ فود: (لا أَقْلَ إلخ) مُقتضاه أنه لا تُندب الإعادة حيث يُحتمل أن يقال تُندب ويُشهر ظهراً كما لو كانت مُبتدأة فليُتأمل وليراجع بصري، والأول هو الظاهر المُتعين أخذاً بما مر عن ع ش وسم أن الجمعة لا تُعاد ظهراً . هـ فود: (ودونها إلخ) أي دون ركعة .

(تنبيه): أفتى شيخنا الشهاب الزملي بأن شرط صحة المُعَادَة وقوعها في جماعة من أولها إلى آخرها أي بأن يُدرك ركوع الأولى، وإن تباطأ قضاء فلا يكفي وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القدوة أو سبقه الإمام ببعض الركعات لم يصح وقضية ذلك أنه لو وافق الإمام من أولها لكن تأخر سلامه عن سلام الإمام بحيث عُد مُقطّعة عنه بطلت وأنه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الأولى أو فيما بعدها امتنعت الإعادة معهم م ر وكلام الشارح مُصرّح بخلاف ذلك كله وعليه غيره من مشايخنا وعلى الأول فلو لحق الإمام سهو فسلم ولم يسجد فَيُتجه أن للمأموم المعيد أن يسجد إذا لم يتأخر كثيراً بحيث يُعد مُقطّعة عنه م ر ولو شك المعيد في ترك ركع فهل تبطل صلاته بمجرّد الشك؛ لأنه يحتاج للإنفراد بركعة بعد سلام الإمام، والإنفراد في الإعادة مُنتع أو لا تبطل بمجرّد ذلك لاحتمال أن يتذكر قبل سلام الإمام عدم ترك شيء فيه نظر، والثاني أقرب م ر سم على حجّ وقوله امتنعت الإعادة معه أي، وإن تبين أنه في الركعة الأولى ع ش ووافق الشهاب الزملي النهاية عبارتها ولو أخرج نفسه المعيد من الجماعة كأن نوى قطع القدوة في أثنائها بطلت كما أفتى به الوالد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى إذ المشروط ينتهي بانتهاء شرطه وشرط صحتها الجماعة وأنها فيها بمنزلة الطهارة . اهـ . هـ فود: (من آخرها) كأن أفرك الإمام في الركعة الأخيرة، والتأنيث هنا وفي قوله الآتي من أولها لِرعاية معنى الغير .

هـ فود: (زيادة إيضاح) أي قوله يُدركها ع ش . هـ فود: (ودونها) أي دون ركعة .

(تنبيه): أفتى شيخنا الشهاب الزملي بأن شرط صحة المُعَادَة وقوعها في جماعة من أولها إلى آخرها فلا يكفي وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القدوة أو سبقه الإمام ببعض الركعات لم يصح وقضية ذلك أنه لو وافق الإمام من أولها لكن تأخر سلامه عن سلام الإمام بحيث عُد مُقطّعة عنه بطلت وأنه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الأولى أو فيما بعدها امتنعت الإعادة معهم م ر وكلام الشارح مُصرّح بخلاف ذلك كله وعليه غيره من مشايخنا أيضاً وعلى الأول فلو لحق الإمام سهو فسلم ولم يسجد فَيُتجه أن للمأموم المعيد أن يسجد إذا لم يتأخر كثيراً بحيث يُعد مُقطّعة عنه م ر ولو شك المعيد في ترك ركع فهل تبطل صلاته بمجرّد الشك؛ لأنه يحتاج للإنفراد بركعة بعد سلام الإمام، والإنفراد في المُعَادَة مُنتع أو لا تبطل بمجرّد ذلك لاحتمال أن يتذكر قبل سلام الإمام عدم ترك شيء

وكذا من أوليها، وإن فارقَ بغيرِ عُذرٍ فيما يظهرُ ثم رأيت الزرَ كشي صرَّح بذلك فقال لو أعاد الصُّبحَ والمصر في جماعةٍ ثم أخرج نفسه منها بغيرِ عُذرٍ احتِمل البطْلانُ هنا لإبقائه نافِلَةً في وقتِ الكراهةِ، والأقربُ الصُّحَّةُ؛ لأنَّ الإحرامَ بها صحيحٌ وهي صلاةٌ ذاتُ سببٍ فلا يؤثِّرُ الانفرادُ في إبطالِها؛ لأنَّ الانفرادَ وَقَعَ في الدوامِ. اهـ. أو مع واحدٍ مرَّةً كما نصُّ عليه لا أزيدُ منها في الوقتِ كما في المجموعِ ولم يره من نقله عن المتأخِّرين لا خارجُه أي بأن يَقَعَ تحرُّمُها فيه ولو وَقَعَ باقيها خارجَه فيما يظهرُ ويؤيِّدُه قولُهم لو أحرمَ بالعمرةِ آخِرَ جزءٍ من رمضانَ وَقَعَ باقيها في شَوَّالٍ كانت كالواقعةِ كُلِّها في رمضانَ ثوابًا وغيره ثم رأيت شيخنا بعد أن ذَكَرَ أنَّ الأكثرين على أنَّ الإعادةَ قِسْمٌ من الأداءِ أَحصى منه وأنَّ البيضاوي في منهاجه وتبعه التفتازاني على أنها قِسْمٌ له قال ويؤخَذُ من كونها قِسْمًا من الأداءِ أي وهو الصوابُ أنها

• فَوَدَّ: (ذاتُ سببٍ) وهو وجودُ جماعةٍ بَعْدَ فِعْلِ الصَّلَاةِ. • فَوَدَّ: (أو مع واحدٍ) إلى قوله كما في المجموع في النهاية، والمُعْنَى. • فَوَدَّ (أو مع واحدٍ) مَعْطُوفٌ على قولِ المُنِّين مع جماعةٍ سمَّ عبارةً النهاية ولو مع واحدٍ، وإن كان صَلَّى أوْلاً مع جماعةٍ كثيرةٍ كما دَلَّ هذا الخبرُ. اهـ. أي خبرٌ مَسْجِدِ الخِيفِ الآتي وعبارةُ المُعْنَى.

(تنبيه): قولُ المُصَنِّفِ مع جماعةٍ يَفْهَمُ أنه لا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعِيدَها مع مُتَفَرِّدٍ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ تُسْتَحَبُّ إِعَادَتُها معه جَزْأً ولو كان صَلَّى أوْلاً في جماعةٍ. اهـ. • فَوَدَّ: (مرَّةً) أي إِلَّا صَلَاةَ الْإِسْتِغْفَاءِ فَتُطْلَبُ إِعَادَتُها أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ إِلَى أَنْ يَسْقُطَ عَنْهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (في الوقتِ) كَقَوْلِهِ الْمَارُّ مَرَّةً مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُنِّينَ إِعَادَتُها. • فَوَدَّ: (في الوقتِ) أي بَأَنْ يَقَعَ آدَاءُ بَأَنْ يُذَكَّرَ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ م ر سم على حَجِّ قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ لَا مُؤَدَى إِذَا الْآدَاءُ لَا يَكُونُ بِدُونِ الرُّكْعَةِ ع ش. • فَوَدَّ: (ولم يره) أي ما في المجموع. • فَوَدَّ: (بَأَنْ يَقَعَ الْخُ) تَصْوِيرُهُ لِقَوْلِهِ فِي الْوَقْتِ لَا خَارِجَهُ. • فَوَدَّ: (فيما يظهرُ) هَلْ يُخَالِفُ هَذَا قَوْلَهُ الْآتِي فَالَّذِي يُتَّبَعُ الْخُ سَمَ أَقُولُ نَعَمْ وَقَوْلُهُ الْآتِي رُجُوعٌ عَمَّا اسْتَظْهَرَهُ هُنَا كَمَا يُفِيدُهُ صَنِيعُهُ هُنَاكَ. • فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ التَّصْوِيرِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (كانت كالواقعة في رمضان إلخ) أي في أَصْلِ الثَّوَابِ الْمُرْتَبِ عَلَى عُمُرَةِ رَمَضَانَ لَا فِي كَمَالِهِ فَلَا يُنَافِي مَا سَيَأْتِي بِضَرِي. • فَوَدَّ: (وهيئة) أي كَدَمٌ وَجُوبُ دَمِ التَّمَتُّعِ. • فَوَدَّ: (أَحْصَى مِنْهُ) أَيِ لِيَتَّيِدَ بِالْقَانُونِ. • فَوَدَّ: (على أنها قِسْمٌ لَهُ) لَعَلَّهَا يَخْتَارُ فِي تَعْرِيفِ الْآدَاءِ قَبْذَ سَعُوطِ الطَّلَبِ. • فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ كَوْنِهَا الْخُ) يُتَأَمَّلُ وَجْهُ الْأَخْذِ سَمَ أَقُولُ وَلَعَدَمَ ظُهُورِهِ تَعَقُّبُهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ إِلَّا أَنَّهُ الْخُ.

فيه نَظَرٌ، والثاني أَقْرَبُ م ر. • فَوَدَّ: (أو مع واحدٍ) مَعْطُوفٌ على قولِ المُنِّين مع جماعةٍ. • فَوَدَّ: (في الوقتِ) أي بَأَنْ يَقَعَ آدَاءُ بَأَنْ يُذَكَّرَ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ تَذَكَّرَ فَاتِيَةً قَضَاهَا وَلَمْ تُسْتَحَبَّ إِعَادَتُها م ر. • فَوَدَّ: (فيما يظهرُ) هَلْ يُخَالِفُ هَذَا قَوْلَهُ الْآتِي فَالَّذِي يُتَّبَعُ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ كَوْنِهَا الْخُ) يُتَأَمَّلُ وَجْهُ الْأَخْذِ.

تُطَلَّبُ وتكونُ إعادةً اصطلاحيةً على الصحيح، وإن لم يبقَ من الوقت ما يسعُ ركعةً ١ هـ. وهو موافق لما ذكرته إلا أنه لا يُوافقُ كلامَ الأصوليين في تعريفِ الأداء ولا كلامَ الفقهاء من اشتراط ركعة، وإنما الذي يُوافقُ الأول بحثُ اشتراطِ وقوعها كُلِّها في الوقت لِكُنْه مع ذلك بعيدٌ، لأنَّ المدارَ في الفروعِ الفقهيَّةِ على ما يُوافقُ كلامَ الفقهاء لا الأصوليين فالذي يُتَّبَعُ الآنَ اشتراطُ ركعة، وإن كان ظاهرُ كلامِ المجموعِ يُؤَيِّدُ اشتراطَ الكلِّ ولو وقت الكراهة إماماً كان أو مأثوماً في الأولى أو الثانية للخبر الصحيح «أنه ﷺ لَمَّا سَلَّمَ من صلاة الصبح بمسجد الخيف رأى رجلين لم يُصَلِّيا فسألَهُما فقالا صَلَّينا في رحابنا فقال إذا صَلَّيْتُمَا في رحابكما ثُمَّ أَتَيْتُمَا مسجدَ جماعة فصلَّياها معهم، فإنَّها لَكُما نافِلَةٌ وصَلَّيْتُمَا بِصَدُقٍ بالانفراد، والجماعة وخَيْرٌ من صَلَّي وحده ثُمَّ أَدْرَكَ جماعةً فَلْيُصَلِّ إلا الفجر، والعصر: أَعْلَ بالوقف ورُدُّ بأنَّ ثقةً وصله ويُجابُّ بأنَّ المُصَرَّحَ بالجواز في الوقتين أصحُّ منه وهو الخَيْرُ الأول، والخَيْرُ الآخر وهو «أنَّ رجلاً دَخَلَ بعد صلاة العصر فقال ﷺ من يَتَصَدَّقُ على هذا فيُصَلِّي معه، فصلِّي معه رجلٌ أي أبو بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كما في سُنَنِ البيهقي.....

• فُود: (وهو) أي قول الشيخ. • فُود: (لما ذكرته) أي من كفاية وقوع التحريم فقط في الوقت.

• فُود: (إلا أنه) أي ما قاله الشيخ أو ما ذكرته. • فُود: (من اشتراط إلخ) بيان لكلام الفقهاء.

• فُود: (يوافق الأول) أي ذلك كلام الأصوليين. • فُود: (بحث اشتراط وقوع إلخ) جرى عليه الشهاب الزملي وولده كما مر. • فُود: (لكنه) أي ذلك البحث (مع ذلك) أي موافقته لكلام الأصوليين. • فُود: (فالذي يتبعه) تفريع على المدار المذكور و. • فُود: (الآن) إشارة إلى رجوعه عن التصوير المتقدم. • فُود: (اشتراط ركعة) أي لتكون أداء ولا يكفي أقل من ركعة، وإن شرع فيها في وقت يسع جميعها ومدَّ م ر هـ سم. • فُود: (ولو وقت كراهة) إلى قوله وجوز شارح في النهاية والمغني إلا قوله وخبر إلى والخبر وقوله أي فيه نذب وقوله وفيه نظر إلى وإن أقل. • فُود: (ولو وقت الكراهة) غاية لقوله في الوقت كما في المجموع. • فُود: (إماماً كان إلخ) تغميم للمُعِيد.

• فُود: (مسجد جماعة) أي صلاة جماعة فأطلق المحل وأراد الحال بجبرمي. • فُود: (فصلياً) عبارة غيره فصلياً بالضمير ولعل الرواية متعددة. • فُود: (وصَلَّيْتُمَا بِصَدُقٍ إلخ) عبارة النهاية دل بتركة الاستفصال مع إطلاق قوله إذا صَلَّيْتُمَا على أنه لا فرق بين من صَلَّى جماعةً ومُتَفَرِّداً ولا بين اخْتِصاصِ الأولى أو الثانية بِفَضْلِ أو لا هـ. • فُود: (أعل إلخ) خبر قوله وخبر من صَلَّى إلخ. • فُود: (في الوقتين) أي ما بعد صلاة الفجر وما بعد صلاة العصر. • فُود: (والخبر الآخر) عطف على الخبر الأول.

• فُود: (فالذي يتبعه الآن اشتراط ركعة) أي لتكون أداء ولا يكفي أقل من ركعة، وإن شرع فيها في وقت يسع جميعها ومدَّ؛ لأنه، وإن جاز المدَّ وإن لم يُدْرِكْ ركعةً معه إلا أنه هنا لا بُدَّ من كونه أداء وهو لا يَحْصُلُ بدون ركعةً معه في الوقت م ر وأنه لا فرق بين الإعادة في وقت الكراهة وفي غيره م ر.

فيه ندب صلاة من صلى مع الداخل وتذب شفاعية من لم يرد الصلاة معه إلى من يصلي معه وأن المسجد المطروق لا تكرر فيه جماعة بعد جماعة كذا في المجموع وفيه نظر إذ الجماعة الثانية هنا بإذن الإمام وأن أقل الجماعة إماماً ومأموراً وجوز شارح الإعادة أكثر من مرة وقال إنه مقتضى كلامهم، وأن التقيد بالمرة لم يعتمد به سوى الأذرعى والزر كشيء. ١ هـ. ويرد ما مر أنه المنصوص وأشار إليه الإمام وقال لم ينقل فعلها أكثر من مرة واعتمد آخرون غير ذلك فبطل ما ذكره وحيث يندفع بحيث إنها إنما تسر إذا حضر في الثانية من لم يحضر في الأولى والا لزم استيفاء الوقت وجه اندفاعه أنه لا استيفاء إذ لا تندب الإعادة إلا مرة والا لم تنعقد كالإعادة منفرداً أي إلا لغيره كأن وقع خلاف في صحة الأولى فيما يظهر ثم

• فود: (فيه ندب صلاة إلخ) خبر المبتدأ أي في الخبر الآخر دلالة على ندب ما ذكر وكان الأولى وفيه إلخ بالواو. • فود: (مع الداخل) متعلق بصلاة سم. • فود: (من لم يرد الصلاة إلخ) قيده غيره بقوله لغز وإطلاق الشارح أفعد بضري. • فود: (معه) أي الداخل. • فود: (وأن المسجد المطروق إلخ) عطف على قوله ندب صلاة إلخ وكذا قوله، وأن أقل الجماعة إلخ. • فود: (بإذن الإمام) وهو النبي ﷺ أي ومحل كراهة ذلك إذا لم يأذن الإمام ع ش. • فود: (ويرد إلخ) جرى على هذا الرد النهائية، والمغني. • فود: (ما مر) أي آفا. • فود: (أنه المنصوص) أي التقيد بالمرة. • فود: (ذنيك) أي الأذرعى والزر كشيء. • فود: (ما ذكره) أي الشارح المذكور. • فود: (وحيث) إلى قوله وكان شيخنا في المغني وإلى قوله، وإنما شاهده في النهاية. قوله: (وحيث) أي حين إذا ثبت أن المعتمد التقيد بالمرة. • فود: (يندفع إلخ) جرى على الدفع النهاية والمغني. • فود: (بحث أنها إلخ) أي بحث الاستوى أنها إلخ نهاية ومغني وفي الكردى أن هذا البحث مقتد في الكسوف خاصة. هـ. • فود: (في الأولى) أي في الصلاة الأولى جماعة أو انفرداً إذا أخذ ما يأتي في رد كلام شيخ الإسلام. • فود: (والا) أي بأن زادت على مرة. • فود: (كان وقع خلاف في صحة الأولى) أقول إطلاقهم الخلاف صادق بالقوي والضعيف المذهبي وغيره وليس ببعيد فليخرو بضري وقال ع ش ويتبني وفاقال م ر أنه يشترط قوة مدرك ذلك القول فهل من ذلك ما لو مسح الشافعي بعض رأيه وصلى يستحب له الوضوء بمسح جميع الرأس، والإعادة مراعاة لإخلاف مالك يتجه نعم فليأمل وهل من ذلك الصلاة في الحمام لقول أحمد يبطلانها لا يعمد نعم إن قوي دليله على ذلك فليُنظر دليله سم على المنهج وهل مما قوي مدركه ما تقدم عن أبي إسحاق المزوري من أن الصلاة خلف المخالف لا فضيلة فيها أم لا فيه نظر، والأقرب أنه لا تسن الإعادة وسئل عما لو أحرّم خلف الإمام بعيداً عن الصف فهل تسن له الإعادة منفرداً لكرامة فعل ذلك فأجبت عن ذلك بأنه لا وجه للإعادة؛ لأنه ليس كل صلاة مكروهة تطلب إعادتها وإعادة الصلاة في الحمام إنما هو لقول الإمام أحمد يبطلانها لا لمجرد كونها مكروهة انتهى وقوله، والأقرب إلخ أقول قضية ما تقدم في شرح إلا ليدع إمامه من أن بعض أصحابنا أبطل الإقضاء

• فود: (مع الداخل) متعلق بصلاة ش. • فود: (وحيث يندفع) جرى على الدفع م ر.

رأيت كلام القاضي صريحاً فيه وهو لو ذكر في مؤداه أن عليه فائتة أتت ثم صلى الفائتة ثم أعاد الحاضرة خروجاً من الخلاف. وكان شيخنا اعتمد هذا البحث حيث قال فيمن صلياً فريضة منفردين الظاهر أنه لا يمسئ لأحدهما الاقتداء بالآخر في إعادتها فلا تسن الإعادة، وإن شمله كلام المنهاج وغيره ليقولهم إنما تسن الإعادة لغير من الانفراد له أفضل. اهـ.

وبما قررته يعلم أن قوله ليقولهم إلى آخره فيه نظر ظاهر؛ لأن قولهم المذكور لا شاهد فيه لما ذكره أصلاً ليمنع أن الانفراد هنا أفضل بل الأفضل الاقتداء حيث لا مانع، وإنما شاهده ذلك البحث لكن مع قطع النظر عن الملازمة التي ذكرها، ويبحث جمع اشتراط نية الإمامة قال بعضهم في الصحيح والمصر وقال أكثرهم بل مطلقاً وهو الأوجه؛ لأن الإمام إذا لم ينوها تكون

بالمخالف أنه تسن الإعادة لقوة مذكره كما تقدم. هـ قوله: (لو ذكر في مؤداة إلخ) قضيت أنه لا تسن الإعادة إذا أحرز بالحاضرة عالماً بأن عليه فائتة ولعله غير مراد بل استيجاب الإعادة في هذه أولى من تلك لتقصيره بتقديم الحاضرة ع. ش. هـ قوله: (من الخلاف) أي خلاف من أبطل الحاضرة المقدمة على الفائتة. هـ قوله: (وكان شيخنا) أي في غير شرح منتهج ع. ش. هـ قوله: (هذا البحث) أي بحث الإنسوي أنها إنما تسن إلخ. هـ قوله: (فيمن صلياً إلخ) يريد أنهما صلياً في محل واحد ليكون كل حاضرًا عند الآخر؛ لأن البحث في ذلك كزدي. هـ قوله: (لغير من الانفراد له أفضل) أي وما هنا كذلك؛ لأن الانفراد أفضل من الاقتداء بالمعيد؛ لأنه صلاة فرض خلف ثقل وليس مما يكون الانفراد فيه أفضل القدوة بالمخالف لما مر في شرح أو تعطل مسجد قريب إلخ من حصول الفضيلة معه وأنها أفضل من الانفراد وتقدم هناك عن سم على حج أن القياس أن الجماعة خلف الفاسق والمخالف والمبتدع أفضل من عديمها أي فتجوز الإعادة مع كل منهم وقوله من الانفراد له إلخ مثله من الانفراد له مساو للجماعة له كما يأتي في المراجعة ع. ش. وقوله: لأنه صلاة فرض إلخ هذا بيان لمراد شيخ الإسلام ويأتي رده وقوله أي فتجوز الإعادة إلخ سيأتي في التنبيه وقبله وعن سم عن م ر هناك خلافه. هـ قوله: (وبما قررته إلخ) كأنه أراد به ما قدمه من دفع البحث لكن لا يظهر وجه علم النظر الآتي بذلك ولذا عدل النهاية عن تغييره المذكور إلى ما نصه وقول الشيخ فيمن صلياً إلخ فيه نظر ظاهر بل الاقتداء هو الأفضل لتحصيل فضيلة الجماعة في فرض كل وقولهم المذكور لا يشمل هذه الصورة كما هو ظاهر. اهـ.

وقوله م ر كما هو ظاهر قال ع. ش. أي لأن محل الكراهة في فرض خلف ثقل مخض وما هنا ليس كذلك وإن صلاة كل منهما ثقل على أن محل كراهة الفرض خلف الثقل في غير المعادة. اهـ. هـ قوله: (لما ذكره) أي من عدم سن الإعادة لمن صلياً فريضة منفردين. هـ قوله: (التي ذكرها) أي ذلك الباحث. وعدم اعتقاد وجوب بعض الأركان أو الشروط. هـ قوله: (التي ذكرها) أي ذلك الباحث.

هـ قوله: (اشتراط نية الإمامة) أي في إعادة الإمام. هـ قوله: (وهو الأوجه) وفقاً للنهاية.

هـ قوله: (فيه نظر ظاهر؛ لأن إلخ) كذا م ر. هـ قوله: (وهو الأوجه) كذا م ر.

صَلَاتُهُ فُرَادَى وَهِيَ لَا تَنْقُذُ كَمَا تَقَرَّرُ، فَإِنْ قُلْتَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِنَا أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ صَلَاتَهُ جَمَاعَةٌ لَكِنْ لَا ثَوَابَ فِيهَا وَبِهِ يُرَدُّ أَنَّهَا انْتَقَذَتْ لَهُ فُرَادَى. قُلْتَ يَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ عِبَارَتِهِ بِأَنَّهَا جَمَاعَةٌ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَأْمُومِينَ دُونَهُ وَالْأَنْتَقَذَتْ الْجُمُعَةُ حِينَئِذٍ اكْتِفَاءً بِصُورَةِ الْجَمَاعَةِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ الْمَكْرُوهَةَ لِنَحْوِ فَسْقِي الْإِمَامِ يُكْتَفَى بِهَا لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ مَعَ كَوْنِهَا شَرْطًا لِصَلَاتِهَا كَمَا أَنَّهَا هُنَا كَذَلِكَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ مَا حَاصِلُهُ إِنَّمَا تُسْنَنُ الْإِعَادَةُ مَعَ الْمُتَفَرِّدِ إِنْ كَانَ مِثْلُنَ لَا يُكْرَهُ الْإِقْدَاءُ بِهِ وَيَحْسُنُ أَنْ

﴿قُودَ: (وَهِيَ لَا تَنْقُذُ) أَيِ إِلَّا لَيْسَ بِكَانَ فِي صَلَاتِهِ الْأُولَى خَلَلَ لِحَرْبَانِ الْخِلَافِ فِي بُطْلَانِهَا نِهَائِيَّةً. ﴿قُودَ: (كَمَا تَقَرَّرُ) أَيِ أَيُّهَا فِي قَوْلِهِ كَالْإِعَادَةِ مُتَفَرِّدًا إِلَخَ. ﴿قُودَ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ مَا فِي الْمَجْمُوعِ (أَنَّ صَلَاتَهُ) أَيِ الْإِمَامِ الَّذِي لَمْ يَتَوَّ الْإِمَامَةَ. ﴿قُودَ: (دُونَهُ) أَيِ الْإِمَامِ. ﴿قُودَ: (لَا تَنْقُذَتْ الْجُمُعَةُ) أَيِ لِلْإِمَامِ (حِينَئِذٍ) أَيِ عِنْدَ عَدَمِ نِيَّتِهِ الْإِمَامَةَ. ﴿قُودَ: (أَلَا تَرَى إِلَخَ) تَأْيِيدٌ لِلْمُلَازِمَةِ فِي قَوْلِهِ وَالْأَنْتَقَذَتْ إِلَخَ. ﴿قُودَ: (كَمَا أَنَّهَا هُنَا) أَيِ الْجَمَاعَةِ فِي الْعُمَادَةِ. ﴿قُودَ: (إِنَّمَا تُسْنَنُ الْإِعَادَةُ) شَائِلٌ لِمَنْ صَلَّى جَمَاعَةً وَمَنْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا وَعِبَارَةُ الْمُغْنَى بِهَا عَزْوٍ، وَإِنَّمَا تُسْتَحَبُّ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ مِثْلُنَ لَا يُكْرَهُ الْإِقْدَاءُ بِهِ. اهـ. ﴿قُودَ: (إِنْ كَانَ مِثْلُنَ لَا يُكْرَهُ الْإِقْدَاءُ بِهِ) وَفِي سَمِ بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَصَّهُ: وَالْأَوْجَهُ أَنْ يُقَالَ لَا تُسْنَنُ الْإِعَادَةُ خَلْفَ مَنْ يُكْرَهُ الْإِقْدَاءُ بِهِ لِنَحْوِ فَسْقِي أَوْ بَدْعٍ أَوْ عَدَمِ اعْتِقَادِ وَجُوبِ بَعْضِ الْأَرْكَانِ لَكِنْ تَخْصُلُ الْفَضِيلَةُ مَالِ إِلَيْهِ مَرْنَمَ مَالٍ إِلَى عَدَمِ الْإِنْعِقَادِ رَأْسًا أَخْذًا مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا لَمْ يُطْلَبْ أَنْ لَا يَتِمَّعَدَ. اهـ. أَيِ وَفَاقًا لِمَا بَاتِي فِي الشَّرْحِ.

﴿قُودَ: (إِنْ كَانَ مِثْلُنَ لَا يُكْرَهُ الْإِقْدَاءُ بِهِ) هَذَا يَقْتَضِي عَدَمَ التَّنْذِبِ عِنْدَ اِزْتِكَابِ مَكْرُوهٍ فِي الصَّلَاةِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ كَالْإِنْفِرَادِ عَنِ الصَّفِّ عَلَى مَا فِيهِ أَوْ مِنْ حَيْثُ الصَّلَاةُ كَوْنُهَا فِي الْحِمَامِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ كَرَاهَةِ الْإِقْدَاءِ، وَالْكَرَاهَةِ الْمُصَاحِبَةِ لَهُ فَلْيُرَاجَعْ. ﴿قُودَ: (إِنْ كَانَ إِلَخَ) قَدْ يُقَالُ بَلْ يَنْبَغِي سَنُّ الْإِعَادَةِ، وَإِنْ كَرِهَ الْإِقْدَاءُ بِهِ إِنْ قُلْنَا بِحُصُولِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ مَعَ كَرَاهَةِ الْإِقْدَاءِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْإِعَادَةِ حُصُولُ الْفَضِيلَةِ وَهِيَ حَاصِلَةٌ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ وَيُشْكِلُ عَلَيْهِ أَنَّ سَنَّ الْإِعَادَةِ حِينَئِذٍ يَقْتَضِي سَنَّ الْإِقْدَاءِ بِهِ وَهُوَ يُنَافِي كَرَاهَةَ الْإِقْدَاءِ بِهِ الْمُسْتَلْزِمُ لِلنَّهْيِ عَنِ الْإِقْدَاءِ بِهِ فَلْيُتَأَمَّلْ وَالْأَوْجَهُ أَنْ يُقَالَ لَا تُسْنَنُ الْإِعَادَةُ خَلْفَ مَنْ يُكْرَهُ الْإِقْدَاءُ بِهِ لِنَحْوِ فَسْقِي أَوْ بَدْعٍ أَوْ عَدَمِ اعْتِقَادِ وَجُوبِ بَعْضِ الْأَرْكَانِ لَكِنْ تَخْصُلُ الْفَضِيلَةُ مَالِ إِلَيْهِ مَرْنَمَ مَالٍ إِلَى عَدَمِ الْإِنْعِقَادِ رَأْسًا أَخْذًا مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا لَمْ يُطْلَبْ أَنْ لَا يَتِمَّعَدَ إِلَّا مَا خَرَجَ لِذَلِيلِ كَالْعَادَةِ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ لِلْمُتَفَرِّدِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الشَّفَاعَةُ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ قَبُولُ الْأُولَى وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالذَّاتِ الدُّعَاءُ وَلَا مَانِعٍ مِنْ تَكَرُّرِهِ إِذْ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ عَدَمِ سَنِّ الشَّيْءِ وَحُصُولِ فَضِيلَتِهِ بَلْ قَدْ يَخْرُومُ الشَّيْءُ وَتَخْصُلُ فَضِيلَتُهُ، وَإِنَّمَا انْتَقَذَتْ الْإِعَادَةُ هُنَا دُونَ مَسَالَةِ الْعُرَاةِ الْآتِيَةِ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ فِيهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ جَمَاعَةٌ غَيْرُ مَطْلُوبَةٍ بِخِلَافِهِ هُنَا، فَإِنَّهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ جَمَاعَةٌ مَطْلُوبَةٌ، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهَا لِمَعْنَى خَارِجٍ لَا مِنْ حَيْثُ هِيَ جَمَاعَةٌ فَلْيُتَأَمَّلْ.

يُقَالُ إِنَّ كَانَتِ الْكِرَاهَةُ لِفُسْقِهِ أَوْ بَدْعِهِ لَمْ يُعِدْهَا مَعَهُ وَإِلَّا أَعَادَهَا، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ ثُمَّ تَرَدَّدَ فِيمَا لَوْ رَأَى مُتَنَفِّرًا صَلَّى مَعَ قُرْبِ قِيَامِ الْجَمَاعَةِ هَلْ يُصَلِّي مَعَهُ، وَإِنْ لَمْ يُعَدَّرْ أَوْ إِنْ غُذِرَ أَوْ يَنْتَظَرُ إِقَامَتَهَا. اهـ.

وَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفُسْقِ وَالبَدْعِ وَغَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَهِيَ جِرْمَانُ الْفَضِيلَةِ مَوْجُودَةٌ فِي الْكُلِّ إِذْ كُلُّ مَكْرُوهٍ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ يَمْتَنِعُ فَضْلُهَا، وَإِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ جَمَاعَةً صُورَةً يَسْقُطُ بِهَا فَرَضُ الْكِفَايَةِ بَلْ وَيُكَتْفَى بِهَا فِي الْجُمُعَةِ مَعَ أَنَّهَا شَرْطٌ فِيهَا، وَالْأَوَجَهُ فِيمَا تَرَدَّدَ فِيهِ أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْمَسْجِدُ مَطْرُوقًا وَلَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ لَمْ يَأْذَنْ لَا يُصَلِّي مَعَهُ مُطْلَقًا لِكِرَاهَةِ إِقَامَةِ الْجَمَاعَةِ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِ إِمَامِهِ وَإِلَّا صَلَّى مَعَهُ وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ كَالْأَذْرَعِيِّ أَنَّ مَحَلَّ سَنِّ الْإِعَادَةِ مَعَ جَمَاعَةٍ إِذَا كَانُوا بِغَيْرِ مَسْجِدٍ تُكْرَهُ إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ فِيهِ ثَانِيًا وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا رَجَّحْتَهُ وَيُظْهِرُ أَنَّ مَحَلَّ نَدْبِهَا مَعَ الْمُتَنَفِّرِ إِنْ اعْتَقَدَ جَوَازَهَا أَوْ نَدْبَهَا وَإِلَّا لَمْ تَنْغَقِدْ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لَهَا تَعَوُّدٌ عَلَيْهِ

• فَوَدَّ: (وَالْأَوَجَهُ) أَيِ كَأَنَّ كَانَ لِعَدَمِ اعْتِقَادِ بَعْضِ الْأَركَانِ سَمِ أَيِ كَالْحَقْنِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُخَالِفِينَ.
• فَوَدَّ: (وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ) هُوَ مِنْ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ. • فَوَدَّ: (صَلَّى) أَيِ شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ. • فَوَدَّ: (وَالْأَوَجَهُ الْخُ) تَقَدَّمَ أَيْضًا عَنِ الْمُغْنِيِّ وَمِنْ رُوسَمِ مَا يُوَافِقُهُ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيِ فِي عَدَمِ نَدْبِ الْإِعَادَةِ سَمِ.
• فَوَدَّ: (يَمْتَنِعُ فَضْلُهَا الْخُ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ عَدَمُ الْإِنْعِقَادِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي قُبِيلَ التَّثْبِيهِ وَلَا يُنَافِي الْخُ قَلْبَرِاجَعِ سَمِ أَقُولُ تَقَدَّمَ عَنْهُ عَنْ مَرَّ مَا يُصْرَحُ بِتِلْكَ الْقَضِيَّةِ. • فَوَدَّ: (لِكِرَاهَةِ إِقَامَةِ الْجَمَاعَةِ الْخُ) شَامِلٌ لِإِقَامَتِهَا بَعْدَ إِقَامَةِ إِمَامِهِ وَوَجْهُهُ أَنَّ فِيهَا قَدْحًا فِيهِ وَفِي جَمَاعَتِهِ سَمِ وَتَقَدَّمَ فِي أَوَائِلِ الْبَابِ عَنْ عَشْرٍ اسْتِشْكَالُهُ. • فَوَدَّ: (وَالْأَوَجَهُ الْخُ) أَيِ نَدْبًا حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فَاسِقًا أَوْ نَحْوَهُ. • فَوَدَّ: (مَا رَجَّحْتَهُ) يَغْنِي قَوْلُهُ، وَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَيُظْهِرُ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ مَحَلَّ نَدْبِهَا الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَمَحَلَّ نَدْبِ الْإِعَادَةِ لِمَنْ صَلَّى جَمَاعَةً الْخُ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ قَالَ عَشْرٌ قَوْلُهُ مَرَّ لِمَنْ صَلَّى جَمَاعَةً أَيِ وَأَرَادَ إِعَادَتَهَا لِتَحْصِيلِ الْفَضِيلَةِ لِبَعْدِهِ. اهـ. • فَوَدَّ: (لَمْ تَنْغَقِدْ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَلَا يُعِيدُ اهـ قَالَ عَشْرٌ أَيِ فَلَوْ أَعَادَ لَمْ تَنْغَقِدْ. اهـ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ الْخُ) هَلَّا كَفَى عَوْدُهَا عَلَى الْمَامُومِ، وَالْمُتَّجِّهِ جَوَازُهَا بَلْ نَدْبُهَا خَلْفَ مَنْ لَا يَنْتَقِدُ جَوَازَهَا لِحُصُولِ الْجَمَاعَةِ لِلْمَامُومِ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِدْهَا الْإِمَامُ سَمِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ صَلَّى الْمَامُومُ جَمَاعَةً وَكَانَ الْإِمَامُ مِمَّنْ يُكْرَهُ الْإِقْدَاءُ بِهِ وَهُوَ يُخَالِفُ مَا مَرَّ أَيْضًا

• فَوَدَّ: (أَوْ بَدْعَتِهِ لَمْ يُعِدْهَا مَعَهُ وَإِلَّا) أَيِ كَأَنَّ كَانَ لِعَدَمِ اعْتِقَادِ بَعْضِ الْأَركَانِ. • فَوَدَّ: (وَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيِ فِي عَدَمِ نَدْبِ الْإِعَادَةِ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ احْتِجَاجُهُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الْخُ. • فَوَدَّ: (يَمْتَنِعُ فَضْلُهَا) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ عَدَمُ الْإِنْعِقَادِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي قُبِيلَ التَّثْبِيهِ وَلَا يُنَافِي الْخُ قَلْبَرِاجَعِ. • فَوَدَّ: (لِكِرَاهَةِ إِقَامَةِ الْجَمَاعَةِ فِيهِ) شَامِلٌ لِإِقَامَتِهَا بَعْدَ إِقَامَةِ إِمَامِهِ وَوَجْهُهُ أَنَّ فِيهَا قَدْحًا فِيهِ وَفِي جَمَاعَتِهِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لَهَا تَعَوُّدٌ عَلَيْهِ) هَلَّا كَفَى عَوْدُهَا عَلَى الْمَامُومِ، وَالْمُتَّجِّهِ جَوَازُهَا بَلْ نَدْبُهَا خَلْفَ مَنْ لَا يَنْتَقِدُ جَوَازَهَا لِحُصُولِ الْجَمَاعَةِ لِلْمَامُومِ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِدْهَا الْإِمَامُ.

وَبَحَثَ أَيْضًا أَنَهَا لَا تُسَنُّ إِذَا كَانَ الْإِنْفِرَادُ أَفْضَلَ وَأَنَّهُ لَوْ أَعَادَهَا نَحْوُ الْغُرَاةِ. فَإِنْ سُنَّتْ لَهُمُ الْجَمَاعَةُ فَوَاضِحٌ وَإِلَّا لَمْ تَتَقَيَّدْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَا خَفَاءُ أَنَّ مَحَلَّ سَنِّهَا مَا لَمْ يُعَارِضْهَا مَا هُوَ أَهَمُّ مِنْهَا وَإِلَّا فَقَدْ تَحَرُّمٌ وَقَدْ تُكْرَهُ وَقَدْ تَكُونُ خِلَافَ الْأُولَى. اهـ. وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ مِنْ عَدَمِ الْإِنْفِقَادِ لِئَمَّنْ لَمْ تُشْرَعْ لَهُ الْجَمَاعَةُ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ وَمُقَابِلَهَا هُنَا لِمَعْنَى خَارِجٍ فَلَا يُنَافِي مَشْرُوعِيَّةَ الْجَمَاعَةِ وَقَضَلَهَا.

(تَنْبِيْهُ) وَقَعَ فِي شَرْحِي لِلْإِزْشَادِ، وَالْمُبَابِ مَعَ الْإِشَارَةِ فِي الثَّانِي إِلَى التَّوَقُّفِ فِي ذَلِكَ النَّظَرِ لِكَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ سَبَبَ نَدْبِ الْإِعَادَةِ لِئَمَّنْ صَلَّى مُتَّفَرِّدًا وَجُودُ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ تَارَةً وَصُورَتَهَا أُخْرَى وَلِئَمَّنْ صَلَّى جَمَاعَةً رَجَاءُ كَوْنِ الْفَضْلِ فِي الثَّانِيَةِ وَلَوْ دُونَ الْأُولَى.....

عَنِ النَّهَايَةِ وَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ بِقَوْلِهِ ثُمَّ تَنَظَّرْتُ إِلَيْهِ. ة فُود: (وَبَحَثَ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْخُ عَزَاهُ الْمُغْنِي إِلَى الْأَذْرَعِيِّ وَاقَرُّهُ. ة فُود: (إِذَا كَانَ الْإِنْفِرَادُ أَفْضَلَ) أَيِ لِنَحْوِ فِسْقِ الْإِمَامِ سَم. ة فُود: (نَحْوُ الْغُرَاةِ) انْظُرْ مَا أَذْخَلَ بِلَفْظِهِ التَّحْوِ وَقَدْ تَرَكَهَا النَّهَايَةُ، وَالْمُغْنِي. ة فُود: (فَإِنْ سُنَّتْ لَهُمُ الْخُ) أَيِ بَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا بُصْرَاءَ فِي صُورِعِ ش. ة فُود: (مَا هُوَ أَهَمُّ مِنْهَا) أَيِ كَانْفِقَادِ مُخْتَرَمٍ مِنَ الْحَيَوَانِ أَوِ الْمَالِ أَوِ الْإِخْتِصَاصِ.

ة فُود: (وَلَا يُنَافِي) أَيِ مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ فَقَوْلُهُ مَا تَقَرَّرَ مَفْعُولٌ يُنَافِي ش. اهـ. سَم. ة فُود: (لِأَنَّ الْحُرْمَةَ وَمُقَابِلَهَا هُنَا لِمَعْنَى خَارِجٍ) قَدْ يُقَالُ الْكَرَاهَةُ مَعَ فِسْقِ الْإِمَامِ أَوْ بِذَعْتِهِ أَوْ نَحْوِهِمَا أَيْضًا لِمَعْنَى خَارِجٍ لَا لِذَاتِ الْجَمَاعَةِ كَفِسْقِ الْإِمَامِ وَبِذَعْتِهِ وَاعْتِقَادِ عَدَمِ وَجُوبِ بَعْضِ الْأَرْكَانِ سَم وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ فِسْقَ الْإِمَامِ وَمَا يَفْقَدُ خَارِجٌ لَازِمٌ وَحُكْمُهُ حُكْمُ الذَّاتِي كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ، وَالْمُرَادُ بِالْخَارِجِ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ الْغَيْرِ الْلَازِمِ. ة فُود: (فِي الثَّانِي) أَيِ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ. ة وفود: (إِلَى التَّوَقُّفِ) أَيِ عَدَمِ تَرْجِيحِ وَجْهِ.

ة وفود: (فِي ذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ. ة وفود: (التَّظَنُّرُ) فَاعِلٌ وَقَعَ كُرْدِي. ة فُود: (النَّظَرُ لِكَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ الْخُ) وَهُوَ ظَاهِرُ النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي. ة فُود: (أَنَّ سَبَبَ الْإِعَادَةِ الْخُ) عِبَارَةٌ شَرْحَ الْإِزْشَادِ وَوَجْهَ سَنِّ الْإِعَادَةِ فِيمَنْ صَلَّى مُتَّفَرِّدًا تَحْصِيلُ الْجَمَاعَةِ فِي قَرِيضَةِ الْوَقْتِ كَأَنَّهُا فَعِلَتْ كَذَلِكَ وَجَمَاعَةُ احْتِمَالِ اسْتِحْمَالِ الثَّانِيَةِ عَلَى فَضِيلَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى أَكْمَلَ مِنْهَا ظَاهِرٌ انْتَهَى. سَم.

ة فُود: (وَصُورَتِهَا الْخُ) أَيِ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: فَإِنْ قُلْتَ بَحَثَ بَعْضُهُمْ الْخُ. ة فُود: (رَجَاءُ كَوْنِ الْخُ) عِبَارَةٌ شَرْحَ الْمُبَابِ احْتِمَالِ اسْتِحْمَالِ الثَّانِيَةِ عَلَى فَضِيلَةٍ لَمْ تَوْجَدْ فِي الْأُولَى، وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى أَكْمَلَ فِي

ة فُود: (وَبَحَثَ أَيْضًا أَنَهَا لَا تُسَنُّ إِذَا كَانَ الْإِنْفِرَادُ أَفْضَلَ) هَذَا يَشْمَلُ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ الْمَكْرُوهَةَ الْخُ. ة فُود: (وَأَنَّهُ لَوْ أَعَادَهَا) بَعْدَ الْوَقْتِ وَهِيَ غَيْرُ مَتَدَوِّبَةٍ لَهُمْ لَمْ تَتَقَيَّدْ. اهـ. م ر. ة فُود: (وَلَا يُنَافِي) أَيِ مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ مَا تَقَرَّرَ فَمَا مَفْعُولٌ يُنَافِي ش. ة فُود: (لِأَنَّ الْحُرْمَةَ وَمُقَابِلَهَا هُنَا لِمَعْنَى خَارِجٍ الْخُ) قَدْ يُقَالُ الْكَرَاهَةُ مَعَ فِسْقِ الْإِمَامِ أَوْ بِذَعْتِهِ أَوْ نَحْوِهِمَا أَيْضًا لِمَعْنَى خَارِجٍ لَا لِذَاتِ الْجَمَاعَةِ كَفِسْقِ الْإِمَامِ وَبِذَعْتِهِ وَاعْتِقَادِهِ عَدَمِ وَجُوبِ بَعْضِ الْأَرْكَانِ. ة فُود: (رَجَاءُ كَوْنِ الْفَضْلِ فِي الثَّانِيَةِ) عِبَارَةٌ شَرْحَ الْإِزْشَادِ وَوَجْهَ سَنِّ الْإِعَادَةِ فِيمَنْ صَلَّى مُتَّفَرِّدًا تَحْصِيلُ الْجَمَاعَةِ فِي قَرِيضَةِ الْوَقْتِ

لِإِذَا فِي الْخَيْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «أَنَّ مُعَادَا كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَذْهَبُ وَيُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ مَعَ كَوْنِ الْجَمَاعَةِ الْأُولَى أَكْمَلَ وَأَتَمَّ» فَتَبَيَّنَتْ عَلَى ذَلِكَ حَمْلُ تِلْكَ الْأَبْحَاثِ السَّابِقَةِ عَلَى الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ الَّذِي تَرْتَبِطُ إِعَادَتُهُ بِرَجَاءِ الثَّوَابِ دُونَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ وَجُودَ صُورَةِ الْجَمَاعَةِ فِي فَرْضِهِ لِيَخْرُجَ عَنْ نَقْصِ عَدَمِ الْجَمَاعَةِ فِيهِ وَيُؤَيِّدَ الْإِكْفَاءَ بِالصُّورَةِ فِي هَذَا الْكِفَاؤِ بِهَا فِي الْجُمُعَةِ كَمَا مَرَّ إِذْ لَوْ صُلِّيَتْ فِي جَمَاعَةٍ مَكْرُوهَةٍ انْقَدَّتْ مَعَ كَوْنِ الْجَمَاعَةِ شَرْطًا لِصِحَّتِهَا كَالْمُعَادَةِ فَإِذَا اكْتَفَى ثُمَّ يَصُورُهَا فَهِيَ فِي الْمُتَّفَقِ الْأُولَى ثُمَّ نَظَرْتُ كَلَامَ الْمُجْمُوعِ، وَالرَّوْضَةِ وَغَيْرِهِمَا فَرَأَيْتُهُ ظَاهِرًا فِي أَنَّ سَبَبَ الْإِعَادَةِ فِي الْقِسْمَيْنِ حُصُولُ الْفَضِيلَةِ وَإِعْبَارُ الرَّوْضَةِ كَالْمُهَذَّبِ وَأَقْرَبُهُ فِي شَرْحِهِ وَاسْتَحْبَابِ لِمَنْ صَلَّى إِذَا رَأَى مِنْ يُصَلِّي تِلْكَ الْفَرِيضَةَ وَحَدَهُ أَنَّ يُصَلِّيَهَا مَعَهُ لِيَتَحَصَّلَ لَهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ وَإِعْبَارُ الْكِفَايَةِ وَتُسَنُّ الْإِعَادَةُ أَيْضًا مَعَ مَنْ رَأَى يُصَلِّي مُتَفَرِّدًا لِيَتَحَصَّلَ لِلثَّانِي فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ بِالِاتِّفَاقِ لِيُزَوِّدَ الْخَيْرَ بِذَلِكَ أَيُّ السَّابِقِ وَهُوَ مَنْ يَقْضِي عَلَى هَذَا.

وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَلْحَظَ نَدْبِ الْإِعَادَةِ رَجَاءِ الثَّوَابِ مُطْلَقًا اتَّجَهَتْ تِلْكَ الْأَبْحَاثُ الَّتِي حَاصِلُهَا أَنَّهُ لَا تُنْدَبُ الْإِعَادَةُ بَلْ لَا تَجُوزُ لِلْمُتَفَرِّدِ وَغَيْرِهِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْجَمَاعَةُ الَّتِي يُعِيدُ مَعَهَا فِيهَا ثَوَابٌ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ لَكِنْ يُؤْخَذُ بِمَا مَرَّ عَنْ الزَّرْكَشِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْمُفَارَقَةِ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي ذَلِكَ

الظَّاهِرِ انْتَهَى. اه. سم. فَوَدَّ: (لِإِذَا فِي الْخَيْرِ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْغَايَةِ. فَوَدَّ: (فَتَبَيَّنَتْ عَلَى ذَلِكَ) أَيُّ عَلَى التَّنْظَرِ لِكَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ كَرْدِي. فَوَدَّ: (حَمْلُ تِلْكَ الْأَبْحَاثِ السَّابِقَةِ) أَيُّ فِي قَوْلِهِ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ الْخ وَقَوْلُهُ، وَالْأَوْجَهُ فِيمَا تَرَدَّدَ الْخ وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ الْخ وَقَوْلُهُ وَبَحَثْنَا أَنَهَا الْخ لَكِنْ فِي تَقْرِيْبِ عِلَّةِ الْحَمْلِ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَحْثِ الثَّالِثِ تَأْمُلْ. فَوَدَّ: (عَلَى الثَّانِي) أَيُّ مَنْ صَلَّى جَمَاعَةً. فَوَدَّ: (دُونَ الْأَوَّلِ) أَيُّ مَنْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا، وَالظَّرْفُ حَالٌ مِنَ الثَّانِي. فَوَدَّ: (فِي هَذَا) أَيُّ فِي الْأَوَّلِ. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ قُبِيلَ التَّثْبِيهِ. فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيُّ فِي الْجُمُعَةِ. فَوَدَّ: (فَهُنَا) أَيُّ فِي الْمُعَادَةِ. فَوَدَّ: (وْغَيْرِهِمَا) أَيُّ الْكِفَايَةِ أَخَذًا مِمَّا بَاتِي. فَوَدَّ: (فَرَأَيْتُهُ ظَاهِرًا الْخ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مُفَادَ مَا يَذْكُرُهُ عَنِ الرَّوْضَةِ، وَالْكَفَايَةِ أَنَّ سَبَبَ الْإِعَادَةِ فِي الْقِسْمَيْنِ مَعَ الْمُتَفَرِّدِ حُصُولُ الْفَضِيلَةِ لَهُ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْمُتَفَرِّدُ نَحْوَ فَائِزِي وَلَمْ تَخْصُلْ فَضِيلَةُ الْمُعِيدِ وَأَنَّهُ سَاكِنٌ عَنِ الْإِعَادَةِ مَعَ الْجَمَاعَةِ فَهُوَ عَلَيْهِ لَا لَهُ تَخَاطُلٌ. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ سِوَاةِ صَلَّى الْمُعِيدِ مُتَفَرِّدًا أَوْ جَمَاعَةً. فَوَدَّ: (لِلْمُتَفَرِّدِ وَغَيْرِهِ) أَيُّ لِمَنْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا أَوْ جَمَاعَةً. فَوَدَّ: (بِمَا مَرَّ) أَيُّ فِي أَوَّلِ السَّوَادَةِ. فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيُّ فِي الثَّوَابِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ.

حَتَّى كَاتِبَاهَا فُعِلَتْ كَذَلِكَ. وَجَمَاعَةُ أَحْتِمَالِ اسْتِمَالِ الثَّانِيَةِ عَلَى فَضِيلَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى أَكْمَلَ مِنْهَا ظَاهِرًا. اه. وَإِعْبَارُ شَرْحِ الْبَابِ فِي الثَّانِي، وَأَمَّا فِيمَنْ صَلَّى جَمَاعَةً فَلِاحْتِمَالِ اسْتِمَالِ الثَّانِيَةِ عَلَى فَضِيلَةٍ لَمْ تَوْجَدْ فِي الْأُولَى، وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى أَكْمَلَ فِي الظَّاهِرِ الْخ.

بِتَحْرُمِهَا، وَإِنْ انْتَفَى الثَّوَابُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ لِتَحْوِ انْفِرَادٍ عَنِ الصَّفِّ أَوْ مُقَارَنَةِ أَعْمَالِ الْإِمَامِ، فَإِنْ قُلْتُ لِمَ اشْتَرَطُوا هَذَا ذَلِكَ وَاكْتَفَوْا فِي الْجُمُعَةِ بِصُورَةِ الْجَمَاعَةِ وَإِنْ كُرِهَتْ مَعَ كَوْنِهَا شَرْطًا لِصِحِّهِ كُلِّ مِنْهُمَا قُلْتُ يُفَرَّقُ بَأَنَ الْفَرَضِ هُنَا قَدْ وَقَعَ فَلَمْ يَكُنْ لِلْإِثْنَيْنِ بِالثَّانِي مُسَوِّغٌ إِلَّا رَجَاءُ الثَّوَابِ وَالْإِذَا كَانَ كَالْعَبَثِ وَتَمَّ الْفَرَضُ مَنُوطَةً صِحِّهِ يَوْقُوعِهِ فِي جَمَاعَةٍ فَوْسُخٌ لِلثَّانِسِ فِيهَا بِالْاِكْتِفَاءِ بِصُورَتِهَا إِذْ لَوْ كُتِلُوا بِجَمَاعَةٍ فِيهَا ثَوَابٌ لَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ قُلْتُ بَحْثُ بَعْضِهِمْ فِي الْمُتَفَرِّدِ نَدَبُ الْإِعَادَةِ مَعَهُ، وَالْاِقْتِدَاءُ بِهِ، وَإِنْ كُرِهَ؛ لِأَنَّ الْكِرَاهَةَ تَخْتَصُّ بِالْمُصَلِّيِّ مَعَهُ لِتَقْصِيرِهِ بِالْاِقْتِدَاءِ بِهِ وَمَعَ ذَلِكَ يُكْتَسَبُ لَهُ ثَوَابُ الْإِعَادَةِ فَالْكِرَاهَةُ لِأَمْرِ خَارِجٍ. ا هـ.

قُلْتُ هَذَا الْبَحْثُ يُوَافِقُ مَا قَدَّمْتَهُ عَنِ الشَّرْحَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَأَمَّا مَا هُنَا فَالْمَدَارُ فِيهِ عَلَى ثَوَابٍ عِنْدَ التَّحْرُمِ فِي صَلَاةٍ " مُتَفَرِّدٍ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ وَفِي هَذِهِ لَا يَحْصُلُ ذَلِكَ خِلَافًا لِهَذَا الْبَاحِثِ وَمَرَّ فِي التَّيَمُّمِ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى بِهِ وَلَمْ يَرْجُ الْمَاءَ ثُمَّ وَجَدَهُ لَمْ تُسَنَّ لَهُ إِعَادَتُهَا وَاعْتَرِضَ بِمَا

• قَوْلُهُ: (بَعْدَ ذَلِكَ) الْآتِسْبَ تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ. • قَوْلُهُ: (لِمَ اشْتَرَطُوا هَذَا ذَلِكَ) أَيِ أَنْ يَكُونَ الْجَمَاعَةُ الَّتِي يُعِيدُ مَعَهَا فِيهَا ثَوَابٌ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ سَم. • قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ فِي الْإِعَادَةِ.
• قَوْلُهُ: (بِالثَّانِي) الْأَوَّلَى الثَّانِيَّةُ. • قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ فِي الْجُمُعَةِ أَوْ فِي جَمَاعَتِهَا. • قَوْلُهُ: (بَحْثُ بَعْضِهِمْ إِلَخَ)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا بَحَثَهُ هَذَا الْبَعْضُ خِلَافٌ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ مَا حَاصِلُهُ سَمَ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ الثَّاهِيَةِ، وَالْمُعْنَى اعْتِمَادُ هَذَا الْبَحْثِ وَمَرَّ وَيَأْتِي عَنْ سَمَ اعْتِمَادُهُ. • قَوْلُهُ: (فِي الْمُتَفَرِّدِ) أَيِ فِيمَنْ يُصَلِّي مُتَفَرِّدًا. • قَوْلُهُ: (وَالْاِقْتِدَاءُ بِهِ، وَإِنْ كُرِهَ) أَيِ الْاِقْتِدَاءُ لِتَحْوِ فَسَيَّ الْإِمَامِ أَيِ فَالْاِقْتِدَاءُ مَنُودِبٌ وَمَكْرُوهٌ بِجِهَتَيْنِ سَم. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْكِرَاهَةَ إِلَخَ) عِلَّةٌ لِلنَّدَبِ. • قَوْلُهُ: (يُوَافِقُ مَا قَدَّمْتَهُ إِلَخَ) أَيِ مِنْ الْاِكْتِفَاءِ بِصُورَةِ الْجَمَاعَةِ لِمَنْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا لَكِنْ ظَاهِرٌ مَا هُنَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ صَلَّى جَمَاعَةً فَفِي إِطْلَاقِ دَعْوَى الْمَوَاقِفَةِ نَظَرٌ. • قَوْلُهُ: (وَأَمَّا مَا هُنَا) أَيِ عَلَى التَّنَظَرِ لظَاهِرِ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ، وَالرَّوْضَةِ وَغَيْرِهِمَا.
• قَوْلُهُ: (فَالْمَدَارُ فِيهِ عَلَى ثَوَابٍ عِنْدَ التَّحْرُمِ إِلَخَ) هَلَا كَفَى فِي الْإِعَادَةِ وَنَذِيرُهَا حُصُولُ ذَلِكَ الثَّوَابِ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُقْتَدِي حَيْثُ لَمْ يَكُرِهَ اقْتِدَاءَهُ بَلْ لَا يُتَجَنَّبُ إِلَّا أَنْ الْأَمْرَ كَذَلِكَ سَم. • قَوْلُهُ: (فِي صَلَاةِ الْمُتَفَرِّدِ) أَيِ فِي الصَّلَاةِ مَعَ الْمُتَفَرِّدِ وَالْإِعَادَةِ مَعَهُ. • قَوْلُهُ: (وَفِي هَذِهِ) أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُتَفَرِّدُ مَنْ يَكُرِهَ الْاِقْتِدَاءَ

• قَوْلُهُ: (لِمَ اشْتَرَطُوا هَذَا ذَلِكَ) أَيِ أَنْ تَكُونَ الْجَمَاعَةُ الَّتِي يُعِيدُ مَعَهَا فِيهَا ثَوَابٌ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ.
• قَوْلُهُ: (وَالْاِقْتِدَاءُ بِهِ، وَإِنْ كُرِهَ) أَيِ فَالْاِقْتِدَاءُ مَنُودِبٌ وَمَكْرُوهٌ أَيِ بِجِهَتَيْنِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ كُرِهَ) أَيِ الْاِقْتِدَاءُ لِتَحْوِ فَسَيَّ الْإِمَامِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا بَحَثَهُ هَذَا الْبَعْضُ خِلَافٌ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ مَا حَاصِلُهُ إِلَخَ. • قَوْلُهُ: (فَالْمَدَارُ فِيهِ عَلَى ثَوَابٍ عِنْدَ التَّحْرُمِ إِلَخَ) هَلَا كَفَى فِي الْإِعَادَةِ وَنَذِيرُهَا حُصُولُ ذَلِكَ الثَّوَابِ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُقْتَدِي حَيْثُ لَمْ يَكُرِهَ اقْتِدَاءَهُ بَلْ لَا يُتَجَنَّبُ إِلَّا أَنْ الْأَمْرَ كَذَلِكَ.

صَحَّ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِمُسَافِرٍ تَيْتَمٌ وَصَلَّى أَجَزَّ أَتَكَ صَلَاتُكَ وَأَصَبْتَ الشُّنَّةَ وَقَالَ لِلَّذِي أَعَادَ بِالْوُضُوءِ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ» وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ الْأَوَّلِي عَدَمُ نَذْبِ إِعَادَتِهَا مَعَ جَمَاعَةٍ خِلَافًا لِمَنْ رَزَعَهُ؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِي إِعَادَتِهَا مُتَّفَقٌ لِأَجْلِ الْمَاءِ، وَأَمَّا إِعَادَتُهَا مَعَ الْجَمَاعَةِ فَلَا نِزَاعَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمُتَيْتِمَ فِي الْإِعَادَةِ جَمَاعَةٌ كَالْمُتَوَضِّئِ.

(وَقَرَضَهُ الْأَوَّلَى) الْمُغْنِيَّةُ عَنِ الْقَضَاءِ وَغَيْرِهَا بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ مِنْ نَذْبِ إِعَادَتِهَا (فِي الْجَدِيدِ) لِلخَبَرِ الْأَوَّلِ وَلِسُقُوطِ الطَّلَبِ بِهَا.

ب. هـ. قُود: (وَقَالَ لِلَّذِي أَعَادَ الْخُ) هُوَ مَحْطُ الْإِغْتِرَاضِ. هـ. قُود: (مِنِ الْأَوَّلَى) أَيِ مِمَّا مَرَّ فِي التَّيْمِ عِبَارَةٌ الْكَرْدِي هُوَ قَوْلُهُ لَمْ تُسَنَّ الْخُ. اهـ. هـ. قُود: (لِأَنَّ ذَاكَ) أَيِ الْأَوَّلِ.

هـ. قُود (سَي): (وَقَرَضَهُ الْأَوَّلَى)، وَإِنَّمَا يَكُونُ قَرَضُهُ الْأَوَّلَى إِذَا اغْتَنَتْ عَنِ الْقَضَاءِ وَالْأَوَّلَى الْقَرَضُ الثَّانِي الْمُغْنِيَّةُ عَنْهُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ كَذَا فِي الْمُغْنِي، وَالتَّهْيِةُ وَهُوَ مُتَّجِعٌ عَلَى طَرِيقَةِ صَاحِبِ الْمُغْنِي الْمُتَقَدِّمَةِ، وَأَمَّا عَلَى طَرِيقَةِ صَاحِبِ التَّهْيِةِ فَلَا لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلشَّارِحِ فِيمَا مَرَّ فَلْيُحَرِّزْ بِضَرْيٍ وَلَكِ أَنْ تَقُولَ مُخَالَفَةً لِلْمُغْنِي لِلشَّارِحِ، وَالتَّهْيِةُ إِنَّمَا هِيَ فِي جَوَازِ الْإِعَادَةِ بِصِفَةِ عَدَمِ الْإِغْنَاءِ كِلَا عَادَةِ الْمُقِيمِ الْمُتَيْمِّمِ بِالتَّيْمِ وَكَلَامِ التَّهْيِةِ، وَالْمُغْنِي هُنَا فِي الْإِعَادَةِ بِصِفَةِ الْإِغْنَاءِ كِلَا عَادَةِ الْمُقِيمِ بِالْوُضُوءِ مَا صَلَّاهُ بِالتَّيْمِ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَلَامِي التَّهْيِةِ نَمِ رَأَيْتُ فِي الْكَرْدِي مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَغَيْرُهَا عَطَفَ عَلَى الْمُغْنِيَةِ أَيِ وَقَرَضَهَا الْأَوَّلَى الْغَيْرُ الْمُغْنِيَةِ أَيْضًا بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَخَذَهُ مِنْ نَذْبِ إِعَادَةِ غَيْرِ الْمُغْنِيَةِ يَعْنِي إِذَا كَانَتْ الْمُعَادَةُ أَيْضًا غَيْرَ مُغْنِيَةٍ عَنِ الْقَضَاءِ فَقَرَضَهُ الْأَوَّلَى الْغَيْرُ الْمُغْنِيَةِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُغْنِيَةً لَا الْأَوَّلَى فَقَرَضَهُ الثَّانِيَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. هـ. قُود: (وَوَغَيْرُهَا) أَيِ غَيْرِ الْمُغْنِيَةِ. هـ. قُود: (مِنْ نَذْبِ إِعَادَتِهَا) أَيِ غَيْرِ الْمُغْنِيَةِ ش. اهـ. سم. هـ. قُود: (لِلخَبَرِ الْأَوَّلَى) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُنَافِيهِ فِي التَّهْيِةِ إِلَّا قَوْلُهُ مَعَ اشْتِرَاطِهِمْ إِلَى يَتَجَعَّ وَقَوْلُهُ عَلَى الْمُتَقُولِ إِلَى نَعَمَ يُؤْخَذُ. هـ. قُود: (لِلخَبَرِ الْأَوَّلَى) أَيِ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ نِهَآيَةً.

قُود (سَي): (فِي الْجَدِيدِ)، وَالْقَدِيمُ وَنَصُّ عَلَيْهِ فِي الْإِمْلَاءِ أَيْضًا أَنَّ الْفَرَضَ إِحْدَاهُمَا يُخْتَسَبُ أَيِ يُقْبَلُ مِنْهُمَا مَا شَاءَ وَقِيلَ الْفَرَضُ كِلَاهُمَا، وَالْأَوَّلَى مُسْقِطَةٌ لِلْحَرَجِ لَا مَانِعَةٌ مِنْ وَقُوعِ الثَّانِيَةِ قَرَضًا كَصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ لَوْ صَلَّاهَا جَمْعٌ مَثَلًا سَقَطَ الْحَرَجُ عَنِ الْبَاقِينَ فَلَوْ صَلَّاهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى وَقَعَتِ الثَّانِيَةُ قَرَضًا أَيْضًا وَقِيلَ الْفَرَضُ أَكْمَلُهُمَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. هـ. قُود: (وَلِسُقُوطِ الطَّلَبِ بِهَا) وَلَا يُنَافِي سُقُوطُهُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ فِي غَيْرِ الْمُغْنِيَةِ؛ لِأَنَّهُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ سَم.

هـ. قُود: (وَقَالَ لِلَّذِي أَعَادَ بِالْوُضُوءِ لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ) قَدْ يُجَابُ بِحَمْلِهِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ اجِبًا لِلْمَاءِ وَقَدْ يَرُدُّ هَذَا بِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ حَالِ قَوْلِيَّةٍ، وَالْإِحْتِمَالُ يَعْهُمُا فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قُود: (وَوَغَيْرُهَا) أَيِ غَيْرِ الْمُغْنِيَةِ ش.

هـ. قُود: (مِنْ نَذْبِ إِعَادَتِهَا) أَيِ غَيْرِ الْمُغْنِيَةِ ش. هـ. قُود: (وَلِسُقُوطِ الطَّلَبِ بِهَا) وَلَا يُنَافِي سُقُوطُهُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ فِي غَيْرِ الْمُغْنِيَةِ؛ لِأَنَّهُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ.

(والأصح أنه ينوي بالثانية الفرض) صورة حتى لا يكون نفلاً مبتدأً أو ما هو فرض على المكلّف في الجملة لا عليه هو؛ لأنه إنما أعادها لينال ثواب الجماعة في فرضه، وإنما يناله إن نوى الفرض ولأن حقيقة الإعادة إيجاب الشيء ثانياً بصفتيه الأولى وبهذا مع اشتراطهم في الوضوء المجدّد أنه لا بدّ فيه من نيّة مجزئة في الوضوء الأوّل يتّجه ما هنا دون ما اعتّمده في الروضة، والمجموع أنّه يكفي نيّة الظاهر مثلاً على أنّه اعترض أيضاً بأنّه اختيار للإمام وليس وجهاً فضلاً عن كونه معتقداً أمّا إذا نوى حقيقة الفرض فتبطل صلاته لتلاعبه ولو بان فساد الأولى لم

قول (س): (والأصح) أي على الجديد نهايةً ومغني. ء فؤد: (صورة) أي لا الحقيقي ع ش.

ء فؤد: (حتى لا تكون نفلاً مبتدأً) أي لأجل أن لا تكون نفلاً لم يسبق له اتّصاف بالفرضيّة بجبرمي.

ء فؤد: (أو ما هو فرض على المكلّف إلخ) أي من حيث هو بقطع التّظنّ عن خصوص حال الفاعل ولذلك قال في الجملة لا عليه، والظاهر أنّه لا يجب أن يلاحظ ما ذكر في نيّة بل الشرط أن لا يتوي حقيقة الفرض كما قاله الحلبي. اهـ. بجبرمي ويأتي عن سم والطّلاوي وم ر ما يوافق. ء فؤد: (لأنّه إلخ) تغليل للمتن. ء فؤد: (وبهذا) أي بالتغليل الثاني. ء فؤد: (يتّجه ما هنا) أي في المنهاج عبارة النهاية وما تقرّر من وجوب نيّة الفرضيّة هو المعتقد، وإن رجّح في الرّوضة ما اختاره الإمام من عدم وجوبها وأنّه يكفي إلخ واعتّمده الخطيب في الإقناع ما اختاره الإمام وقال في المغني بعد ذكر الوجهين ما نصّه وجمع شينخي بين ما في الكتاب وما في الرّوضة بأن ما في الكتاب إنّما هو لأجل محلّ الخلاف وهو هل فرضه الأولى أو الثانية أو يختصّب الله ما شاء منهما وما في الرّوضة على القول الصحيح وهو أن فرضه الأولى، والثانية نقل فلا يشترط فيها نيّة الفرضيّة وهذا جمع حسن. اهـ. ء فؤد: (أنّه يكفي نيّة الظاهر إلخ) أي ولا يتعزّض لفرضيّة مغني. ء فؤد: (اعترض أيضاً بأنّه إلخ) قد يقال اختيار الإمام لا يتخطّ عن احتماله أي الإمام الممدود عند الشّرخين من الوجوه سم. ء فؤد: (أما إذا نوى حقيقة الفرض إلخ) أي أو أطلق أخذاً من قوله صورة أو ما هو فرض على المكلّف إلخ لكن في سم على المنهج ما نصّه فرغ المتّجه وفقاً لشيخنا الطّلاوي وم ر أنّه إذا أطلق نيّة الفرضيّة في المعادة لم يضر، وإن لم يلاحظ كونها فرضاً صورة أو فرضاً على المكلّف في الجملة اهـ. ع ش. ء فؤد: (ولو بان) إلى قوله كذا قيل في المغني إلّا قوله وتبعه إلى على رايه.

ء فؤد: (ولا يتأني إلخ) ضرب على هذه القولة بالقلم ثم كتبت الظاهر أن المضروب عليه صحيح فتأمل. ء فؤد: (وبهذا مع اشتراطهم في الوضوء المجدّد إلخ) قد يقال هذا لا يؤيده ما هنا؛ لأنّه يكفي في الوضوء المجدّد النيّة المناسبة له ولأصل كنيّة الوضوء ولا تجب له النيّة التي لا تناسب إلّا الأصل كنيّة رفع الحدّ بخلاف ما هنا حيث أوجبوا نيّة الفرضيّة التي لا تناسب إلّا الأصل. ء فؤد: (اعترض أيضاً بأنّه اختيار للإمام إلخ) قد يقال اختيار الإمام لا يتخطّ عن احتماله الممدود عند الشّرخين من الوجوه.

تُجْزئُهُ الثَّانِيَةَ عَلَى الْمَثْوُولِ الْمُعْتَمِدِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي رُءُوسِ الْمَسَائِلِ وَكَثِيرِينَ وَقَالَ الْغَزَالِيُّ
تُجْزئُهُ وَتَبِعَهُ ابْنُ الْعِمَادِ وَتَبِعَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ غَافِلِينَ عَنْ بِنَائِهِ لَهُ عَلَى رَأْيِهِ أَنَّ الْفَرْضَ
أَحَدُهُمَا كَذَا قِيلَ فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْوَجْهَ الْبُطْلَانُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ أَمَّا عَلَى الثَّانِي فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ صَرَفَهَا
عَنْ ذَلِكَ بِنِيَّةٍ غَيْرِ الْفَرْضِ وَكَذَا عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ يَنْوِي بِهِ غَيْرَ حَقِيقَتِهِ وَتَأْيِيدُ الْإِجْزَاءِ بِغَسَلِ
اللِّمْعَةِ فِي الْوُضُوءِ لِلثَّلَاثِثِ وَإِقَامَةِ جُلْسَةٍ لِاسْتِرَاحَةٍ مَقَامِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لَيْسَ فِي
مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا فِي فِعْلٍ مُسْتَأْنَفٍ فَهُوَ كَانِفَسَالِ اللَّمْعَةِ فِي وَضُوءِ التَّجْدِيدِ وَقَدْ قَالُوا بِقَدَمِ
إِجْزَائِهِ؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُ لَمْ تَتَوَجَّهْ لِرَفْعِ الْحَدِيثِ أَصْلًا فَهَذَا هُوَ نَظِيرُ مَسْأَلَتَيْنَا. وَأَمَّا غَسْلُهَا لِلثَّلَاثِثِ،
فَرَأَيْنَا أَجْزَاءً؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُ اقْتَضَتْ أَنْ لَا يَكُونَ ثَانِيَةً وَلَا ثَالِثَةً إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْأَوَّلَى وَلَا جُلْسَةً اسْتِرَاحَةٍ
إِلَّا بَعْدَ جُلُوسٍ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَنِيَّتُهُ مُتَضَمِّنَةٌ حُسْبَانِ هَذَيْنِ، وَأَمَّا نِيَّتُهُ فِي الْأَوَّلَى هُنَا فَلَمْ
يَتَعَرَّضْ لِفِعْلِ الثَّانِيَةِ بِوَجْهِ وَجُودًا وَلَا عَدَمًا فَاتَّزَّ فِيهَا مَا قَارَنَهَا بِمَا مَنَعَ وَقُوعَهَا فَرْضًا كَمَا تَقَرَّرُ
نَعَمْ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي غَسَلِ اللَّمْعَةِ لِلتَّسْبِيحِ أَنَّهُ لَوْ نَسِيَ هُنَا فِعْلَ الْأَوَّلَى فَصَلَّى مَعَ جَمَاعَةٍ
ثُمَّ بَانَ فَسَادُ الْأَوَّلَى أَجْزَاءُ الثَّانِيَةِ لِجُزْمِهِ بِنِيَّتِهَا حَيْثُ.

(تَبِيْهٍ) يَجِبُ فِيهَا الْقِيَامُ كَمَا مَرَّ وَيَحْرُمُ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّهُمْ اثْبَتُوا لَهَا أَحْكَامَ الْفَرْضِ لِيَكُونَهَا عَلَى

فُود: (وَكَثِيرِينَ) عَطَفَ عَلَى الْمُصَنِّفِ. فُود: (غَافِلِينَ) أَيِ ابْنِ الْعِمَادِ وَالشَّيْخِ. فُود: (هَنْ بِنَائِهِ
إِلْخ) أَيِ الْغَزَالِيِّ. فُود: (أَنَّ الْفَرْضَ إِلْخ) يَبَيِّنُ لِرَأْيِ الْغَزَالِيِّ. فُود: (عَلَى الْقَوْلَيْنِ) هَلِ الْمُرَادُ بِهِمَا
الْأَصَحُّ وَمُقَابِلُهُ بِدَلِيلِ التَّوْجِيهِ سَم. فُود: (أَمَّا عَلَى الثَّانِي) أَيِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. فُود: (هَنْ ذَلِكَ) أَيِ
عَنِ الْفَرْضِيَّةِ. فُود: (بِنِيَّةٍ غَيْرِ الْفَرْضِ) لَمَلُّ الْاِتِّسَابِ بِعَدَمِ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ. فُود: (عَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ
الْأَصَحِّ. فُود: (بِغَسَلِ اللَّمْعَةِ) أَيِ بِإِجْزَائِهِ. فُود: (لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ) خَبَرٌ وَتَأْيِيدُ الْإِجْزَاءِ.

فُود: (فَهَذَا) أَيِ الْإِنْفِسَالِ فِي التَّجْدِيدِ. فُود: (وَأَمَّا غَسْلُهَا لِلثَّلَاثِثِ) كَانَ يَتَّبِعِي لِبَطَائِقِ سَابِقِهِ وَيَصِحُّ
عَطَفُ قَوْلِهِ وَلَا جُلْسَةَ إِلْخ عَلَى قَوْلِهِ ثَانِيَةً إِلْخ أَنْ يَزِيدَ هُنَا قَوْلَهُ وَجُلْسَةُ الْاسْتِرَاحَةِ فَتَأْمَلُ. فُود: (ثَانِيَةً
إِلْخ) فَاعِلٌ تَكُونُ. فُود: (فَنِيَّتُهُ) أَيِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْمُتَعَرَّضِ، وَالْمُصَلِّي. فُود: (حُسْبَانِ هَذَيْنِ) أَيِ
غَسَلِ اللَّمْعَةِ وَجُلْسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ. فُود: (وَأَمَّا نِيَّتُهُ فِي الْأَوَّلَى) أَيِ نِيَّةِ الْمُعِيدِ فِي الصَّلَاةِ الْأَوَّلَى.

فُود: (فَلَمْ يَتَعَرَّضْ) الْأَوَّلَى التَّائِيْتُ. فُود: (فِيهَا) أَيِ الثَّانِيَةِ. فُود: (كَمَا تَقَرَّرُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ أَمَّا
عَلَى الثَّانِي إِلْخ. فُود: (مَعَ جَمَاعَةٍ) يَظْهَرُ أَنَّهُ تَضْوِيرٌ لَا تَقْيِيدٌ فَتَأْمَلُ بِضَرْفِي أَيِ إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِيَكُونَ الْكَلَامُ
فِي إِعَادَةِ شَرْطِهَا مَعَ الْجَمَاعَةِ. فُود: (وَيَحْرُمُ الْقَطْعُ) فِيهِ نَظَرٌ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ

فُود: (عَلَى الْقَوْلَيْنِ) الْمُرَادُ بِهِمَا الْأَصَحُّ وَمُقَابِلُهُ بِدَلِيلِ التَّوْجِيهِ. فُود: (أَجْزَاءُ الثَّانِيَةِ) اعْتَمَدَهُ م. ر.
فُود: (وَيَحْرُمُ الْقَطْعُ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ قَالَ مَا نَصَّهُ وَقَصَبَهُ مَا مَرَّ
مِنْ وَجُوبِ الْقِيَامِ وَنِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ أَنَّ الْمُعَادَةَ تَلْزَمُ بِالشَّرْعِ فَلَا يَجُوزُ قَطْعُهَا مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الَّذِي
يَظْهَرُ جَوَازُهُ، وَإِنْ قُلْنَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا حِكَايَةَ الصُّورَةِ، وَأَمَّا جَوَازُ الْخُرُوجِ فَهُوَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ

صُورَتِهِ وَلَا يُنَافِيهِ جَوَازُ جَمْعِهَا مَعَ الْأَصْلِيَّةِ بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ وَيُفْرَقُ بِأَنَّ النَّظَرَ هُنَا لِخِيَّتِيَّةِ الْفَرْضِ وَثُمَّ لِصُورَتِهِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا عَلَى صُورَةِ الْأَصْلِيَّةِ فُرُوعِي فِيهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالصُّورَةِ وَهُوَ النِّيَّةُ وَالْقِيَامُ وَعَدَمُ الْخُرُوجِ وَنَحْوُهَا لَا مُطْلَقًا فَتَأْتِلُهُ.

(وَلَا رُخْصَةٌ فِي تَرْكِهَا) أَيِ الْجَمَاعَةِ (وَأَنْ قُلْنَا) إِنَّهَا (سُنَّةٌ) لِتَأْكِيدِهَا (إِلَّا لِعُذْرٍ) لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ وَمَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِهِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ أَيِ كَامِلَةٍ إِلَّا مَنْ عُذِرَ قَبْلَ السُّنَّةِ فِي تَرْكِهَا رُخْصَةٌ مُطْلَقًا فَكَيْفَ ذَلِكَ وَجَوَائِبُهُ أَخَذًا مِنَ الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْمُرَادَ لَا رُخْصَةَ تَقْتَضِي مَنْعَ الْحَرَمَةِ عَلَى الْفَرْضِ، وَالْكَرَاهَةِ عَلَى السُّنَّةِ إِلَّا لِعُذْرٍ وَمَنْ ثَمَّ فُرُوعٌ عَلَى السُّنَّةِ أَنْ تَارِكُهَا يُقَاتِلُ عَلَى وَجْهِه.....

الْمُبَابِ قَالَ مَا نَصُّهُ وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ مِنْ وَجُوبِ الْقِيَامِ وَنِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ أَنَّ الْمُعَادَةَ تَلْزِمُ بِالْشُرُوعِ فَلَا يَجُوزُ قَطْعُهَا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ جَوَازُهُ، وَأَنْ قُلْنَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهِمَا جِكَايَةَ الصُّورَةِ، وَأَمَّا جَوَازُ الْخُرُوجِ فَهُوَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الثَّقَلِ لَا تَعَلُّقُ لَهُ بِتِلْكَ الْجِكَايَةِ فَكَانَ عَلَى أَصْلِهِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ وَنَحْوُهُ بِجَوَازِ فِعْلِ الْمُعَادَةِ مَعَ الْأُولَى بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ انْتَهَى. س. م. فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنْ وَجُوبِ الْقِيَامِ وَحُرْمَةِ الْقَطْعِ. فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي جَوَازِ الْجَمْعِ بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ. فَوَدَّ: (وَنَحْوُهَا) لَعَلَّهُ أَذْخَلَ بِهِ الْإِسْتِثْبَالَ فِي السَّفَرِ. فَوَدَّ: (لَا مُطْلَقًا) أَخْرَجَ بِهِ عَدَمَ جَوَازِ الْجَمْعِ بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ.

فَوَدَّ (سُ): (وَلَا رُخْصَةٌ إِلَّاخ)، وَالرُّخْصَةُ بِسُكُونِ الْخَاءِ وَيَجُوزُ ضَمُّهَا لَعْنَةُ: التَّيْسِيرِ وَالتَّسْهِيلِ وَاضْطِلَاحًا: الْحُكْمُ الثَّابِتُ عَلَى خِلَافِ الدَّلِيلِ لِعُذْرٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَاضْطِلَاحًا الْحُكْمُ إِلَّاخَ وَيُعْتَبَرُ عَنْهَا أَيْضًا بِأَنَّهَا الْحُكْمُ الْمُتَغَيِّرُ إِلَيْهِ السَّهْلُ لِعُذْرٍ مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ لِلْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ وَقَوْلُهُ عَلَى خِلَافِ الدَّلِيلِ إِلَّاخَ دَخَلَ فِيهِ مَا لَمْ يَسْبِقْ امْتِنَاعُهُ بَلِ وَرَدَ ابْتِدَاءُهُ عَلَى خِلَافِ مَا يَقْتَضِيهِ الدَّلِيلُ كَالسَّلَمِ، فَإِنَّ مُقْتَضَى اسْتِحْمَالِهِ عَلَى الْغَرَرِ عَدَمَ جَوَازِهِ فَجَوَازُهُ عَلَى خِلَافِ الدَّلِيلِ. اه. فَوَدَّ: (أَيِ الْجَمَاعَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَكَذَا وَخَلَّ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَبَرَدَ.

فَوَدَّ (سُ): (إِلَّا لِعُذْرٍ) فَلَا تُرَدُّ شَهَادَةُ الْمُدَاوِمِ عَلَى تَرْكِهَا لِعُذْرٍ بِخِلَافِ الْمُدَاوِمِ عَلَيْهِ بِغَيْرِ عُذْرٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُعْنَى قَالَ ع ش لَعَلَّ الْمُرَادَ بَعْدَ الْمَوَاطَبَةِ عَدَمُهَا عُرْفًا بِحَيْثُ يَعْدُ غَيْرَ مُعْتَنٍ بِالْجَمَاعَةِ لَا تَرْكُ الْجَمَاعَةِ فِي جَمِيعِ الْفَرَائِضِ. اه. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ لِعُذْرٍ وَبِدَوْنِهِ. فَوَدَّ: (فَكَيْفَ ذَلِكَ) أَيِ قَوْلُهُمْ لَا رُخْصَةٌ فِي تَرْكِهَا، وَأَنْ قُلْنَا سُنَّةٌ إِلَّا بِعُذْرٍ مُعْنَى. فَوَدَّ: (تَقْتَضِي مَنْعَ الْحَرَمَةِ) أَيِ حَيْثُ تَوَقَّفَ وَاجِبُ الشَّعَارِ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ س. م. فَوَدَّ: (هَلَى السُّنَّةِ) أَيِ أَوْ فِيمَا لَا يَتَوَقَّفُ الشَّعَارُ عَلَيْهِ. فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنْ الْمُرَادَ مَا ذَكَرَ.

الْتَقَلَّ لَا تَعَلُّقُ لَهُ بِتِلْكَ الْجِكَايَةِ فَكَانَ عَلَى أَصْلِهِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ وَنَحْوُهُ بِجَوَازِ فِعْلِ الْمُعَادَةِ مَعَ الْأُولَى بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ. اه. فَوَدَّ (سُ): (إِلَّا لِعُذْرٍ) فَلَا تُرَدُّ شَهَادَةُ الْمُدَاوِمِ عَلَى تَرْكِهَا لِعُذْرٍ بِخِلَافِ الْمُدَاوِمِ عَلَيْهِ بِغَيْرِ عُذْرٍ ش. م. ر. فَوَدَّ: (أَنَّ الْمُرَادَ لَا رُخْصَةَ تَقْتَضِي مَنْعَ الْحَرَمَةِ) أَيِ حَيْثُ تَوَقَّفَ وَاجِبُ

وَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ وَتَجِبُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ إِلَّا مَعَ عُذْرٍ (عَامٌّ كَمَطَرٍ) وَتُلْجُ يُبَلُّ ثَوْبُهُ وَتَبْرُدُ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا إِنْ تَأَذَى بِذَلِكَ لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ فَإِنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فِي الرَّحَالِ يَوْمَ مَطَرٍ لَمْ يُبَلِّ أَسْفَلَ النِّعَالِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَأَذَ بِذَلِكَ لِخِفَّتِهِ أَوْ كُنَّ وَلَمْ يَخْشَ تَقَطُّيْرًا مِنْ شُقُوفِهِ عَلَى مَا قَالَه الْقَاضِي؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهِ النِّجَاسَةُ فَلَا يَكُونُ عُذْرًا (أَوْ رِيحٌ عَاصِفٌ) أَيْ شَدِيدٌ أَوْ رِيحٌ بَارِدٌ أَوْ ظُلْمَةٌ شَدِيدَةٌ (بِاللَّيْلِ) أَوْ وَقْتُ الصُّبْحِ لِخَيْرٍ بِذَلِكَ وَلِعَظُمَ مَشَقَّتُهَا فِيهِ دُونَ النَّهَارِ.

• فَوَدَّ: (وَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ) أَيْ شَهَادَةُ الْمُدَاوِمِ عَلَى التَّزَكِّي نَهَايَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَتَجِبُ الْإِنْفُ) أَيْ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَمَرَ النَّاسَ بِالْجَمَاعَةِ وَجَبَتْ إِلَّا عِنْدَ قِيَامِ الرُّخْصَةِ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ طَاعَتُهُ لِقِيَامِ الْمُتَرْدِّ مُعْنَى وَنَهَايَةً قَالَ عِشْرُونَ قَوْلُهُمْ رَلِقِيَامِ الْمُتَرْدِّ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ عَلِمَ بِهِ وَأَمَرَهُمْ بِالْحَضُورِ مَعَهُ وَيَخْتَمِلُ أَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِالْجَمَاعَةِ أَمَرًا مُطْلَقًا ثُمَّ عَرَضَ لَهُمُ الْمُتَرْدِّ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْحَضُورُ لِحَمْلِ أَمْرِهِ عَلَى غَيْرِ أَوْقَاتِ الْمُتَرْدِّ. اهـ. وَقَوْلُهُ ثُمَّ عَرَضَ الْإِنْفُ أَيْ أَوْ فِيهِمْ مَعْدُورٌ بِالْفِعْلِ لَا يَفْلَحُهُ الْإِمَامُ وَقَوْلُهُ عَلَى غَيْرِ أَوْقَاتِ الْمُتَرْدِّ أَيْ وَعَلَى غَيْرِ الْمَعْدُورِينَ. • فَوَدَّ: (وَتُلْجُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَجُوعٌ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ الزَّلْزَلَةُ وَقَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ سَمُومٍ وَقَوْلُهُ أَمَّا خَرُّ إِلَى وَلَا فَرْقَ وَمَا أَتَتْهُ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَتُلْجُ يُبَلُّ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَشَرْحُهَا بِأَفْضَلِ كَمَطَرٍ وَتُلْجُ وَتَبْرُدُ يُبَلُّ كُلُّ مِنْهَا ثَوْبُهُ أَوْ كَانَ نَحْوُ الْبَرْدِ كِبَارًا تُوْذِي. اهـ. • فَوَدَّ: (أَمَرَ بِالصَّلَاةِ الْإِنْفُ) أَيْ زَمَنَ الْحُدُودِيَّةَ مُعْنَى عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فِي سَفَرٍ. اهـ. وَقَالَ عِشْرُونَ فِي الْإِسْتِذْلَالِ بِهِ شَيْءٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْجَمَاعَةَ لَا تَجِبُ عَلَى الْمُسَافِرِينَ لِكِتَابَتِهَا تُسَرُّ فَلَعَلَّ الْإِسْتِذْلَالَ بِهِ عَلَى كَوْنِهِ عُذْرًا فِي الْجُمْلَةِ. اهـ. • فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَأَذَ الْإِنْفُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى التَّأَذِّي وَالْمَشَقَّةَ لَا الْبَلَّ. • فَوَدَّ: (أَوْ كُنَّ) كَجَنَاحٍ يَخْرُجُ مِنَ الْحَائِطِ كُرْدِيٍّ وَفِي الْإِيْعَابِ وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ مَا يَمْنَعُ بَلَلَهُ كَلْبًا لَمْ يَتَّقِ عَنْ كَوْنِهِ عُذْرًا فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ مَعَ ذَلِكَ مَوْجُودَةٌ وَيُخْتَمِلُ خِلَافُهُ. اهـ. • فَوَدَّ: (مِنْ شُقُوفِهِ) أَيْ الْكِنِّ عِبَارَةُ غَيْرِهِ مِنْ شُقُوفِ الْأَسْوَاقِ. اهـ. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا قَالَه الْإِنْفُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى كَمَا فِي الْكِفَايَةِ عَنْ الْقَاضِي الْإِنْفُ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْغَالِبَ الْإِنْفُ) عِلَّةُ التَّقْيِيدِ بِعَدَمِ الْخَشْيَةِ عَنِ التَّقَطُّيرِ. • فَوَدَّ: (أَيْ شَدِيدٌ الْإِنْفُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ ضَائِبُ الشَّدَةِ فِي الرِّيحِ وَالظُّلْمَةِ حُصُولَ التَّأَذِّي بِهِمَا وَأَنْ يُعْتَبَرَ فِي الرِّيحِ الْبَارِدَةِ أَيْضًا أَخْذًا مِمَّا تَقَرَّرَ فِي الْمَطَرِ، ثُمَّ عَدَمُ اغْتِيَابِ هَذِهِ أَيْ الرِّيحِ الْبَارِدَةِ فِي النَّهَارِ هَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَوْ مَا لَمْ يَخْصُلْ بِهِ تَأَذُّ كَالْتَّأَذِّي بِهَا فِي اللَّيْلِ وَيَكُونُ ذِكْرُ اللَّيْلِ فِي كَلَامِهِمْ لِلْغَالِبِ مَحَلُّ نَظَرٍ وَلَمَّا الْفَاتِي أَقْرَبَ ثُمَّ رَأَيْتَ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ مَا نُصِّهَ بِخِلَافِ الْخَفِيفَةِ لَيْلًا، وَالشَّدِيدَةِ نَهَارًا نَعَمْ لَوْ تَأَذَّى بِهَذِهِ كَتَّأَذِيهِ بِالْوَحْلِ لَمْ يَتَعُدَّ كَوْنُهَا عُذْرًا وَيُؤَيِّدُهُ

الشَّعَارِ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. • فَوَدَّ فِي (سَبِيٍّ): (أَوْ رِيحٌ عَاصِفٌ بِاللَّيْلِ) قَالَ فِي الْبَهْجَةِ مَا اشْتَرَطَ أَيْ الْحَاوِي ظُلْمَتَهُ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ بَلْ كُلُّ مِنَ الظُّلْمَةِ وَشِدَّةِ الرِّيحِ عُذْرٌ بِاللَّيْلِ قَالَه الْمُجِيبُ الطَّبْرِيُّ. اهـ.

• فَوَدَّ: (أَوْ رِيحٌ بَارِدٌ) يُخْتَمِلُ أَنَّهُ مَا لَمْ يَشْتَدَّ بَرْدُهُ وَإِلَّا كَانَ عُذْرًا نَهَارًا أَيْضًا أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ بَرَدٌ شَدِيدٌ وَزِيَادَةُ رِيحٍ. • فَوَدَّ: (أَوْ وَقْتُ الصُّبْحِ) أَيْ عَلَى الْمُتَجِّهِ فِي الْمُهَيِّمَاتِ قَالَ: لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ فِيهِ أَشَدُّ

(وَكَذَا وَحَلَّ) يَفْتَحُ الْحَاءُ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا (شَدِيدَةً) بَأَنَّ لَمْ يَأْمَنْ مَعَهُ التَّلَوُّثُ أَوْ الرَّلَقُ (عَلَى الصَّحِيحِ) لَيْلًا أَوْ نَهَارًا؛ لِأَنَّهُ أَشَقُّ مِنَ الْمَطَرِ وَحَذَفَ فِي التَّحْقِيقِ، وَالْمَجْمُوعِ التَّقْيِيدَ بِالشَّدِيدِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ (أَوْ خَاصُّ كَمَرُضٍ) مَشَقَّتُهُ كَمَشَقَّةِ الْمَشْيِ فِي الْمَطَرِ، وَإِنْ لَمْ يُسْقِطِ الْقِيَامَ فِي الْفَرْضِ لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (وَحَرٌّ) مِنْ غَيْرِ سَمُومٍ (وَبَرْدٌ شَدِيدٌ) لَيْلًا أَوْ نَهَارًا كَالْمَطَرِ بَلْ أَوْلَى لَكِنَّ الَّذِي فِي الرُّوْضَةِ وَكَذَا أَصْلُهَا أَوَّلُ كَلَامِهِ تَقْيِيدُ الْحَرِّ بِوَقْتِ الظُّهْرِ أَيْ، وَإِنْ وَجَدَ ظِلًّا يَمْشِي فِيهِ.....

قَوْلُهُمُ السَّمُومُ وَهُوَ الرِّيحُ الْحَارُّ عُدْرًا لَيْلًا وَنَهَارًا انْتَهَى وَنَحْوُهُ فِي الْإِمْدَادِ وَرَأَيْتُ الْمُحَسَّنِيَّ سَمَّ قَالَ قَوْلُهُ أَوْ رِيحٌ بَارِدٌ يَخْتَلِمُ أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَشْتَدَّ بَرْدُهُ وَإِلَّا كَانَ عُدْرًا نَهَارًا أَيْضًا أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ بَرَدَ شَدِيدٌ وَزِيَادَةُ رِيحٍ انْتَهَى. بَصْرِيٌّ.

قَوْلُ (سَنِيٍّ): (وَكَذَا وَحَلَّ الْخُ) وَيَمْلُ الْوَحْلُ فِيمَا ذَكَرَ كَثْرَةُ وَقُوعِ الْبَرْدِ أَوْ التَّلَجِّ عَلَى الْأَرْضِ بِحَيْثُ يَشُقُّ الْمَشْيُ عَلَى ذَلِكَ كَمَشَقَّتِهِ فِي الْوَحْلِ نِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (إِسْكَانُهَا) وَهُوَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ نِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ لَمْ يَأْمَنْ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُ جَمْعٍ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ، وَإِنْ وَجَدَ إِلَى أَمَّا حَرٌّ وَمَا أَتَتْهُ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَحَذَفَ فِي التَّحْقِيقِ، وَالْمَجْمُوعِ التَّقْيِيدَ الْخُ) وَجَرَى ابْنُ الْمُقَرِّي فِي رَوِّهِ تَبَعًا لِأَصْلِهِ عَلَى التَّقْيِيدِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ، وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ جَبَّانَ -أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَصَابَهُمْ مَطَرٌ لَمْ يُبَلِّ أَسْفَلَ نِعَالِهِمْ أَنْ يُنَادِيَ بِصَلَاتِهِمْ فِي رِحَالِهِمْ- فَمَقْرُوضٌ فِي الْمَطَرِ وَكَلَامُنَا هُنَا فِي وَحْلٍ مِنْ غَيْرِ مَطَرٍ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَقَدْ يُقَالُ: الْإِنْصَافُ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ دَالٌ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ نَعَمَ الْمَعْنَى يَشْهَدُ لِلتَّقْيِيدِ، فَإِنَّهُ إِذَا فُرِضَ أَنَّهُ لَا زَلَقَ فِيهِ وَلَا تَلَوُّثَ فَلَا مَشَقَّةَ فِي الذَّهَابِ مَعَهُ إِلَى الْجَمَاعَةِ بَصْرِيٌّ.

□ فَوَدَّ: (التَّلَوُّثُ) أَيْ لِنَحْوِ مَلْبُوسِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَا لِنَحْوِ أَسْفَلِ الرَّجْلِ وَمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ عَ ش مِنْ تَفْسِيرِهِ بِذَلِكَ لَا يَخْفَى بَعْدَهُ خُصُوصًا مَعَ وَضْفِهِ بِالشَّدَّةِ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَحَقَّقَ خَفِيفٌ إِذْ كُلُّ وَحْلٍ يُلَوِّثُ أَسْفَلَ الرَّجْلِ رَشِيدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَاعْتَمَدَهُ الْخُ) أَيْ الْحَذَفَ الَّذِي مُقْتَضَاهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَفِيفِ.

قَوْلُ (سَنِيٍّ): (كَمَرُضٍ الْخُ) أَيْ وَشِدَّةِ نُعَاسٍ وَلَوْ فِي أَنْتِظَارِ الْجَمَاعَةِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (مَشَقَّتُهُ كَمَشَقَّةِ الْمَشْيِ الْخُ) أَمَّا الْخَفِيفُ كَرَجْعٍ فَيُرْسِ وَيُضْدَعُ يَسِيرٌ وَخُمَى خَفِيفَةٌ فَلَيْسَ بِغَيْرٍ مُعْنَى وَنِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (لَكِنَّ الَّذِي الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهَائَةِ وَحَرٌّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَقْتُ الظُّهْرِ كَمَا سَجَلَهُ إِطْلَاقُهُ تَبَعًا لِأَصْلِهِ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي التَّحْقِيقِ وَتَقْيِيدِهِ بِوَقْتِ الظُّهْرِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَالرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا جَرَى عَلَى الْغَالِبِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَجِدَ ظِلًّا يَمْشِي فِيهِ أَوْ لَا. اهـ. □ فَوَدَّ: (أَوَّلُ كَلَامِهِ الْخُ) لَكِنَّ كَلَامَهُ بَعْدَ يَقْتَضِي عَدَمَ التَّقْيِيدِ بِهِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَصَرَّحَ بِبَعْضِهِمْ فَقَالَ لَيْلًا وَنَهَارًا انْتَهَى مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (تَقْيِيدُ الْحَرِّ بِوَقْتِ الظُّهْرِ) اعْتَمَدَ النَّهَائَةَ، وَالْمُعْنَى الْإِطْلَاقُ كَمَا مَرَّ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ وَجَدَ ظِلًّا يَمْشِي فِيهِ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا مِمَّا لَا وَجْهَ -لَهُ؛ لِأَنَّ

مِنْهَا فِي الْمَغْرِبِ. □ فَوَدَّ: (تَقْيِيدُ الْحَرِّ بِوَقْتِ الظُّهْرِ) التَّقْيِيدُ بِهِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ شَرْحُ م. ر. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ وَجَدَ ظِلًّا يَمْشِي فِيهِ) أَقُولُ لَا يَخْفَى عَلَى مُتَأَمِّلٍ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِنَ الْبَدِيهِ أَنْ

وبه فازق مسألة الإبراد، وأما حرّ نشأ من السموم وهي الريح الحارّة فهو غدرّ ليلاً ونهاراً حتى على ما فيهما ولا فرق هنا بين من ألقهما أو لا؛ لأنّ المدار على ما به التأذي والمشقة وصوب غدرّ الروضة وغيرها لهما من العامّ ويوجب بأنّ الشدة قد تختصّ بالمصلي باعتبار طبيعته فيصبح غدهما من الخاصّ أيضاً ثم رأيت شارحاً أشار لذلك.

(وجوع وعطش ظاهرين) أي شديدين لكن بحضرة مأكول أو مشروب وكذا إن قرب حضوره

من البديهي أنّ الحرّ إنما يكون غدرّاً إذا حصل به التأذي، فإذا وجد ظلاً ينشئ فيه، فإن كان ذلك الظل دافقاً للتأذي بالحرّ فلا وجه حيثيذ ليكون الحرّ غدرّاً، وإن لم يكن دافقاً لذلك كان مقتضياً للإبراد أيضاً ولا يصحّ الفرق حيثيذ بين البابين إذ ليس المدار إلا على حصول التأذي بالحرّ فالحاصل أنّه يطلب الإبراد بالظهور في الحرّ بشرطه، فإن خالفوا وأقاموا الجماعة أوّل الوقت غير من تخلف لمذير الحرّ فتأمله سم.

☐ فود: (وبه فازق إلخ) قد مرّ ما فيه سم. ☐ فود: (أما حرّ نشأ من السموم إلخ) عبارة المغني ومن العامّ السموم وهو بفتح السين الريح الحارّة، والزلزلة وهي بفتح الزاي تحرك الأرض لمشقة الحركة فيهما لئلا كان أو نهاراً. اهـ. (وهي إلخ) أي السموم، والتأنيث ليرعاية الخبر.

☐ فود: (حتى على ما فيهما) أي ما في الروضة وأصلها من التشديد. ☐ فود: (أو لا) الأولى وغيره.

☐ فود: (ويوجب إلخ) عبارة النهاية، والمغني ولا تعارض بينهما كما أشار إليه الشارح فالأول منقول على ما أحسن بهما ضعيف الخلق دون قويها فيكونان من الخاصّ، والثاني على ما أحسن بهما قويها فيجسّ بهما ضعيفها من باب أولى فيكونان من العامّ. اهـ. ☐ فود: (فيصبح غدهما من الخاصّ إلخ) قد يقال يتنهي حيثيذ أن لا يطلق القول بأنهما من الخاصّة أو من العامّة بل يقال هما قسمان، فإن كان بحيث يتأذى منهما كلّ واحد فمن العامّة وإلا فمن الخاصّة بصريّ. ☐ فود: (أي شديدين) إلى قول المتن ومُدافعة حديث في النهاية إلا قوله أي أنّ إلى بانه وقوله وشِدُّهُمَا إلى والحاصل. ☐ فود: (لكن بحضرة مأكول) أي وكان نافعاً لذلك نهايةً ومغني قال الرشيد كانه م احتزّ به عن طعام لم تنق نفسه إليه، وإن كان به شدة الجوع كأن تكون نفسه تنفر منه. اهـ. ☐ فود: (لكن بحضرة مأكول أو مشروب) ويشترط أن يكون خلافاً فلو كان حرماً حرماً عليه تناوله ومحلّه إذا كان يترقب خلافاً فلو لم يترقبه كان كالمضطّرّ ش. ☐ فود: (وكذا إن قرب حضوره) يحتمل أن يكون ضابط القرب أن يحضر قبل فراغ

الحرّ إنما يكون غدرّاً إذا حصل به التأذي فإذا وجد ظلاً ينشئ فيه، فإن كان ذلك الظل دافقاً للتأذي بالحرّ فلا وجه حيثيذ ليكون الحرّ غدرّاً، وإن لم يكن دافقاً لذلك كان مقتضياً للإبراد أيضاً ولا يصحّ الفرق حيثيذ بين البابين إذ ليس المدار فيهما إلا على حصول التأذي بالحرّ، وإنما الوجه في مفارقة ما هنا للإبراد أنّ ما هنا مضموم بما إذا ترك الإمام الإبراد وأقام الجماعة في أوّل الوقت فيغدرّ من تخلف عنه لمذير الحرّ فالحاصل أنّه يطلب الإبراد بالظهور في الحرّ بشرطه، فإذا خالفوا وأقاموا الجماعة أوّل الوقت غير من تخلف لمذير الحرّ فتأمله. ☐ فود: (وبه فازق إلخ) فيه بحث بيّته بهاميش شرح الإزهاد.

وَعَبَّرَ آخَرُونَ بِالتَّوَقَّانِ إِلَيْهِ وَلَا تَنَافَى؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ شِدَّةُ الشَّوْقِ لَا أَصْلُهُ وَهُوَ مُسَاوٍ لِشِدَّةِ أَحَدٍ ذَيْنِكَ وَقَوْلُ جَمْعٍ مُتَأَخِّرِينَ شِدَّةً أَحَدُهُمَا كَافِيَةٌ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ ذَلِكَ رُذِّ أَيُّ إِنْ أَرَادُوا وَلَا قَرَبَ حُضُورِهِ بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْأَخْبَارِ كَخَبَرِ «إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَاذْبَعُوا بِالْعِشَاءِ» وَخَبَرِ «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ» وَلِتُصَوِّصَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ. أ. هـ. وَالَّذِي يُتَّبَعُ حَمْلُ مَا قَالَهُ أُولَئِكَ عَلَى مَا إِذَا اخْتَلَّ أَصْلُ خُشُوعِهِ لِشِدَّةِ جُوعِهِ أَوْ غَطْشِهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَمُدَافَعَةِ الْحَدِيثِ بَلْ هُوَ أَوَّلَى مِنَ الْمَطَرِ وَنَحْوِهِ مِثْلًا مَرَّةً؛ لِأَنَّ مَشَقَّةَ هَذَا أَشَدُّ وَلِأَنَّهَا تُلَازِمُهُ فِي الصَّلَاةِ بِخِلَافِ تِلْكَ وَحَمْلُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَخْتَلْ خُشُوعُهُ إِلَّا بِحَضْرَةِ ذَلِكَ أَوْ قُرْبِ حُضُورِهِ فَيَبْدَأُ بِأَكْلِ لُقْمٍ يَكْسِرُ بِهَا جِدَّةَ جُوعِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلًا يُسْتَوْفَى دَفْعَةً كَلْبَيْنِ وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ كِرَاهَةَ الصَّلَاةِ فِي كُلِّ حَالٍ يَشُوءُ فِيهِ خُلُقُهُ وَيَشِدُّنَهُمَا نُسْيُ الْخَلْقِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، وَكُلُّ مَا اقْتَضَى كِرَاهَةُ الصَّلَاةِ غُذْرٌ هُنَا وَمِنْ ثَمَّ عَدُّ بَعْضِهِمْ مِنَ الْأَعْذَارِ هُنَا كُلُّ وَصْفٍ كُرِهٍ مَعَ الْقَضَاءِ كَشِدَّةِ الْغَضَبِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى لَمْ تُطْلَبِ الصَّلَاةُ فَالْجَمَاعَةُ أَوَّلَى.....

الْجَمَاعَةُ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَعَبَّرَ آخَرُونَ بِالْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنَى وَقَوْلُ الْإِسْتَوِي فِي الْمُهَمَّاتِ الظَّاهِرِ الْإِكْفَاءُ بِالتَّوَقَّانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ جُوعٌ وَلَا غَطْشٌ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْفَوَاكِهَ، وَالْمَشَارِبِ اللَّذِيذَةِ تَتَوَقَّ النَّفْسُ إِلَيْهَا عِنْدَ حُضُورِهَا بَلَا جُوعٍ وَلَا غَطْشٍ مَزْدُودٌ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا بِأَنَّهُ يَتَعَدُّ مُفَارَقَتَهُمَا لِلتَّوَقَّانِ إِذَا التَّوَقَّانِ إِلَى الشَّيْءِ الْإِشْتِيَاقُ لَهُ لَا الشَّوْقُ فَشَهْوَةُ النَّفْسِ لِهَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ بِدُونِهِمَا لَا تُسَمَّى تَوَقَّانًا، وَإِنَّمَا تُسَمَّى إِذَا كَانَتْ بِهِمَا بَلْ لِشِدَّتَيْهِمَا. أ. هـ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ مُسَاوٍ) الْأَتْسَبُ التَّثْرِيعُ. □ فَوَدَّ: (كَخَبَرٍ إِذَا حَضَرَ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ سَاكِنَيْنِ عَنْ قُرْبِ الْحُضُورِ. □ فَوَدَّ: (وَلِتُصَوِّصَ الشَّافِعِيُّ بِالْخ) غَطَّفَ عَلَى قَوْلِهِ لِلْأَخْبَارِ. □ فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَيِ الرُّذِّ. □ فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ بِالْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ بِالْخ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجُوعِ، وَالْمَطْشِ (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذَا اشْتَدَّ بَحْثُ يَخْتَلُّ بِهِ أَصْلُ خُشُوعِهِ. □ فَوَدَّ: (وَلِأَنَّهَا بِالْخ) أَيِ مَشَقَّةِ الْجُوعِ أَوْ الْمَطْشِ بِالْحِينِيَّةِ السَّابِقَةِ. □ فَوَدَّ: (فَيَبْدَأُ بِأَكْلِ لُقْمٍ بِالْخ) وَتَضْوِيْبُ الْمُصَنِّفِ الشَّبَّعَ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّ الْأَصْحَابَ عَلَى خِلَافِهِ نَعَمْ يُمَكِّنُ حَمْلُ كَلَامِهِمْ عَلَى مَا إِذَا وَثَّقَ مِنْ نَفْسِهِ بِقَدَمِ التَّطَلُّعِ بَعْدَ أَكْلِ مَا ذَكَرَ وَكَلَامُهُ عَلَى خِلَافِهِ وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُمْ تَكَرَّرَهُ فِي حَالَةِ تَنَافِي خُشُوعِهِ نِهَايَةً قَالَعَ شَ قَوْلُهُ م ر إِلَّا أَنَّ الْأَصْحَابَ عَلَى خِلَافِهِ هَذَا مُعْتَمِدٌ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنِ الشَّارِحِ م ر وَقَوْلُهُ م ر فِي حَالَةِ تَنَافِي خُشُوعِهِ مِنْهَا مَا لَوْ تَأَثَّرَتْ نَفْسُهُ لِلْجَمَاعِ بِحَيْثُ يَذْهَبُ خُشُوعُهُ لَوْ صَلَّى بِدُونِهِ. أ. هـ. وَقَالَ الْبَصْرِيُّ يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ إِذَا ظَنَّ أَنَّ الْأَكْلَ إِلَى الشَّبَّعِ يَقَوُّتُ الْجَمَاعَةُ دُونَ أَكْلِ اللَّقْمِ وَالْأَفَائِي فَائِدَةٌ حِينَئِذٍ لِلْخِلَافِ. أ. هـ. □ فَوَدَّ: (مَا ذَكَرْتُهُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَالَّذِي يُتَّبَعُ بِالْخ. □ فَوَدَّ: (فَالْجَمَاعَةُ أَوَّلَى) لَا يَخْفَى أَنَّ مَعْنَى عَدَمِ طَلَبِ الصَّلَاةِ لِأَجْلِ الْجُوعِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ يَقْدَمُ الْأَكْلُ ثُمَّ يَصَلِّي، وَالصُّورَةُ أَنَّ الْوَقْتَ بَاقِي فَلَا مَخْذُورٌ فِي التَّأَخِيرِ بِهَذَا الزَّمَنِ الْقَصِيرِ وَهَذَا بِمَقْيَئِهِ مَوْجُودٌ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مَعَ زِيَادَةِ قُوَّةِ الْجَمَاعَةِ فَائِزٍ الْأَوَّلِيَّةُ بَلْ إِنَّ الْمُسَاوَةَ وَشِدَّةً.

(ومُدافعةٌ حَدِيثٌ) بُولٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ رِيحٍ لَمْ يُمَكِّنْهُ تَغْرِيقُ نَفْسِهِ، وَالتَّطَهُُّرُ قَبْلَ فَوْتِ الْجَمَاعَةِ لِكِرَاهَةِ الصَّلَاةِ حِينَئِذٍ وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ بِحَيْثُ لَوْ قَدَّمَهَا أَدْرَكَ الصَّلَاةَ كَامِلَةً فِيهِ وَالْأَحْرَمُ مَا لَمْ يَخْشَ مِنْ تَرْكِ أَحَدِهَا مُبِيحٌ تَيْتُمٌ وَالْأَقْدَمُ. وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَعَوْفٌ ظَالِمٌ) مُضَافٌ لِمَتَّفَعُولِهِ (عَلَى) مَعْصُومٍ مِنْ عِرْضٍ أَوْ (نَفْسٍ أَوْ مَالٍ) أَوْ اخْتِصَاصٍ فِيمَا يَظْهَرُ لَهُ أَوْ لِيُغَيِّرَهُ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ الذَّبُّ عَنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا خِلَافًا لِمَنْ قَيَّدَ بِهِ وَذَكَرَ ظَالِمٌ تَمَثِيلٌ فَقَطْ، وَإِنْ خَرَجَ بِهِ مَا يَأْتِي إِذِ الْخَوْفِ عَلَى نَحْوِ خُبْرِهِ فِي تَثْوِيرِ عُذْرٍ أَيْضًا هَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ إِسْقَاطَ الْجَمَاعَةِ وَالْأَلَمُ يُعَذِّرُ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ خَشِيَ تَلَفَهُ سَقَطَتْ عَنْهُ كَمَا هُوَ

• فَوَدَّ: (بُولٍ) إِلَى قَوْلِهِ مَا لَمْ يَخْشَ فِي الْمُغْنَى وَالْإِلَى قَوْلِ الْمُغْنَى وَمُلَازِمَةُ الْخُفِّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا فَرْقَ إِلَى أَمَّا خَوْفُ الْخُفِّ. • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ الْخُفِّ) أَيِ مَحَلِّ عَذِّ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مِنْ أَغْذَارِ الْجَمَاعَةِ.
• فَوَدَّ: (فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ) هِيَ الْبَوْلُ، وَالْغَائِطُ، وَالرَّيْحُ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَقَصَبَةُ صَنِيعِ الْمُغْنَى، وَالنِّهَايَةُ أَنْ الْمُرَادَ بِهَا شِدَّةُ الْجُوعِ وَشِدَّةُ الْعَطَشِ وَمُدَافَعَةُ الْحَدِيثِ. • فَوَدَّ: (لَوْ قَدَّمَهَا) أَيِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ.
• فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ الْوَقْتِ. • فَوَدَّ: (وَالْأَحْرَمُ) أَيِ، وَإِنْ خَشِيَ بِتَخْلُفِهِ لِمَا ذُكِرَ فَوْتُ الْوَقْتِ صَلَّى وَجُوبًا مُدَافِعًا وَجَائِعًا وَعَطْشَانًا وَلَا كِرَاهَةً لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ مُغْنَى وَنِهَايَةً وَفِي سَمْعٍ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ نَعَمْ أَخَذَ مِنْ إِبْلَاقِهِمَا كَثِيرٌ مِمَّا تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ حَيْثُ ضَاقَ الْوَقْتُ أَنَّهُ لَا تَسْقُطُ الْجَمَاعَةُ حَيْثُ أَمَكْنَتْ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَالْأَقْدَمُ الْخُفِّ)، وَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ لَوْ حَدَّثَ لَهُ الْحَقُّ فِي صَلَاتِهِ حَرَمٌ عَلَيْهِ قَطْعُهَا، وَإِنْ كَانَتْ قُرْصًا إِلَّا أَنْ أَشَدَّ الْحَالُ وَخَافَ ضَرَرًا نِهَايَةً أَوْ ضَرَرًا يُبِيحُ التَّيْتُمَ أَيْضًا فَلَهُ الْقَطْعُ بَلْ قَدْ يَجِبُ عَ ش. • فَوَدَّ: (مَعْصُومٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَعَ ذَلِكَ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَى وَذَكَرَ ظَالِمٌ. • فَوَدَّ: (أَوْ نَفْسٍ) أَيِ أَوْ عُضْوٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ نِهَايَةً وَمُغْنَى. • فَوَدَّ: (أَوْ اخْتِصَاصٍ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَوْ حَقٍّ وَلَوْ اخْتِصَاصًا. اهـ. • فَوَدَّ: (لَهُ الْخُفِّ) أَيِ لِلشَّخْصِ الَّذِي تُطْلَبُ مِنْهُ الْجَمَاعَةُ بِجَعْرِ مَيِّ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ الذَّبُّ عَنْهُ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَخِلَافًا لِشَرْحِ الْمُنْهَجِ وَلِشُرُوحِ بَاقِضٍ، وَالْإِزْشَادُ لِلشَّارِحِ وَلِلْمُخْطِيبِ وَغَيْرِهِمْ، وَالْمُرَادُ بِمَا يَلْزَمُهُ الذَّبُّ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ ذَا رُوحٍ أَوْ نَحْوٍ وَدِيعَةٍ عَنْهُ كُرْدِيٌّ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ خَرَجَ بِهِ مَا يَأْتِي) فَهُوَ مِثَالٌ بَاغِتِيَارٍ وَقَيَّدَ بَاغِتِيَارٍ رَشِيدِيٌّ. • فَوَدَّ: (عَلَى نَحْوِ خُبْرِهِ الْخُفِّ) أَيِ كَطَبِيخِهِ فِي الْقِدْرِ عَلَى النَّارِ وَلَا مُتَعَهِّدٌ يَخْلُفُهُ مُغْنَى. • فَوَدَّ: (إِذِ الْخَوْفِ الْخُفِّ) أَيِ وَلَوْ بِنَحْوِ تَعْيِيْبٍ رَشِيدِيٌّ. • فَوَدَّ: (مَا يَأْتِي) أَيِ فِي قَوْلِهِ أَمَّا خَوْفٌ غَيْرُ ظَالِمٍ الْخُفِّ. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ كَوْنِ الْخَوْفِ عَلَى الْخُبْرِ وَنَحْوِهِ عُذْرًا. • فَوَدَّ: (إِسْقَاطُ الْجَمَاعَةِ) أَيِ أَوْ الْجُمُعَةِ كَمَا فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ كُرْدِيٌّ. • فَوَدَّ: (سَقَطَتْ عَنْهُ) تَأْمَلُ الْجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ السَّابِقِ لَمْ يُعَذِّرْ وَقَوْلِهِ اللَّاحِقِ قِيَانُ الْخُفِّ هَذَا وَلَوْ قَبْلَ يُكْرَهُ الْإِنْيَانُ بِالسَّقَطِ بِقَصْدِ الْإِسْقَاطِ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ

• فَوَدَّ فِي (سُيِّ): (ومُدافعةٌ حَدِيثٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ نَبِيَّةٌ وَقَعَ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ تَقْيِيدُ كِرَاهَةِ الْمُدَافَعَةِ بِسَمَةِ الْوَقْتِ وَلَمْ يَجْعَلَاهُ قَيَّدًا فِي كَوْنِهَا عُذْرًا وَهُوَ مُتَّجَةٌ نَعَمْ أَخَذَ مِنْ إِبْلَاقِهِمَا كَثِيرٌ مِمَّا تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ حَيْثُ ضَاقَ الْوَقْتُ أَنَّهُ لَا تَسْقُطُ الْجَمَاعَةُ حَيْثُ أَمَكْنَتْ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ. اهـ.

ظاهرٌ للنهي عن إضاعة المال وكذا في أكل الكربة بقصد الإسقاط فيأثم بقدم حضور الجمعة لوجوبه عليه حينئذ ولو مع الربح الثنتين لكن يسئل له السعي في إزالته إن أمكن ولا فرق عند عدم قصد ذلك بين علمه بتضيجه قبل فوب الجماعة وعدمه على الأوجه بشرط أن يحتاج إليه وأن يخشى تلفه لو لم يخبره أما خوف غير ظالم كذي حق عليه واجب فوراً فيلزمه الحضور وتوفيقه وكخوفه على نحو خبره خوفه عدم إنبات بذره أو ضعفه أو أكل نحو جراد له أو فوب نحو مفصوب لو اشتغل عنه بالجماعة ويظهر في تحصيل تلك مال أنه عذر إن احتاج إليه حالاً وإلا فلا (و) خوف (ملازمة) أو حبس (غريم أو مقيس) مصدّر مضاف لإفاعله فلا يؤن غريم؛ لأنه حينئذ الدائن. ومثله وكيله أو لمفعوله فيؤن؛ لأنه حينئذ المدين هذا إن عجز عن إنبات إعماره أو عسر عليه وإلا بأن كان له به بينة وهناك حاكم يقبلها قبل الحبس وإلا

ويخرم فيها، فإن أتى به فلا حُرمة في تركها ولا كراهة في ترك غير ما لا تضح المقال وانتهت كتيبة الإشكال فلينأمل وليحرز بصري ويأتي عن الرشيدي عن الشارح ما يوافق. □ فؤد: (وكذا في أكل الكربة إلخ) وفي الكزدي عن الإيعاب عن الرزكسي وتجري هذا في تعاطي الأشياء المسقط للجمعة كفسل ثوبه الذي لا يجد غيره انتهى. □ فؤد: (فيأثم بغير حضور الجمعة) وكذا الجماعة إن توقفت عليه كما هو ظاهر، وإنما قرأه في الجمعة لئلا يترك ذلك فيها على الإطلاق وقد يستفاد من جعله الإثم بغير الحضور أنه لا يأنم بالأكل وفي سم على المنهج نقلاً عن الشارح م الرشيدي بذلك وعن الشهاب ابن حجر أن الأكل حرام أيضاً رشيدي. □ فؤد: (لكن يسئل له السعي إلخ) ظاهره عدم الوجوب، وإن علم تأذي الناس به سم على حج وهو قريب؛ لأن ذلك مما اعتد وما يَحْتَمَلُ أذاه عادة ع ش وصرح الشارح في شرحه بأفضل الوجوب عبارته وإلا أي إن أكله بقصد إسقاط الجمعة لزمه إزالته ما أمكنه ولا تنسقط عنه اه. □ فؤد: (أما خوف غير ظالم) إلى قوله وكخوفه في المثني. □ فؤد: (وكخوفه على نحو خبره إلخ) وأنتي الوالد بأنه تنسقط الجمعة عن أهل محل عنهم عذر كمطر نهاية. □ فؤد: (أو أكل نحو جراد إلخ) من نحو الحمام، والعصافير ونحوهما ع ش. □ فؤد: (إن احتاج إليه حالاً) هل يثله ما لو احتاج إليه مالا لكنه يعلم أنه لو لم يحصله الآن لا يمكنه تخصيصه عند الاحتياج إليه محل تأمل بصري وقد يقال هذا أولى بأن يعتذر به مما يأتي من الاستيحاش بالتخلّف عن الرفقة. □ فؤد: (أو خيس) إلى قول المثني وأكل ذي ربح في النهاية إلا قوله على ما ذكره شارح إلى، وإنما جاز وقوله ونظيره إلى المثني وكذا في المثني إلا قوله ومثله إلى هذا وقوله ولو على بُعد ولو بمال وقوله وإلا كان إلى وبخلاف إلخ. □ فؤد: (مصدّر إلخ) أي قول المصنّف ملازمة إلخ. □ فؤد: (قبل الحبس إلخ) أي وقبل أخذ شيء ولو اختصاصاً أخذاً مما مر في خوف الظالم. □ فؤد: (والا) أي بأن كان الحاكم لا يقبل البينة إلا بعد الحبس نهاية ومثني أي أو بعد أخذ شيء.

□ فؤد: (لكن يسئل له السعي في إزالته إن أمكن) ظاهره عدم الوجوب، وإن علم الناس به.

فكالمديم كما بُحِثَ أو كان مِمَّا يُقْبَلُ فيه دَعْوَى الإِعْسَارِ بِتَمِينِهِ كَصَدَاقٍ وَذَهَبٍ إِنْ لَافٍ فَلَا عُنْرَ (وَعُقُوبَةٍ) تَقْبَلُ الْعَفْوَ كَقَوْدٍ وَحَدٍّ قَذْفٍ وَتَعْزِيرٍ لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ لِأَدَمِيٍّ وَ (هُجْرِيٍّ تَرْكُهَا) وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ وَلَوْ بِإِمَالٍ (إِنْ تَقَيَّبَ أَتِيَامًا) يَعْنِي زَمَنًا يَسْكُنُ فِيهِ غَضَبُ الْمُسْتَحِقِّ بِخِلَافِ نَحْوِ حَدِّ الزُّنَا إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ وَالْأَكْثَرُ كَانَ تَقْيِيْبُهُ عَنِ الشُّهُودِ.....

هـ فَوُدَّ: (فَكَاَلْمَدِيمِ) أَي فَوْجُودُ الْبَيِّنَةِ كَمَدَمِهَا. هـ فَوُدَّ: (كَصَدَاقٍ الْخ) أَي وَنَحْوُهُمَا مِنَ الدُّيُونِ الْلَازِمَةِ لَا فِي مُقَابَلَةِ مَالٍ وَكَذَا إِذَا ادَّعَى الْإِعْسَارَ وَعَلِمَ الْمُدَّعِي بِإِعْسَارِهِ وَطَلَّبَ يَمِينَهُ عَلَى عَدَمِ عِلْمِهِ قَرَدٌ عَلَيْهِ الْيَمِينُ فَالْمُتَّجِهَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ عُدْرًا مُغْنِي. هـ فَوُدَّ: (وَحَدٌّ قَذْفٍ الْخ) أَي كَانَ رَأَى الْإِمَامَ الْمُضْلَحَةَ فِي تَرْكِهِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْعَفْوُ عَنْهُ حَيْثُ يَزِيدُ ش. هـ فَوُدَّ: (يَغْنِي زَمَنًا يَسْكُنُ فِيهِ الْخ) وَعَلِمَ مِمَّا قَرَزَنَاهُ أَنْ مُرَادَ الْمُصَنَّفِ بِأَيَّامًا مَا دَامَ يَرْجُو الْعَفْوَ وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقِصَاصُ لَصَبِيٍّ وَحَصَلَ رَجَاؤُهُ لِقَرَبِ بُلُوغِهِ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ فَقَدْ يُزْفَعُ أَمْرُهُ لِمَنْ يَرَى الْقِصَاصَ لِلْوَلِيِّ أَوْ لِمَنْ يَحْبِسُهُ خَشْيَةً مِنْ هَرَبِهِ وَشَرْحُ م. ر. اهـ. سم وقال الرِّشِيدِيُّ بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَصَّهُ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ م. ر. وَعَلِمَ مِمَّا قَرَزَنَاهُ بِهِ كَلَامَ الْمُصَنَّفِ أَنَّ مُرَادَهُ بِأَيَّامًا مُطْلَقَ الزَّمَانِ الصَّادِقَ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ فَحَيْثُ يَزِيدُ فَلَا مَعْنَى لِلتَّقْيِيدِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ لِقَرَبِ بُلُوغِهِ. اهـ. وفي ع. ش. ما يوافقُه وَجِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): قَالَ بَعْضُهُمْ يُسْتَفَادُ مِنَ تَقْيِيدِ الشَّيْخَيْنِ رَجَاءَ الْعَفْوِ بِتَقْيِيْبِ أَيَّامًا أَنَّ الْقِصَاصَ لَوْ كَانَ لَصَبِيٍّ لَمْ يَجَزِ التَّقْيِيْبُ؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَيُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَتْرَكَ الْجُمُعَةُ سِنِينَ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ قَوْلُهُمَا أَيَّامًا لَمْ أَرَهُ إِلَّا فِي كَلَامِهِمَا وَالشَّافِعِيُّ، وَالْأَصْحَابُ أَطْلَقُوا وَيُظْهِرُ الضَّبْطُ أَنَّهُ مَا دَامَ يَرْجُو الْعَفْوَ يَجُوزُ لَهُ التَّقْيِيْبُ، فَإِنْ يَتَسَّرَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ الْعَفْوِ حَرَّمَ التَّقْيِيْبُ انْتَهَى وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَلِذَلِكَ تَرَكَ ابْنُ الْمُقَرِّي هَذَا التَّقْيِيدَ. اهـ. هـ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ حَدِّ الزُّنَا) أَي كَحَدِّ السَّرِقَةِ، وَالشَّرْبِ وَنَحْوِهِمَا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى نِهَآيَةً. هـ فَوُدَّ: (إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ) أَي وَثَبَتْ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجُو الْعَفْوَ عَنْ ذَلِكَ فَلَا رُخْصَةَ بِهِ بَلْ يَحْرُمُ التَّقْيِيْبُ عَنْهُ لِمَدَمَ فَإِذْنُهُ شَرْحُ م. ر. اهـ. سم قَالَ الرِّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م. ر. أَي وَثَبَتْ عَنْهُ أَي وَطَلَّبَ الْمُسْتَحِقُّ بِالنِّسْبَةِ لِلسَّرِقَةِ. اهـ. هـ فَوُدَّ: (وَالْأَيَّامُ)، وَإِنْ لَمْ يَتْلُغِ الْإِمَامَ بَصْرِيٍّ.

هـ فَوُدَّ فِي (سَيِّ): (إِنْ تَقَيَّبَ أَتِيَامًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْقِصَاصَ لَوْ كَانَ لَصَبِيٍّ لَمْ يَجَزِ التَّقْيِيْبُ؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَيُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَتْرَكَ الْجُمُعَةُ سِنِينَ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ قَوْلُهُمَا أَيَّامًا لَمْ أَرَهُ إِلَّا فِي كَلَامِهِمَا، وَالشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ أَطْلَقُوا وَيُظْهِرُ الضَّبْطُ أَنَّهُ مَا دَامَ يَرْجُو الْعَفْوَ يَجُوزُ لَهُ التَّقْيِيْبُ، وَإِنْ يَتَسَّرَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ الْعَفْوِ حَرَّمَ التَّقْيِيْبُ. اهـ. قَالَ م. ر. فِي شَرْحِهِ وَعَلِمَ مِمَّا قَرَزَنَاهُ أَنَّ مُرَادَ الْمُصَنَّفِ بِأَيَّامًا مَا دَامَ يَرْجُو الْعَفْوَ وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقِصَاصُ لَصَبِيٍّ وَحَصَلَ رَجَاؤُهُ لِقَرَبِ بُلُوغِهِ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ فَقَدْ يُزْفَعُ أَمْرُهُ لِمَنْ يَرَى الْقِصَاصَ لِلْوَلِيِّ أَوْ لِمَنْ يَحْبِسُهُ خَشْيَةً مِنْ هَرَبِهِ ش. م. ر. هـ فَوُدَّ: (إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ) أَي وَثَبَتْ عَنْهُ ش. م. ر.

عُذْرًا حَتَّى لَا يَرْفَعُوهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ شَارِحٌ وَبِخِلَافِ مَا عَلِمَ مِنْ مُسْتَحَقِّهِ بِقَرَائِنِ أَحْوَالِهِ أَنَّهُ لَا يَعْفُو عَنْهُ، وَإِنَّمَا جَازَ التَّغْيِيبُ مَعَ تَضَعُّبِهِ مَنَعَ حَقَّ بَلَزْمِهِ تَسْلِيمُهُ فَوْزًا؛ لَأَنَّهُ وَسِيلَةٌ لِلْقَوْرِ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهِ وَتَنْظِيرُهُ جَوَازُ تَأْخِيرِ الْغَاصِبِ الرَّدَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ فَوْزًا إِلَى الْإِشْهَادِ لِغُذْرِهِ بِقَدَمِ تَصَدِيقِهِ فِي دَعْوَى الرَّدِّ (وَعَرِي) بِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ مَا تَخْتَلُ مُرُوءَتُهُ بِتَرْكِهِ مِنَ اللَّبَاسِ؛ لَأَنَّهُ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ بِتَرْكِهِ (وَقَاتِبٌ لِسَفَرٍ) مُبَاحٌ (مَعَ رُفْقَةٍ تَرَحَّلُ) قَبْلَ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ. وَلَوْ تَخَلَّفَ لَهَا لَا سَتَوْحَشَ لِلْمَشَقَّةِ فِي تَخَلُّفِهِ حِينَئِذٍ (وَأَكَلِ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ) لِمَنْ يَظْهَرُ مِنْهُ رِيحُهُ كَثُومٌ وَبَصَلٌ وَكُرَاثٌ وَفُجَلٌ لَمْ تَسْهَلْ مُعَالَجَتُهُ.....

• فَوَدَّ: (عُذْرًا حَتَّى لَا يَرْفَعُوهُ) يُقِيدُ تَصْوِيرَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا عَلِمَ الشُّهُودُ قُلُوبَهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا فَلَا عُذْرَ وَكَذَا لَوْ عَلِمُوا وَنَسُوا وَلَمْ يَرْجُ تَذَكُّرُهُمْ، فَإِنْ رَجَا تَذَكُّرُهُمْ غَيْرُ سَمٍ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ الْخُفَّ) أَيِ كَفَقْدِ عِمَامَةٍ أَوْ قَبَاءٍ، وَإِنْ وَجَدَ سَائِرَ عَوَازِيهِ، وَالْأَوْجَهُ أَنْ فَايِدَ مَا يَرْكَبُهُ لِمَنْ لَا يَلِيقُ بِهِ الْمَشْيُ كَالْمَجْزُوعِ عَنْ لِيَّاسٍ لَا يَلِيقُ بِهِ نِهَاطُ قَالِشٍ وَمِثْلُ قَفْدِ الْمَرْكُوبِ فَقَدْ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ رُكُوبُهُ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ قُرِبَتِ الْمَسَافَةُ جَدًّا وَهُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ عُدَّ إِزْرَاءُ لَهُ. اهـ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ بِتَرْكِهِ) كَذَا عَلَّلَ فِي الْمَجْمُوعِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ اغْتَنَادَ الْخُرُوجَ مَعَ سَتْرِ الْعَوْرَةِ فَقَطُّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ عُذْرًا عِنْدَ قَفْدِ الزَّائِدِ عَلَيْهِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَأَنَّ مَنْ وَجَدَ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ كَالْقَبَاءِ لِلْفَقِيهِ كَالْمَعْدُومِ قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ وَبِهِ صَرَّحَ بَعْضُهُمْ مُغْنِي وَفِي النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. • فَوَدَّ: (لِلسَّفَرِ مُبَاحٍ) أَيِ لَوْ سَفَرَ نَزْهَةً سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَاسْتَظْهَرَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ خِلَافَهُ عَ شِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَلَوْ كَانَ السَّفَرُ لِلنَّزْهَةِ كَمَا اعْتَمَدَهُ الْحِفْنِيُّ خِلَافًا لِلزِّيَادِيِّ اهـ.

فَوَدَّ (سَمِي): (وَأَكَلِ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ) قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ أَغْدَارٌ فِي الْجُمُعَةِ أَيْضًا وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ سَقُوطُهَا عَنْ أَكْلِ ذِي الرِّيحِ أَيْ بِلَا قَضْدٍ إِسْقَاطُهَا، وَإِنْ لَزِمَ تَعَطُّلُ الْجُمُعَةِ بِأَنَّ كَانَ تَمَامَ الْعَدِّ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مِنْ يُحْسِنُ الْخُطْبَةَ غَيْرَهُ سَمٍ. • فَوَدَّ: (كَثُومٌ) إِلَى قَوْلِهِ إِلَّا لِعُذْرٍ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ خِلَافًا إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ إِلَّا أَنْ أَكَلَهُ إِلَى وَيُكْرَهُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ مَطْبُوعًا إِلَى ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (وَفُجَلٌ) أَيِ لِمَنْ يَتَجَشَّأُ مِنْهُ لَا مُطْلَقًا صَرَّحَ بِذَلِكَ النَّوَوِيُّ تَبَعًا لِلْقَاضِي سَمٍ عَلَى عِبَابٍ قَالَ الشَّيْخُ حَمْدَانُ بَعْدَ مِثْلِ مَا ذَكَرَ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذْ لَا كَرَاهَةَ لِرِيحِهِ إِلَّا حِينَئِذٍ عَ شِ وَفِي الْبُجَيْرِيِّ مَا نَصَّهُ.

(فَائِدَةٌ): قَالَ بَعْضُ الثَّقَاتِ إِنَّ مَنْ أَكَلَ الْفُجْلَ ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ الطَّاهِرِ فِي نَفْسٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ رِيحٌ وَلَا يَتَجَشَّأُ مِنْهُ قَالَهُ شَيْخُنَا الْحِفْنِيُّ وَقَدْ جُرَّبَ وَبِعَارَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْبَرِّ مَنْ قَالَ قَبْلَ أَكْلِهِ الْخُفَّ فَرَاجِعٌ، وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا. اهـ. • فَوَدَّ: (لَمْ تَسْهَلْ مُعَالَجَتُهُ) سَيَذْكُرُ

• فَوَدَّ: (عُذْرًا حَتَّى لَا يَرْفَعُوهُ) يُقِيدُ تَصْوِيرَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا عَلِمَ الشُّهُودُ قُلُوبَهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا فَلَا عُذْرَ وَكَذَا لَوْ عَلِمُوا وَنَسُوا وَلَمْ يَرْجُ تَذَكُّرُهُمْ، فَإِنْ رَجَا تَذَكُّرُهُمْ غَيْرُ سَمٍ. • فَوَدَّ (سَمِي): (وَأَكَلِ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ) قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ أَغْدَارٌ فِي الْجُمُعَةِ أَيْضًا وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ سَقُوطُهَا عَنْ أَكْلِ ذِي الرِّيحِ الْكَرِيهِ، وَإِنْ لَزِمَ تَعَطُّلُ الْجُمُعَةِ بِأَنَّ كَانَ تَمَامَ الْعَدِّ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مِنْ يُحْسِنُ الْخُطْبَةَ غَيْرُهُ.

ولو مطبوخاً بقي ربحه المؤذي، وإن قل على الأوجه خلافاً لمن قال يُغتفر ربحه لِقَلْبِهِ وَيُؤْتَدُّ ما ذَكَرْتَهُ حَذْفُهُ تَقْيِيدُ أَصْلِهِ بِنِيءٍ وذلك لِأَمْرِهِ وَيُؤْتَدُّ فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ أَكَلَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَجْلِسَ بِنَيْتِهِ وَأَنْ لَا يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ لِإِيذَائِهِ الْمَلَائِكَةُ» وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ لِأَكْلِ ذَلِكَ وَلَوْ لِعُذِرَ فِيمَا يَظْهَرُ الْجَمَاعَةُ بِالنَّاسِ وَكَذَا دُخُولُهُ الْمَسْجِدَ بِلا ضَرُورَةٍ وَلَوْ خَالِئاً إِلَّا أَنْ أَكَلَهُ لِعُذِرَ فِيمَا يَظْهَرُ، وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ قِيْلَ وَيُكْرَهُ أَكْلُ ذَلِكَ إِلَّا لِعُذِرَ. اهـ. وَفِي شَرْحِ الرَّوْضِيِّ نَقِمَ هَذَا أَيْ الْأَكْلَ مُشْكِكاً وَمَا قَبْلَهُ أَيْ أَكْلَ الْمُتَنِّينِ مَكْرُوهَانِ فِي حَقِّهِ كَمَا فِي حَقِّ أَثْمِهِ صُرِّحَ بِهِ

مُخْتَرَزَةٌ. هـ فُؤَدُ: (وَلَوْ مَطْبُوخاً الْخ) وَفَاقاً لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافاً لِلْمُعْنَى وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ. هـ فُؤَدُ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) أَيْ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْغَالِبِ، وَقَوْلُ الرَّافِعِيِّ يُحْتَمَلُ الرِّيحُ الْبَاقِي بَعْدَ الطَّبْخِ مَحْمُولٌ عَلَى رِيحٍ يَسِيرُ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ أَدَى شَرْحِ م. ر. اهـ. س. هـ فُؤَدُ: (يُغْتَفَرُ رِبْحُهُ الْخ) اعْتَمَدَ الْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. هـ فُؤَدُ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ لِمَا فِي الْمُتَنِّينِ. هـ فُؤَدُ: (مَنْ أَكَلَ الْخ) مَفْعُولٌ لِأَمْرِهِ الْخ. هـ فُؤَدُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيْ مِنْ الْقَوْمِ، وَالْبَصْلِ، وَالْكُرَاتِ وَ. هـ فُؤَدُ: (أَنْ يَجْلِسَ الْخ) عَلَى تَقْدِيرِ الْبَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِأَمْرِهِ. هـ فُؤَدُ: (وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ لِأَكْلِ ذَلِكَ الْخ) قَضَيْتُهُ عَدَمَ الْحُرْمَةِ، وَإِنْ تَضَرَّرَ بِهِ النَّاسُ س. هـ فُؤَدُ: (وَكَذَا دُخُولُهُ الْمَسْجِدَ) وَيَتَّبَعِي أَنْ مَوْضِعَ الْجَمَاعَةِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ فَلْيَتَأَمَّلْ س. هـ فُؤَدُ: (ع. ش. هـ فُؤَدُ: (بِلا ضَرُورَةٍ) يَتَّبَعِي رُجُوعُ هَذَا لِمَا قَبْلُ وَكَذَا الْخَ أَيْضاً س. هـ فُؤَدُ: (إِلَّا أَنْ أَكَلَهُ لِعُذِرَ الْخ)، وَالْأَوْجَهُ كَمَا يَفْتَضِيهِ إِطْلَاقُهُمْ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَغْذُورِ وَغَيْرِهِ لَوْجُودِ الْمَعْنَى وَهُوَ التَّأْدِي نَهْيَةً وَمُعْنَى وَ. هـ فُؤَدُ: (قِيلَ وَيُكْرَهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَهَلْ يُكْرَهُ أَكْلُهُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ أَوْ لَا؟ أَفَنِي الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى بَكْرَاهِيَّتِهِ نَيْتاً كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ. اهـ. قَالَ ع. ش. وَيَتَّبَعِي أَنْ مَحَلَّ الْكَرَاهَةِ مَا لَمْ يَحْتَاجْ لِأَكْلِهِ كَقَفْدِ مَا

هـ فُؤَدُ: (عَلَى الْأَوْجِهِ خِلَافاً لِمَنْ قَالَ الْخ) وَقَوْلُ الرَّافِعِيِّ يُحْتَمَلُ الرِّيحُ الْبَاقِي بَعْدَ الطَّبْخِ مَحْمُولٌ عَلَى رِيحٍ يَسِيرُ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ أَدَى شَرْحِ م. ر. هـ فُؤَدُ: (لِلْإِيذَائِهِ الْمَلَائِكَةُ) قَدْ يَفْتَضِي أَنْ الْمُرَادُ بِهِمْ غَيْرُ الْكَاتِبِينَ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُقَارِفَانِهِ بَقِي أَنَّ الْمَلَائِكَةَ مُوجُودُونَ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ أَيْضاً فَمَا وَجْهُ التَّقْيِيدِ بِالْمَسْجِدِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ غَيْرِ الْمَسْجِدِ تَضْيِيقٌ لَا يُحْتَمَلُ وَمَا مِنْ مَحَلٍّ إِلَّا وَتَوَجَّدَ الْمَلَائِكَةُ فِيهِ وَأَيْضاً يُفَكِّرُ الْمَلَائِكَةُ الْبُعْدَ عَنْهُ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ بِخِلَافِ الْمَسْجِدِ، فَاتَّهَمُ يَجِبُونَ مُلَازِمَتَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ نَقِمَ مَوْضِعَ الْجَمَاعَةِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ يَتَّبَعِي أَنْ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فُؤَدُ: (وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ لِأَكْلِ ذَلِكَ الْخ) قَضَيْتُهُ عَدَمَ الْحُرْمَةِ، وَإِنْ تَضَرَّرَ النَّاسُ. هـ فُؤَدُ: (وَكَذَا دُخُولُهُ الْمَسْجِدَ بِلا ضَرُورَةٍ وَلَوْ خَالِئاً) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَقَوْلُ الْمَاوَرْدِيِّ لَوْ أَكَلَهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ كُلُّهُمْ لَمْ يُنْتَهَوْا مِنْهُ مُزْدُودٌ وَمَرَّ أَيْضاً أَنْ مَنْ أَكَلَهُ بِقَضْدِ الْإِسْقَاطِ كَرِهَ لَهُ هُنَا وَحَرَّمَ عَلَيْهِ فِي الْجُمُعَةِ وَلَمْ تَنْقُطْ بِخِلَافِهِ لِشَهْوَةٍ أَوْ تَدَاوٍ وَلَوْ بَعْدَ الْفَجْرِ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّحَرِ فَقَوْلُ الْبِرْمَاوِيِّ الَّذِي اعْتَمَدَهُ وَادَّيْنُ لِلَّهِ بِهِ أَنَّهُ يَحْرُمُ بَعْدَ الْفَجْرِ كَالسَّحَرِ إِلَى أَنْ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ فِيهِ نَظَرٌ. اهـ. هـ فُؤَدُ: (بِلا ضَرُورَةٍ) يَتَّبَعِي رُجُوعُ هَذَا لِمَا قَبْلُ كَذَا أَيْضاً. هـ فُؤَدُ: (وَلَوْ خَالِئاً إِلَّا أَنْ أَكَلَهُ لِعُذِرَ فِيمَا يَظْهَرُ الْخ) فِي شَرْحِهِ لِلْإِزْشَادِ وَلَا يُكْرَهُ لِلْمَغْذُورِ دُخُولُ الْمَسْجِدِ وَلَوْ مَعَ الرِّيحِ الْكَرْبَةِ

الأصل. ١هـ. ولم أرَ التصريح بِكراهته للأئمة في الروضة وأصلها فَلَقُلْ صَرُوحٌ به راجعٌ للمُشَبَّه فقط ثُمَّ في إطلاق كراهة أكله لَنَا نَظَرٌ ولو قِيدَتْ بِمَا إذا أَكَلَهُ وفي عَزْمِهِ الاجْتِمَاعُ بالناسِ أو دُخُولُ المسجدِ لم يَبْغُ ثُمَّ رأيتُ نُسخةً مُعْتَمَدةً من شرح الروضِ مُفيدةً أَنَّ الشَيْخَ ثَبَّهَ لِمَا ذَكَرْتُهُ وَجَبَّارَتُهَا صَرُوحٌ به صَاحِبُ الْأَنْوَارِ مُقَيِّدًا بِالنِّبْيِ انْتَهَتْ وَالْحَقُّ به كُلُّ ذِي رِيحٍ كَرِيهِهِ مِنْ بَدَنِهِ أَوْ شِمَاسِيَّةٍ وَهُوَ مُتَّجِهَةٌ، وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ وَمَنْ ثُمَّ مُنِعَ نَحْوُ أَبْرَصٍ وَأَجْذَمٍ مِنْ مُخَالَطَةِ النَّاسِ وَيُتَّفَقُ عَلَيْهِمْ مِنْ تَيْتِ الْمَالِ أَيْ فَمَيَّاسِرِنَا فِيمَا يَظْهَرُ أَمَّا مَا تَسْهَلُ مُعَالَجَتُهُ فَلَيْسَ بِغَيْرٍ فَيَلْزَمُهُ الْحَضُورُ فِي الْجُمُعَةِ وَيُسْرُ السَّعْيِ فِي إِزَالَتِهِ.....

يَأْتِيهِمْ به أَوْ تَوَقَّانِ نَفْسِهِ إِلَيْهِ وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ «كُلْهُ، فَإِنِّي أَنَاجِي مَنْ لَا تَنَاجِي». ١هـ. وَأَيْضًا أَنْ قَوْلَهُ ﷺ «كُلْهُ» إِنْ كَانَ فِي الْمَطْبُوحِ لَا فِي النَّبِيِّ. ٢هـ. قَوْلُهُ: (فَلَقُلْ صَرُوحٌ بِهِ) أَيْ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوضِ صَرُوحٌ بِهِ الْإِنْخ. ٣هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قِيدَتْ بِمَا إِذَا الْإِنْخ) وَتَقَدَّمَ عَنْ شِئْنِ التَّيْبِيدِ بَعْدَ الْإِحْتِيَاجِ أَيْضًا. ٤هـ. قَوْلُهُ: (لِلْمُشَبَّهِ) وَهُوَ الْكَرَاهَةُ فِي حَقِّهِ ﷺ. ٥هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّ الشَّيْخَ) أَيْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ. ٦هـ. قَوْلُهُ: (لِمَا ذَكَرْتُهُ) وَهُوَ قَوْلُهُ وَلَمْ أَرِ النَّصْرِيحَ الْإِنْخ. ٧هـ. قَوْلُهُ: (وَجَبَّارَتُهَا) أَيْ تِلْكَ النُّسخةُ الْمُعْتَمَدةُ. ٨هـ. قَوْلُهُ: (صَرُوحٌ بِهِ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْأَنْوَارِ وَكُرَّةٌ لَهُ يَغْنِي لِلنَّبِيِّ ﷺ أَكْلُ الْقَوْمِ، وَالْبَصْلُ، وَالْكَرَاتِ، وَإِنْ كَانَ مَطْبُوحًا كَمَا كُرَّةٌ لَنَا نَبَا انْتَهَتْ. ٩هـ. نِهَآيَةُ وَسَمِ. ١٠هـ. قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُسْرُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيُتَّفَقُ إِلَى أَمَّا مَا تَسْهَلُ، وَإِلَى الْمُتَنِّ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ. ١١هـ. قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهِ) أَيْ بِذِي رِيحٍ كَرِيهِهِ كُرْدِيٍّ، وَالْأَوَّلَى بِمَا فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوْمِ وَمَا مَعَهُ. ١٢هـ. قَوْلُهُ: (كُلُّ ذِي رِيحٍ كَرِيهِهِ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ مَنْ بَشَاهِ أَوْ بَدَنِهِ رِيحٌ كَرِيهِهِ كَدَمٍ فَضْدٍ وَقَصَابٍ وَأَرْبَابِ الْجَرْفِ الْخَبِيَّةِ وَذِي الْبَحْرِ، وَالصَّنَائِنِ الْمُسْتَحْكِمِ، وَالْجِرَاحَاتِ الْمُتَيَّنَةِ، وَالْمَجْدُومِ، وَالْأَبْرَصِ وَمَنْ دَاوَى جُرْحَهُ بِنَحْوِ نَوْمٍ؛ لِأَنَّ التَّأْذِي بِذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْهُ بِأَكْلِ نَحْوِ الْقَوْمِ وَمِنْ ثُمَّ نَقَلَ الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنِ الْعُلَمَاءِ مَنَعَ الْأَجْذَمَ، وَالْأَبْرَصِ مِنَ الْمَسْجِدِ وَمِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَمِنْ اخْتِلَاطِهِمَا بِالنَّاسِ. ١٣هـ. قَالَ ع شِئْنِ قَوْلِهِ رِيحٌ كَرِيهِهِ وَمِنْ الرِّيحِ الْكَرِيهِةِ رِيحُ الدُّخَانِ الْمَشْهُورِ الْآنَ جَعَلَ اللَّهُ عَاقِبَتَهُ كَأَنَّهُ مَا كَانَ. ١٤هـ. قَوْلُهُ: (فَيَلْزَمُهُ الْحَضُورُ فِي الْجُمُعَةِ) وَكَذَا الْجَمَاعَةُ إِذَا تَوَقَّفَتْ عَلَيْهِ رَشِيدِي وَيَأْتِي عَنْ سَمِ مِثْلُهُ. ١٥هـ. قَوْلُهُ: (فَقُلْهُمُ الْإِنْخ) لَا يَظْهَرُ وَجْهُ التَّضَرُّعِ فَالْأَوَّلَى الْوَائِي كَمَا فِي النَّهَآيَةِ. ١٦هـ. قَوْلُهُ: (وَيُسْرُ السَّعْيِ الْإِنْخ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ الرُّجُوبِ، وَإِنْ تَحَقَّقَ تَأْذِي النَّاسِ بِهِ سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ بِأَفْضَلِ خِلَافِهِ وَقَدْ يَفْهَمُهُ قَوْلُهُ الْآتِي أَيْضًا، وَإِنْ تَعَسَّرَ إِزَالَتُهُ فَيُنَاقِضُ مَا هُنَا فَتَأَمَّلْ.

كَمَا صَرُوحٌ بِهِ ابْنُ جَبَّانٍ بِخِلَافٍ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ خَالِيًا. ١هـ. وَالْأَوَجَهُ كَمَا يَقْتَضِيهِ إِطْلَاقُهُمْ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعْدُورِ وَغَيْرِهِ لَوْجُودِ الْمَعْنَى وَهُوَ التَّأْذِي شَرْحُ م ر. ٢هـ. قَوْلُهُ: (وَجَبَّارَتُهَا صَرُوحٌ بِهِ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ مُقَيِّدًا بِالنَّبِيِّ انْتَهَتْ) عِبَارَةُ الْأَنْوَارِ وَكُرَّةٌ لَهُ يَغْنِي لِلنَّبِيِّ ﷺ أَكْلُ الْقَوْمِ، وَالْبَصْلُ، وَالْكَرَاتِ، وَإِنْ كَانَ مَطْبُوحًا كَمَا كُرَّةٌ لَنَا نَبَا. ٣هـ. وَبِكِرَاهَتِهِ لَنَا نَبَا أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ شَرْحُ م ر. ٤هـ. قَوْلُهُ: (وَيُسْرُ السَّعْيِ الْإِنْخ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ الرُّجُوبِ، وَإِنْ تَحَقَّقَ تَأْذِي النَّاسِ بِهِ.

فَعَلِمَ أَنَّ شَرْطَ إِسْقَاطِ الْجَمَاعَةِ وَالْجُمُعَةِ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِأَكْلِهِ الْإِسْقَاطَ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ تَقَسَّرَ إِزَالَتُهُ (وَحُضُورَ قَرِيبٍ) أَوْ نَحْوِ صَدِيقٍ أَوْ مَمْلُوكٍ أَوْ مَوْلَى أَوْ أَسْتَاذٍ (مُحْتَظَرٍ) أَيِ حَضَرِهِ الْمَوْتُ. وَإِنْ كَانَ لَهُ مُتَقَهِّدٌ؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِ فِرَاقُهُ فَيَتَشَوَّشُ خُشُوعُهُ (أَوْ) حُضُورَ قَرِيبٍ أَوْ أَجَنَّبِيٍّ (مَرِيضٍ بِلَا مُتَقَهِّدٍ) لَهُ أَوْ لَهُ مُتَقَهِّدٌ شَفِيفٌ يَنْحَوِي شِرَاءَ الْأَدْوِيَةِ؛ لِأَنَّ حِفْظَهُ أَهَمُّ مِنَ الْجَمَاعَةِ (أَوْ) حُضُورَ قَرِيبٍ أَوْ نَحْوِهِ.....

■ فَوُدَّ: (إِنْ شَرَطَ إِسْقَاطُ الْجَمَاعَةِ الْإِنْفَ) وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَمَرَّ آيُنَا أَنَّ مَنْ أَكَلَهُ بِقَصْدِ الْإِسْقَاطِ كَرِهَ لَهُ هُنَا وَحَرَّمَ عَلَيْهِ فِي الْجُمُعَةِ وَلَمْ تَنْقُطْ انْتَهَى وَيَتَبَنَّى حُرْمَتُهُ هُنَا أَيْضًا إِذَا تَوَقَّعَتِ الْجَمَاعَةُ الْمُجْزِئَةَ عَلَيْهِ وَقَضِيَّةٌ تَغْيِيرُهُ بِالْقَصْدِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِسْقَاطَ لَمْ يَأْتُمْ وَتَنْقُطُ عَنْهُ، وَإِنْ تَعَمَّدَ أَكْلَهُ وَعَلِمَ أَنَّ النَّاسَ يَتَضَرَّرُونَ بِهِ، بَقِيَ أَنَّ يَثَلَّ أَكْلِي مَا ذَكَرَ بِقَصْدِ الْإِسْقَاطِ وَضَعُ قَدْرِهِ فِي الْفَرْزِ بِقَصْدِ الْإِسْقَاطِ لَكِنْ لَا يَجِبُ الْحُضُورُ مَعَ تَأْدِيَةِ لَتْلَفِهِ سَمَ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع. ش. ■ فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَخَوْفِ ظَالِمٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ مَالٍ.

■ فَوُدَّ (سُيِّ): (وَحُضُورَ قَرِيبٍ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ غَيْرَ مُحْتَزَمٍ كَرَانٍ مُحْصَنٍ وَقَاطِعِ طَرِيقٍ وَنُقِلَ ذَلِكَ عَنْ فَتَاوَى الشَّارِحِ م ر كَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى ع. ش. ■ فَوُدَّ: (أَوْ نَحْوِ صَدِيقٍ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَأَوَّجَهُ مِنْهُمَا إِلَى وَقَدْ يُجَابُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَعَمَى إِلَى التَّنْبِيهِ. ■ فَوُدَّ: (أَوْ نَحْوِ صَدِيقٍ الْإِنْفَ) أَيِ كَرَوَاجَةٍ وَصَهْرٍ بِأَفْضَلٍ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَمُغْنِي. ■ فَوُدَّ: (أَوْ مَوْلَى) أَيِ عَتِيقٍ أَوْ مُعْتَقٍ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ■ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ الْإِنْفَ) أَيِ الْحَاضِرِ. ■ وَفَوُدَّ: (فِرَاقُهُ) أَيِ الْمُحْتَظَرِ فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَضَدِّ إِلَى مَفْعُولِهِ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ وَكَلَامُ الْمُغْنِي كَالصَّرِيحِ فِيمَا ذَكَرَ وَاخْتَارَعَ ش إِزْجَاعَ الضَّمِيرَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ لِلْمُحْتَظَرِ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّارِحِ بَعْدَ فَيَتَشَوَّشُ الْإِنْفَ وَلَكِنْ صَنَعَ النَّهَايَةَ مُعْتَمِلًا لَهُ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ كَالصَّرِيحِ فِيهِ.

فَوُدَّ (سُيِّ): (أَوْ مَرِيضٍ بِلَا مُتَقَهِّدٍ) أَيِ إِذَا خَافَ هَلَاكَهُ إِنْ غَابَ عَنْهُ وَكَذَا لَوْ خَافَ عَلَيْهِ ضَرَرًا ظَاهِرًا عَلَى الْأَصَحِّ مُغْنِي. ■ فَوُدَّ: (أَوْ لَهُ مُتَقَهِّدٌ الْإِنْفَ) هَذَا دَاخِلٌ فِي الْمَثَرِ فَلَا وَجْهَ لِيَزِيدَ تَقْدِيرُ بَصْرِيٍّ وَقَدْ يُقَالُ زَادَهُ كَتَفِيرُهُ لِيَزِيدَ الْإِيضَاحِ. ■ فَوُدَّ: (أَوْ حُضُورَ قَرِيبٍ أَوْ نَحْوِهِ) كَمَا فِي الْمَحَرَّرِ، وَإِنْ افْتَضَتْ عِبَارَتُهُ أَنَّ الْأَنْسَ عُدَّ فِي الْقَرِيبِ وَالْأَجَنَّبِيِّ لَوْ قَالَ وَحُضُورَ قَرِيبٍ مُحْتَظَرٍ أَوْ كَانَ يَأْتَسُّ بِهِ أَوْ مَرِيضٍ بِلَا مُتَقَهِّدٍ لَكَانَ أَوَّلَى مُغْنِي عِبَارَةَ الْمَنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ وَحُضُورَ مَرِيضٍ بِلَا مُتَقَهِّدٍ أَوْ كَانَ نَحْوُ قَرِيبٍ

■ فَوُدَّ: (فَعَلِمَ أَنَّ شَرْطَ إِسْقَاطِ الْجَمَاعَةِ، الْجُمُعَةِ الْإِنْفَ) وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَمَرَّ آيُنَا أَنَّ مَنْ أَكَلَهُ بِقَصْدِ الْإِسْقَاطِ كَرِهَ لَهُ هُنَا وَحَرَّمَ عَلَيْهِ فِي الْجُمُعَةِ وَلَمْ تَنْقُطْ. اهـ. وَيَتَبَنَّى حُرْمَتُهُ هُنَا أَيْضًا إِذَا تَوَقَّعَتِ الْجَمَاعَةُ الْمُجْزِئَةَ عَلَيْهِ وَقَضِيَّةٌ تَغْيِيرُهُ بِالْقَصْدِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِسْقَاطَ لَمْ يَأْتُمْ وَتَنْقُطُ عَنْهُ، وَإِنْ تَعَمَّدَ أَكْلَهُ وَعَلِمَ أَنَّ النَّاسَ يَتَضَرَّرُونَ بِهِ، وَقَوْلُهُ: (وَلَمْ تَنْقُطْ) بِقَتْنِي وَجُوبِ الْحُضُورِ، وَإِنْ تَأْدَى بِهِ الْحَاضِرُونَ بَقِيَ أَنَّ يَثَلَّ أَكْلِي مَا ذَكَرَ بِقَصْدِ الْإِسْقَاطِ وَضَعُ قَدْرِهِ فِي الْفَرْزِ بِقَصْدِ ذَلِكَ لَكِنْ لَا يَجِبُ الْحُضُورُ مَعَ تَأْدِيَةِ لَتْلَفِهِ. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِأَكْلِهِ الْإِسْقَاطَ) تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (وَكَذَا فِي الرِّيحِ الْكَرِيهِ بِقَصْدِ الْإِسْقَاطِ

يَمُنُّ مَوْلَاهُ مُتَقَهِّدٌ لَكِنْ (يَأْتِسُ بِهِ) أَيِ بِالْحَاضِرِ؛ لِأَنَّ تَأْنِيْسَهُ أَهَمُّ وَمِنْ أَعْدَارِهَا أَيْضًا نَحْوُ زَلْزَلَةٍ وَغَلْبَةِ ثَمَاسٍ وَسَمَنِ مُفْرَطٍ لِيَخْبِرَ صَاحِبِ فِيهِ وَلِيَالِي زِفَافٍ فِي الْمَغْرِبِ وَالْمِشَاءِ وَسَمِي فِي اسْتِرْدَادِ مَالٍ يَرْجُو حُصُولَهُ وَعَمَى حَيْثُ لَمْ يَجِدْ قَائِدًا بِأَجْرَةٍ يَمْلِكُ وَجَدَهَا فَاضِلَةً عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ وَلَا أَثَرَ لِإِحْسَانِهِ الْمَشِيِّ بِالْمَصَا إِذْ قَدْ تَحَدَّثُ وَهَذِهِ يَقَعُ فِيهَا.

(تَنْبِيْهٌ) هَذِهِ الْأَعْدَاؤُ تَمْنَعُ الْإِثْمَ أَوِ الْكَرَاهَةَ كَمَا مَوْلَاهُ وَلَا تَحْصُلُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَاخْتَارَ غَيْرُهُ مَا عَلَيْهِ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ مَنْ حُصُولُهَا إِنْ قَصَدَهَا لَوْلَا الْغُذْرُ وَالشُّبْكِيُّ حُصُولُهَا لِمَنْ كَانَ يَلَازِمُهَا لِيَخْبِرَ الْبُخَارِيُّ الصَّرِيحُ فِيهِ وَأَوْجَهُ مِنْهُمَا حُصُولُهَا لِمَنْ جَمَعَ الْأَمْرَيْنِ الْمُتْلَازِمَةَ وَقَصَدَهَا لَوْلَا الْغُذْرُ، وَالْأَحَادِيثُ بِمَجْمُوعِهَا لَا تَدُلُّ عَلَى حُصُولِهَا فِي غَيْرِ هَذَيْنِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحَاصِلَ لَهُ.....

مُخْتَصَرًا أَوْ يَأْتِسُ بِهِ وَنَحْوُ مِنْ زِيَادَتِي وَكَذَا التَّقْيِيدُ بِقَرِيبٍ فِي الْإِنْسَانِ. اهـ. قَوْلُهُ: (يَمُنُّ مَوْلَاهُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ أَوْ نَحْوِ صَدِيقِي الْخُ. قَوْلُهُ: (نَحْوُ زَلْزَلَةِ الْخُ) أَيِ وَكَوْنُهُ مِنْهُمَا أَيِ بَحْثٌ يَمْتَنِعُ الْهَمُّ مِنَ الْخُشُوعِ، وَالِاسْتِغْنَالُ بِتَجْهِيزِ مَيِّتٍ وَحَمْلِهِ وَدَفْنِهِ وَوُجُودُ مَنْ يُؤْذِيهِ فِي طَرِيقِهِ أَيِ أَوْ الْمَسْجِدِ وَلَوْ بِنَحْوِ شَتْمٍ مَا لَمْ يُمَكِّنْ دَفْعَهُ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ وَنَحْوِ التَّسْيَانِ وَالْإِكْرَاهِ وَتَطْوِيلِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَشْرُوعِ وَتَرْكِهِ سِتَّةَ مَقْصُودَةٍ وَكَوْنُهُ سَرِيعَ الْقِرَاءَةِ، وَالْمَامُومُ بَطِيشُهَا أَوْ يَمُنُّ يُكْرَهُ الْإِقْدَاءُ بِهِ، وَالِاسْتِغْنَالُ بِالسَّابِقَةِ، وَالْمُنَاصَلَةُ وَكَوْنُهُ يُخْشَى الْإِفْتِتَانُ بِهِ لِقَرَطِ جَمَالِهِ وَهُوَ أَمْرٌ وَقِيَاسُهُ أَنْ يُخْشَى هُوَ أَفْتِتَانًا يَمُنُّ هُوَ كَذَلِكَ نِهَآيَةً وَكَذَا فِي شَرْحِ بَافْضِلِ الْإِ قَوْلُهُ وَنَحْوُ التَّسْيَانِ، وَالْإِكْرَاهِ وَقَوْلُهُ: وَالِاسْتِغْنَالُ بِالسَّابِقَةِ، وَالْمُنَاصَلَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَالِاسْتِغْنَالُ بِتَجْهِيزِهِ الْخُ أَيِ حَيْثُ لَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ. اهـ. وَقَوْلُهُ أَوْ يَمُنُّ يُكْرَهُ الْإِقْدَاءُ بِهِ تَقَدَّمَ أَنَّ الْجَمَاعَةَ خَلَفَ مَنْ يُكْرَهُ الْإِقْدَاءُ بِهِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفِرَادِ وَعَلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ عُذْرًا. اهـ. وَقَوْلُهُ أَيِ حَيْثُ الْخُ فِيهِ تَوَقُّفٌ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ نَحْوُ قَرِيبٍ وَقَوْلُهُ فَيَنْبَغِي الْخُ فِيهِ أَنَّ الْكَرَاهَةَ تَكْفِي فِي سُقُوطِ الطَّلَبِ. قَوْلُهُ: (وَسَمِي الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ، وَالسَّمِي فِي اسْتِرْدَادِ مَقْصُودٍ لَهُ أَوْ لغيرِهِ. اهـ. زَادَ الْمُغْنِي وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ، وَالبَحْثُ عَنْ ضَالَّةٍ يَرْجُوهَا. اهـ. قَوْلُهُ: (إِذْ قَدْ تَحَدَّثُ وَهَذِهِ الْخُ) أَيِ أَوْ غَيْرَهَا مِمَّا يَنْصَرُّو بِالتَّعْتَرُّ فِيهِ كَأَنْقَالٍ تَوْضَعُ يَنْصَرُّو بِالتَّعْتَرُّ بِهِ كَأَنْقَالٍ تَوْضَعُ فِي طَرِيقِهِ وَدَوَابٌ تَوْقَفُ فِيهَا سَمْعٌ وَع ش. قَوْلُهُ: (تَمْنَعُ الْإِثْمَ) أَيِ عَلَى قَوْلِ الْفَرَضِ (أَوْ الْكَرَاهَةِ) أَيِ عَلَى قَوْلِ السُّنَّةِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (كَمَا مَوْلَاهُ) أَيِ فِي شَرْحِ الْإِلْعُدْرِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا تَحْصُلُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ) مُتَعَدِّعٌ ش وَاعْتَمَدَ الْخَطِيبُ وَشَيْخُنَا مَا يَأْتِي مِنَ الْجَمْعِ الْمُتَقَدِّمِينَ. قَوْلُهُ: (وَالْأَحَادِيثُ بِمَجْمُوعِهَا لَا تَدُلُّ الْخُ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ بَلْ تَدُلُّ عَلَى حُصُولِهَا بِأَحَدِهِمَا كَمَا يَظْهَرُ بِالتَّيْبَعِ بَضْرِي. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ الْخُ) أَيِ عَنْ طَرُقِ الْمَجْمُوعِ وَعِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَحَمَلُ بَعْضِهِمْ

فَيَأْتِمُ بَعْدَ الْحُضُورِ الْخُ. قَوْلُهُ: (إِذْ قَدْ تَحَدَّثُ وَهَذِهِ) أَيِ أَوْ غَيْرَهَا مِمَّا يَنْصَرُّو بِالتَّعْتَرُّ فِيهِ كَأَنْقَالٍ تَوْضَعُ فِي طَرِيقِهِ وَدَوَابٌ تَوْقَفُ فِيهِ.

حينئذٍ أجرٌ مُحالٌ لأجر المُلَازِمِ الفاعِلِ لها وهذا غيرُ أجرٍ خُصُوصٍ الجماعةِ فلا خلافٌ في الحقيقةِ بين المجموعِ وغيره فتأملهُ ثُمَّ هي إنما تمنعُ ذلكَ فيمنعُ لم يَتَأَثَّرْ له إقامةُ الجماعةِ في بَيِّنَةٍ وإلا لم يسقطَ الطَلَبُ عنه لِكراهيةِ الانفرادِ له، وإن حصلَ الشُّعَارُ بغيره.

(فصلٌ في صفاتِ الأئمةِ وَمتعلقاتِها)

(لا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِمَنْ يَعْلَمُ بِظُلْمِ بَطْلَانِ صَلَاتِهِ) لِمَلِمِهِ بِنَحْوِ حَدِيثِهِ لِتَلَاغِيهِ (أو بِمَقْعَدِهِ) أَيِ الْبَطْلَانِ كَانَ

كَلَامَ الْمَجْمُوعِ عَلَى مُتَعَاظِي السَّبَبِ كَأَكْلِ بَصَلٍ وَثُومٍ وَكَوْنِ خُبْزِهِ فِي الْقَرْنِ وَكَلَامَ هَؤُلَاءِ عَلَى غَيْرِهِ كَمَطْرِ وَتَرَضٍ وَجَمَلِ حُصُولِهَا لَهُ كَحُصُولِهَا لِمَنْ حَضَرَهَا لَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ بَلْ فِي أَصْلِهَا لِتَلَاغِيَانِهِ خُبْرُ الْأَعْمَى وَهُوَ جَمْعٌ لَا بِأَسَرِّ بِهِ. اهـ. وكذا في الْمُغْنَى إِلَّا أَنَّهُ قَالَ وَهُوَ جَمْعٌ حَسَنٌ. اهـ. ة فَوَدَّ: (حينئذٍ) أَيِ حِينَ إِذْ وَجِدَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ أَوْ هُمَا مَعًا. ة فَوَدَّ: (الْمُلَازِمُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ. ة فَوَدَّ: (ثُمَّ هِيَ) أَيِ الْأَعْدَاؤِ.

ة وفود: (ذلك) أَيِ طَلَبِ الْجَمَاعَةِ.

فَصْلٌ فِي صِفَاتِ الْأَئِمَّةِ

ة فَوَدَّ: (فِي صِفَاتِ الْأَئِمَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنَى. ة فَوَدَّ: (فِي صِفَاتِ الْأَئِمَّةِ) أَيِ الْأُمُورِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْأَئِمَّةِ عَلَى جِهَةِ الْإِشْتِرَاطِ أَوْ الْإِسْتِجَابِ وَبَدَأَ الثَّانِي بِقَوْلِهِ، وَالْمَعْدِلُ أَوَّلَى الْإِنْخِ، وَالْأَوَّلُ بِقَوْلِهِ لَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ الْإِنْخِ فَكَانَتْ قَالَ شَرْطُ الْإِمَامِ أَنْ تَكُونَ صَلَاتُهُ صَحِيحَةً فِي اعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ وَأَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُفْتَدٍ وَأَنْ لَا تَلْزَمَهُ إِعَادَةٌ وَأَنْ لَا يَكُونَ أَمِينًا إِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ قَارِنًا وَأَنْ لَا يَكُونَ أَنْقَصَ مِنَ الْمَأْمُومِ وَلَوْ احْتِمَالًا وَهَذِهِ شُرُوطُ خَمْسَةٍ لِصِحَّةِ الْإِقْتِدَاءِ تُضَمُّ لِلشَّبَعَةِ الْآتِيَةِ فِي الْفَضْلِ الْآتِيِ فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ اثْنَيْ عَشَرَ شَرْطًا لَكِنْ مَا هُنَا مَطْلُوبٌ فِي الْإِمَامِ وَمَا يَأْتِي مَطْلُوبٌ فِي الْمَأْمُومِ بِخَيْرِيٍّ.

ة فَوَدَّ: (وَمُتَعَلِّقَاتُهَا) أَيِ مُتَعَلِّقَاتِ الصِّفَاتِ كَوُجُوبِ الْإِعَادَةِ وَمَسَالَةِ الْأَوَانِي وَفِي سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ قَدْ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ إِمَامًا كَالْأَصَمِّ وَالْأَعْمَى الَّذِي لَا يُمَكِّنُهُ الْعِلْمُ بِإِنْتِقَالَاتِ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَأْمُومًا ر. اهـ. ع. ش. ة فَوَدَّ: (بِنَحْوِ حَدِيثِهِ) أَيِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ أَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فَسَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَلَوْ اقْتَدَى الْإِنْخِ ع. ش. وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنَى مَا يُوَافِقُهُ وَأَدْخَلَ الشَّارِحُ بِالنَّحْوِ نَحْوَ كُفْرِهِ وَنَجَاسَةِ نَوْبِهِ (قَوْلُهُ: ظَنًّا غَالِيًّا) كَانَ التَّقْيِيدُ بِالْغَالِبِ لِيَكُونَ اعْتِقَادًا لَكِنْ لَا يَتَعَدُّ الْإِكْخَاءُ بِأَصْلِ الظَّنِّ الْمُسْتَنَدِ لِلْإِجْتِهَادِ بَلِ الْوَجْهَ أَنْ يُرَادَ بِالْإِعْتِقَادِ هُنَا مَا يَشْمَلُ أَصْلَ الظَّنِّ بِذَلِيلِ الْمِثَالِ، فَإِنَّ الْإِجْتِهَادَ

فَصْلٌ لَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِمَنْ يَعْلَمُ الْإِنْخِ

ة فَوَدَّ: (أَوْ يَنْقَضُهُ) الْوَجْهَ أَنَّ الْعِلْمَ بِمَعْنَاهُ فَلَا أَثَرَ لِلظَّنِّ إِلَّا أَنْ يَسْتَنِدَ لِإِجْتِهَادٍ مُؤَيَّرٍ. ة فَوَدَّ: (كَانَ يَنْظُهُ ظَنًّا غَالِيًّا) كَانَ التَّقْيِيدُ بِالْغَالِبِ لِيَكُونَ اعْتِقَادًا لَكِنْ لَا يَتَعَدُّ الْإِكْخَاءُ بِأَصْلِ الظَّنِّ بَلِ الْوَجْهَ أَنْ يُرَادَ بِالْإِعْتِقَادِ هُنَا مَا يَشْمَلُ أَصْلَ الظَّنِّ بِذَلِيلِ الْمِثَالِ، فَإِنَّ الْإِجْتِهَادَ الْمَذْكُورَ غَالِيًّا أَوْ كَثِيرًا إِنَّمَا يُحْصَلُ أَصْلُ الظَّنِّ.

يُظَنُّ ظَنًّا غَالِيًّا مُسْتَنَدًا لِلْاجْتِهَادِ فِي نَحْوِ الطَّهَارَةِ (كُمُجْتَهِدَيْنِ اخْتَلَفَا) اجْتِهَادًا (فِي الْقِبْلَةِ) وَلَوْ
بِالتَّيَاسُّرِ، وَإِنْ اتَّحَدَتِ الْجَهَةُ (أَوْ) فِي (إِنَاءَيْنِ) لِمَاءٍ طَاهِرٍ وَتَجَسَّ بِأَنْ أَدَّى اجْتِهَادُ
كُلٍّ لِمَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُ الْآخَرِ فَصَلَّى كُلٌّ لِحِجَّةٍ أَوْ تَوَضَّأَ مِنْ إِنَاءٍ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْاِقْتِدَاءُ
بِالْآخَرِ لِعَقِيدَتِهِ بِطُلَانِ صَلَاتِهِ (فَإِنْ تَقَدَّدَ الطَّاهِرُ) مِنَ الْآنِيَةِ كَالْمِثَالِ الْآتِي وَلَمْ يَظُنَّ مِنْ حَالِ
غَيْرِهِ شَيْئًا (فَالْأَصَحُّ الصُّحَّةُ) فِي اقْتِدَاءِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ (مَا لَمْ يَتَّخِذْ إِنَاءَ الْإِمَامِ لِلتَّجَاسُّعِ) لِمَا يَأْتِي
وَيُؤْخَذُ مِنْهُ كَرَاهَةُ الْاِقْتِدَاءِ هُنَا لِلْخِلَافِ فِي بَطْلَانِهِ وَأَنَّهُ لَا ثَوَابَ فِي الْجَمَاعَةِ لِمَا يَأْتِي فِي

المذكور غالبًا أو كثيرًا إِنَّمَا يُحْصَلُ أَضَلُّ الظَّنِّ سَمَ عَلَى حَجٍّ . اهـ . ع ش . هـ فُود: (مُسْتَنَدًا لِلْاجْتِهَادِ)
أَخْرَجَ ظَنًّا لَا مُسْتَدَّ لَهُ مِنَ الْاجْتِهَادِ فَلَا أَثَرَ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَيْ كَظَنِّ مَنْشُؤِهِ غَلْبَةُ التَّجَاسُّعِ
مَثَلًا الْمَعَارِضَةُ بِأَضَلِّ الطَّهَارَةِ كَأَنْ تَوَضَّأَ إِمَامُهُ مِنْ مَاءٍ قَلِيلٍ يَغْلِبُ وَلَوْغُ الْكَلْبِ مِنْ مِثْلِهِ فَلَا نِصَاتَ لِهَذَا
الظَّنِّ اسْتِصْحَابًا لِأَضَلِّ الطَّهَارَةِ ع ش . هـ فُود: (فِي نَحْوِ الطَّهَارَةِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ طَهَارَةَ التَّجَسُّعِ إِشَارَةً إِلَى
السَّأَلَةِ الْآتِيَةِ أَمَّا ظَنُّ حَدِّثِ الْإِمَامِ بِالْاجْتِهَادِ فِي نَحْوِ طَهَارَتِهِ عَنِ الْحَدِّثِ فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا أَثَرَ لَهُ فَلْيُرَاجَعْ
نَعَمْ لَوْ سَمِعَ صَوْتَ حَدِّثٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَنَافَرَا فَهَلْ لَهُ الْاِقْتِدَاءُ بِأَحَدِهِمَا بَلَا اجْتِهَادٍ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّ لَهُ
ذَلِكَ سَمَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَوْ يَتَّبِعُهُ أَيْ بَطْلَانُهَا مِنْ حَيْثُ الْاجْتِهَادُ فِي غَيْرِ اخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ فِي الْفُرُوعِ
أَمَّا الْاجْتِهَادُ فِي الْفُرُوعِ فَسَيَاتِي . اهـ . هـ فُود: (اجْتِهَادًا) أَيْ اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُمَا فَهُوَ تَمَيِّزٌ مُحَوَّلٌ عَنْ
الْفَاعِلِ ع ش . هـ فُود: (مِنَ الْآنِيَةِ) جَمْعُ إِنَاءٍ قَالَ فِي الْمِصْبَاحِ الْإِنَاءُ، وَالْآنِيَةُ الْوِعَاءُ، وَالْأَوْعِيَةُ وَزُنَا
وَمَغْنَى انْتَهَى هُوَ لَفٌّ وَنَشْرُ مُرْتَبٍّ وَجَمْعُ الْآنِيَةِ أَوْ إِنْ كَمَا فِي مُخْتَارِ الصَّحَاحِ ع ش . هـ فُود: (وَلَمْ يَظُنَّ
مِنْ حَالِ غَيْرِهِ) تَقْيِيدٌ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ كَمَا سَيَاتِي وَلِقَوْلِهِ الْآتِي: إِلَّا إِمَامَتَهَا فَيُعِيدُ الْمَغْرِبَ ع شَ عِبَارَةُ
الْبُضْرِيِّ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ هُنَا أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ، وَإِنْ عَلِمَ حَالُ الْاِقْتِدَاءِ أَنَّ إِمَامَهُ تَطَهَّرَ بِأَحَدِ الْآنِيَةِ الَّتِي هُوَ
شَاكٌّ فِيهَا وَلَوْ قِيلَ بِمَنْعِ الْاِقْتِدَاءِ عِنْدَ عِلْمِهِ بِحَالِهِ حَالَةَ الْاِقْتِدَاءِ لِتَرْدُّدِهِ فِي النَّيَةِ الْمُسْتَنَدِ إِلَى تَرْدُّدِهِ فِي
صِحَّةِ صَلَاةِ إِمَامِهِ لَكَانَ مُتَجَبِّهًا وَمَقِيَسًا عَلَى الْبَحْثِ فِي اقْتِدَاءِ الشَّافِعِيِّ بِالْحَنَفِيِّ الْمُخْتَلَفِ . اهـ . وَلَكِنْ أَنَّ
تَفَرُّقَ بَيْنَهُمَا بِتَلَاغِبِ الْإِمَامِ هُنَاكَ لِيَعْلَمَهُ بِقَضِيهِ حَالُ نَيْتِهِ وَعَدَمُ تَلَاغِبِهِ هُنَا ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنْ ع شَ أَنْفَا
الصَّرِيحِ فِي جَوَازِ الْاِقْتِدَاءِ فِيمَا ذَكَرَ . هـ فُود: (لِمَا يَأْتِي) أَيْ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ قَفِي الْأَصَحُّ يُعِيدُونَ الْإِنْعَ .
هـ فُود: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْإِنْعَ) أَيْ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَالْأَصَحُّ الْإِنْعَ . هـ فُود: (أَنْ لَا ثَوَابَ الْإِنْعَ) عَطِفَ عَلَى قَوْلِهِ
كَرَاهَةُ الْإِنْعَ وَفِيهِ أَنَّهُ إِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْكَرَاهَةِ لَا مِنْ مُجَرَّدِ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَثْنِ فَكَانَ الْأَوَّلَى فَلَا

هـ فُود: (مُسْتَنَدًا لِلْاجْتِهَادِ) أَخْرَجَ ظَنًّا لَا مُسْتَدَّ لَهُ مِنَ الْاجْتِهَادِ فَلَا أَثَرَ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ فِي نَحْوِ
الطَّهَارَةِ لَعَلَّ الْمُرَادَ طَهَارَةَ التَّجَسُّعِ إِشَارَةً إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ أَمَّا ظَنُّ حَدِّثِ الْإِمَامِ بِالْاجْتِهَادِ فِي نَحْوِ
طَهَارَتِهِ عَنِ الْحَدِّثِ فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا أَثَرَ لَهُ فَلْيُرَاجَعْ نَعَمْ لَوْ سَمِعَ صَوْتَ حَدِّثٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَنَافَرَا فَهَلْ لَهُ
الْاِقْتِدَاءُ بِأَحَدِهِمَا بَلَا اجْتِهَادٍ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْوَجْهُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ وَعَلَى الْمَنْعِ فَهَلْ يَجْرِي هُنَا الْاجْتِهَادُ كَمَا فِي
مَسْأَلَةِ الْأَوَانِيَةِ التَّجَسُّعِ فِيهِ نَظَرٌ وَوُجْهٌ لَجَوَازِ إِمْكَانِ إِدْرَاكِ حَدِّثِ أَحَدِهِمَا بِنَحْوِ رَاطِحَةٍ .

نَحْبُ الْمَوْقِفِ أَنَّ كُلَّ مَكْرُوهٍ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ يَمْتَنِعُ فَضْلُهَا (فَإِنْ ظَنُّ) بِالْاجْتِهَادِ (طَهَارَةِ إِنَاءٍ غَيْرِهِ) كِلَانِيَّتِهِ (الْقَدَى بِهِ قَطْعًا) إِذْ لَا تَرُدُّ أَوْ نَجَاسَتُهُ امْتَنَعَ قَطْعًا.

(وَلَوْ اشْتَبَهَ خَمْسَةٌ) مِنَ الْآنِيَةِ (فِيهَا) إِنَاءٌ (نَجَسَ عَلَى خَمْسَةٍ) مِنَ النَّاسِ وَاجْتَهَدَ كُلُّ وَاحِدٍ (فَظَنَّ كُلَّ طَهَارَةِ إِنَائِهِ) الْإِضَافَةُ لِلِاخْتِصَاصِ مِنْ حَيْثُ الْاجْتِهَادُ لَا لِلْمِلْكِ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِيمَا يُجْتَهَدُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ يَلْكُهُ كَمَا مَرُّ ثُمَّ رَأَيْتُ أَكْثَرَ التَّنْسِخِ إِنَاءً وَحِينَئِذٍ لَا إِشْكَالَ (فَقَوْضًا بِهِ) وَلَمْ يَظُنَّ شَيْئًا مِنْ أَحْوَالِ الْأَرْبَعَةِ (وَأَمَّ كُلُّ) مِنْهُمْ الْبَاقِينَ (فِي صَلَاةٍ) مِنَ الْخَمْسِ مُبْتَدِئِينَ بِالصُّبْحِ (فَفِي الْأَصَحِّ) السَّابِقِ إِنَّمَا (يُعِيدُونَ الْعِشَاءَ)؛ لِأَنَّ النِّجَاسَةَ تَغَيَّرَتْ بِرُغَمِهِمْ فِي إِنَاءِ إِمَامِيهَا، فَإِنْ قُلْتَ مَا وَجَّهَ اعْتِبَارِ التَّعَيُّنِ بِالزَّعْمِ هُنَا مَعَ أَنَّ الْمَدَارَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى عِلْمِ الْمُبْطِلِ الْمُتَعَيَّنِ وَلَمْ يُوجَدْ بِخِلَافِ الْمُبْهَمِ لِمَا مَرَّ مِنْ صِحَّةِ صَلَاةٍ أَوْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ بِالْاجْتِهَادِ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ قُلْتَ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِي فِعْلِ الْمُكَلَّفِ وَهُوَ اقْتِدَاؤُهُ بِهِمْ هُنَا صَوْنَهُ عَنِ الْإِبْطَالِ مَا أَمَكَّنَ اضْطُرَّارَنَا لِأَجْلِ ذَلِكَ إِلَى اعْتِبَارِهِ وَهُوَ لاختياره له بالتشهي يستلزم اعترافه ببطولان صلاة الأخير فأخذناه به، وأما ثم فكل اجتihad وقع صحيحًا فلزمه العمل بقضيه ولم يُمالِ بِوُقُوعِ مُبْطِلِ مُبْهَمِ.....

تَوَابَ الْخُ تَقْرِيمًا عَلَى الْكِرَامَةِ. □ فَوَدَّ: (كِلَانِيَّتِهِ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ إِلَى الْمُتَنِ وَكَذَا فِي الْمُتَنِ إِلَّا قَوْلُهُ الْإِضَافَةُ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ، فَإِنْ قُلْتَ إِلَى الْمُتَنِ. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَلَوْ اشْتَبَهَ مَاءُ الْخُ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (مُبْتَدِئِينَ بِالصُّبْحِ) قَيَّدَ بِهِ لِأَجْلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ يُعِيدُونَ الْعِشَاءَ ع. ش.

□ فَوَدَّ: (لِأَنَّ النِّجَاسَةَ تَغَيَّرَتْ) الْخُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ زَادَتْ الْأَوَانِي عَلَى عَدَدِ الْمُجْتَهِدِينَ كَثَلَاتٍ أَوْ إِنْ كَانَ فِيهَا نَجَسٌ يَبْقَى مَعَ شَخْصَيْنِ اجْتَهَدَ أَحَدُهُمَا فَظَنَّ طَهَارَةَ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَظُنَّ شَيْئًا فِي الْبَاقِيَيْنِ وَاجْتَهَدَ الْآخَرُ فِيهِمَا فَظَنَّ طَهَارَةَ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَظُنَّ شَيْئًا فِي الْآخَرَيْنِ صَحَّ اقْتِدَاءُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا صَادَفَ الطَّاهِرَ وَعَلَيْهِ فَلَوْ جَاءَ آخَرُ وَاجْتَهَدَ وَأَدَّى اجْتِهَادَهُ لَطَهَارَةِ الثَّالِثِ بَعْدَ اقْتِدَائِهِ بِأَحَدِ الْأَوَّلَيْنِ فَلَيْسَ لِلْمُقْتَدِي مِنَ الْأَوَّلَيْنِ بِالْآخَرِ أَنْ يَقْتَدِيَ بِالثَّالِثِ لِانْجِصَارِ النِّجَاسَةِ فِي إِنَائِهِ وَلَوْ كَانُوا خَمْسَةً، وَالْأَوَانِي سِتَّةَ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فَلِكُلِّ مِنَ الْخَمْسَةِ أَنْ يَقْتَدِيَ بِالْبَقِيَّةِ وَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَقْتَدِيَ بِمَنْ تَطَهَّرَ مِنَ السَّادِسِ ع. ش. بِأَذْنِ نَصْرُفٍ. □ فَوَدَّ: (بِرُغَمِهِمْ) أَيِ بِاعْتِبَارِ اقْتِدَائِهِمْ بِمَنْ عَدَاهُ سَم. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْمُبْهَمِ) أَيِ فَلَيْسَ الْمَدَارُ عَلَيْهِ. □ وَفَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) الْخُ عِلَّةٌ لِكَوْنِ الْمَدَارِ لَيْسَ عَلَى عِلْمِ الْمُبْطِلِ الْمُبْهَمِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ فِعْلُ الْمُكَلَّفِ. □ فَوَدَّ: (صَوْنَهُ) الْخُ خَيْرٌ كَانَ.

□ فَوَدَّ: (اضْطُرَّارَنَا) الْخُ جَوَابٌ لِمَا. □ فَوَدَّ: (إِلَى اخْتِيَارِهِ) أَيِ اخْتِيَارِ التَّعَيُّنِ بِالزَّعْمِ هُنَا مَعَ كَوْنِ الْمَدَارِ الْخُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (لِاخْتِيَارِهِ لَهُ) أَيِ لاختيارِ الْمُكَلَّفِ لِلاقْتِدَاءِ بِهِمْ. □ فَوَدَّ: (فَكُلُّ اجْتِهَادٍ) الْخُ أَيِ صَادِرٍ مِنْهُ وَبِهِ فَارَقَ مَسْأَلَةَ الْمِيَاهِ إِذَا لاجْتِهَادَ فِيهَا مِنْ غَيْرِهِ وَكَانَ الْأَوَّلَى فِي التَّعْيِيرِ فَصْلَانَهُ لِكُلِّ جِهَةٍ وَقَمَّتْ بِالْاجْتِهَادِ مِنْهُ صَحِيحٌ رَشِيدِي.

□ فَوَدَّ: (تَغَيَّرَتْ بِرُغَمِهِمْ) أَيِ بِاعْتِبَارِ اقْتِدَائِهِمْ بِمَنْ عَدَاهُ. □ فَوَدَّ: (قُلْتَ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ) الْخُ انْظُرْ هَلْ

(إلا إمامها فيعيد المغرب) لصحة ما قبلها بزعمه وهو متطهر بزعمه في العشاء فتعني إمام المغرب للتجاسة، والضابط أن كلًا يعيد ما ائتم فيه آخرًا ولو كان في الخمسة نجسان صحت صلاة كل خلف اثنين فقط ولو سبغ صوت حدث أو شئ بين خمسة وتناكروه وأم كل في صلاة فكما ذكر.

(تبيية) يؤخذ مما تقرر من لزوم الإعادة أنه يحرم عليهم فعل العشاء وعلى الإمام فعل المغرب إما تقرر من تعين التجاسة في كل، فإن قلت إنما يتعين بالفعل لهما لا قبلهما قلت ممنوع بل المعتبر هو فعل ما قبلهما لا غير كما هو صريح كلامهم. (و) شمل قوله بمقتضاه الاعتقاد الجازم لدليل نشأ عن الاجتهاد في الفروع فعلية (لو اقتدى شافعي بختفي) مثلاً أتى بمبطل في

قول (س): (إلا إمامها) أي العشاء. هـ فود: (لصحة ما قبلها إلخ) محل تأمل بصري. هـ فود: (فتعني إمام المغرب إلخ) أي في حق إمام العشاء ومراهم بتعني التجاسة عدم بقاء احتمال وجودها في حق غيره نهاية أي بالنسبة للمقتدي ع ش. هـ فود: (والضابط) أي ضابط ما يعاد. هـ فود: (ولو كان في الخمسة نجسان إلخ) أي أو كان التجس ثلاثة فخلف واحد فقط وعلم من الضابط المتقدم أن من تأخر منهم تعين الاقتداء به للظلال ولو كان التجس أربعة امتنع الاقتداء بينهم معنى ونهاية. هـ فود: (فكما ذكر) أي في الأواني لكن هذا بحسب الظاهر والإنكار، ولأ فصاحب الحديث عالم بنفسيه فصلواته كلها باطلة سواء ما اقتدى به وما أم فيه كما هو ظاهر سم وعبارة ع ش لكن لو تعدد الصوت المسموع لم يعد كل إلا صلاة واحدة لاحتمال أن الكل من واحد وفي سم على المنهج. (فرغ): رأى إنساناً ترويضاً وغفل لئمة فهل يصح اقتداؤه به لاحتمال أن هذا الوضوء تجديد أو لا يصح؛ لأن الظاهر أنه عن حديث فيه تردد قال م ر الأصح منه عدم الصحة انتهى أي ولو كان ممن يغتاد التجديد. اهـ.

هـ فود: (يخبرهم عليهم) أي على غير إمام العشاء. هـ وفود: (فعل العشاء) أي مع إمامها وقوله: (وعلى الإمام) أي يخبرهم على إمام العشاء. هـ فود: (فعل المغرب) أي مع إمامها. هـ فود: (إنما يتعني) الأولى الثاني. هـ وفود: (بالفعل لهما) أي فعل العشاء والمغرب. هـ وفود: (لا قبلهما) أي لا قبل فعليهما ولو أقرد الضمير لاستغنى عن تقدير المضاف المذكور. هـ فود: (لدليل) يعني عنه ما بعده وكان الأخصر الأولى الإغفاءة الناشئة عن الاجتهاد في الفروع عبارة المعني ثم شرع في اختلاف المذاهب في الفروع فقال ولو اقتدى إلخ. هـ فود: (مثلاً) إلى قوله وبحت جمع في المعني وإلى قوله وأيضاً في النهاية إلا أنه

يصح أيضاً الجواب بأنه لما أمكن هنا الاحتراز عن الاقتداء الذي هو سبب الإعادة ضوياً فيه ولا كذلك هناك إذ لا يمكن الاحتراز عن الاشتباه، والتخير فسموح فيه وبأنه ثم توجه إلى كل جهة بالاجتهاد بخلافه هنا، فإنه لم يقيد بكل إمام بالاجتهاد. هـ فود: (فكما ذكر) لكن هذا بحسب الظاهر، والإنكار ولأ فصاحب الحديث عالم بنفسيه فصلواته كلها باطلة سواء ما اقتدى به وما أم فيه كما هو ظاهر.

اعتقادنا أو اعتقاده كأن (مس فرجه أو اقتصد فالأصح الصحة في الفصد دون المس اعتبارا) فيها (بنية المقتدي) أي اعتقاده؛ لأنه محدث عنده بالمس دون الفصد وبحث جمع أن محله إذا نسيه لتكون نيته للصلاة جازمة في اعتقاده.....

حكى الرذ الآتي بقل ثم أجاب عنه . هـ فؤد: (كان مس فرجه) أي أو ترك الطمأنينة أو البسطة أو الفاتحة أو بعضها مغني .

هـ فؤد (سني): (فالأصح الصحة في الفصد إلخ) قضيه أن هذا الإمام يتحمل عن المأموم كغيره وتترك الركعة بإذراكه راكعا فليحرز سم على المنهج أقول وهو ظاهر لأن اعتقاد صحته صيره من أهل التحمل ع ش . هـ فؤد (سني): (دون المس) أي ونحوه مما تقدم (اعتبارا بنية المقتدي)، والثاني عكس ذلك اعتبارا باعتقاد المقتدي به مغني . فؤد (سني): (اعتبارا بنية المقتدي) ولا يشكّل على هذا حكمنا باستعمال مائه وعدم مفارقاته عند سجوده لصلاة قولهم: لو نوى مسافران شافعي وحقني إقامة أربعة أيام بموضع انقطع بوصولهما سفر الشافعي فقط وجاز له أي يكره الإقضاء بالحقني مع اعتقاده بطلان صلاته؛ لأن كلامهم هنا في ترك واجب لا يجوز الشافعي مطلقا بخلافه ثم، فإنه يجوز القصر في الجملة نهاية زاد المغني ما نصه، والمعتقد ما قاله الشيخ أبو حامد وغيره أن صورة ذلك إذا لم يعلم أنه نوى القصر، فإن علم أنه نواه فمقتضى المذهب أنه لا يصح صلاته خلفه كمجتهدين اختلفا في القبلة فصلّى أحدهما خلف الآخر . اهـ . هـ فؤد: (هتد) أي المقتدي ع ش . هـ فؤد: (دون الفصد) ولو اقتدى شافعي بمن يرى تطويل الاعتدال فطوله لم يوافقه بل يسجد ويتنظره ساجدا كما ينتظره قائما إذا سجد في سجدة ص، وإن اقتضى كلام الفقهاء أنه ينتظره في الاعتدال وكلام شيخنا جواز كل من الأمرين مغني وقوله بل يسجد ويتنظره ساجدا قال ع ش ذكر ذلك القاضي وكلام البهوتي يقتضيه قال الرزكشي وهو واضح واعتدله م انتهى سم على المنهج . اهـ . هـ فؤد: (وبحث جمع إلخ) اعتدله النهاية والمغني وسم والبصري وكذا الشهاب الرزلي والطبلاوي كما في ع ش عن سم على المنهج .

هـ فؤد: (أن محله) أي محل الصحة في الفصد . هـ فؤد: (إذا نسيه) أي نسي الإمام كونه مقتصدا نهاية عبارة سم بعد كلام نصها، والحاصل أنه حيث علم المأموم الحدث لا يصح اقتداؤه علم الإمام حال نفسه أو جهله وحيث علم المأموم الفصد، فإن علمه الإمام أيضا لم يصح أيضا ولا صح، وإن جهله صح علم الإمام لا افتأمله اهـ . وقوله: (فإن علم الإمام إلخ) أي وعلم المأموم علمه به بخلاف ما إذا شك فيه فيصح كما يأتي عنه أنفا .

هـ فؤد (سني): (فالأصح الصحة في الفصد دون المس اعتبارا بنية المقتدي) استشكل ذلك بما في الروضة آخر صلاة المسافرين من أنه لو سافر شافعي وحقني في مدة قصر ثم نوى الحقني الإقامة وشرع في صلاة مفصورة جاز للشافعي أن يقتدي به وقد سئل الجلال السيوطي عن ذلك فأجاب بقوله ما نصه لا إشكال؛ لأن الحقني لا تبطل صلاته إلا عند السلام وحيث بلغه المقتدي ويقوم، وأما قبل السلام

بخلاف ما إذا علمه؛ لأنه مُتَلَايَبٌ عندنا أيضًا لِعِلْمِنَا بَأَنَّهُ لم يحزم بالنية ويُردُّ بَأَنَّ هذا لو كان فرض المسألة لم يأت ما عُلِّلَ به مُقَابِلُ الْأَصَحِّ عَدَمَ صِحَّتِهَا خَلْفَ الْمُفْتَصِدِ من اعتبار نية الإمام؛ لأنه مُتَلَايَبٌ فلا تَفْعُ منه صحيحة فلم يَتَصَوَّرَ حِزْمُ المأمومِ بالنيةِ فالخلافُ.....

• فُودُ: (إذا عِلِمَهُ الْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْبُطْلَانُ عَلَى هَذَا مَخْصُوصًا بِمَا إِذَا عِلِمَ المأمومُ قَصْدَ الإمام وَعِلِمَ عِلْمَهُ بِهِ حَالِ النِّيَّةِ، فَإِنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ فَيَتَّبِعِي الصَّحَّةَ وَلَوْ عِلِمَ ذَلِكَ بَعْدَ الصَّلَاةِ كَمَا لَوْ بَانَ حَدَثُ الإمام، فَإِنَّ ذَلِكَ حَدَثٌ عِنْدَ الإمام وَلَمْ يَبَيِّنْ إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ سَم. • فُودُ: (أَيْضًا) أَيِ كَمَا أَنَّهُ مُتَلَايَبٌ فِي اغْتِيَاذِهِ. • فُودُ: (وَيُرَدُّ الْخُ) أَيِ تَصْوِيرُ الْخِلَافِ بِكَوْنِ الإمام نَاسِيًا. • فُودُ: (بَانَ هَذَا لَوْ كَانَ) أَيِ التَّشْيِآن. • وفُودُ: (فَرْضُ الْمَسْأَلَةِ) خَبَرٌ كَانَ. • وفُودُ: (لَمْ يَأْتِ الْخُ) جَوَابٌ لَوْ، وَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ خَبَرٌ أَنْ. • فُودُ: (عَدَمَ صِحَّتِهَا الْخُ) مَقْمُولٌ عُلِّلَ. • وفُودُ: (مِنْ اغْتِيَاذِ نِيَّةِ الإمام) بَيَانٌ لِمَا عُلِّلَ الْخُ. • فُودُ: (لِأَنَّ الْخُ) تَغْلِيلٌ لِسِتْلَازِمِ ذَلِكَ الْإِغْيَاذِ عَدَمَ الصَّحَّةِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْأَوَّلَ مُتَعَلِّقٌ بِعَدَمِ صِحَّتِهَا الْخُ، وَالثَّانِي بَدَلٌ مِمَّا عُلِّلَ الْخُ. • فُودُ: (مِنْهُ صَحِيحَةٌ) أَيِ مِنَ الإمامِ نِيَّةٌ صَحِيحَةٌ.

فَأَخْرَاهُ بِالصَّلَاةِ صَحِيحٌ فَصَحَّ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ مَا دَامَتْ صَلَاتُهُ صَحِيحَةً اهـ وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ يَغْتَفِدُ عَدَمَ انْعِقَادِ صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُقِيمًا بِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ وَالْمُقِيمُ إِذَا نَوَى الْقَصْرَ لَا تَتَعَقَّدُ صَلَاتُهُ فَلَمْ يَتَّبِعْ الْإِشْكَالَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَ الْحَقْنِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْجَاهِلِ بِالْحُكْمِ لَاغْتِيَاذِهِ الْجَوَازُ أَوْ نِيَّةِ الْقَصْرِ جَهْلًا لَا تَضُرُّ وَهَذَا الْجَوَابُ يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّ الشَّافِعِيَّ الْمُقِيمَ لَا تَضُرُّهُ نِيَّةُ الْقَصْرِ مَعَ الْجَهْلِ فَلْيُرَاجَعْ.

• فُودُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا عِلِمَهُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْبُطْلَانُ عَلَى هَذَا مَخْصُوصًا بِمَا إِذَا عِلِمَ قَصْدَهُ وَعِلْمَهُ بِهِ حَالِ الْإِقْتِدَاءِ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَالْوَجْهُ الصَّحَّةُ كَمَا لَوْ بَانَ حَدَثُ الإمام بَانَ هَذَا حَدَثٌ عِنْدَ الإمام وَلَمْ يَبَيِّنْ إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ وَظُهُورُ الْفَضْدِ غَايِبًا لَا يَزِيدُ عَلَى ظُهُورِ نَحْوِ الْمَسِّ وَاللَّمْسِ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَانَ نَحْوِ الْفَضْدِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُطْلِعَ عَلَيْهِ وَيُقَصَّدَ إِظْهَارُهُ وَنَحْوِ الْمَسِّ وَاللَّمْسِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ لَا يُطْلِعَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُكْتَمَ أَمْرُهُ فَهُوَ مُقَصَّرٌ بِعَدَمِ الْعِلْمِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي وَفِيهِ نَظَرٌ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ الْكَلَامِ إِذَا عِلِمَ المأمومُ أَنَّ الإمامَ قَصِدَ، فَإِنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ فَيَتَّبِعِي الصَّحَّةَ.

• فُودُ: (وَيُرَدُّ الْخُ) قَدْ يُرَدُّ أَيْضًا بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُخْبِرِ الْعَالِمِ بِحَدَثِ نَفْسِهِ مَعَ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَنَّهُ حَدَثٌ فَلْيَتَصَبَّحْ مَعَ اخْتِلَافِهِمَا بِالْأَوَّلَى، وَإِنَّمَا صَحَّ هُنَا مَعَ عِلْمِ المأمومِ أَيْضًا نَظَرًا لَاغْتِيَاذَهُ أَنَّهُ لَيْسَ حَدَثًا وَجِبَابُ بَانَ صِحَّتِهَا خَلْفَ الْمُخْبِرِ الْعَالِمِ بِحَدَثِ نَفْسِهِ شَرْطُهَا جَهْلُ الإمام، وَالْحُكْمُ فِي نَظَرِهِ هُنَا بَانَ عِلْمُ الإمام قَصْدَ نَفْسِهِ وَجِهْلُهُ المأمومُ هُوَ الصَّحَّةُ أَيْضًا، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ مَعَ عِلْمِ المأمومِ فَلَا يَصِحُّ الْإِقْتِدَاءُ فِي صُورَةِ الْحَدَثِ، وَإِنْ جَهِلَ الإمام حَدَثَ نَفْسِهِ، وَيَصِحُّ فِي صُورَةِ الْفَضْدِ إِنْ جَهِلَ الإمامَ الْفَضْدَ لَا إِنْ عِلِمَ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَيْثُ عِلِمَ المأمومُ الْحَدَثَ لَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ عِلْمَ الإمامَ حَالِ نَفْسِهِ أَوْ جِهْلِهِ وَحَيْثُ عِلِمَ المأمومُ الْفَضْدَ، فَإِنْ عِلِمَهُ الإمامَ أَيْضًا لَمْ يَصِحَّ، وَالْأَصَحُّ إِنْ جَهِلَهُ صَحَّ عِلْمُ الإمامَ أَوْ لَا فَتَأَمَّلْهُ.

إنما هو عند علمه حال النية بقصده، فإن قلت فما وجه صحة الاعتداء به حينئذ وهو متلاعب عندنا كما تقرر قلت كونه متلاعبا عندنا ممنوع إذ غاية أمره أنه حال النية عالم بمبطل عنده وعلمه به مؤثر في جزئه عنده لا عندنا فتأمله وأيضا فالمدار هنا على وجود صورة صلاة صحيحة عندنا وإلا لم يصح الاعتداء بمخالف مطلقا؛ لأنه معتقد لعدم وجوب بعض الأركان

• فورد: (عند علمه) أي الإمام الحقيقي. • فورد: (قلت كونه متلاعبا عندنا ممنوع إلخ) أقول لا يخفى ما في هذا الجواب، فإن علمه بمبطل في اعتقاده يوجب قطعاً عدم جزئه بالفعل في الواقع واعتقادنا عدم المبطل إنما يقتضي الجزم لمن قام به ذلك الاعتقاد لا لمن قام به نقيضه فتحن مع اعتقادنا عدم المبطل نعلم ونعتقد أنه لم يحصل له جزم بالفعل بل حصل له بالفعل عدم الجزم وذلك مضر وأما إن ما حصل له من عدم الجزم خلاف مقتضى اعتقادنا فهذا شيء آخر لا ينفي التأثير في جزئه وعدم حصوله فتدبر، فإنه واضح سم وبصري. • فورد: (لا عندنا) لك أن تقول اعتقادنا إنما يمنع تأثير العلم المذكور حيث

• فورد: (إنما هو عند علمه حال النية بقصده) قال في شرح الباب ويؤيده ما يأتي من صحة الصلاة خلف المحدث العالم بحدث نفسه، وإن كان متلاعبا وللشافعي قول أنها لا تصح خلف العالم لتلاعبه فالإشكال إنما يتوجه على هذا القول الضعيف بل أكثر الأكثرون نسبته للشافعي فإن قلت يفرق بأن المأموم هنا يتلاعب الإمام بخلافه في الحديث قلت العبرة في الشروط بما في نفس الأمر أيضا فاستويا من هذه الحثية إلخ ما أطال به فراجعهم ولقائل أن يقول مما يقطع بالفرق بين المسألتين وأن إحداهما لا تخرج عن الأخرى بطلان اعتداء العالم بحدث الإمام ابتداء، وإن نسي هو حدث نفسه وعلم المأموم أنه نسيه بخلاف العالم بانتصا الإمام يصح اعتدائه به وحينئذ يتدفع التأيد المذكور ومما يوضح اندفاعه أن الصلاة خلف المحدث مطلقا إنما تصح بشرط جهل المأموم بحدثه بخلاف الصلاة خلف المفتصد، وإنما لم يضر علمه بحدث نفسه لجهل المأموم بالحدث وكونه مما يخفى ولا كذلك مسألة الفضد لفرضها في علم المأموم بالفضد فلا بد من كون الإمام ناسيا له لتلا يكون متلاعبا عند المأموم فلا يتأتى ارتباطه به، وأما ما ذكره من السؤال فظاهر، وأما جوابه عنه فيرد عليه أن اغتيال نفس الأمر إنما هو في صلاة الفاعل وهو هنا الإمام، وأما بالنسبة لغيره كالمفتدي به فجاز أن يفرق الحال ليمعنى يقتضي الافتراق. • فورد: (قلت كونه متلاعبا عندنا ممنوع إلخ) أقول لا يخفى ما في هذا الجواب، فإن علمه بمبطل في اعتقاده يوجب قطعاً عدم جزئه بالفعل في الواقع بل وعدم نية مطلقا كذلك إذ لا يتصور مع ارتكاب المبطل، والعلم به نية كما هو معلوم واعتقادنا عدم المبطل إنما يقتضي الجزم لمن قام به ذلك الاعتقاد لا لمن قام به نقيضه فتحن مع اعتقادنا عدم المبطل نعلم أو نعتقد أنه لم يحصل له جزم بالفعل بل حصل له بالفعل عدم الجزم وذلك مضر، وأما إن حصل له من عدم الجزم خلاف مقتضى اعتقادنا فهذا شيء آخر لا ينفي التأثير في جزئه وعدم حصوله فتدبره، فإنه واضح لتعلم أن هذا الجواب ليس بشيء. • فورد: (لا عندنا) لك أن تقول اعتقادنا إنما يمنع تأثير العلم المذكور حيث

وهذا مُبْطِلٌ عندنا فاقتَصَبَ الحاجة للجماعة اغْتِفَارَ اعتِقاده مُبْطِلًا عندنا وإثباته بِمُبْطِلٍ عنده، وإن تَعَمَّدَهُ. ولو شكَّ شافِعِي في إثباتِ المُخَالِفِ بالواجباتِ عند المأموم لم يُؤَثِّرْ في صِحَّةِ الاقتداءِ به تحسِينًا للظنِّ به في توقِّي الخلافِ ومَرٌّ في سَجْدَةٍ ص أَنَّ المُبْطِلَ الذي يُقْتَفَرُ جِنْسُهُ

وَأَقْنَأُ الْمُبَاشِرُ فِي اغْتِقَادِنَا لَا حَيْثُ خَالَفْنَا سَم. ه قُود: (وَهَذَا مُبْطِلٌ عِنْدَنَا) قَدْ يُجَابُ بِمَنْعِ إِطْلَاقِهِ، وَإِنَّمَا يَبْطِلُ بِمَنْ اغْتَعَدَ رُكْنِيَّةَ الْمُتْرُوكِ سَم وَفِيهِ نَظَرٌ إِذِ الْكَلَامُ هُنَا فِي الْإِعْتِقَادِ سَوَاءٌ أَتَى مَا اغْتَعَدَ عَدَمَ وَجُوبِهِ أَوْ تَرَكَهُ. ه قُود: (اغْتِفَارَ اغْتِقَادِهِ مُبْطِلًا) أَي كَعَدَمَ وَجُوبِ بَعْضِ الْأَرْكَانِ سَم. ه قُود: (وَلَوْ شَكَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا لَا يَصُرُّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. ه قُود: (وَلَوْ شَكَّ شَافِعِي فِي إِثْبَاتِ الْمُخَالِفِ الْخ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ تَأْثِيرِ الشَّكِّ فِي إِثْبَاتِ الْمُخَالِفِ بِالْأَبْعَاضِ عِنْدَ الْمَأْمُومِ فَلَا يُسَنُّ لِلشَّافِعِيِّ بَلَّ لَا يَجُوزُ لَهُ سُجُودُ السَّهْوِ فِيمَا إِذَا شَكَّ فِي إِثْبَاتِ إِمَامِهِ الْحَقَنِيِّ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الشَّهَادَةِ الْأُولَى مَثَلًا وَيَأْتِي عَنْ سَم مَا يُفِيدُ عَدَمَ التَّأْثِيرِ، وَإِنْ عَلِمَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ عِنْدَ ذَلِكَ الْمُخَالِفِ الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ الْمَشْكُوكِ فِيهِ لِكُوزِهِ مَكْرُوهًا عِنْدَهُ مَثَلًا فَظَهَرَ بِذَلِكَ انْتِدِفَاعُ مَا ادَّعَاهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ سَنِّ سُجُودِ السَّهْوِ لِلشَّافِعِيِّ الْمُقْتَدِي بِالْحَقَنِيِّ فِي غَيْرِ الصُّبْحِ أَيْضًا إِذَا الظَّاهِرُ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الشَّهَادَةِ الْأُولَى لِاعْتِقَادِهِ كَرَاهَتَهَا. ه قُود: (لَمْ يُؤَثِّرْ الْخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ عَلِمَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ عِنْدَ ذَلِكَ الْمُخَالِفِ تَوَقِّيَ ذَلِكَ الْخِلَافِ وَلَيْسَ بَعِيدًا لِحَتْمَالِ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا احتياطًا، وَإِنْ لَمْ يُطْلَبْ عِنْدَهُ تَوَقِّيَ الْخِلَافِ فِيهَا سَم وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ انْتِدِفَاعُ مَا تَوَهَّمْ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ اقْتِدَاءِ الشَّافِعِيِّ بِالْحَقَنِيِّ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ إِذَا الظَّاهِرُ تَرَكَهَ الْفَاتِحَةَ فِيهَا لِاعْتِقَادِهِ كَرَاهَةَ قِرَاءَتِهَا فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ. ه قُود: (فِي صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ) وَلَوْ أَخْبَرَهُ بَعْدَ بَرَكِ شَيْءٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ قَهْلٌ يُؤَثِّرُ وَتَجِبُ الْإِعَادَةُ أَوْ لَا؟ لِلْحُكْمِ بِمُضِيِّ صَلَاتِهِ عَلَى الصَّحَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ قِيَاسًا عَلَى مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ إِمَامُهُ تَارِكًا لِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَجِبَتْ الْإِعَادَةُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَ التَّحَرُّمِ مِنْ شَأْنِهِ جَهْرُ الْإِمَامِ بِهِ فَيُنْسَبُ الْمَأْمُومُ لِتَقْصِيرِ فِي عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْإِثْبَاتِ بِهِ مِنَ الْإِمَامِ وَلَوْ كَانَ بَعِيدًا وَلَا كَذَلِكَ غَيْرُهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَيُؤَيِّدُ الْفَرْقَ مَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ شَكَّ بَعْدَ إِحْرَامِ الْمَأْمُومِ فَاسْتَأْنَفَ النَّبَةَ وَكَثَّرَ ثَانِيًا لَا تَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ إِِعَادَةُ الصَّلَاةِ إِذَا عَلِمَ بِحَالِ الْإِمَامِ مَعَ أَنَّهُ بِذَلِكَ يَبَيِّنُ تَقَدُّمَ إِحْرَامِهِ عَلَى إِحْرَامِ إِمَامِهِ وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِمَشَقَّةِ الْإِطْلَاعِ عَلَى حَالِ الْإِمَامِ وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ تَأْمُلُ حَالِهِ فِي بَقِيَّةِ صَلَاتِهِ ع ش وَتَقَدَّمَ عَنْ سَم مَا يُؤَيِّدُ الْفَرْقَ وَيَأْتِي عَنْهُ مَا يَصْرِّحُ بِهِ. ه قُود: (تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِهِ) قَالَ فِي الرُّؤُوسِ وَشَرْحِهِ وَمُحَافَظَةً عَلَى الْكَمَالِ عِنْدَهُ انْتَهَى وَقَدْ يُعْتَرَضُ عَلَى كِلَا التَّعْلِيلَيْنِ بِأَنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ الْمُتْرُوكُ عِنْدَهُ مِنَ الْكَمَالِ وَلَا يَمَّا يُطْلَبُ الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ فِيهِ هُنْدَهُ فَلَا يَكُونُ الظَّاهِرُ الْإِثْبَاتِ

وَأَقْنَأُ الْمُبَاشِرُ فِي اغْتِقَادِنَا لَا حَيْثُ خَالَفْنَا. ه قُود: (وَهَذَا مُبْطِلٌ عِنْدَنَا) قَدْ يُجَابُ بِمَنْعِ إِطْلَاقِهِ، وَإِنَّمَا يَبْطِلُ بِمَنْ يَغْتَعِدُ رُكْنِيَّةَ الْمُتْرُوكِ. ه قُود: (اغْتِفَارَ اغْتِقَادِهِ مُبْطِلًا) كَعَدَمَ وَجُوبِ بَعْضِ الْأَرْكَانِ. ه قُود: (لَمْ يُؤَثِّرْ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ عَلِمَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ عِنْدَ ذَلِكَ الْمُخَالِفِ تَوَقِّيَ ذَلِكَ الْخِلَافِ وَلَيْسَ بَعِيدًا لِحَتْمَالِ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا احتياطًا، وَإِنْ لَمْ يُطْلَبْ عِنْدَهُ تَوَقِّيَ الْخِلَافِ فِيهَا.

في الصلاة لا يضُرُّ إثباتُ المخالفِ به وكذا لا يضُرُّ إخلاله بواجب إن كان ذا ولايةٍ خَوْفاً من
الفِتْنَةِ فيفتدي به الشافعي ولا إعادة عليه وكأنهم إنما لم يُوجبوا عليه مُوافَقته في الأفعال مع
عَدَم نِيَّة الإقْداءِ به لِمَسَر ذلك وإلا فهو مُحَصَّلٌ لِدَفْعِ الفِتْنَةِ وَلِصِحَّةِ صلاةِ الشافعي يقيناً
وَيُشَكِّلُ على ذلك ما يأتي أَنَّهُ لا تَصِحُّ الجُمُعَةُ المَسْبُوقَةُ، وإن كان السُّلْطَانُ معها الصَّادِقُ
يكونه إمامها إذ قِياس ما هنا صِحَّةُ اقْتِدائِهِمْ به خَوْفُ الفِتْنَةِ بل هي ثَمُّ أَشَدُّ وَجِبَابٌ بَأَنَّهُ عَهْدُ
إِبْقَاعٍ غَيْرِ الجُمُعَةِ مع اختِلَالٍ بِمَعْشَرٍ شُرُوطِهَا لِعُذْرٍ وَلَمْ يُعْهَدْ ذلك في الجُمُعَةِ بَعْدَ تَقَدُّمِ جُمُعَةٍ
أُخْرَى، فَإِنْ اضْطُرُّوا للصَّلَاةِ معه نَوَّارَ رَكَعَتَيْنِ نَافِلَةً.

(تَبَيَّنَ) رَجُحُ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ جَمَاعَةً مِنْ أَكْبَارِ أَيْمُنِنَا بَلْ أَلْفَ فِيهِ مُجْلِي وَنَقَلَ عَنْ الْأَكْثَرِينَ لَكِنْ
نُوزِعَ فِيهِ وَاخْتَارَهُ جَمْعٌ مُحَقِّقُونَ مُتَأَخِّرُونَ وَعَلَى الْمَذْهَبِ فَرَّقَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بَيْنَ مَا هُنَا

بِجَمِيعِ الْوَأَجِبَاتِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ بَقِيَ أَنْ يُقَالَ سَلَّمْنَا أَنَّهُ اتَى بِهِ لَكِنْ عَلَى اعْتِقَادِ الشَّيْبَةِ وَمَنْ اعْتَقَدَ
بِفَرْضِ مُعَيَّنٍ تَفْلَأَ كَانَ ضَارًّا وَأَشَارَ شَرْحُ الرُّوضِ إِلَى دَفْعِهِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ اعْتِقَادَ عَدَمِ الْوُجُوبِ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ
إِذَا لَمْ يَكُنْ مَذْهَبًا لِلْمُعْتَقِدِ وَالْأَبَانُ كَانَ مَذْهَبًا لَهُ لَمْ يُؤَثِّرْ وَيَكْتَفِي مِنْهُ بِمُجَرَّدِ الْإِتْيَانِ بِهِ عَشْرٌ وَتَقَدَّمَ أَيْفَا
عَنْ سَمِ مَا يَنْدَفِعُ بِهِ الْإِعْتِرَاضُ الْأَوَّلُ أَيْضًا. ٥ فَوُدَّ: (وَكَذَا لَا يَضُرُّ الْإِنِّحَ) قَالَهُ الْحَلِيمِيُّ وَاسْتَحْسَنَاهُ بَعْدَ
تَقْلِيلِهِمَا عَنْ تَضْحِيحِ الْأَكْثَرِينَ وَقَطَعَ جَمَاعَةٌ بِعَدَمِ الصَّحَّةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَعِبَارَةٌ سَمِ قَوْلُهُ
وَكَذَا لَا يَضُرُّ إِخْلَالَهُ الْإِنِّحَ الْمُعْتَمَدُ الضَّرَرُ م. ر. اه. ٥ فَوُدَّ: (بِوَاجِبٍ) كَالْبَسْمَلَةِ نَهَايَةُ وَمُغْنِي كَانَ سَمِيعَهُ
يَصِلُ تَكْبِيرَةَ التَّحَرُّمِ أَوْ الْقِيَامَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ عَشْرٌ. ٥ فَوُدَّ: (خَوْفًا مِنَ الْفِتْنَةِ) هَذَا التَّغْلِيلُ مَنُوعٌ فَقَدْ لَا يَعْلَمُ
الْإِمَامُ بِعَدَمِ اقْتِدَائِهِ أَوْ مُفَارَقَتِهِ كَأَنَّهُ يَكُونُ فِي الصَّفِّ الْآخِرِ مَثَلًا أَوْ يُتَابِعُهُ فِي أَعْمَالِهِمَا مِنْ غَيْرِ رِزْبٍ وَانْتِظَارٍ
كَثِيرٍ فَيَتَّقِي خَوْفَ الْفِتْنَةِ نَهَايَةً. ٥ فَوُدَّ: (فَهُوَ الْإِنِّحَ) أَيِ الْمَوَافَقَةِ مِنْ غَيْرِ رِزْبٍ وَانْتِظَارٍ كَثِيرٍ نَهَايَةً.

٥ فَوُدَّ: (فَيُفْتَدِي بِهِ الشَّافِعِيُّ الْإِنِّحَ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُنْهِي كَمَا مَرَّ أَيْفَا. ٥ فَوُدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ عَلَى قَوْلِهِ
وَكَذَا لَا يَضُرُّ إِخْلَالَهُ الْإِنِّحَ. ٥ فَوُدَّ: (وَيَجَابُ بِأَنَّهُ هَهُدُ الْإِنِّحَ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ عَلَى الْمُتَأَمِّلِ سَمِ.

٥ فَوُدَّ: (لِلصَّلَاةِ مَعَهُ) أَيِ لِمَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ الْمَسْبُوقَةِ مَعَ السُّلْطَانِ. ٥ فَوُدَّ: (وَنَقَلَ) أَيِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ أَوْ
تَرْجِيحَهُ. ٥ فَوُدَّ: (لَكِنْ نُوزِعَ فِيهِ) أَيِ فِي التَّقْلِ. ٥ فَوُدَّ: (وَاخْتَارَهُ) أَيِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. ٥ فَوُدَّ: (وَعَلَى
الْمَذْهَبِ) أَيِ الرَّاجِحِ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ الْمَنْهَاجُ بِالْأَصَحِّ. ٥ فَوُدَّ: (فَرَّقَ الْإِنِّحَ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِلْفَرْقِ بَلْ مَا
ذُكِرَ عَلَى حَدِّ مَا هُنَا مِنْ اغْتِيَارِ نِيَّةِ الْمُفْتَدِي، فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ يَعْتَقِدُ نَجَاسَةَ مَاءِ الْآخِرِ، وَأَنْ جِهَتَهُ
غَيْرُ قِبَلِهِ سَمِ. ٥ فَوُدَّ: (بَيْنَ مَا هُنَا) أَيِ صِحَّةِ الْإِقْدَاءِ فِي نَحْوِ الْفَضْدِ، وَإِنْ شِئْتَ تَقُولُ أَيِ فِي الْفُرُوعِ
الْخِلَافِيَّةِ فَصَحَّحُوا فِيهَا الْإِقْدَاءَ فِي نَحْوِ الْفَضْدِ دُونَ نَحْوِ الْمَسِّ.

٥ فَوُدَّ: (وَكَذَا لَا يَضُرُّ إِخْلَالَهُ الْإِنِّحَ) الْمُعْتَمَدُ الضَّرَرُ م. ر. ٥ فَوُدَّ: (وَيَجَابُ بِأَنَّهُ هَهُدُ الْإِنِّحَ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ
عَلَى الْمُتَأَمِّلِ. ٥ فَوُدَّ: (وَعَلَى الْمَذْهَبِ فَرَّقَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْإِنِّحَ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِلْفَرْقِ بَلْ مَا ذُكِرَ عَلَى
حَدِّ مَا هُنَا مِنْ اغْتِيَارِ نِيَّةِ الْمُفْتَدِي، فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ يَعْتَقِدُ نَجَاسَةَ مَاءِ الْآخِرِ، وَإِنْ جِهَتَهُ غَيْرُ قِبَلِهِ.

وَعَدَمَ صِحَّةِ اقْتِدَاءِ أَحَدٍ مُجْتَهِدِينَ فِي الْمَاءِ أَوْ الْقِبْلَةِ إِذَا اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُمَا بِالْآخِرِ بِأَنَّ الْمَنْعَ مُطْلَقًا هُنَا يُؤَدِّي إِلَى تَعْطِيلِ الْجَمَاعَةِ الْمَطْلُوبِ تَكْثِيرُهَا بِخِلَافِهِ فِي ذَلِكَ لِنُدْرَتِهِمَا، فَإِنْ قُلْتُ يُؤَيِّدُ الْمُقَابِلَ الْمَذْكُورَ مَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ قَلَّدَ تَقْلِيدًا صَحِيحًا كَانَتْ صَلَاتُهُ صَحِيحَةً حَتَّى عِنْدَ مُخَالَفِهِ قُلْتُ مَعْنَى كَوْنِهَا صَحِيحَةً عِنْدَ الْمُخَالَفِ أَنَّهَا تُبْرَأُ فَاعِلُهَا عَنِ الْمُطَالَبَةِ بِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ لَا أَنَا نَرْبِطُ صَلَاتَنَا بِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا تَخْلُفُهُ مَفْسَدَةٌ أُخْرَى هِيَ اعْتِقَادُنَا أَنَّهُ غَيْرُ جَازِمٍ بِالنِّتَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا فَمَتَمْنَا الرِّبْطَ لَذَلِكَ لَا لِاعْتِقَادِنَا بِطُلَانِ صَلَاتِهِ بِالنِّسْبَةِ لِاعْتِقَادِهِ فَالْحَاصِلُ أَنَّهَا مِنْ حَيْثُ رُبَطْنَا بِهَا غَيْرَ صَالِحَةٍ لَذَلِكَ وَمِنْ حَيْثُ إِبْرَاؤُهَا لِذِمَّةِ فَاعِلِهَا صَالِحَةٌ لَهُ ظَاهِرًا فِيهِمَا وَأَمَّا بَاطِلًا فَكُلٌّ مِنْ صَلَاتِنَا وَصَلَاتِهِ يَحْتَمِلُ الصُّعَّةَ وَغَيْرَهَا لِأَنَّ الْحَقَّ أَنَّ الْمُصِيبَ فِي الْفُرُوعِ وَاحِدٌ لَكِنْ عَلَى كُلِّ مُقَلِّدٍ أَنْ يَعْتَقِدَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ تَقْلِيدُ الْأَرْجَحِ عِنْدَهُ أَنَّ مَا قَالَهُ مُقَلِّدُهُ أَقْرَبُ إِلَى مُوَافَقَةِ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِمَّا قَالَهُ غَيْرُهُ مَعَ احْتِمَالِ مُضَادَّةِ قَوْلِ غَيْرِهِ لِمَا فِيهِ فَتَأَمَّلْهُ.

(وَلَا يَصِحُّ قُدُورَةُ بِمُقْتَدٍ بِغَيْرِهِ إِجْمَاعًا وَلَوْ احْتِمَالًا.....)

• قُود: (بِالْآخِرِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِقْتِدَاءِ. • قُود: (بِأَنَّ الْمَنْعَ) أَي مَنَعَ صِحَّةَ الْإِقْتِدَاءِ مُطْلَقًا أَي سِوَاةِ أَنَّى الْإِمَامُ بِمُتَعَلِّقٍ عِنْدُنَا أَوْ عِنْدَهُ (هُنَا) أَي فِي الْفُرُوعِ الْخِلَافِيَّةِ فِي الْمَذَاهِبِ. • قُود: (الْمُقَابِلُ الْخُ) يَغْنِي الصُّعَّةَ فِي نَحْوِ الْمَسْ. • قُود: (وَنَحْوُ ذَلِكَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنَّهَا تُبْرَأُ. • قُود: (لَا أَنَا نَرْبِطُ الْخُ) أَي وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَصِحُّ لَنَا الْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ. • قُود: (لِأَنَّ هَذَا) أَي صِحَّةَ الرِّبْطِ وَتَكْثِيرِ الْجَمَاعَةِ. • قُود: (أَنَّهُ غَيْرُ جَازِمٍ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ سَم. • قُود: (لِللَّكْ) أَي لِاعْتِقَادِنَا أَنَّهُ غَيْرُ جَازِمٍ الْخُ. • قُود: (أَنَّهَا) أَي صَلَاةُ الْمُخَالَفِ مَعَ نَحْوِ الْمَسْ. • قُود: (لِللَّكْ) أَي لِلرِّبْطِ فَالْأَمُّ لِلتَّغْنِيَةِ وَصَالِحَةٌ بِمَعْنَى صَحِيحَةٍ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ ظَاهِرًا فِيهِمَا الْخُ. اعْتِقَادُنَا أَنَّهُ غَيْرُ جَازِمٍ الْخُ فَالْأَمُّ لِلتَّغْلِيلِ وَصَالِحَةٌ بِمَعْنَى صَحِيحَةٍ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ ظَاهِرًا فِيهِمَا الْخُ.

• قُود: (فَكُلٌّ مِنْ صَلَاتِنَا) أَي مَعَ نَحْوِ الْفَضْدِ (وَصَلَاتِهِ) أَي مَعَ نَحْوِ الْمَسْ. • قُود: (عَلَى كُلِّ مُقَلِّدٍ) بِكَسْرِ اللَّامِ. • قُود: (أَنَّهُ يَجِبُ تَقْلِيدُ الْأَرْجَحِ الْخُ) أَي وَالْأَصَحُّ خِلَافَهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْقَضَاءِ كُزْدِي.

• قُود: (هَنَدُ) أَي الْمُقَلِّدِ. • قُود: (مُقَلِّدُهُ) بِفَتْحِ اللَّامِ. • قُود: (لِمَا فِيهِ) أَي فِي الْوَاقِعِ وَنَفْسِ الْأَمْرِ.

• قُود: (بِغَيْرِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا أَتَرُ فِي الْمَعْنَى وَالْإِثْبَاتِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا أَتَرُ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ وَقَوْلُهُ قَلَّزَمَهُ مُفَارَقَتُهُ وَقَوْلُهُ جَهْلًا. • قُود: (وَلَوْ احْتِمَالًا) جِبَارَةُ الْمَعْنَى وَالنَّهَايَةِ وَلَا يَسَنُ تَوَهُمُهُ أَوْ ظَنَّهُ مَأْمُومًا كَانَ وَجَدَ رَجُلَيْنِ يُصَلِّيَانِ جَمَاعَةً وَتَرَدَّدَ فِي أَيِّهِمَا الْإِمَامُ وَمَحَلَّهُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ مَا إِذَا فَجِمَ، فَإِنْ اجْتَهَدَ فِي أَيِّهِمَا الْإِمَامُ وَاقْتَدَى بِمَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ الْإِمَامُ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَصِيحَ كَمَا يُصَلِّي بِالْاجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ، وَالْقُوزِ، وَالْأَوَانِي، وَإِنْ اعْتَقَدَ كُلٌّ مِنَ الْمُصَلِّينِ أَنَّهُ الْإِمَامُ صَحَّتْ صَلَاتُهُمَا إِذْ لَا مُقْتَضَى لِلْبُطْلَانِ أَوْ أَنَّهُ مَأْمُومٌ بَطَلَتْ صَلَاتُهُمَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مُقْتَدٍ بِمَنْ يَقْصِدُ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ وَكَذَا لَوْ شَكَّ فَمَنْ شَكَّ وَلَوْ بَعْدَ السَّلَامِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ إِمَامٌ أَوْ مَأْمُومٌ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِشَكِّ أَنَّهُ تَابِعٌ أَوْ مَتَّبِعٌ وَلَوْ شَكَّ.

• قُود: (أَنَّهُ غَيْرُ جَازِمٍ بِالنِّتَةِ) فِيهِ نَظَرٌ.

ولو بعد السلام كما مر في سجود السهو، وإن بان إماماً وذلك لاستحالة اجتماع كونه تابعاً
مثنوياً ولا أثر عند التردد للاجتهاد فيما يظهر خلافاً للزركشي لأن شرطه أن يكون للعلامة فيه
مجال ولا مجال لها هنا؛ لأن مدار المأمومية على النية لا غير.....

أحدهما وظن الآخر صحت للظان أنه إمام دون الآخر وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الظن،
والشك. اهـ. هـ فود: (ولو بعد السلام إلخ) أي بان شك بعد السلام في كون إمامه مأموماً إلا أن محل
هذا ما لم يبين إماماً كما هو ظاهر ولا ينافيه، وإن بان إماماً لجواز تخصيصه بغير هذه الصورة بل يتعين
ذلك سم على حجة. اهـ. ع ش ويأتي عن البصري ما يوافقه وقوله بغير هذه الصورة أي بالشك قبل
السلام. هـ فود: (كما مر) أي في شرح ولو شك بعد السلام لم يؤثر على المشهور. هـ فود: (وإن بان
إماماً) أي إن طال زمن التردد أو مضى ركن كما هو ظاهر سم على حجة. اهـ. ع ش عبارة البصري قوله
ولو بعد السلام كما مر في سجود السهو، وإن بان إماماً مقتضى هذا الصنيع أنه لو شك بعد السلام ثم
زال الشك وبأن أنه إمام عذم الصحة وهو بعيد جداً، فالذي يظهر الصحة مطلقاً طال الزمن للشك أو لم
يطل. اهـ. هـ فود: (وذلك) راجع للمتن. هـ فود: (ولا أثر عند التردد للاجتهاد إلخ) خلافاً للنهاية،
والمعنى كما مر آنفاً. هـ فود: (خلافاً للزركشي) أقول الوجه ما قاله الزركشي، وأما قوله ولا مجال لها
هنا فهو ممنوع إذ قد تُفيد القرائن الظن بل القطع بكونه إماماً أو مأموماً وبكونه نوى الإمامة أو الإيتمام
ويؤيد ذلك نظائر في كلامهم سم بحذف. هـ فود: (لأن شرطه أن يكون إلخ) رده النهاية بما نصه ومعلوم
أن اجتهاده بسبب قرائن تدل على غرضه لا بالنسبة للنية لعدم الإطلاع عليها فسقط القول بأن شرط

هـ فود: (ولو بعد السلام) أي بان شك بعد السلام في كون إمامه مأموماً إلا أن محل هذا ما لم يبين إماماً
كما هو ظاهر ولا ينافيه، وإن بان إماماً لجواز تخصيصه بغير هذه صورتين بل يتعين ذلك ولو شك كل
من اثنتين في أنه إمام أو مأموم لم يصح صلاته لشكه في أنه تابع أو مثنوياً ذكره في المجموع.
هـ فود: (وإن بان إماماً) أي إن طال زمن التردد أو مضى ركن كما هو ظاهر. هـ فود: (خلافاً للزركشي)
أقول الوجه ما قاله الزركشي، وأما قوله ولا مجال لها هنا فهو ممنوع إذ قد تُفيد القرائن الظن بل القطع
بكونه إماماً أو مأموماً وبكونه نوى الإمامة أو الإيتمام ويؤيد ذلك نظائر في كلامهم كقولهم يصح بيع
الوكيل المشروط فيه الإشهاد بالكفاية عند توفر القرائن كما هو المعتقد الذي ذكره الغزالي وأقره عليه
الشيخان مع أن الكفاية لا بد لها من نية فلو لا أن للقرائن مجالاً في النية ما تأتى هذا الكلام منهم ولا
الإشهاد على هذا البيع المتوقف على النية فليتأمل وكقولهم في مصلتين تردد كل في أنه إمام أو مأموم
أنه لو ظن أحدهما أنه إمام وشك الآخر صحت للظان أنه إمام دون الآخر ولا خفاء إن ظن أحدهما أنه
إمام لم يستند فيه إلا للقرائن إذ الظن بلا سند لا اغتيار به فدل هذا على أن للقرائن مجالاً في ظن الكون
إماماً لا يقال هذا في ظن نفسه إماماً، والإنسان أعرف بحال نفسه بخلاف ما نحن فيه، فإنه في ظن غيره
إماماً؛ لأننا نقول هذا لا يقدح في الدلالة على أن للقرائن مدخلاً فيما ذكره فتدبره.

وهي لا يطلع عليها وخرج بمقتد ما لو انقطعت القدوة كأن سلم الإمام فقام مسبوق فاقضى به آخر أو مسبوقون فاقضى بعضهم ببعض فتصح في غير الجمعة في الثانية على المعتد لكن مع الكراهة (ولا بمن تلوته إعادة)، وإن اقتدى به مثله (كمقيم تيمم) لتقص صلاته..

الإجتهاد أن يكون إلخ. اهـ. فؤد: (وهي لا يطلع عليها) فيه نظر إذ قد يستدل عليها بقرائن سم. فؤد: (في غير الجمعة) أي أما فيها فلا تصح؛ لأن فيه إنشاء جمعة بعد أخرى ع ش. فؤد: (على المعتد إلخ) متعلق بتصح وحاصله أنه يصح الاقتداء في الصورة الثانية وهو قوله أو مسبوقون إلخ في غير الجمعة على المعتد لكن مع الكراهة، وأما في الأولى فتصح في الجمعة أيضاً وبلا كراهة مطلقاً انتهى من نسخة سقيمة للكردي بفتح الكاف الفارسي على الشخفة وفي الكردي بضم الكاف العربي على شرح بأفضل ما نصه قوله وخرج بمقتد إلخ فتصح في غير الجمعة أما هي فلا مطلقاً عند الجمال الزملي وفي الثانية عند الشارح أما في الأولى فتصح عنده ولكن يكره الاقتداء بالمسبوق المذكور. اهـ. وأسقط النهاية لفظة في الثانية كما مر وكتب ع ش عليه ما نصه قوله م ر لكن مع الكراهة ظاهره في صورتين وعليه فلا ثواب فيها من حيث الجماعة وفي حجب التصريح برجوعه للثانية فقط، والكراهة خروجاً من خلاف من أبطلها وسيأتي في كلام المحلي قيل صلاة المسافرين ما يصرح بتخصيص الخلاف بالثانية. اهـ. أقول بل كلام الشارح كالثانية كالصريح في الرجوع للصورتين معاً كما مر عن الكردي بضم الكاف خلافاً لما مر عن الكردي بفتح الكاف وع ش، وأما قوله وسيأتي في كلام المحلي إلخ فيه أن المحلي إنما ذكر هناك الصورة الثانية، والخلاف فيها ثم الجمع وسكت عن الصورة الأولى بالكلية ولم يترضاها أصلاً وهذا لا يشرع بتخصيص الخلاف بالثانية فضلاً عن التصريح بذلك. فؤد (سني): (ولا بمن تلوته إعادة)، وإن جهل أنه تلوته إعادة، فإذا بان بعد الصلاة وجب القضاء م ر. اهـ. سم. فؤد (سني): (كمقيم تيمم) لا يتعد أن شرط هذا العلم بحاله ويستثنى م ر سم.

فؤد (سني): (كمقيم تيمم) هل شرط هذا علم المأموم بحاله حال الاقتداء وقبله أو نسي، فإن لم يعلم مطلقاً إلا بعد الصلاة صححت ولا قضاء؛ لأن هذا الإمام محدث وتبين حديث الإمام بعد الصلاة لا يضر ولا يوجب القضاء أو لا فرق هنا ويخص ما سيأتي بغير ذلك ويفرق فيه نظر، والشبهة قريبة أي فلا

فؤد: (وهي لا يطلع عليها) فيه نظر إذ قد يستدل عليها بقرائن. فؤد (سني): (ولا بمن تلوته إعادة)، وإن جهل أنه تلوته إعادة، فإذا بان بعد الصلاة وجب القضاء م ر. فؤد (سني): (كمقيم تيمم) لا يتعد أن شرط هذا العلم بحاله ويستثنى م ر. فؤد: (أيضاً كمقيم تيمم) هل شرط هذا علم المأموم بحاله حال الاقتداء وقبله ونسي، فإن لم يعلم مطلقاً إلا بعد الصلاة صححت ولا قضاء؛ لأن هذا الإمام محدث وتبين حديث الإمام بعد الصلاة لا يضر ولا يوجب القضاء كما سيأتي أو لا فرق هنا ويخص ما سيأتي بغير ذلك ويفرق فيه نظر، والشبهة قريبة إلا أن يظهر فرق واضح، فإن قيل على الشبهة فلا

(ولا) قُدوة (قاري بأُمِّي في الجديد)، وإن لم يُمكنه التعلُّم ولا عِلْم بحالِه؛ لأنَّه لا يصحُّ لِتَحْمُلِ القراءة عنه لو أدرَكَه رايكًا مثلاً ومن شأنِ الإمامِ التحمُّلُ ويصحُّ اقتداؤه بمن يجوزُ كونه أُمِّيًّا إلا إذا لم يجهر في جهريَّة.....

قضاء هنا كما لو بأن حَدَثَ إمامه إلا أن يَظْهَرَ فَرْقٌ واضحٌ سم على حَجٍّ وفي كلامِ الشارحِ م ر في باب التَّيْم ما يَصْرُحُ بالنسوية بيَّنه وبينَ المُحدِّث ع ش .

¶ قول (سلي): (ولا قاري بأُمِّي) فَرَعَ عِلْمُ أُمِّيَّة وَغَابَ غِيَّةُ يَمْكُنُ التَّعَلُّمُ فيها فَهَلْ يَصِحُّ اقْتِدَاؤه به أم لا؟ فيه نَظَرٌ والأقربُ الثاني؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بقاءُ الْأُمِّيَّةِ وثَقُلَ عن فتاوى الشارحِ م ر أنه لو ظَنَّ أَنه تَعَلَّمَ في غِيَّيْتِه صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ به وقد يَتَوَقَّفُ فيه لِمَا قَدْ مَنَاهُ ولا يُشْكِلُ على ما قُلْتُ قولهم بِصِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ بمن عِلْمَ حَدَثِهِ ثم فارقَهُ مَدَّةُ يَمْكُنُ فيها طَهْرُهُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الْمُصَلِّي أَنه تَظْهَرُ بَعْدَ حَدَثِهِ لِتَصِحُّ صَلَاتُهُ وَلَيْسَ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الْأُمِّيِّ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْأُمِّيَّةَ عِلَّةٌ مُزْمِنَةٌ، وَالْأَصْلُ بِقَاوُما ع ش . قول (سلي): (في الجديد) راجِعٌ إلى اقْتِدَاءِ الْقَارِي بِالْأُمِّيِّ لا إلى ما قَبْلَهُ، وَالْقَدِيمُ يَصِحُّ اقْتِدَاؤه به في السَّرِّيَّةِ دُونَ الْجَهْرِيَّةِ بِنَاءً على أَنَّ الْمَأْمُومَ لا يَتَرَأَّى فِي الْجَهْرِيَّةِ بَلْ يَتَحَمَّلُ الْإِمَامُ عَنْهُ فيها وهو القولُ الْقَدِيمُ أَيْضًا نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنِي وَذَهَبَ الْمُزَنِّي إلى صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ به سِرِّيَّةً كَانَتْ أَوْ جَهْرِيَّةً وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِيمَنْ لَمْ يُطَاوِعْ لِسَانَهُ أَوْ طَاوَعَهُ وَلَمْ يَنْخُصْ زَمَنٌ يُمْكِنُ فِيهِ التَّعَلُّمُ وَالْأَصْلُ لَا يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ به قَطْعًا . اهـ . قول: (وإن لم يُمكنه) إلى التَّيْبَةِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ فَيَلْزِمُهُ مُفَارَقَتُهُ . قول: (ولا عِلْمُ الْإِنْفِ) فلا تَتَعَقَّدُ لِلْجَاهِلِ بِحَالِهِ فلا بُدَّ مِنْ الْقَضَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ إِلَّا بَعْدَ سَمِّ عَلَى حَجٍّ . اهـ . ع ش . قول: (ويصحُّ اقْتِدَاؤه الْإِنْفِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَ الْمَجْهُولِ قِرَاءَتِهِ أَوْ إِسْلَامُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِسْلَامُ وَالظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الْمُسْلِمِ الْمُصَلِّي أَنه يُخَسِّنُ الْقِرَاءَةَ، فَإِنْ أَسْرَ هَذَا فِي جَهْرِيَّةِ أعَادَ الْمَأْمُومُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنه لو كان قَارِئًا لَجَهَرَ وَيَلْزِمُهُ الْبَحْثُ عَنْ حَالِهِ كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ عَنْ أَثْنَيْنَا؛ لِأَنَّ إِسْرَارَ الْقِرَاءَةِ فِي الْجَهْرِيَّةِ يَحْتَمِلُ أَنه لو كان يُخَسِّنُهَا لَجَهَرَ بها، فَإِنْ قَالَ بَعْدَ سَلَامِهِ مِنَ الْجَهْرِيَّةِ نَسِيتِ الْجَهْرَ أَوْ تَعَمَّدَتْهُ لَجَوَازِهِ أَيْ وَجْهَ الْمَأْمُومِ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ كَمَا قَالَ الشُّبْكِيُّ لَمْ يَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ بَلْ تُسْتَحَبُّ كَمَنْ جَهِلَ مِنْ إِمَامِهِ الَّذِي لَهُ حَالَتَا جُنُونٍ وَإِفَاقَةٍ وَإِسْلَامٍ وَرِدَّةٍ وَفَتْ جُنُونِهِ أَوْ رِدَّتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ بَلْ تُسْتَحَبُّ أَمَّا فِي السَّرِّيَّةِ فلا إِعَادَةَ عَلَيْهِ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ وَلَا يَلْزِمُهُ الْبَحْثُ عَنْ طَهَارَةِ الْإِمَامِ نَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ . اهـ . وكذا في التَّهْيَاةِ

اكتفى عن هذا المِثَالِ بِمَسْأَلَةِ الْحَدِيثِ الْآتِيَةِ قُلْنَا يَقُوتُ التَّيْبَةُ عَلَى أَنَّ الْمُسَافِرَ الْمُتَيَّمَّ يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ به، وَإِنْ كَانَ حَدَثُهُ بَاقِيًا تَامِلٌ . قول: (ولا عِلْمُ بِحَالِهِ الْإِنْفِ) فلا تَتَعَقَّدُ لِلْجَاهِلِ بِحَالِهِ فلا بُدَّ مِنْ الْقَضَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ إِلَّا بَعْدَ . قول: (ويصحُّ اقْتِدَاؤه بمن يجوزُ كونه أُمِّيًّا إلا إذا لم يجهر الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْعَبَابِ وكذا أَيْ يُعِيدُ وَجُوبًا إِنْ اقْتَدَى بِمَنْ جَهِلَ أَيْ جَهِلَ كَوْنُهُ قَارِئًا أَوْ أُمِّيًّا إِنْ كَانَ اقْتِدَاؤه به فِي الْجَهْرِيَّةِ لَكِنْ أَسْرَ فِيهَا قَالَ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ فِي سِرِّيَّةٍ، فَإِنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ أَيْ لَكِنَّهَا تُنْذَبُ عَلَى مَا قَالَه ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْمَجْمُوعِ وَحُكِيَ فِي الْإِنْفِاقِ إِلَى أَنْ قَالَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنه إِذَا جَهَرَ وَلَمْ يَسْمَعْهُ لَمْ

فَلَزَمَهُ مُفَارَقَتَهُ فَإِنْ اسْتَمَرَ جَهْلًا حَتَّى سَلَّمَ لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ مَا لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُ قَارِئٌ.
(تسمية) لَزُومُ الْمُفَارَقَةِ هُنَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ أَنَّ إِمَامَهُ لَوْ لَحَنَ مُتَغَيِّرًا فِي الْفَاتِحَةِ لَمْ تَلْزَمَهُ مُفَارَقَتَهُ
لَا حَيْثُمَا يَسِيَانِهِ وَهَذَا مَوْجُودٌ هُنَا وَقَدْ يُجَابُ بِحَمَلٍ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُجَوِّزْ كَوْنَهُ أَتَمًّا وَلَا

إِلَّا قَوْلَهُ أَيْ وَجْهَ الْمَامُومِ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ كَمَا قَالَ السُّبْكِيُّ . هـ فُودُ: (فَلَزَمَهُ مُفَارَقَتُهُ الْإِنْفِ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ
وَالْمُغْنِي وَبِعِبَارَةِ سَمِ الْمُتَعَمِّدِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مُفَارَقَتُهُ وَأَنَّهُ إِذَا اسْتَمَرَ وَلَوْ مَعَ الْعِلْمِ خِلَافًا لِتَقْيِيدِ السُّبْكِيِّ
بِالْجَهْلِ حَتَّى سَلَّمَ لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ مَا لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُ قَارِئٌ م ر . اهـ . فُودُ: (جَهْلًا) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيِ
كَمَا مَرَّ أَيْضًا بِعِبَارَةِ سَمِ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَمَرَ مَعَ الْعِلْمِ بَطَلَتْ صِلَاتُهُ، وَإِنْ بَانَ قَارِئًا وَقَضِيَةُ الرُّوْضِ كَغَيْرِهِ
خِلَافُهُ . اهـ . فُودُ: (جَهْلًا) أَيْ لِلزُّومِ الْإِعَادَةَ رَشِيدِي . هـ فُودُ: (مَا لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُ قَارِئٌ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا لَمْ يَبَيِّنْ
شَيْئًا سَمِ . هـ فُودُ: (يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ الْإِنْفِ) وَفِي سَمِ بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَصَّهُ فَالْوَجْهَ عَدَمُ لَزُومِ الْمُفَارَقَةِ ثُمَّ إِنْ
بَانَ قَارِئًا وَلَا لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ . اهـ . فُودُ: (وَهَذَا) أَيْ احْتِمَالُ التَّسْيَانِ .

تَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ اهـ ثُمَّ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَيَلْزَمُهُ الْبَحْثُ أَيْ عَنْ حَالِهِ حِينَئِذٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ: فَإِنْ صَلَّى مِنْ غَيْرِ
بَحْثٍ لَمْ تَصِحَّ صِلَاتُهُ . اهـ . وَقَدْ يُقَالُ عَدَمُ الصَّحَةِ لَا يُوَافِقُ مَا نَقَلْنَاهُ فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى عَنْهُ مِنْ
الْجَوَابِ . هـ فُودُ: (فَلَزَمَهُ مُفَارَقَتُهُ الْإِنْفِ) الْمُتَعَمِّدُ أَنَّهُ لَا تَلْزَمُ مُفَارَقَتُهُ وَأَنَّهُ إِذَا اسْتَمَرَ وَلَوْ مَعَ الْعِلْمِ خِلَافًا
لِتَقْيِيدِ السُّبْكِيِّ بِالْجَهْلِ حَتَّى سَلَّمَ لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ مَا لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُ قَارِئٌ م ر (أَقُولُ): وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا أَوْ عَدَمِ
إِعَادَةِ صِلَاتِهِ خَلْفَ مُخَالَفِ شَكٍّ فِي إِتْيَانِهِ بِوَاجِبٍ، وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ لَا يَنْبَغُ ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ لَزُومِ
الْمُفَارَقَةِ أَخَذَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مِنْ كَلَامِ السُّبْكِيِّ وَالْإِسْنَوِيِّ وَالْأَذْرَعِيِّ ثُمَّ رَدَّهُ، فَإِنَّهُ قَالَ وَسَيَانِي مَا
يُؤْخَذُ مِنْهُ مَعَ رَدِّهِ أَنَّهُ مُجَرَّدُ إِسْرَارِهِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى تَلْزَمُهُ مُفَارَقَتُهُ ثُمَّ نَقَلَ عِبَارَةَ الثَّلَاثَةِ وَبَيَّنَّ أَخْذَ ذَلِكَ
مِنْهَا ثُمَّ قَالَ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ ذَلِكَ جَمِيعُهُ بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مُجَرَّدَ إِسْرَارِهِ فِي الصَّلَاةِ يُبْطِلُ الْإِفْتِدَاءَ بِهِ
لَا حَيْثُمَا أَنْ يُخْبِرَ بَعْدَ سَلَامٍ يَنْسِيَانِ أَوْ نَحْوِهِ بَلِ الظَّاهِرُ الَّذِي يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ أَنَّ الصَّلَاةَ تَصِحُّ خَلْفَهُ
ظَاهِرًا ثُمَّ بَعْدَهَا إِنْ أَخْبَرَ بِذَلِكَ تَبَيَّنَا مَوَاقِفَ الظَّاهِرِ لِلْبَاطِنِ فَلَا إِعَادَةَ وَلَا بَانَ مُخَالَفَتُهُ لَهُ وَلَوْ ظَنَّا لِلْقَرِينَةِ
فَلَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ . اهـ . وَقَوْلُهُ بَلِ الظَّاهِرُ الْإِنْفِ وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ م ر . هـ فُودُ: (فَإِنْ اسْتَمَرَ جَهْلًا حَتَّى سَلَّمَ الْإِنْفِ)
مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَمَرَ مَعَ الْعِلْمِ بَطَلَتْ صِلَاتُهُ، وَإِنْ بَانَ قَارِئًا وَقَضِيَةُ الرُّوْضِ كَغَيْرِهِ خِلَافُهُ . هـ فُودُ: (مَا لَمْ
يَبَيِّنْ أَنَّهُ قَارِئٌ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا لَمْ يَبَيِّنْ شَيْئًا . هـ فُودُ: (يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ الْإِنْفِ) أَقُولُ يُشْكِلُ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ لَزُومِ
الْمُفَارَقَةِ إِنْ كَانَ لِلْحُكْمِ بِأَمْرِيهِ قَبِيضِي عَدَمُ الْإِنْعِقَادِ لَا لَزُومِ مُجَرَّدِ الْمُفَارَقَةِ الْمُقْتَضِي لِلْإِنْعِقَادِ وَلَا فَلَا
وَجْهَ لِلزُّومِ الْمُفَارَقَةِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ لَزُومِ الْمُفَارَقَةِ ثُمَّ إِنْ بَانَ قَارِئًا وَلَا لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ أَيْضًا
صِحَّةُ الْإِفْتِدَاءِ بِمُخَالَفِ شَكٍّ فِي إِتْيَانِهِ بِالْوَاجِبَاتِ مِنْ غَيْرِ قَضَاءٍ إِلَّا أَنْ يَقَرَّقَ بَانَ الْإِسْرَارَ فِي مَوْضِعِ
الْجَهْرِ قَرِينَةً عَدَمِ إِحْسَانِ الْقِرَاءَةِ فَقَدْ قَامَتْ قَرِينَةُ الْبُطْلَانِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَاكَ بَلِ الظَّاهِرُ الْإِتْيَانُ بِالْوَاجِبَاتِ
مُرَاعَاةَ لِلْخِلَافِ فَلْيَتَأَمَّلْ، فَإِنْ قُلْنَا بِعَدَمِ لَزُومِ الْمُفَارَقَةِ كَمَا مَشَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَلَا إِشْكَالَ لَكِنْ
قِيَاسَ مَا هُنَا مِنْ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ الْحَالُ لَزُومُهَا هُنَاكَ إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ الْحَالُ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ وَقَدْ

لَزِمَتْهُ كَمَا هُنَا؛ لِأَنَّ عَدَمَ جَهْرِهِ أَوْ لَحْنَهُ يُقْوِي كَوْنَهُ أُمِّيًّا وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ مَتَى تَرَدَّدَ فِي مَانِعٍ اقْتِدَاءٍ وَقَامَتْ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى وُجُودِهِ لَزِمَتْهُ الشَّفَارِقَةُ وَمَرَّ عَنْ الشُّبْكِيِّ مَا يُؤَيِّدُهُ (وَهُوَ مَنْ يُخْلُ بِخَرْفٍ أَوْ تَشْدِيدٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ) بِأَنْ لَمْ يُحْسِنْهُ وَهُوَ نِسْبَةٌ لِأَمِّهِ حَالٌ وَلَا ذِيَّةٌ وَحَقِيقَتُهُ لُغَةٌ مَنْ لَا يَكْتُبُ وَمَنْ يُحْسِنُ سَبْعَ آيَاتٍ مَعَ مَنْ لَا يُحْسِنُ إِلَّا الذِّكْرَ وَحَافِظُ نِصْفِ الْفَاتِحَةِ الْأَوَّلِ بِحَافِظٍ يَصِفُهَا الثَّانِي مِثْلًا كَقَارِيٍّ مَعَ أُمِّيٍّ (وَمِنْهُ أَرْثٌ) بِالْمُثَنَّى (يُدْغِمُ) بِإِبْدَالِ (فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ) أَيِ الْإِدْغَامِ الْمَفْهُومِ مَنْ يُدْغِمُ فَلَا يَضُرُّ إِدْغَامُ فَقَطْ كَتَشْدِيدِ لَامٍ أَوْ كَافٍ مَالِكٍ (وَالْفُغُ) بِالْمُثَنَّى

هـ فَوَدُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ قَضِيَّةِ الْجَوَابِ. هـ فَوَدُ: (مَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَيُعْذَرُ فِي التَّخَنُّجِ لِلْعَلَبَةِ كُرْدِيٍّ.
فَوَدُ (سَنِيٍّ): (وَهُوَ مَنْ يُخْلُ بِخَرْفٍ أَلْفٍ) هَذَا تَفْسِيرُ الْأُمِّيِّ وَتَبَّهَ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يُحْسِنْهَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى وَلَوْ أَحْسَنَ أَصْلَ التَّشْدِيدِ وَتَعَدَّرَتْ عَلَيْهِ الْمُبَالَغَةُ صَحَّ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ مَعَ الْكَرَاهَةِ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ عَنْ الْقَاضِي مُغْنِي وَنَهَايَةٍ.

فَوَدُ (سَنِيٍّ): (مِنْ الْفَاتِحَةِ) خَرَجَ بِهِ الشَّهْدُ وَنَحْوُهُ كَالْتَكْبِيرِ، وَالسَّلَامُ فَلَيْسَ لَا يُخْلُ بِذَلِكَ فِيهِ الْإِقْتِدَاءُ بَيْنَ يُخْلُ بِذَلِكَ فِيهِ وَيُفَرِّقُ بِأَنْ شَانَ الْإِمَامَ أَنْ يَتَحَمَّلَ الْفَاتِحَةَ، وَالْمُخْلُ لَا يَصْلُحُ لِلتَّحَمُّلِ وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ تَحَمُّلُ نَحْوِ الشَّهْدِ سَمٍ وَنَهَايَةٍ وَتَعَقُّبُهُ الْبِرْمَاوِيَّ كَمَا فِي الْبَجِيرِيِّ بِأَنْ هَذَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِخْلَالَ بَعْضُ الشَّدَاثِ فِي الشَّهْدِ مُخْلٌ أَيْضًا أَيِ فَلَا يَصِحُّ حَبِيطُ صَلَاتِهِ وَلَا إِمَامَتُهُ اهـ وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ فِي الشَّهْدِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْأَنْوَارِ أَنَّهُ يُرَاعِي هُنَا التَّشْدِيدَ وَعَدَمَ الْإِبْدَالِ وَغَيْرُهُمَا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْفَاتِحَةِ.
اهـ. وَقَالَ شَيْخُنَا وَهَذَا أَيِ مَا مَرَّ عَنْ النَّهْيَةِ وَاسْمُ هُوَ الْمُفْتَمَدُ. اهـ. أَقُولُ وَيُؤَيِّدُ مَا مَرَّ عَنْهُمَا قَوْلُ الْمُصَنِّبِ الْآتِي، فَإِنَّ كَانَ فِي الْفَاتِحَةِ فَكَا مَتَّى وَلَا أَقْتَصِحُ صَلَاتَهُ، وَالْقُدْوَةُ بَو. هـ فَوَدُ: (بِأَنْ لَمْ يُحْسِنْهُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَتَصِحُّ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. هـ فَوَدُ: (حَالٌ وَلَا ذِيَّةٌ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ كَأَنَّهُ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي وَلَدَتْهُ أُمُّهُ عَلَيْهَا. اهـ. هـ فَوَدُ: (مَنْ لَا يَكْتُبُ) أَيِ وَلَا يَقْرَأُ شَيْخُنَا. هـ فَوَدُ: (وَمَنْ يُحْسِنُ أَلْفَ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَمَنْ يُحْسِنُ سَبْعَ آيَاتٍ مِنْ غَيْرِ الْفَاتِحَةِ مَعَ مَنْ لَمْ يُحْسِنِ إِلَّا الذِّكْرَ كَالْقَارِيٍّ مَعَ الْأُمِّيِّ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَكَذَا اقْتِدَاءُ حَافِظِ النُّصَبِ الْأَوَّلِ بِحَافِظِ النُّصَبِ الثَّانِي وَعَكْسُهُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُحْسِنُ شَيْئًا لَا يُحْسِنُهُ الْآخَرُ. اهـ. هـ فَوَدُ: (كَقَارِيٍّ مَعَ أُمِّيٍّ) هَذَا وَاضِحٌ فِيمَنْ يَحْفَظُ الْقُرْآنَ مَعَ مَنْ يَحْفَظُ الذِّكْرَ، وَأَمَّا مَنْ يَحْفَظُ نِصْفَ الْفَاتِحَةِ الْأَوَّلِ مَعَ مَنْ يَحْفَظُ الثَّانِي فَكَأَمَتَيْنِ اخْتَلَفَا فِي الْمَعْجُوزِ عَنْهُ فَلَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ شِئًا وَتَقَدَّمَ عَنْ الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ. هـ فَوَدُ: (فَلَا يَضُرُّ إِدْغَامُ فَقَطْ) أَيِ بِلَا إِبْدَالٍ سَمٍ.

يُفَرِّقُ. هـ فَوَدُ: (وَلَا لَزِمَتْهُ كَمَا هُنَا) فِيهِ أَنَّ اللَّزُومَ هُنَا إِنَّمَا هُوَ إِذَا أَسْرَفَ فِي الْجَهْرِيَّةِ وَجَوَابُهُ أَنَّ اللَّحْنَ هُنَاكَ نَظِيرُ الْإِسْرَافِ هُنَا أَيْضًا، وَاللَّزُومُ هُنَا لَمْ يُرْتَبْ عَلَى مُجَرَّدِ التَّجْوِيزِ. قَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ: (وَهُوَ مَنْ يُخْلُ بِخَرْفٍ أَوْ تَشْدِيدٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ) خَرَجَ نَحْوُ الشَّهْدِ فَلَيْسَ لَا يُخْلُ بِذَلِكَ فِيهِ الْإِقْتِدَاءُ بِمَنْ يُخْلُ بِذَلِكَ فِيهِ مَرَّ وَيُفَرِّقُ بِأَنْ مِنْ شَأْنِ الْإِمَامِ أَنْ يَتَحَمَّلَ الْفَاتِحَةَ، وَالْمُخْلُ لَا يَصْلُحُ لِلتَّحَمُّلِ وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ تَحَمُّلُ الشَّهْدِ وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّهْدَ أَوْسَعُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّرْتِيبُ. هـ فَوَدُ: (فَلَا يَضُرُّ إِدْغَامُ فَقَطْ) أَيِ بِلَا

(يُبدل حرفاً) أي يأتي بغيره بدله كراء يمين وسين يشاء نعم لا تضر لثقة يسيرة بأن لم تمتنع أصل مخزجه، وإن كان غير صافٍ.

(وتصح) ولو في الجمعة بتفصيله الآتي فيها قُدوة أُمِّي وأخرس (بمثله) بالنسبة للمعجوز عنه، وإن لم يكن مثله في الإبدال كما إذا عجزا عن الرأى وأبدلها أحدهما غيباً، والآخر لا ما بخلاف عاجز عن رأى بماجز عن سين، وإن اتفقا في البدل لإحسان أحدهما ما لم يُحسِنه الآخر.

• فَوَدَّ: (ولو في الجمعة) إلى قول المتن، فإن عجز في النهاية إلا قوله: وأخرس وقوله ولو في غير الفاتحة وقوله ويظهر إلى وأعاد. • قول (سني): (وتصح بمثله) عَلِمَ مِنْهُ عَدَمُ صِحَّةِ اقْتِدَاءِ آخَرَسٍ بِأَخْرَسٍ ولو عجز إمامه في أثناء صلاته عن القراءة لِخَرَسٍ لَزِمَهُ مُفَارَقَتُهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ؛ لِأَنَّ اقْتِدَاءَ الْقَائِمِ بِالْقَاعِدِ صَحِيحٌ وَلَا كَذَلِكَ الْقَارِئُ بِالْأَخْرَسِ قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي فَتَاوِيهِ قُلُوْهُ لَمْ يَتَلَمَّ بِخَرَسِهِ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ أَعَادَ؛ لِأَنَّ حَدُوثَ الْخَرَسِ نَادِرٌ بِخِلَافِ طُرُوقِ الْحَدِيثِ نِهَابَةً وَقَوْلُهُ لَوْ عَجَزَ إلخ فِي الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى مِثْلُهُ. • فَوَدَّ: (وأخرس بمثله) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ خِلَافُهُ وَبِعَارَةِ سَمِ جَزَمَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِامْتِنَاعِ اقْتِدَاءِ آخَرَسٍ بِأَخْرَسٍ وَوَجَّهَ بِمَا حَاصِلُهُ الْجَهْلُ بِتَمَثُّلِهِمَا لِجَوَازِ أَنْ يُحْسِنَ أَحَدُهُمَا مَا لَا يُحْسِنُ الْآخَرُ لَوْ كَانَا نَاطِقَيْنِ انْتَهَى وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْخَرَسِ الطَّارِئِ وَيُوجَّهُ فِي الْأَصْلِيِّ بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِأَحَدِهِمَا قُوَّةٌ بَحِثٌ لَوْ كَانَ نَاطِقًا أَحْسَنَ مَا لَمْ يُحْسِنِ الْآخَرُ سَمِ وَلَا يُخْفَى بَعْدَ كُلِّ مِنَ التَّوْجِيهَيْنِ لَا سِيَّمَا الثَّانِي وَفِي الْبُخَيْرِيِّ عَنِ الشُّوَبَرِيِّ، وَالسُّلْطَانِ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ النَّهْيَةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ خَرَسُهُمَا أَوْ خَرَسَ الْمَأْمُومِ فَقَطَّ أَصْلًا صَحَّ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ خَرَسُهُمَا أَوْ خَرَسَ الْمَأْمُومِ فَقَطَّ عَارِضًا فَلَا يَصِحُّ. اهـ.

• فَوَدَّ: (بالنسبة) إلى قول المتن، فإن عجز في المعنى إلا قوله ويظهر إلى، وأعاد. • فَوَدَّ: (بالنسبة) للمعجوز عنه) يَنْتَهِي أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ ذَلِكَ صِحَّةُ اقْتِدَاءِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا يَقْضِي نَاءَ اتَّقَمَتْ، وَالْآخَرُ يَكْثُرُهَا لِلِاتِّفَاقِ فِي الْمَعْجُوزِ عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ. • فَوَدَّ: (وأبدلها أحدهما غيباً إلخ) قَالَ عَمِيرَةُ

إِبْدَالٍ. • فَوَدَّ: (قُدوة أُمِّي وأخرس بمثله) بِخِلَافِهِ بغير مثله كَمَا تَقَدَّمَ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قُلُوْهُ عَجَزَ إِمَامُهُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ عَنِ الْقِرَاءَةِ لِخَرَسٍ فَارَقَهُ بِخِلَافِ عَجَزِهِ عَنِ الْقِيَامِ لِصِحَّةِ اقْتِدَاءِ الْقَائِمِ بِالْقَاعِدِ بِخِلَافِ اقْتِدَاءِ الْقَارِئِ بِالْأَخْرَسِ قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي فَتَاوِيهِ قُلُوْهُ لَمْ يَتَلَمَّ بِحَدُوثِ الْخَرَسِ حَتَّى فَرَّغَ مِنَ الصَّلَاةِ أَعَادَ لِأَنَّ حَدُوثَ الْخَرَسِ نَادِرٌ بِخِلَافِ حَدُوثِ الْحَدِيثِ. اهـ. • فَوَدَّ: (وأخرس) جَزَمَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ فِي شُرُوطِ الْإِمَامَةِ بِامْتِنَاعِ اقْتِدَاءِ آخَرَسٍ بِأَخْرَسٍ وَوَجَّهَ بِمَا حَاصِلُهُ لِلْجَهْلِ بِتَمَثُّلِهِمَا لِجَوَازِ أَنْ يُحْسِنَ أَحَدُهُمَا مَا لَا يُحْسِنُ الْآخَرُ لَوْ كَانَا نَاطِقَيْنِ اهـ وَهُوَ وَاضِحٌ فِي الْخَرَسِ الطَّارِئِ وَيُوجَّهُ فِي الْأَصْلِيِّ بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِأَحَدِهِمَا قُوَّةٌ بَحِثٌ لَوْ كَانَ نَاطِقًا أَحْسَنَ مَا لَا يُحْسِنُ الْآخَرُ. اهـ. • فَوَدَّ: (بالنسبة) للمعجوز عنه) يَنْتَهِي أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ ذَلِكَ صِحَّةُ اقْتِدَاءِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا يَقْضِي نَاءَ اتَّقَمَتْ، وَالْآخَرُ يَكْثُرُهَا لِلِاتِّفَاقِ فِي الْمَعْجُوزِ عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(وذكره) القدوة (بالتمام) وهو من يُكْرَرُ التاء، والقياسُ التأتاء (والفأفأة) يَهْمَزَتَيْنِ، والمدُّ وهو من يُكْرَرُ الفاء والواو أي وهو من يُكْرَرُ الواو وكذا سائر الحُرُوفِ ليزيادته ونفرة الطبع عن سماعه ومن ثم كرهت له الإمامة وصححت لغيره مع إثباته بأصل الحرف (واللاجن) لحنًا لا يُغَيِّرُ المعنى كفتح دالٍ نعتيٍّ وكسر بائها ونونها ليتقاء المعنى، وإن أئِمَّ بِتَعَمُّدِ ذَلِكَ (لأن) لحنًا لحنًا (غَيْرَ معنًى) ولو في غير الفاتحة كاللحن هنا الإبدال لِكُنْه لا يُشْتَرَطُ فِيهِ تَغْيِيرُ المعنى كما مر (كَاتَمْتُ بِضَمٍّ أو كسبي) أو أبطله كالمُتَمِّينِ وحذفه من أصله لِفَهْمِهِ بالأولى. (أبطل صلاة من أمكنه التعلُّم) ولم يتعلَّم؛ لأنه ليس بِقَرَّانٍ نعم إن ضاق الوقت صَلَّى لِحُرْمَتِهِ

ومثله أي في الصَّحَّةِ فيما يَظْهَرُ لو كان أحدهما يُسْقِطُ الحَرْفَ الآخرَ، والآخرُ يُبَدِّلُهُ انتهى أقول قد يُقَرَّرُ بَيْنَهُمَا بَاتِّمَاعِهِمَا، وإن اتَّفَقَا في المَجْزُوعِ عَنْهُ لَكِنَّ الآتِيَّ بِالْبَدَلِ قِرَاءَتُهُ أَكْمَلُ وَأَتَمُّ مِمَّنْ لَمْ يَأْتِ لَهَا بِبَدَلٍ عَشْرٌ وقد يُنْتَعَمُ الْأَكْمَلِيَّةُ بِأَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ نَقْصٌ فَقَطْ، والثاني فيه نَقْصٌ وَزِيَادَةٌ.

• قول (سبي): (وذكره بالتَّمام إلخ) ولا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْفَاتِحَةِ أَوْ غَيْرِهَا إِذْ لَا فَاءَ فِيهَا نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي. • فُود: (وهو من يُكْرَرُ التاء إلخ) الْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَمْدِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْمُكْرَرَ حَرْفٌ قُرْآنِيٌّ كَثُرَ أَوْ قَلَّ عَشْرٌ. • فُود: (لِغَيْرِهِ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعْلَزْ ضَرْ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ مَرَّةً؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ زِيَادَةِ الْحَرْفِ لَا تَضُرُّ سَمْعًا وَعِبَارَةً عَشْرٌ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ مَا يُكْرَرُهُ حَرْفٌ قُرْآنِيٌّ. اهـ.

• قول (سبي): (واللاجن) اللَّحْنُ بِسُكُونِ الْحَاءِ الْخَطَأُ فِي الْإِغْرَابِ عَشْرٌ أَيْ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْخَطَأُ مُطْلَقًا فِي الْأَوَّلِ أَوْ فِي الْآخِرِ أَوْ فِي الْإِثْنَاءِ أَوْ فِي الْآخِرِ بُجَيْرِيٍّ. • فُود: (كفتح دالٍ نعتيٍّ إلخ) وَضَمُّ صَادِ الصَّرَاطِ وَهَمْزَةُ اهْدِنَا وَنَحْوَهُ كَاللَّحْنِ الَّذِي لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ تُسَمَّ النَّحْوَةُ لَحْنًا نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي. • فُود: (كما مر) أَي فِي بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ سَم. • فُود: (كَالْمُسْتَقِينَ) التَّمَثُّلُ بِهِ لَا يَظْهَرُ عَشْرٌ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي هَذَا لَيْسَ بِاللَّحْنِ بَلْ إِبْدَالُ حَرْفٍ بِحَرْفٍ. اهـ. • فُود: (لِفَهْمِهِ إلخ) أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ اللَّحْنِ حَقِيقَةً، وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُمْ هُنَا مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْإِبْدَالِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ رَشِيدِي. • فُود: (نعم إن ضاق الوقت إلخ) أَي

• فُود: (لِغَيْرِهِ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعْلَزْ ضَرْ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ زِيَادَةِ الْحَرْفِ لَا تَضُرُّ. • فُود: (لِغَيْرِهِ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعْلَزْ ضَرْ لَكِنْ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ بِمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْعُبَابِ فِي بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ بِأَنَّهُ لَوْ شَدَّدَ مُخَفَّفًا أَخْرَجَ وَكْرَهُ وَقَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَوَضَّحَ مِمَّا بَاتِي فِي اللَّحْنِ الَّذِي لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى أَنَّهُ مَعَ التَّعَمُّدِ حَرَامٌ فَلْيُحْمَلِ الْجَوَازُ أَي الَّذِي عَمَّرَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَى الصَّحَّةِ، وَالْجَلُّ لَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ فِي الْمُبَالَغَةِ أَي فِي التَّشْدِيدِ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ وَضَفٌّ وَمَا هُنَا زِيَادَةُ حَرْفٍ وَبِهِ يَنْدَفِعُ تَنْظِيرُ الْقَمُولِيِّ فِيهِ. اهـ. وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الصَّحَّةِ مَعَ تَشْدِيدِ الْمُخَفَّفِ، وَإِنْ تَعَمَّدَ مَعَ أَنَّ فِيهِ زِيَادَةُ حَرْفٍ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَرَّرَ بَيْنَ التَّشْدِيدِ وَبَيْنَ مَا هُنَا بِعَدَمِ تَمَيُّزِ الزِّيَادَةِ فِي التَّشْدِيدِ وَقِيَاسُ حُزْمَةِ تَعَمُّدِ تَشْدِيدِ الْمُخَفَّفِ حُزْمَةُ تَعَمُّدِ نَحْوِ الْفَأَفَاءِ. • فُود: (لَحْنًا لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى إلخ) وَضَمُّ صَادِ الصَّرَاطِ وَهَمْزَةُ اهْدِنَا وَنَحْوَهُ كَاللَّحْنِ الَّذِي لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ تُسَمَّ النَّحْوَةُ لَحْنًا شَرَّحَ مَرَّةً. • فُود: (كما مر) أَي فِي بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ. • فُود: (نعم إن ضاق الوقت) أَي وَقَدْ أَمَكَّنَكَ التَّعَلُّمُ قَبْلَ.

ويظهر أنه لا يأتي بتلك الكلمة؛ لأنها غير قرآن قطعا فلم تتوقف صيغة الصلاة حيثيذ عليها بل تعمدها ولو من مثلي هذا مبطل وأعاد لتقصيره وحذف هذا من أصله؛ لأنه معلوم ولا يجوز الاقتداء به في الحالين (فإن عجز لسانه أو لم يمض زمن إمكان تعلّمه) من حين إسلامه فيمن طرأ إسلامه ومن التمييز في غيره على الأوجه كما مر؛ لأن الأركان، والشروط لا فرق في اعتبارها بين البالغ وغيره (فإن كان في الفاتحة) أو بدلها ولو الذكر كما هو ظاهر (فكأنهم) ومزحكمه (والا) بأن كان في غيرها وغير بدلها (فتصح صلاته، والقعدة به) وكذا إن جهل التحريم وغير أو نسي أنه لحن أو في صلاة فعلم أن صلاته لا تبطل بالتغيير في غير الفاتحة أو بدلها إلا إذا قدر وعلم وتعمد؛ لأنه حيثيذ كلام أجنبى.....

وقد أمكنه التعلّم سم. □ فؤد: (لتقصيره) أي بترك التعلّم سم. □ فؤد: (وحذف هذا) أي الاستدراك المذكور. □ فؤد: (ولا يجوز الاقتداء إلخ) هل شرط بطلان الاقتداء فيهما العلم بحاله أو لا فرق؛ لأنه كأنهم والذي يتبني الثاني إن كان في الفاتحة، فإن كان في غيرها وبطلت صلاته فسباني في قوله وحيث بطلت صلاته إلخ سم. □ فؤد: (في الحالين) أي في ضيق الوقت وسعيه. □ فؤد: (من حين إسلامه) إلى قول المتن: (ولا تصح) في المضمي الآ قوله: (أو في صلاة) وقوله: (وحيث) إلى (واختار). □

□ فؤد: (ومن التمييز في غيره إلخ) والأوجه خلافه إما يلزم عليه من تكليفه بها قبل بلوغه، والخطاب في ذلك متوجه لوليه دونته نهاية وسم أي فيكون من البلوغ ع ش. □ فؤد: (ومزحكمه) إلى قول المتن: (وتصح) في النهاية الآ قوله: (وحيث) إلى (واختار). □ فؤد: (ومزحكمه) يؤخذ منه بطلان اقتداء الجاهل بحاله أيضا سم.

□ فؤد: (سبي: (والا فتصح صلاته إلخ) أفاد ضعف ما يأتي عن الإمام فليثبت له ع ش لكن ظاهر صنيع الشارح، والنهاية والمضمي إقرار ما يأتي واعتماده ويأتي أيضا عن الرشيد ما يقيد اعتماده وجزم شيخنا باعتماده أيضا. □ فؤد: (وكذا إلخ) عبارة المضمي إذا كان عاجزا أو جاهلا لم يمض زمن إمكان تعلّمه أو ناسيا. اه. □ فؤد: (أو في صلاة) فيه وقفة، والقياس البطلان؛ لأنه كان من حقه الكف عن ذلك رشيدى وهذا مبني على ما يأتي عن الشبكي فيقيد اعتماده خلافا لما مر ويأتي عن ع ش. □ فؤد: (في غير الفاتحة) أي أما في الفاتحة فتبطل، وإن لم يكن عابدا عالما لكن بشرط عدم التدارك قبل السلام لا يكره لحنًا لما ذكره الشارح بعد رشيدى. □ فؤد: (أو بدلها) الأولى الواو.

□ فؤد: (لتقصيره) أي بترك التعلّم سم. □ فؤد: (ولا يجوز الاقتداء به في الحالين) هل شرط بطلان الاقتداء فيهما العلم بحاله أو لا فرق؛ لأنه كأنهم الذي يتبني الثاني: إن كان في الفاتحة أخذًا من إطلاق قوله الآتي، فإن كان في الفاتحة فكأنهم بل أولى لوجود القعدة هنا لا ثم، فإن كان في غير الفاتحة وبطلت صلاته فسباني في قوله: (وحيث بطلت صلاته إلخ). □ فؤد: (ومن التمييز في غيره على الأوجه) الأوجه خلافه شرح م ر. □ فؤد: (ومزحكمه) يؤخذ منه بطلان اقتداء الجاهل بحاله أيضا.

وشرط إبطاله ذلك بخلاف ما في الفاتحة أو بدليها، فإنه زكن وهو لا يسقط بنحو جهل أو نسيان نعم لو تفتن للصواب قبل السلام بنى ولم تبطل صلاته وحيث بطلت صلاته هنا يبطل الاقتداء به لكن للعالم بحاله كما قاله الماوردي ويفرق بينه وبين ما يأتي في الأئمة بأن هذا يفسر الإطلاع على حاله قبل الاقتداء به واختار الشبكي ما اقتضاه قول الإمام ليس لهذا قراءة غير الفاتحة؛ لأنه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة من البطلان مطلقاً. (ولا تصح قدوة رجل) أي ذكره.....

• قوله: (وشرط إندالجه) مبتدأ والضمير للكلام الأجنبي. • وقوله: (ذلك) خبره، والإشارة لما ذكر من القدوة، والعلم، والمعد. • قوله: (قبل السلام) أي أو بعده ولم يبطل الفضل ع ش. • قوله: (وحيث بطلت صلاته إلخ) أي صلاة اللاجن في غير الفاتحة بأن قدر وعلم وتمم كزدي أي ولم يتدارك. • قوله: (هنا) أي في اللحن في غير الفاتحة وغير بدليها. • قوله: (وبين ما يأتي في الأئمة) أي حيث يبطل اقتداء الجاهل به أيضاً. • وقوله: (يفسر الإطلاع على حاله إلخ) أي؛ لأن الفرص أنه قادر فيفسر الإطلاع قبل الصلاة على أنه يغير فيها عالماً عابداً سم. • قوله: (واختار الشبكي إلخ) ضعيف ع ش وتقدم ما فيه. • قوله: (ليس لهذا) أي اللاجن نهاية. • قوله: (من البطلان) بيان لقوله ما اقتضاه إلخ ع ش. • قوله: (مطلقاً) أي في القادر، والمعجز معني ونهاية عبارة سم أي سواء قدر أو عجز كما عبر بذلك عنه في شرح الروض فلا يقتضي البطلان عنده مع الجهل، والنسيان أيضاً أي إلا مع الكثرة كما هو معلوم مما تقدم في شروط الصلاة. اهـ. • قوله: (سني): (ولا تصح قدوة رجل إلخ).

(فرغ): هل يصح الاقتداء بالملك الوجه الصحة؛ لأنه ليس يأتي، وإن كان لا يوصف بالذكورة. (فرغ): هل يصح الاقتداء بالجنّي الوجه الصحة إذا علم ذكوره فهل يصح الاقتداء به، وإن تصوّر بصورة غير الأئمة كصورة جمار أو كلب يختلج أن يصح أيضاً إلا أنه نقل عن القمولي اشتراط أن لا يتطور بما ذكر إلا أن يكون مقصوده اشتراط ذلك ليعلم أنه جنّي ذكر فحيث علم لم يضر التطور بما ذكر فليحرز سم على المنهج. اهـ. ع ش وميل القلب إلى إطلاق ما نقل عن القمولي من اشتراط عدم التطور بصورة غير الأئمة. • قوله: (أي ذكر) إلى قول المتن وتصح في المعني إلا قوله إجماعاً إلى

• قوله: (إلا إذا قدر) ينبغي أو كان في حكم القادر أخذاً من قول المصنف والشارح أبطل صلاة من أمكنه التعلم ولم يتعلم. • قوله: (وحيث بطلت صلاته هنا) وهو أن يكون في غير الفاتحة. • قوله: (ويفرق بينه وبين ما يأتي في الأئمة) أي حيث يبطل اقتداء الجاهل به أيضاً. • قوله: (بأن هذا يفسر الإطلاع على حاله إلخ) أي؛ لأن الفرص أنه قادر فيفسر الإطلاع قبل الصلاة على أنه يغير فيها عالماً عابداً. • قوله: (من البطلان مطلقاً) أي سواء قدر أو عجز كما عبر بذلك في شرح الروض فلا يقتضي البطلان عنده مع الجهل، والنسيان أيضاً أي إلا مع الكثرة كما هو معلوم مما تقدم في شروط

ولو صَبَّأ (ولا غُشِيَ) مُشْكِل (بامرأة ولا غُشِيَ) مُشْكِل إجماعاً في الرجل بالمرأة إلا مَنْ شَذَّ كَالْمَرْئِيٍّ ولا حِتْمَالِ أَثَوْتِ الإمام وذُكُورِ المأموم في غُشِيَ بِغُشِيَ وذُكُورِ المأموم في غُشِيَ بامرأة وأثَوْتِ الإمام في رجلٍ بِغُشِيَ أَمَا قُدُوءُ امرأةٍ بامرأةٍ أو غُشِيَ أو رجلٍ وغُشِيَ بِرَجُلٍ وَرَجُلٍ بِرَجُلٍ فَصَحِيحَةٌ فَالضُّوْرُ يَنْسَخُ وَيُكَرِّهُ اقْتِدَاءُ رَجُلٍ بِغُشِيَ اتَّضَحَّتْ ذُكُورَتُهُ وغُشِيَ اتَّضَحَّتْ أَثَوْتُهُ بامرأةٍ وَمَحَلُّهُ إِنْ اتَّضَحَّ بِظَنِّي كَقَوْلِهِ لِلشُّكِّ.

(وَبَصَحَ) الْقُدُوءُ (لِلْمُتَوَضِّعِ بِالْمُتَمَيِّمِ) الَّذِي لَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ لِكَمَالِ صَلَاتِهِ (و) لِلْمُتَوَضِّعِ (بِمَصِيحِ الْخُفِّ وَلِلْقَائِمِ بِالْقَاعِدِ، وَالْمُضْطَّجِعِ)، وَالْمُسْتَلْقِي وَلَوْ مُومِيًا وَلَا حِدِهِمْ بِالْآخِرِ لَذَلِكَ وَلِلتَّجَاعِ فِي الثَّانِي قَبْلَ مَوْتِهِ ﷺ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ وَهُوَ نَاسِخٌ لِخَبَرِ «إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا مُجْلُوسًا أَجْمَعُونَ» وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَنْ نَسَخَ وَجُوبَ الْقُعُودِ وَجُوبَ الْقِيَامِ يُزِيدُ بِأَنَّ الْقِيَامَ هُوَ الْأَصْلُ، وَإِنَّمَا وَجِبَ الْقُعُودُ لِمُتَابَعَةِ الْإِمَامِ فَحِينَ إِذْ نُسِخَ ذَلِكَ زَالَ اعْتِبَارُ الْمُتَابَعَةِ فَلَزِمَ وَجُوبُ الْقِيَامِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ (وَالْكَامِلُ) أَيْ الْبَالِغُ الْحُرُّ (بِالصَّبِيِّ) الْمُتَمَيِّزِ وَلَوْ فِي فَرَضٍ لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ «أَنَّ عَمَرُو

الْإِحْتِمَالِ الْخُفِّ. ﷻ فُود: (وَلَوْ صَبَّأ) أَيْ مُتَمَيِّزًا مُغْنِي.

فُود (سَبَّ): (بِامْرَأَةٍ) أَيْ أَوْ صَبَّيَّةً مُتَمَيِّزَةً مُغْنِي. ﷻ فُود: (فَالضُّوْرُ يَنْسَخُ) أَيْ خَمْسَةٌ صَحِيحَةٌ وَأَرْبَعَةٌ بَاطِلَةٌ نِهَابَةً وَمُغْنِي. ﷻ فُود: (اتَّضَحَّتْ ذُكُورَتُهُ) أَيْ بِعَلَامَةٍ غَيْرِ قَطْعِيَّةٍ ش. ﷻ فُود: (كَقَوْلِهِ) أَيْ قَوْلِ الْغُشِيِّ أَنَا ذَكَرْتُ أَوْ أَتَى. ﷻ فُود: (لِلشُّكِّ) مُتَعَلِّقٌ بِيُكَرِّهُ. ﷻ فُود: (الَّذِي) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ بَانَ فِي النِّهَابَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَاخْتِيَارَ إِلَى أَمَا إِذَا وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَزَعَمَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَنَحْوُهُ إِلَى الْمُتَنِّ. ﷻ فُود: (وَلَوْ مُومِيًا) أَيْ حَيْثُ عَلِمَ الْمَأْمُومُ بِانْقِلَابِ الْإِمَامِ وَلَوْ بِطَرِيقِ الْكُشْفِ وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لَهُ أَمَا بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ كَمَا لَوْ كَانَ رَابِطَةً فَلَا يُعْمَلُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا اغْتَبِرَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ لِعِلْمِهِ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ وَمَحَلُّ كَوْنِ الْخَوَارِقِ لَا يُغْتَدُّ بِهَا إِنَّمَا هُوَ قَبْلُ وَقُوعِهَا، وَأَمَا بَعْدَهَا فَيُغْتَدُّ بِهَا فِي حَقِّ مَنْ قَامَتْ بِهِ فَمَنْ ذَهَبَ مِنْ مَحَلِّ بَعِيدٍ إِلَى عَرَفَةِ وَثَبَتَ الْوُقُوفُ بِهَا وَأَدَّى أَعْمَالَ الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّه وَسَقَطَ عَنْهُ الْفَرَضُ ع. ش. ﷻ فُود: (لِلذَلِكَ) أَيْ لِكَمَالِ صَلَاتِهِ. ﷻ فُود: (فِي الثَّانِي) أَيْ فِي الْقَائِمِ بِالْقَاعِدِ. ﷻ فُود: (قَبْلَ مَوْتِهِ الْخُفِّ) وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ السَّبَبِ أَوْ الْآخِرِ وَتَوَفِّي ﷺ ضُخْرَةً يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ نِهَابَةً وَمُغْنِي قَالَ ع. ش. قَوْلُ م. ر. يَوْمَ السَّبَبِ الْخُفِّ أَيْ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ دَمِيرِي. اه. ﷻ فُود: (لَا يَلْزَمُ الْخُفِّ) أَيْ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ مِنْ تَضَحُّيهِ أَنَّهُ إِذَا نُسِخَ الْوُجُوبُ بَقِيَ الْجَوَازُ أَيْ عَدَمُ الْحَرَجِ س. م. ﷻ فُود: (ذَلِكَ) أَيْ وَجُوبُ الْقُعُودِ. ﷻ فُود: (لِأَنَّهُ الْأَصْلُ) قَدْ يُقَالُ أَصَالَتُهُ لَا تُفِيدُ مَعَ شُمُولِ الْقَاعِدَةِ لِذَلِكَ س. م. ﷻ فُود: (لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ الْخُفِّ) أَيْ وَلِلْاِعْتِدَادِ بِصَلَاتِهِ نِهَابَةً وَمُغْنِي. ﷻ فُود: (بِالصَّبِيِّ الْمُتَمَيِّزِ الْخُفِّ) أَيْ وَلَوْ قَبْلَ بُلُوغِهِ سَبْعَ سِنِينَ أَخَذًا مِنَ الْخَبَرِ الْآتِي، وَأَمَا أَمْرُهُ بِهَا فَيَتَوَقَّفُ

الصلوة. ﷻ فُود: (وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَنْ نَسَخَ وَجُوبَ الْقُعُودِ وَجُوبَ الْقِيَامِ) أَيْ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ مِنْ تَضَحُّيهِ أَنَّهُ إِذَا نُسِخَ الْوُجُوبُ بَقِيَ الْجَوَازُ أَيْ عَدَمُ الْحَرَجِ. ﷻ فُود: (لِأَنَّهُ الْأَصْلُ) قَدْ يُقَالُ أَصَالَتُهُ لَا تُفِيدُ مَعَ شُمُولِ الْقَاعِدَةِ لِذَلِكَ.

بِئْسَ سَلَمَةٌ بِكُسْرِ اللَّامِ كَانَ يُؤْمَرُ قَوْمَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ ابْنُ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ، نَعَمْ الْبَالِغُ وَلَوْ مَفْضُولًا أَوْ قِتًا أَوَّلَى مِنْهُ لِلخِلَافِ فِي صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ كَمَا فِي الْبُيُوتِيِّ (وَالْعَبْدُ) وَلَوْ صَبِيًّا لِمَا صَحَّ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ يُؤْمَرُ بِهَا عَبْدُهَا ذَكَرُوا نَعَمْ الْخُرُ أَوَّلَى مِنْهُ إِلَّا إِنْ تَمَيَّزَ بِنَحْوِ فَقِهِ كَمَا يَأْتِي، وَالْخُرُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ أَوَّلَى مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ دَعَاءَهُ أَقْرَبُ لِلْإِجَابَةِ وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ الْأَقْلَبِ وَلَوْ بِالْقَا كَمَا فِي رَوْضَةِ شُرَيْحٍ وَغَيْرِهَا (وَالْأَعْمَى، وَالْبَصِيرُ سَوَاءٌ عَلَى

عَلَى بُلُوغِهِ ذَلِكَ فَتَبَّهَ لَهُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ مَفْضُولًا الْخُ) شَامِلٌ لِمُنْتَازِ الصَّبِيِّ بِأَصْلِ الْفَقْهِ سَمَ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَلَوْ كَانَ الصَّبِيُّ أَقْرَأَ أَوْ أَفْقَهُ. اه. □ فَوَدَّ: (لِلخِلَافِ الْخُ) لَكَ أَنْ تَقُولَ أَتَى يُرَاعَى الْخِلَافُ مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِلْسُّنَةِ الصَّحِيحَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَيْسَتْ صَرِيحَةً فِي الْمُدَّعَى لِاحْتِمَالِ عَدَمِ إِطْلَاعِهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وَفَعَلَ غَيْرُوِ الْمَذْكُورِ اجْتِهَادًا لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا مِنْ سِيَاقِ الْحَدِيثِ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ الْخُ) قَدْ تَشَكَّلَ الْكَرَاهَةُ بِوُقُوعِهِ فِي عَهْدِهِ ﷺ مَعَ تَكَرُّرِهِ وَعَدَمِ انْكَارِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَّا أَنْ يَدَّعَى أَنْ مَحَلَّ الْكَرَاهَةِ إِذَا وَجَدَ صَالِحٌ لِلْإِمَامَةِ غَيْرُهُ وَيُحْتَمَلُ مَا وَرَدَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ صَالِحٌ سَمَ وَأَجَابَ ع. ش. بِمَا نَصَّهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ وَجْهَ الْكَرَاهَةِ الْخُرُوجُ مِنْ خِلَافٍ مَنْ مَنَعَ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ وَهَذَا لَمْ يَكُنْ مُوجُودًا فِي عَهْدِهِ ﷺ وَعُرُوضُ الْخِلَافِ بَعْدَهُ لَا يَضُرُّ لِاحْتِمَالِ التَّنْخِيحِ عِنْدَ الْمُخَالِفِ اه. فَوَدَّ (وَالْعَبْدُ) لَوْ حَذَفَ الْمُصَنَّفُ الْوَاوَ مِنْهُ لَكَانَ أَوَّلَى لِبُسْتَقَادِ مِنْهُ صِحَّةً قُدُورَةَ الْكَامِلِ بِالصَّبِيِّ الْعَبْدِ بِالْمَنْطُوقِ وَبِالصَّبِيِّ الْخُرُ وَبِالْعَبْدِ الْكَامِلِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (لِمَا صَحَّ الْخُ) أَيِ وَلِأَنَّ صَلَاتَهُ مُتَعَدِّ بِهَا نِهَايَةً وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ الْخُرُ أَوَّلَى مِنْهُ) أَيِ، وَإِنْ قُلَّ مَا فِيهِ مِنَ الرُّقِّ، وَالظَّاهِرُ تَقْدِيمُ الْمُتَعَصِّ عَلَى كَامِلِ الرُّقِّ وَمِنْ زَادَتْ حُرِّيَّتُهُ عَلَى مَنْ نَقَصَتْ مِنْهُ نِهَايَةً وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ تَمَيَّزَ بِنَحْوِ فَقِهِ الْخُ) أَيِ فَهْمًا سَوَاءً عَلَى مَا يَأْتِي سَمَ وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ تَمَيَّزَ الْعَبْدُ بِنَحْوِ فَقِهِ أَوْ لَا ع. ش. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ دَعَاءَهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا الشَّفَاعَةُ، وَالْدُّعَاءُ، وَالْخُرُ بِهِمَا الْبَيِّنُ. اه. □ فَوَدَّ: (أَقْرَبُ لِلْإِجَابَةِ) قَدْ يُقَالُ إِنْ ثَبَّتَ فِيهِ ثَقُلَ قَوَاضِيهِ وَإِلَّا فَمَحَلُّ تَأْمُلٍ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ الْأَقْلَبِ الْخُ) لَقُلَّ وَجْهُهُ أَنَّ الْقُلْفَةَ رُبَّمَا مَنَعَتْ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهَا، وَاحْتِمَالِ التَّجَاسَةِ كَافٍ فِي الْكَرَاهَةِ ع. ش.

فَوَدَّ (وَالْأَعْمَى الْخُ)، وَالْأَصَمُّ كَالْأَعْمَى فِيمَا ذُكِرَ مُغْنَى عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَبِثَلَّةٍ فِيمَا ذُكِرَ أَيِ مِنْ

□ فَوَدَّ: (نَعَمْ الْبَالِغُ وَلَوْ مَفْضُولًا الْخُ) شَامِلٌ لِمُنْتَازِ الصَّبِيِّ بِأَصْلِ الْفَقْهِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ كَمَا فِي الْبُيُوتِيِّ) قَدْ تَشَكَّلَ الْكَرَاهَةُ بِوُقُوعِهِ فِي عَهْدِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَعَ تَكَرُّرِهِ وَعَدَمِ انْكَارِهِ. - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَبِاحْتِجَاجِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَلَى أَنَّ الْبَالِغَ وَالْخُرُ أَوَّلَى مِنَ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ بِقَوْلِهِ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ كَرِهَ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ أَيِ بِالصَّبِيِّ، وَالْعَبْدِ. اه. فَتَأَمَّلْهُ إِلَّا أَنْ يَدَّعَى أَنْ مَحَلَّ الْكَرَاهَةِ إِذَا وَجَدَ صَالِحٌ لِلْإِمَامَةِ غَيْرُهُ وَيُحْتَمَلُ مَا وَرَدَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ صَالِحٌ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ تَمَيَّزَ بِنَحْوِ فَقِهِ) أَيِ فَهْمًا سَوَاءً عَلَى مَا يَأْتِي.

النص) إذا اتحدوا حُرُوتَةً أَوْ رِقًا مَثَلًا؛ لِأَنَّ الْأَعْمَى أَخْشَعَ، وَالْبَصِيرَ عَنِ الْخَبَثِ أَحَقَّظَ نَقَمَ صَرُوحَ جَمَعَ بِأَنَّ الْبَصِيرَ أَوَّلَى مِنْ أَعْمَى مُبْتَدَلٍ وَرُدُّ بِأَنَّ الْأَعْمَى فِي عَكْسِهِ كَذَلِكَ وَاخْتِيزَ تَرْجِيحُ الْبَصِيرِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْخَبَثَ مُفْسِدٌ بِخِلَافِ تَرْكِ الْخُشُوعِ أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَا فَخَرُّ أَعْمَى أَوَّلَى مِنْ قِرْنِ بَصِيرٍ.

(وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ قُدُورَةٍ) نَحْوِ (السَّلَامِ بِالسَّلَامِ) أَيْ سَلَسَ الْبَوْلَ وَنَحْوَهُ يُمْشِي لَا تَلَزُمُهُ إِعَادَةُ (وَالظَّاهِرُ بِالْمُسْتَحَاضَةِ غَيْرِ الْمُتَخَيَّرَةِ) لِكَمَالِ صَلَاتَيْهِمَا أَيْضًا، وَكَوْنُهُمَا لِلزُّرُورَةِ لَا يُنَافِي كَمَالَهُمَا وَلَا لَوْجَبَتْ إِعَادَتُهُمَا أَمَّا قُدُورَةُ مِثْلِهِمَا بِهِمَا فَصَحِيحَةٌ جَزْمًا، وَأَمَّا الْمُتَخَيَّرَةُ فَلَا يَصِحُّ الْإِقْدَاءُ وَلَوْ لِمِثْلَيْهَا بِهَا لَوْجُوبُ الْإِعَادَةِ عَلَيْهَا (وَلَوْ بَانَ إِمَامُهُ) بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى خِلَافِ ظَنِّهِ (امْرَأَةً).....

الِاسْتِثْنَاءِ السَّمِيعُ مَعَ الْأَصَمِّ، وَالْفَخْلُ مَعَ الْخَصِيِّ، وَالْمُخْجُوبُ، وَالْأَبُّ مَعَ وَلَدِهِ، وَالْقُرَوِيُّ مَعَ الْبَلَدِيِّ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا اتَّحَدَا حُرُوتَةً الْخُ) عِبَارَةُ الْتَهَايَةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلَامَ فِي حَالَةِ اسْتِثْنَائِهِمَا فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ وَالْأَوَّلُ مَقْدَمٌ مِّنْ تَرْجِيحِ بَصِيرَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ الْآتِيَةِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ أَعْمَى مُبْتَدَلٍ) أَيْ تَرَكَ الصِّيَانَةَ عَنِ الْمُسْتَغْذَرَاتِ كَأَنَّ لَيْسَ ثِيَابَ الْبَذْلَةِ مُغْنِي وَنَهَايَةَ. □ قَوْلُهُ: (فِي عَكْسِهِ) أَيْ فِيمَا لَوْ تَبَدَّلَ الْبَصِيرُ وَ. □ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيْ كَانَ أَوَّلَى مِنَ الْبَصِيرِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ وَلَوْ كَانَ مُبْتَدَلًا.

□ قَوْلُهُ: (نَحْوِ السَّلَامِ الْخُ) أَيْ كَالْمُسْتَوْرِ بِالْمَارِي، وَالْمُسْتَجْبِي بِالْمُسْتَجِيرِ، وَالصَّحِيحُ بِمَنْ بِهِ جُزْخٌ سَائِلٌ أَوْ عَلَى ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ مَغْفُورٌ عَنْهَا نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَنَحْوِهِ الْخُ) اقْتَصَرَ الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ أَيْ وَالْمُغْنِي عَلَى التَّفْسِيرِ بِسَلَسِ الْبَوْلِ كَالرَّوْضَةِ كَأَنَّهُ: لِأَنَّهُ مَحَلُّ هَذَا الْخِلَافِ فَغَيَّرَهُ تَصَحُّحُ بِهِ الْقُدُورَةُ جَزْمًا أَوْ فِيهِ خِلَافٌ غَيْرُ هَذَا رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهَا الْخُ) رُدُّ لِدَلِيلِ الْمُقَابِلِ. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ الصَّلَاةِ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْحَنَاطِيُّ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى مَا نَصَّ إِلَى مَا لَمْ يُسَلِّمْ وَإِلَى قَوْلِ الْمُغْنِيِّ لَا جُنْبًا فِي الْتَهَايَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى خِلَافِ ظَنِّهِ الْخُ) أَرَادَ بِالظَّنِّ مَا قَابَلَ الْعِلْمَ فَيَدْخُلُ فِيهِ مَن جَهِلَ إِسْلَامَهُ أَوْ قِرَاءَتَهُ فَتَصِحُّ الْقُدُورَةُ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَبَيَّنْ بِهِ نَقْصُ يَوْجِبُ الْإِعَادَةَ كَمَا تَقَدَّمَ لَهُ مَرَّةً وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا يُقَالُ إِنَّ قَوْلَهُ عَلَى خِلَافِ ظَنِّهِ يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَظُنَّ ذُكُورَتَهُ وَلَا إِسْلَامَهُ لَمْ تَصِحَّ الْقُدُورَةُ بِهِ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا قَدَّمَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ جَهِلَ الْإِسْلَامَ يُفِيدُ الظَّنَّ بِالتَّظَنُّ لِلْغَالِبِ عَلَى مَنْ يُصَلِّي أَنَّهُ مُسْلِمٌ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي عِبَارَتِهِ عَشْرًا وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ كَالنِّهَايَةِ وَالْمَغْنِيِّ التَّضْرِيحُ بِجَوَازِ الْإِقْدَاءِ بِمَجْهُولِ الْإِسْلَامِ وَقِيَّاسُهُ جَوَازُ الْإِقْدَاءِ بِمَجْهُولِ الذِّكُورَةِ كَمَا مَرَّ عَنْ عَشْرٍ خِلَافًا لِمَا فِي الْبُجَيْرِيِّ بِإِعْزَاوٍ مِنْ اشْتِرَاطِ ظَنِّ الذِّكُورَةِ.

قَوْلُهُ (سُنِّي): (امْرَأَةً) الْمُتَّجَعُ أَنَّهُ تَمَيِّزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ كَطَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وَالتَّقْدِيرُ بَانَ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ امْرَأَةً أَيْ بَانَ أَنَّ ثَوْبَهُ لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مَفْعُولًا بِهِ؛ لِأَنَّهُ بَانَ لَا زِمَ وَلَا كَوْنُهُ حَالًا؛ لِأَنَّهُ قَيْدٌ لِلْعَامِلِ وَأَنَّهُ

□ قَوْلُهُ: (إِذَا اتَّحَدَا حُرُوتَةً أَوْ رِقًا)، وَالظَّاهِرُ تَقْدِيمُ الْمُبْتَضِّ عَلَى كَامِلِ الرَّقِّ وَمَنْ زَادَتْ حُرَّتُهُ عَلَى مَنْ نَقَصَتْ عَنْهُ شَرَحَ مَرَّةً. □ قَوْلُهُ: (وَرُدُّ بَانَ الْأَعْمَى الْخُ) زَدَهُ أَيْضًا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ بِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِمَّا يَأْتِي فِي نَظَائِفِ الثُّوبِ، وَالْبَدَنِ. □ قَوْلُهُ فِي (سُنِّي): (وَلَوْ بَانَ إِمَامُهُ لِمَرَأَةٍ الْخُ) قَالَ فِي الرَّوْضِ أَوْ قَائِدًا عَلَى الْقِيَامِ.

أَوْ خُنْثَى (أَوْ كَافِرًا مُعَلَّنًا) كُفْرُهُ كَذِمِّي (قِيلَ أَوْ) بَانَ كَافِرًا (مُخْفِيًا) كُفْرُهُ كَرِنْدِي (وَجَبَتْ
 الإِعَادَةُ) لِقَصْرِ بَتْرِكَ الْبَحْثِ لِيُظْهِرَ أَمَارَةَ الْمُبْطِلِ مِنَ الْاُتُوْثَةِ، وَالْكُفْرُ وَانْتِشَارُ أَمْرِ الْخُنْثَى
 غَالِبًا بِخِلَافِهِ فِي الْمَخْفِيِّ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي كُفْرِهِ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ قَبِيلَ وَلَوْلَاهُ لَكَانَ
 الْأَقْرَبُ عَدَمُ قَبُولِهِ إِلَّا بَعْدَ إِسْلَامِهِ. اهـ. وفيه نَظَرٌ بَلِ الْأَقْرَبُ قَبُولُهُ مَا لَمْ يُسَلِّمْ ثُمَّ يَقْتَدِي بِهِ ثُمَّ
 يَقُولُ لَهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ لَمْ أَكُنْ أَسَلَمْتُ حَقِيقَةً أَوْ ارْتَدَدْتُ لِكُفْرِهِ بِذَلِكَ فَلَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ بِخِلَافِهِ فِي
 غَيْرِ ذَلِكَ لِقَبُولِ أَخْبَارِهِ عَنْ فِعْلِ نَفْسِهِ.....

بِمَعْنَى فِي حَالٍ وَهُوَ غَيْرُ مُتَّجِهٍ هُنَا وَلَا كَوْنُهُ خَبَرًا عَلَى أَنَّهَا مِنْ أَخَوَاتِ كَانَ؛ لِأَنَّهَا مَحْصُورَةٌ مَعْدُودَةٌ
 وَلَمْ يَعُدَّهُ أَحَدٌ مِنْهَا سَيُوطِي. اهـ. ع. ش. هـ. قُود: (أَوْ خُنْثَى) أَي أَوْ مَجْنُونًا وَلَوْ بَانَ إِمَامُهُ قَادِرًا عَلَى الْقِيَامِ
 فَكَمَا لَوْ بَانَ أَتِيًّا كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي هُنَا فِي رَوَيْهِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَلَا يَخَالِفُهُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ فِي
 خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ أَنَّهُ لَوْ خَطَبَ جَالِسًا قَبَانَ قَادِرًا فَكَمَنْ بَانَ جُنْبًا؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ
 رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْقِيَامَ هُنَا زَكْنٌ وَثُمَّ شَرْطٌ وَيُقْتَضَرُ فِي الشَّرْطِ مَا لَا يُقْتَضَرُ فِي الزَّكْنِ شَرْحُ م. ر. اهـ. سَم
 وَفِي الْمَعْنَى مَا يُوَافِقُهُ قَالَ ع. ش. قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّهُ لَوْ تَبَيَّنَ قُدْرَةُ الْإِمَامِ الْمُصَلِّي عَارِيًا عَلَى الشُّرَةِ عَدَمُ
 وَجُوبِ الْإِعَادَةِ وَهُوَ مَا نَقَلَهُ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ عَنْ حَجِّ وَأَقْرَاهُ لَكِنْ فِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ عَنْ الْوَالِدِ الشَّارِحِ م
 رِخْلَافُهُ. اهـ. أَي أَنَّ الشُّرَةَ كَالْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ وَاعْتَمَدَهُ الْحَفَنِيُّ.

قُود (سَمِي): (أَوْ كَافِرًا إِنْخ) وَكَذَا إِذَا بَانَ مُرْتَدًّا مُعْنِي. هـ. قُود: (كَرِنْدِي) يُطْلَقُ عَلَى مَنْ يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ
 وَيُخْفِي الْكُفْرَ وَعَلَى مَنْ لَا يَتَّجِلُ دِينًا، وَالْمُرَادُ هُنَا الْأَوَّلُ ع. ش. هـ. قُود: (لِيُظْهِرَ أَمَارَةَ الْمُبْطِلِ إِنْخ) أَي
 إِذْ تَنَازَرُ الْمَرَاةُ بِالصُّوْبِ، وَالْهَيْئَةُ وَغَيْرُهُمَا وَيُعَرَّفُ مُغْلِبُ الْكُفْرِ بِالْغِيَارِ وَغَيْرِهِ مُعْنِي. هـ. قُود: (وَإِنْشَارِ
 أَمْرِ الْخُنْثَى إِنْخ) وَكَذَا الْمَجْنُونُ مُعْنِي. هـ. قُود: (بِخِلَافِهِ) أَي الْمُقْتَدِي (فِي الْمَخْفِيِّ) وَسَيَاتِي تَرْجِيحُ عَدَمُ
 الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَخْفِيِّ وَغَيْرِهِ فِي كَلَامِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنِي. هـ. قُود: (وَلَوْلَاهُ) أَي التَّصَرُّ. هـ. قُود: (بَلِ الْأَقْرَبُ إِنْخ)
 اعْتَمَدَهُ النَّهَآيَةَ وَالْمُعْنَى. هـ. قُود: (قَبُولِهِ) أَي قَبُولُ قَوْلِ الْإِمَامِ فِي كُفْرِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. هـ. قُود: (مَا لَمْ يُسَلِّمْ
 إِنْخ) أَي فِي غَيْرِ صُورَةٍ أَنْ يُسَلِّمْ ثُمَّ يَقْتَدِي بِهِ مُسَلِّمٌ ثُمَّ يَقُولُ الْكَافِرُ لِذَلِكَ الْمُسَلِّمِ لَمْ أَكُنْ أَسَلَمْتُ إِنْخ
 فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ فَقَطْ كَرْدِي. هـ. قُود: (ثُمَّ يَقُولُ لَهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ إِنْخ) إِطْلَاقُهُ شَامِلٌ لِمَا لَوْ قَالَ
 إِنِّي مُسَلِّمٌ الْآنَ وَلِكِنِّي مَا كُنْتُ مُسَلِّمًا حِينَ إِمَامَتِي وَفِيهِ تَوَقُّفٌ يُؤَيِّدُهُ التَّغْلِيلُ بِقَوْلِهِ الْآنَ لِكُفْرِهِ بِذَلِكَ
 فَلْيُرَاجَعْ. هـ. قُود: (لِكُفْرِهِ بِذَلِكَ) أَي مَعَ تَنَاقُضِهِ إِذْ إِسْلَامُهُ أَوَّلًا يُنَافِي مَا ادَّعَاهُ الْآنَ سَم عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ
 أَي بِذَلِكَ الْقَوْلِ فَاثْتَنَعَ قَبُولُهُ فِيهِ. اهـ. هـ. قُود: (فَلَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ) أَي فَلَا تَجِبُ الْإِعَادَةُ. هـ. قُود: (بِخِلَافِهِ فِي
 غَيْرِ ذَلِكَ) أَي فِي غَيْرِ مَا إِذَا أَسَلَمْتُ ثُمَّ اقْتَدَى بِهِ ثُمَّ قَالَ لَمْ أَكُنْ إِنْخ قَمَرَاةُ بِالْغَيْرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ أَخْبَارِهِ عَنْ

هـ. قُود: (وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْأَقْرَبُ إِنْخ) كَذَا شَرْحُ م. ر. هـ. قُود: (لِكُفْرِهِ بِذَلِكَ) أَي مَعَ تَنَاقُضِهِ إِذْ إِسْلَامُهُ أَوَّلًا
 يُنَافِي مَا ادَّعَاهُ الْآنَ. هـ. قُود: (بِخِلَافِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ) فِي شَرْحِ الْعِيَابِ وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ لَوْلَا التَّصَرُّ لَكَانَ هُوَ
 الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْخَبَرِ يُزْدُ بَانَ مَا لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ إِلَّا مِنَ الْمُخْبِرِ يُقْبَلُ إِخْبَارُهُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا

وَيَصِحُّ الْإِقْتِدَاءُ بِمَجْهُولِ الْإِسْلَامِ مَا لَمْ يَبَيِّنْ خِلَافَهُ وَلَوْ يَقُولُهُ؛ لِأَنَّ إِقْدَامَهُ عَلَى الصَّلَاةِ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ عَلَى إِسْلَامِهِ وَفِي الْمَجْمُوعِ لَوْ بَانَ أَنَّ إِمَامَهُ لَمْ يُكَبِّرْ لِلْإِحْرَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْفَى غَالِبًا.....

كُفِّرَ الَّذِي اسْتَشْنَى مِنْ هَذِهِ الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ وَقَوْلُهُ لِقَبُولِ أَخْبَارِهِ الْخُفْلِيلُ لَهُ رَشِيدِي وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي بِخِلَافِ مَا لَوْ اقْتَدَى بِمَنْ جُهِلَ إِسْلَامُهُ أَوْ شَكَّ فِيهِ ثُمَّ أَخْبَرَ بِكُفْرِهِ. اهـ. ة فَوَدُ: (وَيَصِحُّ) إِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ فِي الْمَجْمُوعِ. ة فَوَدُ: (وَيَصِحُّ الْإِقْتِدَاءُ بِمَجْهُولِ الْإِسْلَامِ الْخُفْلِيلُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ غَيْرُ الْمُقْطُوعِ بِإِسْلَامِهِ كَمَا يُرِيدُ إِلَيْهِ التَّغْلِيلُ لَا مَا يَشْمَلُ الْمُتَرَدِّدَ فِي إِسْلَامِهِ عَلَى السَّوَاءِ، وَالْمُتَوَهِّمَ إِسْلَامَهُ لِعَدَمِ جَزَمِ الْمُقْتَدِي بِالنِّيَّةِ بَصْرِيٍّ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِي أَنَّ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي خِلَافِ مَا تَرَجَّاهُ. ة فَوَدُ: (وَفِي الْمَجْمُوعِ لَوْ بَانَ أَنَّ إِمَامَهُ الْخُفْلِيلُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصُرْ بَانَ كَانَ بَعِيدًا بَحِثْ لَا يَسْمَعُ الْإِمَامَ وَكَانَ وَجْهُهُ النَّظَرُ لِمَا مِنْ شَأْنِهِ سَمَ وَمَالَ الْبَصْرِيَّ إِلَى خِلَافِهِ عِبَارَتُهُ هَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَوْ مَحَلِّهِ فَيَمْنُ شَأْنُهُ أَنْ يَسْمَعَ لَوْ أَضَى بِخِلَافِ الْمُصَلِّي فِي أَخْرِيَابِ الْمَسْجِدِ الْقَلْبُ إِلَى الثَّانِي أَمْتَلُ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ وَيَأْتِي نَظِيرُ هَذَا فِي مَسْأَلَةِ الْخَبَثِ الظَّاهِرِ الْآتِيَةِ. اهـ. وَجَزَمَ عَ ش بِالْأَوَّلِ عِبَارَتُهُ أَيْ وَلَوْ كَانَ بَعِيدًا، فَإِنَّهُ يُفْرَضُ قَرِيبًا مِنْهُ. اهـ. ة فَوَدُ: (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) أَيْ تَبَيَّنَ عَدَمُ اتِّعَادِهَا عَ ش.

ة فَوَدُ: (لِأَنَّهَا لَا تَخْفَى غَالِبًا) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ إِذَا بَانَ أَنَّ إِمَامَهُ لَمْ يَقْرَأِ الْفَاتِحَةَ فِي السَّرِّيَّةِ وَقَضَيْتُهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ أَيْضًا إِذَا بَانَ أَنَّ إِمَامَهُ الْمَالِكِيَّ لَمْ يَقْرَأِ الْبَسْمَلَةَ وَلَوْ فِي الْجَهْرِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْهَرُ بِهَا مُطْلَقًا فَلْيُرَاجِعْ سَمَ أَقُولُ يُصَرِّحُ بِمَا قَالَهُ أَوَّلًا مَا قَدَّمَهُ مِمَّا نَصَّهُ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَقْرَأِ الْفَاتِحَةَ لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ كَمَا لَوْ أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ مُخَدِّثٌ اهـ وَقَوْلُ الْبُجَيْرِيِّ وَمِثْلُ الْحَدِيثِ مَا لَوْ بَانَ تَارِكًا لِلنِّيَّةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَانَ تَارِكًا لِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ أَوْ لِلْسَّلَامِ أَوْ لِلِاسْتِجْبَالِ، فَإِنَّهَا كَالْتَجَاسَةِ الظَّاهِرَةِ وَمِثْلُ حَدِيثِهِ أَيْضًا مَا لَوْ بَانَ تَارِكًا لِلْفَاتِحَةِ فِي السَّرِّيَّةِ أَوْ لِلشَّهَادِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَخْفَى. اهـ.

وَفَارَقَ مَا قَبْلَهُ بَانَ هَذَا لَمْ يَضُدُّ مِنْهُ فِعْلٌ مَا يَكْذِبُهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَانْدَفَعَ اسْتِشْكَالُ هَذَا بِذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَقْرَأِ الْفَاتِحَةَ لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ كَمَا لَوْ أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ مُخَدِّثٌ. اهـ. ة فَوَدُ: (لِقَبُولِ أَخْبَارِهِ عَنْ فِعْلِ نَفْسِهِ) أَخْبَرَهُ فَاسْتَقْبَلَ بِحَدِيثِهِ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ لَا يَقْبَلُ خَبَرَهُ وَيَصِحُّ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْمُتَّجِهَ خِلَافَهُ لِإِخْبَارِهِ عَنْ فِعْلِ نَفْسِهِ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ أَيْ يَقْبَلُ خَبَرَهُ (أَقُولُ) قَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الطَّهَارَةِ تَقْبِيلُ قَبُولِ خَبَرِ نَحْوِ الْفَاسِقِ إِذَا أَخْبَرَ عَنْ فِعْلِ نَفْسِهِ بِمَا إِذَا بَيَّنَّ السَّبَبَ أَوْ كَانَ قَعِيهَا مُوَافِقًا فَلْيُرَاجِعْ وَلْيَقْبِذْ مَا هُنَا بِهِ فَتَأَمَّلْ. ة فَوَدُ: (وَفِي الْمَجْمُوعِ لَوْ بَانَ أَنَّ إِمَامَهُ لَمْ يُكَبِّرْ لِلْإِحْرَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْصُرْ بَانَ كَانَ بَعِيدًا بَحِثْ لَا يَسْمَعُ الْإِمَامَ وَكَانَ وَجْهُهُ النَّظَرُ لِمَا مِنْ شَأْنِهِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهَا لَا تَخْفَى غَالِبًا قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ إِذَا بَانَ أَنَّ إِمَامَهُ لَمْ يَقْرَأِ الْفَاتِحَةَ فِي السَّرِّيَّةِ وَقَضَيْتُهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ أَيْضًا إِذَا بَانَ أَنَّ إِمَامَهُ الْمَالِكِيَّ لَمْ يَقْرَأِ الْبَسْمَلَةَ وَلَوْ فِي الْجَهْرِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْهَرُ بِهَا مُطْلَقًا فَلْيُرَاجِعْ. ة فَوَدُ: (وَفِي الْمَجْمُوعِ الْخُفْلِيلُ) قَالَ فِي الْمُبَابِ وَنَقَلَهُ فِي شَرْحِهِ عَنِ التَّحْقِيقِ، وَالْمَجْمُوعِ عَنِ نَصِّ الْبُؤَيْطِيِّ مَا نَصَّهُ

أو كَبُرَ ولم يَنْوَ فلا. اهـ. قال الحنَاطي وغيره ولو أَحْرَمَ بإحرامه ثُمَّ كَبُرَ ثَانِيًا بِنَيْةٍ ثَانِيَةٍ سِرًّا بِحَيْثُ لَمْ يَسْمَعْ المَأْمُومُ لَمْ يَضُرَّ فِي صِحَّةِ الْإِقْتِدَاءِ، وَإِنْ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ أَي؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَخْفَى وَلَا أَمَارَةَ عَلَيْهِ (لَا) إِنْ بَانَ إِمَامُهُ مُحْدِثًا أَوْ (جُنُبًا أَوْ ذَا نَجَاسَةٍ خَفِيَّةٍ) فِي ثَوْبِهِ أَوْ مُلَاقِيهِ أَوْ بَدَنِهِ وَلَوْ فِي جُمُعَةٍ إِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ كَمَا يَأْتِي إِذْ لَا أَمَارَةَ عَلَيْهَا فَلَا تَقْصِيرَ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ عَلِمَ ذَلِكَ ثُمَّ نَسِيَهِ وَاقْتَدَى بِهِ وَلَمْ يَحْتَمِلْ تَطَهُّرَهُ لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ أَمَّا إِذَا بَانَ ذَا نَجَاسَةٍ طَاهِرَةً فَتَلَزَمَتْهُ الْإِعَادَةُ لِتَقْصِيرِهِ وَرَجَّحَ الْمُصَنِّفُ فِي كُتُبِ أَنْ لَا إِِعَادَةَ مُطْلَقًا، وَالْأَوْجَهُ فِي ضَبْطِ الظَّاهِرَةِ....

هـ فُود: (أَوْ كَبُرَ وَلَمْ يَنْوَ فَلَا) أَي؛ لِأَنَّ النَّبَةَ مَحَلُّهَا الْقَلْبُ وَمَا فِيهِ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ ع. ش. هـ فُود: (ثُمَّ كَبُرَ ثَانِيًا) أَي الْإِمَامُ. هـ فُود: (لَمْ يَضُرَّ فِي صِحَّةِ الْإِقْتِدَاءِ) الْإِنْفِخَ أَي وَلَوْ فِي الْجُمُعَةِ حَيْثُ كَانَ زَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِينَ كَمَا لَوْ بَانَ إِمَامُهُ مُحْدِثًا، وَأَمَّا الْإِمَامُ، فَإِنْ لَمْ يَنْوَ قَطَعَ الْأَوَّلَى مَثَلًا بَيْنَ التَّكْبِيرَتَيْنِ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ لِخُرُوجِهَا بِالثَّانِيَةِ وَالْأَوَّلَى فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ فَرَادَى لِعَدَمِ تَجْدِيدِ نِيَّةِ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ مِنَ الْقَوْمِ فَلَوْ حَضَرَ بَعْدَ نِيَّتِهِ مَنْ اقْتَدَى بِهِ وَتَوَى الْإِمَامَةَ حَصَلَتْ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَعَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْجُمُعَةِ لَا تَتَمَقَّدُ لَهُ لِقَوَاتِ الْجَمَاعَةِ ع. ش. هـ فُود: (وَإِنْ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ) مَحَلُّ الْبُطْلَانِ لِلثَّانِيَةِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ بَيْنَهُمَا مُبْطِلٌ لِلأَوَّلَى كَنَيْتِهِ قَطْعُهَا ع. ش. هـ فُود: (لَا إِنْ بَانَ) إِلَى قَوْلِهِ: فَإِنْ قُلْتَ فِي النَّهَايَةِ الْإِنْفِخَ وَقَوْلُهُ وَاعْتَزَّضَ إِلَى بَلِّ الَّذِي يُتَجَهُّ الْإِنْفِخَ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ الْإِنْفِخَ فَلَا فَرْقَ إِلَى بَلِّ الَّذِي الْإِنْفِخَ. هـ فُود: (وَلَمْ يَحْتَمِلْ تَطَهُّرَهُ) الْإِنْفِخَ أَي عِنْدَ الْمَأْمُومِ بَانَ لَمْ يَتَقَرَّرْ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمَحَلِّيُّ وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا مَضَى زَمَنٌ يُحْتَمَلُ فِيهِ الطَّهَارَةُ لَا تَحِبُّ الْإِعَادَةُ عَلَى مَنْ اقْتَدَى بِهِ، وَإِنْ تَبَيَّنَ حَدَثُهُ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ وَمَا نُقِلَ عَنِ الزِّيَادِيِّ مِنْ أَنَّهُ أَقْنَى بِوُجُوبِ الْإِعَادَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ بِالْبَيِّنِ خَطَاؤُهُ فَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَظَرَ إِلَى مِثْلِهِ لَزِمَ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ بِتَبَيُّنِ الْحَدَثِ مُطْلَقًا ع. ش. هـ فُود: (وَرَجَّحَ الْمُصَنِّفُ الْإِنْفِخَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَغْنِيِّ وَهُوَ -أَي لَزُومُ الْإِعَادَةِ فِي الظَّاهِرَةِ- الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ صَحَّحَ فِي تَحْقِيقِهِ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ الظَّاهِرَةِ، وَالْخَفِيَّةِ فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ إِنَّهُ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ. اهـ. هـ فُود: (وَالْأَوْجَهُ الْإِنْفِخَ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ، وَالْأَخْسَنُ فِي ضَبْطِ الْخَفِيَّةِ، وَالظَّاهِرَةِ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَهُوَ أَنَّ الظَّاهِرَةَ مَا تَكُونُ بِحَيْثُ لَوْ تَأَمَّلَهَا الْمَأْمُومُ رَأَاهَا، وَالْخَفِيَّةُ بِخِلَافِهَا وَقَضِيَّتُهُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُقْتَدِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ حَتَّى لَا يَجِبَ الْقَضَاءُ عَلَى الْأَعْمَى مُطْلَقًا وَهُوَ كَذَلِكَ. اهـ. وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَالْخَفِيَّةُ هِيَ الَّتِي يَبَاطِلُ الْقَوْبُ،

وَيَبْطُلُ الْإِقْتِدَاءُ بِمَنْ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَتَحَرَّمْ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَمْ يُكَبِّرْ لِلْإِحْرَامِ بِخِلَافِ تَارِكِ النَّبَةِ، فَإِنَّهُ كَالْمُحْدِثِ اهـ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ وَلَا بِمَنْ أَي وَلَا قُدُوةَ بِمَنْ بَانَ أَنَّهُ تَرَكَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ لَا النَّبَةَ. اهـ. وَكَلَامُ الشَّارِحِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمَجْمُوعَ صَرَّحَ بِالْأَمْرَيْنِ. هـ فُود: (لَا إِنْ بَانَ إِمَامُهُ مُحْدِثًا أَوْ جُنُبًا) الْإِنْفِخَ قَالَ الْجِرَاقِيُّ فِي تَحْرِيرِهِ يُسْتَشْنَى أَيْضًا الْمُسْتَحَاضَةُ تَقْرِيبًا عَلَى مَنَعَ الْإِقْتِدَاءِ بِهَا فَقِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ أَنَّهَُا كَالْمُحْدِثِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِحَاضَةَ مِمَّا يَخْفَى وَهَذَا وَارِدٌ عَلَى الْمِنْهَاجِ أَيْضًا لِمَنْعِهِ الْإِقْتِدَاءَ بِالْمُتَحَيِّرَةِ ثُمَّ لَمْ يَسْتَشْنِهَا هُنَا وَلَا يُقَالُ دَخَلَتْ فِي الْمُحْدِثِ؛ لِأَنَّ الْإِقْتِدَاءَ بِهَا لَمْ يَبْطُلْ لِأَجْلِ الْحَدَثِ بِدَلِيلِ صِحَّةِ الْإِقْتِدَاءِ

والظاهرة ما تكون بظاهره نعم لو كان بيمانيه وامكنه رؤيتها إذا قام غير أنه صلى جالساً لعجزه فلم
يُمكنه رؤيتها لم يقض؛ لأن فرضه الجلوس فلا تقرب منه بخلاف ما إذا كانت ظاهرة واشتغل عنها
بالصلاة أو لم يرها لئلا يهد عن الإمام، فإنه تجب الإعادة ذكر ذلك الزباني قال الأذرعى وغيره ومقتضى
ذلك الفرق بين المقتدي الأعمى والبصير أي حتى لا يجب القضاء على الأعمى مطلقاً؛ لأنه مغدور
بعد المشاهدة وهو كما قال فالأولى الضبط بما في الأتوار أن الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها
المأموم أبصرها، والخفية بخلافها فلا فرق بين من يصلي قائماً وجالساً. اهـ. وكتب عليه الرشيدي ما
نصه قوله فلا فرق إلخ فيه منافاة مع الذي قبله وهو تابع في هذا للشهاب بن حنبل في تحفته بعد أن تبع
شرح الروض في جميع المذكور قبله لكن الشهاب المذكور إنما عقب ضابط الأتوار بذلك بناء على ما
فهمه منه من أن مراده بقوله بحيث لو تأملها المأموم إلخ أي مطلقاً أي سواء كان على الحالة التي هو
عليها من جلوسه وقيام الإمام مثلاً أم على غيرها بأن فرضه قائماً إذا كان جالساً أو نحو ذلك حتى تلزمه
الإعادة، وإن كانت بنحو عيانيه وهو قائم، والمأموم جالس لعجزه لأننا لو فرضنا قيامه وتأملها لراها
وشيع الإسلام في شرح الروض فهم منه أن مراده أن يكون المأموم بحيث لو تأملها على الحالة التي هو
عليها لراها فلا يفرض على حالة غيرها حتى لا تلزمه الإعادة في نحو الصورة التي قدمنها فمؤدى
ضابط الأتوار وضابط الزباني عنده واحد بناء على فهمه المذكور ومن ثم فرغ الثاني على الأول بالفاء
مضمراً عنه بقوله فالأولى ولم يقل والأصح أو نحوه، وإنما كان الأولى؛ لأنه لا يحتاج إلى استثناء شيء
منه مما استثنى من ضابط الزباني والشهاب المذكور لما فهم المغايرة بين الضابطين كما قرزناه عبر
عن ضابط الأتوار بقوله والأوجه في ضبط الظاهرة إلخ لكانه استثنى من عموم ذلك الأعمى والشارح م
رحمته تعالى تبع شرح الروض أولاً كما عرفت ثم ختمه بقول الشهاب المذكور فلا فرق إلخ فنافاه
وممن صرح بأن مؤدى الضابطين واحد والذ الشارح م ر في فتاويه لكن مع قطع النظر عما استثناء
الزباني من ضابطه ليضعفه عنده فمساواته له عنده إنما هو بالنظر لأصل الضابط فهو موافق للشهاب
المذكور في المعنى، والحكم، وإن خالفه في الصنيع وموافق لما في شرح الروض في الصنيع
ومخالف له في الحكم كما يعلم بعبارة فتاويه فقد صرح فيها برجوع كل من الضابطين إلى الآخر
وبالجملة فالشارح م ر لم يظهر من كلامه هنا ما هو مقتضاه في المسألة لكن نقل عن الشهاب سم ما
يوافق ما في فتاوى والده الموافق للشهاب بن حنبل وهو الذي انحط كلامه هنا آجراً، وإن لم يلائم ما
قبله كما عرفت، وإنما أطلت الكلام هنا لمحل الحاجة مع استثناء هذا المقام على كثير وعدم وقوفي
على من حقه. اهـ. ويتبين بذلك أن ما في ع ش بعد كلام وتبعه البخيري مما نصه قبصير الحاصل أن
الظاهرة هي العينية، والخفية هي الحكمية وأنه لا فرق بين القريب، والبعيد ولا بين القائم، والقاعد
ولا بين الأعمى والبصير ولا بين باطن القرب وظاهره لكن ينافي ضبط الظاهرة والخفية بما ذكر قول
حج في الإيعاب وواضح أن التفصيل إنما هو في الخبيث العيني دون الحكمي؛ لأنه لا يرى فلا تقصير

أَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ تَأْتَلُهَا الْمَأْمُومُ رَأَاهَا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ يُصَلِّي إِمَامُهُ قَائِمًا وَجَالِسًا وَلَوْ قَامَ رَأَاهَا الْمَأْمُومُ وَفَرَّقَ الرُّوْيَانِي بَيْنَ مَنْ لَمْ يَرَهَا لِإِعْمَادِهِ أَوْ اشْتِغَالِهِ بِصَلَاتِهِ فَيُعْمِدُ وَمَنْ لَمْ يَرَهَا لِكَوْنِهَا بِعِمَامَتِهِ وَهُمُكِنَهُ رُؤْيُهَا إِذَا قَامَ فَجَلَسَ عَجْزًا فَلَمْ يُمَكِّنْهُ رُؤْيُهَا فَلَا يُعْمِدُ لِغُذْرِهِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَصِيرِ، وَالْأَعْمَى يُفَضَّلُ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ يَفْرَضُ زَوَالِ عِمَامِهِ بِحَيْثُ لَوْ تَأْتَلُهَا رَأَاهَا وَأَنْ لَا وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الَّذِي يُشْجَعُ فِيهِ أَنَّهُ لَا تَلْزَمُهُ إِعَادَةُ إِقْدَامِ تَقْصِيرِهِ بِوَجْهِهِ فَلَمْ يُنْظَرِ لِلْحَيْثِيَّةِ

فِيهِ مُطْلَقًا أَهْ مُخَالَفَ لِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ وَالْمُغْنِي وَالشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَالنَّهْيَةُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ، وَعَدَمَ لُزُومِ الْإِعَادَةِ عَلَى الْأَعْمَى مُطْلَقًا وَبَعْدَ هَذَا كُلُّهُ قَمِيلُ الْقَلْبِ إِلَى مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الرُّوْيِ الَّذِي تَبَعَهُ النَّهْيَةُ أَوَّلًا وَمَالَ إِلَيْهِ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ كَمَا مَرَّ وَيَأْتِي عَنْ الْإِعْيَابِ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (وَالْأَوْجَهُ الْإِنْفُ) مُتَمَتِّعٌ ش. هُ فُود: (أَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ تَأْتَلُهَا الْإِنْفُ) أَيِ وَالْخَفِيَّةُ بِخِلَافِهَا نَهْيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش يَدْخُلُ فِيهِ مَا فِي بَاطِنِ الْقَوْبِ فَلَا تَجِبُ الْإِعَادَةُ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا قَدَّمَهُ م ر فِي ضَبْطِ الْخَفِيَّةِ لَكِنْ قِيَاسَ فَرَضِ الْبَعِيدِ قَرِيبًا أَنْ يُفْرَضَ الْبَاطِنُ ظَاهِرًا. أَه. وَاعْتَمَدَ الْبُجَيْرِيُّ وَشَيْخُنَا وَفَاقًا لِظَاهِرِ صَنِيعِ الثُّخْفَةِ وَخِلَافًا لَصَرِيحِ شَرْحِ الرُّوْيِ وَصَرِيحِ النَّهْيَةِ أَوَّلًا. هُ فُود: (رَأَاهَا) هَذَا يُخْرِجُ الْحُكْمَةَ مُطْلَقًا فَلَا تَكُونُ إِلَّا خَفِيَّةً وَهُوَ مُتَّجِعٌ، وَالْعَيْنِيَّةُ الَّتِي لَا تَذَرُكَ إِلَّا بِرَائِحَتِهَا وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ قَلْبِيٍّ رَاجِعٍ سَمَ وَفِي ع ش عَنْ الزِّيَادِيِّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ رَأَاهَا مِثَالًا لَا قَيْدَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِدْرَاكِ بِالْبَصَرِ وَغَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْحَوَاسِّ. أَه.

هُ فُود: (فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ يُصَلِّي الْإِنْفُ) وَلَوْ لَمْ يَرَهَا الْمَأْمُومُ لِيُعْمِدَ أَوْ اشْتِغَالَ بِالصَّلَاةِ أَوْ ظُلْمَةٍ أَوْ حَائِلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ تَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ عِنْدَ الشَّارِحِ وَالْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ وَاخْتَلَفَا فِي الْأَعْمَى فَاعْتَمَدَ الشَّارِحُ عَدَمَ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَاعْتَمَدَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ، وَفِي الْإِعْيَابِ أَنَّ مِثْلَ الْأَعْمَى فِيمَا يَظْهَرُ مَا لَوْ كَانَ فِي ظُلْمَةٍ شَدِيدَةٍ لِمَنْعِهَا أَهْلِيَّةَ التَّأَمُّلِ وَأَنَّ الْخَرْقَ فِي سَاتِرِ الْعَوْدَةِ كَالْخَبَثِ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ التَّفْصِيلِ. أَه. كَرْدِي وَقَوْلُهُ وَاعْتَمَدَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ الْإِنْفُ أَيِ فِي غَيْرِ النَّهْيَةِ.

هُ فُود: (لِكَوْنِهَا بِعِمَامَتِهِ) أَيِ أَوْ نَحْوِ صَدْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِي. هُ فُود: (وَيُمْكِنُهُ) أَيِ الْمَأْمُومُ ع ش. هُ فُود: (وَاعْتَرَضَ) أَيِ فَرَّقَ الرُّوْيَانِي. هُ فُود: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ مَا ذَكَرَهُ الرُّوْيَانِيُّ ع ش وَيَظْهَرُ أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ الْإِعْتِرَاضَ الْمَذْكُورَ. هُ فُود: (بَلِ الَّذِي يُشْجَعُ الْإِنْفُ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَلِلنَّهْيَةِ كَمَا مَرَّ وَخِلَافًا لِمَا فِي ع ش حَيْثُ قَالَ بَعْدَ حَمَلِ كَلَامِ النَّهْيَةِ عَلَى خِلَافِ صَرِيحِهِ مَا نَصَّهُ فَالْمُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ م ر حَيْثُ ذُكِرَ التَّشْوِيَةُ بَيْنَ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ، وَنَقَلَهُ سَمَ عَلَى حَجٍّ عَنْهُ لَكِنْ فِي حَاشِيَةِ ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ أَنَّ الْمُتَّجِعَ عَدَمُ

بِالْمُسْتَحَاضَةِ غَيْرِ الْمُتَحَيِّرَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ لَوْ جُوبِ الْقَضَاءِ عَلَيْهَا. أَه. هُ فُود: (أَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ تَأْتَلُهَا الْمَأْمُومُ رَأَاهَا) هَذَا ضَبْطُ الْأَنْوَارِ وَأَخَذَ مِنْهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى بِمَنْ يَسْجُدُ عَلَى مُتَّصِلٍ بِهِ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ، فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ تَأْتَلُهُ رَأَاهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا فَلَا شَرْحَ م ر. هُ فُود: (رَأَاهَا) هَذَا يُخْرِجُ الْحُكْمَةَ مُطْلَقًا فَلَا تَكُونُ إِلَّا خَفِيَّةً وَهُوَ مُتَّجِعٌ، وَالْعَيْنِيَّةُ الَّتِي لَا تَذَرُكَ إِلَّا بِرَائِحَتِهَا وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ قَلْبِيٍّ رَاجِعٍ.

المذكورة فيه، فإن قلت فما وجه الرد على الروباني حينئذ قلت وجهه ما أفاده كلامهم أن المدار هنا على ما فيه تقصير وعذمه وبوجود تلك الحيثية يوجد التقصير نظير ما مر في نجس يتحرك بخر كته أن المدار على الحركة بالقوة بخلافه في السجود على متحرك بخر كته لفحش النجاسة وما هنا نجاسة فكان إلحاقها بها أولى (قلت الأصح المنصوص وقول الجمهور: إن مخفي الكفر هنا كمنعنيه والله أعلم) لقدّم أهلية الكافر للصلاة بوجوه بخلاف غيره. (والأصح كالمراة في الأصح) بجامع التقصير، فإن بان ذلك أو شيء مما مر غير نحو الحديث والخبر أثناء الصلاة استأنف أو بعدها أعاد بخلاف ما لو بان حدثه.....

القضاء على الأعمى مطلقاً ونقل سم على المنهج عن حنج مثله وعن م ر خلافة. اه. فود: (ما وجه الرد إلخ) أي الإغتراض المذكور. فود: (حينئذ) أي حين التظهير في القضية المذكورة، وكون المنج عذم لزوم الإعادة على الأعمى مطلقاً. فود: (وبوجود تلك الحيثية) أي قوله بحيث لو تأملها إلخ و. فود: (يوجد التقصير) أي عن نحو الجالس، فإنه بحيث لو قام لراى فهو مقصّر كردي وفيه توقف، فإن فرض المسألة كما تقدّم أن المصلي جالساً لعجزه فرضه الجلوس فلا تقيط منه أضلاً. فود: (أن المدار إلخ) بيان لما مر. فود: (بخلافه) أي المدار. فود: (في السجود) أي، فإن المدار فيه على التحريك بالفعل كردي ولعل الأولى إزجاع ضمير بخلافه إلى قول الشارح ما مر في نجس إلخ. فود: (سني: (الأصح) أي الزجاج ع ش. فود: (سني: (هنا) إنما قيّد به؛ لأنهم في غير هذا المحل قرءوا بينهما وبينه ما قالوه في الشهادات أنه لو شهد حال كفره وردت شهادته ثم أسلم وأعادها، فإن كان ظاهر الكفر قبلت الإعادة منه، وإن كان مخفياً له فلا تقبل لانهاية ع ش. فود: (لقدّم) إلى قوله بخلاف ما إلخ في النهاية والمغني. فود: (سني: (والأصح كالمراة إلخ) أي قبيد الفارئ المؤتم به مغني ونهاية. فود: (ذلك) أي كون الإمام أمياً. فود: (نحو الحديث إلخ) أي كالتبئة. فود: (والخبر) أي الخفي، والضابط أن كل ما لو تبين بعد الفراغ يجب معه الإعادة إذا بان في الأثناء يجب به الاستئناف وما لا يجب الإعادة معه مما تمنع القدوة مع العلم به إذا بان في الأثناء وجبت به نية المفارقة ودخل في قوله غير نحو الحديث ما لو تبين قدوة المصلي عارياً أو قاعداً على الشرة أو القيام ع ش. فود: (بخلاف ما لو بان حدثه إلخ) أي أو نحوهما مما مر في الشرح أو الحاشية.

فود: (بخلاف ما لو بان حدثه أو خبئه إلخ) يتبني أن المراد خبئه الخفي أما الظاهر فقياس وجوب الإعادة إذا بان بعد الصلاة وجوب الاستئناف إذا بان في أثنائها ولا يجوز الاستمرار مع نية المفارقة فما دل عليه قول الرزوي. (فزع) إذا بان في أثناء الصلاة حدث إمامه أو تنجسه أي ولو بنجاسة خفية كما في شرحه، والباي فارقته أو بعد غير الجمعة لم يقص. اه. من أنه إذا بان في الأثناء تنجسه بنجاسة ظاهرة كفت مفارقتها ولم يجب الاستئناف يتبني أن يكون مبنيًا على ما مشى عليه كما أفاده إطلاقه من أنه إذا بان بعد الصلاة تنجسه بالظاهرة لم يجب القضاء فليتأمل.

أَوْ خَبْتُهُ أَثْنَاءَهَا، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ مُفَارَقَتُهُ وَيُنْيِي، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْوُقُوفَ عَلَى نَحْوِ قِرَاءَتِهِ أَسْهَلُ مِنْهُ عَلَى طَهْرِهِ؛ لِأَنَّهُ، وَإِنْ شُوْهِدَ فَحُدُوثُ الْحَدِيثِ بَعْدَهُ قَرِيبٌ بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ.

(وَلَوْ اقْتَدَى) رَجُلٌ (بِخُتْنِي) فِي ظَنِّهِ (فَبَانَ رَجُلًا) أَوْ خُتْنِي بِامْرَأَةٍ فَبَانَ أَثْنَى أَوْ خُتْنِي بِخُتْنِي فَبَانَ مُسْتَوَيَيْنِ مَثَلًا (لَمْ يَسْقُطِ الْقَضَاءُ فِي الْأَظْهَرِ) لِعَدَمِ انْعِقَادِ صَلَاتِهِ لِعَدَمِ جُزْمِ نَيْبِهِ وَخَرَجَ يَقُولُنَا فِي

هـ فَوَدَّ: (أَوْ خَبْتُهُ) يَتَّبَعِي أَنَّ الْمَرَادَ خَبْتُهُ الْخَفِيُّ أَمَّا الظَّاهِرُ فَقِيَاسٌ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ إِذَا بَانَ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَجُوبُ الْإِسْتِنَافِ إِذَا بَانَ فِي أَثْنَائِهَا وَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِمْرَارُ مَعَ نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الرُّوضِ مِنْ جَوَازِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَرْجُوحِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا بَانَ بَعْدَ الصَّلَاةِ تَنَجَّسَ بِالظَّاهِرَةِ لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ قَالَهُ سَم وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ. هـ فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ مُفَارَقَتُهُ) أَيِ عَقَبَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَا يُغْنِي عَنْهَا تَرْكُ الْمَتَابِعَةِ قَطْعًا مُغْنِي وَفِي سَم يَبْدُو ذِكْرُ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَبِعِبَارَةٍ شَرَحَ الْعُبَابِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ بَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِذَا مَضَتْ لَحْظَةً وَلَمْ يَتَوَدَّ ذَلِكَ أَيِ الْمُفَارَقَةِ. اهـ. وَيُظْهَرُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ إِذَا طَرَأَ حَدَثُ الْإِمَامِ مَثَلًا وَعَلِمَ بِهِ بَلْ قَدْ يُقَالُ بِالْأَوَّلَى ثُمَّ رَأَيْتُ صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّارِحُ فِي فَضْلِ خَرَجِ الْإِمَامِ وَظَاهِرُهُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْبُطْلَانَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى انْتِظَارِ كَثِيرٍ بِخِلَافِ مَا يَأْتِي فِيمَنْ لَمْ يَتَوَدَّ الْإِقْدَاءَ، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ هُنَا أَقْدَاءُ بِخِلَافِهِ هُنَا، فَإِنَّهُ سَبَقَ الْإِقْدَاءَ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَالْفَرْقُ أَنَّ الْوُقُوفَ الْخَفِيَّ) قَدْ يُقَالُ أَيْضًا، وَالْقِرَاءَةُ رُكْنٌ، وَالطَّهَارَةُ شَرْطٌ وَيُخْتَلَطُ لِلْأَوَّلَى مَا لَا يُخْتَلَطُ لِلثَّانِي بِصُرْفِي. هـ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ) أَيِ بِخِلَافِ صَبْرٍ وَزَيَّةً أَمَّا بَعْدَ مَا سَمِعَ قِرَاءَتَهُ مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (أَوْ خُتْنِي بِامْرَأَةٍ) أَيِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِحَالِهَا بَلْ ظَنَّتْهَا رَجُلًا كَمَا يُفِيدُهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ. هـ فَوَدَّ: (فَبَانَ الْخَفِيُّ) أَيِ الْخُتْنِي الْمَامُومُ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ خُتْنِي بِخُتْنِي) أَيِ فِي ظَنِّهِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (فَبَانَ مُسْتَوَيْنِ مَثَلًا) أَيِ بَانَ رَجُلَيْنِ أَوْ امْرَأَتَيْنِ أَوْ بَانَ الْمَامُومُ امْرَأَةً. مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ الْخَفِيُّ) عِبَارَةٌ الْتَهَامِيَّةُ وَالْمُغْنِي وَصَوَّرَ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ مَسْأَلَةَ الْكِتَابِ بِمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِحَالِهِ حَتَّى بَانَ رَجُلًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَذَا الطَّرِيقُ أَصَحُّ، وَالْوَجْهُ الْجُزْمُ بِالْقَضَاءِ عَلَى الْعَالِمِ بِخُبْرَتِهِ لِعَدَمِ انْعِقَادِ الصَّلَاةِ ظَاهِرًا وَاسْتِحَالَةِ جُزْمِ النَّيَّةِ انْتَهَى، وَالْوَجْهُ الْجُزْمُ بِعَدَمِ الْقَضَاءِ إِذَا بَانَ رَجُلًا فِي تَصَوُّيرِ الْمَاوَزْدِيِّ لَا سِيَّمَا إِذَا لَمْ يَمُضِ قَبْلَ تَبَيُّنِ الرُّجُولِيَّةِ زَمَنٌ طَوِيلٌ وَأَنَّهُ لَوْ ظَنَّتْ رَجُلًا ثُمَّ بَانَ فِي أَثْنَائِهَا خُبْرَتُهُ وَجِبَّ اسْتِنَافُهَا نَعَمْ لَوْ ظَنَّتْ فِي الْإِقْدَاءِ رَجُلًا ثُمَّ لَمْ يَعْلَمْ بِحَالِهِ حَتَّى بَانَ رَجُلًا فَلَا قَضَاءَ، وَالْأَوَجُّهُ أَنَّ التَّرُدُّ فِي النَّيَّةِ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي الْإِقْدَاءِ أَوْ الدَّوَامِ لَكِنْ فِي الْإِقْدَاءِ يَضُرُّ مُطْلَقًا وَفِي الْإِثْنَاءِ إِنْ طَالَ الزَّمَانُ أَوْ مَضَى رُكْنٌ عَلَى ذَلِكَ ضَرٌّ وَلَا فَلَاهُ عِبَارَةٌ سَم بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الْإِيْمَابِ مِثْلُ

هـ فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ مُفَارَقَتُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِالنَّيَّةِ اهـ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ إِذَا طَرَأَ حَدَثُ الْإِمَامِ مَثَلًا وَعَلِمَ بِهِ بَلْ قَدْ يُقَالُ بِالْأَوَّلَى فَتَأَمَّلْهُ وَرَاجِعْ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي فَضْلِ خَرَجِ الْإِمَامِ مِنْ صَلَاتِهِ قَبِيلٌ وَلَوْ أَخْرَمَ مُتَّفَرِّدًا فَرَاجِعُهُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَا يُغْنِي عَنِ الْمُفَارَقَةِ تَرْكُ الْمَتَابِعَةِ قَطْعًا بَلْ تَبْطُلُ بِهِ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى بَعْضَ صَلَاتِهِ خَلْفَ مَنْ عَلِمَ بُطْلَانَ صَلَاتِهِ. اهـ. وَبِعِبَارَةِ شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْمَجْمُوعِ بَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِذَا مَضَتْ لَحْظَةً وَلَمْ يَتَوَدَّ ذَلِكَ أَيِ الْمُفَارَقَةِ الْخَفِيِّ وَظَاهِرُهُ هَذَا الْكَلَامُ أَنَّ الْبُطْلَانَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى انْتِظَارِ كَثِيرٍ بِخِلَافِ مَا يَأْتِي فِيمَنْ لَمْ يَتَوَدَّ الْإِقْدَاءَ وَالْفَرْقُ أَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ

ظَنَّهُ مَا لَوْ كَانَ خُشْيٌ فِي الْوَاقِعِ بَأَن كَانَ اشْتِبَاهُ حَالَهُ مَوْجُودًا حِينَئِذٍ لَكِنْ ظَنَّهُ رَجُلًا ثُمَّ بَأَن
خُشْيٌ بَعْدَ الصَّلَاةِ ثُمَّ اتَّصَحَّ بِالذِّكْرِ فَلَا تَلْزَمُهُ إِعَادَةُ عَلَى الْأَوْجِهَ لِلْجَزْمِ بِالنِّيَّةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ
صَلَّى خُشْيٌ خَلْفَ امْرَأَةٍ ظَانًّا أَنَّهَا رَجُلٌ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّوُثَةُ الْخُشْيِ كَمَا صَحَّحَهُ الرَّوْيَانِيُّ؛ لِأَنَّ لِلْمَرَأَةِ
عَلَامَاتٍ ظَاهِرَةً غَالِيًا تُعْرَفُ بِهَا فَهُوَ هُنَا مُقْصَرٌ، وَإِنْ جَزَمَ بِالنِّيَّةِ.
(وَالْعَدْلُ) وَلَوْ قِنًا مُقْصُولًا (أَوَّلَى) بِالْإِمَامَةِ (مَنْ الْفَاسِقِي).....

قَوْلُهُمَا وَأَنَّهُ لَوْ ظَنَّهُ رَجُلًا إِلَى نَعْمٍ نَفْسُهَا وَقَدْ يُتَّجَهُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ تَبَيَّنَ فِي الْإِتِّهَادِ خُشْيُهُ ثُمَّ ذُكِرَتْهُ قَبْلَ طُولِ
الْفَضْلِ وَمَضَى رُكْنٌ بَنَى بَلْ لَوْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ قَبْلَ الْمَفَارِقَةِ اسْتَمَرَّتِ الصَّحَّةُ وَلَمْ تَجِبِ الْمَفَارِقَةُ، وَإِنْ لَمْ
يَتَبَيَّنْ إِلَّا الْخُشْيُ أَوْ تَبَيَّنَتْ الذِّكْرُ أَيْضًا بَعْدَهَا لَكِنْ مَعَ طُولِ الْفَضْلِ أَوْ مَضَى رُكْنٌ اسْتَأْنَفَ لِيُطْلَاهَا
بِالتَّرَدُّدِ فِي الْإِقْتِدَاءِ بَعْنٍ لَا يَصِحُّ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ فَلْيُتَأَمَّلْ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ ر وَالْأَوْجِهَ أَنَّ التَّرَدُّدَ فِي النَّيَّةِ
إِلْخَ أَي فِي نَفْسِ النَّيَّةِ كَانَ تَرَدُّدًا فِي ذِكْرِ إِمَامِهِ بَأَن عَلِمَهُ خُشْيٌ وَتَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ ذَكَرَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَوْ أَتَى،
وَأَمَّا التَّرَدُّدُ فِي النَّيَّةِ عَلَى وَجْهِ أَنَّهُ هَلْ يَتَقَى فِي الصَّلَاةِ أَوْ يَخْرُجُ مِنْهَا فَيَقْصُرُ مُطْلَقًا طَالَ زَمَنُ التَّرَدُّدِ أَوْ
قَصُرَ. اهـ. ه فُؤَد: (لَكِنْ ظَنَّهُ رَجُلًا إِنْخَ) يَخْرُجُ مَا لَوْ شَكَّ فِيمَا يَظْهَرُ وَيُقَارِقُ قَوْلَهُ فِيمَا مَرَّ بَعْنٍ يَجُوزُ
كَوْنُهُ أَمَّا بَأَن الْأَمْرَ يَجُوزُ اقْتِدَاءُ الذِّكْرِ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ أَي إِذَا كَانَ مِثْلَهُ بِخِلَافِ الْخُشْيِ فَلْيُرَاجَعْ سَمَ وَتَقَدَّمَ
عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَع ش مَا يُوَافِقُهُ. ه فُؤَد: (كَمَا صَحَّحَهُ الرَّوْيَانِيُّ) أَي وَجُوبُ الْإِعَادَةِ وَالَّذِي يَظْهَرُ
فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَدَمُهَا إِذْ لَا تَرَدُّدَ حِينَئِذٍ مُغْنِي عِبَارَةً ع ش بَعْدَ سَوَقِ كَلَامِ الشَّارِحِ لَكِنْ نَقَلَ سَمَ عَنْ شَرْحِ
الْعِيَابِ لَهُ خِلَافَهُ وَهُوَ قَرِيبٌ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْخُشْيَ جَازِمٌ بِالنِّيَّةِ وَبِأَنَّهُ مُسَاوَاهُ لِإِمَامِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَلَا
وَجْهَ لِلزُّومِ الْإِعَادَةِ وَلَا لِيَكُونَ الْمَرَأَةُ لَهَا عَلَامَاتٌ تَدُلُّ عَلَيْهَا وَفِي سَمَ عَلَى الْغَايَةِ الْجَزْمُ بِمَا فِي شَرْحِ
الْعِيَابِ. اهـ. ه فُؤَد: (وَلَوْ قِنًا) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلِيَخْبِرَ الْحَاكِمُ إِلَى صَحَّ أَنَّ
إِلْخَ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَا وَرَعَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فِي مُرْسَلٍ إِلَى صَحَّ أَنَّ إِلْخَ وَقَوْلَهُ وَهِيَ إِلَى وَتَكَرَّرَ وَقَوْلَهُ
غَيْرُ نَحْوِ مَا ذَكَرَ إِلَى قَالَ.
قَوْلُ (سَمِي): (مَنْ الْفَاسِقِي) أَي، وَإِنْ اخْتَصَّ بِصِفَاتٍ مُرْجُوحَةٍ كَكَوْنِهِ أَفْقَهُ أَوْ أَفْرَأَ مُغْنِي.

اقْتِدَاءُ هُنَاكَ بِخِلَافِهِ هُنَا، فَإِنَّهُ سَبَقَ الْإِقْتِدَاءُ. ه فُؤَد: (لَكِنْ ظَنَّهُ رَجُلًا) يَخْرُجُ مَا لَوْ شَكَّ فِيمَا يَظْهَرُ وَيُقَارِقُ
قَوْلَهُ فِيمَا مَرَّ بَعْنٍ يَجُوزُ كَوْنُهُ أَمَّا بَأَن الْأَمْرَ يَجُوزُ اقْتِدَاءُ الذِّكْرِ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ أَي إِذَا كَانَ مِثْلَهُ بِخِلَافِ
الْخُشْيِ فَلْيُرَاجَعْ. ه فُؤَد: (فَلَا تَلْزَمُهُ إِعَادَةُ عَلَى الْأَوْجِهَ لِلْجَزْمِ بِالنِّيَّةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ صَلَّى خُشْيٌ إِنْخَ) ذَكَرَ
الرَّوْيَانِيُّ فِي الْبَحْرِ فِيمَا إِذَا اقْتَدَى خُشْيٌ بِامْرَأَةٍ مُعْتَقِدًا أَنَّهَا رَجُلٌ ثُمَّ بَأَن أَنَّ الْخُشْيَ أَتَى عَنْ الْإِلَهِ
احْتِمَالَيْنِ أَحَدُهُمَا الصَّحَّةُ لِاعْتِقَادِهِ جَوَازَ الْإِقْتِدَاءِ وَقَدْ بَأَن فِي الْمَالِ جَوَازُهُ، وَالثَّانِي عَدَمُ الصَّحَّةِ
لِتَقْرِيبِهِ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ كَوْنُهَا امْرَأَةً قَالَ وَهَذَا أَصَحُّ قَالَ وَعَلَى هَذَا لَوْ حَكَّمَ الْحَاكِمُ فِي الْعُدُودِ وَهُوَ
يَعْتَقِدُهُ رَجُلًا ثُمَّ بَأَن كَذَلِكَ فَالْحُكْمُ صَحِيحٌ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي. اهـ. وَلَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ فِي حَدِّ
الشَّرْبِ وَغَيْرِهِ بَيْنَ الرَّجُلِ، وَالْمَرَأَةِ بَلْ فِي الْقِصَاصِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَوْ ظَنَّهُ رَجُلًا أَي عِنْدَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ قَبَانَ

ولو خروا فاضلاً إذ لا وثوق به في المحافظة على الشروط ولخبر الحاكم وغيره: (إن سرؤكم أن تقبل صلاتكم فليؤتكم خياركم، فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم، وفي مرسل صلوا خلف كل بر وفاجر، ويقضه ما صنع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلي خلف الحجاج وكفى به فاسقاً وتكره خلفه وهي خلف مبتدع لم يكفر ببدعيته أشد لأن اعتقاده لا يفارقه وتكره إمامة من يكرهه أكثر القوم.....

قود: (ولو خروا فاضلاً) شامِل لما إذا كان الفاسق فقيهاً والمذلل غير فقيه سم. قود: (إن سرؤكم) أي إن أردتكم ما يسركم. قود: (فإنهم وفدكم) أي الواسطة بينكم وبين ربكم وذلك؛ لإتته سبب في حصول ثواب الجماعة للمؤمنين وهو يتفاوت بتفاوت أحوال الأئمة ش. قود: (وفي مرسل صلوا إلخ) أي، وإنما صحت خلف الفاسق لما في خبر مرسل إلخ. قود: (وكفى به إلخ) عبارة النهاية والمغني قال الإمام الشافعي وكفى به فاسقاً. اه. قود: (وتكره) أي الصلاة خلفه أي الفاسق مطلقاً كما مر في شرح وما كثر جمنه أفضل إلا ليدفع إمامه وفي ع ش ما نصه، وإذا لم تحصل الجماعة إلا بالفاسق والمبتدع لم يكره الائتمام طيلوي وم ر. اه. سم على المنهج. اه. وفي التجنيزي عن البرماوي ما نصه ويكره على أهل الصلاح والخير الصلاة خلف الفاسق، والمبتدع ونحوهما؛ لإتته يخيّل الناس على تحسين الظن بهم. اه. قود: (وتكره إمامة من يكرهه إلخ) عبارة المغني تيمم يكره تنزيهاً أن يؤم الرجل قوماً أكثرهم له كارهون لأمر مذموم شرعاً كإل ظالم أو متغلب على إمامة الصلاة ولا يستحبها أو لا يختار من التجاسة أو يمتنع هينات الصلاة أو يتعاطى معيشة مذمومة أو يعاشر الفسقة أو نحوهم، وإن نصبه لها الإمام الأعظم أما إذا كرهه دون الأكثر أو الأكثر لا لأمر مذموم فلا يكره الإمامة، فإن قيل: إذا كانت الكراهة لأمر مذموم شرعاً فلا فرق بين كراهة الأكثر وغيرهم أجيب بأن صورة المسألة أن يختلفوا في أنه بصفة الكراهة أم لا فيعتبر قول الأكثر؛ لإتته من باب الرواية قال في المجموع ويكره أن يؤتي الإمام الأعظم على قوم رجلاً يكرهه أكثرهم نص عليه الشافعي وصرح به صاحب الشامل، والتميم ولا يكره إن كرهه دون الأكثر بخلاف الإمامة العظمى، فإنها تكره إذا كرهها البعض ولا يكره أن يؤم من فيهم أبوه أو أخوه الأكبر. اه. قود: (أكثر القوم إلخ) أي وتكره عليه وكذا لو كرهه كل القوم كما في الروضة ونص عليه الشافعي انتهى منادي ونقل عن حواشي الروض

في اثنا عشر خنوته لزمه مفارقه وهل يني ويستأنف فيه نظر. اه. قال الشارح في شرح الباب فظاهر كلامهم الذي في المتن أن المعتد فيما نظر فيه الاستئناف. اه. وقد يتجه أن يقال إن تبين في الأثناء خنوته ثم ذكرته قبل طول الفصل ونصى ركن بنى بل لو تبين ذلك قبل المفارقة استمرت الصحة ولم تجب المفارقة، وإن لم يتبين إلا الخنوة أو تبينت الذكورة أيضاً بعدها لكن مع طول الفصل أو نصى ركن استأنف ليطلائها بالتردد في الإفتاء بمن لا يصح الإفتاء به فلينأمل. قود: (ولو خروا فاضلاً) شامِل لما إذا كان الفاسق فقيهاً، والمذلل غير فقيه.

لِمَذْمُومٍ فِيهِ شَرْعِيٌّ غَيْرُ نَحْوِ مَا ذَكَرْتُهُ لِيُزَوِّدَ تَقْلِيظَاتٍ فِيهِ فِي السُّنَّةِ حَتَّى أَخَذَ مِنْهَا بَعْضُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ كَبِيرَةٌ لَا الْإِيْتِمَامَ بِهِ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَبَحْرُهُ عَلَى الْإِمَامِ نَصَبُ الْفَاسِقِ إِمَامًا لِلصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِمُرَاعَاةِ الْمَصَالِحِ وَلَيْسَ مِنْهَا أَنْ يُوقَعَ النَّاسُ فِي صَلَاةٍ مَكْرُوهَةٍ. اهـ. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُرْمَةُ نَصَبِ كُلِّ مَنْ كَرِهَ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ وَنَظِيرُ الْمَسْجِدِ وَنَائِبُ الْإِمَامِ كَهُوَ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْأَفْقَةَ) فِي الصَّلَاةِ وَمَا يَتَقَلَّبُ فِيهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ (أَوَّلَى مِنَ الْأَفْقَاءِ) غَيْرَ الْأَفْقَةِ، وَإِنْ حَفِظَ كُلُّ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ لِلْفِقْهِ أَهَمُّ لِقَدَمِ انْحِصَارِ حَوَادِثِ الصَّلَاةِ وَلِأَنَّهُ ﷺ «قَدَّمَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى مَنْ هُمْ أَقْرَأُ مِنْهُ» لِيَخْتَبِرَ الْبُخَارِيُّ «لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ فِي حَيَاتِهِ ﷺ إِلَّا أَرْبَعَةً أَنْصَارَ خَزْرَجِيُونَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبُو زَيْدٍ ﷺ».....

لِوَالِدِ الشَّارِحِ م ر التَّصْرِيحُ بِالْحُرْمَةِ عَلَى الْإِمَامِ فِيمَا لَوْ كَرِهَهُ كُلُّ الْقَوْمِ أَقُولُ: وَالْحُرْمَةُ مَفْهُومٌ تَقْيِيدُ الشَّارِحِ الْكِرَاهَةَ بِكَوْنِهَا مِنْ أَكْثَرِ الْقَوْمِ ع ش. ة فُود: (لِأَمْرِ مَذْمُومٍ شَرْعًا) أَنَا لَوْ كَرِهَهُ لَغَيْرِ ذَلِكَ فَلَا كِرَاهَةَ فِي حَقِّهِ بَلِ الذُّومُ عَلَيْهِمْ ع ش. ة فُود: (غَيْرُ نَحْوِ مَا ذَكَرْتُ) أَيِ كَوَالِ ظَالِمٍ وَمَنْ تَقَلَّبَ عَلَى إِمَامَةِ الصَّلَاةِ وَلَا يَسْتَحِقُّهَا أَوْ لَا يَخْتَرِزُ عَنِ التَّجَاسَةِ أَوْ يَمْنَحُو هَيْبَاتِ الصَّلَاةِ أَوْ يَتَعَاطَى مَعِيشَةَ مَذْمُومَةٍ أَوْ يُعَاشِرُ الْفَسَاقَ وَنَحْوَهُمْ انْتَهَى مُنَاوِي. اهـ. ع ش وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ مِثْلُهُ. ة فُود: (لَا الْإِيْتِمَامَ بِهِ) أَيِ لَا يُكْرَهُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ حَيْثُ كَانَ عَدْلًا وَلَا يَلْزَمُ مِنْ اِزْتِكَابِهِ الْمَذْمُومُ نَفْيُ الْعِدَالَةِ ع ش. ة فُود: (وَيَنْهَرُ عَلَى الْإِمَامِ نَصَبُ الْفَاسِقِ إِلَخْ) لَمْ يُصْرَحْ بِبُطْلَانِ النَّصَبِ وَسَيَأْتِي تَعَرُّضُ الشَّارِحِ لَهُ فِي شَرْحِ وَطِبِّ الصَّنْعَةِ وَنَحْوِهَا سَمِ عِبَارَةٌ ع ش أَيِ وَلَا تَصِيحُ تَوَلِيَّتُهُ كَمَا قَالَ هَجَّ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ تَصِيحُ تَوَلِيَّتُهُ لَا يَسْتَحِقُّ مَا رَتَّبَ لِلْإِمَامِ. اهـ. وَجَزَمَ شَيْخُنَا بِذَلِكَ بِلا عَزْوٍ وَبِعِبَارَةِ الْإِفْتِاحِ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ وَلَاةِ الْأُمُورِ تَقْرِيرُ فَاسِقٍ إِمَامًا فِي الصَّلَاةِ كَمَا قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ، فَإِنْ قُلَّ لَمْ تَصِيحُ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ. ة فُود: (وَنَظِيرُ الْمَسْجِدِ) أَيِ إِذَا كَانَتِ التَّوَلِيَّةُ لَهُ ع ش. ة فُود: (فِي الصَّلَاةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْأَوْجَهُ فِي الْمُغْنِيِّ لِأَقُولُهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ إِلَى الْمُتَنِ.

ة فُود: (سَيِّئٌ) (أَوَّلَى مِنَ الْأَفْقَاءِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ عَارِيًا وَغَيْرُهُ مَسْتَوْرًا وَيَتَّبِعِي خِلَافُهُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ كِرَاهَةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْعَارِي ع ش. ة فُود: (لِيَخْتَبِرَ الْبُخَارِيُّ لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ إِلَخْ) قَالَ الْجُمْهُورِيُّ فِي شَرْحِ الرَّائِيَةِ، وَالصَّحَابَةُ الَّذِينَ حَفِظُوا الْقُرْآنَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ كَثِيرُونَ فَمِنْ الْمُهَاجِرِينَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَحُذَيْفَةُ وَسَالِمٌ وَابْنُ السَّائِبِ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَمِنْ الْأَنْصَارِ أَبِي زَيْدٌ وَمُعَاذُ وَأَبُو الْبُرْدَاءِ وَأَبُو زَيْدٍ وَمُجَمِّعٌ فَمَعْنَى قَوْلِ أَنَسٍ لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَرْبَعَةً أَبِي زَيْدٌ وَمُعَاذُ وَأَبُو زَيْدٍ أَنَّهُمْ الَّذِينَ تَلَفُّوهُ مُشَافَهَةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ الَّذِينَ جَمَعُوهُ بِوُجُوهِ قِرَائَتِهِ انْتَهَى وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ الْجَوَابَيْنِ، وَإِنْ اسْتَبَعَدَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْمَضَرِّ كَافٍ فِي دَفْعِ الْإِشْكَالِ ع ش.

ة فُود: (وَيَنْهَرُ عَلَى الْإِمَامِ نَصَبُ الْفَاسِقِ إِلَخْ) لَمْ يُصْرَحْ بِبُطْلَانِ النَّصَبِ وَسَيَأْتِي تَعَرُّضُ الشَّارِحِ لَهُ أَيِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُتَنِ وَطِبِّ الصَّنْعَةِ وَنَحْوِهَا.

وَحَبَرُ: «أَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقَرُّهُمْ» مَحْمُولٌ عَلَى عُرْفِهِمُ الْغَالِبِ أَنَّ الْأَقْرَأَ أَفْقَهُ لِأَنَّهُمْ كَانُوا بِضُمُونٍ لِلْحِفْظِ مَعْرِفَةً فِقْهُ الْآيَةِ وَعُلُومِهَا نَعْمَ يَتَسَاوَى قِيْنٌ فَقِيْهٌ وَحُرٌّ غَيْرُ فَقِيْهٍ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى قِيْنٍ أَفْقَهُ وَحُرٌّ فَقِيْهٍ؛ لِأَنَّ مُقَابَلَةَ الْحُرِّيَّةِ بَزِيَادَةِ الْفِقْهِ غَيْرُ بَعِيدَةٍ بِخِلَافِ مُقَابَلَتِهَا بِأَصْلِ الْفِقْهِ فَهُوَ أَوَّلَى مِنْهَا لِتَوَقُّفِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ دُونَهَا ثُمَّ رَأَيْتُ السُّبْكِي أَسَارَ لَذَلِكَ (و) الْأَصَحُّ أَنَّ الْأَفْقَةَ أَوَّلَى مِنَ (الْأَوْزَعِ)؛ لِأَنَّ حَاجَةَ الصَّلَاةِ إِلَى الْفِقْهِ أَهَمُّ كَمَا مَرَّ وَتَقَدَّمَ الْأَقْرَأَ عَلَى الْأَوْزَعِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَقْرَأِ الْأَصَحُّ قِرَاءَةً، فَإِنَّ اسْتِزْمًا فِي ذَلِكَ فَالْأَكْثَرُ قِرَاءَةً وَبَحَثُ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّ التَّخَيُّرَ بِقِرَاءَةِ السَّبْعِ أَوْ بَعْضِهَا مِنْ ذَلِكَ وَتَرَدَّدَ فِي قِرَاءَةِ مُسْتَمْلَةٍ عَلَى لَحْنٍ لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى وَيُتَّجَهُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهَا وَبَحَثُ أَيْضًا تَقْدِيمَ الْأَرْهَدِ عَلَى الْأَوْزَعِ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنْهُ إِذِ الرَّهْدُ تَجَنَّبُ فَضْلُ الْحَلَالِ، وَالْوَرَعُ تَجَنَّبُ الشُّبْهَةِ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ زِيَادَةٌ عَلَى

فُود: (وَحَبَرُ أَحَقُّهُمْ إِنْخ) رُدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. فُود: (مَحْمُولٌ عَلَى عُرْفِهِمُ الْغَالِبِ إِنْخ) لَعَلَّ مِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ الصَّدِيقُ فَلَا يَنَافِي ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ سَم. فُود: (وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ) أَيِ حَمْلُ مَا فِي الْمَجْمُوعِ. فُود: (فَهُوَ أَوَّلَى إِنْخ) أَيِ الْقِيْنُ الْمُخْتَصُّ بِأَصْلِ الْفِقْهِ سَم. فُود: (لِإِنَّ حَاجَةَ الصَّلَاةِ) إِلَى قَوْلِ الْمَشْنِ وَمُسْتَحَقُّ الْمُنْفَعَةِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لِعُمُومِ خَبَرٍ مُسْلِمٍ بِتَقْدِيمِ الْأَسَنِ وَقَوْلُهُ وَخَبَرٌ إِلَى وَتُخَيَّرُ وَقَوْلُهُ أَيِ بَأَنَّ لَمْ يُسَمَّ إِلَى ثُمَّ وَقَوْلُهُ فَرَجَحَهَا وَقَوْلُهُ وَلَايَةً صَحِيحَةً إِلَى أَوْ كَانَ. فُود: (وَتَقَدَّمَ الْأَقْرَأَ عَلَى الْأَوْزَعِ) أَيِ كَمَا قَالَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ الْجُمْهُورِ وَمُعْنِي قَالَ الْبَصْرِيُّ فِي التَّفْسِيرِ شَيْءٌ مِنْ تَقْدِيمِ الْأَقْرَأَ عَلَى الْأَوْزَعِ الَّذِي يَتَرَأَّى قِرَاءَةً صَحِيحَةً، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ أَصَحُّ قِرَاءَةً أَوْ أَكْثَرُ قُرْآنًا. اهـ. فُود: (الْأَصَحُّ قِرَاءَةً) أَيِ لِمَا يَحْفَظُهُ، وَإِنْ قُلَّ قِيْقَدَمُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ يَحْفَظُ أَكْثَرَ مِنْهُ لَكِنْ بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَحْفَظُ الْقُرْآنَ بِكَمَالِهِ مَثَلًا وَيَصْحَحُ آيَاتٍ قَلِيلَةً كَأَوَّلِ الْوَرِاطِ عَادَتُهُ بِالْإِمَامَةِ بِهَا وَالْآخِرُ يَحْفَظُ نِصْفَ الْقُرْآنِ مَثَلًا وَيُصَحِّحُهُ بِنَمَائِهِ فَمِنْ يُقَدِّمُ مِنْهُمَا فِيهِ نَظَرٌ، وَإِطْلَاقُهُمْ قَدْ يَفْتَضِي تَقْدِيمَ مَنْ يَحْفَظُ النِّصْفَ وَلَوْ قِيلَ بِتَقْدِيمِ مَنْ يَحْفَظُ الْكُلَّ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى صِحَّةِ مَا يُصَلِّي بِهِ لَمْ يَتَعَدَّ ش. فُود: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي أَصَحِّيَّةِ الْقِرَاءَةِ. فُود: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِنَ الْأَصَحِّ قِرَاءَةً. فُود: (وَتَرَدَّدَ) أَيِ الْإِسْنَوِيُّ. فُود: (لَا عِبْرَةَ بِهَا إِنْخ) أَيِ فَلَا يُقَدِّمُ صَاحِبُهَا عَلَى غَيْرِهِ ع. ش. فُود: (وَيَبْحَثُ أَيْضًا إِنْخ) أَقَرُّهُ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى أَيْضًا عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَأَمَّا الرَّهْدُ فَهُوَ تَرْكُ مَا زَادَ عَلَى الْحَاجَةِ وَهُوَ أَعْلَى مِنَ الْوَرَعِ إِذْ هُوَ فِي الْحَلَالِ، وَالْوَرَعُ فِي الشُّبْهَةِ قَالَ فِي الْمُهْتَمَاتِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْمَرْجَحَاتِ، وَاعْتِبَارُهُ ظَاهِرٌ حَتَّى إِذَا اشْتَرَكَ فِي الْوَرَعِ وَامْتَنَزَّ أَحَدُهُمَا بِالرَّهْدِ قَدْ مَنَاهُ انْتَهَى. زَادَ النَّهَايَةُ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذْ بَعْضُ الْأَقْرَادِ لِلشَّيْءِ قَدْ يُفْضَلُ بِأَقْبَرِهِ. اهـ. فُود: (فَهُوَ زِيَادَةٌ إِنْخ) لَا مَوْقِعَ لَهُ هُنَا عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهَايَةُ عَقِبَ الْمَشْنِ أَيِ الْأَكْثَرُ وَرَعًا، وَالْوَرَعُ فَسَّرَهُ فِي التَّحْقِيقِ، وَالْمَجْمُوعُ بَأَنَّهُ اجْتِنَابُ الشُّبْهَاتِ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَفِي أَصْلِ الرِّوَايَةِ بَأَنَّهُ زِيَادَةٌ عَلَى الْعَدَالَةِ مِنْ حُسْنِ السِّيَرَةِ، وَالْحَقِيقَةِ. اهـ.

فُود: (مَحْمُولٌ عَلَى عُرْفِهِمُ الْغَالِبِ) لَعَلَّ مِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ الصَّدِيقُ فَلَا يَنَافِي ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ. فُود: (فَهُوَ) أَيِ الْقِيْنُ الْمُخْتَصُّ بِأَصْلِ الْفِقْهِ. فُود: (ثُمَّ رَأَيْتُ السُّبْكِي أَسَارَ لَذَلِكَ) كَذَا سَرَحَ م. ر.

العدالة بالحقّة وحسن السيرة ولو تميّز المفضّل من هؤلاء الثلاثة ببلوغ أو إتمام عدالة أو معرفة نسب كان أولى.

ويقدّم الأقفه، والأقرأ أي كلّ منهما وكذا الأورع (على الأسن، والنسب) فعلى أحدهما أولى؛ لأنّ فضيلة كلّ من الأولين لها تعلّق تامّ بصحّة الصلاة أو كما لها بخلاف الأخيرين (والجديد تقدّم الأسن) في الإسلام (على النسب)؛ لأنّ فضيلة الأول في ذاته، والثاني في أبيه إذ هو

• فود: (ولو تميّز المفضّل إلخ) فلو كان الأقفه أو الأقرأ أو الأورع صبيّاً أو قاصراً في سفره أو فاسقاً أو ولد زناً أو منجهول الأب فضده أولى نعم إن كان المسافر السلطان أو نائيه فهو أحقّ وأطلق جماعة أنّ إمامة ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه مكرهة وصورته أن يكون في ابتداء الصلاة ولم يسأله المأموم، فإن سواه أو وجده قد آخرم واقتدى به فلا بأس منفي ونهاية أي فلا لوم في الإفتداء ومعلوم منه نفي الكراهة ش عبارة الرشيدي أي فالكراهة إنما هي في تقدّمه على غيره الذي ليس مثله مع حضوره وليست راجعة إلى نفس إمامته. اهـ. • فود: (من هؤلاء الثلاثة) أي التي في المتن ومثلها الأزهد الذي في الشارح. • فود: (أو إتمام) أي بأن لا يكون مسافراً قاصراً ش أي والمأمومون متحنون وعلمه في شرح الرّوض باختلاف بين صلاتيهما أقول ولوقوع بعض صلاتهم من غير جماعة بخلافها خلف المتمّ رشيدي. • فود: (أو عدالة) أي وزادتها أو أصليها بأن يكون أحدهما عدلاً، والآخر فاسقاً ش وكتب عليه البصري أيضاً ما نصّه كيف يتأتى التميّز بالعدالة في غير الأورع بالنسبة للأورع فليتامل. اهـ.

• فود: (كان أولى) وتقدّم عن البويطي كراهة الإفتداء بالصبي للخلّاف في صحته، وأما الثلاثة الباقية هنا فالفايق ومنجهول النسب أي كاللقيط يُكره الإفتداء بهما ويتبني أن الإفتداء بالقاصر خلّاف الأولى.

(فائدة): سألت عمّا لو أسلم شخص ومكّت مدة كذلك ثم ارتدّ ثم أسلم شخص آخر ثم جدّد المرتدّ إسلامه واجتمعاً فمن المقدّم منهما، والجواب أن الظاهر تقدّم الثاني؛ لأنّ الردّة أبطلت شرف الإسلام للأول ومن ثم لا ثواب له على شيء من الأعمال التي وقعت فيه ش. • فود: (أي كلّ منهما) إلى قوله: وإن ذكر النسب في المنفي إلّا قوله وخبر إلى وتعتبر. • فود: (من الأولين) أي الأقفه، والأقرأ. • فود: (بخلاف الأخيرين) أي الأسن، والنسب ع ش. • فود: (إذ هو إلخ) عبارة النهاية والمنفي، والمراد بالنسب من ينسب إلى قرين أو غيره ممن يُعتبر في الكفاءة كالعلماء، والصُلحاء يقدّم الهاشمي، والمطلبي ثم سائر قرين ثم العربي ثم المجمي ويقدم ابن العالم أو الصالح على ابن غيره. اهـ. قال ع ش قوله ثم العربي أي باقي العرب وقوله م ر ويقدم ابن العالم إلخ أي بعد الاستواء فيما تقدّم. اهـ.

• فود: (ولو تميّز المفضّل من هؤلاء الثلاثة إلخ) تقدّم في شرح قول المتن، والكايل بالصبي قول الشارح نعم البالغ ولو مفضلاً أو قاصراً أولى منه أي من الصبي. اهـ.

المنشوب لمن يُعتَبَرُ في الكفاءة كالعرب بتفصيلهم وكالعلماء أو الصُّلَحَاءِ ولا عبرة بيسر في غير الإسلام فيقدم شاذب أسلم على شيخ أسلم اليوم نعم بحث المحدث الطبري أنهما لو أسلما معا واستويا في الصفات قدم الأسن لثبوت خبر مسلم بتقديم الأسن ومن أسلم بنفسه أولى بمن أسلم بالتبعية؛ لأن فضيلته في ذاته نعم إن كان بلوغ التابع قبل إسلام المستقل قدم التابع؛ لأنه أقدم إسلاما حينئذ، وخبر «وليؤمكم أكبركم» كان يجمع متقاربين في الفقه كما في مسلم وفي رواية في العلم وتعتبر الهجرة أيضا فيقدم أفقه فأقرأ فأورع فأقدم هجرة بالنسبة لأبائه إلى رسول الله ﷺ وبالنسبة لنفسه إلى دار الإسلام فأسن فأنسب فعلم أن المنتسب للأقدم هجرة مقدم على المنتسب لقرنيس مثلا، وإن ذكر النسب لا يفني عن ذكر الأقدم

• فود: (ومن أسلم بنفسه) أي، وإن تأخر إسلامه سم؟ • فود: (لأن فضيلته في ذاته) قد يقال: والآخر كذلك فلو قال بذاته لكان انتسب بقري. • فود: (وخبر وليؤمكم إلخ) كان ينبغي تقديمه على قول المتن، والجديد. • فود: (فأورع إلخ) وينبغي أخذًا مما قدمه من البحث فازهد فأورع. • فود: (فأقدم هجرة بالنسبة إلخ) وقياس ما مر من تقديم من أسلم بنفسه على من أسلم تبعًا تقديم من هاجر بنفسه على من هاجر أخذ آبائه، وإن تأخرت هجرته مغني زاد الإيعاب وظاهر تقديم من هاجر أخذ أصوله إليه ﷺ على من هاجر أخذ أصوله إلى دار الإسلام لا على من هاجر بنفسه إليها وهل يدخل في الأصول هنا الأئمة ومن أدلى بها كابي الأم قياس الكفاءة لا وقد يفرق بأن المدار هناك على شرف ما يظهر عادة التفاضل به وهنا على أدنى شرفه، وإن لم يكن كذلك. اه. سم. • فود: (وبالنسبة لنفسه إلخ) لا يظهر وجه لتخصيص الهجرة إلى دار الإسلام بالهجرة بالنسب فتأتي في الآباء أيضًا بقري.

• فود: (إلى دار الإسلام) أي بعده ﷺ من دار الحزب مغني. • فود: (فعلم أن المنتسب إلخ) كذا في شرح المنهج ولفظه وبما تقرّر علم أن المنتسب إلى من هاجر مقدم على المنتسب إلى قرنيس مثلا انتهى وكتب شيخنا العلامة الشهاب البرلسي بهامشه ما نصه قوله وبما تقرّر إلخ شبهته في هذا أن الهجرة مقدمة على النسب ويرويه أمران: الأول نصريح الرافعي بأن فضيلة ولده المهاجر من خير النسب مع نصريح الشيخين بتقديم قرنيس على غيرها. الثاني: أنه يلزمه أن يقول بمثل ذلك في ولده الأسن،

• فود: (ومن أسلم بنفسه) أي، وإن تأخر إسلامه. • فود: (لأنه أقدم إسلامًا) قد يقال هو أقدم إسلامًا، وإن كان بلوغه بعد إسلام المستقل حيث تقدم إسلام متبوعه على إسلام المستقل إلا أن يفيد بإسلامه قبل البلوغ. • فود: (فعلم أن المنتسب إلخ) كذا في شرح المنهج ولفظه وبما تقرّر علم أن المنتسب إلى من هاجر مقدم على المنتسب إلى قرنيس مثلا. اه. وكتب شيخنا العلامة الشهاب البرلسي بهامشه ما نصه قوله وبما تقرّر إلخ شبهته في هذا أن الهجرة مقدمة على النسب ويرويه أمران الأول نصريح الرافعي بأن فضيلة ولده المهاجر من خير النسب مع نصريح الشيخين بتقديم قرنيس على غيرها الثاني أنه يلزمه أن يقول بمثل ذلك في ولده القرشي ولا

هِجْرَة . (في الصفات المذكورة) في المثنى وغيره (كالهجرة فتظافة) الذَّكْرُ بأن لم يُسم أي مثنى لم يعلم منه عداوته ينقص يسقط العدالة فيما يظهر ثم نظافة (الثوب، والبدن) من الأوساخ (وحسن الصوت وطيب الصنعة) بأن يكون كسبه فاضلاً كنجارة وزراعة (ونحوها) من الفضائل يُقدَّم بكل منها على مُقابلته لإفضائه إلى استimalة القلوب وكثرة الجمع ومن ثم قُدِّم على الأوجه من تناقض للمُصنِّف عند الاستواء في جميع ما مرَّ أنفاً الأحسن ذكراً ثم الأنظف ثوباً فوجهاً فبدناً فصنعة ثم الأحسن صوتاً فصورة، فإن استويا وتشاخا أفرغ هذا كله حيث لا إمام راتب أو أسقط حقه للأولى.....

والأوزع والأفقر، والأفقه من غير قرئش مع ولد القرشي ولا يجوز أن يذهب ذاهب إلى ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قرئش على غيرها انتهى . اهـ . سم . وعبارة الحلبي قوله وبما تقرَّر أي من تقديم المهاجر على المنتسب عليم أن المنتسب إلخ وعلى قيايه يكون المنتسب لمن يقدَّم مقدماً على المنتسب لمن يؤخر فابن الأفقه مُقدَّم على ابن الأقرأ وابن الأقرأ مُقدَّم على ابن الأوزع ولا مانع من التزام ذلك ثم رأيت أن الشهاب البيهقي اعترض الشارح بأن هذا مخالف لاتفاق الشيخين على تقديم قرئش على غيرها من العرب، والمعجم وأقول: مراد الشيخين تقديم قرئش على غيرها من العرب، والمعجم لا على الأفقه ومن بعده من المراتب التي ذكرها . اهـ . فؤد: (بأن لم يُسم مثنى إلخ) يدخل فيه من لم يعلم حاله أو وُصف بخارم المروءة ع ش . فؤد: (ينقص يسقط العدالة) لم لا يقال بمذموم شرعي، وإن لم يسقط العدالة بصري.

فؤد (سبي: (وحسن الصوت) أي ولو كانت الصلاة سيرة كما اقتضاه إطلاقه، والمراد هنا بيان الصفات الفاضلة، وأما الترتيب بينها فسيأتي ع ش . فؤد: (من الأوساخ) إلى قوله وهو من ولأه في المُنهي إلا أنه قال فوجهاً بدلُ فصورة . فؤد: (فصورة) كذا في المنهج والنهاية لكن بإسقاط قول الشارح المُتقدِّم فوجهاً وكذا أسقطه المُعني وشرح المنهج وشرح بأفضل لكتهم عبَّروا هنا نقلاً عن التحقيق بالوجه بدلُ الصورة وقال ع ش قوله م ر فصورة لعل المراد بالصورة سلامته في بدنه من آفة تنفسه كغَرَج وشلل لبعض أعضائه . اهـ . والمنايب الموافق لهذه الكتب أن يحذف قوله فوجهاً وقول سم قوله فصورة تميز عن فوجها السابق . اهـ . لا يخفى بعده . فؤد: (فبدناً) لا يتعدُّ تقديم ما يظهر منه كبد ورجل على ما هو مُستتر بصري . فؤد: (أفرغ) أي حيث اجتمعاً في محل مباح أو كانا مُتفرِّكين في الإمامة إما يأتي من اتَّهما لو كانا شريكين في مملوك وتنازعا لا يفرغ بينهما بل يُصلي كلُّ مُفردٍ ع ش . فؤد: (حيث لا إمام راتب) عبارة المُعني إذا كانوا في موات أو في مسجد ليس له إمام راتب . فؤد: (أو أسقط حقه إلخ) فلو عَن له الرجوع رجع قبل دخول من أسقط حقه له في الصلاة ع ش .

يجوز أن يذهب ذاهب إلى ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قرئش على غيرها والله أعلم . اهـ . فؤد: (فصورة) عطف على فوجها السابق .

والأقدم الراتب على الكل وهو من ولأه الناظر ولاية صحيحة بأن لم يكره الاقتداء به أخذاً
مباشراً عن الماوردني المقتضي عدم الصحة؛ لأن الحرمة فيه من حيث التولية أو كان بشرط
الواقف (ومستحق المنفعة) يعني من جاز له الانتفاع بمحل كما أشارت إليه عبارة أصله
(بمملك) له (ونحوه) كإجارية وإعارة ووقف وأذن سيدي (أولى) بالإمامية فيما يسكنه بحق من
غيره، وإن تميز بسائر ما مرقبواهم إن كان أهلاً ولو نحو فاسق على ما اقتضاه إطلاقهم بناءً
على ما هو المتبادر أن المراد بالأهل من تصح الإمامته، وإن كرهت (لأن لم يكن) المستحق
للمنفعة حقيقة وهو من عدا.....

• قوله: (والأقدم الراتب) أي، وإن كان مفضولاً في جميع الصفات ومثله ما لو عين شخصاً بذله
لتنزيله منزلة ع. ش. • قوله: (وهو من ولأه الناظر) قضيته أن ما يقع من اتفاق أهل محلة على إمام يصلي
بهم من غير نصب الناظر أنه لا حق له في ذلك فيقدم غيره عليه لكن في الإيعاب خلافه وإجرائه فرق في
الكفاية والجواهر وغيرهما تبعاً لماوردني ما حاصله تحصل وظيفة إمام غير الجامع من مساجد
المحال، والمشايخ، والأسواق بنصب الإمام شخصاً أو بنصب شخص نفسه لها برضا جماعته بأن
يتقدم بغير إذن الإمام ويؤم بهم، فإذا عرف به ورعيت جماعة ذلك المحل بإمامته فليس لغيره التقدم
عليه إلا بإذنه وتوصل في الجامع، والمسجد الكبير أو الذي في الشارع بتولية الإمام أو نائبه فقط،
لأنها من الأمور العظام فاختصت بنظره، فإن فقد فمن رضى أهل البلد أي أكثرهم كما هو ظاهر انتهى.
• ع. ش. • قوله: (من ولأه الناظر) أي ولو عاماً كما في كلام غيره رشدي. • قوله: (بأن لم يكره إلخ)
تصوير للتولية الصحيحة. • قوله: (أخذاً مباشراً) أي في شرح أولى من الفاسق. • قوله: (أو كان بشرط
الواقف) ظاهره، وإن كره الاقتداء به وأن يتعد بشرط الواقف جزماً سم أقول كلام الشارح المار في
شرح أولى من الفاسق كالصريح في خلافه واعتمله التجريمي فقال: وأعلم أن الإمام الأعظم،
والواقف والناظر يخرم عليهم تولية الفاسق ولا يصح توليته ولا يستحق المغلوم. • ع. ش. • قوله: (يفني)
إلى قوله ولو نحو فاسق في المغني وإلى قول المتن، والأصح في النهاية إلا قوله ولو نحو فاسق إلى
المتن وقوله خلافاً إلى المتن وقوله قاله الماوردني إلى المتن. • قوله: (يفني من جاز إلخ) أي ولا فنحو
المستعير لا يستحق المنفعة سم عبارة المغني وفي عبارة المصنف قصور، لأنها لا تشمل المستعير،
والعبد الذي أسكنه سيده في ملكه، فإنهما لا يستحقان المنفعة مع كونهما أولى فلو عبر كالمحرر
بساكن الموضع بحق لتبليها. • ع. ش. • قوله: (كإجارية إلخ) أي وصية نهاية ومغني. • قوله: (من غيره)
متعلق بأولى. • قوله: (وإن تميز إلخ) أي النير. • قوله: (بسائر ما مر) أي من الألقه وغيره من جميع
الصفات مغني. • قوله: (وهو من عدا نحو المستعير) أي، فإن المستعير لا يملك المنفعة فلا يستحقها

• قوله: (أو كان بشرط الواقف) ظاهره، وإن كره الاقتداء به، وإن تعيد بشرط الواقف حيث لا كذا شرح
م. ر. • قوله: (يفني من جاز له الانتفاع إلخ) أي ولا فنحو المستعير لا يستحق المنفعة.

نحو المُستعير إذ لا تجوزُ الإنابةُ إلا لمن له الإعارةُ والمُستعيرُ من المالك لا يُعيرُ وكذا القُرْبُ المدكورُ حضِرَ المُعيرُ والسيدُ أو غابا خلافاً لتقييد شارح الامتناع بحضرة المُعير وبما تقرّرَ علِمَ أنَّ في كلامه نوعُ استخدامٍ (أهلاً) للإمامة كما مرَّ كامراً للرجال أو للصلاة كالكاfer، وإن تميّزَ بِسائر ما مرَّ (فله) إن كان رشيّداً (التقديم) لأهل يؤمُّهم أي يُنذِبُ له ذلك لِخبرِ مُسلمٍ «لا يؤمُّ الرجلُ الرجلَ في سلطانيته» وفي رواية لأبي داود «في بيته ولا في سلطانيته» أمّا المحجورُ عليه إذا دخلوا بيته لِصلواته وكان زَمَنُها بقدرِ زَمَنِ الجماعة، فإنَّ اذِنَ وإليه لِواجِدٍ تقدّمَ.....

قال الإِسْوَئِي بل ولا الإِيتِئاعُ حقيقةً انتهى، وأمّا العبدُ فظاهرُ ع ش. ة فود: (نحو المُستعير) أي كالعبدِ الذي أسكنه سيده في ملكه. ة فود: (إذ لا تجوزُ الإنابةُ إلخ) يؤخذُ منه أنَّ محلَّ ذلك في غيرِ نحو عبده وولده بمنَّ يجوزُ له استنابته في استيفاءِ منفعة الممار كما يأتي في بابهِ بقري. ة فود: (والمُستعيرُ إلخ) ظاهرُ إطلاقه أنَّه لا فرقُ بين المُستعيرِ الأهل وغيرِ الأهل في عدمِ استحقاقه التقديم لكن يُنافيه ما سيأتي في كلام م ر مِن أنَّه لو حضِرَ أحدُ الشريكين، والمُستعيرُ مِن الآخر لا يتقدّمُ غيرُهما إلا بإذنيهما فلعلَّ ما اقتضاه التعليلُ هنا غيرُ مرادٍ فليُراجع رشيدي وقد يُجاب بأنَّ ما هنا في المُستعير المُستقلُّ أو أنَّ ما يأتي مُستثنى بما هنا. ة فود: (من المالك) ليسَ بقيد ع ش. ة فود: (وبما تقرّر) أي مِن تفسيرِ مُستحقِّ المنفعة بمنَّ جازَ له الإِيتِئاعُ بمحلِّ، وتفسيرُ ضميره المُستكين في لم يكن بالمُستحقِّ لِلْمَنْفَعَةِ حقيقةً الأخصَّ مِن المرجع. ة فود: (لِلْإِمَامَةِ) إلى قولِ المثني والأصحُّ في المعنى إلا قوله وكان زَمَنُها إلى فإنَّ اذِنَ وقوله قال إلى المثني. ة فود: (كما مرَّ) أي مثلي أهل مرَّ في قوله أنَّ المرادُ إلخ كُردي.

ة فود: (كامراً إلخ) أي وخشي مُعني. ة فود: (وإن تميّز) أي غيرِ الأهل ع ش.

فود (س): (فله التقديم) أي فلو تقدّمَ واحدٌ بنفسه مِن غيرِ إذنيه ولا ظنَّ رضاه حرّمَ عليه ذلك؛ لِأنَّه قد يتعلّقُ غرضُه بِواجِدٍ بِخصوصه فلو دلت القرينة على عدمِ تعلّقِ غرضِ صاحبِ المنزل بِواجِدٍ مِنهم بل أرادَ الصلاةَ وأنهم يُقدّمونَ بأنفسهم مِن شاءوا فلا حرمة ع ش. ة فود: (إن كان رشيّداً) سيذكرُ مُحترّزه. ة فود: (لأهل يؤمُّهم) أي، وإن كان مفضولاً وعليه فلو قال لِجَمْعٍ لِيتقدّمَ واحدٌ مِنكم فهل يقرعُ بينهم أو يُقدّمُ أفضلُهم أو لِكُلِّ مِنهم أن يتقدّمَ، وإن كان مفضولاً لِلمُومِ الإذِنَ فيه نظرٌ ولعلَّ الثاني أظهرُ؛ لِأنَّ إذِنه لِواجِدٍ مِنهم تفصّلَ إسقاطَ حقّه وحيث سقطَ حقّه كان الأفضلُ أولى فلو تقدّمَ غيره لم يحرّمَ ما لم تدلَّ القرينة على طلبِ واحدٍ على ما مرَّ فتنبّه له وعليه فحيث كان كذلك فالأولى عدمُ التقديم حيث علِمَ أنَّ هناكَ أفضلَ مِنه وليسَ له الإذِنُ لهذا الأفضلِ بل عليه الإِيتِئاعُ فقط؛ لِأنَّه لم يَأذِنَ له في الإذِنَ لِغيره ع ش. ة فود: (أمّا المحجورُ عليه) أي بأن كان صبيّاً أو مجنوناً أو نحو ذلك مُعني.

ة فود: (وكان زَمَنُها بقدرِ زَمَنِ الجماعة) فيه أنَّ هذا الشرطُ يلزَمُ عليه أتهم إذا صرّفوا هذا الزَمَنَ لِلْجَمَاعَةِ لم يكن لهم المُكثُ بقدرِ لِلمُصلحةِ لِمُضي زَمَنِها ويلزَمُ عليه تفضيلُها رشيدي. ة فود: (فإنَّ اذِنَ إلخ) قد يؤخذُ مِن ذلك أنَّ المالكَ الرشيّدَ لو لم يتقدّمَ ولا اذِنَ لِأحدٍ وجازَ لهم المُكثُ بقدرِ الصلاةِ ة فود: (فإنَّ اذِنَ إلخ) قد يؤخذُ مِن ذلك أنَّ المالكَ الرشيّدَ لو لم يتقدّمَ ولا اذِنَ لِأحدٍ وجازَ لهم المُكثُ

والأصلوا فرادى قاله الماوردي والصيغري ونظر فيه القمولي وكأنه لمع أن هذا ليس حقا مائلا حتى يثوب الولي عنه فيه وهو ممنوع؛ لأن سببه الملك فهو من تواب حقوقه وللولي دخل فيها (ويقدم) السيد (على عبده الساكن) بملك السيد وهو واضح؛ لأنهما ملكه أو بملك غيره؛ لأن السيد هو المستمير في الحقيقة (لا) على (مكاتبه في ملكه) أي المكاتب يعني فيما استحق منفعته ولو بنحو إجارة وإعارة من غير السيد بدليل كلامه السابق فلا يقدم سيده عليه؛ لأنه أجنبي منه ويؤخذ منه بالأولى أنه لا يقدم على قته البعض فيما ملكه ببعضه الحر.

صلوا فرادى فتأمل لكن فيهما نظر، والمُتَجَه أَنه حَيْثُ جازت الصلاة وَلَمْ يَزِدْ زَمَنُ الجماعةِ على زَمَنِ الانفرادِ أَن لَهْمُ الجماعةِ وَيُقَدَّمُ أَحَدُهُم بِالصَّفاتِ الْمُتَقَدِّمةِ ثم رأيت في شرح العباب ما هو كالصريح في ذلك سم وباني عن البصري ما يوافقه. هـ فؤد: (والأصلوا فرادى) كذا في شرح م ر أي، والخطيب وهلا يقدم واحد بالصفات السابقة سم وعبارة البصري قوله ونظر فيه القمولي إلخ قد يقال الأقرب التظير في قوليهما والأصلوا فرادى فليتأمل ثم رأيت قال في فتح الجواد ما نصه والأوجه أن الولي لا حق له في ذلك مطلقا وأنه حَيْثُ جاز إقامة الجماعة في ملك المولى بأن حضر وافية لإحاجة أو مصلحة له فقدم بالصفات الآتية. اهـ بصري. هـ فؤد: (فرادى) أي ثم إن كانوا قاصدين أنهم لو تمكنا من الجماعة فعلوها كجب لهم ثواب القضاء ش. هـ فؤد: (وكانه لمع أن هذا إلخ) قد يكون محل النظر قوله والأصلوا فرادى ويوجه بما قلتم آتفا سم. هـ فؤد: (وهو) أي ما لمع إليه بالتظير. هـ فؤد: (السيد) أي لا غيره معني. هـ فؤد: (أو بملك غيره) أي، وإن أذن له في التجارة أو ملكه المسكن معني.

فؤد (س): (لا مكاتبه) أي كتابة صحيحة معني زادع ش؛ لأنه هو الذي يستقبل بنفسه. اهـ. هـ فؤد: (بدليل إلخ) متعلق بقوله يعني إلخ. وهـ فؤد: (السابق) إشارة إلى ونحوه كزدي و. هـ فؤد: (فيما ملكه ببعضه) ظاهره، وإن كان بينهما مهايأة ووقع ذلك في توبة سيده وهو ظاهر فيقدم على سيده لملكه الرقة، والمنفعة ع ش.

بقدر الصلاة صلوا فرادى فتأمل لكن فيهما نظر، والمُتَجَه أَنه حَيْثُ جازت الصلاة وَلَمْ يَزِدْ زَمَنُ الجماعةِ على زَمَنِ الانفرادِ أَن لَهْمُ الجماعةِ وَيُقَدَّمُ أَحَدُهُم بِالصَّفاتِ السابقةِ ثم رأيت في شرح العباب ثم قوله أي الماوردي ليس لهم أي الحاضرين بملك إنسان أن يجمعوا إلا بأذن المالك إن أراد أن محل ذلك إن كان حاضرا فصحيح إذ لا يجوز لأحد التقدم عليه بغير إذنه أو علم رضاه، وإن أراد أنه إذن بالصلاة في ملكه من غير نص على الجماعة ولم يحضر فلا وجه لامتناع الجماعة حينئذ إلا إن زاد زمنها على زمن الصلاة مع الانفراد. اهـ. هـ فؤد: (والأصلوا فرادى) كذا شرح م ر وهلا يقدم واحد بالصفات السابقة. هـ فؤد: (وكانه لمع أن هذا إلخ) قد يكون محل النظر قوله والأصلوا فرادى ويوجه بما في الحاشية الأخرى.

(وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُ الْمُكْرِي) وَمُقَرَّرٌ نَحْوِ النَّاطِرِ (عَلَى الْمُكْرِي)، وَالْمُقَرَّرُ نَظَرًا لِمَلِكِ الْمَنْفَعَةِ وَقَيَّدَ شَارِحُ الْمُكْرِي بِالْمَالِكِ وَهُوَ مُوَهِّمٌ إِلَّا أَنَّ بُرَازَ الْمَالِكِ لِلْمَنْفَعَةِ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ مُوَهِّمٌ أَيْضًا إِذْ لَا يُكْرَى إِلَّا مَالِكٌ لَهَا فَهُوَ لِيَبَيِّنَ الْوَاقِعَ لَا لِلْاِحْتِرَازِ (وَالْمُعِيرُ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ) لِمَلِكِهِ الرَّقْبَةُ، وَالْمَنْفَعَةُ

هـ فُؤَدُ: (نَظَرًا) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بِخِلَافٍ إِلَى وَلَوْ وَلِيٌّ. هـ فُؤَدُ: (وَقَيَّدَ شَارِحُ الْفَخِّ) هُوَ الْجَلَالُ الْمُحَلِّيُّ، وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ تَغْلِيلِ الْمُقَابِلِ الْآتِي فَلَا يَتَوَجَّهُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م ر كَابِنِ حَجَرٍ رَشِيدِيٍّ وَسَيَانِيٍّ عَنِ الْبُصْرِيِّ مِثْلَهُ مَعَ زِيَادَةِ. هـ فُؤَدُ: (وَهُوَ مُوَهِّمٌ) أَيِ الْخِلَافِ الْمَقْصُودُ وَهُوَ أَيِ الْمَقْصُودِ كَوْنُ الْمُكْرِي أَعَمُّ مِنَ الْمَالِكِ وَغَيْرِهِ كَالْمُسْتَأْجِرِ كُرْدِيٍّ.

هـ فُؤَدُ: (إِذْ لَا يُكْرَى إِلَّا مَالِكُ الْفَخِّ) يُرَدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ النَّاطِرِ، وَالْوَلِيُّ رَشِيدِيٍّ عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ قَوْلُهُ إِذْ لَا يُكْرَى الْفَخُّ قَدْ يُقَالُ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ وَكِيلَ الْمَالِكِ الْمَنْفَعَةُ يُكْرَى هَذَا وَالْأَوْجَهُ حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ عَلَى الْمُتَبَاذِرِ مِنْهُ وَهُوَ مَالِكُ الرَّقْبَةِ وَلَا إِلَهَامَ فِيهِ بِوَجْهِ إِذْ غَرَضُهُ مِنْ ذَلِكَ الْإِشَارَةُ إِلَى مَحَلِّ الْخِلَافِ، فَإِنَّ الْمُقَابِلَ عُلِّلَ تَقْدِيمَ الْمُكْرِي بِأَنَّهُ مَالِكُ الرَّقْبَةِ وَهَذَا لَا يَتَأْتِي فِي غَيْرِهِ فَلْيُثَابِتْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمُغْنِيِّ مَا نَصَّهُ وَمُقْتَضَى التَّغْلِيلِ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ جَرِيَانُ الْخِلَافِ فِي الْمَوْصِي لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ وَأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ إِذَا أَجَرَ غَيْرَهُ لَا يُقَدِّمُ بِلَا خِلَافٍ انْتَهَى وَمِنْهُ يُوَخَّرُ مَا ذَكَرْتُهُ اهـ. هـ فُؤَدُ: (فَهُوَ لِيَبَيِّنَ الْوَاقِعَ) أَيِ وَلَدَفَعَ قَوْلَهُمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَالِكُ الْعَيْنِ لَكِنَّ قَوْلَهُ م ر فِي تَغْلِيلِ الْقَوْلِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مَالِكُ الرَّقْبَةِ أَقْوَى مِنْ مَلِكِ الْمَنْفَعَةِ يَفْتَضِي تَخْصِيصَ الْمُكْرِي بِمَالِكِ الْعَيْنِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْمُكْرَى قَدْ يَكُونُ مَالِكًا لِلْمَنْفَعَةِ فَقَطُّ كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ دَارًا ثُمَّ أَكْرَاهَا لِغَيْرِهِ وَاجْتَمَعَ كُلُّ مِنَ الْمُكْرِي، وَالْمُكْتَرَى فَالْمُكْتَرَى مُقَدَّمٌ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لِلْمَنْفَعَةِ الْآنَ ع ش وَتَقَدَّمَ عَنِ الْبُصْرِيِّ وَالرَّشِيدِيٍّ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ جَوَابُهُ. هـ فُؤَدُ: (لِمَلِكِهِ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ يَظْهَرُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ الرَّقْبَةُ وَقَوْلَهُ بِخِلَافٍ إِلَى وَعُلِمَ وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ الرَّقْبَةُ.

فُؤَدُ (سَيِّ): (عَلَى الْمُسْتَعِيرِ) قَالَ فِي الْإِعَابِ لَوْ أَعَارَ الْمُسْتَعِيرُ وَجُوزَنَاهُ لِلْعِلْمِ بِالرِّضَا بِهِ وَخَضَرَا فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ الْأَوَّلَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ قَرَعَهُ وَيُحْتَمَلُ اسْتِثْنَاؤُهُمَا؛ لِأَنَّهُ كَالْوَكِيلِ عَنِ الْمَالِكِ فِي الْإِعَارَةِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَعَارَهُ بِإِذْنِ اسْتِثْنَايَا فِيمَا يَظْهَرُ انْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ إِعَارَتُهُ لِلثَّانِي بِإِذْنِ مِنَ الْمَالِكِ انْعَزَلَ الْمُسْتَعِيرُ الْأَوَّلُ بِإِعَارَةِ الثَّانِي فَيَسْقُطُ حَقُّ الْمُسْتَعِيرِ الْأَوَّلِ حَتَّى لَوْ رَجَعَ فِي الْإِعَارَةِ لَمْ يَصِحَّ رُجُوعُهُ، وَإِنْ كَانَ بِإِذْنِ فِي أَصْلِ الْإِعَارَةِ بِدُونِ تَغْيِينٍ كَانَ كَمَا لَوْ أَعَارَ بِعِلْمِهِ بِرِضَا الْمَالِكِ وَقَدْ قَدَّمَ فِيهِ أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ الْأَوَّلَ أَحَقُّ أَيُّ؛ لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ مِنَ الرُّجُوعِ مَتَى شَاءَ وَهَذَا بِعَيْنِهِ مُوجُودٌ فِيمَا لَوْ إِذْنٌ لَهُ فِي الْإِعَارَةِ بِلا تَغْيِينٍ لِأَحَدٍ فَلَا وَجْهَ لِلتَّشْوِيَةِ بَيْنَهُمَا فِيهِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ يَعْلَمُ الرِّضَا يَكُونُ الْحَقُّ لِلأَوَّلِ ع ش.

هـ فُؤَدُ: (لِمَلِكِهِ الرَّقْبَةُ) هَذَا لَا يَشْمَلُ الْمُسْتَأْجِرَ الْمُعِيرَ سَمِ أَيِ وَيَشْمَلُهُ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَيَقْدِّمُ الْمُعِيرُ الْمَالِكُ لِلْمَنْفَعَةِ وَلَوْ بِدُونِ الرَّقْبَةِ. اهـ. وَقَوْلُ النِّهَايَةِ لِمَلِكِهِ الْمَنْفَعَةُ. اهـ. وَفِيهِمَا أَيْضًا وَلَوْ خَضَرَ الشَّرِيكَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا، وَالْمُسْتَعِيرُ مِنَ الْآخَرِ فَلَا يَتَقَدَّمُ غَيْرُهُمَا إِلَّا بِإِذْنِهِمَا وَلَا أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِذْنِ الْآخَرِ، وَالْحَاضِرُ مِنْهُمَا أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ حَيْثُ يَجُوزُ انْتِفَاعُهُ بِالْجَمِيعِ، وَالْمُسْتَعِيرَانِ مِنَ الشَّرِيكَتَيْنِ كَالشَّرِيكَتَيْنِ، فَإِنْ خَضَرَ

هـ فُؤَدُ: (لِمَلِكِهِ الرَّقْبَةُ) هَذَا لَا يَشْمَلُ الْمُسْتَأْجِرَ وَالْمُعِيرَ.

واختار الشبكي تقديم المُستعير لشمول في بيته المار في الخبر له ولا لزم تقديم نحو المؤجر أيضاً ويجاب عنه بأن الإضافة للملك أو للاختصاص وكلاهما مُتَحَقِّقٌ في ملك المنفعة فدخل المُستأجر وخرج المُستعير؛ لأنه غير مالك لها (والوالي في محل ولايته أولى من الأفقه والمالك) إلا إذا أذن في الصلاة في ملكه، وإن لم يأذن في الجماعة بخلاف ما إذا لم يكن فيهم وال لا تقام الجماعة في ملكه إلا يأذنه فيها لئلا يلزم تقدّم غيره بغير إذنه وهو مُمتنع وظاهر أن محل الأول إن لم يزد زمن الجماعة ولا احتيج لإذنه فيها وعلم من كلامه تقدّمه على غير ذنك بالأولى، وذلك للخبر السابق وتقدّم من الولاية الأعم ولاية وهو أولى من الراتب إن شملت ولايته الإمامة بخلاف ولاية نحو الشرطة على الأوجه ولو ولي الإمام.....

الأربعة كفى إذن الشريكين. اهـ. فوه: (المار في الخبر) الأولى القلب. فوه: (له) أي المُستعير، واللام مُتَعَلِّقٌ بالشمول. فوه: (لأنه غير مالك إلخ) قد يقال الإضافة إن كانت للملك خرج المُستأجر؛ لأنه ليس مالكا لبيت، وإن ملك منفته أو للاختصاص دخل المُستعير ودغوى دخول الأول على التقدير الأول وخروج الثاني على التقدير الثاني محل نظير سيد عمر عبارة سم قوله؛ لأنه غير مالك إلخ هذا لا يدل على الخروج؛ لأن عدم الملك لا يستلزم عدم الاختصاص وقد فرق ابن الخشاب بين الاختصاص، والاستحقاق، والملك في معاني اللام بأن ما لا يصلح له التملك اللام معه لأم الاختصاص وما يصلح له التملك ولكن أضيف إليه ما ليس بملوك له اللام معه لأم الاستحقاق وما عدا ذلك فاللام فيه للملك، فإن أراد الشارح بالاختصاص هذا المعنى ورد عليه أن الإضافة لا تنحصر في الملك، والاختصاص بهذا المعنى، وإن أراد ما يشمل الاستحقاق فهو مُتَحَقِّقٌ في المُستعير فتأمل. اهـ.

فوه (سني): (والوالي إلخ) وقع السؤال عن الإمام الأعظم إذا أراد الأذان هل يقدم على المؤذن الراتب كما يقدم في الإمامة على الإمام الراتب، والوجه أنه يقدم إذ لا فرق بينهما، وأما عدم أذانه ﷺ فليعلم كما بيّنه سم. فوه (سني): (أولى إلخ) أي تقديمًا وتقدّمًا معني وشرح بأفضل. فوه: (السابق) أي في شرح فله التقديم. فوه: (وظاهر أن محل الأول) أي مسألة الوالي المذكورة رشيد. فوه: (على الأوجه) أي كما قاله الأذرع وغيره نهاية قال الرشيد عبارة الأذرع ويقدم الوالي على إمام المسجد

فوه: (لأنه غير مالك لها) هذا لا يدل على الخروج؛ لأن عدم الملك لا يستلزم عدم الاختصاص وقد فرق ابن الخشاب بين الاختصاص، والاستحقاق، والملك في معاني اللام بأن ما لا يصلح له التملك اللام معه لأم الاختصاص وما يصلح له التملك ولكن أضيف إليه ما ليس بملوك له اللام معه لأم الاستحقاق وما عدا ذلك فاللام فيه للملك، فإن أراد الشارح بالاختصاص هذا المعنى ورد عليه أن الإضافة لا تنحصر في الملك، والاختصاص بهذا المعنى، وإن أراد به ما يشمل الاستحقاق فهو مُتَحَقِّقٌ في المُستعير فتأمل. فوه: (وهو أولى من الراتب إلخ) وقع السؤال عن الإمام الأعظم إذا أراد

أو نائبه الراتب قُدِّمَ على والي البلد وقاضيه على الأوجه أيضًا بل يظهرُ تقديمه على من عدا الإمام الأعظم من الولاة.

(فصل) في بعض شروط القدوة وكثير من أدبها ومكروهاها

(لا يتقدم) المأموم (على إمامه في الموقف) يعني المكان لا يقيد الوقوف أو التقييد.....

قلت وهذا في غير من ولاه الإمام الأعظم ونوابه أما من ولاه الإمام الأعظم ونحوه في جامع أو مسجد فهو أولى من والي البلد وقاضيه بلا شك انتهت ومراؤه بنواب الإمام الأعظم وزرأه بذلك قوله في المفهوم أما من ولاه الإمام الأعظم ونحوه ولا بدع في تقديم هذا على والي البلد وقاضيه أما من ولاه قاضي البلد فلا شك في تقديم القاضي عليه؛ لأنه مولاه وعلى قياس هذا ينبغي أن يكون قول الشارح بل يظهر إلخ مفروضًا فيمن ولاه نفس الإمام فتأمل. اهـ. وقوله أما من ولاه قاضي البلد إلخ فيه تأمل والأوجه حمل قول الشارح بل يظهر إلخ على إطلاقه كما مر عن سم وقال هنا قوله على من عدا الإمام إلخ شامل لنائب الإمام الذي ولاه اهـ. □ فود: (أو نائبه) شامل لقاضي البلد سم أي يتقدم من ولاه قاضي البلد عليه؛ لأن القاضي مجرد وسيلة فالمولى حقيقة منيه وهو الإمام الأعظم خلافا لما يأتي عن الرشيدي.

فصل في بعض شروط القدوة

□ فود: (في بعض شروط القدوة) إلى التثنية في النهاية إلا قوله أي فيما إلی وكذا. □ فود: (في بعض شروط القدوة) وشروطها سبعة وهي عدم تقدم المأموم على إمامه في المكان، والعلم بالثقلات الإمام واجتماعهما بمكان واحد ونية الإقدياء والجماعة وتوافق نظم صلاحتهما، والموافقة في سنن تقمض المخالفة فيها، والتبعية بأن يتأخر تحرره عن تحرر الإمام بخبري. □ فود: (ومكروهاها) أي بعض مكروهاها نهاية.

□ فود (س): (لا يتقدم إلخ) ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل، والتاسي وفي الإيعاب نعم بحث بعضهم أن الجاهل يقتصر له التقدم؛ لأنه غير باعظم من هذا، وإنما يتجه في معذور يُعَدِّ محله أو قُرب إسلامه وعليه فالتاسي مثله انتهى إلا أن يقال إن التاسي ينسب للتقصير لعقلته بإعماله حتى نسي الحكم ع ش. □ فود: (لا يقيد الوقوف) أي يشمل مكان القعود والإضطجاع معني أي والإسلقاء، والركوع، والسجود. □ فود: (أو التقييد) عبارة النهاية فالتقييد إلخ بالفاء.

الأذان هل يقدم على المؤذن الراتب كما يقدم في الإمامة على الإمام الراتب، والوجه أنه يقدم إذ لا فرق بينهما، وأما عدم أذانه ﷺ فللمعنى كما بينوه على أن عدم أذانه لا ينافي أنه أحق به إذا اراده، وأما مخالفة بعض الناس محتجا بأن الإمامة أعظم رتبة فينافي أن الأذان أفضل منها مع أن أعظمية الرتبة لا تقتضي فرقا بينهما. □ فود: (أو نائبه) شامل لقاضي البلد. □ فود: (على من عدا الإمام) شامل لنائب الإمام الذي ولاه.

به للغالب؛ لأن ذلك لم يُنقل (لأن تقدّم) القائم أو غيره عليه بقيتاً في غير صلاة شدة الخوف وفقاً لابن أبي عَصْرُون (تَبَطَّل) إن كان في الابتداء أو الأثناء وتسمية ما في الابتداء بطلاناً تغليباً وإلا فهي لم تتعقد (في الجديد)؛ لأن هذا أفحش من المخالفة في الأفعال المبطلة لما يأتي أما لو شك في التقدّم عليه فلا تبطل، وإن جاء من أمامه؛ لأن الأصل عدم المبطّل فقدّم على أصل بقاء التقدّم (ولا تضّر مساواته) للإمام لقدم المخالفة لكونها مكروهة مفوّنة لفضيلة الجماعة أي فيما ساوى فيه لا مطلقاً، وإن اعتد بصورتها في الجماعة وغيرها حتى يسقط فرضها فلا تنافي خلافاً لمن ظنّه وكذا يُقال كما يصرّح به كلامهم لا سيما كلام المجموع في كل مكروه من حيث الجماعة كمخالفة الشئ الآتية في هذا الفصل، واللّذهن بعده

• فود: (به) أي بالموقف ع ش. • فود: (للفعال) أي باختيار أكثر أحوال المصلي أو بأشرف أحواله وهو الوقوف شوبري. • فود: (لأن ذلك لم يُنقل) أي لأن المُقتدين بالنبي ﷺ وبالمُخلفاء الزاهدين لم يُنقل عن أحد منهم ذلك أي التقدّم لقوله ﷺ «إنما جمل الإمام ليؤتم به»، والإتباع الإتياع، والمُتقدّم غير تابع مُعني ونهاية. • فود: (القائم) إلى قوله أي فيما ساوى في المُعني. • فود: (وفقاً لابن أبي عَصْرُون) فقال: إن الجماعة في صلاة شدة الخوف أفضل، وإن تقدّم بعضهم على بعض وهو المُتقدّم، وإن خالفه كلام الجمهور نهاية ومُعني أي فقالوا: إن الأفراد أفضل ع ش.

فود: (شئ) (في الجديد) أي، والقديم لا تبطل مع الكراهة نهاية ومُعني. • فود: (المبطل) صفة للمخالفة قال شيخنا ولعل وجه الأفحشية خروجُه بتقدمه عليه عن كونه تابعاً كما في الإطفيحي وقال شيخنا الحفني وجهها أنه لم يُعهد ذلك التقدّم في غير شدة الخوف بخلاف المخالفة في الأفعال، فإنها عُهدت لأعذار كثيرة يُجبرمي. • فود: (لما يأتي) عبارة النهاية والمُعني كما سيأتي. اه. • فود: (فلا تبطل إلخ) ظاهره، وإن وقع الشك في حال التية سم وع ش قال البُجيري والمُتقدّم أنه يضرّ تغليبا للمبطل. اه. فليُراجع. • فود: (أما لو شك إلخ) قضية مُقابلته لليقين أن المراد بالشك هنا ما يشمل الظن فليُراجع. • فود: (من أمامه) أي قدامه كُردّي. • فود: (فقدّم إلخ) أي فيما جاء من أمامه سم.

• فود: (وإن اعتد بصورتها) غاية لقوله مفوّنة إلخ، والضمير في صورتها يَرُجَع للجماعة سم. • فود: (في الجماعة وغيرها إلخ) أي من حصول الشمار فيسقط بها فرض الكفاية ويتحمّل الإمام عنه القراءة والسهو ويُلحقه سهو إمامه ويضرّ التقدّم عليه برُكنين فغليتين كما يأتي وغير ذلك ع ش. • فود: (فلا تنافي) أي بين الكراهة وبين عدم الضرر كُردّي.

فصل: لا يتقدّم على إمامه إلخ

• فود: (وفقاً لابن أبي عَصْرُون) أي في أنه لا يضرّ التقدّم فيها. • فود: (فلا تبطل) ظاهره، وإن وقع الشك حال التية. • فود: (فقدّم على أصل بقاء التقدّم) أي فيما إذا جاء من أمامه. • فود: (وإن اعتد بصورتها) غاية لقوله مفوّنة إلخ، والضمير في صورتها يَرُجَع للجماعة ع ش.

المطلوبة من حيث الجماعة.

(تنبيه) من الواضح مما مر أن من أدرك التحريم قبل سلام الإمام حصل فضيلة الجماعة، وهي السبع والعشرون لكنها دون من حصلها من أولها بل أو في أثنائها قيل ذلك أن المراد بالفضيلة الفائتة هنا فيما إذا ساواه في البعض السبعة والعشرون في ذلك الجزء وما عداه مما لم يساوه فيه يحصل له السبع والعشرون لكنها متفاوتة كما تقرر وكذا يقال في كل مكروه هنا أمكن تبعضه. (ويؤذّب تخلفه) عنه (قليلًا) بأن تأخر أصابعه عن عقب إمامه فيما يظهر؛ لأنه الأذنب نعم قد تُسن المساواة كما يأتي.....

• قوله: (المطلوبة) صفة للسنة. • قوله: (مما مر) أي في إدراك فضيلة تكبيرة التحريم كُردي. • قوله: (أن من أدرك إلخ) بيان لما. • وقوله: (إن المراد) مُبتدأ خبره (من الواضح) المُتقدم سم. • قوله: (السبعة والعشرون إلخ) أي التي تخص ذلك الجزء الذي فازه فيه، وإيضاحه أن الصلاة في جماعة تزيد على الأفراد بسبع وعشرين صلاة والرُكوع في الجماعة يزيد على المُنفرد بسبع وعشرين رُكوعًا، فإذا قارَن فيه دون غيره فأتت الزيادة المُختصة بالرُكوع وهي السبع والعشرون التي تتعين له فقط دون السبع والعشرين التي تخص غيره كالسجود ش. • قوله: (في ذلك الجزء) إن كان المراد به قِوَات فضيلة السبع والعشرين من حيث ذلك المندوب الذي قوته أي قِوَات فضيلته قواضٍح، وإن كان المراد مُطلقًا فَمَحَل تأمل؛ لأن المضاعفة في الجماعة فيما يظهر لاشتمالها على فضائل عديدة تخلو عنها صلاة الفرد، والحكم بأن عدم الإتيان بفضيلة منها يلغي الإتيان ببقية الفضائل التي أتى بها مخضّ تحكّم ما لم يرذ به نص من الشارع فَلَغَل الأقرب والله أعلم توجبه كلام المجموع وغيره بما أشرت إليه أنه تقوته فضيلتها بالنسبة لما قوته لا مُطلقًا ثم رأيت سم على المنهج قال قوله وكرة لِمَاموم انفراد إلخ ومع انفراده وكراهته لا تقوته فضيلة الجماعة خلافًا للمَحَلّي بل فضيلة الصفّ وفاقًا للطَّبْلَاوِيّ والبرُّلُسيّ نعم فضيلته دون فضيلة من دخل الصفّ والرَّمْلِيّ وافق المَحَلّي. اهـ. يصريّ وفي الكُرديّ بعد ذكره ما نصّه وفي فتاوى السيّد عَمَرَ المذكور لَعَلَّه أي ما قاله الطَّبْلَاوِيّ والبرُّلُسيّ الأقرب إن شاء الله تعالى انتهى وهو أوجه مِنمَا سَبَق. اهـ. • قوله: (تخصّل له السبع والعشرون) أي المخصوصة بما عدا ذلك الجزء كما هو صريح العبارة فَمَيَّزَ فَمَا مَعْنَى قوله لكنها إلخ. • قوله: (كما تقرر) أي آيَفَا. • قوله: (نعم) إلى قول المشي بالمعقب في النهاية.

قول (سني): (قليلًا) أي عُرْفًا فيما يظهر ولا يزيد على ثلاثة أذرع نهاية أي، فإن زاد كرهه وكان مُقَوَّنًا

• قوله: (إن من أدرك إلخ) بيان لما وقوله أن المراد مُبتدأ خبره من الواضح المُتقدم. • قوله: (فيما إذا ساواه في البعض السبعة والعشرون) هَلَا قال ما يخص ذلك البعض من السبع والعشرين وهو جزء من كل واحد من السبع والعشرين بالنسبة، فإن الظاهر أن السبع، والعشرين لَجُمْلَةِ الجماعة في جُمْلَةِ الصلاة لا لكل جزء فَمَيَّزَ وَمِمَّا يَكَادُ أَنْ يَقْطَعَ بالظاهر المذكور أنه لو كانت السبع، والعشرون لكل جزء لَزَادَتْ دَرَجَاتُ الجماعة على السبع والعشرين التي اقتصرُوا عليها بأضعافها فَمَيَّزَ.

في العِزَّة، والتأخُّر الكثير كما في امرأة خَلَفَ رجل (والاعتيان) في التقدُّم والتأخُّر، والمساواة في القيام وكذا الزُّكُوع كما هو ظاهر (بالعقب) الذي اعتمد عليه، وإن اعتمد على المتأخِّرة أيضًا كما هو قياس نظائره خلافًا للبعوي وهو ما يُصيب الأرض من مؤخِّر القدم دون أصابع الرجل؛ لأنَّ فحش التقدُّم إنما يظهر به فلا أثر لتقدُّم أصابع المأموم مع تأخُّر عقبه بخلاف عكسه ولا للتقدُّم ببعض العقب المعتمد على جميعه إنَّ تصوُّر فيما يظهر ترجيحه من خلاف حكاها ابنُ الرِّفعة عن القاضي وعُلِّل الصَّحَّة بأنها مُخالِفة لا تظهر فأشبهت المُخالِفة اليسيرة

لفضيلة الجماعة كما يُعلم بما يأتي رشيدي. ة فود: (في العِزَّة) أي وفي إمامة النسوة مُعني.

ة فود: (كما في امرأة الخ) أي بشرط أن لا يزيد على ثلاثة أذرع على ما يفيد قول ر الآتي ويُسن أن لا يزيد ما بينه وبينهما كما بين كلَّ صفتين على ثلاثة أذرع ثم رأيت بهاميش عن فتاوى ابن حجر ما نصه قال القاضي وغيره وجزم به في المجموع السُّنة أن لا يزيد بين الإمام ومن خلفه من الرجال على ثلاثة أذرع تقريبًا كما بين كلَّ صفتين أما النساء فيسنَّ لهنَّ التخلُّف كثيرًا انتهى. ع ش. ة فود: (وإن اعتمد على المتأخِّرة أيضًا الخ) خلافًا للنهائية، والمُعني عبارتهما ولو اعتمد عليهما صَحَّت القدوة كما اقتضاه كلام البعوي زاد الأول وأتى به الوالد رحمته الله تعالى. اه. ة فود: (خلافًا للبعوي) وفي القوت عن البعوي فلو تقدَّم بأحد المعيتين، فإن اعتمد على القدم بطلت صلاته، وإن لم يعتمد عليه لم تبطل وكذا لو اعتمد عليهما قُلت وفيه نظر انتهى وبالصَّحَّة فيما إذا اعتمد عليهما أفتى شيخنا الشَّهاب الزملي سم.

ة فود: (وهو) أي العقب إلى قوله ولا للتقدُّم في النهاية والمُعني. ة فود: (به) أي بالعقب.

ة فود: (بخلاف عكسه) أي تقدَّم عقبه وتأخَّر أصابعه فيضُر؛ لأنَّ تقدُّم العقب يستلزم تقدُّم المنكبِّ مُعني وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الرُّوض ما نصه وقد يقتضي أنه يضرُّ تقدُّم المنكبِّ، وإن لم يتقدَّم العقب بأن انحنى يسيرًا إلى جهة الإمام بحيث صار منكبُّه مُقدِّمًا فليُراجع. اه. أقول وقد يُمنع الإتيان المذكور بأنَّ معنى التعليل المذكور أن تقدُّم العقب يستلزم تقدُّم المنكبِّ فيظهر فحش التقدُّم بجميع البدن أو مُعظمه بخلاف تقدُّم الأصابع فقط فلا يستلزم ذلك فلا يظهر فحش التقدُّم وبطل التقدُّم بالأصابع فقط التقدُّم بالمنكبِّ فقط في عدم ظهور المُخالِفة. ة فود: (إن تصوُّر) أي كمن يقتدي بمن توجه لركن البيت الشريف. ة فود: (وعُلِّل) أي ابنُ الرِّفعة. ة فود: (الصَّحَّة) مالٌ إليها م ر سم على المنهج ع ش. ة فود: (بأنها) أي المُخالِفة بتقدُّم بعض العقب.

ة فود: (خلافًا للبعوي) في القوت عن البعوي فلو تقدَّم بأحد المعيتين، فإن اعتمد على المُقدِّم بطلت صلاته، وإن لم يعتمد عليه لم تبطل وكذا لو اعتمد عليهما قُلت وفيه نظر. اه. وبالصَّحَّة فيما إذا اعتمد عليهما أفتى شيخنا الشَّهاب الزملي. ة فود: (بخلاف عكسه) قال في شرح الرُّوض لأنَّ تقدُّم العقب يستلزم تقدُّم المنكبِّ. اه. وقد يقتضي أنه يضرُّ تقدُّم المنكبِّ، وإن لم يتقدَّم العقب بأن انحنى يسيرًا إلى جهة الإمام بحيث صار منكبُّه مُقدِّمًا فليُراجع.

في الأفعال وبه يُفَرَّق بين ما هنا وَضَرُرُ التَّقَدُّمِ ببعض نحو الجنب فيما يأتي لأنَّ تلك مُخَالَفَةٌ فَاجِشَةٌ كما هو ظاهرٌ وفي القُعودِ بالآلِيَةِ ولو رَأَيْنَا فِي الاضْطِجَاعِ بالجنب أي جميعه وهو ما تحتَ عَظَمِ الكَتِفِ إلى الخَاصِرَةِ فيما يَظْهَرُ وفي الاستِلقاءِ بالعِقبِ إنَّ اعْتِمَادَ عليه أَيْضًا وإلا فَأَخِرُ ما اعْتَمَدَ عليه فيما يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِي قَالَ هُنَا يَحْتَمِلُ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِرَأْسِهِ وَيَحْتَمِلُ غَيْرُ ذَلِكَ وما ذَكَرْتُهُ أَوْفَقَ بِكَلَامِهِمْ كما هو وَاضِحٌ سِوَا فِي كُلِّ مِثْلٍ ذِكْرُ اتِّحَادٍ قِيَامًا مِثْلًا أَوْ لَا، وَمَحَلُّ ما ذَكَرَ فِي الْعِقبِ وما بعده إنَّ اعْتِمَادَ عليه فَإِنَّ اعْتِمَادَ عَلَى غَيْرِهِ وَحْدَهُ كَأَصَابِعِ الْقَائِمِ وَرُكْبَةِ الْقَائِدِ اعْتَبِرَ ما اعْتَمَدَ عليه على الأُرجِ حَتَّى لو صَلَّى قَائِمًا مُعْتَمِدًا عَلَى خَشَبَتَيْنِ تَحْتَ إِبْطَيْهِ فَصَارَتْ رِجْلَاهُ مُقْلَقَتَيْنِ فِي الْهَوَاءِ أَوْ مُمَاسَّتَيْنِ لِلْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادٍ بَأَنَّ لَمْ يُمَكِّنْهُ غَيْرُ هَذِهِ الْهَيِئَةِ اعْتَبِرْتَ الْخَشَبَتَيْنِ فيما يَظْهَرُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي مَصْلُوبٍ اقْتَدَى بِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا اعْتِمَادَ لَهُ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ اعْتِمَادُهُ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى مَنْكِبَيْهِ؛ لِأَنَّهُمَا الْحَامِلَانِ لَهُ فَلْيُعْتَبَرَا وَكَانَ

• فَوَدَّ: (وَيْهِ) أَي بَكُونِ الْمُخَالَفَةِ يَسِيرَةً. • فَوَدَّ: (بَيْنَ مَا هُنَا) أَي عَدَمَ ضَرَرِ التَّقَدُّمِ بِبَعْضِ الْعِقبِ.
• فَوَدَّ: (وَفِي الْقُعُودِ) إِلَى قَوْلِهِ أَي جَمِيعِهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (وَفِي الْقُعُودِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْقِيَامِ. • فَوَدَّ: (بِالْآلِيَةِ) أَي وَلَوْ فِي التَّشْهُدِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. • فَوَدَّ: (يُخْتَمَلُ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِرَأْسِهِ) وَهُوَ الْأُرجِ نِهَايَةً وَمُغْنَى عِبَارَةٌ سَمِ قَوْلُهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِرَأْسِهِ جَرَى عَلَيْهِ م ر وَهُوَ شَامِلٌ لِلْمُسْتَلْقِي مُعْتَرِضًا بِأَنْ جَعَلَ رَأْسَهُ لِحِجَّةِ يَمِينِ الْإِمَامِ أَوْ يَسَارِهِ أَوْ امْتَدَّ فِي جِهَةِ الْيَمِينِ أَوْ الْيَسَارِ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَمَا ذَكَرْتُهُ أَوْفَقَ الْخُ) اغْتِيَارُ الرَّأْسِ حَيْثُ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ؛ لِأَنَّهُ أَخِرُ ما يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ وَمَا يَلِي الْمَأْمُومَ فَهُوَ عَلَى وَزَانِ الْعِقبِ مِنَ الْقَائِمِ بِخِلَافِ الْعِقبِ فِي الْمُسْتَلْقِي، فَإِنَّهُ عَلَى وَزَانِ الْأَصَابِعِ مِنَ الْقَائِمِ فَتَبَرَّ بَصْرِي. • فَوَدَّ: (سِوَا) إِلَى قَوْلِهِ وَيَتَرَدَّدُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (اتَّحَدَا) أَي الْإِمَامُ، وَالْمَأْمُومُ ع ش. • فَوَدَّ: (كَأَصَابِعِ الْقَائِمِ) أَي أَوْ السَّاجِدِ كَمَا تَقَلَّه سَمِ عَنِ الشَّارِحِ م ر ع ش.
• فَوَدَّ: (اِخْتَبِرَ ما اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأُولَى أَنَّهُ لَوْ صَارَ قَائِمًا عَلَى أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ خَلَقَةً كَانَتْ الْعَبْرَةُ بِالْأَصَابِعِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَأَنَّهُ لَوْ انْقَلَبَتْ رِجْلُهُ كَانَتْ الْعَبْرَةُ بِمَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ ع ش. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ لَمْ يُمَكِّنْهُ الْخُ) أَي أَنَا إِذَا تَمَكَّنَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ فَصَلَاتُهُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ نِهَايَةً وَسَمِ.
• فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ اعْتِمَادُهُ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى مَنْكِبَيْهِ) جَزَمَ بِهِ الْمُغْنَى.

• فَوَدَّ: (بِالْجَنْبِ أَي جَمِيعِهِ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّأَخُّرِ بِجُزْءٍ مِنَ الْجَنْبِ فِي جَمِيعِ طَوِيلِهِ الْمَذْكُورِ فَوَاضِحٌ أَوْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّأَخُّرِ بِجَمِيعِ عَرْضِ الْجَنْبِ فَمُشْكِلٌ إِذْ لَا مُخَالَفَةَ مَعَ التَّأَخُّرِ بِبَعْضِهِ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ وَقَدْ يُتَّبَعُ أَنَّهُ يَضُرُّ التَّقَدُّمُ بِبَعْضِ عَرْضِ الْجَنْبِ كَالْتَّقَدُّمِ بِبَعْضِ الْعِقبِ إِنْ قُلْنَا أَنَّهُ يَضُرُّ وَإِلَّا فَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الشَّارِحِ السَّابِقِ. • فَوَدَّ: (يَحْتَمِلُ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِرَأْسِهِ) جَرَى عَلَيْهِ م ر وَهُوَ شَامِلٌ لِلْمُسْتَلْقِي مُعْتَرِضًا بِأَنْ جَعَلَ رَأْسَهُ لِحِجَّةِ يَمِينِ الْإِمَامِ أَوْ يَسَارِهِ أَوْ امْتَدَّ فِي جِهَةِ الْيَمِينِ أَوْ الْيَسَارِ.
• فَوَدَّ: (بِأَنَّ لَمْ يُمَكِّنْهُ غَيْرُ هَذِهِ الْخُ) احْتِرَازٌ عَنْ أَمْكَنَ غَيْرِهَا كَالْإِعْتِمَادِ عَلَى قَدَمَيْهِ فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ

هذا هو ملخص الإسنادي في اعتبارهما فيمن تعلق بحبل، ورده بطلان صلاته إنما هو من حيثية أخرى هي أن هذه الهيئة يوجب اختيارها عدم انعقاد الصلاة كما علم مما مر في مبحث القيام ولم أر لهم كلاماً في الساجد ويظهر اختيار أصابع قدميه إن اعتمد عليها أيضاً ولا فاجز ما اعتمد عليه نظير ما مر ثم رأيت بعضهم بحث اختيار أصابعه ويتفق حمل على ما ذكرته.

(ويستدبرون) أي المأمومون ندباً إن صلوا (في المسجد الحرام حول الكعبة) كما نقله ابن الزبير ^{رضي الله عنه} وأجمعوا عليه ويؤجبه بأن فيه إظهاراً لتمييزها وتعظيمها وتسوية بين الكل في

• فؤد: (يوجب اختيارها إلخ) احتراز عن الإضطراب إليها عبارة النهاية ولو تعلق مقتد بحبل وتعين طريقاً اعتبر منكبه أيضاً فيما يظهر. اه. قال ع ش قوله م ر وتعين طريقاً أي بأن لم تكن الصلاة إلا على هذه الحالة. اه. • فؤد: (ويظهر اختيار أصابع قدميه إلخ) لا يبعد فيه غير أن إطلاقهم يخالفه نهاية عبارة سم قوله اختيار أصابع قدميه إلخ لا يبعد خلاف ذلك وأن يقتصر التقدم بأصابع قدميه حال السجود، وإن اعتمد عليها وأن المعتبر العقب بأن يكون بحيث لو وضع على الأرض لم يتقدم على عقب الإمام، وإن كان مرتفعاً بالفعل م ر. اه. وعبارة ع ش وقوله أي حج ويظهر اختيار أصابع إلخ متعمد ونقل سم على المنهج عن الشارح م ر أنه رجح إليه آخر. اه.

• فؤد (سني): (ويستدبرون إلخ) أي، والإستدارة أفضل من الصفوف ويصرح به قول الشارح م ر استخباراً ع ش ودغوى التصريح محل تأمل إذ قد يتفاوت الشئ بالنسبة لشيء واحد ولذا جمع المصنف بين نذب الإستدارة وأفضلية الصفوف منها على طريق نقل المذهب كما يأتي نعم ظاهر صنيع النهاية والشارح أفضلية الإستدارة. • فؤد: (أي المأمومون) إلى قوله ومعلوم في النهاية وكذا في المصنف إلا قوله كما نقله إلى ويؤجبه. • فؤد: (ندباً) أي فيكره في حق من هو في غير جهة الإمام عدم الإستدارة ع ش قول المتن. • فؤد: (في المسجد الحرام) أي، وإن لم يفيق خلافاً للزركشي نهاية ويأتي في الشرح ما يفيد و زاد المصنف عقب ذلك لكن الصفوف أفضل من الإستدارة. اه. • فؤد: (لتمييزها إلخ) أي الكعبة. • فؤد: (وتسوية بين الكل إلخ) فيه تأمل سم عبارة البجيرمي قوله إليها أي إلى جميع جهاتها وإلا فلو وقفوا صفًا خلف صف فقد توجهوا إليها. اه. وهذا التفسير ظاهر تعليل المصنف بقوله لاستقبال الجميع اه أي بإضافة المضدر إلى مفعوله ولك أن تدفع الإشكال بأن معنى قول الشارح في

مع هذه الهيئة. • فؤد: (فيمن تعلق بحبل إلخ) ولو تعلق مقتد بحبل وتعين طريقاً اعتبر منكبه فيما يظهر شرح م ر. • فؤد: (ويظهر اختيار أصابع قدميه إلخ) لا يبعد خلاف ذلك وأن يقتصر التقدم بأصابع قدميه حال السجود، وإن اعتمد عليها وأن المعتبر العقب بأن يكون بحيث لو وضع على الأرض لم يتقدم على عقب الإمام، وإن كان مرتفعاً بالفعل م ر. • فؤد: (وتسوية بين الكل) فيه تأمل.

تَوَجُّهِهِمْ إِلَيْهَا وَبِهِ يُتَّخَذُ إِطْلَاقُهُمْ ذَلِكَ الشَّامِلَ لِكَثْرَةِ الْجَمَاعَةِ وَقِلَّتِهِمْ خِلَافًا لِمَنْ قَيَّدَ النَّدْبَ بِكَثَرَتِهِمْ وَيُنْذَبُ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ خَلْفَ الْمَقَامِ لِلاتِّبَاعِ وَتَمْلُومُ مِمَّا مَرُّ فِي الْاِسْتِقْبَالِ أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ صَفٌّ طَوِيلٌ فِي أُخْرَيَاتِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ صَحَّ بِقِيْدِهِ السَّابِقِ ثُمَّ (وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ أَقْرَبَ إِلَى الْكُفَّةِ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا يَظْهَرُ بِذَلِكَ مُخَالَفَةٌ فَاجِشَةً بِخِلَافِهِ مَنْ فِي جِهَتِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْخِلَافِ الْقَوِيُّ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْرَبِيَّةَ مَكْرُوهَةٌ.....

تَوَجُّهِهِمْ إِلَيْهَا فِي تَوَجُّهِ كُلِّ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ إِلَى الْكُفَّةِ الْمُسْتَرْفَةِ بِلا حَائِلٍ مَا اُنْتُكَرَ . هـ فَوَدُ: (وَبِهِ) أَيِ بِذَلِكَ التَّوَجُّهِ وَ . هـ فَوَدُ: (ذَلِكَ) أَيِ نَذْبُ الْاِسْتِدَارَةِ . هـ فَوَدُ: (لِمَنْ قَيَّدَ الْخ) وَهُوَ الزَّرْكَشِيُّ نِهَآةً وَمُعْنَى . هـ فَوَدُ: (خَلْفَ الْمَقَامِ) قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَظَاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِخَلْفِهِ مَا يُسَمَّى خَلْفَهُ عُرْفًا وَآتَهُ كُلَّمَا قَرُبَ مِنْهُ كَانَ أَفْضَلَ ابْنُ حَجَرٍ انْتَهَى وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى دَفْعِ مَا يُقَالُ كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ أَمَامَ الْمَقَامِ يَغْنِي بَأَنَ يَقِفَ قُبَالَةَ بَابِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَفَ خَلْفَ الْمَقَامِ وَاسْتَقْبَلَ الْكُفَّةَ صَارَ الْمَقَامُ خَلْفَ ظَهْرِهِ ع ش وَجِبَارَةٌ الْبَجِيرِيِّ وَفِي الْقَلْبِيِّ قَوْلُهُ خَلْفَ الْمَقَامِ أَيِ بَحِثْ يَكُونُ الْمَقَامُ بَيْنَ الْإِمَامِ، وَالْكُفَّةِ؛ لِأَنَّ وَجْهَهُ أَيِ بَابَهُ كَانَ مِنْ جِهَتِهَا انْتَهَى أَيِ فَالتَّغْيِيرُ بِالْخَلْفِ صَحِيحٌ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا كَانَ أَوَّلًا وَأَنَّ مَا هُوَ عَلَيْهِ الْآنَ قَدْ حَدَثَ فَالتَّوَقُّفُ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ وَأَمَّا بِالنَّظَرِ لِحَالِهِ الْأَوَّلِ فَلَا وَقْفَةً أَصْلًا قَالَ سَم وَلَا نَظَرَ لِتَقْوِيَتِ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ ثُمَّ عَلَى الطَّائِفِينَ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا أَوَّلَى مِنْهُ عَلَى أَنَّ هَذَا الزَّمَنَ قَصِيرٌ وَيَتَنَدَّرُ وَجُودُ طَائِفٍ حَيِّثُذْ فَكَانَ حَقُّ الْإِمَامِ مُقَدِّمًا . اهـ . هـ فَوَدُ: (لِلاتِّبَاعِ) أَيِ لَهُ ﷺ وَلِلصَّحَابَةِ مِنْ بَعْدِهِ شَرْحُ الْمُنْهَجِ .

هـ فَوَدُ: (بِقِيْدِهِ السَّابِقِ) وَهُوَ الْاِنْجِرَافُ بِحَيْثُ لَوْ قَرُبَ مِنَ الْكُفَّةِ لَمَّا خَرَجَ مِنْ سَمِّيْهَا وَاعْتَمَدَ الْمُعْنَى الصَّحَّةَ مُطْلَقًا وَظَاهِرُ النَّهَآةِ مُوَافَقَةُ الشَّارِحِ كَمَا وَضَّحَهُ الرَّشِيدِيُّ مُشِيرًا إِلَى رَدِّ مَا جَرَى عَلَيْهِ ع ش مِنْ حَمَلِ كَلَامِ النَّهَآةِ عَلَى مُوَافَقَةِ مَا فِي الْمُعْنَى مِنَ الصَّحَّةِ، وَإِنْ كَانُوا بِحَيْثُ يَخْرُجُ بَعْضُهُمْ عَنْ سَمِّيْهَا لَوْ قَرُبُوا وَفِي الْبَجِيرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ مَا نَصَّهُ وَجَزَمَ الْبِرْماوِيُّ بِوُجُوبِ الْاِنْجِرَافِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ . اهـ . هـ فَوَدُ: (إِذْ لَا يَظْهَرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَشِمِلَ فِي النَّهَآةِ . هـ فَوَدُ: (بِخِلَافِهِ فِي جِهَتِهِ) فَلَوْ تَوَجَّهَ الْإِمَامُ الرُّكْنَ الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ مَثَلًا فَجِهَتُهُ مَجْمُوعُ جِهَتَيْ جَانِبَيْهِ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ الْمَامُومُ الْمُتَوَجَّهُ لَهُ وَلَا لِإِخْدَى جِهَتِهِ نِهَآةً وَمُعْنَى وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ قَالَ ع ش اَنْظُرْ هَلْ مِنْ الْجِهَتَيْنِ الرُّكْنَانِ الْمُحَاضِيَانِ لِلْجِهَتَيْنِ زِيَادَةً عَلَى الرُّكْنِ الَّذِي اسْتَقْبَلَهُ الْإِمَامُ أَوْ لَا حَتَّى لَا يَضُرَّ تَقَدُّمُ الْمُسْتَقْبِلِينَ لِذَيْنِكَ الرُّكْنَيْنِ عَلَى الْإِمَامِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الضَّرُورُ فَتَكُونُ جِهَةُ الْإِمَامِ ثَلَاثَةَ أَرْكَانٍ مِنْ جِهَةِ الْكُفَّةِ . اهـ . هـ فَوَدُ: (أَنَّ هَذِهِ الْأَقْرَبِيَّةَ مَكْرُوهَةٌ الْخ) اَنْظُرِ الْمُسَاوَاةَ سَم عَلَى حَجٍّ أَقُولُ يَخْتَلِ الْكِرَاهَةُ أَخْذًا مِنْ كِرَاهَةِ مُسَاوَاتِهِ لَهُ فِي الْقِيَامِ الْمُتَقَدِّمُ وَيَخْتَلِ الْفَرْقُ بَأَنَ سَبَبُ الْكِرَاهَةِ هُنَا الْخِلَافُ الْقَوِيُّ وَهُوَ مُتَتَّبِعٌ فِي الْمُسَاوَاةِ وَلَمْ يَظْهَرْ بِهَا مُسَاوَاتُهُ لِلْإِمَامِ فِي الرُّتْبَةِ حَيْثُ اخْتَلَفَتِ الْجِهَةُ وَلَقُلْ هَذَا أَقْرَبُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ شَيْخِنَا الْعَلَمَاءِ الشُّوْبَرِيِّ مَا يُوَافِقُ ع ش وَفِي هَامِشِ سَم مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ سَم اَنْظُرِ الْمُسَاوَاةَ يُمَكِّنُ أَنَّهَا خِلَافُ الْأَوَّلَى لَا مَكْرُوهَةٌ؛ لِأَنَّا لَمْ نَحْكَمْ بِالْكِرَاهَةِ إِلَّا لِوُجُودِ قُوَّةِ الْخِلَافِ فِي الْقُرْبِ وَلَا خِلَافَ فِي الْمُسَاوَاةِ . اهـ .

هـ فَوَدُ: (إِنَّ هَذِهِ الْأَقْرَبِيَّةَ مَكْرُوهَةٌ) اَنْظُرِ الْمُسَاوَاةَ .

مُفَوَّتَةٌ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ بِلِ مَثْبُجَةٍ كَالْإِنْفِرَادِ عَنِ الصَّفِّ بَلْ أُولَى؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ الْمَذْهَبِيَّ أَحَقُّ بِالْمُرَاعَاةِ مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ تَوَجَّهَ أَحَدُهُمَا لِلرُّكْنِ فَكُلُّ مَنْ جَانِبِيَّتُهُ جِهَتُهُ. (وَكَذَا لَوْ وَقَفَا فِي الْكُفَّةِ وَاعْتَظَلَّتْ جِهَتَاهُمَا) بِأَنَّ كَانَ وَجْهَهُ لِيُوجِهَهُ أَوْ ظَهْرُهُ لِيُظْهِرَهُ أَوْ وَجْهَهُ أَوْ ظَهْرُهُ أَحَدُهُمَا لِيُجَنِّبَ الْآخَرَ فَتَصْبِحُ، وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ حَيْثُيُذِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ وَجْهَ الْإِمَامِ لِيُظْهِرَ الْمَأْمُومَ كَمَا أَفْهَمَهُ الْمَثَلُ لِيَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَعَ اتِّحَادِ جِهَتَيْهِمَا فَلْيَأْذِ هَذِهِ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ وَشَبَلِ كَلَامُهُمْ فِي هَذِهِ مَا لَوْ اسْتَقْبَلَا سَقْفَهَا وَكَانَ الْمَأْمُومُ أَرْفَعَ مِنَ الْإِمَامِ لِيَصْدُقَ تَقَدُّمُهُ عَلَيْهِ فِي جِهَتِهِ حَيْثُيُذِ إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّ تَصَوُّيرَهُمْ بِكَوْنِ ظَهْرِ الْمَأْمُومِ إِلَى وَجْهِ الْإِمَامِ لَيْسَ لِلتَّقْيِيدِ بِلِ الرُّأْثِ أَنَّ يَكُونُ مُسْتَقْبَلَهُمَا وَاحِدًا، وَالْمَأْمُومُ إِلَيْهِ أَقْرَبُ، وَإِنْ لَمْ يَصْدُقْ أَنَّ ظَهْرَهُ لِيُوجِهَهُ وَلَوْ كَانَ بَعْضُ مُقَدِّمِهِ لِيَجْهَةَ الْإِمَامِ وَبَعْضُهُ لِيُغَيِّرَهَا وَتَقَدَّمَ ضَرْ عَلَى الْأَوْجِهَةِ تَغْلِيظًا لِلْمُبْطِلِ.....

• فَوَدَ: (مُفَوَّتَةٌ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ) وَقَدْ أَتَى بِفَوَاتِهَا شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ نِهَآيَةً وَسَمَ . • فَوَدَ: (وَلَوْ تَوَجَّهَ أَحَدُهُمَا إِلَيْهِ) أَمَا لَوْ وَقَفَ الْإِمَامُ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ فَجِهَتُهُ تِلْكَ الْجِهَةُ، وَالرُّكْنَانِ الْمُتَصِلَانِ بِهَا مِنَ الْجَانِبَيْنِ عَ ش. • فَوَدَ: (فَكُلُّ مَنْ جَانِبِيَّتُهُ إِلَيْهِ) أَيِ مَعَ الرُّكْنَيْنِ الْمُتَصِلَيْنِ بِهَا زِيَادَةً عَلَى الرُّكْنِ الَّذِي اسْتَقْبَلَهُ الْإِمَامُ كَمَا مَرَّ عَنْ عَ ش. • فَوَدَ: (بِأَنَّ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ فَلْيَأْذِ هَذِهِ فِي الْمُغْنَى . • فَوَدَ: (وَشَبَلِ كَلَامُهُمْ إِلَيْهِ) ذَكَرَهُ الْبَحْثِيُّ عَنِ السُّلْطَانِ وَأَقْرَأَهُ. • فَوَدَ: (فِي هَذِهِ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ التَّقَدُّمِ عِنْدَ وَقُوفِهِمَا فِي الْكُفَّةِ مَعَ اتِّحَادِ جِهَتَيْهِمَا. • فَوَدَ: (وَالْمَأْمُومُ إِلَيْهِ) أَيِ إِلَى مُسْتَقْبَلَيْهِمَا. • وَفَوَدَ: (أَنَّ ظَهْرَهُ) أَيِ الْمَأْمُومِ. • فَوَدَ: (وَلَوْ كَانَ بَعْضُ مُقَدِّمِهِ إِلَيْهِ) أَيِ كَانَ اسْتَقْبَلَ الْإِمَامُ إِحْدَى جِهَتَيْهِمَا الْأَرْبَعِ وَاسْتَقْبَلَ الْمَأْمُومُ الرُّكْنَ الَّذِي إِحْدَى جِهَتَيْهِ جِهَةُ الْإِمَامِ بِضَرْيٍ أَيِ وَكَمَكْسٍ ذَلِكَ. • فَوَدَ: (ضَرْ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) إِنْ أَرَادَ بِالْمُقَدِّمِ

• فَوَدَ: (مُفَوَّتَةٌ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ) أَتَى بِفَوَاتِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. • فَوَدَ: (بَلْ مَثْبُجَةٍ) اعْتَمَدَهُ مَ ر. • فَوَدَ: (لِأَنَّ الْخِلَافَ الْمَذْهَبِيَّ أَحَقُّ) فِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ. • فَوَدَ: (لِيَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ) وَقَدْ أَفَادَ فِي الْمُسْتَبْهَةِ بِهِ أَنَّهُ يَضُرُّ التَّقَدُّمُ فِي جِهَتِهِ فَكَذَا الْمُسْتَبْهَةُ. • فَوَدَ: (وَلَوْ كَانَ بَعْضُ مُقَدِّمِهِ لِيَجْهَةَ الْإِمَامِ) قَضِيَّةٌ كَوْنِ الْإِغْتِيَارِ فِي التَّقَدُّمِ وَالْمُسَاوَاةِ وَغَيْرِهِمَا بِالْعَقِبِ أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ بِالْمُقَدِّمِ الْعَقِبَ وَحَيْثُيُذِ، فَإِنْ أَرَادَ بِأَنَّ بَعْضُهُ لِيَجْهَةَ الْإِمَامِ إِلَيْهِ أَنَّ بَعْضُ كُلِّ مِنَ الْعَقِبَيْنِ الْمُعْتَمِدِ عَلَيْهِمَا لِيَجْهَةَ الْإِمَامِ وَبَعْضُهُ الْآخَرَ لِغَيْرِهَا أَوْ أَنَّ بَعْضَ الْعَقِبِ الْوَاحِدِ الْمُعْتَمِدِ عَلَيْهِ فَقَطُّ لِيَجْهَةَ الْإِمَامِ وَبَعْضُهُ الْآخَرَ لِغَيْرِهَا فَقَدْ يُخَالِفُ قَوْلَهُ السَّابِقَ وَلَا لِلتَّقَدُّمِ بِبَعْضِ الْعَقِبِ الْمُعْتَمِدِ عَلَى جَمِيعِهِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ إِحْدَى الْعَقِبَيْنِ الْمُعْتَمِدِ عَلَيْهِمَا لِيَجْهَةَ الْإِمَامِ وَالْأُخْرَى لِغَيْرِهَا فَهَذَا يَنْقَرُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْبَغَوِيِّ وَغَيْرِهِ فِيمَا لَوْ قَدَّمَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ وَأَخَّرَ الْأُخْرَى وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ أُرِيدَ بِالْمُقَدِّمِ غَيْرَ الْعَقِبِ خَالَفَ قَوْلَهُمْ إِنْ الْإِغْتِيَارَ بِالْعَقِبِ إِلَّا أَنَّ يَكُونُ هَذَا الْكَلَامُ مَفْرُوضًا فِي غَيْرِ مِنَ الْعِبَرَةِ فِيهِ بِالْعَقِبِ بَلْ يَنْحَوِي الْجَنْبَ وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِمُقَدِّمِهِ مَنَكِبُهُ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى عَنْ شَرْحِ الرُّؤُوسِ. • فَوَدَ: (ضَرْ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) هَلْ يُشَكِّلُ بِقَوْلِهِ السَّابِقَ وَلَا لِلتَّقَدُّمِ بِبَعْضِ الْعَقِبِ إِلَيْهِ.

أما لو كان الذي فيها الإمام فلا حرج على المأموم أو المأموم امتنع توجُّهه لجهته إمامه لتقدمه عليه في جهته (ويقف) عجز به هنا وفيما يأتي للغالب أيضًا (الذكر) ولو صبيًا لم يحضره غيره (عن يمينه) والا.....

العقب يخالف قوله السابق ولا للتقدم ببعض العقب إلخ، وإن أراد غير العقب خالف قولهم أن الإغتيار بالعقب إلا أن يكون هذا الكلام مفروضًا في غير من البيرة فيه بالعقب بل بنحو الجنب وأن يكون المراد بمقدمه منكبته كما في شرح الرزوي سم. ة قوله: (أما لو كان) إلى المتن في المثني وشرح المنهج. ة قوله: (الإمام) أي فقط. ة قوله: (فلا حرج على المأموم) أي فله التوجه إلى أي جهة شاء مثني. ة قوله: (أو المأموم) أي فقط. ة قوله: (امتنع توجُّهه إلخ) أي كأن يكون وجه الإمام إلى ظهره؛ لأن الجهة التي توجهها إليها واحدة، وإن كان توجه كل منهما إلى جدار بخلاف ما إذا كان وجهه إلى وجهه، فإنه يصح بجبرمي.

قوله (سني): (ويقف) أي نذبا نهاية ومثني. ة قوله: (عجز) إلى قول المتن ويقف في النهاية. ة قوله: (لغالب) أي فلو لم يصل وإضا كان الحكم كذلك نهاية. ة قوله: (أيضا) أي كتفسيره السابق بالموقف وبوقفا. ة قوله: (ولو صبيًا) إلى قول المتن ويقف في المثني. ة قوله: (لم يحضر إلخ) حال من الذكر.

قوله (سني): (عن يمينه) قال في الإزهاد بترخ يسير وقال الشارح في شرحه بأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع أخذًا مما يأتي ويحتمل ضبطه بالمعرب انتهى. سم. ة قوله: (ولا إلخ) أي ولا يقف عن يمينه سن له تحويله فلو خالف ذلك كره وفاتت فضيلة الجماعة كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي ولا يظهر فرق واضح بين قواف فضيلة الجماعة في ذلك وعدم قوافها فيما لو وقف منفردًا كما قاله كثير من المشايخ، فإن الكراهة في الجميع ليست إلا من حيث الجماعة.

(فرغ): صلى جماعة على وضف يقتضي كراهة نفس الصلاة كالحقن فالوجه قواف فضيلة الجماعة أيضًا إذ لا يتجه قواف ثواب أصل الصلاة وحصول ثواب وضفها فلي تأمل م ر. اه. سم عبارة شرح بأفضل أما إذا لم يقف عن يمينه أو تأخر كثيرًا، فإنه يكره له ذلك ويقوته فضيلة الجماعة. اه. قال الكردي عليه ولا تغفل عما سبق عن السيد البصري في المراد من قواف فضيلة الجماعة. اه. وقوله

ة قوله في (سني): (عن يمينه) قال في الإزهاد بترخ يسير قال الشارح في شرحه بأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع أخذًا مما يأتي ويحتمل ضبطه بالمعرب. اه. ة قوله: (ولا) أي ولا يتعمله بأن لم يقف عن يمينه سن له تحويله فلو خالف ذلك كره وفاتت فضيلة الجماعة كما أفتى به شيخنا الزملي ولا يظهر فرق واضح بين قواف فضيلة الجماعة في ذلك وعدم قوافها فيما لو وقف منفردًا كما قاله كثير من المشايخ، فإن الكراهة في الجميع ليست إلا من حيث الجماعة.

(فرغ) صلى جماعة على وضف يقتضي كراهة نفس الصلاة كالحقن فالوجه قواف فضيلة الجماعة

سُنُّ للإمام تحويله للاتباع (فإن حضر آخرَ أحزم عن يساره)، فإن لم يكن يساره محلَّ أحزم خَلَفَهُ ثُمَّ تَأَخَّرَ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ عَلَى الْيَمِينِ (لَمْ) بَعْدَ إِحْرَامِهِ لَا قَبْلَهُ (يَتَقَدَّمُ الإمامُ أَوْ يَتَأَخَّرَانِ) فِي الْقِيَامِ وَالْحَقُّ بِهِ الرُّكُوعُ وَهُوَ أَيْ تَأَخَّرُ هُمَا (أَفْضَلُ) لِلْأَتْبَاعِ أَيْضًا وَلَأنَّ الإمامَ مَتَّبُوعٌ فَلَا يُنَاسِبُهُ

أَي سَم لَا يَظْهَرُ فَرَقُ الْإِنْحِ أَيِ وَفَاقًا لِلتَّخْفَةِ وَالْمُحَلَّى وَالنَّهْيَةِ وَالْمُنْفِي وَقَوْلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَائِخِ أَيِ كَالطَّبْلَاوِيِّ وَالْبِرْلَسِيِّ وَالشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَيَأْتِي عَنِ الْبُخَيْرِيِّ مَا يُعَيِّدُ أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ اعْتَمَدُوا الْأَوَّلَ أَيِ عَدَمَ الْفَرْقِ. هـ قَوْلُهُ: (سُنُّ لِلْإِمَامِ تَحْوِيلُهُ الْإِنْحِ) وَبِهِ يُفْلَمُ أَنَّهُ يَنْدُبُ لِلْإِمَامِ إِذَا فَعَلَ أَحَدُ الْمَأْمُومِينَ خِلَافَ السُّنَّةِ أَنْ يُزَيِّدَهُ إِلَيْهَا بِيَدِهِ أَوْ غَيْرِهَا إِنْ وَثِقَ مِنْهُ بِالْإِنْتِبَاحِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ زَادِ النَّهْيَةِ، وَالْإِنْدَادُ وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ فِي ذَلِكَ مِثْلَهُ فِي الْإِزْشَادِ الْمَذْكُورِ وَيَكُونُ هَذَا مُسْتَنَى مِنْ كَرَاهَةِ الْفِعْلِ الْقَلِيلِ وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْمَجْمُوعِ، وَالتَّحْقِيقُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْجَاهِلِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ، وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُ الْمُهَذَّبِ اخْتِصَاصًا سُنَّ التَّحْوِيلِ بِالْجَاهِلِ. اهـ. عِبَارَةُ الْمُفْنِي، فَإِنْ وَقَفَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ خَلْفَهُ سُنَّ لَهُ أَنْ يَتَدَارَعَ مَعَ اجْتِنَابِ الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ سُنَّ لِلْإِمَامِ تَحْوِيلُهُ. اهـ.

قَوْلُهُ (سُنِّي): (أَحْرَمَ مِنْ يَسَارِهِ) أَيِ نَذَبًا وَلَوْ خَالَفَ ذَلِكَ كَرَّةً وَفَاتَتْ بِهِ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ كَمَا أَفْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ تَمَكَّنَ نَعَمَ إِنْ عَقِبَ تَحَرُّمُ الثَّانِي تَقَدُّمُ الْإِمَامِ أَوْ تَأَخُّرُهُمَا نَالَا فَضِيلَتَهَا وَإِلَّا فَلَا تَحْصُلُ لِيُوَاجِدَ مِنْهُمَا نِهَآيَةَ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَإِلَّا فَلَا تَحْصُلُ لَهُ الْإِنْحِ ظَاهِرُهُ أَنَّ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ تَنْتَهِي فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ، وَإِنْ حَصَلَ التَّقَدُّمُ أَوْ التَّأَخُّرُ بَعْدَ ذَلِكَ وَهُوَ مُشْكِلٌ وَفِي فِتَاوَى الْإِدَّةِ فِي مَحَلِّ آخَرٍ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. هـ قَوْلُهُ (سُنِّي): (لَمْ يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ) ظَاهِرُهُ اسْتِغْنَاءُ الْفَضِيلَةِ لُهُمَا بَعْدَ تَقَدُّمِ الْإِمَامِ، وَإِنْ دَامَا عَلَى مَوْقِفِهِمَا مِنْ غَيْرِ ضَمٍّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ وَكَذَلِكَ لَوْ تَأَخَّرَا وَلَا بُعْدَ فِيهِ لِعَلَّيْهِ مِنْهُمَا هُنَا ابْتِدَاءً فَلَا يُخَالِفُ مَا سَيَأْتِي بَرْمَاوِيِّ وَعِبَارَةُ الْعَزِيزِيِّ قَوْلُهُ أَوْ يَتَأَخَّرَانِ أَيِ مَعَ انْضِمَامِهِمَا وَكَذَا يَتَضَمَّانِ لَوْ تَقَدَّمَ الْإِمَامُ اهـ وَيَذُلُّ لَهُ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ فَآخِذٌ بِأَيْدِينَا فَأَقَامَنَا خَلْفَهُ الْإِنْحِ بُخَيْرِي. هـ قَوْلُهُ: (فِي الْقِيَامِ) وَمِنْهُ الْإِعْتِدَالُ ع ش. قَوْلُهُ (سُنِّي): (أَفْضَلُ) أَيِ مَنْ تَقَدَّمَ الْإِمَامُ مُفْنِي. هـ قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهِ الرُّكُوعُ) أَيِ كَمَا بَحَثَهُ شَيْخُنَا مُفْنِي وَنِهَآيَةَ.

أَيْضًا إِذْ لَا يَتَجَهَّ قَوَاتُ ثَوَابِ أَضَلِّ الصَّلَاةِ وَخُصُولُ ثَوَابٍ وَضِيْفُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ م ر. هـ قَوْلُهُ (سُنِّي): (لَمْ يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ أَوْ يَتَأَخَّرَانِ) لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ وَلَا تَأَخَّرَا كَرَّةً وَفَاتَتْ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ هَذَا وَاضِحٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَأْمُومِ أَنَا الْإِمَامُ فَهَلْ تَبَيَّنَتِ الْكَرَاهَةُ وَقَوَاتُ الْجَمَاعَةِ فِي حَقِّهِ أَيْضًا أَوْ لَا، لِأَنَّ طَلَبَ التَّقَدُّمِ، وَالتَّأَخُّرِ إِنَّمَا هُوَ لِمَصْلَحَةِ الْمَأْمُومِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ ثُبُوتُ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ أَيْضًا حَيْثُ امْتَكَنَهُ التَّقَدُّمُ وَلَا نُسَلَّمَ أَنْ طَلَبَ مَا ذَكَرَهُ لِمَصْلَحَةِ الْمَأْمُومِ فَقَطُّ بَلْ لِمَصْلَحَتِهِ هُوَ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ وَيَجْرِي التَّرَدُّدُ الْمَذْكُورُ فِيمَا لَوْ وَقَفَ الْمَأْمُومُ عَنْ يَسَارِهِ وَامْتَكَنَهُ تَحْوِيلُهُ إِلَى الْيَمِينِ أَوْ انْتِقَالَهُ هُوَ بِحَيْثُ يَصِيرُ الْمَأْمُومُ عَنْ يَمِينِهِ. هـ قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهِ الرُّكُوعُ) اعْتَمَدَهُ م ر وَمَشَى الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ عَلَى خِلَافِ الْإِلْحَاقِ فَقَالَ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَا فِي غَيْرِ الْقِيَامِ وَلَوْ الرُّكُوعُ كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ أَوْ التَّشْهِيدُ الْآخِرُ خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ كَلَامُ الرُّوَضَةِ. اهـ. وَمَشَى فِي شَرْحِ الرُّوَضِ عَلَى الْإِلْحَاقِ فَقَالَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الرُّكُوعَ كَالْقِيَامِ.

الانتقال هذا إن سَهَلَ كُلُّ منهما لِسَمَةِ المَكَانِ وَلَا تَقِيَنَّ مَا سَهَلَ مِنْهُمَا تَحْصِيلاً لِلسَّنَةِ أَثَمًا فِي غَيْرِ الْقِيَامِ، وَالرُّكُوعُ فَلَا تَقَدِّمُ وَلَا تَأْخُرُ لِغُسْرِهِ حَتَّى يَقُومُوا (وَلَوْ حَضَرَ) ابْتِدَاءً مَعًا أَوْ مُرْتَبَا (رَجُلَانِ) أَوْ صَبِيَّانِ (أَوْ رَجُلٌ وَصَبِيٌّ صَفًّا) أَي قَامَا صَفًّا (خَلْفَهُ) لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا (وَكَذَا لَوْ حَضَرَ امْرَأَةٌ أَوْ نِسْوَةٌ) فَقَطِ فَتَقِفْ هِيَ أَوْ هُنَّ خَلْفَهُ، وَإِنْ كُنَّ مَحَارِمَهُ لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا أَوْ ذَكَرَ وَامْرَأَةٌ فَهُوَ عَنْ يَمِينِهِ وَهِيَ خَلْفَ الذَّكَرِ أَوْ ذَكَرَانِ بِالْعَانِ أَوْ بِالْبَإِغِ وَصَبِيٍّ وَامْرَأَةٌ أَوْ خُنْثَى فَهُمَا خَلْفَهُ وَهِيَ أَوْ الْخُنْثَى خَلْفَهُمَا لِلاتِّبَاعِ أَوْ ذَكَرٌ وَخُنْثَى وَأُنْثَى وَقَفَ الذَّكَرُ عَنْ يَمِينِهِ، وَالْخُنْثَى خَلْفَهُمَا،

• فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ) أَي إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ إِلَّا أَحَدُهُمَا لِضَيْقِ الْمَكَانِ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ أَوْ نَحْوِهِ كَمَا لَوْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ تَقَدَّمَ الْإِمَامُ سَجَدَ عَلَى نَحْوِ ثَرَابٍ يُشَوِّهُ خَلْقَهُ أَوْ يُفِيدُ نِيَابَهُ أَوْ يُضْحِكُ عَلَيْهِ النَّاسُ ع. ش.
• فَوَدَّ: (تَقِيَنَّ مَا سَهَلَ مِنْهُمَا) يَتَرَدَّدُ التَّنَظُّرُ فِيمَا لَوْ تَرَكَ الْمُتَعَيِّنُ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَعَلَهُ هَلْ يَكُونُ مُفَوَّنًا لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْآخَرَيْنِ أَوْ الْآخَرَ لَا تَقْصِيرُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْهُ أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَمِيعِ لَوْ جُودَ الْخَلَلُ فِي الْجَمَاعَةِ فِي الْجُمْلَةِ وَلَمَلِ الْأَوَّلُ أَوْجَهَ بَضْرِيٍّ زَادَ ع. ش. وَسُئِلَ الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ عَمَّا أَفْتَى بِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ صَفٌّ قَبْلَ إِتْمَامِ مَا أَمَامَهُ لَمْ تَحْصُلْ لَهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ هَلْ مُعْتَمَدٌ أَمْ لَا فَاجَابَ بِأَنَّهُ لَا تَقْوَاهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ بِوُقُوفِهِ الْمَذْكُورِ وَفِي ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ مَا يُوَافِقُهُ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ هَذَا مُسْتَنَتًى مِنْ قَوْلِهِمْ مُخَالَفَةُ السُّنَنِ الْمَطْلُوبَةِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ مَكْرُوهَةٌ مُفَوَّنَةٌ لِلْفَضِيلَةِ أَهْ وَتَعَقُّبُهُ الْبُخَيْرِيُّ بِقَوْلِهِ وَاعْتَمَدَ مَسَائِدُنَا خِلَافَهُ أَيِ وَفَاقًا لِلتَّخْفَةِ وَالتَّهَابَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِغُسْرِهِ الْإِنْفَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْبَهْجَةُ أَيِ وَالْمُغْنِي إِذْ لَا يَنْتَاقِي إِلَّا بِعَمَلٍ كَثِيرٍ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُنْدَبُ ذَلِكَ لِلْعَاجِزِينَ عَنْ الْقِيَامِ انْتَهَتْ. سَم.

• فَوَدَّ (لِغُسْرِهِ) (صَفًّا الْإِنْفَ) أَيِ بِحَيْثُ لَا يَزِيدُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ وَكَذَا مَا بَيْنَ كُلِّ صَفِّينِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. • فَوَدَّ: (أَيِ قَامَا صَفًّا) قَضِيَّةٌ هَذَا الْجُلُّ أَنْ يَقْرَأَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ صَفًّا بِفَتْحِ الصَّادِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَهُوَ جَائِزٌ كِبَانَتُهُ لِلْمَفْعُولِ، فَإِنَّ صَفًّا يُسْتَعْمَلُ لِازِمًا وَمُتَعَدِّيًا ع. ش. • فَوَدَّ: (لِلاتِّبَاعِ الْإِنْفَ) فَلَوْ وَفَّقَا عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ أَوْ أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ أَحَدُهُمَا خَلْفَهُ، وَالْآخَرُ بِجَنْبِهِ أَوْ خَلْفَ الْأَوَّلِ كَرَّةً كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الشَّافِعِيِّ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَإِنْ كُنَّ مَحَارِمَهُ) أَيِ أَوْ زَوْجَتَهُ نِهَابَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَوْ ذَكَرٌ وَامْرَأَةٌ الْإِنْفَ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَحْرَمًا لِلذَّكَرِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ الْمَقْدَّمِ، وَإِنْ كُنَّ مَحَارِمَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ وَعِبَارَةٌ عَمِيرَةٌ لَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَحْرَمًا لِلرَّجُلِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا يَصُفَّانِ خَلْفَهُ ع. ش. • فَوَدَّ: (أَوْ بِالْبَإِغِ وَصَبِيٍّ) أَيِ أَوْ صَبِيَّانِ. • فَوَدَّ: (وَهِيَ وَخُنْثَى خَلْفَهُمَا) وَحَيْثُ يَحْصُلُ لِكُلِّ فَضِيلَةُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ لِجِنْسِيهِ كَمَا فِي الْحَلَبِيِّ بِجَنَابِ مِي. • فَوَدَّ: (وَالْخُنْثَى خَلْفَهُمَا)

• فَوَدَّ: (لِغُسْرِهِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْبَهْجَةُ إِذْ لَا يَنْتَاقِي إِلَّا بِعَمَلٍ كَثِيرٍ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُنْدَبُ ذَلِكَ لِلْعَاجِزِينَ عَنْ الْقِيَامِ. أَه. • فَوَدَّ: (وَهِيَ خَلْفَ الذَّكَرِ) كَذَا فِي شَرْحِ الزُّوْصِ. • فَوَدَّ: (خَلْفَهُمَا) هَلَا قَالَ خَلْفَهُ أَيِ الذَّكَرِ كَمَا قَالَ فِيمَا سَبَقَ وَهِيَ خَلْفَ الذَّكَرِ؛ لِأَنَّ الْخُنْثَى كَالْأُنْثَى.

والأثنى خَلَفَ الخُثَى (ويَقِفُ خَلْفَهُ الرجال) ولو أَرْقَاءَ كما هو ظاهر (ثُمَّ) إِنْ تَمَّ صَفُّهُمْ وَقَفَ خَلْفَهُم (الصُّبَّانُ)، وَإِنْ كَانُوا أَفْضَلَ خِلَافًا لِلدَّارِمِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الْفُشَاقِ، وَالصُّبَّانِ، وَظَاهِرُ تَعْبِيرِهِم بِالرِّجَالِ تَقْدِيمُ الْفُشَاقِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَمَّ فَيَكْمُلُ بِالصُّبَّانِ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُمْ مِنَ الْجَنْسِ ثُمَّ الْخَنَائِي، وَإِنْ لَمْ يَكْمُلْ صَفٌّ مِنْ قَبْلِهِمْ.....

هَلَا قَالَ خَلْفَهُ أَوْ الذَّكَرُ كَمَا قَالَ فِيمَا سَبَقَ؛ لِأَنَّ الْخُثَى كَالْأُنْثَى سَمِ عِبَارَةٌ عَنْ شِئْنٍ قَوْلُهُ، وَالْخُثَى خَلْفَهُمَا أَيْ بَعِثْتُ يُحَادِثُهُمَا لَكِنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِمْ لَا حَيْثَالِ أُنُوْنِيَةِ الْخُثَى يَقِفُ خَلْفَ الرَّجُلِ وَصَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَلْفَهُمَا أَهْ وَأَجَابَ الْبَجَرِيُّ عَنْ إِشْكَالِ سَمِ بِمَا نَصَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَقُلْ كَذَلِكَ لِاحْتِمَالِ عَوْدِ الضَّمِيرِ لِلْإِمَامِ. اهـ. **قوله:** (ولو أرقاء) وكذا لو كانوا أفسقاً فيما يظهر وفي سَمِ عَلَى حَجَرٍ لَوْ اجْتَمَعَ الْأَخْرَاءُ، وَالْأَرْقَاءُ وَلَمْ يَسْغَهُمْ صَفٌّ وَاحِدٌ فَيُتَّبَعَهُ تَقْدِيمُ الْأَخْرَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ أَشْرَفُ نَعَمْ لَوْ كَانَ الْأَرْقَاءُ أَفْضَلَ بَنَحُو عِلْمٌ وَصَلَحَ فَعِيهِ نَظَرٌ وَلَوْ حَضَرُوا قَبْلَ الْأَخْرَاءِ فَهَلْ يُؤْخَرُونَ لِلْأَخْرَاءِ فِيهِ نَظَرٌ أَتَاهِيَ وَقَوْلُهُ أَوْ لَا فَعِيهِ نَظَرٌ مُفْتَضًى مَا يُقَالُ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ لِحُجِّ بْنِ أَنَّ الْقَوْمَ إِذَا جَاءُوا مَعًا وَلَمْ يَسْغَهُمْ صَفٌّ وَاحِدٌ أَنْ يُقَدَّمَ هُنَا بِمَا يُقَدَّمُونَ بِهِ فِي الْإِمَامَةِ تَقْدِيمُ الْأَخْرَاءِ مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ ثَانِيًا فِيهِ نَظَرٌ أَيْ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُمْ لَا يُؤْخَرُونَ كَمَا أَنَّ الصُّبَّانَ لَا يُؤْخَرُونَ لِلْبَالِغِينَ عَنْ ش. **قوله:** (إِنْ تَمَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلِي جَمْعٌ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيَتَرَدَّدُ إِلَى أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَمَّ وَقَوْلُهُ مَتَى كَانَ إِلَى وَفَضْلُ صُفُوفٍ إِلَخْ وَإِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ رَجَعُوا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ. **قوله:** (وإن كانوا أفضل إلخ) أي يعلم أو نحوها نهاية. **قوله:** (والصُّبَّانِ) أي الصُّلَحَاءُ مُعْنَى. **قوله:** (أما إذا لم يتم إلخ) أي بأن كان فيه فُرْجَةٌ بِالْفِعْلِ فَيُكْمَلُ بِالصُّبَّانِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ تَامًا بِأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خُلُوعٌ بِالْفِعْلِ وَلَكِنَّهُ بَعِثْتُ لَوْ تَقَدَّمَ الصُّبَّانُ بَيْنَ الرَّجَالِ وَسِعَهُمُ الصَّفُّ لَمْ يُكْمَلْ بِهِمْ لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَمَلْ بِهِمْ حَيْثُ نَظَرْتُ قَلِيمًا أَنَّ مَسْأَلَةَ الْأَذْرَعِيِّ غَيْرُ قَوْلِهِمْ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَمَّ إِلَخْ وَإِلَّا فَلا حَاجَةَ لِذِكْرِهِ لَهَا؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهَا. اهـ. سَمِ بِحَذْفٍ وَعِبَارَةٌ النَّهَايَةِ أَمَّا إِذَا كَانَ تَامًا لَكِنْ بَعِثْتُ لَوْ دَخَلَ الصُّبَّانُ مَعَهُمْ فِيهِ لَوَسِعَهُمْ فَالْأَوْجَهُ تَأْخُرُهُمْ عَنْهُ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ الْأَصْحَابِ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ وَبِذَلِكَ عِلْمٌ أَنَّ كَلَامَنَا الْأَوَّلَ أَيْ قَوْلَهُمْ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَمَّ إِلَخْ غَيْرُ قَرَضٍ الْأَذْرَعِيِّ. اهـ. وَاعْتَمَدَ الْمُعْنَى مَقَالَةَ الْأَذْرَعِيِّ. **قوله:** (فَيُكْمَلُ بِالصُّبَّانِ) أَيْ وَيَقْفُونَ عَلَى أَيْ صِفَةٍ اتَّفَقَتْ سِوَاهُ كَانُوا فِي جَانِبٍ أَوْ اخْتَلَطُوا بِهِمْ عَنْ ش. **قوله:** (وإن لم يكمل صف من قبلهم) وهم الصُّبَّانُ عَنْ ش.

قوله: (والخُثَى خَلْفَهُمَا) كَذَا فِي الرُّوضَةِ. **قوله:** (ولو أرقاء) لَوْ اجْتَمَعَ الْأَخْرَاءُ، وَالْأَرْقَاءُ وَلَمْ يَسْغَهُمْ صَفٌّ وَاحِدٌ فَيُتَّبَعَهُ تَقْدِيمُ الْأَخْرَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ أَشْرَفُ نَعَمْ لَوْ كَانَ الْأَرْقَاءُ أَفْضَلَ بَنَحُو عِلْمٌ وَصَلَحَ فَعِيهِ نَظَرٌ وَلَوْ حَضَرُوا قَبْلَ الْأَخْرَاءِ فَهَلْ يُؤْخَرُونَ لِلْأَخْرَاءِ فِيهِ نَظَرٌ. **قوله:** (أما إذا لم يتم) أَيْ بِأَنْ كَانَ فِيهِ فُرْجَةٌ بِالْفِعْلِ فَيُكْمَلُ بِالصُّبَّانِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ تَامًا بِأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خُلُوعٌ بِالْفِعْلِ وَلَكِنَّهُ بَعِثْتُ لَوْ تَقَدَّمَ الصُّبَّانُ بَيْنَ الرَّجَالِ وَسِعَهُمُ الصَّفُّ لَمْ تَكْمَلْ بِهِمْ لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَإِنَّمَا يُؤْخَرُ الصُّبَّانُ عَنِ الرَّجَالِ إِذَا لَمْ يَسْغَهُمْ صَفٌّ الرَّجَالِ وَإِلَّا أَيْ، وَإِنْ وَسِعَهُمْ بِأَنْ كَانُوا لَوْ تَقَدَّوْا بَيْنَ الرَّجَالِ وَسِعَهُمْ، وَإِنْ

(ثم النساء) كذلك لِيَحْبَرَ مُسْلِم «لِيلَيْتِي» أي بِتَشْدِيدِ التَّوْنِ بَعْدَ الْبَاءِ وَبِحَذْفِهَا وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ «مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ، وَالتَّهْيِ» أي الْبَالِغُونَ الْعُقْلَاءُ «ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثَلَاثًا وَلَا يُؤْخَرُونَ.....»

فَوَيْ (سُ): (ثُمَّ النِّسَاءُ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْبَالِغَاتِ وَغَيْرَهُنَّ سَوَاءٌ وَهَلَّا قِيلَ بِتَقْدِيمِ الْبَالِغَاتِ كَمَا قِيلَ بِهِ فِي الرِّجَالِ وَهَلَّا كَانَتْ غَيْرُ الْبَالِغَاتِ مِنْهُنَّ مَحْمَلٌ قَوْلُهُ ﷺ فِي الثَّالِثَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي عَصْرِهِ عَنْدَهُ خَتَائِي بِدَلِيلِ أَنَّ أَحْكَامَهُمْ غَالِبًا مُسْتَبْطَأَةٌ وَلَوْ كَانُوا مَوْجُودِينَ ثُمَّ إِذْ ذَاكَ لَنَصَّ عَلَى أَحْكَامِهِمْ، فَإِنْ قُلْتُ الْعِلَّةُ فِي تَأْخِيرِ الصَّبِيَّانِ عَنِ الرِّجَالِ خَشْيَةُ الْإِفْتِنَانِ بِهِمْ وَهَذَا مُتَنَبِّ فِي النِّسَاءِ قُلْتُ يَنْقُضُ ذَلِكَ أَنَّ الْحُكْمَ الْمُتَقَدِّمَ فِي الرِّجَالِ وَالصَّبِيَّانِ عَامٌّ حَتَّى فِي الْمَحَارِمِ وَمَنْ لَيْسَ مِظَنَّةٌ لِلْفِتْنَةِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ ع ش وَيَتَّبِعِي تَقْدِيمَ الْبَالِغَاتِ مِنْهُنَّ شَيْخُ حَمْدَانَ . اهـ . فَوَيْ: (كُذِّلَ) أَيِ، وَإِنْ لَمْ يَكْمُلْ صَفٌّ مِنْ قَبْلِهِمْ وَأَفْضَلُ صُفُوفُهُنَّ آخِرُهَا لِيُعْجِدَ عَنِ الرِّجَالِ ع ش . فَوَيْ: (أَيِ بِتَشْدِيدِ التَّوْنِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُبَابِ بِيَاءِ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ التَّوْنِ وَبِحَذْفِ الْبَاءِ وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ رَوَاتَانِ انْتَهَتْ وَأَقُولُ تَوَجُّهِي ذَلِكَ أَنَّ اللَّامَ جَازِمَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَا أَمْرَ إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحِ آخِرِهِ وَهُوَ الْبَاءُ؛ لِأَنَّهُ اتَّصَلَ بِهِ نُونُ التَّوْكِيدِ الْخَفِيفَةِ الْمُدْغَمَةِ فِي نُونِ الْوَقَايَةِ فَهُوَ فِي مَحَلِّ حَزْمٍ . هـ وَفَوَيْ: (وَبِحَذْفِهَا وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ) أَقُولُ وَجْهَ حَذْفِهَا أَنَّ الْفِعْلَ مُفْتَلٌ الْآخِرَ دَخَلَ عَلَيْهِ الْجَازِمُ وَهُوَ لَا أَمْرَ فَحُذِفَ آخِرُهُ وَهُوَ الْبَاءُ وَالتَّوْنُ لِلْوَقَايَةِ سَم .

هـ وَفَوَيْ: (الْخَفِيفَةُ الْخُ) أَيِ أَوْ الثَّقِيلَةُ مَعَ حَذْفِ نُونِ الْوَقَايَةِ كَمَا فِي الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الْبِرْمَاوِيِّ .

هـ فَوَيْ: (ثَلَاثًا) أَيِ قَالَهَا ثَلَاثًا بِالْمَرَّةِ الْأُولَى ع ش أَيِ بَعْدَ الْمَرَّةِ الْأُولَى وَاحِدَةً أَغْنَى قَوْلُهُ لِيلَيْتِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ فَالْمُرَادُ أَنَّهُ قَالَ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ مَرَّتَيْنِ مَعَ هَذِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا مُرَادًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِهِ ﷺ خَتَائِي كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الرَّشِيدِيِّ وَقَالَ شَيْخُنَا الْحَفَنِيُّ إِنَّهُ شَامِلٌ لِلْمَخَتَائِي وَنَصَّ عَلَيْهِمْ لِيُعْلِمَهُ بِوُجُودِهِمْ بَعْدَ فَيَكُونُ قَوْلُهُ ثَلَاثًا رَاجِعًا لِقَوْلِهِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ أَيِ قَالَهَا ثَلَاثًا غَيْرَ الْأُولَى وَكَانَ حَقُّ التَّنْبِيْرِ فِي الثَّالِثَةِ الَّتِي مُرَادُ مِنْهَا النِّسَاءُ ثُمَّ اللَّاتِي يَلِينَهُنَّ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالَّذِينَ لِمُشَاكَلَةِ الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ الْوَاقِعَةِ عَلَى الصَّبِيَّانِ يُجْعِلُ قَوْلُهُ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْخُ تَقَدَّمَ عَنِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ . هـ فَوَيْ: (وَلَا يُؤْخَرُ الْخُ) أَيِ نَذْبًا مَا لَمْ يُخَفَّ مِنْ تَقْدِيمِهِمْ فَتَنَةً عَلَى مَنْ خَلَفَهُمْ وَإِلَّا أَخَرُوا نَذْبًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَا فِيهِ مِنْ دَفْعِ الْمَقْسَدِ ع ش .

لَمْ يَكُنْ فِيهِ خُلُوعٌ بِالْفِعْلِ كَمَلَّ بِهِمْ لَا مَحَالَةَ . اهـ . فَعَلِمَ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْأَذْرَعِيِّ غَيْرَ قَوْلِهِمْ أَمَا إِذَا لَمْ يَتِمَّ الْخُ وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ لِذِكْرِهِ لَهَا؛ لِأَنَّهُمْ ذَكَرُوا فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ يُقَالُ الْحَاجَةُ لِذِكْرِهِ لَهَا التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ كَلَامَهُمْ شَامِلٌ لَهَا وَأَنَّ مُرَادَهُمْ بَعْدَ التَّمَامِ يَشْمَلُ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ خُلُوعٌ بِالْفِعْلِ وَلَكِنَّهُ بِحَيْثُ يُمَكِّنُ نَفْعُ الصَّبِيَّانِ فِيهِ بَيِّنَ الرِّجَالِ .

هـ فَوَيْ: (أَيِ بِتَشْدِيدِ التَّوْنِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُبَابِ بِيَاءِ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ التَّوْنِ وَبِحَذْفِ الْبَاءِ وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ رَوَاتَانِ وَاخْطَأَ رِوَايَةً وَلَعَنَهُ مَنْ ادَّعَى ثَلَاثَةَ إِسْكَانِ الْبَاءِ وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ . اهـ . فَوَيْ: (أَيِ بِتَشْدِيدِ التَّوْنِ بَعْدَ الْبَاءِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُبَابِ بِيَاءِ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ التَّوْنِ . اهـ . وَأَقُولُ تَوَجُّهِي ذَلِكَ أَنَّ اللَّامَ، وَإِنْ كَانَتْ جَازِمَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَا أَمْرَ إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحِ آخِرِهِ وَهُوَ الْبَاءُ؛ لِأَنَّهُ

صبياناً لياليهم لأتحد جنسهم بخلاف من عداهم لاختلافه ويسر أن لا يزيد ما بين كل صفتين، والأول، والإمام على ثلاثة أذرع ومتى كان بين صفتين أكثر من ثلاثة أذرع كره للداخلين أن يصطفوا مع المتأخرين،.....

• قوله: (صبيان) أي حضروا أولاً . • وقوله: (البالغين) أي حضروا بعد الصبيان ولو قبل إخراجهم حلبى . • قوله: (بخلاف من عداهم) هل ولو بعد الإحرام ثم رأيت في شرح الباب للشارح، والظاهر أن الرجال إذا حضروا أثناء الصلاة أخر لهم المرأة، والخشى، وإن كان فيه عمل قليل لمصلحة الصلاة قاله القاضي وغيره انتهى . سم عبارة ع ش فرع لو لم يحضر من الرجال حتى اضطفت النساء خلف الإمام وأخر من هل يؤخرن بعد الإحرام أو لا فيه نظر ويظهر الثاني وفقاً لـ م ر ثم رأيت في شرح الباب لشيخنا عن القاضي ما يفيد خلافه سم على المنهج أقول الأقرب الأول حيث لم يترتب على تأخيرهن أفعال مبطله اهـ . • قوله: (ويسر أن لا يزيد إلخ) أي، فإن زاد فأتت فضيلة الجماعة كما علم مما مرّ رشدي . • قوله: (ومتى كان إلخ) ويسر سد فرج الصوف، وأن لا يسرع في صف حتى يتم الأول وأن يفسح لمن يريد وجميع ذلك سنة لا شرط فلو خالفوا صحت صلاتهم مع الكراهة نهاية ومغني قال ع ش قوله م ر حتى يتم الأول أي، وإذا سرعوا في الثاني يتبني أن يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خلف الإمام فإذا حضر واحد وقف خلف الصف الأول بحيث يكون محاذياً ليمين الإمام، فإذا حضر آخر وقف في جهة يساره بحيث يكونان خلف من يلي الإمام وقوله م ر صحت صلاتهم مع الكراهة ومقتضى الكراهة قوات فضيلة الجماعة كما يصرح به قوله م ر قيل ويجري ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة . اهـ . ع ش . • قوله: (بين صفتين) أي أو بين الأول، والإمام كما يأتي . • قوله: (كره للداخلين إلخ) أي إن وسع ما بينهما صفًا وإلا فالظاهر عدم الكراهة لعدم التقصير منهم ويأتي مثله في مسألة القاضي الآتية فليراجع .

اتصل به نون التوكيد الخفيفة المدغمة في نون الوقاية فهو في محل جزم فليأمل وقوله ويحذفها وتخفيف التون أقول وجه حذفها أن الفعل مفتل الآخر دخل عليه الجازم وهو لام الأمر فحذف آخره وهو الياء، والتون للوقاية قال في شرح الباب وأخطأ رواية ولغة من ادعى ثالثة إسكان الياء وتخفيف التون انتهى وأقول في خطية لغة نظر؛ لأن بقاء حرف العلة مع الجازم كما في نحو قوله : ألم يأتيك والاتباء تنمي وإن كان ضرورة عند الجمهور إلا أن بعضهم قال إنه يجوز في سعة الكلام وأنه لغة لبعض العرب وأخرج عليه قراءة ﴿لَا تَخَفْ دُرَّكَ وَلَا نَخْشَ﴾ (طه: ٧٧) (إنه من يقي ويضبر) ولا يقال فيما قال بعضهم إنه جائز في السعة وأنه لغة لبعض العرب أنه خطأ لغة وحيث قد يجوز أن يخرج على ذلك هذه اللغة الثالثة التي ادعاهما بعضهم ولا تكون خطأ لغة فليأمل . • قوله: (بخلاف من عداهم) هل ولو بعد الإحرام ثم رأيت في شرح الباب للشارح، والظاهر أن الرجال إذا حضروا أثناء الصلاة أخر لهم المرأة، والخشى، وإن كان فيه عمل قليل لمصلحة الصلاة قاله القاضي وغيره . اهـ .

فَإِنْ فَعَلُوا لَمْ يَحْصُلُوا فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي لَوْ كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَمَنْ خَلْفَهُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعَ فَقَدْ ضَيَعُوا حَقُوقَهُمْ فَلِلَّذَاخِلِينَ الْأَصْطِغَافُ بَيْنَهُمَا وَالْأَكْرَةُ لَهُمْ وَأَفْضَلُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا ثُمَّ مَا يَلِيهِ وَهَكَذَا وَأَفْضَلُ كُلِّ صَفٍّ يَمِينُهُ وَقَوْلُ جَمْعٍ مِنَ الثَّانِي أَوْ الْيَسَارِ يَسْمَعُ الْإِمَامُ وَيَرَى أَعْمَالَهُ أَفْضَلُ مِمَّنْ بِالْأَوَّلِ أَوْ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ الْفَضِيلَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَكَانِهَا مَرْدُودٌ بِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ، وَالْيَمِينِ مِنْ صَلَاةِ اللَّهِ تَعَالَى

• قَوْلُهُ: (فَإِنْ فَعَلُوا لَمْ يَحْصُلُوا الْإِنْفَ) قَضِيَّةٌ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَنَظَائِرُهُ أَنَّ الْفَائِثَ ثَوَابُ الْجَمَاعَةِ لَا ثَوَابُ أَصْلِ الصَّلَاةِ سَم. • قَوْلُهُ: (وَأَفْضَلُ صُفُوفِ الرِّجَالِ) أَيِ الْخُلُوصِ وَخَرَجَ بِهِ الْخَنَائِي، وَالنِّسَاءُ فَأَفْضَلُ صُفُوفِهِمْ آخِرُهَا يُعْنِيهِ عَنِ الرِّجَالِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ رَجُلٌ غَيْرُ الْإِمَامِ سَوَاءٌ كُنْ إِنْثَاءً قَطُّ أَوْ الْبَعْضُ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَالْبَعْضُ مِنْ هَؤُلَاءِ فَالْآخِرُ مِنَ الْخَنَائِي أَفْضَلُهُمْ، وَالْآخِرُ مِنَ النِّسَاءِ أَفْضَلُهُنَّ عَ شَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأَفْضَلُ صُفُوفِ الرِّجَالِ وَلَوْ مَعَ غَيْرِهِمْ، وَالْخَنَائِي الْخُلُوصُ وَالنِّسَاءُ كَذَلِكَ أَوَّلُهَا وَهُوَ الَّذِي يَلِي الْإِمَامَ، وَإِنْ تَخَلَّلَهُ مَبْنًى أَوْ نَحْوُهُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَيْهِ وَأَفْضَلُهَا لِلنِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ أَوْ الْخَنَائِي وَلِلْخَنَائِي مَعَ الرِّجَالِ آخِرُهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَلْتَقَى وَاسْتَرْزَنَمَ الصَّلَاةُ عَلَى الْجِنَازَةِ صُفُوفُهَا كُلُّهَا فِي الْفَضِيلَةِ سَوَاءٌ إِذَا اتَّحَدَ الْجَنَسُ؛ لِأَنَّ تَعَدُّ الصُّفُوفِ فِيهَا مَطْلُوبٌ، وَالثَّنَةُ أَنْ يَوْسُطُوا الْإِمَامَ وَيَكْتَفِيهِ مِنْ جَانِبَيْهِ. اهـ. وَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ عَ شَ أَيِ الْخُلُوصِ لَيْسَ بِقَبْدٍ. • قَوْلُهُ: (أَوَّلُهَا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ اخْتَصَّ غَيْرُهُ مِنْ بَقِيَّةِ الصُّفُوفِ بِفَضِيلَةٍ فِي الْمَكَانِ كَأَنَّ كَانَ فِي أَحَدِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ، وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ فِي غَيْرِهَا، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ إِنَّ الْإِنْفِرَادَ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِهَا وَكَمَا لَوْ كَانَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ اِزْتِمَاعٌ عَلَى الْإِمَامِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي يَلِي الْأَوَّلَ أَفْضَلُ أَيْضًا بَلْ يَتَّبِعِي أَنَّ الَّذِي يَلِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ لِكِرَاهَةِ الْوُقُوفِ فِي مَوْضِعِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، وَالْحَالَةُ مَا ذَكَرَ عَ شَ وَقَوْلُهُ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ يُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي وَقَدْ رَجَّحُوا الْإِنْفَ وَقَوْلُهُ لِكِرَاهَةِ الْوُقُوفِ الْإِنْفَ يُعَارِضُهَا كِرَاهَةُ الزِّيَادَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعَ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ لِمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَأَفْضَلُ كُلِّ صَفٍّ الْإِنْفَ) لَعَلَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِيَسَارِهِ لَا لِمَنْ خَلْفَ الْإِمَامَ سَمَ عِبَارَةُ عَ شَ أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ عَلَى يَسَارِ الْإِمَامِ أَمَّا مَنْ خَلْفَهُ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْيَمِينِ كَمَا نُقِلَ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ لِحَج. اهـ. • قَوْلُهُ: (يَمِينُهُ) أَيِ، وَإِنْ كَانَ مَنْ بِالْيَسَارِ يَسْمَعُ الْإِمَامَ وَيَرَى أَعْمَالَهُ نِهَآيَةً أَيِ دُونَ مَنْ بِيَمِينِ الْإِمَامِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ عَ شَ وَبُجَيْرِي. • قَوْلُهُ: (يَسْمَعُ الْإِمَامَ الْإِنْفَ) صِفَةً مِنَ الثَّانِي الْإِنْفَ. • قَوْلُهُ: (بِالْأَوَّلِ أَوْ الْيَمِينِ) أَيِ الْخَالِي مِنْ ذَلِكَ نِهَآيَةً. • قَوْلُهُ: (مَرْدُودٌ) خَبَرٌ وَقَوْلُ

• قَوْلُهُ: (فَإِنْ فَعَلُوا لَمْ يَحْصُلُوا فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ) قَضِيَّةٌ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَنَظَائِرُهُ أَنَّ الْفَائِثَ ثَوَابُ الْجَمَاعَةِ لَا ثَوَابُ أَصْلِ الصَّلَاةِ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (وَأَفْضَلُ كُلِّ صَفٍّ يَمِينُهُ) لَعَلَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِيَسَارِهِ لَا لِمَنْ خَلْفَ الْإِمَامَ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ وَشَرْحُهُ، وَالْوُقُوفُ بِقُرْبِ الْإِمَامِ فِي صَفٍّ أَفْضَلُ مِنَ الْبُعْدِ عَنْهُ فِيهِ وَعَنْ يَمِينِ الْإِمَامَ، وَإِنْ بَعُدَ عَنْهُ أَفْضَلُ مِنَ الْوُقُوفِ عَنْ يَسَارِهِ، وَإِنْ قُرْبَ مِنْهُ وَمُحَادَاثُهُ بِأَنَّ يَتَوَسَّطُهُ وَيَكْتَفِيهِ مِنْ جَانِبَيْهِ أَفْضَلُ. اهـ. بِاخْتِصَارِ الْأَوَّلَةِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ الْيَمِينِ) أَيِ وَهُوَ لَا يَسْمَعُ وَلَا يَرَى.

وملائكته على أهلها كما صَحَّ ما يُفوق سماع القراءة وغيره وكذا في الأول من توفير الخشوع ما ليس في الثاني لاشتغالهم بمن أمامهم، والخشوع روح الصلاة فيفوق سماع القراءة وغيره أيضا فما فيه يتعلَّق بذات العبادة أيضا وقد رجحوا الصف الأول على من بالروضة الكريمة، وإن قلنا بالأصح أن المضاعفة تختص بمسجده عليه السلام، والصف الأول هو ما يلي الإمام، وإن تخلَّله منبر أو نحوه وهو بالمسجد الحرام من.....

جَمَعَ إلخ. □ فُود: (على أهلها) أي اليمين، والأول ع ش. □ فُود: (بمسجده إلخ) أي لأصلي دون المزيد عليه. □ فُود: (والصف الأول) إلى قوله فمن أمامهم في النهاية. □ فُود: (وإن تخلَّله منبر) أي حيث كان من بجانب المنبر محاذيا لمن خلف الإمام بحيث لو أزيل المنبر ووقف موضعه شخص مثلا صار الكل صفًا واحدًا ع ش. □ فُود: (أو نحوه) أي كالمقصورة نهاية. □ فُود: (وهو بالمسجد الحرام إلخ) عبارة شَرَحَ بأفضل والزيادي على شَرَحَ المنهج، وإذا استداروا في مكة فالصف الأول في غير جهة الإمام ما اتصل بالصف الذي وراء الإمام لا ما قُرب من الكعبة على الأوجه. اهـ. ويأتي مثلها عن سم عن فتح الجواد وعبارة النهاية في شَرَحَ ويستديرون في المسجد الحرام حول الكعبة نصها، والصف الأول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الإمام وعلى من في غير جهته وهو أقرب إلى الكعبة منه حيث لم يفصل بيته وبين الإمام صف. اهـ. قال الرشيدي قوله م ر وعلى من في غير جهة الإمام إلخ أي فكل من المتصل بما وراء الإمام وغيره وهو أقرب منه إلى الكعبة في غير جهة الإمام يقال له صف أول في حالة واحدة وهو صادق بما إذا تعددت الصفوف أمام الصف المتصل بصف الإمام لكن يخالفه التعليل الآتي في قوله م ر ومما علَّقت به أفضليته أي الأول الخشوع لعَدَم اشتغاله بمن أمامه وقوله م ر وهو أقرب إلى الكعبة منه أي من المستدير أي، والصورة أنه ليس أقرب إليها من الإمام أخذًا من قوله م ر الآتي عقب المتن الآتي على الآخر والأوجه قِوَاتُ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ بِهِذِهِ الْأَقْرَبِيَّةِ إلخ والآفائي مَعْنَى لِعَدَّة صَفًا أَوَّلَ مَعَ تَقْوِيَتِهِ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ فَلْيُحَرِّزْ وَقوله م ر حيث لم يفصل بيته وبين الإمام إلخ قِيدَ في قوله م ر المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الإمام أي بأن كان خلف الإمام صفًا أمَامَ هذا غير مستدير فالصف الأول هو هذا الغير المستدير الذي يلي الإمام ويكون المستدير صفًا ثانيًا لكن يتبني أن محله في جهة الإمام أما في غير جهته فيتبني أن يكون هذا المستدير صفًا أول إذا قُرب من الكعبة ولم يكن أمامه غيره أخذًا من قوله م ر وعلى من في غير جهته بالأولى فليراجع ولا يصح أن تكون هذه الحبيثة قِيدًا في قوله م ر وعلى من في غير جهته، وإن كان مُبَادَرًا مِنَ الْبَارَةِ لِعَدَم تَأْتِيهِ. اهـ. وقوله قِيدَ في قوله المستدير إلخ وافقه فيه الجمل عبارته قوله م ر حيث لم يفصل إلخ مُرْتَبِطُ بِقوله، والصف الأول صادق على المستدير فهو قِيدَ له، والمراد ولم يفصل بيته وبين

□ فُود: (وهو بالمسجد الحرام إلخ) عبارته في شَرَحِهِ الصَّغِيرِ لِلْإِشْرَادِ وَالصَّفَّ الْأَوَّلَ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ مَا اتَّصَلَ بِالصَّفِّ الَّذِي وَرَاءَ الْإِمَامِ لَا مَا قُربَ لِلْكَعْبَةِ كَمَا يَبَيِّنُهُ تَمَّ أَي فِي الْأَصْلِ انْتَهَى.

بِحَاشِيَةِ الْمَطَافِ فَمَنْ أَمَاتَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ أَقْرَبَ إِلَى الْكُفَةِ مِنَ الْإِمَامِ فِي غَيْرِ جِهَتِهِ لِمَا مَرَّ.....

الْإِمَامَ صَفٌّ فِي جِهَةِ الْإِمَامِ لَا مُطْلَقًا. اهـ. وَقَوْلُهُ أَيُّ بَأْنٍ كَانَ الْخُ الْيَاقُوتِيُّ عَنْ الْكُرْدِيِّ وَعَنْ شَخْلَفَهُ وَقَوْلُهُ قُرْبٌ مِنَ الْكُفَةِ يَتَأَمَّلُ الْمُرَادُ بِهِ وَقَوْلُهُ وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْخُ مَحَلًّا تَأَمَّلْ وَأَرَادَ بِهِ الرَّدُّ عَلَى عِوَضِ عِبَارَتِهِ وَيَأْتِي عَنْ الْكُرْدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ قَوْلُهُ مَرَّ حَيْثُ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُ الْخُ الْمُتَبَايِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ مَرَّ وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْكُفَةِ مِنْهُ وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ صَفٌّ خَلْفَ الْأَقْرَبِ وَكَانَ مُتَّصِلًا بِمَنْ وَقَفَ خَلْفَ الْإِمَامِ كَانَ الْأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ بِالْإِمَامِ لَكِنْ فِي سَمْعِ الْمَنْتَهَجِ مَا يُخَالِفُهُ عِبَارَتُهُ.

(فَرْعٌ): أَقْنَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ كَمَا نَقَلَهُ مَرَّ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ الصَّفَّ الْأَوَّلَ فِي الْمُصَلِّينَ حَوْلَ الْكُفَةِ هُوَ الْمُتَّصِلُ، وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ الصَّفَّ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يَلِي الْإِمَامَ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الَّذِي لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ أَيْ لَيْسَ قُدَّامَهُ صَفٌّ آخَرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ وَعَلَى هَذَا، فَإِذَا اتَّصَلَ الْمُصَلِّونَ مِنَ خَلْفِ الْإِمَامِ الرَّاغِبِ خَلْفَ الْمَقَامِ وَامْتَدَّوْا خَلْفَهُ فِي حَاشِيَةِ الْمَطَافِ وَوَقَفَ صَفٌّ بَيْنَ الرُّكُوتَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ قُدَّامَ مَنْ فِي الْحَاشِيَةِ مِنْ هَذِهِ الْحَلْفَةِ الْمَوَازِينَ لِمَنْ بَيْنَ الرُّكُوتَيْنِ كَانَ الصَّفَّ الْأَوَّلُ مِنْ بَيْنِ الرُّكُوتَيْنِ لَا الْمَوَازِينَ لِمَنْ بَيْنَهُمَا مِنْ هَذِهِ الْحَلْفَةِ فَيَكُونُ بَعْضُ الْحَلْفَةِ صَفًّا أَوَّلًا وَهُمْ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي جِهَتِهِ دُونَ بَقِيَّتِهَا فِي الْجِهَاتِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمْ غَيْرُهُمْ وَفِي حِفْظِي أَنَّ الزَّرْكَشِيَّ ذَكَرَ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ أَنْتَهَتْ وَفِي كَلَامِ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ مَا نَصَّهُ، وَالصَّفَّ الْأَوَّلُ حَيْثُ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ مَا اتَّصَلَ بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ الَّذِي وَرَاءَهُ لَا مَا قَارَبَ الْكُفَةَ انْتَهَى وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ الْمَوَافِقُ لِلْمُتَبَايِرِ الْمَذْكُورِ. اهـ. وَقَوْلُهُ هُوَ يَقْتَضِي الْخُ مَحَلًّا تَأَمَّلْ وَقَوْلُهُ، وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ مَرَّ عَنْ الرَّشِيدِيِّ رَدُّهُ وَقَوْلُهُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ الْمَوَافِقُ لِلْمُتَبَايِرِ الْخُ أَيُّ وَلَفَتْحِ الْجَوَادِ وَشَرْحُ بَاقِضٍ كَمَا مَرَّ أَيُّ وَفَاقًا لِمَنْ شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَفَتْحِ الْجَوَادِ كَمَا مَرَّ. هـ. قَوْلُهُ: (مَنْ بِحَاشِيَةِ الْمَطَافِ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ لِلزَّرْكَشِيِّ، وَالصَّفَّ الْأَوَّلُ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ مَا اتَّصَلَ بِالصَّفِّ الَّذِي وَرَاءَهُ لَا مَا قُرْبَ لِلْكُفَةِ كَمَا بَيَّنَّاهُ ثُمَّ أَيُّ فِي الْأَصْلِ انْتَهَى سَمْعٌ.

هـ. قَوْلُهُ: (فَمَنْ أَمَاتَهُمْ) هُوَ عَطَفَ عَلَى مَنْ بِحَاشِيَةِ الْخُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الَّذِي يَلِي الصَّفَّ الْأَوَّلَ هُوَ مَنْ أَمَاتَهُ لَا مَنْ يَلِيهِ أَوْ هُوَ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ دُونَ مَنْ الْخُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَنْ بِالْحَاشِيَةِ مُتَأَخَّرُ الرُّتْبَةِ عَمَّنْ يَلِيهِمْ وَهُوَ الْمُتَأَخَّرُ عَنْهُمْ سَمْعٌ، وَالْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ هُوَ الْمُتَبَايِرُ وَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْكُرْدِيُّ عِبَارَتَهُ قَوْلُهُ فَمَنْ أَمَاتَهُمْ أَيُّ بَعْدَ مَنْ بِحَاشِيَةِ الْمَطَافِ الصَّفَّ الْأَوَّلَ مِنْ قُدَّامِهِمْ أَيُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ وَحَاصِلُهُ مَا فِي النِّهَايَةِ، وَالصَّفَّ الْأَوَّلَ صَادِقٌ عَلَى الْمُسْتَدِيرِ حَوْلَ الْكُفَةِ الْمُتَّصِلِ بِمَا وَرَاءَ الْإِمَامِ وَعَلَى مَنْ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ، وَالْإِمَامُ أَقْرَبُ مِنْهُمْ إِلَى الْكُفَةِ وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْإِمَامِ صَفٌّ فِي مُقَابِلِهِ. اهـ. مِنْ نُسْخَةِ سَقِيمَةٍ. هـ. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِهِ وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ أَقْرَبَ الْخُ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْرَبِيَّةَ مَكْرُومَةٌ الْخُ.

هـ. قَوْلُهُ: (فَمَنْ أَمَاتَهُمْ) هُوَ عَطَفَ عَلَى مَنْ بِحَاشِيَةِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الَّذِي يَلِي الصَّفَّ الْأَوَّلَ هُوَ مَنْ أَمَاتَهُ لَا مَنْ يَلِيهِ أَوْ هُوَ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ دُونَ إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّ مَنْ أَمَامَ مَنْ بِالْحَاشِيَةِ مُتَأَخَّرُ الرُّتْبَةِ عَمَّنْ يَلِيهِمْ وَهُوَ الْمُتَأَخَّرُ عَنْهُمْ.

دُونَ مَنْ يَلِيهِمْ وَلَا عِبْرَةَ يَتَقَدَّمُ مَنْ يَسْطِجُ الْمَسْجِدَ عَلَى مَنْ بَارِضُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِكِرَاهَةِ
الارتِفاعِ حَتَّى فِي الْمَسْجِدِ كَمَا يَأْتِي وَلِتَنْدِرَةَ ذَلِكَ فَلَمْ يَرِدْ مِنَ التَّصَوُّصِ (وَيَقِفُ إِمَامَتُهُمْ) أَنَّهُ
قَالَ الرَّازِيُّ؛ لَأَنَّهُ قِيَاسِيٌّ كَمَا أَنَّ رَجُلَةً تَأْتِيَتْ رَجُلًا وَقَالَ الْقَوْنَوِيُّ بَلِ الْمَقْبُورُ حَذَفَ النَّاءَ إِذْ
لَفْظُ إِمَامٍ لَيْسَ صِفَةً قِيَاسِيَّةً بَلِ صِغَةُ مُصَدَّرٌ أُطْلِقَتْ عَلَى الْفَاعِلِ فَاسْتَوَى الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ
فِيهَا وَعَلَيْهِ فَأَتَى بِالنَّاءِ لِقُلُوبِهِمْ أَنَّ إِمَامَتَهُمُ الذَّكْرُ كَذَلِكَ (وَسَطَهُمْ) نَدْبًا لِثُبُوتِ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ
عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا}، فَإِنَّ أَهْلَهُنَّ خُشِنَتْ تَقَدَّمَ كَالذَّكْرِ، وَالسِّينُ هُنَا سَاكِئَةٌ لَا غَيْرَ فِي قَوْلِ
وَفِي آخِرِ الشُّكُونِ أَنْصَحَ مِنَ الْفَتْحِ كَكُلِّ مَا هُوَ بِمَعْنَى بَيْنَ بِخِلَافِ وَسَطِ الدَّارِ مَثَلًا الْأَنْصَحُ
فَتْحُهُ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهُ، وَالْأَوَّلُ طَرَفٌ وَهَذَا اسْمٌ وَإِمَامٌ عُرَاةٌ فِيهِمْ بَصِيرٌ وَلَا ظُلْمَةٌ.....

قُودَ: (دُونَ مَنْ يَلِيهِمْ) أَيِ دُونَ مَنْ يَلِي مَنْ فِي الْقَدَامِ قَالَهُ الْكَزْدِيُّ، وَالصَّوَابُ مَنْ يَلِي مَنْ بِحَاشِيَةِ
الْمَطَافِ. قُودَ: (أَنَّهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْأَيُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَا غَيْرَ إِلَى وَإِمَامٌ عُرَاةٌ وَقَوْلُهُ أَيِ مِنْ غَيْرِ
إِلَى، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَقَوْلُهُ أَوْ سَعَةً إِلَى صُغُوفٍ وَقَوْلُهُ أَوْ السَّعَةِ إِلَى نَعَمَ. قُودَ: (لَأَنَّهُ قِيَاسِيٌّ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى
إِسْقَاطُ اللَّامِ. قُودَ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ قَوْلِ الْقَوْنَوِيِّ. قُودَ: (فَأَتَى بِالنَّاءِ الْخ) كَانَ وَجْهٌ عَدَمُ الْإِكْتِفَاءِ بِنَاءِ
تَقِفَ فِي رَفْعِ الْإِيهَامِ أَنَّ التَّقَطَّ كَثِيرًا مَا تَسْفُطُ وَيَتَسَاهَلُ فِيهَا بِخِلَافِ الْحَرْفِ بَصْرِيٍّ. قُودَ: (لِئَلَّا يُوْهِمَ)
أَيِ إسْقَاطُ النَّاءِ.

قُودَ (وَسَطَهُمْ) الْمُرَادُ أَنْ لَا تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِمْ وَلَيْسَ الْمُرَادُ اسْتِوَاءُ مَنْ عَلَى يَمِينِهَا وَيَسَارِهَا فِي الْعَدَدِ
وَفِي سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ قُرَّرَ مَرَاتِبُهَا تَقَدَّمَ سِيرًا بَحْثُ تَمَنَّاؤَ عَنْهُمْ وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنَّهُمْ وَسَطُهُمْ أَتَتْهُ. فَإِنْ
لَمْ يَخْضُرْ إِلَّا أَمْرًا فَقَطَّ وَقَفَ عَنْ يَمِينِهَا أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الذِّكْرِ ش. قُودَ: (نَدْبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ
فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ لَا غَيْرَ إِلَى كَكُلِّ مَا. قُودَ: (كَكُلِّ مَا هُوَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَائِدَةٌ: كُلُّ مُوضِعٍ ذَكَرَ
فِيهِ وَسَطٌ إِنْ صَلَحَ فِيهِ بَيِّنٌ فَهُوَ بِالتَّسْكِينِ كَمَا هُنَا، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ فِيهِ ذَلِكَ كَجَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ فَهُوَ فِيهِ
بِالْفَتْحِ. اهـ. قُودَ: (إِسْكَانُهُ) أَيِ وَسَطِ الدَّارِ. قُودَ: (وَالْأَوَّلُ طَرَفٌ الْخ) أَيِ أَنْ مَا بِمَعْنَى بَيْنَ طَرَفَ
فَيُقَالُ جَلَسْتُ وَسَطَ الْقَوْمِ بَدُونِ فِي، وَأَنْ مَا لَيْسَ بِمَعْنَى بَيْنَ اسْمٍ لِمَا بَيْنَ طَرَفَيْ الشَّيْءِ فَلَا يُقَالُ أَكَلْتُ
وَسَطَ الدَّارِ بَلْ فِي وَسَطِ الدَّارِ. قُودَ: (وَهَذَا اسْمٌ) أَيِ لِلْجُزْءِ الْمُتَوَسِّطِ مِنْهَا سَمَ. قُودَ: (وَإِمَامٌ عُرَاةٌ
الْخ) أَيِ إِذَا كَانَ أَيْضًا عَارِيًا وَالْأَوَّلُ كَانَ مَسْتَوْرًا تَقَدَّمَ الْبَصِيرُ أَيِ الْمَسْتَوْرُ بَحْثُ لَا يَرَى أَصْحَابَهُ سَمَ
عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَمِثْلُ الْمَرَاةِ فِي ذَلِكَ عَارِ أَمَ بَصْرَاءَ فِي ضَرْبِ قُلُوبِ كَانُوا عُرَاةً، فَإِنْ كَانُوا أَعْمِيًّا أَوْ فِي ظُلْمَةٍ أَوْ
ضَوْءٍ لَكِنْ إِمَامَتُهُمْ مُكْتَسِبَةٌ اسْتَحْبَبَ أَنْ يَتَقَدَّمَ إِمَامُهُمْ كَغَيْرِهِمْ بِنَاءِ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْجَمَاعَةِ لَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا
بُصْرَاءَ بَحْثُ يَتَأْتِي نَظَرُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا فَالْجَمَاعَةُ فِي حَقِّهِمْ وَافْتِرَادِهِمْ سَوَاءٌ كَمَا مَرَّ، فَإِنْ صَلَّوْا جَمَاعَةً
فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَقَفَ الْإِمَامُ وَسَطَهُمْ. اهـ. قُودَ: (وَلَا ظُلْمَةٌ) أَيِ مَثَلًا فِيمَا يَظْهَرُ فَيَمْلَأُهَا الْبُعْدُ وَنَحْوُهُ مِنْ

قُودَ: (وَهَذَا اسْمٌ) أَيِ لِلْجُزْءِ الْمُتَوَسِّطِ مِنْهَا. قُودَ: (وَإِمَامٌ عُرَاةٌ) أَيِ إِذَا كَانَ أَيْضًا عَارِيًا وَالْأَوَّلُ كَانَ
مَسْتَوْرًا تَقَدَّمَ وَوَقَفَ الْبَصِيرُ بَحْثُ لَا يَرَى أَصْحَابَهُ.

كذلك ولا تقدم عليهم ومخالفة جميع ما ذكر مكرهة مؤنثة لفضيلة الجماعة كما مر.
 (ويكره وقوف المأموم فرداً) عن صف من جنسه للنهي الصحيح عنه ودل على عدم البطلان
 عدم أمره ﷺ بإفاعله بالإعادة فأمره بها في رواية للتدب على أن تحسين الترمذي لهذا
 وتصحيح ابن جبان له معترض يقول ابن عبد البر أنه مضطرب والبيهقي أنه ضعيف ولهذا قال
 الشافعي رحمه الله لو ثبت قلت به ويؤخذ من قولهم هنا: إن الأمر بالإعادة للتدب أن كل صلاة
 وقع خلاف أي غير شاذ في صحتها تسر إعادتها ولو وحده كما مر (بل يدخل الصف إن وجد
 سعة) يفتح السين فيه.....

موانع الرؤية بصري. هـ قوله: (كذلك إلخ) هذا كما جزم به المصنف في مجموعته إذا أمكن وقوفهم صفًا
 ولا وقفوا صفوفًا مع غرض البصر، وإذا اجتمع الرجال مع النساء، والجميع غرة لا يقف معهم لا في
 صف ولا في صفين بل يتحاشون ويجلس خلفهم ويستدبرون القبلة حتى تصلّي الرجال وكذا عكسه، فإن
 أمكن أن يتواري كل طائفة بمكان حتى تصلّي الطائفة الأخرى فهو أفضل كما ذكر ذلك في المجموع
 نهاية ومغني قال ع ش قوله م لا يقف معهم أنظر هل ذلك على سبيل الوجوب أو التدب فيه نظر
 والأقرب الثاني ويؤمر كل من الفريقين بغض البصر وقوله م ر فهو أفضل أي من جلوسيهن خلف
 الرجال واستدبارهن القبلة وقوله م ر تستوي صفوفها إلخ وصلاة الجنابة تستوي صفوفها في الفضيلة
 عند اتحاد الجنس ظاهره، وإن زادت على ثلاثة فليأجنع ع ش. هـ قوله: (ومخالفة جميع ما ذكر) أي في
 قول المصنف (ويقف الذكر إلخ) وفي شرحه.

هـ قوله (سني): (ويكره وقوف المأموم فرداً) ويؤخذ كما قال الشارح من الكراهة قواش فضيلة الجماعة
 على قياس ما سيأتي في المقارنة نهاية ومغني. هـ قوله: (من جنسه) أي أما إذا اختلف الجنس كما مر ولا
 نساء أو خشي ولا خنثى فلا كراهة بل يتدب أي الانفراد كما علم مما مر مغني ونهاية. هـ قوله: (فأمره بها
 في رواية إلخ) إن كانت الواقعة متعددة فهذا قريب أو واحدة فلا؛ لأن زيادة الثقة مقبولة سم وكلام
 المغني كالصريح في تعدد الواقعة. هـ قوله: (لهذا) أي لإمره ﷺ بالإعادة أي لروايته. هـ قوله: (ولهذا)
 أي لضعفه مغني. هـ قوله: (ويؤخذ من قولهم إلخ) في هذا الأخذ نظر ظاهر إذ لم يكن هناك خلاف راعاه
 النبي ﷺ في أمره رشدي وعبارة ع ش هذا الصنيع يقتضي أن الوقوف مفرداً عن الصف في الصحة
 معه خلاف وأن الإعادة تسر للخروج منه وهو أي ثبوت الخلاف فيها قضية قوله م ر الآتي في شرح
 فليجز إلخ خروجاً من الخلاف وفي سم على المنهج فرغ صار وحده في أثناء الصلاة يتبني أن يجز
 شخصاً، فإن تركه مع تسريته يتبني أن يكره م ر ~~كذلك~~ تملك انتهى أي وتفرقه الفضيلة من حينئذ. اهـ.
 هـ قوله: (ولو وحده) أي وبعد خروج الوقت أيضاً ع ش. هـ قوله: (كما مر) أي في بحث الإعادة.

هـ قوله: (فأمره بها) في رواية للتدب إن كانت الواقعة متعددة فهذا قريب أو واحدة فلا؛ لأن سكوت
 بعض الرواية عن الإعادة لا ينافي ثقل بعضهم لها الواجب القبول؛ لأن زيادة الثقة مقبولة.

بأن كان لو دخل فيه وسبقه أي من غير إلحاق مشقة لغيره كما هو ظاهر، وإن لم تكن فيه فرجة ولو كان بينه وبين ما فيه فرجة أو سعة كما في المجموع واقتضاء ظاهر التحقيق خلافه غير مراد، وإن وجّه بأنه لا تقصير منهم في السعة بخلاف الفرجة؛ لأن تسوية الصوف بأن لا يكون في كل منها فرجة ولا سعة متأكدة الندب هنا فيكره تركها كما عليم مما مر صوف كثيرة خرقتها كلها ليدخل تلك الفرجة أو السعة لتقصيرهم بتركها لكره الصلاة لكل من تأخر عن صفها وبهذا كالذي مر عن القاضي يعلم ضعف ما قيل من عدم فوت الفضيلة هنا على المتأخرين نعم إن كان تأخرهم لغذر كوقت الحر بالمسجد الحرام فلا كراهة ولا تقصير

• فود: (بأن كان إلخ) عبارة المُنْهَى نَقْلًا عَنِ الْمُصَنِّبِ الْفُرْجَةُ خَلَاءَ ظَاهِرًا، وَالسَّعَةُ أَنْ لَا يَكُونَ خَلَاءَ وَيَكُونُ بَحْثٌ لَوْ دَخَلَ بَيْنَهُمَا لَوْ سَعَةً. اهـ. • فود: (لغيره) يَتَّبِعِي لَوْ لِنَفْسِهِ بَصْرِي. • فود: (وإن لم تكن) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي الْمُنْهَى إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ إِلَى صُفُوفٍ وَقَوْلُهُ لِكِرَاهَةِ الصَّلَاةِ إِلَى وَتَقْيِيدِ الْإِسْنَوِيِّ. • فود: (أو سعة) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُنْهَى وَخِلَافًا لِصَنِيعِ النَّهْيَةِ حَيْثُ جَرَى عَلَى مَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ التَّحْقِيقِ فَاقْتَصَرَ عَلَى الْفُرْجَةِ احْتِرَازًا عَنِ السَّعَةِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ. • فود: (خلافه) أَيِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَتَخَطَّى لِلْسَّعَةِ رَشِيدِي. • فود: (لأن تسوية الصوف إلخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ غَيْرُ مُرَادٍ.

• فود: (فيكره تركها إلخ) أَيِ التَّشْوِيعِ هَلْ يُخَالِفُ هَذَا مَا قَدَّمْنَا عَنْ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ أَوْ لَا، لِأَنَّ ذَاكَ خَاصٌّ بِالصَّبْيَانِ وَهَذَا لِغَيْرِهِمْ ثُمَّ هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْأَصْطِفَافَ مَعَ إِبْقَاءِ السَّعَةِ الْمَذْكُورَةِ مَكْرُوهٌ سَم. • فود: (صوف إلخ) اسْمُ كَانَ. • فود: (خرقتها إلخ) جَوَابٌ لَوْ. • فود: (خرقتها كلها إلخ) وَلَوْ كَانَ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ مَحَلٌّ يَسَعُهُ وَقَفَّ فِيهِ وَلَمْ يَخْتَرِقْ نَهَايَةَ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ الْإِلْخَ كَانَ صَوْرَتُهُ فِيمَا لَوْ أَتَى مِنَ أَمَامِ الصُّفُوفِ وَكَانَ هُنَاكَ فُرْجَةٌ خَلْفَهُ فَلَا يَخْرُقُ الصُّفُوفَ الْمُتَقَدِّمَةَ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهَا، وَإِنَّمَا التَّقْصِيرُ مِنَ الصُّفُوفِ الْمُتَأَخِّرَةِ بِعَدَمِ سَدِّهَا فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. وَعِبَارَةٌ عَشْرُونَ قَوْلُهُ مَرَّ وَلَمْ يَخْتَرِقْ إِلَّا أَنْ يَصِلَ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ الثَّانِي مَثَلًا وَيَتَّبِعِي فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَنَّهُ لَا تَفَوُّتُ الْفَضِيلَةَ عَلَى مَنْ خَلْفَهُ وَلَا عَلَى نَفْسِهِ لِعَدَمِ التَّقْصِيرِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَجِدْ مَحَلًّا يَذْهَبُ مِنْهُ بِلا خَرْقٍ لِلصُّفُوفِ. اهـ.

• فود: (لغذر إلخ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فِي أَنَّهُ هَلْ يَتَّبِعِينَ عَلَيْهِمْ أَقْرَبَ مَحَلٍّ إِلَى الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْمَيْسُورَ لَا يَنْسَقُ بِالْمَعْسُورِ أَوْ لَا يَتَّبِعِينَ؛ لِأَنَّ الْإِتِّصَالَ الْمَطْلُوبَ لِمَا فَاتَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ بَقِيَّةِ الْأَمَاكِينِ مَحَلٍّ تَامِلٍ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْأَوَّلَ بَصْرِي أَيِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ نَظَائِرُهُ قِيَالُ كُلِّ مِمَّنْ حَضَرَ أَوْ يَخْضُرُ بَعْدَ الْوُقُوفِ فِي أَقْرَبِ مَحَلٍّ مِنَ الْإِمَامِ خَالٍ عَنِ نَحْوِ الْحَرِّ وَيَتَّبِعِينَ عَلَيْهِ ذَلِكَ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ أَتَى إِلَى الْإِنْفِرَادِ عَنِ الصُّفُوفِ لِحُضُورِهِ وَخَذَهُ أَوْ لِعَدَمِ مَوَافَقَةِ غَيْرِهِ لَهُ فِي التَّحَدُّمِ إِلَى الْأَقْرَبِ وَلَمْ يُمْكِنَهُ جَرُّ شَخْصٍ مِمَّنْ أَمَامَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. • فود: (كوقت الحر) أَيِ وَنَحْوِ الْمَطَرِ. • فود: (فلا كراهة إلخ) أَيِ فَلَا تَقَوُّهُمْ

• فود: (فيكره تركها) أَيِ التَّشْوِيعِ كَمَا عَلِمَ الْإِلْخَ هَلْ يُخَالِفُ هَذَا مَا مَرَّ عَنْ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ ذَاكَ خَاصٌّ بِالصَّبْيَانِ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْأَصْطِفَافَ مَعَ إِبْقَاءِ السَّعَةِ الْمَذْكُورَةِ مَكْرُوهٌ.

كما هو ظاهرٌ وتقييدُ الإسْتَوِي بِصَفَيْنِ ونقله عن كثيرين ردُّوه بأنَّه التَّبَسُّ عليه بِمَسْأَلَةِ التَّخْطِي مع وضوح الفرق؛ لأنَّهم إلى الآن لم يدخلوا في الصلاة فلم يتحقق تقصيرُهم ويُؤخَذُ من تعليلهم بالتقصير أنَّه لو عرضتُ فُرْجَةً بعد كمالِ الصَّفِّ في أثناء الصلاة لم يخرق إليها وهو مُحْتَمَلٌ (والا) يَجِدُ سَعَةً (فَلْيَجْزِ) ندباً لِيُخَيَّرَ بِمَعْلُومٍ به في الفضائل وهو «أَيُّهَا الْمُصَلِّي هَلَّا دَخَلْتَ فِي الصَّفِّ أَوْ جَزَرْتَ رَجُلًا مِنَ الصَّفِّ فَيُصَلِّي مَعَكَ أَعِدْ صَلَاتَكَ» ويُؤخَذُ من فرضهم ذلك فيَمَنْ لم يجد فُرْجَةً حُرْمَتُهُ على مَنْ وجدها لِتَقْوِيَتِهِ الْفَضِيلَةُ عَلَى الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ (شَخْصًا) مِنْهُ خَرَأَ لَا قِتْلًا لِدُخُولِهِ فِي ضَمَانِهِ بِوَضْعِ يَدِهِ عَلَيْهِ.....

الْفَضِيلَةُ شِعارُ الرَّشِيدِ أَيِ فَلَيْسَ لِغَيْرِهِمْ خَرَقٌ صُغُوفِهِمْ لِأَجْلِهَا. اهـ. ٥ فَوُدَّ: (التَّبَسُّ إِلَيْهِ) أَيِ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ مَسْأَلَةِ خَرَقِ الصُّغُوفِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ التَّبَسُّ عَلَيْهِ مَسْأَلَةٌ بِمَسْأَلَةٍ، فَإِنَّ مَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ إِنَّمَا قَرَضُوا الْمَسْأَلَةَ فِي التَّخْطِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالتَّخْطِي هُوَ الْمَشْيُ بَيْنَ الْقَاعِدِينَ، وَالكَلَامُ هُنَا فِي شَقِّ الصُّغُوفِ وَهُمْ قِيَامٌ وَقَدْ صَرَخَ الْمُتَوَلَّى بِكَوْنِهِمَا مَسْأَلَتَيْنِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ سَدَّ الْفُرْجَةِ الَّتِي فِي الصُّغُوفِ مُضْلِحَةٌ عَامَّةٌ لَهُ وَلِلْقَوْمِ بِإِتِمَامِ صَلَاتِهِ وَصَلَاتِهِمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّغُوفِ مِنْ تِمَامِ الصَّلَاةِ كَمَا وَدَّ فِي الْحَدِيثِ بِخِلَافِ تَرْكِ التَّخْطِي، فَإِنَّ الْإِمَامَ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ لَا يُخَرِّمَ حَتَّى يُسَوِّيَ بَيْنَ الصُّغُوفِ. اهـ. ٥ فَوُدَّ: (لأنَّهم إلى الآن إلخ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ التَّخْطِي. ٥ فَوُدَّ: (أنَّه لو عرضت فُرْجَةً إلخ) أَيِ بَأَنَّ عَلِيمَ عَرُوضِهَا أَمَّا لَوْ وَجَدَهَا وَلَمْ يَعْلَمْ هَلْ كَانَتْ مَوْجُودَةً قَبْلُ أَوْ طَرَأَتْ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَخْرُقُ لِصِلْهَا إِذَا الْأَصْلُ عَدَمٌ سَدَّهَا فِيمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِ الْمَأْمُومِينَ الْمُتَعَادَةِ لَهُمْ ع. ش. ٥ فَوُدَّ: (لَمْ يَخْرُقْ إِلَيْهَا) هَذَا هُوَ الْمُتَمَتِّدُ شِعارُ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلِهِ لَمْ يَخْرُقْ إِلَيْهِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى صَفَيْنِ اهـ.

فَوُدَّ (سَيِّئًا): (فَلْيَجْزِ) أَيِ فِي الْقِيَامِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ٥ فَوُدَّ: (نَدْبًا) كَذَا فِي التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِي. ٥ فَوُدَّ: (لِيُخَيَّرَ) أَيِ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ قَالَ مِنَ الْعُلَمَاءِ لَا تَصِيحُ صَلَاتُهُ مُتَقَرِّدًا خَلْفَ الصَّفِّ مُغْنِي وَنِهَايَةً. ٥ فَوُدَّ: (وَيُؤخَذُ مِنْ فَرَضِهِمْ) إلخ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ وَجْهًا بَصْرِيًّا. ٥ فَوُدَّ: (فُرْجَةً) الْأُولَى هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي سَعَةً. ٥ فَوُدَّ: (حُرْمَتُهُ) إلخ وَظَاهِرُ أَنَّ مَحَلَّهَا إِذَا لَمْ يَظُنَّ رِضَاهُ سَمِ وَيَتَّبِعِي وَعَلِيمٌ بِالْحُرْمَةِ. ٥ فَوُدَّ: (مِنَهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنَبِّ بَعْدَ الْإِحْرَامِ فِي التَّهْيَاةِ. ٥ فَوُدَّ: (مِنَهُ) أَيِ الصَّفِّ. ٥ فَوُدَّ: (قِتْلًا) إلخ ظَاهِرُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ جَرُّ الْقِرْنِ لَكِنْ قَدْ يُؤخَذُ مِنْ تَعْلِيلِهِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَوْ أَمَكَّتْهُ جَرُّهُ بِحَيْثُ لَا يَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ اسْتِحْبَابُ كَأَن يَمَسَّهُ فَيَتَأَخَّرَ بِدُونِ قَبْضِ شَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ وَهُوَ مُتَّجَةٌ سَم. ٥ فَوُدَّ: (لِدُخُولِهِ فِي ضَمَانِهِ) حَتَّى لَوْ جَرَّهُ ظَانًا حُرْبَتَهُ فَتَبَيَّنَ كَوْنُهُ رَقِيقًا دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ كَمَا أَفْتَى

٥ فَوُدَّ: (لَمْ يَخْرُقْ إِلَيْهَا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى صَفَيْنِ. ٥ فَوُدَّ: (حُرْمَتُهُ) هَلِي مَنْ وَجَدَهَا وَظَاهِرُ أَنَّ مَحَلَّهَا إِذَا لَمْ يَظُنَّ رِضَاهُ. ٥ فَوُدَّ: (لَا قِتْلًا) ظَاهِرُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ جَرُّ الْقِرْنِ لَكِنْ قَدْ يُؤخَذُ مِنْ تَعْلِيلِهِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَوْ أَمَكَّتْهُ جَرُّهُ بِحَيْثُ لَا يَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ اسْتِحْبَابُ كَأَن يَمَسَّهُ فَيَتَأَخَّرَ بِدُونِ قَبْضِ شَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ وَهُوَ مُتَّجَةٌ. ٥ فَوُدَّ: (لِدُخُولِهِ فِي ضَمَانِهِ) أَيِ، وَإِنْ ظَنَّ حُرْبَتَهُ فَتَبَيَّنَ كَوْنُهُ قِتْلًا كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ

يَعْلَمُ مِنْهُ بِقَرَائِنِ أَحْوَالِهِ أَنَّهُ يَظُنُّهُ (بَعْدَ الْإِحْرَامِ) لَا قَبْلَهُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ بَلْ فِي أَصْلٍ كَوْنِ الْجَذْبِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِأَنَّهُ إِذَا أَحْرَمَ مُتَفَرِّدًا لَا تَتَعَقَّدُ صَلَاتُهُ عِنْدَ الْمُخَالِفِينَ وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ فَلَا تَقْصِيرَ مِنْهُ بِمَقْتَضِي بَطْلَانِ صَلَاتِهِ عَنْدهُمْ وَذَلِكَ لِإِضْرَارِهِ لَهُ بِتَصْيِيرِهِ مُتَفَرِّدًا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُرْمَتُهُ أَيْضًا فِيمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّفِّ الَّذِي يَجُوزُ مِنْهُ إِلَّا اثْنَانِ فَيَحْرُمُ جَرُّ أَحَدِهِمَا إِلَيْهِ لِأَنَّهُ يُصَيِّرُ الْآخَرَ مُتَفَرِّدًا بِفِعْلٍ أَحَدَثَهُ بِقَوْلِهِ نَفْسُهُ إِلَيْهِ وَضَرَرُهُ عَلَى غَيْرِهِ.....

بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ سَمَ وَنَهَايَهُ. ٥ قَوْلُهُ: (يَعْلَمُ الْإِنْسَانُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا جَوَزَ مُوَافَقَتَهُ لَهُ وَلَا فَلَا جَرَّ بَلْ يَمْتَنِعُ لِحُزْنِ الْفِتْنَةِ. اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (فَيَحْرُمُ الْإِنْسَانُ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى الْكِرَاهَةَ عِبَارَةُ سَمِ الَّذِي أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ لَا حَرَامٌ شَرْحُ م ر وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ مَا أَقْنَى بِهِ عَدَمُ الْحُرْمَةِ أَيْضًا فِيمَا لَوْ جَرَّهِ وَقَدْ وَجَدَ فُرْجَةً أَوْ جَرَّ أَحَدَ الَّذِينَ فِي الصَّفِّ، وَإِنْ صَيَّرَ الْآخَرَ مُتَفَرِّدًا وَوَجَّهَ عَدَمَهَا أَنَّ الْجَرَّ مَطْلُوبٌ فِي الْجُمْلَةِ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الْكِفَايَةِ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْفَارِقِيُّ وَسَبَقَهُمَا إِلَيْهِ الزَّوْيَانِيُّ فِي حِلِّيَّتِهِ وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ أَنَّهُ الْأَصَحُّ وَعِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ وَذَلِكَ لِثَلَاثِ تَصْيِيرٍ مُتَفَرِّدًا فَيَقُوتُ عَلَيْهِ الْفَضِيلَةُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا بَيَّنَّا مِنْ حُرْمَةِ إِزَالَةِ دَمِ الشَّهِيدِ انْتَهَتْ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ هُنَا لِيَعْرَضَ مَا ذُوْنُ فِي أَصْلِهِ سَمَ عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِعَدَمِ التَّحْقِيقِ أَيْ تَقَرُّبِ الْفَضِيلَةِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ بِسَبِيلٍ مِنْ عَدَمِ الْمَوَافَقَةِ. اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (وَإِنْ نُوزِعَ الْإِنْسَانُ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى التَّرَاغُ كَمَا مَرَّ وَقَالَ سَمَ هَلْ يَجْزِي هَذَا التَّرَاغُ فِي الْحُرْمَةِ عَلَى مَنْ وَجَدَ فُرْجَةً وَفِيمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّفِّ الَّذِي يَجُوزُ مِنْهُ إِلَّا اثْنَانِ وَالْمُتَّجِعُ الْجَرِيَانُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ فِي الْجَمِيعِ سَمَ وَتَقَدَّمَ مِنْهُ مِثْلُهُ. ٥ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ الْإِنْسَانُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ نَوْزَعٌ. ٥ قَوْلُهُ: (مُتَفَرِّدًا) أَيِ عَنِ الصَّفِّ. ٥ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيِ فِي التَّرَاغِ الْمَذْكُورِ. ٥ قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْمُخَالِفِينَ) أَيِ كَابِنِ الْمُتَّخِذِ وَابْنِ خَزِيمَةَ وَالْحَمِيدِيُّ شَوْبَرِيَّيْ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ. اهـ. بُجَيْرِيٍّ. ٥ قَوْلُهُ: (فُرْجَةً) الْأُولَى الْمَوَافِقُ لِمَا قَدَّمَهُ أَنْ يَقُولَ سَعَةً. ٥ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ الْإِنْسَانُ) أَيِ حُرْمَةِ الْجَرِّ قَبْلَ الْإِحْرَامِ أَوْ كَوْنِ الْجَرِّ بَعْدَ الْإِحْرَامِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ) إِلَى الْمَنْشِ

شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ. ٥ قَوْلُهُ: (فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ) الَّذِي أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ لَا حَرَامٌ شَرْحُ م ر وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ مَا أَقْنَى بِهِ عَدَمُ الْحُرْمَةِ أَيْضًا فِيمَا لَوْ جَرَّهِ وَقَدْ وَجَدَ فُرْجَةً أَوْ جَرَّ أَحَدَ الَّذِينَ فِي الصَّفِّ، وَإِنْ صَيَّرَ الْآخَرَ مُتَفَرِّدًا وَوَجَّهَ عَدَمَهَا أَنَّ الْجَرَّ مَطْلُوبٌ فِي الْجُمْلَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الْكِفَايَةِ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْفَارِقِيُّ وَسَبَقَهُمَا إِلَيْهِ الزَّوْيَانِيُّ فِي حِلِّيَّتِهِ وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ أَنَّهُ الْأَصَحُّ وَعِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ وَذَلِكَ لِثَلَاثِ تَصْيِيرٍ مُتَفَرِّدًا فَيَقُوتُ عَلَيْهِ الْفَضِيلَةُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا بَيَّنَّا مِنْ حُرْمَةِ إِزَالَةِ دَمِ الشَّهِيدِ. اهـ. وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ هُنَا لِيَعْرَضَ مَا ذُوْنُ فِي أَصْلِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ) هَلْ يَجْزِي هَذَا التَّرَاغُ فِي الْحُرْمَةِ عَلَى مَنْ وَجَدَ فُرْجَةً وَفِيمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّفِّ الَّذِي يَجُوزُ مِنْهُ إِلَّا اثْنَانِ وَالْمُتَّجِعُ الْجَرِيَانُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ فِي الْجَمِيعِ.

وهنا فيما إذا أمكنه الخرق ليصطف مع الإمام خرق وله إن وسقهما مكانه جرهما إليه (وليساعده المجزؤ) ندبا؛ لأن فيه إعانة على بر مع حصول ثواب صفة له؛ لأنه لم يخرج منه إلا لغذر (ويشترط علمه) أي المأموم وأراد بالعلم ما يشتمل الظن بدليل قوله أو مُبَلَّغًا (بانتقالات الإمام) ليتمكن من متابعتيه (بأن) أي كأن (يراه أو) يرى (بعض صف) من المقتدين به أو واحدًا منهم، وإن لم يكن في صف (أو يسمعه أو) يسمع (مُبلَّغًا) بشرط كونه ثقة كما قاله جمع مُتَقَدِّمُونَ وَمُتَأَخَّرُونَ أي عدل روائية؛ لأن غيره لا يقبل إخباره نعم مَرُوقُولُ إخبار الفاسق عن فعل نفسه فيمكن القول بنظره هنا في الإمام إلا أن يفرق بأن ذاك إخبار عن فعل نفسه صريحًا بخلاف هذا ويأتي جواز اعتماده إن وقع في قلبه صدقه فيأتي نظيره هنا وأما قول المجموع يكفي إخبار الصبي فيما طريقه المشاهدة كالغروب فضعيف، وإن نقله عن الجمهور واعتدّه غير واحد فعليه لا يشترط كون نحو المُبَلَّغ ثقة ولتحو أعمى اعتماد حركة من يجايبه إن كان ثقة على ما تقرر ولو ذهب المُبَلَّغ في أثناء الصلاة لزمه نية المفارقة أي ما لم يرج عوده.....

في النهاية والمغني. □ فؤد: (وهنا) أي ما إذا كان في الصف اثنين فقط. □ فؤد: (وله إن وسقهما مكانه جرهما إلخ)، والخرق أفضل من الجر حيث أمكن كل منهما نهاية. □ فؤد: (جرهما إليه) صادق بما إذا أدى ذلك إلى بعدهم عن الإمام بأكثر من ثلاثة أذرع وهو محل تأمل إلا أن يقال يتعين على الإمام التخلف حيث أخذ ما تقدم ويأتي فيما لو ترك التخلف نظير التردد السابق فلا تغفل بصري أي في هامش قول الشارح ولا تعين ما سهل إلخ. □ فؤد: (من المقتدين) إلى قوله على ما وقع في النهاية إلا قوله نعم إلى وأما قول المجموع وقوله فلو كان إلى وسواء. □ فؤد: (من المقتدين إلخ) أي العالمين بانتقالاته. □ فؤد: (أو واحدًا إلخ) قضية كلامه التي اشترط كونه ثقة أو وقوع صدقه في قلبه.

فؤد (س): (أو مُبَلَّغًا) أي، وإن لم يكن مُصَلِّيًا نهايةً ومغني وإيعاب، والصحيح عند الحنفية اشترط كونه مُصَلِّيًا كُرْدِي وفي الحلبي وكذا الصبي المأموم، والفاسق إذا اعتقد صدقه. اه. ويأتي مثله في الشرح في الفاسق وعن ع ش في الصبي. □ فؤد: (بشرط) إلى قوله، وإن نقله في المغني إلا قوله أي عدل إلى، وأما قول المجموع. □ فؤد: (نعم مَرُوقُولُ) أي في الاجتهاد بين المائتين كُرْدِي.

□ فؤد: (ويأتي) لعل في الصيام. □ فؤد: (جواز اعتماده) أي إخبار الفاسق. □ فؤد: (فضعيف) أي أو هو محمول على ما إذا لم توجد قرينة تغلب على الظن صدقه ع ش عبارة الحمل أو محمول على ما لو اعتقد المأموم صدقه. اه. □ فؤد: (فعليه) أي قول المجموع. □ فؤد: (ولتحو أعمى إلخ) عبارة المغني والنهاية أو بأن يهديه ثقة إذا كان أعمى أصم أو بصيرًا في ظلمة أو نحوها. اه. □ فؤد: (لزمه) أي المأموم ع ش. □ فؤد: (نية المفارقة) ظاهره قورًا وقد يوجه بأنه عند عدم رجاء ما ذكر متلاعب بالاستمرار بصري. □ فؤد: (ما لم يزج عوده إلخ) ولو لم يكن ثم ثقة وجهل المأموم أفعال إمامه الظاهرة

□ فؤد: (وأما قول المجموع إلخ) كذا شرح م. □ فؤد: (أي ما لم يزج عوده إلخ) كذا شرح م. ر.

قبل مُضَيٍّ ما يَسُحُّ رُكُوتَيْنِ فِي ظَنِّهِ فِيمَا يَظْهَرُ. (وَإِذَا جَمَعَهُمَا مَسْجِدًا) وَمِنْهُ جِدَارُهُ وَرَحْبَتُهُ وَهِيَ مَا حُجِرَ عَلَيْهِ لِأَجْلِهِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ خُدُوتَهَا بَعْدَهُ وَأَنَّهَا غَيْرُ مَسْجِدٍ، وَمَنَارَتُهُ الَّتِي بَابُهَا فِيهِ أَوْ فِي رَحْبَتِهِ لَا حَرِيمَةَ وَهُوَ مَا يُهَيَّأُ لِلْإِقْدَاءِ نَحْوِ قُمَاتِيهِ (صَحَّ الْإِقْدَاءُ)

كَالرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ فَيَقْضِي لِعَتَدْرِ الْمُتَابَعَةِ حَيْثُ نَهَاةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَجْهٌ الْمَأْمُومُ الْخُ أَيُّ بَأْنٍ لَمْ يَعْلَمْ بِانْتِقَالِهِ إِلَّا بَعْدَ مُضَيٍّ رُكُوتَيْنِ فِعْلِيَّتَيْنِ كَذَا ذَكَرُوهُ هُنَا وَسَيَأْتِي فِي فَضْلِ تَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ تَقَدُّمُهُ بِرُكُوتَيْنِ بَطَلَتْ إِنْ كَانَ عَامِدًا عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ سَاهِبًا أَوْ جَاهِلًا، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ لَهُ بِهِمَا انْتِهَى وَعَلَيْهِ فَالْمُرَادُ بِبُطْلَانِ الْقُدُوةِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ هُنَا أَنَّهُ إِذَا اقْتَدَى عَلَى وَجْهِ لَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ فِيهِ الْعِلْمُ بِانْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ أَيُّ تَمَتُّعِ الْقُدُوةِ حَيْثُ بِخِلَافِ مَا إِذَا ظَنَّ ذَلِكَ وَعَرَضَ لَهُ مَا مَنَعَهُ مِنَ الْعِلْمِ بِالْإِنْتِقَالَاتِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ ذَهَبَ الْمُبْلَغُ وَرَجَى عَوْدَهُ فَاتَّقَى أَنَّهُ لَمْ يَعُدْ وَلَمْ يَعْلَمْ بِانْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ إِلَّا بَعْدَ مُضَيٍّ رُكُوتَيْنِ فَيَتَّبِعِي عَدَمَ الْبُطْلَانِ لِعُدْرِهِ كَالْجَاهِلِ اه. ه. قُود: (هُوَذَ الْخُ) أَيُّ أَوْ انْتِصَابَ مُبْلَغٍ آخَرَ سَم. ه. قُود: (قَبْلَ مُضَيٍّ مَا يَسُحُّ رُكُوتَيْنِ) أَيُّ فِعْلِيَّتَيْنِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُمَا هُمَا الَّذِي يَضُرُّ التَّأَخُّرُ أَوْ التَّقَدُّمُ بِهِمَا كَمَا يَأْتِي رَشِيدِي.

ه. قُود: (سَمِي) (وَإِذَا جَمَعَهُمَا مَسْجِدًا الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالشَّرْطُ الثَّلَاثُ مِنْ شُرُوطِ الْإِقْدَاءِ أَنْ يُعَدَّ مُجْتَمِعَيْنِ لِيُظْهَرَ الشُّمَارُ، وَالتَّوَادُّ، وَالتَّعَاوُدُ إِذْ لَوْ اكْتَفَى بِالْعِلْمِ بِالْإِنْتِقَالَاتِ فَقَطُّ كَمَا قَالَ عَطَاءٌ لَبَطَلَ السَّمِيُّ الْمَأْمُورُ بِهِ، وَالدُّعَاءُ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَكَانَ كُلُّ أَحَدٍ يُصَلِّي فِي سَوْقِهِ أَوْ بَيْنَتِهِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا عِلِمَ بِانْتِقَالِهِ وَلَا جَمَاعَةٍ هُمَا أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ؛ لِأَنَّهُمَا إِمَّا أَنْ يَكُونَا بِمَسْجِدٍ أَوْ بغيرِهِ مِنْ قُضَاءٍ أَوْ بِنَاءٍ أَوْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا بِمَسْجِدٍ، وَالْآخَرُ بغيرِهِ وَقَدْ أَخَذَ فِي بَيَانِهَا فَقَالَ، وَإِذَا جَمَعَهُمَا الْخُ اه. وَفِي النَّهْيَةِ نَحْوَهَا قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَوْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا بِمَسْجِدٍ الْخُ فِيهِ صَوْرَتَانِ ذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ، وَالْمَأْمُومُ خَارِجَهُ أَوْ بِالْعَكْسِ. اه. ه. قُود: (وَمِنْهُ) إِلَى قَوْلِ بِخِلَافِ مَا إِذَا سُحِرَتْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَأَنَّهَا غَيْرُ مَسْجِدٍ إِلَى لَا حَرِيمَةَ وَقَوْلُهُ خِلَافًا إِلَى وَسَوَاءَ. ه. قُود: (وَرَحْبَتُهُ) أَيُّ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَنَهَكَةً نِهَايَةً. ه. قُود: (وَهِيَ مَا حُجِرَ عَلَيْهِ الْخُ) أَيُّ وَلَمْ يَعْلَمْ كَوْنَهَا شَارِعًا قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ نَحْوَهُ سَوَاءً أَعْلِمَ وَقَفِيَّتُهَا مَسْجِدًا أَمْ جَهْلَ أَمْرَهَا عَمَلًا بِالظَّاهِرِ وَهُوَ التَّخَوُّطُ عَلَيْهَا نِهَايَةً. ه. قُود: (وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ) أَيُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي سَم وَمُغْنِي. ه. قُود: (وَأَنَّهَا الْخُ) التَّخْبِيرُ بَأَوَّلِي بِضَرْفِي.

ه. قُود: (خُدُوتُهَا) أَيُّ الرَّحْبَةِ سَم. ه. قُود: (وَمَنَارَتُهُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ كَثِيرٌ وَمَنَارَةٌ دَاخِلَةٌ فِيهِ. اه. ه. قُود: (الَّتِي بَابُهَا فِيهِ الْخُ) قَضِيَّتُهُ أَنْ مُجَرَّدَ كَوْنِ بَابِهَا فِيهِ كَافٍ فِي عَدَمِهَا مِنَ الْمَسْجِدِ، وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ فِي وَقَفِيَّتِهِ وَخَرَجَتْ عَنْ سَمَتِ بِنَائِهِ ع ش وَقَوْلُهُ، وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ الْخُ يَغْنِي، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ دُخُولَهَا فِيهَا أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي الرَّحْبَةِ فَلَوْ تَيَقَّنَ عَدَمَ الدُّخُولِ فَهُمَا بِنَاءٌ وَمَسْجِدٌ وَسَيَأْتِي حُكْمُهُمَا. ه. قُود: (لَا حَرِيمَةَ الْخُ) وَيَلْزَمُ الْوَاقِفَ تَمْيِيزَ الرَّحْبَةِ مِنَ الْحَرِيمِ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ لِيُعْطَى حُكْمُ الْمَسْجِدِ نِهَايَةً أَيُّ فِي صِحَّةِ

ه. قُود: (مَا لَمْ يَزَجْ هُوَذَ) أَيُّ أَوْ انْتِصَابَ مُبْلَغٍ آخَرَ. ه. قُود: (وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ) أَيُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي. ه. قُود: (مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ خُدُوتَهَا) أَيُّ الرَّحْبَةِ.

إجماعاً (وإن بُعدت المسافة وحالت الأبنية) التي فيه المتنافذة الأبواب إليه أو إلى سطحه كما أفهمه كلام الشيخين خلافاً لما يوهمه كلام الأنوار فلو كان بوسطه بيت لا باب له إليه، وإنما ينزل إليه من سطحه كفى، وإن توقف فيه شارح وسواء.....

أفتداء من فيها بإمام المسجد، وإن بُعدت المسافة وحالت أبنية نافذة ع ش. هـ فود: (المتنافذة الأبواب إلخ) ولا بد أن يكون التنافذ على العادة كما قاله بعض المتأخرين واعلم أن التسمير للأبواب يخرجهما عن الاجتماع، فإذا لم تتأفد أبوابها إليه أو لم يكن التنافذ على العادة فلا يعدد الجامع بهما جامعاً واحداً، وإن خالف في ذلك الإسئوي فيضّر الشباك فلو وقسمين ورائه بجوار المسجد ضررٌ مغني عبارة النهاية بخلاف ما إذا كان في بناء غير نافذة كأن سمر بابه، وإن كان الاستطراق ممكناً من فرجة من أغلاه فيما يظهر؛ لأن المدار على الاستطراق العادي وكسطجه الذي ليس له مرقى. اهـ. وعبارة ع ش قوله م ر المتنافذة الأبواب قال م ر المراد نافذة نفوذاً يمكن استطرأه عادة فلا بد في كل من البئر، والسطح من إمكان المرور منهما إلى المسجد عادة بأن يكون لهما مرقى إلى المسجد حتى قال في دكة المؤذنين في المسجد لو رُفع سلمها امتنع أفتداء من بها بمن في المسجد لعدم إمكان المرور عادة سم على المنهج أقول ومحلّه إذا لم يكن للدكة باب من سطح المسجد والأصح وقوله يمكن استطرأه عادة يؤخذ منه أن سلايم الآبار المعتادة للنزول منها لإصلاح البئر وما فيها لا يكتفي بها؛ لأنه لا يستطرق فيها إلا من له خبرة وعادة بنزولها بخلاف غالب الناس. اهـ. وفي البجيرمي عن الحفني قوله م ر على الاستطراق العادي أي بحيث يمكن الاستطراق من ذلك المنفذ عادة ولو لم يصل من ذلك المنفذ إلى ذلك البناء إلا بازورار وانعطاف بحيث يصير ظهراً للقبلة اهـ. هـ فود: (أو إلى سطحه) أي، وإن خرج بعض الممر عن المسجد حيث كان الباب في المسجد أي أو رحيته كما هو الفرض ولم تطل المسافة عرفاً فيما يظهر ع ش عبارة الرشدي قوله أو إلى سطحه أي الذي هو منه كما هو ظاهر مما يأتي أي، والصورة أن السطح نافذ إلى المسجد أخذاً من شرط التنافذ فليراجع اهـ. هـ فود: (لما يوهمه كلام الأنوار) أي من عدم اشتراط تنافذ أبواب أبنية المسجد. هـ فود: (فلو كان بوسطه بيت) أي ثابت المسجدية وإلا فهما بناء ومسجد وسباني حكمهما كما هو ظاهر سم وقوله أي ثابت المسجدية أي لم يتيقن أنه غير مسجد أخذاً مما مر في الرخبة. هـ فود: (وإنما ينزل إليه) أي نزولاً مفتاداً بأن كان له من السطح ما يفتاد المرور منه إليه بخلاف نحو التسليق منه إليه. هـ فود: (من سطحه) أي الذي بينه وبين المسجد نفوذاً يمكن المرور فيه منه إلى على العادة سم عبارة البصري قد يقال إن كان أحدهما في السطح، والآخر في البيت

هـ فود: (فلو كان بوسطه بيت) أي ثابت المسجدية وإلا فهما بناء ومسجد وسباني حكمهما كما هو ظاهر. هـ فود: (وإنما ينزل إليه من سطحه) أي نزولاً مفتاداً بأن كان له من السطح ما يفتاد المرور منه إليه بخلاف نحو التسليق منه إليه وقوله من سطحه أي الذي بينه وبين المسجد نفوذاً يمكن المرور فيه منه إلى على العادة.

أَغْلَقْتُ تِلْكَ الْأَبْوَابَ أَمْ لَا بِخِلَافٍ مَا إِذَا سُمِّرَتْ عَلَى مَا وَقَعَ فِي عِبَارَاتٍ لَكِنْ ظَاهِرُ الْمَثْنِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي فِتَاوِيهِ فَقَالَ فِي مَسْجِدٍ شُدَّتْ مَقْصُورَتُهُ وَبَقِيَ نَصْفَتَيْنِ لَمْ يَنْتَفِذْ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخِرِ أَنَّهُ يَصِيحُ اقْتِدَاءً مَنْ فِي أَحَدِهِمَا يَمْنُ فِي الْآخِرِ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ مَسْجِدًا وَاحِدًا قَبْلَ السُّدِّ وَبَعْدَهُ. اهـ. وَلَكَ أَنْ تَقُولَ إِنَّ فُتُوحَ كُلِّ مِنَ النِّصْفَيْنِ بَابٌ مُسْتَقِيلٌ وَلَمْ يُمَكِّنِ التَّوَصُّلُ مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخِرِ فَالْوَجْهَ أَنَّ كُلًّا مُسْتَقِيلٌ حِينَئِذٍ عُرْفًا وَالْأَفْلَ عَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ الشَّيْخِ وَسَيَأْتِي فِيمَا إِذَا حَالَ بَيْنَ جَانِبَيْ الْمَسْجِدِ نَحْوُ طَرِيقٍ مَا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ فَتَأَمَّلْهُ، وَالْمَسَاجِدُ الْمُتَلَاصِقَةُ الْمُتَنَافِذَةُ الْأَبْوَابِ كَمَا ذُكِرَ كَمَسْجِدٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ انْفَرَدَ كُلُّ إِمَامٍ وَجَمَاعَةٍ نَعَمْ التَّسْمِيَةُ هُنَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَانِقًا قَطْعًا وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَحُولَ بَيْنَ جَانِبَيْ الْمَسْجِدِ أَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَحْبَتِهِ أَوْ بَيْنَ الْمَسَاجِدِ نَهْرٌ أَوْ طَرِيقٌ قَدِيمٌ بَأَن سَبَقًا وَجُودَهُ أَوْ وَجُودَهَا إِذْ لَا يُعَدَّانِ مُجْتَمِعَيْنِ حِينَئِذٍ بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ.....

المذكور فَوَاضِحٌ وَلَا وَجْهَ لِلتَّوَقُّفِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا فِي الْبَيْتِ أَوْ فِي سَطْحِهِ، وَالْآخَرُ فِي بَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ فِي تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَصِيحُ لِعَدَمِ الْإِسْطِرَاقِ مِنْ مَحَلِّ الْإِمَامِ إِلَى مَحَلِّ الْمَأْمُومِ فَلَيْسَ بِمَثَابَةِ الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ الَّذِي هُوَ مَنَاطُ الصَّخَةِ وَلَعَلَّ تَوَقُّفَ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ مَحْمُولٌ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحَسَّنِي قَيَّدَ بِقَوْلِهِ نَزُولًا مُعْتَادًا لِلْخ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (أَغْلَقْتُ تِلْكَ الْأَبْوَابَ) أَيِ، وَإِنْ ضَاعَ مِفْتَاحُ الْغَلَقِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ فَتَحَهُ بِدُونِهِ وَمِنْ الْغَلَقِ الْقِفْلُ فَلَا يَضُرُّ، وَإِنْ ضَاعَ مِفْتَاحُهُ ظَاهِرُهُ أَكَانَ ذَلِكَ فِي الْإِتِّدَاءِ أَوْ فِي الْإِثْنَاءِ وَيَنْبَغِي عَدَمُ الضَّرَرِ فِيمَا لَوْ سُمِّرَتْ فِي الْإِثْنَاءِ أَخَذًا يَمَّا يَأْتِي فِيمَا لَوْ بُنِيَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ حَائِلٌ فِي أَنَّهُ لَا يَضُرُّ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ يُفْتَقَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي الْإِتِّدَاءِ ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافٍ مَا إِذَا سُمِّرَتْ) اعْتَمَدَهُ م. ر. اهـ. سَمِ أَيِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْضًا.

هـ. قَوْلُهُ: (سَلِّتُ الْخ) الْمُتَبَادِرُ أَنَّهُ بِنَاءُ الْمَفْعُولِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَكَ أَنْ تَقُولَ الْخ) مَحَلٌّ تَأْمُلُ فَالْحَقُّ أَنْ إِفْتَاءَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ إِنَّمَا يَنْصَحُ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِسْنَوِيِّ وَالْبُلْقِينِي مِنْ عَدَمِ اعْتِبَارِ تَنَافُذِ أَبْنِيَةِ الْمَسْجِدِ أَمَّا عَلَى اغْتِبَارِهِ كَمَا هُوَ مُفْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ وَمَشَى عَلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي عَامَةِ كُتُبِهِ فَلَا يَنْصَحُ بِضَرِي.

هـ. قَوْلُهُ: (وَالْمَسَاجِدُ) إِلَى قَوْلِهِ بِأَن سَبَقًا فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى وَيُشْتَرَطُ إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَا ذُكِرَ. هـ. قَوْلُهُ: (الْمُتَنَافِذَةُ الْأَبْوَابُ) كَمَا ذُكِرَ أَيِ الَّتِي تَنْفُذُ أَبْوَابُ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ مُغْنِي أَيِ أَوْ سَطْحُهُ.

هـ. قَوْلُهُ: (كَمَسْجِدٍ وَاحِدٍ) أَيِ فِي صَخَةِ الْإِتِّدَاءِ، وَإِنْ بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ وَاخْتَلَفَتْ الْأَبْنِيَةُ مُغْنِي.

هـ. قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَحُولَ الْخ) يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَضُرُّ الشُّبَاكُ فَلَوْ وَقَفَتْ مِنْ وَرَائِهِ بِجِدَارِ الْمَسْجِدِ ضَرَّ كَمَا هُوَ الْمَنْقُولُ مِنَ الرَّافِعِي فَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ لَا يَضُرُّ سَهْوٌ كَمَا قَالَه الْحِصْنِيُّ نِهَاجَةً وَمُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (بِأَن سَبَقًا) الْأَوَّلَى الْإِفْرَادُ. هـ. قَوْلُهُ: (إِذْ لَا يُعَدَّانِ) أَيِ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ.

فَيَكُونَانِ كَالْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ وَسَيَاتِي. (وَلَوْ كَانَا بِقَضَاءِ) كَبَيْتٍ وَاسِعٍ وَكَمَا لَوْ وَقَفَ أَحَدُهُمَا بِسَطْحٍ، وَالْآخَرُ بِسَطْحٍ، وَإِنْ حَالَ بَيْنَهُمَا شَارِعٌ وَنَحْوُهُ (شَرْطُ أَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةِ ذِرَاعٍ) بِذِرَاعِ الْبَيْدِ الْمُعْتَدِلَةِ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ يَمُدُّهُمَا مُجْتَمِعَيْنِ فِي هَذَا دَوْنٍ مَا زَادَ عَلَيْهِ (تَقْرِيبًا) لِمَقْدَمِ ضَابِطٍ لَهُ مِنَ الشَّارِعِ (وَقِيلَ تَحْدِيدًا) وَغَلِطَ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا تَضُرُّ زِيَادَةُ غَيْرِ مُتَفَاجِئَةٍ كَثَلَانِيَّةٍ أَذْرُعَ وَنَحْوَهَا وَمَا قَارَبَهَا وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُمْ عَلَى التَّقْرِيبِ فِي الثَّلَاثَيْنِ لَمْ يُغْتَفَرِ إِلَّا نَقْصُ رُطَلَيْنِ فَمَا الْفَرْقُ مَعَ أَنَّ الزِّيَادَةَ كَالنَّقْصِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْوِزْنَ أَضْبَطُ مِنَ الذَّرَاعِ فَضَاهَقُوا ثُمَّ أَكْثَرَ لِأَنَّهُ الْأَلْتِيقُ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمُلْحَظَ مُخْتَلِفٌ إِذْ هُوَ ثَمَّ تَأَثُّرُ الْمَاءِ بِالْوَاقِعِ فِيهِ وَغَدْمُهُ وَهَذَا عُدُّ أَهْلِ الْعُرْفِ لِهَمَا مُجْتَمِعَيْنِ أَوْ غَيْرِ مُجْتَمِعَيْنِ فَلَا جَامِعَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ. (فَلِإِنْ تَلَاخَقَ) أَيِ وَقَفَ خَلْفَ الْإِمَامِ (شَخْصَانِ أَوْ صَفَّائِنِ) مُتَرَتِّبَانِ وَرَاءَهُ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ

فُؤَدَ: (فَيَكُونَانِ) أَيِ الْمَكَانَيْنِ فِي الصَّوْرِ السَّيِّئِ الْمَذْكُورَةِ. فُؤَدَ: (وَسَيَاتِي) أَيِ حُكْمُهُمَا. فُؤَدَ (سَيِّئِ): (وَلَوْ كَانَا) أَيِ الْإِمَامِ، وَالْمَأْمُومُ نِهَآيَةً. فُؤَدَ: (كَبَيْتٍ) وَاسِعٍ (إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، فَإِنْ كَانَا فِي بِنَائَيْنِ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقِيلَ إِلَى الْمُتَنِ. فُؤَدَ: (كَبَيْتٍ) وَاسِعٍ (إِلَى عِبَارَةِ النَّهَآيَةِ أَيِ مَكَانٍ وَاسِعٍ كَصَخْرَةٍ أَوْ بَيْتٍ كَذَلِكَ وَكَمَا لَوْ وَقَفَ الْخُ. فُؤَدَ: (وَالْآخَرُ بِسَطْحٍ) (إِلَى) قَضِيَّتِهِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ إِمْكَانُ الْوُصُولِ مِنْ أَحَدِ السَّطْحَيْنِ إِلَى الْآخَرِ عَادَةً وَبِهِ صَرَّحَ سَمٌ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنِ الشَّارِحِ م ر أَوَّلًا ثُمَّ قَالَ لَكِنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ إِنَّ الْأَقْرَبَ أَنْ شَرْطُ الصَّحَّةِ إِمْكَانُ الْمُرُورِ مِنْ أَحَدِ السَّطْحَيْنِ إِلَى الْآخَرِ عَلَى الْعَادَةِ وَسَيَاتِي فِي كَلَامِهِ م ر. اه. ع ش. فُؤَدَ: (بِذِرَاعِ الْبَيْدِ) إِلَى قَوْلِهِ وَنَحْوَهَا فِي الْمُغْنِي. فُؤَدَ: (بِذِرَاعِ الْبَيْدِ) (إِلَى) (وَالْآخَرُ بِسَطْحٍ) (إِلَى) قَضِيَّتِهِ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَجْتَمِعُ مَعَهُ فِي مَكَانٍ وَاجْتَمَعَا فِي ذَلِكَ حَيْثُ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنَّ الْعُرْفَ فِي الْإِيمَانِ غَيْرُهُ هُنَا بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي مَكَانٍ أَوْ لَا يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ فِيهِ فَاجْتَمَعَ بِهِ فِي مَسْجِدٍ أَوْ نَحْوِهِ لَمْ يَخْشَعْ ع ش. فُؤَدَ (سَيِّئِ): (تَقْرِيبًا) قَالَ الْإِمَامُ وَنَحْنُ فِي التَّقْرِيبِ عَلَى عَادَةٍ غَالِيَةٍ بِصُرِّي. فُؤَدَ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) (إِلَى) أَيِ وَعَلَى الثَّانِي يَضُرُّ أَيِ زِيَادَةُ كَانَتْ مُغْنِي وَنِهَآيَةً. فُؤَدَ: (وَنَحْوَهَا) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يُغْتَفَرُ بَيْتُهُ أَذْرُعَ لِأَنَّ نَحْوَ الثَّلَاثَةِ وَمِثْلَهَا وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مَا دُونَهَا لِثَلَاثَةٍ يَتَّحِدُ مَعَ قَوْلِهِ وَمَا قَارَبَهَا لَكِنْ سَيَاتِي عَنْ سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ خِلَافَ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَمُمْكِنٌ أَنْ يُجْعَلَ وَمَا قَارَبَهَا عَطَفَ تَفْسِيرَ لِنَحْوِ ع ش. فُؤَدَ: (وَمَا قَارَبَهَا) أَيِ يَمَّا هُوَ دَوْنُ الثَّلَاثَةِ لَا مَا زَادَ فَقَدْ نَقَلَ سَمٌ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنِ الشَّارِحِ م ر أَنَّهُ يَنْتَعِدُ التَّقْيِيدَ بِالثَّلَاثَةِ وَكَذَا نَقَلَ بِالذَّمِّ عَنْ حَوَاشِي الرُّوضِ لِوَالِدِ الشَّارِحِ أَنَّهُ تَقْصُرُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ ع ش وَكَذَا قَضِيَّةُ انْتِصَارِ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ عَلَى الثَّلَاثَةِ اعْتِمَادُ التَّقْيِيدِ بِهَا ثُمَّ تَفْسِيرُ قَوْلِ الشَّارِحِ كَالنَّهَآيَةِ وَمَا قَارَبَهَا بِمَا مَرَّ عَنْ ع ش يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُغْنِي عَنْهُ حَبِيتُهُ مَا قَبْلَهُ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَقَوْلُهُ أَيِ الْحَلْبِيِّ وَمَا قَارَبَهَا تَبَعَ فِيهِ م ر أَيِ فِي النَّهَآيَةِ، وَالْأَوَّلَى حَذْفُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُرَادُهُ مَا قَارَبَهَا مِنْ جِهَةِ النَّقْصِ كَانَ مَفْهُومًا بِالْأَوَّلَى، وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ مَا قَارَبَهَا مِنْ جِهَةِ الزِّيَادَةِ لَمْ يَصِحْ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ يَضُرُّ، وَإِنْ قُلَّ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ كَمَا قَالَ ع ش وَقَرَّرَهُ شَيْخُنَا الْجَفْنِيُّ. اه. فُؤَدَ: (أَيِ وَقَفَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَا يَضُرُّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ

يساره (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين) الشخص أو الصف (الأخير و) الصف أو الشخص (الأول)، فإن تعددت الأشخاص أو الصفوف اعتبرت بين كل شخصين أو صفين، وإن بلغ ما بين الأخير، والإمام فرايخ بشرط أن يمكنه متابعتها (وسواء) فيما ذكر (القضاء المملوك، والوقف)، والموات (والقبض) الذي بعضه ملك وبعضه وقف ومثله ما بعضه ملك أو وقف وبعضه موات سواء في ذلك المسقف كله وبعضه وقيل يشترط في المملوك الاتصال كالأبنية (ولا يضرب) في الحيلولة بين الإمام، والمأموم (الشارع المطروق) أي بالفعل فاندفع اعتراضه بأن كل شارع مطروق أو المراد كثير الطروق؛ لأنه محل الخلاف على ما ادعاه الإسوي ورد بحكاية ابن الرفعة للخلاف مع عدم الطروق فيما لو وقف بسطح بيته، والإمام يسطح المسجد بينهما هواء فمن الزجاج الصخرة وعن غيره المنع أي، والأصح الأول كما مر (والنهر المخرج إلى سباحة) بكسر السين أي عوم (على الصحيح) فيهما؛ لأن ذلك لا يُعد حائلاً عرفاً كما لو كانا في سفينتين.....

وقيل إلى المنع. □ فود: (اعتبرت) أي المسافة ع ش. □ فود: (بشرط أن يمكنه متابعتها) أي عليه بانتقاله. □ فود: (المسقف كله وبعضه) فلا زاد وغير المسقف مطلقاً سم عبارة المنع والنهاية المحوط، والمسقف وغيره. اه. □ فود: (كالأبنية) أي على الطريق الأول الآتي. □ فود: (في الحيلولة إلخ) عبارة المنع بين الشخصين أو الصفين. اه.

قول (س): (ولا يضرب الشارع المطروق إلخ) أما الشارع الغير المطروق، والنهر الذي يمكن العبور من أحد طرفيه من غير سباحة بالوثوب فوقه أو المشي فيه أو على جسر ممدود على حافته فغير مضرب جزئاً نهايةً ومنه ينافيه قول الشارع الآتي كالنهاية ورد إلخ. □ فود: (أي بالفعل فاندفع إلخ) انظره مع قوله الآتي مع عدم الطروق سم عبارة البصري يرد عليه ما يرد على التوجيه الآتي فلا تغفل. اه.

□ فود: (وعن غيره المنع) أقول يمكن حمله على ما إذا لم يمكن التوصل منه إليه عادة ع ش. □ فود: (والأصح الأول) أي مع إمكان التوصل له عادة نهايةً وسم أي بأن يكون لكل من السطحين إلى الشارع الذي بينهما سلم يسلك عادة سم على المنهج ع ش، والمراد بالأول ما قاله الزجاجي من الصحة. □ فود: (كما مر) أي في شرح ولو كانا بقضاء.

قول (س): (والنهر المخرج إلى سباحة) أي، وإن لم يحبسها وقال حج في شرح الحضرمية ولا يضرب تخلل الشارع، والنهر الكبير، وإن لم يمكن عبوره، والتأخر ونحوها ولا تخلل البحر بين السفينتين؛ لأن هبته لا تمتد للحيلولة فلا يسمى واجداً منها حائلاً عرفاً. اه. ع ش. □ فود: (فيهما) أي الشارع

□ فود: (سواء في ذلك المسقف كله وبعضه) فلا زاد وغير المسقف مطلقاً. □ فود: (أي بالفعل فاندفع إلخ) انظره مع قوله مع عدم الطروق. □ فود: (فمن الزجاجي الصحة) وهو الأصح أي مع إمكان التوصل له عادة شرح م ر. □ فود: (أي والأصح الأول) يؤيد مسألة النهر المذكورة قائملاً.

مَكشُوفَتَيْنِ فِي الْبَحْرِ (فَإِنْ كَانَا فِي بِنَاءَيْنِ كَصَحْنٍ وَصِفَةٍ أَوْ صَحْنٍ أَوْ صِفَةٍ وَ (يَتَبَيَّنُ) مِنْ مَكَانٍ وَاحِدٍ كَمَدْرَسَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى ذَلِكَ أَوْ مِنْ مَكَانَيْنِ وَقَدْ حَازَى الْأَسْفَلَ الْأَعْلَى إِنْ كَانَا عَلَى مَا يَأْتِي (فَطَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَأْمُومِ) أَي مَوْقِفُهُ (يَمِينًا) لِلْإِمَامِ (أَوْ شِمَالًا) لَهُ (وَجِبَ اتِّصَالُ صَفٍّ مِنْ أَحَدِ الْبِنَاءَيْنِ بِالْآخَرِ) لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْأَبْنِيَةِ يُوجِبُ الْإِفْرَاقَ فَاشْتَرَطَ الْإِتِّصَالَ لِتَحْصُلِ الرِّبْطِ، وَالْمُرَادُ بِهَذَا الْإِتِّصَالِ أَنْ يَتَّصِلَ مِنْكَبٌ آخِرٌ وَاقِفٌ بِبِنَاءِ الْإِمَامِ بِمَنْكَبٍ آخِرٍ وَاقِفٍ بِبِنَاءِ الْمَأْمُومِ وَمَا عَدَا هَذَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْبِنَاءَيْنِ لَا يَضُرُّ بَعْدَهُمَا بِنَاءُ بَنِيَّةٍ فِرَاعٍ فَأَقْلٌ وَلَا يَكْفِي عَنْ ذَلِكَ وَقُوفٌ وَاحِدٌ طَرَفُهُ بِهَذَا الْبِنَاءِ وَطَرَفُهُ بِهَذَا الْبِنَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى صَفًّا فَلَا اتِّصَالٌ (وَلَا تَعْرُفُ فُرْجَةً) بَيْنَ الْمُتَّصِلِينَ الْمَذْكُورِينَ (لَا تَسْلُجُ وَاقِفًا) أَوْ تَسْلُجُهُ وَلَا يُمَكِّنُهُ الْوُقُوفُ فِيهَا (فِي الْأَصَحِّ) لِاتِّحَادِ الصَّفِّ مَعَهَا عَرَفًا.

(وَإِنْ كَانَ) الْوَاقِفُ (خَلْفَ بِنَاءِ الْإِمَامِ فَالصَّحِيحُ صِحَّةُ الْقُدُوءِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ)

الْمَطْرُوقُ، وَالتَّهَرُّؤُ الْخ. □ فُودُ: (مَكشُوفَتَيْنِ) أَي أَمَّا الْمُسَفَّقَتَانِ فَكَالذَّارَيْنِ ع ش. □ فُودُ: (أَوْ صَحْنٍ) إِلَى التَّيْبَةِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ يَرَاهُ الْمُتَّقِدِي إِلَى وَهَذَا الْوَاقِفِ وَقَوْلُهُ دُونَ التَّقْدِمِ إِلَى وَلَا يَضُرُّ وَقَوْلُهُ الذَّالُّ إِلَى انْتَدَفَعُ وَقَوْلُهُ وَلَا أَمْنَكُنْهُ فَتَحَهُ وَقَوْلُهُ لِتَقْصِيرِ إِلَى الْمُتْنِ وَقَوْلُهُ أَوْ قَضَاءُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ بَأَنَّ كَانَ يَرَى إِلَى الْمُتْنِ. □ فُودُ: (صَحْنٍ أَوْ صِفَةٍ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ يَتَبَيَّنُ فِي الْمُتْنِ يَصِيحُ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ صَحْنٍ فَيَقْدَرُ لَفْظُهُ بَعْدَ أَوْ يَصِيحُ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ صِفَةٍ فَيَقْدَرُ لَفْظُهُ بَعْدَ أَوْ رَشِيدِي. □ فُودُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي الْمَذْكُورِ مِنَ الصَّحْنِ، وَالصَّفَّةِ، وَالْبَيْتِ. □ فُودُ: (إِنْ كَانَا) أَي الْأَسْفَلُ، وَالْأَعْلَى سَم. □ فُودُ: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَي فِي قَوْلِ الرَّافِعِيِّ وَلَوْ وَقَفَ فِي غُلُوِّ الْخ.

فُودُ (سَيِّ): (أَصْحُهُمَا) أَي عِنْدَ الرَّافِعِيِّ. □ وَفُودُ: (اتِّصَالُ صَفٍّ الْخ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ لَوْ وَقَفَ الْإِمَامُ بِالصَّفَّةِ، وَالْمَأْمُومُ بِالصَّحْنِ كَفَى عَلَى هَذَا الطَّرِيقِ ع ش.

فُودُ (سَيِّ): (اتِّصَالُ صَفٍّ مِنْ أَحَدِ الْبِنَاءَيْنِ الْخ) أَي كَأَنَّ يَقِفَ وَاحِدٌ بِطَرَفِ الصَّفَّةِ وَآخَرُ بِالصَّحْنِ مُتَّصِلًا بِهِ مُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. □ فُودُ: (وَمَا عَدَا هَذَيْنِ) أَي الْوَاقِفَيْنِ عَلَى الْإِتِّصَالِ الْمَذْكُورِ.

□ فُودُ: (وَقُوفٌ وَاحِدٌ الْخ) أَي بَدْوِنِ اتِّصَالِ بَعْضِ أَهْلِ الْبِنَاءَيْنِ بِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ يَمِينًا وَسَارًا مِنْ أَهْلِ الْبِنَاءَيْنِ فَيَكْفِي أَخْذًا مِنَ التَّحْلِيلِ الْآتِي. □ فُودُ: (طَرَفُهُ الْخ) أَي أَحَدِ شَيْئِهِ فِي بِنَاءِ الْإِمَامِ، وَالشَّقُّ الْآخَرُ فِي بِنَاءِ الْمَأْمُومِ مُغْنِي.

فُودُ (سَيِّ): (فُرْجَةٌ) بَفَتْحِ الْفَاءِ وَضَمِّهَا كَعَرَفَةٍ مُغْنِي. □ فُودُ: (وَلَا يُمَكِّنُهُ الْوُقُوفُ فِيهَا) أَي كَعَتَبَةٍ، فَإِنْ وَسَعَتْ وَاقِفًا فَأَكْثَرَ وَلَمْ يَتَعَدَّرِ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا ضَرْبُ نِهَايَةٍ وَمُغْنِي وَفِي الْجَمَلِ عَلَى النَّهَايَةِ قَوْلُهُ م ر كَعَتَبَةٍ أَي مُسْتَمَةٍ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا. اه. □ فُودُ: (الوَاقِفِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بِبِنَاءِ الْمَأْمُومِ.

فُودُ (سَيِّ): (بَيْنَ الصَّفَيْنِ) أَي أَوْ الشَّخْصَيْنِ الْوَاقِفَيْنِ بِطَرَفَيْ الْبِنَاءَيْنِ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

□ فُودُ: (إِنْ كَانَا) أَي الْأَسْفَلُ، وَالْأَعْلَى ش.

المُصَلِّي أحدهما بيناء الإمام، والآخر بيناء المأموم أي بين آخر واقف بيناء الإمام وأوّل واقف بيناء المأموم (أكثر من ثلاثة أذرع) تقريباً؛ لأنّ الثلاثة لا تخلّ بالائصال العُرفي في الخلف بخلاف ما زاد عليها (والطريق الثاني لا يُشترط إلا القُرب) في سائر الأحوال السابقة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثيائة ذراع (كالفضاء) أي قياساً عليه؛ لأنّ المدار على العُرف وهو لا يختلف فمُنشأ الخلاف العُرف كما هو ظاهر، وأنما يكتفي بالقُرب على هذا (إن لم يكن حائلاً) بأن كان يرى الإمام أو بعض المُقتدين به وممكنه الذهاب إليه لو أرادّه بوجوده مع الاستقبال من غير ازورار ولا انعطاف بقِيده الآتي في أبي قُتيّس (أو حال) بينهما حائلاً فيه (باب نافذ) . قَفّ مقابله واحد أو أكثر يراه المُقتدي وممكنه الذهاب إليه كما ذكرناه وهذا الواقف بإزاء المُتقدِّ

• قُود: (في سائر الأحوال) أي سواء أكان بناء المأموم يميناً أم شمالاً أم خلفاً لبناء الإمام مُقني .

• قُود: (ما بينهما) أي الإمام، والمأموم مُقني ولعلّ الأولى أي بين الواقفين بطرفي البناءين .

• قُود: (على هذا) أي الطريق الثاني .

قُود (سُي): (إن لم يكن حائلاً) أي يمتنع الإسطرافُ نهايةً ومُقني . • قُود: (أو بعض المُقتدين) أي من

الرأين سم . • قُود: (من غير ازورار) بيان للإستقبال . • قُود: (ولا انعطاف) عطفٌ تفسيريّ ش .

• قُود: (بقِيده الآتي إلخ) أي بأن يبقى ظهره لِلْقِبْلَةِ رَشِيدِي أي بخلاف ما إذا كانت على يمينه أو يساره، فإنّه لا يضرّ سم .

قُود (سُي): (أو حال باب إلخ) يجوزُ حملُه على حذفِ مُضَافٍ أي ذو باب نافذ سم . • قُود: (وقَفّ مقابله إلخ) عبارة الرّوض وشرح العُباب اشترط أن يَقِفَ واحدٌ بجِذاء المُتقدِّ يُشاهدُه أي الإمام أو من معه في بناءه انتهت وقضية اشتراط المُشاهدة عَدَمُ الإِنْعِقادِ عند انقائِها وقد تقتضي العبارة أن مُشاهدة الواقف بجِذاء المُتقدِّ كما هي شرطٌ لِصِحَّةِ صَلَاةٍ مَنْ خَلْفَهُ شرطٌ لِصِحَّةِ صَلَاةِ الواقفِ أيضًا سم أقول القضية الثانية بعيدة جداً، وأما القضية الأولى فقد اِغْتَمَدَ الشُّوْبَرِيُّ عِبارَتَهُ وقضية كلام شرح الرّوض أن الرابطة لو كان يغلّمُ بانقالات الإمام ولم يره ولا أحدًا يَمُنُّ معه كأن سَمِعَ صَوْتَ المُبلِّغِ أنّه لا يكفي وهو كذلك انتهت والحِجْفِيُّ أيضًا عِبارَتَهُ ومقتضاها اشتراط كَوْنِ الرابطة بصيراً وأنّه إذا كان في ظُلْمَةٍ بحيثُ تَمَنُّهُ مِن رُؤْيَةِ الإمام أو أحدٍ يَمُنُّ معه في مكانه لم يصحّ اه . • قُود: (كما ذكرناه) أي مع

• قُود: (أو بعض المُقتدين) أي الرّائين . • قُود: (أو حال بينهما حائلاً فيه باب نافذ) يجوزُ جعلُ باب نافذ على حذفِ مُضَافٍ أي ذو باب نافذ . • قُود: (وقَفّ مقابله واحد أو أكثر) عبارة الرّوض اشترط أن يَقِفَ واحدٌ بجِذاء المُتقدِّ يُشاهدُه أي الإمام أو من معه في بناءه . اه . وقضية اشتراط المُشاهدة عَدَمُ الإِنْعِقادِ عند انقائِها وعبارة شرح العُباب يُشترطُ في هذا الواقف قبالة المُتقدِّ أن يكون يرى الإمام أو أحدًا يَمُنُّ معه في بناءه اه وقد تقتضي العبارة أن مُشاهدة الواقف بجِذاء المُتقدِّ كما هي شرطٌ لِصِحَّةِ صَلَاةٍ مَنْ خَلْفَهُ شرطٌ لِصِحَّةِ صَلَاةِ ذلك الواقفِ أيضًا .

كالإمام بالنسبة لِمَنْ خَلَفَهُ فلا يَتَقَدَّمُوا عليه بالإحرام، والموقف فيضُرُّ أحدهما دونَ التَّقدُّمِ بالأفعال؛ لأنَّهُ ليس بإمام حقيقةً.....

الاستقبال. هـ. فَوَدَّ: (كالإمام إلخ) ولو تَعَدَّدَتِ الرَّابِطَةُ وَقَصِدَ الْإِزْتِيَابُ بِالْجَمِيعِ فَهَلْ يَمْتَنِعُ كَالْإِمَامِ مَا لَمْ رَ لِمَنْعٍ وَيُظْهَرُ خِلَافُهُ فَيَكْفِي انْتِفاءُ التَّقدُّمِ الْمَذْكُورِ بِالنِّسْبَةِ لِوَاحِدٍ مِنَ الْوَاقِفِينَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا هُوَ كَفَى مُرَاعَاتُهُ سَمَ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع ش قال البصريُّ وهو وجيه. اهـ. أي ما اسْتَظْهَرَهُ سَم. هـ. فَوَدَّ: (فلا يَتَقَدَّمُوا عليه إلخ) ولو وَجِدَ عَدَمُ التَّقدُّمِ اتِّفَاقًا بَأَن لَمْ يَقْصِدْ مُرَاعَاتَهُ بِذَلِكَ مَعَ الْعِلْمِ بِوُجُودِهِ فَالْوَجْهُ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ لِحُصُولِ الرِّبْطِ بِمُجَرَّدِ وُجُودِهِ وَعَدَمِ التَّقدُّمِ عَلَيْهِ وَلَوْ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْ مُرَاعَاةِ ذَلِكَ فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِوُجُودِهِ لَكِنْ اتَّفَقَ عَدَمُ التَّقدُّمِ عَلَيْهِ فَهَلْ تَتَعَقَّدُ أَوَّلًا؛ لِأَنَّهُ مَعَ اِغْتِيَادِ عَدَمِهِ لَا يَكُونُ جَازِمًا بِالنِّتْيَةِ وَالثَّانِي مُتَّفَاسٌ وَلَوْ نَوَى قَطْعَ الْإِزْتِيَابِ بِالرَّابِطَةِ فَهَلْ يُؤَثِّرُ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالٌ م ر إِلَى أَنَّهُ يُؤَثِّرُ وَيُظْهَرُ لِي خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ وَجُودَ الْإِزْتِيَابِ بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ اِزْتِيَابِ نِيَّةٍ سَم. هـ. فَوَدَّ: (بِالْإِحْرَامِ إلخ) وَلَا يَزَكُمُونَ قَبْلَ رُكُوعِهِ مُثْنِي زَادَ النِّتْيَةَ وَلَا يُسَلِّمُونَ قَبْلَ سَلَامِهِ. اهـ. قال الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَلَا يَزَكُمُونَ قَبْلَ رُكُوعِهِ شَمِلَ مَا إِذَا كَانَ الرَّابِطَةُ مُتَخَلِّفًا بِثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ لِعُدْلِ قِيَقْتَرُ لِهَذَا الْمَأْمُومِ مَا يُقْتَرُ لَهُ مِمَّا سَيَانِي وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ قَلْبُ الرَّجْعِ. اهـ. وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَلَا يُسَلِّمُونَ إلخ وَفِي شَرْحِ الصَّبَابِ بَعْدَ أَنْ رَدَّ الْقَوْلَ بِاِغْتِيَابِ عَدَمِ التَّقدُّمِ عَلَيْهِ فِي الْأَفْعَالِ أَنَّ بَعْضَهُمْ نَقَلَ عَنْ نَحْوِ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُمْ لَا يُسَلِّمُونَ قَبْلَ سَلَامِهِ ثُمَّ نَظَرَ فِيهِ انْتَهَى وَأَقُولُ لَا وَجْهَ لِمَنْعِ سَلَامِهِمْ قَبْلَهُ لَا قِطَاعَ الْقُدُوءِ بِسَلَامِ الْإِمَامِ وَتَلَزُمُ مِنْ انْقِطَاعِهَا سُقُوطُ حُكْمِ الرِّبْطِ لِصَيْرِ وَرَثَتِهِمْ مُتَفَرِّدِينَ فَلَا مَحْذُورَ فِي سَلَامِهِمْ قَبْلَهُ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَعُمُومُ قَوْلِهِ وَلَا يُسَلِّمُونَ إلخ شَامِلٌ لِمَا لَوْ بَقِيَ عَلَى الرَّابِطَةِ شَيْءٌ مِنْ صَلَاتِهِ كَأَن عِلْمَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ أَنَّهُ كَانَ يَسْجُدُ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ مَثَلًا فَنَامَ لِأَنِّي بَمَا عَلَيْهِ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ خَلَفَهُ اِنْتِظَارُ سَلَامِهِ وَهُوَ بَعِيدٌ بَلْ اِفْتِنَاعُ سَلَامٍ مَنْ خَلَفَهُ قَبْلَ سَلَامِهِ مُشْكِلاً اهـ ع ش وَقَالَ الْجَمَلُ قَوْلُهُ م ر وَلَا يَزَكُمُونَ إلخ الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ سَبْطُهُمْ فِي الْأَفْعَالِ، وَالسَّلَامُ مَتَى عَلِمُوا أَفْعَالَ الْإِمَامِ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (دُونَ التَّقدُّمِ إلخ) خِلَافًا لِلنِّتْيَةِ وَالْمُثْنِي،

هـ. فَوَدَّ: (فلا يَتَقَدَّمُوا عليه بالإحرام، والموقف) أَي وَلَا تَضُرُّ الْمُسَاوَاةُ فِي الْمَوْقِفِ لَكِنْ هَلْ تُكْرَهُ كَمَا فِي الْإِمَامِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَوْ تَعَدَّدَتِ الرَّابِطَةُ وَقَصِدَ الْإِزْتِيَابُ بِالْجَمِيعِ فَهَلْ يَمْتَنِعُ كَالْإِمَامِ مَا لَمْ رَ لِمَنْعٍ وَيُظْهَرُ خِلَافُهُ وَقَدْ يَدُلُّ قَوْلُهُ فَلَا يَتَقَدَّمُوا عَلَيْهِ إلخ بَعْدَ قَوْلِهِ وَاجِدَ أَوْ أَكْثَرَ عَلَى اِفْتِنَاعِ تَقْدِيمِهِمْ فِيمَا ذَكَرَ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَالظَّاهِرُ وَهُوَ الْوَجْهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ بَلْ يَكْفِي انْتِفاءُ التَّقدُّمِ الْمَذْكُورِ بِالنِّسْبَةِ لِوَاحِدٍ مِنَ الْوَاقِفِينَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا هُوَ كَفَى مُرَاعَاتُهُ، وَلَوْ وَجِدَ عَدَمُ التَّقدُّمِ الْمَذْكُورِ اتِّفَاقًا بَأَن لَمْ يَقْصِدْ مُرَاعَاتَهُ بِذَلِكَ مَعَ الْعِلْمِ بِوُجُودِهِ فَالْوَجْهُ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ لِحُصُولِ الرِّبْطِ بِمُجَرَّدِ وُجُودِهِ وَعَدَمِ التَّقدُّمِ عَلَيْهِ وَلَوْ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْ مُرَاعَاةِ ذَلِكَ فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِوُجُودِهِ لَكِنْ اتَّفَقَ عَدَمُ التَّقدُّمِ عَلَيْهِ فَهَلْ تَتَعَقَّدُ الصَّلَاةُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ مَعَ اِغْتِيَادِ عَدَمِهِ لَا يَكُونُ جَازِمًا بِالنِّتْيَةِ؛ لِأَنَّ وُجُودَهُ شَرْطٌ لِلصَّحَةِ فِيهِ نَظَرٌ، وَالثَّانِي مُتَّفَاسٌ وَلَوْ نَوَى قَطْعَ الْإِزْتِيَابِ بِالرَّابِطَةِ فَهَلْ يُؤَثِّرُ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالٌ م ر إِلَى أَنَّهُ يُؤَثِّرُ وَيُظْهَرُ لِي خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ وَجُودَ الْإِزْتِيَابِ بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ اِغْتِيَابِ نِيَّةٍ فَلَا يَنْسُقُ أَثَرُهُ نِيَّةَ قَطْعِهِ. هـ. فَوَدَّ: (دُونَ التَّقدُّمِ بِالْأَفْعَالِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ

ومن ثم أتجه جواز كونه امرأة، وإن كان من خلفه رجالاً.....

والرؤوس وفيه ع ش ما نصّه وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض متابعة الإمام، والرابطة بأن اختلفت فغلاهما تقدّمًا وتأخرًا فهل يُراعى الإمام أو الرابطة فيه نظر، فإن قلنا يُراعى الإمام دل ذلك على عدم ضرر التقدّم على الرابطة أو يُراعى الرابطة لزم عدم ضرر التأخر عن الإمام وهو لا يصح أو يُراعيهما إلا إذا اختلفا فيراعى الإمام أو إلا إذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة فلا يخفى عدم اتجاهاه سم على حنج وقد يؤخذ من توقّفه في وجوب المفارقة وجواز التأخر عن الإمام أن الأقرب عنده مراعاة الإمام فينبه ولا يضّر تقدّمه على الرابطة ورأيت الجزم به بخط بعض الفضلاء قال: لأن الإمام هو المفتدى به. اهـ. ه فود: (ومن ثم أتجه إلخ) خلافاً للنهاية عبارته ويؤخذ من جعله كالإمام أنه يشترط أن يكون ممن يصح اقتداؤه وهو كذلك فيما يظهر ولم أر فيه شيئاً. اهـ. قال ع ش قوله فيما يظهر أي خلافاً لحج فقوله ولم أر فيه شيئاً لمعه لم ير فيه نقلاً لبعض المتقدمين. اهـ. ه فود: (جواز كونه امرأة إلخ) وقياسه جواز كونه

على الأوجه خلافاً للمصنّف. اهـ. وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض متابعة الإمام، والرابطة بأن اختلفت فغلاهما تقدّمًا وتأخرًا فهل يُراعى الإمام أو الرابطة فيه نظر، فإن قلنا يُراعى الإمام دل ذلك على عدم ضرر التقدّم على الرابطة أو يُراعى الرابطة لزم عدم ضرر التأخر عن الإمام وهو لا يصح أو يُراعيهما إلا إذا اختلفا فيراعى الإمام أو إذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة فلا يخفى عدم اتجاهاه وقد يؤخذ من توقّفه في وجوب المفارقة وجواز التأخر عن الإمام دون ما عداهما أن الأقرب عنده مراعاة الإمام فينبه ولا يضّر تقدّمه على الرابطة ورأيت الجزم به بخط بعض الفضلاء قال: لأن الإمام هو المفتدى به فليأتمل. اهـ. شيئنا ع ش. وفي شرح الغياب بعد أن رد القول باختيار عدم التقدّم عليه في الأفعال أن بعضهم نقل عن نخب الأذرع أنهم لا يسلمون قبله ثم نظر فيه أيضًا لمتنع سلامهم قبله لانقطاع القدوة بسلام الإمام ولنزوم من انقطاعها سقوط حكم الربط لصيرورتهم منفردين فلا مخذور في سلامهم قبله وقوله ولا يضّر زوال هذه الرابطة أثناء الصلاة إلخ قال في شرح الباب وما تقرّر يأتي فيما لو زالت الصفوف بين الصف الأخير، والإمام وما بينهما فوق ثلثمائة ذراع ورجح الأذرع أنه لو بني بين الإمام، والماموم حائل في أثناء الصلاة يمتنع الإسطرارق والمشاودة لم يضّر، وإن اقتضى إطلاق المنهاج وغيره خلافه وظاهر ما مر أن محلّه ما إذا لم يكن البناء بامرّه انتهى وهل يشترط في مسألة الصفوف أن لا يتقدّم كل صف بيته وبين الإمام أكثر من ثلثمائة ذراع على الصف الذي أمامه في الأفعال على ما مر كما في الرابطة بجامع توقّف صحة الاقتداء عليه فيه نظر ولعل الأوجه الاشتراط وقوله ورجح الأذرع إلخ قد يدل له أنه لا يضّر ازدياد الباب في الأثناء فليأتمل. ه فود: (ومن ثم أتجه جواز كونه امرأة) وقياسه جواز كونه أميًا أو ممن يلزمه القضاء كمقيم يئّم ويحتمل اغتيال كونه ذكرًا بالنسبة للذكور فيمتنع كونه امرأة أو خنثى وعلى هذا يمكن أن يخفى بالأمي ومن يلزمه القضاء؛ لانه غير إمام حقيقة لكن قياس اشترائط الذكورة ونحوها عدم الإكفاء بهما ولو لم يسمع فنوت الإمام وسمع

ولا يضر زوال هذه الرابطة أثناء الصلاة فيتمونها خلف الإمام إن علموا بانتقاله؛ لأنه يُغتفر في الدوام ما لا يُغتفر في الابتداء وبما قررته في حال الدال عليه مُقابَلته بقوله الآتي أو جدار اندفع اعتراضه بأن النافذ ليس بحائِل ثم رأيت شارحا ذكر ذلك أيضا أخذًا من إشارة الشارح إليه.

(فإن حال ما) أي بناءً (يمنع المُرور لا الرؤية) كالشُبَّانِ، والباب المردود (فوجهان) أصحهما في المجموع وغيره البطلان وقوله الآتي، والشُبَّانُ يُفهم ذلك فلذا لم يُصرَّح هنا بتصحيحه وتحت الاستوي أن هذا في غير شُبَّانٍ بجدار المسجد إلا كالمدارس التي بجدار المساجد الثلاثة صحت صلاة الواقف فيها؛ لأن جدار المسجد منه، والحيلولة فيه لا تُضر رده جمع،

أما أو ممن يلزمه القضاء كمقيم يتم ويحتمل اختيار كونه ذكرًا بالنسبة للذكور ولو لم يمنع قنوت الإمام وسمع قنوت الرابطة لجهره به على خلاف السنة فالظاهر أنه لا يؤمن بل يقتل لنفسه؛ لأنه ليس بإمام له حقيقة سم. □ فؤد: (وبما قررته) أي بتقدير حائِل فيه بغد أو حال عبارة المُغني قدرته بالذال. □ فؤد: (الذال إلخ) ما وجه الدلالة سم. □ فؤد: (أو جدار) لم لم يقل، فإن حال ما يمنع المُرور إلخ. □ فؤد: (اعتراضه) أي قول المصنّف أو حال باب نافذ مُغني. □ فؤد: (والباب المردود) ليس مثالًا لما يمنع المُرور لا الرؤية، وإن أوهمه كلامه إذ هو عكس ذلك وليكن ملحق به في الحكم، والأولى أن يقول ويلحق به الباب المردود كما صنع الجلال رشيد في شرح عبارة البصري لتأمل تنفيله لما لا يمنع الرؤية بالباب المردود مع تضرجه فيما يأتي في شرح قول المصنّف وكذا الباب المردود إلخ بأنه يمنع المشاهدة وهذا الثاني هو الذي يظهر ثم رأيت في المُغني ما نصّه، فإن حال ما يمنع المُرور لا الرؤية كالشُبَّانِ أو يمنع الرؤية لا المُرور كالباب المردود فوجهان إلخ انتهى وهو كما ترى في غاية الحُسْن، وأما صاحب النهاية فتبع الشارح فيما ذكره اهـ.

فؤد (سني): (فوجهان).

(فائدة): ليس في المتن ذكر خلاف بلا ترجيح سوى هذا وقوله في التّمقّات، والوارثان يستويان أم يورّع بحسبه وجهان ولا ثالث لهما فيه إلا ما كان مفرعًا على ضعیف كالأقوال المفرعة على البيتين المتعارضين هل يقرع أم يقسم أقوال بلا ترجيح فيها مُغني ونهاية. □ فؤد: (أن هذا) أي البطلان. □ فؤد: (كالمدارس إلخ) أي كشبابيكها. □ فؤد: (بجدار المساجد الثلاثة) أي مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد القدس. □ فؤد: (صلاة الواقف فيها) أي في الجُدُر. □ فؤد: (والحيلولة فيه) أي في المسجد. □ فؤد: (رده جمع إلخ) هذا الرّد هو المُعتمد وقد أقرّد الكلام عليه السيّد السّمهودي بالتأليف وأطال في بيانه وفي فتاوى السيّد عَمَر البصري كلام طویل فيه حاصله أنه يجوز تقليد القائل بالجواز مع

قنوت الرابطة لجهره به على خلاف السنة فالظاهر أنه لا يؤمن بل يقتل لنفسه؛ لأنه ليس بإمام له حقيقة. □ فؤد: (ولا يضر زوال إلخ) اعتمدته م. ر. □ فؤد: (وبما قررته في حال الدال) ما وجه الدلالة.

وَأَنْ اِتَّصَرَ لَهُ آخَرُونَ بِأَنْ شَرَطَ الْأُبنِيَّةُ فِي الْمَسْجِدِ تَنَافُذَ أَبْوَابِهَا عَلَى مَا مَرَّ ففَاءُ جِدَارِ الْمَسْجِدِ أَنْ يَكُونَ كِبْنَاءً فِيهِ فَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ بَابٍ أَوْ خَوْخَةٍ فِيهِ يَسْتَطِرْقُ مِنْهُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُزَوَّرَ كَمَا مَرَّ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْاسْتِطْرَاقِ الْعَادِيِّ (أَوْ حَالِ جِدَارِ) وَمِنْهُ أَنْ يَقِفَ فِي صُفَّةٍ شَرْقِيَّةٍ أَوْ غَرْبِيَّةٍ مِنْ مَدْرَسَةٍ بِحَيْثُ لَا يَرَى الْوَاقِفُ فِي أَحَدِهِمَا الْإِمَامَ وَلَا أَحَدًا خَلْفَهُ أَوْ بَابَ مُغْلَقٍ ابْتِدَاءً (يَطْلُتُ) الْقُدُوءُ أَيُّ لَمْ تَنْقَعِدْ (بِاتِّفَاقِ الطَّرِيقَيْنِ) أَوْ دَوَامًا وَعَلِمَ بِاتِّفَاقِ الْإِمَامِ وَلَمْ يَكُنْ يَفْعَلُهُ وَلَا أَمَكَّنَهُ فَتَحَهُ لَمْ يَضُرَّ عَلَى الْأَوْجَهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الدَّوَامِ

ضَمُّهُ قِصْلَتِي بِالشَّيْبَانِ الْبَابِ جِدَارِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَكَذَلِكَ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ وَغَيْرُهُ اهْ كُرْدِي وَقَوْلُهُ يَجُوزُ تَقْلِيدُ الْقَائِلِ الْخُ أَيُّ كَمَا يُفِيدُهُ تَغْيِيرُهُمْ هُنَا بِالْأَصَحِّ دُونَ الصَّحِيحِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِرَدِّهِ الْخُ. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحٍ وَإِذَا جَمَعَهُمَا مَسْجِدٌ صَحَّ الْإِيتِدَاءُ الْخُ. □ فَوَدَّ: (كِبْنَاءُ فِيهِ) أَيُّ فِي الْمَسْجِدِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ أَنْ يُزَوَّرَ كَمَا مَرَّ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ الْخُ) وَوَضِيعٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الْاسْتِطْرَاقُ مِنَ الْبَابِ إِلَى الشُّبَاكِ إِلَّا بَعْدَ الْخُرُوجِ عَنْ سَمْتِ الْجِدَارِ أَمَّا لَوْ كَانَ الْاسْتِطْرَاقُ إِلَى الشُّبَاكِ فِي نَفْسِ الْجِدَارِ بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ عَنْ سَمْتِهِ فَيَتَبَنَّى أَنْ يَصِغَّ مُطْلَقًا كِبْيَةً أُبنِيَّةُ الْمَسْجِدِ فَتَذَبَّرُ بِضَرْيٍ عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ فِي مَسْأَلَةِ أَبِي قُبَيْسٍ الْآيَةِ نَصُّهَا قَوْلُهُ لَا يَلْتَقِثُ عَنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ الْخُ هَذَا قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْإِسْتِثْنَاءِ الَّتِي حَكَّمَ الْحِصْنِيُّ عَلَيْهِ بِالسَّهْوِ فِيهَا شَرْطُهَا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ أَرَادَ الذَّهَابُ إِلَى الْإِمَامِ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ احْتِاجَ إِلَى اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ وَلَا يَضُرُّ احْتِاجُهُ إِلَى التَّيَامُنِ، وَالتَّيَامُنُ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ جِدًّا سَمَّ عَلَى الْمَنْهَجِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يَضُرُّ احْتِاجُهُ الْخُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يُمَكِّنُهُ الْوُصُولُ إِلَى الْإِمَامِ مِنْ غَيْرِ اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ لَكِنْ يَخْتِاجُ فِيهِ إِلَى انْجِرَافٍ كَانَ احْتِاجَ فِي مُرُورِهِ لِتَعْدِيَةِ جِدَارِ قَصِيرٍ كَالْعَبَةِ لَمْ يَضُرَّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ. اهـ. □ فَوَدَّ: (أَوْ خَوْخَةٍ الْخُ) يُفِيدُ أَنَّ قَصْرَ الْبَابِ الْمُخَوِّجِ إِلَى اسْتِطْرَاقِ الرَّاسِ وَأَنْجِنَاءِ الظَّهْرِ قَلِيلًا لَا يَضُرُّ، وَأَمَّا مَا يَتَلَوَّنُ إِلَى هَيْئَةِ الرَّايِعِ فَفِيهِ تَرَدُّدٌ. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ آيَفَا.

□ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَيُّ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ بَابِ الْخُ) مَعْطُوفٌ عَلَى جِدَارِ فِي الْمَتْنِ. □ فَوَدَّ: (ابْتِدَاءً) مُتَعَلِّقٌ بِحَالِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ دَوَامًا الْخُ) فَلَوْ بَنِيَ بَيْنَ الْإِمَامِ، وَالْمَأْمُومِ حَائِلٌ لَمْ يَضُرَّ كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ الْعِمَادِ وَالْأَذْرَعِيُّ أَخَذًا بِعُمُومِ الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ أَيُّ أَنَّهُ يُفْتَقَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي الْإِيتِدَاءِ وَظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ الْبِنَاءُ بِأَمْرِهِ أَيُّ الْمَأْمُومِ نِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (وَلَا أَمَكَّنَهُ فَتَحَهُ) الْأَوَّلَى، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنَهُ فَتَحَهُ

□ فَوَدَّ: (أَوْ دَوَامًا وَعَلِمَ الْخُ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنْ فَتَاوَى الْبَغَوِيِّ وَلَوْ رَدَّ الرِّيحُ الْبَابَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ فَتَحَهُ حَالًا فَتَحَهُ وَدَامَ عَلَى الْمُتَابَعَةِ وَالْأَفَاقَةِ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوَالِ الزَّايِطَةِ بِأَنَّهُ مُقْصَرٌ بَعْدَ إِحْكَامِهِ فَتَحَ الْبَابَ وَمَا نَسَبَهُ لِفَتَاوَى الْبَغَوِيِّ هُوَ مَا نَقَّلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنْهَا وَالَّذِي نَقَّلَهُ الْإِسْنَوِيُّ عَنْهَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْبَابُ مَفْتُوحًا وَقَدْ اِخْتَلَفَ فَرَدُّهُ الرِّيحُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ لَمْ يَضُرَّ أَيُّ مُطْلَقًا، وَهَذَا أَوْجَهُ كَنَظَائِرِهِ وَلَعَلَّ إِثْنَاءَ الْبَغَوِيِّ تَعَدَّدَ وَاخْتَلَفَ لَوْ بَنِيَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ حَائِلٌ لَمْ يَضُرَّ كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ الْعِمَادِ وَالْأَذْرَعِيُّ أَخَذًا بِعُمُومِ الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ وَظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ الْبِنَاءُ بِأَمْرِهِ شَيْءٌ مَرَّرَ.

أقوى مع عَدَمِ نِسْبَتِهِ لِتَقْصِيرِ بَقَدَمِ إِحْكَامِ فَتْحِهِ أَوَّلًا إِذْ تَكْلِيفُهُ بِذَلِكَ مَعَ مَشَقَّتِهِ وَعَدَمِ دَلِيلِ
يُضَرِّحُ بِهِ بَعِيدٌ (قُلْتُ الطَّرِيقُ الثَّانِي أَصَحُّ)؛ لِأَنَّ الْمُشَاهَدَةَ قَاضِيَةً بِأَنَّ الْغُرْفَ يُؤَافِقُهَا وَادْعَاءُ
أُولَئِكَ مُوَافَقَةً مَا قَالُوهُ لِلْغُرْفِ لَعَلَّهُ بِاعْتِبَارِ غُرْفِهِمُ الْخَاصِّ وَهُوَ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ إِذَا عَارَضَهُ الْغُرْفُ
الْعَامُّ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَإِذَا ضُحِيَ الْقِيَادَةُ فِي بِنَاءِ) أَخَّرَ غَيْرَ بِنَاءِ الْإِمَامِ لِلاتِّصَالِ عَلَى الْأَوَّلَى أَوْ مُطْلَقًا
عَلَى الثَّانِيَةِ (ضُحِيَ الْقِيَادَةُ مِنْ خَلْفِهِ، وَإِنْ حَالَ جِدَانٌ أَوْ مُجْدَرٌ (بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ) اكْتِفَاءً بِهَذَا الرَّابِطِ
وَمَرَّ أَنَّهُ لَيْسَ خَلْفَهُ كَالْإِمَامِ فِي التَّقَدُّمِ عَلَيْهِ مَوْقِفًا وَاحِرًا نَقَمَ لَا يَضُرُّ بَطْلَانُ صَلَاتِهِ فِي الْأَثْنَاءِ
لِأَنَّ الدَّوَامَ أَقْوَى نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْبَابِ (و) مِنْ تَفَارِيعِ الطَّرِيقَةِ الْأَوَّلَى خِلَافًا لِجَمْعِهِ أَنَّهُ
(لَوْ وَقَفَ فِي غُلُوٍّ وَإِمَامُهُ فِي سُفُلٍ أَوْ عَكْسُهُ.....

عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي قَالَ الْبَغَوِي فِي فَتَاوِيهِ لَوْ رَدَّ الرِّيحُ الْبَابَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْ فَتْحِهِ
فَعَلَّ ذَلِكَ حَالًا وَدَامَ عَلَى مُتَابَعَتِهِ وَالْأَفَارَقَةُ كَذَا نَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ عَنْهَا ذَلِكَ وَنَقَلَ الْإِسْتَوِيُّ عَنْ فَتَاوِيهِ أَنَّهُ لَوْ
كَانَ الْبَابُ مَفْتُوحًا وَقَتَ الْإِحْرَامِ قَرَدَهُ الرِّيحُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ لَمْ يَضُرَّ أَنْتَهَى وَلَعَلَّ إِفْتَاءَ الْبَغَوِي تَعَدُّدًا،
وَالثَّانِي أَوْجَهُ كَنْظَائِرُهُ. اهـ. وَأَقْرَبُ سَمِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر، وَالثَّانِي أَيْ عَدَمُ الضَّرَرِ أَوْجَهُ هُوَ الْمُتَعَمَّدُ
وَمَحَلُّهُ حَيْثُ عَلِمَ بِاتِّقَالَاتِ الْإِمَامِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ فَتْحِهِ؛ لِأَنَّ رَدَّ الْبَابِ لَيْسَ
مِنْ فِعْلِهِ وَقَوْلُهُ م ر كَنْظَائِرُهُ مِنْهَا مَا لَوْ رُفِعَ السَّلْمُ الَّذِي يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْإِمَامِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ. اهـ. ع
ش.

فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (قُلْتُ الطَّرِيقُ الثَّانِي الْخَطُّ) وَهَذَا مَا عَلَيْهِ مُعْظَمُ الْجَرَاقِيْنَ، وَالْأَوَّلَى طَرِيقَةُ الْمَرَاوِزَةِ مُغْنِي.
فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (مَنْ خَلْفَهُ) أَيْ أَوْ بَجْنِبِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. فَوَيْلٌ: (لَمَنْ خَلْفَهُ) أَيْ أَوْ بَجْنِبِهِ مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (نَعَمْ
لَا يَضُرُّ الْخَطُّ) يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِي حَيْزٍ وَمَرٍّ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقَ وَلَا يَضُرُّ زَوَالُ هَذِهِ الرَّابِطَةِ الْخَطُّ يُفِيدُ هَذَا بَلْ
يَشْمَلُهُ سَمٌ وَلَكِنْ يَنْتَعِ الدُّخُولُ فِي حَيْزٍ وَمَرٍّ قَوْلُهُ الْآتِي نَظِيرُ مَا مَرَّ الْخَطُّ وَعِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ هُوَ مَا مَرَّ فَمَا
وَجْهَ اسْتِدْرَاكِهِ فَالْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ أَوْ التَّغْيِيرُ بِأَنَّهُ يُقَالُ وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْخَطُّ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. فَوَيْلٌ: (وَمِنْ تَفَارِيعِ
الطَّرِيقَةِ الْأَوَّلَى الْخَطُّ) أَيْ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يُوهِمُ أَنَّ اشْتِرَاطَ الْمُحَادَاةِ يَأْتِي عَلَى الطَّرِيقَيْنِ مَعًا، فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ
مَجْزُومًا بِهِ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ ذِكْرِ الطَّرِيقَيْنِ وَلَيْسَ مُرَادًا فَلَوْ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقَةِ الْأَوَّلَى لَاسْتَرَاحَ مِنْ هَذَا
الِإِيهَامِ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ.

فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (فِي خَلْفِهِ) أَيْ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ كَصَفَةِ مَرْتَفَعَةٍ وَسَطَ دَارٍ مَثَلًا وَ. فَوَيْلٌ: (فِي سُفُلٍ) أَيْ
كَصَحْنِ تِلْكَ الدَّارِ. فَوَيْلٌ: (هَكَذَا) أَيْ الْوُقُوفِ أَيْ وَفُوقًا عَكْسُ الْوُقُوفِ الْمَذْكُورِ وَلَوْ غَيْرَ بِقَوْلِهِ أَوْ
بِالْعَكْسِ كَمَا غَيْرَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ لَكَانَ أَوْضَحَ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ مَا إِذَا كَانَا فِيهِ، فَإِنَّهُ يَصْبِحُ
مُطْلَقًا بِاتِّفَاقِهِمَا وَلَوْ كَانَا فِي سَفِيَّتَيْنِ مَكْشُوفَتَيْنِ فِي الْبَحْرِ فَكَافِتِدَاءِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ فِي الْفَضَاءِ فَيَصْبِحُ

فَوَيْلٌ: (نَعَمْ لَا يَضُرُّ بَطْلَانُ صَلَاتِهِ فِي الْأَثْنَاءِ) يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِي حَيْزٍ وَمَرٍّ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقَ وَلَا يَضُرُّ
زَوَالُ هَذِهِ الرَّابِطَةِ الْخَطُّ يُفِيدُ هَذَا بَلْ قَدْ يَشْمَلُهُ.

شُرْطُ مُحَاذَاةٍ بَعْضٍ بَذَنِهِ بَعْضٌ بَذَنِهِ) بَأَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يُحَاذِي رَأْسَ الْأَسْفَلِ قَدَمَ الْأَعْلَى مَعَ فَرْضِ اعْتِدَالِ قَامَةِ الْأَسْفَلِ أَمَّا عَلَى الثَّانِيَةِ الْمُعْتَمِدَةِ فَلَا يُشْتَرَطُ إِلَّا الْقُرْبُ نَعَمْ إِنْ كَانَا يَمَسُجِدُ أَوْ فُضَاءٍ صَحَّ مُطْلَقًا بِاتِّفَاقِهِمَا.

(تَنْبِيْهٌ) فَرُوعُ أَبُو زُرْعَةَ عَلَى اعْتِبَارِ الْمُحَاذَاةِ أَنَّهُ لَوْ قَصُرَ فَلَمْ يُحَاذِ وَلَوْ قَدَرَ مُعْتَدِلًا حَاذَى صَحَّ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَأَنَّهُ لَوْ طَالَ فَحَاذَى وَلَوْ قَدَرَ مُعْتَدِلًا لَمْ يُحَاذِ لَمْ يَصِحَّ وَتَبَيَّنَ شَيْخُنَا وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ بِأَنَّهُ إِذَا اكْتَفَى بِالْمُحَاذَاةِ التَّقْدِيرِيَّةِ فِيمَا مَرَّ فَهَذِهِ الَّتِي بِالْفِعْلِ أَوْلَى إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمَدَارُ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ عَلَى الْقُرْبِ الْغُرْبِيِّ وَهُوَ لَا يُوجَدُ إِلَّا بِالْمُحَاذَاةِ مَعَ الْاعْتِدَالِ لَا مَعَ الطُّوْلِ وَنَظِيرُهُ أَنَّ مَنْ جَاوَزَ سَمْعَهُ الْعَادَةَ لَا يُعْتَبَرُ سَمَاعُهُ لِيَنْدَاءِ الْجُمُعَةِ بِغَيْرِ بَلَدِهِ فَلَا يَلْزَمُهُ بِتَقْدِيرِ أَنَّهُ لَوْ اعْتَدَلَ لَمْ يَسْمَعْ، وَإِنْ مَنْ وَصَلَتْ رَاخَتَاهُ لِزُكَيْتَيْهِ لَطَوَّلِيْهَا وَلَوْ اعْتَدَلْنَا لَمْ تَصِلَا لَمْ يَكْفِ.

وَ (لَوْ وَقَفَ فِي مَوَاتٍ) أَوْ شَارِعٍ (وَأَمَامَهُ فِي مَسْجِدٍ) اتَّصَلَ بِهِ الْمَوَاتُ أَوْ الشَّارِعُ.....

بَشَرَطُ أَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِيْانِ ذِرَاعٍ تَقْرِيْبًا، وَإِنْ لَمْ تُشَدَّ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، فَإِنْ كَانَتَا مُسْتَفْتَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا فَقَطَّ فَكَافَتْدَاءِ أَحَدُهُمَا بِالْأُخْرَى فِي بَيِّنَتَيْنِ فَيُشْتَرَطُ مَعَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ وَعَدَمِ الْحَائِلِ وَجُودِ الرَّاغِبِ بِالْمَنْفَذِ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَنْفَذٌ، وَالتَّغْيِيَةُ الَّتِي فِيهَا يُبَوِّتُ كَالدَّارِ الَّتِي فِيهَا يُبَوِّتُ وَالسَّرَادِقَاتُ بِالضَّخْرَاءِ قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا مَا يُدَارُ حَوْلَ الْخَبَاءِ كَسَفِينَةٍ مَكْشُوفَةٍ، وَالْخِيَامُ كَالْبُيُوتِ مُغْنِي وَنَهَايَةً.

قَوْلُ (لَوْ) (شُرْطُ الْإِنْجِ) أَيِ مَعَ مَا مَرَّ مِنْ وَجُوبِ اتِّصَالِ صَفٍّ مِنْ أَحَدِهِمَا بِالْأُخْرَى حَتَّى لَوْ وَقَفَ الْإِمَامُ عَلَى صُفَّةٍ مُزْتَجِعَةٍ، وَالْمَأْمُومُ فِي الضَّخَنِ فَلَا بُدَّ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ وَقُوفٍ رَجُلٍ عَلَى طَرَفِ الصُّفَّةِ وَوُقُوفٍ آخَرَ فِي الضَّخَنِ مُتَّصِلًا بِهِ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ وَأَسْقَطَهُ مِنَ الرُّوْضَةِ مُغْنِي. قَوْلُ: (مُطْلَقًا) أَيِ وَجَدَ الْمُحَاذَاةَ أَمْ لَا. قَوْلُ: (إِلَّا الْقُرْبُ) أَيِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ عَدَمِ حَائِلٍ أَوْ وَقُوفٍ وَاحِدٍ فِي الْمَنْفَذِ. قَوْلُ: (أَنَّهُ لَوْ قَصُرَ الْإِنْجِ) وَكَذَلِكَ كَانَ قَاعِدًا وَلَوْ قَامَ لِحَاذَى كَفَى.

(تَنْبِيْهٌ): الْمُرَادُ بِالْعُلُوِّ الْبِنَاءُ وَنَحْوُهُ، وَأَمَّا الْجَبَلُ الَّذِي يُمَكِّنُ صُعُودَهُ فِدَاخِلُ فِي الْفُضَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ فِيهَا عَالٍ وَمُسْتَوٍ فَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ الْقُرْبُ فَقَطَّ فَالصَّلَاةُ عَلَى الصَّفَا أَوْ الْمَرْوَةِ أَوْ جَبَلِ أَبِي قُبَيْسٍ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ صَحِيحَةٌ، وَإِنْ كَانَ أَعْلَى مِنْهُ كَمَا نَهَى عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُغْنِي. قَوْلُ: (وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ الْإِنْجِ) وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ الْإِشْكَالُ قَوِيٌّ، وَالْجَوَابُ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مَا بَاتِي وَاضِحٌ، فَإِنَّ الْمُلْحَظَ فِي مَسْأَلَةِ الْجُمُعَةِ كَوْنُ الْبَلَدِ الَّتِي لَا تُقَامُ فِيهَا الْجُمُعَةُ قَرِيبَةً مِنْ بَلَدِ الْجُمُعَةِ حَتَّى تَلْحَقَ بِهَا فَتَبَيَّنَ الضَّبْطُ بِسَمَاعِ الْمُعْتَدِلِ إِذْ هُوَ الْغَالِبُ وَاعْتِبَارُهُ أَوْلَى مِنَ التَّأْوِيلِ وَفِي مَسْأَلَةِ الرُّكُوعِ وَجُودُ حَقِيقَتِهِ الَّتِي هِيَ الْإِنْجِنَاءُ وَهِيَ مَفْقُودَةٌ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ بِصُرْفِ. قَوْلُ: (أَوْ شَارِعٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ أَطْلَقَهُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَإِنْ لَمْ يُفْلَقْ خِلَافًا لِلْإِمَامِ وَقَوْلُهُ بِحَيْثُ لَا يَصِلُ إِلَى الْمَثْنِ إِلَى قَوْلِهِ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ فِي التَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَإِنْ لَمْ يُفْلَقْ خِلَافًا لِلْإِمَامِ وَقَوْلُهُ وَمِنْ ثَمَّ إِلَى ظَاهِرٍ وَقَوْلُهُ وَلَا يُنَافِيهِ إِلَى وَمَرَّ وَقَوْلُهُ وَمِثْلُهُ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَخْشَ إِلَى وَقَبْلَ.

أو عكسه (فإن لم يخل شيء) مِمَّا مرَّ بينهما (فالشروط التقارُّب) بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثيماثة ذراع واعتراض قوله لم يخل شيء بأنه لو كان بجدار المسجد باب ولم يقف بجذائه أحد لم تصح القدوة ويُردُّ بأن هذا فيه حائل كما عَلِمَ من كلامه فلا يُردُّ عليه (معتبراً) ذلك التقارُّب (من آخر المسجد) أي طرفه الذي يلي من هو خارجُه؛ لأنَّه لما بُنِيَ للصلاة لم يُعَدَّ فاصلاً (وقيل من آخر صف)، فإن لم يكن فيه إلا الإمام فمن موقفه ومحلّه إن لم تخرج الصفوف عنه وإلا فمن آخر صف قطعاً (وإن حال جدار أو باب مُغلَق منق) لقدم الاتصال (وكذا الباب المردود)، وإن لم يُغلَق خلافاً للإمام (والشباك في الأصح) لِمَنَعَ الأولُ المشاهدة، والثاني الاستطراق وبما تقرَّر عَلِمَ صحَّة صلاة الواقف على أبي قُبَيْس يَمُنُّ في المسجد وهو ما نصَّ عليه ونصّه على عدم الصحَّة محمولٌ على البعد أو على ما إذا حدثت أبنية بحيث لا يصل إلى

• فُرد: (وعكسه) أي بأن كان المأموم في المسجد، والإمام خارجَه مُغْنِي. • فُرد: (بما مرَّ) لعل الأولى ممَّا يأتي. • فُرد: (من كلامه) وهو قوله أو حال باب نافذ كُردِي.

فُرد (سني): (آخر المسجد) ومن المسجد رَحْبَتَهُ كُردِي. • فُرد: (لأنه إلخ) أي المسجد كله نهاية.

• فُرد: (أي طرفه) أي المسجد ع ش. • فُرد: (فإن لم يكن إلخ) مُفَرَّغٌ على القيل. • فُرد: (ومحلّه) أي الخلاف. • فُرد: (هنة) أي المسجد. • فُرد: (فمن آخر صف) أي خارج المسجد نهاية ومُغْنِي.

فُرد (سني): (وإن حال جدار) أي لا باب فيه نهاية ومُغْنِي. • فُرد: (لقدم الاتصال) قال الإسنوي نعم قال البقوي في فتاويه لو كان الباب مفتوحاً وقت الإحرام فانغلق في أثناء الصلاة لم يضر انتهى وقد قلَّنا الكلام عليه مُغْنِي.

فُرد (سني): (وكذا الباب المردود) وفي الإمداد نقل ابن الرُّفْعَةِ أَنَّ السَّيْرَ المُسْتَرْخِي كالباب المردود كُردِي. • فُرد: (لِمَنَعَ الأولُ المشاهدة) فيه شيء مع تمثيله قول المُصَنِّف السابق. فإن حال ما يَمْنَعُ المُرُورَ لا الرُّؤية بقوله كالشباك والباب المردود سم وتقدَّم عن البصري وغيره مثله. • فُرد: (وبما تقرَّر إلخ) وهو قوله اتصل به الموات إلخ كُردِي. • فُرد: (علِمَ صحَّة صلاة الواقف إلخ) فتحرَّر أنه يُعتبر في صحَّة الاقتداء لِمَن بَأبِي قُبَيْس بإمام المسجد الحرام قُرْبُ المسافة وعدم الإزورار، والإنعطاف بالمعنى الذي أفاده الشارح ويظهر أخذاً ممَّا مرَّ في شرح قول المُصَنِّف فالشرط التقارُّب أنه يُعتبر أيضاً في الصحَّة وقوف شخص بجذائه المتنفذ إلى المسجد بحيث يراه المُقتدي بَأبِي قُبَيْس وظاهر أن محلَّ اختيار الزابطة إذا لم ير الإمام أو بعض المُقتدين فحاصله اشتراط رؤية الإمام أو بعض المُقتدين يَمُنُّ بالمسجد أو الزابطة الواقف بجذائه المتنفذ بصري. • فُرد: (محمول على البعد إلخ) عبارته في شرحه بأفضل محمول على ما إذا لم يَمُنَّ المُرُور للإمام إلا بالإنعطاف من غير جهة الإمام أو على ما إذا بعدت

• فُرد: (لِمَنَعَ الأولُ المشاهدة) فيه شيء مع تمثيله قول المُصَنِّف السابق، فإن حال ما يَمْنَعُ المُرُورَ لا الرُّؤية بقوله كالشباك، والباب المردود.

بناء الإمام لو توجّه إليه من جهة إمامه إلا بازورار أو انعطاف بأن يكون بحيث لو دُفِبَ إلى الإمام من مُصَلَّاه لا يُلْتَفَتُ عن جهة القبلة بحيث يبقى ظهره إليها.
(قلت يكره ارتفاع المأموم على إمامه) إذا أمكن وقوفهما بمُسْتَوٍ (وعكسه)،.....

المسافة أو حالت ابنة هناك منعت الرؤية فَعَلِمَ أنه يُعْتَبَرُ في الاستطراق أن يكون استطرافاً عادياً وأن يكون من جهة الإمام وأن لا يكون هناك ازورار وانعطاف بأن يكون بحيث لو دُفِبَ إلى الإمام لا يُلْتَفَتُ عن القبلة بحيث يبقى ظهره إليها ولا ضرر لتحقق الانعطاف حينئذ من غير جهة الإمام وأنه لا فرق في ذلك بين المصلي على نحو جبل أو سطح . اهـ . قال الكُرْدِي قوله أو سطح قال القليوبي على المحلي، وإن كانا على سطحين بينهما شارع مثلاً فلا يصح إلا إذا كان لكل منهما درج مثلاً من المنخفض بحيث يمكن استطراق كل منهما إلى الآخر من غير استدبار القبلة . اهـ . ٥ فؤد: (بأن يكون الخ) تصوير لعدم الزورار، والانعطاف ع ش أي الذي يفهمه الاستثناء ولو حذف لفظة لا من لا يُلْتَفَتُ وجعل قوله المذكور تصوير المنطوق كان أولى وقول الرشيد تصوير للنص الأول وفي بعض النسخ م حذف لفظ لا من لا يُلْتَفَتُ فيكون تصويراً للنص الثاني وهو الظاهر . اهـ . بعيد . ٥ فؤد: (بحيث يبقى ظهره إليها) خرج ما لو كان بحيث يبقى يمينه أو يساره إليها سموع ش وقليوبي وحلي .

٥ فؤد (سئ): (يكره ارتفاع المأموم الخ) وفي فتاوى الجمال الرنلي إذا ضاق الصف الأول عن الاستواء يكون الصف الثاني الخالي عن الارتفاع أولى من الصف الأول مع الارتفاع كُرْدِي . ٥ فؤد: (لا يُلْتَفَتُ الخ) شمل ما لو احتاج في دهايه إلى الإمام إلى أن يمشي القهقري مسافة ثم يتحرّف إلى جهة اليمين أو اليسار فيصل إلى الإمام من غير اليعاب فلا يضر؛ لأنه صدق عليه أنه يمكن الوصول إلى الإمام من غير ازورار وانعطاف ويحتل الضرر؛ لأن المشي القهقري ليس مضافاً في المشي الموصّل إلى المقصود ولعله الأقرب ع ش . ٥ فؤد: (إذا أمكن الخ) أي ولا فلا كراهة مغني عبارة ع ش أي، فإن لم يمكن ذلك كأن كان وضع المسجد مشتبلاً على ارتفاع وانخفاض ابتداء كالغورية فلا كراهة وبه صرح حجة في شرح العباب كذا نقله العلامة الشوري عنه لكن الذي رأيته في الشرح المذكور نصه وأما استثناء بعض محققين المتأخرين للمسجد زاعماً أن ذلك في الأم فليس في محله وعبارة الأم لا تشهد له ثم قال بعد سرد لفظ الأم تجده إنما استدلل على عدم بطلان الصلاة بالارتفاع لا على نفي الكراهة في مثل هذا المقام ثم رأيت البلقيني فهم من النص ما فهمته منه حيث ساقه استدلالاً على الصحة مع الارتفاع على أن للشافعي نصاً آخر صريحاً في أن الكراهة حاصلة حتى في المسجد انتهى وبقي ما لو تعارض عليه مكروهان كالصلاة في الصف الأول مع الارتفاع، والصلاة في غيره مع تقطع الصفوف فهل يراعى الأول أو الثاني فيه نظر، والأقرب الثاني؛ لأن في الارتفاع من حيث هو ما هو على صورة التأخير، والتعاطف بخلاف عدم تسوية الصفوف، فإن الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير انتهت وفيه أن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود فيمكن أن خرج ذكر في الإيعاب في موضع آخر ما يوافق قوله

٥ فؤد: (بحيث يبقى ظهره إليها) خرج ما لو كان بحيث يبقى يمينه أو يساره إليها .

وإن كانا في المسجد كما نص عليه ومن ثم أطلقه الشيخان كالأصحاب ولم ينظروا إلى نصه الآخر بخلافه؛ لأن الملحظ أن رابطة الأتباع تقتضي استواء الموقف وهذا جارٍ في المسجد وغيره وعند ظهور تكثير من المرتفع وعذمه خلافاً لمن نظر لذلك وذلك للنهي عن الثاني رواه أبو داود، والحاكم وقياساً للأول عليه وظاهر أن المداز على ارتفاع يظهر جشاً، وإن قل ثم رأيت عن الشيخ أبي حامد أن قلة الارتفاع لا تؤثّر وينبغي حملها على ما ذكرته (إلا لحاجة) تتعلّق بالصلاة كتبليغ توقّف إسماع المأمومين عليه وكتبليجهم صفة الصلاة (فيستحب) الارتفاع لما فيه من مصلحة الصلاة، فإن لم تتعلّق بها ولم يجد إلا موضعاً عالياً أبيض وفي الكفاية عن القاضي أنه إذا كان لا بُد من ارتفاع أحدهما فليكن الإمام واعتزض بأنّه محلّ النهي فليكن المأموم؛ لأنه مقيس ويُجاب بأنّ علة النهي من مخالفة الأدب مع المنعرج

الآتي هنا، فإن لم تتعلّق بها ولم يجد إلخ فاطلّع عليه الشوزري ونقله عنه. □ فؤد: (وإن كانا في المسجد) أي، وإن كان وضع المسجد ابتداءً مُشتملاً على ارتفاع وانخفاض كما هو قضية إطلاق الشارح والنهاية والمغني وتقدّم ويأتي عن ش ما يضرّ بذلك. □ فؤد: (ومن ثم) أي لإجل النص على الكراهة في المسجد أيضاً. □ فؤد: (وعند ظهور إلخ) عطف على قوله في المسجد إلخ.

□ فؤد: (بللك) أي النص الآخر. □ فؤد: (وذلك) أي الكراهة. □ فؤد: (هلى الثاني) أي المكس.

□ فؤد: (لأول) أي ارتفاع المأموم. □ فؤد: (كتبليغ توقّف إسماع المأمومين إلخ) يؤخذ منه أن ما يفعله المبلغون من ارتفاعهم على الدكّة في غالب المساجد وقت الصلاة مكروه مموت لفصيلة الجماعة؛ لأن تبليغهم لا يتوقّف على ذلك إلا في بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر ع ش. □ فؤد: (فيستحب الارتفاع إلخ) يظهر أن محلّه في غير الجمعة أمّا فيها فيجب نعم يتردّد النظر فيما لو كان الذي لا يسمع صوتاً ولا يرى أحداً من المقتدين زائداً على الأربعين فهل يجب التبليغ لتصحّ صلاته أو لا يجب؛ لأن الإنسان لا يخاطب بتصحیح صلاة الغير محلّ تأمل بصري. □ فؤد: (تتعلّق) إلى قوله وفي الكفاية في المغني. □ فؤد: (فإن لم تتعلّق بها) أي الحاجة بالصلاة. □ فؤد: (ولم يجد إلخ) مختزّز قوله إذا أمكن إلخ ع ش. □ فؤد: (أبيض) في الإقتصار على الإباحة حيثيذ وفتة لتوقّف الجماعة المطلوبة على الارتفاع حيثيذ إلا أن يراد لم يجد ممّا يصلح لحاجته لا مطلقاً فليتأمل ثم رأته في شرح الباب عقيب بقوله على ما قيل سم ولعلّ الأولى أن يُجاب بأن المراد بالإباحة عدم الكراهة كما عبّر به المغني فيشمّل الواجب، والمندوب أيضاً. □ فؤد: (ويُجاب بأنّ حلة النهي إلخ)، وأما تخصيصه

□ فؤد: (فإن لم تتعلّق) أي الحاجة ش. □ فؤد: (ولم يجد إلخ موضعاً هالياً أبيض) في الإقتصار على الإباحة حيثيذ وفتة لتوقّف الجماعة المطلوبة على الارتفاع حيثيذ إلا أن يراد لم يجد ممّا يصلح لحاجته لا مطلقاً فليتأمل ثم رأته في شرح الباب عقيب بقوله ولو لم يجد المأموم إلا محلاً مرتفعاً فلا كراهة ولا نذب بل هو مباح على ما قيل. اهـ.

أَتَمُّ فِي الْمُقِيمِ فَكَانَ إِثَارُ الْإِمَامِ بِالْقُلُوبِ أَوَّلَى (وَلَا يَقُومُ) مُرِيدُ الْقُدُوةَ وَلَوْ شَيْخًا أَيْ لَا يُسْتَنْ لَهُ قِيَامٌ إِنْ كَانَ جَالِسًا، وَجُلُوسٌ إِنْ كَانَ مُضْطَجِعًا وَتَوَجَّهَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا (حَتَّى يَفْرَغَ الْمُؤَدِّنُ) بِمَعْنَى الْمُقِيمِ وَلَوْ الْإِمَامَ فَلِإِثَارِهِ لِلغَالِبِ فَحَسَبُ (مِنَ الْإِقَامَةِ) جَمِيعُهَا؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ قَبْلَهُ مُشْفُوعٌ بِالْإِجَابَةِ وَلَا يُنَافِيهِ الْخَيْرُ الصَّحِيحُ «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرْوِي قَدْ خَرَجْتَ» ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ عَقِبَ الْإِقَامَةِ وَلَوْ كَانَ بَطِيءَ النَّهْضَةِ بِحَيْثُ لَوْ أُخِّرَ إِلَى فَرَاغِهَا فَاتَتْهُ فَضِيلَةُ التَّحَرُّمِ مَعَ الْإِمَامِ قَامَ فِي وَقْتٍ يَعْلَمُ بِهِ إِدْرَاكُهُ لِلتَّحَرُّمِ وَمَرَّ نَدْبُ الْإِقَامَةِ مِنْ قِيَامٍ فَيُسْتَنْ قِيَامُ الْمُقِيمِ قَبْلَهَا وَالْأَوَّلَى لِلدَّخِيلِ عِنْدَهَا أَوْ وَقَدْ قَرَّبَتْ أَنْ يَسْتَجِيرَ قَائِمًا لِكِرَاهَةِ الْجُلُوسِ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ، وَالنَّفْلِ.....

بِالنَّهْيِ فَلْيَعْلَمْ حُكْمَ الْمَكْنَسِ بِالْأَوَّلَى بِضَرْبٍ. قَوْلُ (سُنِّي) (وَلَا يَقُومُ) أَيْ نَدْبًا غَيْرَ الْمُقِيمِ مِنْ مُرِيدِي الصَّلَاةِ مُغْنِي وَعِبَارَةٌ شَرَحَ بِأَفْضَلِ مُرِيدِ الْجَمَاعَةِ غَيْرَ الْمُقِيمِ. اهـ. قَوْلُهُ: (مُرِيدُ الْقُدُوةَ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ فِي الْمُغْنِيِّ الْآ قَوْلُهُ وَلَا يُنَافِيهِ إِلَى وَمَرَّ وَقَوْلُهُ وَيُثَلُّ إِلَى الْمُنِيِّ وَقَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى الْمُنِيِّ وَقَوْلُهُ أَيْ إِنْ لَمْ يَخْشَ إِلَى وَقَبْلُ. قَوْلُهُ: (مُرِيدُ الْقُدُوةَ) عِبَارَةٌ مَحَلِّي مُرِيدِ الصَّلَاةِ وَظَاهِرُهَا اسْتِثْوَاءُ الْإِمَامِ، وَالْمَأْمُومِ فِي ذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَعَلَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م. ر. كَابِنٌ حَقٌّ مُجَرَّدٌ تَضْوِيرٌ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُومِينَ هُمُ الَّذِينَ يُبَادِرُونَ بِالْقِيَامِ عِنْدَ شُرُوعِ الْمُؤَدِّنِ فِي الْإِقَامَةِ ش. وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ الْإِسْتِثْوَاءُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ شَيْخًا) أَيْ وَلَا تَقُوتهُ فَضِيلَةُ التَّحَرُّمِ ش. أَقُولُ وَقَدْ يُنَافِي هَذِهِ النَّيَّةُ قَوْلُهُ الْآتِي وَلَوْ كَانَ بَطِيءَ النَّهْضَةِ الْخ. قَوْلُهُ: (وَتَوَجَّهَ الْخ) كَقَوْلِهِ وَجُلُوسِ الْخ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قِيَامِ الْخ. قَوْلُهُ: (عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا) أَيْ مِنْ الْقِيَامِ، وَالْقُعُودِ وَغَيْرِهِمَا. قَوْلُهُ: (فَلِإِثَارِهِ الْخ) أَيْ لِلْمُؤَدِّنِ. قَوْلُهُ: (لِلغَالِبِ) أَيْ أَوْ الْمُرَادُ بِالْمُؤَدِّنِ الْمُحَلِّمُ شَوَرِي. قَوْلُهُ: (فَحَسَبُ) أَيْ وَلَا مَقْهُومٌ لَهُ وَلَوْ حَذَفَ لَفُظَ الْمُؤَدِّنِ وَقَالَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْإِقَامَةِ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَشْمَلَ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيْ مَا أَفْهَمَهُ النَّيَّةُ مِنْ سَنِّ الْقِيَامِ عَقِبَ الْفَرَاغِ. قَوْلُهُ: (إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ الْخ) يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ إِذَا أَخَذَ فِي إِقَامَتِهَا فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ النَّهْيَ عَنِ الْقِيَامِ قَبْلَ فَرَاغِهَا سَم. قَوْلُهُ: (عَقِبَ الْإِقَامَةِ) أَيْ لَا فِي أَثْنَائِهَا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ بَطِيءَ النَّهْضَةِ الْخ) وَيُثَلُّ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ الْمَأْمُومُ بَعِيدًا وَأَرَادَ الصَّلَاةَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ مَثَلًا وَكَانَ لَوْ أَخَّرَ قِيَامَهُ إِلَى فَرَاغِ الْمُؤَدِّنِ وَذَهَبَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ فَاتَتْهُ فَضِيلَةُ التَّحَرُّمِ ع. ش. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيْ بِالْقِيَامِ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِإِذْرَاكِهِ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَاخِيرَهُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: (فَيُسْتَنْ قِيَامُ الْمُقِيمِ الْخ) أَيْ إِنْ كَانَ قَادِرًا مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِكِرَاهَةِ الْجُلُوسِ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ الْخ) وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ جَالِسًا قَبْلَ ثُمَّ قَامَ لِيُصَلِّيَ رَابِعَةً قَبْلِيَّةً مَثَلًا فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ أَوْ قَرَّبَتْ قِيَامُهَا أَنْ لَا يَكُونَ اسْتِمْرَارُ الْقِيَامِ أَفْضَلَ مِنَ الْقُعُودِ لِعَدَمِ كِرَاهَةِ الْقُعُودِ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ اسْتِمْرَارِ الْقِيَامِ،

قَوْلُهُ: (إِذَا أُقِيمَتِ) يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِإِذَا أُقِيمَتِ إِذَا أَخَذَ بِإِقَامَتِهَا فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ النَّهْيَ عَنِ الْقِيَامِ قَبْلَ فَرَاغِهَا.

حينئذ كما قال (ولا يَتَدَيُّ نَفْلًا) ومثله الطواف كما هو ظاهر (بعد شُرُوعِهِ) أي المُقيم (فيها) أي الإقامة وكذا عند قُرْبِ شُرُوعِهِ فيها أي يُكره لِمَنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ معهم ذلك كراهة تنزيه للخبير الصحيح «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» ويُؤْخَذُ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَنْ ابْتَدَأَ الإقامة وهو قائم لا يُسَنُّ لَهُ الجُلُوسُ ثُمَّ القيام؛ لأنَّه يشغله عن كمال الإجابة فهو كقيام الجالس المذكور في المتن (فإن كان فيه) أي النفل حال الإقامة (أتمه) ندبًا سواء الراتبة، والمُطلقة إذا نوى عَدَا، فإن لم ينوهِ اتجه الاقتصار على ركعتين (إن لم يخش فوت الجماعة والله أعلم) لإحرازه الفضيلتين ويُنَجِّه في نافلة مُطلقة الاقتصار على ركعتين أخذًا بما يأتي في الفرض، فإن كان في راتبة كأكثر الوتر فهل يُسَنُّ قبلها نافلة مُطلقة ويقتصر على ركعتين أخذًا من ذلك أيضًا أو يُفَرِّقُ بَأَنَ الفرض جنس مُغاير للتعلل من كُلِّ وجه وأمكن القلب إليه وبأني فيه

والعمود وقصيته أيضًا أنه لو كان في غير مسجد لم يُكره الجلوس ع ش أقول قضية تعليلهم ثواب تأخير القيام إلى الفراغ من الإقامة بالاشتغال بالإجابة أن استمرار القيام هنا أفضل بل قول الشارح الآتي ويُؤْخَذُ إلخ كالصريح في ذلك. □ فَوَدَّ: (حينئذ) أي حين الإقامة أو قُرْبِهَا. □ فَوَدَّ: (ذلك) أي ابتداء التعلل. □ فَوَدَّ: (ويؤخذ بما تقرر إلخ) كان حقه أن يُقدِّم على قول المُصَنِّفِ ولا يَتَدَيُّ إلخ.

□ فَوَدَّ: (اتجه الاقتصار على ركعتين) أي أو على ركعة على ما يأتي عن النهاية وسم. □ فَوَدَّ: (لإحرازه الفضيلتين) أي فضيلة التعلل وفضيلة الجماعة وفي بعض النسخ هنا مضرورة عليه في أصل الشارح كما نية عليه أي الضرب بعضهم ما نصه ويُنَجِّه في نافلة مُطلقة الاقتصار على ركعتين أخذًا بما يأتي في الفرض، فإن كان راتبة كأكثر الوتر فهل يُسَنُّ قبلها نافلة مُطلقة ويقتصر على ركعتين أخذًا من ذلك أيضًا أو يُفَرِّقُ بَأَنَ الفرض جنس مُغاير للتعلل من كُلِّ وجه فأمكن القلب إليه وبأني فيه التفصيل الآتي بخلاف الراتبة، والمُطلقة فلم يبق إلا النظر لفوت الجماعة وعدمه كما تقرر كُلُّ مُحْتَمل، والثاني أقرب لإكلامهم انتهى وكتب سم على هذه النسخة ما نصه قوله ويُنَجِّه إلخ وفي الباب فرغ مُنفرد أقيمت الجماعة وهو في صلاة فإن كانت نفلًا ندب قطعها لخوف فوت الجماعة انتهى وقال في شرحه وظاهر

□ فَوَدَّ: (ويُنَجِّه إلخ) في الباب فرغ مُنفرد أقيمت الجماعة وهو في صلاة، فإن كانت نفلًا ندب قطعها لخوف فوت الجماعة. اه. قال في شرحه وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين النافلة المُطلقة وغيرها لكن قال الأذرعِي والزركشي كابن الرُّفْعَةِ إذا نوى عَدَا كثيرًا اقتصر على ركعة أو ركعتين ثم يَسَلِّمُ ولا يقطعها لِمَا فيه من إبطالها وأشار الأذرعِي إلى أنه لِمَ لا كان الأولى في التعلل غير المُطلقة أيضًا الاقتصار على ركعة أو ركعتين إذا نوى أكثر من ذلك لِمَا فيه القطع من الإبطال مع إنكان الصحة وكان القمولي لَحَظَ هذا المعنى فَجَرَى على قصيته وُجِبَ بَأَنَ الاقتصار إنما يكون بنية ولم تُعْهَذْ في غير التعلل المُطلقة ولا يُمكن هنا القلب إليه بِأَمَلٍ وجه ذلك فَتَعَيَّنَ القطع. اه. □ فَوَدَّ: (أخذًا من ذلك) أي بما يأتي ش.

التفصيل الآتي بخلاف الرتبة والمطلقة، فلم يبق إلا النظر لقوت الجماعة وعذمه كما تقرّر كل مُحْتَمَل والثاني أقرب إلى كلامهم، فإن خشي فوتها وهي مشروعة له إن أتمه بأن يُسَلِّم الإمام قبل فراغه منه قَطْعَهُ ودَخَلَ فيها ما لم يَغْلِب على ظَنِّهِ وجود جماعة أخرى فيجِبُّه كما أفهمته المثنى بجعل آل في الجماعة للجنس، والكلام في غير الجمعة أمّا فيها فيجِبُّ قَطْعَهُ لإدراكها بإدراك ركوعها الثاني وخَرَجَ بالنفل الفرض، فإذا كان في تلك الحاضرة وقام لئاليها

كلامهم أنه لا فَرْقَ بَيْنَ النَّافِلَةِ الْمُطْلَقَةِ وغيرها لكن قال الأذرعِي والزَّكَّشِي كابن الرُّفْعَةِ إذا نَوَى عَدَدًا كَثِيرًا أي في التَّغْلِي الْمُطْلَقِ اقْتَصَرَ على رَكْعَةٍ أو رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يُسَلِّمُ وَلَا يَقْطَعُهَا لِمَا فِيهِ مِنْ إِنْطِلَالِهَا وَأَشَارَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَلَمْ لَا كَانَ الْأَوَّلَى فِي التَّغْلِي غَيْرِ الْمُطْلَقِ أَيْضًا الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَةٍ أو رَكْعَتَيْنِ إِذَا نَوَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ لِمَا فِي الْقَطْعِ مِنَ الْإِنْطِلَالِ مَعَ إِمْكَانِ الصَّحَةِ وَكَانَ الْقَمُولِيُّ لَحَظَ هَذَا الْمَعْنَى فَجَرَى عَلَى قَضِيَّتِهِ وَيُجَابُ بَأَنَ الْإِقْتِصَارِ يَكُونُ بَنِيَّةً وَلَمْ تُنْهَذْ فِي غَيْرِ التَّغْلِي الْمُطْلَقِ وَلَا يُمَكِّنُ هُنَا الْقَلْبُ إِلَيْهِ قَتْمَتَيْنِ الْقَطْعُ. اهـ. وَيَتَأَمَّلُ وَجْهَ ذَلِكَ. هـ. وَفُودُ: (بِخِلَافِ الرَّتَابَةِ، وَالْمُطْلَقَةِ) أَيِ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى لَيْسَتْ جِنْسًا مُغَايِرًا لِلثَّانِيَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ حَتَّى يُمَكِّنَ قَلْبُهَا إِلَيْهِ. اهـ. سَم. هـ. فُودُ: (فَإِنْ خَشِيَ فَوْتَهَا) إِلَى قَوْلِهِ قَطْعَهُ شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَ فِي نَافِلَةٍ مُطْلَقَةٍ وَقَدْ فَعَلَ رَكْعَتَيْنِ فَهَلَا سُنَّ حَيْثُ نَبَتْهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ وَالسَّلَامِ مِنْهُمَا وَكَانَ أَوَّلَى مِنَ الْقَطْعِ وَقَدْ يَلْتَزِمُ ذَلِكَ سَم. وَقَوْلُهُ قَدْ فَعَلَ رَكْعَتَيْنِ الْخُ وَمِثْلُهَا الثَّلَاثُ كَمَا يُفِيدُهُ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ وَالزَّكَّشِيِّ وَمَا يَأْتِي عَنْ ع. ش. هـ. فُودُ: (إِنْ أَتَمَّهُ) قَبْلَ يَقُولُهُ فَوْتَهَا وَقَوْلُهُ: بَأَنَ يُسَلِّمُ الْخُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَيْضًا. هـ. فُودُ: (قَطْعُهُ) يَظْهَرُ أَنَّهُ ثَبَاتٌ عَلَى مَا مَضَى قَبْلَ الْقَطْعِ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ بِغَيْرِ بَصَرِيٍّ. هـ. فُودُ: (وُجُودُ جَمَاعَةٍ أُخْرَى) أَيِ وَلَوْ مَفْضُولَةٍ ع. ش. هـ. فُودُ: (فَيَجِبُ قَطْعُهُ الْخُ) الْمُرَادُ أَنَّهُ يَجِبُ قَطْعُ التَّغْلِي إِذَا كَانَ لَوْ أَنَّهُ فَاتَ الرُّكُوعُ الثَّانِي لِلْجُمُعَةِ مَعَ الْإِمَامِ ع. ش. هـ. فُودُ: (فَلَاذَا كَانَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ أَقِمَّتِ الْجَمَاعَةُ، وَالْمُتَفَرِّدُ يُصَلِّي حَاضِرَةً صُبْحًا أَوْ ثَلَاثِيَّةً أَوْ رُبَاعِيَّةً وَقَدْ قَامَ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ إِلَى ثَالِثَةِ أَتَمَّ صَلَاتِهِ وَدَخَلَ فِي الْجَمَاعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ فِيهِمَا إِلَى ثَالِثَةِ اسْتَجَبَ لَهُ قَلْبُهَا نَفْلًا وَيَقْتَصِرُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَدْخُلُ فِي الْجَمَاعَةِ نَعَمْ إِنْ خَشِيَ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ لَوْ أَتَمَّ الرُّكْعَتَيْنِ اسْتَجَبَ لَهُ قَطْعُ صَلَاتِهِ وَاسْتِثْنَاهَا جَمَاعَةٌ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ. اهـ. زَادَ النِّهَايَةُ قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِلرُّكْعَةِ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ لِلْمُتَنَفِّلِ الْإِقْتِصَارَ عَلَى رَكْعَةٍ فَهَلْ تَكُونُ الرُّكْعَةُ الْوَاحِدَةُ كَالرُّكْعَتَيْنِ لَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ وَيُظْهَرُ الْجَوَازُ إِذَا لَا فَرْقَ. اهـ. وَمَا ذَكَرَهُ ظَاهِرٌ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا الْأَفْضَلَ. اهـ. وَأَقْرَهُ سَم. هـ. فُودُ: (فِي تِلْكَ الْحَاضِرَةِ) أَيِ الَّتِي أَقِمَّتْ جَمَاعَتُهَا سَم.

هـ. فُودُ: (بِخِلَافِ الرَّتَابَةِ وَالْمُطْلَقَةِ) أَيِ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى لَيْسَتْ جِنْسًا مُغَايِرًا لِلثَّانِيَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ حَتَّى يُمَكِّنَ قَلْبُهَا إِلَيْهِ. هـ. فُودُ: (فَإِنْ خَشِيَ فَوْتَهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (قَطْعُهُ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَ فِي نَافِلَةٍ مُطْلَقَةٍ وَقَدْ فَعَلَ رَكْعَتَيْنِ فَهَلَا سُنَّ حَيْثُ نَبَتْهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ وَالسَّلَامِ مِنْهُمَا وَكَانَ أَوَّلَى مِنَ الْقَطْعِ وَقَدْ يَلْتَزِمُ ذَلِكَ. هـ. فُودُ: (فِي تِلْكَ) أَيِ الَّتِي أَقِمَّتْ جَمَاعَتُهَا.

أَتَمُّهَا نَدْبًا أَيَّ إِن لَمْ يَخْشَ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا يَأْتِي وَقَبْلَ الْقِيَامِ لَهَا يَقْبَلُهَا نَفْلًا وَيَقْتَصِرُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ مَا لَمْ يَخْشَ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ لَوْ صَلَّاهُمَا.....

هـ فَوَدَّ: (أَتَمُّهَا الْخُ) وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي عَنِ الْبُلْقَيْنِي أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَيَجُوزُ قَبْلُهَا نَفْلًا وَيُسَلِّمُ مِنْ ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ لِمَا عَلَّلَ بِهِ مِنْ جَوَازِ التَّقْبُلِ بِالوَاحِدَةِ، وَالثَّلَاثُ مِثْلُهَا ع. ش. هـ فَوَدَّ: (أَتَمُّهَا نَدْبًا) قَالَ فِي الرُّوضِ إِنِّي، وَالثَّاهِيَةِ، وَالْمُغْنِي وَدَخَلَ فِي الْجَمَاعَةِ. اهـ. وَجِبَارَةُ الْعُبَابِ، فَإِنْ كَانَتْ صُبْحًا أَتَمُّهَا وَأَذْرَكَ الْجَمَاعَةَ وَكَذَا غَيْرُهَا بَعْدَ قِيَامِهِ لِلثَّلَاثَةِ انْتَهَتْ وَلَا يَخْفَى ظَهْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْمُعَادَةِ وَقُوعُ جَمِيعِهَا فِي الْجَمَاعَةِ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا هُنَا إِعَادَةً، وَالْغَالِبُ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي الثَّلَاثَةِ لَا يُذْرِكُ بَعْدَ قَرَاغِ الثَّلَاثَةِ، وَالرَّابِعَةِ، وَالتَّشْهِيدِ، وَالسَّلَامِ الرَّكْعَةَ الْأُولَى مَعَ الْجَمَاعَةِ فَتَجْزِيهِمْ دُخُولُهُ فِي الْجَمَاعَةِ بَعْدَ قَرَاغِهِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ مَا ذَكَرَ وَأَنَّهُ إِذَا انْقَضَتْ الْجَمَاعَةُ الَّتِي دَخَلَ فِيهَا يَقُومُ هُوَ لِإِتِمَامِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ نَعَمْ يُمَكِّنُ حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا قَرَعَ وَأَذْرَكَ رُكُوعَ إِمَامِ الْجَمَاعَةِ فِي رَكْعَتِهَا الْأُولَى لِكَيْتَهُ بَعِيدٌ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ وَقَدْ يُقَالُ لَا بَعْدَ فِيهِ مَعَ مُلَاحَظَةِ مَا قَدَّمَهُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمُعَادَةِ بِتَمَامِهَا وَيُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ بِمَا إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ سُورَةَ طَوِيلَةً بَلْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى طَوِيلِهَا؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ زَمَنَ دُعَاءِ الْإِفْتِيحِ، وَالْحَمْدِ وَسُورَةِ بَعْدَهَا لَا يَنْدُرُ تَكْمِيلُ الثَّلَاثَةِ الَّتِي رَأَى الْجَمَاعَةَ تُقَامُ وَهُوَ فِيهَا، وَالْإِتْيَانُ بِرَكْعَةٍ بَعْدَهَا ع. ش. وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ فَرْقُهُمْ بَيْنَ الْقِيَامِ فِي الثَّلَاثَةِ وَمَا قَبْلَهُ. هـ فَوَدَّ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيَّ آتَمًا. هـ فَوَدَّ: (وَقَبْلَ الْقِيَامِ لَهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (وَقَامَ الْخُ) وَلَوْ عَبَّرَ بِأَوْ بَدَلَ الرَّوِ كَانَ أَوْلَى. هـ فَوَدَّ: (يَقْبَلُهَا نَفْلًا) أَيَّ وَيَكُونُ مُسْتَقْبَلًا مِنْ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِتَغْيِيرِ النَّيَّةِ ع. ش. هـ فَوَدَّ: (وَيَقْتَصِرُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَةٍ فَقَطُّ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ الْفَرَائِضَ لَمْ يُعْهَدْ فِيهَا اقْتِصَارٌ عَلَى رَكْعَةٍ فَامْتَنَعَ ذَلِكَ فِيهَا. اهـ. فَلْيَتَأَمَّلْ، فَإِنَّهُ بَعْدَ الْقَلْبِ صَارَتْ الصَّلَاةُ نَفْلًا، وَالتَّقَلُّ يَجُوزُ فِيهِ الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَةٍ سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنِ الثَّاهِيَةِ مَا يُوَافِقُهُ.

هـ فَوَدَّ: (أَتَمُّهَا نَدْبًا) قَالَ فِي الرُّوضِ وَدَخَلَ فِي الْجَمَاعَةِ انْتَهَى وَجِبَارَةُ الْعُبَابِ، فَإِنْ كَانَتْ صُبْحًا أَتَمُّهَا وَأَذْرَكَ الْجَمَاعَةَ وَكَذَا غَيْرُهَا بَعْدَ قِيَامِهِ لِلثَّلَاثَةِ. اهـ. وَلَا يَخْفَى ظَهْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْمُعَادَةِ وَقُوعُ جَمِيعِهَا فِي الْجَمَاعَةِ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا هُنَا إِعَادَةً وَالْغَالِبُ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي الثَّلَاثَةِ لَا يُذْرِكُ بَعْدَ قَرَاغِ الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ، وَالتَّشْهِيدِ، وَالسَّلَامِ الرَّكْعَةَ الْأُولَى مَعَ الْجَمَاعَةِ فَتَجْزِيهِمْ دُخُولُهُ فِي الْجَمَاعَةِ بَعْدَ قَرَاغِهِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ مَا ذَكَرَ وَأَنَّهُ إِذَا انْقَضَتْ الْجَمَاعَةُ الَّتِي دَخَلَ فِيهَا يَقُومُ هُوَ لِإِتِمَامِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ نَعَمْ يُمَكِّنُ حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا قَرَعَ وَأَذْرَكَ رُكُوعَ إِمَامِ الْجَمَاعَةِ فِي رَكْعَتِهَا الْأُولَى لِكَيْتَهُ بَعِيدٌ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوَدَّ: (وَقَبْلَ الْقِيَامِ لَهَا يَقْبَلُهَا نَفْلًا وَيَقْتَصِرُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَيُسَلِّمُ مِنْ رَكْعَتَيْنِ لِيُذْرِكَ الْجَمَاعَةَ إِنْ تَمَكَّنَ مِنْهُ أَيَّ مِنْ إِذْرَاكِهَا، فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْهُ أَيَّ مِنْ إِذْرَاكِ الْجَمَاعَةِ لَوْ تَمَّتْ رَكْعَتَيْنِ سَنَ قَطَعَ صَلَاتِهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوْتَ الْوَقْتِ وَقَمَلَهَا جَمَاعَةً وَلَا بَأَنَّ خَشْيَ فَوْتَ الْوَقْتِ لَوْ قَطَعَ أَوْ سَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ بِأَنَّ يَخْرُجُ بِمَعْصِ الصَّلَاةِ عَنْهُ وَلَوْ أَحْتِمَالًا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ لَمْ يَقْطَعْهَا أَيَّ لَمْ يَجْزُ لَهُ قَطْعُهَا وَلَا السَّلَامُ مِنْهَا مِنْ رَكْعَتَيْنِ. اهـ.

والأُذْبَ لَه قَطْعُهَا وَلَوْ خَشِيَ فُوتَ الْوَقْتِ إِنْ قَطَعَ أَوْ قَلَبَ حُرْمَ، وَإِنْ كَانَ فِي فَائِئَةٍ حُرْمٌ قَلْبُهَا نَفْلًا وَقَطْعُهَا؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْجَمَاعَةَ غَيْرَ مَشْرُوعَةٍ فِيهَا وَيَجِبُ قَلْبُهَا نَفْلًا إِنْ خَشِيَ فُوتَ الْحَاضِرَةِ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ سَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ لِيَشْتَغِلَ بِالْحَاضِرَةِ وَظَاهِرٌ أَنَّ لَهُ بَعْدَ قَلْبِهَا نَفْلًا قَطْعُهَا بَلْ يَنْبَغِي وَجُوبُهُ ابْتِدَاءً إِذَا تَوَقَّفَ الْإِدْرَاكُ عَلَيْهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَهُ الْقَلْبُ إِلَى رَكْعَتَيْنِ وَإِدْرَاكُ الْحَاضِرَةِ بَعْدَ السَّلَامِ مِنْهُمَا وَجِبَ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْقَاضِي الَّذِي أَقْرَاهُ عَلَيْهِ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ يَحْرُمُ قَطْعُهَا وَإِلَّا بِأَنَّ كَانَ الْقَلْبُ إِلَى رَكْعَتَيْنِ يَفُوتُ الْحَاضِرَةَ وَجِبَ الْقَطْعُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوَائِلَ الصَّلَاةِ تَبَعًا لِشَيْخِنَا وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَجِبُ قَطْعُهَا.

هـ فُودَ: (تُذِبَ لَه قَطْعُهَا) هَلَا تُذِبَ الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَةٍ حَيْثُ كَانَ أَوَّلَى مِنَ الْقَطْعِ سَم. هـ فُودَ: (تُذِبَ لَه قَطْعُهَا) أَيِ وَيَكُونُ مُسْتَتَيًّا مِنْ حُرْمَةِ قَطْعِ الْفَرْضِ عَ ش. هـ فُودَ: (لِأَنَّ تِلْكَ الْجَمَاعَةَ غَيْرَ مَشْرُوعَةٍ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهَا لَوْ كَانَتْ مَشْرُوعَةً بَانَ اتَّحَدَّتِ الْفَائِئَةُ جَارَ الْقَطْعِ، وَالْقَلْبُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْبَابِ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُفْنِي أَمَا إِذَا كَانَتْ فِي صَلَاةٍ فَائِئَةٍ فَلَا يَقْلِبُهَا نَفْلًا لِيَصْلِيَهَا جَمَاعَةً فِي حَاضِرَةٍ أَوْ فَائِئَةٍ أُخْرَى، فَإِنْ كَانَتْ الْجَمَاعَةُ فِي تِلْكَ الْفَائِئَةِ بَيْنَهِمَا وَلَمْ يَكُنْ قَضَاؤُهَا قُورًا جَارَ لَه قَطْعُهَا مِنْ غَيْرِ تَذِبٍ وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ كَمَا قَالَ الزَّكَشِيُّ اه. هـ فُودَ: (بَلْ يَنْبَغِي وَجُوبُهُ الْخُ) أَيِ الْقَطْعِ عَ ش. هـ فُودَ: (إِذَا تَوَقَّفَ الْإِدْرَاكُ) أَيِ إِدْرَاكُ الْحَاضِرَةِ عَلَيْهِ أَيِ الْقَطْعِ. هـ فُودَ: (وَجِبَ) أَيِ الْقَلْبِ. هـ فُودَ: (إِلَى رَكْعَتَيْنِ) أَيِ أَوْ إِلَى رَكْعَةٍ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ. هـ فُودَ: (وَجِبَ الْقَطْعُ) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يُدْرِكِ الرُّكْعَةُ وَإِلَّا فَلَا يَتَعَيَّنُ الْقَطْعُ بَلْ لَه قَلْبُهَا حَيْثُ عَلَى كَلَامِ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ.

وَذَكَرَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ أَنَّهُ عَبَّرَ فِي الْمَجْمُوعِ بِقَوْلِهِ سَنَّ أَنْ يُتِمَّهَا رَكْعَتَيْنِ وَيُسَلِّمَ مِنْهُمَا وَتَكُونُ نَافِلَةً ثُمَّ دَخَلَ الْجَمَاعَةَ، فَإِنْ لَمْ يَقْعَلْ اسْتَحَبَّ أَنْ يَقْطَعَهَا ثُمَّ يَسْتَأْنِفَهَا فِي الْجَمَاعَةِ اه قال وبه يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ إِنْ تَمَكَّنَ مِنْهُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ لِإِبْهَامِهِ خِلَافَ الْمُرَادِ الْمُصْرَحِ بِهِ عِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورَةُ مِنْ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْقَلْبِ، وَالْقَطْعِ وَلَوْ مَعَ التَّمَكُّنِ نَعَمْ إِنْ أَرَادَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ التَّمَكُّنَ قَبْدَ فِي أَفْضَلِيَةِ الْقَلْبِ وَعَدَمَهُ قَبْدَ فِي أَفْضَلِيَةِ الْقَطْعِ لَا فِي أَضَلِّ السُّتَةِ أَتَجَهَّ مَا قَالَ اه. هـ فُودَ: (وَيَقْتَصِرُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ مَا لَمْ يَخْشَ فُوتَ الْجَمَاعَةَ لَوْ صَلَّاهُمَا وَإِلَّا تُذِبَ لَه قَطْعُهَا) قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِلرُّكْعَةِ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ لِلْمُتَمَتِّلِ الْإِقْتِصَارَ عَلَى رَكْعَةٍ فَهَلْ تَكُونُ الرُّكْعَةُ الْوَاحِدَةُ كَالرُّكْعَتَيْنِ لَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لَه وَيُظْهِرُ الْجَوَازَ إِذْ لَا فَرْقَ. اه. وما ذَكَرَهُ ظَاهِرٌ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا الْأَفْضَلَ شَرْحُ م ر وقال فِي شَرْحِ الْبَابِ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَةٍ فَقَطَّ فَاثْتَنَعَ ذَلِكَ فِيهَا اه قَلْبًا تَأْمَلْ، فَإِنَّهُ بَعْدَ الْقَلْبِ صَارَتِ الصَّلَاةُ نَفْلًا، وَالْقَلْبُ يَجُوزُ فِيهِ الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَةٍ. هـ فُودَ: (وَإِلَّا تُذِبَ لَه قَطْعُهَا) هَلَا تُذِبَ الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَةٍ حَيْثُ كَانَ أَوَّلَى مِنَ الْقَطْعِ. هـ فُودَ: (لِأَنَّ تِلْكَ الْجَمَاعَةَ غَيْرَ مَشْرُوعَةٍ فِيهَا) يُؤْخَذُ مِنْهَا لَوْ كَانَتْ مَشْرُوعَةً بَانَ اتَّحَدَّتِ الْفَائِئَةُ جَارَ الْقَطْعِ، وَالْقَلْبُ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْبَابِ أَوْ فَرِيضَةً مُفْتَضِيَةً حُرْمَ قَطْعُهَا إِلَّا مَعَ فَائِئَةٍ يَتْلِيهَا أَنْتَهَى قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْقَطْعُ، وَالْقَلْبُ لَكِنَّهُ لَا يُتَذَبُ كَذَا قَالَ جَمَعَ وَعِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ صَرِيحَةٌ فِي التَذِبِ وَهِيَ الْخُ مَا بَيَّنَّتْ عَنْهَا.

فہرِسُ المَوْضُوعَاتِ

فهرس

كتاب الصلاة

٦١	فصل فيمن تلزمه الصلاة أداء وقضاء وتوايهما
٨٧	فصل في الأذان، والإقامة
١٢٩	فصل في بيان استقبال الكعبة، أو بدلها وما يشع ذلك
١٦٦	باب صفة الصلاة
٣٥٧	باب شروط الصلاة
٤١٠	فصل في ذكر مبطلات الصلاة وسببها ومكروهاتها
٤٦٨	باب في بيان سبب سجود السهو وأحكامه
٥٣٢	باب في سجود التلاوة والشكر
٥٦٠	باب في صلاة النفل

كتاب صلاة الجماعة

٦٧١	فصل في صفات الأئمة ومتعلقاتها
٧١٢	فصل في بعض شروط القدوة وكثير من آدابها ومكروهاتها

